

القسم الثانى:

التحقيق

ويشمل:

- منهج التحقيق.
- وصف نسخة الكتاب.
- توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه.
- نماذج مصورة من هذه النسخة.
- النص محققا.

منهج التحقيق

إن الهدف من تحقيق النصوص هو إخراجها نصوصاً سليمةً كما وضعها مصنفوها، وخدمة هذه النصوص حتى يفيد منها الدارسون، ولا شك أن الوصول إلى هذا الهدف يحتاج من القائم عليه جهداً مضمناً ووقتاً طويلاً، وحرصاً مبنياً على إخراج هذا الكتاب على صورة جيدة يسهل الاطلاع عليها والانتفاع بها اتبعنا ما يلي:

- (١) إثبات متن المقدمة الكافية أعلى الصفحة مع ضبطه.
- (٢) كتابة النص المحقق وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع مراعاة علامات الترقيم.
- (٣) تقويم النص وتصويبه ما فيه من أخطاء وتحريف.
- (٤) ضبط ما ورد في الشرح من شواهد مع وضع الآيات القرآنية بين قوسين مزينين هكذا: { }.
- (٥) الإشارة إلى موقع الآيات القرآنية في سورها، وتوجيه ما ورد من قراءات مع عزوها إلى أصحابها.
- (٦) تخريج الأحاديث النبوية من مظانها معتمداً على المعجم الفهرس، وكتب الأحاديث.
- (٧) تخريج الشواهد الشعرية مع تكملة الشاهد ونسبته إلى قائله - إن أمكن - وبيان موضع الشاهد، وذكر ما فيه من روايات، مع تفسير معاني بعض الكلمات وبيان المعنى العام للشاهد، وبيان أماكن ورودها.
- (٨) تخريج الأمثال والحكم وأقوال العرب من مظانها.
- (٩) توثيق الإحالات الواردة في النص بالرجوع إلى مصادرها الأصلية، مع نسبة ما أمكن نسبته من الأقوال التي أغفل المشرح نسبتها من أسهاب كتب النحو.
- (١٠) ترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم في الشرح.
- (١١) دراسة المسائل النحوية التي وردت في ثنايا الشرح.
- (١٢) وضع عناوين مناسبة لأبواب الشرح والتي غالباً ما جاءت خالية من العنوان.
- (١٣) تفسير العبارات الغامضة بالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم، مع بيان معاني بعض المصطلحات الفلسفية والعبارات المنطقية.

(١٤) أشرت إلى نهاية كل لوحة وذلك بوضع خط مائل هكذا /، مع إثبات رقم الصفحة في الهامش، والإشارة إلى الصفحة اليمنى بالحرف (أ) والصفحة اليسرى بالحرف (ب).

(١٥) رمزت بالمعقوفين [] إلى الزائد أو الساقط من نسخة الشرح.

(١٦) أحيانا أقوم بوضع رقم متشابه في كل صفحة استغناء عن كثرة الإحالات.

(١٧) قمت بعمل الفهارس الفنية المتعارف عليها في البحث.

* * * * *

وصف نسخة الكتاب

هي نسخة وحيدة مصورة من مكتبة حكمت عارف بالمدينة المنورة - على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم - برقم ١٢٧ / ٤١٥، ومخطوطة في القسم برقم (٧٦٩٥)، والنسخة مكتوبة بخط مشرقى، وقد تم الفراغ من تحريرها في أواخر شهر جمادى الآخرة في يوم الثلاثاء سنة ثمان وستين وتسعمائة من الهجرة (٩٦٨ هـ)، وعدد الأوراق ثمان وثلاثون ومائة ورقة (١٣٨) - أى ست وسبعون ومائتان صفحة (٢٧٦) -، ومسطرتها سبع وعشرون سطراً (٢٧)، في كل سطر ثلاث وعشرون كلمة (٢٣).

وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص - وإن كان فيها بعض الكلمات الساقطة -، على هوامشها تصويبات وإحالات، مما يدل على أن هذه النسخة مراجعة. تمتاز هذه النسخة بوجود التعقيبات في آخر الصفحة اليمنى.

ليس فيها ما يدل على اسم ناسخها ولا على الأصل الذى نسخت عنه.

هناك بعض الكلمات لم تكتب على ما نعرفه اليوم من قواعد الإملاء وذلك مثل: (فلعم يبقا)، و(فالتقا ساكنان)، وقد أهمل الناسخ الهمز فسهل ذلك مثل: فرايد، وفوايد، وطرايق، وحقايق، ونقايق، وعوايده، وفائدة، وتأكيده، وجايز، والضمائر، والنايبة والمبتدى، والموال، والامولة، وهكذا.

كما ذاب الناسخ على استخدام الاختصارات الآتية: ح: حينئذ، لا نم: لا تسلم، المص: المصنف، فمح: فمحال، لا يخ: لا يخلو، إلخ: إلى آخره، ع م: عليه السلام، ظ: ظاهر، قوله تع: قوله تعالى.

وقد جاء على الصفحة الأولى كتابات كثيرة لم أستطع قراءتها؛ لرداء الصورة الضوئية لهذه الصفحة من الأصل بخلاف باقي المخطوط، كما يوجد خاتم مكتوب فيه: وقف العبد الفقير إلى ربه الغنى أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله الحسنى في منية الرسول الكريم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم، بشرط أن لا يخرج عن خزائنه، والمؤمن محمول على أمانته.

وقد كُتِبَ على الغلاف أيضاً: ١٤ / ١٥٨ / ١٣٦ من كتب النحو.

وجاء فى نهاية هذه النسخة: تم، صاحب هذا الكتاب كتبه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين، كُتِبَ هذا الكتاب فى ثلاثة وثلاثين يوماً، تم بعون الله وحسن توفيقه وقع الفراغ عن تحرير هذه النسخة الشريفة فى أواخر شهر جمادى الآخرة، فى يوم الثلاثاء فى وقت الضحوة سنة ثمان وستين وتسعمائة، الحمد لله أولاً وآخرها وصلى الله على سيدنا محمد ظاهراً وباطناً.

توثيق نسبة الكتاب

هناك أمران يدلان دلالة لا يرقى إليها الشك على أن هذا الشرح هو ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض وهما: -

١ - جاء في مقدمة المخطوط ما يدل صراحة على نسبة هذا الكتاب لشارحه حيث يقول: ".... وبعد فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى مغفرة من الله المقتدر يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض...".^(١)

٢ - إشارة من ترجم له إلى نسبة هذا الكتاب إليه، فقد أشار إليه حاجي خليفة في: كشف الظنون^(٢)، كما أشار إليه صاحب هدية العارفين^(٣)، وصاحب معجم المؤلفين^(٤).

(١) أنظر: قسم التحقيق.

(٢) أنظر: كشف الظنون ١٣٧٦/٢.

(٣) أنظر: هدية العارفين ٤٦/٢.

(٤) أنظر: معجم المؤلفين ٢٤١/١٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

النص المحقق

(١/١) ملك الهداية في كل الأمور يا عليم، الحمد لله الذي أعرب^(١) لغة العرب بالقواعد والأصول، وعلمها من أراد في ضمن الأبواب والفصول، نصب العلامة لتمييز ما هو الخطأ من الصواب، ورفع الكلام لتبيين الحق من الباطل بفصل الخطاب، والأمر كله بيده وهو على كل شيء قدير، وله العزة والجلالة ليس ما سواه بذلك جدير، ثم الصلاة على رسوله^(٢)، من يفيض لكل الوجود، وعلى نبي من ثبت بيده أكمل السخاء والجود، والسلام على من هو أفصح نوع الإنسان والجملة، وأشرف من أظهر الحق بالحجة والبرهان وأفضله، محمد المبعوث إلى كافة الأنام بالدعوة والرسالة، وعلى اله الكرام وأصحابه العظام بالعزة والجلالة^(٣) الذين هم ناصرو الذين بما هو غاية الإمكان، من أخرج الخلق من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان.

وبعد فيقول العبد الضعيف المقتدر إلى مغفرة من الله المقدر، يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض - جزاهم الله خير الجزاء يوم العرض: إن كتاب الكافية للإمام الهمام، ونحرير^(٤) فضلاء الأنام، شرف الإسلام والمسلمين، ناصرو الملة ومعين الدين، المشهور بابن الحاجب - تغمد الله بمغفرته، وأسكنه فراديس جناته برضوانه - لما رأيته كتاباً وجيزاً لفظه، مع احتوائه على خلاصة^(٥) ما في كلام المتقدمين، واشتماله على فوائد شريفة من زبدة آراء المتأخرين، وكافياً للإرشاد إلى أغراض الطلاب، ووافياً في الإيصال إلى أركان الإعزاب، لكن كان لفظه لما ذكر في الدلالة عليها والإرشاد إليها كما قيل:

(١) في هامش المخطوط: "أى أزال فساد لغة العرب، لأن الإعراب الإزالة، فتكون الهمزة فيه حينئذ للسلب، ويجوز أن يكون بمعنى إبان، على معنى: إبان استعمال لغة العرب".

(٢) في هامش المخطوط: "قم الرسول على النبي وإن كان خاصاً منه وذلك الخاص بعد العام بفقد التعظيم نظراً إلى شرفه".

(٣) في هامش المخطوط: "العزة والجلالة التي يعظم بها أصحاب النبي - عليه السلام - ليست العزة والجلالة التي وصف بها النبي تعالى، فإنها العزة الكاملة، والجلالة كذلك، مع أن استعمال الجلالة هنا مجازي، بخلاف استعمالها ثمة، فلا تناقض في الكلام.

(٤) التحرير: الحائق الساهر العقل المجرب، وقيل: الرجل الفطن المتقن البصير في كل شيء، انظر: اللسان "نحر" ٤٣٥٦/٦.

(٥) في المخطوط: (ضلالة) وهو تصحيف.

شرح كافي ابن الحاجب

يُشِيرُ إِلَى غَرِّ الْمَعْنَى بَلَقَطْلِهِ :: كَجِبَ إِلَى الْمُشْتَقِّ بِاللَّحْظِ ^(١) يَوْمَز ^(٢)

ومع ذلك لم يقع له شرح يكشف عن وجوه فرائد الأصول نقليها، ويُزيل عن طرائق الوصول إلى مطالبه صوابها، وذلك لعدم الالتزام فيه إلى تفصيل مجملاته، وتبيين معضلاته، وكان في ألفاظه انعقادٌ يحتاج إلى التحليل، وإطلاق يقتصر إلى التعليل.

نعم، الشارحون - رحمهم الله رحمةً واسعة - قد ^(٣) ذكروا ما أفاد ذلك، إلا أن فوائد متكررة وقعت في مجال متعددة، فعسر بذلك ضبطها على المتعلم، مع أنه مما لا يد مئة فَمِنْ، رام احتلج ^(٤) لدى عذية منى عليه، أن أجمع تلك الفوائد وأضمتها، ما سنج للخاطر ^(٥) الفائر، برجاء الإصافية في ذلك من العزيز القادر، مع الاعتراف منى بقلته بضاعتى في العلوم، لكن لما تعلق نظري إلى أنها من المواهب التي ليس لمعطيتها بخل ولا عرض، لم استبعد ^(٦) أن يعطى شخصاً من العباد ما لا يستحقه بالنظر إلى نفسه في ظاهر الحال، بل في الباطن أيضاً؛ لأن الفضل بيد الله يؤتاه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، فوجهت ركاب ^(٧) النظر إلى ذلك، بالمسعى الكامل في مطالعة السروح، والجهد القوي في الاستخراج من الأصول والقروغ، فجاء بحمد الله شرحاً موافقاً لما ارتضاه الأوداء ^(٨)، ومخالفاً أي مخالفة لما ارتجاه الأعداء، أعادنا الله من شر من يصدنا على ما آتانا الله من فضله صدا يسد ^(٩) باب الإقصاف، ويصد صاحبه عن جميل الأوصاف، هذا لعصري لتعليل النحو

(١) في المخطوط: (بالخط)، وما أثبتته هو الصواب.

(٢) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله: الحب الحبيب مثل: خنن وخدين، والحب أيضاً هو: المحبوب، وكان زيد بن حارثة - رضي الله عنه - يدعى: حب رسول الله ﷺ والجمع: أحباب وحَبَّان، وحُبُوب وحَبِيَّة. انظر: اللسان (حبيب) ٧٤٣/٢، واللحظ: يقال لحظة بلحظه لحظاً ولحظاً إليه: نظرة بموخر عينه من أي جانبيه كان يمينا أو شمالاً، فاللحظ: النظر بموخر العين. انظر: اللسان (لحظ) ٤٠٠٧/٥. ويرمز: الرمز إشارة بالعينين والحاجبين والشفتين والفم، انظر: اللسان (رمز) ١٧٢٨/٣.

(٣) في الأصل: (وقد) بزيادة الواو.

(٤) في تاج العروس (حلج) ٢٣/٢ احتلج حقه: أخذه، وما تلج ذلك في صدرى: أي ما تردد فأنك فيه *
(٥) الخاطر: ما يخطر في القلب من تدبير، أو امر، وقيل هو: الهاجس والجمع خواطر، اللسان (خطر) ١١٩٥/٢.

(٦) في الأصل: (لم استبعد) وما أثبتته هو الصواب.

(٧) ركاب: جمعها ركب وهي الإبل التي يُسار عليها، واحتتها واحدة لا واحد لها من لفظها، أو هي الإبل التي تحمل القوم، انظر: اللسان * ركب * ١٧١٣/٣، وتاج العروس * ركب * ٢٧٧/١.

(٨) الأوداء: جمع وديد كالأحياء جمع حبيب، انظر: تاج العروس * ودد * ٥٣٠/٢.

(٩) في الأصل: (سبد) وما أثبتته هو الصواب.

عاقبه، كما أن مشروحه لأدليله كافيته، كتاب فيه حقائق سُروح لب الألباب^(١)،
ونقائق أسرار العربية.

وشرح الباب^(٢) جامع لفوائد سُروح المشروح، ورافع المشكلات [بـ]^(٣) بيان
بيان المرفوع^(٤) والمفتوح، [و] ^(٥) تسهيل لمن أراد التسهيل وفوائده^(٦)، وتكميل لما
لما يذكر في المختصرات وعوائده، وبالجملة كان مختصراً حاولوا لزيادة ما تكلمه
علماء النحو، لاسيما كلام المصنف في [شرح]^(٧) المفصل^(٨) وغيره، لله ذره في
في كل مقال، فإنه ينور القلوب بحسن ما، أنا أشرع في شرح الكتاب، بمسئلتنا
بالمثل الهادي إلى الصواب، متوكلاً على الله بالإتمام، إنه ولي التوفيق والإلهام^(٩).
والإلهام^(١٠).

(١) لب الألباب أو لب الباب في علم الإعراب للإسفرائيني توفي سنة ٦٨٤ هـ، ألفه لصاحب الديوان شمس
الدين الجويني، وحظي باهتمام العلماء، فشرحه كثير منهم، ومن شروحه: شرح السيد جمال الدين
الحسيني المعروف بدقته كاز، ومن شروحه أيضاً: خلاصة الأفكار في بيان زبدة الأسرار من شرح
المشكل من لب الألباب، ومؤلفه غير معروف، وشرحه قول بابا ثلث سنة ٧٦٨ هـ، وشرح الشيخ أمين
الدين أبو الروح عيسى بن إسماعيل الأقصراني الحنفي المتوفى سنة ٧٢٧ هـ، وشرح الحجر النفخم شمس
الدين عبد المنعم بن محمد البرقومي. انظر: كشف الظنون ١٥٤٥/٢.

(٢) الباب هو: لب الإعراب للإسفرائيني ويسمى: الباب في علم الإعراب، واللباب في النحو، واللباب
وهو مختصر جعله على مقدمة وأربعة أقسام، له شروح عديدة منها: العباب للسيد جمال الدين
الحسيني المعروف بدقته كاز، وشرح ليحيى بن القاسم المعروف بالفاضل اليمني توفي بعد سنة
٧٥٠ هـ، وشرح قطب الدين محمد بن مسعود الميرزا في الثاني، وشرح للشيخ علاء الدين علي بن محمد
الشبير بد مصنفه توفي سنة ٨٧١ هـ، وغير ذلك، انظر: كشف الظنون ١٥٤٣/٢، ١٥٤٤.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل (المواضع). وقوله: (المرفوع) يراد به: المبتدأ والخبر، والقاعل، وتائب القاعل، وما إلى
ذلك.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) هو تسهيل القوائد وتكميل المقاصد لابن مالك توفي سنة ٦٧٢ هـ، لخصه من مجموعته المسماة بالفوائد
ثم شرحه واعتنى العلماء به فصنفوا له شروحا منها: شرح المصنف وصل فيه إلى باب مصادر
القول، ثم أكمله ولده بندر الدين، والتذييل والتكميل لأبي حيان، وتعليق الفراند للدماميني، وشرح محب
الدين محمد بن يوسف المعروف بنافذ الجيش، والمساعد لابن عقيل. انظر: كشف الظنون ٥٠٥/١ وما
بعدها.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) هو شرحه المعروف به: الإيضاح في شرح المفصل، حققه د / موسى بناني العليلي، وهو مطبوع بغاية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق.

(٩) في الأصل: الأوهام، وهو تصحيف، وما أثبتته هو الصواب.

[تعريف الكلمة]

الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد.

قال المصنف - رحمه الله -: الكلمة^(١)، أقول: إن للكلمة معنيين: لغوي، واصطلاحي:

فاشتقاقها^(٢) في اللغة: من الكلم^(٣) الذي هو الجرح^(٤).

ويقال في اصطلاح النحاة على ما هو: لفظ وضع لمعنى مفرد دون غيره، وفي غيره قد تطلق على التام^(٥) كقوله تعالى: {وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا}^(٦)، وكقول النبي - عليه السلام -: «الكلمة الطيبة صدقة»^(٧)، وكقول الموحدين: أشهد أن لا إله إلا الله كلمة الشهادة، ولا إله إلا الله كلمة الإخلاص، وعلى القصيدة، كما يقال: هذه كلمة الجود^(٨).

فإن قلت: فلا بد أن يقيّد مقوليتها على الاصطلاح!

قلت: نعم، إلا أن تركه ذلك لاعتماده على أن كلامه في العلم الاصطلاحي.

(١) في هامش الأصل: "فإن قلت: لم قدم الكلمة على الإعراب والنشاء مع أن المقصود من علم النحو الإعراب والبناء؟ قلنا: إلهما عارضيتان على الكلمة، وهي معروضة، والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون أهم، ولهذا قدمها عليها".

(٢) في الأصل: (فاشتقاقها) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٣) يقال: كلمته كلما من باب قتل: جرحته، ومن باب (ضرب) لغة، ثم أطلق المصدر على الجرح، انظر: المصباح المنير ص ٢٧٨.

(٤) قال الرضي: "وهو اشتقاق بعيد"، قال الشريف الجرجاني: "ليبعد المناسبة اللغوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى"، انظر: شرح الرضي ٢٣/١ ط / دار الكتب العلمية، قدم له د / إميل يعقوب، انظر: حاشية الشريف على الرضي ٢/١ ط / دار الكتب بئله ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

(٥) وإطلاق الكلمة على الكلام من قبيل المجاز، قل الزمخشري في أساس البلاغة ص ٥٥٠: "ومن المجاز: حفظت كلمة الخويذرة، لقصيدته، وهذه كلمة شاعرة" أ. هـ، وقال الرضي: "وقد تطلق الكلمة مجزاً على القصيدة والجميل، يقال: كلمة شاعرة، قال الله تعالى: (وَتَشْتَكِيَتْ رَبِّكَ الْحَسَنِي) [الأعراف: ١٣٧] أ. هـ انظر: شرح الرضي ٢١/١، وانظر: الصفوة الصافية في شرح الدرر الألفية ٣٦/١ لتقى الدين النيلي، تحقيق د / محسن سالم العميري، جامعة أم القرى ١٤١٥ هـ، والعرة المخفية في شرح الدرر الألفية لابن الخباز ص ٦٨ تحقيق / حامد محمد العبدلي، دار الأنبار بغداد، والمعنى لابن فلاح ٦٦/١ تحقيق د / عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٩٩ م.

(٦) سورة التوبة من الآية (٤٠).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجهاد، باب: من أخذ بالركاب وتحوه ٤/٤٦٩، وكتاب: الأنبياء باب: طيب الكلام ٨/٣٣٠، ومسلم في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ٧/٨٣٧، وأحمد في مسنده ٢/٣١٦، ٣٧٤.

(٨) قال ابن النظم: وهذا من تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ربينة القوم عينا، والنيت من الشعر قافية، انظر: شرح الألفية لابن النظم ص ٤ ط: دار المعرف.

(١/٢)

فإن قلت: لم يُسمَى اللفظُ الموصوفُ بهذه / الصفة كلمة؟

قلت: لمنااسبة بينهما من حيث الشدة في التأثير؛ لأن الجرح كما يؤثر في الأبدان، يؤثر اللفظُ الموصوفُ بها أيضاً في الأذهان بواسطة إفادة المعنى، فاشتق اسمُ منه ^(١).

اعلم أن معرفة ماهية ^(٢) الكلمة موقوفة على معرفة الحد ^(٣)؛ لأن معرفة الحد على لمعرفة المحدود، وهي بحيث يتوقف عليها المغلول، وأن معرفة حدّها ^(٤) موقوفة على معرفة أجزائه ^(٥)، لأن معرفة الكل لا تحصل إلا بمعرفة الأجزاء.

فإن قلت: فعلى هذا ينبغي أن يُقدّم الحدّ على المحدود ^(٦)؛ لأن الموقوف عليه يجب أن يكون مقدّماً على الموقوف، فلم يحكمه؟

قلت: تقتضيه بالنظر إلى كونه مقصوداً بالذات من التعريف، وإن كان معرفة التعريف أقدم منها.

فأجزأه أربعة: لفظ، ووضع، ومعنى، ومُقرّد، ولكل منها معنيان أيضاً كذلك.

فاللفظ ^(٧) في اللغة: الرّمى ^(٨)، يقال: لفظت الرّحى الدقيق إذا رمته.

وفي الاصطلاح: ما يتلفظ به الإنسان بعينه أو بمثله أو في حكمه مهملاً ^(٩) كان أو

(١) قال ابن يعيش: "اشتق الكلام من الظم وهو الجرح، كأنه تشبه تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجرح، لأنه إن كان حساً أثر سروراً في الأنفس، وإن كان قبيحاً أثر حزناً، مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشر ويدعو إليه، قل الشاعر: وجرحُ الثمان كجرح اليد." أنظر: شرح المفصل ٢١/١، وأنظر: الصفة الصفية ٣٢/١.

(٢) الماهية: ماهية الشيء ما به الشيء هو هو، وتطلق غالباً على الأمر المتعلّق، مثل: المتعلّق من الإنسان. أنظر: التعريفات للجرجاني ص ١٩٥.

(٣) الحد: قول دال على ماهية الشيء، فإن تركيب من الجنس والفصل القرينين كم: تعريف الإنسان بالحيوان الناطق فهو الحد التام، وإن كان من الفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد كم: تعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق فهو الحد الناقص. أنظر: التعريفات ص ٨٨، وأنظر: توضيح المفاهيم في المنطق القديم ص ٨٢، د / رشدي عزيز محمد، مطبعة حسّان ط / الرابعة ١٤٠٦ هـ.

(٤) أي: معرفة حدّ الكلمة.

(٥) أي: على معرفة أجزاء تعريف الكلمة.

(٦) أي: يُقدّم حدّ الكلمة وهو قوله: (لفظ وضع لعنى مفرد) على قوله: (الكلمة) بأن يقول - مثلاً - لفظ وضع لعنى مفرد هو الكلمة.

(٧) قال الرضوي: "اللفظ في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به هنا، كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: الدينار ضرب الأمير أي مضروبه... واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال: لفظ الله كما يقال: كلام الله وقوله ٣. هـ. أنظر: شرح الكافية ٢١/١، ٢٢، وأنظر: تعليق الفوائد ٦٢/١.

(٨) المراد: الرّمى من الفم لا مطلق الرّمى، أنظر: حاشية يس على التصريح ١٩/١، وفي الغرة المخفية ص ٦٦: "قال الرمائي: اللفظ ما خرج من الفم، وليس بجيد؛ لأنه قد يخرج من الفم ما ليس بمنسوخ كالريق" أ. هـ.

مستعسلاً.

وقائدة إيراد (في حكمه) أن يتناول التعريف الضمير المستتر، فإنه ليس ما يتلّفظة الإنسان لكن في حكمه، بدليل إسناد الفعل إليه لصحة تأكيده، والعطف عليه، وغيرهما^(١).

فإن قلت: ما الوجه في تسمية هذا لفظاً؟ قلت: كون حصوله بسبب رمي الهواء من داخل الصدر إلى خارجه، فإطلاق اسم السبب على المسبب جائز في كلامهم كما جاز عكسه^(٢).

اعترض^(٣) على هذا التعريف بأنه منقوض بالحركات الإعرابية لصنقه عليها، وهو يستلزم أن تكون [كلمة]^(٤) / لصدق باقي القيود عليها وليست كذلك؛ لأن أقسامها منحصرة في الاسم والفعل والحرف، ولا صدق لها على شيء منها، أما عدم صدقها^(٥) على الاسم والفعل فظاهر، وأما على الحرف فبدليل تقابلها إياها في قولهم: الإعراب إما بالحركات أو بالحروف، ولو كان الأمر كذلك لما جاز ذلك^(٦).

ومنعوا الجواب^(٧) بـ أن المراد من اللفظ المستقل بالتلفظ، وهذه الحركات ليست كذلك^(٨)، [فيلزم عليه] خروج كثير من الكلمات منه كالضمائر المتصلة، وباء التصغير،

(١) المبهل: ما يمكن اتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو: صص، وكق، ونحوهما، فهذا = وما كان مثله لا يسمى واحدة منها كلمة؛ لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمى لفظاً لأنه جماعة حروف ملفوظ بها، فكل كلمة لفظية، وليس كل لفظية كلمة. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١.

(٢) في الأصل (وغيرها).

(٣) وبهذا قال ركن الدين الإستراباذي في كتابه البسيط، يراجع تحقيق كتاب البسيط شرح كافيّة ابن الحاجب ص ٣، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، تحقيق / عبد المنعم محمود على سعيد، برقم ١٠٣٨، وانظر: المغني لابن فلاح ٥٤/١.

(٤) أورد هذا الاعتراض ركن الدين الإستراباذي في: كتابه البسيط ص ٦ فقال: "ولقائل أن يقول على هذا التعريف: إنه منقوض بالحركة الإعرابية، فإنها لفظ وضع لمعنى مفرد وليست بكلمة؛ لأنها لو كانت كلمة لكانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً، والأقسام يأسرها باطلة، ولا يمكن المحيص عنه إلا بأن يلزم كونها حرفاً لكونها دالة على معنى في غيرها، أو يفسر اللفظ بـ ما لم يتناول الحركة الإعرابية" أ. هـ وانظر: شرح الأصبهاني ص ٦.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أي: صدق الحركة الإعرابية.

(٧) أي: لو كانت الحركة الإعرابية تصدق على الحرف الذي هو قسم الاسم والفعل لما جاز مقابلة الحركة للحرف في قولهم: الإعراب إما بالحركات أو بالحروف.

(٨) أي: الجواب عن الاعتراض الذي في أول الصفحة.

(٩) بعدها في الأصل: (بأن المراد لزوم خروج).

والنسبة.

فالأولى أن يقال في تعريفه ^(١): هو صوت بالقوة أو بالفعل يُقصدُ به حصول حرف فصاعداً ^(٢).

قلت: في التعريف المختار تأمل.

ثم المنع المذكور على الجواب ليس بوارد؛ لأن المراد من المستقل أعم من أن يكون استقلاله إما بنفسه أو بمرادفه، والمذكور في صورة النقض من الأمثلة ^(٣) وإن لم يكن مستقلاً بنفسه إلا أنه يرادفه، بخلافها ^(٤).

وأيضاً الاستدلال لعدم الحرفية بالتقابل ليس بمفيد؛ لأن الحركات الإعرابية على تقدير كونها حروفاً ^(٥) تكون حروفاً اصطلاحية، فيجوز جريان التقابل بينها وبين الحروف اللغوية حينئذ إذ لا مانع عنه.

فإن قلت: هل يمكن الاستدلال على أنها ^(٦) ليست بكلمات بأن يقال: إنها شيء يحصل من تأثير العامل، وليس من أقسام الكلمة كذلك؟

قلت: لا، وأما منع صدق التعريف الأول عليها بحيث تقول فيه ^(٧): المراد من "ما" في: "ما يتلفظ به الإنسان" ما تضمن حرفاً من حروف الهجاء أو صح إطلاقها عليه، فعلى هذا خروج هذه الحركات منه ظاهر.

وهنا سؤال مشهور وهو: أن في هذا توراً ^(٨)؛ لأن معرفة اللفظ موقوفة على معرفة ما يتلفظ - من حيث إنه محتو به - ومعرفة ^(٩) موقوفة على معرفة اللفظ - من حيث إنه مشتق منه.

وجوابه: أن اللفظ هنا بمعنى الملفوظ ^(١٠)، فلا يلزم ما ذكرتم.

وبهذا ^(١١) سقط أيضاً ما قيل: إن اللفظ لكونه حدثاً لا يجوز أن يحصل على الكلمة؛

(١) أي: في تعريف اللفظ.

(٢) وهذا التعريف هو تعريف العجواني في شرحه حيث قل: "اللفظ هو الحاصل من صوت يُقصد به حصول حرف فصاعداً" أ، هـ، أنظر: شرح العجواني ص ٦، رسالة نكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة.

(٣) أي: الضمائر المتصلة، وياء التصغير، والنسبة.

(٤) أي: بخلاف الحركة الإعرابية.

(٥) في الأصل: (كولها حروف)، وهو لحن والصواب ما أثبتته.

(٦) الضمير عائد على الحركات الإعرابية.

(٧) في الأصل: (قلت: وأما منع لا صدق التعريف الأول بحيث تقول فيه).

(٨) النور هو: توقف الشيء على ما يتوقف عليه. أنظر: التعريفات للجرجاني ص ١٠٩.

(٩) أي: معرفة ما يتلفظ.

(١٠) قال الرضي ٢٢/١: "ومعنى اللفظ ما يُعنى به، أي: يُراد، بمعنى المفعول" أ، هـ، وأنظر: حاشية يفس على ألفهجي ١٣/١.

(١١) أي: بتفسير اللفظ بأنه بمعنى الملفوظ.

لدالاتها على الذات.

فإن قلت: ألم يلزم حينئذ ذكر المجاز في التعريف مع أن الاحتراز منه واجب؟ والم^(١) يجب عليه أيضا أن يؤنث ويقول^(٢) (لفظة)؛ لأنه حينئذ من المشتقات وخبر المبتدأ إذا كان منها يجب المطابقة بينهما لاحتماله ضميره^(٣)؟

قلت: نعم؛ إلا أنا لا نسلم أن ذكر المجاز مطلقا متروك في التعريفات، بل يجوز إذا اشتهر؛ لأن المجاز المشهور ملحق بالحققة^(٤)، وما نحن بصدد منه^(٥).

وأما عدم تأنيث الخبر - وإن كان في المعنى من المشتقات - فلا اعتبار الأصل المذكور^(٦).

وغلط من اعترض وقال: إن اللفظ ههنا من المنقولات لا من المجازات، إنما نشأ من عدم الشعور بمفهوم الكلام، وهو يعرف بأدنى التأمل فيه^(٧).

(١) في الأصل: (لم)، والصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: (تقول) وهو تصحيف.

(٣) قال الجاسي: "والمطابقة غير لازمة، لعدم الاشتقاق، مع كون اللفظ أخصر. انظر: القوائد الضيائية ١٦٧/١".

(٤) المجاز المشهور هو: الذي شاع في الاستعمال وتوسعت فيه العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، يقول د / محمد إبراهيم شادي تحت عنوان: "أثر العرف في تحول الكلمة من المجاز إلى الحقيقة" إن التحويل على اصطلاح التخاطب أو العرف يمثل نظرة واقعية إلى كثير من المجازات التي صارت حقائق عرقية أو شرعية، والحقيقة العرقية قد تكون عامة، وذلك في الاستعمالات المجازية التي انتشرت وشاعت فتحوّل بالشعوب إلى حقائق عند عامة الناس وخواصهم، مثل قولك: سكنت المدينة، فأنت لا تسكنها كلها وإنما تسكن بعضها، فهذا من المجاز المرسل المنسب الذي لا يلتفت إليه أحد، ويتعامل معه كل الناس باعتباره حقيقة^١. هـ، انظر: أساليب البيان والصورة القرآنية ص ٢١١، ٢١٢، دار / والي الإسلامية ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م.

(٥) قال العجمي: "وهذا وإن كان مجازا لكنه مجاز مشهور، والمجاز المشهور يلحق بالحقيقة، فيصح الحد به" انظر: شرح كافي ابن الحاجب لم تجم الدين سعيد العجمي ص ٣، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٢١١٣، تحقيق / يسرى محمود علم الدين.

(٦) قال الرضوي ٢٤/١: "إن قيل: لم لم يقل 'لفظة' ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث؟ فالجواب: أنه لا يجب توافقهما فيه، إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو: هند حسنة، أو في حكمها كالمنسوب، أما في الجوامد فيجوز نحو: هذه الدار مكان طيب، وزيد نعمة عجيبة، وقوله (لفظ) ههنا وإن كان بمعنى الصفة أي: ملفوظ بها - كما ذكرنا - إلا أن أصله مصدر، ويعتبر الأصل في مثله نحو: امرأة صوم، ورجلان صوم، ورجل صوم، فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع^١. هـ، انظر: البسيط لركن الدين ص ٦.

(٧) في الأصل ل / ب: "وجه التأمل؛ أن في هذا المقام تعلق النظر إلى شئين: أحدهما: انتقال اللفظ من المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي، وثانيهما: استعمال المصدر بمعنى المفعول، والحاكم بالمجازية ناظر إلى الأمر الثاني، والمذعي كونه من المنقولات ناظر إلى الأول، وسبب الغلط عدم تميز أحد الحالتين من

والوضع^(١) في اللغة: [الـ] ^(٢) تهاون، وفي الاصطلاح يطلق على ثلاثة معان:

أحدها: كون الشيء بحيث يصح أن يشار إليه بالإشارة الحسية بأنه هذا أو هناك.

وثانيها: هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض.

وثالثها: تخصيص اللفظ بإزاء المعنى^(٣).

والمراد هنا هو هذا المعنى الثالث؛ لأن الأولين يبحث عنهما في العلوم الحكيمية، هذا

هو المناسب للمقام بقولهم: تخصيص شيء بشيء قصدا للتعميم؛ لأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ.

وأما تقييد بعضهم^(٤) بقوله: (أولاً) زاعماً أن المجاز ليس سما يندرج تحت الوضع،

فليس مما ينبغي؛ لأن / المجاز موضوع بالوضع النوعي. (١/٢)

وأما ما ذكره^(٥) بأن يقول: إذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى، وليس ذلك بوضع، وإلا

لكان حقيقة^(٦)، فمبنى على أن يكون المراد من الوضع: الوضع الشخصي؛ لأن الوضع النوعي لا يستلزم الحقيقة، فلا يصلح سنداً للمنع.

الأخر:

(١) قال ابن فارس في المعاني: ١١٧/٦: "الواو: والضاد، والعين: أصل واحد يدل على الخفض للشيء وحطه ووضعته بالأرض وضعاً، ووضع المرأة ولدها، ووضع في تجارته يؤضع: خسر". أ. هـ.

(٢) ما بين المعقوفتين يفتر إلى السياق.

(٣) قال التفاتاني: "الوضع عند الإطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه...". انظر: شرح التلويح على التوضيح ١٧٧/١، وفي المعجم الفلسفي (وضع) قل: "هيئة عارضة للشيء بسبب تمتين، نسبة أجزائه بعضها إلى بعض، ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجة عنه، كـ القيام والقعود، فإن كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة أعضائه بعضها إلى بعض، وإلى الأمور الخارجة عنه، والوضع الحسي هو: كون الشيء مثلاً إلى الإشارة الحسية، والوضع اللغوي هو: تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة". أ. هـ. انظر: المعجم الفلسفي (وضع) ص ٣٨١ للتكتور / عبد المنعم الحفني، الدار الشرقية ط / الأولى ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.

(٤) من هؤلاء: جلال الدين العجواني شارح كافية ابن الحاجب، حيث قال: "والوضع تخصيص اللفظ بالمعنى أولاً، واقتضت بقولي "أولاً" عن "الأسد" مثلاً، بعد ما تجاوز عن موضوعه الأصلي إلى الشجاع، إذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى وليس ذلك بوضع أولاً، وإلا لكان حقيقة، وليست كذلك بهذا الاصطلاح، فإن قلت: فحينئذ لا يكون كلمة قلت: بل يكون كلمة باعتبار محل الحقيقة". أ. هـ. انظر: شرح كافية ابن الحاجب لجلال الدين العجواني ص ٦، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، برقم ٤٩٧٥، تحقيق / محمد أحمد حسن رشوان.

(٥) الضمير عائد على "بعضهم" والمراد به جلال الدين العجواني.

(٦) انظر: شرح الكافية للعجواني ص ٦.

شرح كافية ابن الحاجب

والتحقيق: أن المراد من الوضع ههنا ليس وضعاً شخصياً، بل أعم منه ^(١) - لما سيجيء ^(٢) -، وأيضاً لو صح ما ذكره، لزم أن لا يكون المنقولات بجميع أقسامها كلمة؛ لانتفاء التخصيص الأول في كلها ^(٣)، نعم لو ذكرت الدلالة في التعريف وقيدت بكونها من غير قرينة يخرج المجاز فكان هذا تحقيقاً بحسب المقام.

فإن قلت: ألم يلزم أن تكون المصطلحات موضوعة لأن فيها تخصيصاً؟

قلت: لا، لأن التخصيص المعتبر إما تخصيص الوضع الأول، أو الناقل، فليس فيها شيء منهما ^(٤).

ثم ليس لقائل أن يقول: إن هذا التعريف يستلزم أن يكون ذكر اللفظ مستلزماً؛ لأنه لإخراج الذوال الأربع - كما سيجيء ^(٥) -، والوضع بهذا المعنى يخرجها!

لأننا نقول: أما أولاً: فلأن دلالة اللفظ على ذلك المراد صريحة، بخلاف دلالة الوضع عليه فإنها غير صريحة؛ لاشتراك مقولية الوضع على المعنيين، اللذين يشتمل أحدهما إياها، فيكون ذكره مما لابد منه لدفع الإبهام، إذ التعريف إنما يكون للتوضيح.

وأما ثانياً: فلأنه لا بعد في أن يكون التعريف مشتملاً على قيدين متوجهين لإخراج شيء واحد مع إفادة كل منهما فائدة أخرى.

فافهم فإن فيه كلاماً بعد يحتاج في بيانه إلى الدقة.

والمعنى ^(٦) في اللغة: القصد والإرادة، مصدر من: عنى يعنى، يقال: عنيته بقولي

(١) قال الرضوي ٢٢/١: "... والمقصود من قولهم: (وضع اللفظ) جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم، فلا يقال - إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول: إنك واضعه؛ إذ ليس جعلاً أولاً، بلى، لو جعلت اللفظ الموضوع، لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بـ (زيد) رجلاً * أ. هـ.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) قال النبلبي: "... (بالوضع) فيه احتراز عن المنقول كـ: تأبط شراً، فهو لفظ مركب دال على معنى مفرد بالتقل لا بالوضع الأول... * أ. هـ، انظر: الصفوة الصفية ٣٦/١.

(٤) قال الرضوي: ولا يقال لكل لفظة بدت من شخص لمعنى: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها، ومحرفات العوام - على هذا - ليست ألفاظاً موضوعة؛ لعدم قصد المحرف الأول إلى التواطؤ * أ. هـ، انظر: شرح الرضوي ٢٢/١، وانظر: شرح الأصبهاني ص ٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/١.

(٥) انظر: قسم التحقيق.

(٦) قال ابن فارس: "العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة الأول: القصد للشيء يتكشأ فيه وحرص عليه والثاني: دال على خضوع وذل، والثالث: ظهور شيء وبروزه، فالأول منه: عنيته بالأمر وبالحاجة، قال ابن الأعرابي: عنى بحاجتي وعنى، وغيره قال أيضاً ذلك * انظر: المقاييس

كذا: أى: قصبتُه، وهو ههنا بمعنى المفعول، وليس يلفظه مفعولاً، وإلا لكان مُشْتَدداً كالمرفئ، كذا فى العجذوائى ^(١)، لكن فيه بحث.

وفى الاصطلاح: قد يطلق على ما يقابل اللفظ، وعلى ما يقابل المحسوس.

والمراد ههنا منه: ما يستفاد من اللفظ ^(٢)، سواء كان ذلك المستفاد لفظاً أو غيره، وحينئذ لا يرد السؤال بأسماء الأفعال نحو: نزال عن انزل، ولفظ الاسم والفعل والحرف إذا أريد بها مثل: زيد، وضرب، وقد، بأن يقال: إنها ألفاظ وضعت لألفاظ آخر فلم تدل على المعانى مع أنها كلمات؛ لأن الألفاظ التى وضعت تلك الأساسى بإزائها معان لها، لكونها مستفادة منها.

ولقائل أن يقول: فعلى هذا لا يوجد المشاركة بين النوال الأربع وبين الكلمة فى الدلالة على المعنى، فلا يصح الاحتراز عنها؛ لأنه إنما يصح إذا وقع عما يشارك المحدود فى الجملة.

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد منه ليس ما يستفاد من اللفظ بالفعل، بل ما يمكن استفادته منه، فحينئذ يوجد المشاركة بينها وبين الكلمة؛ لأن معناها وإن لم يكن مستفاداً من اللفظ بالفعل، لكن يمكن استفادته منه، وهو ظاهر، وأما ظهور أخذ الإمكان لازم الانعكاس، والمفرد فى اللغة: الواحد ^(٣)، وفى الاصطلاح: يطلق على ما لا يدل جزء لفظ المرتب المسموع على جزء معناه ^(٤).

١٤٦/٤

(١) العجذوائى: أحمد بن على بن محمود جلال الدين العجذوائى شارح كافية ابن الحاجب، قال المنيوطى فى البيهية ٣٤٧/١: "لم أقف له على ترجمة، إلا أن هذا الترح مشهور بأيدي الناس، لطيف، ذكر فيه أنه قرأ على الحسام السغناقى" أ. هـ، وأنظر: ترح الكافية للعجذوائى ص ٦ حيث قل: "المعنى مصدر بمعنى المفعول، كقولك: درهم ضرب الأمير، وليس مفعولاً، وإلا لكان مُشْتَدداً كالمرفئ" أ. هـ (٢) قال ابن هشام: "وأما المعنى: فله معان، والمراد به هنا: المفهوم، تقول: معنى التماس: المصنوع أى: مفهومه" أ. هـ، أنظر: شرح اللوحة ١٥٦/١.

(٣) قال ابن فارس: "الفاء، والراء، والدال، أصل صحيح يدل على وحدة" أنظر: المقاييس ٥٠٠/٤، وفى التعريفات ص ٢٢١ قال: "والفرق بين المفرد والواحد أن المفرد قد يكون حقيقياً وقد يكون اعتبارياً وأنه قد يقع على جميع الأجناس، والواحد لا يقع إلا على الواحد الحقيقى" أ. هـ.

(٤) قال ابن هشام: "المراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو (زيد) فإن أجزاءه وهى الزاى، والياء، والدال إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف قولك: غلام زيد فإن كلاً من جزئيه وهما: الغلام، وزيد، دالّ على جزء معناه فهذا يسمى مركباً، لا مفرداً" أ. هـ، أنظر: شرح قطر الندى ص ١٣، ط / دار الفكر العربى.

شرح كافية ابن الحاجب

فعلى هذا سقط ما يقال ^(١): إن الفعل يدل على الزمان بصيغته وعلى الحدث بمادته، فلزم أن لا يكون كلمة، ووجه السقوط ظاهر ^(٢).

وقد يطلق ويراد به ما يقابل المثني والمجموع، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة ^(٣)، والمعتبر ههنا هو المعنى الأول.

وصدقه على ما ذكر مولانا ^(٤) على خمسة أقسام؛ لأنه إما أن لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام، أو يكون له جزء لكن لا لمعناه ك النقطة، أو يكون له جزء ودل ذلك الجزء على المعنى لكن لا على جزء معناه ك عيد الله علماً، أو يكون له جزء و[دل] ^(٥) ذلك على معنى لكن لا تكون ^(٦) دلالة عليه ^(٧) مرادة ك الحيوان الناطق علماً لشخص إنسانى.

وبهذا سقط ما قيل ^(٨): إن من الواجب على المصنف أن يجعل (مفرداً) صفة لـ (لفظ)

(١) قال هذا ابن القواس حيث قل: " وفائدة قيد المترتب في المسموع " الدراج الفعل في حد الكلمة؛ لأنه وإن دل على الحدث بحروفه، والزمان بصيغته لا يخرج عن حد المفرد، ضرورة أنهما يُسمعان معاً من غير ترتيب " انظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ص ٦٠ تحقيق / زيان أحمد الحاج إبراهيم، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، برقم ١٧٤٢.

(٢) قال الرضى ٢٦/١: " أما الفعل الماضي نحو (ضرب) ففيه نظراء؛ لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول بحروفه المترتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعية وضعا معينا، والحركات مما يُلَفَّظُ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه.

(٣) فى أمالى ابن الحاجب ١٠٢/٣ قل: " المفرد يطلق باعتبار ثلاث فى قوله (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) المفرد ضد المركب، والمفرد ضد المضاف، والمفرد ضد المثلى والمجموع، فقولنا: (لفظ وضع لمعنى مفرد) المراد به ما هنا ضد المركب، والمراد بالمركب كلمتان فصاعداً أسندت إحداها إلى الأخرى إسناداً يفيد المخاطب ما لم يكن عنده فى ظن المتكلم " أ. هـ.

(٤) هو ابن الحاجب.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) فى الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٧) فى الأصل (على) وهو تصحيف.

(٨) قال الرضى ٢٣/١: " والمشهور فى اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة للفظ، فيقال: اللفظ المفرد، واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع فى الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحد للثبوت، وليس له أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه، لأن جميع الأفعال إذن تخرج على حد الكلمة " أ. هـ وقال بدر الدين بن جماعة: " ومفرد صفة لـ (لفظ) لا لـ (معنى)؛ لأن " ضرب " كلمة وهى لمعتين الحدث والزمان، و(مز) للحلو الحامض، و(اضبط) للأيمن الأصغر، و(خرص) للجائع البارد " انظر: شرح الكافية لابن جماعة ص ٥٨.

دون (المعنى)؛ لأن الفعل كلمة، والأسماء المشتركة كذلك، وكل واحد منهما لا يدل على معنى مفرد، بل يدل الفعل على الحدث والزمان، والاسم المشترك على معان متعددة!

لأن منشأ هذا الوهم أخذ المفرد بالمعنى الثانى دون الأول، مع عدم صحته فى الفعل، لكن بقى ورود ادعاء الأولوية بوجه آخر من غير ذلك الوجه، من غير دفع، وهو: أن الأفراد والتركيب صفتان للألفاظ أصالة، وتوصف المعانى بهما تبعاً على ما اختاره السيد الشريف^(١).

لا يقال: له مانع؛ لأنه إذا كان صفة لـ (لفظ) للزم أن يتقدم على الوضع والمعنى، إذ الأصل فى الصفات أن تلى^(٢) الموصوف، وهو ظاهر الفساد؛ لأن الأفراد نسبة بين اللفظ والمعنى، وتأخر النسبة عن المنتسبين واجب فى التصور، وكذلك فى الذكر!

لأنا نقول: لم لا يجوز أن يكون ما ذكرتم على تقدير ذلك مع التأخير تعليلاً له؟!

فإن قلت^(٣): فعلى هذا يلزم أن لا يكون الفعل المضارع كلمة؛ لأن الهمزة / - مثلاً - (١/٣) تدل على المتكلم وحده، وباقي الحروف على الحدث، مع أنه لا خلاف فى أنه كلمة، وكذلك الكلام فى المثنى والمجموع، والمصغر، والمنسوب، وما يتصل به تاء التأنيث! قلت: أجيب عن ذلك بأنه يجوز أن يكون الهمزة - مثلاً - مع باقى الحروف جميعاً موضوعاً بإزاء مجموع المعنى دفعة.

وقيل: دلالة اللفظ على المعنى على قسمين: دلالة باعتبار جوهره ومادته، ودلالة باعتبار حاله، أى: بواسطة الملحقات^(٤)، ولا اعتبار فى التركيب للثانية [من]^(٥) قيل أن كلاً

(١) السيد الشريف هو: على بن محمد بن على السيد الزين أبو الحسن الحسينى الجرجانى، ولد بجرجان سنة ٧٤٠ هـ، وتوفى بشيراز سنة ٨١٦ هـ، قدم القاهرة وأخذ عن أكمل الدين محمد بن محمود، وغيره، ثم خرج إلى بلاد الروم، ثم لحق ببلاد العجم، من تصانيفه: حاشية على شرح التقيح للفتازانى، وحاشية على تفسير البيضاوى، وحاشية على المطول، وحاشية على الرضى، وشرح الكافية بالفارسية، وغير ذلك. أنظر: فى ترجمته: بجة الوعاة ١٩٦/٢، والفوائد البهية ص ١٢٥، والبدر الطالع ٤٨٨/١.

(٢) فى الأصل (يلى) وهو تصحيف.

(٣) أنظر هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الرضى ٢٥/١ وما بعدها، وأنظر: حاشية السيد الشريف على الرضى ٥/١.

(٤) أوضح هنا نجم الدين العجمى فى شرحه فقال: " دلالة اللفظ على معنى إما باعتبار جوهره كالمصادر وأسماء الأجناس الخالية عن الأحوال، وبهذا الاعتبار إما يدل على معنى مفرد وهو الدلالة الأصلية، وإما باعتبار حاله كالمثنى والمصغر والماضى والمضارع ونحوهما، وبهذا الاعتبار يدل على معانٍ بحسب تعدد الأحوال، كضوئى - مثلاً - فإنه يدل بجوهره على الإيلاء، وبالواو التى هى يدل عن ألف (ضارب) على اسم الفاعل، ويضم الأول وفتح الثانى والياء الثالثة على التصغير، وبالهاء المشددة

منها مركب من كلمتين قد جعلتا في حكم كلمة واحدة.

فانظر في الكل أيها الأخ، واختر أيهن شئت، فإن قلبي في هذا المقام لم يتخلص عن الاضطراب.

وإذا عرفت معاني الأجزاء لغة واصطلاحاً، فاعلم أن الحد يجب أن يكون تركيبه من الجنس والفصل، فقوله: (لفظ) كالجنس للكلمة؛ لأنه عام يشمل المحدود وغيره كالمهملات، واحترز به عن الدوال الأربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى^(١) وهي: الخطوط والعقود، والإشارات، والنصب.

فإن قلت: الاحتراز هو الإخراج بعد الدخول، ولم يُذكر شيء قبل قوله (لفظ) يشتملها حتى يصح [الاحتراز] به عنها!

قلت: لما كانت^(٢) النسبة بين اللفظ وبين باقي القيود التي هي^(٣) كالفصل عموماً وخصوصاً من وجه كان كل منهما مستحقاً^(٤) للتقديم باعتبار عمومه، وللتأخير باعتبار خصوصه، فبهذا الاعتبار يصح الاحتراز به عما [هو]^(٥) داخل فيما ذكر بعده لفظاً، وكأنه مقدم عليه تقديرًا.

لا يقال: المراد من الاحتراز عدم الدخول؛ لأننا نقول: ذلك بعيد عن الاستعمال، إذ ليس فيه أن يحتراز عما لم يدخل.

على النسبة، وهو إما يكون لفظاً وكلمة باعتبار جوهره وهو حروف المصدر، لا باعتبار أحواله؛ لأنه ليس شيء من الأحوال، سواء كان لفظياً يمكن التلظظ به مستقلاً كحروف المضارعة، أو تبعاً كالف (ضارب) أو لم يمكن كصيغة (ضرب) بلفظ موضوع للمعنى، بل مدخوله يدل بواسطة على المعنى فإن (يضرب) يدل على أنه مضارع و(ضارب) بواسطة الألف يدل على أنه اسم الفاعل. وأقول على اصطلاح المصنف: إن المثني، والزيدون، وضوئهم لفظ مقدر، فيكون معناه معنى مقدر، فيكون كل واحد منها لفظاً وضع لمعنى مقدر، فلا يكون وارداً على تعريف المصنف^(٦) أ. هـ. أنظر: شرح الكافية لنجم الدين العجمي ص ٧ رسالة.

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال الرضوي ٢٣/١: "فإنها ربما ثلث بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات" أ. هـ. وقال الأصبهاني: قوله: (لفظ) احتراز عن الخطوط والعقود والإشارات والنصب، لكونها وضعت لمعان مفردة، وليست بكلمات لكونها ليست بالفاظ" أ. هـ. أنظر: شرح الكافية للأصبهاني ص ٣ رسالة كتواد بكلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٢٠٢٧ تحقيق د/ عبد المعطي جالب الله مالم، والمعنى لائن فلاح ٦١/١.

(٣) في الأصل (كان) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل (الذي هو).

(٥) في الأصل (مستحق) وهو لحن، والصواب ما أثبت.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

فإن قلت: قولكم: (اللفظ يحترز به عن الدوال الأربع) إن أردتم به الاحتراز عن لفظها فمحال؛ لأن اللفظ لا يحترز به عن اللفظ، مع أن ألفاظها كلمات، وإن أردتم به الاحتراز عن معناها فمسلّم، لكن الاحتراز حينئذ واقع عن جميع معنى غير اللفظ، فتخصيصكم التبيين بوقوع الاحتراز عن معناها دون غيرها من أى شيء؟.

قلت: الاحتراز عن معناها، لكن لا نسلم وقوع الاحتراز عن جميع معنى غير لفظ، لما مر^(١) أن الاحتراز إنما يقع عما يشارك المحدود، وجميع المعنى لا يشارك الكلمة.

نعم حد الاحتراز بالمعنى البعيد في الاستعمال يقع عن جميع المعنى؛ لكن يمكن أن يقال: إن فائدة التخصيص تبيين وقوع الاحتراز عن المشارك بوجه، ولما لم يكن معنى غيرها كمعنى (زيد) - مثلاً - مشاركاً للكلمة لم يكن يقع التبيين عن الاحتراز عنه في تعريفها.

وباقى قيوده^(٢) كالفصل، وإنما قلنا: كالجنس والفصل، ولم نقل: جنس وفصل؛ لأنهما^(٣) إنما يستعملان في الماهية الحقيقية كـ الإنسان - مثلاً -، وماهية الكلمة اعتبارية^(٤)، لكن كان اللفظ باعتبار^(٥) عمومته كالجنس، والباقي باعتبار خصوصته كالفصل.

قيل: لما كانت ماهية الكلمة اعتبارية كان التعريف المذكور حداً لها؛ إذ لا معنى لها إلا ذلك، فيكون قوله (لفظ) جنساً لا كالجنس، والباقي فصلاً لا كالفصل.

وقوله: (وضع) احتراز به عن الألفاظ الغير^(٦) الدالة على المعنى بالوضع كالمهمات، فإنها وإن^(٧) دلت على معنى لكن لا بالوضع بل بالعقل، كما إذا اسمعنا لفظاً

(١) انظر: الصفحة السابقة.

(٢) الضمير عائد على تعريف الكلمة.

(٣) في الأصل (لأنهم) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته، والضمير عائد على الجنس والفصل.

(٤) الماهية الاعتبارية هي: التي لا وجود لها إلا في عقل المعبر ما دام معتبراً، وهي ما يه يجاب عن السؤال.

بما هو، كما أن الكمية ما يه يجاب عن السؤال بما كم. انظر: التعريفات ص ١٩٦، وانظر: المعجم الفلسفي ص ٢٩٩.

(٥) قوله: (لكن كثر اللفظ باعتبار) ساقط من الأصل واستتركه في الحاشية.

(٦) يدخل الشراح (أل) على (غير) كثيراً، وقد منع ذلك أكثر النحاة قال الحريري في نزهة الغواص ص

٥٥: "المحققون من النحويين يمنعون إدخال (أل) على (غير)؛ لأن الغرض من دخول أداة التعريف

على الاسم النكرة أن تخصصه بشيء بعينه، فإذا قيل: (الغير) اشتملت على ما لا يحصى كثرة ولم

تتعرف به (أل) كما لم تعرف بالإضافة، فلم يكن لدخول (أل) فائدة". هـ.

(٧) في الأصل (فإن) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

مهملاً من وراء الجدار علمنا أن هذه اللفظة قامت بذات^(١)؛ لأنها عرض والعرض لا يقوم بذاته بل بمحل يقوم به، وعن الألفاظ الدالة على معانيها بالطبع كـ (أخ) فإنه يدل على الوجود بالطبع الالفاظ مقتضى للتلفظ به عند عروض ذلك المعنى^(٢).

وليس لقوله: (معنى) دخل في الاحتراز، بل ذكره لفائدة سنذكرها عن قريب إن شاء الله^(٣).

وقوله: (مفرد) احتراز به عن المركبات كلها، أي إسنادية كانت أو غيرها، نحو: زيد قائم، وخمسة عشر، وعبد الله، فظاهر تفسير المفرد لا يشكل عليه وقع ما أورد على حد الكلمة بلفظ الخبر والجملة على تقدير تسليم كونهما موضوعين لمثل: زيد قائم، وذهب عمرو؛ لأن مثلهما لا يستفاد من لفظه [ما]^(٤) يدل جزؤه على جزئه^(٥).
وأما دفعه على تقدير عدم التسليم فظاهر^(٦).

لما وقع الفراغ من بيان الأجزاء والاحترازات، فلنشرع في حلّ ما في المقام من الاعتراضات التي^(٧) يقتضى المقام ذكرها.

الأول: أن الألف واللام في (الكلمة) لا يخلو من أن يكون للجنس^(٨)، أو للاستغراق^(٩)

(١) في الأصل (بذاته) وهو خطأ.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٠/١، والرضى ٢٢/١، وابن القواس ص ٥، والمعنى لابن فلاح ٦٢/١ والمطول ص ٥٠٧، وشرح الأصبهاني ص ٤.

(٣) انظر: قسم التحقيق.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) وبهذا المعنى قال العجوني في: شرحه للكافية ص ٧ رسالة دكتوراه.

(٦) قال ركن الدين الإسماعيلي: "ولقابل أن يقول: حينئذ يشكل الحد بالكلمات الموضوعية لألفاظ مركبة كلفظ الخبر، والجملة، فإن لفظ الخبر، والجملة موضوعة لمثل قولنا: زيد قائم، وذهب عمرو؛ ويمكن أن يجاب عنه بأن لا نسلم أن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا: زيد قائم، بل هي موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم، وهو مركب من نعته أن يحتمل الصدق والكذب، وهذا المفهوم ليس بمركب، وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الأول، سلمنا أن مثل الخبر موضوع لمثل: زيد قائم، لكن لا نسلم أنه يلزم منه أن يكون مركباً لعدم دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه، وإن كان معناه مركباً وهو مثل: زيد قائم مركباً باعتبار معناه لدلالة جزئه على جزء معناه ولا يمتنع أن يكون الشيء مفرداً ومعناه مركباً". انظر: تحقيق كتاب الوافية في شرح الكافية للإسماعيلي ص ٥، تحقيق / خالد فائق أحمد محمود، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٩٧٨، وهو ما يسمى بالشرح المتوسط.

(٧) في الأصل (الذي) وهو تصحيف.

(٨) الجنس هو: كلّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك. انظر: التعريفات للرجالي ص ٨٣.

(٩) الاستغراق هو: الشمول لجميع الأفراد بحيث لا يخرج عنه شيء. انظر: السابق ص ٢٨.

أو للعهد الخارجي، أو الذهني^(١)، والأقسام بأسرها باطلة.
أما الأول: فلأن الجنس يقع على كثيرين والتاء للوحدة والجمع بينهما جمع المتناهيين^(٢).

وأما الثاني: فلأنه يستلزم أن يكون التعريف للأفراد لا للماهية، وهو غير جائز، والفساد المذكور في الجنس لازم فيه أيضاً^(٣).

وأما الثالث: فلأنه لم يعهد بين المصنف وبين من ابتدا النحو كلمة، فإن سلم فيكون حداً لبعض الأفراد^(٤)، وأما الرابع: فلا حد للوجهين المذكورين في الخارجي.

ومن هذا علم فساد قول من قال: إنه لمعهود ذهني^(٥)، وجوابه باختصار الشق الأول ومنع المنافاة / لأن الجنس من حيث هو - أي مع قطع النظر عن اتصافه بالعوارض - لا (ب/٣) يقع على كثيرين، وليس فيه تعدد أصلاً، فلا منافاة بينه وبين التاء المفيدة للوحدة^(٦).

لا يقال: إن الجنس من حيث هو إن لم يقع على كثيرين بالفعل يصلح لأن يقع عليه، والتاء لا يصلح له، فالمنافاة ثابتة بينهما؛ لأننا نقول: هذا ليس بالجواب، بل بالصلاحيّة كما اعترفتم، وهي تسقط بالقرينة المانعة له عنه والتاء قرينة لذلك، فلم تبق^(٧) تلك الصلاحيّة ههنا^(٨).

(١) العهد الخارجي هو: الذي يذكر قبله شيء، والذهني هو: الذي لم يذكر قبله شيء. انظر التعريفات ص ٢٦١.

(٢) قال ركن الدين: "وقبل اجتماع الألف واللام مع التاء في الكلمة يستلزم المحال؛ لأن التاء فيها للوحدة فإذن لم يقع على كثيرين، واللام للجنس وإذن وجب أن يقع على كثيرين، فلو اجتماعاً في الكلمة لزم اجتماع النقيضين وهو محال" أ. ه. انظر: البسيط ص ٦ رسالة.

(٣) لا يجوز أن تكون (ال) للاستغراق لأن (ال) تفيد العموم والشمول، بينما التاء تفيد الوحدة فيتناقض.

(٤) قال العجمي: "ولا يجوز أن يكون اللام فيها للاستغراق للمنفاة بينه وبين تاء التقييد، ولا يكون للعهد الخارجي لوجهين: الأول: أنه لم يعهد بين المعلم والمتعلم كلمة، والثاني: أنه حينئذ يكون تعريفاً لبعض الكلمات؛ إذ لا تعهد جميعاً" أ. ه. انظر: شرح الكافية للعجمي ص ٧ رسالة.

(٥) قال بهذا الإستراباذي، انظر: البسيط شرح الكافية ص ٦ رسالة، وشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني في: شرحه للكافية ص ٧ رسالة دكتوراه، وقد تابعهما على القول بذلك عز الدين بن صلاح توفي سنة ٩٧٣ هـ صاحب: مصباح الراغب ومفتاح حقائق المأرب شرح كافيّة ابن الحاجب ص ٣ رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ٢٦٠٦، تحقيق / عبد الملك عبد الوهاب أنعم.

(٦) وهذا أيضاً اختيار الرضي في شرحه ٢٤/١ حيث ذهب إلى أن اللام لماهية الجنس من حيث هي من غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي اللام التاء التي للوحدة.

(٧) في الأصل (بيّناً) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته.

(٨) في شرح الكافية للأصبهاني ص ٧ قال: "ولنأخذ أن يقول: لو كانت اللام للجنس لصلح وقوعها على كثيرين والتاء للوحدة فلم يصلح وقوعها على كثيرين، فلو اجتماعاً فيها لزم صلاحية وقوعها على

شرح كافيّة ابن الحاجب

ثم نقول: في الجواب نظر^(١)؛ لأنه يستلزم أن يكون المحدود هو: الكلمة التي لا تصدق إلا على فرد واحد، فهو ظاهر الفساد، وأيضاً فيه تسليم للوحدة والوحدة تنافي الطبيعة؛ لأن الوجود من لوازمها والطبيعة ليست كذلك، فالمحذور باق على حاله.

هذا محصل ما قيل: إن التاء فيها تستلزم الوجود، والتعريف للمفهوم من حيث هو أعم من أن يكون موجوداً أولاً.

فالحق في الجواب ما ذكر بعض الفضلاء من أن الوحدة المستفادة من التاء وحدة جنسية^(٢)، وذلك باستعمال النحاة؛ لأنهم أرادوا بها الطبيعة وإن كانت باعتبار أصل وضعها للفرد، فلا منافاة بينها وبين الماهية، وأيضاً لا يلزم المذكور فيه؛ لأن الوحدة المستلزمة للوجود هي الوحدة الشخصية الجنسية، وجرى في كلام الشيخ أن إفادة التاء الوحدة فيها إنما هي باعتبار المنقول عنه، وأما بالنسبة إلى المنقول إليه فلا يفيد هذا، فاللزام فيها لبيان الماهية وحكمها كما في: الرجل خير من المرأة.

والثاني^(٣): أن قوله: (لفظ) جنس، فحقه أن لا يحترز به عن شيء؛ لأن أصل وضعه يشمل المحدود وغيره!

وجوابه: هذا إذا كان الجنس أعم من الفصل مطلقاً كالحیوان عند من لا يقول باشتراك النطق بين الإنسان والملك، أما إذا كان أعم منه من وجه واختص من وجه آخر

كثيرين، وعدم صلاحية وقوعها على كثيرين فيلزم المحذور! وجوابه: أنا نمتع لزوم المحذور وذلك إنما يلزم أن لو لم يكن المراد من قولنا: الكلمة التي فيها لا الجنس صالحة لوقوعها على كثيرين بالنظر إليها من حيث هي هي، لا بالنظر إلى القرائن، وظاهر أن المراد كذلك القرينة موجودة بهذا وهي التاء^١.

(١) سبقه بذلك الأصمبغاني في شرحه ص ٨ حيث قال: * وفيه نظر؛ لأنه يلزم منه ألا تصدق الكلمة إلا على فرد من أفرادها والحق فيه أن التاء في الكلمة ليست للوحدة بالتفسير المشهور وهو: أنها لا تطلق إلا على واحدة من أفرادها وإلا لا تمتنع انقسامها إلى الاسم والفعل والحرف، وإطلاقها وصديقاً على أفرادها، بل بمعنى أن ماهيتها واحدة تطلق وتصدق على أفراد وأنواع مختلفة، وبمعنى أن لفظتها واحدة^٢. هـ. وقال الشيخ يس: * وحاصل الجواب: أن اللام للجنس لا للاستغراق، ولا منافاة بين الجنس والوحدة؛ لجواز اتصال الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس، يقال: هذا الجنس واحد، وذلك الواحد جنس، وهذا جواب جدلي، والتحقيق: أن التاء ليست لوحدة جنس أشار إليه اللام، بل لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة في كونها أفراداً له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معاً فرد هذا المفهوم، وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس^٣. ١. هـ. النظر: حاشية يس على مجيب التنا ١٦/١.

(٢) قال الشيخ يس: *... يجوز كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندي، أو الجنسية كما قاله الجاسي^٤. ١. هـ. انظر: السابق نفسه.

(٣) وهذا هو الموضع الثاني من الاعتراضات المشار إليها ص ١٥ في قسم التحقيق.

فيجوز، وهذا كذلك^(١)؛ لأن اللفظ عام من الموضوع المعنى بالنسبة إلى المهملات، وخاص منه بالنسبة إلى وخاص منه بالنسبة إلى الدوال الأربع، ولا محذور في وجود ذلك بين أجزاء الكلمة؛ لكون ماهيتها اعتبارية.

الثالث^(٢): أن المصنف لم يختار اللفظ وقال: (الكلمة لفظ) ولم يقل: صوت أو نطق، أو قول، أو لفظه؟.

وجوابه: أما عدم اختياره الصوت فلكونه أعم من اللفظ؛ لوجوده في الإنسان وغيره^(٣)، وكون اللفظ جنسا قريبا لها، وإذا كان الشيء^(٤) جنسان فاعتبار الأخص القريب أولى فرارا عن الاحتمال.

وأما عدم اختياره النطق فلعدم تعارفه بكونه بمعنى المعقول.

وأما عدم اختياره القول فلإستعماله في المركب - في الأغلب^(٥).

وأما عدم اختياره اللفظة فلإستلزامه كون قوله مستدركا إن لم يرد بها معنى اللفظ من غير إرادة معنى الواحدة؛ لعدم تناولها المركبات، فلا احتياج إلى الاحتراز عنها بالمفرد، وأيضا إن أريد بها أقل ما يصدق عليه فهو حرف واحد، وبطلانه ظاهر.

(١) وقال الرضي: * ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أخص من الفصل بوجه، وهو هنا كذلك؛ لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون * أ. هـ، أنظر: شرح الكافية ٢٣/١، وأنظر: تعليق الفرائد للشمسني ٣٦/١ مطبوع. ويوضح ذلك كل من ركن الدين الإسترابادي، والأصبهاني بقولهما: * لا يقال: إنما يحتز عن الأثنياء بالفصول دون الأجناس؛ لأننا نقول: لا نسلم أنه لا يحتز عن الأثنياء بالأجناس، وإنما لم يحتز به لو كان الجنس أعم من الفصل مطلقا، أما إذا كان أعم منه من وجه دون وجه فيجب الاحتراز به، كقولنا في حد الإنسان: إنه حيوان ناطق؛ فقولنا: (حيوان) احتراز عن الملائكة، وقولنا: (ناطق) احتراز عن الحيوانات الأخرى * أ. هـ، أنظر: البسيط شرح الكافية ص ٣ رسالة، وشرح الكافية للأصبهاني ٣ رسالة.

(٢) هذا هو الموضع الثالث من الاعتراضات المشار إليها ص ١٥ في قسم التحقيق.

(٣) قال ابن القواس: * وإنما قال * لفظ * ولم يقل: (صوت) - وإن كان كل منهما جنسا للكلمة - لأن الصوت أعم من اللفظ مطلقا، لأنه قد يكون إنسانيا وقد لا يكون، قال الله تعالى: (إِنَّ أَكْثَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ)، واللفظ لا يكون إلا للإنسان، وإذا كان اللفظ أخص منه كان جنسا أقرب منه، فكان ذكره في الحد أولى * أنظر: شرح الكافية لابن القواس ص ٥ رسالة، وأنظر: الأصبهاني ص ٣ رسالة.

(٤) في الأصل (الشيء) وهو تصحيف والصواب ما أثبت.

(٥) وقال العلوي: * والقول أخص من اللفظ؛ لأن القول إنما يطلق على ما كان مقيدا، بخلاف اللفظ فإنه لا يشترط في إطلاقه الإفادة، بل كما يطلق على المستعمل فقد يطلق على المهمل أيضا * أ. هـ، أنظر: الأزهري الصافية في شرح المقدمة الكافية للإمام / يحيى بن حمزة الطوسي توفي سنة ٧٤٩ هـ، ص ١٧ رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالمكتبة المركزية بالجامعة، رقم ٩٩٩، تحقيق / محمد علي سالم العطونة، وأنظر: الغرة المخفية ص ٦٦.

شرح كافي ابن الحاجب

وإن أريد بها شيء آخر باعتبار كون الكلمة على الأوزان الثلاثية أو غيرها فتبين إجمال بالتكوين محل التعريف، واللفظ شامل كل ملفوظ، واحدا كان أو كثيرا، فعلم منه أن التكوين في قوله: (لفظ) ليس للوحدة؛ لأنه لو كان للوحدة كالتاء في اللفظة لزم ما ذكر من الفساد من ذكر اللفظ.

وإن أريد بها معنى اللفظ فلا يصح كما لا يصلح إطلاق الضربة على الضرب، مع أنه لا وجه للعنول وأن اختياره أولى لكونه أخصر^(١).

وقيل: اختار اللفظ دون غيره لمناسبة المقام؛ لأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ^(٢).
الرابع^(٣): أن قوله: (وضع) لا يخلو إما أن يكون المراد منه شخصا له، أو نوعيا، وأيا ما كان ففيه إشكال:

أما إذا كان شخصا فلا حاجة إلى قوله: (مفرد) ليحترز به عن المركبات؛ لأنها خرجت بقوله: (وضع)؛ لأن وضعها وضع نوعي لا شخصي، وأيضا: يلزم ألا يكون جميع الألفاظ التي وضعت للوضع النوعي من المفردات كالضمائر، والمشتقات، كلمة، وبطلان ذلك ظاهر.

وأما إذا كان نوعيا فيخرج المفردات حينئذ من التعريف؛ لأن وضعها شخصي لا نوعي!

وجوابه: أن المراد من الوضع هنا مطلق الوضع، لا الشخصي ولا النوعي، وحينئذ دخلت المركبات في قوله: (وضع)، وخرجت بقوله: [مفرد]^(٤)، فقلنا هذا ينقطع ما قيل: من أنه لا حاجة من قوله: (مفرد)؛ لأن المركبات خرجت بقوله: (وضع)^(٥).

(١) قال ابن الحاجب في: أماليه ٣٩/٢ معلقا على الزمخشري: "قوله (اللفظة) إما أن يريد بها اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى تمييز منه كالضرب، وإما أن يريد التمييز منه كالضربة، فإن أراد الأول فليس بمستقيم لأن اللفظة كالضربة، فكما لا تطلق الضربة على معنى الضرب، فكذلك لا تطلق اللفظة على معنى اللفظ، وإن أراد له معنى الضربة فليس بمستقيم؛ لأنه لا بد من تحقق تمييزها كتمييز مدلول الضربة والجملة". هـ، وأنظر: شرح الكافية لابن جماعة ص ٥٨، والقوائد الضوئية ١٦٦/١.

(٢) وقال صاحب الإقليد: "اختار اللفظ من بين الأشياء التي تدل على المعاني كالإشارة وغيرها لكونه أئد تأثيرا في فهم السامع". أنظر: الإقليد شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود الجندی توفي سنة ٧٠٠ هـ ص ١٥٠، تحقيق د/ محمود أحمد على أبو كتبة الدراويش، ط / المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م.

(٣) هذا هو الموضع الرابع من الاعتراضات المشار إليها ص ١٥ في قسم التحقيق.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) أنظر: الرضى ٢٥/١ وقد قل: "إن قيل فلا استغنى بقوله: (وضع) عن قوله: (مفرد) لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات، لا إلى الواضع؛ فالجواب: أنا

فإن قلت: لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص فيلزم المحذور!

قلت: لا يلزم من عدم تحقق العام إلا في ضمن الخاص عدم إرادته إلا في ضمنه^(١)، وتفصيله: أن للعام تحقيقين: تحققاً في الخارج، وتحقيقاً في ذهن، وتحقيقه في الخارج يتوقف على تحقق الخاص فيه، وأما تحقيقه الذهني فلا يتوقف له عليه أصلاً، لا في ذهن ولا في الخارج، وفيه بحث.

الخامس^(٢): أن قوله: (لمعنى) مستدرك؛ لأن قوله: (وضع) يدل عليه؛ لأنه لا يكون إلا لمعنى^(٣).

قيل في جوابه: نعم، إلا أن دلالة عليه التزامية^(٤)، وهي متروكة في التعريفات.

قيل: فيه نظر؛ لأن / المعنى جزء من مفهوم الوضع، فتكون دلالة عليه تضمنية^(٥) (١/٤) لا التزامية.

والحق فيه أن يقال: لم يعتبر دلالة عليه بمجازية بهذا الاعتبار ولعدم القرينة، وإلا يلزم أن لا يذكر اللفظ؛ لأن الوضع بما فسر يدل عليه أيضاً، هذا لا يخفى على ما أتصف.

لا نسلم أن المركب ليس بموضوع، وببطله: أن الواضع إما أن يضع اللفظ معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانوناً كلياً يُعرف به الألفاظ، فهي قياسية، وتلك القانون إما أن يعرف به المقدرات القياسية وذلك كما يُبين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن (فاعل) ومن باب (أفعل) على وزن (مفعول)... وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف، وإما أن يعرف به المركبات القياسية وذلك كما يُبين مثلاً أن المضاف تقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كـ: المنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو * أ. هـ.

(١) قال التقطازي: "فرق بين إرادة مفهوم العام وبين تحقيقه، ولا يلزم من عدم تحققه إلا في ضمن الخاص عدم إرادته إلا في ضمنه، وقد تبين أن القيد إنما كان ينشأ من إرادة الخاص بخصوصه فلا فساد في إرادة العام بعمومه، فليتأمل فإن هذا مقام يستصغيه أقوام * أ. هـ. انظر: المطول ص ٢٠٦.

(٢) هذا هو الموضع الخامس من الاعتراضات المشار إليها ص ١٥ في قسم التحقيق.

(٣) انظر: الرضى ٢٢/١ وفيه مثل ذلك.

(٤) الدلالة الالتزامية: وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الأصلي واللازم له ذهنياً، كدلالة لفظ اثنين على الزوجية، والمسى على البصر، والإنسان على قبول العلم، فإن لفظ (الإنسان) لم يوضع لهذا المعنى الذي هو قبول العلم، وإنما وضع لمعنى آخر هو حيوان ناطق، فقبول العلم خارج عنه لازم له ذهنياً. انظر: توضيح المفاهيم د / رشدي عزيز محمد ص ٤٠، وراجع: الإشارات والتنبيهات لابن مينا ص ١٣٩، تحقيق د / سليمان دنيا، دار المعارف، ط ٣ / ثلاثة.

(٥) الدلالة التضمنية: وهي: دلالة اللفظ على جزء ما وضع له في ضمن كل المعنى، كدلالة لفظ إنسان على الحيوان فقط، أو الناطق فقط، الذي هو جزء معناه، إذ علمت أن معناه: حيوان ناطق، وكالدلالة لفظ البيت على السقف وحده، أو الجدار وحده. انظر: توضيح المفاهيم ص ٤٠، وانظر: المعجم الفلسفي ص ١٢٠.

شرح كافيّة ابن الحاجب

ونقول: إن ذكره لقائده وهي^(١): أنه ذكر ليُصِفَه بالمفرد ويعلم منه أن المعنى ينقسم^(٢) إلى قسمين: مفرد ومركب^(٣)، وبهذا يندفع^(٤) ما يقال: إن في الحد تكراراً مستدركا.

وإسناد بعضهم الدفع إلى مبنى الجواب الأول سهو؛ لأن التكرار المستدرَك يحصل بالدلالة التضمينية كما يَبَيِّن في موضعه.

اعلم أن المراد من (المعنى) في قوله: (وضع لمعنى) ما يقابل المركب، فرجع المحصول إلى أن الكلمة لفظ وضع لمعنى غير مركب، سواء كان ذلك المعنى واحداً أو كثيراً، فيكون (مفرد) حينئذ صفة كائنة له، لا ما يقابل التكثير، وإلا لم تدخل الألفاظ المشتركة في تعريف الكلمة؛ لأنها وضعت لمعان متعددة مع أنها كلمات، فظهر من هذا أن التتوين في قوله: (لمعنى) ليس للوحدة.

السادس^(٥): أن المصنف لم ترك^(٦) ذكر الدلالة في تعريف الكلمة مع أنه لا بد لها منها؟ وجوابه: أن ذلك منه لحصول الغناء عنه بقوله: (وضع)^(٧).

ولقائل أن يقول: إن دلالة الوضع عليها التزامية، وهي^(٨) متروكة في التعريفات! ويمكن أن يجاب عنه بـ: لأننا لا نعنى بالإغناء عنه دلالة الوضع عليها؛ بل إخراج قوله (وضع) ما تخرجه^(٩) (الدلالة) وهي المهملات.

وفيه نظر؛ لأن خروج المهملات بالدلالة غير مسلم، وجوابه ظاهر لدى اللب.

(١) في الأصل (وهو) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل (تنقسم) وهو تصحيف.

(٣) قال الرضي ٢٢/١: "قوله (لمعنى مفرد) يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك جزء نحو معنى (ضرب) الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له كـمعنى (ضرب) و(نصر)، فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو: ضرب زيد، وعيد الله، إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناها مفرد وكذا لفظهما" أ. هـ.

(٤) في الأصل (مندفع) وهو تصحيف.

(٥) هذا هو الموضع السادس من الاعتراضات المشار إليها في قسم التحقيق.

(٦) في الأصل (لم ترك) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٧) قال الجاسي ١٧١/١: "واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة؛ لأن الدلالة: كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر، فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة، فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما وقع في هذا الكتاب - يعنى الكافية - لكن الدلالة لا تستلزم الوضع إمكان أن يكون بالعقل كدلالة لفظ (دبر) المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ، وأن تكون بالطبع كدلالة لفظ (أح) على وجع الصدر، فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل" أ. هـ.

(٨) في الأصل (وهو) وهذا تصحيف، والمراد: أن الدلالة الالتزامية متروكة في التعريفات.

(٩) في الأصل (يخرجه).

السابع^(١): أن مفهوم المفرد عديم؛ لأنه عبارة عن عدم انقسام جزء اللفظ على جزء المعنى، والثمنى العدمى لا يصلح أن يكون فصلاً؛ لأن الفصل مقوم^(٢) للماهية^(٣)، والأمر العدمى لا يكون مقوماً لامتناع تركيب الماهية الوجودية من الأمرين اللذين أحدهما وجودى والآخر عدمى، فلا يصلح حداً للكلمة.

وجوابه: أن استناع ذلك إنما هو فى الأمور الحقيقية لا فى الوضعية الاعتبارية، والمراد من الحد هنا الحد باعتبار الوضع والاصطلاح، فلا يقدح كون الفصل أمراً عديمياً، إذ لا مانع من أن يوضع لفظ لمعنى عدمى، أو مركب منه ومن وجودى.

لا يقال: كيف تكون^(٤) اعتبارية وهى لفظ، واللفظ موجود فى الخارج؟!!

لأنا نقول: الكلمة ليست هى اللفظ وحده، بل مركبة منه ومن غيره من الاعتباريات كالوضع وغيره، فتكون^(٥) اعتبارية؛ لأن المركب من الوجودى والاعتبارى اعتبارى.

والثامن^(٦): أن المصنف أخذ فى تعريف الكلمة الكلمات الخاصة؛ لأن ما ذكر فيه إما اسم أو فعل أو حرف، وكل منها كلمة خاصة، ومعرفة موقوفة على معرفة الكلمة؛ لأن معرفة الخاص موقوفة على معرفة العام، إذا كان جزءاً منه وأريد تعريفه بذاتيته وهى كذلك، ومعرفة العام - أعنى الكلمة المعرفة من حيث إنها^(٧) معرفة بها - يتوقف عليها معرفة المعروف، فيلزم الدور، وما يقال: من أن الحد هو المجموع لا كل واحد منها لا يدفع الإشكال، وهو ظاهر!

وجوابه: أن للكلمات المأخوذة فى تعريف الكلمة اعتبارين، اعتبار دلالتها على مدلولاتها، واعتبار اسميتها أو فعليتها أو حرفيتها، مثلاً: (اللفظ) يعتبر ثارة بأن يكون ما يتلفظ به الإنسان، ويعتبر أخرى بكونه دالاً على معنى فى نفسه غير متقرر بأحد الأزمنة الثلاثة، فهو بالاعتبار الأول ليس بكلمة مخصوصة؛ لأن اللفظ

(١) هذا هو الموضع السابع من الاعتراضات المشار إليها قسم التحقيق.

(٢) المقوم هو: الشيء الذى يدخل فى ماهيته فتلتزم ماهيته منه ومن غيره. انظر: المعجم الفلسفى ص ٣٣٣.

(٣) الماهية: من قولهم: ما هو كما يقولون: الكيفية، والأينية، وهى: ما به يجاب عن السؤال بما هو. انظر: المعجم الفلسفى ص ٢٩٩. والشارح يعنى بالفصل هنا المفرد فى قول ابن الحاجب فى تعريف الكلمة: (لفظ وضع لمعنى مفرد)، وهذا الفصل مقوم لماهية الكلمة، أى: يلتزم منه ومن غيره معنى الكلمة.

(٤) فى الأصل (يكون).

(٥) فى الأصل (فيكون).

(٦) هذا هو الموضع الثامن من الاعتراضات المشار إليها ص ٢٠ فى قسم التحقيق.

(٧) فى الأصل (حيث من إنها).

شرح كافية ابن الحاجب

بهذا الاعتبار قد يكون مهملًا، والمهمّل لا يكون كلمة مخصوصة؛ لأنه حيثنّ لا يشتمل المهملات، لأنها لا تدل على المعنى بالوضع، فيكون اللفظ جزءاً من التعريف بالاعتبار الأول، وتوقف معرفته على معرفة الكلمة بالاعتبار الثاني، فلا دور، فعلى هذا القياس الكلام في غيره.

التاسع^(١): أن اللفظ جزء من جزئيات الكلمة، وكذا باقى الفاظ التعريف، وجزء الشيء لا يكون جنساً وفصلاً له؛ لأنهما يكونان جزأين للماهية، وجزء الشيء لا يكون جزءاً منه؛ وجوابه على قياس ما ذكر في جواب السؤال السابق، أى: كونه جنساً للكلمة بالاعتبار الأول^(٢)، وكونه جزئياً من جزئياتها بالاعتبار الثاني^(٣).

وقد أجيب عنه بوجه آخر بأن: المعرف مدلول الكلمة، والجنس مدلول اللفظ، والفصل مدلول الوضع، وهما^(٤) ليسا بجزأين من جزئياتها، بل جزء الكلمة: لفظ، ولفظ وضع، فما هو جنس وفصل ليس جزئياً، وما هو جزئى ليس جنساً ولا فصلاً^(٥).

(١) هذا الموضع التاسع من الاعتراضات المثارة إليها ص ١٥ في قسم التحقيق.

(٢) أى: باعتبار دلالته على مدلوله.

(٣) أى: باعتبار اسميته أو فعليته أو حرفيته.

(٤) أى: الجنس والفصل ليسا جزأين من جزئيات الكلمة، والمراد بالجنس والفصل هنا قوله: (لفظ وضع) فـ (لفظ) جنس في تعريف الكلمة يخرج الدوال الأربع، وقوله: (وضع) فصل واحتراز به عن الألفاظ الغير الدالة على المعنى بالوضع كالمهملات.

(٥) وذلك لأن الجنس: كلّى مقول على كثيرين، والفصل كلّى مقول على الشيء في جواب أى شيء هو لذاته، أما الجزئى فهو كل اسم يدل على واحد معين كـ أنا، وأنت، وهذا، وغير ذلك، فعلى هذا فالجنس أو الفصل لأنهما كليّان ليسا جزأين، والجزء ليس كلياً، أى لا يطلق على الكل.

[أقسام الكلمة]

وهي: اسم، وفعل، وحرف؛ لأنها...

ولما فرغ من بيان تحقيق ماهية الكلمة شرع في بيان تقسيمها إلى أنواعها فقال: هي أي: الكلمة باعتبار مفهومها العام الشامل لجميع أقسامها منحصرة في الثلاثة: اسم نحو: يد، ورجل، وعلم، وجهل، وفعل نحو: ضرب، وذهب، وأكرم، واستخرج، وحرف نحو: من، وب، وهل.

فإن قلت: إن كانت لفظة (هي) راجعة إلى لفظ (الكلمة) يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره لأن لفظ (الكلمة) اسم، يدلل دخول اللام عليه، وإن كانت راجعة إلى مفهومها (ب/4) فيلزم / أن يقول:

(هو) لا (هي)؛ لأن المفهوم ليس بمؤنث!

قلت: هي راجعة إلى لفظ (الكلمة)، لكن لا لسجرد اعتبار اللفظ، بل باعتبار المفهوم المنقسم إلى الثلاثة كما أشرنا إليه في تفسيرها، فلا يلزم ما ذكرتم.

فإن قلت^(١): الواو العاطفة للفعل والحرف على الاسم مفيدة للجمع، فلزم أن يكون الكلمة مجموع هذه^(٢) الثلاثة لا كل واحد منها، قلت: إنما يلزم ذلك لو كان هذا التقسيم تقسيماً للكل إلى أجزائه، كما في قولك: السكجيين^(٣) خل وعسل، والإنسان حيوان وناطق، أما إذا كان التقسيم تقسيماً للكل إلى جزئياته^(٤) فلا، كما في قولك: الحيوان إنسان وفرس وحمار.

وأما معنى إفادة الواو الجمع فهو أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان بها في كونهما محكوماً عليهما^(٥)، أو في كونهما محكوماً بهما^(٦)، أو في حصول مضمونهما^(٧).

(١) انظر مثل هذا الاعتراض والجواب عليه في: الرضى ١ / ٢٦، ٢٧.

(٢) في الأصل: (هذا) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٣) السكجيين: كلمة فارسية تعني: الشراب المتخذ من حامض وخطو.

(٤) والمراد بالجزئى: ما يدخل تحت كل ويصح كون الكل خيراً عنه نحو: الإنسان حيوان. انظر: الرضى ١ / ٢٧. قال عز الدين بن صلاح: "انقسام الكل إلى جزئياته بحيث يصح إطلاق لفظ المقسوم خيراً عن كل واحد من تلك الأقسام على وجه صدق، فتقول: الاسم كلمة، الفعل كلمة، الحرف كلمة، بخلاف انقسام الكل إلى أجزائه فلا يصح فيه ذلك" اهـ. انظر: مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب ص ٥ رسالة دكتوراه.

(٥) مثل: جامنى زيد وعمرو.

(٦) نحو: زيد قائم وقاعد.

(٧) نحو: قام زيد وقعد عمرو. انظر: الرضى ١ / ٢٧.

شرح كافيّة ابن الحاجب

إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً، الثاني الاسم، والأول الفعل.

فإن قلت: اللام في قوله: لأنها حرف من الحروف الجارة، فلا بد لها من متعلق. قلت: هي متعلقة بما يدل عليه الكلام، إذ المعنى: الكلمة منحصرة في هذه الأقسام^(١)، والهاء راجع إلى الكلمة، وأشار به إلى وجه الحصر، أي: إنما انحصرت في هذه الثلاثة لأن الكلمة إما ذات أن تدل على معنى في نفسها، وفي بعض النسخ (في نفسه) بتذكير الضمير راجعاً إلى المعنى، ولكل منهما وجه^(٢).

أولاً تدل على معنى كذلك - وهذان الوجهان وإن كانا مذكورين في كلام القوم لكن الصواب هو الأول - الثاني أي: ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف^(٣).

وما قيل: من أن صدق هذا الكلام يجوز أن يتحقق بكون الدلالة معنوية بالمرّة، فيلزم أن يكون ما لا دلالة له أصلاً حرفاً، غير وارد؛ لأن المقسم كلمة فلا بد من كون أقسامه دالة. والأول أي: ما يدل على معنى في نفسها إما أن يقترن أي: معناه الجوهري، أي دلالاته عليه بأحد من الأزمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبل، أولاً يقترن هو بذلك، الثاني أي ما لم يقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة الاسم، والأول أي: ما اقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة الفعل^(٤).

فإن قلت: قوله: (أن تدل) في تأويل المصدر، فيكون المعنى: لأنها إما الدلالة على معنى في نفسها أولاً، وهو معنى فاسد؛ لأن الكلمة دالة وليست بدلالة^(٥).

(١) أنظر: الرضى ٢٩/١، وقال الدوّلت أبادي: "واللام في قوله: (لأنها) يتعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر بالمسكوت في معرض البيان"، أنظر: شرح الكافية للدوّلت أبادي ثمس الدين بن صمر التّواني ل ٣/ب، مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، لدى صورة منه.

(٢) وقد أوضح الفجواني في شرحه على الكافية ص ٨ هذا فقال: "الضمير في (نفسه) يرجع إلى (معنى) أي: إما أن يدل على معنى حاصل في نفسه، أي: لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك: الدار في نفسها حكماً كذا، أي: لا باعتبار أمر خارج عنها، وأما الضمير في (نفسها) فيرجع إلى (الكلمة) أي: إما أن تدل على معنى في نفس الكلمة، أي: يكون المعنى غير محتاج إلى الخارج منها" اهـ. وأنظر: أملي ابن الحاجب ٥٩/٣.

(٣) قال السيوطي في الهمع ٢٤/١: "هذا الذي أجمع عليه النحاة، وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس، فذهب في تعليقه على المقرب إلى أنه يدل على معنى في نفسه" اهـ.

(٤) قال ابن الحاجب: "لما ذكر أن أنواعها ثلاثة، ذكر ما يدل على الحصر، والنفي والإثبات أقوى الأدلة على الحصر... فبين بهذا الحصر الدائر بين النفي والإثبات انحصارها في ثلاثة الأقسام المذكورة" اهـ. أنظر: شرح الوافية نظم الكافية ص ٦ رسالة ماجستير، وقال الرضى ٢٩/١: "فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات فتكون حاصرة أي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان" اهـ.

(٥) في الأصل: (بدالة) وهو تصحيف.

قلت: إن في الكلام مضافاً محذوفاً، إما في اسم (أن) على معنى: لأن حال الكلمة إما الدلالة على معنى في نفسها أو عدسياً، وهذا المعنى مفيد، مثل قولك: زيد إما أن يكون قائماً وإما أن يكون قاعداً؛ لأن تقديره: حال زيد إما كونه قائماً وإما كونه قاعداً.

وإما في خبرها على ما وقعت الإشارة إليه من تقديرنا الذات (١).

ثم انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة بالضرورة (٢) إذ لا يجوز أن يوجد قسم غير هذه الثلاثة (٣)؛ لاستلزامه المحال؛ لأنه [إن] (٤) وجد لا يخلو من أن يتصف بصفة الاقتران وعدمه معاً، وبصفة الدلالة في نفسها وبعدمها معاً أولاً - وإلا لم يتميز عن الأول - فإن اتصف يلزم اجتماع النقيضين وإن لم يتصف يلزم ارتفاعهما، وهما محالان.

فإن قلت: دلّ دليلكم على أن الكلمة منحصرة في الثلاثة قطعاً، والمقسم كلمة، فإن كان أحدها فلا يصح التقسيم، وإن لم يكن فقد وجد رابع، قلت: دلّ الدليل على [أن] (٥) الكلمة في الخارج منحصرة في الثلاثة، والمقسم مفهوم عقل لا وجود له في الخارج، فلا يصلح نقضاً.

فإن قلت: لم قدم الاسم على الفعل والحرف، والفعل على الحرف؟

قلت: أما تقديم الاسم فلكونه مستقلاً بالإفادة؛ لأن الكلام مركب من اسمين من غير احتياج إلى الفعل والحرف نحو: زيد قائم، وأما تقديم الفعل على الحرف فلو قع جزئاً من الكلام نحو: ضرب زيد، بخلاف الحرف فإنه لا يقع جزءاً منه أصلاً (٦)، على معنى أنه لا

(١) ذكر الرضوي في شرحه (٢٩/١) مثل هذا، وزاد وجهاً آخر فقال: " ويجوز أن يكون (أن تدل) مبتدأ محذوف الخبر أي دلالتها ثابتة، ومثله قولك: زيد إما أن يسافر أو يقيم " اهـ.

(٢) قال ابن هشام: " والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء والقسم العقلي، فإن علماء هذا الفن تكيّفوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه " اهـ. أنظر: شرح قطر الندى ص ١٤ ط / دار الفكر، وأنظر: شرح الملحّة البدرية ١٦٢/١، والهمع ٢٢/١.

(٣) قال ابن الأثيري: " ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه " أسرار العربية ص ٢٨. وقال الزجاجي في إيضاح علل النحوص ٤٣: " والمذموم أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه متخمين أو شاك، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام، ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ولن يجد إليه سبيلاً " اهـ. هذا وقد ذهب أبو جعفر بن صابر إلى وجود قسم رابع وهو أسماء الأفعال وسماه الخالفة أي خالفة الفعل، إذ ليس ذلك عنده واحداً من الثلاثة، أنظر: التذييل والتكميل ٢٢/١، ط / دار القلم، والهمع ٨٢/٣، والأسمول ١٩٦/٣ ومعه حاشية الصبان.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: أسرار العربية ص ٣٩ وقد ذكر نحواً من ذلك، وأنظر: الرضوي ٢٦/١، وحاشية يسر على الفكهى ٢١/١.

يقع مسنداً أو مسنداً إليه^(١)، وإلا فله مدخل في الكلام في الجملة.

فإن قلت: لم قدم قوله: (إما أن تدل على معنى في نفسها) على قوله: (أو لا)، ثم قدم ما يدل عليه قوله: (أو لا) على ما قدمه أولاً بقوله: (الثاني الحرف)، ثم قدم ما يقترن معناه على ما لا يقترن بقوله: (والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا)، ثم قدم ما أخره أولاً بقوله: (الثاني الاسم [و] ^(٢) الأول الفعل)؟.

قلت: أما تقديم قوله: (إما أن تدل) على قوله: (أو لا) فبالنظر إلى معنى الأول وجودياً والثاني عديمياً، وأما تقديم ما أخره بقوله: (الثاني الحرف) فبالنظر إلى أن ما صدق عليه هو واحد وهو الحرف، وما صدق عليه الأول اثنان: الاسم، والفعل، والواحد قيل الاثنين، وأما تقديم ما يقترن على ما لا يقترن [و] ^(٣) تأخره منه فعلى قياس ما تقدم، فافهم فإنه دقيق.

واعلم أن المراد بعدم دلالة الحروف^(٤) على معنى في نفسها كون دلالتها مشروطة بذكر متعلقها؛ لأنها تدل على معنى في الخارج عن نفسها، وإلا يلزم أن يكون الأسماء مبنية وأن يكون معنى الحرف مقترناً بالزمان، وأن احتياج الحرف في الدلالة على المعنى إلى (١/٥) ذكر / المتعلق إذا لم يُفد ذلك الحرف معنى ذلك المتعلق، أما إذا أفاده فلا حاجة إليه؛ لحصوله تقديرأ ^(٥)، فلا يلزم السؤال بالحروف النائية مذاب الجملة كحرف الردع، وحروف التصديق^(٦) وغيرهما، فإنه ليس لها متعلق.

ثم ذلك المتعلق إما اسم فعل، أو فعل، ولا يجوز أن يكون حرفاً، وإلا الدور أو التسلسل^(٧).

(١) في الأصل: (المسند إليه) وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين يقتر إلى السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يقتر إلى السياق.

(٤) في الأصل: (الحرف).

(٥) قال الأصميهائي ص ١٠: "... وقال بعضهم: الأولى أن يقال: إن معنى قولهم: (الحرف يدل على معنى في غيره) أن الذي يدل عليه الحرف له متعلق لابد من ذكره في الاستعمال، بخلاف الاسم والفعل، فإذا قلت: مررت من البصرة، كان معناه: أن ابتداء السير كان من البصرة، ووجب ذكر متعلق معناه وهو البصرة، فإذا صرحت بالاسم الذي يكون معناه هذا وهو الابتداء لم يجب ذكر متعلق معناه، تقول: الابتداء خير من الانتهاء ويكون مقيداً وإن لم تذكر له متعلقاً... اهـ.

(٦) حرف الردع هو: (كلأ)، وحروف التصديق هي: (نعم، وبلى، وأجل، وجير، وإي، وإن).

(٧) في الأصل: (تسلسل)، والتسلسل هو: ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة. انظر: التعريفات

فإن قلت: على تقدير تسليمه مدعانا، احتياجه إما إلى الاسم أو الفعل على سبيل منع الخلو، فلا يلزم منه كون احتياجه إليهما ممنوعاً، هكذا قيل، وفيه تأمل.

وقد علم بذلك حد كل واحد منها الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد

وقد علم بذلك ^(١) أي: بدليل حصر الكلمة في الاسم، والفعل، والحرف، حد كل واحد منها أي: من الاسم والفعل والحرف؛ أدلالته على القدر المشترك بينها، وهو الدلالة على المعنى وعلى المميز لكل واحد منها عن الآخر، وهو: عدم كونها بالاستقلال في الحرف، وعدم الاقتران في الاسم، ووجوده في الفعل، مع تقييد الأول بالثاني، ولا نعني بالحد إلا هذا. فإن قلت: كيف قال: (كل واحد منها) مع أن الحد لا يتركب إلا من الأجزاء الداخلة، وما ذكر فيه من المميزات أمور عدمية، كعدم الدلالة، وعدم الاقتران، ومن المحال أن تكون الماهية مركبة من الوجودي والعدي؟

قلت: هذا باعتبار الوضع والاصطلاح، وما ذكرتم في الأمور الحقيقية لا في الاعتبارية. ولما كانت الكلمة متقدمة عليه طبعاً لأنها جزؤه، قدمها عليه في الوضع، ليوافق ذلك، وإن كان المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام مع أنها محل الإعراب ^(٢).

ومن قدم الكلام على الكلمة في كتابه ^(٣) فقد تعلق نظره إلى التأثير ^(٤). ثم المراد من الكلام، الكلام في الأصل: اسم بمعنى التكليم يقع على القليل والكثير كـ السلام بمعنى التسليم؛ لا كونه مصدرًا في الأصح ^(٥)، ما تضمن كلمتين بالإسناد.

(١) قال ابن القواس ص ٨: " (ذلك) إشارة إلى التقسيم المذكور، أي: وقد علم بالتقسيم الحاصر حد كل واحد منها؛ لأن القسمة الصحيحة للأمور المشتركة في شيء - جنساً كل أو عرضاً - إنما يكون بالفصول المنوعة، أو بالخواص التي تؤول إليها، فإذا ضم ما يميز كل واحد منها إلى القدر المشترك كان المجموع حداً " اهـ.

(٢) قال الرضوي ٣٠/١: " إنما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام، بسبب العقد والتركيب، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه " اهـ. فـ الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد.

(٣) منهم: الجزولي في: مقدمته ص ٣، وابن معط في الفيته، وابن مالك في: الآلفية ص ٣٠، وشرح الكافية الشافية ١٥٧/١.

(٤) قال النيلي في الصفوة الصفية ٣٤/١: " وكان الواجب أن يبدأ بتعريف الكلمة قبل تعريف الكلام؛ لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته، وإنما بدأ بالمركب الذي هو الكلام لتشرفه؛ لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد إذ كان المركب يقيّد جميع ما يفيد أفراداً وزيادة على ذلك، ولأن المركب هو الغرض من وضع المفردات ".

(٥) اختلف في لفظ الكلام فذهب قوم إلى أنه مصدر وفعله (كلم) جاء محذوف الزوائد، ومثله سلم سلاماً، وأعطى عطاءً، وذهب الآخرون إلى أنه اسم للمصدر - موضوع موضع المصدر - وذلك لأن فعله لا يخلو من أن يكون (كلم) أو (تكلم) ومصدر (كلم) التكليم، ومصدر (تكلم) التكلّم، وليس الكلام بأحد هذين المصدرين الجارين على الفعلين، فثبت أنه اسم للمصدر، انظر: المرتجل ص ١٢٩، وابن يعيش ٢٠/١،

أقول قبل الشروع في تقسيم الكلام: إن تحليل تقديم الكلمة على الكلام يقتضى تقديم الاسم والفعل عليه؛ لأنهما يقعان جزأين له، وجوابه أن يقال: إن هذا قد حصل في ضمن دليل الحصر.

قوله: "ما تضمن كلمتين" شامل لجميع المركبات من المحدود وغيره، فلما قال: "بالإسناد" خرج عنه ما لم يكن في أصل وضعه إسناد لكن عرض له ما أزال إسناده كالمركب من الصفة^(١)، وما كان في أصل وضعه إسناد لكن عرض له ما أزال إسناده كالمركب من الصفة والموصوف إذا كانت فعلاً وفاعلاً نحو: رجل ذهب؛ على تقدير كون (ذهب) صفة (الرجل)، والصلة والموصول نحو: الذى قام أبوه، والمضاف والمضاف إليه كذلك، [وبعض المركب من الفعل والفاعل]^(٢) نحو: يقوم زيد والشرط وحده، والجزاء وحده، فإن كلا منها لا يسمى كلاماً لعدم الإسناد فيه؛ لأن المراد منه: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة^(٣) وفي الصور المذكورة لا توجد تلك الإفادة.

فإن قلت: حد الكلام منقوض بقولك: (زيد) في جواب من قال: من قام؟ وبقولك: (نعم) في جواب من قال: أقام زيد؟ وبالكلام الذى يقع أحد جزئيه جملة كـ: زيد قام أبوه، وبالجملة الشرطية، وبقولنا: الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه، فإن كلا منها كلام مع أنه لا يصدق الحد عليه؛ لأن بعضها أقل من كلمتين، وبعضها أكثر منهما!

قلت: هذا النقض يدفع بأدنى عناية، فإن المراد بالكلمتين أعم من أن يكونا كلمتين لفظاً أو تقديرًا، سواء كان ذكر في اللفظ أقل منهما كما في الأولين، أو أكثر كما في باقى الصور، فكل منهما وإن لم يكن كلمتين في اللفظ إلا أنه كلمتان تقديرًا، إذ التعبير بهما من كل منهما ممكن؛ لأن الأول في تقدير: قام زيد، والثانى كذلك، إلا أنه حذف لدلالة القرينة عليه، وزيد قام أبوه، [فى]^(٤) تقدير: زيد محكوم عليه بهذه الجملة؛ لأن الإسناد إنما هو بين الكلمتين في الحقيقة، وأما ما يتعلق بالمحكوم به فخارج عن الإسناد، بل هو من متعلقات المسند به، والجملة الشرطية في تقدير: الأول مستلزم للثانى، كذا في السيد عبد الله^(٥)، وفيه خلاف

والصفة الصفية ٣٣/١

- (١) انظر: شرح الكافية للجدوالى ص ٩ رسالة، والفوائد الضيائية ١٧٥/١، وفيهما مثل ذلك.
- (٢) ما بين المعقوفين زيادة لا يستقيم المعنى بدونها، وانظر: شرح الرضى ٣٢/١.
- (٣) وهذا المعنى عبر به ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٢١٨/١، والجدوالى في شرحه ص ٩ رسالة، وابن القوام في: شرحه ص ١١ رسالة، وانظر: شرح الرضى ٣٠/١، ٣١.
- (٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) السيد عبد الله: عبد الله بن محمد بن أحمد الحسينى النيسابورى، جمال الدين، المعروف بـ: نقره كار، توفي سنة ٧٧٦ هـ، كان يارعا في الأصول والعربية، ولى تدريس الأمدية بطلب وغيرها، أقام بدمشق مدة، وبالقاهرة مدة، وولى مشيخة بعض الخوانق، له: شرح لب الألباب، والعباب في شرح الباب،

لبعض من الأفاضل.

وقولنا: الحيوان الناطق، إلخ، في تقدير: الإنسان يمشی، فيرجع كل منها إلى الكلمتين في التقدير.

فإن قلت: ألا يكون المركب الإضافي كلاماً بتقدير المتعلق نحو: غلام ثبت لزید؟ قلت: لا؛ لعدم الإفادة؛ لأنه على تقدير التسليم يكون من المركب التوصيفي لا الخبري؛ لأن المضاف نكرة لا يصلح الابتداء به، كذا في العجواني^(١). وما قيل: لو نظر فيه بناءً على جواز نية التقدير والتأخير كما في نحو: رجل جاءني، لكان وجهاً، كلام غير خفي فساد قياسه. وإنما قال: (بالإسناد) ولم يقل: بالإخبار ليضمن التعريف الكلام الإنشائي من الأمر والنهي، وغيرهما^(٢).

والمراد من (التضمن): التركيب^(٣)، وأما اختياره التضمن دون التركيب فاحتياجه إلى حرف الجر وهو (من)^(٤)، وقيل: لأن التركيب يطلق على الأجسام حقيقة، وإطلاقه على ما لا يتلاقى أجزاءه على سبيل التشبيه.

وأما ما يقال: من أن اختيار التضمن دون التركيب لإدخال الكلام الذي أحد جزئيه ضمير مستتر على لزوم كالأمر، ونفس المتكلم / من المضارع^(٥)، (هـ/ب) والكلام الذي كان تركيبه من أكثر من كلمتين؛ لأن التركيب يخرجهما بناءً على أن

وشرح = التسهيل، وغير ذلك. انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٢/٢٤٢، والدرر الكامنة ٢/٣٩٢، وهدية العارفين ١/٤٦٧، ونية الوعاة ٢/٥٤. وانظر: شرح لب الألباب في علم الإعراب ص ٢٩. مع اختلاف يمين - تحقيق/ عابد محمد محمود غنيم، رسالة دكتوراه في المكتبة المركزية بالجامعة برقم ١٠٠٥.

(١) انظر: شرح الكافية للعجواني ص ٩ رسالة، ونص: "فإن قلت: ليس (غلام زيد) من المحذوف، والتقدير: غلام ثبت لزید، أو حصل لزید؟ قلت: لا؛ لأن مع ذلك التقدير لا يحصل الإفادة أيضاً؛ لأن قولك: ثبت لزید في حيز الصفة لا الخبر، لأن (الغلام) نكرة لا يقع مبتداءً على أن هذا التقدير منظور فيه". اهـ.

(٢) وهذا أيضاً تعليل الرضي في: شرحه ١/٣٢، والعجواني ص ٩ رسالة، وابن القواس ص ١٠ رسالة.

(٣) التركيب إما تحقيقاً مثل: زيد قائم، أو تقديرًا مثل: اضرب. انظر: العجواني ص ٩ رسالة.

(٤) وقال ابن القواس ص ١٠: "وإنما قل: (تضمن)، ولم يقل: (تركيب) ليدخل فيه الكلام المنطوق بأحد جزئيه نحو: قم". اهـ. وانظر: شرح الأصبهاني ص ١٤.

(٥) قل العجواني ص ٩: "وما قيل في بعض الشروح: أن الفائدة به أن يدخل مثل (اضرب) لأنه لا تركيب فيه، ولكن فيه تضمن؛ لأن التقدير فيه: اضرب أنت، فقوله: (كلمتين) ياباه؛ إذ التضمن في مثل (اضرب) ليس إلا في كلمة واحدة". اهـ.

الأصل يقتضى وجود الأجزاء فى الظاهر ولم يتصور بين الملفوظ والمستتر، وأن المفهوم منه الحصر؛ لأن المتبادر من المركب من كلمتين ما تركيب منهما فقط بخلاف المتضمن فإنه يتناول المستتر، وما فيه أكثر من كلمتين!

ولا يأتى ذلك إلا فى اسمين، أو فعل واسم.

فضعيف^(١)؛ لأن المستتر عند النحاة فى حكم الملفوظ حقيقة، فيجرب التركيب بينه وبين الملفوظ حقيقة، وأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد وهو^(٢) بالمسند والمسند إليه فقط، وما يتعلق بهما خارج عن حقيقة الكلام، وهما^(٣) إما الكلمتان حقيقة أو ما يجرى مجراها.

أو نقول: المراد ببيان أقل مالا بد فى الكلام لا نفى ما عداه.

فإن قلت: قوله: (تضمن كلمتين) على تقدير إجرانه على الظاهر يقتضى أن يكون الكلام مركباً من كلمتين فقط، وإلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن، فهل يجوز ذلك بالخلاص عنه؟!

قلت: نعم إن المتضمن - بصيغة اسم الفاعل - وهو الكلام، يعتبر فيه الجزء الصورى كما يعتبر فيه الجزء المادى وهو الكلمتان، والمتضمن - بصيغة اسم المفعول - وهو الجزء المادى داخل فى المجموع المركب من الجزء المادى والجزء الصورى فلا يلزم اتحادهما^(٤).

قال فى المتوسط^(٥): "ولا يشكل الحد بمثل: (قائم أبوه) فى قولنا: (زيد قائم أبوه)، فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس إسناداً^(٦) يالفتسير المذكور؛ لأنه لا يصح السكوت على (قائم أبوه)، تم كلامه.

قلت: هذا ليس على الإطلاق، بل إذا جعل (أبوه) فاعلاً لـ (قائم)؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله لا يكون كلاماً، وأما إذا جعل (أبوه) مبتدأ و(قائم) خبره مقدماً عليه فهو كلام بلا شبهة.

ولما فرغ من^(٧) تحقق ماهية الكلام، جعل المشروع فى بيان ما يحصل فيه المراد، فقال:

(١) جواب (أ).

(٢) أى: الإسناد.

(٣) أى: المسند والمسند إليه.

(٤) قال الحلبي: "فالمضمن على صيغة اسم الفاعل هو مجموع الكلمتين بالإسناد، والمتضمن على صيغة اسم المفعول هو الكلمتين فقط، فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن"، اهـ، أنظر: كشف الوافية فى شرح الكافية لـ ١٥/١، حاشية للعلامة: محمد بن عمر الحلبي من علماء القرن التاسع الهجرى على الوافية فى شرح الكافية لركن الدين الإستراباذي، مخطوط فى مكتبة الأزهر الشريف برقم ٧٦١٥/٩٧٣.

(٥) أنظر: الشرح المتوسط لركن الدين بن ٧، ٨ رسالة.

(٦) فى الشرح المتوسط: (لأنه ليس فيه إسناد).

(٧) فى الأصل: (عن) وهو تصحيح.

شرح كافي ابن الحاجب

لا يتأتى ذلك أى: لا يمكن حصول الكلام إلا فى المركب من اسمين، نحو: زيد قائم، أو فى المركب من فعل واسم، نحو: قام زيد؛ وذلك لأن الكلام لابد [فيه] ^(١) من الإسناد؛ لأنه مأخوذ فى مفهومه، وهو لا يتحقق إلا بين المسند والمُسند إليه؛ لأن تحقق النسبة موقوف على تحقق المنسبين ^(٢)، وأما التوقف الحاصل من طرفهما عليه فى الاتصاف بكونهما منسوباً ومنسوباً إليه لافى التحقق، فلا دور، وهما موجودان بين اسمين؛ لأن الاسم صالح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه وبين اسم وفعل لأن الفعل يقع مسنداً والاسم مسنداً إليه ^(٣).

وغير موجودين فى غير هذين النوعين من المركبات؛ لأنه إن كان من الفعلين قلعدم المسند إليه، وإن كان من الحرفين قلعدمهما، وهو ظاهر، وإن كان من الاسم والحرف قلعدم أحدهما، لأن الاسم فيه إن كان مسنداً لم يوجد المسند إليه، وإن كان المسند إليه لم يوجد المسند، وإن كان من الفعل والحرف قلعدم المسند إليه، لأن الحرف لا يكون كذلك ^(٤).

والتركيب العقلى بين الكلمات الثلاث لا يزيد على هذه الأقسام الستة المذكورة ^(٥) إذا لم يراع الترتيب، وأما إذا روعي فالأقسام تسعة ^(٦)؛ لانقسام كل من الأقسام الثلاثة المركبة من المتغايرين باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين ^(٧)، إلا أن الثلاثة من تلك التسعة لما كانت متكررة لم تعتبر فى التقسيم.

فإن قلت: هذا الكلام منقوض بـ (يا زيد) فإنه كلام بلا شبهة، مع أنه مركب من الحرف والاسم!

قلت: هو فى الحقيقة مركب من الاسم والفعل ^(٨)، إذ هو فى الأصل: أدعو زيدا،

(١) ما بين المعنويين يقتدر إليه السياق.

(٢) انظر: شرح الأصبهاني ص ١٧، وفيه مثل ذلك.

(٣) انظر: شرح الرضى ٣٢/١.

(٤) انظر: الرضى ٣٢/١، وابن القواس ص ١١، والأصبهاني ص ١٧، والفوائد الضيائية ١٧٧/١.

(٥) ثلاثة منها من جنس واحد: اسم واسم، فعل وفعل، حرف وحرف، وثلاثة منها من جنسين مختلفين: اسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وحرف. انظر: الفوائد الضيائية ١٧٧/١.

(٦) قال الحلبي ل ١٦/ب: "... حاصلة من ضرب الثلاثة فى الثلاثة: اسم واسم، اسم وحرف، اسم وفعل، فعل وفعل، فعل واسم، فعل وحرف، حرف وحرف، حرف واسم، حرف وفعل * اهـ.

(٧) انظر: شرح لب الألأاب لفره كار ص ٣٠ رسالة، والأصبهاني ص ١٧.

(٨) هذا ما ذهب إليه أبو على الفارسي فى المسائل العنكريات فى النحو العربى ص ٨٧ حيث قل: "وأما قولهم فى النداء: يا زيد، واستقلال هذا الكلام، مع أنه مؤلف من اسم وحرف فذلك لأن الفعل هاجنا مراد عندهم...". انظر: المقصد فى شرح الإيضاح ٩٥/١، وشرح الكافية لابن القواس ص ٨١.

فإفادته باعتبار هذه الجملة^(١).

ولقائل أن يقول: هذا الجواب يقتضى أن يكون (يا زيد) محتملا للصدق والكذب كما يحتملها ادعو زيدا، وليس كذلك!.

ويمكن أن يجاب عنه: بأن لا نسلم أنه لو كان (يازيد) فى تقدير: ادعو زيدا لاحتمل الصدق والكذب؛ لجواز عدم احتمال ذلك للإنشاء الحاصل فيه، أو لجواز أن يكون فى تقدير: ادعو الذى هو، للإنشاء لكون الصيغة مشتركة^(٢) بين الإخبار والإنشاء كالألفاظ العقود، بل قطع بأن (ادعو) الذى ناب (يا) منابه [لإنشاء لا للإخبار]^(٣)، وفائدة العدول عنه رفع^(٤) توهم الإخبار باشتراك الصيغة، هكذا قالوا^(٥)، وفيه بحث؛ لأنهم صرحوا بأن (يا) ذاتبة مثاب الفعل، فإن أرادوا أنها مفيدة بإفادته كما يشعر به عبارة أكثرهم فيلزم الاشتراك فى السؤال والجواب، وإلا فإن قالوا بإفادتها مع المنادى فمعناه، وإن أرادوا بها شيئا آخر فلا بد لهم من بيان حتى تنظر فيه^(٦).

وجوابه ظاهر لا يحتاج إلى البيان^(٧).

(١) وقال ابن الخباز: "ولا يأتلف كلام من فعلين، ولا حرفين، ولا فعل وحرف، ولا اسم وحرف إلا فى النداء كقولك: يا زيد؛ لأن المقصود من النداء إسماع المنادى ليُقبل، فجرى الحرف مجرى الصوت الذى تدعى به البهيمة أو تُرَجَر " اهـ، أنظر: الغرّة المخفية فى شرح الدرّة الألفية ص ٦٧.

(٢) فى الأصل: (مشترك) وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح الأصبهاني ص ١٩ لا يستقيم الكلام بدونه.

(٤) فى الأصل: (وقع) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: البسيط لركن الدين ص ١٣ رسالة، وشرح الكافية للأصبهاني ص ١٩ رسالة.

(٦) قال الأصبهاني ص ١٨: "لا يقال: قولكم: (الكلام لا يحصل من اسم وحرف) منقوض بالنداء نحو: يا زيد، فإنه كلام مع أنه مركب من اسم وحرف، لكونه متضمنا كلمتين بالإسناد! لأننا نقول: النقص غير متوجه على من يقول: إن هذه أسماء أفعال، مستندلا بكونها يفهم منها معانى الأفعال، كما يفهم من نحو: (صنه، ومه) وغيره، ولا يرد أيضا على من يقول: إن هذه حروف ذاتبة عن الفعل، وهو القول المشهور، لكونه فى الحقيقة مركبا من الاسم والفعل " اهـ، وأنظر: الصفوة الصفية ٣٩/١.

(٧) قال ابن القوائى: "وأما إفادة حرف النداء مع الاسم فلكونه نائبا مثاب الفعل الذى هو (ادعو) أو (انادى) على الأصح، لا يقال: لو ناب منابه لاحتمل الصدق والكذب، كما أن الفعل الذى هو (ادعو) أو (انادى) كذلك لأننا نقول: إنما يلزم ذلك لو لم يكن الفعل النائب حرف النداء عنه إنشاء، وهو ممنوع، وأما على تقدير كون حرف النداء اسما للفعل، فعدم النقص به ظاهر " اهـ، أنظر: شرح الكافية لابن القوائى.

ص ١١ وما بعدها.

[الاسم وخواصه]

الاسم: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

اعلم أن المصنف لما لم يكتف بما غلّم التزاماً في تعريف ما هو الاسم في ضمن دليل الحصر، عرفه هنا بقوله: ما دل على معنى في نفسه، حال كون ذلك المعنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، تسهيلاً لفهم المبتدئ^(١) ورعاية لما هو الواجب في التعريفات.

فقوله: (ما دل على معنى) شا مل للكلم الثلاث، وقوله: (في نفسه) يخرج الحرف، وقوله: (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) يخرج الفعل، لكن دخل فيه ما لا يدل على الزمان كـ (رجل)، وما مدلوله نفس / الزمان كـ اليوم والأمس، وما مدلوله معنى مقترن بزمان (١/٩) ليس من الأزمنة الثلاثة كـ: الاصطباح والاعتياق^(٢)، فإن الأول يدل على الشرب المقارن بالصباح^(٣)، والثاني يدل على الشرب المقارن بالرواح^(٤)؛ لأن معناه صالِح لأن يقع في الماضي، والحال، والاستقبال، وما هو صالِح لها، لا يصح أن يكون واحداً منها بعينه، ولهذا إذا أردنا اقترانه بأحد من تلك الثلاثة لاحتاج إلى تجديد صيغة ونقول: اصطبح يصطبح^(٥).

فإن قلت: على هذا يلزم أن يكون الزمان أربعة، والمشهور أنه ثلاثة.

قلت: لا؛ لأنه إنما يلزم ذلك أن يكون زمان الصبح والغبوق صادقاً على غير هذه الثلاثة في نفس الأمر [و] ^(٦) ليس كذلك، بل هو لا يصنق إلا على أحدها لا على التعيين فلم يلزم أن يكون أربعة.

وضمير (في نفسه) راجع إلى (المعنى) على معنى: الاسم ما دل على معنى حاصل في نفسه، أي: بالنظر إليه، لا باعتبار أمر خارج عنه، كما في قولهم: الدار قيمتها في نفسها

(١) المبتدئ هو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه إلى حالة يستقل بتصوير المسائل فإن بلغ ذلك فهو المتوسط فإن زاد على ذلك باستحضار غالب الأحكام وأمكنه إقامة الأدلة فهو المنتهى. انظر: حاشية يس على الفلكي ٢٠/١.

(٢) انظر: الشرح المتوسط ص ٩، وانظر: ابن القواس ص ١٤، والرضي ٣٦/١، والأصبهاني ص ٢٠.
(٣) في اللسان (صبح) ٢٣٨٩/٤: الصبح: ما شرب بالغداة قدامون القائلة، وقيل: الاصطباح، واصطبح القوم شربوا الصبح.

(٤) في اللسان (غيق) ٣٢١٠/٥: الغيق والتغيق والاعتياق: شرب العشي، والغبوق: الشرب بالعشي.

(٥) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٢٢/١، وابن القواس ص ١٥.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

كذا: أي: لا باعتبار أمر خارج من كونها في وسط المصير وغيره^(١)، فلا إشكال في التعريف^(٢).

ثم المراد من الاقتران وعدمه ما يكون بحسب الوضع، فلا يرد النقص على الحد باسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، إذا قورنت بما يقارن به الزمان؛ لأن اقتران كليهما حينئذ بالزمان إنما يكون بعارض^(٣).

وكذا لا يرد عليه أسماء الأفعال مثل: هيهات، فإن اقترانها بالزمان ليس بوضعي، بل لأنها أسماء الأفعال، كذا في العجواني^(٤)، فالأولى إخراجها بأن يراد بالدلالة: الدلالة الأولية^(٥).

وأيضاً: لا يرد أن الأفعال التي للإنشاء غير مقترنة^(٦) بزمان^(٧) من الأزمنة الثلاثة

(١) وهذا قول ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل ١٩/٢.
(٢) في هذا إشارة إلى اعتراض الرضي على ابن الحاجب في قوله: يعود الضمير في (نفسه) على (معنى)، وقد = قال الرضي: "وقال المصنف: إن الضمير في قولهم: (ما دل على معنى في نفسه) وقولهم (في غيره) راجع إلى (معنى)... وفيه نظر؛ لأن قولهم في حد الحرف: (على معنى في غيره) نقض قولهم: (على معنى في نفسه) ولا يقال في مقابلة قولك: قيمة الدار في نفسها كذا: قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال: لا في نفسها، ومعنى الكلام على ما اخترنا - أعني جعل (في نفسه صفة لـ (معنى) والضمير لـ (ما) - الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيره * أ. هـ. انظر: شرح الرضي ١/ ٣٣، ٣٤، وقد رد الشريف في حاشيته على الرضي اعتراضه على ابن الحاجب حيث قل: "وأما اعتراض الشارح فليس لشيء؛ إذ ليس مقصوده أن يؤدى لفظة (في) في الموضعين واحداً، بل لا يتصور ذلك... * أ. هـ. انظر: حاشية الشريف على الرضي ٩/١.

(٣) قال صاحب المتوسط ص ٩: "ويبلغني أن يعرف أيضاً أن المراد بالاقتران وعدم الاقتران إنما هو بحسب الوضع؛ لن لا يتوجه عليه النقص باسمي الفاعل والمفعول في قولنا: زيد ضارب عمرا الآن أو غداً، ومضروب غلامه أمس؛ لأن اقترانهما ليس بحسب الوضع وإنما هو بعارض... * وانظر: شرح المصنف ١/ ٢٢٥، وابن القوام ص ١٥، والعجواني ص ١٠، والرضي ٣٦/١، والإقليد ١٦١/١ مطبوع.

(٤) انظر: شرح العجواني ص ١٠ حيث قال: "وكذا لا يرد أن يقال: أسماء الأفعال مثل (هيهات) مقترنة بأحد الأزمنة - أيضاً - مع أنها أسماء؛ لأن اقترانها بالأزمنة المعينة غير وضعي، بل لأنها أسماء الأفعال * هـ.

(٥) وقد أوضح هذا ركن الدين حيث قل: "ويبلغني أن يراد بالدلالة دلالة أولية حتى لا يلتبس بأسماء الأفعال فبها تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان معين، نحو: (صه) فبها دال على السكوت المقترن بالامستقبل إلا أن دلالة عليه ليست بدلالة أولية، لأنه أولاً لا يدل إلا على (اسكت) وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالامستقبل * أ. هـ. انظر: الشرح المتوسط ص ٩ رسالة، وانظر: المعنى لابن فلاح ٩٣/١.

(٦) في الأصل: (مقترن) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

كأفعال المدح وغيرها؛ لأنّ خلوها عن الزمان عارض بحسب استعمالها للإنشاء^(٢).
ويندفع بهذا التقييد أيضاً ما يقال: إن لفظة الماضي والمستقبل، والمتقدم، والمتأخر، يدل
على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، مع أن كلا منها اسم؛ لأن دلالة كل منها
على الزمان ليس بحسب الوضع، بل ملاحظة الزمان في الكل من لوازم معناه^(٣).

ولفظة (ما) في الحد عبارة عن الكلمة، بدليل انقسام الكلمة إلى الاسم وغيره، فليقتض
الحد بنفسه، والدوال الأربع، بأن يقال: إن حد الاسم صادق عليهما مع أنهما ليسا باسمين،
لكون كل منهما ليس بكلمة، أما عدم كون الحد كلمة فلأن الحد مركب والكلمة مفردة، وأما
عدم كون الدوال الأربع كلمة فلأن الكلمة لفظ وهي ليست بلفظ^(٤).

فإن قلت: ههنا بحثان: أحدهما: أن لفظ (دال) في الحد يدل على المعنى المقارن
بالزمان بحسب الوضع، فكيف يصدق الحد عليه؟

وثانيهما: أن الفعل لكونه مضاداً للاسم باعتبار ما ذكر لا يجوز أن يؤخذ جزء من
تعريفه؛ لأن ما يكون جزءاً منه يكون جزءاً من المعرف، وبطلان كون الفعل جزءاً من
الاسم لا يخفى على^(٥) أحد.

(١) في الأصل: (بالزمان).

(٢) انظر: شرح الكافية للنجدي ص ١١، والأصبهاني ص ٢١، والإقليد ١/١٦١.

(٣) انظر: شرح الرضي ١/ ٣٦، ٣٧، وقال الشيخ يسن: "ولا يخرج لفظ الماضي والمستقبل وتحوهما مما
يدل = وضعاً على الزمان المعين، لأنه من لوازم مدلوله، لا عتبه، فإن الماضي معناه: عدم بعد
الوجود، والمستقبل وجود متظر، ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما ومعنى الفعل ثبوت الحدث في
الزمان المعين فعنى الأول: شيء ماضٍ والثاني: شيء في زمن ماضٍ". انظر: حاشية يسن على مجيب
النا ١/ ٢٢.

(٤) وقد تناول ركن الدين الإستراباذي مثل ذلك فقال: "ولقائل أن يورد النقض على هذا التعريف من
وجهين: أحدهما: أنه منقوض بنفس الحد؛ لأنه يصدق على مجموع الحد أنه دال على معنى في نفسه
غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فيلزم أن يكون مجموع الحد اسماً؛ لأنه كلما صدق الحد صدق
المحدود.

الثاني: أنه منقوض بالخطوط والعقود والإشارات والنصيب؛ لكونها دالة على معنى في نفسها غير
مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، لكنها ليست باسم لأنها ليست بكلمة، ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: لما
قسم الكلمة إلى الاسم وغيره أولاً، علم أن الاسم كلمة، فصار تقدير الحد: الاسم كلمة قلت على معنى...
وحذفت (الكلمة) اعتماداً على فهم المتعلم، فإذا يسقط كل واحد من النقيضين، أما الأول: فإنه لا يصدق
على مجموع الحد أنه كلمة؛ لأن مجموع الحد مركب والكلمة مفردة، وأما الثاني: فلأن الخطوط والعقود
والإشارات والنصيب ليست بكلمة". انظر: الشرح المتوسط ص ٩، ١٠، واليسيط ص ١٥،
وانظر: الأصبهاني ص ٢٢.

(٥) في الأصل: (من) وهو تصحيف والصواب ما أثبت.

قلت: يكفي في صدق الحد عليه عدم الدلالة على ما ذكر في المجموع من حيث هو، وهو حاصل ولأن ما وقع جزءاً من الحد إنما هو مدلول (دل) وهو لا يدل عليه لكونه اسماً، ولا يضاد المحدود.

فإن قلت: مدلول الفعل لاقتترانه بالزمان أيضاً مدلول المحدود، فلا يصلح الجزئية.

قلت: مطلق الاقتران بزمان لا يضاد الاسم، بل المضاد هو الاقتران الذي يكون بالصيغة، وهذا المدلول ليس له صيغة أصلاً، فضلاً عن أن يقتصرن بها، نعم لو قال: (دلالته) لسلم عن ذلك، إلا أنه اختار (دل) للاختصار.

هذا هو المذكور في شرح النجم^(١)، ولا [يخفى]^(٢) ما فيه على المتأمل.

والحق أن يقال: إن الاقتران صفة لذلك المدلول، ولا يلزم من كون الموصوف جزءاً من الاسم أن يكون صفته جزءاً أيضاً.

وما ذكر في بعض الشروح^(٣) من السؤال بأن يقال: إن أريد بالاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة اقترانه بواحد معين منها ينتقض الحد بالمضارع، وإن أريد به اقترانه بواحد غير معين منها ينتقض بالماضي، فليس بوارد؛ لأننا نختار اقترانه بواحد معين لكن بالوضع، فلا ينتقض بالمضارع؛ لأن كل فعل مقترن بزمان معين بحسب الوضع، وإن حصل الالتباس عند السامع في الاستعمال فلا يجوز أن يرد فيما هو بحسب الوضع بما هو المتقدم.

فإن قلت: إن المضارع على الأصح مشترك بين الحال والاستقبال^(٤) يدلالة احتياجه

(١) النجم هو: نجم الدين سعيد العجمي، قال في: النية ٥٩١/١: "شارح الحاجية لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحاً للمتن، والشرح الذي عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة" أ. هـ. وقد حصر الباحث المحقق لهذا الشرح وفاة النجم بين هذين التاريخين: ٧٤٦ / ٧٧٣ هـ. وانظر: شرح العجمي ص ٢٦ ونصه "إنما قل: (دل) ولم يقل: (دلالته) للإيجاز والاختصار، وللإحتراز عن لفظ سيوضع اسماً، فإنه لا يسمى اسماً قبل وضعه" أ. هـ.

(٢) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

(٣) في العجتواني ص ١١ قال: "ولقائل أن يقول: إن أريد بأحد الأزمنة الثلاثة واحد بعينه يلزم أن يكون المقترن بغير ذلك المعين اسماً لا فعلاً، وإن أريد واحد لا بعينه فذلك يلزم أن يكون المقترن بغير ذلك المعين اسماً لا فعلاً" وجوابه: أنه لا يراد به واحد معين ولا غير معين، بل واحد منها من غير تقييده بالتحديد وعدمه أ. هـ.

(٤) اختلف في زمان المضارع على خمسة أقوال: الأول: أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة، الثاني: أنه لا يكون إلا للاستقبال وعليه الزجاج، الثالث: أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما، وهو رأي الجمهور وسيبويه، الرابع: أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو قول أبي علي الفارسي.

الخامس: عكس القول الرابع وعليه ابن طاهر. انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٢٩/٤، والتذييل

في الدلالة على كل منهما إلى القرينة، فكيف يدل على الزمان المعين^(١).

قلت: ذلك ليس على الأصح - وإن ذهب إليه البعض - ويشهد على ذلك التعريف، بل هو فيه حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر؛ لأن اللفظ إذا دار بين المشترك والمجاز يكون المجاز أرجح؛ لأن الاشتراك يخل بالتفهم كما تقرر في موضعه، مع أن تسليم اشتراكه لا يضر كونه لزمان معين بحسب الوضع^(٢)، والمقدمة القائلة: باحتياجه في الدلالة على كل منهما إلى القرينة، متنوعة؛ لأن الحالية عند التجريد عن القرينة متبادرة منه.

فإن قلت: لم يسمى الكلمة الموصوفة بهذه الصفة اسماً^(٣).

قلت: لمناسبة بينهما، فإن لفظ (الاسم) إن كان اشتقاقه^(٤) من "السمو" - وهو الارتفاع - كما هو مذهب البصريين - فلائنه لما كانت^(٥) تلك أعلى مرتبة من الفعل والحرف لاستغنائها/عنهما (ب) في الإفادة، واحتياجها إليها فيها، اشتق لها اسم منه ليكون اللفظ موافقاً للمعنى، وإن كان من (السمة) - وهي العلامة - كما هو مذهب النكوفيين^(٦)، فلأن الاسم مطلق المسمى.

قيل: هذا غير صحيح؛ لأنه لو كان مشتقاً من (السمة) لكان تصغيره (وسُيْمَة) كـ (وُعَيْدَة) في (عدة)، ولم يقولوا بذلك، بل قالوا فيه: (سُمِّيَ)^(٧).

ثم اعلم أن من أصناف الاسم أسماء الأعلام، وأسماء الأجناس، وأسماء الأجناس

والتكميل ٨١/١ وما بعدها، والهمع ٣١/١.

(١) قال ابن القواس ص ١٥: "لا نسلم أن المضارع لا يدل على زمان معين، أما على تقدير كونه غير مشترك فدلالته على الزمان المعين ظاهرة؛ لأنه يكون حقيقة في أحدهما مجزاً في الآخر، وأما على تقدير كونه مشتركاً فلائنه حينئذ إما وضع للمعنى وزمانه المحصل، والإبهام إنما حصل بالنسبة إلى السامع لخفاء القرينة، لا إلى أصل وضعه". هـ، انظر: الرضى ٣٦/١.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٢٤/١.

(٣) انظر: حلة تلقب الكلمة الموصوفة بهذه الصفة اسماً في: العلل في النحو لابن الوراق ص ٢٤، تحقيق / مها مازن المبارك، ط / دار الفكر، وأسرار العربية ص ٦٩.

(٤) انظر: تفصيل القول في اشتقاق الاسم في: الكتاب ٤٥٤/٣، والمقتضب ٩٠/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠/١، والإتصاف ٦/١، وأملى ابن النجوى ٢٨٢/٢، وشرح المفصل ٢٣/١، والتبيين عن مذاهب النحويين الكبير ص ١٣٢، والمسائل الخلافية في النحو للكبرى ص ٦٤، وابن القواس ص ٢١، وانتلاف النصرة للزيدي ص ٢٧، وشرح المقدمة النحوية لابن بلشماص ٣٢، والمعنى لابن فلاح ١١٣/١، وغير ذلك.

(٥) في الأصل: (كان).

(٦) في الأصل: (الكوفيين)، وهو لحن، ولم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكسائي، وعليل، والفرام، وربما كان هذا الرأي منقولاً عن المتأخرين منهم، انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م مقالة د / محمد خير الحلواني، وانظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص ٤٤٤، نقلًا عن حواشي التبيين ص ١٣٢.

(٧) انظر: أسرار العربية ص ٣٠، والإتصاف ١٣/١، والصفوة الصفية ٥٩/١.

قسم التحقيق

تنقسم إلى أربعة أقسام باعتبار انقسامها إلى العين والمعنى، وكل منهما إلى الجامد والمشتق^(١).

ثم الفرق بين الاسم الجنس، وبين علم الجنس أن اللفظ إذا كان موضوعاً لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الماهية من حيث هي على سبيل الاشتراك اللفظي كان ذلك اسم الجنس، وإذا كان موضوعاً لإفادة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط - أي من غير النظر إلى أن يكون هناك دلالة على الشخص - كان هذا علم الجنس^(٢).

ومن خواصه...

وإذا أطلق الأول على كل فرد من الأفراد يكون حقيقة، بخلاف إطلاق الثاني^(٣)، فإن إطلاقه عليه يكون مجازاً عند سيبويه^(٤)، نظراً إلى أن استعماله حينئذ في غير ما وضع له؛ لأن الحقيقة التي معها شيء، وحقيقة أيضاً عند غيره نظراً إلى أن استعماله حينئذ في ذلك الفرد باعتبار وجود تلك الحقيقة فيه.

ولما فرغ من^(٥) بيان ماهية الاسم بخده، شرع في بيانه بخاصته^(٦) فقال: من خواصه،

(١) أنظر: شرح المنصل ٢٦/١، والتخمير ١٥٩/١، وفي الإقليد ١٦٨/١: "اسم العين ما لمسماه جثة، واسم المعنى ما ليس لمسماه جثة، أو المراد باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل، وباسم المعنى خلافه وهو ما لا يقوم بنفسه كعلم... والاسم غير الصفة من الأعيان: رجل، وقرص، ومن المعاني: علم، وجهل، والصفة من الأعيان ركب، وجائز، ومن المعاني: مفهوم، ومضمر" اهـ.

(٢) وقال ابن القواس: "فإن قيل: فما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس مع أنهما يطلقان على كل واحد من الأشخاص؟ قيل: إن الأول موضوع للحقيقة المتحدة الذهنية بمنزلة التعريف باللام للمعهود، وإنما أطلق على الواحد الخارجي باعتبار مطابقة تلك الحقيقة له مطابقة الكلي لجزيئاته الخارجية، لا أنه مقصود بالوضع، وأما الثاني فهو موضوع لكل فرد من أفراد النوع على طريق اليدل" اهـ أنظر: شرح الكافية لابن القواس ص ٥٤٣.

(٣) قال الرضي ٣٢٦/٣: "لفظ (أسد) مثلاً موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك، (واسلة) موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة، ولم يصرح المصنف بكونه مجازاً، ولأن من كونه مجازاً في الفرد الخارجي" اهـ، وأنظر: الإقليد ١٩١/١ مطبوع.

(٤) أنظر: الكتاب ٩٣/٢، ٩٦، وسيبويه هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين، مولى بني الحارث بن كعب، ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، أصله من البليضاء من بلاد فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل، ويونس، وعيسى بن عمر، توفي سنة ١٨٠ هـ، وقيل غير ذلك، بشيراز في أيام الرشيد. أنظر: البلغة ص ١٦٣، والفهرست ص ٧٦، ونزهة الألباء ص ٦٠، والبلغة ٢٢٩/٢.

(٥) في الأصل: (عن) وهو تصحيح.

(٦) الخاصة: كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط، قولاً عرضياً، سواء وجد في جميع أفراد كالكتاب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، أو في بعض أفراد كالكتاب بالفعل بالنسبة إليه. أنظر: التعريفات ص ١٠٠.

شرح كافية ابن الحاجب

أى: من خواص الاسم، إنما قدم التعريف الحدى على التعريف الرسمى^(١) نظراً إلى أن الأول أصل من الثنى، وإن كان معرفة الثنى أسهل من معرفة الأول^(٢).

اعلم أن خاصة الشيء ما لم يوجد بدون ذلك الشيء، وهى تكون شاملة إن وجدت فى جميع أفراد ما هى خاصة له، كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، وغير شاملة إن لم توجد فى جميعها كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه، والأول يطرد وينعكس كالحذ، والثانى يطرد ولا ينعكس.

والأطراد: التلازم فى الثبوت، وهو أن يصدق المعرف - [بفتح الراء - على جميع الأفراد

(١) الرسم: إن تركيب من الجنس والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك فهو الرسم التام، وإن كان بالخاصة وحدها أوبها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجسم الضاحك فالرسم الناقص. السابق ص ١١٤.

(٢) وفى ابن القواس ص ١٦: "إنما أخرج ذكر الخواص عن الحذ لأن الحذ إذا كان تاماً يدل على حقيقة المحدود... بخلاف الخاصة فإنها تدل على أثر من أثاره، ولأن الحذ يكون مطرداً منعكساً مطلقاً، والخاصة تكون مطردة لا منعكسة، لأنك تقول: كل كلمة يدخلها حرف التعريف - مثلاً - فهى اسم، ولا يمكنك أن تقول: وكل ما لا يدخله ذلك لا يكون اسماً، فإن من الأسماء ما لا يدخله حرف التعريف كالمضمرات، وأسماء الإشارة، وقيل (وبعد) و(حيث) ولا يخرج ذلك عن كونه اسماً".

المعروف^(١) - بكسره -، [وهذا]^(٢) معنى كون التعريف مانعاً لأغيار المعروف، وهو لا يدخل فيه شيء من أغياره لازم، فكلما كان الحد مطرداً كان مانعاً.

والانعكاس: التلازم في الانتفاء، وهو: أن يتفق صدق المعروف - بفتح الراء - بانتفاء صدق المعروف - بكسره - وعكسه: أن يصدق المعروف - بالكسر - على كل ما صدق عليه المعروف، وهذا معنى كون التعريف جامعاً لأفراد المعروف، وهو تناوله لكل واحد من أفراد المعروف، فكلما كان الحد منعكساً كان جامعاً^(٣).

فإن قلت: لم اختار لفظ (الخواص) دون (العلامة) كما فعل البعض؟ قلت: لانعكاس^(٤) الاسم عن هذه الأشياء في بعض الأوقات، كما أن الخاصة كذلك، وعلامة الشيء لازمة^(٥) له لا تنفك عنه حيث وجد. وقيل: لأن خاصة الشيء تدل^(٦) عليه بالدلالة القطعية، وعلامته تدل عليه بالأعم منها، والمناسب للمقام هو الأول لا الثاني.

ثم المصنف أشار إلى أن خواص الاسم كثيرة، وأن المراد ههنا بيان بعضها باختيار لفظ (الخواص) ولقظة (من)؛ لأن (الخواص) جمع كثرة، وفي إيرادها دلالة على أن خواص الاسم كثيرة و(من) للتبعيض وفي إيرادها دلالة على أن المراد بيان بعض تلك الخواص، ومن جملة: النداء، والوصف، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث - إن كان باعتبار المعنى - والنسبة، والتصغير، والتأكيد المعنوي، ولحوق تاء التأنيث المتحركة بالذات، وكونه مضافاً ومضافاً إليه ما لم يكن المضاف ظرفاً، وأما ما يقصد بيانه منها مما هو أكثر وأشهر استعمالاً فهو على ضربين: لفظية ومعنوية^(٧)، فمن اللفظية: دخول

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) انظر: كشف الوافية في شرح الكافية للحلي ل ٢٠/ب، وانظر: المعجم الفلسفي (طرد) ص ١٨٦.

(٤) في الأصل: (الانعكاس).

(٥) في الأصل: (لازم) وهو خطأ.

(٦) في الأصل: (يدل).

(٧) انظر بيان تلك العلامات في: المرتجل ص ٨: ١٣، وفي هامش الأصل ل ٧/أ: * علامة الاسم على ضربين: أحدهما لفظي والآخر معنوي، أما اللفظي فعشرة: ثلاثة مخصوصة في أول الاسم وهي: الألف واللام، وحرف الجر، وحرف النداء، والثاني في أوسط الاسم وهي: الألف التثنية، وباء التصغير، وخمسة تلحق آخر الاسم وهي: ياء النسبة، وباء الإضافة، ونون التثنية، ونون الجمع، وتاء التأنيث المتحركة نحو: طلحة، وأما علاماته المعنوية فمنها: أن يكون فاعلاً، ومفعولاً، ومخبراً عنه، وموصوفاً، ومضافاً ومضافاً إليه ومضمراً.

إنما كان اللام مخصوصاً بالاسم لأنه يفيد التعريف، ولا احتياج للفعل إليه؛ لأنه خبر والخبر لا يحتاج إلى التعريف، فلو عرف مع عدم الاحتياج إليه لكان التعريف ضائعاً^(٢).

وقيل^(٣): لأن اللام موضوع لتعيين^(٤) الذات التي [يدل] ^(٥) عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة، والفعل لا يدل عليها بالمطابقة، ولا وجه لدخوله عليه لعدم حصول المقصود.

وما ذكر في بعض الشروح^(٦) من أن الفعل خبر وحق الخبر أن يكون نكرة ليفيد مخاطب، منطوق فيه؛ لأن فيه تعليقاً للإفادة على كون الخبر نكرة، مع أن الإفادة تحصل حال كونه معرفة، ولكن يمكن دفعه بالترقية بين الإفادتين.

فإن قلت: لم لم يقل: التعريف، مع أن القول بذلك يفيد الشمول للميم^(٧)، كما في قوله - عليه السلام -: «ليس من امر امصياؤ في امصفر»^(٨).

قلت: إما اعتباراً لكونه في الأصل (لاماً)، أو لعدم اعتداده لعدم اشتهاؤه وقلته.

قوله: (دخول اللام)^(٩) إشارة إلى مذهب سيبويه^(١٠)، فإن حرف التعريف عنده (اللام) وحده، والهمزة للوصل^(١١)، وفتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة استعمالها وأما عند الخليل^(١٢)

(١) المراد لام التعريف الحرفية، بخلاف لام الموصول في نحو: الضارب، والمضروب، فإنها لا تشغل إلا على فعل = في صورة الاسم... وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب (لو) وغير تلك، انظر: الرضى ٣٩/١.

(٢) وبمثل هذه العلة قال الفجوداني في: شرحه ص ١١.

(٣) انظر: الرضى ٣٩/١، والعيال في شرح اللباب ص ٣٩ رسالة، وشرح لب الألباب ص ٤١ رسالة.

(٤) في الأصل: (التعيين).

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) منها: التشرح المتوسط لركن الدين الإستراباذي ونصه: "وإنما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل إلى التعريف؛ لأنه خبر وحق الخبر أن يكون نكرة ليفيد مخاطب"، هـ انظر: التشرح المتوسط ص ١٢، وبمثل هذا قال العلوي صاحب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٤٠/١.

(٧) في الأصل: (ميم) وهو تصحيف.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر: (ليس من البر الصوم في السفر) ٨٠/٣ عن جابر، وأحمد في مسنده ٣٥٢/٣، ٣١٩، ٣١٧، ٢٩٩ عن جابر.

(٩) في الهامش: "فإن قلت: لم قال المصنف (دخول اللام) ولم يقل: لحوق اللام، أو اتصال اللام؟ قلنا: لأن اللقوق والاتصال يستعملان في آخر الكلمة غالباً، والدخول يستعمل في أول الكلمة، ولهذا قال: (دخول اللام)، ولم يقل: لحوق اللام أو اتصال اللام"، هـ.

(١٠) انظر: الكتاب ٩٧/٢، ٣، ٣٢٤ / ٤، ١٤٧، ٢٢٦.

(١١) انظر: الكتاب ١٤٧/٤ حيث قال: "وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم، والرجل"، هـ.

فحرف التعريف مجسوع الألف واللام، والهزمة عنده للقطع، فحذفت عند الدرج لكثرة استعمالها^(٢)، وأما عند المبرد^(٣) فالهزمة وحدها للتعريف، وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام^(٤).

قال سيبويه^(٥): إنما كان اللام وحده علامة للتعريف؛ لأن التعريف والتكثير نقيضان، وللواحد وهو التكثير حرف واحد ساكن وهو التنوين، فيجب أن يكون للآخر منهما حرف كذلك أيضاً، حملاً لأحد النقيضين على الآخر، وإنما جعل في طرقى الكلمة تحقيقاً للتناهي بينهما، وخص التعريف بالأول لرجحان المعرف على المنكر.

فإن قلت: إن الدخول أمر معنوي فلا يصح عده من الخواص اللفظية!

قلت: إن إضافة الدخول إلى اللام إضافة الصفة إلى الموصوف بالحقبة؛ لأن أصله: اللام الداخلة فأخذ المصدر من اسم الفاعل وأضيف إلى الموصوف، وهذا جائز كما يقال: متوحد بجلال ذاته، فإن أصله: بذاته الجلية، وفائدة العدول عنه ههنا رفع^(٦) التوهم من^(٧)

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم القراهدى البصرى، أبو عبد الرحمن، صاحب العربية والعروض، أمثلاً سيبويه، أول من اخترع العروض والقوافي، توفي سنة ١٧٥ هـ، من مصنفاته: كتاب العين، والعروض، والنقط والشكل، أنظر: البلغة ص ٩٩، والفهرست ص ٦٣، والبيغة ٥٥٧/١.

(٢) قال سيبويه: "وَرَعَ الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد (قد)، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كالفصل ألف الاستفهام في قوله: أزيد...، ولولا أن الألف واللام بمنزلة (قد) و(سوف) لكانتا بناءً على عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة (هل) و(قد) تدخلان للتعريف وتخرجان". أنظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥، وأنظر قول الخليل في: اللامات ص ١٧، وسر صناعة الإعراب ٢٩٢/١.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمرزوق، شيخ أهل النحو والعربية، كان من أهل البصرة، أخذ عن الجريري والمازني والمجسثاني، ولد سنة ٢١٠ هـ، وتوفي سنة ٢٨٥ هـ، من مصنفاته: الكامل، والمقتضب. أنظر: الفهرست ص ٥٩، ونزهة الألباء ص ٢١٧.

(٤) هذا ما نسميه إليه الرضى حيث قال: "وذكر المبرد في كتابه (الشافى) أن حرف التعريف الهزمة المفتوحة وحدها وإنما ضم إليها اللام لأنها يشبه التعريف بالاستفهام". أمه أنظر: الرضى ٣/ ٣٢٣، وأنظر الفوائد الضيائية ١/ ١٨٦، والتصريح ١/ ١٤٨، وما في المقتضب خلاف ذلك، حيث نجد كلام المبرد أقرب ما يكون إلى مذهب سيبويه، فقد قال: "ومن ألفات الوصل الألف التى تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة مما بعدها، فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة (قد)".

أنظر: المقتضب ٢/ ٩٢. هذا وقد ذهب ابن مالك إلى أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف (أل)، قال: "إنما الخلاف بينهما في الهزمة، أزانة هي أم أصلية". أمه وقد اختار قول الخليل، وصححه

بوجوه كثيرة، أنظر: شرح التمهيد ١/ ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩.

(٥) أنظر: الكتاب ٤/ ١٤٧.

(٦) في الأصل: (وقع) وهو تصحيف، والصواب ما أثبت.

أول الأمر، وهذا لا يخفى على الفطن، فظهر لك من هذه^(٢) الخاصة [أن]^(٣) اللام متصفة بصفة الدخول،

(١) في الأصل: (أن) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته

(٢) في الأصل: (هذا).

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

فيندفع - أيضاً - بذلك ما يقال: إن الحد لا يجوز أن يكون اللام؛ لأنها توجد بدون الاسم؛ لأن المفردات موجودة قبل التركيب، وأما قول الشاعر:

ويستخرج اليربوع من نافقابه :: ومن جحره بالشبهة يتقصع^(١)

فشاذ^(٢)، وما ورد نحو: أشد الهل^(٣) مدفوع بوجهين:

أحدهما: أنه جعل أسماء، ولذلك شدد لامه، الثاني: أنه مردود، أي ليس من كلام الفصحاء^(٤).

وسنبا: دخول الجر، إنما كان الجر مخصوصاً بالاسم لأنه علم المضاف إليه، والفعل لا يقع مضافاً إليه؛ لأنه^(٥) في المعنى محكوم عليه، فإن قولك: (غلام زيد) يستدعي من حيث المعنى الحكم على (زيد) بأن له غلاماً، والفعل لا يكون محكوماً عليه^(٦).

فإن قلت: فليكن المضاف مع المضاف إليه كلاماً بذلك الاعتبار.

(١) من الطويل لدى الخرق الطهوي، أنظر: شرح المفصل ١٤٤/٣، ولباب الإعراب ص ١٢٦، والإنصاف ١٥٢/١، والرضي ٩٦/٣، ووصف الميالي ص ٧٥، والخزانة ٣١/١. اليربوع: نوية تحفر الأرض، النافقاء: جحر يكتمه اليربوع ويستره، ويظهر جحراً آخر غيره، الشبهة: رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحظلة، يتقصع: الذي يتقصع، تقول: تقصع اليربوع إذا دخل في قاصعته، والقاصعاء: جحر آخر لليربوع، والشاهد قوله: (اليتقصع) حيث دخلت (أل) على الفعل المضارع.

(٢) هذا رأي الجمهور، إذ يرون أن دخول (أل) على المضارع ضرورة، ويرى بعض الكوفيين أن ذلك جائز في الاختيار، وقد ذهب ابن مالك إلى مذهب وسط فقل: إن ذلك قليل لا تمتاز. أنظر: شرح صفة الحافظ ص ٩٩، ومتهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ص ١٤، والتصريح ١٤٢/١، والأثموني ١٦٥/١.

(٣) في التهذيب: * قال الخليل لأبي الدقيش: هل لك في الرطب؟ قال: قال أشد هل وأوحاه، فخفف، وبعض يقول: أشد الهل وأوحاه، بتثقيب، ويقول: كل حرف أداة إذا جعلت فيه ألفاً ولا ما صار اسماً أقوى وتثقل... قال الخليل: إذا جاءت الحروف اللينة في كلمة نحو: (لو) وأشماها ثقلت؛ لأن الحرف اللين خوار أجوف، لا بد له من حشو يقوى به إذا جعل اسماً، وقال: والحروف الصالحات القوية مستغنية بجروسها لا تحتاج إلى حشو، فترك على حالها^(١). هـ. أنظر: تهذيب اللغة (هل) ٣٩٢/٥، وأنظر: الاشتقاق لأبن دريد ص ٦٠ ط / دار الجيل، وقال ابن السكيت: * إذا قيل لك: هل لك في كذا وكذا قلت: لى فيه، أو: إن لى فيه، ولا تقل: إن لى فيه هلاً، والتأويل: هل لك في حاجة؟ فحذفت الحاجة لما عُرف المعنى، وحذف الراء ذكر الحاجة كما حذفها السائل^(٢). أ. هـ. أنظر: إصلاح المنطق ص ٢٩٢.

(٤) أنظر: العجائب في شرح اللباب ص ٤١، ٤٢ رسالة.

(٥) الضمير عائد على المضاف إليه، وهذا واضح من سياق الكلام.

(٦) أنظر: علة اختصاص الاسم بالجر في: شرح المقدمة الكافية ١٣٢/١، والرضي ٤٠/١، وابن القواس ص ١٨، وابن يعيش ٢٥/١، والبيان في شرح اللع ص ٣١ للشريف عمر بن إبراهيم المتوفى سنة ٥٣٩ هـ تحقيق د/ علاء الدين حموي، ط / الأولى ١٤٢٣ هـ، دار صمار، والجامي ١٨٧/١.

قلت: ثبوت شيء لشيء من حيث المعنى ليس مما يستلزم ذلك الثبوت من حيث الظاهر^(١)، وقد مرّ لمحة إليه^(٢).

وأما قول الشاعر: والله ما ليلى بنام صاحبة^(٣).

فمأول، تأويله: أن (نام) صفة لموصوف محدث، فالتقدير: والله ما ليلى بليل تام صاحبه، فالجار دخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة^(٤).

وكذا قولهم: نعم السير على يش العير، عند القائلين بفعلية^(٥)، وإلا^(٦) فلا حاجة إلى التأويل. وهو عند الأولين أنه مذكور على سبيل الحكاية، أي: نعم السير على عير يقال له [بنس]^(٧) العير. فإن قلت: لم قال: (دخول الجر) دون: دخول حرف الجر؟

قلت: قصداً منه إلى تعميم الشمول لجميع أقسام^(٨) الجر على جميع المذاهب، فلو قال: دخول حرف الجر لزم أن يخرج منه جر المجرور بالتبعية^(٩)، والجوار^(١٠)، وكذلك

(١) وبهذا أجاب الغدواني، انظر: شرح الغدواني ص ١٢ رسالة.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) من الرجز، وقال العيني: إن حركت الهاء فهو من مربع الكامل، انظر: الأئمنوني ومعه شرح الشواهد للعيني ٢٧/٣، وبعده: ولا مخاطب الليل جانب، ويروي صدره: عمرك ما زيد، و: عمرك ما ليلى، وهو لأبي خالد القناني، وانظره في: شرح أبيات سيويه ١٦/٢، وأمالى ابن السجري ١٤٨/٢، والإنصاف ١١٢/١، وشرح المفصل ٦٢/٣، والرضي ٢٤٥/٤، والخزانة ٣٨٨/٩، والهمع ٢٨/١، وغير ذلك.

(٤) هذا أحد وجهين في تخريج هذا البيت، والوجه الآخر: أن (نام) ليس فعلاً باقياً على فعلية، ولكنه صار مع ما بعده علماً، فهو من باب الأعلام المحكية عن الجمل. انظر: الخصائص ٣٦٧/٢، والإنصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ١٢٩/١.

(٥) وهم البصريون والكسائي من الكوفيين، وأكثر الكوفيين على أنهما اسمان، انظر: المسألة في: الإنصاف ٩٧/١ وشرح المفصل ١٢٧/٧، والتبيين ص ٢٧٤، واللباب ١٨٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ص ١٨١، والتخمين ٣١٣/٣، والتصريح ٩٤/٢.

(٦) أي: وإلا يكن فعلاً فلا حاجة إلى التأويل، وفي هذا إشارة إلى رأي الكوفيين عدا الكسائي.

(٧) ما بين المعرفين يفتر إليه السياق.

(٨) في الأصل: (الأقسام).

(٩) ممن أثبت الجر بالتبعية الأخفش، انظر: الهمع ٣٣١/٢.

(١٠) أثبت بعض النحاة الجر بالمجاورة للمجرور في نعت، كقولهم: هذا جحر صبّ خرب، وتؤكد كقوله: يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم. بجر (كلهم) على المجاورة، ومنهم: الفراء في المعاني ٧٤/٢، والأخفش في المعاني ٤٦٥/٢، وأبو عبيدة في مجاز القرآن، والزمخشري في الكشاف ٤٤٢/٢، وأكثره بعضهم، ومنهم: السمرقاني، والفارسي، والزجاج في معاني القرآن ١٦٧/٢، وابن جني في الخصائص ١٩٢/١، والنحاس في إعراب القرآن ٣٦٧/٢، والثيسابوري في غرائب القرآن ١١٠٣/٢، واشترط الخليل لجوازه: استواء المتجاورين في التعريف، والتذكير، والتأنيث، والتذكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، على حين أجازه سيويه =

جر المضاف إليه، سواء كانت إضافته^(١) لفظية أو معنوية، لأن على تقدير حرف الجر في الإضافة أن يكون في الكلام معنى الحرف الجر، لا أن يكون عامل الجر ههنا ذلك الحرف، ولو سلم لم يشتمل جر المضاف إليه بالإضافة اللفظية على الأكثر.

فظهر لك من هذا أن الاعتراض على قول صاحب المتوسط^(٢): "إنما قال: (دخول الجر) ولم يقل: دخول حرف الجر لأن حرف الجر قد يدخل الفعل على سبيل الحكاية، كما يقال: زيد مرفوع بقام، في قولنا: قام زيد، وفيه نظر؛ لأن المراد [بـ قام]^(٣) ههنا لفظه فيكون اسماً، فالأولى أن يقال: إنما قال: (دخول الجر)، ولم يقل: دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف إليه^(٤).

بأنه لو قال كذلك - أي دخول حرف الجر - يشتمل الجر المضاف إليه أيضاً لأن المجرور بالإضافة بتقدير حرف الجر في المعنى! في غاية السقوط.

ومنها: دخول التنوين، أي غير تنوين^(٥) التثنية، وهو الذي يلحق القافية المطلقة، وهي ما يكون آخرها حرفاً من حروف الإطلاق - أي من حروف المد واللين -، ومعنى لحوقه بها: أن يكون بدلاً من تلك الحروف^(٦) كما في قول الشاعر:

أقلبي اللوم عادلاً والعصاين :: وقولي إن أصيبت لقد أصابن^(٧)

مع اختلافهما إذا لم يلبس المعنى أنظر: الكتاب ٤٣٦/١، ٤٣٧، وأنظر تفصيل المسألة في: الارتشاف ١٩١٤/٤، والمغني ٧٨٩/٢، وشرح منثور الذهب ص ٢٩٦، والخزانة ٨٦/٥، والهمع ٤٤٠/٢، والدرر اللوامع ١٧٢/٢، وانتشأت في الأدب واللغة ص ١٧٥، ومجلة مجمع اللغة العربية الجزء الحادي والثلاثون ص ١٦٩، ١٨٥، بحث د/ زيان أحمد الحاج إبراهيم، والجر على الجوار بين الاعتماد والرداء د/ محمود التريلى.

(١) في الأصل: (إضافية).

(٢) صاحب المتوسط: السيد ركن الدين أبو محمد الحسن بن محمد بن شرف شاه، الإمام الحسيني الإستراباذي الشافعي، أخذ عن النصير الطوسي، وكان الطوسي قد جعله رئيس أصحابه بمرافة، ثم انتقل إلى الموصل ودرس بها بالمدرسة النورية، كان شديد التواضع يقوم لكل أحد، توفي في المحرم سنة ٧١٨، وقيل: سنة ٧١٥ هـ، شرح مقدمة ابن الحاجب ثلاثة شعور، أشهرها المتوسط، وشرح الحاشي في أربع مجلدات. أنظر ترجمته في: تذرات الذهب ٤٨/٦، وطبقات الشافعية ٨٦/٦، وبغية الوعاة ٥٢١/٢.

(٣) ما بين المعقوفين منقط من الأصل، وأثبتته من: الشرح المتوسط ص ١٢ رسالة.

(٤) أنظر: الشرح المتوسط ص ١٢ رسالة.

(٥) في الأصل: (التنوين).

(٦) وذلك في لغة كثير من بني تميم وقيس إذا أشتوا، وأما أهل الحجاز فلا يعوضون، بل يقيون حروف الإطلاق إذا أشتوا. أنظر: ارتشاف الضرب ٦٧٠/٢، والمغني ٣٩٤/٢، والأشموئي ٣٠/١، والتصريح ٣٦/١.

(٧) من الوافر لجرير من قصيدة يهجو بها غيبة الراعي النيمري والفردق، انظره في: الديوان ص ٥٨.

أصله: (العتابا) و(أصابا).

وإنما يسمى هذا التتوين تنوين الترتم لوجود الترتم به، وهو ترفيع الصوت؛ لأنه إذا أبدل منها حصل الترتم؛ لكون التتوين غنة في الخيشوم^(١).

وأما عدم اختصاصه بالاسم فلعدم اختصاص مقتضاه به، وقيل: لأن المقصود من وضعه ترك الترتم^(٢) وهو لا يختص بالاسم، لكن في هذا القول احتياج العذر^(٣).

وغير الغالي^(٤)، وهو: الذي يلحق القافية المقيدة^(٥)، وهي: القافية التي لا يكون آخرها حرفاً من حروف المد واللين، بل آخرها حرف ساكن، ويسمى هذا التتوين العالي لمجاوزته حد الوزن، كما في قول روية^(٦).

دار صلار، وهو من شواهد سيبويه ٢٠٥/٤، وانظر في: شرح أبيك سيبويه ٣٤٩/٢، وكتاب الشعر ١/١٤٠، وتحصيل عين الذهب ٥٦٧، وشرح المفصل ٢٩/٩، والرصص ٤٤/١، والتصريح ٣٦/١، والخزفة ٦٩/١. والشاهد قوله: (العتابن) و(أصابن) والأصل: العتابة، وأصابا، فجاء بالتتوين بدلاً من الألف لقصد الترتم.

(١) قال في العباب: تنوين الترتم وإن كان في الحقيقة لترك الترتم، وذلك لأنه إنما يؤدي به إبداناً بترك الترتم، فإن الألف والواو والياء في القوافي المطلقة تصلح للترتم؛ لما فيها من المد، فيبدل التتوين منها قصداً لترك الترتم لخلو التتوين من المد، والصواب أن تقول: إنما جاء بها لوجود الترتم، وذلك لأن حرف العلة مدة في الحلق فإذا أبدلت منها التتوين حصل الترتم؛ لأن التتوين غنة في الخيشوم، والترتم - بالتحريك - الصوت، وقد ريم - بالكسر - وترتم: إذا رجع صوته^١. ثم انظر: العباب في شرح اللباب ص ٤٧ رسالة.

(٢) انظر: الرصص ٤٣/١، والمغلي ٣٤٩/٢، انظر: نص العباب السابق.

(٣) في هامش الأصل: * لأن مراد قائله: أن الغرض من إبداله عن حرف الإطلاق جنس الإنشاد وترك التغن، لأن اللون وإن كانت فيها الغنة لكنه ليس منها من امتداد الصوت، ففي تسميته بتتوين الترتم احتياج إلى العذر، بأن نقول: الأصل فيه: تنوين ترك الترتم، فحذف الترك وقيل: تنوين الترتم؛ قصراً للمسافة^٢ اهـ.

(٤) أثبتته الأخفش، وسمى الحركة التي قبله (الغلو)؛ لأنه دخل دخولا جاوز الحد، وأنكره الزجاج، والميراثي وقال: لعل الشاعر كان يزيد (إن) في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن اللون تنوين. انظر: الارتشاف ٦٧١/٢، ومنهج المسالك ص ٤، والجني النائي ص ١٤٧، والمغلي ٣٩٥/٢، والتصريح ٣٦/١، واختار ابن يعيش أنه ضرب من الترتم، انظر: شرح المفصل ٣٤/٩.

(٥) سميت مقيدة لأنها تمنع النفس أن يجري، بخلاف المطلقة، فإنه جار مطلق. انظر: العباب ص ٤٨.

(٦) رؤية ابن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي السدي ت ١٤٥ هـ راجز من الفصحاء المشهورين كان أكثر إقامته بالبصرة، أخذ عنه أهل اللغة، وكتبوا يحجون بشعره، انظر: وفیات الأعيان ٦٣/٢، والشعر والشعراء ٢٣٠.

وقايم الأعماق خاوى المخترق^(١)

بكسر القاف وفتحها، وأصله: المخترق - بالسكون -، ولما ألحق التنوين - وهو نون ساكنة - النقي^(٢) ساكنان، فحرك الأول، إما بالكسر على أصل حركة النقاء الساكنين، أو بالفتح للخفة.

(١) من الرجز لزوية في: الديوان ص ٦، والكتاب ٤/٢١٠، وشرح أبياته ٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣، والتخمير ٤/١٧٨، والرضى ١/٤٥، والخزائفة ١/٢٥، من قصيدة يمدح بها أم سليمان بن عبد الملك بن مروان.

(٢) في الأصل: (فالتقاء).

ودليل عدم اختصاصه بالاسم كدليل عدم اختصاص الترتيم به؛ لأن وضعه^(١) للدلالة على الوقف أي: ليندل على أن قائله واقف لا واصل/ وهو^(٢) لا يختص به.

(٧/ب)

وأما اختصاص البواقي منها، فلائه إما للتمكن أي: للفرق بين كون ما دخل هو عليه منصرفاً، وبين كونه غير منصرف، كما في: (زيد) و(رجل)، وذلك لا يتصور إلا في الاسم؛ لأن الصرف ومتعه لا يكونان إلا فيه^(٣)، وإما للفرق بين تعريقه وتنكيره كما في نحو: (صه)، فإن معناه بالتثوين: اسكت سكوتاً ما وقتاً ما، ويغير التثوين: اسكت الآن، والفعل لا يقع غير نكرة حتى يحتاج إلى الفارق^(٤)، أو نقول: إن أصل وضعه على التنكير فلا يقبل تنكير الآخر.

وإما ليكون في المضاف عوضاً عن المضاف إليه، في نحو: إذ، وحينئذ، ويومئذ، وذلك لا يكون إلا في الاسم^(٥)؛ لأن وجوده في المضاف الذي لا يكون غير الاسم، ولا يلزم من كون [تقدير]^(٦) الآخرين: حين إذ كان كذا، ويوم إذ كان كذا، دخول الظرف على الظرف؛ لأن (إذ) في مثل ذلك لمجرد التعليل^(٧)، ثم لما كان العوض عن غيره مشابهاً بذلك في معنى التعويض حمل عليه في الاختصاص، وإما ليكون في الجمع المؤنث السالم مقابلاً للنون [في]^(٨) جمع المذكر السالم وذلك لا يكون في غير الاسم؛ لأنه لا يجمع حتى يكون في جمعه للمؤنث مقابلاً للنون [في]^(٩) جمعه للمذكر، وكون هذا التثوين باباً باقراًه عند ابن الحاجب، وأما عك بعضهم^(١٠) فهو قسم من أقسام تثوين التمكن^(١١)، فذلك لم يوردوه في كتبهم.

وأما خاصة المعنوية فالثان: إحداهما^(١٢): الإستناد إليه، أي كونه مستنداً إليه، إنما

(١) في الأصل: (وضعها) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (وهي) وهو تصحيف.

(٣) قال الشيخ خالد: "وفائدته الدلالة على خفة الاسم بكونه معرباً منصرفاً، وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيثني، ولا يشبه الفعل في فرعين قيمته من الصرف * انظر: التصريح ٣٢/١.

(٤) انظر: الأصبهاني ص ٢٦، و (صه) متولة نكرة، وغير متولة معرفة.

(٥) انظر: شرح العجواني ص ١٢، ١٣ رسالة.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) قال الشيخ خالد: "وليست الإضافة في (يومئذ) ونحوها من إضافة أحد المترادفين للآخر، بل من إضافة الأعم إلى الأخص ك: شجر أراك * هـ، انظر: التصريح ٣٤/١.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) منهم: الإسفراييني صاحب لهاب الإعراب المتوفى سنة ٦٨٤ هـ، والزمخشري في مقصده.

(١١) قال تقي كاز في العباب ص ٥٠: "وإنما لم يذكر - أي الإسفراييني - تثوين المقابلة، وهو التثوين الذي في جمع المؤنث السالم لمقابلة تون جمع المذكر السالم نحو: مسلمات؛ لأن التثوين فيه عنده للتمكن * أهر.

(١٢) في الأصل: (إحديهما).

اختص^(١) الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسنداً إلى شيء دائماً، فلا يصلح باعتبار وضعه أن يكون مسنداً إليه، لا أن يكون مسنداً، لأنه لا يختص بالاسم، فلذلك ذكر لفظة (إليه)، فإنه لو أطلق لذهب الوهم إلى أن كونه مسنداً من خواصه أيضاً؛ لجواز حمل الإسناد على طرفيه، فلما قال: (إليه) اندفع الوهم، وتبين المراد، وما ذكر في تعليل الاختصاص من: أن الفعل مسند دائماً، ولو وقع مسنداً إليه لزم أن يكون مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة وهو غير جائز^(٢).

منقوض بمثل: أعجبنى ضرب زيد عمراً، وما ذكرناه فيه سالم عن ذلك النقص. ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الإسناد إليه مخصوص بالاسم، لأن الفعل قد يقع مسنداً إليه كما في قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا} ^(٣) فإن (آمِنُوا) مسند إليه؛ لأنه مفعول مالم يسم فاعله ـ (قيل)، ونحو: (زعموا مطية الكذب)^(٤)، فإن (زعموا) لكونه مبتدأ مسند إليه، ونحو: (تسمع بالمعدي خير من أن تراه)^(٥) فإن (تسمع) مبتدأ أيضاً!

قلت في الجواب عن الأول: إنه محمول على القول، أي: قيل لهم هذا القول.

(١) ويطل العلوي لاختصاص الإسناد إليه بالاسم دون الفعل بقوله: " وإنما تعثر الإسناد إلى الفعل... لأن الفعل في نفسه مسند، فكيف يكون مسنداً إليه؟ لأن كونه مسنداً يقتضي افتقاره إلى غيره، وكونه مسنداً إليه يقتضي استغلوته، وكون الشيء غنياً غير غنى محال، فهذا بطل الإسناد إليه ٣٨. أنظر: الأزهاري الصافية ٤٢/١.

(٢) هذا تعليل ركن الدين الإستراباذي في: الشرح المتوسط ص ١٤ رسالة، والأصيهاني في: شرحه ص ٢٧.

(٣) في الأصل: (لهذا) وهو تصحيف، وهي جزء سورة البقرة من الآية (١٣). (٤) قال السيوطي: " لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال، وذكر بعضهم أنه روى (مطنة) بالطاء المعجمة والنون، وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمرو الكلاعي قال: " بنس مطية المسلم زعموا، إنما زعموا مطية الشيطان "، وأخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الأعشى عن شريح القاضي قال: " زعموا كنية الكذب " اهـ أنظر: الهمع ١٢٩.

(٥) يضرب لمن خبره خير من مراده، وأصله: أن المنذر قد سمع بالمعدي وأعجبه ما يبلغه عنه، فلما راد استحققه، وقال: تسمع بالمعدي خير من أن تراه، فقال له: إن الرجال ليسوا بخير، وإنما المرء بأصغريه لسانه وقلبه إن قال قال بلسان، وإن قاتل قاتل بجنان، فأعجب المنذر بكلامه. أنظر: شرح لب الألب.

ص ٣٦. وأنظر المثل في: كتاب الأمثال ص ٩٧، وفصل المقال لأبي عبيد ص ١٣٥، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١.

وعن الثاني: إنه محمول على لفظه^(١)، فالإسناد في الحقيقة يكون إلى الاسم.
وعن الثالث: إن (تسمع) فعل مضارع في تأويل المصدر بتقدير [أن]^(٢)، فيكون الإسناد إلى المصدر، أو منزل منزلة المصدر أي: سماعك بالمعدي خير، من غير تقدير (أن) معه^(٣).

وفي قول من قال: إن الإسناد المخصوص بالاسم هو الإسناد إلى المعنى، وأما الإسناد إلى اللفظ فيوجد في الكل، تسامح؛ لأن الإسناد حينئذ إلى الاسم أيضاً، لا إلى الفعل والحرف، نعم يمكن تأويله لكن مع عدم الخلو عن تكلف^(٤).

لا يقال: في هذا تناقض ظاهر؛ لأن الحكم على الاسم بأنه فعل أو حرف ليس إلا تنقيصاً^(٥).
لأننا نقول: إنما يلزم ذلك أن لو لم يكن جهة اسميته مغيرة لجهة فعليته، بأنه فعل أو حرف، فإن اسميته باعتبار أنه لفظ وكلمة، وفعليته أو حرفيته^(٦) باعتبار أنه مستعمل في معناه الموضوع له، فلا تناقض.

وأما الاعتراض بأنه يلزم حينئذ إطلاق المسمى وإرادة اسمه، وأيضاً: اللفظ لا بد له من مدلول ولا مدلول ههنا إلا نفسه، فيتخذ الدال والمدلول، وأيضاً: يلزم حينئذ صدق الاسم والفعل على (ضرب)، وكذلك الكلام في الحرف وصدقهما عليه في حالة واحدة، وهي حالة الحكم عليه بأنه فعل يوجب اقترانه وعدم اقترانه في حالة واحدة^(٧)، وهو محال قطعاً.

فمجاب بالالتزام من غير الأخير وهو بالمنع، يعني: يجوز أن يطلق مسمى لفظي ويراد منه اسمه كما في قولك: زيد معرب، وإن لم يجز ذلك في مسمى معنوي، ووجود التباين بين الدال والمدلول بالاعتبار الكافي، وهو متحقق - كما عرفت - ولا نسلم كون

(١) مثل قولنا: من حرف جر، وضرب فعل ماضٍ، فإن (زعموا)، و(من)، و(ضرب) اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر. أنظر: الأشموني ٣٩/١.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أنظر: شرح لب الألب ٣١، وابن القواس ص ٢٠، والمقصد في شرح الإيضاح ٧٩/١، والجمع ٢٢/١.

(٤) في هامش الأصل ١/٨: "أي تأويل قولهم: الإسناد إلى اللفظ يوجد في الفعل والحرف وهو: أن ذلك الإسناد يوجد في الشيء الذي يصيق عليه أنه فعلاً فعل أو حرف، وأما عدم خلو عن التكلف فظاهر" اهـ.

(٥) يوضح ابن القواس فيقول: "لا يقال: لو صح قولكم: الفعل والحرف لا يخبر عنهما للزم التناقض؛ لأن هذا خبر عنهما؛ لأننا نقول: إنما يلزم التناقض أن لو أخبر عن مسمى الفعل والحرف بمجرد ذكرهما، وليس كذلك، بل أخبرنا عن مساهما معبرين عن الفعل والحرف باسمين، وهما لفظتا الفعل والحرف، فالإخبار عن اللفظ، وسلب الإخبار عن المسمى، فلا تناقض" اهـ. أنظر: شرح ابن القواس ص ١٩.

(٦) في الأصل: (وفعليه أو حرفيه).

(٧) كلمة: (واحدة) كررت في الأصل.

(ضرب) اسما وفعلًا في حالة واحدة بل في حالتين؛ لأن المراد من قولنا: ضرب فعل ماضٍ، أنه محكوم عليه الآن بأنه فعل حالة استعماله في معناه الموضوع له، وهذا كما يقال للخمر في الدن إنه مسكر.

فإن قلت: لم لم يحصل الاكتفاء بالمثل الواحد^(١) في السؤال؟.

قلت^(٢): المراد بالتمثيل إيراد أنواع^(٣) الفعل كلها^(٤)، مع إمكان نكتة أخرى^(٥).

وأما مناسبة اختيار القول في الجواب الأول، واللفظ في الثاني فظاهر؛ لأن^(٦) مقول القول يكون جملة غالباً.

ولتأمل أن يقول: إن اعتبرتم المعنى في لفظة (زعموا) يكون معنى الفعل مخبراً عنه باللفظ الموضوع له للدلالة عليه، وهو غير جائز بالاتفاق، وإن لم تعتبروا يكون لفظاً مهملًا، والمهمّل لا يخبر عنه؛ لأنه ليس باسم وهو من خواصه!

أقول: يمكن أن يجاب عنه باختيار الشق الأول من التردّد، يعني: اخترنا أن معنى لفظة (زعموا) معتبر، لكن لا من حيث كونه مسنداً إليه، بل من حيث دلالة^(٧) لفظة (زعموا) - من حيث إنه دال على معناه (مظنة الكذب) - ولم يلزم منه أن يكون معناه مخبراً عنه، والاعتبار في الدلالة - أي: [دلالة]^(٨) لفظة (زعموا) - عليه كاف في إخراجها عن كونه مهملًا.

(١/٨)

وثانيهما: الإضافة بتقدير^(٩) حرف الجر، فإن أريد بالإضافة بتقدير/ حرف الجر: كونه مضافاً، فلا شك في كونها من خواص الاسم؛ لأن الإضافة إما لإفادة التعريف، أو التخصيص في المضاف إن كانت معنوية، وهما مما لا يحتاج إليه الفعل^(١٠)؛ لكون وضعه

(١) في الأصل: (الواحدة).

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) في الأصل: (وبأنواع).

(٤) في الأصل: (لأن المذكور في السؤال الأول أمر، وفي الثاني فعل ماضٍ، وفي الثالث فعل مضارع).

(٥) في هامش الأصل: * لأن الفعل في (زعموا) وقع مسنداً إليه من حيث كونه مبتدأ، وفي (المثوا) من حيث كونه فاعلاً، أو يقال: الأول مسند إليه لمجرد اللفظ، والثاني باللفظ والمعنى * أ. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) في الأصل: (الدلالة) وهو تصحيف.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) في الأصل: (تقدير).

(١٠) وهذا تعليل الرضوي في ترحه ٤٧/١، وقال الأصمعي ص ٢٧: "... ولا يجوز إضافة الفعل للتعريف والتخصيص لأنه محكوم به، وحق المحكوم به أن يكون نكرة غير مخصصة؛ لعدم

شرح كافي ابن الحاجب

على التذكير والشيوع، وإما لإفادة التخفيف فيه إن كانت لفظية، وهو لا يحصل إلا بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه، وهما لا يوجدان في الفعل حتى يحذف^(١) ويحصل التخفيف^(٢)، وإن أريد بها كونه مضافاً إليه فلا شك في اختصاصها به أيضاً لما مرّ من أنه محكوم عليه، وهو لا يكون غير الاسم، لكن يرد عليه نحو قوله تعالى: {يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} ^(٣).

فإن (ينفع) فعل مضارع وقع مضافاً إليه فلا يكون من خواص الاسم^(٤)، ويمكن أن يجاب عنه بوجهين:

أحدهما: أنه بتقدير المصدر^(٥).

وثانيهما: أن المراد منه أن الفعل لا يقع مضافاً إليه لغير الظروف، كما وقع التنبيه^(٦) على ذلك عند عدّ الخواص^(٧)، مع أن الحق: أن الإضافة في أمثال هذا إلى الجملة تلك باعتبار المضمون أيضاً^(٨).

فإن قلت: لم جاز إضافة الظرف إلى الفعل عند من يقول بها، وإن^(٩) كان القياس عدم جوازها؟!

قلت: لوجود المناسبة بينهما، والقياس قد يترك لأجلها.

وإنما لم نذكر الدليل على عدم وجود هذه الأشياء في الحرف لظهوره؛ لأنه ليس للحرف معنى مستقل حتى يصلح لأن يدخل عليه هذه الأشياء.

وأما تنبيه الإضافة بتقدير حرف الجر فاحتراز عن مثل (مررت) فعل أصيغ إلى

الاحتياج إلى التعريف والتخصيص، فإن لو عُرف أو خُصص لوقعاً ضامتين، ولأن وضع الفعل للإيهام فلو عرف أو خُصص لزم نقض الغرض^{١٠}.

(١) في الأصل: (يحذف بها).

(٢) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٢٧.

(٣) سورة المائدة من الآية (١١٩).

(٤) قال الرضي: "وعده بعضهم من خواصه أيضاً" ٣، هر ينظر ٤٧/١.

(٥) قال الرضي: "والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر تعرف المضاف به، مع ظو الفعل من التعريف، نحو: أتيتك يوم قدم زيد الحارّ أو البارد" ١، هر أنظر: السابق نفسه.

(٦) في الأصل: (البينة).

(٧) أنظر: قسم التحقيق.

(٨) ويمثل هذا قال الرضي حيث قال: "والظاهر أن المضاف إليه لفظاً في نحو: "يوم قدم زيد" الجملة

الفعلية لا الفعل وحده، كما أن الأسمية في قولهم: أتيتك من الحجاج أميراً، هي المضاف إليها" ١، هر

أنظر: شرح الرضي ٤٧/١، وقال النقرة كار: "وأما المضاف إليه في قوله تعالى: {يَوْمَ يَخْسَعُ النَّاسُ

الرُّسُلُ} فهو من حيث اللفظ هو الجملة الفعلية، لا الفعل وحده" ٢، هر أنظر: العباب ص ٥٢.

(٩) في الأصل: (فإن) وهو تصحيف.

(زيد) لكن لا بتقدير حرف الجر بل بواسطة لفظها^(١).
لا يقال: هذا ضائع لكون هذه الإضافة خارجة عن المبحوث عنها!.
لأننا نقول: يكفي فيه حصول الانتقال عند الإطلاق إلى شمول التفسير.

* * * * *

(١) أنظر: شرح العجواني ص ١٤، والشرح المتوسط ص ١٤، والفوائد الضيائية ١/١٨٨.

[المعرب من الأسماء]

وهو معرب، ومبني، فالمعرب: المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل.

واعلم أن المصنف لما بين الاسم بحده وخاصته، بادر أولاً إلى تقسيمه؛ ليقتبسه المتعلم - أولاً:

على أن له قسمين، فإن المعرب قسم منه، فقال: هو أي: الاسم منقسم إلى قسمين؛ أحدهما: معرباً^(١)، والآخر: مبني؛ لأنه إن كان فيه علامة على ما حصل فيه من المعاني المختلفة - لفظاً أو تقديرًا - فهو معرب، وإلا فمبني.

فإن قلت: لم قدم المعرب على المبني؟ قلت: لأصالة^(٢) وضعه على وضع^(٣) المبني. وتقدمه لشرفه؛ لأن الإعراب أصل على البناء في ظهور المقاصد؛ لأنه فارق^(٤) بين المعاني الثلاث^(٥).

وقيل: إنما قدمه عليه لكون مفهومه وجودياً. ولا يخفى ما فيه من الخل^(٦).

ثم أراد ثانياً أن يشرع في بيان وصفه، لكن لما كان بيان الوصف قبل الموصوف الخاص الذي يتعلق به ذلك الوصف غير مستحسن؛ لأنه دال على الذات، وهو يتوقف عليه في الوجود، قدم تعريف المعرب على تعريف الإعراب^(٧)، وإن كان القياس تقدمه عليه بالنظر إلى جهة الاستتقاق^(٨)، فعرقه بقوله: فالمعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني

(١) في هامش الأصل: "المعرب ويسمى به لأن فيه تبيين المعاني الطارئة على الاسم عند التركيب، من قولهم: أعرب الرجل عن حخته إذا بينها، أو لأن فيه إزالة قسائد الإلباس من قولهم: أعرب إذا زال العيب، وهو الفماد، والهمزة للسلب، وإنما سمي المبني لبقائه على حالة واحدة كالبناء المخصوص".

(٢) في الأصل: (لإضافة).

(٣) في الأصل: (وصف).

(٤) في الأصل: (فارفا) وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

(٥) في الأصل: (الثالث) وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

(٦) لعله أراد بالخل: أن علة البناء وجودية وعلة المعرب عدمية، أي عكس ما ذكر؛ لأن المعرب من الأسماء ما قد سلم من شبه الحرف، وهذه علة مفهومها عدمي، بخلاف المبني فإنه بني لشبه من الحروف، وهذه علة مفهومها وجودي. وأنظر: الأشموقي ٥٧/١.

(٧) يعلل الشيخ بس لتقدم المعرب بقوله: "لأن الإعراب من قبيل الأعراض، والمعرب من قبيل الذات، والذوات سابقة على الأعراض؛ لأنها محل لها". أنظر: حاشية بين على التصريح ٤٦/١.

(٨) لأن المعرب مشتق من الإعراب والمشتق منه مقدم لأنه الأصل، فكان ينبغي أن يبدأ بذكر الإعراب، وهذا ما يقتضيه القياس.

الأصل^(١)، المراد منه: الفعل الماضي والأمر بغير اللام - في الأصح - والحروف، وقد تعد^(٢) الجملة من حيث هي من أقسامه.

ثم اعلم أن المعرب إنما يكون مغرباً بشرطين: أحدهما: وجودى، والآخر: عدمى.

أما شرطه الوجودى فهو: وقوعه مركباً مع غيره، أشار إليه [يقول]^(٣) له: (المركب)، واحتراز به عن المفردات، أى: عن الألفاظ التى لم تتركب^(٤) مع غيرها، سواء كانت من حروف التهجى، أو الألفاظ الأعداد، أو غيرها من الأسماء، كـ: زيد، وعمر، وبكر، وغيرها، فإن كلها مبنية لعدم وقوعها فى التركيب^(٥).

وأما شرطه العدمى فهو: عدم مشابهته لمبنى الأصل، أشار إليه بقوله: (لم يشبهه مبنى الأصل)، فقوله: (مركب) وإن كان احترازاً عما ذكر إلا أنه شامل للمبنيات أيضاً، قلما قال: (لم يشبهه) خرجت المبنيات عن التعريف؛ لمشابهتها لمبنى الأصل^(٦).

وينبغى أن يعلم أيضاً أن المركب قد يطلق ويراد به المركب من حيث هو، أى: المجموع الحاصل من الأجزاء، كما يقال: ضرب زيد مركب من فعل وفاعل، وقد يطلق ويراد به جزء المركب، كما يقال: زيد ضرب، زيد مركب مع ضرب، فأراد المصنف بالمركب فى التعريف المركب بالمعنى الثانى^(٧) بقريته جعله المركب أحد قسمى الاسم، إذ لو كان مراده من المركب بالمعنى الأول، لما صح جعله قسماً منه؛ لأن الاسم مفرد،

(١) قال ابن الحاجب: "وهذا أولى من حد المعرب بأنه: الذى يختلف آخره باختلاف العوامل، فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد الشيء بما هو أكثر التباساً منه، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف = آخره فلا يليق أن يحد بالشيء الذى الغرض منه معرفته معرفته وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه: المرفوع بالفعل فإن الغرض من حد الفاعل أن يعرف ليرتفع، فلا يليق حده بالرفع". هـ. أنظر: شرح المصنف ٢٣٥/١، والأملى ٤١/٣.

(٢) فى الأصل: (يعد).

(٣) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (يتركب).

(٥) أنظر: الرضى ٤٩/١، وشرح العجودانى ص ١٥، والأصيهاتى ص ٢٩.

(٦) وقال ابن الحاجب: "ولم يستغن فى حد المعرب عن قوله (المركب) بقوله (الذى لم يشبهه المبنى الأصل)؛ لأنه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه نحو قولهم: أ، ب، ت، ث، واحد، اثنان، ثلاثة، وأسماء الأصوات، فإنها كلها لم تشبه مبنى الأصل، وهى مبنية باتفاق؛ لأن البناء قد يكون لا انتفاء سبب الإعراب، وقد يكون لعروض مانع، فتعرض فى حد المعرب لوجود سبب الإعراب بقوله: (المركب) ولا انتفاء مانع بقوله: (الذى لم يشبهه مبنى الأصل)". هـ. أنظر: شرح المقدمة الكافية ٢٣٥/١.

(٧) أنظر: شرح الرضى ٤٨/١.

شرح كافية ابن الحاجب

والمركب بهذا المعنى لا يكون مفردا؛ لأن الكلام في تركيب الكلمات لا في تركيب الحروف، وحينئذ سقط ما قيل: من أن لفظ المركب مشترك؛ لأنه يطلق على الكل، وعلى الجزء منه، كما مر، فأخذه في التعريف من غير قرينة دالة له على المراد وهو غير شائع، والمشهور فيما بينهم ما بخلاف المذكور، لأن قرينته دالة على المراد كما بينا.

وسقط أيضا ما ذكر في المتوسط^(١) من أن في لفظه تماهلا؛ لأن المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا.

وسقط أيضا سؤاله^(٢) بنفس مبنى الأصل؛ لأنه ليس باسم، والمعرب قسم منه. ثم ليس المراد من المركب بهذا المعنى أى مركب كان، بل الذى يتحقق سعه عاملا؛ لئلا يتوجه النقص بالمضاف، وإذا لم يتحقق معه عامله^(٣).

وأراد بالمشابهة المنفية: المناسبة بوجه من وجوه^(٤) أسباب البناء، بقرينة أخذه إياها في تعريف المبنى، على ما اختاره العجذوانى^(٥)، سواء كانت تلك المناسبة بالذات، أو بالواسطة، فلم يلزم النقص بالملاى^(٦)، فإنه مشابه لـ (كاف) (إياك) بواسطة (كاف) (أدعوك)، مع أن الأولى ههنا ترك الواسطة.

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ١٦ ونصه: "واعلم أن في قوله: (المعرب: المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل) تماهلا؛ لأن المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا، لكن مراده جزء المركب أى: المعرب الذى ركب مع غيره" اهـ.

(٢) أى سؤال ركن الدين في الشرح المتوسط حيث قال: "ولقائل أن يورد عليه النقص بنفس مبنى الأصل؛ لأنه يصدق عليه أنه مركب لم يشبه مبنى الأصل، لامتناع مشابهة الشيء لنفسه؛" وجوابه أن نقول: لما دل الحد على أن المعرب لم يشبه مبنى الأصل فدلالته على أنه ليس بمبنى الأصل أولى، أو لأن تقدير الحد هكذا: المعرب: الاسم المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل؛ لأنه يبحث عن أحوال الاسم وحينئذ لم يتوجه الإشكال ٣. هـ، انظر: الشرح المتوسط ص ١٦، ١٥، وانظر: التيسير لركن الدين ص ١٩.

(٣) انظر: شرح الرضى ٤٩/١، وقد قال: "ولو سلمنا أن المركب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء، فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل معربا، بل الاسم المركب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا، بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافى لأن المضاف عامله على قول، أو الحرف المقدر على الآخر... وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعرابا معينا" اهـ.

(٤) في الأصل: (الوجود).

(٥) انظر: شرح العجذوانى ص ١٦، ١٧ رسالة.

(٦) قال العجذوانى: "أجيب عن نقض الملاى المفرد المعرفة يائلا لا نسلم أنه ليس بمثابه لمبنى الأصل، فإنه يشابه للكاف الذى فى (أدعوك) المشابه للكاف فى (إياك) وهى حرف" اهـ. انظر: شرح العجذوانى ص ١٧.

ويندفع بهذا أيضا ما قيل: "إن المشابهة قسم من أقسام أسباب البناء"^(١)؛ لأنه كما يكون بالمشابهة يكون بالوقوع موقع مالا تمكن له كـ (نزال)، والمشاكلة للواقع موقعه/ كـ (٨/ب) (فساق)^(٢) وغيرهما، فكيف يصح الافتضار على نفس المشابهة؟ إذ في كل سبب من تلك الأسباب يوجد مناسبة ما.

قال صاحب المتوسط^(٣): "المراد من التركيب [التركيب]^(٤) الإسنادي؛ لذا يتوجه النقص عليه بمثل: غلام زيد، فإن (الغلام) مركب مع (زيد) ولم يشبهه مبنى الأصل، ومع ذلك ليس بمعرب؛ لعدم التركيب الإسنادي [فيه]^(٥)."

أقول: إنه وإن ساق دليله على مذعاه في المضاف على تقدير تسليم استعجاله من غير عامل، لكن يشكل عليه الأمر بالمضاف إليه، فإنه ليس بمركب إسنادي مع أنه معرب، وأيضا يستلزم هذا أن لا يكون غير المسند والمسند إليه معربا، كالحال، والمفاعيل^(٦)، والتميز، وغيرها من المعربات، وليس^(٧) كذلك.

وقال أيضا^(٨): "المراد من المشابهة المنفية في قوله: (لم يشبهه مبنى الأصل) هي^(٩): المشابهة الموجبة للبناء"^(١٠)، لذا يخرج عن هذا^(١١) التعريف غير المنصرف، لكونه مشابها للفعل الماضي، وأمر المخاطب في تحقق الفرعيتين، ولذا يخرج عنه نحو: اسم الفاعل؛ لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدأ، وفي دلالة كل [واحد]^(١٢) منهما على الحدث، لأن هذه المشابهة غير موجبة للبناء."

(١) القائل بذلك الزمخشري أنظر: المفضل ص ١٦١.

(٢) ونحو فجار، فلبها - فساق وفجار - وإن لم يكونا واقعين موقع الفعل، فلبها مضارع لما وقع موقعه، وهو: نزال وترك. أنظر شرح المفضل ٨٠/٣، وأنظر: الإقليد شرح المفضل ٧٨٨/٢ مطبوع.

(٣) أنظر: الشرح المتوسط ص ١٦ رسالة، وقل الأصبهاني ص ٣٠: "أعلم أن لقائل أن يورد عليه النقص بمثل غلام زيد، فإنه يصدق عليه أنه مركب لم يشبهه مبنى الأصل، مع أنه ليس بمعرب وحده، اللهم إلا أن يرد بالتركيب التركيب الإسنادي" أ. هـ.

(٤) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وما أثبتته من: الشرح المتوسط ص ١٦.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وما أثبتته من: الشرح المتوسط ص ١٦.

(٦) في الأصل: (المفاعيل).

(٧) في الأصل: (قلبي).

(٨) المراد: صاحب المتوسط، أنظر: الشرح المتوسط ص ١٦ رسالة.

(٩) في الأصل: (هو) والتصويب من الشرح المتوسط.

(١٠) في الأصل: (الإعراب) والتصويب من الشرح المتوسط.

(١١) في الأصل: (هذه) والتصويب من الشرح المتوسط.

(١٢) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وما أثبتته من: الشرح المتوسط.

شرح كافيّة ابن الحاجب

أقول أيضاً: مع تسليم عدم مشابهة غير المنصرف لمبنى الأصل^(١)، وإن أراد بالمشابهة الموجبة ما هو أن تكون المشابهة بمعنى الاحتياج إلى الغير، فيتوجه السؤال الذي سبق إشارة إليه آنفاً، وإن أراد ما هو أعم منها - على ما نقلناه - فلم يندفع السؤال الوارد بغير المنصرف، واسم الفاعل، إذ في كل منها مناسبة، وإن أراد معنى آخر فالواجب عليه بيانه حتى يترتب عليه، وهذا لا يخفى على من لم يرد المجادلة بالتصلف.

فإن قلت: فليكن المراد منها ما تكون^(٢) جهتها لازمة في المثبه به بحسب الوضع، فحينئذ لم يتوجه السؤال بغير المنصرف على تقدير تسليم مشابهته لمبنى الأصل في تحقق القرعيتين؛ لأن تحققهما في الماضي، والأمر ليس بلازم بحسب الوضع، وكذلك اسم الفاعل الواقع موقع الفعل الماضي في خبر المبتدأ؛ لأن وقوع الفعل في هذا الموقع ليس بلازم وضعاً. قلت: هذا وإن كان يسرع إلى الفهم بالقيود، لكن يبقى فيه شيء يعرف^(٣) بالتأمل الصادق.

فإن قلت: في التعريف إشكال بوجوده الأول: لزوم تعريف الشيء بنفسه؛ لأن الكلمات المأخوذة فيه معربات، والثاني: لزوم تعريف الشيء بضده ومباينه؛ لأخذه فيه (مبنى الأصل) الذي هو ضد المعرب ومباينه، والثالث: كون الفصل فيه أمراً عديمياً، وفساد كل منها ظاهر!

قلت في حله: المأخوذ في التعريف ليس عين المعرب؛ بل ما صدق عليه المعرب؛ مع أن أخذه على وجه لا يبنى عن كونه معرباً.

والمباين للمعرب وضده نفس مبنى الأصل، والمأخوذ في التعريف لفظه لا نفسه، وهو فرد من أفراد المعرب، مع أن التضاد والتباين بينهما غير مسلم؛ لأن تقابلهما تقابل العدم^(٤) والملكة^(٥).

وامتناع كون الفصل أمراً^(٦) عديمياً إنما هو في الأمور الحقيقية لا في الوضعية الاعتبارية كما مر^(٧).

(١) قال الأصهبالي ص ٣٠: "لا يقال: إنه منقوض بباب ما لا ينصرف؛ لكونه مشابهاً لمبنى الأصل الذي هو الفعل الماضي، وفعل الأمر، والحروف؛ لأنها مركبة لم تثبه مبنى الأصل؛ لامتناع مشابهة الشيء لنفسه" = "لأننا نقول: لا نسلم أن باب ما لا ينصرف مشابه لمبنى الأصل، غاية ما في الباب أنه مشابه للفعل، ولا يلزم من كونه مشابهاً للفعل كونه مشابهاً للفعل الماضي، لأنه لا يلزم من كون الشيء مشابهاً للعام كونه مشابهاً للخاص من حيث هو خاص" آخر.

(٢) في الأصل: (يكون).

(٣) في الأصل: (تعرف).

(٤) العدم، والغدوم، والغم: فقدان الشيء وذهابه. اللسان (عدم) ٢٨٤٢/٤.

(٥) الملكة: صفة راسخة في النفس، وتحقيقه: أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة كهيئة نفسانية، وتسمى حالة ما دامت سريعة الزوال، فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت عطينة الزوال فتصير ملكة. انظر: التعريفات ص ٢٦٦.

(٦) في الأصل: (أمر) وهو لحن والصواب ما أثبت.

(٧) انظر: شرح ابن القواس ص ٢٣ وفيه مثل هذه الإشكالات.

وحكمه: أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا.

فإن قلت: كانت المفردات على مقتضى هذا التعريف مبنية، فبناؤها إما أصلى أو عارضى، ولا سبيل لشيء منهما، أما الأول: فظاهر؛ لأنها ليست منه، وأما الثانى: فلأنه لم يعرض عليها شيء حتى يصير به مبنية، وإلا لكانت معربة قبل ذلك، وليس كذلك.

قلت: لما كان غرض الواضع من وضع الكلم الإفادة المقصودة، وهى لا تحصل^(١) إلا باستعمالها مركبة، كان استعمالها مركبة بالنظر إلى هذا الغرض أصلاً، وإن كانت المفردات أصولاً للمركبات فى نفس الأمر، فاستعمالها غير مركبة يكون عارضاً لهذا الأصل، فيكون بناؤها عارضاً، وأما الدلالة^(٢) على المسميات فمن ضرورة الوضع، مع أن كون الغرض تلك الدلالة يستلزم الدور. فافهم لا تغفل فإنه بحث شريف.

فإن قلت: مقتضى هذا أن يكون كل معرب مبنياً لمساويته الحرف فى الاحتياج إلى الغير؛ لأن كل معرب يحتاج إلى الغير - الذى هو التركيب - فى كونه معرباً. قلت: إن ادعيتم احتياجه إلى التركيب قبل حصوله فمسلّم، ولكنه لا إشكال، وإن ادعيتم ذلك بعده فمستوع؛ لأن حصول المحتاج إليه يقطع الاحتياج إليه.

ولقائل أن يقول: إن كان الاحتياج علة يزول بزوالها المطول، فاللزام إعراب الموصولات وغيرها عند وجود الصلة والمحتاج إليه له، وإلا فليبق بناء المعربات أيضاً بعد التركيب.

وما قيل: من أن متعلق الاحتياج ههنا الذى يمنعه حصوله، شيء يلزم من حصول ما يوجب الإعراب، بخلاف ما فيها وغيرها.

ولما فرغ من^(٣) بيان المعرب بحدّه، شرع فى بيانه بخاصته فقال: حكمه أى: حكم المعرب^(٤) وخاصته، أن يختلف آخره أى: آخر المعرب^(٥) دون أوله وأوسطه، باختلاف

(١) فى الأصل: (يحصل).

(٢) فى الأصل: (الدلات) وهو تصحيف.

(٣) فى الأصل: (عن) وهو تصحيف.

(٤) فى الأصل: (الإعراب) وهو تصحيف.

(٥) فى هامش الأصل: "فإن قيل: لم جعل الإعراب فى آخر الكلمة دون أولها وأوسطها؟ قلت: إن الإعراب يدل على أحوال الذات، والكلمة تدل على الذات، ولا يحسن المصير إلى الأحوال إلا بعد الفراغ عن الذات، نقول: إن كان الإعراب فى أول الكلمة يلزم الابتداء بالسكن، وإن كان فى الوسط يلزم بتغيير الإعراب تغيير الأوزان فلم يبق إلا آخر الكلمة " اهـ، وأنظر: الإقليد ٢٢٩/١ مطبوع.

شرح كافيّة ابن الحاجب

العوامل أى: بسببها لا بسبب شئ آخر^(١)، حال كون ذلك الاختلاف لفظاً، أى: مفوضاً، نحو: جاءنى زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، أو حال كون ذلك تقديراً أى: مقدراً، كما فى نحو: جاءنى فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى.

ويجوز أن يكونا^(٢) صفتين لمصدر محذوف، أى: اختلافاً لفظاً، أو اختلافاً تقديراً. إنما كان فى الآخر نون الأول والوسط لئلا يلزم الابتداء بالساكن على تقدير^(٣). فإن قلت: (العوامل) جمع وأقله ثلاثة، فيتوقف الاختلاف على تحقق ثلاثة عوامل، وليس كذلك، قلت: الألف واللام إذا دخلا على الجمع يضلح الجمعية عنه^(٤) ويكون المراد منه الحقيقة.

وإنما لم يقل: / أو محلاً، مع أن الاختلاف أعم منهما؛ لأنه من عوارض المبني، (١/٩) والكلام ليس فى بيانه بل^(٥) فى بيان المعرب^(٦). ثم اعلم أن ههنا ثلاثة شرائط^(٧):
الأول: الاختلاف.

(١) قال الجامى ١/٩١: "أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل، بأن يعمل بعض منها خلاف= عما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل، لئلا ينتقض بمثل قولنا: إن زيدا مضروب، وإنى ضربت زيدا، وإنى ضربت زيدا، فإن العامل فى (زيد) فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية، مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه" اهـ.

(٢) فى الأصل: (أن يكون) وهو تصحيف.
(٣) أنظر: الإيضاح فى علل النحو ص ٧٦ حيث ذكر وجوهاً لجعل الإعراب فى آخر الكلمة، وأنظر: شرح المفصل ٥١/١، والأشباه والنظائر ٨٣/١.

(٤) قال الشيخ بس: "و(ال) فى العوامل للجنس، فتبطل الجمع" أنظر: حاشية بس على الفقهى ٣٣/١.
(٥) فى الأصل: (باطل) وهو تصحيف.

(٦) قال الأصبهائى ص ٣١: "وإنما قال: تقدير، ولم يقل: أو محلاً، لأن المبنيات قد تختلف أو آخرها باختلاف العوامل محلاً نحو: جاءنى هؤلاء، ورأيت هؤلاء، ومررت هؤلاء، لأن المراد باختلاف الآخر محلاً هو أنه لو وقع موقعه معرب لكان له إعراب فلانى، فيقال: (أولاء) فى: جاءنى هؤلاء، فى محل الرفع بأنه فاعل (جاءنى) على معنى أنه لو وقع موقعه معرب لكان مرفوعاً بأنه فاعل (جاءنى) وكذلك فى حال النصب والجر" اهـ.

(٧) أنظر بيان هذه الشرائط فى: الإقليد شرح المفصل ٢٢٩/١، وزاد العلوى فى الأزهار الصافية ص ٥٢ شرطين آخرين هما: الأول: أن يكون الاختلاف لا على جهة الحكاية، يحتز به عن مثل قولنا: منو، ومنا، وملى، ومنان، ومثون، فإن هذه الأسماء مختلفة... كاختلاف المعربات بالأحرف، لكنها غير معربة لما كان اختلافها إنما كان على شرطية الحكاية مع كلام المتكلم. والثانى: لا تكون علة البناء قائمة فيه كقولك: هذان، واللذان، فإنه لا يعد من المعربات مع اختلاف آخره لما كانت علة البناء قائمة فيه" اهـ.

والثاني: في كون ذلك الاختلاف في الآخر.

والثالث: أن يكون باختلاف العوامل.

أما الأول: فلأن ما هو الأصل في الإعراب وهو الاسم - لوجود سببه فيه وانتفاء سائعه - يتوارد عليه في التركيب مع العامل الفاعلية والمفعولية والإضافة، ودلالة فيه على هذه المعاني فتناسب أن ينصب لها علامة، ولم يصلح السكون لذلك؛ لأن المختلفات لم يحصل بيانها في الاتحاد ولم يكن أيضاً، بل الزيادة تناسب تلك المعاني لأنها زائدة على المسمى، ثم طلب ما هو النهاية في الخفة، وهو أجزاء حروف اللين أو نفسها، لكن الزيادة مظنة للنقل فحصل الاختلاف بها.

وأما الثاني: فلأن ذلك الاختلاف بسبب تلك المعاني لا يتحقق^(١) إلا بعد تحقق المسمى؛ لأن المسمى معروض لها وموصوف بها، ولا شك في أن تحقق العارض والوصف بعد تحقق المعروض والموصوف، وتحقيق المسمى لا يكون إلا بعد تمام الكلمة، فلا يكون الاختلاف إلا بعد تمامها.

وقيل: الأول والتباس تغيير الإعراب بتغيير الأوزان على تقدير الثاني.

وأما الثالث: فلاحتراز عن اختلاف الآخر من غير أن يكون العامل سبباً له، كاختلاف آخر (من) في: من ابنك، ومن الرجل، ومن زيد؛ لأن ذلك ليس بإعراب، بدليل أن موصوفه ليس بمعرب لأنه حرف.

فإن قلت: لم جعل المصنف المذكور حكماً وخاصة للمعرب، ولم يجعله حداً له كما جعله غيره^(٢) كذلك؟

قلت: لإفضائه إلى الدور^(٣)؛ لأن الحكم باختلاف آخر الاسم يتوقف على معرفة كون ذلك الاسم معرباً كما قال في العجواني^(٤): "فإنك إذا علمت المفردات، وكيفية التركيب، فركبتها فما لم تعلم أن الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك أن تحكم باختلاف آخره، فلو عرف^(٥) المعرب بما يتوقف هو عليه لزم الدور".

(١) في الأصل: (تحقق) وهو تصحيف.

(٢) وعلى هذا أبو علي الفارسي في الإيضاح ص ١١، والزمخشري في المفصل ص ٤٤، وابن الخشاب في المرتجل ص ٣٤، وابن عصفور في ترح الجمل ٣١/١، والمقرب ومعه مثل المقرب ص ٦٩، وابن خروف في شرح الجمل ٢٥٩/١.

(٣) وقال الرضي: "هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكماً من أحكامه لازماً له، جعله النواة حد المعرب فقالوا: المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل، قل المصنف - وهو الحق - يلزم منه الدور؛ لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة، ومعرفة هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف، توقف كل محدود على حده فيكون دوراً". هـ. أنظر: شرح الرضي ٥٠/١.

(٤) أنظر: شرح العجواني ص ١٩.

(٥) في العجواني ص ١٩: "فتعريف المعرب بالمتوقف عليه دور". هـ.

وقد قيل في دفعه: إن الموقف عليه للاختلاف هو التصديق بكونه معرباً، لا تصوره، وهو ظاهر، وما يتوقف على الاختلاف هو تصور المعرب لا تصديق الاسم بكونه معرباً، لأنه معرفة، ومعرفة الشيء لا يفيد إلا تصوره، فحينئذ تغاير الجهة واندفع الدور.

وأما ما يقال^(١) فيه: "من أنه يجوز أن يعرف باستعمال العرب أن أحد صنفی الاسم والفعل يختلف آخره باختلاف العوامل، والصنف الآخر [لا يختلف]"^(٢) به، لكن لم يعلم أن لفظ المعرب على أي صنف منهما يطلق، فلم يكن الغرض من التعريف إلا بيان ذلك.

فقد قيل^(٣): إنه ليس بسديد؛ لاستلزامه كون التعريف بالنسبة إلى بعض الأشخاص دون بعض، لا إلى جميعها، مع أن التعريف ينبغي أن يكون كذلك، وذلك لأن ما لم يعرف الاختلاف باستعمال العرب لم يكن التعريف مفيداً بالنسبة إليه، بل إفادته بالنسبة إلى من يعرف ذلك به، لكن فيه خلاف.

واعترض بعضهم^(٤) عليه وقال: "لو قال: حكمه أن يختلف هيئة آخره لكان أصوب؛ فإن إسناده الاختلاف إلى الهيئة أولى من إسناده إلى الآخر، بدليل بقاءه عند توارد الحركات المختلفة عليه.

قلت: مقاده^(٥) جعل الاختلاف عبارة عن التغاير، فإن المحصول حينئذ يرجح أن يكون المعنى: إن تغاير آخره فلما نظر هذا القائل إلى الآخر ولم يجده متغايراً بل يجد التغاير في الهيئة تكلم هذا الكلام.

وأما لو جعلناه عبارة عن الاتصاف بالمتغايرين في الوقتين من حركة وسكون، أو من حركتين مختلفتين - كما أشير إليه في بعض شروح^(٦) الكافية - فلا شك في صحة إسناده.

(١) القائل بذلك هو العجواني في شرحه ص ١٩، ونصه: "وقيل في دفع هذا الدور: إن من الجائز أن يعلم من استعمالهم أن هذا النوع من الفاظ يختلف آخره باختلاف العوامل، وهذا النوع لا يختلف، ولكن لم يعلم أن المعرب على أي نوع من النوعين يطلق، فيكون الغرض من التعريف بيان ذلك، وحينئذ لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب، فلا نور ١٩ هـ.

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٣) وقال العجواني ص ١٩: "وليس بالقول القوي؛ لأن من لم يعلم ذلك من استعمالاتهم لا يفيد هذا الكلام شيئاً".

(٤) منهم: ركن الدين الأستراباذي في: البسيط ص ٢٢ حيث قال: "أعلم أنه لو قال: الإعراب ما اختلف هيئة آخر المعرب به، لكان أصوب؛ لأنه لا يختلف آخره بل تختلف هيئة آخره" ١ هـ. والأصبهاني في شرحه ص ٣٤.

(٥) في الأصل: (متناوئ) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (الشروح).

إلى الآخر، فإن المعنى حينئذ يكون: أن يتصف آخره بالمتغايرين، وهذا معنى صحيح؛ لأن المتصف بهما هو الآخر لا الهئية، فإن الهئية هي ما حصل بالاتصاف لا المتصف.

وأما جواب البعض: بأن المضاف محذوف في الكلام، وأن المراد هو: الاختلاف بالهئية لا الذات، حتى يلزم ما ذكر، فغير^(١) مستحسن^(٢)، وهو ظاهر [لمن]^(٣) له تأمل في الجملة.

ولما كان الإعراب بحيث يتقدم على العامل طبعاً قذمه عليه وضعاً - وإن كان هو سبباً له في الواقع - ليوافق ذلك له فعرفه بقوله: ما اختلف آخره أي: آخر المعرب به أي: بسبب الإعراب والهاء في (به) راجع إلى (ما) وهو عبارة عن الحركة وما يقوم مقامها من الحروف اللين^(٤)، [و]^(٥) هي نفس الإعراب عند المصنف^(٦).

فإن قلت: يدخل في هذا التعريف العوامل والمعاني المختلفة، [فإن]^(٧) كلا منهما سبب لاختلاف آخر المعرب وليس بإعراب، فلا يكون التعريف مانعاً^(٨)!

قلت: المراد من السبب هو السبب القريب، فيخرج من التعريف العوامل، والمعاني

(١) في الأصل: (وغير) وهو تصحيح.

(٢) في هامش الأصل: "ورجحه عدم استحصاته أما في الأول: فللزوم الإضمار في التعريف، وأما في الثاني: فللزوم نكر المجاز فيه، بناءً على أن هذا تعريف عند بعض، وسند المصنف في الجدول مرفوع أ. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: الرضى ٥٢/١، والجامي ١٩٣/١.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) حيث ذهب إلى أن الإعراب أمر لفظي لا معنوي، فهو عبارة عن كل حركة أو متكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يحدث بعامل ويبطل ببطلانه، ونسبه ابن يعيش إلى ابن درستويه، ونسبه أبو حيان إلى ابن خروف وأبي علي الشلوين، وابن مالك. أنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١، والتذيل ١١٦/١، والارتشاف ٨٣٣/٢، وشرح اللحة البدرية ١٨٤/١، والجمع ٥٣/١. وذهب جماعة من المحققين إلى أنه أمر معنوي، واستظهره ابن يعيش، ورجحه العكبري في اللباب، وقال أبو حيان: ذهب متأخروا أصحابنا إلى أنه معنوي وهو تغيير في آخر الكلمة لعامل دخل عليها في الكلام الذي هي فيه، ونسبه الميوطي إلى الأعلم وجماعة من المغاربة. أنظر: ابن يعيش ٧٢/١، والللب للعكبري ٥٣/١، والتذيل ١١٦/١، والارتشاف ٨٣٣/٢، والجمع ٥٣/١.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) ولأنكك عن مثل هذا الاعتراض قال ابن القواس: "واعلم أن الأجود أن يجعل قوله: (ليند) على المعاني المعنوية من تنمة حد الإعراب؛ فلما يدخل في الحد ما ليس منه كالعامل والتتوين ونحوهما". هـ. أنظر: شرح ابن القواس ص ٢٩ رسالة.

المختلفة؛ لأنها أسباب بعيدة بمرتبة واحدة، والعوامل بمرتبتين^(١).

ولقائل أن يقول^(٢): إن الاختلاف الذي هو المعلول لا يدل إلا على علّة ماء، ولا يدل على علّة معيّنة، فمن أين نقول: إن المراد بهذا هو القريب؟

ويمكن أن يجاب عنه بأن^(٣) يقال: إن الحمل على القريب أولى من الحمل على البعيد (٩/ب) لقربه، فكان حصول وجود المعلول مستندا إليه، واضمحل عنده غيره.

ثم اعلم أن الاختلاف إما عبارة عن التغير، أو الاتصاف بالمتغايرين - على ما ذكرنا -^(٤) وذلك إما بين الحركتين، أو بين الحركة والسكون، إلا أن النحاة لم يعتبروا التغير الذي بين الحركة والسكون الأصلي^(٥)؛ لكونه أمراً عديمياً لم يحصل بتأثير العامل، بل هو أمر حاصل من الأول والاختلاف عندهم هو التغير الحاصل بين الحركتين من الثلاثة، كما ذكره الفجواني: "من أن الاختلاف الذي هو مراد النحاة هو الاختلاف بالحركات الثلاث"^(٦)، وأن الإعراب سبب الاختلاف، ثم إننا لو أردنا من الاختلاف ما هو المفتر من غير كونه مخصصاً بالإرادة يكون الإعراب سبباً ثانياً له؛ لأنه يوجد مع كل منها، فإن الاسم قبل ما وقع في التركيب كان ساكن الآخر، فلما حصل فيه حركة منها بسبب التركيب انتقل من السكون إلى الحركة، فحصل التغير بين الحالتين، التغير الذي من لوازمه الاختلاف - على ما ذكر في المتوسط^(٧) - بأن يقال: "ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه".

(١) أوضح الفجواني هذا بقوله: "والمراد بقولنا: بسببه: السبب القريب غير التام؛ لئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المقترنة للإعراب، فإنها أسباب بعيدة للاختلاف وليست بإعراب، ولئلا يخرج إعراب الاسم في أول التركيب؛ لأنه حينئذ إنما يستحق إحدى الحركات لا غير، وهي لا تكون سبباً تاماً للاختلاف الذي = هو مراد النحاة وهو: الاختلاف بالحركات الثلاث، بل يكون سبباً ناقصاً حتى لو طرأت على آخر هذا الاسم حركة أخرى بعد هذه يحصل الاختلاف المذكور، فيكون للحركة الأولى شيء من التأثير في وجود الاختلاف وهو بالسبب غير التام". اهـ. النظر: شرح الفجواني ص ١٩ رسالة.

(٢) انظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: شرح الأصبهاني ص ٣٣.

(٣) في الأصل: (أن).

(٤) انظر: قسم التحقيق.

(٥) في هامش الأصل: "وإنما قال: السكون الأصلي؛ لأن السكون العارض قد يكون إعراباً، كما في: لم يضرب، مثلاً، لا يقال: هذا لا احتياج إليه؛ لأن الكلام في بيان إعراب الاسم؛ لأننا نقول: لو لم يرد هذا الكلام منها لأوهم من سوق كلام الشرح لمن لا يكون الجزم إعراباً كما لا يخفى، فذكره لدفع الوهم القاصد". اهـ.

(٦) انظر: شرح الفجواني ص ١٩ رسالة.

(٧) انظر: الشرح المتوسط ص ١٩ وفيه: "ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه؛ لأن الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناءً على أن الاسم وضع غير معرب أولاً، ثم أعرب بسبب العامل، فحصل كل واحد منها بعد ما لم يكن يوجد، موجب لاختلاف آخر الكلمة". اهـ.

وفي كلام بعض الأفاضل^(١): أنه يشكل بالمبنى على الحركة؛ لأنه منتقل إليها من أصالة السكون، فلا يدفع هذا القدر قوله: (باختلاف العوامل)؛ لأنه يزيد^(٢) الفساد؛ لاستلزامه كون الحركة المنتقل عنها حاصلة بعامل.

أقول: فساد هذا^(٣) الكلام لا يخفى عند من له الفطنة في الجملة^(٤)، ولعل هذا لو ورد^(٥) على من يقول: إن الإعراب هو الاختلاف نفسه^(٦)، لكان أولى.

ولو خصصناه بالإرادة بما هو الحاصل بين الحركات، يكون الإعراب سببا ناقصا له؛ لأنه لم يوجد مع كل منها حينئذ، بل يوجد بهما، فإن الاسم لو حرك أولا بالصم - مثلا - لم يكن فيه اختلاف ما لم يفتح أو يكسر، وإذا فتح أو كسر حصل الاختلاف.

قيل: فيه نظر؛ لأن السبب التام هو مجموع ما يتوقف عليه المسبب، وهو ههنا العوامل والمعاني المختلفة، والإعراب في []^(٧) الاستدلال على ماهية سببية الإعراب بوجود الاختلاف، وعلى عدم تأميتها بعدم وجود الاختلاف.

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأن المراد من السبب التام ههنا هو: السبب الذي يحصل المسبب عند حصوله^(٨)، سواء توقف هو - وذلك قبل هذا - على شيء آخر، أو لم يتوقف، والإعراب بالنسبة إلى الاختلاف كذلك على رأي، فيكون تاما، وليس كذلك على رأي، فيكون ناقصا.

قل في العجواني^(٩): وإنما عدل عن قولهم: الإعراب أن يختلف آخر المعرب باختلاف [العوامل، لأن اختلاف]^(١٠)، آخر المعرب مسبب للحركات^(١١) [الثلاث]^(١٢)، فيكون ذكر

(١) لعله يعني ابن مالك في: شرح التسهيل ١/ ٣٣، ٣٤، وأنظر: التذيل والتكميل ١/ ١١٨.

(٢) في الأصل: (يزيد).

(٣) في الأصل: (تلك) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٤) في هامش الأصل: "لأننا لا نسلم الإشكال أولا، كيف وأن وجود الاختلاف ليس من لوازمه كون ما به الاختلاف إعرابا، وإنما يكون كذلك لو كان الاختلاف في آخر المعرب، فإن الضمير المجزور في (آخره) راجع إلى المعرب، ولئن سلمنا ثانيا فقوله: (ولا يدفع هذا القدر) ليس بصحيح، بل يدفعه لأن الاستلزام المذكور مملوع، فإن كون الاختلاف بالعامل يكفي فيه أن تكون الحالة المنتقل إليها بالعامل، سواء كانت الحالة المنتقل عنها بالعامل أولا، فإن إضافة الاختلاف إلى العوامل لأدنى ملازمة، فهو ظاهر ١. هـ.

(٥) في الأصل: (الوارد) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٦) وهو رأي الجمهور، أنظر: هامش (٦) ص ٥٨، وأنظر: شرح الفية ابن معيط لابن القواس ص ٢٢٥.

(٧) غير واضحة بالأصل.

(٨) أنظر: التعريفات للرجائي ص ١٢٠، والمعجم الفلسفي (سبب) ص ٨٤٥.

(٩) أنظر: شرح العجواني ص ١٩ رسالة.

(١٠) ما بين المعرفين ساقط من الأصل، وهو من: شرح العجواني ص ١٩.

(١١) في الأصل: (الحركات) والتصويب من العجواني.

(١٢) ما بين المعرفين ساقط من الأصل، وهو من: شرح العجواني ص ١٩.

الاختلاف وإرادتها ذكر المسبب وإرادة السبب، وهو من المجاز غير الشائع، وما ذكر المصنف ذكر السبب العام للاختلاف، أي المتناول للقريب والبعيد، وإرادة الخاص، أي القريب - كما عرفت - وذكر العام وإرادة الخاص شائع ذائع. تم كلامه.

أقول: فيه نظر؛ لأنه إنما يلزم هذا أن لو كان الإعراب عند ذلك القائل هو الحركة أو ما يقوم مقامها، فتكون مرادة له، وليس كذلك؛ بل الإعراب عنده نفس الاختلاف^(١)، فلم يلزم ذكر المسبب وإرادة السبب؛ لأنه غير مراد له.

بل الحق في وجه العدول أن يقال^(٢): إن أراد هذا القائل ما أردناه من الإعراب، لزم ما ذكره، وإلا لزم أن يريد منه ما حصل من الحركات، إذ لا ثالث ههنا؛ فلا يصح حينئذ تقسيمه إلى الرفع والنصب والجرح؛ لامتناع تقسيم المعلوم إلى علته، مع اتفاقهم أن أنواع الإعراب ثلاثة: رفع، ونصب، وجرح، وأيضاً يستلزم أن يكون أنواع الإعراب ستة لا ثلاثة؛ لأن الاختلاف أمر إضافي وأقل ما يتحقق من اثنين، فيلزم ذلك عند رعاية التركيب، وأن يكون كل اسم في أول تركيبه غير معرب عند التخصيص، فكان ما ذهب إليه المصنف حقاً، وهو أن الإعراب هو: الحركات أو ما يقوم مقامها.

وأما قولهم: حركات الإعراب، أو حروف الإعراب، فليس من باب إضافة الشيء إلى نفسه، بل من قبيل إضافة العام إلى الخاص^(٣)؛ لأن الحركات أو الحروف قد تكون^(٤) إعراباً، وقد تكون^(٥) غير إعراب^(٦)، وههنا كلام غير هذا، لكن بعضه ممنوع وبعضه ضعيف، ولهذا لم نذكره.

فإن قلت: لم معنى الإعراب إعراباً؟

(١) نسب ابن القواس هذا القول إلى الجمهور، حيث ذهبوا إلى أن الإعراب هو الاختلاف الذي تدل عليه الحركات، لا نفس الحركات، انظر: شرح الكافية لابن القواس ص ٢٦، وانظر: شرح ألفية ابن معيظه ص ٢٢٥.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٣٨، ٢٣٩، وابن القواس ص ٢٦ وما بعدها، وفيهما مثل ذلك.
(٣) انظر مثل ذلك في: شرح التسهيل ١/ ٣٤، وشرح ابن القواس ص ٢٧، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٨٧، والتذيل والتكميل ١/ ١١٨، والأصبهاني ص ٣٤.

(٤) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (إعراباً) وهو لعن، والصواب ما أثبت.

قلت: لأن الإعراب في اللغة: الإبانة، من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان، ولما كان هذا مبيناً للمعاني المختلفة سُمي إعراباً؛ ليوافق اللفظ المعنى، أو من قولهم: عربت معدته، إذا فسدت، وأعربتْها أي: أزلت فسادها، والهمزة للسلب إذ فيه إزالة اللبس^(١).

وأشار بعد فراغه عن تحقق الإعراب إلى علة وضعه في الأسماء بقوله: ليدل، فيكون هذا بياناً للعلة الغائية بعد تمام الحد، كما تدل^(٢) عبارته في الشرح^(٣)، ثم (اللام) متعلق بـ (اختلف)، وضمير الفاعل راجع إلى (ما)^(٤) في: (ما اختلف)، قال المعنى: اختلف آخر الكلمة ليدل ما به الاختلاف، لا الاختلاف، كما توهم ذلك.

على المعاني المعتورة^(٥) أي: المتداولة، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة^(٦)، عليه أي: على الاسم؛ لأنه لولاه لم يتميز بعض تلك المعاني عن بعض كما في قولك: ما أحسن زيداً - بنصب - (زيد)، وما أحسن زيداً، بنصب نون (أحسن) [و] رفع (زيد)، وما أحسن زيد يرفع نون (أحسن) وجر (زيد)، فإن المراد من الأول التعجب من حسن زيد،

(١) انظر: معاني كلمة إعراب واستقاقها في: اللسان (عرب) ٢٨٦٥/٤، والخصائص ٣٦/١، وشرح المحجة البدرية ١٨٣/١، والمعنى لابن فلاح ٢١١/١ وما بعدها، والجمع ٥٣/١.

(٢) في الأصل: (يدل) وهو تصحيف.

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢٤٠/١.

(٤) وقال الرضي: "قوله: (ليدل) فيه ضمير الاختلاف، أو ضمير (ما) ويعني بـ (ما) الحركات والحروف، ويدخل في عموم لفظة (ما) العامل أيضاً؛ لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به؛ لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين...". اهـ، انظر: شرح الرضي.

٥٢/١. قال الشريف في حاشيته ١٨/١: "إذا كان الاختلاف دالاً على هذه المعاني كان هو الإعراب، وهو باطل عند المصنف، فالصواب أن الضمير لـ (ما) "أ. هـ، فما ذهب إليه الرضي ليس هو مراد ابن الحاجب، إذ ليس الاختلاف عنده هو الإعراب، بدليل أنه فرق بينهما في الأمالي ٤١/٣ بقوله: " ليس عندي اختلاف هو إعراب اليتة، وقولهم: أن تم اختلافاً هو الإعراب، إنما هو نزاع في عبارة، بل الرفع والنصب والجر هي الحركات، والحروف فيما أعرب بالحروف، وكلما كان إعراباً بحرف هو عندي الإعراب...". اهـ.

(٥) قال الجامي ١٩٤/١: "يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه إذا تداولوه، أي: أخذه جماعة واحد بعد واحد، على سبيل المناوبة والبدلية، لا على سبيل الاجتماع". هـ، وانظر: اللسان (عور) ٣٦٦٨/٤، وتاج العروس (عور) ٤٣٠/٣، والقاموس المحيط ١٠٠/٢.

(٦) هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً، فإنه عاب عليهم هذا التعليل، وقال: لم يدخل لعله، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان. انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٠، والتبيين ص ١٥٦، والانتباه والنظائر ٩٣/١.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافية ابن الحاجب

ومن الثاني نفى الحسن عنه، ومن^(١) الثالث الاستفهام^(٢)، فلو جرد (زيد) عن الإعراب لحصل الالتباس بين هذه/ المعاني.

(١/١٠)

فإن قلت: لم لم يوضع لأجل [كل]^(٣) معنى صيغة، حتى لا يحتاج إلى وضع الإعراب؟

قلت: لأنه لو كان كذلك لأدى إلى الكثرة في الألفاظ مع عدم الاحتياج إليها^(٤).

فإن قلت: لم لم يكتفوا بالتمييز الحاصل من العوامل؟

قلت: لأن هذا التمييز لم يحصل في بعض الصور، كما في المثال المذكور، ورفع النون في الأخير إعراب أيضاً، أو نقول: كيف أن في كلامهم حذفاً وإضماراً.

فإن قلت: لم لم يحصل الأقل على الأكثر، مع أنه أولى من عكسه؟

قلت: لترجيح جانب الأقل؛ لأن مقتضاه إثبات الإعراب، والإثبات لكونه وجودياً مرجح على العدم لشرفه.

وإنما قلت: قوله: (ليدل) إشارة إلى علة وضع الإعراب في الأسماء؛ لأن المعاني المقتضية له لما لم توجد^(٥) في الأفعال والحروف، لم يوضع الإعراب فيهما لعدم الاحتياج إلى ما يميز بعضها عن بعض^(٦)، وأما الدلالة على المعاني الحاصلة فيها المغيرة لهذه المعاني فبصيغتها.

ولقائل أن يقول^(٧): إن الفعل يطراً عليه أيضاً معان مختلفة لا يتميز بعضها عن بعض بنفس الصيغة، كما في نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن جزمه دال على النهي عن الشرب، ونصبه دال على نفى الجمع بينهما، ورفع لا يدل على انتفاء الشرب، بل قد يكون حالاً بمعنى: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن، فهذه المعاني تميز بعضها عن بعض بالإعراب، فلا وجه لتخصيصكم قوله: (ليدل) بالإشارة إلى علة وضع الإعراب في الأسماء.

(١) في الأصل: (عن) وهو تصحيف.

(٢) انظر بيان هذه المعاني وتفصيلها في: شرح المقدمة النحوية لأبن بابشاذ ص ٧٦ وما بعدها.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢٤٠/١، وشرح الفجواني ص ٢٠، والأصبهاني ص ٣٦.

(٥) في الأصل: (يوجد) وهو تصحيف.

(٦) هذا على مذهب البصريين حيث ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرغ في الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنه أصل فيهما. تنظر هذه المسألة في: الأصول ٥٠/١، والجمل للزجاجي ص ٦٠، والإيضاح في علل النحو ص ٧٧، والمقتصد ١٠٧/١، والتبصرة والتذكرة ٧٦/١، وأسرار العربية ص ٤٦، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢٥٦/١، وشرح التسهيل ٦٧/٢، وتعليق الفرائد ١٢٥/١، والمساعد ٢٠/١، والهمع ٥٧/١.

(٧) وفي هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين.

وأأنواعه: رفع، ونصب، وجر، فالرفع: علم الفاعلية،

ويمكن أن يجاب عنه^(١) ب: أنا لا نعلم أن تلك الحركات مميزة لهذه المعاني، بل هي للدلالة^(٢) على مميزها، لأن الجزم يدل على تقدير الجازم وهو (لا)، والنصب يدل على تقدير الناصب وهو (أن) والرفع يدل على عامله المعنوي، فالحركات من حيث هي غير مميزة، بل دالة على العوامل المقتضية لتسييز تلك المعاني بعضها عن بعض، فلم تكن^(٣) كالمعاني المعتورة على الأسماء؛ لأن المميز بين تلك المعاني نفس الإعراب، وفي الأفعال ليس كذلك، بل الحركات فيها دالة على العوامل التي هي المميزة بين تلك المعاني، فالتمييز بالعوامل كالتمييز بالصيغ كذلك [قال^(٤) القال^(٥)].

أو نقول: إن المصنف بصدد بيان إعراب الاسم بدليل قوله: وأنواعه، أي: أنواع الإعراب: رفع، ونصب، وجر، يعني: لم يذكر الجزم لكونه [بصدد]^(٦) بيان إعراب الاسم والجزم ليس منه وإنما وصم بالأنواع لأن تحت كل واحد منها جزئيات.

وإنما سمي الرفع رفعاً لاستعلاء الشفتين عنده، والنصب نصباً لأنه من الألف التي شأنها الانقصاب، والجر جراً لنزول الشفتين عنده^(٧)، من جر الخيل^(٨) وهو أسفله، أو لأنه يدل على جر معنى الفعل إلى الاسم فسمي باسم مدلوله.

ويسميه الكوفيون خفضاً^(٩)، ولا مشاحة في الاصطلاح، ووجه التسمية بـ

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢٥٧/١، والتبديل والتكميل ١٢٣/١، وتوضيح المقاصد ٥٧/١.

(٢) في الأصل: (الدلالة) وهو تصنيف.

(٣) في الأصل: (يكن).

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) هو: محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح السيرافي، قطب الدين القالي، الشافعي، صنف تقريب التفسير في تلخيص الكشاف، وشرح الباب للإسفرائيني فروع منه سنة ٧١٢ هـ، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ١١٢/١، وهدية العارفين ١٤٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢٠/١٢، وانظر: شرح الباب للقال ٣٠٦ ب - بصرف في النقل - مخطوطة بمكتبة الأزهر الشريف رقم ٧٣٩١/٩٤٦.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) انظر في تعليل هذه التسمية: شرح الرضي ٦٣/١، وابن القواس ص ٢٩، والإيضاح لابن الحاجب ١٥٧/١، والبيان في شرح اللع ص ٢٩ وما بعدها.

(٨) في الأصل: (من جر الخيل) والتصويب من الإيضاح لابن الحاجب ١٥٧/١، وانظر: البيان في شرح اللع ٣٠.

(٩) استخدم الكوفيون مصطلح الخفض، واستخدم البصريون مصطلح الجر، وكلاهما من وضع الخليل، إلا أن الكوفيين توسعوا في الخفض فاستعملوه في الكلمات المثنونة وغير المثنونة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المثنون وأن البصريين نقلوا الجر من كونه حركة يستعمل بها - عند الخليل - على التخص من الساكنين في نحو: لم يذهب الرجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة. انظر: مدرسة الكوفة لمهدي المخرومي ص ٣١١، وتحق القراء الكوفيين ص ٣٣٩، ومفاتيح العلوم للخوارزمي ص ٣٠ ط / دار الكتب العلمية.

والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

أولى^(١) من وجه الجر؛ لأن الخفض نقيض الرفع في اللغة، هذا هو المذكور في بعض شروح المصباح.

فإن قلت: لم انحصر الأنواع في الثلاثة؟

قلت: لأن الإعراب إنما وضع بإزاء المعاني التركيبية، وتلك المعاني ثلاثة - كما سيجيء - فلزم حصر أنواع الإعراب فيها أيضاً.

وأشار إلى اختصاص كل واحد من هذه الأنواع بواحد من تلك المعاني بقوله:

فالرفع علم الفاعلية^(٢) قال السيد^(٣) في الحواشي: "إن الياء فيها مصدرية، وليست بياء النسبة". وقال بعضهم: إنها للنسبة، لكن حرف النسبة إذا لحق^(٤) آخر اسم العين مع تاء التأنيث يجعله بمعنى المصدر، فلا يكون المراد الأشياء المنسوبة إلى الفاعل، بل كون الشيء فاعلاً، هذا مفهوم أيضاً من كلام السيد عبد الله^(٥).

وهو صفة للفاعل، فالرفع حينئذ يكون علماً لفاعلية الفاعل، لا الفاعل؛ لأن الفاعل لفظ، والمقتضى له معنى^(٦)، ويعلم هذا مما سبق من أنه وضع ليبدل على المعاني.

ونقابل أن يقول^(٧): لما كان الرفع علم الفاعلية، وهي لا توجد إلا في الفاعل، ينبغي أن لا يوجد الرفع إلا في الفاعل، وليس كذلك.

ويمكن أن يجاب عنه بأن الرفع علم الفاعلية أصالة، ويجعل علامة لغيرها كالميتدا والخبر، وغيرهما لشبه ذلك الغير للفاعل، فيكون وجوده فيه على سبيل الشبه والإلحاق، هذا غاية ما سألوا فيه، وفيه بحث معلوم وجهه عند من له الممارسة في الفن^(٨).

(١) في الأصل: (الأول) وهو تصحيف.

(٢) قال الرضوي ٦٣/١: قوله: (فالرفع علم الفاعلية) أي: علامتها، والأولى أن يقال: الرفع علم كون الاسم صفة في الكلام، ولا يكون في غير العدد، والنصب علم الفضلية في الأصل، ثم يدخل في العدد تشبيهاً بالفضلات... اهـ.

(٣) السيد: هو السيد الشريف الجرجاني، سبقته ترجمته في قسم التحقيق.

(٤) في الأصل: (لحقت) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: شرح لب الأبواب ص ٦٢ ونصه: "أراد بالفاعلية والمفعولية كون الشيء فاعلاً ومفعولاً لأن حرف النسبة يجعل اسم العين بمعنى المصدر" اهـ.

(٦) قال ابن القواس: "فالرفع علم الفاعلية التي هي وصف للفاعل، لا علم الفاعل مطلقاً، وإلا لزم أن يكون (زيد) إذا كان فاعلاً هو نفس الرفع، وهو محال، وكذلك قسيماه" اهـ. أنظر: شرح ابن القواس ص ٢٩.

(٧) أنظر مثل هذا الاعتراض في: شرح الكافية للأصمعي ص ٣٨.

(٨) في هامش الأصل: "وهذا نميته على ما ذكر في بعض شروح الكافية من أن الأولى أن يكون الرفع

وكذا الكلام في قوله: والنصب علم المفعولية، وكذا المراد من الإضافة في قوله: والجر علم الإضافة، كون الشيء مضافا إليه، لكن كان الأولى حينئذ أن يكون: والإضافة إليه، لأنها نسبة شاملة للطرفين، ومقتضى الجر كونه مضافا إليه لا مضافا^(١)، إلا أن المصنف تركه بناءً على ظهور أمن [الليس]^(٢)، لاشتغال ذلك فيما بينهم.

فإن قلت: لم لم يقل: (علم الإضافة) كما قال في الأولين؟

قلت^(٣): لأن الإضافة مصدر، فلم يحتج إلى ما يجعلها بمعناه، مع قصد مطابقة قوله هذا لما سبق.

وفي قول من قال: "إن في كلامه تجوزاً، والعنود عن الحقيقة لقصد تلك المطابقة"، نظر^(٤).

فإن قلت: هل يلزم المذكور فيما سبق ههنا، بأن يقول: إن كون الشيء مضافا إليه قد يكون أصليا كما في المضاف إليه بالإضافة المعنوية، وغير أصلي كما في المضاف إليه بالإضافة اللفظية، وهل يكون جاراً^(٥) لهما بالأصالة، أو لأحدهما بها، ولآخر تبعاً، أم لا؟

قلت: لا؛ لأن تعريف المضاف إليه وهو: كل اسم نسبت إليه شيئا^(٦) بواسطة حرف الجر/لفظاً أو تقديرًا سراداً، شمل الكل، وإن كانت تلك النسبة في الإضافة اللفظية غير أصلية بالنظر إلى أصل الكلام، وأما بعد عروض النسبة الإضافة فالمعنوية واللفظية متساويتان في تلك النسبة، وأما^(٧) بحسبك درهم، فلم يعتبر لقلته^(٨)، وهذا القدر كاف في معرفة كل منها؛ لأنه تبين منه أن الرفع حركة مخصوصة دالة على فاعلية الفاعل، والنصب كذلك دالة على

علما = للفاعل لا للفاعلية لأنها نسبة بين الفعل ومن له الفعل وهي غير موجودة لفظاً وخطاً، والرفع موجود فيهما ولأن فاعلية الفاعل تابع للفاعل مثلاً إذا قلنا: قام زيد، نسبة (زيد) منه، أو لأنه فاعل بسبب الرفع لم يفهم الفاعلية بعدما صار فاعلاً فجعل الرفع الموجود لفظاً وخطاً أولى من جعله علماً للتابع الغير الموجود إلا ذهنياً * اهـ.

(١) انظر: شرح لب الألياب ص ٦٢.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) وقال العجواني ص ٢٠: "ولم يقل: (والجر علم الإضافة) حيث ليس في الكلام مشابه لهما معرب بإغرابهما *".

(٤) في الهامش: "لأن التجوز غير مسلم على التحقيق المذكور، وإنما يلزم ذلك أن لو كن الجر علم المضاف إليه، كما صرح به صاحب المتوسط، وليس كذلك، بل علم الإضافة * اهـ.

(٥) في الأصل: (جر) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (شيء) وهو لحن.

(٧) في الأصل: (وإنما).

(٨) في الأصل: (لفظية) انظر: شرح العجواني ص ٢٠.

والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب.

مفعولية المفعول، والجر أيضا حركة دالة على إضافة المضاف إليه، وحينئذ سقط قول من قال: إن المصنف عرف الجنس ولم يعرف الأنواع، مع أنها أجدر بالتحديد لترتب الأحكام عليها في الخارج.

فإن قلت: لم جعل الرفع علما للفاعلية، والنصب للمفعولية، والجر للإضافة إليه؟

قلت: إما للتناسب، أو التعادل.

أما التناسب: فلأن فاعلية الفاعل أقوى في الاعتبار من المفعولية^(١)؛ لوجود الاحتياج إليه في تحقق الكلام، والرفع أقوى أيضا في الأصل^(٢)؛ لأنه من الشفتين، ويحتاج في النطق إلى تحريك عضوين، فتناسب أن يكون الدليل القوي - وهو الرفع - للمدلول القوي - وهو الفاعلية - وأن مفعولية المفعول ضعيفة؛ لكونه فصلة في الكلام، والنصب أيضا ضعيف؛ لكونه من أقصى الحلق، فأعطى الضعيف للضعيف، لتناسيهما في الضعف، وأن إضافة المضاف إليه بين بين - أي بين الفاعلية والمفعولية - لأن المضاف إليه قد يكون فاعلا، وقد يكون مفعولا، والجر أيضا بين الرفع والنصب؛ لأنه من وسط الحنك، فكان بينهما مناسبة في المتوسط.

وتبين في هذا أيضا وجه انحصار إعراب الاسم في الثلاثة، لأنه إما حركة أو ما يقوم مقامها، وإما كان، إما شفوية، كالرفع والواو، وإما حلقية^(٣)، كالنصب والالف، وإما من الوسط كالجر والياء، وهذا دليل على انحصار الحركة في الثلاثة.

فإن قلت: مقتضى ما ذكر أن يقول: (جر ونصب)؛ لأن الوسط ينبغي أن يقع في الوسط.

قلت: تنبيه على أن المتوسط أمر نسبي لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين.

وأما^(١) التعادل: فلأن الفاعل من حيث إنه أقل من المفعول؛ لأنه لا يكون للفعل إلا

(١) والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل، وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك، بل يجوز مقولته وحذفه. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/١.

(٢) يعطى ابن يعيش لقوة الرفع وضعف النصب بقوله: "والضمة أقوى من الفتحة؛ لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف والواو أقوى من الألف؛ لأنها أضيق مخرجا، ولذلك ينموغ تحريك الواو، ولا يمكن ذلك في الألف لسعة مخرجها، ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه، وإذا ضاق صلب الصوت وقوى"، هـ. انظر: السابق نفسه.

(٣) في الأصل: (خلفية) وهو تصحيف.

(١) في الأصل: (فاما).

فاعل واحد، والمفعول يجوز أن يكون واحداً^(١)، واثنين، وثلاثة، عرض له ضعف، فحيز بقوة الرفع، والمفعول من حيث إنه أكثر منه، كان له قوة، فيقبل النصب الضعيف؛ ليحصل الاعتدال بين القوة والضعف.

أو لأن الفاعل من حيث إنه قليل فيه خفة، فأعطى له أثقل الحركات وهو الرفع، وأن المفعول من حيث إنه أكثر فيه ثقل للكثرة، فأعطى له ما هو أخف الحركات وهو النصب؛ ليحصل الاعتدال بين الخفة والثقل^(٢)، ولما^(٣) كان الجر متوسطاً دائماً، والإضافة كذلك^(٤) كانا^(٥) متساويين، ولم يتصور بينهما التعادل؛ لأنه إنما يكون بحسب القوة والضعف، لا في القوتين ولا في الضعفين، ولا في المتساويين.

وإذا عرفت من هذا أن الرفع، والنصب، والجر، لا يستعمل إلا في المعربات، فاعلم أيضاً أن الضم، والفتح، والكسر، لا يستعمل إلا في المبنيات، إلا عند الكوفيين^(٦).

ولما كان العامل مأخوذاً في بيان حكم المعرب، ولم يكن ميلاً في نفسه، احتج إلى تعريفه^(٧)، فعرفه المصنف بقوله: العامل ما به، أي: العامل شيء بسبب ذلك الشيء يتقوم أي: يظهر ويكتمل^(٨) المعنى المقتضى للإعراب، وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والحصار في الثلاثة بحكم الاستقراء، إذ لا دليل للعقل على الحصار فيها، كذا قال الفالي^(٩).

(١) في الأصل: (واحد) وهو لحن.

(٢) انظر بيان ذلك في: العلل للوراق ص ١٤٠ وما بعدها، وأسرار العربية ص ٨٧، ٨٨، واللباب للمعبري ١٥٢/١، وشرح الرضي ٥٦/١، وشرح ابن القواس ص ٢٩، ٣٠.

(٣) في الأصل: (وإنما) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (وكذلك).

(٥) في الأصل: (كان).

(٦) في الأصل: (الكوفيون) وهو لحن، ولم يفرق الكوفيون بين علامات الإعراب وعلامات البناء، يقول ابن يعيش ٧٢/١: "واعلم أن سبويه فصل بين ألقاب حركات الإعراب، وألقاب حركات البناء، فسمى حركات الإعراب: رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وجزماً، وحركات البناء: ضمّاً، وفتحاً، وكسراً، ووقفاً، للفرق بينهما... وقد خالفه الكوفيون، وسوا الضمة اللازمة رفعاً، والفتحة والكسرة نصباً وجرّاً، والصواب مذهب سبويه لما فيه من الفائدة". انظر: شرح الرضي ٦٤/٢، وشرح الأصبهاني ص ٣٧، ومدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ص ٣١٥.

(٧) قال ابن الحاجب ٢٤٢/١: "قصر العامل هنا لأنه تضمنه قوله: (ويختلف آخره لاختلاف العامل)". انظر: قال العجواني: "ما به يتقوم المعنى أي ما به يتسوى المعنى المقتضى للإعراب، وكأنه مطبوع قوم المعوج إذا ساواه فكان (زياداً) - مثلاً - قبل دخول (جاء) عليه، معوج ناقص فاعلية، فإذا دخل عليه (جاء) تكملت وتسوت حيث خرجت من القوة إلى الفعل". انظر: شرح العجواني ص ٢١.

(٨) انظر: شرح اللباب ل ٣٠٦ / ب ونصه: "وإنما قال بحكم الاستقراء لأنه لا يدل دليل عقلي على انحصار المقتضيات في الثلاثة، بل علم الانحصار بالاستقراء". انظر: هـ.

شرح كافية ابن الحاجب

ثم ليس المراد من تقوم المصطلح عليه في المنطق، حتى يلزم أن يكون العامل جزءاً من المعنى المقتضى للإعراب، بل هو بمعنى الظهور والتكلم - كما أشرنا إليه في تفسيره - فكان (١) فاعلية (زيد) - مثلاً - في: قام زيد، خفيت ونقصت قبل دخول (قام) فلما دخل هو عليه ظهرت وتكملت، فيكون العامل سبباً يسبب الإعراب (٢).

والعامل المعنوي داخل فيه (٣)، لأن التجرد للإمتداد أوجب التركيب الذي يحصل به كون المبتدأ مسنداً إليه، والخبر مسنداً به، فإن وقع الاختلاف في العامل في بعض الصور، فليس اختلافاً في هذه القاعدة، وإنما هو اختلاف فيما يتحقق المعنى المقتضى (٤).

وأراد بالعامل عامل الاسم، فلا يرد النقص عليه بخروج عوامل الفعل عن التعريف؛ لأن عامله ليس سبباً لمقتضى إعرابه، إذ ليس في الفعل مقتضى الإعراب، بل إعرابه على سبيل التبع، كذا قال السيد (٥)، مع أن التسليم لا يضر أصل الكلام، وأما تسميتهم متشابهة المضارع مقتضية له فهي ليست بالحقيقة.

أقول: بعد الفراغ عن تحقيق ماهية الإعراب والعامل: إن الإعراب إما بالحركات أو بالحروف، والأول أصل من الثاني (٦)، لكون الحركة أخصر من الحروف؛ لأنها جزؤها، وجزء الشيء يكون أخصر من الشيء وأقل على المراد، فلا يُعدل (٧) عن الأول إلى الثاني إلا لئلا (٨).

(١) في الأصل: (فكان) وهو تصحيف.

(٢) قال ركن الدين: "اعلم أن العامل شيء والمقتضى للإعراب شيء آخر، فالعامل هو الذي هو عنه لمقتضى الإعراب، كقولك: قام زيد، فإن العامل هو (قام)، والمقتضى لإعراب (زيد) هو الفاعلية - كما عرفت - وهي إنما تحصلت وتقومت بالعامل الذي هو (قام)". أ. هـ. انظر: البسيط في شرح الكافية ص ٢٤، وانظر أيضاً: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٤٢/١.

(٣) أي: داخل في التعريف.

(٤) يوضح ركن الدين ذلك بقوله: "فإن وقع اختلاف في العامل في بعض الصور، ليس اختلافاً في هذه القاعدة، مثلاً - العامل في المضاف إليه هل هو اللام المقدرة، أو إضافة اسم إليه، أو غير ذلك؟ وليس هذا الاختلاف اختلافاً في أن العامل ما به يقوم المقتضى للإعراب، بل فيما يحقق المعنى المقتضى للإعراب". أ. هـ. انظر: البسيط ص ٢٤، وانظر: ابن القوام ص ٣٠، والأصيهاتي ص ٣٩ وفيهما نفس المعنى.

(٥) انظر: شرح لب الألباب ص ٦٣.

(٦) هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً، فإذا كان حرفاً قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف. انظر: الإيضاح في علم النحو ص ٧٢، والأشباه والنظائر ٩٤/١. وذكر العكبري في اللباب ثلاثة أوجه لكون الحركة أصل الإعراب، انظر: اللباب في علم البناء والإعراب ٥٤/١.

(٧) في الأصل: (يعدل) وهو خطأ، والتصويب من شرح ابن القوام ص ٣٩.

(٨) انظر: شرح الأصيهاتي ص ٤٠.

فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضممة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جوا.

ثم الأصل فيما كان إعرابه بالحركات أن يكون رفعه بالضممة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة وإن وجد التخلّف عنه فهو لعلّة مستلزمة لذلك^(١)، وفيما كان إعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو، ونصبه بالالف، وجره بالياء؛ ليجانس كل حرف منها حركة ذلك الإعراب، فإن وجد التخلّف فيه عنه فهو لعلّة أيضا كذلك^(٢).

وإذا عرفت هذا عرفت أن أصناف أنواع الإعراب مختلفة، بأن يكون بعضها بالحروف، [وبعضها بالحركات]^(٣) وبأن يكون كل منهما إما تاما أو ناقصا.

ثم المصنف لما وجد أصناف الأسماء مختلفة/ أيضا في استحقاق كل صنف منها (١/١٢) بواحد من تلك الأصناف، وأراد أن يبين أن أي صنف من أصناف الأسماء بأي صنف يختص من أصناف الإعراب^(٤).

فقال: فالمفرد المنصرف^(٥)، الفاء جواب لـ (أما) المقدر، والمنصرف مأخوذ^(٦) إما من (الصرف) وهو اللبّن الخالص، فتسمية الاسم به لكونه خالصا عن شبه الفعل والحرف، أو من (التصريف) وهو الصوت، فيسمى به لأن في آخره تنويناً - وهو غنة في الخيشوم -، وقد يقال: إنه مأخوذ من (الانصراف) وهو الرجوع، فإن النوع المسمى به من الأسماء قد رجع عن منع مانع من الفعل^(٧).

والكلام على حذف المضاف، فالتقدير: إعراب المفرد المنصرف.

وإعراب الجمع المكسر المنصرف^(٨)، حال كون عاملهما مقتضيا للإعراب، بالضمّة

(١) في الأصل: (كذلك) وهو تصحيح.

(٢) أوضح الزجاجي هذه العلل في: الإيضاح في علل النحو، أنظر: ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: الشرح المتوسط ص ٢١، والبسيط ص ٢٠، وشرح الأصبهاني ص ٤٠، وفيها نحواً من ذلك.

(٥) احترز بالمفرد عن المثني والمجموع سواء كان مضافاً أولاً، وبالمتصرف عن المفرد غير المتصرف. أنظر: شرح الرضي ٦٧/١، وابن القوائين ص ٣١، والفوائد الضيائية ٢٩٧/١.

(٦) قال ابن فلاح اليميني: "اختلف النحاة في وجه نقل المتصرف في اصطلاحهم على أربعة أوجه: أحدها: أنه مأخوذ من الصريف وهو صوت خفي كصوت القلم والبكرة، وصوت لب الفحل إذا حُكَّه بأخر. الثاني: أنه مأخوذ من: صرف الكلية، يقال: كلية صارف إذا كان لها صوت من شدة الشهوة. الثالث: أنه مأخوذ من قوله عليه السلام: «لا يقبل الله له صرفاً ولا عدلاً»، والصرف: النافلة، والعدل: الفريضة لأنه زيادة على القرض، كما أن علامة الصرف زيادة على الكلمة. الرابع: أنه مأخوذ من: التصرف وهو التقلب". هـ. أنظر: شرح الكافية لابن فلاح اليميني ص ٩٦.

(٧) أنظر: شرح لب الألياب ص ٦٤ وفيه مثل ذلك.

(٨) احترز بالجمع عن المثني إذ إعرابه بالحروف، وعن المفرد، وبالتكسير عن السالم، لأن إعراب المتكسر منه بالحروف، والمؤنث غير مستوف للحركات، وبالاتصاف عن غير المتصرف نحو: مساجد، وأتبياء، أنظر: شرح

شرح كافيّة ابن الحاجب

أى: معها رفعا، وهو منصوب على الحالية إما عن المبتدأ المقدر، أى: حال كون إعرابهما رفعا بالضمّة، أو عن المقدر والجمع المكسر المنصرفين، فحينئذ يكون بمعنى المفعول، أى: إعرابهما بالضمّة حال كونهما مرفوعين^(١)، وبهذه العناية سقط سؤال صاحب الأمثلة^(٢) بأن يقال: إن (رفعا) لا يجوز أن يكون حالا من المفرد ويجوز أن يكون التقدير هكذا: فالمفرد المنصرف والجمع المنصرف معربا بالضمّة رفعا، وكذا الكلام فى قوله: والفتحة نصبا، والكسرة جرا، فأعراب هذين^(٣) النوعين جار على الأصلين^(٤).

ثم أراد أنه بالرفع، والنصب، والجر، للإعراب الذى هو علم الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، أى: الحركات المخصوصة بالمعربات - كما مرث الإشارة إليه - وبالضمّة، والفتحة، والكسرة مطلق الحركات، فكأنه قال: إعراب هتّين النوعين بالحركات لا بالحروف، وحينئذ سقط قول صاحب المتوسط^(٥): "ولقائل أن يقول: فى العبارة نظره"^(٦).

وإنما كان إعرابهما بالحركات التامة؛ لأنه^(٧) أصل من باقى أصناف الإعراب، والمحل قابل له، ولأجل ذلك كان إعرابهما^(٨) كذلك، وبهذا أظهر أيضا وجه تقديمه إياهما على

الرضى ٦٨/١.

(١) أنظر: الرضى ٦٨/١، والجاسي ١٩٨/١.

(٢) فى الأصل: (الأولية)، ولعل مراده بصاحب الأمثلة: خضر بن إلياس الكمولوجوى الرومى الحنفى، وكتبه اسمه: الأمثلة القطيعة على كتاب ابن الحاجب صاحب النقص القدسية، أنظر: كتف الطون ١٣٧٣/٢.

(٣) فى الأصل: (هذا) وهو لحن.

(٤) قال الجاسي ١٩٧/١: "فالإعراب فى هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين: أحدهما: أن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركة، والإعراب فيهما بالحركة، وثانيهما: أنه إذا كان الإعراب بالحركة فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث فى الأحوال الثلاث، والإعراب فيهما بالحركات الثلاث فى الأحوال الثلاث". هـ، وقال البعلّى: "والأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات؛ لأنها أيسر من غيرها، وهى كافية فى الدلالة على الإعراب، فلا يُصار إلى الأثقل مع الاستغناء عنه، ولأن الإعراب معنى عارض فى الكلمة فكانت علامته حركة عارضة فى الكلمة - لما بينهما من التناسب - ولأن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدى ذلك إلى أن يُنل فى الشيء الواحد على معنيين، وفى ذلك اشتراك والأصل أن يُخصّص كل معنى بدليل". أنظر: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لمحمد بن أبى الفتح البعلّى المتوفى سنة ٧٠٩ هـ ص ٥٣، ط / الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، الكويت.

(٥) أنظر: التشرح المتوسط ص ٢٢ ونصه: "ولقائل أن يقول: فى العبارة نظره، والعبارة الصحيحة أن يقول: رفعة بالضمّة أو إعرابه بالضمّة رفعا". هـ.

(٦) فى هامش الأصل: "لأن وجه نظره أن يقال: إن الإعراب على هذا عند المصنّف نفس الحركات والحروف، والباء فى قوله (بالضمّة) تفيد التقيد، فيلزم تقيد الشيء بنفسه، وأما اندفاعه على ذلك التقدير فظاهر لا يحتاج إلى البيان، مع أن التقدير الثانى يعنى بالكلية". هـ.

(٧) فى الأصل: (لأن).

(٨) فى الأصل: (إعرابه) والصواب ما أثبتته بدليل سياق الكلام.

وإنما قيد هـا بأن يكونا منصرفين [لأنه لو] ^(١) لم يكن [كذلك لكان] ^(٢) جرهما بالكسر، وإنما قيد الجمع بالكسر و[هو] ^(٣): مالا يكون بناء واحده باقيا فيه، كرجال - مثلا - لأنه لو لم يكن مكسرا لكان سالما، وإعراب الجمع السالم ليس على ما ذكر؛ لأنه إن كان للمذكر فأعرابه بالحرّوف وإن ^(٤) كان للمؤنث فنصبه ليس بالفتحة ^(٥).

فإن قلت ^(٦): إن أراد بالمفرد ما يقابل المضاف يشكل كلامه بمثل: غلام زيد، فإنه ليس بمفرد بهذا المعنى، مع أن إعرابه كذلك، وإن أراد ما يقابل المثنى والمجموع يشكل بالأسماء الستة المعتلة المكبرة، فإنها مفردة بهذا المعنى، مع أن إعرابها ليس كذلك!

قلت: أراد المعنى الثانی، وقولك: "يشكل بالأسماء الستة المعتلة المكبرة"، قلنا في جوابه: لا نسلم ذلك، وإنما يشكل أن لو كان قوله: (فالمفرد المنصرف) إلخ، موجبة كلية ^(٧)، حتى يجب شموله جميع الأفراد، فإنه ليس كذلك، بل هو قضية مهمة ^(٨)، وهي في قوة الجزئية، فلا يضره خروج بعض الأفراد عن هذا الحكم، وما ذكر في حكم تلك الأسماء بعد فهو بيان لأحوالها في الإعراب، وقريئة لهذا المقصود أيضا ^(٩).

ولنأخذ أن يقول: لما كان ذكر حكم هذه الأسماء بعد قريئة لخروجها عن المواد، فليكن ذكر غير المنصرف بعد قريئة لخروجها، فلا يكون قيد (المنصرف) مما نحتاج إليه ^(١٠).

ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: لما كان غير المنصرف أكثر اهتماما لكثرة من تلك الأسماء، لم يكتف في إخراجها بالذكر بعد، بل ذكر ههنا قيدا آخر له لهذا الاهتمام ^(١١).

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (وإنما) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: شرح الرضی ٦٨/١، وما ذكره الشارح ليس على الإطلاق، وسيمثل قريبا الكلام على نصب الجمع المؤنث السالم بالفتحة مع بيان أقوال العلماء.

(٦) أورد صاحب المتوسط سأل هذا الاعتراض في شرحه ص ٢٢، ٢٣.

(٧) الموجبة الكلية ما كان موضوعها كليا، وحكم فيها على جميع الأفراد، ومثالها: كل حجر جماد.

(٨) القضية المهمة ما كان موضوعها كليا، وحكم فيها على الأفراد مع عدم بيان كميتها لا كلا ولا بعضا، مثل: الذهب معن، والإنسان فان، والقضية المهمة في قوة الجزئية في جميع الأحكام، بمعنى أن كل حكم يُعطى للجزئية يُعطى للمهمة أيضا. أنظر: توضيح المفاهيم د/ رشدي عزيز محمد ص ٩٣، ٩٥.

(٩) وبمثل هذا أجاب العجوداني في شرحه ص ٢٢.

(١٠) أنظر: شرح العجوداني ص ٢٢، والشرح المتوسط ص ٢٢.

(١١) وأجاب العجوداني عن مثل هذا بقوله: "نعم، إلا أن غير المنصرف أكثر ترجاه له من الستة، فالغاية بإخراجه أولى" أ. هـ. أنظر: شرح العجوداني ص ٢٢.

جمع المؤنث السالم بالضمّة، والكسرة.

جمع المؤنث السالم، وإنما كان إعرابه بالضمّة رفعاً، والكسرة نصباً وجراً، ويختلف عن الأصل في الإعراب بالحركة بوجه؛ لأن جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم، وقد حمل النصب على الجر في الأصل لعله تذكر في موضعه، فلو لم يحمل نصب الفرع على الجر يلزم زيادة الفرع على الأصل هكذا قالوا^(١)، لكن أسد العبارة أن يقال: ليكون الفرع على وتيرة الأصل^(٢).

فإن قلت: أصالة المذكر على المؤنث في المعنى، ولزوم المزية في حكم اللفظ لا يقتضى مزية الفرع على الأصل!

قلت: نعم، إلا أنه جعل كذلك رعاية لجهة التطابق بين اللفظ والمعنى.

فإن قلت: ألم يلزم من هذا أن يتقدم جمع المذكر على جمع المؤنث؟

قلت: لا؛ لأن الكلام هنا بالنظر إلى الإعراب، فلما كان إعراب جمع المؤنث بالحركات وهو أصل من إعراب جمع المذكر لأنه بالحروف، قدّمه عليه لذلك^(٣).

فإن قلت: قد لزمّت مزية جمع المؤنث - من حيث كون إعرابه بالحركات - على جمع المذكر - من حيث كون إعرابه بالحروف - فلم يجوزتم تلك المزية هنا، ولم تجوزوها ثمة؟

قلت: جوازها هنا للضرورة - وهي تبيح المحظورات - ولا ضرورة ثمة.

وتقصيله أن يقال: إن الأصل في كل المعربات أن يكون إعرابها بالحركات، فلا يعدل عن هذا الأصل إلا للضرورة موجبة لذلك، وهي في جمع المذكر لزوم الثقل الناشئ من اجتماع الحركات وحرّق العلة - على تقدير كون إعرابه بالحركات - فالعدل فيه عن هذا الأصل لأجل تلك الضرورة^(٤).

ثم اعلم أن المصنف أراد بجمع المؤنث الذي يكون بالالف والتاء، سواء كان للمؤنث

(١) ويان ذلك: أنه لما حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، حمل أيضاً النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع، حملاً للفرع على الأصل؛ لئلا يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله. انظر: المرتجل ص ٧١، والبسيط لابن أبي الربيع ٢٠٩/١، وشرح ابن القواس ص ٣١، والفاخر ص ٩٦.

(٢) في هامش الأصل: "وإنما كانت هذه العبارة أسد بناء على ما نقل بأنه لا مزية من هذا الوجه؛ لأن إعراب جمع المذكر السالم بالحروف أخف من إعرابه بالحركات؛ لأن تلك الحروف ثابتة علامة للجمعية، فهي وحدها أخف منها مع حركة أخرى إعرابية فإعرابه بالحروف أصل بالقياس إليه. لأن الأصالة باعتبار الخفة في ذلك". هـ.

(٣) وهذا تعليل الأصبهاني في: شرحه ص ٤١.

(٤) انظر: شرح العجواني ص ٢٢ وفيه نفس المعنى.

تحو: مسلمات، أو للمذكر نحو: حمامات، وسواء^(١) تغيرَ بناء واحده كن: غرفات، أو لم يتغير كالمثال المذكور، وأما تسميته بجمع المؤنث السالم فباعتبار الغالب، وحينئذ سقط قول من قال: إن هذا الحكم من الإعراب لا يختص بجمع المؤنث، بل يوجد في المذكر، ولا^(٢) يختص بالسالم بل يوجد في غيره فلا وجه لتخصيص المصنف هذا الحكم بجمع المؤنث / السالم.

(١١/ب)

فإن قلت: يشكك بمثل قولهم: سمعت لغاتهم، ولقيتهم ثبأ، ورأيت عزهاتهم - بفتح التاء^(٣) في الكل^(٤) !

قلت: لا نسلم الإشكال؛ لأن أصل الأولين: (لغووة)، (وثبوة) فيكون^(٥) مفردين^(٦)، وكذلك^(٧) الثالث، فإنه اسم للرجل الذي لا يطرب للهو ويهرب عنه^(٨).

وأما تقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب ما ذكره^(٩) بعد بقوله: غير المنصرف مع أن إعرابهما بالحركات الناقصة، فإن إعراب غير المنصرف بالضممة رفعا،

(١) في الأصل: (وهو) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٢) في الأصل: (ولم) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (بفتح النصب).

(٤) في هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين، حيث ذهبوا إلى جواز نصب جمع المؤنث بالفتحة مطلقا، لا فرق بين التام والنقص تقول: رأيت الهندات، وتمسكوا بما حكاه الكسائي عن بعضهم تحو: سمعت لغاتهم بفتح التاء، وذهب هشام - منهم - إلى أن ذلك جائز فيما حذف لأمه في المفرد ولم يرد في الجمع نحو: لغات، وبنات، جبرا لما فاتته من حذف لأمه، وذهب البصريون إلى: أنه لا يجوز شيء من ذلك، لا فرق بين التام والنقص. أنظر: المغني لابن فلاح ١١٧/٢ وما بعدها، والتبديل ١٥١/١، والارتشاف ٨٤٢/٢، وشرح المحجة البدرية ١٩٢/١، والتصريح ٨٠/١، والهمع ٧٧/١.

(٥) في الأصل: (فيكون).

(٦) وهذا قول أبي علي الفارسي حيث يرى أن مثل ذلك مفرد دلت لأمه، والأصل: لغوة، فلما دلت اللام قلبت ألفا، فهذه الألف ليست ألف جمع التانيث، وإنما هي لام الكلمة. أنظر: كتاب الشعر ١٦٩/١، والدر المصون ٣٨٩/٢. وهناك وجه آخر ذكره ابن الخياط في: النهاية في شرح الكفاية، وهو: "أن يكون الأصل: سمعت لغيتكم، فأطلق الفتحة فنشأت عنها الألف، كما قال بعضهم - فيما رواه أبو الحسن - أكلت لحما شاة، فألّفت للإشباع ٣، هـ. أنظر: النهاية ٣٧٥/١، رسالة نكتوراه بالمكتبة المركزية رقم ٢٤٦٣.

تحقيق/ عبد الجليل محمد عبد الجليل.

(٧) في الأصل: (فكذلك).

(٨) أنظر: اللسان (عزه) ٢٩٣٣/٤، وفيه: رجلٌ عزّة، وعزّاءة، وعزّهي، وعزّة، وعزّهي، وعزّاهة بالمد: عزّت عن اللهو والنساء، لا يطرب للهو ويبغ عنه^(١)، هـ. وأنظر: تاج العروس (عزه) ٣٩٨/٩.

(٩) في الأصل: (على بيان قوله ما ذكره).

شرح كافي ابن الحاجب

والفتحة تصبأ، وجرا؛ فلأن نقصان الحركة في هذا الجمع ليس لعلّة دالة فيه، بل هو لأمر استحسانيّ، بخلاف نقصانها في غير المنصرف فإنه لعلّة حلت في ذاته - كما سيجيء - فكان هذا الجمع أقرب درجة إلى الحركات فقدمه^(١).

وقيل: لأنه منصرف، والأصل في الأسماء الصرف، فيكون أصلاً بالنسبة إلى غير المنصرف، فلهذا قدمه عليه.

ومن قدم غير المنصرف على هذا الجمع فقد نظر إلى كونه مفرداً في الأغلب^(٢) فيكون أصلاً له مستحقاً^(٣) للتقديم عليه.

ثم ليس لقائل أن يقول^(٤): هذا يشكل بمثل (مسلمات) فإنه غير منصرف عند المصنف^(٥)، مع [أن]^(٦) إعرابه ليس بالضمّة والفتحة، بل بالضمّة والكسرة، ويمثل (جوار) أيضاً فإنه غير منصرف أيضاً، مع أن إعرابه ليس بالفتحة لا لفظاً ولا تقديرًا!

لأنا نقول: لا نسلم أن الكسر ممنوع مما لا ينصرف مطلقاً^(٧) - كما سيجيء بيانه في بيان قوله:

(حكمه أن لا كسر ولا تنوين) - ولا نسلم أيضاً أن إعراب (جوار) ليس بالفتحة، بل هو بالفتحة تقديرًا^(٨)، وأما قول من قال^(٩): "والإمكان مقتوحا لخفة الفتحة"؛ فليس بالقوي؛

(١) وعلى الأصحّاني لتقديم جمع المؤنث على غير المنصرف بقوله: "وإنما قدم جمع المؤنث السالم على غير المنصرف مع أن إعرابهما بالحركات لأنه خالف القياس في شيء أضعف وهو الفتح، وغير المنصرف خالف في شيء أقوى وهو الجر، فقدم جمع المؤنث لهذا الاعتبار" اهـ. انظر: شرح الأصحّاني ص ٤١.

(٢) قال ابن جماعة: "قلت: وكان تقديم غير المنصرف على جمع المؤنث السالم أولى؛ لأنه مفرد، والجمع فرعه". انظر: شرح ابن جماعة ص ٦٨.

(٣) في الأصل: (مستحق) وهو لحن.

(٤) انظر: الشرح المتوسط لركن الدين ص ٢٣ وفيه قال: "أعلم أنه يشكل بمثل مسلمات..." اهـ.

(٥) في هامش الأصل: "وإنما قال عند المصنف: لأن فيها أربعة أقوال حال العلمية، فذهب الزمخشري إلى أنها منصرف وحال إعرابها كحالها قبل العلمية، وذهب بعضهم إلى أنها غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن ومنهم المصنف، ويكون نصبه بالكسر كما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه باقياً على ما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة". اهـ.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) في هامش الأصل: "بل الكسر ممنوع عن غير المنصرف ما يختص بحالة الجر عند الانصراف". اهـ.

(٨) انظر: شرح الأصحّاني ص ٤١.

(٩) المراد به ركن الدين انظر: الشرح المتوسط ص ٢٣.

لأننا لا نسلم أيضا أن الفتحة خفيفة مطلقاً^(١) - كما سيحىء بيانه أيضا فيه -
 وقيل: لأن المراد من غير المنصرف قطعاً، فلم يتناول البحث لهما؛ لأن في الأول
 تنازعا في الأحوال الثلاثة، وفي الثاني في حال الرفع والجر.
 وإنما قدمه على الأسماء الستة لكونه معرباً بالإعراب الأصلي.
 فإن قلت: كون إعرابه بالحركة مطلقاً مقاوم تامية إعرابها، فحينئذ يلزم التساوي، أي:
 بينهما في المرجح، فلم يبق لتقديمه عليها وجه!.
 قلت: له وجه آخر غير هذا وهو: ألا توجد التفرقة بينه وبين أخواته في البيان.
 أقول: لما فرغ عن^(٢) بيان ما كان الإعراب فيه بالحركة التامة أو الناقصة،
 شرع في بيان ما كان الإعراب [فيه]^(٣) بالحروف كذلك، ثم قدم الأسماء الستة على
 غيرها من المعربات.

(١) في هامش الأصل: " فإن الفتحة إذا كانت نائبة عن الكسرة الثقيلة تكون ثقيلة أيضا "، هـ.
 (٢) هكذا في الأصل ولم أعثر في المعاجم التي رجعت إليها على ما يفيد أن الفعل (فرغ) يعدى بـ (عن)،
 ولعل الشارح - رحمه الله - ضمّ له معنى فعل يعدى بـ (عن) فعّاد بها.
 (٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

[الأسماء الستة]

أخوك، وأبوك، وهنوك، وحموك، وفوك، وذو مال، مضافة إلى غير ياء المتكلم...

بالإعراب بالحروف، تكون إعرابها ثامنا، وهي أي: تلك الأسماء الستة المعربة بالحروف بالإعراب الثام: أخوك، وأبوك، وهنوك، وحموك - بكسر الكاف في الأخير؛ لأن الحم من أقارب زوج المرأة، فيكون معناه: قريب زوجها ولهذا لا يضاف إلا إلى المؤنث^(١) - وفوك، وذو مال.

وإنما قيد كون إعرابها بالحروف يحال كونها مضافة؛ لأنها لو لم تكن^(٢) مضافة، بل استعملت مجردة عنها، كان إعرابها بالحركات، وإنما كان إعرابها بالحركات حال الأفراد لئلا يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا، نحو: أبون، أبان، أبين، وفي المعروف حال كونه موصوفاً نحو: الأبو الكريم، الأبا الكريم، الأبى الكريم^(٣).

فإن قلت^(٤): ألم يلزم هذا المهراب عنه في حال الإضافة في نحو: (أبو النقاء)^(٥).

قلت: نعم، إلا أنه لا اعتداد به لقلته بالنسبة إلى الأول؛ لأن لزومه ههنا بالإضافة إلى المعروف باللام، وهي ليست بالأكثر، وأيضا لم يقتصر على الإضافة مطلقا، بل خصصها بكونها إلى غير ياء المتكلم؛ لأنها لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم، لكانت مبنية عند بعضهم^(٦)، ومعربة بالحركة التقديرية عند البعض الآخر^(٧) - كما سيجيء.

فإن قلت: ينبغي أن يذكر قيدا آخر وهو: مكبرة^(٨)؛ لأن مصغرتها معربة بالحركات، وذلك لأن الأياء إذا كان ما قبلها ساكنا يكون في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلاث وإن كان ياءا. قلت: وقوع التعدد بصورة التكبير يغني عن ذلك، وعدم التقيد بالواحدة^(٩) أيضا،

(١) أخذ الجاسي هذا المعنى وعبر به في كتابه، انظر: القوائد الضيائية ١/١٩٩، وقال الدوت أبادي ل ١٠/١: "وحموك أم الزوج وعصيته، فلا يضاف إلا إلى المرأة" اهـ. وفي اللسان (حما) ١٠١٣/٢: "حمو المرأة، وحموها، وحمائها: أبو زوجها وأخو زوجها وكذلك من كان من قبله... وكل من ولي الزوج من ذوي قرابته فهم أمماء المرأة، وأم زوجها حماتها... وحمو الرجل: أبو امرأته، أو أخوها، أو صمها، وقيل: الأمماء من قبل المرأة خاصة" اهـ، وانظر: تهذيب اللغة (ص) ٢٧٢/٥.

(٢) في الأصل: (يكون) وهو تصحييف.

(٣) انظر: شرح العجواني ص ٢٤ وفيه المعنى نفسه.

(٤) انظر: هذا الاعتراض والجواب عليه في: شرح العجواني ص ٢٤.

(٥) ومثلهم ابن الخشاب في المرتجل ص ١٠٧، والجرجاني في المقصد ١/٢٤٠، والمطرزي في المصباح ص ٥٦.

(٦) وهم الجمهور، انظر: التبيين للعكبري ص ١٥٠، والأرتشاف ٤/١٨٤٧.

(٧) قال بذلك ركن الدين في الشرح المتوسط ص ٢٤، والبسيط ص ٢٦ حيث قال: "وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة..." اهـ. وقال الطليبي: "قوله: (وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة) أجيب عنه بأن عدم ذكره لاكتفائه بالتمثيل" اهـ. انظر: كشف الوافية ل ٢٨/ب.

(٨) في هامش الأصل: "جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: ينبغي أن يذكر قيد الوحدة؛ لأن مثيلاتها ومجموعاتها لا تكون معربة بالحروف الثامة" اهـ.

بالتواو، والألف، والياء.

لوقوعها فيه بصورة الواحدة، ولا يلزم من ذلك^(١) أن يكون ذكر قيد الإضافة مستندركاً؛ لوقوع العدّ بصورة الإضافة؛ لأن في تركه إيهاماً يذهب به الوهم إلى غير ما في الواقع، بخلاف ما سبق^(٢)، فإنه ليس فيه إيهام كذلك يقع، أو وردت تلك الأسماء بالإضافة إلى ضمير المخاطب، فلو لم يذكر قيد الإضافة إلى غير ياء المتكلم، لذهب الوهم إلى أن تلك الأسماء لو كانت مضافة إلى غير هذا الضمير لم يكن إعرابها بالحروف، وهو خلاف الواقع.

وإنما تخلفت هذه الأسماء عن الأصل وكان إعرابها بالتواو حال الرفع، والألف حال النصب، والياء حال الجر؛ لأن الحروف وإن كانت قروعا على الحركات من حيث إنها تتولد منها على الأصح^(٣)، إلا أنها أقوى من الحركات؛ لأن كل حرف من حروف العلة كحركتين، والحال أن إعراب المثني والمجموع الفرعين على الأفراد كان بالحروف، فكره استبدادهما بالإعراب القوي، فاخترأوا من بين المقدرات هذه الأسماء، وجعلوا إعرابها بالحروف؛ ليكون في المقدرات الإعراب بالحركات التي هي الأصل، وبالحروف التي هي أقوى منها، وهذا قريب مما يقال: ليكون توطئة للمثني والمجموع^(٤)، حتى يكون في الأصول شيء يجري على منهاجه القروع، ولأنهم لما رتأوا ما خذفت من أواخرها من الحرف / لم يستحسنوا أن تتوارد عليه الحركات هرباً عن الاستثقال، فاكتفوا في إعرابه (١/١٢) بذلك مع القلب في بعض الصور.

(١) في هامش الأصل: "أى من وجود الكفالية عن ذكر التكثير والوحدة بل يكون ذكرها على صورتها".

(٢) في هامش الأصل: هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: ما تكررت يقتضى استدراك ذكر الإضافة؛ لأن تلك الأسماء معدودة بصورة الإضافة، فلما كفى ذكرها بصورة الوحدة والتكثير عن التقييد بهما، فليكن ذكرها بصورة الإضافة عن التقييد بالإضافة؛ وجوابه: أن هذا غير لازم، أو في ذكر الإضافة فائدة أخرى وهي: منع ذهب الوهم إلى غير ما في الواقع".

(٣) هذا رأى الخليل أنظر: الكتاب ٢/٤٤١، وقد تبعه ابن جنى فقال في: سر الصناعة: "فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنها توابع للحركات ومتشكلة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة متبعية، والياء كسرة مشبعة، والتواو ضمة مشبعة". هـ. أنظر: سر الصناعة ٣٣/١. وقال في الخصائص ٣١/٢: "الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها". هـ. وقال العكبري في اللباب ١/٦٤: "الحرف غير مجتمعة من الحركات عند المحققين لوجهين: أحدهما: أن الحرف أصله السكون، ومحل اجتماع ساكن من حركات، والثاني: أن الحرف له مخرج مخصوص، والحركة لا تختص بمخرج". هـ. وأنظر: الهمع ١/٧٣.

(٤) أنظر: أسرار العربية ص ٥٩، والمرتلل ص ٥٥، وشرح ابن يعيش ١/٥٢، وشرح الرضوي ١/٧٣.

فإن قلت: لم خصوا هذه الأسماء من بين المقدرات؟

قلت: لمشايتها المتن في استلزام كل منهما ذاتاً أخرى، كـ: الأخ للأخ، والاب لابن^(١).

وأما كون إعرابها تاماً فهو لتفضيل إعرابه على إعراب المتن والمجموع، رعاية لجانب الأصالة وخصوا كون إعرابها بحال الإضافة لتظهر تلك الذات اللازمة، فتقوى المشابهة^(٢).

فإن قلت: إن المشابهات للمتن في ذلك الاستلزام كثيرة، فما المرجح لتخصيصهم هذه الأسماء من بين تلك المشابهات؟

قلت: هو أن يكون لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات بعد الرد في الإضافة، مع عدم [اجتلاب]^(٣) حرف بدل منهما، وإنما لم يجعل إعراب (بد) و(دم) كذلك ليكون التفضيل بالزيادة، وهي للعقلاء خاصة، وأما (هن) و(ذو) و(فا) ففي الأول تغليب وفي البواقي تقريب إلى القدر الصالح^(٤).

والتفضيل ههنا: أن الثلاثة منها وهي: (اب، وأخ، وحم) للعقلاء، والباقية لهم ولغيرهم، والعقلاء هم المكرمون والمفضلون، فناسب أن يعرف بها ليحصل الكمال لها بالمجيء على أعدل الأبنية؛ إذ اللفظ كسوة المعنى، فلا بد من أن يتناسب في الكمال، وإعراب (هن) بها لغلبتهم عليه لعلو مرتبتهم، وأما (ذو) و(فا) فأعرب بها ليحصل لهما القرب إلى تلك الأبنية لأنهما لو لم يعربا بهذا الإعراب، لوقعا في غاية النقصان، بخلاف (بد) و(دم) فإن هذا القرب حاصل فيهما بدونه، فلم يكن لهما احتياج إلى هذا الإعراب كاحتياجهما إليه، وإن كان جهة الاشتراك بين (بد) و(دم) وبينهما ثابتة.

ثم اعلم أن كون^(٥) إعراب هذه الأسماء على الوجه المذكور أكثرياً لا كلياً؛ لأن فيه اختلافات كثيرة بين النحاة، لا يليق ذكرها بهذا الكتاب، فمن أراد الاطلاع عليها فليطلع المطولات^(٦).

وفي بعضها لغات متخلفة، سيجيء ذكرها - إن شاء الله تعالى - في المجرورات.

(١) وهذا تعليل الرضى في: شرحه ٧٣/١، والنظر: الباب للمكبرى ٩٥/١، وشرح التمع لأصغره ص ٢٣٨.

(٢) انظر: شرح الرضى ٧٣/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وانظر: الرضى ٧٣/١.

(٤) يوضح ذلك العجواني بقوله: * ولم يجعل إعراب (بد) و(دم) بالحروف ليكون التفضيل بالزيادة للعقلاء خاصة وأما (هن) ولو لم يكن خاصاً بالعقلاء إلا أنه أعطى تفضيل العقلاء تغليبا، وأما (فا) فهو في غاية النقصان، فأعرب بالحروف تقريبا إلى القدر الصالح *، هـ النظر: شرح العجواني ص ٢٥.

(٥) في الأصل: (يكون).

(٦) انظر القول في إعرابها والخلاف فيها في: الإتصاف ١٧/١، وشرح ابن يعث ٥٢/١، وشرح الرضى ٦٩/١، وشرح ابن القوام ص ٣، والباب للمكبرى ٩٠/١، والتبيين ص ١٩٣، وشرح التسهيل ٤٣/١، والتذيل ١٧٦/١، وشرح المحلة البدرية ٢٠٨/١، وأتلاف النصرة للزبيدي ص ٢٨، والهمع ٢٥/١.

[إعراب المثني وما ألحق به]

المثنى،

المثنى أعم من أن يكون من حيث الصورة والمعنى أو بأحدهما. إنما كان إعرابه^(١) بالحروف وتخلّف عن الأصل في الإعراب^(٢)؛ لأنه لما كان في آخره حرف من الحروف التي تصلح أن تكون^(٣) إعراباً من غير الحركة، وهو علامة التثنية، جعل إعرابه بذلك الحرف هرباً عن لزوم الثقل؛ لأنه لو قوّاربت^(٤) عليه الحركات لزم الثقل من اجتماع ذلك الحرف مع الحركة.

وإنما قلنا: إن علامة التثنية آخرها؛ لأن النون بمنزلة التثوين، فكما أن التثوين لم يخرج آخر الكلمة عن [كونه]^(٥) آخراً كذلك ما هو بمنزلة.

وقيل^(٦): لما كان المثنى فرع الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، مع صلاحية آخره أن يكون إعراباً من غير الحركة، كان إعرابه بها رعاية للتناسيب، ولأنه لو أعرب بالحركة مع فرعيته على الواحد، ومع كون إعراب بعض الأحاد بالحروف كالأسماء الستة، يلزم مزية الفرع على الأصل^(٧).

لا يقل: إن كل مثنى فرع لواحد المخصوص، فلا يلزم من كون إعراب تثنية (زيد) - مثلاً.

وهو (زيدان) بالحركة مزية الفرع على الأصل؛ لأنه ليس من الأسماء الستة؛

لأننا نقول: كل ما هو فرع للمفيد فرع للمطلق، فيستقيم، وبهذا سقط قول من قال^(٨): "هذا منقوض بالجمع المذكور وجمع المؤنث السالم"، لأنه لو كانت^(٩) فرعية المؤنث علة لكون إعرابه بالحروف لزم أن يكون إعراب هذين الجمعين أيضاً بالحروف؛ لتحقّق علقته؛ لأن علقته ما وكلا،

(١) اتفقوا على أنه معرب، إلا ما حكى عن الزجاج أنّه يرى أنه مبني. انظر: الإنصاف ٣٣/١، واللباب للعكبري ١٠٣/١، وابن القواس ص ٣٩، والرضي ٤١٨/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ص ٩.

(٢) انظر في علة إعرابه بالحروف وتخلّفه عن الأصل: شرح الرضي ٧٥/١، والدولت أباي ل ١٠/ب.

(٣) في الأصل: (يكون) وهو تصحيح.

(٤) في الأصل: (توار) وهو سهو.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) انظر: أمرار العربية ص ٦٥، وشرح ابن القواس ص ٣٩، والمعنى لابن فلاح ٤٣/٢.

(٧) قال الغجدواني: "وإنما عدل عن الحركة إلى الحرف في المثنى لأنه فرع المفرد، وإعراب بعض المفردات وهو الأسماء الستة بالحروف، فلم يجعل إعراب المثنى بالحروف يلزم مزية الفرع على الأصل، كذا في بعض الشروح" أ. هـ. انظر: شرح الغجدواني ص ٢٥.

(٨) هذا قول الغجدواني في: شرحه ص ٢٦.

(٩) في الأصل: (كان).

ومثنى المعنى^(١)، يدلل وقوعه تأكيدا له، فيقتضى الإعراب بالحركة من حيث اللفظ، والإعراب بالحروف من حيث المعنى^(٢).

وأما اختصاص كون إعرابه بالحروف حال كونه مضافا إلى مضمرة - خلافا لمن جعل إعرابه كإعراب المثنى على الإطلاق^(٣)، ولمن جعله كإعراب المقصور كذلك^(٤) - فلأن الرعاية حينئذ تتعلق^(٥) بجانب معناه^(٦)، فيكون إعرابه بالحروف، وإذا كان مضافا إلى ياء المتكلم [أو مضافا إلى]^(٧) مظهر تتعلق^(٨) الرعاية بجانب لفظه^(٩)، فيكون إعرابه بالحركة، إذ في^(١٠) ذلك تناسب وتساؤل له في الصورة؛ لأن المظهر أصل وأقوى من المضمرة، والحركات أصل من الحروف، فعند إضافته إلى الأصل أعطى له الإعراب الأصل، وعند إضافته إلى الفرع أعطى له الإعراب الفرع^(١١).

وأما وجه التماثل فمعلوم لمن ينظر في كلام العجذواني^(١٢).

(١) وهذا على مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه مثنى لفظا ومعنى، وأن الألف فيه للتثنية، تراجع هذه المسألة في: معشى القراء ١٤٢/٢، والمقتضب ٢٤١/٣، والبصريات ٨٩٤/٢، وكتاب الشعر ١٢٦/١، وأسرار العربية ص ٥٥، والإنصاف ٤٣٩/٢، ونتائج الفكر ص ٢٢١، واللب ٣٩٨/١، وابن يعيش ٥٤/١، وشرح الجمل لابن صفور ٢٤٤/١، وشرح التسهيل ٦٧/١، والرضي ٨٠/١، وتوضيح المقاصد ٨٤/١.

(٢) واعتبار اللفظ في خبره وضميره أكثر من اعتبار المعنى، قال تعالى: (كَلِمَاتٍ خُتِنَتْ لِقَاءَ أَعْيُنِنَا) ولو اعتبر المعنى لقال: اتنا، وقد اجتمع اعتبار اللفظ والمعنى في قول الفرزدق: كلاهما حين جدّ الجري بينهما... قد اقلعا وكلا أنقيهما رأيي. انظر: المسائل الميراثية ص ٤١٩، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبلعي ص ٩٣، والإقليد ٢٣٨/١.

(٣) حكاها القراء عن كنانة، وحكاها الكسائي ولم يقرأها.

(٤) سواء مع الظاهر أو المضمرة، حكاها القراء، وجعل ملها: كلاهما وتمرا. انظر: شرح اللوحة البصرية ٢٢٠، ٢١٩/١.

(٥) في الأصل: (يتعلق).

(٦) فيكون مثنى فأعطى إعراب المثنى.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) في الأصل: (يتعلق).

(٩) فيكون مقردا فأعطى إعراب المفرد وهو لا يكون إلا بالحركة.

(١٠) في الأصل: (إذ لا في).

(١١) انظر: شرح ابن القواس ص ٤٢، والفوائد الضيائية ٢٠٢/١.

(١٢) قال العجذوني ص ٢٦: "وأما (كلا) و(ثان) فأعطيا حكم المثنى لمساوية لهما له صورة ومعنى، أما المشابهة المعنوية فيهما وللصورية في (ثان) فظاهرة، وأما المشابهة الصورية في (كلا) فعند إضافته إلى المضمرة حيث يتصل المضمرة به فتصل الألف والنون به (زيد) - مثلا - عند التثنية، ولهذا المعنى شرط إضافة (كلا) إلى مضمرة ليأخذ حكم المثنى، فإنه لو كان مضافا إلى مظهر انتقلت المشابهة الصورية، فلم يكتسب حكم المثنى، بل يأخذ حكم (العصا) فلهما من ولد واحد، كقولك: جاعني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين" اهـ.

واثنان - أيضا - محمول عليه^(١) فيه^(٢)؛ لمشابهته الصورية والمعنوية له، وهو ظاهر.

فإعراب كل منهما بالألف/ حال الرفع، والياء حال النصب والجر^(٣)، وسنذكر وجه (١٢/ب) لتخلف عن الأصل في الإعراب بالحروف في الجمع - إن شاء الله تعالى.

وإنما أفرد (كلا، واثنان) بالذكر لأنهما ليسا بمثنيين^(٤)؛ لأن المراد من المثنى: اسم مفرد لحق آخره ألف، أو ياء ونون^(٥) مكسورة، فظهر أنهما ليسا كذلك^(٦)، وليس في الكلام (كل) ليكون (كلا) مثنى له، ولا (اثن) ليكون (اثنان) مثنى بأن الحق آخره ألف ونون، بل الألف والنون في^(٧) (اثنان) أصليان.

ووجه تقديم المثنى على الجمع المذكور بعده ظاهر، لا يحتاج إلى البيان^(٨).

(١) أي: على المثنى.

(٢) أي: في الإعراب.

(٣) قال مبيوه: "واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقه زيادتان، الأولى منهما: حرف المد والثاني... يكون في الرفع ألفا... ويكون في الجر ياء مفتوحة ما قبلها... ويكون في النصب كذلك" اهـ. انظر: الكتاب ١٧/١، وانظر المختضب ١/٤٣، والجمل للزجاجي ص ٩.

(٤) قال الرضوي ١/٧٤: " (اثنان) فإنه ليس بمثنى... لكن وضعه وضع المثنى، إذ هو كقولك: (البلان)، (واسمان) مخوف اللام مثلهما؛ لأنه من المثنى" اهـ، وانظر: ابن القواس ص ٤٣. وفي الهمع ١/١٣٦ عند حديثه عن (الثين) و(اثنين) قال: "وقيل: إنهما مثنيان حقيقة، والأصل (اثن)".

(٥) في الأصل: (أو).

(٦) انظر: شرح المقدمة الكافية ١/٤٦، والشرح المتوسط ص ٢٥، والأصبهاني ص ٥٠، وفيها تحوا من ذلك.

(٧) في الأصل: (واثنان).

(٨) قدمه على الجمع لأن المثنى قبل الجمع في الحصول، وهذا أمر ظاهر - كما قال - لا يحتاج إلى البيان.

[إعراب جمع المذكر السالم]

جمع المذكر السالم، و(أولو)، و(عشرون) و(أخواتها)، بالواو والياء.

جمع المذكر السالم إنما كان إعرابه بالحروف وتختلف عن الأصل [كما مر] ^(١) يعنى ما ذكرنا في المثلى.

ثم إنه أراد به: الجمع الذى بالواو والنون، سواء كان واقعاً على جميع الشرائط، أو لم يكن ويقع على الشذوذ، وسواء لم يوجد فيه تغيير أصلاً، أو وجد أدنى تغيير، فدخل فيه: زيدون، ومسلمون، وستون، وأرضون، وغيرها.

وإنما حمل (أولو)، و(عشرون) و(أخواتها) وهى من (ثلاثين) إلى (تسعين) فى كون إعراب كل منها بالواو حال الرفع، والياء حال النصب والجر ^(٢) على الجمع المذكور، لمشابهتهما إياه من حيث الصورة والمعنى، فى غير (أولو) ^(٣) وليس مجموعاً ^(٤) على الحقيقة؛ لأن المراد من الجمع هنا: اسم مفرد لحق آخره واو، أو ياء، ونون مفتوحة، وظاهر أنها ليست كذلك، ولذلك أخروها بالذكر ^(٥).

فإن قلت ^(٦): (عشرون) كذلك؛ لأن (عشرة) واحدة.

قلت: لا نسلم ذلك، فإن (عشرين) يدل على عدد معين، ولا شئ من الجموع كذلك، ولأنه لو كان لوجب إطلاق (عشرين) على (ثلاثين)؛ لوجب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ^(٧)، لكنه ليس كذلك، ولوجب أن يقال (عشرون) - يفتح العين والشين -.

وأما الاعتراض على الأخيرين بأن الأول منهما منقوض بقوله تعالى: {الحج أشهر معلومات} ^(٨).

(١) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق، وأنظر من من قسم التحقيق، وفيها حلة الإعراب بالحروف.

(٢) قال سيبويه: "وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائتان، الأولى منها: حرف المد واللين، والثانية: نون وحال الأولى فى السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى فى التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها فى الرفع، وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة" اهـ. أنظر: الكتاب ١٨/١، وأنظر: المقضب ١/٤٣، والجمل ص ٩.

(٣) قال ابن الحاجب: "وأهل التحويين ذكر (أولى) فى هذا الموضع، ولا يصح دخوله فى جمع المذكر السالم؛ لأن حقيقة هذا الجمع: ثبوت مفرد يلحق بآخره واو أو ياء ونون، وليس (أولو) كذلك؛ وإنما هو اسم موضوع بالأصالة فى جمع المذكر السالم لجماعة بمعنى أصحاب كـ (نوى) " اهـ. أنظر: شرح المقدمة الكافية ١/٢٤٧، وأنظر: شرح الرضى ١/٨٢.

(٤) فى الأصل: (مجموع) وهو لحن.

(٥) أنظر: شرح الفجودانى ص ٢٧ وفيه مثل هذا التعليل، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٥٣.

(٦) أنظر مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الشرح المتوسط ص ٢٦، وشرح الأصبهاني ص ٥٣.

(٧) أنظر: ابن القوام ص ٤٣، والجانى ١/١٠٣.

(٨) سورة البقرة من الآية (١٩٧).

والثاني: ضعيف؛ لأن الجمع السالم لا يأبى عن تغيير ما، كما في (سنتين، وأرضين)!. فساقط^(١) عند من له الذوق العلمي.

فإن قلت^(٢): إنما أخذ (كلا) حكم المثنى بالمشابهة الصورية والمعنوية، ولهذا شرط إضافته إلى المضممر، فلم^(٣) لم يشترط في (أولو) هذه الإضافة، حتى يحصل له المشابهة الصورية، واكتفى فيه بالمشابهة المعنوية^(٤)، قلت: إلحاق^(٥) (كلا) بالمثنى في حكم اضطراري، وهو كونه بالالف رفعا، فاستدعى زيادة قوة الشبه فيما يرد فيها نقيض^(٦) ذلك الحكم الاضطراري، بخلاف إلحاق (أولو) بالجمع فلا يستدعي إياها. كذا في الأسئلة^(٧).

وأما تخلفهما^(٨) عن الأصل في الإعراب بالحروف، ويكون إعرابهما بالحروف الناقصة فللضرورة، وهي: أن حروف الإعراب ثلاثة، ومحل الإعراب ستة، ثلاثة للمثنى، وثلاثة للجمع فلو جعل إعراب التثنية بها على الأصل لبقى الجمع بلا إعراب، ولو جعل إعراب الجمع بها كذلك لبقيت^(٩) التثنية بلا إعراب، ولو جعل إعرابهما بها على الأصل لالتبس أحدهما بالآخر، ولا يمكن الفرق بحركة النون؛ لأنها قد تزول^(١٠) بالإضافة، فاحتاجوا إلى التوزيع، فوزعت هذه الحروف بأن جعل الألف للمثنى، والواو للجمع، وذلك للتناسب والتعادل.

أما^(١١) التناسب: فلأن المثنى قبل الجمع في الحصول، والألف أيضا قبل الواو في المخرج فتناسب، وأعطى السابق للسابق، واللاحق لللاحق.

وأما التعادل: فلأن التثنية أثقل من الجمع لكثرتها؛ لاشتراك العقلاء وغيرهم^(١٢) فيها،

(١) جواب قوله: (وأما الاعتراض...) في الصفحة السابقة.

(٢) أنظر هذا الاعتراض والجواب عليه في: شرح العجواني ص ٢٨.

(٣) في الأصل: (فلو) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (إطلاق) وهو تصحيف.

(٥) غير واضحة في الأصل، والتصويب من شرح العجواني ص ٢٨.

(٦) المراد بها: الأسئلة القطعية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القسية، لخضر بن الياس الكمجلوني، ينظر كشف الظنون ١٣٧٠/٢.

(٧) وهذا تعليل ركن الدين في: الشرح المتوسط ص ٢٦، ٢٧، والبسيط ص ٢٩، والضمير عائذ على المثنى وجمع المذكر.

(٨) في الأصل: (لبقى) وهو تصحيف.

(٩) في الأصل: (يزول) وهو تصحيف.

(١٠) في الأصل: (وأما).

(١١) في الأصل: (وغيرها) وهو تصحيف.

شرح كافية ابن الحاجب

والألف أخف من الواو [لكنونها]^(١) أثقل حروف العلة، والجمع أخف لكونه أقل؛ لاختصاصه بأولى العلم فأعطى الخفيف للتقيل، والثقيل للخفيف للتعاقل^(٢).

وبهذا ظهر اختصاص^(٣) الألف بالتثنية، والواو بالجمع في الفعل أيضاً، ثم جعلنا علامتي رفعهما لأن الرفع أول أنواع الإعراب؛ لأنه علامة العمدة في الكلام، أو لأن كل واحد منهما يقع ضميراً مرفوعاً لكل واحد منهما في الفعل، فجعل في الاسم المثنى والمجموع كذلك، وانتقال الحكم الثابت في أحدهما إلى الآخر للمناسبة بينهما في الفرعية.

ولم يبق من حروف العلة إلا الياء، وكان الجر أولى بها - بالياء - فيهما، فجعلت الألف في المثنى، والواو في الجمع (ياء)، وكانت علامة الجر فيهما، ثم حمل النصب على الجر دون [الرفع]^(٤) مع قطع النظر من خصوصية المادة، لمناسبة بينهما، من حيث إنهما يقعان فضلة في الكلام^(٥)، ومن حيث قرب المخرج^(٦) وهو ظاهر.

فإن قلت: لم يجوزوا اشتراك نصب الجمع بنصب المثنى في الياء، ولم يجوزوا اشتراك نصبيه برفع المثنى، بأن جعلوا الألف علامة لنصب الجمع، مع أن فيه جريان إعرابه على الأصل؟

قلت^(٧): لم يجوزوا ذلك لعدم إمكان الفرق في هذا الاشتراك، وإمكانه فيه، فإن الاشتراك بالياء يمكن دفعه بفتح ما قبلها في التثنية، وكسره في الجمع، ولا يمكن ذلك في الألف؛ لتعذر التلغظ في النصب، ولا يمكن ذلك أيضاً بفتح الميم وحركة النون لما مرّ، فلا اعتبار لهما، مع أن فيه لزوم مزية الفرع على الأصل.

(١) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٢) انظر: أسرار العربية ص ٦٥، وشرح ابن القواس ص ٤٤، وشرح الفية ابن معيط لابن القواس ص ٢٧٣.

(٣) في الأصل: (أظهر اختصاصه) وهو تصحيف.

(٤) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٥) انظر: شرح الرضوي ١/٧٥، وانظر: أسرار العربية ص ٦٦، والمقتصد للجرجاني ١/١٨٦.

(٦) لأن الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الفم، والضم من الشفتين. انظر: الشرح المتوسط ص ٢٧، فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع؛ لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما، كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد. انظر: أسرار العربية ص ٦٦.

(٧) قال العجوداني: * وإنما لم يجعلوا الألف لنصب الجمع وإن لزم اشتراك رفع المثنى فيه، فليتحمل كما تحمل مثل ذلك الاشتراك في نصبه؛ لأن الاشتراك بالياء يمكن دفعه بفتح ما قبلها في التثنية، وكسره في الجمع، ولا يمكن ذلك بالألف *، هم انظر: شرح العجوداني ص ٢٧.

ثم فرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية لطلب الخفة لثقلها لكثرتها، وكسروا ما قبلها في الجمع لخفته لقلته - لما مر - وثقل الكسرة^(١).

ثم كسروا^(٢) النون في المثني لأنه ساكن في الأصل - والأصل في تحريك الساكن (١١٣) الكسر/ - وفتحوها في الجمع للفرق بينهما^(٣)، حيث يتحد صيغتهما في بعض الأسماء المعثلة نحو: المرامين، والمصطفين، ولم يعكس لأن التثنية لكونها أسبق أولى لأن تأخذ^(٤) الأصل.

فإن قلت: لو جعلت الألف علامة للنصب التثنية، وحمل الرفع عليه، لكان أولى؛ لما فيه من جريان إعراب التثنية في الحال على الأصل!

قلت: لو جعل كذلك يلزم الارتكاب في الحمل على التكلف؛ لأن بينهما عدم المناسبة، ففي حمل أحدهما على الآخر تكلف بخلاف ما وقع.

وينبغي أن يعلم أن المراد من الحمل: وضع ما هو علامة المحمول موضع علامة المحمول عليه، لا الحمل الاصطلاحي فلا يرد ما قيل: إن حمل النصب على الجر يقتضي وجود الجر حال النصب مطلقاً؛ إذ الحمل على المعنوم غير جائز.

ثم اعلم: أن العلماء اختلفوا في بيان هذه الحروف، هل هي نفس الإعراب، أو دلالة، أو حروفه^(٥).

فذهب المصنف إلى أنها نفس الإعراب، لا حروف الإعراب، ولا دلالة؛ لأنها تتبدل وتتغير بالعوامل، وكل ما كان كذلك فهو إعراب^(٦).

(١) في الأصل: (قائمت) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: علة ذلك في: أسرار العربية ص ٦٨، واللباب للعكبري ١٠٢/١.

(٣) أنظر: علة ذلك في: البيان في شرح اللمع ص ٨٦، وأسرار العربية ص ٦٩، وشرح الرضى ٧٦/١.

(٤) كسر النون في المثني وفتحها في الجمع هو الشائع، وورد العكس، فقيل: هو لغة، وقيل: فتح نون المثني لغة، وكسر نون الجمع ضرورة، وقيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما. أنظر: الهمع ١٦٠/١، والتصريح ٧٨/١.

(٥) في الأصل: (بأخذ) وهو تصحيف.

(٦) أنظر في هذه المسألة: الكتاب ١٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢١٩/١، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، والمقتضب ١٥٣/٢، وإيضاح الزجاجي ص ١٣٠، وسر الصناعة ٢٣٣/٢، والإنصاف ٣٣/١، واللباب ١٠٣/١، وشرح المقصل ١٣٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥/١، وشرح التسهيل ٧٤/١، وشرح الرضى ٧٥/١، والتذيل ٢٨٨/١، والمساعد ٤٧/١، واتلاف التصرة ٢٩، والهمع ١٥٧/١.

(٧) وهو قول الكوفيين أنظر: الإيضاح ص ١٣٠، والإنصاف ٣٣/١، والمغنى لابن فلاح ٤٨/٢، والارتشاف

شرح كافيّة ابن الحاجب

ثم اعترض على هذا بأن التغيير فيها لإزالة الالتباس في نحو: ضرب الزيدان، فلا يكون دليلاً على إعرابيتها، وليس هذا بمنزلة المقصور؛ لأن زوال الالتباس عنه يمكن بالوصف والتوكيد لعدم اشتراط التطابق بينه وبين وصفه في القصر، بخلاف المثني والمجموع.

وهذا الاعتراض في غاية السقوط؛ لأن كون هذا التغيير للإزالة لا ينافي كونه دليلاً على إعرابيتها، بل تلك لازمة للإعراب في المواضع كلها.

وذهب الأكثرون من البصريين إلى أنها حروف الإعراب^(١)، لا الإعراب، ولا دلالة^(٢)؛ لأنها وضعت لتكون^(٣) علامة للتنبيه والجمع^(٤)، فإذا كانت من تمام صيغة الكلمة، فلا تصلح أن تكون حروف الإعراب^(٥) بل كانت محل الإعراب، لكن لم تحرك بحركة لاستلزامها النقل، فيكون إعرابهما عندهم بالحركة المقررة.

وأجيب بأن كونها من تمام الصيغة لا ينافي^(٦)، كونها إعراباً لجواز كونها إعراباً مع كونها من تمام الصيغة^(٧).

وعند بعض آخر^(٨) ومنهم: الأخفش^(٩) والمازني^(١٠) أنها دلالة الإعراب^(١١)، لا

٥٦٩/٢. وإلى ذهب قطرب، ونسب إلى الزجاج، والزجاجي وطائفة من المتأخرين. أنظر: التذييل ٢٩٩/١، والمساعد ٤٨/١، واختاره ابن مالك أنظر: التسهيل ص ١٣.

(١) الظاهر في اصطلاح التحويل أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة، نحو: المال من زيد، والراء من عمرو، وعلى هذا فقد صارت هذه الحروف من تمام صيغة الكلمة، وصارت بمنزلة التاء في قائمة، والألف في حبل، فتعرب بحركات مقدرة عليها كالمقصور. أنظر: الإنصاف ١/ ٣٨، ٣٤.

(٢) وهذا مذهب سيبويه، أنظر: الكتاب ١٧/١، وهو قول: أبي إسحاق، وابن كيسان، وابن السراج، وأبي علي. أنظر: من الصناعة ٢٣٣/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٤، وهذا هو المشهور من قول الخليل واختاره الأعلام، والسهلي، وابن جنى، ومال أكثر النحاة لترجيحه.

(٣) في الأصل: (ليكون) وهو تصحيف.

(٤) أنظر: الإنصاف ٣٤/١، وشرح الأصبهاني ص ٤٥.

(٥) قوله: (حروف الإعراب) سقطت من الأصل واستركتها في الحاشية.

(٦) قوله: (حروف الإعراب) سقطت من الأصل واستركتها في الحاشية.

(٧) أنظر مثل هذا الجواب في: الأصبهاني ص ٤٥.

(٨) في الأصل: (الأخر).

(٩) الأخفش: سعيد بن مسعدة أبو الحسن، الأخفش الأوسط، أحد الأخفاش الثلاثة المشهورين، قرأ النحو على سيبويه، دخل بغداد وأقام بها مدة، وروى، وصنف، من تصانيفه الأوساط في النحو، ومعاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والعروض والقوافي، توفي سنة ٢١٠، وقيل: سنة ٢١٥، وقيل: ٢٢١. أنظر ترجمته في: البغية ٢/ ٩٠، وأنظر رأيه في: معاني القرآن ١/ ١٦٦.

(١٠) المازني: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدي بن حبيب، المازلي، مازن بن شيبان،

الإعراب، ولا حروف الإعراب^(٢)، أما الأول: فلأنها لو كانت إعراباً لم يخل معنى الكلمة بسقوطها، كما يخل بسقوط الحركة الإعرابية، وأما الثاني: فلأنها لو كانت كذلك لم يفهم منها المعاني المختلفة، كما لم يفهم من سائر حروف الإعراب^(٣).

وأجيب^(٤) بأن اختلال المعنى بسقوطها لا ينافي كونها إعراباً، وإنما يكون منافياً إن لم تكن^(٥) علامة التثنية والجمع مع كونها إعراباً^(٦).

وذهب الجرمي^(٧) إلى [أن]^(٨) انقلابها إعراباً^(٩).

وهو باطل؛ لأن مؤداه أن يكون الاسم مبنيًا في حالة الرفع؛ لأنه لا انقلاب فيها^(١٠).

فعلم من هذا أن الصحيح ما ذهب إليه المصنف، لكن بقي عليه رد ما يقال: لما

يصرى، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد، أنه: علل النحو، ما تلحن فيه العامة، التصريف، العروض والقوافي، مات سنة ٢٤٩، أو سنة ٢٤٨، وقيل: سنة ٢٣٠ هـ. انظر: البيهقي ٤٦٣/١ وما بعده.
(١) المراد بأنها دلائل الإعراب: أي أنها تدل على الإعراب، بمعنى: أنك إذا رأيت الألف أو الواو علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الباء علمت أنه منصوب أو مجرور.

(٢) وهذا أيضاً رأى المبرد: انظر: الإيضاح ص ١٣٠، والإنصاف ٣٣/١، واللباب ١٠٣/١، والارتشاف ٥٦٩/٢.
(٣) قال الأثيري: "وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال: لأنها لو كانت إعراباً لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال (زيد) في قولك: قام زيد، ولو أنها حروف إعراب كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت: قام زيد من غير حركة، وهي تدل على الإعراب لأنك إذا قلت: (رجلان) علم أنه رفع، فنل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب" هـ. انظر: الإنصاف ٣٥/١.

(٤) وقد رد ابن مالك رأى الأخفش ومن تابعه بثلاثة أوجه، انظرها في: شرح التبيين ٧٥/١، وانظر: التبيين والتكميل ٢٩٤/١.

(٥) في الأصل: (يكن) وهو تصحيف.

(٦) انظر هذا الجواب في: الأصبهاني ص ٤٦.

(٧) الجرمي: ضالح بن إسحاق الجرمي، أبو عمر، من أهل البصرة، قدم بغداد وأخذ عن الأخفش ويونس، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، والأصمعي توفي سنة ٢٢٥ هـ. من مصنفاته: التبيين والمختصر في النحو، والتثنية والجمع، وكتاب العروض. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٧٨/٢، والبيهقي ٨/٢.

(٨) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٩) فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بعدم التغيير والانقلاب، ومعربين نصياً وجراً بالتغيير والانقلاب. انظر: رصف المباني ص ٢١، وشرح اللحة ٢٢/١، وقد اختار رأي ابن عصفور وصححه في: شرح الجمل ٥٩/١، ورد كثير من النحاة هذا الرأي انظر: سر الصناعة ٢٤٧/٢، وشرح المفصل ١٤٠/٤.

(١٠) قال الأثيري: "وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد السد بعض النحويين من وجهين، أحدهما: أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم، والوجه الثاني: أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال التصب والجر معربين؛ لانقلابهما" هـ. انظر: الإنصاف ٣٥/١، وانظر: الأصبهاني ص ٤٦، والمعنى لابن فلاح ٥٢/٢، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٧٠.

شرح كافية ابن الحاجب

كانت^(١) هذه الحروف إعراباً وعلامة، لزم أن يوجد الإعراب قبل حصول الكلمة [بكذا]^(٢) لها.

والاعتذار عنه بأن يقال: إن حق الإعراب أن يكون بعد حصول الكلمة بكمالها إن كان بالحركة، وإن كان بالحروف فلا بد وأن يكون آخر حرف من حروف الكلمة، وهنا كذلك^(٣)، وأما المضاف إليه في الأسماء الستة، والنون في المثني والمجموع فهو بمنزلة التثنية، على معنى أنهما دليلان على تمام الكلمة كالتثنية^(٤).

ثم النون فيهما عوض إما عن الحركة^(٥)، وإما عن التثنية^(٦) - الثابتين في الواحد - سواء كان ثبوتها على سبيل التحقيق، أو^(٧) على سبيل منع الخلو، فلا يمنع جواز كونه عوضاً عنهما معاً.

وقيل: إنه عوض عن الحركة والتثنية معا البتة^(٨).

وأجيب عن قولهم: إنه لو كان عوضاً عنهما في جميع المواضع لم يسقط عند الإضافة كما لم تسقط^(٩) الحركة، وأيضاً لم يثبت عند اللام كما لم يثبت عند التثنية!.

بل أنه ليس [يجب للمعوض ما]^(١٠) يجب للمعوض عنه من الأحكام.

فإن قلت: كيف يكون عوضاً عنهما البتة، والتثنية لا وجود له في نحو: (الرجلان)؟.

(١) في الأصل: (كان).

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أنظر: شرح الرضى ٧٧/١.

(٤) أنظر: شرح الرضى ٧٧/١.

(٥) وهذا مذهب الزجاج حيث قل: "إنها عوض من حركة الواحد، ولذلك تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة". أنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧١/١، والتذيل ٢٩٥/١، والجمع ١٥٩/١.

(٦) وهذا رأى ابن كيسان أنظر: التذيل ٢٩٥/١، والجمع ١٥٩/١. ونسب الإمام عبد القادر هذا الرأى إلى شيخه أبى الحسين محمد بن الحسن القارمى، أنظر: المقصد ١٩١/١.

(٧) في الأصل: (و).

(٨) وهذا مذهب سيبويه في الكتاب ١٧/١ حيث قل: "وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتثنية، وهى النون". هـ، وأنظر: المغنى لابن فلاح ٥٧/٢، وهو رأى المبرّد فى: المقضب ١٤٣/١، وابن الدهان فى: شرح الدروس فى النحو ص ١٢١، تحقيق د/ إبراهيم محمد الإدكاوى، ط / الأولى ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م، مطبعة الأمانة، وقد نسب هذا الرأى إلى جمهور البصريين، أنظر: أسرار العربية ص ٦٩، واللباب ١٠٥/١، وشرح الرضى ٧٨/١، ونسبه أبو حيان إلى: ابن ولاد، وأبى على، وقل: "وهو اختيار ابن طاهر، وأبى موسى". أنظر: التذيل والتكميل ٢٩٦/١. وهناك أقوال أخرى فيها، أنظر: التذيل والتكميل ٢٩٥/١ وما بعدها، والجمع ١٥٩/١ وما بعدها.

(٩) في الأصل: (يسقط).

(١٠) ساقطة من الأصل، وما أثبت من: شرح الأصبهاني ص ٤٩.

قلت: ليس الأمر كما زعمت^(١)، فإن قولهم (الرجلان) ليس بثنية لـ (الرجل) فأعرقه عن استحصار^(٢).

وقال صاحب المتوسط^(٣): "وليس النون عوضا من^(٤) الحركة؛ لأن هذه الحروف عنده^(٥) نفس الإعراب".

مراده: أن الحرف إعراب عنده، ولو كان النون عوضا^(٦) عن الحركة لزم اجتماع الإعرابين؛ لأن الحركة إعراب، وما يكون عوضا عنه كذلك.

وقيل عليه: ليس مراد من قال به إنه عوض عن الحركة الإعرابية في المثني والمجموع كما في الفعل، بل مراده: أنه عوض [عن^(٧)] الحركة التي كانت في الواحد، الزائلة بإلحاق علامتي التثنية والجمع، فلم يلزم المحذور. لكن فيه تأمل أيضا^(٨).

* * * * *

(١) في هامش الأصل: "لأن على تقدير هذا الزعم من أن يكون (الرجلان) ثنية (الرجل) وليس كذلك؛ لأن الرجل معرفة يدل على ذات معين، فإذا ثنى لم يبق ذلك التعيين، فوجب إدخال لام آخر ليندل على التعيين كما هو حال العلم عند إرادة تثنيته، فإذا امتنع هذا لزم أن يكون الرجلان ثنية رجل، فالنون فيه = عوض عن الحركة، كذا في بعض شروح المصباح * أ. هـ.

(٢) وذلك أننا عند التثنية أو الجمع نذكر الاسم أولا ثم نثنيه أو نجمله.

(٣) أنظر: الشرح المتوسط ص ٢٧.

(٤) في الأصل: (عن) وما أثبتته من الشرح المتوسط.

(٥) أي: عند ابن الحاجب.

(٦) في الأصل: (عوض) وهو لحن.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) في هامش الأصل: "وجه التأمل أن قوله: (كما في الفعل) يدل على أن النون ليست عوضا عن الحركة التي في الفعل الواحد، بل عن الحركة التي هي معروض العروض على المثني والمجموع، فهذا مخالف لما صرح به صاحب الضوء بقوله: "اعلم أن النون في الأفعال الخمسة عوض عن الحركة في فعل * أ. هـ.

[الإعراب التقديري]

التقدير فيما تعذر ك: عصا

لما ذكر في حكم المعرب أن الاختلاف قد يكون بحسب اللفظ، وقد يكون بحسب التقدير، وجب عليه أن يذكر مواضع كل منهما فقال: التقدير، إنما قدم التقديري على اللفظي لسهولة ضبطه^(١)؛ لقلة معروضه، فيعلم منه أن ما سواه لفظي..

ثم الألف واللام فيه قد قيل: ينصرف إلى قوله (تقديرًا)^(٢)، وقال بعضهم: عوض عن المضاف إليه، والثاني أولى، يعرف وجهه بالنقطة الكاملة، أي: تقدير الإعراب فيما أي: في الاسم المعرب الذي تعذر، أي: امتنع ظهور الإعراب فيه، ثم هذا التعذر في موضعين^(٣):

أحدهما: في الأسماء المقصورة، وهي: ما كان في آخره ألف مقصورة، سواء كانت للتأنيث ك: (حبلى) أو لا، وسواء كانت ثابتة في اللفظ كما في نحو: (العصا، والرحى) أو لم تكن ثابتة في اللفظ بل في التقدير ك: عصا، ورحى بالتثنية^(٤).

فلا يرد ما قيل: إن (مئى، ولدى) كان في آخرهما الف، مع أن حكمهما ليس كحكم العصا.

وإنما سمي هذا الاسم مقصوراً إما لكونه ضد الممدود، أو لكونه ممنوعاً من (١٣/ب) الحركات/ الثلاث؛ لأن القصر المنع^(٥)، وإنما تعذر فيه ظهور الإعراب لكون الألف غير قابلة للحركات مع بقائها (الفا)؛ لأنها وضعت ساكنة، فلو حركت لخرجت عن وضعها وصارت همزة^(٦).

(١) في الأصل: (ظبطه) وهو تصحيف.

(٢) في قول ابن الحاجب: (وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا)، وأنظر في قسم التحقيق.

(٣) في الأصل: (الموضعين) وهو خطأ.

(٤) أنظر: الفوائد الضيائية ١/٢٠٥.

(٥) أنظر: علّة هذه التسمية في: الرضى ١/٨٥، وابن القواس ص ٤٥، وقال الرضى: "والأول أولى؛ لأنه لا يسمى نحو (غلامى) مقصوراً، وإن كان ممنوعاً من الحركات الإعرابية أيضاً". وأنظر: شرح الثناوية ٢/٣٢٦.

(٦) وهذا تعليل الرضى ١/٨٤، والفجوداني ص ٢٨، وابن القواس ص ٤٥، والأصبهاني ص ٥٥، وقيل يعلّى: "وإنما لم تظهر فيها الحركات لأنها - أعنى الألف - حرف هوائي يجرى مع النفس، لا اعتماد لها في القم، والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطع عن استطاعته، فلم يجتمعا، ولهذا إذا حركت الألف انقلبت همزة" أنظر: الفاخر ص ٥٧.

فإن قلت^(١): ما الدليل على وجود الألف فى (عصا، ورحى) - منوناً -، وقد حذف لأجل النقاء الساكنين؟، قلت: عدم جريان الإعراب على ما قبله دليل عليه.

فإن قلت: لم كتب ألف (عصا) على صورة الألف، و(رحى) على صورة الياء؟، قلت: للفرق بين الألف المقلوبة عن الواو، وبين^(٢) [المقلوبة]^(٣) عن الياء.

فإن قلت: لم لم يفعل الأمر على العكس؟، قلت: لأن يلزم اجتماع تغييرين لمعنى واحد؛ لأن هذا خارج عن الحكمة.

ثم كون ألف (عصا) سواء كان معرفة أو نكرة عند عدم إرادة الوقف منقلبة عن الواو مطلقاً بالاتفاق، وأما عند كونه نكرة وأريد الوقف فكذلك حال الرفع والجر عند سيبويه، وفى حال النصب عوض عن التثوين^(٤) كما فى قولك: رأيتُ زيداً، والمنقلبة قد سقطت لالتقاء الساكنين^(٥).

وعند غيره كذلك فى الأحوال كلها^(٦).

فإن قلت: لم جاز قلب التثوين ألفاً حالة النصب، ولم يقلب واواً، وياء حالة الرفع والجر؟،

(١) أنظر مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الشرح المتوسط ص ٢٨.

(٢) فى الأصل: (وييلهما).

(٣) ما بين المعقوفين يقتضى إليه السياق.

(٤) أنظر رأى سيبويه فى: المفصل ص ٤٤٧، والمرتل ص ٤٩، والتبيين ص ١٨٦، وشرح المفصل ٧٦/٩، والتخدير ٢٢٨/٤. وشرح الجمل لابن عصفور ٦/٣، والتصريح ٣٣٨/٢، والأشتمولى ١٠٥/٤.

(٥) يعلى ابن القواس لحذف الألف وبقاء التثوين بقوله: * وكان حذف الألف أولى إما لأن فى اللفظ ما يدل عليها وهى الفتحة، والتثوين لا دليل عليه، وإما لأن التثوين يدل على معنى زائد وهو الصرف بخلاف الألف * اهـ. أنظر: شرح ابن القواس ص ٤٥.

(٦) هذا رأى أبى الحسن الأخفش فى: معانى القرآن ٣٦٠/١، وهو قول القراء، والمازنى أنظر: المفصل ص ٤٤٧، والمرتل ص ٤٩، والتبيين ص ١٨٧، وشرح المفصل ٧٦/٩، والتمهيد ص ٣٢٨، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤، وشفاء العليل ١١٢٩/٣، والارتشاف ٨٠١/٢، والتصريح ٣٣٨/٢، والأشتمولى ٢٠٤/٤. قال البعلبلى: * وذهب المازنى إلى أنها فى الأحوال الثلاث يدل من التثوين؛ لأن علة إبدالها فى حال النصب كونه ساكناً بعد فتحة، وهى موجودة رفعا وجرأ * أنظر: الفخر ص ٥٧، وأنظر: شرح اللمع للأصفهاني ص ٢٢٣. وهناك قول ثالث - لم يذكره الشارح - وهو: أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاثة، وأن التثوين حذف فلما حذف عادت الألف، وهذا قول: أبى عمرو، والكمائى، وابن كيسان، والسيزافى، ونقله ابن البان عن ميبويه والخليل، أنظر: التبيين ص ١٨٦، والتخدير ٢٢٨/٤، وشرح الجمل ٦/٣، والارتشاف ٨٠١/٢، والمساعدة ٣٠٤/٤، والتصريح ٣٣٨/٢، والأشتمولى ٢٠٤/٤.

قلت: ذلك لتحصيل الفرق^(١) بين الوقف والوصل، وإنما يذهب إليه فيما لم يؤد^(٢) إلى الحذف.

والثاني^(٣): في الاسم المعرب بالحركة^(٤) مضافا إلى ياء المتكلم، سواء كان مفردا كقول المصنف: غلامي، أو جمعا مكسرا نحو: غلماني^(٥)، أو سالما مؤنثا نحو: مسلماتي. وإنما تعذر^(٦) ظهور الإعراب لكون محل الإعراب فيه مشغولا بحركة غير حركة الإعراب، وهي الكسرة اللازمة له لأجل (ياء) الإضافة، لأنها تثبت قبل مجيء العامل، فحينئذ ظهر تعذره^(٧)، أما في الرفع والنصب فلا متنازع تحرك الحرف^(٨) الواحد بحركتين مختلفتين، وأما في الجر فلا متنازع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين^(٩). فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون^(١٠) تلك الكسرة للياء والإعراب معا، كما كانت^(١١) علامة التثنية والجمع كذلك؟

قلت: هذه لا يجوز أن يقاس عليها، وإلا لزم الاتي^(١٢) بتعاقب عامل غير الكسرة عليها كما في التثنية والجمع وليس كذلك، مع أن في ذلك توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد^(١٣)، وهو غير جائز، كذا قالوا، وفيه البحث.

(١) جاء في هامش الأصل: (أي للفرق في الكفاية بينهما، مع عدم التلوي إلى الحذف، فلو قلت وارا أو ياء حال الرفع والجر لأدى إلى ذلك؛ وذلك لأن الواو إذا وقعت في آخر الكلمة وما قبلها ضمة [حسن حذفها] لئلا يبقى على مثال الفعل، وأيضا أن الياء إذا وقعت في آخر الكلمة وما قبلها كسرة حسن حذفها كقوله تعالى: (دعوة الذّاع) إذا كانت أصلية، وأما إذا كانت زائدة يجب حذفها) ١. هـ

(٢) في الأصل: (لم يؤدى) وهو لحن.

(٣) أي: الموضع الثاني من الموضعين اللذين يتعذر فيهما ظهور الإعراب.

(٤) في الأصل: (في الاسم المعرب بالإعراب بالحركة).

(٥) في الأصل: (غلاماني) وهو تصحيف.

(٦) يعطل الفجذواني ذلك بقوله: "وإنما تعذر فيه لأنه قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجيء الإعراب، فلما جاء الإعراب وجد محله يثاق وجوده، فوجب تقديره، إلا لا يمكن أن يكون الحرف الواحد مضموما مكسورا، ولا مفتوحا مكسورا، ولا مكسورا بكسرتين" ١. هـ. انظر: شرح الفجذواني ص ٢٨.

(٧) انظر بيان ذلك في: أمالي ابن الحاجب ١٢٨/٤، والأصبهاني ص ٥٥.

(٨) كلمة: (الحرف) سقطت من الأصل واستدركها في الحاشية.

(٩) واحتمال الحرف لحركتين متماثلتين مستحيل ضرورة. انظر: شرح الرضي ٨٥/١.

(١٠) في الأصل: (يكون).

(١١) في الأصل: (كان).

(١٢) في الأصل: (يبقى).

(١٣) وهذا تعليل الفجذواني في: شرحه ص ٢٨.

أو استقل كـ: قاض رفعا وجرا.

وإنما قال: مطلقا أي: في الأحوال الثلاثة لأنه خالف فيه بعضهم^(١) بأن قال: "إن إعرابه لفظي في حال الجر"^(٢)، ودليلهم ما مر في السؤال من أنه يجوز أن تكون الكسرة فيه للياء والإعراب معا.

وقد عرفت ما فيه من الفساد أيضا.

ثم اعلم أن فيه اختلافا غير الاختلاف المذكور، وهو: أن المضاف إلى ياء المتكلم عند المصنف معرب بالإعراب التقديرى - كما عرفت - وليس بمبنى^(٣)، والدليل عليه: انتقاء أسباب البناء فيه، وهى مناسبة ما لا تمكن له، أو غيرها.

وعند أكثر النحاة: مبنى^(٤)، ومستندهم: إما عدم ظهور الإعراب فيه، أو اكتسابه البناء من المضممر المضاف إليه^(٥).

والحق ما ذهب إليه المصنف؛ لأن الوجهين اللذين ذكروهما ضعيفان، أما الأول: فلأن عدم ظهور الإعراب لو كان مستلزما للبناء لكان ما هو معرب تقديرًا كذلك، وليس كذلك. وأما الثانى: فلأن الإضافة إلى المضممر لو أوجبت بناء المضاف لكانت عاملة مع (غلامى، و غلامك) كذلك، وليس كذلك^(٦).

فإن قلت: إذا^(٧) لا تدعى أن كل مضاف إلى أى ضمير كان يكون مبنيا، بل تدعى أن كل ما هو مضاف إلى ياء المتكلم فهو مبنى لضعفها، لأن بذلك يشتد الامتزاج بينهما!

(١) المراد به: السيد الشريف الجرجاني.

(٢) أنظر: حاشية الشريف على الرضى ٣٤/١ حيث قل: "كان الأولى أن يجعل تلك الكسرة المجتلية للياء بعد ورود العامل علامة الإعراب أيضا، فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره فى علامة التنبيه والجمع، فيكون إعراب (غلامى) لفظيا فى حالة الجر كما هو الأصل" أ. هـ.

(٣) وهذا أيضا مذاهب جمهور النحاة أنظر: الأرتشاف: ١٨٤٧/٤.

(٤) ومنهم: الجرجاني فى المقتصد ٢٤١/١ وابن الشجرى فى أماليه ٤/١، وابن الخشاب فى المرتجل ص ١٠٧، والمطرزى فى المصباح ص ١٠، وهو ظاهر كلام الزمخشري فى المفصل ص ١٤١. وهناك مذهب آخران لم يذكرهما الشارح وهما: الأول: أنه لا معرب ولا مبنى، وهو قول ابن جنى، قل فى الخصائص ٣٥٨/٢: "هذا فصل موجود فى العربية لفظا، وقد أعطته مقادا عليه وقياسا، وذلك لحركة ما قبل ياء المتكلم فى نحو: غلامى، وصاحبى، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء" أ. هـ. الثانى: ما ذهب إليه ابن مالك من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر، مقدرة فيه حالة الرفع والتصيب. أنظر: التتمه: هيل ص ١٦١، والأرتشاف.

١٨٤٧/٤، وشقاء العليل ٧٢٨/٢، والمساعد ٣٧٤/٢.

(٥) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٥٦.

(٦) أنظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ١٥٩.

(٧) فى الأصل: (إن).

قلت: لذا إلزام لكم فيه أيضاً؛ لأن المثني إذا أضيف إلى ياء المتكلم يكون معرباً لفظاً في الأحوال الثلاثة، نحو: مسلمي، ورأيت مسلمي، ومررت بمسلمي - بفتح الميم - فلو صح ما ذكرتم لزم بناؤه، وهو خلاف الواقع^(١).

وعلم من هذا أن كون الإعراب تقديرية فيما أضيف إلى ياء المتكلم ليس بكلي، بل أكثرى.

قوله: أو استنقل عطف على قوله: (تعذر)، ويعني: تقدير الإعراب فيما تعذر أو استنقل^(٢)، وذلك الاستنقال في موضعين^(٣) أيضاً: أحدهما: الأسماء المنقوصة - وهي: الأسماء التي في آخرها ياء مكسور ما قبلها كـ قاض فإن إعرابه تقديرية رفعاً وجر^(٤).

وأما نصيبه فللفظ: لخرة الفتحة على الياء^(٥)، وذلك لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء، فحذفتا^(٦)، فالتقى^(٧) ساكنان أحدهما: الياء، والآخر: التنوين، ثم حذفت الياء لأجل ذلك الالتقاء دون التنوين؛ لأنه علامة التمكن، والعلامة لا تحذف، لأن التنوين كلمة برأسها تدل على معنى، بخلاف الياء^(٨) فحذفها^(٩) أولى، ثم أعطى التنوين إلى ما قبلها.

وفيه نظر؛ لأن التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر للتأكيد، فإذا حذف المتبوع كان التابع محذوفاً سعه، فمن أين وجد النقاء الساكنين؟! اللهم إلا أن يقال: تبعية التنوين تلك الحركة في الظهور لا في الوجود.

وإنما يسمى هذا القسم منقوصاً لتقصان علامة الرفع والجر عنه، ويمكن أن يقال: إنما

(١) أنظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ١٥٩.

(٢) في الأصل: (فيما أو استنقل وأن يتعذر).

(٣) في الأصل: (الموضعين).

(٤) قال التبريزي في شرح اللمع ص ٧١: "وإنما لم يعرب في الرفع والجر لتقل الضمة والكسرة، فيجتمع في الجر أربع كسرات إذا قلت: مررت بقاضي، معك كسرة الضاد، والياء تجرى مجرى كسرتين، والكسرة التي على الياء، وكذلك في الرفع تجتمع ثلاث كسرات وضمة وهي أثقل من الكسرة". هـ، وأنظر: البيان ص ٥٤.

(٥) أنظر: شرح المقدمة الكافية ٢٥٦/١. ويعلل ابن القواس لخرة الفتحة بأنها بعض الألف، وهي أخف حروف المد واللين للزومها السكون. أنظر: شرح ابن القواس ص ٤٦.

(٦) في الأصل: (وحذفاً).

(٧) في الأصل: (والتقى).

(٨) وكانت أولى بالحذف لأن التنوين لمعنى وهو الصرف، ولأن الياء إذا حذفت بقيت كسرة تدل عليها. أنظر: شرح اللمع للتبريزي ص ٧٢.

(٩) في الأصل: (فحذفه).

يسمى منقوصا لنقصان حرف من آخره في وقت من الأوقات، فلا يرد ثبوت لأمه في حال اللام والإضافة^(١).

ولقائل أن يقول^(٢): إن تقدير الإعراب إنما يكون على حرف الإعراب، وهو قد حذف ههنا، فكيف يمكن فيه ذلك؟

ويمكن أن يجاب عنه: بأن الحروف^(٣) قد حذفت مقدرة عليها الحركة الإعرابية.

والثاني: جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم، فإن إعرابه تقديرى حال الرفع، وأشار إليه بقوله: نحو: مسلمي رفعا، أصله: (مسلمون) حذفت نونه بالإضافة إلى ياء المتكلم [ثم]^(٤) قلبت الواو ياء؛ لاجتماعهما وسبق إحداهما بالمكون، ثم ادغمت في الياء/ (١/١٤) تخفيفا، ثم أبدلت الضمة إلى الكسرة لأجل الياء^(٥).

وأما نصبه وجره فلفظي^(٦)؛ لأنه يجب أن يكون بالياء، فههنا كذلك.

فإن قلت: الإعراب إنما يكون مقدرا فيما يمكن تقديره، وههنا^(٧) ليس كذلك؛ لأن الحرف لا يقدر على الحرف، وأيضا إنما يكون إذا لم يقع مقامه شيء، أما إذا قام فلا، ألا ترى^(٨) أنهم لا يقولون: إن الإعراب في: (مررت بأحمد) تقديرى؛ لقيام الفتحة مقام الحركة الإعرابية التي هي الجرا

قلت في الجواب عن الأول: إن معنى التقديرى فيه أن يقال: إن رفعه يجب أن يكون بالواو، ولما لم يكن كذلك كان بالياء، فتكون الواو مقدرة، بمعنى أن الياء قائمة مقامها^(٩)، وفيه أدنى حراز.

(١) انظر تحليل هذه التسمية في: البيان في شرح التلخيص ص: ٥٤، والرضي ٨٥/١، وشرح ابن القواس ص: ٤٦، والتصريح ٩٠/١.

(٢) انظر مثل هذا الاعتراض والجواب عليه في: البسيط ص: ٣٦، والأصبهاني ص: ٥٨.

(٣) في الأصل: (الحرف).

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢٥٦/١، والرضي ٨٥/١، وابن القواس ص: ٤٨، والأصبهاني ص: ٥٨.

(٦) قال ابن الحاجب في شرحه ٢٥٧/١: "وأما في حال النصب والجر فياء الإعراب فيه ثابتة على حالها، تقول: رأيت مسلمي، ومررت بمسلمي، فوجب أن يحكم بإعرابه لفظا قبيحا؛ لأن لفظ الإعراب على حاله لم يتغير بالإضافة، إلا الإدغام، والإدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكوته" أ. هـ، وانظر: شرح الرضي ٨٦/١.

(٧) أى: في جمع المذكر المضاف إلى ياء المتكلم حال الرفع.

(٨) في الأصل: (يزي).

(٩) قال الأصبهاني: "ولقائل أن يقول: لا نسلم أن إعرابه تقديرى، وإنما يكون كذلك لو أمكن تقدير الحرف في الحرف، وجوابه: أن المراد من كون إعرابه تقديرى: أن حق إعرابه أن يكون بالواو في حالة الرفع، ولما لم يكن بالواو وكان بالياء كان الواو مقدرا، يعنى: أن الياء واقعة موقع الواو" أ. هـ، انظر: شرح الكافية للأصبهاني ص: ٥٩.

وعن الثاني: إن قيام الياء مقام الواو في الدلالة على الجمعية، لا^(١) في الدلالة على الرفع، إذ الدلالة عليه من خصوصية الواو، وهي قد زالت، فلا تكون كالفتحة القائمة مقام الجر. كذا في الإقناني^(٢).

ثم اعلم أن الأسماء الستة إذا لاقاها ساكن بعدها، سواء كان ذلك من حرف التعريف نحو: أبو البشر، أو غيره^(٣)، نحو: أخو ابنك، وكذا جمع المذكر السالم نحو: صالحو القوم، وصالحو ابنك، فإن إعرابهما في الأحوال الثلاثة تقديرى^(٤).

وكذا المثني في حال الرفع نحو: غلاما الرجل، ولم يذكره المصنف، وقيل في الاعتذار عنه^(٥).

لما كان هذا في تلك المواضع بواسطة كلمة مستقلة كان كانه غير لازم، بخلاف الياء فإنه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم، ولهذا لم يلتفت إليه المصنف.

وينبغي أن يعلم أيضا أن لفظ التقديرى إنما يستعمل حيث استحققت^(٦) الكلمة للإعراب لكن لا يظهر إما للتعذر^(٧) أو للاستقلال^(٨)، كما عرفت.

ولفظ المحلى إنما يستعمل حيث لم تستحق^(٩) الكلمة للإعراب لأجل بناؤها^(١٠)، ومعنى

(١) في الأصل: (بل).

(٢) لم أفت إلى مراده بهذه الكلمة.

(٣) في الأصل: (أو غيرها).

(٤) وإنما كان إعرابه في الأحوال الثلاثة تقديرى لأن حروف الإعراب تحذف لانتقاء الساكنين، وذلك كقوله تعالى: (وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ) - التحريم (٤) - قال أبو حيان: " (وصالح) يحتمل أن يكون جمعا حذفت منه الواو خطأ لحذفها لفظا كقوله: (ستدغ الزبانية) " أنظر: البحر، ٢١١/١، وقال المصنف: "... وجوزوا أن يكون جمعا بالواو والنون حذفت النون للإضافة وكتب نون واو اعتبارا بلفظه، لأن الواو ساقطة لانتقاء الساكنين، نحو: (وتسبح لله الباطل) و(تدغ الداع) و(ستدغ الزبانية) إلى غير ذلك..." أنظر: الدر المصون، ٣٣٦/٦.

(٥) قال الرضى معتبرا عنه: " ولعله إنما لم يعد نحو: جاءني صالحا القوم، وصالحو القوم، ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم، من المقدّر حرفه لظهور عروض الضف، لأن الكلمتين مستقلتان، بخلاف نحو: مسلمي، فإن المضاف إليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف " أ. هم أنظر: شرح الرضى، ٨٦/١.

(٦) في الأصل: (استحق).

(٧) في الأصل: (التعذر).

(٨) في الأصل: (استقل).

(٩) في الأصل: (يستحق).

(١٠) في الأصل: (بناؤها).

[كون]^(١) الإعراب فيها محلها أنه لو وقع موقعها اسم معرب لظهر فيه ذلك الإعراب، فالمانع^(٢) لظهور الإعراب في التقديرى الحرف الأخير من حروف الكلمة، وفي المحلى مجموع الكلمة لما ذكرنا فيهما.

واللفظى أى: الإعراب اللفظى فيما عدا، أى فيما عدا المذكور فى بيان الإعراب التقديرى مما تعذر فيه الإعراب، أو استقل.

فالمقصود أنك إذا عرفت أن الإعراب التقديرى فى أى صورة كان، فاعلم أن ما سواه لفظى من الأسماء المعربة.

ولم نذكر للإعراب اللفظى ضابطاً^(٣) لتعصر ضبطه؛ لكثرة معروضه.

ثم لما كان قوله: قبل (المفرد المنصرف، والجمع الكسر المنصرف) - الخ - شاملاً للفظى والتقديرى؛ لأن إعرابهما بالحركات، وهو أعم من أن يكون لفظياً أو تقديرى، لم يلزم من ذكر اللفظى تكرار.

(١) زيادة يقتضيتها السياق.

(٢) فى الأصل: (فالمانع).

(٣) فى الأصل: (ضابطه).

[المنوع من الصرف]

غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما.

لما فرغ من بيان أنواع الإعراب ومحلها، شرع في بيان صنف من الاسم فقال: غير المنصرف، ويعلم وجه التسمية به بالقياس على ما مر من قوله: (فالمفرد المنصرف).
ماء أي: اسم معرب - بقرينة سوق الكلمة - حصل فيه أي: في ذلك الاسم علتان، أي: المؤثرتان تأثيراً في الجملة، من تسع [أي] ^(١) من العلل التسع المذكورة في البيتين، أو حصل في ذلك الاسم واحدة منها، أي: من تلك التسع، تقوم أي: تلك العلة الواحدة، مقامهما، أي: مقام ^(٢) العلتين المفسرتين بما ذكر، ولهذا كانت تامة ^(٣) التأثير.

وينبغي أن يعلم أن المراد من العلتين الحاصلتين فيه: العلتان المعتبرتان الواقعتان على الترتيب الخاص، والشرائط، وكون كل ذلك مذكوراً بعد قرينة لذلك المراد، فخرج (هذه) بقولنا (المعتبرتان) إذا اعتبر مقاومة ^(٤) يكون وسطها إحداهما، فإنه وإن صدق عليه أن فيه علتين، لكن لم تعتبر إحداهما لأجل المقاومة، وبقولنا: الواقعتان على الترتيب الخاص، خرج نحو: (قائمة) و(نهشل) ^(٥) فإن في الأولى: تاليفاً وصفة، وفي الثانية: غجمة ووزن، لكن لم يكونا غير منصرفين لعدم وقوع عليهما على ذلك الترتيب والشرائط، وما ذكرنا في تفسير قوله: (ما) خرج فاسقاً وهو ظاهر؛ لأنه وإن كان فيه علتان، لكنه ليس بمعرب.

وبما ذكر في تفسير قوله: (علتان) سقط قول من قال: إن هذا التعريف غير جائز؛ لاستلزامه توارد العلتين على معطول واحد، وقال: لا يجوز لأن لزومه على تقدير كون المراد من العلة: العلة التامة ^(٦)، وأما إذا لم يكن كذلك فلا تسلم عدم الجواز.
ولفظه: (أو) في قوله: (أو واحدة منها) للتبويب، ولأن التردد إذا كان في المحدود لا ينافي التحديد، وإنما المنافي له هو التردد في المعرف؛ لأن الحد للتبيين، والترديد منافي

(١) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

(٢) في الأصل: (المقام) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (تام) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (مقاومة) وهو تصحيف.

(٥) نهشل اسم رجل، قال سيبويه: هو ينصرف لأنه فعل، وإذا كان في الكلام مثلاً (جعفر) لم يمكن الحكم بزيادة النون، وكان لقيط بن زبارة التميمي يكتن: أبا نهشل، اللسان (نهشل) ٦/٤٥٥، والتاج (نهشل) ١٤٩/٨.

(٦) قال الرضوي ١/٨٧: "العلة التامة هي مجموع علتين، أو واحدة منها تقوم مقام مقامهما، مع حصول شرط كل واحد منها" أ. هـ.

له؛ لأنه إنما يكون في المشكوك^(١).

وهي:

عدل ووصف وتأنيت ومعرفة :::: وعجالة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف :::: ووزن فعل، وهذا القول تقريب

ولما أشار إلى أن المختار عنده أن العلل تسع، لزم عليه بيانها^(٢)، فذكرها بقوله: وهي
أي: العلل التسع:

عدل ووصف وتأنيت ومعرفة :::: وعجالة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف :::: ووزن فعل.....

وسيجيء البيان من كل منها، وإنما قال: وهذا القول تقريب إشارة إلى أن في عدد العلل
خلافًا فقال بعضهم: إنها تسع، كما هو المختار عند المصنف^(٣).

وقال بعضهم: إنها عشرة^(٤) التسع المذكورة وألف الإلحاق كما في (أرطى)^(٥) مشابه
لأنفي التأنيت لا للتأنيت، بدليل (أرطاة)، وجه مشابهته لها عدم قبوله التاء بعد التسمية.

وقال بعضهم: إنها أحد عشر، العشرة المذكورة ومراعاة الأصل بعد التكرير في
نحو (أحمر).

وقال بعضهم: إنها ثلاثة عشر؛ لأنهم عدوا التكرار^(٦) وعدم النظر سببًا لمنع
الصرف^(٧) وكل ذلك مذكور في الشروح^(٨)، وقال بعضهم^(٩): إنها / اثنان: الحكاية (١٤/ب)

(١) لا يصح أن يذكر في التعريف (أو) التي هي للشك أو الإبهام؛ لأن الغرض منه إيضاح المعرف، و(أو)
التي = للشك أو الإبهام تناقض، أما (أو) التي للتقسيم فيجوز ذكرها في الرسم. انظر: توضيح المفاهيم
ص ٨٤.

(٢) في الأصل: (بيانه).

(٣) وهو قول جمهور اللحا، انظر: شرح ابن القواس ص ٥٠، والهمع ٨٧/١.

(٤) هذا مذهب السبزي انظر: ابن القواس ص ٥٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٠٤، وهو قول
الإسفراييني - أيضا - انظر: إياب الإعراب ص ٢٠٣.

(٥) ضرب من الشجر ينبت بالرمل، وقال أبو حنيفة: هو شبيه بالغضا يطول قدر قامة، ورائحته طيبة.
انظر: اللسان (أرطى) ٦٣/١.

(٦) ممن عد التكرار سببًا لمنع الصرف: الزمخشري حيث قال: * والتكرار في نحو: بشوى، وصحراء،
ومساجد، ومصاييح، نزل البناء على حرف تأنيت لا يقع منفصلاً بحال والزنة التي لا واحد عليها منزلة
تأنيت ثلث وجمع ثلث * انظر: المفصل ص ٤٦، وابن يعيش ٧١/١، والإقليد ص ٢٧٣ مطبوع.

(٧) ذهب الجزولي إلى أن عدم النظر سببًا لمنع الصرف، انظر: المقدمة الجزولية.

(٨) انظر: الشرح المتوسط ص ٣٠، والأصيهاني ص ٦١.

(٩) هذا قول صدر الأفاضل الخوارزمي شارح المفصل، انظر: التخمير ٢٠٩/١.

والتركيب^(١).

ولما كان في الكل ضعف - إلا القول بأنها تسع - قال: " وهذا القول تقريب "، أي: القول بأن العلة تسع قريب إلى الحق، بينما^(٢) ذكر فيه غير هذا.

وقيل^(٣): يجوز أن يكون معناه: أن ذكر العلة^(٤) التسع منظومة تقريب على فهم المتعلم.

وقيل^(٥): يجوز أن يكون المراد: إن القول بأن كل واحد منها علة قول تقريبي لا تحقيقي؛ لأن العلة اثنان منها، لا كل واحد منها، وإلا لكان موجوداً^(٦) عند وجود كل منها، وليس كذلك.

ولأن المراد من العلة عندهم: ما إذا حصل هذا الكلام يجب على المتكلم أن يختار سعه ما يناسبه من الأحكام، لا ما يوجب الحكم حقيقة^(٧).

و(زائدة) - في البيت - يجوز أن تكون مرفوعة بكونها صفة للنون، على أن يكون الألف واللام فيها زائدة - بدليل ذكر بقية الأسباب نكرة - كما في قوله تعالى: {كَمَثَلِ الْخَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا}^(٨).

فإن قلت: اللازم من ذلك بيان زيادة^(٩) النون، والمقصود ببيان زيادة الألف واللام!

قلت: لما علم بحكم الاستقرار أن النون إذا وقعت زائدة وكان ما قبلها ألفاً، تكون الألف زائدة أيضاً لم يتعرض لزيادتها اعتماداً على ذلك.

(١) وهناك أقوال أخرى لم ينكرها الشارح أنظر: ابن القواس ص ٥٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٠٤.

(٢) في الأصل: (بما).

(٣) قاله ابن القواس أنظر: ص ٥١ من شرحه.

(٤) في الأصل: (المعل).

(٥) وهذا قول الأصبهاني في: شرحه ص ٦٢.

(٦) في الأصل: (موجود) وهو لحن.

(٧) أنظر: الرضي ٨٧/١ وفيه مثل ذلك.

(٨) سورة الجمعة من الآية (٥)، والقول بأن الألف واللام في (الخمارة) زائدة هو قول الزمخشري في الكشاف ٩٧/٤، على أن يكون (يحمل) في موضع الجر على الوصف. قال أبو حيان: " وهذا الذي قاله قد ذهب إليه بعض النحويين، وهو أن مثل هذا من المعارف يوصف بالجمع، وحملوا عليه: {وَأَيُّةٌ لَهُمُ اللَّيْلِ تَسْلُحُ مِنْهُ النَّهَارُ}، وهذا وأمثاله عند المحققين في موضع الحال، لا في موضع الصفة " انظر: البحر المحيط ١٧٢/١، ط ١ / دار الفكر، مراجعة: عرفات العشا حسونة.

(٩) في الأصل: (زائدة) وهو تصحيف.

ويجوز^(١) أن تكون منصوبة على الحالية عن (النون) إذ هو فاعل عن النون في المعنى؛ لأن المعنى: يمنع النون من الصرف لكون تعداد العلل في قوة قولنا: يمنع كل منها من الصرف على ما ذكر، والبيت السابق قرينة له وهو قوله:
موانع الصرف تسع كلّمسا اجتمعت :: ثنتان في اسم فما للصرف تصويب

(١) أنظر: الرضي ٩٠/١ وقد قل بمثل ذلك.

شرح كافيّة ابن الحاجب

مثل: عمر، وأحمد، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعدى كرب، وعمران، وأحمد. وحكمه: أن لا كسر ولا تنوين.

ويجوز أن تكون حالا مؤكدة^(١)؛ لأن النون المعدودة في العلل لما كانت مشتهرة بكونها زائدة فيما بينهم، تضمنت الجملة، وهي النون مع المبتدأ المعطوف هي على خبره معنى زائدة، فصلحت أن تكون^(٢) حالا مؤكدة^(٣) لمضمون تلك الجملة، وهذا كما يقال: أنا فلان بطلا شجاعا^(٤) فحينئذ لا حاجة إلى التكلف المذكور.

ثم ذكر أمثلة كل منها بعد الفراغ عن تعدادها على الترتيب الواقع فيه بقوله^(٥): مثل: عمر وهو غير منصرف للعدل والعلمية، وأحمد للوصف ووزن الفعل، وطلحة للتأنيث اللفظي والعلمية، وزينب للتأنيث^(٦) والتعريف العُلْمِي^(٧)، وإبراهيم للعجبة والعلمية، ومساجد للجمعية^(٨) المكررة بالقياس على أساور، ومعدى كرب للتركيب والعلمية، وعمران للآلف والنون والعلمية، وأحمد لوزن الفعل والعلمية.

وإنما جعل حد النحاة حكما وخاصة له وهو قوله: حكمه أي: حكم الغير منصرف، أي: ما يوجب علة باعتبار ما، أن لا كسر فيه ولا تنوين، ولم يجعله حدا له أيضا لعين ما ذكر في تعريف المعرب^(٩).

و(لا) فيه لئلي الجنس، وخبره ما قدرناه، هكذا صرح العجواني^(١٠)، وفيه نظر.

(١) وهذا قول العجواني في: شرحه ص ٣٣.

(٢) في الأصل: (يكون) والتصويب من: العجواني ص ٣٣.

(٣) في الأصل: (مؤكد) والتصويب من: العجواني ص ٣٣.

(٤) بيان ذلك: أنه لما كان فلان متمسكا بالشجاعة، تضمنت الجملة معنى البطل والشجاعة، فوقعنا حالين مؤكنتين لمضمون الجملة، فكذاك هنا لما كانت النون المعدودة في العلل مشتهرة فيهم بكونها زائدة تضمنت الجملة. انظر: شرح العجواني ص ٣٣.

(٥) في الأصل: (عن قوله).

(٦) كلمة: (للتأنيث) سقطت من الأصل واستدركها في الحاشية، وقال الجاسي ص ٢١٠: "وفي إيراد (زينب) مثالا للمعرفة بعد (طلحة) إشارة إلى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي" أ. هـ.

(٧) في الأصل: (العلمي) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل: (للجمعية) وهو تصحيف.

(٩) انظر: ص ٥٧ من قسم التحقيق، وقال الأصمعي ص ٦٤: "وأعلم أن بعض النحويين جعلوا هذا الحكم تعريفا لغير المنصرف ولم يجعله المصنف كذلك؛ لأن تعريف غير المنصرف بقولنا: هو الذي لا يدخله كسر ولا تنوين تعريف الشيء بشيء أكثر التباسا منه، وذلك أن الغاية من تعريف غير المنصرف هو أن يعرف أنه لا كسر ولا تنوين فيه، فإن معرفة عدم دخول الكسر والتنوين عليه يعد معرفة غير المنصرف، فيكون تعريفه به تعريف الشيء بما هو أخص منه، وأنه غير جائز" أ. هـ.

(١٠) انظر: شرح العجواني ص ٣٥ حيث قال: " (لا) لئلي الجنس والخير محتوف، أي لا كسر فيه ولا تنوين

فالمعنى: حكم غير المنصرف أن يدخل عليه كسر إذا كان الكسر مخصوصا بالجر في الاسم إذا كان منصرفا ولم يوجد معه ما يجوزُه أيضا، ولا تنوين التمكن لفظا، فلا ينتقض بتنوين (مسلمات)^(١) وكسره - إذا كان علما - لأن تنوينه ليس للتمكن، بل للمقابلة، وكسره ليست مخصوصة بجره قبل العلمية ولا بما دخله الألف واللام والإضافة على مذهب بعض؛ لأنه يوجد حينئذ معه ما يجوزُه.

وإنما قيدنا التنوين بقولنا: (الفظا) لأنه ثابت حكما بدليل قولهم: حواج بيت الله - بنصب البيت - ولولاه لما عمل اسم الفاعل النصب^(٢).

وإنما قال^(٣): "أن لا كسر" ولم يقل: "أن لا جر"؛ لأن الجر ليس بممنوع عنه، لكونه معربا عند الجمهور مطلقا^(٤)، ولم يلزم من استعمالهم الفتحة فيه أن يكون مبنيا حال الجر^(٥)، أما ذكرنا في بحث إعراب المفرد^(٦) المنصرف.

قال بعضهم: يجب عليه أن يقول: ويكون في موضع الجر مفتوحا، قلت: لا يجب ذلك عليه؛ لأنه لما صرح من قبل أن إعرابه بالفتحة نصبا وجرا، استغنى عن ذكر كونه حال الجر مفتوحا.

فإن قلت: يلزم حينئذ أن لا يذكر قوله: "أن لا كسر"؛ لأنه علم عدم دخول الكسر عليه.

أ. هـ

(١) قال الأصبهاني ص ٦٤: "فإن قيل: إن (مسلمات) علما لامرأة غير منصرفة، مع أن فيه تنوينا، وأنتم قلتم: وحكمه أن لا كسر ولا تنوين؛ قلنا: المراد من التنوين في قولنا: أن لا كسر ولا تنوين، تنوين التمكن، والتنوين الذي في مسلمات ليس بتنوين التمكن، بل هو تنوين المقابلة" أ. هـ.
(٢) لأن اسم الفاعل لا يعمل النصب إلا مع التنوين أو مع الألف واللام. انظر: الأزهري الصافية للعلوي ص ٦٣، والأصبهاني ص ٦٣.

(٣) انظر: الرضي ٩٢/١ وفيه مثل ذلك.

(٤) وذهب الأخفش، والمبرد، والزجاج، إلى أن غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخصته، انظر: الرضي ٩٢/١، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤، ط / الخاتمي تح د / هـ في قراءة، وشرح الكافية لابن هشام المسمى بالبرود الضافية والعقود الصافية مخطوط، نسخة مصورة من مكتبة حكمت عارف بالمدينة المنورة ل ١٠/١ يقوم بتحقيقه / محمد عبد الستار أبو زيد، لنيل درجة العالمية من كلية اللغة العربية بالقازيق.

(٥) قال الرضي ٩٢/١: "وقال الأخفش، والمبرد، والزجاج: غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخصته، وذلك لأن مشابهته للمبني أي الفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقا أي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر، ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجر" وانظر: منهج السالك ص ١٢.

(٦) في الأصل: (مفرد)، وانظر: في قسم التحقيق.

قلت: هذا علم ثمة التزاما، وأراد بذكره ههنا توضيحه^(١) تسهيلا للفهم.

فإن قلت: لأي شيء حرك بالفتح زوال الكسر؟ قلت: للهرب عما^(٢) هو في أصل البناء إذ لا معنى لأ[ن]^(٣) يقال: الاسم المستحق للإعراب بدونه، وخصّ الفتح به إما لختته، أو للتأخى بينه وبين الجر في معنى المفعولية، واشتركا لفظا في التثنية والجمع والكتابة في بعض الصور.

وإنما لم يدخل على غير المنصرف الكسر والتثوين لأنه^(٤) لما شابه الفعل في تحقق الفرعتين فيه كما في الفعل، منع منه بعض ما منع من الفعل، وذلك لأن الفعل فرع الاسم من وجهين: أحدهما: أن الفعل مشتق من الاسم على الأصح^(٥)، فيكون فرعاً له، وثانيهما: أن الفعل مفتقر إليه في الإفادة، وفي غير المنصرف أيضاً فرعتان؛ لأن فيه علتين كل منهما فرع شيء، فالعدل: فرع المعدول عنه؛ لتأخره عنه؛ لأنه مخرج عنه، والوصف: فرع الموصوف؛ لأن حال الشيء تابع له في الوجود، والتأنيث: فرع التذكير لكون المذكر سابقاً على المؤنث في الخلقة والرتبة^(٦)، ولأنه محتاج في الأمر العام إلى زيادة علامة، بخلاف المذكر، والتعريف: فرع التذكير؛ لأن كل معلوم لنا كان مجهولاً أولاً، والعجمة: فرع العربي؛ لأن لغة كل قوم أصل بالنسبة إلى ما يأخذونه^(٧) من غيرهم، والجمع: فرع الواحد، والتركيب: فرع الأفراد لتأخرهما عنهما.

وأما الألف والنون فهما يمتنعان بالمسابقة لألفي التأنيث / في المنع.

(١١٥)

ومراد من قال: إنهما لا يكونان فرعتين حينئذ لشيء، أنهما لا يمتنعان حينئذ لأجل الفرعية على شيء، فحينئذ لا يلزم أن يقال: إن هذا لا يخرجهما عن كونهما فرعيتين على ما زيدنا عليه.

ووزن الفعل: فرع لوزن الاسم؛ لأن الأسماء مخالفة للأفعال وزناً، وإذا وجد وزن أحدهما في الآخر، كان ذلك فرعياً له؛ لأن الأصل في وزن كل نوع ألا يوجد فيه وزن آخر.

(١) في الأصل: (توضيحه) وهو تصحيف، وأنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: أسالي ابن الحاجب ٤٦٣.

(٢) في الأصل: (علما) وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعنويين ساقط من الأصل.

(٤) أنظر مثل هذا التعليل في: الأصبهاني ص ٦٥ وما بعدها، وشرح الفية ابن معيط لابن القواس ص ٤٣٩.

(٥) وهذا على مذهب البصريين حيث ذهبوا إلى أن الاسم أصل المشتقات، وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل أنظر هذه المسألة وأدلة كل فريق في: الإتصاف ٢٣٥/١، وأسرار العربية ص ١٦١، والتبيين ص ١٤٣، وانتلاف النصر للزبيدي ص ١١١.

(٦) في الأصل: (فالرتبة) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (يأخذونه).

ويجوز صرفه للضرورة،

فإن قلت^(١): لم لم يمنع منه كل ما منع من الفعل كالإضافة، والإسناد إليه، ودخول حرف الجر وغيرها؟

قلت: لأنه لا يجب أن يُعطى المشبه كل أحكام المشبه به، ولأن مشابهته له ليست من كل الوجوه حتى يعطى له أحكامه كلها.

فإن قلت: لم خصّ التثوين والكسر من بينهما؟

قلت: لأن التثوين أقوى الفرقة بينهما؛ لأنه يدل على القطع، والفعل يقتضي الوصل بفاعله، ولأنه يدل على عدم مشابهة الاسم للفعل، فخص بال حذف فرقاً بين المشابه له وغير المشابه له، ثم أتبع الجر له في الحذف على الأصح^(٢)؛ ليكون نصاً على أن حذف التثوين منها لمنع الصرف لا لغيره من الوقف، والإضافة، واللام وغيرها.

وإنما خص^(٣) الجر بذلك لما بينهما من المواخاة^(٤)، من حيث إن المجرور إذا يقوم مقام التثوين دون المرفوع والمنصوب.

فإن قلت^(٥): لم احتج فيه إلى حصول علتين [و] لا يكفي حصول إحداها^(٦)؟

قلت^(٧): لأنه عدول عن الأصل؛ إذ الأصل في الأسماء الصرف؛ لأن منعه يحصل بسبب

(١) أنظر مثل هذا الاعتراض في: شرح الأصبهاني ص ٦٦.

(٢) قال ابن القواس ص ٥٥: "وأما الكسر فبما منع منه تبعاً للتثوين على الأصح، أما أولاً: فلما فيه من مشكلة آخر المعرب آخر المعنى نحو: هؤلاء وأمن، وأما ثانياً: فإنه حيث ثبت الجر بلا ألف ولا لام، ولا إضافة للتثوين من لوازمه، وهذا لا ألف ولا لام، ولا إضافة، فلا جر، ومنهم من قال: إنه ليس على سبيل التبع؛ لأن مقتضى المنع من الصرف مشابهة الفعل، وليس في الفعل جر، فوجب أن يمنع منه غير المنصرف تحقيقاً للمشابهة".

(٣) قال الرمضاني في الأحاجي النحوية ص ٦١: "التثوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف، وإنما سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التثوين، وذلك أنهما جميعاً لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء، فهذه الأخوة لما سقط التثوين تبعه الجر في المقوط" اهـ.

(٤) في الأصل: (المواخات) وهو تصحيف.

(٥) أنظر مثل ذلك في: ترشيح العلال لصنر الأفاضل ص ٥٦، وأنظر: أمرار العربية ص ٢٧٣ وفيه: "إلا أن تكون العلة تقوم مقام العلتين فحينئذ يمنع الصرف بعلّة واحدة؛ لقيام علة مقام علتين" اهـ.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) في الأصل: (أحدهما).

(٨) وقال السيرافي معلاً لذلك: "ولست الواحدة من هذه العلة تبلغ الاسم إذا تخلّته مبلغ الفعل في النقل، فلا تؤثر تأثيراً ذا انفراد في الاسم؛ لأن للاسم خفة قوية بالاسمية، فلا يزيلها إلا علتان فصاعداً" اهـ. أنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٧/٢، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب، ت. د / رمضان عبد التواب.

أو للتناسب مثل: {سلاسلًا وأغلالاً}.

العارض وهو لا يحصل إلا بقوة المعارضة، لأن السبب الواحد لضعفه لا يعارض الأصل؛ لقوة الأصالة، فاحتيج إليهما، لتحصل تلك القوة، فيكون جانب الأصالة ملفوظاً.

ويجوز صرفه أي: صرف غير المنصرف مطلقاً، خلافاً للكوفيين في (أفعل من)^(١) للضرورة، أي: لضرورة الوزن في الشعر^(٢)، لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل في الأسماء الصرف^(٣) كما في قوله:

أعده ذكر لعمانٍ لسا إن ذُكره ... هو المسك ما كَرَرْتُهُ يتضوع^(٤)

وفي هذا دلالة ظاهرة على صحة تبعية الجر التثوين في المنع.

وفيه وفي إطلاق المتن رد أيضاً على من قال: الأعرف قصر ذلك على سلاسل * وفوارير.

أو يجوز صرفه للتناسب؛ لأن التناسب أمر مهم عندهم، فإذا ادعى إلى الأمر يقبل كما في مثل قوله تعالى: {سلاسلًا}^(٥) فإن نون ما قبله وهو: {للكافرين} لما كان بمنزلة التثوين، وكان ما بعده وهو قوله تعالى: {وأغلالاً} منوفاً^(٦)، كان ما بعده وما قبله منون فنون هو

(١) انظر مذهب الكوفيين وأدلتهم في: شرح الكتاب للسيرافي ١٠٢/٢، مطبوع، والإنصاف ٤٨٨/٢، وشرح الرضي ٩٣/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٣٥، وانتلاف التصرة ص ٦٤، والجمع ١٢١/١.

(٢) وهذا مذهب البصريين انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص ٤٢، والإنصاف ٤٨٨/٢، وانتلاف التصرة ص ٦٤، والأسموني ٢٧٥/٣، والأشباه والنظائر ٤٦/٢.

(٣) يقول المبرد: " وكل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز؛ لأن أصله كان الصرف، فلما احتيج إليه رد إلى أصله " أ. هـ. انظر: الكامل ٣٣٢/١، ط / مؤسسة الرسالة، وانظر: المتكصب ٣٥٤/٣، وقل ابن جني في الخصائص ٣٤٧/٢ في باب: (فيما لا يراجع من الأصول معاً لا يراجع) " أ. علم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما: ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر: ما لا يمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله، الأول منهما الصرف الذي يفارق الاسم لمسايبته الفعل من وجهين، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعته فتصرفه... وهو باب واسع " أ. هـ. وانظر: ابن يعيش ٦٧/١، وأمالى الزجاجي ص ٨٤.

(٤) من الطويل لم أعرف قتله، وانظره في: الشرح المتوسط ص ٣٣، والعياب ص ٣٠١، والفوائد الضيائية ٢١٢/١، وعلو الوافية في شرح الكافية لشقير نت مشة ٨٧٦ هـ ص ٧، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة برقم / ١١٨٤، إعداد / محمد أحمد حسن رشوان، وتعمان بالضم: الإمام أبو حنيفة، وفتح النون: واد في طريق الطائفة يخرج إلى عرفات، يتضوع: من تضوع المسك إذا تحرك فانتشرت رائحته، والشاهد قوله: (تعمان) فهو غير منصرف للعلمية والآلف والنون، والشاعر صرفه للضرورة لاستقامة الوزن.

(٥) من قوله تعالى: {إِنَّا أَخَذْنَا لِلْكَافِرِينَ سُلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا} سورة الإنسان من الآية (٤).

(٦) قرأ بالتثوين نافع والكسائي وهشام وأبو بكر وأبو جعفر ورويس للتناسب، وقرأ بالاقون بغير تثوين، في

أيضا للتناسب^(١).

فإن قلت^(٢): يجب عليه أن يقول: يجب صرفه للضرورة؛ لأنها موجبة لا مجوزة.

قلت: لو كان كذلك لم يصح عطف التناسب على الضرورة؛ لأنه مجوز لا موجب، فالحق أنه أراد بالجواز: القدر المشترك بين الوجوب والجواز، فحينئذ صحة عطف التناسب على الضرورة كانها^(٣) ظاهرة.

ثم اعلم أن في هذا المقام اعتراضين: أحدهما: أن قوله: "ويجوز صرفه للضرورة"، غير صحيح على مذهبه؛ لأن المنصرف عنده عبارة: هذا الاسم المتعري عن العلتين، وظاهر أن الضرورة لا تجعل الاسم الغير المنصرف متعريا عنها، بل يُمنع حكمه وهو: امتناعه عن الكسر والتثوين، فلا يكون غير المنصرف منصرفا عنده^(٤).

والثاني: أنه ليس بسديد على إطلاقه؛ لأن ما فيه ألف التانيث لا يصرف للضرورة^(٥)؛ لكونه مؤنثا إلى حذف ساكن وإثبات ساكن آخر، وهو عيب إذ لا يحصل به غرض الشاعر وهو الزيادة في الوزن وأجاب صاحب الأسئلة عن الأول بـ: أن المراد من العلة ما يترتب عليه الأثر حتما، فيدخل الجر والتثوين، كأنه لم يبق حقيقتهم لعدم ترتب أثرها، أو تقول: أراد بالانصراف دخول الجر والتثوين فيكون من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

في النشر ٣٩٤/٢: "واختلفوا في (سامل) فقرأ المدنيان والكماني وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام بن ثنيذ، وشام من طريق العلواني والثدائي عن الناجوني بالتثوين، وقرأ الباقر وزيد عن الناجوني بغير تثوين". هـ. أنظر: معاني القرآن للقراء ٢١٤/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٩٦/٥، والكشف لمكي ٣٥٢/٢، وإعراب القراءات السبع لأبن خالويه ٤١٩/٢، والمحور الوجيز ٤٠٩/٥، والبحر المحيط ٣٦٠/١، والنثر المصون ٤٣٩/٦، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٣٧، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٨.

(١) وذهب بعضهم إلى أن صرف مثل ذلك لكونه الأصل، قل الرضي: "قال الأخفش إن صرف ما لا ينصرف مطلقا في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرا لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك البتة فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضا... وقل هو والكماني إن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا أفعل منك". أنظر: الرضي ٩٢/١، وأنظر: شرح المقدمة الكافية ٢٦٢/١.

(٢) أنظر مثل هذا في: شرح العجوى ص ٦٠.

(٣) في الأصل: (كان) وهو تصحيف.

(٤) أورد الرضي في شرحه ٨٨/١ مثل هذا الاعتراض ثم قال: "... فكان الوجه أن يقول: وبزول حكم غير المنصرف للضرورة أو للتناسب؛ لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة، بخلاف حكم المعرب، أعني: اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا، فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب". هـ.

(٥) منع صرف ما فيه ألف التانيث للضرورة هو مذهب البعض، وذلك لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص، وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة. أنظر: الهمع ١٢١/١، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٢٧٤/٣.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وعن الثاني بـ: أنا لا نسلم أنه عيب، لاحتمال أن يقتضى المقام أن يكون الآخر نونا لا ألفاء، فلا يكون عيباً، أو نقول: إنه قال: " للضرورة "، ولا ضرورة فيه لأنه ساكن الآخر، فيتعذر حصول الغرض فيه، فكيف تنقصر الضرورة لصرفه.

ثم إن في عكس هذه القاعدة خلافاً بين الكوفيين^(١) والبصريين^(٢)، فذهب الكوفيون إلى أن منع صرف المنصرف لأجل الضرورة مع العلمية [جائز]^(٣)، وتمسكوا بالقياس، والسماع، أما الأول: فلأنهم قالوا إذا جاز حذف بعض الكلمة للضرورة، فجواز حذف التثنية الزائد أولى وأسهل، وأما الثاني: فلأن عباس بن مرداس^(٤) قال:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ :: يَفُوقَانِ مِرْدَاسٌ فِي مَجْمَعٍ^(٥)

حيث وقع مرداس - بكسر الميم - في كلامه غير منصرف، وليس فيه إلا العلمية، فليس ذلك إلا للضرورة.

والبصريون على أنه لا يجوز؛ لأنه ردّ إلى غير الأصل، والضرورة لا توجيه^(٦)، ومنعوا أولوية حذف التثنية، إذ هو دالّ على معنى وهو الأمكنة، وحذفه يؤجّب الالتباس بما ليس له الأمكنة بخلاف بعض الكلمة، وأجابوا عن التمسك بقول العباس بأنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاح.

ولما ذكر في تعريف غير المنصرف أن العلة الواحدة تقوم مقام العلتين، ولم تكن تلك العلة معلومة في نفسها، أراد أن يبين أنها آية علة فقال: ما يقوم مقامهما أي: العلة التي تقوم

(١) في الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٢) أنظر هذه المسألة في: شرح الكتاب للميراثي ١٠٤/٢ مطبوع، والإنصاف ٤٩٣/٢، واللباب للعكبري ٥٢٣/١، والمسائل الخلافية ص ١٥٢، وشرح المفضل ٦٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٨٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، وابن النافذ ص ٢٥٩، والرضي ٩٣/١، والمساعد ٤٣/٣.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) هو: عباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد قيس بن رفاعة بن الحارث بن منصور السلمي، يكنى: أبا الهيثم، وقيل أبو الفضل أسلم قبل فتح مكة وكان من المؤلفة قلوبهم، كان تماراً محصناً وشجاعاً مشهوراً، أنظر: أسد الغابة ٦٨/٣ وما بعدها، والإصابة ٦٣٣/٣، والاستيعاب ٨١٧/٢ وما بعدها.

(٥) من المتقارب: القطر: الديوان ص ٨٤، وشرح الكتاب للميراثي ١٠٤/٢ مطبوع، والإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح المفضل ٦٨/١، والتخصير ٢٢٢/١، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣، والخزانة ١٤٧/١، والدرر اللوامع ١٠٤/١، حصن: أبو عبيدة بن حصن القزاري، وحابس: هو أبو الأقرع بن حابس، ومرداس هو: أبو العباس صاحب الشاهد، والشاهد قوله: (مرداس) وقد أوضحه الشارح فلا حاجة إلى إعادته.

(٦) هذا معنى قول المبرد: " وإن اضطر إلى ترك صرف ما يتصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأن الضرورة لا تجوز للحن "، أنظر: المقتضب ٣٥٤/٣، وأنظر: الإنصاف ٥١٤/٢.

وما يقوم مقامهما: الجمع، وألفا التانيث

مقام العلتين اثنتان: إحداهما: الجمع، أي: الجمع المؤثر في منع الصرف لا مطلق الجمع، والمراد منه: الجمع الذي يكون على صيغة منتهى الجموع^(١)، وهي صيغة غير صيغة الجمع السالم ويمتنع أيضا جمعها جمع / التكسير، وبهذا التقدير سقط ما قيل^(٢): لو كان الجمع سببا لمنع الصرف لكان (حُمِر) غير منصرف للجمعية^(٣) والصفة. وإنما قام مقام العلتين لأن كونه جمعا علة، وكونه على تلك الصيغة بمنزلة علة أخرى، للزومها الجمعية، فكان كان فيه علتين^(٤).

وثانيهما: ألفا التانيث أي: المقصورة والممثلة، وإنما كان تلك الألف قائمة مقام العلتين لأن فيها تليفاً ولزوم تانيث، فالتانيث علة واحدة، ولزومها بمنزلة علة أخرى، فكان فيها تانيثين^(٥).

وإنما كان اللزوم بمنزلة العلة لكونه مشابها لسائر العلل المعتبرة في الفرعية؛ لأن الأصل ألا يلزم التانيث الكلمة، ولزومه فرع على ذلك الأصل، وهذا مفهوم من كلام الفالي^(٦).

ثم اعلم أن المراد من اللزوم: الذي لا ينفك بحال، أي: الذي حصل بالوضع، أي: لا باسقاط أمر آخر ينضم إليه، وسيجيء فائدة هذا إن شاء الله تعالى.

(١) وهو كل جمع ثلثة ألف بعدها إما حرفان كـ مساجد، أو ثلاثة أو مطلقا ساكن كـ مصابيح، أو حرف مشدّد كـ نواب. انظر: الكليات في فني النحو والصرف لصاحب حصة تـ سنة ١٢٣٢ هـ ١٢٧/١، تج د/ رياض الخوام.

(٢) قال في الشرح المتوسط ص ٣٤: * لا يقال: لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل: "حمر" غير منصرف للجمع والصفة؛ لأننا نقول: لا نسلم ذلك؛ لجواز أن يكون الجمع صيغة منتهى الجموع علة ثامة لمنع الصرف، ولا يكون الجمع مع الصفة كذلك. هـ، انظر: الأصبهاني ص ٧٤.

(٣) وهذا تعليل صاحب المتوسط ص ٣٤، وابن هشام في شرحه لـ ١٠/ب، والأصبهاني في: شرحه ص ٧٤. وقال الرضي: * أعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوته؛ لكونه لا نظير له في الأحاد العربية... وقال بعضهم: إنما قوى حتى قام مقام السببين، لكونه نهاية جمع التكسير... وقيل: لما لم يكن له في الأحاد نظير أشبه الأعجى الذي لا نظير له في كلام العرب، ففيه الجمع ومثبه العمدة، وعلى هذا فيه سببان، لا سبب كالسببين، وقال الجزولي: فيه الجمع وعدم النظير في الأحاد، وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية... وقال المصنف: منع صرف مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كـ أكالب، أو كونه على وزن جمع الجمع كـ مساجد. هـ، انظر: شرح الرضي ٩٤/١ وما بعدها.

(٤) وهذا تعليل الإمبرياني في: الشرح المتوسط ص ٣٤، والأصبهاني ص ٧٤، وقد علل ابن القواس ص ٥٧ لزوم ألف التانيث الكلمة بقوله: * وإنما حكم بلزومها الكلمة لاستتاع تجردهما عنها فلا يقل: منكر، ولا حمر، كما يقل في قامة قائم، ولأنهما يبدلان في النسب والجمع مطلقا، ولا يحذفان كالثاء فيها. هـ.

(٥) انظر: شرح الفالي على لب الألب لـ ٨٩/١، ونص كلامه: * فإن قلت: إنما تقوم مقام السببين لو كان اللزوم سببا أيضا قلت: لم يقل فيه سببان، بل قل: تنزلت منزلة السببين، وهنا كذلك؛ لأن التانيث سبب، وأما لزوم التانيث فينزل منزلة سبب، لأنه فرع أيضا، إذ الأصل أن لا يلزم التانيث الكلمة، فحيث لزم كان فرعا، واللزوم لكونه فرعا على عدم اللزوم شبه سائر الأسباب لأن اعتبرت لكون كل واحد منهما فرعا. هـ.

فالعَدْلُ: خروجه عن صيغته الأصلية.

الإلف واللام في قوله: فالعدل للعهد الخارجي؛ لتقدم ذكره صريحاً في عدد العلل، والفاء لتفصيل ما أجمله فيه، وقدمه على غيره لعدم اشتراط شيء، بخلاف غيره^(١)، وهو مصدر مأخوذ عن الفعل المبنى للمفعول، وحينئذ يكون بمعنى التبدل لا التبديل، فلا يلزم أن يكون تعريفه بقوله: خروجه^(٢) عن صيغته الأصلية تعريفاً لأحد المتباينين بالآخر.

وذكر بعض الشارحين للكافية أن الضمير في قوله: "خروجه" يرجع إلى الاسم المعدول؛ لتقدم ذكره حكماً؛ لأن البحث فيما لا ينصرف ومن جعلته الاسم المعدول، والتقدم الحكمي كافٍ في صحة الإرجاع، ولا يجوز أن يرجع إلى العدل إذ يلزم منه تعريف الشيء بنفسه ولا وجود للثالث.

أقول: هذا القائل وإن أصاب في توجيه صحة الإرجاع، إلا أنه غفل عن تأديته إلى الفساد وهو: استلزامه الدور، وبيانه ظاهر لا يحتاج إلى التقرير.

فالحق ما قل صاحب العجنواني^(٣) من: "أنه يرجع إلى الاسم، إذ البحث في هذا القسم"^(٤).

ثم المراد من خروج الاسم: خروج مادة الاسم فقط، أو خروج معنى الاسم، على معنى أن يقع التعبير عن معناه بعبارة غير عبارة كانت له في الأصل بحذف المضاف.

ومن^(٥) (الصيغة الأصلية) هي الصيغة التي كان الأصل في المعدول أن يكون عليها، وبهذا ظهر الفرق بين العدل والاشتقاق والمصغر^(٦)؛ لأن فيها ليس خروج المادة عن الصورة فقط، بل خروج المادة عنها وعن المعنى، وأن الأصل في المشتق ليس أن يكون على صيغة المشتق منه.

(١) قال العلوي: "بدأ ابن الحاجب بتكرار العدل وهذه طريقة المغربي صاحب الدرّة، وأما أبو علي، وابن جني فقد بدأ بالوزن، وأما الزمخشري فقد بدأ وصتر كلامه بالعلمية، وليس في هذا الاختلاف كثير فائدة". هـ. النظر: الأزهار الصافية ص ٩١، وانظر: الغرة المخفية لابن الخباز ص ٢٠٧.

(٢) قال الرضوي ٩٩/١: "قوله: خروجه أي خروج الاسم، ولو قال: إخراجة لكان أوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال: اسم معدول أي: مصروف عن بليته، والعدول: الانصراف والخروج". هـ.

(٣) النظر: شرح العجنواني ص ٣٨.

(٤) قال ابن هشام في شرحه لـ ١٠/ب: "... إن رجع إلى الاسم دخل فيه الإعتلال والإبدال والإدغام وتحوها فقيه تسامح".

(٥) في الأصل: (عن).

(٦) قال ابن يعيش ٦١/١ مفرقا بين العدل والاشتقاق: "وأما العدل: فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التعبير له نحو اشتقاق عمر من عامر، والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضرب من الضرب، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب الماتعة من الصرف؛ لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تحل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً لأنه فرع على المعنول عنه". هـ. وانظر: الصفوة الصفة ٣٤٧/١.

تحقيقاً كـ ثلاث ومثلث.

وتفصيل ذلك أن يقال: إن الاسم مادة وهي الحروف التي يتركب الاسم منها، وصورة وهي الهيئة التي تحصل لذلك الاسم المركب منها، فالعدل: خروج مادة الاسم عن صورة كانت لها في الأصل إلى صورة أخرى مع بقاء المعنى على ما كان^(١)، وحينئذ سقط ما قيل: إن خروج الاسم عن صيغة إلى أخرى غير ممكن؛ لأنه عبارة عن مجموع المادة والصورة، وإذا خرج عن الصورة انتفت الاسمية فكيف يتصور الانتقال منه إلى أخرى؟! هذا ما ذكره.

قلت: في التقدير المذكور إضمار وهو لا يليق بالتعريف، وأيضاً الاعتراض الوارد على العدل بالاسم المحذوف العجز^(٢) وما خرج عنها بالإعلال لا يدفع بذلك. وأما ما يقال فيه: إن الخروج المذكور شرط للعدل، فلا بد له منه، ولا يلزم منه أن يكون كل ما وجد فيه ذلك الشرط عدلاً، فليس بشيء، تعرفه بالتأمل.

فإن قلت^(٣): ألا ينتقض هذا بـ (سحر) فإنه معدول وليس تغيير الصيغة!

قلت: لا؛ لكونه موضوعاً مع اللام في الأصل، فكان صورته الأصلية هي الصورة الحاصلة في المركب من اللام وغيره^(٤).

ثم ذلك الخروج قد يكون تحقيقاً، وذلك في موضع يستدل على العدلية فيه بدليل غير منع الصرف، وغير الحمل على شيء آخر، فإنه لو استدل على العدلية بمنع الصرف، أو بالحصل على الآخر لم يكن العدل حينئذ تحقيقاً بل تقديرية كما سيجيء، والمعدول بالعدل التحقيقى كـ "ثلاث" و "مثلث" وغيرهما من الأعداد كـ: أحاد وموحد وثناء ومثنى، إلى: رباع ومربع، عند بعض، وإلى عشار ومعشر عند بعض الآخر^(٥)، واستدلّهم بوقوعه في قول الشاعر:

[ولم يستعربوك حتى رمى] ... ت فوق الرجال خصالاً عشاراً^(٦)

(١) انظر: شرح الغدواني ص ٣٨ وفيه مثل ذلك.

(٢) وذلك مثل: (يد، ودم) انظر: الفوائد الضيائية ٢١٥/١.

(٣) انظر: الغدواني ص ٣٦ وفيه مثل ذلك.

(٤) قال أبو علي: "الموضع الذي عدل فيه (سحر) هو أن تريد سحر يومك، فتعدل عن الألف واللام ولا تصرفه." انظر: التعليقة ١٠٧/٣، وانظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ١٢٨.

(٥) المجموع من ألفاظ العدد المعدولة عند البصريين والكوفيين: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وخماس ومخمس، وعشار ومعشر، واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس إلى تساع ومتسع؟ تركه البصريون القياس واقتصروا على مورد السماع، وقاسه الكوفيون، وقيل: يقاس على فعال لكثرة لا على مفعول، وقيل: يقال البناءان فتقول: موحد وأحاد إلى عشار ومعشر. انظر: ارتشاف الضرب ٨٧٤/٢، والهمع ٩٢/١، والتصريح ٢١٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/٢، وانظر: الرض.

١١٠٠/١، وابن يعين ٦٢/١، والأزهار الصافية ٩٣، والغدواني ص ٣٩، والأشموئى ٢٤٠/٣.

(٦) البيت ساقط من المخطوط، وهو من الوافر، للكميّ انظر: في: الرضى ١٠٠/١، وابن القواس ص ٥٩.

ولكنه ضعيف^(١).

فإن الاستدلال على العدلية فيها لا يتوقف على منع الصرف؛ لأننا نجد فيها شيئا يدل على أن أصله شيء آخر وهو: أن الأصل في أسماء العدد الألفاظ الموضوعية له المشهورة وهي: واحد، واثنان، وثلاثة الخ، فكان القياس أن يقال للمعنى المقصود من قولك: (جاءني القوم ثلاث) ثلاثة، مكرراً مفتوح الفاء ولما وقع غير مكرر وغير مفتوح الفاء علم أنه معدول عن المكرر المفتوح فإياه^(٢) وقس على هذا.

فكل منها غير منصرف للعدل والصفة^(٣) بدليل قوله تعالى: {أُولَىٰ أُجُنْحَةٍ مِّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ}^(٤) إذ وقع * مثنى * صفة لـ * أجنحة * ويدل ذلك أيضا على أنه معدول عن اثنين، وإلا لما صح وقوعه صفة لها.

فإن قلت: شرط الوصف في التأثير أن يكون وصفا في الأصل، وهذا الشرط لا يوجد في أسماء الأعداد؛ لأنها لم توضع وصفا، وإن استعملت وصفا يكون ذلك عارضا لها، ولهذا ذهب بعضهم^(٥) إلى أنها غير منصرفة^(٦) للعدلين أحدهما: من صيغة إلى أخرى، والثاني: من مكرر إلى غير مكرر في اللفظ دون العدل والوصفية^(٧).

قلت^(٨): الوصفية قد لزم لها عند التكرار^(٩) بحيث لا تستعمل عدده إلا وصفا، فكانها كانت وصفا في الأصل، ثم لما كان المعدول اسما مفردا ترتب عليه حكم تأثير لزوم الوصفية.

(١) ضعف الشارح المذهب القائل بالجواز إلى (غشار ومغش) وكان الأجدر ألا يضعفه لأن كثيرا من النحاة قال به أنظر: المقضب ٣/٢٨٠، والخصائص ٣/١٨١، والارتشاف ٢/٨٧٤، والهمع ١/٩٢، والتصريح ٢/٢١٤.
(٢) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٢ وقد قال بمثل هذا المعنى، وأنظر: الرضى ١/٩٩، وابن القواس ٥٩.

(٣) وهذا رأى ميبويه وجمهور النحاة، قال ميبويه ٣/٢٢٥: "ومأثله عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال: هو بمنزلة آخر، إنما حده واحدا واحدا، واثنين اثنين، فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه، قلت: أفصرفه في النكرة؟ قال: لا؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة * أ. هـ وقال الزجاج: "وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فاجتمع فيه أنه محول عن هذا المعنى وأنه صفة؛ لا يستعمل معدولا إلا صفة * أ. هـ أنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩. وأنظر: الإغفال لأبي علي ١/١٥٢، وشرح اللمع للتبريزي ص ٣٥٤، والبيان في شرح اللمع ص ٥٢٣، وابن يعيش ١/٦٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤١، والهمع ١/٩٤.

(٤) سورة فاطر من الآية (١٩).

(٥) هو: ابن السراج كما في الرضى ١/١٠١، وابن القواس ص ٥٩، وأنظر: الأصول ٢/٨٨، والبيان ص ٥٢٣.

(٦) في الأصل: (منصرف) بالتذكير.

(٧) أنظر: الفجدواني ص ٤١.

(٨) أنظر: الرضى ١/١٠٠، وابن القواس ص ٥٩.

(٩) في الأصل: (التكرار) وهو تضييق.

فيه، فمنع من الصرف، بخلاف المعدول عنه، فإنه لتعدد له يظهر عليه ذلك؛ لأن اللفظ المتعدد ما لم يكن في حكم الواحد لا يصلح محلاً للصرف ومتعه، وأما كل واحد منه فليس فيه لزوم الوصفية / فيالحري أن يصرف.

(١٦/١)

وبهذا ظهر فساد ما يقال: إن فيه عنلين: أحدهما من صيغة إلى أخرى، والثاني: من الاسمية إلى الوصفية؛ لأن المعدول عنه ليس إلا المكرر، وفيه لزوم الوصفية. وكذلك رده بأن يقول: يلزم حينئذ افتراق الحال بينهما، فإن قالوا: المعدول عنه ليس المكرر بل كل واحد منه، فوقعوا فيما قرأوا منه.

فإن قلت: كيف زعمتم أن افتراق الحال معدوم بينهما؛ فإن العدلية قد ثبتت في المعدول وليست بثابتة في المعدول عنه؟

قلت: معنى الاتحاد أنه يجب أن يدل المعدول [على] ^(١) ما يدل عليه المعدول عنه، وإن دل على شيء آخر فلا يصح الاستدلال بوجود العدلية فيه على عدم الاتحاد، مع أن عدم ثبوت العدلية في المعدول عنه غير مسلم.

وما زعم ابن كيسان ^(٢) وبعض من الكوفيين من أن فيه العدل والتعريف ^(٣)، في غاية البطلان ^(٤).

قوله: وأخر عطف على قوله: "كثلاث"، أي: المعدول بالعدل التحقيق كـ ثلاث وأخر، فإن الاستدلال على العدلية فيه لا يتوقف على منع الصرف فيه أيضاً؛ لأننا نجد فيه شيئاً يدل على أن أصله شيء آخر، وهو ^(٥): أن "آخر" جمع "أخرى" و"أخرى" تليث "آخر" وهو لفعل التفضيل فحقه ألا يستعمل إلا بـ (من) أو بالإضافة أو باللام، ولما كان "آخر" غير مستعمل

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن، يحفظ المذهب البصري والكوفي، لأنه أخذ عن الميرد وتعلب، من تصانيفه: المذهب في النحو، معاني القرآن، علل النحو، اللامات، غريب الحديث، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، مات سنة ٢٩٩ هـ، وقيل: سنة ٣٢٠ هـ، انظر: بغية الوعاة ١٨/١.

(٣) انظر: الرضى ١٠١/١، وابن القوام ص ٦٠، وابن يعيش ٦٣/١، وهو رأى أبى على في المسائل المنتورة ص ٢٧٨ حيث قال: "مسألة أحد وثلاث ورباع لا ينصرف؛ لأنه معدول في النكرة من واحد واحد واثنين واثنين فلما عدل في حال نكرته وسميت به صار فيه العدل والتعريف؛ لأنك نقلته إلى ما هو أقل وهو التعريف".

(٤) انظر بطلان هذا المذهب في: الرضى ١٠١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/٢.

(٥) في الأصل: (فيو).

شرح كافيّة ابن الحاجب

بإحديهما عُلِمَ أنه معدول من أحدها قطعاً، هذا بيان تحقيق العدل فيه^(١)، وأما تعيين المعدول عنه ففيه اختلاف:

قال بعضهم: هو معدول عما فيه اللام^(٢)، واستدل بأن يقول: إن في آخر روعي المطابقة مع موصوفه إفراداً^(٣) وتثنية وجمعا، فالمناسب أن يكون معدولا عما روعي فيه المطابقة، وهو المعرف باللام - كما يبين موضعه - وأيضا لو لم يكن معدولا عنه لكان إما معدولا عن آخر من "أو عن ما هو مقدر بالإضافة، ولا يجوز أن يكون معدولا عن الأول؛ لأنه^(٤) لو كان كذلك لوجب إفراده لأن أفعال التفضيل إذا كان مع (من) ظاهرة أو مقترنة، يجب إفراده مع أنه يستعمل جمعا كما في قوله تعالى: {فَبَعْدَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ}^(٥)، ولا يجوز - أيضا - أن يكون معدولا عن الثاني؛ لأن المضاف إليه لا يجوز حذفه إلا فيما جاز إظهاره، وهنا لم يجر، فلم يكن محتوفا، فلا يكون يتنكير بالإضافة^(٦)، هكذا ذكره واختاره، لكنه كلام يورث تمحلات كثيرة.

وذهب بعضهم إلى أنه معدول عن (آخر من)^(٧) لأنه أفعال التفضيل، وقيل أفعال التفضيل إذا تجرد عن اللام بالإضافة أن يكون على صيغة (أفعل من) ويقرّر لفظه في الأحوال كلها، فلما قيل: (أخر) مجرداً عنهما دون (آخر من) [دل]^(٨) على أنه معدول عن (آخر من).

واعترض على الأول بأنه لو كان معدولا عن المعرف باللام لوجب تعريفه^(٩)، وعلى الثاني

(١) انظر بيان تحقيق العدل فيه في: شرح المصنف ٢٦٨/١، والأصبهاني ص ٧٨، والقوائد الضيقية ٢١٨/١.

(٢) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين قال سيبويه: "قُلْتُ: فما بال آخر لا يتصرف في معرفة ولا نكرة؟ قل: لأن آخر خالفت أحوالها وأصلها، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيها ألف ولام فتوصف بهن المعرفة، ألا ترى أنك لا تقول: نسوة صغر، ولا هؤلاء نسوة وسط، ولا تقول: هؤلاء قوم أصاغر، فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها"، انظر: الكتاب ٢٢٤/٣، والظن: المختضب ٣٧٧/٣، وابن السجزي ٣٤٩/٣، والرضي ١٠٢/١، والقوائد الضيقية ٢٨١/١، والهمع ٩٠/١.

(٣) في الأصل: (إفراد) وهو لحن.

(٤) في الأصل: (لأن) وهو تصحيف.

(٥) سورة البقرة في الآيتين (١٨٤، ١٨٥).

(٦) انظر مثل ذلك في: الرضي ١٠٢/١.

(٧) هذا قول ابن جني كما في: الرضي ١٠٣/١، والهمع ٩٠/١، يقول ابن جني: "... وكذلك (آخر) لا يتصرف للوصف والعدل عن آخر من كذا". هـ انظر: اللع ص ٢٣٨، وانظر: البيهقي ص ٥٢١، وهو ظاهر قول الفارسي في المسائل المنثورة ص ٢٧٨ حيث قال: "مسألة آخر لا يتصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنها معدولة عن (آخر منك) وليست معدولة عن ما يقوم مقام الألف واللام"، وصححه الإسفرايني في إلباب الإعراب ٢٠٩.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) هذا الاعتراض هو قول أبي علي الفارسي كما في شرح المصنف ٢٦٩/١ حيث قال: "وقد أورد الفارسي

بأنه لو كان معذولا عن (آخر من) لوجب إفراده، وليس كذلك إذ وقع في كلام المجيد تكرة مع كونه جمعا وهو قوله تعالى: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ} ^(١) وذلك لعدم افتراق الحال بين المعذول والمعذول عنه.

اعتراضا على قول النحويين في ذلك، فقل: لو صح أن يكون معذولا عما فيه الألف واللام لوجب أن يكون معرفة؛ لأن كل معذول عن معرفة فلما يقصد به قصد تلك المعرفة، فيجب أن يكون معرفة، ولما ثبت كونه تكرة بالإجماع يطل أن يكون معذولا عما فيه الألف واللام * أ، هـ انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٩/١، وأملئ ابن الحاجب ١٣٤/٤، والرضي ١٠٣/١، وابن القواس ص ٦١، والأصبهاني ص ٧٩.

(١) سورة البقرة في الآيتين (١٨٤، ١٨٥).

وأجاب عنه بعض الأفاضل بمنع عدم جواز افتراق الحال بينهما قائلا: " فمن ادعى الوجوب فعليه الإتيان بالدليل، ومستدلا بما أسلفت لك عنه الجواب، فإن تمّ تمّ وإلا فلا.

واعلم أيضا أن "آخر" و"أخرى" معدولان إما عما فيه اللام أو [عن الإضافة]^(١) أو مستعمل مع (من)، والقول فيهما كالقول في "آخر" فـ "آخر" غير منصرف للعدل والصفة، وهما أيضا كذلك^(٢).

وقيل^(٣): إن (آخر) لم ينصرف للصفة ووزن الفعل، ويجوز^(٤) أن يكون غير منصرف للعدل ووزن الفعل.

وَجُمَعَ - بضم الجيم وفتح الميم - معطوف على (آخر)، أي: ومن المعدول بالعدل التحقيقي (جُمَعَ) فإن فيه شيئا - أيضا - يدل على [أن]^(٥) أصله شيء آخر فيكون من ذلك القليل، وهو أن يقال^(٦): إن "جُمَعَ" جمع "جمعاء" وهو على وزن فعلاء، وقياس جمعه أن يجيء على "فُعْل" - بضم الفاء وسكون العين - كـ "حُمِر" من: حمراء، فلما ورد غير مسكن العين علم أنه معدول منه^(٧)، فيكون حينئذ غير منصرف للعدل والصفة^(٨).

وذهب بعضهم إلى أنه ليس بمعدول عنه؛ لأن ذلك القياس في "فعلاء" الذي جُمَعَ مذكّره بالواو والنون، فلا نسلم أن قياسه في الجمع "فُعْل" - بالسكون - بل قياسه فيه "فعالي" - بفتح اللام وكسره - أو "فعلاوات" كـ صحاري، وصحراوات، فيكون معدولا عن جماعى أو جمعلاوات^(٩)؛ لأن مذكّره وهو "أجمع" يجمع بالواو والنون نحو "أجمعون"، فقياس جمعه: "جماعى" أو جمعلاوات "فلما قيل: "جُمَعَ" دون "جماعى" أو "جمعلاوات" علم أنه معدول عن

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٨٠ وما بعدها.

(٣) قاله ابن هشام أنظر: أوضح المسالك ١٢٣/٤، وأنظر: التصريح ٢١٥/٢.

(٤) وهو قول التبريزي في شرح اللمع ص ٣٥٤ ونصه: "فأما (آخر) فإنه لا ينصرف لوزن الفعل وأنه معدول عن آخر من كذا" أ. هـ.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٢٧٢/١، وابن القواس ص ٦١، والأصبهاني ص ٨١.

(٧) هذا قول الأخفش، والميرافي كما في: الارتشاف ٨٦٨/٢، والهمع ٩٧/١، واختاره ابن عصفور في شرح الجمل ٢٤٢/١، وهو قول الأكثرين كما في: الرضى ١٠٤/١.

(٨) أنظر: أمالي ابن الحاجب ٩٨/٤ وقد ذكر أن (جُمَعَ) مشكّلة في منع صرفه.

(٩) هذا قول أبي علي الفارسي أنظر: شرح المصنف ٢٧٣/١ وما بعدها، والرضى ١٠٤/١ وما بعدها، والأصبهاني ص ٨١، وأنظر: الإغفل لأبي علي ١٥٣/٢، وقد ذهب ابن مالك إلى أنها معدولة عن (جمعلاوات) وقال: "هو ظاهر قول سيويه" اه أنظر: شرح عمدة الحافظ ٨٦٨/٢، وهو قول ابن هشام في: أوضح المسالك ١٢٨/٤، وأنظر: التصريح ٢٢٢/٢، وقول ابن جماعة في: شرحه ص ٧٧.

أو تقديرًا كـ عمر، وباب قطام...

أحدهما، فيكون حينئذ غير منصرف للعدل والتعريف؛ لأنه علم التأكيد، كذا قيل^(١).

وقيل في تصحيح الأول: إن قياس جمع * فعلاء * للصفة أن يجيء على * فعل * وإن جاء جمع مذكروه بالواو والنون على الشذوذ.

وما ذكر من القياس مختص بـ * فعلاء * لغير الصفة وـ * جمعاء * منها.

أو خروجاً لتقديره، وذلك يكون في موضع يستلزم فيه على العدلية بمنع الصرف أو الحمل على آخر، كـ عمر^(٢)، فإن الاستدلال على العدلية فيه يتوقف على منع الصرف؛ لأنهم لم يجنوا فيه شيئاً يدل على أن أصله شيء آخر، غير أنهم لما وجنوه غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلمية قدرُوا فيه العدل ضابطاً^(٣) لقاعدتهم من أن الاسم لا يكون غير منصرف إلا إذا تحقق فيه سببان^(٤)، فلو لم يقدر العدل فيه لزم أن يكون * عمر * غير منصرف لسبب واحد، وفيه هدم لقاعدتهم^(٥).

فإن قلت^(٦): لم يخص العدل بالتقدير دون غيره؟

قلت: لامتناع تقديره، وهو ظاهر لا يحتاج إلى البيان، قيل فيه: لأن فيه توقفاً على تحقق العلة على المعلول، وعكسه ثابت / مقرر.

وأجيب بأن جهة التوقف من الطرفين متغايرة، فهو من جهة المعلول في نفس الأمر، ومن جهة العلة في التقدير.

واراد بقوله: باب قطام^(٧) * فعال * التي يكون علماً للأعيان المؤنثة، دون * فعال * التي

(١) أنظر: شرح المصنف ٢٧٣/١ وما بعدها، وأنظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ١٢٧.

(٢) قال سيوريه ٢٢٣/٣: "وأما عمر وزافر فالما منعهم من صرفهما وأشباههما إنما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو يناهما في الأصل فلما خالفاً ببناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر، وزافر، ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة * اهـ وأنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٣.

(٣) في الأصل: (ضابطاً) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (سببان).

(٥) أنظر: شرح المصنف ٢٧٥/١، وشرح العجمي ص ٧٤، وابن القوام ص ٦٢، والصفوة الصفية ٣٥٢/١.

(٦) قل الأصيلي ص ٨٢: "فإن قيل: الأسباب المانعة من الصرف كثيرة فلم قدر العدل دون سبب آخر؟ قلنا: تعذر تقدير ما سوى العدل فيه، وإمكان تقديره فيه، أما تعذر التركيب والجمع واللف والتأنيث والألف والنون المضارعين والعجمة ووزن الفعل فظاهر في عمر، وأما تعذر الوصف والتأنيث فلامتناع الاجتماع بين العلمية والوصفية، وبين المنكر والمؤنث، فلم يبق إلا العدل، وقدر فيه فلا تهديم قاعدتهم المعلومة * اهـ.

(٧) قطام: اسم امرأة مأخوذ من القطم وهو العض وقطع الشيء بمقدم الفم، أنظر: اللسان (قطم) ٣٦٨٢/٥، والاشتقاق لابن دريد ص ٣٣٩.

بمعنى الأمر، أو المصنوع، أو الصفة^(١)، فإنها مبنية بالاتفاق^(٢)، وأما "فعال" هذه ففيها خلاف:

فذهب أهل الحجاز إلى بذاتها^(٣) أيضاً؛ لمشايتها "فعال" التي بمعنى الأمر في العدل والزنة، وإن كان تقديرها، فاعتبارهم العدل التقديرى للبناء، فلا يكون مطابقاً للمقصود.

وعند بني تميم معرب غير منصرف^(٤)، فاعتبارهم هذا الثبوت حكم من أحكام المعرب فيكون موافقاً للمقصود.

فلذلك خصص وقال: في تميم، وإن كان اعتبار التقدير ثابتاً عندهما فإنهم لما وجدوها معدولة علماً، جعلوها معربة ممتنعة من الصرف علماً بالعلتين^(٥)؛ فكان تقدير العدل فيها للحمل على أحوالها فتكون عدولتها تقديرية.

نعم، لكنهم اعتبروا في المنع العدل والعلمية - ولم يعتبروا التأنيث سبباً، [مع]^(٦) أن في "قطام" تأنيثاً وعلمية^(٧) أيضاً؛ لكونه سابقاً للحصول على التأنيث، والسبق من أسباب الترجيح؛ لأن التأنيث فيه إنما حصل لكونها علماً للمؤنث، ولا شك أن ذلك بعد ما عدل عن قاطمة ووضع للمؤنث.

وإنما اعتبروا أصل العدل لئلا يسهل عليهم الترجيح، تكميلاً للعناد مع الحجازيين، ليجعلوا ما هو موجب للبناء عندهم موجباً للإعراب، كذا في بعض الشروح^(٨).

(١) والأمثلة على الترتيب: تراك، وفجار للفجرة، وفساق بمعنى فاسقة. أنظر: الرضى ١/١١١، وأنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٦.

(٢) قال الرضى ١/١١١: "قالوا لمشايتها باب (نزال) عدلاً ووزناً، ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لنلا يرد نحو: (سحاب) و(جهام) و(وكلام) و(كهام) فأتتها معربة، فقالوا: كما أن (نزال) معدول عن الزل، قد فساق، وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة، والفجرة أ. هـ.

(٣) قال الزجاج: "فإذا سميت امرأة بـ"حذام" أو "قطام" أو "رقاش" فإنها عينية على الكسر في لغة أهل الحجاز تقول: هذه قطام قد جاءت، وحذام أ. هـ، أنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٩.

(٤) قال سيبويه ٣/٢٧٧: "ألا ترى أن بلى تميم يقولون: هذه قطام، وهذه حذام، لأن هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة...".

(٥) وما العدل والعلمية.

(٦) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

(٧) ذهب الميرد إلى أن باب "قطام" ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث كزئب وأمثاله فلا يكون معدولاً. أنظر: الارتشاف ٢/٨٧٠، والهمع ١/٢٩٩، وأنظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١/١٢.

(٨) المراد به شرح الفجوداني ص ٤٤.

الوصف: شرطه أن يكون وصفاً في الأصل، فلا تضره الغلبة الاسمية، فلذلك صُرف "أربع" في: مروت بنسوة أربع، وامتنع أسود، وأرقم. للحية، وأدهم للقيد.

وبهذا التوجيه لم يكن لفظاً^(١) قطام "مستحقاً"^(٢) للحذف عن باب العدل التقديرى، كما كان كذلك بتقرير صاحب المتوسط^(٣).

الوصف هو ههنا عبارة عن: كون الاسم موضوعاً لذاتٍ باعتبار معنى هو المقصود^(٤).

شرطه أى: شرط الوصف في كونه سبباً يمتنع الصرّف أن يكون ذلك الوصف وصفاً في الأصل، المراد من كونه وصفاً في الأصل: أن يكون أصل وضعه لذلك المعنى^(٥)، سواء لم تغلب عليه الاسمية بعد نحو: أحمر، لو غلبت نحو: أسود، لأن الغلبة بعد الوضع لا تخرجه^(٦) عن الأصلية.

فلا تضره أى: الوصف الأصلي، بمعنى: أنه لا يخرج الوصف الأصلي عن كونه سبباً للمنع.

الغلبة^(٧) الاسمية بأن جعل ذلك الوصف اسماً لشيء لا علماً لشخص، وقطع النظر عن وصفيته باعتبار ملاحظة ذات ذلك الشيء في مفهومه، لكن لا بالكلية، بل ببقاء الاتصاف به في مفهومه في الجملة.

وإنما اشترط أصالة الوصف لصرفهم ما عرضت له الوصفية، أشار إليه بقوله: فلذلك أى: لأجل أن شرط الوصف المانع من الصرّف الأصالة صرّف "أربع" قبله وإن كان فيه

(١) في الأصل: (لفظاً) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (مستحق) وهو لحن.

(٣) قال صاحب المتوسط ص ٣٦: "وأما باب "قطام" ففيه إشكال، ذلك أنه عده بنى تميم غير متصرف للعلمية والتأنيث، فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه، والذي يمكن أن يقال في توجيهه: إن "فعال" مبنى عند أهل الحجاز، وأما عده بنى تميم فإن لم يكن في آخره (راء) فمعرب غير متصرف، وإن كان في آخره (راء) نحو: حضار، وبنو فمبنى وليس فيه إلا سببان وهما العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء، فقدر فيه العدل للضرورة؛ ليحصل موجب البناء، فلما قدر العدل فيما في آخره (راء) قدر في غيره طرداً للباب، وضعف هذا ظاهر؛ لعدم الاحتياج إلى تقدير العدل فيه "أ. هـ.

(٤) وهذا تعريف المصنف له في: الإيضاح في شرح المفصل ١٣١/١.

(٥) قال الرضى ١١٢/١: "وأنا إلى الآن لم يتم لى دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرّف".

(٦) في الأصل: (يخرجه).

(٧) قال الرضى ١٣١٢/١: "معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع علماً في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به، بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه، كـ ابن عباس فإنه كان عاماً يقع على كل واحد من بنى العباس ثم صار أشهر في (عبد الله) فلا يحتاج إلى قرينة، بخلاف سائر إخوانه، وكذا النجم في الثريا، والبيت في الكعبة... "أ. هـ. وأنظر: الجملى ٢٢٣/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

الوصف ووزن الفعل لكن صرف لعدم أصالة وصفه؛ لأن الواضع إنما وضعه في الأصل لهذا العدد المعين، ثم عرضت وصفته بوقوعه صفة له نسوة* في قولك: مررت بنسوة أربع بتكوين أربع^(١).

ولأجل أن الغلبة الاسمية لا تضر الوصف الأصلي امتنع صرف* أسود^(٢) وكذا صرف أرقم* وهما اسمان الأول للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا، والثاني للحية التي فيها سواد وبياض.

وامتنع أيضا صرف أدهم^(٣) وهو اسم للقيد^(٤) الذي فيه سواد، مأخوذا [من] حديد^(٥)، فإن كلا منها صفة في الأصل؛ لأن الواضع إنما وضعه للوصف، ثم جعل اسما لبعض ما شاع استعماله فيه، بسبب اشتهاه استعماله فيه، بحيث لا يحتاج في الوقوع عليه إلى القرينة، فكلها صفت في الأصل، وأسماء بسبب العارض، فلو كانت تلك الغلبة مضرّة في تأثير الوصف الأصلي لزم أن يكون* أسود* و* أرقم* و* أدهم* منصرفا، لكنه غير منصرف للصفة ووزن الفعل^(٦)، فلعلم منه أن الغلبة الاسمية لا تضر الوصفية الأصلية، فدل هذا التقرير على أن قوله: * فذلك* إشارة إلى شيئين.

وقيل^(٧): يجوز أن يكون إشارة إلى أن شرط الوصف أن يكون في الأصل فقط، إذ بها يحصل الغرضان.

فإن قلت^(٨): لم لا يجوز أن يكون الصرف في* أربع* لانتفاء شرط وزن الفعل وهو: عدم قبوله التاء، إذ هو يقبله^(٩)، فلم يتم الاستدلال على اشتراط أصالة الوصف بصرفه؟ قلت: لا نعلم ذلك؛ لأن شرطه ألا يقبل تاء التانيث، والتاء في* أربعة* ليست للتانيث، بل للتذكير^(١٠)، فكانه لجرائه على خلاف القياس لم يقع في حيز الاعتبار.

(١) وهذا المعنى أشار إليه الزجاج في: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٦، وأنظر: الصفوة الصفية ٣٤٩/١.

(٢) أسود: العظيم من الحيات وفيه سواد، وهو أحب الحيات وأعظمها وأكافها. أنظر: اللسان (سود) ٢١٤٢/٣.

(٣) أدهم: القيد لمواده... وإذا كان من خشب فهو الأدهم والفلق. أنظر: اللسان (دهم) ١٤٤٤/٢.

(٤) قال سيويه ٢١٠/٣: * وأما أدهم إذا عتيت القيد، والأسود إذا عتيت به الحية، والأرقم إذا عتيت الحية فذلك لا تصرفه في معرفة ولا لكرة، لم تختلف في ذلك العرب ٣٤٠/٣. وأظر: المقتضب ٣٤٠/٣، وما لا ينصرف ص ١٥.

(٥) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٦) في الأصل: (حديد) وهو لحن.

(٧) أنظر: الفوائد الضيائية ٢٢٣/١ وما بعدها، وأنظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ١١.

(٨) قاله الجعدواني، أنظر: شرح الجعدواني ص ٤٦.

(٩) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: الشرح المتوسط ص ٣٨، والجعدواني ص ٤٦.

(١٠) وذلك في مثل: مررت برجل أربعة.

(١) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٨٦.

ما يقال: إن منع كون هذه^(١) التاء للتانيث^(٢) ممنوع، إنما يؤتى بها لتكون المميز جمعاً، وكل جمع مؤنث فيكون للتانيث، غير ملتفت إليه.

فإن قلت^(٣): جعلت صرف * أربع * دليلاً على اشتراط كون الوصف أصلياً، والحال أن اشتراط الأصالة جعل دليلاً على انصرافه، فيلزم الدور!

قلت: لا نسلم ذلك فإن صرف * أربع * ما جعل سبباً للاشتراط، على معنى: أن العرب إنما

(١) في الأصل: (هذا) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (التانيث) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: شرح العجواني ص ٦٤.

وَضَعُفُ مَنعٍ " أَفْعَى " لِلْحَيَةِ، وَ" أَجْدَل " لِلصَّقْرِ، وَ" أَخْيَل " لِلطَّائِرِ.

يَشْتَرِطُونَ ذَلِكَ بِسَبَبٍ صَرَفِهِمْ " أَرْبَعاً "، بَلْ جَعَلَ دَلِيلًا يَفْهَمُ مِنْهُ الْمُتَكَلِّمُ الْأَشْتِرَاطَ، انْتِقَالًا مِنْ الْأَثَرِ إِلَى الْمُؤَثَّرِ وَإِنْ كَانَ سَبَبُ ذَلِكَ الْأَشْتِرَاطِ حَقِيقًا عِنْدَنَا، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْأَصَالَةِ فَقَدْ جَعَلَ سَبَبًا لِانْتِصَافِهِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ^(١) يَصْرِفُونَهُ بِسَبَبِ اشْتِرَاطِهِمُ الْأَصَالَةَ، فَلَا نُوِز.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا اعْتَبِرَ الْوَصْفُ لِلزُّومَةِ وَعَدَمُ كَوْنِهِ فِي مَعْرِضِ الزُّوَالِ، بِخِلَافِ الْوَصْفِ الْعَارِضِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ؛ لَكَوْنِهِ فِي مَعْرِضِ [الزُّوَالِ]^(٢) فَلَمْ يَكُنْ هُوَ مُؤَثَّرًا فِي مَنَعِ الصَّرَفِ، فَحَيْثُذْ يَكُونُ سَبَبُ الْأَشْتِرَاطِ ظَاهِرًا.

قَوْلُهُ: وَضَعُفُ مَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ: " صَرَفٌ " [أَي] " لِأَجْلِ أَنْ شَرَطَ الْوَصْفُ الْمَانِعَ مِنَ الصَّرَفِ الْأَصَالَةَ ضَعُفُ مَنَعِ صَرَفٍ (أَفْعَى) وَهُوَ اسْمُ الْحَيَةِ الْخَبِيثَةِ، وَضَعُفُ مَنَعِ صَرَفٍ (أَجْدَل) وَهُوَ اسْمُ الصَّقْرِ، وَضَعُفُ [مَنَعٍ]^(٣) صَرَفٍ (أَخْيَل)^(٤) وَهُوَ اسْمُ الطَّائِرِ (١٧/١) الَّذِي فِيهِ الْوَانُ / لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهَا صِفَاتٍ فِي الْأَصْلِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا أَسْمَاءُ لَا صِفَاتٍ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَصْرِفُوا مُطْلَقًا، وَلِذَلِكَ كَثُرَ فِي الْأَسْتِعْمَالِ صَرَفُهَا، لَكِنْ لَمَّا تَوَقَّعُ^(٥) الْبَعْضُ فِيهَا مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ لِمَا قِيلَ: إِنْ (أَفْعَى) لَمَّا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْخَبَثِ يُقَالُ: تَقَعَى الرَّجُلُ إِذَا سَاءَ خَلْقُهُ، وَإِنْ (أَجْدَل) مَأْخُوذٌ مِنَ الْجَذَلِ وَهُوَ الْقُوَّةُ^(٦)، وَإِنْ (أَخْيَل) مَأْخُوذٌ مِنَ (الْخِيلَانِ) وَهُوَ جَمْعُ (خَالٍ) وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَلَى الْجِسْمِ مِنَ النَّقُوطِ وَالنَّقَوِشِ^(٧)، مُنَعٌ صَرَفُهَا لِلْوَصْفِ وَوُزِنَ الْفِعْلُ^(٨)، ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ التَّوَهُّمَاتُ ضَعِيفَةً - لِمَا مَرَّ - حُكِمَ الْمَصْلُفُ بِضَعْفِ مَنَعِهَا، وَلَمْ يَحْكَمْ بِعَدَمِ جَوَازِ مَنَعِهَا لِأَجْلِ هَذَا التَّوَهُّمِ، وَعَلَى جَوَازِ مَنَعِهِ قَوْلُ الْحَصَنِ^(٩):

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَنَّهُ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ يَقْتَرِ إِلَى السِّيَاقِ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ يَقْتَرِ إِلَى السِّيَاقِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ يَقْتَرِ إِلَى السِّيَاقِ.

(٥) قَالَ سِيبَوَيْهٍ ٢/٢٠٠: " هَذَا يَلْبَسُ مَا كَانَ مِنْ أَفْعَلٍ صِفَةً فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ، وَاسْمًا فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ، ذَلِكَ: أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى، فَاجْزُؤْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هَذَا النِّعْمَ اسْمًا... "، وَأَنْظَرُ: الْمُعْتَصِبُ ٣/٣٢٩، وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ١٤.

(٦) قَالَ الْزَّجَاجُ: " وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ صِفَةً لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ أَجْدَلٌ لِقُوَّتِهِ، وَزَعَمَ سِيبَوَيْهٍ أَنَّ الطَّائِرَ الَّذِي اسْمُهُ أَخْيَلٌ فِيهِ خِيلَانٌ، زَعَمَ أَنْ فِيهِ لَمْعَةٌ تَخَالِفُ لَوْنَهُ فَلِذَلِكَ يَمْنَعُهُ مِنْ يَمْنَعِهِ الصَّرَفُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَى عِلْدُهُ زَعَمَ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فِعْلٍ فَلَمَّا مَعَاهُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ خَبِيثٌ "، هُمُ الْأَنْظَرُ: مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ص ١٤.

(٧) أَنْظَرُ: هَذَا الْمَعْنَى فِي: تَهْذِيبِ اللُّغَةِ (جَدَل) ١٠/٦٥٩، وَاللِّسَانِ (جَدَل) ١/٥٧٠.

(٨) أَنْظَرُ: هَذَا الْمَعْنَى فِي: الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ (خَال) ٣/٣٧٢، وَاللِّسَانِ (خِيل) ٢/١٣٠٦.

(٩) أَنْظَرُ: شَرْحُ الْمَصْنُوفِ ١/٢٧٩، وَالْأَصْبِهَانِيُّ ص ٨٦، وَأَنْظَرُ: الْبَيَانُ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ ص ٥٨١.

(١٠) وَهُوَ: حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ بْنِ الْمُنْذَرِ بْنِ خَرَامٍ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ ابْنِ النَّجَّارِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَيُقَالُ: أَبُو الْحَسَنِ، وَأَبُو الْوَلِيدِ، شَاعِرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَنْصَبُ لَهُ مَنِيرًا فِي الْمَسْجِدِ يَقُومُ عَلَيْهِ قَانِنًا يَفَاخِرُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ عَاشَ مِائَةً وَعَشْرِينَ سَنَةً مَسْتَقِيمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَمُسْتَقِيمًا فِي الْإِسْلَامِ، تُوُفِيَ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ، وَقِيلَ: غَيْرَ ذَلِكَ "، أَنْظَرُ: اسْمُ الْغَابَةِ ٥/٥٢، وَالْإِصَابَةُ ٢/٦٢.

التأنيث بالتاء شرطه العلمية.

فَرِيْسِي وَعَلَمِي بِالْأَمْرِ وَشَيْئِي ... فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَحْيَاةٍ^(١)
 إذ لو كان منصرفاً لقليل: (أخيل) بكسر اللام.
 أقول: فيه نظير؛ لأنه لم لا يجوز أن يكون فتحه لحفظه الألف لضرورة الوزن في
 الشعر، لا بد لمنعه من دليل.
 بعد الفراغ من^(٢) بيان شرط الوصف شرع في بيان شرط التأنيث فقال: التأنيث.
 أقول: التأنيث قد يكون بالتاء^(٣) وقد يكون بالألف، والذي بالتاء [تكون التاء]^(٤) فيه
 لفظاً أو معنى، وقد تكون التاء فيه تقديرأ، فالتأنيث بالتاء اللفظي يشترط تمحضه للتأنيث، إذ
 غير المتحمض لا اعتبار له في ذلك الباب^(٥) بدليل الصرف (أخت) بعد التسمية؛ لكون^(٦)
 تأوها عوضاً عن الواو ولذلك كان ما قبلها ساكناً.
 شرطه أي: شرط التأنيث المذكور في كونه سبباً لمنع الصرف العلمية^(٧) أي: أن يكون
 علماً، سواء كانت شخصية كـ "فاطمة" أو جنسية كـ "أسامة".
 وإنما اشترطت العلمية ليكون التأنيث لازماً بواسطة لزوم التاء بها، إذ لو لم يكن علماً لم
 يكن لازماً لعدم لزوم التاء من غير العلمية، وإذا لم يكن لازماً لم يكن مؤثراً في منع
 الصرف، فلذلك صرف "قائمة" في قولنا: "مررت بامرأة قائمة" مع تحقق الوصف
 والتأنيث^(٨)، فاعتبرت ليحصل ذلك اللزوم.

- (١) في الأصل (فما طائراً)، وهو من الطويل نظيره في: ديوان حصان ٤٤/١، دار صادر، برواية: فَمَا طَائِرِي، وأوضح المسالك ١٢٠/٤، برواية: فَمَا طَائِرِي يَوْمًا، والتصريح ٢١٤/٢، برواية: فَمَا طَائِرِي. والشبهة: الخلق والطبع، والشاهد قوله: (بأخيلاً) حيث منع الشاعر صرفه اعتباراً للصفة.
- (٢) في الأصل: (على) وهو تصحيف.
- (٣) قال الرضي ١١٦/١: "ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب هاء في الوقف، فتحو: (أخت) و(بنت) ليس مؤنثاً بالتاء بل التاء بدل من اللام... أ. هـ، وأنظر: الأصبهاني ص ٨٧.
- (٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
- (٥) في الأصل: (الباء) وهو تصحيف.
- (٦) في الأصل: (لكونها تالها).
- (٧) قال الزجاج: "كل ما دخلته هاء التأنيث وكان معرفة لم ينصرف... وذلك نحو حمزة، وطلحة، وحمزة، إذا كان واحد من هذه أسماء لمذكر أو مؤنث معروف فإنه لا ينصرف وذلك نحو قولك: رأيت حمزة، وطلحة، ومررت بحمزة وطلحة يا هذا لا تنونه ولا تصرفه" أ. هـ، وأنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠.
- (٨) قال الرضي ١١٦/١: "وفي (قائمة) الوصف الأصلي والتأنيث بالتاء، فالخلل لم ينجي إلا من التأنيث، لأن شرط الوصف هو كونه وضاعياً على ما ذكر المصنف حاصل، وذلك الخلل: أن وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض وعدم الثبات، تقول في قائمة: قائم، فلم يعتد بالعروض" أ. هـ، وأنظر: شرح المصنف ٢٨١/١، والبيان في شرح اللع ص ٥٤.

والمعنوي كذلك، وشرط تخم تأثيره: زيادة على الثلاثة، أو تحريك الأوسط، أو العجمة،

ثم ذلك التاء إذا وجد في اسم يعد العلمية امتنع من الصرف، سواء كان ذلك الاسم اسماً لمؤنث كـ "فاطمة"، أو لمذكر كـ "طلحة".

وإنما قيد التأنيث المشروط بالعلمية بالتاء احترازاً عن التأنيث بالالف، فإن العلمية ليست بشرط فيه؛ لأن الاشتراط بها لحصول اللزوم، وهو في التأنيث بالالف حاصل وضعا، فلم يحتاج لأجله إلى الاشتراط بالغير^(١).

والتأنيث المعنوي^(٢) أراد به ما لا يكون فيه ألف التأنيث وتلاوه ظاهراً، ولذلك لم يصرح القول باللفظ، كذلك أي: شرطه في كونه سبباً للمنع أن يكون علماً أيضاً، والكلام في اشتراطه كالقلام فيما سبق^(٣) أي: إنما اشترطت العلمية ليحصل اللزوم؛ ليكون معتبراً في باب المنع؛ لأن غير اللازم لا يمنع الصرف لعدم اعتباره، ولهذا صرف "جريح" صفة في قولنا: [مررت]^(٤) بامرأة جريح، مع تحقق الوصف والتأنيث المعنوي فيه^(٥)؛ لأن تأنيثه في معرض الزوال؛ لأنه قد يقع صفة للمذكر حيث نقول: مررت برجل جريح^(٦).

ثم ما مر من اشتراط العلمية شرط جواز تأثير التأنيث المعنوي^(٧)، وأما شرط تخم تأثيره، أي: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي فأحد الأمور الثلاثة وهي: إما زيادة على الثلاثة باعتبار عدد الحروف، أو تحريك الأوسط^(٨)، أو العجمة^(٩)، فله لو لم يوجد في الاسم هذه

(١) وهذا تحليل الإشتراكي في: الشرح المتوسط ص ٤٠، وأنظر: الأصبهاني ص ٨٧.

(٢) المعنوي هو ما كانت التاء فيه مقدرة، سواء كان حقيقياً كـ هند، وزينب، أو غير حقيقي كـ طيب، ومصر. أنظر: الرضي ١١٧/١.

(٣) قال الجاسي ٢٢٥/١: إلا أن بينهما فرقا فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه. هـ. وسينظر المشرح مثل هذا عن قريب.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٢٨٢/١، والشرح المتوسط ص ٤٠، والأزهار الصافية ص ١٠٢.

(٦) وقد أورد الرضي اعتراضاً على هذا حيث قال: "ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوي أيضاً مشروطاً بالعلمية بتصريف نحو حاتن وامرأة جريح - كما فعل المصنف في شرحه - لأن المراد بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدراً، لا المؤنث الحقيقي، وفي نحو حاتن لا تاء مقدراً إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علماً للمذكر كعقوب وليس كذلك..." اهـ. أنظر: شرح الرضي ١١٧/١.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) قال سيبويه ٢٤٠/٣: "هذا باب تسمية المؤنث، أعلم أن كل مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحريك لا ينصرف ١". هـ. وأنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٧.

(٩) قال سيبويه ٢٤٢/٣: "فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف وإن كان خفيفاً؛ لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الحقيقة إذا كان أعجمياً بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسماً مؤنثاً ١". هـ.

الأمر بأسرها لكان ثلاثيا بانتقاء الأول، وساكن الأوسط بانتقاء الثاني، وخاليا عن العجة بانتقاء الثالث، فيكون حينئذ في غيبة الخفة [قافية خلفه] ^(١) تقاوم أحد السببين اللذين كان منع الصرف بهما فلم ^(٢) يبق فيه إلا سبب واحد فصرف ^(٣)؛ لأن الاسم لا يمنع من الصرف بسبب واحد.

فإن هند يجوز صرفه؛ لانتقاء الشروط الثلاثة بأسرها؛ لأن سكون وسطها يقاوم حينئذ أحد سببها، فيصرف لبقائها بالسبب الواحد حكما.

ولما قال: "يجوز صرفه" ولم يقل: يجب صرفه لأن منع صرفه جائز أيضا، نظراً إلى وجود العلتين التائيت والعلمية في نفس الأمر، وعملاً بالقياس ^(٤).

ولما عينت العجمة من بين سائر الأسباب إما لأنها أثقل الأسباب ^(٥)؛ لكونها دخيلة في كلامهم، أو لعدم إمكان اجتماع غيرها مع المونث المعنوي، كذا قيل ^(٦).

وفيه نظر؛ إذ قد وقع في كلامهم "عبد شمس" بوجوب منع صرف ^(٧) "شمس"، مع أنه ليس فيهما العجمة بل العذالة عن "الشمس"، كذا في بعض الشروح.

ولما اختصت ^(٨) هذه الشروط بالمونث المعنوي لأنه لا يوجد المونث بانتقاء ثلاثيا ساكن الوسط من غير العجمة؛ لكون التاء فيه لطلب [التائيت] ^(٩) لفحة ما قبلها، وأما "الشاة" و"الذات" فالتاء فيهما ليست متمحضة للتائيت؛ لأنها بدل عن شيء بدل لازم، والكلام في المتمحضة له ^(١٠).

(١) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٤١.

(٢) في الأصل: (لم) والتصويب من: الشرح المتوسط.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٢٨٣/١، وأنظر: شرح اللع للأصفهاني ص ٦٩٦.

(٤) صرف (هند) وعدم صرفه هو مذهب الخليل ومبويه والجمهور، والمختار عندهم عدم الصرف، وقال

أبو علي: الصرف أفصح، وذهب الأخفش والزجاج إلى تحتم المنع. أنظر: الارتقاء ٨٧٨/٢،

والهبع ١١٣/١، وأنظر: الكتاب ٢٤٠/٣، وما يلصرف وما لا ينصرف ص ٦٨ وما بعدها،

والمقتضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، والبيان في شرح اللع ص ٥٠٩، والفاخر ص ١٣٥، والمساعد

٢٢/٣، والأسموت ٢٥٤/٣.

(٥) قوله: (إما لأنها أثقل الأسباب) يناقض من الأصل واستركه في الهامش.

(٦) قائله الغجدواني أنظر: شرح الغجدواني ص ٤٩.

(٧) في الأصل: (الصرف) وهو تصحيح.

(٨) في الأصل: (اختص).

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) قال العلوي: "لا يقال: هذا منقوض بمثل قولنا: (شاة) و(ذات) فإن ثالث حروفهما التاء وهما ساكنتا

الوسط كما ترى؛ لأننا نقول: إن كلامنا في التاء المتمحضة للتائيت، فأما هذه التاء وإن كانت للتائيت

لكنها عوض عن اللام؛ لأن الأصل في (شاة) ثوثة، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت

الهاء وأبدلت التاء منها". أنظر: الأزهار الصافية ص ١٠٣.

وزينب، وسقر، وماء، وجور ممتنع.

اعلم أن صاحب اللباب^(١) استثنى عن هذا الحكم الاسم الذي يستعمل في المذكر غالباً، يعنى الاسم الثلاثي^(٢) الساكن الأوسط من غير العجمة يجوز فيه الوجهان: [الصرف]^(٣) وتركه كما ترى في (هند) إلا [أن]^(٤) يكون ذلك الاسم منقولاً عما يغلب في أسماء الذكور، فإنه لا يجوز فيه الوجهان، بل بحسب المنع وإن لم توجد هذه الشرائط للفرق بين المنقول عنه وبين غيره.

وقال الفالي^(٥): "لأن العجمة إنما اعتبرت فيما سكن أوسطه"^(٦) لتقاوم سكن الوسط، فيسلم المبيان فمنع الصرف، فهذا الاسم لما عدل من خفة التذكير إلى ثقل التأنيث كان هذا النقل الحاصل من العنول عمل هو خلقه من تسمية الذكور به بمنزلة العجمة في المقاومة، فـ "زيد" إذا سمي/ به امرأة يجب منع صرفه^(٧) بخلاف "هند"، وذكرت هذه الفائدة أيضاً في بعض شروح الكافية منقولة عن سيبويه.

وزينب لاشتماله على الزيادة على الثلاثة وسقر تكون أوسطه متحركاً وماء وجور^(٨) (١٧/ب) لتحقق العجمة فيهما - أسما قرينتين يقارن - ممتنع كل واحد منها من الصرف، فيجب المنع في الكل.

وإنما وجب منع الصرف فيها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب التأثير^(٩) كما ذكرناه. فإن قلت^(١٠): لا نسلم أن ما ذكر شرط لوجوب التأثير، فإن العلمية لو فقدت فيها لكانت

(١) صاحب اللباب هو: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإمقرائني سنة ٦٨٤هـ، قال السيوطي في البغية ٢١٩/١: "لم أقف له على ترجمة"، له: لباب الإعراب، وللب اللباب، والضوء في شرح المصباح، والمفتاح في شرح المصباح وغير ذلك، أنظر: كشف الظنون ١٥٤٣/٢، والبغية ٢١٩/١، وأنظر: لباب الإعراب ص ٢٠٦.

(٢) في الأصل: (الثاني) وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) أنظر: شرح اللباب ل ٨٨٨ ونصه: "إنما اعتبرت العجمة لتقاوم سكن الوسط فيسلم المبيان فمنع الصرف".

(٦) في الأصل: (الأوسط) وهو تصحيف.

(٧) في المنكر ساكن الأوسط المسمى به المؤنث نحو: زين، وعمر وخلاف: فالحليل، وسيبويه، وابن أبي إسحاق وأبو عمرو، والأخفش، والمزني يرون أن صرفه لا يجوز؛ لأنه أخرج من ياء إلى باب يقل صرفه، فكان بمنزلة المحول ولما عيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب - مع خلاف في النقل عنه - والجرمي، وأبو زيد فليهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمنكر أو أوسطه جاز. أنظر: الكتاب ٢٤٢/٣، والمقتضب ٣٥١/٣، والأصول ٨٥/٢، وما تصصرف وما لا يصصرف ص ٦٩، وشرح السمع للثوري ص ٣٤٨، وشرح الكافية الثمانية ١٤٩٢/٣، والارتشاف ٨٨١/٢، ونشأه العليل ٩٠١/٢، والأشموني ٢٥٣/٣، والهمع ١١٤/١، والتصريح ٢١٨/٢، وأنظر: حاشية الصبان ٢٥٣/٣ وله في ذلك بحث.

(٨) ماء: اسم بلدة بأرض فارس، أنظر: معجم البلدان ٤٩/٥، وجور: متبنة بقارم بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً، أنظر: السابق ١٨١/٢.

(٩) أنظر: الفوائد الصيبانية ٢٢٦/١.

(١٠) أنظر: هذا الاعتراض في: شرح الأصبهاني ص ٩٠.

فإن سُمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة.

منصرفه مع تحقق هذه الشروط، [و] ^(١) لو كانت شرطاً للوجوب لما تخلف المنع عنه لأنه محال، ولما تخلف علم أنها [ليست] ^(٢) بشرط للوجوب!

قلت: لما كان الوجوب أخص من الجواز كان الوجوب مستلزماً له، فكلما كان الشيء مشروطاً بشرط الوجوب كان مشروطاً - أيضاً - بشرط الجواز، فالعلمية حينئذ يكون شرطاً فيها أيضاً، وحينئذ لا يتصور وجدان هذه الأشياء بفقدان العلمية، فلا يلزم المحال، فإذا قل قائل: يجوز وجدانها مع فقدان العلمية في الغرض، فليجز التخلف حينئذ فيه أيضاً وإن كان محالاً، بناءً على جواز استلزام المحال.

فإن قلت ^(٣): يقولون سكوت الوسط في "ماه" و"جور" العلمية، وحينئذ لم يبق فيهما تأكيد وعجمة أيضاً سبباً؛ لأن العلمية شرط فيهما، وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيجب صرفهما!

قلت: المقاومة تسقط تأثير العلمية ولا تجعلها معدومة بالمرة، فيكون وجودها باقياً عند المقاومة، وهو شرط التأكيد والعجمة، فلم يلزم انتفاؤهما عندها لوجود شرطهما، فيكون "ماه" و"جور" غير منصرف بهما.

واعتراض على هذا بأن لا نسلم أن فيهما عجمة؛ لأن من شرطها تحريك الأوسط والزيادة على الثلاثة - كما سيجيء ^(٤) - والشرط ههنا منقطع، وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط.

وأجيب عنه: بأن كون أحد هذين الأمرين شرطاً للعجمة فيما تكون العجمة علة مستقلة للمنع، أما إذا كانت مقوية للغير فلا تكون مشروطة بهما، وههنا كذلك؛ لأنها مقوية للتأكيد وليست علة مستقلة، هكذا قالوا، لكن أقول: فعلى هذا يكون في الجواب الأول تأمل على مذهب المصنف.

وفي هذا المقام سؤال آخر وهو: أن مثل "هذ" إذا كان علماً لم يثبت كان تأنيثه لازماً قطعاً على ما عرف، واللزوم يقوم مقام السبب كما مر ^(٥)، فلم لم ^(٦) يجعل حكمه حكم "ماه" و"جور" حتى يجب منعه، بل جاز صرفه؟، والجواب عنه يظهر مما قدرناه سابقاً ^(٧) من أن المراد من اللزوم القائم مقام السبب هو اللزوم الحاصل بالوضع لا باسقاط أمر آخر لا مكان

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) انظر: هذا الاعتراض وجوابه في: شرح الأصبهاني ص ٨٩.

(٤) انظر: قسم التحقيق.

(٥) انظر: قسم التحقيق.

(٦) في الأصل: (فلو لم) وهو تصحيف.

(٧) انظر: قسم التحقيق.

زواله.

فإن سُمِّيَ به أي: بالمؤنث المعنوي، فالضمير في "به" يرجع إليه، بقرينة كون الكلام فيه،

فقد منصرف، وعقرب ممتنع.

مذكر، وإنما قيد المسمى بالتذكير لأنه لو كان مؤنثا لكان حكمه كما عرفت، فشرطه^(١) أي: شرط المؤنث المعنوي العلم للمذكر في منع الصرف؛ الزيادة على الثلاثة^(٢)، ^(٣) لفظا أو تقديرًا يمكن التلفظ بالمقدر من غير تصغير، حتى لا يكون الاسم خاليا عن التأنيث من كل الوجه.

يعنى: إنما اشترطت الزيادة عليها حتى لا يلزم الخلو عن التأنيث قطعاً؛ لأنه لو لم يكن زائداً عليها والمسمى به مذكر كان خالياً عن التأنيث لفظاً أو معنى، أما خلوه عنه معنى فظاهراً؛ لأنه علم المذكر، وأما خلوه عنه لفظاً فلعدم علامة التأنيث حينئذ، وعدم ما يقوم مقامها وهو الحرف الرابع، إلا أنه [لا]^(٤) يلزم منه أن يكون تلك الحرف علامة للتأنيث كالتاء قطعاً حتى [لا]^(٥) يلزم التناقض، فإن قيام الشيء مقام غيره لا يستلزم أن يكون من قبيله، بل أن يأخذ بعضاً من أحكامه، وكمن من نظير له في كلامهم ولو سلم فنيبتتها لكونها عن المقدر لم يكن التأنيث المستفاد منها لفظياً.

وأما ما ذكر في الدفع من أن يكون الحرف الرابع قائماً مقام حرف التأنيث، إنما هو عند التسمية به للمذكر، أما إذا كان المسمى مؤنثاً فلا، ففساده أظهر من أن يخفى على ذي فكر سليم. فـ "قدم" اسم امرأه منصرف عند تسمية المذكر به^(٦)؛ لعدم شرطه وهو: الزيادة على

(١) وذكر الرضوي شروطاً أخرى لمنع صرف المؤنث إذا سُمِّيَ به المذكر، تركها الشارح كما تركها المصنف، انظر: الرضوي ١١٩/١.

(٢) قال سيبويه ٢٣٥/٣: "اعلم أن كل مذكر ممتثل بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يُسَمَّى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به... فمن ذلك خائف، وغريب، وغائب، وعنكبوت، وأشباه ذلك". هـ وانظر: المقتضب ٣٥٣/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٧٤، والبيان في شرح اللع ص ١١.

(٣) قال الرضوي ١٢١/١: "ولا يفيد تحريك الأوسط ولا العجمة لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته، فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الأمر الضعيف، إلا إذا مدّ منته علامته حرف لا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد" أ. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال الجاسي ٢٢٧/١: "لأن التأنيث المعنوي الأصلي زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم تسميه مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف" أ. هـ.

الثلاثة، وإنما صرف حينئذ لما سرّ من كونه خالياً عن التأنيث لفظاً أو معنى، لعدم وجود السببين فيه حينئذ أيضاً، و"عقرب" عند تسمية المذكر به ممتنع من الصرف لوجود شرطه وهو الزيادة^(١).

وقولنا: إن الحرف^(٢) الرابع قائم مقام العلامة، بدلالة التصغير؛ لأنك إذا أردت تصغير "قدم" تقول: "قَدِيْمَة" يرد التاء المقدرة، وإذا أردت تصغير "عقرب" تقول: "عُقَيْرِب" بعدم رد تلك التاء^(٣)، ولولا أن قيام الحرف الرابع مقام التاء المفيدة [للتأنيث]^(٤) لما قيل في تصغيره "عُقَيْرِب" بعدم الرد، بل يجب أن تقول "عُقَيْرِبَة" بالرد؛ لأن التصغير يرد^(٥) الأشياء إلى أصولها عندما لم يكن العنول عن الأصل ببطل لازم، وعندما لم يكن مستلزماً للتلباس بالغير، فإنه لم يرد إلى الأصل حينئذ لبقاء علة الإبدال فيه عند التصغير للوصف بالحقارة معنى في المفرد غالباً والنقصان في اللفظ حقارة أيضاً، فلو لم يرد ذلك عند التصغير إلى أصله لاجتماع الحقتان في اللفظ والمعنى، ولأن التصغير كالوصف للكلمة، والتاء لايد وإن يظهر عند الوصف للمؤنث، إلا أنها لم ترد إليه فيما زاد على الثلاثة؛ لئلا يلزم زيادة الاستئصال بإظهارها مع وجود ما يقوم مقامها.

فإن قلت: هذه القاعدة تنقضي بـ "عُرَيْس" / "و" عُرَيْب " و" قَدِيْمَة " و" وُرَيْنَة " ^(٦) (١/١٨) قلت: قد عدوها من الشواذ والنواثر^(٧)، وتكلموا في دفعه وجوها دون هذا تركتها هرباً عن الإطراب بالبحث الأجنبي عما نحن فيه. وإنما لم يكن الحرف الثالث قائماً مقام تلك العلامة لأنها في كلاهما إنما تزداد رابعة فصاعداً - غالباً - لا ثالثة.

وقيل: تزداد كذلك تحقيقاً أو تقديرًا، فلا يقوم الثالث مقامها. قال السيد عبد الله^(٨): "واعلم أنه اشترط فيه أيضاً ألا يكون منقولاً عن المذكر في

- (١) قال الجاسي: "لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية للمذكر، فالحرف الرابع قائم مقامه". انظر: السابق نفسه.
- (٢) في الأصل: (حرف) وهو تصحيف.
- (٣) قال الرضي ١/١٢١: "لأن التاء قام مقام تاء التأنيث".
- (٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.
- (٥) في الأصل: (ترد) وهو تصحيف.
- (٦) تصغير "عريس" والعريس بالكسر امرأة الرجل، وبالنضم وليمة العرس. القاموس المحيط (عريس) ٢/٢٣٠.
- (٧) تصغير: "قَدَام".
- (٨) تصغير: "وراء" وفي الأصل: (رؤيته) وهو تصحيف.
- (٩) ووجه الشذوذ أنه ترك التاء في الأولين، وأثبتها فيما بعدهما. انظر: الأسموني ٤/١٧١، ١٧٢، والتصريح ٢/٣٢٤.
- (١٠) انظر: العباب شرح اللباب ص ٣١٥.

والأ يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم^(١)،... لأن "رباب" اسم امرأة وإن^(٢) سمي به [مذكر]^(٣) انصرف؛ لأنه قبل التسمية به للمؤنث كان مذكراً بمعنى الغيم، وكذلك^(٤) كل جمع مكسر خال عن علامة التأنيث نحو "رجال" فإنه لو سمي به مذكر انصرف؛ لأن تأنيثه لأجل تأويله بالجماعة، وهو [تأويل]^(٥) غير لازم؛ لجواز أن يؤول بالجمع فيكون مذكراً.

(١) في الأصل: (اللازم) وما أثبتته من العباب.

(٢) في العباب: (إذا).

(٣) ما بين المعقوفين من: العباب ص ٣١٥.

(٤) في العباب: (وكذا).

(٥) ما بين المعقوفين من: العباب ص ٣١٥.

المعرفة: شرطها أن تكون علمية.

وحينئذ سقط السؤال المذكور في المتوسط بـ "كلايب"^(١).

المعرفة^(٢): هي ما وضع ليدل على شيء بعينه، سواء تناول غيره أو لم، يتناول شرطها أي: شرط المعرفة في كونها سبباً لمنع الصرف أن تكون أي تلك المعرفة علمية^(٣) أي منسوبة تعريفها إلى العلم في الحصول، فالمراد من المعرفة هي: المعرفة التي حصل تعريفها بكونها علماً، وهو: ما وضع ليدل على شيء بعينه غير متناول غيره، والأول أعم من الثاني بالنظر إلى ذاته، وإن كان المراد منها بهذا العلم، فلم يلزم أن يكون الشرط والمشروط واحداً.

قال بعضهم: في الكلام مضاف محذوف تقديره: شرط مؤثرها^(٤).

وإنما اشترطت العلمية لأن المعارف خمسة: العلم، والمضمر، والمبهم، والمعرف باللام، والمضاف إلى أحدهما، ولا مدخل لتعريف المضمر والمبهم في هذا الباب؛ لأنهما من المبنيات، وهو من المعربات، وأما تعريف اللام أو الإضافة فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفاً^(٥) أو يسقطان حكمه، فبالأولى أن [لا]^(٦) يجعل المنصرف غير منصرف، ولما بطلت الأقسام بالسير والتقسيم^(٧) بقيت العلمية وهو المطلوب^(٨).

ثم اعلم أن المصنف^(٩) لو قال في عدد العطل: "العلم" لم يحتج إلى ذكر الشرط هنا، لكن لم يقل كذلك لئلا يوجد المخالفة بين كلامه وبين ما وقع من كلام القوم وهو ذكر المعرفة، ولأن

(١) قال في المتوسط ص ٤٣: "فإن قيل: يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل: (كلايب) إذا سمي به رجل لكون تانيته معنوياً مثل: (عناق) قلنا: لا نسلم أن التانيث في الجمع حقيقة، بل لكونه بمعنى الجماعة" أ. هـ.

(٢) قال ابن الحاجب في أماليه ٥٧/٣: "المعرفة شرطها العلمية احترازاً من مثل: الأرنب، وأرتبكم، فإن فيه التعريف ووزن الفعل، وليس بممتنع؛ لأن التعريف المعتبر إنما هو العلمية، فلم يكن في مثل ذلك إلا علة واحدة، ولو سميت بـ (أرنب) فجعلته علماً لا ممتنع من الصرف بالإجماع..." أ. هـ.

(٣) قال الجاسي ٢٢٧/١: "أن تكون علمية" أي: يكون هذا النوع من جنس التعريف علماً، على أن تكون الياء مصدرية، أو منسوبة إلى العلم، بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن تكون الياء للنسبة... وإنما جعل المعرفة سبباً لمنع الصرف والعلمية شرطها، ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف للتذكير أظهر من فرعية العلمية له" أ. هـ. وأنظر: الدولة آبادي ل ١١٦.

(٤) قال الدولة آبادي ل ١٥/ب: " (شرطها) أي: شرط تأثيرها في منع الصرف" أ. هـ.

(٥) في الأصل: (منصرف) وهو لحن.

(٦) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٤٤.

(٧) السير والتقسيم: كلاهما واحد، وهو إيراد أوصاف الأصل، أي: المقيس عليه وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلمية. أنظر: التعريفات ص ١١٩.

(٨) أنظر: ابن القوام ص ٦٧، والأصهباني ص ٩٣، والجاسي ٢٢٨/١.

(٩) في الأصل: (المضاف) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

يكون ذلك نصاً على نفى ما قيل: إن تعريف^(١) اللام وتعريف الإضافة يؤثران في هذا الباب أيضاً.

يعني: كون التعريف العلمي شرطاً للمعرفة فقط عند من لم يعتبر تعريف التوكيد واللام المقدرة كالمصنف^(٢) وغيره من المحققين، وأما من اعتبر ذلك فهو يقول: شرطها إما العلمية وهذا التعريف، والأول: بالإضافة المقدرة؛ لأن تقدير "أجمع" - "أجمعهم" [بالإضافة]^(٣) لا بالعلمية^(٤)، [و]^(٥) إلا لم يبق "أجمعون" معرفة وليس كذلك، والثاني: باللام كما في "سحر"؛ لأنه معذول عن المعرف، والحكم الثابت في الملفوظ لا يجب ثبوته في المقدّر.

والتفصيل في هذا المقام: أن العلماء اختلفوا في منع صرف "أجمع"

فذهب بعضهم إلى: أنه ممنوع للتعريف التوكيدي ووزن الفعل^(٦).

والآخر إلى: أن هذا التعريف لا اعتبار له أصلاً؛ لأنه في تقدير [التعريف]^(٧) بالإضافة أو باللام، والتعريف الإضافي واللامى غير معتبر في هذا الباب، فعندهم ممنوع من الصرف للوزن والوصف المقدّر، ولا أثر للتعريف فيه فإنه^(٨) بمعنى الاجتماع فهو في الأصل [مصدر]^(٩) ومنهم المصنف^(١٠).

وعليه منع يظهر فيما سبق، لكن بهذا ينفع ما يقال: إن اعتباره أولى للاحتياج إليه في منع صرف بعض ألفاظ التوكيد، إذ لا احتياج إليه على هذا.

وأما الكلام في "سحر" فلا إشكال فيه عند من يصرفه^(١١)، وأما من يمنعه فممنعه للعدل

(١) في الأصل: (تعرف) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٢٨٧/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) اختلف في تعريف (أجمع) وبابه من ألفاظ التوكيد غير المضاف إلى ضمير، فقيل: تعريفه بالعلمية وذلك لجمعهم متكرراً بالواو والثون، وهو قول ابن سليمان السعديّ سنة ٥٧٣ هـ، واختاره ابن الحاجب، وصححه ابن أبي الربيع، وقيل: تعريفه بنية الإضافة، وهو قول السهيلي، وابن عصفور، واختاره ابن مالك ونقله عن ظاهر قول سيوييه أنظر: الارتشاف ٨٦٨/٢، والهمع ٩٨/١، وأنظر: نتائج الفكر ص ٢٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١، والتصريح ٢٢٢/٢، والأشموني ومعه حاشية الصبان ٣٦٣/٣.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) وهو مذهب الخليل، أنظر: الرضى ١٠٥/١، وعليه ابن عصفور أنظر: شرح الجمل ٢٤٢/١، وابن خروف أنظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٣٩/١، وابن أبي الربيع، أنظر: البسيط في شرح الجمل ٣٧٨/١.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) في الأصل: (لأن معنى) وهو تصحيف.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٣٦/١، والرضى ١٠٦/١.

(١١) وهو مذهب السهيلي، والشلوطين الصغير حيث ذهب إلى: أنه معرب مصروف، أنظر: الارتشاف ٨٦٩/٢، والتصريح ٢٢٢/٢.

العجمة: شرطها أن تكون علمية في العجمة.

والعلمية المقررة، وإن كان معدولا عن المعروف باللام^(١)، قال السانع: لما ورد في الاستعمال ممنوعا من الصرف، وليس فيه سوى العدل، قدر له العلمية؛ لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد [فعلميته مقدره]^(٢)، فجعل علما كـ "أمس" عند من يعربه^(٣)، كذا قال الفاي^(٤)، ولم يعتبر التعريف اللامي حتى يلزم بناؤه بتضمنه حرف التعريف^(٥) كذا نقل عن^(٦) المصنف^(٧) واعتبر هذا في أجمع.

العجمة هي: كون الكلمة على غير أوضاع العرب، شرطها، أي: شرط العجمة في كونها سببا للمنع أمران: أحدهما: أن تكون علمية أي: أن يكون علما في العجمة قبل الانتقال في الاستعمال إلى العربية^(٨)، وقيل^(٩): هذا ليس بشرط، بل الشرط أن يكون علما في أول استعمال العرب في كلامهم، سواء كان قبل ذلك الاستعمال علما أو لم يكن، فإن (قالون) اسم جنس في لغة الزوم بمعنى الجيد، ثم جعل علما لعيسى^(١٠) لجودة قراءته.

(١) أنظر: شرح المفصل ٤١/٢، والتبصرة والتذكيرة ٥٦٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣، والارتشاف ٨٦٩/٢، والهمع ٩٨/١، والأشعري ٢٦٥/٢، والتصريح ٢٢٣/٢، وقال البيهقي: أما العدل فعن (المحرر) المعروف باللام؛ لأن (سحر) متى قصد به سحر يوم بعينه عُرف باللام أو الإضافة، ولا يعزى - وهو معرفة - عن أحدهما إلا إذا كان ظرفا، فيجوز حينئذ تجريده ممنوع من الصرف، وكان الأصل أن يُنكر مُعْرفا بالآلف واللام فعدل عن اللفظ بالآلف واللام وقصد به التعريف بنية الإضافة إلى ضمير اليوم، فاجتمع فيه العدل والتعريف فمنع الصرف^(١). هـ أنظر: الفخر في شرح جمل عبد القاهر ص ١٢٨.

(٢) زيادة من: شرح اللباب للفاي ل ١/٩١.

(٣) أنظر: شرح اللباب ل ١/٩١ مع اختلاف يسير في النقل.

(٤) ذهب صخر الأفاضل المطرزي إلى أنه مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كـ أمس. أنظر: التصريح ٢٢٣/٢.

(٥) في الأصل: (عند) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٣٥/١.

(٧) قال ابن الحاجب ٢٨٨/١: "والدليل على اشتراط العلمية في العجمة في الأصل أنك لو سميت بدباج لصرفته".

(٨) قاله الرضي ١٢٣/١، والرضي بهذا قد خالف ابن الحاجب في اشتراط العلمية، حيث يرى ابن الحاجب أن العجمة شرطها أن تكون علمية في لغة العجم، وهذا واضح من كلامه في الإيضاح ١٤٦/١، في حين يرى الرضي - وتبعه الجاني - أن كون الاسم علما في لغة العجم ليس بالآزم، بل الواجب ألا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضا علما كـ إبراهيم، وإسماعيل، أو لا كـ قالون. أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٤٦/١، والرضي ١٢٣/١، والجاني ٢٢٨/١.

(٩) بعده في الأصل: (عنه السلام)، وقالون هو: عيسى بن ميثاء بن وردان بن عيسى المدني، أبو موسى مولى الأنصار، أحد القراء المشهورين، انتهت إليه الرئاسة في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز، وقالون لقب دعاه به نافع لجودة قراءته، توفي سنة ٢٢٠ هـ أنظر: غاية النهاية ٦١٥/١، والأعلام ٢٩٧/٥.

وتحرك الأوسط، أو زيادة على الثلاثة.

وإنما اشترطت العلمية^(١) لأنه لو لم يكن علماً في العجم كَفَّ على لسان العرب أن يدخل اللام والإضافة والتثنية عليها، ويمكن لهم إيراد أحكامهم فيها، فبهذا التصرف يضعف أمر العجمة فل تعتبر، بخلاف ما إذا كان علماً فإنه يتمتع منهم حينئذ أن يدخلوا هذه^(٢) الأحكام عليها فيبقى أمر العجمة بسبب عدم تصرفهم فيها، والعلمية يعد النقل لا تؤثر، ولهذا لو سُمي رجل بمثل: (لجام) و (قرند)^(٣) لصرف، لفقدان العلمية قبل^(٤).

والثاني من ذلك الأمرين في سببها تحريك الأوسط إن لم تكن زائدة على الثلاثة، أو الثاني منها زيادة على الثلاثة إن لم يكن متحرك الأوسط^(٥).

وإنما اشترطت بهذا الشرط ولم يكتف بالعلمية لأنها لو لم تكن^(٦) كذلك لكانت ثلاثية ساكن/الأوسط فتكون^(٧) في غاية الخفة فتكون^(٨) منصرفة لمقاومة^(٩) غاية الخفة فيها أحد (١٨/ب) السيبين^(١٠).

(١) انظر: شرح المصنف ٢٨٨/١، وابن القواس ص ٦٨، والأصبهاني ص ٩٤، والجامي ٢٨٩/١.

(٢) في الأصل: (هذا) وهو تصحيف.

(٣) القرند: هو وشى السيف وهو خيل، أو هو الورد الأحمر، أو الثوب من الحرير. اللسان (قرند) ٣٤٠٥/٥.

(٤) قل البعلبي: "فأما العجمة الجنسية فلا أثر لها في منع الصرف كعجمة ديباج، واستبرق، وسجّجل، وهو المرأة واللجام، والقرند، وتحو ذلك من الأسماء الأعجمية الشائعة، فإن غجمتها لا تعتبر، فلو سُمي بشيء من ذلك كان منصرفاً مع أن فيه العلمية والعجمة". انظر: الفاخر ص ١٢١.

(٥) مجموع الشرطين واجب عند المصنف ومسا: العلمية في العجمة مع أحد الشرطين الباقين، وهو إما الزيادة على الثلاثة أو تحريك الأوسط، وعند سيبويه وأكثر النحاة: تحريك الأوسط لا تأثير له في العجمة فنحو "لك" عنهم منصرف متحتماً كنوح ولوط، وقد تجاوز الزمخشري عما ذهب إليه ابن الحاجب، فجعل الأعجمي الثلاثي الساكن الأوسط جائزاً صرفه وترك صرفه مع ترجيح المنصرف. انظر: الرضوي ١٢٤/١، وانظر: الكتاب ٢٣٤/٣، وما يصرف وما لا يصرف ص ٦١، والمفصل.

ص ٤٥، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٣/١.

(٦) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (فيكون) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل: (فيكون) وهو تصحيف.

(٩) في الأصل: (لتمام) وهو تصحيف.

(١٠) انظر: شرح الأصبهاني ص ٩٤ وفيه مثل ذلك.

فـ نوح منصرف، وشتر، وإبراهيم ممتنع.

فـ نوح "منصرف لعدم شرطه وهو تحرك الأوسط"^(١).

فإن قلت^(٢): لأي شيء جاز الأمران في "هند" ولم يجر في "نوح" مع أن فيهما سببين مع سكون الوسط؟ قلت: لما كان للتأنيث قوة للتأثير - لعدم احتياجه إلى الاشتراط في بعض الصور - اعتبر عند سكون الوسط، فجاز الأمران، بخلاف العجمة فإنها سبب ضعيف بالنسبة إليه؛ لاحتياجها إلى الاشتراط في كل الصور، ولم يعتبر عنده فيكون منصرفاً قطعاً، أو لأن "نوح" هو اللغة الفصيحة وعليها التنزيل^(٣) فلم يُعتد بعدم صرفه، و"هند" ليس كذلك فجز فيهما.

أقول: هذا السؤال وإن كان مما ذكره في هذا المقام، لكن لا وجه له أصلاً؛ لأنه إن أورد على مذهب من يجعل العلمية شرط جواز منع العجمة كما في "هند"، فلا نسلم الحكم منه على القطع بالمنع فيه، وإن أورد على ما ذهب إليه المصنف فالأمر ظاهر، نعم لو أريد به الاستقصار عن وجه الاكتفاء بالعلمية في مثل "هند" وعدم الاكتفاء بها في مثل نوح لكان له وجه، ثم أجيب بما ذكر.

فإن قلت: لم يوجب العجمة الثقل في "ماء، وجور" حتى يوجب المنع فيهما، ولم يوجب في نوح؟ قلت: لكونها ثمة زائدة على السببين^(٤)، وههنا ليس كذلك^(٥).

وشتر^(٦) وإبراهيم كل منهما ممتنع من الصرف للعلمية والعجمة^(٧) فيهما، مع حصول الشرط الأول^(٨) في الأول^(٩)، والثالثي^(١٠) في الثاني^(١١) من الثاني ومن الأول.

(١) فهذا ومثله منصرف قولاً واحداً في لغة جميع العرب، انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣، وقال أبو حيان في الإرشاد ٨٧٦/٢: "أكثر النحاة على الصرف تحرك الوسط أو سكن، صرح بذلك السيرافي، وابن برهن، وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع".

(٢) انظر مثل هذا الاعتراض في: الرضوي ١٢٥/١، وابن القواس ص ٦٨.

(٣) ومنه قوله تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ الْأَعْرَافَ ٥٩، وَ(وَلَاذَىٰ نُوحٌ رَّبُّهُ) ٤٥، وغير ذلك.

(٤) قال البعلبي ص ١٣٠: "ماء، وجور فيه ثلاثة أسباب: العلمية، والعجمة، والتأنيث".

(٥) وقال الجاسي ٢٣٠/١: "اعتبارها فيما سبق - أي في ماء، وجور - إنما هو لتقوية سببين آخرين، لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما، ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببتيها بالاستقلال".

(٦) في معجم البلدان ٣٢٥/٣: قلعة من أعمال لوزن بين برذعة وكجة ينسب إليها الملقب يوسف الصيرفي".

(٧) وقال ابن جماعة: "لا يعرف معناه، وقيل: اسم امرأة، وقيل: اسم بلدة". انظر: شرح ابن جماعة ص ٧٨.

(٨) قال الرضوي في (شتر): "ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة، إلا أن يقول: إنه لا يستعمل إلا مذكراً فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر، لكن ذلك مما لم يثبت، فالمثل الصحيح (لَمْك) لأنه اسم أبي "نوح" - عليه السلام".

(٩) وهو: تحرك الأوسط.

(١٠) أي: في (شتر).

(١١) وهو: الزيادة على الثلاثة.

(١٢) أي: في إبراهيم.

الجمع: شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء،

الجمع: هو ما وضع ليذل على أحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما، شرطه، أي: شرط الجمع في كونه سببا لمنع [الصرف] ^(١) أن يكون على صيغة الجمع المكسر للجمع الآخر، مع امتناع جمع التكسير مرة أخرى، وهو المراد من قوله: صيغة منتهى الجموع، وإنما سمي هذا الجمع منتهى الجموع لانتهاء ما يكسر به الوزن فيه ^(٢).

ونذكر في بعض الشروح ^(٣): "أن المراد بمنتهى الجموع: أن يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير، وإنما قلت: [يُمتنع جمعها] ^(٤) جمع التكسير لأنه يجوز جمعه جمع السلامة نحو * الصواحيات *.

قلت: هذا الكلام معترض عليه بمثل * حمراء، فإنه جمع على صيغة غير صيغة الجمع السالم، ويمتنع جمعه جمع التكسير لكنه منصرف، فالصواب ما ذكرناه.

قال المصنف ^(٥): " وهذا أولى من قول الأكثرين بأنه جمع لا نظير له في الأحاد ^(٦)؛ لكونه منقوصا بـ (مراويل) عكسا وبـ (أفلس) ^(٧) طرداء وتبعه العجواني ^(٨). والحق أنه لا انتقاض لكون كل ما ذكره وجها ممنوعا.

وإنما قال: بغير هاء أي: بغير تاء التانيث، وسمى (هاء) باعتبار انقلابها إليه عند الوقف، وبهذا يندفع ما قيل: إنه منقوص بـ (فواره) ^(٩) لكون هائه ليس للتانيث؛ لأنه إذا كان بالتاء

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال ابن هشام: " ومعنى هذا أن (مفاعيل) و(مفاعيل) وقفت الجموع عندهما والتبت إليهما فلا تتجاوزهما، فلا يُجمعان مرة أخرى، بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يُجمع تقول: كلب وأكلب، كم: فليس وأفلس، ثم تقول: أكلب وأكالب، ولا يجوز في أكالب أن يجمع بعد * أنظر: شرح قطر الندى ص ٧٠، وقال ابن القواس: " وشرطه: أن يكون ثلثة ألفا وبعدها حرفان متحركان كم: مساجد، وحرف مشدد كم: دواب ومخاد، أو ثلاثة أوسطها ياء نحو: محاريب، ومصاييح، وألا يكون في آخره تاء كم: صياقلة، وفرازنة، ولا ياء النسب كمدايني، ومعافري * أنظر: شرح القية ابن معيط لابن القواس ص ٤٥٣.

(٣) منها: الشرح المتوسط ص ٤٥، وشرح الأصبهاني ص ٩٦.

(٤) ما بين المعرفين من: الشرح المتوسط ص ٤٥.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٢٩١/١ مع تصرف في النقل، وأنظر: أمالي ابن الحاجب ٩٢/٣.

(٦) قال العلوي في الأثر هاز الصافية ص ١١٣: " وهذا رأى الأكثر من متقدمي النحاة كالفارسي وغيره، ورأى المغربي صاحب الدرّة * اهم وأنظر: رأى الفارسي في الإيضاح ص ٣٠٣، وهو قول سيبويه ٢٢٧/٣، والسيرافي في شرح الكتاب ٤٧/٢ مطبوع، والميز في المختضب ٣٢٧/٣، والزجاج في ما لا ينصرف ص ٦٣، والزمخشري في المفصل ص ٤٥، وابن عصفور في شرح الجمل ٣٢٨/٢.

(٧) فهو جمع لا نظير له في الأحاد ومع ذلك فهو منصرف.

(٨) أنظر: شرح العجواني ص ٥٥.

(٩) فواره جمع فارهة، والفارهة هي القينة وما يتبعها من المواهب، أنظر: اللسان (فاره) ٣٤٠٦/٥.

يكون منصرفاً لمشابهته المفرد حينئذ لفظاً ومعنى نحو: (ملانكة) فإنه مشابه لـ (كراهية)^(١).

أما المشابهة بينهما لفظاً فمن حيث الموازنة وهو ظاهر، وأما المشابهة من حيث المعنى فلوقوع كل منهما على كثيرين، ثم وقوع الجمع عليه ظاهر، وأما وقوع المفرد المذكور عليه فلأنه مصدر وهو صالح لأن يقع على القليل والكثير^(٢).

فإن قلت: لو قال بعد قوله: (بغير هاء): (وباء النسبة)، لكان أصوب^(٣)؛ لنلا ينتقض بمثل مدائني، فإنه يصدق عليه أنه على هذه الصيغة بغير (هاء) مع أنه منصرف!

قلت: المراد من الهاء العلامة، فيرجع محصول كلامه إلى: شرط الجمع أن يكون على تلك الصيغة من غير لحوق العلامة، فكلامه يكون متناولاً لباء النسبة أيضاً لكونها علامة كذلك، إلا أن المصنف اكتفى بذكر [الهاء]^(٤) لاشتهارها وكثرتها بالنسبة إلى الباء، فيكون هذا من قبيل التنبيه بذكر أحد المثلين على الآخر، والمماثلة بينهما في كونهما علامتين، وانقسام مدلول كل منهما إلى الحقيقي وغير الحقيقي، ومجيء كل منهما للفرق بين الجنس والواحد.

وبهذا الجواب سقط قول صاحب المتوسط^(٥): "فيلزم المصنف أحد الأمرين... إلخ صياغة"^(٦).

وإنما قال: شرطه صيغة منتهى الجموع، ولم يقل: منتهى الجموع، ليشمل القول جمع الجمع الحقيقي كـ (أكالب) و(أناعيم)^(٧)، والتقدير كـ "مساجد" و"مصاييح"، فإتباعهما ليساً بجمع الجمع حقيقة لكونهما على مثاله، ولعل تخصيص المثال بالذكر من هذا القبيل قريبة لذلك.

(١) قال الرضوي ١/٢٢٧: "وإنما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازاً عن نحو ملانكة؛ لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو: كراهية، وطواعية، وعلائية، فتكسر من قوة جمعته فلا يقوم مقام السبين... إلخ". وأنظر: الأصبهاني ص ٩٨، والجاني ١/٢٣٢.

(٢) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٩٨ وفيه مثل ذلك.

(٣) قال ابن القواس ص ٧٠: "وكان يجب عليه أن يقول: ولا ياء النسب كمدائني لأنها تشبه تاء التأنيث في تخليص المفرد من الجنس". إلخ. وأنظر: الأصبهاني ص ٩٩.

(٤) في الأصل: (اكفاء بالذكر) وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر الشرح المتوسط ص ٤٧. ولصحة: "فيلزم أحد الأمرين" وهو: إما الاحتراز به عن مثل مدائني، أو ترك الاحتراز عن مثل صياغة "إلخ".

(٧) في الأصل: (بأصله) وهو تصحيف، وما أثبتته من الشرح المتوسط ص ٤٧.

(٨) أكالب جمع أكلب، وأناعيم جمع أنعام، وأنعام جمع لعم.

وأما فrazنة فمنصرف، وحضاجر علم للضيع غير منصرف؛

وأما (عبال) و(حمار)^(١) فصرفهما لعدم حفظ الساكن بعد ألفهما من الحركة^(٢) لكونهما موضوعان على السكون فلا يكونان على وزن (مساجد) لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف (دواب) كذا في بعض الشروح. أقول: فيه نظر يظهر وجهه بالتأمل^(٣).

فإن قلت: لم خص هذا الجمع بأن يكون سبباً للمنع دون غيره؟

قلت: لن لا يلزم منع الصرف في كثير من الأسماء؛ لكونه عدولاً عن الأصل، إذ وجود غير هذا الجمع كثير فيها، أو تقول: إنما اختير هذا دون غيره لكونه مشابهاً للفعل من حيث امتناع مجيء الجمع منهما.

وأما مثل: "فrazنة"^(٤) فمنصرف؛ لكونها بالثاء والشرط عدمه.

قيل عليه: قوله هذا زائد؛ لأنه علم خروجها من قوله: بغير هاء!

قلت: لعل ذكره إياها للتوضيح والتسهيل لفهم المبتدئ.

وأشار بقوله: وحضاجر^(٥) إلى سؤال مقدر تقديره أن يقال: إن هذا الوزن إنما يمنع الصرف إذا كان جمعاً، و"حضاجر" ليس بجمع؛ لأنه علم للضيع، إلا أنه غير منصرف^(٦)!!

(١) عبال - يفتح العين والباء وتشديد اللام - جمع عباله وهي الثقل يقال: ألقي عليه عبالته أي: ثقله. أنظر: الأسموني ٢٤٢/٣، والتصريح ٢١١/٢، وأنظر: اللسان (عبال).

(٢) قال الزجاجي: "وإن سميت رجلاً بـ"ضطر" من قولك: "ضطره القبط" أو بـ"عبال" من قولك: "عباله" صرفته وكذلك إن جمعت "العبال" على "عبال" صرفتها أيضاً؛ لأن هذه اللام ليس لها أصل في الحركة... أنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٥، وأنظر: البيان في شرح الجمع ص ٥٣٨، والهمع ٨٧/١.

(٣) يحتمل وجه النظر أحد أمرين: الأول: أنه مفرد وليس بجمع، وهذا ما أفاده الشيخ بس في حاشيته على التصريح ٢١١/٢ حيث قال: "قال الذنوشي: ... وجئت بخط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم أن (عبال) معناه الثقل فيقتضي أنه مفرد، فلي تأمل" اهـ الثاني: أن هذا النظر يتوجه إلى ما ذكر في بعض الشروح من قوله: (لعدم حفظ الساكن بعد ألفهما من الحركة) إلى قوله: (بخلاف دواب)، وبيان هذا النظر: أن نحو (دواب) على ميزان (مساجد) تقديره؛ لأن له أصل يرجع إليه وهو أنه من (دب) والماضي صل عينه التحريك وكذا (عبال وحمار) أثبتت المعاجم ورود الماضي منها حيث جاء في اللسان (عبال) ٢٧٨٩/٤: عبال الشجر إذا طلع ورقه، وعبال الشجر عباله عبالاً حث عنه ورقه، وألقى عليه عبالته - بالتشديد - أي: ثقله، وعليه فإذا كان لـ (عبال، وحمار) ماضٍ مستعمل فهي في الحكم مع (دواب) ونحوه سواء.

(٤) الفرزّان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرب، وجمعه: فرازين، أنظر: اللسان (فرزّان) ٣٣٧٨/٥.

(٥) حضاجر: العظيم البطن الواسع، وحضاجر اسم للذكر والأنثى من الضباع، سميت بذلك لمسة بطنها. أنظر: اللسان (حضاجر) ٩٠٦/٢.

(٦) وهذا المعنى قد أشار إليه الزجاجي حيث قال: "فإن قلّ قائل في جملة هذا الباب: إنه قد جاء مثلاً في الواحد أن العرب قالت للضيع: حضاجر؟ فزعم سيبويه أنها سميت بجمع الحضاجر، والحضاجر: الوطيط العظيم، فكانها قيل لها حضاجر لعظم بطنها" اهـ. أنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٥.

لأنه منقول عن الجمع، وسراويل إذا لم يصرف - وهو الأكثر -

ثم أشار إلى جوابه بقوله: لأنه، أي: الحضاجر منقول عن الجمع.
وتفصيله^(١): أن المانع من الصرف هو الجمعية / الأصلية سواء كانت ببقية الآن أو لم تكن جمعا في الحال، إلا أنه جمع في الأصل؛ لأنه منقول عن جمع "حضجر" وهو عظيم البطن.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون منع صرفه للتأنيث والعلمية^(٢)، لا لاعتبار الجمعية؟
قلت^(٣): لو كان كذلك لكان منصرفا عند التذكير؛ لاتقاء أحد سببيه، مع أنه ليس كذلك، فلا بد من علة باقية في الحالتين وهي الجمعية.

ولتأمل أن يقول^(٤): يلزم من هذا الجواب أن يشترط الجمع المانع من الصرف بكونه جمعا في الأصل، كما فعله في الوصف.

ويمكن أن يجاب عنه بأن إمكان^(٥) إرادة مطلق الجمع لما كان يجعل الأصلي داخلا في المقصود لأنه يتضمنه لم يحتج إلى التعرض له، وأما في الوصف فلعدم إمكان إرادة المطلق، بل المانع من الصرف في هذا الباب وصف مخصوص فاحتيج إلى المخصص ولذلك^(٦) اشترط.

وقيل: لو اشترط الجمع بالأصلية لتوهم جريان العروض في الجمع وهو غير جائز^(٧).

(١) انظر تفصيل هذا الجواب في: شرح المصنف ٢٩٤/١ وما بعدها، وأما ابن الحاجب ٩٣/٣، والرضي ١٢٧/١، وابن القوام ص ٧٣، والأصبهاني ص ٩٩، والجلبي ٢٣٣/١، وانظر: البيان في شرح الجمع ص ٢٦.

(٢) قال نقره كار في: العباب ص ٣٣٣: "واعلم أن امتناع حضاجر يجوز أن يكون لانتقاله على العلمية والتأنيث، لأنه علم للضع لا يقع إلا على الأنثى، والتكر ضيعان" هـ.

(٣) وقال العلوي في: الأزهار الصافية ص ١١٥: "وجوابه من وجهين: أولاً: فلأن لا يسلم أن فيه تأنيثاً؛ لأنه علم جنس للضع ومن حق علم الجنس أن يكون موضوعاً على القدر المشترك بين المذكر والمؤنث، فهذا حكماً بطلان تأنيثه، وثانياً: فلأن لو سلمنا بتأنيثه فكان يلزم صرفه عنه تذكيره، لبطلان العلمية بالتذكير، وبطلان التأنيث لأنه مشروط في تأثيره بالعلمية" هـ، وانظر: الجاسي ٢٣٣/١.

(٤) انظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: شرح الغدواني ص ٥٨.

(٥) في الأصل: (مكان) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (وكذلك) وهو تصحيف.

(٧) قال الجاسي ٢٣٣/١: "والما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول، ولم يقل: الجمع شرطه أن يكون في الأصل، كما قال في الوصف؛ لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة، وليس الأمر كذلك إذ لا يتصور العروض في الجمعية" هـ.

شرح كافيّة ابن الحاجب

قوله: وسراويل، إشارة إلى سؤال مقدر أيضا وهو أن يقال: ولئن سلطنا أن * حضاجر * غير منصرف لكونه منقولا عن الجمع وإن لم يكن جمعا في الحال، فما بال * سراويل * فإنه ليس بجمع ولا منقول عن الجمع مع أنه غير منصرف!

وأشار إلى جوابه بقوله: إذا لم يصرف - وهو الأكثر - ففى الجواب عنه وجهان: أحدهما: أن يقال إنه لفظ أعجمي، فلما استعملته العرب على الألفاظ التي كانت على فقد قيل: أعجمي حُمل على مُوازنة، وقيل: عربي جمع سرّالة تقديرًا.

وزنه والحال أن مُوازنة غير منصرف فمنع هذا أيضا، وهو المراد من قوله: فقد قيل: أعجمي حُمل على مُوازنة^(١).

ثم ينبغي [أن يعلم]^(٢) أن المراد من الموازنة في الصيغة: الحاصلة من اجتماع الحروف، والحركات، والمسكنات، لا الموازنة في الحروف فقط، وإلا يلزم النقص بمثل (هذاب)^(٣).

والثاني: أنه لما وُجد غير منصرف مفردًا، وعُلم من قاعدتهم أن هذا الوزن إنما يؤثر للجمعية، قدر فيه الجمعية، حفظًا للقاعدة المشهورة فيما بينهم، وهو المراد من قوله: وقيل: عربي جمع سرّالة تقديرًا^(٤)، يعلى: لم يستعمل في المشهور "سرّالة" فتقدر؛ ليكون واحد

(١) هذا قول سيوييه، والمبرد، والزجاج، وأبي علي، قال سيوييه ٢٢٩/٣: "أما * سراويل * فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب * الأجر * إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة" اهـ. وأنظر: المقضب ٣٢٦/٣ حيث قال: "وكذلك * سراويل * لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثل من العربية لا ينظره الصرف نحو: قنابل، وهاليز، فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية". وأنظر: مالا ينصرف ص ٦٤، وابن يعيش ٦٤/١، والرصنى ١٣١/١، وابن القواس ٧٣، والإقيد ص ٢٦٣، وقال الجاسي ٢٣٤/١: "... فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكماء فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقة أو حكما، فبأن هذا الجواب على تعميم الجمعية، لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على الموازن" اهـ. وقال النولك أبدي ل ١٧/ب: "وإنما حمل عليه لأن الأعجمي دخل والدخل في كل شيء إلى جنسه يميل، ولأن الدخل لابد وأن يتحقق بنوع، والموازن بالتحقق ليق وأخرى اهـ".

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٣) هذاب: اللين الخثر جنا، ولين فذب وفذب وهو الحامض الخثر، وهو أيضا عشب يكون في العيشين. أنظر: اللسان (هدد) ٤٦٣٠/٦، والتاج (هدد) ٥٤٥/٢، والصحاح ١٧٨/٢، ولم يلزم النقص لأن (هذاب) مضموم الأول، والشروط أن يكون موازنا له في الحروف والحركات والمسكنات، لا في الحروف فقط.

(٤) نسب السراويل هذا الرأي إلى المبرد حيث قال: "ومن الناس من يجعله جمعا لـ * سرّالة *، فيكون جمعا لقطع الخرق، واعتد هذا المذهب أبو العباس". أنظر: شرح كتاب سيوييه للسبكي ١٢٥/٥ رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية برقم ١٤٥٧، تحقيق د/ أحمد صالح أحمد نقيق. وتبعه في هذه النسبة ابن يعيش ٦٤/١، والرصنى ١٣١/١، والذي حملهم على هذا هو قول المبرد في المقضب ٣٤٥/٣: "فلما سراويل فكان يقول فيها: العرب يجعلها بعضهم واحدة، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب، ومن العرب من يراها جمعا

سراويل " لنلا تنتقض القاعدة^(١)، وقيل بل هو جمع محقق، قال الشاعر:
عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ :: فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْتِفٍ^(٢)

واحدا "سروالة" ويتنبون: "عليه من اللؤم سروالة" ا. هـ والصواب: أن المبرد موافق لسيبويه فيما ذهب إليه، وقوله: "ومن العرب من يراها جمعا واحدا سروالة" هو قول نظه عن الأخفش، ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو ترجيحه. انظر: هامش المقتضب ٣/٣٤٥.

(١) انظر: شرح المصنف ١/٢٩٦، والرضي ١/١٣١، وابن القوام ٧٣، والأصمعي ١٠٠، والجماسي ٢٣٤/١.

(٢) من المتقارب لم أعرف قائلة: وانظره في: المقتضب ٣/٣٤٦، وابن يعيش ١/٦٤، والرضي ١/١٣١، وشرح الشافعية ١/٢٧٠، وابن جماعة ٨٠، والخزانة ١/٢٣٣، والتصريح ٢/٢١٢، والشاهد قوله "سروالة" حيث احتج به من قال: إن "سراويل" جمع "سروالة" وإن "سراويل" منع الصرف لكونها جمعا.

فعلى هذا لا كلام في منع الصرف^(١).

قال السيرافي^(٢): "سروالة لغة في السراويل إذ ليس مراد الشاعر [عليه]^(٣) من اللوم قطعة من خرق السراويل".

قال صاحب المتوسط^(٤): "اعلم أن الأسباب المانعة من الصرف يلزم أن تكون^(٥) عشرة بناءً على الجواب الأول^(٦)، وأن الجمع المانع من الصرف تحقيقى وتقديرى بناءً على الجواب الثانى، ولم يتعرض المصنف لهما في موضعهما".

واجيب عن الأول: بأن حمل الشيء على الشيء للاشتراك في الزنة لا يوجب أن يكون معدوداً في أصول العلل، وعن الثانى: بأن المراد مطلق الجمع، وهو يتناول التحقيقى والتقديرى، ولذلك لم يتعرض للتحقيقى والتقديرى أولاً ثم يبين كونه مقصوداً.

وإذا صرف (سراويل)^(٧) فلا إشكال فيه^(٨)؛ لأن هذا الوزن إنما يمنع الصرف إذا كان جمعا فلما انتفت الجمعية عنه^(٩) صرف من غير إشكال، فإن الإشكال في منع صرفه يدون الجمعية إن كان عربياً، ويدون العلمية إن كان عجمياً، فيحتاج إلى التصحيح.

قال في الشرح^(١٠): "وأما من قال العلة كونه [لا]^(١١) نظير له في الأحاد، فالإشكال عليه صرف أو لم يصرف"، وفيه بحث^(١٢).

(١) قال ابن الخباز: "وأما (سراويل) فهو أعجمى، ولا حجة فيه، وقد قيل: إنه جمع واحده سروالة" اهـ. أنظر: توجيه اللع ٤٢٥، وأنظر: ابن الناطم ٢٥٣، والجمع ٨٩/١، والتصريح ٢١٢/٢.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي، من أعلم الناس بتحقيق البصريين قرأ القرآن على ابن مجاهد، وأخذ عن ابن دريد، وابن السراج، مات في رجب سنة ٣٦٨ هـ. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه وأخبار النحويين، وشرح مقصورة ابن دريد، أنظر: شذرات الذهب ٦٥/٣، ونزهة الألباء ٣٠٧، وإلباء الرواة ٣١٣/١. وأنظر قوله في: شرح السيرافي ١٢٥/٥ رسالة.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح السيرافي.

(٤) أنظر: الشرح المتوسط ص ٤٩.

(٥) في الأصل: (يكون) وما أثبتته من الشرح المتوسط.

(٦) وهو قوله: أعجمى حمل على موازنه، فيكون السبب العاثر هو: الحمل على الموازن.

(٧) قال الرضوى ١٣٢/١: "ولمب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضاً نظراً إلى قوله: 'غرب' كما غرب الأجر" وهو غلط؛ لأن تشبيه سيبويه له بالأجر لأجل التعريف فقط، لا لكونه منصرفاً مثله، لا ترى إلى قوله بعد: "إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا يلصرف" اهـ.

(٨) أنظر: شرح ابن القواس ص ٧٣.

(٩) في الأصل: (عند) وهو تصحيف.

(١٠) أنظر: شرح المصنف ٢٩٧/١.

(١١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(١٢) قال ابن هشام: "إن صرف لزمه أن يصرف نظيره (مصابيح) وشبهه، وإن منع فهذا الإشكال وارد

ونحو: جوار رفعا وجرا مثل: قاض.

ولحو جوار، يريد به ما كان جمعا لـ "قاعلة" معتل اللام كـ عوال جمع غالية، ومواش جمع ماشية ونظائرهما له.

واعلم أن البعض من النحاة قد ذهب إلى أن الإعلال في نحو هذا مقدم على وجود منع الصرف؛ لقوة سببه وهو: الاستقلال^(١) اللفظي الظاهر، بخلاف سبب منع الصرف فإنه ضعيف لأنه المشابهة الخفية^(٢) المعنوية، ولأن حكم الإعلال راجع إلى ذات الكلمة، ومنع الصرف إلى حالها، ولا شك في سبق الأول على الثاني، وهذا ما اختاره سيبويه، والزجاج^(٣) كما صرح به بعض الأفاضل، فيكون أصل (جوار) عندهما (جوارئ) بالتثنية، ثم أعل بحذف الضمة والكسرة، لكونهما ثقيلتين على الياء، والتقى ساكنان الياء والتثنية، ثم حذف الياء لأجل ذلك الالتقاء فصار نحو "جوار" رفعا وجرا مثل "قاض"^(٤) في اللفظ من حيث ثبوت التثنية فيهما وحذف الياء من الآخر^(٥).

ثم إنهم يعد الاتفاق منهم على ذلك اختلفوا في التقدير:

فقال الزجاج ومن تبعه^(٦): إنه منصرف لأن هذا الجمع إنما يمنع الصرف إذا كانت الصيغة باقية، أما إذا لم تبق فالصرف لا غير، لأنه حينئذ يصير مثل (سلام) و(كلام)^(٧).

على = المانع وهو: ما وجه منعه؟ ويمكن أن يجاب عنهم بأنهم شرطوا ألا يكون له نظير في الأحاد العربية، وهذا أعجمي، وقد قيل: إنه أعجمي منصرف، ومنهم من قال عري منصرف وإنما منع للضرورة^{*} اهـ. انظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١/١٥، وانظر: شرح الأصبهاني ص ١٠٢.

(١) في الأصل: (الانتقال) والتصويب من الرضى ١/١٣٤.

(٢) في الأصل: (الحقة) والتصويب من شرح لب الألبان ص ٨٢، قل الرضى: "وأما منع الصرف فمبنيه ضعيف إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل" اهـ انظر: شرح الرضى ١/١٣٤.

(٣) هو إبراهيم بن العري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو ولازم الميرد، توفي في جمادى الآخرة سنة ٣١١ هـ، من مصنفاته: معاني القرآن، والقوافي والعروض، والنوادر. انظر: نزهة الألبان ص ٣٨٣، والبيغة ١/١٢٧.

(٤) قال الأصمعي: "انصرف في الرفع والجر لتقصاته، ولم ينصرف في النصب لتمامه، تقول: هؤلاء جوار وغواش، ومررت بجوار وغواش، ورايت جوارئ وغواشي" اهـ انظر: شرح التمع ص ٧٠٢. وقال ابن المراج: "والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل، وأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق وجميع البصريين..." اهـ انظر: الأصول ٢/٩٣.

(٥) تقول: جاءتني جوار ومررت بجوار. كما تقول: جاءني قاض ومررت بقاض، بخلاف حالة النصب فالياء مقوحة متحركة.

(٦) في الأصل: (ينق) وهو تصحيف، وقد نسب الرضى هذا القول إلى الميرد، والزجاج، انظر: الرضى ١/١٣٤، وانظر: المقضب ١/٢٨٠، ومالا يتصرف ص ١٤٤.

(٧) انظر: شرح المصنف ١/٢٩٨، وشرح الأصبهاني ص ١٠٢.

قالتون عنده للتمكن وهذا مختار الأخفش أيضاً^(١).

واتفق سيبويه معه في رواية^(٢)، وقال في أخرى إنه غير منصرف^(٣)؛ لأن هذه الصيغة وإن لم تكن باقية في الظاهر إلا أنها باقية في التقدير، بدليل قولهم: هذه^(٤) جوار - بالكسر - ولولا أن الياء مقترنة لما عد جريان الإعراب على الراء، فلما اعتبروا وجودها للإعراب اعتبر أيضاً لمنع الصرف؛ لكون كل منهما حكماً لفظياً^(٥)، فإن منع الصرف أمر لفظي باعتبار الحكم، وإن كان أمراً معنوياً باعتبار نفس الأمر، ولأن كل شيء حذف لإعلال موجب يكون بمنزلة الباقي فيكون/ غير منصرف عنده في الأحوال الثلاثة، وعند الأولين حال النصب فقط، فوقع الاتفاق فيه.

ومما يقوى^(٦) ذلك المذهب منعهم صرف (أحوى)^(٧) مع عدم بقاء الوزن ظاهراً بسبب الإعلال.

وأما الحكم ببقاء الصيغة وثبوت الألف في مقابلة اللام، فبعد الحكم بمنع صرفه، فلو منع صرفه لقليل (أحوى) بالتثنية بدون الألف لفظاً، فلم يلزم قول من قال^(٨): إن منع صرف (أحوى) لكونه على وزن (أفعل) لثبوت الألف [في]^(٩) مقابلة اللام بخلاف (جوار)^(١٠).

فإن قلت: هلا يعوض التثنية عن الحركة حتى يكون مثل جوار؟

قلت: لزيادة مدة الألف بالنسبة إلى الياء، فكأنها تغني عن التعويض لحصول النقل بها. وههنا كلام غير هذا مذكور في شرح اللب^(١١).

(١) قال الشيخ خالد: "وذهب الأخفش إلى أن الياء لما حُلت تخفيفاً بقي الاسم في اللفظ كـ: سلام وكلام، وزالت صيغة منتهى الجموع فنحله توين الصرف" أ. هـ أنظر: التصريح ٢/٢١٢، وأنظر: الفاخر ص ١١٨.

(٢) قال سيبويه ٣/٣٠٨: "واعلم أن كل شيء من نبات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه يصرف في حال الجر والرفع" أ. هـ.

(٣) قال سيبويه ٣/٣١٠: "وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ جوار فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسماً ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قيل أن يكون معرفة... قلت: فإن جعلته اسماً لامراً، قال: أصرفها... أ. هـ.

(٤) في الأصل: (هذا) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: شرح المصنف ١/٣٠٠ وما بعدها، والإقليد ص ٢٦١.

(٦) في الأصل: (يقصد) وهو تصحيف.

(٧) أنظر: شرح المصنف ١/٣٠٠، والرضي ١/١٣٥، والإقليد ص ٢٦١.

(٨) هذا قول الجندی صاحب الإقليد في: شرحه ص ٢٦١.

(٩) ما بين المعوقين يقتصر إليه السياق.

(١٠) أنظر: شرح المصنف ١/٣٠١ وفيه توضيح ذلك.

(١١) أنظر: شرح لب الألباب ص ٨٣.

والبعض الآخر منهم ذهب إلى أن المنع مقدم على الإعلال فيه^(١)، وذلك لاقتضاء وجود

التركيب

الصيغة في أول الأمر، والمختار عند أبي زيد^(٢)، والكسائي^(٣)، هذا المذهب^(٤)، فعلى هذا ينبغي أن يقال بالفتح في حال الجر؛ لأن حركته وقعت في أول الأمر فتحة، فلا يتصور الإعلال بحذفها عن الياء كما في حال النصب، وببيت الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوثة :: ولكن عبد الله مولى مواليا^(٥)

وارد على هذا الرأي^(٦).

ف عندهم أصل (هؤلاء جوار): (جوارى) بالضم من غير التنوين، فأعل يحذف الضمة لاستقلالها على الياء، ثم حذفت الياء؛ لأنهم لما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى: {والليل إذا يسر}^(٧) و{الكبير المتألم}^(٨) كان حذفهم إياها في الجمع الذي هو أثقل منه أولى، ولأنه لما حذفت الحركة عوض عنها التنوين، فالتقى^(٩) ساكنان، ثم حذفت الياء لأجل ذلك. كذا في بعض شروح الكافية^(١٠). ثم إسناد بعضهم هذا الأصل إلى سيبويه سهو يظهر

- (١) وهذا مذهب المبرد كما في: الرضى ١/١٣٥، وحاشية الصبان ٣/٢٤٥، وأنظر: المقضب ١/٢٨١.
- (٢) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن قيس الأضرى، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، كان من أئمة الأدب وعظمت عليه اللغة والنوادر والغريب، كان ثقة من أهل البصرة له: الإيل، واللغات، والنوادر، وغريب الأسماء، وفعلت وأفعلت توفي سنة ٢١٥ هـ أنظر: الفهرست ص ٨١، وإنباء الرواة ٢/٣٠، ونزهة الألباء ١٢٤.
- (٣) الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، أبو الحسن، أخذ عن الرواسي والهرّاء، كان إماماً في النحو واللغة والقراءات، أحد أئمة القراء السبعة، له مع سيبويه واليزيدي مناظرات ومجالس، له: المختصر في النحو، وكتاب القراءات، ومعالي القرآن، توفي بالري سنة ١٨٩ هجرية. أنظر: الفهرست ص ٩٧، وإنباء الرواة ٢/٢٥٦، ونزهة الألباء ص ٦٧، ووفيات الأعيان ٢/٤٥٧.
- (٤) أنظر: الرضى ١/١٣٤، وابن يعش ١/٦٤، والإقليد ١/٢٦٠، وأنظر: الأصول ٢/٩١، والأصبهاني ١٠٥.

(٥) من الطويل وليس في ديوانه ط / دار صادر، يهجو به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأنظره في: الكتاب ٣/٣١٣، والمقضب ١/٢٨١، وابن يعش ١/٦٤، ولباب الإعراب ص ٢١٣، والارتشاف ٥/٢٣٨٨، والرضى ١/١٣٣، والخزانة ١/٢٣٥، والتصريح ٢/٢٢٩، والشاهد قوله: (مولى مواليا) والقياس أن يقول: (مولى موال) ولكنه أظهر الفتحة في حالة الجر.

(٦) وذلك لأنه جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(٧) سورة الفجر الآية (٤).

(٨) سورة الرعد من الآية (٩).

(٩) في الأصل: (فالتقاء) وهو تصحيف.

(١٠) أنظر: الشرح المتوسط ص ٥١، وشرح الأصبهاني ص ١٠٤، وأنظر: الجامي ١/٢٣٧.

فإن قلت: تتوین (جوارى) تتوین عند سيبويه فإنه غير متصرف!

قلت: تتوین العوض^(٢)؛ لأنه لما كان صيغة الجمع ثابتة عنده تقديرًا حذف منه تتوین التمكن لعدم الانصراف، ثم ألحق به تتوین آخر عوضاً إما عن الحركة^(٣)، أو عن الياء، حذراً عن رجوعها بسبب زوال التقاء الساكنين في اسم مستقل لفظاً؛ لكونه ناقصاً مبنياً على بناء مُتَمَدٍّ ومعنى لكونه جمعاً متصفاً بالفرعية^(٤).

وبهذا ظهر ضعف ما قيل: إن كونه عوضاً عن الياء غير صحيح عند سيبويه؛ لأن حذفها لالتقاء بهاء، فيكون التتوین موجوداً قبل حذف الياء، فلا يصلح أن يكون عوضاً عنها.

نعم: لو قيل: لما كانت ثابتة فكيف يصح عنها التعويض، لكان شيئاً^(٥).

ثم ليت شعري! المقصود من سلم تقديم المنع على الإعلال، ثم أعْلَلْ يحذف الياء مُعَلَّلاً باستقلال الكسرة عليها، كيف؟! فإن الكسرة لم توجد فيه حينئذٍ حتى تُسْتَقْلَلَ على الياء وتحذف لأجله، ثم تحذف الياء للسكون والاكتفاء بالكسرة، نعم لو قيل: إن الفتحة في حال الجر ثقيلة لثابتها مناب الكسرة الثقيلة فليهذا حذفت، لكان له وجه.

التركيب: المراد منه ضم كلمة إلى أخرى^(٦) بشرط أن يكون بين اسمين، فلا ينتقض بمثل:

(١) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/١ وقد قال: "ونقل عن سيبويه أن أصله (جوارى) بغير تتوین، حذفت الياء لعلتين انضم مع الاستقلال بحرف العلة، ثم عوض عن الياء التتوین، وهو ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر" أ. هـ.

(٢) قال سيبويه ٣٠٨/٣: "واعلم أن كل شيء من ياءات الواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، وذلك أنهم لما حذفوا الياء فحذف عليهم فصار التتوین عوضاً..." أ. هـ. وأنظر: مثلاً ينصرف ص ١٤٤، وشرح المصنف ٣٠١/١، والأصبهاني ص ١٠٣، والأشمولي ٢٤٥/٣.

(٣) مذهب المبرز والزجاج أن التتوین عوض عن حركة الياء. أنظر: مثلاً لا ينصرف ص ١٤٤، والمقطب ٢٨١/١.

(٤) أنظر: شرح الرضوي ١٣٦/١.

(٥) قال ابن الحاجب ٣٠١/١ موجهاً مثل هذا الكلام: "إن قيل: ما هذا التتوین على مذهب سيبويه؟ قيل: هو عند التتوین عوض عن الياء المحذوفة، والأولى أن يقال: عن إعلال الياء بالسكون؛ لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التتوین، فكيف صح أن يكون عوضاً عنها ولم تحذف إلا بعد وجوده؟ وإنما يكون الشيء عوضاً عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره، فوجب أن يقال: إنه عوض عن الإعلال، لأن الإعلال ثابت قبل مجيء التتوین، فلما جاء التتوین بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين" أ. هـ.

(٦) أنظر: الغرة ص ٢١٦، وقال الجاسي ٢٣٧/١: "التركيب: وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه" أ. هـ.

(هاشمي) و(زيد علما)^(١)، والألف والألام فيه لعهدية ذلك.

وإنما لم يكن تركيب مثلهما مراداً لأنه لشدة اتصال الحرف بالاسم منزلٌ منزلة أحد حروف الكلمة، فلا يظهر فيه حكم التركيب وكونه فرعاً لشيء^(٢).

(١) قال ابن الحاجب: "التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إستادي" أنظر: الإيضاح ١/١٤٥.

(٢) قال ابن الناطم: "والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد بل بتزويل عجزه من الصدر منزلة تاء التانيث، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر، إلا إذا كان معتلاً" أهر أنظر: شرح الألفية ص ٢٥٣، وأنظر: الفاخر ص ١٣١، والأشمولي ٢٤٩/٣.

شرطه: العلمية، وأن لا يكون بإضافة، ولا إسناد،

شرطه أي: شرط التركيب في أن يكون سببا لمنع الصرف^(١) أمور ثلاثة:

أحدها: وجودي وهو: العلمية، وإنما اشترطت العلمية^(٢) لأنه بعدها يحصل الامتزاج بين الكلمتين، فيصيران بمنزلة كلمة واحدة، فيعرب بإعراب واحد، بخلاف ما إذا لم يكن علما، فإن الكلمتين حينئذ لم يكونا مُتَمَتِّزَتَيْنِ كـ (ضارب زيدا) و (عشرون درهما)، فلم يكن لهما إعراب واحد، فالامتزاج لا يحصل إلا بالعلمية مع عدم المانع، هكذا قيل.

قلت: فعلى هذا قد كان الفرق بينه وبين القسم السابق غرضاً.

وإثان منهما غمى، والأول منهما: ألا يكون التركيب بإضافة؛ لأن الإضافة توجب في المركب الإضافي إعرابين أحدهما للمضاف، والآخر للمضاف إليه وإن كان يعد التسمية، فلم توجد فيهما امتزاج يجعلهما كالكلمة الواحدة، فلم يستحق إعراباً واحداً وهو المعتبر في باب منع الصرف، ولأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً^(٣) أو في حكمه، فالأولى^(٤) ألا يجعل الأمر على العكس^(٥)، والثاني: أن لا يكون التركيب بإسناد^(٦)؛ لأنه لو كان بإسناد لكان مبنياً محكياً على حاله فلم يكن له حظ في منع الصرف؛ إذ هو مخصوص بالمعربات^(٧)، هكذا قالوا^(٨).

(١) وعلّة منعه من الصرف: اجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب، انظر: شرح ابن النافذ ص ٢٥٣، والأشومى ٢٤٩/٣، والتصريح ٢١٦/٢.

(٢) قال الرضى ١٣٧/١: "إنما كان شرط التركيب العلمية لأن الكلمتين معا تنحلان في وضع العلم، فيؤمن حذف أحدهما إذا العلمية... تؤمن من التفصل، ولو لاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال" أ. هـ. وانظر أيضاً علّة اشتراط العلمية في: ابن القوام ص ٧٦، والأصيهاني ص ١٠٧، وقد زاد الأصيهاني تعليلاً آخر وهو: أنه إنما اشترط العلمية احترازاً من نحو: جرى بيت بيت، وخمسة عشر فائنه مئتي وبلب ما لا ينصرف معرب.

(٣) في الأصل: (منصرف) وهو لحن.

(٤) في الأصل: (فلا لأولى) وهو تصحيف.

(٥) انظر: علّة ذلك في: الأصيهاني ص ١٠٧، والجامي ٢٣٧/١، والكشاف ١٣٢/١.

(٦) قال ابن الحاجب في أماليه ٥٧/٣: "التركيب شرطه: العلمية، وألا يكون بإضافة، ولا إسناد احتراز من مثل قولك: امرؤ القيس، وعبد القيس، وتابط ثمر، وتنبه مما هو مضاف أو مركب تركيباً إسنادياً، أما المضاف فعرب وليس مستعاً من الصرف، وإنما امتنع من التتوين لأجل الإضافة، فالتركيب فيه غير معتبر، وأما المركب بالتركيب الإسنادي فغير معرب أصلاً، ولا يوصف بكونه منصرفاً ولا غيره، فلو سكنت عنه لم يضرب؛ لأنه لا يقع فيما يوصف بأنه غير منصرف أو غيره؛ لأن ذلك إنما يكون في المعرب، وهذا غير معرب فهو لا يقع إلا كذلك، إلا أن يذكره أوضح" أ. هـ.

(٧) قال الرضى ١٣٧/١: "وكان عليه أن يقول: (ولا معرباً جزؤه الأخير قبل العملية) ليخرج نحو: (إن زيدا) علماً وكذلك نحو: (ما زيد)، ويقول أيضاً: (وألا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية) ليخرج نحو: (سبويه) و (خمسة عشر) علماً، فالأصح إذن مراعاة البناء الأول" أ. هـ. وانظر: الجامي ٢٣٨/١.

(٨) انظر: الشرح المتوسط ص ٥٢، والأصيهاني ص ١٠٧، وما بعدها، والأزهار الصافية ص ١٢٣.

مثل: بعليك.

لكن نكر في بعض الكتب المشهورة أن الجملة المنقولة إلى العلمية كـ "تأبط شراً" - مثلاً - قبل النقل إلى العلمية مبنية، وبعده جعلت علماً^(١)، فكان كل جزء منها بمنزلة الرء من (زيد)، وصار المجموع اسماً واحداً يستحق لأن^(٢) يجري الإعراب على آخره، كما في مثل: بعليك^(٣)؛ لانعدام علة البناء بالنقل، لكن لما كان لفظ الجملة محكياً على حاله الأول للدلالة على القضية في الأصل، بقي الجزء الأخير منها مشغولاً بحركته الأولى، كالنصب في الـ شراً، فلم يكن إعرابه لفظاً؛ لتعذر اجتماع / إعرابين لفظيين على كلمة واحدة، فأعرب تقدير^(٤)، فعلى هذا لم يصح عدهم إياها من المبنيات، بل الحكم عليها بالانصراف وعدمه، لأن عدم ظهور الإعراب لا ينافي في الحكم بهما.

ثم لو قيل في توجيه كلامهم: إن الحكاية لما كانت مقتضية لاعتبار التعدد في أجزاء الجملة في الظاهر، لم يلاحظ كونها اسماً واحداً يستحق الإعراب الواحد، فبهذا الاعتبار [لو]^(٥) صح العد منها لم يكن بعيداً^(٦) عن الحق.

فإن قلت^(٧)؛ لو قال بعد قوله: (بليستاد): (ولا بأن يكون الثاني صوتاً ولا متضمناً للحرف في الأصل) لكان أصوب؛ حتى يحصل الاحتراز عن مثل: (سيبويه) و(خمس عشرة) علماً! قلت: أما الاحتراز عن مثل: "سيبويه" فلا حاجة إليه؛ لكونه مبنياً، ومنع الصرف مخصوص بالمعربات^(٨)، وأما نحو: (خمس عشرة) فإنه إذا جعل علماً^(٩) ففيه الوجهان: أحدهما: أن يعرب لفظاً في وجه، وتقديراً في آخر؛ لأن علة البناء كانت تضمنه

(١) قال ابن الحاجب: "الجملة إذا سمي بها وجب حكايتها، والدليل على وجوب حكايتها أن كل اسم علم مركب حكمه بعد التسمية في الإعراب والبناء، حكمه قبل التسمية ما لم يتع مانع، وهذا قبل التسمية جملة ليس لها إعراب باعتبار الجملة فوجب بقاؤها "أ. هـ أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٧٠/١. فحكم هذه الجملة الحكاية تقول: قام تأبط شراً. ورايت تأبط شراً، ومررت بتأبط شراً.

(٢) في الأصل: (لا).

(٣) في معجم البلدان ٤٥٣/١: "مدينة قديمة فيها أبلية عجيبة وأثار عظيمة، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل، وهو اسم مركب من (بغل) اسم صتم، و(بك) أصله من: بكه عنقه أي دقها "أ. هـ. وأنظر: الجامي ٢٣٨/١.

(٤) في الأصل: (تقدير) وهو لحن.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) في الأصل: (بعيد) وهو لحن.

(٧) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: الشرح المتوسط ٥٢، وشرح العجوتاني ص ٦٣، والأصبهاني ١٠٨.

(٨) أنظر: الجامي ٢٣٨/١.

(٩) قال في الارتشاف ٨٦٦/٢: "وما ركب من العدد كـ خمس عشرة إذا سميت به فلك أن تقره على حاله، وأن تُعربه إعراب المتضامين، وإعراب مالا ينصرف "هـ. وأنظر: المساعد ٣٣/٣، والأشعوني ٢٥١/٣، وأنظر: علة بنائه في: الكتاب ٢٨٩/٣، ومالا ينصرف ص ١٣٥ وما بعدها.

الحرف، وانتفت هذه العلة بجعله علماً؛ إذ الكلمتان حينئذٍ امتزجتا فصارتا بمنزلة "بعلبك"،^(١) فحينئذٍ لا يحترز عنه لكونه من المراد.

والثاني: أنه لما كان مبنياً قبل العلمية لتضمنه الحرف^(٢)، جاز إبقاء حاله الأول اعتباراً للمنقول عنه؛ لأن المنقول عنه كما يراعى [فى الإعراب يراعى]^(٣) أيضاً فى البناء.

هذا هو المذهب الأصح، فهو حينئذٍ يكون كـ (سيبويه)^(٤) فلا حاجة إلى الاحتراز عنه،

وهذا^(٥) يصح أن يكون مراد من قال: إن الجملة مبنية محكية على حالها.

لا يقال: فعلى هذا يلزم على المصنف ألا يحترز عن الإسنادى لكونه مبنياً، وأيضاً: إنكم بينتم أن المراد من التركيب ما يكون من اسمين، فيخرج ما [يكون]^(٦) من الفعل والفاعل.

لأننا نقول: إن الاحتراز عنه مع حصول الغناء عنه تنبيه وتسهيل لأمر المبتدئ، باعتباره أن يعرض^(٧) عليه مثل ذلك، بخلاف (سيبويه) و(خمسة عشر)؛ لأن موجب البناء فى الإسناد أخفى، ولأن الجزء الثانى منه معرب فى الأكثر فيورث الوهم.

وقيل: إن الاحتراز من الإسنادى احتراز عنهما من حيث الدليل، واختصاصه بالذكر لأجل ما ذكر^(٨)، ففى ذكره تبيين لذلك المراد.

الألف والنون: اعلم أن الألف والنون إنما يمتنعان الاسم من الصرف عند نحة البصرة بسبب مشابهتهما لألفى التانيث فى نحو: (صحراء)^(٩)، فى كونهما زائدين زيداً معاً فى

(١) وعلة بنائه: أما الجزء الأول فلتنزه منزلة صدر الاسم من عجزه، وصدر الاسم لا يستحق إعراباً، إنما ينشقه الاسم بكامله، وأما الثانى فلتضمنه معنى الحرف الذى هو واو العطف، لأن الأصل: خمسة وعشرة، فلما تركباً حذفت الواو وتضمن ثلثى الجزأين معناها، فذلك يفى. انظر: الفخر ص ١٦٠.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) فى الأصل: (سيبويه).

(٤) إشارة إلى الوجه الثانى.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) فى الأصل: (يعر) وهو سهو.

(٧) أى: إنما خص المصنف الإسنادى لأن موجب البناء فيه أخفى، ولأن الجزء الثانى منه معرب فى الأكثر.

(٨) قل سيبويه ٢١٥/٣: "هذا باب ما لحقه نونٌ بعد ألف فلم ينصرف فى معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كالألف (صحراء)، لأنها على مثليها فى عدة الحروف والتحرك والسكون، وهتان الزائدتان قد اقتص بهما المتكر، ولا تلحقه علامة التانيث كما أن (صحراء) لم توثق على بناء المتكر، ولمؤنث (سكران) بناء على حدة كما كان لمكرر (صحراء) بناء على حدة". هـ. وذهب المبرد إلى أن: مثل ذلك إنما امتنع لكون النون بعد الألف مبنية من ألف التانيث. انظر: المقصب ٣٣٥/٣، والبيان فى شرح التمع ص ٥١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/٢، ومذهب الكوفيين أنهما متعا كونهما زائدين لا يقبلان البناء لا للتشبيه بألفى التانيث. انظر: الأرتشاف ٨٥٦/٢، وشرح الأصبهاني ص ١٠٩، والإسوغى ٢٣٤/٣، وائلاف النصرة ص ١٠١، والهمع ١٠٣/١.

إن كان في اسم فشرطه: العلمية

الأخر^(١)، كزيادة ألفى التانيث كذلك، وعدم قبول التاء، فإنهما لا يقبلان التاء علما كما لا يقبل ألفا التانيث إياه، وكون أول الزيدتين فيهما مدة وما قبله مفتوحا، وكون صيغة المذكر في كل منهما مغايرة لصيغة المؤنث؛ لأنك تقول: (سكران) (سكرى) كما تقول: (أحمر) (حمراء).

والاختلاف بين مثل: *ضارب* و*ضاربة* بسبب عروض التاء لا بالصيغة. ثم ما زيد منهما لمعنى أولى بأن يكون أصلا محمولا عليه لغير ما زيد له من عكسه.

والاستلال على زيادتهما^(٢) بالاشتقاق وعدم النظر^(٣).

وأما (خزعال)^(٤) فنادر لا اعتداد به.

وأيضا المراد من ألفى التانيث في نحو: (صحراء) الهمزة المنقلبة من ألف التانيث والألف المزيدة قبلها للبناء، إلا أنهما لما كانتا زائدتين معا، ولم يُفارق إحدیهما الآخر نسبًا جميعا إلى التانيث على طريق التغليب، فظهر من هذا أن التغليب إنما وقع بين ألفين، لا بين الألف والهمزة كما يتوهم.

ثم [لما]^(٥) كان الوجه الذى لا تأثير بدونه فى المنع من بين الوجوه المذكورة هو: عدم قبول تاء التانيث، أشار إلى تحققه ولزومه بقوله: إن كانا فى اسم أى: إن كان الألف والنون فى الاسم المقابل للصفة، فشرطه، أى: شرط ذلك الاسم فى منع الصرف العلمية، أى: أن يكون علما^(٦).

(١) انظر جهة الشبه بين الألف والنون وبين ألف التانيث فى: الأصول ٨٥/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٥٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١، والرضى ١٣٨/١، والإقليد ص ٢٦٥، والأصيهاتى ص ١٠٩.

(٢) أى: على زيادة الألف والنون.

(٣) أما الاشتقاق فنحو: (سكران)؛ لأنه من السكر، وأما عدم النظر فنحو: (مرجان)؛ لأنه ليس فى الكلام (فعلال) ما لم يكن مضاعفا كـ (قلقل)، انظر: ابن القواس ص ٧٩، وانظر: شرح الألفية له ص ٤٥٩.

(٤) يقال: لاقة خزع على أى بها طلع، أى: تغير فى مظهرها. انظر: شرح الشافية ٢٠/١، واللسان (خزع).

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال الرضى ١٣٨/١: *ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التانيث اختلفوا، وقال الأكثرون: تحتاج إلى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف، وذلك الآخر إما العلمية كـ: سكران وإما الصفة كما فى: سكران، وذهب بعضهم إلى: أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر... والأول أولى؛ لضعفها فلا تقوم مقام عتین^(١) أ هـ.

كـ (عمران)، أو في صفة: فانتفاء (فعلائة)،

يعنى إنما اشترطت العلمية فيه لتحقيق ذلك الوجه ويتقوى شبيه بما فيه ألف التانيث^(١)، من حيث امتناع دخول التاء عليه بعد العلمية، كما يمتنع دخولها على [ما]^(٢) فيه ألف التانيث، فإنه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول التاء عليه وعدم وجهاً [من]^(٣) وجوه المشابهة ولم يؤثر في المنع نحو: (سعدان)^(٤) و(سعدانة).

مثال ما كان فيه الألف والنون علما كـ "عمران" فإنه غير منصرف للألف والنون والعلمية^(٥).

وينبغي أن يعلم أن المراد من الألف والنون ما ثبت بينهما التلازم^(٦) بحيث لا يجوز انفكاك أحدهما عن الآخر بوجه، فلا يلزم انصراف المسمى بنحو: "البحرين" عند العلمية؛ لعدم التلازم بينهما فيه؛ لا [ن]^(٧) نونه قد سقط بالإضافة، وألفه ينقلب "ياء" حال النصب والجر لا يقال: المدعى لزوم عدم انصرافه عند العلمية، وهما متلازمان عندها بلا شبهة؛ لأن العلم لا يتغير!

لأننا نقول: المراد بالتلازم هو التلازم من كل الوجوه في جميع الأوقات، فهو منتف قبل العلمية، ولا نسلم أيضاً أن العلم لا يتغير، وإنما يكون كذلك إذا كان بالزيادة والنقصان دالاً في التغيير، فإن التغيير الإعرابي مما لا يابى عنه العلم.

أو كانا أى: الألف والنون [فى]^(٨) صفة: فانتفاء "فعلائة" أى: شرط تلك الصفة في المنع أن لا يجرى مؤنثها على "فعلائة" نحو: "سكران"، فإن مؤنثه لا يجرى على "سكرانة"، بل على "سكرى"؛ ليتحقق مشابعتها لما فيه ألف التانيث - بوضع الصيغة لكل منهما / أيضاً - من حيث امتناع دخول التاء فيها^(٩).

(٢٠/ب)

(١) قال ابن الحاجب ٣٠٦/١: "... ألا ترى أنك إذا قدرت (نيمان) علما وجدت الألف والنون مشبهة لألفي التانيث من حيث امتناع دخول تاء التانيث عليهما كامتناع دخولها على الألف، فلا تقول في العلم: (نيمانة) كما لا تقول في (سكرى): (سكرانة) * اهـ.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) ثبت ذو شوك، ومثبته سهول الأرض وهو من أطيب مراعى الإبل ما دام رطباً اللسان (سعد) ٢٠١٣/٣، وانصرف لقولهم فى الواحد: (سعدانة)، وإذا سمى به امتنع من الصرف لامتناع (سعدانة) حينئذ. أنظر: شرح ابن القوام ص ٧٧.

(٥) فتحقت فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالألف والنون.

(٦) ولذلك قال ابن جماعة: "الأولى: ولزوم النون والألف احترازاً من التثنية المسمى بها مثل (نجران)" * هـ أنظر: شرح الكافية لابن جماعة ص ٨١.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٩) فلا يقال: حمراة ولا سكرانة، وأنظر: الفاخر ص ١١١، وشرح الأصبهاني ص ١٢٠.

وقيل: وجود (فعلى)، ومن ثم اختلف في (رحمان)،

وقيل: الشرط وجود (فعلى) لكونه مستلزما لانتفاء (فعلائة)^(١)؛ لأنه لما وجد الفرق بين المذكر والمؤنث - بوضع الصيغة لكل منهما - لم يحتج فيه إلى التاء وعدمه.

وقيل: الأول أولى^(٢)؛ لأنه شرط بالذات؛ لأن المشابهة المطلوبة إنما تتحقق به، ووجود (فعلى) ليس شرطا بالذات، بل لكونه^(٣) مستلزما له.

قلت: يحتمل أن يكون ذلك شرطا^(٤) بالذات؛ لأنه يتحقق به المشابهة أيضا، مع أن الوجه الذي يتحقق بانتقائها يتحقق بوجوده، وذلك لأنه لما حصل به اختلاف صيغتي المذكر والمؤنث تحققت^(٥) المشابهة؛ لأن هذا الاختلاف أحد وجوه المشابهة المعتدة بها.

ومن ثم أي: لأجل أن بعضهم قال: شرط الألف والنون إذا كان في الصفة (انتفاء فعلائة)، وبعضهم قال: (وجود فعلى) اختلف في منع صرف (رحمان) وعدمه،

فقال بعضهم: إنه غير منصرف لوجود شرطه وهو: انتفاء (فعلائة)؛ لأن الشرط عند ذلك البعض هو ذلك الانتفاء^(٦).

وقال بعضهم: إنه منصرف^(٧)؛ لانتفاء شرطه وهو: وجود (فعلى)؛ لأن الشرط عند ذلك وإنما لم يجرى فيه (فعلائة) و(فعلى) لأنه لما كان مختصا بـ "الله" - سبحانه وتعالى - لم يتصور فيه تأنيث، لا بالتاء ولا بالصيغة، فامتنع^(٨) فيه، [وامتناعهما فيه]^(٩) ليس [لأن]^(١٠) الأمر يرجع إلى اللفظ، بل إلى الموصوف.

(١) أنظر: شرح ابن القواس ص ٧٧، وشرح الأصبهاني ص ١١٠.

(٢) هذا قول الرضى في شرحه ١٣٩/١ حيث رجح قول المصنف (انتفاء فعلائة) على قوله (وجود فعلى).

(٣) كلمة: (لكونه) تكررت في الأصل.

(٤) في الأصل: (شرط) وهو لحن.

(٥) في الأصل: (تحقق) وهو تصحيف.

(٦) قال ابن الحاجب: "... هو الوجه من وجهين: أحدهما: أن الألف والنون عندنا كانتا مائتين لا متناع دخول تاء التأنيث عليهما، وإذا كان (رحمان) لا تدخل عليه تاء التأنيث فقد صح شبهه بالفي التأنيث، ووجود (فعلى) ليس مقصودا في نفسه، وإنما المقصود تحقيق امتناع دخول تاء التأنيث عليها، فإذا امتنع دخول تاء التأنيث عليها بغيره فقد حصل المقصود، الثاني: أنه لو قدر استواء الأمرين فهذا الأول؛ لأنه الأكثر في كلامهم فيلغى أن يحمل على الأكثر، ألا ترى أن باب (سكان) أكثر من باب (نمدان) وإذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فاصله على ما هو أكثر أولى * ١. هـ. أنظر: شرح المصنف ١/ ٣٠٨، ٣٠٩. وأنظر: الرضى ١/ ١٣٩، ١٤٠، حيث رجح - أيضا - منع الصرف فيه.

(٧) قال أبو حيان: "والصحيح فيه الصرف؛ لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف *".

(٨) الهمع ١/ ١٠٣، وحاشية الصبان ٢٣٢/٣.

(٩) في الأصل: (فامتناع) وهو تصحيف.

(١٠) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

دون سكران، وتدمان، ووزن الفعل شرطه: أن يختص به كـ " شمر "،

دون " سكران " أي: لم يختلف في متع صرف سكران؛ لوجود العلتين فيه معا وهما:

انقضاء فعلانة، ووجود فعلى، فمُنع من الصرف بالاتفاق.

وأما قول بني أسد^(١): (سكرانة) و(عضبانة)^(٢) فلغة رديئة، كذا في بعض الشروح.

ولم يختلفوا أيضا في صرف " تدمان "؛ لانقضاء الشرطين فيه معا، لعدم مجيء (فعلى) ووجود (فعلانة)، فصُرف بالاتفاق.

قال السيد الفاضل^(٣): المراد من " تدمان " ههنا: التدمان بمعنى التديم، من المدامة،

وأما (تدمان) بمعنى التادم فمؤنثه (تدمى)، فيكون غير منصرف اتفاقا كـ (سكران).

ثم إذا وجدت كلمة تحتمل نونها الزيادة والأصالة ففيها الوجهان: الانصراف وعدمه، كـ الـ (حسان)^(٤).

ووزن الفعل أي: الوزن الذي يُبنى عليه الفعل، شرطه أي: شرط ذلك الوزن في أن

يكون سببا لمنع الصرف امران، أحدهما: أن يختص به، أي: أن لا يوجد في الاسم بالأصالة

كـ: (شمر)^(٥)، فإن هذا الوزن لا يوجد في الأسماء إلا منقولا كـ (بذر)^(٦) اسم موضع،

(١) بنو أسد: قبيلة عظيمة من قبائل العدنانيين، تنسب إلى أسد بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر، وهي ذات بطون كثيرة، وكانت منازلهم فيما يلي الكرخ من أرض نجد في مجاورة طي، وتعد قبيلة أسد من القبائل الحربية التي سجل لها التاريخ كثيرا من الحروب والغزوات في الجاهلية والإسلام. أنظر: معجم قبائل العرب ٢١/١ وما بعدها.

(٢) حيث الحقوا اللون ثناء التأنيث وفزقوا بين المنكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة. أنظر: شرح المقصل ٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣، والارتشاف ٨٥٦/٢، والتصريح ٢١٣/٢.

(٣) السيد الفاضل: عماد الدين يحيى بن القاسم بن عمر بن علي العلوي الحنفي، المعروف بالفاضل ولد سنة ٦٨٠ هـ، وتوفي سنة ٧٥٠ هـ له حاشية على الكشاف سماها: درر الأصداف في جواهر الكشاف وأخرى سماها: تحفة الأشراف في كشف غموض الكشاف، وله شرح لب اللباب. أنظر: البدر الطالع ٣٤٠/٢، وكشف الظنون ١٤٨٠/٢، وهدية العارفين ٥٢٧/٢، والأعلام ٢٠٤/٩. وقال السيد الشريف في حاشيته على الكشاف ٤٣/١: " (تدمان) المأخوذ من تدم بمعنى التادم غير منصرف كسكران، ومؤنثه تدمى كسكرى، وأما الذي هو منصرف ومؤنثه تدمانة، فهو من المدامة في الشراب بمعنى التديم ".

(٤) إن كل من (الحسن) فهو مصروف، وإن كان من (الحمن) وهو العقل لم ينصرف. أنظر: شرح الرضى ١٤٠/١، وابن القواس ص ٧٩، والصقوة ٣٦٢/١، والتصريح ٢١٧/٢، وأنظر: مالا ينصرف ٤٧.

(٥) في اللسان: (شمر) ٢٣٢٢/٤: " اسم ناقة من الاستعداد والمير، قال ابن سيده: اسم ناقة الشماخ ".

(٦) في معجم البلدان ٣٦١/١: " بئر بمكة لبني عبد الدار، حفرها هاشم بن عبد مناف، وهي من التبنير وهو التفریق، فلعل ماءها قد كان يخرج متفرقا من غير مكان ".

وخصم^(١) اسم رجل، أو مرتجلاً للعلمية كـ شلّم اسم موضع بالشام، وقيل: هو اسم مدينة

(١) اسم بلد، وقيل: اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة. انظر: اللسان (خصم) ١١٩١/٢، وانظر: ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٢٨.

وضرب، أو يكون في أوله زيادة كزيادته

بيت المقدس بالعبرانية^(١)، أو أعجميا كـ بقم^(٢) فإنه وإن لم يكن منقولا عن الفعل إلا أنه أعجمي وعدم انصرافه إذا سمي به رجل للعلمية ووزن الفعل، لا للعجمية^(٣)، لكونه اسم جنس. ثم اعلم أن المنقول يجب أن يكون مجردا عن الضمير^(٤)، وأن يكون من قبيل (تأبط شرا)، وقد عرفت أحكامه^(٥).

قوله: وضرب عطف على قوله: (كـ شمر) فإن وزن (فعل) - بضم الفاء وكسر العين - سواء كان مخففا أو مشددا مختص بالفعل أيضا، وأما (ذُئِلَ)^(٦) و(وَعِلَ) فضاذه، وقيل: هما من قبيل المنقولات^(٧)، ومن الأوزان المخصوصة: انفعِل، وافتعل، وتفعَّل، واستفعل، وغيرها، فإن كلها مختص بالأفعال.

وثانيهما^(٨): أن يكون في أوله حرف من حروف المضارعة، وأشار إليه بقوله: أو يكون [في] أوله، أي: في أول الاسم الذي وجد على ذلك الوزن زيادة كزيادته، أي: كالزيادة التي في أول الفعل المضارع كـ: (تغلب) و(يشكر) و(أخذ)، فإن وقع الاسم على هذا الوزن ولم يكن الحرف^(٩) الأول منه زائدا^(١٠) كان منصرفا نحو: (أيقق) و(أولق)^(١١) فإن وزن الأول (فعلل)، ووزن الثاني (فوعل) دون (الفعل)؛

(١) أنظر معناها في: اللسان (شلم) ٢٣١٨/٤.

(٢) اسم أعجمي، وهو شجر يصنع به أنظر: اللسان (بقم) ٥٢/٢، وأنظر: المعرب للجوابي ص ١٠٧، ط / دار الكتب، تحقيق/ أحمد شاكر.

(٣) قال الزجاج: إذا سميت رجلا بـ (بقم) أو (ضرب) لم تصرف؛ لأنه على مثل ليست عليه الأسماء. أنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨، وأنظر: البيان في شرح اللع ص ٤٩٩.

(٤) أنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/٢.

(٥) أنظر: ص ١٣٩ من قسم التحقيق.

(٦) نوبية قيل: كالتغلب، وقيل: شبيهة بابن عزم. أنظر: اللسان (دال) ١٣١٢/٢.

(٧) قال الرضي ١٤٢/١: "قيل إن العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس وإن كان قليلا كقوله: «إن الله تعالى ينهكم عن قيل وقال»... فيجوز في مثل (ذُل) أن يكون منقولا عن فعل مالم يُسم فاعله من قولهم: ذُلل فيه، أي: أسرخ... ١. هـ، وأنظر: البيان في شرح اللع ص ٤٩٩.

(٨) أي ثلثي الأمرين اللذين شرطا في وزن الفعل ليكون سببا لمتع الصرف.

(٩) ساقطة من الأصل والزيادة من الكافية ص ٦٦.

(١٠) في الأصل: (حرف) وهو تصحيف.

(١١) في الأصل: (زائد) وهو لحن.

(١٢) الأولق: الجنون، وقيل: الخفة من النشاط كالجنون. اللسان (ولق) ٤٩١٩/٦، وما لا ينصرف ص ٢٠. قال الرضي ١٤٢/١: "قـ" أولق "المشتق من" مألق "إذا سمي به تصرف؛ لأن الهمزة أصلية، وكذا "أيقق" علما لكونه ملحقا بـ "جعفر" كـ "مهذب" فالهمزة أصلية ٣. هـ. وأنظر: ما لا ينصرف

لکھنؤ

غير قابل للتاء.

الهمزة فيهما أصلية.

وإنما قال: غير قابل للتاء^(١) ليتأكد مشابهته بالفعل، فإنه لو كان قابلاً للتاء لخرج عن شبه الفعل؛ لأن الفعل لا يقبل هذه التاء، فيكون وجودها سائعا عن اعتبارها.

وإنما قال: - غير قابل للتاء - ولم يقل: - بغير تاء - لئلا يلزم منع صرف (يعمل)، فإنه لا يوجد فيه التاء لكنه ينصرف لقبوله إياها^(٢).

لا يقال: إن وزن (أسود) معتبر في هذا الباب مع أنه يقبل التاء؛ لأنه يقال: (أسودة) للحية الأثني^(١٧)؛ لأننا نقول: إن قبول التاء عارض يعد استعماله اسماً، والشرط أن لا يقبل التاء حين كونه مستعملاً في الصفة.

فإن قلت: الواقع في كلام البعض يدل قول المصنف: "أو يكون في أوله زيادة:" أو يغلب^(٤) هذا الوزن^(٥)، فما الوجه في عدول المصنف عنه؟
قلت: لكون قوله هذا أولي من قوله ذلك لو جاز^(٦).

أحدهما: أنه للاعتبار بالغلبة في الفعل في باب الصرف لما يلزم عليه منع صرف المسمى بنحو (خاتم) بفتح التاء لكون وزنه في الفعل أكثر منه في الاسم؛ إذ (فَاعَلَ) في الاسم _____ م _____ ل _____ م _____ بح _____

ص. ٢٠ = وصرّف (أولق) على أن الهمزة فيه أصلية هو مذهب سيبويه، ولو كان (أولق) من (ولق) إذا أسرع فهو على وزن (أفعل) والهمزة زائدة والواو أصل، فلو سمي به رجل لم يصرّف. انظر: شرح المفصل ١٤٥/٩، وانظر مذهب سيبويه في: الكتاب ١٩٥/٣، ٣٠٨/٤.

(١) قال ابن الحاجب: "قوله: "غير قابل للتاء" احتراز عن مثل (يعمل) في قولهم: "جمل يعمل"، فلو لم يحتراز منه لورد تقضاً، وإنما كان قبوله التاء متاعاً من اعتباره لأنه خرج عن شبه الفعل؛ لأن الأفعال لا تقبل هذه التاء، فلما قبل ما لا يقبله الفعل خرج عن شبهه" اهـ، انظر: شرح المصنف ٣١٣/١.

(٢) فيقال: (بعملة) والعملة من الإبل: النجبية المعتمدة المطبوعة على العمل، وقيل: الناقية السريعة اشتق لها اسم من العمل. أنظر: اللسان (عمل) ٣١٠٩/٤.

(٣) قال الجاسي ٢٤٤/١: "لو قال: غير قابل للتاء قياماً بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله، لم يرد عليه... أسود" فإن مجيء التاء في "أسودة" - للحية الأنثى - ليس باعتباره الوصف الأصلي الذي يمتنع من الصرف، بل باعتباره غلبة الاسمى العارضة^١. هـ وانظر: شرح الأصبهاني ص ١١٦.

(٤) في الأصل: (تغلب) وهو تصحيف.

(٥) هذا قول ابن السراج في: الأصول ٨٠/٢، والقارسي في: الإيضاح ص: ٢٩٤، وابن الخشاب في: المرتجل ص ٨٩، والزمخشري في: المفصل ص ٤٥، وابن هشام في: أوضح المسالك ١٢٦/١.

(٦) وقد رجح ابن الحاجب قوله على قول البعض بوجهين أيضا انظرهما في: شرح المصنف ٣١١/١، وانظر: الرضی ١٤٢/١، والقعدواني ص ٦٦ وما بعدها، والهمع ١٠٤/١.

ومن ثم امتنع (أحمر)، وانصرف (يعمل).

إلا كلمات معدودة كـ (خاتم) و (ذائق)^(١) و (طائع)، مع أنه قيل: الأفصح الكثير الكسر فيه، وفي الفعل أكثر من أن يحصى كـ (ضارب) و (سافر) و (عاقب) وغيرها، مع أنه ليس كذلك. والثاني: أنهم زعموا أن صيغة "أفعل" أكثر في الأفعال، وهو ممنوع^(٢)؛ إذ كل ما يبنى منه "أفعل" للتعجب يُبنى منه "أفعل" للتعجب ولغير التفضيل، إذا كان مما فيه لون وعيب، مع أنه قد يكون في الاسم من غير فعل كـ "أرنب" و "أجل" و "أخيل" وغير ذلك، فيكون "أفعل" في الاسم أكثر منه في الفعل، قيل: فيه نظر؛ لأن (أفعل) في الفعل المتعجب معارض بـ (أفعل) في الاسم التفضيل، وأما مجيئه في الاسم لغير التفضيل ومن غير فعل فمعارض أيضاً بالمضارع المتكلم من (فعل) / - يفتح العين وكسرها - كـ (أفتح) و (أعلم)، وبكل فعل لازم تعدى بالهمزة كـ: (أخرج) ومع أنها تجيء لمعان آخر.

(١/٢١)

قلت: مقتضى هذا الكلام إثبات التساوي بينهما، فهو لا يضر المصنف ولا ينفع القوم. ومن ثم أي: ومن أجل أن شرط وزن الفعل أحد الأمرين المذكورين امتنع (أحمر) من الصرف؛ لكون الأمر الثاني متحققاً فيه؛ لأن الهمزة في أوله زائدة؛ لأنه من (الحمرة)، مع كونه غير قابل للقاء، إذ لا يقال: (أحمرة).

ومن أجل ذلك انصرف يعمل؛ لانتفاء الأمرين، [أما الأول]^(٣): فإلّا ليس من الأوزان المختصة، وأما الثاني: فلكونه قابلاً للقاء - وإن كان في أوله زيادة - لأنك تقول: هذا يعمل، وثاقه يعمل، أي: قوية على العمل، هذا إذا لم يكن علماً، فمتنع من الصرف لكونه غير قابل للقاء حينئذ^(٤)، وكذلك حكم (أرمل)^(٥) و (أرطل).

(١) دان: ق - يفتح النون وكسرها - هو: منس الديلم والذره. انظر: اللسان (بنق) ١٤٣٣/٢.
(٢) قال ابن الحاجب: "لأننا إذا أخذنا الغلبة فلا تثبت لنا أن (أفعل) في الأفعال أكثر منه في الأسماء، بل ربما ثبت عكس ذلك، فإن (أفعل) اسماً يُبنى من كل فعل ثلاثي للتفضيل فيما ليس بلون ولا عيب، ويُبنى من الألوان والعيوب لغير التفضيل، وقد يكون من غير فعل كـ (أرنب) وشبهه، و (أفعل) الفعل إنما يكون عن بعض أوزان (فعل) وليس بالأكثر، ويكون من غير فعل نادراً قليلاً كقولك: (أشكل) و (أخذ) تثبت أن الفعل في الاسم أكثر منه في الفعل". انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٩، وانظر: الرص ١/١٤٣.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.
(٤) انظر: مالا ينصرف ص ١٨، والكُنش ١/١٣٠.
(٥) أرمل: يقل: أرمل القوم: نفذ زائعهم، ورجل أرمل وامرأة أرمل: محتاجة، والأرمل: الذي ماتت زوجته والأرملة: التي مات زوجها. انظر: اللسان (رمل) ١/١٧٣، وقال الأصمعي: " (أرمل) يجب متع صرفه بالإجماع؛ لأنه لم يقبل اللقاء حين كونه علماً، وإن قبله حين كونه صفة، وإحدى الحالين غير الأخرى " انظر: شرح الأصمعي ص ١١٥.

[تنكير المنوع من الصرف]

وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، إما تبين من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه.

ولفظه: (ما) في قوله: وما فيه بمعنى (الذي)، عبارة عن الاسم الغير^(١) المنصرف، والضمير المجرور يرجع إليه، فالمعنى: أن الاسم الغير^(٢) المنصرف الذي وجد فيه علمية مؤثرة بأن تكون سببا للتعذر سواء كانت شرطا أولا^(٣)، إذا نكر أي: ذلك الاسم، صرف لبقائه إما بلا سبب، أو بسبب واحد بعده، كما سنبين إن شاء الله تعالى^(٤).

واحتراز بالعلمية عن الوصف والألف والنون إذا كانا في صفة، وبتقييد العلمية بالمؤثرة عن: الجمع وألفي التانيث^(٥)؛ لكون العلمية غير مؤثرة فيهما إذا سمي بهما، فليس من حكمهما أن ينصرفا إذا نكرا، وذلك لاستغناء الجمع وألفي التانيث عنها، وتضاد الصفة معها.

ثم أشار إلى تعليل انصرافه إذا نكر بقوله: لما تبين من قبل من أنها أي: من أن العلمية

لا تجامع حال كونها مؤثرة إلا [أي]^(٦) تجامع ما هي عبارة عن علة أخرى، فالمعنى: العلمية لا تجامع مؤثرة إلا تجامع العلة التي هي أي: العلمية شرط في أي: في تأثير تلك العلة، وتذكير الضمير إما على التأويل المذكور، أو بإرجاعه إلى (ما) باعتبار اللفظ.

وهي أربعة: التانيث بغير الألف، والعجمة، والتركيب، والألف والنون إذا كان^(٧) في الاسم وعد صاحب المتوسط^(٨) المعرفة * ملها، فيكون خمسة.

(١) أنظر: قسم التحقيق وفيها أدخل الشارح (أل) على (غير) وهذا غير فصيح.

(٢) أنظر: قسم التحقيق وفيها أدخل الشارح (أل) على (غير) وهذا غير فصيح.

(٣) قال ابن القواس ص ٨٤: * أما إذا كانت شرطا فلاه يبقى بلا سبب أصلا؛ لوجوب انتفاء الشروط لانتفاء شرطه، وأما إذا لم يكن شرطا فلاه يبقى على سبب واحد وهو إما العدل أو وزن الفعل، لما تبين أنه لا يكون معها إلا أحدهما * أ. هـ.

(٤) أنظر: قسم التحقيق.

(٥) قال ابن الحاجب ١/ ٣١٤: * قوله: * مؤثرة * احتراز من أن يكون لا أثر لها كرجل سمي بـ (مساجد) أو (حصراء) فإنه لا أثر للعلمية فيه؛ لاستقلال الحكم بالجمعية وألف التانيث، وإنما اعتبر كونها مؤثرة لأنك إذا نكرت ما هذه صفته لم تزل إلا العلمية، وقد ثبت أنه لا أثر لها، فيبقى الاسم مستغنا على ما كان عليه، فهو لم يحتز منها لكان الحكم بأنه إذا نكر صرف خطأ، لأن نحو (مساجد) إذا نكر لا ينصرف * أ. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) قال ابن الحاجب: * التانيث إن كان بالألف لا تجامعه مؤثرة لمسقط، وإن كان بغيرها - يعني بغير الألف - فقد تقدم أنها شرط فيه، والعجمة هي شرط فيها، و... التركيب شرطه: العلمية، والألف والنون إن كانا في اسم فشرطه العلمية... * أ. هـ. أنظر: شرح المصنف ١/ ٣١٥.

(٨) أنظر: الشرح المتوسط ص ٥٨.

إلا العدل ووزن الفعل، وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما،

قيل عليه: ترك ذكرها أولى؛ لأن المراد من المعرفة في هذا الباب نفس العلمية، فلا يتصور المعايرة بينهما حتى يصح معنى المجامعة.

إلا العدل ووزن الفعل^(١) هذا استثناء من قوله: "إلا ما هي شرط" فالمعنى: العلمية تجامع العدل ووزن الفعل مع أنها ليست بشرط فيهما، بل سبب محض^(٢)، والحكم بأنها تجامعها مؤثرة وليست بشرط لمتنع صرف العدل من غير العلمية نحو (ثلاث)، ولمتنع صرف وزن الفعل من غير [العلمية]^(٣) نحو (أحمر) إذا كان صفة، إذ لو كانت العلمية شرطاً فيهما لما متعا من الصرف من غيرها.

وما قيل: إن وزن الفعل في غير الصفات لا يوجد من غير العلمية، وكذلك العدل، فلم لا يجوز أن يكون تأثيرها فيهما حينئذ بطريق الشرطية، كما أن هذا الاعتبار موجود في الألف والنون؟ ليس بشيء؛ لأن الاشتراط بها لا بد وأن يتضمن فائدة، ولا فائدة منه فيهما.

ولما كان قوله: "إلا العدل ووزن الفعل" مظنة أن يقال: لئلا لم يكن العلمية شرطاً فيهما يمكن أن يكون في الاسم العلمية مع العدل، ووزن الفعل، فعند زوالها لم يزل أحدهما فيبقى على سببين، فيكذب حينئذ قوله: "وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف".

أشار إلى دفعه بقوله: وهما متضادان، أي: العدل^(٤) ووزن الفعل متضادان، أي: لا يجتمعان للتضاد^(٥) بينهما.

وبيانه^(٦): أن أوزان العدل محصورة بحسب الاستقراء فيما ذكر من "فعل" بضم الفاء وفتح [العين]^(٧) كـ "عمر" وـ "فعال" بضم الفاء كـ "ثلاث"، وـ "مفعّل" كـ "مثّلت" وـ "فعلال".

(١) قال ابن الحاجب: "... فلم يبق إلا العدل ووزن الفعل فإنها تجامعها من غير شريطة ألا ترى أنك تقول ثلاث وآخر، وجمع، فمنعه الصرف العدل والصفة مع النقاء العلمية، وكذلك أحمر وأمور، فل على أن العلمية ليست شرطاً فيهما لاستقلال الحكم دونها". فتلّو: شرح المصنف ٣١٦/١، وأسالي ابن الحاجب ٥٠/٣.

(٢) أنظر: الرضى ١٥٢/١، والأصيهاني ص ١١٩، والجامي ٢٤٥/١.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل (العلمية) وهو تصحيف وما أثبتته الصواب أنظر: شرح المصنف ٣١٦/١، والشرح المتوسط ٥٨.

(٥) قال الرضى ١٥٠/١: "ويمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في (ذلل)، وكما يمكن أن يقال في: (إصمت) علم المكان القفر إذ أصله: (أصمت) بضمين فعل إلى: (إصمت) في حال العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقل ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير دونها...".

(٦) أي: وبيان التضاد، وأنظر: شرح المصنف ٣١٦/١، والرضى ١٥٠/١.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

كـ "قَطَام"، وليس شئء منها بوزن الفعل، وإذا كان الأمر على هذا فلا يكون أى: لا يوجد مع العلمية إلا أحدهما من العدل ووزن الفعل، فلا يرد هذا المظنون نقضاً.

فإذا نكر بقى بلا سبب، أو على سبب واحد.

قوله: فإذا نكر، أى: ذلك الاسم الغير المنصرف الذى وجد فيه العلمية مؤثرة إذا جرد عنها بقى ذلك الاسم بلا سبب فيما كانت العلمية شرطاً فيها، أو بقى على سبب واحد فيما لم تكن العلمية شرطاً فيه، وتفصيله:

أن الاسم الغير المنصرف الذى تجامعه العلمية مؤثرة (ستة) والعلمية تجامع الأربعة منها بطريق الشرط، وهى ما مرَّ عنها^(١)، وتجامع الاثنان منها بطريق السببية المحضة وهما: العدل، ووزن الفعل، فإذا زالت علمية تلك الستة بالتذكير بقيت الأربعة التى شرطت العلمية فيها بلا سبب؛ لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط^(٢)، وبقي الاثنان اللذان لم تكن العلمية شرطاً فيهما على سبب واحد؛ لعدم زوالهما بزوال العلمية؛ لعدم الاشتراط فيها.

قل صاحب المتوسط^(٣): "وفى السؤال المذكور نظره: لأن العلمية فى الكلمة المفروضة غير مؤثرة، وجوابه: أنا لا تسلم أن العلمية ليست بمؤثرة حينئذ، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح، لأن كلا من الثلاثة سبب تام، فالقول بمؤثريه الاثنان دون الثالث مع تساويهما فى السببية مستلزم لذلك"^(٤).

وعليه^(٥) اعترض بوجهين:

الأول: أن قوله: "لأن كلا منها سبب تام" [ليس]^(٦) بسديد وهو^(٧) ظاهر.

والثانى: أن إثبات التساوى بينهما متنوع؛ لأن العدل ووزن الفعل سابقان على العلمية، لاسيما الوزن، والسبق من أسباب الترجيح.

وأجيب عن الأول: بأن المراد من كون كل [منها]^(٨) سبباً^(٩) ثماً أن يكون بحيث يعد

(١) وهى التأنيث بغير الألف، والعجمة، والتركيب، والألف والنون إذا كانا فى اسم، وأنظر: ص ١٤٨.
(٢) قال ابن الحاجب: "... العلمية تزول بالتذكير، وبزول كون الباقى سبباً لكون العلمية شرطاً فيها، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، وإذا نكر وفيه أحدهما بقى على سبب واحد وهو إما العدل وإما وزن الفعل، والعلمية تزول بالتذكير، وإن كان معها أمر آخر زال لزوال شرطه، فتبين أن كل ما فيه علمية مؤثرة حكماً: إذا نكر أن ينصرف". ١. هـ. أنظر: شرح المصنف ٣١٦/١، وأنظر: شرح الرضى ١٥٠/١.

(٣) أنظر: الشرح المتوسط ص ٥٩ - بتصرف - فى النقل.

(٤) فى الشرح المتوسط: (ترجح بلا مرجح) بدلا من: (مستلزم لذلك).

(٥) أى على قول صاحب المتوسط.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) فى الأصل: (ومن) وهو تصحيف.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) فى الأصل: (سببان) وهو تصحيف.

وخالف سيبويه الأخفش في مثل: "أحمر"،

وحده سببا من الأسباب المعتمدة من غير الاشتراط بشيء، وفيه تعسف ظاهر./ (٢١/ب)

وعن الثاني: بأن العلمية أقوى الأسباب بدليل كونها شرطاً في الأكثر، فتعارضاً من طرفيها السابق، ومن طرف العلمية القوة، فعلى هذا يكون في قول صاحب العجواني^(١) بعد ذكر الوجه الثاني من الاعتراض: "والأولى أن يقال: لما كان معظم غرضه من قيد - مؤثرة - إخراج نحو: "مساجد" وأخواته المذكورة، لم يسبق ذهنه إلى إخراج الكلمة المقروضة إسباقه إليه، لا جزم خصها بإخراج مستأنف تسهيلاً للمرام - تأمل.

فإن قلت: إذا كان مثل: (مساجد)^(٢) علماً يعتبر فيه الجمعية الأصلية ويؤثر في المنع دون العلمية، وهو ترجيح بلا مرجح، فلم يجوزتم إياه ههنا، ولم تجوزوه ثمة؟

قلت: لا نسلم أن فيه ترجيحاً من غير مرجح؛ لأنهما لا يستويان في السببية.

فإن قلت: (مساجد) إذا جعل علماً ينبغي ألا يعتبر فيه الجمعية؛ لأنها مضافية للعلمية ولذلك إذا جمع العلم يتأول بنكرة!.

قلت: يكون المراد حينئذ أنه مشابه للجمع، ولذلك قالوا: من الأسباب: الجمع وما يشابه الجمع، كذا قال القالي^(٣).

وخالف سيبويه الأخفش في مثل "أحمر"، اعلم أن قوله هذا بمنزلة الاستثناء من^(٤) قوله: "وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف"، جواباً عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: كل ما كان فيه صفة مع سبب آخر إذا نكر بعد التسمية كان غير منصرف عند سيبويه، فلم لم يتعرض لإخراجه؟

وأما تقرير الجواب فظاهر.

ثم إسناد المخالفة إلى "سيبويه" أولى على مذهب المصنف؛ لكون مذهب "الأخفش" موافقاً له، فيكون نصب "الأخفش" حينئذ ظاهراً على المفعولية.

(١) أنظر: شرح العجواني ص ٦٩.

(٢) "مساجد" إذا كان علماً اختلف في علة ملعه من الصرف، فقال أبو علي: فيه العلمية وتشبه العجمة، حيث لم يكن له في الأحاد نظير، كما أن الأعجمي ليس يشبه العربي، فيزيد عنده في الأسباب تشبه العجمة. وعند الجزولي: فيه سببان تاملان غير مبني أحدهما على سبب آخر، أحدهما: العلمية، والثاني: عدم النظر في الأحاد. أنظر: الرضوي ١/ ١٣٠، ١٤٨، وأنظر: المقدمة الجزولية ص ٢٠٩.

(٣) أنظر: شرح القالي ل ١/ ٩٩.

(٤) في الأصل: (عن) وهو تصحيح.

علما ثم يُنكر، اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير.

وأما ما تكلفه^(١) بعضهم في تصحيح الإسناد إلى (الأخفش)^(٢) فلا حاجة إليه وإن كان له وجه حسن، لعدم مñasبته المقام.

وأراد يمثل "أحمر" ما ذكر في تقرير السؤال^(٣).

وانتصاب علما على الحالية من (مثل أحمر)، ثم يُنكر أي: مثل أحمر بعد التسمية اعتباراً على أنه مفعول له^(٤)، أي: خالف سيبويه لأجل اعتباره للصفة الأصلية^(٥) فيه بعد التنكير.

فالحاصل: أن نحو "أحمر" قبل العلمية غير منصرف للصفة ووزن الفعل، وكذلك بعدها للوزن والعلمية لا للوصفية؛ لزوالها بها اتفاقاً، وأما يعد التنكير فيه خلاف بين سيبويه والأخفش.

قال سيبويه^(٦): إنه غير منصرف أيضاً لاعتبار الوصف الأصلي بعده^(٧)؛ لأن المانع

(١) في الأصل: (تكلف) وهو تصحيح.

(٢) قال العجذائي: "قوله (وخالف سيبويه الأخفش) المشهور من الرواية بنصب الأخفش، ولعل الرقع على أنه فاعل وسيبويه مفعول أولي؛ لأن المشهورة لا تخلو عن نبوة تدرك بسلامة النوق، وبيانها: أن الأخفش ثلاثة: أبو الخطاب أمثال سيبويه، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، وأبو الحسن على بن سليمان تلميذ العبد وهو الأخفش الصغير، ثم أبو الخطاب غير مراد ههنا لما نص في شرح المفصل أن المراد بالأخفش في هذه المسألة هو أبو الحسن...". ١. هـ.

(٣) قال الجاسي ١/٢٤٧: "والمراد بنحو "أحمر" ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي، فيدخل فيه (نكران) وأمثاله، ويخرج عنه (أفعل) التأكيد نحو (أجمع) فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية؛ لكونه بمعنى (كل) وكذلك أفعل التفضيل المجرد عن (من) التفضيلية فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار (أفعل) اسماً وإن كان معه (من) فلا ينصرف به خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب (من) التفضيلية". ١. هـ.

(٤) في الرضوي ١/١٥٣: أنه منصوب على أنه حال من سيبويه، أي: خالف سيبويه معتزلاً.

(٥) كلمة: (الأصلية) ليست في شرح المصنف ١/٣١٧، ولا في الرضوي ١/١٥٣، وهي في المتن ص ٦٦.

(٦) قال سيبويه ٣/١٩٣: "أعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة... قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟" فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستقلوا التثنية فيه كما استقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستقلال كالفعل إذا كان مثله في البناء والزيادة وضارعه وذلك نحو: "أخضر، وأحمر، وأسود"، وانظر: الكتاب ٣/١٩٨ حيث علل لعدم صرفه بقوله: "فأحمر إذا كان صفة ينزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فبما صيرته إلى حاله إذا كان صفة". ١. هـ وانظر: ما لا ينصرف ص ١١ وفيه أن هذا مذهب الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم.

(٧) أي: بعد التنكير.

شرح كافيّة ابن الحاجب

عن اعتباره هو العلمية، وهي قد زالت بالتذكير، فاعتبر كما اعتُبر في "أسود" و"أرقم" و"أدهم" يعد التسمية بها^(١).

وقال الأخفش^(٢): إنه منصرف بعده^(٣)؛ لأن الوصفية قد زالت بالعلمية، وهي بالتذكير، فبقي على سبب واحد قصر في عدم اعتبار الوصف بعده^(٤)، لكون حق الزائل ألا يُعتبر^(٥).

وأما القياس بنحو: "أسود" و"أدهم"، ففاسد؛ لأن بينه وبين المبحوث عنه قرعاً ظاهراً، وهو أن مثالية الوصفية باقية فيه بعد التسمية لما ذكر في بحث الوصف بخلاف نحو "أحمر" يعد العلمية فإنها ليست باقية فيه بعدها، فلا يلزم من اعتبارها في أحدهما اعتبارها في "أحمر"^(٦).

وبهذا يندفع ما يقال؛ هذا يستلزم صرف ما يمنع منه من الصفات التي غلبت الاسم عليها، مع وجود الاتفاق على منعه.

وأجود ما قيل من طرف سيبويه^(٧) هو: أن انصراف الاسم وعدم انصرافه من أحكامه اللفظية من حيث الحكم وكذلك جمعه وإدخال اللام عليه، ثم إنهم يعتبرون الوصفية في هذين الحكمين حيث قالوا في جمع "أحمر"؛ "أحمر" و"أحمر"، بإدخال اللام مع اعتبار ثبوت الوصفية، وإن كان علماً وجب لهم أن يعتبروا في عدم الانصراف؛ لأنه حكم لفظي أيضاً كما عرفت.

(١) أنظر: شرح المصنف ٣١٨/١، وابن القواس ص ٨٤، والأصيهالي ص ١٢٣، والجامي ٢٤٨/١.
(٢) والمبرد أيضاً في المختضب ٣١٢/٣ حيث قال: "وأرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف...". وأنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠٤، ط / مؤسسة الرسالة، والتعليقة للفراسي ١٦/٣، وهذا أيضاً مذهب جماعة من البصريين والكوفيين، أنظر: ما لا ينصرف ص ١١، ١٢.

(٣) أي: يعد التذكير.

(٤) أي: يعد التذكير.

(٥) قال النوشري: "الذي يقتضيه النظر صحة ما قاله الأخفش وكونه هو الصواب". حاشية بن على التصريح ٢٢٧/٢، وفي ترمج الكافية السلفية ١٤٩٩/٣: أن الأخفش خالف سيبويه مدّع، ثم وافقه في كتابه الأوسط.

(٦) في الأصل: (الأخر) وسباق الكلام يقتضي ما أثبتته، وأنظر: الجامي ٢٤٨/١، وقال ابن القواس مبيناً حجة الأخفش: "وأما (أدهم) فلما لم يكن فيه ما ينافي الوصفية - وهو العلمية - اعتُبرت، بخلاف محل النزاع، فإنه لما كان فيه ما ينافي الوصفية لم يمكن اعتبارها، ولأنه لو صح اعتبار الصفة الأصلية مطلقاً في منع الصرف، لصح اعتبارها مع العلمية واللازم باطل، وإلا لامتنع ما سمي به من الصفات، كحارث، وحاتم، للعلمية والصفة الأصلية، ولا قال به" ١. هـ أنظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٤٦٥.

(٧) ممن قال بذلك ابن الحاجب أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٥١/١ وما بعدها.

ولا يلزمه باب حاتم، لما يلزم من إيهام اعتبار المتضادين.

ثم اعلم أن لتذكير العلم طريقين^(١):

أحدهما: أن يتأول بواحد من الأمة المسماة به، - مثلاً - لفظة "زيد" لواحد شخص علماً، فإذا أريد تنكيره أريد به المسمى بـ الزاء، والياء، والدال، فصار اسم جنس متواطئاً، يدخل فيه كل من سمي به.

والثاني: أن يكون صاحب العلم المشهور بمعنى من المعاني، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، نحو قولهم: لكل فرعون موسى، فـ "الفرعون" مشهور بالظلم، و"موسى" بالعدل، فإذا أريد تنكيره أطلق على كل من اتصف بهذا المعنى، أى لكل ظالم سبطل عادل محق.

فالتذكير في الأول باعتبار التسمية، وفي الثاني باعتبار الاتصاف.

وأن مراد من قال: إن باب "ثلاث" مستثنى بهذا الحكم: أنه لا يكون غير متصرف بعد التسمية كـ "أحمر"؛ لأن العدل فيه تابع للوصفية، فلما زالت بالعلمية زال العدل، وليس أنه لا خلاف بينهما^(٢) فيه بعد التذكير، فإنه ثبت بلا شبهة^(٣).

فإن قلت: لم لم يُعتبر مشابهته بعد التسمية، كما اعتبر مشابهة الجمع، حتى يكون حكمه حكم "أحمر" بالكلية؟

قلت: اعتبار مشابهة الجمع لبقاء ما هو شرط في تأثيره^(٤)، فلما لم يوجد ذلك في العدل لم يُعتبر مشابهته.

قوله: ولا يلزمه أى: لا يلزم سيبويه باب "حاتم" ^(٥) إذا سمي به، أراد به: كل ما كان صفة في الأصل ثم نقل إلى العلمية، جواب عن إيراد الإشكال على سيبويه من طرف

(١) انظر هذين الطريقين في: شرح الفائق على اللباب لـ ٩٩/أ، والجامي ٢٤٤/١.

(٢) أى بين سيبويه والأخفش.

(٣) ذهب سيبويه إلى أن المعدول عن العدد إذا سمي به ثم نكر امتنع من الصرف للعلمية والعدل. قال سيبويه ٢٢٥/٣: "وسألته عن (أحاد) و(ثناه) و(مثنى) و(ثلاث) و(رباع) فقل: هو بمنزلة (آخر)... قلت: اختصره في النكرة؟ قال لا...". اهـ. وذهب الأخفش، وتبعه أبو علي، وابن برهان إلى صرفه، قالوا: لأن العدل يزول معناه بالتسمية. انظر هذا الخلاف في: ابن يعيش ٦٣/١، وشرح الجمل لابن خروف ٩١٣/٢ وما بعده، وشرح الكافية المثالية ١٤٩٧/٤، والارتشاف ٨٧٤/٢، والأشموقي ٢٧١/٣، والهمع ١١٩/١.

(٤) وهذا الشرط هو: صيغة منتهى الجموع.

(٥) قال الرضى ١٥٤/١: "قوله: "ولا يلزم باب حاتم" هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقديره: أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره لكان باب "حاتم" غير متصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي". اهـ. وانظر: ابن القواس ص ٨٥، والأصبهاني ص ١٢٥.

الأخف، حاصله: أن (أحمر) و(حاتم) متساويان في أنهما ليسا بوصفين في الحال؛ لأن الوصف الزائل بالعلمية لم ينتقل بالتذكير إلى الوصفية، لكن بقي اسماً شائعاً فاعتبار الوصفية في أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح، وهو غير جائز، والحال أنها لم تعتبر في (حاتم) بذليل انصرافه اتفاقاً، فلزم ألا تعتبر في (أحمر) إما مرأً.

وتوجيه الجواب أن يقال^(١): اعتبار الوصفية في الأول لإمكانه، لعدم المانع، وعدم اعتبارها للثاني لوجود المانع عنه، وإلى هذا أشار بقوله: لما يلزم من اعتبارها حال العلمية من إيهام اعتبار المتضادين؛ لأن بين العلمية والوصفية تضاداً، لكون العلم موضوعاً لشيء^(٢) (١/٢٢) معين، والوصف يدل على الشياخ^(٣)، فلو اعتبرت في (حاتم) بعد العلمية كما اعتبر في (أحمر) بعد التذكير يلزم ذلك الإيهام وهو مجتنب عنه^(٤).

هذا تقرير حسن، وأحسنه ما عثرت عليه من كلام الشراح في هذا المقام وهو: أن بعضاً من القوم ذهبوا إلى أن (أحمر) يكون ممنوعاً من الصرف بعد العلمية للعلمية والوصف الأصلي الذي زال بطرءان العلمية، للاعتبار له، فقوله هذا يكون نفياً لزعمهم وإلزاماً لهم بأنه لو كان كذلك يلزم ما ذكرنا، وبيانه^(٥): أن هذا الإلزام غير لازم لسيبويه؛ لوجود الفرق بين ما اعتبر فيه الوصف وبين [باب]^(٦) حاتم، لخلاف عند البعض المذكور.

ولفظه: (إيهام) لم توجد^(٧) في بعض النسخ^(٨)، فعلى هذا يكون الكلام منظوراً فيه؛ لأن لقل أن يقول: لا نسلم أن الوصفية الأصلية متضادة للعلمية في الحال؛ لأن معناها: أن الاسم كان وصفاً في الأصل وصدق هذا على العلم ليس يمتنع؛ إذ لا مانع من أن يقال: إن "أحمر" وصف في الأصل بعد العلمية، ولو سلم، لكن لا نسلم المنع؛ لأن أحدهما محقق والآخر مقتر، واجتماع المتضادين بهذا الاعتبار جائز.

ومعتر عن الأول بالتسليم وادعاء لزوم الإيهام كما هو مراد المصنف.

(١) انظر الجواب عن هذا الإشكال في: شرح المصنف ٣١٩/١، والرضي ١٥٤/١، وابن القواس ص ٨٥.

(٢) انظر: الرضي ١٥٤/١، والأصبهني ص ١٢٠.

(٣) قال ابن الحاجب: "ومذهب سيبويه أولى لما ثبت من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى" اهـ انظر: شرح المصنف ٣٢٠/١، قال ابن جماعة: "لا يلزم من لمح الصفة اعتبارها شائعة، حتى يلزم اعتبار متضادين، ومُعْتَمَدُ العربية: السماع لا العقل العقلية" اهـ انظر: شرح ابن جماعة ص ٨٦.

(٤) في الأصل: (بيان) وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٦) في الأصل: (يوجد) وهو تصحيف.

(٧) وهي غير موجودة في المتن ص ٦٧، ولا في شرح المصنف ٣١٩/١، وهي في الرضي ١٥٣/١.

وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجر بالكسر.

وعن الثاني بالتسليم أيضا وادعاء عدم الاستحصان.

والمراد من: "حكم واحد" في قوله: في حكم واحد: منع الصرف^(١).

وإنما قيد الحكم بالوحدة لجواز اجتماعهما في حكمين مختلفين كما في قول الشاعر:

آتاني وعيدُ الحوصِ من آل جعفرِ :: فإِ عَيْدُ عَمْرٍو لو لَهَيْتُ الْأَحْوَصَا^(٢)

فإن الشاعر اعتبر الوصفية في "أحوص" حيث جمعه على "الحوص"، ويُعتبر فيه العلمية حيث جعل ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل، ويمكن أن يُستدل على هذا في "أحوص"؛ لأن جمع "أفعل" على هذه الصيغة إنما يكون في الاسم لا في الصفة، وإدخال اللام عليه باعتبار الوصفية فإذا جمعناه بهذا الجمع، وعرفناه باللام، فقد اعتبر بالوصفية والعلمية، لكنهما في الحكمين المختلفين، أما الوصفية فباعتبار اللام، وأما العلمية فباعتبار جمعه على هذا^(٣)، خلافاً لمن تحير باستصعاب الفرق بين الحسن و"حاتم".

واعترض عليه^(٤) بمنع عدم جواز اعتبار المتضادين في حكم واحد، فإن "أحوص" حيث يجمع على "الحوص" يكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل، وحيث يجمع على "الأحوص".

يكون غير منصرف للوزن والعلمية، فاعتبر العلمية والوصفية في المنع الذي هو الحكم الواحد.

واجيب بأن منع الصرف وإن كان حكماً واحداً باعتبار المفهوم لكن يتميز كل من

(١) قال الرضي ١٥٤/١: "قوله: في حكم واحد" يعني: في الحكم بمنع الصرف؛ لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت بين المتضادين في حالة واحدة، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد، جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة، كما إذا حكمنا بجمع (أحمر) على (خمر) لأن أصله صفة، وعلى (أحمر) لأجل العلمية، فقد حصل في هذه اللفظة متضادان، لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة "أحد".

(٢) من الطويل للأعشى من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص، أنظر: الديوان ص ٩٩ نادر صابر، والظفره في: المفضل ص ٢٣٧، وشرح المفضل ٦٣/٥، والتخمين ٣٦٦/٢، والرضي ١٠٦/١، وشواهد الشافية ص ١٤٤، والخزاعة ١٨٣/١، والعجواني ص ٧١، والحوص والأحوص: أولاد الأحوص ابن جعفر، والأحوص اسمه ربيعة، وسمى بالأحوص لصيق في عينه، وعبد عمرو: هو عبد عمرو بن عمرو بن الأحوص، والشاهد: أن الشاعر لحظ في (الأحوص) الجهتين الاسميتين والوصفية، فجمعه على (الحوص) بالنظر إلى الوصفية، وجمعه على (أحوص) بالنظر إلى الاسمية.

(٣) أنظر: شرح المفضل ٦٣/٥ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفضل ٥٤٩/١، والعجواني ص ٧١.

(٤) أي: على هذا الشاهد.

شرح كافيّة ابن الحاجب

أفراده عن الآخر باعتبار الحصول بالأسباب المختلفة، فحينئذ لم يكن ذلك الاعتبار في الشيء الواحد، بل في الشيء المميّز كل منهما عن الآخر.

وجميع الباب، الألف واللام فيه عوض عن المضاف إليه، أي: جميع باب مالا ينصرف، حال كونه^(١) معرّفاً باللام، أو حال كونه مع الإضافة أي: عند استعماله مضافاً بنجر بالكسر^(٢)

ولما قال هذا ولم يقل: "ينصرف" اختياراً للمذهب الاتفاقى، يعنى أن النحويين اتفقوا على أن جميع باب مالا ينصرف إذا دخله الألف واللام، أو أضيف، بنجر بالكسر لفظاً إن كان إعرابه لفظياً، ولكلهم اختلفوا في انصرافه بهذا الحكم.

فقال بعضهم: إنه منصرف^(٣)؛ لأنه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم - أعنى اللام والإضافة - أخرجته عن شبه الفعل فرجع إلى أصله الذى هو الصرف^(٤).

قيل عليه^(٥): لو أخرج دخول ما هو من خواص الاسم عليه عن شبهه، لأخرج دخول حرف الجر عليه منه، مع أنه لم يخرج فلا يكون منصرفاً!

وأجيب عنه بأنهما فويان بالنسبة إلى غيرهما؛ لأنهما يغيران مدلول ما دخلا عليه، أو أنهما متضادان للتنوين، وأحد المتضادين يساوى الآخر فى القوة، فلما كان التنوين دليلاً على كمال الاسم كان الألف واللام^(٦) كذلك.

وذهب بعضهم^(٧) إلى أنه غير منصرف أيضاً؛ لأن الألف واللام والإضافة لا ينافيان

(١) فى الأصل: (كونها) وهو تصحيف.

(٢) قال الجامى ١/٢٥٠: "ولما لم يكف بقوله: (بنجر) لأن الاتجار قد يكون بالفتح، ولا بأن يقول (ينكسر) لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً" اهـ.

(٣) وهو مذهب السيرافى، والزجاج، والزجاجى، أنظر: الإيضاح ١/١٢٥، وابن يعيش ١/٥٨، والهمع ١/٨٦، وقد اختاره صاحب الهمع، وأنظر رأى السيرافى فى: شرح الكتاب ٢/٥٢، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب تح د / رمضان عيد الثواب، وقال ابن الخياط: "هو مذهب يحيى - أى ابن معط - أنظر: الغرة المخفية ص ٢٢١.

(٤) أنظر: ابن القوام ص ٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٣، والصفوة ١/٣٧٥، والجامى ١/٢٥٠.

(٥) أنظر هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٤، وشرح اللمع للتبريزى ص ٣٦٤، والصفوة الصفية ١/٣٧٥ وما بعدها، والإقليد ص ٢٤٨.

(٦) فى الأصل: (كان اللام واللام) وهو تصحيف.

(٧) قال ابن يعيش ١/٥٨: "هو قول قوم ينتمون إلى التحقيق، وذلك لأن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لقل مالا يتصرف لمشابهة الفعل ثم يتبع الجر التنوين فى الزوال..." اهـ، وفى الكاش ١/١٣٣: "هو قول سيبويه" اهـ، وقال ابن الحاجب ١/٣٢١: "هو قول الأكثرين"، وأنظر: الإيضاح ١/١٢٥.

لما هي مالا ينصرف، لكن إنما دخل عليه الكسر لأن ما هو المقصود منه (التنوين) والكسر إنما حذف تبعاً له، وحال [وجود]^(١) اللام أو الإضافة، لم يوجد التنوين حتى يحذف، فيتبعه الكسر.

واختار بعضهم التفصيل^(٢) وقال: إن بقي العلتان بعدهما يبقى غير منصرف أيضاً عملاً بالعتين، وذلك فيما لم يكن العلمية فيه مؤثرة، شرطاً كانت أولاً، كما في الجمع وأخواته، وإلا يكون منصرفاً^(٣)، فالحذف على المنع، وذلك قد يكون بانتقالها كما فيما يكون العلمية شرطاً فيه، أو بانتفاء أحدهما وذلك فيما يكون العلمية مؤثرة فيه من غير كونها شرطاً.

ثم الظاهر أن هذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأولين^(٤)؛ لأن اللزوم منهما هدم القاعدة المقررة.

واعلم أن ههنا فائدة لم يذكرها المصنف، ونحن نذكرها مستعيناً بالله الهادي إلى الصواب، وهي: بيان أن التصغير بأي سبب يُخلّ من الأسباب، وبأي سبب منها لم يُخلّ؟ فاعلم^(٥) أن التصغير يُخلّ بالعدل، والجمع، ووزن الفعل المختص به، لكون صيغة كل منها مجهولة، لا يمكن أن تعرف^(٦) عند التصغير لانخراطها بسببه.

فإن المندول ك (أخاد) - مثلاً - إذا صُغِر وقيل: (أخيد) لم يبق وزن/ (فعل). (٢٢/ب)
وكذا الجمع نحو: (مُنَجِد) في تصغير المسمى بـ (مساجد) فإنه لم يبق عند وزن (مفاعل)

وكذا وزن الفعل الخاص ك (خَضَم) [وبذّر]^(٧) هذا الوزن لم يبق عند التصغير أيضاً؛ لأنه يقال حينئذٍ (خَضِضْ) و (بَذِزْ).

والصفوة الصفية ٣٧٦/١، والبيان في شرح اللع ص ٥٣٦.

(١) زيادة من: التشرح المتوسط ص ٦٢.

(٢) قال الليثي: "هو الصحيح" أنظر: الصفوة ٣٧٦/١، وقال في الهمع ٨٦/١: "اختار كثير من المتأخرين".

(٣) قال الجاسي ٢٥١/١: "وبين ذلك: أن العلمية تزول باللام أو بالإضافة، فإن كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زالت معاً، كما في (إبراهيم)، وإن لم تكن شرطاً كما في (أحمد) زالت بإحداهما، وإن لم تكن هناك علمية كما في (أحمر) بقيت العلتان على حالهما" أ. هـ، وأنظر: الفاخر ص ١٤٣.

(٤) وهذا اختيار صاحب المتوسط في: شرحه ص ٦٢.

(٥) أنظر: شرح الكافية للرضي ١٥٦/١ وقد فصل القول في هذه القاعدة.

(٦) في الأصل: (تعريف) وهو تصحيف.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافيّة ابن الحاجب

ولم يُخلل بسبب من الأسباب من غير هذه الثلاثة على القطع إلا العجمة، فإن فيها شبهة الخلل وذلك لأن صيغة المكبر فيها كأنها محفوظة من حيث يمكن الاستدلال عليها، لعدم زيادة الانحراف فيها.

فإن قلت^(١): التصغير لانتقال الاسم به إلى الوصفية بدليل جواز (غَلِيمُونَ) و(قَتِيلُونَ) مع امتناع ذلك في مكبرهما؛ لأن الجمع بالواو والنون إنما يكون للعلم أو الصفة، و(غلام) و(قتلى) ليسا بأحدهما ولولا أن التصغير بمنزلة الوصف لما جاز ذلك، ولهذا حكموا بمنع (أُدِير) تصغير جمع (دار) لوزن الفعل والصفة مع انصراف مكبره، خَلِيقَ بآن يُخَلِّ بالعلمية؛ لأن الوصفية لا تجمع العلمية للضاد بينهما.

قلت: أجاب عنه صاحب الباب^(٢) بأن يقول: إنهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية، وقالوا "طلحة" غير منصرفة للعلمية والثاني كذا "طلحة" للسببين. وتقرير كلامه: أن العلمية كأنها وردت على المصغر؛ لأن المصغر كأنه جعله تيزاً، لا أن جعله وصفاً له محضاً.

ويمكن أن يجاب بوجه آخر وهو أن يقال: لا نسلم أن التصغير سُخِّلَ في العلمية، وقوله: "لأن التصغير بمنزلة الوصف"، قلنا: إن أردتم أنه بمنزلة مطلقاً فلا تُسلمه، وإن أردتم أنه بمنزلة الوصف للعلم فنسلمه، لكن نمنع التناقض؛ لأنك إذا قلت: "زَيْدٌ" في تصغير "زيد" معناه أنه علم حقير، فالعلمية باقية بحالها، وانضم إليها بسبب التصغير وصف الحقارة، فلم يخرج العلم عن كونه علماً مطلقاً بانضمام وصف إليه، فمعنى التصغير لم يكن منافياً للعلمية، بل كان علماً بلا صفة قليلة، ثم صار علماً موصوفاً بصفة بعده.

وفيه بحث، هذا ما يمكن من المقال و[الله]^(٣) أعلم بحقيقة الحال.

(١) أنظر: لباب الإعراب ص ٢١٨، وشرح الرضى ١/١٥٦.

(٢) أنظر: لباب الإعراب ص ٢١٩ مع تصرف في النقل.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

المرفوعات

المرفوعات هو: ما اشتمل على علم الفاعلية.

المرفوعات: وهي مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الباب المرفوعات، وإنما قدمها على المنصوبات والمجزورات لكونها غير فضلة في الكلام بخلافها.

هو^(١) ما اشتمل على علم الفاعلية^(٢)، المراد من "الاشتمال": اشتمال الكل على الجزء؛ لأن المراد من علم الفاعلية الرفع، فيكون المعنى: المرفوع ما فيه الرفع، وإنما عدل عن التصريح به لئلا يتوهم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة.

وأما^(٣) ما ذكره البعض^(٤) في دفع لزوم التوهم حيث قال: "ولعل هذا من تعريف لفظ بلفظ أجلى من حيث الإجمال والتفصيل، فلا يتوهم أنه تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة.

ليس بالقوى؛ إذ هذا المقدار لا يدفع التوهم، بل أثبت ما في نفس الأمر، كذا في الإيقالي^(٥).

فظهر بهذا فساد إثبات الضعف له، اعلم أن المصنف أثبت في هذا المقام فائدتين:

أحدهما: أن الباب مشتمل على جميع مسائل المرفوع من الأصلي والملحق به، أشار إليها بليراد صيغة الجمع.

وثانيهما: أن التعريف للماهية لا للأفراد، وأشار إليها بإرجاع الضمير إلى المرفوع^(٦) الذي هو جنس المرفوعات لا إنيها.

ويجوز أن يرجع إلى المرفوعات ويكون تذكيره باعتبار ما بعده^(٧).

ولم يلز [م]^(٨) منه أن يكون التعريف للأفراد لا للماهية؛ لأن الألف واللام إذا دخل على الجمع اضمحل عنه الجمعية ويراد منه الحقيقة.

(١) قال الرضى ١/١٦٠: "ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث أي (المرفوعات) نظراً إلى خبر الضمير أعني (ما) أ. هـ.

(٢) قال الرضى: "ويعنى باشماله على علم الفاعلية تصغته أياء، بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه، ويعنى بعلم الفاعلية: الضم والألف والواو، إذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره صفة الكلام، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع" أ. هـ. انظر: السابق لنفسه.

(٣) في الأصل: (والما ذكره).

(٤) المراد به العجولاني انظر: شرح العجولاني ص ٧٣.

(٥) لم أقف على مراده بهذه الكلمة.

(٦) قال الجاسي ١/٢٥٢: "... قوله (هو) أي: المرفوع الدال عليه المرفوعات؛ لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد" أ. هـ. وانظر: الأصبهاني ص ١٢٧.

(٧) أي: باعتبار (ما)، وانظر: هامش (١).

(٨) ما بين المعرفين سقط من الأصل.

[الفاعل]

فمنه الفاعل وهو: ما أسند إليه الفعل.

فمنه أي: من المرفوع الفاعل، أرجع الضمير إلى المرفوع على طريق ما سبق، ويجوز أن يُعَيَّر عن مرجوعه بـ "ما اشتمل على علم الفاعلية".

وفي بعض النسخ: "لمنها" بإرجاع الضمير إلى "المرفوعات".

وإنما ابتداءً بالفاعل منها^(١)، لأن الفاعل هو الأصل^(٢) على الرأي الأصح، وما سواه مصول عليه؛ لأن المقترض للرفع هو الفاعلية، فلم أن يكون ما حصل فيه الفاعلية أصل المرفوعات، وهو "الفاعل" فيكون أصلها.

ثم الأصح أن رافعه ما يُسند إليه، لا شبهه بالمتبدا، ولا الإسناد^(٣).

وهو أي: الفاعل في اللغة، من كان محلاً لصدور الفعل.

وفي الاصطلاح: ما أسند إليه الفعل، وإنما اختار الإسناد دون الإخبار^(٤) لفلا يخرج عنه فاعل مثل الأمر والنهي؛ لأن فيهما إسناداً لا إخباراً^(٥).

وإنما قال: "ما أسند" ولم يقل: "اسم أسند" ليتناول ما ليس باسم صريح في الظاهر بالتبائن نحو: سرتني أن يحبني حبيبي^(٦)، فلو قل كذلك لخرج مثل ما هذا فيه عن التعريف مع كونه منه.

(١) اختلف النحاة في أصل المرفوعات: هل هو الفاعل، أو المتبدا، أو لا أصل فيهما؟ فذهب الخليل إلى أن الأصل هو الفاعل، واختاره ابن الحاجب بدليل تقديمه إياه على المتبدا في الذكر. وذهب سيبويه إلى أن المتبدا هو الأصل، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام. وذهب الأخفش، وابن السراج إلى أنهما متساويان في الأصلية. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يُجدي فائدة. أنظر: شرح المفصل ١/٧٣، وابن القواس ص ٨٨، والهمع ١/٣٠٧، وأنظر: الرضى ١/٦٠، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٠ / ب.

(٢) في الأصل: (وإنما ابتداءً بالفاعل منها لأن الرفع في الأصل على الرأي الأصح).

(٣) اختلف في رافع الفاعل على أقوال: أحدها: وعليه الجمهور أنه العامل المسند إليه من فعل وشبهه، الثاني: رافعه الإسناد أي النسبة وعليه هشام، الثالث: شبهه بالمتبدا من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المتبدا بالخبر، الرابع: كونه فاعلاً في المعنى وعليه خلف، الخامس: أنه يرتفع بإحداثه الفعل وعليه بعض الكوفيين. أنظر: الهمع ١/٥١١، وأنظر: أسرار العربية ص ٨٨، والليالي للعكبري ١/١٥١، وشرح التسهيل ٢/١٠٦، والرضي ١/١٦٢، والمعتمد ١/٣٨٦، وشرح ابن القواس ص ٩١، والأزرق.

(٤) وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٣، والتصريح ١/٢٦٩.

(٥) قال الرضى ١/١٦١: "ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه، ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو: بعث، وهل ضرب زيد؟ ونحوه" أ. هـ.

(٦) في الأصل: (لا إخبار) وهو لحن.

(٧) قال صاحب حمة: "ولم يقل" اسم أسند إليه الفعل "ليدخل فيه الفاعل الذي هو في تأويل الاسم نحو: أعجبني أن ضربت زيدا، فـ (أن) مع الفعل فاعل (أعجبني) وليس باسم بل في تقدير الاسم "أ. هـ. أنظر: الكفاي ١/١٣٤، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ١٢٧.

أو شبهه، وقُدِّم عليه...

وقوله: أو شبهه أى: شبه الفعل، ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل، والصفة المشبهة، وغيرهما، كالمصدر، واسم التفضيل، وأسماء الأفعال، والظرف على الطريق المجازي^(١)، ولا يُعَدُّ اسم المفعول منه؛ لأن مرفوعه ليس بفاعل عند المصنف، لما سيحىء إن شاء الله^(٢).

والضمير المجرور فى "إليه" راجع إلى الموصول.

ولقائل أن يقول: إن أريد بالإسناد المأخوذ فى تعريف (الكلام) يلزم أحد الأمرين، إما عدم التناول، لما بين شبه الفعل وفاعله من غير أسماء الأفعال، أو كون ذلك كلاماً، وهما محالان وإن أريد ما هو أعم منه يلزم أن يكون لفظ (الإسناد) من المشترك، فلا جواز لاستعماله فى الحدود من غير قرينة، والاعتذار منه ظاهر.

وقدّم أى: الفعل وشبهه، عليه، أى: على ما أسند الفعل وشبهه إليه.

هذا فى الحقيقة احتراز عن قول / من جَوَزَ الإسناد إلى ما قبله، وهم طائفة من الكوفيين^(٣)، (١/٢٣) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {وَنَحْلُ طُلُعًا مَّضِيجًا}^(٤) وقالوا: إن "طلعها" مرفوع به.

ويجوز أن يكون بيانا لما وجب؛ لأن الفعل وشبهه يجب أن يكون مقدما على الفاعل؛ لكونه علّة له لكن لا باعتبار ذاته بل باعتبار وضعه.

(١) الظرف والجار والمجرور لا يعملان إلا إذا قُوِيَ فيهما جانب الفعل وذلك بالاعتماد على الاستفهام نحو قوله تعالى: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ} أو نفى نحو: {مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} أو اعتماد على مخبر عنه نحو: زيد فى الدار أبوه، أو موصوف نحو: {أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ} أو صاحب حال نحو مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، وفى هذه الحالة يكون الظرف والجار والمجرور متعلقين بمخدوف تقديره استقر أو مستقر، فالمعمل حقيقة لذلك المخدوف ولما حذف نأب الظرف والجار والمجرور عنه فرفعا الفاعل على طريق المجاز.

(٢) الخط: قسم التحقيق، وقال الرضى ١/١٦١: "قوله: (أو شبهه) يحى به اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، ولم يقل: (أو معناه) فيدخل الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير فى نحو: زيد قدامك، أو: فى الدار، أو الظاهر نحو: زيد أملك غلامه، لكون الرفع فى الحقيقة عنده: الفعل أو اسم الفاعل المقدر، خلافاً لمن قال: إنه الظرف والجار، هـ. وأنظر: الأصبهاني ص ١٢٧.

(٣) الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله، وجوز الكوفية تقديمه نحو: زيد قام، واستدلوا بقول الشاعر: (ما للجمال مشيهاً ونيداً). وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الناصب لـ "ونيداً" وثمرة هذا الخلاف تظهر فى التثنية والجمع. أنظر هذه المسألة وأبله كل فريق فى: توجيه اللمع ص ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٩٦، وشرح التسهيل ٢/١٠٨، والتذيل والتكميل ٢/١١٩ رسالة دكتوراد فى كلية اللغة العربية بالمنصورة إعداد د/ السيد تقى عبد السيد، برقم ٢١٦، والمناع ١/٣٨٧، والأشموني ومعه حاشية الصلبي ٢/٤٦، والهمع ١/٥١١، والتصريح ١/٢٧١.

(٤) سورة الشعراء من الآية (١٤٨).

فعلى هذا لا وجه لقول من قال: لو طرح هذا القيد^(١) من التعريف لكان أصوب.
قال صاحب المتوسط^(٢): "قوله: 'وقدم عليه' لرفع وهم من يتوهم أن 'زيداً' في قولنا: 'زيد قام' مسند إليه، فيكون فاعلاً. وهو مردود لأنه وهم فاسد، والمبنى على الفاسد فاسد."

و(على) في قوله: على جهة قيامه أي: قيام الفعل أو شبهه به^(٣) أي: بما أسند الفعل أو شبهه إليه، متعلق بـ "أسند"، فالمعنى: الفاعل: ما أسند إليه الفعل أو شبهه على وجه يكون للفعل أو شبهه نوع قيام به.

والأكثرون من اقتصروا في التعريف على القيدَيْن الأولين ولم يتعرضوا للقيد الثالث^(٤)، فمفعول ما لم يُسم فاعله فاعلاً عندهم^(٥)، وليس كذلك عند المصنف، فيكون على هذا القيد ردّاً لقولهم واحترازاً^(٦) عن مفعول ما لم يُسم فاعله؛ لأنه وإن كان مما أسند إليه الفعل وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به، لا من حيث الحقيقة ولا من حيث التقدير، بل من جهة وقوعه عليه، وصحة مذهب المصنف لا يخفى عند من له ذوق سليم عن شائبة الخلل^(٧).

وإنما قيد القيام بالجهة ولم يُطلق ليتناول التعريف الفاعل الذي يكون ما أسند إليه من الإضافات والنسب كـ: قُرب الحبيب، وبُعد الرقيب، فإن القُرب والبُعد لا يقومان بهما حقيقة بل هما نسبتان قائمتان بالمنتسبين، فلو أطلق يلزم خروج مثل هذا من التعريف^(٨).

(١) في الأصل: (القيدَيْن) وهو تصحيف.
(٢) أنظر: الشرح المتوسط ص ١٦٤، وأنظر: الرضى ١٦١/١ وفيه مثل قول صاحب المتوسط.
(٣) قال الرضى ١٦٢/١: "والضمير في (به) لم (ما) أي: على طريقة قيامه به وتكلمه، سواء كان قائماً به أو لا، يقال: عملت هذا على وجه عملك وعلى جهته، أي: على طرزه وطريقته". اهـ. وقال ابن القواس ص ٩٠: "قوله (على جهة قيامه به) ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو: ضرب زيد، فإن الفعل فيه قد أسند إلى (زيد) وقدم عليه، لكن لم يسم إليه على جهة قيامه به، بل على جهة وقوعه عليه". اهـ.

(٤) في الأصل: (ولم يتعرضوا على القيد).
(٥) هم أكثر البصريين من المتقدمين، فإذا احتوا الفاعل لم يحتزوا عنه. أنظر: شرح المصنف ٣٢٤/١. وقال الرضى ١٦٢/١: "هم عبد القاهر، والزمخشري"، وصرح ابن الحاجب بنسبته إلى الزمخشري في: الإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/١، وقال الشريف في حاشيته على الكشاف ٧٢/١: "مفعول ما لم يسم فاعله فاعل عنه، وهو مذهب عبد القاهر وقضاء البصرة". وأنظر: المقصد في شرح الإيضاح ٣٤٦/١.

(٦) في الأصل: (واحتراز) وهو لحن.
(٧) أي: من يتوهم أن (زيداً) في (زيد قائم) فاعل، فهو وهم، ووجه هذا فاسد.
(٨) أنظر: شرح المصنف ٣٢٥/١، والرضى ١٦٢/١، وابن القواس ص ٩٠، وقال ابن هشام: "ولم يقل: قائماً به" ليدخل فيه أنواع الفاعل الاصطلاحي، فإن مله ما يقوم بالفاعل نحو: ضرب زيد، ومنه ما لا يقوم به نحو: ما قام زيد، ونحو: مات زيد، وسقط الجدار، وقرب زيد، وبعد زيد؛ لأن المراد قرب مكان زيد، وإنما كان كذلك لأن المراد قرينه في القلب، لا الجهة والشخص". أنظر: شرح الكافية ١/٢١١.

وليس لقائل أن يقول: قيّد الجبهة يُخرجُ الفاعل الحقيقي، أي: الذي قام به الفعل حقيقة!

لأننا نقول: هذا إذا لم يكن قيام الفعل به، لكن الاستلزام ثابت، فثبت عدم الإخراج.

فإن قلت: المراد من الفعل في قوله: "ما أسند [إليه]" ^(١) الفعل: إما الاصطلاحي أو الحقيقي؛ إذ لا ثالث بينهما، وأياً ما كان لا يخلو من الفساد، أما إن كان الأول فلأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل بل بالمتكلم ^(٢)، وأما إن كان الثاني فيكون قوله "أو شبهه" مستدركا!

قلت: المراد الأول لكن الضمير في "قيامه" يرجع إلى مدلوله المعبر عنه عند المحققين فلا يلزم الاستدراك وغيره من المحذور لأن بين الأول والثاني فرقا ظاهرا ^(٣).

وأما ما قيل: من أن الفعل الاصطلاحي لم يذكر حتى يفهم منه مدلوله ويرجع الضمير إليه، فغير وارد؛ لأن المراد من لفظ الفعل هو الفعل الاصطلاحي، غاية ما في الباب أنه لم يتعرض لفرد من الأفراد خوفاً من الفساد السلازم ^(٤) من الخصوص، فحينئذ كان كأنه مذكور.

أو نقول: إن فيه استخداماً لأن لفظ الفعل يطلق على الفعل الاصطلاحي والحقيقي، فأراد به الأول عند الإطلاق، والثاني عند الإرجاع، فافهمه عن بصيرة فإنه مقام لا يطلع عليه إلا واحد.

ثم المراد من الإسناد أعم من أن يكون إيجابياً أو سلبياً، ثم ذلك أعم من أن يكون محققاً أو مقدراً، فحينئذ لم ينتقض بمثل قولنا: لم يضرب زيد ^(٥)، وبقولنا: إن جئتني أكرمك، وإن لم تجي لا أكرمك، ولا ينتقض أيضاً بنحو: جاءني زيد أخوك، بأن يقال: إن "أخوك" ليس بفاعل مع وجود جميع الشرائط فيه؛ لأن المراد بالمسند إليه ما يكون مسنداً إليه أولاً.

لما فرغ من التعريف أورد المثال بقوله: مثل: قام زيد، هو مثال لما كان المسند فيه

(١) ما بين المعقوفين منقط من الأصل.

(٢) في الأصل: (للمتكلم) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: الشرح المتوسط ص ٦٥ وفيه مثل ذلك.

(٤) في الأصل: (اللام) وهو تصحيف.

(٥) قال الشيخ يس: "قوله: (وأسند إليه) أي نسب إليه وربطه أصله...، وحيث فسّر الإسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل و(زيد) في: أن يضرب زيد، ولم يضرب زيد؛ لظهور تحقق النسبة والربط". هـ. أنظر: حاشية يس على الفاكي ٥٨/٢.

وزيد قائم أبوه، والأصل: أن يلي فعله،

فعلاء، وزيد قائم أبوه، هذا مثال لما كان المسند فيه شبه الفعل - اسم فاعل - أسا مثال الصفة المشبهة فنحو: زيد حسن وجهه، والمصدر نحو: دقّ القصار الثوب، واسم التفضيل نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلّ منه في عين زيد، وأسماء الأفعال نحو: هيهات زيد والظرف نحو: في الدار أبوه^(١).

والأصل أي: أصل الفاعل في الاستعمال أن يلي الفاعل فعله^(٢) على معنى: ألا يتخلل بينه وبين الفعل الذي أسند إليه شيء من سائر المعمولات؛ لشدة اتصاله بالفعل؛ لكونه كالجزء منه، يدل على ذلك: إسكان اللام عند اتصاله في نحو: "ضربتُ"، ووقوع إعراب الفعل بعده في نحو: "يضربان"، وردّ العين في نحو: "قولاً"، وتثنيته وجمعه عند القصد إلى تكرار الفعل للمبالغة في نحو: {الْقِيَا}^(٣) و{رَبِّ ارْجِعُونِ}^(٤) فإن الفاعل فيهما يثنى ويجمع تبعيته الفعل لكونه مكرراً في المعنى لذلك وإن كان المخاطب واحداً في الصورتين،

وتأنيث الفعل عند تأنيثه في نحو "ضربتُ هنداً"، وتنزلهما منزلة كلمة واحدة في "حبذا الرجال"، وإلغاء الفعل معه في باب "ظننتُ"، وزيادته معه في نحو قوله:

فَكَيْفَ وَلَوْ مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانِ لَنَا كَأَنَّا كِرَامُ^(٥)

فظهر منه [أنه]^(٦) إذا قُدم عليه، أي الفاعل غيره، كان ذلك الغير مؤخرًا في التقدير، رعاية لحق هذا^(٧) الأصل،

(١) لكون الرفع الفعل أو اسم الفاعل المقدّر. انظر: الرضى ١/١٦١.

(٢) قال ابن الحاجب: "قوله: - والأصل أن يلي فعله - لأنه أحد جزئي الجملة معه وما عاهاما فضلة، وقد وجب تقديم الفعل فوجب أن يكون الأصل أن يلي فعله لأنه المحتاج إليه، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره". انظر: شرح المصنف ١/٣٢٥، وانظر: الإيضاح في شرح المصنف ١/١٥٩، وشرح ابن القواس ص ٩٣.

(٣) سورة (ق) من الآية (٢٤) وتامها: {الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِتُّوا}.

(٤) سورة (المؤمنون) من الآية (٩٩) وتامها: {حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ}.

(٥) في الأصل: {إكرام} والبيت من الوافر للفرزدق في: الديوان ٢/٢٩٠ دار صادر برواية: فكيف إذا رأيت نيار قومي..... وانظره في: الكتاب ٢/١٥٣، والمقتضب ٤/١١٦، والجميل للزجاجي ص ٤٩، ولباب الإعراب ص ٢٢٣، والرضى ٤/١٨٩، والمغنى ١/٣١٦، والخزانة ٩/٢١٧، وغير ذلك. والشاهد قوله: {كنوا} حيث استدل به على أن الفاعل وفعله زائدان والتقدير: وجيران لنا كرام. وهذا قول النحويين أجمعين، إلا المبرد فإنه يرى أن {كان} ناقصة والواو اسمها و{لنا} خبرها. انظر: الكتاب ٢/١٥٣، والمقتضب ٤/١١٦، والانتصار لمسيبويه ص ١٣٩.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) في الأصل: {هذه} وهو تصحيح.

فلذلك: جاز " ضرب غلامه زيداً "، وامتنع: " ضرب غلامه زيداً ".

فلذلك أى: فلأجل أن أصل الفاعل أن يقدم^(١) على سائر المعسولات، وأن يكون الغير المقدم عليه مؤخرًا فى النية جاز: ضرب غلامه زيداً بنصب " الغلام " ورفع " زيد " قائبه لولا هذا لزم الإضمار قبل الذكر؛ لأن الضمير المجرور فى " غلامه " عائد إلى " زيد " مؤخر لفظاً، لكنه جاز لكونه مقدماً فى الرتبة، فلا يلزم المحذور.

ولأجل هذا الأصل امتنع: ضرب غلامه زيداً برفع " الغلام " ونصب " زيد "؛ لأن الضمير يرجع إلى زيد / ففيه إضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وهو غير جائز؛ لكونه مخالفاً (٢٣/ب) لما عليه وضع الوضع، أما لفظاً فظاهر، وأما رتبة فلأن " الغلام " فاعل، والأصل فيه أن يتقدم، فالمرجع إليه يكون مؤخرًا فى الرتبة^(٢).

فإن قلت: لم لم يكن الإضمار قبل الذكر جائزاً فيه كما فى قولنا: أكرمى وضريث زيداً؟

قلت: جواز ثمة^(٣) لضرورة^(٤) وهى: كون وجود الفاعل واجباً، وهو لا يحصل إلا بارتكاب على الإضمار قبل الذكر، على تقدير إعصال الثانى، ولا ضرورة هنا؛ لجواز تقديم المفعول على الفاعل؛ لأن الأصالة مجوزة لا موجبة، فلا يجوز.

واعلم أن " ابن جنى " ^(٥) أجاز الإضمار قبل الذكر فى مثل هذه المسألة^(٦)، مستدلاً بقوله:

- (١) فى الأصل: (تقدم) وهو تصحيف.
- (٢) أنظر: ابن يعيش ٧٦/١، وابن الناطم ص ٨٨، والفوائد والقواعد ص ١٩٣، والإقليد ص ٢٨٣، والأشموتى ٥٨/٢، والتصريح ٢٨٣/١.
- (٣) أى: فى قولنا: أكرمى وضريث زيداً.
- (٤) قال الدولت أباى: " وما قيل: إن الإضمار قبل الذكر فى التنازع للضرورة ولا ضرورة هنا، ففيه نظر؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل " أ. هـ أنظر: شرح الكافية لشهاب الدين عسر الدوائى الدولت أباى، ل ٢١/ب مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٥/١٢١ لدى صورة منه.
- (٥) هو: أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى، أخذ عن أبى على الفارسي ولازمه، له تصانيف مفيدة منها: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، واللمع، والمحتسب، وغير ذلك، توفى سنة ٣٩٢ هجرية. أنظر: الفهرست ص ١٢٨، ولزهاة الألباء ص ٣٣٢، وشذرات الذهب ١٤٠/٣، والبيغة ١٣٢/٢.
- (٦) أنظر: الخصائص ٢٩٤/١، وقد أجاز هذه المسألة أبو عبد الله الطوال من الكوفيين، والأخفش من البصريين، وصححها ابن مالك فى التسهيل ص ٧٩، ولم يمنعها فى شرح الكافية الشافية ١/٩٢، لورودها فى كلام العرب الفصحاء، وقصرها أبو حيان على الشعر ومنعها فى النشر، فقل أبو حيان: "... لعمري إنه قد كثر مجيء ذلك فى الشعر، فالأحوط جوازها فى الشعر دون الكلام...". وقد رام بعض النحويين تأويل ذلك كله والتأويل فيه بُعد، ولجواز وجه من القياس... " أ. هـ أنظر: التذليل ٢٦٥/٢ مطبوع، وقيل ابن الناطم: " إن ذلك جائز فى الضرورة لا غير "، أنظر: شرح الألفية ص ٨٨، وأنظر: الرضى

شرح كافيّة ابن الحاجب

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَامٍ :: جَزَاءُ الْكِلَابِ الْغَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(١)
فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي "رَبُّهُ" وَهُوَ قَاعِلٌ عَائِدٌ إِلَى "العَدِي" الْمَذْكُورِ مُؤَخَّرًا، وَهُوَ مِثْلُ
ضَرْبٍ غَلَامَةٌ زَيْدًا، إِذَا التَّقْدِيرُ: جَزَى رَبُّ عَدِيٍّ عَيْيًّا.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: إِمَّا بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَالْكَلَامُ فِي سَعَةِ
الْكَلَامِ.

أَوْ أَنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَى "العَدِي"، لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَصْدَرِ
الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ أَيْ: "جَزَى رَبُّ الْجَزَاءُ"^(٢) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْسَرُ
لِلتَّقْوَى}^(٣) فَإِنَّ "هُوَ" رَاجِعٌ إِلَى "الْعَدِل" الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهِ "اعْدِلُوا".

ثُمَّ إِنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِي بَابِ "أَعْطَيْتُ" بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ فِي مِثْلِ "أَخَذَ"، وَالثَّانِي
بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ فِي مِثْلِ "أَخَذَ" عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، فَالْحُكْمُ الْعَارِضُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ
يَعْرَضُ عَلَيْهِمَا، فَجَازَ أَنْ يُقَالَ: أَعْطَيْتُ دَرَهْمَهُ زَيْدًا، وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا لَكِنَّهُ مُتَأَخِّرُ رَتْبَةٍ^(٤)،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَعْطَيْتُ صَاحِبَتَهُ الدَّرَهْمَ، فَإِنَّ فِيهِ إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَرَتْبَةً، وَمِنْهُ
قَوْلُهُ:

وَمَنْ كَانَ يُعْطَى حَقَّهُنَ الْقَصَائِدَا^(٥)

١٦٣/١، وَابْنُ الْقَوَائِمِ ص ٩٤، وَالْجَامِي ٢٥٦/١، وَالْأُسْتَوْثَى ٥٨/٢، وَالْمَعْرِ ٢٢١/١.
(١) مِنَ الطَّوِيلِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي قِيَلِهِ فَقِيلَ: لَمْ أَبَى الْأَسْوَدَ الدَّوْلِيَّ يَهْجُو بِهِ عَدِيَّ بْنَ حَتَمِ الطَّائِي، وَهُوَ فِي مِلْحَقَاتِ
نِيَّوَانِهِ ص ٤٠١، وَالْخَزَالَةَ ٢٧٧/١، وَفِي الْخَصَائِصِ ١٩٤/١ مَتَسَوِّبٌ لِلتَّلْبِغَةِ، وَفِي نِيَّوَانِ التَّلْبِغَةِ
ص ٥٤ ط / دَارُ الْمَعَارِفِ رَوَايَةُ الْمَصْنُوعِ بِلَفْظٍ جَزَى اللَّهُ عِبْسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا، وَعَلَى هَذَا لَا شَاهِدَ
فِيهِ، وَهُوَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ، أَوْ التَّلْبِغَةِ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَارِقٍ فِي: التَّصْرِيحِ ٢٨٣/١ وَيَلَا نَسْبَةَ فِي: الرُّضَى
١٦٤/١، وَأَوْضَحَ الْمِمَالِكُ ١٢٥/٢، وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ) حَيْثُ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرِ
لَفْظًا وَرَتْبَةً.

(٢) أَنْظَرُ هَذَا الْجَوَابَ فِي: الْفَوَائِدِ وَالْقَوَاعِدِ ص ١٩٣، وَشَرْحِ الْأَصْبِيهَانِي ص ١٣١.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ مِنَ الْآيَةِ (٨).

(٤) قَالَ الرُّضَى ١٦٥/١: "يَحْسُنُ (أَعْطَيْتُ دَرَهْمَهُ زَيْدًا) لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الثَّانِي وَإِنْ تَأَخَّرَ
عَنْهُ لَكُنْهُ فَاعِلًا مَعْنَى... وَيَقُلُّ (أَعْطَيْتُ صَاحِبَتَهُ الدَّرَهْمَ) قَلَّةُ (ضَرْبٍ غَلَامَةٍ زَيْدًا) " أ. هـ.

(٥) عَجَزَ بَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَصَدْرُهُ: فَذَغْ ذَا وَلَكِنْ مَنْ يَنَالُكَ خَيْرٌ..... وَهُوَ يَلَا نَسْبَةَ فِي الْمَحْتَسِبِ
٢٥٤/١. وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (يُعْطَى حَقَّهُنَ الْقَصَائِدَا) أَرَادَ: يُعْطَى الْقَصَائِدُ حَقَّهُنَ، فَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي
فَجَعَلَهُ قَبْلَ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ كَانَتِ الْقَصَائِدُ هِيَ الْأَخْذَةُ فِي الْمَعْنَى. أَنْظَرُ: الْمَحْتَسِبِ ٢٥٤/١.

[وجوب تقديم الفاعل على المفعول]

وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة، أو كان مضمراً متصلاً...

ولما فرغ من بيان ما هو الأصل في الفاعل وهو تقديمه على غيره مع جواز تأخره، أراد أن يشير إلى عوارض تعرض له فتوجب تقديمه بعد أن كان جائز التأخير، وهي أربعة أشياء، أشار إلى الأول بقوله: إذا انتفى الإعراب لفظاً أى: من جهة اللفظ سواء ثبت في التقدير أو لا، فيهما أى: في الفاعل والمفعول بأن يكونا^(١) مبنيين بالإعراب التقديرى.

وتبيد انتفاء الإعراب بأن يكون من جهة اللفظ تبيين للجهة التي يحصل بها المقصود.

وإذا انتقت القرينة أيضاً، إنما ذكر انتفاء القرينة لأن مجرد انتفاء الإعراب لا يكفي في وجوب تقديم الفاعل على المفعول؛ لدلالة القرينة على دفع ما لزم الوجوب لأجله، والمقصود بيان ذلك^(٢)، وإنما وجب تقديمه على المفعول عند انتفائهما دفعا للبس وعملاً بالأصل مثاله: "ضرب موسى عيسى" و"ضرب هذا ذلك"^(٣).

واعلم أن القرينة قد تكون^(٤) لفظية، وقد تكون^(٥) معنوية، فاللفظية قد تكون^(٦) في نفس الفعل نحو: ضربت موسى سعدى^(٧)، وقد تكون^(٨) في تابع أحدهما^(٩)، أو في تابعيهما كما في نحو: ضرب موسى العالم - بالنصب - عيسى العاقل - بالرفع.

وأما المعنوية فبأن يستحيل صدور الفعل من أحدهما كما في نحو: "أكل الكمثرى موسى" و"ولدت الصغرى الكبرى"، أو يكون وقوعه من أحدهما أغلب نحو: كسرت العصا

(١) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٢) انظر: شرح الأصبهاني ص ١٣٢، وقد قال: "وإنما قل: (والقرينة) لأنه لو انتفى الإعراب فيهما ولم تنتف القرينة لم يحصل اللبس فلم يلزم تقديم الفاعل" أ. هـ.

(٣) قال السيوطي: "وهذا ما نص عليه ابن السراج، والخزولي، والمتأخرون، ونزعهم في ذلك أبو العباس ابن الحاج في نقده على المقرب بأن مبيوه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها ليس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير "عمر" و"عمر"..."

أهـ انظر: الهمع ١/١٥١، والظفر: الارتشاف ٣/١٣٤٨، وتوضيح المقاصد للمرادى ١٦/٢، وشرح الكافية

لاين هشام ل ٢١ ب، والتصريح ٢٨١/١.

(٤) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٧) فاتصل بالفعل علامة الفاعل وهي (تاء) التأنيث.

(٨) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٩) وذلك مثل: ضرب موسى عيسى الظريف.

الرحى، فإن في هذه الصور كلها لا يجب تقديم الفاعل لوجود القرينة^(١).
وإلى الثاني بقوله: أو كان أي: الفاعل مضمراً متصلاً كما في قولك: ضربتُ زيداً،
وإنما وجب تقديمه^(٢) حينئذٍ لئلا يلزم انفصال المتصل، ثم لما كان تقديم الأضعف على
الأقوى قيماً هو كالكلمة الواحدة مستكرها عندهم لم يجوزوا تأخير الفاعل المتصل عن
المفعول المتصل في نحو: ضربتُك^(٣).
وإنما قيد بكونه^(٤) (مضمراً) لأنه لو كان مظهراً لم يجب تقديمه على المفعول نحو:
ضرب عمر^(٥) زيد.
ووصف المضمّر بالمتصل لأنه لو كان منفصلاً لم يجب تقديمه أيضاً نحو: ما ضربني إلا
أنت^(٦).

فإن قلت: هذه الضابطة تُشكل بمثل قولنا: "زيداً ضربتُ" فإنه من المجوز مع وجود
الضابطة وتأخير الفاعل عن المفعول!.
قلت: المراد من تقديم الفاعل على المفعول ألا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل نحو ما
مرّ فلا ينتقص بمثل [ما]^(٧) ذكرتم.
وإلى الثالث بقوله: أو وقع مفعوله، أي: مفعول^(٨) الفاعل بعد إلا.

وإنما وجب تقديمه عليه حينئذٍ لأنه لو جاز تأخيره لزم انقلاب المعنى؛ لأن المراد من
قولنا: (ما ضرب زيداً إلا عمر) انحصار ضرب (زيد) في (عمر) مع جواز أن يكون
(عمر) مضروباً لشخص آخر، وإذا أخر الفاعل وقدم المفعول على (إلا) وقيل: (ما
ضرب عمر إلا زيد)^(٩) انقلب المعنى؛ لأنه حينئذٍ جاز أن يكون (زيد) ضارباً لغير
(عمر) ولم يجز أن يكون

(١) النظر: شرح الأصبهاني ص ١٣٢ وما بعدها.

(٢) في الأصل: (تقديم) وهو تصحيف.

(٣) قال الرضوي ١٦٦/١: "فإن قيل: ففي المثال... أعني (ضربتُك) صار الذي هو ضمير متصل منفصلاً
عن عامله، قلت: لما كان التاء فاعلاً وضميراً متصلاً، وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار
بهما كبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إمكان لام (ضربتُ) بخلاف (ضربتُك)... فلما صار هذا
المركب كالكلمة الواحدة، عاملوه معاملةً، فصار ضمير المفعول في (ضربتُك) كأنه اتصل بالعامل *
أ. هـ.

(٤) في الأصل: (لكونه) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (عمر) وهو تصحيف.

(٦) النظر: شرح الأصبهاني ص ١٣٣ وفيه مثل ذلك.

(٧) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

(٨) في الأصل: (المفعول) وهو تصحيف.

(٩) في الأصل: (زيداً) وهو لحن.

(عمرو) مضروباً لآخر، وكل ذلك باقتضاء التركيب^(١).

قال في المتوسط^(٢): " وفيه نظر؛ لأنه إنما يلزم انقلاب المعنى أن لو قدم المفعول على الفاعل من غير " إلا - [أما]^(٣) إذا قدم عليه مع " إلا " حتى قيل: ما ضرب إلا عمراً زيد، فلم يلزم انقلاب المعنى، وهو ظاهر.

وأجيب عنه بأن المراد^(٤): وقوع مفعوله فقط بعد " إلا " أي: لا مع الفاعل، فيكون ما ذكر خارجاً عن المراد، مع أن هذا الكلام لو جاز لجاز إما مع تعدد المستثنى المفرغ^(٥) فيكون الحصر حينئذ فيهما، والمقصود الحصر في أحدهما، فلا يجوز ذلك أيضاً على ذلك التقدير لاختلاف المعنى، وإما مع عدم التعدد فحينئذ يلزم الترجيح من غير مرجح؛ لأنهما / وقعا بعد " إلا " فهما سببان في ذلك فتقدير المستثنى منه لأحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح، وإن رجعنا إلى ما ذهب إليه الأخفش وعبد القاهر^(٦) فحينئذ وإن كان لا يخل المعنى بتعيين الحصر فيما

(١) أنظر: شرح المصنف ٣٢٩/١، والأصبهاني ص ١٣٣، والجاسي ٢٥٧/١.

(٢) أنظر: الشرح المتوسط ص ٦٩.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر تفصيل هذا الجواب في: شرح الأصبهاني ص ١٣٥.

(٥) مثل قولنا: ما ضرب أحد أحد إلا زيداً عمرو.

(٦) هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، من أكابر النحويين، أخذ عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث، وكان يحكى عنه كثيراً لأنه لم يلق شيخاً في العربية غيره؛ لأنه لم يخرج من جرجان في طلب العلم، صنّف تصانيف كثيرة منها: المعنى في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن، ودلائل الإعجاز، والجمال، وكتاب العوامل، توفي سنة ٤٧١ هجرية. أنظر: لزهة الألباء ص ٣٦٣، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣، وإنباء الرواة ١٨٨/٢، والبقية ١٠٦/٢. قال عبد القاهر: "... قولك: ما ضرب زيداً إلا عمرو، وما ضرب عمرو إلا زيداً، أنه في الأول لبيان من الضارب، وفي الثاني لبيان من المضروب، وإن كان تكلفاً أن تحمله على نفس الشركة، فتريد به ما ضرب زيداً إلا عمرو أنه لم يضربه الثاني، وما ضرب عمرو إلا زيداً أنه لم يضرب اثنين، ثم اعلم أن السبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخير، ولم يكن (ما ضرب زيداً إلا عمرو)، و(ما ضرب عمرو إلا زيداً) سواء في المعنى أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول، ولا يقع فيهما جميعاً ثم إنه يقع في الذي يكون بعد (إلا) منهما دون الذي قبلها؛ لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يحىء الحرف، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يقترب الحال بين أن تقدم المفعول على (إلا) فتقول: ما ضرب زيداً إلا عمرو، وبين أن تقدم الفاعل فتقول: ما ضرب عمرو إلا زيداً؛ لأننا إن زعمنا أن الحال لا يقترب جعلنا المتقدم كالمؤخر في جواز حدوثه فيه، وذلك يقتضي الحال الذي هو أن يحدث معنى (إلا) في الاسم من قبل أن تجيء به، فأعرفه^١. هـ. أنظر: دلائل الإعجاز ص ٣٢٩ وما بعدها، ط / المدني نشر الخالجي ط الثالثة تعليق / محمود محمد شاكر.

بلى * إلا * لكن لم يقطع عن احتمال الاختلاف بناءً على جواز التعدد.
فحينئذ كان تقديم الفاعل أولى، ولا يجب لأجل هذا الاحتمال، بل لو حكم واحد منهم
بوجوب تقديمه لزيادة الاحتياط لكان له وجه.

وقيل^(١): لعل ابن الحاجب إنما حكم بالوجوب في (ما) و(إلا) حملاً له على (إنما)
للاطراد^(٢).

وإلى الرابع بقوله: أو معناها أي: يجب تقديم الفاعل إذا وقع مفعوله بعد معنى (إلا).

(١) القتال بذلك هو: قطب الدين القالبي، أنظر: شرح اللباب لـ ١٠٧ / ب.

(٢) في القالبي: (طرده اللباب).

[وجوب تأخير الفاعل]

وجب تقديمه، وإذا اتصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد إلا،

وهو (إنما)، بمعنى أن يتضمن معنى (ما) و (إلا)، بمعنى أن معناها هو نحوك إنما ضرب زيد عمراً.

وإنما وجب تقديمه^(١) حينئذ لأن الحصر إنما يُعلم فيما يقع آخر^(٢)؛ لأن ما يقع آخراً فيما بعد (إنما) بمنزلة الواقع بعد (إلا) فلو قدم المفعول وآخر الفاعل لكان الحصر في الفاعل هو عكس المراد^(٣)، فظهر منه أن النظر المذكور في (إلا)^(٤) لا يرد في (إنما)؛ لأن الحصر يتعين فيه في الجزء الأخير، بخلاف (إلا) فإن الحصر يُفهم فيما وقع بعدها ويليهما، وإن كان محتملاً فيهما لما ذكرنا.

قوله: وجب تقديمه جواب [إذا]^(٥) في قوله: (وإذا انتفى) أي: وجب تقديم الفاعل على المفعول في الصور الأربع المذكورة للعلّة التي ذكرنا.

ولما فرغ من بيان العوارض التي تعرض في الفاعل فتوجب تقديمه، شرع أن يشير إلى العوارض التي تعرض فتوجب تأخيرها بعد أن كان الأصل فيه التقديم، وهي أيضاً أربعة.

أشار إلى الأول بقوله: إذا اتصل به أي: بالفاعل ضمير المفعول أي: ضمير يعود إلى المفعول نحو: أكرم زيداً حبيبته^(٦).

وإنما وجب تأخير الفاعل عن المفعول حينئذ لأنه لو قدم لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وامتناعه بين^(٧) لما مر^(٨).

وإلى الثاني بقوله: أو وقع أي: الفاعل بعد إلا أي: يجب تأخير الفاعل عن المفعول إذا وقع الفاعل بعد (إلا) نحو: ما ضرب عمراً إلا زيداً، وإنما وجب تأخيرها لئلا يلزم انقلاب.

(١) قال في التصريح ٢٨٤/١: "لأنه لو أخر انقلب المعنى وذلك لأن معنى قولنا: * إنما ضرب زيد عمراً التحصر ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون (عمرو) مضروباً لشخص آخر، فإذا أخر وقيل: إنما ضرب عمراً زيداً، جاز أن يكون (زيد) مضروباً لشخص آخر ولم يجز أن يكون (عمرو) مضروباً لشخص آخر * أ. هـ.

(٢) في الأصل: (آخر) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: الجاسي ٢٥٨/١ وفيه مثل ذلك.

(٤) المراد به: نظر صاحب المتوسط، وقد سبق بيانه، أنظر: قسم التحقيق.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) ومثله قوله تعالى: (وإذا ابتلى إبراهيم ربه) البقرة (١٢٤).

(٧) قال الرضوي ١٧١/١: "وينبغي أن يجوز عند الأخفش وابن جنى كما تقدم * أ. هـ.

(٨) أنظر: قسم التحقيق.

أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخير،

المعنى^(١) كما مر^(٢).

قال في المتوسط^(٣): " وفيه من الإشكال الذي عرفته " .

قلت: فيه تأمل؛ لأن الدليل الذي ذكره ههنا لدفع لزوم كون الفعل بلا فاعل لم يساعد ثمة، وهو ظاهر.

وإلى الثالث بقوله: أو معناها، أي: يجب تأخير الفاعل عن المفعول إذا وقع الفاعل بعد معنى (إلا) وهو (إنما) نحو: [إنما]^(٤) ضرب عمراً زيداً، وقد مر بيانه.

وإلى الرابع بقوله: أو اتصل مفعوله، أي: مفعول الفاعل والجال هو أي ذلك الفاعل غير متصل، أي: يجب تأخير الفاعل عن المفعول إذا اتصل المفعول بالفعل^(٥) حال كون فاعله غير متصل نحو: ضربني زيداً.

وإنما وجب تأخيرها لأنه لو قدم لزم الفصل المتصل وهو خلاف المقدر.

وإنما قال: (والفاعل غير متصل) لأنه لو كان الفاعل متصلاً مع اتصال المفعول وجب تقديمه عليه [نحو]^(٦): ضربتك^(٧)، لما مر^(٨).

وقوله: وجب تأخير جواب (إذا) في قوله: (وإذا اتصل به) ... إلخ، يعني يجب تأخير الفاعل في الصور^(٩) الأربع المذكورة للعلّة التي ذكرناها.

لا يقال^(١٠): إن من جملة المواضع التي يجب تأخير الفاعل: ما إذا وقع الفاعل فاعلاً لصفة جرت على غير من هي له نحو: زيد هند ضاربها هو، ولم يذكر المصنف!

لأننا نقول: هذا مندرج تحت قوله: (إذا اتصل مفعوله وهو غير متصل).

(١) انظر: شرح الأصبهاني ص ١٣٦ وفيه مثل ذلك.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) انظر: الشرح المتوسط ص ٦٩، وانظر: قسم التحقيق.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل (الفعل) وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) انظر: الجاسي ٢٦٠/١ وفيه مثل ذلك.

(٨) انظر: ص ١٦٧ من قسم التحقيق.

(٩) في الأصل: (صور) وهو تصحيف.

(١٠) انظر: شرح الأصبهاني ص ١٣٧ وفيه مثل هذا الاعتراض وجوابه.

[جواز حذف الفعل]

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل (زيد) لمن قال: من قام؟، و: لَيْسَكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِحُصُونَةٍ^(١).

وقد يُحذف، أي: يحذف الفعل الذي يُرفع به الفاعل.

وينبغي أن يُعلم أن إيراد هذا البحث في المرفوعات بالنظر إلى أن وجود الفاعل كما يكون بوجوده يكون بعده، فبالحقيقة كان البحث عن أحوال الفاعل.

ثم ذلك لقيام قرينة حالية كانت أو مقالية، جوازاً، أي: حذفاً جائزاً، وذلك إذا كانت القرينة لحذف الفعل السؤال، إما تحقيقاً كما في مثل قولك: زيد^(٢) مجيباً به لمن قال لك: مستفهماً عن القائم حقيقة، من قام؟.

فـ (زيد) مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف دل عليه السؤال تحقيقاً، ويجوز إظهار فعله أيضاً؛ لأن حذفه بالجواز لا بالوجوب لعدم الموجب.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ومختبطٌ مما تُطليح الطوائخ، وقبله:

سُفِي خَدَايَايَ بِمَوْزَنَةٍ تَارِيَا :: مِنَ الذُّلِّ وَالْجَوْزَاءِ عَادِي وَرَائِي

وقد اختلف في نسبه، فنسب للحرث بن أبيك في: الكتاب ٢٢٨/١، وشرح المفصل ٨٠/١، ولضرار النهشلي في: التخمير ٢٤٥/١، والدرر ٣٥٨/١، ولنهشل بن حري في: الخزائن ٣٠٣/١، وشرح أبيات المعنى ٢٩٥/٧، وبلا تسمية في: المقتضب ٢٨٢/٣، وأما ابن الحاجب ١٤٩/٢، والإيضاح لابن الحاجب

١٧٣/١، وابن القواس ٩٧، والمعنى ٧١١/٢، وانظره في: ملحق ديوان لبيد بن ربيعة ص ٢٣٢، اللغة: الضارع: الدليل الضعيف، والمختبط: السائل، والطوائخ: الشدائد، والمعنى: هذا الممدوح (زيد) كان رجلاً عظيماً، يقصد في النصر وفي العطاء، يقصده الضارع للخصومة ليلصره ويقصده المختبط الذي أصابته شدة السنين ليدفع عنه ما أصابه الظر: أمالي ابن الحاجب ١٤٩/٢، والشاهد قوله: (ضارع) حيث رُفِعَ بقول مقدر، وقد رواد الأضمرى بنصب (زيد) و(لَيْسَكَ) معلوماً وعلى هذا لا شاهد فيه، الظر: العيني على الأثمنوني ٤٩/٢، وانظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٧٤/١، وابن يعين ٨٠/١.

(٢) قال الرضي ١٧٢/١: "قوله: (زيد) لمن قال: من قام؟ الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، ومن ثم قالوا في جواب (ماذا) إذا كان (ذا) بمعنى الذي: إنه رفع؛ لأن السؤال بجملة اسمية، بخلاف ما إذا كان (ذا) زائداً، فإن الأولى نصب الجواب... وأيضاً فالسؤال عن القم لا عن الفعل، والأهم تقديم المسؤول عنه، فالأولى أن يقدر (زيد قام) * ١. هـ وقال الجاسي ٢٦٠/١: "وإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف أحد جزئيهما، والتقليل في الحذف أولى * ١. هـ وقال صاحب الإقليد ص ٢٩٥: "وإنما قلنا: إن التقدير: فعل زيد، دون: زيد فعل؛ لأن العرب لا تريد في مثل هذه الصورة إلا ما ذكرنا من التقدير، ولذا أُطبقت المحققة من النحاة على أن التقدير فيه: فعل زيد، دون: زيد فعل، ومما يزيد صحة ما ذكرنا من التقدير قوله تعالى: (قَالَ بَلْ لَعَنَهُ كَيْدُهُمْ) بتقديم الفعل على الاسم بعد قوله جل وعز: (قَالُوا آآَلَتْ فَعَلْتَ هَذَا يَا إِبْرَاهِيمَ) * ١. هـ.

أو تقديرًا كما في قول (ضرار بن ثعلب):

ليكن يزيد ضارحاً خصوصاً

لأنك على صيغة المجهول، يزيد - بالرفع - على أنه قائم مقام فاعل (يكن)، ضارح وهو مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف دل عليه السؤال المقدّر، وذلك أن (يكن) لما أورد مبنيًا للمفعول لم يكن ارتفاع (ضارح) بالفاعلية له، كان أيضًا مظنة أن يقال: من يكنه؟ فقيل: (ضارح)، أي: يكنه ضارح، جواباً عن هذا السؤال المقدّر المدلول عليه بالمقام.

وقوله: لخصوصية يتعلق بـ (ضارح) وإن لم يعتمد على شيء؛ لكفاية راحة الفعل في الجار والمجرور، أي: يكي من يذل لأجل الخصوصية، ويجوز أن يكون بياناً لما لأجله اليكأ، لكنه ليس بقوى، قوله ومختبط عطف على (ضارح)، أي: يكي يزيد ومختبط، قوله: مما تطيح الطوانح متعلق بـ (يكي) المقدّر، [أي: يكي] ^(١) لأجل إهلاك المذايا يزيد، أو بقوله: (مختبط) أي: من يسأل لأجل إذهاب الوقائع ماله، قد (ما) مصدرية.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ} ^(٢) على قراءة من قرأ بفتح (الباء) ^(٣) قد (رجال) مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف جواباً عن السؤال المقدّر، لأن (يُسَبِّحُ) لما ذكر مبنيًا للمفعول تنبه ذهن على أن هذا الفعل لا بد له من فاعل حقيقي، فكان السامع قال بلسان الحال: من يسبحه؟ فقيل: (رجال)، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بكونه مفعول ما لم يُسم فاعله لـ (يُسَبِّحُ) لفساد المعنى ^(٤).

ولقل أن يقول: إن السؤال بقول من قال: من قام؟ جملة اسمية، فيلزم أن يكون الجواب كذلك، قصداً للتطابق بينهما / وأنتم قد رتبتم خلافه بقولكم: إنه مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف! ^(٥) ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: إن السؤال إن كان جملة اسمية في الصورة، لكنه جملة فعلية في الحقيقة؛ لأن الجملة الاستهامية حقها أن تكون ^(٦) فعلية؛ لكون الاستهام بالفعل أولى فنقدّير: من قام؟ أقام زيد أم عمرو؟ وغيرهما، لكن عدل عنه إلى المذكور لغرض قطع

(١) زيادة من: شرح الرضوي ١٧٤/١.

(٢) سورة النور من الأيتين (٣٦، ٣٧).

(٣) هي قراءة ابن عامر، وأبي بكر، وعاصم في رواية أبي بكر، أنقل: معالي القراء ٢/٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٩/٣، وإعراب القراءات السبع وعليها لابن خالويه ١٠٩/٢، والمحرو الوجيز ١٨٦/٤، والبحر المحيط ٤٨/٨، والنز المصون ٢٢١/٥، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١٧/١، والنشر ٣٣٢/٢.

(٤) لأنه يؤدي إلى أن يكون الرجال هم المستبحين في البيوت المذكورة بالتعظيم. أنظر: شرح المصنف ٣٣٣/١، وابن القوام ص ٩٦، وشرح التسهيل ١١٨/٢.

(٥) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

[وجوب حذف الفعل]

ووجوباً في مثل قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}

التطويل، ففي الجواب روعى المطابقة بالحقيقة دون الصورة^(١)، يدل على ذلك قوله تعالى: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ} ^(٢) بعد قوله تعالى: {مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَيْهِمَا} ^(٣) وقوله تعالى: {وَلَسِنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} ^(٤) وأما العدول عن هذا في قوله تعالى: {قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ} ^(٥) بعد قوله تعالى: {مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ} ^(٦) فلغرض ألا يفوت التخصيص المطلوب.

وأما ما ذكر في بعض الشروح من أن السؤال إنما وقع عن الفاعل فالجواب عنه إما يكون فاعلاً حقيقة أو اصطلاحاً أولى.

فمُعْتَرَضٌ عليه بأنه: إن أريد بالفاعل ما هو الاصطلاحى فمسنوع، بل ظاهر الفساد، وإن أريد به ما هو الحقيقى أى: من هو محل الإصدار أو الصدور، فهذا الغرض تحصل بتقديره سبباً مع أن السؤال إذا كان عن الفاعل كان تقديمه أولى؛ لأن تقديم المسؤول عنه أهم ^(٧) عندهم.

لا يقال: إن حُمِلَ الكلام على ما ذكرنا يرجع إلى الجملة الواحدة، وإن حُمِلَ على ما ذكرتم يرجع إلى الجملتين، فبهذه الحيثية رُجِحَ الحمل على الأول.

لأننا نقول: ذلك مُعَارَضٌ بأن في الحمل على الثانى تكرير الإسناد، وتقويته، ومطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية، مع أن النطابق أمر مهم عندهم.

قوله: ووجوباً عطف على قوله: (جوازاً)، أى: يحذف الفعل الذى يرفع به الفاعل

(١) قال الدولت آبادى: "فإن قيل: لم لم يجعل من باب تقدير الخبر فتكون الجملة اسمية فيطابق السؤال وهو من قام؟ لأنه جملة اسمية؟ قيل: لو قدر كذلك لطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى؛ لأن قوله: (من) قام سؤال عن الفاعل من غير ترتيب في الحكم، وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الإستناد فلا يطابق السؤال، أو يقال: تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف شرطها، والتقليل في الحذف أولى" اهـ انظر: شرح الكافية للدولت آبادى الهنذى ل ٢٢٢/ ب.

(٢) سورة الأنبياء من الآية (٦٣).

(٣) سورة الأنبياء من الآية (٥٩).

(٤) سورة الزخرف من الآية (٩).

(٥) سورة الأنعام من الآية (٦٤).

(٦) سورة الأنعام من الآية (٦٣).

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

حقيقا واجبا وذلك في مثل قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} ^(١).

أراد به كل موضع يكون فيه الفعل المحذوف مقسرا، وإنما وجب حذفه ههنا لوجود الموجب لحذفه؛ لأنه لو أتى بالفعل المفسر على تقدير وجود المفسر يكون ذكر المفسر لغوا؛ لأنه ليبيان الأول، فيكون على ذلك التقدير مما لا يحتاج إليه ^(٢)، وأما ثبوته في قوله تعالى: {إِلَى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} ^(٣) فلاقتضاء المقام طول الكلام، مع [ما] ^(٤) في ذلك التكرير ^(٥) من التخميم والتعظيم، ولا يجوز حذف الثاني؛ لأن الأول لم يذل عليه، بخلاف العكس.

ثم ينبغي أن يعلم أن هذا إذا كان حصول الإبهام من حذف المفسر، وأما إذا حصل في نفس المفسر فيجوز اجتماعهما ^(٦).

وما قيل: لم لا يجوز إظهاره يكون الفعل الذي يعد الاسم بدلا عن الأول لا مفسرا؟!

ليس بشيء لظهور فساده.

فـ (أحد) مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف إذ تقديره: وإن استجارك أحد، ولا يجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء؛ لأن (إن) حرف الشرط وهي واجبة الدخول على الفعل لفظا أو تقديرا، فلو كان ارتفاعه بالابتداء لزم بطلان الوجوب ^(٧).

(١) سورة التوبة من الآية (٦).

(٢) أنظر علة وجوب حذفه في: شرح المصنف ٣٣٥/١، وابن القواس ص ٩٨، والجاسي ٢٦١/١. وقال الرضوي ١٧٤/١: "... والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهمة؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهمة، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مقسرا تؤكد ليس في ذكره مرة واحدة.

(٣) سورة يوسف من الآية (٤).

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ذهب الزمخشري إلى أنه ليس بتكرير وإنما هو كلام مستأنف على تقدير سؤال وقع جوابا له، كأن يعقوب عليه السلام قال له عند قوله: {إِلَى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} كيف رأيته؟ سائلا عن حال رؤيته، فقال: {وَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}، أنظر: الكشاف ٢٤٢/٢، وقد استظهر السمين الحلبي هذا الوجه؛ لأنه متى دار الكلام على الحمل على التأكيد والتأسيس فحمله على الثاني أولى. أنظر: الدر المصون ١٥٣/٤.

(٦) أي الجمع بين المفسر ومفسره لحو: جاءني رجل: أي زيد. أنظر: الجاسي ٢٦١/١. وقد جاز الجمع هنا لأن هذا تفسير معنى، ولم يجر ثمة لأنه لو جمع لم يبق المفسر محذوفا.

(٧) هذا على مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية نحو: إن زيدا أتاني آت، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. أنظر: الإتيان ٦١٥/٢، وشرح المصنف.

١٠/٩، وأنظر: الدر المصون ٤٣٥/٢، والتصريح ٢٧٠/١.

وقد يحذفان معا في مثل: نعم،

ثم اعلم أن ذلك المفسر قد يكون مفسرا حقيقة كما في الآية المذكورة، أو ما هو منزل منزلة، وذلك كل موضع يقع فيه (أَنَّ) المفتوحة بعد (لو) نحو قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا} ^(١).

أي: ولو ثبت صبرهم ^(٢)، ووجه تفسير (أَنَّ) للفعل المحذوف أن فيها معنى الثبوت؛ لأنها للتأكيد وفيه إثبات، فحذف الفعل أعني (ثبت) لدلالة (أَنَّ) عليه.

وإنما شرط أن تكون (أَنَّ) بعد (لو) ليكون قرينة على حذف الفعل كـ (أَنَّ) في الآية السابقة؛ لأن حرف الشرط إنما يدخل على الفعل إما لفظا أو تقدير ^(٣).

وإنما لم يغن عن القرينة مع وجود المفسر لأنها إنما تتعين ^(٤) للتفسير في علمنا بعد أن علمنا أن ثمة محذوفا.

فإن قلت: لأي شيء حكمت على كون (أَنَّ) مع (لو) بمنزلة المفسر، لم لا يجوز أن يكون مفسرا حقيقة؟

قلت: لوجهين:

أحدهما: أن المقدر ليس عينه بل مدلوله وهو (ثبت) فكان كالمفسر.

(١) سورة الحجرات من الآية (٥).

(٢) القول بأن (أَنَّ) وما بعدها في موضع رفع فاعله هو مذهب الكوفيين، والمبرد في المقتضب ٧٧/٣، والزجاج في معاني القرآن ٧٠/٣، والزمخشري في الكشاف ٨/٤، والمفصل ص ٣٢٣، والعكبري في: إملأ ما من به الرحمن ٥٦/١، وقد حققه ابن يعيش "لاقتضائها الفعل" في: شرحه ١١١/٩، واختاره الرضوي ٣٥٧/٤، والمراد في الجني الثاني ص ٢٨٠، والسيوطي في الهمع ٤٤٢/١. وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه في موضع رفع بالابتداء. انظر: الكتاب ١٣٩/٣، ١٥٨، وانظر الارتشاق ١٩٠/٤، والمساعد ١٩٣/٣، والأصهباني ص ١٤٣، والهمع ٤٤٢/١.

(٣) قال الغجدواني ص ٨٦: "... أو ما يلز منزلة كـ (أن) المفتوحة بعد (لو) في مثل قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا} أي: ولو ثبت صبرهم، ووجه تفسير (أَنَّ) للفعل المحذوف أن فيها معنى الثبوت لأنها للتأكيد وفيها إثبات، وإنما الشرط (أن) المفتوحة بعد (لو) ليكون قرينة على حذف الفعل نحو (أن) في الآية؛ لأن حرف الشرط إنما يدخل على الفعل إما لفظا أو تقدير، ولم يغن المفسر عنها لأنها إنما يتمحض مقسرا في علمنا بعد أن علمنا أن ثمة محذوفا، حتى لو رفعنا الاسم المذكور في: زيدا ضربته، لا يكون الفعل مقسرا لشيء، وإنما التزم حذف الفعل في مثل هذه الصورة كراهة الجمع بين المفسر والمفسر ^(٤) أ. هـ.

(٤) في الأصل: (يتعين) وهو تصحيف.

شرح كافية ابن الحاجب

والثاني: أن شرط المفسر أن يقع بعد الفاعل كما في الآية السابقة^(١) وههنا (أنهم صبروا) فاعل فعل محذوف فليس هو عين المفسر لكونه فاعلاً، ولكن لما دل على الثبوت الدال على

(١) المراد بها قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) سورة التوبة من الآية: (٦).

المضمر كان بمنزلة المفسر، فعلى هذا ظهر ركابة عبارة العجذوانى^(١).

وقد حذفان، أى: الفعل والفاعل معاً، أى: جميعاً حذفاً^(٢) جائزاً فى مثل: نعم، أراد به كل ما كان يصلح لأن يكون جواباً عن السؤال بالجملة، كما تقول: لمن قال: أقام زيد؟ نعم^(٣).

أو: قام زيد، فإنك تختار بأحد القولين، إن شئت حذفتهما وقلت: نعم، وإن شئت أظهرتهما وقلت: قام زيد؛ وذلك لحصول القرينة وهو قول السائل.

وإنما قدر الجملة الفعلية فى الجواب دون الجملة الاسمية لأجل تطابق الجواب للسؤال^(٤).

وإنما لم يتعرض لحذف الفاعل بدون الفعل لعدم الجواز فيه^(٥)؛ لأن الفاعل قد يكون مضمراً مستتراً، فلو حذف لالتبس المحذوف بالمستتر، وبهذا ظهر وجه جواز الحذف فى المصدر.

وإنما أتى فى صورتين بـ (قد) المفيدة للجزئية لكون الحذف خلاف الأصل فى نظر الواضع؛ لأن الأصل فيه أن يفهم كل معنى من اللفظ المخصوص له ملفوظاً، فيكون الحذف حينئذ أقل.

(١) قال العجذوانى ص ٨٦: "... أو ما ينزل منزلة كـ (أن) المفتوحة بعد (لو) فى مثل قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) أى: ولو ثبت صبرهم، ووجه تفسير (أن) للفعل المحذوف أن فيها معنى الثبوت لأنها للتأكيد وفيها إثبات، وإنما اشترط (أن) المفتوحة بعد (لو) ليكون قرينة على حذف الفعل نحو (أن) فى الآية؛ لأن حرف الشرط إنما يدخل على الفعل إما لفظاً أو تقديرًا، ولم يكن المفسر عليها لأنها إنما يتمحض مقترناً فى علمنا بعد أن علمنا أن ثمة محذوفاً، حتى لو رفعنا الاسم المذكور فى: زيداً ضربته، لا يكون الفعل مقترناً لشيء، وإنما التزم حذف الفعل فى مثل هذه الصورة كراهة الجمع بين المفسر والمفسر^{أ. هـ}.

(٢) فى الأصل: (حذف) وهو لحن.

(٣) قال ابن الحاجب ٣٣٧/١: "... ولولا ما تقدم - ذكر الاستفهام - لم يكن (نعم) مفيداً شيئاً؛ لأنه حرف، فلا يفيد إلا مع جملة فعلية أو اسمية^{أ. هـ}. وقال ابن القواس ص ٩٨: "... وإنما أفادت لقيامها مقام الجملة الفعلية المتشاكلة لقرينتها المتقدمة عليها^{أ. هـ}.

(٤) قال ابن الحاجب: "... وأثرت فعلية لتكون موافقة لقرينتها، وهو أولى من تقديرها اسمية لما يلزم من المخالفة بينها وبين قرينتها^{أ. هـ}. أنظر: شرح المصنف ٣٣٧/١، وأنظر: الأصبهاني ص ١٤٤، و- الج-

٢٦٢/١.

(٥) وذهب الكماني إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر، ورجحه السهلي، وابن مضاء. أنظر: الهمع ٥١٢/١، والتصريح ٢٧٢/١، والأشمولى ٤٥/٢.

[التنازع]

وإذا تنازع الفعلان ظاهراً...

ثم لما كان في باب التنازع بحث عن إضمار الفاعل أورده في المرفوعات، وإن وجد ذلك في المنصوب والمجرور قصداً للاطراد، وأما عدم إيراد في غيره فذلك لتجانب قوة الدفع إياه بعد تحقق اشتراك أنواع الإعراب فيه، فقال: وإذا تنازع، أي: إذا توجه الفعلان بأن يطلب كل واحد منهما لأن يعمل في المعمول المتنازع فيه^(١).

قيل: الأولى أن يقول: (العاملان)^(٢) ليكون أشمل؛ فإن / التنازع كما يكون بين الفعلين (١/٢٥) يكون أيضاً بين الاسمين، وبين الاسم والفعل!

قلت لهذا القائل: المراد ما ذكرتم لكن في هذا إشارة إلى أن الفعل أصل في العمل، ولأنه لو كان كذلك لأوهم دخول ما ليس منه فيه وهو قولنا: ليس زيد بمنطلق، هكذا ذكره بعض الشارحين^(٣).

وإنما أتى بلفظ التثنية مع أن التنازع يوجد في الأكثر اقتصاراً في البيان على أقل المعدودات^(٤).

وأشار إلى محل النزاع بقوله: ظاهراً أي: اسماً يظهر معناه من مجرد لفظه في الأغلب، وإنما قيد المعمول به لامتناع التنازع في المضمر؛ لاستواء الفعلين في الإضمار لدفع الالتباس سواء كان للمتكلم نحو: ضربتُ وأكرمْتُ، أو للمخاطب كالمذكور بفتح ثائه، أو للغائب نحو: زيد ضرب وأكرم^(٥)، وذكرنا الحال التثنية والجمع.

(١) قال النولت آبادي: * (وإذا تنازع) أي: إذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد وهذا في القلب، وأما بعد التركيب فلا تنازع إذ كل يستوفي في معموله من مضمر أو محذوف أو مذكور^١. هـ انظر: شرح الكافية للنولت آبادي الهندي ل ٢٣ / أ.

(٢) قال ابن القواس ص ١٠١: * لو قل: إذا تنازع عاملان، لكان أجود؛ لأن العامل أعم من كونه فعلاً أو اسماً، وقال الأصبهاني ص ١٤٥: * أعلم أنه لو قل: إذا تنازع الفعلان أو أكثر، لكان أصوب؛ ليدخل فيه بقوله: (العاملان) مثل: زيد ضارب ومكرم صراً^٢. وقال الجاسي ٢٦٢/١: * وإذا تنازع الفعلان، بل العاملان، إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً نحو: زيد معط ومكرم صراً... واقتصر على الفعل لأصالته في العمل^٣. وقال ابن جساة ص ٩٢: * الأولى العاملان إذ قد يتنازع الاسمان نحو: رأيت ضارباً ومكرماً صراً، والاسم والفعل مثل: (قارم أقرءوا كتابه) [الحاقة: ١٩]^٤. أ. هـ وقال الفاي في شرح اللباب ل ١١٤/١: * وكان الأولى أن يقول: إذا توجه العاملان؛ ليكون أشمل؛ فإن التنازع قد يكون بين الفعلين، وبين الاسمين، وبين الاسم والفعل^٥. هـ

(٣) انظر: شرح الأصبهاني ص ١٤٥.

(٤) انظر: الجاسي ٢٦٢/١.

(٥) انظر: شرح المصنف ٣٣٩/١ وقد قل: * قوله: (ظاهراً بعدهما) لأنهما إذا وجها إلى مضمر استوفياً في

وقيل^(١): لو كان الواقع بعدهما مضمرًا لم يترتب حكم التنازع عليه، هذا إذا كان المضمر متصلًا^(٢)، وأما إذا كان منفصلاً بأن يقع بعد (إلا) كما في قولهم: ما ضرب وأكرم إلا أنا، وإلا أنت، وإلا هو، فلا تنازع فيه أيضاً؛ لأنه على تقدير ذلك يلزم إما إضمار الفاعل إما في الأول كما هو رأي البصريين^(٣)، أو في الثاني كما هو رأي الكوفيين، على وفق الظاهر فيقال: ما ضربت وأكرم إلا أنا، أو ما ضربت وأكرمت إلا أنا، وذلك ممّنع جداً؛ لأنه إما مع الحرف أو بدونهما، والأول باطل؛ لأن الحرف لا يضمن، والثاني كذلك؛ لاستلزامه التناقض، إذ يلزمه نفي الفعل المتصل به ذلك الضمير عنه، مع أن المقصود انحصاره به فيه مع استلزامه الاتساق^(٤).

أو حذفه^(٥) على ما هو رأي الكسائي^(٦)، فهو يستلزم ذلك التناقض أيضاً؛ لتوجه الاستثناء في صورتين على ما يتوجه إليه الحكم السابق، إذ لا بد وأن يكون ذلك الفاعل المحذوف في اللفظ موجوداً في النية لاحتياج الفعل إليه فيه، فبالضرورة يحمل هذا التركيب على الاستثناء المفرغ، وعلى حذف (إلا أنا) اكتفاءً بالمذكور حتى يكون تقدير الكلام: ما ضرب جميع الناس إلا أنا، وما أكرم جميع الناس إلا أنا.

ومن قال^(٧): "إن هذا الكلام محمول على الحذف دون الإضمار".

صحة الإضمار فيهما لأنهما إن كانا لمتكلم قلت: ضربت وأكرمت، ونحوه، وإن كان لمخاطب قلت: = ضربتك وأكرمك، ونحوه، وإن كان لغائب قلت: زيد ضرب وأكرم، ونحوه، فلم يتنازعا شيئاً لأن كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للآخر "أ. هـ، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ١٤٥.

(١) أنظر: الرضي ١٧٧/١.

(٢) قال الرضي ١٧٧/١: "ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالفاعل الأخير مرفوعاً ومنصوباً، لأن التنازع إما يكون حيث يمكن أن يعمل في المتنازع فيه، وهو في مكانه، كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر، والفاعل الأول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالفاعل الأخير؛ لأن المتصل يجب اتصاله بعامله، أو بما هو كجزءه، ولا يتصل بعامل آخر "أ. هـ.

(٣) قال الرضي ١٧٧/١: "لا يجوز أن يكون أيضاً من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية والغية، فلا بد أن يكون في العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع، وإنما لم يجز أن يكون منه، إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول وأضمرت فيه ضميراً مطابقاً للمتنازع، فإن كان بدون (إلا) صار هكذا (ما ضربت وما أكرم إلا أنا) وما قام أي هو، أعني زيداً، وما قعد إلا زيد، فيكون (إلا أنا) مستثنى من المتعدد المقدر في (ما أكرم) و(إلا زيد) مستثنى من المتعدد المقدر في (ما قعد) ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من (ما ضربت) و(ما قام) لأنه لا متعدد فيهما فيصير الضروب والقيام منفيين عن المتنازع بهما كالمثبتين له، وشرط باب التنازع: ألا يختلف المعنى بالإضمار في الملغى "أ. هـ.

(٤) أنظر: الجاسي ٢٦٣/١.

(٥) المراد حذف الفاعل.

(٦) أنظر: الرضي ١٧٨/١ حيث نسب إلى الكسائي القول بأن مثل هذا من باب التنازع، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع اتصاله للثاني.

(٧) قاله ابن الحاجب أنظر: شرح ابن الحاجب ٣٤٠/١ حيث قال: "... وإلما هذا كلام محمول على الحذف فتقديره: ما ضرب إلا أنت وما أكرم إلا أنت، فحذف ذلك من أحدهما تخفيفاً "أ. هـ. وقد تبعه ابن القواس في القول بهذا، أنظر: شرح ابن القواس ص ١٠٠.

إن أراد بالحذف ما ذكرناه فالأمر ظاهر، وإن أراد به حذف الفاعل من الأول وإعمال الثاني كما جرى في كلام بعض الأفاضل، ففيه تأمل، ومن العجب منه أنه مع هذا التقدير صرح في أول الصفحة [أن] ^(١) لا تتأزع فيه.

وبهذا ^(٢) ظهر قساد ما قيل: من أن الحذف لا ينافي التنازع، وما في رده من أن الحذف متناف له؛ لأنه عبارة عما وقع بين عاملين، على معنى أنه يقتضي كل واحد منهما معموله، ولا يوجد إلا معمول واحد، وههنا ليس كذلك، بل يحصل لكل منهما ما يقتضيه لكن لأحدهما ملفوظ وللآخر محذوف؛ لدلالة الكلام عليه فيكون ملفوظاً ^(٣) حكماً.

لكن لقاتل أن يقول: هذا لا يختص بالمضمر، فالمظهر أيضاً كذلك؛ لأنك إذا قلت: ما ضرب وأكرم إلا زيد، يلزم ما فيه من الفساد فيه أيضاً.

قلت في دفعه: لعلمهم إنما ذكروا في المضمر تنميماً للحصر، إذ المدعى أن التنازع لا يكون في المضمر لأنه إما أن يكون متصلاً أو منفصلاً لوقوعه بعد (إلا) والقسمان باطلان، بخلاف المظهر، فإنه يمكن التنازع فيه بدون وقوعه بعد (إلا) وإنما لم يصرحوا به في المظهر اعتماداً في [أن] ^(٤) قولهم: المضمر المنفصل، بمنزلة المظهر، والله أعلم.

وإنما قال: بعدهما ^(٥) أي: بعد الفعلين لأنه لو وقع الاسم الظاهر قبلهما أو بينهما امتنع التنازع، أو لم يترتب الحكم المذكور عليه، وذلك لأنهما إن اقتضيا الفاعلية وتقدم عليهما نحو: زيد ضربني وأكرمني، أو توسط بينهما نحو: ضربني زيد وأكرمني، أو اقتضيا أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية وتقدم عليهما نحو: زيد ضربني وأكرمت، وزيدا ضربت وأكرمني، أو اقتضيا الثاني الفاعلية والأول المفعولية وتوسط بينهما نحو: ضربت زيداً وأكرمني ^(٦)، يلزم الأمر الأول ^(٧)؛ لامتناع تقدم الفاعل على عامله، وإن اقتضى الأول الفاعلية والثاني المفعولية.

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: شرح الجندواني ص ٨٨ وفيه مثل ذلك.

(٣) في الأصل: (ملفوظ) وهو لحن.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال ابن القواس ص ١٠٠: "وإنما قال (بعدهما) لأن الفعل لا يتنازع فيما قبله؛ لأنه يكون متوجهاً حينئذ إلى ضميره". وقال الجاسي ٢٦٢/١: "... (بعدهما) أي: بعد الفعلين إذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الأول، إذ هو يستحقه قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال تنازع".

(٦) في الأصل: (وأكرمت) وهو تصحيف.

(٧) المراد به: امتناع التنازع.

وقد يكون في الفاعلية مثل: ضربني وأكرمني زيد، وفي المفعولية مثل: ضربتُ وأكرمتُ زيداً، وتوسط بينهما نحو: ضربني زيد وأكرمت، أو اقتضيا المفعولية وتقدم عليهما نحو: زيداً ضربتُ وأكرمتُ، أو توسط بينهما نحو: ضربتُ زيداً وأكرمت، لزِم الأمر الثاني^(١)؛ لتعَيُّن (زيد) في الأول أن يكون فاعلاً لـ (ضربني) لإسناد الفعل إليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر عليه، ولتعينه في المثالين الأخيرين لأن يكون مفعولاً لـ (ضربت) لما مر^(٢).
فإن قلت: لا نسلم التعيين لوجود التساوي بينهما في الأعمال فيه، فإن الفعل كما [يعمل مقدماً]^(٣) يعمل أيضاً مؤخراً!.

قلت: ليس الأمر كذلك لأن تعيين (زيد) لكونه مفعولاً للفعل الأول قطعاً على المذهبين في المثال الثاني^(٤)؛ لأن له القرب^(٥) والأولوية، فظهر منه أن إعمال الأول فيه هو المختار عند الفريقين فسقط التساوي، وأما في المثال الأول^(٦) والثالث^(٧): والفاعلان وإن كانا^(٨) متساويين في القرب والجوار لكن الأول أولوية، فسقط التساوي بينهما أيضاً في هاتين الصورتين، والمراد من التعيين أن يترجح أحدهما على الآخر في العمل، لا إثبات عدم جواز إعمال الآخر.

وقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية^(٩) أي: في الفاعل وما يقوم مقامه، فإلزام مرادان بأن يكون كل واحد منهما يقتضي أن يكون ذلك الاسم فاعلاً له، أو قائماً مقام فاعله، مثل: ضربني وأكرمني زيداً، وضرب وأكرم زيد، وقد يكون ذلك التنازع في المفعولية بأن يكون كل منهما

(١) المراد به: عدم ترتيب الحكم المذكور عليه.

(٢) أنظر: الشرح المتوسط ص ٢٥ وفيه مثل ذلك.

(٣) ما بين المعقولين يقتدر إليه السياق.

(٤) وهو قوله: زيداً ضربتُ وأكرمتُ.

(٥) في الأصل: (الأقرب) وهو تصحيف.

(٦) وهو قوله: ضربني زيد وأكرمتُ.

(٧) وهو قوله: ضربتُ زيداً وأكرمتُ.

(٨) في الأصل: (وإن كان) وهو لحن.

(٩) قال الرضوي ١٧٩/١: "اعلم أن العاملين في التنازع على ضربين: إما إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ثلاثة أضرب: لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية فصحب نحو: ضربني وأكرمني زيد، أو في المفعولية فصحب نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيداً، أو في الفاعلية والمفعولية معاً نحو: ضرب وأكرم زيد عراً ولم ينكر المصنف هذا الثالث لأنه يتبين بالقسمين الأولين.... والمختلفان على ضربين: لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية والثاني المفعولية نحو: ضربني وأكرمتُ زيداً، أو بالعكس نحو: ضربتُ وأكرمني زيد.... واحترز بقوله: "مختلفين" عن القسم الثالث من أقسام المتفقين؛ لأنهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية أيضاً لكن متفقين في التنازع" ١. هـ أنظر: الصفوة الصفحة ٦٠١/١، والأصبهاني ص ١٤٦، والجامي ٢٦٥/١.

وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين.

مقتضيا له لأن يكون ذلك الاسم مفعولا له، إما صريحا كما في مثل قولك: ضربت وأكرمته زيدا، أو غير صريح كما في قوله تعالى: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} (١).

وقد يكون ذلك التنازع في الفاعلية والمفعولية بأن يكون أحدهما مقتضيا لفاعلية ذلك الاسم، والآخر مفعوليته (٢)، وهذا القسم على ضربين:

أحدهما: أن يقتضي الأول الفاعلية والثاني المفعولية نحو: أكرمتي وضربت زيدا، وأكرم وضربت زيدا. وثانيهما: أن يقتضي الأول المفعولية والثاني الفاعلية نحو: أكرمت وضربتني زيدا، وأكرمت وضربت زيدا، أشار إلى هذين الضربين صريحا بقوله: مختلفين أي: متعاكسين؛ ليكون الأقسام الأربعة المذكورة، وإنما لم يذكر للقسم الثالث مثالا في المتن اعتمادا على إمكان إخراجها من مثلي الأولين.

ثم قوله: هذا منسوب على الحالية من الفعلين المقدرين بعد قوله (وقد يكون في الفاعلية).

أي: قد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية حال كونهما متعاكسين في الاقتضاء (٣)، على معنى: أن الأول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول، أو بالعكس.

وقيل (٤): فائدة هذا القيد (٥) دفع لوهم من يتوهم أن مثل: ضربت وضربت زيدا، ضربت ضربت زيدا، من هذا الباب، على تقدير اتحادهما في المعنى، وليس منه؛ إذ الثاني تأكيد للأول، فلا يقتضي معمولا على رأسه، فعلى هذا لا يختص القيد بالقسم الثالث، بل يعم الأقسام الثلاثة.

والمراد بالمختلفين: المختلفان لفظان أو عملاء أو شرطاً وجزاء، فيدخل فيه مثل: ضربت وضربتني زيدا، [و] (٦) فإن ضربت وضربت زيدا.

قلت: فيه نظر؛ لأننا لا نسلم العموم، بل يختص بالفعلين المقدرين في القسمين الأولين، إذ لا توهم في الثالث، وهو ظاهر، مع انتقاضه بما يذكر بعد في جواب الاعتراض الوارد على قولنا: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا (٧).

اعلم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين (٨) في جواز إعمال كل من الفعلين، بل بينهم

(١) سورة النساء من الآية (١٧٦).

(٢) في الأصل: (مفعولية) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: الرضى ١٧٩/١.

(٤) أنظر: شرح العجواني ص ٩٠، وشرح العجمي ص ١٣٨.

(٥) قال ابن جماعة ص ٩٢: قوله: (مختلفين) لم يظهر لي مع احتراز به ولم يلق سؤالا شبيهاً عنه، لكن يحتمل أن يحتراز به من نحو (ضارب) وغيره من صيغ المفاعلة، فإنهما لا يقسمان مختلفين، مع أنه للفاعلية والمفعولية بصيغته، ويجوز أن يحتراز به عن مثل: قام وضرب زيد * أ. هـ.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه الشيق.

(٧) أنظر: قسم التحقيق.

(٨) في الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون إعمال الأول.

اتفاق على ذلك^(١)، وإنما الخلاف بينهما في الاختيار^(٢)، ولذلك قال: ويختار^(٣) البصريون إعمال الثاني في الاسم الواقع بعدهما، بعد وقوع الاتفاق في جواز إعمال الأول فيه أيضاً.

واستدلوا على مختارهم بالعقل والنقل، أما دليلهم العقل فهو: أن الثاني قريب ومجاور للمعمول، وليس في إعماله إبطال معنى^(٤)، وللقرب والمجاورة زيادة قوة، ولذلك غيروا

الإعراب - مع أنه من أهم المطالب عندهم - في مثل قولهم: هذا جحرٌ ضبٌ خرب^(٥) مع أنه صفة لمرفوع، ووجوب التطابق بين الصفة والموصوف في الإعراب.

وأما دليلهم النقل فهو في قوله تعالى: {أَلَمْ يَأْمُرْ عَلَيْهِ قَطْرًا}^(٦) و{هَازِمٌ أَقْرَبُ} كتابيه^(٧) فإنه أعمل في الآيتين الثاني دون الأول، إذ لو أعمل فيهما لكان الأحسن أن يقال: "أقرعه" و"أقراوه" فيلزم ترك الأحسن^(٨)، وهو: إضمار المفعول في الثاني، وعلى تقدير إعمال الثاني لم يلزم المحذور أصلاً، والمفعول من الأول حينئذ يجب حذفه.

لا يقال: إنهما وردتا على حذف المضمر وإن كان على غير الأحسن.

لأننا نقول: ذلك يؤدي إلى أن يكون كلام (الله) - تعالى - مقروءاً على قراءة ليست بالأحسن من غير تضرر إليه، وهو غير جائز لوجود حسنها.

ويختار الكوفيون إعمال الأول^(٩)، واستدلوا على مختارهم - أيضاً - بالعقل والنقل.

(١) لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب، والخلاف بينهم في المختار هل هو الأول، أو الثاني، أو هما على حد سواء. انظر: التصريح ٢٢٠/١.

(٢) انظر: رأي البصريين والكوفيين وحجة كل فريق في: الإيضاح ٨٣/١، والغرة المخفية ص ٣٢١ وما بعدها والإيضاح لابن الحاجب ١٦٥/١ وابن يعيش ٧٩/١، وابن القواس ص ١٠١، ومشرح التسهيل ١٦٧/٢، والباب للعبري ١٥٣/١، والتبيين للعبري ص ٢٥٢، والتخمين ٢٣٨/١، والتلاف النصورة ص ١١٣.

(٣) في الأصل: (واختار) وما أثبتته من المقدمة الكافية ص ٧٠.

(٤) هذا معنى قول سيبويه ٧٤/١: "وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى" أ. هـ. وانظر: المقتضب ١١٢/٣، و٧٣/٤، والإيضاح لأبي علي ص ١٠٨.

(٥) انظر: ابن يعيش ٧٩/١، وابن القواس ص ١٠١، والملخص ص ٢٨٤، ومشرح اللوحة البديرة ١٢١/٢، والأصبهاني ص ١٥٥.

(٦) سورة الكهف من الآية (٩٦).

(٧) سورة الحاقة من الآية (١٩).

(٨) وحمل كلامه تعالى على ما هو أحسن أحسن. انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب للكيثي ص ١٠٢.

(٩) وقد استجبه سيبويه فقال ٧٦/١: "ولو أعملت الأول لقلت: مررتُ ومرُي بزيد، وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى" أ. هـ. بينما استحسنته المبرد ورأى أنه جائز فقل في المقتضب ٧٤/٤: "ولو أعملت الأول كان جائزاً حسناً" أ. هـ.

فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل الأول على وفق الظاهر،

أما دليلهم العقلي فهو أن الفعل وقع في أول الكلام^(١)، والأول موضع لا يقع فيه إلا ما هو أهم بالذكر، فإعمال ما هو الأهم أولى من إعمال غيره وإن كان أقرب، وأيضاً: إن لأول قوة لا يكون لغيره مثلهاء ويذل عليه: إلغاء أفعال القلوب عند التوسط والتأخر، مع أن الفعل عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي فليس ذلك إلا لقوة التقدم، وأيضاً على هذا لم يلزم إضمار قبل الذكر، بخلاف ما إذا أعمل الثاني^(٢).

وأما دليلهم النقلى فهو: قول امرئ القيس^(٣) - كما سيجيء^(٤).

والجواب عن الأول: سلمنا أن الأول أهم وله قوة، لكن لا تسلم أن قوته^(٥) أكثر من قوة المقاربة والجوار^(٦)، كما بينا في دليلنا.

وعن الثاني: أن الإضمار قبل الذكر يجوز إذا وجد ما يقصره، وهنا كذلك كما في: ربه رجلاً، فإتباعهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف في علم المخاطب، كما في قوله تعالى: {وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ}^(٧) استغنى عن ذكر (فروجهن) بذكر الأول^(٨).

وأما الجواب عن دليلهم النقلى فسيجيء إن شاء الله^(٩).

فإن أعملت الثاني من العاملين المتغايرين على ما هو رأى البصريين، فلا يخلو من أن يقتضى العامل الأول فاعلاً أو مفعولاً، فإن اقتضى فاعلاً أضمرت الفاعل في العامل

(١) وأيدوا ذلك بأنه إذا اجتمع الشرط والقسم جعل الجواب للسابق منهما باتفاق تقول: إن تقم والله أكرمك - بالجزم - وأحلف بالله إن قمت لأكرمك - بالتأكيد - * أنظر: شرح اللوحة اليدوية ١٢١/٢.

(٢) أنظر: الغرة المخفية ص ٣٢٣، والصفوة الصفية ٦٠٤/١، والأصبهاني ص ١٥٢.

(٣) هو: امرئ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي من أهل نجد، من الطبقة الأولى، يكنى: أبا وهب وكان يقال له: الملك الضليل، وذو القروح. أنظر: ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والشعر والشعراء ص ٣٧، والأغاني ٩٣/٩ وما بعدها.

(٤) أنظر: قسم التحقيق.

(٥) في الأصل: (قوته).

(٦) أنظر: الإنصاف ٩٣/١، وأنظر: شرح ابن القواس ص ١٠٤، وشرح الأصبهاني ص ١٥٦.

(٧) سورة الأحزاب من الآية (٣٥).

(٨) أنظر: الإنصاف ٩٣/١ وما بعدها، والأصبهاني ص ١٥٦.

(٩) أنظر: قسم التحقيق.

دون الحذف، خلافاً للكسائي،

الأول^(١)، لكن لا مطلقاً بل على وفق الاسم الظاهر إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنثياً، وإنما وجب أن يكون كذلك لأنه أي: هذا الضمير عبارة عن ذلك الظاهر.

دون الحذف، أي: لا يحذف فاعل الأول اهتماماً بذكره؛ لتوقف الفعل عليه، فكان بقاؤه بدونه كالعرض بلا محل، خلافاً للكسائي^(٢) فإنه أجاز حذف الفاعل، ومختاره: [أنه]^(٣) رأى الحذف أقرب من الإضمار قبل الذكر.

والخلاف، أي: الفرق بين الحذف والإضمار إنما يظهر لفظاً في التثنية والجمع نحو: قام وقعد أخواك / لأنه إذا كانا مفردين فلا ظهور له - وإن كان ثابتاً في المعنى - تقول على تقدير الإضمار: ضرباني وأكرمت الزيدين، وضربوني وأكرمت الزيدين، وعلى تقدير الحذف: ضربني وأكرمت الزيدين في صورتين^(٤).

ثم مذهب الكسائي ضعيف^(٥)؛ لأن اعتماده على امتناع الإضمار قبل الذكر، ولا نسلمه؛ لأنه إذا كان لا يشرط التفسير، أما إذا كان بها فيجوز كما مر، وأيضاً الإضمار قبل الذكر يثبت في مواضع^(٦)، وحذف الفاعل قصداً لم يثبت بحال^(٧).

فإن قلت: ليس قد ثبت ذلك في قولهم: ما جاءني إلا زيد، إذ تقديره: ما جاءني أحد إلا زيد، وفي مفعول مالم يسم فاعله؟

(١) قال سيبويه ٧٩/١: "... وكذلك تقول: ضربوني وضربت قومك، إذا أصبحت الآخر، فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل"، وأنظر: المقضب ٧٧/٤ وما بعدها، والمسائل الطليبات ص ٢٣٧.
(٢) أنظر رأي الكسائي في: المسائل الطليبات ص ٢٣٧، والغرة ص ٣٢٤، والتسهيل ص ٨٦، وشرح التسهيل ١٧٤/٢، وشرح اللوحة ١٢٤/٢، وقد وافق الكسائي هشام الضرير، والسهيلي، وابن مضاء، أنظر: الارتشاف ٢١٤٣/٤، والمساعد ٤٥٨/١، وأوضح المسالك ٢٠١/٢، والتصريح ٣٢١/١، والرد على النحاة ص ٩٥، والهمع ٩٦/٣. هذا وقد نقل عن الكسائي أن الفاعل هنا مضمّر مستتر في الفعل، مفرد في الأحوال كلها، فعلى هذا يكون ما نقله البصريون عنه من القول بحذف الفاعل غير صحيح، أنظر: الارتشاف ٢١٤٤/٤.

(٣) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: ابن يعيش ٧٧/١، والأصبهاني ص ١٤٧.

(٥) قال الرضي ١٨٠/١ عن الكسائي وضعف مذهبه: "فحله كما قيل: فكنت كالمناهي إلى متغيب... مؤابلاً من قبل الزائد، وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة".

(٦) أنظر: شرح المفصل ٧٧/١، والمعنى ٥٦٢/٢، وشرح اللوحة البدرية ١٢٣/٢، ومن هذه المواضع: ١- إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}.

٢- أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بنس ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: نعم رجلاً زيد، ونس رجلاً عمرو.

٣- أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو: {إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا}.

(٧) أنظر: شرح ابن القواس ص ١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١.

وجاز خلافا للقراء، وحذفت المفعول إن استغنى عنه،

قلت: حذفه ههنا مع بدل ونائب سدّ سدّ المحذوف، فكأنه ما حذف، ولهذا أطلق الأكثر اسم (الفاعل) على ما قام مقامه في صورتين، بخلاف الإضمار قبل الذكر. وجاز مثل هذه المسألة وهي: أن يتنازع العاملان في مفعول واحد، فأعطى العمل للثاني سواء حذف الفاعل من الأول أو أضمر فيه، خلافاً، أي: ثبت هذا الجواز مخالفاً للقراء، فإنه لا يجوز مثل هذه المسألة معللاً بأنه يستلزم أحد الفاسدين، وهو إما حذف الفاعل، أو الإضمار قبل الذكر^(١)، وأما وجه جوازها فتبيّن مثلها عن العرب كقوله: وكُنْماً مُدْمَماً كَأَن مَوْتِهَا :: جرى فوقها واستشعرت لون مُدْهِب^(٢)

فإن (جرى) و(استشعرت) تنازعا في (لون مذهب) و(جرى) اقتضى الرفع، و(استشعرت) اقتضى النصب، وأعمل الثاني دون الأول، فلما ورد مثلها عن العرب في كلام الفصحاء، لم يمكن الحكم بمنعه، فلا بد من التزام أحد الأمرين. وإن اقتضى العامل الأول مفعولاً على تقدير إعمال الثاني حذفت المفعول في الأول^(٣)؛ لكونه فضلة في الكلام، ولأنه لو لم يحذف يلزم الإضمار قبل الذكر لما هو يتم الكلام بدونه، ويحذف كثيراً في السعة، وإنما لم يهربوا عنه^(٤) في الفاعل لوجوب ذكره، فالارتكاب عليه^(٥).

ههنا لا يستلزم الارتكاب ثمة، لكن ذلك ليس على الإطلاق بل إن استغنى - بصيغة

(١) قال ابن هشام: "مذهب القراء إذا كثر العاملان مشتركين في طلب المرفوع صلا فيه معاً نحو: قام وقعد أخوك... وإن اختلفا في الطلب أضمر الفاعل مؤخراً نحو: ضربت أخوك هـ... وحيث: أن الفاعل لا يليق به الحذف... لأنه صفة... ولا يليق به الإضمار... لأنه إضمار قبل الذكر...". هـ. انظر: شرح السبعة ١٢٥/٢، وانظر رأي القراء في: المسائل الطيبات ص ٢٣٨، وشرح المصنف ٣٤٣/١، والرضي ١٨١/١، والارتشاف ٢١٤٤/٤، والمساعد ٤٥٨/١، والهمع ٩٦/٣، والتصريح ٣٢١/١، والأشمولي ١٠٣/٢.

(٢) من الطويل لطفي الغنوي في: الديوان ص ٧، وانظره في: الكتاب ٧٧/١، وتحصيل عين الذهب ص ١٠٠، والمكتضب ٧٥/٤، والجمل للزجاجي ص ١١٦، والحل شرح أبيات الجمل ص ١٤٦، والإنصاف ٨٨/١، وشرح المفصل ٧٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٦/٢، والتخدير ٢٣٧/١، وانتلاف النصرة ص ١١٤. الكنت: جمع كُنَيْت وهو ذو لون بين الحمرة والسواد، المنقش: هو الذي كُنِيت إلى الحمرة ولا يخالطها سواد، استشعرت: لمسته شعاعاً، والشعار ما ولي الجند. والمعنى: أن الشاعر يصف خيلاً كُنِيتاً كأن عليها شعار ذهب، والشاهد قوله (جرى فوقها واستشعرت لون مذهب) وقد وضحه الشارح، وقد استشهد به على ضعف مذهب القراء لأنه ثبت عن العرب.

(٣) قال الرضي ١٨١/١: "وافق البصريون ههنا الكمالي في حذف المفعول بخلاف الفاعل؛ لأن الحذف هناك أيضاً كان الوجه للزوم الإضمار قبل الذكر، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف، وفي المفعول هذا المانع مرتفع لأنه فضلة يحذف في السعة، فكيف مع مثل هذا المجموع! أي: الإضمار قبل الذكر". هـ.

(٤) أي: الإضمار قبل الذكر.

(٥) أي: الإضمار قبل الذكر.

والأظهرت،

المجهول - عنه أي: [عن^(١)] ذلك المفعول بأن يكون في غير أفعال القلوب، سواء كان من الفعل المقترضى للمفعول الواحد، أو المفعولين، مثال الأول: ضربتُ وأكرمني زيدُ، ومثل الثاني: أعطيتُ وأعطاني زيدُ درهماً.

والأ أي: وإن لم يستغن عن ذلك المفعول بأن يكون في أفعال القلوب أظهرت ذلك المفعول نحو: حسبتُ زيداً منطلقاً وحسبتُ زيداً منطلقاً، وإنما لزم إظهاره لأنه لو لا ذلك لحذف، أي: المفعول الثاني من الأول، فيلزم حذف ما لا يجوز حذفه^(٢) - لما سيجيء في بابيه إن شاء الله تعالى - أو أضمر، فحينئذ يلزم الإضمار قبل الذكر فيما هو الفضلة في الكلام، فلما لم يجوز^(٣) حذفه وإضماره وجب إظهاره^(٤).

وأما نظراً صاحب المتوسط بأن يقول: "يجوز إضمار المفعول الثاني لـ" حسبتُ" بعد ذكر (منطلقاً) نحو: حسبتُ وحسبتُ زيداً منطلقاً إياه^(٥).

فضعف من وجوه:

أما أولاً: فلأن المراد من امتناع الإضمار ههنا امتناعه متصلاً، أو قبل ذكر "منطلق" وإلا فلا. وأما ثانياً: فلأنه علة الاختيار عند البصريين القرب والجوار، فعلى جواز هذا يفوت العلة لعدم بقائهما، فلم يكن الإضمار بعد ذكر (حسبتُ) مع مفعوليه مختاراً عندهم، والكلام فيه لا في نفس الجوار لما مر.

وأما ثالثاً: فلأنه يلزم الفصل بكثرة الأجنبي بين العامل ومعموله.

وأما رابعاً: فلأنه يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه.

ولئن قلت: إن النحاة يسوّغون الإضمار قبل الذكر عند تعذر حذف الفاعل، ولم يسوّغوه عند تعذر حذف المفعول، فضعفهم هذا لأى شيء؟

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: تشرح المصنف ٣٤٥/١، وقال الرضى ١٨٢/١: "وذلك لكون مضمون الفعلين هو المفعول الحقيقي لأن المعلوم من قولك: "علمتُ زيداً قائماً" مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى الأول، أي: علمتُ قيام زيد، بخلاف مفعولى (أعطيتُ) فإن كل واحد منهما مفعول به...".

(٣) في الأصل: (يجوز) وهو لحن.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٣٤٥/١، والأصبهاني ص ١٤٩، وقال ابن القواس: "... إن لم يستغن عنه كالثاني من مفعولى (ظننتُ) وأخواتها وجب إظهاره نحو: حسبتُ منطلقاً وحسبتُ زيداً منطلقاً، لأنه لو أضمر فقول مثلاً: حسبتُ إياه، لأضمر المفعول قبل الذكر، ولو حذف لحذف ما لا يد منه؛ لتعلق الظن به، بخلاف خبر المبتدأ...".

(٥) أنظر: الشرح المتوسط ص ٧٨.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول، على المختار، إلا أن يمنع مانع فظهر

قلت: ارتكبوا هذا المحذور في الفاعل ليكون ذلك دليلاً على أهمية ذكره غاية الاهتمام، وعلى قباحة حذفه، ولم يرتكبوا في المفعول لأنه وإن تعدّ حذفه أيضاً لكن لم يبلغ مبلغه فيه؛ لكون المفعولية المشعّرة بكونه فضلة موجودة فيه، وأما الإظهار فهو وإن دلّ على لزوم وجوده لكنه أمر عادي لا يدل على سماجة الحذف دلالة الإضمار قبل الذكر عليها.

وإن أعملت أي: العامل^(١) الأول بناءً على ما هو رأي الكوفيين^(٢)، فلا يخلو من أن يقتضى العامل الثاني فاعلاً أو مفعولاً، فإن اقتضى فاعلاً أضمرت ذلك الفاعل في العامل الثاني أيضاً موافقاً للظاهر؛ لئلا يلزم خلوّه عن الفاعل الواجب وجوده، وأيضاً لا يلزم على هذا الإضمار قبل الذكر؛ لأن الاسم المذكور بعد الثاني وإن كان مؤخراً عنه لكنه مقدم رتبة تقدير؛ لكونه معمولاً للأول، تقول: ضربت وأكرمت زيداً، وضربت وأكرمتي الزيدتين، وضربت وأكرمتي الزيدتين^(٣)، والمراد من الفاعل أعم منه وما يقوم مقامه على ما مرّ، فيدخل فيه: ضربت وأكرمت زيداً.

وإن اقتضى العامل الثاني مفعولاً - على تقدير إعمال الأول - أضمرت ذلك المفعول أيضاً في العامل الثاني على المذهب المختار^(٤).

وإنما كان إضماره دون حذفه لأنه لا يلزم فيه الإضمار قبل الذكر لما مرّ، وليكون الملفوظ مطابقاً للمراد، مع أن في الحذف القياس المفعول بما هو غيره.

وإنما جاز حذفه/ أيضاً عند عدم المانع ووجود القرينة نظراً إلى كونه فضلة في الكلام^(٥).

تقول على تقدير الإضمار: ضربتني وأكرمته زيداً، وضربتني وأكرمتيها الزيدان، وضربتني وأكرمتهم الزيدون.

وعلى تقدير الحذف: ضربتني وأكرمت زيداً، وضربتني وأكرمت الزيدان، وضربتني وأكرمت الزيدون.

(١) في الأصل: (الفاعل) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٣) قال الرضي ١/١٨٤: "تضمّر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد؛ لأنه ليس إضماراً قبل الذكر..." هـ.

(٤) قال الجامي ١/٢٦٨: "ولم تحذفه وإن جاز حذفه لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور" هـ.

(٥) أنظر: الرضي ١/١٨٤.

إلا أن يمنع مانع^(١) من الحذف والإضمار فتظهر أي: يجب عليك إظهاره.

ويجوز أن يكون (يظهر) للغائب وفاعله ضميره المستتر الراجع إلى المفعول.

يعنى: يجوز إضمار المفعول في الثاني على المختار، وحذفه على غيره^(٢)، وإن لم يمنع مانع عنهما، وإن منع بأن يكون ذلك المفعول مفعولاً ثانياً لأفعال القلوب فيجب الإظهار نحو: حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، فإن الأول أعمل في (منطلقاً) ولذلك رفع (الزيدان) على الفاعلية له، والفعل الثاني يقتضى أيضاً مفعولاً ثانياً، وكان المختار إضماره لكن لم يكن ذلك لأنه لو أضمر لأضمر إما مفرداً أو مثني^(٣)، ولا سبيل إلى الأول لعدم التطابق بينه وبين المفعول الأول حينئذ - مع وجوبه بينهما - لتكون الثاني عبارة عن الأول، ولا إلى الثاني لأنه يستلزم المخالفة بين الضمير والمرجوع إليه في الأفراد والتثنية، وهو غير جائز^(٤).

قيل^(٥): فيه نظر؛ لأننا لا نسلم وجوب التطابق بينهما عند الأمن من اللبس كقوله تعالى: {وإن كانت واحدة}^(٦) مع تقدم ذكر النوارث!

قلت: هذا لا اعتبار الذات الموصوفة بالورثة، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً^(٧).

ولا يجوز حذفه أيضاً لأنه لا يجوز الاختصار على أحد مفعولي باب (حسبت)، فلما امتنع الحذف والإضمار وجب الإظهار.

قال في المتوسط^(٨): "وفيه نظر؛ لأنه ليس من هذا الباب، وإنما يكون منه [أن]^(٩) لو تنازع الفعلان معولاً واحداً، لكنه ليس كذلك لأن الأول يقتضى المفرد، والثاني يقتضى المثني".

قلت: إن الإضمار قد يأتي على المعنى المقصود وإن اختلفا في اللفظ؛ لأن التنازع في

(١) قال ابن جماعة ص ٩٣: "أي من رجوع ضمير مقدر على مثي أو مجعوع أو بالعمس فلا يجوز في مثله (حسبنى) = إيتاء وحسبتهما منطلقين الزيدان بل يجب إظهاره فتقول: حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً" هـ.

(٢) أي: على القول الغير مختار.

(٣) قال ابن الحاجب: "لأنك لو أضمرته مفرداً لم يستقم لأنه مفعول ثانٍ لـ (حسبتهما) فيجب أن يكون مثني، ولو أضمرته مثني لم يستقم لأنه عائد على (منطلقاً) وضمير المفرد لا يكون مثني، فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار" هـ. أنظر: شرح المصنف ٣٤٥/١، وأنظر: الجاني ٢٦٨/١.

(٤) أنظر: شرح الأصبهاني ص ١٥٠، وشرح الكافية للدولت آبادي ل ٢٤/ب.

(٥) أنظر: شرح الرضى ١٨٥/١.

(٦) سورة النساء من الآية (١١).

(٧) أنظر: الجاني ٢٦٨/١.

(٨) أنظر: الشرح المتوسط ص ٧٩.

(٩) زيادة من الشرح المتوسط ساقطة من الأصل.

شرح كافي ابن الحاجب

الذات الموصوفة بالانطلاق من جهة فعليتها، ولزوم الأفراد والتثنية إنما هو بحسب اقتضاء المحل، والحاصل أن مقتضى كليهما مفرد من حيث فعليتهما فلها يحصل به، وأما اقتضاء الثاني المثني فليس من تلك الجهة بل للتطبيق لمفعوله الأول، فمن حيث الفعلية يتحقق التنازع في الأصل في معمول واحد.

وقول امرئ القيس: كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ، ليس منه؛ لفساد المعنى.

وأما جوابه^(١) عنه فلا يخلو عن ركاقة؛ لأن تقريره يدل على اختلاف مقتضاهما، وبه بقوت شرط التنازع^(٢).

وقول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٣)

اعلم أن البيت المذكور دليل نقلي للكوفيين^(٤) على مختارهم، أي: على أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني، ثم وجه الاستدلال به: أن (كفاني) و(لم أطلب) تنازعا في (قليل)، وأعطى الشاعر العمل للأول دون الثاني - وهو من الفصحاء - فلو لم يكن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني - مع إمكان إعماله ههنا، إذ لا تفاوت في النظم بين رفع (قليل) ونصبه، مع لزوم حذف المفعول من الثاني على تقدير إعمال الأول، وهو ضعيف غير مختار، وعدم لزوم حذف شيء على تقدير إعمال الثاني - لما اختاروه، فعلم منه أن إعمال الأول أفصح؛ لأن الفصح لا يختار إلا الأفصح^(٥).

[وقوله]^(٦): ليس منه، إشارة إلى رد ذلك، أي: ليس هذا البيت مما تنازع فيه العاملان حتى يتم به الاستدلال؛ لفساد المعنى على تقدير كونه منه؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين، وبيان ذلك: أن (لو) تدل على امتناع جزائها لامتناع شرطها، سواء كانا مثبتين أو منفيين،

(١) أي جواب صاحب المتوسط، حيث قال ص ٨٠: "وجوابه: أن الأول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر إلى كونه مفرداً أو مثني، والأفراد إنما لزم من حيث إنه عمل فيه الأول، فلو عمل الثاني لزم التثنية" أ. هـ.

(٢) لأن المراد من التنازع: كون الفعلين بحيث يصح أن يتوجها إلى أمر واحد فيكون معمولاً لأحدهما دون الآخر، انظر: ابن القواس ص ١٠٤.

(٣) من الطويل في: الديوان ص ٣٩، ونظره في: الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٢/١، والإنصاف ٨٤/١، ولباب الإعراب ص ٢٣٨، وشرح الجمل لابن عسكور ٩٤/٢، والرضي ١٨٥/١، وابن يعيش ٧٩/١، والمغني ٢٨٥/١، ٥٨٤/٢، والخزانة ٣٢٧/١، وانتقال النصورة ص ١١٣ وغير ذلك، وقد تفاوتت رواية أوله بين (فلو أن) و(لو أن).

(٤) في الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٥) انظر: شرح المصنف ٣٤٦/١، والأصبهاني ص ١٥١، والجامي ١٦٩/١.

(٦) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

فإن كانا مثبتين يجب انتقاؤهما، وإن كانا^(١) منفيين يجب ثبوتيهما، ولو كان أحدهما مثبتاً والآخر منفيًا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي، لأن نفي النفي إثبات، وأيضاً حكم المعطوف على جزائها، فعلى هذا كان في قوله:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

لأنه مثبت في سياق (لو) فلو توجه (لم أطلب) إلى (قليل) وهو معطوف على جزائها لوجب أن يكون فيه إثبات لطلب القليل، فلزم من امتناع السعي لأدنى معيشة ألا يكون طالباً^(٢) لقليل من المال؛ لأنه يستلزمه، ومن امتناع عدم الطلب أن يكون طالباً له لذلك، وهو غير جائز فعلم منه أن (لم أطلب) غير متوجه إلى (قليل) بل إلى مقدر وهو (المَلِك) فكانه قال: كفاني قليل من المال، ولم أطلب الملِك، فيكون كفاية القليل منفية، وطلب السلك ثابتاً^(٣)، ويدل على هذا البيت الثاني وهو قوله:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي^(٤)

[وليس]^(٥) لقليل أن يقول: إن الكلام في تنازع الفعلين وإعمال أحدهما، سواء حذف معمول الآخر أو أضمر؛ لأننا نقول: هذا إنما يكون بعد إمكان التنازع، ولا نسلم ذلك لما ذكر^(٦).

(١) في الأصل: (كان) وهو لحن.

(٢) في الأصل (طالبا) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٣٤٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١، وابن القواس ص ١٠٥، وتدرج الفية ابن معط لابن القواس ص ٦٥٦، وقال ابن يعيش ٧٩/١: "فأما بيت امرئ القيس: فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة... كفاني ولم أطلب قليل من المال فليس من هذا الباب؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما توجه إليه الآخر، وهو الاسم المذكور، وليس الأمر كذلك؛ لأن الفعل الأول موجه إلى: القليل من المال، والثاني: موجه إلى الملِك، ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان مطلوبه الملِك... ألا ترى أنه قال في البيت الثاني: ولكنما أسعى لمجد مؤتل... وقد يُدْرِكُ المؤتل أمثالي، ولو نصب (قليلاً) = (أطلب) استحال المعنى وصار التقدير: كفاني قليل ولم أطلب قليلاً، فيكون هذا عطف جملة على جملة لا تعلق لأحدهما بالآخرى كقولك: ضربي زيداً ولم أكرم بكرًا... ١٠ هـ.

(٤) من الطويل لامرئ القيس في: الديوان ص ٣٩، وانظره في: الإيضاح ٩٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٧٠/١، وابن يعيش ٧٩/١، وابن القواس ص ١٠٦، والجامي ٢٧٠/١، وابن جماعة ص ٩٤، ورسف الميالي ص ٣١٩، والخزانة ٣٢٧/١، والهمع ٤٥٩/١، والمجد المؤتل: المجد الثابت الوطني، والمؤتل: المثمر الذي له أصل وهو الكثير أيضاً.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٣٤٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١، وابن القواس ص ١٠٥، وتدرج الفية ابن معط لابن القواس ص ٦٥٦، وقال ابن يعيش ٧٩/١: "فأما بيت امرئ القيس: فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة... كفاني ولم أطلب قليل من المال فليس من هذا الباب؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون كل

شرح كافيّة ابن الحاجب

فإن قلت: إثبات المدعى إنما يمكن على تقدير جعل الواو (ولم اطلب) للعطف، أما على تقدير جعلها للحال كما ذهب إليه صاحب الإيضاح^(١) فلا؛ إذا المعنى حينئذ: كفتى قليل من المال في حال/ كوني^(٢) غير طالب له، فلا يلزم منه إثبات الطلب المنافي لعدم الطالب اللازم من عدم السعي؛ لعدم العطف على جوابها؛ قلت^(٣): لما كان الواو محتملاً لهما لا يصلح استدلالاً؛ لأن المدعى لا يثبت بالاحتمال، وأيضاً كون الواو للعطف أكثر وأشهر، والمصير إليه أولى، لا سيما وقد دخل على المضارع المنفى الذى وقع حالاً؛ لأن فيه وجهين، فعند بعضهم تعيّن أن يكون حالاً بدون الواو، وعند الآخر يجوز مع الواو، فترجح^(٤) جانب العطف إذ لم يمنع أحد أصلاً، كذا قال الفالى^(٥).

واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وجه إليه الآخر، وهو الاسم المذكور، وليس الأمر كذلك؛ لأن الفعل الأول موجه إلى: القليل من المال، والثاني: موجه إلى الملك، ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان مطلوبه الملك... ألا ترى أنه قال في البيت الثاني: ولكننا اسعى لمجبة مؤثلاً... وقد يلزم المؤثلاً أمثالي. ولو نصب (قليلاً) بد (أطلب) استحالة المعنى وصار التقدير: كفتى قليل ولم اطلب قليلاً، فيكون هذا عطف جملة على جملة لا تعلق لأحدهما بالآخرى كقولك: ضربنى زيدٌ ولم اكرم بكرًا...^{أ. هـ}

(١) صاحب الإيضاح هو: أبو على الفارسي وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي، النحوي، ولد بقسما من أرض فارس، وقدم بغداد واستوطنها، وأخذ عن ابن السراج، والزجاج وأخذ عنه ابن جنس، والريعي، له: الإيضاح في النحو، والحجة في علل القراءات، والتذكرة، والأغفال، وغير ذلك، توفي سنة ٣٧٧ هـ ببغداد. أنظر: في الأعيان ٣٦١/١، ونزهة الألباء ص ٣١٥. وأنظر: الإيضاح لأبي على ص ٦٧، وأنظر رأيه في: المختص في شرح الإيضاح ٣٤٢/١ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل ١٧٠/١، وابن القواس ص ٢٠٥، وابن جماعة ص ٩٤، وقال الأصبهاني ص ١٥٦: "وقد تصر أبو على الفارسي قول الكوفيين بأن قال: يحتمل أن تكون الواو واو الحال حينئذ لا يلزم انتفاء عدم طلب قليل من المال؛ لأن جواب (لو) حينئذ هو: كفتى قليل من المال، وقوله: (لم اطلب) حال، ومغناه: ولو أن ما اسعى لأدنى معيشة كفتى قليل من المال حال كوني غير طالب له، فيلزم انتفاء هذا المجموع، ولا يلزم من انتفاء هذا المجموع انتفاء عدم طلب قليل من المال، فيلزم التناقض الذي ذكرتموه^{أ. هـ}.

(٢) في الأصل (كون) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٧٠/١، والرضي ١٨٧/١، وقال الأصبهاني ص ١٥٦: "والجواب عما ذكره أبو على أن يقل: إن الشرط الذي دخل عليه (لو) مستلزم لهذا المجموع فيكون مستلزماً لكل واحد من أجزائه لما ثبت في غير هذا العلم، ويلزم منه أن يكون كل واحد من أجزائه منفيًا، فيلزم المحذور، ولكن سلمنا ذلك لكن ما ذكره مُحتمل غير منصوص، وبالمحتمل لا يمكن إثبات أصل متنازع فيه^{أ. هـ}.

(٤) في الأصل (فترجح) وهو تصحيف، وما أثبتته من: الفالى.

(٥) أنظر: شرح التلخيص للفالى ل ١١٧ / أ. ب.

[مفعول ما لم يُسمَّ فاعله]

مفعول ما لم يُسمَّ فاعله هو: كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه.

اعلم أن المصنف لما ذكر حد الفاعل بحيث لم يشمل: مفعول ما لم يُسمَّ فاعله أى: مفعول الفعل [الذى] ^(١) لم يذكر فيه ^(٢) فاعل ذلك الفعل؛ لكونه ليس بفاعل عنده، وكان من المرفوعات المفردة بذكر تعريفه ^(٣) بقوله: هو، أى: مفعول ما لم يُسمَّ فاعله: كل مفعول حذف فاعله، أى: فاعل المفعول، وأقيم هو، أى: المفعول، مقامه، أى: مقام الفاعل في جواز إسناد الفعل إليه، وإنما قام مقامه لئلا يكون حذف الفاعل بلا بدل ^(٤)، فحينئذ أجرى مجراه في كونه مرفوعاً، ومنزلاً منزلة الجزء من الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وتأنيت الفعل لتأنيته، ووضعه إما للاختصار والإيجاز في الكلام، أو التعظيم والتحقيق، أو علم المخاطب به، أو جهل المستكلم به، أو الإيهام خوفاً على الفاعل، أو منه ^(٥)، أو غير ذلك من الاعتبارات ^(٦).

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) غير واضحة بالأصل.

(٣) قال الجاسي ٢٧١/١: "وإنما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل: (ومنه) كما فصل الميتا حيث قال: "ومنها الميتا والخبر "لئلا اتصاله بالفاعل حتى يمتد بعضهم فاعلاً " أ. هـ.

(٤) قال ابن القواس ص ١٠٧: " وإقامة المفعول مقامه في اللفظ لا متنازع أن يكون مسبباً من غير مسبب إليه لفظاً ومعنى " وأنظر علة قيام المفعول مقام الفاعل في: العلل للوراق ص ١٤٦، وأسرار العربية ص ٩٥.

(٥) في الأصل (عنه) وهو توضيف، والأمثلة على الترتيب: أما الإيجاز والاختصار فنحو قوله تعالى: {ذَلِكَ وَمَنْ عَاقِبَ بِمِثْلِ مَا عَاقِبَ بِهِ نَفْسُكَ بِمِثْلِهِ عَلَيْهِ} و{فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ}، وأما التعظيم وذلك بعظم قدر الفاعل وخبرة قدر المفعول بالنسبة إليه نحو: قَطَعَ اللِّصُّ، ومنه: {قِيلَ اخْرُجْهُنَّ}، وأما التحقيق - وهو عكس عكس السابق - وذلك نحو قَتَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَقَتَلَ عَلَى بَنِي طَالِبٍ، وأما العلم به فنحو قوله تعالى: {وَالْخَلِيقَ الْإِنْسَانَ حَقِيقًا}، وأما الجهل به فنحو: لَيْسَتْ بِكَذَا، إذا لم تعرف من نيكه، وأما الخوف عليه فنحو: قَتَلَ زَيْدٌ، إذا لم علم الفاعل لأخذ قَتَلَ، وأما الخوف منه فنحو: ضَرَبَ زَيْدٌ، وأنت محتاج إلى تعريف حال المفعول خالف من الفاعل. أنظر: الفاسخ في شرح جمل عبد القاهر ص ٢٢٠، وشرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٦١٥، والصوفة الصفية ٥١٥/١، والهمع ٥١٨/١.

(٦) وهذه الاعتبارات هي: (١) - إيهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعريفه بل بأى فاعل كان، وذلك نحو قوله تعالى: {إِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَبْرَأَ مِنَ الْهَذْيِ} و{وَإِذَا حُيِمَ بِتَحِيَّةٍ}، (٢) - إقامة وزن الشعر كقول عنترة: {وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُنْتَهَلِكٌ... مَالِي وَعِزِّي وَأَفْرٌ لَمْ يَكُلْ}، (٣) - إصلاح السجع نحو: من طابث سريره خمنت سيرته، و: كثر النضال وقُتل الرجال، (٤) - المبالغة نحو: سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ. أنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١، والارتشاف ١٣٢٤/٣، والمغنى لابن فلاح ١٩٤/٢، وشرح النحاة ٣١٠/١، والهمع ٥١٨/١، والتصريح ٢٨٦/١، والأشعري ومعها حاشية الصبان ٦١/٢.

وشروطه: أن تُغيّر صيغة الفعل، إلى (فُعِلَ) أو (يُفَعَّلُ).

وشروطه: أي: شرط ذلك المذكور: أن تُغيّر صيغة الفعل، أي: الهيئة الحاصلة له وفي (تُغيّر) معنى تصغر وتقلّص، وكذلك كان تعديته بإلى، إلى (فُعِلَ) بأن يُضم أوله ويُكسر ما قبل آخره إن كان ذلك الفعل ماضياً، فالمراد منه، أن تُثقل صيغة الفعل إلى لفظ فهم منه معنى (فُعِلَ) بأن يكون المعلوم مجهولاً.

والتخصيص بذكر (فُعِلَ) لأصالة الثلاثي^(١)، فحينئذ يندرج فيه (استخرج) و(تخرج) وغيرهما مما زاد على الثلاثي، ومنه معتل العين مثل (قيل)^(٢).

وسقط بهذا أيضاً ما قيل^(٣): إن قوله: (أن تُغيّر صيغة الفعل) إلخ، لا يصلح أن يكون شرطاً؛ لأن معنى هذا الكلام: أن يحذف الفاعل ويقام^(٤) المفعول مقامه، وهو داخل فيه، والشرط يجب أن يكون خارجاً.

أو إلى (يفعل) بأن يُضم الأول [ويفتح ما قبل]^(٥) آخره إن كان ذلك الفعل مضارعاً. وإضافة الصيغة إلى الفعل إشارة إلى أن هذا الشرط (فيما يكون عامله فعلاً؛ لأن تُغيّر صيغة^(٦) الفعل لا يكون إلا في الفعل)^(٧)، أما إذا كان العامل اسماً^(٨) فلا شرط^(٩) فيه، فحينئذ سقط ما قيل: إن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، فيلزم ألا يكون (غلامه) في: زيد مضروب غلامه من هذا الباب، مع أنه منه.

فإن قلت: قيام الشيء مقام غيره يقتضي لمناسبة بينهما، مع أن^(١٠) بين الفاعل والمفعول مباينة فكيف يصح إقامة أحدهما مقام الآخر^(١١)؟

(١) قال الرضي ١٨٩/١: "... لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلاً للرباعي وذو الزيادة " أ. هـ.

(٢) انظر: شرح المصنف ٣٤٨/١، وابن القوام ص ١٠٧.

(٣) هذا قول الأصبهاني حيث قال: "... لا معنى لقوله: (تغير صيغة الفعل إلى معنى فُعِلَ أو يُفَعَّلُ) إلا أنه يحذف فاعله ويقام هو مقامه، وذلك لم يجز أن يكون شرطاً له؛ لأنه داخل فيه، والشرط يجب أن يكون خارجاً " انظر: شرح الأصبهاني ص ١٥٩.

(٤) في الأصل (وأقيم) والتصحيح من شرح الأصبهاني.

(٥) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٦) في الأصل (الصيغة) وهو تصحيف.

(٧) ما بين القوسين تكرر في الأصل.

(٨) في الأصل: (شرطاً) وهو تصحيف، ومثل كون العامل اسماً كقولنا: زيد مضروب آخره.

(٩) في الأصل (فلا شرطاً) وهو لحن.

(١٠) في الأصل (أنها) وهو تصحيف.

(١١) قال الأنباري: " فإن قيل: كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى؟ قيل: هذا غير غريب في الاستعمال، فإنه إذا جاز أن يقال: مات زيد، ويسمى (زيد) فاعلاً، ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى، جاز أن يُقام المفعول ههنا مقام الفاعل وإن كان مفعولاً في المعنى " أ. هـ. انظر: أسرار العربية ص ٩٥، وانظر: المعنى لابن فلاح ١٩٥/٢.

ولا يقع المفعول الثاني من باب (عَلِمْتُ)، ولا الثالث من باب (أَعْلَمْتُ)،

قلت: بينهما مناسبة ظاهرة من حيث اقتضاء الفعل كل منهما، وإن كان بينهما ميالة من جهة أخرى^(١)، غاية ما في الباب أن الاقتضاء يتعلق بأحدهما من جهة الصدور، والآخر والآخر من جهة الوقوع^(٢)، وهذا القدر ليس بقادح ذلك.

ولا يقع المفعول الثاني موقع الفاعل، بأن يكون الفعل المحذوف فاعله مسنداً إليه من باب (عَلِمْتُ) أراد به كل فعل يتعدى إلى المفعولين اللذين تقيهما عين الأول، ولا يقع المفعول الثالث أيضاً ذلك الموضع من باب (أَعْلَمْتُ)^(٣)، أراد به كل فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل تلتهم عين الثاني من الأول^(٤)، والثالث من الثاني^(٥) خبر في المعنى من الأول^(٦)، ومن الثاني في الثاني^(٧)، فلا يصح إيقاعه موقع المسند إليه؛ فلا يصير به مخبراً عنه لكونه غير جائز؛ لأن حق الخبر التأخير، وحق المخبر عنه التقديم، فلو أقيم مقامه لزم أن يكون الشيء الواحد مقدماً ومؤخراً، فلمن أن الأول من الأول^(٨)، والثاني من الثاني^(٩) يجوز إقامتهما مقام الفاعل؛ لأنهما محكوم عليهما في المعنى، فلا يستلزمان ما ذكر.

قيل في علة المنع^(١٠): لأنهما مسندان^(١١)، ولو وقع كل منهما ذلك الموقع لكان مسنداً إليه، وهو غير جائز.

(١) هذه الجهة أنهما صدان في المعنى.

(٢) فالفاعل هو الذي صدر منه الفعل، والمفعول هو الذي وقع عليه الفعل.

(٣) قال ابن القواس ص ١٠٧: "المفعول ينقسم إلى ما يصح وقوعه موقع الفاعل مطلقاً وإلى ما لا يصح، فمن القسم الذي لا يقع موقعه: المفعول الثاني من باب (علمت)، والثالث من باب (أعلمت)، أما الثاني من باب (علمت) فإنه مسند إلى الأول في المعنى، فلو أسند الفعل إليه لصار المسند مسنداً إليه، فيلزم أن يكون الشيء الواحد خبراً ومخبراً عنه في حكم واحد، وهو محال... وأما الثالث من باب (أعلمت) فحكمه حكم الثاني من باب (علمت) لأنه هو في المعنى".

(٤) أي من باب (علمت) ومعنى أن الثالث عين الثاني: أنك إذا قلت: أعلمت زيدا عمراً قائماً قد (قائماً) هو المفعول الثالث في باب (أعلمت) وإذا قلت: علمت زيدا قائماً قد (قائماً) هو المفعول الثاني من باب (علمت)، وعلى هذا فالثالث من باب (أعلمت) هو الثاني من باب (علمت).

(٥) أي المفعول الثالث من باب (أعلمت)، كقولك: أعلمت زيدا عمراً قائماً.

(٦) أي من باب (علمت) وذلك أنك إذا قلت: علمت زيدا قائماً، قبل دخول (علمت) فالجملة من مبتدأ وخبر وهو: زيد قائم، قد (قائم) خبر عن (زيد).

(٧) أي: من باب (أعلمت) وذلك أنك إذا قلت: أعلمت زيدا عمراً قائماً، قبل دخول (أعلمت) كان (قائماً) خبراً عن (عمراً) وهو المفعول الثاني بعد دخول (أعلمت).

(٨) أي: المفعول الأول من باب (علمت).

(٩) أي: المفعول الثاني من باب (أعلمت).

(١٠) هذا قول ركن الدين الإستراباذي في: الشرح المتوسط ص ٨٢.

(١١) أي: المفعول الثاني من باب (علمت)، والثالث من باب (أعلمت).

ومنع بأن لا نسلم عدم جوازه، وإنما لا يجوز ذلك إذا كان من جهة واحدة، وهو ليس بمسئل هنا.

ثم هذا مذهب الأكثرين^(١) من النحاة، وعند بعضهم^(٢) يجوز الإسناد إلى الثاني عند الأمن من الالتباس وعند كون الثاني نكرة نحو: عَلِمَ منطلقاً زيدا، فإنه تعيّن أن يكون مفعولاً ثانياً لكونه نكرة^(٣).

وأما إذا لم يؤمن منه فلا يجوز^(٤)، وهو فيما كانا معرفتين نحو: عَلِمَ أخوك زيدا؛ لأنه يصلح أن يكون كل منهما مفعولاً أولاً^(٥)، فعلم منه أن دليل المنع عند هذا القائل هو خوف اللبس، ولذلك فرّق^(٦) وإلا فالدليل المذكور أولاً يقتضي الامتناع مطلقاً.

ولا يقع المفعول له أيضاً ذلك الموقع إذا كان يغير اللام؛ لأنه في المعنى علة غائية، فلو أقيم مقام الفاعل لم يفهم منه العلية؛ لأن نصبه وهو المشعر بالعلية يزول بذلك الصنع، وأما إذا كان باللام فيجوز إيقاعه في ذلك الموقع؛ لأن هذا المحذور لا يلزم حينئذ^(٧).

(١) في الأصل (الأكثرين) وهو لحن.

(٢) نسب الرضى هذا القول إلى المتأخرين فقال: "وأما المتأخرون فقلوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلبس كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة...، والذي أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كل أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً في الأصل بعد ما كان مبتدأ، فلا يجوز في نحو: علمت زيدا أباه، مع اللبس بتقديم الثاني على الأول وهذا كما قلنا في نحو: ضرب موسى عيسى، وكذا في نحو: أعطتك زيدا أباه، فإنه ألزم كل واحد مركزه لم يلبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه". هـ الظن: الرضى ١٩٠/١ وما بعده، وأنظر: ابن القواس ص ١٠٧، وشرح التمهيد ١٢٩/٢، وشفاء العليل ٤١٩/١، والارتشاف ١٣٣١/٣، والهمع ٥١٩/١، والأشموقي ٦٩/٢، وابن جاعة ص ٩٥.

(٣) اختار ابن مالك إقامة غير الأول إذا أمن اللبس فقل في التمهيد ص ٧٧: "ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس، ولم يكن جملة أو شبهها، خلافاً لمن أطلق المنع في باب (ظن) وأعظم". هـ، وأنظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٢١، والصفوة الصفية ٥٥٢/١، والفاخر ص ٢٢٢.

(٤) قال السيوطي: "وهذا ما صححه: طلحة، وابن عصفور، وابن مالك". هـ، أنظر: الهمع ٥١٩/١.

(٥) في الأصل (مفعول أول) وهو لحن.

(٦) أي: من قال بجواز نيابة الثاني فرّق فأجازه إن كان نكرة ومنعه إن كان معرفة.

(٧) علل ابن القواس ص ١٠٨: "لعدم جواز قيامه بقوله: ... أما المفعول له فإن لم يقدر فيه اللام امتنع كونه مفعولاً له، وإن قدر فيه وجب نصبه، وإقامته مقام الفاعل توجيهاً رفعه، فتدافعا، ولأنه لو أقيم مقام الفاعل لبقى الفعل يغير علة". هـ، وأنظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٢٢.

وقيل^(١): لأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعددة باعتبار المجموع^(٢)، وأن يكون علة للمجموع لا لكل واحد منه، فلو أقيم مقام فاعل واحد منه لكان^(٣) الفعل الآخر إما أن يضم فيه أو لا يضم^(٤)، فإن أضم كان علة لذلك الفعل/ [أو]^(٥) المفروض أنه علة للمجموع لا لكل واحد منه، وإن لم يضم فيه لزم ألا يكون ليعضها فاعل ولا ما يقوم مقامه، فيخلو عن الفاعل المجموع من حيث هو المجموع، يلزم الخلو أيضا بناءً على مغايرة المجموع لكل واحد منها، وإذا تعدد إقامته مقام الفاعل في بعض الصور امتنع إقامته مقامه مطلقاً، طرداً للباب.

قلت: هذا التعليل يستلزم الامتناع مطلقاً^(٦)، سواء كان باللام أو بغيره، فالأول أولى لوقوع إقامة ذى اللام ذلك الموقع في الكلام^(٧).

والمفعول معه كذلك، أي: لا يقع موقع الفاعل^(٨)؛ لأن في مفهومه مصاحبة الفاعل في بعض الصور، فلو أقيم حينئذ مقام الفاعل لقات معنى المصاحبة؛ لعدم المصاحبة حينئذ، فيخرج عن حقيقته، ولأنه^(٩) لو وقع لوقع إما مع الواو [أو]^(١٠) بدونه، والقسمان باطلان، أما إذا كان بدون الواو فلأنه حينئذ يخرج عن حقيقته أيضا؛ لأن المفعول معه هو المذكور بعد الواو، وأما

(١) هذا قول قطب الدين الغالي في: شرحه على الباب ل ١٢١/ب - يتصرف - يسير في النقل، وأنظر: شرح المصنف ٣٥٠/١، وابن القوام ص ١٠٨، والأصبهاني ص ١٦٠.

(٢) نحو: ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد.

(٣) في الأصل (لكل) وهو تضييف.

(٤) وقال الأصبهاني ص ١٦٠: لو أقيم مقام الفاعل في هذا الموضوع فإما أن يقام مقام المجموع أو مقام بعض منها؛ لا امتناع قيامه مقام كل واحد منها، وعلى التقديرين يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل وهو محال، أما على تقدير الأول فظاهر؛ لأنه إذا كان فاعلاً للمجموع لم يكن فاعلاً لكل واحد منها، بناءً على أن المجموع مغاير لكل واحد منها، وأما على تقدير الثاني فظاهر أيضاً لأنه إذا كان فاعلاً لبعض لم يكن فاعلاً للبعض الآخر، فكان بعضها خالياً عن الفاعل وإذا لم يجز أن يقام مقام الفاعل إذا كان علة لأفعال متعددة لم يجز أيضاً أن يقام مقام الفاعل إذا كان علة لفعل واحد اطراداً للباب " أ. هـ.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) في الأصل (مطلق) وهو لحن.

(٧) وذلك مثل: ضرب للتأديب.

(٨) قال الكيشي: "فلأنه قليلاً ما يصحب الفعل حتى قصرة بعضهم على السماع، فلا يبلغ في القوة رتبة الفاعل" أنظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٧، وأنظر: المغني لابن فلاح ٢٢١/٢.

(٩) وهذا تعليل المصنف في: شرحه ٣٥٠/١، وأنظر: شرح الرضي ١٩٢/١، وابن القوام ص ١٠٨، والأصبهاني ص ١٦١، والجاسي ٢٧٢/١.

(١٠) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافية ابن الحاجب

إذا كان مع الواو قابلاً لخروجه عن حقيقته أيضاً لعدم المصاحب حينئذ، أو لأنه يوهم عطف الاسم على الفعل، فإن الواو لكونه للعطف في الأصل يستدعي معطوفاً عليه متقدماً^(١).

وأما اعتراض صاحب العجنواني^(٢) على ما وقع في المتوسط^(٣) بإثبات الضعف له، فليس بوارد.

لا يقال: لا نسلم عدم المصاحب، فإن حذف الفاعل إنما يجوز إذا كان لفظاً لا رأساً، إذ لا تحقق للمفعول بدون الفاعل، فوجوده في التقدير كان للمصاحبة!

لأننا نقول: تصریحهم بأن يقولوا: إذا بئى الفعل للمفعول لم يكن الغرض الإخبار عن الفاعل ببيان أن المفعول وقع به الفعل يدل على أن حذفه رأساً، والقول بعدم تحقق المفعول بدون الفاعل إن أريد به أنه كذلك في نفس الأمر فمُسلم، لكنه لا يضرنا، وإن أريد به أنه كذلك في اللفظ، أو في إرادة المتكلم فلا تسلمه على ما قدرناه؛ لأن كون المفعول معه ليس معطوفاً على ما قبله من حيث كونه مفعولاً معه لا ينافي إبهام العطف باعتبار أصل الواو.

ومما لا يجوز وقوعه موقع الفاعل: الحال والتمييز^(٤).

أما الأول: فلأنه لو أقيم مقامه لجاز إضماره كالفاعل، فيلزم أن يكون معرفة مع وجوب تنكيره، أو لأن الحال لبيان هيئة الفاعل أو المفعول به، فذكرها بدونها محال؛ لأن بيان الهيئة يتوقف على تحقق الهيئة، وهو يتوقف على تحقق ذي الهيئة^(٥).

(١) وقال ابن القواس: "لو أقيم مقام الفاعل مع الواو اقتضى أن يكون الفعل مسنداً إليه، فيكون في حالة واحدة مسنداً إليه وغير مسند إليه فيلزم التناقض وهو محال". أ. هـ. أنظر: شرح الكافية ابن معط لابن القواس ص ٦٢٣، وقال النيلي: "إن أقمته مع الواو قبل الواو في التحقيق للعطف، فهي تقتضي أن يكون الفعل مسنداً إلى شيء قبله، وإقامته مقام الفاعل تقتضي أن يكون الفعل مسنداً إليه فيحصل التناقض". أ. هـ. أنظر: الصفوة الصفية ٥٥٣/١.

(٢) قال صاحب العجنواني ص ١٠٢: "... وهذا ضعيف؛ لأن المصنف نص في باب المفعول معه على أنه ليس بمعطوف من حيث سوغه بدون جواز العطف". أ. هـ.

(٣) أنظر: الشرح المتوسط ص ٨٣.

(٤) أنظر: غلة عدم جواز قيامهما مقام الفاعل في: العلل في النحو ص ١٥٠، وشرح اللمع للتبريزي ص ١٠٣، وأسوار العربية ص ٩٩، وشرح ابن يعيش ٧٢/٧، والرضي ١٩٢/١، وابن القواس ص ١٠٨. هذا وقد أجاز الكسائي وهشام قيام التمييز مقام الفاعل، وحكى الكسائي: حذو مطوية به نفس، ومن الموجوخ رأسه، والمسغوف رأيه، والموقوف أمره، وأجاز في: امتلأت الدار رجالاً، امتلأ رجالاً، واحتج بأنه في الأصل فاعل. أنظر: شرح التسهيل ١٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١١/٢، والرضي ١٩٢/١، والإرتشاف ١٣٣٨/٣، والمساعد ٤٠٠/١، والهمع ٥٢٤/١.

(٥) هنا تحليل الأصبهاني في: شرحه ص ١٦١، ومعنى هذا الكلام: أن يبين هيئة الفاعل أو المفعول يتوقف على تحقق الهيئة، وتحقق الهيئة يتوقف على تحقق ذي الهيئة، أي: أن تحقق هيئة الشيء متفرع على تحقق ذلك الشيء.

وإذا وُجدَ المفعول به تعين له،

وأما الثاني: فلأنه في الأصل فاعل على الأغلب، والعدول منه إلى النصب لغرض المبالغة والتوكيد، ولو كان الأمر على ما ذكر لكان نقضاً لهذا الغرض^(١)، كذا في الكبير^(٢).

وأما أن المصنف لم يذكرهما فلاخراجهما بقوله (كل مفعول)^(٣).

وإذا وُجدَ المفعول به المنصوب لفظاً بأن يتعدى الفعل إليه بنفسه، ووجد الجار والمجرور، وظرف الزمان والمكان، والمصدر - إذا دل على الزائد على مذكول الفعل - تعين المفعول به المنصوب له أي: لأن يقام مقام الفاعل؛ لكونه أقرب إليه من حيث اقتضاء الفعل إليهما^(٤)، فإن للفعل طرفين:

أحدهما: قائم بالفاعل، والآخر بالمفعول به، فاشتد احتياجه إليهما بخلاف سائر المفاعيل، أو لأنه أكثر مناسبة له، وذلك لأن المفعول به قد يكون فاعلاً في المعنى كما في باب المفاعلة والتفاعل^(٥).

ولقائل أن يقول: إن المصدر والزمان يشاركان الفاعل من حيث اقتضاء الفعل لهما كالفاعل، فما المرجح للمفعول به عليهما؟

ويمكن أن يجاب أما عن الأول: فلأن في قيام المصدر مقام الفاعل لا يوجد الفائدة؛ لعدم دلالة على أمر زائد على مذكول الفعل^(٦)، ولو دل بالوصف فهو يرجحه عليه^(٧)؛ لأن الغير^(٨)

(١) وهذا تعطيل الأصبهاني في: شرحه ص ١٦١.

(٢) لعله: اسم ترح من شروح الكافية.

(٣) قال صاحب المتوسط ص ٨٣: "ولم يذكر الحال والتمييز مع أنهما لا يتعان موقع الفاعل لأنه يعلم من قوله: (كل مفعول حذف فاعله) لأنهما ليسا بمفعولين" أ. هـ.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٣٥١/١ وقد قال: "إنما كان كذلك لأن المفعول به أقرب إلى الفعل مما سواه، فإن الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل" أ. هـ. وابن القواس ص ١٠٩، والجاسي ٢٧٣/١، وقال ابن يعيش ٧٤/٧: "... فلكون الفعل حديثاً عن المفعول به في الأصل متى ظفر به وكان موجوداً في الكلام لم يبق مقام الفاعل سواه مما يجوز أن يقوم مقام الفعل عند عدمه من نحو: المصدر، والظرف من الزمان والمكان؛ لأن الفعل صيغ له، وما تقيمه مقام الفعل غيره فإما ذلك على جعله مفعولاً به على السعة".

(٥) وذلك نحو قولك: قاتل زيد عراً، فيصح جعل المفعول فاعلاً ولك أن ترفع أيهما شئت.

(٦) قال ابن الحاجب ٣٥١/١: "فإن في قولنا: ضربت ضرباً، لا يُقيد شيئاً، فإن ضرباً قد أشعر به" أ. هـ.

(٧) قال الأصبهاني ص ١٦٢: "لقائل أن يقول: إن المصدر الذي يقام مقام الفاعل يوصف بشيء، وإذا وصف كان فيه دلالة على معنى لم يدل عليه الفعل وحده نحو: ذهب ذهباً شديداً، ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: ولنز سلمنا أن في المصدر دلالة على أمر زائد على مذكول الفعل، لكن أولى ما يقوم مقام الفاعل هو المفعول به دون المصدر الموصوف؛ لأن إقامته مقام الفاعل أكثر من إقامة المصدر الموصوف مقام الفاعل؛ لدلالة الفعل على المصدر وإن لم يكن دالاً على ذلك الوصف" أ. هـ.

(٨) في الأصل: (بالغير) وهو تصحيف.

تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ ضَرْباً شَدِيداً فِي دَارِهِ، فَتَعَيَّنَ (زَيْدٌ).

لا يُعْتَبَرُ فِي حَكْمِ الْأَصْلِيِّ.

وأما عن الثاني^(١) فيأن يقال: نعم الأمر كذلك^(٢)، لكنهم أجروه مجرى ظرف المكان للأخوة بينهما^(٣)، ولم يعكسوا لأن هذا الصَّنْعُ خلاف الأصل^(٤)، فالمعنى في تركه أولى.

تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ، برفع (زيد)، قوله: يوم الجمعة، نظير لظرف الزمان، وأمام الأمير، لظرف المكان، وضرباً شديداً، للمفعول المطلق - وإنما وصف المصدر بالصفة إشارة إلى أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا بعد التقييد باسم زائد على مدلول الفعل، لأنه لولاه لا يقوم لما مر^(٥)، وفي داره، للجار والمجرور، فتعين (زيد) في المثال المذكور - من بين المذكورات - لأن يقام مقام الفاعل للوجه المذكور^(٦)، وقوله:

وَلَوْ^(٧) وَلَدَتْ قَعِيرَةٌ^(٨) جُرَّوْ كَلْبٍ :: لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجُرَّوُ الْكَلَابَا^(٩)

فشاذ لا اعتبار له، وقيل: ليس (الكلاب) مفعول (سَبَّ) بل (ولدت)، ونصب (جرو) على الذم أو النداء^(١٠).

(١) أي: ظرف الزمان.

(٢) أي: يشارك الفاعل من حيث اقتضاء الفعل له.

(٣) فأقلموه مقام الفاعل.

(٤) أي: لم يعكسوا ويجزوا ظرف المكان مجرى ظرف الزمان؛ لأن الأصل أن يقام ظرف المكان أولاً إن وجد؛ لأنه أبعد عن شيء الفعل، فإن لم يوجد أقيم ظرف الزمان. وأنظر: ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الحسين بن هبة الله الدينوري الملقب بالجليل ص ٣٢٥، تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل، ط / جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١١ هـ، ١٩٩٠ م.

(٥) أنظر: الصفحة السابقة.

(٦) أي: لكونه أقرب إليه من حيث اقتضاء الفعل له، وأنظر: الصفحة السابقة وهاش (٥) منها.

(٧) في الأصل (ولقد) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل (فكيفة) وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

(٩) من الوافر: جرير يهجو به الفرزدق، وليس في ديوانه، وانظره في: أسالي ابن الشجري ١٥١٨/٢ والخصائص ٣٩٨/١، وشرح المفصل ٧٥/٧، واللباب للعكبري ١٦٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٥/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، والروضي ١٩٣/١، والخرائفة ٣٣٧/١، وغير ذلك. وقغيرة: اسم أم الفرزدق، والجرو - مثلث الجيم - ولد السباع ومنها الكلب. والشاهد قوله: (لسبب بذلك الجرو الكلابا) ويستشهد به الكوفيون على جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به، فأقام الجار والمجرور (بذلك) وترك المفعول به (الكلابا)، وهذا شاذ عند البصريين، وعده ابن جني من أقيح الضرورات التي لا يعتد بها، أنظر: الخصائص ٣٩٨/١.

(١٠) أنظر: ابن يعيش ٧٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/١، واتلاف النصرة ص ٧٨.

فإن لم يكن فالجميع سواء.

والأولى أن يكون نصيبها على الذم، هذا عند البصريين، والكوفيون^(١) فيه خلاف^(٢).

فإن لم يكن أى: [إن]^(٣) لم يوجد المفعول به المنصوب فالجميع، أى: ظرف الزمان والمكان، والمصدر، والجار والمجرور سواء^(٤) فى قيام كل واحد منها مقام الفاعل، خلافاً لمن قال: والجار والمجرور أولى^(٥) لكونه مفعولاً به وإن كان بواسطة، ولمن ذهب [إلى]^(٦) أولوية الظرفين والمصدر لكونها مفاعيل بواسطة^(٧).

(١) فى الأصل (والكوفيين) وهو لحن.

(٢) أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده مطلقاً من غير شرط، سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه، واستدلوا على ذلك برواه فى قراءة أبى جعفر وشيبة وعاصم قوله تعالى: {يُخْرِجُ قَوْمًا يَكُونُوا يَكُونُونَ} سورة الجاثية الآية (١٤)، وقراءة أبى بكر وابن عاصم قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ} سورة الأنبياء الآية (٨٨)، بنون واحدة مع تشديد الجيم، وقراءة أبى جعفر قوله تعالى: {وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا} سورة الإسراء الآية (١٣). وقد وافقهم كثير من النحاة، منهم: الأخفش، ونقل عنه أنه يجيز ذلك بشرط تقدم النائب عن الفاعل على المفعول به، فإن تأخر فلا يجوز، انظر: الارتشاف ١٣٣٨/٣، والسامع ٣٩٩/١، والهمع ٥٢١/١، ومنهم ابن مالك، انظر: تمهيل الفوائد ص ٧٧، وشرح عدة الحافظ ١٨٦/١، وأبو حيان فى: البحر ٤٦٢/٧، وذهب البصريون، غير الأخفش، إلى أنه لا يجوز ذلك أصلاً، واستدلوا بأن المفعول به شريك الفاعل، وذلك لأن الفاعل يوجد الفعل، والمفعول به يحفظه، وبأن الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل، وأن المفعول فى المعنى قد جعل فاعلاً فى اللفظ نحو: مات زيد، وطلعت الشمس، وهما فى المعنى مفعول بهما، انظر: اللباب للعكبري ١٥٩/١، والهمع ٥٢/١، وانظر: تفصيل القول فى هذه المسألة فى: معانى الفراء ٢١٠/٢، والأصول ٨٠/١، والخصائص ٣٩٨/١، وأسالى ابن الشجرى ٥١٧/٢، واللباب ١٥٩/١، وابن يعيش ٧٤/٧، وشرح ابن عصفور ٥٦٤/١، وشرح التمهيل ١٢٨/٢.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) هذا مذهب الأكثرين كما فى الرضى ١٩٥/١، وقال أبو حيان: "والذى تلقيناه من أهواء الشيوخ أنه إذا اجتمعت كلها تعين المفعول به، فإن فقدت تساوت التواقي فى الجواز"، انظر: منهج السالك ص ١١٦.

(٥) وعلى هذا ابن معط انظر: الفصول الخمسون ص ١٧٧، والصفوة الصقية ٥٥٢/١، والارتشاف ١٣٣٩/٣ وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٨/ب، والهمع ٥٢٣/١، وقال ابن القواس ص ١١٢: "لأن ما كان مغنياً للفعل كالمهزة كان المجرور به مفعولاً به، بشليل جواز العطف على موضعه بالنصب".

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) انظر: الرضى ١٩٥/١، وابن القواس ص ١١٢ وقال: "لظهور الإعراب فيها". هـ. وقد اختار أبو حيان إقامة ظرف المكان انظر: منهج السالك ص ١١٦، والارتشاف ١٣٣٩/٣، والهمع ٥٢٣/١، واختاره السيوطى ووجهه بأن المجرور فى إقامته خلاف، والمصدر فى الفعل دلالة عليه، فلم يكن فى إقامته كبير فائدة، وكذا ظرف الزمان لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره، بخلاف المكان فإنه يدل عليه

شرح كافيّة ابن الحاجب

ولمن رجع المفعول المطلق^(١)؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر، بورود المنع على كلهم. ثم التساوي بين المصدر والظرف مع قرب المصدر إلى الفعل بأن تحصل في الظرف فائدة^(٢)، ويُقابل قرب المصدر والمفعول به المجرور/ وإن كان أولى من المصدر والظرف لكونه مفعولا به، إلا أنهم أجروه مجرى مجرور غير مفعول به للأطراف. ثم اعلم أن الظرف الذي تريد إقامته مقام الفاعل يجب أن يكون غير لازم للنصب^(٣)، وكذلك المصدر^(٤)، وإلا امتنع إقامتهما مقام الفاعل للزومهما النصب حينئذ، ووجب رفع ما قام مقام الفاعل، ولا يجوز أن يُحكم برفع محله مع نصب لفظه؛ لعدم وجدان مثل ذلك في كلام العرب، بخلاف الجار والمجرور فإن مثله قد يوجد كقوله تعالى: {فكفسي بالله شهيداً}^(٥).

وينبغي أن يعلم أيضاً: أن الفعل اللازم هل يصح منه بناء ما لم يُسم فاعله أم لا؟ فقيه خلاف، فقال بعضهم^(٦): إنه لا يصح؛ إذ ليس له مفعول به يُقام مقام الفاعل^(٧). وجوزّه سيبويه^(٨) بالإسناد إلى المصدر المدلول عليه بالفعل كما في (قيم) و(قعد)؛ لأن أصل

دلالة لزوم كدلالته على المفعول به فهو أثبت من المنكورات، فكان أولى بالإقامة * أنظر: الهمع ٥٢٣/١. (١) وعليه ابن عصفور مستدلاً بقوله تعالى: {فإذا نفع في الصور نفخة واحدة} سورة الحاقة الآية (١٣)، وقال: * فأقام المصدر وهو (نفخة) ولو جاء على إقامة المجرور لجاز، فكانت تنصب النفخة، والسبب في ذلك: أن المصدر يصل إليه الفعل بنقمة، والمجرور يصل إليه بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير (في)، فلما كان تعدّي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى * هـ أنظر: شرح الجمل ٥٦٧/١، والمقرب ومعه مثل المقرب ص ١٢١، وأنظر: الارتشاف ١٣٣٩/٣، وشرح الكافية لابن هشام ٢٨ / ب، والهمع ٥٢٣/١.

(٢) في الأصل (جدة) وهو تصحيف. (٣) قال ابن القوام ص ١١: * وأما الظرفان فيشترط فيهما أن يكونا متصرفين كـ "يوم وفرسخ"، وأن يكونا متخصصين فيجوز: سمر عليه يومين، ويوم الصعة، وفرسخان؛ لكونهما معلومين الكمية، ويمتنع سمر عليه سحر، وجدة، ووقت، ومكزل؛ لعدم التصرف أو الاختصاص * هـ أنظر: الارتشاف ١٣٣٣/٣، والهمع ٥٢٢/١.

(٤) شرط المصدر في إقامته مقام الفاعل: أن يكون مخصصاً إما باللام، أو الإضافة، أو الصفة، أو العدد، وأن لا يكون لازماً للنصب كـ: سبحانه الله، ومعاذ الله. أنظر: شرح ابن القوام ص ١١، والارتشاف ١٣٣٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، والهمع ٥٢٢/١.

(٥) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٢٩).

(٦) قال أبو حيان: * هو مذهب أكثر النحاة من البصريين والكوفيين * أنظر: الارتشاف ١٣٢٧/٣. (٧) قال ابن المراج: * واعلم: أن الأفعال التي لا تعدّي لا ينل منها فعل للمفعول؛ لأن ذلك محال نحو: قام وجلس، لا يجوز أن تقول: قيم زيد، ولا جلس عمرو، إذ كنت إنما تنهى الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تنبيه له * أنظر: الأصول ٧٧/١، وأنظر: ابن يعيش ٧٢/٧.

(٨) قال أبو حيان في الارتشاف ١٣٢٧/٣: * ونسب جواز ذلك إلى سيبويه على أن فيه ضمير المصدر، وهو غلط على سيبويه * هـ قال ابن خروف في شرح الجمل ٥٢٣/١: * والذي أجازّه سيبويه - رحمه الله - لا يمتنع بشرّ ٢٢٢.

والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني.

قولك: قام وقعد: فعل القيام والقعود، فلو بنى منه المجهول فكانه قيل: فعل القيام والقعود، فهما وإن كانا مصدرين لكنهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير.

والمفعول الأول من باب (أعطيت) والمراد منه كل فعل يتعدى إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، ويكون في الأول فاعلية ما، وفي الثاني مفعولية، أولى في الإقامة مقام الفاعل من المفعول الثاني منه، مع جواز إقامة الثاني في ذلك المقام حيث وجد الأمن من الالتباس^(١)؛ لأن في الأول فاعلية ما لكونه أخذاً، وفي الثاني مفعولية ما [لكونه]^(٢) مأخوذاً، فيكون مناسبة الأول إلى الفاعل أكثر من مناسبة الثاني إليه؛ لأنه لا شك في كون نسبة الأخذ إلى الفاعل أكثر من نسبة المأخوذ إليه، وأما إذا لم يؤمن من الالتباس فلا يجوز فيه إقامة الثاني أصلاً، فلا يقال في «أعطيت خالداً بشراً»؛ «أعطى بشر خالداً»؛ للزوم الالتباس، وذلك بأن يصلح كل منهما لأن يكون مفعولاً أول^(٣).

(١) فيقال: أعطى زيد درهماً، ويجوز: أعطى درهم زيداً.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) هذا قول الجمهور، وصححه السيوطي في الهمع ٥١٩/١. وهناك أقوال أخرى في إقامة المفعول الثاني دون الأول، وهي: الأول: المنع مطلقاً، الثاني: المنع إن كان نكرة والأول معرفة؛ لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان، وعزاه أبو ذر الخثعمي للفارسي، الثالث: أنه قبيح حينئذ، أي: إذا كان نكرة والأول معرفة، فإن كان معرفة كالأول كانا في الحسن سواء، وعزى للكوفيين. انظر: الهمع ٥١٩/١، وانظر: الارتشاف ١٣٢٩/٣.

[المبتدأ والخبر]

ومنها: المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية...

ولما فرغ من بيان الفاعل وما يتعلق به، ومن بيان ما يقوم مقامه، شرع في بيان لواحقه فقال: منها، أي: من المرفوعات: المبتدأ والخبر، وإنما كانا من المرفوعات لمشابهتهما الفاعل، أما مشابهة المبتدأ به - إن كان بالمعنى الأول - فلكونه محكوماً عليه أيضاً، وإلا فلكونه أحد جزأى الجملة كالفاعل، وأما مشابهة الخبر فلكونه جزءاً ثانياً كالفاعل^(١).

ثم أشار إلى تعريف الأول^(٢) بقوله: فالمبتدأ هو الاسم، وإنما تعرض لذكر الاسم لبيان ما هو المقصود؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً لفظاً أو معنى نحو: زيد قائم، وعندي أنك قائم، وإلا فلا فائدة له في التعريف سوى ذلك؛ لأن إخراج الفعل حاصل بشيء آخر يجيء ذكره كما ستعرفه عن قريب.

المجرد عن ملاسمة العوامل اللفظية^(٣) سماعية كانت أو قياسية^(٤)، من حيث اللفظ والمعنى معاً، سواء كان شيء منها في اللفظ أولاً، واحتدث بالتجريد عن تلك العوامل من الأسماء التي لا تكون^(٥) مجردة عن العوامل اللفظية كاسمى (كان) و(إن) واسمى (ما) و(لا) ومفعول باب (علمت) و(أعلمت)، فإنها ليست بمبتدأ في الحال لعدم التجرد.

وإنما قيدنا التجرد عن الملاسمة بأن يكون من حيث اللفظ والمعنى لئلا ينقض [ينحو]^(٦): بحسبك درهم، فإن (حسبك) مبتدأ مع أنه^(٧) ملابس بالعامل اللفظي، لكنه مجرد عن تأثير

(١) وهذا تعليل صدر الأفاضل الخوارزمي في كتابه: ترشيح العطل في شرح الجمل ص ٨١.

(٢) قال الرضوي ١٩٦/١: "أعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعها في حدة؛ لأن الحد مبني للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف التبيين في الماهية لم يجتمعا في حدة، فأفراد المصنف لكل منهما حداً وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم" أ. هـ، وانظر: المغنى لابن قلاخ ٢٤٩/٢.

(٣) قال الرضوي ١٩٦/١: "وفسر الزمخشري، والمصنف، العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي (كان) و(إن) و(ظن) وأخواتها، و(ما) و(لا)، والأولى أن نطلق ولا نخص عاملاً دون عامل صوفاً للحد عن اللفظ المجمل" أ. هـ، وانظر: المفصل ص ٥٣، وابن يعيش ٨٣/١، وشرح المصنف ٣٥٣/٢، وابن القوام ص ١١٣، والجامي ٢٧٥/١.

(٤) الأفعال القياسية: كل فعل يرفع الفاعل، والسماعية وهي ضربان: تامة يصح السكوت عليه مع فاعله، وناقصة لا يتم السكوت على فاعله، والأسماء القياسية وهي: اسم الفاعل، والمفعول، والمصادر القياسية واسم التفضيل، والأسماء المبهمة المنونة، والأسماء السماعية هي: الصفة المثبتة، وأسماء الأفعال، وكنيات العدد، وأسماء الشرط. انظر: شرح الفريد للعصام الإسفراييني ص ٢٦١ وما بعدها.

(٥) في الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) في الأصل: (إن) وهو تصحيف.

لجار من حيث المعنى^(١)، فيكون الشرط تجريده عن التأثير اللفظي والمعنوي معاً، وعلى هذا:

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ^(٢).....

ووجدنا في كتاب بنى تميم... أحق الخيل بالركض المعار^(٣)،

ويقولنا: علمت لزيّد منطلقاً؛ لأن فيه يلتبس العامل بالمبتدأ معنى.

فعلّم منه أن اقتصار بعض الأفاضل^(٤) على التجرد عن الملازمة من حيث المعنى، سهو.

وانتصاب قوله: مسنداً إليه على الحالية من الضمير المستتر في المجردة، واحتراز به عن: الأسماء المجردة التي لا يُسند إليها شيء، وعن خبر المبتدأ قبله وإن كان مجرداً عن العوامل اللفظية إلا أنه ليس بمسند إليه بل المسند به^(٥).

(١) قال الرضى ١٩٦/١: "... ونُجيب عن قولهم: (بحسبك زيد) و(ما في النار من أحد) بزيادة الباء ومن فكانهما معنويين". هـ، وقال الدولت أباؤى ل ٢٦/ب: "ولا يرد عليه (بحسبك درهم) لأن الزائد غير معتد به". ا. هـ.

(٢) جزء من بيت من الوافر وتامه: سمعت الناس ينتجعون عيلاً... فقلت لصنّيح انتجعي بلالاً. وهو ل: ذى الرمة في: الديوان ١٥٣٥/٣، وانظره في: المقضب ١٠/٤، والجمل ص ٣٢٩، وأسرار العربية ص ٣٣٥، والحل ص ٣٨٧، ولباب الإعراب ص ٢٤٣، وحاشية الشريف على الكشاف ٨٥/١، والخزاعة ١٦٧/٩، والتصريح ٢٨٢/٢ وغير ذلك. ينتجعون: يطلبون ويقصنون، وصيخ: اسم ناقة ذى الرمة، وبلال: هو بلال بن بردة، أمير البصرة ممنوح الشاعر، والشاهد قوله (سمعت الناس) يرفع (الناس) على الحكاية ولا أثر للعامل لفظاً ومعنى.

(٣) من الوافر ليشر بن أبي حزم، انظره في: الكتاب ٣٢٧/٣، وتحصيل عين الذهب ص ٤٩٣، والمقضب ١٠/٤، والكنز ٥٦٩/٢، والمفضليات ص ٣٤٤، ولباب الإعراب ص ٢٤٤، وحاشية الشريف على الكشاف.

(٤) ٨٥/١، وسر الصناعة ٢٠٧/١، والخزاعة ١٦٨/٩. المعار: المسنن، يقال: أعرت الفرس: أي سننته، قال الشنترى: "والأشبه عندي أن يكون المستعار ويكون المعنى: أنهم جفرون في وصيتهم، لأنهم يزرون العارية أحق بالابتدال والاستعمال مما في أيديهم، ويحتمل أن يريد أن العارية أحق بالاستعجال فيها لترد سريعاً من غيرها. ويروى: المغار بالعين المعجمة وهو الشديد الخلق من قولهم: أعرت الحبل إذا حكمت قلته. انظر: هامش كتاب سيبويه ٣٦٧/٣، والظر حاشية الشريف على الكشاف ٨٥/١، والشاهد قوله: (وجدنا...) أحق الخيل بالركض المعار) واستشهد به التلويح على أنه لا أثر للعامل لفظاً ومعنى إذ تركه محكياً على لفظه.

(٥) المراد به تاج الدين الإسفراييني في: كتابه لباب الإعراب ص ٢٤٣ حيث قال: "أما المبتدأ فيحمل بالاشتراك على اثنين، أحدهما الاسم المجرد عن ملازمة العوامل اللفظية معنى...". ا. هـ.

(٥) انظر: شرح المصنف ٣٥٣/٢، والرضى ١٩٧/١، والأسماء المجردة التي يُسند إليها هي: ألفاظ العدد، وألفاظ حروف الهجاء، وانظر: ابن القواس ص ١١٣، والأصبهاني ص ١٦٥.

وأشار إلى القسم الثاني من المبتدأ بقوله: أو الصفة بـ (أو) التنويعية، أراد بها الأسماء المشتقة كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والجاري مجراها^(١) كالمنسوب فيكون احترازاً

(١) في الأصل (مجراه) وهو تصحيف.

أو: الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام...

عن نحو (يضرب) في: يضرب الزيدان؟.

وإنما وصفها بقوله: الواقعة، أي: التي تقع بعد حرف النفي وهو (ما) و(لا) لا بمعنى (ليس)، وألف الاستفهام والمراد منه: همزته، وإطلاقه عليها للمثابفة الصورية بينهما في الابتداء؛ لتكون تلك الصفة في التقدير بمعنى الفعل، فإن: أقام الزيدان، بمعنى: يقوم الزيدان؟، فلو لم تقع بعدهما ولم يشترط الاعتماد عليهما لم يصح وقوعها موقع الفعل^(١) عاملة، فاشترط ذلك ليستقيم كونه جملة يصح السكوت عليها من غير اقتضاء إلى تقدير خبر^(٢)، وبذلك احترز عن (ضارب) في زيد ضارب أبوه، فإنه ليس بمبتدأ لعدم وقوعه بعدهما، هذا بيان وجوه الاعتماد.

وأما تخصيصهما من بين المعتمديات فلأن الاعتماد لو كان على غيرهما لا يمكن كونها مبتدأ بل كانت إما خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو صلة^(٣).

قيل: ولقائل أن يقول^(٤): لو قال المصنف (حرف الاستفهام) كما قال في النفي، لكان أصوب، إذ ليس الغرض المذكور أن ينحصر في الهمزة لجواز أن يقال: هل زائرة جاريك؟،

ومن خاطب الخالدان؟ وغير ذلك! /.

قلت: فعلى هذا في تخصيص الحرف بالذكر فساد^(٥) أيضاً، اللهم إلا أن تخصيص الهمزة وحرف النفي بالذكر لكونهما متأصلين في الاستفهام والنفي، فكانهما لقوة تلك الأصالة كائناً^(٦) بالذكر أجزر.

(١) قال ابن القوام موضعاً ذلك ص ١١٤: "وإنما قال (بعد حرف النفي وألف الاستفهام) لأن الصفة لا ترفع الظاهر إلا باعتبار عملها عمل الفعل، ولا تعمل عمله على الأصح إلا بشرط الاعتماد، إما على صاحبه أو على حرف الاستفهام أو حرف النفي...". أ. هـ.

(٢) ولم يشترط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما، فيجوزون وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي، أو استفهام، ويرفعون به الظاهر على أنه فاعل له فلا قبح نحو: قام الزيدان، فقام مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر قياساً، انظر: الرضى ١/ ١٩٨، واليسيط لابن أبي الربيع ١/ ٥٧٧، والارتشاف ٣/ ١٠٨٢، والتصريح ١/ ١٥٧، وحاشية الصبيان ١/ ١٩٢، والمساعد ١/ ٢٠٨، وجوزّه ابن مالك على قبح، انظر: التسهيل ص ٤٤، والهمع ١/ ٣١٠، وتبعه ولده بدر الدين، انظر: شرح الألفية ص ٤١.

(٣) أما كونها خبراً فتحو: زيد ضارب أبوه عمراً، وهذا ضارب زيداً، وأما كونها صفة فتحو: مررت برجل ضارب أبوه عمراً، وأما كونها حالاً فتحو: جاء ريتاً قاصداً خيراً، وجاء زيداً راكباً أبوه فرساً، وأما كونها صلة فتحو: هذا الضارب أبوه زيداً أمسى، والقائم أبوه زيداً.

(٤) انظر مثل هذا في: الشرح المتوسط ص ٨٥، والأصبهاني ص ١٦٦.

(٥) في الأصل (فساداً) وهو لحن.

(٦) في الأصل (كائناً) وهو تصحيف.

قوله: رافعة منصوب على الحالية من الضمير المستتر في (الواقعة)، لظاهر^(١) أي: لغير ضمير مستتر، فيكون المراد من الظاهر لغوياً لا اصطلاحياً، فيشمل الضمائر المنفصلة، فحينئذ لم يلزم الاعتراض بأن يقال: إن (أقامم أنتم) من هذا الباب، مع أنه ليس برفع لظاهر بل ضمير، وأما عدم جواز قولهم: (أقامم هو) على تقدير كون (أقامم) مبتدأ، فهو إنما يلزم من خصوصية المادة لتأديته إلى الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة، وهو غير جائز^(٢).

وفائدته الاحتراز^(٣) عن مثل (أقامم الزيدان) فإن الصفة ههنا وإن كانت واقعة بعد ألف الاستفهام لكنها ليست بمبتدأ؛ لعدم كونها رافعة لظاهر، بل لمستتر، والدليل عليه: أنها لو كانت مبتدأ و(الزيدان) فاعلها لم يثن؛ لأن شبه الفعل إذا أسند إلى الظاهر لم يثن ولم يجمع كالفعل، ولأنه لو كان كذلك لا يستحق التقديم، فيلزم بقاء ضميره على ذلك التقدير بلا شيء يعود إليه^(٤).

وأما السؤال الذي أورده صاحب المتوسط بقوله^(٥): "ولتأني أن يقول: إن الحد يشكل

(١) قال الرضوي ١٩٨/٦: "ويريد بالظاهر: ما كثر بوزاً غير مستكن، سواء كان مظهراً نحو: أقامم الزيدان؟ أو مضمراً كقولك بعد نكر الزيدان: أقامم هما؟ فإن قولك (هما) فاعل مع كونه مضمراً". هـ. ولذلك وجه ابن هشام في: شرح الكافية ل ٢٩/١ اعتراضاً على قول المصنف (رافعة لظاهر) فقال: "قال (رافعة لظاهر) فيخرج منه الرافعة لضمير منفصل نحو: أقامم أنتم، وهو مثل: أقامم الزيدان، فالأولى: رافعة لغير ضمير مستتر". هـ. وقال الدولت أبادي ل ٢٧/١: "... (الظاهر) غير ضمير مستتر، فلا يرد: أقامم أنتم؟". هـ. (٢) أي: الإضمار قبل الذكر.

(٣) قال ابن الحاجب: "قوله (رافعة لظاهر) احتراز من توهم متوهم تجوز: إذا رفع مضمراً في مثل قولك: أقامم هما، أو: أقامم الزيدان، فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه، وليس بمبتدأ بتأنيق". هـ. انظر: شرح المصنف ٣٥٤/٢، ويوضح ذلك الأصبهاني بقوله ص ١٦٥: "وقوله (رافعة لظاهر) احتراز عن الصفة الواقعة بعدهما الرافعة للمضمر نحو قولك: أقامم الزيدان، فإن (أقامم) واقع بعد ألف الاستفهام، رافع للمضمر، مع أنه ليس بمبتدأ، بل هو خير مبتدأ، والمبتدأ هو (الزيدان) تقية: الزيدان أقامم، والذي يدل على أنه ليس بمبتدأ: أنه لو كان كذلك لكان مسنداً إلى (الزيدان) ولو كان كذلك لم يجز تثنيته لإسناده إلى الظاهر حينئذ". هـ. وانظر: ابن القوائص ص ١١٤، والكناش ١٤١/١، وشرح الكافية للدولت أبادي ل ٢٧/١. (٤) ولا يجوز مثل هذا إلا على لغة (أكلوني البراغيث) فيجوز عليها أن يقع (أقامم) و(أقامم) مبتدأ مجزء عن المضمر رافعا للظاهر الذي بعده ويكون (الزيدان) و(الزيدون) فاعلا سد مسد الخبر. انظر: الكناش ١٤١/١، والهمع ٣١٠/١، والأشعري ١٩٢/١.

(٥) انظر: الشرح المتوسط ص ٨٦، ووجه الاعتراض: أن الصفة (أقامم) رفعت اسماً ظاهراً وهو (أبوه) ومع ذلك ليست بمبتدأ؛ لأن المبتدأ هو (زيد) وليس (أبوه) المرفوع بالصفة، وإذا كان كذلك فلا تكون داخلة في الحد. وللاحتراز عن مثل هذا السؤال قال صاحب حمة في: الكناش ١٤١/١: "واعلم أنه قد قيل: ينبغي أن يزداد في رسم الصفة المذكورة لفظة (مستغنى به) فيقال: رافعة لظاهر مستغنى به، لئلا يرد النقض بمثل: أقامم أبوه زيد، فإنها رفعت ظاهراً وهو (أبوه) ومع ذلك ليست بمبتدأ، فإن المبتدأ في المثال هو (زيد) لا (أبوه) المرفوع بالصفة المذكورة". هـ.

مثل: زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان، فإن طابقت مفردا جاز الأمران..

بمثل: أقائم أبوه زيد، إذا جعلت (زيد) مبتدأ، و (أقائم) خبره، و (أبوه) فاعلا *.

فقد قيل في دفعه: إن الكلام إذا لم يكن غيرها متعين للابتدائية وهي للخبرية، وهنا تعين غيرها لها^(١) فهي لها^(٢)، ثم أردف هذا القائل ومنع كونها مبتدأ بقوله: * على أنا لا نسلم أن (أقائم) ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور في (قائم أبوه) في: قائم أبوه زيد.

يعنى يجوز أن تكون هي مبتدأ في جملتها والجملة خبراً عن (زيد).

قال صاحب العجوداني^(٣): * وفي المتوسط^(٤): اعلم أن هذا الحد غير شامل لاسم الفعل، مع أنه مبتدأ على ما اختاره المصنف، قلت: سيجيء التحقيق في بابه على أنه داخل في القسم الأول من المبتدأ عند المصنف *.

واعترض عليه بأن يقال: * وليت شعري! كيف يصلح الحكم بدخوله فيه، مع أن المصنف صرح في بابه أنه مثل: أقائم الزيدان؟!

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأن التصريح وهو قوله^(٥): * والجملة - وإن كانت من مبتدأ وفاعل - مستغنى عن الخبر فيها كما استغنى عنه في (أقائم الزيدان)، يجوز أن يكون لمجرد التشبيه في الاستغناء، لا لأنه داخل فيه، على أنه لو كان داخل فيه لورد^(٦) عليه أنه قد يكون رافعا لمضمر كما في (رويد) مع أن الشرط في القسم الثاني أن يكون رافعا لظاهر، فلا يصح دخوله في الثاني، لكن بقي فيه شيء آخر وهو: أن يقال: لو كان داخل في القسم الأول - كما قال صاحب العجوداني^(٧) - لكان مسندا إليه مع أنه ليس كذلك، بل مسند به، اللهم إلا أن يركب على التكلف البعيد ويقال: إنه مسند إليه في المعنى.

ولما فرغ عن تعريف المبتدأ بقسميه أورد أمثله بقوله: مثل: زيد قائم، وهو مثال لما يكون المبتدأ اسما مجرداً عن العوامل اللفظية مسنداً إليه.

وقوله: ما قائم الزيدان، مثال لما يكون المبتدأ صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر.

(١) أي: تعين غيرها للابتدائية وهو في المثال (زيد).

(٢) أي: فتعينت هي للخبرية، أي: تعينت الصفة لأن تكون خبراً.

(٣) أنظر: شرح العجوداني ص ١٠٥.

(٤) أنظر: الشرح المتوسط ص ٨٦.

(٥) أي: ابن الحاجب، وأنظر قوله في شرحه ٧٤٤/٣.

(٦) في الأصل (لورد) وهو تصحيف.

(٧) أنظر: شرح العجوداني ص ١٠٧.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وقوله: أقائم الزيدان، مثّل لما يكون المبتدأ صفة واقعة بعد همزة الاستفهام رافعة لظاهر، فإن الصفة في الصورتين مبتدأ (الزيدان) فاعلها ساد مسدّ الخبر، على معنى: أن الفائدة التي تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منهما^(١)، لا أنه حذف الخبر وأقيم هو مقامه^(٢).

والباعث على الحكم بكونها مبتدأ^(٣) تصحيح هذا التركيب، فإنها فيه لا يصح أن تكون خبراً وإن لا يلزم أن يقال (أقائم)؛ لوجوب تثنية الخبر عند تثنية المبتدأ، فلو لم يكن مبتدأ لبطل التركيب، حينئذ حكم عليه بالابتدائية بالضرورة لنلا يلزم ذلك.

فإن قلت: الصفة بالاعتماد تعمل^(٤) بالظاهر المرفوع بعدها، ومعسول اللفظ لا يكون خبراً عنه، فأين الخبر؟.

قلت: إن الصفة هنا ليست بمبتدأ حقيقة، بل الحكم عليها بالابتدائية ليس لكونها مبتدأ على الحقيقة، بل المبتدأ بالحقيقة هو القسم الأول، وأما القسم الثاني فهو إنما يسمى مبتدأ لما مرّ لمشاركته^(٥) القسم الأول في أنه اسم مجرد في أول الكلام وقع موقع المسند إليه، فهي في الحقيقة خبر بمعنى (يقوم) فلا حاجة لها حينئذ إلى الخبر، كذا في بعض الشروح.

فإن طابقت، أي: تلك الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام مفرداً واقعا بعدها نحو: أقائم زيد، وما قائم زيد، جاز الأمران، أحدهما: أن تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسدّ خبرها، وحينئذ تدخل تحت المبتدأ لكونها رافعة لظاهر.

وثانيهما: أن يكون ما بعدها مبتدأ وهي خبره، وحينئذ لم تدخل تحت الحد؛ لكونها رافعة لمضمّر، وارتفاع (زيد) بالابتدائية^(٦).

وإنما اشترط في جواز الوجهين التطابق في الأفراد لأن التطابق لو كان في التثنية والجمع لم يجز الأمران؛ لأن الظاهر حينئذ يتعين بالابتدائية، والصفة تكون رافعة لغير الظاهر، إلا على لغة (أكلوني البراغيث)^(٧).

(١) قال أبو حيان: * وهذا الوصف لا خبر له، بل المرفوع بعده به أغنى عن الخبر وذلك لأنطواء الكلام على مسند ومسند إليه وكأنه أخذ تبييناً من باب الفاعل ومن باب المبتدأ، فمن حيث إن فيه فاعلاً يسكوتاً عليه يتم الكلام به أثبت به الفاعل، ومن حيث إن فيه اسماً مرفوعاً لم يتقدمه رافع لفظي أثبت به المبتدأ. * انظر: منتهج السالك ص ٣٦.

(٢) وهو مذهب بعض النحويين، قال في الارتشاف ١/٣٠٨: * وذهب بعض النحويين إلى أن خبر هذا الوصف مخدوف * أ. هـ.

(٣) انظر: شرح ابن القوام ص ١١٤ وقد قال: * وإنما حكم على الصفة بكونها مبتدأ حينئذ لاستماع جعلها خبراً، لأن المعنى لا يخبر عنه بالمفرد * أ. هـ.

(٤) في الأصل (يعمل) وهو تصحيح.

(٥) في الأصل (لما تشاركه) وهو تصحيح.

(٦) انظر: شرح المصنف ٢/٣٥٥، والرضي ١/٢٠٠، والأصهباني ص ١٦٦، والجامي ١/٢٧٨.

(٧) وهي اللغة التي تلحق بالفعل علامة فاعله الظاهر. وانظر قسم التحقيق.

والخبر هو: المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة.

فإن قلت: الارتكاب / على كون المبتدأ بلا خبر حين كون الظاهر مثلي ضرورة، وهي مفقودة عند كونه مفرداً، فمن أين الارتكاب على جواز الوجهين؟

قلت: الحكم على ابتدائية الصفة حين كون الظاهر مثلي يجوز أن يكون لا لضرورة، بل لحصول فائدة المبتدأ والخبر منها وفاعلها من غير النظر إلى الضرورة - وإن كانت موجودة - ثم اعلم أنهم لما رأوا أن تلك الفائدة تحصل في صورة الأفراد على الوجهين حكموا بجوازهما.

ولما فرغ عن بيان المبتدأ شرع في بيان الخبر فقال: الخبر أراد به خبر المبتدأ لا مطلق الخبر، بدلالة سياق الكلام، هو: اللفظ المجرد عن العوامل اللفظية، سواء كان اسماً كما في: زيد قائم، أو غيره كما في: زيد قام، واحترز به عن غير المجرد كخبر (إن) و(كان)، وإنما لم يذكر الاسم هنا لئلا يلزم ألا يكون التعريف جامعاً؛ لأن الخبر قد لا يكون اسماً كما قلنا.

الألف واللام في قوله: المسند به بمعنى الذي، والضمير المجزور راجع إليه، [أي] الذي أسند به، وبه احتراز^(١) عن القسم الأول من المبتدأ لأنه مسند إليه، لكن بقي الثاني منه داخلاً فيه، فأخرجه أيضاً بقوله: المغاير في التقديم لفظاً أو تقديرًا على المسند إليه للصفة الواقعة بعد النفي وألف الاستفهام، وهو المراد بقوله: المذكورة، فليها وإن كانت مجردة ومسنداً به لكنها خارجة بهذا القيد^(٢).

وبهذا يندفع النظر المذكور في المتوسط بالفعل المضارع في مثل (يضرب زيد)^(٣)؛

(١) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٢) قال الرضوي ٢٠١/١: "قوله (المسند) أخرج منه المبتدأ الأول، والأسماء المعهودة" هـ وانظر: الأصبهاني ص ١٦٧.

(٣) انظر: شرح المصنف ٣٥٥/٢، وابن القوام ص ١١٧، وقال الجاسي ٢٧٨/١: "ولك أن تقول: المراد بالمسند به: المسند به إلى المبتدأ، أو يجعل الياء في (به) بمعنى إلى، والضمير المجزور راجعاً إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله: (المغاير للصفة المذكورة) تأكيداً" هـ.

(٤) انظر: الشرح المتوسط ص ٨٧ حيث قل: "وقوله: (المسند به) احتراز به عن المبتدأ الذي هو المسند إليه، وقوله: (المغاير للصفة المذكورة) احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، وفيه نظير لأن الفعل المضارع نحو (يضرب زيد) يصنف عليه أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع أنه ليس بخبر المبتدأ" هـ وانظر: الأصبهاني ص ١٦٧ وقد قل مستثراً على ابن الحاجب: "ولو قل (الخبر: المجرد المسند إلى المبتدأ) لا نفع به النقص المذكور، لأن الفعل المضارع وإن كان مجرداً ليس بمسند إلى المبتدأ" هـ.

شرح كافيّة ابن الحاجب

لأنه ليس بمغايير لها بهذا الوجه بل موافق، ومثل (ضارب) - في: (زيد ضارب) - مع ضميره مسند إلى (زيد) والخبر هو المجموع.

وأما ما قيل في جواب هذا النظر^(١): "من أن المراد من المسند [به]^(٢) المسند إلى المبتدأ، و (يضرِب) في المثال مسند إلى الفاعل، فلا يصدق الحد عليه على ما يختار صاحب المتوسط والغجدواني^(٣)."

فمؤدّ إلى فساد^(٤) آخر وهو: استلزام هذا الكلام استدراك ذكر المغايير؛ لأن القسم الثاني من المبتدأ يخرج بذلك.

وأما ما ذكره صاحب الغجدواني^(٥) لدفع هذا الفساد - من أن تلك العناية لا تتوفر على إخراج جميع [أفراد]^(٦) تلك الصفة المذكورة، فإنها قد يسند إلى المبتدأ كما في (أقائم زيد) على أحد الوجهين من حيث الظاهر -.

فليس بقوى؛ لأن تلك الصفة في المثال المذكور إن جعلت مبتدأ فلا تكون^(٧) مسندة إلى المبتدأ، فخرجت بهذا القيد، وإن جعلت خبراً فهي من الخبر، فتكون^(٨) مسندة إلى المبتدأ، فيلغى ألا تخرج^(٩).

فالحاصل أن الأمر في هذا المقام مشكك؛ لأنه إن أريد بالمسند: المسند إلى المبتدأ، فيلزم الاستدراك، وإن أريد به ما هو أعم منه فليس معنى محصل؛ لأن خبر المبتدأ محمول عليه، والمحمول على الشيء لا بد وإن ثبت له، والإسناد إلى الغير يفيد ثبوته له لا له، اللهم إلا أن يراد الأول وحصل ذكر المغايير على كونه خبر العناية على المبتدئ.

ثم اعلم أن المقتضى للرفع في المبتدأ والخبر إنما هو المشابهة بالفاعل كما مر^(١٠).
وأما العامل فيهما ففيه خلاف بين النحاة^(١١)، وذهب الكوفيون^(١٢) إلى أنهما يترافعان،

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ٨٨.

(٢) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٣) انظر: شرح الغجدواني ص ١٠٧.

(٤) في الأصل (الفساد) وهو تصحيف.

(٥) انظر: شرح الغجدواني ص ١٠٧.

(٦) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدواني ص ١٠٧.

(٧) في الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٩) في الأصل (يخرج) وهو تصحيف.

(١٠) انظر: قسم التحقيق.

ولهم في هذا المقام كلام طويل وحاصله: أن المبتدأ لابد [له] ^(٣) من [خبر] ^(٤) والخبر [لايد] ^(٥) له منه لضرورة أمر الإفادة، فالإقتضاء التام حاصل بينهما، وإذا كان الأمر على هذا عمل كل منهما في صاحبه ما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون بين الشئيين عاملية ومعمولية لكل منهما في الآخر، كما في قوله تعالى: {أَيَّامًا تَدْعُوا} ^(٦) وقوله تعالى: {أَتَيْتُمَا تَكُونُوا يَذُرُ كَكُمُ الْمَوْتُ} ^(٧).

وفيه نظر من وجوه: أما أولاً: فلأننا لا نسلم أن ذلك الإقتضاء يستلزم عمل كل منهما في الآخر، وإلا لوجب أن يعمل الفاعل في الفعل لما بينهما من شدة الإقتضاء.

وأما ثانياً: فلأن ما ذكره يستلزم المحال؛ لأن مرتبة العامل يجب أن تكون قيل مرتبة المعمول، ولو كان ما ذكر حقا لوجب أن يكون كل منهما مقدما على الآخر، وهو محال.

وأما ثالثاً: فلأننا لا نسلم أن الجزم في الفعل في الآيتين يد (أيما) و (أيما) حقيقة، بل هو يد (إن) وهما تائيان عنها لفظاً، فلم يعمل ^(٨) شيئاً، مع أنه ^(٩) على تقدير التمسك لا يلزم من الجواز ههنا - لاختلاف عملهما - الجواز ثمة لعدم الاختلاف فيه ^(١٠).

(١) انظر تفصيل القول في هذا الخلاف في: الإصناف ١/٤٤، وأسرار العربية ص ٧٩، وابن يعيش ١/٨٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٢١٣، وشرح التسهيل ١/٢٧٢، والرضي ١/١٩٩، وابن القواس ص ١١٤، والمخلص لابن أبي الزبيع ص ١٦٤، وشرح ابن عصفور ١/٣٤٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/٣٩٦، والمعنى لابن فلاح ٢/٢٥٢، والتبيين ص ٢٢٤، والارتشاف ٣/١٠٨٥، والتلاف التصرة ص ٣٠، والتصريح ١/١٥٩، والأشمونى ١/١٩٣، والهمع ١/٣١١.

(٢) وهذا رأى الكماني والفراء كما في الرضى ١/٢٠٠، وابن القواس ص ١١٥، وشرح الجمل لابن خروف ١/٣٩٧، وقد اختار هذا القول أبو حنيفة في: الارتشاف ٣/١٠٨٥، والسيوطي في: الهمع ٢/٣١٢، وبه قال ابن جني في اللع ص ١٠٩. وللكوفي قول آخر وهو: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو: (يد ضربته) لأنه لو زال الضمير انتصب، فكان الرفع منسوباً للضمير. انظر: الهمع ١/٣١٢.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وانظر: الإصناف ١/٤٤.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وانظر: الإصناف ١/٤٤.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وانظر: الإصناف ١/٤٤.

(٦) سورة الإسراء من الآية (١١٠).

(٧) سورة النساء من الآية (٧٨)، وفي الأصل (يكون) وهو خطأ.

(٨) في الأصل (يعمل) وهو تصحيف.

(٩) في الأصل (أن).

(١٠) انظر الجواب عن كلمات الكوفيين في: الإصناف ١/٤٨، وابن يعيش ١/٨٤، والهمع ١/٣١١ وما

شرح كافيّة ابن الحاجب

وذهب البصريون^(١) إلى أن عامل المبتدأ هو معنى التجرد المعبر عنه بلفظ الابتداء في القسم الأول، وكونه صفة كذلك في القسم الثاني، فذلك معنى ليس فيه حظ للسان.

وأما عامل الخبر فقيه خلاف:

فذهب قوم منهم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده أيضا^(٢).

وهو منظور فيه؛ لأن أقوى العوامل^(٣) - وهو الفعل - لا يجوز أن يعمل رفعين من غير اتباع، فيلزم أن لا يعمل أضعف العوامل وهو المعنى^(٤).

وذهب الآخر إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، ومنهم سيبويه^(٥).

قيل: فيه ضعف؛ لأن المبتدأ اسم والأصل فيه ألا يعمل، فضعف أمره في التأثير العملي، وللابتداء تأثير في العمل، وفي إضافة العمل إلى ما لا تأثير له فيه - مع وجود ما له تأثير - فيه ضعف.

وذهب بعض منهم إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان فيه جميعا^(٦).

وفيه ضعف معلوم وجهه مما سبق.

وبعضهم قال: إن العامل في الخبر المبتدأ، لكن لا مطلقا بل بواسطة المبتدأ^(٧)، كتنسخن الماء بالنار بواسطة القدر، وأورد^(٨) عليه أن التجرد أمرٌ عديم، فهو لا يصلح للعاملية.

وأجيب بأن العامل / عندهم علامة، وعلامة^(٩) الشيء كما تكون بأمر وجودي^(١٠)

بعدها.

(١) وهذا رأى الجمهور، انظر: المغني لابن قلاح ٢/٢٥٢، والارتشاف ٣/١٠٨٥، والهمع ١/٣١١.

(٢) وهذا رأى الأخفش، وابن السراج، والزمخشري، انظر: مغني القرآن للأخفش ١/٩، والأصول ٥٨/١، والارتشاف ٣/١٠٨٥، والمساعد ١/٢٠٥، والهمع ١/٣١١، وصححه أبو البقاء، انظر: التصريح ١/١٥٩.

(٣) في الأصل: (العامل) وهو تصحيف.

(٤) انظر: الهمع ١/٣١١، والأشعري ١/١٩٤.

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٢٦، ١٢٧، وقد نسب هذا القول إلى المبرد، انظر: الارتشاف ٣/١٠٨٥، ونسب إلى أبي علي، وابن جني، انظر: الفخر في شرح جمل عبد القاهر ص ١٦٦.

(٦) وهذا قول المبرد في: المقتضب ٢/٤٨، وانظر: المغني لابن قلاح ٢/٢٥٨، وابن القواس ص ١١٥.

(٧) وهذا القول حقه الأنباري في: الإتيان ١/٤٦، واختاره ابن يعيش ١/٨٥.

(٨) في الأصل: (وورد).

(٩) في الأصل: (العلامة الشيء) وهو تصحيف.

(١٠) في الأصل: (كما تكون بأمر عديم وجودي).

تكون أيضاً بأمر عدى واعتبر هذا فى التَّوْبَتَيْنِ الْمُعْلَمَتَيْنِ، أحدهما بالصبيغ، والآخر بعدمه، مع أن كونه أمراً عدياً ممنوع ووجود هذا المعنى فى الفعل المضارع لا يوجب دخوله على القَبِيلَيْنِ لجواز أن يكون المعنى الذى فيه غير المعنى الذى فى المبتدأ، مع أن لا نُسَلَم أن دخوله عليهما يمنع عن العمل.

وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثمة جاز (فى داره زيد) وامتنع (صاحبها فى الدار).

هذا ما اطلعت عليه مما ذكر^(١) فى المسائل الخلافية وغيرها، مع التطويلات التى لا يلحق ذكرها بهذا الكتاب من المقال، والله أعلم بحقيقة الحال.

وأصل المبتدأ فى المرتبة والاستعمال التقديم اللفظى الذى لا على نية التأخير، وإلا فلا معنى لهذا الكلام؛ لأن أحد التقديمين واجب^(٢) قطعاً.

ويرد عليه - أيضاً - كيف قال: (أصل المبتدأ التقديم)؟ فإنه من القانون المزال. واستعمال التقديم الأصلي؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد له من وجود ذهنى قبل الحكم عليه، فوضع فى اللفظ مقدماً أيضاً ليكون الواضع موافقاً للطبع^(٣).

ولقائل أن يقول: ما ذكرتم من التعليل يقتضى تقديم الفاعل على الفعل، مع أنه لا يجوز بالاتفاق! ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: نعم، إلا أنه لم يتقدم نظراً إلى أنه معمول الفعل، ومرتبة العامل قبل مرتبة معمول^(٤)، وإما خوفاً من الالتباس^(٥) بالمبتدأ.

فإن قلت: لو عكس القضية لدفع الالتباس، فلم لم يفعل كذلك؟

قلت: لا يستلزم ذلك الصنع ترك الأولى، وبيانه بأن يقال: لما كان الغرض من الجملة الفعلية الدلالة على التجدد والحدوث، ومن الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام - على الأغلب - وكان الفعل يذل على التجدد والحدوث، والاسم على الثبات والدوام كان ذكرهما فيما بينهما أهم، وما كان ذكره أهم كان تقديمه أولى.

(١) فى الأصل (ذكرنا) وهو تصحيف.

(٢) فى الأصل (واجب) وهو لحن.

(٣) قال ابن الحاجب: "قوله: (وأصل المبتدأ التقديم) لأنه المحكوم عليه، فلا بد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحققاً". هـ. أنظر: شرح المصنف ٣٥٦/٢، وأنظر: الرضى ٢٠١/١، وابن القوائى ١١٧، وقال الأصبهاني ص ١٧٤: "... ولأن من بعض أخبار المبتدأ الخبر المشتق وفيه ضمير للمبتدأ، فكان الأصل فى هذا الموضع التقديم، لنلا يلزم الإضمار قبل الذكر، وإذا كان أصله التقديم فى هذا الموضع كان كذلك فى سائر المواضع لأطراد الباب". هـ.

(٤) قال الرضى ٢٠١/١: "وأما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملاً فى المحكوم عليه، ورتبة العامل قبل معمول". هـ.

(٥) فى الأصل (الالتباس المبتدأ) وهو تصحيف.

ومن ثمة أي: من أجل أن أصل المبتدأ التقديم لفظاً جاز أن يقال: في داره زيد^(١)، مع لزوم الإضمار قبل الذكر فيه لفظاً؛ لأن الضمير في (داره) راجع إلى (زيد)، وذلك لأن (زيد) وإن

(١) قال الرضوي ٢٠٢/١: "... إن قيل: لم جازت وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا: إن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: زيد في داره، فالمعود إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديرًا " أ. هـ.

وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما،

كان مؤخرأ في اللفظ إلا أنه مقدم في الرتبة، لما قلنا من أن أحد التقديرين واجب قطعاً في المبتدأ فحينئذ لا يمتنع، وإنما الممتنع هو الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، ولأجل هذا استنع أن يقال: صاحبها في الدار؛ لأن فيه إضماراً قبل الذكر لفظاً ومعنى؛ لأن الضمير في (صاحبها) يرجع إلى (الدار) وتقديره في اللفظ ظاهر، وأما تقديره في المعنى فالأمر مبدأ وحقه أن يتقدم على الخير^(١).

واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة، كما أن من حق الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن وضع هذا الباب على أن تُخبر عن شيء معلوم عندك، وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عنده لتحصل الفائدة؛ هذا على القياس^(٢)، وأما ما يجيء بخلاف ذلك من قولنا: الله إلهنا، ومحمد نبينا، وزيد المنطلق^(٣)، فذلك باعتبار كون النسبة بينهما مجهولة عند المخاطب إما بالحقيقة أو بالاعتبار، وكان مناط النظر هنا حصول الفائدة، فحيث وجد استقام الكلام، ولا يرد عليه باب الفاعل^(٤)؛ لأنه لا يقع نكرة صرفة أصلاً، بل مخصصة بوجوب تقديم الفعل عليه.

إلا أنه قد يكون المبتدأ نكرة لكن لا مطلقاً، بل بكونه قريباً من أصله وذلك؛ إذا تخصصت النكرة الواقعة مبتدأ، بوجه ما من الوجوه، خلافاً لابن دهمان^(٥) فإنه علق جواز وقوع النكرة مبتدأ بحصول الفائدة سواء كانت مخصصة أو لا^(٦).

- (١) أنظر: شرح المصنف ٣٥٦/٢، والرضي ٢٠٢/١، والأصهباني ص ١٧٥.
- (٢) قال ابن يعيش ٨٥/١: "لا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستلزم أن يكون رجل قائماً وعالمًا في الوجود معاً لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم".
- (٣) قال ابن يعيش ٩٨/١: "... إذا قلت: (زيد المنطلق) فالمخاطب يعرف زيدا، ويعرف أن شخصا المنطلق، ولا يعلم أنه زيد، فيقول: زيد منطلق، فزيد معروف بهذا الاسم متفرداً، والمنطلق معروف بهذا الاسم متفرداً غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين متفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر، ألا ترى أنك لو سمعت يزيد وشهر امرء عندك من غير أن تراه لكنت عارفاً به ذكراً وشهرة، ولو رأيت شخصاً لكنت عارفاً به عينا غير أنك لا تتركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى، فيقول: هذا زيد فأعرفه، وأما (الله ربنا، ومحمد نبينا) فيقول رداً على المخالف والكافر أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله"، وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢٠١/١، والمعنى لابن قلاح ٢٧١/٢.
- (٤) نحو: جاء رجل.
- (٥) ابن الدهان هو: سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الأنصاري أبو محمد، منيبويه عصره، أخذ عن الرمائي، ولد ببغداد، وتوفي بالموصل سنة ٥٩٦ هجرية، له: تفسير القرآن، وشرح الإيضاح، والغرة في شرح التلويح، وغير ذلك. أنظر: وفیات الأعيان ١٢٤/٢، ونبذة الرواة ٧٤/٢.
- (٦) وقد استحسنه الرضي ٢٠٣/١ فقال: "وقال ابن الدهان - وما أحسن ما قال - إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا".

مثل {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ} ^(١)،

ثمّ ذلك التّخصيص إمّا بالصفة لفظاً كما في مثل قوله تعالى: {وَلَعَبْدٌ} مبتدأ نكرة تخصّص بالوصف الملفوظ وهو: {مُؤْمِنٌ} وخبره: {خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ}.

وقد منع بعضهم كون التّخصيص في الآية بالصفة لفظاً، بل جعل المصحح كون (العبد) في معنى العموم؛ لأنّه في تقدير: كل عبد مؤمن، كذا نقل عن ^(٢) المصنف ^(٣)، وتحقيق البحث مذكور في النكساري ^(٤).

أو تقدير أ كما في قولهم: شُخِبَ في الإناء وشُخِبَ في الأرض ^(٥)، وإن ذهب غير فغير في الرباط ^(٦)، فإن (شخب) مبتدأ نكرة تخصّص بالوصف المقدر لأنّ تقديره: شُخِبَ من اللبن في الإناء وشُخِبَ آخر منه في الأرض، وكذا الكلام في (فغير في الرباط) لأنّه في تقدير: فغير آخر في الرباط، وهذان القولان مثلاً يضرب الأول لمن يتكلم فيخطئ تارة ويصيب أخرى، والثاني ^(٧) لمن يختار الحاضر ويترك الغائب.

أو معنى كما في (كم) الخبرية نحو: كم رجل ضربته، فإن معناه: كثير من الرجال، والوصف ههنا من تمام معنى (كم) فلم يجز تقديره مع لفظة (كم) بخلاف [غيرها] ^(٨) فإنّ تقديره يجوز مع لفظ الموصوف.

(١) سورة البقرة من الآية (٢٢١).

(٢) في الأصل (من) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: الإيضاح في شرح المصنف ١٨٤/١ وفيه ذهب المصنف إلى أن المراد من قوله تعالى: {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ} كل عبد مؤمن، وقال: "مثل ذلك ليست الصفة فيه بمصححة للإبتداء" أ. هـ. وأنظر: شرح المصنف ٣٥٧/٢ حيث ذهب إلى أن مثل ذلك قد تخصّص بالصفة. فللمصنف في مثل هذا قولان.

(٤) النكساري هو: محمد بن إبراهيم بن حسن النكساري، الرومي الحنفي، محيي الدين، عالم بالعربية والعلوم الشرعية والعقلية، ماهر في علوم الرياضة، أخذ عن: المولى فتح الله الشرواني، وقرأ على: الحسام التوقاتي، والمولى يوسف يالبي بن محمد الفخاري، توفي في القسطنطينية، من تصانيفه: خواتم على تفسير البيضاوي، وتفسير سورة النّحل، وشرح الإيضاح للقزويني. أنظر: شذرات الذهب ٩/٨، ومعجم المؤلفين ١٩٦/٨، وله رسالة في مسألة الكحل في كتاب الكافية، مخطوط بمركز الملك فيصل بالرياض برقم ١٨٥٠، ولدى نسخة مصورة منه.

(٥) الشخب: ما خرج من الضرع من اللبن إذا احتلب، وبالفصح المصنر، وهو النعم، أنظر: اللسان (شخب) ٢٢١٠/٤، وتاج العروس (شخب) ٣١٠/١، وأنظر المثل في: مجمع الأمثال ١٥٤/٢، وكتاب الأمثال ٥٢، ٣٠٤، وأصل المثل في الحالب يحلب فتارة يخطئ فيحلب في الأرض وتارة يصيب فيحلب في الإناء.

(٦) هذا مثل لأهل الشام لا يكاد يتكلم به غيرهم. أنظر: مجمع الأمثال ٤٠/١، وكتاب الأمثال ص ٣٢٥.

(٧) في الأصل (والثاني) وهو تصحيف.

(٨) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

و: أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك،

والمصغر من هذا القبيل لأن معنى (رُجُل): رجل حقير^(١).

أو يتعلق علم المتكلم قبل التكلم بثبوت خبرها لها^(٢) وذلك إذا كان المبتدأ مصدراً بهمزة الاستفهام معادلة لها (أم) المتصلة، إما تحقيقاً نحو: أرجل في الدار أم امرأة^(٣)، على أن يكون (رجل) مبتدأ، و(في الدار) خبره، و(امرأة) عطف عليه^(٤).

وإما تقديرًا كما في (كم) الاستفهامية فإن قولك: كم غلاماً اشتريت؟ معناه: أعشرين غلاماً اشتريت أم ثلاثين.

وإنما حصل التخصيص بهذا^(٥) لأن السؤال بالهمزة و(أم) إنما يكون فيما علم المتكلم بثبوت الحكم لأحد الشئيين لا على / التعيين، فيسأل عن التعيين، ولما دلّ هذا على أن الحكم معلوم عنده، وغير المعلوم إنما هو التعيين، صار الخبر كالوصف فيكون مخصصاً.

قيل: فيه نظر؛ لانتقاضه بنحو: أرجل في الدار؟ إذ هو يجوز مع عدم اللفظ بـ (أم) الدالة على ثبوت الخبر لأحدهما، فالأولى أن يقول (لوقوعه بعد الاستفهام)؛ لكون النكرة في سياقه في تأويل المعرفة، إذ المعنى من هذا القول: أهذا الجنس في الدار؟ وليس المراد واحداً بعينه أو لا بعينه، وعليه منع ظاهر، نعم لو قال كذلك لكان أشمل^(٦).

أو بكونه عاماً يتناول كل فرد فرد على سبيل الاستغراق^(٧)، فيصير في المعنى معرفة

(١) قال الأصبهائي ص ١٧٦: "... ومنها التصغير نحو: رُجُل قائم، وهو قريب في المعنى من الصفة، ولهذا لم يذكره المصنف أ. هـ.

(٢) هذا هو الموضع الثاني من مواضع الابتداء بالنكرة وهو: تخصيصها بثبوت الخبر بها.

(٣) قال ابن فلاح: "... لأن المتكلم عالم بثبوت الحكم لأحدهما، وإنما يسأل عن التعيين، وإذا صار الحكم معلوماً صار الخبر في المعنى كالوصف، فكانت في المعنى كنكرة موصوفة " أ. هـ. انظر: المعنى ٢٦٥/٢.

(٤) قال الجاسي ٢٨٠/١: "... فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال: أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها؟ فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل (الرجل) مبتدأ، و(في الدار) خبره " أ. هـ. وانظر: ابن القواس ص ١٢١، والأصبهائي ص ١٧٦.

(٥) انظر: علة التخصيص بالاستفهام في: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٥/١، وابن القواس ص ١٢١.

(٦) قال ابن جماعة ص ١٠١: "... ليس مجموع الاستفهام والعطف شرطاً في تصحيح المسألة بل أحدهما كافٍ في تصحيحها فمثل: أرجل في الدار... وليس الاستفهام المصحح أيضاً مختصاً بالهمزة، فلو قلت: هل رجل في الدار؟ صح " أ. هـ.

(٧) وهذا هو الموضع الثالث وهو: أن تنفيذ النكرة العموم.

شرح كافيّة ابن الحاجب

تعرف الجنس المستغرق وهو: إما بأن يكون مبتدأ النكرة في سياق النفي نحو: ما أحدٌ خيرٌ منك فإن (أحد) مبتدأ نكرة، و(خيرٌ منك) خبره، وجاز لتخصيصه لما ذكر؛ لأن النكرة في سياق

وشرُّ أهرُّ ذا ناب،

النفي تعم^(١)، ويدل على هذا عدم جواز قولهم: أحدٌ خيرٌ منك، لعدم الفائدة.

أو بأن يكون معنى (كل) مراداً في الكلام^(٢) سواء كان في اللفظ أو لا نحو: تمرّةٌ خيرٌ من كُسَيْرَةٍ، وكلُّ شاةٍ برجلٍ معلقةٌ^(٣).

أو بكونه فاعلاً في المعنى^(٤)، ويستقرّ بهذا أن يكون خبره جملة فعلية ليتمكن تقدير الخبر، وهو في مثل قولهم: شرُّ أهرُّ ذا ناب^(٥)، ف (شرُّ) مبتدأ، و (أهرُّ) فاعل وخبره، و (ذا ناب) مفعول (أهرُّ)، وتخصّص بأن يكون في تقدير: ما أهرُّ ذا نابٍ إلا شرُّ^(٦)، وقد يكون لوجه تخصيصه وجه آخر وهو: أن التثنية في (شرُّ) للتعظيم والتفخيم فيكون حينئذٍ من قبيل الموصوف في المعنى، أي: شرُّ عظيمٍ أهرُّ ذا ناب^(٧).

(١) قال الرضوي ٢٠٥/١: "... فقولك: (أحد) عمّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم، فقيه نظراً؛ وذلك لأن التخصيص أن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لمباشر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحدٌ خيرٌ منك، فالتقصّد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصّص بعض الأفراد لأجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم، بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عيّلت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معيّن لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيّن المحكوم عليه، أما إذا بينت أن حكماً على الواحد حكماً على كل فرد فرد فقد تعيّن المحكوم عليه وهو كل فرد فرد".

(٢) وهذا داخل في الموضع الثالث وهو (أن تغيد النكرة العموم) لأنه كالمعروف بلام الاستغراق. (٣) في مجمع الأمثال ٢٣/٣: "كل شاةٍ برجلها معلقة، وقاله: وكيع بن سلمة بن زهير بن إبيد، ويضرب للجاني يؤخذ بجنايته، وأنظر: كتاب الفأخر لابن سلمة ص ٢٣٥.

(٤) وهذا هو الموضع الرابع من مواضع الابتداء بالنكرة وهو: أن تكون النكرة في معنى الفاعل فتتخصّص بشيء يتخصّص الفاعل به.

(٥) أنظر: مجمع الأمثال ١٧٢/٢، واللسان (هر) وأهر: حملة على الهرير وهو صوت تون النباح، وذو ناب: المراد به هنا: الكلب، وأصل المثل أن العرب سمعت هريز الكلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء فقالوا ذلك، ويضرب في ظهور أمارات الشر ومخالفته. أنظر: الكتاب ٣٢٩/١، وابن يعيش ٨٩/١.

(٦) فتخصّص بما يتخصّص به الفاعل، وما يتخصّص به الفاعل قبل ذكره هو ضحة كونه محكوماً عليه بما أسند إليه، قال ابن القواس ص ١٢١: "والفاعل يجوز أن يكون نكرة لتخصّصه بتقديم الفعل عليه".

أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٨٥/١، والجامي ٢٨١/١.

(٧) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٨٦/١، والتخمير ٢٥٩/١، وقال الأصبهاني ص ١٧٧: "أو نقول: إنه

وقيل: يجوز أن يكون خبر مبتدا محذوف أي: هذا شرٌّ، أو يكون مبتدا موصوفاً بـ (أهر) والخبر محذوف وهو: حدث، أو طرق^(١)، فحينئذ لا يطابق المقصود.

تخصص بالصفة المحذوفة، لحصول العلم بها وتقديره: شر عظيم أهر ذا ناب * أ. هـ.
(١) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١١٢ وقد قال: "... و(شر) إما في معنى الموصوف أي: شر عظيم لأن التثنية فيه للتفاهم، أو كونه موصوفاً محذوف الصفة، أو موصوفاً بما بعده محذوفاً خبره، أو كونه خبراً لمبتدا محذوف أي: الطارق شر * أ. هـ. وانظر: المغني لابن فلاح ٢٦٦/٢ وما بعدها.

ثم اعلم أن المراد من التخصيص الحاصل ههنا: تخصيص نوعي لا أجنبي ولا شخصي، فحينئذ لا يرد ما قيل: * إن الشرط في إفادة هذا الباب التخصيص عدم المانع منه، وفي هذا القول مانع عنه؛ لأن الثبات هو الأول، والمانع إنما يرد على الثاني والثالث، مع أن عيد القاهر قال^(١): * قدم (شر) لأن المعنى: أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير *.

أو يكون الخبر ظرفاً مقدماً عليه^(٢) وهو في مثل قولك: في الدار رجل، وذلك لأنه حينئذ أشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه، فجاز وقوعه نكرة كالفاعل، ولأنها تصير كأنها موصوفة بالظرفية^(٣).

وإنما اختص الحكم المتقدم عليه بكونه ظرفاً حتى لا^(٤) يجوز: قائم رجل^(٥)؛ لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها^(٦)، وذلك لأنها ليست بأجنبية عن الأشياء؛ لأن أكثرها لا يخلو عنها.

فإن قلت: أليس ذلك منتقياً في تخصيص الفاعل؟

(١) أنظر: دلائل الإعجاز ص ١٤٣ حيث قال: * إنما قدم فيه (شر) لأن المراد أن يعلم أن الذي أهره ذا الناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجري مجرى أن تقول: رجل جاءني، تريد أنه رجل لا امرأة *.

(٢) هذا هو الموضع الرابع من مواضع الابتداء بالنكرة وهو أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً وقدم عليها.

(٣) قال الجامي ٢٨١/١: * إذا قيل: (في الدار) علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة * هـ. وأنظر: شرح المصنف ٣٥٩/٢، والإيضاح لابن الحاجب ١٨٦/١ وما بعدهما، وقال ابن القواص: * وإنما صح الابتداء بالنكرة ههنا لأمرين: أحدهما: أنها تخصصت بتقديم الخبر من حيث أنه لم يبدأ بها إلا بعد أن صار مخصوصاً بوصف الخبر كما في الفاعل إذا كان نكرة، وثانيهما: أنه لو تقدم المبتدأ بالصفة، فإذا تأخر تمحض الظرف للخيرية، لامتناع تقدم الصفة على الموصوف * هـ. أنظر: شرح الفية ابن معط لابن القواص ص ٨٢٠، وشرح الكافية لابن القواص ص ١٢٢.

(٤) في الأصل (لم) وهو تصحيح.

(٥) قال الأصبهاني ص ١٧٧: * لا يقال: لو جاز تخصيص المبتدأ بتقديم الخبر عليه حتى جاز أن يكون نكرة لجاز أن يقال: قائم رجل؛ لأننا نقول: لا نعلم ذلك لوجهين: أحدهما: الاتصاف في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها؛ لعدم خلق الأسماء والأفعال من الزمان والمكان، والثاني: الانتباس، ألا ترى أنك لو قلت: قائم رجل، فإنه ربما يتوهم أن (قائم) مبتدأ و(رجل) خبره، فحكم بامتناعه، بخلاف (في الدار) رجل قائم لأنه لا يتوهم أن (في الدار) مبتدأ * هـ.

(٦) أنظر: الإيضاح ١٨٧/١، وشرح المصنف ٣٥٩/٢، وابن القواص ص ١٢٢.

قلت: نعم، ولكن الفاعل قوى والقوى قد لا يحتاج إلى القوى.
وللبعض ههنا شرط آخر وهو: أن يكون الظرف مختصاً نحو: عنك مال؛ لأن غير
المختص

وسلام عليك،

لا يفيد نحو: عند رجل مال^(١).

ثم لما كان ما قبل ارتفاع (رجل) على أنه فاعل الظرف فلا يكون حينئذ مبتدأ،
فالأولى أن يمثل بـ: في داره رجل، ليس بخالٍ عن الضعف؛ لاشتراط عمل الظرف
بالاعتماد عند الأكثرين^(٢)، لم يلتفت إليه ومثل به دون غيره.

أو بكونه مصدراً منتصباً فعله في الأصل إلى الفاعل^(٣) وذلك لا يكون إلا في الدعاء
له نحو: سلام عليك^(٤)، فإن أصله: سلمت أو أسلم سلاماً عليك، حذف الفعل لكثرة
الاستعمال فيه مع إشعاره بالتقيد السخل بالمقصود، ورفع المصدر لتكون الجملة اسمية
لغرض الثبوت^(٥)، بخلاف الفعلية^(٦).

وتخصيصه: بانتساب فعله في الأصل إلى الفاعل دون غيره، ولذلك تقدم على خبره
مع تنكيره؛ لكون خبره جاراً ومجروراً، ولأنه بمنزلة الفعل والأصل في الفعل ألا يتقدم
عليه شيء من معمولاته، فعلى هذا ظهر أن عد الدعاء عليه من هذا القبيل سهو؛ لعدم
إمكان حصول السبب فيه، إذ ليس الغرض من قول الداعي: (ويل له)؛ ويلي له، بل المراد
منه مطلق الهلاك، هكذا قيل^(٧).

(١) اشترط هذا الشرط ابن مالك فقال في: التسهيل ص ٤٦: "أو ظرف مختص"، وقال في: شرح التسهيل
٢٩٤/١: "وقيد بالاختصاص تنبيها على أنه لو جيء به غير مختص لم يفد الإخبار به نحو:
(عند رجل مال) " أ. هـ، وأنظر: شرح الكافية الشافية ٣٦٤/١.

(٢) خلافاً للأخفش، والكوفيين، فالاعتماد عندهم ليس شرطاً. أنظر: الهمع ٩٠/٣.

(٣) هذا هو الموضع الخامس من مواضع الابتداء بالنكرة وهو: أن تكون النكرة متضمنة معنى الدعاء.
(٤) قال ابن يعيش ١٧٨/١: "قولهم: سلام عليك، وويل له، قال الله تعالى: (سلام عليك سأتغفر لك ربي) و(ويل للظالمين)... فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً في المعنى، إنما هي
دعاء أو مبالغة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة، والتقدير: يسلم الله عليك، ويلزمه الويل...
فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل... " أ. هـ.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٣٥٩/٢، وابن القوام ص ١٢٢، وشرح الألفية له ص ٨٢١، وابن فلاح
ص ٢٦٦.

(٦) قال الأصمعي ص ١٧٨: "لو كان منصوباً لكان إما بالماضي أو بالمستقبل، وعلى التقديرين لم
يحصل الاستمرار " أ. هـ.

(٧) هذا قول الرضي في: شرحه ٢٠٦/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

أقول: الغرض من حذف الفعل من (أسلمَ سلاماً عليك) قد انتقل من الخصوص إلى الإطلاق؛ لأن مراد المتكلم من قوله: (سلامٌ عليك): مطلق السلام؛ لا سلامٌ من قبلة؛ لكونه دعاءً مطلقاً^(١)، فكيف يتخصص بالمتكلم؟

فإن أجيب عنه باختصار ما سبق فالأمر في الدعاء عليه كما قيل، وإن أجيب بما ذكر في الأسئلة^(٢) بأنه تخصص بالمتكلم من حيث إنه دعاء له وصائر عنه، وإن لم يتخصص من حيث إنه لسلامه، فحينئذ يمكن إدراج الدعاء عليه تحت هذا الحكم على ما لا يخفى.

ولذكر المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة مع عدم تناول كلام المتن عليها مجال^(٣) منها:

أن يقع المبتدأ نكرة مضافة إلى نكرة أخرى نحو: غلامٌ رجلٌ جامعي^(٤).

وأن يقع [نكرة]^(٥) معطوفة على نكرة مخصصة يتقدم عليها نحو: في الدار رجلٌ وامرأةٌ في المسجد.

وأن يقع معتمداً على (إذا) المفاجأة نحو: خرجت وإذا امرأة^(٦).

و(لولا) الامتناعية نحو: لولا شفاءٌ لهلك^(٧).

وأن يقع جواباً لسؤال نحو (كتابٌ) لمن قال لك: ما عندك^(٨).

(١) في الأصل (مطلق) وهو الحق.

(٢) في الأصل: (الأسئلة) ولعل المراد منها: كتاب الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القسية لخضر بن إلياس الكولجوي، انظر: كشف الظنون ١٣٧٣/٢.

(٣) قال الجامي ٢٨٢/١ عن المواضع التي ذكرها المصنف: "هذا هو المشهور فيما بين النحاة". اهـ. وقد تناولت النحاة في بيان هذه المواضع، قال الأشموني ٢٠٤/١: "رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن مقلٍّ مقلٍّ، ومن أكثر مريد ما لا يصح، أو معذبٌ لأمر متاخلة". اهـ. وقد عدها السيوطي خمسة وعشرين موضعاً انظر: الهمع ٣٢٦/١ وما بعدها، وقال أبو حيان في متهج السالك ص ٤٥: "وقد تتبع بعض المتأخرين هذه المسوغات فأنهاها إلى ثيف وثلاثين.... وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب، ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين قلت: وكل ما ذكرت في التقسيم... يرجع للتخصيص والتعميم". اهـ.

(٤) وغير عنها البعض بقوله: أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان - عند من أجازها - أو نصباً نحو (أمرٌ معروف صدقة) أو جرّاً نحو: غلامٌ امرأةٌ جامعي. انظر: الهمع ٣٢٧/١، وأنظر الأشموني ٢٠٥/١.

(٥) ما بين المعوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) ومن أمثله قول الشاعر: حينئذ في الوغي بُرأى خروبي... إذا خورٌ لنذكٍ قللتُ بسحق. انظر: الأشموني ومعه حاشية الصبان ٢٠٦/١.

(٧) ومن أمثله قول الشاعر: لولا اصطبازٌ لأزدي كلٌ ذي مئة... حين استقلتُ مطاياهُنَّ للطنين. انظر: الفاخر ص ١٧٩، والأشموني ١٠٧/١، والهمع ٣٢٨/١.

(٨) في الأصل: (لمن قال لك: عندك كتابٌ) وهو خطأ، قال السيوطي ٣٢٧/١: "أن تكون جواباً لسؤال نحو (درهم) في جواب (ما عندك؟) أي: درهم عندي، فيقدر الخبر متأخراً، ولا يجوز تقديره متقدماً لأن الجواب يُسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ". اهـ، وانظر: شرح التسهيل ٢٩٥/١، والفاخر ص ١٨٠.

وأن يقع بعد واو الحال نحو قولك: قعدتُ ورجلٌ ينتهي^(١).
وغير ذلك مما وجد فيه تخصيص في الجملة ولم يتعرض المصنف لها هرباً عن التطويل^(٢).

واعلم أن أصل الخبر في باب المبتدأ أن يكون مفرداً بالمعنى المقابل للجملة / لكونه أخف في^(٣) حصول المقصود، إلا أنه قد يكون أعز الخبر جملة سواء كانت خبرية [أو إنشائية]^(٤)، خلافاً لابن الأنباري^(٥) وبعض الكوفيين^(٦) فلأنها عندهم لا بد وأن تكون خبرية - وهي التي تحتمل الصدق والكذب عند تجريد النظر إلى مفهومها - لإمكان الإخبار بها، وعدم المانع عنه عند قصد إليه.

ولا يُشكل بالجملة الإنشائية الواقعة في هذا الموقع كما في نحو: زيد [اضربه]^(٧)، أو لا تضربه؛ لأنه لا بالذات بل بالتأويل^(٨).

(١) ومن أمثله قول أنس رضي الله عنه: (نحل رسول الله ﷺ وخُلُ مدونة)، وكقول الشاعر:
سرباً ولجئ قد أجداء فمد يدك ... محباً لك أخصى ضرؤه كل شارب

أنظر: الفاخر ص ١٧٩، وأنظر: الأشموني ٢٠٦/١، والهمع ٣٢٨/١.
(٢) ومن هذه المصنفات: الأول: أن تكون معطوفاً عليها نحو قوله تعالى: (طاعة وقول معروف) أي: طاعة وقول معروف أمثل. الثاني: أن يكون مقصوداً بها الإيهام نحو: ما أحسن زيداً. الثالث: أن تكون واجبة التصدير نحو: من عندك، وكم ترهما لك؟ من يقيم معه. الرابع: أن تكون مثلاً مثل: ليس عبد بأخ لك. الخامس: أن يقصد بها التنويع نحو: فقبلت زحفاً على الركبتين... فتوبت نسيك وتوبت أجر. السادس: أن تكون خلفاً من موصوف نحو: مؤمن خير من كافر، السابع: أن تكون محصورة نحو: ما في الدار إلا رجل، وإنما في الدار رجل. وغير ذلك. أنظر: منهج السالك ص ٤٥، والهمع ٣٢٦/١.

(٣) في الأصل (و) وهو تصحيف.
(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ابن الأنباري هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشير أبو حمزة الأنباري، النحوي على مذهب الكوفيين، كان أخص زمانه، له من التصانيف: الزاهر في اللغة، الأمالي، غريب الحديث، خلق الإنسان توفي سنة ٣٢٨ هجرية، وفي البغية توفي سنة ٣٠٤ أو ٣٠٥، أنظر: ترجمته في: البغية ص ٢١٢، والبغية ٢٦١/٢.

(٦) في الأصل (الكوفيون) وهو لحن، وأنظر رأي ابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين في التسهيل ص ٤٨ وتشرح التسهيل ٣٠٩/١، والرضي ٢٠٧/١، والتذيل والتكميل ٢٦/٤ مطبوع، والارتشاف ١١٥/٣، وشفاء العليل ٢٨٨/١، والهمع ٣١٥/١، وحاشية يس على التصريح ١٦٠/١، وحاشية الصبان ١٩٥/١، وذهب ابن المراج إلى أن الطليعية إذا وقعت خبراً فهي على إضمار القول والتقدير: زيد أقول لك اضربه، وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله. أنظر: الارتشاف ١١٥/٣، والهمع ٣١٥/١.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٨) قال الدمامي: * إذا قلت: زيد اضربه، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، وليس حالاً من أحوال (زيد) إلا باعتبار تعلقه به، أو كونه مقولاً في حقه، واستحقاقه أن يقال فيه، ولابد أن يلاحظ في وقوعه خبراً هذه الحقيقة فكانه قيل: زيد مطلوب ضربه، أو مقول في حقه ذلك، لا على معنى الحكاية، بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه، فيستفاد من لفظ (اضربه) طلب ضربه، ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك: اضرب زيداً * أ. هـ أنظر: تعليق الفراء ٩٠/٣.

مثل: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه.

وتلك الجملة إما اسمية وهي: ما كان الجزء الأول منها^(١) اسماً مثل: زيد أبوه قائم، وإما فعلية وهي: ما كان الجزء الأول منها^(٢) فعلاً نحو: زيد قام أبوه، فإن المستتر فيه منون مؤخر.

وإنما لم يذكر الشرطية والظرفية^(٣) لما هو المذكور في المتوسط^(٤).

ثم ذلك المفرد سواء كان من المشتقات أو لا^(٥) لا يكون خالياً عن ضمير المبتدأ عند الكوفيين، أما إذا كان منها^(٦) فالوجه ظاهر: لأن المشتق صفة لا بد له مما يقوم به، ثم إن كانت للمبتدأ في الحقيقة أسندت إلى ضميره، وإلا أسندت إلى الغير المتعلق بضميره.

(١) في الأصل (منه) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل (منه) وهو تصحيف.

(٣) ذكرهما الزمخشري في المفصل ص ٥٣ حيث قال: * والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية *، قال ابن يعيش ٨٨/١: * وهذه قسم إلى على وهي قسم لفظية * أ. هـ.

(٤) قال في المتوسط ص ٩١: * وغير المصنف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما: الشرطية نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، والظرفية نحو: زيد في الدار، والمصنف لم يذكرهما لأن الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة، والظرفية كذلك؛ لأنها إن كانت مقيدة بالمفرد تقديره: زيد حاصل في الدار، لم يكن الخير جملة وكلاماً في الجملة، وإن كانت مقيدة بالفعل تقديره: زيد حصل في الدار، كانت جملة فعلية * أ. هـ. وأنظر: ابن يعيش ٨٨/١، وشرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٨٢٩.

(٥) غير المشتق هو الجائد، قل الشيخ خالد في التصريح ١٦٠/١: * وهو: ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الامتعمالي نحو (زيد) فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة *، وهذا الجائد إن أول بالمشتق نحو (زيد أسد) بمعنى شجاع فحكمه حكم المشتق في تحمل الضمير لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، ولو أسند إلى ظاهر لرفع نحو: رأيت رجلاً أسداً أبوه، أنظر: شرح التنزيل ٣٠٦/١ وإن لم يؤول بالمشتق فقد اختلف فيه البصريون والكوفيون، فذهب الكوفيون إلى تحمله الضمير نحو: زيد أخوك فالتقدير: زيد أخوك هو، وبهذا قال الرماني من البصريين، وقد أنسب هذا القول إلى الكسائي وحده، قل الرضي ٢٢٧/١: * كأنه نظر إلى أن معنى (زيد أخوك): متصف بالأخوة... أو محكوم عليه بكذا، وذلك لأن الخبر غرض فيه معنى الاسناد بعد أن لم يكن، فلا بد من رابط *، هذا وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً أصلاً؛ لأنه اسم محض غير صفة وإذا كان عازياً عن الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير. أنظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف ٥٥/١، واللباب ١٣٦/١، وابن يعيش ٨٨/١، والنهاية في شرح الكافية لابن الخياط ٤٤٥/١، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية برقم / ٢٤٦٣، تحقيق د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، وشرح التنزيل ٣٠٦/١، والرضي ٢٢٧/١، وابن النظم ص ٤٣، والمساعد ٢٢٧/١، والتصريح ١٦٠/١.

(٦) أي: من المشتقات.

وأما إذا لم يكن منها^(١) نحو: زيد أخوك، وعلامتك قلته مؤول يد مواخيتك، ومملوكك، فيكون في المعنى انتهاء ولهذا قالوا: الخبر لايد وأن يكون فعلا، أو ما فيه معنى الفعل.

والبصريون يوافقون لهم فيما كان الخبر مشقفاً، وأما إذا كان جامداً فلا يحتاجون إلى هذا التكلف؛ لأن معنى الحمل يوجد بإمكان صدقهما على ذات واحدة من غير الاحتياج إليه.

ثم هذه التفرقة بينهما عند كون الخبر مفرداً، وأما إذا كان جملة فلايد بالاتفاق فيها من عائد، أي: من رابط ترتبط تلك الجملة بسببه بالمبتدأ، لأنه لولا ذلك لم يحصل العلاقة بينهما؛ لكون الجملة مستقلة بنفسها، فيكون الخبر حينئذ أجنياً عنه.

ثم حصول ذلك الربط قد يكون بالضمير كما في المثال المذكور في المتن، أو بما يقوم مقامه كما في: نعم الرجل زيد، على قول من يجعل المخصوص مبتدأ^(٢) - فإن اللام لما كان شاملاً له ولغيره لكونه للجنس على الأصح^(٣) جرى اشتغال ما دخل هو عليه مجرى الذكر اللفظي^(٤)، هذا معنى قولهم: إن المظهر ههنا أقيم مقام المضمير.

وكذلك اسم الإشارة في (حبذا زيد) عند من قال: (حبذا) جملة^(٥)، وأما عند من [قال]^(٦): إنه فعل^(٧)، كان متضمناً للضمير.

أو يكون الخبر عبارة عن المبتدأ في المعنى كما في خبر ضمير الشأن نحو: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}^(٨)، وخبر القول نحو: مقولي زيد منطلق، والتحقيق فيه أن يكون الخبر ههنا بمعنى المفرد في المعنى وهو: القصة والشأن، أو هذا المذكور.

(١) أي: إذا لم يكن من المشتقات.

(٢) هذا مذهب سيبويه والأخفش الطبري: الارتشاف ٢٠٥٤/٤، واختاره ابن مالك في: شرح التسهيل ١٦/٣.

(٣) ينبغي تفصيل القول في هذه اللام في باب (نعم ويش) في قسم التحقيق.

(٤) الرابط في هذا المثال هو عموم الجنس كما قال ابن القواس ص ١٢٩، وأنظر: حاشية الصبان ١٩٦/١، وقد توقف فيه ابن هشام في: المغني ٥٧٦/٢، فقال: "كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا: زيد مات الناس، وعمر كل الناس يموتون... أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعنى... على أن (أل) للعهد لا للجنس". هـ، وأنظر: الهمع ٣١٩/١.

(٥) على أن حب فعل وإن فاعله، وهو قول: ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسي في البغداديات ص ٢٠١.

وإن برهان، وابن خروف، قال أبو حيان: "ونسب إلى الخليل وسيبويه"، أنظر: الارتشاف ٢٠٥٩/٤.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٧) وهو قول الأخفش، وخطاب، أنظر: الارتشاف ٢٠٥٩/٤، وأنظر: التسهيل ص ١٢٩، والمساعد ١٤٢/٢.

(٨) سورة الإخلاص الآية (١).

أو بكونه متضمناً لما يدل عليه المبتدأ سواء كان ذلك بالإشارة كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^(١)، أو بغيرها كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمَسْكُونَ﴾^(٢) بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نصيب أجر المصلحين^(٣)، ويدل على هذا اختيار (عائد) دون (ضمير)، فإن لفظ (عائد) بمعنى رابط يحتمل هذه الأشياء^(٤)، فلا حاجة إلى ما يتكلف بعضهم من أن لزوم العائد إنما يكون عند احتياج الخبر إليه، أما عند الاستغناء فلا كما في ضمير الشأن.

ثم ينبغي أن يعلم أن الضمير الذي ترتبط^(٥) به الجملة بالمبتدأ لا يجب أن يكون في نفس الجملة، بل لو وجد في متعلقها لكنى! لجواز قولنا: زيد قام رجلٌ يتحدث مع عمرو في^(٦) داره. وقد يحذف العائد - الضمير - إذا كان معلوماً، وذلك إما على سبيل السماع نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(٧)، أى: ذلك منه^(٨).

- (١) سورة الأعراف من الآية (٢٦)، والرباط هو: الإشارة إلى المبتدأ إذا قدر (ذلك) مبتدأ ثانياً لا تابعاً له (لباس) أنظر: التصريح ١٦٥/١.
- (٢) في الأصل (يتمسكون) وهو خطأ.
- (٣) سورة الأعراف من الآية (١٧٠)، والرباط هو: إعادة المبتدأ بمعناه، فإن (المصلحين) هم (الذين يمسكون بالكتاب) في المعنى. أنظر: التصريح ١٦٥/١.
- (٤) ولهذا قال ابن جماعة ص ١٠٣: "قوله: (فلا بد من عائد) الأولى: (أو ما يقوم مقامه) * أ. هـ.
- (٥) في الأصل (يربط) وهو تصحيف.
- (٦) في الأصل (فيه) وهو تصحيف. وهناك روابط أخرى لم يتكررها الشارح ومنها: ١ - تكرار المبتدأ بلفظه نحو: ﴿الْحَقَّاهُ مَا الْحَقَّاهُ﴾ و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ ٢ - عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو قول الشاعر: وإسنان عيني يحسُر الماء تارَةً... فينبو وتارات يجم فيغرق. في (ينبو) ضمير عائد على (النسب) المبتدأ، وهي معطوفة بالقاء على (يحسُر الماء) الخبر. ٣ - عطف الجملة المذكورة بالواو وأجازة هشام وخذه نحو: زيد قامت هند وأكرمها، ومنعها الجمهور. ٤ - شرط يشتمل على ضمير مذلول على جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام. أنظر: الهمع ٣١٩/١ وما بعده، وأنظر: الأشمولي ١٩٦/١ وما بعده، والتصريح ١٦٥/١.
- (٧) سورة الشورى الآية (٤٣)، فـ (من) في موضع رفع بالابتداء (وَصَبِرَ) و(غَفَرَ) الصلة، والعائد ضمير الفاعل فيهما، و(إن ذلك لمن عزم الأمور) في موضع الخبر، و(إن) المكسورة تقدر تقدير الجمل، فلذلك إذا وقعت خبراً افتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ، كما تقتض الجملة إذا وقعت خبراً، ولم يوجد العائد في الآية فكان مواداً تقديرية، وإنما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى: إن ذلك الصبر منه أنظر: ابن يعيش ٩٢/١، وأنظر: الإقليد ص ٣١٨.
- (٨) وقيل الرابط اسم الإشارة إذا أريد به المبتدأ، ويكون حينئذ على حذف مضاف تقديره: إن ذلك لمن كوى عزم الأمور. أنظر: البحر المحيط ٢٣٤٥/٩، والدر المصون ٨٦/٦.

وإما على سبيل القياس^(١)، وهو: كل موضع يكون الضمير مجروراً بـ (من)^(٢) والجملة التي وقعت خبراً تكون اسمية، ويكون للمبتدأ [الثاني]^(٣) فيها تعلق للأول في الجملة نحو: البُرُّ الكَرُّ^(٤) بستين، فإن للمبتدأ الثاني وهو (الكر) تعلقاً بالأول وهو كونه منه، بدلالة سوق الكلام، فيؤذن بالضمير، فيحذف الجار والمجرور معاً، تقديره: البُرُّ الكَرُّ منه بستين، وكذا: السمُّ منوان^(٥) بدرهم، تقديره: السمُّ منوان منه بدرهم، لكن الجار والمجرور في الصورة الأولى في محل النصب على الحالية عن الضمير الظرف، وفي الثانية صفة للمبتدأ الثاني^(٦)، ولهذا صح وقوع (منوان) مبتدأ نكرة.

وما وقع من الخبر ظرفاً سواء كان ظرف زمان^(٧)، لكن لا مطلقاً بل بشرط أن يقع خبراً عن حدث غير مستمر نحو: القتال يوم الجمعة^(٨)، فلا يجوز [زيد يوم الجمعة]^(٩)، ولا: طلوع الشمس يوم الخميس، إن لم يكن المراد ظهور شعاعها،

- (١) قال الفراء: ويحذف أيضاً قياساً إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ (كل) كما في قول الشاعر: فذاتمحت أم أحيار نلعي ... على ذبا كذا لم أصنع
- قال السيرافي: ليس هذا بحجة، أنظر: الرضي ٢٠٩/١ وما بعدها، وأنظر: الهمع ٣١٦/١ وما بعدها.
- (٢) هذا قول الجمهور، واشترطوا: ألا يؤتى حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو: الرغبة أكلت، تريد منه فلا يجوز. أنظر: الهمع ٣١٦/١، وأنظر: التذييل والتكميل ٤٦/٤ مطبوع، وتعليق الفراند ١٠٠/٣.
- (٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
- (٤) الكَرُّ: مكبال لأهل العراق، وهو منته أوقار حمار، وهو عند أهل العراق مستون قبيح. اللسان (كرر) ٣٨٥٢/٥.
- (٥) منوان: المئاة: الكيل أو الميزان، يكيلون به السمن وغيره. أنظر: اللسان (مناء) ٤٢٨٥/٦.
- (٦) أنظر: شرح ابن القواس ص ١٢٨، وأنظر: المعنى لابن فلاح ٣٠٠/٢ وما بعدها.
- (٧) المشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم غن فلا يقال: زيد اليوم، لعدم الفائدة، وما ورد من ذلك نحو: اليوم خمراً وغداً أمر، فهو مؤول على حذف مضاف، وقد أجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو: الرطب إذا جاء الحر، وإجازة بعض المتأخرين بشرط الفائدة، قال السيوطي: " وعليه ابن مالك " أ. هـ، أنظر: الهمع ٣٢٢/١.
- (٨) إنما جاز ذلك لأنك قصدت أن تخبر بوقت القتال وهو وقت وقوعها، وذلك قد يكون غير معلوم فيكون في الإخبار به فائدة، أنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/١، وابن يعيش ٨٩/١، وقال النيلي: " إنما جاز الإخبار بظرف الزمان عن الأحداث لاختصاص الأحداث بزمان دون زمان " أنظر: الصقوة الصقية ٨٠٨/١.
- (٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبتته من: لباب الإعراب ص ٢٤٩.

لعدم الفائدة^(١).

وأما قولهم: (الهِلال الليلة) فجوازه من حيث إن له تجددًا يقع حادثًا غير مستمر^(٢)، نحو: اليوم الجمعة، أو: السبت، على تأويل: التَّجَمُّع، والتَّسَبُّت، مصدرين، وإمكان التأويل فيهما وأمثالهما لدلالة كل منهما على فعل يقع فيها، فهذا لا يجوز في سائر الأيام، مما لم يكن فيها دلالة على الفعل، فلا يقال: اليوم الثلاثاء - بنصب اليوم - لأنه لا يمكن تقديره بمصدر؛ إذ لا دلالة [فيه]^(٣) على الفعل^(٤).

وأما قولهم: اليوم / يومك، فأول بغيثك وسلطانك^(٥).

أو ظرف مكان، هذا أيضًا ليس على الإطلاق، بل إذا لم يكن متوغلًا في الإبهام، بأن يكون غير مختص بشيء إما بالوضع أو بالقطع عن الإضافة نحو: زيد عندك، فلا يقال: زيد في مكان، وزيد من قبل، لعدم الفائدة.

أو جارًا ومجرورًا نحو: بشر من الكرام، فإنه من حيث احتياجه إلى المتعلق من فعل ونحوه مُشَبَّه بالظرف في الاحتياج إليه، ولأنه مناسب له؛ لأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور، لكونه بمعنى (في)، ولهذا اسماء بعضهم ظرفًا اصطلاحًا.

(١) لأنه معلوم أن كل موجود فإن اليوم يكون زمانًا له؛ لأن الجزء الواحد من الزمان يكون زمانًا لجميع الموجودات. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٠/١.

(٢) انظر: ابن القواس ص ١٣٤ حيث قال: "وأما قولهم (الليلة الهلال) فيجوز رفع الليلة ونصبها، فالرفع إما على تقدير حذف مضاف خبر عن الليلة أي: الليلة حدوث الهلال، أو على جعل الليلة الهلال تجوزًا، وأما النصب فعلى تقدير حذف مضاف أي: الليلة طلوع الهلال، أو حدوث الهلال، واليلة خبر عنه" أ. هـ. وانظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٨٣٥، والصقوة الصفية ٨٠٩/١، وثمار الصناعة ص ٢٥٧، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٣٠٦، والمغنى لابن قلاح ٣١٤/٢.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) قال النمامي: "قول: اليوم الأحد، برفع (اليوم) ولا يجوز النصب؛ لأن هذا لا يتضمن صلاً؛ ضرورة أن الأحد بمعنى الأول، والاثنين بمعنى الثاني، والثلاثاء بمعنى الثالث، والأربعاء بمعنى الرابع، والخميس بمعنى الخامس، فيتعين الرفع في الجميع؛ لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين، كما قالوا، والنصب إما هو على معنى أنه كان فيها شيء، ولا شيء كان فيها بخلاف الجمعة فإنه متضمن للاجتماع، وهو كان في اليوم فيكون ظرفاً له، خلافاً للفرأ، وهشام، فإنهما لم يفضلاً هذا التفصيل وأجازا الرفع في الجميع والنصب أيضاً" أ. هـ. انظر: تعليق الفرائد ١٢٣/٣، وانهظر: منهج السالك لأبي حيان ص ٤٣.

(٥) قال سيبويه ٤١٩/١: "ومن العرب من يقول: اليوم يومك، فيجعل (اليوم) الأول بمنزلة الآن لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذلك، ولا يريد يوماً يعنيه" أ. هـ. وانظر: لباب الإعراب ص ٢٤٩.

فالأكثر أنه مقدر جملة.

فالأكثر أنه، أى: الظرف، مقدر بجملة^(١)، أى: متعلق بالفعل الكائن مع فاعله جملة؛ لأن الظرف لكونه معمولاً لا يلد له من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل بالفعل، لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى الغير، إما ليصير معناه مقررأ في قلب السامع وهو الفعل والاسم، أو لوجود معناه في غيره وهو الحرف، والفعل أشد افتقاراً^(٢) إلى الغير؛ لأنه حدث يقتضى ما يقوم به، ويقتضى لوقوعه زماناً ومكاناً وعلّة، وأما اسم الفاعل^(٣)، فإن افتقاره إلى غير جهة التحقق، ولهذا عمل بالمشابهة، ولأن المقدر لأجل المتعلق والفعل أكثر وأسرع تعلقاً^(٤)، لما ذكرنا، ولأن الوصل بالظرف جائز كما في قوله تعالى: {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ}^(٥)، ولو كان مقدراً باسم الفاعل لما جاز وقوعه صلة؛ لأنها يجب أن تكون جملة اسمية، واسم الفاعل مع فاعله لا يكون جملة^(٦)؛ لشبهه بالخالي عن الضمير، لعدم تفاوته في الحكاية والخطاب

(١) وهذا قول أبى على الفارسي في: الإيضاح ص ٤٣ حيث قال: " الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: ... الرابع: أن تكون ظرفاً " أ. هـ، وصححه عبد القاهر في: المقتصد ٢٧٥/١ فقال: " الصحيح أنه من قبيل الجمل كما قال الشيخ أبو على " أ. هـ، وهو قول الزمخشري في: مفصله ص ٥٣، وصححه ابن الحاجب في: شرحه ٣٦٢/٢ فقال: " ... والصحيح الأول - أى: أنه متعلق بجملة - لقولهم: جامئى الذى فى الدار، إذ معناه ههنا كمعناه فى غيره، ولا خلاف فى أنه متعلق ههنا بجملة، فيجب تعلقه فى محل الاختلاف بجملة، وكذلك قولهم: كل رجل فى الدار فله درهم، فجواز دخول الفاء ههنا بدل على تقدير الفعل متعلقاً، ولذلك امتنع: كل رجل فى الدار فله درهم " أ. هـ، وانظر: الإيضاح ١٨٨/١، وصححه كذلك الأثيرى في: الإنصاف ١٤٦/١، وانظر رأى أبى على، والزمخشري في: الارتشاف ١٢١/٣، وابن القواس ص ١٣٠، وشرح التسهيل ٣١٨/١، واليسع ٣٢١/١. وقد رجح الأصهبائى قول من قال بأنه مقدر بجملة بخمسة أوجه وهي: الأول: أن المقدر عامل وأصل العمل للأفعال. الثاني: أنه يقع صلة للموصول وصلته لا تكون إلا جملة ومعناه صلة كمعناه خبراً للمبتدأ، ولا نزاع فى أنه إذا وقع صلة للموصول مقدر بجملة، فيكون مقدرأ بفعل فيما نحن فيه. الثالث: أنه يقدر بجملة إذا وقع صفة للمبتدأ النكرة الذى جاز دخول الفاء فى خبره نحو: كل رجل فى الدار فله درهم، وإذا كان كذلك وجب أن يكون مقدرأ بجملة فى خبر المبتدأ؛ لأنه لا يختلف معناه باختلاف مواقع. الرابع: أنك تقول: (بسم الله الرحمن الرحيم) وتريد به ضمير الشأن وهو لا يفسر إلا بالجملة. الخامس: أنك تقول: زيد فى الدار وخرج غلامه، فيُغَطَّفُ (خرج) على الظرف، فيستدعى كونه بمنزلة الفعل. انظر: شرح الأصهبائى ص ١٨٦ وما بعدها.

(٢) فى الأصل (افتقار) وهو لحن.

(٣) فى الأصل (اسم بحذف الفاعل) ولعل ما أثبتته هو الصواب.

(٤) فى الأصل (تعلق) وهو لحن.

(٥) سورة النحل من الآية (٩٦).

(٦) قال الأصهبائى ص ١٨٧: " والذى يدل عليه أنه لو كان جملة لكأن ظرفاً دائماً بالابتداء وما بعده فاعله، ويكون الإعراب جازياً على محل الجملة، وليس كذلك؛ لصنق قولنا: كان زيد قائماً أبوه، ولا يقال: إن اسم الفاعل مع فاعله مركب من ممتد وممتد إليه فيكون كلاماً وجملة؛ لأننا نقول: حق اسم

شرح كافية ابن الحاجب

والغيبة، ولا يجوز الحمل على حذف صدر الصلة أيضاً؛ لأنه يستلزم حذف الشئيين مع عدم الحاجة إليه^(١).

واعترض على هذا الأخير بأن بين المحلين فرقاً؛ لأن الظرف الواقع صلة واقع موقع ما لا يقصد منه المفرد، بل لو وقع فيه مفرد يزول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة؛ فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر، ولو اعتذرنا منه بأن كونه فعلاً لما كان قطعياً في الصورة الأولى، فالمصير عند التردد إليه أولى، لكان له وجه.

وإنما قيد تقدير الجملة بالأكثر لأن منهم من يقدّر اسم الفاعل^(٢)، وحجته أنه خبر والأصل فيه أن يكون مفرداً لحصول المقصود به منه، فلا حاجة إلى الجملة، واسم الفاعل مع فاعله مفرد، والسر فيه ما مر^(٣)، وقيل^(٤): "لو كان جملة لتوقف كونه جملة على فاعلية ضميره، وفاعلية موقوفة على المبتدأ؛ لأنه لا يعمل عمل الفعل إلا بالاعتماد، وعلى المبتدأ ههنا، فيكون المبتدأ مأخوذاً في كونه جملة والكلام في أن يقدّر الخبر من حيث جملة، كذا أفاد العلامة^(٥) صاحب التخمير، ولا بد^(٦) أن يقال: ضمير الفعل أيضاً متوقف على المرجح^(٧)، فينبغي ألا يكون جملة بعين ما ذكرته؛ لأن المؤثر في منع كونه جملة توقفه على المعتمد لا على المرجح، فإننا لو وضعنا المسألة في الظاهر يكون (زيد) في (استقر زيد) فاعلاً، ولا كذلك في (استقر زيد)".

الفاعل ألا يعمل لكونه اسماً، وأصل الاسم ألا يعمل، إلا أنه لما شبه الفعل عمل^{*}، وانظر: تعليق الفرائد ٧٦/٣.

(١) قال الأصبهاني ص ١٨٦: "... لا يقال: لا نسلم أنه إذا وقع صلة للموصول يكون مقدراً بالفعل؛ لأن صلة (الذي) لا تكون إلا جملة، قلنا: لا نسلم ذلك، ونقول: تقدير قولنا: جاءني الذي في الدار: جاءني الذي هو في الدار، أي: حاصل في الدار، فيكون مقدراً بمفرد مع كون صلة (الذي) جملة؛ لأننا نقول: الحمل على ما ذكرناه أولى؛ لأن ما ذكرناه يوجب حذف شيء واحد وهو متعلق الظرف، وما ذكرتم يوجب حذف شئيين وهما: المبتدأ ومتعلق الظرف^{*}، هـ.

(٢) هذا مذهب ابن السراج في: الأصول ٦٣/١، وابن جلي في: اللع ص ٧٥، والأخفش في: منهج السالك ص ٤٢، واختاره ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١، والتسهيل ص ٤٩، وشرح التسهيل ٣١٨/١، واختاره بعض المتأخرين ومنهم: ابن جماعة في شرحه ١٠٤، والسيوطي في الجمع ٣٢١/١.

(٣) أي: لثبته بالخالي عن الضمير لعدم تفاوته في الحكاية والخطاب والغيبة.

(٤) هذا قول الغجدواني في: شرحه ص ١١٠.

(٥) هو: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي الحوي، ولد سنة ٥٥٥ هجرية، كان حنفياً سنياً، صنّف: التخمير في شرح المقفصل (بسيط) - مطبوع - والسبيكة في شرحه متوسط والمجمر في شرحه صغير، وشرح سقط الزند، وشرح الأمودج، والسر في الإعراب، أنظر: ترجمته في: اليلغة ص ١٧٥، ومعجم الأدباء ٢٣٨/١٦، واليغية ٢٥٢/٢، وانظر: التخمير ٢٦١/١.

(٦) في الأصل: (ولا يرد) وما أثبتته من: شرح الغجدواني ص ١١١.

(٧) في الأصل: (المرجع) وما أثبتته من: شرح الغجدواني ص ١١١.

ولا يخفى أن استقامته على مذهب أكثر البصريين، وعلى كلا التقديرين لما حذف الفعل أو اسم الفاعل للعلم به؛ لاستتاع وجود المظروف في الظرف من غير حصول واستقرار فيه، انتقل الضمير العائد إلى المبدأ، إلى الظرف، لصدقه^(١)، وذلك الضمير مرفوع بالظرف مجزأ، وبالمقدر حقيقة، خلافاً للسيرافي فإن عنده المحذوف هو العامل مع ضميره^(٢)، وكذا الظاهر خلافاً لبعض من البصريين فإنهم يقولون: ارتقاعه بالابتدائية^(٣).

وأما الاستدلال على الانتقال فبجواز العطف، كما في قول الشاعر:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٤)

فإن (رحمة الله) معطوف على الضمير المستكن في (عليك) الراجع إلى (السلام) على أحد القولين، ولو ثبت مذهب السيرافي لزم العطف بدون المعطوف عليه، وفيه نظرٌ معلوم وجهه^(٥). والقول الثاني: هو أن يكون المعطوف عليه (السلام)، قيل: هو لا يجوز؛ لتأخره عنه، والواجب أن يكون المعطوف متأخراً عن المعطوف عليه، وأجيب بأنه من باب التقديم والتأخير. والتأكيد عنه كما في قوله:

فَإِنْ يَكُ جُحْشَانِي بِأَرْضِ سَوَاكُمُ ... فَإِنْ فَوَادَى عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ^(٦)

(١) هذا مذهب أبي علي، قال الرضي ٢١٦/١: "... ذهب أبو علي، ومن معه إلى أنه - الضمير - انتقل إلى الظرف؛ لأنه يؤكد كقوله: فَإِنْ يَكُ جُحْشَانِي بِأَرْضِ سَوَاكُمُ ... فإن فوادي عندك الدهر أجمع. ويعطف عليه كقوله: أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عليك ورحمة الله السلام. ويتنصب عنه الحال كقوله تعالى: {فَقِيَ الْحَيَّةُ خَالِيَيْنِ فِيهَا} ١. هـ. وانظر: المسائل المنتورة ص ٣٠، ٣١، وابن القواس ص ١٣١، والجمع ٣٢٢/١.

(٢) انظر: الرضي ٢١٦/١، وابن القواس ص ١٣١، وانظر: شرح ألفية ابن معطلين القواس ص ٨٢٢.

(٣) هو مذهب السهيلي، حيث يرى أنه لا يصح ارتفاع اسم بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل وإن كان في موضع خبر أو نعت، بل بالابتداء كما يرتفع في (قام زيد) بالابتداء. انظر: نتائج الفكر ص ٣٢٥، وانظر: التذيل والتكميل ٥٦/٤ مطبوع، والارتشاف ١١٢٢/٣.

(٤) من الوافر قاله الأحمص، انظر: الخصائص ٣٨٦/٢، ومجالس ثعلب ١٩٨/١، وأسالي ابن السجزي ٢٧٦/١، والجمل ص ١٤٨، والرضي ٢١٦/١، وابن القواس ص ١٣٢، والارتشاف ٢١٨٤/٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٥/١، والخزانة ١٩٢/٢، وشرح أبيات المغني ١٠٢/٦، والشاهد قوله: (عليك ورحمة الله السلام) حيث عطف (رحمة الله) على الضمير المستكن في (عليك) والتقدير: السلام حصل عليك، فحذف (حاصل) ونقل ضميره إلى عليك واستتر فيه.

(٥) وجه النظر: أن فيه عطفًا على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد له ولا فصل، وبين ذلك أنك قد عطف (ورحمة الله) على الضمير المستكن في (عليك)، وتقدير الكلام: السلام عليك ورحمة الله، فقي (عليك) ضمير مرفوع بالظرف وقد عطف عليه الاسم الظاهر من غير تأكيد ولا فصل. انظر: الخصائص ٣٨٦/٢.

(٦) من الطويل قاله جميل بثينة وهو في: ديوانه ص ٤٧، من قصيدة يتغزل فيها بمحبوبته بثينة، وانظره في ديوان كثير عزة ص ١٢٣، ط/دار الجيل، وأسالي ابن السجزي ٥/١، ٧٨/٢ منسوب لكثير عزة، والرضي ٢١٦/١، والمغني ٥١١/٢، والارتشاف ١١٢٢/٣، والخزانة ٣٩٥/١، والتصريح ١٦٦/١.

فإن (أجمع) تأكيد للضمير المستكن في (عندك) الراجع إلى (فؤادي).
ونصب الحال عنه كما في قوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا} ^(١)
فإن (خالدين) حال عن الضمير المستكن في (ففي الجنة).
والإيدال منه كما في قوله تعالى: {وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ} ^(٢) فإن (الحق) بدل من الضمير
المستكن في الظرف وهو (يومئذ) الراجع إلى (الوزن).
فإن قلت: دليلكم وإن دل على ثبوت الانتقال لكن عبارته ^(٣) تؤيد مذهب السيرافي؛ لأن
معنى كون الظرف مقدراً بجملة أن يكون مقدراً بفعل وفاعل كما قدره العجوداني ^(٤)!
قلت: هذا غلط منشؤه سوء الفهم، فإن معنى كون الظرف مقدراً بجملة أن يجعل في
التقدير بجملة لا مفرداً، وذلك إنما يكون بتقدير متعلقه فعلاً لا غير.
ثم ينبغي أن يعلم أن العلماء اختلفوا في أن الخبر هل هو الفعل المقدّر أو الظرف الساذ
منه؟ وذهب إلى كل منهما قوم ^(٥)، لكن الصواب كما قال صاحب اللباب ^(٦): "إن الخبر هو
العامل المحذوف، هو الظرف"، إذ ليس المقصود في قولنا (زيد في الدار) الإخبار عن
(زيد) بالحصول والوجود من غير اعتبار الظرف؛ لأنه معلوم، ولا بالظرف وحده بدون
اعتبار المقدّر؛ إذ ليس له معنى أصلاً، بل المقصود الإخبار عنه بالحصول في الدار /
فالخبر هـا معاً، لكنهم حذفوا بعض الخبر وأقاموا بعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر.

والشاهد قوله: (أجمع) وقد وضحه التلخيص فلا حاجة إعادته.

- (١) سورة هود من الآية (١٠٨).
- (٢) سورة الأعراف من الآية (٨).
- (٣) في الأصل: (عبارة).
- (٤) أنظر: شرح العجوداني ص ١١٠، وأنظر قسم التحقيق وفيها نص العجوداني.
- (٥) ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبراً مجازاً، وتابعه ابن مالك حيث قال في التسهيل ص ٤٩: "وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله"، وقال في شرح التسهيل ٣١٨/١: "والذي اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبي الحسن بن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافي، وتسميته خبراً على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز"، واختاره الميوطي وحققه فقال: "ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبراً مجازاً، وتابعه ابن مالك، هذا هو التحقيق". أنظر: الهمع ٣٢١/١، وذهب الفارسي، وابن جنى إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار تسميةً متشابهةً، أنظر: الهمع ٣٢١/١ وما بعده، وأنظر رأي ابن كيسان في: الارتشاف ١١٢٢/٣.

- (٦) أنظر: لباب الإعراب ص ٢٤٩ وفيها قال: "وزيد عندك، أو: القتال يوم الجمعة، ومنه: بشر من الكرام لأن التقدير: حصل، ولما اختزل مد بالظرف منه، واحتوى هو على الضمير الذي مستكناً فيه". هـ.

[تقديم المبتدأ وجوبا]

وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل: من أبوك؟....

اعلم أن الأصل في المبتدأ التقديم على ما عرفت، ويجوز تأخير^(١) خلافا للكوفيين فإنهم لم يجوزوا تأخير^(٢)، ف (قائم) في: (قائم زيد) مبتدأ عندهم لا خبر، و (زيد) فاعل له صاعداً خبره لعدم اشتراطهم الاعتماد في عمل اسم الفاعل، قالوا: لو كان كذلك لزم الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز^(٣) وجوابه ظاهر^(٤).

لكن تعرض له أشياء توجب تقديمه بعد أن كان جائز التأخير، فالمصنف لما أراد بيان تلك الأشياء أشار إليها بقوله: وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما، أي: على شيء له صدر الكلام^(٥) كالاستفهام، والشرط، والقسم، والتعجب، ولام الابتداء، مثل: (من أبوك)؟^(٦) ومن يكرمنى أكرمه، ولعمرك لأفعلن، وما أحسن زيدا، وما زيد إلا قائم، ولزيد فقم.

(١) في الأصل (على ما عرفت لما عرفت جواز تأخير).

(٢) في الأصل (تأخير) وهو تصحيف.

(٣) جواز تقديم خبر المبتدأ عليه هو مذهب سيبويه والبصريين، واحتجوا على ذلك بالسمع، والقياس، فمن السماع قول العرب: في بيته يؤتى الحكم، وتسمى أنا، ومشوشة من يشوك، وغير ذلك، وأما القياس فمن وجهين: أحدهما: أن الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدم ويتأخر، والثاني: أن الخبر يشبه المفعول لأنه يصير مفعولا في قولك: ظننت زيدا قائما، والمفعول يجوز تقديمه، وكذلك خبر كان يتقدم على اسمها وخبر (إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفا، فكذا هنا. وذهب الكوفيون إلى منع تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان نحو: قائم زيد، أو جملة نحو: أبوه قائم زيد، ونقل عن الفراء والكمالي أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الخبر مرفوعا نحو: ضربته زيد، ومنعاه مع المرفوع نحو: قائم زيد، وأنظر هذا الخلاف في: المسائل الحلبيات ص ٢٥٦، وشرح اللمع لابن برهان ٥٧/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٧٤/١.

والإنصاف ٦٥/١، وتلخيص الفكر ص ٣١٣، وابن يعيش ٩٢/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٥٧٧/١، والارتشاف ١١٠٨/٣، واتلاف النصورة ص ٣٣.

(٤) رد البصريون حجة الكوفيين في منع تقديم الخبر على المبتدأ بأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فقالوا: وأما احتجاجهم بأنه لا يجوز تقديمه لأنه لو قدم لأدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ففانصد؛ وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما لفظا إلا أنه متأخر في التقدير، فإذا كان مقدما لفظا متأخر تقديرا، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار. أنظر: الإنصاف ٦٨/١، وأسرار العربية ص ٨١، وابن يعيش ٩٢/١.

(٥) هذا هو الموضع الأول من مواضع وجوب المبتدأ، وهو: أن يكون مشتملا على ما له صدر الكلام.
(٦) قال الرضى ٢٢٨/١: "قوله (من أبوك)؟ مبني على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما، أو نكرة هي فعل التفضيل مقدم على خبره، والجملة صفة لما قبلها نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان، والمثل المتفق عليه في مثل هذا المقام: (من قام؟) و (ما جاء بك؟) و (أيهم قام؟) و (من قام فمت؟)؟ أ، هـ.

وانما وجب تقديم المبتدأ عند هذه الأشياء^(١) لأن كل واحد منها مؤثر في الكلام الداخل هو عليه ومخرج له عما هو عليه، فحينئذ كان حقه أن يقع صدر الكلام؛ ليعلم السامع من أن أول الأمر أن الكلام من أي نوع من أنواعه، وأما قول الشاعر:

خالي لأنت^(٢)..... فساد^(٣).

وينبغي أن يعلم أن حكم المضاف إلى المشتمل على ما له صدر الكلام كحكمه، كما في نحو: علام من جاء؟ وذلك لأن المضاف لشيء اتصاله بالمضاف إليه، مع امتناع تأخير عنه، جعل معه بمنزلة كلمة واحدة مستحقة للصدر^(٤)، فحينئذ تقدر الاستفهام قبل المضاف.

واعترض عليه بجواز: أعذك زيد؟ في: أريد عندك؟ مع اشتماله على ما له صدر الكلام!

وأجاب عنه صاحب الأسئلة بأن المراد من الاشتمال التضمن لا الانضمام. أقول: لو كان الأمر على ما ذكره لأشكل عليه بوجوب التقديم في: ما زيد إلا قائم^(٥)، بحرف النفي، وهو ظاهر، وإن زعمت أن وجوب التقديم فيه لغرض، قلت: لا يصلح مثلاً لهذا النوع حينئذ، مع أن المذكور في بعض النسخ (ما زيد بقائم).

فالجواب الحق أن يقال: المراد أعم باعتبار التصدر في المنضم ما دام منضمًا^(٦).

أو كانا أي: المبتدأ والخبر معرفتين^(٧) لكن لا مطلقاً بل بشرط عدم القرينة مثل: زيد

(١) انظر العلة في وجوب تقديم المبتدأ مع هذه الأشياء في: المغنى لابن فلاح ٢/٣٣٣ وما بعدها.
(٢) جزء بيت من الكامل وتمايم: خالي لأنت ومن جريز خاله... يئل الغلا ويكرم الأخوال. ويروى في المتوسط ص ٩٤ بقوله: ومن غويف خاله... قال السماء وأكرم الأخوال. ويروى: ومن تميم خاله، ويروى: نيل السماء، وانظره في التصريح ١/١٧٤، والأشموئي ١/٢١١، والخزانة ١٠/٣٢٣، وعون الوافية في شرح الكافية ص ٤٠، والشاهد قوله (خالي لأنت) حيث دخلت اللام الخبر مع أن لها صدر الكلام وهذا شاذ، وقد أول على أن أصله: لخالي أنت، فأخر اللام للضرورة، أو أن المراد: (لأنت خالي) فقدم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام للضرورة، وقيل: اللام زائدة، وقيل: داخلة على مبتدأ محذوف أي: لهو أنت. انظر: الأشموئي ومعه شرح الشواهد للعيني ١/٢١١.

(٣) وجه الشذوذ أنه أدخل اللام على الخبر مع أن لها صدر الكلام.

(٤) قال الرضي ١/٢٢٨: * لأن معنى الشرط والاستفهام يصرى إلى المضاف، وإلا لم يحز تقدمه على ما له الصدر * أ. هـ.

(٥) في الأصل (أزيد إلا قائم) وهو خطأ.

(٦) في الأصل (منضم) وهو لحن.

(٧) هذا هو الموضع الثاني من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وهو: أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين.

أو متساويين مثل: أفضل منك أفضل مني، أو كان الخبر فعلاً له مثل: زيد قام،

وإنما وجب تقديمه هنا لنلا يلتبس بالخبر؛ لكون كل منهما صالحاً لأن يكون مبتدأ وخبراً، مع أن في التأخير عدولاً^(١) عن الأصل بلا احتياج ودليل.

وإنما قيدنا بشرط عدم القرينة، لأنه لو كان هنا قرينة تميز أحدهما عن الآخر لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر كما في قوله:

بَنُوْنَا يَسُوْ أَبَانِنَا وَبَنَاتِنَا ... يَسُوْنُهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ^(٢)

فإن فيه قرينة من حيث المعنى على أن المتقدم خبر^(٣)، إذ المعنى أن: بنى أبائنا منزل منزلة بنيينا، لا أن بنيينا منزل منزلة بنى أبائنا.

أو كانا متساويين في التخصيص مطلقاً^(٤)، سواء كان جهة التخصيص في أحدهما قدر جهته في الآخر كما في مثل: أفضل منك أفضل مني، فإنهما مخصصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعمول، أو لا كما في: ضارب رجل ضارب امرأة.

والوجه في وجوب التقديم هنا لعين ما ذكر قيل^(٥)؛ لأنه لا يتميز المبتدأ حينئذ من الخبر إلا باستقرار كل منهما في موضعه.

أو كان الخبر فعلاً له^(٦)، أي للمبتدأ في الحقيقة لا في الاصطلاح، بشرط صلاحيته لأن يكون فعلاً له في الاصطلاح أيضاً، أو يكون تأكيداً لفاعله إن آخر مثلاً: زيد قام^(٧)، وأنا قست.

(١) في الأصل (عدول) وهو لحن.

(٢) من الطويل للفرزدق في: الديوان ص ٢١٧، وغير منسوب في: الإنصاف ١/٦٦، وابن يعيش ١/٩٩، وشرح التيسيل ١/٢٩٧، وأوضح المسالك ١/٢٠٦، والمساعد ١/٢٢٢، والشاهد قوله: (بنونا بنو أبائنا) حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف لوجود القرينة.

(٣) قال الرضي ١/٢٢٩: "... لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أي: مثل: أبي حنيفة، ولو أريد تشبيه (أبي حنيفة) بـ (أبي يوسف) فـ (أبو يوسف) هو الخبر... أي: بنو أبائنا مثل بنيينا". هـ قال ابن هشام: "ويضعف أن تقدم الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة". هـ انظر: المعنى ٢/٥٢٢.

(٤) هذا هو الموضع الثالث من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وهو: أن يكون المبتدأ والخبر متساويين.

(٥) أي: لنلا يلتبس بالخبر لكون كل منهما صالحاً لأن يكون مبتدأ وخبراً، ولذلك قال الجاسي ١/٢٨: "... دفعا للاستباه". هـ

(٦) هذا هو الموضع الرابع من مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر وهو أن يكون الخبر فعلاً له أي للمبتدأ.

(٧) قال الأصمعي ص ١٩١: "ولو آخر المبتدأ لا يلتبس بالفاعل، وفيه نظر؛ لأنه لزم الالتباس فيما إذا كان الفعل مفرداً، أما إذا كان مثني أو مجموعاً فلم يلزم نحو قولك: الزيدان قاما، والزيدون قلموا، فإنه إن تقدم الخبر لم يلتبس بالفاعل، فلمصحح (إن أن يقل: إذا كان الخبر فعلاً له مفرداً؛ لنلا يرد النقص بما ذكرنا". هـ

وإنما وجب تقديمه ههنا لأنه لو أخر لالتبس بالفاعل في الأول، والتأكيد في الثاني، مع لزوم انقلاب الجملة من الاسمية إلى الفعلية، وفيه نقض الغرض.

واحتراز بقوله (فعلا له) مما يكون^(١) فعلا لغيره، فإنه حينئذ لم يجب تقديمه نحو: زيد قام أبوه، فإنه يجوز فيه أن يقال: قام أبوه زيد؛ لعدم الالتباس بالفاعل^(٢)، وهو ظاهر لوجود فاعله، ولا بالتأكيد لأنه محصور في القسمين، وإذا ليس بشيء منهما.

ثم بما ذكرنا يندفع ما قال صاحب المتوسط^(٣) من أنه لو قال: (فعلا له مفردا) لكان أصوب؛ لئلا يشكل بمثل: الزيدان قاما، والزيدون قاموا^(٤).

فإن الفاعلين في هاتين الصورتين وإن كانا له في الحقيقة لكن لم يصلح لأن يكونا فعلا له في الاصطلاح، وأن يكون هو تأكيداً لفاعله إن أخر، ولهذا جاز التأخير فيهما، على أن السامع أن يسمع الجواز فيهما أيضا بناء على لزوم الالتباس = على تقدير التأخير - بالبدل، أو بالفاعل حملا له على أحد القولين في (أكلوني البراغيث) وإن كان الحمل على الابتداء أكثر، فيتناول الكلام إياهما صريحا على التقدير الثاني وهو ظاهر، وأما على التقدير الأول فمن حيث الدليل.

وقوله: وجب تقديمه جواب (إذا) وعامل فيه^(٥).

(١) في الأصل (ما يكون) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٣٦٥/٢، والأصيهي ص ١٩١، والجامي ٢٨٥/١.

(٣) أنظر: الشرح المتوسط ص ٩٥.

(٤) قال الرضوي ٢٣٠/١: "فإن قيل: فليجز أن كان ضمير بارزاً نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، قلت: يشبهه مبتدأ بالبدل من الضمير، أو بالفاعل على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) أو نقول: منع ذلك حملا على المفرد" هـ، وأنظر: الجامي ٢٨٦/١، وأنظر: ابن القواس ص ١٣٥ حيث قال: "وملهم من أجاز التقديم إذا كان في الفعل ضمير بارز نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، لانتفاء اللبس بوجود علامة التثنية والجمع، لأن الفعل إذا اشتغل بهما لا يرفع الظاهر إلا على لغة (أكلوني البراغيث) وهي ضعيفة وقيل (البراغيث) مبتدأ، والجملة المتقدمة في الخبر" هـ. هذا وقد اختار السيوطي في الجمع جوازه في الجمع ومنعه في المثني وفقاً لوالده، لبقاء الإلباس على السامع لسقوط الألف لملاقاة الساكن. أنظر: الهمع ٣٢٩/١، ٣٣٠.

(٥) هناك مواضع أخرى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر تركها الشارح تبعاً للمصنف ومنها: ١ - أن يكون الخبر ظاهراً نحو: زيد أضره، وزيد هلا ضره. ٢ - أن يقرن الخبر بالقاء نحو: الذي يأتيني فله نرحم؛ لأن القاء تخطت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط. ٣ - أن يقرن الخبر بـ (إلا) أو (إنما) نحو: (وما محمّد إلا رسول) و(إنما أنت نذير). ٤ - أن يكون المبتدأ دعاء نحو: (سلام عليكم) وويل لزيد. ٥ - أن يكون المبتدأ بعد (أما) نحو: أما زيد فعالم؛ لأن القاء لا تلي (أما). أنظر: الهمع ٣٣٠/١ وما بعدها، وأنظر: الأسموني ٢٠٩/١ وما بعدها.

[تقديم الخبر وجوباً]

وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: أين زيد؟

ثم إنه كما تعرض للمبتدأ أشياء توجب تقديمه، تعرض أيضاً للخبر ما يوجب تقديمه بعد أن كان الأصل فيه تأخيره، أشار إليه أيضاً بقوله: وإذا تضمن الخبر المفرد ما أي: شيئاً، له صدر الكلام^(١) سواء كان ذلك الخبر المفرد ظرفاً، لكن ليس على الإطلاق بلا شرط، [بل بشرط]^(٢) احتوائه على ضمير المبتدأ مثل: أين زيد؟ فإن (أين) خبر مقدم على المبتدأ وهو (زيد) محتويًا على ضميره بالوجوب^(٣)، لكونه مشتملاً على ما له صدر الكلام.

وبما ذكرنا علم أن تقديمه لم يجب في مثل قولنا: زيد أين غلامه؟ على تقدير كون الظاهر فاعلاً للظرف، أو لا^(٤) نحو: كيف زيد؟ فإن (كيف) خبر مقدم على المبتدأ بالوجوب، لكونه للاستفهام واقتضائه صدر الكلام، وغير ظرف على ما ذهب إليه سيبويه.

وتقييد الخبر بالمفرد لإخراج الخبر الجملة / عن هذا الحكم؛ لأن ذلك الخبر وإن كان مشتملاً على ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدأ نحو: زيد من أبوه؟^(٥) فإن الجملة الصغرى مشتملة على مقتضى الصدر وهو الاستفهام لكن لم يجب تقديمه لأن مقتضاه صدر جملة لا صدر كل كلام^(٦).

وليس لقائل أن يقول: إن الخبر في (أين زيد؟) جملة لأنه ظرف، وهو مقدر بجملة^(٧)، مع أنه واجب التقديم^(٨)

(١) هذا هو الموضع الأول من مواضع وجوب تقديم الخبر وهو: أن يكون له صدر الكلام.

(٢) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٣) (أين) اسم متضمن للاستفهام، وهو ظرف متعلق بمحذوف هو الخبر، والتقدير: في أي مكان استقر أو مستقر زيد، ففيه ضمير منقول من المتعلق المقدر.

(٤) أي كونه غير الظرف.

(٥) قال الأصهباني ص ١٩٢: "وإنما قيد الخبر بالمفرد لأنه لو كان الخبر جملة مشتملة على ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدأ نحو: زيد من أبوه؟ لأن الاستفهام وجميع ما يطلب صدر الكلام إنما يقتضى صدر الكلام الذي هو فيه لا صدر أي كلام كان".

(٦) أنظر: شرح المصنف ٣٦٦/٢، والشرح المتوسط ص ١٩٥، والرضي ٢٣١/١، والجامي ٢٨٧/١.

(٧) يقدّر الخبر الظرف جملة إذا كان مقدراً بالفعل تقديره: حصل، أو استقر.

(٨) قال الرضي ٢٣١/١: "فإن قيل: كيف الجمع بين قوله هنا (أين) مفرد، وقوله: قبل (وما وقع ظرفاً) فالأكثر أنه مقدر بجملة؟ قلت: لا شك أن لفظ (أين) اسم مفرد في الوضع، سواء قدر بالجملة أو بالمفرد، فـ (أين) في: (أين زيد) مفرد واقع موقع الجملة على الأصح، فيصح أن يقال: إنه خبر مقدر".

أو كان مصححاً له مثل: في الدار رجل، أو لمُتعلِّقه ضمير في المبتدأ مثل: على التمرة مثلها زُبْدًا،

لأننا نقول: المراد من المفرد ههنا المفرد في الصورة و(أين) كذلك، مع أن الخلاف واقع في التقدير^(١).

أو كان الخبر مصححاً له، أي: للمبتدأ مثل: في الدار رجل^(٢) فإن (رجل) مبتدأ نكرة ومصححه كون الخبر ظرفاً مقدماً عليه، فلو أُرِخَ لبطل الابتداء^(٣) به^(٤)، بخلاف (سلام عليكم)^(٥).

فإن قلت: على تقدير أن يكون المصحح خبراً يلزم أن يكون الحكم على غير المخصص!

قلت: إذا كان الحكم مقدماً عليه صار المحكوم عليه بحيث لا يذكر إلا بعد تقرير الحكم في الذهن، فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة، كذا ذكره النكساري^(٦) في جواز وقوع الفاعل نكرة.

أو كان لمُتعلِّقه أي: لمُتعلِّق الخبر - بكسر اللام - ضمير في المبتدأ^(٧) راجع إلى ذلك المتعلِّق، سواء كان متصلاً بالمبتدأ أو لا مثل: على التمرة مثلها زُبْدًا، فـ (مثلها) مبتدأ، و(على التمرة) متعلِّق الخبر على قول من قال: إن الخبر بالحقيقة هو المقدر في الظرف^(٨)، و(ها) في (مثلها) عائد إلى (التمرّة)^(٩).

(١) قال الجاسي ٢٨٧/١: "إن قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرداً بصورة، وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر مفرداً بصورة وحقيقة، وعلى كلا التقديرين ليس بجملة صورة" أ. هـ.

(٢) هذا هو الموضع الثاني من مواضع وجوب تقديم الخبر وهو: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً ولا يُصصح للابتداء به إلا تقدم الخبر عليه.

(٣) في الأصل (الابتدائية) وهو خطأ.

(٤) قال الجاسي ٢٨٧/١: "فلو أُرِخَ بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة" أ. هـ.

(٥) إنما كان (سلام عليكم) مخالفاً لـ (في الدار رجل) لكون المصحح للابتداء بالنكرة في كل منهما مخالفاً للآخر، ففي الأول مسوِّغُ الابتداء بالنكرة كونها مضمنة معنى الدعاء، وفي الثاني مسوِّغُ الابتداء بها كون الخبر ظرفاً مقدماً عليها.

(٦) هو محمد بن إبراهيم النكساري الحنفي الرومي وقد سبقَتْ ترجمته.

(٧) هذا هو الموضع الثالث من مواضع وجوب تقديم الخبر وهو: أن يكون لمُتعلِّق الخبر ضمير في المبتدأ.

(٨) وهو مذهب ابن كيسان وقد سبق توضيحه في قسم التحقيق.

(٩) قال الدولت آبادي: "على التمرة مثلها، أي: مثل التمرة، مبتدأ وفيه ضمير لمُتعلِّق الخبر وهو التمرة، لتعلق الجار والمجرور بحصل أو حاصل الذي هو الخبر، أو يقال: الخبر هو قوله (على التمرة)

و(التمرّة) يتعلّق به تعلق الجزء بالكل" أ. هـ. انظر: شرح الكافية للدولت آبادي ل ٢٩ / ب.

أو كان خبراً عن (أن) مثل: عندي أنك قائمٌ،

وإنما وجب تقديمه حينئذٍ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر^(١) لفظاً ومعنى.

ولقائل أن يقول: الكلام المذكور يدل بصريحه على أن المراد من الخبر ههنا هو المقدر لا الظرف^(٢) فحينئذٍ لا نسلم أن تأخير^(٣) يستلزم المحذور المذكور^(٤)!

ويمكن أن يجاب عنه بأن المقدر لما كان في ضمن المتعلق لزم من تأخير^(٥) تأخير^(٦)، فالاستلزام حينئذٍ ظاهر.

ومن هذا علم أن وضع المسألة على كون الخبر غير مذكور، فحينئذٍ لا يرد قول صاحب المتوسط^(٧): "وقيه نظراً لجواز أن يقال: على الله عيب متوكل^(٨)، فالصواب أن يقول: (أو لمتعلقه ضمير في مبتدأ وكان الخبر ظرفاً)؛ لأن الخبر مذكور في صورة الإيراد، ولجواز أن يراد بالخبر: ما هو خبر لفظاً، وبالمتعلق: جزؤه، غاية ما لزم منه إطلاق المتعلق على الخبر وهو ليس مالا يجوز، فانهفاع الإشكال حينئذٍ ظاهر."

أو كان الخبر خبراً عن (أن) - المفتوحة - مع معموليها، سواء كان الخبر ظرفاً كما في مثل: عندي أنك قائم، أو لم يكن نحو: حق أن زيدا قائم، فإن (أن) المفتوحة مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فيكون مبتدأ و(عندي) خبر مقدم عليه.

وإنما وجب تقديمه لئلا يلتبس بـ (إن) المكسورة^(٩)، لأننا لو قلنا: (إنك قائم عندي)

(١) إذ لو قلنا: (مثلاً: زيداً على التمرة) لكان مثل: صانجها في الدار، وهو ممتنع. انظر: الرضى ٢٣٢/١، وابن القوام ص ١٣٧.

(٢) وهو مذهب ابن كيسان وقد سبق توضيحه في قسم التحقيق.

(٣) أي: تأخير الخبر في هذا المثال وهو (على التمرة).

(٤) أي: الإضمار قبل الذكر.

(٥) انظر: الشرح المتوسط ص ٩٧ مع تصرف يسير في النقل.

(٦) في الأصل (متوكل) بالنصب، وما أثبتته من الشرح المتوسط ص ٩٧، وقد أورد هذا المثال حيث إن الضمير في (عنده) عائد على المتعلق مع أنه لم يقدم الخبر. وانظر: حاشية الصبيان ٢١٣/١.

(٧) هذا هو الموضع الرابع من مواضع وجوب تقديم الخبر.

(٨) قال ابن الحاجب: "وقيل إنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين (إن) التي بمعنى (لعل) لأن تلك لا تكون إلا في صدر الكلام، فخالقوا بهذه صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من أول الأمر. وقيل: إنما فعلوا ذلك كراهة بقاء (أن) المفتوحة عرضة لدخول العوامل فيؤدي إلى دخول (إن) عليها" أ. هـ انظر: شرح المصنف ٣٦٨/٢، وانظر: ابن القوام ص ١٣٨، والقاهر ص ١٨٦، والمعنى لابن قلاح ٣٣١/٢ وما بعدها.

شرح كافية ابن الحاجب

يحتمل أن يكون (إن) مكسورة؛ لأن الابتداء من مضاف المكسورة، و(عندى) ظرف لـ (قائم)، واحتمل أن تكون مفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ و(عندى)

وجب تقديمه.

خيرها، فلما قدم الخبر علم أن الواقع بعد المفتوحة لا المكسورة؛ لأنها مع ما في حيزها جملة لا تقع مبتدأ^(١).

وأما الواقع بعد (لولا)^(٢) فيجوز أن يقدر خبره قبل المبتدأ، أو يقال: إن الكلام فيما كان الخبر مذكوراً^(٣)، مع أن فيه جواز التقرر على أصله؛ لعدم اللبس، هذا إذا لم يكن (أن) مصاحبة لـ (أما) أما إذا صاحبتهما^(٤) فالوجهان؛ لعدم اللبس حينئذ؛ لأن (أما) لا يليها المكسورة.

قوله: وجب تقديمه أى: تقديم الخبر، جواب (إذا)^(٥):

(١) انظر: الرضى ٢٣٣/١.

(٢) وذلك نحو قوله تعالى: {قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا} سورة الصافات الآية (١٤٣) - انظر: ابن القواس ص ١٢٨ وقد قال: "فإن وقعت بعد (لولا) كقوله تعالى: {قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا}... جاز تقديمها لانتهاء الماتعين لأن التي بمعنى (لعل) لا تقع بعدها والمكسورة لا تجامعها" أ. هـ وانظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٨٤٠.

(٣) قال الأصبهاني ص ١٩٣: "ولما قل أن يقول: فيه نظر لوقوع أن مع الاسم والخبر مبتدأ بعد لولا من غير تقديم الخبر عليه، وجوابه أن يقال: إنما شرط تقديم الخبر فيما إذا كان الخبر مذكوراً، وبعد (لولا) ليس كذلك" أ. هـ.

(٤) قال الرضى ٢٣٤/١: "وإذا كانت (أن) المفتوحة مع صلتها بعد (أما) نحو: أما أنك خارج فلا أصدقه، فإنها تتقدم على خبرها... لأن الجملة التامة لا تتوسط بين (أما) وفالها" أ. هـ. وقال البيهقي: "فإن ابتدئ بـ (أن) وصلتها بعد (أما) لم يلزم تقديم الخبر، بل يجوز التقديم والتأخير نحو: أما معلوم فأنك فاضل، وأما أنك فاضل فمعلوم" أ. هـ. انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ١٨٦.

(٥) وهناك مواضع أخرى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ لم يذكرها الشارح تبعاً للمصنف ومنها: ١- أن يكون المبتدأ محصوراً بـ (إلا) أو بـ (إنما) كقولك: ما في الدار إلا زيد، وإنما عندك عمرو. ٢- أن يكون دالاً بالتقديم على مالا يفهم بالتأخير وذلك كالجمل التعجبية والاستفهامية المقصود بها التسوية نحو: لله درك، [مؤاء عليهم ألبدرتهم]. ٣- أن يكون (كم) الخبرية أو مضاعفاً إليها نحو: كم درهم مالك، وصاحب كم غلام أنت. ٤- أن يستعمل كذلك في مثل لأن الأمثال لا تغير كقولهم: في كل واد بنو سعد. انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ١٨٤، والهمع ٣٣٢/١.

[تعدد الخبر]

وقد يتعدد الخبر مثل: زيدٌ عالمٌ عاقلٌ.

وقد يتعدد الخبر، أي: خبر المبتدأ؛ لأن^(١) الخبر حكم على المبتدأ، فكما جاز الحكم على شيء واحد بأحكام كثيرة كالحكم بالأوصاف، كذلك جاز الإخبار عن شيء واحد بأخبار كثيرة، لكن بشرط أن لا يوجد التضاد بينهما مثل: زيدٌ عالمٌ عاقلٌ، وكقوله تعالى: {وَمَوَّ الْعُقُورُ الْوُدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ} فقال لما يريد^(٢) {فلفظ (هو) مبتدأ والباقي خبره على قراءة رفع (المجيد)^(٣).

وأما جواز مثل (هذا أبيض وأسود) للأللق، و(هذا حلو حامض) فوجهه في الأول ظاهر، وفي الثاني باعتبار وجود الاتحاد بينهما في المعنى؛ لأن (حلو حامض) بمنزلة (مُرٌّ) قال الأخفش^(٤): إن الثاني في مثل ذلك كالوصف للأول، كأنه قال: حلو فيه خصوصية^(٥).

(١) انظر علة تعدد الخبر في: شرح المصنف ٣٦٩/٢، وابن القوام ص ١٣٨.

(٢) الأيالت (١٤، ١٥، ١٦) سورة البروج.

(٣) قرأ حمزة، والكسائي، والحسن، وعسرو بن عبيد، وابن ثئاب، والأعشى، والمفضل عن عاصم بخفض الدال فقبل: نعتاً للعرش، وقيل: نعتاً لربك في قوله تعالى: {إِنْ تَطَّشْ رَبَّنَا} وقرأ اليقون بالرفع على أنه خبر يعد خبر، وقيل: هو نعت لـ (ذو). انظر: إعراب القراءات السبع وعليها لابن خالويه ٤٥٧/٢، والمحزر الوجيز ٤٦٣/٥، والبحر المحيط ٤٤٦/١٠، والذر المصنوع ٥٠٤/٦. هذا وجواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد هو قول الجمهور، وصححه السيوطي، سواء اقترن بحامض أم لا، ومنع التعدد ابن عصفور، واختاره كثير من المغاربة، وما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبراً والباقي صفة للخبر، أو جعل خبراً لمبتدأ مقدر، وقيل: يجوز التعدد إذا اتحد في الأفراد نحو: زيد عالم عاقل، أو الجملة نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج، والمشع إن كان أحدهما مقرداً والآخر جملة، وقيل: قصر الجواز على ما كان المعنى بينهما واحداً نحو: الزمان حلو حامض أي: مرٌّ، وزيدٌ أعورٌ أيسرٌ أي: أضيظ وهو الذي يعمل بكلتا يديه، وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد، وجوز أبو علي استعماله بالعطف فيقول: هذا حلو وحامض. انظر: الهمع ٣٤٦/١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١، والارتشاف ١١٣٧/٣.

(٤) انظر قول الأخفش في: التذييل والتكميل ٩٣/٤ مطبوع، والارتشاف ١١٣٧/٣، والأصبهاني ص ١٩٥.

(٥) قال الأصبهاني ص ١٩٥: * تلك الأخبار إما أن تكون متضادة أو لم تكن، فإن كان الأول فلا يخلو من أن يحصل من مجموعها معنى واحد أو لم يحصل، فإن حصل فالخبر في المعنى واحد والتعدد في اللفظ فقط نحو: هذا حلو حامض، فإنهما وإن كانا لفظين لكن الغرض منهما واحد وهو المرّة، فكأنه وضع هذان اللفظان لأجل ذلك المعنى الواحد،... وإن لم

فعلم منه أن التعدد يجوز أن يكون بالواو إذا كان الأخبار من الصفات^(١).

بحصل من = مجموعهما معنى واحد فلا يجوز الإخبار عن ذلك المبتدأ في حالة واحدة بهما نحو: زيد قائم قاعد^١ هـ.

(١) قال البيهقي: "الخير في تعدده على ثلاثة أضرب: أحدهما: يجب فيها العطف وهو ما تعدد لتعدد ما هو له، إما حقيقة نحو: إخوانك كاتب وصانع وناقل، قال الشاعر: يذ خيرها يترجى... وأخرى لأعدائها غائبة، وإما حكماً كقوله تعالى: ﴿إِنَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا لَعَبٌّ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَكِبَالٌ فِي الْأُمُورِ﴾. الثاني: يجب فيه ترك العطف وهو أن يتعدد لفظاً ويكون مفرداً حكماً، وضابطه: ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كقولك: الرمان حلو حامض، بمعنى مر، وهو أغسز أبيض، بمعنى: أصبغ، وهو العامل بكنتا يديه. الثالث: يجوز فيه العطف وتركه وذلك إذا كان متعدداً لفظاً ومعنى، دون تعدد ما هو له كقوله تعالى: ﴿وَقَسْوُ الْغُفُورِ السُّودُودُ﴾ ذو العرش المجيد * فقال لنا يزيد^٢ * هـ. أنظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ١٩٢ وما بعدها، وأنظر: الأشموني ٢٢١/١ وما بعدها، والتصريح ١٨٢/٢.

[اقتران الخبر بالفاء]

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر، وذلك: الاسم الموصول بفعل

واعلم أنه لا سائغ^(١) لدخول الفاء على خبر المبتدأ؛ لأنه إما للعطف، أو للجزاء، أو للربط، ولا مجال للأول لأن الغرض ليس اشتراك الخبر بالمبتدأ في الحكم، ولا إلى الثاني وهو ظاهر، ولا إلى الثالث لأن الربط حاصل بدونه، وأما ما أجازته الأخفش^(٢) من نحو: زيد فمنطلق، فمؤول بهذا زيد فهو منطلق^(٣).

لكن قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط بأن يكون مبهماً، وأن يكون سبباً مؤثراً للخبر، كما أن الشرط كذلك، فإنه - مثلاً - في قولك: (إن جئتني فأنا أكرمك) مبهم حيث يحصل بمجيء ماء وسبب مؤثر في الثاني لأنه يكرم به.

وأن يدخل على ما يصح أن يدخل عليه الشرط فيصح جواز دخول الفاء في الخبر حينئذ لكون المبتدأ على ذلك التقدير مشابهاً للشرط بالوجوه المذكورة^(٤)، فكما جاز دخول الفاء في جزاء الشرط جاز دخوله في خبر المبتدأ المشابه للشرط، تشبيهاً له بالجزاء من حيث إنه تالي لما فيه معنى الشرط.

وذلك المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط إما الاسم الموصول بفعل^(٥) صالح لأن يقع شرطاً،

(١) في الأصل (سائغ) وهو تصحيف.

(٢) قال الأخفش: "وَرَعِمُوا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَخُوكَ فُوجِدَ بِلِ أَخُوكَ فَجِهْد، يَرِيدُونَ: أَخُوكَ وَجِدْ، وَبِلِ أَخُوكَ جِهْدَ فَيَزِيدُونَ الْفَاءَ". هـ. النظر: معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١. وقال الرضوي ٢٣٩/١: "والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو: زيد فوجد، وأنشد: وقائلة خولان فأنكح فقاتهم. وسيبويه يزول مثله بنحو: هذه خولان فأنكح". هـ. والنظر: ابن يعيش ١٠٠/١، واللاتيف ١١٤١/٣، والفاخر ص ١٩٥، والهمع ٣٥٠/١.

(٣) قال الأصمعي ص ١٩٨: "... يتأول سيبويه مثل قولك: زيد فمنطلق على أن هناك مستنداً محذوفاً تقديره: هذا زيد فهو منطلق، يحذف المبتدأين، والفاء عاطفة جملة على جملة". هـ.

(٤) قال الرضوي ٢٣٨/١: "ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء، فقل قوله تعالى: {قُلْ إِنْ مَوْتٌ تُدْعَوْنَ مِنْهُ قُلْ قَالَةُ مَلَائِكُهُمْ} - الجمعة (٨) - الملائكة لازمة للفرار، وليس الفرار سبباً للملائكة... فلا يغررك قول بعضهم: إن الشرط سبب للجزاء". هـ.

(٥) قال سيبويه ١٠٣/٣: "وسألته عن قوله: الذي يأتيه فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هنا، والذي يأتيه بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في (الذي) لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان فتخلت الفاء ههنا، كما دخلت في الجزاء إذا قل: إن يأتي فله درهمان". هـ.

فلا يجوز أن يقال: الذي إن يُكرمني أكرمه فله درهم بالفاء^(١)؛ لأن دخول الفاء إنما كان لكون الخبر خيراً في المعنى، وهذا قد استوفى الشرط والجزاء في الصلة، فلو دخلت الفاء للزم أن يكون / للشرط الواحد جزءان، وهو غير جائز.

وإنما اشترط كون الصلة فعلاً ليؤكد مشابهة الشرط باستدعائه الفعل كالشرط^(٢).

أو ظرف مقدر بفعل، لما ذكر^(٣)، وجواز وقوع الظرف صلة لهذا الوصول لأجل عدم كونه شرطاً في الحقيقة، ولهذا جاز ألا يكون فعله مستقبلاً في المعنى^(٤) كما في قوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّغْيِ الْجُمُعَانِ فَيَذَنُ اللَّهُ}^(٥) وكان دخول الفاء في خبره بالجواز^(٦).

(١) قال أبو علي الفارسي: "ولا يجوز: الذي إن تكرمني يكرمك فخير؛ لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة فلا يكون له جزاءان" أ. هـ. انظر: الإيضاح ص ٩٨. وقال أبو حيان: "... أن يكون غير صالح لأداة الشرط وذلك صور، إحداهما: أن تكون أداة الشرط قد باشرته نحو: الذي إن يكرمني أكرمه فهو محرم، فلا يجوز دخول الفاء هنا؛ لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة، فلا يكون له جزاءان، إذ الفاء إنما تكون داخلة على الخبر لاستحقاقه بالصلة وكونه جواباً لها في المعنى، والصلة قد أخذت جوابها، فلو دخلت للزم أن يكون للشرط جوابان وذلك غير جائز" أ. هـ. انظر: التذيل والتكميل ٩٩/٤ مطبوع، وانظر: الأصبهاني ص ١٢٩، وحاشية الصبان ٢٢٤/١.

(٢) قال ابن يعيش ١٠٠/١: "وإنما اشترط وصلته بالفعل لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل البتة، فلو قلت: الذي أيوه قاتم له درهم، لم يجز دخول الفاء في الخبر فهذا لعدم مشابهة الشرط" أ. هـ. وانظر: الرضي ٢٣٨/١، والمغني لابن فلاح ٣٦٩/٢، والحاوي ٢٩٠/١.

(٣) قال ابن يعيش ١٠٠/١: "وأما إذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور فإنه وإن لم تكن صلتة فعلاً ملقوفاً به فإنه مقدر حكماً، فإذا قلت: الذي في الدار، أو عندك، فكانت قلت: الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك".

(٤) انظر: الرضي ٢٣٨/١ وقد قال: "... كان حق الصلة ألا تكون فعلاً مستقبلاً في المعنى كشرط (من) و(ما) إلا أنه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز ألا يكون صريحاً في الفعلية بل يكون مما يقترن معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، وألا يكون مستقبلاً في المعنى كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا} أ. هـ.

(٥) سورة آل عمران من الآية (١٦٦).

(٦) قال النمامي: "فإن مدلول (ما) معين، ومدلول (أصابتكم) محقق المعنى، فالتفت مشابهة الشرط معني لكنه اعتبر فيه مجرد التبيه اللفظي، فإن (ما) الموصولة تشبيهية بـ (ما) الشرطية لفظاً" أ. هـ. انظر: تعليق الفرائد ١٤٧/٣ مطبوع. وقال أبو حيان: "ودخول الفاء على ما قاله الجمهور وقروءه قلق هنا، وذلك أنهم قرروا في جواز دخول الفاء على خبر الموصول أن الصلة تكون مستقبلة، فلا يجيزون الذي قام أمس فله درهم؛ لأن هذه الفاء إنما دخلت في خبر الموصول لتشبيهه بالشرط، فكما أن فعل الشرط لا يكون ماضياً من حيث المعنى، فكذلك الصلة، والذي أصابهم يوم التقي الجمعان هو ماض حقيقة، فهو إخبار عن ماض من حيث المعنى، فقل ما قرؤوه بشكل دخول الفاء هنا، والذي ذهب إليه أنه يجوز دخول الفاء في الخبر وصلته ماضية من جهة المعنى لورود هذه الآية، ولقوله تعالى: {وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ لَمَا أَوْحَفْتُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ} ومعلوم أن هذا ماض معني مقطوع بوقوعه صلة وخبر، أو يكون على تأويل: وما يتبين إصابته ليحكم، كما تأولوا: {إِنْ كَانَ قِيصُهُ قَدْ آتَى} إن تبين كون قيصه قد... فيكون المعنى على التبيين المستقل" أ. هـ. انظر: البحر المحيط ٤٢٦/٣، وانظر: التذيل والتكميل ١٠٠/٤ مطبوع.

أو النكرة الموصوفة بهما، مثل: الذي يأتي، أو في الدار، فله درهم،

أو ذلك المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط النكرة الموصوفة بهما، أى: بالفعل، أو الظرف المقدر به^(١).

واشترط كون صفتها بهما لما ذكر في اشتراط كون الصلة بهما^(٢).

فإن قلت: لم انحصر المبتدأ المذكور في صورتين؟

قلت: لأنه لا بد فيه من معنى^(٣) الابتداء ومعنى الشرط، والحال أن اجتماعهما لا يتصور في شيء واحد؛ لأن كلا منهما مختص بما حقيقته مخالفة لحقيقته ما يختص به الآخر، فلا بد من كون الشئيين اللذين أحدهما يصلح للابتدائية^(٤) والآخر للشرطية^(٥)، منزلاً منزلة شيء بالامتزاج، ليصير ذلك مستجعماً لهما، وذلك لا يوجد بالاستقراء إلا بين الصفة والموصوف، وبين الصلة والموصول؛ لأنهما بمنزلةتهما في المعنى، فالموصول صالح للابتدائية، والصلة صالح للشرط، لأنها إذا كانت فعلاً ظاهراً، وإن كانت ظرفاً^(٦) فمقدر بالفعل كما مر، فيصح وكذا اسم النكرة الموصوفة بهما صالح للأول، وصفتها فعلاً كانت أو ظرفاً صالحة للثاني.

وإنما وجب أن تكون نكرة لأن الجمل لا يتعين أن تكون وصفاً إلا للنكرة.

قوله: مثل: الذي يأتي، مثال للمبتدأ الموصول، وقوله: أو في الدار، إشارة إلى الظرف الواقع صلة، وقوله: فله درهم، خبر له.

(١) قال أبو حيان: * أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة يعنى الظرف أو متبنيها أو الفعل الصالح للشرطية، مثال ذلك: رجل عنده خزم فهو سعيد، وصيد لكريم فما يضيئ، ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب * اهـ الطبر: التنزيل ١٠٢/٤ مطبوع، والطبر: الفاخر ص ١٩٥، وتعليق الفرائد ١٤٢/٤. وخص ابن الحاج وهو من نساء الأنثى - متوفى سنة ٦٤٧ هجرية - ذلك به (كُل). انظر: الارتشاف ١١٤٠/٣، والهمع ١٣٤٩. وكذلك مثل الرضى فقال ٢٣٨/١: * والثاني: النكرة العامة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار نحو: كل رجل يأتي، أو أمامك، أو في الدار فله درهم * اهـ.

(٢) قال الأصمهاني ص ٢٠٠: * وإنما جاز دخول الفاء في خبره تشبيهاً له بالشرط من حيث الإبهام، ومن حيث ذكر ما يصح أن يكون شرطاً، ومن حيث قصد أن يكون الأول سبباً للثاني * اهـ.

(٣) في الأصل (منع) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل (الابتدائية - الشرطية) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل (الابتدائية - الشرطية) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل (ظرف) بالرفع وهو لحن.

و: كل رجل يأتي، أو في الدار، فله درهم.

وقوله: كلُّ رجلٍ يأتي، مثال للمبتدأ النكرة الموصوفة بفعل، وقوله^(١): أو في الدار [إشارة إلى الظرف الواقع صفة للنكرة، وقوله: فله درهم]^(٢) خبرها.

قول: فيه تساهل لأن المبتدأ هنا ليس بنكرة موصوفة، بل هو مضاف إليها، فالأولى في المثال إيراد نحو: (رجلٌ يسعى في نجاته فلن يخيّب)^(٣)!

قلتُ لفظاً: (كل) ليس لها معنى مخصوص، بل كل ما أضيفت إليه يكون بمعناها^(٤)، فيكون في المعنى كالموصوفة.

وأما قوله^(٥) (كلُّ نعمةٍ فمن الله) فالظاهر أنه وارد من غير دفع، اللهم إلا أن يحصل على حذف الصفة، أو يقال: الكلام فيما ثبت على التوسعة، والمذكور^(٦) في الإيراد^(٧) ليس كذلك^(٨)، كما قال صاحب التسهيل: * وقد تدخل^(٩) الفاء^(١٠) على خبر (كل) مضافاً إلى غير موصوف^(١١)، أو إلى موصوف^(١٢) بغير ما ذكر^(١٣).

اعلم أن [قول]^(١٤) صاحب المتوسط^(١٥): - يجب أن يُعلم أنه لا بد لصحة دخول الفاء

(١) في الأصل (بقوله) هو تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: الأصل.

(٣) في الأصل (يسعى في نجاته فلم يجب) وما أثبتته من: شرح التسهيل ٣٣٠/١.

(٤) في الأصل (بمعناه) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل (قوله تعالى) وهذا خطأ من النسخ حيث ظن أنها آية من القرآن الكريم، والصواب أن المثال جزء من أذكار مأثورة عن بعض السلف ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٠/١ وهي (بسم الله ما شاء الله، كل نعمة فمن الله، ما شاء الله، الخير كله بيد الله، ما شاء الله، لا يصرف السوء إلا الله، ما شاء الله لا قوة إلا بالله).

(٦) أي قولهم: (كل نعمة فمن الله).

(٧) في الأصل: (فيما ثبت على التوسعة في المذكور الإيراد ليس بذلك) وما أثبتته هو الصحيح.

(٨) لأن (كل) أضيفت إلى نكرة، غير موصوفة بفعل أو ظرف.

(٩) في الأصل (يدخل) وما أثبتته من التسهيل ص ٥١.

(١٠) في الأصل (الفاعل) وهو تصحيف، وليست موجودة في متن التسهيل ص ٥١.

(١١) في الأصل (الموصوف) وما أثبتته من: التسهيل ص ٥١.

(١٢) في الأصل (الموصوف) وما أثبتته من: التسهيل ص ٥١.

(١٣) مثال الموصوف بغير ما ذكر قول الشاعر: كل أمرٍ مُباغٍ أو مُدان... فمتوط بحكمة المتعالي. قوصف النكرة بمفرد وهو قوله: (مباغ أو منان) ولم يصفها بالفعل أو الظرف. انظر: التسهيل ٥٤٣/٤، وحاشية الدسوقي على المعنى ٥٤٣/٢.

(١٤) ما بين المعقوفين يتقرر إليه السياق.

(١٥) انظر: الشرح المتوسط ص ٩٨.

في الخبر أن^(١) يُقصد أن المبتدأ سبب للخبر، وأنه غير معين، وأنه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط، اعترض على المصنف بأن هذه الشروط^(٢) مما لا يرد منها^(٣)، مع أنه لم يذكرها في المتن.

واعترض عنه بأنه قنع بأشتمال الأسئلة المذكورة إياها، حذراً عن التطويل بالذكر. ونقول: قوله^(٤) (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) في قوة ذكر هذه الشروط؛ لأن التضمن بمعنى الشرط لا يتحقق بدونها، وهو يفهم مما سبق.

فإن قلت: القول بسببية المبتدأ للخبر في هذا الباب منقوض^(٥) بقوله تعالى: {وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ} ^(٦) لأن الأمر في الآية على عكس ذلك^(٧)!

قلت: أجيب عنه بوجهين: الأول: ما ذكر المصنف في شرح المفصل^(٨): - من أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها، أو شكوا فيه، واستقرارها مشكوك أو مجهولة سبب للإخبار بكونها من الله.

(١) في المتوسط ص ٩٨ (في خبره من أن يقصد).

(٢) وهي: ١ - أن يقصد أن المبتدأ سبب للخبر. ٢ - أنه غير معين. ٣ - أنه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط.

(٣) في الأصل (منه) وهو تصحيف.

(٤) أي: قول ابن الحاجب.

(٥) لأن القول بسببية المبتدأ للخبر يدل على أن صدور النعمة من الله معلل بكونها لنا وهو باطل. انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٢٦.

(٦) سورة النحل من الآية (٥٣).

(٧) قال ابن الحاجب في: الإيضاح ٢٠٤/١ عن هذه الآية: * فيها إشكال من جهة أن الشرط وما شبهه به يكون الأول فيه سبباً للثاني، تقول: أبلغ قد دخل الجنة، فالإسلام سبب لدخول الجنة، وهذا على العكس وهو: أن الأول استقرار النعمة بالمخاطبين، والثاني: كونها من الله، فلا يستقيم أن يكون الأول فيه سبباً للثاني من جهة كونه فرعاً عنه.. * ١. هـ. وانظر: المعنى لابن فلاح ٣٧٢/٢.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٤/١ وقد قال: * وتاويله أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم النعمة جهلوا معطيها، أو شكوا فيه، واستقرارها مشكوك أو مجهولة، سبب الإخبار بكونها من الله، فيتحقق إذن أن الشرط والمشروط على يابه، وأن ذلك صَحَّ من حيث أن جواب الشرط لا يكون جملة ويكون معنى الشرط فيه إما مضمولها وإما الجواب بها، فمثال المضمون قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْدِي وَالتَّائِبِينَ} الآية، ومثال الخطاب بها قوله: {إِنْ أَكْرَمْتُنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتَنِي أَمْسَ، والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة كقوله تعالى: {فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ} فتبوت الأجر لهم هم مضمون الجملة وهو سبب عن الاتفاق، والمعنى بالخطاب بها أن يكون نقس الإعلام بها هو المشروط لا مضمونها، ألا ترى أنك لو جعلت مضمون قوله: {فَمِنَ اللَّهِ} هو المشروط، لكان المعنى أن استقرارها سبب لحصولها من الله فيصير الشرط سبباً للمشروط، ومن ثمَّ وهم من قال: إن الشرط قد يكون سبباً، وإذا جعلنا الخطاب بنقس الجملة هو المشروط ارتفع الإشكال * ١. هـ. وانظر: تعليق القراند ١٤٠/٣.

وليت، ولعل، مانعان بالاتفاق.

والثاني^(١): أنه محمول على حذف صدر الجزاء، والتقدير: وما بكم من نعمة فيحكم أنها من الله كما يقال: مَنْ قصَّ إلى شتم فلان فهو غافل، أي: فيحكم، لأنه غافل لا يدري قدره ومرتبته.

و(ليت) و(لعل) إذا دخلا^(٢) على الاسم الموصول بالفعل، أو بالظرف، أو على النكرة الموصوفة بهما مانعان من دخول الفاء في خبرها بالاتفاق من الأكابر^(٣)؛ لأن الكلام يخرج بدخولهما عن احتمال الصدق والكذب لانتقاله به إلى الإنشاء، والشرط سحتمل لهما؛ لكونه خبراً، فلو كان في ذلك الكلام بمعنى الشرط لأدى إلى اجتماع النقيضين، فعلم منه أن معنى الشرط يتسلخ عنه بدخولهما، فيمتنع الفاء^(٤).

وبما ذكرنا اندفع ما قال صاحب المتوسط^(٥): "اعلم أن بعضهم جَوَّز دخول الفاء على خبر (ليت) و(لعل)، وحيثُذ يكون في قوله (وليت ولعل مانعان بالاتفاق) نظر".

لأن^(٦) التخلف عن البعض لا يُنافي الاتفاق من الأكابر.

(١) انظر هذا الجواب في: الأرشاد إلى علم الإعراب ص ١٢٦.

(٢) في الأصل (دخل) وهو تصحيف.

(٣) لكن قال في الارتشاف ١١٤٥/٣: "وفي دخولها في خبر (لعل) خلاف، والصحيح المنع" أ. هـ. وانظر: التنزيل ١١١/٤، واللمع ٣٥١/١ وفيه: "وقيل يجوز دخول الفاء مع (لعل) إلحاقاً لها بما لا يُغَيِّر المعنى" أ. هـ. فعلى هذا يكون في دعوى الاتفاق من ابن الحاجب نظر.

(٤) وهذا تعليل المصنف في: شرحه ٣٧١/٢ حيث قال: "لأنه يؤدي إلى تناقض معلوم" أ. هـ. قال الدماميني موضعاً هذا التناقض: "وذلك أن خبر (ليت) و(لعل) غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد الفاء خبر محض، وجزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية معلقة بالشرط، لأن الإنشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقاً، وقلنا: أنت حر إن دخلت الدار، إنشاء التعليل لا تعليل الإنشاء" أ. هـ. انظر: تعليق الفراء ١٥٠/٣، وانظر: المعنى لأبن فلاح ٣٧٣/٢. ويرى الرضى أنه لا تناقض حيث قال ٢٤١٢/١: "وما ذكره المصنف من أن امتناع الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبراً أي: محتملاً للصدق والكذب، وخبر (ليت) و(لعل) لا يحتملان ذلك، ليس بشيء؛ لصحة قولك: إن جاءك زيد فاضربه، قال الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ - (٢١) آل عمران - قال الدماميني معقياً على كلام الرضى: "نظر إلى صورة وقوع الإنشاء جزاء، وابن الحاجب لا يمنع وقوعه من هذه الحيثية، وإنما المنوع عنده - فيما يظهر من كلامه - وقوع الإنشاء لفظاً ومعنى جزاء من غير تأويل؛ لعدم إمكانه..." أ. هـ. انظر: تعليق الفراء ١٥١/٣.

(٥) انظر: الشرح المتوسط ص ١٠٠.

(٦) علة اندفاع قول صاحب المتوسط.

والحق بعضهم (إن) بهما.

وأما اعتراضه^(١) بقوله: "اعلم أنه لا وجه لتخصيص (ليت) و(لعل) بهذا الحكم، فإن جميع نواسخ الابتداء كأبواب: كان، وعلمت، وأعلمت، وما، ولا، وإن - المفتوحة - مائع بالاتفاق، فمنعه صاحب العجواني^(٢).

ثم أقول: لو سلم تناول هذا الحكم بأخواتهما، كان على سبيل الإلحاق بهما، ليكون الباب واحداً^(٣)؛ لأن العلة ليست بشاملة لغيرهما؛ لأن خبر ما سواهما محكوم عليه بالصدق والكذب، فوجه التخصيص حينئذ ظاهر.

وأحق بعضهم، أي: بعض من النحويين، إن - بالكسر - بهما، أي: بـ (ليت) و(لعل) في منع دخول القاء على خبرها إذا وقع اسمها ذلك المبني. قيل: هو - أي المانع - سيبويه^(٤)، والاستدلال عليه^(٥): أن (إن) كما لم يدخل على الشرط، لكنها في منع دخول القاء

(١) الضمير عائد على صاحب المتوسط، وانظر قوله في: الشرح المتوسط ص ٩٩، ومثل هذا الاعتراض قد ذكره الرضی في: شرحه ٢٤١/١ حيث قيل: (قوله: ليت، ولعل، مانعان بالاتفاق) لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا، سوى ما استثنى "أ. هـ" وقال الدولة لـ ٣٠/١: "فإن قيل: باب كان، وباب علمت، أيضا مانعان دخول القاء بالاتفاق، فما وجه تخصيص ليت، ولعل؟ قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل" أ. هـ.

(٢) قال صاحب العجواني ص ١١٧ معقباً على صاحب المتوسط: "قلت فكذا ورد التخصيص من عليه هذا الفن، خصوصاً صاحب المفصل وهو هو في التدقيق والتحقيق، ولو كان الشأن ما ذكر، لم يشبه عليهم ذلك، اللهم إلا أن يصح النقل" أ. هـ.

(٣) في الأصل (واحد) بالرفع وهو لحن.

(٤) اضطربت أقوال النحاة في تحرير هذه المسألة، فيعصم نسب إلى سيبويه القول بمنع دخول القاء في خبر (إن) وإلى الأخفش القول بجواز دخولها، ومنهم: عبد القاهر في المقصد ٣٢٤/١، وشيعة المصنف في الإيضاح في شرح المقصد ٢٠٥/١، وشرح الكافية ٣٧٢/٢، قال الرضی ٣٤١/١: "قال المصنف اتباعاً لعبد القاهر: إن الملحق سيبويه خلافاً للأخفش"، ومن قال بمثل هذا - أي: بتسمية المنع إلى سيبويه - صدر الأفاضل في التخصير ٢٧٩/١، والكيشي في الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٢٧، والجاسي ٢٩٢/١. ومما يدل على هذا الإضطراب أن بعضهم نسب إلى الأخفش القول بمنع دخولها ومنهم: ابن يعيش ١٠١/١ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١، والأشمولي ٢٢٥/١، وقال الرضی ٣٤١/١: "ونقل العبدی، وأبو البقاء، وابن يعيش، أن المجرور لدخول القاء سيبويه خلافاً للأخفش"، وبارجوخ إلى كتاب سيبويه لجهده قد جوز دخول القاء في خبر (إن) حيث قال ١٠٢/٣: "وسألت عن قوله: الذي يأتيه فله درهمان، لم جاز دخول القاء هاهنا، و(الذي يأتيه) بمنزله (عبد الله) وأنت لا تجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في (الذي) لأنه جعل الآخر جواباً للؤل وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت القاء هاهنا، كما دخلت في الجزء إذا قال: إن يأتي فله درهمان.... ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتيه درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محلاً... ومثل ذلك: (الذين يفتنون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلايةً فليهم أجرهم عند ربهم) وقال تعالى جند: (قُلْ

شرح كافي ابن الحاجب

(١/٣٣)

على خبرها إذا وقع للتحقيق، وهو لا يكون إلا في المشكوك، والشك والتحقيق لا يجتمعان،
كذلك لم يدخل ما يشابه / الشرط.

ومن اختياره على أن البعض الآخر جوزّه، قيل: هو - أي المجوز - الأخفش، على
القول الراجح، والاستدلال عليه^(١): أن (إن) لم تغير معنى الكلام الذي دخلت هي عليه، بل
تؤكد، فليست هي بما فيه لمنع الشرط، فكما جاز دخول الفاء قبل دخولها، كذلك بعد
دخولها.

والرواية على عكس المذكور ضعيفة^(٢)؛ لأنها ثابتة من القليل.

[و] ^(٣) من الحجج الظاهرة للجواز الآيات المضمنة على هذا قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ} ^(٤) وقوله تعالى: {قُلْ إِنَّ الْمَوْتِ الَّذِي
تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ عُلَاقِيكُمْ} ^(٥).

والكلام في (لكن) و(إن) - المفتوحة - كالكلام في (إن) العكسورة -، لكن الجواز هو
الصحيح أيضاً.

وما قيل ^(٦): "لو قيل لسيبويه: إن الفاء في هذه الصورة زائدة، خصوصاً على مذهب
الأخفش، فإنه أجاز (زيد فوجد) على زيادة الفاء، لكان ممثلاً في الجدل".

إِنَّ الْمَوْتِ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ عُلَاقِيكُمْ) ومثل ذلك: {إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا
فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ}، فالحق أنه لا وجه لهذا الاضطراب؛ لأن سيبويه يجوز دخول
الفاء، وكذلك الأخفش، قل = ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٧٩/١: "وقد ظفرت له في كتابه معاني
القرآن بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) وذلك أنه قل: وأما (والَّذِينَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ
قَتَاؤُهُمَا) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن (الذي) إذا كان صلتها فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء
نحو قول الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ}... ثم قال {فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ}، وانظر
معاني الأخفش ٢٥١/١. فالحق أن (إن) لا تمنع دخول الفاء ولا تلحق بهما لوروده في كتاب الله تعالى في
عدة مواضع. انظر: ابن يعيش ٣٧٤/٢، والملخص لابن أبي الربيع ص ١٧٩، وابن جماعة ١٠٩،
والجمل ٢٩٢/١.

(١) انظر: شرح المصنف ٣٧٤/٢، والعجواني ص ١١٨، والأصبهاني ص ٢٠٣.

(٢) انظر: شرح المصنف ٣٧٤/٢، والتخميم ٢٧٩/١، والأصبهاني ص ٢٠١.

(٣) في الأصل (ضعيف) وهو تصحيف، وكان على الشارح - رحمه الله - ألا يحكم على عكس ما قل
بالضعف؛ لأنها ثبتت بأقوال المحققين من النحاة، كابن يعيش، وابن مالك.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) سورة البروج من الآية (١٠).

(٦) سورة الجمعة من الآية (٨).

(٧) هذا قول العجواني في: شرحه ص ١١٩.

ليس بقوى لما ذكرنا.

قال في المتوسط^(١): - لا يقال: المثال الأول - وهو الثاني^(٢) ههنا - لا يدل على المطلوب؛ لأنه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين! لأننا نقول: لما دَلَّ على جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول (إن)، فدلالته على جواز دخوله على الموصول أولى، إلا أنه يلزم أن يكون المبتدأ الذي يدخل الفاء على خبره ثلاثة موصول صلته فعل أو ظرف، أو نكرة صفتها فعل أو ظرف، أو اسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل أو ظرف^(٣).

قلت: لو قيل: لما كان دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصوف بالموصول المذكور بسبب كونه وصفا له لم يعد قسما برأسه، لكان له وجه.

فإن قلت: إن الفاء في الخبر لا بد وأن يكون دالا على سببية ما قبلها لما بعدها، وملاقة الموت حاصلة، فزوا أو لم يفروا، فما معنى الشرط ههنا؟

قلت: هذا كلام ورد رداً على من زعم أن الفرار ينجي عن الموت^(٤).

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ١٠٠.

(٢) قوله: (وهو الثاني ههنا) ليس في الشرح المتوسط، والمراد به قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ}.

(٣) يتبين من كلام صاحب المتوسط أن المبتدأ الذي يدخل الفاء على خبره ثلاثة أضرب: الأول: موصول صلته فعل أو ظرف. الثاني: نكرة صفتها فعل أو ظرف. وهذان ذكرهما ابن الحاجب. الثالث: اسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل أو ظرف. وهذا الضرب ذكره ابن مالك في: التسهيل ص ٥١ حيث قال: "... أو موصوف بالموصول المذكور...". وقال في: شرحه ١/٣٣٠: "ومثال دخول الفاء على خبر موصوف بالموصول المذكور قول الشاعر:

مِلُوا الْحَزْمَ فَاحْطَبِ الْبَدَى حَسْبُهُ ... بِسَرٍّ فَقَدْ نَقَوْنَهُ مَعْرُورًا

وقد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول (إن) في قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} فدخولها عليه مع عدم (إن) أحق^١. هـ. وقد أزل الدماميني هذه الآية فقال: "وأما الآية فيحتمل أن الموصول خبر لا صفة، واعتراض بأنه لا فائدة فيه حينئذ، وأجيب بأنهم كانوا يقولون: إن فرارهم لغير ذلك، بدليل: {يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا} فأخبر عنهم بأنهم إنما يفرون من الموت، وقيل: (الذي) بدل من (الموت) كأنه قيل: الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم^٢. هـ. انظر: تعليق الفراءد ٣/١٤٤.

(٤) حيث ظن خلق كثير أن الفرار من أسباب الموت ينجيهم إلى وقت آخر. انظر: الدرر المصون ٦/٣١٧.

[حذف المبتدأ جوازاً]

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً، كقول المستهل: (الهِلَالُ).

وقد يُحذف المبتدأ من اللفظ لقيام قرينة حالية كانت أو مقالية، دالة على المبتدأ المحذوف حذفاً جوازاً أي: جائزاً، ولوجود موجب رجحان الحذف على الذكر من كونه: معلوماً للسامع، أو ضيق المقام، وادعاء تعينه، أو غيرها من الاعتبارات، كقول المستهل - وهو الذي يرفع صوته عند رؤيته الهلال - الهلال، على تقدير: هذا، أو: هو الهلال، والقرينة ههنا هي حالة ترائي الناس الهلال^(١).

وهذا وإن كان يحتمل أن يكون على تقدير: الهلال هذا، إلا أن الحصل على الأول أولى^(٢)؛ لكون حذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر^(٣).

ومنه قوله تعالى: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}^(٤) أي: فصبرٌ صبرٌ جميل، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق، وهو أيضاً يحتمل أن يكون على تقدير: صبرٌ جميل أجمل^(٥)، لكن الحمل على الأول أولى^(٦)؛ إما لما ذكرنا، وإما لأن سوق الكلام للمدح يُحَصِّلُ الصبرَ ليعقوب، وجعل المحذوف مبتدأً يحصل ذلك المعنى، وأما

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٣/١.

(٢) قال الدونل إبدى: "كقول المستهل، أي: قول طالب الهلال، أو رافع الصوت عند رؤية الهلال: الهلال، أي: هذا الهلال، بالقرينة الحالية، وليس من باب حذف الخبر بتقدير: الهلال هذا؛ لأن المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالإشارة" أ. هـ انظر: شرح الكافية ل ٣١ / ب.

(٣) قال ابن القواس ص ١٤٤: "لا يقل حذف المبتدأ أكثر فالحصل عليه أولى؛ لأن الاستقراء يدل على أن حذف الخبر أكثر وجوباً وجوازاً" أ. هـ.

(٤) سورة يوسف من الآية (٨٣)، قال النيلي قوله تعالى: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ} أي: فثنى صبر جميل، أو أمرى صبر جميل، وههنا قرينة معنوية دالة على حذف المبتدأ وذلك أن (صبراً) مفرد، و(جميل) صفة والصفة والموصوف بمنزلة جزء واحد لا يتم بهما الكلام فيحتاج إلى جزء آخر ليتم به الكلام، وليس ذلك الجزء بوجود في اللفظ، فوجب أن يكون محذوفاً والتقدير كما ذكرنا^(١) أ. هـ انظر: الصفة ٨٢١/١.

(٥) قال النيلي: "وقال قوم: الخبر في هذه المسألة هو المحذوف والتقدير: فصبر جميل أمثل من غيره، فـ (صبر) مبتدأ، و(جميل) صفة، وإذا وصفت النكرة جاز الابتداء بها... وقالوا: حذف الخبر في هذه الآية أولى لأن المبتدأ أول الكلام وليس حذف الأوائل بقوى في القياس؛ لأن الحذف تخفيف، وكلما بعد من الأوائل كان البقي به، وكلما كان أقرب إلى الأوائل كان أضعف..." أ. هـ انظر: السابق ٨٢٢/١.

(٦) قال النيلي: "من جهة المعنى حذف المبتدأ في هذه الآية أقوى؛ لأنه قد يقول: (فصبر جميل أمثل من غيره) من ليس عنده من الصبر شيء، فإذا قال: أمرى أو ثنائي صبرٌ جميل، أخبر أن ذلك واقع منه وكان فيه مدح الصابر، وعلى حذف الخبر يكون المدح للصبر^(٢) أ. هـ انظر: السابق نفسه، وانظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٤٤، والمغني لابن فلاح ٣٤٤/٢.

الإخبار بأن الصبر جميل أجمل، فلا يدل على حصول الصبر له^(١)، والقرينة على الحذف بهذا قيام الصبر به.

وإنما انحصر على الجواز لأنه ليس في حذف المبتدأ وجوب^(٢)؛ لكونه الركن الأعظم من الكلام، وأما قولهم: الحمد لله أهل الحمد، أي: هو أهل الحمد - بوجوب حذف المبتدأ - فإدراك لا اعتداد به.

(١) أنظر: ابن القوام ص ١٤٤، وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/١٩٤.
(٢) لكن قد يحذف المبتدأ وجوباً، وذلك كما قل الرضى: "إذا قطع التعت بالرفع نحو: الحمد لله أهل الحمد، أي: هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المنع... فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك... ومثله نحو: نعم الرجل زيد، عند من قال: إن تقديره: هو زيد. أنظر: شرح الرضى ١/٢٤٢، وأنظر: الجامي ١/٢٩٣، والهمع ١/٣٣٥، وقال ابن هشام: "... ومنها المصادر التي لا تظهر أفعالها إذا رفعت وهي من السماعي نحو: حمد الله، وتناء عليه، وسمع وطاعة... أي: أمرى حمد الله، وكذا باقيها..." أ. هـ أنظر: شرح الكافية لابن هشام ل ٣٥/١. وقال ابن فلاح: "فأما المبتدأ فينقسم حذفه إلى واجب وجائز، فأما الواجب فقول العرب: لا سواء، فحذف المبتدأ بهذا مجمع عليه، وإنما الاختلاف في موضعه، فذهب سيبويه والمبرد: إلى أنه مقدر قبل (لا) تقديره: هذان لا سواء. إلا أن سيبويه يمنع من إظهاره، والمبرد يجوز إظهاره، قياساً على كل مبتدأ حذف اختصاراً، وذهب قوم إلى تقديره بعد (لا) تقديره: لا هما سواء..." أ. هـ أنظر: المغني لابن فلاح ٢/٣٤١.

[حذف الخبر جوازا]

والخبر جوازا مثل: خرجت فإذا السبع.

وقد يحذف الخبر أيضا جوازا، أي: حذفاً^(١) جائزا لقيام قرينة دالة عليه - ولم يذكر القرينة وهنا استغناء بذكرها في جواز حذف المبتدأ - في مثل: خرجت فإذا السبع، (السبع) مبتدأ محذوف خبره، وهو (موجود)^(٢)، والقرينة للخبر (إذا) المفاجأة؛ لأنها تضاف أبدأ إلى الجملة الابتدائية بعدها، واكتفى هنا بالاسم الواحد المعرفة، علم أن الخبر محذوف، لأن المعرفة أولى بالابتدائية^(٣).

وتقدر خبراً أعم الأشياء، كالوجود والحصول؛ لعدم القرينة على الخاص^(٤).

خلافًا للبعض وهم القائلون: بخبرية (إذا) - (السبع)^(٥) قطعاً للإضافة أي: خرجت فئمة السبع^(٦).

(١) في الأصل (حذفها) وهو تصحيف.

(٢) وهذا على رأي من قال إن: (إذا) المفاجأة حرف، وهو قول الأخفش، واختاره ابن مالك. انظر: شرح التنزيل ٢/٢١٤، والمغني ١/١٠٢، ونقل عن ابن بري، انظر: الرضي ١/٢٤٢، وانظر: ابن القواس ١/٤٤١.

(٣) من قوله: (واكتفى) إلى قوله (بالابتدائية) سقط من الأصل واستدركه في الحاشية.

(٤) قال ابن فلاح: "ومن جعلها ظرف مكان فهي الخبر يتعلق بمحذوف من الألفاظ العامة، كموجود، وحاصل، وأما إذا أريد لفظ خاص كقيام وقعود، فلا بد من ذكره". هـ، انظر: المغني ٢/٣٥٠.

(٥) على أنها ظرف للمكان، وهو قول المبرد في: المقتضب ٣/١٧٨، واختاره ابن عسقلان. انظر: المغني ١/١٠٢، وانظر: المغني لابن فلاح ٢/٣٤٩، وقال النمامي: "وأما على مذهب المبرد القائل بأنها ظرف مكان فلا يقدر محذوف يل تجعل هي الخبر والتقدير: في المكان السبع". هـ، انظر: تعليق الفرائد ٣/٢٥، وقال الدولت آبادي: "خرجت فإذا السبع، إلغاء عاطفة (إذا) للمفاجأة، وهي عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبراً عن الجئة فلا يحتاج إلى تقدير الخبر فيكون المعنى: خرجت في ذلك المكان السبع، ولا يرد عليه نحو: خرجت فإذا السبع بالباب، لاحتمال أن يكون (بالباب) بدلاً". هـ، انظر: شرح الكافية لـ ٣٠ / ب. وأما إذا كان (إذا) المفاجأة ظرف زمان وهو قول الزجاج فيجوز أن تكون في (إذا السبع) خبراً عما بعدها بتقدير مضاف أي: فإذا حصول السبع أي في ذلك الوقت حصوله؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجئة، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً و(إذا) ظرف لذلك الخبر غير ساد منه أي: في ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه. انظر: تعليق الفرائد ٣/٢٥، وشرح الكافية للدولت آبادي لـ ٣٠ / ب.

(٦) انظر: لباب الإعراب ص ١٩٤.

[حذف الخبر وجوباً]

ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره مثل: لولا زيد لكان كذا.

وقد يحذف الخبر وجوباً أى: حذفاً^(١) واجباً، لقيام قرينة دالة عليه، فيما التزم في موضعه، أى: في موضع الخبر، غيره، أى: غير الخير، فعلم منه أن وجوب حذف الخبر إنما هو بشرطين:

أحدهما: وجود القرينة، وثانيهما: التزام غير الخير بموضعه؛ لتوقية حق اللفظ والمعنى.

ثم ذلك في مواضع^(٢) الأول: في الخبر الداخل على مبتدئه (لولا)^(٣) مثل: لولا زيد، أى: لولا زيد موجود، فحذف الخبر وهو (موجود) بالوجوب^(٤)؛ لدلالة القرينة عليه وهي كلمة (لولا)؛ لأنها وضعت لامتناع الشيء بوجود غيره.

وقيل هي^(٥) جواب (لولا)؛ لأن امتناعه - معلول بوجود الخبر، ووجود المعلول يتنون العلة محال، فيكون في الجواب دلالة على الخبر، ولالتزام غيره بموضعه^(٦) وهو: لكان كذا، جواب (لولا)، ولا يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ؛ لأنه جملة لا عائد فيها إليه^(٧)، ولا يجوز تقدير حذفه؛ لعدم إمكان إظهاره، مع أنه لا مانع عنه، نعم يمكن أن يكون التقدير: لولا وجود زيد، لكن المختار الأول^(٨)؛ لدقيقة يعرفها المتقن.

ثم هذا إذا كان الخبر عاماً، وأما إذا كان خاصاً فلا يجب الحذف^(٩)، ويدل على هذا اشتراط القرينة؛ لأن كلمة (لولا) ليست^(١٠) بقرينة على الخبر الخاص.

(١) في الأصل: (حذف) وهو لحن.

(٢) في الأصل: (موضع) وهو تصحيف.

(٣) وهذا على مذهب البصريين، أنظر: الإنصاف ٧٠/١، والرضى ٢٤٣/١، والجامي ٢٩٦/١.

(٤) قبل الأصبهاني ص ٢٠٥: "وإنما يجب حذفه لحصول الشرطين وهما: دلالة (لولا) عليه لكونه لامتناع الثاني لوجود الأول، والتزم ذكر جواب (لولا) مقامه "أ. هـ، وأنظر: تعليق القرائد ٢٧/٣.

(٥) أى: القرينة.

(٦) هذا هو الشرط الثاني من شرطي حذف الخبر وجوباً.

(٧) أنظر: ابن يعيش ٩٥/١ حيث قال: "وليس الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ؛ لأنه عائد منها إلى (زيد)، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ، وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بـ (لولا) وجواب لها "أ. هـ، وأنظر: الرضى ٢٤٤/١.

(٨) لكثرة الاتصال، حتى رفض ظهوره وصار مهجوراً.

(٩) وهو مذهب الرماني، وابن الشجري، والتلوين، واختاره ابن مالك، نحو: لولا زيد سلمنا ما سلم. أنظر: الإرتشاف ١٠٨٩/٣، والهمع ٣٣٧/١، وأنظر: أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، والتسهيل ص ٤٤.

وشرح التسهيل ٢٧٦/١، والمساعد ٢٠٩/١، والتصريح ١٧٩/١، والأشعري ٢١٦/١.

(١٠) في الأصل: (ليس) وهو تصحيف.

وعدم التعرض إما لهذا، أو لحصول الاكتفاء بالمثل، وحينئذ لا وجه لقول من قال^(١):
"وفيه نظر؛ لأن خبر المبتدأ بعد (لولا) [قد]^(٢) يكون خاصا، وحينئذ لم تدل [لولا]^(٣) عليه،
كقول/ الشافعي^(٤):

(٣٣/ب)

وَلَوْلَا الشَّغْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرَى :: لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْغَرُ مِنْ لَيْسٍ^(٥)

لا يقال: سلمنا أن (لولا) تدل على الوجود، لكن لا نسلم دلالة على أن المحذوف هو
الخبر؛ لجواز أن يكون فعلا والمرفوع بعدها فاعله، أي: لولا وجد زيد، على ما هو مذهب
الكسائي^(٦)!

لأننا نقول: هذا^(٧) ليس بقوى، بل ليس بحق، لأن من ذهب إليه توهم أن (لو) ههنا على
سعتها من اقتضاها الفعل و(لا) للنفي، وليس كذلك؛ لأن التركيب قد يتخلف معنى
المفردات، كما في (كذا)^(٨).

والثاني^(٩): فيما إذا كان المبتدأ مصدرا منسوباً إلى الفاعل والمفعول، الذي ذكر بعده

(١) هو صاحب المتوسط وقوله في: شرحه ص ١٠٢.

(٢) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط.

(٣) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط.

(٤) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن المصائب، الهامى القرشى المطلبى، أبو عبد الله
نزيل مصر أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد بغزة من فلسطين، وحمل منها إلى مكة، وزار
بغداد مرتين، وقصد مصر سنة ١٩٩ هجرية، وتوفي في آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤ هجرية،
ومناقبه وفضائله كثيرة، وإليه ينسب المذهب الشافعي، أنظر ترجمته في: حلية الأولياء ٦٣/٩، وطبقات
الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ص ١١ وما بعدها، وطبقات الحنابلة ٢٨٠/١، ووفيات الأعيان
٣٠٥/٣، وتهذيب التهذيب ٢٥/٩.

(٥) من الوافر في: نيران الشافعي ص ٢٩، ط / دار الحكمة، جمع / سليمان سليم، وانظره في: شرح
الغجدواني ص ١٢٢، وعون الوافية في شرح كتاب الشافعية ص ٤٠ رسالة ماجستير، والجبالي
٢٩٦/١، والامتنعاد به على أن (يزرى) خبر المبتدأ بعد لولا، ولم يحذف لأنه ههنا خاص فلم يدل لولا
عليه فلم يجب حذفه، أنظر: عون الوافية ص ٤٣.

(٦) حيث ذهب إلى أن المرفوع بعد (لولا) فاعل لفعل مقدر، أنظر: الرضوي ٢٤٣/١، والهمع ٣٣٨/١.

(٧) أي مذهب الكسائي.

(٨) (كذا) اسم مركب من كاف التشبيه و(ذا) اسم إشارة، وهو بعد التركيب كناية عن عند مبهم كـ (كم)
الخبرية، أنظر: الهمع ٥٠٤/٢، ومراد الشارح أن (لولا) مركبة من (لو) المقترضة للفعل و(لا) للنفي،
فلما ركبتا خرجت (لو) من حذفها، و(لا) من النفي، وصيرتا حرفا واحداً لأن الحروف إذا ركب
بعضها مع بعض تغير حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما في (كذا).

(٩) أي الموضع الثاني من مواضع وجوب حذف الخبر.

الحال عن أحدهما، أو غنهما مثل: ضربى زيداً قائماً، أو (قائمين)، أو منسوباً إلى الفاعل فقط نحو: ضربى قائماً، أو إلى المفعول فقط نحو: ضربى زيداً قائماً، فالمصدر فى الصور الثلاث مرفوع على الابتدائية، و(زيداً) - فى مثال^(١) المتن - منصوب على أنه مفعول المصدر، و(قائماً) حال^(٢) من فاعل (كان) المحذوف العائد إلى (زيد)^(٣) ويكون هو عاملاً فيه، والخبر محذوف وهو الظرف على رأى، ومتعلقه على آخر، ولكل منهما وجه يعرف بالتأمل.

فتقديره: ضربى زيداً حاصل إذا كان قائماً، وذلك من ضرورة تصحيح الكلام بحسب المعنى، ولم يجز أن يكون [قائماً]^(٤) خبراً [عن]^(٥) كان - على تقدير كونه ناقصاً - لعدم جواز تعريفه^(٦)، واستلزام انعدام الدلالة على الخبر، بخلاف الحال، فإن له دلالة على الظرف الدال على المتعلق.

فحذف (حاصل) كما يحذف متعلقات الظروف العامة، ثم حذف (كان) لأنه يحذف كثيراً فى الكلام، ولكونه من الأفعال العامة لا يحتاج إضماره إلى قرينة كما فى (زيد فى الدار) ثم حذف الظرف لدلالة الحال عليه، ولعدم بقاء ما يضاف إليه^(٧)، وإنما وجب حذفه لدلالة الحال عليه والتزام غيره موضعه^(٨).

فإن قلت: التقدير المذكور على رأى البصريين، وأما عند الكوفيين^(٩) فالتقدير: ضربى

(١) فى الأصل: (المثال) وهو تصحيح.

(٢) ولا يصح أن يكون خبراً فيرفع: لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذى هو (الضرب) ليس (القائم)، انظر: ابن يعيش ٩٦/١.

(٣) ولا يصح أن يكون (قائماً) حالاً من (زيد) لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو (ضربى) لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته وإذا كان من صلته لم يصح أن يمد منه الخبر، انظر: السابق نفسه.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) انظر: ابن يعيش ٩٧/١، وابن القواس ص ١٤٧، ومع البعلى كونه خبراً عن (كان) بوجهين: الأول: أن مثل هذا واجب التكرير وخبر (كان) لا يلزم تنكيره كقولك: كان زيد قائماً، الثانى: وقوع الجملة الاسمية موقعه مقرونة بواو الحال كقوله: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(١)، انظر: القاهر ص ١٩١.

(٧) انظر: شرح المصنف ٣٧٧/٢، وهذا مذهب البصريين، انظر: السابق نفسه، وابن القواس ص ١٤٦، والرضى ٢٤٦/١، والمغنى لابن فلاح ٣٥٦/٢، والأصبهاني ص ٢٠٧، والجامى ١٩٦/١.

(٨) قال الأصبهاني ص ٢٠٧: "وإنما حذف الخبر هنا لتحقيق الأمرين اللذين هما يوجبان حذف خبر المبتدأ: أحدهما: الدلالة عليه لدلالة الحال على عامله الذى هو (إذا كان) ودلالة عامله على (حاصل) الذى هو الخبر، والثانى: التزام غيره مكانه وهو الحال" أ. هـ.

(٩) فى الأصل (الكوفيون) وهو لحن، وانظر رأى الكوفيين فى: شرح المصنف ٣٧٧/٢، والرضى ٢٤٦/١.

زيداً قائماً حاصل، فهل فيه فساد أم لا؟

قلت: هو فاسد من حيث اللفظ والمعنى، أما فساد اللفظ: فلاستلزامه عدم التزام غير الخبر موضعه لأن الحال حينئذ يكون من تنمة المبتدأ، فلا يصلح لأن [يقوم]^(١) مقام الخبر؛ لأن موضعه إنما يكون بعد القضاء^(٢) المبتدأ بكماله.

وأما فساد المعنوي: فلأن المفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال: كضرب منى واقع على زيد حال كونه قائماً؛ لأن المصدر إذا أضيف عم^(٣) بالنسبة إلى ما أضيف إليه، كما في قولهم: (علم زيد حكماً كذا)^(٤)، و(قائماً) في هذا التقدير من تنمة المبتدأ - كما مر - فيرجع محصول المعنى إلى أن: الضرب منى في حال القيام واقع على زيد، فيلزم نقض الغرض بانتفاء العموم^(٥).

ولئن قلت^(٦): هل يلزم على تقدير البصريين تقييد الضرب بحال القيام أم لا؟ قلت: لا؛ لأن تعلق الحال حينئذ بالواقع لا بالضرب، وهو يابق على عمومته، والتقييد في الواقع؛ لأنه عندهم من تنمة الخبر لا المبتدأ كما هو عندهم^(٧). وزعم من قال: إنه جملة فعلية في التقدير ك: أقام^(٨) الزيدان^(٩)، باطل؛ لتكذيبه عدم استقلال الكلام بدون الحال، مع الحرافة عن سنن الموضوع هو لأجله^(١٠)، فافهم^(١١).

وابن القواس ص ١٤٧، والمغني لابن فلاح ٣٥٧/٢، والأصبهاني ص ٢٠٧.

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) في الأصل (انقضائه) وهو تصحيح.

(٣) في الأصل (اعم) وما أثبتته من: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/١.

(٤) قال ابن الحاجب: "المصدر إذا أضيف عم بالنسبة إلى ما أضيف إليه، كإسماء الأجناس التي لا واحد لها، وجموع الأجناس التي لها واحد إذا أضيفت أيضاً صحت، ألا ترى أنك إذا قلت: ماء البحر حكمه كذا، عم جميع مياه البحر، وكذلك إذا قلت: علم زيد حكمه كذا، عم جميع علم زيد". ثم انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/١.

(٥) انظر بيان فساد مذهب الكوفيين في: شرح المصنف ٣٧٨/٢، وابن القواس ص ١٤٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٣٦، والرضي ٢٤٦/١ وما بعدها، والأصبهاني ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٦) انظر: شرح العجواني ص ١٢٥ وفيه مثل ذلك.

(٧) قال الرضي ٢٤٦/١: "... الجنس الذي هو مصدر غير متقيد عند البصرية بحال تخصصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم..." هـ.

(٨) في الأصل (كقائم).

(٩) هذا مذهب ابن دستوريه، وابن بابشاد، حيث ذهب إلى: أنه من حيث المعنى بمنزلة: أقام الزيدان^(١٠) والتقدير: ضربت زيدا قائماً. انظر: الرضي ٢٤٦/١، وابن القواس ص ١٤٧، والمغني لابن فلاح ٣٥٧/٢، والارتشاف ١٠٩٢/٣، وفيه أنه مذهب ابن دستوريه، والأخفش الصغير.

(١٠) قال ابن القواس: "وأما بطلان القول الثالث - أي قول ابن دستوريه وابن بابشاد - فيعلم من جهة المعنى وهو عدم إفادته عموم النفي عند حل أخرى غير القيام". هـ انظر: شرح ألفية ابن معط ص

وأفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور^(٢)، نحو: أكثر شربى السويق ملتوتاً^(٣)، وأخطب ما يكون الأمير قائماً^(٤)، أى: أخطب أكون الأمير حاصل إذا كان قائماً، فكأنه كل كون منه خطيب، على جهة المجاز، أو: أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائماً.

وجواز الرفع والنصب فى قولهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، يدل على احتمال الزمان المقدر، لوجهين: النصب على الظرفية، والرفع على الخيرية، لكن يتعين رفعه بتعيين تقدير الزمان بـ (ما) المصدرية لنلا يلزم وقوع الزمان فى الزمان ونصبه بعدمه، وهذا التقدير عند بعضهم جائز فى الكل على تقدير مضاف

٨٣٦، وأنظر: المغنى لابن فلاح ٣٥٩/٢.

(١) قال السيوطى فى: التمع ٣٣٩/١: "وهذه المسألة طويلة الذيل، كثيرة الخلاف"، هـ.
(٢) أصل المسألة أن يكون مبتدأ مصدرأ كما تقدم نحو: شربى زيداً قائماً، ومثله صورتان: الأولى: أن يكون المبتدأ أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر نحو: أكثر شربى السويق ملتوتاً. الثانية: أن يكون المبتدأ أفعل التفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

(٣) قال ابن يعيش ٩٧/١: "وأما المسألة الثانية وهى: أكثر شربى السويق ملتوتاً، فالكلام عليها كالكلام على المسألة قبلها فى تقدير الخبر والعامل فيه، إلا أن قوله (أكثر شربى) ليس بمصدر وإنما لما أضيف (أكثر) إلى (شربى) الذى هو المصدر صار حكمه حكم المصدر؛ لأن (أفعل) يعطى ما يضاف إليه تقول: زيد أفضل القوم، فيكون بعض القوم، والياقوت أفضل الحجارة لأنه بعض الحجارة... فكذلك إذا قلت: صمت أحسن الصيام، تنصب (أحسن) على المصدر لأنه لما أضيقته إلى المصدر صار مصدرأ، فكذلك لما أضقت (أكثر) إلى الشرب الذى هو مصدر صار مصدرأ وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن مائر المصادر".

(٤) قال ابن يعيش ٩٧/١: "وأما المسألة الثالثة وهى: أخطب ما يكون الأمير قائماً فهى فى تقدير حذف الخبر كالمسألة الأولى إلا أن فيها اتساعاً أكثر من الأولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير: أحدهما: نحو المسألة قبلها - أكثر شربى السويق ملتوتاً - فتقولك: أخطب ما يكون الأمير بمعنى: أخطب كون الأمير، لأن (ما) مع الفعل يتأويل المصدر نحو قول الشاعر:

يسرُّ المرء ما ذهب النبالى

وكذلك (ما يكون) بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده، والتقدير: أخطب وجود الأمير إذا كان قائماً، جعل وجوده خطيباً مبالغة، ويكون (إذا) الخبر وهو فى موضع نصب بالاستقرار... يدل على ذلك أنه قد حكى عن بعض العرب: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بنصب (يوم)... والوجه الثانى: أن يكون (أخطب ما يكون) بمعنى الزمان، لأن (ما) تكون بمعنى الزمان؛ لأنها فى تأويل المصدر، والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال: أخطب أوقات كون الأمير، كما يقال: مقدم الحاج، وخفوق النجم، أى: زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم، ويكون الخبر (إذا كان قائماً)... إلا أن (إذا) فى موضع رفع خبراً عن الأول كما تقول: وقت القتل يوم الجمعة، فكأنه قال: أخطب الأوقات التى يكون الأمير فيها خطيباً إذا كان قائماً" هـ.

محدّوف^(١)، وتقول في: (ضربى زمان): ضربى زيدا إذا كان قائما، أى: زمان كونه قائما، وكذا تقدير أخطب ما يكون الأمير: أخطب أزمنة أكوّنه إذا كان قائما، أى: هو زمان قيامه، فافهم فإنه دقيق.

(١) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٩/١.

و: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ،

والثالث^(١): في خبر كل مبتدأ عطفاً عليه بالواو التي بمعنى (مع)، بشرط أن يكون القصد بالإخبار المقارنة، وذلك حيث يكون المعطوف دالاً على الاقتران، مثل: كل رجل، هو مبتدأ محذوف خبره وهو: (مقرون) أي: كل رجل مقرون وضيعته أي: مع ضيعته^(٢).

وإنما وجب حذفه هنا لحصول الشرطين^(٣)؛ لأن الواو لكونها بمعنى (مع) دللت على خصوصية الخبر، والتزم المعطوف أيضاً موضعه؛ لأن حق الخبر أن يكون بعد المبتدأ.

قيل: فيه نظر؛ لأن حذف خبر المعطوف واجب أيضاً^(٤)، مع أنه ليس فيه شيء يسد مسد الخبر، ولا يجوز أن يكون عطفاً على الضمير في (مقرون)؛ لاستلزامه عطف المظهر على المضمحل المتصل من غير تأكيد، وهو غير حسن!

وفي تقدير من قتر الكلام هكذا: كل رجل وضيعته مقروناً^(٥)، نظراً أيضاً، لعدم وجدان ما يقوم مقام الخبر حينئذ^(٦) أيضاً؛ لأن الخبر لكونه متنى كان محله بعد المعطوف والمعطوف عليه.

وأجاب عنه البعض بأنه لما كان بين خبر المعطوف والمعطوف عليه ملازمة، كان قيام الشيء عن أحدهما/ قياساً عن الآخر^(٧).

(١/٣٤)

(١) أي: الموضع الثالث من مواضع وجوب حذف الخبر.

(٢) قال النيلي: "هذا مما يلزم فيه حذف الخبر لأمرين: أحدهما: العلم به، والثاني: سد غيره مسدّه، والذي سدّ هنا مسدّ الخبر المعطوف على المبتدأ، والذي علّم به الخبر ما في الواو من معنى (مع)؛ لأنها تقيّد المقارنة، فقد علّم الخبر لخصوصيته وسدّ غيره مسدّه، وكل موضع وجد فيه الأمران وجب فيه حذف الخبر" أ. هـ انظر: الصقوة الصفية ٨٢٣/١.

(٣) انظر: علة حذف الخبر في هذه المسألة في: شرح المصنف ٣٧٨/٢، وابن القوام ص ١٤٧، والمعنى لابن فلاح ٣٦٢/٢.

(٤) ومثاله قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}.

(٥) هذا تقدير البصريين حيث ذهبوا إلى أن الخبر محذوف والتقدير: كل رجل وضيعته مقرونان، انظر: الرض.

(٦) ٢٥١/١، والارتشاف ١٩٠/١، والنهاية لابن الخباز ٤٩٠/١ رسالة دكتوراه، والتلاف النصرة ص ٧٦. انظر: الرض ٢٥١/١ حيث قال: "وقال البصريون: الخبر محذوف أي: كل رجل وضيعته مقرونان وفيه أيضاً إشكال، إذ ليس في تقديرهم لفظ يسدّ مسدّ الخبر، فكيف حذف وجوباً؟ وإنما قلنا ذلك لأن الخبر متنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسدّ مسدّ الخبر" أ. هـ.

(٧) وهذا معنى قول الرض: "ولا يجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره" أ. هـ انظر: الرض ٢٥١/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وقد يقال: فيه إشارة إلى مذهب الكوفيّين، فإنهم قد أوجبوا حذف الخبر بالتقرينة من غير ما يقوم مقامه.

و: لعمرُك لأفعلن كذا.

هذا كله على مذهب البصريّين^(١)، وأما على مذهب الكوفيّين فالخبر هو (وضيعته)^(٢)، قالوا: إن الواو ههنا بمعنى (مع) فكما إذا صرحت [بـ مع]^(٣)، مع انعدام الاحتياج إلى الخبر، كذلك بالواو والتي بمعناها^(٤).

فلا يكون مما نحن فيه^(٥)، لكن الأظهر ما ذهب إليه البصرية.

والرابع^(٦): في خبر كل مبتدأ كان مقسماً به صريحاً^(٧)، نحو: لعمرُك، في المثال المذكور هو مبتدأ محذوف خبره، وهو (قسمى) أو (يميني) أي: لعمرُك قسمى أو يميني^(٨)، ويكون بعده جواب القسم هو: لأفعلن كذا، فيه، ولا يجوز أن يكون خبراً مثل ما مر^(٩).

(١) اختلف البصريون والكوفيون في تقدير الخبر في مثل (كل رجل وضيعته) هل هو محذوف، أو أغلقت عنه الواو؟ وقد بين الشراح - رحمه الله - قول كل فريق، وأنظر تحرير القول في هذه المسألة في: الرضى ٢٥٠/١، والنهاية لابن الخباز ٤٩٠/١ رسالة، والمساعد ٢١٠/١، وانتلاف النصرة ص ٧٦، وتعليق الفوائد ٣٦/٣.

(٢) قال الكوفيون: (وضيعته) خبر المبتدأ؛ لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، فإذا صرحت بـ (مع) لم تحتاج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه. أنظر: الرضى ٢٥٠/١، والأصهب ص ٢٠٩، وقد وافقهم الأخفش من البصريين. أنظر: التصريح ١٨٠/١، والأشموني ٢١٧/١؛ واختار ابن خروف قولهم، أنظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: الرضى ٢٥٠/١، والأشموني ٢١٧/١.

(٥) أي: فلا يكون هذا المثال على تقدير الكوفيّين مما نحن فيه أي مما حذف خبره.

(٦) أي الموضع الرابع من مواضع وجوب حذف الخبر.

(٧) فإن كان المقسم به صالحاً لغير القسم نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، فيجوز أن تقول: على عهد الله لأفعلن، فيؤتى بالخبر، ويجوز أن تقول: عهد الله لأفعلن، فيحذف الخبر. أنظر: شرح التسهيل ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥٦/١، والارتشاف ١٠٩٠/٣، والجمع ٣٣٨/١، وشرح قطر الندى ص ١٧٤.

(٨) قال أبو حيان: " وهذا الذي ذكر - أي بتقدير حذف الخبر - ليس متفقاً عليه، بل أجازوا في مثل هذا أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما قرّر هذا الناظم - أي ابن مالك - وأجازوا أن يكون خبراً محذوف المبتدأ التقدير: قسمى بيمين الله، ومن أجاز الوجهين ابن عسّور، ولذلك لم يتكرر هذا الموضع فيما يجب حذفه " أ. هـ. أنظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ص ٥٠.

(٩) قال ابن القواس: " ولم يصح أن يكون هو الخبر لعدم الربط من الجملة مطلقاً " أ. هـ. أنظر: شرح ألفية ابن معط ص ٨٤٥، وأنظر: المعنى لابن فلاح ٣٥٦/٢.

وإنما وجب حذفه لحصول الشرطين؛ لأن (لعسر ك) لما فيه من معنى القسم دل على خصوصية الخبر^(١)، وجوابه أيضا كان ملتزما موضع.

اعلم أن المضاف إليه قد^(٢) يغني المبتدأ عن معطوف عليه، فيطابقهما الخبر، كقولهم: صاحب البعير طليحان^(٣) تقديره: صاحب البعير والبعير طليحان^(٤).

وقيل: يجوز أن يكون تقديره: صاحب البعير أحد الطليحين^(٥)، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه^(٦).

وقد يحذف المبتدأ والخبر معا في: {نعم العبد} (٧) أي: (أيوب) على تقدير: هو أيوب، عند من جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، ولم يذكره المصنف لقلته.

(١) قال ابن الحاجب ٣٧٩/٢: "فَيُفْهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْخَيْرِ: قَسَمِي، أَوْ يَمْنِي، وَمَا أَشْبَهَهُ" أ. هـ.

(٢) في الأصل (حذ) وهو تصحيف.

(٣) اختلف في جواز مثل هذه المسألة، فمنعها أكثر البصريين، وأجازها الكسائي وهشام، وجزم به ابن مالك. انظر: الارتشاف ١٠٩٩/٣، والجمع ٣٤٥/١، وأنظر: التسهيل ص ٤٦، وشرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٤) قال الدماميني: "فحذف المعطوف لوضوح المعنى"، انظر: تعليق الفرائد ٤٦/٣.

(٥) في الأصل (الطليحين) وهو تصحيف.

(٦) انظر: الارتشاف ١٠٩٩/٣، وتعليق الفرائد ٤٦/٣، والجمع ٣٤٥/١.

(٧) سورة (ص) من الآية (٤٤).

[خبر إن وأخواتها]

خبر إن وأخواتها هو: المسند بعد دخول هذه الحروف، مثل: إن زيدا قائمٌ.

لما قرع عن بيان المبتدأ، شرع في بيان باقي المرفوعات فقال: خبر إن وخبر كل واحد من أخواتها، أي: أخوات (إن)^(١)، هذا هو مراد المصنف، إلا أنه لم يُصرح اختصاراً في العبارة، وما ذكره صاحب المتوسط^(٢) لإصلاح العبارة، ليس بكافي له، يعرف بالتأمل.

هو المسند به بعد دخول كل واحد من هذه الحروف، بأن كان ذلك المسند معمولاً لها، وفي بعض النسخ (بعد دخولها)^(٣) والحال واحد.

وهذا تعريف لذلك الخبر، فقوله: (هو المسند) شامل لخبر المبتدأ، وخبر (كان)، وغيرهما، وقوله: (بعد دخولها) أخرجها^(٤)، مثل: إن زيدا قائمٌ، فإن (قائماً) مسند^(٥) بعد دخول (إن)، وقس عليه غيره.

ثم إن التسمية بـ (خبر إن) مجرد اصطلاح، فلا وجه لقول من قال: كيف قال: (خبر إن) مع أن (إن) حرف، والحروف لا يجوز أن يخبر عنها^(٦)؟ وأيضاً لا حاجة إلى الجواب عنه بتكلف أن المراد من (خبر إن): خبر اسم إن، فحذف للظهور، واعتبر هذا، واستغنى عن إيراده في خبر (كان) وخبر (ما) و(لا).

والمراد من (المسند): المسند إلى اسم إن^(٧)، فحينئذ لا يرد ما قيل في المتوسط^(٨): وفيه نظر؛ لأنه يشكل بمثل (يقوم) في مثل قولنا: (إن زيدا يقوم أبوه)، فإن (يقوم) مسند بعد دخول (إن) مع أنه ليس بخبر (إن)؛ لأن الخبر هو الجملة، أعني (يقوم) مع فاعله.

(١) قال الأصهبائي ص ٢١٠: "وإنما أعطى الرفع لمثابته الفاعل من حيث إن كل واحد منهما جزء ثان في الكلام" أ. هـ.

(٢) أنظر: الشرح المتوسط ص ١٠٥.

(٣) الذي في شرح المصنف ٣٨٠/٢: (بعد دخول هذه الحروف) وكذا في: الرضی ٢٥٢/١.

(٤) قال الرضی ٢٥٥/١: "قوله (بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان أصله ذلك، سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غير المحدود، فإن نحو (حسناً) في قولك: إن رجلاً حسناً غلاماً في الدار، مسند إلى (غلامه) بعد دخول (إن) وليس بخبرها،... ولو قال ههنا: المسند بعد دخولها الذي كن في الأصل خبر المبتدأ،... سلم من الاعتراض" أ. هـ.

(٥) في الأصل (مسنداً) وهو لحن.

(٦) في الأصل (عنه) وهو تصحيف.

(٧) قال الدولت آبادي: "والمراد بقوله (المسند): المسند إلى اسم (إن) بلا تبعية، فلا يرد (يضرب) في: إن زيدا يضرب أبوه، وإن رجلاً حسناً قائمٌ" أ. هـ، أنظر: شرح الكافية ل ٣١/١.

(٨) أنظر: الشرح المتوسط ص ١٠٢، وأنظر: الجامي ٢٩٩/١.

وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه، إلا إذا كان ظرفاً.

اعلم أن غاية ما سعوا في أن إسناد الخبر إلى المبتدأ مع (إن) الأليق بالقبول والأقرب إلى الحق، ذلك لما أمضيته في بحث الخبر، لكن إذا قلنا: زيد مضروب غلامه، فلا يخلو من أن يكون الخبر (مضروب) وحده، أو ما عمل فيه، فإن كان الأول يلزم إسناد الخبر إلى غير المبتدأ مع استلزام ذلك في مثل قولهم: الزيدان مضروب غلامهما، بطلان ما ذكر من أن خبر المبتدأ إذا كان من المشتقات فالتطابق واجب بينهما.

وإن كان الثاني: فارتفاع (مضروب) يبقى بلا وجه من وجوه الإعراب.

وأمره أي: أمر خبر (إن) وخبر أخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه، من وقوعه مفرداً وجملة، وأحكامه من أن يكون واحداً أو متعدداً^(١)، ومثبثاً وسحوقاً، ومشتقاً وجامداً، وغير ذلك، وشرائطه من أنه إذا وقع جملة فلا بد من عائد، وأن يكون حذفه لقريضة دالة^(٢)؛ لأنه هو يعينه.

ثم المقصود إثبات المشاركة بينهما بعد ثبوت الخبرية له^(٣)، لأن كل ما يصلح لأن يكون خبر مبتدأ، يصلح لأن يكون خبراً لها، فإنه ليس بلام^(٤)، إلا، [أي]^(٥) ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، فإن تقديم خبر المبتدأ عليه جائز، وتقديم خبر (إن) على اسمه ليس بجائز، فلا يقال: إن قائم زيدا؛ وذلك لأنها حرف وعملها ضعيف - لكون ثبوته بالمثابفة على ما سيأتي - فمكروه أن تجعلها متصرفاً فيها كتصرف الفعل المشبه به، أو ليكون قصداً إلى كون عملها العمل الفرعي للفعل، ليطابق العامل المعمول^(٦).

إلا [أي]^(٧) أمره كأمره في التقديم أيضاً إذا كان الخبر ظرفاً، فإنه يجوز تقديم خبر (إن) على اسمها حينئذ - مع جواز التأخير - إن كان اسمها معرفة كقوله تعالى: (إنّ إلّنا

(١) في الأصل (واحد أو متعدّد) بالرفع وهو لحن.

(٢) انظر: شرح المصنف ٢/٣٨٠، والرضي ١/٢٥٥، وابن القواس ص ١٥١.

(٣) في الأصل (لها).

(٤) لأنه ليس كل ما يصلح أن يكون خبر المبتدأ يصلح أن يكون خبراً له (إن)، وذلك لأن الأمر وانتهى والظروف المتضمنة لمعنى الاستفهام يصلح أن تقع في خبر المبتدأ ولا تقع في خبر (إن)، فيجوز أن يقال: ابن زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن ابن زيد؟ وإن من أياك؟ وذلك لأن خبر (إن) أخص من خبر المبتدأ. انظر: ابن القواس ص ١٥١، والإقليد ١/٣٤٤، والجملي ١/٣٠٠، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١١.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) انظر: علة عدم جواز تقديمه في: شرح المصنف ٢/٣٨١، والرضي ١/٢٥٦، وابن القواس ص ١٥١، والجملي ١/٣٠٠، وشرح الكافية لابن هشام ١/٣٧.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ»^(١)، ويجب أن كان^(٢) نكرة كما في قوله - عليه السلام -: «إن من البيان لسحرا»^(٣)؛ وذلك لتوسعهم في الظروف، ولم يتوسعوا في غيرها، بدليل جواز الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه^(٤)، أو لأنه ما من شيء من المحذات إلا وهو لا يخلو من زمان أو مكان، فلم يكن الظروف أجنبية عنها، فصار تقديمها كلا تقديم^(٥).

(١) سورة الغاشية من الآيتين (٢٥، ٢٦).

(٢) في الأصل: (أن يكون) وأنظر: الرضى ٢٥٦/٢.

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه كتاب النكاح باب الخطبة عن ابن عمر بلفظ: «إن من البيان لسحرا» ٣٦/٧، وكتاب الطب باب: (إن من البيان لسحرا) عن ابن عمر بلفظ: «إن من البيان لسحرا» و«إن بعض البيان سحرا» ٢٥٨/٧، ومسلم في: صحيحه، كتاب: الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة عن عمار ١٣٨/٦، وأحمد في: مسنده ٢٦٩/١ عن ابن عباس، وأبو داود في: سننه ٣٠٢/٤ كتاب الأديب، باب: ما جاء في المتنق في الكلام عن ابن عمر.

(٤) قل الأصبهاني ص ٢١٢: * وإنما جاز في الظروف لاتساعهم فيها بما لم يتسعوا في غيرها، حتى فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه اللذين هما في حكم اسم واحد كقوله: لله نور - اليوم - من لأمها وغيره، فإذا جاز الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه اللذين هما أثنان اتصالا من (إن) باسمها، فالفصل بينهما بها أولى، ولأنه لو لا تقدم الظرف عليه لامتنع وقوع اسم (إن) نكرة في كثير من المواضع؛ لأن المبتدأ إذا كان نكرة ولم يكن دعاء وكان خيرا ظرفا وجب تقديم الخبر عليه، وحينئذ لو لم يجز تقديم الخبر لامتنع مثل قوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَكْثَارًا) فلما ثبت ذلك في النكرة جاز في المعرفة للأطراف * أ. هـ. وأنظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٩٣٣، والمغنى لابن قلاح ١٤٦/٣. وقال النيلي: * وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفا لأن الظروف لا تنفك الأشياء عنها، ألا ترى أن زيدا قد ينفك عن القيام والعود وغيرهما ولا ينفك عن زمان ولا مكان، فصار الظرف ليس بأجنبي من المظروف فلم يعتد بالفصل به... * أ. هـ. أنظر: الصفوة الصفية ٨٣/٢، وأنظر: الإقليد ٣٤٥/١.

(٥) قال الرضى ٢٥٦/١: * وإنما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها، لأن كل شيء من المحذات لابد أن يكون في زمان أو مكان، فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وأجرى الجار والمجرور مجراهما لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقديم جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه، كاحتياج الظرف * أ. هـ. وأنظر: الجامي ٣٠١/١.

[خبر لا النافية للجنس]

خبر (لا) التي لنفي الجنس هو: المسند بعد دخولها، مثل: لا غلام رجل ظريف فيها.

ومن باقي المرفوعات: خبر (لا)، لما كانت لفظة (لا) مشتركة بين ما يكون لنفي الجنس، وبين ما يشابهه (ليس)^(١) وصفها بقوله: التي لنفي الجنس، تعييناً للمقصود واحترازاً عما هو غيره.

وقوله: هو المسند بعد دخولها، أي: بعد (لا) هذه^(٢)، على الوجه المذكور في باب (إن)، تعريفٌ لخبر (لا)، فقوله: (هو المسند) شامل لجميع المسندات، قلما قال (بعد دخولها) خرج الجميع، وانطبق التعريف [على]^(٣) المعروف.

و(غلام) في قوله: مثل: لا غلام رجل، اسمها^(٤)، وخبرها قوله: ظريف فيها.

اعلم أن المشهور عند النحويين: لا رجل ظريف، غير مضاف / بدون (فيها)، وليس (٣٤/ب) بحسن.

وفي إيراده مضافاً مع (فيها) فائدتان^(٥)، أحدهما: دفع توهم أن (ظريف) صفة لذلك الاسم جاءت مرفوعة لجواز الرفع في صفة اسم (لا) إذا كان مفرداً حملاً على محله، وإن جاز نصبه حملاً على اللفظ، وهذا المثال^(٦) لا يحتمل أن يكون (ظريف) إلا خبراً؛ لأن المنفي المضاف لا يوصف إلا بمتصوب^(٧) - كما سيجيء.

وثانيهما: أن لا يلزم الكذب في القضية، إذا لم يُقيد بـ (فيها) كان مصرحاً بنفي ظرافة غلمان العالم^(٨)، وهو ظاهر الكذب^(٩)، لأن الاطلاع لا يمكن على ذلك.

(١) في الأصل: (النفي) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (ليس) وهو تصحيف.

(٣) قال ابن الحاجب ٣٨٢/٢: "التي لنفي الجنس، لنلا يرد: لا غلام خيراً منك، فإنه يستند بعد دخول (لا) باعتبار لفظ (لا) وليس بالخبر المحدود؛ لأنه حينئذ خبر (لا) المشبهة بـ (ليس) لا خبر (لا) التي لنفي الجنس، وهما أمران متميزان" أ. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: (اسم) وهو تصحيف.

(٦) أنظر في بيان هاتين الفائدتين: شرح المصنف ٣٨٢/٢ وما بعدها.

(٧) وهو قوله: لا غلام رجل ظريف فيها.

(٨) قال الرضوي ٢٥٨/١: "والذي ذهب إليه - يريد ابن الحاجب - من ابتناع وصف المضاف بـ (لا) بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولفوا فيه، وجوزوا رفعه حملاً على المحل، وذلك لأن (لا) هذه مثبته بـ (إن)، فكما يجوز في توابع اسم (إن) وإن كان معرباً الحمل على المحل، فكذا في توابع اسم (لا) معرباً كان أو مبتدأ" أ. هـ.

(٩) قال الجاسي ٣٠٣/١: "وإنما أتى به لنلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثلاً لنوع"

وأيضاً إن حكم خبر (لا) حكم خبر (إن)؛ لأن (لا) نقيضتها^(١)، فحملت عليها في الحكم؛ لأنهم يحملون النقيض على النقيض تحقيقاً للتقابل، كما يحملون النظر على النظر تحقيقاً للتناسب والتشاكل، مع أن هذا في الحقيقة حمل النظر على النظر، ولا تشاكل^(٢)، وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر، وتفصيله مذكور في الفالي^(٣)، إلا في جواز تقديم الظرف، فإن خبر (إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفاً - كما عرفت - وخبر (لا) لا يتقدم على اسمها وإن كان ظرفاً، وأما قولهم: لا في الدار رجل ولا امرأة، فعلى تقدير كون (لا) ملغاة، وذلك لتكون مرتبتها منقطعة عن مرتبة أصلها وهو (إن) لأنها محمولة عليها في العمل^(٤).
وأما الاعتراض على المصنف بالمثل المذكور، فيندفع بالتأمل فيما أشرنا إليه عند تفسير قوله (بعد دخولها).

ويحذف أي: خبر (لا) التي لنفي الجنس عند الحجازيين كثيراً إذا كان الخبر عاماً، كالموجود وغيره، كقولك لا مال، ولا أهل^(٥)، ولا فتي إلا على، وذلك لأنه يجرى مجرى ما في كلام سابق ذكر فيه الخبر، كأنه قيل: هل من أهل لك؟ هل من مال لك؟ وهل من فتي في الوجود إلا على؟ فيقال ذلك يحذف الخبر استغناء عنه بالخبر المذكور في السؤال.

خبرها الظرف وغيره^{*} ١. هـ وقال الدولت أبادي: " (فيها) أي في الدار، خبر بعد خبر، لا ظرف = (ظريف) ولا حل؛ لأن الظرافة لا تنقيد بالظرف ولحوء، وهو من ياب تعدد الخير لزوماً نحو: الأبق = أبيض أسود، للزوم الكذب بالوحد، أو جوازاً إن قيل بانتفاء لزوم الكذب في الغلمان من حيث إنهم غلمان بالمبالغة والأدعاء، فأبى بقوله (فيها) لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالاً لنوع خبرها الظرف وغيره^{*} ١. هـ أنظر: شرح الكافي للدولت أبادي ل ٣٢ / أ.

(١) في الأصل (كذباً) وهو تصحيف.

(٢) فـ (لا) للمبالغة في النفي، لكونها لنفي الجنس، و(إن) للمبالغة في الإثبات. أنظر: الرضى ١٥٧/١، والصفوة الصفية ٨٦/٢، والإقيد ص ٣٤٨.

(٣) في الأصل (ولا تشاكل) وهو تصحيف.

(٤) قال الفالي في: شرح الباب ل ١٥٣/أ: "... وحكمه حكم خبر (إن) لأنها لنقيضة (إن) فحمل عليه في الحكم، لأن العرب تحمل النقيض على النقيض، فإن قلت: حق النقيض أن يكون مخالفاً للنقيض لا موافقاً له، فكيف قلت: لأن النقيضين طرفان، طرف للثبوت، وطرف للنفي، فحمل أحدهما على الآخر لا شترأكيهما في كونهما طرفين، فهو في الحقيقة حمل للنظر على النظر، لا النقيض على النقيض، وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر - رحمه الله - إلا في جواز تقديم الظرف، فإن خبر (إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفاً - كما عرفت - وخبر (لا) لا يتقدم على اسمها وإن كان ظرفاً^{*} ١. هـ.

(٥) أنظر: الهمع ٤٦٦/١، وقد علل ذلك بقوله: لضعفها عن درجة (إن). وأنظر: التصريح ٢٣٥/١.

(٦) في الأصل: (ولا هل) وهو تصحيف.

ومنه قولنا: لا إله إلا الله^(١)، فإن ما بعد (إلا) لما كان مستثنى، يجب أن يكون ما قبله

وبنو تميم لا يشبهونه أصلاً.

كلاماً تاماً، فلا بد من تقدير خبر، أي: لا إله موجود إلا الله^(٢).

وبنو تميم لا يشبهونه أي: لا يثبتون الخبر له (لا) هذه أصلاً^(٣)، وهو يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون أنهم لا يثبتون الخبر في اللفظ، لكن كان المراد في المعنى، دليلهم حينئذ كما مر.

الثاني: أنهم لا يقدرون الخبر لا لفظاً ولا تقديرًا، ويقولون حينئذ: إن قولنا: (لا إله) معناه: انتفى الأهل^(٤)، ولو تلفظ بهذا لكان الغناء حاصلًا عن (إن لنا) على أن يكون خبراً عن شيء، فكذا في الأهل لأنه بمعناه.

لكن يلزمهم حينئذ أن يجعلوا (لا) اسم فعل، وهو ليس بثابت، فالأول أولى.

ثم هذه التفرقة إذا لم يكن الخبر ظرفاً، فإنه إذا كان كذلك^(٥) يثبت به بنو تميم أيضاً، نحو: لا رجل في الدار؛ لأن الخبر حينئذ يخص بالظرف.

(١) قال الأصمهاني ص ٢١٧: * وعلى هذا أيضاً كلمة الشهادة، كأنها في الأصل ردٌ على المنكر، وجواب لمن = قال هل في الوجود من إله غير الله؟ فقلت: لا إله إلا الله، ولا يحتاج إلى إعادة الخبر في الجواب

(٢) ولا يجوز أن يكون اسم (الله) هو الخبر وذلك لأمرين: أحدهما: أنه معرفة و(لا) لا تعمل في المعرفة، الثاني: أن اسم (لا) هنا عام وقولنا: (إلا الله) خاص، والخاص لا يكون خبراً عن العام. انظر: ابن يعيش ١٠٧/١، وابن القواس ص ١٥٤، وشرح ألفية ابن معط له ص ٩٤٠.

(٣) قال ابن الحاجب ٣٨٤/٢: * وذلك إما للعلم به وهو مراد، وإما لأن النفي أغنى عنه كما أغنى عن قولك: انتفى القيام عن تقدير خبر له * أ. هـ، وانظر علة حذف بنى تميم للخبر في: أمالي ابن الحاجب ٩٨/٣، وقيل البعل: * وزعم الزمخشري والجزولي أن بنى تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً على سبيل اللزوم، وروى عليهما ذلك بأن حذف خبر لا دليل عليه يستلزم عدم القلادة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه، وقال الشلوبين: وينبغي أن يكون الخلاف بين أهل الحجاز وبنى تميم فيما هو جواب لقول قائل، أما إذا لم يكن جواباً فلا ينبغي أن يحذف * أ. هـ، انظر: الفاخر في شرح جمل عبيد القاهر ص ٤٥٧.

(٤) انظر: الجاسي ٣٠٣/١ وما بعدها.

(٥) أي إذا كان ظرفاً، لكن لا مطلقاً؛ لأنه إما أن يكون عاماً أو خاصاً، فإن كان عاماً لم يشبهه أيضاً، وإن كان خاصاً نحو: لا رجل في الدار، فإنه يحتمل عندهم أن يكون خبراً، وإن يكون صفة. انظر: ابن الق

ص ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط له ص ٩٤٠.

وقيل: يمكن التفهم في مراد بنى تميم؛ لأن نفى العام يستلزم نفى الخاص، ويدل عليه أيضا قول المصنف (أصلا).

[اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس)]

اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) هو: المسند إليه بعد دخولهما مثل: ما زيدٌ قائماً، ومنها: اسم (ما) و(لا)، وقوله: المشبهتين بـ (ليس) صفة (ما) و(لا)، وإنما وصفهما لما مر.

وقوله: هو المسند إليه بعد دخولها، أي: بعد دخول كل منهما^(١) - على ما عرفت - تعريفٌ لاسمهما، فقوله: (المسند إليه) شاملٌ لغير المحدود، ولما قال: (بعد دخولهما) خرج الأعيان، وانطبق التعريف [على]^(٢) المعروف.

ثم اعلم أن (ما) و(لا) لا يعملان عند بنى تميم، قالوا: لأنهما يدخلان الاسم والفعل، وكل ما يدخل على القبيلين لا [يعمل]^(٣)، ويعملان عند أهل الحجاز لمشابهتهما بـ (ليس) من حيث إن (ما) للنفي ونفي الحال، ويدخل على المعارف كما في مثال المتن مثل: ما زيدٌ قائماً، وعلى الذكرات مثل: ما رجلاً خيراً منك، ويدخل على المبتدأ والخبر، ويدخل الباء على خبره، كما أن (ليس) كذلك، فلما شابهها بهذه الوجوه عمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر^(٤).

ومنعوا دليل بنى تميم بأن: لا تسلم أن يدخل على الفعل من (ما) و(لا) عين الداخل^(٥)

(١) قال ابن الحاجب ٣٨٥/٢: "يعني بعد دخول هذه في مسألتها وهذه في مسألتها، لا أنهما يجتمعان؛ لأن ذلك معلوم" أ. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق، قال صاحب الإقليد ص ٣٥٢: "الأصل أن الحرف إذا تجازيه قبلاً الاسم والفعل، ولم يقتصر دخوله على أحدهما، فهو جدير بأن يحرم العمل، ألا ترى إلى نحو (هل) فإنه لما شاع استعماله، فصل مرة إلى هنا وأخرى إلى ذلك لم يحظ بالعاملية، فهذا يستدعي أن لا يكون له (ما) و(لا) عمل؛ لأنهما يدخلان على القبيلين نحو: ما زيدٌ منطلقاً، وما خرج عمرو، ولا رجلاً أفضل منك، و(فلا) صادق ولا صلي، إلا أن من هجرهم إجراء الشيء مجرى ما يشبهه، والمصداق البين لهذا: باب ما لا ينصرف، وهما قد شابهتا ليس من أوجه وهي: النفي، وأخذ صئر الكلام، والدخول على المبتدأ، فيعملان عمل (ليس)" أ. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق، قال صاحب الإقليد ص ٣٥٢: "الأصل أن الحرف إذا تجازيه قبلاً الاسم والفعل، ولم يقتصر دخوله على أحدهما، فهو جدير بأن يحرم العمل، ألا ترى إلى نحو (هل) فإنه لما شاع استعماله، فصل مرة إلى هنا وأخرى إلى ذلك لم يحظ بالعاملية، فهذا يستدعي أن لا يكون له (ما) و(لا) عمل؛ لأنهما يدخلان على القبيلين نحو: ما زيدٌ منطلقاً، وما خرج عمرو، ولا رجلاً أفضل منك، و(فلا) صادق ولا صلي، إلا أن من هجرهم إجراء الشيء مجرى ما يشبهه، والمصداق البين لهذا: باب ما لا ينصرف، وهما قد شابهتا ليس من أوجه وهي: النفي، وأخذ صئر الكلام، والدخول على المبتدأ، فيعملان عمل (ليس)" أ. هـ.

(٤) انظر وجه التشبه بينهما في: أسرار العربية ص ١٣٩، وابن القواس ص ١٥٦، والصفوة الصفية ٣٣/٢. (٥) في الأصل (بالداخل) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

على الاسم منهما، وعلى [أن] ^(١) الاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في المعنى، حتى
ولا رجل أفضل منك، وهو في (لا) شاذ.

يبطل عملهما، مع أن القرآن المصون عن ^(٢) الضعف ورد على هذه اللغة، كقوله تعالى: {ما
هذا بشراً} ^(٣) و: {ما هن أمهاتهم} ^(٤).

وشبه ^(٥) (لا) بـ (ليس) ليس بهذه الوجوه كلها، لأنها لا تدخل على المعرفة ^(٦)، وإلى هذا
إشارة في قوله: لا رجل أفضل منك، وأيضا لا يدل إلا على النفي المطلق، ومصادقه الاستقرار
لا بدخول الباء على خبرها، فلما قلّ شبهها ضعف عملها ^(٧)، فلا يوجد إلا قليلا، وأشار إليه بقوله:
وهو أي: وجود عمل (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر في (لا) شاذ نادر؛ لقلة شبهها بـ (ليس).
وقد جاء مع قلته في الشعر [نحو]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِزَانِهَا :: قَالَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ ^(٨)

(١) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق، قل صاحب الإقيد ص ٣٥٢: "الأصل أن الحرف إذا تجانبه قبلا
الاسم والفعل، ولم يقتصر دخوله على أحدهما، فهو جدير بأن يحرم العمل، ألا ترى إلى نحو (هل) فإنه لما
شاع استعماله، فمال مرة إلى هذا وأخرى إلى ذلك لم يحظ بالعمليّة، فهذا يستدعي ألا يكون له (ما) و(لا)
عمل" = لانهما يدخلان على القليلين نحو: ما زيد منطلقا، وما خرج صرّوا، ولا رجل أفضل منك، و(فلا)
صديق ولا صلي، إلا أن من هجر أفعاء إجراء الشيء مجزى ما يشبهه، والمصدق البين لهذا: باب ما لا
ينصرف، وهما قد شبهتا ليس من أوجه، وهنّ النفي، وأخذ صدر الكلام، والدخول على مبتدأ، فيصلمان
عمل (ليس) ^(٩) هـ.

(٢) في الأصل (على) وهو تصحيف.

(٣) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٣١).

(٤) سورة المجادلة من الآية (٢).

(٥) ذكر ابن القواس ص ١٥٦ وجهين للشبه بينهما وهما: النفي، والدخول على المبتدأ والخبر.

(٦) أجاز ابن جني إعمال (لا) في المعرفة، ووافق ابن السجري، واستشهدا بقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَلَا يَأْخِيَا :: سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا فَمَرَّاحِيَا

وقول الآخر:

ذَكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ فَضَلَّيْتُهَا :: لَا أَلَا دَارًا وَلَا الْجَمْرَانِ جَوَالِيَا

انظر: الارتشاف ١٢٠٩/٣، والمغني ٢٦٧/١، والجنى الداني ص ٢٩٣، والهمع ٣٩٨/١، وانظر:
شرح التسهيل ٣٧٧/١، ومشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

(٧) في إعمال (لا) عمل (ليس) أقوال انظرها في: الارتشاف ١٢٠٨/٣، والمغني ٢٦٦/١، والهمع ٣٩٧/١.

(٨) من مجزوء الكامل لسعد بن مالك في الكتاب ٥٨/١، وابن عيش ١٠٩/١، والخزانة ٤٦٧/١، والتصريح ١١٩٩/١،
وغير منسوب في: المقضب ٣٦٠/٤، والإتصاف ٣٦٧/١، والمغني ٢٦٦/١، والأشمولي ٢٥٤/١، وغير ذلك.
والصغير في: (نيرانها) للحرب. والمعنى: من أعرض عن تلّها فلما استقلّ بأوزارها ليس لي عن الحرب براح.
والشاهد: قوله (لا براح) حيث أعمل (لا) عمل ليس وحذف خبرها. قل صاحب الإقيد ص ٣٥٤: "وهذا البيت
هو الذي دعاهم إلى استعمال لا بمعنى ليس؛ لأن لا إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم تكرر،
و(لا) في البيت ليست بمتكررة، والاسم الواقع بعدها مرفوع وهو (براح) فعمل أنها بمعنى (ليس) حتى جاز هذا،

أي: لا براح لي، أي: ليس لي براح. وإنما لم يذكر اسم (كان) وأخواتها - مع أنه من المرفوعات - لدخوله تحت حد الفاعل؛ لأن (كان) وأخواتها مع خبرها فعل تام مسند إلى اسمها، وكون مرتبته دون مرتبة الفاعل عند قطع النظر عن الخبر، وعدم تسميتهم إياه فاعلاً بهذا الاعتبار.

ولولا هذا البيت لما استعملوها بمعنى (ليس) هذا مذهب سيويه، وقل بعضهم: إن (لا) هذ لتفي الجنس، ولكن ارتفاع (براح) للضرورة إذ لو فتح وقيل: (براحاً) يلزم الإصراف... والإصراف من عيوب التوافق^١، هـ.

المنصوبات: [المفعول المطلق]

المنصوبات وهو: ما اشتمل على علم المفعولية، فمنه: المفعول المطلق، وهو: اسمٌ ما فَعَلَهُ فاعِلٌ فعلٌ مذكور

لما فرغ من بيان المرفوعات شرع في بيان المنصوبات، قدمها على المجزورات لكون النصب حاصلًا من تأثير إياه الفعل بلا واسطة غالبًا، بخلاف الجر فإنه بواسطة، فكان أولى بالتقديم؛ لأن الأصل في التأخير عدم الواسطة، ثم أشار إلى التعريف بقوله: وهو ما اشتمل على علم المفعولية^(١)، والمباحث التي قد سبقت في المرفوعات أتية ههنا، فعليك اعتبارها.

فمنه: أي: من المنصوبات: المفعول الذي أوجده فاعل الفعل حقيقة في الواقع، أو في الغرض، أو مجازًا، وهو المسمى بـ المفعول المطلق؛ لعدم كونه مقيدًا بحرف من الحروف، بخلاف سائر المفاعيل^(٢).

قدمه^(٣) على/ ما عداه إما لما ذكر، أو لأن دلالة الفعل عليه [ليست]^(٤) بالدلالة التي لا تختلف في الأحوال كلها؛ لامتناع وجود الأمثلة بدون الحروف الأصلية، بخلاف الزمان فإنه وإن دلَّ عليه، لكن ليس دلالته عليه بتلك المشابهة، لأنها تختلف لامتناع وجود الصفة الحاصلة في جميع الأمثلة.

وهو أي: المفعول المطلق اسمٌ ما فعله أي: أوجده^(٥) على أحد الوجوه المذكورة، فيدخل فيه (ضربًا) في قولنا: ضربت ضربًا، ويضرب ضربًا، واضرب ضربًا، ومات موتًا.

ثم إنه احتراز بالأول عن (ضرب) الثاني في قولنا: ضرب ضرب زيد، فالثاني يصدق عليه ما فعله فاعلٌ فعلٌ مذكور لكنه ليس باسم^(٦)، واحتراز بالثاني عن أساء الأعيان.

(١) قال الجاسي ٣/٨١: "والمزاد يعلم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولًا حقيقة، وهي أربع: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: رأيت زيدًا، ومسلمًا، وأبك، ومسلمين، ومسلمين". هـ وأنظر: الرضوي ٢٦٤/١، وابن القواس ص ١٥٩.

(٢) أنظر: علة تسميته بهذا الاسم في: الرضوي ٢٦٦/١، وشرح الكافية لابن هشام ل ٣٨/ب، والجاسي ٣٠٩/١، والكناش ١/١٥٥، والجمع ٧٢/٢.

(٣) أنظر: علة تسميته على ما عداه في: الرضوي ٢٦٥/١، وابن القواس ص ١٦٠.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: (وجده) وهو تصحيف.

(٦) قال ابن الحاجب ٣٨٩/٢: "وقوله ههنا اسم، ولم يذكر لفظ اسم في غيره من الحدود لأنه لو لم يذكره لورد عليه (ضربت ضربت) وهو شيء فعله فاعلٌ مذكور فاحتراز بـ (اسم) ١. هـ وأنظر: لکناش

١٥٥/١ وقال الأصبهاني ص ٢٢٩: "قوله: (اسم) احتراز مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم، فإنه لا يكون مفعولاً مطلقاً نحو: ضرب ضرب زيد، فإن (ضرب) الثاني هو ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس بمفعول مطلق" أ. هـ.

فإن قلت: إسناد الاحتراز عن (ضرب) الثاني إلى قوله: (اسم) زاعما أنه داخل فيما فعله، ليس بمستقيم؛ لأن من جملة الزمان، ولا مدخل للفاعل فيه تأثير، فحينئذ لم يصدق عليه ما فعله، وكان قيد الاسم مستدركا!

قلت: نعم، إلا أن ذلك لعناية المبتدئ بإيسر وجه؛ لأنه في الظاهر يحكم أن الثاني فعله فاعل الفعل الأول، وأما ملاحظة أن الزمان ليس من فاعل الفاعل فمتحصرة عليه، فاهتم بإخراجه ما هو صريح فيه، مع أنه لا بأس في مثل ذلك إذا كان المراد تحقيق المقام، وإلا فقوله: بمعناه يغني عن قوله (مذكور) وعن قوله (ما فعله) إذ لا يخفى.

وأما قول صاحب المتوسط^(١): "وجوابه الصحيح أن المراد به (ضرب) الثاني مذلوله الذي هو الضرب، وقول القائل: إنه لا يحترز عنه؛ لأنه مفعول مطلق، قلنا: لا نسلم أنه مفعول مطلق، وإنما يكون كذلك لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم، وأما إذا غير عنه الفعل فلا"، فليس بمقيد^(٢).

وفائدة ذكر الاسم^(٣) في التعريف لأنه يسلم كونه اسما، وأن منه كونه مفعولا مطلقا. و[قوله]^(٤): (فاعل فعل) أي: عامل؛ لخلا يرد مثل: أنت طالب طبيا، وعجبت من قيامك قياما، اختياريا كان أو غيره كما في: مرض مرضا، وخاف خوفا.

[قوله]^(٥): (مذكور) بالجر على أنه صفة (فعل)، وقُرى بالرفع على أنه صفة (فاعل) والأول أقرب للجواز، احترازاً عن مثل قولنا: أعجبنى القيام، فإنه ليس فاعل فعل مذكور على القرائن، لأن الفاعل المذكور هو (القيام) فلا يكون فعل نفسه^(٦).

وقوله (بمعناه)^(٧) صفة للفعل المذكور، والضمير المجرور راجع إلى المفعول المطلق، واحترز به عن نحو: كرهت فتاى، فإنه وإن كان فعلا لفاعل فعل مذكور إلا أنه

(١) أنظر: الشرح المتوسط ص ١١٠.

(٢) جواب عن قول صاحب المتوسط.

(٣) قال الجاسي ٣٠٩/١: "وإنما زيد لفظ الاسم لأن ما فعله الفاعل هو المعنى، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها" أ. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٣٨٨/٢، والرضي ٢٦٧/١، والأصبهاني ص ٢٢٩، والجاسي ٣٠٩/١.

(٧) قال الجاسي ٣١٠/١: "ليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإن معنى ذلك الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء..." أ. هـ.

ليس بمتحد في المعنى بـ (كرهت) فليس بمفعول مطلق، بل هو مفعول به^(١).
واعترض^(٢) عليه بأن التعريف منقوض بـ (كراهتني) في (كرهت كراهتني) فإن
التعريف المذكور يصدق عليه، مع أنه ليس من المعروف!

وأجيب بالترديد^(٣)، بأن يقال: إنه لا يخلو إما أن يذكر لكونه دالاً على معنى الفعل، أو
لكونه متعلق الفعل، فإن كان الأول فلا تسلم أنه ليس بمفعول مطلق، وإن كان الثاني فلا
تسلم صدق التعريف عليه، لأن كراهة الكراهة، غير الكراهة، أو لأنه لم يكن حينئذ مذكوراً
لأن يكون فعلاً لفعل فعل مذكور من حيث إنه فعله، وهو المعتبر في هذا الباب، لأن قيد
الحيثية مراد في التعريفات.

ثم المراد من الفعل أعم من أن يكون مشتقاً منه أو لا يكون، ليدخل فيه مثل: ويحة،
وويسة، وهو المقهوم من قوله (بمعناه) حيث لم يشترط أن يكون الفعل من لفظه.

والمراد من (المذكور): أعم أيضاً من أن يكون منقوضاً أو مقدراً^(٤)، ليدخل فيه مثل:
سعيًا، ورعيًا، ولا ينتقض بمثل: ضربت سوطًا، وضربت ضرب الأمير؛ لأن إطلاق
المفعول المطلق عليهما مجازاً تسمية لآلة الشيء باسمه في الأول، وباسم شبيهه في
الثاني^(٥).

فإن قلت^(٦): الحد يشكل بـ (إكرامني) في^(٧): (أكرمت زيداً لإكرامني عمراً) فإن الحد
يصدق عليه، مع أنه ليس من المحدود!

(١) أنظر: شرح المصنف ٣٨٨/٢، والأصبهاني ص ٢٢٩، والجامي ٣١٠/١.
(٢) أنظر هذا الاعتراض في: الشرح المتوسط ص ١١٢، وشرح الأصبهاني ص ٢٢٩.
(٣) أنظر هذا الجواب في العجواني ص ١٣٤ وفيه نص ما أورده الشارح، وأنظر: الجامي ٣١٠/١،
وحاشية يس على الفاكهي ١١٦/٢.

(٤) قال الجامي ٣٠٩/١: "مذكور... وهو أعم من أن يكون مذكوراً حقيقة، كما إذا كان مذكوراً بعينه نحو:
ضربت ضرباً، أو حكماً كما إذا كان مقدراً نحو [فـضرب الرقاب] أو اسماً فيه معنى الفعل نحو: ضارب
ضرباً، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو: الضرب واقع على زيد". هـ.

(٥) قال الأصبهاني ص ٢٣٠: "ولا ينتقض هذا الحد بالسوط في قولنا: ضربته سوطاً، فإنه لا يصدق عليه
حد المذكور؛ لأن قولهم: إنه مفعول مطلق، قول مجازي، وذلك أن أصله: ضربت ضرباً بسوط،
فحذف المصدر ثم حذف الجار وأقيم آلة الضرب مقامه، وقيل على المجاز: إنه مصدر، تسمية للسبب
باسم السبب، ولا ينتقض أيضاً بقولنا: ضربت ضرب الأمير، مع أن (ضرب الأمير) لا يصدق عليه
حد المذكور؛ لأن قولهم: إنه مفعول مطلق، قول مجازي؛ لأن تقديره: ضربت ضرباً مثل ضرب
الأمير، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار:
ضربت ضرب الأمير، وقيل مجازاً: إنه مصدر، تسمية للشيء باسم سببه". هـ.

(٦) أنظر هذا الاعتراض والجواب عليه في: الشرح المتوسط ص ١١١.

(٧) في الأصل (و) وهو تصحيف.

قلت: إن كان المراد مجموع الجار والمجرور فلا نسلم صدق الحد عليه وهو ظاهر، وإن كان المجرور فقط فلا نسلم أنه ليس منه، نعم لا يكون كذلك بسبب إخراج مقارنة حرف الجر إياه عن معناه.

لا يقال: المفعول المطلق إنما حُدَّ ليعرف^(١)، فيُنصَّب، كما أن الفاعل كذلك^(٢)، فحينئذٍ يشكّل بقولنا: (ضَرْبٌ ضَرْبٌ شَدِيدٌ) فإنه ليس منه^(٣)، لأنه ليس بمنصوب^(٤)!

قلت: هذا من قبيل التخلّف لمانع وهو: وقوعه موقع المرفوع، وارتفاع الموانع مراد في التعريف وإن لم يجب ذكرها فيه، مع أن ذكره بعد حصول الاكتفاء بذكره قيماً أقيم مقام الفاعل يؤدي إلى التكرار.

وهذا السؤال يرد على كل منصوب يصح إقامته مقام الفاعل، ويندفع بهذا الدفع^(٥) فاعتبر هاهنا لما أن لا يفيد.

وقد يكون المفعول المطلق منقسماً على ثلاثة أقسام؛ لأنه إن لم يكن ما يدل عليه زائداً على مدلول فعله فهو للتأكيد^(٦)، وإن دلّ على الزائد على مدلوله فهو النوع إن كان دلالاته

(١) في الأصل: (لتعرف) وهو تصحيف.

(٢) أي: كما أن الفاعل حُدَّ ليعرف فيرتفع.

(٣) أي: ليس من المفعول المطلق بالحد الذي ذكره المصنف.

(٤) قال ابن الحاجب في: شرحه ٣٨٩/٢: "وقد أورد على هذا - أي على حد المفعول المطلق - قولهم: (ضَرْبٌ ضَرْبٌ شَدِيدٌ) فإنه اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه، فيجب أن يدخل في الحد، وإذا دخل في الحد فيجب أن ينتصب لأنه إنما حُدَّ ليعرف فينصب، كما أن الفاعل حد ليعرف فيرتفع، وهو غير وارد؛ لأنه عندما دخل في الحد، ولا شك أن ذكرنا تعريفه ههنا لينتصب، ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسماً يجب رفعه، وهو إذا قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزأين، فإذا حصل الإجماع بذلك ثم حد المفعول المطلق - باعتبار ما هو مفعول مطلق - فيجب دخول المرفوع في الحد وإن كان الغرض من حده تعريف نصيه، لأن ما تقدم يفيد تخصيصه لأنه خاص وقد ذكر أن حكمه الرفع، فكانه قبل ههنا: ينتصب هذا المجزوء في غير المحل الخاص الذي قد عرفنا أن رفعه واجب فيما تقدم، واستغنى عن ذكره ههنا لأن ذكره راجع إلى تكرير محض لا قاعدة فيه زائدة، لأننا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم، فتبين أنه لا حاجة إلى الاحتراز منه، فلزم وجوب أنه لو ذكر لكن خطأ، ألا ترى أنه يكون مخرجاً من حد المفعول المطلق، وقد قلنا: إن المفعول المطلق نفسه يرتفع إذا أقيم مقام الفاعل، فيصير حاصل الأمر: هو مفعول مطلق وليس بمفعول مطلق، من جهة واحدة، وهذا ظاهر القصد غير خاف بالنظر المستقيم، وهو السر في حذف أمثال ذلك في حدود ذكرت في هذه المقدمة * أ. هـ.

(٥) انظر: شرح المصنف ٣٩٠/٢.

(٦) قال الرضوي ٢٦٧/١: "المراد به (التأكيد) المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً قولك: (ضربت) بمعنى: أحدثت ضرباً، فلما ذكرت بعده (ضرباً) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده... * أ. هـ.

والعدد، مثل: جلستُ جلوساً، وجلستُ جلسةً، وجلستُ جلسةً،

عليه إما بسبب صيغة فعله - كما في مثل المتن - أو باسم خاص نحو: رجع القهقرى، فإنه عند سيبويه مفعول مطلق^(١) خلافاً للمبرد^(٢).

أو بصفة مع وجود المصدر مثل: ضرباً شديداً، أو مع حذفه مثل: ضربتُ أيّ ضرب، وضرب الأمير، أو بتعريف عهد^(٣) مثل: ضربتُ الضرب الذي تعلمه.

والعدد إن كان دلالة على ذلك الزائد، بأن يدل على عدد المرات، معينا كان العدد أو لا، وسواء كان مستقداً من الوضع - كما في مثل المتن - أو من الصفة نحو: ضربتُ ضرباً كثيراً، أو من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو: ضربتُ ثلاث ضربات^(٤).

قوله: مثل: جلستُ جلوساً مثال للمفعول المطلق الذي لمجرد التأكيد، ويُسمى أيضاً مبهماً^(٥) لكونه غير متعين للنوع والعدد.

قيل: إنما كان للتأكيد لأنه بمنزلة تكرير الفعل المقابل للامم، بدليل تقديرهم بـ ضربتُ (٣٥/ب) ضربت وفيه ضعف؛ لعدم دلالة المصدر على الزمان، والحق أنه تأكيد لما في ضمن^(٦) الفعل، فمعنى قولنا: ضربتُ زيدا ضرباً، أي^(٧): أوقعْتُ عليه ضرباً ضرباً. وقوله: جلستُ جلسةً - بكسر الجيم - مثال للمفعول المطلق الذي للنوع؛ لكونه دالاً على نوع من أنواع المصدر.

(١) انظر: الكتاب ٣٥/١ وفيه: "وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقد قعدة سوعة، وقد قعدتني لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصنّاء، ورجع القهقرى، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه" أ. هـ.

(٢) فهو عنده في الأصل صفة للمصدر أي: الرجوع القهقرى، وانظر رأيه في: الأصول ١٦٠/١، والرضي ٢٦٨/١، والارتشاف ١٣٥٥/٣، وقل الرضي ٢٦٨/١: "وعند بعض الكوفيين: هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: تقهر القهقرى، وتقرص القرفصاء، ونحوه" أ. هـ.

(٣) في الأصل (عند) والتصحيح من: شرح المصنف ٣٩١/٢.

(٤) انظر: الرضي ٢٦٩/١.

(٥) قال ابن القوام ص ١٦١: "فالمبهم هو الذي لا يدل على أكثر مما يدل عليه الفعل، هذا الزمان" أ. هـ. (٦) وهذا معنى قول الرضي ٢٦٧/١: "... وهو في الحقيقة تأكيد لتلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً، فقولك: (ضربتُ)، بمعنى: أحدثت ضرباً، فلما تكررت بعده (ضرباً) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل".

(٧) في الأصل (إن) وهو خطأ.

فالأول لا يثنى ولا يجمع بخلاف أخويه، وقد يكون بغير لفظه مثل: قعدتُ جلوساً.

وقوله: جلستُ جلسةً - بفتح الجيم - مثال للمفعول المطلق الذي للعدد؛ لوجود الدلالة عليه فيه.

ويُسمى هذان النوعان مختصاً، ومؤقتاً^(١)، والوجه ظاهر.

فالأول لا يثنى ولا يجمع^(٢) أى: لا يأتى منه تثنية ولا جمع لاقتصانهما الكثرة، لأن حقيقة التثنية والجمع بأن يقصد إلى أمرين متميزين اشتركا فى اسم واحد، وأمر متمايزة مشتركة فيه، فيزاد علامة كثرة لما فوق الواحد اختصاراً، والحال أن يكون مثل تلك الماهية معها متعذر، لعدم الكثرة فيها.

بخلاف أخويه، أى: بخلاف القسمين الأخيرين اللذين هما للنوع والعدد، فإنهما يثنيان ويجمعان لإمكانهما^(٣)؛ لأن النوع والعدد يتميز عن نوع آخر وعن عدد آخر، وعن أنواع وأعداد أخرى، فبانضمام أحدهما إلى الآخر يحصل موجب التثنية، وبانضماميهما يحصل موجب الجمع ممكناً، بغير تثنية^(٤) (أجمعون) لاكتفائهم فى تأكيدها ب (كلا).

وكان قول من قال: إن قوله (ولا يجمع) مستغنى عنه؛ لأن نفي التثنية يستلزم نفي الجمع، باطلاً.

وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه^(٥)، أى: بغير لفظ الفعل الناصب له^(٦)، خلافاً

(١) أنظر: ابن القوام ص ١٦١، والهمع ٧٣/٢.

(٢) أنظر: حلة عدم تثنيته وجمعه فى: شرح المصنف ٣٩٢/٢، والرضى ٢٦٩/١، والجبلى ٣١١/١.

(٣) يثنى ذو العدد ويجمع بلا خلاف، وأما النوع ففيه قولان: أحدهما: أنه يثنى ويجمع، وعليه ابن مالك قياساً على ما سُمع منه كالمفعول، والعلوم، والألباب، والثاني: لا، وعليه الشلوبين قياساً للأنواع على الأحاد فيها لا تثنى، ولا تجمع لاختلافهما، ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيويه، قال: والتثنية أصلح من الجمع قليلاً، تقول: قمت قيامين، وقعدت قعودين، والأحسن أن يقال: نوعين من القيام، ونوعين من القعود، أنظر: الهمع ٧٣/٢ وما بعدها، والمطالع السعيدة ٣٦٨/١، وأنظر: الارتشاف ١٣٥٨/٣، وأوضح المسالك ٢١٥/٢، وشرح ابن عقيل ٥١١/١، والتصريح ٣٢٩/١، والأشمولى ١١٥/٢.

(٤) فى الأصل (التثنية) وهو تصحيف.

(٥) قال الرضى ٢٧٠/١: "أى: قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إما مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين: إما أن يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى: (وتبلى إليه تبسلاً) و(والله ابتكم من الأرض تبساً) وإما ألا يلاقيه فيه نحو: قعدتُ جلوساً" أ. هـ. وأنظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢٢١/١ وما بعدها، وابن القوام ص ١٦٣، والجبلى ٣١١/١.

(٦) وهذا رأى: المازنى، والمبرد، والسيوطى، وقد ذهبوا إلى أن الناصب للمصدر هو الفعل المذكور بمعنى: وإن لم يكن من لفظه.

للبعض^(١) مثل: قعدتُ جلوساً؛ لأن الشرط أن يكون بمعناه لا بلفظه.

اعلم أن العلماء اختلفوا في أن (العالم) في قولنا (خلق الله العالم) مفعول مطلق، أو مفعول به، فذهب الأكثرون إلى أنه ليس بمفعول مطلق، بل مفعول به، كما هو الظاهر من كلام المصنف، قالوا: إن المفعول المطلق لا بد وأن يكون حدثاً، وليس (العالم) كذلك، وأيضاً اتصاف الفاعل بالمفعول المطلق على طريق الاستتقاق صحيح، كما نقول: (الله خالق) فلو كان مفعولاً مطلقاً لفاعل (خلق) لصح اتصاف (الله) تعالى به، وليس^(٢) كذلك، فعلم منه أنه مفعول به^(٣).

وعند عبد القاهر [أنه]^(٤) مفعول مطلق^(٥)؛ لأن المفعول المطلق هو الذي لا وجود له قبل تعلق فعل الفاعل، بل كان عدماً محضاً ويوجده الفاعل؛ بمعنى: إخراجُه من العدم إلى الوجود بتعلق فعله، و(العالم) كذلك؛ لأنه كان عدماً محضاً، وأخرجه^(٦) (الله) إلى الوجود، فهو عين خلقه، ولا يجوز أن يكون مفعولاً به؛ لأنه هو الذي كان موجوداً قبل تعلق الفعل، فأوقع الفاعل عليه شيئاً كما في: ضربتُ زيداً.

قال الحديثي^(٧): إنه مفعول مطلق للنوع على طريقة ما في: إنباتُ زيداً عمراً فاضلاً، فإن (عمراً فاضلاً) مفعول مطلق للنوع بالحقيقة؛ لأن (عمراً فاضلاً) نفس الإنباء، فكانه قيل: خَلَقَ خَلْقاً، إلا أنه مؤقت، وهذا مبهم كما في نحو: قعد القرفصاء، وقعد قعوداً.

(١) وهذا مذهب سيبويه، وذهب إلى أن الناصب له فعل مقدر من لفظه، وحذف لدلالة المذكور عليه، انظر: الرضوي ٢٧٠/١، وابن يعيش ١١٢/١، وابن القوام ١٦٣، وابن جماعة ص ١٢١، والهمع ٧٥/٢.

(٢) في الأصل (فليس) وهو تصحيف.

(٣) قال الأصبهاني ص ٢٣١: "واعلم أن النحويين اتفقوا على أن (العالم) في قولنا (خلق الله العالم) مفعول به، إلا عبد القاهر فإنه قال في كتابه الموسوم بأسرار البلاغة: إنه مفعول مطلق، ويحتج الأولون بأننا نعلم (العالم) مع الشك في كونه مخلوقاً لله، أي يعلم بدليل منفصل، والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم، فبأن كون (الله) تعالى خالقاً للعالم غير ذات العالم، فإذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، فتعين أن يكون مفعولاً به لا مفعولاً مطلقاً؛ لأننا نصف (الله) تعالى بالخلق، فلو كان الخلق نفس العالم لزم كونه تعالى موصوفاً بالعالم" هـ.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) انظر: المقتصد ٥٨٠/١، وأسرار البلاغة ص ١٣٨، وشرح الأصبهاني ص ٢٣١، والمغني ٧٦١/٢، والتصريح ٨٠/١، وهذا قول: ابن الحاجب في: الأمالي ٢٧/٤. وقد اختاره ابن هشام وصححه بوجوده، انظرها في: المغني ٧٦١/٢، وحاشية الدسوقي على المغني ٤٧٨/٣، وقال ابن هشام ٧٦١/٢: "والذي غر أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أديهم إنشاء الأفعال لا الذات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً" هـ.

(٦) في الأصل (إخراجه) وهو تصحيف.

(٧) الإمام ركن الدين الحديثي الحسن بن محمد الطوسي، المتوفى بالموصل سنة ٧١٥ هـ، له: شرح الكافية، قال حاجي خليفة: "وشرحه مثل شرح الرضوي بحثاً وجمعاً، بل أكثر منه وأوله: الحمد لله ذي الشول حمد المؤمنين" هـ، انظر: كشف الظنون ١٣٧٦/٢.

شرح كافي ابن الحاجب

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم: خير مقدم، ووجوباً سماعاً مثل: سقياً ورعياً، وخيبة، وجدعاً، وحمداً وشكراً، وعجباً،

وقال بعضهم^(١): الحق أن يكون هذا راجعاً إلى مسألة التكوين، فإن ذهب إلى أن الخلق عين المخلوق نحكم بأنه مفعول مطلق، وإلا فمفعول به.

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة دالة عليه، لفظية كانت أو معنوية^(٢)، حذفاً جوازاً، أي: جائزاً، بحيث يجوز إظهاره وإضماره، كقولك لمن قدم من السفر: خير مقدم، قيل: تقديره: قدمت قدوماً، أو مقدماً خيراً مقدماً^(٣)، بحذف الموصوف^(٤) وإقامة الصفة مقامه، ولا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأن (خيراً) - أفعل تفضيل - يكتسب معنى ما أضيف إليه، فكان كأنه مصدر.

وذهب^(٥) بعض العرب إلى أنه مرفوع لكونه خبر مبتدأ محذوف أي: قدموك خير مقدم^(٦)، فحينئذ لا يكون مما نحن فيه.

وقد يحذف ذلك الفعل حذفاً وجوباً، أي: واجباً، بأن يكون بحيث لا يجوز إظهاره أصلاً، سماعاً بأن يكون طريق علمه مقصوراً على السماع، ولا يكون له ضابط كلي لينضبط به منتشره، مثل: سقياً، أي: سقيت سقياً، ورعياً، أي: رعيت رعياً، وهما في الدعاء له، وخيبة أي: خبت^(٧) خيبة، وجدعاً أي: جذع جدعاً^(٨) وهما في الدعاء عليه؛ لأن معاهما الدعاء بالذل وتقييح الحال، وحمداً، أي: حمدت الله حمداً، وشكراً، أي: شكرت له شكراً، وعجباً أي: عجبت عجباً^(٩).

(١) أنظر: أمالي ابن الحاجب ٢٧/٤.

(٢) في الأصل: (أو معنوية) وهو خطأ، والقرينة اللفظية نحو: (حقيقاً) لمن قال: أي مبر سرت؟ والمعنوية نحو: تأمناً يميناً؛ لمن رأته يتأهب لسفر، وحجاً مبروراً، لمن قدم من الحج، وسعياً مشكوراً، لمن سعى في مثوبة. أنظر: شرح التمهيل ١٨٣/٢، والارتشاف ١٣٦٠/٣، والهمع ٧٩/٢، وأنظر: المساعد ٤٧٠/١، والتصريح ٣٢٩/١.

(٣) هذا قول ابن القواس، أنظر: شرح ابن القواس ص ١٦٤.

(٤) في الأصل: (المحذوف) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (قدح) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: شرح ابن القواس ص ١٦٥، والأصبهاني ص ٢٣٧.

(٧) في الأصل: (خيبت) وهو تصحيف.

(٨) الجذع: قطع الأنف والأذن والشفة واليد، أنظر: اللسان (جذع) ٥٦٧/١.

(٩) قال سيبويه ٣١١/١: "هذا ياب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك: سقياً ورعياً، ونحو: قولك: خيبة وذفراً، وجدعاً، وعقراً، وبوساً وأفة وثغة، ونعداً وسخفاً... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور قد عوت له أو عليه على إضمار الفعل، كالك قلت: سقائك الله =

قال المصنف في شرحه^(١): "وحاصلها أنها مصادر كثرت في استعمالهم فحذفوها بحذف أفعالها^(٢)، وجعلوا المصدر عوضاً عنها للكثرة^(٣)، فهي في المعنى معلة بالكثرة، إلا أن الكثرة لما تعدت معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج على السماع، إذ لا يقدر على^(٤) ضابط يعرف به ما كثر ويميز^(٥) مما لم يكثر".

ثم هذا ثابت باستعمال الفصحاء، فلا يُناقضه إثبات الفعل في غيره^(٦).

ومن هذا القبيل: (أيضاً) وهو مصدر من: (اض) إذا رجع^(٧)، و(فضلاً) من: فضل من الشيء كذا إذا بقي منه بقية^(٨)، و(هنيئاً مريئاً)^(٩) و(عائذاً)^(١٠) ولفظ هذه الأخيرة لفظة

سقياً سقياء، ورعاًك الله رعياً، وخيتك الله خيبة، فكلُّ هذا وما أثابه على هذا ينتصب، وإنما اختزل الفعل ما ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلاً من احذر^(١١) أ. هـ. وقال المبرد: "... فمن المصادر ما يكثر استعماله فيكون بدلاً من فعله... فتقولك: حمداً وشكراً، لا كفرًا وعجياً، إنما أريت: أحمد الله حمداً، فلولاً الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجز أن تُضمّر؛ لأنه موضع خبر... أ. هـ. انظر: المقضب ٢٢٦/٣. وقال الرضي ٢٧١/١: "وأقول: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يُبينها ويُعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز: سقاك الله سقياء، ورعاك الله رعياً، وجددك جدعاء، وشكرت شكراً، وحدت حمداً^(١٢) أ. هـ.

(١) انظر: شرح المصنف ٣٩٥/٢.

(٢) في شرح المصنف: (فعلها) بالإفراد.

(٣) في الأصل: (لكثرة) وهو تصحيف.

(٤) كلمة (على) وكلمة (يميز) ليست في شرح المصنف.

(٥) كلمة (على) وكلمة (يميز) ليست في شرح المصنف.

(٦) قال الأصمعي ص ٢٣٨: "فإن قيل: قولكم: حمدته حمداً، وشكرته شكراً، وغير ذلك، مبطل لقولك:

إن أفعالها واجبة الحذف، قلنا: نحن نقول: إنها واجبة الحذف عند استعمال مصادرها مع الدائم لحو:

حمداً له، وشكراً له، وأنتم ما يئتم التخلّف فيه، ونقول: إنها واجبة الحذف عند بعضهم دون بعض،

وحينئذ استعمال الفعل يكون بناء على مذهب القوم الآخر^(١٣) أ. هـ.

(٧) انظر: لسان العرب (أيضاً) ١٩٠/١.

(٨) انظر: لسان العرب (فضل) ٣٤٢٩/٥.

(٩) قال ابن السجري في: أماليه ٢٤٨/١: "يقال: هذه الطعام والشراب يهنيأ، وما كان هنيئاً، ولقد هنيأ،

والمصدر: الهنيء وكل ما لم يأت بمشقة ولا عناء فهو هنيء، وهنيء اسم الفاعل من هنيء كغزير من غزير

ويحتمل أن يكون محولاً عن هنيء كما عدل وحيم عن راحم... أ. هـ. وقال الرملي: "وتقول: هنيئاً مريئاً

أي: كلُّ هنيئاً وأثرب مريئاً؛ لأنه أكثر ما يقل عند حال الأكل والشرب، وإن كان يصلح لكل حال تحدثت مما

يسر أو يعتبط بها لصاحبها، كما قال القائل: هنيئاً له الشهادة، كئبه قال: ليتوق ذلك هنيئاً... أ. هـ. انظر:

شرح كتاب سيبويه للرملي ص ٥٧٢ رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحقيق / محمد

إبراهيم يوسف شيبه ١٤١٤ هـ. اطلعت عليها بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالمصورة.

(١٠) يقال: هذا عائد من الشر، انظر: لسان العرب (عود) ٣١٦٢/٤، وانظر: المساعد ٤٧٩/١.

وقياساً، في مواضع، منها:

الصفة، ومعناها أيضاً في الأصل، يقال: طعام هنيء مزيء، والمقصود المبالغة في الإباحة، وهذا عائد من الشر، وانتصابها بهذا الاعتبار؛ لأنها أحوال مؤكدة لعاملها الملزم إضماره، كذا في فوائد التسهيل^(١)، ثم استعملت مصدرًا بمعنى الهنيء، والعياذ [بخلاف]^(٢) زعم المبرد^(٣).

وقد حذف ذلك الفعل حذفًا واجبًا قياساً لأنه^(٤) علم له ضابط^(٥) كلي بالاستقراء^(٦)، [وعلم]^(٧) أنهم يحذفون الفعل معه لزوماً، وإن كان مستخرجاً^(٨) من الصور المسموعة من العرب، قال المصنف^(٩): هذا معنى القياس في اللغة عندنا.

ويجوز أن يكون المراد منه: هو الدليل الموجب للحذف، وهو التزام غيره موضعه مع القرينة الدالة عليه وذلك في مواضع متعددة، منها، أي: من المواضع التي^(١٠) يجب حذف

(١) قال ابن مالك في التسهيل ص ٨٩: "وقد يلوب عن المصدر اللازم إضمار لاصيه، صفات كـ: عائداً بك، وهيناً لك، وأقلما وقد قعد الناس... والأصح كون... الصفات أحوالاً". هـ. وقل في شرح التسهيل ١٩٣/٢: "وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو: عائداً بالله من شرها، وهيناً لك، وأقلماً سار الركيب، وأقلما علم الله، وقد قعد الناس، فوقع الصفات في مواقع المصادر لتضمنها إيها، وجعلت أحوالاً مؤكدة لعاملها المقدرة واستغنى بها عن المؤكد كما استغنى عن المصادر...". أ. هـ. وانتصاب هذه الصفات على الحالية المؤكدة لعاملها الملزم إضماره هو رأى الأكثرين، أنظر: الارتشاف ١٣٧٨/٣، والجمع ٩٥/٢، وأنظر: أمالي ابن القسري ٢٤٨/١، ١٠٤/٢، وابن يعيش ١٢٢/١، وشرح الجمل لابن صفور ٥٧٥/٢، ٥٨٧، والرضي ٢٧٥/١.

(٢) من قوله: (بخلاف) إلى قوله: (مستخرجاً) سقط من الأصل واستدركه في الحاشية.

(٣) حيث حمل (عائداً بك) و(أقلماً) وقد سار الركيب) ونحوهما على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل كالمالح والعاقبة، أنظر: المقتضب ٢٢٩/٣، وأنظر رأيه والرد عليه في: شرح التسهيل ١٩٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٦٩/٢، والارتشاف ١٣٧٨/٣، والجمع ٩٥/٢. وقد ذهب ابن الحاجب فيها إلى أنها تقتصر على المفعولية المطلقة، أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٧٤٠/١، ويمثل ذلك قل صاحب التخدير ٣١٥/١.

(٤) هذا تعليل المصنف في: شرحه ٣٩٦/٢، وقال الأصبهاني ص ٢٣٩: "وإنما جعل هذا القسم قياسياً... لإمكان الوقوف هنا على ضابطه كلية بالاستقراء يجب حذف الفعل مع وجودها". أ. هـ.

(٥) في الأصل (ضابطه) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل (باستقراء) وهو تصحيف.

(٧) ما بين المعرفين زيادة من: شرح المصنف ٣٩٦/٢.

(٨) من قوله: (بخلاف) إلى قوله: (مستخرجاً) سقط من الأصل واستدركه في الحاشية.

(٩) أنظر: شرح المصنف ٣٩٦/٢.

(١٠) في الأصل (الذي) وهو تصحيف.

ما وقع مثبتاً بعد نفي، أو معنى نفي، داخل على اسم...

الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها قياساً ما وقع، أي: المفعول المطلق، مثبتاً^(١)، احتراز به عن مثل (ما زيد سيراً) فإنه ليس من المبحوث عنه؛ لعدم ما يقوم مقام الفعل فيه^(٢).

بعد نفي^(٣) حاصل من كلمة / (ما)، احتراز به عن مثل (زيد سيراً) فإنه ليس [من]^(٤) (١/٣٦) هذا القبول أيضاً؛ لعدم النائب^(٥)، وإن كان قرينة في الجملة.

أو وقع المفعول المطلق مثبتاً بعد معنى نفي حاصل^(٦) بكلمة (إنما)^(٧)، وإنما كان فيها معنى النفي لأنها مركبة من (إن) و(ما) على قول، ولتضمنها معنى (ما) و(إلا) على قول آخر، وهذا التقيد ليس للاحتراز، بل يدخل فيه ما هو منه^(٨)، كما سيجيء مثله^(٩).

داخل، صفة لقوله: (نفي أو معنى نفي)، على اسم^(١٠) احتراز به عن مثل: ما سرت إلا سيراً، فإنه ليس منه؛ لعدم القرينة^(١١)، وإن وجد النائب؛ لأن (ما) إذا دخل على الفعل خرج عن المشابهة بـ (ليس) فلم يكن طائفا للخبر.

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المصدر قائماً مقام الفعل القرينة له، ليجب الحذف في: زيد سيراً، وما سرت إلا سيراً؟

(١) قال الجاسي ٣١٢/١: "أي: أريد إثباته لا نفيه فإنه لو أريد نفيه نحو: ما زيد سيراً، لا يجب حذفه" أ. هـ (٢) في الأصل (به) وهو تصحيف.

(٣) قال الرضوي ٢٨٢/١: "قوله (مثبتاً بعد نفي) إنما شرطهما لأنه لو كان منفياً نحو: ما زيد سيراً، أو لم يكن بعد نفي نحو: زيد سيراً، لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام، فلم يجب حذف الفعل إذ قصده هو الموجب لحذف الفعل" أ. هـ

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال الأصبهائي ص ٢٤٠: "وقوله (بعد نفي) احتراز من مثبت بعد نفي فإنه ليس مما نحن فيه لجواز استعمال الفعل معه نحو: زيد سيراً" أ. هـ

(٦) في الأصل (حاصلة) وهو تصحيف.

(٧) قال الأصبهائي ص ٢٤٠: "وقوله: (أو معنى نفي) ليدخل فيه مثل قولك (إنما أنت سيراً) فإنه مما نحن فيه لكونه بمعنى: ما أنت إلا سيراً" أ. هـ

(٨) مثل قولنا: إنما أنت سيراً، لأن معناه: ما أنت إلا سيراً. انظر: شرح المصنف ٣٩٦/٢.

(٩) انظر: قسم التحقيق.

(١٠) قال الرضوي ٢٨٢/١: "وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطاً، وذلك لأنه لا يجوز كما قلنا في نحو: (ما كان زيد إلا سيراً) و(ما وجئتك إلا سيراً البريد) أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق، كما يجوز أن يكون، لكونه خبر الفعلين، مجازاً، فالشرط إذن ما ذكرناه، أعني: كون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو، أي: المصدر، خيراً عنه إلا مجازاً" أ. هـ

(١١) قال الأصبهائي ص ٢٤٠: "وقوله: (داخل على اسم) احتراز عن نفي داخلي على فعل نحو: ما سرت إلا سيراً، فإنه ليس من هذا القبيل" أ. هـ

لا يكون خبراً عنه، أو: وقع مكرراً،

ويمكن أن يجاب عنه بأنه: إما أنه لم يجعل قرينة له؛ لاستدعاء استقلاله بكونه قرينة بدون كلمة، وفيه بُعد، إذ لا يلزم لكل مصدر فعل اشتق منه، بخلاف (ما) فإن كونه قرينة لمعاضدة المصدر.

وإما أنه لم يجعل نائباً عنه، لأن وجوب الحذف حيث يكون ذكر المحذوف كالمناظر المنافي، وهذا إنما يكون إذا كان الناصب أجنبيّاً، والمصدر مع الفعل ليس كذلك، بل هما شقيقتان.

فإن قلت: لم جعل (زيد) قرينة له والمصدر نائباً عنه إذا كان مكرراً؟

قلت: لتعاضده حينئذٍ للتكرار.

لا يكون خبراً عنه، أي: عن ذلك الاسم الداخل عليه النفي أو معناه (إلا بطريق المجاز قصداً للمبالغة، احتراز به عن مثل: ما سيري إلا سيرٌ شديدٌ فإنه ليس منه^(١) لفقدان القرينة، لكون (ما) لاستيفائه^(٢) الخبر لا يستدعي المحذوف^(٣)).

أو وقع المفعول المطلق مكرراً في موضع خبر فيما لا يصلح أن يكون خبراً^(٤)، فلا يرد مثل قوله تعالى: {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ^(٥) الْأَرْضُ دُكًّا دُكًّا}^(٦) فإن المصدر وإن وقع مكرراً إلا أنه ليس بواقع موقع الخبر^(٧)؛ لأن (الأرض) ليس يمتدداً، بل ما يقوم مقام فاعل (دُكَّتِ) فلا يصلح للابتداء، ولو قدر الفعل بعد (الأرض) لكان مما نحن بصدد.

(١) في الأصل (عنه) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل (لا يستوفاه) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٣٩٦/٢، وابن القوام ص ١٦٥، والجامي ٣١٣/١.

(٤) قال الأصبهاني ص ٢٤٠: * قوله (أو وقع مكرراً) نحو قولك: زيد ضرباً ضرباً، أي: يجب حذف الفعل إذا وقع المصدر مكرراً في موضع خبر عن شيء لا يصلح أن يكون خبراً عنه نحو: زيد ضرباً ضرباً، فإنه وقع مكرراً في موضع خبر (زيد) ولم يصلح أن يكون خبراً عن (زيد)، وإذا كان كذلك لم يرد عليه قوله تعالى: {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دُكًّا دُكًّا} لأنه لم يقع في موضع خبر * أ. هـ، وقال ابن القوام ص ١٦٦: * ومنها أن يقع مكرراً نحو: زيد سيرا سيرا، لقيام التكرار مقام الفعل، وليس ذلك مثل قوله تعالى: {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دُكًّا دُكًّا} لأن تكرار المفعول في موضع الخبر ولا يكون خبراً * أ. هـ.

(٥) في الأصل (دكتت) وهو خطأ.

(٦) سورة الفجر الآية (٢١)، وفي قوله (دكّا دكّا) وجهان من الإعراب: أحدهما: أنه مصدر مؤكد، و(دكّا) الثاني تأكيد للأول تأكيداً لفظياً، الثاني: أنه نصب على الحال، والمعنى: مكرراً عليها ذلك، كعظمته الحساب باباً باباً. أنظر: الدر المصون ٥٢٢/٦.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٣٩٧/٢.

مثل ما أنت إلا سيراً، وما أنت إلا سير البريد،

وينبغي أن يعلم أن كلمة (أو) لمنع الخلط، فلا تُناقى الجمع بين الضابطتين^(١)، فلا يرد ما قيل في بعض الشروح: "من أن المفهوم من قول المصنف (إذا وقع مثبتاً أو مكرراً) أنه لا يجوز إلا أحد الأمرين".

أما الضابط المذكور والتكرير والأمر بخلافه فإن سيبويه قد صرح بالتكرير مع الضابط المذكور في أمثلة هذا الباب^(٢)، مؤكداً: ما أنت إلا قتلاً قتلاً، وما أنت إلا الضرب الضرب، وإنما أنت سيراً سيراً.

قوله: مثل: ما أنت إلا سيراً مثال للمفعول المطلق الواقع مثبتاً وهو (سيراً) بعد النفي الداخِل على اسم لا يكون ذلك المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم وهو (أنت) إذ لا يمكن حمل السير عليه، وإنما وجب الحذف^(٣) عند وجود هذا الضابط لوجود القرينة وهي (ما) لأنه يطلب الخبر، ولا خبر يصلح من حيث المعنى إلا فعل بمعنى المصدر المذكور والملتزم في موضعه وهو (الـ).

فإن قلنا: لم لا يجوز أن يكون الناصب اسم فاعل تون فعل؟

قلنا: الواقع منصوب، وعامل النصب أصالة هو الفعل فتقديره أولى، نعم يمكن أن يُعارض بكون الأصل في الخبر الأفراد، لكن يمكن أن يرجح جانب ما أصالته في العمل أيضاً؛ لكون الكلام بالنسبة إلى المفعول.

وقوله: ما أنت إلا سير البريد مثال لهذا القسم أيضاً.

(١) قال الدونت آبادي: "وإنما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه".
هم أنظر: شرح الكافية لـ ٣٤ / أ.

(٢) قال سيبويه ٣٣٥/١: "هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كأن فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان (الحذر) بدلاً من (احذر) في الأمر، وذلك قولك: ما أنت إلا سيراً، وإلا سيراً سيراً، وما أنت إلا الضرب الضرب، وما أنت إلا قتلاً قتلاً، وما أنت إلا سير البريد سير البريد، فكانه قال في هذا كنه: ما أنت إلا تفعل فعلاً، وما أنت إلا تفعل الفعل، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك ١٠ هـ.

(٣) قال الرضوي ٢٨١/١ معللاً لوجوب حذف عامل المصدر المحضور أو المكرر: "وإنما وجب حذف الفعل؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، ووضع الفعل على التجدد والحدوث، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام نحو: (والله يقبض ويبسط).... فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً، لكونه إما فعلاً وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته، فصار العامل لازم الحذف ١٠ هـ.

وإنما أنت سيرا، وزيدا سيرا سيرا ومنها: ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة...

وأما إيراد المثالين^(١) فتبينة على أن المفعول المطلق وإن لم يكن خبرا^(٢) عن ذلك الاسم مبتدأ فهو على ضربين: أحدهما: أنه فعله فيكون حقيقيا كالمثال الأول.

والثاني: أنه ليس فعله، لكن فعله مثبه به فيكون مجازيا، كالمثال الثاني.

وقوله: إنما أنت سيرا مثال للمفعول المطلق الواقع مثبًا بعد معنى النفي الداخل على ذلك الاسم، وإنما وجب الحذف ههنا أيضا لوجود الضابط باعتبار أصل (إنما)^(٣).

وقوله: زيد سيرا سيرا مثال للمفعول المطلق مكررا في موضع الخبر، وإنما وجب الحذف ههنا لوجود القرينة وهي (زيد) لأنه لكونه مبتدأ يستدعي الخبر^(٤) والملتزم موضعه لأنهم جعلوا التكرار قائما مقامه^(٥)، وهو عوضا عنه، ولذلك لم يجمعوا بينهما ومثل قولهم: ضربت ضربا ضربا، ليس بمثل ذلك، وهو ظاهر^(٦).

ومثها^(٧) من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا: ما وقع [أي]^(٨): المفعول المطلق تفصيلا، أي: وقع مستعملا بكلمة التفصيل، احتراز به عن مثل: مننت منا^(٩)، حيث وقع المصدر فيه أثر مضمون جملة متقدمة وليس بتفصيل له، فلا يكون مما نحن فيه: لانتفاء ما يقوم مقام الفعل واللام في قوله: لا أثر مضمون جملة^(١٠).

(١) قال الجاسي ٣١٣/١: "وإنما أورد مثالين تنبيهها على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة أو إلى ما هو فعل للمبتدأ، وإلى ما يشبهه به فعله، أو إلى مفرد ومضاف". هـ.

(٢) في الأصل (خبر) وهو لحن.

(٣) قال ابن القواس ص ١٦٥: "وإنما وجب الحذف لوجود القرينة الدالة على خصوصية الفعل، وقيام... (إنما) مقامه". هـ.

(٤) قال في: الكنز ١٥٧/١: "ومعلوم أن (سيرا) لا يصلح أن يكون خبرا عن (زيد)، فالقرينة حاصلة والمصدر الأول لفظ التزم موضع الفعل المحذوف". هـ، وأنظر: شرح التسهيل ١٨٩/٢.

(٥) أي مقام الفعل.

(٦) لأنه ليس فيه مبتدأ يستدعي الخبر.

(٧) قال الأصبهاني ص ٢٤١: "... إشارة إلى باب آخر من هذا القسم له ضابطة وهي: أن تتقدم جملة متضمنة فوائد، فإذا تكررت فوائدها بالفاظ المصادر وجب حذف أفعالها للاستغناء عنها لكون اللفظ دالا عليها". هـ.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) في الأصل (فشدوا الوثاق منا) وهو خطأ، والصواب ما أثبتته، وأنظر: شرح المصنف ٣٩٧/٢.

(١٠) قال الرضوي ٢٨٣/١: "وبعني بمضمون الجملة: مصدرها مضافا إلى الفاعل أو المفعول، فمضمون (شدوا الوثاق): شد الوثاق، ويعنى يثر ذلك المضمون: فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه، ونمناه أثرا، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر، ويعنى بتفصيل ذلك الغرض: بيان أنواعه المحتملة". هـ، وأنظر: الجاسي ٣١٤/١.

متقدمة، مثل {فَشُدُّوا الرِّبَاطَ فَإِذَا مَتَّأَ بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ} (١).

متعلق بقوله: (تفصيلاً)، وهو احتراز عن مثل قولك: زيدٌ إما يسافرُ سفرًا قريباً وإما يسافرُ سفرًا بعيداً، فإنه ليس بتفصيل أثر مضمون جملة، بل لتفصيل مضمون مفرد (٢).

وعن مثل قولك: زيدٌ إما يسافرُ سفره القريب أو البعيد، فإنه ليس منه أيضاً لأنه ليس لتفصيل أثر مضمون جملة، بل لتفصيل مضمونها نفسها (٣)، وإنما لم يجب حذف الفعل ههنا لعدم القرينة.

فإن قلت: المبتدأ من حيث إنه مبتدأ يستدعي الخبر، والخبر الصالح ههنا فعل بمعنى المصدر المذكور، بعين ما سر، فيكون قرينة له، وكلمة (إما) تقوم مقامه (٤)، فلم لا يجب الحذف؟

قلت: ليس الخبر ههنا فعلاً كذلك، بل هو الجملة التفصيلية، فيكون دلالة المبتدأ على الفعل ضمنية، فلم تعتبر.

وتوصيقه الجملة بقوله: متقدمة ببيان للواقع، وتوضيح له، لإرشاد المبتدئ.

وما وقع في بعض الشروح (٥) * من أنه إنما قيد الجملة بالمتقدمة؛ لأنها لا تكون إلا كذلك، لا متنازع / تقدم تفصيل الشيء عليه -.

(٣٦/ب)

ليس (٦) بشيء، أو يكون هذا القيد بمقتضى هذا التعليل لغواً، إذ التقيد بما لا يمكن غيره يكون كذلك.

قوله: مثل قوله تعالى: {فَشُدُّوا الرِّبَاطَ} جملة متقدمة وقع المفعول المطلق وهو قوله تعالى: {فَإِذَا مَتَّأَ بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ} تفصيلاً لِأَثَرِ مستفاد من مضمونها، فإن مضمونها هو المصدر المضاف إلى المفعول أي: (شدُّ الرِّبَاطِ) وله أثر سبهم، أي: قاتدة يتضمنها ذلك المضمون، وتفصيلها إما المن أو الامتراقاق، والفداء أو الاشتراء، إلى غير ذلك (٧)، وإنما يسمى أثر لحصولها بعد ذلك المضمون، كما أن حصوله بعد المؤثر.

(١) سورة محمد ﷺ من الآية (٤).

(٢) أنظر: ابن القواس ص ١٦٦، والأصبهاني ص ٢٤١.

(٣) قال الدولت آبادي ل ٣٤ / ١: "قوله... تفصيلاً لِأَثَرِ، احتراز عما يكون تفصيلاً لمضمون جملة دون أثره نحو: زيد يسافر سفره القريب أو البعيد" * هـ.

(٤) في الأصل (يقوم مقام) وهو تصحيف.

(٥) المراد به: الشرح المتوسط ص ١١٦.

(٦) جواب قوله: (وما وقع في بعض الشروح).

(٧) أنظر: شرح المصنف ٣٩٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٩/١، والروضي ٢٨٤/١، وابن القواس ص ١٦٦، والكناش ١٥٧/١، والحاسي ٣١٤/١.

ومنها: ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة...

وإنما وجب الحذف بهذا^(١) لوجود القرينة وهي الجملة المتقدمة، والملتزم في موضعه وهو كلمة التتصيل.

ومنها^(٢)، أي: من تلك المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها: ما وقع [أي]: المفعول المطلق، للتشبيه^(٣)، احتراز به عن مثل: ليزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ، فإنه ليس من المبحوث عنه؛ لأن الغرض هنا إيقاع الصوت الثاني بدلاً من الأول^(٤)، فيكون الكلام مستغنياً عن تقدير الفعل، حتى لولا ذلك الغرض لصلح أن يكون مما نحن فيه.

قوله: علاجاً حال عن فاعل (وقع)^(٥) أي حال كون ذلك المفعول المطلق من الأفعال الصادرة عن المحل بمباشرة الجوارح، احتراز به عن مثل: له^(٦) علمٌ علمٌ الفقهاء، وله زهدٌ زهدٌ الصلحاء؛ لأنهما لكونهما دالّين على الثبوت والاستمرار كان الوجه فيهما الرقع على البدلية^(٧) وسبب الاشتراط أن يكون الاسم الذي بمعنى المفعول المطلق دالاً على الحدوث بذلك، ليصلح قرينة للفعل.

وقوله: بعد جملة للاحتراز عن مثل قولك: الصوتٌ صوتٌ الحمار^(٨)، بالنصب في الثاني، بتقدير كاف التشبيه، فإنه ليس منه؛ لكونه كلاماً تاماً مستغنياً عن تقدير الفعل.

(١) قال ابن الحاجب في: شرح المفصل ٢٢٩/١: "فحذفوا الفعل لقيام القرينة الأولى، وهي الجملة التي هذه فوائدها، والتزموا؛ لأن اللفظ الأول قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظاً ومعنى..." أ. هـ.

(٢) قال الأصميهاني ص ٢٤٢: "هذا إشارة إلى قسم آخر من أقسام القياس، وضابطه: أن يتقدم قبل المصدر جملة متشبهة على اسم معناه وعلى من هو منسوب إليه في المعنى، أي: على صاحبه، ويكون المصدر للتشبيه" أ. هـ.

(٣) قال الدولت آبادي ل ٣٤ / أ: "قوله (للتشبيه) أي: للدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، احتراز عن نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوتٌ حسنٌ" أ. هـ.

(٤) هذا أحد قولي سيبويه في مثل هذا المثال وهو رفعه على أنه يدل من الأول، والقول الثاني: رفعه على أنه وصف له، وأجاز الخليل فيه النصب إما على المصدر أو على الحال، وجوز الرضى فيه أن يكون تأكيداً لفظياً. أنظر: الرضى ٢٨٦/١، وأنظر: الكتاب ٣٦٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٣١/١، وشرح الكافية لابن هشام ل ٤٠ / أ.

(٥) في الأصل (واقع) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل (قوله) وهو تصحيف.

(٧) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٠/١، والرضى ٢٨٤/١، والجامي ٣١٥/١.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٤٠٠/٢، والجامي ٣١٥/١، وقال الأصميهاني ص ٢٤٢: "وقوله: (بعد جملة) للاحتراز مما وقع بعد المفرد كقولك: الصوتٌ صوتٌ حمار، فإنه ليس من هذا القليل" أ. هـ.

مشملة على اسم بمعناه وصاحبه، مثل: مررت به فإذا له صوت...^(١)

قيل^(٢): فيه ضعف^(٣)؛ لعدم اختصاص إخراج هذا المثال بذلك القيد، فالصواب أن يقال: إنه احتراز عن مثل قولك: صوت له صوت حمار، فإن^(٤) (صوت له) ليس بجملة لأن (له) في حيز الصفة مع اشتماله على اسم بمعنى المصدر.

مشملة تلك الجملة على اسم بمعناه، أي: بمعنى المفعول المطلق، وهو للاحتراز^(٥) عن مثل قولك: مررت بزيد فإذا له ضرب^(٦) صوت حمار، فإنه ليس منه لعدم اشتمال الجملة فيه على ذلك الاسم.

وإنما اشترط هذا الاشتمال لئلا يفوت القرينة على الفعل، فعلى هذا كان الأولى إثبات (علاجاً) بعد هذا القيد؛ لأن ما هو المقصود وحدثه بالذات ذلك الاسم ليكون قرينة للفعل.

وعلى صاحبه، أي: على صاحب ذلك الاسم، احتراز به عن مثل: مررت به فإذا في الدار صوت صوت حمار^(٧)، فإن حذف الفعل هنا ليس بواجب؛ لعدم اشتمال الجملة فيه على الصاحب.

وإنما اشترط ذلك لأن الاسم بغير صاحبه لم يدل على معالجة الفعل، فلم يصلح أن يكون قرينة له، مع أنه لو لا ذلك لبقى المقدر بلا فاعل.

قوله: مررت به لا مدخل له في المقصود، وإنما ذكر لارتباط المعنى، وقوله: فإذا له صوت جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو (صوت)، و^(٨) على صاحبه وهو

(١) هذا قول الغجدواني، أنظر: شرح الغجدواني ص ١٤٢.

(٢) في الغجدواني: (فيه نظر).

(٣) في الأصل (فاته) وما أثبتته من: الغجدواني.

(٤) في الأصل (الاحتراز) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل (صوت) وهو خطأ؛ لأنه بذلك يكون المثال صحيحاً ومشتملاً على جميع القيود التي ذكرها المصنف، أما ما أثبتته فهو يخل بقيد وهو عدم اشتمال الجملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهذا هو المطلوب ليصح الاحتراز. وأنظر: شرح المصنف ٤٠٠/٢، والجامي ٣١٥/١، والكتاش ١٥٧/١.

(٦) أنظر: المراجع السابقة، وأنظر: الكتاب ٣٦٥/١ وفيه: * هذا باب ما الرفع فيه الوجه، وذلك قولك: هذا صوت صوت حمار، لأنك لم تذكر فاعلاً، ولأن الآخر هو الأول حيث قلت: (هذا) فالصوت هو هذا، ثم قلت: هو صوت حمار، لأنك سمعت نهيقاً، فلا شك في رفعه * أ. هـ. وقال الرضي ٢٨٦/١: * إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالأولى اتباع المصدر - وإن كان للتثنية - وصفاً أو بدلاً نحو: مررت فإذا في الدار صوت صوت حمار، وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة إن لم تست كالفعل لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند إليه *.

(٧) في الأصل (وهو) وهو تصحيف.

صوت حمّار، وصُراخ صُراخ الثكلى، ومنها: ما وقع مضمون جملة...

الضمير المجزور في (له).

وقوله: صوت حمّار، الصوت فيه مفعول مطلق وقع للتشبيه علاجاً بعد تلك الجملة.
ومن قال: المراد من الجملة المعهودة في المثال (مررت به)، فقد سها^(١) سهواً ظاهراً،
كما ذكره صاحب العجواني^(٢).

وقوله: صُراخ صُراخ الثكلى مثال ثانٍ له، وإنما وجب الحذف هنا لوجود
القرينة^(٣)، فإن (له صوت) لما كان مشتملاً على الاسم العلاجي أي: الدال على الحدث؛
لأن المصدر علاج، والاسم الذي بمعناه فيكون علاجاً أيضاً؛ لاتحاده معه في غرض
المتكلم، كان إسناد ذلك الاسم الحادث إلى صاحبه قرينة للفعل^(٤)، والملتزم موضعه وهو
(الصوت) الأول.

ومنها، أي: من المواضع المذكورة: ما وقع [أي]^(٥): المفعول المطلق مضمون جملة
بمعنى: وقوع المفعول المطلق في ضمنها، لا بمعنى وقوعه مضمونها، وهذا التقيد للاحتراز
عن مثل قولك: ضربت ضرباً^(٦)، فإن (ضرباً) لا تعلق له إلا بشق من الجملة المتقدمة لعدم
تعرضه إلى الفاعل فيكون مضمون مفرد.

وسبب الاحتراز عنه انتفاء القرينة والملتزم موضع الفعل، كذا في العجواني^(٧).
قلت: لعل الحكم هنا متعلق بانتفاء المجموع، وإلا فالمصدر المنصوب يدل على فعله،

(١) في الأصل (سها).

(٢) أنظر: شرح العجواني ص ١٤٣.

(٣) أنظر: الكتاب ١/١٥٧.

(٤) قال الرضي ٢٨٤/١: * أكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر بين الجملة المتقدمة
والمصدر، يدل عليه الجملة المتقدمة. فالأصل: له صوت يصوت به صوت حمّار، أي تصويت حمّار،
فأقيم الاسم مقام المصدر كما في: أعطى عطاءً، وكلم كلاماً، وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب
بقوله: (له صوت) لا بفعل مقدّر... وقد قيل: إن العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في
الجملة المتقدمة، لأن المعنى فإذا له تصويت، والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً
مطلقاً... ١. هـ. وأنظر قول سيبويه في: الكتاب ١/٣٥٥، ٣٥٦، وأنظر: ابن يعيش ١/١١٦.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) سبّغ الشارح هذا الاحتراز في القسم التالي، وقال الأصبهاني ص ٢٤٥: * قوله: (ما وقع مضمون
جملة) احتراز مما وقع مضمون مفرد كقولك: ضرب زيد ضرباً، فإن (ضرباً) وقع مضمون المفرد
وهو (ضرب) وليس من هذا القبيل ١. هـ.

(٧) أنظر: العجواني ص ١٤٤ ونصه: * قوله: (مضمون جملة) احتراز عن مضمون مفرد كقولك:
ضربت ضرباً، فإن (ضرباً) لا يتعرض إلا إلى شق الجملة، فإنه لا تعرض له إلى الفاعل، والاحتراز
عنه لانتفاء القرينة وما يقوم مقام الفاعل ١. هـ، وأنظر: الرضي ١/٢٨٧.

ككيف يصح الحكم بالنتقاء القرينة؟

لا محتمل لها غيره، مثل: له على ألف درهم اعترافاً، ويُسمى تأكيداً لنفسه.

قوله: لا محتمل لها، أي: لتلك الجملة، غيره، أي: غير المفعول المطلق، للفصل بين القسم المذكور والقسم الذي يأتي بعده.

مثل: له على ألف درهم فـ (ألف درهم) مبتدأ، و(له) جار ومجرور خبره مقدماً عليه، و(على) إما منصوب على الحالية من الضمير المستتر في الظرف الجارى الراجع إلى (ألف)، أو متعلق به لكونه نائياً عن الفعل، فيكون جملة اسمية، وقع المفعول المطلق وهو اعترافاً في مضمونها؛ لأنها تدل على (اعترف) وفيه اعتراف، مع أنها لا احتمال لها غيره^(١).

ثم ينبغي أن يعلم [أن]^(٢) المراد من الغير المخالف: المنافي، وكون احتمال الكذب لهذه الجملة لكونها خبرية، مستلزمًا لاحتمال الغير كذلك، ممنوع.

ويُسمى هذا القسم من المفعول المطلق تأكيداً لنفسه^(٣)، لكونه مؤكداً للمضمون الذي هو المفعول المطلق، كالأعتراف - مثلاً - في المثال المذكور، فإنه يؤكد المضمون/ الذي هو عين الاعتراف^(٤)، لكن من حيث الصدق، لا من حيث المفهوم مع أن هذا اصطلاح ولا مساحة فيه.

وما يقال: من أن الاعتراف مطلق، والمضمون مقيد، فلا يكون هو هو، يندفع بأن لا يكون الأول متحققاً إلا في ضمن الثاني مع أن ذلك ثابت فيما سبق.

وإنما وجب الحذف ههنا لأن الجملة تدل على (اعترف) وتقوم مقامه^(٥).

(١) انظر: شرح المصنف ٤٠١/٢، والجامي ٣١٦/١، وقال الأصبهاني ص ٢٤٥: "... قولك: (فلان على ألف درهم اعترافاً) فلا اعتراف وقع مضمون جملة وهي (له على ألف درهم) ولم يحتمل غيره؛ لأن قولك: (له على ألف درهم) لا معنى له إلا الاعتراف" جـ.

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٣) قال سيويه ٣٨٠/٢: "هذا باب ما يكون المصدر فيه تأكيداً لنفسه نصياً، وذلك قولك: له على ألف درهم عرفاً، ومثل ذلك قول الأخص:"

إني لأتخلك العبد والبي ... قسماً إليك مع العبد لأميل

وإنما صار تأكيداً لنفسه لأنه حين قال: (له على) فقد أقر واعترف، وحين قال (لأميل) علم أنه بعد حلف ولكنه قال: عرفاً، وقسماً، تأكيداً، كما أنه إذا قال: سيز عليه، فقد علم أنه كان سيراً، ثم قال (سيراً) تأكيداً. هـ، وقال المبرد: "هذا باب ما يكون من المصادر تأكيداً، وذلك قولك: لا إله إلا الله قولاً حقاً كأنك قلت: أقول قولاً حقاً؛ لأن قولك: لا إله إلا الله هو حق، وكذلك: لأضربك قسماً حقاً؛ لأنه يدل من قولك: أقسم، وكذلك: لأقومن قسماً؛ لأن قولك: لأقومن فيه لام القسم، ومثله:

إني لأتخلك العبد والبي ... قسماً إليك مع العبد لأميل

انظر: المقطع ٢٣٣/٣.

(٤) انظر: الخنثاش ١٥٨/١، وقال ابن مالك في: شرح التمهيل ١٨٩/٢: "... سمي مؤكداً لنفسه لأنه بمنزلة تكرير الجملة، فكانه نفس الجملة، وكان الجملة نفسه" أـ.

(٥) في الأصل: (ويقوم)، وانظر: الرضى ٢٨٨/١، ٢٩٣، وابن القواس ص ١٦٧.

ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره، مثل: زيد قائمٌ حقاً، ويُسمّى تأكيداً لغيره.

ومنها: أي: من تلك المواضع: ما وقع، أي: المفعول المطلق^(١) مضمون جملة، بالمعنى المذكور في القسم الأول، واحترز بإضافة المضمون إلى الجملة عما يقع مضمون مفرد نحو: ضربت ضرباً، فإنه مضمون مفرد؛ لما مرّ، ولم يجب حذفه لعدم الملزّم موضعه.

ثم وصف الجملة بقوله: لها محتمل غيره، أي: تلك الجملة احتمال غير ذلك المفعول، احترزاً عما لا يكون له احتمال غيره، كالقسم الأول، كذا قالوا^(٢)، وفيه بحث.

قوله: مثل: زيد قائم، مثال للجملة التي لها احتمال غير المفعول المطلق وهو حقاً، فإن (زيد قائم) كما يحتمل الحقيقة، يحتمل أيضاً غيرها^(٣)، ويُسمّى هذا القسم من المفعول المطلق تأكيداً لغيره^(٤)؛ لكونه مؤكداً للمضمون الذي هو غير ذلك المفعول.

وإنما وجب الحذف ههنا لأن (زيداً قائم) لاحتماله الحق كاحتماله الظن يجوز أن يجعل دالاً على (حق) في المعنى وقائمه مقامه في اللفظ.

وبما ذكرنا في تفسير المضمون سقط ما ذكر في بعض الشروح^(٥): "من أن في عبارته تساهلاً؛ لأن مضمون الجملة إسناد القيام إلى زيد، والحق ليس عبارة عنه، فسمّاه^(٦) منها: ما وقع تأكيداً أو تحقيقاً لمضمون جملة لها احتمال غيره أو لا"، بدليل ما قال بعده:

(١) قال ابن الحاجب في: الإيضاح ٢٣١/١: "وضابطه: أن تتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه، فإن احتملت غيره فهو تأكيد لغيره..." إ. هـ.

(٢) منهم: ابن الحاجب في: شرحه ٤٠٢/٢.

(٣) قال الجاسي ٣١٧/١: "... لأنها تحتمل الصنق والكتب والحق والباطل" إ. هـ. وقال صاحب الإقيد ص ٣٧٤: "... قولك: هذا عبد الله حقاً... قولك (حقاً) أفد معنى لم يفده قولك: (هذا عبد الله) لا لفظاً ولا عقلاً، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا عقلاً فلا، لا يلزم من قولك: (هذا عبد الله) أن يكون ذلك في العقل حقاً، بل لظن أن يظن أن ما قلته باطل فتكفي به (حقاً) لتجعل الجملة مقصورة على أحد الوجهين عند السامع..." إ. هـ.

(٤) قال سيبويه ٣٧٨/١: "هذا باب ما ينتصب من المصادر تأكيداً لما قبله، وذلك قولك: هذا عبد الله حقاً، وهذا زيد الحق لا الباطل، وهذا زيد غير ما تقول..." إ. هـ. وأنظر: المقتضب ٢٦٦/٢ حيث قال: "هذا باب ما وقع من المصدر تأكيداً، وذلك قولك: هذا زيد حقاً، لأنك لما قلت: هذا زيد فخبرت، إما خبرت بما هو عندك حقاً، فاستغنيت عن قولك: أحق ذلك، وكذلك: هذا زيد الحق لا الباطل؛ لأن ما قبله صار بدلاً من الفعل" إ. هـ. قال الرضي ٢٩٣/١: "ويسميه سيبويه: 'التأكيد العام'" إ. هـ. قال ابن الحاجب في الإيضاح ٢٣١/١: "... وسمي تأكيداً لغيره لأنه جيء به لأجل غيره لرفع احتماله" قال في التصريح ٣٣٣/١: "وسمي مؤكداً لغيره لأنه يجعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً، فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر" إ. هـ. وأنظر: الأئمونى ١١٩/٢.

(٥) المراد به الترح المتوسط، أنظر: الترح المتوسط ص ١١٩.

(٦) في الأصل: (المعنى) وما أثبتته من الشرح المتوسط ص ١١٩.

فلا يرد مثل: زيد يسافر مسافرتة؛ لأن المصدر هنا ليس للتأكيد فقط.

ومنها: ما وقع مثني...

ولقائل أن يقول: لو كان المؤكد فيها ثابتاً يكون هو مؤكداً لنفسه، وإلا فلا يتصور التأكيد لأنه تقوية الثابت^(١).

وأجاب عنه الأفاضل العلماء، وفي بعض النسخ باختصار الشق الأول، حاصله أن يقال: سلمنا أن المؤكد وهو الحقيقة ثابت، لكن من حيث مدلول اللفظ؛ لأن الخبر من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق، وأما احتماله الكذب فهو من حيث العقل ولا منافاة بينهما^(٢)، وتسميتهما إياه تأكيد لغيره لاحتمال الجملة غير المؤكد بالنظر إلى العقل.

ثم الظاهر أنه قصد بذكر القسمين إلى أن يبين أن لكل منهما خصوصية واسماً خاصاً، وإلا فيكنى أن يقول: ما وقع تأكيداً لمضمون جملة^(٣).

ومنها: أي من المواضع المذكورة: ما وقع، أي: المفعول المطلق مثني، والمراد من وقوعه مثني كونه دالاً على التكرير من حيث المعنى مبالغة، فلا ينتقض بمثل قولنا: ضربته ضربتين؛ لأن قصد هنا نفس التثنية لا التكرير لأجل المبالغة^(٤).

وإنما خص التثنية لكونها أول تضعيف العدد، وإلا فليس المراد الحصر في اثنين^(٥).

(١) في الأصل: (إثبات) وما أثبتته من: شرح الرضوي ٢٨٩/١، وما ذكره الشارح - رحمه الله - معنى قول الرضوي: "واعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكداً لنفسه، وإلا فليس مؤكداً، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرر، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى؟ وإذا كان ثابتاً فمكرره إنما يؤكد نفسه..." ١. هـ.

(٢) الظن: الرضوي ٢٩٠/١.

(٣) قال الأصهباني ص ٢٤٣: "ولقائل أن يقول: يمكن جمع هذا القسم مع القسم الأول بضابط واحد وهو أن يقال: منها ما وقع مضمون جملة، فإنه يتناول القسمين، ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: إنما ذكر كل واحد منهما لكون كل واحد منهما مخصوصاً بخاصية ليست للآخر" ١. هـ.

(٤) قال الرضوي ٢٩٣/١: "ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله، سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى: (ثم أزعج المصر كثرين) أي: رجعا مكرراً، أو كان لغير التكرير نحو: ضربته ضربتين، أي مختلفتين، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول".

(٥) قال الأصهباني ص ٢٤٦: "ثم اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية نحو (حذيك، وليك، وسعديك، ودوايك، وهذائك) كان الغرض من التثنية فيها التكرير، ولم يقصد بها التثنية خاصة، وإنما يراد بها التكرير، فحطت التثنية علماً لذلك التكرير، وإنما اختصت التثنية به لكونها أول تضعيف العدد" ١. هـ.

مثل: لَيْتِكَ، وسعديك.

مثل: لَيْتِكَ، أصله عند البعض: أَلَبْتُ لَكَ الْإِبِلَيْنِ، معناه أَقِيمْ لَامْتِثَالِ مَأْمُورِكَ، كالمقيم في موضع، من: أَلَبْتُ بِالْمَكَانِ: إِذَا أَقَامَ بِهِ^(١)، ثُمَّ صَيَّرَ إِلَى هَذَا بِحَذْفِ الزَّوَانِدِ وَالرَّدِّ إِلَى الثَّلَاثِي وَالْإِضَافَةِ^(٢)، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ أَصْلُهُ (لَبْتُ) مِنَ الثَّلَاثِي، فَيَكُونُ تَنْثِيَةً^(٣) مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ وَرَدٍّ، خِلَافًا لِيُونُسَ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَقْرَدٌ^(٤)، فَالْبَاءُ عِنْدَهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ الْفَاءِ الْمَنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ الْآخِرَةِ، مِثْلُهَا فِي: لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ، وَالنَّظَرُ الْمَذْكُورُ فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ^(٥) لَيْسَ بِوَاردٍ عَلَيْهِ^(٦).

وإنما وجب الحذف ههنا لوجود القرينة؛ لكونه بمعنى الدعاء وهو لا يكون إلا فعلاً، والملتزم موضعه لأنه في المعنى كالمصدر المكرر، فيكون الأول نائياً عنه^(٧).

فإن قلت: ما الفرق بين التثنية صفة، وبين التثنية المراد منها التكرير حتى يجب الحذف في الثاني دون الأول؟

قلت هو: أن في الثاني كان المصادر المكررة مذكورة بصورها، فحينئذ يمكن أن يوجد النائب، بخلاف الأول، فاقهم.

وكذلك سعديك^(٨)، أصله من: (إِسْعَادُ عِنْدَ الْبَعْضِ وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ أَيْ: أَسْعَدَكَ إِسْعَاداً) بعد إسعاد، فهو مصدر بحذف الزوائد. وعند الآخر: سَعِدْتُ سَعَادَةً بَعْدَ سَعَادَةٍ فَيَكُونُ مِنَ الثَّلَاثِي.

* * * *

(١) أَنْظَرُ: الرضی ٢٩٤/١، واللسان (لب) ٣٩٨٠/٥، وَأَنْظَرُ: أمالي الزجاجة ص ١٣٢.
(٢) قَالَ الرضی ٢٩٥/١: "كُلُّ ذَلِكَ لِيَفْرَغَ الْمَجِيبُ بِالسَّعَةِ مِنَ التَّلْبِيَةِ فَيَتَقَرَّغَ لاسْتِمَاعِ الْمَأْمُورَةِ حَتَّى يَمْتَلِئَ".

(٣) هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ، وَسَيُيَوِّه، وَالْجَمْهُورُ فِي أَنَّ (لَيْتَكَ) وَمَا أَشْبَهَهُ مَثْنِي، وَذَهَبَ يُونُسُ إِلَى أَنَّهُ مَقْرَدٌ كَ (لَدَى) قَلْبِ الْفَاءِ لَمَّا أَضِيفَ إِلَى الْمَضْمَرِ، أَنْظَرُ: الْكِتَابُ ٣٥١/١، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٩/١، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٧٩/٢، وَتَرْجُحُ التَّشْهِيلُ ١٨٦/٢ وَابْنُ الْقَوَامِ ص ١٦٨، وَالرَضِيُّ ٢٩٤/١.
(٤) حَاصِلُ هَذَا النَّظَرِ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ - أَيْ يُونُسُ - لَيْسَ بِوَجْهِ، لِبَقَاءِ يَاءِهِ مَضَافاً إِلَى الظَّاهِرِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

دَعَاوْتُ إِسْعَاداً نَابِيّاً مِثْلَ وَرْدٍ ... فَلَيْسَ لِيُشْبِي بِسَدِي مَسُورٍ

(٦) قَالَ الرضی ٢٩٤/١: "... قَالَ أَبُو عَلِيٍّ مَعْتَذِرًا لِيُونُسَ بِجَوْرِ أَنْ يَقَالَ: أَجْرَى الشَّاعِرُ الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ وَقْفٍ عَلَى (أَفْعَى): (أَفْعَى) بِالْيَاءِ"، وَأَنْظَرُ: الْأَصْبَهَانِيُّ ٢٤٨، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّاحِ ٢٥٣/٢.

(٧) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ ٤٠٤/٢: "وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ الْفِعْلِ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ فِي الْمَعْنَى تَكْرِيرٌ لَمَّا قَصِدَ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَبْتُ لَبًّا، وَسَعِدَا سَعَادًا، فَجَعَلُوا اللَّفْظَ الْمَقْدَرُ نَائِبًا مَثَابَ الْفِعْلِ وَدَالَا عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ حَذَفُوهُ". هـ. وَأَنْظَرُ: أمالي ابن الحاجب ١٣٨/٢، وَابْنُ الْقَوَامِ ص ١٦٨.

(٨) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي تَرْجُحِ الْجَمَلِ ٥٧٩/٢: "مَعْنَاهُ: إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِسْعَادًا بَعْدَ إِسْعَادٍ أَوْ: كَلِمَا أَمَرْتَنِي أَطْعَمْتُكَ وَسَاعَدْتُكَ عَلَى ذَلِكَ". هـ. وَأَنْظَرُ: اللِّسَانُ (بَعْدَ) ٢٠١٢/٣، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ تَكْدِيرُهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ بَلْ مِنْ مَعْنَاهُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: تَابَعْتُ وَطَاوَعْتُ، أَنْظَرُ: ابْنُ يَعِيشَ ١١٩/١.

(٩) فِي الْأَصْلِ (إِسْعَادُ) وَهُوَ لَحْنٌ.

[المفعول به]

المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل مثل: ضربتُ زيداً،

ولما فرغ من بيان المفعول المطلق شرع في بيان المفعول به فقال: المفعول به، قدّمه على سائر لكونه أقوى المفاعيل بدليل اشتراكه للفاعل في بعض الصور، وسدّة اقتضاء الفعل له بالنسبة إلى ما عداه، وإن كان في تقديمه تحلل بالأجنبي عن الأنواع.

وإنما يسمى مفعولاً به^(١) لأنه الذي التصق به الفعل، يقال: فعلت به فعلاً أي: أوجدته^(٢) ملصقاً، وقيل: لتقيده بالياء في السؤال والجواب كقولك: يزيد، في جواب من قال: بأي شيء وقع فعلك، أو بمن تعلّق فعلك؟.

ثم عرفه بقوله: هو، أي: المفعول به ما وقع أو ذكر ليوقع، والضمير المجرور في قوله: عليه فعل الفاعل^(٣) فمعناه: ما يكون متعلّقاً للفعل في الكلام، إما حقيقة أو فرضاً، فلا ينتقض بمثل: زيد ضربته^(٤)، وخلق الله العالم - على مذهبه - واضرب خالداً وهو يضرب بكراً.

وقيل: ليس المراد من الوقوع الأمر الحسي^(٥) كما في مثل: ضربتُ زيداً فيما يتعدى إلى

(١) انظر: علة تسميته في: الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٥/١، والتخمين ٣١٩/١.

(٢) في الأصل (وجدته) وهو تصحيف.

(٣) هذا تعريف الزمخشري له، قال الرضوي ٣٠٠/١: "قوله (ما وقع عليه فعل الفاعل) لفظ جار الله * ا. هـ. وانظر: المفصل ص ٦٥، وقال الأصبهاني ص ٢٤٩: "احترز بقوله (عليه) من سائر المفاعيل، لأن الفعل يقع إما عليه، وإما لأجله، وإما فيه، وإما معه، وإما أن يكون نفس الفعل الواقع من الفاعل، ثم اعلم أن المراد من الوقوع هو التعلق؛ لئلا ينتقض بمثل قولنا (خلق الله العالم) وبمثل (لم يضرب زيداً عمراً)".

(٤) قال ابن الحاجب في: الأمالي ٥٤/٣ راداً على هذا الإيراد: "... قوله: المفعول به هو (ما وقع عليه فعل الفاعل) هذه عبارة النحويين يقولون وقع ولوا قالوا: هو الذي يتوقف عقلية الفعل مع ذكر الفاعل عليه، لكان جيداً، قال الشيخ: ولا حاجة إلى قولنا: (الفاعل) بل يكفي أن يقال هو الذي وقع عليه الفعل، وإنما قلنا الفاعل لرفع وهم من يتوهم في قولهم: زيد ضربته، أنه مفعول به، وليس كذلك، فإن (زيداً) فيما قرئ ليس موضوعاً دالاً على تعلق الفعل به، وإنما هو هنا مخبر عنه، وإنما الضمير هو الذي تعلّق به الفعل، ولما رأى هذا السوّفم الضمير (هو) في المعنى لـ (زيد) توهم أنه في معنى الحد المشكور، وليس كذلك، فإن هذه الدلالة ليست دلالة وضعية وإنما هي دلالة عقلية، والكلام في حدود الألفاظ إنما هو باعتبار الوضع اللغوي لا باعتبار الدلالة العقلية * ا. هـ.

(٥) هذا قول ابن الحاجب في: الإيضاح ٢٤٤/١ حيث قال: "أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول، لا الأمر الحسي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مقولها حساً كقولك: علمتُ زيداً، وأردته، وسافهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك، والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه * ا. هـ. وقال في: شرح الكافية ٤٠٥/٢: "وتعني بالوقوع: تعلّقه بما لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدى * ا. هـ. وانظر: شرح شذور الذهب ص ١٩٩، وشرح قطر الندى ص ٢٨٠.

واحد، وأعطيت زيدا [درهماً]^(١) فيما تعدى إلى اثنين، بل تعلقه/ شيء لا يمكن تعلقه إلا (٣٧/ب) بعد تعقل ذلك الشيء ليدخل فيه: علمت زيدا، وشكوت الله.

ثم المراد من التعلق: تعلق الوقوع، فلا ينتقض بالفاعل؛ لأن تعلق الفعل به تعلق القيام، أو يقال: المراد من المتعلق غير الفاعل، وهذا معلوم من سياق الكلام. وأيضاً لا يرد عليه المفعول فيه؛ لأن تعقل الفعل ليس بعد تعلقه، بل الأمر على العكس؛ لأن الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام، وتعقل الشيء لا يتوقف على تعلقه بذلوله بالالتزام.

والمراد من الفعل: الفعل الحقيقي، فلا يرد ما قيل: من أنا لا تسلم أن الفعل يدل على الزمان بالالتزام بل بالتضمن، لأنه مدلول صيغته التي هي جزء منه.

لكن لقائل أن يقول: دلالة الفعل على المفعول به لا تخلو عن الدلالات^(٢) الثلاث: المطابقة، والتضمن، والالتزام، وانعدام الأولين فيها ظاهر فتعين الثالث، فيلزم المحذور المهروب عنه في المفعول فيه!

وأجاب عنه بعضهم: بأن المفعول به لما كان موقوفاً عليه الفعل في التعقل امتنع انفكاكه عن ماهية العقل فيه، فكان الماهية صارت إياه، والمفعول فيه ليس بهذه المثابة.

أو يقال: إن المفعول به جزء معنى الفعل المتعدى؛ لأن المراد بالمتعلق في قوله^(٣): (المتعدى ما يتوقف فهمه على المتعلق) هو المفعول به.

قلت: الأول شيء لا يعرف له وجه مقيد، والثاني يستلزم الدور، وهو ظاهر.

وما يقال في دفعه: المراد من الفعل المأخوذ في تعريف المفعول به، الفعل الحقيقي كما عرفت، ومن الفعل المعرف بالمفعول به، الفعل الاصطلاحي، فلا دور!

ليس بحق، تعرفه بالتأمل في وجه يتوقف هذا الفعل على المفعول به، نعم لو قيل في تعريفه: ما نصب المفعول به، لزم ذلك، وليس كذلك.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم ألا يكون كل شخص من أشخاص المفعول به المعينة مثل (زيد) في: ضربت زيدا - مثلاً - مفعولاً به، لأن تعقل الفعل لا يتوقف عليه، بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية!

قلت: نعم لو كان تعقل الفعل يتوقف على الشخص أيضاً باعتبار وجود شخص^(٤) ما فيه.

(١) ما بين المعرفين سقط من الأصل، وما أثبتته من: متن الكافية ص ٨٧.

(٢) في الأصل (الدلالات) وهو تصحيف.

(٣) أي: ابن الحاجب في: كافيته ص ٢٠٣، وانظر: شرح المصنف ٨٩٦/٣.

(٤) في الأصل: (الشخص) وهو تصحيف.

وقد يتقدم على الفعل.

واعلم أن لصاحب العجذواني احتراماً^(١) لرد هذا الجواب بأن يقول^(٢): "قلت: نعم لو كان يتوقف تعقل الفعل على شخص ما لا بشرط شيء، وأما إذا كان بشرط^(٣) شيء فلا، وهذا كذلك، إذ لا مدخل للعوارض في اقتفاء تعقل الفعل".

لكن لم يسأل من مضممار الفكر ما هو الصواب، بل تكلم بكلام لا يخفى ضعفه لمن له ممارسة في علم الميزان، بل ليس بصحيح في نفسه، في استلزامه استحالة تعقل الفعل، على ما ذكر في الأسئلة.

وبقي ههنا سؤال لطيف وهو: أن المفعول به في مثل (ضربت زيداً) - مثلاً - لا يخلو من أن يكون لفظه، أو ما يصدق هو عليه، فإن كان الأول فالجواب [ليس]^(٤) بصادق عليه؛ لأن الفعل لا يقع على اللفظ، وإن كان الثاني فلا غرض للنحاة فيه؛ لأن بحثهم لا يتعلق بالأعيان الخارجية، ويدل عليه قولهم: إنه منصوب!

قلت في جوابه: المراد الثاني، لكن في الكلام مضاف محتوف تقديره: اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، وإنما حذف قصداً للاختصار^(٥)، مع أن ذكره فيما قيل: قرينة له. ويمكن أن يرد الأول على هذا الوجه أيضاً.

وقد يتقدم المفعول به سواء كان منصوباً أو مجزوراً تقديماً واجباً^(٦) فيما تضمن ما يقتضيه صدر الكلام^(٧)، وتقديماً جائزاً تأخيره فيما أريد به الاختصاص وغيره من الأغراض^(٨) المتعلقة للتقديم، على الفعل الناصب له - في المذهب الأصح - إذا لم يكن مصاحباً لما يقتضيه صدر الكلام، كالتعجب، ولام الابتداء، وغيرهما؛ لأنه إذا صاحبه يمنع التقديم^(٩).

(١) في الأصل (احترام) ولا أدري ما مراده بهذه الكلمة، ولعل ما أثبتته يكون صواباً.

(٢) أنظر: شرح العجذواني ص ١٤٧.

(٣) في الأصل: (إذا كان لا بشرط شيء فلا) بزيادة (لا) بين (كان) و(شرط) وليست في العجذواني.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ويوضح ذلك الجاسي بقوله ٣٢٠/١: "المفعول به هو ما وقع، أي: اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق" أ. هـ.

(٦) في الأصل (تقديمها لأنها فيما يضمن) وهذا تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٧) وذلك إذا تضمن معنى الاستفهام أو الشرط نحو: من رأيت؟ ومن تكرم بكرمك، أنظر: الجاسي ٣٢١/١.

(٨) في الأصل (الاعتراض) وهو تصحيف.

(٩) هذا معنى كلام ابن مالك قال في: التسهيل ص ٨٤: "يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أن) مشددة أو مخففة، وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواباً أمراً، ويجوز في غير ذلك، إلّا علم النصب، تأخير الفعل غير تعجبي ولا موصول به حرف ولا مقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقاً"، وقال في شرح التسهيل ١٥٣/٢: "... فإذا كان أحد أسماء الاستفهام أو الشرط وجب تقديمه على الفعل نحو: من رأيت؟ وأيّهم لقيت، ومتى قدمت، وأين قمت؟ ومن تكرم بكرمك،

شرح كافيّة ابن الحاجب

ولا منع لعمل الفعل [في] ^(١) المتقدم؛ لكونه قويا في العمل لأصالته فيه ويتصرف [في] ^(٢) معموله (٣) أينما وقع نحو: زيداً ضربت، وبزيد مررت، خلافاً للكوفيين ^(٤) في منع نحو: زيداً غلامه ضرب ^(٥)، وعلامه أو غلام أخيه ضرب زيد.

ثم اعلم أن المفعول به يجوز حذفه إذا لم يكن المخبر عنه ^(٦)، والمخبر به، والمتعجب منه ^(٧) والمجاب به ^(٨)، والمحضور ^(٩)، [أو] ^(١٠) الباقي محذوفاً [عامله] ^(١١).

وأما ما حذف من المفعول فمثنوى ^(١٢) أي: مراد في المعنى إن لم يستغن عنه، بأن يكون

وأيهم تدع = حُجِّجَكَ، ومتى تُعِنُّ تَعْنُ؟ وكذا المضاف إلى شيء منها نحو: غلام من رأيت؟ وفعل أيهم استحسن؟ وكذا المصوب بفعل واقع جواباً لأما نحو: (فَأَمَّا النِّبَمَ فَلَا تُنْقِرُ) وما سوى ذلك من منصوب بفعل متصرف فجائز تقديمه عليه إن ظهر المصوب أو أغنى عن ظهوره قرينة نحو: زيداً ضرب عمرو، وحجازي صاد موسى، فإن كان الفعل صلة حرف، أو مقروناً بلام الابتداء، أو القسم، وجب تأخير ما يتعلق به نحو: من البر أن تكف لسائقك، وإن الله يُحِبُّ المحسنين، والله لأفعلن الحق ^(١٣).

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) انظر: شرح المصنف ٤٠٦/٢.

(٤) انظر رأي الكوفيين في: التسهيل ص ٨٤، وشرح التسهيل ١٥٣/٢، والرضي ٣٠٣/١، والارتشاف ١٤٧/٣، والمساعد ٤٣٦/١، وجواز هذا هو رأي البصريين.

(٥) انظر علة منع الكوفيين لمثل هذا في: الرضي ٣٠٣/١، وقد أجاز هذا البصريون، وهو الحق، لثبوت استعمالها به ورد السماع، انظر: شرح التسهيل ١٥٣/٢، وقد أورد عدة أمثلة من الشعر العربي تنال على جوازه قتل: "... فمات (زيداً غلامه ضرب) قول رجل من طيء في كعب بن زهير وأخيه:

كَمَا أَعْوَدَ بَنِي فَاثِقَادَ مَضِيًّا ... وَلَوْ آتَى بَاءَ بِالْعَلِيدِ فِي سَفَرِ

ومثل (غلامه ضرب زيد) قول الشاعر:

رَأَيْتُ يَحْمَدَ الدُّدَى الْفَخْرَ الْحَزَنَ ... وَمِنْهُ قِيَّ بِسَمْعِهِ الْمُرُورُ

ومثل (غلام أخيه ضرب زيد) قول الآخر:

سَرُّ يَوْمِيًّا وَأَعْوَادًا ... وَكَيْفَ عَلِمْتُ بِخِلَاجِ جَمَلَا

(٦) قال ابن مالك في: شرح التسهيل ١٦١/٢: "المخبر عنه فاصداً المفعول القائم مقام الفاعل، والأول من مقعولي (ظن) وأخواتها، والثاني من مقاعيل (أعلم) * أ. هـ

(٧) في الأصل: (عنه)، ومثاله: ما أحسن زيداً! إذ لا فائدة من التعجب من دون المتعجب منه.

(٨) مثل: ضربت زيداً، في جواب من قال: من ضربت؟ إذ هو مقصود الكلام.

(٩) مثل: ما ضربت إلا زيداً، إذ لو حذف لأفهم نفى الضرب مطلقاً، والمقصود به نفية مقيدة.

(١٠) ما بين المعقوفين من: فوائد التسهيل ص ٨٥، ومثاله: خيراً لنا، وشرّاً لعدونا، لنلا يلزم الإجحاف. وانظر: الرضي ٣٠٩/١، والهمع ٩/٢، ١٠.

(١١) ما بين المعقوفين من: فوائد التسهيل ص ٨٥، ومثاله: خيراً لنا، وشرّاً لعدونا، لنلا يلزم الإجحاف. وانظر: الرضي ٣٠٩/١، والهمع ٩/٢، ١٠.

(١٢) وذلك مثل قوله تعالى: (فَعَلَّامٌ لِّمَا يُرِيدُ) هود (١٠٧) - أي: لما يريد، وقوله تعالى: (تَقْفِرْ لِيِنَّ بَشَاءً) آل عمران (١٢٩) - أي: لمن يشاء.

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً، كقولك: زيداً، لمن قال: من ضرب، وجوباً في أربعة أبواب: الأول: سماعي...

القصد إلى بيان تعلق فعل الفاعل بمفعول غير مذكور، وإلا فغير منوي وذلك إما لتضمنين الفعل معنى يقتضي اللزوم^(١)، وإما للمبالغة بترك التقييد^(٢)، وذلك بأن يكون القصد إلى ثبوت الفعل مع قطع النظر عن تعلقه بشيء آخر.

وقد يحذف ذلك الفعل، أي: الذي هو ناصب المفعول به أيضاً لقيام قرينة دللت^(٣) عليه، حذفاً جوازاً، وهذه^(٤) القرينة قد تكون مفهومة من كلام شخص آخر كقولك: زيداً مجيباً لمن قال لك: من ضرب؟ أي: ضرب زيداً، أو من غيره نحو قولك: (مكة) للحجاج، أي: تقصنون^(٥) مكة.

وقد يحذف ذلك الفعل حذفاً وجوباً لا يجوز إظهاره - كما فيما سبق - وذلك الحذف في أربعة أبواب^(٦)، وإنما كان كذلك ولم يقل: (في أربعة مواضع) كما قال فيما قبل، رعاية لجهة التماس؛ لأن الباب يستعمل فيما ذكر فيه أحكام مختلفة، والموضع فيما ذكر فيه حكم واحد مشتمل على صور متعددة، فناسب استعمال الباب ههنا لكون الأحكام المختلفة مذكورة فيه واستعمال الموضع فيما قبل لأنه ليس فيه إلا بيان/ ضابطة تحتها صور متعددة، كذا قيل في بعض الشروح.

(١/٣٨)

الباب الأول من الأبواب الأربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها: سماعي، أي: طريق علمه مقصور على السماع من غير أن يذكر له ضابط^(٧) كلي، وعلّة وجوبه كثرة الاستعمال، قال المصنف في شرحه^(٨): "... فإلها^(٩) مفعولات كثرت في ألسنتهم، فالتزموا حذف الفعل فيه^(١٠) فوزأله في المفعول به وزان: سقياً ورعيّاً، في المصادر، والعلّة واحدة".

(١) مثل قوله تعالى: {يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} النور (٦٣) - أي: يعدلون.

(٢) مثل قولك: فلان يعطى ويمنع، قال تعالى: {وَاللَّهُ يَفْعَلُ وَيَشَاءُ} البقرة (٢٤٥) - انظر فيما سبق: الرضوي ٣٠٩/١، ٣١٠، والهمع ٩/٢، ١٠، والظن: شرح التسهيل ١٦١/٢، والإرشاد إلى علم الألفاظ.

ص ٢٢٠، والكناش ١٦٠/١.

(٣) في الأصل: (دلّ) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (وذلك) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (يقصدون) وهو تصحيف.

(٦) قال الجاسي ٣٢١/١: "تخصيصها بالذكر ليس للحصر؛ لوجوب الحذف في باب الإغراء، والمنصوب على المدح أو الذم، أو الترحم، بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب". اهـ. والظن: شرح الكافية للدولت آبادي ل ٣٥/١، وفيه مثل ذلك.

(٧) في الأصل: (ضابطة) وهو تصحيف.

(٨) انظر: شرح المصنف ٤٠٨/٢.

(٩) في شرح المصنف: (وهي).

(١٠) كلمة: (فيه) ليست في شرح المصنف.

مثل: امرأ ونفسه، و{انتهوا خيراً لكم}، وأهلاً وسهلاً.

كما في مثل: امرأ ونفسه بحذف (دع) أي: دع امرأ مع نفسه، وقوله تعالى: {انتهوا خيراً لكم} ^(١) بحذف (اقصدوا) أي: انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم، هذا على ما ذهب إليه سيبويه ^(٢)، وعند الكسائي ^(٣) أنه خير (كان) أي: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، وعند الفراء ^(٤): صفة لمصدر محذوف أي: انتهوا انتهاء خيراً لكم.

ولا يمكن حمل نصبه على أنه مفعول (انتهوا)؛ لأن الأمر بالانتهاء عن الخير كالأمر بالشر، والله منزه عن ذلك.

ومنه قولهم: أهلاً، أي: أتيت سكاناً مأهولاً، معناه: أتيت أهلاً لا أجنب، وسهلاً أي: أتيت مكاناً سهلاً دون حزن، يعني: وطئت سهلاً من البلاد لا حزناً ^(٥).

(١) سورة النساء من الآية (١٧١).

(٢) وهو مذهب الخليل، أنظر: الكتاب ٢٨٢/١، ٢٨٤، والمقتضب ٢٨٣/٣، وابن يعيش ٢٧/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/١، وشرح التسهيل ١٥٩/٢، وابن القواس ص ١٧٢، والارتشاف ١٤٧٥/٣. وقال ابن السجري في أماليه ٩٩/٢: "وفي هذا التقدير قائدة عظيمة لأنه نهاهم بقوله: {انتهوا} عن التثليث، وأمرهم بقوله: انتهوا خيراً لكم، بالدخول في التوحيد، فكانه قال: انتهوا عن قولكم: الهة ثلاثة وأتوا خيراً لكم، فقولوا: إنما الله واحد، فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمر قطع، وأدخلهم في أمر حسن جميل" ١. هـ.

(٣) وهو قول أبي عبيدة في: مجاز القرآن ١٤٣/١، وأنظر: مجالس ثعلب ٣٠٧/١، وأمالي ابن السجري ٩٩/٢، وابن يعيش ٢٧/٢، والرضي ٣٠٥/١، وابن القواس ص ١٧٢، والارتشاف ١٤٧٥/٣. قال ابن مالك في: شرح التسهيل ١٥٩/٢: "ورد عليه الفراء بأن قل: لو صح هذا التقدير لجاز أن يقال: انته أخانا، على تقدير: يكن أخانا" ١. هـ، وأنظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٦/١.

(٤) أنظر: معاني الفراء ١٩٥/١، ولم يقل الفراء بذلك صراحة بل قل: "إنه منصوب بتصلاته بالأمر، لأنه من صفة الأمر"، وأنظر ما تسميه الشراح إليه في: مجالس ثعلب ٣٠٧/١، وأمالي ابن السجري ٩٩/٢، وأعراب النحاس ٥٠٨/١، والرضي ٣٠٥/١، وابن القواس ص ١٧٢، والارتشاف ١٤٧٥/٣. وذلك قول رابع وهو: أنه منصوب على الحال، قل السمين في: الدرر ٤٦٩/٢: "نقله مكي عن بعض الكوفيين ونقله أبو البقاء ولم يعزه" ١. هـ، وأنظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٢١٤/١، وأملأ ما من به الرحمن ٢٠٤/١.

(٥) وفي نصيه وجهان: أحدهما: أنها من المفعول له والعامل ليس من لفظها نحو: أتيت أهلاً، ووطئت سهلاً - وهذا التقدير ذكره الشراح - كما نرى، الثاني: أنها منصوبة بأفعل من لفظها أي: أطلت أهلاً ومنهلت سهلاً، أنظر: ابن القواس ص ١٧٢، وأنظر: الرضي ٣٠٦/١، والأصهباني ص ٢٥٢.

[المنادى]

والثاني: المنادى،

والباب الثاني من تلك الأبواب الأربعة: المنادى، لكن الحذف فيه وفيما جاء بعده قياسى حيث يذكر له ضابط^(١) كلى لحذف العامل على سبيل لزوم، عند تحقق ذلك الضابط - وإن كان مستخرجاً من الصور المسووعة - وهو ههنا كون المفعول به واقعاً فى جملة إنشائية يطلب بها إقبال من يخاطب به (يا) أو إحدى أخواتها، وترك التصريح لثبوت قرينة الظهور فى كلامه.

اعلم أن كلام المصنف يدل تصريحه على أن العامل فى المنادى هو: الفعل المحذوف اللازم حذفه^(٢)، كما هو مذهب الأكثرين من المحققين^(٣)، خلافاً لمن ذهب إلى أن عامله حرف النداء.

ثم إن البعض منهم علل العمل بالنيابة^(٤)، والآخر بكون تلك الحروف أسماء أفعال^(٥)، وقالوا^(٦): جواز الإمالة فيها، وتعلق لام الجر بها، دليل على ذلك.

(١) فى الأصل: (ضابطه) وهو تصحيح.

(٢) انظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢٥١/١ حيث اختار أنه منصوب بفعل مقدر.

(٣) هذا مذهب سيبويه والجمهور قال سيبويه ١٨٢/٢: "هذا باب النداء، اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره" أ. هـ، وانظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٧١، والرضى ٣١٢/١، وابن يعيش ١٢٧/١، وابن القوائى ص ١٧٤، والأصبهاني ص ٢٤٣.

(٤) هذا مذهب ابن السراج فى: الأصول ٣٣٣/١ حيث قال: "وينبغي أن تعلم أن حق كل منادى النصب من قبل أن قولك: يا فلان، ينوب عن: أنادى فلاناً؛ لأن قولك: (يا) هو العمل بعينه" أ. هـ، وهو قول ابن جنى فى: الخصائص ٢٧٧/٢، ٢٧٨، واختاره الرضى ٣١٢/١ بعد أن نسب إلى المبرد حيث قال: "وأجاز المبرد نصبه على حرف النداء لمدح مسد الفعل، وليس ببعيد"، واختاره صاحب التكميل ٣٢٥/١، والتبريزي فى: شرح اللع ص ٢٥٨، وقد نسب النحاة هذا القول إلى المبرد انظر: ابن يعيش ١٢٧/١، والرضى ٣١٢/١، وابن القوائى ص ١٧٤، والجبلى ٣٢٤/١، والأشموني ١٤١/٣، وحاشية يس على الفاكهي ٩٩/٢، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٧٣/٢، وما فى المقتضب ٢٠٢/٤. خلافاً لذلك، حيث قال: "هذا باب النداء، اعلم أنك إذا دعوت مضافاً لنصبته، وانتصبه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله؛ لأن (يا) يدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد، لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً" أ. هـ، فكلام المبرد صريح فى أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوباً، و(يا) يدل منه، وهو بهذا يكون موافقاً لمسيبويه.

(٥) نسب هذا القول إلى أبى على الفارسي فى: ابن يعيش ١٢٧/١، والرضى ٣١٢/١، والارتشاف ٢١٧٩/٤، والجبلى ٣٢٥/١، والهمع ٢٥/٣، وانظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٩/١.

(٦) هذه حجة القائلين بأن عامل النصب هو حرف النداء (يا)، ونسب إلى المبرد فى: ابن القوائى ص ١٧٥، وانظر هذه الحجة فى: الإنصاف ٣٢٦/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

والأولون ذكروا في منع القول ممن يجعلها اسم فعل، أنه لو كان كذلك لكان له مرفوع، إذ لا بد له منه وليس له مرفوع مظهر، فلا بد أن يكون مضمراً، ولا يجوز أن يكون ذلك الضمير.

وهو: المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو،

للمتكلم؛ لأن ضمير المتكلم لم يوجد مستتراً في أسماء الأفعال، ولا يجوز أن يكون المخاطب إذ ليس المعنى أن المخاطب هو الداعي، بل المدعو، ولا يجوز أن يكون الغائب، إذ لم يتقدم عليه ذكر، وهو لا بد منه، مع أن المعنى ليس على أن الداعي غائب، وأن أسماء الأفعال ليس فيها أقل من حرفين، والهمزة من حروف الفداء حرف واحد، وإذا بطل^(١) كون الهمزة منها، بطل كون البواقي أيضاً منها، إذ لا قائل في الفرق^(٢).

أقول: في الدليلين نظر^(٣)؛ لأن الأول منقوض بنحو (أف) بمعنى: اتضرع، [أو تضجرت]^(٤) و(أوه) بمعنى: أتوجع، أو توجعت، وأن في الثاني حملاً للأكثر على الأقل.

وفي سيد عيد الله: زعمه^(٥) إشارة إلى الجواب، وإن تمّ وإلا فلا.

وعرفه بقوله: هو أي: المنادى اسم المطلوب إقباله^(٦)، والقول كالجنس يشتمل المنادى وغيره نحو قولك: أطلب إقبالك، على أن يكون الفعل إنشَاءً، فلما قال: بحرف خرج عنه أمثال هذا؛ لأن الإقبال فيه ليس بمطلوب بالحرف بل بالفعل^(٧)، وذلك الحرف نائب مناب

(١) في الأصل (بطل) وهو تصحيف، والتصويب من: الإيضاح لابن الحاجب ٢٥٠/١.

(٢) انظر: السابق نفسه، وانظر: الرضى ٣١٣/١، وابن القواس ص ١٧٦.

(٣) في الأصل: (نظراً) وهو لحن.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: (إلى زعمه إشارة الجواب).

(٦) قال الدونت أباى ل ٣٥/أ: "... وهو المطلوب إقباله... خرج به ما ليس بمطلوب الإقبال، ونحو (يا الله) لا يصدق عليه كونه مطلوب الإقبال، اللهم إلا أن يحمل على التخيل كإتيان المنية، وفيه أنه يستلزم تشبيه (الله) تعالى بما يكون مطلوب الإقبال، أو يكون المراد المطلوب إقباله ولو حكماً فيصدق عليه أنه مطلوب الإجابة كـ (يا الله)، ويرد على هذا الحد نحو: يا زيد لا تقبل، فإنه ملهى عن الإقبال لا مطلوب، ونحو (يا سماء) و(يا أرض) و(يا للدواهي) ونحو قول أحد المتعاقبين لصاحبه (يا فلان) مما لا يتصور طلب إقباله، والجواب: أن الأول مطلوب الإقبال لسماع النهي ونهى عن الإقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان، أو يقال: هو مطلوب الإقبال حكماً لكونه مسؤول الإجابة كما قلت في (يا الله) وأما البواقي فهي من باب الاستعارة بالكناية وتناديها استعارة تخيلية وطلب الإقبال فيها ادعائى ١٢ هـ.

(٧) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٩/١.

أدعوا بدليل: جواز الإساءة فيها، وتعلق لام الجر بها نحو: يا زيد، مع أنه لا سبيل إليهما للحرف، فظهر أن ذلك ليس لمن يجعلها سم فعل.

فاصل: يا زيد، يا أدعوا، حذف الفعل وأقيم (يا) مقامه استغناء عنه بظهور معناه؛

لفظاً أو تقديرًا.

لأنك إذا تلفظت بحرف النداء يعلم أنك تدعو إنساناً^(١) مع قصد الإنشاء^(٢) والتخفيف، أو لدفع توهم الإخبار على القولين، فظهر من هذا أن حذف الفعل ليس لمجرد التعويض، فلا يرد ما قيل: لو كان الياء نائباً عنه لما حذف؛ لكرهية توالي الحذفين، وإنما وجب حذف الفعل ههنا لكثرة استعماله على ما ذكره المصنف من التحقيق ووقوع بدله موقعه^(٣).

وقيل: لأن حروف النداء لما كانت نائية عنه يجب^(٤)، وإلا لزم اجتماع النائب والمتوب عنه عند ذكرها، والالتباس بالإخبار عند حذفها، وفيه تأمل.

وقوله: لفظاً كما في: يا زيد، أو تقديرًا كما في قوله تعالى: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا}^(٥) تفصيل للنباية، أو للحرف^(٦).

ثم ينبغي لك أن تعلم أن المراد من الإقبال: التوجه، سواء كان خارجياً أو عقلياً، حتى لا ينتقض التعريف بقولنا: يا الله، وبقوله تعالى: {يَا جِبَالُ أَوِثِّي}^(٧) وغيره^(٨)، ويراد من قول من قال: المنادى هو المطلوب إقباله، سواء وقع ذلك منه أو لا، بأنه يستلزم المحال في حق

(١) هذا معنى قول سيبويه ٢٩١/١: "... وأما يا زيد... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريد أ. هـ.

(٢) في الأصل (إنشاء) وهو تصحيف.

(٣) أنظر علة حذف الفعل في: شرح ابن القواس ص ١٧٦ وقد قال: "فوجب حذف الفعل لأمرين: أحدهما: أنه كثير الاستعمال إذ الحاجة إليه مائة فالتزم حذف الفعل معه تحقيقاً. الثاني: أن النداء إنشاء، والحرف يدل عليه قطعاً، وصيغة الفعل مشتركة بين الإخبار والإنشاء نحو: أدعوا زيدا، وأنادي زيدا، فلو أظهر الفعل لحصل اللبس" أ. هـ.

(٤) أي: يجب حذف الفعل لأن حروف النداء نائية عنه.

(٥) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٢٩).

(٦) عند ابن الحاجب أنه تفصيل للحرف، أنظر: شرح المصنف ٤١٠/٢، وقال الجامي ٣٢٤/١: "لفظاً أو تقديرًا تفصيل للمطلب أي: طلباً لفظياً بأن تكون الة المطلب لفظية نحو: يا زيد، أو تقديرًا بأن تكون الة مقترنة نحو {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} أو للنباية أي: نباية لفظية بأن يكون النائب ملفوظاً أو تقديرية بأن يكون النائب مقدراً - كما في المثاليين المذكورين - أو للمنادي، والمنادي الملفوظ مثل: يا زيد، والمقدر مثل: {أَلَا يَا اسْمُكَ} أي: ألا يا قوم" أ. هـ.

(٧) سورة سبأ من الآية (١٠).

(٨) في أمالي ابن الحاجب ١٠٠/٣ قال: "قولنا: المنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب مثاب أدعوا، فالمطلوب إقباله يشمل المحسوس وغيره كقولهم: يا زيد، وبالله، وشبهه، والله أعلم بالصواب" أ. هـ. أنظر: هامش (٦) من الصفحة السابقة.

(الله)! أن وقوع مثل ذلك^(١) مفادى بتنزيل الشيء منزلة غيره، فلا إشكال.

(١) في الأصل: (مثل مفادى ذلك).

ويبنى على ما يُرفع به

وأن تعلم أن تقدير الاسم في التعريف لدفع ما قيل: إن أريد بالمنادى الشخص الخارجي فليس ذلك بمنادى، بدليل قولهم: إنه مضموم إذا كان مفرداً معرفة، وأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ، وإن أريد به اللفظ الدال عليه، فلا^(١) يصدق التعريف عليه؛ لأن الإقبال لا يتصور منه^(٢).

ولما قرع عن بيان ماهية المنادى شرع في بيان أحكامه فقال: يبني أي: المنادى يكون مبتدأ على ما كان يُرفع به قبل وقوعه كذلك^(٣)، سواء كان ذلك حركة - لفظاً أو تقديرًا أو محلاً - أو حرفاً^(٤).

ولا يتجه ما قيل^(٥): "لو قال: أو يترك/ على ما كان عليه من حركة أو سكون، بعد (٣٨/ب) قوله (على ما يرفع به) لكان أصوب؛ ليدخل فيه مثل: يا هذا، ويا هؤلاء، لأن في مثل (هذا) و(هؤلاء) حركة محلية يرفع مثل هذا بها فيبنى عليها."

ولا احتياج في جوابه إلى التكلف بتخصيص الدعوى، مع أنه يستلزم أن يكون مثل المذكور داخلاً فيما يكون منصوباً، فهو ظاهر الفساد.

ثم هذه العبارة أولى من قولهم: (يبني على الضم)^(٦)؛ لشمولها المفرد والمثنى^(٧) والمجموع جمع السلامة، ولفظ الضم لا يشمل المثنى والمجموع المذكور، هكذا ذكر في بعض الشروح^(٨)، لكن فيه نظر؛ لأنه لم لا يجوز إرادة حروف المثنى والمجموع من لفظ الضم بوجه ما^(٩)، كما كان إرادتها^(١٠) من لفظ الرفع كذلك.

(١) في الأصل: (ولا) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (عنه) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (ذلك) وهو تصحيف.

(٤) مثال الحركة لفظاً نحو: يا زيد، ويا رجل، ويا هذا، أو تقديرًا في المقصور نحو: يا موسى والمتقوس نحو: يا قاض، أو محلاً نحو: يا خمسة عشر، ويا برق نحو: أو حرفاً نحو: يا زيدان، ويا زيدون، وانظر: الجمع ٢٩/٢.

(٥) القائل هو صاحب المتوسط ص ١٢٢، وانظر: الأصبهاني ص ٢٥٤ وفيه مثل قول صاحب المتوسط.

(٦) هذه عبارة كثير من النحاة المتقدمين على المصنف كابن السراج في: الأصول ١/٣٣٠، والإمختار في: مقصده ص ٦٨، وابن يعيش في: شرحه ١/١٢٨.

(٧) في الأصل: (وللمثنى وللجمع).

(٨) انظر: شرح المصنف ١٢/٢؛ حيث قيل: هذا أولى من قولهم (ويبنى على الضم) لأن نحو: يا زيدان، ويا زيدون، مفرد مبتدأ وليس على الضم، فإذا قيل (ويبنى على ما يرفع به) جمع الجميع مثلاً: يا زيد، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون "أ. هـ، وانظر: ابن القواس ص ١٧٧، والأصبهاني ص ٢٥٤.

(٩) غير واضحة بالأصل.

(١٠) في الأصل: (إرادتها).

إن كان مفرداً معرفة مثل: يا زيد، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون.

ثم كون المنادى مبنياً على ما يرفع به ليس على الإطلاق بل إن كان المنادى مفرداً غير مجرور باللام، فإنه لا يُبنى على ما يرفع به كما سيحییء، ولم يحترز عنه ههنا لذكر أحكامه بعد بالاستقلال^(١).

والمراد من المفرد ههنا: ما لا يكون مضافاً ولا مشابهاً به^(٢)، وهو^(٣) كل اسم تعلّق به شيء هو من تمام معناه.

وهذا أحسن من قول بعضهم: هو ما كان الأول عاملاً فيما بعده^(٤)؛ لأن نحو: ثلاثة وثلاثين، مشابه للمضاف مع أن الأول فيه ليس عاملاً في الثاني.

وإنما قيّد المفرد بكونه معرفة سواء كان تعريفه قبل النداء كما في مثل: يا زيد أو كان بعد النداء كما في مثل: يا رجل عند القصد إلى التعيين، للاحتراز عن النكرة فإنه لا يبنى على ما يرفع به، وهذا هو الوجه في إيراد المثالين، ثم المثالان المذكوران مثالان لما كان ما يرفع به فيه حركة، وأما قوله: ويا زيدان، ويا زيدون مثالان لما كان ما يرفع به فيه حرف.

وإنما بئى هذا^(٥) القسم من المنادى مع أن الأصل فيه الإعراب لوقوعه موقع ما لا تمكن له وهو حرف الخطاب^(٦)، أو لكونه مشابهاً لضمير الخطاب لفظاً ومعنى، إذ هو مخاطب معين، ومثله في الأفراد، فأجرى مجراه أيضاً في البناء.

(١) أنظر: قسم التحقيق.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٤١٣/٢، والرضى ٣١٥/١، وابن القوام ص ١٧٧.

(٣) عرفه ابن الحاجب في: شرحه ٤١٣/٢ بقوله: "وهو كل اسمين الأول منهما مرتبط بالثاني" أ. هـ. وقال النيلي: "القول الجاسع في المشابهة للمضاف أن يقال: ما اتصل به شيء هو من تمام معناه فهو مشابهة للمضاف، وبالجمله فكل قول مطول أو قد عمل بعضه في بعض فهو مشابهة للمضاف" أ. هـ. أنظر: الصفوة الصفية ١٩٣/٢.

(٤) أنظر: ابن يعيش ١٢٦/١.

(٥) أنظر: علّة بنائه في: ابن السراج ٣٣٣/١، وأسالي الزجاجة ص ٨٣، والإنصاف ٣٢٤/١، واللباب للعكبري ٣٣٠/١، وابن يعيش ١٢٩/١، وشرح المصنف ٤١٣/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢٥٢/١، والرضى ٣١٥/١، وابن القوام ص ١٧٧، والجاسي ٣٢٦/١.

(٦) هذا معنى قول ابن السراج في: الأصول ٣٣٣/١: "وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد وقوعه موقع غير الممكن، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمره والمكثبات...". أ. هـ. وبناء هذا النوع وإن كان الأصل فيه الإعراب هو قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين، وقال الفراء: إنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. أنظر: الإنصاف ٣٢٣/١ وما بعدها، والتبيين للعكبري ص ٤٤٠.

وإنما كان^(١) بناءً على الحركة مع أن الأصل فيه السكون، إما لأنه يستلزم التقاء الساكنين - لا على حده - في بعض الصور، وخُمل عليه ما لم يستلزم ذلك، أو لأن بناء^(٢) عارض فينبلي عليها تدببها على أن له أصلاً^(٣) من الإعراب^(٤).

فإن قلت: لم خص الضم من بين الحركات^(٥)؟

قلت: للضرورة، لأنه لو بُني على الكسر التيسر بالمتادى المضاف إليه المحذوف ياءه بعد القلب ألفاً اكتفاءً بالفتحة وإن كان في بعض اللغات، أو لأنه يشبه بالنكرة في مثل^(٦) (أحمر)، أو للفرق بين حركته الإعرابية وبين حركته الينائية^(٧).

ولقائل أن يقول: لو كان حرف النداء مفيداً للتعريف لوجب ألا يدخل على المعرفة؛ لاستلزامه حينئذ تعريف المعرفة، وهو محال^(٨)!

ويمكن أن يُجاب عنه أن يقول: إن إفادتها التعريف إنما يكون مع قصد التعيين، وهو إنما يمكن [ما]^(٩) لم يتعين في نفسه، وأما إذا تعين فحرف النداء فيه للتنبيه فقط.

(١) هذا تعليل ابن الحاجب لبداهته على الحركة في: شرحه ٢/١٤٠٤ وأنظر: ابن القواس ص ١٧٨.

(٢) في الأصل (بناءً) بالرفع وهو لحن.

(٣) في الأصل (أصل) بالرفع وهو لحن.

(٤) قال الأتباري: "إن قيل: فلم بُني على حركة؟ قيل: لأن له حالة تمكن قبل النداء، فينبلي على حركة تفضيلاً له على ما بُني وليس له حالة تمكن". هـ. أنظر: أسرار العربية ٢٠٤، وأنظر: العلل للوراق ١٩٦.

(٥) أنظر: ابن القواس ص ١٧٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٧٥، والهمع ٢/٢٩٩.

(٦) أي: يلتبس بغير المتصرف لو فتح.

(٧) يُعلل الأتباري في الإنصاف ١/٣٢٦ لكونه مبنيًا على الضم بقوله: "وإنما وجب أن يكون مبنيًا على الضم لوجهين: أحدهما أنه لا يخلو إما أن يُبنى على الفتح أو الكسر أو الضم، بطل أن يُبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا يتصرف، وبطل أن يُبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يُبنى على الفتح وأن يُبنى على الكسر تعين أن يُبنى على الضم، والوجه الثاني: أنه بُني على الضم لفرق بينه وبين المضاف؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً فينبلي على الضم، لنلا يلتبس بالمضاف؛ لأنه لا يدخل المضاف". هـ. أنظر: أسرار العربية ص ٢٠٤ وما بعدها، والعلل للوراق ص ١٩٦، والإقليد ص ٤٠٥.

(٨) قال الأصميهاني ص ٢٥٦: "... ولا يلزم اجتماع التعريفين لأن دخول حرف النداء إنما هو ليندل على أنه المدعو، وليندل على الإنشاء وليس دخوله للتعريف، ألا ترى أنه إذا قيل (زيد) علم أنه أي شخص هو، ولم يعلم أنه مدعو، وإذا قيل: (أريد زيداً) لم يعلم أنه إنشاء، وإذا قيل: (يا زيد) علم أنه مدعو وأنه إنشاء، ولئن سلمنا اجتماع التعريفين، لكن لا نسلم أنه محال، وإنما يكون كذلك أن لو كان من جهة واحدة، أما إذا كان من جهات مختلفة فجاز؛ لكون المعرفة إشارة وعلامة ههنا، وجواز اجتماع الأمارات الكثيرة على شيء واحد". هـ.

(٩) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وما قيل في الجواب: من أنه ليس كذلك ممتنع، وإنما الممتنع هو الجمع بين أداتي التعريف، لا يدفع السؤال، وإنما يدفعه لو قدر بأن يقول: يلزم حينئذ تعريقان.

وأما القول فيه بأن المعرف إذا قصد تداه ينكر أولاً ثم ينادى، فمشكل بمثل (يا هذا) فإن تنكيره لم يستعمل أصلاً، بل من الأسماء المعربة المعرفة ما لا يقبل الشك أصلاً كالفرزدق^(١).

اعلم أنه يجوز نصب ما كان من حقه أن يُبنى على الضم لكونه مفرداً معرفة بقصد وإقبال، لكن لا مطلقاً بل بشرط الوصف؛ لكونه حينئذ يقبىه المطول؛ لأن تكميل^(٢) الصفة لموصوفها كتكميل المضاف إليه للمضاف، وهذا شيء حكاه الفراء^(٣)؛ فإن النكرة المقصودة الموصوفة المناداة يؤثر العرب نصبها يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل^(٤)، وأما إذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون، ويمكن أن يستأنس له بقوله - عليه السلام - في سجوده: «عظيماً يرحى لكل عظيم»^(٥) كذا في شرح التسهيل^(٦).

ثم العلماء اتفقوا على جواز أن يكون المنادى بالمفرد المعرفة عند الضرورة، لكنهم اختلفوا في أنه هل يكون بالرفع أم بالنصب؟ فذهب سيبويه^(٧) إلى الأول، متمسكاً بقول الأحوص الأنصاري^(٨):

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٩)

(١) أنظر: ابن القوام ص ١٧٩، والقول بتنكير المنادى ثم تعريقه بالنداء هو قول المبرد، أنظر: ابن يعيش ١٢٩/١، وأنظر: المقتضب ٢٠٥/٤ وقد قال: * (و زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف ... ١٠ هـ.

(٢) في الأصل (التكميل) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: رأي الفراء في: شرح التسهيل ٣٩٣/٣، والارتشاف ١١٨٤/٤، والتصريح ١٦٨/٢، والأشموقي ١٣٨/٣، وأنظر: الهمع ٢٩/٢.

(٤) أنظر توجيهه في: التصريح ١٦٨/٢.

(٥) الحديث في: ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢٥٦/٦، للشيخ / شمس الدين الذهبي، ط / دار الكتب العلمية ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، تد / علي محمد معوض وآخر، ولسان الميزان ٢٨٢/٥ للعسقلاني الطبعة الثالثة، مؤسسة الأعلمي.

(٦) أنظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٣، وأنظر: المنهاج ٤٩٢/٢، وشفاء العليل ٨٠٥/٢.

(٧) أنظر: الكتاب ٢٠٢/٢ وقال: * فإنما لحقه التثنية كما لحق ما لا يتصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا يتصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التثنية لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا يتصرف يلحقه التثنية اضراً... ١٠ هـ، وهذا مذهب الخليل أنظر: الأصول ٣٤٤/١، والتبصرة ٣٥٤/١، وابن القوام ص ١٧٨، وشرح التسهيل ٣٦٩/٣، وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢٥٧/١ وفيه: أنه مذهب الخليل، وسيبويه، والمازني، وأنظر: المنهاج ٥٠١/٢.

(٨) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، شاعر هجاء، لقب بالأخوص لضيق في عياله، كان من سكان المدينة، قدم على الوليد بن عبد الملك في الشام فكرمه، ثم بلغه عنه ما أساءه فردّه إلى المدينة وأمر بجلده، توفي في دمشق سنة ١٠٥ هجرية. أنظر أخباره في: الأغني ٢٢٤/٤، وأنظر: الشعر والشعراء ص ٣٢٩.

(٩) من الوافر لأخوص في: النيران ص ١٨٩، وأنظره في: الكتاب ٢٠٢/٢، ومجالس ثعلب ٧٤/١، ٤٧٤/٢، والأصول ٣٤٤/١، والجلد ص ١٥٤، والإصناف ٣١١/١، ولبيب الإعراب ص ٢٩٧، والرضى ٣١٦/١، وكان الأخوص يهوى امرأة فتزوجها مطراً، فلحقته الحسرة لذلك وهجا زوجها مطراً، والشاهد فيه تثوين (مطر) مع اختيار الرفع وذلك عند سيبويه ومن وافقه.

ويخفض بلام الاستغاثة مثل: يا لَزَيْدٍ.

مع القطع بعدم سماع النصب في البيت من العرب^(١).
والأكثر^(٢) على الثاني قياساً له في الرد إلى الأصل إلى غير المنصرف المجزور،
مع الاستدلال بقول الشاعر:
فيا راكباً إما عرضت فبلقن :: لئامئ من نجران ألا تلاقيا^(٣)
كذا في النكسارى.

ويخفض، أى: يكون آخر المنادى مجزوراً - التخفض والجزم معناهما واحد عند
الكوفيين^(٤) - بلام الاستغاثة، أصلها من: العوت وهو: استدعاء المظلوم أحداً ليندفع الظلم
عنه^(٥)، والمراد منها ههنا أن ينادى أحد ليخلص غيره من شدة أو ليعينه على مشقة^(٦) مثل:
يا لَزَيْدٍ.

وكذلك يخفض بلام التعجب كما في قولهم: يا للماء ويا للدواهي، وأما عدم ذكره إياها
فلعله بناءً على ما ذكر في إيضاح المفصل^(٧): "من أن لام التعجب ليست بداخلة على
المنادى في الحقيقة، لعدم صدق مفهوم المنادى لما دخل عليه لام التعجب، وإنما المراد من
قولهم: يا للماء و[يا]^(٨) للدواهي: يا قوم [أو]^(٩) يا هؤلاء اعجبوا للماء أو للدواهي، ولذلك

(١) قال سيبويه ٢٠٣/٢: "ولم نسمع عربياً يقوله" أ. هـ، وأنظر: شرح الكافية الشافية ١٣٠٤/٣.
(٢) وهم: أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمي، والمبرد، أنظر: الكتاب ٢٠٣/٢، والمقتضب
٢١٤/٤، والمسائل البصريّة ص ٥٩٢، والأصول ٣٤٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢،
والإيضاح لابن الحاجب ٢٥٧/١، وابن القوام ص ١٧٨، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣، والارتشاف
٢١٩٠/٤، والأسموني ١٤٥/٣.

(٣) من الطويل لعبد يعقوب بن وقاص الحرثي في: الكتاب ٢٠٠/٢، والمفضليات ص ١٥٦، وابن
عشير ١٢٨/١، والخزانة ١٩٤/٢، والتصريح ١٦٧/٢، من قصيدة قالها بعد أن أسير في يوم
الكتاب الثاني، وفي التخمير ٣٢٦/١ لعبد الرحمن بن جهم، وبلا تسمية في: الأصول ٣٣١/١،
والجمل ص ١٤٨، والرضي ٣٢٤/١، والرصف ص ١٣٧، والأسموني ١٤٠/٣. وعرضت:
أى أتيت العروضة وهى مكة والمدينة وما حولهما، والشاهد قوله (يا راكباً) بالنصب، وهو
اختيار الأكثرين في المنادى المفرد المعرفة إدا نون.

(٤) سبق الإشارة إلى ذلك في قسم التحقيق.

(٥) أنظر: لسان العرب (عوت) ٣٣١٢/٥.

(٦) أنظر: شرح الكافية الشافية ١٣٣٤/٣، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٥٣٦.

(٧) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٢/١ مع تصرف يسير في النقل.

(٨) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبتته من: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٢/١.

(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبتته من: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٢/١.

سُمِّيَتْ لَمْ التَّعْجِب، بخلاف المُسْتَغَاثِ [به] ^(١) فَإِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مَطْلُوبُ الْإِقْبَالِ .

(١/٣٩)

فَكَانَ كَلَامُهُ/ فِي الْمُنَادَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ ^(٢) .

وَأَمَّا يَخْتَصُّ بِهَا لِأَنَّهَا لَمْ جَارَةٌ، وَاللَّامُ الْجَارَةُ لَا يُمْكِنُ الْغَاوُهَا، مَعَ أَنَّ وَجُودَهَا أَقْرَبُ إِلَى الْأَسْمِ مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ، فَكَانَ اعْتِبَارُهَا أَوَّلَى ^(٣) .

لَا يَقَالُ: عَدَمُ امْكِانِ الْغَاوِهَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعْرِبَاتِ، وَالْمُنَادَى مَبْنِيٌّ وَلَا ظَهْوَرُ لِعَمَلِهَا فِيهِ! لِأَنَّا نَقُولُ: يَكُونُ الْمُنَادَى حِينَئِذٍ مَعْرِبًا، وَفِي الْعِبَارَةِ إِشْرَارَةٌ إِلَيْهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّامَ الْجَارَةَ لَكُونِهَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ قَوِيٌّ بِهَا جَقْبٌ مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ ^(٤)، قُلُّ فِي الْمَتَوَسِّطِ ^(٥)؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَعْرِبٌ ^(٦)؛ لَعَدَمِ كَوْنِهِ مُشَابِهًا لِكَلْفِ الْخَطَابِ مِنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ؛ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ التَّضْمِينِ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ .

قُلْتُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَفْرَدِ هَهُنَا غَيْرُ الْمُضَافِ وَمَا يُشَابِهُهُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ لَا يَخْلُو عَنْ كَوْنِهِ مَفْرُودًا بِالْإِنْضِمَامِ لَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِذَلِكَ التَّرَكِيبِ، فَيُلْزَمُ أَنْ يَبْقَى عَلَى يَنَاتِهِ لَصْدُقِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرُوفِ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ^(٧) فِيمَا بَعْدَ (يَفْتَحُ لِلْحَلْقِ الْفَهْمَا) يَدُلُّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ يَخْتَصَّ اللَّامُ بِالْإِسْتِغَاثَةِ ^(٨) وَالتَّعْجِبِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ؟

قُلْتُ: لِمُنَاسِبَةِ مَعْنَاهُ ^(٩) - وَهُوَ الْإِخْتِصَاصُ - لِمَعْنَاهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا مَخْصُوصَانِ مِنْ بَيْنِ أَمْثَلِهَا بِالْإِدْعَاءِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْرِفَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ مِنْ: الْإِيضَاحِ فِي تَرْجُحِ الْمَفْصَلِ ٢٥٢/١.

(٢) فِي الْأَصْلِ (الْحَقِيقَةُ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) أَنْظَرُ: شَرْحُ الْمَصْلُوفِ ٤١٤/٢، وَابْنُ الْقَوَائِمِ ص ١٨٠.

(٤) وَقَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ ص ١٢٥: * يَخْفُضُ بِاللَّامِ الْإِسْتِغَاثَةُ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الْمُنَادَى كَانَ لَوْ قَوَّعَهُ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ... فَلَمَّا بَخَلَّتْ هَذِهِ اللَّامُ عَلَيْهِ - وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ - ضَعُفَ شَبْهُهُ بِهِ فَاتَّخَذَتْ فِيهِ عَمَلَهَا * أ. هـ، وَأَنْظَرُ: الْجَامِي ٣٢٧/١، وَقَالَ الْبَغْلِيُّ فِي: الْفَاخِرِ فِي شَرْحِ جَمَلِ عَبْدِ الْقَاهِرِ ص ٥٣٦: "... وَصَارَ مَعْرِبًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُبْنِيًّا لِأَنَّ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ الْمَعْرُوفَ إِنَّمَا يُنْبِئُ لِشَبْهِهِ بِهِ (إِيَّاكَ) مَعْنَى وَمَوْضِعًا فَلَمَّا جَرَّ بِاللَّامِ زَالَ ذَلِكَ الشَّبْهُ وَصَارَ مَعَهَا كَالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ * أ. هـ.

(٥) أَنْظَرُ: الشَّرْحُ الْمَتَوَسِّطُ ص ١٢٤.

(٦) فِي الْمَتَوَسِّطِ (لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَعْرُوفٌ).

(٧) أَيْ: ابْنُ الْحَاجِبِ، وَمِثَالِي قَوْلِهِ قَرِيبًا.

(٨) فِي الْأَصْلِ (الْإِسْتِغَاثَةُ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٩) أَيْ: لِمُنَاسِبَةِ مَعْنَى (اللَّامِ) وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الرُّضِيِّ فِي تَرْجُحِهِ ٣١٧/١، حَيْثُ قَالَ: * وَإِنَّمَا اخْتَبِرَتْ مِنْ بَيْنِ الْحُرُوفِ لِمُنَاسِبَةِ مَعْنَاهَا لِمَعْنَاهُمَا، إِذِ الْمُسْتَغَاثُ مَخْصُوصٌ مِنْ بَيْنِ أَمْثَلِهِ بِالْإِدْعَاءِ، وَكَذَا التَّعْجِبُ مِنْهُ مَخْصُوصٌ مِنْ بَيْنِ أَمْثَلِهِ بِالْإِسْتِغَاثَةِ لِقَرَابَتِهِ * أ. هـ، وَيَمْتَلِئُ قَالِ الدُّوْلَةُ أَبَادِي فِي: شَرْحِهِ ل ٣٥/ب.

ويفتح لإلحاق ألفها، فلا لام،

فإن قلت: لم كانت هذه اللام مفتوحة^(١)؟

قلت: لتكون مدخولها^(٢) في حكم المضمر، فإن اللام الجارة إذا دخلت على المضمر تفتح كما في قولك: (له) وكذلك عند دخولها على ما في حكمه، لكن كسرت فيما عطف عليه بغير ياء^(٣) لبعده، مع حصول الفرق بين المدعو إليه والمدعو بالعطف، وكسرت في المدعو إليه أيضا إما لهذا، أو للفرق بين المدعو والمدعو إليه، ولم يعكس لأن الفتحة بالمنادى أولى لما مر.

وإنما فتح اللام الجارة مع المضمر لأن الأصل في الحروف الواردة على هجاء واحد أن يُبنى على الفتح، التي هي أخت السكون في الخفة، إذ البناء على السكون ممنوع.

فإن قلت: لم لم تفتح^(٤) عند دخولها على المظهر؟

قلت: فرقا بينها وبين لام الابتداء، ولما يُعكس لتناسب حركتها حركة معمولها^(٥).

ويفتح، أي: يكون آخر المنادى مفتوحا لإلحاق ألفها أي: ألف الاستغاثية، لضرورة كون ما قبل الألف مفتوحا، فلا لام^(٦) أي: إذا دخل على المنادى ألف الاستغاثية فلا يكون لامها معها

(١) قال الرضوي ٣١٧/١: "وإنما فتحت لام الجبر في المستغاث لاجتماع شيتين، أحدهما: للفرق بين المستغاث والمستغاث له، وذلك لأنه قد يلي (يا) ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو: يا للمظلوم، ويا للضعيف، أي: يا قوم، والثاني: وقوع المستغاث موقع الضمير التي تفتح لام الجبر معه". هـ، وأنظر: شرح الألفية للشاطبي ٥٣٤/٤، رسالة نكتوراه بالمكتبة المركزية، رقم ٤٣٣٠، تحد / بسيوني سعد أحمد لبن، والأصبهاني ص ٢٥٧، والجامي ٣٢٦/١.

(٢) في الأصل: (مدخلها).

(٣) قال الجامي ٣٢٦/١: "فإن عطفت على المستغاث بغير (يا) نحو: يا لزيد ولعمرو، كسرت لام المعطوف؛ لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل يعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع (يا) فلا بد من فتح لام المعطوف أيضا نحو: يا لزيد ويا لعمرو". هـ، وأنظر: الفخر ص ٥٣٦، والغرة المخفية ص ٥٣٣.

(٤) أي: اللام الجارة، وأجاب الشاطبي عن ذلك بقوله: "أصل اللام الفتح، وإنما كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء حيث لا يظهر الإعراب نحو: لهذا غلام، إذ لو بقيت مفتوحة لم يعرف معنى هذا الكلام، فلما وقعت في النداء وهو موضع لا تدخل فيه لام الابتداء روجع الأصل فيها". هـ، أنظر: شرح الألفية ٥٣٤/٤ وما بعدها، وأنظر: الإقليد ص ٤٠٨.

(٥) قال صاحب الإقليد ص ٤٠٩: "فإن قلت: فما بالهم كسروها ولم يضموها؟ قلت: لما في كسرهم إياها من إثبات الموافقة بين حركتها وحركة معمولها". هـ.

(٦) قال الرضوي ٣٢٠/١: "قوله (ولا لام) قل الخليل: اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والألف يعقب صاحبه في الاستغاثية والتعجب ولا يجتمعان"، قل سيبويه ٢١٨/٢: "وَرَمَع الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت نحو قولك: يا غنياء، ويا بكراة، إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعقب صاحبه، كما كانت هاء الجحاجة معقبة بياء الجحاجيح، وكما عاقبت الألف في ياء الياء في تمني، ونحو هذا في كلامهم كثير". هـ، وأنظر: شرح التمهيد ٤١٢/٣، وشرح الكافية ١٣٣٧/٣، والهمع ٥٦/٢، والمطلع السعدة ٣٥٨/١.

مثل: يا زيدا، وينصب ما سواهما مثل: يا عبد الله، ويا طالعا جبلا،

للتنافي بين أثريهما، إذ ألف الاستغاثة توجب فتح ما قبلها، ولأما جارة، فلو جمع بينهما لاستلزم الجمع بين المتنافيين وهو غير جائز، فالإلغاء لازم لقوة المانع^(١)، ولا يجوز أن يكون الخبر فيه تقديرية أو محليا، لأن مثل ذلك مما عملت إليه الضرورة، لكونه خلاف الأصل، ولا ضرورة ههنا لكفاية غرض الاستغاثة بالألف.

قوله: مثل: يا زيدا مثال لما ذكر، فالألف ملحقة في آخر المستغاث لزيادة حاجة المستغاث إلى مد الصوت، وأما الهاء فيه فهو للوقف خاصة، وهو باعتبار أصل وضعه ساكن، ولا يجوز تحريكه إلا للضرورة^(٢) كما في قوله:

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِثْلَهُ أَهْلُ عَفْرَاءٍ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَلِيلِ الْأَجَلِ^(٣)

وينصب من المنادي آخر ما سواهما، أي: ما سوى المنادي المفرد المعرفة، وما سوى الملحق به اللام للاستغاثة أو للتعجب، وهو: إما المضاف سواء كانت إضافته حقيقية كما في مثل: يا عبد الله، أو لا كما في مثل: يا حسن الوجه، خلافا لثعلب^(٤) فإنه زعم أن المضاف وإضافته تخفيف يضمن^(٥)، إذ هو لكونه في تقدير الانفصال في حكم المفرد، وسبب الرذ باعتبار هم الشبه اللفظي عند وقوعه المنادي، بخلاف ما لو كان تابعا له لقوة أمر المتبوع بالنسبة إلى ما في التابع.

(١) أنظر: شرح المصنف ٤١٥/٢، والأصبهاني ص ٢٥٩، وأنظر: حاشية الصبان ١٦٦/٣ وفيها نظر حسن.

(٢) أنظر: المفصل ص ٤٣٤، وابن يعيش ٤٦/٩.

(٣) من الرجز لعروة بن حزام المعرّي نظره في: معاني الفراء ٤٢٢/٢، وابن يعيش ٤٧/٩، وشرح التسهيل ٤٠٨/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٢٩٣/١، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٢٨، والخزانة ٢٧٠/٧، ٢٧٢، و(عفراء) امرأة كان يحبها وسأل ربه أن يزيه إياها قبل أجله ويجمع بينهما. والشاهد في البيت إثبات هام الوقف المتحركة ضرورة.

(٤) هو: أحمد بن يحيى بن يسار التميمي البغدادي، أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة ولد سنة ٢٠٠ هجرية، حفظ كتب الفراء، وغنى بالنحو أكثر من غيره، روى عنه البيهقي، والأخفش الصغير، ونطويوه وغيرهم، مات سنة ٢٩١ هجرية بعد أن تقل سمعه وصنم، له: المصون في النحو، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن، ومعاني الشعر وغير ذلك، أنظر: البلغة ص ٦٥، والفهرست ص ١١٠، والبلغة ٣٩٦/١.

(٥) أجاز ثعلب أن يضمن المضاف إذا كان صالحا للألف واللام نحو: يا حسن الوجه لأن إضافته في نية الانفصال، قال ابن مالك في: شرح التسهيل ٣٩٣/٣: "وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب: يا مهتم بامرنا لا تهتم - بضم الميم - مع مشابهة المضاف...".
هـ، وأنظر: شرح الرضوي ٣٢٥/١، والمساعد ٤٩٣/٢، والأشموئي ١٤٠/٣، والتصريح ١٦٧/٢.

أو ما يشابه كما في مثل: يا طالعا جبلا، وجه الشبه بينه وبين المضاف أن الثاني في كل

ويا رجلا، لغير معين،

واحد منهما من تمام المعنى الأول ومتعلق به، والأول فيهما عامل فيه، كذا في أكثر الشروح^(١).

أو نكرة كما في مثل: يا رجلا إذا كان القصد لغير معين^(٢)، وإنما قيد بذلك لأن المنادي يتعين بالقصد والإقبال فيصير معرفة وإن كان نكرة قبل ذلك.

وإنما قيد البناء في كل منها وتُصَب على الأصل لفقدان علته وهي: المشابهة لحرف الخطاب، أما في المضاف، فلقدانها من حيث الأفراد، ولا يجوز بناء المضاف وحده إنما وقع موقع حرف الخطاب بعد قيد الإضافة، فلو بتى كذلك كلن تقدما للحكم على العلة، وأما في مشابهة فيالحمل عليه لأجل ما بينهما من المشابهة، وأما في النكرة فلقدانها من حيث التعريف^(٣).

اعلم أن وقوع جميع الأسماء منادى جائز، إلا المضاف إلى المخاطب مثل: غلامك، فإنه لا يقع منادى؛ لاستقلاله كون الشيء الواحد مخاطبا وغير مخاطب^(٤)، أما الأول:

(١) أنظر: الرضى ٣٢٠/١، والأصبهاني ص ٢٥٩، وأنظر: ابن يعيش ١٢٧/١.

(٢) في نداء النكرة غير الموصوفة أربعة مذاهب: المنع مطلقا وهو قول الأصمعي، وذهب المازني إلى أنه لا تصور أن يوجد في النكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء متونا فبما لحقه التووين ضرورة، وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خلفا من موصوف، بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وغلقت نحو: يا ذاهيا، والأصل: يا رجلا ذاهيا، والمنع إن لم تكن كذلك. أنظر: الارتشاف ٢١٨٣/٤، والمساعد ٤٩٠/٢، والهمع ٢٩/٢.

(٣) أنظر: ابن القوام ص ١٨٢، وقال الأصبهاني ص ٢٥٩: "... وإنما نُصِب ما عداها لوجود الناصب فيه وهو حرف النداء، والتقاء البناء، أما في النكرة فلعدم كونها للخطاب، وأما في المضاف فلعدم كونه مفردا، وأما في المشبه بالمضاف فلحمله على المضاف" أ. هـ.

(٤) قال السيوطي: "ولا ينادى بمضاف لكاف الخطاب نحو: يا غلامك؛ لأن المنادي حينئذ غير من له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟" أ. هـ. أنظر: الهمع ٣٥/٢ وما بعدها. وهناك أسماء أخرى لا تنادى ومنها: الضمير عند الجمهور، أما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما نقيضان النداء إذ هو يقتضي الخطاب، وأما ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لأن أحدهما يعنى عن الآخر، وجوز قوم لداءه تنسكا بقول الشاعر: يا بحر من بحر يا نارا
وقول الأحمص: يا إناك قد كفتك

وأجاب الأولون بنسبهم، ولا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو: يا ذاك، قاله السيرافي وغيره، وأجازه ابن كيسان. ولا ينادى المعروف (أل) فلا يقال: يا الرجل، إلا في الضرورة؛ لأن في ذلك جمعا بين أداتى تعريف وجوز الكوفيون في الاختيار. ولا ينادى ما فيه (أل) العهد، ولا التي للغلبة، ولا التي للمح الصفة يحال، بل إذا نودي هذا النوع حذفت منه (أل) قال الشاعر: لك يا حارث نعم الحارث

أنظر: الهمع ٣٥/٢ وما بعدها.

عمر كافيه ابن الحاجب

فلو قوعه منادى، وأما الثانى: فلو قوعه مضافاً إلى المخاطب مع وجوب المغيرة بين
المضاف والمضاف إليه، هكذا قيل، لكن فيه تأمل.

وتوابعُ المنادى المبني المفردة من: التأكيد، والصفة،

ولما فرغ من بيان المنادى وأحكامه شرع في بيان أحكام توابعه فقال: توابع المنادى، وتوصيفه المنادى بقوله: المبني، احتراز عن توابع المنادى المعرب؛ لأن تابعه يقع لفظه^(١).

وقوله: المفردة بالرفع على أنها صفة التوابع.

لا يقال: (التوابع) نكرة لأن إضافتها لفظية، و(المفردة) معرفة، فكيف تقع صفة لها مع فقدان التطابق الواجب بينهما؟

لأننا نقول: قد يكون إضافة اسم الفاعل حقيقة لكون المراد منه الاستمرار، فتكسى التعريف من المضاف إليه.

وفانديتها: الاحتراز عن التوابع المضافة؛ لأن حكمها ليس على ما ذكر، بل لا يجوز فيها إلا النصب كما سيظهر^(١).

وقوله: من التأكيد، أي: المعنوي لا اللفظي لعدم جواز الوجهين فيه^(٣)، والصفة، وإنما جاز وصفه لأنه وإن وقع موقع ما لا يوصف لكن لم يكن جريانه مجراه واجبا في كل حال، سع أنهم لم يصرفوه عن حكم الغيبة / رأسا بذليل جواز عود الضمير إليه بلفظ الغيبة، وذلك جائز مطلقا على الأعراف خلافا للأصمعي^(٤)، (٣٩/ب) وبعضهم استثنى النكرة قبل النداء، قال: فإنها ليست بالمعرفة، وحكى يونس جوازه

(١) مثل: يا عبد الله العاقل، فإنه لا يكون إلا منصوباً. انظر: شرح المصنف ١٦/٢؛ والإيضاح ٢٦٠/١.

(٢) الْخُطْبُ: قسم التحقيق.

(٣) قال الرضى ٣٢٩/١: "وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً نحو: يا زيد زيد، لأنه هو هو لفظاً ومعنى، فكان حرف النداء باثراً لما باثره الأول". هـ، وأنظر: الجاسي ٣٣٠/١. وقال الثولت إبدى ل ٣٦ / ب: "التأكيد المعنوي مثل: يا تميم أجمعون وأجمعين، وأما التأكيد اللفظي فتحكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً، وقد جاء إعرابه رفعاً ونصباً بيوت نحو: إني وأسطار شطرون مطراً ... لقال يا نصر نصر نصر".

(٤) قال الرضى ٣٢٦/١: "قال الأصمعي: لا يوصف النداء المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفع نحو (الظريف) في (ياريد الظريف) على تقدير: أنت الظريف، والتصانبه على تقدير: أعنى الظريف، وليس بشيء، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه" وأنظر: الارتشاف ٢١٩٩/٤. والأصمعي هو: عبد الملك بن قريش بن عبد الملك على بن أصمع، الأصمعي البصري اللغوي، روى عن أبي عمرو بن العلاء، له مصنفات كثيرة منها: غريب القرآن، والهمز، والمقصور، والمنوّد، توفي سنة ٢١٦ هجرية وقيل غير ذلك. أنظر: تركة الألباء ص ١١٢، وإنباء الرواة ١٩٧/٢، والبقيّة ١١٢/٢.

لقولهم: يا فاسقُ الخبيثُ.

وعطف البيان، والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه تُرفعُ على لفظه،

وعطف البيان، والمعطوف [بحرف] ^(١) الممتنع دخول (يا) ^(٢) عليه بيان تلك التوابع، وجواز عطف ما فيه الألف واللام على المنادى لكون حرف العطف ليس بمنزلة حرف النداء في كونه علما الذي يفيد التعريف.

وقوله: ترفع أي: تلك التوابع تكون مرفوعة حملا على لفظه ^(٣)، أي: لفظ المنادى المبني، أراد باللفظ ما يكون مبنيا عليه ما يرفع به قيل النداء وإلا فينتقض بمثل: يا فتى العاقل والعاقل، فلا حاجة إلى القول بأن المراد بالمبنى ما يكون بقاؤه بسبب حرف النداء؛ لأن هذا الحكم إنما يكون متحققا فيه، وأما المبنيات اللازمة ففيها الحصل على المحل ليس إلا نحو: يا هؤلاء الكرام ^(٤).

وأما الاعتراض بـ (أي) واسم الإشارة بأنه لا يجوز في تابعهما إلا الرفع على المختار، فالقول: إني وجدت في شرح التسهيل أن المراد باسم الإشارة ما يجري منها مجرى (أي) ^(٥)، وإلا فحكم تابعه حكم تابع غيره نحو: يا ذا العقل، وبالرفع، والنصب.

وفي كلام المتوسط دلالة ^(٦) عليه أيضا، فعلى هذا لا يخفى سقوط الاعتراض على المتأمل.

- (١) ما بين المعطوفين سقط من الأصل، وقد أثبتته من: متن الكافية ص ٨٩، وهو في الرضى ٣٢٥/١.
- (٢) قال ابن الحاجب ٤١٦/٢: "وقوله (المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه) يزيد ما فيه الألف واللام من نحو: الحسن، والصديق، والزجل" أ. هـ. قال الجاسي ٣٣٠/١: "بخلاف البذل، والمعطوف الغير الممتنع دخول (يا) عليه، فإن حكمهما غير حكمها، كما سيجيء" أ. هـ. وقال الذولت أباي ل ٣٦/ب: "واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول (يا) عليه لعدم اللام نحو: يا زيد وعسرو، من المعطوفات، فإن حكمه وحكم البذل حكم المنادى المستقل" أ. هـ.
- (٣) قال ابن الحاجب ٤١٧/٢: "قوله (ترفع على لفظه) لأن حركته أثبتت حركة المعرب من حيث كانت عارضة، فجعلت حركة التابع - وإن كان معربا - مماثلة لها في الصورة لدخوله معه في الحكم" أ. هـ. وانظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٦١/١، وابن القواس ص ١٨٤، والجاسي ٣٣٠/١.
- (٤) قال صاحب الإقليد ص ٤١٠: "والجمل على المحل ظاهرا؛ لأن توابع سائر المبنيات توابع لهن من حيث المحل لا اللفظ؛ جاء على هؤلاء الكرام، بالرفع لا غير" أ. هـ.
- (٥) قال ابن مالك في: شرح التسهيل ٤٠٠/٣: "وإسماء اسم الإشارة (أي) في وجوب رفع صفته، واقتربها بالألف واللام الجليتين، ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف، ويجوز أن يتبع بغير وصف، وعلى هذا نيهت بقولي: "واسم الإشارة في وصفه إنما لا يستغنى عنه كـ (أي) في وصفها، وكغيرها في غيره، ولذلك قل الخليل: إذا قلت: يا هذا، وأنت تريد أن تقول عليه، ثم تؤكد باسم يكون صطفا عليه فأنت فيه بالخيار، إن شئت نصبت وإن شئت رفعت وذلك: يا هذا زيد، وإن شئت قلت: زيدا، كقولهم: يا تميم أجمعون، وأجمعين..." أ. هـ. وانظر: التسهيل ص ١٨١.
- (٦) انظر: الشرح المتوسط ص ١٢٦.

وتنصب على محله، مثل: يا زيد العاقل والعاقل.

ثم في هذا المقام أسئلة مذكورة مع أجوبتها في المتوسط^(١)، والطعن في العجذواني^(٢)، فليطلب قيهما، ولعل قيهما ذكرنا يورث الغذاء عنه.

وتنصب حملا على محله^(٣)، خير المبتدأ وهو قوله: (توابع).

فمثال الصفة مثل: يا زيد العاقل والعاقل، بالرفع والنصب في (العاقل)^(٤)، ولم يذكر^(٥) مثالا للباقي احترازا^(٦) عن الإطناب، واعتمادا^(٧) على الفهم.

وأما الوجه في الأول^(٨) وهو أن يقال: إن ذلك المنادى وإن كان مبنيا لكن حركته لعروضها أشبهت حركة المعرب فجاز إجراء الصفة.

وقيل^(٩): لأن ضم المنادى لما اطراد مع حرف النداء كان كاطراد الرفع في الفاعل فحصل المشابهة بينهما، ولذلك جاز الحمل على لفظه^(١٠).

وفيه بحث، وهو أن الاطراد ليس سببا مستقلا يجرى مجرى الإعراب على اللفظ، وإلا لجاز إتباع توابع (هؤلاء) على لفظه لاطراد الكسر في مثله، بل يتضمم العروض، فالأولى أولى.

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ١٢٨.

(٢) انظر: شرح العجذواني ص ١٥٦، ١٥٧.

(٣) قال الجاسي ٣٣١/١: "لأن حق تابع المبنى أن يكون تابعا لمجمله، وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية". هـ.

(٤) قال المبرد ٢٠٧/٤: "أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا... وأما النصب فعلى الموضع؛ لأن موضع (زيد) منصوب". هـ.

(٥) في الأصل (ولم يذكره) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل (احتراز) وهو لحن.

(٧) في الأصل (اعتماد) وهو لحن. ومثال التأكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، ومثال عطف البيان: يا غلام بشر وبشرا، ومثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه: يا زيد الحارث والحارث.

(٨) أي: الوجه في الرفع حملا على اللفظ.

(٩) هذا قول ابن القواس في: شرحه ص ١٨٤.

(١٠) قال الدولت أبادي ل ٣٦/ب: "... تُرفع على لفظه، أي: حملا على لفظ المنادى لشبهه ضمته بالرفع في العروض والاطراد، والرافع (يا) لشبهها بالرافع في كون أثر كل عارضا مطردا، ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء، وظهر في التوابع لاحتياجها إلى المؤثر". هـ. وفي هامش الدولت أبادي ل ٣٦/ب: " (العروض والاطراد) أما المنادى فلأنه يبنى حال النداء وقبله كان معربا، وأما الاسم المعرب فلأنه كان قبل التركيب مبنيا ويعدده أعرب، وأما الاطراد: فلأنه كما يصح أن يقال: كل فاعل مرفوع، يصح أن يقال: كل منادى مفرد معرفة غير مستغاث مضموم". هـ.

والخليل في المعطوف، يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس - إن كان كالحسن - فكالخليل،

ولما فرغ عن بيان حكم المعطوف بطريق الجواز، شرع أن يبين حكمه بطريق الاختيار، فقال: الخليل في المعطوف المذكور، وهو الذي يمتنع دخول [يا]^(١) عليه، سواء كان ذلك من حيث تعريفه باللام، أو من جهة أخرى، فعلى هذا يكون خلل عبارة اللب^(٢) ظاهر.

يختار الرفع^(٣) تنبيهاً على أنه مقصود بالنداء أيضاً^(٤)، وأبو عمرو^(٥)، والجرمي^(٦) يختاران في ذلك المعطوف النصب^(٧) لأن المعطوف على المبنى تابع له، وتابع المبنى إنما يجري على المحل لا على اللفظ، بدليل: ضربت هؤلاء وزيدا^(٨).

وأبو العباس المبرر لم يختار أحدهما بالتعيين، بل ردد، فهو إن كان المعطوف المذكور كالحسن بأن كان من الأسماء المعرفة التي يجوز النزاع الألف واللام عنها، وذلك إنما يكون في الصفة بعد العلم لعدم المانع منه، فكالخليل، أي: يختار الرفع أيضاً^(٩) فيه؛ لأنه لما كان

(١) ما بين المعطوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال صاحب اللب: "وتابع المبنى غير (أي) واسم الإشارة... وإن كانت مفردة فالصفة، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف التثنية باللام، ترفع على لفظه، وت نصب على محله * أ. هـ انظر: شرح لب الألبان ص ١٦٢، وقد أثبت محقق الشرح متن صاحب اللب أعلى الصفحة.

(٣) قال سيبويه ١٧٦/٢: "وقال الخليل - رحمه الله - من قال: يا زيد والنضر، فنصب، فيما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرد فيها الشيء إلى أصله، فاما العرب فأكثروا ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر... ويا عمرو والحارث، فقال الخليل: هو القياس كله قال: ويا حارث، ولو حمل (الحارث) على (يا) لكان غير جائز البتة نصب أو رفع * أ. هـ، وبهذا قال المازني، انظر: المقتضب ٢١٢/٤، وابن القواس ص ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣، والمساعد ٥١٤/٢.

(٤) قال الأصبهاني ص ٢٦٤: "فقال الخليل: الرفع مختار لكونه منادى ثانياً فيحرك بحركة المنادى مع جواز تلك الحركة تنبيهاً على أنه منادى ثان * أ. هـ.

(٥) هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار عبد الله المازني التحوي، المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، اسمه: زيد بن علي الأصح، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبيرة، كان إمام أهل البصرة مات سنة ١٥٤ هجرية انظر: اليغية ٢٣١/٢.

(٦) وينسب أيضاً إلى يونس، وعيسى بن عمر، وانظر: المقتضب ٢١٢/٤، والأصول ٣٣٦/١، والإيضاح لأبن الحاجب ٢٦٤/١، وابن القواس ص ١٨٥، وشرح التمهيل ٤٠٢/٣، والارشاد ٢٢٠١/٤.

(٧) قال الدولت أبادي ل ٣٧/٤: "لأن ذا اللام لا يباشره (يا) فيختار فيه ما هو أثر (ادعو) لا أثر (يا) *.

(٨) انظر: شرح المصنف ٤١٩/٢، والأصبهاني ص ٢٦٤.

(٩) انظر: المقتضب ٢١٢/٤، والأصول ٣٣٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢، وابن يعيش ٣/٢، والرضي ٣٣١/١، والصفوة الصافية ٢١١/٢، والجاسي ٣٣٢/١.

والا فكأبي عمرو.

نَزَعَ اللام منه صحيحا جاز تقدير دخول حرف النداء عليه، فكان الأولى حينئذ أن يتحرك بحركة المنادى تنبيهها على أنه منادى ثان^(١).

والا، أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور من الأسماء المذكورة كـ (النجم) و (الصعق) بأن كان الألف واللام ممثلاً للانفكاك عن الكلمة، سواء كان ذلك من جهة كونها علماً معها أو جهة أخرى، فكأبي عمرو، أي: يختار النصب فيه أيضاً؛ لأنه لما لم يصح الانتزاع امتنع إدخال (يا) عليه، فكان الأولى أن يجعل تبعاً محضاً، والإتياع على محل المبنى هو الأصل^(٢).

ولقائل أن يعكس هذا الحكم ويقول: إذا لم يمكن نزاع الألف واللام من الكلمة، كـ (النجم) و (الصعق) كان كجزء منها ولم يكن للتعريف، وإذا كان كذلك جاز، فالرفع حينئذ أولى، تنبيهها على أنه منادى ثان، وإذا لم يمكن نزاع اللام منها كان للتعريف، ولم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب حينئذ أولى، هكذا وجه بعض الشراح كلام المتن.

ويمكن أن ينصر مذهب أبي العباس بأن الاعتبار في اللام عندهم لصورة لام التعريف، ولهذا لا يقال: يا النجم^(٣)، ويا الصعق^(٤)، ويحتاج إلى التقدير في جواز (يا الله)^(٥) ويا التي، في قول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَمَّتْ قَلْبِي :: وَأَنْتِ بَحِيلَةٌ بِالْمَوْصِلِ عَنِّي^(٦)

ويدل عليه جواز: يا هذا، ويا ريذة، وامتناع: يا الرجل، مع كون تعريف اللام أقل من تعريف العلم، واسم الإشارة، وإذا كان كذلك كان الرفع أولى فيما ينزع اللام [منه]^(٧) لزوال مانع دخول النداء عليه في بعض الأوقات، والنصب أولى فيما لم ينزع للزوم مانع حرف النداء.

(١) الظن: شرح الأصبهاني ص ٢٦٥.

(٢) انظر: شرح المصنف ٤٢٠/٢، وابن القواس ص ٢٨٥، وابن يعيش ٣/٢، والصفوة الصغرى ٢/٢١١.

(٣) في الأصل: (يا لنجم) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (يا لصعق) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (يا الله) وهو تصحيف.

(٦) من الواقر لم أعرف قائله، وانظره في: الكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، وأسرار العربية ص ٢٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/٢، وشرح التسهيل ٣٩٩/٣، والرضى ٣٤٨/١، التخمير ٣٤٥/١، والشاهد قوله: (يا التي) حيث جمع بين حرف النداء والألف واللام، ورد بأنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، كنه قال: يا صبية أنت تيمت قلبي. وانظر: التخمير ٣٤٥/١، مع أن دخول اللام هنا لأن الموصول لا يتعرف بها بل يتعرف بالصلة.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

ثم كلامه قيل: فيه نظر؛ لأنه يستلزم امتناع تقدير حرف النداء في القسم الأول أيضاً لوجود صورة اللام فيه؛ قلت: هذا النظر في غاية الضعف لأن سراده يظهر بالتأمل في كلامه.

وفي المتوسط^(١): "اعلم أنه ذكر في شرح الكتاب^(٢) قال أبو العباس: إن كان [المعطوف]^(٣) علماً معرفاً بالام التعريف نحو: يا زيد والنضر، كان/ الرفع أولى، وإن لم يكن علماً نحو: يا زيد والرجل كان النصب أولى، وفرق بينهما بأن: النضر ونضراً علماً، وليس للألف واللام معنى في (النضر) بخلاف (الرجل) فإن اللام فيه معاقب للإضافة، ولما كان الواجب في المضاف النصب، كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة [المضاف]^(٤) النصب، هذه عبارته، وهذا النقل مخالف لما ذكرنا أولاً بعض المخالفة.

وبيّنها على ما ذكره السيد الشريف: أن المذكور أولاً دلّ على أن العلم الذي فيه اللام قسمان:

أحدهما: يجوز فيه الانتزاع، فالمختار^(٥) في العلم الذي فيه اللام مطلقاً هو الرفع، والمختار في مثل (الرجل) النصب، فيتخالفان في حكم (النجم) وهو ظاهر، وفي حكم مثل (الرجل)، والتطبيق بينهما عليه أيضاً أن قوله: وفرق بينهما بأن (النضر) و(نضراً) علماً يدل على أن اختيار الرفع فيما لم يكن اللام جزءاً منه بخلاف (النجم) إذ ليس (نجم) بلا لام علماً، فيكون المختار فيه النصب على رأي أيضاً، وأما مثل (الرجل) فهو أيضاً من هذا القبيل على رأي الأول أيضاً؛ لأن فيه امتناع الانتزاع لمانع معنوي كما أن ذلك في (النجم) لمانع^(٦) لفظي.

والمضافة^(٧) بالإضافة الحقيقية للمنادي المبني تنصب^(٨) بالحصل على المحل فقط^(٩)، أي: لا يجوز فيها إلا النصب، خلافاً لابن الأنباري في جواز الضم في نحو: يا زيد صاحبنا^(١٠)؛ لأن

(١) النظر: الشرح المتوسط ص ١٣١.

(٢) هو شرح الكتاب للبرقي وأنظر: هامش ميبويه ١٨٧/٢.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الشرح المتوسط ص ١٣١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من الشرح المتوسط ص ١٣١.

(٥) في الأصل: (فيختار) والصواب ما أثبتته بدليل سياق الكلام.

(٦) في الأصل: (المانع) وهو تصحيف.

(٧) قال الجاسي ٣٣٢/١: "والمضافة عطف على (المفردة) أي: وتوابع المنادي المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقية" أ. هـ.

(٨) قال الجاسي: "لأنها إذا وقعت منادي تنصب فنصبها إذا وقعت توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرها" أنظر: السابق نفسه.

(٩) قال الأصبهاني ص ٢٦٥: "ولم يجز حملها على لفظه لأن المنادي إذا كان مضافاً لم يجز فيه إلا النصب".

(١٠) وهذا قول الكسائي، والقراء، وأبي عبد الله الطوال، أنظر: الإرتشاف ٢١٩٨/٤، والمساعد ٥١٦/٢، والأشموني ومعه حاشية الصبان ١٤٨/٣، والتصريح ١٧٤/٢، وحاشية يس على الفاكهي ١٠٩/٢. وأنظر: شرح التسهيل ٤٠٣/٣ حيث قال: "وهو غير جائز لاستلزامه تقضيل فرع على الأصل" أ. هـ.

والبدل، والمعطوف غير ما ذكر، حكمه حكم المستقل مطلقاً.

جواز الرفع في التوابع المفردة إنسا كان بتقدير حرف النداء، وإذا قدر ذلك في التوابع المضافة تصير منادات مضافة فلا جواز إلا على النصب.

وقيل: لأن المنادى إذا وقع مضافاً لم يجر فيه إلا النصب، فتوابع المنادى إذا كانت مضافة بالطريق الأولى ألا يجوز فيها إلا النصب، ووجه الأولوية ظاهر.

ثم تقييد الإضافة بالحقيقية لإخراج المضاف بالإضافة اللفظية؛ لأنه يجوز فيه الوجهان لكونه مفرداً في الحكم^(١)، وأما عدم التصريح فلا اعتماد على أن انصراف المطلق إلى الكمال.

فلئن قلت: قد اعتُبر في المضاف بالإضافة اللفظية الشبه الصوري^(٢) إذا وقع منادى، فلم لم يعتبر ذلك فيه إذا وقع تابعاً له؟

قلت: لأن الأول قوى بالسبب إلى الثاني، فلم يلزم من اعتباره ثمة اعتباره هنا.

فإن قلت: هذا وسائل المشابهات بالمضاف إذا كان تابعاً للمنادى اعتُبر فيه الأفراد الحكمي، فما له لم يُعتبر إذا كان منادى؟ قلت: لأن اعتبار ذلك في المنادى يؤدي إلى تكلف لتصحيح أمر عارض وهو البناء، بخلاف ما في التوابع، فإن اعتبار ذلك فيه تقتن في شيء أصلي وهو الإعراب، هكذا قالوا، لكن فيه بحث؛ لأنه إن أريد بالتابع فيما قيل إذا كان تابعاً ما ذكر فيما سبق^(٣)، فلا نسلم وقوع المشبه بالمضاف تابعاً لهذا المنادى بتبعيته تلك التوابع، تعرفه بالتأمل، وأما إن أريد به البدل والمعطوف غير ما ذكر، فمسلّم وقوعه كذلك، لكن حكمه يذكر بعد، ومن العجب من ذلك أن بعضهم^(٤) جعل حكم المشبه مطلقاً، مع القول بجواز الوجهين في المضاف بالإضافة اللفظية^(٥)، فكيف يصح ذلك؟ فإن المضاف وإن كان إضافته لفظية أقوى اتصالاً من المشبه بالمضاف، لوجود صورة الإضافة فيه.

ولما كان حكم البدل وحكم المعطوف حال كون ما عطف غير ما ذكر، وهو المعطوف

(١) أنظر: الرضوي ٣٣٥/١ حيث قال: "وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه؛ لأن اللفظية جارية مجرى المفردة" أ. هـ، وقال الأصبهاني ص ٢٦٥: "واعلم أنه لو قال: (والمضافة إضافة حقيقية) لكان أولى؛ لئلا ينتقض بمثل (الحسن الوجه) فإنه يجوز فيه الوجهان" أ. هـ.

(٢) في الأصل: (الصورة) وهو تصحيف.

(٣) وهو عطف البيان، والتأكيد، والصفة، والمعطوف بحرف الممتنع دخول (با) عليه.

(٤) لعل مراد الشارح بقوله (بعضهم): الأصبهاني حيث ذهب الأصبهاني في شرحه ص ٢٦٦ إلى أن المشبه بالمضاف ليس فيه إلا النصب فقال: "لو قال: (والمضافة والمشبهة بالمضافة) فإنه ليس فيه إلا النصب".

(٥) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٢٦٦ حيث ذكر أن المضاف إضافة لفظية يجوز فيه الوجهان.

الذي لا يمتنع دخول (يا) عليه، بخلاف ما ذكر من التواضع، أفرد حكمهما بالذكر في البيان وإن

والعلم الموصوف به ابن مضافا إلى علم آخر يختار فتحه.

كان منها فقال: حكمه، أي: كل واحد من البدل والمعطوف حكم المنادى المستقل، بأن يكون كل منهما مبنيا على ما يرفع به إذا كان مفردا معرفة، ومعربا منصوبا إذا كان مضافا، كما أن المنادى كذلك، سواء كان متبوعه مفردا أو مضافا، أشار إلى هذا بقوله: مطلقا، أي: في كل موضع، خلافا للمازني، والكوفيون في تجويز: يا زيد وعمرا^(١)؛ لأنهم أجروا المعطوف العاري عن الألف واللام مجرى المقرون.

وأما كون^(٢) حكم البدل حكم المستقل فلأنه المقصود بالنداء، وفي حكم تكرير العامل، فكان كأنه يباشره حرف النداء^(٣)، وأما كون حكم المعطوف كذلك فلكونه مقصودا بالنداء^(٤) أيضا، مع زوال المانع عن تقدير حرف النداء فهو يكون كذلك، تقول في البدل والمنادى مفرد: يا زيد بشر^(٥)، ويا زيد أخا عمرو، وتقول فيه والمنادى مضاف: يا عبد الله زيد، ويا عبد الله أخا عمرو، وتقول في العطف والمنادى مفرد: يا زيد وعمرو، ويا زيد وأخا عمرو، وتقول فيه والمنادى مضاف: يا عبد الله وعمرو، ويا عبد الله وأخا عمرو^(٦).

والمنادى المبني العلم الموصوف بإبن دون غيره، خلافا للكوفيين^(٧)، ومع

(١) انظر: شرح التسهيل ٤٠٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣١٥/٣، والارتشاف ٢٢٠١/٤، وقل الأصبهاني ص ٢٦٦: "واعلم أن المزدني والأخفش أجازا: يا زيد وعمرا، حملا على المحل، ولم يجزه سيبويه". وانظر: الفخر ص ٥٢٣.

(٢) انظر: شرح المصنف ٤٢١/٢، وابن القوام ص ١٨٦.

(٣) قال الميرد ٢١١/٤: "اعلم أن البدل في جميع العربية يخل محل المند منه، وذلك قوله: مررت برجل زيد وبأخيك أبي عبد الله، فكانك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله، فعلى هذا تقول: يا زيد أبا عبد الله فتصيب (أبا عبد الله) نعتا كان أو بدلا؛ لأنك إذا أبدلته منه فكانك قلت: يا أبا عبد الله...".

(٤) انظر: الكتاب ١٨٦/٢ حيث قل: "وتقول: يا زيد وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله: (يا) وكذلك: يا زيد وعبد الله، ويا زيد لا عمرو، ويا زيد أو عمرو لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة ولكنه على (يا)..." هـ، انظر: المصنف ٢١١/٤.

(٥) في الأصل (بشرا) بالنصب وهو لحن.

(٦) انظر: الجاسي ٣٣٣/١.

(٧) حيث أجازوا وصفه بغير ابن نحو: يا زيد الكريم، وفي هذه الحالة اختلف في حكم المنادى قبل الكوفيون: يجوز فتحه اتباعا فتقول: يا زيد الكريم، والعرب تفعل ذلك لأن الاسم وتبعته كائسـة

شرح كافيّة ابن الحاجب

أنه لا يفضل بينه وبين موصوفه بشيء لنلا يرد نحو: يا زيد الكريم ابن عمرو، لأن الضم فيه واجب^(١)، حال كون ذلك الابن مضافاً، لكن لا مطلقاً، بل بشرط أن يكون إضافته إلى علم آخر لا إلى غير العلم، ويندرج تحته القلب والكنية، وحكم الكل ههنا واحد، يختار فتحه أي: يكون الاختيار بناءً آخره على الفتح، مع جواز ضمه^(٢)، وإن كان القياس ذلك لكونه مفرداً معرفة، كقولك: يا زيد بن عمرو، وإنما اختير فتحه لطوله بغيره، ولكون الفتح أخف من الضم^(٣)، أو لكونه^(٤) كالمركب لشدة الامتزاج، فكما يكون آخر الأول منه مفتوحاً، كان أوله كذلك، وأما جواز الضم فلكونه الأصل في ذلك المنادى.

وإنما اشترط أن تكون الإضافة إلى علم لأنه إنما يكثر/ في ذلك^(٥)، بخلاف (٤٠/ب) قولك: يا زيد ابن أخينا^(٦)، ونحوه، فإنه لم يكثر كثرته مع شدة الامتزاج بينهما، بخلاف غيره.

لا يقال: لا يجوز وقوع (مضافاً) حالاً من (ابن)، وإلا لزم تقديمه عليه؛ لأن الحال يتقدم على صاحبه إذا كان نكرة قلنت: لا نسلم ذلك لأن المراد به لفظه، فيكون معرفة.

الواحد، فلما طل حركوه بالفتح، وقال البصريون: يتعين فيه الضم. أنظر تفصيل القول في هذه المسألة في: ترمج التسهيل ٣/٣٩٤، والرضي ١/٣٣٧، والأرتشاف ٤/٢١٨٨، والتذيل والتكميل ٥/٥٠٦، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية رقم ٣٣٤٤ تصدق / محمد محمود عبد الجواد، والمساعد ٢/٤٩٥، والنتائج الصرة ص ٥٨، وتعليق الفرائد ٢/٥١٠، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د / محمد السعيد عامر، والتصريح ٢/١٦٩، والأشعري ٣/١٤٣.

(٢) أنظر: ابن القواس ص ١٨٧، وقد اختلف في الأجود، فقل المبرد: الضم لأنه الأصل، وقال ابن كيسان الفتح لأنه الأكثر. أنظر: الهمع ٢/٤١٦، وأنظر: قول المبرد في: المقتضب ٤/٢٣١.

(٣) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٢/٤٢٣، وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٦٧، والرضي ١/٣٣٧.

(٤) أنظر: ابن يعيش ٢/٥٠، وقال صاحب الإقليد ص ٤١٦: "فإن قلنت: ما الموجب لئناهما على الفتح؟ قلت: هو أن الابن مع المنادى كثره واحد، لأن الابن لا ينفك عن كونه ابناً لأبيه، كما أن الأب لا ينفك عن كونه أباً له، فكان الابن صفة لازمة للمنادى والصفة مع الموصوف بمنزلة شيء واحد من حيث المعنى، فتتزلزلا منزلة شيء واحد كجزأى (خمس عشرة) فيبينان على الفتح كما أن جزأى (حضر موت) يُنبأ عليه^{١٠} أ. هـ.

(٥) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٢/٤٢٣، وأنظر: ابن القواس ص ١٨٧.

(٦) قال صاحب الإقليد ص ٤١٧: "فإن قلنت: فهلاً سوغوا الإتيان إذا لم يقع الابن بين علمين كما في (يا زيد ابن أخينا)؟ قلت: القياس لا يسوغه إلا في كلمة واحدة نحو: متحدر الجبل، إلا أن تسويغه فيما سبق لما ذكرنا من تنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة لفرط الاتحاد وشدة الاتصال، لأن الابن وصف لا ينفك في نحو: (يا زيد بن عمرو) بخلاف قولك (يا زيد ابن أخينا) لأن زيدا ينفك من أن يكون ابن أخ...^{١٢} أ. هـ.

ففى هذا الكلام إشعار بأن هذا الحكم فيما يكون الابن مفرداً مكبراً، أما لو كان مثلى أو مجموعاً نحو: يا زيد ويا عمرو ابنى بكر^(١)، أو كان مصغراً نحو: يا زيد بنى عمرو، فلا^(٢).

(١) فى الأصل: (يا زيد ويا عمرو ابنى بكر) بالواو بعد (عمرو).
(٢) قال الرضى ٣٣٨/١: "والمعتبر فى كل ما ذكرنا لفظ (ابن) و(ابنة) لا تثبتتهما وجمعهما وتصغيرهما لأنه لا يكثر استعمالهما كذلك، وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفرداً؛ لأن المثلى والمجموع ليسا بعلمين أيضاً، ولا يكثر استعمالهما" أ. هـ.

وإذا تودى المعرف باللام

وينبغي أن يعلم أن^(١) مجوز فتح ذى الضمة في باب النداء موجب في غيره حذف تنوينه لفظاً وألف (ابن) في الحالين خطأ فإن نون فللضرورة، وليس مركباً فيكون كـ (مرء) في اتباع ما قبل الساكن ما بعده، خلافاً للفراسي^(٢)، والوصف بـ (ابنة) كالوصف بـ (ابن)، وفي الوصف بـ (بنت) في غير النداء وجهان^(٣).

واعلم أن نداء ما فيه الألف واللام مجوز عند الكوفيين مطلقاً^(٤) واستدلّهم بالوقوع في قوله:

فيا الغلامان اللذان فرّا :: يأتكما أن تكباني شراً^(٥)

ورّد عليهم ذلك الاستدلال بأن يجعل ذلك محمولاً على حذف الموصوف، فالتقدير: فيا أيها الغلامان اللذان، وأنه قليل الاعتداد به^(٦)، ومن قال في الرد: إن ذلك للضرورة^(٧)، إن أراد حذف الموصوف لها، ففي كلامه إجمال محمل بالتفخيم وإن كان مضيئاً، وإن أراد دخول

(١) هذا النص يتعاضد من التسهيل ص ١٠٨، ولم يُشر الشارح رحمه الله إلى ذلك، وقال ابن مالك: "وكما كان وقوع (ابن) في النداء بين علمين على الوجه المذكور سبباً للتخفيف بتبدل الضمة فتحة، جعل في غير النداء سبباً للتخفيف بحذف تنوين المنعوت، لأن النداء وجه واحد، وغير النداء وجوه كثيرة، فكان غير النداء أحوج إلى التخفيف، فجعل تخفيفه واجباً، وتخفيف النداء واجباً، واستوى النداء وغير النداء في التزام حذف ألف (ابن) خطأ" أ. هـ. أنظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٤، وأنظر: الهمع ٢/٢٢٤.

(٢) حيث ذهب إلى أن نحو (زيد بن عمرو) عند قصد النعت في غير النداء مركب، وأن حركة المنعوت حركة اتباع كحركة ميم (مرء) على لغة من قال: هذا مرؤ، ورأيت مرأ، وعزرت بعزئ، قل ابن مالك: "ليس ما رآه في هذا صحيحاً للإجماع على فتح المجزوء الذي لا ينصرف نحو: صلى الله على يوسف بن يعقوب" أ. هـ. أنظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٥، والهمع ٢/٤٣٢.

(٣) أحدهما: حذف التنوين نحو: هذه هند بنت عاصم، والثاني: إثباته نحو: هذه هند بنت عاصم. أنظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٥، والأرتشاف ٤/٢١٩٠، والهمع ٢/٣٤٤، وحاشية الصبان ٣/١٤٤.

(٤) أنظر الإنصاف ١/٣٣٥، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، وانتلاف النصرة ص ٤٦، والتصريح ٢/١٧٣.

(٥) من الرجز مجهول القائل وهو بهذه الرواية في: أسرار العربية ص ٢١٠، ويروى: تكسبنا في: المقتضب ٤/٢٤٣، وأنظره في: الأصول ١/٣٧٣، والامات ص ٣٤، وابن يعيش ٢/٩٢، والرضي ١/٣٤٩، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، والمساعد ٢/٥٠٣، والخزانة ٢/٢٩٤. والشاهد قوله: (يا الغلامان) حيث أدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، وهذا جائز عند الكوفيين.

(٦) أنظر: الإنصاف ١/٣٣٨، وأسرار العربية ص ٢١٠، وانتلاف النصرة ص ٤٦.

(٧) لعله يقصد ابن مالك فقد قال في الألفية ص ٥٠: "وباضطرار خُصَّ جمع يا وأل...". وقال في التسهيل ص ١٨١: "لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام" أ. هـ.

قيل: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، ويا أيها الرجل.

اللام لها، فلا نسلم ذلك لتمكن القائل على القول مجرداً مقوله عن اللام من غير ضرر إلى الوزن^(١).

وأما البصريون فلم يجوزوه مطلقاً^(٢) ودليلهم على ذلك أنه ما مرّ، بل إذا قصدوا ذلك، توصلوا بالمبهم.

ثم لما كان المختار عند المصنف هذا المذهب أشار إليه بقوله: وإذا نودي، أي: قصد نداء المعروف باللام جاء بأي للتوصل^(٣) مقطوعاً عن الإضافة^(٤)؛ لكونه حينئذ محتاجاً إلى المعروف باللام الذي هو المقصود بالنداء لتبيين ذاته، وأدخل عليه (ها) للتنبية^(٥)، لمناسبته النداء؛ لأنه تنبيه أيضاً، وقيل: يأتها الرجل، ليكون (أي) مفادى في الظاهر، وذلك الاسم المعروف تابعاً له إصلاحاً للفظه^(٦).

وقيل: إن من حق (أي) أن يكون لازماً للإضافة، فينبغي حينئذ أن يقال: يا أي الرجل بالإضافة، لكن لا يقال كذلك بل يعدل عن الإضافة إلى الوصف، لكون إضافة (أي) إلى المفرد المعروف مستتعة؛ لأن وضعه لأحد الشئيين أو الأشياء، مع أن المناسبة ثابتة بينهما لكون كل منهما للبيان والتوضيح، ثم أقحمت (ها)^(٧) جبراً لما ذهب مما لزمها وهو الإضافة^(٨).

(١) فيقول: يا غلامان، أنظر: التصريح ١٧٣/٢.

(٢) قال سيبويه ١٩٥/٢: "واعلم أنه لا يجوز أن تتلادى اسماً فيه الألف واللام اليّة^١، هـ، وأنظر: المقصد.

٢٣٩/٤، والإنصاف ٣٣٥/١، والمسائل الخلقية ص ١٤٣، والتبيين ص ٤٤٤، وابن يعيش ٨/٢.

(٣) في الأصل: (للتوصل) وهو تصحيف.

(٤) لأنها تخصصه، أنظر: الرضى ٣٣٩/١.

(٥) قال الأصمعي ص ٢٧٠: "... وأتوا بحرف التنبيه إما للتنبيه على أن المفادى ما بعدها، وإما لأن (أي) ملازم للإضافة فأتوا بها لتكون كالعوض من المضاف إليه، وإما ليدل على خروج (أي) عن بابها^١، هـ.

(٦) قال ابن الحاجب ٤٢٤/٢: "... لما تعدّر عليهم الجمع بين حرفي تعريف أتوا في الصورة بمفادى مجرد عن حرف التعريف، وأجروا عليه المعروف باللام المقصود بالنداء صفة^١، هـ.

(٧) قال السيوطي في الهمع ٣٨/٢: "وايلاًهما (ها) التنبيه إما عوضاً من مضافها المحذوف، أو تأكيداً لمعنى النداء^١، هـ، وأنظر: المطالع السعيدة ٣٤٧/١.

(٨) القول بأن (أي) ملازمة للإضافة وأن (ها) عوض عن المضاف إليه هو قول أبي إسحاق الزجاج في: معاني القرآن ٩٨/١ حيث قال: "وأما إعراب (يا أيها) فـ (أي) اسم مبهم مبنى على الضم لأنه مفادى مفرد، و(التاس) صفة لـ (أي) لازمة... و(ها) لازمة لـ (أي) للتنبيه وهي عوض من الإضافة في (أي) لأن أصل (أي) أن تكون مضافة في الاستفهام والخبر" وأنظر: شرح اللمع للأصمعي ٦٢٢/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وقد يكون التوصل في نداء المعرف باللام باسم الإشارة ويقال: يا هذا الرجل، لكونه مبهما أيضا محتاجا إلى ما ذكر فيه.

ولقائل أن يقول: لا فائدة في إتيان اسم الإشارة بعد (أي) في قوله: يا أيها الرجل^(١)؛ لأن احتياجه إلى اسم فيه اللام لا إلى الإشارة، ولأن التوصل يحصل بأحدهما، فيكون ذكر الآخر لغوا، ويمكن أن يجاب عنه بأن الغرض بالجمع بينهما حصول التدرج في النزول من الإيهام إلى التعيين، واسم الإشارة أقل إيهاما من (أي)، وكذلك قد يكون مستغنيا عن الوصف فيقال: يا هذا، بخلاف (أي) إذ هي لا تستغني عن الصفة المذكورة فلا يجوز: يا أي، فـ (أي) منادى و (هذا) صفة وليس له دخل في التوصل، مع أن هذا المثال ساقط في بعض النسخ، قال صاحب الغجدواني^(٢): "إن إقحام (أي) فيه لأن في نداء اسم الإشارة نوع نوع كراهة؛ لأن له شبهة بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح، والمضمر مستغنى لداؤه، فلذلك أدخلوا اللفظ (أي) بين حرف النداء واسم الإشارة، فيقحم (أي) لنداء اسم الإشارة، لا لنداء المعرف باللام^(٣)، وكذا في بعض شروح المفصل^(٤)، قيل: فيه نظر؛ لأن (أي) كذلك قلت في جوابه: المراد توجيه ما وقع، لا بيان استلزام ذلك إياه في كل موضع، ثم الهاء فيه كالهاء في: يا أيها الرجل، بدليل لزومه، والألف واللام فيه للجنس، وكذلك لا يجوز: يا أيها الصعق، خلافا لبعض لأتبعه عنده للعهد.

فإن قلت: إن سيبويه قد أجاز: يا الرجل قائم^(٥)، فيمن^(٦) اسمه (الرجل القائم)، وقاس وقاس عليه المبرد الموصول المصدر بهما إذا سمي به وأجاز: يا الذي قام، لسمي به^(٧)، به^(٨)، وأجازوا: يا

(١) قال الدولت آبادي ل ٣٧/ب: "و (يا أيها الرجل) يتوسط الأمرين كثيرا للتشويق والتوجه بآتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان، فالمبهم الثاني - وإن لم يكن محتاجا إليه - لكن فيه فائدة وهي: زيادة التشويق في البيان بزيادة التشويق فيه - أي: في المبهم " أ. هـ.

(٢) انظر: شرح الغجدواني ص ١٦٣.

(٣) ويمثل هذا قال الرضوي ٣٤٠/١ حيث قال: "... فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغا لأجل نداء المعرف باللام، على ما أوما إليه المصنف، بل لأجل نداء اسم الإشارة، بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو (يا أيها) من دون الوصف باسم الجنس " أ. هـ.

(٤) ومنها الإقليد، قال صاحب الإقليد ص ٤٢١: "قوله (ويا أيها) اعلم أن اسم الإشارة مستمرة تداء، لأنه بين ما هو مانع النداء وهو المظهر، وبين ما هو مستغنى النداء وهو المضمر... فلما كان كذلك أتى بـ (أي) وجعل وصلة إلى ندائه " أ. هـ.

(٥) قال سيبويه ٣٣٣/٣: "... ولو سميت: الرجل منطلق، جاز أن تدنيه فتقول: يا الرجل منطلق؛ لأنك سميت به بشيئين كل واحد منهما اسم تام " أ. هـ. قال أبو علي: "فأما قول سيبويه: إنه إن سمي رجلا (الرجل منطلق) نداء فقال: يا الرجل منطلق، فهو كما قال؛ لأن هذا ابتداء وخبر سمي بهما رجلا، ليس أحدهما الاسم دون الآخر..." أ. هـ. انظر: الإغفال ٢٧٨/١.

(٦) في الأصل: (فمن) وهو تصحيف.

(٧) انظر: المقتضب وهامشه ٢٤١/٤، ٢٤٢، ووافقه ابن مالك فقال في شرح التسهيل ٣٩٨/٣: "وهو قياس صحيح " أ. هـ. وملعه سيبويه فقال ٣٣٣/٣: "وإذا سميت رجلا: الذي رأيته، والذي رأيته، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسما... ولا يجوز لك أن تدنيه " أ. هـ. وانظر: شرح التسهيل ٣٩٨/٣، والارتشاف ٢١٩/٤، والأشمولي ١٢٦/٣، والهمع ٣٧/٢، والمطالع السعدي ٣٤٧/١.

والتزموا رفع (الرجل) لأنه هو المقصود بالنداء، وتوابعه...

الأسد شدة: و: يا الخليفة حكماً^(١)، مع أنكم^(٢) قلتم: لا يجوز ذلك!

قلت: جواز الأولين لكونهما مسمى بهما، فيكون تقديرهما: يا من اسمه كذلك، وجواز الأخيرين على تقدير: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، هذا هو المحصول مما ذكر في شرح التسهيل^(٣) لكن ذلك يؤيد قول القائل المذكور في المتوسط^(٤) في تقرير مذهب أبي العباس على المختار بكون الفرق بين الجواز في مثل ذلك والامتناع في مثل (النجم) و(الصعق) غموضاً.

والتزموا رفع الرجل^(٥) يعني لم يجوزوا فيه التصيب مع كونه صفة للمنادى المفرد المعرفة في الظاهر وحكم صفة أن يجوز فيها التوجهان، خلافاً للمازني فإنه أجاز فيه النصب^(٦) أيضاً، قياساً على غيره من الصفات المفردة، وإنما خالفه الجمهور بالتزامهم رفعه ولم يجوزوه على القياس على غيره، لوجود الفرق المستلزم بينهما، أشار إليه المصنف بقوله: لأنه، أي: الرجل هو المقصود بالنداء^(٧) حقيقة، وأنه غير مستغن عنه وإن كان غير مقصود بالنسبة إلى متبوعه من حيث وصفيته، و(أي) وصلة، لتلا يباشر حرف النداء ما فيه الألف واللام، بخلافه فإنه ليس كذلك، فيكون في كونه حركة موافقة لحركة (النداء) في اللفظ، إذ لا فرق بين الضم والرفع، وفيه تنبيه على أنه منادى بالمقصود^(٨).

(١) هذا مذهب محمد بن سعدان الكوفي المتوفى سنة ٢٣١ هجرية، انظر قوله في: شرح التسهيل ٣/٣٩٨، وقد وافقه ابن مالك، وانظر: الهمع ٢/٣٧، والأشمونى ٣/١٤٦، وسعه حاشية الصيان.

(٢) في الأصل: (التم) وهو تصحيف.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٨.

(٤) انظر: التلخيص المتوسط ص ١٣٠.

(٥) قال الرضوي ١/٣٤١: "أي: اسم الجنس الواقع صفة لـ (أي) أ. هـ، وقال الأصبهاني ص ٢٧٠: "والتزم رفع الرجل عند الأكثرين إما لأنه المقصود بالنداء، وإما لأن (أيا) وصفته كالأسم المفردة، وإما لأن الحمل على المحل إنما يكون بعد تمام المتبوع، وإما للفرق بين الصفة المستغنى عنها وبين الصفة اللازمة" أ. هـ.

(٦) انظر: محلى القرآن للزجاج ١/٢٢٩، وشرح الكتاب للميرافي ٣/١٢٦، والإغفال ٤/٥، والتسهيل ص ١٨١، وشرح التسهيل ٣/٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨، وابن القوام ص ١٨٨، والأشمونى ٣/١٥٠، والهمع ٢/٣٨، وقال الزجاج: "ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مردود، لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار" أ. هـ. قال الصيان ٣/١٥٠: "فيه - أي في كلام الزجاج - نظراً لأن ابن الهيثم ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرئ شاذاً: [قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ] سورة الكافرون الآية (١)، وهى تعضد المازني" أ. هـ. وقال الأنباري في: أسرار العربية ص ٢٠٨: "وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب نحو: يا أيها الرجل، كما يجوز: يا زيد الظريف، وهو عندى القياس لو ساعده الاستعمال" أ. هـ.

(٧) قال أبو علي: "وتقول: يا أيها الرجل، ويا أيها الناس، فلا يجوز في: الناس، والرجل، إلا الرفع، وليس بمنزلة: يا زيد الظريف، لأن الرجل ههنا هو المقصود بالنداء" أ. هـ. انظر: الإيضاح ص ٢٤٧.

(٨) انظر: ابن القوام ص ١٨٨.

لأنّما توابعُ معرب، وقالوا: يا الله، خاصة.

قال صاحب المتوسط^(١): "قيل: إن قصد نداء (الرجل) في نحو: يا هذا الرجل، كان (هذا) بمنزلة (أى) وإن قصد نداء (هذا) كان (هذا) بمنزلة (زيد) فعلى هذا يجوز في (الرجل) النصب أيضاً".

وفي كلامنا مَوّت الإشارة إليه منقولاً من شرح التسهيل.

والتزموا أيضاً [رفع]^(٢) توابعه أى: توابع (الرجل) سواء كانت مفردة أو مضافة؛ لأنها توابع مُعَرَّبٌ^(٣) لفظه إعراب محله، وههنا كذلك، وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني، أو لأنها لما كانت تابعة لما التزم رفعه تنبيهها على ما ذكر التزم رفعها أيضاً، تقوية لذلك التنبيه، وهذا موافق لقول من قال: فالأولى أن يقال: لوجوب رفع متبوعه. ولا يلزم نظر صاحب (المتوسط)^(٤) بأن يقال: لجواز كون توابع المفرد تابعة لمحله إذا غلب إعراب لفظه إعراب محله نحو: ما زيد بقائم وقاعد، وقاعد، بالنصب والجر.

وأما جواب (العجذوانى)^(٥) بمنع وروده بأن يقال: "لا نسلم تصور الإعرابين اللفظي والمحلي في المعرب الواحد، وما أرى من المثال^(٦) ليس فيه تغاير الإعراب في معرب واحد لفظاً ومحلاً؛ لأن المجرور لفظاً (قائم) والمنصوب محلاً (بقائم) والكلام في المتبوع الواحد".

فليس بشيء^(٧)؛ لأن المختار عند علماء النحو والمصرح في كلام المحققين هو أن منصوب المحل هو المجرور فقط؛ لأنه المفعول به والفعل إنما يقع عليه لا على الجار والمجرور، وأما قولهم: الجار والمجرور في محل نصب، فمسامح منهم في العبارة، والبحث ههنا طويل الذيل، فمن أراد التفصيل فليطالع (المفتاح في شرح المصباح)^(٨).

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ١٣٦.

(٢) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٣) فتقول: يا أيها الرجل الطريف، يا أيها الرجل ذو المال، ولا تقول: ذا المال، كما تقول: جاعلى الرجل ذو المال؛ لأنه مثله في الإعراب. انظر: شرح المصنف ٤٢٥/٢، وقال الدونت أباى ل ٣٨/أ: "والتزموا رفع توابع الرجل نحو: يا أيها الرجل ذو المال، لأنها توابع معرب، أى: معرب واحد لا محل له سوى الرفع، وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير إعرابه، بخلاف: إن زيدا قائم وعمرؤ، وأعجبني ضرب زيد وعمرؤ، وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومحلاً".

(٤) انظر: الشرح المتوسط ص ١٣٥.

(٥) انظر: شرح العجذوانى ص ١٦٤.

(٦) في العجذوانى: (المثالين).

(٧) هذا ردٌّ من الشارح على جواب العجذوانى على النظر المذكور في الشرح المتوسط.

(٨) هو: لمحمد بن محمد الإسقرائنى وضعه شرحاً على المصباح في النحو للمطرزى، ثم اختصره وسماه الضوء. انظر كشف الظنون ١٢٨٠٨/٢ ولم أقف على هذا الكتاب.

ولك في مثل: يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ... الضمُّ والنصبُ.

قوله: (وقالوا يا الله) إشارة إلى جواب سؤال مقدر، توجيهاً أن يقال: إن نداء المعرف باللام إنما يكون باتيان التوصل كما بينتم^(١)، فلم جاز نداء لفظة (الله) بدونه؟

ومحصول جوابه أن يقال: إنما قالوا (يا الله) ولم يقولوا: يا أيها الله، لعدم الإذن الشرعي في إطلاق الأسماء الميهمّة على (الله) تعالى^(٢)، مع أن أسماء (الله) تعالى توقيفية، أو لأن نداءه لما كان أكثر من نداء غيره خففوا بحذف الوصلة عنه^(٣).

وقوله: خاصة إشارة إلى أن تجويز هذا الصنع منهم لا يوجد في غيره سعة.

وأما ما يقال في الجواب: من أن اللام فيه ليس للتعريف بل للتعويض عن همزة (إله)^(٤) فلا يمتنع اجتماعه بحرف النداء، فمناقب للقول بأن الاعتبار بصورة لام التعريف.

وأيضاً: التعليل بأن سبب دخول حرف النداء فيه أمران: كونها عوضاً عن الهمزة، وعن لزوميتها لكونها عوضاً عن حرف أصلي^(٥)، فلم يكن مثل (النجم) لعدم التعويض فيه وإن كان لأمه لازمة، ولا مثل (الناس) لعدم اللزوم وإن كان لأمه عوضاً^(٦)، لا يشفي العليل.

ولك في المأدب المكرر بلفظه مضافاً إلى اسم آخر مثل:

يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكُمْ :: لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سُوءَةِ عَمْرٍ^(٧)

(١) في الأصل: (بينهم) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: شرح ابن القواس ص ١٩٠، والأصبهاني ص ٢٧٢.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٤٢٦/٢.

(٤) لأن أصله (إله) فنقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت فصار (إلاه) ثم أدخلوا اللام في اللام فقالوا: (الله) ثم فُضِّوا بعد الفتح والضم دون الكسر، فصارت عوضاً عن المحذوف. أنظر: شرح المصنف ٤٢٦/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢٧٤/١، وهذا قول: الكمائي، والفراء، وقطرب، ويونس، وهناك أقوال أخرى في اشتقاق لفظ الجلالة انظرها في: ابن القواس ص ١٨٩، والرضي ٣٤٨/١.

(٥) أنظر: الرضي ٣٤٦/١ وما بعدها، والجامي ٣٣٥/١.

(٦) قال الجامي ٣٣٥/١: "وأما مثل (النجم) و(الصعق) وإن كانت لأمه لازمة في مثلها لكن ليست عوضاً عن محذوف، وأما (الناس) وإن كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لأن أصله (أناس) لكن ليست بلازمة للكلمة لأنه يقال (ناس) في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: يا الناس، ويا النجم...".

(٧) من البسيط لجرير في: ديوانه ص ٢١٩، وانظره في: الكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٨٣، والمقتضب ٢٢٩/٤، والجمل ص ١٥٧، والذمات ص ١٠١، وابن يعيش ١٠٢/٤، والرضي ٣٥٢/١، والمعنى ٥٢٨/٢، والأثموني ١٥٣/٣، والخزانه ٢٩٨/٢، ٩٩/٤، من قصيدة يهجو بها عمر ابن لجا التيمي، والمعنى: لا يوقعنكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي، فامنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقىكم في بلية.

شرح كافيّة ابن الحاجب

والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه: يا غلامي، يا غلامى، ويا غلام، ويا غلاما، وباللهاء وقفا.

الضم، لكونه منادى مقرّدا معرفة في تقدير أن يكون (تيم) الثاني مضافاً إلى (عدى) الأول، ولك فيه النصب أيضاً، ولم يقل: (والفتح) لكونه معرباً حينئذ، على ما يذكر، إما لكونه مضافاً إلى (عدى) المذكور و(تيم) الثاني تأكيد لفظي له، وهو لا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه، فلذلك بقي منصوباً على حاله^(١)، وأما الفصل بين المضاف والمضاف إليه فجائز عندهم ضرورة، وهذا الوجه وإن كان ما نقله بعض الشراح عن سيبويه^(٢) لا يخفى عن المتأمل ضعفه، وإما لكونه مضافاً إلى (العدى) المحذوف فيكون تقديره: يا تيم عدى [تيم عدى]^(٣) حذف الأول لكونه مستغنى عنه بذكره ثانياً^(٤).

هذا كله في أول المكرر، وأما الثاني فالنصب فيه إما لكونه منادى حذف حرف ندائه مع كونه مضافاً إلى المذكور، وإما لكونه تابعا للأول بأن يكون بدلا منه أو عطف بيان أو تأكيدا له^(٥).

والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم وغيره كذلك، بشرط وقوعها آخر، كثيرا ما يجوز فيه أن يقال: يا غلامي بإثبات الياء على الأصل وسكونه للتخفيف لكثرة استعماله^(٦)، وعدم الاحتياج إلى حركته، ويجوز فيه أيضا: يا غلامى بالحركة؛ لأن تحرّكه هو الأصل بالنظر إلى حالة تعلق غرض الواضع وبالفصح لكون الياء فيه بمنزلة الكاف في (غلامك) لوجود التخفيف في

(١) هذا مذهب سيبويه، انظر: الكتاب ٢/٢٠٦.

(٢) منهم: الرضى ١/٣٥٣، والأصبهاني ص ٢٧٤، والجامي ١/٣٣٧.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) وهذا أحد قولين للمبررة، والقول الآخر موافق فيه لسيبويه، انظر: المقضب ٤/٢٢٧، وقال السيرافي وعدى وجه ثالث لم أعلم أحدا ذكره وهو قوى في نفسى وذلك: أن تجعل أصله: يا زيد زيد عمرو، فيكون (زيد عمرو) الثاني نعتا للأول مثل قولنا: يا زيد بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبني بحركة الثاني المعرب^١. هـ انظر: هامش كتاب سيبويه ٢/٢٠٦، والرضى ١/٣٥٦، والجامي ١/٣٣٧.

(٥) انظر: ابن القواس ص ١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢١، والارتشاف ٤/٢٢٠٥، والأمنوني ٣/١٥٤، والهمع ٢/٤٣.

(٦) قال ابن الحاجب: "في ياء الإضافة قولان: أحدهما: أن أصلها الفتح وجاء السكون تخفيفا وهو الأكثر والأظهر، والآخر: أن أصلها أن تكون ساكنة وتحت تقوية لها لضعفها وخفائها^١. هـ انظر: الإيضاح ١/٢٧٩، وانظر: ابن يعيش ٢/١١، والرضى ١/٣٥٦ وما بعدها.

وقالوا: يا أبى ويا أمى، ويا أبت ويا أمت، فتحا وكسراً، وبالألف دون الياء،

الفتحة^(١)، ويجوز فيه أيضاً: يا غلام بكسر الميم وإجزائه عن الياء^(٢)، ويجوز فيه أيضاً: يا غلاماً بقلب الياء ألفاً لخفته بالنسبة إليها^(٣).

ومثاله من غير المنادى نحو: {تقبل دعاء}^(٤): {كيف كان تكبر}^(٥) أى: دعائى، وتكبرى.

ويجوز الوقف فى مثلهما على السكون تعويلاً على الفهم، وأما فى مثل: ضرب غلام زيداً، بمعنى: (غلامى زيداً) فهو قليل.

وتجوز القراءة فى الكل بالهاء نحو: يا غلاميه، ويا غلاميه، ويا غلاميه، ويا غلاماه وفقاً أى: لأجل الوقف ليكون فرقاً بينه وبين الوصل^(٦)، قال المصنف^(٧): * إلحاق الهاء لبيان الألف لأنها هاء السكت، وهى لا تكون^(٨) إلا فى الوقف^(٩).

وقالوا: إذا كان المنادى المضاف إلى الياء المذكورة (أباً) أو (أماً): يا أبى ويا أمى يسكون الياء، وفتحها، وقلبه ألفاً، وحذف الألف اكتفاءً بالفتحة كما حكى عن يونس^(١٠)، وحذف [الياء]^(١١) اجتزاء بالكسرة، وبعضهم استثنى الأخير سعللاً بكونه على هذا أقل من القدر الصالح فى (أب) وأتبع الأم له.

ويجوز ههنا زوائد نحو: يا أبت ويا أمت بقلب الياء تاءً لمناسبة التاء، ويجوز تحريكه

(١) أنظر: ابن القواس ص ١٩٢.

(٢) قال سيبويه ٢٠٩/٢: * هذا باب إضافة المنادى إلى نفسه، أعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم تثبت التثوين فى المفرد، لأن ياء الإضافة فى الاسم بمنزلة التثوين؛ لأنها يدل من التثوين... وصار حذفها هنا لكثرة النداء فى كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء * أ. هـ، وأنظر: التخمير ٣٤٩/١.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٤٣١/٢، وقال سيبويه ٢١٠/٢: * وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف وذلك قولك: يا رباً تجاوز عفاً، ويا غلاماً لا تفعل * أ. هـ، وأنظر: المقتضب ٢٥٢/٤، وابن يعيش ١١/٢، والرضى ٣٥٧/١، والصفوة الصفية ٢٠٣/٢.

(٤) سورة إبراهيم - عليه السلام - من الآية (٤٠).

(٥) سورة الملك من الآية (١٨).

(٦) أنظر: الرضى ٣٥٧/١ وما بعدها، والأصيهائى ص ٢٧٨.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٤٣١/٢.

(٨) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٩) قال سيبويه ٢١٠/٢: * فإذا قلت قلت: يا غلاماه، وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفية * وأنظر: الصفوة الصفية ٢٠٣/٢، والإقيد ص ٤٣٢.

(١٠) أنظر قول يونس فى: ابن يعيش ١٢/٢، والرضى ٣٥٨/١.

(١١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

ويا ابن أمّ، ويا ابن عمّ خاصة، مثل باب: يا غلامي، وقالوا: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ.

وفتحا، وكسرا، أما جواز الضم فلكونه ثاء تانيث فيثبته ثاء (طلحة) فيضم، وأما جواز الفتح فلكونه بدلا عن حرف تحرك بالفتح، وأما جواز الكسر فلكون الثاء بدلا عم الياء، والكسر أولى به لكونه أحقه^(١).

ونقول: [يا]^(٢) ابتاء، ويا أمّا بالألف، فإن تحصلها بإشباع^(٣) الفتحة، أو بان تجعلها والثاء بدلا عن الياء، والجمع بين البدلين عن شيء واحد غير ممتنع^(٤)، وإنما الممتنع الجمع بين البذل والمبدل منه، فلا يجوز أن يقال: يا أبتى ويا أمتى، أشار إليه بقوله: دون الياء؛ لأن الثاء بدل منها فلا يجوز الجمع بينهما^(٥)، هذا مذهب البصريين والوقف عليه عندهم بالياء، والكوفيون^(٦) على أنها للتانيث، وياء الإضافة مقترنة بعدها^(٧)، والوقف عندهم على الثاء والأول أصح يعرفه^(٨) المتأمل.

وقالوا: إذا كان المنادى (ابنا) مضافا إلى (الأم) و(العم) المضافين إلى الياء: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، بكسر الميم فيهما، بأن يجوزوا فيه ما يجوزوا في المنادى المضاف إلى الياء من: سكون الياء، وفتحه، وكسره، وحذفه اكتفاء به، وقلبه ألفا، وإنما قال: خاصة^(٩) لعدم جواز ما جاز في مثل باب: يا غلامي في غيرهما، حتى لو قلت: يا غلام^(١٠) أمي، ويا ابن أخي، ويا غلام غلامي، لا يجرى فيها تلك

(١) أنظر: الرضى ٣٥٩/١، وابن القوام ص ١٩٣، والأصبهاني ص ٢٨٠.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) في الأصل: (الإشباع) وهو تصحيف.

(٤) قال الأصبهاني ص ٢٨٠: "وأما جواز (يا أبتا) قلعدم لزوم اجتماع العوض والمعووض عنه، وجواز تعويض حرفين عن حرف واحد إذا كنا أخف منه" أ. هـ.

(٥) قال الأصبهاني: "وأما عدم جواز (يا أمتى) فلامتناع اجتماع العوض والمعووض عنه" أ. هـ السابق نفسه.

(٦) في الأصل: (والكوفيون) وهو لحن.

(٧) أنظر مذهب البصريين والكوفيين في: أمالي ابن الشجري ٣٤٣/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢٨١/١، وابن يعين ١١٢/٢، والرضي ٣٥٨/١، وابن القوام ص ١٩٣، والارتشاف ٢٢٠٨/٤، والتصريح ١٧٩/٢.

(٨) أنظر: الرضى ٣٥٨/١، والإقليد ص ٤٣٣.

(٩) قال الجاسي ٣٤٠/١: "خاصة هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم، أي: لا يقال: (يا ابن أخ) و(يا ابن خال) لا بالنظر إلى الابن أيضا، فإنهم يقولون: يا بنت أم، ويا بنت عم" أ. هـ.

(١٠) في الأصل: (يا غلامي) وهو خطأ.

الأحكام، والسبب^(١): أن هذا كثر كثرة (يا غلامى) - وإن لم يكن من باب - فعومل معاملة لمشاركته له فى السبب، [بخلاف]^(٢) بقية الباب فبها لم تكثر تلك الكثرة، فلم تعامل تلك المعاملة.

وقالوا فيه أيضاً: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ يفتح الميم^(٣) وهو الأكثر فى استعمالهما من الأول^(٤)، يعنى: يجوز فى الصورة المذكورة ما جاز فى المنادى المضاف، ووجه آخر وهو: حذف الألف اكتفاء بالفتحة، ولم يجر فى باب (غلامى) على اللغة المشهورة، إما لأنها أطول لفظاً من ذلك، فناسب لهما التخفيف، أو لأنهما بالامتزاج كان كأنهما كالكلمة الواحدة^(٥)، إذ المضاف والمضاف إليه هنا فى غاية شدة الامتزاج؛ لأن (يا ابن أمى) بمنزلة (يا أختى) لكن لما كانا فى صورة المركب جعلت حركتهما حركة المركبات^(٦).

(١) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٤٣٣/٢.

(٢) ما بين المعوقين زيادة من شرح المصنف لا يستقيم الكلام بدولها.

(٣) فى الأصل: (اللام) وهو خطأ.

(٤) هذا معنى قول سيبويه ٢١٤/٢: "وقالوا: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر فى كلامهم من: يا ابن أبى، ويا غلام غلامى...".

(٥) انظر: شرح المصنف ٤٣٤/٢.

(٦) فى الإسفرايينى: "وجاز الفتح كـ (خمسة صدر) بجعل الاسمين اسماً واحداً". هـ، انظر: لباب الإعراب ص ٣٠٨.

بحث ترخيم المنادى

وترخيم المنادى جائز، وفي غيره ضرورة، وهو حذف في آخره...

وترخيم المنادى^(١) جائز، أي: من غير ضرورة.

اعلم أن المصنف لما أراد تخصيص البيان بالترخيم في حال السعة نبه عليه بهذا القول أولاً، وإلا فالجواز يوجد في الضرورة^(٢)، وذلك لكثرة النداء في كلامهم، ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم، فهو يؤذن بالترخيم أن ذلك الأمر مما لا يقبل التوقف ريثما تم الكلام، وعلى ما في الضرورة بقوله: وفي غيره أي: الترخيم في غير المنادى لا يجوز في الاختيار، وذلك لأن الترخيم تخفيف وما يذاسبه ما يكثر استعماله، بل يجوز فيه ذلك ضرورة^(٣) - بالنصب على أنه مفعول له - أي: لأجل الضرورة، لكن لا مطلقاً بل إذا كان ذلك الغير مما يصلح للنداء، كما في قوله:

دَبَارٌ مِثْلُهُ إِذْ مَسَى تَسَاعَيْتُا :: وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(٤)

ثم عرفه ما هو مراده منه، فهو في اللغة تفعيل من رخصت الشيء إذا سهلته^(٥).

وفي الاصطلاح هو أي: الترخيم: حذف في آخره أي: آخر المنادى بدليل ما مر، ولا يرجع الضمير إلى الاسم على [ما]^(٦) زعمه البعض^(٧)، وإلا لأورد عليه أن الحكم على الشيء مسبقاً بمعرفته، فلم آخر تعريفه؟ وإيضاً ينتقض بالضرورة، لصدقه عليه.

(١) قال ابن القواس ص ١٩٥: "وأما قال: (ترخيم المنادى) ليخرج عنه ترخيم التصغير؛ لأنه تحذف زوائد الاسم ثم يصغر".

(٢) في الأصل: (الصورة) وهو تصحيف.

(٣) قال سيبويه ٢٣٩/٢: "... وأعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التلوين، وكما حذفوا الياء من قَوِيٍّ ولحوه في النداء". وقد اختلف في كيفية جواز ترخيم غير المنادى ضرورة، فسيبويه يجيزه على لغتي الترخيم مطلقاً، والمنبر لا يجيزه إلا على لغة الضم، أنظر: أمالي ابن السجري ٣٢٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور.

(٤) ٢٢٥/٢، والرضي ٣٦٤/١، وابن القواس ص ١٩٥، وشرح ألفية ابن معطل ص ١٠٦٦.

(٥) من البسيط لذى الرمة في: الديوان ٢٣/١، وانظره في: الكتاب ٢٨٠/١، ٢٤٧/٢، والتبصرة ٣٦٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢، والرضي ٣٦٢/١، والارتشاف ١٤٧٦/٣، والخزائن ٣٦٥/٢، ويروى: مساقفة، بدلاً من: تساعفنا، وتساعدنا، والشاهد قوله (مى) حيث رخصه ضرورة.

(٥) هذا تعريف الأصبهاني في: شرحه ص ٢٨٢، وله معنى آخر وهو القطع، يقال: رَحِمْتُ الدجاجة إذا قطعيتها. أنظر: ابن القواس ص ١٩٥، وشرح الألفية له ص ١٠٦٥.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٧) لعل المراد به: الغجواني في: شرحه ص ١٧٠، وقد قال: "والضمير في (آخره) يرجع إلى الاسم، إذ البحث في هذا القسم، وفي بعض الشروح جعل مرجعه المنادى، وهو تخصيص بلا مخصص".

تخفيفاً، وشرطه: أن لا يكون مضافاً.

و(في)^(١) في قوله: (في آخره) لمجرد التعدية كما في قوله تعالى: {وَأَصْلَحْ لِي فِي دَرْبِي} ^(٢) فلا يلزم ما قيل: إنه حذف آخره.

ولما كان هذا الحذف مشتركاً بين ما هو المقصود وغيره، أشار إلى ما يميزه عنه بقوله: تخفيفاً أي: هو حذف الآخر للتخفيف المجرد عن العلة^(٣) مثل الإضافة، والإعلال، وتجاور الساكنين، أو غير ذلك؛ ومعناه اللغوي مرعى^(٤) فيه أيضاً؛ لأن اللفظ إذا قل سهل، ففي هذا الحذف تخفيف اللفظ وتسهيله، ولهذا سمي به.

وشرطه، أي: ترخيم المنادى، فإن الضمير يعود إليه، لا إلى مطلق الترخيم، لأن الضرورى داخل فيه وهو ليس بمشروط بما يذكر، أمران، أحدهما: عدمي، قدمه على الوجودي لكونه أقدم منه، وهو: ألا يكون الاسم المنادى الذي قصد ترخيمه مضافاً، سواء كان بالإضافة الحقيقية أو لا، ولا مثابها به، وهذا هو المراد، إلا أنه لم يتعرض لذكر المشابه اعتماداً على كونه مفهوماً بذكر المشبه به لاتحاد حكمهما في غير موضع^(٥).

وذلك لأنه لو رخم آخر الثاني لرخم ما ليس في حكم المنادى، ولو رخم الأول لوقع الترخيم في الوسط؛ لأن المضاف إليه من حيث اللفظ مستقل في نفسه، ولهذا أعرب بإعراب باستقلاله، ومن حيث المعنى في حكم الجزء من الأول لأنه يتمه، فلما روعي الأمران تعذر الترخيم. فإن قلت: ألم يلزم حينئذ ألا يجوز ترخيم المركبات لوجود تلك العلة^(٦) فيها؟.

قلت: لا؛ لأن امتزاجها ليس كامتزاج المضاف إليه، لأن حكم الاستقلال فيها قد رال عن الثاني لفظاً، بدليل أنه لم يعرب بإعراب مستقل، ولولا قوة الامتزاج لما كان كذلك، بخلاف المضاف والمضاف إليه^(٧).

(١) في الأصل: (والفاء) وهو سهو.

(٢) سورة الأحقاف من الآية (١٥).

(٣) هذا معنى قول سيبويه ٢٣٩/٢: "والترخيم: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً".

(٤) في الأصل: (مدعى) وهو تصحيف.

(٥) انظر: الرضى ٣٦١/١، والجامي ٣٤١/١.

(٦) في الأصل: (العامة) وهو تصحيف، وفي الأصلين ص ٢٨٣: "لا يقال: يتعذر ترخيم مثل (معد يكرّب) بناءً على ما ذكرتم، لأننا نقول: الترخيم في (معد يكرّب) بحذف الاسم الأخير وليس هذا يمكن في المضاف والمضاف إليه، فإن امتزاج الأول أكثر من امتزاج الثاني، ألا ترى أنك تقول: هذا معد يكرّب، برفعه، فالإعراب على الاسم الثاني بخلاف المضاف والمضاف إليه فإن الإعراب ليس جارياً إلا على المضاف، وإذا كان كذلك كان الاسم الثاني في المركبات بمنزلة حرف في الأول، وليس كذلك في المضاف والمضاف إليه، فجاء حذف الثاني من القسم الأول، ولم يجر حذف المضاف إليه".

(٧) انظر: علة عدم جواز ترخيم المضاف في: شرح المصنف ٤٣٥/٢، والرضى ٣٦٤/١، وابن القوائن

ثم هذا رأى البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يجوزون ترخيم المضاف ويوقعونه آخر المضاف إليه^(١)، ولما أراد المصنف نفى مذهبهم صرح بلفظ المضاف، وإلا فلو قال: شرطه أن يكون مفرداً لكفى، واستغنى عن التطويل الحاصل بما ذكره^(٢).

والأ يكون ذلك الاسم مستغاثاً^(٣)، وهو عطف على قوله: (مضافاً)، والأ يكون سنوباً^(٤)؛ لأن المطلوب فيها رفع الصوت والتطويل، ولهذا زيد في آخرهما ألف، والحذف لا يناسبه^(٥)، وقيل: حتى يحصل الأمن [من] ^(٦) تعطل المستغاث بسبب الالتباس، ثم هذا الغرض وإن حصل بإضافة الترخيم إلى المنادى، لكن ذكره تسهلاً للأمر على المبتدئ لتعسر رعاية ذلك عليه، لا اشتراكه بالمنادى في الصيغة والإعراب والبناء، أو لأنه قد عذ ذلك من المنادى باعتبار الجهة المذكورة.

والأ يكون جملة؛ لأن الجملة تحكى على حالها، لدالاتها على القصة، أو لأنه لما كان فيها تعدد لفظاً لبقاء كل كلمة منها على إعرابها الأصلي أشبهت المضاف مع المضاف إليه^(٧).

(١) فيقولون: يا آل مل، في: يا آل مالك، ويا آل عام، في: يا آل عامر، واستلوا بقول الشاعر: حملوا حثركم يا آل عكرم واذكروا ... أوصروا والرحم بالغيب لذكر وقول الآخر:

أبا غرولاً نعتك فكل ابن حرة ... سيده دأبى منة قحلية

ونظر تفصيل هذه المبالة في: الكتاب ٢/٢٤٠، والأصول ١/٣٥٩، وأمالى ابن السجري ٢/٣١٥، وأبرار العربية ص ٢١٦، والإنصاف ١/٣٤٧، والليال ١/٣٤٦، وابن يعيش ٢/١٩، وشرح التسهيل ٣/٤٣٢، وشرح عمدة الحفاظ ١/٣٠٦، والرضى ١/٣٦١، والإرشاد ص ٢٩١، والارتشاف ٥/٢٢٢٧، والمساعد ٢/٥٦٣، وانتلاف التصرة ص ٤٧، والإثنونى ٣/١٧٥، والتصريح ٢/١٨٤، والهمع ٢/٥٩. وقد نسب السيوطى إلى ابن مالك موافقته للكوفيين في جواز ترخيمه. انظر: الهمع ٢/٥٩.

(٢) قال العجودانى ص ١٧١: "ولو قال: (وشرطه: أن يكون مفرداً) لكان أولى ليثمتلها، إلا أنه قصد نفى قول الكسائي، والقراء، بطريق التصريح، فإنهما جؤزا الترخيم من المضاف إليه" أ. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/٤٣٧: "لأن المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت والجوار به، فهو مطلوب تطويله لا الحذف منه" أ. هـ. انظر: الرضى ١/٣٦٥ حيث ظن بقوله: "وإنما لم يرخم المستغاث المجزور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء، فلم يُورد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى". وانظر: ابن القواس ص ١٩٧، والأصبهائى ص ٢٨٤، والجامى ١/٣٤١.

(٤) قال الجامى ١/٣٤٢: "ولم يذكر المصنف المتنوب لأنه غير داخل في المنادى عنده"، وقال الأصبهائى ص ٢٨٤: "والمتنوب إن رخم بعد حذف علامة الندبة اجتمع حذف العلامة وحذف الآخر، وإن رخم من غير حذف العلامة فمتنع؛ لأن العلامة فيه بمنزلة التنوين في الزيادة، وترخيم المنون ممتنع؛ لأن العلة الموجبة لزيادة التنوين وهي الخفة تمنع من حذف الأصل" أ. هـ.

(٥) انظر: الرضى ١/٣٦٥، وابن القواس ص ١٩٧، وشرح الفية ابن معط له ص ١٠٦٨.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وانظر: الإقليد ص ٤٥٤.

(٧) انظر: شرح المصنف ٢/٤٣٧، والجامى ١/٣٤٢.

ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف:

وفيه خلاف للبعض^(١)، قال في التسهيل^(٢): "ويجوز ترخيم الجملة وفقاً لسيبويه"، في إحدى الروايتين.

وثانيهما: وجودي، وهو: أن يكون الاسم الذي قصد ترخيمه إما علماً لكن لا مطلقاً، بل بشرط كونه^(٣) زائداً في عدد الحروف على ثلاثة أحرف، وإنما اشترطت العلمية لكون نداء الأعلام كثيراً في الكلام، فناسب التخفيف لأجل هذا، وغيرها لم يكثر كثرتها^(٤).

وإنما اشترطت [الزيادة]^(٥) على الثلاثة لأنه لو كان على الثلاثة ورخم لأدى الترخيم إلى كون الكلمة^(٦) على ما ليس في الأبنية المتمكنة^(٧).

واحترز بالعلمية من اسم الجنس، ومن الموصول، واسم الإشارة، فسقط حينئذ ما قيل: إن المصنف أهمل شرطين وهما: أن لا يكون مبهماً ولا مضمراً، لأنهما لا يرخصان لضعفهما لإبهامهما، فلا يزداد عليهما ضعف آخر بالحذف^(٨).

(١) أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم الجملة، وأجازه ابن مالك، ونقله عن سيبويه، نقل في شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣: "وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن ابتداءً كتأبط شراً، وهو جائز لأن سيبويه حكى ذلك في بعض أبواب النسب فقال: تقول في النسب إلى (تأبط شراً)، (تأبطي) لأن من العرب من يقول: تأبط، ومنع ترخيمه في باب الترخيم فلم يذم ذلك أن منع ترخيمه كثير، وجوز ترخيمه قليل". هـ، وقد غلط أبو حيان ابن مالك في ذلك فقال: "وزعم ابن مالك أن سيبويه أجازه... وهو غلط منه وسوء فهم على سيبويه"، انظر: الارشاف ٢٢٣٠/٥، وهذا القول من أبي حيان لا وجه لصحته بعد أن اعتمد ابن مالك على نص سيبويه. وانظر: ابن جماعة ص ١٣١، وشرح ابن النظم ص ٢٣٣، والألموني ١٧٩/٣ والتصريح ١٨٤/٢، والهمع ٦٣/٢.

(٢) انظر: تهذيب القوائد ص ١٨٨.

(٣) في الأصل: (كون) وهو خطأ.

(٤) وهذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٤٣٨/٢، وطلب ابن القواس ص ١٩٨ بقوله: "أما اشتراط كونه علماً فلأن الأعلام منقولة في الأكثر عن وضعها اللغوي إلى وضع ثان، والنقل تغيير، والترخيم تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير، بدليل حذف الياء من (خليفة) في النسب (خليفة)" أ. هـ وانظر: الرضى ٣٦٥/١.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) في الأصل: (الكل) وهو تصحيف.

(٧) انظر: ابن عيش ٢٠/٢، وشرح المصنف ٤٣٨/٢، والرضى ٣٦٥/١، وابن القواس ص ١٩٨.

(٨) قال ابن الشجري في: أمليه ٣٠١/٢: "فلا يجوز... ترخيم مبهم نحو: يا هذا، ويا هؤلاء، ولا مضمر نحو: يا أمتاء ويا أنتم... لأن المبهم والمضمر ليسا مما يغيره النداء"، وقل السيوطي في: الهمع ٦١/٢: "والعوى من تاء التثنية إنما يرخم بشرطين: أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس، والإشارة والموصول...". أ. هـ.

خلافًا للكوفيين فإنهم يجوزون ترخيم الثلاثي^(١) إذا كان متحرك الوسط، فيقولون: (يا غم) في (عمر)، إما لوجود نظير ما أدّى إليه ترخيمه نحو: يد، ودم، وإما لتحركه أوسطه، وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع.

والجواب عن الأول^(٢): هذه الأسماء قليلة في الاستعمال، بعيدة عن القياس، فلا يحصل عليها شيء، وعن الثاني: أن هذا الاعتبار غير مطرد في كل مقام، مع أن هذا إعدام حرف. وإما أن يكون بناء التانيث إذا لم يكن علما زائداً على الثلاثة، وإنما اشترطت تاء التانيث إذا لم يكن علما لأنها توجب^(٣) ثقلاً فتناسب الترخيم لثقله، كما أن العلم يناسبه لكثرتة، أو لأنها قائمة مقام العلمية من جهة أنها تناسب التخفيف لفظاً ومعنى، وإنما [لم]^(٤) يشترط معها الزيادة على الثلاثة لكونها زائدة على بناء الكلمة، فحذفها لا يوجب المحذور في نفس الكلمة ولأن وضعها لما كان على شرط الزوال يكفي أدنى مقتضى^(٥). فإن قلت: لم خصّ الترخيم بالمقدّر؟ قلت: للمناسبة بينهما وذلك لأن الترخيم تغيير، وبإيجاد حرف النداء في المفرد المنادى^(٦) كان مغيراً لانتقاله حينئذ من الإعراب إلى [البناء]^(٧) فأنسه؛ لأن التغيير يونس التغيير.

ثم اعلم أن سيبويه^(٨) شرط في ترخيم ذى التاء على اللغة القليلة، لنّلا يحصل الالتباس بما لا تاء فيه، فلا يجوز عنده أن يقال: (يا خبيث)^(٩) أقبلى في ترخيم (خبيثة)^(١٠) إذا كان صفة.

(١) ذهب الكوفيون إلا الكسائي إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون محرك الوسط، ونقل ابن جني موافقة الأخفش لهم، ونسب هذا القول للقراء وحده، ومنع ذلك البصريون، سوى ما كان فيه تاء التانيث ووافقهم الكسائي، انظر: الكتاب ٢/٢٥٥، والأصول ١/٣٦٥، والإنصاف ١/٣٥٦، واللباب للعكبري ١/٣٤٧، والمسائل الخلافية ص ١٤٦، وابن يعيش ٢/٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٦، والرضي ١/٣٦٣، والارتشاف ٥/٢٢٢٢، والمساعد ٢/٥٥٢، والتصريح ٢/١٨٥، والأشمولي ومعه حاشية الصبان ٣/١٧٥.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٣٥٩ وما بعده، وأسرار العربية ص ٢١٥، وحاشية الصبان ١/١٧٥.

(٣) في الأصل: (يوجب) وهو تصحيح.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) انظر: شرح المصنف ٢/٤٣٩، والإيضاح ١/٢٩٨، والرضي ١/٣٦٥، وابن القواس ص ١٩٨.

(٦) في الأصل: (البناء) وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) قال سيبويه ٢/٢٥١: "واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة: يا خبيث أقبلى، وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً ولا تؤنث مذكراً". هـ.

(٩) في الأصل: (يا حبيب)، (حبيبة) والتصحيح من كتاب سيبويه.

(١٠) في الأصل: (يا حبيب)، (حبيبة) والتصحيح من كتاب سيبويه.

فإن كان في آخره زائدتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان، أو حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف...

لحصول اللبس؛ لأن فعل المذكر قد يؤنث بالإرادة منه النفس، ولا يلزم ذلك في العلم لأن فعل المذكر ^(١) العلم لا يؤنث، وفعل المؤنث لا يذكر عند الترخيم حملاً على المعنى.

لما فرغ عن بيان ماهية الترخيم وشرائطه، شرع في بيان أنه في أي موضع يحذف له حرفان، وفي أي موضع يحذف له اسم برأسه، وفي أي موضع يحذف له حرف واحد، فقال: فإن كان في آخره، أي: في آخر الاسم الذي قصد ترخيمه من المبادئ، زائدتان أي: زائدتان معاً وهما في حكم الزيادة الواحدة ^(٢)، مثاله كاسماء في أحد القولين ^(٣) ومروان، وزيدتين - يفتح الدال وكسره - علماء، أو إن كان في آخره حرف صحيح ^(٤) من الأصوات، وإلا لم يبق الفرق بين القسمين، سواء كان ذلك بالحقيقة أو حكماً قبله، أي: قيل ذلك الحرف الصحيح على ما ذكر مدة، أي: حرف زائد من حروف المد ساكن في الأصل، فلا يعترض بنحو (مختار) فإن ترخيمه (يا مختار) بإثبات الألف، فلم يحذف فيه حرفان للتخيم لكون ما قبل آخره غير مدة على ما ذكر ^(٥)، والحال هو، أي: ذلك الاسم الذي في آخره زائدتان أو حرف صحيح قبله مدة، لابد وأن يكون أكثر من أربعة أحرف نحو: منصور، ومسكين، لنلا يبقى بعد الترخيم على ما هو أقل من القدر الصالح ^(٦)، قيداً للقسمين ^(٧)،

(١) في الأصل: (المذكور) وهو سهو.

(٢) في الأصل: (واحد) وهو تصحيف.

(٣) اختلف في (اسماء) فهي عند سيبويه (فعلاء) من الوسم، لأنه جعل في آخرها زائدتين زیدتا معاً، فحذفنا في الترخيم معاً قال سيبويه ٢٥٦/٢: "هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد، وذلك قولك في عثمان: يا عُثْمَ أَقْبِلْ، وفي مروان: يا مَرْوَّ أَقْبِلْ، وفي أسماء: يا أَسْمَ أَقْبِلْ"، وقد ذهب غيره إلى أنها (أفعال) جمع (اسم) منى به المؤنث، فعلى هذا يكون آخره حرفاً أصلياً وقبله مدة فيكون مثل (عمار)، انظر: الكتاب ٢٥٦/٢، وهامشه ٢٥٨/٢، وابن يعيش ٢٢/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/١، والرضي ٣٦٩/١، وابن القوام ص ١٩٩، والجامي ٣٤٣/١.

(٤) قال الرضي ٣٦٩/١: "قوله: أو حرف صحيح، كان عليه أن يقول: حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة، وذلك لأنه لا يحذف في نحو: عفرانة، وسعلاة، إلا التاء وحدها..." أ. هـ.

(٥) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/١، ومشرح المصنف ٤٤٢/٢.

(٦) قال الرضي ٣٧١/١: "قوله: وهو أكثر من أربعة أحرف، إنما اشترط هذا لنلا يبقى بعد الحذف على حرفين والقراء يجيز حذف المد أيضاً في نحو (مسعيد) و(عسود) و(عماد) لكنه لا يوجب كماً في (عمار) و(مسكين) و(منصور)..." أ. هـ.

(٧) قال الرضي ٣٧١/١: "قوله: أكثر من أربعة أحرف، قيد في قوله: أو حرف صحيح قبله مدة، لا في قوله: زائدتان في حكم الواحدة، لأن نحو (يدان) و(نمان) و(ثيون) و(قنون) و(نمن) يترخم بحذف زائدتين للتخيم، لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم، بل قبله كان كذلك" انظر: الجامي ٣٤٤/١، وعلى هذا يكون الشرح قد جعل قوله: (أكثر من أربعة أحرف) قيداً للقسمين، مخالفاً بذلك الرضي.

فيكون احترازاً عن مثل: (يدين)

حذفنا،

و (دمين) من الأول، و (سعيد) من الثاني، فإن في ترخيم مثل هذا لا يحذف إلا حرف واحد لنلا يلزم ما ذكر انفاً، وعليه قوله:

تَكَرَّرَتْ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِمَى :::: وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّابِ الْمَكْرَمِ^(١)

وقوله: حذفنا جزاء لقوله: (فإن كان) أي: حُذِفَ لَتَرْخِيمِ الأسم المذكور حرفان، أما في الأول فلكون الزائدين فيه بمنزلة حرف واحد، وأما في الثاني^(٢) فحذف الحرف الصحيح منه لكونه آخرأ على ما هو أصل الترخيم، وأما حذف المدة فلكونها حرف علة زائدة فهي أولى بالحذف^(٣).

وقول من قال: لو ترك المصنف قيد (الصحيح) لكان أولى؛ ليدخل فيه مثل (مرعى) فالمحذوف^(٤) منه/ حرفان أيضاً للعلة المذكورة! مدفوع بما ذكرنا في تفسير الصحيح، فإن آخره وإن لم يكن صحيحاً حقيقة لكنه في الحكم كذلك كما في (ظلي) و (دلو).

ثم اعلم أن في هذا المقام كلامين، الأول: أن المصنف لو قال ابتداءً: "يحذف له حرفان مما"^(٥) كان قبل آخره مدة وهو أكثر من أربعة^(٦)، لكان مغنياً عن ذكر القسمين.

واعتذر عنه بأن يقال: نعم إلا أنه عدل عنه إلى ذكرهما تنبيهاً على علة حذف الحرفين وإعلاماً بتفصيل أحكام الواقع في كلامهم، فإن علة الحذف في كل من القسمين مغايرة لعلة في الآخر^(٧).

(١) من الطويل لأوس بن حجر في: النيران ص ١١٧، والكتاب ٢/٢٥٤، وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٥، وأما ابن القجرى ٢/٣٠٤، والصاحبي ص ١٧٤، وشرح قطر الندى ص ٣٠٢، ويروى: التصافي، بدلا من: التصابي، والمعنى: أنكرتنا لمكان الكبير بعد معرفة بنا زمن التسابي، والشاهد قوله: (لمى) حيث رخصه يحذف آخره، وأصله: (لميس) فلم يحذف إلا السين وحدها.

(٢) قال الرضى ١/٣٧٠: "وأما حذف الحرفين فهذا لأنه كان الأولى حذف المد الزائد، لكن لما لم يكن آخره، والترخيم حذف الآخر، لم يحذفه، فلما حذف الحرف الأخير صار متطرفاً فتبعه في السقوط" أ. هـ، وانظر: الجاسي ١/٣٤٤.

(٣) قال صاحب الإقليد ص ٤٥٧: "إذا رخصت نحو (منصور) فلا بد من أن تحذف الراء، لأن الترخيم حذف آخر الاسم، فلو حذفت الآخر بقي (يا منصور) فلزمك أن تحذف الواو أيضاً لأنها زائدة مدة، وقد استولى الحذف على الأصل مع ما له من قوة الأصالة والصحة، فما ظنك بالزائدة التي هي حرف مد، وأحسن بقوله: ويرى ترى مع السقيم قبله" أ. هـ.

(٤) غير واضحة بالأصل.

(٥) في الأصل: (ما) وهو تصحيف.

(٦) لا وجه لهذا الاعتراض! لأن المصنف - رحمه الله - قد ذكره في: شرحه ٤٤١/٢ حيث قل: "قوله: (أو حرف صحيح قبله مدة)، كان يقنى عنه وعما قبله أن يقال: (يحذف حرفان في كل ما كان قبل آخره مدة وهو أكثر من أربعة أحرف" أ. هـ، وانظر: الرضى ١/٣٧٠.

(٧) انظر: شرح المصنف ٢/٤٤١، والرضى ١/٣٧٠.

وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك فحرف واحد، وهو في حكم الثابت...

والثاني: أن ما اختاره من اشتراط حذف الحرفين يكونه أكثر من أربعة مذهب الجزولي^(١)، وأما عند غيره فليس ذلك شرطا فيه، مع أنه قيل^(٢): الأولى ذلك؛ لأن لزوم المحذور وهو بقاؤه بعد الترخيم على حرفين، ليس لأجل الترخيم، بل كان قبله أيضا كذلك، كما في ثاء التائيت. وإن كان الاسم الذي قصد ترخيمه من المتادى مركبا تركيبيا غير جملي ولا إضافي نحو: بعلبك، وحضرموت، علما، حذف من ذلك الاسم لأجل ترخيمه الاسم الأخير، وذلك لأنه لكونه بمثابة زيادة الحقت بعد تمام بنية الاسم أشبهت ثاء التائيت، مع أن كون التصغير والنسبة واردين على الأول، لأنه^(٣) كما يصغر وينسب الجزء الأول فيما فيه التاء، مؤكدا المشابهة بينهما، فحذف بكما له إجراء له مجرى مثبته، مع ما فيه من الاستقلال بزيادة لفظه^(٤).

وإن كان ذلك الاسم غير ذلك، أي: غير ما في آخره زيادتان في حكم الواحدة، وغير ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة، وغير المركب المذكور، فحرف واحد أي: يحذف لأجل ترخيم ذلك الاسم حرف واحد على ما هو الأصل؛ لأن حذف الزيادة على الواحد لوجود ما يقتضيه، فلما لم يوجد ههنا ذلك رجع إلى الأصل^(٥).

وهو، أي: المحذوف من المتادى لأجل ترخيمه في حكم الثابت^(٦)؛ لأن الترخيم في المتادى لما كان قياسا مطردا، صار الحذف فيه له كالأوجب، فجعل المحذوف كالثابت

(١) هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى بن يوسايلي، الجزولي البربري النحوي، كان إماما في النحو، صنف المقدمة التي سماها القانون، وشرح أصول ابن السراج، توفي سنة ٦٧٧ هجرية. أنظر: وفیات الأعيان ١٥٧/٣، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢، والأعلام ١٠٤/٥. وأنظر: المقدمة الجزولية ص ١٩٩، وشرح المقدمة للثلويين ٩٦٦/٣.

(٢) هذا قول الرضوي في: ترحه ٣٧١/١ - يتصرف - في النقل.

(٣) في الأصل: (له) وهو تصحيف.

(٤) وهذا تعليل ابن الحاجب في: ترحه ٤٤٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٢/١ وما بعدها، وأنظر: ابن يعيش ٢٣/٢.

(٥) قال ابن القواس ص ٢٠٢: "وإنما حذف منها حرف واحد مطلقا لأنه الأصل في الحذف، لأن الزائد إما كان لعارض، فإذا التقى عاد إلى الأصل، ولأن الترخيم على خلاف الأصل، فكلما قل الحذف كان أقل مخالفة للدليل" أ. هـ، وأنظر: الكنز ١٧٠/١.

(٦) في الأصل: (ثابت) وهو خطأ، وقال الأصبهاني ص ٢٨٩: "قوله: (وهو في حكم الثابت على الأكثر) أي المحذوف في حكم الثابت والموجود على أكثر استعمالهم؛ لأن مراد القائل بقوله: (يا حار) هو (يا حارث) لفظا ومعنى، أما لفظا فلأن القائل به يريد لفظ (الحارث) وأما معنى فلأنه يريد الشخص المسمى بالحارث وإذا كان كذلك كان الأولى أن يبقى على ما كان عليه من حركة وسكون" أ. هـ.

كما يجعل في واجب الحذف كذلك نحو: قاض.

على الأكثر، فيقال: يا حار، ويا ثمو، ويا كرو، وقد يجعل اسما برأسه

على الأكثر، أي: على مذهب الأكثرين^(١)، فعلى هذا يكون الأولى بقاء ما بقي على ما كان عليه من حركة أو سكون، فيقال في ترخيم (يا حارث): يا حار بكسر الراء؛ لأن أصله: (يا حارث) كما ترى، حذف الأخير وبقي على ما كان عليه ما كان عليه، ويقال في ترخيم (ثمود): يا ثمو، بإثبات الواو وسكونه، خلافا للفرء^(٢) في التزام حذف واوه، مقصوده أن يمنع ترخيم مثل هذا على المذهب المذكور لنزاهة يلزم الواو في الطرف مع ضم ما قبلها^(٣).

وجوابه ظاهر؛ لأن المحذوف على هذا منوى الثبوت فلا يلزم الواو في الطرف حقيقة.

ويقال في ترخيم (كروان): يا كرو، بفتح الواو مع فتح ما قبلها، فلم يقلبوا ألفا مع وجود المقضى لنزاهة يلزم التقاء الساكنين المؤدى إلى تغيير البناء بحذف أحدهما^(٤)، إلا ما يؤدي إلى التقاء الساكنين بعودته إلى حركته الأصلية إن كان حركته في الأصل، كما في ترخيم (يا ساد) فإنه يقال فيه: (يا ساد) بكسر الهمزة، والأفبعضهم اختار فتحه إتباعا لما قبله، وبعضهم كسره لأنه الأصل في تحريك الساكن، نحو: يا اسحار في ترخيم: اسحار بالتشديد.

وقد يجعل الباقي من المبادئ المرخم على القليل، أشار إليه بإيراد (قد) اسما برأسه، بأن يجعل المحذوف منه كان لم يكن^(٥)؛ لأنه حذف لا لإعلاء، وكل ما حذف كذلك لا يقدر عندهم كالمعنوم، بدليل قولهم: يد، ودم، فإتهم أعربوا مثلها على ما بقي منه لما كان حذفه تخفيفا ولو كان الحذف لإعلاء لم يكن كذلك، بدليل قولهم: هذا عصا، وقاض، فإتهم منعوا أن يجري الإعراب على الصاد بالإعجام والإهمال^(٦).

(١) قال سيبويه ٢: ١/٢: * وأعلم أن الحرف الذي يلي ما حذف ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحا، أو كسرا، أو ضمما، أو وقفا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسما ثابتا في النداء وغير النداء... وذلك قولك في حارث: يا حار، وفي سلمة: يا سلم، وفي يركن: يا يركن، وفي هرقل: يا هرقل... اهـ، وأنظر: ابن السراج ٣٥٩/١، وابن يعيش ٢١/٢، وابن القوام ص ٢٠٢، وهذه اللغة هي لغة من ينتظر، وأنظر: الارتشاف ٢٢٣٦/٥، والهمع ٦٧/٢.

(٢) أنظر رأي الفرء في التسهيل ص ١٨٩، وشرح التسهيل ٤٢٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣، وشفاء العليل ٨٢٧/٢.

(٣) أنظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣.

(٤) قال الدونت أبادي ل ٣٩: ب: * (كرو) بواو مقبوضة بعد فتحه، ولا تقلب ألفا لوقوع الساكن بعدها وهو الألف المحذوف الذي في حكم الثابت، ولو لم يكن في حكم الثابت لقليل: يا كرا؛ لارتقاء المانع * اهـ.

(٥) وهذه لغة من لا ينتظر وهو من لا ينوئ المحذوف، وقد عدها الرضى هي اللغة الأكثر على ما يقتضيه السياق واستقراء كلام العرب. أنظر: الرضى ٣٧٤/١، وهو بهذا قد خالف المصنف - رحمه الله.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٤٤٥/٢.

فيقال: (يا حارُّ) ويا ثُمِّي، ويا كرا.

فيقال في ترخيم: (يا حارث) على هذه اللغة القليلة: يا حارُّ بالضم؛ لأنه على ذلك التقدير منادى مفرد معرفة، ويقال في ترخيم (يا ثمود) عليها: يا ثُمِّي؛ لأن الواو حينئذ يقع في الطرف مع ضم ما قبلها، والقياس في كلامهم قلب الواو الموصوفة بتلك الصفة ياء، والضممة كسرة كما في (أذل) جمع (ذل)، ويقال في ترخيم: (يا كروان) عليها: يا كراء بقلب الواو ألفا لوجود ما يقتضيه، وهو كونها متحركة وما قبلها مفتوحا مع عدم السانع وهو لزوم التقاء الساكنين؛ لأن الألف لم يبق حينئذ في حكم الثابت^(١).

ويقال في ترخيم: (يا حَوْلَايا) على هذه اللغة (يا حَوْلَاة)؛ لأنك لما حذفْتَ الألف بقي آخر الاسم (ياء) متطرفة بعد ألف زائدة، فقياسها أن تقلب همزة^(٢).

ثم اعلم أن بعضهم^(٣) ذهب إلى أن ترخيم مثل: (قاضون) و(مصطفون) يقال فيه: يا قاضي، ويا مصطفي، بإثبات الياء والألف، دليله: أن حذفها إنما كان لعارض لفظي وهو وجود صورة الواو، فلما حذفْتَ للترخيم زال الموجب له ووجب ردُّها.

فإن قلت: يلزم على هذا أن يقال في ترخيم (مُحَمَّرٌ): (يا مُحَمَّر) بالكسر، إذ هو الأصل في حركته، وإنما سكن لعارض وهو الإدغام، لوجود مثلها [فإذا رخصت]^(٤) فقد زال (١/٤٣) الموجب/ لسكونه بالترخيم، مع أنه لا يقال كذلك، بل يقال: يا مُحَمَّر، بالسكون!

قلت: الفرق بينهما ثابت لأن إثباتك^(٥) الياء والألف^(٦) [لأنهما]^(٧) يتبعان في كثير من المواضع فلهما أصل في الإثبات لفظاً، وإنما زال لما ذكر من عارض، يدلُّل قولهم: رأيت قاضياً، وقاضيةً، والمصطفى، بخلاف كسر الراء في (مُحَمَّر) فإنه لم يثبت أصلاً، فلذلك وجب الرد في (قاضون) و(مصطفون)، ولم يجب رد الكسر في (محمر)^(٨).

(١) أنظر: شرح المصنف ٤٤٦/٢، وابن القوام ص ٢٠٢، وشرح الألفية له ص ١٠٦٩، والأصيهاتي ٢٨٩.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٤٤٧/٢، والأصيهاتي ص ٢٨٩.

(٣) وهو مذهب سيبويه والجمهور، أنظر: الكتاب ٢٦٢/٢، والأصول ٣٦٢/١، وشرح التسهيل ٤٢٤/٣، والرضي ٣٧٤/١، والارتشاف ٢٢٣٨/٥، والهمع ٦٨/٢. وقد خالفهم ابن مالك فذهب إلى أنه لا يرد، قال في: التسهيل ص ١٨٩: "خلافاً لأكثرهم في رد ما حذف لأجل واو الجمع" اهـ، وأنظر: شرح التسهيل ٤٢٤/٣، والهمع ٦٨/٢.

(٤) ما بين المعوقين زيادة من: شرح المصنف ٤٤٨/٢، لا يستقيم الكلام بدولها.

(٥) في الأصل: (تيتك) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (وآلف) وهو تصحيف.

(٧) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٤٤٧/٢ وما بعدها، وفيه هذا الاعتراض والجواب عليه، وقد نسب المصنف هذا التوجيه في (محمر) إلى الفارسي، وأنظر: الرضي ٣٧٦/١.

[المنذوب]

وقد استعملوا صيغة النداء في المنذوب، وهو: المتفجع عليه بـ (يا) أو (وا)، واختص بـ (وا).

لما فرغ عن بيان ما استعمل فيه حرف النداء باعتبار المعنى الموضوع له، شرع في بيان ما استعمل فيه ذلك باعتبار غيره، فقال: وقد استعملوا، أي: العرب، صيغة النداء، أي: حرف النداء، وإنما أطلق الصيغة لأن معنى النداء حينئذ ليس مراداً منه^(١)، في المنذوب.

وهو في اللغة: المدعو، من نذب^(٢) الميت إذا دعاه، كذا في بعض الشروح^(٣).

وفي الاصطلاح هو: المتفجع عليه^(٤)، أي: الذي يبكى عليه ويُعد محاسنه، ليكون إعلاما من الذنوب لإصابة أمر عظيم، ليتعذروه في البكاء في التفجع، وهو إظهار الحزن والجزع عند المصيبة، مثاله: وازيداه، أو هو: المتفجع منه نحو: واحسرتاه^(٥).

والباء في قوله: بيا أو وا متعلق بالتفجع، وفيه إشارة إلى أن المراد من صيغة النداء (يا) من بين حروف النداء، فكانهم حملوها على اللفظ المشهور في النداء، ثم لما كان (يا) مشتركا بينه وبين [النداء]^(٦) وقصدوا النوصية عليه جعلوا له حرفا نصا وهو (وا)، وهذا معنى قوله: واختص أي: المنذوب بـ وا، بمعنى أن (وا) لا يستعمل في غير المنذوب^(٧).

وأما استعمال (يا) فيه فلا يكون إلا بقرينة على الندبة، وإنما فعلوا^(٨) كذلك لأن المنذوب لما كان شريكا للمنادي في الاختصاص بالدعاء، وإن علم أن المنذوب لا يحذف،

(١) قال الأصمبهاي ص ٢٩١: "والمنذوب غير المنادي لأن المنادي هو المطلوب إقباله، والمنذوب هو المتفجع عليه" أ. هـ. وأنظر: شرح الفية ابن معطل لابن القواس ص ١٥٧.

(٢) في الأصل: (نذب) وهو تصحيف.

(٣) منها: شرح الغدواني ص ١٧٦.

(٤) قال الرضي ٣٧٩/١: "قوله: (المتفجع عليه) دخل فيه المجزور في نحو: تفجعت على زيد، فلما قال بـ (يا) أو (وا) خرج أ. هـ.

(٥) ذكر الشراح - رحمه الله - لهذا المثل فيه دفع لقول الرضي: "فقد أخذ المصنف بأحد قسمي المنذوب، وهو المتوجع منه، نحو (وا حزنا) و(وا يلا) و(وا ثورا) أ. هـ. وأنظر: السابق نفسه، وقال الدولة أ. هـ. ٤٠: "فإن قيل: لم لم يذكر المتفجع منه نحو: وا ويلاه، ووا مصيبتاه، ووا حزناه، ووا حسرتاه، ونحو ذلك؟ قيل: هو داخل في المتفجع لأجله، فلا حاجة إلى تكرره على حدة" أ. هـ.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٤٤٩/٢، وقال ابن القواس ص ٢٠٤: "وقيل: إنما اختص بـ (وا) لأن المنادي متأوه متفجع ولفظ (وا) يفيد هذا المعنى" أ. هـ. وأنظر: شرح الألفية له ص ١٠٥٧.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٤٤٩/٢، وابن القواس ص ٢٠٤.

جاز حمل أحدهما على الآخر، لأن العرب كثيراً ما تحمل باباً على باب آخر لا شتراكهما في أمر عام،
وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف في آخره، فإن عفت اللبس...

مع اختلافهما في الحقيقة، وله نظائر كثيرة في كلامهم^(١).

وحكمه أي: حكم المندوب في الإعراب والبناء، أي: في كونه معرباً ومبنيّاً - لوجود ما يقتضي واحداً منهما، حكم المنادى وذلك لأنهم لما حملوه على لفظه أجروه مجراه في تفاصيله، فكما أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة يضم، كذلك المندوب، وإذا كان مضافاً يتصيب، فكذلك المندوب، وكذلك حكم توابعه، والعلة واحدة^(٢).

ويجوز لك زيادة الألف في آخره أي: في آخر المندوب إن لم يكن مضافاً، ولا موصولاً، ولا موصوفاً، فإنه لو كان كذلك لم تلحق الزيادة آخره، بل آخر المضاف إليه، والصفة عند المجوز^(٣).

وأما المندوب بـ (يا) فيجب ذلك فيه للتمييز بينه وبين المنادى^(٤)، وذلك لأن غرضهم لما كان تطويل الصوت به لإظهار التفجع وإعلام وقوع المصيبة جوزوا الزيادة لذلك^(٥)، واختاروا الألف من بين الحروف لكونه أخف^(٦)، مع أنه أكثر مدّاً من الواو والياء، فكانه مناسب لغرضهم^(٧)، هذا إذا لم يود إلى الالتباس بزيادة، أما إذا أدى [إلى]^(٨) ذلك قالوا والياء، أشار إلى ذلك بقوله: فإن عفت اللبس أي: إن كنت متحوقاً من^(٩) لزوم الالتباس بزيادة

(١) من ذلك قولهم: أحسن يزيد، في التعجب، وهو صيغة أمر، ونقل (أم) والهمزة إلى التثنية المجردة عن معنى الاستفهام في قولهم: سواء على أفتت أم قعت، لأن الاستفهام بهما يتضمن طلب التعيين مع التثنية بينهما... وغير ذلك. انظر: ابن القواس ص ٢٠٤.

(٢) انظر: شرح المصنف ٤٥٠/٢، وقال الرضوي ٣٧٩/١: "وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى التثنية".

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٤٣/٣، وقال النيلي: "إن كان المندوب مضافاً زدت الألف آخر المضاف إليه، وإن كان موصولاً زدت آخر الصلة، وإن كان موصوفاً فموضِعُها عند يونس آخر الصلة". هـ انظر: الصقوة الصفية ٢١٤/٢.

(٤) وهذا مذهب الأندلسي حيث أوجب إلحاقها مع (يا) فلا يلتبس بالنداء المحض. انظر: الرضوي ٣٧٩/١، وقال النيلي: "ولزم زيادة الألف مع (يا) ولا تلزم مع (وا) لأن (وا) مختصة بالتثنية وأما (يا) فتستعمل في نداء من يجيب، فلو لا زيادة الألف لم يقع فرق بين المندوب وغيره، ولذلك ألحق ألف المد مع (يا) دون (وا) فإلحاقها واجب مع (يا) جائز مع (وا)". هـ انظر: الصقوة الصفية ٢١٤/٢.

(٥) في الأصل: (كذلك) وما أثبتته من شرح المصنف ٤٥٠/٢.

(٦) انظر: شرح المصنف ٤٥٠/٢.

(٧) قال ابن يعيش ١٣/٢: "... وخصوها بالألف دون الواو والياء لأن المد فيها أمكن من اختيائها". هـ انظر: الأصول ٣٥٥/١، والصقوة الصفية ٢١٤/٢.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) في الأصل: (عن) وهو تصحيف.

الألف، لم تزد، بل تعدل عنها
قلت: واغلامكيه، وواغلامكموه، ولك الهاء في الوقف.

إلى زيادة غيره من حروف المد واللين على وفق ما يكون في آخر الاسم من الحركات أو على وفق نفس الآخر، أو نفس الاسم، مثلاً إذا أردت ندية غلام مخاطبة قلت: واغلامكيه بالياء؛ لأنك لو جئت بالألف لالتبس بندية غلام المذكر، فلما ترك الألف لاستلزامه ذلك [عدل] (١) عنه إلى ما يجانس حركة الآخر وهو الياء؛ لأنه بيّله وبين الكسرة من الأخوة.

وأيضاً لو أردت ندية غلام جماعة مخاطبين قلت: واغلامكموه، بالواو؛ لأنه لو جئت بالألف لالتبس بندية المثنى (٢)، ولما ترك الألف لذلك [عدل] (٣) عنه إلى ما يجانس آخر ذلك الاسم وهو الواو؛ لأن الواو والميم شفويتان (٤)، أو إلى ما يجانس ذلك الاسم لأنه حينئذ يكون جمعاً، والواو يناسبه (٥).

فإن قلت: لو اقتصرتم على وفق (٦) ما يكون في آخر الاسم لكفى في مطلوبكم مع الاختصار في العبارة؛ لأن حركة الآخر في الجمع ضمة والواو يناسبها.

قلت: هذا رُغم باطل، إذ تلك الضمة لا ثبوت لها قبل الإلحاق حتى يلزم ذلك. ويجوز لك أيضاً زيادة الهاء مع زيادة الألف والواو والياء في آخر المندوب (٧) ب (يا) على ما مر، وبهذا ظهر الجواب عن قول القائل: إنه يلتبس حينئذ بالمتأدي الملحق بآخره ألف الاستغاثية، كذا قيل، وفيه نظر، في الوقف (٨) لأنها هاء المتك التي يلحق لبيان

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) هذا معنى قول سيويه ٢٢٤/٢: * هذا باب تكون الف الندية فيه تابعة لما قبلها إن كان مكسوراً فهي ياء، وإن كان مضموماً فهي واو، وإنما جعلوها تابعة لفرقوا بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجمع، وذلك قولك: واظهر هوه، إذا أضفت الظهر إلى منكر، وإنما جعلتها واو لتفريق بين المذكر والمؤنث إذا قلت: واظهر هاه، وتقول: واظهر هوه، وإنما جعلت الألف واو لتفريق بين الاثنين والجمع إذا قلت: واظهر هاه... وتقول: واغلامكيه إذا أضفت الغلام إلى مؤنث، وإنما فعلوا ذلك لفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت: واغلامكاه * هـ، وانظر: المقضب ٢٧٤/٤، والفاخر ص ٥٣٩.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (شفوَيان).

(٥) انظر: شرح المصنف ٤٥١/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٨٤/١، وابن القواس ص ٢٠٦.

(٦) في الأصل: (على ما وفق).

(٧) قال الرضي ٣٨٣/١: * وإنما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد، ولا سيما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيّنت كما تبيّن بها الحركة في (غلامية) * هـ، وقال الأصمّهاني في شرح اللع ٦٣٤/٢: * وهذه الهاء اللاحقة في الوقف بعد الألف تُسمّى هاء الاستراحة، وقد جاء في التّزِيل كقوله تعالى: (فَأَرْأَوْا كِتَابِيَّةً) * (مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي) * (وَمَا أَذْرَاكَ مَاهِيَةً) * هـ.

(٨) والكوفيون يثبتونها وصلاً ووقفاً في الشعر وغيره، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/٢.

ولا يندب إلا المعروف فلا يقال: وارجلاه.

حروف المد، فيختص بالوقف^(١)، فالغرض من زيادته التمييز بين حالة الوصل والوقف؛ لأن الحروف اللاحقة قبله ساكنة، أو طلب تطويل الصوت بذلك، فعلم أنه أي: حذف الهاء جائز في الوصل فيقال: وازيدا، بإثبات الألف، وأعرض عنه بعضهم/ لئلا يُظن (٤٣/ب) أن ألفه يذلل على ياء المتكلم، وجوزوا حذفهما بأن يقولوا: وازيدا، بالاتفاق.

قلت: الحق أن الالتباس الصوري ههنا وفيما سبق حاصل بأي حال، فالأولى أن يحمل^(٢) اندفاعه على القرائن.

واعلم أن العلماء اختلفوا في المندوب هل يقع نكرة أم لا؟

فذهب الكوفيون إلى جوازه^(٣)؛ لأنها قد تقرب حينئذ من المعرفة، ورّد بأنه مع هذا لا يخلو عن الإيهام، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز^(٤)، لما يذكر عن قريب، واختياره ذلك أشار إليه بقوله: ولا يندب إلا المعروف المشهور، سواء كان تعريفه بالعلمية أو لا، وذلك لأن الغرض بالنسبة إظهار الجزع والألم، وليس ذلك بحاصل إلا بعد أن يكون معروفا مشهورا، حتى لو كان معروفا ولم يشتهر لم يجز نديته، فلا يقال: وارجلاه لعدم انقضاء المقصود بذلك^(٥)، وبهذا أظهر وجه عدم تخصيص الكلام بالعلمية.

وأما قولهم: وأمن حقر بئر زمزماه، فإنما جاز لكونه معروفا مشهورا بهذا الفعل المميز^(٦)، وقيل: إنه من الشواذ^(٧)، وليس بشيء.

والرضي ٣٨٤/١، والأشموني ١٧٠/٣، والهمع ٥٢/٢.

(١) أنظر: شرح المصنف ٤٥١/٢.

(٢) في الأصل: (لحال) وهو تصحيح.

(٣) أنظر: الإنصاف ٣٦٢/١، وقد نسب هذا القول إلى الرياشي في: التصريح ١٨٢/٢، والأشموني ١٦٨/٣، والهمع ٤٩/٢، وأنظر: حاشية يس على الفاكهي ١١٣/٢.

(٤) قال سيبويه ٢٢٧/٢: "هذا باب ما لا يجوز أن يندب ذلك قولك: وارجلاه، وبأرجلاه، وزعم الخليل - رحمه الله - ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال، وقال الخليل - رحمه الله -: إنما قبح لأنك أيهت، ألا ترى أنك لو قلت: وأهاده، كان قبيحا، لأنك إذا نديت فإتما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تبهم، لأن الندية على اليان، ولو جاز هذا لجاز: يا رجلا ظريفا، فقلت ناديا نكرة" أ. هـ.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٤٥٢/٢، وابن القواس ص ٢٠٦، والجامي ٣٤٧/١. وقد استترك الرضي على المصنف قول ٣٨٤/١: "هذا الذي نكره في المتفجع عليه، وأما المتفجع منه فبأن تقول: وأمصيتاه، وليست بمعروفة" أ. هـ.

(٦) فصار بمنزلة (واعبد المطلبية) إذ هو المشهور يحقرها. أنظر: ابن القواس ص ٢٠٦، وأنظر: ابن عيش ١٤/٢، وقال سيبويه ٢٢٨/٢: "وزعم أنه لا يستفتح (وأمن حقر بئر زمزماه) لأن هذا معروف بعينه، وكان التبيين في الندية عزرا للتفجع..." أ. هـ.

(٧) أنظر: الإنصاف ٣٦٣/١.

وامتنع: وازيد الطويلة، خلافا ليونس.

وامتنع إلحاق علامة الندبة لصفة المتدوب وأن يقال: وازيد الطويلة عند سيبويه^(١) وغيره من البصريين^(٢)، واستدلوا عليه^(٣) بأن الصفة ليست من جملة الموصوف، بل هو اسم جاء به بعد تمام الموصوف لمعنى التخصيص أو التوضيح، فيكون غيره لفظاً، ولهذا جاز السكوت عنها لا يقال: إن المضاف إليه والصلة كذلك، مع أن علامة الندبة تلحقهما! أنا نقول: اتصالهما بالمضاف والموصول أشد من اتصال الصفة بالموصوف من حيث اللفظ بدليل: عدم جواز السكوت عليهما بخلافهما، وجواز الفصل بينهما من غير [ضرورة]^(٤) بخلافهما.

خلافا ليونس وغيره من الكوفيين فإنهم أجروا إلحاقها بالصفة^(٥)، واستدلوا عليه بأن الصفة وإن كانت أضعف اتصالاً في اللفظ من المضاف إليه والصلة، إلا أنها أقوى اتصالاً في المعنى؛ لأنها فيه عبارة عن الموصوف جداً وصانقة عليه، بخلافهما فليهما لا يصنفان على المضاف والموصول^(٦).

وينبغي أن تعلم أنك إذا أردت ندبة المثني تقول: وازيدانيه - مثلاً - عند الكوفيين، بقلب ألف^(٧) الندبة (ياء) بعد نون التثنية لأجل كسرتها^(٨)، وتقول فيها: يا زيدانه، بإثبات الألف وقلب كسرة النون فتحة لأجلها، عند البصريين^(٩)، والأول أولى؛ لكون الثاني موهماً للبس، مع أن المسموع من العرب ذلك، والقياس عليه لا على غيره.

وقلب^(١٠) كسرة فعال^(١١) فتحة وكسرة الإعراب كذلك، اتفاقاً، فلا يقال: والكاعيه، واغلام الرجلية بل يقال: والكاعاه، واغلام الرجلية.

(١) يقول سيبويه ٢٢٥/٢: "باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المتدوب وذلك قولك: وازيد الظريف، والظريف وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول: الظريفه، أن الظريف ليس بمتدوب، ولو جاز ذلك لقلت: وازيد أنت الفار من البطلة، لأن هذا غير متدوب كما أن ذلك غير نداء"، فقل بطلان ندبة التثنية بطلان ندبة الخبر.

(٢) أنظر: المعتضد ٢٧٥/٤، والأصول ٣٥٧/١، والإنصاف ٣٦٤/١، وشرح التسهيل ٤١٦/٣.

(٣) أنظر: الإنصاف ٣٦٥/١، والتذيل والتكميل ٥٨٢/٥ رسالة، والتلاف النصرية ص ٥١.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) أنظر: الإنصاف ٣٦٤/١، والنصرة ٣٦٥/١، والرضى ٣٨٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ٢٩٦/١، والتلاف النصرية ص ٥٠، وأيدهم ابن مالك فقل في التسهيل ص ١٨٥: "وقد تلحق ندبة التثنية لمتدوب...".

وفقاً ليونس ١٠ هـ، وتبعه الشافعي شرح الألفية، أنظر: شرح الألفية للشافعي ٥٥٦/٤ رسالة.

(٦) أنظر: الإنصاف ٣٦٤/١، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٠٢.

(٧) في الأصل: (الألف) وهو تصحيف.

(٨) أنظر قول الكوفيين في: شرح الكافية الشافعية ١٣٤٧/٣، والارتشاف ٢٢٢١/٥، والهمع ٥١/٢.

(٩) في الأصل: (البصريون) وهو لحن، وأنظر: شرح الكافية الشافعية ١٣٤٧/٣.

(١٠) في الأصل: (وقلت) وهو تصحيف.

(١١) في الأصل: (فقل) وهو تصحيف.

[حذف حرف النداء]

ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس، والإشارة...

ويجوز في كلامهم حذف حرف النداء أي: (يا) لكونها أم الباء، من المنادى إذا كان معلوما، إلا مع اسم الجنس أي: لا يجوز الحذف مع ذلك الاسم، أراد به كل اسم نكرة قبل النداء يصح تعريفها، سواء تعرف بالنداء أو لا نحو: يا رجل، ويا رجلاً، فإنه لم يحذف منه حرف النداء^(١)، أما فيما تعرف فلأن الأصل في باب: يا رجل - والمخاطب به معين - أن يقال: يا أيها الرجل، لكون تعيينه ليس بالعلمية؛ لأن المقروض كونه اسم جنس، فلا بد من كونه باللام، إلا أنهم اكتفوا في بعض الصور عن الألف واللام بحرف النداء استغناءً عنها بهاء، فلو حذف حرف النداء أيضاً يلزم حذف أسور كثيرة، وذلك إجحاف^(٢)، أو لأن حرف النداء فيه كان عوضاً عن الألف واللام، ففي حذفه^(٣) حذف العوض والمعووض عنه وهو غير جائز.

وإن ادعى أنه جاز أن يتعين بحرف النداء مع قطع النظر عن هذا الأصل.

قلت: عدم الجواز حينئذ يعلل بلزوم إبهام بقائه على أصل التذكير.

وأما فيما لم يتعرف قلنا يلتبس بالمفعول^(٤)، أو لأن^(٥) حرف النداء إنما يكون مستغنى عنها إذا كان المنادى مقبلاً على المنادى ومتبهاً لما يقول له، وهذا إنما يكون في المعرفة.

فإن قلت: الالتباس يحصل في المضاف بحذف حرف النداء، مع أنه جائز!

قلت: جوازه بالاعتماد على زواله بالإقبال على المنادى لتعرفه بالإضافة، بخلاف: يا رجلاً.

ولا يجوز الحذف أيضاً مع اسم الإشارة نحو: يا هذا؛ لما من من أن في نداء اسم الإشارة نوع كراهية، فكان الأصل فيه: (يا أيها) فحذف المتوسط اختياراً للكرهية اليسيرة، للتخفيف، فلو حذف منه حرف النداء يلزم تكثير الحذف^(٦).

(١) انظر: شرح المصنف ٢/٤٥٤، والرضي ١/٣٨٦.

(٢) انظر: علة عدم جواز الحذف مع اسم الجنس في: الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٨٧، وشرح المصنف ٢/٤٥٤ وابن القوام ص ٢٠٨، وذهب الكوفيون إلى جواز الحذف مع اسم الجنس، انظر: شرح الألفية لابن النظم ص ٢٢٠، وانتلاف النصر ص ٥٦، وعدة المسالك ٤/١٤٠، ووافقهم ابن مالك إلا أنه جعله قليلاً فقال في التسهيل ص ١٧٩: "ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء".
هـ وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠، والأشموني ٣/١٣٧، وقال المرادي: "والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة تغلها ونثرها". هـ انظر: توضيح المقاصد ٣/٢٧٤.

(٣) في الأصل: (حذفها) وهو تصحيف.

(٤) قال الأصبهاني ص ٢٩٥: "وإن كان الثاني نحو (يا رجلاً) فيلتبس المنادى بغيره من المفعولات".

(٥) انظر: الرضي ١/٣٨٦.

(٦) قال ابن الحاجب ٢/٤٥٥: "وكذلك اسم الإشارة، وأصله أن تقول: يا أيها، كراهة اجتماع التعريفين ثم حذفوا المتوسط، إما لأن التعريفين مختلفان، وإما لأنهم قدروا تعريف الإشارة منتقياً، كما يقدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية، فيقول: يا هذا، فكذا الحذف خوف الإخلال". هـ.

والمستغاث والمندوب، نحو: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا}،

أو لأنه^(١) موضوع^(٢) في الأصل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كونه مشاراً^(٣) إليه وكونه منادى [أى]^(٤) مخاطباً تتأفر، فلما أخرج عن أصل وضعه لجعله مخاطباً بسبب النداء احتيج إلى علامة ظاهرة دالة على ذلك، وهي حرف النداء فلم يجر حذفها منه، خلافاً للكوفيين^(٥) فإلهم جوزوا ذلك واستدلوا عليه بقوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ}^(٦).

فرد عليهم بأنه لم لا يجوز أن يكون خبر (أنتم)^(٧) وأن يكون منصوباً بإضمار أعني للاختصاص^(٨).

ولا يجوز الحذف أيضاً مع المستغاث، ومع المندوب؛ لأن مقتضاهما مد الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة وإظهار التجمع، فالحذف لا يناسبهما^(٩).

فعلم منه أن الحذف إما في العلم نحو {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا}^(١٠) أى: يا يوسف أعرض عن هذا، وذلك لشهرته/ بكثرة استعمال ندائه مع أنه ليس بشيء (١/٤٤) مما ذكر من المواضع.

(١) هذا تعليل الرضى في: شرحه ٣٨٧/١.

(٢) في الأصل: (موضع) وهو تصحيح.

(٣) في الأصل: (مشار) وهو لحن.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من شرح الرضى ٣٨٧/١.

(٥) انظر تفصيل القول في هذه المسألة في: شرح اللمع لابن برهان ٢٧٦/١ وابن يعيش ١٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/٢، وشرح التسهيل ٣٨٦/٣، وشواهد التوضيح ص ٢١١، والارتشاف ٢١٨٠/٤، وأوضح المسالك ١٤/٤، وشرح ابن عقيل ٢٣٤/٢، ووافق ابن مالك الكوفيين، انظر: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، وشواهد التوضيح ص ٢١١، وشرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣.

(٦) سورة البقرة من الآية (٨٥).

(٧) انظر: الرضى ٣٨٧/١، والتصريح ١٦٥/٢.

(٨) وهو قول ابن كيسان، قال أبو حيان: * وذهب ابن كيسان وغيره إلى أن (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) الخبر (وهؤلاء) تخصيص للمخاطبين، لما نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون، فيكون (إذ ذاك) منصوباً به (اعنى) ١. * هـ انظر: البحر ٤٦٧/١، وانظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ١٠٤٢.

(٩) قال مسيبويه ٢٣١/٢: * وأما المستغاث به فـ (يا) لازمة له لأنه يجتهد... وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم مترخ أو غافل... والندبة يلزمها (يا) و(وا) لأنهم يختلطون ويَدْعُونَ ما قد فات ويَعُدُّ عنهم *، وانظر: علة عدم جواز الحذف معهما في: شرح المصنف ٤٥٦/٢، والرضى ٣٨٧/١.

(١٠) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٢٩).

وأبها الرجل، وشذ: أصبح ليل، وأطرق كرى.

وفى نحو: أبها الرجل، وذلك لمشابهته العلم^(١).

فإن قلت: ليس يلزم الالتباس بالمبتدا حينئذ؟

قلت: لا؛ لوجود ما يمنعه في المقام؛ لأن شرط الحذف وجود الإقبال كما مر، بخلاف المبتدا.

هذا كما عرفت على سبيل الجواز، ويجب في (اللهم) لوقوع الميم خلفا عنه^(٢)، خلافا للكوفيين^(٣).

وقوله: وشذ: أصبح ليل^(٤) إشارة إلى جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: إن (ليل)^(٥) اسم جنس حذف عنه حرف النداء، وكذلك (كرى) في: أطرق كرى^(٦) اسم جنس حذف منه ذلك الحرف، مع أنكم قلتم لا يجوز حذفه منه!

ومحصل الجواب: أنه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه، وفي (كرى) شذوذ آخر من حيث إنه^(٧) رخم وليس بعلم.

(١) قال الرضى ٣٨٦/١: "وكان ينبغي ألا يحذف من (أى) أيضا، إذ هو أيضا جنس متعرف بالنداء، إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفه - كما تقدم - وهو معرفة قبل النداء باللام جائز حذفه، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من (يا أيها) من غير أن تصف (هذا) بذى اللام، كما لا يجوز الحذف من (يا هذا) فثبت أن الاعتبار في حذف حرف النداء من (أى) بوصفه نحو (أبها الرجل) أو بوصف وصفه نحو (أيها الرجل) " أ. هـ.

(٢) وهذا قول سيبويه وجمهور البصريين، يقول سيبويه ١٩٦/٢: "وقال الخليل: (اللهم) نداء، والميم هاهنا بدل من (يا) " أ. هـ. وأنظر: الإنصاف ٣٤١/١، وأسرار العربية ص ٢١١، والتلاف النصرة ص ٤٧.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة ليست عوضا من (يا) وإنما هي بقية جملة محذوفة هي (أنا بخير) والأصل: يا الله أنا بخير، إلا أنه لما كثر في كلامهم حذفوا بعض الكلمة طلبا للخفة فخففت همزة (أنا) وحذفت، وحذف المجزور والمفعول وجعلت الكلمتان شيئا واحدا ف قيل (اللهم). أنظر: معاني الفراء ٢/٣، وشرح الكتاب للسيباني ٨٦/٢، ط / الهيئة المصرية للكتاب، والتبصرة ٣٤٦/١، والإنصاف ٣٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٢٣٨/٢، واللباب ٣٣٨/١، وشرح الألفية للشاطبي ٤٧١/٤ رسالة، والمساعد ٥١٠/٢، والتصريح ١٧٢/٢.

(٤) مثل يقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الثمر، وأنظره في: مجمع الأمثال ٢٣٢/٢.

(٥) في الأصل: (دليل) وهو تصحيف.

(٦) يضرب للذي ليس عنده غناء، وتكلمته: إن النعامة في القرى، ويقال: للرجل يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقد يقال: أطرق كرا يخلب لك، ويضرب للأحمق تشبيهه بالاطل فينسحق. أنظر: مجمع الأمثال ٢٨٥/٢، والمقصود والمدود للفراء ص ٨٦.

(٧) قال ابن القواس ص ٢٠٩: "وقيل: الكرى والكروان، اسمان مترادفان، فعلى هذا ليس فيه إلا شذوذ حذف حرف النداء " أ. هـ.

[حذف المنادى]

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً مثل: {أَلَا يَا اسْجُدُوا}.

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً، لأنه مفعول به في الحقيقة، فكما جاز حذف المفعول به، جاز حذفه أيضاً، وذلك إذا وقع بعده الأمر مثل: {أَلَا يَا اسْجُدُوا} ^(١) على قراءة الكسائي ^(٢)، فإنه يخفف (لا) ويقف على (يا) ويبتدي بـ (اسجدوا) بضم الهمزة، تقديره: ألا يا قوم اسجدوا، والقرينة هنا دخول حرف النداء على الفعل.

وأما على قراءة من قرأ بتشديد (الآ) و(يسجدوا) بصورة المضارع أي: لأن لا يسجدوا، فليس مما نحن فيه.

أو الدعاء له نحو:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ :: وَالْمَالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ ^(٣)

أي: يا قوم لعنة الله، ولفظة (من) ^(٤) ههنا للتعليل.

(١) سورة النمل من الآية (٢٥).

(٢) وهي قراءة ابن عباس، وأبي جعفر، والزهري، والسلي، والحسن، وحديث، وقرأ باقي السبعة بالتشديد. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/١٤٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٠٦، والمحضر الوجيز ٤/٢٥٦، والبحر المحيط ٨/٢٢٩، والاتحاف ص ٣٣٦، والنشر ٢/٣٣٧.

(٣) من البسيط لم أف على قائله، وانظره في: الكتاب ٢/٢١٩، وتحصيل عين الذهب ص ٣١٢، واللامات ص ١٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٠٧، والاتحاف ١/١١٨، وابن يعيش ٨/١٢٠، والمعنى ٢/٤٣٠، والتخمين ١/٣٧١، والخزانة ١١/١٩٧، والمعنى: يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله والناس أجمعين لأنه لم يرع حق الجوار. والشاهد قوله: (يا لعنة الله) أراد يا قوم لعنة الله، فحذف المنادى.

(٤) قال ابن الحاجب في: أماليه ٢/١٤٩: * و(من) للبيان فتعلق بمحذوف تقديره: على سمعان الحاصل من الجيران، أو حاصلًا من الجيران * أ. هـ.

[الاشتغال]

الثالث: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو: كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره...

والباب الثالث من تلك الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به، باب: ما أضمر عامله، (ما) موصولة والضمير البارز المتصل بـ (عامله) عائد إليه، و(على) في قوله: على شريطة التفسير متعلق بـ (أضمر)، فالمعنى: ما أضمر عامله إضمار على شريطة أن يكون ذلك العامل مفسراً بشيء.

والوجه في وجوب حذفه؛ لأنه لو لم يكن، يلزم اجتماع المفسر الذي^(١) في نفسه إبهام. وهو أي: ما أضمر عامله: كل اسم، إشارة إلى أن ذلك لا بد وأن يكون اسماً، بعده صفة (اسم) أي بعد ذلك الاسم فعل، احترازاً عن ما بعده ليس بفعل، سواء كان مفرداً أو لا، نحو: زيد أبوك، وزيد أبوه منطلق^(٢)، أو شبهه أي: شبه فعل، لإدخال نحو قولنا: أزيداً محبوباً أنت عليه^(٣)، مشتغل عنه بضميره^(٤) صفة لـ (فعل بعده أو شبهه) فمعناه: أن يكون الفعل أو شبهه متعلقاً بضمير ذلك الاسم بأن يكون عاملاً فيه لجهة المفعولية؛ لا في ذلك الاسم لمكان ذلك الاسم، فخرج قولك: زيداً ضربت، لأن الفعل عامل فيه نفسه^(٥).

وبما قدرنا يندفع ما قيل: إن هذا التعريف يصدق عليه (زيد) في قولنا: زيداً ضربت^(٦)، وعلى خبر كان في قولنا: زيداً كنت إياه^(٧)، مع أنهما ليسا منه.

(١) قال ابن يعيش ٣٠٢/٢: "ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل؛ لأنه قد فسر هذا الظاهر، فلم يجز أن يجمع بينهما لأن أحدهما كاف، فلذلك لزم إضمار عامله" أ. هـ.

(٢) انظر: شرح المصنف ٤٥٩/٢، وقال الرضوي ٣٩٩/١: "ولا يريد بقوله (بعده) أن يليه الفعل متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو: زيداً عمرو ضربته، وزيداً أنت ضاربه" أ. هـ.

(٣) انظر: شرح المصنف ٤٥٩/٢، وقال الرضوي ٤٠٠/١: "ويعني بـ (شبه الفعل) اسمي الفاعل والمفعول أما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفتقر، ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه، وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها..." أ. هـ.

(٤) قال ابن الحاجب في الأمالي ٢٩/٣: "قوله: (مشتغل عنه بضميره) لأنه لو لم يشتغل عنه بضميره لكان ناصباً له والباب معقود لما ينصب إذا نصب بفعل مقدر" أ. هـ، وقال الأصبهاني ص ٣٠٢: "قوله: (مشتغل عنه بضميره) احتراز من الاسم الذي بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره، فإنه لا يكون من هذا القبيل نحو زيداً ضربت" أ. هـ.

(٥) انظر: شرح المصنف ٤٦٠/٢.

(٦) وقال الرضوي ٤٠٠/١: "قوله (مشتغل عنه بضميره)... احتراز عن نحو: زيد قام، وزيد قاع، أيضاً؛ لأن هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال: إنه اشتغل عنه بضميره" أ. هـ.

(٧) قال الجاسي ٣٥٣/١: "بتقيد النصب بالمفعولية خرج خبر (كان)" أ. هـ.

لا يقال: هذا يشكّل بقولنا: زيداً ضربته، ويصدق عليه وهو ليس منه إذا جعل مبتدأً أو بمعلقة، لو سلّط عليه هو أو مناسبة لنصبه.

لأننا نقول: كلاماً في الاسم الذي من قبيل المفاعيل.

أو بمعلقة، أي: وأن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً عن ذلك الاسم بما يتعلق به^(١)، الضمير عائد إليه، فالضمير المجرور راجع إلى (الضمير)، وقيل: راجع إلى الاسم، والأول أولى للقرب والتنبية على أنه لا بد أن يتصل بذلك المتعلق بضمير، وسيجيء مثاله. ثم ينبغي أن يعلم أن تعلق ذلك الضمير قد يكون بما يعمل فيه الفعل، كما في مثل المتن، وقد يكون بما يعطف عليه نحو: زيداً ضربت رجلاً وأخاه، على أن يكون الضمير في (أخاه) راجعاً إلى (زيد)، وقد يكون بما يكون وصفاً له نحو: زيداً ضربت رجلاً بحيه^(٢).

لو سلّط عليه أي: [على]^(٣) ذلك الاسم، هو أي: ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبة، أي: مناسب ذلك الفعل أو شبهه بأن يكون بمعناه أو لازم معناه، لنصبه أي: ذلك الاسم، بأن يجعله مفعولاً به، فخرج بهذا ما لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه، لوجود ما يقتضى صدر الكلام في أوله كحرف الاستفهام و(ما) النافية نحو: زيد هل^(٤) ضربته؟ وزيد ما ضربته^(٥)، أو المانع من حيث المعنى كما في قوله تعالى: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ فَيُزَيَّرُ}^(٦) وقوله: {الْوَايَةُ وَالزَّائِي}^(٧) فإن فيهما مانعاً من التسليط من حيث المعنى لما سيجيء^(٨). ولتأمل أن يقول: عبارة الكتاب لا تفيد الاحتراز عن الصور المذكورة؛ لأن الفعل المذكور فيها يصدق عليه أن يقال: إنه لو سلّط على الاسم قبله لنصبه!

ويمكن أن يجاب عنه: أن المفهوم من كلامه جواز التسليط عرفاً، وهو إنما

(١) قال ابن الحاجب ٤٦٠/٣: "ليدخل ما تعلق الفعل فيه بمتعلق الضمير كقولك: زيداً ضربت غلامه".

(٢) أنظر: الرضى ٤٠٠/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (زيد علماً ضربته) وهو خطأ.

(٥) قال ابن الحاجب في الأملى ٢٩/٣: "... لأن هذه لا يصح فيها نصب الاسم بالفعل فيها قيل هذه الحروف لما ثبت من أن لها صدر الكلام، ولنصب ما قبلها بما بعدها إخراج لها عن صدر الكلام، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقول: زيداً هل ضربته؟ ولا: زيداً هللاً ضربته، ولا: زيداً إن تضرب أضرب، بل يجب الرفع بالابتداء". وأنظر: الرضى ٤٠١/١، وفيها بين ما يحترز عنه مما له صدر الكلام، وكذا أنظر: الأصبهاني ص ٣٠٢.

(٦) سورة القمر الآية (٥٢).

(٧) سورة النور من الآية (٢).

(٨) سيأتى تفصيل القول في هاتين الآيتين في آخر باب الاشتغال، أنظر: قسم التحقيق.

يكون إذا لم يوجد مانع منه من حيث اللفظ والمعنى، ففي الصور المذكورة لا نسلم جوازه، مع أن قوله قيل: "مشتغل عنه بضميره" قرينة كذلك، فافهم فإنه دقيق، ولا يلزم منه التكرار لما سنذكر بعيد هذا.

نحو: زيداً ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبست عليه، ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي: ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولا يست.

لا يقال: هذا الكلام يستلزم استكراك ذكر الاسم، إذ المنصوب بتسليط الفعل عليه لا يكون إلا اسماً! لأننا نقول: لا نسلم ذلك لعدم الاعتبار بما هو مدلول بالالتزام في التعريف، وإنما الاعتبار فيه بالمدلول بالمطابقة.

مثال ما ينصبه ذلك الفعل بتسليط نفسه نحو: زيداً ضربته، ومثال ما ينصبه ذلك الفعل بتسليط مناسبه بأن يكون بمعناه نحو: زيداً مررت به، فإن (مررت) لا ينصب المفعول به بنفسه، فلذلك يقدر مناسبه وهو (جاوزت) لأن الفعل اللازم هنا مع حرف الجر [مرادف لـ (جاوزت)]^(١) لأن من مرّ بشيء فقد جاوزه، ومثال ما ينصبه ذلك الفعل بتسليط مناسبه بأن يكون لازم معناه نحو: / زيداً ضربت غلامه، فإن (ضربت) لا يجوز أن ينصب (زيداً) (٤٤/ب) على تقدير تقديره، لكونه غير واقع عليه بل على (غلامه) فيلزم كذب القضية، فيقدر هنا (أهنت)^(٢) لكونه مناسباً له، لما بينهما من اللازمية والملزومية، فإن: ضرب الغلام، من لوازمه إهانة السيد، ومن هذا القبيل قوله: زيداً حبست عليه، يعني: لا يجوز انتصاب (زيد) بـ (حبست) - على صيغة المجهول - لكونه مما لا يقتضيه، بل بما يكون لازم معناه وهو: لازمته، أو: لا بهت، فإن كونه محبوساً عليه يستلزم ملازمته وملايمته له.

وإنما كرر المثال للإشارة إلى أن الفعل سواء كان معلوماً أو مجهولاً إذا اقتضى لازمه نصب ذلك الاسم يجوز أن يوقع بعده.

ينصب ذلك الاسم بفعلٍ مضميرٍ إضماراً لازماً؛ لأنه يفسره أي: يفسر ذلك الفعل ما بعده، أي: ما بعد ذلك الاسم من الفعل أو شبهه^(٣).

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) تقدير (أهنت) ليس على الإطلاق، بل حسب المعنى فيكون (أهنت) إن كان الضرب للإهانة، أو (أكرمت) إن كان للتأديب، انظر: ابن القواس ص ٢١٢، وانظر: الرضى ٤٠٩/١.

(٣) هذا مذهب البصريين، يقول سيبويه ٨١/١: "... وإن ثلث قلت: زيداً ضربته، وإنما نصيحه على إضمار فعل هذا يفسره، كذلك قلت: ضربت زيداً ضربته". هـ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر، وقال الكسائي: إن ناصبه هو الفعل على إلغاء العائد، وذهب الفراء إلى أن الفعل هو الناصب للاسم والمضمير انظر: تفصيل هذه المسألة في: الإتصاف ٨٢/١، وابن يعيش ٣٠/٢، والرضى ٣٩٨/١، والغرة المخفية ص ٤١١، والتبيين ص ٢٦٦، والارتشاف ٢١٧١/٤، والتلاف التصرة ص ١١٣، والهمع

وقوله: أي: ضربت، تفسير لما أضمر في المثال الأول، وجاوزت، لما أضمر في المثال الثاني، وأهنت، لما أضمر في المثال الثالث، ولا يستلزم أن أضمر في المثال الرابع، كما مرّ، وهذا يدلّ بصريحه على أن انتصاب (زيد) بفعل محذوف، وما بعده قرينة له، فحينئذٍ ظهر فساد ما ذكر في بعض الشروح من أن أصله في الأول ضربت زيدا، فقدم لغرض الاهتمام، أو التوسع، أو التفتن في العبارة.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون ذلك^(١) بما ذكر بعده؟

قلت: أما في الثاني والرابع فلعدم إمكانه؛ لأن الفعل اللازم أو المجهول المتعدي إلى مفعول واحد ممتنع منه نصب المفعول به، وأما في الأول والثالث فلأنه في الأول يلزم إعمال الفعل عمليين في شيء واحد من جهة واحدة، وفي الثالث يلزم أن يتعدي (ضربت) إلى مفعولين، وهو غير جائز، مع لزوم كذب القضية أيضا، لما مرّ.

اعلم [أن]^(٢) المصنف قال في شرحه^(٣): "وهذا المقدّر إن أمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان أولى، كما في المثال الأول، وإن لم يمكن فمعناه مع مفعوله الخاص كما في المثال الثاني، وإن لم يمكن فمعناه مع مفعوله العام كما في المثال الثالث، وإن لم يمكن فالملازمة كما في المثال الرابع"، ثم قال بعض الشراح^(٤): يزيد بالخاص: أن الهاء التي في (مررت به) عبارة عن (زيد) وهو معمول خاص لـ (مررت) وهو عبارة عنه يكون كذلك، وبالعامة: متعلق الضمير كـ (الغلام) - مثلا - وهو شيء عام غير مختص بواحد بخلاف الضمير، والظاهر أن الخاص والعام صفتان للمعمول.

١٠٧/٣

(١) أي: لم لا يجوز أن يكون النصب بما ذكر بعده، وفي هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين، وقد أجاب ابن الحاجب عن هذا بقوله في: شرحه ٤٦١/٢: "ولم يصح أن يكون منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يستقيم إعماله عمليين من جهة واحدة" أ. هـ.

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٣) انظر: شرح المصنف ٤٦١/٢، ونصه: "وهذا المقدّر إن أمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان أولى مثل: زيدا ضربته، وإن لم يمكن فمعناه مع مفعوله الخاص، وإن لم يمكن فمعناه مع مفعوله العام، وإن لم يمكن فالملازمة" أ. هـ.

(٤) المراد به الأصبهاني حيث قال ص ٣٠٤: "الحاصل أنه: إن أمكن تقدير مثل الفعل المقترن كان أولى كما في المثال الأول وإن لم يمكن فمعناه مع مفعوله الخاص، ومعناه: أن الهاء التي في: مررت به، عبارة عن (زيد) وهي معمول لـ (مررت) بواسطة حرف الجر وهي في الخصوص كزيد إذ هي هي، وإن لم يمكن فمعناه وحقواه مع مفعوله العام، ومعناه: أن الفعل المقترن مشتغل بمتعلق الضمير أعني: الغلام وهو شيء عام غير مختص بواحد، بخلاف الضمير في المثال المذكور كما المثال الثالث..." أ. هـ.

وبعضهم: الصواب أن يكون الخاص والعام صفتين للمعنى، لا للمعسول؛ لأن (جاوزت) خاص بالمرور لأنه لا يجعل بدونه، و(أهنت) عام بالنسبة إلى الضرب، لاستلزام الضرب الإهانة، من غير عكس.

ولما ظهر فساد هذين الرأيين عند البعض الآخر عدل عنهما، وفسر الخاص بالصلة، والعام بغير المقيد بها. فليتأمل في هذا المقام، فإنه من مزلة الأقدام.

ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها كـ (أمّا)

ويختار الرفع مع جواز النصب في الاسم الذي بعده فعل أو شبهه يشتغل عنه [بضميره] ^(١) أو بمتعلقه، بالابتداء لكونه اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية، وفيه إشعار بأن ذلك الاسم بعد كونه مرفوعاً يخرج حذوه ^(٢) أضمر عامله، لكن ذلك ليس على الإطلاق بل عند عدم قرينة خلافه، أرجع الضمير بعضهم إلى الابتداء، وبعضهم إلى الرفع ^(٣)، والثاني أولى؛ لأن المعنى: عند عدم قرينة النصب، ومخالفة الرفع أولى منها إلى الابتداء. كما في: زيدٌ ضربته، فإن الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة كل منهما ^(٤)، لكن المختار منهما هو الرفع لاحتياج النصب إلى إضمار الفعل، والأصل عدمه، بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي لم يظهر أصلاً حتى يقال: إنه مضمّر ^(٥).

والمراد من القرينة المنفية هي القرينة التي يكون النصب معها مساوياً للرفع، أو مختاراً، أو واجباً، وإلا فمطلق القرينة ليست بمنفية، وإن لم يكن الرفع مختاراً بل واجباً.

أو يختار الرفع في ذلك الاسم عند وجود قرينة للرفع فيه، مع وجود قرينة خلافه، لكن بشرط كون قرينة الرفع أقوى منها أي: من قرينة خلافه وهو النصب، يعني: لا يضرب وجود قرينة النصب المختار اختيار الرفع، إذا كان قرينته أقوى من قرينته، كـ (أمّا) كما في: جاءني زيدٌ وأمّا عمرو فضريرته، فإنه لولا (أمّا) لكان النصب هو المختار لوجود التناسب بين الكلامين على اختياره، يعطف الجملة الفعلية على مثلها، وعدمه على تقدير الرفع لأنه

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) في الأصل: (ما) وهو تصحيف.

(٣) ومنهم الرضوي في: شرحه ٤١٢/١، وابن القواس في شرحه ص ٢١٣، وابن هشام في شرحه ل ٥١/١.

(٤) قال ابن الحاجب ٤٦٢/٢: "قال سيبويه: والنصب عربي كثير، والرفع أجود". هـ، وانظر قول سيبويه في: الكتاب ٨٢/١.

(٥) وهذا تعليل الرضوي ٤١٢/١، وقال ابن القواس ص ٢١٣: "وإنما اختير الرفع بالابتداء لأنه لا يتوقف على تقدير محذوف، بخلاف النصب المتوقف على مجاز الحذف، ولأن الميتد أقوى من المفعول إذ هو فضلة، ولأن مع الرفع يكون للجملة محل من الإعراب، ومع النصب لا محل لها من الإعراب؛ لأن الكلام جملتان".

يعطف الاسمى حينئذ على الفعلية، لكن مع وجود (أما) كان الرفع هو المختار^(١)؛ لأن (أما) من الحروف التي يبدأ بعدها الكلام ويستأنف، فلم يمكن معها قصد التناسب، لكون وضعها للاستئناف الذي هو ضد مناسبة ما بعدها لما قبلها، فرجعت الجملة بسببها إلى ما كانت في الأصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الحذف^(٢).

(١) أنظر: شرح المصنف ٤٦٣/٢، وأملى ابن الحاجب ٣٠/٣، وابن القواس ص ٢١٣.

(٢) أنظر: الرضى ٤١٣/١.

مع غير الطلب، و(إذا) للمفاجأة.

وإنما قال: مع غير الطلب لأن (أما) لو كان مع الطلب لكان النصب هو المختار^(١)، لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوع الطلب خبراً عن المبتدأ فهو قليل في الاستعمال؛ لاحتياجه إلى التأويل، ولأن جعل الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن؛ لاختصاص الطلب في الفعل. ومن قال في تعليقه^(٢): "لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب، والطلب لا يحتملها".

فقد خبط عشواء؛ لأن هذا كلام يظهر من عدم التمييز/ بين الخبر المحتمل للصدق والكذب، (١/٤٥) وخبر المبتدأ، مع أننا لو فرضنا صحته لا يستلزم امتناع كون خبر المبتدأ مفرداً، وهذا فاسد جداً. ثم تقدير النصب وإن لزم حذف الفعل وتقديره بعد (أما) مع أن الأصل عدمهما، لكنهما أكثر من وقوع الطلب خبراً للمبتدأ.

قوله: وإذا للمفاجأة^(٣) عطف على قوله (كأما)، يعني: من القرينة التي كان الرفع معها مختاراً عند وجود قرينة النصب المختار لقوتها (إذا) للمفاجأة، كما في نحو: جاءني زيد فإذا عمرو أكرمه^(٤)، لأن أولوية عطف الجملة^(٥) الفعلية على مثلها تعارضها نكرة وقوع الفعل بعد (إذا) للمفاجأة؛ لأن الغالب وقوع المبتدأ بعدها، فرقاً بينها وبين (إذا) للشرطية، فيترجح الرفع على النصب لسلامته عن الحذف والتقدير^(٦).

فإن قلت: قال المصنف في باب الظروف: "وقد تكون (إذا) للمفاجأة فيلزم وقوع المبتدأ بعدها"^(٧)، ينبغي أن يجب الرفع فيه.

قلت^(٨): لزوم المبتدأ بعدها إنما كان لأجل الفرق، وهو يحصل بالمبتدأ الاصطلاحي

(١) وذلك مثل قولك: قام زيد وأما عمرو فأكرمه.

(٢) هو صاحب المتوسط، أنظر: الشرح المتوسط ص ١٥٦.

(٣) قال ابن الحاجب في الأمالي ٣/٣١: "قوله: "وإذا للمفاجأة" وإنما كانت (إذا) قوية في قرينة الرفع لأنه لم يسمع بعدها إلا المبتدأ، فكان مقتضى ذلك ألا يجوز: خرجت وإذا عبد الله يضربه عمرو، لأنه إذا نصب قدر الفعل واقعاً بعدها، فخرجت عن موضعها المذكور، إلا أن النحويين جَوَّزُوا النصب في هذه المسألة وتحوها، فلما تقدم على قوتها في الرفع، ولذلك غلبت قرينة النصب" أ. هـ.

(٤) قال الأصبهاني ص ٣٠٦: "قلى (عمرو) يجوز الرفع والنصب، لكن الرفع أولى مع وجود قرينة النصب المختار، وهي الجملة الفعلية المتقدمة لوقوع المبتدأ بعد (إذا) المفاجأة غالباً، ولما كان المبتدأ بعدها غالباً مع كون الرفع سالماً من الحذف كان أولى من النصب" أ. هـ.

(٥) لفظة: (الجملة) كررت في الأصل.

(٦) أنظر: ابن القوام ص ٢١٣.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٣/٧٧٤ مع تصرف يمين.

(٨) قال الجاسي ١/٣٥٥: "وما وقع في بحث الظروف من أن (إذا) المفاجأة يلزم بعدها الاسمية، فالمراد بلزوم الاسمية: غلبة وقوعها بعدها، فلا تناقض" أ. هـ.

ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرف النفي،

بالمبتدأ الأصلي المنصوب بتسليط الفعل عليه، المرفوع في الأصل، كما في باب: علمت زيدا فاضلا، فالحاصل: المراد وقوع الاسم بعدها للفرق، وتخصيص لفظ (المبتدأ) بالذكر لكونه غالبا وأصلا في الوقوع بعدها، كذا في بعض الشروح^(١).

لما فرغ عن بيان المواضع التي يكون الرفع مختارا فيها، شرع في بيان المواضع التي يكون النصب مختارا^(٢) فيها، فقال: ويختار النصب مع جواز الرفع أيضا في ذلك الاسم بالعطف، أي: يعطف الاسم المذكور مع ما يتعلق به على جملة فعلية سابقة على ذلك الاسم للتناسب^(٣) أي: وجود التناسب حينئذ بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها؛ لأنه على تقدير النصب يقدر قبله فعل، فتكون الجملة الحاصلة من ذلك فعلية، فيوجد التناسب، وأما إذا رفع ذلك الاسم لا تكون تلك الجملة فعلية، فلم يوجد التناسب نحو: لقيت القوم زيدا سررت به، والتناسب لكونه أمرا مهما عندهم لا يكرهون حذف الفعل معه، ولأن الحذف وإن كان خلاف^(٤) الأصل لكنه كثير غير مكروه، بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف بعضها على بعض^(٥).

ويختار النصب أيضا في ذلك الاسم مع جواز رفعه إذا وقع بعد حرف النفي^(٦) نحو: ما زيدا ضربته، لأنه على تقدير الرفع كان النفي داخلا على الاسم، وعلى تقدير النصب يكون داخلا على الفعل، ودخولها على الفعل أولى؛ لأنه إنما يتعلق بالنسبة لا بالذات^(٧)،

(١) المراد: شرح القجدواني ص ١٨٩.

(٢) في الأصل: (التي يكون النصب فيها مختارا فيها) ب تكرار (فيها)، والمواضع التي يختار فيها النصب ثلاثة أحدها: العطف على جملة فعلية، الثاني: أن يقع الاسم موضعاً هو بالفعل أولى وذلك كوقوعه بعد حرف النفي والاستفهام وإذ الشرطية وحيث وقبل الأمر، وقبل النهي، الثالث: عند خوف ليس المقتر بالصفة.

(٣) قال سيبويه ٨٨/١: "هذا باب ما يختار فيه إسماعل الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل وذلك قولك: رأيت زيدا وصمرا كلمته، ورأيت عبد الله وزيدا مررت به... وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان مبني على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل؛ ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله...".

(٤) في الأصل (خلافاً) وهو لحن.

(٥) انظر: شرح المصنف ٤٦٥/٢، وابن يعيش ٣٢/٢، والأصهبالي ص ٣٠٧.

(٦) قال الرضوي ٤١٦/١: "وبعد حرف النفي، وهي (لا) و(ما) و(إن)... وليس (لم) و(لما) و(لن) من هذه الجملة، إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها لضيقها في العمل... وأما (ليس) فيمن قل أنه حرف فليس أيضا من هذا الباب؛ لأن ما بعده واجب الرفع بكونه اسما والجملة بعده خبره...". وانظر: الجاسي ٣٥٦/١.

(٧) قال صاحب الإقليد ص ٤٧٨: "ويختار النصب... بعد حرف النفي؛ لأن حرف النفي نائب، والمنقضى هو الحدث لا الذات، فيكون بالفعل أولى، والتقدير: ما ضربت زيدا ضربته...".

وكذلك يختار النصب بعد حرف الاستفهام^(٢) نحو: أزيداً ضربته؟^(٣) والدليل عليه ما ذكر بعينه في حرف النفي؛ لأن الاستفهام لكونه متعلقاً بالأمور المبهمة كان تعلقه بمعاني^(٤) الأفعال التي يتطرق إليها التغيير ولا تستقر على حالة واحدة أولى^(٥).

وإنما عطفه على حرف النفي ليكون المراد منه حرف الاستفهام، حتى يحصل الاحتراز عن اسمه ك (من) و (ما) و (أين) لعدم ترتب هذا الحكم عليه^(٦).

وكذلك يختار النصب فيه مع جواز الرفع إذا وقع بعد إذا الشرطية^(٧)، واحتراز بذلك التقييد عن (إذا) للمفاجأة نحو: إذا زيدا ضربته فأكرمه، وكذلك إذا وقع بعد حيث^(٨) نحو: اجلس حيث زيدا ضربته، وذلك لأنهما على تقدير الرفع يكونان^(٩) داخلين على الجملة

(١) قال الرضى ١/١٧٤: "وكذا (ما زيدا ضربته) وإنما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل، فيلأزوه لفظاً أو تقديرًا لما ينفي مضمونه أولى * أ. هـ.

(٢) قال سيبويه ١/٩٨: "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك... فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم؛ لأنها حروف ضارعة بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه... * أ. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/٦٦: "لأن الاستفهام بالفعل أولى، فإذا أمكن تقدير الفعل معه كان أولى، توفيراً له على ما يقتضيه من الأولوية، وإذا كان تقدير الفعل أولى كان النصب أولى لأنه لازمة * أ. هـ.

(٤) في الأصل: (بمعان) وهو خطأ.

(٥) قال صاحب الإقيد ص ٤٧٦: "ويختار النصب... بعد حرف الاستفهام إذ الاستفهام إنما يكون في الحادث، والفعل للحوادث، فيضمر عقيب حرف الاستفهام فعلٌ على لفظ المذكور... * أ. هـ. وقل النيلي: "وإنما كان النصب أجود لأن حرف الاستفهام الأولي أن يليه الفعل؛ لأن الاستفهام غالباً يكون عن الأفعال، فإذا قلت: أزيداً ضربته؟ فالاستفهام عن ضرب (زيد) لا عن (زيد)، فإذا ولي حرف الاستفهام الاسم فقد وليه ما ليس به أولى، فاخترنا تقدير الفعل ليلى الحرف ما هو به أولى، وإذا كان تقدير الفعل أولى، كان النصب أولى * أ. هـ. انظر: الصفوة الصفية ١/٨٣٣.

(٦) قال ابن الحاجب ٢/٦٧: "وإنما قال: (بعد حرف الاستفهام) تنبيهاً على أن ذلك لا يكون مع أسماء الاستفهام و(هل) * أ. هـ. وانظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/٣١٢.

(٧) قال سيبويه ١/١٠٦: "ومما يفتح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصياً في القياس (إذا) و(حيث) تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة * أ. هـ.

(٨) قال سيبويه ١/١٠٦: "ومما يفتح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصياً في القياس (إذا) و(حيث) تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة * أ. هـ.

(٩) في الأصل: (يكون) وهو لحن.

وفي الأمر والنهي، وعند خوف لبس المفسّر بالصفة...

الاسمية، وعلى تقدير النصب يدخلان على الجملة الفعلية، ودخولهما على الفعلية أولى من دخولهما على الاسمية، أما (إذا) فلكونها في معنى الشرط، وأما (حيث) فلكونها موضوعاً لمكان النسب، وهي داخلة في مفهوم الأفعال^(١)، ولأنها قد تستعمل أيضاً للشرط^(٢) نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه، فالشرط يطلب فعلاً.

فإن قلت: ينبغي أن يجب النصب بعدهما تكونهما في معنى الشرط والشرط يقتضي فعلاً الية!

قلت: نعم إلا أنه جاز دخولهما على الاسم ليكون مرتبة الفرع منقطعة عن مرتبة الأصل، وما وقع في كلام البعض من أن "إذا" لا تضاف إلى الجملة الفعلية، فكأنه غير مختار للمصنف، فإنه نقل في شرح المفصل عن بعضهم جوازه واختاره^(٣).

وكذلك يختار النصب مع جواز الرفع في ذلك الاسم في الأمر والنهي نحو: زيداً اضربه، أو لا تضربه^(٤)، وما بمنزلةيهما وهو الدعاء [نحو]^(٥): اللهم زيداً فاغفر له ذنبه^(٦)؛ لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوع الأمر والنهي وما بمنزلةيهما خبراً عن المبتدأ، وقد عرفت ما فيه^(٧).

(١) قال صاحب الإقليد ص ٤٧٨: "ويختار النصب... بعد (إذا) و(حيث) لأن (إذا) اسم للزمان و(حيث) اسم للمكان، استعمالاً للشرط، والشرط يستدعي الفعل" أ. هـ.

(٢) قال الرضي ٤٢١/١: "واستعملها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال (إذا)" أ. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٥١٠/١: "... فإن وقع بعد (إذا) اسم مرفوع أو منصوب قُتر معمولاً بالفعل، ليوفر عليها ما تقتضيه من الفعل، كقوله تعالى: (إذا السماء انشقت) - (١) الانشقاق - تقدير: إذا انشقت السماء، وقد أجاز بعض النحويين أن تكون جملة اسمية مبتدأ وخبراً، واستدل على ذلك بتناقضهم على جواز: (إذا) زيداً ضربته ضربته، لو كان الفعل لازماً لم يجز الرفع كما لا يجوز: إن زيداً ضربته ضربته إذا لا يرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر، فدل على صحة وقوع المبتدأ بعدها، وهو استدلال قوي" أ. هـ.

(٤) قال سيبويه ١٣٧/١: "والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما بالفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى... وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأن حروف الاستفهام قد يستقيم بها وليس بعدها إلا الأسماء نحو قولك: أريد أخوك؟ والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل وذلك قولك: زيداً اضربه، وعصراً امرره...".

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: الغرة ص ٤١٥، والمفصل ص ٨٣، وقال في الإقليد ص ٤٨٠: "قوله (والدعاء بمنزلة الأمر) لأن كلاميهما طلب محتمل للصدق والكتب... والتقدير: اللهم ارحم زيداً فاغفر له ذنبه..." أ. هـ.

(٧) لا يصح جعله خبراً لمناسبة الطلب الإخباري، أنظر قسم التحقيق، وأنظر: شرح المصنف ٦٩/٢: وقيل ابن القواس ص ٢١٥: "وإنما اختير النصب لامتناع أن يقع الأمر والنهي والدعاء خبراً إلا على تأويل والأصل عدمه، ولأن الأمر طلب الفعل، والنهي طلب تركه، ولا يتحقق ذلك إلا في الفعل" أ. هـ. وأنظر: البسيط لابن أبي الربيع ٦٣٣/٢، والصفوة الصافية ٨٣٤/١، والأصبهالي ص ٣٠٨.

وكذلك يختار النصب فيه مع جواز الرفع عند خوف لبس الفعل المفسر بالصفة، أراد به

مثل: {إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}، ويستوى الأمران في مثل: زيد قام وعمرو أكرمته.

احتمال التركيب لغير المعنى المقصود، بأن يكون المقصر عند الانتصاب صالحاً لأن يقع صفة وغيرها عند الارتفاع، لا أنه يلتبس على تقدير الرفع أنه مقصر صفة، لظهور فساد ذلك؛ لأنه ليس لكونه مقصراً وجه على تقدير الرفع أصلاً كما في مثل قوله تعالى: {إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} (١) فإن المعنى المقصود من الآية عمومية القدر في جميع المخلوقات، فإذا نصب (كل) كان تقديرها: خلقنا كل شيء بقدر، فلم يقدّر إلا المعنى المقصود لعدم دلالتها حينئذ إلا على ذلك، أما (ب) (٤٥) إذا رفع (كل) / على الابتداء فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (خلقناه) في محل الرفع بأن يكون خبراً لـ (كل شيء) و(بقدر) خبر بعد خبر، أو متعلقاً بـ (خلقنا) وحينئذ يفيد المعنى المقصود أيضاً، والثاني: أن يكون مجرور المحل بأن يكون صفة لـ (شيء) و(بقدر) خبره، وحينئذ لم يقدّر المعنى المقصود من الآية (٣)، إذ ليس المراد منها: أن الشيء المخلوق لنا هو بقدر، دون ما لم يكن مخلوقاً لنا، مع أن المفهوم من الكلام حينئذ ذلك، فلم يلزم منه عمومية القدر في جميع المخلوقات، لمجرد نفس الخبر وهي المقصودة منها، بل عموميتها في جميع المخلوقات التي بتلك الصفة، فالحاصل أن الرفع محتمل (٤) لوجهين: مقصود، وغير مقصود، [وما كان] (٥) متعلّقاً للمقصود كان (٦) أرجح.

ويستوى الأمران، أي: الرفع والنصب، لوجود ما يقتضي كل واحد منهما من غير

(١) سورة القمر الآية (٤٩).

(٢) وهي قراءة أبي السمال، قال ابن عطية: "وقوم من أهل السنة"، انظر: المحرر الوجيز ٢٢١/٥.

والبحر ٤٨/١٠، والدر المصون ٢٣٢/٦، وقال ابن جني: "الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كثرت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة"، انظر: المحتسب ٣٠٠/٢.

(٣) انظر: تشرح المصنف ٤٦٩/٢، والأصيهات ص ٣٠٩، وقال مكي: "ولا يجوز أن يكون (خلقناه) صفة لـ (شيء)؛ لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيراً لما يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يكن (خلقناه) صفة لـ (شيء) لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمر الناصب لـ كل وذلك يدل على العموم"، هـ. انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٤١/٢، وانظر: الدر المصون ٢٣٢/٦.

(٤) في الأصل: (محتملاً) وهو لحن.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) هذا وقد اعترض الرضوي على المصنف في إيراد هذه الآية، ورأى أنها لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعل الفعل خبراً أو صفة، انظر: تشرح الرضوي ٤٢٣/١.

ترجيح أحدهما على الآخر في مثل: زيد قام وعسرو أكرمته، أراد بمثل هذا أن يكون الاسم المذكور معطوفاً^(١) على جملة ذات وجهين، كما قال في شرح المفصل^(٢): "وأما الموضع الذي يستوى فيه الأمران فإن تكون الجملة الأولى ذات وجهين لاشتمالها على جملة اسمية وجملة فعلية، فيكون

(١) في الأصل: (معطوف) وهو لحن.

(٢) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣١٤/١ - يتصرف يمين.

ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض،

الرفع على تأويل الاسمية، والنصب على تأويل الفعلية^(١)، وفي هذه العبارة إشعار بأن المعطوف عليه في الوجهين واحد، لكن في الرفع يؤول بالاسمية، وفي النصب يؤول بالفعلية، نظراً إلى الخبر الذي هو محط الفائدة، ولهذا لم يتعرض إلى ذكر ضمير الربط على تقدير النصب لعدم الاحتياج إليه على ذلك التقدير، وإنما الاحتياج إليه على تقدير عطفه على الخبر^(٢).

ففي كلام الشارحين في هذا المقام: "ويستوى الأمران في المعطوف على جملة ذات وجهين، اسمية، وفعلية، لأن الجملة الأولى في المثال المذكور ذات وجهين: أحدهما: لكونها اسمية وهي الجملة الكبرى أعني: المبتدأ والخبر، وثانيهما: لكونها فعلية وهي الجملة الصغرى، أعني: الفعل والفاعل وهو (قام) مع فاعله، فرفع (عسرو) فيه على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى، ونصبه على تقدير عطف الجملة الفعلية على الفعلية وهي الصغرى، فإن رجح النصب بقرب المعطوف عليه، رجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفاعل كالنصب^(٣)، ضعف ظاهر، واحتياج على تصحيح الوجه لتترك الضمير.

ولزيادة^(٤) بشاعة هذا الوجه أبي الأخفش عن هذه المسألة^(٥)، واختار أبو علي فيها الرفع ليخرج عن الخلاف^(٦)، فظهر أن الوجه المستقيم في هذا المقام ما ذكر سابقاً^(٧) من الكلام.

لما فرغ من بيان المواضع التي يختار فيها النصب، أخذ في تبين المواضع التي يجب فيها النصب فقال: ويجب النصب في الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف الشرط وبعد حرف التحضيض، لأن حروف^(٨) الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظاً أو تقدير^(٩)،

(١) لأن الخبر لابد له إذا كان جملة من ضمير فيصح المثال بزيادة الضمير نحو: زيد قام وعمر و كلمته في داره.

(٢) انظر: الرضى ٤٢٤/١، وابن القوام ص ٢١٦، والجامي ٣٥٩/١، والكتائب ١٧٤/١.

(٣) في الأصل: (والزيادة) وهو تصحيف.

(٤) حيث منعها لخلو المعطوف عن الضمير، قال الأصبهاني ص ٣١٠: "وقال الأخفش: لا يجوز زيد قام وعمر أكرمته، على تقدير أن يكون معطوفاً على الجملة الصغرى؛ لأن (قام) له موضع من الإعراب، و(عمر أكرمته) لا موضع له من الإعراب" أ. هـ.

(٥) انظر: الرضى ٤٢٥/١، والبيوط لابن أبي الربيع ٦٤٩/٢، وشرح التسهيل ١٤٤/٢، والإرشاد ٢١٧٠/٤.

(٦) في الأصل: (سابق) وهو لحن.

(٧) في الأصل: (حرف) وهو تصحيف.

(٨) قال النيلي: "... حرف الشرط لا يليه إلا الفعل؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء حادث فوجب أن يكون سببه حادثاً، أما كون الشرط سبباً فظاهر، وأما كونه حادثاً فلأنه علامة على وجود الجزاء، وإذا وجب أن يكون حادثاً وجب أن يكون فعلاً؛ لحديث الأفعال، فإذا وقع بعد حرف الشرط اسم وجب تقدير الفعل قبل الاسم وبعد حرف الشرط، ليتوفر على الجزم مقتضيه من طلب الفعل، ويلزم من تقدير الفعل وجوب النصب... وإنما اختص التحضيض بالفعل لأنه حدث واستيقاء، وذلك إما يكون على الفعل أ. هـ. انظر: الصفة الصفية ٨٣١/١، ٨٣٢.

مثل: إن زيدا ضربته ضربك، وهلا زيدا ضربته، وليس مثل: أزيد ذهب به، منه، بالاستقراء^(١)، ولما لم تكن^(٢) داخلة عليه في موضع لفظاً وجب أن تقتدر فيه دخولها عليه. قوله: مثل: إن زيدا ضربته ضربك، مثال حرف الشرط، وقوله: هلا زيدا ضربته^(٣)، مثال حرف التحضيض، والمراد من حروف الشرط (إن) و(لو) دون (أما) للاختلاف فيه^(٤).

فإن قلت: غاية ما لزم من المذكور أن حروف الشرط^(٥) لا بد من تقدير الفعل بعدها^(٦) فلم يلزم منه أن يجب نصب الاسم الواقع بعدها، لجواز كون الفعل المقدر رافعا لا ناصيا.

قلت: إن من الواجب أن يكون المقدر من جنس المفسر، والمقدر ههنا فعل ناصب، فوجب أن يكون المفسر كذلك.

واحتزر بقوله: (بعد حرف الشرط) من وقوع الاسم قبل حرف الشرط نحو: زيدا إن ثره تكرمه؛ لأنه ليس من هذا الباب، وهذا معلوم مما سبق^(٧)، ومنهم من أجاز تقديم معمول الشرط عليه^(٨)، فالقياس عنده النصب في المذكور، كذا في فوائد التسهيل^(٩).

وليس مثل قولنا: أزيد ذهب به، أراد به كل فعل لازم مجهول تقدمه مبتداً بهمزة الاستفهام موصولا بالجار والمجرور، نحو: أزيد انطلق به، منه، أي: من باب ما أضمر عامله على شرطية التفسير، وذلك من وجهين^(١٠): الأول: أن شرط^(١١) الفعل في هذا

(١) قال الرضى ٤٢٦/١: "وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء، اتفاقاً منهم" أ. هـ.

(٢) في الأصل: (يكن) وهو تصحيف.

(٣) بعده في الأصل: (ضربك).

(٤) قال الرضى ٤٢٥/١: "وأما (أما) فهي وإن كانت من حروف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها...؛ لأن النصب في أخويها لما وجب لأجل الفعل المقدر المتعدي، وشرطها فعل لازم واجب الحذف... غير مقدر بشيء، فلا يكون من هذا الباب" أ. هـ.

(٥) في الأصل: (الحروف الشرط) وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٧) قال النيلي: "واحتزر بقوله: (من قيل) عن مجيء حرف الشرط وحرف التحضيض بعد الاسم نحو: زيد هلا ضربته، وزيد إن تضربه تؤذيه، فإنه لا يجوز النصب بعين ما ذكرنا فيما بعد حرف النفي وحرف الاستفهام من كونه لا يعمل ما بعده فيما قبله، وكل فعل لا يصح جعله عاملاً لا يصح تفسير العامل به" أ. هـ. انظر: الصفة الصفية ٨٣١/١، وانظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٨٥٠.

(٨) وهو الكسائي حيث أجاز تقديم معمول فعل الشرط على الأداة نحو: خيراً إن تفعل بئيك الله، قال أبو حيان: "وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب". انظر: الارتشاف ١٨٧٧/٤، والهمع ٤٦٦/٢.

(٩) انظر: التسهيل ص ٢٣٨ حيث قال: "لأداة الشرط صدر الكلام" أ. هـ.

(١٠) انظر: شرح المصنف ٧٣/٢، وقد فصل القول في هذين الوجهين.

(١١) في الأصل: (الشرط) وهو تصحيف.

الياب أن يكون بحيث لو سُلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، وههنا ليس كذلك.

فالرفع لازم، وكذلك: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} ^(١).

والثاني: أن يكون الفعل مشغلا عن العمل فيما قبله بضميره، وإنما يكون كذلك أن لو كان صالحا للعمل فيما قبله، إما بنفسه أو بواسطة الحرف، وههنا لا يمكن أن يعمل فيما قبله على كلا التقديرين، لأن عمله رفع في كل حال، والفعل لا يعمل رفعا فيما قبله، فالرفع حينئذ لازم على الابتداء ^(٢)، والجملة التي بعده خبره ^(٣)، خلافا للسيرافي ^(٤)، وابن السراج ^(٥) فإيهما ذهب إلى أن يكون موضع الجار والمجرور في مثل ذلك نصبا لا رفعا، ويكون المفعول الذي لم يسم فاعله المصدر الذي تضمنه الفعل، كأنه قيل: ذهب ذهاب يزيد، فحينئذ يجوز أن يعمل النصب في (زيد) لو سُلط عليه بواسطة الحرف،

وفيه نظر؛ لأن هذا مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل، وهو لا يتضمن إلا مصدرا غير مختص، ولا يُسند الفعل إلى المصدر الغير المختص منطوقا به لعدم الفائدة، فكيف إذا لم يكن/ منطوقا به، كذا في التحفة ^(٦)، والفوائد ^(٧).

(١/٤٦)

أقول: و[لو] ^(٨) أجيب عنه بالتأويل الذي سبق في قول سيبويه لكان له وجه.

(١) سورة القمر الآية (٥٢).

(٢) قال ابن الحاجب ٤٧٢/٢: "فالرفع فيه لازم على أنه مبتدأ أو فاعل لدخوله في حدهما، وامتناع تقدير عامل سواءهما ١. هـ، وأنظر: ابن يعيش ٣٥٢/٢، وابن القواس ص ٢١٨، وشرح التسهيل ١٤٧/٢.

(٣) قل سيبويه ١٠٤/١: "فإن قلت: أزيد ذهب به، أو أزيد انطلق به، لم يكن إلا رفعا؛ لأنك لو لم تقل (به) فكان كلاما لم يكن إلا رفعا، كما قلت: أزيد ذهب أخوه، لأنك لو قلت: أزيد ذهب، لم يكن إلا رفعا ١. هـ.

(٤) قال السيرافي: "يجوز عندى نصب (زيد) في قولك: أزيد ذهب به؟ وأزيد انطلق به؟ بأن تقيم المصدر مقام الفاعل، فإذا قلنا المصدر مقام الفاعل صار موضع الباء نصبا وكذلك قلت: أزيد ذهب الذهاب به؟ وإذا صار موضع الباء نصبا نصبت (زيدا) لأن كناية اتصلت بمنصوب وصار بمنزلة قولك: أزيدا ضريت أخاه؟ وهذا لا يمتنع منه أحد من البصريين ١. هـ، أنظر: شرح السيرافي ٥٤٨/٢، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، رقم / ١٢٥٤، تحقيق د/ دردير محمد.

(٥) أنظر: التسهيل ص ٨٢، وشرح التسهيل ١٤٧/٢، والرضي ٤٢٩/١، والإرتشاف ٢١٧٧/٤، وشفاء العليل ٤٣٠/١، والكتاش ١٧٥/١، والجمع ١٠٩/٣، وحاشية يس على الفاتحي ٨٨/٢.

(٦) هي التحفة الشافية في شرح الكافية لتقى الدين النيلي الحنبلي، تحقيق د/ إمام حسن الجبوري، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ١٩٣٤ يقول النيلي بعد أن ذكر مذهب السيرافي: "وهو ضعيف لأن المصدر لا يقوم مقام الفاعل حتى يتخصص بوصف أو غيره لعدم الفائدة من غير تخصيص ١. هـ، أنظر: التحفة الشافية ص ٢٤٦.

(٧) أنظر: شرح التسهيل ١٤٧/٢.

(٨) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وكذلك قوله تعالى: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ فِي الزَّيْرِ} ليس من باب ما أضمر عامله على ونحو: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} ^(١)، الفاء بمعنى الشرط عند المبرد،

شريطة التفسير؛ لفساد المعنى وإن كان منه من حيث الظاهر؛ لأنه ^(٢) اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلب عليه لنصبه؛ وذلك لأنه إذا نصب (كل) وسلطت (فعلوه) عليه فلا يخو من أن يكون الجار والمجرور صفة (شيء) أو متعلقاً بـ (فعلوه) فإن كان الأول كان المعنى: فعلوا كل شيء مسطور في الزير، وهو معنى فاسد؛ لأنهم ما فعلوه كله، وإن كان الثاني كان المعنى: فعلوا كل شيء في الزير، وهو فاسد أيضاً، إذ (الزير) وهي صحف الملائكة التي يكتب فيها الأعمال [تكون] ^(٣) محلاً لفعلهم، فتعين الرفع في (كل) بأن يكون مبتدأ، وجملة (فعلوه) في محل الجر بأنها صفة (شيء) والجار والمجرور في محل الرفع لأنه خبر المبتدأ ^(٤) فالمعنى: كل شيء مقول لهم من الأشياء ثابت مكتوب في الزير.

وكذلك نحو قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} ^(٥) ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ وإن كان منه من حيث الظاهر؛ لأنه اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لو سلب عليه لنصبه، ولكن لما اتفق القراء على الرفع أرشد ذلك إلى أن المقصود منه غير الظاهر ^(٦) فـ (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) مرفوعان على الابتداء، والالف واللام بمعنى (الذي) فـ (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) داخل على الخبر على تأويل: مقول فيهما؛ لكون المبتدأ متضمناً لمعنى الشرط جاء بها لتدل على السببية كما في قولك: الذي يأتيني فله درهم، فيكون تقديرها: التي زنت والذي زنى فاجلدوهما مائة جلد، وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب؛ لأنه لا يصح أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها؛ لكونها مخرجة للاسم عن كونه مبتدأ، فلا يكون الفاء في الخبر الذي هو محلها، وأيضاً الغرض من الفاء السببية وهو يكون منتقياً على ذلك، هذا عند أبي العباس المبرد ^(٧) فهو عنده جملة واحدة مركبة من المبتدأ والخبر.

(١) سورة التوبة من الآية (٢).

(٢) أنظر تفصيل القول في هذه الآية في: شرح المصنف ٤٧٣/٢، وأملى ابن الحاجب ٣٢/٣، والرضي ٤٢٩/١، والأصيهائي ص ٣١٣، والجامي ٣٦١/١، وأنظر: الدر المصون ٢٣٣/٦.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (مبتدأ) وهو تصحيف.

(٥) سورة النور من الآية (٢).

(٦) أنظر: شرح المصنف ٤٧٤/٢، وابن القوام ص ٢١٩، والأصيهائي ص ٣١٣.

(٧) أنظر: الكامل ٨٢٢/٢، ط / مؤسسة الرسالة، ونصبه: "... فلما قوله عز وجل: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} وكذلك: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} ... الرفع الوجه؛ لأن معناه الجزاء، كقوله: (الزَّانِيَةُ) أي: التي تزني، فلما وجب القطع للسرقة، والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز الذي يأتيني فله درهم ^١، هـ، وأنظر قول المبرد في: أمالي ابن الحاجب ٣٢/٣، وابن القوام ص ٢١٩، والرضي ٤٢٩/١، والجامي ٣٦٣/١، وقال الرضي ٤٣٠/١: "وتقدير المبرد أقوى؛ لعدم الإضمار فيه كما في تقدير ميبويه ^٢، هـ، وأنظر: ابن جماعة ص ١٤١، وشرح قطر الندى ص ٢٦٩.

وجملتان عند سيويه، وإلا فالمختار النصب.

وجملتان عند سيويه^(١) لأن (الزانية والزاني) عنده مبتدآن على تقدير حذف المضاف والخبر أي: حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم، فهي^(٢) جملة مستقلة، مع قطع [النظر]^(٣) عن الفعل الذي بعدها، ثم ذكر الفعل وهو (فاجلدوا) جملة مستقلة تنبيهها للحكم الموعود^(٤) فيما يتلى بذكره، فعلى هذا لا يكون أيضا من هذا الباب؛ لأنه لم يجر أن يقدر (فاجلدوا) مسطراً^(٥) على (الزانية والزاني) لأنهما مبتدآن مخبر عنهما بغيره وهذا من جملة أخرى، ولا يستقيم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى؛ لاختلال الكلام، كما في قولك: زيد مضروب فأكرمه؛ لأنه يؤدي إلى كون (مضروب) خبراً وغير خبر، أو لأنه يخرج ما قبله عن كونه جملة مستقلة، والمفروض أنه كذلك^(٦).

وإلا أي: وإن لم يكن المراد من الآية غير الظاهر، ولم يؤول بتأويل المبرد وسيويه فالمختار في: (الزانية والزاني) النصب، كما في القراءة الشاذة^(٧)، لمكان الأمر^(٨)؛ لأن فعل الأمر لا يحسن أن يكون خبراً، فقوى النصب فيختار^(٩).

وإراد بنحوه مثل قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}^(١٠)، و: {وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا

(١) النظر: الكتاب ١/١٤٣، ١٤٤.

(٢) في الأصل: (فهو) وهو تصحيح.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٥٧٦/٢.

(٤) في الأصل: (الدعوى) وما أثبتته من شرح المصنف.

(٥) في الأصل: (مسطراً) وهو لحن.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٥٧٦/٢، وأمالى ابن الحاجب ٣/٣٣، والرضي ١/٤٣٠.

(٧) وهي قراءة: عيسى بن عمر الثقفي، ويحيى بن يعمر، وعمر بن قائد، وأبي جعفر، وشيبة، ورويس. أنظر: مختصر شواذ القرآن ص ١٠٠، والمحتسب ١٠٠/٢، والبحر ٨/٨.

(٨) قال ابن جني: "قراءة عيسى بن عمر الثقفي: (الزانية والزاني) بالنصب وهذا منصوب بفعل مضمر أيضا أي: اجدوا الزانية والزاني، فلما أضمر الفعل الناصب فسرّه بقوله: {فاجلدوا} كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ" وجاز دخول الفاء في هذا الوجه لأنه موضع أمر، ولا يجوز: زيدا فضربته؛ لأنه خبر، وسأعت الفاء مع الأمر لمضارعته الشرط، ألا تراء دالاً على الشرط؟ ولذلك الجزم جوابه في قولك: زرنى أرزك، لأن معناه: زرنى فإني إن زرنى أرزك، فلما آل معناه إلى الشرط جاز دخول الفاء في الفعل المفسر للمضمر... ولا موضع لقوله تعالى: {فاجلدوا} كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ" لأنه تفسير، ولا يكون وصفاً (الزانية) و(الزاني) من حيث كانت المعرفة لا توصف بالنكرة، وكل جملة فهي نكرة، وأيضاً فإن الأمر لا يوصف به^١، هـ، أنظر: المحتسب ١٠٠/٢.

(٩) قال الجاسي ١/٣٦٤: "اختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع، فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط، أو جعل الآية جملتين لتعين الرفع^٢، هـ.

(١٠) سورة المائدة من الآية (٣٨)، وقرأ بالنصب عيسى بن عمر، وابن أبي عيطة، قال أبو حيان: "وقرأ عيسى بن عمر، وابن أبي عيطة، والسارق والسارقة بالنصب على الاشتغال، قال سيويه: الوجه في

مِنْكُمْ فَأَذْرُوهَا^(١).

فإن قلت: ما الحكمة في تقديم المرأة في بيان حكم الزنى، وتقديم المرء في بيان حكم السرقة؟

قلت: ذلك بالنظر إلى حصول السبب القوي، وذلك لأن حصول الزنى إنما يكون بسبب الشهوة وهي غالبية في المرأة منها في المرء، وحصول السرقة إنما يكون بسبب الجراة وهي^(٢) أكثر في المرء منها في المرأة.

كلام = العرب النصب كما تقول: زيداً فاضربه، ولكن أنت العامة إلا الرفع، يعني: عامة القراء وجلهم
١. هـ انظر: البحر المحيط ٢٤٦/٤، وانظر: الدر المصون ٥٢٠/٢.

(١) سورة النساء من الآية (١٦)، وانظر: تفصيل القول في هذه الآية في: البحر المحيط ٥٥٧/٣، والدر المصون ٣٢٩/٢.

(٢) في الأصل: (وهو) وهو تصحيف.

[التحذير]

الرابع: التحذير وهو معمول بتقدير (اتق) تحذيراً مما بعده، أو ذكر المخدر منه مكرراً،

والباب الرابع من الأبواب^(١) الأربعة التي يجب فيها حذف عامل المفعول به وجوباً قياساً: التحذير و[هو]^(٢) في اللغة: التخويف والتنبية على الشيء المكروه الذي يجب الاحتراز عنه^(٣) وفي الاصطلاح: ما ذكر المصنف، قوله: وهو معمول يتناول غير التحذير من المعمولات كـ (زيداً) - مثلاً - في جواب من قال: من أضرب؟ فلما قال: بتقدير (اتق)^(٤) خرج أمثال ذلك^(٥)؛ لأنه وإن كان معمولاً لكنه ليس بتقدير (اتق)، بل بتقدير: أضرب، ولكن هذا يتناول (زيداً) في جواب من قال: ممن أتقى^(٦)؟ لأنه بتقدير (اتق)، فلما قال: تحذيراً مما بعده، خرج أمثال ذلك؛ لأنه وإن كان معمولاً بتقدير (اتق) لكنه ليس للتحذير مما بعده، بل المحذر عنه هو نفسه، وأشار بقوله: أو ذكر المحذر منه مكرراً إلى أن التحذير قسمان:

أحدهما: أن يكون تحذيراً^(٧) مما بعده، وثانيهما: بأن يذكر المحذر منه مكرراً.

وقوله هذا معطوف على ما ينصب به قوله: (تحذيراً) وهو: حذر، فتقديره: تحذيراً مما بعده حذر تحذيراً، فيكون (تحذيراً) مفعولاً مطلقاً، وباعتبار العطف: أو ذكر تحذيراً، فيكون مفعولاً له^(٨)، ولا يجوز أن يعطف على (معمول) على تقدير كونه بمعنى "يعمل"؛ لأن ذلك يقتضي ألا يكون القسم الثاني معمولاً بتقدير (اتق) وليس كذلك، ولا بأس بلزوم الإضمار قبل [الذكر]^(٩) إذا كان المضمّر واضحاً.

(٤٦/ب)

(١) في الأصل: (أبواب) وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أنظر: الجامي ٣٦٥/١.

(٤) قال الرضوي ٣/٢: "وتقدير (اتق) ههنا فيه بعض السماع من حيث المعنى، إذ يصير المعنى: اتق نفسك من الأسد، ولا يقل: اتقيت زيدا من الأسد أي: تحيته، ولو قل بتقدير: نخ، أو بعد، كان أولى."

أهـ وأنظر: الدولت آبادي ل ٤٣/ب.

(٥) قل ابن الحاجب ٤٧٨/٢: "وقوله: معمول بتقدير (اتق)" ليخرج عنه الضمير المنصوب بتقدير غير

(اتق) كقولك: إياك، لمن قال: من ضربت؟ فإنه ليس من هذا الباب، قوله: تحذيراً مما بعده "احتراز

من قولك: إياك، لمن قل: ممن أتقى؟ فإنه ليس من هذا الباب "أهـ، وأنظر: ابن القواس ص ٢٢٠،

وشرح الأصبهاني ص ٣١٧.

(٦) في الأصل: (اتق) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (تجويز) وهو تصحيف.

(٨) أنظر: الجامي ٣٦٥/١، والدولت آبادي ل ٤٣/ب.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

نحو: إياك والأسد، وإياك وأن تحذف،

مثال القسم الأول نحو: إياك، أصله: اتق نفسك، فحذف الفعل حذفاً واجباً^(١)؛ لأن ذلك إنما يقال إذا كانت البليّة مسرفة، والوقت ضيقاً، فكان القائل لو تكلم بهذا لعدم فرصة الإعلام بوصول المحذّر عنه قبل وصوله، ثم حذف (النفس) لعدم موجب إتيانه حينئذٍ، لأنه لا يجمع بين^(٢) ضميري الفاعل والمفعول، وانتفى ذلك بحذف الفعل، ثم أبدل الضمير المتصل إلى المنفصل لعدم ما يتصل به^(٣)، قوله: والأسد، معطوف على ذلك الضمير، قدره بـ: إياك اتق الأسد، لنلا يلزم هذا التكلف^(٤).

فإن قلت: لم جاز عطف (الأسد) على (إياك) مع أنهما ليسا بمشتركين في التحذير، من حيث إن الأسد لا يكون مأموراً بالتحذير كما أن النفس مأمورة به؟

قلت: ليس العطف يستلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في جميع الوجوه، بل يستلزم اشتراكهما في المعنى الذي كان إعراب المعطوف عليه بسببه، وهو موجود هنا لأن المعنى: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، و[اتق]^(٥) الأسد أن يهلكك، هذا هو محصل ما ذكره بعض الشراح^(٦).

وفيه نظر، لأننا لا نسلم أن النفس مأمورة به؛ لأن مراده منها: إياك بدلالة سياق كلامه، وهو ليس بمأمور بل^(٧) المأمور هو الضمير المرفوع المستتر في (اتق).

ثم اعلم أن قولنا: (أن تتعرض للأسد)، وقولنا: (أن يهلكك)، بدلان من (النفس) و(الأسد) فيكون المعنى: اتق نفسك تُعرضها للأسد، واتق الأسد إهلاكه، فيكون الاتقاء شاملاً للطرفين، فحينئذٍ لا يرد قول من قال: إن المنفى هنا هو (النفس) فكيف يكون الأسد؟

ولك أن تستعمل^(٨) المعطوف على المحذّر اسماً غير صريح فتقول: إياك وأن تحذف،

(١) قال سيبويه ٢٧٤/١: "وحذفوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل... فكانه قال: احذر الأسد" أ. هـ. وأنظر: المقتضب ٢١٢/٣.

(٢) في الأصل: (لأنه لاجتماع الضمير) وما أثبتته من: شرح المصنف ٤٧٩/٢.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٤٧٩/٢، وابن القواس ص ٢٢٠، والرضي ١٥/٢، والأصبهاني ص ٣١٧.

(٤) قول الشراح - رحمه الله - (قدره بـ إياك اتق والأسد) فيه إشارة إلى ما قاله الرضي ٥/٢: "الأولى أن يقال: هو بتقدير إياك باعد، أو نج، بإضمار العامل بعد المفعول" أ. هـ.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدواني ص ١٩٩.

(٦) أنظر: الرضي ٦/٢، وابن القواس ص ٢٢٠، والغجدواني ص ١٩٩، والأصبهاني ص ٣١٨. وأنظر: ابن يعيش ٢٥/٢.

(٧) في الأصل: (بل) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل: (يستعمل) وهو تصحيف.

اتق نفسك أن تتعرض للحذف، والحذف أن يتعرض لنفسك، والمراد: النهي عن

صرب

والطريق الطريق، وتقول: إياك من الأسد، ومن أن تحذف، وإياك أن تحذف، بتقدير (من) ولا تقول: إياك الأسد، لامتناع تقدير (من).

الأرنب بالعصا^(١)، يقال: حذفه بالعصا أى: رماه.

وقوله: والطريق الطريق مثال لما ذكر المحذّر عنه مكرراً، وإنما كُرّر ليكون مانعاً عن ظهور الفعل لئلا يبادر أحد المكررين منابه^(٢)، مع ما ذكر في القسم الأول.

وتقول في استعمال التحذير بعبارة غير العبارة الأولى [وهى]^(٣) التى تكون^(٤) بحرف الجر من غير حرف العطف [وهى]^(٥) على وجهين: أحدهما: أن يكون حروف الجر فى اللفظ إما داخلة على الاسم الصريح كما فى: إياك من الأسد، أو على الاسم الغير الصريح كما فى: إياك من أن تحذف، وهى متعلقة بما تضمنه (اتق) من معنى: باعد.

والثانى: أن يكون حروف الجر فى التقدير لا فى اللفظ، لكن ذلك إذا كان ما دخلت هى عليه اسماً غير صريح نحو: إياك أن تحذف، بتقدير (من) أن تحذف^(٦)، وأما إذا كان اسماً صريحاً فليس لك أن تقدّر حرف الجر فيه، أشار إليه بقوله: ولا تقول: إياك الأسد، بتقدير إياك من الأسد، أو والأسد؛ لامتناع تقدير من فى الأسماء الصريحة^(٧)، إلا من الأسماء التى سمع من العرب حذفها منها، ولم يسمع حذفها من باب الأسد وواو العطف فيها وفى غيرها^(٨).

(١) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ٣٠٧/١: "قول عمر رضى الله عنه: (إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب) مثله، وقد قدره الزجاج بـ (إياى وإياكم)، وأراد عمر النهي عن حذف الأرنب بالعصا؛ لأن ذلك يقتلها فلا تجلّ فقال: (ليذكركم الأصل والرمح والسيهات، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب) "اهـ وانظر: الرضى ٥/٢، وابن يعيش ٢٦٢/٢، والأشموني ١٩١/٣، والتصريح ١٩٤/٢.

(٢) قال الرضى ٥/٢: "وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرر: كون تكريره دالاً على مقاربة المحذّر منه للمحذّر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العمل مع هذا المكرر "اهـ وقيل ابن القواس ص ٢٢١: "وإنما وجب حذف الفعل لقيام التكرير مقامه لما فيه من الدلالة على زيادة التحذير، بخلافه إذا لم يكن مكرراً "اهـ.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) انظر: أمالى ابن الحاجب ١٧/٤ حيث قال: "جاء على إسقاط الجاز لا على إسقاط حرف العطف "اهـ.

(٧) وهذا رأى الجمهور، لما يلزم عليه من حذف (من) ونصب المجزور، وهو غير مطرد إلا مع (إن) و(أن) و(كى)، وجائز على رأى ابن الناطم، وأبى البقاء؛ لأن (احذر) يتعدى إلى اثنين من غير واسطة "اهـ انظر: أوضح المنالك ٧٦/٤، والتصريح ١٩٣/٢، والأشموني ١٨٩/٣.

(٨) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ٣٠٥/١: "ولا يجوز أن تقول: إياك الأسد، كما يزعم بعض النحويين، ونصّ سيبويه على ذلك؛ لأنه إن كان عن قولك: إياك والأسد، فلا يجوز حذف حرف العطف، وإن كان

شرح كافي ابن الحاجب

فظهر منه أن قولنا: إياك أن تحذف، قرغ على: إياك من أن تحذف، لا على: إياك وأن تحذف فإن قلت^(١): ما الفرق بين: إياك وأن تحذف، وبين: إياك الأسد، حتى جاز حذف الحرف من الأول والقول بالتالي مع الحذف؟

قلت: هو أن حذف حرف الجر من (أن) قياس مستمر عندهم نظراً إلى ظاهر اجتماع الحرفين، لأنه لا استطالته بصلته ناسب التخفيف، فحصول الربط بين (أن تحذف) وبين ما سبق عليه في التقدير جاز القول به، بخلاف الاسم الصريح فإنه ليس فيه ذلك القياس، ولا طول فيه أيضاً حتى يجوز الحذف، وبحصول الربط ويجوز القول به فممتنع.

وأما التمسك بقول الشاعر:

وإياك إياك المراء فإله ... إلى الشر دعاء وللشر جالب^(٢)

فليس بشيء، لأنه يمكن دفعه بوجه^(٣):
 بأن يقال: إنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود، ولا تثبت به الأصول.
 أو أنه محمول على الضرورة، والكلام في سعة^(٤) الكلام.
 أو أنه مصدر جار مجرى (أن تمارى) فحمل عليه لكونه بمعنى^(٥).
 أو أنه شروغ في كلام آخر منصوب بفعل مقدر وما قبله مستقل^(٦). والله أعلم.

عن قولك إياك من الأسد، فحرف الجر لا يحذف في مثل ذلك^١ اهـ. وأنظر: الكتاب ٢٧٩/١. وقيل الرمائي: "ولا يجوز: إياك الأسد، على حذف (من) كما لم يجوز: إياك الفعل، على حذف (من) لأن حرف = الإضافة لا يحذف في كل موضع لما في ذلك من الإخلال بالمعنى، وإنما يحذف في الموضع الذي يقتضى الاستغفاف مع ظهور المعنى^١ اهـ. أنظر: شرح كتاب سيويه للرمائي ص ٥٨٢).

(١) أنظر: شرح المصنف ٤٨١/٢، والرضي ٧/٢.

(٢) من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي يخطب به ابنه القاسم، وأنظره في: للكتاب ٢٧٩/١. وتحصيل عين الذهب ص ١٨٩، والمقتضب ٢١٣/٣، واللمعات ص ٥٨، والخصائص ١٠٢/٣، ولباب الإعراب ص ٣١٨، وأملئ ابن الحاجب ١٧/٤، وابن عيثر ٢٥/٢، والرضي ٧/٢، والمغنى ٧٨٤/٢، والأشموني ٨٠/٣، والتصريح ١٢٨/٢، والخزانة ٦٣/٣، ويروى: إياك، وإليك، والمراء: الجدل. والشاهد قوله: (وإياك إياك المراء)، حيث حذف حرف العطف ونصب (المراء) ضرورة، وقد أجاز مثل هذا عبد الله بن أبي إسحاق، يقول سيويه ٢٧٩/١: "... إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت^٢، وأشد البيت الشاهد، ثم قل: كانه قل: إياك، ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر فقل: تنق المراء^٣ اهـ. وأنظر: المقتضب ٢١٣/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٦/١، وشرح الرضي ٨/٢، والارتشاف ١٤٧٩/٣.

(٣) أنظر بيان هذه الوجوه في: شرح المصنف ٤٨٢/٢ وما بعدها، والإيضاح ٣٠٦/١، ولباب الإعراب ص ٣١٨، والأصيهاني ص ٣١٩.

(٤) في الأصل: (السعة) وهو تصحيف.

(٥) ونسب الرضي هذا القول إلى ابن أبي إسحاق، أنظر: شرح الرضي ٨/٢.

(٦) وهذا رأي الخليل، وسيويه أنظر: شرح المصنف ٤٨٣/٢، والفجوداني ص ٢٠١، والأصيهاني ص ٣١٩، ولباب الإعراب ص ٣١٨.

[المفعول فيه]

المفعول فيه هو: ما فُعل فيه فُعلٌ مذكور...

ولما فرغ عن بيان المفعول به بجميع أنواعه وأحكامها شرع أن يبين المفعول فيه فقال: المفعول فيه، قيل: قدمه على المفعول له، والمفعول معه، لشدة اقتضاء الفعل إليه، لكون بعضه بعض مدلوله، بخلاف العلة والصاحب، وعرفه بقوله: هو، أى: المفعول فيه اسم ما فُعل فيه فُعلٌ، وهذا القول يتناول مثل قولنا: يوم الجمعة حسن^(١)، لكن يخرج مثل ذلك بقوله: مذكور^(٢)، فإن (اليوم) وإن صدق عليه أنه اسم ما فُعل فيه فُعلٌ، لكن لم يصدق عليه أنه اسم/ ما فُعل فيه فُعلٌ مذكور، ثم المراد من المذكور^(٣) أن يكون الفعل مراداً^(٤) بالوقوع فيه، سواء ذكر ووجد في اللفظ كما فى: خرجت يوم الجمعة، فى جواب من قال: أى وقت خرجت؟ فلزم منه أن يكون الظرف مقدراً بـفى، فحينئذ لم ينتقض بقولنا: طاب اليوم، وصام اليوم^(٥).

وأما الاعتراض بأنه تعريف الشىء بما يساويه فى المعرفة والجهالة، إذ الألف واللام^(٦) فيه بمعنى (الذى) فيفهم منه معنى: ما فُعل فيه فُعلٌ، وبالعكس!

فصاحب العجودانى قال فى نفعه^(٧): "وكان هذا من تعريف لفظ بلفظ أجلى منه مرادف له، ومثل هذا جائز عند أهل التحقيق، كتعريف الوجود بالكون".

وإنما يسمى بهذا الاسم للزوم (فى) له فى السؤال به والجواب، إما لفظاً وإما تقديرًا،

(١) قال ابن الحاجب ٤٨٤/٢: "فإنه مما يفعل فيه الفعل ولكنه لم يفعل فيه فعل مذكور"، وأنظر الجنى ٣٦٨/١.

(٢) قال ابن الحاجب فى الأمالي ٥٩/٣: "قوله: "ما فُعل فيه فُعلٌ مذكور" إذا قلت: يوم الجمعة سرت فيه، فإنه فُعل فيه فُعلٌ مذكور وهو السير، وليس إعرابه على ذلك! وجوابه: أنه لم يوضع للدلالة على أنه فُعل فيه وإنما هو مخبر عنه كما قلنا فى قولنا: زيد ضربته "أ. هـ.

(٣) قال الرضى ١١٢: "يعنى بقوله (فعل مذكور) الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور، لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف، وذلك لأنك إذا قلت: ضربت أمى، فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم، أى: تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضموله فعلته أمى، فـ (أمى) ما فُعل فيه الضرب، لا (ضربت)" أ. هـ.

(٤) فى الأصل: (مراد) وهو لحن.

(٥) قال الأصبهائى ص ٣٢٠: "وبقوله: (فعل مذكور) خرج عنه مثله: يوم الجمعة يومٌ طيب؛ لأنه وإن فعل فيه فُعلٌ لكن لم يفعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل ههنا، ولقائل أن يورد عليه النقض بمثل: طاب اليوم، وسرتى، وصام اليوم، فإنه فُعل فيه فُعلٌ مذكور مع أنه ليس بظرف، اللهم إلا أن يزيد فيه قيداً آخر وهو (مقدر بـفى)؛ لأن مثل ما ذكرنا ليس بمقدر بـفى "أ. هـ.

(٦) من قوله: (بفى، فحينئذ) إلى هنا سقط من الأصل واستتركه فى الحاشية.

(٧) أنظر: شرح العجودانى ص ٢٠٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

كما تقول في السؤال: في أي وقت خرجت؟ أو: أي وقت خرجت؟ وفي جوابه: في وقت كذا، أو: وقت كذا.

من زمان أو مكان، وشرط نصبه تقدير (في)،

قوله: من زمان وهو كـ اليوم، والليلة، وأجزائهما، أو مكان وهو ما يشغله الجسم، تفصيل وتبيين لأقسام المفعول فيه.

وشرط نصبه أي: نصب المفعول فيه تقدير (في) ^(١) أي: أن تكون ^(٢) (في) مقدرة لا ملفوظة؛ لأنها لو كانت ملفوظة لوجب خفضه وامتنع نصبه ^(٣).

وإنما اشترط أن تكون ^(٤) مقدرة لأنه لا بد للمفعول فيه من كلمة ^(٥) (في) تحقيقاً لمعنى الظرفية، إذا لم تكن ملفوظة وجب أن تكون ^(٦) مقدرة، وإلا لكان اسم الزمان والمكان اسماً صريحاً ولم يكن مفعولاً فيه ^(٧)، ثم الفرق بين التقدير والتضمنين ظاهر، فلا يلزم أن يكون الظرف المقدر بـ (في) سبباً؛ لأن الإظهار جائز في المقدر، وليس بجائز في التضمنين ^(٨).

فإن قلت: إن (في) [في] ^(٩) قوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ الْبَلِّ وَالتَّهَارِ} ^(١٠) وقول الشاعر:

يا سارق الليلة أهل الدار ^(١١)

مقدرة، مع تخلف النصب عنه.

(١) قال الرضوي ١١/٢: "وعذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال: هو المقدر بـ (في) من زمان أو مكان فُعل فيه فعلٌ مذكور"، وأنظر الجاسي ٣٦٩/١.

(٢) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٤٨٤/٢، وابن القواس ص ٢٢٢، والصفوة الصفية ٤٦٠/١.

(٤) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (لأن للمفعول فيه لابد من كلمة) ولعل ما أثبتته هو الصواب.

(٧) قال الدولت آبادي ٤٤/ب: "الجمهور على أن تقديرها شرط المفعول فيه، وإذا ظهرت كأن مفعولاً به بواسطة الجار لا مفعولاً فيه"، وقال التلي: "إن ظهرت إلى اللفظ الجرّ الظرف بها، وإن لم تكن مرادة لم ينصب على الظرف، بل إن نصب من غير تقدير (في) كان مفعولاً به كقولك: وجدت يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع"، هـ أنظر: الصفوة الصفية ٤٦٠/١.

(٨) قال ابن القواس ص ٢٢٢: "لأن المتضمن للحرف لا يصح ظهور ذلك الحرف معه، كـ (إن) و(كيف) فإنهما لما تضمنتا معنى حمزة الاستفهام امتنع ظهورها معهما، بخلاف (في) "أهـ، وقال الأصمعي ص ٣٢١: "ضابط التضمن هو عدم جواز الظهور، والتقدير: جواز الظهور"، هـ.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) سورة مباء من الآية (٣٣).

(١١) من الرجز لم أقف على قائله، وانظره في: الكتب ١٧٥/١، ٩٣، والمختص ٢٩٥/٢، والأصول ١٩٥/١، وكتاب الشعر لأبي علي ١٧٩/١، ومعاني الفراء ٨٠/٢، وابن يعيش ٤٦/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢، والرضوي ٢٦/٢، والخزانة ١٠٨/٣، والشاهد فيه: أنه قدر (في) ومع ذلك لم ينصب (الليلة) بل جاءت ظرفاً منصرفاً وأضيفت إلى (سارق) فقيل: يا سارق الليلة، كما تقول: يا ضارب زيد.

وظروف الزمان كلها تقبل ذلك، وظرف المكان إن كان مبهما قبل، وإلا فلا.

قلت: ^(١) ذلك لكونه من الأمور الجائزة؛ لأن وجود الشرط لا يلزمه أن يكون مستلزما لوجود المشروط بل الأمر على العكس، مع أن منع تقدير (في) ههنا جائز. ولما ثبت أن شرط نصبه تقدير (في)، أراد أن يبين أن أي نوع يقبل ذلك من أنواعه، وأي نوع يمتنع عن قبوله ^(٢)، فقال: وظروف الزمان كلها، أي: سواء كانت معينة وهي: ما يكون مقداره معلوما كاليوم، واللييلة، والشهر، والحوال، أو مبهمة وهي: ما لم يكن كذلك كالحين، والوقت، تقبل ذلك، أي: النصب بتقدير (في) ^(٣)، وظرف المكان لا يقبل ذلك على الإطلاق، بل إن كان مبهما كالخلف وغيره من المبهمات قبل، أي: النصب بتقدير (في) ^(٤) وصح التذكير في (كان مبهما) [باعتبار المضاف] ^(٥)، وقيل: باعتبار المضاف إليه.

وإلا أي: وإن لم يكن ظرف المكان مبهما بل محدودا ^(٦) فلا أي: فلا يقبل النصب بتقدير (في) ^(٧)، والتحقيق في ذلك ^(٨): أن الزمان لما شابه المصدر من حيث المذلولية للفعل؛ لأنه يدل عليهما بصيغته وجوهره دلالة واحدة، لأنهما داخلان تحت حدة، تعدى الفعل إليه بجميع أنواعه معينة كانت أو مبهمة، كما تعدى لجميع أنواع المصادر معرفة كانت أو نكرة،

(١) قال النيلي مجيبا على مثل هذا الاعتراض: "قلت: لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فإنه يجوز تخلفه لمانع، بل يلزم من وجود المشروط وجود الشرط، وأيضا فإن الآية والبيت فيهما اتساع، وليست الإضافة فيهما إلا مجازا، ولذلك يجوز أن تنصب (اللييلة) على الظرف في البيت، وتجوز (أهل) بالإضافة مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف" اهـ. انظر: الصوة الصفية ١/٧٧، وقال ابن القواس: "وأعلم أنه لما كان نصب الظرف مشروطا بتقدير (في) لم يلزم منه أن كل ما كان مقدرا بـ (في) كان منصوبا على الظرف، كقوله تعالى: [إِلَى مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ] وقول الشاعر: يا مَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ لأن الشرط قد يكون أعم من المشروط، فلا يلزم حيلته من وجوده وجود المشروط لامتناع استلزام العام الخاص" اهـ. انظر: شرح القية ابن معط لاين القواس ص ٤٨.

(٢) في الأصل: (قوله) وهو تصحيف.

(٣) قال الجاسي ١/٣٦٩: "لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصبح انتصايه بيلا واسطة، كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه أي: على المبهم، لا اشتراكهما في الزمانية نحو: صمت دهرأ، وأفطرت يوما" اهـ.

(٤) قال الجاسي ١/٣٦٩: "حملا على الزمان المبهم لا اشتراكهما في الإيهام، نحو: جلست خلفك" اهـ.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) المراد بالمحدود: ما له صورة وحدود محصورة ويسمى المختص نحو: الدار، والمسجد، والبلد. انظر: الأسموني ٢/١٢٩.

(٧) انظر: توجيه عدم نصبه في: الأمالي ٤/٧٥، وانظر: الكناش ١/١٧٧، والجاسي ١/٣٦٩، وحاشية الصبيان ٢/١٢٩، وحاشية ين على الفكهى ٢/١٢٨.

(٨) انظر: الإيضاح لأبي على ١/١٧٧، والمقصد في شرح الإيضاح ١/٦٣٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

بخلاف المكان فإن دلالة الفعل عليه ليست بصيغته ولا جوهره بل بالنظر إلى أن الفعل لا يوجد إلا في

وفسر المبهم بالجهات الست،

مكان من الممكنة، وهو بهذه الدلالة أدل على المبهم من دلالاته على المحدود، فتعدى إلى الأول دون الثاني^(١). ويقال: إن المبهم من المكان شابه الزمان بالتبدل والتغير^(٢)، ألا يرى أن الفوق يصير تحقاً وبالعكس، لأن فوقية الفوق باعتبار جهة العلو، وتحققة التحت باعتبار جهة السفلى، وجهة^(٣) الفوقية تصير^(٤) تحقاً إذا علاها الشخص، وكذلك جهة السفلى، كما أن الزمان يتبدل ويتغير؛ لأن المستقبل يصير حاضراً والحاضر يصير ماضياً، أو يكون مبهماً غير محصور كالزمان، فإن (خلفك) مشتمل على ما يقلل ظهورك إلى القطاع الأرضي، كما أن الزمان الماضى غير محصور، شامل على كل زمان إلى خلق الله تعالى العالم من وقت حديثك، بخلاف المكان المعين، فتعدى إليه دونه.

فإن قلت: [لم]^(٥) يسمى المفعول فيه ظرفاً؟، قلت: لكونه محلاً للفعل، تشبيهاً له بالأواني التي تحل فيها الأشياء^(٦)، فلهذا يسميه الكوفيون محلاً^(٧)، ولا مساحة في الاصطلاح.

وفسر المكان المبهم الذي^(٨) يقبل النصب بتقدير (في) بالجهات الست، وهي: الفوق، والتحت، والقدام، والخلف، واليمين، [والشمال]^(٩) وما في معناها^(١٠)، والوجه في إيهامها

(١) قال أبو علي الفارسي: "... وإنما يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مبهماً منها... فلما ما لم يكن منها مبهماً فإن الفعل الذي لا يتعدى لا يتعدى إليه... لا تقول: أقمت بغداد، ولا قعدت السوق، ولا قمت المسجد، لأن هذه الأماكن مخصوصة بزيادة وعزوة، ويفصل بعضها من بعض بصور وخلق، فهي في ذلك كالأناس ونحوهم من الجنث المخصوصة، فكما لا يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى الأناس كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناها في الاختصاص... انظر: الإيضاح ص ٢٠٦، وانظر: الإغفال ٢٠٤/١.

(٢) انظر: الرضى ١٤/٢.

(٣) في الأصل: (وهذه جهة الفوقية).

(٤) في الأصل: (يصير) وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) انظر: علة تسميته مفعولاً فيه في: ابن يعيش ١٤١/٢، والقوائد والقواعد ص ٢٩٠، والإقليد ص ٤٨٧ مطبوع، والبيان في شرح اللع ص ٢٠٥، والصفوة الصقية ٤٥٩/١.

(٧) يسماء القراء وأصحابه محلاً، وسماء الكسائي صفة، وإنما سماه القراء محلاً لأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك، انظر: الأصول ٢٠٤/١، والقوائد والقواعد ص ٢٩٠، والبيان في شرح اللع ص ٢٠٦، والإقليد ص ٤٨٧، والارتشاف ١٣٨٩/٣، والتصريح ٣٣٧/١، وحاشية الصبيان ١٢٥/٢، ودراسة الكوفة ص ٣٠٩، ونحو القراء الكوفيين ص ٣٤٧.

(٨) في الأصل: (التي) وهو تصحيف.

(٩) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) وهذا قول الأكثرين حيث فسروه بالجهات الست وما في معناها، انظر: ابن القواس ص ٢٢٦، وقال الرضى ٢/٢: "والخلف في تفسير المبهم من المكان قليل هو الشكوة وليس بشيء... وقيل: هو غير المحصور وهو الأولى" اهـ، وانظر: ابن يعيش ١٤/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣١٢/١، والأصيهي ص ٣٢٢.

وحمل عليه عند، ولدى، وشبههما، لإيهامهما، ولفظ: مكان، لكثرة.

معلوم كما سبق، والباقي من غيرها مما جاء منصوباً بتقدير (في) حمل عليه أي: على الجهات الست في كونه منصوباً بتقدير (في) وتذكير الضمير باعتبار كونها مكاناً مبهماً، وهو: عندي، ولدى، وشبههما نحو: دون^(١)، وغيره.

قوله: لإيهامهما^(٢) تعليل للحمل، أي: لكونها مشابهة لها من حيث الإيهام، أي: من حيث عدم تعيينها، فيكون إيهامها لغوياً بالنسبة إلى ذلك الاصطلاح^(٣)، وإلا فلا معنى للحمل لأنها منه بالحقيقة حينئذ.

وحمل عليه في ذلك/ لفظ مكان كما في: جلست مكانك؛ لكثرة، أي: لكثرة لفظ المكان في الاستعمال^(٤)، أو لأنه مبهم أيضاً بالمعنى المذكور. لكثرة الأمكنة^(٥).

هذا على رأي من فسر المبهم بالجهات الست^(٦) واصطاح، وأما من فسره^(٧) بأنه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخل في مسماه، كـ فوق - مثلاً - فإن تسمية المكان به بالإضافة إلى التحت، وهي ليست بداخله في ذلك المكان، فيبتذل تبذل الإضافات، والمعين بخلاف ذلك أي: هو الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه، كـ الذار، مثلاً، فإن التسمية بها [باعتبار]^(٨).

(١) قال النيلي: "أما (دون) فهي أشد إيهاماً من الجهات الست، لاحتمالها تحل واحدة منها، قال الشاعر: قبل الموعدي يروون ثوبى... أشود خفية الغلب الرقاب. أي: يروون ذلك من كل جهة من جهاتي". هـ، أنظر: الصلوة الصفية ٤٦٩/١، وأنظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٥٤٤.

(٢) قال ابن الحاجب في الأمالي ٧٢/٣ موضحاً وجه الإيهام: "إما كانت الجهات الست مبهمه من حيث كانت متوقفة في معقوليتها على ما تضاف إليه مثل: فوق، وأمام، وخلف، فحمل عليه من ظروف المكان ما كان متوقفاً في معقوليته على مضافه مثل: لدى، وعند، وتقاء، وتجاه، وحذاء، وحذاء، ووسط، وبين. ونحو ذلك". هـ، وأنظر: ابن القواس ص ٢٢٧.

(٣) قال ابن الحاجب ٤٨٧/٢: "هذا على قول الأولين، وأما على القول الثاني فهي داخلة في حد المبهم الأصلي".

(٤) قال في الأمالي ٤٩/٣: "يعني أن العرب يقولون: جلست مكانك، وهو ظرف مكان مختص منصوب بتقدير (في)! فجوابه: أن لفظ (مكان) كثر في كلامهم، والشئ إذا كثر جعلوا له ثباتاً ليس لغيره، فاختصر الكلام بحذف (في) فالتصنيف بتقديرها، فهذا معنى قولنا: ولفظ مكان لكثرة"، وأنظر: الأمالي ٧٢/٣. قال الرضوي ١٤٠/٢: "ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، فإن لفظ (مكان) لا يتصحب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال: كتبت المصحف مكان ضرب زيد". هـ.

(٥) أنظر: الكناش ١٧٨/١، والأصبهاني ص ٣٢٢.

(٦) وهو قول الأكثرين.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٤٨٥/٢، والإيضاح ٣١٧/١، وابن القواس ص ٢٢٦، والأصبهاني ص ٣٢٢، والإقليد ص ٤٨٨، ومن فسره بذلك الإسفراييني صاحب ثياب الإعراب، أنظر: ثياب الإعراب ص ٢٨٥.

(٨) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

وما بعد دخلت مثل: دخلت الدار، على الأصح.

الأمور الداخلة^(١) فيها، فلا يتبدل أصلاً، فعنده^(٢) يدخل في حد المبهم (عندى) و(لدى) وشبههما؛ لأن إطلاق (عند) - مثلاً - على ما يقرب بشيء بالإضافة إلى ما يبعد منه، فكذا غيره، فلا حاجة إلى الحمل حينئذ.

فإن قلت: ما الفرق بين (عند) و(لدى) وشبههما، وبين لفظ (المكان) حتى لم يجمعه معها في الحمل، بل أفرد عنها في الذكر؟، قلت: هو أن (عند) وأخواتها مبهم اصطلاحى على أحد التفسيرين - كما عرفت - بخلاف لفظ (المكان) فإنه ليس منه^(٣) على كل واحد من التفسيرين، أما الأول؛ فلأنه ليس من الجهات الست، وأما الثانى؛ فلأنه اسم لم يمكن فيه، وهذا المعنى ليس بموقوف على شيء خارجي، وهو ظاهر.

وحمل عليه أيضاً ما بعد دخلت في هذا الحكم في مثل: دخلت الدار - وإن كان الدار من المكان المحدود - على المذهب الأصح، وهو مذهب سيبويه^(٤) ومن تابعه، وفيه إشارة إلى الخلاف فيه؛ فقال بعضهم: إن (الدار) ههنا المفعول به^(٥)، وبعضهم إنها المفعول فيه^(٦). والنظر في أن (دخلت) هل هو متعد أو غير متعد؟.

فذهب الجرسى إلى أنه متعد فنصبها، على أن يكون مفعولاً بها^(٧) في بعض الرواية، كما في قولك: بنيت الدار، وذهب الأكثرون إلى أنه لازم فنصبوها بتقدير (فى) إما حملاً على المكان المبهم، أو للتوسع، أو على الشذوذ، كما فى: ذهبت الشام، واليمن، ومثلها.

(١) قال ابن القواس ص ٢٢٦: "من البناء والسقف والحدود، وكذلك الفريخ فإن مسماه لما كان عبارة عن اثني عشر ألف ذراع كان له الاسم باعتبار ما دخل فيه، لا باعتبار إضافته إلى غيره" أ. هـ.

(٢) هذا جواب قوله: (وأما من فصره) فى الصفحة السابقة.

(٣) فى الأصل: (به) وهو تصحيف.

(٤) قال سيبويه ٣٥١/١: "وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا ثلث؛ لأنه ليس فى (ذهب) دليل على (الشام) وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل: ذهبت الشام؛ دخلت البيت" أ. هـ. وأنظر: الإغفال لأبى على ٢٠٤/١.

(٥) وهذا مذهب الجرسى، والميزد فى أحد قوليه، وأبى الحسن، أنظر: المقتضب ٣٣٧/٤، والانتصار ص ٤٦ وما بعدها، وأنظر قول الجرسى فى: أمالى ابن الشجرى ١٣٨/٢، والرضى ١٥٢/٢، وابن القواس ص ٢٢٨ والكتانى ١٧٨/١، وأنظر رأى أبى الحسن فى: شوح الجمل لأبى عصفور ٣٠٨/١.

(٦) وهو قول سيبويه، والأكثرين، وهو اختيار المصنف. أنظر: ابن القواس ص ٢٢٨، وأنظر: الإيضاح لأبى الحاجب ٣١٧/١، والأصبهاني ص ٣٢٥.

(٧) قال ابن القواس ص ٢٢٨: "لأن تصور حقيقة يتوقف على تصور متعلقه، لأنه لو قدر انتفاء المدخول إليه لامتنع تصور معنى الدخول، وكل ما كان كذلك فهو متعد" أ. هـ.

وينصب بعامل مضمَر، وعلى شريطة التفسير.

والأصح ما ذهبوا إليه، والدليل عليه بوجهين^(١)، أحدهما: أن صدره على (فعل) وهو من مصادر الأفعال اللازمة غالباً، والحكم يُحمل على الأغلب، وثانيهما: أن نظيره وهو (جَزَتْ)^(٢) ونقيضه وهو (خرجت) لازمان، فالأولى أن يكون هو محمولا عليهما.

وينصب أي: المفعول فيه بعامل مضمَر جائز إظهاره، كما يقال لمن قال: متى أسير؟ يوم الجمعة^(٣)، أي: سر يوم الجمعة، وحذف الفعل استغناء عنه بالمذكور في السؤال.

وينصب أيضاً بعامل مضمَر غير جائز إظهاره لكونه على شريطة التفسير^(٤) على الوجه المذكور بتفاصيله في المفعول به، فيختار رفعه في نحو: يوم الجمعة صمته، ونصبه في نحو: أيوم الجمعة صمته؟ ويوم الجمعة صمه، أو: لا تصمه، وصمت يوم الجمعة، ويوم السبت سافرت فيه، وإذا يوم الجمعة سافرت فيه فصم، وحين يوم الجمعة سافرت فيه فصمه، ويستوى الأمران في نحو: يوم الجمعة صمت فيه، ويوم السبت سافرت فيه، ويجب النصب في نحو: إن يوم الجمعة صامه زيد صمته، وهلا يوم الجمعة صمت^(٥).

وذهب بعضهم إلى أن المختار فيه النصب على كل حال؛ لأنه ظرف فلا يصح حمله على المفعول به في وجوهه، وفيه نظر معلوم وجهه للمآمل.

* * * * *

(١) انظر: أسالي ابن السجري ١٣٨/٢، وابن القوام ص ٢٢٨، والشرح المتوسط ص ١٧١، والأصهب ص ٣٢٥، والأثمنونى ١٢٦/٢.

(٢) غير واضحة بالأصل.

(٣) قال ابن القوام ص ٢٣٠: "ولا ينصب بالفعل الأول لأنه قد نصب (متى) فلا ينصب ظرفاً آخر". هـ. وانظر: ابن يعيش ٤٧/٢.

(٤) قال ابن الحاجب في: الإيضاح ٣٢٣/١: "وصابطه: أن يتقدم ظرف ويعد فعل أو ما هو في معنى الفعل كقولك: يوم الجمعة أنت ضارب فيه، مُسلط على ضمير ذلك الظرف بإظهار (في) إذ لو لم تظهر (في) لكان متسعاً فيه". هـ.

(٥) انظر: شرح المصنف ٤٩٠/٢، وابن يعيش ٤٧/٢، والرضي ٢٨/٢، والأصهب ص ٣٢٦، والتصريح ٣٤٠/١، والأثمنونى ١٢٨/٢.

[المفعول له]

المفعول له: ما فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكور مثل: ضربته تأديباً، وقعدت جنباً.

لما فرغ عن بيان المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال: المفعول له، قدمه على المفعول معه نظراً إلى أن الأصل في وقوع الفعل وقوعه عن علة، بخلاف المصاحبة.

وعرفه بقوله: ما فُعِلَ لأجله فعلٌ بحذف المضاف [أي] (١): اسم ما فعل لأجله فعل، وهذا القول يتناول غير المفعول له كـ (التأديب) في قولنا: أعجبتني التأديب، وكرهت التأديب؛ لأنه فعل لأجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما، فلما قال: مذكور خرج عنه مثل ذلك؛ لأنه لم يفعل لأجله شيء من الفعلين المذكورين (٢).

مثاله: مثل: ضربته تأديباً (٣) له، فإن التأديب شيء فعل لأجله فعل مذكور وهو الضرب؛ لأن المراد من الفعل هو الفعل الحقيقي لا الاصطلاحي (٤)، وحصوله في ضمن الاصطلاح.

وكرر المثال بقوله: قعدت جنباً (٥) إشارة إلى أن المفعول له سببٌ حاملٌ للفاعل على الفعل، سواء تقدم عليه في الوجود فلم يصلح أن يكون الفعل علة له، أو تأخر عنه فيه، فوجد الصلاحية لذلك، وسواء كان علة غائية له أو لا، وبهذا ظهر فساد ما قيل: إن المفعول له غرض للفاعل من فعله، وفيه إشارة أيضاً إلى جواز أن يجيء المفعول له معرفة ونكرة، دفعا لقول الجرمي، وابن السراج (٦).

فإن قلت: كيف يكون المفعول له سبباً للفعل، مع كونه سبباً منه كما في: ضربته تأديباً؟ (٧)

(١) ما بين المعقوفين يفتر إلى السباق.

(٢) قال الرضوي ٢٩/٢: "قوله: (مذكور) احتراز عن قولك - وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب - أعجبتني التأديب، فإن التأديب فعل له الضرب، إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملاً فيه، فالحق أن نقول في المفعول له: هو ما فعل لأجله مضمون عامله" أ. هـ.

(٣) اعترض على المصنف في تمثيله للمفعول له بهذا المثال أنظر هذا الاعتراض ودفعه في: ابن القواس ٢٣١.

(٤) قال الدولت آبادي ل ٥٠/ب: " (فعل) أي: حدث، لا الفعل الاصطلاحي " أ. هـ.

(٥) قال الدولت آبادي ل ٤٥/ب: "قوله: مثل: ضربته تأديباً، نظير العلة الغائية، و(قعدت جنباً) نظير العلة المؤثرة، ولو ذكر في موضع (قعدت جنباً): (حاربت شجاعة) لكان أحسن؛ لأن الشجاعة مرغوبة والجنب منومة " أ. هـ.

(٦) شرط الجرمي، وابن السراج، والميرد، والريثي، كون المفعول له نكرة، وإن وجدت فيه ال فزائدة؛ لأن المراد بذكر ذات السبب الحامل، فيكتفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها. أنظر: ابن يعيش ٥٢/٢، والرضوي ٣٠/٢، وابن القواس ص ٢٣٢، والأرتشاف ١٣٨٧/٣، وشفاء العليل ٤٦٣/١، والتهج ٩٩/٢، والأشموني ١٢٥/٢.

(٧) أورد صاحب الإقليد مثل هذا الاعتراض وأجاب عنه بقوله: "فإن قلت: قد ظهر بما ذكرت أن التأديب سبب الضرب، ونحن نعلم أن الضرب سبب التأديب فكيف يكون الشيء سبباً لشيء هو سبب ذلك الشيء؟ قلت: التأديب باعتبار معلوميته وفائدته سببٌ للضرب، وباعتبار وجوده مسبباً له، فالوجه الذي جعله سبباً غير الوجه الذي جعله مسبباً، والتناقض فيما إذا كان سبباً لشيء واحد من وجه واحد، ونظيره: منقر تصح، فالمنقرة سبب للصحة، ومعقولة الصحة وفائدتها سبب للإقدام على المسافرة " أ. هـ. الإقليد ص ٥١١.

خلافا للزجاج فإنه عنده مصدر.

قلت: ما كان سببا للفعل تصوّره ووجوده الذهني، وما كان مسببا عنه وجوده الخارجي، فلا إشكال لتغاير الجهتين.

أورد السيد عبد الله هاهنا سؤالا لطيفا وهو^(١): "أنه لا يجوز أن يكون / التأديب في قولك: (١/٤٨) ضربته تأديبا له^(٢) هو الباعث؛ لأن التأديب نفس الضرب [في الوجود]^(٣)؛ لأنه لم يصدر ههنا عن المتكلم حدثان أحدهما: الضرب، والثاني: التأديب، بل الصادر عنه حدث واحد، فلا يجوز أن يكون الشيء علة لنفسه"، وأجاب بأن العلة في الحقيقة إنما هي أثر التأديب [وهو التأديب]^(٤) إلا أنه ما صرح به، أو تقول: إن ههنا مضافا محذوفا تقديره: إرادة تأديب. خلافا للزجاج، اعلم أن خلاف الزجاج ليس بمتعلق بما ذكر من المثالين، كما زعمه صاحب المتوسط^(٥)، بل هو متعلق بأصل الباب، يعني: ترجمة هذا الباب بالمفعول له كما هو مذهب البصريين صحيحة، خلافا للزجاج فإنه لا يفرده بابا برأسه، بل يجعله من باب المفعول المطلق، كما هو مذهب الكوفيين^(٦)، ويدل على هذا المقصود أفراد الضمير في قوله: فإنه عنده مصدر، فالتأديب في: ضربته تأديبا - مثلا - نوع من أنواع الضرب، وانتصب انتصاب القهقري في قولك: رجع القهقري، فالمعنى: ضربته ضرب تأديب أو ضربته وأديته تأديبا^(٧).

(١) انظر: شرح لب الألبان ص ١٩٤.

(٢) في الأصل: (ضربته للتأديب) وما أثبتته من شرح لب الألبان ص ١٩٤.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح لب الألبان ص ١٩٤.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح لب الألبان ص ١٩٤.

(٥) قال في المتوسط ص ١٧٤: "وقوله: خلافا للزجاج" أي: التأديب والجنين في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج، فإن التأديب عنده في قوله: ضربته تأديبا له، مصدر من غير لفظ الفعل، فكانه قال: ضربته ضربا وأديته تأديبا له، وهو ضعيف؛ لأن المفهوم عن العرب العلية، وعلى ما ذكره الزجاج لم تفهم منه العلية "أ. هـ.

(٦) مذهب الكوفيين أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجر، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه. انظر: الارتشاف ١٣٨٤/٣، وشرح اللوحة ٢٠٤/٢، والجمع ٩٩/٢.

(٧) اختلف النقل عن الزجاج في هذه المسألة، فابن الحاجب في مقدمته، وابن القواس ص ٢٣٢، والرضي ص ٣٠/٢، وابن مالك في شرح التمهيد ١٩٨/٢، وابن هشام في شرح اللوحة ٢٠٣/٢ يقولون أنه إن المفعول له منصوب نصوب نوع المصدر، ونقل ابن هشام: "إنه يلحق في ذلك نحو الكوفيين وإن خالفهم في أن ناصبه عنده فعل مقدر من لفظه، أما عند الكوفيين فنأصبه الفعل المقدم عليه". هـ انظر: شرح اللوحة ٢٠٤/٢، ونقل ابن مالك عنه مرة أن مذهبه مذهب سيبويه، وهذا التردد في النقل بينه أبو حيان في الارتشاف ١٣٨٤/٣ قلنا: "واختلف النقل عن الزجاج فنقل ابن مالك عنه مرة أنه انتصب نصوب نوع المصدر ومرة نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه، ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار وقال: نصن على ذلك الزجاج في كتاب المعنى

وشروط نصبه تقدير اللام، وإنما يجوز حذفها...

واستدلوا على بطلان مذهبه^(١) بإخلاق لام التعليل عليه كما في: ضربته للتأديب، فلو كان مصدراً لما صح دخولها عليه، ألا يرى أنه لا يصح أن يقال: ضربته لضرب، أو: لسوء، وما هو منه بغير اللام بمعناه لا تفهيم معنى التعليل منه، فلزم أن يتضمن اللام وهو بمعزل عن مواقع المصدر، فلما ظهر امتناع اللام لفظاً وتقديراً في المصدر، خرج المفعول له عن حذوه، وكان باباً على جده.

وشروط نصبه أي: شرط نصب المفعول له تقدير اللام، يعني: لا بد للمفعول له من اللام، تحقيقاً لمعنى العلية^(٢) فإذا حذف لأجل نصبه؛ لأنه لو لم يحذف لم يمكن نصبه، بل يجب جره؛ لأن حرف الجر لا يلغى^(٣)، ووجب أن تكون مقدرة، وإلا لفات منه معنى العلية التي هي شرط تحقق المفعول له.

وفى قوله: إنما يجوز حذفها فالتان: إحداهما؛ أن جواز الحذف مقصور على حصول ما يذكر من الشرطين، وهذا^(٤) بإفادة إنما.

وثانيهما؛ أن إثبات اللام جائز عند حصولهما، لكن تفصيل هذا المقام بأن يقال: إن

له^١ هـ. وأنظر: من أراه = الزجاج النحوية قراءة في (معاني القرون وإعرايه) د/شعبي صلاح، دار الثقافة العربية ط الأولى ١٩٩١م، ولكن بالرجوع إلى معاني الزجاج نجد أقر مصطلح المفعول له وأثبتته، يقول الزجاج في قوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} - (١٩) سورة البقرة -: "نصب (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى: يغطون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسيوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كنه قل: يحذرون حذراً؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت"، فقله هذا: بين لعله نصبه، وعليه فلا دليل فيه على ما نقل عنه، والله أعلم.

(١) أنظر: شرح المصنف ٤٩٣/٢، وشرح اللصة ٢٠٤/٢، وقال الجاسي ٣٧٤/١: "وردة قول الزجاج: بأن صيغة تأويل نوع لا تدخل في حقيقته، ألا ترى إلى صيغة تأويل الحل بالطرف من حيث إن معنى (جاءني زيد راكباً): جاءني زيد وقت الركوب، من غير أن تخرج عن حقيقتها" هـ.

(٢) قال الرضوي ٣١/٢: يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فحسب (السمن) و(لاكرامك الزائر) في قولك: جئتكم للسمن ولاكرامك الزائر، عنده مفعول له على ما يدل عليه حذوه، وهذا كما قل في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير (في).... وهذا خلاف اصطلاح القوم، فيثبتهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط، فحذوه الصحيح هو: المصدر المقدر باللام المعلن به حدث تشاركه في الفاعل والزمان^١ هـ. وأنظر: الجاسي ٣٧٥/١.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٤٩٥/٢.

(٤) في الأصل: (وهي).

إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن...

جواز الإثبات إذا كان المفعول له معرفة أو قريباً منها، وأما إذا كان نكرة^(١) فضعيف عند البعض وغير [ضعيف]^(٢) عند بعض آخر؛ لأنه إذا كان نكرة محضة يكون له شبه خاص بالمفعول المطلق الذي للتأكيد، وكما لا يجوز انجراره باللام، كذلك لا يجوز انجرار المفعول له المشابه له، ولأنه حينئذ يشبه الحال والتمييز من جهة اللفظ للتكرير، ومن جهة المعنى لما فيه من البيان، فيجب أن يكون منصوباً، كما يكونا منصوبين، وإذا انتصب امتنع من الجر، فالمعنى: إنما يجوز حذف اللام إذا حصل الشرطان أحدهما: إن كان المفعول له فعلاً لفاعل الفعل المعلن، أي: أن يكون فعلاً لفاعل علل فعله بالمفعول له، يعنى يكون المفعول له والفعل المذكور لفاعل واحد حقيقي^(٣).

وقبه نظراً؛ لأنه لو كان هذا شرطاً للانتصاب لما وجد بدونه؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، مع أنه يوجد، كقولك: شكرتني إحساناً منى إليك، فإن الإحسان من فعل المشكور، لا من فعل الشاكر، اللهم إلا أن يحمل على النكرة والشذوذ.

قال بعضهم^(٤): إن في انتصابه ثلاثة^(٥) شرائط، وجعل الشرط المذكور متضمناً لأمرين: المصدر، وفعل فاعل الفعل المعلن.

ولا حاجة إليه؛ لأن المفعول له إذا كان فعلاً بهذه الصفة لا يكون إلا مصدراً، فيلزم الاستدراك.

فإن قلت: ما تقول بقوله تعالى: {يُرِيكُمْ أَلْبَرِقَ خَوْفاً رُطْباً} ^(٦) فإن (يريكهم) فعل (الله) تعالى، وهو منزّه عن الخوف والطمع؟

قلت: هو محمول على حذف المضاف، أي: يريكهم البرق إرادة خوفكم وطمعكم^(٧)، أو

(١) إن كان المفعول له مجزئاً من اللام والإضافة فلنصيب أكثر ويقل الجر، ونذهب الجزولي إلى تعيين نصبه ومنع جزمه، قال الثعلبي: ولا سلف له في ذلك. أنظر: شرح الرضي ٣٥/٢، والارتشاف ١٣٨٦/٣، والجمع ١٠٠/٢.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) قال الجاسي ٣٧٦/١: "أي: اتحد فاعله وفاعل عامله، احتراز به عما إذا كان فعلاً لغيره نحو: جئتكم لمجيتك إياي" أ. هـ، وأنظر: الدولة أبادي ل ١/٤٦.

(٤) قال بذلك الرمخشري في: مفصله ص ٩٣ حيث قال: "وفيه ثلاثة شرائط: أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلن، ومقارناً له في الوجود" أ. هـ، وأنظر: ابن يعيش ٥٣/٢، والتخميم ٤١٩/١، والأصبيهاني ص ٣٣٦، والأزهار الصافية ص ٣٧٥، وقد اشترط ابن القواس له أربعة شرائط الثلاثة السابقة، وزاد عليها: أن يكون معناه غير معنى الفعل الناصب له، وإلا لكان الشيء علّة لنفسه، أنظر: شرح ابن القواس ص ٢٣٣.

(٥) في الأصل: (ثلاث) وهو سهو.

(٦) سورة الرعد من الآية (١٢)، وسورة الروم من الآية (٢٤).

(٧) وهذا قول الرمخشري في الكشاف ٢٠١/٣، على شرط اتحاد الفاعل، قال أبو حنبل في البحر ٣٦٤/٦: "وهذا الذي ذكره الرمخشري من شرط اتحاد الفاعل فيهما ليس مجمعا عليه، بل من التحويين من لا يشترط ذلك وهو ابن خروف" أ. هـ، وأنظر: الدر المصون ٣٣٤/٤، وأنظر قول ابن خروف في: الارتشاف ١٨٣/٣، والأشموقي ١٢٣/٢، والتصريح ٣٣٥/١.

على أنه متضمن للمعنى الروية أي: يجعلكم الرانين^(١)، فالخوف والطمع علتان حينئذ لرؤيتهم لا للإرادة، كان المخاطبين يرون البرق خوفا وطمعا ولا حاجة حينئذ إلى الحذف.

ثم المراد من الفعل أعم من أن يكون اختياريا أو طبعيا فيتناول الجبن في: قعدت جبنًا.

والثاني: أن يكون المفعول له مقارنا له أي: للفعل المعلن في الوجود^(٢).

وإنما اشترط لجواز الحذف هذين الشرطين لأن المفعول له حين اتصافه بهما يصير مشابها بالمفعول المطلق الذي من لفظ الفعل؛ لأنه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارنا له في الوجود أيضا، فكما تعدى إليه الفعل بدون اللام، فكذلك يتعدى إلى المفعول له كذلك^(٣).

فلو انتفى كل منهما أو أحدهما لم يجز حذفها، مثال انتفائهما: جئتكم اليوم لإكرامك لي غداً، ومثال انتفاء الأول: جئتكم للسمن، وجئتكم لإكرامك إياي، فإن انتفاء الأول كما يكون بأن لا يكون فعلا أصلا، كذلك يكون بأن يكون فعلا / لغير فاعل الفعل المعلن، ومثال انتفاء (ب/٤٨) الثاني: جئتكم اليوم لإكرامك لك أمس^(٤).

فإن قلت: هل يجوز تقديم المفعول له على عامله أو لا؟

قلت: يجوز لكونه فضلا كالمفعول به^(٥)، ولا مانع من التقديم كما في المفعول معه.

* * * * *

(١) النظر: الكشاف ٢٠١/٣.

(٢) قال الجاسي ٣٧٦/١: "بأن يتحد زمان وجودهما نحو: ضربته تاليبا، فإن زمان الضرب والتأليب واحد إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار، أو يكون زمان وجود أحدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو: قعدت عن الحرب جبنًا، فإن زمان الفعل (القعود) بعض زمان المفعول له (الجبن)..." أ. هـ. واشترط كونه مقارنا له في الوجود هو قول الأعلام، قال أبو حيان في الارتشاف ١٣٨٣/٣: "وشرط الأعلام ولأن من المتأخرين أن يكون مقارنا للفعل في الزمان" أ. هـ. والنظر: الهمع ٩٨/٢.

(٣) النظر: ابن يعيش ٥٤/٢، وبهذه العلة قال الجاسي ٣٧٦/١، وقال المصنف ٤٩٥/٢: "وإنما اشترط ذلك لأن أكثر ما يكون الحاصل على الفعل كذلك، والغرض الدلالة على حذف اللام، فكان اشتراطهما لأنهما ملازمان للتعليل غالبا بليلًا على حذف اللام" أ. هـ. والنظر: الأمالي ٧١/٣، والرضي ٣٤/٢.

(٤) النظر: شرح المصنف ٤٩٦/٢، والفرقة المخفية ص ٢٨٢، وشرح الأصبهاني ص ٣٣٢.

(٥) ومنعه قوم منهم: ثعلب، ورثة السماع، النظر: الارتشاف ١٣٨٨/٣ حيث قال: "ويجوز تقديم المفعول له على عامله، وإن لم يكن في الفعل مانع، ومنع ذلك قوة منهم ثعلب، والسماع يرد عليهم" أ. هـ. والنظر: الهمع ١٠١/٢، وحاشية يمين على الفاكهي ١٢٦/٢.

[المفعول معه]

المفعول معه هو: المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل...

لما فرغ عن بيان المفعول له، شرع في بيان المفعول معه، فقال: المفعول معه، قدمه على الحال وغيرها لكونه^(١) أصلاً بالنسبة إليهما، ولكونهما من ملحقات المفاعيل، ثم عرقه بقوله: [هو]^(٢) المذكور بعد الواو، وهذا وإن كان احترازاً عما يذكر بعد الفاء وغيره من حروف العطف لعدم المقارنة في الكل مع أنها شرط لثبوت المعية، لكنه شامل لمثل قولنا: زيد وعمر وأخوك، ولمثل قولنا: جاءني زيد وعمر و قبله، أو بعده، ومثل: كل رجل وضيعته، فلما وصف الواو بقوله: لمصاحبة معمول فعل خرج أمثالهما عنه، فإن انتفاء ذلك القيد كما يكون بانتفاء المصاحبة، كذلك يكون بأن تكون المصاحبة لغير معمول^(٣).

ومن هذا علم أن المراد من المصاحبة ههنا^(٤) هو: المصاحبة الحاصلة من الواو، فلا يرد النقص بقولنا: جاءني زيد وعمر ومعهم؛ لأن المصاحبة ههنا ليست بحاصلة من الواو^(٥)، وإلا لزم أن يكون ذكر (مع) تكراراً^(٦)، ولقائل أن يقول: يشكل ذلك الحد بمثل قولنا: خرج زيد ضاحكاً ومستبشراً، فإن مستبشراً = مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل؛ لأن واو العطف تجعل المعطوف مصاحباً للمعطوف عليه، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالمصاحبة: المعية، لا الموافقة في أمر، كما هو مقتضى واو العطف.

ثم في هذا الكلام دلالة على المذهب الأصح وهو مذهب البصريين، وهو: أن يكون العامل في المفعول معه هو الفعل وإن كان لازماً؛ لأنه قد قوى بالواو، فتعدى إلى المفعول كما تعدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما^(٧).

(١) في الأصل: (لكونها) وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو في: متن الكافية ص ١٠٢.

(٣) انظر: شرح المصنف ٢/٤٩٧، والرضي ٢/٣٦، وابن القواس ص ٢٣٥.

(٤) قل الرضي ٢/٣٦: "ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركاً لتلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد، فـ

(زيد) في (سرت وزيداً) مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، أي: وقع سيرهما معاً، وفي قولك:

سرت أنا وزيد - بالعطف - يشترك بالعطف في السير، لكن لا يلزم كون المميزين في وقت واحد" أ. هـ.

(٥) قل الرماني: "والفرق بين الواو التي بمعنى العطف وبين الواو التي بمعنى (مع) أن التي بمعنى العطف

توجب الشراكة في المعنى، فإن كان الأول على معنى القاعل فالثاني على معنى الفاعل، وإن كان الأول

على معنى المفعول فالثاني على معنى المفعول، وليس كذلك التي بمعنى (مع) لأنها للمصاحبة فقط" أ. هـ.

انظر: ترح كتاب سيبويه للرماني ص ٦١٢ رسالة.

(٦) في الأصل: (تكرار) وهو لحن.

(٧) هذا مذهب سيبويه والمحققين من البصريين، يقول سيبويه ١/٢٩٧ يعد تمثيله بتحو: ما صنعت وأباك، ولو

تركت الناقه وفصيلها لرضعها: "إنما أردت ما صنعت مع أباك، ولو تركت الناقه مع فصيلها، فالفصيل =

لا كما زعمت الكوفية من أنه منصوب على الخلاف^(١)؛ لأن هذه الواو لا تقتضي^(٢) المشاركة في الفعل، فينتصب على الخلاف، ولا كما زعم الأخفش^(٣) من أن الواو ليست بمقوية للفعل قبلها، وإنما هي مصلحة لأن ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة؛ لقيامها مقام (مع)، كما كان ما ينتصب من غير واسطة لا يلزمه أن يكون ظرفاً لكونه معرباً بإعراب لا يتصور فيه ظهور الإعراب، ولا كما زعم أبو إسحاق الزجاج من أن انتصابه بفعل مقدر، فالتقدير عنده: استوى الماء ولايس الخشبة^(٤).

فإن قلت^(٥): حقّ الحروف التي هي معدّية للفعل إذا كانت بعده الجرّ!

قلت: نعم إذا كانت عاملة، وإلا فلا، وههنا ليست هي من العوامل.

قوله: لفظاً أو معنى تفصيل لذلك^(٦) الفعل الناصب للمفعول معه، يعني: قد يكون ذلك الفعل العامل في المفعول معه فعلاً^(٧) من جهة اللفظ، أي: يكون ما هو المذكور فعلاً في اللفظ، وقد يكون فعلاً من جهة المعنى بالآ يكون المذكور فعلاً في اللفظ ولا يوافق له في الاشتقاق، لكن مما يستلزم منه معنى الفعل مع جواز تقديره منه^(٨)، كما سيجيء سؤالهما. وذكر بعضهم أن هذا تفصيل للعامل المراد^(٩).

صمغول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ٣. وهذا يمثل هذا قال الفارسي أنظر: الإيضاح ص ٢١٥، والإغفال ٣٣٧/١، وأنظر: الإنصاف ٢٤٨/١، وأسرار العربية ص ١٧٠، واللباب للعكبري ٢٢٩/١، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ١٥٠، والتصريح ٣٤٣/١.

(١) أنظر قول الكوفيين في المراجع السابقة وابن يعيش ٤٩/٢، وشرح التسهيل ٢٥٠/٢، والرضي ٣٨/٢.

(٢) في الأصل: (يقتضي) وهو تصحيف.

(٣) أنظر قول الأخفش في: ابن يعيش ٤٩/٢، والرضي ٣٨/٢، وابن القواس ص ٢٣٦، والارتشاف ١٤٨٤/٣.

(٤) أنظر: الإنصاف ٢٤٨/١، وأسرار العربية ص ١٧١، واللباب ٢٨٠/١، والارتشاف ١٤٨٤/٣، والجمع ١٧٨/٢، وشرح التسهيل للشيخ خالد ٦٢/١، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية رقم ٦٠٢، تحقيق د/خيرى عبد الرزاق عبد اللطيف محمود، وقد نسب للرجائي القول بأن ناصبه هي الواو بنفسها، أنظر: شرح التسهيل ٢٥٠/٢، والرضي ٣٨/٢، والمساعد ٥٤٠/١، وأنظر: المقتصد ٦٦٠/١.

(٥) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: ابن يعيش ٤٨/٢، وشرح التسهيل ٢٤٩/٢، والصفوة ٥٢٣/١.

(٦) في الأصل: (كذلك) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (فلا) وهو تصحيف.

(٨) مثال العامل اللفظي: استوى الماء والخشبة، ومثال المعنوي: مالك وزيد، أي: ما تصنع. أنظر: الدولت أبادي ل ٤٦ ب.

(٩) ذكر ذلك ابن الحاجب في شرحه ٤٩٨/٢ حيث قال: * وقوله: لفظاً أو معنى، تفصيل للعامل المراد، لينحل فيه النوعان ١، هـ. وتبعه: ركن الدين الإستراباذي في شرحه الصغير على الكافية مخطوط بدار الكتب، رقم ٣٢٤، ميكروفيلم رقم ١٨٨٧، لوحة ٥٩/أ، وأنظر: ابن القواس ص ٢٣٥.

فإن كان الفعل لفظاً وجاز العطف، فالوجهان نحو: جئت أنا وزيداً، وزيداً.

لم يذكر لفظ الفعل، ولعله قصد أنه بلفظه^(١) شامل لاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم التفضيل، وأسماء الأفعال، بخلاف لفظ الفعل فإن شموله لها غير ظاهر؛ لأنه بالإرادة من الفعل غير الاصطلاحى، لكن قول المصنف بعد هذا مزيد للأول، وهو قوله: فإن كان الفعل لفظاً، أى: إن كان العامل المذكور فعلاً فى اللفظ وجاز العطف، أى: عطف ما بعد الواو على معمول الفعل لعدم المانع عنه، فالوجهان^(٢) أراد بهما: العطف، والنصب على أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه، كما فى نحو: جئت أنا وزيداً - بالرفع - على أنه عطف على الفاعل لكونه مؤكداً بالضمير المنفصل، [وزيداً]^(٣) - بالنصب - على أنه مفعول معه^(٤).

وأما الإشكال الذى أورده صاحب المتوسط بد (عمراً) فى: ضربت زيداً وعمراً^(٥)، فقال المصنف فى دفعه: "إنه وجد ما هو أولى منه"^(٦)، فحمل هذا الكلام على كونه مفعولاً به أولى من الحمل على كونه مفعولاً معه؛ لأن المفعول به أصل بالنسبة إلى سائر المفاعيل، ولا يلزمه أن يذكر فى التعريف ما يدل عليه؛ لأن هذا كان من قبيل التخلف لمانع، وذكر عدم المانع غير مشروط فى تحقيق كل شيء، كذا فى العجوانى^(٧).

ولقائل أن يقول: حمل الكلام فى نحو: جئت أنا وزيداً، على أنه فاعل أولى؛ لأنه أصل بالنسبة إلى المفعول وجزء من الكلام، فى قوله: (جاز الوجهان) نظر

(١) فى الأصل: (بظلة) وهو تصحيف.

(٢) قال الرضى ٣٨٢: "قوله: "فإن كان الفعل لفظاً وجاز العطف فالوجهان" هذا أولى مما قال عید القاهر فى نحو: قام زيد وعمرو، إنه لا يجوز فيه إلا العطف، ولعله قال ذلك لأنه - أى النصب - مخالفة للأصل الذى هو العطف لا لداغ، وهو ممنوع؛ لأن ههنا داعياً وهو النصب على المصاحبة" اهـ.

(٣) ما بين المعقوفين منقطع من الأصل وهو فى: متن الكافية ص ١٠٢.

(٤) أنظر: الكناش ١٨٠/١، والدولت أباندى ل ٤٦/ب.

(٥) قال فى المتوسط ص ١٢٩: "فإن كان الفعل لفظاً فلا يخلو من أن يجوز العطف أو لا يجوز العطف، فإن جاز العطف جاز الوجهان: العطف، والنصب، على أن يكون مفعولاً معه نحو: جئت أنا وزيداً، بالرفع والنصب، وإنما جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، وفيه نظر؛ لأنه يشكل بمثل: ضربت زيداً وعمراً، فإنه جاز العطف مع أنه لم يجز غيره، لا يقال: يريد بالجواز جواز العطف وعدمه، وههنا يجب العطف؛ لأننا نقول: الجواز أعم من ذلك، الذى يدل عليه قوله عقيب ذلك: (وإن كان فعلاً معنى وجاز العطف تعين العطف) فإنه أطلق الجواز على العطف مع أنه واجب...". اهـ.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٤٩٨/٢ حيث قال: "والجواب عن مثل: ضربت زيداً وعمراً، أنه وجد ما هو أولى منه فحمل عليه" اهـ.

(٧) أنظر: شرح العجوانى ص ٢١٢.

حينئذاً.

وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو: جئت وزيداً.

ويمكن أن يجاب عنه: أن جواز الوجهين لا يستلزم التسوية بينهما في جميع الوجوه، فلا ينافي حسن أحدهما، لكن هذا / الجواب مشعر بضعف جواب المصنف، فالأولى في (١/٤٩) الجواب: أن الترتيد في عامل ما ذكر بعد الواو التي لمصاحبة معمول فعل، فإن أريد من الواو ههنا المصاحبة فهو من المحدود، فلا إشكال، [وإن^(١)] لم ترد فخروجه عن الباب ظاهر فلا انتقاض به، وبهذا يتدفع أيضاً ما قيل: إن جواز العطف بمجرد لا يستلزم جواز الوجهين، وإنما يستلزم أن لو أريد المصاحبة، فافهم.

ويبقى علينا دفع ما قيل: "إن ترديد المصنف في المفعول معه يلزم منه أن يكون العطف مما يصدق عليه المفعول معه؛ لأن مورد القسمة يجب أن يكون معتبراً في الأقسام، واللازم من جعله العطف مقايلاً للمفعول معه ألا يكون هو منه، فبينهما تناف ظاهر"، فقال صاحب العجواني في دفعه^(٢): "لا يلزم ذلك وإن كان يوهم؛ لأن قصده الترتيد فيما يكون صالحاً للعطف والمفعول معه من حيث هو هو، أي^(٣): مع قطع النظر عن غيره، لا فيما يكون مفعولاً معه على القطع، ومثل هذا الصنع صنيعه^(٤) في الإضمار على شريطة التفسير، حيث قال: ويختار الرقع^(٥) بالابتداء، ومعلوم أن ما أضمر عامله على شريطة التفسير لا يرفع بالابتداء؛ لأنه حينئذ لا يكون مجرداً عن العامل اللفظي، إلا أن غرضه: وضع المسألة فيما يكون صالحاً للقبولين من حيث هو هو، فكذلك ههنا.

وإلا، أي: وإن لم يجز العطف على معمول الفعل لوجود المانع عنه تعين النصب في الاسم المذكور بعد الواو على أنه مفعول معه كما في نحو: جئت وزيداً بالنصب على القطع، وإنما لم يجز العطف هنا لأن الضمير المرفوع المتصل إذا لم يؤكد بالمنفصل تعذر العطف عليه^(٦).

ومن قال إن العطف ههنا قبيح وليس يستمتع أجاز الوجهين^(٧).

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) انظر: شرح العجواني ص ٢١٣.

(٣) كلمة: (أي) ليست في العجواني.

(٤) في العجواني: (ومثل هذا الصنيع صنعه).

(٥) كلمة: (الرقع) كررت في الأصل.

(٦) انظر: ابن القوام ص ٢٣٧، والكتاش ١/١٨٠، وشرح الكافية لابن هاشم ل ٥٧/ب، والأصيهالي ٣٤٠.

(٧) وهم الجمهور، قل الرضي ٤٠/٢: "جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا لأنه واجب، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قبيح لا يستمتع" اهـ وانظر: شرح ابن جماعة ص ١٤٦، وابن النظم ص ١١٢، والتصريح ٣٤٥/١، والأشموني ١٣٩/٢.

وإن كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف نحو: ما لزيد وعمرو.

وأما الاعتراض بأن المفهوم الظاهر من كلام المصنف: أن يكون العامل على النصب على القطع محصوراً في المانع اللفظي عن العطف، وليس كذلك، فإن الواو في قولنا: جاءني زيد وعمراً لكونه للمعية لم يجز حملها على العطف، لإخلال ذلك المقصود من الكلام، فتعين النصب فيه، مع أن المانع منه ههنا معنوي لا لفظي، فليس بحق، تعرفه^(١) لو تأملت، مع أنا لو فرضنا حقيقته لا يضره؛ لجواز كون معنى^(٢) كلامه: وإن لم يجز العطف تعين النصب، سواء عدم الجواز منه مانع لفظي أو معنوي، نعم يوهم مثاله ذلك، لكن يندفع بالتأمل في المراد.

ثم أعلم أن جواز^(٣) الوجهين عند جواز العطف إنما يستقيم على رأي من قال: إن الباب^(٤) قياسي، كما هو رأي الأخفش^(٥)، وأما من يقول إنه مقصور على السماع كما رأى سيبويه^(٦)، فلا يمكن جواز الأمرين عنده عند جواز العطف على الإطلاق، بل يقتصر فيه على ما ورد به السماع.

وإن كان الفعل العامل فعلاً معنى بأن يكون المذكور في اللفظ مما يستتبع منه معنى الفعل، ومع ذلك جاز العطف، أي: عطف ما بعد الواو على ما قبله، تعين العطف في الاسم المذكور كما في نحو: ما لزيد وعمرو، وإنما تعين العطف في مثل هذا لأنه الأصل [فلا حاجة]^(٧) إلى تكلف جهة أخرى.

وأما الفرق بين الأول وبين هذا فلأن العامل في الأول فعل صريح فجاز معه النصب مع جواز العطف لقوته، وفي هذا معنى ليس بفعل صريح، فلم يقر تلك القوة، فلذلك تعين العطف^(٨).

وأما عمله في المعطوف فلكون واو العطف في قوة تكرير العامل.

(١) في الأصل: (يعرفه) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (المعنى) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (لجواز) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (الباب) وهو تصحيف.

(٥) انظر قول الأخفش في: ابن يعيش ٥٢/٢، وهو قول الأخفش، والفارسي، كما في: الرضي ٤٥/٢، قال صدر الأفاضل في: التخمير ٤١٥/١: "وجه القياس كثرة هذا الباب وامتراده" أ. هـ.

(٦) وهو قول الأكثرين، انظر: ابن يعيش ٥٢/٢، والهمع ١٧٥/٢، ووجه السماع: أن كلام العرب استقرار لا قياس، انظر: التخمير ٤١٥/١، وانظر: الباب للعكبري ٢٨٣/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٦٨/١.

(٧) زيادة من شرح المصنف ٩٩/٢، وما ذكره الشارح هو تعطيل ابن الحاجب، وقال الرضي ٤١/٢: "قال المصنف: العطف واجب فيه إذ هو الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة"، وليس بشيء؛ لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، وقد يكون الداعي إلى النصب ضرورياً، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا: لم لا يجوز مخالفة الأصل لداعي؟ وإن لم يكن ضرورياً، أ. هـ.

(٨) ما ذكره الشارح - رحمه الله - في بيان الفرق بين الوجهين، هو ما ذكره ابن الحاجب في شرحه ٤٩٩/٢.

وإلا تعيّن النصب نحو: ما لك وزيداً، وما شأنك وعمراً؛ لأن المعنى: ما تصنع.

ثم قوله: (تعين) على القطع، اختياره، وإلا فالمذكور في الكتب المعتمدة أن العطف ههنا مختار والنصب جائز^(١).

والأى: وإن لم يجر العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب في ذلك الاسم على أنه مفعول معه؛ لأنه لما تعذر العطف - لامتناعه - على الضمير المجرور من غير إعادة الجار^(٢)، وجب اعتبار ذلك الضعيف لأجل الضرورة، فتعين النصب، كما في نحو: مالك وزيداً^(٣)، ووجود معنى الفعل ههنا ظاهر؛ لأن الظرف متضمن لمعنى الفعل الحقيقي، إما في ضمن اسم الفاعل، أو في ضمن الفعل الاصطلاحي، على اختلاف المذهبين.

وأما قوله: ما شأنك وعمراً فليس كالظرف في هذا، بل وجود معنى الفعل فيه يعلم من كون "شأنك" بمعنى فعلك، أو صنعك، فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل، فهو مع الاستفهام يدل على الفعل^(٤).

ولهذا قال: لأن المعنى: ما تصنع؛ لشموله الصورتين من غير تكلف، بخلاف ما لو قال: إنهما بإضمار الفعل، فإنه لم يصح في الثاني،

ومن هذا القبول قولهم: حسبك وزيداً درهم، لأن المعنى: كفاك وزيداً درهم^(٥).

فإن قلت: ما تقول في قوله:

وما آلا والسير في متلف^(٦)

(١) قال في شرح التسهيل ٢/٢٥٧: "فإن كان ظاهراً المجرور باللام والشأن ونحوه، فالمختار العطف نحو: ما لزيد وأخيه، وما شأن عبد الله وعمرو، ويجوز النصب على إضمار كأن بعد (ما) * أ. هـ. وانظر: الرضى ١/٢٤١ حيث قال: "وقال غيره: العطف هو المختار مع جواز النصب" أ. هـ. انظر: ابن القواس ص ٢٣٨، والأصهباني ص ٣٤١، والارتشاف ٣/١٤٨٨، والهمع ٢/١٨١.

(٢) هذا مذهب البصريين حيث لا يجيزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار إلا ضرورة. انظر: الإنصاف ٢/٤٦٣ وما بعدها، والتهافت النصرة ص ٦٢، وسنأتي الكلام على هذه المسألة مفصلاً في باب عطف النسق، وانظر: شرح المصنف ٢/٦٣٩.

(٣) انظر: ابن يعيش ٢/٥٠٧، وشرح التسهيل ٢/٢٥٧، والصفوة الصفية ١/٥٢٥، والارتشاف ٣/١٤٨٧، والهمع ٢/١٨٠.

(٤) اختلف في بيان الناصب لهذا الاسم، فقليل: الجار والمجرور لأنهما في معنى الفعل، وضمير المجرور فاعل والتقدير: ما تصنع وزيداً؟ وما تلبس وزيداً؟. وقيل: المصدر المدلول عليه من جهة المعنى والتقدير: مالك وملابسك زيداً؟ وما شأنك وتناولك زيداً؟. انظر: ابن القواس ص ٢٣٩، وانظر تفصيل القول في هذا في: شرح كتاب منبوييه للرماني ص ٦٢٩، والرضى ٢/٤٢٢، والارتشاف ٣/١٤٨٧، والهمع ٢/١٨٠.

(٥) قال ابن يعيش ١/٢٠: "لأنه يفتح حمله على الكاف لأنها ضمير مجرور، فحمل على المعنى * أ. هـ.

فإنه منصوب على أنه مفعول معه، مع أنه ليس به فعل ولا معناه؟

قلت: لا نسلم ذلك، بل فعله مضمر، فالمعنى: ما أكون أنا والسير في مهلكة^(١)، وهو مما جوزه النحاة^(٢) حتى قالوا: لو قدر الفعل في: كل رجل وضيعة، وكيف أنت وزيد؟ لكان من الباب.

قال في المتوسط^(٣): إنما أورد مثالين ليعلم أن معنى الفعل موجود / مع حرف (ب/٤٩) الاستفهام والجار والمجرور، ومع حرف الاستفهام والاسم، وفيه تسامح في العبارة.

(١) صدر بيت من المتقارب وعجزه: يَبْرُحُ بِالذِّكْرِ الضَّالِّحِ لِأَسْمَاءَ بْنِ حَبِيبٍ الْهَذَلِيِّ فِي: تَمْرُحُ أَتَمْعُرُ الْهَذَلِيِّينَ ١٢٨٩/٣، = والغرة المخفية ص ٢٨٦، والنظرة في: الكتاب ٣٠٣/١، وتحصيل عين الذهب ص ٢٠١، والجمل ص ٣١٩، والمفصل ص ٩٢، وابن يعيش ٥١/٢، ٥٢، والطل ص ٣٧٣، وشرح صفة الحافظ ٤٠٤/١، وشرح ابن النانم ص ١١١، والتخدير ٤١٤/١، والرصف ص ٤٢١، والأشموقي ١٣٧/٢. واختلفت روايته فيما سبق بين: وما أنا، وما أنت، ويُعَبِّرُ، بدلًا من: يَبْرُحُ، ومَذَلِّجٌ، بدلًا من: مَذَلِّفٌ، والمتلف: القبر الذي يتلف فيه كل من ملكه، وَيَبْرُحُ: يَكْلِفُهُ الْبَرَحُ وهو المثقفة، والذكر الضال: نكر الإبل القوى. والمعنى: يُسَفِّقُ نفسه ويُتَكَر عليها السفر في مثل هذا المتلف الذي يُهْلِكُ الإبل، وقال هذا لأن أصحابه سافروا إلى مصر والشام وأرأوا منه النهوض معهم فأبى وأنشد هذا: أَنْظُرْ: الحلل ص ٣٧٥. والشاهد قوله: (وما أنا والسير) حيث نصبه على أنه مفعول معه وليس معه فعل ولا معناه في الظاهر، وخرجه الشارح - رحمه الله - على أنه منصوب بفعل مضمر والتقدير: ما أكون أنا والسير.

(٢) قال الرماني: "فتنصب (السير) على المفعول معه وتقديره: فما كنت أنت والسير في متلف، وهذه (كان) الناقصة، لأنه ليس على معنى الخبر في هذا الكلام". هـ أَنْظُرْ: شرح كتاب ميبويه للرماني ص ٦٢٤، والنظر: الإقليد ص ٥١٠.

(٣) ممن أجاز مثل هذا الصيغرى أَنْظُرْ: التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١ حيث أجاز النصب في (كل رجل وضيعة) وأنظر: الرضى ٤٤/٢، والأرتشاف ١٤٨٣/٣، وقال ابن مالك ٢٥٤/٢: "ومن ادعى جواز النصب في نحو: كل رجل وضيعة، على تقدير: كل رجل كائن وضيعة، فقد ادعى ما لم يقله عربي، فلا التفات إليه ولا تعريض عليه". هـ.

(٤) أَنْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٨١.

بحث الحال

الحال: ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به...

لما فرغ من بيان المفاعيل شرع في بيان لواحقها، ومن جملة تلك: الحال، إنما لحقها الحال لأنها فضلة في الكلام كما أن المفعول كذلك، وأيضا للحال شبه خاص بالمفعول فيه وهو: دلالتها على الزمان كالظرف^(١).

فإن قلت: لم قدم الحال من بين اللواحق على غيرها؟

قلت: نظراً إلى أنها متعلقة بالفاعل أو المفعول من غير نظر إلى فك التركيب، بخلاف غيرها، وإن وجد فيه وجه مستلزم للتقديم.

فهى في اللغة عبارة عن صفة غير راسخة^(٢)، ولهذا كان الأصل في بابها المتعلقة.

وفي الاصطلاح: ما تبين هيئة الفاعل، قوله: "ما تبين" وإن كان متداولاً لها ولغيرها كـ التمييز، لكن خرج ذلك الغير بإسناد تعلقه إلى الهيئة؛ لأن التمييز مبين للذات لا للهيئة^(٣)، وأخرج بإضافة الهيئة إلى الفاعل التبع^(٤)، فإنه وإن كان مبيناً للهيئة لكن باعتبار الذات، لا باعتبار الفاعلية، بخلاف المحدود، فإن بيانها الهيئة باعتبار فاعلية الذات، لا باعتبار الذات مطلقاً، والقهقري في نحو: رجع القهقري^(٥).

وكلمة (أو) في قوله: أو المفعول لمنع الخلط، فلا يمنع الجمع بينهما، فيدخل فيه سئل؛ لقيت زيدا راكبين، وإنما قيد المفعول بقوله: به ليكون تنبيهاً على أن الحال لا يقع بيانا لسانر المفاعيل، وأما جواز قولنا: ضربت الضرب شديداً، فلكونه في المعنى مفعولاً به^(٦).

(١) قال ابن القواس ص ٢٤١: "لما فرغ من ذكر المفعول أخذ يتكلم فيما يليه المفعول، وإنما عقبه بالحال لأنها أقوى في التشبه به من غيرها؛ لأنها تقوم مقام المفعول فيه من حيث المعنى؛ لأن: جاء زيد قائماً، معناه في حال قيامه، ولذلك غطف عليه في قوله تعالى: (وَالَكُمْ لَشُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ بِاللَّيْلِ)" أ. هـ.

(٢) قال ابن القواس: "الحال يذكر ويؤنث، وهو من: حال يحول؛ إذا تغير" أ. هـ. النظر: السابق نفسه، والنظر: الصفة الصفية ٤٨٠/١، والأسمونى ومعه حاشية الصبيان ١٦٩/٢.

(٣) انظر: الجاسي ٣٨١/١، والدولت أباى ل ٤٦: ب.

(٤) قال ابن الحاجب ٥٠١/٢: "قوله: "الفاعل أو المفعول به" احتراز من الصفة؛ لأنها تبين هيئة لا باعتبار كونها فاعلاً أو مفعولاً، لكن باعتبار الذات، وهذه باعتبار تسمية الفعل إليه فاعلاً أو مفعولاً، فيتقيد الفعل المذكور بها، فإذا قلت: جاء زيد راكباً، فقد حكمت على المجيء المذكور بقيد الركوب" أ. هـ. والنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٢٧/١، والرضى ٤٦/٢، وابن القواس ص ٢٤١، والكناش ٣٨١/١.

(٥) لأنها مبينة لهيئة الفعل الذي هو الرجوع، لا لهيئة الفاعل أو المفعول. انظر: الكناش ١٨٢/١.

(٦) انظر: الجاسي ٣٨٢/١ وقد قال: "والمراد بالفاعل أو المفعول به أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه، لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به، وكذا عن المفعول المطلق

ولا يشكل هذا الحد بمثل: جئت أنا وزيدا متكلمين؛ لأن مجيء الحال عن المفعول معه بالنظر إلى كونه فاعلا في المعنى^(١).

فإن قلت: قد يقع الحال عن المضاف إليه كما في قوله تعالى: {وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا}^(٢) وقوله تعالى: {أَتَجِبُ أَحَدِكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا}^(٣) فإن (حنيفا) و (ميتا) حالان من (إبراهيم) و (أخيه) وهما ليس بفاعلين ولا مفعولين^(٤).

قلت: أجاب عنه صاحب العجوداني^(٥): بأن المضاف إليه لما كان في معنى المضاف، والمضاف مفعولا، كان المضاف إليه في حكمه معنى، فجاز أن يكون ذا حال، فإن لحم الأخ هو الأخ، وبالعكس، وكذلك لا فرق بين قولنا: اتبع إبراهيم، وبين قولنا: اتبع ملة إبراهيم، ونقله عن الشيخ العلامة صاحب المقصل^(٦) في حاشية من أسالى الكشاف، لكن فيه اختلاج للقلب^(٧)، في أن المضاف الذى يقع ذا حال، هل يقع على هذا الوجه دائما فيتم الكلام أم لا، فيكون تخصيصا بالمثال، مع أنه لا يتمشى في وقوعها عن المبتدأ والخبر؟، فالأولى أن يقال: إن وقوعها عنهما^(٨) باعتبار الأصالة، وعن غيرهما باعتبار المناسبة بينهما^(٩).

لحو: ضربت الضرب شديدا، فإنه بمعنى: أحدثت الضرب شديدا...^(١٠) هـ.

(١) قال النولت إبادى ل ٥٧/أ: " وإنما يقع الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل أو المفعول به، لمصاحبه إياه فى صدور الفعل أو وقوعه " هـ.

(٢) سورة النساء من الآية (١٢٥).

(٣) سورة الحجرات من الآية (١٢).

(٤) فى الأصل: (فاعلين) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: شرح العجوداني ص ٢١٥ ونصه: "... أن المضاف إليه لما كان فى معنى المضاف، والمضاف مفعولا، كان المضاف إليه فى حكمه معنى، فجاز أن يكون ذا حال كما فى قوله تعالى: {أَتَجِبُ أَحَدِكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا} فإن (ميتا) حال عن قوله (أخيه) وجاز لأنه فى معنى المضاف فإن لحم الأخ هو الأخ، والأخ هو اللحم، فكذلك ميتا جاز أن يكون (حنيفا) حالا عن (إبراهيم) لأن (ملة إبراهيم) كانت فى معنى (إبراهيم) ألا ترى أنه لا فرق بين أن يقول: اتبع إبراهيم، وبين أن يقول: اتبع ملة إبراهيم؟".

(٦) هو: محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، جاز الله، ولد بزمخشري من قرى خوارزم فى رجب، وقدم بغداد وسمع الحديث، ورحل إلى مكة فجاور بها وسمى جاز الله، توفي بجرجانية بخوارزم سنة ٥٣٨ هـ، من تصانيفه: المفصل فى صنعة الإعراب، والألمودج فى النحو، وشرح أبيات سيبويه، والفائق فى غريب الحديث، والكشاف عن حقائق التنزيل، وغير ذلك. أنظر: شذرات الذهب ١١٨/٤، والنهاية ٢/٢٧٩، وطبقات المفسرين للسيوطى ص ١٢١، وطبقات المفسرين للدوادى ص ٣١٤.

(٧) فى اللسان (خلج) ١٢٢٣/٢: " وخلصنى كذا، أى: شغلنى... واخترج الشيء فى صدرى وتخلج: احتكا مع شك "، وقال فى مختار الصحاح ص ١٤٣: " تخلج فى صدرى منه شيء أى: شككت " هـ.

(٨) أى: وقوع الحال عن الفاعل والمفعول.

لفظاً أو معنى نحو: ضربت زيداً قائماً، وزيدٌ في الدار قائماً، وهذا زيد قائماً.

ثم اعلم أن المراد من الهيئة هي الصورة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل عنه، أو المفعول عند وقوع الفعل عليه، وهي لا تدوم، بل تتبدل وتتغير، فحينئذ وجه التسمية لما يدل عليها الحال يظهر عند المتأمل في الجملة.

ثم ذلك الفاعل قد يكون فاعلاً لفظاً أي: ملفوظاً، والمفعول كذلك، أو قد يكون ذلك الفاعل فاعلاً معنًى، أي: مقدراً غير ملفوظ، والمفعول كذلك، وعلى هذا يكون قوله: (لفظاً أو معنى) حالين من الفاعل والمفعول^(١)، فمثال الحال التي من الفاعل أو المفعول لفظاً نحو: ضربت زيداً قائماً، فإن (قائماً) يحتمل أن يكون حالاً من التاء في (ضربت) وهو فاعل لفظاً، ويحتمل أن يكون حالاً من (زيد) وهو مفعول لفظاً، ولهذا منع بعضهم هذه المسألة لعدم انفهام المقصود^(٢).

ومثال الحال التي من الفاعل معنى نحو: زيد في الدار قائماً، فإن (قائماً) حال من الضمير المستتر في الظرف، وهو ليس بفاعل لفظاً؛ لأنه غير ملفوظ، بل هو فاعل معنًى؛ لأنه فاعل (حصل) أو (حاصل) المحذوف^(٣).

ومثال الحال التي من المفعول معنى نحو: هذا زيد قائماً، فإن (قائماً) حال من الضمير

(١) منع ابن مالك مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً؛ لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع اللتين، لكن إن كان المضاف بمعنى الفعل جُلس جعل الحال من المضاف إليه نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وكذلك لو كان المضاف جزء ما أضيف إليه كقوله تعالى: (وَلَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا) [الحجر: ٤٧] أو مثل = جَزَلَهُ في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه كقوله تعالى: (أَنْ يَبْغِيَ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ خَيْفًا) وإنما جُلس جعل الذي أضيف إليه جزءاً أو كجزءه صاحب حال لأنه قد يستغنى به عن المضاف * أمه. انظر: شرح التمهيد ٣٤٢/٢، وشرح الكافيّة الشافية ٧٥٠/٢، وشرح الألفية لابن الساطم ص ١٢٩. وانظر: التصريح ٣٨٠/١، والأشموقي ١٧٩/٢، وحاشية بين علي الفاكهي ١٣٥/٢.

(٢) انظر: الرضي ٥٢/٢.

(٣) قال ابن يعيش ٥٦/٢: * إذا قلت: ضربت زيداً قائماً، إن ثبت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء. وإن ثبت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسميح، وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول: ضربت قائماً زيداً، فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه قائماً * أمه.

(٤) انظر: شرح المصنف ٥٠٢/٢، والإيضاح ٣٢٩/١، وقال الرضي ٥٣/٢ معقياً: * قال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي: * زيد في الدار قائماً * وفيه نظر؛ لأن قائماً حال من الضمير في الظرف، وهو فاعل لفظي؛ لأن المستكن كالمملوظ به فهو كقولك: زيد خرج راكباً، ولا كلام في كون (راكباً) حال عن الفاعل اللفظي، وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن (زيد) إلا عند من جَوَّز تخالف عاملي الحال وصاحبها * أمه، وانظر: الجاني ٣٨٣/١.

المحذوف المقدر العائد إلى (زيد) لأن تقديره: أتبه على زيد قائماً، أو أشير إليه قائماً^(١). هذا هو التحقيق الذي اختاره صاحب العجواني^(٢)، متمسكاً بقول صاحب الكشاف، وهو أنه قال^(٣): سئل بمكة - حرسها الله - عن ناصب الحال في: {هَذَا بَعْلِي شَيْخًا}^(٤) فقلت: ما في حرف التثنية أو في اسم الإشارة من معنى الفعل، فقيل لي: أما استقر من أصولهم أن العامل [في الحال]^(٥) وصاحبها يجب أن يكون واحداً، وقد اختلف ههنا، ففي الحال ما ذكرت، وفي صاحبها معنى الابتداء؛ فقلت: تحقيق الكلام فيه أن التقدير: هذا بعلي أتبه عليه أو أشير إليه شيخاً، وعلى هذا يتحد العامل، فاستحسن الجواب من كان حاضراً^(٦).

لكن المشهور في ألسنة القوم والمذكور في كتبهم أن المراد من الفاعل والمفعول لفظاً هو: الفاعل والمفعول من جهة اللفظ، ومن الفاعل والمفعول [معنى هو: الفاعل والمفعول]^(٧) من جهة المعنى، سواء ذكر كل منهما في اللفظ أولاً^(٨)، فعلى هذا يكون قوله: (لفظاً أو معنى) تمييزاً، فالفاعل المعنوي في قولنا: زيد في الدار قائماً، هو (زيد) [فإنه]^(٩) ليس بفاعل لفظاً وهو ظاهر، ومعنى كونه فاعلاً معنواً هو أنه فاعل (حصل) أو (حاصل) المحذوف من حيث المعنى، والمفعول المعنوي في قولنا: هذا زيد قائماً، هو (زيد) أيضاً، فإنه / ليس (٥٠/١) بمفعول لفظاً وهو ظاهر، ومعنى كونه مفعولاً معنواً هو أن يكون في تقدير: أتبه على زيد، أو أشير إلى زيد قائماً^(١٠).

(١) أنظر: شرح المصنف ٥٠٦/٢، والإيضاح ٣٢٩/١، والرضي ٥٣/٢، والأصيهاني ٣٤٨، والجامي ٣٨٣/١.

(٢) أنظر: شرح العجواني ص ٢١٦.

(٣) أنظر: قول صاحب الكشاف في: الإقليد ص ٥٢١، ولم أقف عليه في الكشاف ٢٢٥/٢.

(٤) سورة هود من الآية (٢٢)، وفي الكشاف ٢٢٥/٢: * (وشيحاً) نصب بما دل عليه اسم الإشارة * أ. هـ.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) في الأصل (مضمر) وهو تصحيف.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) قال الأصيهاني ص ٣٤٧: * وقوله (لفظاً أو معنى) إشارة إلى تفصيل الفاعل والمفعول، فإنهما قد يكونان فاعلاً أو مفعولاً في اللفظ، وقد يكونان في المعنى دون اللفظ، مثل الأول قولنا: ضربت زيداً قائماً، ومثل ما كان حالاً من الفاعل في المعنى: زيد في الدار قائماً، فإنه حال من (زيد) وهو فاعل معنى لأن تقديره: منبتر في الدار قائماً، فيكون حالاً من الضمير الذي في (استقر) وهو فاعل راجع إلى (زيد)... ومثل المفعول معنى لا لفظاً نحو: هذا زيد قائماً، ونحو قوله تعالى: {هَذَا بَعْلِي شَيْخًا} أي: الذي أشير إليه أو أتبه عليه زيد * أ. هـ.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) قال الأصيهاني ص ٣٤٧: * وقوله (لفظاً أو معنى) إشارة إلى تفصيل الفاعل والمفعول، فإنهما قد

قإن قلت: ألم يلزم الاختلاف حينئذ في عامل الحال وصاحبها مع أنه غير جائز عندهم؟

يكونان فاعلاً أو مفعولاً في اللفظ وقد يكونان في المعنى دون اللفظ، مثل الأول قولنا: ضربت زيدا قائماً، ومثل ما كان حالاً من الفاعل في المعنى: زيد في الدار قائماً، فإنه حال من (زيد) وهو فاعل معنى لأن تقديره: مستقر في الدار قائماً، فيكون حالاً من المضمير الذي في (استقر) وهو فاعل راجع إلى (زيد)... ومثال المفعول معنى لا لفظاً نحو: هذا زيد قائماً، ونحو قوله تعالى: (وَقَدْ أَغْلَىٰ شَيْخًا) أي: الذي أشير إليه أو أنبه عليه زيد * أ. هـ.

وعاملها الفعل، أو شبهه، أو معناه،

قلت: لا؛ لأن فاعلية (زيد) في المثال الأول باعتبار كون التقدير: حصل أو استقر زيد في الدار قائما، لا باعتبار كونه مبتدأ حتى يلزم ذلك المحذور، وأيضا مفعوليته في المثال الثاني^(١) باعتبار أنه مفعول لمعنى التنبيه أو الإشارة في (هذا)^(٢) لا باعتبار كونه خبرا حتى يلزم ذلك، مع أن الابتداء لضعفه^(٣) لا يصلح أن يكون عاملا في الشئين، ومن قل في الجواب^(٤): بأن إطلاق ذي الحال على (زيد) بطريق المجاز تسمية للشئ باسم العائد إليه، وذو الحال في الحقيقة هو الضمير العائد إليه، ولما كان الضمير غير ملفوظ أطلق اسمه على ما يعود إليه لكونه إياه في المعنى؛ فقد تكلف وأرتكب على ما ليس بمطابق ذلك الاصطلاح؛ لأن فيه رجوعا إلى ما ذكرنا أولا^(٥).

وعاملها أي: عامل الحال إما^(٦) الفعل كما في: ضربت زيدا قائما، أو شبهه^(٧) أي: شبه الفعل وهو إما اسم الفاعل كما في نحو: زيد ضاربٌ عمرًا قائما، أو اسم المفعول كما في نحو: زيدٌ مضروبٌ قائما، أو معناه أي: معنى الفعل، أراد به كل ما يستتبط منه معنى الفعل ولا يكون موافقا له في الاشتقاق، كـ حرف التنبيه، واسم الإشارة^(٨)، والظرف، كما مر، وحرف التمني^(٩) كما في مثل: ليت زيدا عند عمرو قائما، فإنه في معنى: أتمناه في حال قيامه،

(١) وهو: هذا زيد قائما.

(٢) قال الجاسي ٣٨٣/١: "مفعولية (زيد) ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه المقهومين من لفظ (هذا)، ولا شك أنهما ليسا مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقرر في نظم الكلام: أثير، أو أنه، ويصير (زيد) به مفعولا لفظيا، بل مفعوليته باعتبار معنى: أثير أو أنه، الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القام حالا، فهي معنوية لا لفظية".

(٣) في الأصل: (لصفه) وهو تصحيف.

(٤) المراد به صاحب المتوسط في شرحه ص ١٨٤، ونصه: "ويمكن أن يجاب عنه بأن إطلاق ذي الحال على (زيد) بطريق المجاز، تسمية للشئ باسم العائد إليه، ولما أطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد إليه غير ملفوظ فأطلق عليه لكونه إياه في المعنى".

(٥) انظر: ص ٣٨٨، وفيها يقول: "ومثال الحال التي من الفعل معنى نحو: زيد في الدار قائما، فإن (قائما) حال من الضمير المستتر في الظرف وهو ليس بفاعل لفظا؛ لأنه غير ملفوظ بل هو فاعل معنى".

(٦) في الأصل: (إيا) وهو تصحيف.

(٧) قال ابن الحاجب: "وشبهه" أعنى به: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المثبتة بهما، والمصدر. انظر: الإيضاح ٣٢٨/١، وانظر: الرضى ٥٣/٢، والجاسي ٣٨٤/١.

(٨) منع السهيلي عمل حرف التنبيه في الحال فقال: (ها) حرف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال وقال: لا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة، ولا من غيرها. انظر: الارتشاف ١٥٨٥/٣، والهمع ٢٤٢/٢، وانظر: تلخيص الفكر ص ٣٠٦، وشرح الكافية لابن هشام ١/٥٨.

(٩) منع أبو حيان عمل حرف التمني والترجي، فقال: "الصحيح أن (ليت) وال (لعل) لا يعملان في الحال". انظر: الارتشاف ١٥٨٥/٣، وتهج السالك ص ١٩٩، وانظر: الهمع ٢٤٢/٢.

وشرطها: أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة غالباً، و:

والترجي^(١) كما في مثل: لعل زيدا في الدار قائماً، وحرف التشبيه كما في مثل: كأن زيدا قائماً اسداً، أي: أشبهه، وغيرها كأسماء الأفعال، ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه، والجار والمجرور مع الاستهزاء، والمنسوب^(٢)، وكل ذلك عامل معنوي، وفاعليته معمولها، أو مفعوليته كذلك، فلا يرد ما قيل: إن كان قوله: (أو شبهه) شاملاً لمعنى الفعل، فقد ضاع ذكره، وإلا فلا بد من ذكره في تعريف الفاعل.

فإن قلت: لم كان عامل الحال هذه الأشياء؟ قلت^(٣): لأنه لما كان العامل ما به يقوم معنى المقتضى للإعراب، والمقتضى لانتصاب الحال الحالية، وهي لا تتحقق^(٤) بدون الفاعل والمفعول وهما لا يوجدان بدون هذه الأشياء، فلا جرم كان العامل في الحال تلك الأشياء.

وشرطها أي: شرط الحال أن تكون الحال نكرة^(٥) حتى لا تكتسب بالصفة في بعض الصور في مثل قولك: ضربت زيدا الراكب^(٦)، أو لعدم الاحتياج إلى تعريفها؛ لأن المراد منها تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو المفعول وهذا يحصل بالتكثير^(٧)، فلا حاجة للرجوع إلى التعريف؛ لكون بقاء الأصل أولى عند عدم الداعي إلى خلافه.

وصاحبها أي: صاحب الحال، هو بالرفع على العطف على (شرطها)، وليس بالجر على العطف على (الهاء) في (شرطها) لعدم استقامة المعنى حينئذ؛ إذ يلزم منه أن يكون تعريف صاحب الحال شرطاً لها وليس كذلك، إلا أنه^(٨) معرفة لكونه^(٩) في المعنى محكوماً عليه^(١٠) وحقه أن يكون معرفة.

(١) منع أبو حيان عمل حرف التمني والترجي، فقال: "الصحيح أن (ليت) و(لعل) لا يعملان في الحال". أنظر: الارتشاف ١٥٨٥/٣، ومنهج السالكين ص ١٩٩، وأنظر: الجمع ٢٤٢/٢.

(٢) مثل اسم الفعل نحو: عليك زيدا ركباً، ومثل معنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو: زيد عمرو مقبلاً ومثل الجار والمجرور مع الاستهزاء نحو: ما شئت وأفعل؛ ومثل المنسوب نحو: أنا قرشي مقفراً. أنظر: شرح الرضي ٥٤/٢.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٥٠٢/٢، وفيه هذا الجواب.

(٤) في الأصل: (يتحقق) وهو تصحيف.

(٥) وهذا مذهب الجمهور، وأجاز يونس، والبيهقيون أن تكن معرفة نحو: جاء زيد الراكب، وأجاز الكوفيون أنه إذا كان فيها معنى الشرط أن تكن على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة، فأجازوا أن تقول: عبد الله المحسن أفضل منه المسمى. أنظر: الكتاب ٢٦/٢، والارتشاف ١٥٦٢/٣، وشرح اللوحة ١٧٨/٢، وشرح الكافيّة لابن هشام ل ٥٨/ب، والمساعد ١١/٢، والأئمنسولي ١٧٢/٢، والتصريح ٣٧٤/١، والجمع ٢٣٠/٢، ومجيب الندا ومعه حاشية بين ١٣٦/٢، وسبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص ٣٣٠.

(٦) وهذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٥٠٣/٢، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٣٥١.

(٧) أنظر: الرضي ٥٥/٢، والجامي ٣٨٤/١.

(٨) في الأصل: (أنها، لكونها، عليها) وهو تصحيف.

(٩) في الأصل: (أنها، لكونها، عليها) وهو تصحيف.

(١٠) في الأصل: (أنها، لكونها، عليها) وهو تصحيف.

أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ... ومررت به وحده، ونحوه، متأول.

وإنما قيد وقوع صاحب الحال معرفة بقوله: غالبا لجواز وقوعه نكرة قليلا^(١).
ولما كان قول لييد^(٢): أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ^(٣)

ومثل: مررت به وحده، ونحوه مثل: يرجع عوده على بدنه، مظنة اعتراض على اشتراط^(٤) كون الحال نكرة، فإن (العراك) و(وحده) و(عوده) أحوال مع أنها معارف. أشار إلى جوابه بقوله: متأول، وفي التأويل وجهان^(٥): أحدهما: أنها في المعنى نكرات وإن كان اللفظ معرفة، فمعنى (أرسلها العراك): معتركة، ومعنى (مررت به وحده): مررت به منفرداً، فيكون كل منها من قبيل المصدر الواقع موقع اسم الفاعل حالاً، وهذا الوجه على ما اختاره السيد عبد الله^(٦) منقول عن سيبويه^(٧)، وقد خالفه صاحب العجذواني^(٨) في النقل.

وثانيهما: أن المصادر المذكورة مفعولات مطلقة نائبة مناب الأفعال الواقعة [حالا]^(٩).

(١) ولا يقع نكرة إلا بمسوخ، انظر تفصيل ذلك في: ترحج التسهيل ٣٣١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢، والجمع ٢٣٣/٢.

(٢) لييد بن ربيعة بن مالك العاصري أبو عيّل، أحد الشعراء القرامطة الأشراف في الجاهلية، أدرك الإسلام، ووقد على النبي ﷺ ويعد من الصحابة ومن المؤلفات لوليهم، سكن الكوفة وعاش عمراً طويلاً، وهو من أصحاب المعلقات، انظر: الأغاني ٣٥٠/١٥، والأعلام ٢٤٠/٥.

(٣) جزء بيت من الوافر تمامه:

فأرسلها العراك ولم يذّدها ... ولم يشفق على نفس الذّحال

وهو لـ لييد في: النبوأ ص ١٠٨ برواية: فأوردها، وانظره في: الكتاب ٣٧٢/١، وتحصيل عين الذهب ٢٣٠، والمقتضب ٢٣٧/٣، وأمالى ابن السجري ٢١/٣، والمسائل المثورة ص ١٥، والإنصاف ٨٢٢/٢، وابن يعيش ٦٢/٢، والرضي ٥٦/٢. والعراك: الأذحام على الماء، لم يذّدها: لم يحبسها، لم يشفق على نفس الذّحال أصل الذّحال: أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا، يفعل به ذلك لضعفه، كان ضعفه منعه من الرّى في الشرب الأول فينقص عليهما شربهما بإذخاله بينهما. والشاهد قوله: (العراك) حيث جاءت الحال معرفة وحققاً أن تكون نكرة.

(٤) في الأصل: (اشتراك) وهو تصحيف.

(٥) انظر هذين الوجهين في: شرح المصنف ٥٠٦/٢، وابن القواس ص ٢٤٣، والغرة المخفية ص ٢٧٢.

(٦) انظر: العباب ص ٦٥٣.

(٧) قال سيبويه ٣٧٢/١: " وهذا ما جاء منه في الألف وذلك قولك: أرسلها العراك، قال لييد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذّدها ... ولم يشفق على نفس الذّحال

كأنه قال: اعتراكا، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل مصدر في باب: الضم لله، والعجب لك تدخله الألف واللام، وإنما ثبته بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأول " هـ.

(٨) حيث نسب إلى سيبويه التأويل الثاني، وهو القول بأن الحال هو الفعل المحذوف والتقدير: تعترك العراك. انظر: ترحج العجذواني ص ٢١٧.

(٩) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

وإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها.

فتقديره: أرسلها تعترك العراك، ويكون الحال في الحقيقة هو الفعل المحذوف^(١)، وتسميتهن ذلك المصدر حالا على سبيل المجاز، تسمية للمعقول باسم العامل^(٢)، وقياس غيره على ذلك.

وإن كان صاحبها أي: صاحب الحال نكرة واقعا على خلاف الأصل وجب تقديمها أي: تقديم الحال على صاحبها؛ دفعا للالتباس الواقع بينها^(٣) وبين الصفة في بعض الصور، كما في قولك: ضربت رجلا مجردا عن ثيابه، فتقديمها في سائر المواضع التي لا التباس فيها قصدا لإجراء الباب على وتيرة الاطراد^(٤).

اعلم أن تفصيل هذا المقام يحتاج إلى بسط الكلام فنقول: تقديم الحال على صاحبها إذا كان معرفة غير مجرور قد يكون جائزا كما في نحو: جاءني راكبا زيدا؛ إذ لا مانع عنه حينئذ، وقد يكون واجبا حيث يشمل التقديم على الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى كما في مثل: جاء راكبا الأدهم صاحبها؛ إذ لو تأخر الحال عن صاحبها هنا وقيل: جاء صاحبها راكبا الأدهم، لزم إرجاع الضمير إلى ما يتأخر عنه لفظا ومعنى، وهو غير جائز.

وأما إذا كان ذو الحال نكرة فالمفهوم الظاهر من كلام المصنف وجوب تقديم الحال عليه مطلقا، وفيه نظر؛ لأن النكرة الموصوفة، أو المعنية غناء المعرفة لاستغراقها، والواقعة في حيز الاستفهام، أو المفصولة بينها وبين الحال بـ (إلا) نقضا للنفي، فإن هذه النكرات كلها لو وقعت ثوات الأحوال، لم يجب تقديم تلك الأحوال عليها^(٥)، بل حكمها على ما مر.

فإن وجد التقديم في بعضها فقد وجد في جواز، كما في قول الشاعر:

لعزة موحشا طلل قديم^(٦)

(١) وهذا قول أبي علي الفارسي حيث قال في المسائل المنثورة ص ١٦: "هذا مصدر وقع في موقع الحال ودل الحال على الفعل، فإذا قال: أرسلها العراك، دل على (اعتراك) ودل (اعتراك) على (يعترك) ودل (يعترك) على معتركة ٣ هـ وانظر: المرتجل ص ١٦٣، والرضي ٥٦/٢، والعياب ص ٦٥٣، وابن القواس ص ٢٤٣ وفيه أنه اختار السيرافي وأبي علي، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٧/١.

(٢) انظر: شرح الأصبهاني ص ٣٥٥.

(٣) في الأصل: (بينهما) وهو تصحيح.

(٤) انظر: الجامي ٣٨٧/١، والكشاف ١٨٤/١.

(٥) قال الرضي ٦١/٢: "اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال، إذا اختص بوصف كما جاء في الحديث: (سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى فرس له سابقا)، وكذا تقول: مررت برجل طريف قالما... أو سبقه نفي أو شبهه نحو قوله: لما حلّ سعدى غريبا ببلدة... فينسب إلا الزبرقان له أب. وقلما جاءني رجل راكبا، أو نهي أو استفهام، وذلك لأنه يصير المتكر مع سبق هذه الأثناء مستغراقا، فلا يبقى فيه إيهام" أ هـ.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه: عفاة كل أسحم مستديم. لكثير عزة نظره في: ابن يعيش ٦٢/٢، ٦٤، والتخميم ٤٣٤/١، والرضي ٦٢/٢، والتصريح ٣٧٥/١، والخزانة ٤٠٩/٣، وبيروني: لمبة بدلا من لعزة، والأسحمر: الأسود، والمراد به السحاب الممتلئ مطرا، والشاهد قوله: لعزة موحشا طلل، حيث قدم الصفة (موحشا) على الموصوف (طلل) فنصبت على أنها حال.

ولا يتقدم على العامل المعنوي، بخلاف الظرف.

فمن استشهد بهذا على وجوب التقديم فقد أخطأ^(١)، وأجاب عنه بعضهم بأن المصنف أراد بالنكرة في صور وجوب التقديم: النكرة المخصصة، ولم يصرح بذلك اعتماداً على اشتهاؤ كون النكرة المخصصة في حكم المعرفة.

ولا يتقدم أي: الحال على العامل المعنوي لضعفه في العمل^(٢).

اعلم أن تقديم الحال على عاملها يجوز إذا كان العامل فعلاً أو شبهه، عند عدم مانع عنه نحو: راكباً ضربت زيدا، وزيد متكباً جالساً؛ لأنهما قويان، فيجوز أن يعمل مؤخرًا، خلافاً للفراء^(٣)، ويجب ذلك التقديم إذا تضمن الحال معنى الاستفهام نحو: كيف فعلت؟ أي: على أي حال فعلت، أو: كيف زيد فاعل؟ لاقتضاء الاستفهام صير الكلام.

(١) قال الرضوي ٦٢/٢: "وأما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله: لمية موحشاً طلل قديم... فعاد كل أصح مستقيم. فلا يمتنع عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها إلا على مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع (زيد) في نحو: في الدار زيد، على أنه فاعل، وأما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في (لمية) ذا الحال، ومن جَوَز اختلاف العامل في الحال وصاحبها - وهو الحق - إذ لا مانع، جَوَز كون (لمية) عاملاً في الحال، وكون (طلل) ذا حال مع ارتفاعه على الابتداء" أ. هـ. وقيل الأصحائي ص ٣٥٦: "فإن (موحشاً) حال من (طلل) وهو نكرة ومقدم عليه، وهنا بحث وهو أن يقال: (طلل قديم) مبتدأ، فيكون العامل فيه الابتداء، و(موحشاً) حال والعامل فيه معنى الفعل وهو (لعزة) فيكون العامل في الحال وذو الحال مختلفاً، لكنه تقرر من مذهبهم أن العامل يكون واحداً، والجواب عنه: أما على مذهب الأخفش فإن (طلل قديم) فاعل (لعزة) فإن العامل فيهما واحد، وأما على مذهب سيبويه فإن ذا الحال هو الضمير المستتر في معنى الفعل و(طلل) مبتدأ وتقديره: (طلل قديم) حصل لعزة موحشاً، فلما حذف الفعل أقيم الظرف مقامه فانتقل الضمير منه إلى الظرف وإذا كان كذلك كان العامل في الحال وصاحبها واحداً وهو معنى الفعل، فإن لا يرد الإشكال" أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٢٤٥، والخزانة ٢٠٩/٣ حيث ذكر أن من استشهد به ابن جني، والحديث في شرحه للكافية.

(٢) قال ابن الحاجب ٥٠٧/٢: "لأن العامل المعنوي ليس يقوى قوة اللفظي، فإذا تأخر ضعفه؛ لأنه وضع غير موضعه فقد يضعف العامل اللفظي بالتأخر، فهذا أجدر بدليل جواز: لزيد ضربت، واستناع: ضربت لزيد".

(٣) حيث منع تقديم الحال على عاملها اللفظي إن كان صاحبها ظاهراً لن لا يؤدي إلى الإضرار قيل النكرة، وأجازه إن كان مضمراً لا اشتراكهما في العود على ما يفسرها، وقد أُنسب هذا القول للكوفيين في: الإنصاف ٢٥٠/١ وأنظر: العلل للوراق ص ٢٢٨، وأمرار العربية ص ١٧٧، وابن القواس ص ٢٤٧، والرضوي ٦٦/٢، والليالي ٢٨٩/١، وانتلاف النصرة ص ٣٧، والمساعد ٢٦/٢، والتصريح ٣٨١/١، والهمع ٢٣٧/٢.

بخلاف الظرف فإنه يتقدم على عامله المعنوي لالتساع فيه، كما في قولهم: أكل يوم

لك

ولا على الجور في المذهب الأصح.

ثوب؟ فإن الجار والمجرور وهو (لك) عامل معنوي قد عمل هنا في الظرف مقدماً^(١).

وقيل معناه: بخلاف ما إذا كان العامل المعنوي ظرفاً، فإنه يجوز تقديم الحال عليه نحو: زيد قائماً في الدار، وصحته إنما يكون على مذهب الأخفش^(٢).

وقيل معناه: بخلاف ما إذا كان الحال ظرفاً، فإنه يجوز تقديمه على العامل المعنوي، لمحا تصويره الظرفية كما في نحو: في الدار لك درهم، على أن (لك درهم) جملة اسمية، و(في الدار) حال.

فإن قلت: إن أراد به المذهبين الأخيرين، فهما ليسا بمشهورين، مع أن في صحتهما تكلفاً، وإن أراد به الأول، فما المناسبة لأن^(٣) يرد البحث [في]^(٤) الحال؟

قلت: لمناسبة بين الحال والظرف؛ لأن كل واحد منهما يدل على الزمان، لكن لما خالفت الظرف بالدلالة على الذات، وإن لم يكن^(٥) جائزاً في الحال ما جاز في الظرف، وإن يمتنع في الظرف ما يمتنع في الحال، فذكره هنا كان بياناً وتبليهاً على اختلافهما في هذا الحكم.

ولا يتقدم الحال على ذي^(٦) الحال المجرور بحرف الجر، وقوله: في المذهب الأصح دليل عليه، فإن المجرور بالإضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق.

اعلم أن العلماء اختلفوا في: أن تقديم الحال على ذي الحال المجرور هل يجوز أم لا؟، فذهب أكثر البصريين إلى متعه^(٧)، واحتجوا^(٨) بأن الحال كثير مجيئها في كلامهم عن

(١) أنظر: شرح المصنف ٥٠٧/٢، والرضي ٦٤/٢، والأصبهاني ص ٣٥٩، والدولت آبادي ل ٤٧/ب.
(٢) حيث أجاز تقديم الحال على الظرف إذا كان المبتدأ مقدماً عليه نحو المثال المذكور، ولم يجزه سيبويه؛ لأن صاحب الحال هو الضمير المرتفع بالظرف لانتقاله، فالعامل غير متصرف فلا يتصرف في معمول.

أنظر: الكتاب ١٢٤/٢، والرضي ٦٥/٢، وابن القوام ص ٢٤٦، والجامي ٣٨٧/١، والجمع ٢٤٠/٢.
(٣) في الأصل: (لا) وهو تصحيف.
(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
(٥) في الأصل: (لم إن يكون) وهو تصحيف.
(٦) في الأصل: (نو) وهو لحن.

(٧) يقول سيبويه ١٢٤/٢: "... ومن ثم صار: مررت قائماً برجلي، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل، والعامل الياء". وأنظر: المقضب ١٧١/٤، وأمالى ابن السجري ١٥/٣.

المجرور، ولم يسمع من الفصحاء تقديمها عليه، ولأن الجار لضعفه في العمل لا يتقدم عليه المجرور، وما هو تابع له في المعنى أولى منه ألا يتقدم عليه، ولأن التأخير مؤيد بالأصل في الحال وهو التأخير لأنها تابعة لذى الحال.

والكوفيون بعد ما وافقوا البصريين في امتناع تقديم الحال على ذى الحال المجرور بالإضافة، ذهبوا إلى جواز تقديمها على ذى الحال المجرور بحرف الجر^(١)، وأثبتوا الفرق بين المجرورين بأن حرف الجر في تعنية الفعل يكون من تنمة الفعل، فقولك: ذهبت بهند رابكة، بمنزلة قولك: أذهبت هنداً رابكة، فكما جاز التقديم في الصورة الثانية فليجز أيضاً في الأولى لكونها بمنزلتها، ولأنه حال عن معمول لفظي فجاز التصرف فيه تقدماً^(٢) وتأخراً، كما يجوز ذلك في ذى الحال المرفوع، والمنصوب، نظراً إلى عموم القاعدة في استقرار كلامهم.

فإن قلت: مذهب المجوز أولى؛ لورود التثنية عليه [كما في]^(٣) قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ}^(٤) فإن (كافة) حال من (الناس) وهو مجزور، أي: وما أرسلك إلا للناس كافة، وقد تقدم!

قلت: هذه الآية لا تكفي دليلاً؛ لاحتمالها غير المقصود؛ لأن (كافة) يحتمل أن يكون حالاً من (الكاف)^(٥) في (أرسلك) والقاء للمبالغة، كما ذهب إليه الزجاج^(٦)، والمعنى: وما أرسلك

والرضي ٦٧/٢.

(١) أنظر بيان حجتهم في: شرح المصنف ٥٠٨/٢، وأمالى ابن الحاجب ١١٥/٢، وابن القوام ص ٢٤٧، والفوائد والقواعد ص ٣٠٤.

(٢) وقد نقل هذا الجواز عن ابن كيسان، وأبي علي، وابن بري، وابن ملكون، وأنظر: أمالي ابن التبريزي ١٥٣/١، وشرح المصنف لابن بري ١٢٧/١، وشرح المصنف لابن بري ١٦٠، وشرح التسهيل ٣٣٧/٢، والرضي ٦٧/٢، والارتشاف ١٥٧٩/٣، والأشموني ١٧٦/٢، والتصريح ٣٧٩/١، هذا وقد ذهب ابن مالك إلى جوازه حيث قل في شرح التسهيل ٣٣٧/٢: "... بل الصحيح جواز التقديم... لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع". هـ، وأنظر: شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢، وشرح الألفية لابن النكلم ص ١٢٨.

(٣) في الأصل: (تقدمها) وهو تصحيف.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) سورة نبا من الآية (٢٨).

(٦) في الأصل: (أرسلك).

(٧) في الأصل: (الكاف) وهو خطأ.

(٨) أنظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢٥٤/٤، وليس فيه تصريح بذلك، والذي فيه قوله: "معنى (كافة) الإحاطة في اللغة، والمعنى: أرسلك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ". هـ، وأنظر: الكشف ٢٦٠/٣، وأمالى ابن التبريزي ١٦٣/٢، وشرح التسهيل ٣٣٧/٢، والبحر ٥٤٩/٨، والدر المصون ٤٤٦/٥، وقد رده الرضي فقال ٦٨/٢: "... وبعضهم يجعل (كافة) حالاً من الكاف، والقاء للمبالغة، وهو

إلا تكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر، ويحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي: وما أرسلناك إلا برسالة كافة، أي: شاملة لجميع الناس، كما ذهب إليه صاحب الكشاف^(١).

تفسير "هـ" وأنظر رد قول الزجاج في: شرح التسهيل ٣٣٧/٢، البحر ٥٤٩/٨، والدر المصون ٤٤٦/٥.

(١) أنظر: الكشاف ٢٦٠/٣ حيث قال: "إلا برسالة عامة لهم، محيط بها؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم، ومن جعله حالاً من المجزور متقدماً عليه، فقد أخطأ" هـ. وأنظر قول الزمخشري والرد عليه في: شرح التسهيل ٣٣٧/٢، والبحر ٥٤٩/٨، والتصريح ٣٧٩/١، وحاشية الصبان ١٧٨/٢.

وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا مثل: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً.

ويحتمل أن يكون مصدراً منصوباً بفعل محذوف؛ لأن (الفاعلة) قد تجيء بمعنى المصدر، كالكاذبة، والعاقبة، أي: وما أرسلناك إلا تكف كافة^(١).

وكل ما دل من الأسماء^(٢) على هيئة وصفة صح أن يقع ذلك الاسم حالا، خلافاً لمن اشترط في وقوع الاسم حالا أن يكون من المشتقات^(٣)، وذلك لأن المصحح للحالية وجدان الدلالة في الاسم على الهيئة، سواء كان من المشتقات أو لا، كما في مثل: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً، فإن (بُسراً) و(رُطباً) حالان، لكونتهما دالين على الهيئة، وليسا بمشتقين^(٤).

اعلم أن العلماء اتفقوا على أن العامل في (رُطباً) (أطيب) ^(٥) / ولكنهم اختلفوا في أن (بُسرأ) في (بُسرأ) ماذا؟، فذهب البعض إلى أنه اسم الإشارة^(٦)، وذهب البعض الآخر إلى أنه (أطيب) ^(٧)، وقال بعضهم: لا هذا ولا ذاك، بل هو فعل محذوف، أي: هذا إذا وجد رطباً، وحذف الظرف وما أضيف هو إليه، ساذجاً بالحال مسده، كما في: ضربى زيداً قائماً، ويعود الاختلاف السابق في عامل الظرف^(٨).

والأصح أنه (أطيب) لوجهين^(٩): الأول: أن الاتفاق وقع منهم على جواز [بُسرأ]^(١٠) نخلتي

(١) أنظر: الدر المنصور ٤٤٦/٥، والجامي ٣٨٩/١.

(٢) في الأصل: (السما) وهو تصحيف.

(٣) وهم جمهور النحاة، فيهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق؛ لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، ولتستاز عن التمييز. أنظر: الرضي ٦٩/٢، وابن القواس ص ٢٤٨، والجامي ٣٩٠/١.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٥٠٩/٢، والرضي ٧٠/٢، والدولت أبادي ل ٤٨/١.

(٥) إلا المبرد فإنه يذهب إلى أن العامل في الحالي (كان) التامة مضمرة، صلة لـ (إن) في الماضي (إذا) في المستقبل، وهما حالان من ضميرهما. أنظر: المقصص ٢٥٠/٣، وابن يعين ٦٠/٢، والهمع ٢٣٩/٢.

(٦) نسب هذا الرأي إلى أبي علي في: ابن يعين ٦٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٣٦/١، وابن القواس ص ٢٤٩، والشرح المتوسط ص ١٨٨، والأصيهائي ص ٣٦٣.

(٧) نسب أبو حيان هذا الرأي إلى المالكي، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف، وقال: "ونسب إلى سيوييه، وهو الذي تختاره"، أنظر: الأوتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج النبال ص ٢٣٠، وأنظر: المسائل الحلبيات ص ١٧٦، والمسائل المنثورة ص ٤٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ٦٠/ب، والتصريح ٣٨٤/١، هذا وقد صحح ابن الحاجب هذا الوجه فقال في: شرحه ٥١١/٢: "وقوم إلى أنه (أطيب منه) وهذا هو الصحيح" ١. هـ، وأنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٦/١.

(٨) أنظر: لياب الأعراب ص ٣٢٦، وكلام الشارح - رحمه الله - منقول منه دون أن يشير إلى ذلك.

(٩) في الأصل: (لوجه) وهو تصحيف.

(١٠) ما بين المعرفين من: شرح المصنف ٥١٤/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

بسرّاً أطيب منه رطباً، والعامل ههنا في (بسرّاً) (أطيب) بالاتفاق، إذ هو متعين لذلك؛ لتجرد الكلام عن اسم الإشارة، ولو كان (أطيب) عاملاً ههنا فليكن عاملاً ثمة أيضاً، إذ هما نظيران.

والثاني: أنه لو كان الأمر كذلك لزم أن يكون صحة الكلام متوقفة على كون المشار إليه (بسرّاً) لكن وقوع الإشارة لا يتوقف على السرية، وذلك لأن الحال قيدٌ لعامله، فتكون الإشارة مقيدة بالبسر، والمشار إليه والخبر يبقيان على إطلاقهما، إذ تقييد الإشارة لا يستلزم تقييد المشار إليه والخبر، بدليل جواز قولهم: هذا قائماً زيداً، فإن الإشارة ههنا مقيدة بالقيام والإخبار عن المشار إليه بأنه (زيد) مطلقٌ غير مقيد بحال القيام، فكذا فيما نحن بصدد قياسه عليه^(١).

فإن قلت: لم قلتم الإخبار بـ (زيد) عن المشار إليه وهو غير مقيد بالتقيد المتعلق بالإشارة؟

قلت: لاستلزام التقييد لفساد المعنى؛ لأنه لو كان كذلك لزم أن يكون المشار إليه غير (زيد) في حال غير القيام؛ لأن معنى التقييد للمعاني القابلة له وضعاً يقتضي أمرين، أحدهما: وجود القيد عند وجود المقيد، والثاني: عدم المقيد عند عدم القيد، وكل واحد منهما قسم من المنطوق للتقييد، غاية ما في الباب أن الثاني يفرق من الأول بكون الأول صريحاً والثاني غير صريح، مثلاً إذا قلت: جاءني زيد راكباً، فاللازم من وضعه وجود الركوب عند وجود المجيء، وعدم المجيء عند عدم الركوب، فلا يجوز مخالفة هذين القسمين؛ لأن المنطوق لكونه^(٢) من مقتضى الوضع مقصودٌ بالذات، وكل ما هو كذلك لا يجوز مخالفته، بخلاف المفهوم فإنه لكونه ليس من مقتضى الوضع لم يكن المقصود بالذات، فيجوز المخالفة له، فلو قدرت الركوب عند عدم المجيء كان هذا مخالفة للمفهوم^(٣) وهو جائز.

وبهذا سقط اعتراض من [قال]^(٤): إن الإخبار بـ (زيد) مقيد، على معنى أن المشار إليه (زيد) سواء كان في حال القيام أو في غيره، لكن الإخبار مع التقييد يفيد أنه (زيد) في حال القيام أيضاً كما في غيره، وحينئذ لا يلزم كونه غير زيد في غير حال القيام؛ لأن كونه غير زيد في غير حال القيام من المنطوق، فلا يجوز مخالفته، فحينئذ يلزم تفضيل الشيء على نفسه في حالة واحدة، وهو غير جائز؛ لاقتضاء معنى التفضيل التباين بين المفضل والمفضل عليه إما بحسب الذات كما في نحو: زيد أفضل من عمرو أو بحسب الوصف

(١) انظر تفصيل القول في هذين الوجهين وغيرهما في: شرح المصنف ٥١٢/٢ وما بعدها، والإيضاح ٣٣٦/١ وما بعدها، وابن القواس ص ٢٥٠ وما بعدها، والرضي ٧١/٢ وما بعدها، والأشباه والنظائر ٣٣٧/٤.

(٢) في الأصل: (لكون) وهو خطأ.

(٣) انظر: ابن القواس ص ٢٥١.

(٤) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

كما [في] ^(١) نحو: زيدٌ في حالة التلبس أحسنُّ منه في حالة التعري، وذلك لأن (أطيب) على ذلك التقدير لا يتعلق (بُسرًا) من تنمة (هذا)، فبقى (أطيب) عاملاً في (رُطباً) وحده، لكن الأُطيبية لا تعقل ^(٢) إلا

وتكون جملة خبرية.

باعتبار أمرين، فكونها باعتبار حالة واحدة وهي حالة الرطوبة مستلزم لتفضيل ^(٣) الشيء على نفسه، وتفصيله: أن (بُسرًا) لما كان معدوماً في الاعتبار بالنسبة إلى الخبر كان التقدير: هذا طيبٌ منه رُطباً، فضمير (أطيب) للمشار إليه، وكذا الضمير المجرور في (منه) له، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة، وهي حالة الرطوبة فحينئذٍ يجب أن يكون الخبر مقيداً لحال البسرية؛ لنلا يلزم هذا المحذور، وتقبيده بها يستلزم أن يكون عاملاً فيها.

فإن قلت: ألم ^(٤) يلزم حينئذٍ تقبيد الشيء الواحد بحالين مختلفين؟

قلت: لا؛ لأن توهم ذلك اختلاج يزول باختلاف الاعتبار، فإن للأطيب ^(٥) اعتبارين؛ لأن معناه: زاد طيبه، فحينئذٍ لا فساد في عمله في حالين مختلفين، إذ الحال الأولى باعتبار الفضل، والثانية باعتبار المفضولية ^(٦)، وعمله في الأولى باعتبار (زاد)، وفي الثانية باعتبار الطيب، حتى يكون معناه: هذا بُسرًا زاد في الطيب على طيبه حال كونه رُطباً.

فإن قلت: لم جاز إعمال (أطيب) فيما تقدم وهو أفعل التفضيل، ومعموله لا يتقدم عليه؟

قلت ^(٧): عمله في الأول عمل الفعل الصريح، ولهذا لم يمتنع تقديمه، بخلاف الثاني فإن عمله فيه عمل المعنى، ولهذا امتنع تقديمه وذلك لأن عمله في الأول باعتبار الفضل، ودلالته على حدث الفاضل أظهر من دلالته على حدث المفضول، ولأنه لا بُد في ذلك الجواز أن يكون للحال اختصاص لأن يعمل العامل الضعيف فيها متأخراً عنها / كالظرف (٥١/ب) في التوسعات، والأبحاث الباقية المذكورة في موضعها، ثم لهذا المقام تحقيق حقيق للقبول

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) في الأصل: (يعقل) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (للتفضيل) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (لم) وهو خطأ.

(٥) في الأصل: (الأطيب) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: لباب الإعراب ص ٣٢٧.

(٧) أنظر: تشرح المصنف ٥١٥/٢ حيث قل: "ولا بُد في عمل (الفعل) في الحال المتقدمة لشبهه بالفعل، كما يعمل في الظرف، ولا يلزم من قصوره عن العمل في المعقول به أن يعمل في الحال * أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٢٥٠.

مذكور في القطب الفالسي^(١)، ومن أراد الاطلاع عليه فليطلب فيه.

وقد تكون الحال جملة وإنما جاز ذلك لأن مضمون الحال قيد وتخصيص لوقوع مضمون عاملها بوقت وقوعه، فكما يصح أن يكون ذلك القيد والتخصيص بمضمون المفرد، يصح أن يكون بمضمون الجملة، إذ لا مانع عنه^(٢)، وإنما وصف تلك الجملة بقوله: خبرية أي: محتملة

(١) انظر: شرح الثياب للفالسي ل ١٩٦ ورقة (أ) و(ب).

(٢) وهذا تعليل الرضى في: شرحه ٧٧/٢، وقال ابن الحاجب ٥١٦/٢: "لأنها حكم، والأحكام تكون في المقدرات وفي الجمل كما في خبر المبتدأ" أ. هـ.

فالإسمية بالواو والضمير، أو بالواو...

للصدق والكذب؛ لأن الجملة الإنشائية لا يصح أن تقع حالا بنفسها؛ لأن الغرض من الحال: تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، فيجب أن يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونها وهو الخيرية دون الإنشائية^(١).

ثم اعلم أن الجملة الواقعة حالا لكونها مستقلة بالإفادة من حيث هي هي، وإن كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها، كما أنك لا تقصد بالحال إثبات الحكم ابتداءً، بل تثبت أولاً حكماً، ثم توصل به الحال وتجعلها من صلتها لتثبت على سبيل التبع له، تحتاج إلى ما تربطها بصاحبها، والصالح للربط بالواو؛ لأن أصل وضعها للجمع، فيؤذن من أول الأمر أنها لم تبقى على استقلالها، وكذلك الضمير صالح له، فهو ظاهر.

فإن قلت: ما الفرق [بين] ^(٢) هذه الجملة [والجملة] ^(٣) التي وقعت خبراً ونعتاً، حتى تحتاج في الأولى إلى الواو، واكتفى في الثانية بالضمير؟

قلت: لأن الجملة الواقعة حالا لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام أحوج إلى الربط بخلاف الخير فإنه جزء الكلام، وبخلاف النعت فإنه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه، فاكتمى في كل منهما بالضمير وحده، ثم لكل منهما مقام ^(٤).

فالإسمية أي: الجملة الاسمية إذا وقعت حالا ترتبط بالواو والضمير معاً، كقولك: جاءني زيد وغلامه راكب؛ لأن الجملة الاسمية لدالتها في الأمر العام على الثبات والدوام منحرفة عن أصل الحال، أعني: الدلالة على التجدد والانتقال؛ لأنها لا بد وأن تكون ^(٥) غير مستقرة الوجود لدى الحال، إذا الهيئات ^(٦) الدائمة الوجود للشيء ظاهرة للحصول له غالباً، فلا فائدة في ذكره وتقييده بالصفة اللازمة كقولك: لمست النار حارة، فصذرت بالواو للربط، لما مر من أنها تشعر من أول الأمر أنها لم تبقى على استقلالها، وبالضمير ليندل على الاتصال ^(٧).

(١) هذا أيضاً تحليل الرضى ٧٧/٣، وقل ابن الحاجب ٥١٦/٢: "وإنما كانت الجملة خبرية لأن الأحكام الخيرية لا تكون إلا لما يحتمل الصدق والكذب، فوجب أن تكون كذلك". وأنظر: ابن القواس ٢٥٢، والجلسي ٣٩١/١. وجوز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالا تقول: تركت عبد الله قم إليه، وتركك عبد الله غفر الله له، على تقدير الحال، وغير الفراء يتأول ما ورد من ذلك. أنظر: الارتشاف ١٦٠٢/٣، والمعتمد ٤٢/٢، والجمع ٢٤٧/٢.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: الرضى ٧٧/٢، وقد فصل القول في بيان الفرق بينهما.

(٥) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (الليئات) وهو تصحيف.

(٧) قال ابن يعيش ٦٥/٢: "فإن جئت بالضمير معها فجيده؛ لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها". هـ

أو تربط الجملة الاسمية بالواو وحدها كقولك: جاءني الحبيب والقلب مشوق؛ لأن الواو لكونها مشعرة بالحالية في أول الأمر تكتفي رابطة^(١).

وإنما جاز إخلالها عن الضمير إجراء لها مجرى الظرف؛ لأنها ظرف في المعنى، فكما جاز إخلاء الظرف عن الضمير جاز إخلالها عنه أيضاً.

أو ترتبط تلك الجملة بالضمير وحده، نحو: كلمته قوة إلى في^(٢).

وإنما قال: على ضعف لأن الضمير لا يدل على الربط في أول الأمر، سواء كان واقعا في صدر الجملة كما في قولك: جاءني زيد وهو راكب، أولا كما في المثال السابق، بخلاف الواو فإنها تدل عليه في أول الأمر، فالإكتفاء به كان ضعيفا^(٣)، وقال بعضهم^(٤): لا ضعف فيه إن كان الضمير في أول جزء من الجملة، كما في المثال المذكور.

وينبغي أن يعلم: أن الجملة الاسمية الواقعة حالا، قد تكون خالية عنهما معا عند ظهور الملازمة^(٥)، نحو: خرجت زيد على الباب^(٦)، وإن امتنع البعض عن جواز ذلك، بل أوجب الواو وقد يحذف واوها لا على ضعف، وذلك فيما يكون أول الجملة الواقعة حالا^(٧)، وأو، سواء كانت أصلية، كما في قوله تعالى: {تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ رُجُومُهُمْ مُسَوَّدَةً}^(٨)، أو

(١) قال ابن الحاجب ٥١٦/٢: لا بد من الواو على الأصح؛ لأن الحال في المعنى إنما هي مقدرة بجزء هذه الجملة - وهو الجزء الثاني - فقصدوا إلى الإتيان بما يشعر بالحالية داخل على الاسم الأول، فذلك ضعف حذف الواو * اهـ. وانظر: ابن القوام ص ٢٥٢.

(٢) في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، أحدها: جواز ذلك مطلقا وهو كثير فصيح، وهو مذهب الجمهور، والثاني: مذهب القراء وتبعه الرمخشري في أحد قوليه: إنه نادر شاذ، والثالث: مذهب الأخفش: وهو أنه إذا كان خبر مبتدأ أصلا مستقلا وقد تقدم يجب عرؤه من الواو، فتقول: جاء زيد حسن وجهه، ولا يجوز: وحسن وجهه، وإن تأخر اكتفى بالضمير نحو: جاء زيد وجهه حسن، ويجوز الواو، انظر: الارتشاف ١٦٠٦/٣ والهمع ٢٥٠/٢، وانظر: الرضى ٧٨/٢، والمساعد ٤٦/٢، والأشموني ١٩٢/٢، وذهب ابن مالك إلى أن أفراد الضمير أقين من أفراد الواو، فقل في شرح التسهيل ٣٦٦/٢: * وعندى أن أفراد الضمير أقين من أفراد الواو؛ لأن أفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وأفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لأفراد الضمير مزية على أفراد الواو * اهـ. وانظر: شرح الكافية الشافية ٧٥٨/٢.

(٣) انظر: الجامي ٣٩٣/١، وانظر: ابن القوام ص ٢٥٣، والأصبهاني ص ٣٦٦.

(٤) ممن قال بذلك: الرضى ٧٢/٢.

(٥) هذا معنى قول ابن مالك في التسهيل ص ١١٣: * وقد تخلوا منهما الاسمية عند ظهور الملازمة * اهـ.

(٦) انظر: الرضى ٨١/٢، وقد جعله قليلا.

(٧) في الأصل: (فالا) وهو تصحيف.

(٨) سورة الزمر من الآية (٦٠).

واو العطف كما إذا عطفت الجملة على الحال، نحو: جاءني زيد راجلاً وهو فارسي،
والمضارع المثبت بالضمير وحده، وما سواهما بالواو والضمير، أو بأحدهما.

لكراهتهم اجتماع الواوين في أول الكلمة^(١).

فإن قلت: الجملة لا تبين هيئة الفاعل والمفعول، والحال يجب أن يكون كذلك؛
قلت: هذه الجملة تبين هيئة الفاعل والمفعول وهو الزمان، والتعبير عن^(٢) الملزوم
باللزم مستمر في كلامهم، فهذا الاعتبار كالتكافؤ بينهما.

هذا إذا كانت الجملة اسمية^(٣)، وأما إذا كانت فعلية، فلا يخلو من أن يكون فعلها
مضارعاً أو ماضياً، وكل منهما إما أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، وإن كان فعلها المضارع المثبت
فترتبط بالضمير وحده كقولك: جاء زيد يضحك؛ لأن المضارع المثبت لكونه وارداً على
أصل الحال ونهجه لم يدخل عليه الواو، وقيل^(٤): لأنه مشابه لاسم الفاعل لفظاً ومعنى،
فكما لم يجز دخول الواو على اسم الفاعل، لم يجز دخوله عليه أيضاً، وكما لا بد من
الضمير في اسم الفاعل، فكذلك لا بد ههنا منه أيضاً.

فإن قلت: لم لم يجز دخول الواو على اسم / الفاعل واكتفى بالضمير، حتى يحمل هو عليه؟

قلت: لما كان اسم الفاعل معرباً بالأصالة دلّ على المعاني الطارئة عليه بسبب تركيبه
مع العوامل، ففيه دلالة على التعلق المعنوي بينه وبين عامله، ولا حاجة إلى تكلف تعلق
آخر.

هذا إذا لم يكن المضارع مصدرأياً (قد)، وأما إذا صدرّ فالواو يدخل عليه كقوله
تعالى: ﴿لَمْ تُوذُونِي وَقَدْ تُعْلَمُونَ أَلَى رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٥)، وقيل: إنه على حذف المبتدأ، أي:
وانتم تعلمون، وأما ما نقل من مثل: قمت وأصك وجهه^(٦)، فقد قيل: إنه على تقدير حذف
المضاف، أو محمول على الشذوذ.

وما سواهما أي: ما سوى الجملة الاسمية والجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت،
وهو ما يكون مضارعاً منفيّاً، أو ماضياً، سواء كان مثبتاً أو منفيّاً، ترتبط بالواو والضمير
معاً، أو بأحدهما من الواو والضمير، فالأمثلة بضرب الثلاثة في نفسها ترتقي إلى التسعة^(٧).

(١) الظن: الهمع ٢/٢٥١.

(٢) في الأصل: (بين) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (الاسمية).

(٤) هذا قول ابن الحاجب في: شرحه ٢/٥١٨، وتبعه: الرضی ٢/٨١، والعجدواني ٢٢٤، وابن القواس ٢٥٣.

(٥) سورة الصف من الآية (٥).

(٦) في الرضی ٢/٨١: "وقد شمع (قمت وأصك عينه) وذلك إما لأنها جملة وإن شابهت المفرد، وإما لأنها
تقدير: وأنا أصك، فتكون اسمية تقديرأياً ١٠. هـ، والظن: شرح التمهيل ٢/٣٦٧، وشرح الألفية لأبن
الناظم ص ١٣٤، وشرح ابن عقيل ١/٥٩٥، والأشوموني ٢/١٨٧، والهمع ٢/٢٥٠، والمطول ص ٢٧٥.

(٧) والأمثلة على الترتيب: "جاءني زيد وما يتكلم غلامه، وما يتكلم عمرو، ما يتكلم غلامه، وجاءني زيد
وقد خرج غلامه، وقد خرج عمرو، قد خرج غلامه، وجاءني زيد وما خرج غلامه، وما خرج عمرو،
ما خرج غلامه"، انظر: مارج المصنف ٢/٥١٨.

ولابد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة.

أما جواز ترك الواو في كليهما فلوروده على أصل الحال، وأما جواز الواو فهو معلل في المنفيين بعدم ورودهما على نهج الحال؛ لعدم تجردهما عن حرف النفي؛ لأن طريقهما في الاستعمال أن يكون مثبتاً، وأما في المثبت فلمشابهته المنفى لفظاً من توسط (قد) بين الحال وصاحبها، كتوسط حرف النفي بينهما، ومعنى الاقتران حدوثهما^(١) إلى آخر أجزاء الزمان؛ لأن الماضي المثبت إذا وقع حالاً يتجرد عن (قد)، و(قد) يفيد ذلك، كما هو ثابت في النفي.

فإن قلت: لم كان ارتباط الجملة الاسمية بالضمير وحده على ضعف، ولم يكن كذلك في الماضي والمضارع؟ قلت^(٢): لأن تلك خارجة عن أصل الحال ونهجها، أو عن أصلها فقط فتحتاج إلى رابط قوي^(٣) وهو الواو، فإذا لم يكن معه ضعف ارتباطها^(٤)، بخلاف الماضي والمضارع^(٥)، فإن مثبتتهما وارد على أصلها ونهجها، فلا تحتاج إلى الواو أصلاً، ومنفيتهما وإن كان خارجاً عن نهجها لكنه وارد على أصلها فلا يكون ارتباطه بالضمير وحده ضعيفاً.

ولابد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة نحو: جاءني زيد قد ركب، أو مقدرة^(٦) كقوله تعالى: {أَوْ جَاءَكُمْ حَصِيرَتٌ صُدُورُهُمْ} (٧) أي: قد حصرت صدورهم، خلافاً لسيبويه والمبرد فإنهما لم يجوزوا حذف (قد) عن الماضي المثبت الواقع حالاً، فالآية عندهما مؤولة^(٨).

(١) في الأصل: (حدثهما) وهو تصحيف.
(٢) قال الجاسي ٣٩٣/١: "... أو بأحدهما، وخذ من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير؛ لعدم قوة استقلالها كالاسمية".

(٣) في الأصل: (فقوى) وهو تصحيف.
(٤) في الأصل: (ارتباط) وهو تصحيف.
(٥) في الأصل: (بخلاف الماضي والمضارع قلت فإن مثبتهما) بزيادة كلمة (قلت).

(٦) هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش إلى جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد) مستثنين على ذلك بالقياس والسماع والإجماع. النظر تفصيل هذا الخلاف في: معاني الفراء ٢٨٢/١، ومعاني الأخفش ٤٥٢/١، والمقتضب ١٢٣/٤، ومعاني الزجاج ٨٩/٢، وأعراب النحاس ٤٧٩/١، وأملى ابن السجري ١٤٦/٢، والإنصاف ٢٥٢/١، والتبيان في غريب أعراب القرآن ٢٦٣/١، واللباب للعكبري ٢٩٣/١، وشرح الصل لابن خروف ٣٨٤/١، وابن يعيش ٦٧/٢، وشرح التمهيل ٣٧٠/٢، والرضي ٨٣/٢، والبحر ١٤/٤، والجني ٢٥٦، والمساعد ٤٧/٢، وانتلاف التصرة ص ١٢٤، والجلبي ٣٩٣/١، والاسموني ١٩١/٢، والهمع ٢٥٢/٢.

(٧) سورة النساء من الآية (٩٠).
(٨) خرجت هذه الآية على عدة وجوه، منها: وهو للمبرد، ونسب إلى سيبويه، ونسبه ابن السجري إلى الأخفش؛ أن يكون صفة لموصوف محذوف هو الحال، والتقدير: أو جاءكم قوماً حصرت صدورهم، والثاني: وهو للمبرد أن يكون محمولا على الدعاء كأنه قال: ضيق الله صدورهم، كما تقول: لعوا فطعت أيهم، وهو من الله إيجاب عليهم، أنظر: المقتضب ١٢٤/٤، وأملى ابن السجري ١٤٦/٢، والإنصاف ٢٥٤/١، وأملأ ما من به الرحمن ١٩٠/١، والبحر ١٤/٤، وهناك وجوه أخرى أنظرها في: معاني القرآن للزجاج ٨٩/٢، وأعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، واللباب للعكبري ٢٤٩/١.

ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر: راشداً مهدياً.

وذلك لأن الفعل إذا وقع قيداً لشيء مما له اختصاص بأحد الأزمنة الثلاثة فهم استقبلته وحاليته وماضوته بالقياس إلى ذلك الشيء المقيد، لا بالقياس إلى زمان التكلم، وليس ذلك بمستبعد؛ لأن التصريح وقع من الناحية في كثير من المواضع بأن يقولوا: ينصب ما بعد (حتى) بإضمار (أن) إذ كان ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، وإن كان ماضياً بالنظر إلى زمان المتكلم، وعلى هذا فإذا قلت: جاءني زيد راكب، يفهم منه كون الركوب^(١) ماضياً بالنسبة إلى المجيء مقدماً عليه، فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها، مع كونه مما لا بد منه، وإذا دخلت عليه (قد) تقربه من زمان المجيء، ويفهم^(٢) المقارنة بينهما، فكان ابتداء الركوب كان مقدماً على المجيء، لكنه قارنه دواماً، هذا هو التحقيق الذي أفاده السيد - رحمه الله - في حاشيته للمطول^(٣)، وأما [ما]^(٤) ذكره بعض النحاة من أن الماضي يدل على الانتضاء، والحال على عدم الانتضاء، فلا بد من (قد) لتقريب الماضي إلى الحال^(٥)، فغلط نشأ من اشتراك الحال بين زمان المتكلم والمبين لهيئة الفاعل أو المفعول.

وإنما قيد الماضي بالمتبث لأنه لو كان ملفياً لم يحتج إليها^(٦)؛ لأن الفعل إذا نفى استمر ذلك إلى زمان حصول ما قيد به بحكم الاستصحاب، بخلاف الثبوت فإنه يحتاج في استمراره إلى فاعل ومبوق.

ويجوز حذف العامل أي: عامل الحال [إن]^(٧) دلت عليه قرينة، كما جاز حذف عوامل سائر الأشياء المعمولة لذلك، سواء كانت تلك القرينة حالية كقولك للمسافر أي: لمن استعد للمسفر وهو في تهينة أسبابه: راشداً مهدياً، أي: سافر راشداً مهدياً، والقرينة تلك الهيئة. أو مقالية كقولك: راكباً، للقاتل: كيف جئت؟ أي: جئت راكباً، ومن هذا القبيل انتصاب (فصاعداً) في مثل قولك: أخذته بدرهم فصاعداً^(٨)، أي: فذهب الثمن صاعداً^(٩)، إذا لا يصح

(١) في الأصل: (الراكب) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (تقريبه من زمان المجيء)، ويفهم المجيء، ويفهم المقارنة.

(٣) أنظر: حاشية السيد على المطول ص ٢٧٧.

(٤) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٥) أنظر: اللباب للعبري ٢٩٣/١، وابن يعين ٦٦/٢، وحاشية الصبان ١٩١/٢.

(٦) قال الرضي ٨٤/٢: "وأجاز الأندلسي على ضعف دخول (قد) في الماضي المنفي بـ (ما) نحو: ما قد ضرب أبوه، وليس بوجه لعدم السماع والقياس، أيضاً لكون (قد) لتحقق الوقوع، و(ما) لتفيه".

(٧) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٨) هذا الكلام إما يكون في شيء ذي أجزاء اشترى بعضها بدرهم وبعضها بأكثر من درهم فيقول: أخذته بدرهم فصاعداً.

ويجب في المؤكدة، مثل: زيد أبوك عطوفاً، أى: أحقه.

عطفه على ما قبله؛ لعدم استقامة المعنى، ولا أن يكون حالاً منه لوجود الفاء وفساد المعنى^(١).

ويجب أى: حذف العامل في الحال المؤكدة^(٢)، وهى: الحال التى لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجوداً، ويكون في الجملة الأولى دلالة عليها وإن كانت بالالتزام، فلا يقال: زيد أبوك منطلقاً، اللهم [لا]^(٣) أن يراد التبنى فحينئذ يجوز ذلك^(٤)، بخلاف الحال المنتقلة فإنها مما تنتقل عن صاحبها غالباً، مع عدم الدلالة عليها فيما قبل^(٥)، فلا ينتقض (شيخاً) في قوله (٥٢/ب) تعالى/ حكاية: {هَذَا بَعْلِي شَيْخًا}^(٦).

وظهر مما ذكر وجه تسميتها بالمؤكدة، ثم إنك لا تستعمل هذه الحال إلا فيمن اشتهر بالصفة التى دل عليها الحال، وتلك الصفة قد تكون عطفاً كما في مثل: زيد أبوك عطوفاً، أو فخرأ كما في مثل: أنا حاتم جواداً، أو تعظيماً كما في مثل: أنت الرجل كاملاً، أو تحقيراً كما في مثل: هو المسكين مرحوساً، أو تهديداً كما في مثل: أنا الحجاج سفاكاً للدماء^(٧).

والعامل فيها مقدر بعد الجملة عند سيبويه، أى: أحقه^(٨)، خلافاً لابن مالك^(٩)، فإن العامل

(١) قال الرماني: "وتقول: أخذته بدرهم فصاعداً، وتقديره: فذهب الثمن صاعداً، ودليله: ذكر الفاء بعد = الفعل، وذلك يوجب فعلاً ثانياً بعد الأول، لأنها ترتب الفعل الثاني في زمان بعد الأول، فالفاء تدل على فعل مبهم (صاعداً) يدل على الفعل في زيادة الزمن، فلما كان ذكر الفاء يدل على فعل مبهم، وذكر (صاعداً) يدل على صعود الثمن، اقتضى ذلك أن يكون التقدير: فذهب الثمن صاعداً * أ. هـ. انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٦٠١.

(٢) انظر بيان ذلك في: ابن يعيش ٦٨/٢، والإيضاح ٣٤٦/١، والرضى ٨٥/٢، والإقليد ص ٥٤٩.
(٣) قال الرضى ٨٧/٢: "هذا على مذهب من قال: إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسم، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضاً، كقوله تعالى: {وَلَا تَغْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} وقوله تعالى: {لَمْ يَكُنْ لَكُمْ مَذْبَحٌ} وقولهم: تعال جانباً، وقم قائماً.... * أ. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) انظر: الأصبهاني ص ٣٧٥، والإقليد ص ٥٤١.

(٦) انظر: ابن يعيش ٦٤/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٤٢/١.

(٧) سورة هود - عليه السلام - من الآية (٧٢).

(٨) في الأصل (بفك الدماء) وما أثبتته من الرضى ٨٨/٢، وانظر بيان ضرب الحال المؤكدة في: شرح التنزيل ٣٥٥/٢، والرضى ٨٧/٢ وما بعدها.

(٩) قال سيبويه ٣٨٣/١: "واعلم أن نصب هذا الباب المؤكدة به العام منه وما زكته به نفسه، ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول،... كأنه قال: أخق حقاً.... * أ. هـ. وانظر: الرضى ٨٨/٢.

(١) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبلي الأندلسي أبو عبد الله، ولد بجبلان بالأندلس سنة ٦٠١ هـ، ورحل إلى المشرق فقام بطلب، ثم بدمشق وتوفي بها، من تصانيفه: تيسيل الفوائد، وسبك المنظوم وفك المختوم، ومختصر الشاطبية في القراءات، انظر: نقح الطيب ٢٢٢/٢، وفوات الوفيات ٤٥٢/٢، والبيعية ١٣٠/١.

وشروطها أن تكون مقررة.

عنده معنى الجملة، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطفاً^(١)؛ لأن الجملة وإن كان جزأها جامدين إلا أنه يحصل من إسناد أحدهما إلى الآخر معنى من معاني الأفعال، ويكون ذلك المعنى عاملاً فيها وإنما وجب حذف عاملها في الرأي الأول، لأن العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم؛ ولما ثبت الملزوم لـ (زيد) في قولك: زيد أبوك عطوفاً، يلزم من هذا إثبات اللازم له، فلا حاجة إلى ذكر العامل الذي يفيد إثبات ذلك^(٢).

في كلام المصنف إشعار بالتعريف الذي مرّ للحال شاملٌ لقسمي الحال المنقولة والمؤكد؛ لأن الضمير الذي في (أحقه) ضمير منصوب، فيكون (عطوفاً) ميبناً لهيئة المفعول^(٣)، فيتوجه عليه الاعتراض بأن (عطوفاً) لو كان مقيداً لزم اختلال المعنى؛ لأنه يلزم أن لا يكون تحقق الأبوة لـ (زيد) في حال العطوفية، وليس كذلك، وإن كان مطلقاً^(٤) لزم اختلال معنى الحال؛ لعدم إفادة هذه الحال التقييد^(٥).

وجوابه: إذا كان المعنى المقيد بالحال مما لا يقبل التقييد كما في: عرفتُ زيداً قائماً، فإن المعرفة المتعلقة لـ (زيد) ليست بمقيدة بالقيام، بحيث لو انتفى القيام انتفت المعرفة، بل هي ثابتة، سواء كانت حال القيام أو غيره، وفائدة الحال إيذان بأنه كذلك عند المعرفة، وإن كانت المعرفة ثابتة مستمرة بعد، وجب التأويل بما يقبله، فمعنى (عرفتُ زيداً قائماً): جعلته حاصلاً علمي حال كونه قائماً، فيكون المقيد حصول المعرفة ابتداءً، فلو قدر عدم القيام يلزم انتفاء الحصول ابتداءً؛ لانتهاء المعرفة الحاصلة، واعتبر ذلك في الحال المؤكدة حتى يندفع اختلافك.

(١) نُسب هذا القول لابن مالك في: الرضى ٨٩/٢، قل الرضى: * والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العمل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطفاً * وما في شرح التسهيل ٣٥٨/٢ مخالف لما نسب إليه حيث قال: "... وتقدير عملها بعد الخير (أحقه) أو (أعرفه) إن كان المخير عنه غير (أنا) وإن كان (أنا) فالتقدير (أحق) أو (أعرف) أو (أعرفني) * وهناك أقوال أخرى في العمل في هذه الحال، انظرها في: التسهيل ص ١١٢، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢، والرضى ٨٩/٢.

(٢) قال ابن الحاجب ٥١٩/٢: * وإنما وجب في ذلك لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف، فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو (أحقه) * أ. هـ.

(٣) قال الأصمعي ص ٣٧٥: * إن قيل: أهذه الحال من الفعل أو من المفعول؟ قلنا: من الفاعل إن قدر: ثبت وتحقق، ومن المفعول إن قدر: أحقه، وأثبتته * أ. هـ.

(٤) في الأصل: (مطلق) وهو الحق.

(٥) أنظر هذا الاعتراض وجوابه في: الإيضاح لابن الحاجب ٣٤٣/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وشرطها أي: شرط الحال المؤكدة أن تكون تلك الحال مقررّة، ليحصل معنى التأكيد،

لمضمون جملة اسمية

ولابد أن يكون ذلك التقرير لمضمون جملة اسمية^(١)، بشرط أن يكون طرفاها جامدين جموداً محضاً^(٢)؛ لأن الغرض من وضع تلك الحال أن يدل على أن هذه الصفة من صاحبها لا ينتقل ولا يتحول، فلو كانت مقررّة لمضمون الجملة الفعلية، أو التي أحد جزئيهما من المشتقات، لما حصل ذلك الغرض؛ لما أن في تلك الجملة دلالة على التجدد والحدوث في الأغلب، ولأن وجوب الحذف إنما هو لوجود الدلالة فيما قبلها على الإثبات والتحقيق، وذلك إنما يحصل بالجملة الاسمية الموصوفة بما ذكر، دون ما عداها.

ولا تصدر تلك الحال بالواو وإن وقعت، لما بينها وبين صاحبها من الاتحاد والتعلق التام، بحيث لا مجال لتخلل الفاصل بينهما، كما في قوله تعالى: {هُوَ الْحَقُّ}^(٣) لا شبهة فيه.

واعلم أن البعض من النحاة جوز أن يكون الحال المؤكدة مقررّة لمضمون الجملة الفعلية^(٤)، فالأكثر حينئذ تخالفهما لفظاً، نحو قوله تعالى: {وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ}^(٥) و: {وَلَا تَعْوَا فِي الْأَرْضِ مُقْسِدِينَ}^(٦)، وقد يوجد توافقهما نحو: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا}^(٧) وجعل ذلك البعض كونها مقررّة لمضمون جملة اسمية شرطاً لوجوب حذف عاملها لا لوجودها وتحققها^(٨)، كما يقم من ظاهر عبارة المصنف.

(١) قال ابن الحاجب ٥٢٠/٢: "لأنها إذا لم تكن مقررّة لمضمون جملة اسمية كانت غير مؤكدة، كما في قولك: جاءني زيد وإني، ولو قلت: زيد أبوك متطلقاً، لم يستقم؛ إذ ليس في الإطلاق ما يقرر معنى (الأبوة)، وليس في الجملة ما يصح تقييده بها فتكون غير مؤكدة، فلذلك لم يستقم: زيد أبوك متطلقاً".

(٢) قال الجاسي ٣٩٦/١: "وشرطها: أن تكون مقررّة لمضمون جملة اسمية... احتز به صا إذا كانت فعلية فإنه لا يجب حذف عاملها - كما قل صاحب الكشاف - ففي قوله تعالى: {قَالُوا بِالْفُسْطِ} إنه حال مؤكدة من فاعل (شهيد)، ولا بد هنا من قيد آخر وهو: أن يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكوراً، فكيف يكون حذفه واجباً؟ نحو: الله شاهداً قائماً بالقطر".

(٣) سورة فاطر من الآية (٣١)، قال تعالى: {وَالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ} قال المكي: " (هو الحق) يجوز أن يكون (هو) فصلاً، وأن يكون مبتدأ، و(مصدقاً) حال مؤكدة". انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٠٠/٢، وانظر: الدر المنصون ٤٦٨/٥.

(٤) قال الرضوي ٨٧/٢: "... والظاهر أنها تجزى بعد الفعلية أيضاً كقوله تعالى: {وَلَا تَعْوَا فِي الْأَرْضِ مُقْسِدِينَ} وقوله تعالى: {فَمُ وَ لَيْتُمْ مُدْبِرِينَ} وقولهم: تعال جاني، وقم قائماً". هـ وانظر: الأصبهاني ص ٣٧٥.

(٥) سورة التوبة من الآية (٢٥).

(٦) سورة هود - عليه السلام - من الآية (٨٥).

(٧) سورة النساء من الآية (٧٩).

(٨) انظر: الجاسي ٣٩٦/١ حيث قل: " (وشرطها) أي: شرط وجوب حذف عاملها...". هـ.

بحث التمييز

التمييز: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات...

لما فرغ من بيان الحال، شرع أن يبين ما عداها، قدم التمييز على غيره لزيادة الاعتبار له، لكونه فاعلاً في المعنى غالباً^(١)، فهو مصدر من: مَيَّزَ يُمَيِّزُ لعرافان الذوق، ومعناه اللغوي: الفصل والتفرقة^(٢)، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله: ما أي: اسم نكرة، والقرينة: الاشتهار بذلك، يرفع الإبهام، وهو الاحتمال الحاصل بين مطلوب المتكلم وغيره، وهو شامل للحال والصفة وعطف اليان، ولما وصفه بقوله: المستقر وهو ما يكون ثابتاً في أصل الوضع، كما في العدد، خرج عطف البيان؛ لأن الإبهام الراجع هو له ليس بمستقر بحسب أصل الوضع، فإن قولك: (أبو حفص) ما وضعه الواضع مبهماً حتى يرفع (عمر) عنه الإبهام الوضعي، بل وضعه لإنسان معين، ثم اتفق منه أو من واضع آخر أن يوضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين، فحصل الإبهام عند السامع؛ لأجل الاشتراك العارض بالنسبة إليه لا الواضع^(٣)، وكذلك حال بعض الصفات، فإن (جارية) في قولنا: رأيت عيناً جارية، يرفع الإبهام عن ذات العين، لكن ذلك الإبهام ليس بمستقر في العين؛ لأنه إنما وضع دالاً على كل واحد من مدلولاته على التعيين، وحصول الإبهام فيه/ بالنسبة إلى السامع بسبب خفاء قرينة المراد عليه^(٤).

(١/٥٣)

وبقوله: عن ذات خرج الحال؛ لأنها رافعة للإبهام عن هيئة الذات لا عن نفس الذات^(٥)، وخرج به أيضاً بقية الصفات؛ لأنها إنما ترفع الإبهام عن عوارض الذات، فإذا قلت: جاءني رجل طويل، ففي (رجل) [ليس]^(٦) الإبهام فيه باعتبار الذات، وإنما الإبهام

(١) التمييز إما فاعل في الأصل كمن طاب زيد نفسه، وفي التثنية: (واشتمل السراي شياً)، أو مفعول كقوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) والأصل: طابت نعمت زيد، وفجرونا عيون الأرض، وإنما عدل عن الأصل وأمسك الفعل إلى ما يلائمه الفاعل والمفعول لضرب من المبالغة والتوكيد؛ لأن الشيء إذا ذكر مبهماً توفرت الدواعي إلى طلب فهمه، فإذا فُسر بعد ذلك فقد نكر مرتين. انظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٥٧٦، وانظر: شرح النحاة البديرة ١٩٠/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: اللسان (ميز) ٤٣٠٧/٦، والأصبهاني ص ٣٧٧، والصقفة الصفية ٥٠٢/١.

(٣) قال الجاسي ٣٩٩/١: "... قولك (أبو حفص عمر) كل واحد من (أبي حفص) و(عمر) موضوع لشخص معين، لا إبهام فيه، لكن لما كان (عمر) أشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في (أبي حفص) لعدم الاشتهار، لا الإبهام الوضعي". هـ.

(٤) انظر: شرح المصنف ٥٢١/٢، والإيضاح ٣٤٨/١، وشرح الرضى ٩١/٢، وابن القواس ص ٢٥٧، والأصبهاني ص ٣٧٧، والإقليد ص ٥٥٥، والجاسي ٣٩٨/١.

(٥) انظر: شرح المصنف ٥٢١/٢، والأصبهاني ص ٣٧٧، والدولت أبدي ل ٤٨/ب.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كفاية ابن الحاجب

مذكورة أو مقدرة، فالأول: عن مفرد مقدار غالباً، إما في عدد نحو: عشرون درهماً، وسيأتي وإما في غيره نحو: رطل زيتاً، ومنوان سماً،

فيه باعتبار الصفات، و(طويل) يرفعه^(١)، وخرج به أيضاً مثل (القيصري) فإنه إنما يرفع الإبهام عن هيئة الرجوع لا عن ذات الرجوع^(٢).

وقوله: مذكورة أو مقدرة تفصيل وتبيين لتلك الذات^(٣).

والاعتراض الذي يورد بصفات الأسماء المبهمة يندفع بما ذكرنا في تفسير قوله: (ما).

فالأول: أي: التمييز الذي يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن مفرد، والمراد بالمفرد هنا ما يقابل النسبة التي في الجملة أو ما يشابهها، وقوله: مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء^(٤)، وصفت للمفرد، وإنما قيد كون المفرد مقداراً بقوله: غالباً لأن المفرد قد لا يكون مقداراً^(٥)، كما يجيء، ثم المفرد المقدار إما في عدد صريحاً كما في نحو: عشرون درهماً، أو كناية كما في نحو: كم درهماً لك، وعندى كذا درهماً، وسيأتي بحث تمييز الأعداد في باب العدد^(٦) إن شاء الله.

وإما في غيره أي: ذلك المفرد المقدار إما في غير العدد، وهو: إما وزن، وهو ما يعرف به قدر الموزون نحو: رطل زيتاً، وتكرير المثال بقوله: منوان سماً^(٧) للإشارة إلى أن المفرد المقدار في الموزونات قد يكون تاماً بالتكوين وقد يكون تاماً بنون التثنية^(٨).

أو كيل، وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو: قفيزان^(٩) براء، أو مساحة، وهو ما يعرف

(١) انظر: الرضى ٩٠/٢.

(٢) انظر: شرح المصنف ٥٢٢/٢، وابن القوام ص ٢٥٧، والرضى ٩٠/٢.

(٣) قال الجاسي: " (مذكورة أو مقدرة) صفتان له (ذات) إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو: رطل زيتاً، والمقدرة نحو: طاب زيد نفساً، فإنه في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد، و(نفساً) يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه " اهـ انظر: الفوائد الضيائية ٤٠٠/١.

(٤) وهو إما عدد، أو وزن، أو كيل، أو مساحة، أو ما هو بمنزلة من مقايير معروفة عند المخاطب. انظر: شرح المصنف ٥٢٢/٢، والرضى ٩٢/٢، والأشمولي ١٩٦/٢.

(٥) في الأصل: (مقدار) وهو لحن.

(٦) لأنه أخص به، لئلا يتكرر ذكره، انظر: شرح المصنف ٥٢٢/٢.

(٧) المنوان: تثنية منان، وهو مائة وثمانون مثقالاً، كل مثقال درهم وثلاثة أسباع، فجملة: مائتا درهم وسبعة وخمسون درهماً ومنبع درهم. انظر: توجيه اللمع ص ٢١٠، وابن القوام ص ٢٥٨.

(٨) انظر: شرح الأصبهاني ص ٣٨٧.

(٩) القفيز: ثمانية مكاييك عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً. انظر: اللسان (قفر) ٣٧٠١/٥.

به قدر المسحوح، من: مسحت الأرض أى: ذَرَعْتُهَا، نحو: ما فى السماء موضع كف سحابها. وعلى الثمرة مثلها زبدا، فيفرد إن كان جنسا، إلا أن يُقصد الأنواع، ويجمع فى غيره.

ومقياس نحو: على الثمرة مثلها زبدا، فإن (مثلها) من المقايير التى يقاس بها الشيء، أى: على الثمرة زبداً معادل بنحو الثمرة فى المقدار^(١).

والمصنف لم يذكر بعضها لأن غرضه إيراد الأمثلة لما تم بالتقنين، أو بالنون، أو بالإضافة وإذا حاصل له فيما ذكره.

فيفرد أى: التمييز الذى عن مفرد مقدار حال التثنية والجمع إن كان ذلك التميز جنسا، وهو: ما يُطلق اسمه على الحقيقة المندرجة تحتها ما هى منها من القليل والكثير، نحو: الزيت والماء، والعسل، وغيرها، تقول: عندى رطل زبداً، وأرطال زبداً لأن الغرض من التمييز حيث لم يقصد منه الأنواع المختلفة بيان الحقيقة والدلالة على الجنس، وهو يحصل بالمفرد الذى أخصر من التثنية والجمع، إلا أن يقصد من الجنس الأنواع المختلفة فحينئذ يجب مطابقة التمييز ما قصد من التثنية والجمع؛ لعدم دلالاته على الأنواع، فتظهر فائدة التثنية والجمع حينئذ، تقول: عندى رطلان زيتين، وأرطال زبوتا^(٢).

ويُجمع التمييز فى غيره أى: فى غير الجنس إن كان المراد به جمعا، فيقال: عندى قنطار أثواباً، وعندى بيت كتباً^(٣).

وإنما لم يذكر التثنية مع أنه يثنى عند قصد التثنية؛ لكون حكمها مفهوما من الجمع، لعدم القائل بالفصل، أو لأنه أراد بالجمع: الجمع اللغوى، فيشمل التثنية أيضا^(٤).

وأورد صاحب العجودانى فى هذا المقام سؤالا باستفسار الفرق بين (زيت) و(ثوب) بأن أحدهما لا يثنى ولا يجمع، والآخر يثنى ويجمع، مع صدق تعريف اسم الجنس عليهما، ثم أجاب عنه بالارتكاب على التكلف المتعسف، ومن أراد العلم به فيطلب فيه، فإنما لم تورده^(٥) هربا عن التطويل.

(١) أنظر: الكتاب ١٨٩/١ حيث قال: " والمراد: على الثمرة مثل مقدارها زبداً، فحذف المضاف الذى هو المقدار وأقيم المضاف إليه الذى هو الضمير مقامه " أ. هـ. وأنظر: الفوائد والقواعد ص ٣٠٧.

(٢) أنظر: شرح الأصبهائى ص ٣٧٩، والدولت أبدي ل ٤٩/أ.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٥٢٣/٢، والإيضاح ٥٣١/١، وابن القوام ص ٢٥٨، والأصبهائى ص ٣٧٩.

(٤) قال الدولت أبدي ل ٤٩/ب: " وإنما اكتفى بذكر الجمع لأنه لما حاز الجمع فالتثنية أولى، أو المراد به الجمع اللغوى فيشاول التثنية أيضا " أ. هـ.

(٥) أنظر: شرح العجودانى ص ٢٣٠ حيث قل: " فإن قلت: ما المر فى أن (زيتا) جنس حتى لا يثنى ولا يجمع إلا عند إرادة الأنواع، و(ثوب) ليس بجنس حتى يثنى ويجمع مطلقا، مع أن اسم الجنس وتعريفه يشملانها؟ قلت: كان هذا أمر يرجع إلى المراد، بيانه: أن الجنس ما يطلق على كثيرين من

ثم إن كان بالتوين أو بنون التثنية جازت الإضافة،

ثم اعلم أن الاسم المفرد لابد وأن يكون تاماً، بمعنى: أن يكون على حالة متمتع معها إضافته وحصول ذلك بأحد الأشياء الأربعة: التوين إما لفظاً، كما مر مثاله، أو تقديرًا كما في نحو: هو أحسن وجهًا، والأعداد المركبة أحد عشر إلى تسعة عشر، و(كم) الاستفهامية، والخبرية إذا فصل بينها وبين مميزها، و(كذا)، كذا قيل^(١)، وفيه نظر، ونون التثنية، ومثالية نون الجمع، والإضافة، ولهذا يسمى اسماً تاماً^(٢)، ثم ذلك قد يكون لازماً، وقد يكون زائلاً^(٣).

ثم إن كان تاماً بالتوين لفظاً كما في مثل: راقود خلاً، أو بنون التثنية كما في مثل: قفيزان برأ، جازت الإضافة، أي: إضافة الاسم المفرد إلى تمييزه، بحذف ما يمتعه معها، فيكون من القسم الثاني، تقول: رقاؤذ خل، وقفيزا بر - بالإضافة - لأن الغرض منه رفع الإبهام، وهو كما يحصل بالنصب، يحصل بالإضافة^(٤)، مع أن فيها نوعاً من التخفيف.

ويعلم من قوله: (جازت) أنه جاز تركها.

فإن قلت: لو قال المصنف بعد قوله: (أو بنون التثنية): (أو بنون الجمع) لكان أشمل، حتى يدخل فيه مثل: حصون وجوها^(٥).

قلت: تمييز مثل هذا ليس من تمييز المفرد عند المصنف؛ لأن المراد من المفرد عنده:

غير قيد فإذا قيد بشيء غير معين فهو نوع، وإن قيد بشيء معين فهو فرد، فالمتكلم إذا أراد التمييز بجنس الثوب قال: ثوباً، وإذا أراد بالتواضع قال: أثواباً، وإذا أراد التمييز بالفرد قال: أثواباً كذلك، فالمصنف - رحمه الله - أراد أن يبين تلك المعاني الثلاثة فقال: "يقدر إن كان جنساً"، ليكون بياناً لإرادة الجنس، ثم قال: (إلا أن يقصد الأنواع) ليكون بياناً لإرادة الأنواع، ثم قال (ويجمع في غيره) ليكون بياناً لإرادة الأفراد ثم تخصيص مثال الجنس بالزيت ومثل الفرد بالثوب والكتب والآباء - في بعض الشروح - لأن بعض الأثماء بحيث لا يتميز أفرادها في الخارج إلا باختلاف المحال، ويتميز أنواعها مع قطع النظر عن اختلاف المحال كالزيت والخل، وبعضها بحيث يتميز أفرادها من جميع الوجوه كالثوب والكتب والآباء، وكان تمثيل الجنس والأنواع بالقسم الأول، وتقسيم الأفراد بالقسم الثاني أظهر^(٦) هـ.

(١) هذا قول الإسفراييني أنظر: لباب الإعراب ص ٣٣٢.

(٢) قال ابن الخيال: "ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة" اهـ أنظر: الغرة المخفية ص ٢٧٦.

(٣) يعنى بالزائل ما يجوز زواله إلى الإضافة، ويعنى باللزم ما لا يجوز العدول عنه إلى الإضافة، وما يزول أنت فيه مخير إن شئت أثبتته ونصبت ما بعده، وإن شئت حذفته وخفصت ما بعده، وذلك التوين، ونون التثنية. أنظر: ابن يعيش ٧٢/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٢/١، والتخدير ٤٤٩/١.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٥٢٣/٢، وابن القواس ص ٢٥٨.

(٥) قال الرضی ١٠٠/٢: "وأما قولهم في حصون وجهًا: حصنو وجهه، فليس من هذا الصنف؛ لأن التمييز فيه عن نسبة، وكلامنا في التمييز عن المفرد" اهـ وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٥٤/١.

هو ما يقع التمييز عن نفسه، وههنا ليس كذلك؛ لأن الضمير في (الحسن) المنسوب إليه عائد إلى
والأ فلا.

المبتدأ، والإبهام في تسبته إليه في نفس الحسن، فيكون من قبيل ما يقع تمييزه عن ذات
مقدرة، والمصنف لما كان بصدد بيان الأول^(١) لم يورده، نعم لو قيل: مراده بيان ما تم
بشيء وامتنع به عن الإضافة مع جواز حذفه وهو منه فذكره أولى، لكان له وجه.

والأ أي: وإن لم يكن تمام ذلك الاسم بالتثنية لفظاً، أو بنون التثنية، بل يكون بشيء
آخر فلا، أي: فلا يجوز إضافة^(٢) المميز؛ للزوم وجود المانع، فيكون/ من القسم الأول؛ لأن
ذلك الشيء إما شبيهه نون الجمع كما في نحو: عشرون درهماً، وقد تعذرت الإضافة فيه^(٣)؛
لأنه لو أضيف لكانت إضافته إما مع النون فلا يستقيم؛ لأن هذه النون شبيهة نون الجمع،
وكما تسقط تلك عند الإضافة فحق ما هو شبيهه أن يسقط عندها بالأولوية، أو مع حذف
النون، فهي كذلك^(٤)؛ لأن هذه من نفس الكلمة؛ لأنه اسم موضوع بالواو والنون لعدد معين،
وما هو كذلك لا يحذف للإضافة، فلم يجر إضافته.

وفيه نظر^(٥)؛ لأنه لو صح ذلك لما تخلف عن لازمه، واللازم باطل لوجود التخلف في
نحو: عشريك، وعشري رمضان، وبطلانه يستلزم بطلان الملزوم، فالأولى أن يقال: إنما لم
يجز إضافته إلى المميز لأنه يضاف إلى غيره، فلو أضيف إليه يلزم اللبس بينهما، وعدم
إضافته لأجل الفرق^(٦)، ولم يجعلوا القضية في الفرق على العكس لأن رعاية ما هو حق
النون - باعتبار كونه من أصول الكلمة - من ترك الإضافة معه أولى فيما كثر معه
استعماله وهو المميز، مع حصول الفرق بترك الأولى في القليل.

أو الإضافة: فلا يصح الإضافة أيضاً لأنها [إن]^(٧) كانت مع حذف^(٨) المضاف إليه الأول
فقد

(١) في الأصل: (لما كان بصدد في بيان) بزيادة لفظ (في).

(٢) في الأصل: (إضافة) وهو تصحيف.

(٣) قال ابن الحاجب ٥٢٤/٢: "لا تجوز الإضافة لتعذرهما، إذ لا يستقيم حذف النون مع الإضافة، ولا
بقاؤها، فتعذرت الإضافة". هـ، وانظر: شرح الأصبهاني ص ٣٨٢.

(٤) أي: لا يستقيم الإضافة مع حذف النون.

(٥) انظر: الجاسي ٤٠٤/١، والكناش ١٩٠/١.

(٦) قال في الكناش ١٩٠/١: "إنما لم تجز إضافة العشرين إلى المميز وجازت في غيره، أعني في نحو:
عشرون، لأن العشرين في الأصل صفة لمميزها؛ لأن أصل عشرين درهماً؛ تراهم عشرون، وصفة
الشيء لا تصاف إليه، ولا يضاف الموصوف إلى صفته، وليس كذلك عشرون، فافترقا". هـ.
وانظر: التصريح ٣٩٧/١ وقد قال: "وإنما وجب النصب فيما كان كعشرين درهماً وامتنع جرده لأنه
يضاف إلى غير التمييز نحو: عشري زيد، فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس، فلا يعلم هل هو تمييز
أو لا؟ ولم يعكس الأمر دفعاً لإضافة الشيء إلى نفسه، لأن العدد هو التمييز في المعنى". أ. هـ.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) في الأصل: (حذف) وهو خطأ.

وعن غير مقدار مثل: خاتم حديدًا، والخفض أكثر.

فسد المعنى؛ لأن المعنى الذي كان التمييز لأجله إنما هو في نسبة المثلية إلى التمرة، لا إلى الزبد وإن كانت مع وجوده فلا يصح أيضا لوجود الأول ووجود الفاصل بينهما من غير ضرورة^(١)، والثاني: أن فائدة الإضافة إن حصلت بالأول كان الثاني ضائعا، وإلا كان الأول ضائعا^(٢).

فإن قلت: غاية ما لزم من الدليل أن إضافة المضاف إلى التمييز غير جائز، أما إضافة المضاف إليه إليه هل يجوز ذلك أم لا؟ فلم يعين منه!

قلت: هذا أيضا غير جائز؛ لفساد المعنى حينئذ، إذ ليس الغرض في المثال المذكور تبيين التمرة بالزبد، بل هو يبين مثل التمرة بالزبد، فكانت الإضافة تؤدي إلى ما ليس بمقصود في المعنى، وامتناع إضافة مجموعهما ظاهر لا يحتاج إلى البيان^(٣).

وقد يكون ذلك التمييز عن مفرد غير مقدار كما في مثل: خاتم حديدًا^(٤)؛ لأنه لا يعرف به مقدار الشيء، وفسره بعضهم بكل نوع^(٥) أضيف إلى جنسه.

والخفض أي: الجر بالإضافة في هذا القسم أكثر من النصب بترك الإضافة^(٦)؛ لأن رقع الإبهام الذي هو الغرض من التمييز لما حصل بالإضافة وكانت هي الأصل بالنسبة إلى النصب؛ لدخولها في المبهومات^(٧) المقتضية للإعراب، وكونه على التثنية بالمفعول أولى أن يكون أكثر منه.

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٥٤/١.

(٢) قال الرضي ١٠٠/٢: "وأما الإضافة فلما امتنع الإضافة معها؛ لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف، فإن أضفت مع حذف المضاف إليه كما تقول في: عندي مثل زيد رجلا: (مثل رجل) فسد المعنى؛ لأنك تريد: عندي رجل، ولا تريد: عندي شيء مثل رجل، وكذا لو قلت فيه: عندي ملوّه صلا: (ملء عمل) لأن الملء هو قدر ما يملأ، ولا معنى لقولك: قدر ما يملأ العمل". هـ وانظر: ابن القواس ص ٢٥٩.

(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٥٤/١ وقد نقل الشارح عنه دون أن يشير إليه.

(٤) قال النولت أباؤ ل ٤٩/ب: "قوله: (عن غير مقدار) مما ليس بكيل، أو وزن، أو عدد، أو مقياس، عطف على قوله: (عن مفرد مقدار غالبا) نحو: خاتم حديدًا، قبل الخاتم منهم باعتبار الجنس تام بالتثنية فالتثنية تميزا".

(٥) منهم: ابن القواس في شرحه ص ٢٦٠ حيث قال: "... نحو: خاتم حديدًا، وياب ساجا، وهو كل نوع أضيف إلى جنسه، فإن أضيف إلى ما يشبه الجنس في الصلاية فهو حال". هـ وبهذا أيضا قل الأصبهاني في: شرحه ص ٣٨٢، وصاحب الكناش ١٩١/١.

(٦) قل ابن الحاجب ٥٢٤/٢: "قوله: (والخفض أكثر) لأنه ليس من باب المقدير، والإضافة مستقيمة وهي الأصل في الياب، فكانت أولى لذلك". هـ وانظر: ابن القواس ص ٢٦٠، والجامي ٤٠٤/١، والهمع ٢٦٤/٢.

(٧) في الأصل: (الأمهات) وهو تصحيف.

[تمييز النسبة]

والثاني: عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها نحو: طاب زيد نفسا.

والثاني: أي: التمييز الذي يرفع الإبهام المستقر عن ذات مقدرة هو التمييز عن نسبة حاصلة في جملة، أو عن نسبة حاصلة في ما ضاهاها، أي: ما يشابه الجملة^(١)، مثال الأول: نحو: طاب زيد نفسا.

اعلم أن ظاهر كلام المصنف يدل على أن المراد من الذات المقدرة هي النسبة التي في الجملة أو ما ضاهاها، كما صرح به في شرحه حيث قال^(٢): "فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها إلى أمر يتعلق بالمذكور، ثم يميز بعد ذلك، فلو لا ذلك لم يكن ثمة ما يحتاج إلى تمييز^(٣)؛ لأن قولك: (طاب زيد) لا إبهام في كل واحد من (طاب) و(زيد) وإنما الإبهام نشأ عن نسبة (الطيب) إلى أمر يتعلق بـ (زيد) ."

ورد بعضهم هذا؛ لأنه كما [لا]^(٤) إبهام في كل واحد من (طاب) والذات المذكورة^(٥)، كذلك لا إبهام في أصل النسبة لأنها معلومة محقة.

فالمراد من الذات المقدرة هو الأمر المتعلق به النسبة متعلقا إلى الذات المذكورة، فإن النسبة وإن كانت متعلقة بـ (زيد) ظاهرا، لكنها في الحقيقة متعلقة إلى مقدر متعلق به، لجواز ذلك، لتغاير الجهتين، فمعنى (طاب زيد نفسا): طاب من أسور زيد، ثم يفسر ذلك الأمر المبهم إما بالنفس أو غيرها، وأيضا في إطلاق لفظ الذات على النسبة تساهل؛ لأن الذات في غرضهم لا يستعمل إلا في العين، والنسبة من المعاني، لا منه.

قلت: هذا كلام حق لا شبهة فيه، والمصنف صرح به أيضا في شرح المفصل^(٦)، لكن الظاهر ليس بمراد كلامه ههنا، بل فيه مقدر، تقديره: الثاني عن ذات مقدرة ناشئة من نسبة في جملة، يعني: ذلك التمييز تمييز عن ذات مقدرة، وتلك الذات إنما نشأت في علم السامع عن نسبة في جملة، وإن كانت تلك النسبة ناشئة من الذات في

(١) قال الرضوي ١٠٠/٢: "وتليه الجملة إما اسم الفاعل مع مرفوعة نحو: زيد متقى شحما، والبييت متعلق لاراء أو اسم المفعول نحو: الأرض مفجرة عينا، أو فعل التفضيل معه نحو: (ألا أكرمك منك مالا) أو الصفة المثبتة معه نحو: زيد طيب أبا، أو المصدر نحو: أعجبتني طيبه أبا، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: حسبك بريد رجلا، وويلد زيد رجلا، ويا لزيد قارسا" أ هـ وانظر: الجامي ٤٠٥/١.

(٢) انظر: شرح المصنف ٥٢٥/٢ - يتصرف - يميز في النقل.

(٣) في الأصل: (تمييزه) وما أثبتته من شرح المصنف.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: (المذكور) وهو تصحيف.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٩/١.

الحقيقة؛

وزيد طيبٌ أبا وأبوةً وداراً وعلماً، أو في إضافة نحو: أعجبنى طيبٌ زيدٌ أبا وأبوةً وداراً وعلماً والله درةٌ فارساً.

هذه النسبة لم^(١) يفهم مقدرٌ ما، يؤيده ما قال المصنف في شرح المفصل^(٢): "والذات المقدرة إنما تكون"^(٣) باعتبار النسبة.

ومثال الثاني نحو: زيدٌ طيبٌ، فإن المراد من المشابهة^(٤) للجملة: اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة^(٥).

وجه المشابهة بينها وبين الجملة كونها منسوبة إلى ضمائرها، كما أن الفعل منسوب إلى فاعله، لكن تلك النسبة لكونها غير أصيلة^(٦) فيها لم تكن هذه الأسواء جملة معها^(٧).

وإنما أورد في المثال أربعة أشياء إشارة إلى أن التمييز لا يخلو من أن يحتمل إلى أن يرجع إلى ما انتصب عنه وإلى متعلقه كقوله: أبا وأبوةً، أو لا، بل يجب رجوعه إلى متعلقه كقوله: وداراً وعلماً^(٨)، وكل واحد منهما إما اسم عين كأول المثاليين في القسمين، أو اسم معنى كثاني المثاليين في القسمين.

أو عن نسبة حاصلة في إضافة، وإنما أفردتها بالذكر ولم يعدها^(٩) من جملة ما يشايه الجملة لأن النسبة فيها خارجة عن المضائق، بخلاف المشابهات / فإن (١/٥٤) النسبة في مفهوم هذه داخلة كما في الجملة ولهذا صارت شبيهة، وكذا في الحاسية، مثاله نحو: أعجبنى طيبٌ زيدٌ - بإضافة (الطيب) إلى (زيد) - أبا، وذكر قوله: أبوةً، وداراً وعلماً على قياس ما مر^(١٠).

(١) في الأصل: (لو) وهو تصحيف.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٠/١.

(٣) في الأصل: (يكون) وما أثبتته من الإيضاح.

(٤) في الأصل: (المشابهة) وهو تصحيف.

(٥) انظر: الرضى ١٠٠/٢، وانظر هامش (١) من الصفحة السابقة.

(٦) في الأصل: (أصيل) وهو تصحيف.

(٧) قال ابن هشام في شرح الكافية ل ٦٤/ أ: "وإنما كان مضاهياً ولم يكن جملة لأن الإيهام لشأ من نسبة الضمير إلى الصفة، وليست جملة مع ضميرها بل هي مفردة معه، وإنما ضاهت الجملة من حيث إن فيها مستنداً ومستنداً إليه... إلخ".

(٨) انظر: الرضى ١٠١/٢، والجامي ٤٠٥/١.

(٩) في الأصل: (يعد) وهو تصحيف.

(١٠) انظر: الجامي ٤٠٦/١.

ومنه لله درة فارساء الدر في اللغة اللين، وفيه خير العرب إذ به معاشهم، ولما كان ذلك

ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولتعلقه،

معظماً عندهم مرغوباً فيه استعملوه موضع الخير، أي: لله ما خرج منك من خير، ويقال في الذم بالنفي، أي: لا در درة^(١).

وفيه إشارة إلى رد قول صاحب المفصل حيث عدّ هذا المثال من تمييز المفرد مثل: على التمرة مثلها زيد^(٢)، لا عن تمييز النسبة، كما فعله المصنف، مستنداً لعدم^(٣) الاستقامة من جهة المعنى، لأن المعنى: لله در قروسيته، فهو مثل: يعجبني حسن زيد^(٤)، لأن المعنى فيه: يعجبني حسن أبوته^(٥)، والفرق بين المثالين بين، وإلا فالاستدراك.

ثم إن كان التمييز الذي عن نسبة اسماً غير صفة يصح جعله، أي: جعل ذلك الاسم بمعنى حملة^(٦) فهو هو وإطلاقه لما انتصب التمييز عنه وهو الذات المذكورة، وسبب التسمية بهذا الاسم كون نسبة العامل إليه في الظاهر سبباً لانتصابه، لا بمعنى أنه هو فاعل فيه^(٧)، فحينئذ اندفع ما يقال^(٨): "من أن في إطلاق (ما انتصب عنه) على الاسم المذكور نظراً؛ لأن التمييز غير منتصب عنه بحال".

جاز أن يكون ذلك التمييز له، أي: لما انتصب عنه، وجاز أن يكون لمتعلقه^(٩)، فإن

(١) أنظر: اللسان (در) ١٣٥٦/٢، ومختار الصحاح ص ١٠٩، والإقيد ص ٥٥٩.

(٢) قال صاحب المفصل ص ١٠٠: "وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدراً كيلاً كقفيان، أو وزناً كمتوان، أو مساحة كوضع كف، أو عدداً كعشرون، أو مقياساً كملوء، ومثلها، وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم: ويحه رجلاً، وله دره فارساً، وحسبك به ناصراً" أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٢٦٢، وابن يعيش ٧٣/٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ٦٤ أ.

(٣) في الأصل: (بعد) وهو سهو.

(٤) قال في الإيضاح: "..... ثم فسر ما جاء من تمييز المقدرات من غير المقادير بقوله: لله دره فارساً، وحسبك به ناصراً، وهو غير مستقيم من جهة أن المعنى في: (له دره فارساً) لله در قروسيته، فهو مثل قولك: يعجبني حسن زيد أباً، والمعنى: حسن أبوته، وإذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل؛ لأنه من باب تمييز النسبة الإضافية" أ. هـ.

(٥) في الأصل: (أيه) وما أثبتته من الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٥/١.

(٦) في الأصل: (جملة) وهو خطأ.

(٧) قال الدونت أبادي ل ٥٠/١: "وجملة (ما انتصب عنه) من باب المجاز؛ لأن التمييز لم ينتصب عنه، لكنه لما كان سبباً لنصبه حيث انتصب باعتبار لمبة الفعل إليه يسمى منتصباً عنه مجازاً" أ. هـ.

(٨) هذا قول العجواني في: شرحه ص ٢٣٥.

(٩) اعترض الرضوي على هذا فقال ١٠٣/٢: "ما كان ينبغي له هذا الإطلاق؛ فإن (رجلاً) في (كفى زيد رجلاً) صح أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلقه، وكذا (علماً) صح أن يكون صفة لما انتصب عنه، ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقه" أ. هـ.

والأفوه لمتعلقه.

(أبأ) - مثلاً - فى قولنا: طاب زيد أبأ، يصح أن يحمل بهو هو ويطلق على (زيد) فيقال: زيد أب، فيتعلق الإرادة له منه، ويصح أن يحمل كذلك ويطلق [على] (١) أبه، فحصل ذلك، فالعطف على الأول: طاب زيد من جهة كونه أباً للأولاد، وعلى الثانى: طاب زيد من جهة أن له أباً (٢).

والأفوه: وإن لم [يكن] (٣) التمييز اسماً صالحاً لذلك فهو متعين لمتعلقه أى: لمتعلق (٤) ما انتصب عنه، كما فى قولنا: طاب زيد علماً، فإن العلم لا يصلح إلا جهة واحدة فكان متعلق زيد (٥).

ثم اعلم أن الاعتراضين اللذين أوردهما صاحب المتوسط (٦) فى هذا المقام، ليسا بواردين على ما ذكرنا، وهو ظاهر عند المتأمل، وإنما يردان على المنقول عن بعض الشروح (٧) وهو: ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له؛ لأن لزوم اتحاد الشرط والجزاء ظاهر حينئذ، وعدم استلزام انتفاء صفة المجموع المذكور أن يتعين لمتعلقه ظاهر أيضاً، على أنه لو تأمل المتأمل حق التأمل فيما قدرناه فى تفسير عبارة الكتاب وجد التغاير بينهما من حيث المفهوم، فلا يلزم اتحادهما، واندفع السؤال الأول، وأما تمثيله بـ: طاب زيد نفساً، فى إثبات السؤال الثانى ففاسد؛ لأننا لا نسلم أن يكون النفس مما انتصب عنه بالمعنى المذكور؛ لأنه لا يصح حملها عليه، فيكون لمتعلقه؛ لأن

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: الأصبهاني ص ٣٨٤، والصفوة الصفية ٥٠٩/١، والجامى ٥٠٧/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (لمتعلقه) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٥٢٦/٢، والكناش ١٩٢/١.

(٦) قال صاحب المتوسط ص ١٩٨: "قوله: ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه... إلخ، أى: إن كان التمييز اسماً صالحاً لأن يرجع إلى ما انتصب عنه وإلى متعلقه جاز أن يكون له، وجزأ أن يكون لمتعلقه، نحو: طاب زيد أبأ، فالأب جاز أن يكون نفس زيد، وجزأ أن يكون من ولد زيد، ونحو: طاب زيد أبوة فالأبوة جاز أن يكون المراد بها أبوة زيد، وأبوة من ولده، وإن لم يكن صالحاً لذلك تعين أن يكون لمتعلق ما انتصب عنه، وإلا امتنع أن يكون تمييزاً عنه، نحو: طاب زيد علماً وداراً، فالعلم، والدار لا يصلح إلا لجهة واحدة وهى أنه متعلق ما انتصب عنه، وهذا ما فهمته من شرح المصنف فى هذا الموضع، وفيه نظر؛ لأنه يلزم أن يكون الشرط والجزاء واحداً، وهو غير مقيد، ولأنه يلزم من انتفاء صحته المجموع المذكور أن يكون لمتعلق ما انتصب عنه، لجواز أن يكون لما انتصب عنه، كقولنا: طاب زيد نفساً، ولأن النص غير مساعد لهذا التمرح، وإن حملناه على مقتضى النص أشكل بمثل: طاب زيد نفساً، يصح جعله لما انتصب عنه، لامتناع جعله لمتعلقه" أ. هـ.

(٧) أنظر: شرح العجواني ص ٢٣٦.

المراد من المتعلق نفس مدلول التمييز، لا متعلق آخر

فيطابق فيهما ما قصد، إلا يكون جنسا،

له، وبهذا ينفع قوله^(١): " وإن حملناه على مقتضى النص أشكل بمثل: طاب زيد نفسا، يصح جعله لما انتصب عنه، لامتناع جعله لمتعلقه"، ولئن سلم فيجوز أن يراد به غير النفس، إذ من المعلوم أن النفس لا يكون إلا عين لما انتصب عنه، نعم الإيراد بالأبوة في تمثيل ما يحمل الوجهين سهو ظاهر.

فيطابق التمييز فيهما، أى: فيما يكون التمييز لما انتصب عنه، وفيما يكون لمتعلقه ما قصد من الأمر الذى تُسبب إليه العامل فى المعنى، من إفراده وتثنيته وجمعه، مطابقا للمنسوب إليه فى اللفظ، فنقول إذا كان لما انتصب عنه: طاب زيد أباء، والزيدان أبوين، والزيدون أباء، وإنما لزمست^(٢) المطابقة ههنا لاتحاد الحاصل بين المميز والمميز حينئذ، وكذلك نقول إذا كان لمتعلقه: طاب زيد أيا، إن قصدت أبا له فقط، وزيد أبوين، إن قصدت أبا وجدا، وزيد أباء، إن قصدت أبا وأجدادا له^(٣)، فهذه المطابقة فى القسم الثانى واجبة إن كان التمييز للمتعلق، مع صلاحيته لما انتصب عنه، وإلا فهى أكثرية لا كلية، إذ هى لازمة عند اللبس، وعند غيره لا، كما فى قولك: طاب الزيدون داراً، عند القصد إلى أن لكل منهم^(٤) داراً، وطاب بسببها، وذلك لأن الغرض رفع الإيهام من الأمر الذى تُسبب إليه الطيب حقيقة، وهو يحصل بالمفرد، وكذلك الكلام فى نحو: هم حسنون وجهاء، قالوا: إن الأفراد ههنا أولى من الجمع مع عدم اللبس، ومع أن الجمعية مستفادة مما قبله^(٥).

إلا أن يكون التمييز جنسا كـ (العلم) من حيث هو علم، فحينئذ لم يطابق لما قصد؛ لأن الجنس لوقوعه على القليل والكثير يشتمل الاثنين وما فوقه، فلا حاجة إلى تغيير الصيغة إلى التثنية والجمع، فنقول: طاب زيد علما، دائما^(٦).

(١) الضمير عائد على صاحب المتوسط ونظّر قوله فى: شرحه ص ١٩٩ مع اختلاف يسير فى النقل.

(٢) فى الأصل: (لزم).

(٣) انظر: شرح المصنف ٥٢٧/٢، والرضى ١٠٣/٢، والأصبهاني ص ٣٨٤، والجامى ٤٠٧/١.

(٤) فى الأصل: (منهما) وهو سهو.

(٥) هذا معنى قول ابن مالك فى التسهيل ص ١١٥: " وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى"، وقال فى شرح التسهيل ٣٨٥/٢: " أثرت بذلك إلى أن المميز الذى لم يحدد بالأول معنى قد يكون بعد جمع فيختار إفراده إذا لم يوقع فى محذور كقوله تعالى: {فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا} فالأفراد فى هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف، والجمعية مقهومة مما قبل " أ. هـ. وانظر: لباب الإعراب ص ٣٣٧، والارتشاف ١٦٢٦/٤.

(٦) قال الرضى ١٠٥/٢: " قوله: إلا أن يكون جنسا،... نقول: طاب زيد أبوة، سواء أردت أبوة نفسه، أو أبوة أبيه فقط، أو أبوة أبويه، أو أبوة أبنائه، وكذا نقول: طاب الزيدان أو الزيدون أبوة، وتريد الأبيات المذكورة، وكذا نقول: طاب زيد علما، مع كثرة علومه " أ. هـ.

إلا أن يقصد من الجنس الأنواع المختلفة يُطابق التمييز لما قصد جنسا؛ لأن الجنس وإن دلّ على الأحاد منه لكنه لا يدلّ على الأنواع منه فحينئذ يجب المطابقة، حتى يدلّ على المراد، فنقول: طاب زيد علمين، إن كان طيبه بسبب علمين مختلفين، وطاب زيد علوما، إن كان طيبه بسبب علوم كثيرة^(١).

وما قيل^(٢): "إن في كلام المصنف تناقضا؛ لأن الاستثناء الأول يدلّ على عدم المطابقة فيما إذا كان التمييز جنسا، والاستثناء الثاني يدلّ عليه فيه"، ليس بشيء؛ لأن^(٣) الاستثناء الأول دالّ على عدم المطابقة عند عدم القصد إلى الأنواع / من الجنس، والثاني (٥٤/ب) دالّ على المطابقة عند القصد إليها، فلا تناقض لعدم اتحاد المحل.

فإن قلت: قولكم التمييز إذا كان جنسا لما يطابق لما قصد، يستلزم المحذور؛ لأن ما قصد من التثنية والجمع من الجنس إما يمكن قصده إذا قصد الأنواع، وإلا فلا يمكن قصد التثنية والجمع من الجنس من حيث هو، فحينئذ يتحدّ المحل ويلزم المحذور!

قلت: لا نسلم ذلك، وإنما يكون كذلك إذا كان قصد تثنية الأنواع وجمعها، وأما إذا قصد تثنية الأفراد وجمعها فلا^(٤) نسلم أنه لا يمكن قصدهما إلا بقصد الأنواع وهو ظاهر، وأما إطلاق التمييز على الأفراد مفرداً فلا تخلو منها في حقيقة الأنواع الشامل إياها، بخلاف الأنواع فإنها مختلفة^(٥) بالحقيقة، فناسب أن يطلق عليها لفظ فيه، على أن المراد مما يطلق هو عليه حقائق مختلفة يستحقّ كل منها أن يعبر عنها بصيغة على حدة، لكنها لما كانت مشتركة في حقيقة الجنس عُبّر

(١) انظر: الكنز ١/١٩٣، والأصهباني ص ٣٨٥.

(٢) قاله الإستراباذي في الشرح المتوسط ص ٢٠٠ ونصه: "ولقاتل أن يقول: في عبارة الكتاب نظر؛ لأن قوله: (إلا أن يكون جنسا) ممتنّي من قوله: (يطابق فيهما ما قصد) والاستثناء الثاني: استثناء من الأول فيكون معناه: يطابق التمييز في الصورتين ما قصد؛ إلا أن يكون التمييز جنسا فإنه لا يطابق ما قصد إلا أن يقصد به الأنواع فإنه يطابق ما قصد، وفصاده ظاهر؛ لأن الاستثناء الأول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس، والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس، وهو محال، وجوابه: أنا لا نسلم امتحالته، فإن الأول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس إذا لم يقصد الأنواع المختلفة، والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع في الجنس إذا قصد الأنواع المختلفة" اهـ.

(٣) هذا تعليل الإستراباذي في الشرح المتوسط، انظر: الهامش السابق.

(٤) في الأصل: (ولا) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (مختلفان) وهو تصحيف.

عنها بالصيغة التي في قوة الفاظ متعددة.

وإن كان صفة كانت له وطبقه، واحتملت الحال.

وإن كان التمييز صفة أي: اسماً مشتقاً، سواء كان ذلك بالتصريح كما في قولك: طاب زيد فارساً، أو بالتأويل كما في قولك: كفى بزيد رجلاً، فإن معناه: كاملاً في الرجولية^(١)، كانت تلك الصفة متعينة له، أي: لما انتصب عنه، ولا يحتمل أن يكون لمتعلقه، وطبقه^(٢)، أي: طبق التمييز حينئذ لما انتصب عنه في الأفراد والتثنية والجمع؛ لأنه ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً ولا يطابقه^(٣)، أو لكونها إياه في المعنى وجب المطابقة بينهما تقول: لله دره فارساً، والله درهما فارسين، والله درهم فوارس وإنما كانت متعينة له لأن الأصل أن يكون التمييز للمذكور ترجيحاً له، لكن الاسم لقوته وعدم استدعائه محلاً يقوم به يصح أن يجعل للقبيلين، بخلاف الصفة فإنها لكونها مقتضية في نفسها محلاً تقوم به جعلت للمذكور عملاً بالأصل وتكميلاً لحقها.

وقيل: فيه نظر؛ لأن (والدأ) في قولنا: طاب زيد والدأ، صفة، مع أنها لم تتعين لما انتصب عنه، بل يحتمله وملتصقه.

قلت: هذا سهو ظاهر؛ لأنه ليس المقصود أن التمييز إذا كان صفة يتقطع عن احتمال كونه لمتعلق^(٤) انتصب عنه، إذ هو ثابت في جميع الصور، حتى لو قلنا: معنى قولنا: لله دره فارساً لله دره من جهة أن له فارساً، لصح المعنى، بل المقصود: أن جعل التمييز حينئذ لما انتصب عنه أولى لما ذكرنا اتفاقاً، وبهذا تعين له في الاستعمال وإن احتمله من حيث المعنى، فافهم.

وإذا كان التمييز عنه احتملت تلك الصفة الحال، أي: أن تكون حالاً ولهذا قال بعض النحاة: إن (فارساً) في المثال المذكور حال^(٥)، لكن الصحيح أنه تمييز؛ لأن المقصود منه المدح بالفروسية والدعاء للمذوح بها، والمناسب لهذا المعنى أن يكون تمييزاً؛ لأنه يفيد

(١) انظر: الجاسي ٤٠٨/١.

(٢) قال الجاسي ٤٠٩/١: "وطبقه" الواو بمعنى (مع) والطينق: مصدر بمعنى المطابقة، أي: كانت الصفة صفة له مع مطابقتها إياه، أو مطابقته إياه، ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل، والواو للطف على خبر (كانت) أي: كانت الصفة صفة له ومطابقة إياه، والمراد بالمطابقة: الاتفاق في الأفراد، والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث، لكونها حاملة لضميره * أ. هـ.

(٣) انظر: الرضي ١٠٥/٢.

(٤) في الأصل: (لمتعلقاً) وهو تصحيف.

(٥) قال الرضي ١٠٥/٢: "قال الأكثرون: هي تمييز، وقال بعضهم هي حال، أي: ما أعجبه في حال فروسيته" * أ. هـ.

شرح كافيّة ابن الحاجب

الإطلاق والتعميم في الدعاء، بخلاف الحال فإتيها مخصصة في حال كونه فارساً، فالأول أولى^(١).

ولا يتقدم التمييز على العامل، والأصح أن يتقدم على الفعل،

ولا يتقدم التمييز على العامل إذا لم يكن فعلاً أو اسم فاعل أو مفعول بالاتفاق، لأن ذلك العامل ضعيف فلا يعمل مؤخراً، والمذهب الأصح وهو مذهب جمهور البصريين وسيبويه^(٢) ألا يتقدم التمييز أيضاً على العامل الفعل أو اسم الفاعل، والمفعول، لوجوه:

الأول: أن التمييز فاعل^(٣) في المعنى غالباً، لأن أصل: طاب زيد نفساً: طاب نفس زيد، أو موصوفاً بما انتصب عنه لأن أصل: منوان سمناً: سمن منوان، وكذا القياس في غيره، وإنما أزيل عنه توخيضاً لضرب من المبالغة والتوكيد، وكما لا يتقدم الفاعل على الفعل كذلك لا يتقدم التمييز لذلك، وما هو بمعنى المفعول منه محمول عليه.

والثاني: أن التمييز تفسير وتفصيل، فلو قدم على الفعل لزم تقديمه على المفسر أيضاً، وهو غير جائز.

والثالث: أن الغرض منه ذكر الشيء مجملًا أولاً، ومفسراً ثانياً؛ ليكون أوقع في النفس

(١) وهذا قول ابن الحاجب في شرحه ٥٢٨/٢، والإسفرائيلي في: لباب الإعراب ص ٣٣٨، وأنظر: ابن القواس ص ٢٦٢، والأصهبائي ص ٣٨٥، والكناش ١٩٣/١، والجاسي ٤٠٩/١، وذهب الرضوي = ١٠٦/٢ إلى أنه لا فرق بينهما فقال: "وأنا لا أرى فرقاً بينهما؛ لأن معنى التمييز عنده: ما أحسن فروسيته، فلا يمنحه في غير حل الفروسية (إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من: ما أحسنه في حل فروسيته، وتصريحهم به (من) في: له ذك من قارس، دليل على أنه تمييز". أ. هـ، وقال السيد الشريف: "اعتبر المصنف أن العامل هو التعجب نفسه، أو المدح نفسه، فكانه قال على منبيل الإنشاء: تعجب منه فارساً، فإن جعل تمييزاً كان المعنى: تعجبت من فروسيته، وإن جعل حالاً كان المعنى: تعجبت منه في حال فروسيته، فيتقيد إنشاء التعجب بزمان الفروسية، وليس بمقصود، والشارح زاد اعتبار معنى الحسن فيه وجعله عاملاً في التمييز والحال، فصار كل المعنى على الوجهين واحداً". أ. هـ. أنظر: حاشية الشريف على الرضوي ٢٢٢/١. وقال ابن هشام في شرح الكافية ل ٦٤/ب: "ويزيد التمييز دخول (من) نحو: يا فارساً ما أنت من فارس". أ. هـ، وأنظر: الإقليد ص ٥٥٩.

(٢) قال سيبويه ٢٠٢/١: "... ولا يتقدم المفعول فيه بقول: ماء امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفعل". أ. هـ، وأنظر: الأصول ٢٢٣/١، والإنصاف ٨٢٨/٢، والكتيبين ص ٣٩٤، واللباب ٣٠٤/١، وابن يعيش ٧٣/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/٢، والرضي ١٠٧/٢، والارتشاف ١٦٣٤/٤، والهمع ٢٦٨/٢.

(٣) هذا الوجه نسبته ابن عصفور لأبي علي، والزجاج، ورده عليهما. أنظر: شرح الجمل ٤٢٧/٢. وأنظر: هذه الوجوه في شرح المصنف ٥٢٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٦/١، وابن القواس ص ٢٦٣، والرضي ١٠٧/٢ وما بعدها، والأصهبائي ص ٣٨٧.

وأكد، فلو قدم لفات هذا الغرض.

وقد علم في ضمن هذا المذكور أن التمييز لا يتقدم على المميز.

خلافا للمازني والمبرد.

خلافا للمازني والمبرد^(١) فإنهما يجوزان تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا أو اسم فاعل، أو مفعول، نظراً إلى قوة العامل فيه حينئذ، وتمسكا بقول الشاعر:

أَتَهَجَّرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا :: وَمَا كَادَ ثَقُلَا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ^(٢)

بالتاء المنقطعة من فوق، فإن في (كاد) ضمير الشأن، وفي (تطيب) ضمير سلمي، و(نفسا) تمييز عنه قدم عليه.

والجواب عن نظرهما إلى قوة العامل، ما مر، فإن جواز التصرف في عمل الفعل مؤخراً إنما يكون عند عدم المانع، وأما إذا وجد المانع فلا يجوز.

وأما الجواب عن التمسك بالبيت^(٣) فهو: أن الرواية في هذا البيت مختلفة؛ لأنه قد يروى: وما كاد نفسي، بالإضافة^(٤)، فنفسى اسم (كاد) و(تطيب) خبره، فكأنه قال: ما كاد نفسي طيبة، وقد يروى (يطيب) بالياء المنقطعة بنقطتين من تحت، فحينئذ يحتمل أن يكون في (كاد) ضمير الحبيب الذي سبق ذكره في المصراع^(٥) الأول، كما في (تطيب) فيكون (نفسا) تمييزاً عن (كاد حبيبها)^(٦)، وفيه روايات أخر غير هذه، فلا يكون دليلاً قاطعاً.

(١/٥٥)

(١) أنظر: المقتضب ٣٦/٣ قال: * وأعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ فتصرف الفعل فقلت: تقلت ثجماً، وتصيب عرقاً، فإن تقلت قدمت فقلت: ثجماً تقلت، وعرقاً تصيب، وهذا لا يجيزه سيويه... وتقول: ركباً جاء زيد؛ لأن العمل فعل، فذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً، وهذا رأى ابن عثمان السائلي^(١). ثم أنظر: الانقضا لأبن ولاد ص ٨٦، والأصول ٢٢٣/١، والبيان في شرح اللع ص ٢٢٦، وقد ذهب إلى هذا الرأي الكسائي، والجرمي، وبعض الكوفيين، أنظر: الإنصاف ٨٢٨/٢، والرضي ١٠٧/٢، وابن القواس ص ٢٦٣، والأرتشاف ١٦٣٤/٤، والأشمونى ٢٠٢/٢، والهمع ٢٦٨/٢. واختاره ابن مالك في التمهيد ص ١١٥، وشرحه ٣٨٩/٢، وشرح صمد الحافظ ٤٧٦/١، وأنظر: شرح الألفية لأبن النافذ ص ١٣٨، والتصريح ٤٠٠/١، والأشمونى ٢٠٢/٢، والهمع ٢٦٨/٢.

(٢) من الطويل للمخيل السعدي في الخصائص ٣٨٤/٢، وله أو لأعشى هذان أو لقيس بن الملوح في: الدرر ٥٣١/١، والنظر في: المقتضب ٣٦/٣، والإنصاف ٨٢٨/٢، وأسرار العربية ص ١٨٢، وابن يعيش ٧٤/٢، ولباب الإعراب ص ٣٣٩، وابن القواس ص ٢٦٤، والأشمونى ٢٠١/٢، والهمع ٢٦٨/٢، ويروى: (ليلي) بدلاً من: سلمي، و(كان) بدلاً من: كاد، والشاهد قوله: * وما كاد ثقباً... تطيب * حيث قدم التمييز على عامله وهذا جائز عند سيويه وجمهور البصريين.

(٣) أنظر: ابن القواس ص ٢٦٤، والجامي ص ١١٤ وما بعدها.

(٤) أنظر: هذه الرواية في: الخصائص ٣٨٤/٢، والفوائد والقواعد ص ٣٠٧.

(٥) في الأصل: (المصرع) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: الصفوة الصفية ٥١١/١ وفيها هذه الرواية وتخريجها.

بحث المستثنى

المستثنى: متصل، ومنقطع.

لما فرغ من بيان التمييز شرع في بيان المستثنى، وهو في اللغة^(١): المصروف، مأخوذ من: استثنى، يقال: ثنى عنان الدابة أي: صرفها، أو المضاعف، مأخوذاً من ثنيته.

وفي الاصطلاح هو: المذكور بعد ((إلا)) لغير الصفة، أو إحدى أخوتها^(٢).

وإنما يسمى به لكونه مصروفاً عن الحكم الأول، أو لأن الحكم ضوعف فيه^(٣)؛ لأن معنى (جاءني القوم إلا زيدا): جاءني القوم وما جاءني زيد.

ثم أعلم أن المصنف لم يذكر حداً للمستثنى المطلق، زعماً منه أنه لا يمكن حده باعتبار المعنى بحد واحد، لأن أحد قسميه - أعنى المتصل - مخرج من حيث المعنى - وهو فصله الذي يتميز به عن الآخر - أعنى المنقطع - والآخر غير مخرج وإذا اختلفا في الحقيقة تعدد جمعهما في حد واحد؛ لأن المختلفين في الحقيقة لا يتساويان في جميع أجزائهما، وإنما يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ، لأن المختلفين في الحقيقة يجوز اشتراكهما في اللفظ^(٤).

وهو فاسد^(٥)؛ لما أن صحة تعريف الجنس لا يقتصر إلى جميع أنواعه في التعريف حتى يمنع اختلاف حقيقة نوعي المستثنى عن تعريفه من حيث هو هو، مع أن القول بإمكان جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ^(٦) ليس بموافق للمراد، فإن المراد في حد المستثنى من حيث هو لأحد نوعيهما، وأيضاً ما ذكر في صدر البحث يجوز أن يكون حداً له باعتبار الحقيقة لا باعتبار اللفظ لهما، كما زعمه^(٧).

(١) النظر: تعريفه اللغوي في: ابن يعيش ٧٥/٢، وابن القواس ٢٦٥، وتوجيه المص ٢١٣، والإقليد ٥٦٥.

(٢) هذا تعريف الإسفرابيني في لباب الإعراب ص ٢٤٠ ونصه: "وهو المذكور بعد إلا غير الصفة وأخواته".

(٣) انظر: شرح الأصبهاني ص ٣٨٩.

(٤) انظر: شرح المصنف ٥٣١/٢ مع تصرف يسير، وانظر: الرضوي ١١١/٢ وقد ذكر نص ابن الحاجب وعلق عليه بقوله: "لا نسلم أن كون المتصل مخرجاً من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى، متصلاً كان أو منقطعاً، هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفيًا وإثباتاً، ثم تقول: كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديرًا، من شرطه لا من تمام ماهيته، فعلى هذا: المنقطع داخل في هذا الحد كما في: جاءني القوم إلا حمداً، لمخالفة الحصار القوم في المعنى".

(٥) انظر: شرح الفجدواني ص ٢٤١.

(٦) في الأصل: (اللفظي) وهو تصحيف.

(٧) المراد ابن الحاجب فالضمير عائد عليه وقد قل في شرحه ٥٣١/٢: "نعم... يمكن حددهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال: المستثنى هو المذكور بعد ((إلا)) وأخواتها".

وأما كون المتصل مخرجا والآخر غير مخرج فلا نسلم أنه من أجزائه، بل من شرائطه، ولهذا تعرض أولا إلى تقسيمه إلى قسمين، أحدهما: متصل، والآخر: منقطع ثم عرف كلا

فالم متصل هو: المخرج عن متعدد لفظاً أو تقديرأ بـ (إلا) وأخواتها.

منهما على حدة يقوله: فالم متصل: أي: المستثنى المتصل هو المخرج، أي: الذي أخرج عن شيء متعدد، وذكره ليكون توطئة لتقسيمه إلى قسمين بقوله: لفظاً أو تقديرأ، لا للاحتراز عن مثل قولك: قام زيد إلا عمرو؛ لأن إخراج حاصل بالمخرج.

واعلم أنه أراد بـ (المتعدد لفظاً) ما في مدلوله كثرة باعتبار الجزئيات، كما في قولنا: جاءني الرجال إلا زيدا، وضربت القوم إلا زيدا.

وبـ (المتعدد تقديرأ) ما في مدلوله كثرة باعتبار الأجزاء لا بالجزئيات، كما في قولك: ضربت زيدا إلا رأسه^(١).

ويجوز أن يكون قوله: (لفظاً أو تقديرأ) مصدر بمعنى المفعول وانتصابه على الحالية عن متعدد، أي: مخرج عن متعدد حال كون ذلك المتعدد ملفوظاً به، أي: موجوداً بالذكر، أو حال كونه موجوداً في التقدير ومتروكاً في الذكر، مثال الأول: جاءني القوم إلا زيدا، ومثال الثاني: ما ضربت إلا زيدا^(٢).

ومن أورد في مثال الأول: جاءني الرجال إلا زيدا، وفي مثال الثاني: جاءني القوم إلا زيدا^(٣)، أراد بالمتعدد ما تقوم صيغته مقام الصيغ المتعددة^(٤)، فلا يرد عليه نظر صاحب المتوسط^(٥).

(١) أنظر: الجامي ٤١٣/١.

(٢) وبهذا المعنى قال الرضي ١١٢/٢، وابن القواس ص ٢٦٥، والنولث أبادي ل ٥١/١.

(٣) المراد به الأصبهاني، أنظر: شرح الأصبهاني ص ٣٨٩.

(٤) في الأصل: (المتعدد) وهو تصحيف.

(٥) قال في المتوسط ص ٢٠٤: * المستثنى المتصل هو: الذي أخرج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها عما فيه تعدد وكثرة، لفظاً نحو: جاءني الرجال إلا زيدا، قد (زيد) مخرج عن متعدد لفظاً؛ لأن (الرجال) جمع (رجل)، أو تقديرأ نحو: جاءني القوم إلا زيدا، قد (زيد) يخرج عن (القوم) وهو متعدد تقديرأ؛ لأنه موضوع لأفراد كثيرين، لا لفظاً لأنه ليس بجمع لفظاً، بل هو مفرد. وفيه نظر؛ لأن المستثنى منه لا تعد فيه لفظاً، بل معنى، والحق أن يقال: معناه أن المستثنى هو: المخرج عن متعدد ملفوظ نحو: جاءني القوم إلا زيدا، أو مخرج عن متعدد مقدر نحو: ما ضربت إلا زيدا، أو يكون معناه: أن المستثنى هو: المخرج لفظاً عن متعدد نحو: جاءني القوم إلا زيدا، أو المخرج تقديرأ عن متعدد نحو: جاءني زيد ليس إلا^١، هـ.

شرح كافيته ابن الحاجب

قوله: ب (إلا)^(١) متعلق بـ (المُخْرَج) أي: هو المخرج ب (إلا) أ وإحدى أخواتها، أي: أخوات (إلا) وهي: غير، وخلا، وعداء، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وسوى، وسواء، وجه الأخوة بينهما استعمال كل منهما للاستثناء.

واحتراز به عن المخرج عن متعدد بغيرهما، كالمخرج بالصفة^(٢) نحو: أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمِ الْعُلَمَاءِ وَبِالْبَدَلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلِلَّهِ^(٣) عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٤)}.
وهذا سؤال مشهور وهو: أن كل الاستثناء لا يخلص عن لزوم الكذب^(٥)؛ لأنك إذا

قلت: لفلان على عشرة، قصدت إليها على أفراد جملتها، وهو ظاهر، و (الدرهم) داخل في المقصود، فيكون مثبتاً، ثم إذا قلت: (إلا درهماً) فقد أخرجته عن القصد فيكون منقياً، وهذا حاصل ما ذكر: من أن الإخراج إما أن يكون محققاً، فقد بطل ما قال النحاة^(٦)، وإما أن يكون متحققاً، فقد لزم المحال؛ لأن المتكلم إذا قال: جاءني القوم، وجب نسبة المجيء إلى (زيد) لأنه منهم، فإذا أخرج بعد ذلك، فقد نفى عنه المجيء، فيصير مثبتاً ومنقياً، وبطلان ذلك ظاهر نكل واحد، وإلا لما وقع في كلام الله تعالى المصون عن لزوم الكذب، والالتزم باطل لوقوعه فيه، كقوله تعالى: {فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا فَرَسًا^(٧)}.
وأجابوا عنه^(٨) بأن الحكم بالنسبة لا يكون إلا بعد فهم المقدرات بتمامها، فإذا قال

المتكلم: جاءني القوم إلا زيدا، فهم المفرد الذي أخرج منه (زيداً) أولاً، مع فهم مجيئه، وفهم ثانياً أن (زيداً) منه مع فهم إخراجهم عنه بقوله (إلا زيدا) ثم حكم بثبوت نسبة المجيء إلى هذا المفرد الذي أخرج منه (زيد) فلا يلزم الكذب، ثم رتبوا على هذا قولهم: إن المنسوب إليه هو مجموع المقدرات كما صرح به البعض حيث قال^(٩): إلا أنه أعرب الجزء الأول بما يستحقه من الإعراب في غير هذه المسألة، ولما استحق^(١٠) الجزء الأخير إعراباً معيناً صار منصوباً

(١) في الرضی ١١٢/٢: قوله: ب (إلا) وأخواتها، ليخرج نحو: جاءني القوم لا زيد، وما جاءني القوم (٥٥/ب) لكن زيد، وجاءني القوم ولم يجر زيد^١. هـ. وأنظر: الجامي ٤١٣/١.

(٢) أنظر: الكتاني ١٩٤/١.

(٣) في الأصل: (والله) وهو خطأ.

(٤) سورة آل عمران من الآية (٩٧).

(٥) أنظر: شرح المصنف ٥٣٤/٢.

(٦) لأن النحاة أجمعوا على أن الاستثناء المتصل بإخراج. أنظر: ابن القواس ص ٢٢٦، والرضی ١١٢/٢.

(٧) سورة العنكبوت من الآية (١٤)، وأنظر ما قيل في هذه الآية في: شرح المصنف ٥٣٤/٢.

(٨) هذا الجواب هو الذي قال عنه المصنف في شرحه ٥٣٦/٢: "هو المستقيم المنقطع عنه الإشكالات كلها". هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٢٦٧، والرضی ١١٢/٢، وأنظر أيضاً: الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٠/١.

(٩) أنظر: الرضی ١١٣/٢.

(١٠) في الأصل: (يستحق) وهو تصحيف.

تسببها له بالمفعول، فحينئذ لزمهم الإشكال بتعذر تطبيق قولهم: الاستثناء من النفي إثبات وبعبارة هذا والتأويل بأن المعنى: الاستثناء من النفي قبل الحكم وكذا / قياس الإثبات، تعسف ظاهر يعرف بالتأمل.

وعلى قياس ما ذكر بدل البعض نحو: ضربت زيدا رأسه، وبدل الاشتغال نحو: سلب زيد ثوبه، فإن الحكم بنسبة الضرب أو السلب بعد كمال فهم المبدل والبدل، فلا يلزم عدم وقوعهما في القرآن كما توهم، ولا يكون حاصل معنى قوله تعالى: {ولله على الناس حج} والمنقطع هو: المذكور بعدها غير مُخرج. وهو: منصوب إذا كان بعد (إلا) غير الصفة...

أثبت من استطاع إليه سبيلاً^(١) أمرت الجميع أمرت البعض^(٢).

ولصعوبة هذا السؤال عدل بعضهم عن ذكر الإخراج في تعريف المستثنى، وذكروا فيه قولين^(٣) فاسدين، ولم نذكرهما خوفاً من الإطراب، فليطلب في موضعهما.

والمستثنى المنقطع هو: المذكور بعدها، أي: بعد (إلا) أو إحدى أخوتها، حال كون ذلك المذكور غير مُخرج بها عما قبلها، سواء كان من جنس المستثنى منه نحو: جاءني القوم إلا زيدا، إذا أشرت بالقوم إلى جماعة خالية من (زيد)، أو لم يكن من جنسه نحو: جاءني القوم إلا حمراء، فإن (القوم) لما لم يتناول إلى (الحمراء) بالحقيقة وإلى (زيد) بالقصد لم يكونا مخرجين عنه؛ لأن الإخراج إما يمكن بالتأويل^(٤).

وهو أي: المستثنى منصوب على سبيل الوجوب في مواضع، أشار إليها بقوله: إذا كان المستثنى واقعا بعد إلا، احتراز به عما وقع من المستثنيات بعد بعض أخوات (إلا) كـ (سوى) و(غير)، فإنه لا يجب النصب فيه، وقوله: غير الصفة صفة لـ (إلا)، وهو للاحتراز عما وقع بعد (إلا) للصفة؛ لأنها لو كانت لها كان المستثنى تابعاً لما قبلها، فلا

(١) سورة آل عمران من الآية (٩٧).

(٢) انظر: شرح المصنف ٥٣٥/٢ وفيه مثل ذلك.

(٣) الأول: منهم من يقول: الاستثناء مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه، فهو مثل التخصيص في المعنى، لا فرق بينهما إلا من جهة وجوب الاتصال بصيغ مخصوصة. والثاني: وهو قول القاضي عبد الجبار: المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعاً لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني، حتى كان العرب وضعت للتسعة عبارتين إحداهما: تسعة والأخرى: عشرة إلا واحداً. وانظر هذين القولين ورتبهما في: شرح المصنف ٥٣٢/٢ وما بعدها، والرضي ١١٢/٢ وما بعدها، وابن القواس ص ٢٦٦ وما بعدها، والأصبهاني ص ٣٩٢، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٠/١.

(٤) قال الرضي ١١٢/٢: "قد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس، كما ظن بعضهم". وانظر: ابن القواس ص ٢٦٦، والجامي ٤١٣/١.

قيل: لا حاجة إلى ذلك التقييد؛ لأن الكلام في المستثنى، وهو غير المستثنى^(٢).
وأما قولهم: لو كانت للصفة كان المستثنى تابعا لما قبلها، فسيهو منهم.

(١) انظر: شرح المصنف ٥٣٧/٢، وابن القواين ص ٢٦٨، والأصبهاني ص ٣٩٥.
(٢) قائله الرضى ١١٤/٢ ونصه: "ولم يحتج إلى قوله: (غير الصفة) لأنه في نصب المستثنى، وما كان بعد (إلا) التي للوصف ليس بمستثنى" أ. هـ. وقد رد الجامي كلام الرضى فقال: "... (غير الصفة) قيد به - وإن لم يكن الواقع بعد (إلا) التي للصفة داخلا في المستثنى - لئلا يذهل عنه" أ. هـ. انظر: الفوائد الضمنية ٤١٣/١.

في كلام موجب، أو مقدما على المستثنى منه.

ومع ذلك لابد وأن يكون في كلام موجب، أي: ليس بنفي، ولا نهى، ولا استقهام، نحو: جاءني القوم إلا زيدا، واحترز^(١) به عن غير الموجب؛ لأن النصب لا يجب ههنا^(٢)؛ لأنه لا يخلو من كونه منصوبا على الاستثنائية على القطع، أو مرفوعا على البدلية، وههنا لا يجوز أن يكون بدلا؛ لاستلزامه فساد المعنى؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا: جاءني القوم إلا زيدا: [جاءني إلا زيدا]^(٣)، فالأزم منه أن يجرى جميع العالم إليه سوى زيد، وهو ظاهر الفساد، ولأن البديل لما قام مقام المبدل منه وعمل فيه عامله، صار المعنى: جاءني القوم إلا جاء زيد، وهذا صريح في إفادة عكس الغرض؛ لأنه أثبت المجيء لغير زيد وسلبه عنه، واللازم عكس ذلك.

فإن قلت: قوله تعالى: {فَاسْتَرْسِوا لَهُ إِلَّا قَلِيلًا} ^(٤) بالرفع^(٥) كلام موجب، مع أن النصب لم يجب فيه، فارتفع على البدلية من الضمير.

قلت: هذا لكونه غير موجب في التأويل، إذ قوله: {فَاسْتَرْسِوا} بمعنى: لم يمتثلوا أمره^(٦).

أو إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه كما في قوله:

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً ... وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(٧)

(١) في الأصل: (واعترض) وهو تصحيف.

(٢) قال الفرضي ١١٧/٢: "والما وجب النصب في المستثنى من الموجب؛ لأن التفرغ لا يجوز فيه... والإبدال أيضا لا يجوز في نحو: جاء القوم إلا زيدا، لأنك لو أبدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدى إلى التفرغ في الإيجاب فلم يبق إلا النصب". هـ، وفي ابن القواس ص ٢٦٨: "وإنما وجب النصب لامتناع البديل فيه؛ لأن البديل محل محل المبدل منه، ولو قلت: قام إلا زيد، على البديل، لما صح؛ لخلو الكلام عن مستثنى منه لفظاً أو معنى". هـ، وأنظر: العطل للوراق ص ٢٤٥، والكاش ١٩٥/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) سورة البقرة من الآية (٢٤٩).

(٥) قراءة الرقع هي قراءة عبد الله، وأبي، والأعمش، أنظر: البحر ٥٨٩/٢، والدر المصون ٦٠٥/١، وروح المعاني ١٧١/٢.

(٦) أنظر: الكشاف ١٥٠/١، والبحر ٥٨٩/٢، والدر المصون ٦٠٥/١ وما بعدها، وتلحاح التسهيل ٢٨١/٢، وروح المعاني ١٧١/٢.

(٧) من الطويل للكثير في: شرح الهانميات ص ٣٩، من قصيدة يمدح بها بني هاشم، وانظره في: اللع ص ١٢٤، ومجالس تلعب ٤٩/١، والإنصاف ٢٧٥/١، وابن يعيش ٧٩/٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٩، والتصريح ٣٥٥/١، والخزانة ٣١٤/٤، والدر اللوامع ٤٨٧/١، والشاهد قوله: إلا آل أحمد، والا مشعب الحق، وقد قدم فيه المستثنى على المستثنى منه. ومشعب الحق: طريقة، والشعبة: الأعوان والأحزاب، ويروى: (مذهب) بدلا من: مشعب.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وإنما وجب النصب ههنا أيضا لعدم صلاحية البدلية^(١)؛ لأنّ البذل لكونه من التواضع يمتنع تقديمه على المبدل منه.

اعلم أنّ في صورة تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدا خيراً منك، أقوالاً ثلاثة:

أحدهما: للمازني^(٢) وهو: أن النصب يجب ههنا^(٣)؛ لأنّ الصفة كالجزء من الموصوف، فكان تقديم المستثنى عليه كتقديم [الصفة]^(٤) على الموصوف.

وثانيهما: لسيبويه وهو: أن البذل يختار ههنا لكونه في كلام موجب^(٥)، ولا يُبالي بهذا التقديم؛ لأنّ الصفة لما كانت مع الموصوف بمنزلة شيء واحد كان تأخر المستثنى من الموصوف كالتأخر منهما معاً، ولأنّ الصفة كالعدم؛ لأنّ المقصود هو الموصوف، وهو مقدّم عليه.

وثالثهما: للميرز وهو أن النصب والبذل سيان^(٦)؛ لأنّ أولوية^(٧) البذل يعارضها وصفه وصفه بعد البذل وذلك لأنّ الإبدال عن شيء علامة الاستغناء عنه، ووصفه بعد الإبدال

(١) قال سيبويه ٣٣٥/٢: "هذا باب ما يقدم فيه المستثنى، وذلك قولك: ما فيها إلا أبك أحدًا، ومالي إلا أبك صديق، وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلًا ولا يكون ميدلاً منه؛ لأنّ الاستثناء إنما حدة أن تداركه بعد ما تنقضي قبيله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حصوله على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى...". اهـ وانظر: المقتضب ٣٩٧/٤، والنيل في شرح اللع ص ٢٢٨، وابن يعيش ٧٩/٢، والرضي ١١٧/٢، وابن القواس ص ٢٦٩، والجلبي ٤١٥/١، (٢) انظر قول المازني في: المقتضب ٣٩٩/٤، وابن يعيش ٩٢/٢، والتسهيل ص ١٠٢، وشرحه ٢٨٤/٢، ونفاه الطيل ٥٠١/١، والارتشاف ١٥٠٩/٣، والأشموئي ١٤٩/٢، والهمع ١٩٢/٢.

(٣) قال في الهمع ١٩٢/٢: "اختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقة سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا بوجه، لأنّ المبدل منه منوئ الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك، ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال" اهـ وانظر: الارتشاف ١٥٠٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٨/٢.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال سيبويه ٣٣٦/٢: "فإن قلت: ما أتى أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد، كان الرفع والجر جائزين، وحسن البذل لأنك قد شغلت الرفع والجر، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك" اهـ وانظر قول سيبويه في: المقتضب ٣٩٩/٤، والمفصل ص ١٠٦، وابن يعيش ٩٢/٢، والإيضاح ٣٧٤/١، والتخسير ٤٨١/١، والارتشاف ١٥٠٩/٣، والهمع ١٩٢/٢، وقال ابن عصفور: "هو مذهب يونس" اهـ انظر: شرح الجمل ٣٩٨/٢.

(٦) انظر: المقتضب ٤٠٠/٤ وفيه: "والقياس عدى قول سيبويه، لأنّ الكلام إنما يراد لمعناه" اهـ وانظر: ابن يعيش ٩٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢، وشرح التسهيل ٤٨٢/٢، والارتشاف ١٥٠٩/٣، والأشموئي ١٤٩/٢، وقال ابن مالك: "وعدى أن النصب والبذل عند ذلك متساويان؛ لأنّ لكل منهما مرجحاً فتكافأ" اهـ انظر: شرح الكافية الشافية ٧٠٧/٢.

(٧) في الأصل: (الولوية) وهو تصحيف.

الاعتناء بالشئ بعد الاستغناء عنه، بعيد عن الحكمة، وفيه بحث.

أو إذا كان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه نحو: جاءني القوم إلا حمرا، ووجوب النصب ههنا معلل باستنناع الإبدال فيه أيضا^(١)، أما امتناع غير بدل الغلط فظاهر؛ لأن الأصل فيه أن يكون مجانسا للمبدل منه، لأن قيام الشئ مقام غيره لا يد فيه من طلب الجنسية، وإلا فمعنى الغرض يضيع، وبذل الغلط لا يقع في كلام الفصحاء لأنه خلاف الأصل^(٢).

فإن قلت: تفسير المنقطع بما ذكر لا يمنع جواز البدل عنه اتحاذ الجفس، كما في قولك: جاءني القوم إلا زيدا^(٣)، عند إرادة: القوم الحالي عن زيدا.

قلت: لما كان القوم خاليا عنه صار كأنه ليس من جنسه؛ لانقطاعه عنه؛ لأنه لم يدخل فيه أصلا، ولا اشتمل عليه الإرادة.

وإنما قال: في الأكثر لأن عدم جواز البدل مذهب الحجازيين^(٤)، أما عند بني تميم

(١) قال الرضي ١١٩/٢: "قوله: (أو منقطعا في الأكثر) أي منقطعا بعد (إلا) نحو: ما في الدار أحد إلا حمرا، أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا؛ لأن بدل الغلط غير موجود في النصيح من الكلام". هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٢٦٩، والجامي ٤١٥/١.

(٢) قال ابن يعيش ٧٩/٢: "هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه إلا منصوبا، وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول ويسمى المنقطع؛ لانقطاعه منه إذا كان من غير نوعه، وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشئ مما هو من جنسه، لأن استثناء الشئ من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول، ولذلك كان تخصيصا على ما سبق، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرج منه، إذ اللفظ إذا كان موضوعا بآراء شئ وأطلق فلا يتناول ما خالفه، وإذا كان كذلك فإما يصح بطريق المجاز والحمل على (لكن) في الاستدراك، ولذلك قدرها سيبويه بـ (لكن)، وذلك من قبل أن (لكن) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها، كما أن (إلا) في الاستثناء كذلك، إلا أن (لكن) لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها، بخلاف (إلا) فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل، فعلى هذا نقول: ما جاءني أحد إلا حمرا، وما بالدار أحد إلا وتدا، فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أي، وذلك لتعذر البدل إلا لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضا للأول، وإذا امتنع البدل تعين النصب...". هـ.

(٣) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٥/١.

(٤) قال سيبويه ٣١٩/٢: "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمرا، جاءوا به على معنى: ولكن حمرا، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في درهم". هـ. وأنظر: المقضب ٤١٢/٤، والأصول ٢٩٠/١، والقواعد والقواعد ص ٣١٤.

شرح كافيّة ابن الحاجب

فيجوز البدل^(١)، بأن يجعلوا المستثنى من جنس ما قبله، ولأن بدل الغلط واقع في الكلام، كما في قول الشاعر:

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ :: إِيَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٢)

فإنهم أرادوا من (الأُنَيْس) الإنسان، و(اليعافير) و(العيس) مستثنى منقطع عنه.

والجواب عنه: تعميم الإرادة في (الأُنَيْس) بأن يراد منه ما يؤانس المكان^(٣)، فيكون من قبيل بدل البعض من الكل.

اعلم/ أن الخلاف المذكور بين الفريقين فيما إذا كان المستثنى المنقطع سما يمكن إيقاعه موقع المستثنى منه بضرب من التأويل كالمثال المذكور، وأما إذا كان مما يتمتع إيقاعه ذلك الموضع، فالنصب واجب بالاتفاق^(٤) كما في قوله تعالى: {لَا غَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ}^(٥) على أحد الوجوه^(٦).

فإن قلت: لما لم يكن البدل جائزاً في هذه المواضع، فماذا يعمل فيها النصب؟

قلت: اختلفوا في ذلك^(٧)، فذهب المبرد إلى أنه (إلا) بمعنى استثنى^(٨).

(١) أنظر: الكتاب ٣١٩/٢، والمقتضب ٥١٣/٤، والأصول ٢٩٠/١، وابن يعيش ٨٠/٢، وشرح ابن القواس ص ٢٦٩.

(٢) من الرجز لجران العمود عامر بن الحارث أنظره في: الديوان ص ١١١ برواية: بسببنا ليس به أنيس، وأنظره في: الكتاب ٢٦٣/١، ومعاني الفراء ٢٨٨/١، والمقتضب ٤١٤/٤، والإنصاف ٢٧١/١، والخزانة ١٥/١٠، والتصريح ٣٥٣/١، والدرر ٤٨٧/١. والأُنَيْس: ما يؤنس به، واليعافير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الحسية، والعيس: الإبل البيض، واستشهد به على جواز الإبدال بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع على مذهب بلي تميم، مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأُنَيْس، ولكنه توسع فجعلهما من جنسه.

(٣) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٣٩٩، والكنز ١٩٦/١.

(٤) قال الرضي ١١٩/٢: "وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين: أحدهما: ما يكون قبله اسم متعذر أو غير متعذر يجوز حذفه نحو: ما جاءني القوم إلا حمراء، وما جاءني زيد إلا عمراً، فهنا يجوز البدل... والثاني من القسمين: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فينو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصيه" اهـ وأنظر: الجاني ٤١٥/١.

(٥) سورة هود - عليه السلام - من الآية (٤٣).

(٦) قال ابن القواس ٢٧٠/٢: "قوله تعالى: {لَا غَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ} يحتل أربعة أوجه: اثنان متصلان، واثنان منقطعان، أما المتصلان: فإن يكون (من رحم) بمعنى الراحم، فكأنه استثنى فاعلاً من فاعل، أو يكون بمعنى مفعول، أي: لا معصوم إلا المرحوم. وأما المنقطعان: فإن يكون الأول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول، وعلى العكس" اهـ. وأنظر: الكتاب ٣٢٥/٢، والمقتضب ٤١٢/٤، وإملاء ما من به الرحمن ٣٩/٢، وإعراب النحاس ٢٨٥/٢، والمصرر الوجيز ١٧٥/٣، وابن يعيش ٨١/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٦٥/١، وشرح الجمل لابن خروف ٩٧٥/٢، والبحر ١٥٨/٦، والدر المصون ١٠٢/٤.

(٧) أنظر الخلاف في عامل النصب في المستثنى في: الإنصاف ٢٦٠/١، وتوجيه اللع لابن الخباز ص ٢١٥، والليالي للعكبري ٣٠٣/١، والتبيين ص ٣٩٩، وابن يعيش ٧٦/٢، والرضي ١١٤/٢، وابن القواس ص ٢٨٧، والأزشاف ١٥٠٥/٣، واقتلاف النصرة ص ١٧٤.

(٨) أنظر: المقتضب ٣٩٠/٤، وأنظر: الخصائص ٢٧٦/٢، وتوجيه اللع ص ٢١٥، ولنسب هذا الرأي للزجاج، والمبرد في: التبيين ص ٣٩٩، والإنصاف ٢٦١/١، وابن يعيش ٧٦/٢، والرضي ١١٤/٢.

والفراء^(١) إلى أنها مركبة من (إن) و (لا) ثم خففت وأدغمت في (لا)، فتنصب في الإيجاب باعتبار (إن) وترفع في المنفى باعتبار [لا]^(٢).

والصحيح ما ذهب إليه^(٣) أكثر البصريين من أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا)^(٤) إن كان ثمة فعل؛ لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في بعض الصور، أو لم يتعد إلى المفعول الثاني، إلا أنه قوى بـ (إلا) فتعدى كما تعدى بالحروف المعديّة^(٥)، ونظيره: نصبهم الاسم في المفعول معه بتقوية الواو^(٦)، وإلا فالمستثنى منه بتلك الواسطة^(٧)، وهذا هو الوجه في مثل قولك: الزيدون إلا أخاك أصحابك، وذكروا في بطلان قول الأولين وجوها كثيرة أقواها^(٨)؛ أنه لو كان كذلك لوجب النصب، مع أنه لا خلاف في جواز الرفع والجر على البدلية، وأن جواز: قام القوم غير زيداً - بالنصب - يبطله

(١) أنظر قول الفراء في: الإنصاف ٢٦١/١ وقال هو المشهور من مذهب الكوفيين، وأسرار العربية ص ١٨٦، وابن يعيش ٧٦٢/٢، والتبيين ص ٤٠٠، والرضى ١١٥/٢، وابن القواس ص ٢٨٨، والجنى ص ٥١٢، وانتلاف النصرة ص ١٧٤، والهمع ١٨٨/٢، وفي الأصول ٣٠٠/١: هو مذهب البغداديين.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وأنظر: الرضى ١١٥/٢، وابن القواس ص ٢٨٨.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وأنظر: الرضى ١١٥/٢، وابن القواس ص ٢٨٨.

(٤) أنظر: الإنصاف ٢٦١/١، وابن يعيش ٧٦٢/٢ وفيه أنه مذهب سيبويه، وابن القواس ص ٢٨٧، والرضى ١١٤/٢، وتوجيه اللمع ٢١٥، والجنى ص ٥١٦ وقال: "قال ابن عصفور وهو مذهب سيبويه، والفراسي وجماعة، وقال التسليويين هو مذهب المحققين" اهـ وأنظر: شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨/٢، والهمع ١٨٨/٢، وهناك أقوال أخرى في ناصب المستثنى أنظرها في: الهمع ١٨٨/٢، وشرح الفريد ص ٢١٠.

(٥) قال صاحب الإقليد ص ٥٦٦: "والتنصيب المستثنى بالفعل الذي قبله، لكن بتوسط (إلا)، فـ (جاء) في قولك: جاءني القوم إلا زيداً، لا يتعدى إلى (زيد) لأنه متعد، لكن إلى مفعول واحد لا إلى اثنين وقد أخذ مفعوله وهو ياء المتكلم، فلا يتعدى إلى (زيد)، فلما جئت بـ (إلا) أوصلت (جاء) إلى (زيد) كما أوصلت الياء الفعل اللازم وهو (ذهب) في: ذهبت يزيد، إلى (زيد) بالتوسط" اهـ.

(٦) قال أبو علي الفارسي: "... الاسم المستثنى ينتصب عن الجملة الظاهرة الواقعة قبل (إلا) الكائن فيها الأسماء المستثنى منها، إلا أن الاسم المستثنى ينتصب عنها بتوسط حرف الاستثناء، وله معناه، كما أن الاسم في نحو: ما صنعت وأباك، وجاء البرد والطليئة، منتصب عن الجملة المذكورة قبل الواو، إلا أنه منتصب بتوسط الواو، وللواو معنى الاجتماع، فكما أن (الطيئة) ونحوها منتصب عن الجملة التي قبل الواو، كذلك الاسم المستثنى منتصب عن الجملة التي قبل (إلا)" اهـ. أنظر: الإغفل ٣٣٧/١. وقال صاحب الإقليد ص ٥٦٧: "وله شبه خاص بالمفعول معه: لأن العمل فيهما بتوسط الحرف" اهـ.

(٧) أم: وإن لم يكن ثم فعل فالمستثنى منه هو العامل بواسطة (إلا) كالمثال المذكور.

(٨) أنظر: القوائد والقواعد ص ٣١٢، وابن القواس ص ٢٨٨، والأصبهاني ص ٣٩٤.

شرح كافيّة ابن الحاجب

أو كان المستثنى واقعا بعد خلا نحو: جاءني القوم خلا زيدا، وإنما وجب النصب
هنا
وعدا،

لأنه فعل متعد في الاستثناء بالحمل على (عدا) فيجب أن ينصب ما بعده على أنه مفعول به^(١).
وكذلك الكلام فيما كان المستثنى واقعا بعد عدا؛ لأنه فعل متعد يوجب نصب ما بعده.
لا يقال: فيكون مفعولا به فيخالف القول بأن المستثنى من ملحقاته؛ لأننا نقول: هذا إذا
لم يكن الأداة فعلا، والدالّ عليه المقدمة المبني هو عليها، وهي: أن الأصل في العمل هو
الفعل، وعمله مقصور على الرفع والنصب، فوجودهما في غيره يكون بالإلحاق.
ثم اعلم أنهما لكونهما فعلين لا بد لهما من مرفوع، فهو فيهما ضمير البعض^(٢)؛
لصلاحيته لذلك، مع كون البعض الجارى ذكره سابقا^(٣)، إذ الكل مشتمل على أبعاضه،
وقد سبق ذكره فجرى ذكر بعضه أيضا ضمنا، وخروج المستثنى عن حكم البعض
كخروجه عن حكم الكل؛ لأن المراد من البعض: البعض المطلق، فهو يتناول كل فرد من
الأفراد على طريق الاحتمال، وبهذا يندفع ما يقال^(٤): من أنه لا يجوز أن يرجع ضميرهما
إلى (بعض) مضافا إلى ضمير الكل؛ لأن المقصود من قولك: جاءني القوم خلا زيدا، لم
يكن معهم أصلا، وهذا لا يحصل على ذلك التقدير، إذ لا يلزم من سجاوزة البعض إياه
مجاوزة الكل، فالأولى أن يكون ضميرهما راجعا إلى مدلول العامل في المستثنى منه،
فتقدير قولك: جاءني القوم خلا زيدا؛ جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا^(٥)، فلذلك لم يتغير أفراد
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا^(٦).

وقيل: عدم التغير لقياسهما مقام (إلا) فكما لا يتغير (إلا) لكونه حرفا، كذلك ما قام مقامه.
فإن قلت: لعل تقدير الكل أقصر مسافة إلى الغرض من تقدير البعض!

(١) قال الرضى ١٢٣/٢: "وأما (خلا) فهو في الأصل فعل لازم يتعدى إلى المفعول به (من) نحو: خلت
النار من الأنهر، وقد يضمن معنى (جاوز) فيتعدى بنفسه كقولهم: فعل هذا وخلاك دم، والزموها هذا
التضمين في باب الاستثناء، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى به (إلا) التي هي أم الباب". هـ
وانظر: الأصبهاني ص ٤٠٠، والجامي ٤١٦/١.

(٢) قال سيبويه ٣٤٨/٢: "وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس، ولا
يكون... وذلك لقولك: ما أتاني أحد خلا زيدا، وأتاني القوم عدا عمرا، كأنك قلت: جاوز بعضهم
زيدا". اهـ وانظر: ابن يعيش ٧٧/٢، والرضي ١٢٤/٢، وابن القوام ص ٢٧٠.

(٣) في الأصل: (سابق) وهو لحن.

(٤) هذا قول الرضى، انظر: شرح الرضى ١٢٤/٢.

(٥) انظر: الرضى ١٢٤/٢، وشرح التسهيل ٣١١/٢.

(٦) انظر: ابن يعيش ٧٧/٢، والهمع ٢١٢/٢.

قلت: نعم ولكن لا يستقيم في نحو: جاءني القوم ليس زيدا؛ لأنه حينئذ يكون التقدير: ليس كل القوم زيدا، وهذا خلو عن الفائدة، يُعرف ذلك بالتأمل، فحمل الباقي عليه.
في الأكثر، وما خلا، وما عدا،

ومحلها من الإعراب نصب على الحالية^(١)، أي: جاءني القوم خالياً عن بعضهم زيدا، ومجاوزاً بعضهم إياه.

والساقال: في الأكثر لأنهما حرفا جر عند بعضهم^(٢)، فيكون ما بعدهما مجروراً بهما، وخص بعضهم ذلك بـ (خلا) لعدم النقل عن المبرد وسيبويه بجارية (عدا).

أو إذا كان المستثنى واقعا بعد ما خلا، وبعد ما عدا، للاتفاق حينئذ على فعليتهما؛ لأنه لا يجوز أن تكون^(٣) [ما]^(٤) موصولة، وهذا ظاهر، فتعين أن تكون^(٥) مصدرية، فهي لا تدخل إلا على الفعل^(٦)، وهذا يصلح أن يكون دليلاً على فعليتهما قبل دخول (ما) عليهما، فوجب نصب ما بعدهما، على ما مر، وبهذا ظهر فساد قول من ذهب إلى حرفيتهما.

ومحلها مع (ما) من الإعراب نصب على الظرفية؛ لأن (ما) تجعلها مصدرين، والمصدر يستعمل في الكلام بمعنى الوقت، فتقديره: جاءني القوم خلو بعضهم زيدا، أي: وقت خلوهم في الأول، ووقت تجاوزهم في الثاني^(٧)، وأبى عنه بعضهم^(٨) زعماً منه أن (ما) المصدرية يصلتها معرفة، فلا تصلح [إلا]^(٩) الحالية.

(١) أنظر: الرضى ١٢٤/٢، والجامي ٤١٧/١.

(٢) قال الرضى ١٢٣/٢: "قال السيرافي: لم أر أحداً ذكر الجر بعد (عدا) إلا الأخفش، فإنه قرنهما في بعض ما ذكر بـ (خلا) في جواز الجر بها، وقال أي السيرافي: ما أعلم خلافاً في جواز الجر بـ (خلا) إلا أن النصب بها أكثر، كما ذكر سيبويه " اهـ، وأنظر: ابن يعيش ٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٢١/٢، وشرح الألفية لابن السائكم ص ١٢٣، وابن القواس ص ٢٧٠، والأصهباني ص ٤٠٠، والجامي ٤١٧/١.

(٣) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) قال الرضى ١٢٤/٢: "إنما لزم النصب بعدهما لأن (ما) مصدرية، وهي تدخل على الفعلية غالباً... وعلى الاسمية قليلاً، وليس بعدهما اسمية، فتتبعين الفعلية، فتتبعين كونهما قطين فوجب النصب " اهـ، وأنظر: ابن القواس ص ٢٧٠، وشرح التسهيل ٣١٠/٢، والأصهباني ص ٤٠١، والهمع ٢١٢/٢.

(٧) أنظر: الرضى ١٢٤/٢، والجامي ٤١٨/١، والهمع ٢١٣/٢.

(٨) قال ابن يعيش ٧٨/٢: "أما (ما خلا وما عدا) فلا يقع بعدهما إلا منصوب؛ لأن (ما) فيهما مصدرية، فلا تكون صلتهما إلا فعلاً وفاعلياً مضمر مقدر بالعض... (وما) وما بعدهما في موضع مصدر منصوب، فإذا قلت: قام القوم ما خلا زيدا، وما عدا يكرأ، كأنك قلت: خلو زيد، وعدو بكر، كأنك قلت: قام القوم مجاوزتهم زيدا، وذلك المصدر في موضع الحال " اهـ، وأنظر: المعنى ١٥٣/١، والجامي ٤١٨/١ وقد قال: "أو على الحالية يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي: جاوزوا خالياً بعضهم، أو مجيبين من زيد، ومجاوزاً بعضهم أو مجيبهم صراً " اهـ.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

وليس، ولا يكون، ويجوز فيه النصب ويختار البذل فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب...

فإن قلت: ذهب [الجرسي] ^(١) إلى أن (ما) زائدة، فلا يتعين حينئذ فعليّتهما عنده، فكيف يحكم بالاتفاق؟ قلت: ذلك لعدم الاعتداد به لقلته، وعدم وقوعه في كلام الفصحاء، ومع ذلك ادعوا أن لزوم اتصال (ما) المزیدة إذا كان بأول الفعل ^(٢)، باق.

وكذلك الكلام فيما يكون المستثنى واقعا بعد ليس، وبعد لا يكون؛ لكونيهما فعلين من الأفعال الناقصة المستدعية الاسم مرفوعا والخبر منصوبا ^(٣)، واسمهما ضمير البعض ^(٤) على قياس ما مر، وما بعدهما خبرهما، فوجب نصبه بالضرورة، وذكر بعضهم: إن كان ما قبلهما معرفة فموضعهما نصب على الحالية، وإن كان نكرة فيكونا وصفين لها ومحلها على حسب إعراب الموصوف ^(٥)، /، وقيل: ليس لهما محل من الإعراب ^(٦).

(٥٦/ب)

لما فرغ عن بيان ما يجب [فيه نصب] ^(٧) المستثنى، شرع أن ^(٨) يبين ما يجوز فيه الوجهان فقال: ويجوز فيه النصب ويختار البذل بعد جواز ذلك، فيما، أي: في المستثنى الذي يقع بعد إلا، احتترز بهذا عما يقع فيما بعد أخوات (إلا)؛ لعدم جواز الإبدال فيه، للزوم

(١) ما بين المعرفين ينقط من الأصل وقد أثبتته من الرضى ١٢٤/٢، وفي ابن القوام ٢٧١؛ هو مذهب الرعي وتعبه ابن هشام في المعنى ١٥٣/١ للجرسي، والرعي، والكسائي، والفارسي، وابن جني، وقيل: "إن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لأن (ما) لا تزد قبل الجار والمجرور، بل بعده نحو (عما قليل) (فيما رحمة) وإن قالوه بالسماح فهو من التشويز بحيث لا يقاس عليه" اهـ وانظر: شرح اللحة ٢٣١/٢، والصفوة الصفية ٥٤٣/١، والارتشاف ١٥٣٥/٣، والأشموني ١٦٤/٢، والهمع ٢١٢/٢.

(٢) في الأصل: (إذا كان بأول الفعل) بزيادة حرف الجر (إلى)، ولعل ما أثبتته هو الصواب.

(٣) انظر: شرح التمهيد ٣١١/٢، والارتشاف ١٥٣٨/٣، والهمع ٢١٥/٢.

(٤) قال سيبويه ٣٤٧/٢: "هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما، فإذا جاءتا فيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء... وذلك قولك: ما أتاني قومٌ ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً... كأنه حين قال: أتوني، صار المخاطب عنده قد وقع في خلد أن بعض الاثنين زيداً، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار (بعض) استغناءً"، وانظر: المقضب ٤٢٨/٤ والإيضاح لأبي علي ص ٢١٠، والعلل للوراق ص ٢٥١، والرضي ١٢٤/٢، والارتشاف ١٥٣٨/٣.

(٥) قال الرطبي ١٢٥/٢: "أجاز الخليل أن يوصف ب (ليس) و (لا يكون) منكرًا، أو معرفًا باللام الجلسية نحو: ما جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيداً، وسمع من العرب: ما أتني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة، فيلحقهما إذن ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث، تقول: ما رأيت رجلاً لا يكون زيداً وليسوا زيداً" اهـ.

(٦) انظر: ابن يعيش ٧٩/٢ وقد فصل القول في موضعهما من الإعراب في الاستثناء.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٨) هكذا في الأصل، والقياس تجريد أفعال التشروع من (أن) لما بينهما من المنافاة، لأن أفعال التشروع للحال و (أن) للاستقبال. انظر: الأشموني ٢٦٢/١.

وذكر المستثنى منه مثل {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ} ^(١) و{إِلَّا قَلِيلًا}.

اختلاف عامل المستثنى منه هنا، وذلك لا يجوز في البذل ^(٢).

في كلام غير موجب أراد بغير موجب: النفي، والنهي، والاستفهام، واحترز به عن موجب؛ لأن النصب ههنا واجب لتعذر البذل فيه، كما مر ^(٣).

وأما قولهم: قلما ^(٤) رجل يقول ذلك إلا زيده، بالرفع على البدلية، فجوازه لإجرائهم هذا سجرى النفي، إذ المعنى: ما يقول رجل ذلك إلا زيده، فهو في حكم النفي، وإنما كان الاستفهام بمنزلة النفي في أن يكون الكلام به غير موجب لأنهما سيان في أن ليس فيهما استقرار، وأيضا (من) الاستغرافية [تزداد فيه] ^(٥) كما تزداد فيه أيضا قال الله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِيٍّ غَيْرُ اللَّهِ} ^(٦).

وذكر المستثنى منه ^(٧)، وهذا احتراز عن كلام غير موجب لم يذكر فيه ذلك، لعدم جواز البذل فيه، لعدم البذل منه في الذكر، ولمباشرة العامل لما بعد (إلا)، ولذلك يعرب على حسب العوامل.

لا يقال: هذا الذي ذكره في جواز الوجهين صادق على مثل قولنا: ما جاءني إلا زيذا أحد، مع أنهم صرحوا بجوب النصب ههنا؛ لأننا نقول: لما ذكر المصنف فيما قبل حكم المقدم على المستثنى ^(٨)، استغنى عن ذكر شرط عدم التقدم ههنا، مع أن الاكتفاء جائز بالمثال، وهو قوله: مثل: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ} ^(٩) بالرفع على البدلية عن واو (فعلوه) ^(١٠) و{إِلَّا قَلِيلًا} ^(١١) بالنصب على الاستثنائية ^(١٢)، والوجه في نصب المستثنى ما مر، وإنما كان المختار ههنا البذل ^(١٣).

(١) سورة النساء من الآية (٦٦).

(٢) انظر: الكشاف ١/١٩٧، والجامي ١/٤١٨.

(٣) انظر: شرح المصنف ٢/٥٤٤، وانظر: قسم التحقيق، والرضي ٢/١١٧.

(٤) في الأصل (قل) وما أثبتته من الرضي ٢/١٢٨ قال: "قولنا: أو مؤول به يدخل نحو: قلما رجل يقول ذلك إلا زيده، وفي: قل رجل، وقلما رجل، وأقل رجل، معنى النفي" اهـ وانظر: شرح التسهيل ٢/٢٨١.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) سورة فاطر من الآية (٣).

(٧) قال ابن الحاجب ٢/٥٤٤: "قوله: وذكر المستثنى منه" احتراز عن مثل قولك: ما ضربت إلا زيذا، فإنه لا يجوز فيه البذل " اهـ، وانظر: الأصبهاني ص ٤٠٣، والجامي ١/٤١٩.

(٨) انظر: قسم التحقيق.

(٩) سورة النساء من الآية (٦٦).

(١٠) انظر: معاني الألفاظ ١/٤٩، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٧٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٥٨.

(١١) قرأ بالنصب أي، وابن أبي إسحاق، وابن عامر، وعيسى بن عمر، انظر: إعراب القراءات السبع وعليها ١/١٣٥، والمحبر الوجيز ٢/٧٥، والبحر ٣/٦٩٦، والدر المصون ٢/٣٨٦.

(١٢) انظر: شرح المصنف ٢/٥٤٤، وابن القواس ص ٢٧٢، والفوائد والقواعد ص ٣١٤.

لوجوه: الأول: أن المستثنى على تقدير البدلية يكون مقصوداً جزءاً من الكلام، بخلاف ما إذا كان باقياً على الاستثناء، فإن الكلام حينئذ قد تمّ قبله من غير احتياج إليه، فيكون فضلة فيه، فالأول أولى من الثاني، هذا ظاهر عند كونه من المرفوع دون المنصوب والمجرور، وأما عند كونه عليهما فالوجه فيه إما باعتبار دخوله في المقتضى، أو للاطراد. والثاني: [أن] ^(٢) في الإبدال تشاكلاً في الإعراب، إذ لا بد من كون حركة البديل على وفق حركة المبدل منه، ولا شك أن سلوك طريق الموافقة أولى من غيره ^(٣).

والثالث: أن البديل لكونه في حكم تكرير العامل يكون حركته أصلية، بخلاف حركة المستثنى، فإنها بطريق التشابه للمفعول، ولا شك أن الثابت بطريق الأصالة أولى من الثابت بطريق التشابه، وأيضاً وجود الاختلاف في عامل المستثنى دون البديل يرجح ^(٤) البديل، ولو عارض بلزوم الثابتين في مثل ذلك بين البديل والمبدل منه ^(٥) لكان له وجه.

فإن قلت ^(٦): هذا بديل البعض من الكل فلا بد في مثله من ضمير يعود إلى المبدل منه فإين ههنا؟ قلت: انقطع الاحتياج إليه ههنا، وإن كان باقياً في غير الاستثناء ^(٧)، وذلك لأن الاستثناء المتصل قرينة مفيدة لإفادته؛ لأن فيه دلالة على أن المستثنى بعض المستثنى منه فيحصل الربط من غير ذكره.

فإن قلت: عدم اختياره الرفع على البديل خلافاً لما ذكر في غير هذا الكتاب لأى شيء؟

قلت: لعدم اختصاص البديل بالرفع، فلو قال كذلك لا تعرض عليه بمثل قولك: ما ضررت أحداً إلا زيدا، أو: ما مررت بأحد ^(٨) إلا زيدا، فإن البديل جائز فيهما مع أن الرفع ليس بمختار فيهما.

(١) القول بالبديل هو مذهب سيويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه عطف نسق، و(إلا) حرف عطف في الاستثناء خاصة بمنزلة (لا) العاطفة، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها، فهي تعطى ما بعدها ضد ما قبلها. أنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣١١/٢، ومعاني الفراء ١٦٦/١، ٢٣٤، ٢٤/٢، والمقتضب ٣٩٤/٤، والأصول ٣٠٣/١، وإعراب النحاس ٤٦٨/١، وابن يعيش ٨٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/٢، وشرح التسهيل ٢٨٢/٢، والرضي ١٣١/٢، وابن النافذ ص ١١٧، وأوضح المسالك ٢٥٧/٢، والمعنى ٨٣/١، والمساعد ٥٦٠/١، وانتلاف النصرة ص ٧١، والتصريح ٣٤٩/١، وحاشية الخضري ٢٠٤/١، وعدة المسالك إلى أوضح المسالك ٢٥٧/٢.

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٣) هذا الوجه أشار إليه ابن الخبار بقوله: "إذا قلت: ما قام القوم إلا زيدا، أو إلا زيدا، أثبت له القيام، وفي الإبدال موافقة بين الإعرابين، وفي الاستثناء مخالفة" اه أنظر: اللغة ٢٩٠، وتوجيه اللمع ٢١٧.

(٤) في الأصل: (ترجح) وهو تصحيف.

(٥) في هامش الأصل: (لأن البديل مثبت والمبدل منفى).

(٦) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: الرضي ١٣١/٢، وابن القواس ص ٢٧٢، وأنظر: المعنى ٨٣/١، والمساعد ٥٦٠/١، وحاشية الصيان ١٤٥/٢.

(٧) في الأصل: (غيره) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل: (ما مررت أحد إلا زيدا) وهو تصحيف.

إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وهو في غير الموجب ليفيد مثل: ما ضربني إلا زيد.

فإن قلت: ما الفرق بين كونه بدلاً وبين كونه مستثنى في المنصوب؟ قلت: اللصب في الاستثناء بواسطة (إلا) وفي البديل من غير واسطة، وفيه بحث شريف سنذكره إن شاء الله تعالى.

ويعرب أي: المستثنى على حسب العوامل، أي: على مقتضاها من رفع ونصب وجز وغير ذلك من أنواع المتعلقات، ولكن ذلك ليس على الإطلاق بل إذا كان المستثنى منه غير مذكور؛ لأنه لو ذكر لكان حكمه ما عرفت قبل هذا، وهو أي: كون المستثنى منه غير مذكور إنما يكون في غير الموجب؛ لأن صحة المعنى إنما توجد فيه دون الموجب، وإلى هذا أشار بقوله: ليفيد؛ لأنه لا بد لك حينئذ من تقدير المستثنى منه فيه؛ لأن (إلا) لكونها للإخراج تقتضي^(١) مخرجا عنه، فإذا لم يكن [في] ^(٢) اللفظ يجب أن يكون في التقدير، ولا بد أن يكون ذلك المقدر عاما لعدم الدليل على الخاص، وإمكان ذلك مع صحة المعنى في النفي، أو في ما [هو] ^(٣) بمعناه مثل: ما ضربني إلا زيد، فإنه يجوز لك ^(٤) أن تقدره بـ: ما ضربني كل الناس إلا زيدا، أي ^(٥) عدم ضرب جميع الناس سوى الذي ^(٦) هو زيد، ممكن دون الإثبات، إذ لا يصح: ضربني إلا زيد؛ لأنه في التقدير: ضربني كل الناس إلا زيد، وعدم إمكان ذلك ظاهر ^(٧).

واعلم أن النحويين يسمون هذا الاستثناء: المفرغ^(٨)، وإن كان المفرغ في الحقيقة هو العامل فيه؛ لأنه غير مشغول فيه بالعمل، بل عمله في المستثنى، فتكون (إلا) لغوا في اللفظ والمعنى لكونها ^(٩) ناقضة لنفي ما سبق.

وجوز أن يكون تلك التسمية باعتبار فراغ ذلك المستثنى عن عمل (إلا) ثم لما حذف المستثنى منه وجعل إعرابه لما بعد (إلا) سمي باسمه مجازاً وتفصيل ذلك: أن النحويين

(١) في الأصل: (يقتضي) وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (فإن لك يجوز).

(٥) في الأصل: (أو) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (الذي سوى زيد).

(٧) انظر: شرح المصنف ٥٤٨/٢، والرضي ١٣٩/٢، وابن القواس ص ٢٧٥، والجامي ٤٢٠/١.

(٨) انظر في هذه التسمية: الرضي ١٣٣/٢ وقد قيل: "هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ، والمفرغ في

الحقيقة هو الفعل قبل (إلا)؛ لأنه لم يشغل بمستثنى منه فعلم في المستثنى "أ" هـ. وانظر: ابن القواس ص

٢٧٤، والجامي ٤٢٠/١.

(٩) في الأصل: (لكونه) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

حكموا على المستثنى المفرغ بأنه معرب على حسب العوامل، فهو فاعل تارة، ومفعول تارة أخرى، ويكون ظرفاً ومصدراً، فتسمية ذلك فاعلاً - مثلاً - / مجازاً، إذ الفاعل في الحقيقة هو المستثنى

إلا أن يستقيم المعنى مثل: قرأتُ إلا يوم كذا،

منه المحذوف، ألا ترى أن معنى: ما قام إلا زيد: ما قام أحدٌ إلا زيد، وإلا لم يصح الاستثناء، ويدل على اعتبار ذلك جواز: ما قام إلا هند، مع استثناء: قام هند؛ لأنه لو كان ذلك فاعلاً في الحقيقة لوجب إلحاق علامة التانيث^(١) بالفعل المسند إلى (هند)، فلم من عدم الإلحاق أنه ليس فاعلاً في الحقيقة، بل الفاعل هو المحذوف في التحقيق^(٢)، هكذا قالوا، وفيه نظر؛ لأن ترك التاء يجوز أن يكون للفصل، كما هو مذهب سييبويه^(٣)، وجوابه ظاهر للمتأمل.

إلا أن يستقيم المعنى، هذا استثناء من قوله: (وهو في غير الموجب)، فالمقصود: أن حذف المستثنى منه جائز في الموجب أيضاً إن استقام المعنى كما في مثل: قرأتُ إلا يوم كذا^(٤) لأنه ممكن أن يقرأ كل الأيام إلا يوم الجمعة، قال صاحب العجواني^(٥): وفي بعض

(١) في الأصل: (التثنية) وهو تصحيح.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٥٤٧/٢، والأصبهاني ص ٤٠٧.

(٣) أنظر: الكتاب ٣٨/٢ وقد قال: "وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أصل نحو: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء". هـ. هـ. وأنظر: قسم التحقيق، والأصبهاني ص ٤٠٧.

(٤) قال ابن الحاجب ٥٤٨/٢: "يزيد أن ذلك قد جاء قليلاً فيما كان فضله، ويستقيم فيه المعنى، كقولك: قرأتُ إلا يوم كذا؛ لأنه يجوز أن يقرأ الأيام كلها إلا يوماً، بخلاف: ضربني إلا زيد، فإنه لا يستقيم أن يضربه كل أحد ويستثنى زيدا". هـ. وأنظر: الأمالي ٣٤/٤، والرمضاني ١٣٩/٢، وابن القواس ص ٢٧٥، وشرح الأصبهاني ص ٤٠٦، والجاسي ٤٢٠/١، قال الشيخ عضية - رحمه الله - "خالف ابن الحاجب الجمهور فافترى بالقول بجواز مجيء الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وذلك في الفضلات بشرط الإفادة، ومثل لذلك بقوله: قرأتُ إلا يوم كذا، وبين الإفادة في هذا المثال بقوله في شرح الكافية: لأنه يجوز أن يقرأ الأيام كلها إلا يوماً، بخلاف: ضربني إلا زيد، فإنه لا يستقيم أن يضربه كل أحد ويستثنى زيدا... وأحصيت آيات الاستثناء في القرآن الكريم وكان من ثمرة هذا الاستقراء أن وجدت آيات كثيرة جاء فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وبعض هذه الآيات جاء الإثبات فيها مؤكداً مما يبعد تأويل هذا الإثبات بنفي، مثل: (وإنها لكبيرة إلا على الخافعين) و(وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله) و(تأثني به إلا أن يحاط بكم) فهذا الإثبات المؤكد (إن) واللام، أو القسم وتون التأكيد لا يسوغ جملة على معنى النفي فإننا لو سلطنا هذا الطريق وسوغنا هذا التأويل ما وجدنا في لغة العرب إثباتاً يستعصى على تأويله بالنفي...". هـ. أنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عضية، ط / الأولى ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م دار / الحديث، القسم الأول ١٧٢/١ وما بعدها.

(٥) أنظر: شرح العجواني ص ٢٥٢.

الشروح لو تأملت حق التأمل وجدت المثاليين مشتركين في عدم الاستقامة*.
أقول: لعله أراد بهذا أن (زيداً) - مثلاً - لا يمكن أن يقرأ كل يوم عمره إلا يوم الجمعة، يدل عليه تصريحهم باستنتاج: تمت إلا يوم الجمعة، فحينئذ ظهر الاشتراك.
ومن ثمت لم يجوز: ما زال زيداً إلا علماً، وإذا تعذر البذل على اللفظ أبدل على الموضع مثل: ما جاءني من أحد إلا زيداً، ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء، لأن من لا تزداد في الإثبات

ويمكن أن يجاب عنه: أن مراد من ادعى الاستقامة أن يوقع أصل القراءة في جميع أيام عمره، فمعنى (قرأت كل الأيام): أوقعت أصل القراءة في كلها، إلى أن يوجد الاشتغال بها في جميع أجزاء الأزمنة، فهذا مستقيم بلا شبهة.

ومن ثمت أي: من أجل أن عدم ذكر المستثنى منه لا يكون إلا في غير الموجب لم يجوز أن يقال: ما زال زيداً إلا علماً^(١)؛ لكون^(٢) (ما زال) مثبتاً في المعنى، وذلك لأن (زال) نفى، و(ما) للنفي أيضاً، فإذا دخل عليه أفاد الإثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، فيكون (ما زال) بمعنى (ثبت) في المعنى، فكما لم يجوز: ثبت زيد إلا علماً، كذلك لم يجوز: ما زال زيد إلا علماً، لاستلزامه اتصاف (زيد) بجميع الأوصاف إلا العالمية، وذلك غير ممكن، وعلى تقدير جوازه في الإثبات عند الاستقامة لا نسلم الاستقامة، لأن فيه ورد النفي والإثبات على اسم واحد وبيانه: أن (ما زال) لإثبات ما انتصب، و(إلا) بعد الإثبات لنفي ما بعدها - وذلك ما أثبت له (ما زال)^(٣) - فلزم أن يكون خبر (ما زال) مثبتاً ومنفياً في حالة واحدة، وهو محال.

وإذا تعذر البذل، أي: إذا تعذر جعل إبدال المستثنى محمولاً على اللفظ، أي: على لفظ المستثنى منه، فيما لم يمتنع البذل فيه من الصور المذكورة، أبدل، أي: المستثنى، محمولاً إبداله على الموضع، أي: على محل المستثنى منه، كما في مثل: ما جاءني من أحد إلا زيداً، وكما في مثل: لا أحد فيها إلا زيد، وكما في مثل: ما زيد شيئاً إلا شيء.

فإن (زيد)^(٤) في المثال الأول لا يجوز أن يكون بدلاً من لفظ (أحد)؛ لأن البذل في حكم تكرير العامل، فيلزم أن يكون (من) عاملة في (زيد) وهو غير جائز؛ لأن (زيد) مثبت

(١) قال ابن جماعة: "وحوّره يونس" اهـ، انظر: شرح الكافية لابن جماعة ص ١٦٠.

(٢) انظر: علة عدم جواز ذلك في: شرح المصنف ٥٤٩/٢، والرضي ١٣٩/٢، وابن القواس ص ٢٧٦، والأصيهاني ص ٤٠٨، والجامي ٤٢١/١.

(٣) في الأصل: (وذلك ما أثبت لازال).

(٤) انظر: ابن يعيش ٩١/٢، وشرح المصنف ٥٥٠/٢، والإيضاح ٣٧٢/١، والرضي ١٤٠/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

و(من) الاستغراقية لا تزداد في الإثبات^(١)، وفي بعض النسخ (بعد الإثبات)^(٢)، فيحمل على حذف المضاف، أي: بعد حرف الإثبات، عند سيبويه^(٣) مطلقاً، وعند الأخفش إذا كان ما بعدها

وما، ولا، لا تقدّران عاملتين بعده؛ لأنهما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ (إلا).
سعرفة وإن خالفه في اسم الجنس والنكرة، فوقع الاتفاق ههنا، وإلى هذا إشارة في العجذواني^(٤).

لكن الأولى إبدال العلم من المعرفة فتعين كونه مرفوعاً على أنه بدل من محل (أحد) لأنه مرفوع لكونه فاعلاً، وكذلك (زيد) في المثال الثاني، و(شيء) في المثال الثالث، لا يجوز أن يكون بدلاً من لفظ (أحد) و(شيئاً)؛ لأنه لو أيدل عنه لزم تقدير عاملها وهو (ما) و(لا) بعد (إلا)، والحال أنهما لا تقدّران عاملتين بعده؛ لاستلزام ذلك بطلان عملهما؛ لأنهما أي: (ما) و(لا) قد عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ (إلا) فلزم حينئذ بطلان عملهما، مع أن تقديرهما يؤدي إلى التناقض المذكور سابقاً، فتعين كونهما مرفوعين على كونهما بدلين من محل (أحد) و(شيئاً)^(٥)، وهذا أولى من قول من قال^(٦) في امتناع المثال الثاني: إنما امتنع ذلك لأنه يؤدي إلى دخول (لا) على المعرفة وهي مختصة بالنكرة؛ لانقاضه بقولنا: لا أحد

(١) هذا على مذهب البصريين عدا الأخفش، وقد أجاز الأخفش والكوفيون زيادتها في الإثبات، انظر: ابن يعيش ١٣/٨، والرضي ١٤١/٢، وسيأتي الكلام عن زيادتها مفصلاً في باب الحروف.

(٢) وهي كذلك في المتن ص ١١١ حيث قال: "... لأن (من) لا تزداد بعد الإثبات" أ. هـ.
(٣) قال سيبويه ٣١٥/٢: "هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في = الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيد، وما رأيت من أحد إلا زيدا، وإنما منعك أن تحمل الكلام على (من) أنه خلف أن تقول: ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حمل على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال: ما أتاني أحد إلا فلان؛ لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد، واحد" أ. هـ.

(٤) قال في العجذواني ص ٢٥٢: "وينبغي أن يعلم أن (من) الاستغراقية لا تزداد بعد (إلا) في هذه الصورة بالإجماع، أما عند سيبويه فلما من، وأما عند الأخفش فلأنه لا يجوز زيادتها في المعرفة، وإنما تزداد عنده في الإثبات إذا كان ما بعدها من أسماء الأجسام والنكرات"، وانظر: الرضي ١٤١/٢، والأصمعي ٤٠٩.

(٥) انظر: الكتاب ٣١٧/٢، وابن يعيش ٩١/٢، وشرح المصنف ٥٤١/٢، والرضي ١٤١/٢، وابن القوائن ص ٢٧٧، والكنز ١٩٩/١، والجاسي ٤٢٣/١.

(٦) هو أبو علي الفارسي حيث قال في الإيضاح ص ٢٠٦: "... لا أحد فيها إلا عبد الله، صليت (عبد الله) على موضع (لا) مع (أحد) لأن الموضع رفع بالابتداء، ولم يجز الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في المعارف، إنما تعمل في الأسماء الثلاثة" أ. هـ وانظر: المقصد ٧٠٥/٢، وشرح المصنف ٥٥٣/٢، والإيضاح ٣٧٢/١، والرضي ١٤١/٢، وابن القوائن ص ٢٧٧.

فيها إلا رجل، فإن تلك العلة منتقية ههنا، مع الاتفاق على امتناع^(١) البذل فيه على اللفظ^(٢) كذا ذكره العجذواني^(٣) نقلاً عن المصنف^(٤)، وقال في فوائد التسهيل^(٥): " وهذا ظاهر كلام سيويوه^(٦) وأبي علي،

(١) في الأصل: (الامتناع) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: الرضى ١٤١/٢.

(٣) أنظر: شرح العجذواني ص ٢٥٣.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٥٥٣/٢.

(٥) أنظر: التسهيل ص ١٠٢ وفيه: " ولا يتبع المجزور بـ (من) والباء الزائدتين ولا اسم (لا) الجنسية إلا باعتبار المحل " أ. هـ. وأنظر: شرح التسهيل ٢٨٥/٢ وليس فيهما إشارة إلى ما ذكره الشارح - رحمه الله - عن أن ذلك هو قول سيويوه، وأبي علي.

(٦) أنظر: الكتاب ٣١٧/٢ وفيه إشارة إلى مثل قول أبي علي حيث قال: "... لأن المعرفة لا تحمل على (لا)

العاملة هي لأجله، ومن ثمّ جاز: ليس زيد إلا قائماً، وامتنع: ما زيد إلا قائماً.

ومقتضاه: أنه يجوز في النكرة، وقال النحويون: إنه لا يجوز إجماعاً.

بخلاف: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً، لأنها عملت للفعلية، فلا أثر لنقض معنى النفي، لبقاء الأمر بخلاف قولنا: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً، هكذا وجدت أكثر النسخ، وفي بعضها ذكر الوصف للمستثنى، وهو (لا يُعْبَأُ بِهِ) ولعل هذا أولى؛ لأنه لا يبد في مثل هذه الصورة من وصف المستثنى حتى يصح الاستثناء، ويفيد الكلام، والمقصود: أن الإبدال من اللفظ جائز في مثل هذه الصورة؛ لخلوصها عن المحذوران السابقين، أي: بطلان عمل العامل وهو ليس بالوقوع بعد (إلا)، والتأدية إلى التناقض^(١)، وذلك لأنها، أي: ليس إنما عملت للفعلية دون النفي، كما عمل (ما) و(لا) بها، ولا مانع من تقدير فعليّتها بعد (إلا) وإن وجد ذلك من تقدير فهو لا يضر عملها؛ لأنها كانت عاملة للفعلية من غير النظر / إلى نفيها، فلا أثر في بطلان عملها لنقض معنى النفي (٥٧/ب) بـ (إلا) لبقاء الأمر العاملة هي، أي: (ليس) لأجله، أي: لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية.

وتنصيل الكلام في هذا المقام أن يقال^(٢): إن لم (ليس) جهتين، إحداهما: النفي، والأخرى: الفعلية، فيكون وزانها - وإن كانت كلمة واحدة - وزان (ما كان) باعتبار المعنى، ثم إن عملها باعتبار فعليّتها دون نفيها، مع أن الحاجة هنا إنما هي باعتبار العمل، لا باعتبار النفي، فيقدر باعتبار الفعلية حتى لا يلزم المحذوران؛ لأنك إذا نصبت (شيئاً) بعد (إلا) في مسئلة (ما كان) إنما يكون ذلك بتقدير الفعل الذي هو (كان) من غير النفي، وكذلك الكلام في (ليس) إذا قدر بعد (إلا) في مسئلة: ليس زيد شيئاً^(٣).

ومن ثمّ، أي: ومن أجل أن عمل (ما) للنفي وعمل (ليس) للفعلية جاز أن يقال: ليس زيد إلا قائماً، كما صح أن يقال: ما كان زيد إلا قائماً، وذلك لأن (ليس) إنما عملت للفعلية و(إلا) لا تبطلها، وامتنع أن يقال: ما زيد إلا قائماً؛ لأن (ما) قد عملت للنفي و(إلا) تبطلها^(٤)، ومن الذهول عن هذه النكته أورد بعضهم على ذلك: أن (ليس) كلمة واحدة، و(ما

(١) قال ابن الحاجب ٥٥٢/٢: * وتقريره - أي التناقض - أنك إذا قدرت (ليس) بعد (إلا) لقد صار ما بعدها مثبتاً بـ (إلا) متفياً بـ (ليس) وهو محال * هـ

(٢) انظر: الإقليد ص ٥٨٦.

(٣) انظر: شرح المصنف ٥٥٢/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٧٣/١، والرضي ١٤٢/٢، وابن القواس ص ٢٧٨، والكناش ١٩٩/١.

(٤) انظر: شرح المصنف ٥٥٣/٢، والإيضاح ٣٧٤/١، وابن القواس ص ٢٧٨.

كان) كلمتان، فكيف يكون أحدهما معاملاً معاملة الآخر؟ ولم يطلع على ما فيه من الجهتين ومخفوض بعد (غير) و(سوى) و(سواء) وبعد (حاشا)، في الأكثر

واعترض على هذا صاحب العجواني^(١) بأن النفيية والفعلية متلازمان في (ليس) وضعا، ووجود اللازم^(٢) بدون الملزوم ممتنع، وأجاب عنه صاحب الأسئلة: بأن هذا سخيّف جداً؛ لأن النفيية والفعلية لا تسلم التلازم بينهما من حيث ذاتهما لانفكاك كل من الآخر.

قلت: المقصود أن لكل فعل معنى عاماً به يشارك جميع الأفعال، ومعنى خاصاً به يمتاز عن غيره، والأول باعتبار مفهوم الفعلية والاقتضاء لعلّة من ذلك، والثاني يحصل من خصوصية المادة والاقتضاء للنفي من ذلك، فعدم التلازم بينهما حينئذ ظاهر؛ لأن العام لا يلزم الخاص، فهذا الكلام لا يدفع الاعتراض بظاهره، وإن كان بالحقيقة مثبتاً لأصل الكلام، فتأمل.

لما فرغ عن بيان مواضع جواز إبدال^(٣) المستثنى عن المستثنى منه بأي وجه كان، شرع في بيان كونه مجروراً، فقال: ومخفوض بعد (غير) و(سوى) بكسر السين وضمها، و(سواء) بفتح السين وكسرها^(٤)، وبعد (حاشا)؛ لكونه حرف جر والذليل على حرفيته جواز (حاشا) إذ لو كان فعلاً لما جاز اتصال ياء المتكلم بدون نون الوقاية^(٥).

وإنما قال: في الأكثر^(٦) لأن قليلاً منهم ذهب إلى أنه فعل^(٧)، فيجعل ذلك البعض ما بعده منصوباً على أنه مفعوله على قيس ما ذكر في (خلا) و(عدا)، واستدل بسجىء النصب بعده في: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان، وجهه: أن يقرر فعلاً بمعنى جانب بعضهم الشيطان^(٨) ويجوز التصرف فيه كما في قول النايغة:

(١) أنظر: شرح العجواني ص ٢٥٥.

(٢) في العجواني: (وجود الملزوم بدون اللازم ممتنع).

(٣) في الأصل: (البدل) وهو تصحيف.

(٤) وإنما وجب خفضه بعد هذه الأسماء لكونه مضافاً إليه. أنظر: شرح المصنف ٥٥٤/٢، والرضي ١٥٢/٢، والأصبهاني ص ٤١١.

(٥) قال الرضي ١٥٢/٢: "التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم (حاشا) من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجر ذلك، وامتناع وقوعه صلة بـ (ما) المصدرية مطرداً كـ (خلا) و(عدا) يمنع فعليته". هـ. وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٤١١.

(٦) هو قول سيبويه وجمهور البصريين أنظر: الكتاب ٣٤٩/٢، والإنصاف ١٧٨/١، وأسرار العربية ص ١٩٠، وتوجيه اللمع ص ٢٢٥، وانتلاف النصرة ص ١٧٨.

(٧) هذا أحد قولين للمبرد أنظر: المقتضب ٣٩١/٤، وتوجيه اللمع ص ٢٢٥، وهو قول الكوفيين في الإنصاف ١٧٨/١، وأسرار العربية ص ١٩١، وبه قال ابن جني في قوله تعالى: {وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ} وأنظر: الجني الداني ص ٥٥٩، والدر المصون ١٧٧/٤.

(٨) أنظر: الأصول ٢٨٨/١، وابن يعيش ٨٥/٢، وشرح المصنف ٥٥٤/٢، والرضي ١٥٢/٢.

وإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلا) على التفصيل.

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه :::: ولا أخشى من الأقوام من أحداً^(١)
وأجيب عنه بأن التصرف لا يدل على فعليته، لجواز كون ما يتصرف فعلاً مشتقاً
من (حاشاً) حرفاً، كما اشتق^(٢) سوفت من سوف.

ويعد أقول: فيه بحث وهو أن المصنف حكم فيما سبق بقضية (عدا) و(خلا) في الأكثر، والدليل
القائم عليها جواز دخول (ما) المصدرية، وحكم ههنا بحرقية (حاشاً) في الأكثر، مع أن الدليل المذكور
فيه موجود في ذلك كما قل النبي عليه السلام: (أسامة^(٣) أحب الناس إلي ما حاشاً فاطمة).

وإعراب لفظ غير إذا استعمل فيه، أي: في الاستثناء كإعراب المستثنى بـ (إلا) دون أخواتها؛
لأن استعمال (غير) في الاستثناء إنما هو بالحمل على (إلا) دون غيرها، فلا يكون إعرابه إلا
كإعراب المستثنى بها على التفصيل المذكور فيما سبق [من]^(٤) وجوب النصب في الموجب، وعند
التقديم^(٥)، نحو: جاءني القوم غير [زيد]^(٦)، وما جاءني غير أخيك أحد، وكذا في المنقطع، ومن
جواز النصب والبذل في غير الموجب التام نحو: ما جاءني أحد غير زيد، والإعراب على حسب
ما يقتضيه العامل في المفعول نحو: ما جاءني غير زيد^(٧)، وقس عليه غيره.

(١) من البسيط في الديوان ص ٢٠، ط / دار المعارف، وانظره في: الأصول ٢٨٩/١، والانتصار ص ١٦٩، والإتصاف ٢٧٨/١، وابن عيش ٨٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٥/٢، والشاهد قوله: (أحاشى) فهو فعل مضارع بمعنى استثنى وجاء في الكلام عن العرب، فدل على أن (حاشاً) فعل وأنه متصرف.

(٢) أنظر: الإتصاف ٢٨٢/١، وأسرار العربية ص ١٩٢، وجواهر الأدب ص ٤٢٧.

(٣) هو: أسامة بن زيد بن حارثة الحب ابن الحب، يكنى أبا محمد، أو أبو زيد، أمه أم أيمن حاضنة النبي ﷺ ولد في الإسلام، ومات النبي ﷺ وله عشرون سنة، وقيل ثمانى عشرة، اعتزل أسامة الفتن بعد مقتل عثمان ابن عفان، إلى أن مات في أواخر خلافة معاوية سنة أربع وخمسين، روى عنه من الصحابة أبو هريرة، وابن عباس، وآخرون، أنظر ترجمته في: الاستيعاب ٧٥/١، والإصابة ٤٩/١، وأسند الغلبة ٧٩/١، والطبقات الكبرى ٦١/٤، والحديث أخرجه أحمد في مسنده ٩٦/٢ عن ابن عمر، وورد في الطبقات الكبرى ٦٦/٤، وقصته: أنه بعد أن بلغ رسول الله ﷺ أن الناس عابوا أسامة وطعنوا في إمارته، فقام ﷺ في الناس فقال: «ألا إنكم تعيون أسامة وتطعنون في إمارته وقد فعلتم ذلك بآية من قبل وإن كان خليفاً للإمامة، وإن كان لأحب الناس إليهم إلي، وإن ابنه هذا من بعده لأحب الناس إلي، فاصصوا به عموماً فإنه من خياركم»، قال سالم: «ما سمعت عبد الله يحدث بهذا الحديث قط إلا قال: "ما حاشاً فاطمة"» اهـ.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: تقديم وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٥٥٦/٢ وابن عيش ٨٧/٢، وابن القواس ص ٢٨٢، والأصبهاني ص ٤١٤، وقال بعض بني أمية وقضاة: إذا كانت (غير) في معنى (إلا) ينصبونها، ثم الكلام قبلها أو لم يتم تقول: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحد غيرك. أنظر: الارتشاف ١٥٤٢/٣، والجمع ٢٠٦/٢.

و(غير) صفة حُمِلت على (إلا) في الاستثناء، كما حُمِلت (إلا) عليها في الصفة.

فإن قلت^(١): لم عمل الفعل اللازم في (غير) من غير واسطة حرف، ولا يعمل في الاسم الواقع بعد (إلا) إلا بواسطة (إلا)؟

قلت: الإعراب في الأصل لما بعدهما في الصورتين؛ لأن (غيرا) سوازن (إلا) في الحكم، إلا أن (غيرا) لما كان اسما متمكنا قابلا للإعراب وكان ما بعده مشغولا بحركة الجر للزوم إضافته إليه، جعل إعرابه الذي يستحقه - لولا اشتغاله بالجر - مثبتا له بالعرض، فالعمل في الحقيقة بالواسطة نظراً إلى أن استحقاق النصب لما بعد (غير) بواسطة، إلا أنه عرض لـ (غير) للعلة المذكورة؛ ليكون توفيقه لما يقتضيه الحالان، بخلاف (إلا) فإنها لكونها حرفاً لا يقبل الإعراب، بقي الإعراب ههنا في أصل وضعه، وقيل^(٢): (غير) لتوغل في الإبهام أشبه الظروف المكانية المبهمة^(٣)، فتعدى الفعل إليه كما تعدى إليها بغير واسطة.

هذا ولفظه غير في أصل وضعها صفة ثم حُمِلت على (إلا) في الاستثناء^(٤)، قيل^(٥):

لو أورد الحكم الذي ذكره لـ (غير) وما بعده قبل هذا، بعد هذا لكان أولى؛ ليكون موافقاً (١/٥٨) لقولهم: ثَبَّتَ العرشَ ثم انقش^(٦).

كما حُمِلت لفظة إلا مع كونها في وضعها للاستثناء عليها، أي: على (غير) في الصفة، وتوضيحه: أن كلمة (غير) حقها أن يكون وصفاً يمسها إعراب ما قبلها^(٧)، إذ معناها المغايرة إما في الذات أو في الصفات، فيكون دالاً على الذات باعتبار معنى هو

(١) انظر: شرح الأصبهاني ص ٤١٤.

(٢) انظر هذا التعليل في: المفصل ص ١٠٤، وابن يعيش ٨٨٢/٢، وابن القواس ص ٢٨٢، وشرح اللوحة النيرية ٢٢٥/٢، والأصبهاني ص ٤١٤.

(٣) قال في الإقليد ص ٥٨١ موضحاً الإبهام: "... إذا قلت: خلف زيد، لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى العالم كما أن (غير زيد) لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى ما ينتهي به الخلق، فلعلم أن بينهما شبيهاً من حيث الإبهام * اهـ.

(٤) قال ابن الحاجب ٥٥٧/٢: "لأنها اسم بمعنى المغايرة - خلاف المماثلة - كقولك: هذا مغاير لهذا، فكما أن مغاير صفة فكذلك (غير) واستعمالها في المغايرة على وجهين: أحدهما: المغايرة في الذات كقولك: مررت برجل غير زيد، تريد بئسمان آخر، والثاني: المغايرة في الصفات - وإن كانت الذات واحدة - كقولهم: دخلت بوجه غير الذي خرجت به، فهذه مغايرة في الصفة * اهـ، وانظر: الرضوي ١٥٦/٢.

(٥) هذا قول الغجدواني، انظر: شرح الغجدواني ص ٢٥٨.

(٦) هذا المثال لم أقف عليه فيما رجعت إليه من كتب الأمثال، وهو في الغجدواني ص ٢٥٨.

(٧) قال ابن يعيش ٨٨٢/٢: "وقوله (بسمه) إعراب ما قبله يشير إلى أنه وصف يتبع ما قبله في إعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول: هذا رجل غيرك، قترفعه؛ لأن موصوفه مرفوع، وتقول: رأيت رجلاً غيرك ومررت برجلٍ غيرك، كما تقول: هذا رجلٌ عالمٌ، ورأيت رجلاً عالمًا، ومررت برجلٍ عالم... * اهـ.

المقصود كما في قولك:

إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور،

مررت برجل غير زيد، قاصداً إلى أن مرورك كان بإنسان آخر، أو بمنّ ليست صفته صفته، إلا أنها يحمل على (إلا) في الاستثناء ويستعمل له، كما يحل (إلا) عليها ويستعمل للوصفية^(١)، لتحقيق المشابهة بينهما في إفادة كل منهما مغايرة ما بعدها لما قبلها^(٢)، ثم تلك وإن كانت متحققة بين (غير) وغيرها، إلا أنها ليست مما يوجب الحمل اليقيني بوجه معلوم لمن له تأمل.

ثم ذلك الحمل ليس على الإطلاق بل إذا كانت لفظة (إلا) تابعة في الاستعمال لجمع^(٣) أي: لما يدل على التعدد، سواء كان جمعا اصطلاحيا أو لا، منكور^(٤) أي: نكرة لا يدل على شيء معين غير محصور^(٥) في عدد معين، أي: لا يكون من الأسماء التي تدل على عدد

(١) قال ابن يعيش ٨٩/٢: "وقد حملوا (إلا) على (غير) في الوصفية، فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إياه أو من صفته كصفته، ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأول فتقول: جاءني القوم إلا زيدا، فيجوز نصيبه على الاستثناء، ورفع على الصفة للقوم، وإذا قلت: ما أتاني أحد إلا زيد، جاز أن يكون (إلا) وما بعدها بدلا من (أحد) وجاز أن يكون صفة بمعنى غير...".

وانظر: الكتاب ٣٣١/٢، والمقتضب ٤٠٨/٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ١٥٣/١.
(٢) قال الرضي ١٥٦/٢: "ومعنى الحمل: أنه صار ما بعد (إلا) مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة كما بعد (غير) ولا تعتبر مغايرته له نفيًا وإثباتًا، كما كان في أصلها، وصار ما بعد (غير) مغايراً لما قبلها نفيًا وإثباتًا كما بعد (إلا) ولا تعتبر مغايرته له ذاتاً أو صفة كما كانت في الأصل، إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر من العكس؛ لأن (غيراً) اسم والتصريف في الأسماء أكثر منه في الحروف" أ. هـ وانظر: الإقليد ص ٥٨٢.

(٣) قال الرضي ١٥٨/٢: "والما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها أداة استثناء، وذلك لأنه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظاً كان أو تقديرًا فلا تقول في الصفة: جاءني رجل إلا زيد، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل (إلا) وصفاً كما جاز في (غير) وذلك ليكون أظهر في كونها صفة" أ. هـ وانظر: الجامي ٤٢٦/١.

(٤) قال الرضي ١٥٨/٢: "وشرط كون الجمع منكراً؛ لأنه إذا كان معروفاً نحو: جاءني الرجال، أو القوم إلا زيد، احتمل أن يراد به استغراق الجنس، فيصح الاستثناء، واحتمل أن يُشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدا، فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في (إلا)، فالسامع يحمل (إلا) على أصلها من الاستثناء، فاختر كونه منكراً غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد (إلا) فيه، فيضطر السامع على حمل (إلا) على غير الاستثناء" أ. هـ.

(٥) قال الرضي ١٥٨/٢: "واشترط أن يكون المنكور غير محصور، والمحصور شيئان: إما جنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل أو رجل، وإما بعض منه معلوم عند نحو: له عشرة دراهم أو عشرون، لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد (إلا) فيه، فلا يتعذر الاستثناء، فلا يعمل عنه وذلك نحو: كل رجل إلا زيدا، جاءني، وله على عشرة إلا درهماً" أ. هـ، وانظر: الأصبهاني ٤١٦، والجامي ٤٢٦/١.

معين لا بالذات ولا بالشرح، فلا ينتقض بقولنا: جاءني رجال عشرة إلا زيد - بالرفع -
وبقولنا: لفلان على ذراهم إلا درهما.

لتعذر الاستثناء، مثل:

ثم أشار إلى علة وجود صحة الحمل على ذلك التقدير بقوله: لتعذر الاستثناء، يعنى:
إنما تحمّل (إلا) في هذه الصورة على (غير) لتعذر الاستثناء حينئذ، فكان هذا كأنه شرط
لذلك^(١).

فإن قلت: لم لم يشترطوا في حمل (غير) على (إلا) تعذر الوصفية، واشترطوا في
حمل (إلا) على الـ (غير) تعذر الاستثناء؟.

قلت: لأن في الثاني مخالفة القياس؛ لأن استعمال الحرف صفة على خلاف القياس؛
لكونه استعمال حرف بمعنى الاسم، بخلاف الأول؛ لأن استعمال الاسم للاستثناء ليس ببعيد
على القياس لوجود مثله كـ (سوى) و(سواء)، فالوجه في احتياج الثاني الاشتراط لكونه
خروجاً عن القياس دون الأول ظاهر.

ثم اعلم أن المصنف إنما قال: (إذا كانت) لأن (إلا) ههنا بمعنى (غير) و(غير) وصف
تابع، فهي إنما تكون بمعناه إذا كانت تابعة، تشبيهاً لها به.

وقيد المتبوع بالجمعية مراعاة لبابها الأول، إذ لا بد لها فيه أن يكون ما بعدها بعضاً
لما قبلها فيكون احترازاً عن مثل قولك: قام رجل إلا زيد^(٢).

فإن قلت: هذه الرعاية تقتضى عدم تعذر الاستثناء، فكيف يحتمل (إلا) حينئذ على
(الغير)؟.

قلت: لا نسلم ذلك لأن غايتها حفظ صورة الاستثناء، وهو لا ينافي تعذره، ومثله الألف
واللام في الاسم الفاعل والمفعول.

ثم يتبعى أن يعلم أن المتبوع المذكور لا بد وأن يكون موجوداً في اللفظ^(٣)؛ لأن (إلا)
فرع على (غير) في الصفة، فيجب إظهار الموصوف معها للدلالة على كونها صفة، فلا
يقال: جاءني إلا زيد، بمعنى: غير زيد.

واحتراز بقيد (المذكور) عن الجمع المعروف؛ لأن الجمع حينئذ يستغرق لجميع أفرادها،
فلا يتعذر حمله على الاستثناء^(٤).

(١) انظر: الجاسي ٤٢٦/١.

(٢) انظر: الرضي ١٥٨/٢، والجاسي ٤٢٦/١، وانظر الهامش (٢) في الصفحة السابقة.

(٣) قال ابن القوام ص ٢٨٣: "ولا تقع (إلا) صفة إلا بثلاثة من أنظر إحداها: وجود الموصوف، بخلاف
(غير) فإنها لا يشترط فيها ذلك لكونها اسماً يتصرف تصرف الأسماء" اهـ، وانظر: ابن يعيش ٩٠/٢.

(٤) قال الرضي ١٥٨/٢: "وشرط كون الجمع منكراً؛ لأنه لو كان معرباً نحو: جاءني الرجال، أو القوم إلا زيد
احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم
(زيداً) فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في (إلا)..." اهـ، وانظر: الأصبهاني ص ٤١٦، والجاسي
٤٢٦/١.

{لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} (١)

وقيد (غير المحصور) للاحتراز [عن] (٢) نحو قولك: لفلان على عشرة إلا واحدا (٣). وما يقال: من أنه لا حاجة إلى قيد (غير المحصور) لأن مثل ذلك خارج بقوله: (الجمع)، يتدفع بما قلنا في تفسيره قبل ذلك.

والما تعذر الاستثناء حينئذ لأن شرطه أن يدخل المستثنى في المستثنى منه، ولو سكنت عن ذكره بالوجوب في هذه الصورة لم يجب ذلك؛ لأن الجمع الموصوف بالصفة المذكورة كـ (رجال) - مثلا - لم يجب دخول (زيد) فيه؛ لعدم العموم فيه، وإلا لما صح إخراجهم عن المعرف باللام نحو: جاءني رجال من الرجال، فلا يصح الاستثناء المتصل؛ لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجزم بعدمه، ويتعذر الإبدال فيه أيضا لأنه في موجب متنع، كما مر.

مثاله: مثل قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا} أي: في السموات والأرض: {آلَهُةٌ} جمع (إله) وهو الذي يعبد إليه، أي: المعبود: {إِلَّا اللَّهُ} أي: غير الله: {لَفَسَدَتَا} أي: السموات والأرضين.

وفي تقييد الآية للمثال لهذا المطلوب إشارة إلى رد قول من قال: إن قيد (غير المحصور) للاحتراز عن جمع القلة؛ لأن (آلهة) منه لأنها بوزن (أفعلة).

فـ (إلا) هنا بمعنى (غير) (٤) لكونها تابعة لجمع منكور غير محصور وهو (الآلهة)، ولو حبلت (إلا) هنا على الاستثناء، يلزم الفساد في الآية من حيث المعنى (٥)، حينئذ يصير: لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها (الله) لزم فسادهما والتوحيد الذي هو المطلوب من الآية لا يحصل على ذلك التقدير؛ لأنه يجوز أن يكون فيهما آلهة ولم يستثن عنهم (الله) ولم يلزم الفساد، والأمر ليس كذلك؛ لأن المراد من الآية هو: الرد على المشركين القائلين بأن مع (الله) إلها آخر، سواء كان (الله) مستثنى عنهم أو لا.

(١) سورة الأنبياء من الآية (٢٢).

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أنظر: الرضوي ١٥٩/٢، والكناشي ٢٠٣/١، وقيل: لفلان على عشرة إلا درهم... وقع (إلا) بعد جمع منكور لكنه منحصر بالعدد، فلم يجب جعل (إلا) فيه صفة، بل يجوز "أه، أنظر: الصلوة الصفية ٥٣١/١.

(٤) قل سيبيويه ٣٣١/٢: "هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لفلان، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لفلان، وأنت تريد الاستثناء لكانت قد أحلت، وتظهر ذلك قوله عز وجل: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}، وأنظر: الملخص ٤٠٢/١.

(٥) أنظر: التخصيص ٤٧٣/١، وابن القواس ص ٢٨٣، وترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل ص ١٦٥ والإقليد ص ٥٨٣، والجامي ٤٢٧/١، وأنظر: شرح الجمل لابن خروف ٩٦١/٢ حيث أجاز النصب على الاستثناء قتل: "والنصب على الاستثناء جائز لو قرئ به" أ. هـ، وأنظر أيضا: القوائد والتواعد ص ٣٢٢، وقد قل: "ولو قرئ بالنصب (إلا الله) على الاستثناء لكان جائزا" أ. هـ.

فإن قلت: هذا الفساد بعينه لازم على تقدير الوصفية أيضاً؛ لأن معناها حينئذ: لو كان فيهما آلهة موصوفة بمغايرة (الله) لفستأ، فاللزم منه انتفاء المجموع، وهو قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء الإلهية!

قلت: انتفاء ذلك المجموع إن كان بانتفاء الإلهية ثبت المطلوب، وإن كان بانتقال الوصف فكذلك^(١)، لأن انتفاء وصف المغايرة وحقيقتها يستلزم ارتفاع التعدد قطعاً.

ولتأمل أن يقول: ذكر الجمع في الآية، وتقييد وجود الآلهة بكون السموات والأرضين/ (٥٨/ب) ظرفاً لهما يوهم عدم لزوم القطع بالتوحيد من الآية، إذ لا يلزم من انتفاء الجمع انتفاء الاثنين والواحد.

ومن انتفائهما في السموات والأرضين انتفأوهما في غيرهما من التصريح بالقول الدال على عدم شمولهما، كما في قوله تعالى: {رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا}^(٢).

ويمكن أن يجاب عنه بأن [على]^(٣) هذا لا يكون الآية مسوقة لردّ المشركين على وفق [ما]^(٤) اعتقدوه، فإنهم اعتقدوا بوجود الآلهة في السموات والأرض، فوردت الآية على وفق ذلك، وإن كان المراد التوحيد مطلقاً، مع أن الفساد الذي يلزم من المجموع يلزم من مطلق التعدد، فعدم الفساد يدل على انتفائه قطعاً.

لا يقال: لا نسلم تعدد الإبدال^(٥) ههنا لأن فيها نفياً في المعنى لكونها بمزلة: ما كان فيهما إلهة إلا الله، وهذا لكون (لو) تدل على الانتفاء؛ لأننا نقول^(٦): الجملة الشرطية موجبة بالحقيقة وإن كان طرفاها منفيين في التقدير، وقوله [تعالى]^(٧) (إلا الله) واقع في هذه ولا نفى باعتبارها، مع أن اعتبار النفي المعنوي في الموجب من حيث اللفظ إجراء له سحري النفي في الاستثناء، مشروطاً بعدم تغير معنى الكلام باعتباره، وههنا يتغير كما حقق في موضعه، وتحقق هذه الآية مباحثات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا الكتاب.

(١) في الأصل: (وكذلك) وهو تصحيف.

(٢) سورة مريم من الآية (٦٥)، وسورة النحل من الآية (٧)، وسورة النبا من الآية (٣٧).

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال أبو حيان في البحر ٤٢٠/٧: "وأجاز أبو العباس المبرد في (إلا الله) أن يكون بدلاً؛ لأن ما بعد (لو) غير موجب في المعنى، والبذل في غير الواجب أحسن من الوصف ١*، هـ، وأنظر: الرضي ١٦١/٢، وابن القوام ص ٢٨٣، والمغني ٨٤/١.

(٦) أنظر رد ابن الحاجب على القول بجواز الإبدال فيها في: الإيضاح ٣٧٠/١ وما بعدها.

(٧) سورة مريم من الآية (٦٥)، وسورة النحل من الآية (٧)، وسورة النبا من الآية (٣٧).

شرح كافية ابن الحاجب

وضَعَفَ، أى: حمل (إلا) على (الغير) فى الصفة فى غيره أى: فى غير جمع منكور

غير

وإعراب سوى، وسواء، النصب على الظرفية، فى الأصح.

محصور^(١)، وذلك بانتفاء أحد القيود المذكورة، ثم جوازه لعدم استلزامه فساد المعنى، وضعفه لعدم تعذر الاستثناء الذى هو الأصل، قال المصنف فى شرحه^(٢): "قد زعم قوم أنها يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثناء"^(٣)، ومتسكهم قول الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعُنُوا أَيُّكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانُ^(٤)

وهذا عند الأولين شاذ.

(وفى البيت ضعفتان آخران يعرف وجههما بالتأمل)^(٥)

وما بعد هذا البيت:

وَكُلُّ قَرِينَةٍ فَرَّقَتْ بِأُخْرَى ... وَإِنْ ضَلَّتْ بِمَا سَبَقَتْ فَرَقْدَان

أى: الفرقدان، وهما تجمان قريبان من القطب الشمالى لا يفارق أحدهما الآخر أبداً، إن كان القائل جاهلاً منكراً بالبعث وفناء العالم كما قيل، وما دامت الدنيا كان مؤمناً مقراً بهما.

والاعتماد أنه رفع الفرقدان على الوصفية مع صحة الاستثناء.

وإعراب سَوَى - بكسر السين والقصر - وقد يُضم معه، وكذلك إعراب سِوَاء - بفتح السين وكسرها مع المد - النصب على الظرفية، واستدلوا عليها بوقوعهما صلة للموصول فى نحو: جاءنى الذى سواك، وغيره.

وهذا مذهب سيبويه^(١) فإنه جعلهما مما يلزم الظرفية قصداً منه إلى جعل صفة الظرف

(١) قال الرضى ١٦٢/٢: "هذا عند المصنف، ولا يضعف عند سيبويه وأتباعه" ١. حر.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٥٥٩/٢.

(٣) هذا مذهب سيبويه كما صرح الرضى، وأنظر: الكتاب ٣٣٤/٢.

(٤) من الوافر لعمر بن معد يكرب فى: الكتاب ٣٣٤/٢، وابن يعيش ٨٩/٢، ولعمرو أو لحضرمى بن عامر فى: الخزانة ٢١/٣، وأنظره فى: المقتضب ٤٠٩/٤، والإنصاف ٢٦٨/١، والرضى ١٦٠/٢. والشاهد قوله: إلا الفرقدان، حيث حمل (إلا) على الصفة فرقع (الفرقدان) على الوصفية مع صحة الاستثناء.

(٥) ما بين القسمين ورد فى الأصل قبل قوله: (قال المصنف فى شرحه) ورأيت أن أثبتة هنا لاستقامة الكلام، والضعفتان اللذان فى البيت أوضحهما ابن الحاجب فى شرح المفصل بقوله ٣٧١/١: "أحدهما: أنه وصف المضاف ههنا وهو (كل) والقياس أن يوصف المضاف إليه ... التالى: أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل". وأنظر: الرضى ١٦١/٢، وابن القواس ٢٨٤، والكش ٢٠٤/١، والجامى ٤٢٨/١.

القائمة هي مقامه مما يلزم الظرفية ليكون أدل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب، قد (سوى) في الأصل صفة مكان، قال الله تعالى: {مَكَانًا سَوًى} ^(١) أى: مستويا، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى الوصف، فمعنى (سوى) معنى المكان.

وإنما قال: في الأصح احترازاً عما ذهب إليه الكوفيون، فإنهم أجازوا التصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً ^(٢)، وتمسكوا بقول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سَوًى الْعَدُوِّ :: نَدَلَاهُمْ كَمَا ذَالُوا ^(٣)

وجوابه: التقدير فيه: ولم يبق شيء سوى العدوان ^(٤).

وأما التمسك بقوله أيضاً:

تَجَانَّفَ عَنْ أَهْلِ الْبِمَامَةِ لَأَقْبَى :: وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَانِكَا ^(٥)

فضعيف؛ لأن هذا شاذ عند الأولين ^(٦) وإخراج عن الأصل للضرورة ^(٧).

(١) أنظر: الكتاب ٣١/١، ٣٥٠/٢، وهو مذهب الجمهور أنظر: الإنصاف ٢٩٤/١، والارتشاف ١٥٤٦/٣، والمعنى ١٦٢/١، والمصنف من الكلام ٢٨٥/١، والتلاف النصرة ص ٤٠، والجامي ٢٩/١.

(٢) سورة طه من الآية (٥٨)، وأنظر: الرضى ١٦٢/٢.

(٣) أنظر: معاني الفراء ٧٣/١، ٧٢٠، وأمالى الشجرى ٣٧٢/٢، والإنصاف ٢٩٤/١، وابن يعيش ٨٤/٢، والرضى ١٦٣/٢، والتلاف النصرة ص ٤٠، ودراسة في النحو الكوفى من خلال معاني الفراء للمختار ديرة ص ٣٩٩، والأشباه والنظائر ٦٩/٣. هذا وقد ذهب الرماني والعكبري إلى أنها ظرف متضمن، أى: تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليل، أنظر: الارتشاف ١٥٤٧/٣، والمساعد ٥٩٤/١، والأشموني ١٦٠/٢، والتصريح ٣٦٢/١، والهمع ١١٨/٢، وإليه ذهب ابن هشام فى: أوضح المسالك ٢٨٢/٢، واختاره الأشموني ١٦٠/٢، وذهب ابن مالك إلى أنها اسم مرادف (غير) فكما أن (غير) لا تكون ظرفاً ولا يلزم فيها النصب فكذلك (سوى) أنظر: شرح التسهيل ٣١٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢.

(٤) من الهزج للفند الزماني سهل بن سنان فى: التصريح ٣٦٢/١، والعيني على الأشموني ١٥٩/٢، والخزائى ٣١/٣، وأنظره فى: شرح المصنف ٥٦١/٢، والرضى ١٦٣/٢، وشرح ابن النافى ص ١٢١، وأوضح المسالك ٣٨١/٢، وشرح ابن عقيل ٥٥٨/١، والجامي ٤٣١/١. والشاهد قوله: (لم يبق سوى) فوقعت (سوى) فاعلاً لقوله: (لم يبق) فتصرف فيها رفعاً، ونصباً، وجراً، وهذا على مذهب الكوفيين.

(٥) أنظر: ابن القوام ص ٢٨٦.

(٦) من الطويل للأعشى فى: ديوانه ص ١٣١، دار صادر، والكتاب ٤٠٨/١، وأنظره فى: المقضب ٣٤٩/٤، والمحتضب ١٥٠/٢، والنصرة والتذكرة ٣١٣/١، والإنصاف ٢٩٥/١، وابن يعيش ٨٤/٢، وشرح المصنف ٥٦٢/٢، والرضى ١٦٣/٢، والتلاف النصرة ص ٤٠، والخزائى ٤٣٥/٣، ويزوى: (جو) بدل (أهل) و(جل) بدل (أهل)، و(ما عدلت) بدل (ما قصدت)، والشاهد قوله: (لسوانكا) حيث جرها باللام قبل على تصرفها وخروجها عن الظرفية إلى وقوعها فى مواقع الإعراب المختلفة.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٥٦٢/٢، والرضى ١٦٣/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

واعلم أن ههنا قواعد كثيرة لم يتعرض المصنف لذكرها، وأنا أردت أن أذكر لها أمثلة لتنبه المتعلم سببها على مباحثها الدقيقة.

فقول: لو قلت: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا، فالنصب في الأول على المفعولية، وفي الثاني على الاستثناء؛ لأن الكلام صار موجبا، المعنى: أكل الخبز كل واحد إلا زيدا^(١). ولو قلت: ما أتاني إلا زيد إلا عمرا^(٢)، فالرفع في الأول بإسناد الفعل إليه، والنصب في الثاني على الاستثناء، إذ لا يمكن رفعه على البدلية، ولا على الفاعلية مؤولا كلامك به: تركني الناس وراء زيد إلا عمرو.

ولو قلت: ما أتاني إلا زيدا إلا عمرا أخذ فليس فيهما إلا النصب؛ لأن التقدير: ما أتاني إلا زيدا أحد إلا عمرو، فلما قدم صار النصب واجبا^(٣).

ولو ذكرت المستثنى الثاني عند كونه متعددا بعد ما يصح دخوله فيه، وكذا الثالث والرابع إلى ما ينتهي، استثنى كل من متعلقه، وجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا، وما اجتمع فهو الحاصل، لأن الاستثناء من النفي في الكل إثبات، ومن الإثبات نفي، وإلا شغل العامل ببعض المستثنيات إن كان مفرغا ونصب ما سواهما.

وإلا فلجميعها النصب إن تقدمت وإن تأخرت، فلأخذ ما له مفردا وللإيقاع النصب، وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول، فلو قلت: له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية، هكذا إلى الواحد، فاللزم (خمس)^(٤)، ولو ذكرت إلا واحدا إلا اثنين، هكذا إلى التسعة، فاللزم (واحد) عند من يخرج الأول، وعكس الحكم في الثاني، خلافا لمن ابتداء الإخراج بالثلاثة، فإن الحكم عنده على ما عرفت.

فافهم فإنه مما يستحسن به طبيعة الأذكاء^(٥).

- (١) أنظر: الكتاب ٤٠٧/١، والمقتضب ٣٤٩/٤، والإنصاف ٢٩٧/١، وابن يعيش ٨٤/٢.
- (٢) أوضح الرضي هذه المسألة فقال ١٥٠/٢: "إن كان المستثنى منه أكثر من واحد، فإن كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنى إلا النصب على الاستثناء نحو: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا، لأن النفي قد انتقض به (إلا) الأولى، فهو استثناء من موجب، والمعنى: كل أحد أكل الخبز فقط، إلا زيدا فإنه لم يأكله فقط بل أكل معه شيئا آخر أيضا" هـ.
- (٣) أنظر هذه المسألة في: المفصل ص ١٠٦، وأنظر تفصيلها في: ابن يعيش ٩٢/٢، والإيضاح ٣٧٥/١، والإقليد ص ٥٨٩، والتخمين ٤٨١/١، والإرتشاف ١٥٢٣/٣.
- (٤) أنظر: المفصل ص ١٠٦، وابن يعيش ٩٣/٢، والإيضاح ٣٧٦/٢، والرضي ١٤٩/٢، والتخمين ٤٨٢/١.
- (٥) قال الرضي ١٤٨/٢: "... نحو: له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحد، كل وتر منفي خارج، وكل شفع موجب داخل... فليزملك بالإقرار خمسة؛ لأننا إذا أخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد، أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة، أخرجنا منها سبعة بقي اثنين، أدخلنا معها ستة صارت ثمانية، أخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة، أدخلنا معها أربعة صارت تسعة، أخرجنا منها ثمانية بقي أربعة، أدخلنا معها اثنين صارت ستة، أخرجنا منها واحدا بقي خمسة" هـ.
- (٦) قل أبو حنيفة: "وليس ذلك من غرض النحر، ولا نطقت العرب بتلك التراكيب" أنظر: الإرتشاف ١٥٢٥/٣.

خبر (كان) وأخواتها

خبر كان وأخواتها هو: المسند بعد دخولها، مثل: كان زيد قائماً، وأمره كأمير خبر المبتدأ.

لما فرغ عن بيان المسندتين، شرع أن يبين ما لم يذكر قبل من المنصوبات وهي^(١) أنواع، فأشار إلى الأول^(٢) منها / بقوله: خبر كان وخبر أخواتها أي: خبر إحدى أخواتها، هو المسند وهذا شامل له ولغيره من المسندات، ولما قال: بعد دخولها أي بعد دخول إحداها^(٣)، خرج عنه جميع الأغيار، مثل: كان زيد قائماً فـ (قائماً) هو المسند بعد دخول (كان)^(٤).

ثم أعلم أن في انتصابه خلافاً، فذهب البصريين على أنه على الخبرية، والكوفيون على الحالية^(٥)، وقالوا: إن (كان) فعل لازم [لا]^(٦) يقتضي مفعولاً، وإن قولنا: كان زيد في حال كذا، يفيد معنى صحيحاً، وكذا: كان زيد قائماً، لوقوعه موقعه.

والجواب عن الأول^(٧): أنا لا ندعي كونه مفعولاً حتى يلزم ما ذكرتم بل المدعى أنه مشبه به.

وعن الثاني: أنا لا نسلم أن قولكم (في حال) [حال]^(٨)، بل هو خبر مركب من الجار والمجرور، مع أن وقوعه معرفة بأى طريق تعريف كان، وعدم استقلال الكلام بدونه، يبطل هذا الرأي.

وأمره أي: أمر خبر كان كأمير خبر المبتدأ فيما يجوز، كوقوعه معرفة ونكرة، ومقرداً وجملة [و]^(٩) فيما يجب كتقديمه على الاسم إذا كان نكرة والخبر ظرفاً، ويكون تلك الجملة الواقعة

(١) في الأصل: (هو) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (الواحد) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (إحديها) وهو تصحيف.

(٤) اعترض الرضوي على المصنف في هذا التعريف فقال ١٧٢/٢: "... يدخل في حده نحو: قائم، في

قولك: كان زيد أبوه قائم، مع أنه ليس بخبر (كان) * أ. هـ، ورد الجاني في: شرحه ٣٢٢/١.

(٥) مذهب البصريين أن نصيبه على المفعولية، ويسمى خبرها حقيقة، ومفعولها مجازاً؛ لأنها أشبهت الفعل اتام المتعدى لواحد، كضرب زيد عمراً، واستلوا بوقوعه ضميراً، وأنه خبر المبتدأ بعينه، وأنه يقع معرفة وجامداً، ولا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحالية، وقال الفراء: إنه انتصب لشبهه بالحال، فكان زيد ضاحكاً، مثله عند زيد ضاحكاً، وانظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف ٨٩١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٥١، والفاخر ص ٢٣٨، والمساعد ٢٤٨/١، واستتلاف النصرة ص ١٢١، والتصريح ١٨٤/١، والأشمعوني ومعه حاشية الصبان ٢٢٦/١، والجمع ٣٥٣/١، والموفي في النحو الكوفي ص ١٣٢.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) انظر: ابن القوام ص ٢٨٩.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

وقد يتقدم على اسمه معرفة.

فيه من الجمل الخبرية^(١)، وكاشترط الرابط.

فإن قلت: هذا على إطلاقه ليس بجيد؛ لأن خبر المبتدأ يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وإذا لا يجوز في خبر كان^(٢)، لما سيجيء في بابه - إن شاء الله تعالى - اللهم إلا أن يكون مع (قد) ووقع شرطاً!

قلت: الكلام فيما ثبت له أنه خبر كان، فليس مرادنا أن كل ما صح أن يكون خبراً للمبتدأ صح أن يكون خبراً له كان حتى يرد ما ذكرتم.

وقوله: وقد يتقدم [أي]^(٣) خبر كان على اسمه حال كونه معرفة بمنزلة الاستثناء عن الحكم المذكور المتقدم، فكانه^(٤) قال: وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في جواز تقديمه على الاسم، فإنه يجوز فيه إذا كان معرفة، بخلاف خبر المبتدأ، وذلك لأن عدم الجواز في خبر المبتدأ للزوم الالتباس، وذلك منتف في خبر (كان) لتغاير إعراب المقدم والمؤخر نحو: كان القائم زيداً^(٥).

فإن قلت: لو أردف قوله (معرفة) بأن يقول: (أو متساويين) لكان أشمل؛ لقولنا: كان أفضل منك أفضل مني، فإن حكمهما في التقديم مخالف، حكم خبر المبتدأ أيضاً، وأيضاً لو أشار إلى أن هذا الجواز إنما يكون عند ظهور الإعراب أو قرينته عند انتقائه، لأن عند انتقائهما لا يجوز ذلك فيه، لكان أفيد!

قلت: أما عدم ذكر المتساويين فلا اعتماد^(٦) على أن يعرف حالهما من حال المعرفة، إذ العلة مشتركة بينهما.

(١) النظر: الرضى ١٧٢/٢، وابن القواس ص ٢٨٩، والنظر: رد ابن فلاح لقول الكوفيين في المغنى ٥١/٣.

(٢) هذا قول ابن درستويه فقد منع وقوع الماضى خبراً لكان، والجمهور على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع، وقالوا: إن وقع لابد من (قد) ظاهرة أو مقترنة؛ لتقيد التقريب من الحال. وجوز ابن مالك بدون (قد) ومنعه مع صائر، وليس، وما دام، وكل ما كان ماضياً من: ما زال، ولا زال، ومرادفاتهما، وحققه الرضى، النظر: الرضى ١٧٢/٢ وما بعدها، والنظر: ابن القواس ص ٢٩٢ وما بعدها، والتسهيل ص ٥٣، والمغنى لابن فلاح ٦٤/٣، والأصبهاني ص ٤٢٥، والمساعد ٢٥٥/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (فكان) وهو تصحيف.

(٥) النظر: شرح المصنف ٥٦٣/٢، والرضى ١٧٥/٢ وقد قال: "وينبغي هنا أيضاً إذا انتفى الإعراب ولا قرينة ألا يجوز التقديم نحو: كان القتي هذا". هـ، والنظر: الجامى ٤٣٢/١.

(٦) في الأصل: (فلا اعتماد) وهو تصحيف.

وأما عدم الإشارة إلى ما ذكر فلعدم الاحتياج إليه^(١)؛ لأن الجواز ههنا معطى بعدم وجود الالتباس ووجوده يمنع الجواز، مع أن الإشارة إلى امتناع التقديم فى مثل ذلك قد مرّت.

(١) أشار إلى ذلك الرضى ونص عليه بأن قال: "وينبغي ههنا أيضاً إذا اتفقت الإعراب ولا قرينة ألا يجوز التقديم نحو: كان القى هذا" اهـ. انظر: شرح الرضى ١٧٥/٢، وانظر: الأصبهاني ص ٤٢٤، وابن جماعة ص ١٦٣.

شرح كافية ابن الحاجب

وقد يحذف عامله في مثل: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، ويجوز في مثلها: أربعة أوجه.

وقد يحذف عامله أي: عامل خبر كان وهو (كان)، وإنما لم يقل: قد تحذف كان، مع أنه أخصر وأظهر؛ لأن مناسبة ما ذكره المقام أكثر.

وإراد بقوله: في مثل: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، كل موضع جاء بعد حرف الشرط فيه منصوب ومرفوع، أحدهما مقارن بالفاء^(١)، وإنما جاز الحذف ههنا لدلالة حرف الشرط عليه.

ويجوز في مثلها، أي: مثل هذه المسألة أربعة أوجه من الإعراب كما نص عليه سيبويه^(٢)،

أحدهما: نصب الأول ورفع الثاني^(٣)، أما الأول فيبتدئ كان^(٤)، وأما الثاني فبإضمار المبتدأ لا الفعل؛ لأن الجزاء متى كان فعلاً لم يحتج إلى الفاء، والابتداء كان الزم وقوعاً بعد الفاء^(٥)، فيكون حرف الجزاء دالاً عليه، فتقدير الكلام حينئذ: إن كان عملهم خيراً فجزأولهم خيراً، كذا في العجواني^(٦).

فإن قلت: المقتضى لأن كان فعلاً مطلقاً، فما الوجه في تخصيص (كان)؟ قلت: لما كان الأمر كذلك ولم يدل دليل على الخاص، قدر ما هو أعم الأفعال، فإن (كان) لا اندراج^(٧) جميع الأفعال تحته، كان^(٨) أعم، مع أنه فعل كثير الدور في الكلام، فالتصرف فيه أولى، ولهذا لم يقدر (كان) التامة؛ لأن الأول أدور في الكلام بالنسبة إلى الثاني^(٩).

وثانيهما: رفع الأول ونصب الثاني^(١٠)، أما الأول فيبان يكون اسم (كان)، وأما الثاني

(١) أنظر: الكتاب ٢٥٨/١، ولباب الإعراب ص ٣٥٠، والجمل ٤٣٣/١.

(٢) أنظر: بيان هذا الوجه في: الكتاب ٢٥٨/١ وما بعدها، وشرح الكتاب للزمخشري ص ٥٥٨ وما بعدها.

(٣) وهو أقواها، وقال ابن الحاجب ٥٦٤/٢: "هو الصحيح"، وقال في الإيضاح ٣٨٠/١: "هو أجودها"، هـ.

(٤) قال ابن الحاجب: "وجاز تقدير (كان) لأنه فعل دل عليه سياق الكلام"، اهـ. أنظر: الإيضاح ٣٨٠/١.

(٥) قال سيبويه ٢٥٨/١: "والرفع أكثر وأحسن في الآخر، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء"، هـ، وأنظر: شرح الكتاب للزمخشري ص ٥٥٨، وشرح المصنف ٥٦٥/٢، والإيضاح ٣٨١/١، والرضي ١٧٧/٢، والمغلي لابن فلاح ٨٩/٣.

(٦) أنظر: شرح العجواني ص ٢٦٥ - بتصرف - يسير في النقل.

(٧) في الأصل: (الاندراج) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل (كونه) وهو تصحيف.

(٩) قال الرضي ١٧٧/٢: "فإن قلت: قدر للرفع (كان) التامة، قلت: يضيع لفظة استعمالها"، هـ.

(١٠) قال ابن فلاح ٨٩/٣: "وهو أضعفها؛ لأنه لا بد من تقدير عامل فيهما، وإذا قدرت (كان) رافعة الأول

فبأن يكون خير (كان) فالتقدير: إن كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيراً، أو بأن يكون مفعولاً به، أي: فيجزون^(١) خيراً، والدال عليه (مجزيون) كما هو دال على الجزاء فيما سبق، كذا قالوا، وفيه [ضعف]^(٢)، لأن حذف الفعل بعد فاء الجزاء غير قياس، مع عدم الاحتياج إليه^(٣) إذا كان الجزاء فعلاً^(٤)، وإن زعمت أنه يحتاج إليه إذا كان ماضياً، قلت: ذلك إذا كان مع (قد) لفظاً أو تقديرًا، ولا يجوز تقدير (قد) ههنا لتأديقه إلى كونه ماضياً صريحاً، وهذا ليس بصحيح ههنا لأن الجزاء يوم الجزاء المترقب بعد.

وثالثها: رفعهما معاً بأن يكون الأول اسم (كان) والثاني خبر مبتدأ محذوف، فالتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير^(٥).

ورابعها: نصبهما معاً بأن كان كل منهما خبراً لـ (كان) فالتقدير: إن كان عملهم خيراً فكان جزاؤهم خيراً^(٦).

ثم اعلم أن النسبة بين هذه الوجوه في القوة والضعف إنما هي بالنسبة إلى قلة الحذف وكثرته^(٧)، وبموافقة / المقدر لما هو المشهور فيما بينهم، فالأول: أقواها (٥٩/ب)

فلا يخلو إما أن تكون تامة أو ناقصة، وتقدير التامة ضعيف لوجهين: أحدهما: أنها قليلة الاستعمال، وما قل استعماله قل حذفه، وما كثر استعماله قوى حذفه، الثاني: أن تقديرها يُصَغَّرُ الثاني كأنه أجنب من = الأول، والمعنى على تعلقه به، وإنما يكون ذلك في الناقصة، وتقدير الناقصة: إن كان في عمله خير، وذلك ضعيف لوجهين: أحدهما: كثرة المحذوف، والثاني: أن يكون مخصوصاً، وليس المعنى على الخصوص بل على التعميم. وأما ضعف نصب الثاني: فلأنه لا يخلو إما أن يقدر الناصب: إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً، وإما أن يقدر: إن كان في عمله خير فيجزى خيراً، والتقدير الأول ضعيف لوجهين: أحدهما: حذف فاء الجزاء الموجودة في اللفظ، والثاني: أنه حذف للفعل على غير قياس، وأما حذف المبتدأ بعد الفاء فعلى القياس، والتقدير الثاني ضعيف لوجهين: أحدهما: أن تقدير المبتدأ بعد الفاء على القياس، وتقدير الفعل بعدها على غير القياس، الثاني: أن الفعل المضارع إذا وقع جواب الشرط لم يحتاج إلى الفاء بل يكفي تأثير حرف الشرط فيه في إفادة الربط بين الجزاء والشرط^(٨) (هـ).

(١) أنظر: ابن يعيش ٩٧/٢، وشرح التنزيل ٣٦٤/١، والإقليد ص ٥٩٦.

(٢) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

(٣) أي: إلى فاء الجزاء.

(٤) أنظر: الإيضاح لابن العاجب ٣٨١/١، وشرح المصنف ٥٦٥/٢، وابن القواس ص ٢٩٣ وما بعدها.

(٥) قال سيبويه ٢٥٩/١: "وإن أضمرت الرفع كما أضمرت الناصب فهو عري حسن، وذلك قولك: إن خير فخير، وإن خنجر فخنجر، كأنه قال: إن كان معه خنجر حيث قتل فلان فقتل به خنجر، وإن كان في أعمالهم خير فالذي يجزون به خير" أ. هـ.

(٦) أنظر: الكتاب ٢٥٨/١، والفصل ص ١٠٨، وابن يعيش ٩٧/٢، والكناش ٢٠٥/١.

(٧) أنظر بيان هذا في: ابن يعيش ٩٧/٢، والإيضاح ٣٨٠/١ وما بعدها، والتصريح ١٩٣/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

لأن المحذوف في جزئه الأول (كان) مع اسمه وهو قليل، وفي جزئه الثاني المبتدأ، وهو مشهور كثير.

ويجب الحذف في مثل: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، أي: لأن كنت.

والثاني: أضعفها لأن المحذوف^(١) في جزئه الأول (كان) والجار مع المجرور وهو كثير، وفي جزئه الثاني (كان) مع اسمه، وهذا وإن كان كالجزء الأول من الأول، لكن فيه عدم موافقة المقدر لما هو المشهور بينهم، وهو إضمار الفعل بعد حرف الشرط - كما مر - مع أن الكثرة ثابتة بالنسبة إلى الجزء الثاني من الأول.

وأما الثالث والرابع فهما متوسطان لأن في كل منهما ما يؤذن بالقوة^(٢) وما يؤذن بالضعف، أما في الثالث فلأن في الجزء الأول منه كثرة الإضمار وهو دليل الضعف، وفي الجزء الثاني منه حذف المبتدأ بعد الفاء وهو دليل القوة، وأما الرابع فلأن في الجزء الأول منه قلة الحذف وهو دليل القوة، وفي الجزء الثاني إضمار الفعل بعد الفاء وهو دليل الضعف^(٣).

ويجب الحذف أي: حذف كان في مثل: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، أراد به كل موضع قام فيه مقام (كان) غيرّه، مع وجود القرينة على المحذوف.

وأشار بقوله: أي: لأن كنت، إلى أن أصل هذا الكلام: لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذف اللام الجارة لأن حذفها من [أن]^(٤) المصدرية، و(أن) قياس مستمر، ثم حذف (كان) بناءً على جواز حذفه لما مرّ، ثم انقلب المتصل إلى المنفصل لعدم ما يتصل به، ثم زيدت (ما) بعد (أن) المصدرية، ليكون عوضاً عن (كان) ودال عليه^(٥).

وإنما قضى له (ما)^(٦) بالزيادة إما لمناسبتها الفعل في أنها مصدرية في الأصل، أو لكونها مشابهة بأخت (كان) و(لا) وإن كان كذلك لكنه أقل منها مشابهة، ثم ادغم النون بالميم^(٧) لأن إدغام النون الساكنة في الميم واجب فصار: أمّا أنت منطلقاً انطلقت.

(١) كلمة: (المحذوف) كررت في الأصل.

(٢) في الأصل: (في القوة) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (الضعف) وهو تصحيف.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال الفارسي مبنيًا زيادة (ما): "... وزيادتهم إياها... على أربعة أضرب: الأول: أن يكون لازماً عوضاً من الفعل نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك...، أنظر: البغداديات ص ٣٠٣، وأنظر: شرح المصنف ٥٦٦/٢، وابن يعيش ٩٨/٢، والإيضاح ٣٨٢/١، والرضي ١٧٩/٢، والإرتشاف ١١٩١/٣.

(٦) أنظر: حاشية يس على الفاكهي ١٧/٢.

(٧) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٨٢/١، والمعنى لابن فلاح ٩٣/٣.

ولما ذكرنا في بيان الأصل ظهر وجه وجوب حذف (كان) لأنه لولا ذلك للزم الجمع بين العوض والمعووض عنه، وهو غير جائز^(١)، أو لأن (أن) لما كانت مصدرية استدعت الفعل استدعاء (إن) الشرطية إياد، فحينئذ كان ذلك لوجود قرينة مع القائم مقامه، ولا دليل على الخاص فيقدر بالضرورة ما هو الأعم، وهذا على تقدير البصرة^(٢)، وأما الكوفيون^(٣) فالتقدير عندهم: إن ما كنت منطلقاً - بكسر الهمزة - ف (إن) عندهم للشرط قطعاً وإن جوزوا فتح همزتها تسهلاً لدخولها على الاسم، فعندهم جاز الجزم في الفعل الواقع بعده، نحو: أما أنت منطلقاً انطلق معك - بالجزم^(٤) - كذا ذكره النكساري قائلاً: حكاه أبو منصور الأهوازي^(٥) في (أما)^(٦) نقله شارح أبيات المتصل^(٧).

فإن قلت: لم عوض حذف الفعل بعد (أن) المصدرية، ولا كذلك بعد (إن) الشرطية؟ قلت: أحيب عنه بأن (إن) الشرطية أكثر استعمالاً، مع أن فيها استقلالاً بالمعنى، بخلاف (أن) المصدرية فإنها لا تستقل^(٨) إلا بصلتها، فمن لزوم التعويض فيما لا يستقل لا يلزم التعويض فيما استقل^(٩).

(١) جوز المبرد الجمع بينهما على أن (ما) ليست عوضاً عن (كان) فيقول: أما كنت منطلقاً انطلقت معك = انظر: الرضي ١٧٩/٢، والارتشاف ١١٩٢/٣، وحاشية الصبان ٢٤٤/١، ومجيب الندا للفاكهى ١٨/٢.
(٢) انظر: المعنى لابن فلاح ٩٢/٣، والتصريح ١٩٥/١.
(٣) انظر قول الكوفيين في: الرضي ١٧٩/٢، وابن يعيش ٩٩/٢، والارتشاف ١١٩٢/٣، والتصريح ١٩٥/١.
وقال الرضي ١٧٩/٢: "ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياد، أما المعنى فلأن معنى قوله: أما أنت ذا نفر... إن كنت ذا عدد، فليست بفرء، وأما اللفظ فلمجيء الفاء ١٠ هـ.

(٤) انظر: الرضي ١٨٠/٢.

(٥) لم أقف له على ترجمته.

(٦) في الأصل: (أما ليلاه).

(٧) في الأصل: (يستقل) وهو تصحيف.

(٨) انظر هذا الجواب في: الأمالي لابن الحاجب ١٢٣/٢.

اسم (إن) وأخواتها

اسم (إن) وأخواتها هو: المسند إليه بعد دخولها، مثل: إن زيدا قائم.

لما فرغ من الأنواع المذكورة، شرع في بيان الثاني فقال: اسم إن واسم أخواتها، أي: اسم كل واحد من أخوات (إن)، وهي الحروف المشبهة بالفعل، هو: المسند إليه بعد دخولها، أي: اسم كل واحد منها هو المسند إليه بعد دخول كل واحد منها^(١).

فقله: (المسند إليه) شامل لجميع ما أسند إليه من المبتدأ، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (ما) و(لا) وغيرها، وبقله: بعد: دخول (إن) وأخواتها خرج الجميع، وانطبق التعريف على مثل: إن زيدا قائم، ف (زيد) هو المسند إليه بعد دخول (إن).

ولقائل أن يقول: إن المفهوم من كلام المصنف^(٢) أن التمييز بين اسم (إن) وبين المبتدأ إنما هو بدخول (إن) حتى لو قطع النظر عن ذلك، لانعدام التمييز بينهما، فذلك تمييز لفظي، والحد ليس باعتباره، بل باعتبار المعنى!

وأما الجواب الذي ذكره نجم الملة والدين^(٣) على تقدير الإيراد على خبر (كان) من أن المراد بالمعنى: المعنى الذي يثبت للخيرية^(٤) وهو حصول الخبر للمسند إليه في زمان معين، فليس بمعلوم صلاحيته لأن يكون جواباً ههنا، بمعنى أنه لا يمكن التأويل ههنا بوجه، كما أمكن هنالك ولا مخلص عنه، اللهم إلا أن يمنع عدم جواز كون الحد باعتبار اللفظ.

(١) قال الرضوي ١٨٣/٢: "ينتقض بمثل (أخوه) في قولك: إن زيدا قائم أخوه" اهـ، وانظر: الجاسي ٣٦/١.

(٢) انظر: شرح المصنف ٥٦٨/٢ حيث قال: "لا يتميز اسم (إن) عن المبتدأ في المعنى إلا بدخول لفظ (إن) عليه، فذلك جعل فصلاً" اهـ.

(٣) هو: ابن الحاجب.

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٨٠/١.

المنصوب بـ (لا) التي لنفى الجنس

المنصوب بـ (لا) التي لنفى الجنس هو: المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرة مضافا أو مشابها به، مثل: لا غلام رجل ظريف فيها، ولا عشرين درهما لك.

وأشار إلى الثالث منها بقوله: المنصوب بـ (لا)، وصف (لا) بقوله: التي لنفى الجنس، احتراز عن (لا) التي [ليست]^(١) لنفى الجنس، وينبغي أن يعلم أيضا أن هذا القول تجوز منهم لأن المراد في قولنا: لا رجل في الدار، ليس بنفى حقيقة الرجل، بل نفي كينونته في الدار.

قوله: هو المسند إليه شامل لجميع ما أسند إليه، ويقول: بعد دخولها أي: دخول (لا) المذكورة، خرج ما يدخل عليه غيرها من المسند إليه.

وإنما لم يقل: (اسم لا) لكون بحثه من المعربات، فلو قال كذلك لدخل فيه ما هو مبني من اسمها^(٢)، فلا يكون حاجة إلى [ما]^(٣) ذكره من شروط انتصابه بقوله: يليها أي: يلي ذلك المسند كلمة (لا)^(٤).

وقوله: نكرة منصوب على الحالية عن ضمير المسند إليه المستتر، وكذلك قوله: مضافا^(٥) منصوب/ على الحالية^(٦)، فيكون حالا بعد حال، وإضافته لأبد وأن تكون إلى النكرة إن كانت معنوية، وإلا فالأولى الأعم منها، فقوله: أو مشابها^(٧) معطوف على قوله: (مضافا)، والضمير المجرور في به راجع إلى المضاف، فلمن هذا أن شروطه ثلاثة.

مثال المضاف مثل قولك: لا غلام رجل، وقوله: ظريف فيها، خير لا، ومثال ما يشابه المضاف مثل: لا عشرين درهما لك، وجه المشابهة^(٨) قد سر، مع تحقيق

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) هذا تعليل الرضى في: شرحه ١٨٤/٢، وتبعه الجاسي ٤٣٧/٢، وقال المصنف في شرحه ٥٦٩/٢: * لو ترجم بـ (اسم لا) لاستغنى بأن يقال: هو المسند إليه بعد دخولها * اهـ.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) قال الجاسي ٤٣٧/٢: * أي: يقع بعدها بلا فاصلة * اهـ.

(٥) قال في الإقلايد ص ٦٠٣: * المضاف في هذا الباب مشروط فيه أن يكون مضافا إلى نكرة؛ لأن المراد العموم واستفراق الجنس، ولا ذلك إلا بكون المضاف إليه منكورا * اهـ.

(٦) أنظر: الرضى ١٨٤/٢، وشرح الكافية لابن هاشم ٧٢ / ١.

(٧) قال ابن الحاجب ٥٦٩/٢: * والمعنى بـ (المشبه بالمضاف) أن يكون الدال عليه (لا) متعلقا باسم آخر على غير جهة الإضافة، فأجرى مجرى المضاف لشبهه به في الارتباط * اهـ، وأنظر: الكنز ٢٠٦/١.

(٨) قال ابن القواس ٢٩٦: * وأما المشبه بالمضاف فحمل على المضاف لمثابته له، إما لأنه عامل في الثاني كالمضاف، وإما لأن الثاني مخصص له لتخصيص المضاف بالمضاف إليه، وإما لأن الثاني من تمام الأول فلما شابهه من هذه الوجوه أعطى حكمه في الإعراب * اهـ وأنظر: الأصبهاني ٤٣١، والكنز ٢٠٦/١.

أن المراد ما به.

وإن كان مفرداً فهو مبنى على ما ينصب به.

ثم لما بين ما هو المقصود في هذا^(١) المقام وهو المنصوب بـ (لا)، لكون البحث عن المعربات^(٢)، أشار إلى ما هو غيره من اسم (لا) ليكون ذكره تبعاً له بقوله: وإن كان مفرداً أى: وإن كان الاسم الذى بعد (لا) مفرداً، أى: غير مضاف^(٣) [أو]^(٤) مشابه^(٥) به، هذا هو المراد، وإن كان ظاهر كلامه يقتضى أن يكون مراده الضمير المنصوب بـ (لا)، وليس بمراده لظهور فساده، فهو، أى: ذلك المفرد مبنى على ما ينصب^(٦) [أى]^(٧) ذلك الاسم المفرد حين كونه معرباً، والضمير المجرور فى به^(٨) راجع إلى (ما)، والياء للسببية، أى: إن كان نصبه حين إعرابه بالحركة فيبنى على الحركة، كقولك: لا غلام فى الدار، وإن كان بالحروف يبنى على الحرف نحو: لا غلام بين لك - بفتح الميم وكسر ها -.

والما بنى إذا كان مفرداً لكونه متضمناً للحرف^(٩)، إذ معنى (لا رجل): لا من رجل؛ لأن الغرض منه استغراق النفى لجميع أفراد الجنس، وذلك لا يحصل ههنا إلا بتضمن الحرف وهو (من)؛ لأنه يزداد لتأكيد النفى فى المسند إليه، والياء وإن كان مما يزداد لتأكيد النفى؛ إلا أنه لتأكيد نفي الحكم فى الخير [نحو]^(١٠): ليس زيد بمنطلق.

(١) فى الأصل: (هذه) وهو تصحيح.

(٢) وقال الثبلى: "إنما قدم النكرة المضافة على المفردة لأن المضاف معرب، وبين المعرب أهم؛ لأن الحركة الإعرابية تُفيد معنى والثانية لا تفيد معنى، وأيضاً فإن عمل (لا) يظهر فى المضاف ولا يظهر فى المفرد فقدم ما يظهر فيه عملها لتحقيق المشابهة به (إلى) " ١٠ هـ، النظر: الصفة ٨٧/٢.

(٣) فى الأصل: (مضاف) وهو لحن.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (متشابه) وهو لحن.

(٦) قال الرضى ١٨٦/٢: "وإنما بليت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقاق النكرة فى الأصل قبل البناء " ١ هـ.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٨) قال الأصهبانى ٤٣٣: "وإنما قل: على ما ينصب به، ولم يقل: على الفتح؛ ليتناول التثنية والجمع: نحو لا مسلمين - متش، ومجموعاً - لأنهما لهما بعيلين على الفتح بل على الياء الذى ينتصبان به " ١ هـ.

(٩) هذا تعليل ابن الحاجب فى شرحه ٥٧٠/٢، والإيضاح ٣٨٤/١، والأمالى ١٢٤/٢، وتبعه على هذا التعليل الرضى ١٨٦/٢، وقال ابن هشام فى المغنى ٢٦٤/١: "إنه مبنى قيل: لتضمنه معنى (من) الاستغراقية وقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر " ١ هـ وقال الميوطى فى الهمع ٤٦٦/٢: "... وقيل لتضمنه معنى اللام الاستغراقية " ١ هـ، والنظر: المغنى لابن فلاح ٢٤٧/٣.

(١٠) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

ومن قال^(١): لأنه مبني على جواب سؤال سائل: هل من رجل؟، فقد سها؛ لأن جوابه: لا، أو نعم، دون (لك).

وإنما لم يُبنى^(٢) المضاف ولا المشابه به لأن الإضافة لخصوصيتها بالأسماء - إذ الأصل في الأسماء الإعراب - تمنع البناء؛ لأن المضاف إليه نازل منزلة التنوين، ولذلك يتعاقبان، والبناء على التنوين الذي هو للتمكن مستحيل فكذا مع القائم مقامه.

وأما كون بناءه على الحركة أو الحرف فايدان بكونه عارضا، كما مر في المنادى.

فإن قلت: لم كان بناؤه على ما ينصب به دون غيره؟.

قلت: لكون هذا أخف من [غيره، ثم الحق]^(٣) الباقي بالمفرد، ثم لما كان المفرد مبنيا على ذلك لما ذكر بُنى التنئية والجمع إلحاقا للفرع بالأصل.

وأما من قال^(٤): إنما بُنى على الفتح لحقته *، فلم يكن قوله شاملا للتنئية والجمع، إما لأن الفتح لا يُطلق على ما ينصبان به على الحقيقة، أو لأن حقة النصب لم تتميز فيهما عن ثقل الكسر، مع عدم تصريح إلحاقهما بالمفرد، وبهذا ظهر وجه ترك المصنف قولهم: * مبني على الفتح *^(٥).

ثم اعلم أن البعض منهم أثبت التنوين في مثل (مسلمات)^(٦) بناءً على أنه للمقابلة،

(١) من قال بذلك صاحب المتوسط ص ٢٢٨ ونصه: * وإنما بُنى لتضمنه حرف الجر؛ لأن قولنا: لا رجل في = الدار، مبني على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر، يدل فقال: هل من رجل في الدار؟ فكان من الواجب أن يقال: لا من رجل في الدار، ليكون الجواب مطابقا للسؤال * اهـ، وتبعه على هذا القول كل من: الأصبهاني في شرحه ص ٤٣٣، والجامي ٤٣٨/١، وصاحب الكناش ٢٠٦/١.

(٢) أنظر علة عدم بناء المضاف والمثبه به في: ابن يعيش ١٠١/٢، وأسالي ابن الحاجب ١٢٤/٢، والرض

١٨٦/٢، والإقليد ص ٦٠٣، والجامي ٤٣٩/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) المراد به صاحب المتوسط، أنظر: الشرح المتوسط ص ٢٢٩.

(٥) منهم: الزمخشري في: المفصل ص ١١١، وابن يعيش ١٠١/٢، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٥٢٢/١، وأنظر: الرضي ١٨٥/٢ حيث قال: * قوله: * على ما ينصب به * هذا أولى.... من قولهم: * مبني على الفتح * فدخل فيه نحو: لا غلامين لك، ولا مسلمين لك * اهـ، وأنظر: ابن القواس ص ٢٩٦.

(٦) قال الرضي ١٨٧/٢: * وأما جمع سلامة المؤنث فيعضهم بينه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا، نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا التمكن بذليل قوله تعالى: {مِنْ عَرَفَاتٍ}، وهو منقوض بنحو: يا مسلمات، مجردا عن التنوين اتفاقا، والجمهور يكسرونه بلا تنوين لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن *، وثابت التنوين هو مذهب ابن الدهان، وابن خروف، وعدم إثبات التنوين هو مذهب الأكثرين. أنظر: الارتشاف ١٢٩٧/٣، والهمع ٤٦٨/١.

والمنافی للبناء ما يكون للتمكن، وبعضهم يئنيه على الفتح ^(١) قائلا: بأن حمل النصب إنما كان في حال الإعراب فإذا بُني رجع حركة بنائه إلى الأصلية إذ لا مانع منه، فعلى هذا يكون خارجا عن الحكم المذكور.

(١) هذا مذهب المازني، والفارسي، والرماني، والصقلي، أنظر قول الفارسي في: المسائل الحلييات ٣١١، ورأي المازني في: الرضوي ١٨٧/٢، والتصريح ٢٣٩/١، وأنظر: الارتشاف ١٢٩٧/٣، والهمع ٤٦٨/١.

وإن كان معرفة، أو مفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير، ومثل: قضية ولا أبا حسن لها...

وإن كان الاسم الذي بعد (لا) معرفة - وإن كان مفرداً - أو مفصولاً بينه، أى: بين ذلك الاسم وبين لا بظرف - وإن كان مفرداً تكررة - وجب الرفع، أى: رفع المنقضى في صورتين، والتكرير، أى: أن يجاء بعد (لا) والمنقضى بـ (لا) منقضى آخر، إذ ليس الغرض منه التكرير الاصطلاحي وهو: ذكر الشيء مرة بعد أخرى بشهادة الاستعمال، مثال الأول نحو: لا زيد فيها ولا عمرو، ومثال الثاني: لا فيها رجل ولا امرأة.

وإنما وجب الرفع^(١) في الأول لأن (لا) بدخولها على المعرفة خرجت عن بابها، إذ وضعها لنفي الجنس الحاصل في النكرات، فبطل عملها، فرجع الاسم إلى أصله الذي هو الرفع. وأما وجوب التكرير فيه^(٢) فلأنه لما فات التكرير المؤدى إلى نفي الأحاد جعل التكرير المستفاد من التكرير كالعوض منه من معنى الجنسية، لما فيه من إفادة التعدد.

وإنما وجب الرفع في الصورة الثانية^(٣) فلأن (لا) ضعيف من حيث العمل؛ لأن عمله إنما هو بالمشابهة، مع أنها للرفع، فبالفصل يضعف بوجه آخر، فيسقط عن العمل، فيرجع الاسم إلى أصله الذي هو الرفع، أو لإرادة المشكلة بينه وبين ما يقدر جواباً، على ما ينكر في علة وجوب التكرير.

وأما وجوب التكرير فيها فلنقصدهم مطابقة ذلك الاسم لما هو جواب له، فإذا قلت: لا فيها رجل ولا امرأة، كان جواباً لقول من قال: أفى الدار رجل أم امرأة؟ فجعل الجواب مشاكلاً للسؤال في الفصل والتكرير والرفع، فهذه علة تصلح لثلاثة أحكام مذكورة.

فإن قلت: لم قلت إن السؤال ههنا مكرر؟، قلت: استدلالاً بالجواب، فإن المسائل لو كان مقتضراً على: أزيد في الدار؟ - مثلاً - لاستغنى المجيب بـ (لا) أو (نعم) عن الذكر ثانياً، فلما كان المجيب مقدماً على: لا زيد فيها، علم أن السؤال مكرر إذ عدم الاستغناء بـ (لا) إنما يكون في المكرر، إذ الاستغناء/ بها لم يفد المقصود على ظاهره.

(٦٠/ب)

وقوله: مثل قولهم: هذه قضية ولا أبا حسن لها^(٤)، أى: تلك القضية، إشارة إلى

(١) هذا التعليل وما بعده هو تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٥٧١/٢، وقد نقله الشارح - رحمه الله - عنه - بتصرف - ولم يشر إلى ذلك، وانظر: الرضى ١٩٠/٢، وابن القواس ص ٢٩٩، والجاسي ٤٣٩/١.

(٢) أجاز المبرد، وابن كيسان في المعرفة والنكرة الرفع من غير تكرار ولا ضرورة، انظر: المقضب ٣٥٩/٤ والتسهيل ص ٦٨، وشرح ٦٦/٢، والرضي ١٩١/٢، والارتشاف ١٣٠٩/٣، والهمع ٤٧٣/١.

(٣) انظر: هذا التعليل وما بعده في: شرح الأصبهاني ص ٤٣٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢٩٧/٢، والمقضب ٣٦٣/٤، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٦/١، وابن يعيش ١٠٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/٢، والرضي ١٩٨/٢، وابن القواس ص ٢٩٩.

متأول، وفي مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله، خمسة أوجه: فتحهما،

اعتراض يورد على قوله: (إذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير) فإن (أباً حسن) معرفة مع أنه غير مرفوع وغير مكرر أيضاً، ويرد ذلك أيضاً على ما ذكره في شرط الانتصاب من قوله: (يليهما نكرة)، وقوله: متأول^(١) إشارة إلى جوابه، وتأويله أن يقال: إن المضاف محذوف في الكلام، أي: قضية وحكم لا حاكم مثل أبي حسن لها، والـ (مثل) وإن أضيف إلى المعرفة لم يكتب التعريف مما أضيف إليه لتوغل في الإبهام - لما يجيء - فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقاسه^(٢)، وقرينة تقدير (المثل) كون قصدهم إلى نفى المماثل، لا إلى نفى المسمى؛ لأن انتفاء معلوم، وكل ما هو كذلك لا يقصد انتفاؤه.

أو لأن فيه^(٣) تنزيل العلم منزلة الجنس الدال على المعنى الذي اشتهر به ذلك العلم، كما في قولهم: لكل فرعون موسى، أي لكل مبطل محق، ومن هذا القبيل قولهم: لا بصره لكم.

وأما قولهم: (لا تولك أن تفعل كذا) فتأويله بوجه آخر، أي: محمول على (لا ينبغي) ^(٤) فافهم، مع أن المبرد^(٥) أجاز الرفع في المعرفة من غير تكرير، وفي النكرة أيضاً سواء فصل بينها وبين (لا) أم لا.

وفي مثل قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، خمسة أوجه، أراد به كل ما عطف فيه شيء على المنفى بـ (لا) وكررت (لا) مع كون ذلك الشيء منكوراً غير مفصول.

(١، ٢) انظر: الرضى ١٩٧/٢ وقال: "لتأويله بالنكر وجهان: إما أن يقدر مضاف هو (مثل) فلا يعرف بالإضافة لتوغل في الإبهام... وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الغلة كانه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى (قضية ولا أباً حسن لها): لا يفصل لها، إذ هو - كرم الله وجهه - كان مفصلاً في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: «أفصاكم على» فصار اسمه - رضى الله عنه - كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ القفصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر^١ هـ.

(٣) هذا هو الوجه الثاني الذي ذكره الرضى في شرحه: ١٩٨/٢.

(٤) قال سيويه ٣٠٢/٢: "وقالوا: لا تولك أن تفعل؛ لأنهم جعلوه معاقباً لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلاً منه، فدخل فيه ما دخل في (ينبغي) كما دخل في (لا سلام) ما دخل في (سلم)" هـ وانظر: المسائل المثورة ص ١٠١، ولباب الإعراب ص ٣٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٦/٢، وقال ابن فلاح: "قولهم: لا تولك أن تفعل كذا، فإنه رفع بالابتداء وما بعده الخبر، وإنما لم تكرر لأنها في معنى ما لا يحتاج إلى التكرار، وهو الفعل، فأجرى (لا تولك) مجرى: لا ينبغي لك أن تفعل كذا" هـ انظر: المعنى لابن فلاح ٢٦٤/٣.

(٥) وابن كيسان، انظر: الارشاد ١٣٠٩/٣، وانظر: الهامش (٢) من الصفحة السابقة.

الأول منها: فتحهما على أن يجعل (لا) في كل واحد منهما تالفة للجنس، فعلى هذا يجوز أن يكون لكليهما خبر واحد كما ذهب إليه سيبويه^(١)، ويكون الكلام جملة واحدة؛ لأن (لا) التي يكون اسمها مفتوحاً لا تعمل عمل (إن) في الخبر عنده، ويجوز أن يكون لكل واحد منهما خبر فيكون الكلام حينئذٍ جملتين، وأما عند من يعمل هذه^(٢) في الخبر فيجوز أيضاً أن يكون لهما خبر واحد؛ لأن الأولى والثانية وإن كانتا عاملتين، إلا أنهما ستأتلتان، فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملاً واحداً، ويجوز أن يكون لكل منهما خبر أيضاً^(٣).

والثاني منهما: فتح الأول ونصب الثاني على أن يكون (لا) الأولى لنفي الجنس، والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة، والاسم بعدها منصوب عطفاً على لفظ المنفى؛ لأنه مفتوح يشبه المنصوب^(٤)، فعلى هذا لا يجوز أن يكون لهما خبر واحد عند سيبويه؛ لأن خبر (لا حول) مرفوع عنده بالابتداء، وخبر (قوة) مرفوع بـ (لا) لأن الناصبة لاسمها عاملة في الخبر بالاتفاق، فلو كان لهما خبر واحد للزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين^(٥).

والثالث منها: فتح الأول ورفع، أي: رفع الثاني على أن يكون معطوفاً على محل (لا) مع المنفى^(٦)، وعند سيبويه يجوز أن يكون لهما خبر واحد لكونه خبراً للابتداء، وعند غيره لا بد وأن يكون لكل واحد خبر؛ لئلا يلزم اجتصاص عاملين مختلفين وهما الابتداء ولفظة (لا) على معمول واحد^(٧).

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٨٢، وانظر: الرضي ١٩٩/٢ حيث قال: "فتحهما" ووجهه أن تجعل (لا) في الموضعين للتبيرة فتبنى اسميهما، كما لو انفردت كل منهما عن صاحبيتها، ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدر بعدها خبراً لهما معاً، أي: لا حول ولا قوة لنا، أي: موجودان لنا؛ لأن مذهبه أن (لا) المفتوح اسمها لا تعمل عمل (إن) في الخبر، فهما في موضع الرفع، فـ (لا قوة) معطوف على مبتدأ، والمقدر مرفوع باله خبر المبتدأ لا خبر (لا) فيكون الكلام جملة واحدة نحو: زيد وعمرو ضاربان، ويجوز عنده أن تقدر لكل واحد منهما خبراً أي: لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين "أ. هـ. وانظر: التصريح ١/٢٤١، وحاشية الصبان ٩/٢).

(٢) وهو الأخفش، والمأزني، والمبرد، حيث ذهبوا إلى أنه مرفوع بـ (لا)، انظر: المغني ١/٢٦٥، والجنى الداني ص ٢٩١، والأرتشاف ٣/١٢٩٧، والهمع ٢/٤٦٩.

(٣) انظر: هذا التوجيه في: الرضي ١٩٩/٢، والتصريح ١/٢٤١.

(٤) انظر: شرح المصنف ٢/٥٧٣، والإيضاح ١/٣٩٥، والرضي ٢/١٩٩، والجناس ١/٤٤١، والتصريح ١/٢٤٢، ومثل هذا الوجه قول الشاعر: فلا أب وإينا مثل مروان وإينا... إذا هو بالمجد ارتدى وتأثر را.

(٥) انظر: الرضي ٢/٢٠٠ وقد قال: "... وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لأن العامل فيه عندهم إن (لا) وحدها، ويجوز أن تقدر عندهم لكل خبر "أ. هـ.

(٦) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/٣٩٥، والرضي ٢/٢٠٠، والمغني لابن فلاح ٣/٢٦٧، وقد قال: "ومثله قول الشاعر: هذا لعمركم الصغار بعينه... لا أم لي إن كان ذلك ولا أب "أ. هـ.

(٧) انظر: الرضي ٢/٢٠٠.

ورفعهما، ورفع الأول - على ضعف - وفتح الثاني.

والرابع منها: رفعهما^(١) ليكون مطابقا لما هو جواب له؛ لأنه جواب لقول السائل: أبعير الله حول أم قوة^(٢)؟ والارتفاع في الاسمين على الابتداء؛ لأن لا عمل لـ (لا) ههنا، ويجوز أن يكون لهما خبر واحد، وأن يكون لكل منهما خبر عند سيبويه وغيره^(٣).

وأما ما قيل^(٤): من أنهما لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف ثم كرهوا العدول بأحدهما لما فيه من التحكم، فمتقوض بالوجه الأول، وجوابه: أن الوجه الأول جملتان على الغالب، وهذا جملة واحدة، وتوهم التركيب بين الجملتين في غاية البعد، بخلاف ما بين جزئي جملة واحدة.

والخامس منها: رفع الأول على أن يكون (لا) بمعنى (ليس) وعمل (لا) بمعنى (ليس) شاذ، ولهذا قال: على ضعف، وفتح الثاني على أن يكون (لا) لنفي الجنس^(٥).

ولقائل أن يقول: إن في هذا المقام إشكالا وهو: أن الاستثناء إذا وقع بعد الجملتين إنما ينصرف إلى الثانية، وهو هنا في المعنى راجع إليهما.

ويمكن أن يجاب عنه بأن الاستثناء المذكور ههنا راجع إلى الجملة الثانية أيضا، ويُقدر في الأولى الاستثناء الآخر لدلالة الثاني عليه، ويجوز أن يقال: إن الحول والقوة لما كنا بسعنى واحد صح رجوع الاستثناء إليهما لتتزلزلهما منزلة شيء واحد.

(١) قال ابن فلاح ٢٦٨/٣: "أن ترفعهما جميعا، إما على مناسبة الجواب للسؤال، أو كراهية توهم تركيب الكلمات معاً، وليس في كلامهم ذلك التركيب، أو على أنها بمعنى (ليس) فيهما، أو على مذهب الميرد فيهما، أو على أن الأولى بمعنى (ليس) والثانية على مذهب الميرد، أو على العكس، ومثله قول الشاعر: وما صرحتك حتى كنت معلنة ... لا ناقة لي في هذا ولا جمل".

(٢) هذا أحد قولين ذكرهما ابن الحاجب وهما: "... إما لأنه جواب كقولهم: أرجل في الدار أم امرأة... وإما لأنهما لو فتحا على أصلهما لتوهم التركيب فيهما، وليس من جنس كلامهم مثل ذلك ثم كره هؤلاء العدول بأحدهما لما فيه من التحكم، فعذبوا بهما جميعا، فهذا وجه حسن لهذه اللغة" اهـ، انظر: شرح المصنف ٥٧٤/٢، والإيضاح ٣٩٥/١.

(٣) قال الرضي ٢٠١/٢: "ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر واحد، إذ لا عامل ههنا إلا الابتداء فقط، فيما أن تقدير لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان، أو تقدير لهما معا خبرا واحدا، والكلام جملة واحدة" اهـ.

(٤) هذا قول ابن الحاجب في: شرحه ٥٧٤/٢، والإيضاح ٣٩٥/١.

(٥) انظر: شرح المصنف ٥٧٤/٢، وابن القوام ص ٣٠١، وابن يعيش ١١٣/٢، والجاسي ٤٤٢/١، والتصريح ٢٤٤/١، وقال الرضي ٢٠١/٢: "رفع الأول وفتح الثاني على أن (لا) الأولى للتبريز لكتبة ملغاة... لضعفها وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير. ولا يلزم من تكرير (لا) أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب، إذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا، فإذا تقرر هذا فلا حاجة بنا إلى ما ذكر المصنف من قوله (ورفع الأول على ضعف لكونها بمعنى ليس) فإن لا تضعف هذا الوجه...".

وإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل، ومعناها: الاستفهام، والعرض، والتمنى.

واعلم أن بعضهم^(١) ذكر ههنا وجها سادسا وهو على عكس الخامس، فهو ليس بشيء لأنه هو الوجه الثالث بعينه^(٢).

فإن قلت: لا نسلم ذلك لأن بينهما مغايرة في الاعتبار؛ لأن الرفع في الثالث بكونه معطوفا على ما هو مرفوع المحل، وفي السادس بأن يكون اسم (لا) لكون (لا) ههنا بمعنى ليس.

قلت: هذا^(٣) لا يجديك نفعاً؛ لأن المقصود عدّ الوجوه باعتبار اختلاف لفظها، لا عدّها باعتبار توجيهها وهي على ذلك لا تزيد خمسة، وإلا فلا وجه للاقتصار على الستة مع القدرة على الزيادة عليها، وهذا لا يخفى على من له ممارسة في هذا الفن في الجملة.

وإذا دخلت الهمزة على (لا) التي لنفي الجنس لم تغير أنت، أو تلك الهمزة بدخولها العمل الثابت لـ (لا)، وهو عمل المحلي، ومعنى التغيير على تقدير انتقاله / إلى اللفظي؛ لأن (١/٩١) أي عامل فرض لم يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام عليه^(٤).

ومعناها أي: معنى الهمزة التي أنزلتها على (لا) هذه إما الاستفهام حقيقة، أو ما حمل عليه من العرض والتمنى، فتقول: ألا رجل في الدار؟ مستقهما، وألا نزول عندي في العرض وألا ماء أشربه، في التمني^(٥)، وكون الأخيرين ليسا للاستفهام حقيقة ظاهر؛ لأن القائل بهما لا يقصد في الأول الاستفهام عن ترك النزول، ولا في الثاني عن وجود الماء؛ لأنه عالم بعدمه.

(١) لغة يريد الزمخشري في: مفصلة ص ١١٧ حيث قال: 'في: لا حول ولا قوة إلا بالله، ستة أوجه، إن فتحهما، وإن تنصب الثاني وإن ترفعه، وإن ترفعهما، وإن ترفع الأول على أن لا يعني ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا'، وتبعه ابن معط في: الفيه، أنظر: الصفوة الصفية ٩٦/٢.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٣٩٦/١: 'أما الوجه السادس فلا حاصل له؛ لأنه جعله عكس الخامس، والخامس: لا حول ولا قوة، فعكسه: لا حول ولا قوة، وهو الثالث بعينه، والمواقع ذكره وهما منه وقد توهم أن ذلك وجه سبب باعتبار وجه الرفع فيكون الثاني في الثالث على غير هذا الرفع' اهـ، وأنظر: الأملى ١٣٠/٢.

(٣) أنظر: الإيضاح ٣٩٦/١، وقال النيلي رداً على من أجاز ذلك على أن (لا) بمعنى (ليس): '... على هذا ترتقى الأوجه إلى اثني عشر وجهاً فحصرها في ستة تحكم... والحق أنها خمسة أوجه؛ لأن القصد تعديد وجوه ما يجوز في العنق من الإعراب وغيره لا تعديد وجوه (لا) اهـ، أنظر: الصفوة الصفية ٩٧/٢.

(٤) قال ابن الحاجب ٥٧٥/٢: 'قوله: وإذا دخلت الهمزة لم تغير العامل... لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه، سواء كان لحقيقة الاستفهام، أو لما حمل عليه، وهذا جارٍ في كل باب، فلذلك بقي عمل (لا) بعد دخول الاستفهام' اهـ.

(٥) ذهب المازني، والمبردة، إلى أنها باقية على بابها في التمني قياساً على الاستفهام، وذهب سيبويه والخليل والجرمي إلى أن موضع الاسم تنصب بما في (ألا) من معنى التمني؛ لأنه قد غيّر معنى الابتداء. أنظر: المنتصب ٣٨٢/٤، ٣٨٣، والرضي ٢٠٣/٢، وابن القواس ص ٣٠٢، وشرح الكافية الشافية ٥٣٤/١.

أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا؟^(١)

قلت: الجواب عنه بوجهين، الأول: ما ذكره الخليل^(٢) وهو أن (لا) في البيت ليست (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام بل هي حرف موضوع للتخصيص مخفياً كمشددة، فيقتضى الفعل لفظاً أو تقديرأً، وههنا لا فعل في اللفظ فيجب تقديره، فـ (رجلاً) منصوب بذلك الفعل المقدر، تقديره: ألا ترونني، بمعنى: هلا ترونني رجلاً، ولذلك نصب ونون.

والثاني: ما ذكره يونس وهو أن [لا]^(٣) في البيت مما تحن بصدده دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني، فكان القياس أن يكون: ألا رجل، مبتدأ على الفتح ولكنه نون لضرورة الشعر^(٤) والوجهان مستقيمان^(٥).

ونعت المبني^(٦) على الفتح مع (لا)، قوله: الأول^(٧) بالرفع على أنه صفة النعت، ومعنى كونه أولاً أن لا يتخلل بينهما بصفة أخرى، وقوله: مفرداً^(٨) أي: غير مضاف ولا مشابه به، حال من (النعت) وقيل: عن الضمير المستتر في يليه، وتقديم الحال على العامل جائز إذا كان فعلاً ولم يوجد مانع، وهو على التقدير الأول صفة لـ (مفرد) والضمير البارز راجع إلى (المبني)، ومعنى كونه تالياً له أن لا يفصل بينهما بشيء آخر، سواء كان ذلك الشيء صفة أيضاً أو لا، ثم لا يخفى عليك أن قوله: (يليه)^(٩) مفعول عن قوله: (الأول)؛ لأن ما يليه من

(١) صدر بيت من الوافر وعجزه: يَنْكُ عَلَى مَحْصَلَةٍ تُنْبِتُ، لعمر بن قعاس في: الخزاعة ٥١/٣، وانظره في الكتاب ٣٠٨/٢، والأصول ٣٩٨/١، وابن يعيش ١٠١/٢، وتبرج المصنف ٥٧٥/٢، والرضي ٤٢٦/١، ٢٠٤/٢، وليباب الإعراب ص ٣٥٥، والتخمين ٢٢٨/١، وشرح عدة الحافظ ٣١٧/١، والمعنى ٨٢/١. وقد أوضح الشارح - رحمه الله - الشاهد في البيت عند الخليل، ويونس فلا حاجة لإعادته.

(٢) انظر مذهب الخليل في: الكتاب ٣٠٨/٢، والرضي ٢٠٤/٢، والارتشاف ١٣١٩/٣، والجامي ٤٤٤/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر قول يونس في: الكتاب ٣٠٨/٢، وابن يعيش ١٠٢/٢، والرضي ٢٠٤/٢، وابن القوائص ص ٣٠٢، وتبرج الكافية الشافية ٥٣٤/١، وتبرج التمهيل ٧١/٢، والارتشاف ١٣١٩/٣، والجامي ٤٤٥/١.

(٥) انظر: شرح المصنف ٥٧٦/٢.

(٦) قال ابن الحاجب ٥٧٧/٢: "وإنما قل: "ولعت المبني" احتراز من لعت المعرب فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب مثلاً: لا غلام رجل ظريفاً فيها" اهـ، وانظر: الأصبهاني ص ٤٤٤، والجامي ٤٤٥/١.

(٧) قال ابن الحاجب: "احتراز من النعت الثاني وما بعده، فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب مثلاً: لا رجل ظريف عاقلاً وعاقلاً، ولا يكون فيه إلا الإعراب". اهـ السابق نفسه، وانظر: الأصبهاني ص ٤٤٤.

(٨) قال ابن الحاجب ٥٧٧/٢: "احتراز من النعت المضاف، فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب كقولك: لا رجل حسن الوجه". اهـ وانظر: الأصبهاني ص ٤٤٤.

(٩) انظر: الجامي ٤٤٥/١.

الصفات يكون أولاً بلا ريب.

مبنى، ومعرباً رفعا ونصباً مثل: لا رجل ظريف^(١)، وإلا فالإعراب

قوله: مبنى خبر (نعت)، ومعرب عطف عليه، وقوله: رفعا ونصباً^(٢) حالان عن الضمير في (معرب)، وبيانه: لما تعلق بكون النعت معرباً من الجهات، يعنى: على تقدير تقييد النعت بالقيود المذكورة جاز فيه البناء والإعراب، وعلى تقدير إعرابه جاز فيه الرفع والنصب.

مثاله: مثل: لا رجل ظريف، أما جواز البناء فيه فلأنهم^(٣) نزلوا الوصف مع الموصوف منزلة شيء واحد، من جهة أن ذاتهما واحدة، وأن المقصود^(٤) نفى رجل موصوف بالظرافة، فالصفة ههنا كانت مقصودة، إذ لولاها لاختل المعنى، لأنه يلزم نفي جميع الرجال، وليس ذلك بمراد، بخلاف ما فى المنادى فإن المنادى هو الموصوف وحده، ولا يلزم من بنائهما ههنا بنائهما ثمة، وأما جواز الإعراب: فلأن^(٥) يلزم إيهام تركيب أكثر من كلمتين تركيباً مزجياً، أو لأنه علة البناء وهى تضمن (من) الاستغراقية إنما تتصل^(٦) بالموصوف دون الصفة.

ثم جواز الرفع بالحمل على المحل؛ لأن (لا) مع المنفى مرفوع على الابتدائية^(٧)، وأما جواز النصب فبالحمل على لفظ الموصوف، وهذا وإن لم يكن جائزاً فى سائر المبتدئات جاز ههنا لكون حركته مشابهة لحركة الإعراب من حيث العروض. ويجوز أن يكون النصب بالحمل على محل اسمها^(٨) لأنها تعمل عمل (إن).

(١) بعدها فى المتن ص ١١٧ (وظريف، وظريف)، وأنظر: شرح المصنف ٥٧٧/٢، والبرقى ٢٠٤/٢.
(٢) قال الجامى ٤٤٦/١: * (رفعا) حملا على محله البعيد، (ونصباً) حملا على اللفظ أو على محله القريب.

(٣) قال سيبويه ٢٨٩/٢: * وأما الذين قالوا: لا غلام ظريف لك، فإيهام جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد * أ. هـ. وأنظر: شرح المصنف ٥٧٨/٢، والإيضاح ٣٩٠/١، والأصبهاني ص ٤٤.

(٤) فى الأصل: (المقصودة) وهو تصحيف.

(٥) فى الأصل: (فلا) وهو تصحيف.

(٦) غير واضحة بالأصل.

(٧) قال ابن الحاجب ٥٧٨/٢: * وأما الرفع فعلى المحل؛ لأن البناء عارض فيه على ما تقدم فى مثل: يا زيد الظريف، وإن كان الإعراب بالعكس، والنصب على اللفظ؛ لأن الحركة فى قولك (لا رجل) عارضة فى هذا الموضع، فأثبتت لعروضها حركة الإعراب، فلذلك جاء النعت عليها * أ. هـ. أنظر: ابن يعنى.

١٠٩/٢، والبرقى ٢٠٦/٢، وابن القواس ص ٣٠٣، وتوجيه اللمع ص ١٦٣.

(٨) أنظر: الرضى ٢٠٧/٢.

وإلا أى: وإن لم يوجد القيود المذكورة فالإعراب متعين فى النعت، وذلك إما بأن لا يكون النعت نعت المبنى، فحينئذ يصير معرباً؛ لأن بناءه ^(١) لكونه مع موصوفه المبنى متحد، فإذا كان الموصوف معرباً فإعرابه أولى، أو بالآ لا يكون نعتاً أول؛ لأن البناء حينئذ يستلزم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، وهو مكروه عندهم، فأعرب بالضرورة، وإما بالآ يكون مفرداً بأن

(١) فى الأصل: (بنائه) وهو لحن.

والعطف على اللفظ وعلى اخل جائز مثل: لا أب وابناً.

يكون مضافاً أو مشابهاً به؛ لأن اسم (لا) إذا كان مضافاً لا يكون له إلا الإعراب، فتابعه إذا كان مضافاً أولى بأن لا يكون له [إلا] ^(١) الإعراب، وإما بأنه لا يكون تالياً له لأن الفصل يمنع جعل الصفة مع الموصوف شيئا واحداً فيني ^(٢).

واعلم أن اسم (لا) هذه إذاكرر يجوز في الثاني الإعراب والبناء نحو: لا ماء ماء - بالتثنية - على تقدير الإعراب، وبغيره على تقدير البناء ^(٣)، إما لأنه تأكيد لفظي فحكمه كحكم المؤكد، أو بدل على ما قيل وحكمه حكم المبدل منه.

والعطف على المبنى مع (لا) من غير تكرير (لا) محمول أي: ذلك العطف على اللفظ أي: على لفظ المبنى، وعلى المحل ^(٤) أي: على محل المبنى أو محل المجموع، جائز نحو: لا غلام وجارية - بالرفع والنصب ^(٥) - والمعطوف حينئذ يشارك النعت المذكور في جواز وجهين الإعراب ويفارقه في عدم جواز البناء فيه.

فإن قلت: لم لا يجوز فيه البناء ^(٦)؟

قلت: إما لأن بين المعطوف والمعطوف عليه مغايرة بالذات فلا يستقيم جعلهما كشيء واحد، أو لكون حرف العطف فاصلاً بينهما، والفاصل يمنع الاتحاد / بينهما، ومن أمثلة (ب/٦١) النصب معطوفاً على اللفظ مثل قول الفرزدق:

لا أب وابناً مثل مروان وابنه :: إذا هو باجده ارتدى وتارزاً ^(٧)

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٥٧٧/٢، ٥٨٧، وابن القواس ص ٣٠٣.

(٣) في سيبويه ٢٨٩/٢: "وإن كررت الاسم فصار وصفاً فانت فيه بالخيار، إن شئت نوتت، وإن شئت لم تنون ذلك قولك: لا ماء ماء بارداً، ولا ماء ماء بارداً، ولا يكون (بارداً) إلا متوناً؛ لأنه وصف ثان" اهـ. وأنظر: الفصل ص ١٤٤، وابن يعيش ١٠٩/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٩١/١، والتسهيل ص ٦٩، وابن القواس ص ٣٠٤، والمغنى لابن فلاح ٢٧٤/٣، والتصريح ٢٤٣/١.

(٤) في الأصل: (وعلى المبنى) وهو سهو.

(٥) قال ابن الخيزر: "فالنصب حمل على اللفظ، والرفع بالابتداء" اهـ. أنظر: توجيه اللع ص ١٦٢.

(٦) قال ابن القواس ص ٣٠٤: "وamتنع البناء لامتناع جعل أربعة أشياء كاشية الواحد" اهـ. وأنظر: ابن يعيش ١١٠/٢، والأصبهاني ص ٤٤٥، والمغنى لابن فلاح ٢٧٥/٣.

(٧) من الطويل نسب إلى الفرزدق في: توجيه اللع ص ١٦٢، وقيل: لرجل من بني عبد مناف في: التصريح ٢٤٣/١، والعيني على الأئتموني ١٣/٢، وبلا تسمية في: الكتاب ٢٨٥/٢، والمقتضب ٣٧٢/٤، والامتات ص ١٠٦، والروضي ١٩٩/٢، وابن القواس ص ٣٠٤، والتصير ٥١١/١، وابن يعيش ١٠١/٢، ١١٠، ولباب الإعراب ص ٣٥٣، والدرر ٤٧٤/٢، يمتح مروان بن الحكم وابنه وجعلهما لشهرة مجدهما كالأبسين له المرتكبين به، ولقد كتب الشاعر في هذا المدح لأن النبي ﷺ قل في حق مروان: «الوزع بن الوزع»، والشاهد قوله: (وابناً) حيث = عطف بالنصب على لفظ اسم (لا)، والتيت بهذه الرواية نخله الخرم وهو: حذف أول

ومثل: لا أبا له، ولا غلامى له، جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه.

وإذا كان العطف بتكرير (لا) فإن تعين للعطف فيجوز الرفع في الأول أيضا، وإلا بيان^(١) يحتمل شيئا آخر فحكمه ما مر.

ثم هذا إذا كان المعطوف عليه نكرة، وأما إذا كان معرفة سواء كرر (لا) أولا فالرفع لازم نحو: لا غلام لك ولا العباس^(٢)، وذلك لأن^(٣) (لا) هذه لو كانت مباشرة مع المعرفة لم يجز فيها إلا الرفع، فهي إذا كانت تابعة أولى^(٤) بأن تكون مرفوعة حملا على المحل. ومثل: لا أبا له^(٥)، ولا غلامى له جائز.

اعلم أن اسم (لا) إذا كان نكرة مقدرة وذكر بعدها ما يصح إضافتها إليه، وفصل بينهما باللام موصوفة بلام الجر ومجرورها، كقولك: لا أب له، ولا غلامين له، فاللغة الفصيحة هنا أن تبقى على بنائها على ما ينصب به، وفيها لغة أخرى وهي: أن يثبت الألف في مثل الأول، وأن يحذف النون في مثل الثاني، لما ذكر في المتن، وأشار إلى سبب جوازها بقوله: تشبيها له، أى: لمثل ذلك بالمضاف، يعنى: الأصل ألا يثبت الألف، وأن [لا]^(٦) يحذف النون^(٧) لكن جاز ذلك إعطاء له حكم المضاف تشبيها له به، لمشاركته، أى: المذكور، له، أى: للمضاف في أصل معناه، أى: المضاف، وهو نسبة^(٨) الأبوة إلى المذكور بعد اللام مثلها في

البيت المجموع من أول تعليلة في البيت. وقد روى: (ولا أب) وروى: (فلا أب) وعلى هذا يكون مستقيم الوزن).

- (١) في الأصل: (بل) وهو تصحيف.
- (٢) أنظر: الفصل ص ١١٦، وابن يعيش ١١٠/٢، والإيضاح ٣٩١/١، والرضى ٢٠٧/٢.
- (٣) هذا تعليل ابن الحاجب في: الإيضاح ٣٩١/١، وأنظر: ابن يعيش ١١٠/٢، والمغنى لابن فلاح ٢٧٧/٣.
- (٤) في الأصل: (أولا) وهو خطأ.
- (٥) قال ابن القوام ص ٣٠٥: "أما نحو: لا أبا له، ففيه ثلاث لغات، أجودها: (لا أب له) فـ (أب) اسم (لا) وهو مبني على الفتح لأنه مفرد، و(له) إما خبر، أو صفة والخبر محذوف... الثانية: (لا أباك) بغير لام وهي قليلة... الثالثة: (لا أبا له) وهي التي ذكرها في الكتاب"، هـ، وأنظر: ابن يعيش ١٠٤/٢، والغرة المحققة ص ٤٥٧، وشرح الكافية لابن هشام ل ٧٥/أ، والمغنى لابن فلاح ٢٥٢/٣.
- (٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
- (٧) في الأصل: (اللام) وهو سهو.
- (٨) أنظر هذا التعليل في: شرح المصنف ٥٧٩/٢، وقال الرضى ٢١٢/٢: "قوله: لمشاركته له، أى: لمشاركة نحو: (أب لك) لـ (أباك) المضاف (في أصل معناه) أى: في أصل معنى المضاف، وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو (أبوك) وأصله (أب لك) كان تخصيص (الأب) بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام أضيفا صائر المضاف معرفة، ففي (أبوك) تخصيص أصلي وتعريف حادثة بالإضافة... و(أب لك) يشارك (أبوك) في التخصيص الذي هو أصل معناه" اهـ، وأنظر: الأصبهاني ٤٠٥، والجامي ٤٤٨/١.

ومن ثمة لم يجر: لا أبا فيها، وليس بمضاف لفساد المعنى،

الإضافة، لأن معنى (أبوك) أب لك، وكلا اللفظين يشتركان في هذا المعنى، وإن كان في حذف اللام معنى زائد باعتبار إفادة قوة الخصوصية، حتى يصير بها معرفة، ولا كذلك مع إثباتها.

فإن قلت: ما الوجه في الترجمة بـ (أصل المعنى)؟

قلت: ذلك لأن المضاف فيه أمران، أحدهما: ما به الاتفاق وهو المعنى المذكور، والثاني: المعنى الزائد باعتبار زيادة الخصوصية، ولما كان المعنى الثاني - باعتبار أنه زائد - يحتاج إلى مزيد عليه، والمحتاج إليه أصل، يسمى الأول أصل.

ثم ينبغي أن يعلم أن الاسم حينئذٍ معرب^(١)؛ لأنه لما أجرى مجرى المضاف وأعطى له حكمه صار معرباً تشبيهاً له به عند فرض إضافته إلى النكرة.

ومن ثمة أي: ومن أجل أن إثبات الألف^(٢)، وحذف النون في المثالين إنما كان لشبه اسم (لا) بالمضاف لم يجر: لا أبا فيها؛ لانقضاء الاشتراك بالمضاف في أصل المعنى؛ لأن الإضافة هنا لا يمكن أن تكون بهذا المعنى^(٣).

واسم (لا) في هاتين الصورتين ليس بمضاف إلى الهاء المذكورة بعد اللام؛ لكونها مستلزمة لفساد المعنى، وذكروا في بيان لزوم فساد المعنى وجوهاً^(٤):

الأول: أنه لو كان مضافاً لزم دخول (لا) على المعرفة من غير رفع وتكرير؛ لأن الإضافة محضة.

والثاني: أن (لا أب له) و(لا أبا له) لم يشتركا في المعنى، الأول: ليس بمضاف فوجب أن يكون التالي كذلك، لأن اللفظين لما اتفقا في المعنى، والتكرير أمر معنوي، وجب

(١) قال ابن الحاجب ٥٧٩/٢: "وهو على هذه اللغة معرب لأنه أجرى مجرى المضاف بخلاف اللغة الأخرى فإنه فيها مني لأنه غير مثبته بالمضاف بل يجرى مجرى المفردات"، وانظر الإيضاح ٣٨٩/١، والأمل ١٢٧/٢.

(٢) في الأصل: (اللام) وهو تصحيف.

(٣) أي بمعنى (في) انظر: الرضى ٢١٢/٢، وانظر: ابن القواس ص ٣٠٦، وقال الجاسي ٤٤٨/١: "... لم يجر تركيب (لا أبا فيها) أي في الدار، لعدم الاختصاص، فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بآبائه له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا يصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبه تركيب (لا أبا فيها) بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته له في أصل معناه؟" ر. وقال ابن الحاجب في الإيضاح ٣٣٨/١: "لم يقل: لا أبا فيها، ولا رقيب عليها؛ لأن (في) (على) لا تدخل لهما في النسبة الإضافية، لا الأخصية، ولا الأعنية" ر. هـ.

(٤) انظر: شرح المصنف ٥٨٠/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٣٨/١، والرضى ٢١١/٢ وما بعدها، وابن القواس ص ٣٠٦.

شرح كافيّة ابن الحاجب

اشتراكهما فيه، وإلا لما اتفقا فيه، فلو كان مضافاً لا يكون كذلك، والثالث: أنه لو كان مضافاً لزم أن يبقى (لا) بلا خبر؛ لأن الجار والمجرور حينئذ من تنمة الأول. خلافاً لسيبويه.

ففي الكل نظر^(١) إذ لا تسلم أنه لو كان مضافاً لزم دخول (لا) على المعرفة، وإنما يلزم ذلك أن لو حذف اللام فيجوز أن يكون عدم التعريف بالإضافة بسبب وجود الفصل باللام، وأيضاً اشتراك المثاليين في المعنى من جميع الوجوه غير مسلم^(٢)، كيف فإن الخبر فيما ثبت فيه^(٣) محذوف وهو (موجود) وفي الآخر موجود^(٤)، وهو الجار والمجرور، غاية ما في الباب أنهما مشتركان في أصل المعنى، ولا يلزم منه أن يكون أحدهما بعينه معنى الآخر، ولو سلم كونه معرفة، فلا نسلم لزوم الرفع والتكرير، فإن من الجائز أن يكون الغرض من هذا الفصل عدمهما لكونه به في صورة النكرة.

وأما ما قيل: إن تعريف المصنف للمضاف إليه صادق على الهاء! فممنوع أيضاً.

خلافاً لسيبويه^(٥) فإنه ذهب إلى أن اسم (لا) في الصورتين المذكورتين مضاف إلى الهاء، إلا أنه أقحمت اللام بينهما تأكيداً للإضافة، وقضاء من حق المعنى في التذكير بما يظهر^(٦) بها من صورة الانفصال.

- (١) أنظر: الرضي ٢١١/٢ وما بعدها.
- (٢) قال الرضي ٢١٢/٢: "... اتفقوا على أن معنى الجمليتين أعني: لا أيا لك، ولا أب لك، سواء، ولم يتفقوا على أن: أيا لك، وأب لك، بمعنى واحد، وقد يكون المقصود من الجمليتين واحداً، مع أن المسمد إليه في أحدهما معرفة وفي الأخرى نكرة، فالمسند أي: خبر (لا) في: لا أيا لك محذوف أي: لا أيا لك موجود، وأما في: لا أب لك، فهو (لك) أي: لا أب موجود لك، فالجملة الأولى بمعنى: لا كان أبوك موجوداً والثانية بمعنى: لا كان لك أب، ولا خلاف في اتحاد قحوى الجمليتين مع كون المسمد إليه في أحدهما معرفة وفي الأخرى نكرة " أ. هـ.
- (٣) أي: فيما ثبت فيه الألف وهو قولك: لا أيا لك.
- (٤) أي: في قولك: لا أب لك، فالخبر موجود وهو (لك).
- (٥) وهو مذهب الخليل، والجمهور، قال سيبويه ٢٧٦/٢: "... وزعم الخليل - رحمه الله - أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة " أ. هـ. وأنظر: المقطع ٣٧٤/١ والأصول ٣٨٩/١، وابن يعيش ١٠٦/٢، ومشرح المصنف ٥٨٠/٢، والرضي ٢١٠/٢، وابن القواس ص ٣٠٦، والكتاني ٢١١/١، والمخلص لابن أبي الربيع ص ٥٠٠، وابن جماعة ص ١٧٠، والارتشاف ١٣٠٢/٣، والجامي ٤٤٩/١.
- (٦) قول الشارح - رحمه الله -: " وقضاء من حق المعنى " إلخ، هذا قول صاحب الفصل ص ١١٤، وأراد به أن زيادة اللام في (لا أيا لك) أفادت أمرين: أحدهما: تأكيد الإضافة، والآخر: لفظ التذكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه، فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في (الأب) ومن جهة تهيلة الاسم لعمل (لا) فيه يعتد بها " أ. هـ. أنظر: ابن يعيش ١٠٧/٢، والإقطين ص ٦١٦.

ويحذف في مثل: لا عليك، أي: لا بأس.

ثم اعلم أن إثبات الألف وحذف النون إذا لم يكن مفصولاً بينهما^(١) بالصفة، فإنه لو كان كذلك فلا يجوز ذلك أصلاً بالاتفاق^(٢)، نحو: لا أب ظريف لك، ولا غلامين ظريفيين لك، وذلك لانقضاء حقيقة الإضافة عند الكل حينئذ؛ لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالصفة، واللام ليست [كذلك]^(٣) لأنها مقررّة لمعنى الإضافة غير منافية لها، فعلى هذا كان القياس ألا يجوز: لا خاتمي من فضة، إلا أنه امتنع لفقدان السماع.

ثم إن كان الفصل بالظرف نحو: لا أب فيها لك، ولا غلامين اليوم لك، فعند سيبويه لا يجوز ذلك أيضاً^(٤)، خلافاً ليونس فإنه جوّزه قائلاً: بأن جواز الفصل بينهما بالظرف (١/٦٢) موجود في كلامهم، كما في قوله:

مِمَّا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ^(٥)

وأجاب عنه سيبويه بأن الفصل ههنا بشيئين: الظرف، واللام، ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف وحده في الشعر جواز الفصل بهما هنا.

ويحذف المنفى بـ (لا) إذا وجد قرينة دالة عليه، سواء كانت لفظية أو

(١) في الأصل: (إذا لم يكن بينهما مفصولاً).

(٢) قال ابن يعيش ١٠٨/٢: "فإن وصفت المنفى قلت: لا غلامين ظريفيين لك، ثم يجز حذف النون من المنفى ولا من صقته، أما امتناع الحذف من المنفى فلأنك وصفته وأنت تتوى إضافته إلى ما بعد اللام، والمضاف إليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التثنية من الاسم ولا يصح وصف الاسم إلا بعد تمامه، ولأن الفصل في الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره، ولا يجوز إسقاط النون من الصقة لأن ذلك إنما جاء في المنفى لا في الصقة" أ. هـ، وانظر: الإيضاح ٣٨٩/١، والرضى ٢١٣/٢.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) لم يجزه الخليل، وسيبويه، وأوجب ثبوت النون إلا لضرورة الشعر، وأجازه يونس اختصاراً؛ لأن الفصل كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف. انظر: الكتاب ٢٨٠/٢، ٢٨١، والمقتضب ٣٧٦/٤، والرضى ٢١٣/٢، وانظر: الأمالي ١٢٧/٢.

(٥) صدر بيت من الطويل وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة قذاعهما، وهو لدرنا بنت عتبة في: الكتاب ١٨٠/١ وتحصيل عين الذهب ص ١٤٩، وابن يعيش ٢١/٣، ودرنا أو عمرة الغنمية في: الإنصاف ٣٤٣/٣، وانظره في: الخصائص ٢٩٥/١، والتخدير ٥٠/٢، ٥٣، وشرح الحامصة للمرزوقي ص ١٠٨٣، والهمع ٤٣٢/٢، ترى أخويها بأنهما أخوين نصيرين لمن لا يجد له أخاً في الحرب ينصره. والشاهد فيه قوله: (هما أخوا في الحرب من) حيث استشهد به يونس على أن الفصل بين المتضامتين بالظرف موجود في كلام العرب، فلذلك يجوز الفصل بين (لا) واسمها بالظرف.

شرح كافية ابن الحاجب

معنوية، قياساً على جواز حذف المبتدأ؛ لأنه هو طارئة عليه كلمة (لا)، في مثل قولك عند رؤيتك شخصاً يخاف أمراً: لا عليك فاسم (لا) ههنا محذوف وهو (باس) في قوله: أي: لا بأس عليك^(١).

ويعلم مما ذكر أن حذف خبرها بأن يقال: لا بأس، من غير (عليك) جائز أيضاً^(٢) قياساً على خبر المبتدأ.

ثم ينبغي أن يعلم أن الكاف في مثل: (لا كزيد)^(٣)، إن كان اسماً جاز أن يكون على تقدير حذف الاسم، أي: لا أحد مثله، وجاز أن يكون على تقدير حذف الخبر أي: مثل زيد موجود، وأما إن كان حرفاً فالمحذوف هو الاسم لا غير.

(١) أنظر: الرضى ٢/٢٤١، وقال: "لا يحذف إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم، لئلا يكون اجحافاً" اهـ، وأنظر: ابن يعيش ٢/١١٤، والأصبهاني ص ٤٤٧، والأشموني ٢/١٨.

(٢) قال ابن فلاح: "... وأما حذف الخبر فإن ينسب تميم لا يجوزون ظهوره البتة، بل هو من الأصول المرفوضة، وما ورد منه كقوله: ولا كريم من ولدان مصبوح، محمول على الوصف على المحل،... وأما أهل الحجاز فيجيزون ظهوره نحو: لا رجل أفضل منك، ولا أحد خير منك، وفي التنزيل (لا ريب فيه) و(لا تريب عليكم اليوم)... ويحذفونه كثيراً فيقولون: لا بأس، ولا أهل ولا مثل، ولا حول ولا قوة، ومنه كلمة التوحيد: لا إله إلا الله... وفي التنزيل: {وَلَا خَلَّةٌ وَلَا خَفَاعَةٌ} و{فَلَا عُذْرَانِ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} والجار والمجرور يتعلق بالخبر المحذوف تقديره: لكم، وإنما يحذف الخبر للعلم به، وهو مراد، فهو في حكم المنطوق، أو أن عموم النفي أغنى عن ظهوره ١. هـ، أنظر: المعنى ٣/٢٨٠ وما بعدها.

(٣) أنظر: الكتاب ٢/٢٩٤، وابن يعيش ٢/١١٤، والرضي ٢/٢١٤، والجامي ١/٤٥٠، وابن فلاح ٣/٢٨٢.

خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)

خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) هو: المسند بعد دخولهما، وهي لغة أهل الحجاز. وإذا زيدت (إن)...

وأشار إلى الرابع منها بقوله: خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)، قد مرّ وجه المشابهة بينهما^(١) فلا يفيد هنا هرباً عن التطويل.

قوله: هو المسند شامل لجميع المسندات، فلما قال: بعد دخولهما، أي: بعد دخول كل منهما خرج ما عداه^(٢).

فإن قلت: ما الفرق بين (لا) هذه وبين (لا) التي لنفي الجنس، مع أن كلا^(٣) منهما يفيد الاستغراق والنفي؟

قلت: نعم إلا أن الأولى للواحد وتعم جميع الأحاد، فإذا قلت: لا رجلٌ في الدار - بالتثنية - كان نفياً للواحد، ولا يجوز أن يكون فيها اثنان أو ثلاثة أو أكثر منها، والثانية للجنس فتعم جميع أفراد^(٤) الجنس، مفرداً كان أو سثنى أو مجموعاً، فإن قلت: لا رجل - بالفتح - بدون التثنية كان نفياً للجنس مطلقاً.

وهي، أي: إعمال (ما) و (لا) عمل (ليس) - وتأنيت الضمير باعتبار الخبر - وقيل: لغة استعمالها بمعنى (ليس) لغة أهل الحجاز، ولكليهما وجه فإن بنى تميم لا يعملونها عمل (ليس) بل يرفعون^(٥) ما بعدهما على أنه مبتدأ وخبر^(٦)، وقد مرّ البحث المستوفى عنه^(٧).

وإذا زيدت إن بكسر الهمزة والتخفيف، وهي عند البصريين زائدة، وذاتية مؤكدة عند الكوفيين^(٨) كما في قوله تعالى:

(١) أنظر: قسم التحقيق، وأنظر: شرح المصنف ٥٨٣/٢، وابن القواس ص ٣٠٧.

(٢) قال الرضى ٢١٥/٢: "والاعتراض عليه كما في خبر (كان) * أهـ".

(٣) في الأصل: (كل) وهو لحن.

(٤) في الأصل: (أفراد) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (بلا مرفوعان) وهو تصحيف.

(٦) قال ابن الحاجب في: الإيضاح ٣٩٧/١: "النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك هي القياس ويقولون: إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل أحدهما، و (ما) و (لا) تدخل على القسمين، فالقياس ألا تعمل في أحدهما، قلت: لا خلاف في إعمال (لا) التي لنفي الجنس، وإذا صح إعمال (لا) بالاتفاق فلا يعد في إعمال (ما)، فإن زعم زاعم أن (لا) الناصبة غير (لا) الداخلة على الفعل، قيل له: فما المانع من أن يكون (ما) الرافعة غير (ما) الداخلة على الفعل؟ * أهـ".

(٧) أنظر: قسم التحقيق.

(٨) أنظر: تفصيل هذا الخلاف في: الإنصاف ٦٣٦/٢، والرضى ٢١٧/٢، وشرح التمهيد ٣٧٠/١، وإتلاف النصرة ص ١٥٥، والجامي ٤٥١/١، والتصريح ١٩٧/١، وحاشية يس على الفاكهي ٢١/٢.

مع ما، أو انتقض النفي بـ إلا، أو تقدم الخبر، بطل العمل.

{إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} ^(١) ف (إن) في الآية صريح بالدلالة على هذا المعنى.

وقوله: مع ما احتراز عن (لا) فإنها لا تزداد معها ^(٢) لعدم السماع كما في قول الشاعر:

وَمَا إِنَّ طَيْبًا جُبِّنَ وَلَكِنْ مَتَابَالَا وَذُلَّةٌ آخِرِيَا ^(٣)

أو انتقض النفي المستفاد من (ما) و(لا) - فهو معهما بخلاف الأول - ب إلا نحو: ما زيد إلا قائم، ولا رجل إلا أفضل منك، أو تقدم الخبر على الاسم سواء كان الخبر ظرفاً نحو لا في الدار رجل، أو لا نحو: ما قائم زيد ^(٤).

وقوله: بطل العمل جواب (إذا) يعني: إذا وجد واحد من هذه الثلاثة أبطل عمل (ما) و(لا).

وإنما بطل عملهما في هذه المواضع ^(٥) أما في الأول: فلأن (ما) عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهه ليس بقوي - لكونه معنويًا - فلما فصل بينهما وبين معموليهما تضاعف الضعف فمنع العمل، فعلى هذا في تخصيص (إن) بالزيادة نظر؛ لأن (إن) وإن كانت زائدة عندنا إلا أنها تشبه لـ إن النافية لفظاً، فكان كأن حرف النفي قد دخل ^(٦) على النفي فيفيد الإثبات فصارت (إن) كـ (إلا) الناقضة للنفي، قلت: هذا ليس بدافع النظر، يعرف

(١) سورة المائدة من الآية (٢٠)، قال النحاس: {إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} أي: ما الكافرون في ظنهم أي صيانتهم غير الله جل وعز ينفعهم إلا في غرور ^١. هـ أنظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٧٢/٤.

(٢) أنظر: الجاني ٤٥١/١.

(٣) من الوافر لقروة بن ميسك في الكتاب ١٥٣/٣، والأصول ٢٣٦/١، والجني ص ٣٢٧، والرحماني ص ٢٨ ونسب للكثير في ابن يعيش ١٢٩/٨، وغير منسوب في: المقضب ١٩٠/١، والمحتسب ٩٢/١، والتبصرة ١/ ٤٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢، وشرح التسهيل ٣٧١/١، واليسيط لابن أبي الربيع ٧٥٨/٢، الطيب: العلة أو السبب، والدولة: الغلبة والانتصار في الحرب، يقول الشاعر: لم يكن سبب قتلنا الجبن ولكن ما جرى به القدر من حضور المنيّة وانتقال الحال عنا، والشاهد قوله: (وما إن طيباً جن) حيث زادت (إن) بعد (ما) فكفتها عن العمل.

(٤) ومن النحويين من يرى بقاء عمل (ما) إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو اختيار ابن عصفور، أنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢، ٥٨، وشرح الكافية الشافية ٤٣٢/١. وقال الرضوي ٢١٩/٢: * وقال ابن عصفور وتبعه العبدى - من نحاة القرن الرابع - لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه * اهـ.

(٥) ما علل به الشارح - رحمه الله - هو تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٥٨٣/٢، وقد تبعه الرضوي ٢١٦/٢ وما بعدها، وابن القوائن ص ٣٠٨، والأصبهاني ص ٤٤٨، والجاني ٤٥١/١.

(٦) في الأصل: (دخلت) وهو تصحيف.

ذلك بالتأمل. وأما في الثاني: فلأن (ما) و(لا) إنما عملتا لأجل النفي، فإذا^(١) بطل النفي بالانتقاض به (إلا) بطل عملهما، وأما في الثالث: فلما تقدم من كون عملهما على خلاف القياس، فلا يجوز التصرف كتصرف الأصل، بخلاف (ليس) فإنها أصلية في العمل فلا يبطل عملها بتقديم الخبر، فلذلك جاز: ليس قائما [زيد]^(٢).

فإن قلت: قد أجاز الأخفش: ما قائما إلا زيد، وقال القرزوقي:

فاصْبِحُوا قَدْ أَعَاذَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ^(٣) :: إِذْهُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مَثَلُهُمْ بِشَرٍّ^(٤)

وكذا قال الآخر:

وَمَا الدُّمْرُ إِلَّا مَتَّجِنُوا بِأَهْلِهِ :: وَمَا^(٥) طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مَعْدَبًا^(٦)

ففي هذه الصور تحقق ما ذكر لإبطال عمل (ما)، مع تحقق العمل. قلت: الأول مبني على أن (زيداً) بدل من اسم (ما) المحذوف استغناء بالبدل عن المبدل منه إذ التقدير: ما أخذ قائماً إلا زيد، والثاني^(٧) محمول على حذف الخبر، وانتصاب (مثل) إما على الحال، أو على الظرف^(٨)، مع أنه قد يروى بالرفع تقديره: إذ ما بشر مثلهم موجوداً.

والثالث أيضاً محمول على كونه مفعول فعل مقتر وهو (يشبه)^(٩)، وفيه وجهان آخران مذكوران في موضعه^(١٠).

(١) في الأصل: (فلا) وهو خطأ.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وأنظر: المغني لابن فلاح ٢/٢٠٦.

(٣) في الأصل: (نعمتكم) وما أثبتته هو رواية الديوان ١/١٨٥.

(٤) من السبيل للقرزوقي في الديوان ١/١٨٥، وأنظره في: الكتاب ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، والمقرب ص ١٥٨، والتخمين ١/٥٢٣، وأوضح المسالك ١/٢٨٠، والمغني ١/٩٧، والجنى ص ١٨٩، والرصف ص ٣١٢، والتصريح ١/١٩٨، والهمع ١/٣٩٢، والخزانة ٤/١٣٣، والدرر ١/٢٤٢، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي، والشاهد فيه إعمال (ما) مع تقدم الخبر على الاسم.

(٥) في الأصل: (ويا) وهو تصحيف.

(٦) من الطويل لأحد بني سعد في: شرح شواهد المغني ص ٢١٩، وغير منسوب في: ابن يعيش ٨/٧٥، والرضي ٢/٢١٨، والمقرب ص ١٥٩، والمغني ١/٨٦، وأوضح المسالك ١/٢٧٦، وتوجيه اللمع ص ١٤٦، والتصريح ١/١٩٧، والخزانة ٤/١٣٠، والدرر ١/٣٢٩، ويروى: (وما صاحب الحاجات). والمنجنون: الدلائب الذي يستقي عليه، والشاهد فيه إعمال (ما) مع انتقاض خبرها بـ (إلا).

(٧) قال ابن الخيزر: "فيه أربعة أوجه أحدها: أن (مثلهم) مبني، والثاني: أنه صفة نكرة تقدم عليها فصب على الحال وحذف الخبر، والثالث: أنه على لغة أهل الحجاز والقرزوقي غلط فقدم الخبر، والرابع: أن (مثلهم) ظرف فكأنه قال: وإذ ما إزاءهم بشر، وهذا قول الكوفيين^(١). ه أنظر: توجيه اللمع ص ١٤٦.

(٨) هو قول الكوفيين أنظر: الرضي ٢/٢٢٠، وتوجيه اللمع ص ١٤٦، والمغني لابن فلاح ٣/١٠٨.

(٩) في الأصل: (يشبهه) وهو تصحيف، وأنظر: المغني لابن فلاح ٣/١٠٠.

(١٠) قال الرضي ٢/٢١٩: "المضاف محذوف من الأول، أي: دوران منجنون (معذباً) مصدر كقولته تعالى: (وَمَنْ قَاهُمْ كُلٌّ مُمَرِّقٌ) فيكون مثل قولك: ما زيد إلا سيرا^(١). هـ وقال ابن فلاح: "... والثاني: أن متجنونا، ومعذباً، منصوبان نصب المصابر، تابعان عن فعل هو الخبر تقديره: إلا يدور دوراناً، وإلا يعذب تعذيباً^(٢). ه أنظر: المغني ٣/١٠٠.

وإذا عطفت عليه بموجب فالرفع.

وإذا عطفت عليه، أى: على الخبر، بموجب، أى: بحرف موجب - بكسر الجيم - لأنه بموجب إثبات ما بعده ك (بل) و (لكن)، فالرفع واجب فى المعطوف نحو: ما زيد قاعدٌ ولا زيد ذاهباً لكن قائمٌ، بأن يكون معطوفاً على محل خبر (ما)، وذلك أن تلك الحروف توجب^(١) الإثبات، فيبطل عمل (ما) بسبب انتقاض نفيها بها كما مر، وإذا كانت تلك الحروف الحروف مبطلّة^(٢) لعمل (ما) فى الأصل المعطوف عليه، فهى فى المعطوف الذى / هو (٦٢/ب) فرع عليه أجدر بالإبطال، فيكون رفعه على العطف على المحل^(٣)؛ لأنه لما بطل معنى النفى فيه [صار]^(٤) كأنه معطوف على اسم غير معمولٍ للنفى، وإذا قدر الأول غير منقضى باعتبار هذا العطف فمحلّه بالنسبة إليه رفع لوجوب رفعه عند عدم النفى.

وأما إذا عطف بحرف غير موجب [فحكمه]^(٥) فى الإعراب حكم المعطوف عليه نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً، واشترط فيه ما يشترط فى غيره فى أنه منزل منزلة المعطوف عليه ولذلك لم يجز: ما زيد قائماً ولا قاعداً عمرو؛ لأنك إذا جعلت (قاعداً) معطوفاً^(٦) على (قائماً) لم يجز؛ لخلو الثانى عن الضمير الذى يجب للأول، وإن جعلته معطوفاً عليه عطف الجملة على الجملة يندفع المحذور المذكور، لكن يلزم محذوراً آخر؛ لأنك حينئذ قد قدمت الخبر وأعملت (ما) فيه مقدماً وهو غير جائز فى الأصل، فكيف يجوز فى الفرع؟ بخلاف قراءة الرفع فإذا قلت: ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو، فهذه جائزة على التقدير الثالى، وممتنعة على التقدير الأول كذا فى شرح المصنف^(٧).

(١) فى الأصل: (يوجب) وهو تصحيح.

(٢) فى الأصل: (الحرف مبطل) وهو تصحيح.

(٣) قال الرضى ٢٢٣/٢: "وقال عبد القاهر: هو خير لمبتدأ محذوف أى: ما زيد بقائم لكن هو قاعد...".

وقال ابن جعفر: هو عطف على التوهم لأنه كثيراً ما يقع خبر (ما) مرفوعاً عندما تتعزل عن العمل فتوهموا أن الأول مرفوع... "أهـ، وأنظر: ابن القواس ص ٣١١.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٥٨٥/٢.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٥٨٥/٢.

(٦) فى الأصل: (معطوف) وهو سهو.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٥٨٥/٢، ٥٨٦، وأنظر: ابن القواس ص ٣١١، والكناش ٢١٣/١.

بحث المجرورات

المجرورات هو: ما اشتمل على علم المضاف إليه، والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديرًا مراداً.

لما فرغ عن بيان المنصوبات شرع في بيان المجرورات فقال: المجرورات، والكلام في إيرادها بصورة الجمع وفي تذكير الضمير وبيان ما يرجع إليه في قوله: هو ما اشتمل على علم المضاف إليه، أي: انجر، كالكلام المذكور في المرفوعات^(١) فلا حاجة إلى إعادته.

وقوله في التعريف: والمضاف إليه كل اسم، بيان للواقع؛ لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً^(٢) كما مر، مع ما فيه.

وقوله فيه: نسب إليه شيء احتراز عما لم ينسب إليه شيء كخبر المبتدأ مثلاً، وإنما اختار لفظ الشيء ليعلم الاسم مثل: غلام زيد، والفعل [مثل]^(٣): مررت برجل.

والباء في قوله: بواسطة حرف جر متعلق بقوله (نسب)، وهو احتراز عن الفاعل والمفعول الصريح فإنهما وإن كانا مما ينسب إليه شيء لكن لا بواسطة حرف الجر^(٤).

قوله: لفظاً كما في المثال الثاني، أو تقديرًا كما في المثال الأول، تفصيل لتلك الحروف^(٥) وبيان لحالها، وأراد به ما لا يسبق عليه ذكر وإلا انتقض بنحو: الله لأفعلن، بتقدير: بالله، فيكون هذا من الضرب الأول.

وقوله: مراداً حال من الحرف وفائدته الإحتراز عن نحو: صمت يوم الجمعة^(٦)، فإنه نسب (صمت) إلى (اليوم) بواسطة حرف الجر تقديرًا وهي (في) لكنها غير مرادة؛ لأنها لو كانت كذلك لبقى عملها في الظاهر، إذ المراد كالتأنيث حكماً.

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في عامل المضاف إليه، ذهب البعض إلى أنه الحرف

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) قال ابن الحاجب ٥٨٨/٢: "والمجرور بالحرف مضاف إليه أيضاً ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد فقد أضفت المجرور إلى زيد بواسطة حرف الجر، ولذلك تسمى حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء" اهـ. وقال الرضوي ٢٣٢/٢: "وقد سمعنا سيبويه أيضاً مضافاً إليه، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة" اهـ، وانظر: الكتاب ١٩/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٤) انظر: شرح الكافية لابن هشام ٧٧/١.

(٥) في الأصل: (الحرف) وهو تصحيف.

(٦) انظر: شرح المصنف ٥٨٨/٢، والأصيهاني ص ٤٥٥، والكتاب ٢١٢/١.

شرح كافية ابن الحاجب

المقدر^(١)، كما هو مدلول ظاهر كلام المصنف، قالوا: إن عمل الجر للحروف الجارة قد ثبت، فجعل العامل بهذا حرفاً أيضاً - ليكون عمل الجر باباً واحداً - أولى من جعله مختلفاً.

وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى^(٢)، واستدلوا عليه بأن العامل بهذا لا يستقيم أن يكون حرفاً لكون إضماره ضعيفاً، ولأنه لو كان الحرف عاملاً كان ثابتاً في التقدير قصار قولك: غلام زيد، بمنزلة: غلام لزيد، وليس كذلك لنكارة أحدهما وتعريف الآخر، وأيضاً المضاف إليه مفعول منزلة التتوين من المضاف فكما لا يجوز الفصل بين التتوين والمنون كذلك لا يجوز الفصل بين ما هو بمنزلة لهما، ولوجب أيضاً أن لا يحدف تتوينه كما لم يحدف إذا ظهر الحرف.

وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر^(٣).

هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة؛ لأنك قد عرفت ما في الأول من الفساد، وكذلك الثاني فاسد أيضاً لأن العامل المعنوي إنما يُصار إليه في العملية عند عدم العامل اللفظي، ولم يعدم بهذا^(٤).

ولتأمل أن يقول: كما أن الأولين غير سالمين^(٥) عن الضعف والفساد، فذاك^(٦) كذلك؛ لأن الأسماء غير أصلية في العمل^(٧)، والحرف وإن كان مقدراً لكونه أصلاً فيه بالنسبة في الجملة يعارضها، فمن أين التحكم على صحته؟

ويمكن أن يجاب عنه:

أما أولاً: فلأن ما ذكرتم إنما يلزم أن لو كان الاسم نفسه مجرداً عن ملازمة معنى حرف الجر عاملاً، وليس كذلك، بل عمله بتقوية حصول معنى حرف الجر في الكلام.

وأما ثانياً: فلأن^(٨) المعارضة إنما تتحقق^(٩) أن لو تحقق التقدير بالحقيقة، وليس كذلك،

(١) هذا مذهب الزجاج، وابن الحاجب كما في: الهمع ٥١٢/٢، وفي الارتشاف ١٧٩٩/٤: "مذهب الزجاج = أن الجر هو معنى اللام"، وأنظر: أوضح المسالك ٨٤/٣، والتصريح ٢٥/٢، والأشعوني ٢٣٧/٢.

(٢) هذا مذهب الأخفش كما في: الهمع ٤١٢/٢، وقال ابن يعيش ١١٧/٢: "الجر إنما يكون بالإضافة، وليست بالإضافة هي العاملة للجر، وإنما هي المقضية له" اهـ.

(٣) أنظر: المقتصد ٨٧١/٢، وتوجيه اللمع ص ٢٥١، وهذا مذهب سيبويه أنظر: الكتاب ٤١٩/١، وقال ابن هشام: "ويجر المضاف إليه بالمضاف وفقاً لسبويه"، أنظر: أوضح المسالك ٨٤/٣، وشرح الكافية لابن هشام ٧٧/١، والتصريح ٢٤/٢، والأشعوني ٢٣٧/٢.

(٤) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٠١/١، وابن القواس ص ٣١٥، والإقليد ص ٦٣٧.

(٥) في الأصل: (غير سالم) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (وذاك) وهو تصحيف.

(٧) لدفع هذا الاعتراض قال ابن القواس: "... وقيل: إنما عمل المضاف لا باعتبار كونه اسماً بل باعتبار اقتضائه المضاف كإقتضاء كل عامل لمعموله" اهـ أنظر: شرح الألفية ص ٧٣٢.

(٨) في الأصل: (فلاً).

(٩) في الأصل: (يتحقق) وهو تصحيف.

فالتقدير شرطه: أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها، وهي

تصريحهم هذا القول أيضاً لمعنى الجر.

ويظهر من هذا أن في كلام المصنف ضعفاً، وعليه إشكالات آخر مذكورة بعضها في الأسئلة، تركت ذكرها قليلاً.

فالتقدير، أى: تقدير حرف الجر في الإضافة شرطه^(١)، أى: شرط ذلك التقدير أن يكون المضاف سواء كانت إضافته معنوية أو لفظية^(٢) اسماً مجرداً عنه تنوينه، المراد منه: التنوين وما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع^(٣)، والاكتفاء بالأصل لحصول الاستغناء بذكره عن الفرع^(٤)، ثم المراد / أنه إن وجد في المضاف تنوين حذف، وإلا فيقدر حذفه، (١/٦٣) على معنى أنه لو كان فيه تنوين لحذف بالإضافة.

فإن قلت: لو حصل الاكتفاء فيها بتقدير التنوين فليقدر^(٥) في المحلى باللام؛ ليصح إضافته؛ قلت: ذلك ليس على قياسه؛ لأن لام التعريف لما نوب التنوين صارت كأنها بدل منها، ولا شك أن تقدير الشيء مع وجود بدله ليس كتقديره بدونه.

وإنما اشترط ذلك التجريد لأجلها أى: لأجل الإضافة لا لعل أخرى، للمنافاة بينهما؛ لأن التنوين وما يقوم مقامه يؤذن بانقطاع الاسم عما بعده وتمامه، والإضافة تؤذن بضد ذلك، فلا يجمع بينهما.

قال بعض الشارحين للكافية^(٦): * هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم إليه، والغرض منه بيان القدر المشترك بين المعنوي واللفظي، ولا يمكن التشريك بينهما إلا في ذلك الغرض [وليس الغرض من تعريفه به]^(٧) تمييز كل واحد من نوعي الإضافة عن الآخر، إذ لا يمكن ذلك إلا بتمييز ولا مميز معه، فإذا أريد تمييزه تميز بأخص من ذلك.*

لما فرغ من بيان تحقيق الإضافة، شرع في تقسيمها وبيان ما هو قسم منها فقال: وهي أى: الإضافة بتقدير حرف الجر، فإن الإضافة بلفظ حرف الجر مما يبحث عنه في باب

(١) في الأصل: (شرطها) وما أثبتته من المتن ص ١٢١.

(٢) قال الرضوي ٢٣٥/٢: * قال في الشرح: الغرض أن يندرج اللفظي والمعنوي... وفيه نظر؛ لأن اللفظي كالحسن الوجه، ومؤذّب الخدام، وضارب زيد، ليس الحرف فيه مقدراً، فكيف يندرج في التقدير؟ * اهـ

(٣) انظر: السابق نفسه، وابن القواس ص ٣١٦، والأصبهاني ص ٤٥٦.

(٤) في الأصل: (الفرع) وهو تصحيح.

(٥) في الأصل: (فليقدر) وهو تصحيح.

(٦) هو نجم الدين العجمي، انظر: شرح العجمي ص ٤٤٤.

(٧) ما بين المعرفين سقط من الأصل، وقد أثبتته من: شرح العجمي.

معنوية، ولفظية، فالمعنوية: أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافة إلى معمولها.

فالضمير عائد إلى الإضافة بها بمعنى الأخص المشهور في الاستعمال، وإن كان المعرف أعم منها، ولا يجوز إرجاعه إليه، وإلا لما صح التقسيم إلى القسمين المذكورين بعد، فإن إضافة (مررت بزيد) تكون^(١) حينئذ داخلة في القسم وليست واحدة من القسمين، فيبطل الحصر فيهما ثم الظاهر أن هذا يشعر باللام يقدر بالإضافة اللفظية أيضاً، فهو خلاف المتعارف فيما بينهم، وإن كان مما يذهب إليه قليلا، وليس يكون المضاف إليه منها مرفوعا أو منصوبا في التقدير متافيا له، إذ معناه أن المضاف عامل في المضاف إليه بذلك التقدير، ليتقوى المضاف على العمل به، وفي كلامه بعد قرينة على خلافه، فالإضافة بالمعنى الأخص منحصرة في قسمين: أحدهما: معنوية، والآخر: لفظية؛ لأن الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إن كان من حيث اللفظ والمعنى فمعنوية، وإن كان من حيث اللفظ فقط فلفظية^(٢)، لا يمكن أن يوجد الاتصال في المعنى بنون اتصال اللفظ حتى يكون قسما آخر، فيضرب الإحصار.

وإنما قدم المعنوية على اللفظية نظراً إلى أنها هي الحقيقية، ولهذا تسمى إضافة حقيقية^(٣) ومحضة^(٤)، وأما تسميتها بالمعنوية فلا فلائها معنى في المضاف أو لوجود اتصال^(٥) المعنى فيها.

فالمعنوية أي: الإضافة المعنوية هي التي شأنها أن يكون المضاف فيها غير صفة أي: غير اسم دال على الذات باعتبار معنى هو المقصود، قيل^(٦): "الآلف واللام في المضاف للعهد، والمعهود هو المضاف الذي جرد تنوينه لأجل الإضافة".

حال كون تلك الصفة مضافة إلى معمولها، والأظهر أنها صفة لا حال، فبهنا

(١) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٢) انظر: ابن يعيش ١١٨/٢.

(٣) في الأصل: (حقيقة) وهو تصحيف.

(٤) قال ابن يعيش ١١٨/٢: "تسمى المحضة أي الخالصة بكون المعنى فيها موافقا للفظ". هـ، وقال ابن الخباز: "وأما المحضة فهي التي لا ينوي بها انفصال المضاف من المضاف إليه". هـ انظر: توجيه اللع ص ٢٥٢، والغرة المخفية ص ٣٥٥.

(٥) في الأصل: (الاتصال) وهو تصحيف.

(٦) هذا قول العجمي في: شرحه ص ٤٦ ونصه: "اعلم أن اللام في قوله (أن يكون المضاف) للعهد، والمعهود المضاف الذي هو اسم مجرد تنوينه لأجلها". اهـ.

أمران^(١)، الأول: أن يكون المضاف غير صفة، سواء كان مما لا يقتضى معمولاً [نحو]^(٢): غلام زيد، أولاً، بل يقتضى فيضاف إلى معموله نحو: قيام زيد، فإن المصدر وإن كان مما يضاف إلى معموله لكن إضافته معلوية؛ لفقد كونه صفة بالمعنى المذكور.

(١) انظر هذان الأمران في: الرضى ٢/٢٣٧، وانظر: شرح اللوحة ٢/٢٧١.

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وهي إما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى من في جنس المضاف.

والثاني: أن يكون صفة لكن بشرط ألا تكون^(١) مضافة إلى معمولها، كإضافة اسم الفاعل والمفعول في قولهم: كبريمُ العراق، ومقتولُ الفراق، وكذا إضافة: ضاربٌ زيد، إذا أريد به الماضي، وإضافة (أفضلُ القوم) أيضاً معنوية^(٢) لعدم كون مثل ذلك صفات مضافة إلى معمولها.

فإن قلت: المفهوم مما سبق أن المضاف عامل في المضاف إليه، فكيف تكون تلك غير مضافة إلى معمولها؟

قلت: المراد من العمل أن يرفع المضاف المضاف إليه لو سلط عليه، أو ينصبه، أو أن يكون المضاف رافعه أو ناصبه قبل الإضافة.

وهي أي: الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام^(٣) لأنها إما بمعنى اللام المخصصة وهي: فيما عدا جنس المضاف، أي: فيما لا يكون المضاف إليه من جنس المضاف وظرفه، أي: المضاف، والمراد من^(٤) كون المضاف إليه جنس المضاف أن يكون بحيث يصح إطلاقه عليه وعلى غيره، كما في إضافة قولك: بعضُ القوم، ويُد زيد، فإنها بمعنى اللام لعدم صحة إطلاق اسم الكل على البعض، وكقولك في: جميعُ القوم، ويومُ الخميس، لأنه وإن صح ههنا إطلاق المضاف إليه على المضاف، لكن لا يصح إطلاقه على غيره، وأما قولهم: يدٌ من زيد، وبعضُ من القوم، فلم يصلح أن يكون دليلاً على أن الإضافة ههنا بمعنى (من) لأن (من) الظاهرة ليست بمبينة؛ لأن من شرطها إطلاق المجرور بها على المبين، كما في قوله تعالى: {فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان} ^(٥) مع أن يتضمن الإضافة تلك.

أو بمعنى من السبينة وهي في ما يكون المضاف إليه جنس المضاف بالمعنى المذكور^(٦).

- (١) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.
- (٢) ذهب سيبويه أن إضافة أفعّل التفضيل معنوية، واختاره ابن مالك، وذهب الكوفيون وابن السراج والفرسي وأبو الكرم ابن الدباس إلى أنها غير محضة، انظر: الارتشاف ١٨٠٥/٤، والهمع ٤١٦/٢، وانظر: الكتاب ٢٠٤/١، والإيضاح لأبي علي ٢٦٩، والمقصد ٨٨٤/٢، وشرح التسهيل ٢٢٨/٣، والأشموني ٢٤٢/٢.
- (٣) زاد الكوفيون رابعاً وهو أن يقدر بمعنى (عند) نحو: هذه نافقة رقوقُ الخلب، أي: رقوقٌ عند الخلب، قال السيوطي: "أجاب أبو جيان بأن هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة، والأصل رفعه على الفاعلية مجازاً للمبالغة" انظر: الهمع ٤١٣/٢، وانظر: الارتشاف ١٨٠٠/٤، والمساعد ٣٣٠/٢.
- (٤) انظر: الرضي ٢٣٧/٢.
- (٥) سورة الحج من الآية (٣٠).
- (٦) قال ابن القوام ص ٣١٦: "إن كان جنساً له فهي بمعنى (من) نحو: خاتمُ فضة، وسوارٌ ذهب، والفرق بين التي بمعنى (اللام) والتي بمعنى (من) أن التي بمعنى اللام لا يصح الإخبار بأحد الاسمين عن الآخر، ويصح جعل الأخير فيها للأول، ولا يكون المضاف نوعاً من المضاف إليه، ولا يجوز أن ينتصب المضاف إليه على التمييز من المضاف، والتي بمعنى (من) على العكس من ذلك كله"، وانظر: الكناش ٣١٤/١.

أو بمعنى (ق) في ظرفه وهو قليل، مثل: غلامٌ زيد، وخاتم فضة، وضربُ اليوم.

فإن قلت: المفهوم من المذكور أن المضاف أخص من المضاف إليه؛ لأن المضاف على هذا يكون نوعاً من المضاف إليه فالنوع أخص من جنسه، وهو منافي لقولهم: إضافة الأخص إلى الأعم ليست بجائزة، بل الجواز لعكسها لما يجيء!.

قلت: هذا المخصوص للمضاف إنما يحصل بعد الإضافة، كما في المثال المذكور، فإن أخصية خاتم من الفضة إنما حصلت بعد الإضافة، وإلا فقليلها عموم وخصوص من وجه (٦٣/ب) بينهما، ومنعهم الإضافة بخصوص المضاف وتجوزهم إياها لعمومه إنما هو في العموم والخصوص قبل الإضافة.

أو بمعنى في^(١) أي: للظرفية وهي في ما يكون المضاف إليه ظرفه أي: ظرف المضاف.

والدليل على الانحصار الاستقراء دون غيره، وهو، أي: كون الإضافة بمعنى [في]^(٢) و[هو]^(٣) القسم الثالث من أقسام الإضافة قليل في الاستعمال.

وبعد عدّ الأقسام أورد أمثلتها على الترتيب المذكور بقوله: مثل: غلامٌ زيد هذا مثال للقسم الأول، فإن الإضافة فيه بمعنى اللام؛ لأن إطلاق (زيد) لا يصح على الغلام مع أن الغرض من هذه الإضافة اختصاص المضاف بالمضاف إليه واللام موضوعه لذلك، ومن هذا القبيل إضافة: عند زيد، ومع عمرو، فإن إمكان تقدير معنى اللام كافٍ في ذلك وإن كان تقدير لفظه مما لا يحسن.

وقوله: مثل: خاتم فضة مثال للقسم الثاني، فإن الإضافة ههنا بمعنى (من)؛ لأن المضاف إليه فيه جنس للمضاف، لصحة إطلاقه عليه^(٤)، مع أن الغرض من هذه الإضافة تبيين النوع، ولا يحصل ذلك إلا بـ (من) التبيينية، فجهة الفرق بين الإضافتين صحة الإطلاق في أحدهما وعدمها في الأخرى.

(١) من أثبت الإضافة بمعنى في: الجرجاني وذلك في نحو: فلانٌ ثبت الغدر، أي ثبت في الغدر، والغدر المكان الصلب، أنظر: توجيه اللع ص ٢٥٢، والأرتشاف ١٨٠٠/٤، والهمع ٤١٣/٢، وكذلك أثبتها ابن مالك وقال: "قد أغفل التحويلات التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام النصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: (وهو اللّٰهُ الخصام)... اهـ أنظر: شرح التيسيل ٢٢١/٣، وأنظر: شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢، والأرتشاف ١٨٠٠/٤، والمساعد ٣٢٩/٢، والهمع ٤١٣/٢، والتصريح ٦٥/٢.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (لأن المضاف إليه فيه جنس للمضاف، لصحة إطلاق في أحدهما، لصحة إطلاق عليه).

شرح كافية ابن الحاجب

وقوله: مثل: ضربَ اليوم مثلًا للقسم الثالث، فإن الإضافة هنا بمعنى (في) لأن وتفيد تعريفًا مع المعرفة.

المضاف إليه فيه ظرف للمضاف، وذهب بعضهم^(١) إلى أن هذه الإضافة بمعنى اللام أيضًا، إذ اللام فيها أفادت^(٢) الاختصاص الذي هو مدلول اللام وإن لم يصح إظهاره، وذلك حاصل^(٣) فيها بالملازمة، كما في قول أحد حاملي الخشية لصاحبه: خذ طرفك.

ثم الأصل والغالب من بينها الإضافة بمعنى اللام لكونها أصلاً في إفادة اختصاص المضاف بالمضاف إليه المقصود بالإضافة، ثم إذا قُطع النظر عن الاختصاص وأريد البيان، أو الظرفية، فحينئذ يلتفت إلى تقدير (من) أو (في).

وتفيد أي: الإضافة المعنوية بقرينة كون الكلام فيها، تعريفاً، أي: تعييناً وتوضيحاً قاطعاً لاحتمال الغير في المضاف مع المضاف إليه المعرفة، وذلك لأن المضاف إليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التثوين يجب أن يمتزج معناه بمعناه؛ ليكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى، فتعرف بالإضافة إلى المعرفة.

ومن وجه آخر^(٤): أن وضع الإضافة على أن تفيد [أن]^(٥) بين المضاف والمضاف إليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه اللفظ، فحين كون المضاف إليه معرفة يكون المخصوص به كذلك.

ثم المراد من التعريف المستفاد من الإضافة ليس تعريفاً شخصياً بنية، حتى يرد أن (غلام زيد) فيه إضافة لمعرفة مع أن المضاف لا يتعرف منها على تقدير أن يكون لزيد غلمان كثيرة، أبقاء بعض الشبوح، وكذلك الكلام في (ابن زيد) إذا كان له أبناء كثيرة.

وقيل^(٦): لا بد فيه حينئذ أن يشار به إلى غلام معين من غلمانه له مزيد اختصاص به (زيد) بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائرهم من الغلمان، إما لكونه^(٧) أعظم غلمانه، أو اشتهر بكونه غلاماً له، أو اشتهر بكونه غلاماً معهوداً^(٨)، ثم قد يستعمل على خلاف أصل

(١) قال الرضي ٢٣٨/٢: "... فالأولى إذن أن نقول نحو: 'ضربَ اليوم' و'قتلَ كربلاء' بمعنى اللام كما قلناه النحاة، ولا نقول: إن إضافة المظروف إلى الطرف بمعنى (في) فإن أننى ملازمة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملي الخشية لصاحبه (خذ طرفك).... فتقول: كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الإضافة المحضة، فهو بمعنى اللام، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير (من) ولا ثالث لهما" اهـ. وأنظر: شرح الكافية لابن هشام ل ٧٨ / ١.

(٢) في الأصل: (إفادة) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (حاصلة) وهو تصحيف.

(٤) هذا الوجه ذكره ابن الحاجب في: شرحه ٥٩/٢.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٥٩/٢.

(٦) هذا قول الرضي، أنظر شرح الرضي ٢٣٨/٢ وما بعده، وقد نقله الشارح - بتصريف -

(٧) في الأصل: (لكون) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل: (معهود) وهو لحن.

وتخصيصا مع النكرة، وشرطها: تجريد المضاف من التعريف.

وضعه فيقال: جاءني غلام زيد، من غير إشارة إلى واحد معين، وهذا لا يضر إفادتها التعريف باعتبار أصل الوضع كما في المعروف باللام، فإن أصل وضعه^(١) لواحد معين، وقد يستعمل بلا إشارة إليه كما في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرَ عَلَى اللَّيْلِ سَيِّئِي^(٢)

فإن قلت: هذا الحكم ليس بجيد على إطلاقه، بل إذا لم يكن المضاف من الأسماء المتوعدة في الإبهام بأن يتعذر اعتبار الخصوصية المذكورة فيما سبق بين الشئيين المتعينين فيها، أما إذا كان منها فلا يتعرف المضاف إليه المعرفة كإضافة لفظ (غير) و(مثل) و(شبه) وغيرها مما في معناها اللام، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، كما في قولك: عليك بالحركة غير السكون، أو بمماثلته كما في قولك: زيد مثل حاتم، إذا اشتهر باتصافه بالكرم فحينئذ يتعرف بذلك، فلم^(٣) لم يستثن^(٤) المصنف هذه^(٥) الصور من الحكم الكلي؟.

قلت: قد ذهب بعضهم إلى أن إضافة هذه الصور لفظية، فإن الغير بمعنى المغايرة، والمثل بمعنى المماثل، وكذا غيرهما، فلعل المصنف اختار هذا المذهب حتى ترك الاستثناء لذلك، ويجوز أن يقال: إنما تركه لظهور أمرها بناء على شهرتها.

وتخصيصا أي: تقليل الاشتراك الحاصل في الفكرات، مع المضاف إليه النكرة، في المضاف لما عرفت من أن الإضافة تفيد خصوصية المضاف بالمضاف إليه، فحين لم يكن المضاف إليه معرفة لم يكن المضاف أيضا معرفة، فيبقى على أصل الخصوصية الناشئة عن الإضافة.

وشرطها أي: شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف^(٦)، لأنه لو لم

(١) في الأصل: (وضعيها) وهو تصحيف.

(٢) صدر بيت من الكامل وعجزه: فمضيت ثم قلت لا يعني، لرجل من بني ملول في: الكتاب ٢٤/٣، والدرر ١٠/١، يصف نفسه بالحلم والوقار، وغير منسوب في: أمالي ابن الشجرى ٤٨/٣، والخصائص ٣٣٠/٣، وأمالي ابن الحاجب ١١٧/٣، وتشرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/١، والروضة ٢٠٩/١، والتخدير ٤٤٠/١، والمعنى ١١٩/١، وشرح ابن عقيل ١٨٢/٢، والهمع ١٩١/٣، والشاهد فيه قوله: (الليث) حيث استعمل المعروف باللام بلا إشارة إلى واحد معين مع أن أصل وضعه أن يكون لمعين.

(٣) في الأصل: (فلو لم) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (يستثنى) وهو لحن.

(٥) في الأصل: (هو) وهو تصحيف.

(٦) قال ابن الحاجب ٥٩١/٢: "لأن الإضافة إذا كانت إلى معرفة أدى إلى الجمع بين التعريفين وهو مطروح في لغتهم، وإن كانت إلى نكرة لم يستقم لأن تعريفه أبلغ من تخصيصه" أ. هـ.

شرح كافي ابن الحاجب

يتجرد منه لزم تحصيل الحاصل إن كانت الإضافة إلى المعرفة، وطلب حصول الأدنى مع حصول الأقوى أي: طلب التخصص في المعرف إن كانت إلى النكرة، وهما مستبعدان، فالظاهر من عبارة

وما أجازة الكوفيون من: الثلاثة الأثواب، وشبهه من العدد...

المصنف: [أن] ^(١) المعرف إذا أريد إضافته [إضافة] ^(٢) معنوية لا بد وأن يتجرد عن تعريفه، سواء كان ذلك بالالف واللام، أو بالعلمية، فالتجريد في الأول بحذف الآلة، وفي الثاني بالاشتراك الاتفاقي أو / بالتقزيل بمنزلة اسم الجنس ^(٣)، وأما المضممر والمبهم فلا يضافان أصلاً لاستتاع سلب التعريف عنهما؛ لكون وضعهما على العرفان ^(٤).

(١/٦٤)

بخلاف عبارة غيره بأن يقول: (حرف التعريف) ^(٥)؛ فإنها تستلزم ^(٦) جواز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، فإن ذلك أجاز ذلك قائلًا: بجواز اجتماع التعريفين، كما في: يا زيد. لكن هذا قياس فاسد لما مر في المنادى ^(٧).

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يتجرد عن حرف النداء مع أنه لا يتجرد لجواز قولك: يا عبد الله.

قلت: لا نسلم ذلك؛ لأن حروف ^(٨) النداء ليست بموضوعة للتعريف البتة، وإنما تقيده لما بعدها بالقصد والإقبال، ولهذا قد يكون ما بعدها نكرة عند عدم القصد والإقبال، فكانه لم يكن اعتداد بتعريفها اعتداد سائر التعريفات.

لا يقال: فعلى هذا يلزم أن يدخل حرف النداء على المعرف بالمعرف باللام لأنه لما جاز اجتماعها مع المعرف بلا واسطة الحرف، كان القياس أن يجوز اجتماعها مع المعرف بواسطة الحرف، إذ هما في العلة سميان؛ لأننا نقول: الشناعة فيه أكثر والبشاعة أكبر، إذ فيه اجتماع اللفي التعريف في الظاهر، فلا يجوز قياسه على [ما] ^(٩) نحن بصدده.

وقوله: ما أجازة الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب، وشبهه من العدد المضاف إلى معموله ك: الأربعة الدراهم، والخمسة الكفب، إشارة إلى اعتراض يرد على قوله:

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أجاز الرضى إضافة العلم مع بقاء تعريفه فقال: "وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا... وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو مضاف به معنى نحو: زيد الصديق، ويجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد * اهـ، أنظر: شرح الرضى ٢/٢٣٩.

(٤) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٤٦١.

(٥) المراد به الإسفرائيني صاحب لباب الإعراب حيث قال ص ٣٦٦: "ولابد من أن يتجرد المضاف من حرف التعريف * اهـ.

(٦) في الأصل: يستلزم) وهو تصحيف.

(٧) أنظر: قسم التحقيق.

(٨) في الأصل: (حرف) وهو تصحيف.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

وشرطها تجريد المضاف عن التعريف^(١)، فإن الكوفيين^(٢) جمعوا بين الإضافة والألف واللام في المضاف^(٣)، كما في الأمثلة المذكورة.

ووجهه في القياس^(٤) - وإن كان ضعيفاً - أنهم قالوا: إن المضاف في العدد هو المضاف إليه من حيث المعنى، فكانا^(٥) متحدّين ذاتاً، مع أن المقصود بالنسبة بينهما هو المضاف لأنه جيء به لغرض العدد، فعرف^(٦) لكونه محل تعريف - لأنه المسند إليه الأول - بالتعريف، تعريفاً بحسب ذاته، لا تعريفاً مستفاداً من المضاف إليه، ثم أضيف بعد ذلك ليعلم أنه من أي نوع، فلا يلزم خلط الإضافة عن الإفادة، ولم يجعلوا المضاف إليه خالياً عنهما لأنه المقصود بالذات في الحقيقة.

ثم أشار إلى الجواب عنه بأنه، أي: ما أجازوه ضعيفاً، وجه ضعفه: مخالفته القياس، واستعمال الفصحاء^(٧)، أما القياس فلما مر، وأما استعمال الفصحاء فلأن المسحوق منهم هو المجرد عنهما، قال ذو الرمة:

وهل يرجع التسليم أو يكشف الغمى :: ثلاث الألفى والديار البلاقع^(٨)

(١) في الأصل: (الكوفيين) وهو لحن.

(٢) تملك الكوفيون بأمر: أحدهما: ما روي من نحو: الثلاثة الأتواب، والخمسة الدراهم، وثانيها: قياساً على: الحسن الوجه، وثالثها: أنهما لما كانا لذات واحدة عزّوا الأول لأنه محل التعريف، وجردوا الثاني لأنه المقصود في الحقيقة، والبصريون لا يجيزون ذلك وإنما يدخلونها على المضاف إليه، وذلك لأنه من باب المقادير، فكما لا يجوز نحو: الرطل زيت، لا يجوز هذا قياساً عليه. أنظر تفصيل القول في هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٢٠٦، والمقتضب ١٧٣/ ٢، والمفصل ص ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/ ٢، وابن يعيش ١٢١/ ٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٧/ ٢، والرضي ٢٤٦/ ٢، وابن القواس ص ٣١٩، والشرح المتوسط ص ٢٤٢، واليسيط لابن أبي الربيع ٨٩٤/ ٢، والارتشاف ٧٦٢/ ٢، وشرح الجمل لابن هشام ص ٢١١، والمساعد ٩٠/ ٢، وشفاء العليل ٥٧٢/ ٢، والجمع ٤١٨/ ٢، ومافات الإنصاف من مسائل الخلاف ص ٢٧٤.

(٣) أنظر هذا الوجه في: الرضي ٢٤٦/ ٢، وابن القواس ص ٣٢٠، والإقليد ص ٦٤٢.

(٤) في الأصل: (فكان) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (ففرق) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: المقتضب ١٧٣/ ٢ حيث قال: "واعلم أن قوماً يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى... وهذا خطأ فاحش... ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه". أ. هـ.

(٧) من الطويل أنظره في: الشبوان ١٢٧٤/ ٢، والمقتضب ١٧٤/ ٢، وإصلاح المنطق ص ٣٠٣، والمفصل ص ٨٤، وابن يعيش ١٢٢/ ٢، وشرح التسهيل ٤٠٨/ ٢، والتخمين ٩/ ٢، وشرح الجمل لابن هشام ص ٢٠٩، والخزانة ٢١٣/ ١، يرجع، بعيد، الأثافي: حجارة الموقد، البلاقع: صقع يقع وهو المكان الخالي. والشاهد قوله: (ثلاث الألفى) فأضاف العدد مجرداً عن الألف واللام إلى المعنود على مذهب البصريين.

واللفظية: أن يكون صفة مضافة إلى معمولها، مثل: ضاربٌ زيد، وحسنُ الوجه.

وقال الفرزدق:

مَا زَالَ مُدَّ عَقْدَتِي إِذَا زَارَهُ :: قَسَمًا قَادِرًا خُمُسَةَ الْأَشْبَارِ^(١)

مع أن ما ذكره ليس بلفظي يُجوز ذلك لعدم جواز: الحاتم الفضة، مع وجود ما ذكره فيه. والإضافة اللفظية هي التي شأنها أن يكون المضاف فيها صفة^(٢)، وقد عرفت معناها، لكن لا مطلقاً بل بشرط كونها مضافة إلى معمولها سواء كان ذلك المفعول مفعولاً أو قاعلاً أو قائماً مقامه، والضمير المجزوء للصفة، وقد عرفت معنى عملها أيضاً، فيخرج بقوله: (صفة) ما ليس بها، ويقول: (مضافة إلى معمولها) خرج من الصفات ما ليس بمضاف^(٣) إلى معموله^(٤) وإن كان مضافاً إلى غيره نحو: مُصَارِعٌ مَصْرٌ^(٥)، ونحو: {مالك يوم الدين} ^(٦) على الأصح^(٧).

وتلك الإضافة مثل إضافة اسم الفاعل في نحو: ضاربٌ زيد، وإضافة اسم المفعول في مثل: معمورُ الدار، ومثل إضافة الصفة^(٨) المشبهة في مثل: حسنُ الوجه. وعدّ بعضهم إضافة^(٩) أفعال التفضيل من هذه الإضافة بناءً على أنه في التحقيق مضافاً إلى

(١) من الكامل نظره في: السيوان ٣٠٥/١، والمقتضب ١٧٤/٢، والمفصل ص ١١٩، وابن يعيش ١٢١/٢، وعبود الوافية شرح كتاب الكافية ص ٨٦، والتخمين ٧/٢، والمعنى ٣٦٨/١، والجنى الداني ص ٥٠٤، وهو من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب، والشاهد قوله: خمسة الأشبار، وهو كسابقه.

(٢) قال الرضي ٢٤٨/٢: "احتراز عن نحو: (غلام زيد) و(باب ساج) " أ. هـ، وانظر: الأصبهاني ٤٦٤.

(٣) في الأصل: (يضاف) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (معمولها) وهو تصحيف.

(٥) انظر: شرح المصنف ٥٩٥/٢، والرضي ٢٤٨/٢، والدولت آبادي ل ٥٩ / أ.

(٦) سورة الفاتحة الآية (٤).

(٧) قال الرضي ٢٤٨/٢: "قال المصنف ومن ذلك: {مالك يوم الدين} على الأصح"، وهذا منه عجيب وذلك أن (يوم الدين) إما أن يكون بمعنى (في) كما يدعي المصنف في (ضرب اليوم) فيكون المضاف إليه مفعولاً فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة إلى معمولها وليس كـ (ضرب اليوم) لأنه وإن كانت مضافاً إلى معموله لكنه صفة فإضافته حقيقية، وإما أن يكون مما كان مفعولاً فيه فتُسَمَّى فيه فالحق بالمفعول به، كما يدعي النحاة في نحو: يا سارق الليلة أهل الدار، فهو أيضاً معمول الصفة فتكون الإضافة غير محضة... ولعل المصنف جعل: {مالك يوم الدين} بتقدير اللام كـ (مصارع مصر) فلذا قال: ومن ذلك: {مالك يوم الدين} لكن ذلك مخالف لإطلاقه قبل: "أو بمعنى (في) في ظرفه" أ. هـ.

(٨) في الأصل: (صفة) وهو تصحيف.

(٩) وهم الكوفيون، وابن السراج، والفارسي وأبو الكرم النباب، انظر: الارتشاف ١٨٠٥/٤، والجمع ١٦/٢، وانظر: قسم التحقيق.

معموله، لأن معنى قولك: زيد أفضل القوم، أنه يفضلهم إذا قيس فضلهم إلى فضلهم، قيل هذا ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، ومن ثم جاز: مررت برجل حسن الوجه، وامتنع: يزيد حسن الوجه،

بإضافته بمعنى الأول، والحق ما ذهب إليه سيبويه من أن إضافته باعتبار المعنيين معنوية^(١)، وما ذكر من مثال لوقوعه صفة للنكرة نحو: مررت برجل أفضل الناس، ليس بقصيح؛ لوقوع خلافه في التنزيل نحو قوله تعالى: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}^(٢).

فإن قلت: إضافة (هاشمي الأب) لفظية، مع أنها خارجة عن التعريف لعدم كون (الهاشم) صفة كذلك، وإلا لزم بطلان الحصر، قلت: هو في التقدير كذلك لأنه في تأويل: منسوب أبوه إلى الهاشم، ولذلك يعمل عمل اسم المفعول.

ولا تفيد أي: الإضافة اللفظية - بدليل ما مرّ في المضاف - شيئاً من التعريف والتخصيص وغيرهما من الأحكام، إلا تخفيفاً في اللفظ، والمعنى على ما كان قبل الإضافة^(٣)، وذلك بحذف التنوين، أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع، وغيرهما من الضمير، أو الجار والمجرور، أو الجار فقط كما في أفعال التفضيل، على قول من قال: إن إضافته لفظية، فإن التخفيف فيه بحذف (من).

فإن قلت: لم كانت ترجمة هذه الإضافة [كذلك]^(٤)؟

قلت: لكون الاتصال فيها في اللفظ فقط، والمعنى على الانفصال؛ لأن حقيقة ما كانت إضافة الصفة إلى معمولها على ما ذكر كان معطى العاملة والمعمولة ملحوظاً بينهما بعد الإضافة، وذلك ليس إلا بتقدير التنوين أو ما يقوم مقامه، وجعل ذلك إياهما في حكم الانفصال ظاهر، فلذلك لم يحصل للمضاف اختصاص / بالمضاف إليه، فلا يسرى ما فيه إليه، وأما التخصيص الذي في: ضارب رجل، فحصوله ليس بالإضافة، بل هو حاصل قبلها لاستواء (ب/٦٤) الحاليين ههنا^(٥).

(١) أنظر: الكتاب ٢٠٤/١.

(٢) سورة المؤمنون من الآية (١٤)، قال السمين: "قوله: (أحسن الخالقين) فيه ثلاثة أوجه: أحدها أنه يدل من الجلالة، الثاني: أنه نعت للجلالة، وهو أولى مما قبله لأن البذل بالمشتق يقل، الثالث أن يكون خبر مبتدأ مضمرة، أي: هو أحسن والأصل عدم الإضمار..." اهـ أنظر: الدر المصون ١٧٧/٥.

(٣) قال ابن الحاجب ٥٩٦/٢: "ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل ضارب زيداً، كان في المعنى كقولك: مررت برجل ضارب زيد، فلم أنهم لم يقصدوا إلا التخفيف، والمعنى على ما كان عليه في العمل" اهـ. وقال ابن القوام ص ٣٢٢: "الإضافة اللفظية إنما لم تعد إلا تخفيفاً في اللفظ لكون التنوين أو ما يقوم مقامه مراداً والمعنى على ما كان عليه قبل الإضافة من التكثير والانفصال، بدليل صحة دخول خواص النكرة عليه كقوله:

ضارب غابطاً لو كان بظلكم ... لا في ما غلبه مناً وحرماً

وجريه وصفاً على النكرة كقوله تعالى: {هَذَا بَالِغُ الْكُفَّةِ} والإخبار به عن النكرة في قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) أنظر: الرضي ٢٥٥/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وجاز: الضارباً زيد، وامتنع: الضاربُ زيد، خلافاً للفراء وضعف: الواهب المائة الهجان وعبدّها

ومن ثمت أي: ومن أجل [أن] ^(١) الإضافة اللفظية لا تقيد إلا تخفيفاً في اللفظ جاز أن يقال: مررت برجلٍ حسن الوجه، فإن (حسن الوجه) في هذا التركيب وقع وصفاً للنكرة، فلو افادت غير التخفيف، كالتعريف مثلاً لكان (حسن الوجه) معرفة، فلا يصح وقوعه وصفاً للنكرة لامتناع ذلك، ولما لم يتعرف جاز ذلك.

ولأجل ما ذكر من أن هذه الإضافة لا تقيد غير التخفيف امتنع أن يقال: مررت بزيد حسن الوجه؛ لأنه لما لم يتعرف (حسن الوجه) لم يصح وقوعه صفة للمعرفة، فظهر من هذا أنهم لم يقصدوا بهذه الإضافة إلا مجرد التخفيف الحاصل بما ذكر في اللفظ، ولذلك جاز أيضاً أن يقال: الضارباً زيد؛ لأن فائدة هذه الإضافة التي هي الخفة في اللفظ موجودة فيه بسقوط النون، ولذلك أيضاً امتنع أن يقال: الضاربُ زيد؛ لقوات هذه الفائدة، نظراً إلى أن اللام سابقة على الإضافة، وزوال التنوين لأجلها، لأنها، خلافاً للفراء ^(٢) فإنه جوز هذه المسألة نظراً إلى أن الإضافة مقدمة على اللام، والتخفيف حاصل بحذف التنوين لأجلها، والتعريف بعدها.

فإن قلت: أي المذهبين أولى؟

قلت: الأول؛ لأن اللام في أول الاسم سابقة على ما يشعر بالإضافة، فوجب أن يكون حذف التنوين لها، لا للإضافة، لأنه موجب له موجبان: سبق أحدهما على الآخر، وثبوت الحكم بالسابق، فالسبق على هذه العبارة ^(٣) معلل بالتقديم اللفظي، ولو قلنا: اللام لتعريف المدخول عليه وهو أمر معنوي فاستعماله لكونه أهم، والاعتبار بالإتيان به أقدم، بخلاف الإضافة اللفظية فإنها لا تقيد أمراً معنوياً ^(٤)، بل تخفيفاً لفظياً، لكان التحليل بالتقدم المعنوي.

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) المنع هو مذهب جمهور البصريين، وقد جوزها الفراء، فذهب إلى أنه يجوز إضافة الوصف المحلى بال إلى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية، أم بالإشارة، أم غيرهما، كالضارب زيد، والضارب هذا، والضارب الذي، والضاربك، والضارب غلامك، إجراء لسائر المعارف مجرى المعروف ب (أل) بخلاف المضاف إلى المنكر نحو: الضارب رجل، لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة، قال ابن الحاجب ٥٩٨/٢: "إما لأنه توهم أن التعريف إنما دخلها بعد الحكم بإضافتها فحصل التخفيف بالإضافة، فلما قصد التعريف عرف بما يليق به، وإما لأنه توهم أنه مثل قولهم: الضارب الرجل والضاربك * أ هـ وأنظر: معاني الفراء ٢٢٥/٢، والمفصل ص ١٢١، وابن يعيش ١٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٣/٢، والرضي ٢٥٥/٢، وابن القواس ص ٣٢٢، وأوضح المسالك ٩٩/٣، والتصريح ٣٠/٢، والأشموقي ٢٤٦/٢.

(٣) في الأصل: (فالسبق على هذه عبارة) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (معنوي) وهو لحن.

وإنما جاز: الضارب الرجل، حملاً على المختار في: الحسن الوجه.

وقوله: ضعف أن يقال:

الواهب المائة الهجان وعبيدها :: عوداً ترجى خلفها أطفالها^(١)

إشارة إلى رد ما يتمسك به الفراء بإثبات الضعف في التمسك به، وجهه أن يقال: إن (عبيدها) غطف على (المائة) والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه، فكأنه قال: الواهب عبيدها، وهو مثل: الضارب زيد، في الإضافة باللام إلى المعرفة^(٢)، فلما جاء مثله عن العرب ثبت جوازه.

وأجاب عنه بأن يقول: إن التمسك به ضعيف، فهنا أمران: الجواز، والضعف. أما الأول: فلأن إضافة^(٣) الواهب إلى [عبيدها]^(٤) ليست بصريحة، بل إنما قدرت لوجود حرف العطف، وقد يحتمل في التقديرات ما لا يحتمل في القصدات، كما [في]^(٥): رب شاة وسخلتها، [ولو قيل: رب وسخلتها]^(٦) لم يجز؛ لأن إدخال كلمة (رب) على (السخله) لا يجوز قصداً؛ لأنها معرفة بالإضافة إلى المضمرة، وهي إنما تدخل على الذكرات، فالقياس ألا يجوز ذلك، لكن جاز بواسطة الحرف لعدم التصريح، وأما الثاني: فظاهر، ولما منع أن يمنع الضعف عنه؛ لأن الهاء في (عبيدها) عبارة عن (المائة) المعرفة باللام، وحكمه حكم المعرفة باللام، فكما جاز: الواهب المائة، من غير ضعف جاز: الواهب عبيدها، كذلك.

هذا هو الذي ذكره أبو العباس قرناً بين ذلك وبين: الضارب الرجل زيد^(٧)، ورد القول

(١) من الكامل للأعشى في الديوان ص ٢٥٢ من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب الكندي، والظن في: الكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٣/٤، والأصول ١٣٤/١، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٠٤/٢، والرضى ٢٥٩/٢، والمقرب ص ١٩١، وشرح صفة الحافظ ٦٦٧/٢، والخزانة ٢٥٦/٤، والدرر ١٤٠/٢. الهجان: الإبل البيض وهي أكرم الإبل، عوناً: العود جمع عائد وهي الحائلات الناتج لأن ولدها يعود بها لصغره، ترجى: تساق سوقاً رفيعاً، والمعنى: يهب المائة الهجان من الإبل ومعها عبيدها أي راعيها. والشاهد قوله: (الواهب المائة الهجان وعبيدها) وقد أوضحه الشارح في الصفحة القائمة.

(٢) انظر: شرح المصنف ٥٩٩/٢.

(٣) قال ابن الحاجب ٥٩/٢: "وإنما جوزه بعض النحويين لأنه ليس مباثراً للصفة، وإنما هو تابع، وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع، كما في قولهم: رب شاة وسخلتها بذرهم، ولو قيل: رب سخلتها، لم يجز"، هـ، وانظر: ابن القواس ص ٣٢٤.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٥٩٩/٢.

(٧) انظر: الرضى ٢٦٣/٢.

من يجوز به بناءً على القاعدة المذكورة في وجه الجواز، لكن فيه تأمل.
وكذلك في قوله: إنما جاز: الضاربُ الرجل مع عدم إفادة التخفيف فيه حملاً له على ما هو الوجه المختار في وجوه الحسن الوجه^(١)، ردّ على الفراء، يعني: تمسك الفراء بأن:
الضارب الرجل، جائز بالاتفاق، فينبغي أن يجوز: الضارب زيد، قياساً له عليه.
ووجه الرد أن يقال^(٢): جواز هذا إنما هو بالحمل على (الحسن الوجه) وسبب الحمل ثبوت الشبه بينهما من حيث إن المضاف في صورتين صفة معرفة باللام، والمضاف إليه أيضاً معرف باللام، وهذا لا يوجد في: الضارب زيد، حتى يصح حمله أيضاً.
فإن قلت^(٣): فما التخفيف في (الحسن الوجه) حتى جاز فيه الإضافة ويصح أن يكون محمولاً عليه؟ قلت: التخفيف فيه إما بحذف الضمير إذا قلنا: الأصل فيه (الحسن وجهه)، أو الجار والمجرور إن كان الأصل (الحسن الوجه منه).
لا يقال: الأول [لا]^(٤) تخفيف فيه؛ لأن الضمير وإن حذف لكن أبداً منه اللام لئلا يزول تعريفه؛ لأننا نقول: اللام لكونه أخف حيث كان حرفاً ساكناً، كالعدم لا يُعاب به، مع أنه ابتدائي والمتكلم قوي فيه.

فإن قلت: ليس يجب أن يكون الخفة الإضافية بحذف التثنية أو ما يقوم مقامه كنون التثنية والجمع؟ قلت: لا، بل كما يحصل التخفيف بحذفهما يحصل بحذف غيرهما، إما

(١) قال الرماني: "وتقول: هذا الضاربُ الرجل فيجوز فيه النصب والجر، أما النصب فعلى عمل الفعل، وأما الجر فعلى التثنية بالحسن الوجه؛ لأنه لما أثبت (الحسن الوجه) باب اسم الفاعل - ولذلك قيل فيه: (الصفة المثبتة باسم الفاعل) وكان كلُّ شئين أثبتها فأنشبه بينهما - فإذا وجب لأحدهما حكم من الآخر وجب للآخر حكم منه، فذلك وجب الحسن الوجه بالنصب تشبيهاً بقولك: الضارب الرجل، وجاز: الضارب الرجل تشبيهاً به: الحسن الوجه؛ لأنه في هذه الحال يرد أن عمل فعل الفاعل وأنه لم ينصب (الوجه) على التمييز لأن التمييز لا يكون معرفة... ولا يجوز: الضارب زيد؛ لأنه لا يشبه الإضافة الحقيقية، وذلك أن الإضافة على وجهين إضافة حقيقية وإضافة لفظية، فاللفظية لا تجوز إلا من جهة شبه الحقيقة من وجه يقتضي الإضافة، فذلك جاز: الضارب الرجل تشبيهاً به: الحسن الوجه، ولم يجز: الضارب زيد؛ لأن (الحسن) لا يعمل في المعرفة التي هي علم، وإنما يعمل في المعرفة بالآلف واللام عمل الجار". هـ أنظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٤٤١، ٤٤٢.

(٢) قال ابن الحاجب ٦٠٠/٢: "لما شبهوا (الحسن الوجه) في النصب مع صحة الإضافة، به (الضارب الرجل) شبهوا (الضارب الرجل) في صحة الإضافة به (الحسن الوجه) وذلك إنما كان في (الحسن الوجه) لمجيء الألف واللام في الثاني، فينبغي أن يشبه به ما كان موافقاً له في ذلك، فلا يلزم من جواز (الضارب الرجل) جواز (الضارب زيد)". هـ أنظر: الرضى ٢٥٦/٢، وابن القواس ص ٣٢٤.

(٣) أنظر مثل هذا الاعتراض والجواب عليه في: الأصبهاني ص ٤٦٨، وأنظر: التصريح ٣٠/٢.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

بالأصالة أو الاشتراك من تلك في أصل معنى الخفة، وكم من شريك يأخذ حكم شريكه. والضاربك وشبهه، فيمن قال إنه مضاف حملاً على ضاربك.

ويعلم مما ذكر أن التخفيف لا يجب أن يكون في لفظ المضاف، بل قد يكون فيه كما في: (ضارب زيد) وقد / يكون في المضاف إليه كما في (الحسن الوجه)، وقد يكون فيهما (١/٦٤) معاً كما في (حسن الوجه)، وقد يكون لا في واحد منهما كما في (أفضل القوم) ويدل على ذلك قوله: (إلا تخفيفاً في اللفظ) دون أن يقول: في المضاف.

وإنما قال: (على المختار) لأن في (الحسن الوجه) وجوهاً^(١)، ومختارها الجر بالإضافة، لأن رفعه يستلزم خلو الصفة عن الضمير الذي به الارتباط بالموصوف في قولك: مررت بزيد الحسن الوجه.

وأما نصبه فلأنه إنما كان تشبيهاً له (الوجه) بالمفعول، إذ^(٢) لا يجوز أن يكون تمييزاً ولا حالاً لكونه معرفة.

والجر بالإضافة لكونه أصلاً، أولى من المشبه بالفضيلة، على أن فيه إيهام تعدياً ما ليس يستعد.

وقوله: الضاربك معطوف على قوله^(٣) (الضارب الرجل) أي: إنما جاز (الضاربك) وشبهه من تشبيبه، وجمعه، فيمن قال وهو سيبويه^(٤) وتابعه: إنه، أي: (الضارب) مضاف إلى الضمير، وهذا في الحقيقة ردٌ على الفراء أيضاً؛ لأنه قاس عليه (الضارب زيد) لاشتراك علة امتناع إضافته بينهما، وحاصله: إنما جاز ذلك حملاً له على ضاربك.

وتفصيل هذا الكلام^(٥): أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين^(٦) بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات، التزموا الإضافة؛ لتعذر غيرها إما لتأديته إلى التناقض ومخالفة باب الإضمار، ولم ينظروا إلى تحقيق تخفيف لاستلزام ذلك جواز القول بـ (ضاربك) بالتثوين،

(١) انظر هذه الوجوه في: الرضي ٢٥٦/٢ وما بعدها.

(٢) في الأصل: (إن) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (قول) وهو تصحيف.

(٤) قال سيبويه ١٨٧/١: "وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضاربك، فالوجه فيه الجر، لأنك إذا كتبت

النون من هذه الأسماء في المظهر كائن الوجه الجر، إلا في قول من قال: الحافظو عورة العشيبة * أهر

وقد نسب القول بأنه مضاف إلى: المبرد، والمأزني، والزماني، والجرمي، وبه قال الزمخشري. انظر:

الرضي ٢٦٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، وأوضح المسالك ٩٩/٣، والتصريح ٣٠/٢.

(٥) انظر: شرح المصنف ٦٠٠/٢، وانظر: الرضي ٢٥٨/٢، وابن القوام ص ٣٢٤.

(٦) في الأصل: (مفعولين) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

ليصح ذلك الاعتبار، مع أنه لا يجوز؛ لاقتضائه الجمع بين مدلولين متناقضين، أحدهما؛ الانفصال الدال عليه التتوين، والآخر: الاتصال الدال عليه الضمير المتصل، فلما التزموا إياها من غير تخفيف لمانع مذكور في (ضاربك) حملوا (الضاربك) عليه، لكونه من باب واحد، باعتبار أن

ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها،

المفعول فيهما مضمير متصل، بخلافه في: الضارب زيد، وبهذا ظهر جواب ما قيل^(١): - ما الدليل على أن حذف التتوين فيه لاتصال الكاف، فلم لا يجوز أن يكون بالإضافة؟ -
لأنه لو كان كذلك لكان فيه قول مثل: ضارب زيداً، فلزم المحذور المذكور.
فإن قلت: ما تقول بقول الشاعر:

الْأَمْرُونَ الْخَيْرُ وَالْفَاعِلُونَ ... إذا ما ختموا من حادث الدهر مُعْظَمًا^(٢)

فإنه جمع الضمير والنون في (الفاعِلون).

قلت: ذلك لكونه ليس من كلام الفصحاء، فلا اعتداد به، وقيل: لأنه شاذ لا يصح القياس عليه^(٣)، ولذلك لا يجوز في سعة الكلام، هذا كله عند من يقول: بالإضافة، وأما عند من قال^(٤) إنه ضمير منصوب على أنه مفعول وليس (الضارب) بمضاف، فبإزالة الفراء مدفع عنه من أصله، ولا بُد في الوجهين جميعاً^(٥).

(١) هنا قول العجوداني ص ٢٩٦ ونصه: "فإن قلت: ما الدليل على أن سقوط التتوين في (ضاربك) لاتصال الكاف، وهذا قيل: إنها سقطت للإضافة؟ قلت: لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور (ضارب ك) أولاً، ثم يضاف ويقال: (ضاربك) كما يتصور (ضارب زيداً) ثم يضاف ويقال: (ضارب زيد) ولن يتصور (ضارب ك) فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة" اهـ.
(٢) من الطويل لم يعرف قلته وانظره في: الكتاب ١٨٨/١ برواية: هم القائلون الخير والأمرون... من محدث الأمر... ومجلس ثعلب ١٢٣/١، والمفصل ص ١٢١، وابن يعيش ١٢٥/٢، والرضي ٢٦٠/٢ برواية: هم الفاعلون، والتخميم ١٢/٢، واليسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٠/٢، والخزائن ٢٦٦/٤، والهمع ٢٤٤/٣، والدرر ٥١٦/٢، والمعنى: هم الفاعلون الخير والأمرون به حينما يكون الناس بحاجة إليهم واقعين في كرب لا يقدرُونَ على نفعه، والتأيد فيه قوله: (والفاعِلون) حيث جمع بين الضمير والنون، وقد قل سيبويه ١٨٨/١: أزعوا أنه مسجوع اهـ.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص ١٢١: "وقوله: هم الأمرون الخير والفاعِلون... مما لا يعمل عليه" اهـ.

(٤) هنا قول الأخفش، وهشام، قل الرضي ٢٦٢/٢: "ثم إن الضمير بعد المجزور في موضع الجر بالإضافة، إلا عند الأخفش وهشام فإنه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً، وحذف النون والتتوين ليس عندهما بالإضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل" اهـ، وانظر: ابن يعيش ١٢٤/٢، وأوضح المسالك ٢٩/٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ٧٩/ب، والتصريح ٣٠/٢، ورأى الأخفش في: الرماني ص ٤٤٥.

(٥) انظر: شرح المصنف ٦٠١/٢.

ولا يضاف موصوف إلى صفته^(١) أى: لا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة؛ لأن كون^(٢).

ومثل: مسجد الجامع، وجانب الغربي، وصلاة الأولى، وبقرة الحمقاء، متاول، ومثل: جرد قطيفة، وأخلاق ثياب، متاول.

الشيء صفة يقتضى له حكم التبعية، وكونه مضافا إليه يقتضى له حكم المقصود بالنسبة إليه، فيستلزم إضافته إليها كون الشيء تبعا وغير تبع من جهة واحدة، وذلك غير جائز، ولأن الصفة ما لا يكون المقصود به الذات، وإنما المقصود به الذات هو الموصوف، والصفة لإيضاحه، فيكون مما قصد به المعنى لا^(٣) الذات، فلو جعلتها مضافا إليها فقد جعلتها مما يقصد به الذات لأن المضاف إليه يقصد به الذات لا المعنى فتناقضا، ولأن إضافته إليها يؤدي إلى مخالفة الإعراب بينهما مع أن موافقتهما فيه واجبة.

وكذلك لا يجوز أن يضاف صفة إلى موصوفها، بعين ما ذكر من الدليل في استنـاخ إضافة^(٤) الموصوف إلى الصفة، مع أن فيه تقديم التابع وتأخير المتبوع، وهو عكس حقيقتها.

ولما كان مثل قول العرب: مسجد الجامع، وجانب الغربي، وصلاة الأولى، وبقرة الحمقاء، مخلة توهم إضافة الموصوف إلى الصفة، نقولهم: المسجد الجامع، والجانب الغربي، والصلاة الأولى، والبقرة^(٥) الحمقاء، أورد تلك الأمثلة اعتراضا على قوله: (ولا يضاف موصوف إلى صفته) ثم أشار إلى جوابه بقوله: متاول، أى: مثل قولهم هذا ليس بجار على ظاهره، بل هو مؤول، ف (مسجد الجامع) مؤول^(٦) بز: مسجد الوقت الجامع، وكما يصح

(١) هذا على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فقد جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته، وبالعكس، واحتجوا على ذلك بالسمع، والقياس، واستحسن مذهبهم كثير من النحاة، وأنظر تفصيل هذه المسألة في: معاني القراء ٥٥/٢، والأصول ٨/٢، والموجز في النحو ص ٩٩، والإيضاح لأبي على ص ٢٨٢، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢٨٦/١، والإنصاف ٤٣٦/٢، واللباب للكبرى ٣٩١/١، والمقتصد ٨٩٤/٢، وابن عيش ٩/٣، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٤٩، والرضى ٢٧٣/٢، وغير ذلك.

(٢) أنظر هذا التعليل في: شرح المصنف ٦٠٢/٢، وأنظر: ابن القواس ص ٣٢٦.

(٣) في الأصل: (لأن) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (إضافته) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (وجانب) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (صلاة) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (وبقرة) وهو تصحيف.

(١) يؤول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، فكأن هذه الصفات في الأصل صفات لموصوفات محذوفة هي المضاف إليها. أنظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/ ٢٨٦، ٢٨٧.

شرح كانية ابن الحاجب

وصف المسجد بكونه جامعاً لكونه موضوعاً للاجتماع، يصح وصف الوقت بكونه جامعاً، لكونه وقتاً يجتمع فيه، و(جانب الغربى) مؤول بـ: جانب المكان الغربى، و(صلاة الأولى) مؤول بـ: صلاة الساعة الأولى، و(بقلة الحمقاء) مؤول بـ: بقلة الحجة الحمقاء، وكما يصح وصف البقلة بالحمقاء - لأنها نبتت فى مجارى السيول فتقلعها - يصح وصف الحجة بها كذلك^(١)، وأما ما قيل: من أن شرط الصفة مع الموصوف أن يتطابقا تعريفاً وتذكيراً، وليس ذلك بمتحقق هنا! فظاهر الفساد.

وانظر: الإنصاف ٤٣٨/٢، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٧٠، ولياب الإعراب ص ٣٦٧.
(١) انظر: شرح المصنف ٦٠٣/٢، ٦٠٤، وانظر: إعراب النحاس ٣٤٧/٢، والإيضاح لأبى على ص ٢٨٢، وابن يعيش ١٠/٣.

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص، كـ **لَيْثٍ وَأَسَدٍ**، و**حَبَسٍ** ومنع، لعدم الفائدة

وكذلك قوله: مثل: **جَرَدٌ قَطِيفَةٌ**، وأَخْلَقَ ثِيَابِي، إشارة إلى اعتراض يرد على قوله:

(ولا يضاف صفة/ إلى موصوفها) فإن (الجرد) صفة لـ (قطيفة) و(الأخلاق) صفة لـ (٢٥/ب) (ثياب) بدليل قولهم: **قطيفة جرد**، وثياب أخلاق، مع أنهما قد أضيفا إلى موصوفهما، وأشار إلى جوابه أيضا بأن مثل ذلك متأول أيضا^(١)، وتأويله^(٢) أنهم قد حذفوا (قطيفة) من قولهم: **قطيفة جرد**، وأكثروا استعمال (الجرد) محذوفاً عنه موصوفه، مع لزوم إقامته مقامه حتى صار كاله اسم غير صفة بغلبة ذلك الاستعمال، فلما قصدوا إلى تخصيصه لكونه مبهم الذات بعد ذلك بأن يكون صالحاً لأن^(٣) يكون (قطيفة) أو غيرها - مثل (خاتم) في كونه صالحاً لأن يكون (فضة) وغيرها - أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به، كما أضافوا (خاتماً) إلى (فضة).

فإن قلت: حاصل ما ذكر أنهم بعد ما صنعوه احتاجوا إلى نوع تبيين لدفع الالتباس المقصود بغيره، فلم لم يجعلوا الكلام باقياً على أصله حتى يأمنوا عن مؤونة الحذف والرد؟.

قلت: ذلك السؤال سهل التورود لأن الاحتياج لم يوجد، أو أن الحذف لأن سببه إنما عرض بعد طول العهد المشيد للمحذوف، وأما عند قرب العهد بحذف الموصوف فالأذهان شاعرة به، فلا التباس إذ ذاك، ولو كان الالتباس أولاً^(٤) وجهله لم يكن لتغييرهم الكلام عن أصله وجه، ثم لما كانوا محتاجين إلى المبين، والبيان بالإضافة هو الأصل، صنعوا هذا الصنع ولم يردوا الكلام على أصله، مع أن احتياج هذه الصفة إلى موصوفها قد انقطع بسبب إخراج ذلك الاستعمال ليها عن كونها صفة.

ولا يضاف اسم مماثل أي: لا يجوز إضافة اسم مساو للمضاف إليه باعتبار الصديق في العموم والخصوص^(٥) سواء كانا متحدين في المفهوم أو لا، فلذلك لم يقل: (مرادفا له)

(١) تأويله أن يقرر موصوف، ويقرر إضافة الصفة إلى جنسها، ويجر جنسها بـ (من)؛ لأن الإضافة فيها بمعنى (من) فيكون المضاف إليه جنساً للمضاف، لا موصوفاً به إذ الموصوف محذوف، فالتقدير: شيء جرد من جنس القطيفة، فشيء موصوف محذوف، وجرده صفة والصفة مضافة إلى جنسها. انظر: ابن يعيش ١١/٣، وأوضح العمالك ١١٠/٣، والتصريح ٣٣/٢، والأشموني ٢٥٠/٢.

(٢) انظر: شرح المصنف ٦٠٤/٢ وما بعدها.

(٣) في الأصل: (لا) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (أول) وهو لحن.

(٥) قال الرضوي ٢٨٢/٢: "قوله: "ولا يضاف اسم مماثل إليه في العموم" أي لا يقال: كل الجميع، ولا جميع الكل، فإنهما متماثلان في العموم، وقوله: "كليت وأسد، وجنس ومنع" مثلاً للخصوص إلا أن الأول عين، والثاني معنى "أهـ".

شرح كافيّة ابن الحاجب

لعموم ما ذكره، فيشمل نحو: الإنسان، والناطق، مثالهما في الأعيان كـ: لَيْث، وأسَد، ومثالهما في المعاني نحو: حَبَس، ومنَعَ، فظهر بهذا سبب إيراد مثالين.

بخلاف: كل الدراهم، وعين الشيء، وقولهم: سعيد كرز، ونحوه...

وإنما لم يجز إضافة^(١) أحد هذين الاسمين إلى الآخر لعدم الفائدة في تلك الإضافة؛ لأن الفائدة الإضافية ليست إلا توضيح المضاف أو تخصيصه، فإذا أضفت الاسم إلى مثله كنت كائناً أوضحته أو خصصته بنفسه وذا لا يستقيم، فلا بد من المغايرة بين المضاف والمضاف إليه لتفيد^(٢).

وقولهم: دار الآخرة، محمول على حذف^(٣) الموصوف وهو المصاعة.

بخلاف قولهم: كلّ الدراهم فإن (الكل) ليس بمماثل للدراهم لكونه أعم منها، لصلاحيته لأن يكون دراهم وغيرها، فإذا أضفته إليها حصلت لك من الإضافة فائدة التخصيص^(٤)، فلم منه أنه لا يجوز إضافة الخاص^(٥) إلى العام المبهم، ليحصل الإبهام؛ لأن المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسب من غيره الإبهام.

وبخلاف قولهم: عين الشيء في نفسه، فإن (العين) ليس بمماثل لـ (الشيء) أيضاً، بل هو أعم من (الشيء) لإطلاقه على الموجود وغيره^(٦)، ففي إضافته إليه فائدة، كما عرفت.

وفي تحقق إثبات أعمية العين من الشيء سياحات كثيرة، لا يليق ذكرها بهذا الكتاب، والأصل فيه: أن يجعل اللام فيه للعهد، وأشير به إلى الأمر المعين مما يصدق عليه الشيء، كـ: عين الكتاب، فلما أضيف الأول إلى الدراهم، والثاني إلى الشيء، كان معنى (الكل) و(العين) معنى (الدراهم) و(الشيء) فيكونان متماثلين.

قلت: هذه شبهة وهمية، أورد ذلك هذا الكلام لنفعها، ووجهه: أن النظر في أعمية المضاف وأخصيته إنما هو قبل الإضافة، فأعمية (كل) و(عين) قبل الإضافة إلى الدراهم

(١) انظر: علة ذلك في: شرح المصنف ٦/٢، وابن القواس ص ٣٢٨، والأصبهاني ص ٤٧٣.

(٢) أما الإنسان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كـ (شطح النوى) و(لَيْث أسد) فالقراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف، قال الرضي ٢/٢٧٥: "والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه، كما في نهج البلاغة: نسخ الرجاء من شقائق وجلهم وقوله: ورخاء الأعة، وسكانك الهواء، ولو قلنا: إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تصفات كثيرة" اهـ. وانظر: نهج البلاغة ص ٢٠٦، وص ١٤٥، وص ١٩ على الترتيب حسب الأمثلة.

(٣) في الأصل: (الحذف) وهو تصحيف.

(٤) انظر: شرح المصنف ٦/٢، وانظر: الكنز ١/٢١٨، وابن جاعة ص ١٧٧.

(٥) انظر: الرضي ٢/٢٦٧ حيث قال: "ولا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام فلا يقل مثلاً: زيد عين، لأن المعلوم المتعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسب من غير الإبهام" اهـ.

(٦) انظر: شرح المصنف ٦/٢، والأصبهاني ص ٤٧٤، والكنز ١/٢١٨.

والشيء ظاهرة، وإن كانا مخصوصين لما أضيفا إليه بعدهما، لا يقال: إن مفهوم (كل) و(عين) أعم من مفهوم [ما]^(١) أضيفا إليه أيضا بعدها فكيف يختص؟، لأننا نقول: الكلام ههنا باعتبار الصدق لا باعتبار المفهوم، فإنه أي: (الكل) و(العين) يختص بالدرهم والشيء بعد الإضافة باعتبار

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

متأول، وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره،

الصدق، وتوحيد الضمير باعتبار كون الشئتين المذكورين في حكم شيء واحد وهو المضاف الأعم، أو باعتبار إرجاعه إلى واحد منهما على سبيل الانفراد.

وما ذكره من قولهم: سعيد كرز^(١)، ونحوه مما أضيف فيه المسمى إلى اسمه كقولهم: سرنا ذات مرة، يرد اعتراضاً^(٢) على قوله: (لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص) فإن (سعيداً) و(كرزاً) اسمان لمسمى واحد كـ (ليث) و(أسد)، فيكونان ممثليين، مع أنه قد أضيف أحدهما إلى الآخر بالاتفاق، فليصح إضافة ليث إلى أسد.

وجوابه: أنه ليس منه؛ لأنه متأول، وجه تأويله: أن الاسم قد يطلق ويراد به اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول، فيجب أن يحمل الأول على أن يراد منه المدلول، والثاني على أن يراد منه اللفظ، فكان قولك: جاءني سعيد كرز: جاءني مدلول هذا اللفظ [فهو]^(٣) في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره، لأن مدلول اللفظ غير اللفظ^(٤).

ويكون هذا اللفظ موضوعاً لمعنى، وإن كان القصد ههنا إلى مجرد نفسه فلا يلزم احتماله،

فيندفع ما يقال: فعلى هذا يلزم إضافة المستعمل إلى المهمل.

ثم لا يمكن أن يعكس التقدير فيه لأنك تسند إليه ما لا يصح إسناده إلى اللفظ^(٥) / وأما (١/٦٦) عدم قولهم^(٦): ب كرز سعيد - بإضافة اللقب إلى الاسم - وإن كان يحتمل هذا التأويل، فلأن قصدهم بالإضافة إلى التوضيح، واللقب أوضح من الاسم، فالإضافة إلى الأوضح أولى من العكس، فلو وقع الاسم واضحاً من اللقب كان القياس أن يجوز ذلك، هذا إذا لم يكن اللقب من الألقاب الصقات، وأما إذا كان منها فلا يجوز الإضافة، فلا يقال: إبراهيم الخليل، بجر الخليل بل برفعه على الوصفية.

وإذا أضيف الاسم الصحيح وهو عند النحاة ما ليس في آخره علة، لأن غرضهم متعلق به سواء كان في أوله أو في وسطه أو لا، ف (وعد) و (ثوب) منه عندهم.

(١) الكرز: ضرب من الجوالق، وقيل: هو الجوالق الصغير، وقيل: هو الخرج. اللسان (كرز) ٣٨٥٣/٥.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٠٧/٢ وقد نقل الشارح - رحمه الله - أنه نون أن يشير إلى تلك، وأنظر: الرضى ٢٦٨/٢، والأصبهاني ص ٤٧٤.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٦٠٧/٢.

(٤) قوله: (غير اللفظ) كرز في الأصل.

(٥) قال الرضى ٢٦٨/٢: "ولا ينعكس التأويل أي لا يقال: إن الأول ذال والثاني مدلول حتى يكون معنى (سعيد كرز): اسم هذا المسمى، لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ نحو: ضربت

سعيد كرز، وقيل سعيد كرز * اهـ.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٦٠٨/٢، والرضى ٢٦٨/٢.

أو إذا أضيف الاسم الملحق به أي: بالصحيح وهو ما كان آخره واو أو ياء ساكنة ما والياء مفتوحة أو ساكنة، فإن كان آخره ألفا تثبت، وهذيل تقلبها لغير التشية ياء.

قبلها^(١)، إلى ياء المتكلم كسر، جواب إذا، آخره^(٢) أي: ذلك الاسم الصحيح أو الملحق به لأجل الياء للتاسب بينهما، لأنه من جلسها بذليل صيرورتها به مدة.

والياء أي: ياء الإضافة إما مفتوحة على الأصل؛ لأنها لكونها كلمة على حدة كان حقها أن تتحرك لنلا يتدا ساكنة حكما، والفتح لكونه أخف الحركات مع ضعف المحل أولى من غيره^(٣).

أو ساكنة لحصول زيادة التخفيف به مع اتصاله بما قبله بحيث لا يلزم الابتداء بالسكن. فمثال الأول نحو: غلامى - بفتح الياء أو سكونه -، ومثال الثانى: ظيبي - بهما - وإنما الحق هذا بالصحيح^(٤) لتحمل آخره الحركات الثلاث كالصحيح؛ لأن حرف العلة يخف النطق به متحركاً لسكون ما قبله، واستلزام إعلاله لزوم السكون فى آخر المعرب.

ثم الاسم إن لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به فلا يخلو من أن يكون آخره ألفاً، أو واو، أو ياء فإن كان آخره أي: آخر الاسم غير^(٥) [الصحيح]^(٦) أو الغير الملحق به المضاف إلى ياء المتكلم ألفاً سواء كانت تلك الألف للتثنية أو لا، تثبت تلك الألف على حالها فى اللغة الفصيحة حال الإضافة إلى ياء المتكلم نحو: غلامى، وعصاى؛ لتعذر الحركة عليها^(٧) إلا ألف (لدى)^(٨) فتبها تقلب وفقاً^(٩) مع الضمانر، محمولة على ألف (إلى) وعلى الجهة الجامعة بينهما. وهذيل^(١٠) -

(١) أنظر: شرح المصنف ٦٠٩/٢، وابن يعيش ٣٢٠/٣، والأصهبالى ص ٤٨٠.
(٢) قال ابن الحاجب: "إما كسر إما لأنهم أرادوا أن يكون ما قبل الياء من جلسها، وإما كراهة أن تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إن قلنا: إن أصلها الفتح". هـ، أنظر: الإيضاح ٤٣١/١، وأنظر: شرح المصنف ٦٠٩/٢، وابن يعيش ٣١٠/٣. وقد اختلف فى هذه الكسرة فذهب قوم إلى أنها حركة بناء، وقال آخرون: إنها حكم بين حكيمين وليست إعراباً ولا بناء. أنظر: ابن يعيش ٣٢٠/٣.
(٣) يجوز فى ياء المتكلم الفتح والسكون، وقد اختلف فى أيهما الأصل؟ فصاح ابن الحاجب أنه الفتح أنظر: شرحه ٦١٠/٢، والإيضاح ٤٣١/١، وقد تبعه الشراح - رحمه الله - كما هو صريح عبارته لكونه أخف الحركات، ورجح الرضى ٣٥٧/١ السكون لأنه الأصل، وقال الشيخ خالد ٦٠/٢: "ويجمع بينهما بأن الإمساك هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبنى والياء مبنية، والفتح أصل ثان لأنه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد".

(٤) قال الرضى ٢٩٢/٢: "ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به وإن كان متحركاً إذا سكن ما قبله، كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه". هـ.
(٥) فى المخطوط (الغير).

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
(٧) أنظر: شرح المصنف ٦١١/٢، والرضى ٢٩٣/٢.
(٨) أنظر: لباب الإعراب ص ٣٨٠.
(٩) فى دعوى الاتفاق نظر، فإن بعض العرب لا يقلب فىقول: لداى. أنظر: التصريح ٦١/٢، وأنظر: الأشموني ٢٨٢/٢، والهمع ٤٣٦/٢.

(١٠) من قبائل الحجاز تنقسم إلى قسمين شمالي وتقع ديارهم فى أطراف مكة من جهة الشرق ويتألف من سبعة أقباط، وجنوبى ويدعى هذيل اليمن ويتألف من خمسة أقباط. أنظر: معجم قبائل العرب ١٢١٣/٣.

وإن كان ياءٌ أدغمت، وإن كان واواً قلبت ياءً وأدغمت.

اسم قبيلة من العرب - تَقْلِبُهَا أَي: الألف، إن كانت لغير التثنية ياء فتقول: غَصِي، بقلب الألف ياء وإدغام الياء في الياء^(١)، وذلك لأنهم أرادوا كسر الألف قبل الياء ولم يقدروا، فقلبوا الألف إلى الواو - إن كان أصلها واوا - ثم الواو إلى الياء للتجانس، وإلى الياء إن كان أصلها الياء، أو لم يكن لها أصل أصلاً، فاجتمع متجانسان فأدغما أحدهما في الآخر.

وأما إذا كانت الألف للتثنية فيذيل لم تَقْلِبُهَا^(٢) أيضاً كراهة تغيير حرف جيء به لمعنى، بخلاف الف (موسى) لأنهم لو قلبوها ياءً لالتبس الرفع فيها بغيره، ثم هذا أمر استحسانى لا موجب حتى يستلزم عدم القلب في الجمع^(٣).

لا يقال^(٤): الالتباس لازم في (عصى) أيضاً؛ لأنه يقال في الأحوال الثلاثة (عصى) فلم لم يهربوا عنه؟؛ لأننا نقول: الالتباس فيه ليس لقلب الألف ياء، بل لو كان القلب معدوماً لكان الأمر كذلك، فلا يلزم من قلب الألف ياءً في الموضع الذى لا يؤدى القلب فيه إلى اللبس قلبها في الموضع الذى يؤدى فيه إليه.

وإن كان آخر ذلك الاسم ياءً أدغمت الياء في الياء، سواء كان ذلك الاسم منقوصاً نحو: غار، وقاص، أو تثنية نحو: غلامين، أو جمعا نحو: مسلمين؛ لأنها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الإدغام بينهما؛ لاجتماع المثلين فيما هو ككلمة الواحدة^(٥)، فيقول: غارِى، وقاصِى - بتشديد الياء - وغلامِى - بتشديدها وفتح الميم -

(١) لا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل، بل حكاه عيسى بن عمر عن قريش، وحكاها الواحدى عن طيء. انظر: التصريح ٦١٢/٢، والأشمونى ٢٨٢/٢، وانظر هذه اللغة في: الكتاب ٤١٤/٣، وأما ابن السجري ٤٢٩/١، وابن يعيش ٣٣/٣، والهمع ٤٣٥/٢.

(٢) قال ابن الحاجب ٦١١/٢: "ولم يفعلوا ذلك في التثنية لأمرين أحدهما: أن العلة التي ذكرناها متنتية إذ الألف في التثنية لا أصل لها في واو أو ياء فيمكن ردها إليها حتى يجرى فيها مجرى في (عصى)، ورحى)، والثاني: أنهم لو فعلوا ذلك لالتبس المرفوع بغيره؛ لأنها علامة الرفع، فإذا قلبت ياء لم يبق للرفع

علامة". اهـ، وانظر: الإيضاح ٤٣١/١، ٤٣٢.

(٣) انظر: الرضى ٢٩٣/٢.

(٤) في شرح المصنف ٦١٢/٢: "قلن قلت: قد (عصى) في الأحوال الثلاثة يلتبس فيه الرفع بغيره قلت: الفرق بينهما أن (عصى) اللبس فيه ليس لقلب الألف ياء، لأنها لو لم تقلب لكان الأمر كذلك، فلم يكن القلب فيها مؤدياً إلى اللبس فلا يلزم من قلب الألف ياء في الموضع الذى لا يؤدى القلب فيه إلى اللبس قلبها في موضع يؤدى القلب فيه إلى اللبس المذكور" اهـ وانظر: شرح الأصبهاني ص ٤٨١.

(٥) انظر: شرح المصنف ٦١٢/٢، وانظر: ابن يعيش ٣٥/٣، والتصريح ٦٠/٢.

ومسلمي - بتشديد هاء وكسر الميم.

وفتحت الياء للساكنين، وأما الأسماء الستة فـ (أخي) و(أبي).

وإنما عاد المحذوف في الأولين لزوال ما يوجب حذفه وهو التقاء الساكنين، لأنه قد زال بسقوط التنوين للإضافة.

وإن كان آخر ذلك الاسم واواً قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء المنقلبة من الواو في ياء الإضافة، وذلك لا يكون إلا في المجموع جمع سلامة نحو: مُسلمي، أصله: مسلموي - بعد حذف النون بإضافة الياء - فقلبت الواو ياءً لاجتماعهما وسبق أحدهما بالسكون، وأدغما لوجود موجه، ثم قلبت ^(١) ضمة الميم إلى الكسرة، لأن الضمة لما لم يمكن بقاؤها لتقلها قبل الياء، وجب تغييرها، فحركت بالحركة المناسبة للياء ^(٢)، وليس ههنا توالي الكسرات - لما مر في باب الترقيم - مع أنه ليس في كلامهم ياء ساكنة مضمومة ما قبلها.

ثم إن كان حركة ما قبلها فتحة لم يتغير كما نحو: مصطفى، لعدم موجب تغييرها لخفتها وسهولة النطق بها ^(٣).

وفتحت الياء أي: حُرِكت ^(٤) ياء الإضافة بحركة الفتحة مع تلك الحروف المذكورة للساكنين؛ لأنها لو سكنت يلزم التقاؤهما، واختيار الفتح لخفته، وقد جاء الإسكان عليها إذا كان ما قبلها ألفاً، إما ^(٥) لكونها مدة وهي تقوم مقام الحركة فيختص بها، وإما لينة ^(٦) الوقف فلا اختصاص حينئذ، وهو قراءة نافع ^(٧) في قوله تعالى: {مَحْيَايَ وَمَمَاتِي} ^(٨)، قال المصنف: * وهو عند النحويين ضعيف * ^(٩).

وأما بيان حكم الأسماء الستة المتعلقة عند إضافتها إلى ياء المتكلم فـ أخى وأبي،

(ب/٦٦)

(١) في الأصل: (نقل) وهو تصحيف.

(٢) انظر: شرح المصنف ٦١٣/٢، والرضي ٢٩٤/٢، وابن القواس ص ٣٣٥.

(٣) انظر: شرح المصنف ٦١٣/٢، وقال ابن القواس ص ٣٣٥: "ترك الفتحة بحالها إما لخفتها، أو لأنه لو كسر ما قبل الياء لالتبس جمع اسم الفاعل بجمع اسم المفعول" اهـ.

(٤) في الأصل: (حركة) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (أو) وما أثبتته من: شرح المصنف ٦١٤/٢.

(٦) في الأصل: (النية) وهو تصحيف.

(٧) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم إمام أهل المدينة، وصاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره توفي سنة ١٦٥ هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: تهذيب التهذيب ٤٠٧/١٠، ووفيات الأعيان ٥/٥.

(٨) سورة الأنعام من الآية (١٦٢)، وانظر: قراءة نافع في: إعراب القراءات السبع وعللها ١٧٤/١، والمحور الوجيز ٣٦٩/٢، والبحر ٧٠٤/٤، والنور المصون ٢٢٧/٣.

(٩) انظر: شرح المصنف ٦١٤/٢، وقال ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٦٩/٢: "قال أبو علي: هي شاذة في القياس لأنها جمعت بين ساكنين، وشاذة في الاستعمال" اهـ. وانظر: البحر ٧٠٤/٤.

شرح كافيّة ابن الحاجب

يعنى: لما كان لهذه الأسماء / أحوال ثلاثة، الأول: إضافتها إلى غير ياء المتكلم، والثالثى: فى إضافتها

وأجاز المبرد: أخى، وأبى.

إليه، والثالث: قطعها عن الإضافة، ووقع الفراغ عن الأول فى أول الكتاب^(١)، شرح فى بيان الثانى والثالث، والتأخير أولى هنا لوجود ما يقتضيه.

فحكم (الأخ) و(الأب) عند الإضافة إلى الياء حكم الصحيح، فقل: (أخى، وأبى) من غير رد اللام، وذلك لأنهم لما حذفوا حرف العلة من آخرهما كحذفهم من (يد) و(دم) صار المحذوف نسياً متسياً ولذلك أعربوها على ما قبلهما، فهذا معنى كون حكمهما حكم الصحيح^(٢).

فإن قلت: ما الحكمة فى عدم رد لام ههنا وردد لامها عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم؟ قلت: ذلك لكون ردها ههنا مستلزماً للأمر الممتنع، وبيان لزوم الامتناع مذكور فى العجوداوى^(٣) تركته، لو أردته فليطلب فيه.

وأجاز المبرد أن يقل: أخى، وأبى يرد لاميها للإدغام^(٤)، متمسكاً بقول الشاعر:

وأبى ما بك ذو المجاز بلداً^(٥)

(١) أنظر: قسم التحقيق، حيث تقدم القول فى ذلك.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦١٥/٢، والرضى ٢٩٦/٢، وأنظر: ابن يعيش ٣٦/٣.

(٣) قال العجوداوى ص ٣٠٣: "فإن قلت ما الفرق بين إضافتهما إلى ياء المتكلم، وبين إضافتهما إلى غيرهما، ولم يجيئوا بالمحذوف ثمة، ولم يجيئوا به هنا؟ قلت: لو جىء بالمحذوف هنا لقل: أبوى وأبأى وأبى، وكل ذلك ممتنع، أما (أبوى) فلأن الياء إما أن يسكن فحينئذ يجتمع ساكنان، وإما أن يتحرك وحينئذ ينقلب الواو الإعرابى ياء على القاعدة المعهودة فى اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون ويلزم اشتباه المرفوع بالمجرور... وأما (أبى) فلأن الياء ين إما أن يدغم فيلزم الفساد المذكور، وحينئذ يستقل اجتماعهما لتجانسهما، وفك الإدغام مع كسرة ما قبلها، وأما (أبأى) فلهذا الباب لأنه من ذلك" اهـ.

(٤) قال المبرد ٣٦٢/١: "هذا باب الأسماء التى وقعت على حرفين... فما كان من الأسماء على حرفين فتحو: يد، ودم، واست، وابن، واسم، وأخ، وأب... وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حذف إلا حرف لين، أو حرفاً خفيفاً كحرف اللين... فما ذهب منه الياء والواو فتحو: ابن، واسم، وأخ، وأب، وهن فى بعض الأقاويل، يدل على ما ذهب من (أب) و(أخ) التثنية والجمع والتصغير، تقول: أخوان، وأبوان وأخوك، وأبوك، وتقول: أباء، وأخاء يا فتى، وكذلك أبى، وأخى، وأبى، ومنى" اهـ. وأنظر قول المبرد فى: أملى ابن الشجرى ٢٣٦/٢، والرضى ٣٠٠/٢، وابن القوام ص ٣٣٧، والارتشاف ٤/ ١٨٥٤، وقد نسب أبو حيان هذا المذهب للكوفيين وتبعهم المبرد، وأنظر: تسهيل القوائد ص ١٦٢ حيث وافق ابن مالك المبرد فقال: "ويجوز فى أبى، وأخى: أبى، وأخى، وفاقاً لأبى العباس"، وأنظر: شرح التسهيل ٢٨٤/٣، وشفاء العليل ٧٣١/٢، والمساعد ٣٧٩/٢، والهمع ٤٤٠/٢.

(٥) عجز بيت من الكامل وصنعه قنرٌ أخلّ ذلك ذا المجاز وقد أرى، وهو لمزج السلس فى الخزانة ٤٦٧/٤، وأنظر فى: مجلس ثعلب ٤٧٦/٢، وأملى ابن الشجرى ٢٣٦/٢، وكتاب الشعر ١١٦/١، والمسلل التبريزيات ٣٣٠/١، وابن يعيش ٣٦/٣، والتصغير ٧١/٢، وشرح الرضى ٣٠٠/٢، والواقية فى شرح الكافية ص ٩٠، والمعنى ٥٣٩/٢، وشاهد قوله: (وأبى) حيث رد لام (أبى) فى حالة الجر وهى الياء ولادعها فى الياء على مذهب المبرد.

وتقول: حمى وهنى، ويقال: (فى) فى الأكثر، و(فى).

وجوابه^(١): أنه ليس ذلك يصلح لأن يكون دليلاً له؛ لاحتمال أن يكون أقسم به (الأب) مجموعاً؛ لأن (الأب) يجمع جمع السلامة فيقال: (أبون) - وإن كان على الشذوذ - فاصله (أبّين) فلما أضيف سقط نونه لأجل الإضافة فاجتمع المثلان ووجب الإدغام فصار (أبّين) والدليل على ذلك قول الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا :: بَكَيْنٌ وَقَلْبَيْنَا بِالْأَبْيَا^(٢)

وإذا ثبت^(٣) صحة حملة على ما ذكرناه لم يكن لحمله^(٤) على ما ذكره وجه؛ لأنه إثبات لبابٍ بما يحتمل غيره.

ولما كان بعض تلك الأسماء مخالفاً للبعض لم يقرن الكل بقرن واحد، بل فصل بعضهما عن بعض فقال: تقول^(٥): حمى وهنى، من غير رد لاسمها على قياس ما مرّ، وقيل^(٦): وجه فصلهما عن (أخى) و(أبى) مخالفتها إياهما بوجود خلاف المبرد فى الأولين دونهما.

فإن قلت: ما الدليل على أن مخالفة المبرد قد اقتضرت^(٧) على الأولين وليست تعم الآخرين؟

قلت: فى استدلاله بقول الشاعر قرينةً لذلك، يعنى: لما ورد (أبّين) فى الشعر امتنع له فى غير ذلك، وقاس عليه (أخى) لثبوت التأخى بينهما فى الصورة، ولم يقم الآخرين عليه

(١) أنظر: المسائل الشيرازيات ٣٣١/١، وابن يعيش ٣٧/٣، وشرح المصنف ٦١٦/٢، والرضى ٣٠١/٢.
(٢) من المتقارب لزياد بن واصل التلمى فى: الخزانة ٤٧٤/٤، وانظره فى: الكتاب ٤٠٦/٣، وتحصيل عين الذهب ٥٠٣، والمقتضب ١٧٤/٢، والمحتسب ١١٢/١، وأمسلى ابن الشجرى ٢٣٦/٢، وابن يعيش ٣٧/٣ وشرح المصنف ٦١٧/٢، والتخميم ٧٣/٢، والرضى ٣٠١/٢، والمعنى: فلما سمع تلك النساء أصواتنا يكنّ قلن لنا: نديكم بأبائنا، والشاهد قوله: (بالأبينا) حيث جمع (أب) جمع سلامة وإن كان شاذاً.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٦١٧/٢، والأصبهاني ص ٤٨٤.

(٤) فى الأصل: (الجملة) وهو تصحيف.

(٥) قال الدونت ابادى ل ٦١ / ب: "صرّح بهذا بلفظ (تقول) ولم يعطف على (أخى وأبّين) احترازاً عن نسبة الحم والهن إلى نفسه، ولو قال: (يقال) لكان أولى؛ للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضاً، مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيحة؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى، اللهم إلا أن يحذف مضافاً، ولك أن تجعله صيغة الغائية دون المخاطب أى: تقول قائلة فى إضافة (هن) و(حم): (هنى) و(حمى)."

(٦) هذا قول العجذوانى، أنظر: شرح العجذوانى ص ٣٠٤.

(٧) فى الأصل: (اقتصر).

لعدم ذلك التآخي^(١) بينه وبينهما^(٢)، مع أن النقل لمخالفته فيهما ليس مما يوجد في كلامهم.
ويقال في قوة هذه^(٣) الإضافة إلى ياء المتكلم: في - بكسر الفاء وتشديد الياء - في
المذهب الأصح على القول الأفصح الأكثر، وقد جاء في غير الأصح الأكثر.
وجهه أن يقال^(٤): إنه إذا أفرد - أي قطع عن الإضافة - يقال فيه: (فم) بميم بعد الفاء،
وقياس هذه الأسماء أن يلحق ياء المتكلم بمفردها - أي: بمقطوعها عن الإضافة - على ما هو
عليه حال القطع عنها، فكما يقال في (أخ): (أخي)، كان القياس والوجه أن يقال في (فم)
(فمي)، وأما وجه (في)^(٥) فهو أنه إنما يقال^(٦): (فم) - بعد حذف الهاء لخفائها - في حالة
القطع عن الإضافة لضرورة تزول عند الإضافة، وذلك لأن أصله (فوه) بدليل (أفواه)^(٧)
حذف الهاء لخفائها وقلبت الواو ميمًا لكونهما من مخرج واحد، مع أن في الميم غنة تناسب مد
الواو، وبينهما مقاربة في الصفة^(٨)، ولأنه لو لم تقلب ميمًا لوجب أن تقلب ألفًا لتحركه^(٩)
حينئذ بأن يكون حرف إعراب مع التثنية وانصرافه وانفتاح ما قبله، ثم لزم حذف الألف
لالتقاء الساكنين - التثنية والألف - فلزم بقاء الاسم على حرف واحد، وليس ذلك في المتمكن
في كلامهم، فإذا أضافوه إلى الياء بعد حذف الهاء لم تقلب الواو ميمًا لانعدام ما يوجبه^(١٠)،

(١) في الأصل: (القاء) وهو سهو.

(٢) قال الرضوي ٣٠٠/٢: "وأجاز المبرد قياسًا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم راء اللام في أريعتها كما
نقل عنه ابن يعيش، وابن مالك، وفي (أب) و(أخ) فقط كما نقل عنه جار الله، والمصنف ١. هـ.

(٣) في الأصل: (هذا) وهو تصحيف.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٦١٨/٢، والأصيهي ص ٤٨٤.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٦١٨/٢ وما بعدها، والأصيهي ص ٤٨٥.

(٦) في الأصل: (إما) وما أثبتته من: شرح المصنف ٦١٨/٢.

(٧) قال المبرد: "... (فم) أصله (فوه) لأنه من فوهت بكذا، وجمعه (أفواه) على الأصل ١. هـ.
أنظر: المقتضب ١٥٨/٣، وأنظر: ابن يعيش ٥٣/١، والمغنى لابن فلاح ٢٨٦/١.

(٨) قال المبرد: "... فتقول في الأفراد (فم) فتبدل الميم من الواو لأنهما من مخرج واحد، وإنما الميم والياء
والواو من الشفة، وكانت الميم أولى بالتبدل من الياء لأن الواو من الشفة ثم تهوى إلى الفم، لما فيها من
المد والثقل، حتى تنقطع عند مخرج الألف، والميم تهوى إلى الفم حتى تتصل بالخيائيم، لما فيها من
الغنة والياء لازمة لموضعها ١. هـ أنظر: المقتضب ١٥٨/٣، وأنظر: ابن يعيش ٥٣/١، وابن فلاح
٢٨٤/١.

(٩) في الأصل: (تركه) وهو تصحيف.

(١٠) قال صاحب الإقليد ص ٧٢٠: "وجه قلب الواو ميمًا في حالة الأفراد إنما كان للاحتراز عن
الإحاف بقاء الكلمة على حرف واحد؛ لأنه كان يعرب بالحركات ويحذف حرف العلة كما صنع مثل
ذلك في (أب) و(أخ) عند الأفراد، لعدم قبول حرف العلة الحركات، فكانت الواو قلبت ميمًا ليصح آخره
فيقبل الحركات، وهذه العلة المستدعية لقلب واو ميمًا مفقودة فيما نحن فيه - في حال الإضافة إلى ياء
المتكلم - لتحصلها عن ذلك القلب بالإدغام ١. هـ.

لبنائه حينئذ على السكون، ثم ضم الفاء على قياس الواوات في تلك الأسماء؛ لأنه [لا بد] ^(١) أن يكون ما قبلها من جلسها، فنقلب الواو ياء للقاعدة المشهورة، ثم ادغمت ^(٢) في ياء الإضافة لوجود ما يوجبها، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها فصار (في) في الأحوال الثلاثة.

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) في الأصل: (ادغم).

وإذا قطعت قيل: أخ، وأب، وحم، وهن، وفم، وفتح الفاء أفصح منهما،

فإن قلت: لم كان الأول أفصح دون الثاني مع أنهما مشتركان في القلب والحذف؟

قلت^(١): لكون القلب في الأول إلى أخت المقلوب عنه، بخلاف الثاني فإن القلب فيه إلى الحروف التي ليست بينهما وبينها إلا قرابة بعيدة، مع أن في الأول إبقاء للحرف الأصلي في الجملة، بخلاف الثاني.

وإذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة يكون حذف لامتها ملتزماً، وجعل إعرابها على عيانتها، كما كان في (يد) و(دم) قيل: هذا أخ، ورأيت أخاً، ومررت بأخ، وكذلك حكم أب، وحم، وهن، وفم^(٢)، وفي كلمة (فم) لغات:

إحداها: فتح الفاء لكونه أخف وثبوتها في الأصل كما عرفت أنه (فوه).

والثانية: [ضمها]^(٣) لأن الميم لما عوض عن الواو للعلة المذكورة، فكان كأنها الواو، والمناسب لها الضمة، أو ليندل على أن الأصل الواو قال المصنف: * لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك^(٤)، أي: ضم ما قبلها كما في الواو.

(١/٦٧)

وقال بعضهم - وهو ضعيف - لأنه لو كانت الواو ثابتة منها لم يكن ما قبلها [لا]^(٥) مضموماً فما يكون بدلاً عنها أولى بأن يكون ما قبلها مضموماً، وفيه نظر يعلم وجه بما ذكرنا قبل.

والثالثة: كسرهما لأن تعويض الياء من الواو كثير، فلما عوض عنها الميم صار

(١) قال الرضى ٢٩٩/٢ معللاً لكون الأول أفصح: * والأول أصح وأفصح لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميماً عند القطع عن الإضافة هي خوف سقوط العين للساكنين، ولا ساكنين في حال الإضافة؛ إذ لا تلوين في المضائق، فالأولى ترك إبدالها ميماً * أ. هـ.

(٢) قال الرضى ٣٠٢/٢: * أعلم أن في (أب) و(أخ) أربع لغات، وفي (أخ) خامسة، فاللغات المشتركة أن يكونا محذوفى اللام مطلقاً أي: مضافين ومقطوعين، فيكونان كـ (يد) فتثنيتهما: أبان، وأخان، والجمع أبون، وأخون، والثانية: أن يكونا مقصورين مطلقاً كـ (عصا) والثالثة: أن يكونا مشددي العين مطلقاً مع حذف اللام، والرابعة: وهي أشهرها حذف اللام والإعراب على العين مقطوعين، وإعرابهما بالحروف مضافين، واللغة المختصة بـ (أخ): أخو، كـ (لؤى) مطلقاً * أ. هـ. وقال ابن فلاح في المغنى ٢٨٢/١: * مبتدأ أسماء لا تخلو إما أن تستعمل مضافة أو غير مضافة، فإن استعملت غير مضافة فإربعة منها هي: أب، وأخ، وحم، وهن، يعتقب الإعراب على عيائها ولائها محذوفة وهي واو، وبديل: أبوان، وأنوثة، والأنوثة، وأخوان، وأخوة... وأما (حم) ففيه ست لغات: حم كـ فم، وحم كـ عصا، وحم كـ لؤى، وحم كـ كتم، وحم كـ خطأ، وحم كـ أبوك... وواحد منها وهو (فوك) يبدل من عينه ميم... *.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (لأن الميم عين فضمت لذلك) وما أثبتته من شرح المصنف: ٦٩٩/٢.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

كتعويض الياء عنها، نظراً إلى تلك الكثرة، فكما إذا عوضت ياء كسر ما قبلها، فكذا إذا عوضت ميماً.

وجاء حمّ مثل: يد، وخبء، وذئب، وعصا، مطلقاً، وجاء (هن) مثل (يد)،

ومنه من يشدد ميمه نظراً إلى أنهم لما عوضوه شددوا ميمه ليكون كالعوض من العين واللام جميعاً^(١)، ولكن فتح الفاء وتخفيف الميم أفصح منهما^(٢)، أي: من كلمة (قم) أو من اللغات الباقية فيها، وإنما كان ذلك أفصح تشبيهاً لها بأخوتها.

وقد جاء في (حم) لغات آخر غير اللغة الأولى، لأنها [إما]^(٣) أن يكون إعرابه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم^(٤)، أو بالحركات عند القطع عنها مطلقاً^(٥) وهذه اللغات مخالفة لها^(٦)، فالأولى منها: أن يكون مثل: يد، والمراد به أن يكون إعرابه بالحركات، سواء كان عند الإضافة، أو عند القطع عنها، فنقول: هذا حمّ، ورأيت حمأ، ومررت بحم، وهذا حمك، ورأيت حمك، ومررت بحمك.

والثانية منها: أن يكون مثل: خبء والمراد أن يكون مهموزاً معرباً بالحركة على ما ذكر فنقول: هذا حمّو، ورأيت حمأ، ومررت بخصي^(٧)، وهذا حمّوك، ورأيت حمّك، ومررت بخصّك^(٨).

والثالثة منها: أن يكون مثل: ذئب، والمراد به أن يكون آخره واوا خالصة، معرباً بالحركات على قياس ما سبق، فنقول: هذا حمّو، ورأيت حمّو، ومررت بخصّو، وهذا حمّوك، ورأيت حمّوك، ومررت بخصّوك.

والرابعة منها: أن يكون مثل عصا، والمراد به أن يكون آخره ألفاً مقصورة ومعرباً بالحركات التقديرية على ما مر، فنقول: هذا حمأ، ورأيت حمأ، ومررت بحمأ، وهذا حمأك، ورأيت حمأك، ومررت بخصأك^(٩).

(١) أنظر هذه اللغات في: شرح المصنف ٦١٩/٢ وما بعدها، والرضي ٣٠٤/٢، وابن القوام ص ٣٣٨، وشرح لكافية لابن هشام ل ٨٢ / ب.

(٢) قال الدولت إبادي ل ٦٢ / أ: وفتح الفاء أفصح منهما، أي: من ضمها وكسرها * أ. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) تقدم ذكر هذا في بحث الأسماء الستة في قسم التحقيق.

(٥) أنظر: قسم التحقيق.

(٦) أنظر بيان هذه اللغات في: شرح المصنف ٦٢٠/٢ وما بعدها، والرضي ٣٠٢/٢ وما بعدها، وابن القوام ص ٣٣٩، والكناش ٢٢٢/١، والدولت إبادي ل ٦٢ / أ.

(٧) في الأصل: (بخصو) وهو خطأ.

(٨) في الأصل: (بخصوك) وهو خطأ.

(٩) وحكى ابن هشام في شرح الكافية ل ٨٣ / أ لغة خامسة فقال: * وزاد بعضهم على (فعل) كذا: رأيت * أ. هـ. أي: تكون مهموزة، وذكرها الدولت إبادي في شرحه ل ٦٢ / أ.

مطلقاً، و(ذو) لا يضاف إلى مضمراً، ولا يقطع عن الإضافة.

فقوله مطلقاً - أي: عند الإضافة والقطع عنها - قيدٌ للغات الأربعة المذكورة، فمخالفة الأولى من الأربعة الأولى منها في وجه واحد^(١)، ومخالفة الثلاثة الباقية في وجهين^(٢).

وقد جاء في: هن أيضاً لغة أخرى غير ما ذكر^(٣)، وهي: أن يكون (هن) مثل: يد، وقد عرفت ما يراد به^(٤).

مطلقاً، أي: في حالتي الإضافة والقطع عنها، فتقول^(٥): هذا هن، ورأيت هناء، ومررت بهن، وهذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك، والمخالفة فيها من وجه واحد^(٦).

ولقطة: ذو من تلك الأسماء لا يضاف إلى مضمراً، لأن وضعها^(٧) لأن يتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس الظاهرة، فهي من حيث الوضع تقتضي أن تضاف إلى اسم الجنس الظاهر، والمضممر ليس باسم الجنس، وإن أمكن كونه عبارة عنه فلا يضاف إليه لعدم إمكان الوصفية.

ولا يقطع أي: (ذو) عن الإضافة للزومه إياها، لاحتياجه إلى الميّن لإيهامه، ولأنه ليس بمقصود، بل وصلة إلى المضاف إليه وهو المقصود^(٨)، فلو قطع للزم ترك ذكر المقصود، وذكر غير المقصود وذلك غير جائز، وأما ما في قول عمر: (صلى على محمد وذويه)^(٩)، وقول آخر:

(١) وهو الإضافة.

(٢) وهما الإفراد والإضافة.

(٣) وهي إعرابه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم، وبالحركات عند قطعه عند الإضافة.

(٤) وهو أن يكون إعرابه بالحركات سواء كان عند الإضافة أو عند القطع عنها.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٦٢١/٢.

(٦) وهو: الإضافة، وأنظر: السابق نفسه.

(٧) قال ابن الحاجب ٦٢٢/٢: "وإنما لم يضاف إلى مضمراً لأن وضعها ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس كقولك: مررت برجل ذي من، فلم تضاف إليه لذلك". هـ وأنظر: الصفوة الصفية ١٠٠/١، والإقليد ص ٧١٨، وابن القوائس ص ٣٤١، وقد نسب للمبرد القول بجواز إضافته إلى المضممر، وما في المقضب ١٢٠/٣ مخالف لذلك حيث قال: "... (ذو) لا يضاف إلى المضممر". اهـ.

(٨) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٦٢٢/٢، وأنظر: الرضى ٣٠٥/٢، وقال ابن القوائس ص ٣٤٣: "لو قطع عن الإضافة لزم بقاؤه على حرف واحد مع التثنية". هـ.

(٩) قال الرضى ٣٠٥/٢: "وأما قولهم: (صلى الله على محمد وذويه) فتشاذر". هـ.

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ :: لِمَنِ الْإِسْمُ ذُووَةٌ^(١)
فشاذ^(٢).

ولقائل أن يقول: لا فائدة في التخصيص بأنه لا يضاف إلى مضمير، فإنه كما لا يضاف إليه، لا يضاف إلى كل ما لا يكون اسم جنس كالعلم وغيره.
وأما ما قيل: إنه لدفع وهم ما^(٣) يقوهم أن المضمير يجوز إضافة (ذو) إليه إذا كان كناية عن الجنس، [ليس]^(٤) بقوى، يعرفه المتأمل^(٥).

(١) من مجزوء الرمل لم أقف على قائله وانظره في: ابن يعيش ٥٣/١، ٣٨/٣، وابن القواس ص ٣٤٢، والشرح المتوسط ص ٢٥٩، والعجذواني ص ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية ٩٢٨/٣، برواية: إنما يصطنع المعروف في الناس ذوو. وشرح التسهيل ٢٤٢/٣، والمباعد ٣٤٦/٢، والارتشاف ١٨١٥/٤، والهمع ٤٢٤/٢، والشاهد قوله: (ذووه) حيث أضاف (ذو) إلى ضمير.

(٢) في شرح الكافية لابن هشام ل ٨٣/١: "إذا أضيفت إلى مضمير ففيها خلاف: منع منه الأكثر، ومنهم من أجاز وروى عن الميرد... لقوله: إنما يصطنع المعروف إلى الناس ذوووه... وهو عند الأولين شاذ".

(٣) في الأصل: (مما).

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال صاحب الإقليد: "... ولعل الصواب أن إضافته إلى ضمير اسم الجنس جائزة؛ لأن المكنى يدل على ما يدل عليه المكنى عنه، فكأنه مضاف إلى اسم الجنس الظاهر، يؤيد هذا أن الإمام عبد القاهر قال في قوله: "إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوووه" هذا أحسن من قولك: (ذووه) يرد الهاء إلى (زيد) أو (عمرو)؛ لأن الهاء في (ذووه) في البيت تعود إلى (الفضل) وهو اسم جنس، فصار كأنه قل: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوو الفضل" اهـ. انظر: الإقليد ص ٧١٩ مطبوع، وانظر: المقصد ٩٠٨/٢.

بحث التوابع

التوابع: كل ثان يعراب سابقه من جهة واحدة.

لما قرع عن بيان ما يسمه الإعراب على سبيل الاستبصار وأنواعه، شرع في بيان ما يسمه على سبيل التبع فقال: التوابع أى: الكلمات التى لا يكون إعرابها على سبيل الاستقلال كل ثان^(١)، ولما جاز كون التعريف للماهية والأفراد جميعاً، لا للماهية فقط، وأن يكون تعريفاً بحسب الاسم، لم يسأل بإيراد لفظ (كل) فى تعريف التوابع، ثم قوله هذا يشمل المقصود وغيره؛ لأن خبر (إن) و(كان) و(ما) و(لا) وغيرها ثوانٍ لأسماؤها^(٢).

وقوله: بإعراب سابقه خرج جميع [ذلك]^(٣)؛ لأنها ليست بإعراب سابقها، لكن بقى خبر المبتدأ، والمفعول الثانى والثالث من باب (علمت) و(أعلمت) داخل، فلما قال: من جهة واحدة خرج كل ذلك^(٤)؛ لأن إعراب المبتدأ من جهة أنه مسند إليه، وإعراب خبره من جهة أنه مسند، وكذلك إعراب المفعول الأول من باب (علمت) والثانى من باب (أعلمت) من جهة أنه منسوب إليه، وإعراب الثانى من الأول، والثالث من الثانى من جهة أنه منسوب^(٥)، وكذلك خرج به الثانى من باب (أعطيت) لأن تعلقه بالأول من حيث الأخنية، والثالث من حيث الساخونية^(٦)، بخلاف (العامل) فى: جاءنى زيد العقل، فإن العمل فيه من جهة واحدة وباقتضاء واحد، وذلك لأن نسبة العامل إلى (زيد) فى قصد المتكلم هى نسبتة إليه مع تابعه، إذ المجيء فى المثال المذكور - مثلاً - فى قصده ليس منسوباً إليه من غير نظر إلى العقلية، بل إليه معها، فالعمل فيه و(زيد) من جهة الفاعلية.

(١) قال الرضى ٣٠٨/٢: قوله: (كل ثان) فيه نظر... لأن المطلوب فى الحد بيان ماهية الشيء، لا قصد حصر جميع مفرداته، ويدخل فى قوله (ثان) التبع الثانى فما فوقه، وكذا التأكيد المكرر، وعطف النسق المكرر، لأن كلا منها ثل للمشروع كالتابع الأول * ا. هـ.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٢٣/٢، والأصبهاني ص ٤٨٨.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٦٢٣/٢، والرضى ٣٠٧/٢ وقول الرضى: * فيه نظر؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، وهى كونهما عندي الكلام... وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فصولاً، وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثانى، فلنا أن نقول: ارتفاع (زيد) فى (جاءنى زيد الطريق) من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع (الطريق) من جهة كونه صفة، وكذا باقى التوابع... * ا. هـ، وأنظر: حاشية الجرجاني ٢٩٩/١.

(٥) قال الأصبهاني ص ٤٨٨: * وقوله (من جهة واحدة) يخرج خبر المبتدأ، والمفعول الثانى والثالث من باب علمت وأعلمت، لأنها وإن كانت ثوانى وإعرابها مثل إعراب سوابقها، لكن إعرابها ليس من جهة واحدة، بل من حيث إن العامل فيها اقتضى اثنين عمل فيهما، بخلاف التابع، فإن العامل مثلاً فى قولنا: قام زيد الطريق، اقتضى الفاعل، فهو يعين هذا الاقتضاء عمل فيهما * ا. هـ.

(٦) أنظر: ابن القوام ص ١٣٤٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ٨٣/ب.

فإن قلت: ألم يلزم حينئذ تعدد الفاعل وهو ممتنع؟، قلت: الامتناع في تعدد الفاعل بالأصالة بأن يكون ما صدق عليه أحدهما مغايراً لما يصدق عليه الآخر إن كان بغير عطف، وإلا فجازز لعدم ما يلزم من المحذور من تعدده على ذلك التقدير.

ثم اعلم أن المراد بقوله (ثان) / ما يكون متأخراً عن الأول في الوجود بالذكر، وفرعاً عليه في استحقاق الإعراب، بأن لا يكون عمل العامل فيه بحيث يتوقف تعلقه عليه، ومن جهة^(١) (٦٧/ب) الاقتضاء ومن الوحدة الواحدة النوعية، فلا يرد النقض بالمبتدأ الثاني، والخير الثاني؛ لأن كلا منهما لا يكون فرعاً في استحقاق الإعراب، ولم يلزم أيضاً خروج العطف بالحروف وإن كان بواسطة الحرف؛ لأنه فرع للمعطوف عليه، وذلك الاستحقاق، لأن عمل العامل بالمعنى المذكور قد تم بالمعطوف عليه واستجاب العمل على المعطوف لكونه متعلقاً له في اشتراك الحكم بينهما^(٢) وكذلك لا يلزم خروج البذل وإن لم يكن اقتضاء العامل ههنا واحد بالشخص لكونه واحداً^(٣) بالنوع.

فإن قلت: فعلى هذا ينتقض بالحال إن كانت عن المفعول، قلت: المراد من الثاني بإعراب سابقه: ما يكون ثانياً بإعراب سابقه مطلقاً، والحال ليس كذلك، وهو ظاهر.

لا يقال: فعلى هذا لا احتياج إلى قوله (من جهة واحدة) لأن ما يخرج به يخرج قيد الإطلاق؛ لأننا نقول: نعم، إلا أنه لما كان هذه الأشياء أكثرى الوقوع استعمالاً، اقتضى إخراجها - لاهتمامه - قيداً صريحاً، فلذلك جاء بقيد آخر، بخلاف الحال فإنها قليل الوقوع بالنسبة إليها، فلا يكون الاهتمام بإخراجها بتلك المثابة.

ثم المراد من الإعراب أعم من أن يكون لفظياً أو تقديرية أو محلياً، وأن يكون حقيقة أو مشبهة به، فلا يرد النقض بمثل قولك: قام هؤلاء العقلاء، وإياها الرجل^(٤)؛ لأن الموصوف في الأول معرب بالإعراب المحلي، والثاني وإن لم يكن معرباً بالحقيقة إلا أن حركته مشبهة بحركة الإعراب.

(١) في الأصل: (الجهة) وهو تصحيف.

(٢) قال الأصمهاني ص ٤٨٨: "لقائل أن يقول: إنه - أي: التعريف - منقوض بالمعطوف بالحرف فإنه تابع مع أن العامل عمل في المعطوف عليه من جهة، وفي المعطوف من جهة أخرى، وهو بواسطة الواو، ألا ترى أن (قام) في قولنا: قام زيد وعمر، قد عمل في التابع بواسطة الواو وفي المتبوع بلا واسطة الواو ويمكن أن يجاب عنه بأنه عمل فيهما من جهة واحدة وهي: اقتضاء الفعل الفاعل وهو بهذه الجهة عمل فيهما، لكن في أحدهما بلا واسطة الواو وفي الآخر بواسطة الواو" أ. هـ.

(٣) في الأصل: (واحد) وهو لحن.

(٤) أورد الأصمهاني في شرحه ص ٨٩: نقضاً بمثل: يا أيها الرجل، فقال: "ولقائل أن يورد النقض بمثل: (يا أيها الرجل)، فإن (الرجل) تابع لـ (أي) من غير إعراب سابقة لفظاً أو تقديرية، أما لفظاً فلأنه مبني، وأما تقديرية فلأنه في تقدير التصيب دون الرفع، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من الإعراب ما هو حقيقي أو شبه بإعراب حقيقي، فإن حركة المنادى وإن لم تكن إعراباً لكنها مشبهة بحركة الإعراب" أ. هـ.

بحث النعت

النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه...

وجملة التوابع منحصرة في خمسة، ووجه انحصارها^(١) فيها يعلم في ضمن تعريف كل منها، فالأول: النعت، قدمه على سائر التوابع لكثرة وقوعه واعتباره. اعلم أولاً أن النعت يطلق على معنيين^(٢)، أحدهما: هو العام وهو: ما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود بذكره^(٣)، ومعنى عمومته أنه لا يعتبر التابعية في مفهومه، والاعتراض الذي يورده عليه بأسماء الأجناس بأنها تدل على الذات باعتبار معنى - فإن (رجلاً) موضوع لذات باعتبار الذكورية والإنسانية، وكذلك غيره - وليست بصفات، قد سقط بما ذكرناه في التعريف^(٤) يعرفه المتأمل. وثانيهما: وهو الخاص^(٥) وخصوصه يعلم من تقرير معنى عمومته، وتعريفه ما ذكره المصنف.

فقوله: تابع بمنزلة الجنس، يشمل المقصود وغيره من التوابع، وقوله: يدل على معنى حصل ذلك المعنى في متبوعه، أي: متبوع ذلك التابع - لا بمعنى أنه لا يدل على هذا المعنى إلا بواسطة المتبوع، حتى يلزم أن يكون حرفاً^(٦) - يخرج التوابع الباقية^(٧). فإن قلت: لا نسلم خروج البدل^(٨)، بدليل استعماله! فإن (حسنه) في قولنا: أعجبنى زيد

(١) أنظر وجه انحصارها في الخمسة في: العرة المخفية ٣٦٢، وابن القواس ص ٣٤٤، والأصيهاني ٤٨٩.

(٢) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٤١/١، والإقليد ص ٧٣٩.

(٣) قال الرضي ٣١١/٢: "يدخل فيه خير المبتدأ والحال في نحو: زيد قائم، وجاءني زيد راكباً، إذ يقل هما وصفان... ويتلخص حده بأسماء الآلة، والمكان، والزمان..." أ. هـ.

(٤) أورد ابن الحاجب في: الإيضاح ٤٤١/١ هذا الاعتراض، وأجاب عنه بأنه إنما احتراز عن مثله بقوله: (هو المقصود)، فإن أسماء الأجناس المقصود بها هو الذات، والصفات المقصود بها المعنى لا الذات. وأنظر: الرضي ٣١١/٢، وابن القواس ص ٣٤٥، والإقليد ص ٧٣٩.

(٥) قال صاحب الإقليد ص ٧٣٩: "...والخاص باعتبار التابع وهو أن يقال: تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد" أ. هـ.

(٦) في الأصل: (حرف) وهو لحن.

(٧) قال الأصيهاني ص ٤٩٠: "...لكون سائر ما دالا على معنى في نفسه" أ. هـ.

(٨) الاعتراض بالبدل أورد ابن الحاجب على نفسه في: أماليه ٣٤/٣ وأجاب عنه: "بأن هذا وقع في بعض صور البدل اتفاقاً من قضية عقلية وهو كون (العلم) لا بد له من محل إلا زيد" أ. هـ. وقال الجامي ٣٢/٢: "ولا يرد عليه البدل في مثل قولك: أعجبنى زيد علمه... فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بحسب موادها، فلو جرت عن هذه المواد لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة، فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي مادة كانت" أ. هـ.

حسنه، يصدق عليه أنه يدل على معنى في متبوعه، وأيضاً هذا الحد منقوض به (الرجل) في قولنا: مررت بهذا الرجل، فإنه صفة بالاتفاق بمعنى: أنه يدل على الذات دون المعنى المتبوع! قلت في الجواب عن الأول: إن المقصود من ذكر النعت الدلالة على معنى في المتبوع، وليس هو مقصوداً بنفسه، بخلاف يدل فإنه إنما يذكر ليذل^(١) على معنى في نفسه لأنه هو المقصود لا متبوعه، وهذا قريب لما يقال: إن القصد به بيان الإعجاب منسوب إليه، ولا يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه، بل لو دلَّ عليه فإنما هي من قضية عقلية، وليس كلاماً فيها بخلاف النعت.

وعن الثاني: أنا لا نسلم أن (الرجل) لم يدل على معنى في (هذا) ودلالته عليه ظاهرة لأنه يدل على الذكر المعين من ذكور بني آدم، وهو حاصل في هذا، وهذا ما ذكره صاحب الغجدواني^(٢). فالأولى منه أن يقال: لا نسلم أنه يدل على معنى في (هذا)، وإن دلَّ على الذات باعتبار أصل الوضع، لكنه لم يأت بهذا إلا لتبيين الذات المبهمة في (هذا) والتبيين معنى بلا شبهة^(٣).

وأما الاعتراض^(٤) الوارد بأن التأكيد المعنوي مثل (كلهم) في جاءني القوم كلهم، فإنه يدل على معنى في المتبوع وليس بصقة!

فأجاب عنه المصنف في أسالي الكافية^(٥) بأنه: "إن كان (كلهم) دالاً على معنى في المتبوع فليكن (زيداً) الثاني في قولك: جاءني زيد زيد، دالاً على معنى في المتبوع وليس كذلك"، قال لجم الملة والدين^(٦): "بيانه أن التوهم الذي رُفِعَ به (زيد) الثاني ليس قائماً به (زيد) الأول، ولم يكن موضوعاً له، وإنما جاء الليس على السامع بالنظر إلى الغير، فالمتبوع ليس التوهم قائماً به البتة، بل السامع، وكذلك الكلام في: جاءني القوم كلهم؛ لأن المتكلم لم يأت بلفظ (كلهم) إلا رافعاً به التوهم^(٧) عن السامع، لئلا يُقدَّر أن بعضهم جاء، فليس في المتبوع الذي هو (القوم) ما يدل عليه (كلهم)".

(١) في الأصل: (يذل) وهو تصحيف.

(٢) انظر: الغجدواني ص ٣١١.

(٣) قال صاحب الإقليد ص ٧٣٩: "... لما قلت (هذا) تحقق عند السامع ما يدل على ذات، لكن وقع إيهام في الحقيقة التي تميز بها الذات، فإذا قلت (الرجل) تبين تلك الحقيقة، فظهر أن (الرجل) هنا دال على ذات باعتبار معنى هو المقصود" أ. هـ.

(٤) أورد الرضي مثل هذا الاعتراض في: شرحه ٣١٢/٢ حيث قال: "... وأما التأكيد المفيد للإحاطة فيدخل في هذا الحد إذ (كلهم) في (جاءني القوم كلهم) يدل على التعمول الذي في القوم" أ. هـ. وأجاب عنه الشريف في حاشيته ٣٠١/١ بقوله: "الظاهر أن لفظ (كلهم) إنما ذكر ليذل على إحاطة المجيء للقوم، وأما كون القوم شمولاً للمجيء، فأمر لازم، لا معنى مقصود أصلي، لفظ (كلهم) يدل على حل النسبة قصداً، لا على معنى في متبوعه، وإن فهم منه ذلك ضمناً" أ. هـ.

(٥) انظر: الأسالي ٦٥/٣.

(٦) المراد به ابن الحاجب وقوله هذا في: الأسالي ٦٦/٣ مع تصرف يسير في النقل.

(٧) في الأصل: (توهم) وهو تصحيف.

أقول: حصول هذا الكلام: أن ما يدل عليه (كلهم) رفع التوهم، والتوهم قائم بالسامع لا بالمتبوع، فلم يدل على معنى في المتبوع، فلقاتل أن يقول: لا تسلم أن معناه رفع التوهم القائم بالسامع، بل ما يدل هو عليه الإحاطة والشمول، ولا شك في أنهما قائمان بالمتبوع، وأما دفع التوهم فإنما هو لازمته وفائدته، مع أن [ما]^(١) في عبارته فلاّخر.

وأما بيان قوله: مطلقاً فقد قال المصنف^(٢) وغيره من الشارحين للكافية: إنه لدفع وهم من توهم أن (قائماً) في مثل (ضربت زيداً قائماً) دخل في الحد لكونه تابعاً لما قبله في الإعراب، ودلالته/ على معنى فيه، ووجه كونه وهماً وعدم دخوله في ذلك بالحقيقة، لكونه (i/٦٨) ليس من التوابع كما عرفت، وأما وجه اندفاعه عنه فهو: أنا لو سلمنا أنه تابع يدل على معنى في متبوعه، لكن لا نسلم أن دلالته على ذلك على الإطلاق، بل إنما هي عند التقييد بحال الضرب^(٣).

ثم اعترض الإمام الحديثي قائلاً: * إذا خرج الحال بقوله (تابع) لا نسلم التوهم، ولنن سلم فلا يزداد في الحد قيد لرفع الباطل، لأن المبنى على الفاسد قاسد، وأيضاً لو لم يكن الحال خارجة بقوله (تابع) لدخل فيه الحال المؤكدة، فإنها دالة على معنى في صاحبها مطلقاً.

هذه^(٤) عبارة ناقلنا عن الإمام الحديثي، وفيه بحث يظهر وجه بالتأمل الصادق^(٥). وفي المتوسط^(٦): * اعلم أنه لو قال: تابع يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أصوب ليشمل النوعين!

قلت: يجوز أن يراد بالدلالة [الدالة]^(٧) بلا واسطة، كما في القسم الأول نحو: مررت

(١) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٢٤/٢، والرضي ٣١٣/٢، وابن القواس ص ٣٤٥، والأصهبائي ص ٤٩٠، والكناش ٢٢٤/١، وشرح الكافية لابن هشام ل ٨٤/١.

(٣) قال الرضي ٣١٣/٢: * قوله (مطلقاً) قصد به إخراج الحال في نحو قوله: ضربت زيداً مجرداً، فإن مجرداً دال على معنى في زيد، لكن لا مطلقاً بل مقيداً بحال الضرب * اهـ.

(٤) في الأصل: (هذا) وهو تصحيف.

(٥) وجه النظر: أن هذا الاعتراض يرد لو قيل إنه مخرج للحد، ولا قائل بذلك، وإنما الذي قيل: إنه لدفع وهم من توهم أن الحال داخل في الحد، بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات واقتراحهما في التقييد والإطلاق. وأنظر: حاشية الشرف على الرضي ٣٠٢/١، وشرح الفريد لعصام الدين الأسمراني ص ٣٧١، تحقيق / نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، ط ١ / الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٦) أنظر: الشرح المتوسط ص ٢٦١.

(٧) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

برجل ظريف، والدلالة بواسطة كما في القسم الثاني نحو: مررت برجل ظريف أبوه، فإن (الرجل) كما يوصف بظرافة نفسه، يوصف بظرافة أبيه أيضاً، فحينئذ لا حاجة إلى ما ذكره.

وفائدته: تخصيص، أو توضيح، وقد يكون مجرد الشاء، أو الذم، أو التأكيد مثل...

واعلم بأن النعت باعتبار ما هي^(١) فائدته ينقسم إلى أقسام، لأنها إما تخصيص، والمراد به هذا^(٢) لتقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، كما في قولك: جاءني رجل كريم، فإن (رجلاً) باعتبار وضعه يتناول كل فرد من أفراد الرجال، سواء كان كريماً أو لا، فالتقييد بالكريم يفيد^(٣) له بعض الخصوص.

أو توضيح وهو دفع الاحتمال الحاصل في المعارف^(٤)، كما في قولك: زيد الكريم، فإن (زيد) ربما يشاركه غيره في الاسم، فالتقييد يفيد تميزه عن ذلك المشارك، لكن ينبغي أن يعلم أن هذا إنما يكون إذا كان الكرم خاصاً به، والفرق بينهما واضح فإن الأول لتتقيص عموم الاسم بجعله واقعا على بعض الجنس دون كل، وأما الثاني فإن الصفة لأجله لا ليجاء بها ليقتصد إلى ذلك التتقيص، فإن المعرفة مخصوصة بنفسها، وإنما الغرض منها إزالة اللبس.

ولما كان ذكر الصفة في الأغلب لإفادتهما، أتى بكلمة التقليل فيما جاء لغيرها فقال: قد يكون أي: النعت لمجرد الشاء والمدح، وذلك إنما يكون حيث يتعين الموصوف قبل ذكر الوصف^(٥)، كما في أوصاف الله تعالى نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم) لأنه لما لم يصح إرادة التخصيص والتوضيح من الوصف بهذا لعدم الاشتراك فيه لا بحسب الوضع ولا بحسب الاتفاق، جردت عن معنى التخصيص والتوضيح، فكانت للثناء، وإن كانت في الأصل لهما.

أو قد يكون النعت لمجرد الذم والتحقير كما في قولك: فعل زيد الفاسق الخبيث، إذا كان (زيد) معروفاً بالفسق والخيث قبل التوصيف بهما، وإلا لكان من قبيل ما فائدته التوضيح.

أو قد يكون النعت لمجرد التأكيد أي: تحقيق ما يدل عليه الموصوف، وليس المراد منه التأكيد الصناعي، وذلك إنما يكون حيث يتضمن الموصوف معنى ذلك الوصف^(٦)، كما في مثل:

(١) في الأصل: (هو) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: الرضى ٣١٤/٢.

(٣) في الأصل: (تفيد) وهو تصحيف.

(٤) أنظر: الرضى ٣١٤/٢، وابن القوام ص ٣٤٥.

(٥) قال الرضى ٣١٤/٢: "وإنما يكون لمجرد الشاء أو الذم إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو (بسم الله الرحمن الرحيم) ... أو كان مما له شريك فيه نحو: أتاني زيد القاضل العالم، أو الفاسق الخبيث، إذا عرف المخاطب زيدا الأسمى قبل وصفه، وإن كان له شركاء في هذا الاسم". هـ، وأنظر: الأصبهاني ص ٤٩٠.

(٦) هذا قول الرضى في: شرحه ٣١٥/٢ حيث قل: "وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً به بالتضمن نحو: (نفخة واحدة) و(لهيئتي) ...". هـ.

{نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} ^(١)، ولا فصل بين أن يكون مشتقا أو غيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تيمى، وذى مال،

قوله تعالى: {نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} لأن العلم لما حصل لنا من قاعدتهم بأن بناء الـ (فَعْلَةٌ) يفيد الوحدة، لم تفتد ذكر الـ (واحدة) بعدها إلا مجرد التأكيد ^(٢).

ثم اعلم أن فى عبارته إشارة إلى أن النعت فى الأصل مع إفادته التخصيص والتوضيح لا يخلو عن معنى الثناء، أو الذم، أو التأكيد، بصحب اللفظ، لكنه قد يجرد عنهما ويستعمل لأحدهما، فإنك إذا قلت: جاءنى الرجل الصالح، أو الفاسق، يفيد فى الأول الثناء، وفى الثانى الذم ^(٣)، وفيهما معنى التأكيد أيضا؛ لأن الوصف فى التحقيق يقرر ما عليه الموصوف.

ولما توهم كثير من النحويين ^(٤) أن الاشتقاق شرط فى النعت حتى أولوا غير المشتق بالمشتق؛ لأن ما هو المقصود منه وهو الدلالة على معنى الذى فى المتبوع لا يكون إلا فى المشتق، وظهر بطلان ذلك التوهم عند المصنف، فقال رادا لهم: لا فصل أى: لا فرق بين أن يكون النعت مشتقا أو أن يكون ^(٥) غيره أى: غير مشتق، إذا كان وضعه أى: وضع ذلك النعت لغرض المعنى المقصود من النعت، أى: لأن يدل على معنى فى متبوعه عموما، أى: جميع استعمالاته مثل: تيمى فى قولك: مررت برجل تيمى، ومثل: ذى مال فى قولك: مررت برجل ذى مال، فإن (تيمى) و(ذا مال) لا يستعملان إلا لأن يدل على معنى فى المتبوع، وهو معنى كونهما لغرض المعنى عموما ^(٦)، وأما قولك: أنا تيمى، وأنا ذو مال، فعلى تقدير حذف الموصوف أى: أنا رجل تيمى، وأنا رجال ذو مال.

(١) سورة الحاقة من الآية (١٣).

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٢٥/٢، وقال ابن القواس ص ٣٤٥: * وقيل (واحدة) لإزالة الاشتراك فإن النفخة يجوز أن يراد بها أكثر من الواحدة، بدليل قوله تعالى: {وَأَن تَعْلُوا نَعْمَةً أَلَدًا لِّخَصْوَاهَا} فالنعمه مفردة فى اللفظ، وهى غير محصورة فى المعنى "أ".

(٣) فى الأصل: (والثانى فى الذم) وهو خطأ.

(٤) قال الرضى ٣١٥/٢: * اعلم أن جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: مررت برجل أسد، وصفا، ولم يستضعف: يزيد أسدا، حالا، فكله يشترط فى الوصف لا الحال الاشتقاق، والنحاة يشترطون ذلك فيها معا، والمصنف لا يشترطه فيها ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه، مشتقا كان أولا، ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول * أهم: وإنما اشترط النحاة فى الوصف الاشتقاق أو تأويله لأن المقصود من الصفة الفرق بين المشتركين فى الاسم وذلك لا يحصل إلا بذكر المعانى العارضة القائمة بالذوات التى تدل عليها الأسماء المشتقة. أنظر: توجيه اللمع ص ٢٦٠، وابن القواس ص ٢٤٦، والغرة المخفية ص ٣٦٣.

(٥) فى الأصل: (أن لا يكون).

(٦) أنظر: شرح المصنف ٦٢٦/٢، والرضى ٣١٦/٢.

أو خصوصاً مثل: مررت برجل أى رجل، ومررت بهذا الرجل؛ وبزيد هذا، وتوصف النكرة بالجملة الخبرية،

أو إذا كان وضع ذلك النعت لغرض ذلك المعنى خصوصاً أى: فى بعض استعمالاته مثل: (أى رجل) فى قولك: مررت برجل أى رجل، أى: كامل فى الرجولية^(١)، وفى التوصيف به قصد للمبالغة فى المعنى، واشترط أن يضاف إلى مثل المنعوت لأن القصد بها إلى بيان كمال المنعوت فى الخصلة الدال هو عليها من الرجولية وغيرها، فلا يجوز: جاء رجل أى عالم.

ومثل اسم الجنس المعرف باللام إذا كان وصفاً للمبهم، كما فى قولك: مررت بهذا الرجل، فإن (الرجل) هنا صفة لـ (هذا) عند المحققين^(٢)، وأما تحقق دلالة على معنى فى المتبوع فقد عرفته فيما سبق، ومن هذا القبيل قولهم: يا أيها الرجل^(٣)، ومثل اسم الإشارة فى قولك: مررت بزيد هذا، فإن (أى) و(الرجل) و(هذا) وقعت صفات فى هذه المواضع لدلالة كل منها على معنى فى متبوعه وهو / كماله فى الرجولية فى الأول، وتعيين ذاته فى الثانى، (٦٨/ب) وكونه مشاراً إليه فى الثالث، وإن لم يدل على ذلك المعنى: أى رجل عندك، وجاءنى الرجل، وهذا زيد، وهذا معنى كونها لغرض المعنى خصوصاً، وأما الذين يشترطون الاشتقاق فيؤولون هذه اللفاظ ويقولون: (تسمى) مؤول بـ (منسوب)، و(ذو مال) بـ صاحب مال، و(أى رجل) بـ كامل فى الرجولية، و(هذا الرجل) بـ هذا المعين، و(يا أيها الرجل) بـ يا أيها المطلوب إقباله، و(زيد هذا) بـ المشار إليه^(٤)، فلا حاجة؛ لأن الغرض من النعت وهو الدلالة على معنى فى المتبوع كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره من غير الاحتياج إلى التأويل. وتوصف النكرة أى: يصح أن يوصف النكرة إذا أريد توصيفها بالجملة الخبرية^(٥) أى: المحتملة للصدق والكذب، لحصول الفائدة التى تقصد بالنعت، لأن

(١) أنظر: شرح المصنف ٦٢٧/٢، والأصبهاني ص ٤٩١، وقيل صاحب الإقليد ص ٧٤٣: "قولك: مررت برجل أى رجل، معناه: برجل قد انتهى فى كماله فى الرجولية إلى حد يجب أن يستقيم عليه لخصاء سببه".

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٢٧/٢، وقال ابن القواس ص ٣٤٧: "الرجل صفة لأنه تابع يدل على معنى فى (هذا) فإن فى (هذا) إبهاماً إنسا يتعين بـ (الرجل) أ. هـ. وقال الرضى ٣١٧/٢: "أما قولك: (هذا الرجل) فلموصوف فائدة جعل الموصوف حاضراً معناه" أ. هـ.

(٣) قال الرضى ٣١٧/٢: "وفى: يا أيها الرجل، للموصوف فائدة منع حروف النداء من مبالغة ذى اللام" أ. هـ.

(٤) أنظر: ابن يعيش ٤٨/٣.

(٥) قال ابن الحاجب ٦٢٨/٢: "وإنما اشترط أن تكون خبرية لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر، فلم يستقم أن تكون إنشائية" أ. هـ. قال ابن القواس ص ٣٤٨: "المقصود من الوصف إيضاح الموصوف والجمال الإنشائية مبهمة فلا تغيد الموصوف إيضاحاً، فإن جاء شئ على خلاف ذلك كان

(يضرب) في قولنا: مررت برجل يضرب، يدل على معنى في (رجل) بلا شبهة.
فهنا بحثان، الأول: في بيان أن المصنف قيد الموصوف بالجملة بأن يكون نكرة،
وذلك لأن الجملة باعتبار المفرد الذي يسبك عنها؛ لأنه إما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه
التنكير، وإلا فالتعريف والتذكير من خواص الأسماء، والجملة ليست [نكرة ولا معرفة]^(١)
هنا، فلا يصح [أن]^(٢) يوصف المعرفة بها لوجوب التطابق بينهما في التعريف والتذكير،
كما سيجيء.

فإن قلت: ما تقول في قوله تعالى: {كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا}^(٣) وقوله تعالى: {كَمَثَلِ
الْعَنَكِوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا}^(٤)، وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْنَى^(٥)

فإن الموصوف بالجملة في هذه الصور معرفة؟
قلت: لما كان الالف واللام ههنا لتعريف الجنس أي: الأمر الذهني، أجرى مجرى
النكرة في الخارج لعدم التوقيف فيه، مع أن الجملة في الأخير تحتمل أن لا تكون صفة بل
حالاً^(٦).

والثاني: أنه قيد تلك الجملة بأن تكون خبرية، احترازاً عن الجملة الإنشائية من الأمر
والنهي والاستفهام وغيرها، وذلك لأن النعت في المعنى حكم على صاحبه كالخبر فلم يستقم
أن تكون إنشائية^(٧)، وقد عرفت أن فيه خلافاً للبعض^(٨).

مؤولاً ١. هـ. وأنظر: ابن يعيش ٥٣/٣، والرضي ٣٢٤/٢، والإقليد ص ٧٤٦.

(١) ما بين المعقوفين يفترق إليه السياق، والقول بأن الجملة ليست نكرة ولا معرفة هو قول الرضي في:
شرحه ٣٢٣/٢ حيث قال: "اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتذكير من
عوارض الذات، إذ التعريف جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية، والتذكير ألا يشار بها إلى
خارج في الوضع، وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرض لها التعريف والتذكير ١. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفترق إليه السياق، والقول بأن الجملة ليست نكرة ولا معرفة هو قول الرضي في:
شرحه ٣٢٣/٢ حيث قال: "اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتذكير من
عوارض الذات، إذ التعريف جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية، والتذكير ألا يشار بها إلى
خارج في الوضع، وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرض لها التعريف والتذكير ١. هـ.

(٣) سورة الجمعة من الآية (٥).

(٤) سورة العنكبوت من الآية (٤١).

(٥) سبق تخريجه في قسم التحقيق. والشاهد قوله (الليم يسنى) فـ (يسنى) نعت لـ (الليم) وهو معرفة.

(٦) أنظر: حاشية يس على الفاكهي ٢١٧/٢، وأنظر: ابن عقيل ١٨٣/٢.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٦٢٨/٢.

(٨) وهم بعض الكوفيين وابن الأثير حيث أوجبوا أن تكون الجملة الواقعة خبراً خبرية، أنظر: ص ٢٢٢.

فإن قلت: هذا منقوض بنحو قوله: جازوا يمدق هل رأيت الذئب قط؟ (١).

(١) من الرجز للعجاج في: ملحق ديوانه ص ٤٠٤، والتصريح ١١٢/٢، والخزانة ١٠٩/٢، والدرر ٣٦٦/٢، وانظره في: أمالي ابن السجري ٤٠٧/٢، وابن يعيش ٥٣/٣، وشرح المصنف ٦٢٨/٢، والرضي ٢٩٦/١، وشرح صعدة الحافظ ٥٤١/١، والمعنى ٢٧٤/١، وشرح ابن عقيل ١٨٥/٢. وقد روى: جازوا بضمح، يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جازوا بلمن مخطوط بالماء حتى صار لونه في العتية يشبه لون الذئب، والشاهد فيه: وقوع الجملة الإنشائية (هل رأيت الذئب) نعتاً لقوله: (مدق)، لكن على تقدير: جازوا يمدق مقول عنده هذه الكلمة.

فالأول يتبعه في: الإعراب، والتعريف والتكثير، والإفراد والتثنية والجمع،

ويلزم الضمير، ويوصف بحال الموصوف، وحال متعلقه مثل: مررت برجل حسن غلامه.

فإن الجملة الاستفهامية وقعت صفة هذا.

قلت: مثل ذلك متاويل لأنه في تقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط^(١)

ويلزم في الجملة التي تقع صفة للذكورة الضمير العائد إلى الموصوف ليربط تلك الجملة به كما كان ذلك في الخبر، ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل قام عمرو، لم تكن ربطت بينهما بشيء، فتقع أجنبية^(٢).

ويوصف أي: يصح أن يكون الوصف بحال الموصوف، أي: بصفة قائمة به حقيقة كما في نحو قولك: مررت برجل قائم، فإن القيام قائم برجل حقيقة، ويصح أن يكون باعتبار حال متعلقه، أي: يتعلق بالموصوف على معنى أن يكون التوصيف بصفة قائمة بالغير الذي له تعلق بالموصوف كما في مثل قولك: مررت برجل حسن غلامه، فإن (الحسن) صفة قائمة بـ (الغلام) وهو متعلق لـ (رجل) فكان صفة له من حيث اللفظ والمجاز وإن لم يكن به حقيقة^(٣).

أما صحة^(٤) الوصف بحال الموصوف فعلى القياس، وأما صحته بحال ذلك الغير فلتحصل الدلالة على معنى في متبوعه^(٥).

فالأول أي: الصفة التي باعتبار حال الموصوف يتبعه أي: [يتبع]^(٦) الموصوف في عشرة أشياء: في الإعراب أي: في الرفع والنصب والجر، فهو ثلاثة [يتبعه في واحد]^(٧) منها بأن يكون مرفوعاً إن كان الموصوف كذلك، وعلى هذا القياس في النصب والجر،

(١) أنظر: ابن السجري ٤٠٧/٢، وشرح المصنف ٦٢٩/٢، والرضي ٣٢٦/٢، والارتشاف ١٩١٦/٤.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٢٩/٢، والرضي ٣٢٥/٢، والأصيهائي ص ٤٩٣، والهمع ١١٩/٣.

(٣) قال ابن القوائن ص ٣٤٩: "وفي دخول هذا القسم تحت حد الوصف نظراً لأنه لا يدل على معنى في متبوعه، بل على معنى في متعلق متبوعه، فيجب أن يقال: النعت تابع يدل على معنى في متبوعه أو في متعلق متبوعه" أ. هـ.

(٤) في الأصل: (أما صحته) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٦٣٠/٢، وقال الأصيهائي ص ٤٩٤: "وإنما جاز الوصف بحال متعلق الموصوف لتزله منزلة حاله كما في الخبر، لحصول الفائدة بذلك" أ. هـ، وأنظر: الرض

٣٢٦/٢.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

وفي التعريف بأن يكون الوصف معرفة إن كان الموصوف معرفة، وفي التذكير بأن يكون
نكرة إن كان

والجمع، والتذكير والتأنيث، والثاني يتبعه في الخمسة الأول،

الموصوف كذلك، وفي الإفراد بأن يكون مفرداً إن كان الموصوف مفرداً، وفي التأنيث بأن يكون
مثنى إن كان الموصوف مثنى، وفي الجمع بأن يكون جمعا إن كان الموصوف جمعا، وفي
التذكير بأن يكون مذكراً إن كان الموصوف مذكراً، والتأنيث بأن يكون مؤنثاً إن كان الموصوف
مؤنثاً، إلا إذا كانت الصفة بحيث يستوي فيها المذكر والمؤنث^(١) كـ (فعول) بمعنى الفاعل،
و(فعليل) بمعنى المفعول، فإن مؤنثه يجري مجرى المذكر [أو مؤنثه تجرى على المذكر]^(٢) كـ
(علامة) مثلاً.

أما وجوب^(٣) التأنيث في الإعراب فلأن إعراب التابع ينصب عليه من الجهة التي
أعرب بها متبوعه، فيجب الموافقة لذلك، وأما في التعريف والتذكير فلأن ذات النعت هو
ذات منعوته فيجب القصد إلى موافقتها في ذلك لتوافقهما في قصد المعنى المراد، ولو لم
يتوافقا فيهما يكون ذات أحدهما معينة والآخر غير معينة، فيلزم عدم اتحادهما، إذ المعين
ليس غير المعين، وهو خلاف الواقع، وأما في الخمسة الباقية فلأن الصفة في المعنى للذات
المتبوع لها، فوجب مطابقتها فيها، إذ لو تخالفا في شيء ملها لتخالفا للذات فيختل المعنى.

والثاني، أي: الصفة التي باعتبار حال متعلق الموصوف يتبعه، أي: الموصوف في
الخمس الأول من تلك العشرة، أي: في الرفع والنصب والجر، والتعريف والتذكير، بأن
يكون الصفة في كل من ذلك على مطابقة الموصوف.

وإنما يتبعه^(٤) في هذه الخمسة لأنها أحكام ليست من أحكام الأفعال، وإنما هي من أحكام
الأسماء، فوجب أن يجري في الاسم الواقع صفة باعتبار الأول لأنها له^(٥) باعتبار الاسم.

وقيل^(٦): لأنها / لما جعلت صفة له من حيث اللفظ والمجاز^(٧) جعلت تابعة^(٨) له في (١/٦٩)

(١) الصفة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث على ضربين: منه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في سقوط
علامة التأنيث نحو: فعول بمعنى فاعل مثل: صبور، وشكور، ونحو: فعيل بمعنى مفعول مثل: كف
خضيب، ولحية ذهين، ومنه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في لزوم التاء نحو: علامة، ونسابة. انظر: ابن
يعقوب ٥٥/٣، ٥٦، وانظر: الأصبهاني ص ٤٩٥.

(٢) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق، وانظر: المفصل ص ١٥٠، ولباب الإعراب ص ٣٩٠.

(٣) وهذا تحليل ابن الحاجب في: شرحه ٦٣٠/٢، ٦٣١، انظر: ابن القوام ص ٣٥٠.

(٤) انظر هذا التعليل في: الإيضاح لابن الحاجب ٤٤٥/١، والإقليد ص ٧٥١.

(٥) في الأصل: (لا) وهو خطأ، وما أثبتته من: الإيضاح للمصنف ٤٤٥/١.

(٦) هذا قول صاحب المتوسط، انظر: الشرح المتوسط ص ٢٦٥.

(٧) في المتوسط: (من حيث المجاز واللفظ).

(٨) في المتوسط: (تابعاً).

هذه الأشياء مراعاة للفظ .

وفي البواقي كالفعل، ومن ثمة حسن: قام رجل قاعد غلمانته، وضعف: قاعدون غلمانته، ويجوز: قعود غلمانته

ولا تتبع تلك الصفة الموصوف [في] ^(١) البواقي أي: في الخمسة الباقية، بل يكون في الحكم كالفعل؛ لأن التبعية ^(٢) في تلك الخمسة في القسم الأول إنما كانت باعتبار الفاعل بأن يكون ضميراً للمتقدم، وهنا ليس الفاعل ذلك، بل هو وهنا هو المتأخر عنه في الحقيقة. ومعنى كون النعت كالفعل ^(٣) أنه في هذا القسم مسند إلى ما بعده، كما أن الفعل مسند إلى ما بعده، فكما أن الفعل يقر إذا كان فاعله ظاهراً سواء كان تثنية أو جمعا على الأخص، كذلك الصفة، وكذلك كما أن الفعل يجب تذكيره إذا كان الفاعل مذكراً، وتأنثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، ويجوز الأمران إذا كان مؤنثاً غير حقيقى فكذلك النعت بالنسبة إلى ما بعده.

ومن ثمة أي: من أجل أن الحكم في هذا القسم كحكم الفعل حسن أن يقال: قام رجل قاعد غلمانته بإفراد الصفة مع جمع فاعلها، كما حسن أن يقال: قام رجل قعد غلمانته.

ومن أجل ذلك ضعف أن يقال: قام رجل قاعدون غلمانته بجمع الصفة مع جمع فاعلها، كما ضعف أن يقال: يقعدون غلمانته ^(٤)، وإنما ضعف ذلك في الفعل لإيهامه في الظاهر أن يكون للفعل فاعلان، وفي الصفة شبه اجتماعهما.

ويجوز أن يقال من غير ضعف: سررت برجل قعود غلمانته ^(٥) مع أن الوصف فيه جمع، مثله في: قام رجل يقعدون غلمانته، فكان هذا جواباً عن سؤال مقدر، وجه تقرير

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وما أثبت من: المتن ص ١٣٠.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٣١/٢.

(٣) قال ابن القواس ص ٣٥٠: "الصفة لما لم تكن له، بل لمتعلقة، لم يكن فيها ضمير يرتفع بها لإسنادها إلى الظاهر جرت مجرى الفعل، فتوحد مع المعنى والمجموع، وتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نظراً إلى الفاعل" أ. هـ. وأنظر: شرح ابن عقيل ١٨٠/٢، والأشمونى ٦١/٣، والتصريح ١١٠/٢.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٦٣٢/٢، وقال الرضى ٣٣٢/٢: "ضعف (قاعدون غلمانته) أقل من ضعف (يقعدون غلمانته) لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب الأكثر، وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف، بخلاف الألف والواو في معنى الاسم ومجموعه فإيهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع، ولو كانا فاعلين، لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو: رأيت قاعدتين، وقاعدتين، بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذى لا فاعل له نحو: الزيدان والزيدون" أ. هـ.

(٥) قال ابن الحاجب ٦٣٢/٢: "وإنما جاز: قام رجل قعود غلمانته لمجيبه على صيغة لم يثن بهما الفعل، بخلاف (قاعدون) فإنه مشبه لقولك: (يقعدون)، فلم يلزم من امتناع (قاعدون) امتناع (قعود)" أ. هـ. وأنظر وجه جواز ذلك في: الرضى ٣٣٢/٢، وابن القواس ص ٣٥١، والأصهبلى ص ٤٩٦.

السؤال ظاهر، وأما وجه تقرير الجواب فبالفرق بين صورتين، يعني: ثبوت النسب في (قاعدون)

والمضمر لا يوصف،

[مثل] ^(١) ثبوته في (يقعدون) لكونه مثله في الحكم المذكور والحركات والسكنات، و(قعود) ليس كذلك لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل ضرورة أنه يخالفه في الحركات والسكنات، بخلاف (قاعدون) فلم يلزم من ثبوت الضعف في (قاعدون) ثبوته في (قعود).

واعترض عليه بأن الحكم بأنه كالفعل إن كان من جهة أنه مسند ^(٢) إلى ما بعده فينبغي أن يمتنع (قعود غلماؤه) كما يمتنع (قاعدون غلماؤه)، وإن كان لأجل تشاركهما في الحركات والسكنات فينبغي أن يقال: وفي البواقي كالفعل إذا كان النسب مشاركا له في الحركات والسكنات ليختص الحكم بتلك الصورة، مع أن قوله (فينبغي أن يمتنع) محل نظر.

والمضمر لا يوصف ^(٣) أي: لا يجوز أن يكون المضمر موصوفا بشيء، وذلك لأن ^(٤) أصل الصفة أن تكون للتوضيح أو للتخصيص، فالمضمر لكونه في غاية الوضوح لا يجوز وصفه لذلك لا متناع توضيح الواضح وتخصيصه، ولم يوصف للمدح والذم أو غيرهما - أيضا - حذراً على عدم جواز وصفه لما هو الأصل في باب الوصف ^(٥).

وبهذا ينفع ما قيل: إن هذا لا ينهض ^(٦) دليلاً على عدم جواز وصف المضمر؛ لأن الصفة غير منحصرة في إفادتها فيهما.

وإنما قلنا: إن المضمر في غاية الوضوح لأن المتكلم أعرف المعارف، والمخاطب قريب منه، فحمل الغائب ^(٧) عليهما.

وقيل: فيه أيضا وضوح بغضه عن توضيح الوصف؛ لأنه إنما يذكر بعد تقدم ما يعود هو إليه، فصار بمنزلة وضع اليد عليه ^(٨).

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) في الأصل: (مسنداً) وهو لحن.

(٣) قال سيويو ١١/٢: "واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك تضمنر حين ترى أن المحدث قد عرف من تغنى "أه" أنظر: المقضب ٢٨٤/٤، وابن عيثر ٥٦/٣.

(٤) أنظر: الرضى ٣٣٣/٢، والأصبهاني ص ٤٩٦، والإقليد ص ٧٥٣، والبيان في شرح اللع ص ٢٢٤.

(٥) أنظر: البسيط لابن أبي الربيع ٣٢١/١.

(٦) في الأصل: (تنهض) وهو تصحيف.

(٧) أجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَنِيُّ الْحَكِيمُ)، وقوله: مَرِرتَ به المسكين. أنظر: الرضى ٣٣٣/٢، وقوى ابن مالك رأيه فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم نحو: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وصرو غضب عليه الظالم المجرم، وغلماؤك الطيف به البائس المنكين. وقال: "غير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً، وفيه تكلف" أهر أنظر: شرح التسهيل ٣٢١/٣، وأنظر: رأى الكسائي في: الأرتشاف ١٩٣١/٤، والمساعد ٤١٩/٢، والهمع ١٢١/٣، والأشعموني ٧٣/٣.

(٨) أنظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٧٥.

ولا يوصف به، والموصوف أخص أو مساو.

ولا يوصف به^(١) أي: لا يجوز أن يوصف شيء بالمضمر؛ لفقدان معنى الوصفية فيه وهو: الدلالة على معنى في المتبوع، فإن المضمر لم يوضع للدلالة على المعنى، بل للدلالة على الذات ولذلك امتنع إضمار الحال^(٢).

والموصوف أخص، قال بعضهم^(٣): المراد بكونه أخص أن يكون أعرف من الصفة بحسب درجات التعريف.

أو مساو له فيه، وذلك لأن^(٤) الموصوف هو المقصود بالنسبة، والصفة غير مقصودة بها؛ لأن المقصود بها الدلالة على المعنى الذي في الذات، فلو جعل الموصوف أنقص^(٥) من الصفة في ذلك للزم أن يكون الصفة التي في حكم القسمة أعرف مما هو المقصود بالنسبة في الدلالة على الذات^(٦) المرادة، وذلك غير لائق بالقياس.

ففيه نظر^(٧)؛ لأن عطف البيان قد يكون أخص من متبوعه، مع كون المتبوع هو المقصود بالذات، والبذل مع كونه مقصوداً^(٨) قد يكون من المعرفة نكرة.

وأما الاعتراض بأن الموصوف لما كان أعرف من الصفة فكيف توضحه، مع أن الوصف في المعارف للإيضاح؟، فمدفوع بجواز أن يحصل الإيضاح بسبب اجتماعهما، وهو ظاهر.

(١) قال الميرد: "والمضمر لا يوصف به لأنه ليس بتخلية ولا نسب" اهـ، انظر: المقضب ٢٨٤/٤.

(٢) هذا قول ابن الحاجب في الإيضاح ٤٤٦/١، والكيشي في الإرشاد ص ٣٧٥ واعتراض عليه الرضي بقوله: "وقول بعضهم: لم يقع صفة لأنه لا يدل على معنى" فيه نظر، إذ هو يدل على ما يدل عليه مفترقاً، فلو رجع إلى دال على معنى كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، لدل أيضاً عليه كقولك: زيد كريم وأنت هو" اهـ، وانظر: حاشية الصبان ٧٣/٣.

(٣) ومثلهم: الرضي في: شرحه ٢٣٤/٢، وانظر: الأصبهاني ص ٤٩٧.

(٤) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٦٣٣/٢، وانظر: العلل للوراق ص ٢٣٥.

(٥) يعلل الرضي لعدم كون الموصوف أنقص من الصفة بقوله ٣٣٦/٢: "وإما لم يجز أن يكون التعت أخص من المنوعات لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى تعت، وإلا زاد عليه من التعت ما يزداد به المخاطب معرفة" اهـ.

(٦) في الأصل: (ذات) وهو تضيف، وانظر: الأصبهاني ص ٤٩٧.

(٧) انظر هذا النظر في: السابق نفسه.

(٨) في الأصل: (مقصود) وهو لحن.

ومن ثمة لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله،

وأما جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فإنما يكون إذا ظهر أمر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من إطلاق الصفة.

وقال البعض الآخر: المراد من كونه^(١) أخص ما يكون مستلزما من غير عكس، وذلك لأن الصفة لو لم تكن^(٢) أعم من الموصوف بهذا المعنى، بل اختصت به على وجه لا يكون لغيره، فلا شك في أنه يحصل الاكتفاء بها ولا يحتاج إلى ذكر الموصوف كما في نحو أن تقول: الجسم المتحيز، فإنه لا فائدة في الجمع بينهما لإفادة كل منهما ما يفيد الآخر.

ثم المراد من الخصوص بحسب المفهوم لا بحسب الخارج، فلا ينتقض به الحيوان الناطق، فإن (الناطق) وإن كان أخص من (الحيوان) بحسب الخارج، لكنه أخص منه بحسب المفهوم، فإن مفهومه: شيء له النطق وهو أعم من أن يكون حيوانا أو لغيره، وإلا لكان (الناطق) مستلزما للحيوان بحسب المفهوم، وليس كذلك^(٣).

فإن قلت: هذا غير سديد لكونه معترضا عليه بمثل: شيء طويل، وأيضا يستلزم ذلك كون قوله (أو مساو) ضائعا؛ لأن المعنى منه أن يفيد أحدهما ما يفيد الآخر، فهم ردوه كما عرفت!

قلت: لعل هذا ليس بمراد للمصنف بقرينة قوله: ومن ثمة أي: ومن أجل أن الموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة أو مساويا لها في التعريف لم يوصف ذو اللام، أي: المعروف بها إلا [أي]^(٤): يوصف ذو اللام بمثله، أي: بالمعرف باللام، أو، أي^(٥): يوصف ذو اللام بالمضاف إلى مثله^(٦) أي: إلى المعروف باللام.

وإنما جاز وصفه بهما لحصول المساواة في التعريف بين الصفة والموصوف حينئذ، أما في الأول نحو: الرجل العالم، فظاهر، وأما الثاني نحو: الرجل ذو اللام، لأن حكم المضاف إلى المعرف باللام كحكم المعرف باللام، فيكون مساويا له على رأي، ويكون الموصوف أخص منه على رأي.

ولم يجز وصفه بغيرهما من المعارف^(٧) لانتفاء الوصفية في الأعلام والمضمرات لما عرفت، وكون المبهمات والمضاف إلى أحد هذه الأشياء الثلاثة أعرف بالنسبة إلى المعرف باللام.

(١) النظر: المقصد في شرح الإيضاح ٨٣٩/٢.

(٢) في الأصل: (يكن).

(٣) النظر: شرح الأصبهاني ص ٤٩٧، وفيه مثل هذا.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: (لا) وهو تصحيف.

(٦) هذا معنى قول سيبويه ١٧/٢ * فاما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام ٨٣- النظر: المقصد ٢٨٣/٤، والإيضاح ص ٢٩٠، وتوجيه اللع ص ٢٦٢، وشرح المصنف ٦٣٣/٢.

(٧) قال ابن يعيش ٥٨/٣ * ولا يوصف ما فيه الألف واللام بغير ذلك لأنه أقرب إلى الإيهام من سائر المعارف ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات فتقول: مررت بالرجل مثلك، وإلى الأمر بالعلام غيرك فيكرمى * اهـ. والنظر: الأصبهاني ص ٤٩٧.

وإنما التزم وصف باب (هذا) بذي اللام للإيهام، ومن ثمة ضعف: مررت بهذا الأبيض،

ولما كان قوله: "والموصوف أخص من الصفة أو مساو لها"، مظنة اعتراض^(١) بأن يقال: إن هذا يستدعي جواز وصف المبهم [بالمضاف إلى مبهم]^(٢) و[بالمضاف]^(٣) إلى المعرف باللام لكونه أخص منهما، ولكنه لا يجوز وصفه بواحد منهما إلا بالمعرف باللام بدليل قوله: إنما التزم أن يكون وصف باب هذا أراد به أسماء الإشارة التي لغير المكان - بذي اللام^(٤) أشار إلى جوابه بقوله: للإيهام، يعني: كان القياس أن يجوز وصف المبهم بما^(٥) ذكر، إلا أنه ترك والتزم وصفه بذي اللام لاقتضاء الإيهام الحاصل في ذاته ذلك.

وتفصيله^(٦): أن المبهم للإيهام لا يدل على حقيقة الذات المعين المشار إليه به، فيقتضي لذلك في وصفه ما يبين ذاته، والأسماء الدالة على الذات القابلة للموصوف هي أسماء الأجناس ومع ذلك لا بد من تعريفها لتطابق موصوفها بشيء يقصد به تعريفها باعتبار معناها في نفسها، وذلك إنما يكون باللام، فإن الموضوع لتعريف الحقيقة هو اللام لا غير.

قيل: فيه نظر؛ لأنه قد يوصف بالموصول كما في قوله تعالى: {أَهَذَا الَّذِي كَذَّبْتَ عَنْكَ} ^(٧) وأجيب عنه بأن الوصف بالموصول محمول على الوصف بذي اللام لأنه مع صلته بمعناه^(٨)، مع أن أصله عند أكثر أصحابنا (لذي) والالف واللام فيه للتعريف.

ومن ثمة أي: ومن أجل أن الغرض في وصف اسم الإشارة تبيين الذات ضعف التوصيف بوصف عام لا يختص بنوع دون نوع ك (الأبيض)^(٩) في قولك: مررت بهذا

(١) انظر هذا الاعتراض وجوابه في: شرح المصنف ٦٣٤/٢، والرضي ٣٣٨/٢، والأصيهاتي ص ٤٩٨.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبتته من: شرح المصنف ٦٣٤/٢.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبتته من: شرح المصنف ٦٣٤/٢.

(٤) قال سيبويه ٧/٢: "واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً". هـ النظر: المقترض ٢٨٢/٤، والإيضاح ص ٢٩٠، وتوجيه اللمع ص ٢٦٢.

(٥) في الأصل: (لما) وهو تصحيح.

(٦) هذا قول ابن الحاجب في: شرحه ٦٣٤/٢ مع تصرف يسير، وقال سيبويه ٧/٢: "وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشيء واحد، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في (زيد) و(عمرو) إذا قلت: مررت بزيد الطويل، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يُعرف بها، وكذلك أردت أن تقول: مررت بالرجل، وكذلك إنما ذكرت (هذا) لتقرب به الشيء وتُشير إليه". هـ وانظر: العلل للوراق ص ٢٣٦.

(٧) سورة الفرقان من الآية (٤١).

(٨) النظر: الرضي ٣٣٨/٢.

(٩) قال الرضي ٣٣٩/٢: "لأن الأبيض عام لا يخص نوعاً دون آخر، كالإنسان والفرس والبقر وغيرها". هـ وانظر: الجامي ٤٣/٢، وقال الأصيهاتي ص ٤٩٨: "ضعف أن يقال: مررت بهذا الأبيض - وإن كان معرّفاً بالام التعريف - لبقاء الإيهام بحاله وعدم تعيين الذات". اهـ.

الأيض، فإن

وحسن: مررت بهذا العالم.

(الأيض) من حيث إن له دلالة على الجسم جاز الوصف به، ومن حيث إنه لا يدل على حقيقة الذات المشار إليه ضعف الوصف به، وذلك لأنه لم يوضع إلا لشيء له الأيض، فليس له دلالة على خصوصية حقيقة.

ومن أجل ذلك الغرض حسن التوصيف بوصف مختص بالذات الذي يراد بباله، كـ (العالم) في قولك: مررت بهذا العالم، فإن (العالم) وإن لم يوضع لحقيقة الذات بل لشيء له العلم، إلا أنه تبين به أن الذات المشار إليه (رجل) إذ لا يوصف به ما سواه مما يشار إليه بالإشارة، فكان في ضمنه تبين حقيقة الذات^(١).

قيل: فيه بحث؛ لأن بيان حقيقة الذات كما يحصل بالمعرف باللام، سواء كان من اسم^(٢) الجنس الدال على الذات، أو من الصفات الخاصة، كذلك يحصل بهما مضافين إلى المعرف باللام نحو: مررت بهذا رجل القوم، وبهذا عالم المدينة، لكن لا قائل بالوصف.

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأن تبين المعرف باللام للذات المرادة أقوى وأتم من تبينه بالمضاف إليه، إذ اللاحق لا يكافئ السابق في القوة، فلم يجز الإتيان باللاحق الضعيف عند وجود السابق القوي، وإن كان له نوع تبين أيضا.

(١) أنظر: شرح المصنف ٦٣٥/٢، والرضي ٣٣٩/٢، والأصيهاني ص ٤٩٩، والكناش ٢٢٨/١.

(٢) في الأصل: (الاسم).

بحث العطف

العطف: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة،

والثاني منها: العطف النسيق^(١) وهو: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه^(٢).

فالقييد الأول^(٣): يشتمل المقصود وغيره من القوابع، وبالثاني^(٤): خرج بعضها وهو: الصفة وعطف البيان، والتأكيد، لأن كلا منها ليس بمقصود بالنسبة، بل المقصود بها في هذه الأشياء هو المتبوع ومجىء الثاني إما لتوضيح الأول أو لتقرير أمره، وبقي البذل داخلًا، فخرج بالتألف؛ لأنه وإن كان مقصودًا بالنسبة، لكن متبوعه ليس بمقصود بها، وفيه نظر^(٥) لأنه منقوض به: جاءني زيد لا عمرو، فإن الثاني ليس بمقصود بالنسبة مع الأول، وإن جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني زيد لكن عمرو، فإن الأول لما كان مُضربًا عنه فلا يكون/ (١/٧٠) مقصودًا، وجاءني زيد أو عمرو، فإن المقصود بالنسبة أحدهما لا يعينه، فلا يكون التابع مقصودًا بالنسبة مع متبوعه ههنا، وإيضًا منقوض ببذل الكل فإن كون الثاني مقصودًا ههنا يستلزم كون الأول مقصودًا أيضًا.

اجيب: بأن المراد به (المقصود) في التعريف هو أن لا يكون مبینًا للمتبوع ولا مقررًا له، وأن يكون الأول معتمد الحديث، ولا يكون توطئة لغيره، فلا خفاء في صدقه حينئذ على الصور المذكورة.

وقد يجاب بوجه آخر وهو: أن التابع والمتبوع مقصودان في الصور الأربعة، وإن كان أحدهما بالنفي والآخر بالإثبات في الثلاثة الأول، فإن النفي والإثبات خارجان عن نفس النسبة، وكل واحد منهما جائز القصد في الرابعة، والمبذل منه ليس بمقصود أصلاً في عرض المتكلم. ويتوسط بينه أي: بين التابع الذي هو العطف وبين متبوعه أي: متبوع ذلك التابع أحد

(١) سمي نسيقاً إما لمتابعته الأول، مأخوذ من قولهم: تمتت الشيء إذا أتيت به متتابعاً، وإما لمساواته الأول في الإعراب من قولهم: (تغتر نسيق) إذا كان مستوى الأسنان. انظر: ابن يعيش ٧٤/٣، وابن القواس ص ٣٥٥.

(٢) قال الرضي ٣٥٤/٢: "يعنى بالنسبة نسبة الفعل إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، ونسبة الاسم إذا كان مضافاً

(٣) انظر: شرح المصنف ٦٣٦/٢، والرضي ٣٥٤/٢.

(٤) في الأصل: (فبالتالي).

(٥) للاحتراز عن مثل هذا النظر قبل الرضي ٣٥٤/٢: "ويخرج بقوله: (مع متبوعه) العطف به (لا

ولكن) و(أم) و(إما) و(أو) لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه ١٠.

هـ. وانظر: ابن القواس ص ٣٥٥، والأصيهاني ص ٥٠٣.

الحروف العشرة، قال المصنف^(١): " هذا شرط بعد تمام الحد؛ لأن الحد بما قبله قد تم، ولم يستغن بقوله: (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) لأن الحرف يتوسط^(٢) بين

(١) أنظر: شرح المصنف ٦٣٦/٢ وليس فيه كلمة (هذا).
(٢) في شرح المصنف: (لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات).

وسايتي، مثل: قام زيد وعمرو، وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل
مثل: ضربت أنا وزيد.

الصفات، وغرضنا حد يفصلها^(١) عنها، فلو حد العطف بذلك لتدخل فيه بعض الصفات.
فقول: إن أراد أن هذه الحروف قد تتوسط بين النعتين كما يدل عليه عبارته في أمالي
الكافية حيث قال^(٢): "وهذا يرد عليه: جاءني^(٣) زيد العالم والعاق، فإنه تابع يتوسط^(٤) بينه وبين
متبوعه أحد الحروف العشرة وليس بعطف في التحقيق، وإنما هو باق على ما كان عليه في
الوصفية، وإنما جاز^(٥) ادخول حرف العطف في الأصل^(٦) لنوع من الشبه بالمعطوف ولما بينهما
من التغاير.

فلعدوله وجه، ويندفع بذلك أيضا الاعتراض بالصورة المذكورة على التعريف الأول.
وإن أراد أنها تتوسط بين النعت والنعت فالحق أنه لا وجه له؛ لأن ما ذكر مثلاً لهذا
الضرب قد عد حملة عليه سهواً ظاهراً، كذا ذكر في كتب المعاني، لكن فيه بحث يذكر^(٧) في
سطحه.

والاعتراض الذي يورد بعطف الجملة على الجملة، أو يعطف الحرف على الحرف،
يندفع بتخصيص الدعوى، أو بحمل الأقل على الأكثر، وسيتأتى بحث حروف العطف في باب
الحروف إن شاء الله تعالى^(٨)، ومثاله مثل: قام زيد وعمرو فإن (عمراً) مقصود بالنسبة مع
(زيد).

وإذا عطف أي: إذا أريد عطف الاسم على الضمير المرفوع المتصل أكد ذلك الضمير
المرفوع المتصل أولاً بمنفصل ثم عطف عليه كما في مثل: ضربت أنا وزيد^(٩)؛ لأن
الضمير^(١٠) المرفوع المتصل قد تأكد اتصاله بما يتصل به معنى لأنه فاعله، ولغظاً لأنه
جعل إلا أن يقع فصل فيجوز تركه نحو: ضربت اليوم وزيد كجزء منه، ولذلك^(١١) أسكنوا

(١) في الأصل: (يفصله) وما أثبتته من شرح المصنف ٦٣٦/٢.

(٢) انظر: الأمالي ١٠٢/٣.

(٣) في الأمالي: (جاء).

(٤) في الأمالي: (توسط).

(٥) في الأمالي: (حسن).

(٦) قوله: (في الأصل) لينت في الأمالي.

(٧) في الأصل: (تذكر).

(٨) انظر: قسم التحقيق.

(٩) هذا مذاهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز العطف عليه في اختيار الكلام من غير تأكيد ولا ما يقوم
مقامه، واستدلوا على ذلك بالمعاني، والقياس على الضمير المنصوب المتصل، وعلى النبل. وانظر تفصيل هذه
المنال في: الكتاب ٣٧٨/٢، ومعنى القراء ٩٥/٣، والإنصاف ٤٧٤/٢، واللب اللعبري ٤٣١/١، وابن يعيش
٧٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/١، وشرح التسهيل ٣٧٣/٣، وشواهد التوضيح ص ١١٤، والرضي
٣٥٧/٢، وشرح الألفية لابن النظم ص ٢١١، والبحر ٢٥٢/١، والمنهاج ٤٦٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٧/٢.

(١٠) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٦٣٧/٢، وانظر: الفوائد والقواعد ص ٣٨٩.

(١١) في الأصل: (وكذلك) وما أثبتته من: شرح المصنف ٦٣٧/٢.

اللام لأنهم لم يجدوا الكلمة

وإذا عطف على المضمَر المجرور أعيد الخافض مثل: مررت بك وبزيد.

رباعية جميع حروفها متحركة إلا مع تاء التانيث، فلما صار كالجاء منه كرهوا أن يعطف عليه اسم مستقل، فأتوا أولا باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كأنهم عطفوا عليه في الصورة، وإن كان العطف على المتصل في الحقيقة لكون المقصود بالنسبة ذلك.

واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور فإن العطف فيهما يجوز بدون التأكيد نحو: ضربتك وزيدا، ومررت بك وبزيد، وإنما جاز في الأول لغوات تأكد الاتصال، وفي الثاني لوجوب إعادة الخافض، وتلك مائعة عن أن يكون العطف على جزء الكلمة.

وبالمتصل عن المنفصل وإن كان مرفوعا، فإن العطف يجوز فيه بدون التأكيد نحو: أنا وزيد، لعدم المانع.

إلا أن يقع فصل بين ذلك الضمير المرفوع وبين ما عطف عليه فيجوز تركه، أي: ترك التأكيد بالمنفصل لأجل العطف مع جواز [الإتيان به أما] ^(١) الإتيان فلما مر كما في قوله تعالى: {مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا} ^(٢)، وأما تركه ^(٣) فلطول الكلام، والاعتماد على الفصل ثم الفصل قد يكون قبل واو العطف كما في مثل: ضربت اليوم وزيدا يرفع (زيد) على أن يكون معطوفا على ضمير المتكلم وقد يكون بعدها كما في قوله تعالى: {مَا أَسْرَحْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} ^(٤).

وإذا عطف أي: إذا أريد عطف الاسم على المضمَر المجرور أعيد الخافض أي: الجار في المعطوف، سواء كان حرفا كما في مثل: مررت بك وبزيد، أو اسما كما في مثل قولك: المال بينك وبين زيد ^(٥).

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٦٣٨/٢.

(٢) سورة النحل من الآية (٣٥).

(٣) أنظر: شرح المصنف ٦٣٨/٢.

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٤٨).

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على المضمَر المجرور من غير إعادة الجار واستلوا بالمعاق، والقياس على عطف الظاهر على الظاهر نحو: مررت بزيد وعمرو، ووافق الكوفيون كثير من النحاة منهم قطرب، وبوتس، والأخفش، وصحح ابن مالك المذهب الكوفي، واختاره أبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والثعلبي، والمرادي، والقرطبي، ورجحه الزبيدي. ونظر في تفصيل المسألة وأدلة كل فريق في: الكتاب ٣٨٢/٢، ومعاني القراء ٣٥٢/١، ٨٦/٢٩٠، ٢، ومعاني الزجاج ٦/٢، وإعراب النحاس ٤٣١/١، ومجالس العلماء للزجاجي ٣٢٠، والحجة للقراء السبعة ١٢١/٣، واللمع ص ١٥٧، والإنصاف ٤٦٣/٢، والتهذيب للعسكري ٤٣٢/١، وإسلام ما بين يده الرحمن ٩٢/١، ٧٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/١، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣، وشرح صعدة الحافظ ٦٥٩/٢، وشواهد التوضيح ص ٥٣، وتفسير القرطبي ٣/٥، والرضي ٣٥٧/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ٢١٢، واليسيط لابن أبي الربيع ٣٤٥/١، والأزرق ٢٠١٣/٤.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وذلك لأن^(١) اتصال المضمّر المجرور بالجار أشدّ من اتصال الفاعل بعامله حيث لا ينفصل المجرور عن جاره مضمراً كان أو مظهراً، ومواء كان جاره حرفاً أو اسماً بخلاف الفاعل، فبهذا الاعتبار صار كجزء من الكلمة، فكرهوا أن يعطف عليه اسم مستقل وليس في الكلام مجرور منفصل ليؤكد به ثم يعطف عليه، وتؤكد به بالمرفوع المنفصل وإن كان/ جائزاً لكنه خلاف القياس، فلا يجعل أصلاً، (٧٠/ب) فوجب إعادة الجار ليكون عطف المجموع على المجموع والمعطوف عليه مستقلاً بنفسه، أو لأن المجرور^(٢) لشدة اتصاله بالجار نُزِّل منزلة التثوين منه، فكما لا يصح العطف على التثوين لا يصح على المضمّر المجرور لكونه بمنزلة، والجامع بينهما عدم استقلال كل منهما، فلا ينتقض بالمضاف إليه.

وإنما قيد المجرور بالمضمّر لأنه لو كان مظهراً جاز العطف عليه من غير إعادة الجار نحو: سررت بزيد وعمرو، وذلك لأن اتصال المظهر بالجار ليس كاتصال المضمّر به لتثبوت الاحتياج بخلافه.

فإن قلت: قد ورد العطف على المضمّر المجرور من غير إعادة الجار كما في قوله تعالى: {تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} ^(٣) بالجر على قراءة حمزة^(٤)، وقول الشاعر:

فَادْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٥)

والبحر ٣٨٧/٢، وأوضح المبالغة = ٣٩٢/٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٩، والمساعد ٢/٤٧٠، والتلaff
النصرة ٦٢، والتصريح ١٥٢/٢، والأشباه والتظرف ٢/٢٤٦، والأشتموني ١١٤/٣.

(١) أنظر: شرح المصنف ٦٣٩/٢، والرضي ٣٥٧/٢، وابن القواس ٣٥٩، والأصبهاني ص ٥٠٦.
(٢) أنظر: الإنصاف ٤٦٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٠، وشرح التسهيل ٣/٣٧٥، وابن القواس ص ٣٦٠.

(٣) سورة النساء من الآية (١)، وهي قراءة حمزة أنظر: الحجة للقراء السبعة ١٢١/٣، وبها قرأ إبراهيم النخعي وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش. أنظر: إعراب النحس ٤٣١/١، وإعراب القراءات السبع وعلها ١/١٢٧، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ١٨٨، والبحر ٣/٤٩٧.

(٤) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة، القيمي الكوفي أحد القراء السبعة، ولد سنة ٨٠ هـ توفي سنة ١٥٦ هـ، أخذ عن سليمان الأعمش وغيره. أنظر: غاية النهاية لابن الجزري ١/٢٦١.

(٥) عجز بيت من البسيط وصنعه: فالיום قرّبت تهجونا وتشتبنا، وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل ٣٨٣/٢، وأنظره في: الإنصاف ٤٦٤/٢، والتبصرة ١/١٤١، وابن يعيش ٣/٧٨، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشلا ص ٤٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٢، وشرح التسهيل ٣/٣٧٦، والرضي ٣٥٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٠. والشاهد قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الاسم الظاهر على ضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهذا جائز عند الكوفيين.

والمعطوف في حكم المعطوف عليه، ومن ثمة لم يجز في: ما زيد بقائم - أو قائما - ولا ذاهب عمرو، إلا الرفع.

قلت: الأول ليس بقوى في الاحتجاج لأنه قيل: إن الواو فيه للقسام لا للعطف^(١).
والثاني: شاذ لا يقاس عليه^(٢).

والمعطوف في حكم المعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع، فلو عطف على الخبر يجب أن يكون المعطوف صالحاً لأن يكون خبراً، فكذلك إذا عطف على الصلة يجب أن يكون صالحاً لها باشتراكه على الضمير العائد إلى الموصول، وهكذا في سائر الاعتبارات^(٣).

وذكر بعضهم^(٤) أن المعطوف ليس في حكم المعطوف عليه في جميع الوجوه، لجواز أن يقال: يا زيد والحارث، ورب شاة وسخلتها، مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام، وامتناع دخول (رب) على المعارف.

ومن ثمة أي: ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما ذكر لم يجز في مثل: ما زيد بقائم أو قائما ولا ذاهب عمرو، إلا الرفع في (ذاهب)^(٥) لأنه لو لم يكن مرفوعاً لكان إما مجزوراً أو منصوباً وكلاهما باطل^(٦)؛ لأنهما إما يكونان بالعطف على (قائم) أو (قائما) فحينئذ يلزم أن يكون فيه ضمير يعود إلى الاسم لوجوب وجود ذلك في المعطوف عليه، مع أنه مفقود ههنا لأن (عمراً) فاعله، فوجب^(٧) رفعه على أن يكون (عمرو) مبتدأ و(ذاهب) خبره مقدما عليه، فيكون عطف الجملة على الجملة.

فإن قلت: ^(٨) قد جاز: ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو، مع أن فيه عطف ما لا

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٦٦/١، والإنصاف ٤٦٧/٢، وابن يعيش ٧٨/٣. وقد خرجت الآية على وجه ثان لم يذكره الشرح وهو: أن (الأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملقوطة بها وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها. انظر: اعراب النحاس ٤٣١/١، والفوائد والقواعد ٣٩١، وابن القواس ٣٦٠.

(٢) انظر: ابن القواس ص ٣٦٠. وتوجيه اللمع ص ٢٩٥.

(٣) انظر: شرح المصنف ٦٤٠/٢، والأمالي ٤٠/٣، والرضي ٣٦١/٢، وابن القواس ٣٦١، والجامي ٥٠/٢.

(٤) المراد ببعضهم: صاحب المتوسط في: شرحه ص ٢٧٢، وابن هشام في: شرحه ل ٨٩ ب.

(٥) قال ابن القواس ص ٣٦١: "لو جر أو نصب لحصل الاشتراك بينه وبين (قائم) فيكون خبراً عن (زيد) وهو باطل؛ لأنه لا يخلو إما أن يرتفع (عمرو) به أو بـ(ما) وكلاهما محال؛ أما امتناع رفعه به فلعدم الرابط بـ (زيد) لأنه حينئذ يكون قد أخبر عنه بفعل (عمرو) وهو اجنبى، بخلاف: ولا ذاهبا أخوه، وأما امتناع رفعه بـ (ما) فلما يلزم منه من امتناع تقديم خبر (ما) على اسمها "أمر وانظر: الرضي ٣٦٣/٢.

(٦) في الأصل: (باطلان) وهو لحن.

(٧) انظر: الجامي ٥٢/٢، وانظر: الرضي ٢٦٦/٢ باب: (خبر ما ولا المشبهتين بـ ليس).

(٨) قال ابن الحاجب ٦٤٠/٢: "فأما إذا قلت: ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو، فهذه جائزة، ولكن ليس على

يصلح

وإنما جاز: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، لأنها فاء السببية.

للخبرية على الخبر!

قلت: ليس جوازه على تقدير عطف (ذاها) على الخبر وكون (عمر) فاعله، بل على تقدير عطف الجملة على الجملة أيضا، لكن قدم الخبر على الاسم. وليس لقلنا أن يقول^(١): ليجز هذا التقدير في المسألة السابقة! لأن تقديم الخبر على الاسم في باب (ما) ممتنع.

وقوله: إنما جاز: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، إشارة إلى اعتراض^(٢) يرد على قوله: (والمعطوف في حكم المعطوف عليه)، توجيهه أن يقال: قولكم هذا منقوض بذلك المذكور، فإنه قد يعطف فيه على الصلة ما لا صلاحية له لها وهو (فيغضب) لخلوه عن العائد!

وجوابه: يستنع كون الفاء للعطف، أي: لا لسلم وجود العطف فيه، فإن الفاء في (فيغضب) ليست للعطف لأنها، أي: لأن فاء (فيغضب) فاء السببية؛ لأن معنى هذا الكلام: إن الذي يطير أنه سبب لغضب زيد هو الذباب.

وفيه نظر؛ لأن كون الفاء متضمنا لمعنى السببية، لأنها في العطفية كما في قولك: زارني زيد فأكرمته.

فالأولى في توجيه الجواب أن يقال: إن الفاء مع كونها للعطف لوجود السببية فيها يتضمن العائد، إذ التقدير: فيغضب زيد بسببه، أو عقيب، فكان في الفاء دلالة على الارتباط فجاز لذلك.

أو لأن الفاء من حيث سببيتها تجعل المعطوف والمعطوف عليه في حكم جملة واحدة، فيستغنى بذلك عن العائد في المعطوف فكانه قيل: الذي إن يطير يغضب زيد الذباب، وهذا ما ذكره ابن مالك^(٣).

عطف (ذاها) على (قاتما) و(عمر) فاعل له (ذاها) لأنه لو كان معطوفا عليه لفسد ما ذكرناه ولكن على = أن يكون (ذاها) عمرو) جملة معطوفة على الجملة التي قبلها، وقد تقدم الخبر فيها على الاسم كأنك قلت: ليس زيد قاتما ولا عمرو ذاهبا^(٤) اهـ.

(١) قال ابن الحاجب ٦٤١/٢: "فإن قلت: فلم لا نقتدر ذلك في المسألة الأولى وهي: ما زيد قاتما ولا ذاهبا عمرو؟ قلت: ذلك في (ما) متعذر لأنه لا يتقدم الخبر على الاسم معمولا لها في الجملة التي تدخل عليها، فلأن يكون ذلك في المعطوف عليها لأنه مرفوعا أجدر". اهـ.

(٢) تقدير الاعتراض أن يقال: (يطير) صلة (الذي) وفيه ضمير يعود عليها، و(فيغضب زيد) معطوف على الصلة ولا ضمير فيه يصح أن يكون صلة، فبطل عطفه على (يطير)، والجواب: أن هذه الفاء إنما جيء بها للسببية لا للعطف، ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد حرف العطف، فلذلك لو قلت: الذي يطير ويغضب زيد الذباب، لم يجز. انظر: شرح المصنف ٦٤١/٢، والأمل ٤٠/٣، والأصبهاني ص ٥٠٨، والكتايب ٢٣٠/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الثمانية ١٢٠٧/٣، وانظر: شرح التمهيد ٣٥٤/٣.

وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء، إلا في نحو: في الدار زيداً والحجرة عمرو، خلافاً لسيبويه.

وإذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين في الاقتضاء - على تقدير حذف المضاف - لم يجز ذلك العطف خلافاً للفراء فإن الفراء جوزه على الإطلاق، إلا أن: يجوز عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو وأراد به كل ما عطف فيه المجرور أو المرفوع أو المنصوب على مثلهما، ويكون المجرور في المعطوف والمعطوف عليه مقدماً على المرفوع أو المنصوب خلافاً لسيبويه فإنه لم يجزه مطلقاً.

فالحاصل أن في مثل هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لمن ذهب إلى الامتناع مطلقاً وهو سيبويه^(١) وكثير من البصريين، وحجتهم: أن حرف العطف ضعيف ليس له قوة أن يقوم مقام عاملين مختلفين^(٢).
والمذهب الثاني: لمن ذهب إلى الجواز سطقاً، وهو الفراء والكوفيون^(٣)، وتسكوا بظواهر الآيات، والأمثال، والأشعار الواردة، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ

(١) انظر: الكتاب ٦٥/١ حيث قال: "وتقول: ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت (شحمة) و(بيضاء) في موضع جر كأنك أظهرت (كل) فقلت: ولا كل بيضاء"، يقول الميراثي: "احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين، وذلك أن (بيضاء) جر عطفاً على (سوداء) والعامل فيها (كل) و(شحمة) نصب عطفاً على (ثمرة) خبر (ما)، قال سيبويه: ليس ذلك عطفاً على عاملين وتأوله على أن (بيضاء) مجرور بـ (كل) أخرى مقدرة بعد (لا) وليست بمعطوفة على (سوداء) * أ. هـ. انظر: شرح الميراثي ٤٩/٣، ط / دار الكتب المصرية، ط / الأولى، تحد / فهمي أبو الفضل، انظر: مذهب سيبويه ومن تابعه في: المقتضب ٤ / ١٩٥، والأصول ٦٩/٢، وشرح المصنف ٦٤٢/٣، والمعنى ٥٦٠/٢ حيث قال: "المشهور عن سيبويه المنع، وبه قال: الميراث، وابن السراج، وحشام * أ. هـ. (٢) انظر: شرح المصنف ٦٤٤/٢، والرضي ٥٦٠/٢، وابن القواس ص ٣٦٢، وقال ابن هشام في: شرح الكافية ل ٩٠: "ولأنه قد يكون العامل مما لا يصل إلى معمولين كحرف الجر فكيف ما ناب مذهب، ولأنه لو جر في اثنين لجاز في ثلاثة فصاعداً، ولأنه لو جر مع الواو لجاز مع غيرها من العواطف * أ. هـ.

(٣) انظر: شرح المصنف ٦٤٢/٢ وقد ذكر أنه مذهب الفراء وبعض الكوفيين، وتبعه ابن القواس ص ٣٦٢، واعترض الرضي على هذا فقال ٣٦٦/٢: "وليس الأمر كما زعم المصنف من قوله: ويجيزه بعض الكوفيين فإن كلهم أطبقوا على المنع"، وقد نسب القول بالجواز إلى الأخفش في: المقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٦٩/٢، وابن يعيش ٢٧/٣، والرضي ٣٦٧/٢، والمعنى ٥٦٠/٢، وقال: "وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج * أ. هـ. وانظر: شرح الكافية لابن هشام ل ٩٠ وفيه تفصيل لهذا الخلاف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

إِذَا تَجَلَّى^(١) فَإِنَّ الْوَاوَ فِي (وَالنَّهَارِ) قَامَ مَقَامَ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهَسَا: الْبَاءُ، وَأَقْسَمَ، بِدَلَالَةِ جَرِّ تَالِيَهُمَا وَنَصَبٍ (إِذَا)، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْوَاوُ وَاقِصَمَ مُسْتَأْنَفٍ؛ لِنَصِّ الْخَلِيلِ وَسَبْبُوِيهِ^(٢) عَلَى أَنْ تَوَالِيَ الْقَسَمِينَ عَلَى مُقْسَمٍ عَلَيْهِ وَاحِدٍ مَدْفُوعٍ.

ومثال المثل نحو: مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ/تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءٍ شَحْمَةٍ^(٣)، فَإِنَّ الْوَاوَ قَامَ مَقَامَ (مَا) (١/٧١) بِدَلِيلِ نَصَبِ (شَحْمَةٍ) وَمَقَامِ (كُلِّ) بِدَلِيلِ جَرِّ (بَيْضَاءٍ). وَأَمَّا الشَّعْرُ فَكَقَوْلِهِ:

أَكَلْتُ أَفْرِي تَحْسِبِينَ أَفْرًا :: رَكَارَ تَوْقَلْتُ بِأَلِيلٍ نَارًا^(٤)

وَالْوَاوُ فِيهِ قَامَ مَقَامَ (كُلِّ) بِدَلِيلِ جَرِّ (نَارٍ) وَمَقَامَ (تَحْسِبِينَ) بِدَلِيلِ نَصَبِ (نَارًا).

وَلِلْمَتَاعِينَ أَنْ يَجِيئُوا^(٥) عَنْ كُلِّ مِنْهَا، أَمَّا عَنِ الْآيَةِ فَلَأَنَّهَا لَا تَنْهَضُ^(٦) حِجَّةً لِلْجَوَازِ لِمَا أَنْ (إِذَا) يَدُلُّ أَوْ مَعْمُولٌ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ قَبْلَ الْمُقْسَمِ بِهِ، وَلَيْسَ بِظَرْفٍ لِفِعْلِ^(٧) الْقَسَمِ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَجَعْلِهِ حَالًا لَا يَنْفَعُ الْفَسَادُ بَلْ يَزِيدُهُ، فَتَأَمَّلْ.

وَأَمَّا عَنِ الْمَثَلِ وَالشَّعْرِ فَلَأَنَّهُمَا مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْمُضَافُ، فَالتَّقْدِيرُ فِي الشَّعْرِ: وَكُلُّ نَارٍ، وَفِي الْمَثَلِ: وَلَا كُلُّ بَيْضَاءٍ^(٨)، وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْجَرُّ بِهِذَا الْمُضَافِ الْمُقَدَّرِ لَا بِالْعَطْفِ.

وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ: لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْفَرْقِ وَالتَّفْصِيلِ^(٩)، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ^(١٠)، قَالُوا: إِذَا كَانَ

(١) سورة الليل من الأيتين (١) و(٢).

(٢) انظر: الكتاب ٥٠١/٣.

(٣) أول من قل ذلك عمر بن زُهل بن ثعلبة، انظر: الفاخر ص ١٥٩، والمستقصى ٣٢٨/٢، ومجمع الأمثل ٢٧٥/٣، يضرب في موضع التهمة، أو اختلاف أخلاق الناس، وانظر: الكتاب ٦٥/١، والأصول ٧٠/٢، وقد ورد برفع (شحمة) في: شرح التسهيل ٢٧٠/٣.

(٤) من المتقارب لأبي ذؤاد الإيلدي في: الكتاب ٦٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وابن يعيش ٣/٢٦، وشرح عمدة الحفاظ ٥٠٠/١، والتخمين ٥٩٢/٢، والخزانة ٥٩٢/٩، والنذر ١٥٧/٢، وغير منسوب في: الأصول ٧٠/٢، وأسالي ابن الحاجب ٤٣/٢، والإنصاف ٤٧٣/٢، والمغني ٣١٩/١، والهمع ٤٣٠/٢، والشاهد قوله: (ونار) وقد أوضحه الشارح.

(٥) في الأصل: (يجيئون) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (ينهض) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (للفعل) وهو تصحيف.

(٨) انظر: الكتاب ٦٥/١، والأصول ٧٤/٢، وابن القوام ص ٣٦٣، والبسيط لابن أبي الربيع ٣٥٥/١.

(٩) قال المصنف ٦٤٣/٢: "ومنقسم أمره عن كثير من المتأخرين كالأعلم وغيره، فله ما يجوز ومنه ما يمتنع فيجوزون مثل قوله: في الدار زيدٌ والحجرة عمرو، ويمنعون ما عدا ذلك، وضابط ما يجوز أن يتقدم المجزور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب" هـ. انظر: الرضي ٣٦٩/٢، والشرح المتون ص ٢٧٥، والمغني ٥٦٠/٢.

(١٠) انظر: شرح المصنف ٦٤٧/٢ حيث قال: "ثبت أن الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون". انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٦/١، وقد نسب للمحققين من النحاة واختاره وقال

المجورور مقدما على المرفوع أو المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه جاز، وإلا فلا؛ لأن الأصل فيه أن يستلزم لما ذكره الماتعون، وحيث يراد جوازه لا بد وأن يكون فيما ثبت عن العرب؛ لأن ما ثبت على خلاف القياس يقتصر على المورود وهو ما ذكر المجورور، لما رأى الجواز في هذه الصور ظن أن الباب [واحد]^(١) فأجاز الجمع.

والتحقيق فيه أن يقال: إنما لم يجز حيث تقدم المنصوب أو المرفوع على المجورور، وجاز في تقديم المجورور عليهما؛ لأن الواو في: إن زيدا في الدار وعمرو الحجرة، قد قام مقام (في)، فلو جازت^(٢) هذه المسألة للزم وقوع الفصل بين (في) وبين المجورور بها بالأجنبي، إذ التقدير: في عمرو الحجرة، بخلاف ما إذا تقدم المجورور؛ لأن المجورور حينئذ يلاقى الواو المقدرة بـ (في).

ثم الظاهر أن مقتضى هذا الكلام أن يشترط تقدم المجورور في المعطوف، أما في المعطوف عليه فلا؛ لأنه ليس فيه هذا المحذور، ولكن لما كان التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه أمراً مهماً، ووجب تقديم المجورور في المعطوف [وجب تقديم المجورور في المعطوف]^(٣) عليه أيضاً رغبة لذلك التناسب.

قال في شرح التسهيل: "الأصح المنع مطلقاً"^(٤)؛ لأن العطف^(٥) على عاملين بمنزلة تعديتين بمعد واحد، وذلك لا يجوز، وأيضاً الأكثر على منعه فموافقتهم أولى.

وأيضاً: كل ما استشهد به ظاهر التأويل ومحمول على حذف الجار كما مر. واحترز بقوله: (على عاملين) عن العطف على معمول عامل واحد نحو: ضرب زيداً عمراً وبكر خالداً؛ لأن ذلك يجوز بالاتفاق لعدم المنع^(٦)، إذ لا يلزم هنا إقامة الحرف الضعيف مقام عاملين.

والتقييد بـ (المختلفين) لدفع وهم^(٧) من يتوهم أن مثل: ضرب ضرب زيد عمراً، من هذا الباب، فلا يجوز العطف على (زيد) و(عمرو).

وليس بهذا؛ لأن الثاني تأكيد للأول فيجوز العطف عليهما.

عنه: "هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن وأثر العرب، ولا حاجة إلى التعسف". أ. ع.

(١) ما بين المعطوفين من: الإيضاح ٤٢٧/١.

(٢) في الأصل: (جاز) وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعطوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) قوله: (الأصح المنع مطلقاً) في التسهيل ص ١٧٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٣ - بتصرف.

(٦) قال ابن هشام: "أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو: إن زيدا ذاهباً وعمراً جالساً". انظر: المغني ٥٩٩/٢، وانظر: شرح الأصبهاني ص ٥١٠.

(٧) في الأصل: (فهم) وهو تصحيف.

بحث التأكيد

التأكيد: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول.

والثالث منها: التأكيد وهو في اللغة: التحقيق والتثبيت، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف.
فقوله: تابع^(١) يشمل التوابع كلها، وبقوله^(٢): يقرر أمر المتبوع خرج العطف والبدل،
فإنهما لا يقرران أمر المتبوع، وبقوله: في النسبة خرج النعت وعطف البيان لأنهما وإن
كانا مقررين أمر المتبوع لكن تقريرهما إياه ليس في النسبة ولا في الشمول؛ بل في
الإيضاح^(٣)، ولما كان هذا لا يتناول التأكيد المعنوي أردفه بقوله: أو الشمول لإتحال هذا
النوع، و(أو) ههنا للتوابع فلا يذافي التعريف، وإخراج الصفة بيقيد (التقرير) وإن كان ممكناً
لأن المراد به تثبيت المعنى وتمكينه في نفس السامع بإعادة الأول إما لفظاً أو معنى،
والشيء كما يوصف بالحقيقة يوصف أيضاً بالمجاز، لكن لما [لم]^(٤) يتوفر إخراج جميع
أنواعها، أسند الإخراج إلى قيد النسبة لحصول إخراج الجميع بذلك، وعلم من ذلك أن
الواحدة في قوله تعالى: {نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}^(٥) ليست من هذا الباب^(٦)، وهذا معلوم لا ستر فيه.
واعترض^(٧) بأن الحد المذكور لا يتناول (أجمع) وأخواته؛ لأنها لا تقرر أمر المتبوع
لا في النسبة ولا في الشمول، فلو قال: التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول،
أو يتبع ما يقرر أمره في النسبة [أو]^(٨) الشمول، لكان أصوب!
وأجيب عنه^(٩) بأن تناول هذا الحد هذه الأشياء ظاهرة؛ لأن المراد بالتقرير المذكور أعم
من أن يكون على سبيل الاستقلال، أو على سبيل التبعية.

(١) انظر: شرح المصنف ٦٤٩/٢، وابن القوام ص ٣٦٤، والأصهباني ص ٥١١.

(٢) في الأصل: (في قوله).

(٣) قال ابن القوام ص ٣٦٤: "المراد إيضاح المتبوع من غير التعلق إلى حكمه" اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) سورة الحاقة من الآية (١٣).

(٦) أورد ابن الحاجب الاعتراض على نفسه بـ (نفخة واحدة) وقال: "إن لفظة: (واحدة) تقرر الوحدة التي في (نفخة) فيجب أن يكون تأكيداً، وأجاب بأن (نفخة) وإن دلّت على الوحدة، لكن ذلك دلالة تضمن، لا مطابقة، لأن مدلولها بالمطابقة (نفخ) موصوف بالوحدة، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمناً لا مطابقة. انظر: شرح المصنف ٦٤٩/٢، وانظر: الرضوي ٣٧٩/٢، وحاشية السيد الشريف على الرضوي ٣٢٩/١.

(٧) صاحب الاعتراض هو صاحب المتوسط انظر: الشرح المتوسط ص ٢٧٦، وانظر: الأصهباني ص ٥١١.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) هذا الجواب للعجواني، انظر: شرح العجواني ص ٣٢٣.

ويمكن أن يجاب عنه بوجه آخر وهو: أنا لا تسلم أن الشيء الذي ادعى المعارض خروجه لم يقرر أمر المتبوع في الشمول، فإن الشمول أعم من أن يكون على سبيل الانفراد وأن يكون على

وهو لفظي ومعنوي، فاللفظي: تكرير اللفظ الأول مثل: جاءني زيد زيد.

سبيل الاجتماع، وحيث كان القصد إلى الثاني أتوا بما ذكره، لكون لفظة (كل) يحتملها، فلما أتى بـ (أجمعين) يعلم أن المراد منه هو الشمول على سبيل الاجتماع، فعلم أن لكل من (كلهم) و(أجمعين) فائدة الشمول، وعليه اعتراض في المطول^(١)، وجوابه مذكور^(٢) في حاشيته.

وهو أي: التأكيد مطلقاً على ضربين، أحدهما: لفظي، والآخر: معنوي لأنه إن كان^(٣) بالتكرير من حيث اللفظ فهو اللفظي، وإن كان من حيث المعنى فهو المعنوي.

فاللفظي أي: التأكيد اللفظي تكرير اللفظ الأول إما بنفسه كما في مثل: جاءني زيد زيد، أو بمرادفه كما في مثل: ضربت أنت، وبك أنت، فحينئذ لا يرد ما ذكره صاحب المتوسط من الإشكال^(٤).

وفائدة هذا^(٥) التأكيد قد يكون مجرد التقرير^(٦)، أي: جعل المتبوع مستقراً محققاً ثابتاً بحيث لا يظن به غيره، كما في المثال المذكور، إذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المتبوع أو حمله على معناه، وقد يكون دفع توهم التجوز، أي: التكلم بالمجاز، فقد يعرض له تجوز بإطلاق لفظة وإرادة من يقوم مقامه كما في نحو: قطع اللص الأمير / الأمير، فإن تكرير (الأمير) لنلا يتوهم أن إسداد القطع إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض علمائه، أو (٧١/ب) السهو كما في مثال المتن، فالتكرير فيه لنلا يتوهم أن الجاني (عمر) وإنما ذكر (زيد) على سبيل السهو، ولا يذفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي لأنه إذا قيل: جاءني زيد نفسه، احتمل أن المتكلم أراد أن يقول: جاء عمرو نفسه، فسها وتلفظ بـ (زيد) مكان (عمر).

فإن قلت: قد ذكرتم أن مثال المتن مثال لمجرد التقرير، فهل^(٧) [يصلح]^(٨) مثلاً^(٩) لدفع

(١) النظر: المطول وحاشية السيد الشريف ص ٩٦، ط / الحلبي.

(٢) في الأصل: (مذكر) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (إنما يكون) وهو تصحيف.

(٤) قال صاحب المتوسط ص ٢٧٨: * وأعلم أنه يشكك بمثل: ضربت أنت، ومررت بك أنت، فإن (أنت)

تأكيد لفظي في صورتين، مع أنه لم يكرر اللفظ الأول، فإن قلت: ليس بلفظي! قلنا: فيلزم الوساطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق، والأولى أن يقول: اللفظي تكرير اللفظ الأول أو إتيان مرادفه، كما في تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل^{*} ١. هـ.

(٥) في الأصل: (هذه) وهو تصحيف.

(٦) النظر: فائدة التأكيد في: المفصل ص ١٤٦، وابن يعيش ٤٠/٣، والتخميز ٧٨/٢، والرضي ٣٧٧/٢، والأصنهي ص ٥١٢، والصقوة الصقية ٧١٩/١.

(٧) في الأصل: (فهو) وهو تصحيف.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) في الأصل: (مثل) وهو لحن.

ويجوز في الألفاظ كلها، والمعنوى بالفاظ محفوفة

قلت: نعم يصلح مثالا للكل، لكن القصد قد يتعلق إلى مجرد التقرير، وقد يجمع قصد ذلك التوهم؛ لأن تكرير اللفظ يفيد تكرير معناه وتحقيقه في ذهن السامع، فربما كان مقصوداً في نفسه، وربما يكون سبيله [إلى دفع التوهم ويجري أي التأكيد اللفظي في الألفاظ كلها أي في الاسم كما في: جاءني زيد زيد، وفي الفعل كما في: ضرب ضرب زيد، وفي الحرف] ^(١) كما في: إن زيدا قائم، وفي الجملة كما في: جاءني زيد جاءني زيد.

فإن قلت: التأكيد قسم من التوابع فلا بد بين المؤكد والمؤكد من الاشتراك في الإعراب، وليس ذلك متحققاً في غير: جاءني زيد زيد، وهو ظاهر.

قلت: أجاب عنه بعضهم بأن المراد: التأكيد الاسمي، وذكر غيره على سبيل التبع، ويشهد على ذلك قول الفاي ^(٢): "إن أصل التبع ^(٣) أن يكون في الأسماء، وقد يذكر ^(٤) غير الأسماء على سبيل الاستطراد".

فعلى هذا يندفع ما أورده صاحب المتوسط ^(٥) من الإشكال لجميع التوابع التي لم ينسب إلى متبوعها شيء، مع التعصبات الملتزمة في جوابه.

والتأكيد المعنوى إنما يكون بالفاظ محفوفة، أي: معدودة محصورة في عدد معين ^(٦). وهي: نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، وأكثر، وأبصر، وأتبع.

(١) من قوله: (إلى دفع التوهم) إلى قوله: (وفي الحرف) سقط من الأصل واستدركه في الحاشية.

(٢) النظر: شرح الفاي ل ٢٤٣/١.

(٣) في شرح الفاي: (التوابع).

(٤) في شرح الفاي: (ذكر).

(٥) قال صاحب المتوسط ص ٢٧٧: "ويشكل أيضاً بجميع التواكيد التي لم ينسب إلى متبوعها شيء نحو: زيد زيد قائم، ونحو: ضرب ضرب زيد، وإن زيدا قائم، فإن (ضرب) الثاني تأكيد للأول مع أنه لا يقر أمر المتبوع في النسبة ولا في الشمول، وكذا (إن) الثانية في: إن زيدا قائم، فإن قيل: المراد بالتأكيد الذي عرفه هنا هو التأكيد المعنوي، وحينئذ لم يتوجه الإشكال، قلنا: لا نسلم ذلك، وإلا لم يجز تسميته إلى لفظي ومعنوي بقوله: (وهو لفظي ومعنوي)، ولا مخلص عنه إلا أن يقال: المراد بالتأكيد المعروف هو: التأكيد المعنوي، وبالصميم في قوله: (وهو لفظي أو معنوي) مطلق التأكيد لا التأكيد المعروف، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالتواكيد المعروف: أعم من المعنوي واللفظي، والمراد بالنسبة: أعم من نسبة المتبوع إلى شيء أو نسبة الشيء إلى المتبوع نحو: ضرب ضرب زيد، وجاءني زيد زيد، أو نسبة شيء غير المتبوع إلى شيء غير المتبوع كما في أخوات (أجمع) فإنها نسبة إلى (أجمع) وهو غير المتبوع" اهـ.

(٦) قال ابن القواس ص ٣٦٦: "وهو ضربان: تكرار بدون إحاطة، وتكرار بإحاطة، فالأول له لفظان وهما: النفس والعين، والمراد بهما حقيقة الشيء، لا ما يفهم أن النفس عبارة عن الجوهر المجرد المتبوع لجسد الإنسان، وأن العين عبارة عن هذه الآلة، وأما الثاني فله ستة ألفاظ وهي: كلا، وكل، وأجمع، وأكثر، وأتبع، وأبصر، ويتفرع منها بحسب أحوال المؤكد تشبيه وجمعاً وتذكيراً وتأييهاً، ألفاظ كثيرة" اهـ.

فالأولان: يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما،

وهي أي: تلك الألفاظ نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، واكتع^(١)، وأبصع، وأبتع، وفاندته: إما دفع توهم التجوز كما في: جاءني زيد نفسه، أو عدم الشمول كما في نحو: جاءتني القوم كلهم، وأجمعون، لنلا يتوهم أن بعضهم لم يحن، إلا أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناءً على أنهم في حكم شخص واحد كما في قولهم: بنو فلان قتلوا زيدا، مع أن القاتل واحد منهم.

وقيل: هو أيضا من قبيل دفع توهم التجوز لأن (كلهم) مثلا إنما يكون تأكيدا إذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل التجوز.

أو دفع توهم^(٢) السهو كما في: جاءني الرجلان كلاهما؛ لأن [سا]^(٣) فيه ليس دفع توهم عدم الشمول؛ لأن المثني نص في مثلوله، لا يطلق على الواحد أصلا، بل فيه دفع توهم أن يكون الجاني واحدا منهما، والإسناد^(٤) إليهما إنما وقع سهواً، فعلى هذا يمكن أن يراى (كل) دفع توهم السهو؛ لأنه جاز أن يتوهم أن المجيء كان من البعض، والإسناد إلى الكل إنما وقع سهواً.

ويختص هذا التأكيد بالأساء المعارف، ولا يحىء من الفعل، والحرف، والاسم النكرة عند البصريين، والكوفيون أجازوا أن يؤكد بها النكرة المحدودة^(٥)، ولكل من الفريقين حجة مذكورة في موضعها.

فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما، أي: صيغة كل منهما، وباختلاف ضميرهما، أي: ضمير مؤنث كل منهما بحسب تطابق المؤنث، على تقدير حذف المضاف، أو على أن تكون الإضافة باعتبار الاتصال.

(١) (اكتع) من قولهم: أتى عليه حول كتيع، أي: تام، ومنه ما بالدار كتيع أي: أحد، و(أبصع) من البصع وهو الجمع، وبعضهم يقول (أبضعون) بالضاد وليست بالفثنية كأنه من تبضع العرق إذا سأل، و(أبتع) من البتيع وهو طول العنق وشدة المفاصل. اللسان (كتع، وبصع، وبتع)، وابن يعيش ٢٠/٣.

(٢) في الأصل: (أتوهم) وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (والإسند) وهو تصحيف.

(٥) منع البصريون إلا الأخفش تركيز النكرة تأكيدا معنويا، وأجازها الكوفيون والأخفش إذا كانت محدودة، لوجود الفائدة فيها، ووافقهم ابن مالك، ولم يستبعد مذهبهم الرضى، وعده ابن الناطم أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، وصححه ابن هشام، والشمسني، والشيخ خالد، والعيني. انظر: الأصول ٢٣/٢، وأسرار العربية ص ٢٥٧، والإنصاف ٤٥١/٢، وابن يعيش ٤٤/٣، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وشرح التسهيل ٢٩٦/٣، والرضى ٣٩٦/٢، وابن الناطم ص ١٩٨، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، وتطبيق الفرائد ٣٢٦/٢ رسالة دكتوراه.

تقول: نفسه، نفسها، أنفسهما، أنفسهن، والثاني: للمثنى.

تقول: جاءتى زيد نفسه، وجاءت هند نفسها، وجاء الزيدان، وجاءت المرأتان أنفسهما، فلا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير لعدم الاحتياج إليه، وقد يحىء (نفساهما)^(١)، وجاء الزيدون أنفسهم، وجاءت الهندات أنفسهن.

فإن قلت: لم أورد صيغة الجمع في المثنى مع تثنيته؟

قلت: لما كان مثنى أضيف إلى مثنى فقياسه الجمع في الاستعمال، قال المصنف في شرح المفصل^(٢): "إذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين إلى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى عبر عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان مثنى حقيقة، وسببه كراهة اجتماع لفظ تثنيّتين فيما تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى، فعلى هذا قولك: (ضرب رؤوسهما)، ثم لا فرق بين أن يكون الأول متحداً في كل واحد منهما كما في قوله تعالى: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما} (٣) أو متعدداً كما في قوله تعالى: {فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُما} (٤) إذ المراد: إيمانهما^(٥) خلافاً للكوفيّين^(٦).

والثاني: أراد به (كلا) (٧) وإنما جعله ثانياً مع أنه ثالث في الحقيقة، باعتبار أن (النفس) و(العين) كلتاهما شيء واحد، والمعنى: أن لفظ (كلا) يكون مؤكداً للمثنى خاصة لأنه بمعناه، ويختلف ضميره باعتبار من هو له من متكلم، أو مخاطب، أو غائب^(٨)، لا باعتبار الأفراد والتثنية والجمع، لما عرفت أنه لا يقع تأكيداً لغير المثنى، ولا باعتبار التذكير والتأنيث؛ لأن لفظ ضمير التثنية في المذكر والمؤنث واحد، فتقول: جاءني الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وتقول للمؤنث: جاءتنى المرأتان كلتا - بزيادة التاء - وجئنا كلتانا، وجئتما كلتاكما.

اعلم أن المراد من المثنى الذي يؤكد (كلا) هو الذي يسكن أفراد أحد فرديه عن الآخر بالنسبة إلى الفعل الذي أسند إليه، كما في: جاءني الرجلان كلاهما، وضربت غلام الرجلين

(١) قال الرضوي ٣٨٩/٢: "وقد يقال: (نفساهما، وعيناها) على ما حكى عن بعض العرب، والأول أولى؛ لأن نحو: (قلوبكما) أولى من (قلباكما) " أ. هـ.

(٢) أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٤/١، وأنظر: ابن يعيش ١٥٥/٤ وما بعدها.

(٣) سورة التحريم من الآية (٤)، وفي الأصل: (وقد صغت قلوبكما) وهو خطأ.

(٤) سورة المائدة من الآية (٣٨).

(٥) يؤيده قراءة ابن مسعود (فأقطعوا إيمانها) أنظر: ابن يعيش ١٥٧/٤، وأنظر: البحر ٢٥٤/٤.

(٦) حيث اشترطوا أن يكون الأول متحداً في كل واحد منهما كقوله تعالى: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما} قل ابن الحاجب: "وهو مراد بقوله تعالى: {فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُما} والمراد: إيمانها فطلت شرطية الاتحاد " أنظر: الإيضاح ٥٣٤/١.

(٧) قل ابن القواس ص ٣٦٧: "ولا يؤكد المثنى بعد النفس والعين إلا بهما - كلاهما، وكلتاها - لأنهم استغوا بكليهما عن (أجمعين)، كما استغوا ب (ترك) عن (ودع) " أ. هـ.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٦٥٤/٢، وابن القواس ص ٣٦٧، والأصبهاني ص ٥١٣.

كليهما، لوجود فائدة التوكيد في مثل ذلك على ما مر، ولا يصح تأكيد ما لا يصح في موضعه

وبالباقي لغير المثني باختلاف الضمير في: كله، وكلها،

واحد به، فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما^(١)، وضربت أحد الرجلين كليهما؛ لعدم الفائدة في توكيد مثل ذلك، هذا مذهب الأخفش ومن تبعه^(٢).

ولنأخذ أن يقول: لا حاجة إلى تأكيد المثني مطلقاً؛ لأن لفظه تص في مثلوله، ولا يطلق على الواحد أصلاً، فأجاب عنه بعضهم بمنع ذلك قائلًا: بأن لا نسلم أن العلم بأن المراد منه اثنان يفهم من لفظه لجواز إطلاق المثني على الواحد مجازاً، بأن كان الواحد مباشرًا للفعل والآخر دالاً عليه.

(١/٧٢)

أقول: فيه نظر؛ لأن تقديم توهم التجوز حينئذ إنما يكون في المسند لا في المسند إليه، فلا يدفع ذلك التوهم تأكيد المثني، بل تأكيد الفعل بأن يقال: جاءني الرجلان جاءني، فالحق في الجواب ما ذكرنا في تقرير فائدة الموكد له^(٣).

فإن قلت: (كلاهما) في: جاءني الزيدان كلاهما، تأكيد بالاتفاق، فلم لم يجز أن يكون مثل قولك: جاءني رجلان اثنان، في أن يكون صفة؟

قلت: لأنه غير داخل في حد الصفة؛ لأنه لم يوضع للدلالة على معنى في المتبوع، وداخل في حد التأكيد لأنه يدل على ما دل عليه الزيدان، والدليل عليه: انقها ما يفهم من (الزيدين) من كلا الزيدتين، وإذا دل على ما يدل عليه الأول مع التقرير كان تأكيداً، إذ لا نغني بالتأكيد إلا هذا.

وبالباقي بعد الثلاثة، أراد به الخمسة الباقية وهي: كل، وأجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع فكل منها تأكيد لغير المثني سواء كان مفرداً أو مجموعاً، مذكراً كان كل منهما أو مؤنثاً،

(١) في الأصل: (كليهما) وهو لحن.

(٢) ذهب الأخفش وتبعه الفراء، وهشام، وأبو علي إلى أنه لا يؤكد به (كلا) و(كلتا) ما لا يصلح في موضعه واحد فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما، ولا رأيت أحد الرجلين كليهما، ولا المال بين الرجلين كليهما؛ لعدم الفائدة، إذ لا يحصل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه، ولأنه لم يسمع من العرب قط، وذهب الجمهور ومنهم المبردة ووافقهم ابن مالك إلى تجويز ذلك وقالوا: لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد وقع الاحتمال، كما أتوا به (أجمع) و(أكتع) بعد (كل) ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل. أنظر: الهمع ١٣٧/٣، وأنظر: المقتضب ٢٤٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، وشرح التسهيل ٢٩٠/٣، والرضي ٣٩١/٣، والارتشاف ١٩٤٨/٤، وأوضح المسالك ٣٢٩/٣، والمصاب

٣٨٦/٢، والتصريح ١٢٣/٢، والأشعري ٧٥/٣، ومجيب النداء ٢٢٦/٢

(٣) أنظر: قسم التحقيق.

شرح كافيّة ابن الحاجب

باختلاف الضمير الراجع إلى لا المؤكّد، لا باختلاف الصيغة، لأنه لا يقع بالاستقراء تأكيداً للمثنى، أو للاستغناء عنه بـ (كلا) فلا يثنى، ويقع بلفظ يدل على الجموعة فلا يجمع، فنقول في لفظ (كل) إذا استعملته للمفرد المذكور: اشتريت العبد كله، وللمفرد المؤنث: اشتريت والصيغ في البواقي نقول: أجمع، وجمعاء، وأجمعون، وجمع، ولا يؤكد بـ (كل) و(أجمع) إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً مثل: أكرمت القوم كلهم، واشتريت العبد كله، بخلاف جاء زيد كله.

الجارية كلها، وكلهم، وكلين، ونقول للجمع المذكور: جاءني القوم كلهم، وللجمع المؤنث: جاءتني النساء كلين، وباختلاف الصيغ لا الضمير في البواقي وهي: أجمع، وأكّع، وأبتع، وأبصع^(١) نقول للمفرد المذكور: اشتريت العبد كله أجمع أكّع أبتع أبصع، وللمفرد المؤنث: اشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، وللجمع المذكور: جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، وللجمع المؤنث: جاءتني نسوة كلين جمع - يضم الجيم وفتح الميم كتّع يتّع بّصع. واختلاف الصيغ في الكل بالسماع، والقياس أن لا يختلف لما مر في (كل).

ولا يؤكد أي: لا يصح تأكيد شيء بـ كل، وأجمع إلا [أي]^(٢): يؤكد بهما ذو أجزاء بشرط أن يصح افتراقها، أي: افتراق تلك الأجزاء حساً كما في الجمع حقيقة أو اسم الجمع أو بشرط أن يصح افتراقها حكماً بأن يكون مفرداً يتجزأ بالنسبة إلى الفعل الذي أسند إليه^(٣). مثال الجمع حقيقة ظاهر، ومثال اسم الجمع مثل (القوم) في قولك: أكرمت القوم كلهم، فإن للقوم أجزاء يصح افتراقها حساً وهو ظاهر.

ومثال المفرد الذي يصح افتراق أجزائه حكماً بالنسبة إلى الفعل المذكور، كـ (العبد) بالنسبة إلى البيع والشراء كما في قولك: اشتريت العبد كله، فإن للعبد أجزاء يصح افتراقها بالنسبة إلى الشراء، لجواز تعلق الاشتراء بثلثه أو أقله أو أكثره، بخلاف (زيد) في قولك: جاءني زيد كله فإن أجزاء (زيد) لا يصح افتراقها بالنسبة إلى المجيء، فعدم صحة افتراق أجزاء (زيد) حساً ظاهر، أما عدم صحة افتراقها حكماً فلأنه لا يمكن إسناد المجيء إلى نصفه أو ثلثه أو ربعه، فلا يصح تلك التركيب.

(١) قال الرضوي ٢/٣٩٠: "وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكور: أجمعان أكتعان أبتعان أبصعان، ولمثنى المؤنث جمعاًون كتعاونان بتعاونان بصعاونان، وهو غير مسموح". وأنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٣.

(٢) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٣) وذلك كـ (العبد) و(الدار) فإنه تفرق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع فيجوز تأكيد بـ (كل). أنظر: الرضوي ٢/٣٩١. وأنظر: الصفوة ١/٧٢٥، والارتشاف ٤/١٩٤٩، والهمع ١٣٧/٣.

قال المصنف في تعليل هذا الحكم^(١): «لأن (كُلًّا) و (أجمع) وضعهما في التأكيد ليفيد الشمول والإحاطة، فقصدها أن لا يستعملوها إلا في المحل الذي يستفاد منهما ذلك، فإذا كان للمؤكد أجزاء لا يصح افتراقها حساً أو حكماً لم يستفد منهما ذلك المعنى كقولك: جاء زيد، أو سافر عمرو، ونحو ذلك، لأنك إذا قلت: (أجمع) لم يفد^(٢) شيئاً من قولك: جاء زيد، فلم يحصل الفائدة.

(١) أنظر: شرح المصنف ٦٥٥/٢ - بتصرف - يسير.

(٢) في الأصل: (يفيد) وهو لحن.

وإذا أكد المضمَر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل مثل: ضربت أنت نفسك.

وإذا أكد المضمَر المرفوع^(١) دون المنصوب والمجرور المتصل دون المرفوع المنفصل بالنفس والعين دون غيرهما، فإن الحكم المذكور لا يترتب على كل واحد منها، أكد ذلك المرفوع المتصل أو لا بمنفصل مطابق لما قبله في الإعراب، والغيبة، والخطاب، والتذكير، والإفراد، وضدهما، ثم يؤكد بهما ذلك^(٢)؛ لأنه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل أو لا بالمنفصل التيسر التأكيد بالفاعل، حيث يكون المؤكد ضمير مبتدأ نحو: زيد أكرمني نفسه، ثم اطرده فيما لا يلزم ذلك الالتباس كما في مثل: ضربت أنت نفسك، فإن (نفسك) على تقدير عدم (أنت) لا يلتبس بفاعل الفعل؛ لوجود فاعله في الظاهر، لكن التزموا التأكيد في مثل ذلك للأطراد

قال بعضهم في تعليقه^(٣): إن الضمير المرفوع المتصل كالجاء من الفعل لفظاً؛ لأنه متصل به لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل له، فلا يجوز تأكيد بالمستقل وهو النفس والعين، لأنهما يستعملان لغير التأكيد^(٤)، لأن استقلال ما هو فضلة غير مقصودة، مع كون المقصود على عدم الاستقلال مستبعد جداً، ففيه تنبيه على اعتبار القيود المذكورة إذا لم يكن المضمَر مرفوعاً، بل منصوباً أو مجروراً، أو كان مرفوعاً لكن لم يكن متصلاً، لفات ذلك الاستبعاد، فيجوز التأكيد بلا فصل؛ لأن المنصوب والمجرور والمرفوع المنفصل لا يلزم من تأكيدها بلا فصل تأكيد ما هو كالجاء بالمستقل؛ لأن الأولين ليسا كالجاء لكونهما فضلة، والثالث ليس كالم متصل في الجزئية، وكذا إذا لم يكن التأكيد بالنفس والعين بل كان يـ

(١) قال ابن الحاجب ٦٥٦/٢: "قوله (المرفوع) احتراز من المضمَر المنصوب لأنه يؤكد من غير شريطة، وقوله (المتصل) احتراز من المضمَر المرفوع المنفصل لأنه يؤكد من غير شريطة، وقوله (بالنفس والعين) احتراز من تأكيد المضمَر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فإنه يؤكد من غير شريطة" ١. هـ

(٢) قال ابن القوام ص ٣٦٩: "لأنه لو لم يؤكد بالمنفصل لالتبس التابع بغيره، لأنهما يصلحان أن يليهما العامل ولأن المضمَر المستتر لما لم يكن له في اللفظ علامة تدل عليه أكد بمضمَر منفصل لئلا يكون في الصورة كالتأكيد للفعل، ثم حمل عليه المتصل البارز لاشتراكهما في كونهما كالجاء من الفعل" ١. هـ، وانظر: ابن يعيش ٤٢/٣، والرضي ٣٦٠/٢، وحاشية الصبان ٧٩/٣.

(٣) المراد به القائل في: شرح الباب ل ٢٤٥/ب مع تصرف يسير في النقل.

(٤) مثل: قتل نفسه، وفي نفسه، وفي نفسك، انظر: شرح المصنف ٦٥٦/٢.

(كل) وأخواته فإن تأكيده حينئذ لا يكون بالمستقل حيث لا استعمال لها بدون التأكيد فلا يلزم المحذور من الاستبعاد والالتباس.

واكتع وأخواه تابع لـ (أجمع)، ولا يتقدم على (أجمع).

وفيه نظر بوجه، الأول: أنه يستلزم ألا يجوز تأكيد المضمر المجرور بهما من غير التأكيد بالمنفصل مع أنه جائز نحو: مررت به نفسه، والثاني: أن كلمة (كل) قد تجيء / (٧٢/ب) لغير التأكيد أيضاً كما في قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} ^(١) فيكون مستقلاً، والثالث: أن التباس التأكيد بغيره يوجد في: العبد اشترى كله.

اجيب عن الأول: بأن قوة المجرور في الجزئية لا تبلغ ^(٢) قوة المرفوع المتصل كما في المرفوع المتفصل.

أقول: هذا في غاية الضعف يعرف ذلك بالتأمل فيما ذكرنا في باب العطف ^(٣).

وعن الثاني: أن وضع (كل) للتأكيد في كل حال، ولكن جوزوا تقديمه حتى يصير الكلام مؤكداً من أول التقديم [ك] ^(٤) همزة الاستفهام. وهذا لا يخلو عن الضعف أيضاً.

وعن الثالث: بمنع الالتباس لأن إعراب النفس والعين لكونه في أكثر الحال على الاستقلال أشبه الحال فيما ذكر من المثال وليس الأمر في (كل) كذلك لأنه لا يقع مستقلاً إلا مبتداً مع أن فيه كلاماً

واعلم أن هذه الألفاظ المؤكدة لها ترتيب خاص في لسان العرب، وإخلال ذلك الترتيب لحن، وهو: أن يذكر أولاً (كل) ثم (أجمع) ثم (أكتع) ثم (أبتع) ثم (أبضع) ^(٥)؛ لأن الثلاثة الأخيرة أي: أكتع وأخواه وهما: أبتع وأبضع اتباع لـ (أجمع) كما أن (يسن) و(اليطان) و(هانع) اتباع لـ (حسن) و(شيطان) و(جانع)، ولا تتقدم أكتع وأخواه على أجمع في الذكر؛ لأن معنى كونه متبوعاً أن يكون سابقاً عليها، فلو تقدم واحد منها عليه لزم إبطال ذلك، خلافاً لقليل منهم كـ ابن كيسان ومن تبعه، فإنهم جوزوا الابتداء بكل منها ^(٦).

(١) سورة آل عمران من الآية (١٨٥)، وسورة الأنبياء من الآية (٣٥).

(٢) في الأصل: (يبلع) وهو تصحيح.

(٣) انظر: قسم التحقيق حيث قل: "وتوكيده - أي المضمر المجرور - بالمرفوع المتفصل وإن كان جائزاً، لكنه خلاف القياس، فلا يُجعل أصلاً ١" هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال ابن القواس ص ٣٧١: "تقدم بعد (أجمع) أكتع لأنه من تكتعت الجلد: إذا انقبضت ففيه معنى الاجتماع وقيل: حول كتيع: أي تام، ثم (أبتع) وهو شديد المفصل، والبتع هو: طول العرق أيضاً مع شدة مغزاه، وكل ذلك يدل على اجتماع القوة، ثم (أبضع) من: تبضع العرق إذا سال، ولا يسيل حتى يجتمع ١" هـ.

(٦) أجاز ابن كيسان وتبعه الكوفيون أن تبدأ بالياء شئت بعد (أجمع)، قال ابن يعيش ٤٦٣: "كأنه يجعل هذه الألفاظ اتباعاً لـ (أجمع) فلا يقمن عليها، بل لك أن تأتي باليهن شئت بعد (أجمع) وتؤخر الباقي ١" هـ وانظر رأي ابن كيسان ومن تبعه في: المفصل ص ١٤٧، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٢، والرضي ٣٩٥/٢، وابن القواس ص ٣٧١، وتوضيح المقاصد للمزاي ١٦٧/٣، والهمع ١٣٩/٣.

وذكرها دونه ضعيف.

وذكرها أي: ذكر الثلاثة الأخيرة دونه، أي: من غير ذكر (أجمع) ضعيف، قال المصنف في شرحه^(١): "وأما كونها لا تتقدم عليه فلأنه أدل منها على المعنى المقصود - وهو الإحاطة والشمول - فكان بالتقديم أجدر، وأما كونها لا تذكر بدونه فلفوات دلالتها على معنى الجمعية^(٢)، فكانت أقعد لذلك، وقد جاء ذكرها دونه على ضعف، كذا نقله العجذواني^(٣).

وأما ذكر (أجمع) بدون (كل) ففيه خلاف^(٤)، والحق جوازه كقوله تعالى: {لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ}^(٥) فمن منع ذلك فقد غلط وغفل عن القراءة.

(١) أنظر: شرح المصنف ٢/ ٦٥٧.

(٢) في شرح المصنف: (فلكوة دلالاته على الجمعية).

(٣) أنظر: شرح العجذواني ص ٣٢٦.

(٤) الجمهور على أنه لا يؤكد بـ (أجمع) دون (كل) اختياراً، وأجازه أبو حيان، حيث قال في: الارتشاف

١٩٥٢/٤: "وكثر ورود (أجمعين) في القرآن دون (كل) فهو يؤكد كما يؤكد بـ (كل) "اهـ. واختاره

السيوطي في: الهمع ٣/ ١٤٠، لكثرة وروده في القرآن، والكلام الفصيح.

(٥) سورة الأعراف من الآية (١٨).

بحث البذل

البذل: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه.

والرابع منها: البذل وهو في اللغة قد يقل على المثل والنظير، وقد يطلق على ما ينوب مناب الشيء^(١)، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف، فقوله: ^(٢) تابع يشمل التوابع كلها، وقوله: مقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ لأنها ليست بمقصودة وبقي المعطوف داخلا، فقوله: دونه يخرجها؛ لأنه وإن كان مقصودا بالنسبة لكنه ليس هو مقصودا بالنسبة نون المتبوع، بخلاف البذل فإن المقصود هو دون متبوعه، ألا ترى أنك إذا قلت: اشتريت الجارية نصفها، فالمشترى النصف، فإذا قلت: جاعني زيد وعمر، فالمجىء منسوب إلى التابع والمتبوع جميعا^(٣).

ولقائل أن يقول ^(٤): هذا الحد ينتقض بقولنا: ما قام أحد إلا زيد؛ لأن المتبوع ههنا ليس بمقصود بالنسبة؛ لأن الكلام لا يكون مقصودا في شيء من مواقع الاستثناء، وما يقال في الجواب: من أن المراد من النسبة أعم من أن يكون وجوديا أو عسمية، والأول وإن لم يكن مقصودا بالنسبة الإيجابية لكنه مقصود بالنسبة السلبية، وأيضا ما يقال فيه: / إن معنى هذا الكلام: إنما قام زيد، لا يشقى الغليل.

أما الأول: فكأنه بعد تسليم عموم المراد في النسبة لم يدخل في الحد الصورة المتنازع فيها، إذ التالي فيها ليس بمقصود بما نسب إلى الأول؛ لأن المنسوب إليه انتفاء القيام، والتالي مقصود به.

وأما الثاني: فلأنه لا يقيد العلم بأن صدر الكلام يكون مقصودا على ذلك التقدير.

فالأولى في الجواب أن يقال: إن ما نسب إلى متبوع الفعل وحده وحرف لنفي لا مدخل له في أن يكون منسوباً وجزءاً منه، بل هو سالب لتلك النسبة الإيجابية، فحينئذ صح أن يقال: إن الثاني مقصود بما نسب إلى الأول، وأصوبه: أن (زيدا) في المثال المذكور وإن كان بدلا في الظاهر عن (أحد) منفي إلا أنه بدل في الحقيقة عن (أحد) موجب، وذلك لأن العامل في البذل هو العامل في المبدل منه على رأى البعض^(٥)، فيكون العامل فيه (ما قام)

(١) أنظر: ابن القوام ص ٣٧٤، والصفوة الصقية ٧٧١/١، واللسان (بذل) ٢٣١/١.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٥٩/٢، والأمل ٦٢/٣، وابن القوام ص ٣٧٤، والرضى ٣٩٧/٢.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٦٥٩/٢.

(٤) أنظر مثل هذا الاعتراض في: العجواني ص ٣٢٧، والأصيهاني ص ٥١٩.

(٥) وهذا رأى سيوييه، والمبردة، والسيرافي، والمختصر، والمصنف. أنظر: الرضى ٣٠٩/٢، وسياتي بيان القول في العامل في البذل قريبا أنظر: قسم التحقيق.

شرح كافيّة ابن الحاجب

إلا أنه انتقص معنى (ما) بـ (إلا) فيكون تقدير الكلام: ما قام أحد إلا قام زيد، فظهر لك حينئذ كونه مقصوداً بما نُسب إلى المتبوع.

وهو بدل الكل، والبعض، والاشتغال، والغلط، فالأول: مدلوله مدلول الأول، والثاني: جزؤه، والثالث: بينه وبين الأول ملازمة بغيرهما، والرابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره.

وهو أي: البديل باعتبار دلالة ودلالة متبوعه منقسم إلى أربعة أقسام: الأول: بدل الكل من الكل، والثاني: بدل البعض من الكل، والثالث: بدل الاشتغال، والرابع: بدل الغلط.

فالأول: أي بدل الكل من الكل ما يكون مدلوله عين مدلول الأول، أي: مدلول المبدل منه، بمعنى أن يكون ما صدقاً عليه متحداً، وإلا فمدلول (أخوك) في قولنا: جاءني زيد أخوك ليس عين مدلول (زيد) باعتبار المفهوم، والثاني: أي: بدل البعض من الكل ما يكون مدلوله جزؤه، أي: جزء مدلول المبدل منه بالمذكور، كما في: ضربت زيداً رأسه، وبهذا سقط اعتراض من قال: إن هذه القسمة ليست بحاصرة؛ لأن فيه قسماً آخر أهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كما في قولنا: نظرت القمر فلّكه^(١)، ووجه السقوط ظاهر لا يحتاج إلى بيان، ثم ذلك على تقدير جوازه يكون من بدل الاشتغال^(٢).

والثالث: أي بدل الاشتغال ما يكون بينه، أي: بين البديل وبين الأول، أي: بين المبدل منه ملازمة، أي: تعلق بغيرهما، أي: غير الكلية والبعضية كما في قولك: سلب زيد ثوبه.

والرابع: أي: بدل الغلط أن تقصد إليه، أي: إلى البديل بعد أن غلطت أنت بغيره^(٣)، أي: غير المبدل والمبدل منه كما في قولك: سررت برجل حمار، فيكون الغلط في الحقيقة في المبدل منه / فمعنى بدل الغلط: بدل الشيء من الغلط^(٤).

(١/٧٣)

وفي ضمن هذا الكلام قد علم وجه الحصر فيها^(٥).

(١) قال الغزنوي ص ٣٢٨: "لا نسلم جوازه، كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم أن القمر يعرض الفلك، بل هو شيء مركوز في الفلك فيكون الفلك شاملاً له وهو غير بدل الاشتغال ١". ثم وقال السيوطي: "والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصح نحو قوله تعالى: [يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَبْلُغُونَ شَيْئاً] جَنَّتْ عَذْنٌ [مريم: ٦٠، ٦١] - فر (جنت) أعريت بدلاً من: (الجنة) وهو بدل كل من بعض وفلنته تقرير أنها جنت كثيرة لا جهة واحدة* اهـ أنظر: الهمع ١٥٠/٣.

(٢) أنظر: ابن القوام ص ٣٧٥.

(٣) قال ابن القوام ص ٣٧٥: "ولا يكون في كلام فصيح ولذلك لم يأت في التلذيل لأنه يصنع عن سبق اللسان". وأنظر: القوائد والقواعد ص ٣٧٣، وقال ابن الخباز في: الغرة ص ٣٩٦: "وبدل الغلط غير مقبوض؛ لأنه خطأ، وذكره النحويون لتوفية القسمة وأن الإنسان ليس بمعصوم... ١". ثم

(٤) أنظر: الصفوة الصافية ٧٨٤/١.

(٥) أنظر وجه الحصر في هذه الأربعة في: شرح المصنف ٦٦٠/٢، والرتضى ٤٠٣/٢، وابن القوام ص ٣٧٥، وتوجيه اللمع ص ٢٧٦، والصفوة الصافية ٧٧٩/١، والإقليد ص ٧٦٧.

ثم اعلم أن ما يجب علينا ذكره في هذا الكلام أمور: الأول: أن نبين أن المقصود فيه ما هو؟

والثاني: بيان قولهم: المقصود البذل والمبدل منه كالإسقاط لذكره فيكون في حكم تحية الأول^(١) والثالث: ما يقال إنه في حكم تكرير العامل، والرابع: بيان وجه تسمية كل منها بهذه التسمية.

ففقول: المقصود من البذل التبيين والإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز^(٢)، ومن كان له ذوق سليم يعرفه عن قلب حليم، وأما قولهم: المقصود من الكلام البذل، والمبدل منه كالإسقاط لذكره فيكون في حكم تحية الأول، فليس المراد منه^(٣) أنهم أرادوا إهدار الأول وإطراحه بالكلية، بل هو إيذان منهم باستقلاله بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تتمم لما يتبعانه، فيكون في حكم الطرح في كون الثاني مقصوداً بالنسبة، وإلا لامتنع أن يجعل (غير) في قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ}^(٤) بدلاً من الضمير المجرور قبله في قوله تعالى: {أَلَمْ نَكُنْ عَلَيْهِمْ} ^(٥) إذ لو جعل (غير) بدلاً من الضمير المجرور في (عليهم) الأولى وجعل المبدل منه في حكم الطرح يكون التقدير: صراط الذين أنعمت غير المغضوب عليهم وإذا لا يستقيم لخلو الصلة حينئذ عن العائد إلى الموصول.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يرجع ضمير (عليهم) الثانية إليه؟ قلت: لأنه وقع في صلة موصول آخر وهو اللام في اسم المفعول، فلو رجع إلى الأول لزم الخلو في الثاني مع ترك الأولى، وأما الاستدلال بمثل: زيد لقيت غلامه رجلاً صالحاً، فليس بقوى، إذ يجوز أن يجعل (رجلاً) حالاً موطئة لا بدلاً.

(١) هنا قول النحويين أنظر: المفصل ص ١٥٥، وابن يعيش ٣/ ٦٦، والإرشاد إلى علم الإعزاب ص ٣٨٠، = والتخضير ١١٧/٢، وحاشية يس على الفاكهي ٢٥٠/٢.

(٢) أنظر: ابن يعيش ٦٢/٣، والتصريح ١٥٥/٢.

(٣) هذا معنى قول الزمخشري في المفصل ص ١٥٥: * وقولهم: إنه في حكم تحية الأول، إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تتمم لما يتبعانه، لا أن يحضوا إهدار الأول وإطراحه، ألا تراه تقول: زيد رايت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهذر الأول لم يند كلامك *، وأنظر: اللباب ص ٣٩٣، والإقليد ص ٧٧٠، وقال النيلي: *... قال الميرافي: ليس تقديرهم تحية الأول على معنى إطراحه وإزالة الفائدة به، لكن على معنى أن البذل قائم بنفسه * اهـ. أنظر: الصفوة الصفية ٧٧٢/١.

(٤) سورة الفاتحة من الآية (٧).

(٥) سورة الفاتحة من الآية (٧).

شرح كافيّة ابن الحاجب

واعلم أن العلماء اختلفوا في عامل البذل، هل هو العامل في المبدل [منه] ^(١) أم غيره؟ فذهب الأكثرون ^(٢) إلى أن عامله غير عامل المبدل منه، فإذا قلت: سررت بقومك بتلثهم، فهو المعنى بكونه في حكم تكرير العامل.

وذهب الأقل منهم ^(٣) إلى أن عامله هو عامل المبدل [منه] ^(٤) كعامل الصفة فإنه عامل في الموصوف بعينه.

قيل: والذي يدل على صحة الأول ظهور ذلك في قوله تعالى: {وَلَوْلَا أَن يَكُونَ [الناس] ^(٥) أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُنُفًا مِّنْ فَضْلٍ} ^(٦) وقوله تعالى: {قَالَ [الملك] ^(٧) الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا [مِنْ قَوْمِهِ] ^(٨) لِلَّذِينَ اسْتَغْنَوْا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ} ^(٩) فظهور اللام في الآيتين مع البذل مع ثبوتها في السبيل منه يدل على أن العامل في التثني غير العامل في الأول ^(١٠)، وإنما كان كذلك لأن البذل يترك إليه المبدل فإذ قلت: جعلت مقاعك بعضه فوق بعض، كان المعنى: جعلت بعضه فوق بعض، فيلزم من ذلك أن يكون له عامل غير عامل الأول، ولهذا قالوا: إنه في حكم المساقط بخلاف الصفة والموصوف، فإنهما كشىء واحد، هكذا قالوا.

أقول ^(١١): فيه نظر من وجهين:

(١) هذا قول التحويين أنظر: المفضل ص ١٥٥، وابن يعيش ٣/ ٦٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٨٠، والتخمين ١١٧/٢، وحاشية بين على الفاكهي ٢٥٠/٢.

(٢) هذا قول: الأخفش، والزماني، والفارسي، وأكثر المتأخرين واستدلوا بالسماع كما في الآيات التي ذكرها الشارح، وبالقياس فقالوا: لكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر، ولذا لم يمتثل مطابقتها للمبدل منه تعريفاً وتكراراً. أنظر: الرضوي ٣٠٩/٢، وأنظر: الإيضاح ٢٨٣، وابن يعيش ٣/ ٦٧، وابن القوام ص ٣٧٧، وتوجيه اللع ص ٢٨٠، والقوائد والقواعد ص ٣٧٠.

(٣) وهذا مذهب سيبويه، والمبرد، والسيرافي، والمختلري، والمصنف: أنظر: الرضوي ٣٠٩/ ٢، وأنظر: الكتاب ١٥٠/١، والمقتضب ٣٩٩/٤، وابن يعيش ٣/ ٦٧، وابن القوام ٣٧٧، والارتشاف ٤/ ١٩٦١.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٦) سورة الزخرف من الآية (٣٣).

(٧) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٨) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٩) سورة الأعراف من الآية (٧٥).

(١٠) أنظر: القوائد والقواعد ص ٣٧١، والبيان في شرح اللع ص ٢٨٩.

(١١) قال في البيان في شرح اللع ص ٢٨٩ رداً على من استدل بالآيتين السابقتين: "وعند أصحاب سيبويه أن ظهور العامل على طريق التوكيد لأن العمل قد يتكرر في الشيء الواحد مرتين توكيداً، فإذا كان كذلك لم يكن ظهور اللام دلالة على أنها جملة أخرى * ١. هـ.

الأول: أنه لما كان بتكرير العامل كان جملة البذل غير جملة المبدل منه، فكيف يكون موضحاً له؟ وما روى عن أبي علي الفارسي من أنه لم يظهر العامل في البذل وإنما يدل عليه العامل في المبدل، فحصل الاتصال بينهما في اللفظ جاز أن يوضحه. ليس بخفي الفساد.

والثاني: أنه يجوز لقائل أن يقول: لا نسلم دلالة الأيتين على ذلك المطلوب؛ إذ يجوز أن يكون مجموع الجار والمجرور بذلاً من مجموع الجار والمجرور، فإن البذل ليس يختص بالاسم.

ثم وجه التسمية في القسمين الأولين ظاهر، وأما في الثالث فلوجود الاشتغال، وأما في الرابع فلأنه إنما يسمى هذا البذل بدل الغلط، - وإن كان الغلط هو المبدل منه - لأن الغلط سببه الإتيان، فيكون تلك التسمية تسميةً للمسبب باسم السبب^(١)، وبذلك على هذا قولهم: بدل الغلط، بالإضافة، وعدم قولهم: البذل الغلط، بالوصف، ويحتمل أن يكون المراد بـ (الغلط) المغلوط أي: بدل من المغلوط بذكره.

والغرض من ذكر هذا البذل تعليم التدارك من الغلط، فإنك تريد أن تذكر شيئاً فسبق لسانك بذكر غيره، ثم تداركت بذكر مقصودك، ومن ثمة قيل: حق هذا التدارك بذكر (بل)؛^(٢) لأنها تدل على إبطال حكم السابق، وإثباته للثاني.

قال السيد عبد الله^(٣): "واعلم أنه إنما يكون حقّه بـ (بل) إذا كان ذكر بدل الغلط بسبب غلط صريح، كما إذا أردت أن تقول: مررت بحمارك، فسبقك لسانك إلى (رجل)، أو بسبب نسيان وهو أن يعد في ذكر ما هو غلط لسبب نسيان المقصود، ثم تدارك الغلط بذكر المقصود بذكره، وهذان النوعان لا يجنبان في كلام الفصحاء، وأما إذا كان ذكر المبدل منه فيه عن قصد وتعمد فلا يكون حقّه أن يكون بـ (بل) ويحيى هذا النوع في كلام الفصحاء للثقل في الفصاحة، وشرطه أن ترفى من الأدنى إلى الأعلى كتقولك: هند نجم بدر، فإنك وإن كنت قاصداً في ذكر (النجم) لكن تغلط نفسك وتثريها أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهاً بالبدر".

(٧٣/ب)

ثم إنهم اختلفوا في بدل الاشتغال بعد اتفاقهم أن هذه التسمية لوجود الاشتغال فيه، أي: أن أي شيء يشتمل على صاحبه؟

(١) قال الرضوي ٤١٤/٢: "ومعنى بدل الغلط: البذل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه، لا أن البذل هو الغلط". هـ، وأنظر: الصفوة الصغرى ٧٨٤/١.

(٢) أنظر: الإيضاح لأبي علي ص ٢٨٤ وقد قال: "وحق هذا أن يستعمل فيه (بل) فتقول: سررت برجل بل حمار". هـ.

(٣) أنظر: العجائب في شرح اللباب ص ٨٦٧، ٨٦٨، مع تصرف يسير في النقل، وأنظر: الرضوي ٤٠٣/٢.

فذهب الفارسي^(١)، وصاحب التسهيل^(٢) إلى أن الأول هو المشتل على الثاني،
والآخرون على أن الثاني مشتمل على الأول^(٣)، وبعضهم ذهب إلى التعميم، وقال بعضهم:
إن العامل مشتمل عليهما^(٤).

والكل ليس بمستقيم؛ لأن الأول يبطله: سلب زيد ثوبه، والثاني يبطله: أعجبنى زيد
علمه، والثالث يبطله: ضرب زيد غلامه، والرابع يبطله قوله تعالى: {يسألونك عن الشهر

(١) أنظر: الإيضاح ص ٢٨٤، وأنظر: البسيط لابن أبي الربيع ٣٩٢/١ وقد نسب إليه.

(٢) أنظر: التسهيل ١٧٣ حيث قال: "المشتمل في يدل الاشتغال هو الأول"، وأنظر: شرح التسهيل
٣٣٨/٣، أنظر: الارتشاف ١٩٦٨/٤، والهمع ١٤٨/٣، وهذا قول الرمالي، وخطاب، أنظر السابق
نفسه.

(٣) وهو قول الفارسي، والرمالي في أحد قوليهما، أنظر: الارتشاف ١٩٦٨/٤، والهمع ١٤٨/٣.

(٤) وهذا قول: الميرد، والميرافي، وابن جنى، وابن اليانوش، وابن أبي العافية، وابن الأبرش، أنظر:
الارتشاف ١٩٦٨/٤، والهمع ١٤٨/٣، والتصريح ١٥٨/٢، وأنظر قول الميرد في: المقتضب ١٦٥/١،
وشرح التسهيل ٣٣٨/٣، والرضي ٤٠٢/٢.

ويكونان معرفتين وتكرتين ومختلفين، وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت،

الحَرَامُ يقال فيه^(١)، وقيل^(٢): سمي بذلك لاشتغال معنى الكلام عليه؛ لأنك إذا قلت: أعجبني زيد حسنه، فمعنى الكلام مشتمل نسبة الإعجاب إلى الحسن، فالمشتمل عليه في المعنى هو البذل، ولهذا سمي بذل الاشتغال، قال صاحب الفجواتي^(٣): "هذا هو الصحيح".

فإن قلت: الأبدال كلها كذلك، فإنك إذا قلت: أعجبني زيد رأسه، فالإعجاب بالنسبة إلى الرأس مثله في النسبة إلى الحسن في الاشتغال!

قلت: مثل ذلك لا يضر بالتسمية في الاصطلاح، فكم من مسمى باسم جعل علما عليه لمعنى، وإن كان ذلك المعنى يوجد في غير ذلك المسمى، هذا هو المفهوم من شرح المفصل للمصنف^(٤)، ثم قال^(٥): "قلت: هذا كلام يلوح عن وجهه سيماء التحقيق، إلا أنه بقي عليه شيء وهو: أنه لما كان الاشتغال بهذا المعنى مشتركا بين الأبدال كلها فكيف يتميز بذل الاشتغال عن غيره؟ وجهه دفعه أن لكل من الأبدال سوى الاشتغال خاصة هي له، أما في الكل فلكون مدلوله مدلول الأول، وأما في البعض فلكونه بعض الأول، وأما في الغلط فلكونه تدارك الغلط، فإذا وقع الاشتغال المذكور في صورة ولم يكن معه شيء من هذه الخاصيات الثلاثة حكم بأنه بذل الاشتغال". إلى ههنا لفظه.

ويكونان أي: البذل والمبدل منه معرفتين نحو: زيد أخوك، وزيد رأسه، وزيد علمه، وزيد الحمار، ويكونان تكرتين نحو: رجل غلام لزيد، ورجل يد له، ورجل علم له، ورجل حمار له.

ويكونان مختلفين وذلك إما بأن يكون المبدل منه نكرة والبذل معرفة نحو: رجل غلام زيد، ورجل رأسه، ورجل علمه، ورجل حماره، أو بأن يكونا على العكس نحو: زيد غلام له، وزيد يد له، وزيد علم له، وزيد حمار له، فيحصل لك من ضرب هذه الصور الأربعة في كل قسم من الأقسام الأربعة ست عشرة صورة^(٦)، وإنما جاز ذلك لأن البذل لكونه مقصوداً في الكلام ومستقلاً بنفسه كان كأنه ليس من التوابع، إلا من جهة اللفظ دون المعنى، فلم يشترط تعريفا ولا تكثيراً كما اشترط ذلك في الصفة بل جاز لك أن تبدل أي النوعين شئت

(١) سورة البقرة من الآية (٢١٧).

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٥٠/١، والإقليد ص ٧٦٨.

(٣) انظر: شرح الفجواتي ص ٣٢٨، وقال صاحب الإقليد ٧٦٨: "هو المستقيم"، هـ.

(٤) انظر: الإيضاح ٤٥٠/١.

(٥) المراد به الفجواتي، انظر: شرح الفجواتي ص ٣٢٨.

(٦) في الأصل: (ستة عشر صورة) وهو خطأ، وانظر: أمثلتها في: الأصبهاني ص ٥٢٢، والصفوة

من الآخر.

وإذا كان البديل نكرة حال كون ذلك البديل النكرة بدلا من معرفة فالنعت^(١)، أي: يجب الإتيان

مثل {بِالتَّائِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}، ويكونان ظاهرين ومضمومين ومختلفين، ولا يبدل ظاهر من مضموم بدل الكل إلا من الغالب مثل: ضربته زيدا.

بالنعت^(٢) للبديل^(٣) كما في مثل قوله تعالى: {تَنسِفُهَا بِالتَّائِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}^(٤).

وإنما اشترط ذلك^(٥) لأن الثاني في هذا الباب هو المقصود بالنسبة، فلو كان نكرة محضة لكان المقصود أنقص من غيره، وذلك مما لم يحسن، بخلاف إذا وصفت لأنها حينئذ تقرب إلى المعرفة لتخصصها بالوصف، وقد عرفت في باب المبتدأ أن النكرة المتخصصة تقوم مقام المعرفة.

ثم اعلم أن الكوفيين^(٦) اشترطوا أن يكون ذلك البديل على لفظ المبدل منه استكثالا بالآية المذكورة، والأصح أنه لا يشترط ذلك لأن هذه الآية بسجدها لا تدل^(٧) على الاشتراط.

ويكونان أي: البديل والمبدل منه ظاهرين أي: اسمين يظهر معناهما لمجرد لفظيهما،

(١) قول المصنف بوصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة هو مذهب أهل الكوفة وبغداد، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/١، وانظر: الارتشاف ١٩٦٣/٤، والسر المصون ٥٤٧/٦، والمساعد ٤٢٩/٢، والهمع ١٥١/٣، وهو رأي الزمخشري في: المفصل ص ١٥٦، وانظر: ابن يعيش ٦٨/٣، وابن القواس ٣٧٨، وبه قال السهيلي في نتائج الفكر ٢٣٢، وابن خروف في شرح الجمل ٣٤٦/١، وابن أبي الربيع في البسيط ٣٩٨/١، والملخص ٥٦٤، والكيثي في الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٨٥، والعكبري في اللباب ١١٢/١. وزاد أهل بغداد أن يكون من لفظ الأول، كما في الآية المذكورة، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/١ والهمع ١٥١/٣، والجمهور من البصريين أطلقوا الجواز فلم يشترطوا شيئا من ذلك لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول، انظر: البحر ٥١١/١٠، والسر المصون ٥٤٧/٦، والهمع ١٥١/٣، ووافقهم ابن عصفور في شرح الجمل ٢٥٧/١، وابن مالك في شرح التنزيل ٣٣١/٣، وشرح عمدة الخافض ٥٨١/٢.

(٢) قال الرضي ٤٠٥/٢: "وليس ذلك على الإطلاق بل في بدل الكل من الكل" اهـ.

(٣) في الأصل: (للمبدل منه) وهو خطأ.

(٤) سورة العلق من الأيتين (١٥، ١٦).

(٥) انظر: شرح المصنف ٦٦٣/٢، والأصبهاني ص ٥٢٣، والجامي ٦٦/٢.

(٦) في الأصل: (الكوفيون) وهو لحن، وما ذكره الشارح - رحمه الله - من اشتراط كون البديل على لفظ المبدل منه هو قول البغداديين، وليس للكوفيين قول بذلك.

(٧) في الأصل: (يدل) وهو تصحيف.

وكل ما سر من الأمثلة يصلح مثالا لهذا القسم، ويكونان مضميرين أي: اسمين لا يظهر معاهما بمجرد لفظهما كما في: زيد ضربته إياه.

ويكونان مختلفين بأن يكون الأول مضمرا والثاني مظهرا كما في: ضربته زيدا، أو بأن يكونا على العكس، أي: بأن يكون الأول مظهرا والثاني مضمرا كما في: ضربت زيدا إياه.

ولو ضربت الصور الأربعة في الأقسام الأربعة يحصل لك ست عشرة صورة^(١)، بل ههنا يمكن إخراج ثمان وعشرين صورة^(٢) فافهم.

ولا يبدل ظاهر من مضمير ولكن ذلك ليس على الإطلاق بل إذا كان الإبدال بدل الكل من الكل إلا إذا كان إبدالاً من ضمير الغائب فيجوز حينئذ ذلك كما في مثل: ضربته زيدا.

وتفصيل هذا المقام أن يقال: المضمير لا يخلو إما أن يكون لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، والبديل أيضا إما بدل الكل من الكل، أو بدل البعض من الكل، أو بدل الاستئصال، أو الغلط، فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل، فلا يقال: ضربتني أخاك، ولا ضربتك زيدا^(٣)؛ لئلا^(٤) يكون

(١) في الأصل: (سنة عشر صورة) وهو خطأ، وانظر أمثلتها في: الرضى ٤٠٦/٢؛ وابن القواس ص ٣٧٩، والمصنوعة الصفية ٧٨٢/١، والأصيهاني ص ٥٢٤.

(٢) في الأصل: (ثمانية وعشرين) وهو لحن.

(٣) اتفق النحاة على جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر مخاطبا، أو متكلما، بدل كل من كل، إن أفاد الإحاطة والشمول، نحو قوله تعالى: (تَكُونُ لَنَا عِدةً لَأُولَئِكَ وَآخِرُا) ونحو: أكرمتم أكابركم وأصاغركم، واتفقوا على جواز الإبدال منه بدل بعض واشتمال، أما إذا لم يقد الإحاطة والشمول، فقد منع البصريون إلا الأخفش إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من كل، وأجازوه الكوفيون فيهما مطلقا، ووافقهم الأخفش في جوازه من ضمير المخاطب دون ضمير المتكلم، واحتج الكوفيون على جوازه بالسمع بقوله تعالى: (كَبَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيُخَمِّلَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ) وحكى الكسائي: إلى أبي عبد الله، وبالقياص على ضمير الغائب، وأجازوه ابن مالك على قلة، وجوزه قطرب في الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلا زيدا. انظر تفصيل هذه المسألة في: معاني القرآن للأخفش ٤٠٩/٢، ومعاني الزجاج ٢٣٢/٢ والبيان في غريب أعراب القرآن ٣٥١/١، وابن يعيش ٧٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣، وشرح صفة الحافظ ٥٨٩/٢، والرضى ٤٠٩/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٢١٨، وابن القواس ص ٣٨٠، والبسيط لابن أبي الربيع ٣٩٦/١، والارتشاف ١٩٦٥/٤، والتذيل والتكميل ٣٢٤/٥ رسالة، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٧، والمناع ٤٣٢/٢، وتوضيح المقاصد ٢٦٠/٣، وانتلاف النصرة ص ٥٦، والتصريح ١٦٠/٢، والأشمونى ١٢٨/٣، وأسرار النحو ص ١٥٩.

(١) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٦٦٤/٢ وما بعدها، وانظر: الأصيهاني ص ٢٥.

شرح كافيّة ابن الحاجب

المقصود بالنسبة أقلّ دلالة عن غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً، لأن المضمّر للمتكلم أو المخاطب أقوى في التعريف من الظاهر.

وأما^(١) ضمير الغائب فلم يكن في القوة كذلك لاحتّمال توهم الغير في الغائب فجاز.

وأما إذا كان البذل غير بذل الكل فيجوز أن يبدل فيه الظاهر من المضمّر أي ضمير كان؛ لفقدان المانع؛ لأن ما سوى بذل الكل ليس مدلول الثاني فيه مدلول الأول حتّى يقال: إن الأول أقوى من الثاني دلالة على المقصود، فيمتنع لأن الثاني معاير للأول، فلذلك جاز أن يقال: اشتريتك نصفك، واشتريتني نصفى، وأعجبتني علمك، وأعجبتك علمى، وضربتك الحمار، وضربتني الحمار / ومنه قول الشاعر:

(١/٧٤)

ذُرَيْبِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا :: وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٢)

خلافاً للأخفش فإنه أجاز إبدال الظاهر من المضمّر للمخاطب^(٣) بذل الكل، مستنداً بقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ لِي رَسُولٌ أَلَّهُ أُسُوءَ حَسَنَةً لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ}^(٤) فإن (من) بذل من ضمير (لكم).

وجوابه: منع كون إبداله بذل الكل، بل هو بذل البعض بتقدير (منكم) أي: لمن كان يرجو الله منكم^(٥).

لا يقال: هذا يستلزم انقسام^(٦) الصحابة إلى الراجى إلى الله وغيره، ولا يجوز! لأننا نقول: الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى: {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ}^(٧) فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم، والموصوف هو: المختلطون بالصحابة من المنافقين.

(١) في الأصل: (إلما) وهو تصحيف.

(٢) من الوافر لعدي بن زيد في: معاني القراء ٢/٢٢٤، وشرح أبيات سيبويه ص ١٢٣، وابن يعيش ٣/٧٧، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٧٨، والدرر اللوامع ٢/٤٠٤، ولرجل من بجيلة أو خثعم في: الكتاب ١/١٥٦، والأصول ١/٥١٢، والمعنى: يقول لمن تعدّله على إتلاف ماله: ذرني فلن أطيع أمرك، فإن عظمى يأمرنى بإتلاف المال في اكتساب الحمد، وما عهدتني مضيق الحلم. والشاهد فيه إبدال (حلمى) وهو اسم ظاهر من ضمير المتكلم بذل اشتمال.

(٣) في الأصل: (للمتكلم) وهو خطأ لأن الأخفش لم يجره في ضمير المتكلم - كما سبق - وبديل الآية التي أوردها الثمارح فإن فيها الإبدال من ضمير المخاطب.

(٤) سورة الأحزاب من الآية (٢١).

(٥) أنظر: الدرر المصون ٥/١٠٠.

(٦) قوله: (انقسام) كرر في الأصل.

(٧) سورة الأحزاب من الآية (١٨).

بحث عطف البيان

عطف البيان: تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل: أقسم بالله أبو حفص عمر،

والخامس منها: عطف البيان وتعرفه ما ذكره، فقوله: تابع^(١) يشمل التوابع كلها، وقوله: غير صفة يخرج الصفة لأنها تدل على معنى في المتبوع، بخلاف عطف البيان فإنه دال على نفس المتبوع، وقوله: يوضح متبوعه يخرج التوابع^(٢) الباقية إذ ليس فيها شيء يوضح متبوعه، كـ (عمر) في مثل قولنا:

أقسم بالله أبو حفص عمر :: ما مبيها^(٣) من ثقب ولا دبر^(٤)

واعلم أن الغرض من هذا الباب^(٥): رفع الالتباس الحاصل في المتبوع، وتفسيره بما يُعَيِّنُه، كما في الوصف، لأنه لا يكون إلا بعد اسم فيه اشتراك، ولهذا لا يجب على الأصح أن يكون علما؛ لأن التبيين والتفسير كما يكون بالعلم يكون أيضا بغيره، ولذلك جاز: جاء زيد أخوك، إذا كان للمخاطب (أخ) واحد، وكان (زيد) مشتركا بينه وبين غيره، ولا يجب أيضا أن يكون المعطوف أعرف من المبيّن بحسب مراتب المعارف، بل يجب أن يكون أشهر بحيث يكون له صلاحية لإيضاح متبوعه^(٦)، كما في مثل: جاء أخوك زيد، إذا كان له أخوان (زيد) أشهرهما.

قال المصنف^(٧): هذا ليس بواجب أيضا لأنه [ليس]^(٨) هو المقصود بالنسبة ليعتبر^(٩)

فيه ذلك، وإنما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وإن كان الأول

أوضح من الثاني لو افترقا، ألا ترى^(١٠) أنه لو كان جماعة كل واحد يكنى بـ (أبي محمد)

(١) انظر: شرح المصنف ٦٦٧/٢، والرضي ٤١٣/٢، وابن القواس ص ٣٨٢، والجامي ٦٨/٢.

(٢) في الأصل: (عطف) بدلا من (التوابع) وهو خطأ.

(٣) في الأصل: (ما يعيرك) وما أثبتته هو المشهور في رواية الرجز.

(٤) من الرجز واختلف في نسبته فنسب إلى ربيعة في: ابن يعيش ٧١/٣، وهذا غير صحيح؛ لأن ربيعة توفي سنة ١٤٥ هجرية ولم يدرك سيدنا عمر رضي الله عنه، ولم يعد أحد من التابعين، وتنسب لعبد الله بن كيسان في: ابن عقيل ٢٠١/٢، ولده أو لأعرابي في: الخزائن ١٥٤/٥، وانظر في: الرضي ٣٨٢/٢، وابن القواس ص ٣٨٢، وشرح اللوحة ٣٠٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٧٩، والإسماعيلي ١٢٩/١، واللقب: رقة خف البعير، والتبذير: جرح الدابة.

(٥) انظر الغرض منه في: ابن القواس ص ٣٨٢، وابن يعيش ٧١/٣، والأصبهاني ص ٢٩٩.

(٦) انظر: الغرة المخفية ص ٣٧٩، والجامي ٦٨/٢.

(٧) انظر: شرح المصنف ٦٦٨/٢.

(٨) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(٩) في الأصل: (يعتبر) وهو تصحيف.

(١٠) في الأصل: (يرى).

شرح كافيته ابن الحاجب

وأحدهم اسمه (عبد الله) والآخر (عبد الرحمن) ثم الآخر (عبد الرحيم) فإذا قلت: جاءني أبو محمد عبد الله.

وفصله من البذل لفظاً في مثل: أنا ابن التارك البكرى بشر

أوضحت ما كان محتملاً وإن كان (أبو محمد) أوضح من (عبد الله) لو انفرد^(١)، لأن الكنية أشهر من العلم عندهم، كذا ذكره النكساري^(٢)، وقد عرفت أنه غير لازم.

ولما كان لعطف البيان شبه للصفة^(٣) من حيث إنهما للبيان، وعلم مفارقتها لها من حيث إنه كاشف عن الذات، وهي كاشفة عن الحال كما عرفت؛ وكان له شبه للبذل^(٤) أيضاً من حيث إنهما اسمان جامدان؛ ولم يُعلم الفرق بينهما من الحد المذكور، أشار إلى الفرق بينهما فقال: فصله، أي: فرق عطف البيان من البذل لفظي ومعنوي، أما فصله لفظاً فكما في مثل قول المرار^(٥):

أنا ابن التارك البكرى بشر :: عليه الطير ترقبه وقوعا^(٦)

بجر (بشر) فهو ههنا عطف بيان من (البكرى) ولا يجوز أن يكون بدلاً^(٧)، وإلا لكان (التارك) داخلاً عليه في التقدير؛ لأن البذل في حكم تكرير العامل، فيكون في قوة قولنا: أنا ابن التارك بشر، وهو غير جائز لأنه مثل: الضارب زيد - كما سر في باب الإضافة - ولا مانع من كونه عطف بيان؛ لأنه ليس في حكم تكرير العامل^(٨).

(١) أنظر: شرح العجوى ص ٥٤٠، وقد ذكر مثل هذا عن الإمام الحنفي، والمشارح هنا - رحمه الله - قد ذكره عن النكساري.

(٢) أنظر وجود الشبه بين الصفة وعطف البيان ووجوه المفارقة بينهما في: ابن يعيش ٧١/٣، وابن القواس ص ٣٨٦، والأشباه والنظائر ٢/٢٥٨، ٢٥٩.

(٣) أنظر وجوه الشبه بين عطف البيان والبذل ووجوه المفارقة بينهما في: ابن يعيش ٧٢/٣، وابن القواس ص ٣٨٤، والمغني ٥٢٥/٢ وما بعدها، والأشباه والنظائر ٢/٢٦١.

(٤) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، من بني أمية بن خزيمة، كان قصيراً مفرداً القصر ضليل الجسم، وكان كثير الشعر. أنظر أخباره في: الأغاني ٣٦٦/١.

(٥) من التوافر للمرار في: الكتاب ١/١٨٢، وابن يعيش ٧٢/٣، وأنظره في: التخمير ١٢٤/٢، ولباب الإعراب ص ٣٩٦، وشرح عمدة الحفاظ ١/٥٥٤، وابن الناطم ص ٢٠٣، والرضي ٢/٢٦٣، وأوضح المسالك ٣/٣٥١، والخزانة ٤/٢٨٤، وبشر هو: بشر بن عمرو بن مرثد من بني بكر بن وائل قتلته رجل من بني أمية ففخر المرار بقتله، والشاهد قوله: (بشر) فهو عطف بيان من (البكرى) ولا يجوز كونه بدلاً.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٢/٦٦٩، وابن القواس ص ٣٨٤، والأصبيهاني ص ٥٣٠، والإقليد ص ٧٧٦.

(٧) قال المصنف ٢/٦٧: " وهذا كله إنما يجري على قول من يقول إن: الضارب زيد، غير جائز "، ثم قال الرضي ٢/٤١٤: " والفراء يجوز: الضارب زيد، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني

وليس لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون (التارك) في البيت جمعا مضافا إلى (البكرى) محذوفا نونه بالإضافة ويأوه لاجتماع الساكنين^(١)؛ لأن لذلك مانعا من حيث اللفظ والمعنى لأن النقاء الساكنين إنما يوجب حذف الياء في مثل ذلك من اللفظ لا من الحذف، وإلا لزم التباس الجمع بالمفرد^(٢)، لأن قاتل (بشر) كان واحدا من آياته، وقد اشتهر بذلك بين العرب، فلم يلتبس البيت على أحد من الناس^(٣)، ولأن الشخص الواحد لا يجوز أن يكون أيضا لجماعة^(٤)، وهذا لازم منه على ذلك التقدير، وأيضا: الغرض من البيت التمدح، وينفي ذلك إياه إذ لا مدح يقتل جماعة واحدا.

وإنما قال: (في مثل) ولم يقل: (في قوله) لأن^(٥) هذا الفرق جاز في باب اسم الفاعل المعروف باللام إذا أضفته إلى اسم فيه اللام وأجريت على المضاف إليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فإنه يظهر الفرق بينه وبين البذل مثل: الضارب الرجل زيد، خلافا للفرء، ولما بين بطلان مذهبه استغنى عن الاحتراز عنه هنا.

قال المصنف^(٦): "قوله: "في مثل" إشارة إلى أنه قد يقع هذا الفرق من^(٧) غير هذا الباب كقولك: يا غلام زيد وزيدا - بالرفع والنصب - لأنه لو جعل (زيد) بدلا لأبد من أن يكون له حكم الاستقلال لأنه المقصود بالنسبة في المعنى، وكان^(٨) بحكم المنادى أولى، فلم يجر فيه الأمران من الضم والنصب بل يتعين الضم^(٩)، وإذا جعل عطف بيان كان المقصود هو الأول فجرى كما تجرى الصفات في جواز الأمرين^(١٠).

هذا وإن كان متضمنا لفائدة جديدة لكن الأول أحسن منه لمطابقته المتن من حيث المثلية.

وأما فصله معنى^(١١): فلأن البذل هو الذي يكون مقصودا في الكلام، وورود الأول

عطف بيان لا بدل، والمبرد انكر رواية الجر، وقال: لا يجوز في (بشر) إلا النصب بناء على أنه بدل، (٧٤/ب) والبدل يجب جوار قيامه مقام المتبوع "أ. هـ. وأنظر: ابن يعيش ٧٣/٣، وابن القوائس ص ٣٨٤.

(١) في الأصل: (إلى المفرد) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (على أحد من الالتباس) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (الجماعة) وهو تصحيف.

(٤) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٥٣١.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٦٧٠/٢.

(٦) في شرح المصنف: (في بدلا من (من)).

(٧) في شرح المصنف: (فكان).

(٨) من قوله: (فلم يجر) إلى قوله: (بل يتعين الضم) توضيح من المشرح ليست في شرح المصنف.

(٩) في الأصل: (الأمر) وهو تصحيف.

(١٠) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٥٣١.

شرح كانية ابن الحاجب

كاليساط لذكره، وليس كذلك عطف البيان، إذ المعتمد بالحديث هو الأول، وورود الثاني لأجل أن يوضح أمره، ولهذا كان (زيد) في: مررت بأخيك زيد، بدلا إن كان للمخاطب / أخ واحد فقط، وعطف بيان إذا كان له أخوة.

بحث المبني

المبني: ما ناسب مبنى الأصل، أو وقع غير مركب.

ولما كان الاسم منقسماً إلى قسمين: معرب ومبني، وقد ذكر المعرب بتفاصيله أولاً، لما ذكرنا في وجه تقديم المعرب^(١)، شرع بعد تكميله أن يبين المبنى فقال: المبنى وعرفه بقوله: ما ناسب، وإنما لم يقل: (ما شابه) ليتناول جميع أقسام المبنى لعموم المناسبة^(٢)، وبه نية على أن البناء يكون لمناسبة ما كان مبنى الأصل وهو: الفعل الماضي، والأمر الحاضر، والحروف، وإن وجد فيه سبب للإعراب، أي: التركيب مع العامل. ويقول: أو وقع غير مركب نية على أن الاسم قد يكون مبنياً لفقدان سبب الإعراب^(٣)، وقد عرفته.

ومن هذا علم أن البناء كما يكون لأمر وجودي، يكون كذلك لأمر عيني، كالمعرب^(٤). والقسم الثاني لا يكون بناءً إلا على السكون، فربما بينه وبين الأول، والسكون بالثاني أولى؛ لقوة بنائه، وكون السكون أصلاً فيه بخلاف الأول فإن بناءه^(٥) بسبب عروض مانع من الإعراب. قال المصنف^(٦): "وليس (أو) هذه بالتي يفسد بها الحد، لأن المراد ههنا ما كان على أحد هذين الوصفين، وإنما يفسد الحد بها إذا كان المراد بها الشك". ولقائل أن يقول^(٧): إذا كان المعرف المبنى على الإطلاق، فلا يكون التعريف جامعاً لخروج المبنى الأصل، لأن الشيء لا يناسب نفسه، وإن كان المبنى من الأسماء بل يكون (ما) عبارة عن الاسم، فيكون هذا تعريفاً بالأخفى؛ لأن معرفة مبنى الأصل تتوقف على معرفة المبنى!

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٥٧/١.

(٣) وهو التركيب مع العامل، وانظر: شرح المصنف ٦٧١/٢.

(٤) قال الرضوي ٣/٣: "المبني - كما مر في حد المعرب - ضريان: إما مبني لفقدان موجب الإعراب، الذي هو التركيب، كالأسماء المعددة كواحد، اثنين، ثلاثة، وألف، با، تا، ثا، و(زيد)، (عمرو)، (بكر)، وإما مبني لوجود مانع من الإعراب مع حصول موجب، وذلك المانع مشبهة الحرف، أو الماضي، أو الأمر، وهي التي سماها مبني الأصل، أو كونه اسم فعل".

(٥) في الأصل: (بناءؤه) وهو خطأ.

(٦) انظر: شرح المصنف ٦٧٢/٢، وانظر: الجامي ٧٣/٢.

(٧) اعترض الرضوي على حد المصنف للمبني فقال ٣/٣: "وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبنى على الإطلاق ولا يعرف الاسم المبنى، ولو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حد المبنى لفظ (المبني)".

شرح كافيّة ابن الحاجب

ويمكن أن يجاب عنه باختصار الشق الثاني، وقوله (تعريفاً بالأخفى)، قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأنه قد علم من المتعارف أن المراد من المبني الأصل: هي الأشياء الثلاثة المذكورة، فكانه قال:

وحكمه: أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل وألقابه: ضم، وفتح، وكسر، ووقف.

المبني اسم ناسب الماضي، والأمر، والحرف، وقيل: سلمنا أن المعرف مطلق المبني. قوله: (لا يكون التعريف جامعاً) قلنا: لا نسلم ذلك، قوله: (لأن الشيء لا يناسب نفسه) قلنا: ثبوت مدعانا لا يتوقف على ذلك، لجواز أن يكون كل منها مناسب لآخر من حيث عدم مقتضى الإعراب في الكل، وفي هذا المقام أبحاث كثيرة يقتضي ذكرها طول الكلام، ولهذا تركتها.

وحكمه أي: حكم المبني ألا يختلف آخره باختلاف العوامل بل كان حركته وسكوته لا يعامل، وإنما لم يجعل المذكور حداً كما جعله بعضهم^(١) كذلك؛ لاستلزامه الدور؛ لأن انتفاء اختلاف الآخر فرع على عقليته فلو جعل ذلك فرعاً له لزم الدور، كما في الإعراب^(٢).

فإن قلنا: لم يسم هذا مبنيًا؟

قلنا: تشبيهاً له بالبناء المعروف لما في ذلك ضرب للزوم والدوام على حالة واحدة كما في بناء الدار والقصر^(٣).

وألقابه أي: ألقاب البناء؛ لدلالة المبني عليه، فكانه مذكور معنى، ويجوز إرجاعه إلى المبني لأدنى سلاسة بينهما، ضم كما في (منذ)، وفتح كما في (أين)، وكسر كما في (أسي)، ووقف كما في (كم).

ثم اعلم أن الحركات الثلاث وعدمها لما كانت مشتركة بين الإعراب والبناء لفظاً، مع تحقق المخالفة بين ما للإعراب وما للبناء لوجود الدلالة على المعاني المختلفة في الأول دون الثاني، أحبوا أن يوجد المخالفة بينهما في التسمية ليقف السامع عند سماعه على المراد، فسموا حركات الأول بالرفع والنصب والجر وسكوته بالجرم، وحركات الثاني بالضم والفتح والكسر وسكوته بالوقف، هذا على رأي البصريين من المتقدمين والمتأخرين، وأما الكوفيون فيطلقون كل واحد من اللفظين على كل واحد من المعنيين^(٤).

(١) منهم: الفارسي في: الإيضاح ص ١٥، وابن الخشاب في المرتجل ص ٣٥، وابن عصفور في المقرب ص ٣٦٧، وابن الخباز في: توجيه اللمع ص ٦٨.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٧٢/٢، وأنظر: قسم التحقيق.

(٣) أنظر: ابن القوام ص ٣٨٧.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٦٧٣/٢، والرضي ٥/٣.

وقيل: البصريون يطلقون الضم على الرفع أيضا^(١) لكن بالقصد إلى التجوز؛ لأنه وضع العام موضع الخاص بدون العكس.

(١) أنظر: هامش المقتضب ١/١٤٢، وفيها ذكر الشيخ عضيمة - رحمه الله - مواضع كثيرة أطلق فيها ميبويه والمبرد ألقاب الإعراب على ألقاب البناء.

شرح كافية ابن الحاجب

وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات والكنائيات، وبعض الظروف.

وأما اختياره الأنواع في الإعراب، والألقاب في البناء فلأن النوع لا يبدل من الدلالة على المشترك وعلى المخصص، وحركات الإعراب بالنسبة إلى مدلولاتها كذلك، بخلاف حركات البناء فإن كلا منها يدل على ما يدل عليه الآخر^(١)، فإن كان مراد من قال^(٢): "لأن أنواع الإعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى، بخلاف ألقاب البناء فإنه ليس المراد منها إلا الألفاظ"، هذا المعنى، فكلام صاحب الفجوداني^(٣): "هذا إنما يصلح أن لو كانت النوعية مفقورة إلى ذلك المعنى وهو ممنوع، فإن النوع عبارة عن الجنس المقيد، فكل واحد من^(٤) الحركات بالنسبة إلى مطلق الحركة بهذه المثابة"، في غاية السقوط عن درجة الاعتبار، وهو ظاهر لا يحتاج إلى البيان.

وهي أي: المبني، وتأتيه باعتبار الخبر: المضمرات بجميع أنواعها، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات - بالرفع - لكونها معطوفة على الأسماء المضافة إلى الأفعال، ولا يجوز جرها على أنها معطوفة على المضاف إليه؛ لأنه يؤدي إلى كون التقدير: أسماء الأصوات، ولا حاجة إلى ذلك، لكن ذلك لا لأنها ليست بأسماء، لأنها أسماء بدليل دخول التثوين، وصدق تعريف الاسم عليها، بل لأن اسم هذا النوع من الأسماء: الأصوات^(٥)، والمركبات، والكنائيات، وبعض الظروف، والتقيد ببعض لكون^(٦) بعضها معرباً.

(١) وقال الدولت آبادي ل ٦٩/١: "وإنما ذكر في الإعراب الأنواع وفي البناء الألقاب لأن الإعراب ما به الاختلاف، وكل من الرفع وأخويه نوع منه، والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات والسكون، وكل من الضم وأخواته ليس نوعاً منه بل اسم لما في آخره من الحركات والسكون، فلو قال: أنواع البناء لسبق الذهن إلى كون كل بناء، كما في أنواع الإعراب" أ. هـ.

(٢) المراد به صاحب المتوسط، أنظر: الشرح المتوسط ص ٢٩٠.

(٣) أنظر: شرح الفجوداني ص ٣٢٦.

(٤) في الأصل: (منها) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: الجامي ٧٤/٢، والإقليد ص ٧٩٢، والدولت آبادي ل ٦٩ ب، وكشف الواقعة ل ١٢٥ ب.

(٦) في الأصل: (لكونها) وهو تصحيف.

مباحث المضمَر

المضمَر: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره...

لما فرغ عن بيان تعدادها شرع في بيان كل منها فقال: المضمَر وهو في اللغة مشتق من: أضمرت الشيء في نفسي إذا سترته وأخفيت^(١)، فعلى هذا: الأصل في الإضمار هو المستتر؛ لأنه / شيء لا لفظ له ظاهر، بل هو موجود في النية، والباقي محمول عليه في كونه ملقباً بهذا اللقب، وفي الاصطلاح ما ذكره، فقوله: (ما) عبارة عن الاسم، فيكون احتراز^(٢) عن نحو: ضربت، وضرب، فإنه وإن صدق أنه وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، لكنه ليس باسم، وقوله: وضع احتراز به عن مظهر أريد به عين متكلم أو مخاطب أو غائب، كما إذا قال المتكلم: زيد متطلق، [وهو]^(٣) يعني نفسه، أو مخاطباً أو غائباً تقدم ذكره، لأن ذلك وإن صح فليس موضوعاً [ليدل]^(٤) على أنه متكلم أو مخاطب أو غائب كذلك، بخلاف (أنا) و(أنت) و(هو)؛ لأنه موضوع لما ذكر من الدلالة على المتكلم والمخاطب والغائب المتقدم ذكره^(٥)، وقوله: لمتكلم متعلق بـ (وضع) أي: المضمَر اسم وضع لمتكلم كـ (أنا) و(نحن)، أو مخاطب كـ (أنت) و(إياك)، أو غائب تقدم ذكره، والمراد بالغائب ههنا غير المتكلم والمخاطب اصطلاحاً، فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكتفى عنه بضمير الغائب، ثم المعنى: أن المضمَر ما كان لأحد هذه الأشياء، فلا يضر ذكر (أو) ههنا لأنه لإفادة التفصيل لا التشكيك.

لا يقال: هذا التعريف منقوض بلفظ المتكلم والمخاطب والغائب^(٦)، لأن الأول منها يصدق عليه أنه وضع^(٧) لمتكلم وكذلك الكلام في التالي والثالث، فإنه يصدق عليهما أنهما وضعاً لمخاطب وغائب! لذا نقول: معنى الكلام: ما وضع ليُعبرَ به به المتكلم عن نفسه أو

(١) الظن: ابن القواس ص ٣٩٠ وقد ذكر هذا المعنى، وذكر له معنى آخر وهو: أن يكون مأخوذاً من الإضمار الذي هو الهزال، كقولهم: فرسٌ مضمَرٌ، إذا كان خفيف اللحم، لأن منه ما هو على حرف واحد كالتاء في (فعت) والياء في (غلامي)، والظن: الإقليد ص ٧٩٣ وما بعدها، والصفوة الصنفية ٥٨٦/١.

(٢) في الأصل: (احتراز) وهو نحن.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٦٧٥/٢.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٦٧٥/٢.

(٥) انظر: شرح المصنف ٦٧٥/٢، والرضي ٧/٣.

(٦) قال الرضي ٧/٣: "... يدخل في هذه لفظ المتكلم والمخاطب، إلا أن يقال: ما وضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أي: للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع، وللمخاطب به". اهـ. وقال ابن القواس ص ٣٩٠: "يرد النقض بالكاف التي في نحو (ذلك) والياء في نحو (إياي)، فالأولى أن يقال في تعريفه: بأنه الاسم الدال على معنى، وإعرابه لا بالتسمية فقط، بل بجية النياية عن الظاهر".

(٧) في الأصل: (ما وضع) وهو خطأ.

شرح كافيته ابن الحاجب

مخاطبه أو غائبه، فلفظ المتكلم والمخاطب والغائب ليس كل منها وُضع على ما ذكر، بل ليحد على

لفظاً أو معنى،

من له التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وفي كلام المصنف إشارة إلى أن الضمير في (إياه) و(إياك) و(إيتا) ليس إلا (إيا)، والنواحق النافية لبيان أحوال من هو له من التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، خلافاً لبعض، وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا الكتاب^(١).

ثم تقدم ذكر الغائب إما تقدم لفظاً^(٢) أي من جهة اللفظ، وهو ضريرين: تحققي، وتقديرى، أما الأول فكما في نحو: زيد ضرب غلامه، وأما الثاني فكما في نحو: ضرب غلامه زيد^(٣).

أو معنى بأن ذكر مقدماً ما يستقى [منه]^(٤) ما يرجع إليه ذلك الضمير كما في قوله تعالى: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} ^(٥) فإن ضمير (هو) راجع إلى العدل المذكور معنى لدلالة (اعدلوا) عليه، أو بأن يفهم من سياق الكلام، كما في قوله تعالى: {وَلَا بُرَىٰ لَكُمْ وَأَحَدُ} ^(٦) مِنْهُمَا السُّلَاسِ ^(٧) فإنه لما تقدم ذكر الميراث دلَّ على أن ثمة مورثاً، فجري الضمير عليه من حيث المعنى^(٨).

(١) اضطربت أقوال النحاة في هذا الضرب من المضمرات واختلفت كثيراً، فذهب الكوفيون عدا الفراء إلى أن (إياك) و(إياه) و(إياي) بجملة هو الضمير، وقال الفراء: إن الواحق هي الضمائر و(إيا) دعامة أتى بها ليعتمد عليها الضمير، وإلى هذا ذهب أبو الحسن بن كيسان، وسميه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين وذهب سيبويه إلى أن (إيا) هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف تدل على المراد من متكلم، أو خطاب، أو غيبة، لا موضع لها من الإعراب، وعزى هذا القول للأخفش، واختاره الفارسي، وإليه ذهب ابن المراح، وسميه صاحب الإنصاف للضريرين، واختار قولهم وصححه كثير من النحاة كـ: الأنباري، وابن عصفور، وابن هشام، والشيخ خالد، والسيوطي، وذهب الخليل إلى أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء لأنه لا يفيد معنى بالفرادة، وإلى هذا ذهب الأخفش والمازلي، وصحح هذا القول الصيرمي، واختاره ابن مالك، وذهب الزجاج إلى أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات وأنها موضع جر بالإضافة، وبهذا قل السيرافي، أنظر تفصيل هذا القول وحجة كل فريق في: التنصير والتكميل ٢٠٥/٢ مطبوع، وشرح ثمنور الذهب ص ١٣٧، والمعاهد ١٠١/١، والتنصريح ١٠٣/١، والمطلع السعيدة ١٣٢/١، والهمع ٢٠٥/١.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٦٧٥/٢، والرضي ٧/٣، والأصيهي ص ٥٣٣.

(٣) قال ابن الحاجب ٦٧٥/٢: "لأن (زيذا) وإن كان متأخراً عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرًا" (هـ).

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) سورة المائدة من الآية (٨).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٧) من سورة من الآية (١١) النساء.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٦٧٦/٢، والرضي ٧/٣، وابن القوام ص ٣٩٠، والجاني ٧٧/٢.

أوحكماً بأن ثبت في الذهن أولاً كما في ضمير الشأن^(١) نحو قوله تعالى: {قُلْ قُورَ اللَّهِ أَحَدٌ}^(٢) لأنه إنما يؤتى به فيما إذا فسروه بجملة معهودة بينك وبين مخاطبك، فيكون راجعاً إلى الحكم الذهني المتعلق قبل الجملة - وسيجيء تمام بحثه.

ومن هذا إضمار باب (نعم)^(٣) لأنهم لما قصدوا المدح العام أو الذم العام وكان الغرض الإيهام على السامع أولاً، نسيوه إلى المتعقل في الذهن ليحصل الغرض المنسوب إلى المتكلم، لأنه إذا قال: نعم الرجل، لم يقصد الإسناد إلى جنس الرجال، بل إلى واحد معين منه مع حصول الغرض المنسوب إلى السامع بالإيهام، فلو كان المسند إليه الظاهر مع إرادة ظاهره لم يحصل الغرضان، ثم عرفوه باعتبار العهد الذهني باللام فقالوا: نعم الرجل، ونعم الضارب، فلما كان الغرض تسببه إلى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس جوزوا إضماره باعتبار ذلك المعنى ثم لما كان هذا الإضمار إضماراً لجنس ذي حقائق مختلفة التزموا بيان أحد الحقائق بما يتميز به الجنس المقصود، فقالوا: نعم رجلاً، ونعم ضارباً، وما أشبه ذلك، ولذلك لو قلت: نعم زيد، لم يجز.

والإضمار في: ربه رجلاً، وفي تنازع الفعلين^(٤)، وفي قوله تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ}^(٥).

على نحو هذا الإضمار، وأما وجه بناء المضمرات^(٦) فإما لعدم احتياجها إلى الإعراب؛ لانتفاء المعاني الموجبة للإعراب فيها، لوضعهم لكل من المرفوع والمنصوب والمجرور صيغة، وإما لاحتياجها إلى ما يرجع إليه.

(١) قال ابن الحاجب ٦٧٧/٢: "فأما ضمير الشأن والقصة فلما جيء به من غير أن يتقدم ذكره، قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمه ليعظم وقعها في النفس ثم تفسر، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسراً، وصار كأنه في الحكم عائد على الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك" هـ. وأنظر: الرضى ١١/٣، وابن القواس ص ٣٩٠، والأصبهاني ص ٥٣٤، والجامي ٧٧/٢.

(٢) سورة الإخلاص الآية (١).

(٣) أنظر: شرح المصنف ٦٧٧/٢.

(٤) قال المصنف ٦٧٨/٢: "والإضمار في (رب) على نحو الإضمار في (نعم)، وأما الإضمار في باب: ضربتي وضربت زيدا، فلما جاز علة من يجيزه إجراء لمسايل باب الفاعلين والمفعولين مجرى واحداً، وإنما فعلوا ذلك استغناء بذكر الظاهر آخر مرة عن أن يذكر مرتين، فمضوا الإضمار قبل الذكر حتى كأنهم قدموا الثانية على الأولى" هـ، وأنظر: الرضى ١١/٣، وابن القواس ص ٣٩١.

(٥) سورة ص من الآية (٣٢).

(٦) أنظر وجه بناء المضمرات في: التسهيل ص ٢٩، وشرح التسهيل ١٦٦/١، والرضي ٦/٣، وابن القواس ص ٣٩١، والكناش ٢٤٢/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وهو متصل ومنفصل، فالمنفصل: المستقل بنفسه، والمتصل: غير المستقل بنفسه، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور.

قال المصنف^(١): * وبنيت المضمرات إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحرف^(٢) في نحو: ضربت، وضربك، فأشبهت الحروف بذلك، ثم أجريت بقية المضمرات مجراها لأنها منها وإن كانت على أكثر من حرفين نحو: نحن، وأنا، وأنتما، وهما، وإياي، وإياك، وإياه. * وهو أي: المضمّر على ضربين، أحدهما: متصل، والآخر منفصل؛ لأنه إن لم يكن مستقلاً في التلفظ فهو الأول، وإلا فهو الثاني، فالمنفصل هو: المستقل بنفسه في التلفظ به، بمعنى: أنه غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله، ويكون ذلك كالانتماء لها، والمتصل هو: غير المستقل بنفسه في التلفظ به على ما ذكر^(٣)، وبهذا يندفع ما يقال: إن الضمير في (أنت)^(٤) و (إياك)^(٥) (أن) و (إيا) فهما لا يبينان مراد المتكلم ما لم يتصل بأخرهما الحروف، فحينئذ لا يكون كل منهما مستقلاً بنفسه، وأما وجه تسمية كل واحد منهما بهذا الاسم المعين غنى عن البيان^(٦).

وهو [أي]^(٧): المضمّر مرفوع ومنصوب/ ومجرور، لأن المضمّر يكتفى به (٧٥/ب) عن الظاهر ويكون مرفوعاً ومنصوباً^(٨) ومجروراً، فكذلك المضمّر، لذلك فالضمير المرفوع كناية عن ظاهر مرفوع، والمنصوب، والمجرور كذلك، وبهذا ظهر وجه تسمية كل منها باسمه الخاص.

(١) أنظر: شرح المصنف ٦٧٤/٢.

(٢) في شرح المصنف: (الحروف).

(٣) أنظر: شرح المصنف ٦٧٩/٢، والرضي ١٢/٣، وابن القواس ص ٣٩٢، والجامي ٧٧/٢.

(٤) اختلف في الضمير في (أنت) فذهب البصريون إلى أن الضمير هو (أن) والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفاً، وذهب القراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و(التاء)، وذهب ابن كيسان إلى أن (التاء) فقط هي الاسم وهي التاء في (فعلت) وكثرت به (أن) وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتثنية، وذهب بعض المتقدمين إلى أن (أنت) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم) وتاء (نقوم). أنظر: ابن يعيش ٩٥/٣، والرضي ٢١/٣، وابن القواس ص ٣٩٧، والإرتشاف ٩٢٧/٢، والجنى ٥٨، والمساعد ٩٩/١، والهمع ٢٠١/١، والتصريح ١٠٣/١، والأسمولى ومعه حاشية الصبان ١١٤/١.

(٥) القول بأن الضمير في (إياك) هو (إيا) هو مذهب ميثويه، واختاره الفارسي، وعزى للأخفش، ونسبه صاحب الإنصاف للبصريين، وقد سبق تفصيل القول واختلاف النحاة في هذا الضرب من المضمرات. أنظر: قسم التحقيق.

(٦) قال ابن الحاجب ٦٧٩/٢: * وسمى متصلاً لاحتياجه إلى ما يتصل به، كما سمي الأول منفصلاً لانفصاله عما قبله، أو عن هذا الاتصال * اهـ. وأنظر: الأصبهاني ص ٥٣٤.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) في الأصل: (منصوب) وهو لحن.

فالرفوع، والمنصوب: متصل، ومنفصل، وانحورر متصل، وذلك خمسة أنواع، فالأول: ضربت، وضربت...

فالرفوع والمنصوب يجرى فيهما ضربان: متصل ومنفصل، والمجرور لا يجرى فيه ضربان بل هو متصل فقط، أى: لا يجرى منه منفصل، وذلك أى: المضمر باعتبار الحاصل من التقسيم خمسة أنواع: مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوب منفصل ومجرور متصل.

وإنما جاء المتصل والمنفصل من المرفوع والمنصوب، ولم يجرى من المجرور إلا المتصل، لأن مجيء كل منها باعتبار ما كان هو كناية عنه، والمرفوع والمنصوب من الظاهر يجرى متصلا ومنفصلا، فلا جرم جاء أى: مضمرهما، وأما المجرور من الظاهر لا يجرى منفصلا؛ لأن جاره إما حرف أو اسم، وإيما كان لا يقع الفصل بينهما من غير ضرورة، فلا انفصال، وأيضا لم يثبت جواز حذف الجار فى محل يكون المجرور فيه مضمرأ، فلم يقع المجرور موقعا محوج إلى انفصاله، فبقى على أصله فى الاتصال^(١).

ثم كل نوع من هذه الأنواع الخمسة يكون ثمانية عشر معنى^(٢)، واثنى عشر لفظا، لأن كل واحد منها إما متكلم أو مخاطب أو غائب، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يخلو من أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع فصارت الأقسام تسعة - يضرب الثلاثة فى الثلاثة - وكل واحد من التسعة إما أن يكون لمذكر أو لمؤنث، فصار لكل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة ألفاظ بحسب القسمة، لكن اكتفى للمتكلم بلفظين من الستة^(٣)، ولكل واحد من المخاطب والغائب بخمسة ألفاظ، أربعة نصوص وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث^(٤) فصار المجموع اثنى عشر لفظا لثمانية عشر معنى.

فالأول أى: النوع الأول من الأنواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل كالتاء فى نحو: ضربت وضربت كلاهما للمتكلم، الأول بصيغة المعلوم، والثانى بصيغة المجهول، فأراد به أن ينبه على أن أفراد هذا النوع بهذه الصورة لا يتصل إلا بالماضى المبنى للفاعل

(١) انظر: شرح المصنف ٦٨٠/٢، والرضى ١٣/٣، وابن القوام ص ٣٩٢.

(٢) انظر: شرح المصنف ٦٨٠/٢، والرضى ١٣/٣، والأصبهاني ص ٥٣٤.

(٣) وهما: ضربت وضربنا، قد (ضربت) مشترك بين الواحد المذكر والواحد المؤنث، و(ضربنا) للأربعة المثنى المذكر، والمؤنث، والمجموع المذكر، والمؤنث.

(٤) والأربعة للنصوص هى: ضربت، وضربت، وضربتم، وضربتن، والمشارك للمثنى المذكر والمثنى المؤنث هو: ضربتما. انظر: شرح المصنف ٦٨٠/٢ وما بعدها، والرضى ١٣/٣، وابن القوام ص ٣٩٢ وما بعدها.

أو المبني للمفعول

إلى: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، والثاني: (أنا) إلى (هَنْ) والثالث: ضَرَبْتُ إلى ضَرَبْتُهُ، وإني إلى: إِنْهُنَّ، والرابع: إِيَّاي إلى: إِيَّاهُنَّ، والخامس: غَلَامِي و(لِي) إلى: غَلَامَهُنَّ، وهُنَّ.

وأما غيرهما من المضارع والصفات فلا يتصل بها لأن لتلك ألفاظاً تختص بها كما سيجيء.

وتقول في أمثله الباقية: ضَرَبْنَا، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتُ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُنَّ، ضَرَبْتُ^(١)، ضَرَبَا، ضَرَبُوا، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتَا، فينتهي إلى ضَرَبْتُ [وَضَرَبْتُنَّ]^(٢).

والنوع الثاني من تلك الأنواع: وهو الضمير المرفوع المنفصل نحو: أنا وتقول في باقي أمثله: أَنْتَ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتِ، أَنْتَيْنِ، هُوَ، هُمَا، هُمْ، هِيَ، هُمَا، فينتهي إلى: هُنَّ.

والنوع الثالث من تلك الأنواع: وهو الضمير المنصوب المتصل نحو: ضَرَبْتَنِي وتقول في باقي أمثله: ضَرَبْنَا، ضَرَبَكَ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتُكَ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُنَّ، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُنَّ، فينتهي إلى ضَرَبْتُنَّ.

وقوله: إِنْنِي، إِنْنَا، إِنْكَ، إِنْكُمَا، إِنْكُمْ، إِنْكَ، إِنْكُمَا، إِنْكُنَّ، إِنْهُ، إِنْهُمَا، إِنْهُمْ، إِنْهَا، إِنْهُمَا انتهى إلى: إِنْهُنَّ مثال لهذا النوع أيضاً، والمقصود^(٣) التنبيه بيراد المثاليين على أن الضمير المنصوب المتصل كما يتصل بالفعل يتصل أيضاً بالحرف.

والنوع الرابع من تلك الأنواع: وهو الضمير المنصوب المتصل: إِيَّاي وتقول في باقي أمثله: إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، فينتهي إلى إِيَّاهُنَّ.

والنوع الخامس منها: الضمير المجزور المتصل نحو: غَلَامِي، وتقول في باقي أمثله: غَلَامُنَا، غَلَامُكَ، غَلَامَكُمَا، غَلَامُكَ، غَلَامَكُمَا، غَلَامُكَ، غَلَامُكَ، غَلَامُهُمَا، غَلَامُهُم، غَلَامُهُا، [غَلَامُهُمَا]^(٤) و: (لِي)، لَنَا، لَكَ، لَكُمَا، لَكُمْ، لَكَ، لَكُمَا، لَكُنَّ، لَهُ، لَهُمَا، لَهُم، لَهَا، لَهُمَا.

(١) في الأصل: (ضرباً) وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعرفين سقط من الأصل وقد أثبتته من المتن ص ١٤٣.

(٣) انظر: الجامي ٧٩/٢.

(٤) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

فانتهاء الأول إلى غلامين، وانتهاء الثاني لهنّ.

وفائدة إيراد المثالين ههنا التنبيه على جواز اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرّف، كالمَنْصُوب بأدنى فرق.

فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلم مطلقا...

فالمرفوع المتصل احتكر بـ (المرفوع) عن المنصوب والمجرور^(١)، وبـ (المتصل) عن المرفوع المنفصل؛ لأنها لا تستتر أصلا لعدم علة الاستتار فيها^(٢)؛ لأنها دلالة الفعل على المستتر مع غرض الاختصار، وتلك الدلالة إنما تتحقق فيما يكون كالجزء من الفعل وهو المرفوع المتصل خاصة، وعدم كونه كالجزء في المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل ظاهر؛ لأن المنفصل من الشيء لا يكون كالجزء منه، وأما في المنصوب المتصل، والمجرور المتصل فلأن اتصالهما ليس بالقوى فلا يفيد الجزئية، بخلاف المرفوع المتصل فإنه شديد الاتصال، وفيه ما عرفت.

يستتر في الفعل الماضي لكن لا على إطلاقه بل إذا كان للغائب الواحد نحو: زيد ضرب والغائبة نحو: هند ضربت، والتاء في (ضربت) / ليست بضمير، وإنما هي علامة (١/٧٦) على أن قاعل هذا الفعل مؤنث لا غير، كالتاء في: قامت هند.

وإنما كان الاستتار فيهما دون تثنيتهما وجمعهما لأنهما ضعيفان لأمر الغيبة، فالخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة له، وأن الاستتار في التثنية والجمع يؤدي إلى الالتباس بالمفرد، ولم يُعكس الأمر لأن المفرد سابق على المثني والمجموع فبالأولية سبق استحق الخفة، أو لأنه أكثر من غيره، فالتخفيف به أولى^(٣)، وإنما لم يستتر في المتكلم والمخاطب لأنهما قويان، فالقوة الحاصلة بالإبراز مناسبة لهما، لا الضعف الحاصل بالاستتار^(٤).

ويستتر ذلك الضمير أيضا في الفعل المضارع لكن لا مطلقا بل إذا كان للمتكلم مطلقا أي سواء كان للواحد أو للتثنية أو للجمع، وسواء كان على كل التقادير للمؤنث أو للمذكر نحو: أضرب، ونضرب.

(١) قال الرطبي ٢٨/٣: "أعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع، لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجزّوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل، لأن الفاعل - وخاصة الضمير المتصل - كجزء الفعل، فاحتسبوا بلفظ الفعل عنه، كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما أُلقيَ به".

(٢) معنى الاستتار هو: اقتضاء الفعل ذلك الضمير من غير احتياج إلى قرينة مطلقا. أنظر: ابن القواس ٤٠٣.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٦٨٢/٢، وابن القواس ص ٤٠٣، والأصبهاني ص ٣٧.

(٤) في الأصل: (بالاعتبار) وهو تصحيف.

والاستتار ههنا لازم^(١) من حيث كان معه ما يرشد إليه - أى لوجود قرينة دالة على من هو له - فيجعله كغيره من المضمرات فى الظهور حيث لا يحتاج إلى الإبراز، لأن الهمزة تدل على أنه للواحد، والنون تدل على أنه له وغيره.
فإن قلت: كيف أتوا به مستترا مع وجود اللبس فيه؟

(١) أنظرُ علة ذلك فى: شرح المصنف ٦٨٣/٢، وابن القواس ص ٤٠٣، والكناش ٢٤٩/١.

والمخاطب والغائب والغالبة.

قلت: هذا اللبس مغتفر في غيره من البارز كما في: ضربتُ، وضربنا، والمنفصل كـ (أنا) و(نحن) فلا يُغْتَفَر فيه مع تحقق الخفة أولى^(١).

ويستتر في الفعل المضارع المخاطب نحو: تضرب - بالتاء المنقطة من فوق -، والمضارع الغائب نحو: زيد يضرب، والغائبة نحو: هند تضرب، وعلة الاستتار ما مر في المتكلم، فإن فعلها بسبب وجود القرائن الدالة على الإضمار - أعني حروف المضارعة - استغنت عن الإبراز^(٢).

فإن قلت: لم لم يستتر في مخاطبة المضارع على الأصح، وتثنية غائبه، وغائبه، ومخاطبه، ومخاطبه، وجمعها، مع وجود هذه العلة في الكل؟

قلت: تأثير العلة يتوقف على عدم الموانع، وفي كل هذه موانع من الاستتار وهو: حصول الالتباس على ذلك التقدير.

أما في مخاطبة فلأنه لو استتر فلا يخلو إما أن يثبت نونها أو لا، فإن كان الأول فلا يخلو إما أن يُعتبر حركة الآخر للفرق أو لا، فإن لم يعتبر يلتبس بالجمع المؤنث، وإلا فبالموكد بالتون الثقيلة في الصورة، وإن كان الثاني فيلتبس بمذكرها.

وكذا في الجمع المؤنث سواء كان للغائبة أو للمخاطبة فإنه لو استتر فاعله لالتبس كل منهما بمفرد مذكوره.

وأما في التثنية والجمع المذكر لكل منهما فلأن كل التثنية يلتبس بمفردها على ذلك التقدير إن حذف نونها، وإلا فيه أيضا يكن مقارنا له نون الوقاية محذوف يؤوله اجتزاء بالكسرة، وكذلك الجمع المذكر فإنه على تقدير الاستتار [يلتبس]^(٣) بمفرده إن حذف نونه، وإلا فبالجمع^(٤) المؤنث إن لم يعتبر حركة الآخر، وإلا فبالموكدة صورة.

على أن لقائل أن يقول: لا نسلم وجود القرينة في التثنية والجمع على الاستتار؛ لأنه لا وجود لقرينة دالة على ضمير التثنية والجمع فيها.

لا يقال: لو كان الأمر في الكل على العكس لاندفع^(٥) الالتباس.

لأننا نقول: المفرد لكونه أسبق استحق خفة الاستتار، وأما الالتباس الذي بين المخاطب

(١) انظر هذا السؤال وجوابه في: شرح المصنف ٦٨٣/٢.

(٢) انظر: ابن القواس ص ٤٠٣.

(٣) ما بين المعرفين يغتفر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (فالجمع) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (لا يدفع) وهو تصحيف.

وفي الصفة مطلقا، ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل،

حيث يقال فيهما: تضرب - بالتاء - فلا اعتبار له لارتفاعه بمرجع الغائبة، وكذا الاعتبار لالتباس بين تثنية المخاطب والمخاطبة والغائبة لقلة استعمال التثنية. كذا في الغجدواني^(١).

ويستتر ذلك الضمير المرفوع المتصل في الصفة أراد بها اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل مطلقا أي: سواء كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، ومذكراً كان أو مؤنثاً، تقول: زيد ضارب، والزيدان ضاربان، والزيدون ضاربون، وهند ضاربة، وهندان ضاربتان، وهذات ضاربات، وكذلك تقول في البواقي على قياس كل منها.

والآلف والواو ليسا بضميرين^(٢) لتغيرهما في النصب والجر، والضمير لا يتغير كما في الف: يضربان^(٣)، وواو: يضربون^(٤)، فإنهما لا يتغيران.

ولما استتر فيهما ولم يبرز^(٥) لأن الإبراز يؤدي إلى اجتماع الألفين في المثنى، والواوين في الجمع، وحمل المفرد عليهما طرداً للباب، وأما أصالة المفرد التي تقتضي فساد هذا الحمل فمعارضة بكثرة المحمول عليه.

ولا يسوغ أي: لا يجوز استعمال الضمير المنفصل إلا [أي]^(٦): يجوز ذلك لتعذر استعمال الضمير المتصل؛ لأن الغرض من وضع الضمائر الإيجاز والاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل؛ لأن قولك: عرفت، أخصر من قولك: عرف أنا^(٧)، فعلم منه أن

(١) انظر: شرح الغجدواني ص ٣٤١ مع تصرف في اللفظ.

(٢) قال ابن الحاجب ٦٨٤/٢: "وليس الآلف في (ضاربان) والواو في (ضاربون) بضمير؛ لأنهما يتقلبان ياء في النصب والجر، والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها، والعامل فيها ليس عاملاً في الحقيقة في الضمير، وإنما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له، والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لم تتغير، ألا ترى أن الياء في (تضمرين) والنون في (تضربين) والواو في (يضربون) والآلف في (يضربان) لا تتغير بوجه لأنها ضمائر، فلو كانت هذه ضمائر لم تتغير". اهـ. وانظر: ابن القوام ص ٤٠٣، والكناش ٢٥٠/١، والجامي ٨٢/٢.

(٣) في الأصل: (ضاربان) وهو خطأ.

(٤) في الأصل: (ضاربون) وهو خطأ.

(٥) علل ابن الحاجب لوجوب الاستتار في هذا الضرب بقوله ٦٨٤/٢: "وإنما أوجبوا الاستتار من حيث إن في لفظها ما يدل على من هي له، فـ (ضارب) للمفرد المذكر، وـ (ضاربة) - بتاء التانيث - للمفرد المؤنث، وـ (ضاربان) والآلف والنون - للمثنى المذكر، واتفق أن المثنى المؤنث فيه علامة التانيث، وإن كان الفرق بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث في باب الإضمار مطروحا، وـ (ضاربون) للجمع المذكر، وـ (ضاربات) للجمع المؤنث". اهـ. وانظر: الأصبهاني ص ٥٣٩.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٧) قال الميرد ٣٦٩/١: "هذا باب المضمرة المتصلة، اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمرة متصلاً فالمنفصل لا يقع فيه، تقول: قست، ولا يصلح: قام أنا، وكذلك: ضربتك، لا يصلح: ضربت إياك، وكذلك: ظننتك قائماً، ورأيتي، ولا يصلح: رأيت إياي". اهـ. وانظر: الكتاب ٣٦١/٢، والأصول ١١٧/٢.

وذلك: بالتقديم على عامله، أو بالفصل لغرض

يحسب الغرض: المستتر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستقار، ثم المنفصل لتعذر الاتصال، فلم يسوغوا إلا عند ثغره ^(١)، وما ورد في الشعر نحو قوله:

إليك حتى بلغت إليك^(٢)

مع إمكان (بلغتك) نادر لا اعتداد به.

وذلك أي: تعذر الاتصال قد يكون بالتقديم أي: تقدم الضمير على عامله كما في مثل:

إياك/ ضربت^(٣)؛ لأنه إذا تقدم على عامله تعذر اتصاله [واتصاله]^(٤) إنما يكون بعامله، (٧٦/ب) والمضمر المتقدم لا يتصل بشيء بعده؛ لأن معنى الاتصال: أن يكون كالقائمة لشيء قبله، كما مر.

أو يكون التعذر بالفصل بين المضمر وعامله؛ لأن وجود الفاصل يرفع إمكان الاتصال.

وإنما قال: لغرض^(٥) لأن الفصل بينهما لا يجوز إذا لم يكن لغرض، لأنه عدول عن الأصل بلا فائدة، إذ معنى: ضرب زيداً أنا، ومعنى: ضربت زيداً، واحدٌ بخلاف قولنا: ما

(١) أنظر: شرح المصنف ٦٨٦/٢، والرضي ٢٩/٣، وابن القواس ص ٤٠٤.

(٢) من الرجز لحيد الأرقط في: الكتاب ٣٦٢/٢، والأصول ١٢٠/٢، والمفصل ص ١٦٤، وابن يعيش ١٠٢/٣، والتخدير ٤٧/٢، وقبح التسهيل ١٦٤/١، والتذيل والتكميل ٢١٧/١، والخزانة ٢٨٠/٥، وبلا نسية في: ابن التجرى ٥٨/١، والمحلى في وجوه النصب ص ٦٥، وأسرار العربية ص ١٦٠، والإيضاح لابن الحاجب ٤٦٤/١، ومشرح الجمل لابن صفور ١٠٩/٢. وقوله: أتتك عن تقطع الأراكا، والعنن: الدقة الشديدة القوية على السير، تقطع الأراكا: تقطع الأرضين التي هي منابت الأراكا، والمراد: سارت هذه الناقة حتى بلغتك، والشاهد أنه وضع الضمير المنفصل وهو (إياك) موضع المتصل وهو (الكاف) ضرورة، وكان عليه أن يقول: بلغتك.

(٣) قال ابن القواس ص ٤٠٥: "وهو مختص بضمير المنصوب، لامتناع تقدم ضمير المرفوع على عامله"، وأنظر: الرضي ٣١/٣، وابن جماعة ص ١٩٥.

(٤) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال ابن الحاجب ٦٨٦/٢: "قوله: (لغرض) احتراز من مثل: ضرب زيداً أنا، فإنه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يحز الانفصال لأن الفصل هنا لا فائدة له، إذ ضرب زيداً أنا".

و- ضربت زيداً، بمعنى واحد، فإنه قد عدل إلى المنفصل بغير عذر "أ. هـ، وأنظر: الأصـ

شرح كافية ابن الحاجب

ضرب زيداً إلا أنا، فإنه مخالف في المعنى لقولك: ما ضربت إلا زيداً، فالغرض في مثالنا هذا حصرُ الفاعل، ومن هذا القليل:

أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا، أو حرفًا والضمير مرفوع، أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير من هي له.

إِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(١)

لأن معناه: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا، فلا يرد نقض.

أو يكون التعذر بالحذف أي: بحذف العامل في الضمير نحو: إياك الشر؛ لأن اتصال الضمير به حينئذ لا يمكن لعدمه أو يكون التعذر بكون العامل معنويًا كالمبتدأ والخبر نحو: أنا زيد؛ لأن الشيء المملوك لا يمكن اتصاله بما ليس بمملوك^(٢).

أو يكون التعذر بكون العامل حرفًا والحال أن الضمير مرفوع لأن^(٣) الضمير المرفوع لو اتصل بالحرف لوجب استكناؤه إذا كان مفردًا غائبًا^(٤) لوجوب ذلك، مع أن استكنا الضمير في الحرف ممنوع؛ لضعف عمل الحرف، ولكونه على خلاف لغتهم على تقدير الإبراز كقولك: زيد ما هو قائمًا، على لغة أهل الحجاز، ثم حصل الباقي من المتكلم أو المخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب - وإن لم يجب الاستكنا فيها - لاطراد الباب.

وإنما قيد الضمير بالمرفوع لأن اتصال المنصوب والمجرور بالحرف جائز لعدم القادى إلى الامتناع نحو: إله، و: له^(٥).

أو يكون التعذر بكونه أي: الضمير مسندًا إليه أي: إلى الضمير صفة جرت على من هي له في اللفظ، وعلى غير من هي، أي: الصفة، له في المعنى.

(١) عجز بيت من العنويل وصدره يزوي: أنا الضامن الراعي عليهم وإنما: أو: أنا الذائد الحامي الذيار وإنما: أو: أنا الذائد الحامي الضمير وإنما: وهو للفرزق في: الديوان ١٥٢/٢، وانظره في: ابن عييش ٩٥/٢، وابن القواس ص ٤٠٥، ولسان الإعراب ص ٢٢٦، والتخدير ٣٠٣/١، والمغنى ٣٣٩/١، وأوضح المسالك ٩٥/١، والجنى ص ٣٩٧، والخزانة ٤٦٥/٤، والدرر اللوامع ٩٩/١، والتصريح ١٠٦/١. والشاهد أنه فصل الضمير وكان المعنى: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا، ولولا هذا المعنى لما صح الفصل لأنك لا تقول: يدافع أنا.

(٢) انظر: شرح المصنف ٦٨٧/٢، والرضى ٣١/٣، وابن القواس ص ٤٠٦، والأصبهاني ص ٥٤٢.

(٣) انظر: هذا التعليل في: شرح المصنف ٦٨٨/٢، والأصبهاني ص ٥٤٢.

(٤) في الأصل: (غائب) وهو لحن.

(٥) انظر: ابن القواس ص ٤٠٦، والأصبهاني ص ٥٤٢.

وإنما أوجبوا الإبراز^(١) في مثل هذه الصورة لإزالة الالتباس في بعضها مثل: زيد عمرو

مثل: إياك ضربت، وما ضربك إلا أنا، وإياك والشر، وأنا زيد، وما أنت قائما، وهند زيد ضاربته هي.

ضاربه هو، فإن (ضاربه) على تقدير الاستقار لما كان صالحا لأن يسند إلى كل من (زيد) و(عمرو)، وهم أرادوا الإعلام على أن الضارب (زيد) دون (عمرو) جعلوا انفصال^(٢) الضمير علامة لأن يرجع إلى أبعد المذكورين لمناسبة بينهما، إذ في كل منهما عتول عن الأصل والتزموا ذلك الإبراز أيضا فيما لا التباس [فيه]^(٣) كما في مثال المتن، ليكون الباب مطردا.

ثم اعلم أن البعض من النحاة ذهبوا إلى وجوب الإبراز في مثل: زيد عمرو يضربه هو؛ لإزالة الالتباس، والأكثر على خلافه، قالوا: إن الصفات أنقص في القوة من الأفعال، فلا يلزم من تحمل القوى ضمير ما ليس بجارية عليه مع قوتها، تحمله الصفات مع ضعفها، فعبء الإبراز الضعف والالتباس، والأول منتف في الأفعال، ووجد الثاني في بعض الصور.

لما فرغ عن تعداد الأسباب الموجبة للتعذر، أورد أمثلتها على الترتيب، فقولته: مثل: إياك ضربت مثال للتعذر بالتقديم، و: ما ضربك إلا أنا مثال للتعذر بالفصل، و: إياك والشر مثال للتعذر بحدف العامل، و: أنا زيد مثال للتعذر بكون العامل معنويا، و: ما أنت قائما مثال للتعذر بكون العامل حرفا، و: هند زيد ضاربته هي مثال للتعذر بكون الضمير مسندا^(٤) إليه الصفة المذكورة.

(١) وجوب إبراز الضمير إذا جرت الصفة على غير من هي له هو قول البصريين، أمن اللبس أو لا واحتجوا: ١- بأن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير، ولهذا لم يقدر اسم الفاعل مع الضمير جملة، فلو لم يبرز معه الضمير إذا جرى على غير من هو له، تساوى الفرغ الأصل. ٢- أن إبراز يزيل اللبس ويفهم السامع المراد. وذهب الكوفيون إلى: أنه إذا جرى على غير من = هو له وأمن اللبس فإنه يجوز استقار الضمير، ولا يجب إبراز، ووافقهم ابن مالك وحسن المذهب الكوفي في شرح الكافية الشافعية، وصححه ابن النظم. العطر: أمالي ابن الشجرى ٥٥/٢، والإنصاف ٥٧/١، واللباب ١٣٧/١، وشرح التسهيل ٣٠٧/١، وابن النظم ص ٤٣، والمساعد ٢٢٩/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٣، وشرح المكودي ص ٣٢، وتعليق الفرائد ٨٧/٣، وشقاء العليل ٢٨٨/١.

(٢) في الأصل: (الفصل) وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) في الأصل: (مسند) وهو لحن.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً، فإن كان أحدهما أعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل: أعطيتك إياه، وضربت إياك.

وإذا اجتمع ضميران أي: أن^(١) يلي أحدهما [الأخر]^(٢)، وليس المراد من الاجتماع وجودهما كيف كان، فحينئذ لا يشكّل بمثل: أعطيتك إلا إياه، والحال أن ليس أحدهما أي: أحد الضميرين مرفوعاً^(٣)؛ لأنه لو كان أحدهما مرفوعاً كما في قولك: ضربتك، لا يجوز فيه الأمران، حتى لا يجوز فيه: ضربت إياك؛ لوجود الأخصر، وقيل: لأنه لو كان مع الفصل تعين الانفصال نحو: ما ضربت إلا إياك، وإلا تعين الاتصال لما ذكرنا.

فإن قلت: ليس هذا ينتقض بز كنت إياك؟، [قلت]^(٤): لا؛ لأن الأصل فيه الاتصال، إلا أن في خبر (كان) خاصة يستدعي الانفصال، فيكون ذلك من قبيل التخلف لمانع.

فإن كان أحدهما، أي: أحد الضميرين أعرف^(٥)، أي: أريد في التعريف بالنسبة إلى الآخر، والحال أنك قد قدمته^(٦)، أي: الأعرف بالأولوية، فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله^(٧) مثل أن تقول: أعطيتك، وأعطيتك إياه، ومثل أن تقول: ضربتك، وضربت إياك، وإنما أورد مثالين ليعلم أن هذين الضميرين يجوز أن يكونا منصوبين كما في الأول، ويجوز أن يكون أحدهما مجروراً والآخر منصوباً كما في الثاني.

فإن قلت: ليس هذا يرد نقضاً على قوله: "ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل"، إذ لا تعذر ههنا له، فكيف يجوز الانفصال؟

قلت: لا؛ لأنه أراد بالمتصل: المتصل بالعامل^(٨)، والتعذر حينئذ ظاهر لا يخفى على

(١) في الأصل: (إذا) وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) قال ابن الحاجب ٦٩١/٢: "وإنما قيل: وليس أحدهما مرفوعاً، احترازاً من مثل: ضربتك، وأكرمك، فإنه قد اجتمع ضميران ولكن أحدهما مرفوع، وحكم البابين مختلف، إذ لا يجوز في مثل: (أكرمك) إلا الاتصال، وفي مثل: (أعطيتك) يجوز الأمران"، وانظر: الرضى ٣٨/٣ حيث قال: "فإن كان أحدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقسمة على المنصوب، لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغللاً في الاتصال، وكأننا كجزء الفعل حتى سكن له لام الفعل، وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً، سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو: ضرتني، أو لا نحو: ضرتك" إل. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال الرضى ٣٨/٣: "الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب" إل. هـ، وانظر: الأصبهاني ص ٥٤٤.

(٦) قال الجامي ٨٤/٢: "احتراز عما إذا كان الأعرف مؤخراً نحو: أعطيتك إياك، فيلزم انفصاله" إل. هـ.

(٧) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٤٦٥/١: "الاتصال لإمكته، والانفصال ليعتد"، وانظر: تعليق الفرائد ٩٥/٢.

(٨) في الأصل: (أراد بالمتصل ثم المتصل بالعامل) بزيادة كلمة (ثم).

كل واحد وأما اتصاله بغيره فغير ذلك ممكن.

والأ فلهو منفصل مثل: أعطيته إياه، وإياك، والمختار في باب (كان) الانفصال.

لا يقال: مقتضى ما ذكرتم جواز: ضربت إياك، مع أنه لا يجوز؛ لأننا نقول: ضمير الفاعل لكونه كالجزء من العامل كالم متصل به، كالم متصل بالعامل فحينئذ لم يجر انفصاله، وليس لسرور أن يورد: كنت/ إياه، على ذلك، لما مرّ على الإجمال. ولما كان المصدر مما يجوز حذف فاعله لم يكن الاتصال بينهما شديداً كالاتصال بين الفعل والفاعل، فلا يرد جواز: ضربى إياك، نقضاً^(١).

وإلا أى: وإن لم يكن أحدهما أعرف عن الآخر بل كانا متساويين، أو كان أحدهما أعرف لكذلك لم تقدمه فهو أى: الضمير الثانى منفصل لا غير مثل: أعطيته إياه^(٢) ومثل: أعطيته إياك^(٣)، أما فى الأول^(٤) فلكراهتهم تقديم أحد المتساويين على الآخر من غير ترجيح، وأما فى الثانى فلكراهتهم تقديم الأضعف على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة، وبكونه منفصلاً كان فى حكم المستقل فلم يلزم ذلك.

فإن قلت: أليس يلزم ذلك فى مثل: ضربتتى، وضربوك؟

قلت: الأصل فى جميع الصور تقديم الأعرف على غيره، إلا أن تأخيرها إنما صح فيما ذكرتم من جهة كون الأول متوغلاً فى الجزئية، فصار بالتقديم أولى^(٥).

والمختار فى خبر الأفعال الناقصة وهو المراد من قوله: باب كان إذا كان ذلك الخبر ضميراً الانفصال، مع جواز الاتصال^(٦)، أما جواز الاتصال^(٧) فتشبيهاً له بالمفعول، وأما

(١) قال الأصبهائى ص ٥٤٤: "فإن قيل: فلم جاز: ضربى إياك، ولم يجر: ضربت إياك، مع أن الضمير الأول فى كل واحد منهما فاعل والضمير الثانى مفعول؟ قلنا: إن اتصال الفاعل بالفعل أشد من اتصاله بالمصدر، ولأن فاعل المصدر يحذف، وفاعل الفعل لا يحذف بوجه، وإذا كان اتصال الفاعل بالفعل أشد وجب اتصال المفعول به لجواز جعلهما بمثابة جملة واحدة، وإذا لم يكن اتصال الفاعل بالمصدر قويا لم يجب اتصال المفعول به".

(٢) مثال لما لم يكن أحدهما أعرف، لكونهما ضميرين غائبين.

(٣) مثال لما يكون أحدهما أعرف وهو ضمير المخاطب، ولكن لم يقدمه.

(٤) أنظر: الأصبهائى ص ٥٤٤، والجامى ٨٥/٢.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٦٩٢/٢.

(٦) الانفصال كما نقول: كان زيد قائماً وكنت إياه، وذلك لأنه كان فى الأصل خبر المبتدأ ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلاً لأن عامله معلوم، والاتصال نحو: كان زيد قائماً وكنته؛ لأنه شبهه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل (ضربت) واجب الاتصال، ففى تشبيه المفعول وإن لم يكن واجب الاتصال، فلا أقل من أن يكون جازز الاتصال. أنظر: الجامى ٨٥/٢ وما بعدها، والأصبهائى ص ٥٤٥.

(٧) اختار ابن مالك الاتصال، واختاره هذا أتبع فيه الرمكى وابن الطراوة، أنظر: شرح التسهيل ١٥٤/١، والتذيل ٢٣٩/١ مطبوع، وشرح الكافية الشافية ٢٢٩/١، والمساعد ١٠٨/١، والتصريح ١٠٨/١.

شرح كافي ابن الحاجب

والأكثر: لولا أنت، إلى آخرها، وعُسِّيت إلى آخرها، وجاء لولاك وعساك إلى آخرها.

اختيار الانفصال^(١) فلأن خبر باب (كان) خبر المبتدأ في الأصل، وخبر المبتدأ إذا كان ضميراً يكون منفصلاً على ما عرفت، فأجرى هذا مجراه في الانفصال تنبيهاً على استقلاله بالخبرية وخروجه عن المفعولية من حيث المعنى^(٢).

واعلم أنك إذا أردت إيقاع الضمير بعد (لولا) وبعد (عسى) تقول في الأكثر: لولا أنت، لولا أنتم، لولا أنتم، لولا أنتم، لولا أنتم، وكذلك المتكلم والغائب، وهذا معنى قوله: إلى آخرها أي: آخر الضمائر، وكذلك تقول في الأكثر: عُسِّيت عسيماً، عسيماً، عسيماً، عسيماً، عسيماً، وكذلك المتكلم والغائب، وهذا مفهوم قوله^(٣): إلى آخرها.

فالمعنى من هذا الكلام بيان أن الواقع بعد (لولا) في الأكثر الضمير المرفوع المنفصل، والواقع بعد عسى الضمير المرفوع المتصل، أما الأول: فلأن (لولا) يقع بعدها بحسب الوضع الاسم الظاهر المرفوع، إما على الابتدائية كما هو مذهب البصرية^(٤) أو على أنه فاعل فعل محذوف كما هو مذهب الكسائي^(٥)، وبـ (لولا) على ما هو رأي البعض^(٦)، فينبغي أن يكون الضمير كذلك لقيامه مقامه، وعدم اتصاله لتعذر اتصال الضمير المرفوع بالحرف، كما مرّ، وأما الثاني: فلأن ذلك الضمير فاعل (عسى) فيكون مرفوعاً، واتصل به لإمكان اتصاله لكونه فعلاً.

وقد جاء في الأصل - بقرينة قوله قبل: (في الأكثر) - لولاك بوقوع الضمير المجرور بعد (لولا) وعساك بوقوع الضمير المنصوب بعد (عسى) وقد عرفت معنى قوله: إلى آخرها.

(١) وهو اختيار الزمخشري في: مفصله، وابن الحاجب أنظر: شرح المصنف ٦٩٤/٢، وسميه ابن هشام في: شرحه للكافية ل ١٠٤/ب إلى الجمهور، وأنظر: تعليق الفراء ٩٩/٢.

(٢) أنظر: الإقليد ص ٨١٧.

(٣) في الأصل: (غيره) وهو خطأ.

(٤) يقول مسيبويه ١٢٩/٢: "هذا باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما (لأن كذا وكذا) فحديث مُعلق بحديث (لولا) وأما (عبد الله) فإنه من حديث (لولا) وارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك: أزيد أخوك، إنما رفعه على ما رُفعت عليه: زيد أخوك" إ. هـ، وأنظر: المقتضب ٧٦/٣، والأصول ٩٨/١، وأملئ ابن السجري ٥١٠/٢، والإتصاف ٧٠/١، والرضى ٢٤٣/١، ووصف المياني ص ٢٩٣.

(٥) أنظر قول الكسائي في: الرضى ٢٤٣/١، والارتشاف ١٩٠٤/٤، والجنى ص ٦٠١، والمساعد ٢٢٤/٣، والتصريح ٢٦٣/٢.

(٦) هذا قول الفراء أنظر: أملئ ابن السجري ٥١٠/٢، والرضى ٢٤٣/٢، والارتشاف ١٩٠٤/٤، وشفاء العليل ٢٧٩/١، والجنى الداني ص ٦٠٢، والتصريح ٢٦٣/٢، والجمع ٣٣٨/١.

ثم اعلم أن علماء النحو اختلفوا في إعراب محلهما^(١)، فذهب سيبويه^(٢) إلى أن الأول مجرور المحل بـ (لولا) و(لولا) حرف جر ههنا، ولا يُعد في أن يكون للفظ الواحدة حالتان مختلفتان كما في (لن) فإنه يعمل النصب في (غداة) والجر في غيرها^(٣).

وأن الثاني منصوب المحل^(٤)؛ لأن هذه الضمائر لا تجيء للمرفوع فتعذر كونها مرفوعة المحل، ولا يجوز انجرارها أيضاً لعدم مجيء الجر بعد الفعل، فتعين النصب، هذا هو المحكى عن الخليل ويونس.

وذهب الأخفش^(٥) إلى أنهما مرفوعا المحل على ما كان عليه في اللغة الأولى، إلا أنه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل، ولفظ المنصوب المتصل للمرفوع [المتصل]^(٦)، وهذه الاستعارة جائزة شائعة في كلامهم كما في: مررت بك أنت، وضربته هو، وذلك لأن الأصل هي الأسماء الظاهرة، وهي بعدهما مرفوعة بالاتفاق، وكذا الضمائر^(٧).

ولكل من المذهبين رجحان^(٨):

أما ترجيح مذهب سيبويه فلأن فيه تغييراً واحداً وهو تغيير الداخل على المضمر وتغيير المضمر بعد ذلك تبع، فلا يلزم منه إلا تغيير واحد، ومجيء المضمرات بعد ذلك فيهما جار^(٩) على القياس، ومذهب الأخفش يلزمه أن يكون قد غيّر اثني عشر لفظاً من أول

(١) انظر تفصيل هذا الخلاف في: الكتاب ٣٧٣/٢، ومعاني الفراء ٨٥/٢، والكامل للمبره ٢٧٧/٣، والأزهيّة ص ١٧١، والإنصاف ٦٨٧/٢، وابن يعيش ١٢١/٣، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٧٩، وشرح المقدمة الجزولية ٨٣٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/١، وشرح التسهيل ١٨٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢، والرضي ٤٦/٣، والشرح المتوسط ص ٢٩٩، والارتشاف ١٧٥٦/٤، والمعنى ٣٠٢/١، والمساعد ٢٩٢/٢، والتلاف النصرية ص ٦٥، والمنصف من الكلام للشمني ٦٥/٢، ودراسة في النحو الكوفي للمختار بيرة ص ٣٦٤.

(٢) يقول سيبويه ٣٧٣/٢: "هذا باب ما يكون مضمرأ فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك لولاك، ولولائي، إذا أضمرت الاسم فيه جرّ، وإذا أظهرت رفعاً". هـ، وانظر: أمالي ابن الحاجب ٢١/٣ والأصيهاني ص ٥٤٩.

(٣) انظر: ابن يعيش ١٢١/٣، وأمالي ابن الحاجب ٢١/٣.

(٤) انظر: شرح المصنف ٦٩٧/٢، والأمالي ٢١/٣، والرضي ٤٨/٣، والإقليد ص ٨٤٠.

(٥) والفراء، وانظر: أمالي ابن الشجري ٥١٣/٢، وابن يعيش ١٢٢/٣، وأمالي ابن الحاجب ٢١/٣، وشرح الرضي ٤٧/٣، والأزهيّة ص ١٧٢، والتلاف النصرية ص ٦٥، والجني الداني ص ٦٠٤.

(٦) ما بين المعرفين من: شرح المصنف ٦٩٨/٢.

(٧) انظر: شرح المصنف ٦٩٨/٢، والرضي ٤٧/٣، وابن القوائن ص ٤١٤، والأصيهاني ص ٥٤٨.

(٨) انظر: شرح المصنف ٦٩٨/٢ وما بعدها، والرضي ٤٨/٣.

(٩) في الأصل: (فيما جاز) وهو تصحيف وما أثبتته من شرح المصنف ٦٩٨/٢.

الأمر، لأنه لم يَبْنِ على شيء جرى فيه قياساً.

ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، وفي المضارع عربياً عن نون الإعراب.

وأما ترجيح مذهب الأخفش^(١) فلأن إيقاع بعض الضمائر مكان بعضها شائع كثير، وكون

الكلمة يتغير عملها باعتبار ما تدخل^(٢) عليه نادر ضعيف لا يكاد يوجد إلا في مثل (لذن) كما سيجيء.

ويمكن أن يقال أيضاً: إن الأخفش لا يلزم مذهبه إلا تغيير واحد من أول الأمر وهو إيقاع بعضها مكان بعض في تغييرات اثني عشر بالتبعية.

ونون الوقاية وهي النون التي تدخل على الفعل لأجل صياقته عن دخول الكسر عليه^(٣) مع الياء: ضمير المتكلم، لازمة - بالرفع - على أنها خبر مبتدأ، في الماضي مطلقاً، خلافاً لمن جَوَز الحذف في جمع المؤنث^(٤)، وكذلك لازمة تلك النون في المضارع، نحو: ضربي [ويضربني]^(٥)، وإما كانت لازمة لأنه لو لا ذلك للزم دخول الكسر على الفعل لأجل الياء، وهو ممتنع لاستتاع دخول الجر على الفعل وثبوت الأخوة بينهما، فالنون قد حفظه منه ولهذا يسمى نون الوقاية^(٦).

(١) صحح الأتباري في: الإنصاف قول الأخفش وقد حجة سيبويه ومن وافقه، انظر: الإنصاف ٢/ ٦٩٠. ورجح الرضوي مذهب الأخفش بقوله ٤٨/٣: "إن رجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير (لولا) وجعلها حرف جر، يرجح مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل وإن كثير - إذا كان مستعملاً - أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل" أ. هـ، ورجحه - أيضاً ابن عقيل لأن فيه إبقاء لـ (لولا) وإقرار لها على ما ثبت لها، انظر: المساعد ٢/ ٢٩٤، واستظهره ابن الحاجب لأنه مبني على قاعدة أكثر استعمالها وهي: وقوع بعض الصيغ موقع بعض، انظر: الأمالي ٢٢/٣.

(٢) في الأصل: (يدخل) وهو تصحيف.

(٣) قال الرضوي ٥٣/٣: "أعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل تنقيحاً من الكسر؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره، ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي أصل علامات الجر، والفتح والياء فرعاها، كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر، مباينة في تبعيده من الجر" أ. هـ، وانظر: الصفوة الصفية ٦٢٧/١، وذكر ابن مالك أن فعل الأمر أحق بها لوجهين. انظرهما في شرح التسهيل ١٣٥/١.

(٤) انظر: الكنز ٢٥٦/١.

(٥) ما بين المعوقين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال ابن القواس ص ٤١٥: "وتسمى نون الوقاية لأنها تقى ما قبلها الكسر" أ. هـ، انظر: الأصبهاني ص ٥٥١، والكنز ٢٥٦/١، الجامي ٨٧/٢، والدولت أبادي ل ٧٢ / ب.

ثم لزومها في المضارع ليس على الإطلاق، بل كون ذلك المضارع عربياً^(١) أي: مجرداً عن نون الإعراب، وهو نون التثنية والجمع والمخاطبة، وذلك لأنه لو لم يتجرد منه لكانت مخيراً في

(١) قال ابن الحاجب في شرحه ٧٠٠/٢: " وإنما قال: (عربياً عن نون الإعراب) احترازاً من مثل (يضر باني، ويضر بوني، وتكرميني) فأنت في ذلك بالخيار " أ. هـ.

وَأنت مع النون، ولدن، وإن، وأخواتها، مخير.

إتياته وتركه - لما يجيء، وذلك لا يضر القاعدة المذكورة لأن المراد منع دخول الكسر اللازم عن الفعل وهذا /عارض لا لازم.

(٧٧/ب)

فإن قلت: يدخل الكسر اللازم عليه في مثل: اضربي، وتضربين، فلم يكن الكسر ممنوعاً عن الفعل!

قلت: الياء فيهما ضمير الفاعلة فكانت كالجزء من الفعل فيقع الكسر حشواً لا آخر^(١) والفعل لا يُصان^(٢) عنه كما في نحو: يضرب، بخلاف: ضربي، ويضربني، فإن الياء فيهما ضمير المنصوب فلا يكون كالجزء، فلو دخل الكسر لكان داخلاً على آخر الفعل، والفعل مما يُصان عنه هذا ما قالوا، لكن أقول: فيه بحث؛ لأن المراد من الكسر العارض الذي ليس الفعل مصوناً عنه إن كان مما يحصل بسبب عارض ويَزول بزواله كما في مثل: **لَمْ يَكُنِ السَّيِّئُ**^(٣) فإن الكسر هنا بسبب التقاء الساكنين، ويَزول بزواله، فالأمر كذلك في (يضربني) إن جُوز، لأن الكسر هنا بسبب الياء وهو زائل ليس بالآزم لكون ضمير مفعول، فلم يكن الكسر لازماً بسببه، وإن كان شيئاً آخر فلم يثبت، اللهم إلا أن يكون هذا ميتاً^(٤) على الفرق بينهما، وهو أن سبب الكسر في الأول اسم مستقل لفظاً ومنفصل عن الفعل، بخلافه في الثاني فإنه وإن لم يكن لازماً لكنه كالآزم في الجملة لاتصاله وعدم استقلاله لفظاً.

وأنت في الفعل المضارع إذا كان مع النون أي: مع نون الإعراب، وكذلك مع لدن، ومع إن ومع أخواتها أي: أخوات (إن)، مخير في إثبات^(٥) نون الوقاية وأن تقول^(٦): يضربانتي، ويضربونتي، وتضربينني، وفي حذفه وأن تقول^(٧): يضرباني [ويضربونني]^(٨) وتضربيني، وأن تقول^(٩): لذني، ولذلتني، وإنني، ولكنتني، ولكنتني.

(١) قال الجاسي ٨٧/٢: "يخلف كسرة (تضربين) لأنها في الوسط حكماً" أ. هـ، وقال الدولت آبادي ل ٧٢ ب: "... والمراد: الكسرة التي في الآخر لزوماً، بخلاف كسرة (تضربين) لأنها في الوسط حكماً، ويخلف كسرة: **لَمْ يَكُنِ السَّيِّئُ كَفَرُوا** و**قُلِ الْحَقُّ** لعروضيهما باتضمام كلمة مستقلة غير متصلة فتكون عارضة محضة" أ. هـ.

(٢) في الأصل: (يضاف) وهو تصحيف.

(٣) سورة البينة من الآية (١).

(٤) في الأصل: (منسياً) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (ثبات) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (يقول) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (يقول) وهو تصحيف.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) في الأصل: (يقول) وهو تصحيف.

ويختار في ليت، وعن، ومن،

أما جواز الإثبات^(١) في المضارع مع النون إجراءً له على القياس المتقدم نظراً إلى أن النون من تتمته في الظاهر، وأما جواز الحذف فلكراهتهم اجتماع النونين مع الاستغناء بأحدهما عن الآخر.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون المحذوف نون الإعراب كما هو مذهب البعض^(٢)؟

قلت: لرجحان كون نون الإعراب مفيداً لما يفيد نون الوقاية إذا حذف، بخلاف العكس، مع أن منشأ النقل هو نون الوقاية لأنها ثنائية فكانت أولى بالحذف.

وأما جواز إثباتها في (لن) حفظاً لبنائه الوضعي على السكون^(٣)، وأما جواز الحذف فلكونها من الأسماء لا احتياج لها إليه، مع استلزام اجتماع المثليين^(٤).

وأما (إن) وأخواتها^(٥) فالإثبات فيها لأجل المحافظة على فتحاتها لمشابتها الماضي، فُتْصَان عن الكسر كما صين، وأما الحذف فلكراهة اجتماع النونات في الأربعة الأولى، والأخيران محمولان عليها.

ويختار إثبات نون الوقاية في (ليت) مع جواز حذفها على غير المختار^(٦)، أما جواز الإثبات فلكونه مشابهاً للفاعل، وعدم اجتماع النونات، وأما جواز الحذف فللحمل على البواقي، وأما كون الإثبات مختاراً فلأن مشابهاً^(٧) ليست بالفعل أقوى في التأثير من مشابهاً لأخواتها، لأن الفعل أقوى من الحرف.

(١) انظر هذا التعليل في: شرح المصنف ٧٠٠/٢، والأصبهاني ص ٥٥٢.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحذوف هو نون الإعراب لأنها المعرضة للحذف بالجزم والتصيب، ولا معنى لها، واختاره ابن جماعة، انظر: الكتاب ٥١٩/٣، والرضي ٥٤/٣، وابن القواس ص ٤١٦، وشرح الألفية له ص ٦٧٨، وابن جماعة ص ١٩٩، وذهب الجزولي إلى أن المحذوف نون الوقاية؛ لأن النقل جاء منها لا من نون الإعراب، وهذا اختيار المصنف انظر: شرح المصنف ٧٠٠/٢، والرضي ٥٤/٣، وابن القواس ص ٤١٦، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٠٥/١.

(٣) انظر: شرح المصنف ٧٠١/٢، والأصبهاني ص ٥٥٢، والجامي ٨٧/٢.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٨٠، وقل الرضي ٥٥/٣: "حذف نون الوقاية من (لن) لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة" أ. هـ.

(٥) انظر: علة ذلك في: الإيضاح لابن الحاجب ٤٧٧/١، والرضي ٥٦/٣، والأصبهاني ص ٥٥٢.

(٦) قال الرضي ٥٧/٣: "المشهور في (ليت) أن حذف نون الوقاية لا يجوز فيه إلا لضرورة الشعر، لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره" أ. هـ، وانظر: الكتاب ٣٦٩/٢، ٣٧٠، والإيضاح لابن الحاجب ٤٧٨/١، قل ابن هشام في شرح الكافية ل ١٠٥/١: "روى في التخمين عن بعض البصريين أنها لغة لعطفان"، وانظر: التخمين ١٧٧/٢.

(٧) في الأصل: (مشابهاً) وهو تصحيف.

وقد، وقط، وعكسها لعل.

وكذلك يختار إثبات النون مع جواز الحذف في: عن، ومن، وأما جواز الإثبات فلحفظ بذاتهما على السكون^(١)، وأما جواز الحذف فلكونهما حرفين، وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون نحو: (لى)^(٢).

وأما كون الإثبات مختاراً فلائنه لا شك أن محافظة البناء على أصله أرجح من النقل الذي يحصل بالإثبات لكونه يسيراً.

ويختار الإثبات مع جواز الحذف أيضاً في قد، وقط، أما جواز الإثبات فلحفظ بذاتهما على السكون^(٣)، وأما جواز الحذف فلكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير النون نحو: (غلامى)^(٤).

وأما اختيار الإثبات فلكون مشابهتهما بالحرف غالبية على اسميتهما، فلهذا ظهر أثر المشابهة فيهما دون الاسمية.

لا يقال: تلك العلة بعينها ثابتة في (لذن) فكيف يستوى فيه الأمران؟ لأننا نقول: الطول الحاصل فيه بكثرة الحروف لكونه مستندعياً للخفة أعان جهة الترك، فيحصل استواء الأمرين.

وعكسها أى: عكس (ليت) وغيرها مما يختار فيه الإثبات (لعل)، يعنى: يختار فيه الحذف مع جواز الإثبات، [أما جواز الإثبات]^(٥) فلكونه متساوياً بالفعل، وأما جواز الحذف فلأن اللام كالنون لقرب مخرجهما، بدليل إدغام أحدهما فى الآخر فى مثل: لم يكن له، فتكون اللام المشددة كالنوين^(٦) أو لأن بعض لغاتها

(١) قال ابن الحاجب فى: شرحه ٧٠٢/٢: "أما (من) و(عن) فلكونهما على حرفين متبيين على السكون فحفوظ على بذاتهما أن يدخله الكسر، كما حووظ على الفعل أن يدخله الكسر". هـ، وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٧٨/١، وابن يعيش ١٢٤/٣، وشرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٦٨١.

(٢) أنظر: ابن يعيش ١٢٥/٣.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧٠٢/٢، والرضى ٥٨/٣.

(٤) وهذا تعليل الأصبهائى فى: شرحه ص ٥٥٣.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) هذا معنى قول سيبويه ٣٦٩/٢: "فإن قلت: (لعل) ليس فيها نون، فإنه زعم أن اللام قريب من النون، وهو أقرب الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لآماً، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه". هـ، أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٧٨/١، والرضى ٥٩/٣، وابن القواس ص ٤١٨.

(لَعَن) ^(١) فيلزم اجتماع النونات على تقدير عدم الحذف.
وأما كون الحذف مختاراً ^(٢) فلطول بذاته لكونه على أربعة أحرف، واختاروا حذف النون لفلا يلزم بإثباته زيادة الطول.
ولا يرد على هذا (كَأَنَّ)؛ لأن الكاف فيه زائدة، و(لَكِنَّ)؛ لأن أصله: (لَكِنَّ أَنْ) ^(٣) والدليل عليه:

وَلَكِنِّي مِنْ حَيْثُ لَعِمِيدٌ ^(٤)
لأن اللام لا يجامع إلا (أَنَّ) على ما عرف في موضعه.
* * * *

(١) انظر لغت (لعل) في: الهمع ٤٢٩/١.

(٢) انظر علة ذلك في: الإيضاح لابن الحاجب ٤٧٨/١.

(٣) قال ابن الحاجب: "... وإن أوردت (لَكِنَّ) و(كَأَنَّ)، فالجواب: إن (كَأَنَّ) هي كاف التثنية دخلت على (أَنَّ) فبقيت (أَنَّ) على أصليتها في استواء الأمرين، وأما (لَكِنَّ) فأصلها (لَكِنَّ أَنْ) فخفت، والدليل عليه قوله: ولكنني من حيث لعميد. واللام لا تدخل إلا مع (أَنَّ) فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والإدغام على ما كانت عليه في جواز الإثبات والحذف على المواءم ^(١)، هذا انظر: الإيضاح ٤٧٨/١.

(٤) عجز بيت من الطويل وصدره: يَلُومُونَنِي فِي خُبِّ لَيْلَى عَوَائِلِي. وهو مجهول القائل، وانظره في: معاني الفراء ٤٦٥/١، وسم الصناعة ٣٣٠/١، والإتصاف ٢٠٩/١، والتبيين ٣٥٤، وابن يعيش ٦٢/٨، والإيضاح لابن الحاجب ٤٧٨/١، وشرح التسهيل ٢٩/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٨٤/٢، ويروى: (لعميد) بدلًا من (العميد) والكمد هو الحزن، والعميد: من عمده المرض أي: أفحبه. والشاهد فيه إلحاق نون الوقاية (لَكِنَّ)؛ لأن أصله: (لَكِنَّ أَنْ).

[ضمير الفصل]

ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ.

ويتوسط بين المبتدأ والخبر سواء كان ذلك قبل دخول العوامل اللفظية عليهما أو بعدها نحو: زيد هو المنطلق، وكان زيد هو المنطلق.

وإنما^(١) أطلق المبتدأ والخبر على [ما]^(٢) دخل عليه العوامل مع أن دخولها عليهما يخرجهما عن الابتدائية والخبرية، نظراً إلى الأصل.

فإن قلت: أليس في هذا جمع في الحقيقة بين الحقيقة والمجاز وذا لا يجوز؟
قلت: نعم ولكن عدم جوازه مملوع، فإن المصنف والمحققين اختاروا جوازه مع القرينة، وههنا قوله بعدها: صيغة ضمير مرفوع، وإنما [قال]^(٣) هكذا ولم يقل: ضمير مرفوع؛ لعدم تحقق كون هذا الفاصل ضميراً، بناءً على هذا الاختلاف فيه أهو ضمير أو حرف^(٤) و(الصيغة) تشتملها^(٥)، ولذلك اختارها، واختصاص صيغة المرفوع للفصل لكونها أدل على الخبرية^(٦) إذ مرفوعة الخبر كثيرة في الكلام.
وإنما وصف المرفوع بقوله: منفصل لأن المرفوع إذا كان متصلاً يكون فاعلاً للبتة، فكيف يمكن توسطه بين المبتدأ والخبر؟

وقوله: مطابق صفة لـ (مرفوع) أيضاً أي: يكون ذلك المتوسط على صيغة مرفوع مطابق للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلم والخطاب والغيبة تقول: زيد هو القائم، الزيدان هما القائمان، الزيدون هم القائمون، هذ هي القائمة، والهندان هما القائمان، والهندات هن القائمات و: {إِنَّ تَرَىٰ أَنَا أَوْلَىٰ بِكَ مَالًا وَوَلَدًا}^(٧) و: {كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبُ}^(٨).

(١) انظر: شرح العجواني ص ٣٥٩ وفيه مثل هذا مع اختلاف يسير.

(٢) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٤) أكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور، وذهب الخليل وسيبويه وطائفة إلى أنه ضمير باق على اسميته. انظر: الارتشاف ٩٥١/٢، والتذليل ٢٨٦/٢، والمغنى ٥٧١/٢، والمساعد ١٢٠/١، والجمع ٢٢٧/١، وانظر: الكتاب ٣٨٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/٢.

(٥) قال ابن الحاجب في: شرحه ٧٠٤/٢: "وقوله (صيغة مرفوع) تنبيه على أنه لم يتعين أن يكون ضميراً، وإنما هو صيغة، فيجوز أن يكون ضميراً، وأن يكون غير ضمير" اهـ، وانظر: الرضى ٦٠/٣.

(٦) سورة الكهف من الآية (٣٩)، وورئت هذه الآية في الأصل هكذا {إِنَّ تَرَىٰ أَنَا أَوْلَىٰ بِكَ مَالًا وَوَلَدًا} وهذا خطأ بين.

(٧) سورة الكهف من الآية (٣٩)، وورئت هذه الآية في الأصل هكذا {إِنَّ تَرَىٰ أَنَا أَوْلَىٰ بِكَ مَالًا وَوَلَدًا} وهذا خطأ بين.

(٨) سورة المائدة من الآية (١١٧).

يُسمى فصلا ليفصلا بين كونه نعتا وخبراً.

وإنه من القناعات، وإنما اشترطت المطابقة طلياً للمناسبة، سواء كانت الصيغة اسماً أو حرفاً^(١)، ويُسمى أي: الصيغة التي تتوسط بين المبتدأ والخبر فصلاً عند البصريين^(٢)؛ لأنها وضعت في الوسط ليفصلا أي: ليفرق، بين كونه أي: كون ما بعدها نعتاً وخبراً، فإن المبتدأ إذا كان معرفة والخبر كذلك نحو: زيد المنطلق، يجوز أن يكون خبراً وأن يكون نعتاً على الاحتمال، فإذا توسط بينهما هذه الصيغة يتعين لأن يكون خبراً لا نعتاً^(٣)، والكوفيون يسمونها عماداً^(٤)؛ لاعتماد السامع به على الفصل^(٥)، والأول أخص فيكون أولى، وجه الأولوية ظاهر.

وفي بعض الشروح^(٦)، تسمية أهل البصرة لها فصلاً أقرب إلى الاصطلاح؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذه [الألفاظ]^(٧) الفصل، كان تسميتها فصلاً أولى من تسمية الكوفية عماداً^(٨)، نظراً إلى [أن]^(٩) السامع أو المتكلم أو هما جميعاً يعتمدان^(١٠) بها على الفصل بين الصفة والخبر، فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي إلى معناها، فكانت تسمية البصرية أظهر^(١١).

ثم قوله: (ليفصلا) وإن كان من حيث الظاهر علة تسميتهم هذه الصيغة فصلاً، لكنه تعليل من حيث المعنى للتوسط^(١٢).

(١) في الأصل (اسماً له وحرفاً).

(٢) قل سيويه ٣٨٩/٢: "هذا باب ما يكون فيه (هو) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن فصلاً" أهر. وأنظر: الأصول ١٢٥/٢ وقد قال: "واعلم أن (أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن يكن فصلاً، ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر، ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة" أهر.

(٣) وهذا تعليل المتأخرين لتسميته فصلاً، وقال الخليل وسيويه: سمي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه. أنظر: الرضي ٦١/٣، وأنظر: التذيل ٢٨٥/٢، والهمع ٢٢٧/١.

(٤) أنظر: معالي القراء ٥١/١، ٢٤٨، والأصول ١٢٥/٢، والإنصاف ٧٠٦/٢، وابن يعيش ١١٠/٣، والرضي ٦٢/٣، والتذيل ٢٨٥/٢، والارتشاف ٩٥١/٢، والمساعد ١١٩/١، وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام أي: يقوي به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجبته، وبعض المتأخرين يسميه صفة، قال أبو حيان هم المدنيون، أنظر: الارتشاف ٩٥١/٢، والهمع ٢٢٧/١.

(٥) قل الدولة أبدي ل ٧٣/ب: "والكوفيون يسمونه عماداً لأنه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت" أهر.

(٦) المراد به: شرح العجمي ص ٥٨٤.

(٧) ما بين المعقوفين من شرح العجمي.

(٨) في العجمي: (من تسمية الكوفيين لها عماداً).

(٩) ما بين المعقوفين من شرح العجمي.

(١٠) في الأصل: (يقيد) وما أثبتته من شرح العجمي.

(١١) قال ابن هشام: "وهذا خلاف في تسمية لا طائل تحته" أهر. أنظر: شرح الكافية ل ١٠٦ / أ.

(١٢) قل الدولة أبدي ل ٧٣/ب: "واللام في (ليفصلا) علة التوسط لا التسمية؛ لأن هذا الغرض لا يحصل بالتسمية" أهر.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وشروطه أن يكون الخبر معرفة، أو أفعل من كذا مثل: كان زيد هو أفضل من عمرو.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون التوسط في الأمثلة الثلاثة الأخيرة عبثاً^(١)؛ لأن الخبر فيها لا يصلح أن يكون نعتاً؛ إذ المضممر لا يوصف^(٢)، فالأولى أن يقول: (ليفيد ضرباً من التأكيد) بعد قوله: (ليفصل)؛ ليشمل هذه الصور، فإن التوسط فيها وإن لم يفد الفصل يفيد التأكيد!

قلت: لو قطعنا النظر عن هذا التكلف يمكن تصحيح الكلام بأن جواز تخلل الفاصل فيها إلحاقاً لباب المضممر بالمظهر، إذا المظهر أصل والمضممر فرع عليه، وإلحاق الفروع بالأصول في الأحكام جائز وإن لم يكن علة الأصول فيها حاصلة طرداً للباب.

فإن قلت: إن^(٣) الصيغة إنما تقيّد تلك الفائدة لو امتنع الفصل بين النعت والمنعوت، وهو جائز كما في قوله تعالى: {وَأَلَّهُ لَقَسَمٍ لَوْ تَغْمُرُونَ عَظِيمٌ}^(٤).

قلت: المقصود أنهم جعلوا هذه الصيغة علامة لامتناع كون ما بعدها نعتاً لما قبلها عند وجودها، لا أنه يمتنع الفصل بين النعت والمنعوت بأي شيء كان.

وشروطه أي: شرط هذه الصيغة أن يكون الخبر معرفة؛ لأن الخبر إذا كان نكرة لكون المبتدأ مما لا يقع نكرة غالباً لا يلتبس بالصفة فلا يحتاج إلى الفصل^(٥)، واسترأط تعريف الخبر يستلزم اشتراط تعريف المبتدأ؛ لأن الخبر لا يكون معرفة والمبتدأ نكرة، فلهذا لم يتعرض له^(٦).

أو شرطه أن يكون الخبر أفعل التفضيل المستعمل مع من كذا^(٧)، أو ما جرى مجراه، مثال الأول مثل: كان زيد هو أفضل من عمرو، ومثال الثاني: زيد هو خير من عمرو، وذلك لأنه وإن لم يكن معرفة، إلا أن له شبهة خاصة بها من حيث اللفظ والمعنى، أما الأول فمن حيث امتناع دخول اللام عليها بعد تعريفها، وأما الثاني فلأن معنى قولك: زيد الفضل من كذا، هو

(١) المراد بها قوله تعالى: {إِنْ لَرَيْنَا أَفْلَ مِنْكَ مَا لَا زَوْلَا} و{كُنْتَ أَلْتِ الرَّقِيبَ} و: {لَئِنْ هُنَّ لَقَمْتُنَّ} (٢) قال الرضوي ٢٢/٣: "وأما قلنا: كان حق المبتدأ الذي يليه الفصل ألا يكون ضميراً، لأنه إن كان ضميراً أمين من التباس الخبر بالصفة لأن الضمير لا يوصف" أ. هـ.

(٣) في الأصل: (من) وهو تصحيف.

(٤) سورة الواقعة الآية (٧٦).

(٥) انظر: شرح المصنف ٧٠٦/٢، وانظر: ابن يعيش ١١١/٣، وابن القوام ص ٤٢١.

(٦) ذهب قوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً وخرجوا عليه قوله تعالى: {إِنْ كُنْ مِنْ أُمَّةٍ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ}. انظر: التنزيل ٢٩٤/٢، وشرح الكافي لابن هشام ل ١٠٦/١، والهمع ٢٢٩/١.

(٧) قال ابن الحاجب ٧٠٦/٢: "وإنما أجروا (أفعل من كذا) مجرى المعرفة لما كانت (من) فيه قائمة مقام (اللام) قرينة منها، ولذلك لم يجمعوا بينهما، فلما أشبهه أجرى مجراه، وإلا فالتباس ألا يكون الفصل فيه" أ. هـ. وانظر: ابن يعيش ١١١/٣، ١١٢، وابن القوام ص ٤٢١، والجامي ٨٩/٢.

ولا موضع له عند الخليل...

معنى: زيد الأفضل، باعتبار افضلية معهودة^(١)، ولذلك قام مقامه^(٢).

فإن قلت: صرح علماء النحو بجواز التوسط في مثل: زيد هو يقوم^(٣)، وزيد هو مثل عمرو، وأمثلة من الأسماء المتوعدة في الإبهام إذا أضيفت إلى المعرفة^(٤)، ومثل: زيد هو ضارب عمرو الآن أو غدا، فلم لم يتعرض المصنف إليه؟

قلت: لعله أراد ب (أفعل^(٥) من كذا) كل ما يشبه المعرفة شيهاً قوياً، لا خصوصية هذه الصيغة، هذا هو المفهوم من كلام بعض الأفاضل، وفيه بحث؛ لأنه لا يخلو من استلزام جواز: زيد هو غلام رجل، أو امتناع مثل: زيد هو مثل عمرو، [وهو]^(٦) ظاهر لمن تتبع كتبهم.

فإن قلت: بعد تسليم ذلك/ فالخبر في الأمثلة المذكورة لما لم يكن معرفة لم يصح (٧٨/ب) وقوعه صفة لها، فكيف صح مجيء الفصل وهنا مع عدم الالتباس؟

قلت: مناط هذا الحكم كان في الأصل أن يقع الالتباس، إلا أنه عم في الاستعمال، فجاز مجيء الفصل - حيث لا التباس فيه - لمجرد الشبه في الأصل بالمعرفة.

ولا موضع له، أي: لا محل للتوسط الفاصل من الإعراب عند الخليل^(٧)، وبعض البصريين قالوا: إنه حرف زيد لمجرد رفع التباس الخبر بالصفة، فمعنى الاسمية مخلوع عنه، ولهذا لزمه صيغة واحدة، فيكون بمنزلة الكاف في (إياك) والتاء في (أنت) فلا يقتضى محلاً من الإعراب، ولأنه لو كان له محل من الإعراب، لكان إما بالاستقلال، فلا يتعين إلا أن يكون مبتدأ؛ لانتفاء احتمال غيره، ولو كان مبتدأ لوجب ارتفاع ما بعده على الخبرية دائماً وليس كذلك لوقوع المنسوب بعده أيضاً نحو: كان زيد هو المطلق، هكذا قيل^(٨)، وفيه نظر ظاهر وجهه؛ لأن ظهور النصب فيما بعده يجوز أن يكون على مذهب من لا يعربه، وأما عند من يعربه فلا تسلم.

(١) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٦٩/١.

(٢) في الأصل: (مقام) وهو تصحيف.

(٣) قال الرضى ٦٤/٣: أجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمثابهته للأسم وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة قال تعالى: (وَمَكَرَ أُوْلَئِكَ هُوَ يُؤْوَى) قال: ولا يجوز: زيد هو قال: لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه^١. هـ، وأنظر: المغنى ٥٦٩/٢ حيث نسب هذا القول للرجاني وقال: "تبعه العكبري، وابن الخباز، والسيهلي". أ. هـ، أنظر قول العكبري في: إملأ ما من به الرحمن ١٩٩/٢، وأنظر: التنزيل ٢٩٤/٢ وفيه أن الرجاني حكاه عن بعضهم.

(٤) أنظر: الكتاش ٢٥٨/١.

(٥) في الأصل: (بالفعل) وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) أنظر: الكتاش ٣٩٧/٢، والإنصاف ٧٠٦/٢، والرضي ٦٦/٣، وابن القوام ص ٤٢٢، والكتاش ٢٥٨/١، والارتشاف ٩٥٨/٢، والمساعد ١٢٢/١، والهمع ٢٢٨/١.

(٨) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٥٥٦.

وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره.

أو بالتبعية لما قبله، فحينئذ يلزم أن تختلف صيغته رفعا ونصباً وجرأ باختلاف ما قبله، مع أنه لا تختلف، كما في نحو: إن زيدا هو المطلق، فإنه لو كان تابعا لكان ينبغي أن يقال: إن زيدا إياه المطلق.

ولا يجوز أن يكون تأكيدا لما قبله مع عدم التغيير في الصيغة على سبيل الاستعارة، كما هو قول بعض الكوفية^(١)؛ لأن المضمّر لا يقع تأكيدا للمظهر لانقضاء نوعي التأكيد^(٢).

ولا أن يكون تأكيدا لما بعده كما هو قول البعض^(٣)؛ لأنه لم يعهد اسم يتبع ما بعده في الإعراب^(٤)، مع لزوم ما لزم في الأول.

وقد ينقل عن الخليل اسميته مع جعل أن يكون له محل من الإعراب مطلقا^(٥).

وبعض العرب^(٦) يجعله أي: المتوسط الفاصل مبتدأ ويجعل ما بعده أي: ما بعد الفاصل خبره، أي: خبر ذلك المبتدأ، فيؤلاّء يجعلون (المطلق) في: كان زيد هو المطلق، مرفوعا، ويجعلون الجملة في محل النصب خبرا لكان، فيكون على هذا الوجه متعبنا للاسمية، وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة: {وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ}^(٧) و: {إِنْ تَسْرُبْ أَتَا أَقْلُ}^(٨) بالرفع في (الظالمون) و(أقل).

(١) هذا قول القراء، حيث إن محله عنده محل ما قبله؛ لأنه تأكيد لما قبله فينزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا فنظر: الإنصاف ٧٠٦/٢، والرضي ٦٦/٣، وابن القواس ص ٤٢٢، والارتشاف ٩٥٨/٢، وشفاء العليل ٢٠٨/١، والمغني ٥٧١/٢، ونظر: اللباب للعكبري ٤٩٦/١، وشرح ابن جماعة ص ٢٠٢.

(٢) أنظر: الإنصاف ٧٠٧/٢، وهذا التعليل منتزع منه، وأنظر: الرضي ٦٦/٣.

(٣) هو قول الكمالي، فحكمه عنده حكم ما بعده؛ لأنه مع ما بعده كالتثنية الواحدة، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه، أنظر: الإنصاف ٧٠٦/٢، وأنظر: الرضي ٦٢/٣ وقد نسب ليعض النحاة، وأنظر قول الكمالي في: الارتشاف ٩٥٨/٢، والمغني ٥٧١/٢، والهمع ٢٢٨/١.

(٤) أنظر هذا التعليل في: الرضي ٦٣/٣.

(٥) أنظر: ابن القواس ص ٤٢٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٠٦/أ.

(٦) وهم بنو تميم، أنظر: البحر ٣٨٨/٩ حيث قال: "ونكر أبو عمرو الجرمي: أن لغة (تميم) جعل ما هو فصل عن غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر، وقال أبو زيد: سمعتهم يقرؤون: {تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا} يعني برفع (خير) و(أعظم) " أ. هـ. وأنظر: الكتاب ٣٩٢/٢، والدر المصون ١٠٧/٦، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٠٦/ب.

(٧) سورة الزخرف من الآية (٧٦)، وهي قراءة: عبد الله، وأبي زيد، أنظر: مختصر شوال القرآن ص ١٣٦، والمححر الوجيز ٦٤/٥، والبحر ٣٨٨/٩، والدر المصون ١٠٧/٦.

(٨) سورة الكهف من الآية (٣٩)، وهي قراءة: عيسى بن عمر، أنظر: المححر الوجيز ٥١٨/٣، والبحر المح

١٨٠/٧، والدر المصون ٤٥٨/٤.

ضمير الشأن ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يُسمى ضمير الشأن،

ويتقدم قبل الجملة احتراز به عن الضمير المبهم في: نعم رجالاً، ورُبّه، فإن تقديم الضمير الغائب هنا على المفسر المفرد، فلا يكون مما نحن فيه.

ضمير غائب^(١) لأن الغرض من إتيان هذا الضمير التعظيم والإجلال؛ لأنه وضع ليُفسر بشيء بعده لكون ذكر الشيء مبهماً أولاً ثم مفسراً ثانياً أوقع في النفس، لتوفر الدواعي إلى طلب علمه^(٢) فيفيد ذلك، وضمير الغائب أشد إبهاماً من غيره فناسب ذكره، وقيل: * لأن ضمير المتكلم والمخاطب لا إبهام فيهما وهو من شرائطه^(٣)، فعلم من هذا أن تقدم ذلك الضمير واجب إذ لو جاز تأخيره لما حصل ذلك غرض المعنى.

يُسمى ذلك الضمير الغائب ضمير الشأن^(٤) - بالإضافة - لأنه في الحقيقة إضمارٌ للشأن المعهود في الذهن، فكان قائلًا قال: ما الشأن؟ تقول له: هو زيد قائم، أي الشأن الذي سألتني عنه هو زيد قائم، أو لأن هذا الضمير لا يؤتى به إلا في كلام له شأن عظيم، فلا يقال: هو زيد قائم، إلا وأن يكون قيام زيد أمراً عظيماً [له]^(٥) وقع في قلوب الناس^(٦).

(١) هذا الضمير على خلاف باب الضمائر وذلك: لأنه لا يكون له مرجوع إليه، ولا يجوز إظهاره، ولا يسوغ العطف عليه، ولا البدل منه، ولا تأكيد؛ لأنه أشد إبهاماً من المنكر، ولا يجوز تقديم خبره عليه لنزول الإبهام المقصود منه، ولا يكون ضمير المتكلم، أو المخاطب، بل إما للغائب، أو الغائبة. انظر: الإرتداد إلى علم الإعراب ص ١٥٥، والرضى ٧٠/٣، وابن القواس ص ٤٢٤ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح المصنف ٧١٠/٢، وابن القواس ص ٤٢٤.

(٣) هذا قول العجواني انظر: شرحه ص ٣٥٢.

(٤) هذه تسمية البصريين، فيسمونه ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه، انظر: الأصول ١٨٢/١، والطيّات ص ٢٥٣، والرضى ٧٠/٣، والتبديل ٢٧١/٢، وشفاء العليل ٢٠٣/١، والهمع ٢٢٤/١، ونقل الفراء عن الكسائي أنه يسميه عمداً، قال الفراء في قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}... وقد قل الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً، قال هو عمداً مثل قوله: {إِنَّهُ إِذَا اللَّهُ} فجعل (أحد) مرفوعاً به (الله) وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إنه) ولا يكون العمداً مستأنفاً به حتى يكون قلبه إن أو بعض أخواتها، أو كان، أو الظن * أ. هـ، وانظر: التوجيه النحوي للآيات القرآنية بين الكسائي والفراء، بحث للدكتور الحسني القيوجي في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد (٢٠) ٨٨/٢.

(٥) ما بين المعقوفين من شرح العجواني ص ٣٥٢.

(٦) انظر: السابق نفسه.

شرح كفاية ابن الحاجب

يُفسَّر بالجملة بعده، يكون منفصلاً ومتصلاً، مستتراً وبارزاً على حسب العوامل مثل: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم.

يفسر ذلك الضمير بالجملة لأنه إنما وضع لذلك^(١)، فقولُه: بعده صفة للجملة، أي: يفسر ذلك الضمير بالجملة التي بعد ذلك الضمير، وإنما قيد به لأن المفسر للشيء يجب أن يكون بعده، وإلا لزم تقدم المفسر على المفسر وهو غير جائز.

يكون هذا الضمير منفصلاً حيث وقع مبتدأ باعتبار قبلي باب الضمان، ويكون متصلاً^(٢) حيث يوجد المقتضى لاتصاله، ويكون بعد كونه متصلاً مستتراً حيث كان مرفوعاً ووقع فاعلاً، ويكون متصلاً بارزاً حيث وقع منصوباً^(٣)، سواء كان ناصبه فعلاً نحو: ظننته زيد قائم، أو حرفاً كما في مثال المتن، فيكون اتصاله وانفصاله واستتاره وإبرازه على حسب اقتضاء العوامل، مثال كونه مرفوعاً منفصلاً مثل: هو زيد قائم، وإنما كان متصلاً لتعذر اتصاله^(٤).

ومثال كونه مرفوعاً مستتراً مثل: كان زيد قائم، وإنما كان مستتراً لوجوب استئذان الضمير المرفوع المفرد الغائب في الفعل بلا فصل، ومثال كونه بارزاً متصلاً مثل: إنه زيد قائم، وإنما كان بارزاً لامتناع استئذان الضمير في الحرف.

وقد يؤنث هذا الضمير على معنى القصة إذا كان في الجملة المفتوحة بعده مؤنث غير فضلة؛ لقصد المناسبة، ويُسمى حينئذ ضمير القصة^(٥).

(١) تفسيره بالجملة هو قول البصريين قالوا: لا يجوز أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً، وذهب الكوفيون إلى جواز تفسيره بمفرد له مرفوع نحو: كان قائماً زيد، وظننته قائماً عمرو، ووافقهم الأخفش. أنظر: ابن عيش ١١٤/٣، والرضي ٦٩/٣، والارتشاف ٩٤٨/٢، والتذيل والتكميل ٢٧٤/٢، والمعنى ٥٦٤/٢، والمساعد ١١٥/١، وقد مال كثير من النحاة إلى موافقة البصريين منهم ابن مالك في: شرح التسهيل ١٦٤/١، وأبو حيان في: الارتشاف ٩٤٧/٢، وابن عقيل في: المساعد ١١٥/١.

(٢) قال الرضي ٧١/٣: قوله: (ويكون منفصلاً) وذلك إذا كان مبتدأ أو اسم (ما)، ويكون منفصلاً منصوباً بارزاً في بابي: (إن) و(ظن) ومتصلاً مرفوعاً مستتراً في بابي: (كان) و(كاد) * هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٧١/٢: "إذا وقع فاعلاً وجب أن يكون مستتراً؛ لأنه ضمير مفرد غائب في فعل، فلا يكون إلا ليستتر، كقولك: كان زيد قائم، وليس زيد قائم، كما تقول: زيد ضرب، ولا يكون ضمير الفاعل في مثل ذلك إلا مستتراً، وإذا وقع منصوباً فلا بد أن يكون بارزاً، إذ لا يستتر المنصوب كقولك: إنه زيد قائم * اهـ، وأنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٢/١.

(٤) لأن عامل المبتدأ الابتداء، وهو معنى، واستحال اتصال الضمير بالمعنى الذي هو الابتداء لكونه غير لفظ. أنظر: الكناش ٢٥٩/١، هذا وقد منع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ، وقالوا: لا يقع إلا معمولاً له (كان) و(إن) وأخواتهما، أنظر: الارتشاف ٩٥٠/٢، والهمع ٢٢٦/١، وأنظر: معاني الفراء ٢٢٩/٣.

(٥) وذلك مثل قوله تعالى: (فإنها لا تعنى الأيضار) وأنظر: الرضي ٧٠/٣، والأصبهاني ص ٥٦٠.

وحذفه منصوباً ضعيفاً، إلا مع (أن) إذا خففت، فإنه لازم.

وحذفه، أي: حذف [ضمير] ^(١) الشأن حال كونه / منصوباً ضعيفاً، أي: جائز مع (ل/و) ضعف مع كونه متوياً.

اعلم أن ضمير الشأن إما مرفوع أو منصوب، ولا يجوز أن يكون مجروراً؛ لأنه مبتدأ إما لفظاً أو معنى، أو لأنه كناية عن الجملة، فلا يدخل عليه الجار كما يدخل عليها، فعلى تقدير كونه مرفوعاً لا يجوز حذفه أصلاً؛ لأنه إذا كان منفصلاً يكون مبتدأ، فلا يجوز حذفه لعدم الدليل عليه حينئذ؛ لأن خبره جملة مستقلة ليس فيها رابطة لفظاً فيكون حذفاً للمقصود بلا دليل ^(٢)، بخلاف سائرته، وإن كان متصلاً يكون فاعلاً، وحذف الفاعل لا يجوز.

وأما إذا كان منصوباً فحذفه جائز على ضعف، أما جوازه ^(٣): فلصيرورته بالنصب في صورة الفضلات، مع دلالة الكلام عليه، كما في قول الشاعر:

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا :: يَلْقَى فِيهَا جَازِراً وَظِيَاءً ^(٤)

فإن لو لم نحكم هنا بالحذف وأن التقدير: (إنه من يدخل) يلزم إبطال ما يستحقه الشرط من الصدر الصريح، وأما ضعفه: فلأن الإتيان به لغرض الإيهام، وهذا يقوّت بحذفه ^(٥).

ولو تأملت ما ذكر وجه كون قوله: (منصوباً) احترازاً عن المرفوع، وأن ظاهر كلام المصنف يوهم أن هذا الضمير لو لم يكن منصوباً لم يكن حذفه ضعيفاً بل فصيحاً ^(٦).

إلا إذا كنت تطلب ذلك الضمير مع (أن) المفتوحة إذا خففت، فإنه أي: حذف هذا

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٧١٢/٢، والرضي ٧١/٣، والأصبهاني ص ٥٦١.

(٣) أنظر: الرضي ٧١/٣، والجامي ٩١/٢.

(٤) من الخفيف للأخطل في: الخزائن ٤٥٧/١، والدرر اللوامع ٢٩٠/١، والنظرة في: الجمل ص ٢١٥، وابن التبرج ١٩/٢، وابن يعين ١١٥/٣، وشرح المصنف ٧١١/٢، والرضي ٧٢/٣، واليسيط لابن أبي الربيع ٤٣٥/١، والتذليل ٢٢١/٢، والمغني ٤٦/١، وحاشية الخضري ١٢٩/١، والجمع ٤٣٧/١. الجائر: أولاد البقر واحدها: جَوَّزٌ، يقول: من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى ويتبهم أئمتنا الجائر والظباء، أنظر: الحل ص ٢٢٨، والشاهد: أنه حذف اسم (إن) وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار (من) اسمها لأنها شرطية والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

(٥) أنظر: الأصبهاني ص ٥٦١، والجامي ٩١/٢.

(٦) أنظر: شرح القعدواني ص ٣٥٣.

شرح كافية ابن الحاجب

الضمير حينئذ لازم كما في قوله تعالى: {إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ^(١) و: {وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} ^(٢).

وإنما التزموا ذلك لأنه ^(٣) قد ثبت أن (إن) المكسورة عند تخفيفها جاز إعمالها، كقوله تعالى: {وَأَنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقُهُمْ} ^(٤) مع كونها أبعد من شبه الفعل من المفتوحة قوة، فلما جاء إعمال الضعيف في كلامهم، فإعمال القوى أولى وأجدر؛ لذا يلزم إبطال القوى مع إثبات الضعيف، وعملها في الظاهر بعد التخفيف ملغى - كما سيجيء في باب الحروف ^(٥) - فالتزموا ضمير الشأن معمولاً لها لذلك.

(١) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (١٠).

(٢) سورة النجم من الآية (٣٩).

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧١٣/٢ وهذا التعليل منتزع منه، وأنظر: الأصبهاني ص ٥٦١ وما بعدها.

(٤) سورة هود من الآية (١١١) - عليه السلام - وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر.

أنظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢٩٤/١، وإعراب النحاس ٣٠٥/٢، والمحذر الوجيز ٢١٠/٣.

والبحر المحيط ٦/ ٢١٦، والنذر المصور ١٣٥/٤.

(٥) أنظر: قسم التحقيق.

مباحث أسماء الإشارة

أسماء الإشارة ما وضع لمشار إليه، وهي خمسة: (ذا) للمذكر، وللمثناة: (ذان)، و(ذين)

لما فرغ عن بيان أحد أنواع المبنى شرع في بيان نوعه الثاني فقال: أسماء الإشارة، معنى الإشارة ^(١) الإيماء إلى [حاضر] ^(٢) حقيقة أو حكماً بجارحة أو ما يقوم مقامها، وتعريفها ما ذكره، فقوله: ما عبارة عن الاسم، أي: أسماء الإشارة كل اسم وضع لمشار إليه ^(٣) أي: شيء يقع الإشارة إليه، والإشارة المتضمنة ما ذكره هي: الإشارة القوية الحسية؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية، فلا يكون في تعريفه دور؛ لعدم توقف الإشارة اللغوية على المحدود؛ لأنه تعريف لأسماء الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي.

وإنما بنيت ^(٤) أسماء الإشارة إما لمشايتها بالحروف، لاحتياجها في وضعها إلى ما تميز به ^(٥) من قرينة الإشارة، وإما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف في البعض نحو (ذا) و(تا) ثم حمل الباقي عليه.

وهي أي: أسماء الإشارة بحسب المشار إليه على ستة أضرب في العقل ^(٦)؛ لأنه إما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث، إلا أن العرب لما وضعت لفظ الجمع مشتركاً بين المذكر والمؤنث، فلفظها بسبب ذلك الاشتراك: خمسة، أربعة نصوص وواحد مشترك.

فلفظ ذا وضع للمذكر الواحد، وللمثناة أي: لمثنى المذكر وضع لفظ ذان حال الرفع، ووضع لذلك المثنى لفظ ذين حال النصب والجر.

(١) النظر معنى الإشارة في: ابن يعيش ١٢٦/٣.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر السياق إليه، وأثبتته من ابن يعيش.

(٣) قال ابن القواس ص ٤٢٩: "لا يقال: التعريف فاسد لأنه يؤدي إلى الدور لكونه قد أخذ فيه لفظ المشار إليه؛ لأننا نقول: المقصود هنا تعريف أسماء الإشارة في مصطلح النحاة لمن لا يعلمها، والمأخوذ في التعريف الإشارة اللغوية لا تقتصر إلى تعريف، فلا دور" اهـ. وقال الرضوي ٧٥/٣: "فإن قلت: المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخله في الحدا لأن المضمر يشار به إلى المعود إليه، والمظهرات إن كانت تكرر يشار بها إلى واحد من الجنس غير معين، وإن كانت معرفة فإلى واحد معين، فالجواب: أن المراد بقولنا: (مشار إليه) ما أشير إليه إشارة حسية، أي: بالجوارح والأعضاء، لا عقلية، والأسماء المذكورة ليست كذلك، فإتيا للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية... اهـ.

(٤) النظر علة بناء أسماء الإشارة في: ابن يعيش ١٢٦/٣، وتدرج المصنف ٧١٥/٣، والرضوي ٧٤/٣، وابن القواس ص ٤٢٩.

(٥) في الأصل: (يبين) وما أثبتته من: شرح المصنف ٧١٥/٣.

(٦) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٧٩/١، والإقليد ص ٨٤٩.

شرح كافية ابن الحاجب

وللمؤنث: تا، وتي وذى، وته، وذه، وتهى، وذهى، ولشاه: تان، وتين، ولجمعهما أولاء مدا وقصراً.

وللمؤنث وضع لفظ تا، وما يرادفه كلفظة تى، وتى، وته، وذه، وتهى، وذهى فإن كل واحد من هذه الألفاظ موضوع لأن يُشار به إلى المؤنث الواحد، فتعد كلها لفظاً واحداً بالاعتبار، ولمشاه، أى: لمتنى المؤنث الواحد وضع لفظة تان حال الرفع، ووضع لذلك المتنى لفظة تين حال النصب والجر، ووضع لجمعهما أى: لجمع المذكر والمؤنث على سبيل الاشتراك لفظ أولاء - بالهمزة المكسورة والمضمومة على قول بعد الألف - مداً حال كونه محدوداً، وبدون الهمزة قصراً حال كونه مقصوراً^(١)، وكل منها عام لذى العقول وغيره.

فإن قلت^(٢): انقلاب ألف (ذان) و(تان) حال النصب والجر دليل الإعراب، مع أنهما قد عداً من المبنيات، قلت: الجواب عنه بوجهين: المنع، والتسليم، الأول: أنا لا نسلم الانقلاب فإن (ذان) و(ذين) ليسا بتثنية (ذا) على حد (مسلم) و(مسلمان) و(مسلمين)، بل هما صيغتان مرتجلتان، الأول للمرفوع، والثاني للمنصوب والمجرور، ولا ارتباط في أن الاختلاف في الصيغة لا يوجب الإعراب، كما في الضمائر، فبقى على بنتهما لوجود علته فيهما كما في المفرد والجمع، وأيضاً لو كان (ذان) تثنية (ذا) لقل: (ذيان) بانقلاب الألف ياء كما في ألف (عصا) و(رحا)^(٣)، ومحصول ذلك يظهر بالتأمل في عبارة الكتاب هذا.

والثاني: أنا سلمنا الانقلاب وكونه دليل الإعراب^(٤) / لكن نقول: لا بُد فيه لأن الاسم (٧٩/ب) إذا ثنى زال عنه شبه الحرف، فلا يوجد المتنى في الحرف بأصل الوصف، فالتثنية تَبَتَّتْ قدمه في الاسمية لاختصاصها بالأسماء فيعود معرباً، كما هو مذهب البعض.

قال الزجاج^(٥): "من العرب من لم يبين شيئاً من المتنى لقصدتهم أن يجرى أصنافه على نهج واحد؛ لأنه لا يختلف فيه مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره، فوجب ألا يختلف

(١) وإن كان مقصوراً يكتب بالياء لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء لاستقلال اكتناف تعيّلين للكلمة وهما الضمة في الأول والواو في الآخر، أنظر: الرضى ٧٨/٣، والمد عند الحجازيين، والقصر عند أهل نجد من بني تميم، وقيس، وربيع، وأسد، أنظر: التصريح ١٢٧/١.

(٢) أنظر هذا الاعتراض وجوابه في: الإقليد ص ٨٤٩ وما بعدها.

(٣) وهذا قول الأكثرين أنظر: الرضى ٧٧/٣، وأنظر: ابن يعيش ١٢٧/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٤٧٩/١ وما بعدها، وابن القواس ص ٤٣١، والأصبهاني ص ٥٦٤، والصفوة الصفية ٦٧٢/١.

(٤) القول بالإعراب نسبة المصنف في شرحه ٧٢٣/٢ إلى بعض القاصرين فقال: "وقد توهم بعض القاصرين أنه إعراب" اهـ.

(٥) أنظر قول الزجاج في: الرضى ٧٧/٣، والصفوة الصفية ٦٧٢/١.

إعراباً، فعلى هذا يكون النون بدلاً من الحركة والتتوين؛ لأنه لما صار معرباً بالتثنية استحق الحركة ويلحقها حرف التثنية.

والتتوين، وإن كان الواحد لا يستحق ذلك^(١)، و(أحمدان) نظير هذا^(٢).
لا يقال: فعلى هذا يلزم إعراب تثنية الضمان لوجود تلك العلة فيها؛ لأننا نقول: لما غيرت عن وضع الواحد ولم يزد بعد الألف فيها نون، لم تعرب؛ لأنها صارت صيغة مستأنفة، وخرجت عن نسق المثنيات، مع^(٣) أن الضمان أوغل في شبه الحروف من أسماء الإشارة^(٤).
ثم اعلم أن من العرب من يقول: (ذان) و(تان) - بالألف - في الأحوال الثلاث^(٥)، فعلى هذا قوله تعالى: {إن هذان لساحران}^(٦) على أحد الوجوه المذكورة فيها^(٧).

(١) قال ابن يعيش ١٢٧/٣: "ذهب قوم إلى أنها تثنية صناعية والنون عوض من الحركة والتتوين كما كانت في (الزيدان) و(العمران) كذلك، وإن كان الواحد مبتدأ لا حركة ولا تتوين فيه لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد إلى حكم التثنية قدر فيه في التثنية الحركة والتتوين فصارت النون عوضاً منهما" اهـ.
(٢) قال صاحب الإقليد ص ٨٥٠ موضحاً ذلك: "أجمعوا على أن النون في (أحمدان) عوض من الحركة والتتوين وإن لم يكن في الواحد تتوين، إلا أنه لما ثلثي نُكِرَ وزال أحد السببين فاستحق التتوين فعوض منه النون، فكذا فيما نحن فيه بالتثنية استحق الاسم الحركة والتتوين فعوض منهما النون وإن لم يكونا في الواحد" اهـ.

(٣) في الأصل: (من) وهو تصحيف.
(٤) أنظر: ابن يعيش ١٢٨/٣.
(٥) وهي لغة من يلزم المثنى الألف وهم: بنو الحارث بن كعب، وبنو من ربيعة، وخثعم، وزبيد، وكنانة، أنظر: ابن يعيش ١٢٨/٣، وشرح شذور الذهب ص ٦٥.
(٦) سورة طه من الآية (٦٣)، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحزمة، والكسائي في: المحرور الوجيز ٥٠/٤، ولبنيها أبو حيان في البحر ٣٤٩/٦ إلى: أبي جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحيد، وأيوب، وخلف في اختصاره، وأبي عبيد، وأبي حاتم، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي، والأخوين، والصاحبين من السبعة، وأنظر: الكشاف ٩٩/٢، والدر المصون ٣٤/٥، والإتحاف ص ٢٦٠.
(٧) ذكر النحاة وجوهاً في تخريج هذه القراءة، الأول: أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال، الثاني: أن (إن) بمعنى (نعم)، والمعنى: نعم هذان لساحران، ف (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف أي: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (ساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، والثالث: أن الأصل: إنه هذان لهما ساحران فإلهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر (إن)، والرابع: أنه لما ثلثي (لهذا) اجتمع ألفان، ألف (لهذا) وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدر المحذوفة ألف (لهذا) والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها، والخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو (لهذا) جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرغ عليه، أنظر: ابن يعيش ١٢٩/٣، والبحر ٣٤٩/٦ وما بعدهما، والدر المصون ٣٥/٥، وشرح شذور الذهب ص ٦٥، والتصريح ١٢٧/١.

شرح كافية ابن الحاجب

ويلحقها أي: يلحق أسماء الإشارة في أوائلها حرف التنبيه وهو الهاء، ليدل على تنبيه ويتصل بها حرف الخطاب، وهي خمسة في خمسة فتكون خمسة وعشرين،

المخاطب من أول الأمر^(١) ليكون ذلك منهم تعظيماً للأمر ومبالغة في المقصود فيقال: هذا، هذان وهاتان، هاتان، وهؤلاء، ثم اعلم أن حرف التنبيه إنما يتصل بها إذا لم يلحق بآخرها اللام، أما إذا لحق فلا، فلا يقال: هذا لك، والحكمة فيه: عدم جواز الجمع بين الشيتين اللذين يفيد كل منهما ما يفيد الآخر، لأن ذلك الحرف واللام للبعد^(٢)، فلا حاجة إلى ما يقال: إن المراد بقوله: (يلحقها): يلحق بعضها؛ لأنه لا يجوز هذا لك^(٣)، هكذا قالوا، وفيه نظر.

ويتصل بها، أي: بأسماء الإشارة أو آخرها حرف الخطاب وهو الكاف؛ ليدل على حال من مخاطبه من الأفراد والتنبيه والجمع، والتذكير والتأنيث كما في نحو: ذلك.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون ضمير؟

قلت: لأنه لو كان كذلك لكان إما ضمير مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، ولا جائز أن يكون ضمير مرفوع ومنصوب؛ لعدم الرفع والنصب ههنا، وكذلك لا جائز أن يكون ضمير مجرور لاستلزامه تعريف المعرّف، إذ انجراره حينئذ يكون بإضافة أسماء الإشارة إليه، وهي معرفة لا تقبل التذكير؛ لعدم انفصال ما يوجب تعريفها عنها^(٤) وهو الإشارة، فلو أضيف الضمير الذي هو معرفة لزم ما ذكرنا وهو محال، فيكون حرفاً كالكاف في (إياك)^(٥).

وهي أي: حرف الخطاب ستة في العقل على ما مر وخمسة في اللفظ؛ لاشتراك تنبيه المذكر والمؤنث نحو: (ك) بالفتح، و(ك) بالكسر، و(كها)، و(كَمْ)، و(كُنْ)، وأسماء الإشارة خمسة أيضاً على ما مر فتكون أسماء الإشارة باعتبار اتصال خمسة الخطاب بكل من الخمسة الإشارة خمسة وعشرين لفظاً؛ لأن الحاصل من ضرب الخمسة في الخمسة ذلك، وإن كان من حيث المعنى ترتفع إلى ستة وثلاثين^(٦).

(١) قال ابن الحاجب ٧١٦/٣: ... وهو حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه، كما جيء به للتنبيه في النسب الإنشائية كقولك: ها زيد قائم، وها إن زيدا قائم * امر وانظر: الجامي ٩٦/٢.

(٢) طه ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد، شرح التسهيل ٢٤٤/١، وقال غيره: (ها) تنبيه، واللام تنبيه فلا يجتمعن، وقال السبيلي: اللام تدل على بعد المشار إليه، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضوره الخطاب، و(ها) تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما أنظر إلى ما بحضورته لا إلى ما غاب عن نظره، لذلك لم يجتمعا. أنظر: الهمع ٢٤٩/١.

(٣) هذا قول صاحب الكنز ٢٦٢/١ ونصه: * وأعلم أن قولنا: يلحق بأولها حرف التنبيه ليس على إطلاقه، فإنه يلحق البعض دون البعض إذ لا يقال: (هذالك) بالاتفاق * امر.

(٤) في الأصل: (عنه) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: ابن القوام ٤٣٣، وأنظر: الفوائد والقواعد ٤٣١، والصفوة الصفية ٦٧٨/١، والجامي ٩٧/٢.

(٦) أنظر: ابن القوام ص ٤٣٣، والأصبهاني ص ٥٦٦.

وهي ذاك إلى ذاك، وذاك إلى ذاك، وكذلك البواقي، ويقال: (ذا) للقريب، و(ذلك) للبعد.

وهي أي: خمسة وعشرون من: ذاك، ذاكما، ذاكم، ذاك، ذاكما انتهى إلى: ذاك. ن.
وكذلك تقول: ذاك، ذاكما، ذانكم، ذانك، ذانكما انتهى إلى: ذانك، وكذلك البواقي
المفرد المؤنث وتثنيته وجمعهما تقول: تلك، تاكما، تاكم، تلك، تاكما، تاكن، تاك، تاكما،
تاكنم، تاك، تاكما، تاكن، أولئك، أولنكم، أولانكم، أولانك، أولانكم، أولانكن.
وينبغي [أن يعلم]^(١) أن الجمع بين حرفي التنبيه والخطاب جائز نحو: هذان؛ لزيادة
التنبيه وحث المخاطب على التعميم، فذلك الإفراط في التنبيه لفرط اسم الإشارة في الإيهام
لتلوه جميع ما يحضره المخاطب من الجمادات وغيرها.

وأنه يجوز إفراد الكاف واسم الإشارة مع تعدد المخاطب والمشار إليه، سواء كان
التعدد باعتبار التثنية أو باعتبار الجمع كقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا} ^(٢)
والتقاس (وكذلك)، وكقوله تعالى: {لَا فَرْصَ وَلَا يَكْرَ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} ^(٣) والدليل على تعدد
المشار إليه هنا دخول (بين) على (ذلك)؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً.

ويجوز فتح الكاف في خطاب المؤنث تغليبا لجانب المذكر نحو: ذلك الرجل يا امرأة.
وشرع في بيان الفرق بين تلك الأسماء في الاستعمال فقال: يقال ذا للقريب؛ لأنه
لتجرده عن كثرة الحروف مع الزيادة ناسب القريب؛ لكونه مجرداً عن كثرة المسافة، ولذلك
يقال: ذلك للبعد؛ لأنه لعدم تجرده عن كثرة الحروف مع الزيادة لكونه مع اللام والكاف
ناسب البعد؛ لعدم تجرده عن كثرة المسافة ^(٤).

فإن قلت: / لم خص اللام بالزيادة؟، قلت: لما كان الأصل في الزيادة حروف المد
واللين ولم يمكن زيادتها، أما الألف فلا تستلزم اجتماع الساكنين، وأما أختاها فلا تستقل

(١) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

(٢) سورة البقرة من الآية (١٤٢).

(٣) سورة البقرة من الآية (٦٨).

(٤) للنحاة في اسم الإشارة مذهبان: الأول: أنه لا واسطة بين البعيد والقريب فيقولون: أسماء الإشارة
المجردة عن الكاف واللام للتقريب، والمقتربة بهما أو بالكاف وحدها للبعد، وهذا مذهب البعض، وقال
ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٦/١: "هو مذهب المتقدمين"، وصححه بأربعة أوجه... والثاني: على
أن بين البعيد والقريب واسطة فقالوا: (ذا)، ثم (ذاك)، ثم (ذلك) وهو قول الجمهور والمصنف لما رأى
كثرة استعمال ذى القرب من أسماء الإشارة في موضع ذى البعد منها وبالعكس لضرب من التأويل
خالجه الشك في اختصاص بعضها بالتقريب وبعضها بالبعد فلم يأخذ مذهباً ولم يقطع به بل أحاله على
غيره فقال: (يقال ذا للقريب) يعني: لم يتحقق عندي ذلك، انظر: الرضى ٨٢/٣، وانظر: شرح المصنف
٧١٨/٣، ثم انظر: الارتشاف ٩٧٦/٢، والهمع ٢٤٦/١، ومجيب النذا ٢٠٥/١.

و(ذاك) للمتوسط، وتلك، وذاك، وتلك مشدّتين، وأولئك مثل: ذلك.

الكسرة عليهما، والتغيير إلى خلافها يؤدي إما إلى المحذور أو إلى الالتباس، ولم يمكن أيضاً زيادة النون لئلا يلتبس المفرد بالتثنية، فزيد حرف مجانس للنون وهو اللام، فهو إما ليعد المشار إليه كما هو رأى الأكثرين، أو ليعد المخاطب على ما هو مذهب الأقل.

ويقال: ذاك للمتوسط؛ لأنه زاد على القريب بحرف الخطاب، ونقص عن البعيد لعدم زيادة اللام، فلا جرم يكون متوسطاً.

وقيل^(١): "لأن حقيقة الإشارة الإيحاء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فإن زاد بُعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف ليستفاد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن زيادة اللفظ على قدر زيادة المعنى".

فإن قلت: ينبغي للمصنف أن يذكر (ذلك) بعد (ذاك)^(٢)؛ لأن البعيد بعد المتوسط، فلم عكسه؟ قلت: نظراً إلى أن المتوسط أمر نسبي لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين القريب والبعيد فلذلك أخرج المتوسط عنهما.

ولما بين مجيء المفرد المذكر [على]^(٣) ثلاثة أنحاء، أراد أن يشير إلى أن المفرد المؤنث، وتثنية المذكر والمؤنث، وجمعهما، يجيء أيضاً على هذه الأنحاء فقال: تلك لبعيد المؤنث، فيعلم منه على قياس ما مرّ أن (تا) لقريب المؤنث، و(تاك) لمتوسطه، وذاك، وتلك لبعيد تثنية المذكر والمؤنث حل كونهما مشدّتين^(٤)؛ لأن إحدى النونين فيهما منقلبة عن اللام^(٥)، فيعلم منه أيضاً على ذلك القياس أن (ذان) لقريب تثنية المذكر، و(تان) لقريب تثنية المؤنث، و(ذالك) بالتخفيف لمتوسط تثنية المذكر، و(ذالك) كذلك لمتوسط تثنية المؤنث.

وأولئك لبعيد جمع المذكر والمؤنث، فيعلم منه أيضاً أن (أولئك) لقريب جمعهما، و(أولاك) لمتوسطه، وقوله: مثل ذلك خبر مبتدأ وهو (تلك) مع ما عطف عليه، فالمعنى: أن هؤلاء كلهم مثل (ذلك) في أن يكون للبعيد.

(١) هذا قول ابن يعيش ٣/ ١٣٥.

(٢) في الأصل: (ذلك) وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) قال ابن القوام ص ٤٣٥: "وتشديد النون في المثني مذكراً كان أو مؤنثاً بمنزلة اللام في المفرد في كون كل واحد منهما يدل على مرتبة البعيد" اهـ.

(٥) وهو قول المبرد، حيث ذهب إلى أن تشديد النون في المثني يدل من اللام في (ذلك) و(تلك). وقيل غير ذلك: إن التشديد عوض من الألف المحذوفة في الواحد، قال الرضي ٨٣/٣: "وهذا أولى؛ لأنهم قالوا في تثنية (الذي) و(التي): اللذان، واللتان، مشدّتي النون عوضاً من الياء المحذوفة، وأيضاً لو كان التشديد عوضاً من اللام لم يقل: هذان - بالتشديد - مع (ها) كما لا يقال (هذالك)" اهـ.

وأما ثم، وهنا، وهنا، فللمكان خاصة.

وأما ثم^(١) - بفتح الثاء وتشديد الميم - وهنا^(٢) - بضم الهاء وتخفيف النون - وهنا^(٣) - بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، لكن الأصح والأكثر فتحها^(٤)؛ لأنها مع (ثمّة) من واحد^(٥) كما يجيء - فللمكان خاصة، يعنى أن هذه الألفاظ لا يشار بها إلا إلى المكان، وما سبق مشترك بين الأشخاص والأزمان والأمكنة^(٦).

ف (هنا)^(٧) - بالتخفيف - للقريب، و(ثم) و(هنا) - بالتشديد -، و(هناك) للبعيد، و(هناك) و(ههنا) للمتوسط، على الأصل الممهد فيما سبق.

وقد يشار به (هناك) إلى الزمان على سبيل الاستعارة^(٨) كما قى قوله تعالى: ﴿هَٰذَا لَكُمْ آيَاتُ الْيَوْمِ﴾^(٩).

(١) قال أبو حيان: "و(ثم) ظرف مكان للبعد، والتزم فيها الظرفية، إلا أنها قد تجزئ به (من) و(إلى) فتقول: من ثم، وإلى ثم...". أ. هـ أنظر: الارتشاف ٩٨٢/٢.

(٢) قال أبو حيان: "ومن أسماء الإشارة (هنا) وهو ظرف مكان لا ينصرف إلا أنه قد يجزئ بمن أو بآلى فتقول: من هنا، وإلى هنا، وهو لدالي المكان...". أ. هـ السابق نفسه، وأنظر: الجمع ٢٥٣/١.

(٣) قال أبو حيان: "ومن الظروف المشار بها إلى المكان البعيد (هنا) متشدة النون، مكسورة الهاء أو مفتوحة". أ. هـ أنظر: الارتشاف ٩٨٢/٢.

(٤) أنظر: الرضى ٨٧/٣، وابن القواس ص ٤٢٦، والجاسي ٩٩/٢.

(٥) في الأصل: (وآلى) وهو لحن.

(٦) أنظر: الرضى ٨٦/٣.

(٧) في الأصل: (فهنا) وهو تصحيف.

(٨) أنظر: الرضى ٨٧/٣، وابن القواس ص ٤٢٦، والجمع ٢٥٤/١، وأنظر: الدر المصون ٢٨/٤.

(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(١٠) سورة الأحزاب من الآية (١١)، ومن أجاز الإشارة بها إلى الزمان ابن مالك فقل في التسهيل

ص ٤١: "وقد يراد به (هناك)، و(هناك)، و(هنا) الزمان". أ. هـ، وأنظر: شرح التسهيل ٢٥١/١، وشرح

الكافية لابن هشام ل ١٠٨ / ب، وقال أبو حيان في الارتشاف ٩٨٢/٢: "... ومن خط أبي جعفر بن

أبي رقيقة - وكان تحويًا يتوأس - ما تصه "المفضل يعنى الضبي (هناك) في المكان، و(هناك)

في الزمان". أ. هـ، وأنظر: الجمع ٢٥٥/١.

مباحث الموصول

الموصول: ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد.

لما فرغ عن بيان ثلثي أنواع المبنى شرع في بيان النوع^(١) الثالث فقال: الموصول وهو مقعول من: وصلت الشيء بغيره إذا جعلته من تمامه، وفي الاصطلاح ما ذكره، فقوله: ما عبارة عن الاسم، فلا ينتقض بالموصول الحرفي وفي قوله: لا يتم جزءاً أي: لا يصير جزءاً تاماً^(٢) إشارة إلى أن الموصول من غير صلة وعائد يكون جزءاً من الكلام، إلا أنه لا يصير بذونهما جزءاً تاماً منه، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ومن ههنا نشأ الاختلاف بينهم أن الموضع من الإعراب هل للموصول وحده أم له مع صلته؟ والحق أنه له وحده، والصلة شرط خارج عنه بدليل ظهوره في مثل: جاءني إيهام أبوه قائم.

(إلا بصلة وعائد) فإنه بهما يتم جزء من الكلام، وإنما اشترط العائد في إتمام جزئيته لأنه لو لاه لكانت الصلة مستقلة بنفسها مقطوعة عما قبلها، فالعائد يربطها بالموصول؛ لأنه يصيرها جزءاً محتاجاً إلى الغير، وبه احتراز أيضاً عما لا يتم جزءاً إلا بصلة، لكن يتم بدون العائد، كـ (إذا) و (حيث) فإنها ليست بموصولة^(٣).

ومن ذكر (اسما) بدل قوله: (جزءاً) فقد سها^(٤)؛ لأن احتياج (الذي) - مثلاً - إلى الصلة، لا الاسمية؛ لأنه اسم ياتفراده، لكن لا يكون جزءاً بذونهما.

فإن قلت^(٥): ليس الاحتياج في الإفادة إلى الأعرار - لكونه من خواص الحروف - ينفي اسميتها؟ قلت: لا؛ لأن تلك الحاجة ليست كحاجة الحروف، فإنها شروطه في الوضع، بخلاف تلك فإنها عارضية غير مشروطة فيه.

فإن قلت: عرف الموصول بالصلة التي يتوقف معرفتها على الموصول فيلزم الدور! (٦)

(١) في الأصل: (نوع) وهو تصحيف.

(٢) قال الجاسي ١٠٠/٢: "والمراد بالجزء التام: ما لا يحتاج في كونه جزءاً أولياً ينحل إليه المركب أولاً، إلى انضمام أمر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها".

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧٢١/٣، وشرح التمهيد ١٨٦/٢، والرضي ٨٩/٣، والكنائس ٢٦٤/١، وابن جماعة ص ٢٠٨، والجاسي ١٠٠/٢، والدولت آبادي ل ٧٦ ب.

(٤) المراد به الزمخشري في مفصله ص ١٧٩ حيث قل: "والموصول ما لابد له في تمامه اسماً من جملة"

(٥) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: شرح العجذواني ص ٣٥٨.

(٦) لدفع مثل هذا الإشكال قل ابن الحاجب في شرحه ٧٢٠/٢: "وقوله في حده (ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد) قل: وليس ذلك كقولك: والعالم من قام به العلم؛ لأن المراد حد الموصول في الاصطلاح، لا حد الموصول في اللغة ولو جعلت موضع قولك: (بصلة) قولك: (بجملة) لارتفع الإشكال، ولكنه جرى في ذلك على الاصطلاح في تسميتها صلة". اهـ. وأنظر: الرضي ٨٨/٣، وابن القواس ص ٥٣٧، والجاسي ١٠٠/٢.

قلت: لما كانت الصلة معروفة من المعارف المشهور بأنها جملة خبرية لم يتوقف معرفتها على الموصول، إذ هو حينئذ كأنه: حال الموصول ما لا يتم إلا بجملة خبرية، ولذلك قل بعض المحققين^(١): "تفسير الصلة بالجملة خبرية بعد لا ارتفاع هذا الإشكال"، وأما قول من قل: "إن المراد بالصلة: اللغوية، فيندفع المحذور"^(٢) "ليس بشيء؛ لأن كل واحد من الموصول والصلة أمر اصطلاحى.

وإنما بنيت الموصولات إما لأن فيها / ما وضعه وضع الحروف كـ(ما) و(من) (٨٠/ب) و(اللام) ثم حملت البواقي عليها لأنها من باب واحد، وإما لشبهها بالحرف لاحتياجها في تماسها جزءاً إلى الأغيار، وهو الصلة والعائد^(٣).

وصلته أى: صلة الموصول بسبب الاحتياج إلى بيان الصلة ما مر من كلام المحققين، فلا حاجة إلى ما ارتكبه صاحب المتوسط^(٤) من التكلف لحصول الغرض الذى ذكره باليق وجه من غير ما ذكره، جملة، احتز^(٥) بالجملة عن المفرد فإنه لا يقع صلة، وإنما وجب أن تكون جملة لأن الذى هو أهم الموصولات من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما، وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها، لأن الجملة لا تصلح^(٦) صفة للمعرفة، فإذا تعرفت بدخول الموصول صح الوصف فلا يدخل باعتبار وضعها إلا عليها، فحمل البواقي عليها، هكذا ذكره^(٧).

أقول: فيه بحث؛ لأن ما يقع وصفاً إما الموصول مع الصلة، أو الموصول وحده [أو الصلة وحدها]^(٨)، فإن كان الأولين يلزم إبطال ما هو الحق من أنه لا محل للصلة من الإعراب، مع أن الوصف لابد له منه، وإن كان الثالث يلزم أن يكون الوصف مفرداً لا جملة.

(١) المراد به ابن الحاجب فى شرحه ٧٢١/٢.

(٢) أنظر: الجاسى ١٠٠/٢.

(٣) أنظر: علة بناء الموصولات فى شرح المصنف ٧٢٠/٢ وقد زاد وجهها آخر على ما ذكره الشارح فقال: "وإما لشبه (الذى) بلام التعريف من حيث إن وضعها لتكون الجملة هى عليه معرفة كما أن وضع اللام ليكون الاسم الداخلى هو عليه معرفة، فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت، ثم جرت الموصولات كلها هذا المجرى وإن امتنع بعضها من جريه صفة لما أثبتت (الذى) فى كونها معرفة وكونها موصولة". هـ وأنظر: الرضى ٨٩/٣، وابن القوام ص ٤٣٧، والصفوة الصفية ٦٣٨/١.

(٤) أنظر: الشرح المتوسط ص ٣١٠.

(٥) فى الأصل: (احتراز) وهو تصحيف.

(٦) فى الأصل: (يصلح) وهو تصحيف.

(٧) منهم المصنف فى شرحه ٧٢١/٢، وصاحب المتوسط ص ٣١٠ حيث قال: "وإنما وجب أن تكون صلتها جملة خبرية لأن (الذى) و(التى) ومثاهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل آخرتها عليها" اهـ، وأنظر: الكنائس ٢٢٤/١، والأصبهاني ص ٥٦٨.

(٨) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

خبرية، والعائد ضمير له، وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول.

لا يقال: المراد من وصفية الجملة كونها وصفا في المعنى دون اللفظ حتى يقتضى ذلك؛ لأننا نقول: فساد هذا الكلام أظهر من أن يخفى على المتأمل في دليلهم.

وبوصف الجملة بقوله: خبرية^(١) أى: محتملة للصدق والكذب، احتراز عن الجملة الإنشائية لأنها ليست مما يقبل الوصف؛ لأن الوصف بالشئ لكونه مما ثبت له يقتضى ثبوته في نفسه، لأن ثبوت الشئ لغيره فرع ثبوته في نفسه، ولا ثبوت لهذه الأشياء.

وأیضا الصلة لابد وأن تكون معلومة للسامع قبل التركيب لأنها موضحة^(٢)، وإن كان حصول الإيضاح بالاجتماع، فلا بد من تقدم الشعور لمعناها على الشعور لمعناه، وذلك لا يمكن إلا في الخبرية؛ لأن الإنشائية مضمونها [لا يعلم]^(٣) إلا بعد إيرادها^(٤).

فإن قلت: لو قال: (ما لا يتم إلا بجملة خبرية)، لاستغنى عن قوله: (وصلة جملة خبرية) ثانيا، فلم لم يفعل ذلك؟، قلت: لو فعله كذلك للزم استعمال ما لا يليق بالتعريف فيه؛ لأن إطلاق الجملة على صلة الألف واللام مجاز، ولكن إطلاق الصلة على الكل حقيقة، فقال ذلك ليكون المجاز في الحكم لا في الحد.

والعائد أى: الرابط بين الصلة والموصول ضمير يكون في الصلة له أى: للموصول، للارتباط المذكور، ثم ذلك العائد لا يجب أن يكون في الجملة البتة بل لو وجد في متعلقها يكفي، على ما مر في خبر المبتدأ^(٥).

وصلة الألف واللام اللتين بمعنى (الذى) في المذكر وبمعنى (التي) في المؤنث اسم فاعل أو اسم مفعول، فالصلة في هاتين صورتين وإن كانت مفردة في الصورة لكنها جملة في التقدير، فلا يرد اعتراض على القول بأن صلة الموصول لابد وأن تكون جملة^(٦).

وإنما عدلوا من أن يجعلوا صلتها جملة في الصورة بل أوجبوا كونها إما اسم الفاعل أو اسم المفعول لأنها^(٧) لما شُبِّها بحرف التعريف من حيث الصورة، وهو لا يدخل إلا على

(١) قال النبل: "قوله: (خبرية) فيه احتراز من الجمل الأمرية والنَّيْبِيَّة والاستيعابية، فإنها لا تكون صلة؛ لأنه لا يصح فيها التصديق والتكذيب" اهـ، انظر: الصفوة الصفية ٦٣٦/١.

(٢) قال ابن القواس ص ٤٣٦: "... فلا يقال: جاءني الذي قدم من الحضرة، إلا لمن عرف أن شخصا قدم، أو بلغه ذلك؛ لأن الصلة بمنزلة الصفة، والصفة لابد وأن تكون معلومة، بخلاف الخبر" اهـ.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر: الرضى ٩١/٣، وابن القواس ص ٤٣٥، والأصبهاني ص ٥٦٨.

(٥) انظر: قسم التحقيق.

(٦) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٨١/١.

(٧) انظر: شرح المصنف ٧٢٢/٢، وابن القواس ص ٤٤٢، والأصبهاني ص ٥٧٠، والجاسي ١٠١/٢.

وهي: الذى، والذى، واللذان، واللتان، بالألف والياء، والألى، والذين،

الاسم، كرهوا إدخال ما يشابهه إلا عليه، والجملة من حيث هي ليست باسم فلزم العدول عنها، ثم لما كان لهما شبه بـ (الذى) من حيث المعنى وهو إنما يدخل على الجملة، وجب تحويلهما فاحتيج بالضرورة إلى ما هو مفرد في اللفظ، وجملة في المعنى، ليراعى حق الشبهين^(١)، وهو لا يكون إلا اسم فاعل أو مفعول؛ لأن اسم الفاعل يمكن تحويل لفظ الفعل المبني للفاعل إليه^(٢) واسم المفعول يمكن تحويل لفظ الفعل المبني للمفعول إليه، مع كونه مراداً^(٣)، فلمن ذلك: أن الجملة التي عدل عنها إلى ذلك المفرد لا بد وأن تكون^(٤) فعلية، وفعلها من الأفعال المتصرفة، وأن يكون مما لا يتقدم عليه معموله، ولا مما يصدر بكلمة التصدير ليتمكن التحويل.

ولما فرغ عن تحقق الموصولات شرع في عدّها فقال: هي أى: الموصولات الذى لمفرد المذكر، والذى لمفرد المؤنث، بسكون الياء، وحركته وتثنيده ضمّاً وكسراً فيهما^(٥)، قيل: أصله (الذى) فقلبت ذاله تاء، وقد يخفّان بحذف الياء عنهما اجتزاء عنه بكسرة ما قبله، وقد تحذف تلك الحركة أيضاً اجتزاء عن المجموع باللام، والذان لتثنية المذكر، واللتان لتثنية المؤنث، بالألف في هاتين التثنيتين حال الرفع، والياء أى: بالياء فيهما حال النصب والجر، وهذا التغيير ليس بإعراب على الأصح كما مر في أسماء الإشارة^(٦)، والألى والذين - بكسر الذال المعجمة في الأحوال الثلاثة على الأصح، خلافاً لمن قال: (الذون) في الرفع^(٧) - وكلاهما لجمع المذكر، وقد يحذف نونة، وتثنية المذكر والمؤنث حيث أمِن من الالتباس بقرينة، لحصول الإطالة بالصلة^(٨).

(١) في الأصل: (التثنيين) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (فيه) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (مراد) وهو لحن.

(٤) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) في الذى والذى أربع لغات: (الذى) بسكون الياء، و(الذى) بياء مشددة، و(الذ) بكسر الذال من غير ياء، و(الذ) بسكون الذال، أنظر: الإتصاف ٦٧٥/٢ وما بعده، والرضى ٩٩/٣ وما بعده، وذكر ابن مالك أن فيهما ست لغات أنظر: تلمح التسهيل ١٨٩/١، وإذا كانت مشددة فهي معربة على رأى الجزولي بأنواع الإعراب، وعند الزمخشري مبنية على الضم كـ (قيل) و(بعد)، ومبنية على الكسر عند بعض. أنظر: الرضى ٩٩/٣، وابن القواس ص ٤٤٣، والأصبهاني ص ٥٧٠، والهمع ٢٦٧/١.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٧٢٣/٣، وأنظر: قسم التحقيق.

(٧) الرفع لغة طيى، وهذيل، وعقيل، أنظر: الارتشاف ١٠٠٤/٢، والهمع ٢٦٩/١، ونقلها أبو زيد في التوادر ص ٣١٧ عن عقيل، ونقلها ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٥٨/١، وشرح التسهيل ١٩١/١ عن هذيل، وأنظر: الرضى ١٠٣/٣، وابن القواس ص ٤٤٦، والمعاضد ١٤٢/١، وشرح ابن عقيل ١٣٧/١، والإصموني ١٤٩/١.

(٨) أنظر: الرضى ١٠٣/٣، وابن القواس ص ٤٤٦.

واللاني، واللاء، واللاي، واللاي، واللات، واللوات، وما، ومن،

وأما قوله: اللاني بهمزة وبعدها ياء، واللاء بالهمزة من غير الياء، واللاني بالياء من غير همزة مكسورة أو ساكنة، واللاتي بالياء، واللات بالياء فقط، واللوات فكلها لجمع المؤنث^(١)

اعلم أن الصيغتين اللتين هما لجمع المذكر يختصان بأولي العلم وغيرهما من المفرد والمثنى، سواء كانا لمذكرين أو لمؤنثين، والألفاظ التي لجمع لمؤنث مشتركة بين أولي العلم وغيره.

وانهم اختلفوا في أن اللام في (الذي) هل هي زائدة ليست من نفس الكلمة، أم من أصولها؟

فذهب بعضهم إلى أنها زائدة فأصل (الذي) على وزن (عسى)^(٢) وإنما زيدت اللام لتحسين اللفظ لا للتعريف نحو أن تقول: مررت بالرجل الذي فعل كذا، فيكون اللفظ متشاكلا، إذا لو قلت: مررت بالرجل ذي^(٣) فعل كذا، لم تجد له ذلك الانتظام، وأما حصول التعريف فيه فإنما هو بالصلة^(٤)، ومذهب البعض هو أنها أصلية، فلا يناق كونه حصول التعريف بالصلة، مع أن الحق أن الموصول معرفة بالوضع، والصلة للتوضيح، وأيضا لا مانع من أصالتها، فلا حاجة إلى الارتكاب على ما ذكر في توجيه زيادتها.

وما لمن [لا]^(٥) يعلم غالبا^(٦)، ومن لمن يعلم غالبا^(٧)، وهذا أولى من قول من قال:

(١) وفي كلها لغات ذكرها الرضوي ١٠٥/٣، وابن القوام ٤٤٨، والأصبهني ص ٥٧٢، والجامي ١٠٢/٢.

(٢) هذا مذهب البصريين أنظر: الإنصاف ٦٦٩/٢، وابن يعيش ١٣٩/٣، والصفوة الصفية ٦٤٠/١.

(٣) في الأصل: (الذي) وهو خطأ.

(٤) أنظر: الرضوي ٩٩/٣، وقال أبو علي الفارسي: "وتعرفها لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون تعريفها بالألف واللام، أو يكونها موصولة مخصوصة، فلا يجوز أن يكون باللام؛ لأنه لو كان بها دون ما ذكرنا لوجب أن تكون سائر الموصولات المتعربة منها غير متعربة، وليس الأمر كذلك؛ لأنها متعربة وإن كانت من اللام خالية، فإذا كانت متعربة ولم يخل تعريفها من أن يكون بأحد أمرين، ويطلق أن يكون بواحد منهما ثبت أنه بالآخر فقد وجدت الألف واللام في هذا الاسم لغير هذا التعريف". هـ أنظر: الإغفال ٣٨٢/١.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) نحو: عرفت ما عرفته، وقد جاء فيما يعلم نحو: (والسماء وما بناها)، أنظر: الجامي ١٠٦/٢.

(٧) وقد تستعمل فيمن لا يعقل وذلك إذا خلط ما يعقل وما لا يعقل، غلب جانب من يعقل نحو قوله تعالى: (والله خلق كل دابة من ماء فبينهم من ينشي على بطنه وبينهم من ينشي على رجلين وبينهم من ينشي على أربع). أنظر: ابن يعيش ١٤٤/٣.

(المن يعقل)^(١)؛ لكونه أشمل، ويستوى فيهما الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث طالبا للاختصار مع حصول فهم المقصود من صلتها.

(١) ممن قال بذلك ابن الحاجب في: شرحه ٧٢٥/٣، وابن يعيث ١٤٤/٣، وابن هشام في: شرح شذور الذهب ص ١٤٥.

وأيّ، وآية، وذو الطائفة، و(ذا) بعد (ما) للاستفهام،

وأيّ بمعنى: (الذي) للمذكر، وآية بمعنى (التي) للمؤنث، وذو الطائفة أي: (ذو) في الأشهر بمعنى صاحب، وكونه بمعنى (الذي) في لغة طيبي^(١) وهو اسم قبيلة، كما في قوله:

وَبَرِي ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ^(٢)

ويُفرق بينهما في الاستعمال بتغيّر الأول باقتضاء العوامل لكونه معرباً، بخلاف الثنائي لا يتغير لكونه مبنياً في كل الأحوال تقول: مررت بذو قام، ورأيت ذو قام، وكذلك لا يتغير تذكيراً وتأنثاً وتثنية وجمعاً على الأكثر، وقد يقال في المؤنث: ذات، وذوات، وذوات، بضم التاء في جميع الأحوال^(٣).

وذا يكون بمعنى (الذي) إذا وقع بعد (ما) للاستفهام، نحو: ماذا صنعت؟ هذا على رأي البصريين؛ لأنهم خصصوا كونه بمعنى (الذي) بما وقع هذا الموقع، بخلاف الكوفيّين فإنهم عسموا ذلك^(٤)، يعني: (ذا) عندهم اسم إشارة بمعنى (الذي) وتقدم (ما) عليه ليس بشرط بل كل اسم إشارة عندهم يجيء بمعنى الموصول فيقدرون قوله تعالى: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ}^(٥) ب: ما التي بيمينك.

(١) قبيلة عظيمة من كهاتن من القحطانية تنسب إلى طيبي بن أد، تنقرع منهم بطون وأفخاذ عديدة، كانت منازلهم باليمن، انظر: مجمع قبائل العرب ٦/٦٨٩.

(٢) عجز بيت من الوافر وصنعه: قبان الماء ماء أبي وجدي. قاله منان بن القحل الطائي مخاضاً عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بلر وقع فيها نزاع بين حيين من العرب وانظره في: أمالي ابن السجري ٣/٥٥، والإنصاف ١/٣٨٤، وابن يعيش ٣/١٤٧، ولباب الإعراب ص ١٨٤، والرضي ٣/١٠٦، والبيضاوي لابن أبي الربيع ١/٢٩١، وأوضح المسالك ١/١٥٤، والهمع ١/٢٧٢، والشاهد: مجيء (ذو) بمعنى (الذي) في لغة طيبي.

(٣) انظر: ابن السجري ٣/٥٥، والرضي ٣/١٠٧.

(٤) لم يجوز البصريون استعمال أسماء الإشارة كلها أسماء موصولة كما قال الكوفيون، وذلك لأنها أسماء تامة بنفسها يحسن الوقوف عليها، وجوزوا استعمال (ذا) فقط ولكن بشروط: أن تكون للإشارة نحو: ماذا التواني؟، أن لا تكون ملغاة وذلك بتقديرها مركبة مع (ما) نحو: ماذا صنعت؟ فيصيران اسماً واحداً من أسماء الاستفهام، وأن يتقدمها استفهام بـ (ما) اتفاقاً، أو بـ (من)، وذهب الكوفيون والزجاج إلى جواز استعمال (ذا) وغيرها من أسماء الإشارة أسماء موصولة بلا شروط واستلوا على ذلك بشواهد كثيرة، انظر تفصيل هذه المسألة في: الكتاب ٢/٤١٦، ومعاني الفراء ١/١٣٨، والرضي ٣/١٧٧، وكتب الشعر لأبي على ٢/٣٨٨، والحجة لأبي على ٢/٣١٨، والإنصاف ٢/٧١٧، وابن يعيش ٤/٢٤، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٦، والرضي ٣/١٠٧، والإرتشاف ٢/١٠١، والبحر ٧/٣٢١، وتخليص الشواهد ص ١٣٥، والتصريح ١/٢٣٨.

(٥) سورة طه من الآية (١٧).

والألف واللام، والعائد المفعول...

والألف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى (الذي) و(التي)، فيشترك بينهما، وكذا بين تثنيتهما وجمعتهما، فكل ذلك يعرف بصليتهما^(١)، فعند المصنف يكونان اسماً بمعنى (الذي) كما هو مذهب الزمخشري^(٢)، والضمير الذي في الصلة يعود إليهما حينئذ، وعند المازني حرف^(٣)، فالضمير الذي فيها يرجع إلى الموصوف المحذوف لكونه في حكم المنطوق به، فقوله: مررت بالضارب، في قوة قوله: مررت بالرجل الضارب^(٤)، قال ابن يعيش^(٥): "مجرد كون الألف واللام بمعنى (الذي) لا يقيد التسمية فيهما، ألا ترى أن واو (مع) ليست باسم مع كونها بمعنى (مع)، وأيضاً لو كان اسماً لكان له محل من الإعراب، ولا خلاف في أنه لا موضع له من الإعراب، إذ لو كان كذلك لكان موضعه في قولنا: جاءني الضارب، رفعا بأنه فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير ما يجوز، وكذلك في: مررت بالضارب، يلزم انجراره، وذلك لا يجوز".

هذا كلامه في شرح المقتل وفيه تأمل.

وذهب بعضهم إلى أنهما كانا في الأصل: (الذي) فحذف ذاله وياؤه وبقي تعريفه^(٦). ورد: بأن (الذي) بجملة التعريف، وفيه نظراً لأنه مبني على أن حذف بعض حروف الكلمة للتخفيف يستلزم تغيير معنى اللفظ، وهو ليس بمحقق.

والعائد المفعول اعلم أن العائد لا يخلو من أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، والأخير لا يخلو من أن يكون متسعا فيه بأن حذف الجار وجعل المجرور بمنزلة المفعول أولاً،

(١) قال ابن مالك: "ويظهر الفرق بالعائد نحو: رأيت الكريم أبوه، والحصن وجهها، والمرضى عنهما، والمغضوب عليهم، والمنظور إليهم، والفاتن حسنه" اهـ. النظر: شرح الكافية الشافعية ٢٩٨/١.

(٢) النظر: المقتل ص ١٧٨ حيث قال: "واللام بمعنى الذي" اهـ.

(٣) ذهب المازني إلى أنها موصول حرفي، ووافقه الأخفش ولكنه قال: هي حرف تعريف، النظر: شرح التنبيه ٢٠٠/١، والرضي ٩٣/٣، وابن القواس ص ٤٥١، والجنى ص ٢٠٢، والأرتشاف ١٠١٣/٢، وأوضح المسالك ١٥٣/١، والتصريح ١٣٧/١، والهمع ٢٥٧/١.

(٤) قال الرضي ٩٣/٣: "وفيما ارتكبه - أي المازني - يلزمه محذوران أحدهما: إعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهراً على أحد الأمور الخمسة... والثاني: رجوع الضمير على موصوف مقتر" اهـ.

(٥) النظر: شرح المقتل ١٤٤/٣ مع تصرف يسير في النقل، وابن يعيش هو: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء، كان يعرف بابن الصانع ولد سنة ٥٥٣ هـ من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، تصدر بحلب للإقراء زمناً، صنف: شرح المقتل، وشرح تصريف ابن جنى (شرح الملوكي)، مات بحلب سنة ٦٤٣ هـ. النظر: البغية ٣٥١/٢، والأعلام ٢٧٢/٦.

(٦) نسب الرضي ٩٣/٣ هذا الرأي إلى الزمخشري.

فإن كان منصوباً^(١)، أو مجروراً ستسعا فيه يجوز حذفه حذفاً^(٢) فصيحاً لحصول العلم به، بدلالة قرينة الكلام عليه، مع كونه فضله في الكلام واستطالقه مع الموصول والصلة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول نحو قوله تعالى: {هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً} (٣) أي: بعثه، وقوله تعالى: {فَاعْمَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ} (٤) أي: ما تؤمرونه، بمعنى: تؤمرون به، كما في قولك: أمرتك الخير، فإنه في تقدير: أمرتك بالخير، فحذف الجار إيجازاً وأما من الالتباس، إذ الأمر [لا يكون] (٥) إلا بالباء، ثم أوصل الفعل فحذف الضمير.

وأما المرفوع فلا يجوز حذفه إن كان فاعلاً^(٦)، لئلا يلزم حذف أحد جزئي الجملة، مع احتياج السابق إليه، والامتناع في حذف الفاعل.

وأما المرفوع الغير الفاعل^(٧)، والمجرور الغير المتع في فلا يجوز حذفهما بلا ضعف، فلا يكون حذف كل منهما فصيحاً، فعلى هذا يندفع تظن صاحب المتوسط^(٨)، ويعرف ذلك بالتأمل.

فإن قلت: المرفوع الغير الفاعل المبتدأ والخبر، وحذف^(٩) كل منهما كثير في الكلام، وكذلك

(١) العائد المنصوب إن كان متصلاً بفعل جاز حذفه تخفيفاً لطول الكلام بالصلة، وذلك نحو الآية التي استشهد بها السارح - رحمه الله - وإن لم يكن متصلاً بفعل امتنع الحذف، سواء كان متصلاً بحرف نحو: أصليته ما أنه يكفيه، أو اسم الفاعل، أو كان منفصلاً أما مع الحرف فلعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه الحرف ولعدم ما يدل عليه إن حذف معاً، وأما اسم الفاعل فلعدم طول الكلام، وأما المنفصل فلاه يجرى مجرى الظاهر الأجنبي، انظر: ابن القواس ص ٥٥٣، والهمع ٢٩٢/١.

(٢) في الأصل: (حذف) وهو لحن.

(٣) سورة الفرقان من الآية (٤١).

(٤) سورة البقرة من الآية (٦٨).

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) وكذا إن كان نائباً عنه، أو خبراً لمبتدأ، أو لتاسخ نحو: جاءني اللذان ضربا، وجاء الذي الفاضل هو، أو إن الفاضل هو. انظر: الهمع ٢٩٣/١، وانظر: الرضى ١١٠/٣.

(٧) بأن كان مبتدأ، فذلك يجوز حذفه بشروط انظرها في: الهمع ٢٩٣/١، وانظر: الرضى ١١٠/٣، والارتشاف ١٠١٦/٣، والأشموني ١٦٩/١، والتصريح ١٤٣/١.

(٨) قال صاحب المتوسط ص ٣١٣: "وإنما قيد العائد بالمفعول لأن غيره وهو المرفوع أو المجرور لم يجز حذفه؛ لكون المرفوع فاعلاً، وامتناع حذف الفاعل، واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف أعنى الجاز والمجرور، وفيه نظر؛ لجواز كون المرفوع مبتدأ أو خبراً، وجواز حذفهما في كلامهم ولجواز حذف الجار والمجرور معاً كقوله:

عسى الأسماء أن يرجعوا :::: ن قوماً كالماء كالماء

أي: كالذي كانوا عليه، فالأصوب أن يقال: العائد بالمفعول كثر حذفه لأنه قل حذف غيره " أ. هـ.

(٩) في الأصل: (فحذف).

وإذا أخبرت بـ (الذي) صدرتها.

حذف المجرور، فكيف الحكم بأن حذف كل منهما ضعيف؟، قلت: أما في المرفوع فلحصول احتياج الكلام إليه للارتباط ههنا، وكثرة حذفه فيما [عدها، والاستدلال] ^(١) على حذف الجار والمجرور يقول الشاعر:

عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعُ — : نَقَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا ^(٢)

على تقدير: كانوا عليه، فلا يصح دليلاً؛ لتصريح بعض الأفاضل بمنع هذا التقدير.

وقد تحذف الصلة بالكلية وإن كان ثابداً في الاستعمال والقياس ^(٣) كما في قولهم للشواهي: بعد اللتيا والتي، بحذف الصلة من كل منهما؛ لأن الغرض أن هذه الخطة لعظمها وفخامة أمرها موصوفة بصغير المكروه وعظيمه ^(٤) وبلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن شرح كنهه ^(٥).

وإذا أخبرت أي: إذا أردت الإخبار بـ (الذي) ^(٦) أي: باستعانة (الذي) ومتصرفاته كالمثنى والمجموع والمؤنث / عن شيء معلوم باعتبار الذات، وسجهول باعتبار الوصف، (٨١/ب) أو على العكس بالنسبة إلى السامع، مريداً أن تبين ذلك الشيء المعلوم بوجه بوجهه الذي هو

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) من الهزج للفند الزماني من قصيدة قالها في حرب البسوس انظره في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٢، والشرح المتوسط ص ٣١٣، وعون الوافية ص ١١٢، والمعنى ٧٥٦/٢، والخزانة ٤٣١/٣، والشاهد قد أوضعه الشارح فلا حاجة لإعادته.

(٣) في جواز حذف الصلة إذا علمت قولان: أحدهما الجواز في الاسم غير (أل) كقوله: نَحْنُ الْأَلَى فَاصِحٌ جَمْرٌ : عَمَلٌ تَمْ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا أي: الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم، وفي الحرفي إن بقي معمول الصلة كقوله: أما أنت منطلقاً انطلقت أي: لأن كنت، فحذف (كان) وهي صلة (أن) ومعمولها باقي. انظر: الهمع ٢٩٠/١، وانظر: التصريح ١٤٢/١.

(٤) في الأصل: (وعظم) وهو تصحيف.

(٥) انظر: المفصل ص ١٧٩، وابن يعيش ١٥٣/٣، والتصريح ١٤٢/١.

(٦) قال ابن يعيش ١٥٧/٣: "طريقة الإخبار أن تصدر الجملة بالموصول الذي هو: الذي، والتي، أو الآله واللام بمعناها، وتخرج الاسم الذي تريد الإخبار عنه من الجملة وتضع موضعه ضميراً يعود إلى الموصول بكونه في المعنى، ثم تأتي بذلك الاسم الذي تخبر عنه آخرًا تجعله خبراً عن الموصول، وإنما قال النحويون: أخبر عنه وهو في اللفظ خبر؛ لأنه في المعنى محدث عنه، إذ قد يكون خبراً ولا يخبر عنه نحو (الفعل) فأرادوا التنبيه على أنه خبر ومحدث عنه في المعنى * أ. هـ قال ابن الحاجب ٧٢٨/٣: "... فليس قولهم (أخبر عن زيد) على ظاهره، وإنما المعنى: أخبر عن مبهمة هو (زيد) في المعنى بـ (زيد) * أ. هـ.

شرح كفاية ابن الحاجب

غير معلوم له صَدَرَتْهَا أَيْ: جعلت (الذي) في صدر الجملة معبراً بها عن ذلك الشيء باعتبار الوجه

وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً له وأخرته خبراً، فإذا أخبرت عن (زيد) من: ضربت زيدا قلت: الذي ضربته زيد، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية...

المعلوم، وجعلت، أَيْ: وضعت موضع الاسم المخبر عنه في أصل الكلام، وإلا فالمخبر عنه في اللفظ هو (الذي) ضميراً له، أَيْ: لـ (الذي)، وأخرته، أَيْ: ذلك المخبر عنه عن الضمير المرفوع الموضوع موضعه لأجل كونه خبراً باعتبار الوجه الغير المعلوم، فشرط ذلك الإخبار أربعة:

الأول: تصدير الجملة بـ (الذي) لأنها حينئذ يكون مخبراً عنها، وإنما يجيء متقدماً نظراً إلى الأصل^(١).

والثاني: في تأخير الاسم المراد عنه الإخبار؛ لأنه حينئذ يكون خبراً، وهو مؤخر لذلك^(٢).
والثالث: وضع الضمير مكان الاسم المؤخر عن موضعه، أما الضمير فللاحتياج إليه للربط وأما كونه في موضعه فلأنه كناية عنه فناسب أن يكون في مكانه^(٣).
والرابع: أن يكون الضمير عائداً^(٤) إلى الموصول.

فإذا أخبرت، أَيْ: إذا أردت الإخبار عن (زيد) حين كون المخاطب عالماً بأن شخصاً قد أوقعت عليه الضرب، ولذلك وصفه بقوله: من: ضربت زيدا، ولكن لا يعلم أن ذلك الشخص المضروب هو (زيد) بأن تريد أن تبين أن ذلك الشخص (زيد)، قلت: الذي ضربته، أَيْ: الشخص الذي أوقعت الضرب عليه زيد، ولو علم المخاطب كون ذلك الشخص زيدا لكن لم يعلم أنك أوقعت عليه الضرب [قلت]^(٥): الذي هو زيد ضربته، أَيْ: أوقعت عليه الضرب.

وكذلك إذا أردت الإخبار باستعانة الألف واللام عن ذلك الشيء المذكور صنعت كما صنعت في (الذي) من تصدير الألف واللام، ووضع الضمير موضع المخبر عنه في الحقيقة، وتأخير الخبر عنه حال كونه خبراً، إلا أن الإخبار بـ (الذي) يمكن عن

(١) فعلم أن كل موضع لا يصلح أن يصدر الموصول فيه لا يصح الإخبار عنه.

(٢) فعلم أن كل ما لا يصح تأخيره لا يصح فيه الإخبار.

(٣) فعلم أن ما لا يصح إضماره ولا يصح وضع ضميره مكانه لا يصح الإخبار عنه، فامتنع الإخبار عن ضمير الشأن لعدم جواز تأخيره، وامتناع تقديم (الذي) عليه، وامتنع الإخبار عن كل ضمير يعود على المبتدأ لأنك تؤخره وتجعل مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد فيتعذر تأخيره في المعنى. انظر فيما سبق: الإيضاح لابن الحاجب ٤٨٤/١ وما بعدها.

(٤) في الأصل: (عائد) وهو لحن.

(٥) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

ذلك الاسم في أى جملة كانت، والإخبار بهما عنه لا يمكن إلا إذا كان الاسم في الجملة الفعلية التى يكون فعلها متصرفاً، ولا مصدر بما يقتضيه، لا في الجملة الاسمية، وهو معنى خاصة، ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول، فإذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار،

قوله: خاصة، أى: الإخبار بالالف واللام على هذا الطريق لا يمكن إذا كان الاسم في الجملة الاسمية، فلا يقال: **هوَ أخوك زيد، فيكون (الذى) أكثر مجالا من الألف واللام^(١)**.

قوله: ليصح بناء صلتها وهي اسم الفاعل أو اسم المفعول علة لاختصاص كون الإخبار بهما عن ذلك الاسم في الجملة الفعلية، يعنى: أن صلة الألف واللام على ما عرفت^(٢) لا تكون إلا اسم الفاعل أو المفعول، وأخذها إنما يمكن من الجملة الفعلية^(٣)؛ لأنه ليس اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الجملة الاسمية حتى يُسبك منها أحدهما، فنقول عند إرادتك الإخبار عن (زيد) في قولك: ضربت زيدا: الضاربة أنا زيد.

فإن قلت: عدم إمكان أخذ اسم الفاعل أو المفعول من الجملة الاسمية إذا كان جزء الاسمية اسمين، أما إذا كان الجزء الأخير منها فعلا كما [فى]^(٤): زيد يقوم، فلا نسلم ذلك!

قلت: نعم إلا أن هذا^(٥) الإمكان لا يجديك نفعاً، إذ لا بد ههنا من وضع الضمير مكان الاسم المخبر عنه وهو (زيد) فيلزم دخول الألف واللام على الضمير وذلك لا يجوز.

قال صاحب المتوسط^(٦): - اعلم أنه يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ههنا مع أنه لم يذكرهما^(٧) فى مواضع وجوب تقديم المبتدأ [وفى مواضع وجوب] تأخير الخبر -.

قلت: أما وجوب تقديم (الذى) فداخل فى قوله: إذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام وأما وجوب تأخير الخبر فلازم من ذلك.

(١) انظر: المفضل ص ١٨١، وابن يعيش ١٥٧/٣، وشرح المصنف ٧٢٩/٣، وابن القوام ص ٤٥٤،

والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٧٤، والأصبهاني ص ٥٧٧، والصفوة الصفية ٦٤٩/١.

(٢) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح المصنف ٧٢٢/٣، والرضى ١١٦/٣.

(٣) قال الرضى ١١٦/٣: "... ويجب أن يكون الفعل الذى يُسبك منه صلة الألف واللام متصرفاً، إذ غير

المتصرف نحو (نعم) و(بش) و(حبنا) و(عسى) و(ليس) لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يخبر

باللام عن (زيد) فى نحو: ليس زيد منطلقاً، ويجب ألا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم

الفاعل والمفعول معناه كالمعين وسوف وحرفى النفي والاستفهام "أ، هـ، وانظر: الجاسى ١٠٥/٢.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (هذه) وهو تصحيف.

(٦) انظر: الشرح المتوسط ص ٣١٤.

(٧) فى الأصل: (يذكر) وما أثبتته من الشرح المتوسط.

(٢) ما بين المعقوفين من الشرح المتوسط ص ٣١٤.

شرح كافيّة ابن الحاجب

فإذا تعذر أمر منها أي: من الأمور المذكورة من تصدير (الذي) وجعل الضمير العائد إلى الموصول موضع المخبر عنه وتأخير المخبر عنه تعذر الإخبار عن ذلك الاسم به (الذي)

ومن ثمة امتنع في ضمير الشأن، والموصوف، والصفة، والمصدر العامل...
على الطريق المذكورة لانتفاء شرطه^(١).

ومن ثمة أي: من أجل أنه إذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار، امتنع الإخبار في موضع يكون الإخبار بهذا الطريق في ذلك الموضع عن ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم؛ لأن لضمير الشأن صدر الكلام، والإخبار بالطريق المذكور يستلزم إبطال صدارته، لوجوب تصدير (الذي) وتأخير ما أريد الإخبار عنه^(٢)، فظهر منه أن الإخبار بهذا الطريق لا يجوز عن ضمير الفصل لتعذر تأخيرها، فلا يمكن أن يقال: الذي هو زيد قائم هو، وكذلك يمتنع الإخبار بهذا الطريق عن كل ما يقتضي صدر الكلام كـ (كم) الخبرية، وعدّ (كم) الاستفهامية من هذا القبيل سهو.

ومن تلك الجهة امتنع الإخبار أيضا عن الموصوف بدون الصفة، فلا يقال في: جاءني رجل عالم؛ الذي جاء هو رجل؛ لامتناع جعل الضمير مكان الموصوف، لإيهام كون المضمير موصوفاً، وذا لا يجوز، مع استلزامه تقديم الصفة على الموصوف، وامتنع الإخبار أيضا من تلك الجهة عن الصفة بدون الموصوف، فلا يقال في المثال المذكور: الذي جاء رجل هو عالم لامتناع وضع الضمير مكانها لعدم كونه صفة^(٣)، وأما الإخبار عن الصفة والموصوف جميعاً فيجوز كما في المثال المذكور: الذي جاء هو رجل عالم^(٤).

وامتنع الإخبار أيضا من تلك الجهة عن المصدر العامل بدون المعمول لامتناع وضع الضمير مكانه، فلا يقال في: ضربني زيد؛ ضربني الذي هو زيد؛ لتعذر / إعمال الضمير، وإن كان عبارة عن العامل، لأن لفظ العامل مراعى في العسل والإضممار يزيله^(٥)، وإن

(١) انظر: الرضى ١١٦/٣.

(٢) قال الرضى ٢١/٣: "وكذا كل مبهم مقتر بما بعده كضمير (نعم) و(يقين) و(رب) ... وكل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كـ (من) و(ما) و(أيهم) وكذا (كم) الخبرية و(كأن) لتصدرهما لما فيهما من معنى الإنشاء" اهـ.

(٣) انظر: شرح المصنف ٧٣٠/٣، وابن القواس ص ٤٥٤، والكنز ٢٦٨/١، والجاسي ١٠٥/٣، وانظر: المقضب ٩١/٣.

(٤) انظر: الجاسي ١٠٥/٢.

(٥) قال الرضى ١١٨/٣: "... وكالمصدر العامل، إذ لا يجوز: مروى يزيد حسن وهو يعمر وقيح؛ لأن لفظ المصدر مراعى في العمل إذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل، والإضممار يزيل اللفظ" اهـ.

فرضنا بقاء الأعمال بالمصدر لزم تقديم معموله عليه وذلك لا يجوز إذ المصدر لا يعمل مؤخراً^(١).

وإنما قيد المصدر بصفة العاملية لأنه لو لم يكن عاملاً يجوز الإخبار عنه؛ لعدم المحذور المذكور فتقول في: أعجبنى الضرب: الذي أعجبنى هو الضرب،
وإنما قلنا: (بدون المعمول) لأنه لو كان الإخبار عن المصدر العامل مع معموله،
يجوز

(١) أنظر: الكتاش ٢٦٨/١.

الإخبار، فنقول في: أعجبنى ضربى زيداً: الذى أعجبنى هو ضربى زيداً، لعدم المانع. وامتنع الإخبار أيضاً لتلك الجهة عن الحال فلا يقال فى نحو: ضربت زيداً قائماً: الذى ضربت زيداً إياه قائم؛ لامتناع وضع الضمير مكانه لإيهامه وقوع الضمير حالاً، مع وجوب كون الحال نكرة^(١)، وبهذا علم امتناع الإخبار بالطريق المذكور عن تمييز المنصوب، ومجرور [كم]^(٢)، ومفتوح (لا) النافية؛ لتعذر وضع الضمائر مكان هذه الأشياء؛ لأن الضمائر معارف وهذه الأشياء لازمة للتكثير، فكذا كل ما يلزم للتكثير.

وامتنع الإخبار أيضاً لتلك الجهة عن الضمير المستحق لأن يرجع لغيرها^(٣)، أى: لغير (الذى)، وتألث الضمير باعتبار كون (الذى) فى تأويل الكلمة، سواء كان ذلك الغير مبتدأ نحو: زيد ضربته، [أو موصولاً نحو: الذى ضربته زيد]^(٤)، أو موصولاً نحو: جاعنى رجل ضربته، فلا يقال فى الأول: الذى زيد ضربته هو^(٥)، وفى الثانى: الذى الذى الذى ضربته زيد، وفى الثالث: الذى جاعنى رجل ضربته هو؛ لئلا يلزم خلو المستحق عما يستحقه، فإنك لو أرجعت الضمير الأول إلى (زيد) لبقى الموصول بلا عائد، وإن أرجعته إلى الموصول لبقى المبتدأ بلا عائد، فعلى ذلك قياس غيره.

فإن قلت: لم لا يجوز التقسيم بأن يرجع الأول إلى المبتدأ والثانى إلى الموصول، أو على العكس؟، قلت: أما الأول فلأن العائد إلى الموصول لا يد وأن يكون فى حيز الصلة،

(١) انظر: الجامى ١٠٦/٢، وقال المبرد موضحاً امتناع الإخبار عن الحال: "فإن قلت: ضرب عبد الله أخاك قائماً فقيل: أخبر عن (قائم) فقد ساءك محالاً؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، والضمير لا يكون إلا معرفة، وكل ما أخبرت عنه فإضماره لا بد منه، فالإخبار عن الحال لا يكون" اهـ، انظر: المقضب ٩١/٣.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح الرضى ١١٨/٣.

(٣) قال ابن الحاجب ٧٣٠/٣: "ولا عن الضمير المستحق لغيرها مثل قولك: زيد ضربته، فلا تخبر عن الضمير فى (ضربته)؛ لأن غير (الذى) استحقه وهو المبتدأ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقى الموصول بلا عائد، لأنك إذا جعلت موضعه مضمراً بقى على ما كان عليه فى عودته إلى (زيد) فبقى الموصول بلا عائد، ولا يستقيم أن يكون المضمير المؤخر خبراً عائداً على الموصول؛ لأنه إنما يأتى بعد تمام الموصول، والعائد على الموصول لا يكون فى جزء آخر بعد تمامه" اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، بدليل سياق الكلام بعد.

(٥) قال الرضى ١٢٠/٣: "... فلو قلت (الذى زيد ضربته هو) فإن بقى الضمير كما كان راجعاً إلى (زيد) لم يجر؛ لأننا قلنا: يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول، وأيضاً تبقى الصلة خالية من عائد إلى الموصول، وقولك (هو) فى الأخير ليس فى الصلة، بل هو خبر الموصول، وإن جعلناه عائداً إلى (الذى) بقى خبر المبتدأ - وهو جملة خالية من عائد إلى المبتدأ، وقولك (هو) فى الأخير ليس فى حيز خبر (زيد)" اهـ، وانظر: ابن القواس ص ٤٤ وما بعدها، والأصبهاني ص ٥٢٨.

فإن كان الضمير الأخير في حيزها فأين الخبر، فإن كان خبراً فيلزم الخلو المذكور.

والاسم المشتمل عليه، و(ما) الاسمية: موصولة، واستفهامية.

وأما الثاني: فلأن العائد إلى المبتدأ يجب أن لا يكون خبراً لغيره، وهنا كذلك.

وكذا امتنع الإخبار من تلك الجهة عن الاسم المشتمل عليه، أي: على الضمير الذي استحق لغير الوصول، سواء كان الاشتمال بإضافة الاسم إليه نحو: زيد ضربت غلامه، أو بوجه آخر نحو: زيد أبوك رجل يحبه، فلا يقال في الأول: الذي زيد ضربته غلامه^(١)، على تقدير كون الإخبار عن مجموع الاسم والضمير، وكذا لا يقال في الثاني: الذي زيد أبوك رجل يحبه؛ لئلا يلزم خلو المستحق عما يستحقه بعين ما ذكرنا، وأما إذا أريد الإخبار عن الاسم فقط وقيل: الذي ضربته هو غلام، ليكون الضمير الإخباري عائداً^(٢) إلى الموصول والثاني المضاف إليه عائد إلى المبتدأ، فحينئذ وإن لم يلزم الخلو لكنه يلزم تقديم المضاف إليه على المضاف.

ولما كان من الميانيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول، لم يجعل له باب برأسه، بل أراد أن يبين في ضمن الموصوليات، فقال: (ما) الاسمية احترز به عن الحرفية فإنها تجيء لمعانٍ ليس هذا موضع بيانها، وسيجيء في الحروف، فـ (ما) الاسمية على ستة أنحاء:

أحدها: موصولة وهي على هذا الوجه لغير أولى العلم غالياً - كما سر^(٣) - نحو قوله تعالى: {قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوْ وَزَيْنَ الْجَارَةِ}^(٤) وكقوله تعالى: {وَالسَّيِّئَةُ وَمَا يَنَاهَا}^(٥).
والثاني: استفهامية وهي على هذا الوجه لغير أولى العلم مطلقاً كقوله تعالى: {وَمَا يَكُنْ بِمِثْلِكَ يَا مُوسَى}^(٦).

فإن قلت: ليس هذا ينتقض به: ما زيد، وما هذا الرجل؟

قلت: لا؛ لما ذكر من أن أصل [ما]^(٧) أن يقع على غير ذوى العقول، وقد يقع على ذوى العقول في الظاهر، ويكون في الحقيقة على صفاته^(٨)، ولذلك يجاب عن الأول به:

(١) قال ابن الحاجب ٣/٧٣١: ... فلا يصح الإخبار عن (غلامه)؛ لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً فإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد * أ. هـ. وقال ابن القواس ص ٤٥٥: * لأنه لو أخير عن الغلام مثلاً قيل: الذي زيد ضربته غلامه، لأدى إلى وقوع الضرب على (زيد)، والمضروب هو الغلام * أ. هـ. وأنظر: الجامي ١٠٦/٢.

(٢) في الأصل: (عائد) وهو لحن.

(٣) أنظر: قسم التحقيق.

(٤) سورة الجمعة من الآية (١١).

(٥) سورة الشمس الآية (٥)، وهي هنا استعملت فيمن يعلم.

(٦) سورة طه الآية (١٧).

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٨) قال ابن الشجري: * وإنما يستفهمون بما عن غير ذوى العقل من الحيوان وغيره... وقد يستفهمون بها عن صفات ذوى العقول * أ. هـ. أنظر: الأمالي ٥٤٨/٢، وأنظر: ابن يعيش ١٤٥/٣.

أسود، أو غير ذلك، وعن الثنائي بن: عالم، أو جاهل، ومن ذلك ما حكى عن أبي هريرة^(١) - رضي الله عنه - (سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ، وَسُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا)^(٢)، وفي الإقليد^(٣): * (ما) في الموضوعين كأنه ينسب عن عظمة شأن الله؛ لأن (ما) هنا لإرادة معنى^(٤) الوصف، فكانه قيل: ليس من شأنك أن تكون مسخرات لنا، فسبحان الملك القادر الذي سخركن بكمال ملكوته وتمام قدرته .

والثالث: شرطية، أي: متضمنة للشرط والجزاء، وهي على هذا الوجه أيضا لغير أولى العلم مطلقا، كقوله تعالى: {وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ}^(٥).

والرابع: موصوفة بمعنى (شيء)، إما بمفرد نحو قوله تعالى: {هَذَا مَا لَدَىٰ غَيْدٍ}^(٦)، أو بجملة كقول الشاعر:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ :: رِلَهُ فَرْجَةً كَحَلِّ الْعَقَالِ^(٧)

(١) عبد الرحمن بن صخر الدوسي أشهر من سكن الصُّفَّة، كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له، نشأ يتيما ضعيفا في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخير، أسلم سنة ٧ هـ، ولزم صحبة النبي ﷺ ولي أمر المدينة مدة، ولما صارت الخلافة إلى عمر استعمله على البحرين، ثم عزله، كان أكثر مقامه في المدينة وتوفي فيها سنة ٥٩ هـ، انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٣٧٦/١، والأعلام ٨٠/٤.

(٢) هذا القول حكاه الفارسي عن أبي زيد، انظر: البخاريات ص ٢٦٥، وحكاه القرطبي في تفسيره ١٣/٥ عن أبي عمرو بن العلاء.

(٣) هو: الإقليد في شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي توفي سنة ٧٠٠ هجرية، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بالجامعة برقم: ٤٣٤٤ تحقيق د/ محمود أحمد أبو كثة الدراويش، انظر ص ٧٠٤ من الرسالة، وانظر ص ٨٨٨ من المخطوط.

(٤) كلمة: (معنى) ليست في الإقليد.

(٥) سورة البقرة من الآية (١١٠)، سورة المزمل من الآية (٢٠).

(٦) سورة (ق) من الآية (٢٣).

(٧) من الخفيف لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ١٨٩ برواية: ربما تجزع، والكتاب ١٠٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣/٢، وابن يعقوب ٣٢٢/٤، وبلا لمبة في: الأصول ١٦٩/٢، والمقتضب ١٨٠/١، وكتاب الشعر ٢٦٣/١، ٤٠٩/٢، والمسائل الشعرية ٤٨٤/٢، وأمل في الشجرى ٥٥٤/٢، ولياب الإعراب ص ١٧٧، والروضة ١٣٣/٣، وابن القوام ص ٤٥٦، وعون الواقية ص ١١٥، وشرح شذور الذهب ص ١٣٤، والمعنى ٣٢٦/١. وورد منسوبها في بعض المصادر إلى: حنيف بن عمير، أو أبي قيس صرمة ابن أنس، انظر: الخزائن ١١٥/٦، والفرجة بالفتح: الانفراج في الأمر، وبالضم الشق فيما يرى ويحس، والعقل: حيل تشد به قوائم الإبل، والشاهد قوله: (ربما تكرر) على أن (ما) موصوفة بجملة، قال أبو علي الفارسي في الشيرازيات ٤٨٥/٢: * وليست الكافة كالتى في قوله: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} لأن الذكر قد عاد على (ما) والذكر إنما يعود إلى الأسماء دون الحروف... " أ. هـ

والدليل على هذا المقصود دخول (رب) عليها^(١).

فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون (ما) كافة [كما]^(٢) في: {رَبَّنَا يَوْدُ الَّذِينَ} ^(٣) فتكون حرفاً فلا يكون صالحاً للاستدلال؟

قلت: يحتمل ذلك لكن الحمل على الأول أولى؛ لأن التقدير حينئذ يكون هكذا: ربما تكره النفوس شيئاً من الأمر، فيلزم حذف الموصوف وإقامة الصفة - أعنى الجار (ب/٨٢) والمجرور - مقامه، وهو قليل جداً وإن جعل المفعول (الأمر) يلزم زيادة (من) في الإثبات وهو غير جائز، وأما ما يلزم من التقدير الأول من حذف الضمير العائد إلى الموصوف فشايع كثير، وأيضا فيه إجراء لـ (رب) على بابه الكثير، كذا في شرح المفصل^(٤).

والخامس: تامة بمعنى (شيء)^(٥) ومعنى تاميتها أي: لا تحتاج^(٦) إلى صلة وصفة كقولهم في التعجب: ما أحسن زياداً وكقوله تعالى: {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ} ^(٧) أي: فنعمة شيئاً هي، فـ (ما) هذه ^(٨) ليست بموصوفة؛ لأن ما بعدها لا يصلح للوصفية، وهو ظاهر، ولا موصولة لعدم الصلة، وكون شرط (نعم) أن يكون فاعله معروفاً باللام، أو مضمرأً مميزاً بكرة منصوية، فهي نكرة في موضع نصب، كما لو كانت ملفوظة، فالتقدير: إن تبذروا الصدقات فالصدقات نعم شيئاً إيدأوها، أي: نعم الشيء شيئاً، وهي مخصوص بالمذح على تقدير حذف المضاف إذ لو [لم]^(٩) يقدر كذلك لكان المعنى: نعم شيئاً الصدقات، وليس الغرض أن تكون الصدقات ممدوحة، بل الممدوح إيداء الصنفات^(١٠)، كذا في النكساري^(١١).

(١) قال في الإقليد ص ٨٨٥: "و (ما) هنا ليست بموصولة لأن الموصول معرفة و(رب) لا تشغل إلا على التكرات، وإنما حكم على الجملة بكونها صفة لأن (رب) موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد من أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية، والتقدير: رب شيء مكروه للنفوس له فزجة * أ. هـ

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) سورة الحجر من الآية (٢).

(٤) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٨٦/١، وأنظر: شرح المصنف ٧٣٣/٣، والرضي ١٣٤/٣، وابن القواس ص ٤٥٦، والعجواني ص ٣٦٦، والأصبهاني ص ٥٨١.

(٥) منكر عند أبي علي، وبمعنى (الشيء) المعروف عند سيبويه، أنظر: الكتاب ٧٣/١، والإيضاح ص ٩١، والمسائل الشيرازيات ٤٨٩/٢، والرضي ١٣٤/٣، والجامي ١٠٧/٢.

(٦) في الأصل: (يحتاج) وهو تصحيف.

(٧) سورة البقرة من الآية (٢٧١).

(٨) في الأصل: (هذا) وهو تصحيف.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) أنظر: ابن عيثر ٤/٤، ٥، والدر المصون ٦٥٠/١، والأشمونى ٣٦/٣.

(١١) في الأصل: (الكسائي) وهو خطأ.

وصفة، و(من) كذلك إلا في التمام والصفة.

والسادس: صفة كقولك: اضربه ضرباً ما، [أي: ضرباً] ^(١) أي ضرباً كان، أو ضرباً قليلاً وقيل: (ما) هذه حرف يفيد التقليل، وقيل: زائدة للتأكيد ^(٢).

ومن في الوجوه [السابقة] ^(٣) كذلك أي: ك (ما)، إلا في التمام والصفة فإن كلمة [من] ^(٤) لا تجيء تامة ^(٥) ولا صفة في لغتهم، مثال الموصولة نحو: جاءني من يحبك، ومثال الاستفهامية نحو: من أبوك؟ ومثال الشرطية: من يكرمني أكرمه، ومثال الموصوفة نحو قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ انْضَجَتْ غَيْظاً صَدْرُهُ :: قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَمْ ^(٦)

بمعنى: رب شخص، وكقول الآخر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرَنَا :: حُبُّ النَّبِيِّ - ﷺ - مُحَمَّدٌ يَا نَبَا ^(٧)

بجر (غير) على أنه صفة (من) بمعنى: على كل إنسان ^(٨).

و(من) بجميع وجوهها يختص بأولي العلم، ويقع على الواحد والاثنيين والجمع، والمذكر والمؤنث، وقد يقع على من لا يعلم كقوله تعالى: {فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ عَلَى بَطْنِهِ} ^(٩).

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٧٣٤/٣.

(٢) الظن: الرضى ١٣٥/٣، وابن القوام ص ٤٥٦، والكناش ٢٢٠/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) إلا عند أبي على فإنه يجوز كونها تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام، قال في كتاب

الشعر ٣٨١/٢: "ويجوز في القياس أن تجعل (من) تامة ولا تجعل له صفة، كما فعل ذلك بـ (ما) في قوله

تعالى: {فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ عَلَى بَطْنِهِ}... ١٠، وناظر: الرضى ١٣٧/٣، والأشموني ١٥٥/١، والهمع ٣٠٠/١.

(٦) من الرمل لمؤيد بن أبي كاهل اليشكري في: الخزائن ١٢٣/٦، والنور ١٧٦/١، وبلا نسبة في: ابن

يعيش ١١/٤، والرضى ١٣٧/٣، وعون الواقية ص ١١٩، والمغنى ٣٥٩/١، وشرح مذهب الذهب ص

١٣٣، والمعنى: رُبَّ حَاقِدٍ مَلَأَتْ صَدْرَهُ غَيْظاً تَمْنَى لِي الْمَوْتَ فَلَمْ تُسْتَجِبْ أَمَلِيَّتُهُ. والشاهد قوله: (رُبَّ

من انضجت) واستدل به على مجيء (من) تامة موصوفة، وهناك وصفت بجملة.

(٧) من الكامل اختلف في نسبته، فنسب لحسان في: الكتاب ١٠٥/٢، وابن الشجري ٦٥/٢، وناظره في: نيواته

٥١٥/١، ولكعب بن مالك في: نيواته ص ١٠٠، وشرح أبيات سيويه ٥٣٥/١، وابن الشجري ٤٤٠/٢،

والنور ١٧٧/٢، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب ٢٧٣/١، والجمل ص ٣٢٣، والمطلى وجوه النصب ص

٦٢، وابن يعيش ١٢/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١، والرضى ١٣٦/٣، وابن القوام ص ٤٥٩،

ولباب الإعراب ص ١٧٩، والمغنى ١٢٧/١، ووصف المبالى ص ١٤٩. والشاهد قوله (من غيرنا) بجر

(غير) واستشهد به على مجيء (من) تامة موصوفة وقد وصفت بمفرد ويروى برفع (غير) فيحتمل أن

تكون (من) تامة موصوفة، أو موصولة، وفي الكلام ضمير محذوف والتقدير: من هو غيرنا والجملة بعد

(من) صفة، أو صلة.

(٨) قال في الإقليد ص ٨٩١: "كانه قال على إنسان غيرنا و(غيرنا) بالجر صفة لـ (من)... ١٠ هـ.

(٩) سورة النور من الآية (٤٥).

و(أى) و(آية) كـ (من)، وهى معربة وحدها،

قال بعض المحققين^(١): "إن فى هذا تغليباً؛ لأنه تعالى قال: {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ} ^(٢) فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ { ففى ضمير (فمنهم) تغليب العلماء على غيرهم، أو الضمير يرجع إلى (كل دابة) ثم بنى على هذا التغليب فقال: (من يمشى) " .

ووجه بذاتهما موصولين ظاهر^(٣)، وأما عند كونهما شرطيتين واستفهاميتين فتضمنهما معنى الشرط والاستفهام، وعند كونهما موصوفين احتياجهما إلى الصفة كاحتياج الموصول إلى الصلة.

وأما (ما) فى الوجهين الأخيرين فلموافقة لفظة (إياه) فى غير هذين الوجهين. وأى للمذكر وآية للمؤنث، وهما يجعلان على أربعة أوجه كـ (من) أى: كمجىء (من) على هذه الوجوه، مثال الموصولة نحو: اضرب أيهم فى الدار، ومثال الاستفهامية نحو: أى الرجلين عندك؟ ومثال الشرطية نحو: إِيَّاهُمْ يُكْرِمُنِي أَكْرَمَهُ، ومثال الموصوفة نحو: يَأْتِيهَا الرَّجُلُ^(٤).

فإن قلت: قد يقع (أى) و(آية) صفة للنكرة كقولك: مررت برَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ: أى: رجل عظيم القدر لا يعرفه كل أحد فيسأل عنه، فهى فى الأصل استفهامية نقلت إلى الصفة فحينئذ لا يكونان كـ (من) فى [جميع]^(٥) الوجوه^(٦)!

قلت: نعم إلا أن المصنف ترك قسما من أقسامها، نظراً إلى أنه قد أشار إليه فى باب النعت^(٧)، مع أن الواقع فى بعض النسخ هكذا: "أى وآية كـ (ما) إلا فى التمام"^(٨) - فحينئذ لا إشكال.

وهى أى كلمة (أى) معربة وحدها من بين أخواتها مع قيام العلة الموجبة ليدلتها، وهى إما مشابهتها الحروف، أو تضمنها معناها، وذلك تنبيهاً على أن الأصل فى أخواتها هو الإعراب وأما اختصاص ذلك بها فلأنها لما كانت لازمة للإضافة^(٩) ظاهراً أو حقيقة، وهى

(١) لعل المراد به الرضى، انظر: شرح الرضى ١٣٨/٣.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وهى من الآية (٤٥) سورة النور.

(٣) انظر: الرضى ١٣٨/٣، وابن القواس ص ٤٦٠.

(٤) انظر: شرح المصنف ٧٣٥/٣، والرضى ١٤٢/٣، وابن القواس ص ٤٦٢، والأصيبهالى ص ٥٨٥.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) انظر: الرضى ١٤٢/٣، والجاسى ١٠٨/٢.

(٧) انظر: شرح المصنف ٦٢٧/٢.

(٨) وهى النسخة التى حققها د/ جمال مخيمر من شرح المصنف انظر: شرح المصنف ٧٣٥/٣.

(٩) انظر: شرح المصنف ٧٣٦/٣، والرضى ١٤٢/٣، وابن القواس ص ٤٦٢، والجاسى ١٠٩/٢، وقال

الرضى ١٤٢/٣: "... وليس كل مضاف بمعرب بل هو لازم للإضافة، ألا ترى إلى عدم إعراب (خمسـة عشر) و(كم رجل) لعدم لزومها الإضافة..." اهـ.

إلا إذا حذف صدر صلتها.

خواص الاسم مثاقفة للبناء، فيقى الأصل سالما وهو الإعراب، وكذلك فيما لم يُضف للاطراد كما في قوله تعالى: {أَيَّامًا تَدْعُوا} ^(١)، أو لأن نظيرها ^(٢) وهو (جزء) و(بعض) وضدها وهو (كل) معربان فتكون هذه معربة أيضا حملا لها إما على نظيرها أو نقضها.

إلا إذا كانت (أى) موصولة وحذف صدر صلتها، أى: الجزء الأول منها، فحينئذ تعود إلى البناء؛ لأنها حينئذ لكونها متضمنة له تحتاج إليه، فتبنى على الضم كما بنى (من قبل) عليه؛ لافتقاره إلى المضاف المقدر ^(٣)، جبرا لما نقص بالقوى الحركات، كقوله تعالى: {نَمَّ لِنَزَعْنِ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَشَدُّ} ^(٤) فيمن قرأ بضم الياء، بخلاف من قرأ بالفتح ^(٥).

وأما قول الخليل ^(٦) بأن (أى) فى الآية ليست بموصولة، بل هى استفهامية مرتقعة على الابتداء، و(أشد) خبرها، وحينئذ يكون ارتفاعها على الحكاية بتقدير القول، فضعيف؛ إذ قلما يصار إليه فى سعة الكلام لعدم اطراد ذلك ^(٧)، وكذا قول يونس بالتعليق ^(٨)، إذ لا يُعرف تعليق المؤثر من الأفعال ^(٩).

(١) سورة الإسراء من الآية (١١٠).

(٢) فى الأصل: (لا نظيرها) وهو تصحيف.

(٣) وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والخليل ويونس إلى إعرابها حينئذ، أنظر: الكتاب ٣٩٩/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٣٣٩/٣، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٣٠١، والأصول ٣٢٣/٢، ومبازل الحروف للرماني ص ٢٩، وابن التجرى ٤١/٣، والإنصاف ٧٠٩/٢، وإملاء ما من به الرحمن

١١٥/٢، وابن يعيش ١٤٥/٣، وتشرح التسهيل ٢٠٨/١، وتوضيح المقاصد ٧٤٢/١، والمغنى ٩١/١، والمساهد ١٥٤/١، وانتلاف النصرة ص ٦٧، والتصريح ١٣٦/١، والأثمنونى ١٦٦/١، والهمع ٢٩٥/١.

(٤) سورة مريم من الآية (٦٩).

(٥) قراءة النصب قرأ بها: طلحة بن مصرف، ومعاذ بن معلى الهراء، وزائدة عن الأعشى، أنظر: مختصر شواذ القرآن ص ٨٦، والمحزور الوجيز ٢٦/٤، والبحر ٢٨٨/٧، والذر المصون ٥١٨/٤.

(٦) أنظر قول الخليل فى: الكتاب ٣٩٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ٦٠/٢، وأسرار العربية ص ٣٢٩، وإملاء ما من به الرحمن ١١٦/٢، والبحر ٢٨٧/٧، والمغنى ٩١/١، وقد أورد ابن القيم عدة اعتراضات على قول الخليل، انظرها فى: بدائع الفوائد ١٥٥/١.

(٧) قل سيبويه ٤٠١/٢: "وتفسير الخليل - رحمه الله - تلك الأول بعيد، إما يجوز فى شعر أو فى اضطراب، ولو ساء هذا فى الأسماء لجاز أن تقول: اضرب القاسق الخبيث، تريد: الذى يقال له القاسق الخبيث" اهـ.

(٨) ذهب يونس إلى أن (أيا) رفع بالابتداء لا على الحكاية ومفعول (تنزع) هو الجملة بعدها، وقد علق عن العمل كما علق (نعلم) عن العمل فى قوله تعالى: {تَعْلَمُ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} فنزع قريب من معنى العلم الذى يجوز تعليقه، أنظر: مشكل إعراب القرآن ٦١/٢، وإملاء ما من به الرحمن ١١٦/٢، والمغنى ٩١/١.

(٩) أنظر: الإنصاف ٧١٦/٢، وابن يعيش ١٤٦/٣، والرضى ١٤٥/٣، وفى الآية أقوال أخرى انظرها فى: إملاء ما من به الرحمن ١١٦/٢.

وفي: ماذا صنعت؟ وجهان، أحدهما: ما الذي، وجوابه رفع، والآخر: أي شيء، وجوابه نصب.

فإن قلت: بناء (أي) ليس سببه محصوراً على أن يحذف صدر صلتها، بل يوجد بوقوعها منادى كما في مثل: يا أيها الرجل، فلم لم يستثن ذلك؟.

قلت: غرضه بيان بنائها الذي كان لها لعل الاحتياج، أو لتضمن معنى الحرف، وليس هذا من ذلك، أو أنه لما قال قيل: "إن كل ما كان منادى مفرداً معرفة فهو/ مبني على الضم (١/٨٣) (١)، علم من ذلك كونها مبنية بذلك البناء فلا حاجة إلى الذكر ثانياً.

وفي: ماذا صنعت؟ وجهان عند سيبويه (٢):

أحدهما: أن يكون (ذا) بمعنى الذي، ويكون (ما) للاستفهام، و(صنعت) صلتها والعائد محذوف، فيكون التقدير: ما الذي صنعت؟ وجوابه حينئذ رفع (٣) مرفوع لمطابقة السؤال، إذ (ما) لا يكون حينئذ إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها، أو [يعمل] (٤) جزء من الخبر في المبتدأ، و(ذا) في موضع رفع على الخبرية (٥).

والوجه الآخر: أن يكون (ماذا) بكما لها بمعنى أي شيء، فيكون التقدير: أي شيء صنعت؟ وجوابه حينئذ نصب، أي: منصوب لتلك المطابقة؛ لأن (ماذا) حينئذ في موضع نصب بـ (صنعت)، إذ لا مانع من ذلك العمل على ذلك التقدير، فالجملة فعلية قدم مفعول الفعل لتضمنه معنى الاستفهام (٦).

فإن قلت: يجوز النصب في جواب الأول بتقدير الفعل المذكور في السؤال، والرفع في جواب الثاني على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فلم لم يتعرض المصنف لهما؟.

قلت: لما كان ذلك بالتقدير وهو خلاف الأصل لم يعتبر ذلك؛ لأولوية (٧) ما اختاره (٨).

(١) أنظر: شرح المصنف ٤/١٢٢.

(٢) أنظر: الكتاب ٤/١٦٦، ٤/١٧.

(٣) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع إلى (ذا) الموصولة. أنظر: الرضى ١٤٩/٣.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/٧٣٨.

(٥) ويجوز العكس وهو أن يكون الموصول هو المبتدأ و(ما) هي الخبر، أنظر: الرضى ٣/١٤٩، وابن القوام ص ٤٦٤، والأصبهاني ص ٥٨٨.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٣/٧٣٨، وابن القوام ص ٤٦٤، والأصبهاني ص ٥٨٨.

(٧) في الأصل: (الأولوية) وهو تصحيف.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٣/٧٣٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩٥ وما بعدها، وأنظر: الكتاش ١/٢٧٣، والأصبهاني ص ٥٨٨، وابن جماعة ص ٢١٧، والإقليد ص ٩٠٦.

مباحث أسماء الأفعال

أسماء الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي.

لما قرع من بيان النوع الثالث من أنواع المبنى شرع في بيان نوعه الرابع فقال: أسماء الأفعال، وعرفها بقوله: ما كان بمعنى الأمر للحاضر أو ما كان بمعنى الماضي، قد (ما) عبارة عن الاسم، فيكون التقدير: اسم كان بمعنى الأمر أو الماضي، فحصل الاختراز عن نفس الأمر ونفس الماضي.

فإن قلت^(١): ليس هذا التعريف منقوضاً باسم الفاعل، والمفعول إذا كانا بمعنى الماضي؟

قلت: لا، لأن المراد: ما كان بمعنى أحدهما بلا قرينة، وشيء منهما ليس كذلك. قال صاحب العجواني^(٢): اعلم أن هذه الأسماء موضوعة بإزاء لفظ الأمر ولفظ الماضي، فإن (رويد) موضوع للفظ (أمهل) و(هيئات) للفظ (بعد) فلا ترد هذه الأسماء نقضاً على الأفعال؛ لأن مفهوم الأفعال ليس بلفظ، وكذلك خرج اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لأن مفهومه ليس بلفظ^(٣). هذا هو المفهوم من كلام النكساري أيضاً، وفيه^(٤) نظير؛ لإبطاله اتفاقهم على استئذان الضمان في هذه الأسماء، وأيضاً لو كانت مدلولاتها الألفاظ لا تمتنع أن يعمل عمل الأفعال؛ لأن العامل لما اعتُبر معناه، بل الحق أنها بمعنى الأمر أو الماضي لكن بواسطة كونها أسماء لهما، فلا يلزم التناقض بين الحد والمحدود. وإنما بنيت لوقوعها موقع المبنى وكونها بمعناه^(٥).

(١) انظر مثل هذا الاعتراض والجواب عليه في: شرح الأصبهاني ص ٥٩٠.

(٢) انظر: شرح العجواني ص ٣٦٩.

(٣) في العجواني: (بلفظة).

(٤) في الأصل: (فقيه).

(٥) انظر على بنائها في: الخصائص ٤٩/٣، وشرح المصنف ٧٤١/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٩٧/١، والرضي ١٦٥٣/١، وابن القواس ص ٤٦٦. وقد اختلف في حقيقة هذه الألفاظ فذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة مرادفة لما تقتضيه به دالة على الحدث والزمان جرت في ألفاظها على طريق الأسماء، وذهب أبو القاسم بن القاسم من لحاة الأندلس إلى أن نحو (مه) و(منة) و(بله) مما ليس أصله ظرفاً ولا مصدر أفعال، وما أصله مصدر أو ظرف فهو باق على استنبطه منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره، وذهب ابن صابر إلى أنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفاً وإنما هي قسم رابع برأسه، خارج عن قسمة الكلمة، وسماه خالفة الفعل، وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء حقيقة سميت بها الأفعال. انظر: الكتاب ٥٢٩/٣، والمقتضب ٢٠٣/٣، والمسائل الطليعات ص ٢١١، والمرتجل ص ٢٤٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٠٨، والبسيط لابن أبي الزبيع ١٦٣/١، والإرتشاف ٢٢٨٩/٥، وشرح الملح ١٠٩/٢، والتصريح ١٩٥/٢، والأشعوني ومعه حاشية الضيان ١٩٥/٣، وأسرار النحو ص ١٨٨.

مثل: رويد زيدا أى: أمهله، وهيهات ذلك أى: بُعد.

مثال ما كان بمعنى الأمر^(١) مثل: رويد زيدا، ولهذا فسر به بقوله: أى أمهله أى: زيدا، ومثال ما كان منها بمعنى الماضى مثل: هيهات ذلك أى: الأمر، ولهذا فسر به بقوله: أى بُعد، ومن هذا القليل: (أف) و(أوه) لأنهما بمعنى: تضجرت [وتوجعت]^(٢) لا بمعنى: أتضجر [أتوقع]^(٣) على رأى الأصح^(٤).

ثم أعلم أن للنحويين فى موضع هذه الأسماء من الإعراب مذهبين^(٥):

أحدهما: أنها فى موضع نصب على المصدر^(٦)، فإذا قلت: رويد زيدا، فكانك قلت: ارود اروادا زيدا، ولذلك يستوى فيه الواحد والمثنى والمجموع، هذا قياس أصله، ثم صغر تصغير الترخيم بأن حذف منه الزوائد، وبني لتسميتهم الفعل به، وعلى الحركة لئلا يتلاقى الساكنان، وعلى الفتح لخفته، وجعل هذا التغيير دليلا على خلع معنى المصدرية عنه.

والثانى: أن يكون [فى]^(٧) موضع رفع على الابتداء، وفاعلها مستتر فيها ساذا مسد الخبر، ومعنى هذه الجملة - وإن كانت من مبتدا وفاعل - قد استغنى عن الخبر فيها كما استغنى فى: أقامم الزيدان، إذ المقصود فى الكلام حصول المنسوب والمنسوب إليه.

والوجه الثانى أوجه^(٨)، لأنه اسم جرد عن العوامل اللفظية فوجب أن يحكم بالابتداء فيه، ويكون الفاعل ساذا مسد الخبر، ولأنه على التقدير الأول يكون نصبه نصب المصدر، فوجب أن يكون فعله مقنرا، وخرج حينئذ عن أن يكون اسم فعل، ولزم أيضا أن يكون معربا إذ لا موجب حينئذ للبناء^(٩)، إذ معنى الفعلية إنما هو فى الفعل المقدر لا فيها، وذلك لا يوجب البناء.

كذا قال المصنف فى الشرح^(١٠).

(١) فى الأصل: (بمعنى الماضى) وهو خطأ.

(٢) زيادة يقتضيهما السياق، وأنظر: اللسان (أوه) ١٢٩/١.

(٣) زيادة يقتضيهما السياق، وأنظر: اللسان (أوه) ١٢٩/١.

(٤) قال الرضى ١٦٥/٣: "... لا نقول إن (أف) بمعنى أتضجر، و(أوه) بمعنى أتوقع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمساهما، بل هما بمعنى: تضجرت، وتوجعت، الإنشائيين * أ. هـ. وأنظر: الجاسى ١١١/٢.

(٥) أنظر: الأئمنونى ١٩٦/٣، والتصريح ١٩٥/٢، والهمع ٦٤/١.

(٦) وهذا قول المازنى وطائفة، أنظر: المراجع السابقة، وتوضيح المقاصد ٧٥/٤، وشرح الفريد ص ٤٢١.

(٧) زيادة يقتضيهما السياق، وأنظر: اللسان (أوه) ١٢٩/١.

(٨) وهو اختيار المصنف ٧٤٥/٣، وتبعه ابن القواس ص ٤٦٨، فقال عنه: "إله أظهر، لأن المصدر معربة فلا يشى ما وقع موقعها، ولكن رده الرضى ١٦٧/٣ بقوله: "... وليس يشى، لأن معنى (قامم) معنى الاسم وإن شابه الفعل، أى: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدا، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للتسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ * أ. هـ.

(٩) أنظر: الرضى ١٦٨/٣.

(١٠) أنظر: شرح المصنف ٧٤٤/٣، ٧٤٥.

وفعال بمعنى الأمر من الثلاثي قياس ك: نزال بمعنى انزل

واستدلال من ذهب إلى أنها ليس لها محل من الإعراب لوقوعها موقع ما لا إعراب له^(١) ضعيف؛ لأن مجرد ذلك الوقوع غير مانع من الإعراب، بدليل: أقام الزيدان، فإنه وقع موقع: أيقوم الزيدان، ومع هذا لا يمنع من الإعراب، كذا في الفالي^(٢)، وفيه تأمل.

ومن أسماء الأفعال: فعال إذا كان بمعنى الأمر، ومجينه من الفعل الثلاثي المجرد المتصرف التام قياس مطرد عند سيبويه^(٣)، خلافا للمبرد^(٤)، كـ نزال بمعنى انزل، وضراب بمعنى اضرب، وعلى هذا القياس. وإنما ينسب باب (فعال) هذا لما سر^(٥)، وعلى الكسرة على أصل التقاء الساكنين^(٦).

ومجىء اسم الفعل من غير الثلاثي الموصوف بما ذكر سماعى؛ لأن ذلك لم يسمع من العرب إلا قليلا^(٧) حتى وقع الاتفاق منهم على أنه لم يأت منه إلا

(١) القول بأن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب هو قول الأخفش وكثير من النحاة، أنظر: الأشموني ١٩٦/٣، والتصريح ١٩٥/٢، والهمع ٦٤/١. وقال الرضى ١٦٧/٣: "... فاسم الفعل إذن ككاف (ذلك)، وكأنفصل عند من قال إنه حرف، كان لكل واحد منهما محل من الإعراب، لكونهما اسميين، فلما انتقلا إلى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب له، فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب، فلما انتقل إلى معنى الفعالية، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل، لم يبق له محل من الإعراب". هـ. فكان المثارح - رحمه الله - يقول (واستدلال من ذهب إلى أنها ليس لها محل من الإعراب لوقوعها موقع ما لا إعراب له) يقصد الرضى.

(٢) أنظر: شرح الفالي لـ ٥٠/أ.

(٣) قال سيبويه ٢٨٠/٣: "واعلم أن (فعال) جائزة من كل ما كان على بناء (فعل) أو (فعل) أو (فعل) ولا يجوز من (أفعلت) لأنها لم يسمعه من بنات الأربعة". هـ. وبهذا قول الأخفش، أنظر: الارتشاف ٢٢٩/٥.

(٤) ذهب المبرد إلى أن (فعال) في الأمر من الثلاثي مسموع، فلا يقال: قوام، وقعاد، قى: قم واقعد، إذ ليس لأحد أن يتدع صيغة لم تقلها العرب. أنظر: الرضى ١٩٠/٣، وابن القواس ٤٧٣، والارتشاف ٢٢٩/٥، وحاشية الصبان ١٦٠/٣، وعلى هذا فإن بعضهم وهو الأندلسي يزول قول سيبويه بأنه أراد بالاطراد: الكثرة، فكانه قياس لكثرته. أنظر: السابق نفسه، والجاسي ١١٣/٢.

(٥) أنظر: قسم التحقيق، وأنظر: ابن القواس ص ٤٧٣. وقد قل: "وبلاؤه إما لوقوعه موقع الجملة، أو لوقوعه موقع فعل الأمر، أو لتضمنه لام الأمر". هـ.

(٦) قال سيبويه ٢٧٢/٣: "وحزك بالكسر لأن الكسر مما يؤثب به". أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٤٧٣.

(٧) قال سيبويه ٢٨٠/٣: "... ولا يجوز من (أفعلت) لأنها لم يسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع ثينا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك: قرّار، وعرار". أ. هـ. ولقطة ما سمع منه ذهب المبرد إلى أنه لم يأت في الرباعي عدل أصلاً وإنما (قرّار) حكاية صوت الرعد، (وعرار) حكاية أصوات

لفظان: وفَعَال مصدرًا معرفة كـ (فَجَار)، وصفة مثل: يا فِسَاق مبنًى؛ لمشابهتهما له عدلاً وزنة.

ك (قَرَقَار) و(عَرَعَار) ^(١) فجدير أن يوقف [عند] ^(٢) هذا المسموع ولا يتجاوز عنه، لأن ما كان قليلاً لا يصلح أن يكون مقيساً عليه، خلافاً للأخفش ^(٣).

ثم أعلم أن البعض منهم ذهبوا إلى أن مثل (نزال) / فعل أمر لا اسم فعل (٨٣/ب) قالوا: إنها جرث من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة (افعل)، ولا دليل لهم على عدليته، مع أن الأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع ذلك الشيء [أخذاً] ^(٤) من استقراء كلامهم، ونزال بالنسبة إلى أنزل ليس كذلك، قال المصنف: "له وجه، ولكن دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من إدخال الكسر في الأفعال يمنعه" ^(٥).

ولما كان من المبنيات ما يوافق (فعال) في الصيغة وإن لم يكن منها بالحقيقة ذكره معها، ولم يجعل له باباً آخر كما مر في (ما) الاسمية، فقال: وفَعَال الذي ليس من أسماء الأفعال حال كونه مصدرًا، وحال كونه معرفة مثاله كـ (فَجَار)، و(فعال) الذي ليس من تلك الأسماء حال كونه صفة مثاله مثل: يا فِسَاق، وفي إيراده بحرف النداء تلبيه على اختصاص ذلك بنداء المؤنث ^(٦).

وأما قوله: مبنًى فهو خبر مبتدأ وهو (فعال)، وإنما بئنا لمشابهتهما أي: (فعال) مصدرًا معرفة، و(فعال) صفة له، أي: لـ (فعال) الذي بمعنى الأمر عدلاً أي: من جهة وجود العدل في كل منها، أما في (فَجَار) و(فِسَاق) فلأنهما معدولان عن: الفجور أو الفجرة،

الصبيان كما يقال غاق غاق، أنظر: الرضى ١٩١/٣، وابن القوائص ٤٧٤، والارتشاف ٢٢٩٠/٥ والأشعوني ١٦١/٣.

(١) قَرَقَار بمعنى: صوت، وعَرَعَار أي: تلاعبوا بالعرعة وهي لعبة لهم. أنظر: الرضى ١٩٠/٣، ١٩١.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) حيث نقل عنه جواز اطراد (فعلا) من الزباني فقلنا عليها وأجاز: قرطاس، وأخرج، من: قرطاس، وأخرج. أنظر: التسهيل ص ٢١٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣، والرضى ١٩٢/٣، وابن القوائص ٤٧٤، والارتشاف ٢٢٩٠/٥، والأشعوني ١٦١/٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ١١٧/١.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح الرضى ١٩٣/٣.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٧٤٧/٣ - يتصرف -.

(٦) قال الرضى ١٩٥/٣: "... الصفة المؤنثة، ولم يجس في وصفة المنكر، وجميعها تستعمل من دون الموصوف، وهي على ضربين: إما لازمة للنداء سماعاً نحو: يا لكاع، أي: يا لكعاء، ويا فساق، ويا خياك... وإما غير لازمة للنداء وهي على ضربين: ما صار بالغلبة طعماً جليماً... وذلك نحو: حلاق، وجبان، للمنية. وما بقيت على وصفيتها نحو: قطاط أي: قاطعة كافية...". هـ.

شرح كافية ابن الحاجب

وعن: فاسقة، وأما في (فعال) بمعنى الأمر قلته معدول منه للمبالغة، وزنه أى: من جهة الـ وزن فـ

وعلماً للأعيان مؤنثاً كـ قَاطِم، وغَلَاب

كلا منهما على صيغة واحدة^(١).

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون بناء (فجار) لتضمنه (تاء) التانيث، و(فساق) كذلك، كما قيل^(٢)؟

قلت: ذلك في غاية البعد؛ لأن تضمن الشيء (تاء) التانيث لا يوجب بناؤه، كما في الأسماء التي هي مؤنثة ولا (تاء) تانيث فيها كـ (نفس) و(أذن) و(عين).

هذا هو المفهوم من شرح المصنف^(٣).

لكن فيه نظير؛ لأن ما ذكره من الصور من قبل المقدر فيه التاء لا المتضمن^(٤).

وأما قول من قال: إن (فجار) مبني لتضمنه لام التعريف^(٥)، فلا يبعد عن الصواب، لما ثبت في (أمس) حيث كان بناؤه لذلك^(٦).

وأما (فعال) الذي ليس مبنيًا، حال كونه علماً لا صفة كـ (فساق) للأعيان لا للمعاني كـ (فجار) لأنه علم للفجرة أو الفجور.

وإنما احترز بهذين القيدين عنهما^(٧) لأن مراده بيان ما في بذائه اختلاف، وهما ليسا كذلك لأن بناءهما اتفاقي.

(١) أنظر: شرح المصنف ٧٤٨/٣، وابن القواس ص ٤٧٦، والكناش ٢٧٧/١، وذهب المبرد إلى أن فيها ثلاثة أسباب للبناء: التانيث، والعنل، والعلمية، قل: بسببين يُسلب الاسم بعض التمكن، فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس يعد منع الصرف إلا البناء، وهذا رأى ابن كيمس. أنظر: ابن يعيش ٥٣/٤، والرضي ١٩٩/٣.
(٢) أنظر: الرضي ١٩٩/٣ حيث قل: "وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث"، وأنظر: ابن القواس ص ٤٧٦، وكونهما مبنيين لتضمن تاء التانيث هو قول الفارسي والربيعي. أنظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١١٧ ب.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧٤٨/٣ - بتصرف -.

(٤) وبهذا رد العلوي في الأزهار الصافية على المصنف، أنظر: الأزهار الصافية ١٨٣/٢، رسالة دكتوراه تحقيق د / عبد الحميد مصطفى السيد.

(٥) هذا قول صاحب التخصير ٢٤٨/٢، وأنظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١١٧ ب.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٧٤٩/٣.

(٧) قال ابن الحاجب ٧٤٩/٣: "وإنما قال: (علماً) ليخرج باب (فساق) وإنما قل: (لأعيان) ليخرج باب (فجار) لأنه وإن كان علماً فبِهِ للمعاني لا للأعيان" ١. هـ، وأنظر: الجامي ١١٤/٢.

وقوله: مؤنثا بيان للواقع وتنبيه على أنه لم يقع إلا كذلك^(١)، حتى لو قيل: لو يسمى به مذكر لكان معربا.

كـ (قطام) اسم امرأة، من: القطم وهو القطع، وغلاب من الغلبة، ففيه خلاف،

(١) أنظر: شرح المصنف ٣/ ٧٤٩.

مبني في الحجاز ومغرب في بني تميم، إلا ما في آخره راء نحو: حضار.

لأنه مبني في مذهب أهل الحجاز^(١) لمشابهته بـ (نزال) من حيث الوزن والعدل، وإن كان ذلك العدل فيه تقديرية، إذ ليس بـ (قطام) قاطمة، و(غلاب) غالية، عدلا عليهما تحقيقيًا، وإنما احتاجوا إلى إثبات ذلك لتحقيق المشابهة بـ (نزال) ليكون الأحوال على سنن واحد، قال المصنف^(٢): - إنما وجب المصير إليه للعلم بأنهم لا يبنون إلا لمنايع من الإعراب، ولا مانع يمكن سوى ما فُتّر * واختاره النكساري.

ومغرب في مذهب بني تميم لعدم علة البناء فيه^(٣)، وغير منصرف لتحقيق العلتين: العدل والعلم^(٤)، قال في العجدواني^(٥): * لأن غير المنصرف من المعربات، وهو غير منصرف لوجود العلم والعدل *، وفي المقام مع ركابة عبارته بحث يظهر بالتأمل.

إلا ما في [أي]^(٦) إلا (فعال) الذي في آخره (راء) مما يكون علما للأعيان الإنث نحو: حضار وبوار، فإن أكثر بني تميم وافقوا الحجازيين في بناءه^(٧)، وإن كان قليل منهم يعربه، عملاً بالقياس، إذ لا فرق بين ما في آخره راء وبين غيره في موجب البناء، وذلك لأن في البناء على الكسر يتحقق موجب الإمالة المقصودة في كلامهم^(٨)، لأن الإعراب لا يبقى لزومه على الكسر، والإمالة في مثل: [حضار]^(٩) لا يتأتى إلا به^(١٠)، فاختير البناء على الكسر [لتحصيل]^(١١) ما هو المقصود في كلامهم، كذا في الكشف^(١٢).

(١) قال سيبويه ٢٧٨/٣: * وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه * وأنظر: المقضب ٣٧٣/٣، وابن يعيش ٦٤/٤.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٧٤٩/٣.

(٣) أنظر: الكتاب ٢٢٧/٣، والمقضب ٣٧٥/٣.

(٤) أنظر: الرضى ٢٠٠/٣، وابن القوام ص ٧٤٨، والإقليد ص ٩٣٣.

(٥) أنظر: شرح العجدواني ص ٣٧٠.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) قال سيبويه ٢٧٨/٣: * فلما ما كان في آخره (راء) فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز * أ. هـ، وأنظر: المقضب ٣٧٥/٣، وشرح الكتاب للسبكي ١٣٠/١ مطبوع.

(٨) قال السبكي: *... بنو تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها في غير الراء، لأن الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها... فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز *، أنظر: هامش الكتاب ٢٧٨/٣.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) قال في الإقليد ص ٩٣٤: *... ولأن الإمالة مقصودة في كلامهم وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء. لأنه إذا أعرب لم يكسر، وإذا بني كسر، والإمالة في مثله لا تتأتى إلا للكسرة، فاختير البناء لتحصيل ما هو المقصود في كلامهم * أ. هـ.

(١١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق من الإقليد.

قال المصنف في شرحه ^(٢): "وهو ضعيف إذ لم يثبت موجب البناء من قصد حصول موجب الإمالة، وغاية ما يقال: إن تقدير موجب البناء في الجميع ممكن كما هو لغة أهل الحجاز، وتقدير انتفائه ممكن أيضا كما هو قول البعض من بني [تميم] ^(٣) فقصد الفصحاء منهم إثبات التقدير فيما يحصل عنه غرض مقصود وهو الإمالة، ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض، وإنما أعربوه إعراب ما لا ينصرف لتحقيق العلتين المانعيتين من الصرف من التعريف والتأنيث، وقد قيل: [إن] ^(٤) فيه على هذه اللغة: العدل أيضا، لما ثبت من بنائهم (حضر) والباب واحد، وقد تقدم في تعليل هذه اللغة ما يرد ^(٥) ذلك".

* * * * *

-
- (١) هو الكنف عن وجوه القراءات وعليها لأبي محمد مكي بن أبي طالب، أنظر: الكشف ١٧١/١ - يتصرف :-
 (٢) أنظر: شرح المصنف ٧٥٠/٣، ٧٥١.
 (٣) ما بين المعقوفين من شرح المصنف.
 (٤) ما بين المعقوفين من شرح المصنف.
 (٥) في شرح المصنف: (يدفع).

مباحث الأصوات

الأصوات: كل لفظ حكى به صوت، أو صَوَّت به للبهائم، فالأول: كـ: (غاق)،
والثاني: كـ: (نخ).

لما قرع من بيان النوع الرابع من المبتى شرع في بيان النوع الخامس منه فقال:
الأصوات^(١).

اعلم أن المراد من الأصوات هنا ليس مطلق الأصوات، بل ما يكون من الألفاظ أسماء
يكون في الأصل أصواتاً ساذجة، لا كلمات دالة على معان، ولذلك^(٢) قال المصنف في
تعريفها كل لفظ^(٣) احترازاً عما لا يكون لفظاً من الأصوات، حكى به، أي: بذلك اللفظ،
صوت^(٤)، أو صَوَّت به، أي: بذلك اللفظ للبهائم، فالأول / أي: الذي حكى به صوت كـ
(غاق) فإنه حكاية عن صوت الغراب، والثاني: أي الذي صَوَّت به البهائم كـ نخ - بالتشديد
والتخفيف - فإنه لإناخة البعير^(٥).

وإنما بنيت الأصوات^(٦) لعدم موجب الإعراب قبيها وهو التركيب الذي يقصد فيه
بأجزاء المركب اللفظ والمعنى، لأن الثاني منتف ههنا، وذلك لأن أصل وضعها لأن ينطق
بها مقردة، ألا ترى^(٧) أنك إذا قلت (غاق) حاكياً لصوت الغراب، أو (نخ) عند إناخة البعير
لم يحتج إلى ما يتركب معه بالمعنى الذي وضع له، لأن وضع الأول على الحكاية لا غير،
ووضع الثاني لإسماع هذا لا غير.

(١) أنظر: علة تسمية هذا النوع أصوات في: شرح الرضى ٢٠٣/٣.

(٢) في الأصل: (وكذلك) وهو تصحيف.

(٣) قال الجاسي ١١٧/٢: "وإنما قال: (لفظ) ولم يقل: (اسم) لعدم الوضع فيها" هـ.

(٤) المحكى صوته قميان: حيوان، وغيره، فالأول كـ (غاق) لحكاية صوت الغراب، و(ثبيب) لحكاية
صوت متفائر الإبل عند الشرب، والثاني: نحو (طابق) حكاية لصوت الضرب، و(طوق) حكاية لصوت
وقع الحجارة بعضها على بعض. أنظر: الرضى ٢٠٢/٣، والتصريح ٢٠٢/٢.

(٥) زاد الرضى قسماً ثالثاً فقال ٢٠٢/٣: "أصوات صادرة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعا بل دالة
طبعاً على معان في أنفسهم كـ (أف) و(تف) فإن المتكررة لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ
(أف) ومن يبرز على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بلفظ (تف) وكذلك (اد) للمتوجع أو المتعب،
فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لأحتياجهم إليها، نسقوها نسق
كلامهم وحركوها بتحريكه، وجعلوها لغات مختلفة" اهـ. وأنظر: ابن القواس ص ٤٨٧.

(٦) أنظر: علة بناء الأصوات في: شرح المصنف، ٧٥٢/٣، والرضى ٢٠٤/٣، وابن القواس ص ٤٨٥،
والإقليد ص ٩٥٥، والأشموني ٢١١/٣، والتصريح ٢٠٢/٢.

(٧) في الأصل: (يرى) وهو تصحيف.

فإن وقع شيء مركب ^(١) من هذا الباب ^(٢) فلأنما يقصد به اللفظ فقط كقولك: نخ صوت للبعير، وغاق حكاية صوت الغراب، وتقول: قلت غاق، وقلت نخ، وتقول: يحكى صوت الغراب بغاق، ويناخ البعير بنخ، فالمعروف حينئذ أن يحكى على ما هو عليه في أصل وضعه ^(٣)، فلا يُعتبر تركيبه في الإعراب، كما لا يُعتبر تركيب (قد) و(ضرب) ونحو فيه، وإن قصد به اللفظ، بخلاف الحروف المعجمة، فإنها إنما وضعت للمعاني كوضع: رجل، وفرس، فلا يرد ما قيل: إن (أ) و(ب) إلى آخرها، غير معربة، فإذا ركبوا أربوا، فلم لا يكون هذا كذلك؟

وتفصيله: أن (أ) (ب) موضوع اسما لمسمى كوضع: رجل، وفرس، والمقصود بوضعه استعماله مركبا، فإذا استعمل غير مركب وجب بناؤه، كما لو استعملت: (رجلا) و(فرسا) غير مركب وعدته تعديداً، بخلاف ما نحن فيه، فإنه إذا استعمل مركبا لم يقصد به إلى مدلول له هو اسمه، وإنما القصد إلى ما ذكر من حكاية الأصوات، أو التصويت للبهيمة ^(٤).

وفيه بحث آخر لم نذكره هربا عن التطويل ^(٥).

- (١) في الأصل: (ثنييا مركبا) وهو لحن.
- (٢) قال الرضى ٢٠٥/٣: "وإذا وقعت مركبة جاز أن تُعرب اعتباراً بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر كـ (أهملك) مثل: (أفـ لُكنا) - الأحقاف (١٧) -، وإذا قصدت ألفاظها لا معانيها، قل جهم ابن العباس: تَرَدُّ يَحْيِيْلُ وعَاج وإِنما... من العَاج والحَيْلُ جُنْ جُنُونُهَا". اهـ.
- (٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٥٠٦/١: "إذا وقعت هذه الأسماء في التركيب حكيت على ما كانت عليه، ويكون لها حينئذ موضع من الإعراب، كقولك: غاق حكاية صوت الغراب، وكذلك ما أشبهه". اهـ. وانظر: شرح الأصبهاني ص ٦٠٠.
- (٤) انظر: شرح المصنف ٧٥٢/٣، ٧٥٣، وقد نقل عنه الشارح - رحمه الله - دون أن يشير إليه، وانظر: كشف الوافية في شرح الكافية، حاشية للعلامة محمد بن عمر الحلبي من علماء القرن التاسع على الوافية في شرح الكافية ل ١٣٥/ب، مخطوط بمكتبة الأزهر يرقم ٧٦١٥/٩٧٣، والأصبهاني ص ٦٠٠.
- (٥) انظر هذا البحث في شرح المصنف ٧٥٤/٣ وفيه رده على من جعل (نخ) وبابه مما يصوت به للبهائم من أسماء الأفعال، وانظره أيضا في: الأصبهاني ص ٦٠١.

مباحث المركبات

المركبات: كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، فإن تضمن الثاني حرفاً بنياً والنوع السادس منها: المركبات، اعلم أن المراد من المركبات ههنا ليس إلا ما حصل بناؤه بسبب التركيب، فهو كل اسم ^(١) بعد التركيب مركب في الأصل من كلمتين مستقلتين. هذا وإن كان فصلاً لمقررات الأسماء، ولمثل: الرجل، والضارب، لكن يشمل أعم من المقصود.

فقوله: ليس بينهما نسبة ^(٢) أي: لا في الأصل ولا في العارض، سواء كانت إسنادية أو إضافية، يخرج نحو ^(٣): تأبط شراً، وغلّام زيد، فإن الأول محكى على أصله قبل التسمية [به] ^(٤) وليس بناؤه بالتركيب، والثاني معرب بجزئيه، وكلامنا في المركب الذي يكون كلا جزئيه أو أحدهما مبنياً بسبب التركيب، كما عرفت.

وبما ذكرنا يندفع ما يقال: إن المركب الإضافي إذا جعل علماً لم يبق بين جزئيه ملاحظة النسبة، فيصدق عليه التعريف، لأن بين جزئيه نسبة في الأصل ^(٥).

قال في المتوسط ^(٦): - إنما قال: (من كلمتين) ولم يقل: (من اسمين) ليدخل فيه مثل سيبويه، والظاهر: أن مراده: أن (ويه) في (سيبويه) ليس باسم، فهو زعم فاسد؛ لأن الأصوات من قبيل الأسماء، وهو منها، غاية ما في الباب أنه اشتهر إطلاق الأصوات عليها في الاصطلاح مع أنه لم يذكره أحد في باب الحروف.

ثم لا يخلو ذلك المركب من أن يكون الجزء الثاني منه صوتاً أولاً، فإن كان الأول فالجزء الثاني مبنى على الكسر ويفتح الأول نحو: عسويه، وسيبويه، أما كسر الثاني فلتشبيهه بنحو: (غاق) لكونه صوتاً أيضاً، وأما الفتح الأول فظاهر الوجه

(١) أورد الرضى اعتراضاً على هذا فقل ٢١٥/٣: * لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة إلى قوله: (كل)، وإنما يطلب فيه بيان ماهية التسمية، ولم يكن قوله: (اسم) أيضاً محتاجاً إليه... لأنه في قسم الأسماء، ولعله ذكره لبيان الوحدة... * اهـ.

(٢) قال ابن القواس ص ٤٨٩: * يرد عليه نحو: الرجل، والضارب، وزيد - باثنتين - فإن كلا منهما مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة * اهـ.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧٥٦/٣، والرضى ٢١٥/٣، والكنائز ٢٧٩/١.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٧٥٦/٣.

(٥) قال الأصبهاني ص ٦٠٢: "... ولا يرد النقض بمثل: (امرئ القيس) علماً، فإنه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة؛ لأن بينهما نسبة في الأصل؛ لكونه مركباً من المضاف والمضاف إليه، وإن لم يكن بينهما نسبة الآن لكونه علماً * اهـ.

(٦) أنظر: الشرح المتوسط ص ٣٢٣.

وإن كان الثلثي فإن تضمن الجزء الثلثي من ذلك المركب حرفاً من حروف العطف
بنياً أي

ك: خمسة عشر، وحادي عشر، وأخواتها.

الجزآن معا ك: خمسة عشر أما بناء الأول ^(١) فلتنزله منزلة الجزء الأول من الاسم المفرد
فيكون آخره بمنزلة وسط الكلمة، وأما كونه على الفتح فلكون الثاني منه بمنزلة تاء التانيث
من حيث إنه زائد مضموم الآخر، أو ليزول بعض الثقل الحاصل من التركيب.

وأما بناء الثاني فلتضمنه الحرف؛ إذ الأصل في المثال المذكور: خمسة وعشرة، فلما
قُصِدَ امتزاج الاسمين ^(٢) وتركيبهما حذف الواو المؤننة بالانفصال والتاء للتخفيف، وأما
كونه على الفتح فللخفة.

وقوله: حادي عشر بفتح الياء على القياس مع جواز الإسكان وأخواتها أي: أخوات
(حادي عشر) ^(٣) من: ثاني عشر وثالث عشر إلى: تاسع عشر، مثال لهذا القسم أيضاً،
وأورده ليعلم أن القيليين - أعني ما يكون المراد منه الواحد من المتعدد - مشتركان في
الحكم المذكور، إجراء للثاني سجرى أصله، على ما ذكره بعض المحققين من أن أصله:
حادي أحد عشر؛ لأن المراد منه: واحد من أحد عشر، لا من عشر، فحذف (أحد)
للتخفيف فبقي (عشر) متضمناً لواو العطف باعتبار هذا الأصل.

قال في المتوسط ^(٤): "وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظراً ^(٥)؛ لأن
[الجزء] ^(٦) الثاني فيه لا يتضمن الحرف؛ لأنه لا يراد به: حادي وعشر ^(٧)، وجوابه: أنا لا
نسلم أنه لا يتضمن الحرف، إذا لم يرد به حادي وعشر؛ لأن معناه: حادي وعاشر/ كما أن
معنى: أحد عشر: أحد وعشر؛ لأنه مركب من المفردين من المتعدد، أحدهما: الحادي،
والثاني: العاشر، فكما يقال: أحد عشر، كان ينبغي أن يقال: حادي عاشر، إلا أنه بعد حذف
الواو غير لفظ (العاشر) إلى لفظ (العشر) [للتخفيف] ^(٨)."

(١) أنظر: علة بناء نحو: (خمسة عشر) في: المفصل ص ٢١٣، وابن يعيش ١١٢/٤، وشرح
المصنف ٧٥٦/٣ والرضي ٢٢٠/٣، وابن القواس ص ٤٨٩، والفاخر ص ١٦٠، والجامي ١٢٠/٢.

(٢) قال الرضي ٢٢٠/٣: "وإنما مزج هذا العطف بالمعطوف عليه دون مثل قولك: لا أب وأبناء لأن
الاسمين معاً فينا عدد واحد ك: (عشرة) وك (مائة) بخلاف نحو: لا أب وأبناء. اهـ.

(٣) قال الجامي ١٢٠/٢: "وأخواتها أي أخوات حادي عشر من ثلثي عشر إلى تاسع عشر، أو أخوات كل
من (خمسة عشر) و(حادي عشر) أيضاً، ولما أورد مثاليين ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب، سواء
كان أحد جزئي العدد الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة منه. اهـ.

(٤) أنظر: الشرح المتوسط ص ٣٢٤.

(٥) في الأصل: (نظراً) وهو خطأ.

(٦) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٣٢٤.

(٧) في الأصل: (وعاشر) وما أثبتته من الشرح المتوسط.

(٨) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٣٢٤.

ورَدَّ هذا الجواب صاحب العجذواني بقوله^(١): "قلت: قوله: [أو هو]^(٢) مراد جوابه؛ لأن معناه: حادى وعاشر، منظور فيه، إذ لو كان كذلك لكان هذا [الواحد]^(٣) الذى يقال [له]^(٤) بالفارسية: (يازدهم) موصوفا بهاتين الصفتين، ولكان ترجمة (حادى عشر): (يك زدهم)؛ لأن (الحاد) قلب (واحد) ومعناه بالفارسية (يك)، كما أن ترجمة (أحد عشر): (يك وده) فظاهر أنه ليس كذلك، وأجاب بقوله: ولعل (عشرا) على حقيقته، ويكون التقدير: حادى وعشر، على أن يكون الواو متمحضة للمعنى ليكون المعنى (يك ياده) وهو معنى قولهم: (يا زدهم)، وأورد على نفسه سؤالا بقوله: فإن قلت: (أحد عشر) بهذا التاويل يصلح لذلك المعنى فهلا قيل له؟ وأجاب بقوله: "قلت: نفعا لالتباس، أو لأن لفظ (الحادى) كأنه جعل علما لهذا المجاز، وهو تخليص الواو للمعنى من بين سائر المركبات. إلى هنا لفظه^(٥)." قلت: من تأمل فيما أمضيت من التحقيق وفتش فى محصول جواب العجذواني لم يجد ضعفه مخيفا عنده.

ثم يتبعى لك أن تعلم أن حرف التعريف والإضافة^(٦) لا يَحُلِّلُ بالبناء^(٧)، تقول: الأحد عشر، والحادى عشر، إلى: التسعة عشر، والتاسع عشر، وهذه أحد عشر، وتسعة عشر، كما تقول: كل ذلك من غيرهما، لبقاء علته معهما، خلافا للأعش^(٨) فى الثانى. إلا اثني عشر^(٩) هذا استثناء من قوله (بنيا)، يعنى: الأصل فيما تضمن الثانى حرفا أن

(١) أنظر: شرح العجذواني ص ٣٧٤.

(٢) زيادة من شرح العجذواني.

(٣) زيادة من شرح العجذواني.

(٤) زيادة من شرح العجذواني.

(٥) أى لفظ صاحب العجذواني.

(٦) فى الأصل: (والإضافة).

(٧) وهذا مذهب سيبويه، قال الرضى ٣/٣٧٨: "وإذا أضفت العند المركب نحو: أحد عشر وخمسة عشر زيد، فعند سيبويه الإسناد يقيان على بنائهما لقاء موجه أى: التركيب، والإضافة عنده لا تخل بالبناء، كما لا يخل به الألف واللام بالاتفاق نحو: الأحد عشر، وإن كانت الإضافة وقلام من خواص الأسماء" أهر وأنظر: ابن يعيش ١١٤/٤.

(٨) حيث أجاز إعراب المضاف وقاس عليه، أنظر: المقتضب ٤/٣٠، والمفصل ص ٢١٣، وشرح التسهيل ٢/٤٠٢، والرضى ٣/٣٧٨، والتصريح ٢/٢٧٥، والأسموعى ٤/٧١، واختاره ابن عصفور وبدا به أنظر: الارتشاف ٢/٢٦٠، والتصريح ٢/٢٧٥، والأسموعى ٤/٧١.

(٩) الجمهور من النحاة على أن (اثني عشر) معرب المصدر لظهور الاختلاف فيه كما فى (الزبدان) و(المسلمان)، وقال ابن درستويه: هو مبنى كسائر أخواته من المصدر؛ لكونه محتاجا إلى الجزء الثانى مثلهما، وقال: كل واحد من لفظي: اثنا عشر، وثاني عشر، صيغة مستلفة، أنظر: الرضى ٣/٢٢٢ وما بعدها، وأنظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١١٨/ب وفيه أن هذا مذهب ابن درستويه وابن كيمان.

والأعرب الثاني كـ: بعلبك وبني الأول، في الأصح

يكون جزءه مبنيين و(اثنى عشر) ليس على ذلك المألوف، فإن الجزء الأول منه معرب، مع ما يوجب البناء وهو التركيب، وذلك لكونه متبها بالمضاف من حيث سقوط النون منه إذ أصله: اثنين وعشر، فلما حذف منه الواو المؤننة بالانفصال لأجل التركيب، وجب حذف النون أيضاً؛ لأنها تدل على الانفصال أيضاً، أو هرباً عن كراهة إبقاء النون التي تؤذن بالانفصال، مع حذف الواو التي تؤذن بالاتصال في الجملة، فأشبهه المضاف لأن حذف النون حكم من أحكام الإضافة فأعطى له حكم المضاف وهو الإعراب، وإنما لم يكن مضافاً حقيقة لأن تضمن (عشر) لحرف العطف يمنع صحة الإضافة إليه^(١).

فإن قلت: كما أن حذف النون حكم من أحكام الإضافة، كذلك حذف التنوين حكم من أحكامها، فكما يشبه المضاف (اثنان) يحذف النون، كذلك يشبهه (خمسة) يحذف التنوين، فلم أعرب الأول دون الثاني؟

قلت: الأصل في ذلك الحذف أن يكون لأجل التركيب، والتنوين إنما حذف ههنا للبناء لا للتركيب بخلاف النون فإنه إنما حذف للتركيب لا للبناء، وذلك لأن^(٢) تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء، بخلاف النون.

وإلا أي: وإن لم يتضمن الجزء الثاني من المركب حرفاً أعرب الجزء الثاني منه - إن لم يكن قبل التركيب مبنيًا - لانتفاء علة البناء وهي تضمنه الحرف بإعراب المفرد ومنعه من الصرف، وذلك لأنهما لفظان مزجا وجعلا اسماً واحداً دالاً على معنى واحد، ولم يكن له حكم قيل النقل إلى العلمية حتى أبقى عليه كما أبقى في نحو: عبد الله، فألحق بالمفردات إذ مدلوله مفرد، كما [أن]^(٣) مدلول المفردات كذلك، وجعل غير منصرف للتركيب والعلمية، مثاله كـ: بعلبك اسم بلدة، وبني الجزء الأول لكونه بمنزلة الجزء الأول من الاسم المفرد^(٤)، ويكون بناؤه على الفتح إن كان آخره حرفاً صحيحاً كما في مثل المتن، وإلا على السكون كـ (معدى كرب) لاستئصالهم أصل الحركة على الياء في مثل ذلك^(٥).
وإنما قال: في الأصح لأن فيه مذهبيين آخرين غير هذا^(٦).

(١) انظر: شرح المصنف ٧٥٧/٣، والرضي ٢٢٣/٣، وابن القواس ص ٨٩.

(٢) في الأصل: (لا).

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر: شرح المصنف ٧٥٨/٣، والإيضاح ٥٢٢/١، وابن القواس ص ٤٩٢، والجامي ١٢١/٢.

(٥) انظر: ابن يعيش ١٢٤/٤.

(٦) انظر: ابن يعيش ١٢٤/٤، وشرح المصنف ٧٥٨/٣، والأمل ٣٨/٣، والرضي ٢١٦/٣.

وإن القواس ص ٤٩٢.

شرح كافية ابن الحاجب

الأول: إعراب الجزئين معاً مع منع الصرف في الثاني، فيكون الأول في الصورة كالمضاف إلى الثاني فأعرب على حسب العوامل، والثاني على حسب المضاف إليه، وامتناعه من الصرف على أنه جعل اسم لمؤنث، وذلك^(١) لتشبيههم إياه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً من جهة أنهما اسمان ذكر أحدهما عقيب الآخر، وليس فيه حكم الإضافة معني كما في (غلام زيد) فإن (زيداً) غير (الغلام) في الإضافة؛ لأن فيه معنى اللام بخلاف (بعليكَ) فإن (بك) ليس اسماً لشيء أضيف إليه (بعل) بل هما بمنزلة اسم واحد.

والثاني: إعراب الجزئين معاً أيضاً لكن مع صرف الثاني فيه على أنه جعل اسم مذكر، فيفرق الأول من الثاني بوجود التثوين فيه دون الأول^(٢). وإنما كان ما اختاره أصح لقوة اعتبار التشبه المعنوي بالنسبة إلى اعتبار التشبه اللفظي.

قال بعضهم: ^(٣) وفي بعض الشروح قوله: (في الأصح) عائد إلى إعراب الثاني وبناء الأول / جميعاً وليس به، فإن في الثاني ليس إلا الإعراب، فلا تعلق للأصح له. قلت: العجب منه أنه كيف لا يطلع على تصريح بعضهم ببناء الثاني أيضاً يجعل التقدير: بعليكَ، ليكون الثاني متضمناً لمعنى اللام.

(١) أنظر هذا التعليل في: الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٢/١، وقد ضعفه ابن الحاجب بقوله: "... وهو ضعيف من وجهين: أحدهما: أن ما ذكرناه تشبيه لفظي وما ذكر في تلك اللغة تشبيه معنوي واعتبار المعنى أقوى، والآخر: أنهم بقوه ساكنوا في حال النصب فقالوا: رأيت مغد يكرِب ولو كان جارياً مجزئ المضاف على التحقيق لوجب أن تنصب كما تنصب المضاف إذا كان مثله في قولك: رأيت قاضي مصر وشبيهه، ولما وجب التثمين دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة * اهـ.

(٢) فتقول على الوجه الأول: هذا بعليكَ، وتقول على الثاني: هذا بعليكَ.

(٣) المراد به العجواني أنظر: شرح العجواني ص ٣٧.

مباحث الكنايات

الكنايات، كم وكذا للعدد.

والنوع السابع منها: الكنايات والمراد من الكنايات ههنا الكنايات المبينة، وإلا فـ (فلان) و(فلانة) ^(١) للأناسي، و(الفلان) و(الفلانة) للبهائم وبابه، من الكنايات وليست بمبينة ^(٢).

واعلم أن المصنف لما رأى ضبط الكنايات متعسراً في تعريف واحد، إذ لو عرفها بما ذكره في الشرح ^(٣) من أنها ألفاظ مبهمة يُعبر بها عما وقع في كلام متكلم ^(٤) مفسراً، إما لإبهامه على المخاطب، وإما لنسيائه، لزم خروج (كم) من بابها وهي أم الكنايات والمبتدأ بها في بابها.

ولو عرف بما ذكره غيره من أنها: وقوع لفظ عوضاً من لفظ أو من اللفظ، لأدى ذلك إلى أن يكون أكثر الكلمات كنايات، وإلى أن يكون نحو: أين، وكيف، ومن، منها ^(٥). لم يلتفت إلى ضبطها وأخذ في تعدادها.

قال بعض الشارحين ^(٦): "لو قال في تعريفها هي ألفاظ مبهمة وضعت لأن يُعبر بها عن عدد مقرر وحديث كذلك، لكان أولى وأحرى؛ لدخول ما هو المراد منها، وخروج ما ليس منه؛ لأن الكنايات التي نحن فيها هي: كم، وكذا، وكيف، وثبت، فالأولان للعدد، والآخران للحديث، وفلان، وفلانة، لا يُعبر بهما لا عن العدد ولا عن الحديث، وكذلك: أين، وكيف، ومتى، لا يُعبر بهما عنهما، وكذا خرج الأسماء التي يُعبر بها عن العدد كما لو عبر بـ: نصف العشرة عن الخمسة؛ لأنه وإن صح التعبير به عنها لكنه لم يوضع لذلك".
قول هذا وإن كان مخلصاً عما تكلفوا في توجيه ما خرج وما دخل، لكن لا يقطع الاضطراب بالكلية عن قلب الذكي.

وإذا تقرر هذا فاعلم أن كم سواء كانت للاستفهام أو الخبر وكذا وضعتا للعدد أي: ليكونا كناية عن العدد المجهول عند المخاطب، المعلوم عند المتكلم غالباً، أو عن العدد المبهم عند المتكلم، معلوماً في ظنه عند المخاطب والمعدود مجهول عند

(١) في الأصل: (وفلانة) وهو خطأ.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٧٦١/٣، والأصبهاني ص ٦٠٧.

(٣) أنظر: السابق نفسه.

(٤) كلمة: (متكلم) ليست في شرح المصنف.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٧٦١/٣.

(٦) هو الغجواني أنظر: شرح الغجواني ص ٣٧٧.

المخاطب فيهما.

وكيت وذيت للحديث، وكم الاستفهامية لميزها منصوب مفرد

وإنما بُني (كم) الاستفهامية لتضمنها معنى الحرف^(١)، وأما بناؤها خبرية فإما لكونها مثل الاستفهامية في الصورة والمعنى، أو لكونها موضوعاً وضع الحروف^(٢)، أو لتضمنها معنى إنشاء التذكير الذي يكون بالحرف غالباً فأشبهت ما تضمن معنى الحرف^(٣).

وأما بناء (كذا) ^(٤) فإما لأن أصلها (ذا) وأدخلت عليه كاف التشبيه^(٥) - وهو من أسماء الإشارة المبنية - ثم استعمل على أصله، وإما لكونها كناية عن المبني في نحو: خمسة عشر، فأجرى مجراه، وذلك لكونه المتوسط، فيجوز في مميزها ثلاثة أوجه.

وكذلك كيتٌ وذيتٌ - بالحركات الثلاث قبيها - وضعتا للحديث، أي: ليكونا كنايةً عن الحديث والقصة، وهما لا يستعملان إلا مكررين متوسطاً بينهما حرف العطف تقول: قال فلان كيت وكيت، كما تقول: كان من الأمر ذيت وذيت^(٦).

وإنما بنيا ^(٧) لوقوعهما موقع الجملة وهي من حيث هي لا تستحق الإعراب فأجرى مجراها، وإنما كان بناؤها على الحركة للزوم التقاء الساكنين على تقدير خلافها.

ثم وجه جواز الحركات، أما في الضم فللتشبيه بـ (قبل)، وأما في الفتح فللخفة، وأما في الكسر فليكون على أصل تحريك الساكن، كذا في التكملي.

قوله: وكم الاستفهامية شروع في المميز، وقد مر بيان ما تدل عليه، وأما مميزها فهو منصوب مفرد لأن^(٨) (كم) الاستفهامية عبارة عن مطلق العدد، إذ المستفهم لا يتحقق عنده كثرة العدد ولا قلته، بل المستفهم عنه يحتمل الأمرين، فحملت على المرتبة الوسطى التي [هي]^(٩) كثيرة بالنسبة إلى ما فوقها، حتى لا يلزم التحكم بالتعيين لأحد الطرفين.

(١) وهو همزة الاستفهام. أنظر: الصفة الصفية ٢/٢٨١، والإقيد ص ١٠٠٦.

(٢) في الأصل: (الحرف) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: علة بناء (كم) الاستفهامية والخبرية في: ابن يعيش ٤/١٢٥، وشرح المصنف ٣/٧٦٢، والإيضاح في شرح المفضل ١/٥٢٣، والتسهيل ص ١٢٥، والرضى ٣/٢٣٤، وابن القواس ص ٤٩٦.

(٤) أنظر: علة بنائها في: شرح المصنف ٣/٧٦٢، والإيضاح ١/٥٢٤، والرضى ٣/٢٣٥، وابن القواس ص ٤٩٧.

(٥) الكاف ليست على بابها من التشبيه لأنه لا معنى للتشبيه فهنا، إنما المعنى: لى عليه عدد ما، فلم يكن هنا تشبيه، وإنما الكاف زائدة زيادة لازمة. أنظر: ابن يعيش ٤/١٢٦، وأنظر: حاشية الصبان ٤/٨٦.

(٦) أنظر: الرضى ٣/٢٣٨، وابن القواس ص ٤٨٩.

(٧) أنظر: علة بناء (كيت وذيت) في: شرح المصنف ٣/٧٦٢، والرضى ٣/٢٣٧، والجاسي ٢/١٢٣.

(٨) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/٥٢٤: "إنما كان مميز الاستفهامية منصوباً مفرداً لأنه لمطلق العدد من غير نظر، فجعل له تمييز مطابق للعدد المتوسط وهو (أحد عشر) ولم يجعل له القلة ولا الكثرة كميز الثلاثة والمائة فيكون تحكما". اهـ. وأنظر: شرح المصنف ٣/٧٦٣، والرضى ٣/٢٣٩، وحاشية الصبان ٧٩/٤.

(٩) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

والخبرية مجرور مفرد مجموع.

وقد جاء الجر في المميز إذا كانت (كم) مجرورة، كما في مسألة الكتاب^(١)؛ على كم جذع بينك مبني؟ أي: مائة جذع أو ألف جذع، قصداً للتطبيق بين (كم) وبين مميزها.

ثم ذلك بإضافة (كم) إليه عند الزجاج^(٢)، وحمله الخليل وسيبويه على تقدير (من) وإبقاء عملها^(٣)، وقولهما أولى؛ لأنها قد كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده، ولو خُضت بها مرة ما بعدها ونصبت أخرى، لزم تفضيل الفرع على الأصل، وأما نحو قولهم: كم لك غلماناً؟ فالمميز فيه محذوف والتصاب (غلماناً) على الحال، أي: كم شخصاً أو نفساً لك حال كونهما غلماناً، فالمطابقة بين الحال وذی الحال حاصلة في الجمعية نظراً إلى وجود معنى الكثرة^(٤).

وكم الخبرية مميزها مجرور فجره عند الفراء بتقدير (من)^(٥) قال: يجوز عمل الجار ههنا وإن كانت مقدرة لكثرة دخول (من) على مميز الخبرية، والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه^(٦).

وعند غيره بإضافة (كم) إليه^(٧)؛ لأن الخبرية للكثرة، فحملت على العدد الكثير. وفيه وجه آخر وهو أن يقال: انتصاب المميز في الاستفهامية وانجراره بالخبرية لأجل الفرق بينهما، ثم الجر بالخبرية أولى؛ لما أنها نقيضة (رُب) ^(٨) فحملت عليها جريا على

(١) قال سيبويه ١٦٠/٢: "وسألكه عن قوله: على كم جذع بينك مبني؟ فقال: القياس التصيب وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا قائم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان وصارت (على) عوضاً منها".

(٢) أنظر قول الزجاج في: التسهيل ص ١٢٤، وشرح التسهيل ٤٢١/٢، والرضي ٢٣٩/٣، والارتشاف ٧٧٩/٢، والمغني ٢٠٩/١، والتصريح ٢٧٩/٢، والمساعد ١٠٩/٢، والهمع ٢٧٥/٢.

(٣) أنظر: الكتاب ١٦٠/٢، وأنظر: شرح الكافية الشافية ١٧٠٤/٤، والرضي ٢٣٩/٣.

(٤) هذا قول البصريين حيث ينعنون كون تمييزها جمعاً، وتذهب الكوفيون إلى جواز كونه جمعاً مطلقاً، وأجازوه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافاً من الغلمان تريد: كم عندك من هذه الأصناف. أنظر: الكتاب ١٥٩/٢، والرضي ٢٣٩/٣، وابن القواس ص ٥٠٢، والارتشاف ١٧٧٩/٢، والمغني ٢٠٨/١، والأشموني ومعه حاشية الصبان ٧٩/٤، والهمع ٢٧٤/٢.

(٥) أنظر قول الفراء في: التسهيل ص ١٢٤، وشرح التسهيل ٤٢٠/٢، والرضي ٢٤٠/٣، والارتشاف ٧٨١/٢، وشفاء العليل ٥٨٠/٢، والأشموني ٨١/٤، والتصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٢٧٦/٢.

(٦) أنظر: الرضي ٢٤٠/٣، وحاشية الصبان ٨١/٤.

(٧) وهو قول البصريين أنظر: الهمع ٢٧٦/٢.

(٨) يريد أنها للتكثير فهي نقيضة (رب) في إفادة الكثرة إذ كانت (رب) للتقليل. أنظر: الصفوة الصفية ٢٧٩/٢.

وتبديهم في حمل الشيء على ما يقابله.

وتدخل (من) فيهما.

ثم مميّز الخبرية بعد كونه مجروراً مفرداً ومجموعاً^(١).

أما كونه مفرداً فلما مرّ من أنها بمنزلة العدد الصريح الكثير، ومميّز ذلك العدد مفرد.

وأما كونه جمعا فلأن العدد الكثير فيه ما يُنبئ عن كميته صريحا، ولما كان/ هذا ليس مثله في التصريح جعل جمعه كأنه نائب عن معنى التصريح في مثله^(٢).

اعلم أنه قد يقع الفصل بين (كم) ومميزها، إما بظرف نحو: كم في الدار رجلا، أو بجملة كما في قوله:

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ :: إِذَا لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتِصِلُ^(٣)

فيجب نصب المميز عند من يقول: انجراره بالإضافة^(٤)؛ لئلا يلزم الإضافة مع وجود الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فحملت على (كم) الاستفهامية.

وأما عند غيره فيجوز جره أيضاً؛ لأن انجراره عنده بـ (من) المقدرة لا بالإضافة، فلا فساد لو وجد مع الفصل^(٥).

ثم إن كان فعل الجملة الفاصلة مما تعين له المفعول كما في المثال، فالأمر على ما عرفت، وإلا فيجب دخول (من) على المميز لئلا يلتبس بالمفعول نحو قوله تعالى: {كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ} ^(٦) و: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ} ^(٧).

(١) والإفراد أكثر في الاستعمال وأبلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد، فز كم رجل، على معنى: كم جماعة من الرجال. انظر: أوضح المسالك ٢٧٠/٤، والتصريح ٢٨٠/٢.

(٢) انظر: شرح المصنف ٧٦٣/٣، والرضي ٢٤٢/٣، وابن القواص ص ٥٠٣.

(٣) من البسيط للقطامي في: الكتاب ١٦٥/٢، واللمع ص ٢٠٧، وتوجيه اللمع ص ٣٩٩، وابن يعيش ١٣١/٤، والخزانة ٤٧٧/٦، وغير منسوب في: المختضب ٦٠/٣، والإنصاف ٣٠٥/١، والتبيين ص ٤٣٠.

(٤) العدم: الفقر، والإقتار: الافتقار، والشاهد قوله: (كم نالني منهم فضلاً) فصل بين (كم) ومميزها فنصبه. (٥) وهو مذهب البصريين حيث أوجبوا النصب إذا فصل بين كم ومميزها. يقول سيبويه ١٦٤/٢: * إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أولم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم مؤن؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة. * انظر: الإنصاف ٣٠٣/١، واللباب للمعبري ٣١٨/١، وانتلاف الصورة ص ٤٢، والهمع ٢٧٧/٢.

(٥) وهو مذهب الكوفيين حيث جوزوا الفصل بين (كم) والخبرية وتميزها بالطرف والجار والمجرور، مع بقاء الجر في التمييز. انظر: الإنصاف ٣٠٣/١، والتبيين للمعبري ٤٢٩، وانتلاف النصرة ٤١، والهمع ٢٧٧/٢، وانظر: ابن يعيش ١٣٠/٤، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٩٣٩/٣، والرضي ٢٤٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٧٠/٨، وشرح التنزيل ٤٢١/٢، وتوضيح المقاصد ٣٢٨/٤، وشرح الجمل لابن هشام ٢١٦.

(٦) سورة النخان من الآية (٢٥).

(٧) سورة القصص من الآية (٥٨).

ولهما صدر الكلام، وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوباً معمولاً على حسبه.

وتدخل (من) على سبيل الجواز فيهما، أي: في مميز (كم) الاستفهامية والخبرية^(١)، فلا حاجة إلى ما يقال: إنه على تقدير حذف المضاف نحو: كم من رجل ضربت، و: {وكم من قرية أهلكناها} ^(٢) لمناسبة (من) المميز؛ لأن كل واحد منهما للبيان، أو لأنها قد تكون للاستغراق فيناسب تكثير الخبر، ولهذا الاعتبار كثر دخولها في مميز الخبرية، فلما دخلت فيها للمناسبة دخلت في أختها أيضاً لها.

ولهما أي: (كم) الاستفهامية والخبرية صدر الكلام^(٣)، أما في الاستفهامية فلكونها متضمنة لإنشاء الاستفهام، وأما في الخبرية فلكونها متضمنة أيضاً لمعنى الإنشاء في التأكيد، لما أنها نقيضة (رُبَّ) لكونها لإنشاء التقليل، ولـ (رُبَّ) صدر الكلام فكذا لنقيضها^(٤).

وكلاهما أي: (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية يقع كل واحد منهما مرفوعاً على أن يكون ارتفاعه على الابتدائية والخبر، لا على الفاعلية؛ لوجوب تأخير الفاعل، واقتضائهما صدر الكلام، ومنصوباً على المفعولية، ومجروراً^(٥) كذلك أو على المضاف إليه.

ولما أراد تفصيل ما أجمله قال^(٦): فكل ما بعده، بقاء التفصيل، سريداً ببيان محل كل من تلك الوجوه، فالمعنى: كل موضع يكون ما بعد (كم) فيه فعل متعدياً كان أو غيره غير

(١) قال الرضي ٢٤٢/٣: "أما في الخبرية فكثير نحو: {وكم من تلك في السموات} و {وكم من قرية} وذلك لموافقة جزاً للمميز المضاف إليه (كم)، وأما مميز (كم) الاستفهامية، فلم أثر عليه مجروراً بـ (من) في نظم ولا نثر، ولا يل على جواز ذلك من كتب النحو، ولا أرى ما صحته" اهـ قال الجاني ١٢٥/٢: "... لكن جواز المخرى أن يكون (كم) في قوله تعالى: {سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} استفهامية وخبرية". اهـ والنظر: الكتاب ١٢٨/١، والبحر ٣٤٩/٢، والنز المصون ٥١٥/١، وحاشية الشريف على الرضي ٩٧/٢.

(٢) سورة الأعراف من الآية (٤).

(٣) والكوفيون لا يوجبون لهما صدر الكلام، ويستشهدون بقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْفُرُوقِ} - السجدة (٢٦) - ويقولون: (كم) فاعل (يَهْدِ)، والبصريون يتأولونه ويقولون على (يَهْدِ لَهُم) ويتشددون بقوله: (كم أهلكنا). انظر: الكنز ٢٨٣/١، والنظر: معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠٠، وقال ابن عصفور في: شرح الجمل ١٤٨/٢ "وزعم الأخفش أنها - أي الخبرية - لا تلزم الصدر لأنها في معنى كثير، وهو لا يلزم الصدر... وهذا فاسد؛ لأن العرب لم يسمع منها إلا أن يجعل صدرأ...". اهـ

(٤) انظر: شرح المصنف ٧٦٤/٣، والرضي ٢٤٣/٣، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠١.

(٥) قال الرضي ٢٤٣/٣: "وإنما وقع كل منهما مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً لأنهما اسمان، ولا يد لكل اسم مركب من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر". اهـ، والنظر: التبصرة ٣٢١/١.

(٦) في الأصل: (قل) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

مشتغل عنه بضميره أى: لا يكون ذلك الفعل عاملاً فى ضمير يعود إلى (كم)، ولا فى متعلق ذلك

وكل ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور.

الضمير كان (كم) باعتبار المحل منصوباً حال كونه معمولاً على حسبه أى: على ما يقتضيه ذلك الفعل، فإن اقتضى ذلك الفعل معمولاً به كان مفعولاً به [نحو] ^(١): كم رجلاً ضربت؟ وكم غلاماً ملكت، وإن اقتضى مفعولاً مطلقاً كان مفعولاً مطلقاً نحو: كم ضربة ضربت؟ وكم ضربة ضربت، وإن اقتضى ظرفاً كان ظرفاً نحو: كم يوماً صمت؟ وكم يوم صمت، ونحو: كم فرسخاً سرت؟ وكم فرسخ سرت.

قال المصنف ^(٢): "فيكون مفعولاً ومصدرًا ومفعولاً فيه على حسب العوامل لأنه مثل: عشرين رجلاً ضربت؟ وكثيراً من الغلمان ملكت، وأعشرين ضربة ضربت؟ وكثيراً من الضرب ضربت، وأعشرين يوماً صمت؟ وكثيراً من الأيام صمت، (والتمثيل بـ (عشرين) لنفس العدد [لا] ^(٣) لأن كم يدل عليه قطعاً) ^(٤) - فلو قدر متعلقاً للفعل محتوفاً - على ضعه - صار الفعل حينئذٍ مشتغلاً عنه، فيكون حينئذٍ فى موضع رفع، فإنه يكون مثل قولك: زيد ضربت، على معنى: ضربته *.

واعترض ^(٥) عليه بأن تسليط الفعل عليه كيف يمكن مع اقتضاء الاستفهام الضمر؟

وأجيب: بأن التسليط للفعل مؤخراً لا يضر بذلك.

وكل ما قبله أى: كل موضع يكون ما قبل (كم) فيه حرف جر نحو: بكم رجلاً مررت؟ أو اسم مضاف نحو: غلام كم رجل ضربت، فمجرور أى: (كم) مجرور باعتبار السهل لأنه لا يبطئ عمل الجار، ويكون إعراب المضاف كإعرابه لو لم يكن مضافاً، ولذلك نصب فى قولك: غلام كم رجلاً ضربت ^(٦)؟

فإن قلت: ليس قوله: (وكل ما قبله حرف جر أو اسم [مضاف] ^(٧) ينافى قوله: (ولهما صدر الكلام) إذ كلما دخلاً بطل صدارتهما؟

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٧٦٥/٣.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) ما بين القوسين من قوله: (والتمثيل) إلى قوله: (قطعاً) ليست فى شرح المصنف.

(٥) أنظر: شرح الفجوانى ص ٣٧٩.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٧٦٥/٣.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

قلت: لا؛ لأن الجار لكونه مع المجرور بمنزلة كلمة واحدة لشدة الاتصال بينهما كان كانه جزء منه، فصار تقديمه كتقديمه، والمعنى الموجب للتصدير مقدّر قبل الجار، قالواستفهام في: بكم

والا فهو مرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفا، وخبر إن كان ظرفا، وكذلك أسماء الاستفهام والشرط.

اشتريت؟ مقدر قبلها، والتقدير: أبكثير اشتريت^(١)؟

ولا أي: وإن لم يوجد شرائطه المذكورة بالأ يكون بعده فعل بل اسم نحو: كم رجلا إخوانك؟، أو كان فعلا لكن كان ذلك الفعل مشتغلا عنه بضميره، أو بمعلق ضميره نحو: كم رجلا ضربته؟ ومع ذلك لا يكون قبله حرف جر، ولا اسم مضاف كالمثال المذكور، فهو أي: (كم) في المواضع المذكورة مرفوع باعتبار المحل على أنه مبتدأ وما بعده خبره إن لم يكن أي: (كم) ظرفا كما فيما مر من المثال؛ لأنه حينئذ يكون مجردا عن العوامل اللفظية يلو عيهما.

وهو مرفوع بذلك الاعتبار على أنه خبر مبتدأ وهو ما بعده إن كان أي: (كم) ظرفا نحو: كم يوما سرك؟؛ لأنك لو جعلت (كم) مبتدأ وهو للزمان تعذر أن يكون السرك خبره، كما يتعذر ذلك في مثل: متى سرك؟ فيجب أن يقدر السرك ونحوه مبتدأ ويكون ما تقدم ظرفا خبره، مثله في قولك: متى القتال^(٢)؟

وظرفيته إنما تعلم بتمييزه، فإن كان المميز ظرفا فالظرف، وإلا فلا.

ثم اعلم أن المصنف قال في الشرح^(٣): "ولو قيل يجوز النصب فيما إذا اشغلت الفعل عنه بضميره في مثل قولك: كم رجلا ضربته؟ لم يكن بعيدا، ويكون بمنزلة: زيدا ضربته، منصوبا بفعل / دل عليه ما بعده، إلا أنه يجب أن يقدر بعد (كم) لا قبله؛ لئلا توقعه [في]^(٤) (١/٨٦) غير صدر الكلام، فتقول: كم رجلا ضربت ضربته؟ فيكون الفرق بينه وبين (زيدا ضربته) أن تقدير الناصب ثم قبل المنصوب، وهنا بعده لوجود المانع من تقديمه". إلى هنا لفظه. أقول: فعلى هذا يكون ذكر قوله: (غير مشتغل عنه بضميره) في اشتراط الانتصاب

(١) وقال الرضى ٣/٢٤٤: "إما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما مع أن لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجار عن مجروره مستع، لضعف عمله، فجوز تقديم الجار عليهما، على أن يجعل الجار سواء كان اسما أو حرفا مع المجرور ككلمة واحدة منتحلة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته". اهـ وانظر الجاسي ١٢٧/٢.

(٢) انظر: شرح المصنف ٣/٧٦٦، وابن القواس ص ٥٠٥، والكناش ١/٢٨٤.

(٣) انظر: شرح المصنف ٣/٧٦٦.

(٤) ما بين المعرفين من شرح المصنف.

مستدركاً؛ إذ اشتغال الفعل عنه بالضمير لا يمنع تسليط مثله حتى لا تنصب كما ذكره، اللهم إلا أن يقال: المراد من النصب المشروط؛ النصب القطعي، أو الأولى من غيره، وفي المثال المذكور يجوز الرفع أيضاً، مع أنه ليس بأولى، إذ الأصل عدم التقدير، وكذلك حكم [أسماء] ^(١) الاستفهام كـ (مَنْ) و(مَا) الاستفهاميتين، وحكم أسماء الشرط

(١) زيادة من متن الكافية ص ١٦١.

وفي مثل تمييز: كم عمّة لك يا جرير وخالة... ثلاثة أوجه.

كـ (مَنْ) و (مَا) أيضا شرطيتين، كحكم (كم) في كونها منصوبة المحل إذا كان بعدها فعل غير مشغول عنها بالضمير أو متعلقه وفي كونها مجرورة المحل إذا تقدم عليها الجار من الحرف والاسم، وفي كونها مرفوعة المحل إذا فات أحد القيود المذكورة على قياس ما تقدم. فإذا قلت: مَنْ ضربت؟ وَمَنْ تُضرب أضرب، فمحل (مَنْ) منصوب، وإذا قلت: بِمَنْ مررت؟ وبِمَنْ تمرر أمرر به، أو: بغلام من مررت؟ أو: بغلام من تمرر أمرر به، فمحلّه مجرور، وإذا قلت: مَنْ ضربته؟ وَمَنْ تُضربه^(١) أضرب، فمحلّه مرفوع، وفيه ما عرفت. وفي مثل تمييز:

كم عمّة لك يا جرير وخالة^(٢).....

أراد به كل موضع احتمل فيه نصب (كم) بالفعل الواقع بعده، مع احتمال رفعه بالابتداء، ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجر، أما النصب فبان^(٣) (كم) للاستفهام وإن لم يُرد معنى الاستفهام، ولكنه على سبيل التهكم، فكانه متحقق ذلك، ولكنه ذهل عن كمية العدد إما لكثرة عددا، أو لقلة العناية بهنّ، فهو يسأل^(٤).

وأما الجر فبان كان (كم) خبرية على التحقيق أي: كثير من عماتك وخالاتك يا جرير قد حليت على عشاري^(٥).

و (كم) في صورتين مبتدأ إذ ليس فيه ما يوجب نصبه وجره مما تقدم، وخبره: قد حليت. وأما الرفع^(٦) فبان كان المميز محذوفا^(٧) على أن يكون (كم) استفهامية على المعنى المتقدم، أو خبرية كذلك، فترفع (عمّة) على الابتداء، ومصححه كونه موصوفا بـ (لك)،

(١) في الأصل: (تضرب).

(٢) صدر بيت من الكامل وعجزه: فدعاة قد حليت على عشاري. للفرزدق في: النيران ٣٦١/١، والكتاب ٧٢/٢، والأصول ٣١٨/١، والجلد ١٣٧، واللمع ص ٢٠٨، وتوجيه اللمع ص ٤٠١، والمفصل ص ٢٢١، وابن يعيش ١٣٣/٤، والتخدير ٣١١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٥٣٦/١، وشرح أبيات المقتضى ١٦٥/٤، والنذر ١٥٣٧/١ وغير منسوب في: المقضب ٥٨/٣، والمقرب ٣٩٠، وغير ذلك، والشاهد قد أوضحه الشارح.

(٣) في الأصل: (فان).

(٤) أنظر: شرح المصنف ٧٦٧/٣، والرضي ٢٤٩/٣، وقد حملا النصب على وجهين أحدهما: ما ذكره الشارح من أن كم استفهامية، والآخر: كونها خبرية على جواز نصب تمييزها عند البعض، وأنظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١/١٢٢ أ.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٧٦٧/٣.

(٦) أنظر وجه الرفع في: شرح المصنف ٧٦٨/٣، والإيضاح ٥٢٧/١، والرضي ٢٤٩/٣، والكنتاش ٢٨٥/١.

(٧) في الأصل: (محذوف) وهو لحن.

و خبره: قد

وقد يحذف في مثل: كم مالك؟ وكم ضربت.

حُلبت، و(كم) حينئذ يكون في موضع نصب؛ لأن الفعل الواقع بعده مسلط عليه تسليط الظرفية إن كان المميز المقدر ظرفاً نحو: كم مرة، على التهكم أو على التكثير، أو تسليط المصدر إن كان المقدر مصدرًا نحو: كم حلبة، وكون الفعل واقعاً خبراً لا يمنع ذلك من عمله فيما قبل قبل السبأ إلا ترى أنك تقول: عمراً زيدٌ ضرب، وعمراً زيدٌ ضارب، ويوم الجمعة زيدٌ ضارب وإعراب (خالة) و(فدعاء) تابع لإعراب (عمة) ^(١).

فإن قلت: إذا رفعت (عمة) لم يكن مميزاً، فكيف قوله: (وفي مثل تمييز (كم) هذه ثلاثة أوجه) ^(٢)؟

قلت: معنى كلامه كل ما هو مميز لـ (كم) هذه يُحتمل فيه جواز الوجوه المذكورة، سواء بقي على مُمَيِّزِيَّتِهِ في جميع الأحوال أولاً، فلا يستلزم كلامه كون الوجوه الثلاثة حال مُمَيِّزِيَّتِهِ.

وقد يحذف أي المميز للعلم به لوجود القرينة الدالة عليه في مثل قولك: كم مالك؟ في الاستفهامية أي: كم درهما مالك؟ أو ديناراً، على حسب ما يدل عليه القرينة؛ لأنه إذا سُئِلَ عن كمية ماله غُلب أن السؤال إما عن كمية ديناره أو درهمه، لأن المال في الأغلب إما دراهم أو دنانير.

وفي مثل: كم ضربت في الخبرية أي: كم ضربة، أو: كم مرة ضربت ^(٣).

فـ (كم) في المثال الأول مرفوع المحل على الابتداء، وفي الثاني منصوب المحل إما على المصدرية أو على الظرفية.

(١) فإذا رفعت (عمة) رفعت (خالة) و(فدعاء) وإذا نصبتهما نصبتهما، وإذا خفضتهما خفضتهما. أنظر: شرح المصنف ٧٦٨/٣.

(٢) ولذلك قال ابن هشام: "... وفي قول المصنف: "في تمييز: كم عمة ثلاثة أوجه" تماثل وتجوز؛ لأن الأوجه إنما هي في (عمة) وليست تمييزاً إلا في حالين، وكذا كل تمييز ليس فيه إلا وجهان: النصب، والجر، لكن مراده: في اللفظ الذي يصح كونه تمييزاً وهو (عمة) أو نحو ذلك ثلاثة أوجه " أهر أنظر: شرح الكافية ل ١٢٢/١.

(٣) أنظر: ابن يعيش ١٢٨/٤، وشرح المصنف ٧٦٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/٢، والكناش ٢٨٥/١، والجامي ١٣٢/٢.

مباحث الظروف

الظروف منها: ما قطع عن الإضافة كـ: قبل، وبعد.

والنوع الثامن منها الظروف المبنية المعهودة باللام، وإلا فسطلق الظروف ليس بعضها من المبنيات وهي مع ذلك أنواع، فالنوع الأول منها أي من الظروف المبنية: ما قطع عن الإضافة أي: ما حذف منه المضاف إليه في اللفظ بشرط إتيائه في النية كـ قبل وبعد بالضم فيهما، وكذلك جميع الجهات الست^(١).

وإنما بنى^(٢) إما لشبهه الحرف من حيث الاحتياج إلى المحذوف المنوي، أو لتضمنه معنى الإضافة وهو معنى من معاني الحروف.

وإنما كان بذائه على الحركة لكونه عارضا، وعلى الضم جبرا لما نقص منه بالقوى الحركات، أو لتكون حركته الينائية مخالفة لحركته الإعرابية^(٣).

وأما إذا لم يكن مثبتا في النية كان كالمستقل فيعرب كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبالا :: أكاد أغص بالماء القرات^(٤)

وإنما أعرب حينئذ لأن المضاف إليه لما لم يكن منويا زال تضمن المضاف معنى الإضافة فأعرب، أو لعدم الاحتياج حينئذ.

فإن قلت^(٥): لا يخلو إما أن يكون الاحتياج علة للبناء أو لا، فإن كان علة يلزم بناء ما

(١) قال الرضي ٣/٢٥٢: "أعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قبل، وبعد، وتحت، وفوق، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، وبنون، وأول، ومن عل، ومن غلو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو: يسين، وشمال، وأخر، وغير ذلك". هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٥١١، والجامي ٢/١٣٥.

(٢) أنظر علة بناء هذه الظروف في: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٣١، وأمالى ابن التنجري ٢/٧٤، وشرح المصنف ٣/٧٧٠، والرضي ٣/٢٥٢، وابن القواس ص ٥١١، والأصيباني ١١٦، والجامي ٢/١٣٤.

(٣) قال الرضي ٣/٢٥٥: "وبناء الغايات على الحركة ليعلم أن لها عرقا في الإعراب، وعلى الضم جبرا بقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه... أو ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها في حال الإعراب كانت في الأغلب غير متصرفة، فكانت إما مجرورة به (من) أو منصوبة على الظرفية، أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها". هـ. وأنظر: التبصرة والتنكرة ١/٣١٢، والشرح المتوسط ص ٣٣١.

(٤) من الوافر لعبد الله بن جعرب في: الدرر ١/٤٤٧، والمقاصد التحوية ٣/٤٣٥، وليزيد بن الصعق في: خزائن الأدب ١/٤٢٦، والظفر في: المفصل ص ٢٠٤، وابن يعيش ٤/٨٨، وشرح المصنف ٣/٧٧٠، والرضي ١/٢٢٤، ٣/٢٥٣، وابن القواس ص ٥١١، وشرح قطر الندى ص ٢١، وأوضح المسالك ٣/١٥٦، والتصريح ٢/٥٠، وشرح ابن عقيل ٢/٦٩، ويزوي: بالماء الحميم. أنظر: الصفوة الصفية ١/٤٧٤، والشاهد في قوله: (قبلا) حيث أعربه منونا لأنه قطعه عن الإضافة لفظا ومعنى.

(٥) قال الرضي ٣/٢٥٢: "فإن قلت: فهذا الاحتياج حصل لها مع وجود المضاف إليه، فهذا يثبت معه كالأسماء الموصولة تبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟ قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب الإسمية، لاخصاصها بالأسماء، أما (حيث) و(إن) فأتيا وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها، إلا أن إضافتها ليست بظاهرة، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف إليه محذوف". ا. هـ.

وأجرى مجراه: لا غير، وليس غير، وحسب.

هو مضاف بالفعل، وما هو المحذوف منه المضاف إليه نسياً؛ لثبوت الاحتياج في تلك الصورتين أيضاً، وإن لم يكن علة يلزم إعراب ما حكم بذاته، وكذلك الكلام في التضمن!

قلت: الحال على الحكم الأول، لكن وجودهما في الصورة الأولى غير مُسلم، وعلى تقدير التسليم فالإضافة بالفعل - لكونها من خواص الأسماء - ترجح جانب الاسمية، فيعرب المضاف معها إذ الأصل / الإعراب، بخلاف الموصول مع وجود الصلة فإنها ليست مما (٨٦/ب) ترجح جانبها، فلم يلزم إعراب الموصول مع وجود الصلة.

وأما ما حذف منه المضاف إليه نسياً فأعراه لعدم العلة فيه؛ لأن ما لا وجود له لا في اللفظ [ولا] ^(١) في النية لا احتياج إليه ولا يتضمن، فمجرد اتحاده مع ما نوى فيه المحذوف في المعنى لا يوجب الاحتياج، فلا يرد حينئذ ما ذكره صاحب العجواني ^(٢).

وينبغي أن يعلم أن المحذوف المنوى إن كان يبذل لم يكن المضاف مبنياً، كما فيما حذف منه المضاف إليه وعوض عنه التثوين كما في (كل)، كذا في النكساري ^(٣).

وأجرى مجراه أي: مجرى ما حذف منه المضاف إليه من الظروف؛ لا غير، وليس غير وحسب ^(٤) في كون الكل مبنياً على الضم للعلّة المشتركة بينهما، تقول: فعلته لا غير، أي: لا غير ذلك، وجاءني القوم ليس غير، أي: ليس غيرهم،

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال العجواني ص ٣٨٣: "قلت: ما أشكل لي الفرق بين (قبل وقبلاً)، إذ القطع في القبيلين واحد، وكما أن معنى (قبل): قبل زمان كان كذا - مثلاً - فكذا معنى (قبلاً)، فمن أين حكم ببناء (قبل) وإعراب (قبلاً)؟ حتى تراءى لي أنه عسى أن يتخلص عن عهدة ذلك لو علل في وجه البناء في (قبل) يتضمنه معنى الحذف عند الاقتطاع، فإنه لما قطع عن الإضافة ونوى فيه الإضافة كان معنى الإضافة التي هي من معاني الحروف مقترناً فيه فصار المضاف بمنزلة (أين) في تضمنه معنى حرف الاستفهام فينبئ لذلك، بخلاف (قبلاً) فإن المضاف إليه لما لم ينو لا يكون متضمناً للإضافة وإن كان مراداً في نفسه كان كسائر المحذوفات ولا تضمن هناك للإضافة، ولا يعنى الحرف، فوضح الفرق بينهما، ثم عثرت على هذا الفرق بعينه في الإقليد، فشكرت يد النعمة المتأهبة للمزيد * اهـ. وأنظر: الإقليد ص ٩٥٨.

(٣) أنظر: الرضى ٢٥٣/٣.

(٤) قال الرضى ٢٥٥/٣: "شبه (غير) بالظروف والغايات لشدة الإيهام الذي فيها، كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة، ولإيهام (غير) لا تتعرف بالإضافة، وهي أشد إيهاماً من (مثل) فلذا لم يبن (مثل) على الضم ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع (لا) التبرئة و(ليس) نحو: الفعل هذا لا غير، وجاءني زيد ليس غير، لكثرة استعمال (غير) بعد (لا) و(ليس)، وغير التي يعد (ليس) بمعنى (إلا)... وأما (حسب) فجاء حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال وينبئ على الضم تشبيهاً به (غير) إذ لا يتعرف بالإضافة مثله."

والفعل هذا حسب، معناه: لا غير.

ومنها: حيث ولا يضاف إلا إلى الجملة في الأكثر.

وقوله: (أجرى) يدل على أنها ليست من الظروف لكنها لما أشبهت الظروف لشدة إبهامها لكثرتها عوملت معاملة، واختلفوا في موضع (غير) في قولك: جاءني زيد ليس غير، فذهب المبرد إلى انتصايه بخبرية (ليس) واسمه مضمّر لا يظهر أي: ليس الجاني غير زيد^(١).

وذهب الزجاج إلى ارتفاعه بالاسمية لـ (ليس) أي: ليس فيه غير ذلك^(٢).

وفي (لا غير) مرفوع لا غير.

والنوع الثاني منها، أي: من الظروف المبنية: حيث وإنما بنيت^(٣) لمشابتها الحرف من حيث الاحتياج إلى جملة توضحها وأن تبين معناها كاحتياج الموصول إلى ما يتم به؛ لأنها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة، فمعنى قولك: اجلس حيث جلس زيد: اجلس مكان جلوس زيد وكان بناؤه على الحركة لعروضه، وعلى الضم لتشبيهها بالغايات^(٤) من جهة لزوم الإضافة.

وفيه بحث يعرف بالتأمل فيما سبق^(٥)، فالأولى أن يقال: من حيث لزوم إضافتها إلى المبنى على القطع، ولا يضاف، أي: (حيث) مع ملازمتها الإضافة إلا إلى الجملة لاستلزام وضعها ذلك، لكونها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة، والنسبة بالأصالة لا توجد إلا في الجملة^(٦).

(١) أنظر: المقضب ١٢٩/٤، ٤٢٩، والأصيهاني ٦١٧، وهو مذهب السيرافي أنظر: شرح الكتاب السري

١٠٥/١ مطبوع.

(٢) أنظر: مذهب الزجاج في: السابق نفسه، والأصيهاني ٦٧١، والإقليد ص ٩٧٥.

(٣) أنظر: علة بنائها في: ابن يعيش ٩١/٤، وشرح المصنف ٧٧١/٣، وابن القواس ٥١٢، والأصيهاني ٦١٨.

(٤) قال ابن يعيش ٩١/٤: "... وجب أن يكون بناؤها على السكون لأن المبنى على حركة ما كان له أصل في التمكن وحالة يكون معرباً فيها نحو: يا زيد، وبأيه في النداء، و(قبل) و(بعد) ونحوهما من الغايات، فأما (حيث) فلما لم تكن لها هذه الحالة كثرت ساكنة الآخر إلا أنه التقى في آخره ساكنان وهما الياء والياء، فمنهم من فتح طلباً للخفة... ومنهم من شبهها بالغايات فصمها كـ (قبل) و(بعد) ووجه التثنية بينهما: أن حق (حيث) من جهة أنها ظرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة فلما أضيف إلى الجملة صارت إضافتها كإضافة فأشبهت (قبل) و(بعد) في قطعها عن الإضافة * وأنظر: التبصرة ٣١٤/١.

(٥) أنظر: الإقليد ص ٩٦١ وفيه بيان ذلك.

(٦) قال ابن أبي الربيع: "ولا يضاف إلى المفرد لأنه في المكان بمنزلة (إن) في الزمان فأجرى مجراه في الإضافة إلى الجمل * اهـ. أنظر: البسيط ٣١١/١.

وإنما قال: في الأكثر لأنها قد تضاف إلى المفرد، كما في قوله:

أما ترى حيث سهيل طالعا^(١)

ومنها: إذا

والتقاسم إعراب (حيث) حينئذ؛ لأن علة بنائها إضافتها إلى الجملة واحتياجها إليها، وقد انتفت عند الإضافة إلى المفرد^(٢).

ومتهم من أبقاها على البناء وقال: (سهيل) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف^(٣).

وإضافة (حيث) إلى الجملة أعم من أن يكون إلى الاسم أو إلى الفعلية، ومتهم من حملها على أعم أحوالها، وضعف به (لأن غنوة).

وقد تدخل على (حيث) [ما] ^(١) فتكون حينئذ للمجازاة^(٢).

(١) من الرجز، وبعده: تجماً يُعْصِر كالثياب ساطعاً، لم أقف على قائله، انظره في: المفصل ص ٢٠٥، ولباب الإصراب ص ١٩٥، وابن يعيش ٩٠/٤، وشرح التنزيل ٢٢٢/٢، والرضي ٢٦٧/٣، والتخمين ٢٧٢/٢، والمعنى ١٥٢/١، وشرح شذور الذهب ص ١٣٢، وشرح ابن عقيل ٥٤/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٣ = الخزانة ٣/٧، وعون الوافية ص ١٢٤، والهمع ١٥٣/٢، والنور ٤٥٦/١. والشاهد قوله: (حيث سهيل) فأضاف (حيث) إلى اسم مفعول وهذا نادر، وقد أجازته الكسائي وقاس عليه أنظر: الارتشاف ٤٤٩/٤، والمعنى ١٥٢/١، والأشعرى ٢٥٥/٢، والهمع ١٥٣/٢، والتصريح ٣٩/٢، ويروى (حيث سهيل) بالرفع فحينئذ تكون (حيث) مضافة إلى جملة والتقدير: حيث سهيل مستقر طالعا، فلا شاهد فيه، أنظر: حاشية الصبان ٢٥٤/٢، ويروى بالنصب على أنه مفعول ترى أنظر: الأصبهاني ٦١٨.

(٢) أنظر: الرضي ٢٦٨/٣، وابن القوام ص ٥١٣ وقد فصل القول في (حيث) إذا أضيفت إلى المفرد فقال: "فإن أضيفت إلى مفرد كقوله: أما ترى حيث سهيل طالعا، فالأكثر أنها مبنية عملاً بالاستصحاب، ولأن الإضافة إلى المفرد لا توجب الإعراب بدليل إضافة (لئن) إليه في قوله تعالى: (من لئن حكيم غليم) - النمل (٦) -، ومتهم من ذهب إلى أنها معربة لانتفاء العلة الموجبة للبناء وهي الإضافة إلى الجملة، وعلى هذا يجوز جر (سهيل) بإضافة (حيث) إليه، ومتهم من يرفعه ويجعله مبتدأ والخبر محذوف، أي: حيث سهيل موجود، و(طالعا) منصوب على الحال "أ. هـ.

(٣) أنظر: الرضي ٢٦٨/٣، وابن القوام ص ٥١٣ وقد فصل القول في (حيث) إذا أضيفت إلى المفرد فقال: "فإن أضيفت إلى مفرد كقوله: أما ترى حيث سهيل طالعا، فالأكثر أنها مبنية عملاً بالاستصحاب، ولأن الإضافة إلى المفرد لا توجب الإعراب بدليل إضافة (لئن) إليه في قوله تعالى: (من لئن حكيم غليم) - النمل (٦) -، ومتهم من ذهب إلى أنها معربة لانتفاء العلة الموجبة للبناء وهي الإضافة إلى الجملة، وعلى هذا يجوز جر (سهيل) بإضافة (حيث) إليه، ومتهم من يرفعه ويجعله مبتدأ والخبر محذوف، أي: حيث سهيل موجود، و(طالعا) منصوب على الحال "أ. هـ.

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: المفصل ص ٢٠٦، وقال ابن هشام: "وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضمنت معنى الشرط وخزمت الفعلين كقوله: حيثما تستقيم يُقَرَّر لك الله... تجاحاً في غابر الأزمان "أ. هـ. أنظر: المعنى ١٥٢/١، قال ابن يعيش ٩٢/٤: "ولا يصير بدخول (ما) عليها حرفاً كما صارت (إن) عند سيبويه حرفاً بدخول (ما)

والنوع الثالث منها أى: من الظروف المبنية: إذا، وعلّة بنائها كعلة بناء (حيث) ^(١).

عليها وذلك لقوة (حيث) وكثرة مواضعها وتشعب لغاتها * أ. هـ، وأنظر: التخمير ٢٧٢/٢.
(١) أنظر: قسم التحقيق، وقال ابن يعيش ٩٦/٤: * وهى مبنية لإيهامها فى المستقبل وافتقارها إلى جملة توضيحها وتبينها... مضافا إلى ذلك ما فيها من معنى الشرط فبنيت كبناء أدوات الشرط * أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٥١٤.

وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل.

وهي أي: إذا، للمستقبل أي: وضعت لزمان وقوع الفعل في المستقبل، سواء كانت داخلية على الماضي أو على المضارع^(١)، فهي ك (حيث) في المكان.

وفيهما أي: في (إذا) معنى الشرط يعني: (إذا) في أكثر استعمالها تتضمن معنى المجازة ولذلك أي: ولأجل تضمنها ذلك المعنى في أكثر استعمالها اختير أن يكون بعدها أي: بعد (إذا) الفعل حتى يكون إضافتها إلى الجملة الفعلية؛ لاقتران الشرط الفعل^(٢)، وشرط كون ذلك الفعل بعدها مستقبلاً من حيث المعنى، سواء كان في اللفظ كذلك أو لا، خلافاً للمبرد فإن وقوع الفعل بعدها عنده واجب لفظاً أو تقديرًا^(٣).

فإن قلت: كل ما فيه معنى الشرط يحتاج إلى الجواب فما جواب إذا؟

قلت: جوابها ما عمل فيها على ما هو رأي الأكثرين من أن العامل في الاسم المتضمن للشرط هو الجزء، خلافاً لبعضهم^(٤)، وفي مثل: إذا أكرمك اليوم أكرمك غداً، تقدر الجواب بـ: (نويت) أو (قدرت) أي: نويت إكرامك غداً، فلا حاجة إلى ما تكلف بعضهم في إصلاحه.

قال في المتوسط^(٥): "ويعلم من قوله: (فلذلك اختير) أنه قد يضاف إلى الجملة الاسمية إذا كان للشرط".

(١) قال الجاني ١٣٧/٢: "وذلك لأن الأصل في استعمالها أن تكون لزمان من أزمان المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم، والدليل عليه استعمالها في الأغلب الأكثر في هذا المعنى نحو: (إذا الشمس كُسُوت) ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة" أ. هـ.

(٢) اختار المصنف وقوع الفعل بعدها لتضمنها معنى الشرط، وإذا وقع بعدها الاسم قُدرَ بينها وبينه فعل ليتوفر عليها ما تقتضيه من الفعل، ومن النحاة - وهم الكوفيون - جوزوا وقوع الاسمية بعدها لأنها ليست شرطاً في الحقيقة نحو قوله تعالى: (إذا السماء انشقت). أنظر: ابن يعيش ٩٧/٤، والرضي ٤١٨/١، وابن القواس ص ٥١٤، والكنز ٢٨٧/١.

(٣) الفعل الواقع بعد إذا قد يكون ظاهراً في اللفظ نحو: إذا جاء زيد، وقد يكون مقترناً نحو: (إذا السماء انشقت) خلافاً للمبرد فقد نقل عنه اختصاصها بالفعلية، ويجب عنده تأويل نحو: (إذا السماء انشقت) بالفعلية أي: إذا انشقت السماء انشقت. أنظر: الرضي ٤١٩/١، وأنظر: المقضب ١٧٧/٣.

(٤) في ناصب (إذا) قولان: أحدهما: ما في جوابها من فعل وثميه وعليه الأكثرون، وذلك لملازمتها الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. الثاني: شرطها وعليه المحققون، واختاره أبو حيان حملاً لها على سائر أدوات الشرط. أنظر: الأمالى ١٣٨/٣، والرضي ٢٧٥/٣، والأصبهاني ٦١٩، والارتشاف ٤١١/٣، والمغنى ١١٢/١، والجنى الداني ص ٣٦٦، والهمع ١٣٣/٢.

(٥) أنظر: الشرح المتوسط ص ٣٣٣.

هذا هو المفهوم من كلام المصنف فيما أضمر عامله على شريطة التفسير^(١)، ومن كلام غيره، بخلاف ما صرح الفالي^(٢) يتجردها عن تضمين ذلك المعنى عند الإضافة إلى الجملة الاسمية.

فإن قلت: ما تضمن معنى المجازة كـ (من) و (سا) و (أين) وغيرها يعمل الجزم، فما حال (إذا) لا يعمل ذلك؟

قلت^(٣): لما كان تضمن (إذا) ذلك المعنى بالتضمن العارضى الذى على شرف الزوال، لأنها موضوعة للأمر المقطوع فى اعتقاد المتكلم، وذلك مناب للشرط الذى كان وجوده مفروضاً، لم يعمل الجزم، بخلاف سائر الأسماء الجوازم المتضمنة لذلك المعنى، فإن تضمنها له صار بعد العروض عريقاً^(٤)؛ لأنها ليست للأمر المقطوع.

وبهذا ظهر وجه غلبة وقوع الماضى بعدها استعمالاً، لأن الماضى مقطوع به فهو يناسب مدلول (إذا)، وضعف ما ذهب إليه المبرد، وتصريح الفالي.

وينبغى أن يعلم أن هذا إذا لم يكن معها (ما) أما إذا كانت معها (ما) تجزم بالاتفاق.

وقد يقع (إذا) لمجرد الظرفية^(٥) كقوله تعالى: {والليل إذا يغشى} ^(٦) واشباهها، لأنك^(٧)

(١) أنظر: شرح المصنف ٤٦٨/٢ وقد قال: "وكان يلزم من مذهبه أن (إذا) الشرطية لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديرًا، كـ (إن) الشرطية، أن يكون فى هذا الباب واجباً معها التصيب لوجوب تقدير الفعل، فتجوز هم الرفع مع (إذا) الشرطية دليل عليهم فى أنه لا يلزم دخولها على الفعل" اهـ.

(٢) قبل الفالي: " (وإذا لما يستقبل) أى: (إذا) موضوع للزمان المستقبل عكس (إن)، (ولتضمنها) أى: (لتضمن (إذا) معنى المجازة لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية فى حل السعة) قدم العلة وهو (لتضمنها) أى: لا تضاف (إذا) إلا إلى الجملة الفعلية لتضمنها معنى الشرط، والشرط يقتضى فعلاً، وإنما قل: (فى حل السعة) لأن (إذا) قد يضاف إلى الجملة الاسمية وحيلة لا يكون متضمناً لمعنى المجازة " اهـ أنظر: شرح الفالي ل ٧٢ / ١.

(٣) أنظر: العلة فى عدم الجزم به (إذا) فى: شرح التسهيل ٢١١/٢ وقد ذكر ثلاثة أمور منعت من ذلك، وأنظر: ابن القواس ص ٧٢٥ وقد قال: " وأما (إذا) فإنما لم يجزوا بها لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط يقتضى الجزم يحتمل الوقوع واللا وقوع... وقد جزموا بها فى الضرورة قبل الفرزق: يرفع لى خلف والله يرفع لى... لارأ إذا خضت ليرأهم نق " اهـ. وأنظر: الإرشاد ص ٤٦٦.

(٤) أنظر: الرضى ٢٧٢/٣ وفيه توضيح ذلك.

(٥) جوز ابن الحاجب خروج (إذا) عن الشرطية أنظر: شرح المصنف ٧٧٢/٣، والإيضاح فى شرح المفصل ٥١١/١، وقد عقد ابن هشام باباً لخروجها عن الشرطية، أنظر: المعنى ١١٧/١، وأنظر: الارتشاف ٣ / ١٤٠٨، والجنى ص ٣٧٠.

(٦) سورة الليل الآية (١).

(٧) فى الأصل: (لأنها) والتصحيح من شرح المصنف ٧٧٢/٣.

وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها.

لو جعلتها للشرط وجب أن يكون جوابها ما دل عليه (أقسم) ^(١) المقدر الإنشائي، إذ ليس بعدها ما يصلح للجواب، لا ظاهراً ولا مقترناً بدلالة عدم توقف الكلام عليه، وليس قبلها ما يدل عليه إلا القسم، فيفسد المعنى، أو يصير القسم حينئذ مقيد بغشيان الليل وهو [ضد] ^(٢) (١/٨٧) المقصود، إذ القسم ثابت وقت التكلم بهذا الكلام سواء كان نهاراً أو ليلاً.

قيل: المحذور باق لأنها (حال) على ذلك التقدير وهي تعيد الفعل كتقيد الشرط!

واجب بأنها تكون حالاً مقترنة فلا محذور ^(٣).

وقد تكون أي: (إذا) للمفاجأة ^(٤)، أي: لظرف المكان، أو للوقت المجرد عن معنى الشرط ^(٥)، وناصبها في الجملة التي تضاف إليها، فيلزم وقوع المبتدأ أي: الجملة الابتدائية بعدها، أي بعد (إذا) هذه؛ لقصد إيقاع المخالفة بين (إذا) للشرط وبين (إذا) للمفاجأة نحو: خرجت فإذا السبع، أي: فإذا السبع واقف، فـ (إذا) معمول (واقف) فكانك قلت: بحضرتي السبع واقف، وهذا مذهب الأكثرين ^(٦).

قال المصنف ^(٧): (إذا) هذه ظرف معمول لما دل عليه من معنى (فاجأت) أي: فاجأت زمان السبع واقف، وذهب بعضهم إلى أن هذه خبر وما بعدها مبتدأ ^(٨)، والصحيح

(١) في الأصل: (قسم) والتصحيح من شرح المصنف.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح الرضوي ٢٧٧/٣.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٥١٢/١: "فإن قيل: بماذا تتعلق إذا كانت ظرفاً مجرداً عن الشرط؟ قلت: بمحتوف تقديره: والليل حاصلاً في هذا الوقت، فهو إذن في موضع الحال من الليل، والعامل في الحال فعل القسم، فاستقام حينئذ المعنى، ولا يستقيم أن يكون ظرفاً معمولاً لأقسام لقصد المعنى، إذ يصير: أقسم في هذا الوقت بالليل، وليس المعنى على تقيد القسم بوقت، بل معنى القسم مطلقاً". اهـ. وأنظر: ابن القوام ص ٥١٥، والأصهبالي ٦١٩.

(٤) قال سيبويه ١٠٧/١: "ولـ (إذا) موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيد يذهب، لحسن". اهـ. وأنظر: ٢٣٢/٤ وقد قال: "وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم". اهـ.

(٥) اختلف في إذا التي للمفاجأة، فذهب الميرد إلى أنها ظرف مكان، واختاره ابن عصفور، وقال الزجاج: إنها ظرف زمان، واختاره الرمخشري وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، وذهب الأخفش إلى أنها حرف ونقل عن ابن بري واختاره ابن مالك. أنظر: المغني ١٠٢/١، وأنظر: شرح التبيين ٢/٢١٤، والرضي ٢٤٢/١، والجلي ص ٣٧٤.

(٦) أنظر: المغني ١٠٢/١.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٧٧٤/٣ - يتصرف - وقال في الإيضاح ٥١٤/١: "والعامل فيها معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر استغنوا عن إظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه". اهـ.

(٨) وهو قول الميرد أنظر: المقتضب ١٧٨/٣، ويجوز على قول الزجاج أن تكون خبراً بتقدير مضاف أي: فإذا حصول السبع، أي: ففي ذلك الوقت حصوله. أنظر: الرضوي ٢٤٢/١.

ما ذكرنا أولاً حملاً لها على الكثير الشائع في الاستعمال.
قال في المتوسط^(١): "اعلم أنه لو قال: (ففتح المبتدأ بعدها غالباً) لكان أصوب؛ لأنه لا يلزم المبتدأ بعدها، وإلا لكان الرفع واجباً بعدها لكنه ليس كذلك".
ويمكن أن يقال: لم لا يجوز أن يكون مراده من اللزوم لزوماً أكثرية لا كلياً، فلا حاجة إلى ذكر (غالباً)، مع أنه تقدم فيما أضمر عامله جواب عنه على التحقيق^(٢).
اعلم أن التصويين جوزوا في مثل: خرجت فإذا زيد [قام] ^(٣) الرفع على الخبرية، والنصب على حذف الخبر حالاً^(٤).
وأما في قولهم: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، فاختلوا فيه^(٥): فعند سيبويه لا يجوز إلا الرفع^(٦)، والكوفيون يقولون: فإذا هو إياها^(٧).
قال سيبويه: ولا يستقيم تقدير الحالية في الضمير الثاني فتعين الرفع.
وقدر الكوفيون نصبه به (وجدت) مضمرأ [لأن]^(٨) (إذا) المفاجأة تدل على الوجدان، والضمير الأول ضمير فصل لا مبتدأ فالمعنى: وجدته هو إياها^(٩).

(١) أنظر: الشرح المتوسط ص: ٣٣.

(٢) أنظر: قسم التحقيق.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) قال ابن الشجري ٣٤٩/١: "... فإن جئت بعد المرفوع بنكرة فلك فيها مذهباً، أحدهما: أن ترفعها بأنها خبر المبتدأ، فتكون (إذا) فضلة يعمل فيها الخبر تقول: فإذا زيد قائم كما تقول: هناك زيد قائم، وفي الدار زيد قائم، والمذهب الآخر: أن تنصب النكرة على الحال تقول: فإذا زيد قائم، فتكون (إذا) مستقراً موضعها رفع بأنها خبر المبتدأ، وهي الناصبة للحال لنيابتها عن الاستقرار". هـ وأنظر: المعنى ١٠٣/١.

(٥) هذه هي المسألة الزنبورية أنظر تحرير القول فيها في: مجلس العلماء للزجاجي ص: ٨، وأملى ابن الشجري ٣٤٨/١، والإنصاف ٧٠٢/٢، وأملى ابن الحاجب ١٤٢/٤، والرضي ٢٧٩/٣، والتذيل ٨٥/٤، والمعنى ١٠٣/١، والإثبات والنظر ٨٥/٣.

(٦) وذلك لأن (هو) مبتدأ والخبر إما أن يكون (إذا) التي للمفاجأة لأنها ممكنة فيلزم أن يكون الثاني حالاً و(إياها) لا يكون حالاً، وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني و(إيا) من ضمير النصب فلا يكون خبراً، فتعين أن يكون ضمير رفع خبراً للمبتدأ. أنظر: أملى ابن الشجري ٣٤٩/١، والإنصاف ٧٠٤/٢، والتذيل ٨٦/٤.

(٧) واحتجوا بأن العرب شهدوا بذلك وأقرؤا به، وأن (إذا) التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بالمبتدأ والخبر، وأن ينصب على إضمار وجد وعلى ذلك جاءت الحكاية. أنظر: الإنصاف ٧٠٤/٢، والتذيل ٨٦/٤.

(٨) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٩) وروى عن ثعلب أنظر: الإنصاف ٧٠٤/٢، واللباب للعكبري ٤٩٨/١، والتذيل ٨٧/٤، والرضي ٢٨٠/٣، قال الرضي: "قل الزجاجي: ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين، قال: وأظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلط؛ لأن العماد عند أهل المصريين لا يكون إلا فضلة فيجوز إسقاطها، ولا يجوز إسقاط (هو) في مسائلنا أصلاً". هـ أنظر: شرح الرضي ٢٨٠/٣. هذا وقد ذكر ابن هشام في تخريج القول بالنصب خمسة أوجه، أنظر: المعنى ١٠٦/١ وما بعدها.

ومنها: (إذ) لما مضى، ويقع بعدها الجملتان

وفيه تكلف ظاهر.

والنوع الرابع منها أي: من الظروف المبينة (إذ) وعلة بنائها إما ما ذكر^(١)، أو لأن وضعها وضع الحروف^(٢)، فهي وضعت لما مضى^(٣) من الزمان أي: للزمان الماضي مجرداً عن معنى الشرط، سواء دخل على الماضي نحو: إذ قام زيد، أو المضارع نحو: إذ زيد يقوم، أو يقوم زيد، ولهذا يقع بعدها أي: بعد (إذ) الجملتان الاسمية والفعلية؛ إذ لا شيء في مدلولها يقتضي الدخول على الفعل كـ (إذا) ولكون وضعها على الماضي لم تتضمن معنى المجازاة، إذ الشرط إنما يكون في المستقبل لا في الواقع، إلا إذا دخلت عليها (ما) الكافة فحينئذ تكون للمجازاة بلا خلاف^(٤).

ثم اعلم أن الجملة الاسمية التي تقع مضافاً إليها لـ (إذ) لا يحسن أن يكون خبرها فعلاً ماضياً نحو: إذ زيد قام^(٥)؛ لأن الخبر من مطلق^(٦) الاسم أو ما يضارعه، إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول في نحو: زيد قام، إذ الغرض منها الإخبار عن الماضي ولا يحصل ذلك الغرض إلا بالعدول عن ذلك الأصل، ولا ضرورة ههنا لذلك إذ الغرض وهو الدلالة على الماضي يحصل عن نفس (إذ) فلا حاجة لضرورة إلى الإتيان بالماضي في الخبر.. وأن إذ قد يكون لمجرد التعليل^(٧) كما في قوله تعالى: {وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ}^(٨) أي:

(١) أي من الاحتياج إلى جملة تبين معناها.

(٢) انظر: شرح المصنف ٧٧٥/٣، والإيضاح ٥١٠/١، وابن القوائس ص ٥١٥، وشرح التسهيل ٢٠٧/٢، والارتشاف ١٤٠٢/٣.

(٣) اختلف في (إذ) هل تقع للمستقبل؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعة نعم واستدلوا بقوله تعالى: {يَوْمَئِذٍ نَخَذُ أَخْيَارَهَا} والجمهور جعلوا هذه الآية من باب (وتفخ في الصور) أي: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، انظر: المغني ٩٦/١، وشرح ابن جماعة ٢٣٠، والهمع ١٢٧/٢، والجاسي ١٤٠/٢.

(٤) قال سيبويه ٥٦/٣: "هذا باب الجزاء... وما يجازى به من الظروف: أي حين، ومتى وأين وأنى وحيثما، ومن غيرهما: إن، وإذ ما، ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة إنما، وكأما" اهـ.

(٥) قال الرضي ٢٨٦/٣: "واعلم أنه يتحقق أن يليها اسم بعده فعل ماضٍ نحو: إذ زيد قام، بل الفصح: إذ قام زيد؛ لأن (إذ) موضوع للماضى فإلاؤه الماضي أولى للمشكلة والمذمومة" اهـ، وانظر: ابن يعيش ٦٩/٤، والإيضاح ٥١١/١، وشرح التسهيل ٢٠٨/٢، وابن القوائس ص ٥١٦، والهمع ١٢٨/٢.

(٦) في الأصل: (مكان) وما أثبتته من: لباب الإعراب ص ١٩٢.

(٧) انظر: المغني ٦٩/١ حيث أثبت لها أن تكون للتعليل، ثم قال: "والجمهور لا يثبتون هذا القسم..." اهـ. وقال الرضي ٢٨٦/٣: "والأولى حرفيتها إنَّ إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم" اهـ. وذهب بعض النحاة ومتهم الشلوبيين إلى أنها لا تخرج حينئذ عن الظرفية، انظر: الجني ص ١٨٩.

لأجل ظلمكم، وقد يكون حرفاً كما في: إذ ما تفعل أفعل^(١)، وقد يكون للمفاجأة^(٢) ويختص حينئذ بالجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ كما في الحديث (بينما نحن عند رسول الله - [صلى الله] عليه وسلم - إذ طلع علينا رجل)^(٣) الحديث، إيقاعاً للمخالفة بينها وبين (إذا)^(٤) المكاتبة إذا كانت للمفاجأة إذ هي حينئذ تختص بالجملة الاسمية كما مرّ مثاله^(٥).

ثم إن (بينما) و(بينما) بالالف المشبعة من الفتحة أو (ما) المزيدة، من الظروف الزمانية اللازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية، وذلك لأن (بين) في الأصل مما لزم الإضافة إلى المفرد لأنه يستعمل في المكان، ولا شيء من المكان يضاف إلى الجمل إلا (حيث)، فلما قصدت إضافته إلى الجملة والإضافة إليها كلا إضافة أشبهت الفتحة فتولدت الألف ليكون دليلاً على عدم اقتضائه للمضاف إليه؛ لأنها إنما يؤتى بها للوقوف كما في (أنا)، وزيدت (ما) الكافة لأنها تكف المقضى عن الاقتضاء، وجعل عند إضافته إليها للزمان كما ذكر^(٦).
ثم إنهما لكونهما ظرفين متضمنين لمعنى الشرط لأبد لهما من عامل وجواب^(٧)، فالعامل فيهما جوابهما إذا كان [مجرداً]^(٨) من كلمتي المفاجأة أي (إذ) و(إذا) وإلا

- (١) سورة الزخرف من الآية (٣٩)، وفي الأصل: (قل لن يلغكم) وهو خطأ.
- (٢) اختلف في (إذ) وإذ وقع بعدها (ما) فذهب سيبويه إلى أنها نقلت للحرفية لأنها كانت قبل التركيب دالة على الزمان الماضي من غير أن يشترط بها، وبعده صارت دالة على الزمان المستقبل مع الاشتراط بها، فقد نقلت عن مسماها الأصلي إلى مسمى آخر واشترط بها كما يشترط بالحروف، والنقل وأداء الاسم معنى الحرف على خلاف الأصل، فوجب أن يحكم بحرفيتها إلى أن يقوم دليل على اسميتها، ونقل عن المبرد القول باسميتها ووافقه ابن السراج، والفارسي. انظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقضب ٤٦/٢، والأصول ١٥٩/٢، وابن القوام ص ٥٦١، والمغني ١٠٢/١.
- (٣) ذكره سيبويه فقل بعد أن ذكر أن (إذا) للمفاجأة: "وتكون (إذ) مثلها أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الواجب وذلك قوله: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصص قصده إذ أنتفع على فلان" أ. هـ. وانظر: الارتشاف ٣/١٤٠٩، والمغني ٩٨/١، والمعاهد ٥٠٢/١.
- (٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
- (٥) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بأثبات قدر الله سبحانه وتعالى ١٣٥/١، وأحمد في مسنده ٢٧/١، ٥١، ٥٢، وأبو داود في سننه ٢٢٤/٤ كتاب الصلاة باب في القدر، وابن ماجه في سننه ١٤/١ في المئمة باب في الإيمان، والترمذي في سننه ٨/٥ كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام.
- (٦) في الأصل: (إذ) وهو خطأ.
- (٧) انظر: قسم التحقيق، وانظر: لباب الإعراب ص ١٩٣.
- (٨) انظر: الرضي ٢٨١/٣، وانظر: الارتشاف ٣/١٤٠٥، والجمع ١٤٨/٢.
- (٩) قل ابن القوام ص ٥١٧: "وبينما، وبينما ظرفاً مكان فيهما معنى الشرط، ولذلك لا يعمل فيهما إلا جوابهما مطلقاً إن لم تكن إذ، وإذا في جوابهما... وإن كانا في جوابهما فتعني من يجعل ما بعدهما وهو الجواب عاملاً فيهما ويحكم عليهما بالزيادة، ومنهم من يجعل العامل فيهما محذوفاً وهو استقر وهما خبران عن إذ وإذا لأنهما في محل رفع بالابتداء" أ. هـ. وانظر: الارتشاف ٣/١٤٠٥.
- (١) ما بين المعقوفين من: لباب الإعراب ص ١٩٥.

ومنها: أين، وأنى، للمكان استفهاما وشرطا.

المتضمنة هما إياه؛ لأن الجواب حينئذ سجرور بإضافتهما إليه، فلا يصلح أن يكون عاملا فيما قبل الجار، وإلا لزم تقدم ما فى صلة المضاف إليه على المضاف، فعلى هذا لا يلزم استقصاح الأصمعي^(١) طرحهما فى جوابهما إذ لا يكون وجودهما مانعا من عمل الجواب فيهما؛ لأن ما بعدهما سجرور بهما وهما منصوبان بـ (فاجأ) مقدر الذى هو الجواب والعامل فيهما، وليس ما أضيفا إليه، مع أن المحذور المذكور إنما يلزم عند من يقول: إنهما ظرفان زمانيان على ما هو مذهب الزجاج^(٢)؛ لأنهما حينئذ يضافان إلى الجملة بعدهما مجردين عن الظرفية مرفوعة المحل على الابتدائية وخبرهما (بيننا) و(بينما).

وأما عند من يقول إنهما / من الظروف المكائية على ما هو مذهب المبرد^(٣)، فلا؛ (٨٧/ب) لأن شيئا من ظروف المكان لا يضاف إلى الجمل إلا (حيث)، وكان (بيننا) و(بينما) ظرفى زمان له، فتقدير: بيننا زيد قائم إذ رأى هذا: رأى زيد هذا بين أوقات قيامه^(٤) فى ذلك المكان، أى: فى مكان قيامه.

والنوع الخامس منها أى: من الظروف المبنية: أين استفهاما وشرطا، ومنها: أنى، فهما موضوعا للمكان حال كونهما استفهاما كما فى: أين زيد؟ وأنى زيد؟ وحال كونهما شرطا نحو: أين تكن أكن، وأنى تفعل أفع.

وإنما بينا لتضمنهما إما معنى حرف الاستفهام، أو الشرط^(٥)، وعلى الحركة لانتقاء الساكنين وعلى الفتحة لثقل الضمة والكسرة بعد الياء فى (أين)^(٦).

ثم الفرق بينهما أن (أين) لاستغراق السؤال عن جميع الأمكنة، ولذلك لزم المجيب أن

(١) كان الأصمعي لا يرى إلا طرح (إذ) و(إنما) من جواب (بيننا) و(بينما) ويستضعف الإتيان بهما وذلك من قبل أن (بيننا) هى (بين) والالف إشباع عن فتحة النون وهى متعلقة بالجواب، فإذا أثبت بـ (إذ) وأضيفها إلى الجواب لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه، فلما رأى مجيء الفعل من غير (إذ) و(إنما) مع استقلال المعنى ظن أن مجيئه زيادة لا فائدة فيها، فحكم بأن الفصح إسقاطها. أنظر: ابن يعيش ٩٩/٤، والإيضاح لابن الحاجب ٥١٤/١، والرضى ٢٨١/٣.

(٢) أنظر قول الزجاج فى: الرضى ٢٨٣/٣.

(٣) أنظر قول المبرد فى: السابق نفسه.

(٤) فى الأصل: (بين أوقات قيام زيد) وما أثبتته من شرح الرضى.

(٥) أنظر علة بئانهما فى: أمالى ابن الشجرى ٥٩٩/٢، والرضى ٢٨٧/٣، وابن القواس ٥١٨، والأصبهنى ص ٦٢٠، والجامى ١٤١/٢، والثولت أبدي ل ٨٣/ب.

(٦) أنظر: ابن يعيش ١٠٤/٤، والرضى ٢٨٧/٣.

يجيب بتعيين المكان المسؤول عنه، و (أنى) بعد كونه فى معناه قد يستعمل للزمان والحال كـ (متى)

ومتى للزمان فيهما، وأيان للزمان استقهما

و(كيف) (١)، وقد جوزوا الوجوه الثلاثة فى قوله تعالى: {فَأَنذَرْتُكُمْ آتِي سَيْمٍ} (٢).

ومنها: متى، وهى وضعت للزمان فيهما أى: فى الاستقهما كما فى قولك: متى القتال؟ والشرط كما فى قولك: متى تلتنى أكرمك.

والفرق بين (متى) إذا كانت شرطاً وبين (إذا) كذلك، أن (متى) للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه كما أن (إن) كذلك بخلاف (إذا) فإنه للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه، فلهذا لا يقال: أتيتك متى أحمر البسر؛ إذ وجود الشرط هنا مقطوع، بل يقال لذلك: إذا أحمر البسر (٣)، ووجه بذاتها ظاهر (٤).

ومنها: أيان وهى وضعت للزمان كـ (متى) استقهما، ولم تأت شرطاً (٥)، إلا أنها لم تستعمل إلا فيما يراد فيه التخييم والتعظيم بخلاف (متى) كما فى قوله تعالى: {يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ} (٦)، وبنيت لتضمنها همزة الاستقهما (٧).

(١) قال سيبويه ٢٣٥/٤: * و(أنى) تكون فى معنى (كيف) * اهـ وانظر: الرضى ٢٨٧/٣ وما بعدها، وابن يعيش ١١٠/٤، والهمع ٤٥٠/٢.

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٣٣)، قال الصياني ٩/٤: * قال الشهاب فى حواشى البيضاوى: أجاز المفسرون وجوه (أنى) كلها فى هذه الآية، واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية؛ لأنها حينئذ ظرف مكان فتقتضى إباحة الإتيان فى غير القبل، ولأنها لا يعمل فيها ما قبلها لصدراتها، ولا استقهامية لأنها لا يعمل فيها ما قبلها، ولأنها تلحق ما بعدها نحو (أنى لك هذا) وهذه مقترنة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال، ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر، أى: أنى سئمت فأنزل فيها تعميم الأحوال منزلة الظرفية المكائمية * اهـ. وانظر: البحر ٤٣٠/٢، والدر المصنوع ٥٤٥/٢، وحاشية الشهاب على البيضاوى ٥٢٦/٢ ط / دار الكتب العلمية، ضبط الشيخ / عبد الرزاق المهدي، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٢٤ ب.

(٣) قال الزمخشري فى المفصل ص ٢٠٩: * والفصل بين (متى) و(إذا) أن (متى) للوقت المبهم، و(إذا) للمعين * اهـ. وانظر: التخير ٢٨٤/٢، والكناش ٢٨٨/١، والأصبهاني ص ٦٢٠ وما بعدها.

(٤) وهو تضمنها معنى الحرف الاستقهامي أو الشرطى. انظر: أمالى ابن التجرى ٥٩٨/٢.

(٥) قال الرضى ٢٦٠/٣: * وكُتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط، وأجاز بعض المتأخرين ذلك وهو غير مسموع * اهـ. وقال أبو حيان: * والجزم بها محفوظ خلافاً لمن زعم أن الجزم بها غير محفوظ، ولم يحفظ سيبويه الجزم بها، لكن حفظه أصحابه * اهـ. انظر: الارتشاف ١٨٦٥/٤، وانظر: ابن القواس ص ٤٢٠ والهمع ٤٤٩/٢، وقال ابن هشام: * ولم يذكر المصنف فى (أيان) إلا الاستقهما، وكذلك سيبويه، وذكر بعض النحاة أنه ورد الجزم بها قليلاً ومنه: أيان تؤمنك تأمن غيرنا وإذا... لم تترك الأمان مثلاً لم تزل حذراً وزعم بعضهم أنه جائز قياساً * اهـ. انظر: شرح الكافية ل ١٢٤ ب، وانظر: الثولت أبدي ل ٨٤ أ.

(٦) سورة القيامة الآية (٦)، ومثل هذه الآية قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا}.

(٧) انظر: ابن يعيش ١٠٦/٤، والأصبهاني ص ٦٢١.

وكيف للحال استفهاماً، ومنها: مذ، ومنذ

ومنها: كيف ووضعه للحال حال كونه استفهاماً فإن قولك: كيف زيد؟ سؤال عن حال المسؤول عنه، فمعناه: أصحح أم مريض؟

ولا يجازى به؛ لأن قولك: كيف تكن أكن، تضمن المعنى المحال؛ لأنه يقتضى المساواة في جميع الأحوال من الصحة والمرض وغيرهما، وذلك غير ممكن^(١).

فإن قلت: هذا يستلزم عدم جواز الرفع في قولك: كيف تكون أكون، إذ المعنى واحد! قلت: القصد في الرفع يتعلق بحال معلوم للمخاطب، ولا كذلك في الجزاء، إذ الشرط موضوع للعموم والإبهام، كذا قيل، وفيه تأمل^(٢).

ثم اعلم أن المصنف اختار هنا مذهب الأخفش في أن يعد (كيف) من الظروف^(٣) فإنه قال: إن (كيف) من الظروف لأنه بمعنى: على أى حال، والجار والمجرور والظرف متقاربان، ولهذا يعمل في الحال كما في قولك: كيف زيد ضاحكاً؟

وسبويه لم يعتبر ذلك وقال: إنه ليس بظرف بل جار مجرى الظرف لأنه متضمن للحال^(٤)، والحال جارية مجرى الظرف والذي يدل على ذلك^(٥) إبدالك الاسم منه في التفسير كما تقول في نحو: كيف أنت أصحح أم سقيم؟ وإيقاعك الجواب عنه به في جواب من قال: كيف أنت؟ بصحح أو غيره، ولو كان ظرفاً لأبد ألا يبدل منه إلا الظرف كما في (متى) نحو: متى جئت اليوم الجمعة أم يوم السبت؟ ولا يقع جوابه إلا كذلك، كما في (أين) فإنه لا

(١) وهذا قول البصريين، وأجاز الكوفيون المجازة بها مطلقاً قياساً على غيرها من أسماء الاستفهام المستعملة في الشرط والاستفهام. انظر: الكتاب ٦٠/٣، والإنصاف ٦٤٣/٢، واللباب للعكبري ٦٢/٢، والمعنى ٢٩٩/١، وانتلاف النصرة ص ١٥٦.

(٢) في هامش الأصل ٨٨ / أ: "لأن المذكور يستلزم عدم جواز أن يقال: على أى حال تكن أكن، مع أن جوازه اتفاقاً".

(٣) اختلف النحاة في النقل عن سبويه والأخفش، فنقل الرضى أن (كيف) ظرف عند الأخفش، واسم عند سبويه، ونقل صاحب المعنى أنها ظرف عند سبويه، واسم عند السيرافي والأخفش. انظر: الرضى ٢٩١/٣، والمعنى ٢٣٠/١، وقد اختار المصنف - رحمه الله - أن يعد (كيف) من الظروف كما ذكر الشراح، وصحح ابن يعيش ١٠٩/٤ أنها اسم غير ظرف، وتبعه ابن القواس ص ٥٢١، والأصبهاني ٦٢١.

(٤) اختلف النحاة في النقل عن سبويه والأخفش، فنقل الرضى أن (كيف) ظرف عند الأخفش، واسم عند سبويه، ونقل صاحب المعنى أنها ظرف عند سبويه، واسم عند السيرافي والأخفش. انظر: الرضى ٢٩١/٣، والمعنى ٢٣٠/١، وقد اختار المصنف - رحمه الله - أن يعد (كيف) من الظروف كما ذكر الشراح، وصحح ابن يعيش ١٠٩/٤ أنها اسم غير ظرف، وتبعه ابن القواس ص ٥٢١، والأصبهاني ٦٢١.

(٥) انظر: الرضى ٢٩١/٣، والأصبهاني ص ٦٢١ وما بعدها، والدولت إلهي ل ٨٤/٤.

يجاب إلا به، فيقال في جواب: أين أنت؟ في المسجد، ووجه بانه واضح أيضا^(١).
بمعنى أول المدّة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى الجميع، فيليهما المقصود بالعدد.

ومنها: مذ ومنذ، وهما حال كونهما من الظروف المبنية يجتان لمعنيين أحدهما: أن يكونا بمعنى أول المدّة أى: مدّة الفعل الذى قبلهما، سواء كان ذلك الفعل مثبتا كما فى قولك: رايت زيدا مذ يوم الجمعة، أى: أول المدّة التى وجدت فيها رؤيتى يوم الجمعة، أو منقيا كما فى قولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أى: أول المدّة التى انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة^(٢).

فيليهما أى: (مذ) و(منذ) حينئذ المقرد المعرفة من الزمان وهو الذى يصلح أن يكون جوابا لـ (متى)^(٣)، أما المفرد فليدل على الأولوية المطلوبة، فإنك إذا قلت: منذ يومان، وأنت تعنى الأول، لم يقد كلامك مقصودك إذ لا مدخل للتأتى فى الأوليّة؛ لأن الأول اسم للمفرد السابق. وأما المعرفة فلتعيبين المقصود بالذكر، ألا ترى أنك لو قلت: ما رأيته مذ يوم، وأنت تريد ذلك المعنى لم تقد يقينا؛ لمزاحمة الأيام فى ذلك^(٤).

ولما كانت النكرة المختصة فى حكم المعرفة اكتفى بذكرها، فلا يرد عليه: ما رأيته مذ يوم لقينى، وأما قولهم: ما رأيته مذ المحرم، أو: مذ الشتاء، فهو فى تأويل: مذ ثلاثون يوما [أو مذ]^(٥) أشهر.

وثانيهما: أن يكونا بمعنى الجميع أى: بمعنى جميع تلك المدّة كما فى قولك: ما رأيته مذ يومان، أى: جميع المدّة التى انتفت فيها الرؤية من أولها إلى آخرها يومان^(٦)، وليس الاستمرار بلازم إلى وقت الإخبار.

فيليهما أى (مذ) و(منذ) حينئذ المقصود بالعدد من الزمان، وهو الذى يصلح أن يكون جوابا لـ (كم)^(٧)؛ لأن الغرض حينئذ بيان المدّة بأسرها وهو لا يحصل إلا بتكر المقصود بالعدد^(٨).

(١) بليت كيف تضمنها معنى همزة الاستفهام، وبليت على فتحة طليا للفتحة. أنظر: الهمع ١٥٩/٢، وأنظر: الغرة = ص ٥٨٧، وقال فى الإقليد ص ٩٨٥: وإنما بلى على الفتحة نون الكسرة لأنهم كرهوا أن يخرجوا من الياء إلى الكسرة، مع كثرة الاستعمال، فلن قلت: ما تقول فى جبر؟ قلت: هو قليل الاستعمال...^١، هـ.

(٢) أنظر: الرضى ٢٩٨/٣.

(٣) قال ابن القوام ص ٥٢٤: "ما كان جوابا لـ (متى) فهو لأول المدّة لأنها سأل عن وقت معين". هـ. وأنظر: الكاش ٢٨٩/١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٢٥/١.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٧٧٧/٣، والرضى ٢٩٩/٣، والجامى ١٤٣/٢.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٧٧٨/٣.

(٧) قال ابن القوام ص ٥٢٤: "وما كان جوابا لـ (كم) فهو لجميع المدّة؛ لأنها سأل عن كمية المدّة". هـ. وأنظر: الكاش ٢٨٩/١.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٧٧٨/٣، والرضى ٢٩٩/٣.

شرح كافيّة ابن الحاجب

ويجوز أن يقال عند إزادة جميع المدة: ما رأيته مذ يوم الجمعة، مؤولاً له بـ ما رأيته مذ
اثني عشر

وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ وما بعده خبره.

ساعة، والفرق / بين الوجه الأول والوجه الثاني: أن الرؤية في الأول قد انتقت في يوم الجمعة بعد
(١/٨٨) أن كانت متحصلة في جزء من أجزائه، وفي الوجه الثاني: قد استغرق انتقلها في جميعها.

وإنما بنينا^(١) لكونهما مشابهيين للحرف في الصورة، [والمشابهة]^(٢) بالحرف قد اعتبرت
سبباً للبناء عندهم، وقيل^(٣): لكونهما مقطوعين عن الإضافة التي هي المرادة في المعنى كـ
(قبل) إذ المعنى في: ما رأيته مذ يوم الجمعة: أول المدة التي انتقت فيها الرؤية يوم الجمعة،
وفي: ما رأيته مذ يومان: جميع مدة انتفاء الرؤية يومان، إلا أنهما لما لم يتكرر معهما المضاف
إليه لبدأ لم يأتي إلا مبنيين، بخلاف (قبل) فإنه لإمكان ذكر المضاف إليه معه جاء عربياً، ولذلك
ضم الذال في (منذ) بعد تحريكه لالتقاء الساكنين، وإذا لقي (مذ) ساكناً بعده حرك ذاله بالضم
إتباعاً للميم، أو لما سبق^(٤).

وقد يقع المصدر بعدهما نحو: ما رأيته مذ سفره، أو منذ سفره، أو يقع الفعل فيه
[نحو]^(٥): ما رأيته مذ أو منذ سافر، وقد يكون مع وقوع الفعل مع (أن) المخففة نحو: ما
رأيته مذ أو منذ أن سافر، أو يكون ذلك مع أن المثقلة المفتوحة نحو: ما رأيته مذ أو منذ أنه
سافر، فيقدر أي: إذا وقع بعدهما أحد هذه الأشياء لزم أن يقدر بعدهما زمان مضاف إلى
أحد هذه الأشياء، فيقال: مذ زمان سفره، ومنذ زمان سافر، أو زمان أن سافر، أو زمان أنه
سافر، وإنما وجب ذلك التقدير حينئذ لأن وضعهما لايتداء الغاية في الزمان، فعدم تقديره
يبطل ذلك الغرض^(٦)، وإنما حذف للعلم به^(٧)، ويكون حينئذ بمعنى أول المدة.

- (١) أنظر: حلة بنالهما في: ابن يعيش ٩٥/٤، وشرح المصنف ٧٧٧/٣، والإيضاح ٥١٠/١، وابن القواس ٥٢٣
- (٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.
- (٣) أنظر: مثل هذا التعليل في: الأصبهاني ص ٦٢٢.
- (٤) أنظر: ابن يعيش ٩٥/٤، وابن القواس ص ٥٢٣.
- (٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال ابن القواس ص ٥٢٤: لاختصاص (مذ) و(منذ) بالزمان إذا وقع بعدهما ما ليس بزمان من مصدر
أو فعل أو (أن) قدر بينه وبينهما زمان مضاف لفظاً ومعنى إن كان مصدراً نحو: ما رأيته منذ قيام زيد
أي: منذ زمن قيام زيد، وإن كان فعلاً أضيف إليه في اللفظ وإلى مصدره في المعنى نحو: ما رأيته منذ
سافر زيد، أي: منذ زمن سافر، وإن كان (أن) أضيف إليه أيضاً في اللفظ وإلى المصدر المقدر منه في
المعنى، سواء كانت ثقيلة نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقني، أو خفيفة نحو: ما رأيته منذ أن سافر،
والتقدير: مذ زمن أن الله خلقني، أو مذ زمن سفره^(٨) هـ.

(٧) أي: إنما حذف الزمان المضاف لوجود القرينة الدالة عليه. أنظر: السابق نفسه، والأصبهاني ص ٦٤٢.

قوله: وهو أى (مذ) و(مذ) شروع فى بيان إغرابهما بعد بيان ما المراد منهما هو؟ فهو: مبتدأ عند المحققين من البصريين وما بعده خبره^(١) لأنهما لكونهما فى تأويل الإضافة - كما

خلافًا للزجاج.

مرت الإشارة إليه - معرفتان فيصلحان للابتداء، مع أن المقصود منه لا يُساعد إلا على ذلك التقدير، لأن المعنى: أول المدة الجمعة، أو جميع المدة يومان^(٢).

خلافًا للزجاج من البصريين وعامة الكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أنه خبر مبتدأ مقدم عليه^(٣).

وقالوا: هذا^(٤) وهم بعيد لأن اللفظ والمعنى وليانه^(٥)، أما المعنى: فلأن المقصود فى قولك: مذ يومان: الإخبار عن جميع المدة بأنها يومان لا عكسه، وأما اللفظ: فلأن (يومان)

(١) هذا قول: المبرد، وابن السراج، والفارسي، أنظر: المتكصب ٣/٣٠، والنويز ٩٦، والأصول ١٣٧/٢ = الإيضاح ص ٢٦١، وبه قال ابن الحاجب، ورجحه ابن عصفور لأنه يطرود ولا ينكسر. أنظر: شرح الجمل ١٥٧/٢، وصححه كل من: الخوى محمد بن أحمد بن خليل أبو عبد الله - أنظر: شرح فصول ابن معط ص ٣٤٠ رسالة دكتورة بالمكتبة المركزية رقم ٧٠ تحق د/ أحمد مرسى الجمل، وصححه أيضًا: الزبيدي، أنظر: انتلاف النصرة ص ١٤٦.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٧٧٨/٣، وابن القواس ص ٥٢٥.

(٣) ذهب الأخفش والزجاج والزهجى: إلى أنهما طرفان منصوبان فى موضع خبر عما بعدهما، والتقدير: بينى وبين لقائه يومان، أنظر: الجمل ص ١٤٠، والرضى ٢٩٤/٣، والارتشاف ١٤١٩/٣، والجنى ص ٥٢، والمعنى ٣٦٧/١، والهمع ١٦٦/٢، وبهذا قال ابن جنى فى اللع ص ١٣٠ فقال: "ما رأيته مذ يومان، وما زارنا منذ ليلتان، فترفع لأن معنى الكلام: بينى وبين الرؤية يومان، وبينى وبين الزيارة ليلتان" اهـ. وأنظر: توجيه اللع ص ٢٤، وقال ابن هشام اللخمي: هو مذهب سيبويه. أنظر: الارتشاف ١٤١٩/٣، وذهب الكوفيون عدا القراء إلى أنهما إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع يتقدير فعل محذوف، وهما طرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها. أنظر: الإنصاف ٣٨٢/١، والمسائل الخلافية ١٢٩، والرضى ٢٩٣/٣، والجنى ص ٥٠٢، وانتلاف النصرة ص ١٤٦. واختار هذا القول: ابن مضاء، والسهيلي، أنظر: الارتشاف ١٤١٨/٣، والهمع ١٦٦/٢، والتصريح ٢٠/٢، وصححه ابن مالك أنظر: شرح التنزيل ٢١٧/٢، ونسب هذا القول للكسائي وحده من الكوفيين، أنظر: شرح الجمل ١٥٧/٢. وذهب القراء إلى أن المرفوع بعدهما مرفوع يتقدير مبتدأ محذوف والتقدير فى نحو: منذ يوم الجمعة: من الذى هو يوم الجمعة، أى: من الوقت الذى هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف. أنظر: الإنصاف ٣٨٢/١، والرضى ٢٩٣/٣، والارتشاف ١٤١٨/٣، والجنى ص ٥٠٢. فعلى هذا يكون ما نسبته الشارح - رحمه الله - إلى الكوفيين من القول بأنهما خبر مبتدأ مقسم خطأ، لأنه تبين لنا أن للكوفيين قولين مخالفين لما نسب للزجاج.

(٤) أى ما قاله البصريون.

(٥) فى الأصل: (يأباه) وهو تصحيف.

نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ^(١).

ثم اعترض على هذا بأنه لم لا يجوز أن يكون تقديم الخبر مصححاً لوقوعه مبتدأ؟
واجيب^(٢): بأن هذا إنما يصح أن لو كان (مذ) و(مذ) ظرفاً [له]^(٣)، والحق أنهما اسمان للزمان لا ظرفان، حتى يكون التقديم مصححاً، ولذلك لا يتعلقان بمحذوف، ألا ترى أنك لو قلت: جميع المدة يومان [لم يستقم أن يكون (يومان)]^(٤) مبتدأ وما تقدم خبره وإن كان اسم زمان لما لم يكن ظرفاً [له]^(٥).

أقول: فيه بحث: أما أولاً فلأن عد المصنف إياهما من الظروف يورث قوة لكونهما ظرفين دون اسمي الزمان، وأما ثانياً: فلأن كونهما اسمين للزمان إنما يلزم أن لو فسرهما الخصم بـ (أول المدة) أو (جميع المدة) فهو ممنوع فإنهم قالوا المعنى: يبني ويبين انقطاع الرؤية يومان.

فإن قلت: إن (مذ) و(مذ) على المذهب المبتدأ ما بعده خبره، فحينئذ يكون المركب منهما جملة مستقلة، فكانت مظنة لجواز عطفها على الجملة قبلها، فلم لم يتخلل العاطف بينهما كما يتخلل بين تفسيرهما وبين ما قبله نحو: ما رأيته وأول المدة يوم الجمعة، أو ما رأيته وجميع المدة يومان؟
قلت: عدم تخلل العاطف بينهما لاتحادهما بما قبلهما معنى، بخلاف ما يُفسر أن به^(٦)، وتفصيله: أن شرط العطف أن لا يكون الجملتان متحدتين من حيث المعنى، فإن اتحادهما يمنع تخلل العاطف، وذلك بأن يكون فيما سبق اقتضاء بالثاني كما في الجملة الشرطية والجزائية، وهذا المعنى موجود هنا؛ لأن الغرض من قولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة: تبين أول مدة انقطاع الرؤية، وذلك لا يحصل إلا بذكرهما بما قبلهما لا الاختصار على أحدهما.

ثم العلماء اختلفوا في أن مجموع المركب منهما وما بعدهما هل له موضع من الإعراب أم

لا؟

(١) انظر: شرح المصنف ٧٧٩/٣ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح المصنف ٧٨٠/٣، وانظر: الرضى ٢٩٤/٣، وابن القوام ص ٥٢٥.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق من: شرح المصنف ٧٨٠/٣.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق من: شرح المصنف ٧٨٠/٣.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق من: شرح المصنف ٧٨٠/٣.

(٦) قال الرضى ٣٠٠/٣: "... والكلام مع (مذ) الاسمية عندهم: جملتان: فـ رأيته جملة، ومذ يوم الجمعة جملة أخرى، قالوا: ولا يجوز عطف الثانية على الأولى وإن جاز ذلك إذا صرحت بتفسيرهما كما تقول: ما رأيته وأمد ذلك يومان؛ وذلك أن الثانية صارت مرتبطة بالأولى مترجمة بها فصارتا كالجملة الواحدة".

فذهب السيرافى إلى أن موضعه نصب على الحالية^(١).
وضعتُ مذهبه لا يخفى على أحد^(٢).
والجمهور على أنه لا موضع له من الإعراب لأنه عندهم جواب عن سؤال مقدر^(٣).

(١) أنظر: شرح السيرافى ١/١٨٨، ٢٤٨، ٢٤٩ رسالة تكتوزاه بكلية اللغة العربية بالقاهرة تح ٤ / السيد سعيد شرف الدين برقم ٣٠١، وأنظر قول السيرافى فى: الرضى ٣/٣٠٠، والارتشاف ٣/١٤١٩، والهمع ٢/١٦٧.
(٢) قال السيوطى ٢/١٦٧: "ورَدَ بأنها خرجت مخرج الجواب كأنه قيل له: ما أمد ذلك؟ قل: يومان، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال". هـ.
(٣) أنظر قول الجمهور فى: الرضى ٣/٣٠٠، والارتشاف ٣/١٤١٩، والمعنى ٢/٤٤٥، فهى عندهم جملة مستأنفة جواب عن سؤال تقديره عند من قدر (مذ) مبتدأ: ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟.

ومنها: لَدَى، وَلَدَنَ، وَقَدْ جَاءَ: لَدَنَ، وَلَدَنَ، وَلَدَنَ، وَلَدَنَ، وَلَدَنَ، وَلَدَنَ.

والنوع السادس منها أي: من الظروف المبينة لَدَى بفتح الدال، وَلَدَنَ بضمها وسكون النون، وَقَدْ جَاءَ فيها لغات كثيرة غيرهما^(١)، أحدهما: لَدَنَ بفتح اللام والدال وسكون النون، وثانيهما: لَدَنَ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، وثالثها: لَدَنَ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، ورابعها: لَدَ بفتح اللام وسكون الدال، وخامسها: لَدَ بضم اللام وسكون الدال، وسادسها: لَدَ بفتح اللام وضم الدال.

وإنما بنيت لأن وضع بعضها كـ (لَدَ) و (لَدَنَ) وضع الحروف، فأجرى بقية اللغات سجرى ذلك البعض لا تفاهما في اللفظ والمعنى، كذا في شرح المصنف^(٢). (ب/٨٨)

ثم اعلم أنها مع ما جاء من اللغات بمعنى (عند)، لكن بينهما فرقا بالعموم والخصوص بحسب الاستعمال فمعناها أخص من معنى (عند)^(٣) لأنك تقول: [عندي]^(٤) كذا: لما كان في حوزتك، حضرتك أو لم حضرتك^(٥)، ولا تقول: لَدَيَّ كذا، إلا لما لم يجاوز حضرتك. وحكمها أن تجزأ بها على الإضافة^(٦)، لكن العرب تنصب بـ (لَدَنَ) (عدوة) خاصة^(٧) تشبيها لنونها بالتثوين الذي في (رطل) لما راوها تثبت لها تارة وتزاع عنها أخرى^(٨).

(١) انظر لغات (لَدَنَ) في: المفصل ص ٢٠٩، وابن يعيش ١٠٠/٤، والرضي ٣٠٣/٣، والأصبهاني ص ٦٢٤.
(٢) انظر: شرح المصنف ٧٨٠/٣، وانظر: الإيضاح لابن الحاجب ٥١٥/١. وذهب ابن يعيش إلى أن علة بنائه فرط إيهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست، فليس في ظروف الأمكنة إيهام من (لدى) و (عند) ولذلك لزمست الظرفية فلم تتمكن تمكين غيرها من الظروف فجرت لذلك مجرى الحرف في إيهامه. انظر: ابن يعيش ١٠٠/٤، وانظر: الرضي ٣٠٣/٣، وابن القواس ص ٥٢٧ وقد ذكر ثلاثة أمون لعله بنائه.

(٣) انظر الفصل بين (لدى) و (عند) في: المفصل ص ٢٠٩، وشرح المصنف ٧٨١/٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٢٦ / أ، والصفوة الصفية ٤٧٠/١.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق من: شرح المصنف ٧٨١/٣.

(٥) في الأصل: (لم يحضر).

(٦) قال ابن يعيش ١٠١/٤: "حكم لدن أن يخفض ما بعدها بالإضافة كسائر الظروف نحو: أمامه، وقدامه، ووراءه، وفوقه، وتحت، ولأن لونها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من عند كما قل عز وجل: (مِن لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ). وانظر: ابن القواس ص ٥٢٦، والأصبهاني ص ٦٢٥، والهمع ١٦١/٢.

(٧) قال سيبويه ٢١٠/١: "... كما أن (لَدَنَ) لها في (عدوة) حال ليست في غيرها تنصب بها". هـ.
(٨) انظر: ابن يعيش ١٠٢/٤ وقد قال: "ولما نصبوا بها لأنهم شبهوا لون (لَدَنَ) بالتثوين في (ضارب) فنصبوا (عدوة) تشبيها بالمميز في نحو: عندي راقود خلا، وجبة صونا، والمفعول في نحو: هذا ضارب زيدا، وقتل بكرا، ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون يقال: (لَدَنَ) و (لَدَنَ) بفتح الدال وضمها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون وكثرتا يحذفون النون فيقولون: لد عدوة، شابهت الحركات قبلها باختلافها حركات الإعراب، وشابهت النون التثوين يكونها تحذف تارة وتثبت أخرى". هـ. وانظر: شرح المصنف ٧٨٢/٣، والرضي ٣٠٤/٣، وابن القواس ص ٥٢٦، والجامي ١٤٦/٢.

وَقَطُّ لِلْمَاضِي الْمُنْفَى، وَعَوَاضٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمُنْفَى.

ولو قيل: التشبيه المذكور لو كان علة لانتصاب الواقع بعدها للزم نصب كل ما يقع بعدها؛ لأن ذلك لم يوجب الاختصاص بـ (غدوة)، وليس كذلك بدليل قوله تعالى: {مَنْ لَأَذُنٌ حَكِيمٌ عَلِيمٌ} ^(١)، لكان له وجه، فالأولى ألا يكون ذلك من مقتضى ذلك التشبيه، بل يحمل على الاستعمال المحض.

ومنها: قَطُّ بفتح القاف مع ضم الطاء مشددة، وقد نقل ضم القاف مع ضم الطاء وتثنيده وتخفيفه وسكون الطاء مع فتح القاف ^(٢)، فهو للماضى أى: للزمان الماضى المنفى على سبيل الاستغراق تقول: ما رأيته منذ خلق الله العالم حتى الآن، وقيل: إنه مأخوذ من (القط) وهو القطع فمعنى قولك: ما رأيته قط: ما رأيته فيما انقطع عن عمرى ^(٣).

وإنما بنى ^(٤) لتضمنه معنى الحرف وهو إما (عن) كما يفهم مما سبق، أو (فى) أو (لام) التعريف أو (من) لأنه لاستغراق الزمن فهى معرفة من حيث المعنى ومتضمنة معنى (من) الاستغراقى، أو لأن ^(٥) من لغاتها (قَطُّ) ووضع الحرف والباقي محمول عليه.

وإنما كان بنائها على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الضم تشبيها لها بـ (قبل) من حيث الانقطاع عن الإضافة لأن معناه: نفى المضى ^(٦)، قد يستعمل بدون النفى بمعنى (أبدا) كما فى نحو: كنت أراه قط، وقد يستعمل كذلك لكن من حيث اللفظ لا من حيث المعنى ^(٧) نحو:

هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ ^(٨)

ومنها: عَوَاضٌ بفتح العين وسكون الواو مع ضم الضاد وهو للمستقبل أى: للزمان المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق، تقول: لا ^(٩) أفعله عوض، أى: لا أفعله فى جزء

(١) سورة النمل من الآية (٦).

(٢) أنظر لغات قط فى: المفصل ص ٢١١، وابن يعيش ١٠٨/٤، والهمع ١٥٨/٢، وأنظر: ابن القواس ٥٢٨.

(٣) أنظر: الارتشاف ١٤٢٥/٣، والمساعد ٥١٧/١، والصفوة الصفية ٣١١/٢، والهمع ١٥٨/٢.

(٤) أنظر علة بنائه فى: الإيضاح لابن الحاجب ٥١٦/١، وشرح التسهيل ٢٢٢/٢، والرضى ٣٠٨/٣، وابن القواس ص ٥٢٨، والهمع ١٥٨/٢.

(٥) وهذا تحليل ابن الحاجب فى: شرحه ٧٨٢/٣.

(٦) أنظر: الغرة المخفية ص ٥٨٦، والمغنى ١٩٨/١، والمساعد ٥١٧/١، والهمع ١٥٨/٢.

(٧) أنظر: التسهيل ص ٩٥، وشرح التسهيل ٢٢١/٢، والرضى ٣٠٧/٣، والمساعد ٥١٧/١.

(٨) سبق تخريجه فى قسم التحقيق، واستشهد به هنا على معنى (قط) بدون النفى من حيث اللفظ لا من حيث المعنى.

(٩) فى الأصل: (ما) وهو تصحيف.

والظروف المضافة إلى الجملة، و(إذا) يجوز بناؤها على الفتح.

أجزاء الزمان الآتي حتى موتى^(١).

قيل: هو مأخوذ من: عاضه يعوضه عوضاء لأن الزمان كله [إذا]^(٢) انقضى جزء منه خلفه جزء آخر فصار عوضاً عنه^(٣).

والوجه في بنائه ما مر في بناء (قط)^(٤).

والظروف المضافة حال^(٥) كونها مضافة إلى الجملة كما في قوله تعالى: {يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ} ^(٦) وإلى كلمة (إذا) نحو قوله [تعالى]^(٧): {مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ} ^(٨) يجوز بناؤها - تشبيها لها بـ (حيث) و(إذا) في الظرفية، والإضافة إلى الجملة - على الفتح^(٩) إما للخفة، وإما للفرق بين ما قطع عن الإضافة وبينها.

(١) قال ابن هشام في: المعنى ١٧٢/١: * (عوض) ظرف لاستعراق المستقبل مثل (أبدا) إلا أنه مختص بالتقوى، وهو معرب إن أضيف كقولهم: لا أفعله عوض العالضين، يعني إن لم يصف * أ. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) قال ابن يعيش ١٠٩/٣: * وعوض من لفظ العوض ومعناه، وذلك أن الدهر لا يمضي منه جزء إلا ويخلفه آخر، فصار الثاني كالعوض من الأول * أ. هـ. وأنظر: المعنى ١٧٢/١، والصفوة الصفية ٣١٢/٢.

(٤) قال ابن الحاجب: * وإنما بنيت لقطعها عن الإضافة لأن المعنى: عوض العالضين كما تقول: دهر الداهرين ولو لا ذلك لم تكن كما لم تكن (أبدا) لما لم يقصد فيها هذا المعنى * أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٥٢٩، والأصيهاني ص ٦٢٦، والمساعد ٥١٧/١، والهمع ١٥٧/٢.

(٥) في الأصل: (حين).

(٦) سورة المائدة من الآية (١١٩).

(٧) سورة المعارج من الآية (١١).

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) قال المصنف ٧٨٣/٣: * وإنما بنى تشبيها له بالظروف المحتاجة إلى الجمل كـ (حيث) و(إذا) و(إن) لما تبين بالجملة بياتها، وكذلك (يومئذ) لأن الجملة الواقعة بعد (إن) مبنية لـ (يوم) أيضا إذا قلت (يومئذ) * أ. هـ. والمصنف - رحمه الله - يقول: (يجوز بناؤها) يذهب مذهب الكوفيين حيث ذهبوا إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية جاز فيه أن يعرب وجزء فيه البناء، واستدلوا بقراءة نافع: (هذا يوم ينفع الصادقين) بفتح (يوم)، وقد وافق الكوفيين كثير من النحاة منهم: ابن مالك، وابن هشام، وابن عقال، والزيدي، والأشمولي. وأوجب البصريون فيه الإعراب إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، ومنعوا البناء لعدم التناسب. فأنظر تفصيل المسألة وحجة كل قى: معالي الفراء ٣٢٦/١، ومعالي الزجاج ٢٢٤/٢، والأصول ١١/٢، والكشف لمكي ٤٢٣/١، وأسالي ابن السجري ٦٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣١١/١، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، والرضي ٢٦٥/٣، وشرح الألفية لابن السائغ ١٥٣، وتوضيح المقاصد ٢٦٨/٢، وشرح شذور الذهب ٩١، والمعنى ٥٩٥/٢، والمساعد ٣٥٥/٢، وشرح ابن عقال ٥٧/٢، والتلاف النصرية ص ٧٢ وشرح المكوذي ص ١٠٤، والأشمولي ٢٥٦/٢.

وكذلك: (مثل) و(غير) مع (ما) و(أن) و(أن).

وتخصيص إضافتها إلى الجملة الفعلية لبنائها كما وهم [من]^(١) وهم، فاسدة لأن الجملة من حيث هي هي مبنية سواء كانت اسمية أو فعلية، واكتساب المضاف إلى المبنى البناء منه جائز.

ويعرف من قوله: (يجوز) أنه يجوز إعرابها أيضاً، إما لأن الإضافة ههنا غير لازمة، بخلاف (حيث)، أو لأن الأصل إضافتها إلى المفرد، وكانت إضافتها إلى الجملة عارضة، فلا يعتد بها^(٢)، أو لأن اكتساب المضاف إلى المبنى البناء منه ليس بواجب كما عرفت.

وكذلك يجوز بناء (مثل) و(غير) على الفتح إذا استعملا مع (ما) المصدرية مضافين إليها كقولك: قيامك مثل ما قام زيد، وغير ما يقوم عمرو.

وكذلك إذا استعملا مع (أن) المصدرية المخففة ومع (أن) المفتوحة المشددة نحو: قيامك مثل أن يقوم زيد، أو: غير أن قام زيد، ونحو: قيامك مثل أنك تقوم، أو: غير أنك تقوم.

ولما بنينا حينئذ تشبيها لهما بالظروف المقدمة حيث كثيراً وثبتنا بالجملة بعدهما؛ لأن (ما) و(أن) يستلزمان الجملة كما يستلزمانها (إذ) فكما جاز أن يبنى ما يضاف إلى (إذ) من الظروف جوزوا أن يبنى ما أشبه الظروف لكثرة عند إضافته إلى [ما]^(٣) يشبه (إذ) في الاحتياج إلى الجملة^(٤).

ومن هذا غلم وجه جواز ذكرهما في بحث الظروف، وإن لم يكونا ملها، ويجوز إعرابهما أيضاً لكونتهما اسميين مستحقين للإعراب^(٥).

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٧٨٤/٣.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: علّة بنائهما في: شرح المصنف ٧٨٥/٣، وابن القواس ص ٥٣٠، وتشرح الأصبهاني ص ٦٢٧.

والكتّاب ٢٩٢/١، والجامي ١٤٨/٢.

(٥) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٦٢٧، والجامي ١٤٨/٢.

[المعرفة والنكرة]

المعرفة والنكرة، المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهي المضمورات،

لما فرغ من بيان أنواع المبنى من الأسماء، شرع في بيان بعض أصنافها فقال: المعرفة والنكرة، فالأول منها: المعرفة وهي في اللغة: مفعلة من: عرفت عرفانا، ثم استعملت وصفا للألفاظ^(١)، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف فقوله: ما وضع لشيء كالجنس يشمل المحدود وغيره، وقوله: بعينه يخرج ما عدا المعرفة؛ لأن غير المعرفة وإن كان قد وضع لشيء لكن لم يوضع لشيء معين^(٢).

ثم ينبغي أن يعلم أن المراد بقوله (بعينه) ليس أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً، وإلا لم يدخل في التعريف غير الأعلام، بل المعنى: أن الواضع وضعها ليطابق على شيء معين تعييناً شخصياً كان أو نوعياً، سواء كان ذلك الشيء المعين مقصوداً / للواضع (١/٨٩) في حالة وضعه كالأعلام أو [لا]^(٣) كغيرها من المعارف^(٤).

وإن في هذا^(٥) المقام بحثين، الأول: أن اللازم منه أن يكون قوله (بعينه) جنساً للمعارف كلها، وليس كذلك؛ لتوقف تصورهما على تصوّره، لكن التالي باطل، فإن المضمورات والأسماء الإشارة والموصولات معارف^(٦) مع أن تصورهما لا يتوقف على ذلك، ولهذا لم يذكر في حدودها.

والثاني: أنه إن كان المراد منه الخصوصية المعانقة من الشركة بحيث لا يجوز إطلاقه على الأشياء المختلفة يلزم خروج أكثر المعارف من التعريف، فإن أسماء الإشارة - مثلاً - ليس فيها خصوصية بهذه المثابة، وكذا الموصولات وإن كان التمييز عن غيره من المسميات يلزم دخول الثلاث في التعريف، إذ فيها تميز في الجملة، فإن (رجلاً) مثلاً متميز عن المرأة والفرس.

قلت: الأول ساقط بما سبق، والجواب عن الثاني بأن المراد الأول، واللازم متنوع لأن المسمى متعين في ذهن بحيث الاشتراك فيه، والكثرة إنما هي في أفراد المسمى لا

(١) انظر: ابن القوام ص ٥٣٣، وشرح الألفية له ص ٦٣١، والفاخر ص ٧٦٤، والأصبهاني ص ٦٤٩.

(٢) قال ابن الحاجب ٧٨٦/٣: "ولمنا معنى بالتعريف أن يكون المدلول معيناً للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره، وإنما نعلم به أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى، على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعاً لواحد لا بعينه من أحوال مشتركة في معنى كلي" أ. هـ.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: الرضى ٣١٦/٣.

(٥) في الأصل: (هذه) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (معارف) وهو لعن.

فيه، والوارد في الخارج لا ينافي الوحدة في الذهن.

وهي أي: المعرفة باعتبار الأنواع تنقسم إلى أقسام أحدها: المضمرات وقد ذكرها

ببيان

والأعلام، والميهمات، وما عرف باللام،

أقسامها وأحكامها، وثانيها: الأعلام شخصية كانت أو جنسية، وثالثها: الميهمات أي: الموصولات، وأسماء الإشارة، وإنما سميتا مبهما لعدم فهم الجنس منهما، والمعنى من الإبهام صحة الوقوع على الأشياء المختلفة.

ورابعها: ما عرف أي: ما كان تعريفه بالآلف واللام.

اعلم أن الاسم الداخل عليه لام التعريف إما أن يكون المراد منه الحقيقة نفسها أي مع قطع النظر عن العوارض، أو كان تلك معها، فإن [كان] ^(١) الأول سميته تعريفه تعريف الجنس والحقيقة كما في قولك: الرجل خير من المرأة، وإن كان الثاني فإما أن تعتبر في ضمن جميع الأفراد أو في ضمن بعضها، فإن كان الأول يُسمى تعريف الاستغراق كما في قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} ^(٢)، وإن كان الثاني فإما أن يكون البعض معينا سواء كان واحداً أو اثنين أو جماعة يسمى تعريف العهد الخارجي لكونه معهوداً بينك وبين مخاطبك في الخارج، وشرطه تقدم ذكر ذلك البعض صريحاً أو كنايةً وجمعها قوله تعالى: {وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى} ^(٣) وقد يكتفى به بالاستتعار كما في قولك: خرج الأمير، إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد ^(٤).

وإلا بأن كان واحداً غير معين لا اثنين ولا جماعة سمي تعريف العهد الذهني لكونه معهوداً في الذهن كما في قولك: ادخل السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج، كذا في الإيضاح ^(٥).

ففي قول من قال ^(٦): كقولك: "ادخل السوق"، إذا كان سوق بينك وبين مخاطبك معهوداً. نظر، يدل عليه ما قال المصنف في الشرح ^(٧): "كقولهم: ادخل السوق، وليس بينك

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) سورة العصر الآية (٢).

(٣) سورة آل عمران من الآية (٣٦).

(٤) أنظر: الرضى ٣/٣٢٤، والأصهباني ص ٦٣٠.

(٥) أنظر: الإيضاح في شرح المصنف ٢/٢٦٨ - يتصرف.

(٦) منهم العجواني في: شرحه ص ٣٩٥، والأصهباني في: شرحه ص ٦٣٠.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٣/٧٨٧.

وبينه سوق وجودي معهود^(١).

وما ذكره النكساري بتصريح كون المراد من الذهن ذهن المتكلم فإنه^(١) قال: فإنك لا تشير باللام في (السوق) إلى حقيقة السوق المشتركة بين جميع الأسواق، ولا إلى معهود بينك وبين مخاطبك حيث لا عهد، فتعين أن يراد به واحد من الأسواق غير معين تصوره المتكلم في ذهنه.

(١) في الأصل: (بل).

العلم: ما وُضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد.

وبالنداء، والمضاف إلى أحدها معنى.

فإن قلت: إذا كان المراد فرداً غير معين فكيف يتميز عن النكرة؟

قلت: الفرق ثابت بينهما إذ فيه اعتبار معنى زائد ليس في النكرة وهو كون ذلك المقرد من أفراد هذه الحقيقة المعلومة، هكذا قالوا، وفيه بحث.

وخامسها: ما عرف بالنداء^(١) كما سرّ، وسادسها: المضاف أي: الذي يضاف إلى أحدها، أي: أحد المعارف المذكورة، وإنما قيد الإضافة بقوله: معنى مريداً كون المضاف مما لم يتدخل في الإيهام، لأن المضاف إلى أحدها إذا كانت إضافته لفظية لم يكن معرفة، على ما حقق^(٢)، وأما كون الألف واللام بمعنى (الذي) فقد مر^(٣).

وبعد الفراغ عن تحقيق التعريف الشامل للمعارف كلها قصد تعريف ما فيه خفاء في الجملة بالقياس إلى سائر المعارف وهو العلم، فعرفه بقوله: ما وُضع لشيء بعينه فهو كالجنس لجميع المعارف، وفيه ما عرفت^(٤)، وبقوله: غير متناول [غيره]^(٥) خرج جميع المعارف التي غير العلم لكونه متناولاً لغيره، فإن الواضع وضع سائر المعارف ليطابق على أي معنى يراد بخلاف العلم، فاعتبر ذلك في (أنت) فإنك إذا قلت: (أنت) وأنت تخاطب زيداً صح قولك: (أنت) لعمر و إذا خاطبته^(٦)، ثم قوله (بعينه) صفة لـ (شيء)، و (غير متناول) حال مما يقوم مقام فاعل (وضع)؛ لأن تناول وعدم تناول من صفة الألفاظ، فيندفع ما يتوهم من أن يكون المراد من المعين ما سبق، يستلزم استكراك (غير متناول غيره).

قوله: بوضع واحد لدخول الأسماء المشتركة فإن (زيداً) - مثلاً - إذا سُمي به رجل ثم سمي به رجل آخر ثم آخر / يصدق عليه أنه متناول غيره فلا يكون التعريف جامعاً، لكن (ب/٨٩) ذلك تناول لكونه بأوضاع متعددة لا يضر علميته^(٧).

(١) وقال المصنف ٧٨٧/٣: * والمعرف بالنداء كتقولك: يا رجل؛ لأنه لما قصد قصده بعينه وجب أن يدخل في حد المعرفة ١٠ هـ.

(٢) قال المصنف ٧٨٧/٣: * والمضاف إلى أحدها معنى، يعنى: إضافة معنوية لا إضافة لفظية ليخرج نحو: ضارب زيد، والحسن الوجه؛ لأنها وإن كانت مضافة قباضاتها لفظية لا معنوية، بخلاف: غلام زيد، وغلامك ١٠ هـ، وأنظر: ابن القوام ص ٥٣٦، والجامي ١٥٢/٢، والدولت أيلدى ل ٨٦ / أ.

(٣) أنظر: قسم التحقيق.

(٤) أنظر: قسم التحقيق.

(٥) ما بين المعوقين من: متن الكافية ص ١٦٥.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٧٨٨/٣، وابن القوام ص ٥٣٧، والأصبهاني ص ٦٣٢، والجامي ١٥٣/٢.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٧٨٨/٣، والرضي ٣٢٦/٣، وابن القوام ص ٥٣٧، وابن جماعة ص ٢٣٤.

وأعرفها المضمير المتكلم، ثم المخاطب.

قيل: لا حاجة إلى هذا القيد في تحقيق مقام العلمية لأن الاشتراك ينفي العلمية. قال المصنف في الشرح^(١): "وأما نحو (أجمع) وبابه فإنما كان معرفة بتقدير الإضافة، ولكنهم التزموا فيه ترك التلغظ بها لما كان معروفاً، فلا حاجة إلى أن يجعل باباً برأسه". وأعرفها أي: أعرف المعارف^(٢) عند المصنف ومن تبعه المضمير المتكلم لتبعد تقدير الالتباس فيه، لعدم إمكان الشراكة فيه.

ثم المضمير المخاطب لأنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم، ألا ترى أنك لو قلت: (أنا) لم يلبس بغيره، وإذا قلت: (أنت) جاز أن يلبس بأخر بحضورك فيتوهم أن الخطاب له^(٣).

ثم العلم، ثم الميهم، على الترتيب المذكور في تعداد أنواع المعرفة، وترك ذكر الباقي. فإن قلت: العلم يمتاز على سائر المعارف بأن يكون غير متناول غيره، فينبغي أن يكون أعرف منها، إذ تعريف ما عداه أدنى من تعريفه حيث يتناول غيره! قلت: المراد بالأعرافية أن يكون أبعد عن التيسر، وهذا مراد من قال^(٤): "المراد بالأعرافية عدم إدخال الأغيار بكون الضمائر أعرف من العلم، إذ فيه يتصور الالتباس وإن كان بأوضاع متعددة بخلافها".

وفي الجواب نظر! إذ ما ذكر غير مسلم في المضمير المتكلم، وأيضاً ذلك مبني على بقاء العلمية بعد حصول الاشتراك، ففيه خلاف العلماء.

وأما أعرافية الضمائر والعلم من سائر المعارف، وأعرافية بعضها عن بعض فمذكورة في المطولات مع اختلافات كثيرة، ونحن اقتصرنا على بيان ما ذكر^(٥) في المتن ليكون الشرح على قدر المتن.

(١) أنظر: شرح المصنف ٧٨٨/٣ - يتصرف -.

(٢) اختلف الناس في أعرف المعارف فمنهم من ذهب إلى أن المضمير أعرفها، وهو ميبويه والجمهور، ومنهم من ذهب إلى أن العلم أعرفها وهو قول الصيمري وعزى إلى الكوفيين، ومنهم من ذهب إلى أن اسم الإشارة أعرفها ونسب لابن المراح، ومنهم من ذهب إلى أن المعرفة بـ(ال) أعرفها لأنه وضع لتعريفه أداة وغيره لم يوضع له أداة، وأما المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أعرف المعارف، وقيل: أعرفها العلم ونسبوه إلى ميبويه، ثم المضمرات ثم ذو الأداة ثم أسماء الإشارة. أنظر: التذييل والتكميل ١١٢/٢، وأنظر تفصيل هذه الأقوال في: الإنصاف ٧٠٧/٢، وأسرار العربية ص ٣٠١، وشرح الجمل لابن عسكور ١٤٨/١ وابن يعيش ٨٧/٥، والتسهيل ص ٢١، وابن القوام ص ٥٤٨، والتصريح ٩٥/١، والهمع ١٨٧/١.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧٨٩/٣.

(٤) هذا قول العجواني في: شرحه ص ٣٩٩ مع تصرف يسير في النقل.

(٥) في الأصل: (ذكرنا) وهو تصحيف.

والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه.

والثاني من تلك الأصناف: النكرة^(١) وهي في اللغة اسم لما يُنكر، وفي الاصطلاح ما ذكره.

فقوله: ما وضع لشيء كالجنس يشمل المحدود وغيره من المعارف.

ويقوله: لا بعينه خرجت المعرفة عن تعريفها بجميع أقسامها، مثاليها نحو: (رجل) فإنه قد وضع لواحد شائع في أمته لا يختص بواحد دون آخر باعتبار الوضع، بل يتناول الكل على سبيل البذل بخلاف المعرفة^(٢).

فإن قلت: لم أذكر النكرة عن المعرفة في البيان [والتعريف]^(٣) على الأغلب بعد التنكير؟

قلت: لأهمية المعرفة؛ لأن الحاجة إلى وضع الألفاظ للإخبار عنها أو بها، والمعرفة أصل في ذلك^(٤).

(١) ومن علامتها: قبول الاسم (رب) نحو: رب غلام قد ملكت، قبول (أل) مؤثرة فيها نحو قولك في (رجل): الرجل، بخول (كم) على الاسم عاملة لفظاً، خبرية كانت أو استهلامية؛ لأن ما تدخل عليه على كلا الحالتين مميز، والمميز لا يكون إلا نكرة، دخول (من) للاستغراق في غير الواجب على الأصح نحو: ما له من درهم، وما جاءني من رجل، وهل عندك من أحد، أن يؤدي الاسم بمعنى لا يكون إلا نكرة نحو: إيه وصيه، منوتتين، أن يكون اسم (لا) التي لنفي الجنس، وأن تعمل فيها (لا) التي بمعنى ليس اسماً وخبراً، أن يجري وصفاً على النكرة كقوله تعالى: [هَذَا عَارِضٌ مُّطْعِلٌ]. انظر: تدرج الفية ابن معيط لابن الفواس ص ٦٢٩ وما بعدها، وانظر: الغرة المخفية ص ٣٠٨.

(٢) انظر: شرح المصنف ٧٨٩/٣.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) اختلف في المعرفة والنكرة أيهما أصل؟ فذهب ميبويه والجمهور إلى أن النكرة أصل والمعرفة فرع. وقال الكوفيون وابن الطراوة: المعرفة أصل؛ لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كـ مررت بزيد وزيد آخر، وقيل: بما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، وتجد كثيراً من المنكرات لا معرفة لها. انظر: الارتشاف ٩٠٧/٢، والتذليل والتكميل ١٠٥/٢، والهمع ١٨٦/١.

مباحث أسماء العدد

أسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء، وأصولها اثنا عشرة كلمة، واحد إلى عشرة، ومائة

والثالث منها: أسماء العدد، وهو عند أهل الحساب ما يكون نصف مجموع حاشيته، فلا يكون الواحد من العدد، وفي اصطلاح النحاة: ما وضع سرأ من وضعه البيان لكمية آحاد الأشياء والدلالة عليها أي: المعدودات^(١).

قالوا: (أحد) عندهم من العدد بدليل وقوعه جواباً للسؤال ب (كم).

لا يقال: فعلى هذا كان ذلك التعريف تعريفاً لشيء بأحد أفرادها؛ لأننا نقول: الغرض تعريف أسماء العدد فلم يلزم ما ذكرتم.

وما يقال: إن الذراع داخل في الحد لكونه موضوعاً لكمية آحاد الأشياء، ليس بشيء؛ لأننا لا نسلم وضعه لذلك بل وضعه للآلة التي يعرف باستعمالها كمية آحاد الأشياء، هذا فاستغنى عما ذكر في بعض الشروح^(٢) عن تطويل بلا ضائل.

وأصولها أي: أصول أسماء الأعداد، وقيل: أصول العدد باعتبار أسمائه، ولكليهما وجه، وأراد بها الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنا عشرة كلمة وهي من واحد

(١) قال ابن الحاجب ٣/٧٩٠: "فيلزم فيه (واحد) و (اثنان) لأنهما من أسماء العدد عند النحويين، وإن لم تكن من العدد عند كثير من الحنابلة، وهو خلاف لفظي لا معنوي، وبين دخولهما أنه لو قيل: كم عندك؟ لصح أن تقول: واحد، أو اثنان...، وأما كونهما من العدد عند النحويين فلإطلاقهم على عدد (واحد) و (اثنين) مع ثلاثة إلى (الف) * أ. هـ. وقال الرضوي ٣/٣٥٧: "ولو قال: (العدد ما وضع لكمية الشيء) فحسب لم يدخل نحو: (رجل) و (رجلان) ولم يخرج (واحد) و (اثنان) لأن لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك * أ. هـ. وأما أن الواحد ليس من العدد عند الحنابلة فلعدم وجود حاشية سفلى له حيث قالوا: العدد ما ساوى لصنف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء، كالأثنين فإن حاشيته السفلى واحدة، والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تعضم مع العليا. انظر: التصريح ٢/٢٦٩.

(٢) قال في شرح الغجدوالي ص ٤٠٠: "وفي بعض الشروح: ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع أنه موضوع لكمية آحاد الأشياء؛ لأنه غير موضوع لكمية آحاد جميع الأشياء، لأنه لا يمكن تقدير جميع الأشياء بالذراع، وفيه نظره؛ لأنه لا يمكن تقدير جميع الأشياء بجميع الأعداد، والحق أن يقال: المراد ما وضع لكمية آحاد الأشياء بالذات، فلا يشكل بالذراع لأن الكمية عارضة، إلى هنا لفظه، قلت: أظن أن لا محل لورود هذا الإشكال أصلاً، فإنه إن عني بكونه موضوعاً لكمية آحاد الأشياء أن لفظه موضوع لتلك فذلك غير مسلم، بل هو إنما وضع لآلة تعرف باستعمالها كمية آحاد الأشياء وإن عني أن مفهومه مهياً لذلك فذلك بمعزل عما نحن فيه * أ. هـ. وانظر: الشرح المتوسط ص ٣٤٤، والأصيهاتي ص ٦٣٥.

إلى عشرة، ومائة وألف، وما عداها متفرع عنها إما بنائية كـ (سائتين) و (الفين) أو جمع حقيقة كـ:

وألف، تقول: واحد، اثنان، واحدة، اثنان، وثلاث، وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر.

ألف، ومئات، ومئين، أو صورة كـ: عشرين إلى تسعين، أو بتركيب كـ: أحد عشر، أو يعطف كـ: أحد وعشرون، ويتولد منها أعداد لا تنقضي إلى حد تقف عنده.

لما فرغ من بيان تحقيق التعريف وبيان الفاظ الأعداد، شرع أن يبين كيفية استعمل الفاظها في المذكر والمؤنث على درجاتها فقال: تقول للواحد المذكر: واحد، وللمتأخر: اثنان، وللواحدة المؤنثة: واحدة، ولمتأخرها لفظان أحدهما: اثنان، والثاني: ثنتان إجراء لهما في التذكير والتأنيث على القياس المشهور بحذف التاء في المذكر وإثباته في المؤنث^(١) وتقول للمذكر إذا زيد على الاثنين: ثلاثة رجال، وأربعة رجال إلى عشرة رجال، وللمؤنث كذلك ثلاث نسوة وأربع نسوة إلى عشر نسوة، إجراء لهما في التذكير والتأنيث ههنا [على الأصل]^(٢) لأن^(٣) أصل العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون بالتاء، لكون ما فوق الاثنين منه موضوعاً على التأنيث، ويدل عليه اتفاقهم على أن كل جمع مؤنث من تعليلهم إياه بكونه مؤنثاً بمعنى الجماعة بسبب اعتبار كونه عدداً فوق الاثنين، فتأنيث العدد باعتبار نفسه أولى، فلما كان المعدود جمعاً وكان (١٩٠) لمذكر أبقى العدد على أصل / حاله للتطابق بينهما؛ لكون ذلك الجمع مؤنثاً أيضاً، ثم احتاجوا إلى الفرق فيما يكون المعدود جمعاً مؤنثاً، لكرهية إلغاء الفرق عندهم، ولم يمكنهم ذلك بزيادة (تاء) أخرى لامتناع اجتماع علامتي التأنيث في كلمة واحدة إذا لم يكن لأحدهما فائدة زائدة على ما أفادته الأخرى، فلزمهم حذف التاء لذلك، ولم يكن القضية على العكس لكون المذكر سابقاً على المؤنث^(٤).

وقيل: التاء يفيد المبالغة والمذكر أقوى فاختصاصها به أولى^(٥).

(١) انظر: الرضي ٣/٣٥٨، وابن القوام ص ٥٥٢، والأصبهاني ص ٦٣٥، والكنز ١/٣١١.

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٣) انظر: علة المخالفة بين التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة في: علل النحو للوراق ص ٣٢١ وما بعدها، والفوائد والقواعد للشمسيلي ص ٦٤٩، وشرح المصنف ٣/٧٩١، والرضي ٣/٣٦١، وابن القوام ص ٥٥٣.

(٤) قال الأثيري: "فإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل: لأربعة أوجه... ثم بين هذه الأوجه الأربعة، انظرها في: أسرار العربية ص ١٩٩.

(٥) قال المبرد: "فإذا أدت أن تجمع المذكر الحق اسماً من العدد فيه علامة التأنيث وذلك نحو: ثلاثة أثواب وأربعة رجال، فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في: ضاربة وقائمة، ولكن كدخولها في علامة ونسابة، ورجل ربعة، وعلام بقعة اهـ. انظر: المقضب ٢/١٥٥، وانظر: كون التاء مقيدة للمبالغة في: علل النحو للوراق ص ٣٢٢، وأسرار العربية ص ١٩٩، وابن القوام ص ٥٥٤.

فإن قلت: ليس الفرق يحصل بالميز؟

قلت: نعم إلا أن عدم التمييز بينهما عند عدم الميز يكفي علة لهذا الصنع، مع أن في إثباته عند الميز جمعا بين تائيتين فيما هو كالشيء الواحد، وهو مكروه جداً.

أحد عشر، اثنا عشر، إحدى عشرة، اثنا عشرة.

وينبغي أن يعلم أن الاعتبار في لحوق التاء بالأعداد المذكورة وعدمه إنما بالنظر إلى واحد المعدود لا إلى لفظه، فإن كان المعدود جمعا واحده مؤنثا غير العلم حذف التاء منها نحو: ثلاث نسوة، وثلاث عيون، وإن كان مذكراً ثبت التاء، سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كـ: أربعة جماعات، أو لم يكن كـ: أربعة رجال، وأيضا إن كان المعدود صفة قائمة مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كما في قوله تعالى: {عَشْرُ أَمْثَالِهَا} (١) فحذف التاء من العدد ههنا مع كون (المثل) مذكراً لكون (الأمثال) صفة للصفات أي: عشر حسنات أمثالها (٢)، وإن كان المعدود اسم جمع لا جمعا حقيقة أو اسم جنس فإن كان مختصا بالجمع المذكر كـ: القوم كان حكمه حكم المذكر (٣)، وإن كان مختصا بجمع المؤنث كان حكمه حكم جمع المؤنث، نحو ثلاث مخاض، لأنها بمعنى الحوامل من النوق.

هذا في مفرداته، وأما لبيان كيفية استعمالها في التركيب فتقول فيه: أحد عشر للمعدود المذكر إذا كان واحداً وعشرة، وتقول له: اثنا عشر إذا زيد على المذكور بواحد، وتقول: إحدى عشرة للمعدود المؤنث إذا كان أيضاً كذلك، وتقول له: اثنتا عشرة إذا زيد عليه بواحد (٤)، موافقا استعمالها في الجزء الأول من كل منها على القياسين، ومخالفا استعمالها في الجزء الثاني من كل منهما للقياس في العدد (٥) الأصل، أما الموافقة في الجزء الأول فلا في الأصل إجراء اللفظ على القياس ما لم يوجد الداعي إلى العدول، (إلا أنهم غيروا) (واحد) إلى (أحد) و (واحدة) إلى (إحدى) في التركيب للاختصار (٦)، وأما المخالفة في الجزء الثاني في المذكر إما لما ذكر لحصول ما يقتضي عتوله عن الأصل بدليله الجزء الأول فلما كان كذلك

(١) سورة الأنعام من الآية (١٦٠) قال تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}.

(٢) انظر: التعليلة على كتاب سيوطي لأبي علي ٦٧/٤، والمساعد ٧٦/٢.

(٣) قال الرضي ٣٦٥/٣: "فالتاء في العدد واجب قبل الله تعالى: (وكان في المدينة تسعة رهط) وقالوا: ثلاثة رجلة، وهو اسم جمع قائم مقام رجال" أ. هـ.

(٤) قال ابن الحاجب ٧٩١/٣: "كانهم راعوا لفظ الواحد والاثنتين في التذكير والتانيث باعتبار حاله قبل التركيب، لأنه هو هو، وراعوا عشرة في حالها مع أخواتها مع (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) إلا أنهم غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و (واحدة) إلى (إحدى) للاختصار" أ. هـ. وانظر: شرح الأصبهاني ص ٦٣٦.

(٥) كلمة (العدد) كررت في الأصل.

(٦) قال الوراق: "فإن قال قائل: فلم خصوا (أحد عشر) بلفظ (أحد)، وإذا أفردوا قالوا: (واحد) و (اثنان) ولم يقولوا: (أحد) (اثنين)؟ فالجواب في ذلك أنهم أرادوا بذلك التخفيف؛ لأنهم لما ركبوا (أحد) مع (عشر) طيل الاسم، فاختاروا لفظ (أحد) لأنه أخف من لفظ (واحد) وهو معناه، فلذلك خص بالتركيب مع العشرة، إلا ترى أنك إذا بلغت العشرين قلت: واحد وعشرون؛ لأن التركيب قد زال" أ. هـ. انظر: علل النحو ص ٣٢٧.

أعيد التاء في المؤنث لعدم المانع، أو لرعايتهم حاله مع حال أخواتها من ثلاثة إلى تسعة ليكون مشاكلاً لها،

ثلاثة عشر إلى: تسعة عشر، وثلاث عشرة: إلى تسع عشرة.

والمشاكلة بين الأخوات مطلوية، وأما علة كون حال الأخوات كذلك، فتذكر بعيد.

وتقول بعد تجاوز المعدود على (اثنى عشر) للمذكر: ثلاثة عشر، وأربعة عشر، وخمسة عشر إلى: تسعة عشر، بإجراء الجزء الأول على القياس في العدد^(١)، وإجراء الثاني على القياس في الأصل، وكذلك تقول للمؤنث: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة إلى: تسع عشرة على قياس ما تقدم^(٢).

وإنما خالفوا في الجز الثاني القياس في العدد^(٣) لأنهم كرهوا أن يقولوا (ثلاثة عشرة) للمذكر لئلا يلزمهم الجمع بين علامتي التانيث فيما هو كالكلمة الواحدة، إذ هما قد امتزجا بالتركيب، وكذلك كرهوا أن يقولوا: ثلاثة^(٤) عشر في المؤنث على ما كان أصله في التفريق لذهاب المانع من التانيث، لأنه لما حصل الفرق بالتانيث في (ثلاثة عشر) أدخلوا التاء في (ثلاث عشرة) على ما يقتضيه أصله كما تقدم.

فإن قلت: قد ذكرتم أن الجمع بين علامتي التانيث فيما هو كالشيء الواحد مما كرهوا، فلم جوزوا الجمع بينهما في (إحدى عشرة) و(اثنى عشرة)^(٥)؟

قلت: لأنهم إنما كرهوا الجمع بينهما إذا كانتا متفتحين في اللفظ، ففي الأول فإن كان الياء بدلاً من التاء لكن ليس بتاء في اللفظ، والتاء في الثاني بدل من لام الكلمة،

(١) قال ابن الحاجب ٧٩٢/٣: "وإنما قالوا في المذكر: (ثلاثة) وفي المؤنث: (ثلاث) لأنه كان كذلك قبل التركيب فروعى بعده" أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٥٥٥، والجاني ١٥٧/٢.

(٢) أنظر: قسم التحقيق.

(٣) أنظر: علة المخالفة في الجزء الثاني في: ابن يعيش ٢٦/٦، وشرح المصنف ٧٩٢/٣، وابن القواس ٥٥٥ والأصيهاني ص ٦٣٦.

(٤) في الأصل: (ثلاث) والتصحيح من: شرح المصنف ٧٩٢/٣.

(٥) أورد الوراق في كتابه العلل ص ٣٢٥ مثل هذا الاعتراض، وأجاب عليه بقوله: "أما (إحدى عشرة) فجاز ذلك فيها لأنها في الحقيقة اسمان مختلفان كل واحد منهما يدل على معنى غير الآخر، وإنما هو من جهة البناء كاسم مفرد، فلو كان في كل واحد منهما علامة للتانيث كعلامة الآخر جاز ذلك لما بينهما من اختلافهما، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه جاز الجمع بينهما، مع ذلك فإن علامة التانيث في (إحدى) مخالفة لعلامة التانيث في (عشرة) فجاز الجمع بينهما لاختلاف صورتَي التانيث، فأما (اثنى عشرة) فعلمة التانيث قد صارت في حشو الكلمة فكانها قد خرجت عن حكم التانيث، إذ كان حق علامة التانيث أن تلحق آخر الاسم... أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٥٥٤، والفوائد والقواعد ص ٦٥٠.

فلا يتمحض للتأنيث.

وتميم تكسر الشين للمؤنث. وعشرون وأخواتها فيهما، أحد وعشرون، وإحدى وعشرون،

وبنو تميم تكسر الشين في العشرة المركبة التي للمؤنث^(١) لنلا يلزم ثوالى أربع فتحات في كلمة واحدة وهي (عشرة) مع امتزاجها بالاسم الأول وفي آخره فتحة^(٢)، ولا يلزم ذلك المحذور في المذكر فلا يكسر، وكذلك لا يلزم في (عشرة) إذا لم يركب لعدم امتزاجها حينئذ بما في آخره فتحة^(٣).

والحجازيون يسكنونه في المؤنث^(٤) وهي الفصيحة لما أن في الأول من إزالة ثقل ينقل آخر^(٥).

ثم اعلم أن من العرب من يجعل العين مفتوحا في (أحد عشر) ومنهم من يسكنها^(٦) لنلا يتوالى ست حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، وكذا الكلام فيما عداه إلى (تسعة (٩٠/ب) عشر) / هذا فيما كان ما قبله وما بعده متحركا، وإلا فالإسكان مستتبع بالاتفاق.

ولما فرغ من بيان كيفية استعمال المتفرع بالتركيب، شرع في بيان كيفية المتفرع بالجمع في العقود^(٧) والعطف، أما الأول فكقولك للمعدود المتجاوز إلى تسعة عشر: عشرون، وكذلك تقول أخواتها أي: أخوات (عشرون) وهي عقود العشرات من (ثلاثين) إلى (تسعين) على حسب معدودها فيهما أي: في المذكر والمؤنث، يعنى: لا يفرق في هذه الألفاظ بين المذكر والمؤنث بالتاء وحذفه، بل اكتفى فيها بالفرق بالتمييز، والسر في ذلك أن نونها مشابهة بنون الجمع، وليس في كلامهم تاء التأنيث فيما آخره نون الجمع^(٨).

وأما الثاني فكقولك: أحد وعشرون للمذكر، وإحدى وعشرون للمؤنث بتغيير لفظ

(١) قال سيبويه ٥٥٧/٣: "وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت: إحدى عشرة بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى ثيقة" وأنظر: الأصول ٤٢٤/٢، والعلل للوراق ٣٢٧، والتسهيل ١١٧، وشرح التسهيل ٤٠٠/٢.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٧٩٢/٣، والروضى ٣٦٧/٣، والأصهبائى ص ٦٣٦.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧٩٢/٣.

(٤) قال سيبويه ٥٥٧/٣: "وبلغة أهل الحجاز: إحدى عشرة، كأنما قلت: إحدى ثمرة" اهـ وأنظر: المراجع السابقة في هامش (١) ورأه عليها: شرح الكافية الشافية ١١٦٧٠/٣، والمعتمد ٧٩/٢، والتصريح ٢٧٤/٢.

(٥) أنظر: الرضى ٣٦٧/٣.

(٦) وعلى هذه اللغة، أي لغة إسكان عين عشرة، قوله تعالى: (أخذ عشر) - يوسف (٤) - قراءة: يزيد بن القعقاع، والحسن، وأبي جعفر، وطلحة بن سليمان. أنظر: البحر ٢٣٧/٦، والدر المصون ١٥٣/٤. وأنظر: ابن القواس ص ٥٥٥، والارتشاف ٧٥٩/٢، والمعتمد ٧٩/٢، والتصريح ٢٧٤/٢.

(٧) في الأصل: (الصورة) وهو تصحيف، والصواب ما أثبت.

(٨) أنظر: علة عدم التفريق في هذه الألفاظ في: العلل في النحو ص ٣٣٣ وقد ذكر وجهين لذلك.

الواحد والواحدة فيهما؛ لكون هذا الجمع في قوة المركب في استدعاء التخفيف، وإن لم يكن مركبا حقيقة، وإنما أورد مثالين للتعليم: يعنى: إذا عطف العشرات أعنى عقودها من ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين، ومائة وألف مائتان وألفان فيهما، ثم بالعطف على ما تقدم.

(عشرين) إلى تسعين على ما دون العشرة وهو من الواحد إلى التسعة تستعملهما على ما عرفت، ثم تقول بالعطف أى: يعطف عقود العشرات على الأحاد المأخوذة من دون العشرة بلفظ ما تقدم من غير تغيير، وقد ذكر بيانه فتقول: اثنتان^(١) وعشرون رجلا، واثنان^(٢) وعشرون امرأة، إلى تسعة وتسعين رجلا، وتسعين امرأة، ولما كان الواو والشون والياء فى العقود المذكورة علامة الإعراب امتنع تركيب الأحاد معها كما تُركب مع العشرة؛ لأن التركيب ههنا لكونه موجبا للبناء لا يجتمع مع علامة الإعراب^(٣).

وتقول إذا تعدت تسعة وتسعين: مائة، وتقول إذا تعدت تسع مائة وتسعا وتسعين: ألف وتقول لتثنية الأول: مائتان، ولتثنية الثانى: ألفان، وقوله: فيهما قيد للمجموع أى: المائة وتثنيتهما، والألف وتثنيته، يستعمل فى المذكر والمؤنث على السوية، والفرق يُبين بالتمييز؛ لأن (المائة) قد وفّت على التاء، فلا يحسن إلحاق تاء أخرى لتأنيثها، كما سرّ، ثم حصل (الألف) عليها لما بينهما من كونهما من العدد الكثير، ولم يكن ذلك الفرق بالحذف فى (المائة) لئلا يلزم بناؤها على الأقل من القتر الصالح.

ثم إذا جاوزت (المائة) تستعمل ما زاد عليها على القياس المتقدم من (أحد) إلى (تسعة وتسعين)، ثم بالعطف أى: يعطف ذلك الزائد على (المائة) على ما تقدم أى: على (المائة) فتقول: مائة وخمسة رجال، ومائة وخمسة نسوة، وكذلك حكم (الألف).

لا يقال: قد ترك المصنف بيان ما بين (المائة) و(المائتين) مع أنه لابد!

لأننا نقول: لا نعلم ذلك فإن قوله: (ثم بالعطف على ما تقدم) يشمل بيانه^(٤)؛ لأنك تستعملها دون (المائة) على ما عرفت إلى أن تصل إلى (مائتين)، ثم تستعمل ما دون (المائة) وتعطفه على (مائتين) وهكذا إلى (الألف)، وإذا وصلت إليه تستعمل ما دون (المائة) على ما عرفت أيضا، وتعطف (المائة) على (الألف) وما دونها عليها فتقول: ألف ومائة وواحد وعشرون رجلا، وعلى هذا قياس غيره.

(١) فى الأصل: (اثنا).

(٢) فى الأصل: (الثنا) وهو تصحيف.

(٣) قال فى الكناش ٣٠٢/١: "وإنما لم تُركب الأحاد مع (عشرين) وأخواتها كما رُكِبَ مع (العشرة) لأن الواو فى (عشرون) والياء فى (عشرين) وأخواتها علامة للإعراب، والتركيب موجب للبناء فتعذر".

(٤) قال المصنف ٧٩٣/٣: "وترك ما بين المائة والمائتين لأنه قد تبين بقوله: (ثم على ما تقدم) أى: فيما بين المائة والمائتين على ما تقدم". هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٥٥٧، والأصبهاتى ص ٦٣٧.

وفي ثمانى عشر فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذ حذفها بفتح النون.

وإنما لم تجز هذه القاعدة في التواريخ لأن الغرض فيها معرفة الأقل؛ لكون الأكثر معلوماً، فتقديم الأقل فيها أولى.

ويجوز في ثمانى عشرة فتح الياء كما هو القياس في سائر المركبات من أن الاسم إذا ركب مع غيره يكون آخر الاسم الأول مبنياً على الفتحة للخفة، مع أن الآخر ههنا (ياء) قبلها كسرة فالفتح لها أوجب^(١)، ومع ذلك قد جاء إسكانها أى: إسكان (الياء) في ثمانى عشر للتخفيف كياء (معدى كرب) نظراً إلى استئصال أصل الحركة على الياء مع تثاقل المركب بالتركيب^(٢)، قال المصنف^(٣): "إذا جاز في مثل:

يا دار هند غفّت إلا أثافيها^(٤)

فههنا يجوز " لأن الأول في الحركة الإعرابية، والثاني البدائية، فالتصرف بالسكون فيه أولى.

وشذ حذفها، أى: حذف الياء من (ثمانى) بفتح النون لأنها إذا حذفت للتخفيف فالوجه بقاء الكسرة للدلالة على الياء كما في مثل (قاضٍ)، إلا أن الياء لما حذفت صار النون آخر الكلمة في الظاهر، ففتح كما فتح آخر الجزء الأول من سائر المركبات^(٥)، قال المصنف^(٦): "إلا أن الذى سوغ ذلك فيه كونه مركباً، فروعى زيادة استئصاله فجعل موضع الكسرة فتحة".

(١) قال ابن الحاجب ٧٩٤/٣: "... فتح الياء هنا هو القياس؛ لأنها ياء قبلها كسرة وجب لها الفتح، فالقياس أن تحمليها " أ. هـ.

(٢) قال الرضى ٣٧٠/٣: " وجاء إسكانها كثيراً، لتثاقل المركب بالتركيب، كما أسكنت في (معدى كرب) و (قلى قلا) و (بدي بذا) وجوبا " أ. هـ.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧٩٤/٣.

(٤) صدر بيت من البسيط وعجزه: بين الطوى قصارات قواذيبها، نُسب في الكتاب ٣٠٦/٣ لبعض السعديين، والبيت للخطينة فى: الديوان ص ١٩٧، وانظر فى: المحاسب ١٢٦/١، وأمالى ابن التجرى ٢١/٢، وكتاب الشعر لأبى على ١٩٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٣١٩/٢، والخصائص ٣٠٧/١، والمفصل ص ٥٠٨، وابن بعث ١٠٦/١، والتخدير ٤١٩/٤، وشرح شواهد الشافعية ٤١٠/٤، والأثافي: الحجارة التى تنصب عليها القدر، والطوى: مواضع، والمعنى: أنه درست معالمها فلم يبق منها إلا الأثافي، أنظر: شرح أبيات سيبويه ٣٢٠/٢، والشاهد على إسكان (الياء) فى (أثافيها) مع أنها منصوبة.

(٥) قال الرضى ٣٧٠/٣: " وجاز حذف الياء مع قلته، للاستئصال أيضاً، وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرها، ليوافق أخواته، لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة، ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة " اهـ، وجوز ابن عصفور حذفها مع فتح النون فتقول: ثمانى عشرة، واستدل بقول الشاعر: ولقد شربت ثمانياً وثمانياً... وثمانى عشرة واثنتين وأربعاً، أنظر: شرح الجمل ١٢٨/٢، والمقرب ص ٣٨٦.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٧٩٤/٣.

ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض،

فيعلم من قوله: (بفتح النون) أنه لو كان النون مكسورة لا يكون حذفها شاذاً.

واعلم أن الأعداد مراتبها ثلاثة: أقل، وأوسط، وأكثر، فالمصنف يعد القراغ عن بيان كيفية استعمال كل منها، شرع أن يبين حال المميزات لها، أعنى المعدودات فقال: مميز العدد الأقل الذي يميزون به الثلاثة والأربعة إلى العشرة مخفوض أى: مجرور بإضافة العدد إليه، وإنما استعملوه مضافاً^(١) إما لكثرة استعمال العدد مع عدم المانع عند إضافته فاختروه، لما أن فيها تخفيفاً يسقط التنوين، أو لأن المقصود من الكلام هنا من المميز والعدد لبيان كميته، لأنه الذى يوصف دون الأول فى مثل قوله تعالى: {إلى أرى سميع بقدرات مسمان}^(٢) فلو نصبوه لكان المقصود واقعاً فى صورة الفضلات، مع عدم المانع من الإضافة، أو لأن المقصود تبيين العدد لإيهامه، والتبيين بالإضافة أولى لكونه أسبق، وما روى من نحو: ثلاثة أثواباً، شاذ لا اعتداد به^(٣).

(١/٩١)

ولقائل أن يقول: ما ذكرتم يقتضى إضافة (أحد عشر) وإضافة (عشرين) وأخواتها إلى المميز، فلاى شىء لا يضاف؟

ويمكن أن يجاب عنه بأن هذا من قبيل التخلّف لسانع، أما فى العقود^(٤): فلتعذر الإضافة [إن]^(٥) لا يستقيم إبقاء النون، وحذفها بالإضافة كما عرفت، وأما فى (أحد عشر) فلكراهتهم أن يصيروا ثلاثة أشياء كالشئ الواحد، مع أن الإضافة تؤدى إلى ذلك، وذلك مما لا نظير له.

فإن قلت^(٦): قد وقع فى كلامهم: خمسة عشر زيدا، وهذه خمسة عشر ك!

قلت: هذا ليس مثل ذلك؛ لأن المضاف إليه ثمة^(٧) هو المقصود بالأول فى المعنى، وإنما جىء به لبيان كمية الثانى، فكان الجميع كالشئ الواحد، بخلاف الصور المذكورة فإن المضاف إليه هنا مغاير للأول فلم يكن معه كالشئ الواحد، لعدم امتزاج العدد مع

(١) أنظر حلة استعماله مضافاً فى: شرح المصنف ٧٩٥/٣، والرضى ٣٧١/٣، وابن القوام ص ٥٥٨.

(٢) سورة يوسف من الآية (٤٣).

(٣) أنظر: شرح التمهيد ٣٩٥/٢، والرضى ٣٧٢/٣.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٧٩٥/٣.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(٦) أنظر مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: شرح المصنف ٧٩٦/٣.

(٧) أى فى: (أحد عشر).

المعنود، بدليل عدم لزوم تلك الإضافة.

مجموع لفظاً أو معنى، إلا في ثلاثانة إلى تسعمانة، وكان قياسها مئات أو مئتين.

ومجموع وإنما وجب أن يكون جمعا إما لفظاً نحو: ثلاثة رجال، أو معنى^(١) نحو: ثلاثة رهط، وثلاث دور؛ ليضابق المعنود العدد لكونه إياه في المعنى^(٢).

ثم ينبغي أن يعلم أن المراد من الجمع جمع القلة^(٣) إن أمكن ليكون اللفظان شتاكليين، فإن مجموع القلة إنما وضعت للعشرة فما دونها إلى الثلاثة، والثلاثة إلى العشرة من عقود القلة كما صرح بعض المحققين، وإلا فيجوز الإتيان بجمع الكثرة^(٤)، ويجوز مع الإمكان أيضاً على قصد الاستعارة^(٥).

قوله: إلا [أي]^(٦): المميز في ثلاثانة وأربعانة إلى تسعمانة استثناء من قوله: (مجموع) فإن المميز في هذه الصور ليس بجمع لا لفظاً ولا معنى؛ لأن (المائة) تدل على عدد معين، ولا شيء من المجموع كذلك^(٧).

وكان قياسها أي: قياس (المائة)، وفي بعض النسخ (قياسه)، فالمرجع مميز هذه الصور أن يجمع على ما تقدم فيقال: ثلاث مئات أو ثلاث مئتين هذا وإن كان القياس لكنه شاذ في الاستعمال^(٨)، وقد جاء مع الشذوذ في قول الشاعر:

(١) قال الرضي ٣/٣٧٢: "قوله لفظاً أو معنى، الجمع المعنوي إما اسم الجنس كـ: التمر، والعسل، أو اسم الجمع كـ: الرهط والقوم، والأكثر أنه إذا كان المفسر أحدهما فصيل بـ (من) نحو: ثلاثة من الخيل، وخمس من التمر، وذلك لأنهما وإن كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد، فكرر إضافة العدد إليهما، بعد ما تمهد من إضافته إلى الجمع، وقال الأخفش: لا يجوز إضافة العدد إليهما، وهو باطل لقوله تعالى: (سبعة رهط) - النمل (٤٨) - وقالوا: ثلاثة نفر" أ. هـ.

(٢) انظر: شرح المصنف ٣/٧٩٦، وانظر: ابن القواس ص ٥٥٨، والأصهباني ٦٣٧، والكشاف ١/٣٠٣. (٣) قال الوراق في العلل ص ٣٢٠: "وإنما وجب إضافته إلى ما ذكرنا لأن الثلاثة إلى العشرة من القلة، فأضيف إلى ما جئناها في القلة، ووجه آخر وهو أنه لما كان يجوز في بعض المواضع حذف المضاف إليه وإقامة المضاف مقامه اختاروا إضافة هذه الأعداد إلى الجمع الأقل ليكون متى ضفت الأعداد قام المضاف إليها مقامه فأدى عن معناها" أ. هـ.

(٤) قال الرضي ٣/٣٧٢: "وإن لم يكن له إلا جمع كثرة أضيف العدد إليه كـ: ثمانية أقاليم، وأربعة رجال" أ. هـ. (٥) قال الأصهباني ص ٦٣٧: "... وقد يستعار جمع الكثرة في موضع جمع القلة كقوله تعالى: (ثلاثة قروء) مع وجود جمع القلة" أ. هـ، وانظر: ابن يعيش ٦/٢٥٥، والإقليد ٣/١٢٧٦.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق. (٧) انظر: شرح الأصهباني ص ٦٣٧.

(٨) قال سيبويه ١/٢٠٩: "وأما التثنية إلى تسعمانة فكل من ينبغي أن يكون في القياس مئتين أو مئتين، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً..." أ. هـ وانظر: المقتضب ٢/١٦٧، والفوائد والقواعد ص ٦٦٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٦٣٥، وشرحها لابن عصفور ٢/١٣١.

ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد.

ثلاث مئين للملوك وأسى بها ... رذالي وجلت عن وجوه الأهالي^(١)
وذلك لأنهم^(٢) كرهوا الجمع لما تكرر فيه التانيث فعاملوه بالخفة لذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاثمائة^(٣) امرأة، فجمعت صار فيما هو كالاسم الواحد تانيثان وجمع مؤنث، وتركوا جمعه لذلك، بخلاف ثلاثة رجال، وثلاثة آلاف، وقيل^(٤): "إنما فعلوا ذلك لوجود معنى الكثرة فيهما فأشبهت الجمع".

ومميز العدد الأوسط وهو من: أحد عشر، ولثنا عشر إلى تسعة ومنها إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد، أما الأول: فلتعذر الإضافة، أما في المركبات إما لما مر من لزوم جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، لو لكونها مقطرة بالتثوين إذ كل تثوين حذف لغير الإضافة واللام في تقدير الثبوت^(٥).

وأما في العقود فالتعذر فيها ظاهر إذ لا يمكن حذف نونها ولا ثبوتها على الإضافة^(٦).

وأما الثاني: فلأن الغرض من مجيئه تبيين الذات، وهو كما يحصل بالجمع كذلك يحصل بالافراد فاختير المفرد لكونه أخف^(٧).

وأما (أسباطا) في نحو قوله تعالى: {أنتى عشرة أسباطا}^(٨) فمحمول على البدل من

(١) من الطويل للفرزدق في: ديوانه ٣١٠/٢ برواية: فنى لسيف من تميم وفي بها..... وعلى ذلك لا شاهد فيه، وانظره في: المقطع ١٧٠/٢، والمفصل ص ٢٦٣، ولباب الإعراب ص ٣٣٤، وابن عيثر ٢١/٦، وشرح عمدة الحفاظ ٥١٨/١، والرضى ٣٧٣/٣، وابن الناطم ص ٢٨٤، والخزاعة ٣٧٠/٧، والتصريح ٢٧٢/٢، والأشعولي ٦٥/٤، والمعنى: يقتخر بأنه وهن رذاله بالذيات الثلاث، وذلك أن ثلاثة ملوك قتلوا في المعركة وكانت ذياتهم ثلاثمائة يعبر، فمر من رداءه بالذيات الثلاث، وأراد من وجوه الأهالي: أعيايتهم، والأهتكم هم: بلو الأهتم سنان بن الأهتم، انظر: المقاصد النحوية ٤٨٠/٤. والشاهد في: (ثلاث مئين) حيث جمع المائة مع أنها تتميز لثلاث، وهو شاهد.

(٢) انظر هذا التعليل في: شرح المصنف ٧٩٧/٣.

(٣) في الأصل: (ثلاثمائة) والتصحيح من شرح المصنف.

(٤) هذا قول صاحب المتوسط في: شرحه ص ٣٥١.

(٥) انظر هذا التعليل في: شرح الأصبهاني ص ٦٣٨.

(٦) قال ابن القواس ص ٥٦١: "لو أضيف لكن إما أن تثبت النون أو تحذف، فإن كان الأول امتنع الإضافة لوجود النون وإن كان الثاني كان حذف حرف من كلمة ليست بجمع محقق كـ مسلمين، فلما تعذرت إضافته وجب نصبه". هـ. وانظر كون مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفرداً منصوباً في: أسرار العربية ص ٢٠٤.

(٧) انظر: شرح المصنف ٧٩٧/٣، والأصبهاني ص ٦٣٨.

(٨) سورة الأعراف من الآية (١٦٠).

وميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد

(اثنى عشرة) والمميز مخذوف أى: اثنى عشرة فرقة أو أمة - بدليل تأنيث العدد - كذا قال الفالي^(١).

ومميز العدد الكثير وهو من مائة وألف وتثنيتهما أى: تثنية (مائة) و(ألف) وجمعه أى جمع (ألف)، وإفراد الضمير بناءً على ما تقدم من أن (المائة) فى العدد لا يجمع^(٢)، فلو قال (وجمعهما) لكان خطأ.

مخفوض مفرد أما خفضه^(٣) فلما مر من أن المميز هو المقصود فى الكلام فلو نصيب لكان المقصود فى صورة الفضلات وغيره مما ذكر، فخفض بالإضافة على قياس أصل العدد^(٤).

وأما إفراده - مع كون القياس أن يجمع كما فى (ثلاثة دراهم) للعلّة المتقدمة -، فلأنه لما كثر فيه العدد كرهوا جمع مميزه، فأتوا به مفرداً لذلك^(٥)، أنه مفيد لحصول الغرض به مع الخفة، وقول الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً :: فقد ذهب اللذّة والقضاء^(٦)

(١) أنظر: شرح الباب للفالي ل ٢٠٠/١، وأنظر فى توجيه هذه الآية: معانى القرآن للزجاج ٣٨٢/٢، وإعراب القرآن للتحاسن ١٥٦/٢، والمحور الوجيز ٦٥٠/٢، وإسلام ما من به الرحمن ٢٨٧/١، والبحر ١٩٩/٥، والإقليد ص ١٢٧٥، وقل الزمخشري: "فإن قلت: مميز ما بعد العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً وملا قيل: اثنى عشرة سبطاً؟ قلت: لم قيل ذلك لم يكن تحقيقاً، لأن المراد: وقطعاًهم اثنى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع (أسباطاً) موضع قبيلة" أ. هـ. أنظر: الكشاف ٩٨/٢.

(٢) أنظر: قسم التحقيق، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٦٣٩.

(٣) قال الأنباري: "فإن قيل: فلم إذا بلغت إلى (المائة) أضفت إلى الواحد؟ قيل: لأن (المائة) حملت على العشرة من وجه، لأنها عند مثله، وحملت على التسعين لأنها تليها، فالزمست الإضافة تشبيهاً بالعشرة ونيلت بالواحد تشبيهاً بالتسعين" أ. هـ. أنظر: أمرار العربية ص ٢٠٢.

(٤) قال ابن الحاجب فى الشرح ٧٩٨/٣: "لأن تلوين (مائة) و(ألف) وتون التثنية فيهما، وتلوين جمع (الألف) مانع إسقاطها للإضافة، كتلوين (ثلاثة) إلى (عشرة)" أ. هـ.

(٥) أنظر: السائق نفسه، وأنظر: ابن القواس ص ٥٦٣، والأصبهاني ص ٦٣٩، والكاش ٣٠٤/١.

(٦) من الوافر للرؤيع بن ضبع الغزاري أو يزيد بن ضبة، وأنظره فى: الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، وتحصيل عين الذهب ص ١٦٨، والمقتضب ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١، والأصول ٣١٢/١، والجمل ص ٢٤٢، والمقصود والمعمود ص ٣٦، وابن يعيش ٢١/٦، وشرح عمدة الحفاظ ٥٢٥/١، والرضى ٣٧٦/٣، وابن الناطم ص ٢٨٦، والتصريح ٢٧٣/٢، والهمع ٢٧٢/٢، ويروى: فقد أودى المسرة والقضاء، وقد ذهب المسرة، وقد ذهب اليشملة، واللذّة يقال: لذت الشيء لذّة إذا وجدته لذياً، والقضاء: الفتوة والشباب، يصف هرمه وذهاب لذاته، وكان تيف على المائتين، والشاهد (مائتين عاماً) حيث جاء مميز (مائتين) مفرداً منصوباً والوجه فيه: حذف تون (مائتين) وإضافته إلى ما بعده.

نادر شاذ، مع أنه قد يروى (خمسین) أو (تسعين) فلا إشكال حينئذٍ.

وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً أو بالعكس فوجهان.

وأما قوله تعالى: {ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ} ^(١) فيمن قرأ غير مضاف ^(٢)، محمول على البدل أو على عطف البيان، والمميز محذوف أي: ثلاثمائة مدة، وإلا يلزم شذوذان على تلك القراءة: أحدهما: جمع مميز (مائة)، والثاني: نصبه، وعلى تقدير الإضافة يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز، وقد يجاب بأن (سنتين) على تقدير قراءة الإضافة محمول على تنزيل الجمع منزلة الواحد ^(٣).

وإذا كان المعدود مؤنثاً كـ المرأة - مثلاً - وكان اللفظ الدال عليه مذكراً كـ الشخص - مثلاً - إذا أطلق على المرأة، أو بالعكس، وهو أن يكون المعدود مذكراً كـ الرجل - مثلاً - واللفظ الدال عليه مؤنثاً كـ النفس - مثلاً - إذا أطلق على الرجل، فوجهان أي: يجوز لك اعتبار الوجهين في مميز ذلك اللفظين فتقول: ثلاثة أشخاص، وأنت تعني النساء، باعتبار اللفظ وثلاث أشخاص، للنساء أيضاً، باعتبار المعنى، وتقول: ثلاثة أنفس [وأنت] ^(٤) تعني الرجل باعتبار المعنى، وثلاث أنفس، للذكور أيضاً، باعتبار اللفظ ^(٥).

(١) سورة الكهف من الآية (٢٥).

(٢) وهي قراءة الجمهور، وقرأ حمزة، والكسائي، وطلحة، ويحيى، والأعمش، والحسن، وابن أبي ليلى، وخلف، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جبير الأنطاكي (مائة) بغير تنوين مضافاً إلى (سنتين). انظر: الكشف لمكي ٥٨/٢، وأعراب القراءات السبع ٣٨٩/١، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٤١٤، والمحجر ٥١٠/٣، والبحر ١٦٤/٧، والنشر ٣١٠/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨٩. قال مكي: "وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد في قولك: ثلاث مائة درهم، وثلاث مائة مئة، وحسن ذلك لأن الواحد في هذا اليلب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع، فحملوا الكلام على المعنى وهو الأصل، لكنه يعد لقلة استعماله، فهو أصل قد رفض استعماله. وحجة من لم يضيف أن هذا العدد إنما يُبين بواحد يضاف إليه، وليس المستعمل فيه أن يضاف إلى الجمع إلا أن يكون فيما دون العشرة، فيضاف إلى جمع للمشكلة في أن كل واحد من الجمعين لأقل العدد، فإذا علا العدد في الكثرة لم يضاف إلى أقل العدد لاختلاف معنيهما، فيضاف إلى واحد يُبين جنسه، فلما لم يضاف نؤمن المائة وجعل سنتين بدلا من ثلاثمائة أعنى من ثلاث فكانه قيل: وليثوا في كهفهم بسنتين، وقيل: سنتين عطف بيان على ثلاث، وقيل هي بدل من مائة لأن مائة بمعنى ملين " اهـ.

(٣) انظر: الكشف ٥٨/٢، وحجة القراءات ص ٤١٤، والبحر ١٦٤/٧.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال سيوطي ٥٦٢/٣: "وتقول: ثلاثة أشخاص وإن عنيث نساء؛ لأن الشخص اسم مذكر، ومثل ذلك: ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثة، وقالوا: ثلاثة أنفس لأن النفس عندهم إسماعل" اهـ. وقال ٥٦٥/٣: "ورغم يونس عن رؤية أنه قيل: ثلاث أنفس على ثلثت النفس، كما يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخاص في النعام" اهـ. انظر: المقطضب ١٨٤/٢، وشروح المصنف ٧٩٩/٣، والرضي ٣٧٩/٣، وابن القواس ص ٥٦٣، والأصبهاني ص ٦٤٢، والكش ٣٠٥/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ تميزه عنهما نحو: رجل ورجلان لإفادته النص المقصود بالعدد.

لكن^(١) اعتبار اللفظ في الصورتين أقيس وأولى؛ وذلك لأنهم^(٢) لما حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير والتأنيث لم يعتبروا مدلولاتها، ألا ترى أنك تقول: شخص حسن رأيت - وإن كان مؤنثاً - ونفس حسنة رأيتها - وإن كان رجلاً - قال الله تعالى: [خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ]^(٣) (٨٤/ب) والمراد آدم - عليه السلام - فلو لا [أن]^(٤) مراعاة اللفظ أولى لقليل واحد لا واحدة.

ولا يميز من العدد واحد واثنان أي: لا يستعملان مع التمييز فلا يقال: واحد رجل، أو رجال، كما لا يقال: اثنان رجل أو رجلين أو رجال؛ استغناء أي لأجل^(٥) حصول الاستغناء بلفظ تمييزه؛ أي: تمييز كل منهما عنهما أي: عن الواحد والاثنين، وذلك^(٦) لأن ألفاظ العدد إنما قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيداً لذلك، فلو قالوا (رجال) لم يعلم عددهم، فيكون كميتهم مجهولة، فلو قالوا (ثلاثة) مع الاختصار عليها لم يعلم ما هم؟ فيكون جنسيتهم مجهولة، فيجب لذلك تبين العدد والمعدود، وأما نحو قولك: رجل ورجلان فمما ينبئ عن المعنيين معاً، إذ عند الإطلاق يدل على الجنس، وعلى ما هو المقصود بالعدد، فاستغنى بهما عن لفظ العدد معهما، وهذا معنى قوله: لإفادته أي: لإفادة كل منهما النص المقصود بالعدد فلو ذكر العدد على ذلك التقدير لكان ذكره ضائعاً، وأما نحو:

طرف عجزٍ فيه ثنتا حنظل^(٧)

(١) في الأصل: (لكون) وهو خطأ.

(٢) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٧٩٩/٣.

(٣) سورة النساء من الآية (١)، وسورة الأعراف من الآية (١٨٩)، وقال القراء ٢٥٢/١: "قال (واحدة) لأن النفس مؤنثة فقال: واحدة لتأنيث النفس، وهو يعني (أدم) ولو كانت (من نفس واحد) لكان صواباً يذهب إلى تذكير الرجل". هـ. وأنظر: معاني القرآن للزجاج ٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٠/١. وقد قرأ إبراهيم بن أبي عبلة (واحد) بغير تاء أنظر: المحرر ٣/٢، والبحر ٤٩٤/٣، والدر المصون ٢٩٥/٢.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: (حصل) وهو تصحيف.

(٦) أنظر علة ذلك في: شرح المصنف ٨٠/٣، وابن القواس ص ٥٦٥ وقد قال: "وإنما لم يُضيقوا لفظ الواحد والاثنين إلى المفرد المثنى؛ لأن الاسم الموضوع للمفرد والمثنى يُعين المعنى المقصود، إذ الصيغة والتبوين تدل على الأفراد، والألف والنون على التثنية فلا فائدة في إضافته إليهما". اهـ.

(٧) من الرجز وقيل: كان خصني هـ من التثنية، ليسب لخطام المجاشعي، أو جنبل بن المثنى، أو سلمى الهذليّة، أو ثيماء الهذليّة، وانظره في: الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمقتضب ١٥٣/٢، وأمالى الشجري ٢٨/١، والمفصل ص ٢٦٢، ولينب الإعراب ص ٣٣٥، وابن يعيش ١٤٣/٤، ٢١٨/١، والتخمين ٣٢٢/٢، والرضي ٣٨٠/٣، وشرح سنن الذهب ص ٤٠١، والتصريح ٢٧٠/٢، والخزانة ٤٠٠/٧، ٥٢٦/٧. والشاهد قوله: (ثنتا حنظل) حيث أضاف (ثنتان) شذوذاً، وكان قياسه أن يقول: (حنظلتان).

وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصيره: الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة لا غير، فساداً^(١)؛ لأن قياسه: حظلقان.

وبهذا ظهر وجه ابتداء بيان المميز من الثلاثة، فقولهم: رجل واحد، ورجلان اثنان، وصف تأكيدى يقصد به التنبية على أن المقصود الأصلي من الاسم في هذا المقام هو العدد. وأعلم أنه يجوز اشتقاق اسم الفاعل من أصول العدد التي سوى المائة والألف باعتبارين: اعتبار أنه جاعل لما يضاف ذلك الفاعل إليه مثل ما يشتق منه، واعتبار أنه واحد من أصله أو مما يضاف إليه.

فبالاعتبار الأول لا بد وأن يكون ما يضاف إليه أقل مما يشتق منه، وبالاعتبار الثاني لا كما يجيء تفصيله، فأنت تقول في المفرد الواحد المشتق من الشيء المتعدد وهو ما فوق باعتبار تصديره، أي: باعتبار جعل ذلك المضاف وما يضاف إليه من العدد الأقل مما يشتق منه مثل ما يشتق منه: الثاني للمذكر، والثانية للمؤنث، هكذا إلى: العاشر، في الأول، وإلى: العاشرة في الثاني لا غير^(٢)، أي: لا يتجاوز ذلك باعتبار كونه مصيراً على العشرة؛ لأن المشتق حينئذ اسم فاعل حقيقة، فلا بد له من فعل و(لم)^(٣) وثبت فعل لما فوق العشرة فيشتق منه اسم لما زاد عليها، بخلاف ما دونها من الاثنين، فإن لكل منها فعلاً نحو: ثبتت الواحد ثنياً، وثلاث الاثنين ثلثاً، إلى: عشت التسعة عشر، وكذلك لا يجيء مما قبل الاثنين؛ لأنه ليس قبل الواحد عدد أقل منه حتى يجعله الواحد واحداً، خلافاً لسيبويه وغيره من المتقدمين فإنهم يجيزون: هذا خامس أربعة عشر رجلاً^(٤)، والصحيح ما اختاره المصنف لما ذكر^(٥).

(١) قال أبو علي: "في هذا شينان نادران أحدهما: أنه أضاف اثنين إلى عدة يبين بها ما هو وحكم هذه الإضافة أن تكون في الثلاثة وما فوقها مما لا يجتمع لك به معرفة النوع والعدد... والوجه الآخر: من الشذوذ أنه أضيف إلى العدد الكثير وكان حكمه أن يضاف إلى العدد القليل فيقول: ثلثاً حظلقات * أنظر: التعليق ٧١/٤.

(٢) قال ابن الحاجب ٨٠١/٣: "يعني أنك تشتق من لفظ العدد اسماً للمفرد منه، تارة باعتبار تصديره، لأنه هو الذي صير ما انضم إليه على العدد المشتق هو من اسمه، فتقول: الثاني للمذكر، والثانية للمؤنث، إلى العاشر، والعاشرة... ولا يتعدى باعتبار هذا المعنى العاشر والعاشرة؛ لأنه إما أطلق باعتبار كونه مصيراً عدداً أقل منه بواحد إلى ذلك العدد الذي اشتق منه، وذلك من قولهم: ثلثتهم، وربغتهم، وإنما يكون ذلك فيما يكون أقل منه بواحد، وأما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى: جعلتهم أحد عشر - فما فرق - فيشتق منه اسم لذلك * اهـ. وأنظر: ابن القواس ص ٥٦٧.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أجتر سيبويه - رحمه الله - أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصدير، فقل ٥٦١/٣: "وتقول: هو خامس أربع، إذا رأت أنه صير أربع نسوة خمسة، ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك، وعلى هذا تقول: رابع ثلاثة عشر، كما قلت: خامس أربعة عشر * اهـ. خلافاً للأخفش، والمالائي، والمبرد، أنظر: المقضب ١٨١/٢، والانتصار لابن ولاد ٢٣٩، والتعليق لأبي على ٦٢/٤، وابن يعيش ٣٦/٦، والرضي ٣٨٦/٣.

(٥) أي: لأنه لم يثبت له فعل لما فوق العشرة فيشتق منه اسم لما زاد عليها.

شرح كافية ابن الحاجب

وباعتبار حاله: الأول، والأولى، والثاني، والثانية إلى العاشر، والعاشرة، والحادية عشر، والحادية عشرة، والثاني عشر، والثانية عشرة، إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة.

وتقول في ذلك المفرد باعتبار حاله أي: باعتبار أنه واحد من العدد الذي يضاف هو إليه^(١).

الأول للمفرد المذكر، والأولى للمفرد المؤنث.

وإنما لم يقل: (الواحد) لأن (الواحد) للعدد^(٢)، وليس المراد ههنا العدد بل الوصف؛ لأن الغرض ههنا بيان أن ذلك المفرد موصوف بأنه واحد، أو ثان، أو ثالث، من المتعدد، فغير لفظ (الواحد) إلى (الأول) كما غير لفظ (الاثنين) إلى (الثاني) دليلاً على ذلك المقصود.

وتقول: الثاني لمتى المذكر، والثانية لمتى المؤنث، وهكذا إلى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث، والألف واللام في الكل عوض عن المضاف إليه المحذوف طلباً للإيجاز والاختصار.

وتقول بذلك الاعتبار إذا جاوزت العشرة: الحادي عشر بتذكير الجزأين للمذكر، والحادية عشرة بتأنيت الجزأين للمؤنث، وكذلك تقول: الثاني عشر للأول، والثانية عشرة للثاني، وهكذا القياس إلى التاسع عشر للمذكر، وإلى التاسعة عشرة للمؤنث.

فقد أثار في هذا المقام إلى شينين، الأول: أن ذلك المفرد بالاعتبار الثاني يجوز أن يبنى مما قبل الاثنين؛ لأنه لا يستدعي عدداً أقل منه لجعله مثل العدد المشتق هو منه.

والثاني: أنه بهذا المعنى يجيء مما بعد العشرة^(٣)؛ لأنه لا يقتضي فعلاً يكون هو مشتقاً منه، إذ هو ليس باسم فاعل حقيقة، وإنما هو في صورته فلا يحتاج إلى الفعل، فيجوز بناؤه من أول جزء المركب من العشرة ومما زاد عليها.

ثم ينبغي لك أن تعلم أن أصل (ثالث عشر): واحد من ثلاثة وعشر، لا (عشر) في

(١) قال ابن الحاجب ٨٠٢/٣: "وتارة باعتبار حاله من غير أن يتعرض فيه إلى أنه مصير، لكن معناه: واحد من جملة هذا العدد، فإذا قلت: (الثاني) فمعناه: واحد من اثنين، وإذا كان كذلك استعماله فيما زاد على العشرة أيضاً لأهـاب المانع، فتقول: الحادي عشر في المذكر، والحادية عشرة في المؤنث، وكذا إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة" أ. هـ.

(٢) قال الرضوي ٣٨٧/٣: "وإنما أبدلت الواحد بالأول، لأن الواحد - كما ذكرنا - يطلق على كل واحد من مفردات المعنوية، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول لتبين قصد الترتيب" أ. هـ. والظن: ابن القواس ص ٥٦٨، والجامي ١٦٥/٢.

(٣) قال ابن القواس ص ٥٦٨: "وهذا القسم يجوز استعماله فيما زاد على العشرة؛ لارتفاع المانع المذكور في القسم الذي قبله، فيقال: الحادي عشرة في المذكر، والحادية عشرة في المؤنث، إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة" أ. هـ.

التقدير معطوف على (ثلاثة) لا على (ثالث) حتى خفى معنى العطف فيه، ثم لفظ (ثالث) أقيم مقام (واحد من ثلاثة) وعطف عليه (عشر) اضطراراً، وذلك لعدم إمكان بناء اسمي ومن ثمة قيل في الأول: ثالث اثنين أى: مصيرهما من ثلاثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة أى: أحدها.

فاعلين من الجزئين وإلا لاختل المعنى، إذ هما حينئذ يكونان دالين على مفردين؛ لأن كل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد وهو خلاف المقصود، وكذلك لا يمكن بناء اسم فاعل واحد من الجزئين معاً مع بقاء حروفهما؛ لأنه إنما يكون معاً كان على ثلاثة أحرف، ولا مع حذف بعض حروفهما لاستلزامه الالتباس، فينبى اسم الفاعل من أول الجزئين إيداناً من أول الأمر أن المراد منه المفرد من المتعدد لا العدد، وعطف الثالى عليه لفظاً، فلذلك ينبنى الجزآن، وإن كان من حيث المعنى والحقيقة معطوفاً على العدد المشتق هو منه.

ومن ثمة أى: ومن أجل أن للمفرد المشتق من تلك الأصول اعتبارين قيل فى استعمال ذلك المفرد بالاعتبار الأول وهو اعتبار تصديره: ثالث اثنين^(١) بإضافة المفرد إلى عدد / (١/٩٢) أقل مما هو مشتق منه بدرجة واحدة، وقوله: أى مصيرهما تفسير لمعنى (ثالث اثنين)، وعلى هذا قوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ لُجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ}^(٢) أى: مصيرهم أربعة، وقوله: من ثلاثتهما بيان لما يشق منه (ثالث).

وقيل فى استعماله بالاعتبار الثانى وهو اعتبار حاله: ثالث ثلاثة^(٣) بإضافة المفرد إلى العدد المساوى لما يشق هو منه، وقوله: أى أحدها تفسير لمعنى (ثالث ثلاثة).

ثم اعلم أن الإضافة فى المفرد بالمعنى الأول ليست بلامزمة؛ لأنه اسم فاعل حقيقة، وإضافة اسم الفاعل إلى معوله ليست بواجبة، بل يجوز أن ينصب ما بعده بهذا الاعتبار على المعمولية إذا كان ذلك المفرد بمعنى الحال أو الاستقبال، فيقال: هذا رابع ثلاثة بتكوين

(١) قال ابن الحاجب ٨٠٣/٣: "يعنى أنك إذا أضفته فإما تصيفه إلى عدد أقل منه، فلو أضفته إلى عدد أكثر منه أو مساوٍ فسد المعنى؛ لأن ثالثاً لا يصير: ثلاثة ثلاثة، وإنما يصير: اثنين ثلاثة وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير، ومنه قوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ لُجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ}." هـ

(٢) سورة المجادلة من الآية (٧).

(٣) قال ابن الحاجب ٨٠٣/٣: "وتقول فى المعنى الثانى: ثالث ثلاثة، فتصيفه إلى موافقه فى العدد لأن المعنى: واحد منه، فلو أضفته إلى أقل منه، أو أكثر فسد المعنى؛ لأن الثالث فى هذا المعنى ليس واحداً من اثنين ولا من أربع، وإنما هو أحد ثلاثة، فوجب إذا أضيف أن يضادف إليه "أ". هـ. وأنظر: ابن القوام ص ٥٦٨، والأصبهاني ص ٦٤٦، والكناش ٣٠٦/١.

الأول مع نصب الثلثي، ثم إضافته لأبد وأن تكون إلى عدد أقل مما يشتق هو منه بدرجة، فلا يجوز إضافته إلى الأقل منه بدرجتين، أو إلى ما يساويه، أو إلى أكثر منه؛ لاستحالة حصول المعنى المقصود منه حينئذ^(١)؛ لأن الثالث - أي الواحد من الثلاثة - لا يمكن أن يُصير الواحد بانضمامه إليه

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٦١٩/١ وقد فصل ذلك.

وتقول: حادى عشر أحد عشر...

ثلاثة، وكذلك لا يمكن تصيير الثلاثة ثلاثة لأنه تحصيل الحاصل، كما لا يمكن أن يصير الأربعة ثلاثة لكون مؤداه جعل الزائد ناقصاً وهو خلاف المقصود، وبعد ذلك إن أريد به الحال والاستقبال يكون إضافته لفظية، مع جواز إعماله من غيرها - كما عرفت -، وإن أريد منه الماضى يجب إضافته إضافة معنوية ولا يجوز غيرها فى استعماله^(١).

وإن أخذ المفرد بالاعتبار الثانى يلزم إضافته إلى المساوى عند عدم قصد إلى التركيب، وقد تنصب إن كان اثنين لا مطلقاً، خلافاً للأخفش^(٢)، وقد جاء مضافاً إلى الأكثر على الخلاف^(٣).

فقل^(٤): لا يجوز إضافته إلى أقل أو أكثر لأن المعنى فى ذلك المفرد أنه واحد منه، ولو جاز إضافته إلى ذلك لفسد المعنى؛ لأن (الثالث) فى هذا المعنى ليس بواحد من اثنين ولا من أربعة، وإنما هو واحد ثلاثة فلذلك يسمى ثالثاً.

وقيل^(٥): جاز إضافته إلى أكثر كما تقول فى تفصيل جملة: هى عشرة ثالثها كذا ورابعها كذا.

قول: هذا ليس بصحيح على إرادة المعنى المقصود من المفرد بهذا الاعتبار؛ لأن الثالث من العشرة لا يكون واحداً^(٦) من العدد المشتق هو منه بل هو واحد منها، ولا شك فى أن هذا غير المعنى المقصود، بل تسميتهم إياه ثالثاً باعتبار أنه مذكور ثالثاً، وأياً ما كان تكون إضافته حقيقية دائماً.

ولك يجوز أن تقول إذا زاد على العشرة: حادى عشر أحد عشر بإضافة المركب

(١) قال ابن القوام ص ٥٦٧: "إن أريد به الماضى فإضافة لا غير على الأصح، وإن أريد به الاستقبال جاز فيه الإضافة كـ: رابع ثلاثة، وتوابعه ما يعده كـ: رابع ثلاثة الآن أو غداً، قياساً على اسم الفاعل فى غير العدد، والإضافة أظهر لأنه لم تكن له قوة اسم الفاعل فى غير العدد" أ. هـ. وانظر: ابن يعين ٣٦/٦، والرضى ٣٨٦/٣.

(٢) قال الرضى ٣٨٨/٣: "ولا يجوز عند الجمهور أن ينصب أصله إذ ليس باسم فاعل حقيقة، ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك" أ. هـ.

(٣) قال ابن القوام ص ٥٦٧: "لا بد من إضافته إلى العدد إما لموافق له فى اللفظ نحو: ثانى اثنين، وثالث ثلاثة، وإما إلى ما هو أكثر منه نحو: ثالث عشرة" أ. هـ. وقد منع ابن الحاجب إضافته إلى ما هو أكثر منه لأنه يؤدى إلى فساد المعنى أنظر: شرح المصنف ٨٠٣/٣.

(٤) قاله ابن الحاجب أنظر: شرح المصنف الموضع السابق نفسه.

(٥) قاله ابن الحاجب فى: الإيضاح ٦١٩/١.

(٦) فى الأصل: (واحد) وهو لحن.

شرح كافيّة ابن الحاجب

الأول - مع بقاء بناء جزئيهما معا - إلى الثاني بجزئيه كذلك، هكذا إلى تاسع عشر تسعة عشر، وهذا

على الثاني خاصة، وإن شئت حادى أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر، فعرب الجزء الأول.

جائز عند سيبويه^(١) على الاعتبار الثاني وهو اعتبار حال المفرد^(٢).
وإنما قال: خاصة، لعدم استعمال ذلك إلا على المعنى الثاني، لتعذر المعنى الأول حينئذ؛ لعدم فعل اشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى.
ويجوز لك أيضا إن شئت أن تقول: حادى أحد عشر بحذف الجزء الثاني من الأول تخفيفا، مع الاستغناء عنه بذكره ثانيا^(٣).

وقيل: لكرهية إضافة اسم قد جمع فيه بين اسمين إلى اسم آخر مثله فى ذلك.
هكذا إلى تاسع تسعة عشر بحذف الجزء الثاني فى الكل.
والكوفيون خالفوا ههنا فلم يجوزوا الإتيان، فلا يقولون: حادى عشر أحد عشر، إلى آخره^(٤).

فتعرب الجزء الأول على تلك اللغة لذهاب التركيب المقتضى لبنائه^(٥).
ثم اعلم أن ههنا لغة أخرى ذكرها المصنف فى شرح المفصل^(٦) وهى: أن تقول: حادى عشر، بحذف الجزء الثاني من الأول والأول من الثاني، لوجود ما يدل على كل منهما فى الكلام، وهو الثاني فى الثاني والأول فى الأول.
ثم إنهم اختلفوا فى أحواله، والأكثر على بنائهما، والأقل سنهم على بناء الثاني وإعراب الأول^(٧).

- (١) قال سيبويه ٥٦٠/٣: "وقال بعضهم: تقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه، وهو القياس...".
- (٢) قال ابن يعيش ٣٥/٦: "الاسم الأولان من هذا نظير الاسم الأول من ثالث ثلاثة والاسم الأخيران نظير الاسم الثلثى منه، وإذا كان نظيره وجب أن يعتقد أن الاسمين الثانيين فى موضع جر بإضافة الاسمين الأولين وبذلك خرج من أن تكون جعلت أربعة أسماء يملزلة شيء واحد".
- (٣) أنظر: ابن يعيش ٣٥/٦، وشرح المصنف ٨٠٤/٣، والإيضاح ٦٢٠/١، والصقوة الصفية ٢٧٢/٢.
- (٤) أنظر: الرضى ٣٨٨/٣: "وحجة الكوفيين: أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأى التركيب فتبينه من الجزء الأول وهو اليتف". وأنظر: الإنصاف ٣٢٢/١.
- (٥) أنظر: الكتاب ٥٦٠/٣، والمقتضب ١٨٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢، وابن يعيش ٣٥/٦، وشرح المصنف ٨٠٤/٣، والرضى ٣٨٨/٣.
- (٦) أنظر: الإيضاح ٦٢٠/١ وأنظر هذه اللغة فى: ابن يعيش ٣٥/٦، وابن القواس ص ٥٧٠، والصقوة الصفية ٢٧٣/٢.
- (٧) اختلف فى الجزء الأول من (حادى عشر) فذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح لكونه مركبا مع عشر، وذهب الكسائي والقرائ إلى أنه معرب لأنه لما حذف منه العجز روعى فيه الانفصال. وأما الثاني: وهو (عشر) فليس فيه إلا البناء على الفتح بالاتفاق لتضمنته معنى حرف العطف. أنظر: الرضى ٣٨٨/٣، وابن القواس ص ٥٧٠.

[المذكر والمؤنث]

المذكر والمؤنث، المؤنث: ما فيه علامة التانيث لفظاً أو تقديرًا

والرابع من تلك الأصناف: المذكر، والخامس: المؤنث.

إنما قدم المذكر في الذكر^(١) لكونه أصلاً على المؤنث؛ لكون حصول التانيث بأمر زائد على الأغلب، وقد قالوا في أصلاته وجوهاً آخر ومن جملتها: أن أعم الألفاظ مفهوماً وهو (شيء) يطلق على المؤنث مع تذكره في لغتهم، وليس لعكسه وجود فيها^(٢).

وأما تقديمه في التعريف بقوله: المؤنث ما فيه أي: اسم حصل في ذلك الاسم علامة التانيث من الألف، والثاء، فالظاهر أن مفهوم المؤنث وجودي، بخلاف مفهوم المذكر فإنه عديمي، والوجودي مقدم في الذهن على العدمي^(٣)، والتعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار الذات، وهذا مراد من قال: "معرفة الملكات سابقة على معرفة الأعدام"^(٤).

فقوله: لفظاً أو تقديرًا تفصيل تلك العلامة، أما كونها لفظاً [فهو]^(٥) كالثاء في (ضاربة) والألف في (سعدى)، وأما كونها تقديرًا فهو في الثاء فقط كما في (أرض) و(دار) فإن الثاء مقدرة فيهما بدليل ظهورها في التصغير نحو: أريضة، ونويرة^(٦).

وإنما اختصت الثاء بالتقدير دون غيرها لكونها أم العلامات^(٧)، بدليل أنها قد استأثرت بالمجيء لمعان^(٨) كـ: التفرقة بين المذكر والمؤنث، والفرق بين الجنس والواحد كما في (تمر) و(تمرة)، والمبالغة كما في (علامة) وتأكيد معنى التانيث كما في (ناقلة) وتأكيد معنى الجمع كما في (حجارة) جمع (حجر)، والدلالة على النسبة كما في (مهالبة) (مهلبى) وكل ذلك للتشبيه بالتانيث.

(١) قوله: (في الذكر) منقبط من الأصل واستدركه في الجامع.

(٢) أنظر: ابن يعيش ٨٨/٥، وابن القواس ص ٥٧٢، وشرح الألفية له ١٢٢٢، والغرة المخفية ص ٦٤٤.

(٣) قال الجامي ١٦٧/٢: "قدم المذكر لأصلاته، وآخر تعريفه لأنه عديمي، وتعريف المؤنث وجودي" أ. هـ. وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٦٥٠، والدولت آبادي ل ٩١/١.

(٤) هذا قول صاحب المتوسط ص ٣٥٦، وأنظر: شرح الغجنوالى ص ٤١٥، وابن القواس ص ٥٧٢، والأصبهاني ص ٦٥٠.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: شرح المصنف ١٨٠٥/٣، والرضى ٣٩١/٣ وقد قيل: "بدليل كون الثاء مقدرة دون الألف رجوعها في التصغير في نحو: هُنَيْدَة، وقُنَيْدَة" أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٥٢٧، والإقليد ص ١١٦٨.

(٧) قال الرضى ٣٩١/٣: "ولا يقدر من جملة العلامات إلا الثاء، لأن وضعها على العروض والافتكاك، فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدر بخلاف الألف" أ. هـ.

(٨) أنظر بيان هذه المعاني في: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٨٤١، والإقليد ص ١١٢٦ وما بعدها.

والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة أو ممدودة.

واعترض عليه في بعض الشروح^(١) بأن التأنيث إما بعلامة لفظية أو تقديرية، وفي مثل (سعاد) و(زينب) ليس شيء منهما، أما انتقاء الأول فظاهر، وأما انتقاء الثاني فعدم الظهور عند التصغير، مع أن مثل تلك مؤنث بلا شبهة، ولذلك منع من التصرف معرفة، ولو أريد أن / سماء مؤنثة وإن كان لفظه مذكراً لانتقض بهذا، ولو عورض بأن خفة سكون وسطه قد سوّغ صرفه، لردّ باستناع طلحة من الصرف مع تذكير المعنى، وكذلك المبحوث عنه ولو سميت به مذكراً!

قلت: نختار أن تأنيث مثله بلا علامة تقديرية، وأما الاستدلال بعدم الظهور في التصغير فغير مستقيم؛ لأن الظهور فيه إنما يلزم أن لو لم يمنع مانع، وههنا كذلك. والمذكر بخلافه أي: بخلاف المؤنث في تجرده عن علامة التأنيث اللفظية والتقديرية^(٢).

وعلامة التأنيث التي تلحق الاسم المؤنث ثنتان عند المصنف إحداهما: التاء إما في الصفات وهو الأكثر كما في (ضاربة)، أو في الاسم كما في (المرأة)، وثانيتهما: الألف سواء كانت مقصورة كما في (حبلى) و(سلمى) وغيرها، أو ممدودة كما في مثل: (صحراء) و(تساء) و(كبرياء)^(٣).

قال صاحب المقاليد^(٤): "إنما جعل التاء للتأنيث لمناسبته من حيث إنه ثان للواو في

(١) قال الأصبهاني ص ٦٥٠: "ولقلنا أن يورد النقض عليه بمثل (زينب) و(سعاد) فإنه مؤنث مع أنه ليس فيه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديرًا، أما لفظاً فظاهر، أما تقديرًا فلأنها لو كانت مقدرة فيه لرجعت في التصغير، لكنها لم ترجع، جوابه أن نقول: لا تسلم أنها لو كانت مقدرة فيه لرجعت، وإنما رجعت أن لو لم يكن مانع، وهو وجود الحرف الرابع فإنه نزل منزلة (التاء) ثم الذي ينزل على أنها مقدرة في الرابع أن تقديرها في الثلاثي إنما كان لكون الاسم مؤنثاً، وهذا المقضى موجود في الرابعي المؤنث، وأنها لحقت أيضاً ببعض الرابعي نحو: قدييمة، وورينة^١، هـ. والظن: الرضى ٣٩٠/٣.

(٢) قال الأصبهاني ص ٦٥٠: "وينبغي أن تحمل المخالفة على المخالفة من كل الوجوه، بمعنى: أنه لا يلحقه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديرًا، وإلا لدخل فيه المؤنث^٢، هـ.

(٣) ذهب البصريون إلى أن الألف الممدودة فرع عن المقصورة أبدلت منها هزة، ومذهب الكوفيين والزجاجي أن الهزة ليست مبدلة من الألف وإنما هي علامة التأنيث فهي أصل. الظن: الارتشاف ٢٦٣٦/٢، والمساعد ٢٩٠/٣، والهمع ٢٨٩/٣، والتصريح ٢٨٥/٢، وحاشية الصبان ٩٤/٤.

(٤) هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، المكي، الحنفي، صنف: الإقليد في شرح المفصل، وعقود الجواهر في علم التصريف، والمقاليد في شرح المصباح، ذكر بروكلمان: أنه ألف سنة ٧٥١ هـ. انظر: كشف الظنون ١٧٠٨/٢، وهدية العارفين ١٠٢/١، وتاريخ الأدب العربي ٢٤٥/٢، والمقاليد مخطوط بمكتبة الأزهر الشريف برقم ٥٨١٤/٧٦٨، وما نقله الشارح - رحمه الله - من نسخة مكتبة الأزهر.

وهو حقيقى ولفظى، فالحقيقى: ما يزاونه ذكر من الحيوان ك: امرأة، وناق، واللفظى بخلافه ك: ظلمة، وعين.

الشفوى، كما أن المؤنث ثان للمذكر فى الخلقة، وأما الألف فلحقها إذ هى لكونها من حروف اللين ناسبت أو تعين للتأنيث فى موضع الثقل بضم العلامة إلى الكلمة، ولما ذكر العلامة فى تعريف المؤنث، وإن كان ذلك بالنسبة إلى من يعرفها، كانت معرفتها مطلوبة، فاحتاج إلى عدها للتعميم فى القادة.

قال المصنف^(١): "وقد زاد بعضهم^(٢) الياء فى قولهم: هذى أمة الله، وزعم أنها للتأنيث، وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغة مضافة للمؤنث بالكسر، أو يكون الياء بدلا من الهاء فى قولك: هذه أمة الله."

وهو أى المؤنث قسمان: أحدهما: حقيقى، والثانى: لفظى، والوجه فى الانحصار يظهر فيما يذكر، فالحقيقى أى: المؤنث الحقيقى ما أى: اسم ما يزاونه ذكر ولا بد أن يكون ذلك من الحيوان، احترازاً به عن النحلة، فإنها وإن كان يزاها ذكر لكن تأنيثها ليس بحقيقى^(٣)، ثم ذلك سواء كان من ذوى العقول ك: امرأة - مثلاً - فإن يزاها (رجلاً)، أو لا نحو: ناقة فإن يزاها (جمل)، وسواء كان فيه علامة التأنيث لفظاً كما ذكر، أو لا ك: (هند) من الأول، و(جدى)^(٤) و(عناق)^(٥) من الثانى.

والمؤنث اللفظى ما بخلافه أى: بخلاف المؤنث الحقيقى فإنه ما لا يكون يزاونه ذكر من الحيوان، سواء كان يزاونه ذكر من غير الحيوان وكان فيه علامة التأنيث لفظاً ك: ظلمة فإن يزاها ذكراً وهو (النور) لكن تأنيثها ليس بالحقيقى لعدم كون ذكره من الحيوان، أو لا

(١) أنظر: شرح المصنف ٨٠٥/٣.

(٢) المراد به الزمخشري فى مفصله ص ٢٤٣ حيث قال: "المذكر ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء فى نحو: غرفة، وأرض، وحبل، وحمراء، وهذى، والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن". هـ. وأنظر: الرضى ٣٩١/٣، وابن القوام ٥٧٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٣٦/ب، والجامى ١٦٧/٢. (٣) قال الرضى ٤٠٥/٣: "إنما قال: (فى الحيوان) لئلا ينتقض بنحو الأنثى من (النخل) فإن يزاها ذكراً، وتأنيثه غير حقيقى إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى". هـ.

(٤) الجدى: هو الذكر من أولاد المعز، وقبيل بعضهم بكونه فى السنة الأولى. أنظر: اللسان (جدا) ٥٧٢/١ والمصباح المنير ص ٥٣.

(٥) العناق: الأنثى من ولد المعز قبل استكمالها الحول. اللسان (عناق) ٣١٣٥/٤، والمصباح المنير ص

شرح كافيته ابن الحاجب

نحو: عَيْن، وسواء كان من الحيوان ك (دجاجة) و (حمامة) إذا قصد بهما مذكراً، أو لا كما ذكر فإن مثل ذلك من المؤنث اللفظي المقابل للحقيقي، ولذلك كان قول من زعم أن (التملة) في

وإذا أسند إليه الفعل...

قوله تعالى: {قَالَتْ لِمُلَّةٌ} ^(١) أنثى لورود تاء التانيث في الفعل، وهما؛ لجواز أن يكون مذكراً في الحقيقة وورود التاء كورودها في فعل المؤنث اللفظي، كذا قال المصنف ^(٢).
وخطأ صاحب العجواني ^(٣) لكون هذا اعتراضاً على إمام الإسلام أبي حنيفة ^(٤) - وسيجيء بحثه.

ومن هذا القبيل كل عضو زوج إلا قليلاً ^(٥)، وكذا المضاف إلى المؤنث لكن لا مطلقاً، بل إذا كان المضاف جزءاً منه، أو فعلاً، أو صفة له.
وتعريفه إما بالإشارة ^(٦) أو بإرجاع ضمير المؤنث ^(٧) أو لحوق علامة التانيث بفعله ^(٨).

فإن قلت: جعل اللفظي ههنا مقابلاً للحقيقة، وهو أعم من أن يكون فيه علامة التانيث أو

(١) سورة النمل من الآية (١٨).

(٢) انظر: شرح المصنف ٨٠٦/٣، وانظر: الرضى ٤٠٦/٣.

(٣) انظر: العجواني ص ٤١٦، وقد قال: "قلت: هذا القائل الذي نسبته ابن الحاجب إلى الوهم هو أبو حنيفة - رضى الله عنه - لما روى عن (قائدة) أنه دخل الكوفة، فاجتمع عليه الناس، فقال: اسألوا عما تسئمون، وكان أبو حنيفة - رحمه الله - حاضراً وهو غلام حدث، فقال: اسألوه عن تملة سليمان - عليه السلام - أكانت نكراً أم أنثى؟ فأجمع، فقال أبو حنيفة: كانت أنثى، فقيل له: من أين عرفت ذلك؟ فقال: من كلام الله تعالى (قالت)، وهذه القصة منقولة من الكشاف ^(١)، وانظر: الكشاف ١٣٧/٣، والإقليد ص ١١١٤.

(٤) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زَوْعَى بن مَاه، الإمام الفقيه الكوفي مولى تيم الله بن ثعلبة، من ربه حزمة الزيت، كان خزاناً يبيع الخبز أحد الأئمة الأربعة، أقدمهم وفاة، أدرك عصر الصحابة وراى أم بن مالك وقيل غيره، ولد سنة ٨٠، ونشأ بالكوفة، وروى عن جماعة من التابعين، كانت وفاته في رجب سنة ١٥٠، وقيل: سنة ١٥١، وقيل غير ذلك، يبعداد: انظر: تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول ص ٢١٦، ووفيات الأعيان ٣٩/٥، والبداية والنهاية ١٠٧/١٠، والأعلام ٥/٩.

(٥) قال الشيخ خالد في التصريح ٢٨٦/٢: "غير المزودج مذكر كالرأس والقلب، قال الشيخ ياسين: ما كان من الأعضاء مزودجاً فالغالب عليه التانيث إلا الحاجبين والمنخرين والخصين فإنها مذكورة، والمرجع السماع - انظر: حاشية بس ٢٨٦/٢، وانظر: حاشية الصبا ٩٥/٤.

(٦) نحو: هذه قدر.

(٧) نحو: التمس رأيتها.

(٨) نحو: طلعت الشمس، وهناك علامات أخرى لم يذكرها الشارح. انظر: الرضى ٣٩٣/٣، وابن القواس ص ٥٧٣، والكناش ٣٠٨/١، وابن النظم ص ٢٩٤، والمساعد ٢٩٠/٣.

لا، كما عرفت، وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلاً للمعنوي^(١)، وهو بهذا الاعتبار يتناول الحقيقي فيلزم تداخل الأقسام، فما السر فيه؟

قلت: الغرض من ذلك التنبيه على جواز الإرادتين تعميماً للفائدة على المبتدئ.

(١) أنظر: الكافية ص ٦٤.

فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار.

وإذا أسند إليه أي: إلى المؤنث مطلقا سواء كان حقيقيا أو لفظيا، الفعل وما يشبهه من المشتقات العاملة، فبالتاء أي: فتلحق التاء بالمسند^(١) إما وجوبا كما إذا أسند إلى الحقيقي، سواء كان إلى ظاهره أو ضميره، وإلى ضمير غير الحقيقي، وإما جوازا وهو ما بين بقوله: وأنت في إلحاق العلامة بالفعل المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي وتركه بالخيار، فهذا الكلام يدل على جواز إلحاق العلامة بالفعل إذا أسند إلى ظاهر غير الحقيقي بالعبارة، وعلى وجوب الإلحاق إذا أسند إلى الحقيقي مطلقا، وإلى ضمير غير الحقيقي بالإشارة.

وإنما وجب الإلحاق في المؤنث الحقيقي مطلقا لأن تانيته في المعنى أثبت بطريق القوة، فيجب بذلك إلحاق [التاء]^(٢) في اللفظ، للمطابقة بين اللفظ والمعنى^(٣).

وأما في ضمير غير الحقيقي فلنلا يتوهم خلاف المقصود، إذ لو قيل: الشمس طلع، لجاز أن يُظن أن الفاعل غير ضمير الشمس وأنه شيء آخر مُنتظر، نظرا إلى أن الأصل في الإسناد أن يكون إلى الظاهر، فوجب الإلحاق لأن فيه دلالة على المراد^(٤).

أما جواز^(٥) الأمرين في ظاهر غير الحقيقي فلأن الإشعار على ما هو المقصود من الإلحاق حاصل من لفظه، فلا حاجة إليه^(٦) ولا يشكل بظاهر الحقيقي لأن الإلحاق فيه لعل أخرى غير هذه، كما عرفت.

ثم ينبغي أن يعلم أن وجوب الإلحاق في ظاهر الحقيقي عند عدم الفصل بينه وبين عامله، (١/٩٣) وأما إذا فصل فلا يخلو إما أن يلتبس بالمذكر بعدم الإلحاق أو لا، فإن التباس بأن يكون المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في أسماء الذكور كـ (زيد) إذا سمي به امرأة، فيجب الإلحاق أيضا نحو: قالت اليوم زيد، وإلا فاختلف فيه، فذهب الميرد إلى منع الحذف أيضا^(٧)، وسيبويه إلى

(١) قال ابن الحاجب ٨٠٧/٣: "والحاقهم هذه التاء للإيدان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث * أ. هـ وأنظر: الرضى ٤٠٧/٣.

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٧٠٨/٣، والإقليد ص ١١٩.

(٤) قال ابن الحاجب: "وإن كان المؤنث غير حقيقي لزم في مضمرة... ولم يستغن عنها في مضمرة لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مؤنثا، فإن صيغة الضمير الراجع إلى المؤنث في هذه المواضع مثله في باب المذكر * أ. هـ أنظر: السابق نفسه، وأنظر: ابن القواس ص ٥٨١، والإقليد ص ١١٢١.

(٥) في الأصل: (الجواز) وهو تصحيف.

(٦) قال ابن الحاجب ٨٠٧/٣: "وإن كان المؤنث غير حقيقي... أنت بالخيار في ظاهره... وإنما جاز ذلك في الظاهر لأن التأكيد فيه لفظي لا معنوي، وفي لفظه ما يشعر به، فاستغنى عن إلحاق التاء في الفعل لذلك".

(٧) قال الميرد: "لو قال في الشعر: قام جاريك، لصلح، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما فتقول: قام

جوازه قللاً^(١): إذا كان الفاعل أبعد من فعله بالفصل ضعف قوته في استدعاء لحوق التاء به.

ولأن طول الكلام صار كأنه عوض عن التاء، فكان المصنف لم يعتبره لقلته.

قوله: (وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار)، يقتضي جواز إلحاق التاء في فعل (طلحة) عند التسمية به مذكراً إذا أسند إلى ظاهره، ووجوبه إذا أسند إلى ضميره، ولا قائل بذلك من البصريين المحققين وأكثر الكوفيين خلافاً لبعضهم^(٢)، وبهذا علم أن نسبة أبي حنيفة إلى الوهم وهم.

قلت: أجاب المصنف عن ذلك في الشرح بقوله^(٣): "وليس ذلك كثائث أسماء الأعلام، فإنها لا يعتبر فيها"^(٤) إلا المعنى دون اللفظ خلافاً لبعض الكوفيين، والسرفيه أنهم نقلوها عن معانيها إلى مدلول آخر، فاعتبر^(٥) فيها المدلول الثاني، ولو اعتبر^(٦) تأنيثها لكان اعتباراً للمدلول الأول فيفسد المعنى، فلذلك لا يقال عندنا في الأعلام: أعجبتني طلحة، خلافاً لذلك البعض إلى ههنا لفظه، واعترضوا على هذا الجواب بأن قالوا: إنه تناقض محض، وتعاذ صرف، فكأنه نسي ما أمضى في صدر كتابه من قوله: (فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة)^(٧) فلا يخفى على من له أدنى مسكة أن (عقرب) يعتبر فيها التأنيث، مع أن العلامة فيها مقدرة، فالعلمية لا تمنعها عن اعتبار التأنيث حتى يمتنع من الصرف، فكيف تمنع العلمية عن اعتبار التأنيث في (طلحة) مع كون العلامة فيها لفظية؟ فإذاً ليس طرح التاء عن الفعل إلا لأن التاء إنما يجاء بها علامة لتأنيث الفاعل، والفاعل مذكر حقيقي، وكذا (التملة) لو كان مذكراً حقيقياً كما قاله لكان هو مع (طلحة) حذو القذة بالقذة^(٨).

ولقائل أن يقول في جواب اعتراضهم: إن ملح الصرف حالة مختصة بالاسم نفسه،

يوم كذا وكذا جارئك، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام" اهـ. أنظر: المقتضب ٣/٣٤٩، وأنظر: ابن يعيش = ٩٣/٥، وابن القواس ص ٥٨١.

(١) أنظر: الكتاب ٣٨/٢ ونصه: "قال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء...". اهـ.

(٢) قال الرضوي ٤٠٦/٣: "... لا يقال: قامت طلحة إلا عند بعض الكوفيين، وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم". اهـ.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٠٧/٣.

(٤) في شرح المصنف: (قلبه لا يعتبر فيه).

(٥) في شرح المصنف: (اعتبروا).

(٦) في شرح المصنف: (اعتبروا).

(٧) أنظر: الكافية ص ٦٤.

(٨) يضرب في التسوية بين الثنيتين، ومعتاد مثلاً بمثل، والقذة لعلها من: القذ وهو القطع، يعني به: قطع الريشة المقنودة على قتر صاحبها في التسوية. أنظر: مجمع الأمثال ٣٤٧/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

ولحوق العلامة بالفعل ليس بهذه المثابة، فلا يلزم من اعتبار تأنيث الاسم في الأول للاختصاص المذكور اعتباره في الثاني؛ لعدم الملازمة بينهما.

وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غير الجمع المذكر السالم، حكم ظاهر غير حقيقي.

فإن قلت: ينبغي أن يقيد الحقيقي بأن يقال (من الأدميين) لأنه لو كان من البهائم لا يجب الإلحاق عند الاستناد إلى الحقيقي الظاهر^(١) من البهائم فيجوز: سار الناقة، وذلك لأنها لا يتميز بعضها عن بعض، لاتحادها في الصورة في الأغلب، فلا يقصد تأنيثها ولا تذكيرها^(٢) قصد الحقيقي من الأدمي، فأشبهه غير الحقيقي!

قلت: كان المصنف لم يختره مذهباً.

وحكم ظاهر الجمع في تأنيث المسند إليه وتذكيره مطلقاً أي: من غير تفرقة بين أن يكون جمعاً لمذكر حقيقي أو غير حقيقي كـ الرجال، والأيام، وأن يكون جمعاً للمؤنث حقيقي أو غير حقيقي كـ الزينبات، والعيون.

وبقوله: (الظاهر) احتراز به عن الضمير لأن بيانه يجيء، وبـ (الجمع) عن التثنية فإن حكم ظاهرها في ذلك حكم المفرد في الحقيقي نحو: قامت الهندان، والهندان قامتاً، والعينان أعجبتان، بالتاء في الثلاثة، وأعجبتني العينان و[أعجبتني العينان]^(٣) بالتاء وحذقه كما في المفرد.

قال المصنف^(٤): - فإن لفظ الواحد في المثني باق مراد وتأنيث الفعل له أجدر.

فإن قلت: ليست تلك العلة موجودة في مثل (الزينبات)، فلم لم [يفعلوا]^(٥) ذلك فيه؟

قلت: نعم إلا أنهم لم يفعلوا كذلك إجراءً لباب الجمع مجرى واحداً^(٦).

ثم وصف الجمع بقوله: غير الجمع المذكر السالم ليخرجه؛ لأنه لو كان جمعاً سالماً لمذكر لم يحز تأنيث فعله فلا يقال: جاءت الزينون، ولا قامت المسلمون، وذلك إما لأن لفظ

(١) في الأصل: (ظاهرة) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (تذكيرها) وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ٨٠٨/٣.

(٤) انظر: السابق نفسه.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال المصنف ٨٠٨/٣: "ولم يفعل ذلك في مثل (الزينبات) وإن كان لفظ المفرد فيه باقياً، إجراءً لباب الجمع مجرى واحداً، ولأن الجمع بالآلف والتاء يجري في صفات من لا يعقل وإن كان منكرًا، وفي صفات من يعقل إذا كان مؤنثاً فكذا هو أن يلتزموها في الجمع في مثل: جاءت الصاريات، فيؤم أنه مؤنث حقيقة في الجمع فاعتبروا فيه الجماعة فجاء مجرى غير الحقيقي^(١)". هـ.

المذكر المفرد العاقل موجود فيه، فروعى كما روعى فى مثنى المؤنث، لبقاء صورة المفرد، أو لأن هذا الجمع لما اختص بالعلاء كان أشرف وأفضل بنوع شرف وتقضيي، وفى التانيث نقص فلا يليق به، وهذا أولى من قول من قال: * لم يجمع بالواو والنون مثل (سنيين) و(بنين) لجواز إلحاق العلامة يعامله *

وضمير العاقلين غير المذكر السالم: فَعَلْتُ، وفَعَلُوا.

فالجمع المكسر سواء كان لمذكر أو لمؤنث والجمع السالم إذا كان لمؤنث حكم [كل] ^(١) واحد منها فيما ذكر حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقى فذلك جاز: جاءت الرجال، والزيتبات، والمسلمات، وجاء الرجال، والزيتبات، والمسلمات، بإثبات التاء وحذفه كما فى المؤنث غير الحقيقى ^(٢).

أما إثبات التاء فلأن فى الجمع معنى الجماعة ولأنه مناسب للمؤنث فى كونه ثانيا للواحد كما كان ذلك للمذكر، وأما حذفها فلأن التانيث فيه من باب التانيث اللفظى، أو لكونه موزولا بالجماعة.

فإن قلت: لم لم يعتبروا حكم المؤنث الحقيقى فيما يكون جمعا له؟

قلت: جوابه ما ذكر فيما سبق ^(٣)

فإن قلت: لم لم يُفعل الأمر على العكس؟

قلت: لكون اعتبار التانيث بحسب اللفظ من اعتبار التانيث بحسب المعنى؛ لأن فيه جواز التذكير، والمذكر أصل المؤنث، فإتياع جمع الفرع بجمع الأصل أرجح وهو ظاهر.

وتقول فى الفعل ^(٤) المسند إلى ضمير الجمع الذى للمذكرين العاقلين / ك (الرجال) - (٩٣/ب) مثلا - والتقدير بقوله: غير المذكر السالم للاختراز عن نحو (الزيتنين) فإنه لا يجوز فى الفعل المسند إليه إلا (فعلوا) لما عرفت؛ [بخلاف] ^(٥) الرجال فَعَلْتُ بإلحاق التاء نظراً إلى كونه مسنداً إلى ضمير المؤنث على ما عرفت، وتقول أيضاً: الرجال فعلوا بإلحاق واو الجمع نظراً إلى كونه مسنداً إلى ضمير جمع مذكر سالم ^(٦).

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال ابن الحاجب ٨٠٨/٣: * أما إثباتها فلأنها فى معنى جماعة، وأما حذفها فلأن تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظى، فلم يعتد بالتانيث المعنوى فى مثل: جاء الضواريب؛ لأن ذلك ليس بزيادة ذكر *.

هـ. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/٢، والرضى ٤٠٩/٣.

(٣) وهو قوله: (إجراء لباب الجمع مجرى واحداً) انظر الصفحة السابقة.

(٤) كلمة: (الفعل) ساقطة من الأصل واستدركها فى الهامش.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال ابن القواس ص ٥٨٥: ... جاز: الرجال فعلت، باعتبار الجماعة، وفعلوا، باعتبار الجمع * هـ. وانظر: الأصبهاني ص ٦٥٥، والجامى ١٧٠/٢.

فإن قلت: لم لم يقولوا: الرجال فعلن، مع أن فيه دلالة على الجمعية والتأنيث معا؟
قلت: إنما لم يجوزوا ذلك لأن النون ضمير المؤنث، والمذكر الحقيقي العاقل قد أعطى
له الواو بإزائه، وقد أجرى على نهج المؤنث بالمشابهة من حيث الجمعية، فاقترضوا فيه
على أن يجوزوا تأنيث الواحد^(١) ولم يجوزوا تأنيث الجمع، لئلا يلزم خروج المذكر الحقيقي
عن أصله من

(١) قال صاحب الإقليد ص ١١٤: "... نحو: فعلت الرجال، وهي فعلت". هـ.

والنساء، والأيام: فَعَلَتْ، وَقَعَلْنَ.

كل وجه، كذا قال السيد عبد الله^(١).

وإنما فرقوا بينهما بتخصيص لأن الواو للمذكر والنون للمؤنث، لأن الواو من حروف المد وهي في هذا الباب أقعد من الحروف الصحيحة بذليل إعرابهم الأسماء بها والأفعال بالنون فيكون جعلها للمذكر العاقل أولى^(٢).

والباقي من الأقسام ثلاثة أضرب: أحدها: مؤنث عاقل نحو: النساء، الثاني: مؤنث غير عاقل نحو: العيون، والثالث: مذكر غير عاقل نحو: الأيام، فتقول عند إسناد الفعل إلى ضمير النساء والعيون والأيام: فَعَلَتْ بِالْحَاقِ القاء نظراً إلى كونه مسنداً إلى المؤنث، وَقَعَلْنَ بِالْحَاقِ النون للجمع نظراً إلى كونه مسنداً إلى ضمير المؤنث^(٣).

قلو أورد (العيون) في المثال لكان أولى، لتكون^(٤) عبارته وافرة في الدلالة على المراد.

فإن قلت: ينبغي ألا يجوز: الأيام فَعَلْنَ، لأنه جمع لمذكر!

قلت: جاز ذلك وإن كان جمعا لمذكر نظراً إلى أنه ليس له أصل في التذكير كالرجال، فأجرى على سنن المؤنث^(٥).

(١) أنظر: شرح لب الألباب ص ٢٣٠، وهو أيضاً قول صاحب الإقليد ص ١١٤١.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٨٠٩/٣، وابن القوام ص ٥٨٥، وشرح لب الألباب ص ٤٣٠.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٠٩/٣، والرضي ٤١١/٣.

(٤) في الأصل: (ليكون) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: الجلسي ١٧١/٢، وقال صاحب الإقليد ص ١١٤١: "أما نحو: (اليوم) فليس له أصل في التذكير

فتراعى حقه في التذكير في بعض الأحوال، فأجرى على سنن المؤنث، ألا ترى أن جمعه لا ينفك عن التأنيث، لا يقال: الأيام فعلوا، بل: فعلت أو فعلن " أ. هـ

[المثنى]

المثنى: ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة، ليدل على أن معه مثله من جنسه.

والسادس من تلك الأصناف: المثنى وهو في اللغة: مأخوذ من ثنيته أي: ضاعفته، وفي الاصطلاح ما ذكره، فقوله: ما عبارة عن الاسم أي: هو اسم لحق آخره والضمير المجزور المتصل لـ (ما)، ألف كما في حالة الرفع، أو ياء مفتوح ما قبلها أي: قبل تلك الياء كما في حالتي النصب والجر، ونون مكسورة^(١) في كل حال عوضاً على المذهب الأصح الأكثر^(٢).

وأما البحث في أنه: هل هو عوض عن الحركات أو التثوين [أو]^(٣) عنهما جميعاً؟ فقد سبق في بحث بيان إعرابه^(٤).

قوله: ليدل أي: اللحق، أو الحروف اللاحقة، إشارة إلى علة لحوق هذه الحروف بالمثنى، يعني: المثنى في الحقيقة في قوة الاسم المضموم إلى مثله، فكأنهم حذفوا أحد الأسمين، واكتفوا بلفظ واحد طلباً للإيجاز والاختصار، وزادوا علامة يستدل بها على أن معه أي: مع ذلك الاسم الملحق به مثله ونظيرة في اللفظ، وليس بمراد بمعناه المتعارف، حتى يدل على زيادة ما جاء بعده، وهو من جنسه وفيه إشارة إلى أن شرط الجنسية بمعنى أن تكون حقيقة أحدهما هي حقيقة الآخر بعد طرح ما به امتياز أحدهما عن الآخر.

ومن قال: إن المراد بالجنسية أن يصح إطلاق المفرد عليهما باعتبار معنى واحد، لا الاتحاد في الحقيقة، فيجوز تثنية (الأبيض) باعتبار الثلج واللبن - وإن كانا مختلفين في الحقيقة - لصحة إطلاق المفرد عليهما وهو (الأبيض) ظناً منه أنه يخالف ما ذكرنا فقد سها.

قال المصنف^(٥): 'هذا تنبيه على أن الأسماء المشتركة لا تثني باعتبار ما اشتركت فيه، وإنما تثني باعتبار كل واحد من مدلولاتها، فإذا قلت: (قراءان) فإنما

(١) في هامش الأصل: (لذا تنوّل الفتحات في صورة الرفع، وفي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين، وفتحة النون). وانظر: الجاسي ١٧٢/٢، والدولت آبادي ل ٩٣/١.

(٢) ذهب ابن مالك إلى أن النون ليست عوضاً وإنما هي لرفع توهم الإضافة في نحو: رأيت اثنين كرماء، ولناصريين باغين، ورفع توهم الأفراد في نحو: هذان، والخوّر لأن في تثنية بعض العرب (الخوّرلى)، فلو لا النون في هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره. انظر: التسهيل ص ١٢، وشرح التسهيل ٧٥/١، ٧٦، والتذيل والتكميل ٣٠١/١، والفاخر ص ٨٣، والمساعد ٤٨/١، والهمع ١٥٩/١.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر: قسم التحقيق.

(٥) انظر: شرح المصنف ٨١٠/٣، وانظر: شرح الأصبهاني ص ٦٥٦.

تعني: حَيْضَتَيْنِ، أو طَهْرَيْنِ، لا حَيْضًا وطَهْرًا، هذا هو المعروف من الاستقراء من لغة العرب، وهذا يشير إلى ضعف قول من زعم^(١) أن الأسماء المشتركة إذا وقعت بلفظ العموم، [أو مواضع العموم]^(٢) عمت في مدلولاتها المختلفة، إذ حكم الجمع في ذلك حكم التثنية، ولو صح عمومها لصححت تثنيتهما.

فإن قلت^(٣): نسبة العلم إلى سمياته كمنية المشترك إلى سمياته، وقد صح أن يقال: الزيدان، والزيدون، فليصح أن يقال: القراءان، والقراء^(٤) مثل ذلك، مع أن مذهب الأندلسي^(٥) على كفيان الاتفاق في اللفظ دون المعنى في التثنية والجمع، فجاز (العينان) عنده في عين الشمس وعين الميزان^(٦)!

قلت: هذا مع القياس المذكور فاسد^(٧) [من وجهين]^(٨)، أما الأول: فلأن اللفظ المشترك لم يوضع دالاً على حقيقتين في محل واحد، ولو كان تثنية المشترك باعتبار ما اشترك فيه لكان دالاً عند التثنية على الحقيقتين المختلفتين، وهذا إخراج لأحد الأمرين مما علم خلافه.

وأما الثاني: فلأن العلم لم يوضع إلا باعتبار ذات بما هي ذات [به]^(٩) لشخص بعينه من غير نظر إلى كونه أمياً أو غيره، فإذا اجتمع معه مسمى آخر بذلك الاسم صح تثنيته؛ لأنه من جنسه باعتبار معنى التسمية إذ كل منهما ذات لشخص بعينه من

(١) هو الإمام الشافعي - رضى الله عنه - كما قال الرضى ٤١٤/٣، فقد ذهب - رحمه الله - إلى أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك: الأقراء حكمها كذا، أو في موضع العموم كذا: النكرة في غير الموجب نحو: ما لقيت عينا، فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة، كالألفاظ العموم، سواء.

(٢) زيادة من: شرح المصنف ٨١٠/٣.

(٣) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: شرح المصنف ٨١١/٣، والرضى ٤١٤/٣، والأصيهاني ص ٦٥٦.

(٤) في الأصل: (القراء) وهو تصحيف.

(٥) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي، المرسي، اللوزقي، علم الدين أبو محمد، ولد سنة ٥٧٥ هـ، من علماء العربية بالأندلس رحل إلى العراق وموريا ودمشق ومصر وغيرها توفي بدمشق سنة ٦٦١ هـ. شرح المفصل بسداد: الموصل، والمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية، وشرح الشاطبية. أنظر ترجمته في: شذرات الذهب ٣٠٧/٥، والبيغة ٢٥٠/٢، والأعلام ١٧٢/٥. وقال الأندلسي في المباحث الكاملية ص ٩٢: "... فالمشئ إذن إما مثلى لفظاً ومعنى وهو الأصل والحقيقة وإما لفظاً لا معنى نحو: (العمرين) و(القرنين) وإما معنى لا لفظاً نحو: فقد صغت قلوبكما، وهو الجمع الذي يضاف إلى المشئ^١، هـ. أنظر: المباحث الكاملية شرح الجزولية رسالة دكتورة بكلية اللغة العربية بالقاهرة تح: حسنى محمد عبد الحميد المقدم، برقم / ٣٥٢٨، وأنظر: المطول ص ٣٢٤ وفيه مذهب الأندلسي.

(٦) وهو مذهب الجزولي، وابن مالك، أنظر: شرح التسهيل ٥٩/١، والرضى ٤١٤/٣.

(٧) في الأصل: (فامدان) وهو لحن.

(٨) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٨١١/٣.

(٩) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٨١١/٣.

غير اعتبار حقيقة ذلك الشخص.

المقصور إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا،

فإن قلت^(١): ما تقول بنحو (القمريين) للشمس والقمر، و(العمرين)^(٢) لأبي بكر وعمر، مع فقد المثلية في اللفظ بينهما؟

قلت: لا يقال ذلك إلا بعد أن جعل الشمس قمراً، و(أبو بكر) عمراً، ومطلق وجود الاتحاد كاف سواء كان بحسب / الوضع أو بحسب الاستعارة.

(١/٩٤)

وأما (الأبيضان) للماء واللين أو الثلج، و(الحجران) للذهب والفضة مع عدم الاتحاد بينهما في الحقيقة، فمعلوم مما أمضيت لدخول [كل]^(٣) منهما تحت الجنس الذي يشتركان فيه.

واعلم أن الاسم الصحيح نحو (زيد) أو الملحق به نحو (دلو) و(طبي) أو معتل الياء نحو (القاضي)، الحق بأخرها ألف أو ياء، ونون، على ما يقتضيه الإعراب من تغيير، تقول: الزيدان، والدلونان، والظبيان، والقاضيان، يزد المحدثون من المنقوص، لانعدام ما يوجب حذفه عند التثنية، والمصنف لم يذكر حكم هذه الأنواع اعتماداً على حصول العلم به من الحد المذكور، وشرع فيما لم يعرف حكمه بنفس الحد فقال: الاسم المقصور أي: الذي في آخره ألف مفردة لازمة^(٤)، سواء كانت ملفوظة كما في حالة اللام، أو لا كما في حالة التنكير، وسبب تسميته به كونه محبوساً عن الحركة، إذ القصور: الحبس، ولأنه ضد الممدود^(٥).

إن كانت ألفه أي: ألف الاسم المقصور مقبولة عن واو وهو أي: والحال أن ذلك الاسم المقلوب ألفه عن واو ثلاثي؛ لأنه لو زاد على الثلاثة قلبت ألفه ياء لما يجيء، قلبت تلك الألف عند التثنية واواً نحو: العصوان في: العصاء، أما القلب فلتعذر بقائها لوجود ألف بعدها حينئذ، وأما قلبها واو فلكون الرد إلى الأصل عند الحاجة إليه أولى من الرد إلى الغير^(٦).

(١) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: الغجدواني ص ٢٣، وقل الرضى ٤١٤/٣: "وقد يثنى ويجمع غير المتقين في اللفظ كـ (العمرين) وذلك بعد أن يجعل متقنى اللفظ بالتغليب، بشرط تصاحبهما وتساويهما، حتى كأنهما شخص واحد في شيء، كمثال أبي بكر وعمر - رضى الله عنهما - فقالوا: العمران، وكذا: القمران، والخصتان" اهـ. وأنظر: الجامي ١٧٣/٢.

(٢) قال ابن فلاح: "فأما قولهم: العمران والقمران... فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون علماً وضع باللام على مختلفين كبائين، والثاني: أنه غلب عمر لغفته وطول مدته، وغلب القمر لأنه مذكر" اهـ. أنظر: المغنى لابن فلاح ١٣/١ وما بعدها.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) قال الرضى ٤٢٠/٣: "يعنى بالمقصور: ما آخره ألف لازمة، احترازاً من نحو (زيد) في الوقف" اهـ.

(٥) أنظر: السابق نفسه، وأنظر: قسم التحقيق.

(٦) قال ابن الحاجب ٨١٣/٣: "إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واواً رداً إلى أصلها، لتعذر بقائها ألفاً لأن الواو والياء إذا وقعت بعدهما الألف صحت بتليل: دعوا، ورقيا" اهـ.

فإن قلت: لم لا تحذف لاجتماع الساكنين؟

قلت: خوفاً من التباس المثني بالمفرد في بعض الصور^(١).

والا أي: وإن لم يكن الأمر على ما ذكره، وذلك على ثلاثة أضرب، لأنه إما أن يكون ألفه غير مقلوبة عن شيء، أو يكون مقلوبة عن ياء، أو عن واو لكن في غير الثلاثي فبالياء أي: فالألف في التثنية تقلب ياءً، أما في غير الثلاثي فطلب الخفة^(٢)، وأما في الثلاثي الذي ألفه ياء فظاهر قلبه ياء زداً إلى أصله، وأما فيما لم يقلب عن شيء فلاولوية اختيار الياء لكونه أخف من الواو.

فإن قلت: ما ذكرتم منقوض بنحو (لدوان) [والوان]^(٣) فإن ألف (لدى) و (إلى) لم تقلب عن شيء، مع أنها تقلب واواً عند التثنية إذا سمي بهما، وكذلك بنحو (مذروان) فإن ألفه قلبت واواً عند التثنية، مع أنها في غير الثلاثي!

قلت: ليس معنى قولنا: (أن لا يكون ألفه مقلوبة عن شيء) أن لا يكون أصلها مجهولاً، ثم ذلك على قسمين: أحدهما: ما يُسمع فيه الإمالة، والثاني: ما لم يسمع فيه الإمالة، والألف [في]^(٤) الأول تقلب ياءً نظراً إلى أن الياء أحد أسباب الإمالة، فصار كان أصل ألفه الياء.

وفي الثاني: تقلب واواً نظراً إلى أن عدم الإمالة دليل على أن أصله ليس بياء، فكان أصله في حكم الأصل كان واواً لوجود تلك القرينة^(٥) و (لدوان) و (الوان) [من]^(٦) هذا القبول،

(١) أنظر: ابن يعيش ١٤٧/٤.

(٢) هذا مذهب البصريين فيما جاوز الثلاثة من المقصور، قلت حروفه أو كثرت، وأما الكوفيون فيحكون عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعة وزادت حروفه حذفوا ألفه في التثنية نحو: زَيْعَرَان في: زَيْعَرَى، وقَيْعَرَان في قَيْعَرَى. أنظر: ابن يعيش ١٤٩/٤، والرضي ٢١/٣، وابن القواس ص ٥٩٥، وأنظر: الإنصاف ٧٥٤/٢، والتذيل والتكميل ٢٢/٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ١/١٣٩.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وقال سيبويه ٣٨٨/٣: "فلذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو، ولا له اسم تثبت فيه الواو، وألزم ألف الانتصاب، فهو من باب الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة إنما يكون ذلك في بنات الواو وذلك نحو: لدى، وإلى، وما أشبههما".

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وقال سيبويه ٣٨٨/٣: "فلذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو، ولا له اسم تثبت فيه الواو، وألزم ألف الانتصاب، فهو من باب الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة إنما يكون ذلك في بنات الواو وذلك نحو: لدى، وإلى، وما أشبههما".

(٥) قال ابن مالك: المشهور فيما كان من هذين النوعين، يعني شوع الألف الأصلية، وشوع المجبولة

شرح كافيّة ابن الحاجب

والممدود إن كانت همزته أصلية تثبت، وإن كانت للتأنيث قلبت واوا، وإلا فالوجهان.

فكأنهما أدخلتا فيما كان أصل ألفه واوا قطعاً، وأما الجواب عن الثاني: فلأن (مذروان) تنثية (مذرى) وهو مفرد لم يستعمل أصلاً، فصار مثني لم يستعمل واحده أصلاً^(٢)، وألفه بهذا الاعتبار كأنه لم يقع آخراً بل بمنزلة ما في حشو الكلمة^(٣)، وكلامنا^(٤) في المقصور الذى وقع ألفه آخراً.

والاسم الممدود أى: الذى آخر حروفه همزة قبلها ألف زائدة، وإنما سمي ممدوداً^(٥) لزيادة مد الألف هنا بواسطة وقوع الهمزة بعدها، إن كانت همزته أى: همزة الاسم الممدود أصلية لا زائدة تثبت تلك الهمزة عند التنثية^(٦) كما فى: قراءان تنثية (قراء) نظراً إلى [أن]^(٧) الأصل إثبات ما هو الأصل، وإن كانت همزة الممدود غير أصلية بل زائدة، لا يخلو إما أن يكون زيادتها للتأنيث أو لا، فإن كانت للتأنيث كما فى (صحراء) قلبت تلك الهمزة عند التنثية واوا^(٨)، أما القلب: فللفرق بينها وبين الأصلية، والقلب لما هو زيادة محضة أولى، كما فى الحذف المناسب له، وأما كون القلب إلى الواو^(٩) إما لأن بين الهمزة والواو من التقاسب فى

الأصل، أن تعتبر حاله فى الإمالة فإن أمالته العرب كـ: (بلى) و(مضى) ثنى بالياء إذا سمي به، وإن لم تمله العرب كـ: (إلى) و(أنا) بمعنى (حقاً) ثنى بالواو * أنظر: شرح التسهيل ٩٥/١، وأنظر: التذيل ٢٠/٢، والرضى ٤٢٠/٣، وابن القواس ص ٥٩٤، والأصبهاني ص ٦٥٧.

(١) زيادة يقتضيها السياق، وقال سيبويه ٣٨٨/٣: "فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو = حوالة له اسم تثبت فيه الواو، وألزم ألفه الانتصاب، فهو من باب الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة إما يكون ذلك فى بنات الواو وذلك نحو: لى، وإلى، وما أشبههما".

(٢) أنظر: الإيضاح ٥٣٢/١، والرضى ٤٢١/٣، وابن القواس ٥٩٥، وأنظر: أمالي ابن السجري ٢٧/١.

(٣) قال ابن القواس ص ٥٩٦: "فصحت كما صحت فى: شقاوة، وعالية، للاعتداد بقاء التأنيث" أ. هـ.

(٤) فى الأصل: (وفى كلامنا).

(٥) فى الأصل: (ممدود) وهو لحن.

(٦) قال المبرد ٣٩/٣: "فإن كل اسم ممدوداً وهمزته أصلية فهو على هذا، تقول فى تنثية قراء: قراءان وفى تنثية خطاء: خطاءان" أ. هـ. وقد قلبت الأصلية واوا، حكى من كلامهم قلب الهمزة الأصلية واوا فيقال: قروان، ووؤوان، فى تنثية: قراء، ووؤاء، وذلك قليل. أنظر: شرح التسهيل ٩٣/١، والرضى ٤٢١/٣، والتذيل ٢٥/٢، والمساعد ٦٠/١، والجمع ١٤٨/١.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) قال سيبويه ٣٩١/٣: "فإن كان الممدود لا ينصرف وأخره زيادة جاءت علامة للتأنيث، فأنك إذا تثبته أبدلت واو" أ. هـ. وأنظر: المقضب ٣٩/٣.

(٩) أنظر: علة قلبها واوا فى: شرح المصنف ٨١٥/٣، والإيضاح ٥٣٢/١، والرضى ٤٢١/٣، وابن القواس ص ٥٩٧، والأصبهاني ص ٦٥٧.

النقل فهو نظير للهمزة، أو من التناقض من حيث المخرج لأنها [من]^(١) أقصى الحلق، والواو مبدا الشفة، فهو نقيض للهمزة ويحمل عليها، إما حملا للنظير على النظير، أو حملا للنقيض^(٢) على النقيض.

وإلا أى: وإن لم تكن أصلية بل زائدة وليست زيادتها للتأنيث، بل للإلحاق كما فى

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) فى الأصل: (النقيض) وهو تصحيف.

ويحذف نونه للإضافة، وحذفت تاء التانيث في خصيان وأليان.

(علباء) أو منقلبة عن الأصلية^(١) كما في (كساء) و(رداء) فالوجهان^(٢) في تثنية ذلك الاسم: إثبات الهمزة، أما في المنقلبة فنسبها تلك الهمزة بالأصلية^(٣) من حيث أن تكون غير زائدة عن حرف أصلي، وأما في الملحق به فلكونها ملحقة بحرف أصلي.

وقلبها واواً، أما في الأول: فلأنها تشبه الزائدة للتانيث من [حيث]^(٤) إلهما ليستا بأصليتين فقلبتا واواً كما قلبت الهمزة التي زيدت للتانيث إياها، هذا على ما صرح به المحققون، ففي قول صاحب المتوسط^(٥) / ١٠٠ اعلم أن المراد بالأصلية ما يكون أصلياً أو في حكمه، ليسهل ما (٨٤/ب) فيه همزة زائدة للإلحاق نحو: حرياء تقول: حرياءان، لكونها في حكم الهمزة الأصلية. نظر يعرف وجهه بأدنى تأمل.

والمحذوف من آخر الكلمة في نحو: (أخ) و(أب) يرد إلى أصله يقال: أخوان، وأبوان، وفي محذوف (يد) و(نم) وجهان: الإثبات والحذف^(٦)، ونحن لا نفصل الكلام فيه لكون كلام المتن ساكناً عن بيان ذلك، فليطلب في موضعه.

ويحذف نونه أي: تون المثنى للإضافة^(٧) هرباً من لزوم اجتماع المتضادين في الاقتضاء؛ لأن النون في المثنى بمثابة التنوين في المفرد، وكما أن التنوين يحذف في المفرد عند الإضافة لدلالته على الانفصال، ودلالة الإضافة على الاتصال، كذلك يحذف نون التثنية^(٨).

وحذفت تاء التانيث التي في المفرد منه في بعض الصور فيقال في تثنية (خصية) و(ألية):

خصيان وأليان، يحذف تاء التانيث الثابتة في مقربيهما عنهما^(٩).

(١) أي: منقلبة عن واو أو ياء أصلية.

(٢) قال ابن الحاجب ٨١٥/٣: "وإنما جاز الأمر... رداً إلى التشبيه بكل واحد منهما، كقولك: كساءان وكساوان، فمن جهة كونها غير زائدة أشبهت همزة (قراء) فبقيت همزة، ومن جهة كونها ليست همزة في الأصل أشبهت همزة التانيث فقلبت واواً". هـ. وأنظر: الرضوي ٤٢١/٣، وابن القوام ص ٥٩٧.

(٣) في الأصل: (الأصلية).

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) أنظر: الشرح المتوسط ص ٤٦٤.

(٦) أنظر: الرضوي ٤٢٢/٣، ٤٢٣، والأصبهاني ص ٦٥٨، والإقليد ص ١٠٣٣، والمعنى لابن جراح ٢٤/٢.

(٧) في الأصل: (بالإضافة).

(٨) أنظر: شرح المصنف ٨١٦/٣، وابن القوام ص ٥٩٨، والأصبهاني ص ٦٦٠، والإقليد ص ١٠٢٦.

(٩) قال الميرد ٤١/٣: "فأما قولهم: خصيان قائما بنوه على قولهم (خصي) فأعلم، ومن شئ على قولهم:

هذا وإن كان مخالفا للقياس - لأنه لا تحذف تاء التانيث من الكلمة عند التثنية إذ لو حذفت لالتصفت بالذكر - فوجهه إما لارتفاع هذا اللبس في صورتين المذكورتين^(١)، فترك القياس لأجل ذلك، مع الطلب للتخفيف، أو لأنهما لما كانا على حال لا يفرقان أصلا تنزلا منزلة ما وضع على هذه الصيغة^(٢)، فكنا بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد، فكما لا يقع في وسط المفرد تاء تانيث كذلك لا يقع في وسط ما نزل منزله.

اعلم أن المثني قد يجيء على صيغة الجمع بشرط أن يكون مضافا إلى مثله، ويكون المضاف بعضا من المضاف إليه^(٣) نحو قوله تعالى: {فَقَدْ صَبَتْ قُلُوبُكُمَا}^(٤) وقولك: ما أحسن رؤوسهما وقطعت أيمانهما، وإنما عبروا بالجمع^(٥) وإن كان المراد التثنية لعدم الالتباس، إذ من المعلوم أن ليس لكل واحد منهما إلا رأس واحد، ويمين واحدة، وقلب واحد، مع أن في إيراد المضاف على صورة التثنية كراهة اجتماع لفظ تثنييين فيما تأكد اتصالهما لفظا ومعنى^(٦).

فإن قلت: صحة ما ذكر على عدم تعدد المضاف، فما تقول بقوله تعالى: {فاقطعوا أيديهما}^(٧)؟

قلت: الأيدي ههنا مؤول بالإيمان بدليل قراءة عبد الله^(٨): {فاقطعوا إيمانهما}^(٩) فلا إشكال.

خصيه لم يقل إلا: خصيتان، وكذلك يقولون: آية وآي في معنى، فمن قال: آية، قل: آيتان، ومن قال: آي قل: آيتان، قال الراجز: ترتج الآية ارتجاج الوطى * اهـ.
(١) قال ابن القواس ص ٦١٠: "... لأنه لا يلتبس فيه المذكر بالمؤنث، وقيل: إن حذفها يدل على الجدل الذي هو الظرف، وثبوتها يدل على المظروف * اهـ، وانظر: المعنى لابن فلاح ٢٣/٢.
(٢) هذا تعليل أبي على القارمي، قل الرضى ٤٢٧/٣: "فما خصيان وآي، فقل أبو على: الوجه في ذلك أنه لما كان الخصيتان لا تنفرد إحداها عن صاحبتها، صار اللفظ الدال عليهما معا، أي لفظ التثنية موضوعا وضعا أول على التثنية كما في (مترولين)، وكذا (اليان) * اهـ، وانظر: الكش ٣١٣/١، والجلى ١٧٦/٢.
(٣) قال ابن يعيش ١٥٥/٤: "اعلم أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب فذلك إذا ضمنت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه: أحدها: الجمع وهو الأكثر نحو: ما أحسن رؤوسهما، قل الله تعالى: {فقد صبت قلوبكما}، والوجه الثاني: التثنية على الأصل وظاهر اللفظ نحو: ما أحسن رأسيهما، واسم قبيهما، والوجه الثالث: الإفراد نحو قولك: ما أحسن رأسيهما، وضربت ظهر الزيتين.. وذلك لوضوح المعنى..".

(٤) سورة التحريم من الآية (٤).
(٥) انظر: ابن يعيش ١٥٥/٤.
(٦) انظر: الإقليد ص ١٠٣٧، وقال الرضى ٤٢٩/٣: "لفظ الجمع أولى من الإفراد كقوله تعالى: {فقد صبت قلوبكما} وذلك لاستكراههم في الإضافة اللفظية، الكثيرة الاستعمال، اجتماع اثنين مع اتصالهما لفظا ومعنى، أما لفظا: فيالإضافة، وأما معنى: فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه، مع عدم اللبس بترك التثنية، ثم حصلت المعنوية على اللفظية * اهـ.
(٧) سورة المائدة من الآية (٣٨).

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن، حليف بني زهرة، أسلم قتيما وهاجر الهجرتين، وشهد براء، والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ، وكان صاحب لعليه، أخى النبي ﷺ بينه وبين الزبير، وبعد الهجرة بينه وبين سعد بن معاذ، أول من جهر بالقرآن بمكة، توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ ودفن بالبقيع. انظر: حلية الأولياء ١٢٤/١، والإصابة ٢٣٣/٤، وأسد الغاية ٣٨٤/١.
(٢) انظر: البحر ٢٥٤/٤، والنز المصون ٥٢٣/٢، وانظر: الرضى ٤٢٩/٣، والمعنى لابن فلاح ٣٨/٢، والهمع ١٦٨/١.

المجموع

المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما، ونحو: ركب وقمر ليس يجمع

والسابع منها: المجموع، وهو في اللغة بَيْن^(١)، وفي الاصطلاح ما ذكره، فقوله: ما عبارة عن الاسم، وقوله: دل على آحاد^(٢) يشمل المحدود وغيره من الأسماء المجموع نحو: رهط ونفر، وخمسة، فتخرج كلها بقوله: مقصودة في وصف الأحاد بحروف مفردة أي: بالحروف التي تكون في مقدر ذلك الجمع لعدم دلالتها على الأحاد الموصوفة بذلك، حال كون تلك الحروف بتغير ما لفظاً أو تقديرًا كـ (رجال) - مثلاً - فإنه دل على آحاد تقصد تلك الأحاد بالراء والجيم واللام، وفيه دلالة على أن التغيير كيف كان يكون كافياً، فيدخل فيه مثل: هجان^(٣) لوجود التغيير التقديري، فإنه وإن كان لفظه في الحالتين سواء، يُقدر في الأفراد كـ: حمار، وفي الجمع كـ: رجال^(٤)، وبهذا أظهر فائدة اختياره (بحروف مفردة) ولم يلزم منه خروج السالم عن الحد^(٥)؛ لأن التغيير كما يكون بإبطال بناء المفرد كذلك يكون بالزيادة عليه، مع بقاء البناء على حاله، لا يقال: الحد منقوض بـ (رهطان) لأنه مثنى مع صدق حد الجمع عليه!

لأننا نقول: لا نسلم صدق الحد عليه، فإن دلالاته على الأحاد الموصوفة بالصفة المذكورة ممنوعة، وأما الإيراد بـ (الرجالات) فمنفوخ لأن (الرجال) مفردها.

ونحو: ركب وقمر على مقتضى هذا التعريف ليس بجمع لأن الأحاد المدلول عليها فيهما ليست بمقصودة بحروف مفردة، بل هما في وضعهما كوضع (رهط) و(نفر)^(٦).

لأن وضع (قمر) للجنس كوضع (عسل) و(ماء) بذليل صحة إطلاقه على القليل والكثير، وبذليل جواز وقوعه تمييزاً حيث لم يقصد إلى الأنواع^(٧).

(١) قال ابن القواس ٦٠٢: "المجموع اسم مفعول في الأصل من جمعه جمعاً إذا ضمت بعضه إلى بعض" اهـ.

(٢) قال الرضوي ٤٣٤/٣: "قوله (ما دل على آحاد) يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كـ (قمر) و(نخل) واسم الجمع كـ (رهط) و(نفر) والعند كـ (ثلاثة) و(عشرة)" اهـ والنظر: الجامي ١٧٨/٢.

(٣) يقول: جمل هجان: أبيض كريم، وثاقه هجان وإبل هجان يلقظ واحد للكل، المصباح المنير ص ٣٢٧.

(٤) أنظر: ابن القواس ص ٦٠٢، والأصنفي ص ٦٦٢، والكاش ٣١٤/١.

(٥) قال الرضوي ٤٣٤/٣: "ودخل في قوله (بتغير ما) جمعا السلامة، لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذلك الألف والتاء، فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى" اهـ.

(٦) قال ابن الحاجب ٨١٧/٣: "ونحو: (قمر) و(ركب).... إن أطلقت على آحاد، فليست مقصودة بحروف مفردة كما قصد بنحو (رجال) بل هي في وضعها كوضع (رهط) و(نفر) وإنما اتفق أن تم لفظاً موافقاً لفظها بطلق على مفرد" اهـ.

(٧) قال ابن الحاجب ٨١٧/٣: "وتحقيق ذلك أنك تقول: عندى خمسة أرطال تمرأ كما تقول: عندى خمسة أرطال عسلأ، فهذا موضع لا يقع فيه تمييز إلا اسم الجنس، فقد صح وضع (قمر) موضع (عسل) لئلا يخل عليه أنه مثله".

على الأصح، ونحو فُلك جمع، وهو صحيح ومكسر.

وأما نحو (ركب) وإن كان الأحاد مفهومة منه إلا أن صيغة (فعل) لم تثبت في أبنية الجموع، وكذلك تقول: إنه لو كان جمعا لكان للكثرة لانتفاء كونه للقلة، إذ ليست من أبنية القلة، وهو ظاهر، ولو كان كذلك لم يكن مصغراً على لفظه؛ لأن جمع الكثرة لم يصغر على لفظه، بل إذا أريد تصغيره يرد إلى جمع القلة إذا كان له ذلك، وإلا فإلى مفردة كما حقق في موضعه، لكن تصغيره على لفظه نحو (ركيب) فلم يكن جمعا^(١).

وهذان الأخيران يتشبان في (التمر) أيضاً.

وإنما قال: على الأصح احترازاً عما ذهب إليه بعضهم من أن (التمر) جمع (تمرّة) و(الركب) جمع (راكب)^(٢).

قال المصنف^(٣): "وإنما وقعت الشبهة لمن^(٤) قال إنه جمع لما رأى من إطلاقهم (تمرّة) على الواحد، بخلاف غسل، وماء، وسببه أن له مفرداً يتميز، فصح إطلاق لفظة منه عليه".

وأما الاعتراض في أن ذكر / (مقصودة) في الحد زائدة^(٥)، وأن ما ذكر في بيان نفي (١/٩٥) صدق الحد على الأخير ليس بمستقيم، وما ذكر في دفعه من التوجيهات، فلا يخلو كل منها عن الاضطراب، ولهذا تركنا الكلام فيه.

وفيه أيضاً دلالة على أن نحو: (فلك) جمع؛ لأنها تدل على أحاد المعهودة بتغير ماء، وهو التغيير التقديرى فإن (الفلك) مفرداً تُقدر ضمته كضمة (قفل) وجمعا تُقدر تلك الضمة كضمة (أشد) ومثل هذا التغيير معتبر عندهم، وذلك أظهر من أن يخفى^(٦).

(١) أنظر: شرح المصنف ٨١٨/٣، والرضي ٤٣٥/٣، وابن القواس ص ٦٠٢، وشرح الأصبهاني ص ٦٦١، والكناش ٣١٤/١.

(٢) ذهب الأخفش إلى: أن جميع أسماء الجموع التي لها أحاد من تركيبها ك: جامل، وبافر، وركب، جمع، خلافاً لسبويه، وذهب الفراء إلى: أن مثله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع ك: باقر، وراكب، أو اسم جنس ك: تمر، وروم، فهو جمع. أنظر: الرضي ٤٣٦/٣، وابن القواس ص ٦٠٣، والكناش ٣١٤/١، والجامي ١٧٩/٢، والهمع ٣٣٨/٣. وأنظر: معاني الفراء ١١٢/٣، ومعاني الأخفش ٣٨٥/١، وشرح الشافعية ١٩٤/٢، ٢٠٣.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨١٧/٣.

(٤) في الأصل: (لما) والتصحيح من شرح المصنف.

(٥) في الأصل: (زيد) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٨١٨/٣، والرضي ٤٣٧/٣.

شرح كافية ابن الحاجب

وهو أى: الجمع مطلقا على ضربين، أحدهما: صحيح، والآخر: مكسر؛ لأنه لا يخلو من

والصحيح للمذكر وللمؤنث.

أن يكون بناء واحد عالما فيه كما فى التثنية، أولا، فإن كان الأول فهو صحيح، وإلا فهو المكسر، وسبب تسمية كل منهما باسمه المخصوص، وتسمية الأول بالجمع على حد التثنية ظاهر مما ذكر، ولا يشكل بمثل (مسلمات) وبمثل (قاضون) لأن التاء فى الأول ليست من نفس الكلمة، والحذف فى (قاضيون) لأجل الإعتلال لا للجمعية، فيكون من قبيل التخلف لمانع.

وقيل فى دفعه: إن الجمع المصحح لا يأبى عن التغيير القياسى إذا كان فى الآخر الذى لا مدخل لحركاته وسكناته فى الصيغة، كحذف التاء من نحو (مسلمات) والياء من مثل (قاضون) وقلب الألف فى نحو (حبايات).

وهذا أقرب مما^(١) يقال: إن الجمع المصحح إنما يمان عن التغيير الذى لم يلحق بالمفرد، ففى الصور المذكورة ليس كذلك فلا إشكال.

والجمع الصحيح أيضا لا يخلو من أن يكون جمعا لمذكر أو أن يكون جمعا لمؤنث.

(١) فى الأصل: (لما).

[جمع المذكر]

المذكر: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة، ليدل على أن معه أكثر منه، فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل: قاضون.

فالجمع الصحيح المذكر هو: ما لحق آخره أي: اسم لحق آخر ذلك الاسم، واو احتزر به عن الجمع للمؤنث، مضموم ما قبلها أي: ما قبل تلك الواو لفظاً أو تقديراً، أو اسم لحق آخره ياء مكسور ما قبلها^(١) أي: ما قبل الياء كذلك.

ولفظه: (أو) ههنا وفي تعريف المثنى ليست للتشكيك المنافي للتعريف.

ومع لحوق الواو والياء على حسب اقتضاء الإعراب يلحق بآخره نون مفتوحة للفرق بينه وبين التثنية^(٢) ليدل أي: اللحق، أو الاسم الملحق على أن معه أي: مع ذلك الاسم ما كان أكثر عدداً منه أي: من ذلك الاسم مدلولاً، وهذا على ما مر ذكره في التثنية^(٣)، إشارة إلى ما هو الغرض من اللحق.

فإن قلت: ينبغي للمصنف أن يقول: (من جنسه^(٤) غالباً) ليعلم بالأول أن الأسماء المشتركة لا تجمع على إرادة المعاني المختلفة الحقائق، فلا يقال: (ضاربون) على إرادة المبيت والماشى والواقف لما مر، وبالثاني: أن الجمع قد يطلق على المثنى!

قلت في الجواب عن الأول: نعم هذا القيد مما لا بد منه لكنه تركه اعتماداً على العلم بما مضى في المثنى، وعن الثاني: أن دلالة^(٥) الجمع وإطلاقه على المثنى مجاز، وكلام المصنف في الحقيقة دون المجاز، فلهذا لم يتعرض إلى ذكر (غالباً).

ثم الاسم المجموع هذا الجمع لا يخلو من أن يكون صحيح الآخر أو الملحق به، فيلحق بآخره هذه الحروف من غير تغيير، فإن كان آخره أي: آخر ذلك الاسم ياء قبلها كسرة صفة للياء حذفت تلك الياء عند الجمع كما في مثل: قاضون أصله: قاضيون، حذفت الضمة استئقالاتها على الياء بعد الكسرة، فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع، فحذفت الياء لذلك

(١) قال ابن القواس ص ٦٠٤: "وكسر ما قبلها لأنه لو انضم لانقبت الياء واوا لمكوناتها وانضمام ما قبلها كموسر وموقن... ولو الفتح لالتبس بالمشى إذا كان مضافاً أو في الوقف، وفي لغة من يفتح النون إن لم يكن مضافاً". هـ، وقال ابن جماعة ص ٢٤٦: "فلا يرد مصطفون، ومصطفين، وبابه؛ لأن الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء مقدرة تقديراً والفتحة إنما هي للدلالة على الألف المحذوفة". أ، هـ.

(٢) أنظر: ابن القواس ص ٦٠٤، وقال الجاهلي ١٨٠/٢: "مفتوحة) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة".

(٣) أنظر: قسم التحقيق.

(٤) قال النولت أيدى ل ٩٥/ب: "وإنما لم يقل: من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية، أو أراد تعريف الماهية قطع النظر عن الصحة وعدمها فلم يحتج إلى القيد لإخراج المستع". أ، هـ.

(٥) في الأصل: (الدلالة) وهو تصحيف.

وإن كان مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً مثل مصطفون، ومصطفين.

[دون] ^(١) الواو لدالتها على الفائدة الزائدة ^(٢)، ثم قلب كسرة الضاد ضمة ليتمكن النطق بالواو مع المجانسة بينهما فصار: (قاضون).

وأما في حالة النصب والجر فتقول فيهما: (قاضيين) أصله: (قاضيين) بيايين وإعلاله ظاهر ^(٣).

فإن قلت: لو مثل المصنف بمثل (القاضيون) لكان أولى؛ لوجود ^(٤) الياء في مفردة دون مفرد (قاضون)!

قلت: جوابه ظاهر معلوم مما أمضيت لك في التعريف.

وإن كان الاسم مقصوراً - وقد عرفت ما هو - حذفت الألف عند الجمع من آخره، وبقي ما قبلها أي: ما قبل الألف مفتوحاً كما في مثل: مصطفون ^(٥)، أصله: مصطفون - بالياء - تحركت الياء وانفتح ما قبلها ^(٦) [فقلبت ألفاً] ^(٧)، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما: الألف وحرف الإعراب، دون الواو لما مر، وبقي ما قبلها على حاله من غير تغيير لعدم ما يوجب، هذا في الرفع، وأما في حائتي النصب والجر فتقول مصطفين بفتح ما قبل الياء والنون، أصله: مصطفين بيايين وإعلاله ظاهر ^(٨)، فما قبل واوه مضموم وما قبل ياته مكسور تقديرًا.

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: الأصبهاني ص ٦٦٢، والفوائد والقواعد ص ١٣٥.

(٣) قال ابن الحاجب ٨١٩/٣: "وأما (قاضيين) فاصلته: قاضيين، كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسر، فحذفوها، فالتقى ساكنان، فحذفت، وبقي ما قبل ياء الإعراب مكسوراً على ما كان عليه إذ لم يحتج إلى تغييره". هـ. وأنظر: الفوائد والقواعد ص ١٣٦.

(٤) في الأصل: (لأن وجود).

(٥) وجوز الكوفيون إجراءه كالمنقوص فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السالم، ونقل ابن مالك التفصيل عنهم وهو إجراء ذلك في الأعجمي (كـ موسى)، وما فيه ألف زائدة كـ: أرضي، وحلى على مذكر، بخلاف ما قلناه عن الأصل. أنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٦/١، والارتشاف ٥٧٩/٢، والتذيل ٣٢/٢، والأشمونى ١١٤/٤، وأنظر شرح التمهيد ٩٥/١، والهمع ١٥٣/١. وقد حكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب يقولون: مؤسّون، وعيمّون، يضم السين. أنظر: المقصور والممدود ص ١٣٩، والارتشاف ٥٨٠/٢، والتذيل والتكميل ٣٣/٢.

(٦) في الأصل: (تحركها وانفتح ما قبلها).

(٧) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٨٢٠/٣.

(٨) أنظر: السابق نفسه.

وشروطه إن كان اسماً فمذكر علم يعقل.

فإن قلت: ألف المقدر بالمردين إلى اللفظ عند الاتصال بعلامة الجمع لزوال المانع، فالعلة لحذفها التي هي التقاء الساكنين، يحصل المجيء اتصال الواو، فما الداعي إلى ما قبلها ياء، ثم قلب الياء ألفاً حتى يحذف ذلك؟

قلت: الداعي إلى ذلك أن يكون حذف الألف متعيناً بالصورة، فيكون ذلك الصنع استدراجاً له إلى اضطراب الحذف، بخلاف ما في الصورة الأولى فإن ذلك ليس بمتعين (٩٥/ب) فيها، لجواز أن يرد الألف إلى أصلها للعلة المذكورة.

وشروطه أي: شرط الجمع الصحيح إن كان ما يراد جمعه هذا الجمع اسماً بالمعنى المخصوص المقابل للصفات، لا الفعل والحرف، فإن النحاة كما يفسرون الاسم [ب] (١): ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، يفسرون أيضاً بـ: ما دل على حقيقة معينة من حيث هي كـ: الرجل، والفرس، وجعلوه قسماً للصفة التي هي: ما وضع غير معينة بالاعتبار معنى كـ: الرجل، والفارس.

فمذكر أي: شرط هذا الجمع في الاسم أن يكون ذلك الاسم مذكراً لفظاً ومعنى، قوله: علم احتترز به عن اسم الجنس نحو: (رجل) فإنه لا يجمع هذا الجمع، واحتترز بقوله: يعقل (٢) عن الاسم المذكر العلم إذا كان غير عاقل كـ: (الأعوج) علماً للفرس، فما فقد فيه الشروط الثلاثة كـ: (العين) وما فقد فيه واحد منها كـ: (الأعوج) لا يجمع هذا الجمع، فإنما اشترطت هذه الثلاثة لهذا الجمع لكون هذا الجمع أشرف الجموع، لسلاسة بناء الواحد فيه، والمذكر العلم العاقل أشرف من غيره.

فإن قلت: كلام المصنف فاسد من وجهين، الأول: أنه مستعمل على القيد الزائد (٣)، لأن الكلام في الجمع المصحح الذي للمذكر، فيكون ذكره هنا زائداً (٤)، مع لزوم كون الشيء الواحد داخلاً وخارجاً بالنسبة إلى شيء واحد، لكون ذكره في الاشتراط.

والثاني: أن أخذ العلمية مضافاً للمقصود، فإن العلم لا يجوز [أن] (١) يجمع لمنع تشخصه من ذلك!

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال الرضى ٤٤٢/٣: "وقول المصنف: (علم يعقل، ومذكر يعقل)، الأولى فيه أن يقول (يعلم) ليشمل نحو قوله تعالى: (فبَعَثْنَا هَارُونَ) إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل، لإيهام العقل للمنع من القباحة الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها علواً كبيراً" أ. هـ.

(٣) في الأصل: (للزائد) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (زائد) وهو لحن.

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

وإن كان صفة فمذكر يعقل.

قلت في الجواب عن الأول: ذكر (المذكر) في شرطه ليس بمقصود أصيل، بل لرفع وهم من يظن أنه كالقلب لهذا الجمع، أو لرفع غفلة السامع عن كون ذلك مما لا بد منه لذهوله عما تقدم، أو يظن أن التذكير فيما سبق محمول على المعنى فيدخل فيه نحو (طلحة) إذا سمي به مذكر.

هذا ما ذكره المصنف^(١)، واختاره الغجدواني^(٢).

فأقول فيه نظراً؛ لأن مثل (حبل) و(حمراء) علما لمذكر عاقل يجمع بالواو والنون، مع أنه ليس بمذكر لفظاً، كذا صرح الفالي^(٣)، فيكون هو و(طلحة) سنان.

وأما ما ذكره الفالي^(٤) في توجيهه من: أن ألفي التأنيث بمنزلة الجزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث، فلا يلزم من اشتراط التجريد من التاء اشتراط التجريد من الألفين، فليس بشيء؛ لأن ذلك لا يخرج عن كونه مؤنثاً لفظاً بدليل اعتبار تأنيثه في باب منع الصرف عند العلم.

وعن الثاني: أن العلم إنما يجمع هذا الجمع بعد تجرده من تشخص العلمية وجعله في تأويل مسمى به الزاء والياء والدال، ومعنى كلامه: شرطه أن يكون علماً في الأصل.

نعم لو قال بعد قوله: (اسما): (مفرداً في الأصل) لسلم عن ورود الاعتراض عليه بنحو: (زيد) بالفتح والكسر عند التسمية به لشخص.

وأيضاً لو ذكر بدل (يعقل): (يعلم) لكان كلامه أشمل وأولى؛ لأنه في القرآن: {فَسَنَعَمُ الْمَاهِدُونَ} ^(٥) ونحو: {أَمْ لَحَسُنَ الزَّائِرُونَ} ^(٦) ولا يوصف (الله) تعالى بالعقل؛ لعدم الإذن الشرعي، بخلاف العلم، ولأن في إطلاق العقل إيهام جواز الفعل القبيح من الله تعالى، لجواز ذلك على من له العقل، تعالى الله عنه علواً كبيراً ^(٧).

وإن كان ما يراد جمعه هذا الجمع صفة على ما عرفت كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمنسوب، والمصغر، وأينية المبالغة، فمذكر يعقل أي: شرط هذا الجمع

(١) أنظر: شرح المصنف ٨٢٠/٣، وأنظر: الرضى ٤٤٠/٣ وفيه رد على ما ذكره المصنف.

(٢) أنظر: شرح الغجدواني ص ٤٣٢.

(٣) أنظر: الفالي ل ٧ / أ.

(٤) أنظر: الفالي ل ٧ / أ.

(٥) سورة النازعات من الآية (٤٨).

(٦) سورة الواقعة من الآية (٦٤).

(٧) أنظر: الرضى ٤٤٢/٣، وأنظر: الإقليد ص ١٠٤٠، والمغني لابن فلاح ٧٦/٢.

في الصفة أمور خمسة:

وأن لا يكون على أفعل فعلاء مثل: أحر حرأ، ولا فعلان فعلى مثل سكران سكرى.

أحدها: أن يكون مذكراً عاقلاً احترز به عن نحو (حائض) و(ناهق) وسبب اشتراطهما ما مر^(١)، إلا أن شرط العلمية سقط ههنا لعدم إمكان ذلك؛ لأن الصفة لا تجامع العلم لما بينهما [من]^(٢) التضاد.

لا يقال^(٣): هذا منقوض بقوله تعالى حكاية عن النبي يوسف - عليه السلام:

{إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}^(٤) وبقوله أيضاً: {قَالَ لَهَا وَلِلْكَرْضِ إِنِّي طَوْغَاءُ أَوْ كَرِهًا قَالْنَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}^(٥)

لأننا نقول: الأول لا يرد نقضا على مذهب الحكماء، وأما على مذهب أهل السنة فوارد على سبيل الاستعارة، لكون السجود من أفعال العقلاء، وكذلك الكلام في الثاني لأنه لما وصفهما بالقول وهو من صفات من يعقل أجزأهما^(٦) مجراء، فكان الأولى إيراد ما سبق في هذا القسم^(٧)، إلا أننا اقتفينا الشارحين للكافية وغيره في ذلك، ولعلّ تعلق نظرهم إلى أن التسمية عند الجمع كافية، وإن كان في الأصل، كما في قولهم: محمّدون.

وثانيها: أن لا يكون صيغة تلك الصفة على أفعل الذي مؤنثه فعلاء فإن أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل أحر حرأ لا يجمع بالواو والنون^(٨) لأنهم قد جمعوا (أفعل) التفضيل بهذا الجمع نحو: الأفضلون، وقصدوا الفرق بينهما لمباينة البابين^(٩)، ولم يعكس لتفضيل

(١) انظر: الصفة السابقة، وهو قوله: لكون هذا الجمع اشترّف الجموع لسلامة بقاء الواحد فيه...

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) انظر مثل هذا وجوابه في: شرح الأصبهاني ص ٦٦٦.

(٤) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٤).

(٥) سورة فصلت من الآية (١١)، وفي الأصل: (وكرها) بدلا من (أو كرها) وهو خطأ.

(٦) في الأصل: (إجرائهما) وهو تصحيف.

(٧) وهو قوله تعالى: {فنبههم الماهدون} وقوله تعالى: {أَمْ لَمْ يَكُنْ الزَّارِعُونَ} وانظر: ابن القواس ص ٦٠٩.

(٨) قال سيبويه ٦٤٥/٣: "ولا يجمع بالواو والنون (فعلان) كما لا يجمع (الفعل) وذلك لأن مؤنثه لم تج في فيه الهاء على بئانه، فيجمع بالهاء. فصار بمنزلة مالا مؤنث فيه نحو (فعلول)، ولا يجمع مؤنثه بالهاء كما لا يجمع مذكّره بالواو والنون، فكذلك أمر (فعلان) و(فعللى) و(الفعل) و(فعلاء) إلا أن يضطرّ شاعر - أحر - هذا وقد جوّز الكوفيون جمع الصفة التي لا تقبل التاء بالواو والنون فقالوا في (أحمر): (أحمرّون)، فمبتدئين يقول الشاعر: فما وجدت نساءً بنى زار... حلائل أسودين وأحمرّين. انظر: شرح التسهيل ١/ ٧٩، والتذييل والتكميل ٢٩١/١ رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية برقم ٩٧٠ تح د / مصطفى أحمد حيالة، والمساعد ٥٠/١، وشفاء العليل ١٤٦/١، والهمع ١٥١/١، وجوزة أيضا ابن كيسان، وكان لا يرى به بأسا. انظر: ابن يعيش ٦١/٥، والرضي ٤٤٣/٣.

(٩) انظر: شرح المصنف ٨٢١/٣، وابن القواس ص ٦١٠، والأصبهاني ص ٦٦٤.

ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو: جريح وصبور، ولا بناء التأنيث مثل: علامة.

التفصيل لأن فيه زيادة، وفي مقابله تكثر العيوب، ولا يشكل بـ (أجمعين) فإنه من (أجمع جمعاء)^(١) لأنه لغلبة الاسمية فيه صار كأنه ليس بصفة، وكلامنا في الصفة.

وثالثها: لا تكون تلك الصيغة على فعلان الذي مؤنثه فعلى فإنه لو كان كذلك مثل: سكران وسكرى لم يجمع هذا الجمع^(٢) للفرق بين (فعلان) هذا و(فعلان) الذي مؤنثه (فعلانة) فإنه يجمع بالواو والنون نحو (ندمانون)^(٣) ولم يعكس لمشابهة (فعلان فعلانة) بالفعل من حيث تتحد صيغة كل من المذكر والمؤنث فيهما نحو: نديم / نديمت وندمان وندمانت، فألحقوا به علامة جمع المذكر [وهو الواو والنون]^(٤) كما ألحق بالفعل ضمير الفعل، كذا قال السيد عبد الله^(٥).

ورابعها: لا يكون المذكر مستويا فيه مع المؤنث لأنه لو كان المذكر مستويا فيه مع المؤنث كما في نحو: جريح إذا كان بمعنى المفعول، وفي نحو: صبور إذا كان بمعنى الفاعل، وكذلك كل ما يتساوى فيه المذكر والمؤنث نحو: (منصار)، لم يجمع هذا الجمع، لأنهم لما وافقوا في المفرد لأنه يقال: رجل جريح، وامرأة جريح، لم يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا: جريحون في المذكر، ولا جريحات في المؤنث، لنألا يلزم المخالفة بعد

(١) قال الدولت آبادي ل ٩٦/٦: "وأما أجمعون مع جمعاء فحجته بالواو والنون على خلاف القياس، إلا أن يقال أنه في الأصل اسم التفصيل لعدم كونه من الألوان والعيوب والحلى، وحيلت يكون تأنيثه على جمعاء على خلاف القياس".

(٢) قال ميبويه ٦٤٥/٣: "ولا يجمع بالواو والنون (فعلان) كما لا يجمع (أفعل) وذلك لأن مؤنثه لم تجم فيه الهاء على بناءه، فيجمع بالتاء، فصار بمنزلة مالا مؤنث فيه نحو (فعلول)، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون، فكذا أمر (فعلان) و(فعللى) و(أفعل) و(فعللاء) إلا أن يضطر شاعر".
هذا وقد جوز الكوفيون جمع الصفة التي لا تقبل التاء بالواو والنون فقالوا في (أحمر): أحمررون، مستلذين بقول الشاعر: فما وجدت نساء بني نزار... حلائل أسودين وأحمرينا. أنظر: شرح التسهيل ١/٧٩، والتذليل والتكميل ١/٢٩١ رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية برقم ٩٧٠ تح ٥ / مصطفى أحمد حباله، والمساعد ١/٥٠، وشفاء العليل ١/١٤٦، والهمع ١/١٥١ وجوزة أيضا ابن كيسان، وكان لا يرى به بأسا. أنظر: ابن عيثر ٦١/٥، والرضى ٤٤٣/٣.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٢١/٣، والرضى ٤٤٣/٣، وابن القواس ص ٦١٠، والأصبهاني ص ٦٦٤. وقد جوز ابن كيسان أن يجمع (سكران) بالواو والنون فيقول: سكرانون، وهو عند غيره شاذ، وأجاز أيضا جمعه بالالف والتاء نحو: سكريات، بناء على تصحيح جمع المذكر. أنظر: الرضى ٤٤٣/٣.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح لب الألباب للسيد عبد الله ص ٤٦٩.

(٥) أنظر: السابق نفسه.

الموافقة^(١)، مع استلزام ذلك مزية الفرع على الأصل، لأن الجمع فرع المفرد، كما أن الأصل الفرق بين المذكر والمؤنث.

وخامسها: أن لا يكون بقاء التانيث لأنه لو كان معها كما في مثل: علامة لم يجمع هذا

(١) أنظر: شرح المصنف ٨٢١/٣، وابن القواس ٦١٠، والأصبهالي ص ٦٦٤، والدولت آبادي ل ٩٧/١.

ويحذف نونه بالإضافة، وقد شدّ نحو: أرضين، وسنين.

الجمع^(١)؛ لأنه لا يخلو إما أن يحذف فيه التاء فيلتبس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كـ (علام)، فإنه يجمع بهذا الجمع، أو لا تحذف التاء [فتقع]^(٢) حشواً مع لزوم الجمع بين علامتي التانيث والتذكير على ذلك التقدير^(٣).

فإن قلت: فلم جَوَزْتُم وقوع التاء حشواً في التثنية في نحو: (ثمرتان) و(طلحتان) ولم تجوزوه ثمة؟

قلت: حق التاء ألا يقع حشواً، إلا أنه وقع في التثنية لضرورة دفع الالتباس، كما مرّت إليه لمحة^(٤)، ولا ضرورة في الجمع.

فإن قلت: أليس الشرط الأول يغيى عن الشرط الخامس؟

قلت: نعم، إلا أنه ذكره لدفع وهم من يؤولهم أن المراد بالتذكير ما هو من جهة المعنى فقط، فقطع^(٥) هذا الوهم بذلك هكذا قال المصنف^(٦)، ويناسب لتعليل العجواني الشرط الخامس بقوله^(٧): "وإنما اشترط ذلك لأن مثل (علامة) مؤنث، وشرط ذلك الجمع أن يكون مذكراً".

أقول: سياق هذا الكلام يستدعي أن يقول: "إن في الشرط ألا يكون بعلامة التانيث - ليكون أشمل.

ويحذف نونه أي: نون الجمع بالإضافة للعلّة التي ذكرناها في بيان حذف نون التثنية بالإضافة^(٨).

وقد شدّ نحو: أرضين وسنين أشار بقوله هذا إلى جواب سؤال مقدّر تقديره أن يقال: إن (أرضين) و(سنتين) وتحوهما كـ (تَبُون)^(٩) و(قُلُون)^(١٠) و(أَحْرُونَ)^(١١) و(أَوْرُونَ) جُمع

(١) قل ابن جماعة ص ٢٤٨: "هذا خلاف للكوفيّين، فإنهم جَوَزُوا في (علامة) و(نمابة): علامون، ونمابون". اهـ. وأنظر: الكناش ٣١٦/١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أنظر: الجاسي ١٨٣/٢، والدولت أبادي ل ٩٧/١.

(٤) أنظر: قسم التحقيق.

(٥) في الأصل: (فيقع) وما أثبتّه من شرح المصنف ٨٢١/٣.

(٦) أنظر: السابق نفسه.

(٧) أنظر: العجواني ص ٤٣٤.

(٨) أنظر: قسم التحقيق.

(٩) بمعنى الجماعة من الناس.

(١٠) أصلها: قُلُوْة (فُعْلَة) من: قُلُوْتُ أي: لعبت بالقلّة وهي: الخُمُيَّة التي تسمى اللاحة.

على حدّ ما ذكر مع انتفاء القيود المذكورة في بيان الشرائط ههنا.
وتوجيه الجواب عنه: أنه شاذ.

وما تكلفوا فيه من أن الواو والنون في هذه الكلمات ليستا لإعراب بل هما عوضان عن بعض الكلمة^(١)، إما لفظاً كما في (أرضون) فإن الواو والنون عوضان عن التاء المحذوفة من (أرض) لأنه في الأصل (أرضة) بدليل (أرضة)، وكذا في (سنون) و(ثبون) لأن أصلهما: (سنوة) و(ثبوة)، لكن إذا جمعا بعد الحذف بالواو والنون تعويضا عنه غيروا بعضاً من الحروف ليُدخل فيه ضرب من التكسير، ولا يكون تصحيحاً من كل وجه إشعاراً بأن هذا الجمع لهذه الكلمات قد جاء على خلاف القياس.

وإما توهمها كما في (إوزون) فإن الواو والنون فيه عوض عن نقصان الحركة بالإدغام، وإنما كان وهماً لأنه لا يجب أن يكون أصل (إوز): (إوزز) بحركة الزاي الأولى حتى يكون النقصان فيه تخفيفاً.
تعسف ظاهر^(٢).

.....

(١) جمع (حرّة) وهي أرض ذات حجارة سود.

(٢) انظر: ابن يعيش ٤/٥ وما بعدها، وشرح المصنف ٨٢٢/٣، والرضي ٥٤٩/٣، وابن القواس ص ٦١١، والتذيل ٣٢١/١، وقال الجامي ١٨٤/٢: "وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت قاعدة كلّية أخرجتها من التثنية منها (سنين) وأمثاله، وأبقى بعضها على التثنية منها (أرضين) وأمثاله" اهـ وانظر: لباب الإعراب ص ١٣٠.

(٣) انظر: شرح الأصبهاني ص ٦٦٥.

[جمع المؤنث]

المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء، وشرطه: إن كان صفة وله مذكر فإن يكون مذكوره جمع بالواو والنون، وإن لم يكن له مذكر فإن لا يكون مجرداً كـ: حائض.

والمؤنث أي: الجمع المصحح الذي للمؤنث ما لحق آخره أي: اسم لحق آخره ألف ولحق بعدها تاء، وإنما اختير التاء لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، ولم يبق منها بعد الألف إلا الواو والياء، ولم يمكن زيادتهما لأنه يستدعي أن ينقلب عن أصلهما، وهو ملزوم للالتباس بالمقصود، فزادوا التاء بدلاً من الواو لكونها تبدل منها كثيراً^(١).

نحو: مسلمات أصلها: مسلمات، حذفت التاء الأولى لنزاع الجمع بين علامتي التأنيث من جنس واحد في كلمة واحدة، وكان حذف الأولى أولى^(٢) لدلالة الثاني على زيادة معنى ليس يوجد في الأول، وهو الجمعية، فلا يرد نقضاً على كون هذا الجمع سالماً، إما لكون حذفه على نحو ما مر في الجمع المذكر، أو لكون تلك التاء ليست من نفس الكلمة.

وشرطه أي: شرط المؤنث الذي يراد جمعه بالألف والتاء إن كان ذلك المؤنث صفة وله أي: ولذلك المؤنث الصفة مذكر فإن يكون مذكوره أي: شرط جمع هذا المؤنث بهذا الجمع أن يكون مذكوره قد جمع بالواو والنون كـ: مسلمات، ومسلمون، وسببه: التحرز عن لزوم مزية الفرع على الأصل^(٣).

وإن لم يكن له أي: للمؤنث الصفة، مذكر، فإن لا يكون أي: شرطه^(٤) حينئذ أن لا يكون مجرداً عن علامة التأنيث كـ: حائض، وطامث؛ لأنه إذا كان مجرداً عنها كان اسماً لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدث، وتأنيثه باعتباره، فجمعه على: حوائض، وطوامث، وأما إذا لم يكن مجرداً عنها كان اسماً باعتبار ما به [أي]^(٥) اعتبار تأنيثه نحو: حائضة، وطامثة.

(١) قال ابن القواس ص ٦١٣: "وإنما زيدت الألف والتاء في هذا الجمع لأنه لما دل على التأنيث والجمع، وهما معنيان فرعيان، ألحق به ما يكون علماً عليها على الأصح، وإنما اختص بهما لأنهما يكونان للجمع والتأنيث، أما الجمع فنحو: رجال، وبغالة، وأما التأنيث فنحو: حبلى، وقائمة،... وقيل: الألف علامة للجمع؛ لأن أولى ما زيد حروف المد واللين، وقد سبق إلى الواو والياء الجمع المذكر، فبقيت الألف علماً لهذا الجمع، لئلا يزداد معها للتأنيث، لنزاع الجمع بالمثنى المضاف * اهـ

(٢) أنظر العلة في حذف التاء الأولى في: السابق نفسه ص ٦١٤، والغرة ص ١٣٩، والإقليد ص ١٠٤٤، والمعنى لابن قلاص ١١٢/٢.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٢٣/٣، وقال الرضوي ٤٥٩/٣: "... فخرج بهذا القيد (فعلاء أفعل)، و(فعلى فعلان) وجميع الأمثلة التي يستوي مذكورها ومؤنثها كـ (صبور) و(جريح) * اهـ وأنظر: ابن القواس ص ٦١٣، والكنائس ٣١٨/١، والجلبي ١٨٥/٢.

(٤) في الأصل: (شرط) وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

فيجمع على: حائضات وطامثات؛ للفرق بين الصفة باعتبار الثبوت، وبينها باعتبار الحثوث^(١).

وإنما لم يفعل الأمر على العكس لكون هذا الجمع للمؤنث وجانب التأنيث في (الحائضة) أظهر.

وإلا، أي: وإن لم يكن هذا المؤنث صفة جُمع بالآلف والتاء مطلقا^(٢) أي: من غير اشتراط شيء مما ذكر، لعدم الاحتياج إليه، وذلك أن الأسماء كل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمؤنث فلم يكن بينهما ربط، ولذلك جمعت الأسماء المؤنثة كلها بذلك الجمع^(٣).

فإن قلت: لم لم يحذف الألف المقصورة بل قلت ياء / كيف كانت؟ (٩٦/ب)

قلت: أما عدم الحذف فلكونها منزلة منزلة جزء الكلمة، فكان العناية كانت أكثر بوجودها^(٤).

وأما قلبها (ياء)^(٥) فلنادية عدم القلب إلى خلاف ما تتعلق به العناية، وأما كون قلبها إلى الياء إما لمناسبة بينهما، بخلاف الواو، لكون الياء أخف من الواو، وهذا وإن كان فيه اجتماع علامتي التأنيث، لكنه مقبول لعدم اتحاد الجنسية، وبهذا أظهر أن تعليلهم قلب همزة (صحراء) وأو في (صحراوات) بالاحتراز عن اجتماع العلامتين، ليس بالقوى، اللهم إلا أن يرجع إلى الاعتبار، فالأولى أن يقال: الهمزة هذه في الأصل الف، إلا أنها قلبت همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة، ولما اتصلت علامة الجمع خرجت الهمزة عن وقوعها

(١) انظر: شرح المصنف ٨٢٣/٣، وابن القوام ص ٦١٤، والكناش ٣١٨/١.

(٢) قال الرضوي ٤٥٦/٣: "وليس يستبعد لأن الأسماء المؤنثة يتاء مقدرة كـ (قنر) و(نار) و(شمس) و(عقرب) و(عين) من الأسماء التي تأتيها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالآلف والتاء، بل هو فيها مسموع كـ (السوات) و(الكائنات) و(الشمالات) في الرياح، وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة". هـ. وانظر: الجاسي ١٨٥/٢.

(٣) انظر: شرح المصنف ٨٢٣/٣.

(٤) قال ابن القوام لعدم حقيقتها بقوله ص ٦١٥: "وإنما لم تحذف كما حذفت التاء، أما أولا: فلأن الكلمة بنيت عليها من أول أمرها، فحرت مجرى الحرف الأصلي، بدليل لزومها في النسب والتكسير، وحذفها فيه زائدة على الأربعة كالأصلي، بخلاف التاء، وأما ثانيا: فلأنها لو حذفت لالتبس جمع ما فيه الألف بجمع ما لا ألف فيه، لأنه لو قيل مثلا: (سعدات) لاحتمل أن يكون جمع (سعدى) أو جمع (سعد) " أ. هـ.

(٥) قال ابن القوام: "وإنما قلبت إلى الياء دون غيرها إما لأن الياء يؤنث بها كالألف نحو: تعلين، وأعطى يا امرأة، أولاتها يمال في المفرد إليها، ولأن الياء تشبه الألف لقربها منها في الخفة والخفاء". السابق نفسه.

شرح كافيّة ابن الحاجب

في الطرف، فلزم ردها إلى الأصل، ولم يمكن لاستلزام ما مرّ في المقصور، ولم يبق لزوال علته، فقلت وأوّا دون ياء لما بينهما من التقليل من حيث المخرج، مع وجود العكس في كلامهم نحو: (أجوه)^(١).

فإن قلت: قد شرط في مذكر الجمع المصحح أن يكون من العقلاء، فلم لم يشترط ذلك في مؤنثه؟

قلت: ليكون دليلاً على انحطاط رتبته.

واعلم أن ههنا قاعدة مفيدة لا بد من بيّانها تسهيلاً للأمر على المبتدئ، وهي أن الاعتبار في كون الاسم مستحقاً لأن يجمع بالواو والنون باعتبار تذكيره، وكونه مستحقاً لأن يجمع بالالف والتاء باعتبار تأنيثه، إنما هو بالمعنى دون اللفظ، إلا إذا كان الاسم مع التاء الظاهرة فحينئذ يكون العبرة بالتاء.

فإن كان معناه مذكراً جمع بالواو والنون إذا تحقق شرائطه^(٢) - وإن كان مؤنثاً - نحو: سعدون، ويجمع بالالف^(٣) والتاء إذا كان معناه مؤنثاً - وإن كان لفظه مذكراً - نحو: زيدات، ومثّل (طلحة) يجمع بالالف والتاء دائماً؛ لوجود التاء فيه لفظاً^(٤).

وأيضاً إن كان عينٌ نحو: (فغلة) - بالحركات الثلاث في الفاء وسكون العين -

(١) قال ابن القوام: "وإن كانت ألفاً ممدودة كـ (صحراء) وجب قلبها وأوّا في الجمع فيقال: صحراوات، أما القلب فلأن الهمزة تشبه الألف ولذلك تخفف إليها، فلو لم تقلب لتواترت ثلاث ألفات، ولو حذفنا لاثنين بالمقصور، ولأنها لم تفر لتقلها مع ثقل جمعها، وإنما قلت وأوّا للفرق بين المقصور والممدود، ولأن الواو لما كانت تقلب همزة قلبت الهمزة إليها، وقياساً على قلبها في التثنية "أهـ. أنظر: السابق نفسه.

(٢) في الأصل: (شرائط) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (الألف) وهو تصحيف.

(٤) هذا على مذهب البصريين، وقد حملوه على اللفظ، فجمعوا بالواو والنون، لوجود التاء فيه، وحمله الكوفيون على المعنى فجوزوا جمعه بالواو والنون في حالة الرفع، وبالياء والنون في حالة النصب والجر، واحتجوا على ذلك بالسماح في نحو: علانية، فقالوا في جمعه: علانون، ونحو: ربعة فجمعوه على وبعون وبالقياص على جمعه جمع تكسير وقد استعملته العرب، قال الشاعر: وعقبه الأعقاب في شهر الأصم. فإذا كانت التاء تزول يجمع التكسير فكذلك تزول بالواو والنون، وقياساً أيضاً على ما ختم بالف التثنية الممدودة أو المقصورة نحو: حمراء، وحبل، فإذا سميت به مذكراً جمعه بالواو والنون، ولا شك أن ما آخره ألف تأنيث أشد تمكناً في التأنيث مما آخره تاء. أنظر تفصيل المسألة في: الكتاب ٣٩٤/٣، والمسائل العسكرية ص ١٤٩، والإنصاف ٤٠/١، والتبيين ص ٢١٩، والليث ١٢١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٣/١، وشرح التسهيل ٧٩/١، والرضي ٤٤٠/٣، والارتشاف ٥٧٢/٢، والتبديل ٣١٢/١، والمساعد ٥٠/١، وانتلاف التصرة ص ٣٠، والأشعوتى ٨١/١، وحاشية بن علي الفاكهي ١١٠/١، والهمع ١٥٠/١.

صحيحة، تفتح أو تحرك بحركة الفاء إذا كانت اسماً كـ: تَمَرَات، وَغَزْرُ شَجَرَات، وكسِرَات، ويجوز التسكين في غير المفتوحة الفاء وإلا فهي مبقاة على السكون^(١). ونحو:

أخو بِيضَات رَانِح مُتَأَوِّبٌ^(٢)

فَلَمَّا يَفْعُ فِي لُغَةِ هَذِيل^(٣).

والمحذوف الآخر قد يرد وقد لا يرد كـ: سنوات، وثبات^(٤).

ثم ينبغي أن يعلم أن الجمع السالم بالالف والتاء قد يكون للمذكر الذي ليس له جمع تكسير، فإن الجمع الصحيح بالالف والتاء غالب فيه وقائم مقام التكسير نحو: سرادقات، وسبحلات^(٥)، وأما نحو: بوانات - بكسر الباء - مع وجود (يُون) - بضم الباء وسكون الواو - شاذ فلا يقاس عليه^(٦).

(١) أي: إن كانت متحركة العين نحو: شجرة، ونبقه، وسرة، أو كانت العين معلة نحو: بيضة، وجوزة، أو كانت صفة نحو: غلبة للسينة، وضخمة، فليس فيها إلا التسكين، انظر: الرضى ٤٦٠/٣ وما بعدها، وابن القواس ص ٦١٥، والهمع ٨٣/١.

(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه: رفيقٌ بمسح المنكبين سبوخ، وهو لأحد الهذليين في: المفصل ص ٢٣٢، وابن يعيش ٣٠/٥، والتصريح ٢٩٩/٢، والذعر ١٥/١، وغير منسوب في: أسرار العربية ص ٣٠٨، ولباب الإعراب ص ١٣٣، والتخمين ٣٤٦/٢، والرضى ٤٦٣/٣، وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢، والخزانة ١٠٢/٨، والهمع ٨٣/١، والرائح: من الرواح وهو الذهب، المتأوب: من تأوب إذا جاء أول الليل، ورفيق بمسح المنكبين: العالم بتحريك اليدين في السير، والسيوح: حسن الجري، المعنى: يشبه الشاعر جملة في سرعة سيره بالظليم - ذكر النعام - الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها. انظر: التصريح ٢٩٩/٢، والشاهد قوله: (بيضات) حيث فتح العين على لغة هذيل، وأما جمهور العرب فعلى التسكين.

(٣) انظر: الخصائص ١٨٤/٣، والرضى ٤٦٣/٣، وابن يعيش ٣٠/٥، والتصريح ٢٩٩/٢، والهمع ٨٢/١.

(٤) قال الرمضاني في: المفصل ص ٢٣٤: "وإن التاء من المحذوف العجز يجمع... بالالف والتاء مبدوءاً على الأصل كمسنوات وعضوات، وغير مردود كثبات وفئات" أ. هـ، وانظر: ابن يعيش ٣٧/٥.

(٥) السبحلات: قالوا: جمال سبيلات والواحد: سبيل وهو البعير الضخم، انظر: اللسان (سبح) ١٩١٧/٣. قال ابن يعيش ٨٥/٥: "هذه الأسماء لما لم يدخلها التكسير وكانت قد تصير إلى تأنيث الجمع تخيلوا فيها التأنيث فجمعوها بالالف والتاء على حد ما فيه تاء التأنيث فقالوا: سرادقات، وقالوا: جمال سبيلات" أ. هـ، وانظر: ابن القواس ص ٦١٧، والتخمين ٣٧٨/٢.

(٦) قال سيبويه ٦١٥/٣: "وربما جمعه ياتاء وهم يكترونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث، فقبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث وذلك قولهم: بوانات، ويؤان للواحد، ويؤن للجمع كما قالوا: عرُسات، وأعراس، فهذه حروف تحفظ ثم يجاء بالنظائر" أ. هـ، وانظر: ابن يعيش ٨٥/٥، وابن القواس ص ٦١٧، والتخمين ٣٧٨/٢، واليؤان - بكسر الباء -: عمود من أعمدة الخيم، انظر: اللسان (يؤن) ٣٩١/١.

مباحث جمع التكسير

جمع التكسير: ما تغير بناء واحده كـ: رجال، وأفراس، وجمع القلة: أفعل، وأفعال، وأفعلة وفعلة،

لما فرغ عن بيان الجمع المصحح شرع في بيان جمع التكسير فبيته بقوله: ما تغير بناء واحده أي: جمع ليس فيه بقاء بناء الواحد، ثم تغيير بناء الواحد قد يكون تحقيقاً كـ: رجال في جمع (رجل) وأفراس في جمع (فرس)، وإنما أورد مثالين ليعلم أنه يجيء من ذوى العقول ويعم غيره، وقد يكون تقديرية كما في (فلك)، ولعل المصنف اعتمد ما سبق في ترك المثال لذلك.

وجه تسميته بالمكسر يظهر مما ذكر في تفسيره^(١).

ثم اعلم أن التغيير قد يكون بزيادة حرف كما في المثالين المذكورين، وقد يكون بزيادة حركة كما في (سُقف) جمع (سُقف)، وقد يكون بنقصان حركة كما في (أَسَد) جمع (أَسَد)، وقد يكون بنقصان حرف كما في (قَزَل) في جمع (قَزَال)^(٢)، وقد يكون بزيادتهما كما في (أَكْلَب) في جمع (كَلَب)، وقد يكون بنقصانهما كما في (زَكَب) عند من يقول بجمعه^(٣)، وقد يكون بزيادة حرف مع نقصان الحركة كما في (ضَفَّع) جمع (ضَفَاع).

ثم الجمع مطلقاً سواء كان صحيحاً أو مكسراً ينقسم إلى قسمين: إلى جمع القلة، وإلى جمع الكثرة.

وجمع القلة^(٤) من المكسر على أربعة أوزان: الأول: صيغة أفعل - يتكون الفاء وضم العين^(٥) - كـ: أكْلَب، والثاني: أفعال - يفتح الهمزة وسكون الفاء - كـ: أثواب.

والثالث: صيغة أفعلة - يفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين - كـ: أرغفة.

والرابع: صيغة فَعْلَة - بكسر الفاء وسكون العين مع فتح اللام - كـ: غَلَمَة^(٦).

(١) قال ابن القواس ص ٦١٨: "لما سمي هذا الجمع تكسيرا لتغير بناء الواحد فيه، مأخوذاً من تكسير الأتية، وهو إزالة التام أجزائها" أ. هـ. وانظر: الغرة المخفية ص ١٣٥، والفاخر ص ٨٨٥.

(٢) وهو الأعرج كما في الوسيط.

(٣) وهو الأخفش حيث ذهب إلى أن جميع أسماء الجوع التي لها أحد من تركيبها جمع. انظر: قسم التحقيق، وانظر: المراجع المذكورة.

(٤) قال ابن يعيش ٩/٥: "والمراد بالقليل الثلاثة فما فوقها إلى العشرة". وانظر: الدولت آبادي ل ٩٧/ب.

(٥) في الأصل: (بضم) وهو تصحيف.

(٦) قال الرضوي ٦٧/٣: "وزاد القراء (فعلة) نحو: هم أكلة رأس، أي: قليلون، يكفيم ويشيعهم رأس واحد وليس شيء إذ القلة مفهومة من قرينة شيعهم يأكل رأس واحد لا من إطلاق (فعلة)، ونقل

التبريزي أن منها أفعلاء كـ: أصدقاء" أ. هـ. وانظر: ابن القواس ص ٦١٩، والأشموني ١٢١/٤.

والدولت آبادي ل ٩٧/ب، والتصريح ٣٠٠/٢.

والصحيح، وما عداه جمع كثرة.

والجمع الصحيح كله مذكوره نحو (زَيِّدِينَ) وسؤنثه نحو (مسلمات) مع جمع القلة^(١).

وما عداه يعني، عدا الأمثلة الأربعة المذكورة من المكسر والجمع المصحح كله جمع كثرة، بدليل: تصغيرهم القسم الأول على لفظه، وتجويزهم أن يجمع مرة أخرى كـ: أنعام، وأناعيم، ولم يوجد ذلك في القسم الثاني.

والفرق بينهما في الاستعمال أن جمع القلة يطلق على العشرة وما دونها إلى الاثنين إن كان من الوتر، وإلى الثلاثة إن كان من الشفع من غير قرينة، ولذلك كان خُسْنُ (ثلاثة أثواب) أكثر من باب (ثلاثة ثياب)؛ لأن الأول مستعمل في موضعه الحقيقي بخلاف الثاني، وجمع الكثرة على عكس ذلك فيه^(٢).

وقد يستعمل كل منهما موضع أخيه على سبيل الاستعارة نحو قوله تعالى: {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ}^(٣) في موضع (ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ)^(٤).

قيل^(٥): هذا مخصوص بالجمع الذي من الثلاثي الذي يكون له جمع قلة وجمع كثرة، وأما إذا كان جمع الاسم مخصوصاً بالقلة أو الكثرة، أو كان الجمع المكسر من الرباعي الأصلي حروفه فهو مشترك بينهما.

(١) قال البيهقي: "ويشاركها في الدلالة على القلة جمعا التصحيح خاليتين من الألف واللام الدالة على الاستغراق، والإضافة الدالة على الكثرة، كقوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ} * أ، هـ، ويعمل ابن يعيش لدلالتهما على القلة بقوله ١٠/٥: * لأنهما على منهاج التنقية والتثنية قليل، فكانا مثله أ، هـ، وأنظر: ابن القوام ص ٦١٩ وزاد على ذلك: * أنه يضاف إلى ما دون العشرة * اهـ، وقيل الرضوي ٤٦٧/٣: * وقال ابن خروزمي جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة أ، هـ.

(٢) أنظر: ابن يعيش ١٠/٥، وابن القوام ص ٦١٩، والتخميم ٣٣٣/٢.

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٢٨).

(٤) أنظر: الرضوي ٤٦٨/٣، والأصبهاني ص ٦٦٨، والدولت أبدي ل ٩٧/ب.

(٥) هذا قول الرضوي أنظر: شرح الرضوي ٤٦٨/٣.

مباحث المصدر

المصدر: اسم الحدث الجارى على الفعل.

اعلم أن ما ذكر في الكتاب من الأسماء المتصلة بالأفعال^(١) من تلك الأصناف خمسة، لأن الباقي / قد ترك بيانها لعدم الغرض المقصود به في هذا المقام، وهي مع ذلك على نوعين: نوع يشتق منه الفعل وغيره من المشتقات، ونوع يشتق من هذا النوع، فابتدأ^(٢) بالأول وقال: المصدر وهو في اللغة موضع الصدور، وبه يعلم وجه تسميته^(٣)، وكونه أصلاً للأفعال وغيرها من المشتقات، كما هو الرأي الأصح المنسوب إلى البصريين خلافاً للكوفيين^(٤).

وفي الاصطلاح: اسم الحدث أي معنى الذي يقوم بغيره، سواء صدر منه كالضرب والمشي، أو لا كالطول، والقصر^(٥)، وهذا أولى مما يقال: "من أن المراد من الحدث: الاسم الحادث من الذات"^(٦)؛ لانتقاضه بالوجوب، ثم هذا يتناول غير المقصود أيضاً نحو: وجهه، وويله^(٧).

ويقوله: الجارى على الفعل^(٨) خرج نحو ذلك؛ لأن معنى الجريان على الفعل أن يصح ذكره بعد الفعل بيانا وتوكيداً لمدلوله، ولا فعل لفحو ذلك حتى يجرى^(٩).

(١) قال ابن القواس ص ٦٢١: "... الأسماء المتصلة بالأفعال ثمانية هي: المصدر، واسم القاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، والآلة، وقد اقتصر المصنف منها على خمسة ولم يذكر الثلاثة الأخيرة لأنها لم تعمل كباقي أحواتها " أ. هـ.

(٢) في الأصل: (فألبتداء) وهو تحريف.

(٣) قال النيلي: "سُمي مصدراً لصدور الفعل عنه، فهو محل الصدور، كـ: المقعد لمحل القعود، والمذخل لمحل الدخول " أ. هـ. أنظر: الصفوة الصفية ٤٤٦/١، وأنظر: الطل للوراق ص ١٧٢.

(٤) في الأصل: (للكوفيين) وهو لحن، وقد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ودرج عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر. أنظر تفصيل المسألة في: الإيضاح في علل النحو ص ٥٦، والإنصاف ٢٣٥/١، وأسرار العربية ص ١٦١، وابن يعيش ١١٠/١، والرضي ٤٩٦/٣، والارتشاف ١٣٥٣/٣، والتصريح ٣٢٥/١، والأشعولي ١١٢/٢، والهمع ٧٢/٢، وذهب ابن طلحة إلى أن كلا منهما أصل بنفسه، أنظر: الارتشاف ١٣٥٣/٣، والهمع ٧٢/٢، والتصريح ٣٢٥/١.

(٥) أنظر: الرضي ٤٩٦/٣.

(٦) قال النيلي في التحفة ص ٦٣٤: "المصدر اسم ومعناه الحدث، وهو المعنى الحادث من الذات من غير تعرض لزمان حدوثه " أ. هـ.

(٧) قال الدولت آبادي ل ٩٨/١: "المراد بالحدث الجارى على الفعل ما له فعل مشتق منه وتذكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له نحو: ضربت ضرباً، وقتلت قتلاً " أ. هـ.

(٨) قال الدولت آبادي ل ٩٨/١: "المراد بالحدث الجارى على الفعل ما له فعل مشتق منه وتذكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له نحو: ضربت ضرباً، وقتلت قتلاً " أ. هـ.

(٩) قال ابن القواس ص ٦٢١: "قوله: (اسم الحدث) يشمل المصدر الجارى على الفعل وكل مفعول مطلق لا فعل له نحو: ويله ووجهه، ق قوله: (الجارى على الفعل) ليخرج أمثاله إذ ليس لها فعل، والمراد من الجارى: الذي يصح أن يطلق على الفعل بيانا لمدلوله نحو: ضربت ضرباً " أ. هـ.

ويعمل عمل فعله ماضيا أو غيره.

فإن قلت: أليس ذكر المصدر ههنا مستغنى عنه مع تقدم تعريف المفعول المطلق؟
وهو من الثلاثي سماع، وفي غيره قياس، تقول: أخرج إخراجاً، واستخرج استخراجاً.
قلت: لا، لتحقق الفرق بينهما بالعموم بالوجه، ومن حيث الاستعمال والمعنى بتأمل.
وهو أي المصدر من الثلاثي المجرد سماع أي: مقصور معرفته على السماع، ولا
يعرف بالقياس، وهو مع كثرتة يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناءً على سيبويه، وهي معدودة في
بعض كتب الصرف فليطلب فيه^(١).
واعترض عليه بأن المصدر من الثلاثي لا يسلم أنه سماعي مطلقاً، فإن المصدر المسمى
قياسي!
اجيب: بأن السماعي غير ذلك، والإطلاق في الكلام إنما وقع على طريق
التعليق.

وفي غيره أي: المصدر في غير الثلاثي قياس يمكن ضبطه بمعرفة أحكامه، تقول إذا
أردت أخذ المصدر من أخرج: إخراجاً، ومن استخرج: استخراجاً، وكذلك سائرهما، إلا أنك
تقول في (فعل) بتشديد العين: يصير تبصرة، وكرّر تكراراً، وكثّب كذاباً - بكسر الكاف -
وفي (تفعل): تملّق تملّقا بكسر الميم^(٢)، وفي (فاعل): قاتل قتالا، وفي (فعلل): زلزل
زلزالاً بفتح الزاي الأولى، وكل ذلك مما بخلاف القياس^(٣).

ويعمل المصدر عمل فعله الذي اشتق منه، سواء كان ذلك الفعل مبنياً للفاعل أو مبنياً
للمفعول، وسواء كان المصدر ماضياً^(٤) أي: بمعنى الماضي أو غيره من الحال والاستقبال^(٥)،
يعني: لم يشترط في عمل المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، بل هو يعمل مطلقاً،
بخلاف الاسم الفاعل فإن العمل فيه مشروط بأحدهما^(٦)؛ وذلك لأن المصدر جزء منقول
الفعل، فصار بهذا

(١) أنظر: شرح الشافية ١/١٥١، وأنظر: ابن القواس ص ٦٢٣، والإقليد ص ١٣٠١، والكناش ١/٣٢٠.

(٢) أنظر: شرح الشافية ١/١٦٣.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٣/٨٢٥.

(٤) قال أبو حيان: "وحكى عن ابن أبي العافية أنه لا يعمل ماضياً، ولعله لا يصح عنه" اهـ أنظر:
الارتشاف ٥/٢٢٥٦، وأنظر: الهمع ٣/٤٦.

(٥) قال ابن جماعة ص ٢٥٣: "وملح بعضهم عمله في الحال، وهو ضعيف؛ لأنه عمل لأصانته وهي
موجودة وينال عليه قولك: حيّ الله ورسوله موجودة، وظنني (بدأ متطلقاً ثابتاً"، وأنظر: ابن القواس ص
٦٢٦.

(٦) قال ابن الحاجب ٣/٨٢٦: "ولما اشترط الزمان في اسم الفاعل ليقوى التشبه ألا ترى أن تشبه (ضارب)
ب (بضرب) ليس كشبه (ضارب) ب (ضرب)، ولم يحتج في المصدر إلى ذلك لأمرين أحدهما: أن تشبه
قوى إذ معناه معنى الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه اسم لمعل الفعل.... الثاني: أن المصدر لم يوضع
لزمان أصلاً، فلو اشترط فيه ذلك لأدى إلى إبطال الأقوى مع أعمال الأضعف" اهـ.

إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، ولا يتقدم معموله عليه، ولا يضم فيه.

الاعتبار أقوى من سائر الأسماء المتصلة بالأفعال، أو لأن عمله لكونه في تقدير (أن) مع الفعل، والفعل المقدر يجوز أن يكون ماضياً وغيره، وإنما قدر كذلك لأن الاسم حقه ألا يعمل لأن أصل العمل للفعل، فقدر بذلك تصحيحاً للعمل، وبهذا صار شبهه أقوى بالفعل إذ معناه [معنى الفعل] (١) فلم يحتج إلى الشرط، هكذا قالوا، وفيه نظر؛ لأن كون المصدر مقدراً بذلك مناف لعمله على الإطلاق؛ لأن (أن) لا يكون للحال عند دخولها على المضارع.

وإنما قيد عمله بقوله: إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً مريداً به: إذا لم يكن المصدر منصوباً بفعله المذكور معه لفظاً أو تقديرًا؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن حكمه على ما ذكر، وسيأتي تفصيله إن شاء الله (٢).

ومن أجل أن المصدر العامل مقدر بذلك التقدير لا يتقدم معموله أي معمول المصدر عليه، فلا يقال: أعجبني زيداً ضربت عمرو، وذلك لأن (أن) لكونها موصولة لا يجوز تقديم ما في حيز صلتها عليها، لئلا يلزم تقديم ما كالجزء من الكلمة عليها، وكذلك في المصدر لكونه مقدراً بـ (أن) والفعل (٣)، ويدل على ذلك إبطالهم عمله إذا صغر أو وصف؛ لأن التصغير والتوصيف مانعان عن ذلك التقدير لقلة تصرف العامل (٤)، وأما جواز: زيداً ضرباً، فعلى الوجه المذكور في مقام كونه مفعولاً مطلقاً.

وجوز بعضهم (٥) ذلك في الظرف كما في قوله تعالى: (فلما بلغ معه السعي) (٦).

(١) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ٨٢٦/٣.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) قال الرماني: "ولا يجوز تقديم معموله عليه لأنه من صلتته والصلة لا تتقدم على الموصول، وإنما كان المصدر موصولاً لأنه في معنى: أن فعل، أو أن يفعل، و(أن) ناقصة يحتاج إلى مُتَمِّع فعمل المصدر هذه المعاملة في الصلة لئلا يبين أنه في هذا المعنى"، انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٤٥١، وانظر: شرح المصنف ٨٢٦/٣، والإيضاح ٦٣٨/١، والرضي ٤٧٤/٣، وابن القواس ٦٢٦، وأجاز ابن السراج تقديم المفعول عليه نحو: يعجبني عمراً ضربت زيداً انظر: الارتشاف ٢٢٥٦/٥، والجمع ٤٦/٣.

(٤) قال الرضي ٤٨٠/٣: "والتصغير يمنع المصدر من العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول؛ لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثمة يمنع الوصف ثلاثتها من العمل" اهـ وانظر: شرح التسهيل ١٠٦/٣، والصفة الصافية ١٥٢/٢.

(٥) هو الرضي حيث قال ٤٧٥/٣: "... وأنا لا أرى متعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك: اللهم ارزقني من صدوق البراءة، وإليك الفرار، قال تعالى: (ولا تأخذكم بهما ذلّة) وقال: (فلما بلغ معه السعي)، وفي نهج البلاغة (فلت حكم نبوته) ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا يمنع من تأويله بالحرف المصنوع من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه" اهـ.

(٦) سورة الصافات من الآية (١٠٢).

ولا يلزم ذكر الفاعل.

وقوله: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ} ^(١) والوقوع أولاً دليل على الجواز.

ولا يضمم الفاعل فيه أي: في المصدر للفرق بينه وبين الفعل، ولم يعكس أصالة الفعل وكون الإضمار مناسباً له لنقله وخفته، ولأن الإضمار فيه يستلزم اجتماع التثنيين في المثني، تثنية الفاعل وتثنية الحدث، واجتماع الجمعين - على القياس المذكور - في الجمع، إذا تلى وجمع باعتبار الأنواع، فحمل واحده عليهما، وهو وإن كان أصلاً إلا أن كثرة ما يقابله يعارض أصالته، مع أن كون ما استدعاه فاسداً يضعفه ^(٢).

فإن قلت: اسم الفاعل وغيره من المشتقات يدل على الحدث والفاعل كالمصدر، فلم لم يلزم هذا الفساد في تثنيتهما وجمعتهما؟

قلت: تثنية اسم الفاعل وجمعه ونحوه إنما كان باعتبار فاعله، ثم استحقاقه لأحدهما باعتبار مدلوله مستغنى عنه، لأن مدلوله لا ينفصل عن فاعله، فتثنية أحدهما أو جمعه يغني عن تثنية الآخر وجمعه، ألا ترى أن الغرض من الاسم الفاعل الدلالة على الفاعل لا غير، فالضارب - مثلاً - في المعنى هو الفاعل، بخلاف المصدر لأن مدلوله يغير فاعليته، فاستحقق باعتبار كل منهما التثنية / والجمع، فاستلزم الفساد المذكور على تقدير الإضمار. وفيه بحث.

(٩٧/ب)

ولا يلزم ذكر الفاعل أي: فاعل المصدر معه، مظهراً كان أو مضمراً، وإن كان مما لا يد منه في نفس الأمر، سواء كان ذلك عند الأفراد، أو عند الإضافة، بل يجوز أن نقول: أعجبنى ضرب زيداً، بعدم ذكر الضارب، قال المصنف ^(٣): "وإنما لم يلزم ذكره لأن التزامه كان يؤدي إلى

(١) سورة النور من الآية (٢)، وفي الأصل: (ولا يأخذكم لهما) وهو تصحيف.

(٢) قال ابن الحاجب ٨٢٧/٣: "لأنه لو أضمر فيه لأدنى إلى ما لا يستقيم، لأنه لو أضمر فيه لأضمر المثني والمجموع، ولو أضمر المثني والمجموع لجمع الاسم له وثني، ولو جمع له وثني لطلت تثنيته وجمعه لنفسه، وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله فكان يؤدي إلى جمعين أو تثنيتين في اسم واحد وهو غير مستقيم أو إلى إسقاط تثنية الاسم وجمعه المستحقين هو لنفسه الأمر عرض له من فاعله، ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما إذ ليس له مدلول يغير مدلول فاعله، لأن الغرض فيه الدلالة على الفاعل لا غير فإذا تلى لم يثن إلا باعتبار فاعليته، فوجب فيه الإضمار لذلك وامتنع في المصدر لما تقدم". هـ. وأنظر: الأمالي لابن الحاجب ٨٢/٣، والرضي ٤٧٦/٣، وابن القواس ص ٦٢٨، والأصنهالي ص ٦٧٠. وقال في الكاش ٣٢٥/١: "... وإنما لم يضمم فاعل المصدر فيه فرقا بينه وبين الفعل والصيغة، حيث يضمم فاعليهما فيهما، لأن الفعل خبر أو وصف جار مجرى الخبر في اقتضائه مستنداً إليه، وكذلك الصفات، فلو قدر خلوصاً من الضمير لم ترتبط الصفة بالموصوف ولا الخبر بالمبتدأ، والمصدر اسم على كل حال، وليس بصيغة، والاسم لا يلزم أن يكون مستنداً إلى شيء، فذلك لم يضمم فيه فرقا بينه وبين ما وجب فيه الإضمار". هـ. وأنظر: المرتجل لابن الخشاب ص ٢٤٢ وما بعدها، والعلل للوراق ص ١٧٤.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٢٧/٣ مع تصرف يسير في النقل، وأنظر: الأمالي لابن الحاجب ٨٣/٣.

ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول.

الإضمار فيه عندما يكون لغائب تقدم^(١) ذكره، أو متكلم، أو مخاطب، أو لأنه لا يقع فاعله أحد جزئي الجملة فلم يكن مما يحتاج إليه، كما يحتاج إليه للفعل، لأنه أحد جزئي الجملة، فلا يلزم من وجوب ذكره في موضع يخل الكلام تركه، لزوم ذكره في الموضع الذي لا يخل بتركه^(٢) الكلام.

فإن قلت: فاعل اسم الفاعل وغيره على نحو ما ذكر مع لزوم ذكر الفاعل! قلت: ذلك فيه لكونه أقرب منزلة للفعل^(٣) في الاعتبار، بدليل قيامه مقامه في نحو: زيد ضارب، قياماً مستمراً، وليس ذلك في المصدر إذ لا يقال: زيد ضارب، إلا على تأويل، مع أن اسم الفاعل وغيره يجب أن يكون جارياً على الموصوف لفظاً أو تقديرًا، فيلزم ذكر الفاعل فيهما بخلاف المصدر.

ويجوز إضافته أي: إضافة المصدر العامل إلى الفاعل^(٤)، سواء كانت بترك ذكر مفعوله أولاً، في كلامه إشارة خفية إلى أن عمل المصدر عند كونه منولاً أقوى^(٥)، لقوة شبهه بالفعل حينئذ، والإضافة عند العمل مع الجواز، وإنما جازت لأن المصدر اسم لمنلول غير الفاعل والمفعول، وكانت نسبتته إلى فاعله كنسبة (اليَد) إلى (الشخص) فجاز أن نقول: ضرب زيد، كما نقول: يد زيد^(٦).

وقد يضاف المصدر إلى المفعول^(٧) سواء كانت مع ذكر الفاعل أو لا، وب (قد) المفيدة لجزئية الحكم أشار إلى أن إضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول، وذلك لأن الفاعل

(١) في الأصل: (الغائب مقدم) وما أثبتته من شرح المصنف.

(٢) في الأصل: (بترك) وما أثبتته من شرح المصنف ٨٢٧/٣.

(٣) في الأصل: (الفعل) وهو تصحيف.

(٤) قال الرضوي ٤٧٧/٣: "وهو الأكثر، لأنه محله الذي يقوم به، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له، ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد، وأيضاً طلبه للفاعل شديد من حيث العقل، لأنه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل، فلم يبق إلا الإضافة" ١. هـ.

(٥) قال الرضوي: "... وليس أقوى أقسام المصدر في العمل الملون، كما قيل، بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل إذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشدّ شبهاً بالفعل" ١. هـ السابق نفسه.

(٦) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٨٢٨/٣.

(٧) قال الرضوي ٤٧٧/٣: "والما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إما بمجيئه تابع له منصوب حملاً على المحل نحو: أعجبنى ضرب زيد الكريم، أو مجيئه الفاعل بعده صريحاً كقوله: أين رسم دار مرتع وقصيف... لغيتك من ماء الشؤون وكيف. أو بقرينة معنوية نحو: أعجبنى أكل الخبز" ١. هـ.

حيث كان محلاً له، والمفعول فضله، فلما كان أخص به وقعت إضافته إليه أكثر^(١).

وإعماله أى: إعمال المصدر عند كونه محلى باللام قليل^(٢) وذلك لأن عمل المصدر بالمشابهة بالفعل، وحيث كانت المشابهة أقوى كان العمل أكثر، وحيث كانت أضعف كان أقل، ولما كان المصدر أبعد من الفعل شيهاً بالتعريف لفظاً ومعنى كان عمله قليلاً^(٣)، أو لأن المصدر إنما يعمل إذا كان في تقدير (أن) مع الفعل - بدليل إبطالهم عمله حيث تعذر تقديره بذلك - وهذا التأويل مع اللام لا يمكن^(٤).

وأما المضاف فهو وإن كان معرفة إلا أن له شيهاً للفعل من حيث امتناع دخول حرف التعريف على كل منهما، ولأنه في تقدير التنكير أيضاً؛ لأنه في المعنى كالمثنون.

هكذا قالوا، وفيه بحث؛ لأن^(٥) ما صرحوا به في بيان وجه عدم الإمكان أنه يلزم دخول الحرف على الحرف وهو متنع، فقلت بالإضافة كذلك، والعلة المذكورة في جواز إعمال المضاف ثابتة في المعرف باللام، وكون المضاف في تقدير التنكير غير مسلم على مذهب المصنف، ولو سلم فالعلة المذكورة تستلزم^(٦) امتناع العمل لا^(٧) تقليله.

(١) انظر: شرح المصنف ٨٢٨/٣.

(٢) في إعمال المصدر المعرف بال مذهب: أحدها: أنه لا يجوز إعماله وهو مذهب الكوفيين، واليغناديين، وجماعة من البصريين كابن المراح، وقالوا: ما بعده من عمل فهو لفعل مقتر يقسره المصدر. الثاني: أنه يجوز كالمصدر المثنون فيرفع به الفاعل وينصب المفعول نحو: عجبت من الضرب زيداً عمراً، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وصححه بعض المغاربة. الثالث: يجوز إعماله على قبح وهو مذهب أبي علي الفارسي وجماعة من البصريين. الرابع: التوصل بين أن يعاقب الضمير (أل) فيجوز إعماله نحو: يا زيد عجبت من الضرب عمراً، تريد: من ضربك، أو لا يعاقب فلا يجوز نحو: عجبت من الضرب زيداً عمراً، وهو مذهب ابن الطراوة، وأبي بكر بن طلحة، واختاره أبو حيان. انظر: الارتشاف ٢٢٦١/٥، والمعاهد ٢٣٤/٢، وتوضيح المقاصد ٥/٣، والألسموني ٢٨٥/٢، والتصريح ٦٣/٢، وانظر: الكتاب ١٩٢/١، والأصول ١٣٧/١، والإيضاح لأبي علي ص ١٦٠. ومذهب جماعة من النحاة إلى جواز إعماله ولكن يقله وعليه ضعف ومنهم: الأتباري في: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٢/١، والمعبري في الباب ٤٥٠/١، وابن الخشاب في المرتجل ص ٢٤٥. وابن هشام في أوضح المسالك ٢٥٠/٣، والشيخ خالد في التصريح ٦٣/٢.

(٣) في الأصل: (قليل) وهو الحق.

(٤) انظر: شرح المصنف ٨٢٨/٣، والرضي ٤٧٨/٣، والمرتجل ص ٢٤٦، وابن القواس ص ٦٣٢، والصفوة الصفية ١٥٤/٢، والجامي ١٩٢/٢.

(٥) في الأصل: (لا).

(٦) في الأصل: (يستلزم) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (إلى) وهو تصحيف.

فإن كان مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه فوجهان.

فإن كان المصدر مفعولاً مطلقاً فلا يخلو من أن يكون مما التزم فيه حذف الفعل وصار بدلاً منه ونائباً عنه أو لا، فإن كان الثاني فالعمل للفعل بالاتفاق، سواء كان ذلك الفعل مذكوراً في اللفظ أو لا، لأن الفعل أقوى من المصدر، فالاعتبار به عند اجتماعهما، والمحذوف المنوي في حكم المذكور^(١).

وإن كان الأول وهو أن يكون المصدر مما التزم حذف فعله بأن يكون بدلاً منه ونائباً عنه فوجهان:

أحدهما: أن يكون العمل للفعل أيضاً^(٢)؛ لأنه الأصل في العمل وإن التزم حذفه، وأيضاً ذلك المصدر نصب بذلك الفعل فهذا مشعر باعتباره، فيكون عاملاً لا محالة. وثانيهما: أن يكون المصدر عاملاً^(٣)؛ لأن الفعل لما حذف واطرد ذكر المصدر حينئذ، مع التزام ذلك الحذف، كان الاعتبار به أولى، لكونه مما وجد ذكره على الأطراد.

ويجوز صرف قوله: (فوجهان) إلى كون المصدر عاملاً إما من حيث هو مصدر مع قطع النظر عن النيابة، وكونه مؤولاً به (أن مع الفعل، أو من جهة كونه بدلاً من الفعل وقائماً مقامه، كما ذهب إليه سيبويه، وهو كما قالوه في مثل قولهم: زيد في الدار [أبوه]^(٤) فإن ارتفاع (أبوه) بالظرف، لا من جهة كونه ظرفاً، بل من جهة قيامه مقام (استقر) أو (مستقر) على اختلاف المذهبين، ولهذا جاز تقديم معموله عليه^(٥)، فالوجه الذي عمل به المصدر في قولك: سقياً زيدا، غير الوجه الذي عمل به في قولك: أعجبتني ضرب زيدا^(٦).

* * * * *

(١) قال الجاسي ١٩٢/٢: "فإن كل أي: المصدر مفعولاً مطلقاً صرفاً من غير اعتبار إيداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز أن يكون المصدر عمل، إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجان القوى سواء كان الفعل مذكوراً نحو: ضربت ضرباً زيدا، أو محذوفاً غير لازم نحو: ضرباً زيدا". هـ، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٦٧٥.

(٢) وهو مذهب السيرافي.

(٣) وهو مذهب سيبويه، وعمل المصدر عنده لكونه كالقائم مقام الفعل نحو: ضربك زيدا، أي: اضرب زيدا ضرباً، فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل. أنظر: الرضي ٤٨٠/٣، هـ، وأنظر: الهمع ٥٠/٣.

(٤) ما بين المعرفين من: شرح المصنف ٨٢٩/٣.

(٥) قال الرضي ٨٤٠/٣: "على مذهبهما - أي: السيرافي وسيبويه - يجوز تقديم المنصوب على المصدر؛ لأنه إما عامل لا بتقدير (أن) وهو المتع من تقديم المعمول، وإما غير عامل". هـ، وأنظر: الهمع ٥٠/٣.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٨٢٩/٣ وقد قال: "... إذا قلت: سقياً زيدا - (زيداً) منصوب به (سقياً) من حيث قام مقام (سقى) لا من حيث كونه مصدراً، فالوجه الذي عمل به المصدر في قولك: أعجبتني ضرب زيدا، غير الوجه الذي عمل به في قولك: سقياً زيدا". هـ.

مباحث اسم الفاعل

اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث.

بعد الفراغ عن القسم الأول شرع في بيان القسم الثاني، وأقسامه: أربعة، الأول منها: اسم الفاعل، وهو في اللغة: اسم من صدر منه الفعل، وفي الاصطلاح ما ذكره وهو: ما اشتق من فعل^(١) اصطلاحاً إن أريد من الاشتقاق ما يغير واسطة، وحقيقياً إن أريد ما بواسطة، وفي بعض النسخ لم يكرر لفظ الفعل في التعريف، قيل: وحينئذ لا بد وأن يكون المراد منه حقيقياً، وإلا لاختل المعنى، مع أن الأصح اشتقاق كل المشتقات^(٢) / من المصدر على ما حكم في بعض شروح المفتاح، وفيه بحث ظاهر.

(١/٩٨)

وأما الزعم بأن فيه استعمال اللفظ المشترك وإذا لا يجوز، فغلط ظاهر أيضاً. ثم هو كالجنس يشمل المقصود وغيره، ويقول: لمن قام به الفعل^(٣) الذي هو المصدر خرج غير الصفة المشبهة من المشتقات، واسم التفضيل أيضاً على الأصح^(٤)، خلافاً لمن قال: إنه خرج بما سبق، بناءً على أنه ليس لمن قام به مجرد أصل الفعل لمن قام به التفضيل.

والضمير المجزور للموصول، وقوله: بمعنى الحدوث^(٥) يخرجها لأن قيام الفعل بوصفها بمعنى الثبوت لا الحدوث على معنى أن مذكوليهما لا يقيدان بشيء من الزمان، بل يعم في كل زمان، إذ لا نعني بالثبوت إلا هذا المعنى، ولو قصد معنى الحدوث لرجع إلى صيغة الفاعل كما قال تعالى: {وَصَاحِقٌ لَهُ مَنُورٌ}^(٦) ولو لا قصد الحدوث لقل (صَبَقَ) كما هو أصله^(٧).

(١) قال الرضوي ٤٨٣/٣: "قوله (ما اشتق من فعل) أي: مصدر، وذلك على ما تقدم أن سيبيويه سمي المصدر فعلاً وحداثاً وحدثاً، والدليل على أنه لم يرد بالفعل نحو (ضرب) و(يُضرب)... أن الضمير في قوله: (لمن قام به) راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث". هـ، وأنظر: شرح الفريد ص ٣٣١.

(٢) في الأصل: (كل من المشتقات من المصدر).

(٣) اعترض الرضوي على هذا وقال ٤٨٣/٣: "الأولى أن يقول (لما قام به) وذلك لما ذكرناه أن المجهول أمره يذكر بلفظة (ما)، ولعله قصد التغليب". هـ، وأنظر: الجاني ١٩٥/٢.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٣٠/٣.

(٥) قال الرضوي ٤٨٣/٣: "قوله (بمعنى الحدوث) يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على الإطلاق لا حدوث والاستمرار". هـ، وقال النولت ليدى ل ٩٩/ب: "... بمعنى الحدوث، احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت، نحو: حسن، وأحسن". هـ، وقال العصامي: "وأما إخراج اسم التفضيل فيما من قولنا: قام به الفعل، كإخراج صيغ المبالغة، وإما من قيد الحادث، فإن وضع اسم التفضيل لمن قام به الفعل من غير إفادة الثبوت أو الحدوث، ولهذا يشتق من الثابت نحو: أحسن، ومن الحادث نحو: أضرب". هـ، أنظر: شرح الفريد ص ٣٣٣.

(٦) سورة هود من الآية (١٢).

(٧) أنظر: شرح المصنف ٨٣٠/٣.

وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: مُدْخِلٌ، وَمُسْتَغْفِرٌ.

واعترض على هذا التعريف بمثل الواجب والذائم

وأجيب: بأن في مثل ذلك معنى الحدث بالنظر إلى غرض الواضع، وإن كان الثبوت لازماً من خصوصية المحل.

قلت: لعل ذلك كلام لا يخفى ضعفه على المتأمل، وأما جواب ما يقال: من أنه غير جامع لخروج بعض ما منه أي: اسم الفاعل الذي يستعمل للثبوت كـ: حائض، وطامث^(١)، وقابض الكف، وباسط اليد، بأن إطلاق اسم الفاعل على مثل ذلك بالنظر^(٢) إلى الوضع وفيه معنى الحدث حينئذ، فيصدق الحد عليه، وإما بالنظر إلى استعماله للثبوت، فلا تسلم صحة إطلاق اسم الفاعل عليه حتى يكون من المحدود فيضرب خروجه عن الحد. فكلام سوجه.

وصيغته أي صيغة اسم الفاعل حال كونه من الفعل الثلاثي المجرد إنما يجيء على وزن فاعل، فكان المراد ببيان الصيغة التي هي الكثير الأصيل في فاعل الثلاثي، وإلا فقد يجيء على غيره كـ فعول، وفعلول، ولذلك يسمى بـ: اسم الفاعل، دون غيره؛ لكثرة الثلاثي فجعلوه أصل الباب له^(٣)، وفيه نظر؛ لأن تسميته بذلك ليس لكونه على هذا الوزن، بل لكونه اسم من قام به الفعل وهو الفاعل لا المفعول^(٤).

ولما قصدوا وضعه من غيره أي: من الثلاثي المجرد المزيد فيه، والرباعي المجرد المزيد فيه مع^(٥) القصد إلى أن يكون في لفظه ما يشعر ما هو منه وضعوه على صيغة المضارع الذي اشتق هو منه بميم مضمومة أي: بوضع تلك الميم موضع حرف المضارع، سواء كان تلك الحروف مضمومة في الأصل أولاً، وكسر ما قبل الآخر على نحو ما ذكر في حرف المضارع، سواء كان الكسر في اللفظ أو في التقدير نحو: مَدْخَلٌ من: يدخل، وَمُسْتَغْفِرٌ^(٦) من: يستغفر، وفي إيراده مثالين إشارة إلى ما ذكرنا.

بل الأولى التمثيل بـ (مَدْخَلٌ) و(مُسْتَحْرِجٌ) ووجه الأولوية ظاهر للمتأمل، وأما نحو: مُسْتَهْبِ من: السهب و(مُخَضَّرٌ) من: أخضر، ومُفْلَحٌ من أفلح - بالفتح في الكل - وكذلك:

(١) قال الدولت آبادي ل ٩٩/ب: "وأما نحو: حائض، وطامث، من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث، ليس باسم فاعل، أو يقال: معنى الثبوت فيهما عارض" (أ) هـ.

(٢) في الأصل: (النظر) وهو تصحيح.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٣٠/٣، والرضي ٤٨٤/٣، والأصبهاني ص ٦٧٦.

(٤) أنظر: الرضي ٤٨٤/٣.

(٥) كلمة: (مع) تكررت في الأصل.

(٦) في المتن ص ١٨٠: مخرج، ومستخرج، وفي الرضي بلا تمثيل، وكذلك في شرح المصنف.

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال.

عائيب من أعشيب، ووارس^(١) من أورس، ويافع من أيفع، شاذ وناذر لا اعتداد به^(٢).

ويعمل اسم الفاعل المجرد عن اللام عمل فعله أى الذى اختص به [إن]^(٣) كان مبنيا للفاعل، وإنما كان عمل فعله بشرط وجود معنى الحال أو معنى الاستقبال فيه^(٤)؛ لأن الأصل فى اسم الفاعل ألا يعمل، وإنما عمل لكونه مشابها للفعل المضارع فى الحركات والمكانات، والدلالة على المصدر، واحتماله أحد الزمانين، ودخول لام الابتداء، فاشتراطوا كونه بمعنى الحال أو الاستقبال عند العمل تكميلا لتلك المشابهة^(٥)، ودليل الاشتراط استقراء الكلام، فلم يعمل إذا كان بمعنى الماضى، والسرفيه أن المشابهة المقصودة معدومة بين الماضى وبينه؛ لأن المشابهة التى يعمل لأجلها لفظية ومعنوية، وعقد كونه بمعنى الماضى قد سقطت المشابهة المعنوية بالمضارع واللفظية بالماضى، فانقضى قوتها ولم يعمل لذلك^(٦).

فإن قلت: زيد ضارب أمس، جائز بالاتفاق، مع عمل اسم الفاعل [فى]^(٧) المستتر يدون معنى الحال أو الاستقبال!

قلت: جوابه مفهوم مما^(٨) أمضيت، لكن من وصف العمل فإن العمل فى المستتر ليس مختصا بالفعل، يدل على ذلك إعمالهم اسم التفضيل فى الضمير مع تصريحهم بأنه لا يعمل عمل فعله من غير شرطية مخصوصة، وكذلك يعمل عمل فعله مع أنه لا يعمل فى المستتر.

(١) فى الأصل: (أورس) وهو تصحيف.

(٢) أنظر الرضى ٤٨٤/٣، ٤٨٥ وقد قال: "وربما استغنى عن (مفعول) بـ (فاعل) نحو: أعشيب فهو عائيب... وقد استغنى عن (مفعول) بكسر العين بـ (مفعول) بفتحها فى نحو: أسهب فهو (مُسهب)...". اهـ. وأنظر: الكاش ٣٢٧/١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٤٧/١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) قال ابن الحاجب ٨٣١/٣: "وإنما اشترط معنى الحال أو الاستقبال ليقوى تشبيهه بالفعل لفظا ومعنى، لأنه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فلفظ الفعل حينئذ مضارع، فيكون اسم الفاعل موازنا له فى اللفظ وموافقا له فى المعنى فيقوى تشبيهه، فإذا كان لما مضى كانت صيغة الفعل له ماضية، فلا تبقى فى اسم الفاعل مشابهة لفظية له لتباين الصيغتين". اهـ.

(٥) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٦٧٦ وما بعدها، والصفوة الصفية ١٢٦/٢.

(٦) قال الرماني: "واسم الفاعل الذى للماضى لا يعمل عمل الفعل؛ لأنه لا يضارع الماضى، ولو ضارعه لوجب للماضى الإعراب كما لما ضارعه (يقول) وجب له الإعراب ووجب لاسم الفاعل الإعراب، ولما لم يضارع الماضى لم يجب للفعل الماضى الإعراب ولم يجب لاسم الفاعل الإعراب". أنظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٤٢١ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) فى الأصل: (ما) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

فإن قلت: قد عمل في الظاهر مع كونه بمعنى الماضي في قوله تعالى: {وَكَلَيْهِمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ} ^(١) بالتثنيين.

قلت: جواز إعماله في مثل ذلك على إرادة الحال الماضية، فكله بمعنى الحال باعتبار الحكاية، ومن ثم لو أوقع المضارع موقعه وقيل: وكليهم ييسط ذراعيه، في مثل ذلك، لصح ^(٢) الكلام ^(٣)، ونظيره قولهم: كان زيد يضرب عسراً أمس فإنه لكونه في معرض الحكاية صار كالحال الموجود.

ثم ينبغي أن يعلم أن القدماء ذهبوا إلى أن عمل اسم الفاعل إذا كان في الفاعل والظرف والمفعول المطلق ليس بمشروط بالشرط المذكور، فعندهم يعمل في الفاعل سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو المستقبل، وسواء كان الفاعل مضمرّاً أو ظاهراً، سبباً كان أو غيره، وقالوا: إن أدنى المشابهة بالفعل يورث إمكان الرفع / لشدة اختصاصه، والظرف حقيقياً كان أو مجازياً يكفي راحة الفعل لأجل العمل فيه، والمفعول المطلق ليس بأجنبي ^(٤) منه ^(٥).

فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: يعمل عمل فعله إذا لم يكن موصوفاً [بشرط] ^(٦) تأخر معموله على صفة، ومضغراً؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل موصوفاً كذلك ليعده حينئذٍ عن مشابهة الفعل، لأنه صار بالصفة مسنداً إليه، والتصغير في المعنى كالوصف! قلت: فكان المصنف اختار ههنا مذهب الكسائي ^(٧)، فلا يجب عليه شيء من ذلك، وإنما قيد الصفة بتأخر معمول عنها، لأنها لو كانت متأخرة عنه لا يمنع عمله، لأنه لا يكون له ضعف

(١) سورة الكهف من الآية (١٨)، قد (باسط) ماضٍ، وقد أعمل حيث نول، ونصب به ما بعده.

(٢) في الأصل: (ليصح) وهو تصحيف.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ٣٨١، وانظر: شرح المقدمة النحوية لابن بايثل ص ٣٥٤.

(٤) قال الرضي ٢٥٠/٢: "... وأما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقاً، سواء كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو بمعنى المستقبل، أو لم يكونا لأحد الأمرين بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو: زيد ضامرٌ بطنه ومسودَّ وجهه ومؤتّبٌ خدمه، وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة إذا كان سبباً... وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقاً لأن الظرف يكفي راحة الفعل نحو: مررت برجل ضارب أمس في النار... وكذا المفعول المطلق لأنه ليس بأجنبي ^(٥) له.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أجز الكسائي وبقي الكوفيون عدا القراء إعماله مضغراً، ووافقهم أبو جعفر النحاس، وحكى الكسائي عن بعض العرب: أظنني مرتجلاً ومويزراً فرسخاً، وقال ابن عصفور: إذا كان اسم الفاعل لم يعمل إلا مضغراً ولم يلقظه بمكر جازٍ إعماله، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إعماله مضغراً. انظر: الكتاب ٤٨٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٦/٢، والمقرب ص ١٨٨، وشرح التسهيل ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، والارتشاف ٢٦٦٧/٥، والمساعد ١٩١/٢، والأشمونى ومعه حاشية الصبّ ٢٩٤/٢، والهج ٥٤/٣، وذهب الكسائي وبقي الكوفيون إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف فأجوز نحو هذا ضاربٌ عقلٌ زيدا، وذهب البصريون والقراء إلى أنه لا يجوز أن يوصف قبل العمل، انظر: شرح التسهيل ٧٤/٣، والارتشاف ٢٦٦٨/٥، وشفاء العليل ٦٢٣/٢، والأشمونى ٢٩٥/٢، والتصريح ٦٥/٢.

والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو ما.

وقت العمل، فلا يمنع من العمل ما حصل له من الضعف بعده؛ لأن^(١) تحقق الموصوفية بعد أخذ المعمول.

ويشترط الاعتماد على صاحبه أى: صاحب اسم الفاعل، أراد به: المبتدأ، وذا الحال والموصوف، وذلك لأن اسم الفاعل صفة في المعنى، فلا بد من شيء محكوم عليه به، وهو إما مبتدأ، سواء كان مبتدأ في الحال كما في: زيد ضارب أبوه عمراً، أو في الأصل كما في: كان زيد ضارباً أبوه عمراً، أو ذو حال كما في قولك: جاءني زيد ضارباً أبوه عمراً، أو موصوف كما في قولك: مررت برجل ضارب أبوه عمراً^(٢).

أو يشترط الاعتماد على الهمزة، أو على ما عند فقدان ذلك الاعتماد^(٣).

وسبب الاشتراط في انكسار تقوية المشابهة بينه وبين الفعل وزيادة تكميلها^(٤).

وأما وجه بيان التقوية فلأن اسم الفاعل يقع حينئذ موقعاً هو بالفعل أولى، أو في الصور الثلاثة، الأولى: لأنه يكون فيها مسنداً فلا يجوز وقوعه مسنداً إليه كالفعل مع استعماله أصل موضعه ولذلك سماها صاحباً، وكذلك في صورتين الأخيرين، لأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا في هذين الموضعين، وذلك لأن النفي والاستفهام لكونتهما مما يتعلقان بالأحداث دون الذوات - لأن الذوات ثابتة لا تتنقى، والاستفهام أخو النفي - بالفعل أولى، ولما وقع اسم الفاعل بعدهما اكتسب^(٥) لباس المناسبة بالأفعال.

ومما يدل على أنه موضوع موضع الفعل فيهما دون الأسماء الصفات استقلاله بفاعله كلاماً، ولولا أن قولك: أقائم الزيدان؟ بمثابة: أيقوم الزيدان؟ لم يستقل كلاماً، إذ الصفة لا تثبت استقلالها بفاعلها كلاماً^(٦)، وعدم جواز وقوعه لوجود المانع، حتى لو لم يمنع مانع لجاز ذلك كما في بعض صور النفي [نحو]^(٧): جاء الذي ما قائم أخوك عنده.

(١) كلمة: (لأن) كررت في الأصل.

(٢) انظر: شرح المصنف ٨٣١/٣، والرضي ٤٨٦/٣، وابن القواس ص ٦٣٧.

(٣) قال الرضي ٤٨٦/٣: "والأولى - كما قال الجزولي - حرف الاستفهام، أو حرف النفي، ليشمل نحو: هل ضارب الزيدان؟ ولا ضارب أخوك، ولا مضروب أبوك، ولا ضارباً زيداً، وإن قائم أبوك" هـ. وانظر: المقدمة الجزولية ص ١٥٠.

(٤) انظر: ابن القواس ص ٦٣٨، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦/٢، واللباب للعكبري ١٤٥/١. والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٢٤/٢.

(٥) في الأصل: (يكتسب).

(٦) انظر: شرح المصنف ٨٣٢/٣.

(٧) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنى،

ثم ذلك خلافاً للكوفيين والأخفش منّا، فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة في عمله^(١)، ومذهبهم مخالف للقياس والاستعمال^(٢)، فليتأمل.

فإن قلت: لم لم يشترط الاعتماد المذكور في المصدر كما في اسم الفاعل، مع أن مشابهة اسم الفاعل مع الفعل أقوى [من]^(٣) مشابهة المصدر معه؟

قلت: لأن اقتضاء المصدر للمعمول أقوى من اقتضائه له نفسه، لطلبه الفاعل والمفعول عقلاً، بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه لهما كان لتضمنه معنى المصدر الطالب لهما، فبقوة هذا الاقتضاء لم يحتج إلى زيادة الاشتراط.

ثم اعلم أن صاحب التسهيل قال^(٤): "ولا يعمل من اسم الفاعل^(٥): غير المعتمد على صاحب مذكور، أو منوي، أو على نفي صريح، أو مزيل، أو استفهام موجود أو مقدر".

فعلى هذا لا وجه لتخصيص المصنف الهمزة و(ما) بالذكر، اللهم إلا أن يرجع إلى ما ذكرنا.

فإن كان اسم الفاعل للماضي معنى وجبت الإضافة أي: إضافة اسم الفاعل إلى ما يذكر بعده مما يكون في المعنى [مفعولاً]^(٦) لا فاعلاً لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وأما نحو: قائم الأب، فقد قيل: إنه راجع إليه، إذ جواز الإضافة ههنا إنما هو بشبهه الصفة المشبهة، والأمر فيه كذلك، والأولى أن يقال فيه: إن الظاهر المتبادر لكون الصفة متحملة لضم الموصوف ومحمولة عليه أن يكون غير المضاف إليه، فلا يلزم المحذور المذكور.

وإنما وجبت إضافته حينئذٍ لأنه إذا لم يكن له عمل وقصدوا إلى ذكر مفعوله أضيف إليه بالوجوب^(٧)، وإلا لجاز نصبه على المفعولية فلزم الإعمال، وهو باطل لفقدان شرطه.

(١) أنظر: ابن عيش ٧٩/٦، والرضي ١٩٨/١، والبيضاوي ١٩٨/١، والارنؤباف ١٠٨٢/٣، والتصريؤ ١٠٥٧/١، والهمع ٣٠٩/١، ٥٤/٣، وحائمية الصبان ١٩٢/١، والتلاف النصرة ص ٨٦. وأجازة ابن مالك ولكن على قبح فقل: "ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي". أنظر: التسهيل ص ٤٤، وأنظر: شرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، والهمع ٣١٠/١، وحائمية الصبان ١٩٢/١. وتبعه ابنه بدر الدين أنظر: شرح الألفية ص ٤١.

(٢) قال ابن الحاجب ٨٣٢/٣: "أما القياس فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس، إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما في معناه، وأما الاستعمال فلأن ذلك لم يسمع في كلام فصوح". أنظر: شرح الأصبهاني ص ٦٧٨.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: التسهيل ص ١٣٦.

(٥) قوله: (من اسم الفاعل) ليست في التسهيل.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق من: الرضي ٤٨٧/٣، وأنظر: ابن القواس ص ٦٣٨.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٨٣٣/٣.

خلافاً للكسائي، فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدر.

وإنما قيد الإضافة بكونها معنى لفوات شرط اللفظية، إذ حينئذ لم يبق ما بعده معمولاً وشرطها أن يضاف إليه فتقيد إضافته التعريف إن كان المضاف إليه معرفة^(١).

والمصحح جواز: مررت بزيد ضاربك أمس، على الوصف، خلافاً للكسائي فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته وإن كان بمعنى الماضي؛ لأن اسم الفاعل عنده يعمل على الإطلاق، فيجعل اسم الفاعل الذي للماضي في العمل مثله في الحال والاستقبال^(٢).

وليس بمستقيم لمخالفته القياس المذكور والامتنع^(٣)، وقد تمسك بوجوه ثلاثة:

الأول: جواز إعمال المعرفة باللام عند كونه بمعنى الماضي^(٤).

والثاني: جواز: زيدٌ معطى عمرو درهماً أمس، فلما ثبت عمل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي في المفعول الثاني فليكن ثابتاً في الأول.

والثالث: قوله تعالى: {وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسُ} ^(٥) بالنصب عطف على محل (الليل).

وجواب كلها يفهم مما يذكر بعيد.

فإن كان له أي: لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر أي: غير الذي أضيف إليه كما في: زيدٌ معطى عمرو أمس درهماً^(٦)، فيفعل مقدر أي: انتصاب ذلك المفعول ليس

(١) نحو: مررت بزيد ضاربك أمس، ولو قلت: مررت برجل ضاربك أمس، لم يجز؛ لأنه معرفة فلا يجري على النكرة. أنظر: شرح المصنف ٨٣٣/٣.

(٢) أنظر مذهب الكسائي في: المقصد ٥١٢/١، وابن عيش ٧٧/٦، والإيضاح لابن الحاجب ٦٤٠/١، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ والرضي ٤٨٧/٣، وابن القواس ص ٦٣٩، والارتشاف ٢٢٧٢/٥ وقد نسبته إلى: الكسائي وابن مضام، وأنظر: شرح قطر الندى ٣٨١، والتصريح ٦٦/٢، والهمع ٥٤/٣ وفيه أنه للكسائي وهشام.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٣٣/٣.

(٤) نحو: الضارب زيداً أمس، أنظر: ابن القواس ص ٦٣٩، وأنظر: الدولة أباؤى ل ١٠٠/ب.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٩٦)، وهي قراءة: ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وقرأ عاصم، وحزمة، والكسائي (وجعل). أنظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٦٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٤٦، والتذكرة في القراءات لابن غلبون ٤٠٥/٢، والنشر ٢٦٠/٢، والاتحاف ص ٢١٤، وأنظر: المحرر ٣٢٦/٢، والبحر ٥٩٤/٤، والذر المصون ١٣٣/٣.

(٦) قال الرمائي: "وحكم اسم الفاعل في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين في الماضي أن يضاف إلى الأول وينصب الثاني، وإنما نصب الثاني لاجتماع ثلاثة أسباب، أحدها: أن الاسم قد تم بالإضافة واقتضى اسماً آخر فوجب له النصب من هذا الوجه، والوجه الثاني: أنه قد دل على معنى (فعل) فاقتضى له جواز حمل الثاني عليه، والوجه الثالث: أنه قد امتنع أن يضاف إلى المفعول الثاني بإضافته إلى المفعول الأول، وقد اقتضى الثاني، فإذا كان اقتضاه مع امتناعه من الرفع والجرف فليس إلا النصب، فوجب نصبه لهذه الأوجه ولم يجب في الأول مثل هذا". ا. هـ أنظر: شرح كتاب سيبويه للرمائي ص ٤٦٣.

شرح كافيّة ابن الحاجب

باسم الفاعل بل بفعل مقدر مناسب له ودلّ عليه اسم الفاعل على طريق الاستئناف، كأنه لما قيل: زيد معطى عمرو، وقيل: ما أعطاه؟ فقيل: درهما، أي: أعطاه درهما^(١) / فظهر بهذا (١/٩٩) جواب الوجهين الأخيرين للكسائي، أما في الثاني فظاهر^(٢)، وأما في الثالث فلجواز أن يكون (الشمس) منصوباً بالمضمر دلّ عليه ما قبله^(٣)، فلم يبق صالحاً للتمسك^(٤).

فإن قلت: ظاهر مدلول قوله: (معمول آخر) يدل على عمل اسم الفاعل المراد به الماضي فتختل^(٥) العبارة، قلت: قصد بذلك تصريح قول الكسائي أولاً، ونفيه ثانياً، ومثل ذلك جائز في كلامهم، ولاستصعاب هذا السؤال غيّر بعض الشراح (المعمول) إلى (المفعول) مع ادعاء التساهل في لفظه بذكر (آخر)، وغاية[ما]^(٦) ذكر في وجه التساهل أن في كلامه دلالة على أنه لو كان له معمول واحد فهو لا يفعل مقدر^(٧)، وليس كذلك.

قلت: ثبوت هذا التساهل مع أنه ساقط بما ذكرنا - إنما هو على تقدير ذكر (معمول) دون (مفعول) لأن المفعولية لا تنافي عدم المفعولية، فلا حاجة إلى ذكر في وجه إصلاح العبارة - أن ذكره للاهتمام بنفي قول الكسائي، لأن قولك: زيد معطى عمرو درهما، من متمسكته.

وفي المتوسط^(٨): * وكذلك إن كان له مفعولان غيره، نُصِبَا بتقدير الفعل نحو: زيد معلم عمرو إياه أفضل العلماء *.

قلت: هذا مذهب أبي على الفارسي^(٩)، ويلزمه جواز حذف بعض معمولي باب (أعلمت)^(١٠)

(١) وهذا قول أبي على الفارسي وجماعة معه. أنظر: الرضى ٤٨٧/٣، وأنظر: شرح المصنف ٨٣٤/٣ والإيضاح ٦٤٠/١، وابن القوائس ص ٦٣٩، والجامي ١٩٩/٢، والمقتصد ٥١٨/١، وأنظر: الإيضاح لأبي على ص ١٤٣، وذهب السيرافي إلى أن نصب اسم الفاعل المفعول الثاني هنا ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه... وقال: ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضرورة. أنظر: الرضى ٤٨٧/٣، وأنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٤/٣، ط / دار الكتب.

(٢) أي الجواب عنه ظاهر بما سبق من قول ابن الحاجب: (فإن كان له معمول آخر قبله مقدر).

(٣) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٦٤٠/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٩٧، والكناش ٣٢٩/١.

(٤) وبقي الوجه الأول والجواب عنه: أن الألف واللام في (الضارب) لما كان عند التحليل ينفك إلى (الذي) والفعل، عمل عمل غلّ، الفعل مطلقاً مقدر. أنظر: ابن القوائس ص ٦٣٩، وأنظر: ابن يعيش ٧٧/٦، وأنظر: قسم التحقيق.

(٥) في الأصل: (فيختل) وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) في الأصل: (مقدر) وهو لحن.

(٨) أنظر: الشرح المتوسط ص ٣٨١.

(٩) أنظر: الإيضاح العضدي ص ١٤٤، وأنظر: هامش (١).

(١٠) وقال الرضى ٤٨٧/٣: * قلّ الأندلسي رداً على الفارسي: لا يستقيم ذلك في مثل: هذا ظانٌ زيد أمس قائماً للزوم حذف أحد مفعولي (ظان) * اهـ.

فإن دخلت اللام استوى الجميع.

فالأجود [كما]^(١) قال السيرافي: إن اسم الفاعل إنما عمل في المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل^(٢).

فإن دخلت الألف واللام على اسم الفاعل استوى الجميع^(٣) أي الماضي، والحال، والاستقبال، بالنسبة إلى عمله، فيعمل اسم الفاعل حينئذ مطلقاً، خلافاً للمازني وأبي على^(٤)، فإن اسم الفاعل ذا^(٥) اللام لا يعمل عندهما إلا إذا كان بمعنى الماضي وقالوا: لأنه لم يجز في كلامهم عاملاً إلا كذلك، والسر فيه أن الألف واللام فيه موصول - كما عرفت - فأصلها أن توصل بجملة فعلية، وإنما سبكت المفرد منها لأمر استحسانى لفظي، فهو في الحقيقة مقدر بالفعل، وكما أن الفعل يعمل مطلقاً، يعمل لذلك المذكور^(٦).

فظهر بهذا جواب الوجه الأول للكسائي^(٧) لأن إعماله هذا لما كان لكونه بالغا هذا المبلغ من القوة، وكان ذلك قائماً فيه مقام الشبه المذكور إذا كان حالاً، لم يستلزم إعماله في صورة تجرده عنها، فلا يصح القياس^(٨).

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) انظر: شرح الكتاب ٢٠٤/٣، وهاش (١) من الصفحة السابقة.

(٣) قال النولت ابادي ل ١٠١/١: "أي: جميع الأزمنة، أو جميع أنواع الاسم الفاعل، أي: ما يتضمن الحال أو الاستقبال أو الماضي، لصيرورته بكونه صلة بمعنى الفعل وإن كان بصورة الاسم، والفعل يستوى في عمله الأزمنة كلها فكذا هذا، فيجوز: الضارب أمس غلامه زيد قائم، كما يجوز عند لحوق غدا أو الآن".

(٤) قال الرضى ٤٨٨/٣: "وقال أبو علي في كتاب الشعر، والرمي: إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً، نحو: الضارب زيدا أمس عمرو، ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه المضى". اهـ. وقال ابن مالك: "وقد ظن قوم منهم الرمي أنه لا يعمل إلا في المضى، وحلهم على ذلك أن سببويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقتدر إلا بـ الذي فعل، فقال: "هذا باب من الاستقيام يكون فيه الاسم رفعا، ومما لا يكون فيه إلا الرفع: أعيت الله أنت الضارب؟ لأنك تريد معنى: أنت الذي ضربه... ثم قل بعد ذلك: هذا الضارب زيدا، فصار بمعنى: الذي ضرب زيدا، وعمل فيه عمله". هذا نصه، ثم تمانى على مثل هذا في جميع الباب، ولم يتعرض للذى بمعنى المضارع...". اهـ. انظر: تشرح التسهيل ٧٦/٣، وانظر: ابن القواس ٦٤٠، والصفوة الصفية ١٣٠/٢ وما بعدها، والارتشاف ٢٢٧٣/٥، والجمع ٥٦/٣، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٢٩٦/٢، وانظر: الرماني النحوى ص ٣٣٢.

(٥) في الأصل: (في) وهو تصحيف.

(٦) انظر: الرضى ٤٨٨/٣، وما بعدها.

(٧) وهو: جواز إعمال المعرف باللام عند كونه بمعنى الماضي. انظر: قسم التحقيق.

(٨) أي: قياس الكسائي جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، على جواز إعماله إذا كان معروفاً.

شرح كافيّة ابن الحاجب

قَابَن قَلْتُ: لَوْ كَانَ اللَّامُ فِيهِ بِمَعْنَى (الَّذِي) لَمْ يَتَقَدَّمْ مَا فِي حَيْزِ صَلَاحِهَا عَلَيْهَا مَعَ أَنَّهُ وَاقِعٌ فِي التَّنْزِيلِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ^(١) أَيْ: كَانُوا مِنَ الَّذِينَ زَهَدُوا فِيهِ!

قَلْتُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فِيهِ) مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (الزَّاهِدِينَ) بَلْ لِمَحْذُوفٍ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِهِ (كَانُوا مِنَ الزَّاهِدِينَ) فَكَانَ سَائِلًا سَأَلَ وَقَالَ: زَهَدُوا فِي أَيْ شَيْءٍ؟ فَأَجِيبُ بِهِ (فِيهِ) أَيْ: زَهَدُوا فِيهِ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ (زَهَدُوا) الْمَحْذُوفُ لِدَلَالَةِ (الزَّاهِدِينَ) عَلَيْهِ ^(٢).

وَمَا يُقَالُ فِيهِ: إِنْ كَوْنُ اللَّامِ فِيهِ [لَيْسَ] ^(٣) بِمَعْنَى (الَّذِي) بَلْ هُوَ لِمَجْرَدِ التَّعْرِيفِ كَلَامِ (الرَّجُلِ) ^(٤)، لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِذَا لَا يَخْلُو مِنْ اسْتِزْجَارِ الْفَسَادِ، مَعَ كَوْنِهِ مَمْنُوعًا عَلَى رَأْيِ الْبَعْضِ.

بِاللَّامِ عَدَّ كَوْنَهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي.

- (١) سُورَةُ يُوسُفَ مِنَ الْآيَةِ (٢٠)، وَفِي الْأَصْلِ: (وَكَانَ) وَهُوَ خَطَأٌ.
(٢) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فِيهِ) مُتَعَلِّقًا بِالزَّاهِدِينَ وَتَسْمُوحٌ فِي الظُّلْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَسَامَحُ فِي غَيْرِهِمَا. أَنْظَرُ: الْبَحْرَ الْمُحِيطَ ٢٦/٥، وَالذَّرَّ الْمَصُونُ ٢٤٨/٣ وَقَدْ نَكَّرَا مِثْلَ هَذَا التَّخْرِيجِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنِّي لَكُنَّا لِمِنَ النَّاصِحِينَ} - الْأَعْرَافُ (٢١).

- (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ يَفْتَرُ إِلَيْهِ الْمِيقَاقُ.
(٤) هَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ. أَنْظَرُ: مَعَالِي الْأَخْفَشِ ٢٥٦/١، وَالْإِرْتِسَافُ ٢٢٧٣/٥، وَالْمُسَاعَدُ ١٩٩/٢ وَالْهَمْعُ ٥٥/٣.

[صيغ المبالغة]

وما وضع منه للمبالغة كـ: ضَرَّاب، وضُرُّوب، ومضَرَّاب، وغَلِيم، وخَلِير، مثله.

وما وضع منه أى: من اسم الفاعل للمبالغة كـ: ضَرَّاب - يفتح الضاد وتشدّد الراء - وضُرُّوب - يفتح الضاد أيضا مع ضم الراء - ومضَرَّاب - بكسر الميم فى مبالغة (ضارب)، والواو فى قوله: وغَلِيم، وخَذِر للعطف على ما دون (مضارب).

ويدل على هذا المطلوب عبارة التسهيل حيث قال^(١): "وكذا إن حَوَّل للمبالغة من فاعل إلى فَعَال، أو فَعُول، أو مفعال، خلافاً للكوفيين"^(٢)، وربما عمل محولاً إلى فَعِيل، وفعل، وربما بنى الأمثلة الجمعية من أفعال للمبالغة إلا فعل^(٣).

فالمحصول أن ما وضع من اسم الفاعل للمبالغة سواء كان من الثلاثى أو المزيد فيه، وما جاء منه على فَعِيل وفعل مثله، أى: مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره^(٤) فى العمل على

(١) أنظر: التسهيل ص ١٣٦ مع تصرف يسير فى النقل.

(٢) فى الأصل: (للكوفيين) وهو لحن، وقد ذهب الكوفيون إلى منع إصـال صيغ المبالغة الخمسة وذلك لقوات الصيغة التى ثمايه بها اسم الفاعل الفعل، وزيدتها بالمبالغة على الفعل فبعد ثبوتها عنه، وما جاء بعدها منصوباً بإضمار فعل يدل عليه المثال نحو: هذا ضروب زيداً، فتقديره: ضروب يضرب زيداً. يقول ثعلب فى المجالس ١/١٢٤: "لا يتعنى (فَعُول) ولا (مفعال) وأهل البصرة يعدونه، والقراء والكسائي يليقونه إلا من كلامين" وقال فى موضع آخر ١/١٩٦: "أنت زيداً ضروب، يأباه أصحابنا، لأنه لا يتصرف، ومثله: مضرب، وضرب، أيضاً" اهـ. وأجمع البصريون على إصـال: فَعَال، ومفعال، وفَعُول، لأن ما فيها من المبالغة وزيادة الحرف جبر لما دخلها من النقص عن اسم الفاعل، وزاد سيبويه جواز إصـال فَعِيل، وفعل إلا أن فعلاً أقل، ووافقته الجرمى فى (فعل) وابن ولاد فى (فَعِيل) وتبعه ابن خروف، ومنع المازنى والزيادى والمبرد إصـال (فَعِيل) و(فعل). أنظر تفصيل المسألة فى: الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١١٣، ومجالس ثعلب ١/١٢٤، ١/١٩٦، واللباب ١/٤٤١، وابن يعنوش ٦/٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧، وشرح التسهيل ٣/٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٢، وشرح صفة الحافظ ٢/٦٧٨، والرضى ٣/٤٩٠، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/١٠٥٥، وابن القسوس ص ٦٤٢، وشرح المحجة ٢/٩٦، وقطر الندى ص ٢٧٦، وشرح تكتوت الذهب ص ٣٤٦، والمساعد ١/١٩٣، والتصريح ٢/٦٨، والأشمولى ٢/٢٩٦، والهمع ٣/٥٨، ومجيب النسا للفاكهى ٢/٢٠٠.

(٣) فى التسهيل ص ١٣٦: "وربما بنى فَعَال، ومفعال، وفَعِيل، وفَعُول، من أفعال" وقال فى شرح التسهيل ٣/٨٢: "والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثى، وقد بينى من (أفعال): فَعَال كـ أدرك فهو ذاك، وأسار فهو سار، وفَعِيل كـ أنثر فهو نثير، والم فهو أليم، وأسمع فهو سمع... وقد بينى أيضاً من (أفعال) مفعال كـ مغطاء، ومهداء، ومعاون، ومهوان، ونثر بناء (فَعُول) ذى المبالغة من (أفعال)... اهـ".

(٤) فى الأصل: (الذى ليس على ذلك) وما أثبتته من شرح المصنف ٣/٨٣٥.

شرح كافي ابن الحاجب

حسب التفصيل المتقدم من اشتراط الحالية، والاستقبالية، والاعتماد على الأشياء المذكورة عند التجرد.

ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً.

عن اللام، واستواء جميع الأزمان عند المقارنة بها والمثنى والمجموع مثله.
فإن قلت: ينبغي ألا يعمل حينئذ لفوات ما قد كان علته من المشابهة اللفظية والمعنوية!

قلت: المشابهة اللفظية وإن زالت عنه حينئذ، لكن المعنى الزائد فيه قد قام مقامها، مع أن تلك الأمثلة أخلف (فاعل) فاعملوها عمله^(١).

والمثنى والمجموع أي: من اسم الفاعل سواء كان معاً فيه المبالغة أو من غيره، مثله أي: مثل اسم الفاعل المفرد في العمل على ما ذكر^(٢).

فإن قلت: لم تعملوا هذه الأشياء مع فوات المشابهة وما يقوم [مقامها]^(٣)؟

قلت: حصل لها على المفاريد من حيث الحروف والمعاني، وإجراء للنوع سجدى الأصل^(٤).

ويجوز حذف النون أي: نون التثنية والجمع من اسم الفاعل، مع العمل والتعريف معاً نحو: الضارباً زيداً، والضاربو زيداً، بالنصب تخفيفاً لا لأجل الإضافة؛ لأنه لما انصب ما بعده استطال بالصلة، فحذفت النون طلباً للتخفيف كما حذفت في (النين) لذلك^(٥) في مثل قوله:

وإن الذي خالت بفلق دمارهم :: هم القوم [كل القوم]^(٦) يا أم خالد^(٧)

(١) قل ابن الحاجب: "وإنما عملت هذه الصيغة وإن فات ما ذكرناه من الزنة لأن فيها من معنى المبالغة ما يقوم مقام ذلك التشبه اللفظي ونسب منابه، فلذلك عملت، مع أنها خلت من اسم الفاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال، فلذلك لم تعمل للماضي" أ. هـ. انظر: شرح المصنف ٨٣٥/٣.

(٢) قال الرضي ٤٩٣/٣: "ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها، صحيحاً كان أو مكسراً... وقوله: (والمثنى والمجموع مثله) أي: يعملان عمل اسم الفاعل أما المثنى وجمعاً السلامة فظاهرة، لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل، وأما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد" أ. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر: ابن القوام ص ٦٤٥.

(٥) انظر: شرح المصنف ٨٣٦/٣.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

وكذلك في بيت الكتاب:

أَحَافِظُوا عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ :: لا يَأْتِيهِمْ مِنْ رِزَائِهِمْ نَظْفٌ^(١)
إذا قرئ بنصب (عورة)^(٢).

(١) من الطويل للأشهب بن ربيعة في: الكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمختضب ١٨٥/١ وانظرو في: أمالي ابن التاجري ٥٧/٣، والمطلى ص ١٩٣، وابن يعيث ١٥٥/٣، والرضي ١٠٤/٣، والخزانة ٧/٦، والتخدير ١٩٨/٢، والرفص ص ٣٤٢، وقلج: موضع في طريق = البصرة إلى مكة، والشاهد قوله: (وإن الذي حالت) حيث حذف نون (الذين) للتخفيف لما طالت الصلة، قال الرضي ١٠٤/٣: "ويجوز أن يكون مفرداً وصف به مقتر مفرد اللفظ مجموع المعنى أي: وإن الجمع الذي، أو: إن الجيش الذي...". اهـ

(٢) من المنسرح تسمية سيبويه لرجل من الأنصار ١٨٥/١، وقد اختلف في تسميته فنسب له قيس بن الخطيم، وانظر: ديوانه ص ٢٣٨، ونسب له عمرو بن أمري القيس، وانظره في: المقتضب ١٤٥/٤، والجميل ص ٨٩، والجلل ص ١٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧، وابن يعيث ١٢٤/٢، والرضي ٢٦٢/٢، وابن القوام ص ٦٤٦، والكشاف ٣٣١/١، والرفص ص ٣٤١، والخزانة ٢٧٢/٤، ويروى: (وكف) بدلاً من: (نطق)، والمراد به: العيب، أو الريبة والشبهة، والشاهد قوله: (أحافظو عورة) فحذف النون ونصب (عورة) لطول الاسم بالصلة، قال النيلي: "أما النصب فوجهه أن الناصب لم يقدر حذفها للإضافة بل للتخفيف لطول الكلام؛ لأن اسم الفاعل صلة للموصول وهو الألف واللام، فحذف النون كما يحذف العائد من الصلة". اهـ انظر: الصلوة الصفية ١٣٣/٢.

(٣) وإذا قرئ بقتض (عورة) فيكون حذفها حيلة للإضافة؛ لأنها موجبة لحذف النون. انظر: شرح المصنف ٨٣٧/٣.

مباحث اسم المفعول

اسم المفعول هو: ما اشتق من فعل لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول،

والثاني منها: اسم المفعول وهو في اللغة: اسم شيء فعل به الفعل، ولذلك أصله: المفعول به إلا أنه حذف الجار واستتر الضمير للاختصار^(١) وفي الاصطلاح على ما ذكره المصنف فقوله: ما اشتق من فعل^(٢) وإن كان فصلاً بالنسبة إلى الجوامد إلا أنه يشمل المقصود وغيره من المشتقات، وبقوله: لمن وقع الفعل عليه خرج جميع الأعيان وانطبق التعريف.

وما توهم بعضهم من أن اسم التفضيل الذي بمعنى المفعول نحو (اعتز) داخل فيه. ليس بشيء؛ لأن اشتقاق ذلك ليس باعتبار وقوع الفعل عليه، بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير، وإن كان في بعض المواضع واقعاً عليه.

وصيغته أي: صيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد باعتبار الغالب، على ما ذكرنا في الفاعل على وزن مفعول، وبه يسمى أيضاً لكثرة الثلاثي في كلامهم، فصار كأنه الأصل^(٣) وقد عرفت ما فيه^(٤).

(٩٩/ب)

قال المصنف^(٥): "وكان قياسه أن يكون على زنة مضارع^(٦)، كما في اسم الفاعل، ولذلك يقول النحويون: أصله (مفعِل)^(٧) - يضم الميم وفتح العين - ولكنهم كرهوا ذلك فيه لئلا يلتبس باسم المفعول من الرباعي بالهمزة، لأن لفظه حينئذ يكون كلفظه، فغيروا الثلاثي بزيادة النواو وفتح الميم، ليحصل الفرق بينهما، وكان الثلاثي أولى بالتغيير بالزيادة لأنه أخف لقلة حروفه، ولأنه قد ثبت التغيير في أخيه الذي هو

(١) قال الرضي ٤٩٧/٣: "وسمى اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر، إذ المراد: المفعول به الضرب، أي: أوقعته عليه، لكنه حذف حرف الجر، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر، لأن الجار والمجرور كان مفعولاً ما لم ينم فاعله" أ. هـ.

(٢) قال ابن القواس ص ٦٤٧: "والأجود أن يقال: اسم المفعول هو المشتق من المصدر لمن وقع عليه ذلك جازياً على فعله المضارع" أ. هـ، وأنظر: ص ٩٣٦ من ابن القواس.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٣٨/٣.

(٤) أنظر: قسم التحقيق.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٨٣٨/٣، وأنظر: التخمير ١١٣/٣، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ص ٩٩٤، والرضي ٤٩٧/٣، والتصريح ٧٩/٢.

(٦) في الأصل: (المضارعة) وما أثبتته من شرح المصنف.

(٧) قال الزمخشري: "اسم المفعول هو الجازي على يفعل من فعله نحو مضروب، لأن أصله: مفعِل، ومكرم، ومطلق به، ومُستخرج، ومُدحرج" أ. هـ، أنظر: المفصل ص ٢٨٤.

اسم الفاعل في الثلاثي، إذ كان الأصل في اسم الفاعل أيضا أن يكون على زنة المضارع:

وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل مثل: زيد معطى غلامه درهما.

ومن غيره على صيغة اسم الفاعل، بفتح ما قبل الآخر، ك: مستخرج.

وصيغته من غيره أي: من غير الثلاثي المجرد سواء كان رباعيا أصليا، أو ثلاثيا ورباعيا مزيدا فيه، يجرى على صيغة اسم الفاعل من فعله، إلا أن المفعول بفتح ما قبل الآخر ليحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل^(١).

ولم يعكس لدقيقة يعرفها من له الممارسة في الصرق^(٢).

ثم ذلك الفتح قد يكون لفظيا ك: مستخرج، وقد يكون تقديرية ك: مختار، ومخمر^(٣).

وأمره أي: أمر اسم المفعول في العمل أي: في أن يعمل عمل فعله وفي الاشتراط المذكور من أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، والاعتماد على الأشياء المذكورة، ومن وجوب إضافته إذا كان بمعنى الماضي، وانتصاب معموله الآخر بفعل مقدر مناسب له عند التجرد من اللام، ومن استواء الأحوال عند المقارنة بها كأمر اسم الفاعل في كل ما ذكر، فلا حاجة إلى الإعادة في الذكر، إلا أنه يعمل عمل الفعل المجهول ولذا لا يذكر الفاعل معه كما في مثل قولك: زيد معطى غلامه درهما^(٤).

هذا هو الكلام المسطور في كتب المتأخرين، فإن أبا علي^(٥) ومن تابعه من أكابر المتأخرين صرحوا بذلك الاشتراط، وأما المتقدمون فليس في كلامهم ما يدل على ذلك في عمل اسم المفعول في مرفوعه^(٦).

(١) قال ابن الحاجب ٨٣٨/٣: "... إلا أنك تفتح ما قبل الآخر لأنه كذلك في مضارعه، فيحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل " اهـ. وأنظر: الرضي ٤٩٨/٣.

(٢) إنما لم يعكس حملا لكل منهما على فعله الذي يجري عليه. وأنظر: الرضي ٤٩٨/٣، وابن القوائن ص ٦٤٧، وشرح ألفية ابن معطى له ص ٩٩٤.

(٣) أنظر: ابن القوائن ص ٦٤٨، والكناش ٣٣٢/١، والأصل: مختير، ومخمر.

(٤) قال ابن الحاجب ٨٣٩/٣: "... ولا تذكر الفاعل لأن فعله (يعطى) لا يذكر معه فاعل، لأنها صيغة موضوعة لما لم يسم فاعله، فذكر الفاعل معها مضاد لما وضعت له " اهـ.

(٥) أنظر: الإيضاح ص ١٤١، والمقتصد ٥١٢/١.

(٦) أنظر: الرضي ٤٩٨/٣، وأنظر: المفصل ص ٢٨٤، وابن يعقوب ٨٠/٦، والتسهيل ص ١٣٦، وشرح التسهيل ٨٨/٣.

مباحث الصفة المشبهة

الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت، وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل...

والثالث منها: الصفة المشبهة وهي في اللغة: اسم شبيه باسم الفاعل من جهة اللفظ والمعنى، أما الأول: فلأنها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث^(١)، وإن لم يكن ذلك سطراداً فيها كاسم الفاعل، وأما الثاني: فلأنها لمن قام به الفعل أيضاً واقتضى موصوفاً يجري عليه كاسم الفاعل، وبهذا ظهر وجه تسميتها به.

وفي الاصطلاح على ما ذكره، قوله: ما اشتق من فعل وإن كان فصلاً من غير المشتق إلا أنه متناول لجميع المشتقات معه، ويقول: لازم - مراداً به ما يلزم الفاعل ولا يتجاوز إلى المفعول به^(٢) - يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي، واسم المفعول، وأفعال التفضيل المشتق من المتعدي، ويقول: لمن قام ذلك الفعل به يخرج عنه أسماء الزمان والمكان والآلة، ويقول: على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم^(٣)، ولكن بقي داخل (أفعل) التفضيل المشتق من الفعل اللازم، ورغم من قال بخروجه بقوله (لمن قام به)^(٤) فاسد؛ إذ لا شك في أن من قام به الفعل مع صفة الزيادة يصدق عليه أنه قام به أصل الفعل، فالأولى حينئذ ما قال صاحب المتوسط^(٥) من أنه: "فلو زاد على الحد قيداً آخر وهو قولنا (فقط) يخرج عنه اسم التفضيل".

ولعل ذلك مراده وإن لم يصرح به.

وصيغتها أي: صيغة الصفة المشبهة، مخالفة لصيغة اسم الفاعل^(٦) بعد اشتراكهما في

(١) انظر: المرتجل ص ٢٤٠، وترشيح العلال ص ٢٢٥، والصقوة الصفية ١٤١/٢، وشرح الفريد ص ٣٤٩.

(٢) قال ابن الحاجب ٨٤٠/٣: "ويعني به (اللازم) غير المتعدي، لأنه يلزم فاعله ولا يتعداه إلى مفعول، فسمى لازماً لذلك". هـ.

(٣) انظر: شرح المصنف ٨٤٠/٣، والرضي ٥٠٠/٣، وابن القوام ص ٦٤٩، وقال الجاسي ٢٠٣/٢: "والمراد بكونه بمعنى الثبوت أنه يكون كذلك بحسب أصل الوضع، فيخرج عنه نحو (ضامر) و (طالق) فإنهما بحسب أصل الوضع للحدث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال". هـ.

(٤) قال صاحب المتوسط ص ٣٨٤: "ويقوله: (على معنى الثبوت) يخرج عنه اسم الفاعل اللازم، وأفعال التفضيل المشتق من اللازم". هـ.

(٥) انظر: الشرح المتوسط ص ٣٨٥.

(٦) قال الجاسي ٢٠٣/٢: "... فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً". اهـ، وقال ابن هشام: "ذهب بعض النحاة إلى أنها على زنة اسم الفاعل أصلاً، وهو وهم؛ لأن منها: ضامر الكشح، وساهم الوجه، وخامل الذكر، وظاهر الفاقة، وظاهر العرض، ونحو ذلك، ويحمل كلام المصنف على أنه يريد بالمخالفة: أنها لا تجري على سن واحد كاسم الفاعل". هـ. انظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١٥٠ / ١.

الأمر المذكور في وجه الشبه، والوجه في تخصيص الحكم في بيان مخالفة الصيغة باسم

على حسب السماع ك: حسن، وصعب، وشديد، وتعمل عمل فعلها على الإطلاق.

الفاعل، مع ثبوت مخالفة صيغتها لصيغة باقي المشتقات، أن ذلك لدفع وهم من يتوهم أن الصفة المشبهة لما كانت مشتركة في الأمور المذكورة باسم الفاعل حرت على فعلها كجريان اسم الفاعل، فنية المصنف على أنها غير جارية على فعلها، بل مخالفة لصيغة اسم الفاعل في الجريان على الفعل^(١)، وتجيء مع مخالفتها على حسب السماع لأنهم لم يكونوا جارين فيها على قياس ينضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول، بل كانت أنواعها مختلفة الصيغ، مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها^(٢) ك: حسن بفتح العين من (حسن) وصعب بسكون العين من (صعب) - بضم عين الفعل فيهما - وشديد (فعل) من: شد يشد، ولم يأت شيء منها على القياس إلا الألوان والعيوب والحلى، فإنها أتت على (أفعل) ك: أبيض، وأسود، وأوج^(٣)، فإن القياس فيها أن تجيء على (أفعل).

وتعمل أى: الصفة المشبهة عمل فعلها على الإطلاق أى: من غير اشتراط الزمان من الحال والاستقبال - كما في أصلها في العمل - لأنها دالة على الثبوت المنافي للتقيد بالزمان^(٤)، لأن المراد به ألا يقيد المعنى بزمان من الأزمنة كما عرفت، حتى لو أريد حدوثها في الآن لتغيرت إلى صيغة (فاعل) فيقال في (حسن): (حاسن) ليدل على ذلك^(٥).

وإنما عملت مع كونها غير جارية على الفعل في الحركات والسكنات والدلالة على أحد الزمانين، لشبهها باسم الفاعل فيما ذكرنا^(٦)، ولهذا انحطت رتبة عن رتبة اسم الفاعل الجارى على الفعل، وأما الاعتماد على الأشياء المذكورة فذلك مما لا يد منه كما في اسم

(١) قال الجاسي ٢٠٤/٢: "وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع أنها مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضاً، لزيادة اختصاصها لها باسم الفاعل، لكونها مشبهة به، ولكون عملها لمشابتها إياه". هـ.

(٢) انظر: شرح المصنف ٨٤٠/٣، وابن القواس ص ٦٥٠.

(٣) انظر: الرض ٥٠١/٣، والأصبهاني ص ٦٨٩.

(٤) انظر: شرح المصنف ٨٤١/٣، وابن القواس ص ٦٥١، وقيل الدولت أبدي ل ١٠٦/١: "غير مشروطة بزمان لأن اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لأنها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدث".

(٥) قال ابن القواس: "إذا قصد بالصفة معنى الحدث أتى بها على صيغة اسم الفاعل الجارى على فعله المضارع الدال على الحال والاستقبال فيقال في (حسن): حاسن، فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً، وحسن الذي ثبت له الآن أو غدا". هـ، انظر: شرح الفية ابن معط ص ٩٩٦.

(٦) انظر: ابن القواس ص ٦٥١، وزاد الرضى وجهاً آخر في علة عملها فقال ٥٠١/٣: "وإنما عملت الصفة المشبهة وإن لم توازن صيغتها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال... لأنها شابهت اسم الفاعل؛ لأن الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه، فهو بمعنى (ذو) مضافاً إلى مصدره، فـ (حسن) بمعنى: ذو حسن كما أن اسم الفاعل... كذلك محل للحدث المشتق هو منه فصارب بمعنى: ذو ضرب، لا فرق بينهما إلا من حيث الحدث في أحدهما وضعاً، والإطلاق في الآخر". هـ، وانظر: الإقليد ص ٣٥١.

الفاعل، بل هي

وتقسيم مسائلها: أن يكون الصفة باللام، أو مجردة، ومعمولها: مضافاً، أو باللام، أو مجرداً عنهما،

أدعى لذلك منه لضعفها^(١).

فإن قلت^(٢): اسم الفاعل أصل الصفة المشبهة في العمل وهو لا يعمل على الإطلاق، فكيف جاز إعمال الفرع على الإطلاق المستلزم لمزية الفرع على الأصل، وإذا ثبت في تلك الصفة إذ يجوز على ذلك التقدير أن توجد عاملة بمعنى الماضي وليس كذلك اسم الفاعل؟

قلت: عملها باعتبار ثبوتها على الإطلاق، لأن المعنى من كونها بمعنى الحال أن يوجد معناها في زمان الإخبار، وتعلق ذلك المعنى بالماضي لا يخرجها عن كونها بمعنى الحال، إذ ما يكون / في الحال يجوز أن يوجد قبل، واستمر وجوده إلى تلك الحال أو لا، وقد حدث ذلك في الوقت.

(١٠٠/١)

وأما وجه تشبيه عملها بعمل الماضي حينئذ، صرح صاحب المصباح^(٣) في تشبيهه بعمل

(كريم أباه) بـ (كرم أباه)^(٤) لا بـ (يكرم أباه) مع تشبيهه عمل سائر المشتقات العاملة بعمل المضارع معلوماً كان أو مجهولاً، فللمناسبة بينهما؛ لأنها لما كانت في الثبوت كالماضي تشبهت بالعمل به رعاية لذلك الجانب.

وتقسيم مسائلها أي: مسائل الصفة المشبهة المنحصرة في ثمانية عشر بأن يقال: لا يخلو من أن يكون الصفة المشبهة مقارنة باللام نحو: الحسن، أو مجردة عنها نحو: حسن، وعلى كلا التقديرين فلا يخلو من أن يكون معمولها أي: معمول تلك الصفة مضافاً نحو: وجهه، أو مقارناً باللام نحو: الوجه، أو مجرداً عنهما أي: عن الإضافة واللام نحو: وجه، ثم ذلك قسمة باعتبار التركيب العقلي، وإلا فالمضاف داخل^(٥) في كل واحد من القسمين في الواقع.

(١) أنظر: الرضى ٥٠٢/٣، وشرح الكافية لابن هشام ١/٢٥٠.

(٢) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: ابن يعيش ٨٢/٦، والأصهباني ص ٦٨٩، والأقلية ص ١٣٥٢.

(٣) صاحب المصباح هو: ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي، أبو الفتح، المشهور بالمطرزي، من أهل خوارزم ولد في رجب سنة ٥٣٨ هـ، صنف: شرح المقامات، المعرب في لغة الفقه، الإقناع في اللغة، المصباح في النحو، توفي بخوارزم سنة ٦١٠ هـ أنظر: البقية ١١٣/٢، والمصباح كتاب في النحو، ألقه لابنه من كتاب عبد القاهر الجرجاني، مشتملاً على خمسة أبواب، وله شروح عديدة أنظر: كشف الظنون ١٧٠٨/٢.

(٤) قال صاحب المصباح ص ٧٢: "... وتشبهت باسم الفاعل في أنها تشي وتجمع وتذكر وتزنت، ولذا تعمل عمل فعلها تقول: زيد كريم أباه، وشريف حسبه، وحسن وجهه، كما تقول: كرم أباه، وشرف حسبه، وحسن وجهه ١٠ هـ.

(٥) في الأصل: (داخلاً) وهو لحن.

فهذه ستة، والمعمول في كل واحد منها مرفوع أو منصوب أو مجرور صارت ثمانية عشر، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة،

فهذه الأقسام الحاصلة من ذلك التقسيم ستة، بضرب الاثنين في الثلاثة على كل من التقادير الستة^(١)، والمعمول أي: معمول الصفة في كل واحد منها أي: من تلك الستة إما مرفوع أو منصوب أو مجرور فحينئذ صارت المسألة في العدد ثمانية عشر حاصلة من ضرب الستة في الثلاثة^(٢).

فإن قلت: لو اعتبرت تقسيم الصفة باعتبار إعرابها في نفسها يصير الأقسام أزيد منها، فلم لم يفعل كذلك؟

قلت: لا يصح ذلك ههنا لكونه من أحكام إعراب الصفات، وقد تقدم، وإنما الكلام ههنا في إعمالها لا في إيرادها في نفسها^(٣).

فالرفع في المرفوعات الست من ثمانية عشر على الفاعلية وهو الأصل في عملها، لأنه عمل فعلها حيث كان اشتقاقها من الفعل اللازم للفاعل^(٤).

والنصب في المنصوبات الست منها على التشبيه بالمفعول إذا كان ذلك النصب في المعمول المعرفة؛ لأن ذلك المعمول لا يجوز أن يكون مفعولاً لتلك الصفة لما أثرنا إليه اتفاقاً^(٥)، ولا يصح أن يكون تمييزاً حيث فرض معرفة، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وذلك لأن التفصيل بعد الإجمال والتمييز بعد الإبهام إما يكون عند إرادة تعظيم الشيء وخطره على وجه المبالغة، وفي التذكير تعظيم ومبالغة لما عرفت في موضعه^(٦)، فلذلك أوجبوا أن يكون التمييز نكرة، فلما لم يصح أن يكون^(٧) مفعولاً، وتمييزاً، حملوه على التشبيه بالمفعول، كذا في العجوداني^(٨).

ثم المراد بالمفعول مفعول اسم الفاعل لأنه تشبيه (الحسن) بـ (الضارب) في باب كما

(١) قال ابن الحاجب ٨٤١/٣: "... فصارت ستة أقسام: الصفة باللام مع الثلاثة في أقسام المعمول، والصفة المجردة مع الثلاثة * أ. هـ. وأنظر: الرضى ٥٠٣/٣.

(٢) أنظر مثل هذا في: الأصبهاني ص ٦٩٠.

(٣) وهذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٨٤١/٣، وأنظر: الرضى ٥٠٣/٣.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٤٥/٣، والصفة الصفية ١٤٤/٢، وابن القواس ص ٦٥٧، وزاد وجهاً آخر وهو أن يكون على البذل، وأنظر: شرح اللوحة ١٥٨/٢ وفيه أن هذا مذهب أبي علي الفارسي.

(٥) وهو أنها مشتقة من فعل لازم.

(٦) قال العجوداني ص ٤٥٦: "وفي التذكير تعظيم ومبالغة، كما مر تلويح منه في (شمر أهر ذا ناب) * أ. هـ.

(٧) في الأصل: (لكونه) وهو تصحيف.

(٨) أنظر: شرح العجوداني ص ٤٥٦.

أشبهوا (الضارب) بـ (الحسن) في باب الإضافة.

وعلى التمييز إن كان النصب في المفعول النكرة^(١) لأنه يرفع الإبهام عند المقدرة، هذا عند من لا

على التمييز في النكرة، والجر على الإضافة، وتفصيلها: حسن وجهه ثلاثة، وكذلك: حسن الوجه، حسن وجهه، والحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجهه، اثنان منها متنعان: الحسن وجهه،

يرى تعريفه، وأما من جوز كون التمييز معرفة فينصب المعرفة أيضا على التمييز. كذا قل الفالي^(٢).

والجر في المجرورات الست منها على الإضافة أي على أن يكون موصوفها مضافا إليه^(٣).

وتفصيلها أي وتفصيل الصفة المشبهة، أو مسائلها، باعتبار التمثيل حسن وجهه، ثلاثة بالرفع والنصب والجر في (وجهه)^(٤) وكذلك الحال في: حسن الوجه في جواز الوجوه الثلاثة في (الوجه)، وكذلك حسن وجهه، وكل ذلك مثال لما جردت الصفة عن اللام مع ثبوت الأحوال الثلاثة في مفعولها، وأما مثال كونها مقارنة باللام مع الأحوال الثلاثة في المفعول أيضا فهو: الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجهه، بالرفع والنصب والجر في (وجه) [في] الكل^(٥).

اثنان منها أي: من هذه المسائل متنعان بالاتفاق، إحداهما^(٦): ما أضيف فيه المعرفة إلى المضاف نحو: الحسن وجهه، بجر (وجهه)^(٧) بإضافة (الحسن) إليه، والوجه في امتناعها عدم إفادة الإضافة فيها نوع خفة مع كون إضافتها لفظية^(٨).

(١) مذهب البصريين أن النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز في النكرة، وذهب الكوفيون إلى أنه على التمييز في الجمع، وذهب بعض النحاة إلى أنه على التشبيه بالمفعول في الجمع. انظر: شرح المصنف ٨٤٦/٣، والرضي ٥٠٩/٣، وابن القواس ص ٦٥٨، والجامي ٢٠٥/٢.

(٢) انظر: الفالي ل ٣٠٠/١.

(٣) قال الليلي: "المختار بعد الرفع إضافة الصفة إلى المعرفة باللام..." انظر: الصفوة الصفية ١٤٤/٢.

(٤) في الأصل: (الوجه) وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) في الأصل: (إحديهما).

(٧) في الأصل: (الوجه) وهو تصحيف.

(٨) يوضح الرضي امتناعها بقوله ٥٠٣/٣: "وذلك لأنها لم تعد الإضافة فيها خفة، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة، لأن الخفة تحصل في إضافة الصفة المشبهة إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعل، واستتاره في الصفة كـ

فإن قلت: إن في هذه المسألة نقلاً من الرفع إلى الجر، ليس ذلك نوعاً من الخفة؟
قلت: نعم إلا أنها لم تعتبر لكونها ضعيفة لا يترك بها الأصل.
والثانية منها: ما أضيف فيه المعرفة إلى المجرد عن الإضافة واللام نحو: الحسن
وجه بجر (وجه) بإضافة (الحسن) إليه أيضاً، وإنما امتنعت لأن فيها إضافة المعرفة باللام
إلى النكرة،

(الحسن الوجه) و(الحسن وجه الغلام) و(الحسن وجه أبي الغلام)، وإما يحذف التتوين من الصفة كـ
(حسن وجهه) وإما بهما معا كـ (حسن الوجه) ولم يحصل بإضافة (الحسن) إلى (وجهه) أحدهما إذ
التتوين لم يكن في الصفة بسبب اللام، حتى يحذف، والضمير في (وجهه) باق لم يحذف "أ" هـ.

والحسن وجه، واختلف في: حسن وجهه.

وهي عكس ما ينبغي في باب الإضافة، كذا في شرح المصنف^(١).

وفيه نظر؛ لأن امتناع إضافة المعرفة إلى النكرة إنما هو في الإضافة المعنوية؛ لأن الغرض منها استفادة المضاف تعريفاً أو تخصيصاً من المضاف إليه، وذلك ينافيها^(٢)، وأما الإضافة اللفظية فلم تكن^(٣) مفيدة ذلك، بل تخفيفاً في اللفظ فلا يلزم الامتناع.

وقد يجاب عنها بأن امتناعها لكونها مستهجنة بأن تكون^(٤) في الصورة تشبه عكس المقصود المعهود من الإضافة، فإن اللفظية فرع المعنوية، فينبغي ألا تكون^(٥) بخلافها.

واختلف في مسألة واحدة^(٦) من تلك المسائل، وهي: ما كانت الصفة المجردة مضافة فيها إلى المضاف إلى المعرفة نحو: حسن وجهه بإضافة (حسن) إلى (الوجه) المضاف إلى الضمير^(٧)، فمع وقوع هذه المسألة لتوهم أنها مشتملة على إضافة الشيء إلى نفسه،

(١) أنظر: شرح المصنف ٨٤٦/٣، وأنظر: ابن القواس ص ٦٥٢، وشرح الفية ابن معطله ص ٩٩٧. وقال الرضوي ٥٠٤/٣: "وإنما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحدف الضمير من (وجهه) لأن هذه الإضافة وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التخفيف، لكنها فرع الإضافة المحضة، فإذا لم تكن مثلاً لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معناها بخلاف المحضة، فلا أقل من ألا تكون على ضد ما هي عليه، وهو تعريف المضاف وتكثير المضاف إليه * ا. هـ.

(٢) في الأصل: (ينافيها) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (يكن) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (المسألة الواحدة).

(٧) هذه المسألة أجازه الكوفيون في الكلام كله بلا فتح، ومعها سيويه اختياراً، وخص جوازه بالشعر قل ١٩٩/١: "وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها، شهود به (حسنة الوجه) وذلك رديء، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالالف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالالف واللام * ا. هـ. وقد نسب الزجاجي في الجمل ص ٩٨ إلى سيويه القول بالجواز في هذه المسألة وحده، وإن جبيع الناس من البصريين والكوفيين خالفوه في ذلك، ومعها الميزد مطلقاً في الشعر وغيره، ونسب الرضوي المنع إلى ابن يثلمة. أنظر: تفصيل المسألة في: الكتاب ١٩٩/١، والجمل ص ٩٨، وشرح أبيات سيويه ١١/١، والتبصرة ٢٣٤/١، والمقصود في شرح الإيضاح ٥٤٨/١، وإصلاح الغلل ص ١١٢، واللباب ٤٤٤/١، وابن يعيش ٨٦/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢/٢، وشرح التسهيل ٩٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢، والرضوي ٥٠٤/٣، وابن الناطم ص ١٧٥، والتبسيط لابن أبي الربيع ١١٠٠/٢، والأرتشاف ٢٣٥٣/٥، والمساعد ٢١٧/٢، والتصريح ٨٤/٢، والأشعري ١١/٣، والخزانة ٢٩٣/٤. هذا وقد صحح ابن مالك مذهب الكوفيين قائل: "والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً * ا. هـ. أنظر: شرح التسهيل ٩٥/٣، ٩٦، وتبعه كثير من النحاة المتأخرين، فصحبوا مذهب الكوفيين، ومنهم: السيوطي في: الهمع ٦٦/٣، والأشعري ١٢/٣، والعيني في: شرح شواهد على الأسموني ١٢/٣.

وأجازها سيبويه وتبعه

والباقى: ما كان فيه ضمير واحد أحسن، وما كان فيه ضميران حسن،

أكثرهم، وأجابوا عن ذلك التوهم بوجوه^(١)، أحدها: منع أن [يكون]^(٢) (الحسن) هو (الوجه) حتى لزم ذلك المحذور، بل (الحسن) هو الشخص الذى له (الوجه) بدليل أن فيه ضمير (الحسن) [لمن]^(٣) هو له، ولذلك يثنى ويجمع على حسب أحوال ذلك الشخص نحو: مررت برجلين حسنى وجهيهما / وبرجل حسنى وجوههم.

وثانيها: أنه لو كان كذلك لم يمتنع إضافته ولم يكن من باب إضافة الشيء إلى نفسه من (١٠٠/ب) حيث إنه عام قبل الإضافة أضيف إلى الخاص، فكون (الحسن) بمعنى (الوجه) إنما هو بعد الإضافة وذلك لا يقدر الإضافة كما فى قولك: خاتم حديد، وكل الدراهم.

وثالثها: أنه منقوض بجواز قولك: حسن الوجه، بالاتفاق، وهى أقوى المسائل، هذا إن أراد المدعى بتلك الإضافة إضافة (الحسن) إلى الوجه، وأما إذا أراد^(٤) بها إضافة (الوجه) إلى الضمير فليس ذلك منه لأن إضافة البعض إلى الكل جائزة بالاتفاق.

والباقى من ثمانية عشر، الثلاثة التى اثنان [منها]^(٥) مستعان وواحد مختلف فيه، فيكون خمسة عشر على ثلاثة أقسام: أحسن، وحسن، وقبيح، وما كان فيه ضمير واحد سواء كان ذلك على سبيل الاستتار أو لا أحسن، وإنما كان أحسن لحصول ما يحتاج إليه فيه الربط بين الصفة والموصوف من غير زيادة ونقصان، فيكون جارياً على القياس^(٦)، ومسائله: حسن وجه^(٧) - برفع (الوجه) - وحسن الوجه - بالإضافة - وحسن الوجه - بتثنية (حسن) ونصب (الوجه) - وحسن وجهها - كذلك -، والحسن وجه^(٨) - برفع (الوجه) - والحسن الوجه - بالإضافة -، مع جواز النصب، والحسن وجهها، وحسن وجه - بالإضافة -.

وما كان فيه ضميران حسن وليس بأحسن، أما حسنه فوجود المحتاج إليه فيه، وأما عدم أحسنيته فوجود الزائد على المحتاج إليه، ولم يقبح لأن زيادة لأن زيادة الضمير لا يخل بحسن الكلام^(٩).

لأنك تقدر أن تقول: برجل حسان غلمانته، وإنما كان ذلك ليطابق مرفوعه.

(١) انظر: هذه الوجوه فى: شرح المصنف ٨٤٣/٣، وانظر: الرضى ٥٠٤/٣، وابن القواس ص ٦٥٤.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٨٤٣/٣.

(٤) فى الأصل: (أريد).

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق ومراعاة: بيان أن أقسام الصفة المشبهة ثمانية عشر اثنان مستعان وهما: الحسن وجهه، والحسن وجه واحد مختلف فيه وهو: حسن وجهه.

(٦) انظر: شرح المصنف ٨٤٤/٣.

(٧) فى الأصل: (وجهه) وهو خطأ.

(٨) فى الأصل: (وجهه) وهو خطأ.

(٩) انظر: شرح المصنف ٨٤٤/٣، والجاسى ٢٠٨/٢.

وما لا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بما فلا ضمير فيها فهي كالفعل.

ومسائله: حسن وجهه - بجر الوجه ونصبه -، والحسن وجهه - بنصب (الوجه) فقط -.
وما لا ضمير فيه قبيح، وإنما كان قبيحا لعروده^(١) عن الضمير المحتاج إليه في الصفات، ويقال له كالأجنبي عن الموصوف^(٢)، ومسائله: الحسن الوجه - برفع الوجه -، وحسن الوجه - برفعه -، وحسن وجه - كذلك، والحسن وجه - أيضا -، ولو قسم هذا إلى قبيح وأقبح باعتبار وجود ما ينوب عن الضمير وعدمه لكان له وجه.

ثم إذا قصدت أن تعرف الضمان فاستمع ما نثلو عليك^(٣)، فاعلم أن الضمير المحتاج إليه لا يخلو من أن يكون في الصفة أو في معمولها، والضمير الذي في المعمول لكونه ضمير خفض لا يكون إلا بارزا، فيكون مما يدرك بالسمع والبصر، فلا يحتاج إلى دليل لإثبات وجوده، وأما الضمير الذي في الصفة نفسها فهو محتاج إلى ضابطه يعرف بها، إذ هو خفي عن السمع والبصر، فالطريق في معرفته ما أشار إليه بقوله: متى رفعت بها يعني: إذا رفعت أنت بالصفة ما بعدها من المعمول فلا ضمير فيها أي: في الصفة؛ لأن ذلك المرفوع فاعل لها ولا يصلح لغير ذلك، فلو كان فيها ضمير يكون [فاعلا]^(٤) أيضا، فيلزم أن يكون لشيء واحد فاعلان من غير مجوز، وهو معتنع، فهي أي: إذا رفعت بالصفة ما بعدها فالصفة حينئذ كالفعل في أنها لا تثني ولا تجمع، فتكون^(٥) مفردة دائما، ويكون تذكيرها وتانيئها باعتبار فاعلها الظاهر فتقول: مررت برجلين حسن وجههما^(٦)، وحسن غلماتهما^(٧)، ومررت برجلين حسنة جاريتهما، كما تقول: حسنت جاريتهما.

واعلم أنك تقول: مررت برجال حسن غلماثهم، ولا تقول: حسنين غلماثهم، وأما لو قلت: برجال حسان غلماثهم - بجمع التكسير - لكان جائزا، لكن جمع (حسان) ليس لأجل (رجال)^(٨) لأنك تعذر أن تقول: برجال حسان غلماثه، وإنما كان ذلك ليطبق مرفوعه.
وإلا ففيها ضمير الموصوف، وتؤنث، وتثني، وتجمع.

(١) في الأصل: (لعرايتها).

(٢) انظر: شرح المصنف ٨٤٤/٣، وقال الرضوي ٥٠٨/٣: ... وجه قبح الأربع خلو الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجزوء قليل قبيح، أي: وجه منه، والوجه منه ١٠ هـ.

(٣) ما سيذكره الشارح - رحمه الله - انظره في: شرح المصنف ٨٤٤/٣، ٨٤٥، وابن القوام ص ٦٥٧.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: (فيكون) وهو تصحيف.

(٦) في شرح المصنف ٨٤٥/٣: (وجوههما).

(٧) في الأصل: (غلماثهما) وما أثبتته من: شرح المصنف ٨٤٥/٣.

(٨) في الأصل: (رجل) وما أثبتته من: شرح المصنف.

واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر.

فإن قلت: لم جاز فيه ذلك ولم يجر في جمع السلامة وكذلك في التثنية؟

قلت: لمخالفة جمع التكسير للفعل، وموافقة التثنية وجمع السلامة، وقد تقدم ذلك في الصفة.

وإلا أي: وإن لم ترفع بالصفة ما بعدها ففيها أي: في الصفة ضمير يعود إلى الموصوف سواء نصبت ما بعدها أو جررت، وإلا قلزم خلو الكلام عما لا يد منه فيه وهو غير جائز.

وتؤنث أي: الصفة، وتثنى، وتجمع، بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة إلى موصوفها، تقول: مررت بامرأة حسنة الوجه، سواء في ذلك نصبت (الوجه) أو خفضته، ومررت برجلين حسني الوجهين، وبرجال حسني وجوههم، لوجوب التطابق بين الضمير والمظهر الذي يعود إليه، إلا أنك تحذف حينئذ ما توجب^(١) الإضافة حذفه^(٢).

واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين أراد به أن اسم الفاعل اللازم، واسم المفعول غير المتعدي إلى المفعول الثاني مثل الصفة المشبهة فيما ذكر من جواز المسائل الست عشر المذكورة في الصفة المشبهة؛ لأن جواز هذه^(٣) المسائل إنما هو لشيء الصفة المشبهة باسم الفاعل والمفعول، فجوازها فيهما بطريق الأولى^(٤) تقول: زيد حاسن وجهه - بالوجه الثلاثة في (الوجه) كما في الصفة، وكذلك تقول: مضروب غلامه - بتلك الوجوه في (الغلام) -.

وإنما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين لأنهما^(٥) لو كانا متعديين لم يجر نصب الفاعل وجره بعد حذف المفعول؛ لئلا يلتبس الفاعل به، إذ لو جوزنا هذه المسائل فيهما قلنا: زيد ضارب أباه، لم يعلم أن (أباه) مفعول له (ضارب) أو فاعل له نصب تشبيها بالمفعول.

وكذا لو قلنا: زيد ضارب أبيه، لم يعلم أنه مفعول أو فاعل أضيف إليه.

وكذلك لو قلنا أيضا: زيد مغطى أباه، لم يعلم أن (أباه) مفعول ثان له (مغطى) أو مفعول أول له أقيم مقام الفاعل، ونصبيه تشبيها بالمفعول، بخلاف ما [لو]^(٦) كانا غير المتعديين، فإنه لما لم يكن لهما مفعول حينئذ لا يحصل الالتباس.

(١) في الأصل: (يوجب).

(٢) أنظر: شرح المصنف ٨٤٥/٣، وابن القوام ص ٦٥٧.

(٣) في الأصل: (هذا) وهو تصحيف.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٤٧/٣، وفيه هذا التعليل، وأنظر إجراء اسمي الفاعل والمفعول مجرى الصفة المشبهة فيما ذكر في: شرح التسهيل ١٠٤/٣.

(٥) أنظر علة ذلك أيضا في: الرضى ٥١٠/٣، وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٦٤٥/١، والأصبهاني ٦٩٧.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

مباحث اسم التفضيل

اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره.

والرابع منها: اسم التفضيل، وإنما لم يقل: (أفعل التفضيل) لئلا يخرج عن / كلامه (١/١٠١) (خير) و(شر) ^(١)، وتعريفه ما ذكره فقوله: ما اشتق من فعل شامل لغير اسم التفضيل مما اشتق من فعل، فلما قال: لموصوف ^(٢) خرج عنه أسماء الزمان والمكان والآلة فإنها ليست بموصوف ^(٣)، وبقوله: بزيادة أي: فيما اشتق هو منه بمعنى ثبوتها له على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فإنها وإن كانت لموصوف لكنها ليست بالزيادة على غير الموصوف، فعلى هذا التعريف قد أخفى الفرق بين المَعْرِف وبين اسم الفاعل الذي للمبالغة، لصدق الموصوف بالزيادة على الغير عليه بذلالة صدق قولك: زيد ضراب من عمرو، لكن يندفع بما ذكرناه فالأولى إظهار ذلك المراد حتى أخفى.

وأيضا ما يقال: من أنه ينتقض بـ: زيد زائد على الغير، لأن الزيادة منها إنما تستفاد بأصل اللغة دون الاشتقاق، ولا كلام فيه.

ومن هذا القبيل قولهم: (طائل) بمعنى الزائد في الطول ^(٤).

وذكر (الموصوف) لاحتياج الضمير إلى ما يعود إليه، أو لإيضاح ما يجد بكثرة الخواص، وإلا فقوله: (بزيادة على غيره) يفيد ما أفاده، كذا قيل ^(٥).

ثم اعلم أنه قد يقال: إن الحد المذكور يشكك بمثل: أحبك الشاكين ^(٦)، [وأبل من حنيف

(١) قال الطوسي في الإزهار الصافية ص ٥٥٦: "وإنما لم يقل (أفعل التفضيل)... ليدخل فيه قولنا: (خير) و(شر) فإنهما اسمان للتفضيل ولم يوجد فيهما صيغة (أفعل) لأن هزئتهما مطرحة للتخفيف" أ. هـ. وانظر: الكاش ٣٣٩/١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٥٣ ب.

(٢) قال الجامي ٢١١/٢: "قوله: (الموصوف) يخرج أسماء الزمان والمكان والآلة، لأن المراد بالموصوف ذات مبهم ولا إيهام في تلك الأسماء" أ. هـ.

(٣) قال النيلي: "قولهم: (لموصوف) كالفصل الذي يخرج به الزمان والمكان، لأنهما وإن كانا مشتقين من فعل لكنهما ليسا بموصوف أي: ليسا صفتين لموصوف" أ. هـ. انظر: الصفة الصافية ١٤٨/٢.

(٤) قال الرضوي ٥١٢/٣: "ينتقض بلحو (فاضل) و(زائد) و(غالب)، ولو احتراز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، أي في الفعل المشتق منه، لانتقض بنحو: (طائل) أي: زائد في الطول على غيره، وشبه به من اسم الفاعل المبني في باب المبالغة، والأولى أن يقال: هو المبني على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي: في الفعل المشتق هو منه..." أ. هـ.

(٥) قال الأصبهاني ص ٦٩٨: "واعلم أنه لو حذف (الموصوف) لثم التعريف وتميز عما عداه، ولكن ذكر كثرة الخواص واللوازم يفيد الأوضح أكثر" أ. هـ.

(٦) يقال: أحبك الشاكين، وأحبك البعيرين أي: أكلهما بالحنك، ويقال: هذا البعير أحبك الإبل مشتق من الحنك أي: أشدها أكل. انظر: اللسان (حنك) ١٠٢٨/٢، وانظر: الرضوي ١٣/٣.

وهو أفعِل، وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد ليتمكن البناء.

[الحنائم]^(١) يقال: أبل الرجل - بالكسر - أبالة، مثل شكن شكاسة^(٢)، فهو: أبل أي: حاذق بمصلحة الأبل^(٣)، لكن الغالي قال: "فعلى هذا لا يكون من هذا الباب"^(٤).

وهو أي: اسم التفضيل يجيء على وزن أفعِل باعتبار الغالب؛ لأن (خيرا) و(شرا) منه، وليس وزنهما على أفعِل.

وما يقال^(٥): المراد (أفعِل) لفظا أو تقديرًا، أو (أفعِل) ما دام على الأصل، [لأن الأصل في]^(٦) (خير) و(شر): أخير، وأشر، نقلت حركة العين إلى الفاء وحنفت الألف وأدغم الراء في الراء الثاني؛ ليس بمستقيم إذ التزامه يفوت فائدة الترجمة بـ (اسم التفضيل).

وشرطه أي: شرط اسم التفضيل، أن يُبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن [البناء]^(٧) أي: بناء أفعِل منه، وإنما استنع بناؤه من المزيد لأنه إن كان مع جميع حروفه فعدم الإمكان ظاهر، وإن كان يحدث بعضها يلتصق بـ (أفعِل) المجرد فيختل المقصود، إلا ترى أنك لو قلت: أخرج من: استخرج، لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج^(٨)، وما جاء من نحو: أفلس من ابن المذلق^(٩)، وأولى، وأعطى، وفي الحديث (جوف الليل أجوب دعوة)^(١٠) من: الإفلاس، والإيلاء، والإعطاء، والإجابة، من الشواذ. فإن قلت: فعلى هذا بطل قوله: (ليمكن)، إذ هو يدل على عدم الإمكان في المزيد، والشواذ لا توجد بدون الإمكان!

قلت: أراد بعدم الإمكان ما من حيث الاستدلال الفعلي، لكونه منه لا يخلو عن الاختلال.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من أمثال العرب، وقد ورد في: مجمع الأمثال ١/ ١٤٨، وحظيف رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة.

(٢) في الأصل: (شكاسة) وهو تصحيف.

(٣) انظر: اللسان (أبل) ٩/١، والصاحح للجوهري ٤/ ٦٦٨.

(٤) انظر: الغالي ل ٣٠٢ / ١.

(٥) انظر: العجواني ص ٤٦٢، والترج المتون ص ٣٩٠، والأصهباني ص ٦٩٩.

(٦) ما بين المعقوفين من: شرح العجواني ص ٤٦٢، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٧) ما بين المعقوفين من: المتن ص ١٨٥، وهي في: الرضى ٣/ ٥١٢.

(٨) انظر: شرح المصنف ٣/ ٨٤٨، والرضى ٣/ ٥١٤، وابن القواس ٦٦٠، وشرح الفقيه ابن معيط له ١٠٠٢.

(٩) يروى بالبدال والذال، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس انظر: مجمع الأمثال ٤٦١/٢، وانظر: الإقليد ص ١٣٦٤.

(١٠) ورد الحديث في مسند الإمام أحمد ٤/ ٣٨٧ عن عمرو بن عيسى عن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مشي مشي وجوف الليل الأخير أجوب دعوة». وانظر: النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٩٩ وفيه: "أن رجلا قال: يا رسول الله أي الليل أجوب دعوة؟ قال: «جوف الليل الأخير».

ليس بلون ولا عيب، لأنّ منهما أفعال لغيره، ومثل: زيد أفضل الناس.

وأما من حيث الوقوع فلا يحكم بعده.

وأيضاً من شروط اسم التفضيل أن يكون ذلك الفعل الثلاثي ليس بلون ولا عيب
احتراز عن التباس (أفعل) الذي للتفضيل بـ (أفعل) الذي لغيره، لأنّ منهما أي: من اللون
والعيب يجيء (أفعل) لغيره أي: لغير التفضيل، نحو: (أحمر) و(أعور) فلو جيء منهما
(أفعل) للتفضيل لم يعلم أن المراد من (أحمر) أنه ذو حمرة أو زائد في الحمرة^(١)

قوله مثل: زيد أفضل الناس، تمثيل اسم التفضيل، فإن (زيداً) يشاركه الناس في أصل
الفضل مع زيادة عليهم فيه.

فإن قلت: قد جاء: فلان أجهل من كذا، وأى عيب أقبح من الجهل، وأضل سبيلاً،
وكذلك: أحمق من هبة^(٢).

قلت: المراد بالعيب: العيب الظاهر، وما ذكرتم من العيوب الباطنة^(٣)، وأما الالتباس
بين الأحمقين فيندفع بكون أحدهما من فعل دال على مجرد الوجود، والثاني من معنى زائد
على الوجود بقوله الزيادة والنقصان بعد الوجود هذا تحقيق ما ذكره الخليل^(٤).

وما أنشده الكوفيون من نحوه.

إذا الرجال شغوا واشتدّ أزْمُهُم :: فانت [أيضُهُم] مِرْياَل طَبَّاح^(٥)

فإن قصد غيره توصّل إليه بـ: أشدّ، ونحوه مثل: هو أشدّ منه استخراجاً، وبباضاً، وعمى.

(١) أنظر: الرضى ٥١٤/٣ وقال: "وينبغي أن يقال: من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة ينسب منها
أفعال التفضيل نحو: فلان أبلد من فلان، وأجهل منه، وأحمق وأرعن وأعرج وأخرق...". اهـ، وأنظر:
ابن القواس ص ٦٦٠، والأصيهاني ص ٧٠٠.

(٢) هبة: لقب ذى الودعات، واسمه: يزيد بن ثروان بن قيس بن ثعلبة، وكان يضرب به المثل في الحق.
أنظر: ابن عيش ٩٢/٦، وأنظر المثل في: مجمع الأمثال ٣٨٦/١.

(٣) أنظر: الرضى ٥١٤/٣، والأصيهاني ص ٧٠٠.

(٤) أنظر: الكتاب ٩٨/٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٦) من البسيط لطرفة بن العبد في: الديوان ص ١٨، ط / دار صادر، برواية:

أما للبلوك فانت اليوم الأنهم :: ثم وأيضُهُم مِرْياَل طَبَّاح

وانظره في: الجمل ص ١٠٢، والإنصاف ١٤٩/١، وابن عيش ٩٣/٦، ولبيان الإعراب ص ٤٨٣،
والمقرب ص ١٠٩، وشرح الجمل لابن عسقلان ٣٨/٢، والأرتشاف ٢٠٨٣/٤، ٢٢٢٨/٥، والخزانة
٢٣٠/٨، ويزوي: اشتدّ أكلهم، شتوا: دخلوا في الشتاء، واشتدّ أزْمُهُم: الأزْم: القحط والجنىب، والمعنى:
يهجو أحدهم ويصفه بشدة البخل لأنّ ثياب طبّاحه تكون في وقت الجذب والقحط شديدة البياض، والشاهد
قوله: (أيضهم) حيث اشتقّ أفعال التفضيل من البياض، وهو جائز عند الكوفيين، شاذّ عند البصريين.

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول مثل: أعذر،...

وقوله:

جارية في درعها الفضفاض :: أبيض من أخت بني أبيض^(١)

مع شذوذه محتمل لغير التفضيل بأن يكون من قبيل: أفعِل، فعلاء.

فإن قصد تفضيل غيره أي: غير الثلاثي الموصوف بما ذكر من الألوان والعيوب، والرياعي المجرد، والثلاثي المزيّد فيه، توصل إليه أي: إلى تفضيل ذلك الغير ين: أشد ونحوه ك: أكثر وأقبح وغيرهما مما يصح بناء (أفعل) منه على حسب غرضك الذي تقصده، بإيقاع مصدر ذلك الغير تمييزاً لما به التوصل مثل قولك: هو أشد منه استخراجا، وأكثر بياضا، وأقبح عمى، مثل بأمثلة ثلاثة، الأول لغير المجرد، والثاني للون، والثالث للعيوب.

وقياسه أي: قياس مجيء أفعِل التفضيل أن يكون للفاعل دون المفعول، لأنه لو جاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول معا لحصل الالتباس بينهما باعتبارهما، فلما كان كونه لهما مفضيا إلى اللبس كان التفضيل للفاعل أولى؛ لرجحانه على المفعول بوجه^(٢):

الأول: أن المفعول فضلة في الكلام، والفاعل مقصود لكونه كالأجزاء منه قبله؛ للمقصود أولى.

وثانيهما: أن الحاجة إلى مبالغة الفاعل أمس منها إلى مبالغة المفعول.

وثالثها: أنه على تقدير العكس يلزم بقاء أكثر الأفعال بلا تفضيل لعدم الفاعل، لمجيئه من اللزوم والمتعدي بخلاف المفعول.

ورابعها: أن التفضيل تأثير / باعتبار الزيادة، والفاعل مؤثر، فالتأثير باعتباره أقوى (١٠١/ب) من المفعول الذي هو متأثر لا مؤثر.

(١) من الرجز لأروبة في: ملحق ديوانه ص ١٧٦، والخزانة ٢٣٠/٨، وانظر في: الأصول ١٠٤/١، والجمل ص ١٠٢، والإنصاف ١٤٩/١، ولباب الإعراب ص ٤٨٣، وابن يعيش ٦٣/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩/٢، والرضى ٥١٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٢٥/٢، بنو أبيض: قوم استهزوا ببياض بشرتهم، والمعنى: هذه الجارية في قميصها الواسع أكثر بياضا من أخت بني أبيض، والشاهد فيه كتابته. هذا وقد أجاز الكوفيون اشتقاق أفعِل التفضيل من السواد والبياض لأنهما أصل الألوان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز كغيرهما من الألوان وذلك لأنها من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كالثوب والرجل أو لأن الفعل منها يأتي على (أفعل) نحو: أحمر، وأصفر، وما أشبه ذلك. انظر: الإنصاف ١٤٨/١ وما بعدها، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢، والرضى ٥١٥/٣، وابن القواس ص ٦٦١، وشرح الكافية لابن هشام ١/١٤٤.

(٢) انظر: شرح المصنف ٨٥٠/٣، والإيضاح ٦٤٤/١، وابن القواس ص ٦٦٣، والأصنهي ص ٧٠١.

شرح كافي ابن الحاجب

وقد جاء أقبل التفضيل مع قيام ذلك القياس للمفعول على الشذوذ مثل: أعذر بمعنى المعذور

والوم، وأشهر، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافاً، أو بـ (من) أو باللام.

والوم بمعنى المعلوم، وفي المثل: أشغل من ذات النحيين^(١)، بمعنى المشغول، وأشهر بمعنى المشهور، وغيرها ك: الأعرف، والأكرم^(٢).

وذاوات النحيين امرأة شغلها خوات بن جبير الأنصاري بنحيتها من الممن وقضى منها الوطء، والقصة مشهورة فلا حاجة إلى تفصيلها، فضرب المثل في الاشتغال^(٣).

ويستعمل أي: اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه: من كونه مضافاً سواء كان المضاف إليه معرفة نحو: زيد أفضل القوم، أو نكرة نحو: زيد أفضل رجل، بمعنى أن الرجل مفضل والرجال لو فضلوا رجلاً رجلاً لكان هو أفضل كل رجل من بين المفضلين.

أو مقارناً بـ (من) نحو: زيد أفضل من عمرو، أو معرفاً باللام نحو: زيد الأفضل. وإنما لم يستعمل إلا بأحد هذه الوجوه الثلاثة لأن^(٤) الغرض من اسم التفضيل إثبات الزيادة في أصل الفعل للموصوف على الغير، وذلك لا يحصل عند التجرد عن هذه الثلاثة بالكلية؛ لعدم العلم بالمفضل والمفضل عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أشرف، لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف، فإذا قلت: بـ (من) أو بالإضافة، أو باللام القى للعهد^(٥) كان واضحاً في حصول المقصود لدلائلهم على الغير.

(١) ذات النحيين: امرأة من بني تميم الله بن ثعلبة كانت تبغ السنن في الجاهلية. انظر: مجمع الأمثال ١٨٤/٢، وكتاب الأمثال ص ٣٧٤.

(٢) قال ابن مالك: "قولهم: هو أكرم من نيك، وهو أشهر منه، وأشغل من ذات النحيين، وأعذر والوم... ليس فيه شذوذ فيتوقف على السماع، بل هو في التفضيل مطرد كما لواده في التعجب، بخلاف ما يقع في ليس" أ. هـ. انظر: شرح الكافية الشافية ١١٢٦/٢، ١١٢٧، وانظر: البصريات ص ٤٢١. وقيل ابن جماعة ص ٢٦٧: "ومجيبه للمفعول كثير مطرد إذا أمن اللبس مثل: أبهت من زيد، من (بهت) لأنه لم يجز إلا لما لم يسم فاعله كقوله تعالى: (فبهِتَ اللَّيْلِي كَفْسَرٍ) - البقرة (٢٥٨)، ثم مجيبه للمفعول على ثلاثة أقسام: الأول: عند أمن اللبس فيجوز مطلقاً مثل: أبهت، من قولهم: بهت زيد، وهو أغنى بحاجته، أي: أكثر عناية من قولهم: غنى زيد بكذا... الثاني: ما يجوز عند القرينة كقوله: أشغل من ذات النحيين، من: شغل... الثالث: ما لا يجوز مطلقاً وهو عند اللبس إذا لم يكن قرينة مثل: أنفع، وشبهه" أ. هـ.

(٣) انظر قصة هذا المثل ومضربه في: كتاب الفخر لابن سلمة ص ٧٠، وانظر: الإقليد ص ١٣٦٦.

(٤) انظر هذا التعليل في: شرح المصنف ٨٥٠/٣، وانظر: الرضوي ٥١٧/٣، وابن القواس ص ٦٦٣، والحامى ٢١٥/٢.

(٥) قال ابن الحاجب ٨٥٠/٣: "وإذا قلته باللام كقولك: زيد الأشرف، فلما تعرفه تعريف العهد، وهو لا يكون معهوداً إلا على هذه الصفة المذكورة، فإذا عرفت بالمعنى فهم المعهود الذي قد علم من هم المفضل هو عليهم" أ. هـ.

فلا يجوز: زيد الأفضل من عمرو.

فلا يجوز حينئذ اجتماع الاثنين منها فلا يقال: زيد الأفضل من عمرو؛ لأن الغرض يحصل بأحدهما فيكون ذكر الآخر لغوا، إذ كل واحد منهما مستتب في تعيين المفضل عليه^(١).

فإن قلت: ما تقول بقول الأعشى^(٢):

ولست بالأكثر منهم حصي ... وإنما العزة للمكاثر^(٣)

فإن فيه قد جمع [من]^(٤) مع اللام^(٥)؟

قلت: (من) هذه ليست بالتي نحن بصددتها، أي ليست باعتبار التفضيل حتى ينافيها اللام، فهو في تقدير: لست كاثراً من بينهم حصي، أي: عدداً^(٦)، وقد يقال: إن (من) في هذا البيت بمعنى (في)، فتعلق بـ (الأكثر) أي: لست بالأكثر فيهم^(٧).

(١) قال ابن الحاجب ٨٥٠/٣: "ولا يجمع بين (من) واللام، أو الإضافة فلا يقال: زيد الأفضل من عمرو؛ لأنهم لم يأتوا بـ (من) إلا لما ذكرناه من بيان المفضل عليه، وقد علم أن اللام تعيد ذلك، فلم يكن للجمع بينهما معنى، وأيضاً فإن معنى التعريف باللام يجعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه، ومعنى (من) تفضيله على من ذكر بعدها دون سواء، فيصير المعنى عند الاجتماع تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود وذلك تناقض، وأيضاً فإن (من) تشعر باحتياجه ونقصاته، واللام تشعر باستغله وكماله، فلو جمع بينهما لكان كالجمع بين المتناقضين^(٨)، هـ وانظر: ابن يعيش ٩٥/٦، والرضي ٥١٩/٣، وابن القواس ص ٦٦٣.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، كان يغني بشعره، فسنى صناعة العرب، أدرك الإسلام ولم يسلم، وقد على الملوك من العرب والفرس. انظر: الأعلام ٣٤١/٧، وطبقات فحول الشعراء ٥٢/١.

(٣) من السريع في ديوانه ص ٩٤ من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل، وانظره في: الخصائص ١٨٥/١، والمفصل ص ٢٩٣، وابن يعيش ١٠٣/٦، والإيضاح ٦٦٠/١، ولباب الإعراب.

ص ٤٨٤، والرضي ٥١٩/٣، وابن القواس ص ٦٦٣، والتخميم ١٣٢/٣، والمغني ٦٥٦/٢، والخزانة ص ١٥٨/١، والمقاصد النحوية ٣٨/٤، يهجو بآله لا عزة له لأنه ليس بالأكثر عدداً، وإنما العزة لصاحب الكثرة وهو عامر بن الطفيل. والشاهد قوله: (بالأكثر منهم) حيث جمع بين (ال) و(من) في أفعال التفضيل.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال ابن عقيل: "أول على زيادة (ال)، أو على تعلق (من) بـ (أكثر) محذوفاً دل عليه المذكور، أي: لست بالأكثر أكثر منهم، أو هو مثلاً^(٩)، هـ انظر: المساعد ١٧٤/٢.

(٦) انظر: الإيضاح ٦٦٠/١، والرضي ٥١٩/٣، وابن القواس ص ٦٦٤، والإقليد ص ١٣٧٧.

(٧) انظر: الإيضاح ٦٦٠/١، والرضي ٥١٩/٣، وابن القواس ص ٦٦٤، والإقليد ص ١٣٧٧.

وأما نحو:

ولا: زيد أفضل، إلا أن يعلم.

ورثت مهنه لا وأخبر منه :: زهرا نعم ذخّر الذّاهرين^(١)

فقليل نادر.

وكذلك لا يجوز أن يقال: زيد أفضل، مجرداً عن هذه الأمور الثلاثة، لما ذكرنا من فوات الغرض من اسم التفضيل حينئذ، وهذا وإن كان معلوماً من بيان كون استعماله بأحد هذه الأمور الثلاثة، إلا أنه أعاد صريحاً ليبين عليه قوله: إلا أن يعلم، أي: لا يجوز التجرد عنها إلا إذا علم المفضل عليه، فيجوز التجرد عنها حينئذ لحصول المقصود بوجه آخر نحو قوله تعالى: {الله أكبر} (٢) أي: الله أكبر من كل كبير، وكقوله تعالى: {يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى} (٣) أي: أخفى من السر، وكقول الشاعر:

إن الذي سمك السماء بتى لنا :: بيتاً دعائمه أعز وأطول^(٤)

ثم اعلم أن حذف (من) في الصور المذكورة على سبيل الجواز، فيكون مراداً في التقدير كما في قولهم: أزيد أفضل أم عمرو؟، وقد يكون ذلك الحذف على سبيل الوجوب كما في (آخر) و(دنيا) و(جلى) فإن حذف (من) واجب فيها لجرياتها مجرى الأسماء التي لا تفضيل فيها، ولذلك لم يستوى في (آخر) ما استوى في اسم التفضيل، بل روعي المطابقة كما هي أصل الصفات، وفي كثير من الأحكام خالفه^(٥).

(١) من الوافر لعمرو بن كلثوم في: الديوان ص ٩٠، وانظره في: شرح المعطيات السبع ص ١٢٩، وشرح القصائد العشر ص ٢٣٨، وشرح القصائد السبع الطوال ص ٤٠٦، والرضى ٥١٩/٣، ولباب الإعراب ص ٤٨٥، والخزانة ٢٦١/٨. ومهلل: اسم جد الشاعر من قبل أمه، وهو أخو كليب بن رائل، وزهير: جد من قبل أبيه، والشاهد قوله: (الخير منه) وهو كسابقه، وقد خرج الرضى ٥١٩/٣ على زيادة اللام و(من) تفضيلية، وقال ٥٢٠/٣: ويجوز في البيتين على ما قيل أن يقتر أفعّل آخر عارياً من اللام بتعلق به (من) أي: لست بالأكثر أكثر منهم حصي، والخير خيراً منه^١. هـ. وانظر: شرح التسهيل ٥٨/٣، وشرح ابن عقيل ١٦٨/٢، وابن جماعة ص ٢٦٩.

(٢) سورة التوبة من الآية (٧٢)، قال تعالى: {وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ}، وسورة العنكبوت من الآية (٤٥)، قل تعالى: {وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ}.

(٣) سورة طه من الآية (٧).

(٤) من الكامل للفرزدق في: الديوان ١٥٥/٢، وانظره في: المفصل ص ٢٩١، وابن يعيش ٩٧/٦، والتخميم ١٢٩/٣، والرضى ٥١٧/٣، والأشمونى ٥١/٣، والمقاصد النحوية ٤٢/٤، والخزانة ٥٣٩/٦، والشامد قوله: (أعز وأطول) حيث جاء بالفعل مجرداً عن أحد الأمور الثلاثة، وحذف المفضل عليه للعلم به، والتقدير: أعز من غيره وأطول من غيره.

(٥) قل الإسفراييني: "وقد يحذف (من) لفظاً ويراد تقديره، والتزم في: (آخر) فلم يستوى فيه ما استوى في غيره، ونحو (دنيا) و(جلى) غلب، فاختلط بالأسماء"^٢. هـ. انظر: لباب الإعراب ص ٤٨٥.

فإذا أضيف فله معنيان أحدهما: - وهو الأكثر - أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون المفضل منهم، مثل: زيد أفضل الناس.

فإذا أضيف أي: اسم التفضيل، فله أي: لاسم التفضيل معنيان، على معنى أنه حينئذ يوجد في معناه اعتباران، وإلا فمعنى اسم التفضيل واحد في أي حال كان وهو مفهومه المذكور، وبهذا سقط اعتراض صاحب التحفة^(١) على المصنف.

أحدهما: أي: أحد معنيي اسم التفضيل - وهو الأكثر استعمالاً من المعنى الذي يذكر بعد - أن يقصد به أي: باسم التفضيل الزيادة المخصوصة التي هي الزيادة لموصوف اسم التفضيل على من أضيف اسم التفضيل إليه، والضمير المجرور للموصول.

فيشترط على ذلك التقدير أن يكون المفضل أي: موصوف اسم التفضيل منهم أي: من جملة من أضيف إليهم وداخلا فيهم، وإنما اشترط ذلك^(٢) في هذا المعنى لتحصل الشركة بين الجميع في [هذا]^(٣) المعنى، لذكره معهم وتمييزه منهم بالتفضيل [بلفظ]^(٤) أفعل كما في مثل قولك: زيد أفضل الناس، فلا يجوز: الملائكة أفضل البشر، وبالعكس، ولا: الحرير ألين الكتان، بل يقال: الملائكة أفضل من البشر، والحرير ألين من الكتان.

وأما ما تروهم بعض الناس^(٥) من أن في هذا الكلام تناقضاً؛ لأن (زيداً) مفضل عليهم، فبدخوله فيهم يكون مفضلاً عليه، فيلزم أن يكون (زيد) مفضلاً ومفضلاً عليه، وهو محال!

فجوابه^(٦): أن ذكر (زيد) في الناس ليس لغرض التفضيل عليه معهم، بل إنما ذكر لغرض التشريك معهم في أصل الفضل، فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل به عليهم، وإنما صح ذلك لأن (أفعل) جهتين: ثبوت أصل المعنى، والزيادة فيه، إذ الزيادة في الشيء فرع ثبوت أصله، يدل على ذلك صحة قولك: زيد قائماً أحسن منه قاعداً، فـ (قائماً) هي

(١) قال النيلي في التحفة الشافية ص ٦٨١: "إن أراد بقوله: (فله معنيان): أفعل التفضيل لغير التفضيل فليس بجيد؛ لأن أفعل التفضيل لا يكون إلا للموصوف بزيادة على غيره فليس له معنيان وله للتفضيل، وإن أراد بقوله: (فله معنيان) أفعل الذي لغير التفضيل فليس له أيضاً معنيان، وإن أراد مطلق لفظ (أفعل) مع قطع النظر عن كونه للتفضيل أو لغيره فالكلام ليس فيه" أ. هـ.

(٢) أنظر هذه العلة في: شرح المصنف ٨٥١/٣.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(٥) منهم الرضوي حيث قال ٥٢٢/٣: "وليس قوله: (على من أضيف إليه): جريئة؛ لأنه مفضل على من سواه من جملة ما أضيف إليه، وليس مفضلاً على كل من أضيف إليه، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه" أ. هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٦٦٤.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٨٥٢/٣، وأنظر: اعتراض الرضوي على هذا الجواب ٥٢٢/٣.

والثاني: أن يقصد به...

الحال المفضل بها و(قاعدة) هي الحال [المفضل عليها]^(١) والعامل فيهما جميعا (أحسن) فلو لا ذلك الاعتبار لزم المحال المذكور. فلا يجوز: يوسف أحسن إخوته؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون جميع الناس كرماء في قصد المتكلم في قولهم: زيد أكرم الناس، وأن يكون جميع المخاطبين في قول النبي - عليه السلام -: «ألا أخيركم بأحبكم إلي وأقربكم مني»^(٢) وكذا قوله - عليه السلام -: «ألا أخيركم بأغضكم إلي»^(٣) (١٠٢/١) وأبعدكم مني»^(٤) محبوبين ومبغوضين، ومقربين، وبعيدين، وبطلانه ظاهر لا يخفى!

قلت: المضاف إليه في مثل هذه المواضع مما يجب تخصيصه بالمشترك في أصل المعنى الذي دل عليه (أفعل)، فيكون المعنى في (أحبكم): أحب المحبوبين منكم، وكذلك المعنى في (أغضكم) و(أقربكم) و(أبعدكم)، وقولهم: أكرم الناس، ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف كأنه قال: أحب محبوبكم.

وكذا الكلام في: زيد أكرم، أي: أكرم كرماء الناس، ويكون دليل التأويل^(٥) على أحدهما ما علم من لغتهم من أنهم لا يطلقون أفعل التفضيل إلا على ذلك، فلما كان معلوما عندهم صح إطلاق العام مراداً به التخصيص بما دلت عليه القاعدة المذكورة، هذا ما نقله النكساري عن أمالي المصنف^(٦).

فلا يجوز أي: إذا اشترط الشرط المذكور في هذا المعنى، لا جواز لأن يقال: يوسف أحسن إخوته مراداً به ذلك المعنى؛ لاستلزام هذه المسألة أن يكون (يوسف) داخلاً فيهم وخارجاً عنهم، أما الأول فباعتبار الشرط المذكور^(٧)، وأما الثاني فلأن (يوسف) لخروجه عنهم أي: عن إخوته^(٨) بإضافتهم إليه لرجوع الضمير المجرور إليه خارج عنهم لاقتضاء الإضافة.

(١) ما بين المعرفين من: شرح المصنف.

(٢) الحديث في الترمذي كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في معالي الأخلاق ٣٢٥/٤ عن جابر بن عبد الله، برواية: «إن من أحكم... إن من أغضكم»، وفي مسند أحمد ١٨٥/٢ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، و١٩٣/٤، ١٩٤، عن أبي ثعلبة الخشني.

(٣) الحديث في الترمذي كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في معالي الأخلاق ٣٢٥/٤ عن جابر بن عبد الله، برواية: «إن من أحكم... إن من أغضكم»، وفي مسند أحمد ١٨٥/٢ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، و١٩٣/٤، ١٩٤، عن أبي ثعلبة الخشني.

(٤) في الأصل: (القتل) وما أثبتته من أمالي المصنف ٥٥/٢.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب ٥٥/٢.

(٦) وهو قوله: (يشترط أن يكون منهم) أي: من جملة ما يضاف إليه.

(٧) في الأصل: (إخوته) وهو تصحيف.

زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح، فيجوز: يوسف أحسن إخوته، ويجوز في الأول الأفراد، ذلك، وهو محال لأنه جمع بين المتنافيين^(١).

والمعنى الثاني من المعنيين المتصويدين باسم التفضيل عند الإضافة: أن يقصد به أي: باسم التفضيل زيادة مطلقة أي: غير مختصة بأن تكون للمضاف إليه [وحده]^(٢)، فلا حاجة إلى اشتراط الشركة معه، ويكون المفضل الأفضل على الإطلاق. وإنما يضاف اسم التفضيل حينئذ إلى المذكور بعده للتوضيح والتخصيص، فمعنى قولك: زيد أفضل الناس، بهذا المعنى: زيد هو الأفضل على الإطلاق، وله اختصاص بأن يكون منهم، ويراد منه: أن الناس فاضلون وزيد أفضل منهم، وعلى منوال ذلك: أشعر أهل جلدته أي قديته^(٣).

فيجوز أي: إذا لم يكن ذلك المعنى مشروطاً بالشرط المذكور، قلنا يقال: يوسف أحسن إخوته، جوازاً مراداً به ذلك المعنى، لعدم استلزامه المحال المذكور؛ لزوال معنى الجاسع حينئذ بين المضاف والمضاف إليه، فإن وقعت شركة بينهما فلا اعتداد بها^(٤). فإن قلت: الإضافة بالمعنى الثاني ليست لإعلام المفضل عليه بل لمجرد^(٥) التوضيح والتخصيص، ولذلك جاز أن يقال: زيد أفضل البصرة من كل فاضل، باستعمال (من) معها، فحينئذ لم يصح قولهم: استعمال اسم التفضيل بأحد هذه الثلاثة إنما هو لتبيين المفضل عليه، فإن وجد قائدة الإضافة فيبقى المفضل عليه غير معين ولا بد منه، والقول بأن اسم التفضيل حينئذ بمعنى اسم الفاعل فلم يحتج إلى بيان المفضل عليه، فاسد؛ للتصريح بأنه حينئذ للزيادة المطلقة فيكون اسم التفضيل!

قلت: هذه شبهة كانت تختلج قديماً في صغرى ثم وجدت في الأسئلة، ولم أظفر بدفعها من تصريحاتهم ولا من إطلاقاتهم.

ويجوز في اسم التفضيل إذا استعمل مضافاً بالمعنى الأول^(٦) في جميع أحوال موصوفه من التثنية والجمع تقول: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضلهم، الأفراد، وذلك لأن لـ (أفعل) شبهة للذي بـ (من) لذكر المفضل عليه معه فجري مجراه في ترك المطابقة^(٧).

(١) أنظر: شرح المصنف ١٨٥٢/٣، وشرح الأصبهاني ص ٧٠٢، والكناش ٣٤٤/١.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح الرضى ٥٢٣/٣.

(٣) قل الأصبهاني ص ٧٠٣: * ليس المراد أن أهل جلدته كلهم شعراء وهو أشعر منهم، بل المراد تفضيل مطلق، لكن أضيف للتخصيص بهم * أ. هـ.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٥٣/٣، والرضى ٥٢٣/٣، وابن القواس ص ٦٦٥.

(٥) في الأصل: (المجرد).

(٦) وهو الذي تنص فيه الزيادة.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٨٥٣/٣، والرضى ٥٢٣/٣، وابن القواس ص ٦٦٥، والجامي ٢١٧/٢.

والذي بـ (من) مفرد مذكر لا غير.

وقيل^(١): لأن اسم التفضيل هذا لكونه بعض ما يضاف إليه أشبه لفظه (البعض) وهو لا يثنى ويجوز المطابقة لمن هو له، وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة ولا يجمع، ولا يؤنث، تقول: هند بعض الناس، والزيدان^(٢) بعض الناس. ويجوز فيه المطابقة أيضا لمن هو أي: اسم التفضيل، له، خلافا لابن السراج^(٣) فإنه يعين الأفراد.

وذلك لأن دخول الإضافة التي هي من خواص الاسم قد أعده عن شبه الذي بـ (من) فروع في المطابقة حينئذ؛ ليكون سمائلا للموصوف، كما هو الأصل في باب الصفات^(٤) تقول: زيد أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند فضلى القوم، والهندان فضليا القوم، والهندات فضليات القوم.

وقيل^(٥): "لأن الإضافة غير موضوعة للتعريف خاصة كاللام، بل هي كما تقيد^(٦) التعريف فقد لا تقيد، فهي^(٧) في جهة الإفادة كاللام، ومع اللام تجب المطابقة، وفي عدها كـ (من) ومع (من) يجب الأفراد".

وأما اسم التفضيل المستعمل مضافا بالمعنى الثاني، واسم التفضيل المعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة أي: من مطابقة اسم التفضيل لمن هو له، عملاً بالأصل الثابت في الصفات، ولعدم المنع منها لعدم مشابهتها لـ (أفعل) الذي بـ (من) من حيث لم يذكر المفضل عليه بعدهما^(٨).

وأمثلة المضاف ما مر من أمثلة المضاف بالمعنى الأول في الصورة [الأولى]^(٩)، فلا حاجة إلى الإعادة.

وأما أمثلة المعرف باللام فقولك: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون.

(١) هذا قول العجواني في: شرحه ص ٤٦٦.

(٢) قوله: (الزيدان) كرر في الأصل.

(٣) قال الرضى ٥٢٤/٣: "وقال ابن الدهان، وابن السراج، وابن يعين: يجب إجزاء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لـ (من) ولا تجوز مطابقتها لمصاحبه؛ لأنه مثله في ذكر المقضول بعده" اهـ. وانظر: الارتشاف ٢٣٢٥/٥، وشرح قطر الندى ص ٣٩٧، والألمعنى ٤٩/٣، والهمع ٧٦/٣.

(٤) انظر: ابن القوام ص ٦٦٥، وانظر: الجاني ٢١٨/٢.

(٥) هذا قول العجواني في: شرحه ص ٤٦٧.

(٦) في الأصل: (يقيد).

(٧) كلمة: (هي) ليست في العجواني.

(٨) انظر: علة المطابقة فيهما في: شرح المصنف ٨٥٣/٣، والرضى ٥٢٤/٣، وابن القوام ص ٦٦٦.

(٩) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

واسم التفضيل الذي يستعمل بـ (من) مفرد مذكر لا غير أى: الأفراد والتذكير واجب

ولا يعمل...

فيه، لا جواز لغير ذلك من مطابقته لمن هو له؛ لأن (من) كالجزم من (أفعل) فلا يتم بدونه^(١)، وحينئذ إن الحق علامة التثنية والجمع قبل ذكر (من) نحو: الزيدان الأفضلان من القوم، والزيدون الأفضلون منهم، يلزم إلحاقها^(٢) قبل مضى الاسم / بتمامه^(٣)، وفي ذلك (١٠٢/ب) إبطال لما لزمه من الاتصال، وإن ألحقته بعده فلا يجوز ذلك أيضاً؛ لاستلزامه جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه، هذا فيما كان مذكوراً، وأما إذا حذف فلا يخلو من أن يكون الحذف بطريق الالتزام أولاً، بل لفظاً ويراد تقديراً، والأول يلزم فيه عدم الاستواء كما فى (آخر) والثانى ملحق بالمفوض كما فى (الله أكبر).

واعلم أن اسم التفضيل لا يعمل عمل الفعل المختص به بالأصالة؛ لأن الأسماء العاملة إنما تعمل عمل الفعل باعتبار أن لها فعلاً بمعناها، أو بالحمل على ما هو عامل من نوعه، أو بأن يكون بينهما نوع مشابهة، كاسم الفاعل الموضوع للمبالغة، والصفة المشبهة، فإنه وإن لم يكن لهما فعل بمعناها فى الزيادة والثبوت، إلا أن الأول عمل بالحمل على ما ليس للمبالغة، والثانى بالمشابهة لاسم الفاعل كما مر، وليس لاسم التفضيل فعل بمعناه فى الزيادة، ولا محمول عليه من نوعه، ولا مشابهة بينه وبين ما يعمل، فلم يعمل^(٤).

فإن قلت: مشابهة الصفة المشبهة باسم الفاعل فى أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، فاسم التفضيل الذى بغير (من) يجوز فيه ذلك، فلزم أن يعمل!

قلت: اسم التفضيل المستعمل بـ (من) أصله لكونه جارياً مجرى التعجب، بدليل ما قال بعض الأفاضل^(٥): "وشرطه أن يبنى [سما يبنى]^(٦) منه التعجب"، وما استعمل من أفعل التفضيل بـ (من) يوافق فعل التعجب الذى هو الأفضل فى لزوم الأفراد، بخلاف غيره، ولا

(١) قال ابن الحاجب ٨٥٣/٣: "وإنما التزم الأفراد إذا جاءت (من) لأنه جازى مجرى التعجب، ولذلك لم يبن إلا ما بنى التعجب فجوز مجزاه فى وجوب الأفراد"، هـ. وأنظر: شرح الرضى ٥٢٤/٣، وابن القوام ص ٦٦٨، والأصبهاني ص ٧٠٥.

(٢) فى الأصل: (إلحاقها) وهو خطأ.

(٣) أنظر: الجاسى ٢١٨/٢، والدولت آبادى ل ١٠٦/أ.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٥٤/٣، والأصبهاني ص ٧٠٩، والإقليد ص ١٣٧٧، والجاسى ٢١٩/٢.

(٥) منهم ابن مالك حيث قال فى شرح الكافية الشافية ١١٢٣/٢: "... أفعل التفضيل إنما يبنى مما بنى منه فعل التعجب " أ. هـ.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافيّة ابن الحاجب

تشك أن ما وافق الأصل في أكثر أحكامه أصل بالنسبة إلى غير المخالف له فيه فهو لم يشبه فلم يعمل، وحمل الباقي عليه.

في مظهر.

وإنما قيد انتفاء العمل بأن يكون في مظهر - وهو على الأعراف - لأن العمل في المضمر ليس مما يختص بالفعل، ولأن العمل فيه لا يحتاج إلى قوة العامل لضعف الضمير^(١)، لاسيما إذا كان مستترا، فلا يتوقف العمل فيه على الشرائط التي تذكر بعد.

والمحققون أرادوا بالمعمول الظاهر: الفاعل^(٢)، وقالوا: إن اسم التفضيل لا ينصب مفعولا به أصلا، أي: لا مظهرا ولا مضمرا وإن وجدت الشرائط، ويعمل في سائر الفضلات كالظروف والحال وغيرهما من غير الاحتياج إلى تلك الشرائط، إذ راحة الفعل - أعلى دلالة على الحدث - كافية في العمل فيها^(٣)، وأما ما يروى من صور النصب نحو قوله:

وَأَضْرَبُ مَا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَ^(٤)

ينصب (القوانس)، وكذا من قوله تعالى: [إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ]^(٥) فمنصوب بمقدر متلول [عليه بـ أفعِل]^(٦) أي: يضرب القوانس، ويعلم من يضل، فحذف لدلالة التفضيل الذي هو عنه عليه^(٧).

(١) أنظر: الجاني ٢١٨/٢، وقال الأصبهاني ص ٧٠٩: "والما قلنا: إنه لا يعمل في الفاعل الظاهر، والمفعول به، لأنه يعمل في الفاعل المضمر نحو: زيد أفضل من عمرو، ففي (أفضل) ضمير يعود إلى (زيد) وينصب عنه التمييز كقولك: (زيد أحسن وجهها) أما في الفاعل الظاهر لا يعمل، فلا يقال: مررت برجل أفضل منه أبوه، يخفض (أفضل) ولكن يرفعه ليكون (أفضل) خبر مبتدأ وما بعده مبتدأ الجملة في محل الرفع بأنه صفة لـ (رجل) " أ. هـ.

(٢) قال الرضي ٥٣٠/٣: "... فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعراف الأثير إلا يشروط - كما يجيء - وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، ويرجل خير منه علمه، وليس ذلك بمشهور " أ. هـ. وأنظر: شرح قطر الندى ص ٣٩٧، ٣٩٨، والارتشاف ٢٣٣٥/٥.

(٣) قال الجاني ٢١٩/٢: "وأما الظروف والحال والتمييز فيصل فيها أيضا بلا شرط لأن الظروف والحال بكليهما راحة الفعل نحو: زيد أحسن منك اليوم راكبا، والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل أيضا نحو: رطل زيتا " أ. هـ.

(٤) عجز بيت من الطويل وصدره: أكر وأحمى للحقيقة منه، وهو للعباس بن مرداس في: الديوان ص ٩٣ من قصيدة قالها في الجاهلية، وابن عيش ١٠٦/٦، والتصريح ٣٣٩/١، والخزانة ٣١٩/٨، وشرح أبيات المغني ٢٩٢/٧، وغير منسوب في: أمالي ابن الحاجب ١٥٨/٢، والإيضاح ٦٦٣/١، والتخمين ١٢٣/٣، والرضي ٥٣٠/٣، والأصبهاني ص ٧١٠، والأشموني ٥٦/٣، القوانس: جمع قونس، وهو أعلى البيضة، وعظم نائي بين أذن الفرس، والمعنى: يصفهم بأنهم على قوة وشدة وكر وجماية. والشاهد قوله: (القوانس) وهو منصوب بفعل مقدر لأن (الفعل) لا يعمل في الاسم الظاهر النصب.

(٥) سورة الأنعام من الآية (١١٧)، وفي الأصل: (أعلم بمن ضل) وهو خطأ.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٧١٠ وفيه مثل ذلك، وأنظر: الإقليد ص ١٣٨٠، وشرح قطر الندى ٣٩٧.

إلا إذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمُسَبَّب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً مثل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؛ لأنه

إلا إذا كان اسم التفضيل صفة لشيء في اللفظ وهو أي: اسم التفضيل مع كونه وصفاً في اللفظ لشيء يكون في المعنى صفة لمُسَبَّب^(١) - بالتقوين - يجوز أن يراد به المعنى اللغوي وهو ما جعل سبباً ومتعلقاً، وأن الكحل سبب لحسن عين الرجل ومتعلق به، ويجوز أن يراد المتعارف لأن التفضيل في الحقيقة للغير، لأن تفاوت الكحل الواحد بالأحسنية وغيرها في (عين) إنما يكون بتفاوت العين لهما، فإذاً تكون^(٢) العين سبباً للكحل^(٣) في التفضيل والكحل مسبباً، وذلك لا ينافي لتصريح بعضهم أنه لمسبب الرجل، لأن ذلك لجواز أن يكون بطريق المجاز، لأن التفضيل لما كان لعين الرجل جاز أن يكون للرجل كذلك^(٤).

مفضل - بالجر - على أنه صفة لـ (مسبب) أي: ثابت لذلك المسبب زيادة الفضل باعتبار الأول، أراد به الشيء الموصوف باسم التفضيل من حيث اللفظ، وتفضيل ذلك المسبب على نفسه حال كون ذلك التفضيل باعتبار غيره أي: غير الأول المفسر بالشيء الموصوف، وكان جميع ذلك حال كون اسم التفضيل منفياً لأن المقصود إنما هو بذلك كما يبين.

فعد تحقق تلك الشرائط يعمل الرفع في المظهر على القاطية كما في مثل قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل أي: حال كون الكحل في عينه، منه أي: من الكحل حال كونه في عين زيد^(٥)، فـ (أحسن) اسم التفضيل قد جرى على (رجل) في اللفظ منفياً، مع كونه في المعنى صفة لمُسَبَّبِهِ وهو الكحل، والكحل مفضل باعتبار الرجل، ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل وهو (عين زيد)^(٦)، فرجع المحصول إلى أن الكحل أحسن من الكحل، لكن ذلك بالاعتبارين المذكورين.

وأشار إلى علة عمله عند تحقق هذه الشرائط بقوله: لأنه أي: لا يعمل اسم التفضيل

(١) قال الدولت آبادي ل ١٠٦/أ: "والمشهور في اصطلاحهم أن يُطلق على المتعلق اسم المسبب دون المسبب، ولعل المصنف استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه". هـ.

(٢) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (الكحل) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (لذلك) وهو تصحيف.

(٥) انظر: الكتاب ٣١/٢. والمقصود بهذا المثال هو مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل غيره، ونظيره قوله ﷺ: «مَا مِنْ نَأَمٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ».

(٦) انظر: ابن القوام ص ٦٧٠، وشرح الأصبهاني ص ٧١٠، ومنشأة الكحل في كتاب الكافية لمحمد بن إبراهيم ابن حسن النكسري ل ١٨٨/ب، مخطوط بمركز الملك فيصل بالملكة العربية السعودية، لدى صورة منه.

شرح كافيّة ابن الحاجب

في الاسم الظاهر إلا عند تحقق الشروط المذكورة فإنه يعمل حينئذ لكونه بمعنى الفعل، كـ
ون

بمعنى حسن، مع أنهم لو رفعوا فصلوا بين (أحسن) ومعموله...

(أحسن) في المثال المذكور بمعنى حسن^(١) وذلك لأن معنى المثال المذكور ومعنى: ما
رايت رجلاً حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد: واحد، فالتركيبان متلازمان طردياً
وعكسياً، فيكون بينهما تساوي في الصدق وذلك أول شاهد على اتحادهما معنى.

ثم هذا^(٢) يدل على نفى المماثلة، وهو قد^(٣) يكون يكون الأول راجحاً، وقد يكون يكونه
مرجوحاً، لكن سياق الكلام والاستعمال يدلان على أن المراد ههنا أن كونه في عين الرجل
ليس مساوياً لكونه في عين زيد، بل أنقص منه، إذ كونه في عين زيد أرجح من كونه في (١/١٠٣)
عين الرجل، فهذا التفضيل استقيد من نفى المماثلة^(٤) في الحسن والضمام القرينة إليه في
الاستعمال واسم التفضيل من الواقع بعد النفي إنما عمل لكونه بمعنى أصل الفعل من غير
اعتبار التفضيل. كذا ذكره الفالي^(٥).

وبهذا تظهر فائدة التقيد بكونه منفياً لمن له ذوق في تأمل المعنى.

ثم استدل على ذلك المدعى بوجه آخر بأن يقول: مع أنهم أي: مع أن النحاة لو
رفعوا^(٦) اسم التفضيل في مثالنا المذكور على تقدير عدم إعمالهم إياه في الكحل على أن
يكون خبر مبتدأ وهو (الكحل) مقدماً عليه؛ لانتفاء الاحتمال على غير ذلك، إذ (أحسن) لا

(١) قال ابن الحاجب ٨٥٤/٣: "وإنما عمل عند حصول هذه الشروط لكونه فيها بمعنى (حسن) لأن المعنى:
ما رايت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد * أ. هـ قال الرضى ٥٣٣/٣: "قلت: هذه العلة
التي أوردها تطرد في جميع أفعال التفضيل، فيلزمه إذن جواز رفعه للظاهر مطرداً، وذلك لأن معنى:
مررت برجل أحسن منه أبوه، أي: حسن أبوه أكثر من حسنه، كما أن معنى: أحسن في عينه الكحل منه
في عين زيد، حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد * أ. هـ

(٢) من قوله: (ثم هذا يدل) بداية نقل من: الفالي ل ٣٠٣/أ.

(٣) في الفالي: (ونفى المماثلة قد يكون...) الخ.

(٤) في الفالي: (من نفى أصل المماثلة).

(٥) انظر: شرح الباب للفالي ل ٣٠٣/أ.

(٦) قال الرضى ٥٣٤/٣: "قوله: مع أنهم لو رفعوا... إلى آخره، هذا تعليل سييويه، وهو أن (الفعل) إنما
عمل ههنا مع ضعف مشابهيته لاسم الفاعل، للاضطراب إلى العمل؛ لأنه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء،
ويكون (الكحل) مبتدأ كما في قولك: مررت برجل أحسن منه أبوه، برفع (أحسن) والجملة صفة له
(رجل)، ولا يجوز ذلك؛ لأن قولك (منه) بعد (الكحل) متعلق بـ (أحسن) فتكون قد فصلت بين العامل
الضعيف ومعموله بأجنبي ولا يجوز ذلك * أ. هـ، وانظر: الكتاب ٣٢/٢ وقد قال: "ومما يدل على أنه
على أوله ينبغي أن يكون، أن الابتداء فيه محال، أنك لو قلت: أبغض إليه منه الثمر، لم يجز * أ. هـ

يصلح للابتداء وإلا لكان مستوفيا للخبر قبل صلوحه للابتداء.

فصلوا بين أحسن وبين معموله أى: لمتعلقه الذى هو متمم لمعناه ويمتزلة جزئه وهو (منه)

بأجنبى وهو الكحل، ولك أن تقول: أحسن فى عينه الكحل من عين زيد،

بأجنبى^(١) وهو أى: ذلك الشيء الأجنبى الكحل، إذ التقدير أنه مبتدأ وهو أجنبى عن اسم التفضيل ومعموله حيث لم يكن كالجزء منه،

وفى ضمن هذا الكلام أثار إلى جواب سؤال مقدر تقديره أن يقال: لزوم الفصل بين (أحسن) ومعموله باق على تقدير الإعمال فلم لم يحتز عنه؟

فجوابه: نعم إلا أنه ليس بالأجنبى؛ إذ الفصل حينئذ بالفاعل وهو ليس كذلك، لأن معمول الشيء لا يكون أجنبيا عنه كما فى قولك: مرّ زيد بعمر.

فإن قلت: أليس ما ذكرتم فى بيان كون (الكحل) مبتدأ من المانع (منه) يندفع بتقديم (منه) على الكحل^(٢)؟

قلت: نعم إلا أن الكلام فى أن (الكحل) فى هذا التركيب من غير تغير لا يجوز ارتفاعه إلا على الفاعلية لعدم جواز حمله على غيرها.

وأما جواب المصنف^(٣) فى الشرح بقوله: "ولو قدمت (منه) لرجع الضمير إلى غير مذكور" فقد قيل: إنه غير مستقيم؛ لأن مثل ذلك جائز فى كلامهم نحو: فى داره زيد^(٤)، والمجوزون إعماله فى المفعول به قالوا فى مثاله: ما رايت رجلا أضرب فى نظره غلام بالسيف أسدا منه فى نظر زيد.

فقلت: هذا وإن كان مخالفا لتصریح المحققين إلا أنا لم نجد فى كلامهم دليلا شافيا على نفيه، والله أعلم بحقيقة الحال.

(١) قال الرضى ٥٣٤/٣: "وعند الكسائى والقراء ليس الفصل بهذا بأجنبى لأن المبتدأ معمول عندهما للخبر" اهـ.

(٢) قال ابن القواس ص ٦٧٠: "لو قدم على (الكحل) لزم تقديم المضمير على المظهر وهو محال؛ لأن الهاء فى (منه) تعود على الكحل" اهـ، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٧١١.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٥٤/٣.

(٤) قل لجم الدين العجمي ص ٧٧٦، ص ٧٧٧: "أجاب المصنف فى الشرح بأنه لا يجوز ذلك ويلزم رجوع الضمير فى (منه) على غير مذكور، يعنى يلزم الإضمار قبل النكر لأنه عائد على الكحل والتقدير أنه قدم عليه، وفيه نظره؛ لأن الكحل على تقدير كونه مبتدأ فى نية التقديم، و(منه) فى نية التأخير لأنه من تنمة (أحسن) وهو خير فيعود الضمير على غير مذكور بحسب اللفظ، وهو جائز واقع كما فى قولنا: فى داره زيد" اهـ، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٧١١، ومسألة الكحل فى كتاب الكافية ل ١٩١/ب.

شرح كانية ابن الحاجب

ويجوز لك في هذا المعنى عبارة أخرى أخصر من العبارة الأولى وهي أن تقول: ما رأيْتُ رجلاً أحسن في عينه الكُخلُ من عَيْن زَيْدٍ، فحذَف الضمير من (منه) و(في) من: (عين) وتدخل (من) على ما كان تدخل عليه (في) لاحتياج^(١) الكلام إلى ذلك، والمعنى كما كان، طلباً للاختصار.

(١) في الأصل: (الاحتياج) وهو تصحيف.

فإن قدمت ذكر العين تقول: ما رأيتُ كعينَ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ، مثل: مررتُ على وادي السباع ولا أرى ... كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

وينبغي أن يعلم أن السبب المذكور أي: (الكحل) في ذلك المثال لابد وأن يكون مضافاً إلى (زيد) محذوفاً، فالتقدير: من كحل عين زيد، فحذف المضاف وهو (الكحل) وأقيم المضاف إليه مقامه، وذلك لتصحيح المعنى^(١).

فإن^(٢) أردت أن تقول بعبارة ثالثة أخصر من العبارتين المذكورتين قدمت ذكر العين المفضل عليه على اسم التفضيل، وتقول: ما رأيتُ كعينَ زيدٍ عيناَ أحسنَ فيها الكحلُ بالاستغناء عما بعد المرفوع^(٣)، وهذه المسألة مثل قول سحيم^(٤) الذي أنشده سيبويه:

مررتُ^(٥) على وادي السباع - وهو المفضل عليه المقدم - والحال لئى لا أرى... كَوَادِي

(١) قال الرضى ٣/٣٤٤: " لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهان أحصر وهو: أن تحذف المفضول المجزوء بـ (من) وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا له غير الأول، فتقول بدل قولك: منه في عين زيد: (من عين زيد) وهو على حذف المضاف أي: من كحل عين زيد، لأنه يفضل الكحل على الكحل، لا الكحل على العين " أ. هـ، وأنظر: الجاني ٢/٢٢٤، والدولت ابدي ل ١٠٧/١.

(٢) قال النكباري: " إنما أورد هذه العبارة بحرف الشرط، لقلة استعمالها، لوقوع التغيير الكثير منها، من: الحذف والتقديم والتأخير ولذا احتاج إلى نظير لها من كلام الفصحاء "، أنظر: مسألة الكحل ل ١٩١/ب.

(٣) قال الرضى ٣/٥٣٥: " لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية وهي: أن تقدم الاسم الذي قلنا أنه غير الأول، على فعل التفضيل داخلاً عليه ألة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت (أفعل) بالابتداء؛ لأنها فرع الأولى، ولأن (من) التفضيلية مع مجزئها مقدرة فهذا أيضاً بعد السبب المرفوع " أ. هـ.

(٤) هو: سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي التريوعي الخنظلي التميمي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، نازح عمره المائة، كان شريفاً في قومه نابه الذكر، أنظر: طبقات فحول الشعراء ٥٧٦/٢، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٢٧، والأعلام ٣/٧٩.

(٥) بيتان من الطويل لسحيم بن وثيل في: الكتاب ٢/٣٢، وتحصيل عين الذهب ص ٢٥١، والتبصرة ١٨٠/١، ولباب الإعراب ٤٨٧، والمقاصد النحوية ٤/٤٨، والخزانة ٨/٣٢٧، وغير منسوب في: الأصول ٢/٣٠، وشرح عمدة الحفاظ ٢/٧٧٤، والرضى ٣/٥٣٥، وابن الناطم ص ١٨٩، والآثار ٥/٢٣٣٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٥، وادي السباع: موضع بطريق البصرة، سارياً من سرى أي سار في الليل، والمعنى: يقول مررت على وادي السباع فإذا هو مظلم ولا تضاهيه أودية ولا تماثله في تمهل من يرد في أي وقت إلا في الوقت الذي يقى الله فيه السارين ويؤمنهم، والشاهد قد بينه الشارح فلا حاجة لإعادته، وتقديره: أقل به ركب أتوه تنية

شرح كافيته ابن الحاجب

السَّباع - أى: ولا أرى وادياً كوادى السباع، حين يُظلم وادياً أى: حين يصير ذلك الوادى ذا ظلامه،

أَقْلَ بِهِ رُحْبَ أَتَوْهُ تَيْئَةً :: وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

أَقْلَ بِهِ أى: بذلك الوادى رُحْبَ أَتَوْهُ تَيْئَةً... - أى توقفاً وتلبثاً - ولا أرى وادياً كوادى السباع حين يظلم أخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا.

والاستشهاد أن المفضل عليه وهو (وادى السباع) قدم على اسم التفضيل وهو (أقل) كما قدم العين في المثال المذكور قبله مع حذف الروابط المذكورة في المثال الأول^(١).

فإن قلت: ما الحكمة فى إيراد هذا البيت بعد ذكر المثال فى العبارة الثالثة؟

قلت: لما كان هذه العبارة مما كثر فيه وقوع التغيير من الحذف والتقديم والتأخير كانت قليلة^(٢) الاستعمال، وحرف الشرط^(٣) قرينة لذلك، فاحتاج إلى نظير لها فى الكلام الصائر من الفصحاء للتأييد.

لا يقال: المانع من ارتفاع الكحل على الابتداء - وهو لزوم الفصل بأجنبي - منتف فى هذه العبارة فينبغى أن يجوز رفع (أحسن)؛ لأننا نقول: أجاب عنه المصنف فى الشرح بقوله^(٤): "وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت لأنها قرعها، ولأن الفصل فيها مقدر أيضاً على تقدير رفع (أحسن)". فليتم.

منهم به.

(١) قال النكسارى: "ف (أقل) جرى من حيث اللفظ على (وادياً) وهو فى المعنى المنسب هو (الركب) ومفضل باعتبار من هو له وهو قوله (به) على نفسه باعتبار وادى السباع... قوله (وادياً) مفعول لـ (أرى) والجار مع المجزور أعنى: كوادى السباع، حال منه، أو مفعول ثان، وقوله (حين يظلم) حال من: وادى السباع، والعامل فيه معنى التشبيه، و (أقل) صفة لـ (وادى)، وقوله (ركب) فاعل لـ (أقل) وهو المراد بالاستشهاد بالبيت، والجملة الفعلية أعنى: قوله (أتوه) صفة (ركب) و (التبئة) التوقف والتلبث، وهو نصب على أنه تمييز من (أقل) أى: أقل توقفاً، أو مفعول مطلق من (أتوه) لأنه نوع من الإتيان، أى: متلبثين لشدة الخوف، وقوله (وأخوف) عطف على (أقل) أو على (تتيبة) إن جعلت حالاً، قوله (إلا ما وقى الله) الاستثناء مفرغ، و (ما) مصدرية أى: فى كل وقت وإلا وقت وقاية الله تعالى السارى، قوله (سارياً) منصوب بـ (وقى) وقيل: حال من ضمير (أخوف) وقيل: تمييز منه * أ. هـ أنظر: مسألة الكحل فى كتاب الكافية لـ ١٩٢/١.

(٢) فى الأصل: (قليل) وهو تصحيف.

(٣) المراد به حرف الشرط فى قول المصنف: (فإن قدمت ذكر العين...).

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٥٥/٣.

مباحث الفعل

الفعل: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

لما قرع عن بيان الفروع الأول من أنواع الكلمة شرع في بيان النوع الثاني منها فقال: الفعل وهو في اللغة: ما يصدر عن الشيء ويسمى الفعل الحقيقي^(١)، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف.

فقوله: ما دل على معنى كالجنس شامل للأنواع الثلاثة، وقوله: في نفسه يخرج الحروف، وقوله: مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم وبقي التعريف مُنطبقاً على المعرف.

وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب (الصيوج) واسم الفاعل، فهو وارد هنا باعتبار عكسه، وكل وما ورد على حد الاسم بهذا الاعتبار كالمضارع، والأفعال الغير المتصرفية كـ (عسى) وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده^(٢)، فلا بد من أن يراد بـ (ما): الكلمة، وبـ (الدالة): الدالة الأولية، وبـ (الاقتران) ما هو بحسب الوضع حتى يخرج الجواب عن كل ذلك.

وأصطلاحهم على أن يسمونه فعلاً باعتبار / اشتماله على الفعل الحقيقي مع مناسبة الاشتقاق بينهما، بخلاف الزمان^(٣)، وتسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب غير عزيز في كلامهم. (ب/١٠٣)

ثم اعلم أن هذا الحد يدل بصريحه على أن مدلول الفعل هو الحدث فقط والزمان خارج عما تتعلق به الدالة، وجعل المقترن صفة للمعنى متعلقاً بـ (مقترن) لا تجديده نفعاً؛ لأن إثباتك الإعجاب في قولك: أعجبنى ضرب مقترن بزمان الحال، إنما هو باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان، فهذا مخالف لما عليه الأكثرون.

قيل: تعلق الاقتران بالزمان يجدي نفعاً في ذلك؛ لأن المفهوم إذا كان مركباً من جزأين كان كل واحد منهما مقارناً للآخر وهما مدلول شيء واحد، فالحدث والزمان هنا جزء مفهوم الفعل، وأحدهما مقارن للآخر، والفعل دالّ عليهما وضعاً.

فإن قلت: تعريف الفعل ينتقض بالأفعال الناقصة لكونها غير دالة على المعنى المقارن بالزمان!

قلت^(٤): لا نسلم كون تلك الأفعال غير دالة على المعنى المقارن بالزمان فإن (كان) - مثلاً

(١) أنظر: اللسان (فعل) ٣٤٣٨/٥، والأصيهاني ص ٧١٣، والمراد بالفعل الحقيقي: المصدر.
(٢) أنظر: شرح المصنف ٨٥٧/٣، والرضي ٣/٤، والأصيهاني ص ٧١٣، وأنظر: قسم التحقيق.
(٣) قال النبيل: "فإن قيل فالفعل يدل على الزمان فهلاً يسموه زماناً؟ قيل: لأنه مأخوذ من لفظ المصدر وليس مأخوذاً من لفظ الزمان، فلما دلّ عليه وهو مشتق من لفظه كان يخص به من لفظ الزمان" اهـ.
أنظر: الصفوة الصفية ٥٣/١، وأنظر: شرح القية ابن معط لاين القواس ص ٢١١.
(٤) قال ابن القواس ص ٦٧٣: "إنها في أصل وضعها تدل على المعنى وزمانه، والتجريد عن الوضع عارض لها" اهـ، وأنظر: الإقليد ص ١٤٤٠.

ومن خواصه: دخول قد، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت،

يدل على كون خبره في الزمن الماضي، غاية ما في الباب أنه لا يدل على الكون مطلقاً، أي من غير النظر إلى ذكر مرفوعه ومنصوبه، ولما كان ذكرهما لازماً له بحسب الوضع وكان يدل معه على المطلوب صح أن يقال: إنه دال على المعنى المقارن بالزمان وإن لم يدل على الإطلاق وهذا^(١) القدر كاف في دخوله تحت حد الفعل عندهم.

ثم شرع في بيان الفعل بخاصته فقال: ومن خواصه أي: من خواص الفعل، وقد عرفت معنى الخاصة في بيان خواص الاسم^(٢)، وفيه إشارة إلى كثرة خواص الفعل لكن ما يذكر أكثرها وأشهرها استعمالاً، فتلك الخواص ست^(٣)، الأولى منها: دخول قد، وإنما اختص دخول (قد) بالفعل لأنها إما لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتحقيق معنى الفعل كما إذا دخل على الماضي، أو لتقليل ذلك المعنى كما إذا دخل على المضارع - على الأغلب - واختصاص هذه المعاني بالفعل ظاهر عند كل واحد.

والثانية منها: دخول السين، إما أورده معرفاً باللام العهدي، وذكر سوف الذي هو الخاصة الثالثة منها مجرداً عنها للإشارة إلى ما هو المقصود منه؛ لأنه كما يجيء للاستقبال يجيء أيضاً لمعان كثيرة مذكورة في موضعها، وإما اختصا بالفعل لأنهما للاستقبال فمعناهما وضعاً يقتضى الفعل.

والرابعة منها: دخول الجوازم، ووجه اختصاصها بالفعل اختصاص الجزم به، لكونه في الفعل عوضاً عن الجر في الاسم، فلو لم يختص على التقدير المذكور لزم تخلف المعلول عن العلة المؤثرة، ولم يعكس للتعادل.

قيل: ذلك باقتضاء جهتيها اللفظية والمعنوية، أما الأولى: فلأن الجزم عبارة عن تغيير يلحق آخر الفعل بقطع حركة أو حرف، وأما الثانية: فلأن معنى (لم يضرب) نفى يرد المضارع إلى الماضي، واستدعاء هذين المعنيين الفعل أظهر من أن يخفى، وهذان الوجهان يجوز أن يكونا دليلين على عدم العكس.

والخامسة منها: لحوق تاء فعلت - بالحركات الثلاث - أراد به الضمائر المرفوعة البارزة، وإنما اختص ذلك بالفعل لامتناع ثبوتها في الأسماء والحروف، أما الأول: فلأن

(١) في الأصل: (وهو) وهو تصحيف.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) انظر اختصاص هذه الخواص بالفعل في: ابن يعيش ٣/٧، وشرح المصنف ٨٥٨/٣، والرضي ٣/٤

وما بعدها، وابن القواس ص ٦٧٥، والصقوة ٥٣/١، والأصيهاني ص ٧١٤ وما بعدها، والجاسي

٢٢٩/٢

اتصالها بالاسم يؤدي إلى اجتماع الألفين في المثني، واجتماع الواوين في الجمع، وأما الثاني: ظاهر لأن تلك الضمائر فاعلة البئة وليس للحرف عمل الفاعل.

وتاء التانيث ساكنة.

واحتراز بالمرقوعة عن المنصوبة والمجرورة فإنهما لا يختصان بالفعل بل يتصلان بالاسم والحرف، وبـ (البارزة)^(١) عن المستكن فإنه ليس بمختص بالفعل بل يوجد في الاسم، فألف (ضاريان) للتثنية، والواو في (ضاريون) للجمع وليسا بضميرين، بذليل تغيرهما [في]^(٢) الإعراب^(٣)، فلم يتصل به في الواحد أيضا طرداً للباب.

والسادسة: لحوق تاء التانيث الـ ساكنة في أصل الوضع، سواء بقى عليه أو خرج عنه بسبب العارض، وإنما اختصت^(٤) تلك التاء به لأن وضعها للدلالة على تانيث المسند إليه للفعل، وإنما قيد بـ (الساكنة) احترازاً عن المتحركة فإنها^(٥) لا تختص^(٦) بالفعل بل [تلحق]^(٧) الاسم كـ ضارية^(٨)، وإنما لم يفعل على العكس للتعادل^(٩) ولئلا يلزم تثقيل^(١٠) الأثقل وتخفيف الأخف.

وفي اختياره الدخول في الأربعة الأولى وللحقوق في الأخيرين نكتة لطيفة وهي: الإشارة إلى ما وقع في استعمالهم بحسب الأغلب من أن استعمال الدخول فيما يتصل بالأول، وللحقوق بالآخر.

(١) قال صاحب الإقليد ص ١٤٤١: * قيد بالبارز، إذ المستكن غير مختص بالفعل، فهو مشترك بين الفعل والصقات، تقول: زيد ضارب، فتتوى في (ضارب) ضميراً له (زيد) كما تتوى في (ضارب) في قولك: زيد ضارب * أ. هـ

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٥٨/٣، والرضي ٦/٤، وابن القوام ص ٦٧٥.

(٤) في الأصل: (اختص) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (فلانها).

(٦) في الأصل: (بختص) وهو تصحيف.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) أنظر: ابن القوام ص ٦٧٥، والأصيهاتي ص ٧١٥، والدولت آبادي ل ١٠٨/ب.

(٩) قال الرضي ٦/٤: * وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل * أ. هـ وأنظر: الدولت آبادي ل ١٠٨/ب.

(١٠) في الأصل: (ثقل) وهو تصحيف.

الماضي

الماضي: ما دل على زمان قبل زمانك، مبنى...

لما فرغ من بيان تحقيق معنى الفعل وبيان خواصه، شرع في بيان انقسامه إلى الماضي، والمضارع وبيانهما فقال: الماضي، فهو في اللغة: الشيء الذي لم يبق^(١)، وفي الاصطلاح: ما، أي: فعل دل بحسب أصل الوضع على زمان، كانا ذلك الزمان قبل زمانك أي: قبل الزمان الذي هو زمان تكلمك.

فقوله: (ما دل على زمان) وإن كان شاملاً لجميع الزمان و(أمس) وأمثاله من حيث الظاهر إلا أن الأخير قد خرج بتفسير (ما) بالفعل^(٢)، وعدم التصريح به، وبتقييدنا الدلالة بما ذكر^(٣) يندفع ما يقال: إن حد الماضي ينتقض طرداً وعكساً بمثل: لم يضرب، وإن ضربت ضربت، ويمثل: زوجت، وبعث، إنشاء^(٤).

اعلم أن البعض من الشارحين للكافية قد أورد اعتراضاً على المصنف في هذا المقام بـ (خلق الله العالم)^(٥) والبعض بـ (خلق الله الزمان) ولعل في إيرادهم على تعريف الفعل أولى؛ لكونه أظهر؛ لأن وجه الإيراد على ما صرحوا به أن فعل الله لكونه أزلياً يتمتع (ب/١٠٣) بمقارنته بالزمان، وقد ذكروا في جوابه وجوهاً كثيرة أجودها: أن المراد من الزمان ما هو أعم من أن يكون محققاً أو مقدراً، والمخبر بهذا يقرر خلق الزمان المحقق في الزمان المقدر، فيخير قبل هذا كلام بالنسبة إلى الوضع والاصطلاح، والامتناع المذكور إنما لزم من خصوصية المادة، ثم ليس الغرض حصر دلالة الماضي على الزمان، بل فيه تنبيه على أن المعتبر في الماضي من الزمان هو تلك الزمان، وإلا لم يصح كونه قسماً من الفعل. وقوله: مبنى - بالرفع - إما بأن يكون خيراً يعد خبراً، أو بأن يكون خبر ميقداً محذوف، أي: الماضي.

(١) الظن: اللسان (مضى) ٦/ ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) قال الرضي ٧/ ٤: "قوله: (ما دل) أي: فعل دل، حتى لا ينتقض به (أمس) ونحوه" أ. هـ.

(٣) أي بالدلالة الوضعية.

(٤) قال ابن القوام ص ٦٧٧: "لا يقال: هذا التعريف لا يستقيم طرداً ولا عكساً، أما الطرد فيقولنا: لم يضرب، فإنه يدل على زمان قبل زمانك وهو مضارع، وأما العكس فيقولنا: إن ضربت ضربت، فإنه ماضٍ ولا يدل على زمان قبل زمانك! لأننا نقول: المراد من الدلالة في قولنا: (ما دل) الدلالة الوضعية، وعلى هذا يستقيم التعريف؛ لأن دلالة (لم يضرب) على الماضي ليست وضعية بل بواسطة قرينة وهي (لم)، وكذلك عدم دلالة الفعل المقترن بحرف الشرط أيضاً ليس من قبيل الوضع بل لوجود الشرط" أ. هـ. وأنظر: الأزهار الصافية ٦٠٢/٢، وابن جماعة ص ٢٧٢، والأصيهاني ص ٧١٦، والجامي ٢٣١/٢.

(٥) أنظر: الأصيهاني ص ٧١٣.

على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو.

على الفتح إما لفظاً نحو (ضرب) أو تقديرًا نحو: (غزاً)، حال كون الماضي مع غير الضمير المرفوع؛ لأنه لو كان مع ذلك الضمير لوجب سكونه؛ لذا يلزم من تحركه حينئذ توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة^(١)، لشدة اتصال ذلك الضمير بفعله لكونه فاعلاً له، ولم يلزم ذلك المحذور في مثل (ضربك) لعدم شدة اتصال ضميره بالفعل لكونه من الفضول، ولهذا قيد الضمير بـ (المرفوع).

وتقييد المرفوع بوصف المتحرك لإخراج ما هو ساكن منه كالف التثنية لأنه يكون مفتوحاً معه لعدم لزوم المحذور المذكور فيه^(٢).

وحال كونه مع غير الواو لأنه لو كان مع الواو لضم آخره لرعاية مجانسة حروف العلة بحركة ما قبلها نحو: ضربوا، كما روعي في اختيها نحو: ضربني، وضرباً^(٣).

وإنما أفرده بالذكر لإخراج وصف المتحرك إياه عما يشتمل عليه ما قبله.

وإنما كان بناؤه على الحركة لكونه متشابهاً بالمعرب في الجملة بأن يقع موقع الخبر الذي الأصل فيه إما اسم، أو فعل يشبهه، فكان على الحركة تنبيهها على ذلك التشبه^(٤)، وأما اختصاصه بالفتح لكونه أخف الحركات^(٥).

(١) أنظر: شرح المصنف ٨٥٩/٣، والرضي ٩/٤، وابن القوام ص ٦٧٨، والأصبهاني ص ٧١٧، والصفوة الصفية ١٧٠/١، والإقليد ص ١٤٤٥.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٨٥٩/٣، والرضي ٩/٤، والأصبهاني ص ٧١٧.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٥٩/٣، والأصبهاني ص ٧١٨.

(٤) قال ابن الحاجب ٨٥٩/٣: "وإنما بني على حركة لأنه مشبه بالمضارع من حيث قيامه مقام الاسم في قولك: زيد ضرب، في موضع (ضارب)، فلما أشبه المعرب بني على حركة تنبيهها بذلك على التشبه".

هـ. وأنظر: الرضي ٩/٤، وشرح الأصبهاني ص ٧١٦، وأنظر: أسرار العربية ص ٢٧٨.

(٥) أنظر: علة اختصاصه بالفتح في: ابن يعيش ٥/٧، والإيضاح ٥/٢، وشرح المصنف ٨٥٩/٣، والصفوة الصفية ١٦٩/١، وأنظر: أسرار العربية ص ٢٧٨ وقد ذكر وجهين لكون الحركة فتحاً.

المضارع

المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين أو سوف.

المضارع في اللغة: المشابهة^(١)، قيل: اشتقاقه من الضرع الذي هو التدنى؛ لأن كل واحد من التدينين شديد الشبه للآخر^(٢).

وفي الاصطلاح: ما أي: فعل أشبه الاسم، لكن لا على سبيل الإطلاق، بل بأحد حروف نأيت، وبهذا خرج الماضي وإن كان داخلا في مطلق المشابهة^(٣)، وفي هذا التعريف تنبيه على وجه تسميته بهذا الاسم، ولما كان هذا تعريفا للمضارع الاصطلاحي بالمشابهة، ظهر بطلان ما يقال: إنه تعريف الشيء بما يرافقه.

وقوله: لوقوعه مشتركا تبين للجهة التي بها المشابهة بعد التنبيه عليها، أي: إنما أشبه الاسم لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال كالاسم المشترك، وتخصيصه أي: تخصيص المضارع بعد وقوعه مشتركا بين الحال والاستقبال بالاستقبال بالسين أو سوف كما يتخصص ذلك الاسم المشترك بأمر يعينه إياه له^(٤).

ثم اعلم أن للعلماء اختلافا في هذا المقام^(٥) فذهب بعضهم إلى الاشتراك المذكور، نظراً إلى أنه إذا عرى عن القرينة المعينة لأحدهما لم يخلُ عن احتمالهما، وبعضهم إلى أنه حقيقة في أحدهما ومجاز^(٦) في الآخر، ثم هؤلاء فرقان: فرقة على كونه حقيقة في الاستقبال ومجازاً في الحال؛ لأن وجود الحال ليس بمحقق بل هو المختلف فيه، وفرقة على عكس ذلك وهم الصانبون وقالوا في رد الأول: إن الاحتمال الموجود عند التعرّي عن القرائن إنما نشأ من الاستعمال لا من الوضع، وفي رد الثاني: المراد من الحال هو الحد المشترك بين المستقبل والماضي، كالخط بين ضوء الشمس والظلمة، وهو موجود؛ لأن الماضي والمستقبل معدومان، ووقوع الفعل في الزمان المعدوم محال، مع أن الأفعال واقعة بالضرورة، فوجب أن يكون

(١) في الأصل: (المشابهة) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: ابن يعيش ٦/٢، والرضي ١١/٤، وابن القوام ص ٦٧٩، واللسان (ضرع) ٢٥٨٠/٤.

(٣) قال ابن الحاجب ٨٦٠/٣: "قوله: (ما أشبه الاسم) يدخل فيه الماضي؛ لأنهم يقولون: زيد ضارب، كما يقولون: زيد ضارب، وقوله: (بأحد حروف نأيت) يخرج الماضي؛ لأنه لم يشبه الاسم بذلك، وإنما هي خصائص المضارع" ١. هـ وأنظر: ابن القوام ص ٦٧٩.

(٤) قال ابن الحاجب ٨٦٠/٣: "إذا قلت (يضرب) صلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف قلت: سيضرب، أو سوف يضرب، فقد تخصص بعد أن كان شامعاً، كما أنك إذا قلت (رجل) فإنه صالح لذات (زيد) و(عمر) فإذا قلت (الرجل) خصصته بالمعهود منهما بعد أن كان شامعاً" ١. هـ.

(٥) أنظر: الرضي ١٢/٤، والأصبهاني ص ٧٢١، وابن القوام ص ٦٨٠، وأنظر: قسم التحقيق.

(٦) في الأصل: (مجازاً) وهو لحن.

فالهزمة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب، والمؤنث، والمؤنثين، غيبة.

بينهما زمان يقع فيه تلك الأفعال لا (الآن) المختلف في وجوده، ولذلك يقال: إن (يُصلى) في: (زيد يصلى) حال، مع أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل.

قوله: فالهزمة للمتكلم حال كون ذلك^(١) المتكلم مفرداً، مذكراً كان أو مؤنثاً، تبين وتحقق لمعاني حروف المضارعة وإعلام أن تلك الحروف لا تتعين لها إلا باعتبار معيها، فإن صور بعضها قد تكون في غير المضارع إلا أنه لم يجعل ما يدخل عليه مضارعاً لعدم ثبوت هذا المعنى فيها حينئذ^(٢).

وإنما اختص المتكلم بالهزمة لمناسبة بينهما من حيث مبتدأيته، إذ المتكلم مبتدأ الكلام، والهزمة من مبدأ المخارج^(٣).

والنون له أي: للمتكلم أيضاً إذا كان مع ذلك المتكلم غيره، سواء كان واحداً، أو اثنين، أو جماعة، وسواء كان المجموع مذكرين، أو مؤنثين، أو بعضه مذكراً، وبعضه مؤنثاً.

وإنما اختص بالنون لأن مرتبته زيادة متأخرة عن مرتبة حروف المد واللين؛ لأن الأصل بالزيادة تلك الحروف، وزيادة النون عند الاحتياج لشبهها، والمتكلم مع الغير متأخر أيضاً عن المتكلم وحده، فتناسبا، وقيل اختص الأول بالهزمة والثاني بالنون ليوافق (أنا) و(نحن)^(٤)، وقد تستعمل في الواحد للتعظيم كما في قوله تعالى: {نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ}^(٥).

والتاء للمخاطب مطلقاً، وللمفرد المؤنث، والمؤنثين أراد به [المعنى]^(٦).

وإنما قال: غيبة لأن المفرد / المؤنث ومثناه إذا كان من غير الغالب فلا يخلو من أن يكونا من متكلم، أو مخاطب، فإن كان من الأول فليس بالتاء، وإن كان من الثاني فقد تقدم (١٠٤/ب) ذكره.

وإنما اختص المخاطب بالتاء لمناسبة بينهما من حيث الانتهاء؛ لأن المخاطب منتهى الكلام، كما أن التاء تكون أصله واوا - وقد عدل عنه لكرهتهم وقوعه في أول الكلمة، لذا يلزم اجتماع الأمثال فيما فاوله واو، وعطف على آخر - من منتهى المخارج^(٧). ثم كان الغائبة والغائبان تبعين له في التاء لاشتراكهما معه فيها في الماضي^(٨).

(١) كلمة (ذلك) كررت في الأصل.

(٢) قال الرضي ١٣/٤: قوله: (فالهزمة للمتكلم) تبين لمعاني حروف المضارعة، ثلعم أنها لا تكون للمضارعة إلا باعتبار معانيها، وإلا ففي أول (أكرمت) أيضاً هزمة، وليست للمتكلم؛ لثبوتها مع الغالب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً، وانظر: ابن القواس ص ٢٨٠، والصقفة ١٧٦/١.

(٣) أنظر: ابن القواس ص ٢٨٠، والإقليد ص ١٤٤٧، والدولت أبادي ل ١٠٩/أ.

(٤) أنظر: الصقفة ١٧٨/١، وشرح ألفية ابن معيط لابن القواس ص ٣١٣.

(٥) سورة يوسف من الآية (٣).

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٧) أنظر: الإقليد ص ١٤٤٨، والدولت أبادي ل ١٠٩/ب.

(٨) نحو: ضربته، وضربت. أنظر: الإقليد ص ١٤٤٨.

والياء للغائب غيرهما، وحرف المضارعة مضموم في الرباعي، ومفتوح فيما سواه.

والياء للغائب غيرهما^(١) أي: غير المؤنث والمؤنثين، وهو الغائب المذكور مطلقاً، والجمع المؤنث للغائبة، وإنما اختص ذلك الغائب بالياء لمداسية بيتيهما من حيث التوسط؛ لأن الياء من وسط المخارج كما أن الغائب وسط بين المتكلم والمخاطب^(٢).

اعلم أن جمع المؤنث للغائبة قد يجيء بالياء كقوله تعالى: {تَكَادُ السَّمَوَاتُ تَنفَطِرُنَ}^(٣) على بعض القراءة لكنه غريب^(٤).

وما قيل: "قوله: (الياء للغائب) ليس على ما ينبغي؛ لصحة قولنا: يفعل الله ما يشاء، واسم الغائب لا يطلق على (الله) فالأولى أن يقال: الياء لما عدا المتكلم والمخاطب".

ليس بالقوي؛ لأن اللفظ موضوع لما يطلق عليه اسم الغائب لغة، ومنع التوقيف إن ثبت لا ينافي إطلاق اللغة، وبحثنا في الدلالة اللغوية لا الشرعية، ولأن إطلاق الغائب على (الله) باعتبار أنه ليس بمحسوس لنا لا بُدَّ فيه، وإن كان شاهداً باعتبار العلم.

قوله: وحرف المضارعة مضموم في الرباعي، أراد به: ما كان على أربعة أحرف سواء كان رباعياً أصلاً، أو ملحقاً به، أو ثلاثياً مزيداً فيه، ومفتوح ذلك الحرف فيما سواه أي: سوى الرباعي المذكور، وهو الثلاثي المجرد، والخصاسي، والسداسي، تبيين لحركات تلك الحروف، فالأصل فيها الفتح لأنها أخف الحركات، ولأن منها الياء فيكره الكسرة عليها، وأما الضم في الرباعي فلخوف التباسه بالثلاثي، إذ لو قلت في مضارع (أضرب): (يضرب) بفتح الياء، وكذلك في مضارع (ضرب) لم يعلم أنه مضارع الثلاثي أم الرباعي.

وإنما لم يعكس لأن الثلاثي هو الأصل والرباعي فرع عليه، وكذلك الفتح لكونه أخف أصل من الضم، إذ هو لكونه أثقل فرع عليه، فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع، ولأن الرباعي أثقل فجعل الضم له لكونه أثقل أولى، والثلاثي أكثر فجعل الفتح له لكونه أخف^(٥) أولى للتعادل، والخصاسي والسداسي وإن كان كل منهما أقل أيضاً إلا أنهما أقلان باعتبار كثرة الحروف^(٦).

(١) قال الرضی ١٤/٤: "والياء للغائب غيرهما، أي: غير المؤنث، والمؤنثين، فيكون للأربعة أي: للواحد المذكور، ومثناه، وجمعه، والجمع المؤنث".

(٢) أنظر: الإقليد ص ١٤٥٠، والنولت إبانى ل ١٠٩/ب.

(٣) سورة مريم من الآية (٩٠)، وسورة الشورى من الآية (٤).

(٤) قال الزمخشري في الكشاف ٣/٣٩٦: "وروى يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة (تنفطرن) بقاءين مع النون، وتطيرها حرف نادر روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تنشم ٣، هـ، وأنظر: البحر ٩/٣٢٢، والدر المصون ٦/٧٤، أنظر: مختصر ثبوت القرآن ص ١٣٤ وفيه (تنفطرن) بقاء ونون.

(٥) معناها: أن الفتح لكونه أخف في النطق فهو أصل بالنسبة إلى الضم.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٣/٨٦٢، والرضی ٤/١٤، وابن القواس ص ٦٨٢، والأصبهاني ص ٧٢٣.

ولا يعرب من الفعل غيره إذا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون جمع المؤنث.

فإن قلت: هذا منقوض بنحو: أهراق يهريق، وأسطاع يسطيع^(١)، لأن حرف المضارعة قد جاء فيهما مضموماً مع أن الفعل أكثر من أربعة أحرف!

قلت: لا تسلم النقض لأيهما في الحقيقة رباعيان، فإن الأصل في (أهراق): (أراق) و(أسطاع): (أطاع) وزيدت الهاء والسين على غير القياس مع بقاء الفعل على أصله^(٢).

ولا يعرب من الفعل غيره أي: غير المضارع على ما هو الأصل في باب الإعراب؛ لأن الأصل في الأفعال البناء؛ لقوات موجب الإعراب فيها، وإنما يعرب المضارع من بينها للمشابهة التامة بينه وبين الاسم^(٣)، فهو مع ذلك إذا لم تتصل به أي: بالمضارع، نون التوكيد مخففة كانت أو مثقلة، ولا نون جمع المؤنث؛ لأن المضارع إذا اتصل به أحد هذين النونين لم يعرب؛ لخروجه عن تلك المشابهة لاتصال ما له اختصاص بالفعل به؛ ولأنه لا يمكن إعرابه حينئذ، أما عند اتصال نون التأكيد فلأن جريان الإعراب لو كان [على]^(٤) ما قبله يؤدي إلى التلبس بين الواحد والجمع، وإن كان على نفسه يلزم جريانه على [ما]^(٥) يشبه التثنيين، وفسادهما ظاهر وأما اتصال نون الجمع فلأن هذه النون أوجبت تسكين ما قبلها قياساً على (فعلن) حيث ما يتصل بهما من نون النساء ضمير بارز متحرك، فلم يصح حينئذ أن يكون محلاً لحركة، فيعذر الإعراب^(٦)، فعلى هذا قد ظهر فساد الاعتراض بقياس تثنية

(١) في الأصل: (أسطاع يستطيع) وما أثبتته من: شرح المصنف ٨٦٢/٣، وقد ذهب ميبيوه إلى أن أصله أطاع يُطيع، وأن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل إذ الأصل أطوع، انظر: الكتاب ٢٥/١، وسر الصناعة ١٨٢/١، وتهذيب اللغة (طاع) ١٠٤/٣، وتاج العروس (طوع) ٤٤٥/٥.

(٢) انظر: شرح المصنف ٨٦٢/٣، والرضي ١٤/٤، وشرح الشافية ٣٨٠/٢، ٣٨٤، وابن القواس ص ٦٨٢، والأصنهائي ص ٧٢٣، والكناش ٨/١.

(٣) هذا مذهب البصريين، حيث ذهبوا إلى أن علة إعراب المضارع مشابهته الاسم في إيهامه وتخصيصه، ودخول لام الابتداء عليه، وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته، وذهب الكوفيون إلى أن علة إعرابه أنه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة فيصلح للأزمته المختلفة من الحال والاستقبال والماضي، بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه نحو: يضرب الآن، لن يضرب غداً، لم يضرب أمس، كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة، انظر المسألة في: الكتاب ١٤/١، والمقصد ١١٧/١، والتبصرة والتذكرة ٧٦/١، والإيضاح ٥٤٩/٢، وأسرار العربية ص ٤٦، واللباب ٢٠/٢، وابن يعيش ٦/٧، وشرح المقدمة الجزولية للتشويبي ٢٥٩/١، وشرح التسهيل ٣٥/١، والرضي ١٢/٤، والبسيط لابن أبي الربيع ٢٢٧/١، والتذيل ١٢٤/١، وتوضيح المقاصد ٥٥/١، والهمع ٦٦/١.

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) انظر علة بنائه مع نون التوكيد ونون الإنث في: شرح المصنف ٨٦٣/٣، وابن القواس ص ٦٨٤، والجامي ٢٣٥/٢، وانظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٠/٢، وشرح التسهيل ٣٦/١، والأصنهائي ص ٧٢٤.

المضارع وجمعه على تثنية الماضي وجمعه.

وإعرابه رفع ونصب وجزم

قَالَ قُلْتُ: الظاهر من عبارة الكتاب أن انتقاء الاتصال شرط لانتقاء الإعراب في غير المضارع، فيلزم منه أن ذلك الغير يُعرب عند انتقاء ذلك الشرط بالاتصال، لاستلزام انتقاء الشرط انتقاء المشروط والأمر ليس كذلك!

قُلْتُ: اللزوم المذكور مسلم؛ لأن هذه قضية شرطية فصورتها الطبيعية هو قولنا: إذا لم يتصل بالمضارع نون لم يعرب من الفعل غيره، واستفادة هذا اللزوم من الشرطية المذكورة مشروطة بانتاج رفع المقدم وهو مسلم، وأيضاً ذلك تعليق لانتقاء إعراب غير المضارع بانتقاء اتصال النون به، فيكون كتعليق عدم الصلاة بعدم الوضوء، وعدم الملازمة حينئذ ظاهر في طرف الانتقاء، إذ لو لزم ما ذكرتم للزم وجود الصلاة عند وجود الوضوء، وليس كذلك، نعم كلامه لا يخلو عن التناظر اللفظي من حيث إن انتقاء الاتصال في الواقع شرط لإعراب المضارع، فجعل ههنا شرطاً لعدم إعراب غيره.

هذا محصول كلام الغجدواني^(١)، وفيه تأمل.

وإعرابه أي: إعراب المضارع الذي أعطى له لفرط مشابهته بالاسم رفع ونصب وجزم لأن إعرابه إنما كان لأجل مشابهته بالاسم، وإعراب الاسم ثلاثة، فجعل إعرابه كذلك، إلا أن الجزم فيه قد جعل عوضاً عن الجر الذي في الاسم^(٢)، فمعنى الرفع والنصب كذلك.

وإن أراد امتناعه مطلقاً^(٣) فمسلم؛ لأنه لم لا يجوز أن يوضع الجر في الفعل ليكون دالاً على معنى لا ينافي / معنى الفعل؟ ولو أجيب بأن تحقق هذه المعاني باعتبار عواملها، (١/١٠٥) ولما وجد في كلام العرب للرفع والنصب عاملان أعطى للفعل منهما ما لا ينافي معناه معنى الفعل، بخلاف الجر فإنه لا يوجد له إلا عامل واحد مع كون معناه مذاقياً لمعنى الفعل، فلم يعط له، لكان له وجه.

وقيل: نقص الفعل من الجر لئلا يساوى الفرع الأصل، وخص النقصان بالجر لكون نقص ما لا يكون معمولاً له منه أولى^(٤).

(١) انظر: شرح الغجدواني ص ٤٨٢ - بتصرف -

(٢) قال ابن الحاجب ٨٦٣/٣: "ولا يدخله جر لامتناع معنى عوامل الجر فيه، فجعل الجزم عوضاً عنه".

(٣) في الأصل: (مطلق) وهو الحق.

(٤) قال الرضوي ٤/٤: "واختص الجواز بالافعال لأنه لا جزم في الأسماء، كما ذكرنا أنهم وقوا الأسماء؛

فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمّة، والفتحة والسكون، مثل: يضرب

اعلم أن المضارع لا يخلو من أن يكون من الفعل الصحيح الذي ليس آخره حرف علة، أو المعتل إما بالواو أو الياء، ومع ذلك لا يخلو من اتصال العلامة به أو التجرد عنها، فلكل منها نوع اختصاص بنوع من الإعراب على ما بين في الأسماء، فالصحيح المجرد عن اتصال ضمير بارز^(١) دون مستقر، مرفوع دون منصوب، الذي للتثنية والجمع مذكرين كانا أو مؤنثين، والمخاطب المؤنث إعرابه: بالضمّة حال الرفع، والفتحة حال النصب، والسكون حال الجزم، مثل: يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، واحترز بالقيود المذكورة عن أضدادها فإن حكمها سيحىء.

فإن قلت: أى شيء يحترز عنه بقوله: (بارز) فإن ضمير التثنية والجمع في المضارع لا يكون إلا بارزاً^(٢)، مع أن هذا القيد مستغنى عنه بقوله: (للتثنية) بعين ما ذكر، أو لا حاجة إلى ذكر التثنية والجمع لذلك^(٣).

قلت: يجوز أن يكون احترازاً عن ضمير المتكلمين في نحو^(٤): نقوم، فإنه ضمير بما ثنى في المضارع وليس ببارز، وكذلك الكلام في ضمير المتكلمين فلا يلزم شيء مما ذكر. فإن قلت: لو قال بعد قوله: (عن ضمير بارز) إلخ: (أو علاماته) لكان أشمل، فإن قولك: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ليس فيهما له رفعه بالضمّة، مع أن ضمير التثنية والجمع ليس ببارز فيهما له رفعه الظاهر، بل بالالف في الأول، والواو في الثاني!

- لأصالتها في الإعراب - الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء في الإعراب، ما لا يكون من عمله وهو الجر، فلما نقص الجر لم يحرك شيء بدل الجر فيبقى مجزوماً أى: ساكناً^(٥) أ. هـ. وأنظر: الرضى ٤٠/١، وقال ابن هشام: * ولم يدخل الجر في الأفعال لأنهم أرادوا الفرق بين الأسماء والأفعال فخصوا الاسم بشيء والقول بآخر، وكان الجزم أولى بالفعل لأنه سكون أو حذف، والأفعال = أثقل لتحملها الضمائر فكانت أولى بالتخفيف^(٦) أ. هـ. أنظر: شرح الكافية لـ ١٦٣/ب، وأنظر: العلل للوراق ص ٢٨ وما بعدها، والإيضاح في علل النحو ص ١٠٧.

(١) قال الرضى ١٧/٤: * قوله: (المجرد عن ضمير بارز) احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع، ثم بين أن ذلك الضمير لا يكون في المضارع إلا في المثنى والمجموع، والمخاطب المؤنث نحو: يضربن ويضربون وتضربين^(٧) أ. هـ.

(٢) قال الرضى ١٧/٤: * وإنما قيد الضمير بالبارز لأنه لو قال: المجرد عن الضمير، وسكت، لوجب ألا يكون المتصل بالضمير المستكن نحو: زيد يضرب، وهذا تضرب، وأنت تضرب، وأضرب، ونضرب، بالضمّة والفتحة والسكون^(٨) أ. هـ.

(٣) قال الأصمهاني ص ٧٢٥: * ولقاتل أن يقول: إن الضمير البارز المرفوع لا يكون إلا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث، فقوله: للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث مشترك لا احتياج إليه^(٩) أ. هـ.

(٤) في الأصل: (في نحن) وهو تصحيف.

قلت: لكون ذلك مما قلّ وقوعاً لم يتعرض إلى بيان أمره، مع إمكان حمله على وجه آخر غير ذلك، ومن العجب جواب بعض الشراح عنه^(١) ببيان الكلام في التركيب الفصيح وما ذكر ليس به * كيف فإن القرآن يشتمل عليه قال الله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢)!!

(١) المراد به الغدواني في: شرحه ص ٤٨٣.

(٢) سورة الأنبياء من الآية (٣).

والمتصل به ذلك: بالنون، وحذفها، مثل: يضربان، ويضربون، وتضربين،

والمتصل به أي: والمضارع الذي اتصل [به أي] ^(١) بذلك المضارع، وذلك الضمير المرفوع البارز على اختلاف أنواعه إعرابه: بالنون المكسورة بعد الألف، والمفتوحة بعد الواو والياء، حال الرفع، وحذفها أي: بحذف النون حال النصب والجزم مثل: يضربان بالياء، والتاء، ولن يضربا، ولم يضربا كذلك، ويضربون بهما أيضا، ولن يضربوا، ولم يضربوا، وتضربين، ولن تضربي، ولم تضربي ^(٢).

فإن قلت: لم جعل إعرابه عند اتصال هذه الضمائر بالنون وحذفها؟

قلت: ^(٣) لما كان محل الإعراب حينئذ مستغلا بحركة مخصوصة مناسبة للضمة المتصل به لأجلها، ومع ذلك لم يكن فيه علة البناء حتى يمنع إعرابه بالكسرية، أرادوا زيادة علامة لإعرابه، وأولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، ولم يمكن زيادتها هنا لمكان الضمائر، فزيدت النون التي هي أشد شبها بتلك الحروف، فجعل ثبوتها علامة للرفع لأن الرفع أول الحركات وأقواها، والثبوت أول وأقوى من السقوط، ثم جعل سقوطها ^(٤) علامة للجزم لأن النون بمنزلة الحركة في المفرد لكونها عوضا عنها، فكما سقطت الحركة في المفرد عند الجزم، سقط أيضا ما هو بمنزلة ثبوتها عنده، ثم حمل النصب على الجزم لأن الجزم أخف والحمل عليه ^(٥) أولى، ولأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء في الاختصاص، فحمل النصب على الجزم هنا كما حمل النصب على الجر ثمة ^(٦).

فإن قلت: لم لم تجعل الحروف المتصلة بالأواخر للإعراب كما جعلت في الأسماء؟

قلت: هذه الحروف في الأفعال وإن تنزلت منزلة جزء منها إلا أنها في الحقيقة ليست بجزء منها لأنها أسماء مرفوعة المحل على الفاعلية ^(٧) فكره أن يجعل علامة لإعراب الكلمة ما ليس جزء منها حقيقة، بخلافها في الأسماء فإنها حروف صارت أجزاء منها، ولأن هذه الحروف في الفعل لا يمكن جعلها إعرابا لتأدية ذلك إلى اختلاف الإعراب مع بقاء المعنى على حاله، وهو غير جائز.

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال ابن القواس ص ٦٨٧: "وإنما ثبتت هذه النون في الرفع وحذفت في النصب والجزم لأنها لما كانت أفعالا معربة ولا حرف إعراب لها جعل إثبات النون وحذفه علامة إعرابها". هـ.

(٣) أنظر: الرضى ١٧/٤، وابن القواس ص ٦٨٧ وما بعدها.

(٤) في الأصل: (سقوطه) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (عليها) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: أمالي ابن الحاجب ٧٣/٤، وأنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢١/٢ مطبوع.

(٧) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٧٢٤.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وإنما لم يجعل إعرابه تقديرية ليكون بإلحاق النون كالاسم المثنى والمجموع في الصورة.

والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديرًا، والفتحة لفظًا، والحذف، والمعتل بالألف: بالضمة والفتحة تقديرًا، والحذف. ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم مثل: يقوم زيد.

والمعتل أي: والمضارع الذي اعتل بالواو والياء إعرابه بالضمة حال الرفع تقديرًا لأن الضمة اللفظية ثقيلة على الواو والياء نحو: يغزو، ويرمي^(١)، والفتحة حال النصب لفظًا لخفة الفتحة عليها نحو: لن يدعوا، ولن يرسي، بالفتح فيهما لفظًا، والحذف حال الجزم لأن الثابت في كلامهم أن يجعل الجزم في غير هذا المحل حذفت ما هو آخر المرفوع كما في: يضرب، ويضربان، ولما لم يكن في آخر ذلك الفعل إلا حروف^(٢) علة ساكنة - وتسكين الساكن محال - جعلوا جزمه بحذفها نحو: لم يغز، ولم يرم^(٣).

والمعتل أي: والمضارع الذي اعتل بالألف إعرابه بالضمة حال الرفع نحو: يخشى، والفتحة حال النصب نحو: لن يخشاها، تقديرًا؛ لعدم قبول الألف الحركة كما مر في باب (عصا)^(٤)، والحذف حال الجزم، لما ذكر في المعتل بالواو والياء، إلا على اللغة القليلة فإن أهلها يثبتون الواو، والياء، والألف، في آخر المعتل عند الجزم، واستدلّهم بالوقوف في (١٠٥/ب) كلام الشعراء^(٥)، وعند الأكثرين ذلك شاذ لا اعتداد به.

ويرتفع أي: المضارع المستحق للإعراب، إذا تجرد ذلك المضارع عن العامل

(١) أنظر: شرح المصنف ٨٦٥/٣، والأصيهاني ص ٧٢٦.

(٢) في الأصل: (حرف) وهو تَمْثِيل.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٦٥/٣، والرمضي ٢١/٤، والجناسي ٢٣٧/٢، وقال أبو حيان: "وإنما حذفت الجزم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبت، فكما أن الضمة تُحذف في نحو: لم يخرج، فكذلك تُحذف هذه الحروف بالجازم، هكذا قرّر هذا الشيخ...". اهـ أنظر: التذييل ٢٠٢/١.

(٤) أنظر: قسم التحقيق، وفيها قال: "وإنما تعذر فيه ظهور الإعراب لكون الألف غير قابلة للحركات مع بقائها ألفًا، لأنها وضعت ساكنة، فلو حركت لخرجت عن وضعها وصارت همزة". اهـ.

(٥) وذلك نحو قول الشاعر (من الرجز):

إذا العجوز غصبت لفظي ... ولا ترمطها ولا تملأني

وقول الآخر (من الوافر):

ألم يأتك والانباء تملأني ... عما لفت لبون بني زياد

وقول الآخر (من البسيط):

هجون زمان ثم جئت معبوداً ... من هجون زمان لم تهجو ولم تدع

قال السيوطي: "الجمهور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب". اهـ أنظر: الهمع ١٧٦/١.

الناصب والعامل الجازم، وفيه إشارة إلى أن المضارع لو لم يتجرد عن الحرف الذي ليس له عمل فيه يرتفع أيضاً مثل: يقوم زيد، وسيقوم عمرو، ثم الظاهر من كلامه أن عامل الرفع في المضارع هو كونه مجرداً عن العوامل اللفظية الناصبة والجازمة، فهذا بخلاف ما عليه الأكثر من البصريين^(١) فإِثْمُ قالوا: إن ارتفاع المضارع بوقوعه بحيث يصلح وقوع الاسم فيه إما مجرداً أو مع حرف لا يكون عاملاً فيه^(٢)، قال المصنف في الشرح^(٣): "وهذا^(٤) أقرب على المتعلم من قولهم: ويرتفع إذا وقع موقع الاسم، لأنه يرد عليه اعتراضات مشككة وتحتاج إلى الجواب عنها".

فأقول: الإشكالات الواردة على هذا الكلام ثلاثة: الأول^(٥): أن السين في (يضرب) لكونه من خواص الفعل يمنع القول بأن (يضرب) فيه وقع موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم.

وجوابه: أن المراد: الفعل مع السين يقع موقع الاسم، لأن السين لما صار كأحد حروف الفعل لكونه غير عامل كان الواقع ذلك الموقع هو المجموع.

الثاني: أن (يضرب) في: يضرب الزيدان، مرفوع مع أنه ليس بواقع [موقع]^(٦) الاسم إذ لا يجوز ابتداء (ضارب الزيدان) من غير أحد الأشياء المذكورة.

وجوابه^(٧): أن ميّداً الكلام من حيث كلام الاثنين: أن يكون للفعل دون الاسم، بل جاز

(١) اختلف في الرفع للفعل المضارع على أقوال: أحدها: أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً، وهو مذهب جماعة من البصريين، والثاني: التجرد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء، واختاره ابن مالك ولم يهمل لحذاق الكوفيين، واختاره أيضاً ابن الخباز، والثالث: وهو قول الأعمش: ارتفع بالإهمال، والرابع: وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، والخامس وهو قول ثعلب: أنه ارتفع بنفس المضارعة، والسادس: أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأن الرفع نوع من الإعراب، والسابع وهو مذهب الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة. انظر: الإنصاف ٥٥٠/٢، وابن يعيش ١٢/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، والرضي ٢٣/٤، وابن القواس ص ٦٩١، وتوجيه اللمع ص ٣٥١، والجمع ٥٢٦/١.

(٢) قال سيبويه ٩٩/٣: "هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بنى على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب قائماً مرتفعة، وكيلونتها في هذه المواضع إلزامتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها" اهـ، وانظر: المقضب ٥/٢، والإيضاح العضدي ص ٦٩، واللمع ص ١٨٣.

(٣) انظر: شرح المصنف ٨٦٦/٣.

(٤) قوله: (هذا إشارة إلى قوله: ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم).

(٥) انظر: هذا الإشكال وجوابه في: شرح الرضي ٢٤/٤، والصفوة الصفية ١٧٩/١ وما بعدها، والأصبهاني ص ٧٢٨ وما بعدها، والجامي ٢٣٨/٢.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٧) قال الرضي في جواب هذا الإشكال ٢٤/٤: "ويمكن الجواب عن نحو: الذي يضرب، ونحو: يقوم الزيدان،

شرح كافيّة ابن الحاجب

أن يكون ابتداء الكلام اسماً في الجملة، فصدق أنه واقع موقع الاسم على الإطلاق، أي: موقع يصح أن يقع فيه اسم من الأسماء وإن لم يقع خصوص اسم، مع أنه على رأي البعض.

والثالث^(١): أن خبر (كاد) لابد وأن يكون فعلاً مضارعاً فينبغي أن لا يرتفع حينئذ؛ لكون ذلك الموقع مما لا يصح فيه الاسم، للزوم ما ذكر، وجوابه: أن الأصل فيه الاسم، وقد عدل إلى لفظ الفعل لزوماً لغرض وهو: أن (كاد) لما كان تقريّب معنى الفعل من الحال، والمناسب أن يكون خبره فعلاً مضارعاً، لظهور دلالة على الحال عند التجرد عن علامة الاستقبال.

وكون هذه الإشكالات مجابة لا ينافي أولوية كلامه.

وبخلاف ما ذهب إليه الكسائي من الكوفيين، فإنه ذهب إلى أن ارتفاع المضارع بالزائد في أوله، وهو قول قاسد؛ إذ لو كان موجب الرفع فيه ذلك الزائد لوجب ألا يجوز نصبه ولا جزؤه مع وجوده؛ لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع^(٢).

وبطلان ما يقال: إن ما اختاره المصنف يشعر بكون رفع المضارع بعد نصبه وجزؤه؛ لأن التجرد عن عاملهما يعد ثبوته، مع أن المشهور فيما بينهم أن الرفع أول أحوال الإعراب^(٣).

لا يخفى عن الفطن، وكذلك الكلام فيما يقال: إن التجرد أمر عديم الرفع وجودي، ولا يجوز أن يكون المؤثر في الوجودي أمراً عديمياً^(٤).

ثم ينبغي أن يعلم^(٥) أن الوجه الذي استحق المضارع به الإعراب غير الوجه الذي كان ارتفاعه وانتصابه وانجزامه معه، أما الأول: فقد عرفت أنه المشابهة المذكورة، وأما

بل يقال هو واقع موقعه، ولأنك تقول: الذي ضارب هو على أن ضارب خير مبتدأ مقدم عليه، وكذا قلتمان الزيدان، ويكفيها وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسماً غير الإعراب مع تقديره فعلاً.

(١) انظر هذا الإشكال وجوابه في: الإنصاف ٥٥٤/٢، والرضي ٢٤/٤، وابن القواس ص ٦٢٩.

(٢) انظر: قول الكسائي ووجه فساده في: الإنصاف ٥٥٣/٢، وابن يعيش ١٢/٧، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٦٤/ب، والعلل للوراق ص ٧٠، وتوجيه اللمع ص ٣٥١، والأصيهائي ص ٧٢٨.

(٣) انظر: الإنصاف ٥٥٣/٢، وابن يعيش ١٢/٧.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٦/١، وقال الشيخ خالد في التصريح ٢٢٩/٢: * واعترض بأن التجرد أمر عديم والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره، وأجيب بأن التجرد أمر وجودي، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم * اهـ، انظر: ابن النافذ ص ٢٦١، والأشموني ٢٧٧/٣، وحاشية الخضري ١٠٩/٢.

(٥) انظر بيان ذلك في: شرح ابن القواس ص ٦٩١.

الثاني: فإن وقوعه في أقوى مراتب المضارعة عند وقوعه بنفسه موقع الاسم يقتضي له الرفع، إذ هو أيضاً أقوى وجوه الإعراب^(١).

ووقوعه موقعاً لا يصلح للاسم أصلاً وذلك لانحطاط رتبة المضارعة بالمرّة حينئذ، ذلك لأن المشابهة المذكورة لما أوجبت الإعراب، جعلوا الجزم عوضاً عن الجر، ليكون له إعراب، نظراً إلى اقتضاء تلك المشابهة، ولم يجعلوا إعرابه حينئذ من نوع إعراب الاسم لذلك الانحطاط.

فإن قلت: لم كان الجزم مفقوداً في الأسماء؟

قلت: لا يستلزم [عدم]^(٢) وجوده فيها عدمه غالباً؛ لأن الغالب في الاسم أن يكون فيه تنوين،

(١) قال الرضوي ٢٤/٤: "وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم، لأنه يكون إن كان الاسم فأعطى إعراب الاسم وأقواء وهو الرفع" اهـ، أنظر: الجاسي ٢٣٨/٢.

(٢) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافيّة ابن الحاجب

ويتنصب بـ (أن) و(لن) و(كى) و(إذن)، وبـ (أن) مقدرة بعد: حتى، ولام كى، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو، فـ (أن) مثل: أريد أن تحسن إلى، (وأن تصوّموا خير لكم)، والتي تقع بعد العلم مخففة من المثقلة وليست هذه،

وهو ساكن، فلو دخل الجزم لاجتمع الساكنان، فاحتيج إلى تحريكه هربا عن توالى الساكنين، فيؤدى بثبوت الجزم فيه إلى غمسه، وكل ما هو كذلك ممتنع، ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم إلا مع ما يجعله فى تقدير الاسم كـ (إن) الناصية أو ما يشبهها، يقتضى له إعرابا يتوسط بين الرفع والجزم وهو النصب، إذ الأول ثقيل سلق، والثانى خفيف سلق، والنصب متوسط بينهما وذلك لتوسط مرتبة المضارعة حينئذ.

ويتنصب أى: المضارع المعرب بـ (أن) المصدرية بالأصالة، وذلك لأن (أن) هذه إنما عملت النصب فى المضارع لمشابتها (أن) المفتوحة المشددة من وجه، ولأنها تجعل ما بعدها فى الحكم مفردا، كما أن المفتوحة المشددة كذلك، وأما أخواتها وهى: لن، وكى، وإذن، فإنما تعمل النصب فيه بالحمل عليها فى العمل؛ لكونه للاستقبال أيضا^(١).

وكما ينتصب المضارع بـ (أن) ملفوظة، ينتصب بها أيضا مقدرة، وهذا أيضا دليل على أصالتها، وإضمارها إنما يكون بعد أحد الحروف الستة: الأول: حتى، والثانى: لام كى، والثالث: لام الجحود، والرابع: الفاء، والخامس: الواو، والسادس: أو.

لما فرغ من ذكر / النواصب جملة، أخذ فى تفصيلها^(٢) فقال: فـ (أن) كما فى مثل (١/١٠٦) قولك:

أريد أن تحسن إلى، وخص (أن) بالتقديم على غيرها لما ذكرنا من أصالتها، وإنما كرر المثال بقوله: (وأن تصوّموا خير لكم)^(٣) إشارة إلى أن النصب كما يكون بالفتحة لفظا كما فى المثال الأول، يكون أيضا يحدف النون كما فى المثال الثانى.

و(أن) التى تقع بعد العلم أراد بالعلم كل فعل يدل على التحقيق، سواء كان مشتقا من

(١) قال ابن يعيش ١٥/٧: والأصل من هذه الأربعة (أن) وبالنواصب محمولة عليها، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال، كما عملت حروف الجر فى الأسماء لاختصاصها بها، وأما عمل النصب خاصة فله شبه (أن) الخفيفة بـ (أن) الثقيلة الناصية للاسم، ووجه المشابهة من وجهين: من جهة اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فهما متلآن، وإن كان لفظ هذه انقص من تلك... وأما المعنى فمن قبل أن (أن) وما بعدها من الفعل فى تأويل المصدر، كما أن (أن) المبتدئة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المبتدئة ناصية للاسم، جعلت هذه ناصية للفعل^٣، هـ، وانظر: أسرار العربية ص ٢٨٨، والعلل ص ٧١.

(٢) فى الأصل: (تفصيل) وهو تصحيف.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٨٤).

لفظ العلم أو لا، مخففة من المثقلة، وليست هذه أية: ليس (أن) التي تقع بعد العلم ناصباً
مثل: علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم، والتي تقع بعد الظن ففيها وجهان.

للفعل؛ لاستتاع اجتماع العلم معها؛ لأن العلم لكونه مفيداً لليقين، يدل على أن ما يقع عليه
معلوم التحقيق، والناصبية لكونها علم الاستقبال الدال على الرجاء والطمع، تدل على أن ما
يعدها غير معلوم التحقيق، بخلاف (أن) المخففة، فإنها لكونها للتحقيق مناسبة للعلم مثل:
علمت أن سيقوم^(١) - بالرفع - على تقدير (أنه سيقوم)؛ لأنها تعمل عند التخفيف في ضمير
الشان عند الجمهور، خلافاً لسيبويه^(٢).

وإنما كرر المثال بقوله: وألا يقوم، إشارة إلى أن (أن) المخففة إذا دخلت على الفعل
يستعمل معها أحد الحروف الأربعة: السين، وسوف، وقد، وحرف الفنى، اليئة، غير أن
(لا) لا تختص بها للفرق بينها وبين (أن) الناصبة، ولم يعكس لتكون تلك الحروف كالعوض
من المحذوف من المخففة^(٣)، مع أن فيه كراهة اجتماع حرف الاستقبال على الفعل الواحد،
ولم يرد الالثنين منها مثلاً نظراً إلى أن الغرض هنا ليس تفصيلها كل التفصيل؛ لأن هذا
المقام ليس محللاً له، وسيجيء إن شاء الله تعالى.

و(أن) التي تقع بعد الظن أية: بعد الفعل الذى لا يدل على التعيين والتحقيق، سواء كان
ماخوذاً من لفظ الظن أو لا، ففيها أية: فى (أن) هذه وجهان: أحدهما: جواز كون (أن) هذه ناصبة،
وثانيهما: جواز كونها مخففة من المثقلة^(٤)، وذلك لأن الظن لكونه اعتقاداً راجحاً مع كونه محتملاً
للتعويض له اعتباراً، فباعتبار الرجحان يشابه العلم فيجوز أن يكون بعده (أن) مخففة، وباعتبار
ذلك الاحتمال مخالف له، فألحق بسائر الأفعال التي تقع بعدها الناصبة على سبيل التحتم^(٥).

(١) قال ابن القواس ص ٦٩٦: "إن وقع قبلها فعل علم وجب أن تكون مخففة من المثقلة وليست ناصبة...
لأن المخففة لما كانت للتحقيق - كالمشددة - لم تقع إلا بعد فعل محقق مطلقاً، بخلاف الناصبة، فإنها لا
تقع إلا بعد فعل غير محقق كالطمع والرجاء والإرادة" أ. هـ. وانظر: الأصبهاني ص ٧٣١. هذا وقد
جوز الفراء، والأبهرى وقوع (أن) الناصبة للمضارع بعد لفظ العلم وما فى معناه، ممثلين بقراءة أبي
حيوة، ومجاهد: (أفلا يزود أن لا يرجع) بالنصب وهى بمعنى: (أفلا يعلمون). انظر: التمهيد ص ٢٢٩،
وشرحه ١٢/٤، والارتشاف ١٦٣٩/٤، والهمع ٢٨٢/٢.

(٢) اختلف فى (أصل) (أن) إذا خففت على مذاهب: الأول: أنها لا تعمل لا فى ظاهر ولا مضمر، وتكون حرفاً
مصدرياً مبهلاً، وعليه سيبويه والكوفيون، الثانى: أنها تعمل فى الظاهر وهى المضمر، وعليه طائفة من
المغاربة، الثالث: أنها تعمل فى المضمر وعليه الجمهور، انظر: الهمع ٥٣/١، وانظر: الكتاب ١٦٥/٣،
١٦٦.

(٣) قال الرضى ٣٠/٤: "ويسمى النحاة الحروف التي بعد (أن) المخففة حروف التعويض، لأنها كالعوض
من إحدى نونى (أن)" أ. هـ.

(٤) قال ابن مالك: "إن عمل فيها فعل ظن جاز أن تكون المخففة، وأن تكون الناصبة للفعل المضارع وهو الأكثر
أف انظر: شرح التمهيد ٧/٤، وانظر: شرح الجمل لابن خروف ٨٢٥/٢، والهمع ٢٨٢/٢، والتصريح
٢٣٣/٢.

(٥) انظر: ابن القواس ص ٦٩٧، والأصبهاني ص ٧٣١، والكناش ١٢/٢، والجامى ٢٤١/٢.

و(لن) مثل: لن أبرح، ومعناها: نفي المستقبل.

ومن نواصب المضارع: لن كما في مثل قولك: لن أبرح، ومعناها أي: معنى (لن) نفي المستقبل مثل (لا) في المعنى، ولهذا لم يستعمل إلا مع المستقبل، إلا أنها أكد منها، فإن (لا) تدل على نفي أصل الفعل، و(لن) تدل عليه مع المبالغة والتوكيد فيه، وهو أمر مستفاد من استقرار كلام العرب^(١)، وعند المعتزلة للتأييد^(٢)، وهو فاسد بدليل قوله تعالى: {فَلَنْ أُنْزِلَ الْأَرْضُ حَتَّى يَسْأَلَ إِلَى أَيْسَى} ^(٣) إذ التعليق ينافي التأييد^(٤).

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في أن (لن) هل هي حرف برأسها أم لها أصل قد أخذت منه؟

فذهب سيبويه إلى أنها حرف برأسها وليس لها أصل كذلك^(٥)، وذهب الخليل^(٦) إلى أن أصلها: (لا أن) حذفت الهمزة تخفيفاً، وسقطت الألف لالتقاءها مع التنوين الساكن، وذهب الفراء^(٧) إلى أن أصلها: (لا) فأبدل النون من الألف كما يبدل النون ألفاً عند الوقف.

(١) قال ابن القواس ص ٦٩٧: * النفي بها أبلغ من النفي بـ (لا) وإن اشتركا في نفي المستقبل، فإنه يقال في النفي: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا قصد المبالغة في التوكيد قيل: لن أبرح اليوم مكاني... إلخ.

(٢) في شرح التمهيد ١٤/٤: * وذكر الزمخشري في أنموذجه أن (لن) لنفي التأييد، قال الشيخ - رحمه الله - وحامله على ذلك اعتقاده أن الله لا يُزَيَّرُ، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ، وهذا، وأنظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣، والهمع ٢٨٦/٢، والأشموني ومعه حاشية الصبيان ٢٧٨/٣، وحاشية الخضري ١١٠/٢، وما تُعيب للزمخشري وهو القول بالتأييد غير صحيح، ويؤيد ذلك أنه لم يقل به لا في الكتاب ولا في الفصل.

(٣) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٨٠).

(٤) أنظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١٦٦/ب، وقد ذكر أن فيها أربعة أقوال: الأول للزمخشري أنها لتأكيد النفي وهي أكد من (لا)، الثاني للزمخشري - أيضاً - أنها للتأييد، والثالث: قول جماعة من النحاة قالوا ليست للتأكيد ولا للتأييد بل تارة بمعنى (لا) وتارة (لا) بمعناها، والرابع: قول عبد الواحد بن عبد الصمد ابن الأثير صاحب التبيان أن (لا) أكد منها وعلى ذلك بأن ثقی (لا) ألف وهي أمث من النون فيجب أن يكون زمانها أطول * إلخ.

(٥) أنظر: الكتاب ٥/٣، والروضى ٣٧/٤، ومصابيح المعاني ص ٣٢٨.

(٦) أنظر: الكتاب ٥/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٨١/١ مطبوع، والمسائل الحلبيات ص ٤٥، وبهذا قبل الكسائي أنظر: معاني الزجاج ١٦١/١، وشرح التمهيد ١٥/٤، والمعنى ٣١٣/١، والهمع ٢٨٦/٢، وأنظر: معاني القرآن للكسائي ص ٧٤، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨ م.

(٧) أنظر: قول الفراء في: الرضى ٣٦/٤، والجنى الداني ص ٢٧٢، ووصف المعاني ص ٢٨٥، والمعنى ٣١٣/١، والفاخر ص ٥٤٨، والهمع ٢٨٦/٢، ومصابيح المعاني ص ٣٢٨.

و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها...

وقالوا: مذهب الخليل والفراء ضعيف؛ لأن معمول ما تدخل عليه (لن) يجوز تقديمه عليها نحو: زيدا لن أضرب^(١)، فلو كان أصلها على ما قالوا لما جاز، إذ ما في حيز (أن) المصدرية و(لا) لا يتقدم عليهما، وأيضا يلزم فوات معنى التوكيد على ما اختاره الفراء^(٢).

وفيه نظر؛ لأن تغيير أحكام الكلمة بالتركيب مما لم يكن عزيزاً في الكلام، ألا ترى أن (لو) للشرط و(لا) للنفي فإذا ركبنا يبطل معناهما ويحدث معنى التحضيض نحو قولك: لولا أخرتني، وكذلك (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبنا مع (لا) تعرّث مما كانت عليه وصارت بمعنى التحضيض، فجاز إعمال ما بعدها فيما قبلها نحو: زيدا هلا ضربت، وعلى هذا أكثر الحروف المركبة، اللهم إلا أن يقال: بقاء معنى النفي في (لن) وعمل (أن) يبطل ذلك القياس، كذا قال السيد عبد الله^(٣)، لكن في النظر نظر ظاهر الوجه^(٤).

ومنها: إذن، لكن لا مطلقاً بل بشرطين^(٥)، أشار إلى الأول بقوله: إذا لم يعتمد ما بعدها أي: ما بعد (إذن) على ما قبلها^(٦) على معنى: ألا يكون ما بعدها معمولاً بـ (أن) يكون خيراً عن مبتدأ، أو جزاء عن شرط، أو جواباً عن قسم قبلها.

وإنما كان عملها مشروطاً بهذا الشرط لأن ما بعدها كونه أحد هذه الأشياء تلغى (إذن) من العمل، وذلك لأنها ليست بموضوعة على العمل في الفعل البتة، إذ تقع^(٧) حيث لا يمكن

(١) قال سيبويه ٥/٣: "ولو كتبت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيدا فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة فكانه قال: أما زيدا فلا أضرب له" اهـ، وأنظر: المقنن ٨/٢، والمسائل الحليات ص ٤٥، والأصول ١٤٧/٢، والعلل للوراق ص ٧٢، وتوجيه اللمع ص ٣٥٨، وشرح التيسيل ١٥/٤، والمعنى ٣١٣/١.

(٢) أنظر رد قول الفراء في: رصف المياني ص ٢٨٧، والجنى ص ٢٧٢، ومصابيح المغالي ص ٣٢٨.

(٣) أنظر: شرح لب الألبان ص ٥٣٨، ٥٣٩.

(٤) قال الوراق في العلل ص ٧٤: "... اللفظ متى جاءنا على صفة ما وأمكن استعمال معناه لم يجز أن يعمل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها، لم يجز أن ندعي أن أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة ولا ضرورة" اهـ.

(٥) قال ابن القواس ص ٦٩٩: "... لها ثلاثة أحوال: حال يجب فيها إعمالها، وحال يجب إلغاؤها، وحال يجوز فيها الأمران، أما الحالة الأولى: فإنها تتحقق بخمسة شروط: أن تكون جواباً، وأن تتقدم على الفعل، وأن يكون مستقبلاً، وأن لا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها، وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم والنداء، وإنما يجب عملها عند تحقق هذه الشروط لأنها بوجودها تصير مختصة بالفعل فتقوى جهة العمل..." اهـ، وأنظر شروط إعمالها في: الجنى الذاتي ٣٦١، والمعنى ٢٨/١، واللمع ٢٩٤/٢.

(٦) قال الجاسي ٢٤٢/٢: "إذا اعتد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصّب بها المضارع؛ لأنها أضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتد على ما قبلها، فصار كأنه سبقها حكماً" اهـ، وأنظر: حاشية الصبان ٢٨٨/٣.

(٧) في الأصل: (يقع) وهو تصحيف.

وكان الفعل مستقبلاً، مثل: إذن تدخل الجنة.

ذلك لها نحو: إذن أنا فاعل كذا، فتكون^(١) ضعيفة في العملية فجاز إلغاؤها عند وجود المعارض القوي من: مبتدأ الذي لا بدله من خبر، والشرط المستدعي جزاء البتة، والقسم المقتضي للجواب كذلك^(٢)، خوفاً من لزوم إعمال عاملين مختلفين في معمول واحد.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون من باب التنازع؟

قلت: جوابه يفهم بما مرّ آنفاً.

فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون (إذن) من تنمة ما بعدها مع العمل فيه من كونه خبراً أو جزاءً أو جواباً، كما في قولك: زيد لم يضرب؟

قلت: لاستلزام ذلك إبطال معنى ما تقدمها من الأشياء المذكورة.

وأشار إلى الثاني بقوله: وكان الفعل الداخلة عليه (إذن) مستقبلاً، وإنما اشترط بهذا

الشرط لأنها جواب للقول وجزء للفعل، لأنك إذا قلت: إذن أكرمك / في جواب من قال: (١٠٦/ب) أتيتك، فقد أجبت بهذا الكلام، وصيرت إكرامك جزاءً لإتيانه، وهما يمكنان في الاستقبال^(٣)، ولأن عملها لشبهها لـ (أن) المصدرية التي عملت لشبهها لـ (إن) المثقلة، العاملة لشبهها بالفعل - وقد مرّ لمحة إليه^(٤) - ومن جملة وجوه المشابهة كون الفعل بعدها^(٥) مستقبلاً، فلو فات ذلك لزال الشبه فيقوت العمل.

كما في مثل قولك في جواب من قال لك: أسلمت: إذن تدخل الجنة.

فإن فقد أحد الشرطين نحو: أنا إذن أكرمك، ونحو: إن تأتني إذن أكرمك، ونحو: والله إذن لا أفعل كذا، ونحو قولك: إذن أظنك كاذباً، وأنت في حال الظن لجواب من يحدثك، أو كلاهما في قولك: أنا إذن أكرمك، مريداً به الحال، وجب الإلغاء^(٦) لما ذكرنا.

فإن قلت: (إذن) تلغى عن العمل عند الفصل والتأخير، ولم يتعرض إليه المصنف.

قلت: تركه لظهوره، إذ كونها ملغاة عند الاعتماد المذكور لأجل ضعفها، وإثبات ذلك يستلزم إلغائها عند ذلك.

(١) في الأصل: (فيكون) وهو تصحيف.

(٢) والأمثلة على الترتيب: زيد إذن يكرمك، وإن تأتني إذن أتيتك وأكرمك، والله إذن لا أقوم. أنظر: العلل في النحو للوراق ص ٧٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٣٤٢.

(٣) أنظر: الجامي ٢٤٣/٢، وفيه مثل ذلك، وأنظر: الأصبهاني ص ٧٣٨.

(٤) أنظر: قسم التحقيق، وأنظر: الأصبهاني ص ٧٣٨.

(٥) في الأصل: (بعد) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٨٦٨/٣، وابن القواس ص ٧٠٠، والأصبهاني ص ٧٣٨، والجامي ٢٤٣/٢.

وإذا وقعت بين الواو والفاء فالوجهان.

ثم اعلم أن الفصل بين الفعل المنصوب بالنواصب المذكورة وبينها لا يجوز اختياراً^(١)، إلا في (إذن) فإن الفصل بينها وبين معمولها بالقسم جائز نحو: إذن والله أحبك^(٢)، وبما يجري مجراه كالذعاء نحو: إذن أحسن الله جزاءك أكرمك - بالنصب - وبالذعاء نحو: إذن يا فلان أكرمك - بالنصب أيضاً - لأن هذه الاعتراضات تؤكد الكلام فلا يُعد الفصل فصلاً^(٣)، نصّ عليه الفالي^(٤).

فعلى هذا يكون في عبارة اللب^(٥)، وقول ابن يعيش في شرح المفصل نظر^(٦).

وإنما اختص جواز الفصل بها دون أخواتها التي لم توجد ملغاة في الكلام بخلافها لأن (إذن) لجواز الإلغاء أشبهت أفعال القلوب، لأنه نوع تصرف، فإذا جاءت متقدمة ومتأخرة ملغاة ومعملة فقد كثر فيها التصرف، بخلاف سائر أخواتها، فاعتلوا فيها الفصل دون أخواتها.

وإذا وقعت أي: (إذن) بعد الواو، وبعد الفاء - العاطفتين - فالوجهان جائزان، أي: الإعمال والإلغاء، إلا أن الثاني أكثر^(٧)، أما الوجه فيه فلأن حرف العطف فيه لكونه نائباً عن العامل القوي يجعل ما بعدها معتمداً عليه، وأما إعمالها فلأن الفعل الواقع بعدها لما كان مع

(١) في الأصل: (اختياراً) وهو تصحيف.

(٢) قال ابن مالك: "فالقسم لا يعد هنا حاجزاً، كما لم يعد حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه كقول بعض

العرب (هذا غلام - والله - زيد) * اهـ أنظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣٦/٣، وأنظر: التصريح ٢٣٥/٢.

(٣) قال أبو حيان: "ولا يجوز الفصل بين إذن ومنصوبها إلا إذا كان القسم مخدوف الجواب، وبلا

الناحية... وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ الفصل بينهما بالذعاء والنداء...، وبعض النحويين بالطرف واليه

ذهب ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأيدى، والصحيح أن ذلك لا يجوز، وذهب الكسائي، والقراء،

وهشام إلى جواز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل نحو: إذن زيداً أكرم، وإن قيل أَرغب... *

اهـ أنظر: الارتشاف ١٦٥٣/٤، وأنظر: المغنى ٢٨/١ وما بعدها، والأشعرى ٢٨٩/٣،

والهمع ٢٩٥/٢، ثم أنظر: المقرب ص ٣٣٩ وفيه رأى ابن عصفور.

(٤) أنظر: شرح اللباب للفالي ل ٢٨٢/١.

(٥) قال الإسفراييني: "وتلغى إن وقعت بين المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، أو القسم والجواب، أو وقع

بينها وبين معمولها ذعاء، أو تقيمت والفعل حال" * اهـ أنظر: شرح لب الألباب للقره كاز ص ٥٤٠

وما بعدها.

(٦) أنظر: شرح المفصل ١٧/٧.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٨٦٩/٣، وقال ابن مالك: "ولو قدم عليها حرف عطف جاز إلغائها وإعمالها

والغايها أجود وهي لغة القرآن التي قرأ بها المنبئة في قوله تعالى: {وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا}

وفي بعض الشواذ (لا يلبثوا) بالنصب * اهـ أنظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣٦/٣، وأنظر: شرح

التسهيل ٢١/٤، والمساعد ٧٥/٣.

و(كي) مثل: أسلمت كي أدخل الجنة،

فاعله مفيداً مستقلاً، فكان كأنه لم يعتمد على ما قبلها^(١)، ولأنها ثابتة في اللفظ والعامل المضمر بعد حرف في التقدير، فإعطاء العمل لها أولى، لكن كثرة الإلغاء نظراً إلى حصول الاعتماد.

وقد قرئ على كلا الوجهين قوله تعالى: {وَإِذْ لَا يَلْتَوُونَ عِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً} ^(٢) بإثبات النون، وحذفها في غير السبعة^(٣).

ومثلاً: كي كما في مثل قوله: أسلمت كي أدخل الجنة، وهي ناصبة بنفسها عند الكوفيين مطلقاً، وعند البصريين كذلك إن كانت مع اللام الداخلة عليها، كقوله تعالى: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا} ^(٤) وإلا فياضمار (أن)، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر والفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) مطلقاً^(٥).

واستدل الكوفي على مطلوبه بدخول اللام عليها، فإن دخولها عليها يبطل حرفيتها، إذ لا يجوز دخول حرف الجر على آخر مثله، ودليل الأخفش: جواز إسقاط ألف (ما) الاستفهامية بها نحو (كيما) في (كيما) على حد قولهم: لسه، وفيه، قالوا: السر فيه أن للاستفهام صدر الكلام لا يتقدم على حرفه شيء، فامتزجا عند الاتصال امتزاجاً يوهم أنهما شيء واحد، يسقط حديث التقديم والتأخير، فالحق التفصيل.

فإن قلت: معمول ما تدخل [عليه]^(٦) كي لا يتقدم عليها، فهل ذلك مما دل على مختل الأخفش إذ هو معلل بكون كي ب (أن) في التقدير، وأيضاً جاز إظهار (أن) بعدها في بعض

(١) قل الجاسي ٢٤٣/٢: "النصب بناء على ضعف الاعتماد بالمعطف، لاستقلال المعطوف، لأنه جملة، والرفع باعتبار الاعتماد بالمعطف وإن ضعف" أ. هـ، وأنظر: الأصبهاني ص ٧٣٩، والدولت آبادي ل ١١٢ ب.

(٢) سورة الإسراء من الآية (٧٦).

(٣) إثبات النون على إلغاء (إذن) وهي قراءة سائر القراء، وحذفها قراءة ابن مسعود على إعمال إذن، وبها قرأ أبي. أنظر: مختصر شواذ القرآن ص ٨٠، والمحرر الوجيز ٤٧٦/٣، والبحر ٩٢/٧، والنز المصون ٤١١/٤، وأنظر: المقتضب ١٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١ مطبوع، والكشاف ٣٧١/٢، وابن يعيش ١٦/٧، والمساعد ٧٦/٣، والأشموني ٢٨٩/٣.

(٤) سورة الحديد من الآية (٢٣).

(٥) تنظر المسألة وحجة كل فريق في: الكتاب ٦/٣، والمقتضب ٨/٢، ٩، والإنصاف ٥٧٠/٢، واللباب ٣٤/٢، والمسائل الخلاقية ص ١٥٧، والتبيان بشرح الديوان ٢٦٤/١، وابن يعيش ٤٩/٨، ١٤/٩، والرضي ٥٠/٤، والبسيط لأبن أبي الربيع ٢٣١/١، والارتشاف ١٦٤٥/٤، والجنى ص ٢٦٢، والمغنى ٢٠٦/١، وانتلاف النصرة ص ١٥٠، والهمع ٢٨٩/٢، والتصريح ٢٣٠/٢، والأشموني ٢٨٠/٣. وقد صحح المصنف مذهب الكوفيين فقال: "والمصحح أنها الناصبة لحصول الاتفاق على أنها الناصبة في مثل قولهم: أسلمت لكي أدخل الجنة". أنظر: شرح المقدمة الكافية ٨٧٠/٣، والإيضاح ١٣/٢.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

ومعناها: السببية، و(حتى) إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها.

قلت: كل ذلك معلوم من قولنا: فالحق التفصيل، مع أن فيه خلافاً للكسائي فافهم^(١). ومعناها أي: معنى (كى) على أي وجه كان النصب بعدها: السببية أي: تدل على أن ما قبلها سبب لما بعدها، فإن الإسلام في المثال المذكور سبب لدخول الجنة. ولما فرغ عن بيان أمثلة النواصب على ما ذكرنا، شرع في بيان المواضع التي كان النصب فيها بإضمار (أن) على القطع، وهي ستة على ما عرفت، أحدها: حتى^(٢) لكن لا على الإطلاق، بل إذا كان الفعل الداخلة عليه (حتى) مستقبلاً، وإنما قال: بالنظر إلى ما قبلها أي: ما قبل (حتى)، لأن كونه مستقبلاً عند المتكلم ليس بشرط؛ لجواز قولك اليوم: سرت أسس حتى أدخل البلد - بالنصب - إذ المخبر عنه ههنا هو الدخول المترقب عند ذلك السير من غير نظر إلى حصوله عند التكلم^(٣)، وإنما اشترط أن يكون ذلك الفعل مستقبلاً ليكون قضاء لحق تقدير (أن) لأنها علم الاستقبال^(٤) كما مر.

فإن قلت: إضمار (أن) بعد (حتى) هذه لكونها حرف جر يمنع دخولها إلا على الاسم، فيقدر الفعل الواقع بعدها بأن يكون اسماً في التقدير / ليصح دخولها عليه، والحرف الذي يجعل الفعل اسماً في التقدير كثير، فما وجه تخصيص الإضمار بـ (أن) مع إمكان حصول المقصود بغيرها؟

قلت: الحرف الموصوف يالوصف المذكور (أن)، و(أن) و(ما) و(كى) على قول، وكلها غير (أن) لا يصلح لذلك، أما (أن) المشددة فلا متنازع دخولها على الفعل لاختصاصها بالأسماء، وأما (ما) المصدرية فلا متنازع عملها في الفعل ظاهرة، مع كون حالة الظهور أقوى فكيف إذا كانت مضسرة؟!

وأما (كى) - على قول - فلأن (حتى) قد لا يكون التعليل مراداً منها، فحينئذ لا يمكن تقدير

(١) قال الرضوي ٥١/٤: "ولا يتقدم على (كى) معنول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال: جئتكم كي زيداً تضرب لأنها إما جارة أو ناصبة، ولا يتقدم عليهما معنول ما بعدهما، وأجاز الكسائي تقديم معنول منصوب (كى) عليها". هـ ونظر رأي الكسائي في: الأسمولي ٢٨١/٣، وحاشية يس على التصريح ٢٣٢/٢.

(٢) اختلف في ناصب المضارع بعد (حتى) فذهب البصريون إلى أن النصب بعدها بإضمار (أن) وأن (حتى) حرف جر، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة بنفسها، وقال الكسائي إذا جاء الجر بعدها في الاسم فإضمار (إلى)، وذهب القراء إلى أنها ليست الجارة، والجر للاسم بعدها إنما هو لنفياتها مناب (إلى). أنظر: الإتصاف ٥٩٧/٢، وابن جعش ١٩/٧، والرضي ٥٣/٤، وشرح التسهيل ٢٤/٤، والارتشاف ١٦٦١/٤، والهمع ٢٩٩/٢.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٧٠/٣، والرضي ٥٨/٤، وابن القواس ص ٧٠١، والأصهباني ص ٧٤٣.

(٤) أنظر: حاشية الصبان ٢٩٨/٣.

بمعنى: (كى) أو (إلى) مثل: أسلمت حتى أدخل...،

(كى) بمعناها لفوات معنى التعليل^(١١)، ومما يدل على أن النصب بعدها بإضمار (أن) دون (حتى) نفسها قول الشاعر:

داوود غنّ أبى الدّهيق بمطّله :: حتى المصيف ويغلو القعدان^(١٢)

وتفصيل وجه الدلالة المذكور في الضوء^(١٣).

فـ (حتى) هذه إما بمعنى كى^(١٤) فيكون ما بعدها معمولاً لما قبلها، أو بمعنى إلى فيكون ما بعدها غاية لما قبلها^(١٥)، فمثالها باعتبار معناها الأول الغالب مثل قولك: أسلمت حتى أدخل

(١) قال ابن الحاجب ٣/٨٧٠: * ولا تصح (ما) لأنها لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مقترنة؟ ولا ينبغي أن تكون (كى) لأنه لم يثبت تقديرها، وثبت تقدير (أن)، ولأنه يتعذر تقديرها في مثل: أسير حتى تغيب الشمس، لفناء المعنى، فتعينت (أن) * أ. هـ والتقدير: الرضى ٥٦/٤، والأصبهاني ص ٧٤٢، والكناش ١٣/٢.

(٢) من الكامل ورد غير منسوب في: الإنصاف ٥٩٩/٢، ولياب الإعراب ص ٣٦٣، والضوء ص ٣٥٢. أبو الدّهيق: كنية رجل، ومطّله: المظل: التسويف في قضاء الحاجة، والمصيف: زمان الصيف، يغلو: مضارع غلا البحر في سيرة غلوا إذا ارتفع في سيرة فجاوز حسن السير، القعدان: جمع قعود وهو من الإبل الذي يقتعه الراعى في كل حاجة يتخذه للركوب وحمل الزاد والمتاع، ويقال: القعود من الإبل هو البكر حين يركب أى: يمكن ركوبه وأدنى ذلك أن يأتى عليه سبتان، يقال للدكر قعود، وللأنثى قلوص، أنظر: الانتصاف للشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ٥٩٩/٢، وأنظر: اللسان (صيف) ٤/٢٥٣، و(قعد) ٥/٣٦٨، و(غلا) ٥/٣٢٩، والشاهد قوله (يغلو) حيث ورد منصوباً وقد سبقه اسم مجرور ولا يجوز أن يكون (يغلو) منصوباً به (حتى) وإنما ناصبه (أن) مضمرة.

(٣) الضوء في النحو لشيخ الدين محمد بن محمد الأسفراييني أكمله سنة ٦٨٤ هـ، اختصره من كتابه المفتاح، والشرحان على المصباح للمطرزي، وقد شرح الضوء كثير من العلماء أنظر: كشف الظنون ١٧٠٨/٢. ووجه الدلالة من البيت قال الأسفراييني: * فـ (المصيف) مجرور به (حتى) و(يغلو) معطوف عليه، ومعلوم أن النصب فيه لا يحتمل إلا بإضمار (أن) لأنه بمنزلة: حتى المصيف وغلاء القعدان، ولو كان حتى في قولك: سرت حتى أدخلها، هي الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجرى هنا منصوباً بعد الجرد لأنه لا يكون في موضع واحد جاراً وناصباً، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فإذا لم يكن قبل (يغلو) فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور، علمت أن (حتى) فيما نحن فيه حرف جر ياق على أصله وأن النصب بإضمار (أن) * أ. هـ أنظر: الضوء شرح المصباح ص ٣٥٣، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بالقاهرة، برقم ٧٣٤، تحقيق د/ حسين البدرى الثانى.

(٤) قال ابن يعيش ٢٠/٧: * فيكون الفعل الأول في زمان والثانى في زمان آخر غير متصل بالأول وذلك نحو قولك: كلمته حتى يأسر لى بشيء، والمراد: كلمته كى يأسر لى بشيء، وكذلك: أسلمت حتى أدخل الجنة * أ. هـ.

(٥) قال ابن يعيش ٢٠/٧: * والمراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متصلاً بها حتى يقع الفعل الذى بعدها في منتهاه، كقولك: سرت حتى أدخلها، فيكون السير والدخول جميعاً قد وقعا، كأنك قلت: سرت إلى دخولها، فالدخول غاية لسيرك والسير هو الذى يؤدى إلى الدخول * أ. هـ وأنظر: الكتاب ٣/١٦، ١٧.

الجنة، وسرت حتى أدخل البلد، وأسیرُ حتى تغيب الشمس، فإن أردت الحال كانت حرف ابتداء فرفع.

الجنة أي: كى أدخل الجنة، وعليه الإسلام لدخول الجنة ظاهرة، ومثالها باعتبار المعنى الثاني.

مثل قولك: سرت حتى أدخل البلد أي: إلى أن أدخل البلد، ولما كان هذا المثال يحتمل وجهين أورد للمعنى الثاني مثلاً آخر للتصحيح عليه وهو قوله: أسيرٌ حتى تغيب الشمس، إذ هذا المثال لا يحتمل الوجه الأول؛ لأن غيبوبة الشمس لا يصح أن تكون معلومة للسير، بل هي غاية ونهاية، وهو ظاهر.

وقد يجيء (حتى) بمعنى (إلا أن) كما صرح به صاحب التسهيل^(١)، ولعل المصنف لم يتعرض له لظهور فساده^(٢).

فإن أردت الحال من الفعل الداخل عليه (حتى) كانت (حتى) حينئذ حرف ابتداء أي: كانت حرفاً يبتدأ بعدها الكلام على طريق الاستئناف من غير تعلق لها من حيث^(٣) الإعراب لما قبلها، بخلاف كونها جارة فإنها تتعلق بما قبلها تعلق الجار والمجرور، فيرفع الفعل الواقع بعدها مراداً به الحال^(٤) لما يكون مجرداً عن الناصب والجازم، إذ لا يصح حينئذ إضمار (أن) التي هي علم الاستقبال للمنافاة الظاهرة بينها وبين فعل الحال.

قال صاحب العجواني^(٥) في تفسير قوله: (كانت حرف ابتداء)^(٦): "يعنى يقدر بعدها اسم يكون مبتدأ والفعل خبره، كما يقدر في: سرت حتى أدخل البلد: حتى أنا أدخل البلد، وذلك لأنه لما استنع تقدير (أن) بفوات شرط الاستقبال، فلا بد من أن يكون بعد (حتى) اسم لما مرّ، وبتقدير المبتدأ يصح المعنى مع أنه أكثر دوراناً في الكلام"، إلى ههنا لفظه، وفيه نظر^(٧).

(١) أنظر: التسهيل ص ٢٣٠ ونصه: "وبعد (حتى) المرافقة له (إلى) أو (كى) الجارة أو (إلا أن)" اهـ وبهذا المعنى قال ابن هشام الخضراوي. أنظر: المساعد ٨٠/٣، والهمع ٣٠١/٢.

(٢) أنظر: شرح التسهيل ٢٤٤/٤، والهمع ٣٠١/٢.

(٣) في الأصل: (من غير) والصواب ما أثبتته، وأنظر: الرضى ٦٠/٤.

(٤) أنظر: الكتاب ١٧/٣، والمقتضب ٣٨/٢.

(٥) أنظر: شرح العجواني ص ٤٨٦.

(٦) في الأصل: (حرفاً) وهو لحن.

(٧) قال الرضى ٦٠/٤: "قوله: (كانت حرف ابتداء) أي: حرف استئناف، أي: ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها، كما تعلق المنصوب، لأنّ حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها، ولا معنى بذلك أن ما بعدها مبتدأ مقدر أي: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} بالرفع فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا} جاء بعده جملة شرطية مستأنفة" اهـ.

وتجيب السببية مثل: مرض فلان حتى لا يرجونه، ومن ثم امتنع الرفع في: كان سيرى حتى أدخلها، في الناقصة، و: أسرت حتى تدخلها؟ وجاز في: كان سيرى حتى أدخلها، في التامة

وتجيب السببية، تجيب سببية ما قبل (حتى) لما بعدها تحقيقاً عند ارتفاع ما بعدها، بمعنى: أن يكون بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعدها^(١) كما في مثل قولهم: مرض فلان حتى لا يرجونه فإن الفعل هنا حال وما قبلها سبب له فاستقامت المسألة.

وإنما اشترط السببية حينئذ^(٢) لنزول ينقطع التعلق بالمرء، وذلك لأن الاتصال اللفظي وهو تعلق (حتى) بما قبلها لفظاً لما زال بزوال كونها حرف جر اشترطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي، جبراً لما فات من الاتصال اللفظي، ولتحقق الغاية التي هي مدلول (حتى).

ومن ثم أي: ومن أجل أن (حتى) حينئذ يكون حرف ابتداء وهو يستدعي استقلال ما بعدها مع كونه مسبباً لما قبلها للغرض المذكور امتنع الرفع في الفعل الواقع بعد (حتى) في مثل قولك: كان سيرى حتى أدخلها إذا أريد به (كان) في المثال المذكور الناقصة لأنه حينئذ يكون ما بعد (حتى) مستقلاً منقطعاً عما قبلها، فيلزم بقاء (كان) الناقصة بلا خبر^(٣)، وهو غير جائز لاستلزامه فساد المعنى^(٤)، ومن أجل ذلك المذكور امتنع الرفع أيضاً في قولك مستقيماً: أسرت حتى تدخلها؟ لأن سببية ما قبلها لما بعدها واجبة حينئذ كما عرفت، مع أن ما بعدها مقطوع به حينئذ، فيلزم الشك في السبب الذي هو السير لمقارنته حرف الاستفهام مع القطع بوقوع المسبب الذي هو الدخول، واستحالته ظاهرة^(٥).

وجاز الرفع في قولك: كان سيرى حتى أدخلها إذا أريد به (كان) في هذا الكلام التامة لانتفاء^(٦) المانع حينئذ وهو لزوم بقاء (كان) الناقصة بلا خبر^(٧).

(١) قال ابن الحاجب ٨٧١/٣: "إذا انقضى شرط الاستقبال معها فلا بد أن يكون ما قبلها مسبباً لما بعدها، بخلاف حال الاستقبال فإن الأمرين سائغان، كأنهم لما استعملوها حرف ابتداء صار ما بعدها مستقلاً في الإخبار به فأرادوا أن يكونوا اتصالها بما قبلها بمعنى السببية لما فقد الاتصال اللفظي" ١٠ هـ.

(٢) أنظر: الرضى ٦٠/٤، وابن القوام ص ٧٠٢، والأصهباني ص ٧٤٤، والجامي ٢٤٥/٢.

(٣) قال ابن القوام ص ٧٠٣: "وعلى تقدير جعل الجملة بعدها خبراً لم يصح؛ لخلوها عن المعاند" ١٠ هـ.

(٤) أنظر: الأصهباني ص ٧٤٤.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٨٧٢/٣، والرضي ٦١/٤، وابن القوام ص ٧٠٣، والجامي ٢٤٦/٢.

(٦) في الأصل: (الانتفاء) وهو تصحيف.

(٧) أنظر: الأصهباني ص ٧٤٥.

وأيهم سار حتى يدخلها؟

ولام (كى) مثل: أسلمت لأدخل الجنة، ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان...

وجاز الرفع أيضا في قولك مستقهما: أيهم سار حتى يدخلها؟ لانتفاء المانع حينئذ أيضا وهو لزوم الشك في السبب مع القطع بوجود المسبب؛ لأن الاستفهام في مثل هذه الصورة ليس من السبب الذي هو السير حتى يشك فيه، بل هو محقق مقطوع به، بل هو عن تعيين السائر^(١).

وفي هذين المثالين يجوز النصب أيضا على أن يكون (حتى) حرف جر متعلقا بـ (كان) ولذلك قال (وجاز).

وثانيها: لام كى كما في مثل قولك: أسلمت لأدخل الجنة. أى: كى أدخل الجنة^(٢)، ومعنى اللام هذه معنى (كى)، ولهذا سميت لام (كى).

ثم إنها حرف جر كـ (حتى) ولهذا يضم (أن) بعدها ليكون المدخول عليه اسما في التقدير لصحة الدخول، كما مر في معنى (حتى).

وثالثها: لام الجحود^(٣) وإنما سميت لام الجحود لأنها لام تأكيد، أى: لام زائدة تفيد

(١) قال ابن الحاجب ٨٧٢/٣: "إذا قلت: أيهم سار حتى يدخلها؟ يجوز الوجهان لانتفاء مانع الرفع؛ لأنه إنما استفهم عن السائر ولم يشك في السير، فحصل السبب محققا، فجاز الرفع لذلك". اهـ. وانظر: ابن القواس ص ٧٠٣، والأصبهاني ص ٧٤٥، والأشموني ٣٠٠/٣.

(٢) اختلف في ناصب الفعل بعدها، ذهب الكوفيون عدا ثعلب إلى أنها الناصبة بنفسها من غير تقدير، أن، وإذا جاءت (كى) مع اللام فالنصب لـ (اللام) و(كى) مؤكدة، وإذا انفردت (كى) فالفعل لها، وإذا جاءت (أن) بعد (كى) فهو جائز، وصحيح أن تقول: جئت لكى أن تكلمنى، و(أن) لا موضع لها لأنها تأكيد (كى)، ويرى ثعلب أن الناصب هو اللام لكن لنيابتها عن (أن) المحذوفة، فخالف أصحابه لأنهم يقولون إن النصب بها بطريق الأصلية ولم يوافق البصريين لأنه يقول إن النصب بها لا يضم بعدها.

وقال ابن كيسان والسيراق: يجوز أن يكون الناصب (أن) المقترنة بعدها، وأن يكون (كى). وذهب البصريون إلى أن العمل (أن) مقترنة بعدها، بشرط ألا يقرن الفعل بـ (لا) فإن اقرن كقوله تعالى: [لَسَاءَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ] فيحذف يجب إظهار أحد الحرفين نحو: أجيتك لئلا تغضب، أو لكيلا تغضب، انظر تفصيل المسألة في: الكتاب ٣/ ٥٦، والمقتضب ٧/٢، والامات ص ٥٣، والإنصاف ٥٧٥/٢، واللباب ٣٨/٢، والمسائل الخلافية ١٥٩، والهمع ٣٢١/٢، والتصريح ٢٤٣/٢، والأشموني ٢٨٢/٣.

(٣) اختلف أيضا في ناصب الفعل بعدها ذهب الكوفيون إلى أنها هي الناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أنها ناصبة لكن لقيامها مقام أن، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعدها هو: أن مقترنة، انظر الكتاب ٧/٣، والمقتضب ٧/٢، والامات ص ٥٥، والإنصاف ٥٩٣/٢، وابن عبيش ٢٩/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/٢، وشرح التسهيل ٢٣/٤، والروضى ٨٠/٤، والمعتمد ٧٧/٣، وجواهر الأدب.

ص ٨١، والهمع ٢٩٨/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

التأكيد بعد النفي المختص لكان بالاستعمال، فتكون للجحود؛ لأنه عبارة عن نفي ما سبق ذكره

مثل: (وَمَا كَانَ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ)، والفاء بشرطين، أحدهما: السببية

مثبتاً^(١) كما في مثل قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ}^(٢) / أي: لأن يعذبهم. (١٠٧/ب)

وعلة إضمار (أن) بعدها ما مر في لام (كى)، والفرق بين هذه وبين لام (كى) بعد اشتراكهما أن لام (كى) للتعليل، ولأن الجحد ليست كذلك، ولأن لام (كى) لو حذف لاختل المعنى المراد^(٣)، بخلاف لام الجحد، وسيجيء بوجه آخر إن شاء الله.

فإن قلت: إذا قلت: لم أكن لأكتب، فلا يخلو من أن يكون السلام زائدة لا تعلق لها، أولاً، فإن كان الثاني بطل ما ذكرتم في تفسيرها، وإن كان الأول فالفعل بعدها يتأويل المصدر فيكون المعنى: لم يكن كتابةً، وهو ظاهر الفساد؛ لأن المصدر لا يقع خيراً عن الجئة إلا بتأويل!

قلت: ذلك في المصدر لعموم دلالة^(٤) على الفاعل والزمان بصيغته، ولما كان للفعل المقدر به دلالة على الفاعل والزمان بصيغته جاز ذلك فيه، لاسيما وقد التزم إضمار (أن) فيه فالتنظم في سبط الفعل المحض المؤول باسم الفاعل في الظاهر، كذا في المقاليد^(٥).

(١) قال النحاس: "الصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد هو إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار" أنظر: المعنى ٢٣٦/١.

(٢) سورة الأنفال من الآية (٣٣).

(٣) أنظر: الأصبهاني ص ٧٤٥، وأنظر في الفرق بينهما: الملخص لابن أبي الربيع ١٣١/١.

(٤) في الأصل (الدلالة) وهو تصحيف.

(٥) قال في المقاليد ٧٨/١: "... إذا قلت: لم أكن لأفعل وأضمرت (أن) كان التقدير لم أكن للفعل، لأن (أن) مع ما في حيزها في تقدير المصدر، فيعد ذلك لا يخلو من أن يكون للام تعلق بالفعل السابق أو لا، ففي الفعل الأول يلزم ألا تكون اللام زائدة مؤكدة، وفي الثاني يلزم أن يقع المصدر خيراً عن الجئة وهو لا يقع خيراً عنها إلا بتأويل اسم الفاعل، فظهر من هذا أن الأولى أن لا تضمر (أن) لتقتصر المسافة، إذ في عدم الإضمار وتقدير عدم التعلق يكون (الفعل) خيراً له (كان) وهو مستقيم، وفي الإضمار يلزم أن يكون الفعل في تأويل المصدر، ثم المصدر في تأويل اسم الفاعل ليستقيم الكلام، ولا شك أن المسافة في عدم الإضمار أقصر.

وجوابه: أن اللام زائدة للتوكيد لا تعلق لها بالفعل السابق، ولكن قولهم: لم أكن لأفعل، جعل نفيًا لقولهم: سأفعل فلزم أن يكون فيه حرف يخلصه للاستقبال، فمشت الحاجة إلى إضمار (أن) لذلك، أما قوله: يلزم أن يقع المصدر خيراً عن الجئة إلى آخره، فالجواب عنه: أن (أن) وإن جعلت مع ما في حيزها في تقدير المصدر إلا أن بينهما فرقا واضحاً، لأن المصدر لا يدل بصيغته على فاعل، وأنه لا يدل على زمان دون زمان، بخلاف الفعل المضمر به (أن) فجاز للإخبار هنا وإن لم يجز المصدر، لاسيما وقد التزم إضمار (أن) فالتنظم في سبط الفعل المحض المؤول باسم الفاعل وإن "أ. هـ.

ورابعها: الفاء لكن النصب بعدها بإضمار (أن) إنما يكون بشرطين، أحدهما: أي: أحد الشرطين وجود السببية فيما قبل الفاء لما بعدها، لأن العدول من الرفع إلى النصب لأن يذل

والثاني: أن يكون قبلها أمر، أو نهي، أو نفى، أو استفهام، أو تمن، أو عرض.

على ذلك^(١)، فلو قلت: سرت وتغيب الشمس - بالنصب - جعلته ضائعاً؛ لأن السير ليس مما يصلح لأن يكون سبباً لغيوبة الشمس.

والشرط الثاني من الشرطين: أن يكون قبلها أي: قيل الفاء أمر نحو: زرني فأكرمك، أو نهي [نحو]^(٢) قوله تعالى: {لَا تَطْفُوا فِيهِ فُجُورًا عَلَيْكُمْ غَضَبِي}،^(٣) أو نفى نحو قوله تعالى: {لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا}،^(٤) أو استفهام نحو: أين بيتك فأزورك؟، أو تمن نحو قوله تعالى: {يَا لَيْتَى كُنتَ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا}،^(٥) أو عرض نحو: ألا تأتينا فنكرمك.

وإنما اشترط ذلك ليتوقف الشرط الأول على أن يكون قبلها أحد هذه الأشياء^(٦)، وإلا لم يجز النصب في الموجب إلا على ضعف في الضرورة كقوله:

مَاتَرُكُ مَنَزَلِي لَيْسَ تَمِيمٌ وَالْحَقُّ بِالْحَجَارِ فَاسْتَرْجِعَا^(٧)

أي: إن الحق استرح.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون النصب بالفاء نفسها كما قال بعضهم^(٨) ذلك بالشرطين

(١) قال ابن القواس ص ٧٠٤: "... فلائن السببية لو لم تكن مقصودة لما غُذِلَ عن الرفع إلى النصب، ولما غُذِلَ إلى النصب كان ذلك دليلاً على أن المعنى المقصود هو السببية، ولهذا يسميها النحويون جواباً، لأن ما قبلها لما كان سبباً لما بعدها أتت به الترتيب والجزاء". هـ، وانظر: الرضى ٦٧/٤، والأصبهاني ص ٧٤٨ والجاسي ٢٤٨/٢، والدولت آبادي ل ١١٣/ب.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) سورة طه من الآية (٨١).

(٤) سورة فاطر من الآية (٣٦).

(٥) سورة النساء من الآية (٧٣)، وفي الأصل (عظيم) وهو خطأ.

(٦) انظر: الرضى ٦٨/٤، وابن القواس ص ٧٠٤، والجاسي ٢٤٨/٢.

(٧) من الوافر للمغيرة بن حبياء في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، والفخراني ٥٢٢/٨، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٤، وغير منسوب في: الكتاب ٣٩/٣، والمقتضب ٢٢/٢، والمماتل المنثورة ص ١٤٦، وأمالى ابن الشجرى ٤٢٧/١، وابن يعيش ٥٥/٧، ولباب الإعراب ص ٣٦٠، والمقرب ص ٣٤١، والرضى ٦٥/٤، والتخميمير ٢٤٣/٣، والمغنى ١٩٨/١، وغير ذلك. والشاهد قوله: (فاستريحا) حيث نصبه بأن مضرة نون أن يسبق بنفى ضرورة.

(٨) هو الجرمي حيث ذهب إلى أن الفاء هي الناصبة بنفسها، وقيل: هو مذهب الكماني ومن وافقه من أصحابه وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف؛ لأن الجواب مخالف لما قبله لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفى أو تمن أو عرض والجواب ليس واحداً من ذلك، وقال البصريون:

قلت^(١): لعدم الاستقامة في ذلك، لأن الفاء إن بقيت على عاطفتها فظاهر، لأن الحرف الواحد لا يجوز أن يكون عاطفاً ناصباً^(٢) إلا على التأويل المطلوب إثباته، وإلا لاختل المعنى إذ هي على ذلك، مع أنه لابد من كونها سببية، فهي مع الجملة بعدها منقطعة عما قبلها، فلا فرق بين أن تكون تلك الجملة إخبارية أو إنشائية، إذ هي لمجرد الربط بينهما من غير تأثير إعراب ما قبلها فيما بعدها، وأيضاً فاء السببية تدخل على الأسماء كما في قوله تعالى: {فَأَشْمُ فِيهِ سَوَاءٌ}^(٣) ونواصب الأفعال لا دخول لها على الأسماء لانتفاء معناها فيها، كذا في شرح المصنف^(٤).

وإنما وجب أن يكون النصب ههنا بإضمار (أن) لأنهم لما قالوا: (زرني) تعذر عليهم عطف الفعل الذي هو: (فاكرمك) عليه مع وجود أداة العطف؛ لأن دخول المعطوف فيما دخل فيه المعطوف عليه واجب، وذلك لا يمكنهم لأن ذلك لمناسبة بينهما، والأول هنا إنشاء، والثاني^(٥) إخبار، فيبينهما كمال الانقطاع، فإن غيروا الإخبار إلى صيغة الإنشاء، أمكنهم تصحيح ذلك، إلا أن ذلك لا يحصل غرضهم وهو أن يجعلوا الزيارة للإكرام لأن (فاكرم) بالجزم حينئذ يكون طلباً للإكرام ابتداءً، ولا يوجد فيه أمانة كونه مسبباً للزيارة، فقصدوا إلى صيغ تبيين أن قصدهم ذلك، فنزلوا الأول منزلة المصدر، فحينئذ وجب إضمار (أن) بعد الفاء، ليكون عطف الاسم على الاسم، فصار في التقدير - أي قولك -: ليكن منك زيارة فإن أكرمك، أي: فاكرام مني، وهكذا نقول عند إضمار (أن) بعد الفاء في الصور الباقية.

وإنما تعينت (أن) كذلك لأن غيرها من حروف المصدر لا يقدر ناصباً للفعل، ففي إضمار (أن) إيذان بأن الأول سبب للثاني، لأن إضماره لتحصيل هذه السببية وإن كان بواسطة.

وأما توقف ذلك على كون ما قبل الفاء أحد هذه الأثنياء فظاهر^(٦).

إن النصب بـ (أن) مضمر وجوباً. انظر: الإنصاف ٥٦٧/٢، وابن يعيش ٢١١/٧، وابن القواس ص ٧٠٤، ٧٠٥، والارتشاف ١٦٦٨/٤، وانظر: إصلاح الخلل ص ٤٩، والأصبهاني ص ٧٤٦ وما بعدها. (١) وقال ابن الحاجب ٨٧٤/٣: لو نصبت بنفسها لنصب في غير هذا الموضع، ولما لم تنصب دل على أن الناصب غيرها^(١). هـ

(٢) في الأصل (عاطفة ناصبة) وهو تصحيف.

(٣) سورة الروم من الآية (٢٨).

(٤) انظر: شرح المصنف ٨٧٤/٣.

(٥) في الأصل (وهو).

(٦) قال الرضي ٦٨/٤: "وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأثنياء المذكورة، لأنها غير حاصلة المصادر، فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها". هـ

فإن قلت: إلحاق المصدر من الأول إنما يكون إذا كان فعلاً، فكيف في قولك: أين بيتك فأزورك؟ وأيضا امتناع العطف إنما يتمشى في غير النفي، وأما في النفي فلا نسلم ذلك، إذ هو خبر أيضا!

قلت: يؤخذ المصدر من الفعل المذكور إن ذكر، وإلا فمن فعل تضمنته الجملة، لأن معنى: أين بيتك؟ عرفني، فيؤخذ منه التعريف، والعلة في تقدير (أن) في النفي ليست امتناع العطف كما في غيره، بل لأن المقصود شمول النفي في الطرفين، وذلك إنما يكون بتقدير مصدر معطوف على مصدر متلزم من الفعل المنفي، إذ لو رفع لا يلزم الشمول، إذ هو حينئذ يكون عطفاً على الفعل قبلها، فيكون المعنى: ما يكون منك إتيان ويكون منك تحديث، وهو ليس بمراد.

ثم اعلم أن النصب بعد الفاء بإضمار (أن) مخصوص بوقوعها بعد أحد هذه الأشياء المذكورة عند الجمهور، خلافاً للكسائي^(١) فإنه مستمر عنده فيما يدل على الطلب، وإن كان بالتضمن؛ فيتناول أسماء الأوامر والذعاء بلفظ الخبر، وباب التحذير بتكرير المحذر منه نحو: عليك زيداً فإكرمه، غير الله لك فتدخل الجنة، الأسد الأسد فتججو، بالنصب في الكل، وعليه منع ظاهر.

(١٠٨/١)

ثم لما كان ما بعد الفاء مقترناً بالمصدر فلا بد له من إعراب؛ لأنه مفرد / وله حكم من الإعراب إذا وقع جزءاً من الكلام، أقول: لا يخلو من أن يكون ما بعد الفاء لغير من له الأول [أولاً]^(٢)، فإن كان الأول يجب الرفع في محله، إلا إذا كان متممياً بـ (ليت) غير داخلة على ضمير الشأن فالنصب، وإن كان الثاني: فالوجهان سلباً سواء كان فيما قبل الفاء تمن كذلك أولاً، هذه فائدة أوردتها على سبيل الإجمال لشدة شغفي على المتعلم، ولم أذكر مسائلها^(٣) خوفاً من الإطراب، فليطلب تفاصيلها في شرح التلخيص^(٤).

(١) انظر رأي الكسائي في: شرح التمهيد ٤/٢٦، والرضي ٤/٦٤، والإرتشاف ٤/١٦٧٠، والمساعد ٣/٩٨

(٢) ما بين المعطوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) في الأصل (ولا يليها) وهو خطأ.

(٤) قال السيد عبد الله ص ٥٥٧: *ومحل ما بعد الفاء من الفعل المنصوب بأن المقترنة إذا كان ما بعد الفاء لغير من له الفعل الأول بأن يكون التعليل لفاعلين نحو: انتهي فإكرمه، الوفاء: لأنه في تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع متلزم من الفعل الأول على إضمار المحصول والكون من الأفعال العامة على ما قالوا: إن التقدير: ليكن منك إتيان فإكرمه، ولا يجوز أن يكون التقدير: فعل تيقناً فإكرمه لقصد المعنى؛ لأن الفعل الثاني لغير من له الفعل الأول... ومحل ما بعد الفاء في التمني أي: فيما كان الفعل الأول متممياً بـ (ليت) النصب، سواء كان الفعل المنصوب لمن له الفعل الأول نحو: ليتك تاتيناً فيحدثك، أولاً، نحو: ليتك تاتيناً فاحديثك، إذ التقدير: ليت تاتيناً منه فحدثك منه، وليت تاتيناً منك فحدثك منه، ولا يجوز أن يكون التقدير: ليتك كان منه تاتيناً فحدثك؛ لأن ذلك زيادة متجاوزة للحد، وإنما يجب أن تقع (ليت) على نفس المصدر الذي ينزل الفعل منزلة... وفيما عداها أي: فيما عدا هذين القسمين، وهو أيضاً قسماً على ما قلنا للتمنى به الأول: أن يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الأول، سواء كان متممياً بـ (ليت) أولاً، الثاني: أن يكون الفعل الأول متممياً بـ (ليت) وهي داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لمن له الأول، الوجهان من الرفع والنصب؛ لأنه يصح أن يكون التقدير في: انتهي فإكرمه، ليكن منك إتيان فإكرمه، أو: فعل تاتيناً فإكرمه، وكذا في: ليتك تاتينى ففكرمتي، يصح أن يقال إنه في تقدير: ليت الشأن يكون منك إتيان فإكرمه، أو ليت الشأن فعل تاتيناً فإكرمه * اهـ وانظر: لباب الإعراب ص ٣٦١ وما بعدها.

والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون قبلها مثل ذلك، و(أو) بشرط معنى (إلى أن).

وخامسها: الواو والنصب بعدها أيضا إنما يكون بشرطين أحدهما: الجمعية واحتراز به عن الواو التي للاستئناف، والشرط الثاني منهما: أن يكون قبلها مثل ذلك أي: أحد هذه الأشياء الستة المذكورة.

قال المصنف^(١): "حكم الواو في أن النصب بعدها بتقدير (أن) حكم الفاء، وزعم بعضهم أنها الناصبة بنفسها^(٢)، والكلام معهم على ما ذكر في الفاء، وإن لم يكن في الواو السببية."

والعلة في اشتراط الشرطين كالعلة المذكورة في الفاء، والأحكام فيها كالأحكام في الفاء، لأنها للعطف أيضا، فأضمر (أن) بعدها ليعلم الجمعية، ويجعل الفعل الذي قبلها في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم، والأمثلة المذكورة في الفاء تصلح لأن تكون أمثلة للواو، إلا أن المراد في الفاء كون الأول سبباً للثاني، وفي الواو اجتماع مضمونهما في الإثبات وفي غيره نفيه أو نهيه نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن المراد النهي عن الجمع بينهما، لا النهي عن كل منهما^(٣)، والأمثلة الباقية معلومة.

ثم إن كان الفعل الثاني مجزواً [كما]^(٤) في المثال المذكور كان المراد النهي عن كل منهما إذ التقدير حينئذ: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وإن كان مرفوعاً كان المراد النهي من أكل السمك حال شرب اللبن، فمحله على التقدير الأول النصب لا غير، وكذلك في الثالث إلا أن بينهما فرقا، ولا محل له من الإعراب في الثاني^(٥).

وسادسها: أو والنصب بعدها أيضا بشرط معنى (إلى أن)^(٦) وإنما اشترط ذلك ليكون لما بعدها تعلق بما قبلها، بوجود معنى الاتصال بينهما، إذ يكونها بمعنى (إلى أن) يكون ما

(١) انظر: شرح المصنف ٨٧٥/٣.

(٢) وهو الجزم، والخلاف في النصب بعدها كاخلاف في الناصب بعد الفاء، وانظر: الإنصاف ٥٥٥/٢، وابن القواس ص ١٧٠٧، والإرشاف ١٦٦٨/٤.

(٣) انظر: الأثمولي ٣٠٨/٣.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) انظر: ابن القواس ص ٧٠٨، والأثمولي ٣٠٨/٣ ومعه حاشية الصبين.

(٦) قال ابن الحاجب ٨٧٦/٣: "أو تنصب إذا كان معناها معنى (إلى أن)، وقيل سببويه بمعنى (إلا أن) والأمر في ذلك قريب، فإن قلنا: بمعنى (إلى أن) فالكلام في النصب بتقدير (أن) بعدها على نحو الكلام في (حتى) و(اللام)، وإن قلنا: بمعنى (إلا) فـ (إلا) تقتضي الاسم، فوجب تأويل الفعل بمصدره، ثم يعمل ذلك على ما تقدم" ١، هـ وانظر: الرضى ٧٧/٤، والجامي ٢٥١/٢.

غاية لما قبلها، وغاية الشيء وطرفه متصل به، وهذه العبارة التي اختارها المصنف معترض عليها؛ لأن (أو) المضمرّة بعدها (أن) لو كانت بمعنى (إلى أن) لكان التقدير في قولنا:

أو يعطني حتى: إلى أن تعطيني حتى، وهذا خلف من القول، فالأولى ما ذكره غيره من كونها بمعنى (إلى) أو (حتى) أو (إلا)^(١)، فعلى كل التقادير النصب بعدها بإضمار (أن) لا بـ (أو) نفسها^(٢)؛ لأنها من حروف العطف، فلا تكون عاملة.

فإن قلت: قد فسروها بـ (إلى) أو (حتى) أو (إلا) وكل منها عاملاً!

قلت: نعم إلا أن شئنا من هذه الحروف لا يعمل في الفعل لأنها من دواخل الأسماء.

ثم إذا انتفى الشرط في هذه الثلاثة التي هي الفاء والواو [وأو]^(٣) من معنى السببية في الأول، والجمعية في الثاني، وكونها بعد أحد الأشياء الستة المذكورة، ومن معنى (إلى) أو (إلا) في الثالث فالاستئناف والاستترانك إن أمكن^(٤)، لفوات شرط النصب، فليتأمل.

واعلم أن المضارع ينصب بإضمار (أن) إذا وقع بعد الحروف العاطفة^(٥) إذا كان المعطوف عليه اسماً لئلا يلزم محتور عطف الفعل على الاسم كما في قوله:

لَسْتُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَسْتُ الشَّقَوِيَّ^(٦)

(١) انظر: المصباح ص ١٠٠، ولباب الإعراب ص ٣٦٢، والمرتل ص ٢٠٧، والهمع ٢/٣٠٤.
(٢) مذهب البصريين أن النصب بعدها بإضمار (أن)، وذهب الجرمي إلى أنها هي الناصبة بنفسها، ومذهب الكوفيّين أن الأفعال بعدها منصوبة على الخلاف. انظر: الرضي ٤/٥٤، والارتشاف ١٦٦٨/٤.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر: لباب الإعراب ص ٣٦٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القوام ص ٣٥٤ وما بعدها.
(٥) قال الجامي ٢/٢٥١: "والعاطفة أي: الحروف العاطفة مطلقاً، سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة أو لا كـ (ثم)، وإذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير (أن) بعدها".

(٦) من الوافر لميسون الكلائية زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد في: شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠، والمغني ١/٢٩٥، والخزانة ٨/٥٠٣، ٨/٥٧٥، والتصريح ٢/٢٤٤، وغير منسوب في: الكتاب ٣/٤٥٠، والمقتضب ٢/٢٦٦، والجمال ص ١٨٧، وابن يعين ٧/٢٥، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٤٤، والرضي ٤/٥٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القوام ص ٣٥٤، وغير ذلك. والشقوف: جمع شق وهو الثوب الرقيق الذي يشف ما تحته، والشاهد فيه قوله: (وتقرّ) حيث نصبه بإضمار (أن) بعد الواو ليعطف على (البس) لأنه اسم (وتقرّ) فعل قلم يمكن عطفه عليه لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، فحمل على إضمار (أن) لأن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فيكون اسماً ويكون قد عطف اسماً على اسم.

شرح كافيّة ابن الحاجب

ثم إنّي أظن أن الوجه في عدم عدّ هذا الموضع عند قوله (وب) (أن) مقدرة) هو أن المراد من الحروف العاطفة منها على ما ذكره بعض الأفاضل هي: الواو والفاء وأو وحتى وثم، خلافا لبعض من له التحقيق، ودخول غير (ثم) في مذكوره أعناه عن ذلك، غاية ما في الباب كانت الشروط المذكورة ثمة مفقودة عنها، وأما بيانه ههنا تفصيل لما أجمله للعناية على المبتدئ،

في كونها عاطفة على اسم، ويجوز إظهار أن مع لام كي، والعاطفة، ويجب مع (لا) في اللام
وهذا الذي أوردت لوهم بعض الشارحين حيث زعم أن قوله: والعاطفة عطف على (معنى) في قوله (يشترط معنى إلى) فيكون شرطاً، أو امرين^(١)؛ كونها يعطى (إلى أن) وكونها عاطفة على اسم، وأنت خير بفساده؛ لأن الحروف العاطفة بأسرها عند بعضهم، والخمسة منها عند البعض على ما ذكرنا، مستوية الأقدام في ذلك، فلا اختصاص لـ (أو) بهذا الشرط^(٢).

ويجوز إظهار أن مع لام كي نحو: جنتك لأن تكرمني، ومع الحروف العاطفة التي لا اشتراط فيها أن يكون ما يعطف عليه اسماً نحو: أعجبتني قيامك وأن يخرج زيداً.

أما جواز إظهارها مع لام كي^(٣) فلغرض الفصل بينها وبين لام الجحود من أول الأمر، ولم يعكس لكون الاختصار أولى بلام الجحود لكونها زائدة، وأما مع الحروف العاطفة فلنكون العناية في إظهار ما يزيل كراهة عطف الفعل على الاسم أكثر بالنظر إلى ظاهر اللفظ.

ويجب أي: إظهار (أن) مع لا التي للنفي في اللام أي: في لام كي دون الحروف العاطفة كما في قولك: لنلا تعطيني، وإنما وجب إظهارها حينئذ لأنه لولا ذلك لوليت اللام الجارة (لا) النافية وهو ممتنع عادة لكون اللفظ يمثل ذلك قبيحاً جداً^(٤).

وأما بقية المواضع التي ينصب الفعل فيها بإضمار (أن) فلا يجوز إظهارها في شيء منها كـ (حتى) و(أو) والفاء، والواو، فلو قلت / أسلمت حتى أن أدخل الجنة، وشبهه، لم (١٠٨/ب) يجز.

وإنما التزم حذفها فيها لقيام القرينة الدالة عليها - على ما تقدم في تفصيلها - مع كون

(١) في الأصل (فيكون شرطاً أو امرين) وهو لحن.

(٢) انظر: شرح العجواني ص ٤٩٤.

(٣) انظر: علة إظهارها مع لام كي) والحروف العاطفة في: شرح المصنف ٨٧٧/٣، والرضي ٧٩/٤، وابن القواس ص ٧١٢، والأصهباني ص ٧٥٤.

(٤) انظر: شرح المصنف ٨٧٧/٣، والإيضاح لابن الحاجب ١٧/٢، وانظر: الرضي ٨٠/٤، والأصهباني ص ٧٥٤، والتصريح ٢٤٤/٢.

الحذف أخصر^(١)، وعدم الداعى إلى الإظهار، وهذا أولى من القول بأنها حروف عطف فى الأصل، فلو ظهرت^(٢) لظهر عطف الاسم على الفعل للاحتياج فيه إلى العذر، فظهر من ذلك أن الحروف التى ينصب المضارع بعدها بـ (أن) على ثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه الإظهار، وقسم يجب فيه ذلك، وقسم يمتنع، ولم يذكر القسم الثالث لكونه معلوماً من ذكر ما عداه^(٣).

(١) انظر هذا التعليل فى: شرح الأصبهاني ص ٧٥٤.
(٢) أى: لو ظهرت (أن)، وانظر: شرح الغجدوالى ص ٤٩٤.
(٣) انظر: شرح المصنف ٨٧٧/٣.

[جواز المضارع]

وينجزم بـ: لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي، وكلم المجازاة وهي: إن، ومهما...
لما فرغ من بيان نواصب المضارع شرع في بيان جوازمه [فقال] ^(١): وينجزم أي:
المضارع بـ: لم نحو: لم يضرب، ولما نحو: لما يضرب، ولام الأمر نحو: ليضرب زيد،
ولتضرب، ولا التي في النهي نحو: لا تضرب، وفيه احتراز عن (لا) النافية فإنها لا تجزم.
قوله: وكلم المجازاة بالجر على أنه عطف على (لم) أي: ينجزم المضارع بالكلمات
التي يجازى بهاء أسماء كانت أو لا، وهي أي: كلم المجازاة إن - يكسر الهمزة -.
اعلم أن (إن) هي الأصل في باب الجوازم ^(٢) لأنها إنما عملت الجزم لكونها مقتضية
للفعلين اللذين كل منهما جملة مع قاعله بسبب كون وضعها للشرط، وبيانه: أن الكلام
الداخل عليه (إن) قد طال باقتضائها فيه [جملتين] ^(٣) فحصل الثقل، فاختير لها عمل الجزم
ليكون تخفيفاً في الجملة ^(٤)، لأنه حذف وفيه نوع من التحقيق.
وقيل: إنما عملت الجزم ليدل النقصان الحاصل [في] ^(٥) اللفظ على النقصان في
المعنى، ثم حمل عليها (لم) و(لما) لشبههما إياها في قلب الزمان عل الأصح، إلا أن الأمر
ثبت في كل منهما على عكس الآخر، وكذلك لام الأمر و(لا) الناهية، إذ كل منهما يدخلان
المضارع ينقلانه من الإخبار، كما أن (إن) تنقل الفعل من كونه مجزوماً إلى كونه مشكوكاً
فيه، وأما حمل باقي كلم المجازاة عليها فظاهر؛ لأن الجزم في كل منها لكونه بمعناها.
ثم الغرض من وضع تلك الكلمات موضعها يتضمن معناها: الإيجاز والاختصار ^(٦).
ومهما نحو قوله تعالى: {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنُشْخَرَهَا بِهَا} ^(٧).
وذكروا في أصله وجهين، أحدهما: أن (مهما) في الأصل (ما ما) ^(٨) على أن يكون

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال سيبويه ٦٣/٣: "... وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء، فسأته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفون فيكون استغناء، ومنها ما يفارق ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً، لا تقارن المجازاة" هـ، وأنظر: المقضب ٥٠/٢.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: العلل للوزراق ص ١٧٧ وابن القوام ص ٧٥١.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٧٦٠.

(٧) سورة الأعراف من الآية (١٣٢).

(٨) هذا قول الخليل، يقول سيبويه ٥٩/٣: "وسألت الخليل عن (مهما) فقل: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتي أنتك... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا =

(ما)

وإذا ما،

الثانية زائدة لزيادة معنى الإيهام، والأولى (ما) الجزائية، ثم أبدل الهاء من الألف لتحسين اللفظ، وهربا عن كراهة تتابع المثلين مع تجالسهما في الهمس.

والثاني: أنه في الأصل (مه) واقعا قبل (ما) الشرطية بمعنى: اكفف، ثم جريا مجرى كلمة واحدة^(١)، ويعضده ورود (مهمن) في قول الشاعر:

أماويّ مهمّن تستمع في صديقنا :: أقاويل هذا الناس ماويّ تندم^(٢)

ويجزم به كما يجزم بـ (ما)، ولذلك يستعمل في رد قول من قال: إني أفعل ما لا تقدر عليه، إما تحقيقا، أو تقديرأ، بأن يقول: مهما تفعل أفعل.

وربما استفهم به^(٣)، وفي اسميته وحرفيته، وفي إفراده وتركيبه أقوال^(٤).

وإذا نحو قوله:

إذا دخلت على الرسول فقل له :: حقا عليك إذا أطمان المجلس^(٥)

= ما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى^١. هـ. وأنظر قول الخليل في: المقتضب ٤٧/٢، والمسائل المضديات ص ٥١، والأصول ١٥٩/٢، والرضي ٩١/٤، والجنى ص ٦١٢.

(١) هذا قول الأخفش، والزجاج، والبيهقي، وأنظر: الارتشاف ١٨٦٣/٤، والجنى ص ٦١٢، وأنظر: الرضي ٩١/٤، وشرح الكافية لابن هشام ١٧٣/١، والأصبهاني ص ٧٦٠، والمساعد ١٣٧/٣.

(٢) من الطويل لم أقف على قائله، وانظروا في: ابن يعيش ٨/٤، والرضي ٩٢/٤، وشرح القصائد السبع الطوال ص ٤٥، والتهذيب ٣٨٥/٥، والخزانة ١٦/٩، ويروى: ... يستمع في صديقه ... تندم. وماويّ: مرخم ماوية، والمعنى: من يهتم بأقوال الناس في صديقه ويستمع لهم يندم. والشاهد قوله: (مهمن) واستشهد به على ما ذهب إليه الأخفش والزجاج والبيهقي من أن (مهما) مركب من (مه) و(ما)، وقال الرضي ٩٢/٤: "ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب (مهمن) بمعنى (من) كما في قول الشاعر... لكان مقولاً لمذهب الزجاج^١ هـ.

(٣) قال الرضي ٩٢/٤: "وقد جاء (مهما) في الاستفهام بمعنى (ما) الاستفهامية، أنشد أبو زيد في نوادره: مهما لي الليلة مهما ليه... أودى بنغلي وسزالية^١ هـ. وقد نسب إلى ابن مالك القول بمجيء مهما للاستفهام أنظر: المغني ٣٦٣/١، وأنظر: الارتشاف ١٨٦٣/٤ وما بعدها، والجنى ٦١١، وابن يعيش ٤٣/٧، والأشموني ومعه حاشية الصبان ١٢/٤، والهمع ٤٥/٢.

(٤) المشهور أن (مهما) اسم من أسماء الشرط، قل الرضي ٩٣/٤: "ومهما اسم يدلّ على رجوع الضمير إليه قال تعالى: (مهما تأتينا به من آية)^١ هـ، وأنظر: المساعد ١٣٦/٣. وعند: خطّاب، والمسيبي أنها تكون حرفاً بمعنى (إن) كما في قول الشاعر: ومهما تكن عند امرئ من خليفة... وإن خالها تخفى على الناس تعلم. إذ لا محل لها، وأجيب بأنها خبر (تكن) وخليفة اسمها أو مبتدأ، واسم (تكن) ضميرها و(من) خليفة) تفسيره، والظرف خبر. أنظر: المغني ٣٦١/١، والجنى ص ٦١١ وما بعدها، والهمع ٤٥١/٧.

(٥) من الكامل للعباس بن مرداس من قصيدة في غزوة حنين يخاطب بها الرسول ﷺ، وانظروا في: الديوان

و(حيثما) في قوله: حيثما تكن أكن.

وإنما أورد (إذ) و(حيث) مكفوفتين بـ (ما) لأنهما لا يجازى بهما إلا عند ذلك، لأنه لو جازى بهما من غير (ما) لكان ما بعدهما في موضع جر بالإضافة لكونهما ظرفين لازمين لها، وفي موضع جزم من حيث إنهما أداتى شرط، فيلزم أن يكون الشيء الواحد مجروراً في المحل ومرفوعاً، ومجزوماً في اللفظ في حالة واحدة وهو محال، ولما اتصل (ما) بهما بطلت بالإضافة وتحقق معنى المجازاة فيهما^(١).

قال المبرد^(٢): - (إذ) ههنا باقية على اسميتها، و(ما) كافة لها عن طلب الإضافة، مهينة للشرط والجزاء.

بخلاف ما ذهب إليه سيبويه فإنها علة حرف^(٣).

فإن قلت: (إذ) لما مضى والشرط لما يستقبل، فهما متباينان^(٤)!

قلت: كثيراً ما تتغير معنى الكلمة بالانضمام غيرها معها مع بقاء لفظها على حاله.

و(أين) كما في قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ} ^(٥)، وكقوله:

أَيْنَ تَصْرِفُ يَا الْعُدَاةُ تَجِدُنَا :: نَصْرِفُ الْعَيْسَ لَحَوْهَا لِلْإِلَاقِ^(٦)

ص ٢٨٨ برواية: إما أتيت على النبي، والكتاب ٥٧/٣، وشرح أبياته ٩٣/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٤٠٥، وابن يعيش ٩٧/٤، والتخصيل ٢٧٦/٢، والخزانة ٢٩/٩، وروى غير منسوب في: المقتضب ٤٦/٢، والجمل ص ٢١٦، والرضي ٩٤/٤، وروى: إنما أتيت، وإنما مررت، بدلا من: إنما دخلت.

(١) أنظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢٣٩/١، والملخص ١٥١/١، وابن القواس ص ٧٢٣، والجلي ص ١٩٠، والأصبهاني ص ٧٦٣.

(٢) هذا أحد قولين للمبرد وهو القول باسميتها أنظر: شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣، وشرح التسهيل ٦٧/٤، والرضي ٩٥/٤، والارتشاف ١٨٦٢/٤، والجلي ص ١٩١، والمعنى ١٠٢/١. وفي المقتضب ٤٥/٢ يقول: "ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإنما". هـ وقد افقه على القول باسميتها كل من: ابن السراج في: الأصول ١٥٩/٢، والقارمي في: الإيضاح ص ٣٢١، وأنظر: التصريح ٢٤٨/٢.

(٣) أنظر: الكتاب ٥٦/٣، وأنظر: التصريح ٢٤٨/٢ وقد صحح كونها حرفاً عند سيبويه.

(٤) قال ابن أبي الربيع: " (إذ) كانت لما مضى من الزمان فلما لحقت (ما) صارت للمستقبل وجزمت ". هـ. أنظر: البسيط ٢٤٠/١، وأنظر: شرح ألفية ابن معيط لابن القواس ص ٣٢٥ وما بعدها.

(٥) سورة النساء من الآية (٧٨).

(٦) من الخفيف لـ ابن هشام المتولّى في: الكتاب ٥٨/٣، وتحصيل عين الذهب ص ٤٠٧، وعود الوافية ص ١٤٨، وغير منسوب في: المقتضب ٤٧/٢، وابن يعيش ٤٥/٧، والأشمونى ١٠/٤، والعين: البيض من الإبل، والعداة: جمع عاد كقاض وقضاة. والمعنى: إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض نصرف العيس نحو هؤلاء العداة للقاتلهم. واستشهد به على مجيء (أين) جائزة لما بعدها. وروى: أين تضرب، بدلا من: أين تصرف.

و(متى) كما فى قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ^(١)

وكقول الآخر:

مَتَى مَا تَلْقَى فَرْدِينَ تَرْجُفُ ... وَوَالْفُ الْيَتِيمَ وَتُسْتَظَارُ^(٢)

و(من) كما فى قولك: من يكرمنى أكرمه.

و(ما) كما فى:

أَرَى الْعُمَرَ كَثْرًا نَالِمًا كُلَّ لَيْلَةٍ ... وَ[مَا]^(٣) تُنْقِصُ الْأَيَّامُ وَالذَّهْرُ يَنْقُصُ^(٤)

و(أى) كما فى قوله تعالى: {أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} ^(٥).

و(أنى) كما فى قوله:

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا ... كَبَلًا مَرْكَبِيهَا رَجُلِيكَ شَاجِرُ^(٦)

فإن قلت: من جملة كلم المجازاة (لو) ولم تكن معنودة معها

(١) من الطويل للحطينة فى: الديوان ص ٧٠، والكتاب ٨٦/٣، والجمل ص ٢١٤، وأمالى ابن السجى ١٢/٣، والتخيمير ٢٥٠/٣، وغير منسوب فى: معلى الفراء ٢٧٣/٢، ومجالس تطلب ٣٩٩/٢، والمقتضب ٦٣/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٦٣/١ وغير ذلك. واستشهد به على أن (متى) جازمة لما بعدها وفى الأصل: (متى تَكُنْ يَعْتَبُرُ).

(٢) من الوافر لعنترة فى: الديوان ص ٤٣ يهجو عسار بن زياد، وانظره فى: أسرار العربية ص ١٧٧، وابن يعش ١١٦/٤، وشرح الشافية ٣٠١/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٤٦٠/١، وابن النافى ص ١٣٢، والتصريح ٢٩٤/٢، والدرر اللوامع ١٩٦/٢، وروانف: جمع رانفة وهى اسفل آلية القانم.

(٣) ما بين المعقوفين منقطع من الأصل.

(٤) من الطويل لطفرة فى: الديوان ص ٣٤، وتوجيه اللمع ص ٣٧٢، وغير منسوب فى: الأسمونى ٩/٤، وعون الوافية ص ١٥٦، واستشهد به على أن (ما) جازمة.

(٥) سورة الإسراء من الآية (١١٠)، وفى الأصل (وأياماً) وهو خطأ.

(٦) من الطويل للبيد فى: الديوان ص ٦٥ برواية: تَلْتَبِسُ بِهَا، يعمد على عمه أبى براء أياذيه عنه، وهو له فى: الكتاب ٥٨/٣، وشرح أبياته ٤٣/٢، والخط ص ٢٩٠، وتوجيه اللمع ص ٣٧٤، وابن يعش ١١٠/٤، والتخيمير ٢٨٨/٢، وغير منسوب فى: المقتضب ٤٧/٢، والجمل ص ٩٦، والرضى ٢٨٩/٣. ويروى: تَشْتَجِرُ مَكَانَ تَلْتَبِسُ وَمَعَاهُمَا وَاحِدٌ، وشاجر أى: مُشْتَبِكٌ، والمعنى: يخاطب عمه ويقول له: إنك ركبت أمراً لا خلاص منه فأتيت بمنزلة من ركب ناقه صعبة لا يقدر على النزول عنها سالماً لأن رجليه قد اشتبكا بركبيها. واستشهد به على مجيء (أنى) جازمة.

وأما مع (كيفما)، و(إذا)، فشاذ.

قلت: (لو) ليست من أدوات الشرط عند الأكثر^(١)؛ لأن الشرط عندهم إنما يكون في الاستقبال، و(لو) للمضى ولذلك لم يتضمن الكلمات المذكورة معناها عند من قال بسجارتها، ولأنها للماضى والماضى لكونه غير مستحق للإعراب لا يعمل الحرف الذى وضع لأجله. لا يقال: هذا منقوض بـ (لم)؛ لأننا نقول إنما عملت (لم) لالتزام المضارع بعدها لفظاً بخلاف (لو).

وبعضهم يجوز الشرط فى الماضى أيضاً؛ لأن الشرط هو التعليق بين الجملتين، والحكم بسببية أولاهما وسببية الثانية وهذا نوعان: تعليق ماضى على ماضى، وتعليق (١٠٩/١) مستقبل على مستقبل.

وأما الجزم مع (كيفما) ومع (إذا) فشاذ، أما شذوذه بـ (كيفما) فلأن القياس ألا يجازى بها؛ لأن قولك: كيف تكن^(٢) أكر، يتضمن كذلك على أحوال المخاطب وصفاته، وهذا مما تعذر وقوعه منك، إذ يجوز أن يكون من صفاته ما ليس فى وسعك^(٣)، بخلاف (أين) و(أنى) فإن مقتضى قولك: أين تكن أكر: أن تكون لمخاطبك مساوياً للمكان، وهو أمر ممكن^(٤).

وأما مع (إذا) فلما فيه قطع وتعيين منافع للإبهام اللازم للشرط^(٥)، ولذلك قبح: إن طلعت الشمس أنك، إلا فى يوم الغيم، بخلاف: إذا طلعت.

فإن قلت: هل فى ذكر (كيف) فى صورة الشذوذ بـ (ما)، و(إذا) مجرداً عنها سر؟ قلت: نعم وذلك أن كل ما لا يصلح للشرط من غير (ما) يصلح له بـ (ما) فى صورة نحو (إذا)، فإيراد (كيف) ليعلم أنها من قبيل ما لا يصلح للسجاسة فى الحالىين، وقد جاء فى الشعر على شذوذه نحو: وبـ (إن) مقدر.

(١) قال المرادى: "اختلف فى عد (لو) من حروف الشرط فقال الزمخشري وابن مالك: (لو) حرف شرط، وأبى قوم تسميتها حرف شرط لأن حقيقة الشرط إنما تكون فى الاستقبال، و(لو) إنما هى للتعليق فى الماضى فليست من أدوات الشرط". هـ الظن: الجنى الدالى ص ٢٨٣، وأنظر: المعنى ٢٨٤/١.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أنظر: ابن القواس ص ٧٢٤، والجامى ٢٥٦/٢.

(٤) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٧٦٣.

(٥) قال الجامى ٢٥٦/٢: "وأما مع (إذا) فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى (أن) التى هى موضوعة للإبهام و(إذا) موضوعة للأمر المقطوع به". هـ، وأنظر: الأصبهاني ص ٧٦٣، وحاشية يسر على الفاكهى ١٧٦/١.

فـ (لم) لقلب المضارع ماضيا ونفيه، و(لما) مثلها وتختص بالاستغراق...

وَإِذَا تُصِيبُكَ مِنَ الْحَوَادِثِ لُكْبَةٌ :: فَاصْبِرْ فَكُلُّ غَايَةٍ لَمْ تُشْجَلِ^(١)

ثم ينبغي أن يعلم أن عدم المجازاة بـ (كيف) سواء كان بـ (ما) أو لا عند البصريين، وذلك أيضا في العمل، بدليل ما قال صاحب التسهيل^(٢): "وجوزى بـ (كيف) معنى لا عملا، خلافا للكوفيين".

فإنهم جوزوا المجازاة بها عملا أيضا، لما ورد من قولهم: كيف تصنع أصنع^(٣).

وهذا شاذ عند الأولين لعدم ثبوت مثل ذلك في كلام الفصحاء.

وينجزم المضارع بـ (إن) مقدرة كما ينجزم بها ظاهرة، في جواب الأشياء الستة التي سيجيء ذكرها^(٤)، وهذا دليل على أصالتها أيضا.

وقوله: فـ (لم) وضعت لقلب المضارع ماضيا معنى ونفيه، تفصيلا لما أجمله، فمعنى: لم يضرب زيد: ما وقع منه.

و(لما) مثلها أي: مثل (لم) في قلب معنى المضارع إلى الماضى ونفيه، إلا أن بينهما فرقا بعد اشتراكهما فيما ذكر، وذلك بوجهين: الأول: أن (لما) تختص بالاستغراق^(٥) أي: باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضى إلى زمان التكلم من غير انفصال، فلو قلت: ندم زيد ولما ينفعه الندم، كان بيانا بأن عدم النفع قد استمر إلى وقت التكلم^(٦)، وذلك [كما]^(٧) في قوله تعالى: {وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا}^(٨)، فإن المعنى: نفي الشقاء متصلا بزمان التكلم، وليس نفي الشقاء عنه فيما مضى ثم اتصل به الشقاء أو لا، كما في قوله تعالى: {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا}^(٩) فإن كونه شيئا مذكورا قد انقطع عن زمان الإخبار.

(١) من الكامل لم ألق على قائله وانظره في: الكشاف ٢/٢٥، ومجيب اللدا ١/١٧٧، وعون الوافية ص ١٥٨، واستشهد به على مجيء (إذا) جازمة قال أبو حيان: "والمشهور أنه لا يجزم بها إذ ذاك إلا في الشعر لا في قليل من الكلام". فـ النظر: الارتشاف ٤/١٨٦٦.

(٢) النظر: التسهيل ص ٢٣٦.

(٣) انظر تفصيل مذهب البصريين والكوفيين في: شرح التسهيل ٤/٧١، والارتشاف ٤/١٨٦٨، والمعنى ١/٢٢٩، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٧٣/أ، وشفاء العليل ٣/٩٧٣، والجمع ٢/٤٥٣.

(٤) انظر: قسم التحقيق.

(٥) قال الرضى ٤/٨٥: "ومنع الأندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال: هي مثل (لم) في احتمال الاستغراق وعنه" أهر.

(٦) انظر: شرح المصنف ٣/٨٧٨، والرضى ٤/٨٥، وابن القواس ص ٧١٦، والأصيهاني ص ٧٥٦، والصفوة الصفية ١/١٨٤.

(٧) ما بين المعرفين لا يستقيم الكلام بدوله.

(٨) سورة مريم من الآية (٤).

(٩) سورة الإنسان من الآية (١).

وجواز حذف الفعل، ولام الأمر...

والثاني: جواز حذف الفعل، أي: اختصاصها بجواز حذف الفعل نحو: ندم زيد ولما، أي: ولما ينقعه الندم، فكانهم جعلوا ما زاد على (لم) من (ما) نائباً مناب الفعل المحذوف ودالاً لازدياد معناها^(١)، وقد جاء حذف الفعل مع (لم) شاذاً كقوله:

واخفظ رديعتك التي استودعنيها :: يوم الأغارب إن وصلت وإن لم^(٢)

والفصل بينهما وبين الفعل أيضاً في الضرورة كما في قوله:

فأضحت مغايبها [فقا]^(٣) راً رُسومها :: كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل^(٤)

وفي (لما) معانٍ آخر غير تلك^(٥) تركت ذكرها^(٦) لأن ذلك المقام ليس موضوع بيان^(٧).

ولام الأمر أي: أمر الغائب للفاعل والمفعول، والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم، والمفعول المخاطب، ولا تجي اللام للفاعل المخاطب لكونه مخصوصاً بصيغة الأمر^(٨) - على ما سيأتي - وقد جاءت داخلّة على المخاطب الفاعل قليلاً، ومنه قراءة شاذة في قوله تعالى: {فَبَذَلَتْ لِفُلْحَرِحُوا}^(٩).

(١) نظّر: شرح المصنف ٨٧٨/٣، والسيط لابن أبي الربيع ٢٣٧/١، والارتشاف ١٨٦٠/٤، والهمع ٤٤٨/٢.
(٢) من الكلل لإبراهيم بن هزمة في: الديوان ص ٢٢٣، والخزاعة ٨/٩، والمقصد النحوية ٤٤٣/٤، والتصريح ٢٤٧/٢، وغير منسوب في: الرضي ٨٥/٤، والمغني ٣٠٩/١، وابن القوام ص ٧١٧، والأشموني ٦/٤، والهمع ٤٤٧/٢. والشاهد قوله: (إن وصلت وإن لم) حيث حذف الفعل المجزوم به (لم) شذوذاً.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) من الطويل لذى الرمة في: الديوان ١٤٦٥/٣، برواية: فأضحت مبيهاً قفراً يلاذها، وهو له في: الخصائص ٤١٠/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥٩، والخزاعة ٥/٩، والمقصد النحوية ٤٤٥/٤، وغير منسوب في: الجني ص ٢٦٠، والمغني ٣٠٧/١، والأشموني ٥/٤، والهمع ٤٤٧/٢. والشاهد فيه قوله: (كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل) حيث فصل بين (لم) وبين الفعل المجزوم بها وهو (تؤهل) وهذا ضرورة.

(٥) في الأصل: (ذلك) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (تكره) وهو تصحيف.

(٧) من هذه المعاني: أن فيها معنى التوقع كـ (قد) في إيجاب الماضي، ومنها: عدم دخول أدوات الشرط عليها، نظّر: الرضي ٨٥/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٧/٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٧٤ / ١، والأشموني ٥/٤ وما بعده.

(٨) قال ابن القوام ص ٧١٨: "ولا تدخل على فعل المخاطب؛ لما فيه من ترك الإيجاز والاختصار، مع الاستغناء عنه، لأنها تدخل في موضع يتعذر فيه صيغة (افعل) " أ. هـ.

(٩) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٥٨)، وقسمت هذه القراءة لجماعة منهم: عثمان بن عفان، وأبو الحسن، والحصن البصري، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والمسلمي، وقنادة، والجندري، ورويت عن رسول الله ﷺ نظّر: مختصر شواذ القرآن ص ٦٤، والمحتجب ٣١٢/١، والبحر ٧٦/٦.

اللام المطلوب بما الفعل؛ و(لا) النهى: المطلوب بما الترك؛ وكلم المجازاة تدخل على الفعلين

فلام الأمر هي: اللام المطلوب بها الفعل عن الفاعل أو المفعول على ما عرفت، واحترز بالقيد الأخير عن لام (كى) ولام الجحود.

وتلك اللام مكسورة أبدأ؛ فرقا بينها وبين لام التوكيد، ولم يعكس تشبه هذه اللام لام الجر من حيث إن كلا منهما يعمل عملاً مختصاً بنوع من أنواع الكلمة، فإذا أدخلت عليها الفاء والواو فالوجهان: الكسر على الأصل، والمكون طلباً للتخفيف كما في باب (كتف) و(فخذ)^(١).

ثم حذفها مع بقاء لفظ المضارع [مجزوماً]^(٢) بتقديرها شاذ كقوله:

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ :: إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا^(٣)

و(لا) في النهى أى: (لا) التى للنهى هي (لا) المطلوب بها الترك، أى: ترك الفعل، وقد ذكرنا علّة عمل كل منهما الجزم فلا حاجة إلى ذكرها ههنا^(٤).

واعلم أن الجوازم على قسمين: جوازم فعل واحد، وجوازم فعلين، والأولى: كالأربعة الأول، ولهذا قدمها على القسم^(٥) الثاني، وإن كان الأصل فيه، والثانية: كلم المجازاة التى هي المعدودة فى أول البحث، فإنها تدخل على الفعلين نحو: إن تكرمنى أكرمك، فصاعداً نحو: إن كان، متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده، فمتى لم يحرك يده لم يكتب، وهما مع فاعلهما جملتين، وتجعلهما أدوات الشرط كجملة واحدة

(١) الظن: شرح المصنف ٨٨٠/٣، وابن القواس ص ٧١٨، والرضى ٨٧/٤، والارتشاف ٨٥٥/٤، والصفوة الصفية ١٨٦/١.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٨٧٩/٣.

(٣) من الوافر متشاع فى نسبته، فنسب للأعشى، ولأبى طالب، ولحسن، والظن: فى الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، ومعالي الأخفش ٢٤٥/١، والامسك ص ٩٦، والمقرب ص ٣٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/٢، والرضى ٨٨/٤، وابن القواس ص ٧١٨، وشروح منقذ الزند ١١٢٥/٣، والخزانة ١١/٩، والأشموقي ٥/٤، وغير ذلك. والتهال: سوء العقبة وهو بمعنى الويل، والشاهد قوله: (تقد) حيث أضمر لام الأمر وأبقى الفعل بعدها مجزوماً والأصل: لتقد، والكسرة على الدال دالة على الياء المحذوفة.

(٤) انظر: قسم التحقيق.

(٥) فى الأصل: (قسم) وهو تصحيف.

شرح كافيّة ابن الحاجب

لسببية الأول ومسببية الثاني، ويسميان شرطاً وجزأً، فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم.

وذلك لسببية الفعل الأول، ومسببية الفعل الثاني في الجملة، أي: دخولها على هذين الفعلين لأجل هذا الغرض الذي هو أن يكون للأول مدخل في وجود الثاني، سواء كان سبباً تاماً أو سبباً ناقصاً، وسواء كان ذلك / بحسب الخارج أو بحسب حكم الفعل، لصحة قولك: إن وجد (ب/١، ٩) النهار طلعت الشمس، وإن تنوّضاً تصح صلاتك^(١)، ويسميان أي: الفعل الداخل عليهما تلك الكلمات شرطاً يعني الأول، وإنما سُمّي شرطاً لكونه علامة للثاني، وجزأً يعني الثاني، وإنما سُمّي جزأً لأنه لما كان وجوده مترتباً على آخر، أشبه الجزأ الذي هو الفعل المترتب على فعل آخر ثواباً أو عقاباً، فهو المكافأة.

واعلم أن ههنا أربعة أقسام لأنهما لا يخلوان من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً متعاكسين، وأجودها كونهما مضارعين تطبيقاً للفظ والمعنى، ثم كونهما ماضيين للتطابق من وجه، وإن تخالفاً فالأولى كون الشرط ماضياً والجزء مضارعاً، وعكسه أضعف الوجه^(٢).

قد هما إن كانا مضارعين نحو: إن تقم أقم، أو كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً نحو: إن تضرب ضربت^(٣) فالجزم أي: جزم كل واحد من الشرط والجزء في الأول، أو جزم الشرط فقط في الثاني، واجبٌ لوجود مقتضى للجزم وعدم المانع عنه، مع قابلية المحل لكونه معرباً،

وهو في الأول ب (إن) بالاتفاق، ووجوده في الثاني مختلف فيه أنه بأي شيء، هل هو بـ (إن) أو بالشرط أو بهما معاً^(٤)؟ والأصح أنه بـ (إن) لما مرّ.

(١) في الأصل (وإن توضعاً يصح صلاتك).

(٢) قال الرضي ١١٣/٤: "نحو: إن تترنّى زرتك، لأن الأداة إذن تؤثر في الفعل الأبعد بنقله إلى معنى المستقبل من غير أن تؤثر في الأقرب شيئاً يغيّر المعنى" أ. هـ.

(٣) قال السيوطي: "وهذا القسم أجازته الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك، وخصّه سيّوبه، والجمهور بالضرورة" أ. هـ. انظر: الجمع ٤٥٤/٢.

(٤) اختلف في عامل الجزم في الجواب، فذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم على الجوار، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن العامل فيه حرف الشرط، وعزاء الميرافي إلى سيّوبه، واختاره ابن عصفور، والأيتي، وذهب الخليل، والمبرد، إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً يعلمان في الجزأ، وبه قال ابن برهان، وذهب الأخفش إلى أن الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط وحده، وقد اختاره ابن مالك، وذهب المازني إلى أنهما مبنيان على الوقف، وقد روى عنه أيضاً أن الشرط معرب وفعل الجزأ مبني. انظر تفصيل هذه الأقوال وحجة كل في: الكتاب ٦٢/٣، والإنصاف ٦٠٢/٢، وأسرار العربية ص ٢٩٤، وشرح اللع لابن برهان ٣٤/١، وابن يعيش ٤١/٧، وشرح التمهيد ٧٩/٤، والرضي ٩٦/٤، والمباعد ١٥٢/٣، والتلاف النصرة ص ١٢٨، والتصريح ٢٢٨/٢، والأثمنوني ١٦/٤.

فإن قلت: ما تقول في قول الشاعر:

إِنَّكَ إِنْ تُصْرَغَ أَخُوكَ تُصْرَغَ^(١)

يرفع الجزء مع كونهما مضارعين!

قلت: ذلك المرفوع المؤخر في نية التقديم من حيث إنه خبر (إن) أي: إنك تصرغ إن يصرغ أخوك^(٢)، فوقع الشرط حسواً بين (إن) وخبرها، والجزء محذوف بقرينة دلالة الكلام عليه، والفائدة في مثل هذا إخراج المتكلم كلامه على وجه القطع.

وإن كان الثاني مضارعاً مع كون الأول ماضياً فالوجهان أي: الجزم والرفع جائزان^(٣)، أما الجزم فلأن حق الشرط والجزاء أن يكونا مجزومين، ولما امتنع الجزم في الأول لكونه مبنياً جزم الجزء لعدم الساتع من جزمه تحوُّ: إن جئتني أكرمك، وأما الرفع كما في قول زهير^(٤):

وإن أتاه خليل يوم مسغبة :: يقول لا غائب مالي ولا حرم^(٥)

فعلى الأمر الاستحسانى، كما قال عبد القاهر^(٦): إن الجزء تابع للشرط.

(١) من مشطور الرجز لجريز بن عبد الله البجلي في: الكتاب ٦٧/٣، وشرح أبياته ١٢١/٢، والتبصرة ٤١٣/١ ولعمرو بن خثارم العجلي في: الخزائن ٢٠/٨، وبلا نسبة في المقتضب ٧٠/٢، وابن السجري ١٢٥/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، وشرح عمدة الحفاظ ٣٥٤/١، والرضى ١٠٢/٤، والمغنى ٦٣٣/٢.

(٢) وهذا تخريج سيبويه أنظر: الكتاب ٦٧/٣، وعند المبرد على حذف الفاء أنظر: المقتضب ٧٠/٢، وأنظر التبصرة ٤١٣/١، وزاد ابن هشام قولاً ثالثاً في تخريج مثل هذا فقال: "الثالث قول بعضهم التفصيل: فإن كانت الأداة اسماً فما قاله المبرد، وإن كانت حرفاً فما قاله سيبويه". أنظر: شرح الكافية ل ١٧٥/ب.

(٣) قال الرضى ١١٥/٤: "وعند الكوفيين يجب الرفع؛ لأن الجزم في الجواب للجوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب". أ. هـ.

(٤) في الأصل (زبير) وهو تصحيف، وهو زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رياح المزني من مضر كان حكيم الشعراء في الجاهلية كان أبوه شاعراً وخاله، وأخته سلمى، وإنشاء كعب وجبير، وأخته الخنساء، قيل كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها في سنة فكانت قصائده تسمى الحويلات، أنظر: الأعلام ٥٢/٢، وطبقات فقول الشعراء ٥١/١، والشعر والشعراء ص ٥٧.

(٥) من البسيط يمدح به هرم بن منان، وأنظره في: الديوان ص ١٥ برواية: يوم منمالة، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٦٨/٢، والأصول ١٩٢/٢، والإنصاف ٦٢٥/٢، والتخمين ١٤٥/٤، وشرح عمدة الحفاظ ٣٥٣/١، والمغنى ٤٨٥/٢، والتصريح ٢٤٩/٢، والخزانة ٤٨/٩، والأشعموني ١٧/٤، والخليل من: الخلعة وهو الفقر، ومسبقة: مجاعة، والشاهد في قوله: (يقول) حيث رفعه وقد وقع جزء للشرط.

(٦) أنظر: قول عبد القاهر في: المقصد ١١٠٣/٢ وما بعدها - بتصريف -

شرح كافيّة ابن الحاجب

فلما لم يظهر الجرم في الشرط المتبوع حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه في عدم ظهور الجرم - وإن كان قابلا له - فترك على أول إعرابه الذي هو الرفع، فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى.

وإن كان الجزاء ماضيا بغير (قد) لفظا أو معنى لم يجز الفاء.

وذهب الميرد إلى أن الرفع في البيت إما واقع على الشؤذ أو على تقدير الفاء^(١)، وسيبويه إلى أن ذلك على نية التقديم والتأخير البتة^(٢)؛ لأن حذف الفاء عن الجرم لا يجوز عنده.

وفيه نظر؛ لأن الوجهين المذكورين مختصان بالضرورة، وكلامنا في سعة الكلام^(٣).

ثم الجزاء باعتبار دخول الفاء وعدم دخوله ينقسم إلى^(٤) ثلاثة أقسام: قسم يجب دخول الفاء فيه، وقسم يجوز فيه، وقسم يمتنع، فشرع المصنف في بيان القسم الأخير فقال: وإن كان الجزاء ماضيا في اللفظ والتقدير، ومضارعا في المعنى، وذلك إنما يكون عند استعماله بغير قد لفظا، واحترز به عن مثل قوله تعالى: {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}^(٥) أو معنى احترز به أيضا عن مثل قوله تعالى: {إِنْ كَانَ قَبِيضُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ}^(٦) أي فقد صدقت فيما مضى، ومثل ذلك الصنع أمر يرجع إلى المراد، فإن كل موضع يراد أن وقوع الفعل في زمان قد مضى يقدر به (قد)، ليدل على ذلك، وسيجيء بيان وجوب دخول الفاء على مثل ذلك.

لم يجز دخول الفاء عليه؛ لأن حرف الشرط أثر في ذلك الماضي بقلب معناه إلى الاستقبال^(٧)، لعدم المانع عن ذلك، مع وجود المقتضى له، فكأنه كان مضارعا مجزوما في التقدير، فالجزم كما ينافي الفاء في اللفظ ينافي له أيضا في التقدير، وهذا تحقيق ما يقال؛ لأن الارتباط المعنوي بين الشرط والجزاء يوجد بهذا الاعتبار، فيستغنى عن الارتباط اللفظي.

فإن قلت: هذا منقوض بقوله تعالى: {فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا} ^(٨) فإن

(١) أنظر: المقطع ٦٨/٢ حيث قال: "فقله (يقول) على إرادة الفاء" أ. هـ.

(٢) أنظر: الكتاب ٦٦/٣.

(٣) أنظر: الرضى ١١٥/٤ وفيه هذا النظر ووجهه.

(٤) في الأصل: (على) وهو تصحيف.

(٥) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٧٧).

(٦) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٢٦)، وفي الأصل: (وإن كان) وهو خطأ.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٨٨٣/٣، وابن القواس ص ٧٢٩، والأصبهاني ص ٧٦٧.

(٨) سورة النساء من الآية (١٩).

الجزء فيه ماضٍ بغير (قد) مع أن الفاء قد دخل عليه، وبمثل قولك: إن لم تكرمنى فليس زيد يكرمك ونحو: إن جاء زيد فرحمه الله!

قلت: المراد من الماضى ما يكون من الأفعال المتصرفة، والسر فيه: أن غير المتصرف لا يناسب الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً خبراً متصرفاً غير مُصدرٍ بشيء من الحروف إلا بـ (لا) و (لم).

وإن كان مضارعاً مثبتاً بـ (لا) فالوجهان، وإلا فالفاء.

ثم أشار إلى ما يجوز فيه ذلك بقوله: وإن كان الجزء مضارعاً مثبتاً مجرداً من حرف الاستقبال نحو: إن قمت أقم، أو كان الجزء مضارعاً منفياً بـ (لا) دون (لم) و (لن)^(١) و (ما)^(٢)، جاز في ذلك الجزء الوجهان: دخول الفاء، وعدم دخولها^(٣)، أما الأول في الأول فلأن ذلك المضارع من حيث هو صالح لأن يجعل خبر مبتدأ محذوف نحو: إن قمت فلأنا أقوم، فحينئذٍ تعدر تأثير حرف الشرط فيه، ولزم الفاء من حيث إنه فقد الارتباط المعنوي^(٤). وأما الثانى فيه فلمكان جعله نفس الجزء من غير أن يكون متقدراً بآخر، فيؤثر حرف الشرط فيه بالجزم، فلا احتياج إلى الفاء.

والوجه الثانى أكثر وأولى لاحتياج الأول إلى الحذف والتقدير.

وأما جواز الوجهين فى المنفى بـ (لا) فلأن لذلك المضارع جهتين باعتبارها، لأن (لا) لنفى الاستقبال، فباعتبار دلالتها على الاستقبال لزممت الفاء، لأن تأثير حرف الشرط فيه / (١١٠) / مُتَعَذَّرٌ حينئذٍ لصلاحية ذلك الفعل قبل دخول أداته للاستقبال بسبب (لا)، فلو دخل حرف الشرط عليه لزم اجتماع علامتى الاستقبال على فعل واحد، فهو ممنوع، كقوله تعالى: {فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا}^(٥).

وباعتبار إمكان تجريدها بالفعل عن دلالة الاستقبال، بان جعلها لمجرد النفى، كما تُجعل كذلك عند دخول (أن) المصدرية عليها فى نحو قولك: أريد أن لا تقوم، صح ترك الفاء لظهور تأثير أداة الشرط فيه حينئذٍ لإمكان جعله للاستقبال^(٦).

(١) قال الجامى ٢٦١/٢: "... إذا كان منفياً بـ (لم) فإنه مندرج فيما سبق لكونه ماضياً معنواً، أو بـ (لن) حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير أداة الشرط فيه معنواً". هـ، وأنظر: الدولة أبان ل ١١٦ / أ.

(٢) قال ابن الحاجب ٨٨٤/٣: "وأما (ما) فلوكونها للحل". هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٨٨٤/٣: "وإنما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير حرف الشرط فيهما، وصحة نفى تأثيره". هـ، وأنظر: الرضى ١١٨/٤، والأصبهاني ص ٧٦٧.

(٤) أنظر: ابن القوام ص ٧٣٠.

(٥) سورة الجن من الآية (١٣).

(٦) أنظر: شرح المصنف ٨٨٤/٣، والأصبهاني ص ٧٦٨.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وإلا أي [وإن] ^(١) لم يكن الجزاء مضارعا مثبتا مجردا عن حرفي الاستقبال بل مقارنا لهما، ولم يكن أيضا منفيا بـ (لا) بل بـ (ما) و(لن) أو ماضيا بغير (قد)، أو كان غير ذلك من الأمر والنهي والاستقبال والدعاء والجملة الاسمية فالفاء واجب؛ تحصيلًا للربط اللفظي في الكل، لتعذر الارتباط المعنوي فيها.

وخص الفاء به لما فيه من السببية والتعقيب ^(٢)، ولأنه لا يجيء في الكلام إلا لإتباع الشيء للشيء فلا يكاد تقع في ابتداء الكلام.

أما تعذر الجزم في الماضي المقارن بـ (قد) ^(٣) فلأن (قد) لتحقيق ما دخلت عليه ماضيا، وتأكيده، وما تحقق وتأكد لا ينقلب، فلم يمكن الجزم لا لفظا ولا تقديرا، مع عدم صلاحية وقوعه شرطا، لما سرّ من أن الشرط لا يُصدّر بغير (لا) و(لم) فوجب الفاء لما ذكرنا.

وأما في المضارع المثبت المقارن بأحد حرفي الاستقبال فلعدم تأثير حرف الشرط فيه؛ لحصول الاستقبال قبل دخوله مع عدم الصلاحية، ولزوم اجتماع علامتي الاستقبال على فعل واحد.

فإن قلت: جرد السين وسوف عن دلالة الاستقبال كما فعلت ذلك في (لا) قلت: التجريد إنما يكون حيث يمكن، وههنا لا يمكن لاستلزامه كونهما مهملين، وكذلك الكلام في (لن) لأنها لكونها للتأكيد لا يكون تجريده أولى وإن أمكن، وحمل عليها (إن) لكونها من أخوتها، كذا في العجوداني ^(٤).

وأما في المضارع المنفي بـ (لن) وبـ (ما) أما في الأول فلما ذكرنا أنفاء، فكان تقييده المنفي بكونه منفيا بـ (لا) احتراز عن المضارع المثبت المقارن يحرفي الاستقبال من حيث الدليل، وأما في الثاني فلأن (ما) لكونها مشابهة بـ (ليس) تجب فيها الفاء كما في (ليس) ^(٥) لما عرفت.

وأما (لا) ^(٦) وإن كانت مشابهة بـ (ليس) أيضا، إلا أنها ضعيفة فيما به المشابهة.

(١) ما بين المعقوفين يقتض السباق إليه.

(٢) أنظر: العلل للوراق ص ٢٨١، وابن يعيش ٢/٩، والرضي ١١٦/٤، وابن القواس ص ٧٣١.

(٣) أنظر: علته في: ابن القواس ص ٧٢٩.

(٤) أنظر: العجوداني ص ٥٠١.

(٥) وإنما وجب الفاء في (ليس) فلأنها فعل جامد فلا تأثير لأداة الشرط في نقلها إلى الاستقبال. أنظر: ابن القواس ص ٧٣١، وأنظر قسم التحقيق، وقل ابن الحاجب ٨٨٦/٣: "وأما ليس فكونها لنفي الحل ١".

(٦) أنظر: علة دخولها على المضارع المصدر بـ (لا) في: الرضي ١١٩/٤.

وأما التعذر في الأمر والنهي فلأنهما مجزومان على قول، والأول موقوف، على آخر^(١) فجزم المجزوم أو الموقوف مرة أخرى مما لا يمكن، مع لزوم توارد العاملين لمعمول واحد في الثلثي، وكذلك الدعاء، وأما الاستفهام فلعدم الصلاحية.

(١) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه نحو: افعل، معرب مجزوم بئثم الأمر مضمرة، وذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أنه مجزوم بمعنى الأمر، ووجه قوله: أنه جرى مجرى المعرب فمكن آخره صحيحاً كاضرب وحذف معتلاً كاعز، وحذفت نونه في الأمثلة الخمسة نحو: اضرباً فهو معرب، وموجب إعرابه كونه أمراً وذهب البصريون إلى أنه مثنى. انظر تفصيل المسألة في: معاني الفراء ٤٦٩/١، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٤٢، ٢٣٢، والإنصاف ٥٢٤/٢، والتبيين ص ١٧٦، والمنازل الخلافية ص ٩٨، وتوضيح المقاصد ٥٩/١، وانتلاف النصرة ص ١٢٥.

وتجىء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء.

وكذلك الجملة الاسمية^(١)؛ لأن الجزم لا يدخل على الاسم، وأما نحو قوله:
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا :: الشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٢)
فشاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وذكر بعضهم بهذا ضابطاً حسناً وهو^(٣)؛ أن الجزاء إذا كان مما يصلح لأن يقع شرطاً لا يحتاج إلى رابطة بين الشرط والجزاء؛ لما بينهما من المناسبة المذكورة، وإلا [كان]^(٤) كالأشياء المذكورة فلا بد من رابطة بينهما تربط الجزاء بالشرط وهو الفاء المناسبة بالجزاء من حيث إنه للتعقيب بلا فصل، كما أن الجزاء يتعقب على الشرط بلا فصل مع خفته، ثم الفاء مع ما بعده مجزوم المحل على الجزائية، بذليل قولك: إن تأنى فأنى أكرمك وأعظم أمرك، بالجزم حملاً على موضع الجزاء، وإن جاز رفعه حملاً على ظاهره^(٥).

فإن قلت: إذا لم يكن هذه الأشياء صالحة للشرط فكيف تصلح للجزاء؟

قلت: لعدم الملازمة بينهما في ذلك، لأن حروف^(٦) الشرط وضعت لتجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، وهذا الأمر لا يتصور في الأشياء المذكورة، فلم يصلح شرطاً، بخلاف الجزاء؛ لأنه ليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتب على الأمر المفروض، فالصحة ظاهرة.

وتجىء إذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي يمكن دخولها عليها موضع الفاء الجزائية؛ لأن (إذا) المفاجأة لدالاتها على التعقيب تناسب الفاء^(٧)، كما في قوله تعالى:

(١) قال ابن القوام ص ٧٣٠: "وإنما لزم الفاء معها لأن الاسمية مستقلة بنفسها فيحتاج إلى رابط".

(٢) من البسيط مختلف في تنبيهه، فتنبه سيبويه ٦٥/٣ لحسان بن ثابت، وهو في الديوان ٥١٦/١ دار صادر وتنبيه المبرد في: المقضب ٧٠/٢، لعبد الرحمن بن حسان، وكذلك لسيه صاحب المعنى ٦٨/١، وتنبيه السيرافي في: شرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ لكعب بن مالك، وهو في: ديوانه ص ١٠٨ برواية: عند الله سين، وورد منسوباً له في: التخمير ١٤٧/٤، والخزانة ٤٩/٩، وورد غير منسوب في: ابن يعين ٢/٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، ولباب الإعراب ص ٣٨٢، والرضى ١٠٢/٤، ويروى: من يفعل الخير فالرحم يشكره، ولا تنأه فيه على هذه الرواية، شرح أبيات سيبويه ١١٠/٣، والشاهد فيه أنه حذف الفاء من جواب الشرط وكان ينبغي أن يقول: فأنى يشكرها.

(٣) انظر: شرح الفجواني ص ٥٠١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٧٥ ب وفيهما مثل هذا الضابط.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) انظر: شرح الأصبهاني ص ٧٦٨.

(٦) في الأصل (حرف) وهو تصغير.

(٧) انظر: ابن القوام ص ٧٣٢، وشرح الأصبهاني ص ٧٧١، والجاسي ٢٦٣/٢، والكتاش ٢٧/٢، والتصريح ٢٥١/٢، والنولت أبدي ل ١١٦ ب.

و(إن) مقدرة بعد الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنى، والعرض، إذا قصد السببية.

{وإن تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ} (١).

وإنما قيد بالجملة الاسمية لأن (إذا) هذه لا تدخل (٢) على الجملة الفعلية؛ خوفاً عن التباسها بـ (إذا) الشرطية فخصت بالاسمية للفرق بينهما (٣)، ولم يعكس لكون الشرطية أولى بالفعلية لاقتضاء الشرط ذلك.

وينجزم المضارع بـ إن مقدرة مع تقدير فعل الشرط بعد الأمر نحو: انتنى أكرمك، وبعد النهي نحو: لا تفعل يكن خيراً لك، وبعد الاستفهام نحو: أين بيتك أزرُك؟ وبعد التمني نحو: ليت لي مالا أنفقه، وبعد العرض نحو: ألا تنزل تُصبَّ خيراً (٤).

فإن قلت: قد ذكر غير المصنف في هذا المقام الدعاء والتخصيص فما وجه تركه ذلك؟

قلت: كأنه أراد بـ (الأمر) أعم من أن يكون على صيغة (الأمر) فيدخل فيه نحو: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُقَبَّ عليه، ونحو، حسبك ينم النائم، ولولا زررتي أكرمك.

ثم ذلك الجزم بعد هذه الأسماء ليس على الإطلاق بل إذا قصد / السببية في الأول (١١٠/ب) للثاني، لوصير الكلام على نظام الشرط والجزاء.

وإنما كان الجزم بعد هذه الأشياء بتقدير (إن) والشرط، لأن هذه الأشياء لتضمنها معنى الطلب وهو معنى الشرط الذي هو معنى السببية - إذ لا يكون الطلب إلا لعرض خارج عن

(١) سورة الروم من الآية (٣٦)، قال ابن هشام: "ذهب الجمهور إلى أن (إذا) سادة مسد القاء ومغنية عنها كأن ما قبلها من المفاجأة قام مقام السببية الحاصلة في القاء، وذهب الأخفش إلى أن القاء محذوفة وتقديره عنده: فإذا هو يقتلون... ورد بأن حذف القاء قليل شاذ وهذا كثير فصيح، بل لم يسمع مجيء القاء مع إذا هذه أصلاً" ١، هـ، أنظر: شرح الكافية لـ ١٧٧/أ.

(٢) في الأصل (يدخل) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: الجاسي ٢٦٣/٢.

(٤) اختلف في عامل الجزم بعد هذه الأشياء على أقوال: أحدها: أن الطلب ضَمَّن معنى حرفة الشرط فجزم، فضمين (انتنى) معنى: إن تاتى، وهذا مذهب الخليل، والمبرد، وبه قال ابن خروف، وابن مالك، وأنسب إلى سيبويه، والثاني: أن هذه الأشياء ثابت مناب الشرط، أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها وهو مذهب الفارسي، والميراثي، وصححه ابن عصفور، الثالث: أنه مجزوم بلام مقدرة، الرابع: أنه مجزوم بشرط مقدر قبلها دلَّ عليه ما قبله، واختاره أبو حيان، وبه قال أكثر المتأخرين، ومنهم: المصنف، وتبعه الشارح رحمه الله. أنظر بيان هذه الأقوال في: الكتاب ٩٤/٣، والمقتضب ٨٠/٢، والمنائل المتنورة ص ١٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٨٦١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، والرضي ١٢٢/٤، والارتشاف ١٦٨٤/٤، وابن جماعة ص ٢٩٤، والمساعد ٩٧/٣، والهمع ٣١٩/٢، والتصريح ٢٤١/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

مفهوم الطلب، فيكون معنى الشرط ظاهراً في الطلب الذي يُذكر بعده ما يصلح للجزاء، فيقتضاه ذلك

مثال: **أَسْلِمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَامْتَنَعَ: لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ، خِلَافاً لِلْكَسَائِي؛**

لا بد وأن يكون للطلب سببٌ حاملٌ عليه، وذلك الحامل هو الذي جُعِلَ سبباً في الخارج وإن كان سبباً في الذهن، فإن ذلك من العلة الغائية - اختصت بذلك التقدير، ولذلك لا تجزّم بعد النقي لخلوه عن معنى الطلب؛ لأن الخير لا يجب أن يكون لغرض خارج عن نفس الخير، لأن الحامل على الكلام الخبري إفاضة المخاطب بمضمونه^(١).

فإن قلت: فعلى ما ذكرتم يكون في الأول سببٌ للثاني، فأى حاجة إلى تقدير الشرط؟ قلت: ذلك لعدم مساعدة المعنى بنونه، إذ من الظاهر أنك إذا قلت: انتقى أكرمك، ألا يكون الأمر بالإتيان يوجب عليك الإكرام، بل الموجب له الإتيان نفسه، فعلم أن (أكرمك) مجزوم على أنه جزاء لإتيانه، فلا بد من تقدير ذلك الشرط لصحة المعنى، وكذلك الكلام في غير هذا المثال، قد لزم حذفه لقوة الدلالة عليه من جهة ما قبله وما بعده.

فإن قلت: لما كان الجزم في المضارع بعد هذه الأشياء بتقدير (إن) مع الشرط فما معنى قولهم: إنه مجزوم على أنه جواب الأمر والاستفهام وغيرهما؟

قلت: ذلك الإطلاق باعتبار كون سبب السبب للشيء سبباً له^(٢)، فإن الأمر لما كان سبباً في الإيقاع، والاستفهام في تحصيل العلم بالمستفهم عنه، وهو التزم ما ضمنه، جاز إطلاق أن هذا جوابها^(٣).

ثم الشرط المقدر لا بد وأن يكون من جنس المظهر المذكور قبله من كونه مثبتاً أو منقياً؛ لوجود الدلالة عليه مع توقف استفادة المعنى عليه في الأكثر كما في مثل قولك: **أَسْلِمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ** فإن استقامة المعنى في قولك هذا يتوقف على أن يكون المقدّر: **إِنْ تَسْلِمُ**، لا: **إِنْ لَا تَسْلِمُ**؛ لأن عدم الإسلام لا يصلح أن يكون سبباً لدخول الجنة، مع أن الأمر ليس مما يدل عليه^(٤).

ولذلك امتنع أن يقال: لا تكفر تدخل النار؛ لأنه إن كان على تقدير: **إِنْ تَكْفُرُ**، فصحة المعنى مسلمة، لكن النفي لا يدل على الإثبات، وإن كان على تقدير: **إِنْ لَا تَكْفُرُ**، فالدلالة موجودة لكن لا استقامة في المعنى، لأن عدم الكفر لا يصلح أن يكون سبباً لدخول النار، خلافاً للكسائي فإنه جوز مثل هذه المسألة على تقدير: **إِنْ تَكْفُرُ**^(٥)، اعتماداً منه على إيضاح المعنى

(١) أنظر: شرح المصنف ٨٨٨/٣، والرضي ١٢٢/٤، والجاني ٢٦٤/٢.

(٢) في الأصل (سبب) وهو الحق.

(٣) وأنظر: المصنف الصفيّة ٢٠٤/١ وقد فصل الكلام في ذلك.

(٤) قال ابن القواس ص ٧٣٥: "قوله (أسلم تدخل الجنة) معناه: أسلم فإنك إن تسلم تدخل الجنة، فالإسلام سبب لدخول الجنة، لا الأمر بالإسلام" أ. هـ.

(٥) أنظر مذهب الكسائي في: شرح التسهيل ٤٣/٤، وشرح الكافية الشافعية ١٥٥٢/٣، والرضي ١٢٧/٤، وابن القواس ص ٧٣٥، والتصريح ٢٤٣/٢. ونسبه له وللكوفي قاطبة.

لأن التقدير: إن لا تكفر.

بوجود القرينة أن يُضمَر^(١) المثلث بعد المنفى، وعلى العكس فيجوز عنده: لا تكفر تدخل النار، بتقدير: إن تكفر، كما يجوز: لا تكفر تدخل الجنة، بتقدير: إن لا تكفر، وكذلك يجوز عنده: أسلم تدخل النار، بتقدير: إن لا تسلم^(٢).

قال السيد عبد الله: - مذهبه ليس ببعيد عن الصواب لو ساعده النقل^(٣) -.

قوله: لأن التقدير: إن لا تكفر تعليل لامتناع هذه المسألة، وإشارة إلى اشتراط كون المقدر من جنس المظهر.

فإن قلت: أليس يقتض ذلك بتقدير: إن تنزل، بعد قولك: ألا تنزل، فإنه لا يدل على الإثبات، ولو سلم فهو خير مقطوع، فكيف يقدر الشرط المشكوك فيه بعده؟

قلت: كل ذلك إما يرد إن كان الغرض نفياً، وليس كذلك فإنه وإن كان في الصورة نفياً إلا أنه ليس به في الحقيقة؛ لعدم إرادته معنى النفي فيه؛ لأنه بالحقيقة استفهام على سبيل التوقع والرجاء للنزول والدليل على ذلك غرض المتكلم^(٤).

وإنما قيد الجزم بعد هذه الأشياء بقصد السببية، لأنه لو لم يقصد ذلك فالرفع واجب في المضارع الواقع بعد هذه الأشياء؛ لأنه حينئذ لم يوجد شرط إضمار (إن) فخلاً عن الجازم، وهو خال عن دخول الفاء المقتضى لإضمار (أن) الناصية، فخلاً أيضاً عن الناصب، فتعين رفعه إما على الحالية كما في قوله تعالى: {ثُمَّ ذَرُفَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ}^(٥) أو على الوصفية كما في قوله تعالى: {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْبِّيْ} ^(٦) على قراءة^(٧).

(١) في الأصل (إن تضمن) وهو تصحيف وما أثبتته من: الرضى ١٢٧/٤.

(٢) انظر: شرح الأصبهاني ص ٧٧٣.

(٣) انظر: شرح لب الآليات ص ٥٧٧، وبمثل هذا قال الرضى أيضاً انظر: شرح الرضى ١٢٧/٤.

(٤) انظر: شرح الرضى ١٢٧/٤.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٩١).

(٦) سورة مريم من الآيتين (٥، ٦).

(٧) (يربئى) يقرأ بالرفع، والجزم، فقرأ بالجزم: أبو عمرو، والكسائي، والزهرى، والأعمش، وطلحة، واليزيدى، وابن عيسى الأصبهاني، وابن محيصن، وقطادة، على أنه جواب الأمر، وقرأ الباقر بن يارفع، انظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٩/٢، والمحذر الوجيز ٥/٤، وإعراب النحاس ٦/٣، والبحر ٢٤١/٧، والسر المصنوع ٤٩٢/٤، والاتحاف ص ٢٩٧، والنشر ٣١٧/٢.

وما نقل عن صاحب المفتاح^(١): "أن الأولى حملها على الاستئناف دون الصفة لئلا يلزم كون (زكريا) غير موهوب لمن وصف، لهلاك (يحيى).
 قيل: فيه نظر؛ لأن ما يطلبه الأنبياء بدعائهم هو الأصلح لهم، فوقوع الأمر على خلاف دعائهم في الظاهر يكون كالتنبيه لهم على الأصلح.
 أو على الاستئناف والقطع عما قبله نحو: لا تذهب به تغلب، فإنه لا يصلح الجزم فيه، وإن لا لكان التقدير: إن لا تذهب به تغلب عليه، وهو ليس بمراد؛ لأن المعنى: تغلب عليه بعد الذهاب^(٢).

(١) هو: تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني، توفي سنة ٦٨٤ هـ، وقد وضعه شرحا على المصباح في النحو للمطرزي، ثم لخصه وسماه الضوء، أنظر: كشف الظنون ١٧٠٨/٢.
 (٢) أنظر: وجوه الرفع في: المفصل ص ٣٢٤، وابن يعيش ٥٠/٧ وما بعدها، والإيضاح لابن الحاجب ٣٨/٢، وتوجيه اللمع ص ٣٨٠، وابن القواس ص ٧٣٥، والتخمين ٢٤٨/٣، والرضي ١٢٤/٤، والتصريح ٢٤٢/٢.

مباحث مثال الأمر

مثال الأمر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة.

مثال الأمر: المثال والبناء والوزن والصيغة كلها ألفاظ مترادفة، ثم اعلم أن المصنف لما أراد تعريف نوع من الصيغ التي تدل على الطلب دون تعريف مطلق الأمر اختار هذا دون أن يقول الأمر؛ لأن الأمر بالحقيقة: طلب الفعل على سبيل الاستعلاء / والغرض هنا لا يتعلق ببيانها، والدليل على ذلك ما قاله في الشرح^(١): - وهذا حد لما يسميه النحويون والأصوليون صيغة الأمر، ولا يعنون بها ما يدل على الطلب مطلقاً، وإنما أرادوا نوعاً منه^(٢).

فهو: صيغة يطلب بها، أي: بتلك الصيغة الفعل، وهذا شامل لجميع ما يدل على طلب الفعل، فلما قيد الطلب بكونه من الفاعل خرج عن الحد ما يطلب به الفعل عن المفعول وهو مجهول أمر الحاضر والغائب^(٣).

وبوصفه الفاعل بقوله: المخاطب خرج عنه ما يطلب به الفاعل الغائب والمتكلم^(٤). والإشارة إلى أن تلك الصيغة مأخوذة من المضارع^(٥) يحذف حرف المضارعة منه خرج عن الحد جميع أسماء الأفعال التي بمعنى الأمر، وأمر الفاعل المخاطب باللام؛ فإن الأمر في الاصطلاح إنما يطلق على ما يحذف منه حرف المضارعة، لا على ما يثبت فيه ذلك، نحو:

(فَلْتَفَرَّحُوا)^(٦)، قيل: السرفيه أن النبي - عليه السلام - لما كان مبعوثاً إلى الحاضر والغائب جمع بين الياء والتاء؛ ليدل الأول على الغائب، والثاني على الحاضر، وإنما خص ذلك بهذا اللقب^(٧) لعليته فيه؛ لأن وقوع الأمر الحاضر أكثر في العادة من غيره.

(١) أنظر: شرح المصنف ٨٨٩/٣ - يتصرف ١٠، وأنظر: الإيضاح ٤٦/٢.

(٢) قال ابن هشام: * اعلم أن النحاة يريدون بالأمر ما كان على صيغة فعل وتفعيل، والأصوليون يعتبرون المعنى فيقولون: الأمر طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وقيام حد النحاة أن تقول: هو قول القائل لغيره فعل أو افعل، أو لتفعل، أو لتفعل، وما هو لمتشاء وجمعه. * أنظر: شرح الكافية ١/١٧٨.

(٣) أنظر: الجامي ٢٦٦/٢، وقال الدولت آبادي: * (من الفاعل) احتراز عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج حينئذ نحو: لتضرب أنت، على صيغة المجهول^(١)، هـ.

(٤) قال الرضي ١٢٩/٤: * قوله (من الفاعل المخاطب) ليخرج نحو: ليفعل زيد، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر بل يقال له: أمر الغائب، وكذا يخرج نحو: لأفعل أنا، و(ولنحمل خطاياكم)^(٢)، هـ.

(٥) في الإقليد ص ١٥١٩: * الأمر يؤخذ من المضارع دون الماضي لما بين المضارع والأمر من التأخر في مجيئهما للاستقبال، أما المضارع فلما ذكرنا أنه يجيء للاستقبال، وأما الأمر فهو للاستقبال لأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله^(٣)، هـ.

(٦) سورة يونس من الآية (٥٨)، وقد سبق تخريج هذه القراءة أنظر: قسم التحقيق.

(٧) أنظر: علة اختصاص هذه الصيغة بالمخاطب دون الغائب والمتكلم في: الإيضاح لابن الحاجب ٤٦/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وحكم آخره حكم المجزوم، فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة الوصل مضمومة إن كان بعده ضمة، ومكسور فيما سواه مثل: اُقتل، واضرب،

والغائب والمتكلم قلّ أن يؤمرا بشيء، فلكثرة هذا النوع اخترعت له صيغة على حدّه، كما لغيره من نوعي الفعل، أي: الماضي والمضارع؛ لأن وقوعهما أيضا كثير. كذا في النكساري.

وحكم آخره، أي: آخر هذا النوع المعرّف حكم المجزوم في أن يكون ساكنا في الصحيح، وفي أن يكون محذوف الآخر في المعلن، والمفهوم من قوله (حكم المجزوم) أن الأمر المعرّف ليس بمجزوم، إنما يستعمل في المعرب، وهذا مبني على المذهب الأصح^(١)، لفقْدان ما يوجب الإعراب فيه، لكن لما كان مشابها لما فيه اللام من حيث إن المراد من كل منهما طلب الفعل أخذ حكمه.

وكيفية أخذه من المضارع أن يحذف منه حرف المضارعة ثم ينظر إلى ما بقي بعده، فإن كان بعده، أي: بعد حرف المضارعة ساكن والحال أن ماضى ذلك المضارع ليس برباعي زدت أنت في أوله همزة الوصل، أي: الهمزة التي تقطع اتصال^(٢) ما بعدها بما قبلها؛ لإمكان النطق به، وخصت الهمزة بالزيادة لأن الافتقار في الأول وهي من مبدأ المخارج، حال كون تلك الهمزة مضمومة إن كان بعده أي: بعد الحرف^(٣) الساكن ضمة للاتباع، ولأنها لو كانت مكسورة يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، وإن كانت^(٤) مفتوحة يلتبس بنفس المتكلم^(٥)، إذ لا اعتبار بحركة الآخر، وزدت تلك الهمزة حال كونها مكسورة لكون الكسر أصلا

في همزات الوصل فلا يُعدل منه إلا لغرض، ولأنه لا يمكن غير الكسر بهذا لاستلزامه الالتباس فيما سواه أي: في غير الثلاثي المضموم العين، سواء كان ثلاثيا مكسور العين أو مفتوح العين، أو خماسيا أو سداسيا مما كان بعد حرف المضارع ساكنا فيه^(٦)، وقوله: مثل:

(١) وهو مذهب التصريين حيث ذهبوا إلى أن الأمر مبني، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم. انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢، وانظر: قسم التحقيق.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من الأصل.

(٣) في الأصل: (حرف) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (كان) وهو تصحيف.

(٥) انظر: ابن القواس ص ٧٣٩، والأصبهاني ص ٧٧٩.

(٦) قال ابن القواس ص ٧٤٠: "لو ضمت فيما بعده كسر نحو: اضرب، لالتبس إما بالماضي الرباعي المعنى للمفعول، أو بمضارع الرباعي للمتكلم الفاعل، ولو فتحت لالتبس بالماضي الرباعي، ولو ضمت فيما بعده فتح نحو: اعلم، لالتبس بمضارع المعنى للمفعول، ولو فتحت لالتبس بالماضي الرباعي". هـ وانظر: شرح المصنف ٨٩٠/٣.

أقبل نظير لما كانت الهمزة مضمومة فيه لضمه عينه، وقوله: اضرب نظير لما كانت الهمزة فيه مكسورة

واعلم، وإن كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة.

مع كسر العين، وقوله: اعلم نظير لما كانت الهمزة فيه مكسورة مع فتح العين، ومثال المزيد نحو: اضطرب، واستخرج.

وإن كان الفعل الذي كان ما بعد حرف مضارعه ساكنا رباعيا أراد به باب (أفعل)^(١)، لأن الحكم المذكور مخصوص بمفتوحة مقطوعة أي: يكون الهمزة التي تجيء في أوله همزة قطع؛ لأنها أصلية قد حذفت لكراهة اجتماع الهمزتين في نفس المتكلم وحده، وفي البواقي للمشكلة^(٢) وإن لم يكن بعد حرف المضارعة ساكن ينطق به على ما هو عليه؛ لاستغنائهم عن الهمزة لتحركه على أي وجه كان من صحيح أو معتل، تقول من (تدحرج): دحرج، ومن (يتعلم): تعلم، ومن (يقي): قية.

والتزموا هاء السكت في مثل ذلك إذا وقفوا لما يلزمهم - لو لم يأتوا بها - من الابتداء بالساكن أو الوقوف على متحرك وهما ممنوعان^(٣).

والمصنف ترك ذكر هذا القسم في المتن بناء على ظهور أمره^(٤).

(١) في الأصل: (باب الأفعل) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٨٩٠/٣ وما بعدها، والرضي ١٣١/٤، وابن القسوابي ص ٧٤٠ والأصهباني ص ٧٧٨.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٨٩١/٣، والجامي ٢٦٧/٢.

(٤) المصنف وإن كان قد تركه في المتن إلا أنه ذكره في التمرح، أنظر: شرح المصنف ٨٩١/٣.

فعل ما لم يسم فاعله

فعل ما لم يسم فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضياً ضمَّ أوله وكسر ما قبل الآخر، ويضمُّ الثالث مع همزة الوصل،

فعل ما لم يسم فاعله الضمير المجرور عائد إلى (ما) وهو بمعنى (الذي) أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله هو: ما حذف فاعله وأقيم مقعوله مقام فاعله بإسناده إلى ذلك الفعل^(١) إما للاختصار، أو الإيهام^(٢) أو الجهل بالفاعل، أو غير [ذلك]^(٣) من الأغراض المذكورة في مفعول ما لم يسم فاعله^(٤)، والغرض هنا متعلق بذكر ما يلزم من التغيير عند بذائه لذلك المفعول، ففي العبارة أدنى حذارة.

فإن كان الفعل الذي يراد به ذلك ماضياً سواء كان من الثلاثي أو من غيره ضمَّ أوله أي: أول ذلك الماضي، وكُسر ما قبل الآخر، أي: كُسر الحرف الذي قبل آخر حروفه نحو: نُصِر، بضم النون وكسر الصاد، للفرق بين بناء المعلوم وبين بناء المجهول^(٥).
فإن قلت: لم لم يقتصر في الفرق [على]^(٦) أحدهما؟

قلت: لعدم الخلو حينئذ عن الالتباس، أما على تقدير الكسر / فقط فتبحو (علم)، وأما (ب/١١١) على تقدير الضم قبل المضارع المجهول من باب الأفعال، هكذا قالوا^(٧)، وفيه نظر؛ لأن الالتباس باقٍ على تقديرهما أيضاً بالمضارع المعلوم من ذلك الباب عند الوقف.

(١) في الأصل: (المفعول) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (الإيهام) وهو سهو.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: قسم التحقيق.

(٥) قال ابن القواس ص ٧٤٣: "وإنما اختص بهاتين الحركتين ليكون على صيغة لا تكون في الأسماء والأفعال التي تسمى فاعلوها، وأما نحو: (بُذِل) فمُذاه، ولو كُسر يأن كُسر الأول وضمَّ الثاني لكان الغرض أيضاً حاصلًا إلا أنه عدل عنه لتقلبه، ولذلك لم يأت على مثاله اسم ولا فعل". اهـ. وأنظر: الرضي ١٣٣/٤.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٨٩٢/٣، وابن القواس ص ٧٤٣، وشرح الأصبهاني ص ٧٨٠، والصفوة الص.

٥٤٨/١، وقال العجسي في شرحه ص ٨٣٥: "واعترض عليه الإمام الحديثي قائلاً: هذا ضعيف جداً لأنه إما يستقيم أن لو أقيم دليل على أن علامة المبني للمفعول لا تكون غير الضم والكسر، ولم يقم ذلك، وأيضاً معارض يأن الضم والكسر لا يخلصان عن اللبس، فإن (أعلم) الذي هو ماضٍ مبني للمفعول مثل (أعلم) الذي هو مضارع مبني للفاعل، والحق أن يقال: إنما غير لنلا يلبس بالفاعل". اهـ.

ويضم الحرف الثالث بعد ضم الأول إذا كان ذلك الماضى مع همزة الوصل لدفع الالتباس بين مجهول ذلك الماضى وبين الأمر منه عند الوصل والوقف، بيان ذلك: أنه لو اقتصر على ضم الهمزة فى مجهول نحو: استخرج، وسقط ضم الهمزة عند الوصل وحركة الآخر

والثانى مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين: الأفتح: قيل، وبيع، وجاء الإشمام، يلتبس بأمره، وكذلك الكلام فى مجهول: اقتدر، وانطلق^(١).

ويضم الحرف الثانى كذلك إذا كان ذلك الفعل مع التاء، قوله: خوف اللبس تعليل لقوله: (ويضم الثالث والثانى) يعنى: إنما يضم هذان الحرفان لأجل الخوف من الالتباس، وبيانه فى الصورة الأولى ما مر، وأما فى الصورة الثانية فلأنك إذا قلت فى مجهول (تعلم): تُعلم - يضم التاء فقط وكسر ما قبل الآخر - يلزم أن يلتبس بمضارع علم - بالتشديد - وكذلك الكلام فى مجهول (تجاهل) فإنك لو اقتصرت على ضم التاء وكسر ما قبل اللام يلزم بقاء الألف، فحينئذ يلزم التباس بمضارع (جاهل) فى الوقف^(٢).

ومعتل العين من الثلاثى المجرد يجوز فى مجهول ماضيه ثلاث لغات، الأولى: وهى^(٣) الأفتح أن يقال فيه: قيل وبيع بكسر القاف والياء^(٤)، أصلهما: قول وبيع - يضم القاف والياء وكسر الواو والياء - فاستثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما بعد سلب حركته، ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: قيل وبيع^(٥).

وقيل^(٦): حذف حركتها لذلك، فحينئذ لم يمكن بقاء الياء ساكنة مع ضم ما قبلها، وكان الأولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف لأنه أقل تغييراً، ولأنه أخف، ثم حملوا (قيل) عليه لأنهما من باب واحد، وكان قلب الواو ياء أولى من عكسه. وإنما كانت هذه أفصح لكونها أخف من غيرها.

واللغة الثانية التى هى المشار إليها بقوله: جاء الإشمام^(٧) أى: جاء ضم الشفتين مع

(١) أنظر: شرح المصنف ٩٨٢/٣، والأصبهاني ص ٧٨٠.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٨٩٣/٣، والرضى ١٢٣/٤، وابن القوام ص ٧٤٣.

(٣) فى الأصل (هو) وهو تصحيف.

(٤) إ خلاص الكسر لغة قریش ومن جاوزهم. أنظر: التصريح ٢٩٤/١.

(٥) أنظر: ابن يعيش ٧٠/٧، والرضى ١٣٤/٤. ولغة: أن استثقلت الكسرة على الواو والياء ونقلت إلى ما قبلهما للجزولى، أنظر: المقدمة الجزولية ص ١٤٤.

(٦) هذا قول المصنف أنظر: شرح المصنف ٨٩٣/٣، وأنظر: الرضى ١٢٣/٤.

(٧) وهى لغة كثير من قيس وعامة أسد أنظر: الارتشاف ١٣٤١/٣، والتصريح ٢٩٤/١.

التصويت مانلاً إلى جانب السفل^(١)، تنبيهها على أن أصل ما قبلها الضم^(٢).
وإنما كانت هذه اللغة فصيحة، وليست بأفصح لأن فيها ثبوت ضمة فيما قبل الياء
في

(١) في كيفية الإثمام ثلاثة مذاهب انظرها في: التصريح ٢٩٤/١، وأنظر: الرضى ١٣٤/٤،
والجامي ٢٧١/٢.

(٢) قال المصنف ٨٩٣/٣: "وأما الإثمام فلإيدان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الأفعال". هـ
وأنظر: الرضى ١٣٤/٤، والصفوة الصفية ٥٥/١، والأصبهاني ص ٧٨٠، والجامي ٢٧٢/٢.

والواو، ومثله باب: اختير وانقيد، دون: استُخِير وأقيم، وإن كان مضارعاً ضم

الجملة، وأما قولها فصيحة فلعدم ثبوت الواو.

أشار إلى اللغة الثالثة بقوله: والواو أى: وجاء ثبوت الواو فى مجهول ذلك المعتل^(١)، والوجه فيها: أنهم حذفوا الحركة من الواو والياء لأجل الاستتقال، ثم قلبت الياء واواً لضم ما قبلها، وبهذا ظهر ضعف تلك اللغة إذ فيها حمل الأخف على الأثقل^(٢).

فإن قلت: هذا الكلام على إطلاقه معترض عليه بـ (عور) و (صيد) لأنهما معتلا العين مع تخلفهما عن الحكم المذكور، فالأولى تقييد المعتل بكونه مما ينقلب عينه الفاء

قلت: إن أردتم أنه معترض عليه بهما على تقدير كونهما مبتيين على بناء المفعول فهو محال؛ لأنهما لكونهما لازمين لا يجيء هذا البناء منهما، وإن أردتم أنه كذلك عند اتصال حرف التعدية بهما فمسلم أن ذلك البناء يجيء منهما، لكن يكون انعدام الوجوه الثلاثة المذكورة فيهما من قبيل التخلف لمانع^(٣).

ومثله أى: مثل المعتل العين من الثلاثى المجرد عند كونه مبتيا لما لم يُسم فاعله المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو: اختير وانقيد فى جواز ثلاث لغات كذلك؛ لأن الأصل فيهما: اختير وانقود بكسر الياء والواو، و (يَير) و (قود) منهما مثل (بيع) و (قول) حيث وقعت الضمة فى كل منهما على الفاء مع وقوع الكسرة على ما بعدها من الواو والياء، فجاز فيهما مثل ما جاز فى (بيع) و (قيل)^(٤)، دون استُخِير وأقيم أى: ليس المعتل العين من باب الاستفعال والإفعال مثله، مثل الثلاثى المذكور، حيث لا يقع الضمة فيهما قبل الياء والواو المكسورتين فى الأصل، فلم يكونا مثلهما، فلم يجز فيهما ما يجوز فى هذين^(٥).

وإن كان الفعل الذى يراد به ذلك مضارعاً أعم من أن يكون من الثلاثى أو من غيره

(١) فتقول: قول، وبُوع، وهى لغة فقه، ونبير، وهما من فصحاء بنى أسد، وموجودة فى لغة هنيل. أنظر: الارتشاف ١٣: ٢/٣، وشرح الكافية لأمين هشام ل ١٧٩/ب، والمساعد ٤٠٢/١، والأشمونى ٦٢/٢، والتصريح ٢٩٥/١.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٨٩٣/٣، وقد عت القنورى هذه اللغة نادرة شاذة فقال: "والثالثة نادرة شاذة لا يعتد بها...". هـ. أنظر: ثمار الصناعة ص ٣٢٤.

(٣) انعدمت الوجوه الثلاثة فى مثل: عور، وصيد؛ لأن عليه وإن كثرت حروف علة لكنها لم تحل بل صحت، فحكم مثل هذا حكم الصحيح، فتقول: عور فى المكان، وصيد فيه، وكذلك: عور فى المكان. أنظر: المساعد ٤٠١/١.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٩٤/٣، والأصيهاتى ص ٧٨١، والمساعد ٤٠٢/١.

(٥) قال الرضى ١٣٥/٤: "لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر، دون الضم والإشمام". هـ. وأنظر: ابن القوام ص ٧٤٤، والجامى ٢٧٢/٢، والدولت أباندى ل ١١٨/أ.

أوله وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب ألفا.

أوله وفتح ما قبل آخره^(١) نحو: يُنْصَر، ويُدْخَر، ويُفْتَعَل، ويُسْتَفْعَل، يضم الياء في الكل وفتح ما قبل الآخر؛ للتفرقة بين بناء المعلوم وبين بناء المجهول.

وإنما لم يقتصر على أحدهما لأن ذلك إن كان على الضم بحصول التباس المعلوم بالمجهول في مثل: يدخر، وإن كان على فتح ما قبل الآخر فكذلك في مثل: يمدح^(٢).

ومعتل العين إذا بني منه المضارع لما لم يسم ينقلب العين فيه ألفا، وأو كان أو ياء، تقول مثلا في مجهول يقول: يُقَال، ويبيع: يُباع؛ لأن أصلهما: يَقُول وَيَبِيع بفتح الواو والياء مع سكون ما قبلهما فنقلت حركة [حرف]^(٣) العلة إلى الحرف الساكن قبلها لضعفها وقوتها، فكانتا في الأصل متحركتين مع فتح ما قبلهما الآن فقلبتا ألفا في الحال^(٤).

(١) قال الرضي ١٣٦/٤: * إنما ضم أول المضارع حملا على أول الماضي، وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر، فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي * أ. هـ.

(٢) أنظر: ابن القوام ص ٧٤٤، والأصيهي ص ٧٨١.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٩٥/٣، وأنظر: الرضي ١٣٦/٤، والأصيهي ص ٧٨١.

[المتعدى واللازم]

المتعدى وغير المتعدى، فالمتعدى: ما يتوقف فهمه على متعلق كـ (ضرب)، وغير المتعدى بخلافه، والمتعدى يكون إلى واحد كـ: ضرب.

لما فرغ عن بيان تقسيم الفعل إلى الماضي والمضارع والأمر، شرع في بيان انقسامه بوجه آخر يعلم الكل فقال: المتعدى وغير المتعدى، يعنى الفعل مطلقا ينقسم إلى قسمين: متعد وغير متعد، فالمتعدى منه: ما يتوقف فهمه^(١)، أى: فهم معناه، على متعلق من غير من قام به ذلك المعنى وهو المفعول به، كـ: (ضرب) مثلا، فإن الضرب / لكونه من المعانى النسبية لا يمكن تعلقه إلا بما هو المنسوب إليه، والمراد من المتعلق ما إذا^(٢) ذكر سمي^(١١٢/١) مفعولا ولنظة (ما) عبارة عن الفعل فلا ينتقض بالحروف.

فإن قلت: هذا التعريف منقوض بالفعل اللازم إذا نسبناه إلى ظرفيه من زمان ومكان^(٣)!

قلت: توقف ذلك الفعل عليهما ليس [كذلك]^(٤) فإنه يجوز مع الفضلة منهما بل في وجوده إلا معهما، ولا كلام لنفويه.

وغير المتعدى ما بخلافه أى: بخلاف المتعدى^(٥) فإن اللازم مالا يتوقف فهمه على متعلق غير من قام به، ويتعريفهما يعلم وجه انحصار الفعل فيهما.

والمتعدى على ثلاثة أقسام: لأنه لا يخلو إما أن يكون متعديا إلى مفعول واحد إن تعلق فهمه على متعلق واحد، وما يكون من أفعال^(٦) الحواس الخمس كـ ضرب فإنه يقتضى شيئا

(١) قال الدوت آبادي ل ١١٨/ب: " (ما يتوقف فهمه) لا يرد الفعل المبهم المتوقف على التمييز نحو: طاب زيد نفسا؛ لأن المتوقف ثمة نسبتة لا فهمه، ولا يرد أيضا توقف الفعل على الظرف؛ لأنه مما يتوقف عليه وجود الفعل، لازما كان أو متعديا، لا فهمه، إذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به، ولهذا لم يقل: ما يتوقف وجوده، ولا يرد أيضا الأفعال الناقصة لتوقف فهمها على الخبر؛ لأنها تقول: المراد متعلق هو فضلة وهذا عمدة... " أ. هـ.

(٢) في الأصل (إذا) وهو تصحيف.

(٣) قال الرضوي ١٢٨/٤: " وعلى ما حدّ ينبغي أن يكون نحو (قرب) و (بعد) و (خرج) و (دخل) متعديا، إذ لا تفهم معانيها إلا بمتعلق، بل يقال هذه الأفعال: إنها متعدية بالحرف القلاني، لكن لا يقع عليها اسم المتعدى إذا أطلق، بل يقال: هي لازمة " أ. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال البعلبي: " المتعدى ما حسن معه كاف الخطأ، أو بآء المتكلم أو هاء الغائب، عائدة على غير مصدره نحو: أكرمك، وأكرمني، وأكرمه، واللازم نحو: كرم، وقعد، وفرح، لا يحسن معه شيء من الثلاثة، فإن اتصلت به هاء الغائب فلا تكون إلا للمصدر نحو: قعدت قعودا ما قعد غيري " الفاخر ص ٣١٨.

(٦) في الأصل: (فيو إما يكون أفعال...).

وإلى اثنين ك: أعطى، وعلم، وإلى ثلاثة ك: أعلم،

واحداً يقع عليه، فيتعدى^(١) إلى ما يقتضيه كل حاسة^(٢)، يقال: أبصرت الرجل، ولا يقال: أبصرت الحديث، وأما صحة قولك: رأيت بَرْدَ الماء، فعلى حذف المضاف، أى: رأيت أثر بَرْدِ الماء، أو على كون (رأى) [بمعنى]^(٣): يعلم.

وقول أبى على^(٤) إن جميع أفعال الحواس تتعدى إلى واحد إلا (سمعت) فإنه يتعدى إلى مفعولين بشرط أن يكون الثاني مما يسمع كقولك: سمعت زيدا يقول كذا.

منكر^(٥) عليه بأن (يقول) جملة ولا تكون مفعولة إلا للأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، و(سمعت) ليس منها، بل يقال بحذف المضاف، والجملة فى محل النصب على الحالية^(٦) أى: سمعت قول زيد حال كونه يقول كذا، والحال قرينة له.

أو يكون متعدداً إلى اثنين أى: [له]^(٧) تعلق إليهما كأعطى فإن الإعطاء باعتبار عقليته يتعلق بأمرين، أحدهما: المعطى بفتح الطاء، والآخر: الشيء الذى يُعطى له، وكذلك حكم علم إذا تعلق بالنسبة، فإنه حينئذٍ يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب إليه؛ لأن ذلك من معقول النسب^(٨).

وفى إيراد مثالين إشارة إلى أن الثاني من المفعولين قد يكون غير الأول فيجوز الاقتصار على أحدهما، وقد يكون عنه فلا يجوز فيه ذلك^(٩).

أو يكون متعدداً إلى ثلاثة مفاعيل إن تعلق فهمه على متعلقات ثلاثة كأعلم فإنه قبل اتصال الهمزة به يتعدى إلى مفعولين، فلما اتصلت الهمزة به أوجب له المعنى الذى وضعت له وهو التصيير، فجعل الفاعل فى الحالة الأولى مفعولاً أول، فإذا قلت: أعلمت زيدا^(١٠)،

(١) فى الأصل (فيتعدى) وهو تصحيف.

(٢) قال البعلبلى: "... أفعال الحواس الخمس... متعدية إلى مفعول واحد، تقول: أبصرت زيدا، ولمسنت الثوب، وشممت الراحه، وذقت الطعام، فأما (سمع) فإن وليه ما يسمع تعدى إلى مفعول واحد كقولك: سمعت الحديث والكلام والشعر، وإن وليه ما لا يسمع تعدى إلى مفعولين كـ (ظن) كقولك: سمعت زيدا يقول كذا ولم يُجزِ بعضهم: سمعت زيدا قائلاً؛ لأن لا يعلقه بشيء آخر؛ لأن (قائلاً) من صفات الذات، والذات لا تسع^{*} أ. م. أنظر: الفاخر ص ٣٢٠.

(٣) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٤) أنظر: الإيضاح ص ١٧٠، وأنظر: ابن يعيش ٦٢/٧، وابن القواس ص ٧٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/١.

(٥) هذا الإنكار هو قول ابن يعيش، أنظر: شرح ابن يعيش ٦٢/٧.

(٦) النصب على الحالية هو قول الرملى أنظر: ابن القواس ص ٧٤٦.

(٧) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٨٩٦/٣.

(٩) أنظر: الرضى ١٤٣/٤، وابن القواس ص ٧٤٧.

(١٠) فى الأصل (زيد) وهو لحن.

وأرى، وأنبا، وثبا، وأخبر، وخبر، وحدث، وهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت،

صيرت زيدا عالماً وقد عرفت أن العلم يتعدى إلى اثنين، وقد صار باعتبار الهمزة متعلقاً^(١) بمصير وباعتبار العلم [يتعلق]^(٢) بمنسوب ومنسوب إليه، فظهر بذلك تعلقه بثلاثة^(٣) مفاعيل.

وكذلك حكم أرى من رأى بمعنى علم، قال المصنف في الشرح^(٤): "وهذان الفعلان متعديان إلى ثلاثة منقولان مما يتعدى إلى اثنين من غير إشكال، وقد أجاز الأخفش أظننت، وأصببت، وأخلت، وأزعمت"^(٥)، وحكمها عند القائلين بها حكم أعلم، وأرى، وأما: أنبا، وثبا، وأخبر وخبر، وحدث فقد ذكرها النحويون في باب المتعدى إلى الثلاثة^(٦)، وهي في التحقيق متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بواسطة حرف الجر نحو أنبأت زيدا بكذا، ثم حذف الجار، وقيل: أنبأته كذا، وفي التنزيل: {فَلَمَّا ثَبَّتْنَا بِهَا بِهَ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا}^(٧)، ولكن لما استقرمت معنى الإعلام بواسطة كونها بمعنى الإخبار المشتمل عليه لأن الإخبار المستقيم إنما يكون عن علم أو ظن، أجريت مجراه في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل^(٨).

وما ذهب إليه المبرد^(٩) من أنها متعدية إلى الثلاثة بنفسها، أي: من غير نظر إلى جريانها مجرى (أعلمت) مردود^(١٠).

وهذه أي: الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل حكم مفعولها الأول كمفعول أعطيت، أي: كحكم المفعول الأول من باب (أعطيت) في جواز الذكر مع مفعوله الثاني، وجواز

(١) في الأصل (مطلقاً) وهو تصحيف، وما أثبتته من: شرح المصنف ٨٩٧/٣.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق من: شرح المصنف.

(٣) في الأصل: (إلى ثلاثة) وما أثبتته من: شرح المصنف ٨٩٧/٣.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٨٩٧/٣ - يتصرف - بالزيادة.

(٥) أجاز الأخفش أن يعامل غير (علم) و(أرى) معاملةً في النقل إلى ثلاثة بالهمزة فيقال: أظننت زيدا صبراً فاضلاً، وكذلك: أصببت، وأخلت، وأزعمت. أنظر: ابن يعيش ٦٦/٧، والإقليد ص ١٥٣٠، والأشموني ٤٢/٢، وقال الأشموني: "ومذهبه ضعيف؛ لأن المتعدى بالهمزة قرع المتعدى بالتجرء، وليس في الأفعال متعد بالتجرء إلى ثلاثي فيحمل عليه متعد بالهمزة"، وأنظر: الهمع ٥٠٩/١ وفيه أن هذا مذهب الأخفش، وابن السراج.

(٦) أنظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، والتنزيل ص ٧٤، وشروحه ١٠٠/٢، والرضي ١٤٤/٤.

(٧) سورة التحريم من الآية (٣).

(٨) أنظر: شرح المصنف ٨٩٧/٣، والأصبهاني ص ٧٨٣.

(٩) أنظر: المقتضب ٣٣٨/٤.

(١٠) قال الأصبهاني ص ٧٨٤: "والذي يدل على فساد مذهبه أنه لو كان كما ذكره لم يجز الإقتصار فيه على المفعول الثاني... لكنه يجوز لجواز أن يقال: ثبتت زيدا * هـ.

(١) أنظر: التبصرة والتذكرة ١/١٢١.

والثاني والثالث كمفعولي علمت.

سواء كان مع ذكر الثاني أو تركه للمبالغة، تقول: مثلاً: أعطيت زيداً، ولا تذكر ما أعطيت، وأعطيت درهماً، ولا تذكر من أعطيت، وذلك لجواز الاختصار على أحد مفعولين لعدم الاقتضاء بينهما لوجود المغايرة، وتقول: فلان يُعطى ويمنع، بحذف مفعوليهما لغرض المبالغة في الكلام، وكذلك الكلام في المفعول الأول من هذه الأبواب لأنه يجوز ذكره مع ذكر الثاني والثالث وتركه كذلك أو مع تركها.

وحكم المفعول الثاني والثالث من تلك الأبواب كمفعولي باب علمت في أنه لا يجوز ذكر أحدهما بدون الآخر^(١)، وجواز ترك ذكرهما معاً، وذلك لعدم جواز الاختصار على أحدهما كما سيأتي، فالثاني والثالث تنزلاً منزلة الثاني من باب (أعطيت) من حيث إن الثاني من ذلك الباب كما لا يحمل على الأول بهو، هو كذلك الثاني والثالث من تلك الأبواب لا يحمل على الأول كذلك، فالأحكام الجائزة ثمة جائرة ههنا، فتقول مثلاً: أعطيت زيداً، بدون ذكر الثاني والثالث من تلك الأبواب، وأعلمت بكرة فاضلاً، بدون ذكر الأول، وأعلمت، بدون ذكر الكل / إذا دل على المحذوف قرينة، ولا تقول: أعلمت زيداً بكرة، بدون الثالث، (١١٢/ب) ولا أعلمت زيداً فاضلاً، بدون الثاني^(٢)، لأن الثاني والثالث مفعولاً ياب (علمت) على الحقيقة، فلا يجوز الاختصار على أحدهما، وكذلك الكلام في حكم الإلغاء والتعليق في كل ما يتعدى قبل النقل إلى اثنين خلافاً لمن منعهما^(٣).

(١) قال ابن الحاجب ٨٩٩/٣: " وإما وجب عند ذكر أحدهما ذكر الآخر لأنهما في المعنى كالمبتدأ والخبر، فكما أنه لا بد من المبتدأ عند ذكر الخبر، ومن ذكر الخبر عند ذكر المبتدأ، فكذلك هذا، بخلاف مفعولي (أعطيت) فإنهما لا ربط بينهما فلم يلزم من ذكر أحدهما ذكر الآخر فكان الأول منهما كالمفعول الأول في (أعلمت) والثاني منهما كالثاني والثالث معاً في (أعلمت) " ١. هـ. وأنظر: شرح الرضوي ١٤٦/٤ وما بعدهما، وشرح الأصبهاني ص ٧٨٥.

(٢) أنظر: الأصبهاني ص ٧٨٥، وأنظر: الأشموني ٣٩/٢.

(٣) أنظر: المساعدي ٣٨١/١ وقد قال: " ولثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً، فيأتي لهما جميع الأحكام التي سبقت لعلمت وأخواتها، من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً ومنعه اختصاراً وغير ذلك، خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق، والحجة على من منع قول بعض العرب ممن يوثق بعريته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر، فالغنى (أعلم) متوسطاً... وقوله تعالى: (يَتَّبِعُكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مَنَزَقٍ إِلَيْكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) فعلق (يتبع) وهو بمعنى: يعلم... " ١. هـ.

أفعال القلوب

أفعال القلوب: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، وعلمت، ورأيت، ووجدت، تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه

لما فرغ من بيان الأفعال على الإطلاق شرع في بيان الأفعال التي تعيد كل منها بقيد خاص وهي أنواع، النوع الأول منه: أفعال القلوب، سميت بها لأن مدلولها إما اليقين، أو الظن في الظاهر مع احتمالها في بعض المواضع لليقين، قال الله تعالى: {إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي} ^(١) ملاق حسابه ^(٢) فإنه ههنا لليقين لكونه في صفة المؤمنين، والثاني: حسبت، والثالث: خلت وهما للظن قطعا فلا يستعملان لغيره، والرابع: زعمت وهو للقول بأن الشيء على صفة قولاً لا يكون استناده إلى ما له الوثوق نحو قولك: زعمتك كريماً، إذا لم تكن على القطع بكرم مخاطبك ^(٣)، وقد يستعمل لليقين قال الله تعالى: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا} ^(٤) أي أنكروا البعث، فإن (زعم) يجوز أن يكون للتحقيق وأن لا يكون، فإن الرجل يجوز منه الإنكار لما هو المتيقن عنده مكابرة وهو ما شاك فيه تخيراً ^(٥)، والخامس: علمت إذا لم يكن بمعنى عرفت وهو لليقين فقط، والسادس: رأيت إذا لم يكن من رؤية البصر وهو للاعتقاد الجازم ^(٦) في شيء أنه على صفة معينة سواء كان مطابقاً للواقع أولاً، والسابع: وجدت إذا لم يكن بمعنى أصبت، وهو لإصالية الشيء على صفة، لأن الشيء إذا وجدته على صفة لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوماً ^(٧)، ولذلك عُدَّ من هذه الأفعال ^(٨) للزوم العلم فيه، وفائدة القيود التي ذكرها ستجى وفائدتها أنها تدخل على الجملة الاسمية أعني المبتدأ والخبر لبيان ما أي: لبيان الشيء الذي هي، أي: تلك الجملة عبارة عنه، أو تدخل عليها لبيان الشيء الذي كانت تلك الأفعال مشتقة منه من علم أو ظن، فـ (علمت) إنما تدخل على (زيد قائم) لبيان العلم، كما أن (ظننت)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢) سورة الحاقة الآية (٢٠).

(٣) أنظر: الرضى ١٥١/٤.

(٤) سورة التغابن من الآية (٧).

(٥) أنظر: الإقليد ص ١٥٤٤.

(٦) في الأصل (وهو الاعتقاد والجازم) والتصحيح من: الرضى ١٥١/٤.

(٧) أنظر: الرضى ١٥٢/٤.

(٨) قال ابن القواس ص ٧٥٠: "والمشهور أن هذه الأفعال سبعة - وهي التي ذكرها المصنف - ثلاثة للشك أي الظن وهي: ظننت، وحسبت، وخلت بمعنى ظننت، وثلاثة لليقين وهي: علمت، ورأيت، ووجدت إذا كان بمعنى علمت، وواحد محتمل للأمرين وهو: زعمت، ولذلك يقال: إنه قول مقرون باعتقاد، فإن صح ذلك الاعتقاد كان قولاً وإلا كان شكاً" ١. هـ. وأنظر: شرح الفية ابن معط له ص ٥٠٤، وتوجيه اللع ص ١٧٩، وشرح الأصبهاني ص ٧٨٦، والصفوة الصفية ٤٢٢/١.

فتنصب الجزئين، ومن خصائصها: أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر،

تدخل عليهما لبيان الظن^(١)، وهذا قريب مما يقال: وفالذتهما الإعلام بأن النسبة بين المبتدأ والخبر
حاصلة عما دلت عليه هذه الأفعال من علم أو ظن، فيكون بياناً لكيفية النسبة من الجزم وغيره.

فتنصب، أي: تعمل التنصب هذه الأفعال في الجزئين اللذين من الجملة التي هي تدخل
عليهما؛ لتعلق معناها بمضمونهما ولاقتضائها منسوباً ومنسوباً إليه.

ومن خصائصها، أي: من خصائص أفعال القلوب: أنه إذا ذكر أحدهما، أي: أحد الجزئين
يجب ذكر الآخر من غير الاختصار على أحدهما^(٢)، مع أنها في الأصل مبتدأ وخبر وحققهما
جائز في السعة، لأن وضعها على أن تعريف الشيء على صفة، فلو حذف أحدهما لبطل ذلك
الغرض، وقيل^(٣): لأن المفعولين معا كاسم واحد في الحكم، لأن المفعول في الحقيقة هو
مضمونهما وهو المصدر المأخوذ من الثاني المضاف إلى الأول، فعني (علمت زيدا فاضلاً):
علمت فضل زيد، فلو حذف أحدهما لكان كحذف بعض أجزاء الكلمة، وهذا صريح في فوات
المطلوب.

خلاقاً لابن مالك فإنه جوز حذف أحد المفعولين إذا وجد في الكلام دليل على المحذوف
كتولك: قائماً، في جواب من قال: ما ظننت زيداً؟ وزيداً، في جواب من قال: من ظننت
قائماً^(٤)، والكوفيون أجازوا ذلك على الأول إذا سبقت الثاني شيء نحو: ظننت قائماً أخيك.
قلت: لا شبهة في جواز مثل ذلك، إلا أنه لا يضر لمن قال بالاختصار، فإنه حذف من
غير قرينة^(٥)، مع كون المحذوف غير مراد، وأما إذا دل عليه قرينة وكان ذلك فهو

(١) قال ابن الحاجب ٩٠٠/٣: "قوله: (تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه) لأن النسبة قد تكون
عن علم، وقد تكون عن ظن، فإذا قصدت بيان أنها عن علم قلت: علمت، ونحوه، وإذا قصدت بيان
أنها عن ظن قلت: ظننت، ونحوه، فتبين به (علمت) أن النسبة عن يقين في غرض المتكلم، وتبين به
(ظننت) أن النسبة عن ظن" ١٠ هـ، وانظر: الأصبهاني ص ٧٨٦.

(٢) قال سيبويه ٤٠١/١: "وأما منعك أن تختصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر
عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تُضيف إليه ما استقر له
عندك من هو" ١٠ هـ، وانظر: المقتضب ٩٥/٣، والأصول ١٨١/١، وتوجيه اللمع ص ١٨٠.

(٣) هذا قول الرضي، انظر: شرح الرضي ١٥٥/٤ - بتصريف -، وانظر: الجامي ٢٧٧/٢.

(٤) انظر: التسهيل ص ٧٠، وشرحه ٧٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٥/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢.

(٥) قال السيوطي في اللمع ٤٨٧/١: "الحذف لدليل يسمى اختصاراً، ولغير دليل يسمى اقتصاراً، فحذف
المفعولين لدليل جائز وفقاً... وأما حذفهما لغير دليل كاختصارك على ظن، أو أعلم... دون قرينة ففيه
مذاهب أحدها: المنع مطلقاً وعليه الأخفش، والجرمي، ونسبه ابن مالك لميبويه وللمحققين كابن طاهر، وابن
خروف، والشلوين... الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين منهم: ابن السراج، والسيوطي، وصححه
ابن عصفور... الثالث: الجواز في: (ظن) وما في معناها دون (علم) وما في معناها، وعليه الأعلـم...
الرابع: المنع قياساً والجواز في بعضها سماعاً وعليه أبو الغلا إدريس" ١٠ هـ، وانظر: الارتشاف ٢٠٩٧/٤.

اختصار لا يمتنع عنه أحد.

فإن قلت: التعليل المذكور لعدم الاختصار على أحدهما يقتضي ألا يجوز الاختصار على الكل مع أنه قد وقع في القرآن قال الله تعالى: {سَادُوا شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ} ^(١) أي: زَعَمْتُمْ شُرَكَائِي، وفي المثل المسائر: من يَسْمَعُ يَخْلُ ^(٢) أي: يخل المسموع صحيحاً!

قلت: ذلك لا انتفاء الغرض حينئذ من تعلق ذلك الفعل إلى المصنوع، بل النظر عند ذلك إنما يكون إلى أحداث ذلك الفعل فقط، كذا في النكساري.

قال بعضهم: ذلك لا يجوز إلا مع قرينة يكون الجزان معها في حكم المذكور، فلا يجوز (علمت) مع حذف المفعولين من غير قرينة؛ لأن المعلوم أن الإنسان لا يخلو من ظن أو علم في أغلب الأحوال، فلو قلت: علمت، أو ظننت، بدون ذكر المتعلق لم يكن فيه فائدة، فيكون من قبيل الاختصار، وبهذا علم وجه جواز: علمت أن زيداً قائم، وظننت ذلك، عند القول: زيد منطلق بالظن، فإن اقتضاء هذه الأفعال في ظاهر الاستعمال ليس إلا المسند والمسند إليه وهما حاصلان في (أن) ومعموليهما، فيوجد الساد مسند المفعولين، وقيل المفعول الثاني محذوف تقديره: علمت قيام زيد حاصلاً، إلا أن الثاني حذف للعلم به مع طول الكلام ب (أن) وصلتها، ولغظة (ذاك) في المثال الثاني إشارة إليهما كما في: / قلت ذلك ^(٣).

(١/١١٣)

فإن قلت: المثال الثاني ليس بصحيح لأنه على قياس: قلت ذلك، والفرق بينهما ثابت، فإن الجملة ثمة هي القول بعينه، وجاءت الجملة من ضرورة الخصوص، فإذا عدل عنه جاء المصدر مفرداً، ولا كذلك مفعولاً (ظننت) في القياس، فالأولى أن يكون على حذف مفعولاه، و(ذاك) إشارة إلى المصدر المذكور عليه بالفعل!

قلت: هذا كلام ذكر في كتاب بعض الأفاضل ^(٤)، لكن التحقيق بالتحقيق عدم الفرق بينهما، يعرف ذلك بالتأمل، وأما جواب العجواني ^(٥): "عن الاعتراض بقوله تعالى: {وَلَا تُخْسِرْ

(١) سورة الكهف من الآية (٥٢).

(٢) انظر: كتاب الأمثال ص ٢٩٠، وفصل المقل ص ٣٢٦، وجميع الأمثال ٣/٣١٠، والمعنى: من يسمع أخيار الناس ومعانيهم يقع في نفسه عليهم بالمكروه.

(٣) قل القلي: "فأما قولهم: ظننت ذلك، فليس (ذاك) أحد المفعولين بل هو إشارة إلى المصدر، والمفعولان محذوفان، فكأن قل: هل ظننت زيداً قائماً؟ قلت: ظننت ذلك، أي: ظننت ذلك الظن، وهذا يقول: ظننت ذلك زيداً قائماً، ولو كن (ذاك) مفعولاً لكانت قد نصبت بـ (ظننت) ثلاثة مقاعيل، وتنبأ (أن) مسند المفعولين عند سيبويه، فتقول: ظننت أنك قائم، وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف *، انظر: الصفوة الصافية ١/٢٤٤ وما بعدها، وانظر: الكتاب ١/٤٠، ١٢٥، والرضي ٤/١٦٩، والارتقا ٤/٢٠٩، والأصيهي ص ٧٩١.

(٤) قوله: (هذا) إشارة إلى ما ورد في الاعتراض السابق عليه، وهذا الكلام مذكور في أبواب الأعراب ص ٤١٧ فمراد الشارح هنا ببعض الأفاضل هو الإسفراييني صاحب لئاب الأعراب.

(٥) انظر: شرح العجواني ص ٥١٥.

بخلاف باب أعطيت، ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزئين كلاماً، بخلاف باب أعطيت، مثل: زيد علمت قائم.

الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ^(١) بأن التمسك بهذه الآية على حذف أحد المفعولين؛ ليس بقوى لأنه لما قام المضاف إليه مقام المضاف إذا التقدير: ولا تحسبن بخل الذين يبخلون، فكانه ما حذف * فإنما يصير ممثلي إذا قرئ بالياء المنقطعة من فوق، وأما إذا قرئ بالياء المنقطعة من تحت فلا. بخلاف باب أعطيت فإن الإقتصار على أحد المفعولين جائز فيه بالاتفاق^(٢)؛ لعدم التعلق فيه بمضمون الجمل.

ومنها، أى: من خصائص أفعال القلوب: أنه، أى: الشأن، يجوز فيها، أى: فى هذه الأفعال الإلغاء، وهو: إبطال العمل لفظاً ومعنى، جوازاً إذا توسطت تلك الأفعال أو تأخرت عن معمولها أو عن معموله نحو: زيد منطلقاً ظننت^(٣).

قوله: لاستقلال الجزئين أى: اللذين تدخل هذه الأفعال عليهما كلاماً؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر، فهما مستقلان كلاماً، تعليل للاختصاص لا للإلغاء، يعنى: إنما يختص الإلغاء بهذه الأفعال لعدم فساد المعنى فيهما به بالاتفاق، بسبب استقلال الجزئين لما ذكر، فيكون ذكرها كذكر الظرف فى المعنى، لأنك إذا قلت: زيد علمت قائم، فهو فى معنى: زيد قائم فى علمى.

بخلاف باب أعطيت فإن مفعوليه ليسا بمبتدأ وخبر فى الأصل حتى يستقل كلاماً فيفسد المعنى بالإلغاء، قوله: مثل: زيد علمت قائم، مثال للتوسط، وترك ذكر المثال للتأخر لظهوره.

اعلم أن هذه الأفعال قد وضعت لإفادة معناها عاملة، إلا إذا توسطت أو تأخرت، ضعفت، فجاز فيها الوجه الآخر؛ وذلك لحصول تجاذب الطرفين حينئذ الفعل والابتداء، وإعمالهما معاً ظاهر التعذر، فللمتكلم الخيار فى النظر إلى أى العاملين شاء، فأحمله على التعاقب^(٤)، إلا أن الإلغاء عند التأخر أحسن من

(١) سورة آل عمران من الآية (١٨٠)، وهى قراءة حمزة، وقرأ الباقون بالياء، أنظر: إعراب القراءات السبع ١٢٤/١، والبحر ٥٥١/٣، والإتحاف ص ١٨٢، والتثنية ٢٤٦/٢، والنشر المصون ٢٧١/٢.

(٢) أنظر: الصقوة الصفية ٤٢٤/١.

(٣) أنظر: البسيط لابن أبى الربيع ٤٣٧/١، والتصريح ٢٥٣/١.

(٤) قال أبو حيان: "وحيث يكون الإلغاء والإعمال مختلفوا، فذهب الجمهور إلى أنك مخير بين الإعمال والإلغاء، وذهب الأخفش إلى أنه ليس على التخيير وإنما هو لازم إذا ابتدأت، لتخير يمدلول ذلك الفعل من شك أو غيره، فتعمل الفعل على كل حال سواء قدمته أو وسطته أم أخرته، فإن ابتدأت وأردت جعل الخبر فى شك أو غيره ألغيت وابتدأت ١". هـ أنظر: الارتشاف ٢١٠٦/٤، وأنظر: الهمع ٤٩٠/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

الإعمال^(١)، بخلاف التوسط^(٢) وذلك لأن الابتداء قوى، والفعل في غاية الضعف لكونه مما لاحظ له في التقديم، إلا أنه جاز إعمالهما نظراً إلى أنها عوامل لفظية فلها قوة اللفظ والمعنى.

وأما إذا تقدمت^(٣) فالأكثر على الإعمال البتة، قالوا: إن التقديم من إعلام العناية، والإلغاء مشعر بالضعف فلا يجتمعان، والأقلون على جوازه أيضاً لأن ذلك واقع في كلام الفصحاء نحو:

أَيَّ وَجَدْتُ مِلَّكَ الشَّيْخَةِ الْأَذْيَ^(٤)

ونحو قوله:

وَمَا إِخَالَ لَدُنِّيَا مِثْلَكَ تَوِيلُ^(٥)

ورده الأولون بأنهما محمولان على حذف ضمير الشأن للضرورة، أي: وجنته، وإخاله^(٦).

(١) انظر: أسرار العربية ص ١٥٤، واليسيط لابن أبي الربيع ٤٣٩/١، والصفوة الصفية ٤٣٠/١.
(٢) في المتوسط خلاف قيل: إعماله أولى؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء إذ هو عامل لفظي، وقيل: هما سواء لأنه عادل قوته تأخير، فضعف لذلك، فقاومه الابتداء بالتقديم. انظر: الهمع ٤٩٠/١.
(٣) إذا تقدمت أفعال القلوب فذهب جمهور البصريين إلى أنه يتمتع بالإلغاء حينئذ ولا يجوز إلا الإعمال وذلك لأنها بذلك قد وقعت في أعلى مراتبها فوجب إعمالها، وكذلك إذا تقدمت فقد دل ذلك على قوة العناية بها والغاها بدل على أطرافها وقلة الاهتمام بها، والشيء لا يكون معنياً به مطرّحاً، فلذلك لم يجز الإلغاء، والآنك إذا ألغيتها فقد رفعت بالابتداء، ولا يصح أن يعمل الابتداء مع وجود العامل اللفظي في موضعه، وذهب الكوفيون، ووافقه الأخفش إلى: جواز الإلغاء مع التقدم وإن كان الإعمال أحسن، وتبعهم ابن الطراوة، واستدلوا بشواهد من الشعر العربي، انظر: تفصيل هذا الخلاف في: الكتاب ١١٨/١، وأسرار العربية ص ١٥٣، وشرح عيون الإعراب ص ١٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١، وشرح التسهيل ٨٥/٢، والرضي ١٥٦/٤، واليسيط لابن أبي الربيع ٤٣٥/١، وأوضح المسالك ٦٥/٢، والمساعد ٣٦٤/١، وشرح المكودي على الألفية ص ٥٣، والتصريح ٢٥٨/١، والأشعري ٢٨/٢، والهمع ٤٩١/١.

(٤) عجز بيت من البسيط وصدره: كذاك أنبت حتى صار من خلقي، منسوب لبعض بني فزارة في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٦/٣، والتصريح ٢٥٨/١، والخزانة ١٣٩/٩، وغير منسوب في: المقرب ص ١٨٠، والرضي ١٥٦/٤، والهمع ٤٩١/١، والشاهد فيه أنه رفع (ملك) على الابتدائية (والأدب) على الخبرية مع تقديم (وجدت) عليهما فالغاه حينئذ.

(٥) عجز بيت من البسيط وصدره: أرجو وأمل أن تدلو مودتها، لكعب بن زهير في: شرح ديوانه ص ١٤، وجمهرة أشعار العرب ص ٣٦٦، وشرح التسهيل ٥٧/١، وشرح قصيدة: ثالث معاد ص ٤١، والدرر اللوامع ١٧٢/١، وغير منسوب في: أوضح المسالك ٦٧/٢، والهمع ٤٩١/١، والشاهد أنه رفع (تنويل) على الابتدائية وخبره الجار والمجرور قبله مع تقدم (إخال) فالغاه عن العمل.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٨٦/٢، والرضي ١٥٧/٤، وأوضح المسالك ٦٩/٢، والتصريح ٢٥٨/١، وهناك وجهان آخران خرج عليهما دليل الكوفيين انظرهما في: أوضح المسالك ٦٨/٢، والمعنى ٢٥٨/١، والتصريح ٢٥٨/١.

ومنها أنها تعلق قبل الاستفهام، والنفي، واللام، مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو؟.

وأما ما قيل^(١): من أنه لا بُد فيه لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدمت أو تأخرت، وهو أن متعلقها له إعراب ثابت قبل دخولها فجعل بعد دخولها على أصله، وجعلت هي تقييد معناها خاصة، وهذا حاصل في التقديم والتأخير، فكلام غير موجه.

ومنها أي: من خصائص تلك الأفعال أنها تعلق، أي: تعليقها، وهو: إبطال العمل وجوباً من حيث اللفظ دون المعنى^(٢) إذا كانت واقعة قبل الاستفهام فقط، سواء كان الاستفهام مستقداً من الحرف كما في مثال المتن، أو من الاسم المتضمن إياه كما في قوله تعالى: {تَعْلَمُ أَيُّ الْجُزَيْنِ أَحْصَى} ^(٣) ولهذا لم يقل قبل حرف الاستفهام، وتقييد الوقوع بالتقبل يشعر أنها لو وقعت بعده لم تعلق نحو: أيهم علمت زيد.

وقبل النفي نحو: علمت ما زيد في الدار، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو.

وقبل اللام التي للابتداء نحو: علمت لزيد منطلق^(٤)، قوله: مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ نظير الاستفهام، ومعناه: علمت جواب هذا الاستفهام^(٥)، وبهذا يندفع ما يقال: كيف صح هذا التركيب مع استلزامه أن يكون المعلوم باعتبار الفعل مشكوكاً باعتبار الاستفهام.

وإنما كانت هذه الأفعال معلقة على تلك التقائير لأن^(٦) لهذه الأشياء صدر الكلام باعتبار أصل الوضع، فلو عملت تلك الأفعال لم يكن لهذه الأشياء صدر الكلام، إذا الصدارة تبطل بعمل ما قبلها فيما بعدها، فوجب الإلغاء في اللفظ مع كون الجزئين بالحقبة في موضع النصب^(٧) باعتبار تعلق العلم أو الظن عليهما في المعنى، إلا أنه عدل عن إظهاره شحافة لحق الأمر

(١) هذا قول الجعدواني في: شرحه ص ٥١٦.

(٢) قال ابن عقيل: * فالتعليق هو: إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب، وسمى تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العمل بالمحل وتقدير إعماله * ا. هـ. الظن: المساعد ٣٦٨/١.

(٣) سورة الكهف من الآية (١٢).

(٤) ومن المعلقات: لام القسم، ولم يذكرها الشارح، ومثالها كقولك: لقد علمت لينطلق زيد، وقول الشاعر: ولقد علمت لتأتين مني... إن المايا لا تطيش سهاها. الظن: الفاخر ص ٣٤٥.

(٥) قال ابن الحاجب ٩٠٢/٣: "... ومعناه: علمت أحدهما بعينه عندك مبهماً لأن المعنى: علمت جواب ذلك، وجواب ذلك إنما يكون بالتعيين * ا. هـ.

(٦) انظر: علة تطبيق هذه الأفعال في: شرح المصنف ٩٠٢/٢، والرضي ١٥٩/٤، وابن القواس ص ٧٥٦، والجامي ٢٨١/٢، والدولت آبادي ل ١١٩ ب، والأشموني ٢٩/٢.

(٧) قال الرضي ١٥٥/٤: "... فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عليها الفعل نحو: علمت لزيد قائم، وبكراً فاضلاً * ا. هـ. وانظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٥٠٨.

ومنها: أنه يجوز فيها أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل: علمتني منطلقاً. وهذا التعلق لكونه باعتبار المعنى لا يخرج هذه الأشياء عن أن يكون لها صدر الكلام قروعيث الأفعال من حيث المعنى، وهذه الأشياء من حيث اللفظ، ولم يعكس الأمر المعلوم عند العقل، وكذلك عند وقوعها قبل كل ما يقتضي الصدر.

ثم التعليق / إما من قولهم في المسألة الفقيهة: امرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة، إذا (١١٣/ب) تزوج رجل أختين في عقدتين، ولا يدري أيتهما الأولى، فرق بينهما وبينه لئلا تبقى ذات العقد الأول لا ذات بعل ولا مطلقة، فهذه الأفعال عند الانعزال عن العمل بأحد هذه الأسباب تسمى معلقة لكونها معاملة من وجه غير معاملة من وجه^(١).

أو من قولهم: عقلت الشيء عن الشيء إذا أزلت الوصل بينهما، فهذه الأفعال قبل عروض تلك الأسباب معلقة بعمولاتها وبعده صارت معلقة عنها.

ومنها أي: من خصائص تلك الأفعال أنه أي: الشئ، يجوز فيها أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد بأن يكون المتكلم، كما في مثل قولك: علمتني منطلقاً بضم التاء، أو المخاطب نحو قولك: علمتك منطلقاً، بفتحها، أو الغائب كما في قولك: وراه عظيماً^(٢).

وإنما اختص ذلك بأفعال القلوب ولم يجوز في سائر الأفعال لأن^(٣) تعلقها في الحقيقة بالثاني من المفعولين، لا بالأول، فكان المراد غير موجود، لأنك إذا قلت: ظننت زيدا قائماً، فالمظنون هو القائم لا زيد، فذكر الأول لترتب الثاني عليه، بخلاف (ضربتني) فإن تعلقه بالحقيقة بالضميرين أصالة، فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً قيمته لا يتأويل، ولأن تعلق علم الإنسان وظنه بحال نفسه أكثر من تعلقهما بغيره، وإلا عم في غيرها من الأفعال تعلقها بغيره، فلو جمعوا بينهما في نحو (ضربتني) لسبق الوهم إلى تغييرهما، نظراً إلى الأعم الأغلب، فيلزم الالتباس بين المتكلم والمخاطب، ولا يدفع ذلك بالحركة لقوة الأعم الأغلب مع جواز الغفلة عنها، فابدلوا المفعول بالنفس ولم يقولوا: (ضربتني) ولكن قالوا: ضربت نفسي؛ أي: أنا بالعدول عن الأعم الأغلب^(٤)، ونزولها منزلة الأجنبي من حيث إنه اسم ظاهر، بخلاف هذه الأفعال بصفات نفس محلها^(٥).

(١) أنظر: الغدواني ص ٥١٧ وفيه مثل ذلك، وأنظر: الرضى ١٥٩/٤، والجامي ٢٨١/٢.
(٢) أنظر: المفصل ص ٣٣٦، وشرح المصنف ٩٠٣/٣، وابن القواس ص ٧٥٧، والجامي ٢٨٢/٢.
(٣) أنظر: ابن القواس ص ٧٥٧ وفيه مثل ذلك، وأنظر: الأصبهاني ص ٧٩٠.
(٤) أنظر: شرح المصنف ٩٠٣/٣، وابن القواس ص ٧٥٧، والرضي ١٦٨/٤.
(٥) قال ابن الحاجب ٩٠٤/٣: "بخلاف باب (علمت) و(ظننت) فإنه ليس الغائب فيهما التعابير، بل علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر، فكان ذلك الغائب الذي غير الأصل لأجله منتقياً، فجرت هذه على أصلها في استعمال المضمرات في محلها من غير تغيير لها" أ. هـ.

ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد....

ثم هذه الأفعال وسائرهما بعد التفرقة بينهما فيما ذكر، يشتركان في أنه لا يجوز أن يكون فاعلها ضميراً يعود إلى المفعول المقدم، فلا يصح أن يقال: زيداً ضرب، ولا زيداً ظن منطلقاً، على أن يكون فاعل (ضرب) و(ظن) ضميراً يعود إلى (زيد)^(١)؛ لئلا يلزم كون الشيء الواحد فضلة ومعتمداً بالنسبة إلى فعل واحد، وذلك لأن (زيداً) باعتبار أنه مفعول فضلة يستغنى الكلام عنه، وباعتبار الضمير المستكن في الفعل له يكون لازماً بحيث لا يستغنى عنه ضرورة المرجع.

ومما ينبغي أن يعلم أن (فَقَدْتُ) و(عَدَمْتُ) قد جرى مجرى هذه الأفعال في جواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في نحو قولك: فَقَدْتُ وَعَدَمْتُ^(٢)، وذلك لكونهما نقيضين^(٣) (وجدت) فحماً عليه، حملاً للنقيض على النقيض، قال الشاعر:

لَقَدْ كَانَ لِي فِي ضَرَّتَيْنِ فَقَدْتُ :: وَعَمَّا الْأَقْيَسِ مِنْهُمَا مُتْرَحِجٌ^(٤)

وهذا على خلاف القياس المقرر، فيكون محمولاً على المجاز؛ لأن معنى عدم الشيء أن تعلمه غير موجود، ومن المحال أن يعلم الشيء نفسه كذلك، لأن صحة كونه عالماً تستدعي وجوده، وإن كان جارياً على غير هذا القياس.

ولبعضها أي: وللبعض هذه الأفعال معنى آخر غير المعنى الذي تتعدى به إلى المفعولين على ما مرّ بتفاصيله، يتعدى ذلك البعض به أي: بسبب هذا المعنى إلى مفعول واحد فقط؛ لأن تعدية الأفعال إلى المقاعيل إنما يكون على حسب اقتضاها، فلما كانت هذه الأفعال متعلقة باعتبار المعاني المذكورة بالمضمون الحاصل بين المنسوب والمنسوب إليه لا جرم كانت متعدية إليهما، ثم لما كان

(١) إلى مثل ذلك أشار ابن مالك بقوله في التسهيل ص ٧٣: "... ويمتنع الاتحاد عموماً إن أضمر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول " أ. هـ. وأنظر: شرح التسهيل ٩٣/٢، والارتشاف ٢١٢٣/٤، والهمع ٥٠١/١.
(٢) أنظر: أمالي ابن السجري ٥٩/١، ولباب الإعراب ص ٤١٧، وشرح المصنف ٩٠٤/٣، والإقليد ص ١٥٥٥، وابن القواس ص ٧٥٧ وقد قال في طة ذلك: "... حملاً لها على أفعال القلوب؛ لأنه لما كان دعاء على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره، فكأنه قيل: عدمتي غيري " أ. هـ.

(٣) في الأصل (نقيضاً) وهو لحن.

(٤) من الطويل لـ: جزان العود في: الديوان ص ٣٥، ومعاني الفراء ١٠٦/٢، وأمالي ابن السجري ٥٨/١، والمفصل ص ٣٣٦، وابن يعيش ٨٨/٧، والتخميز ٢٨٢/٣، وغير منسوب في: شرح المصنف ٩٠٤/٣، وابن القواس ص ٧٥٨، ويروى: عن ضربتين عدمتي، والمعنى: لقد كان لي مترحج عن الجمع بين ضربتين بآلا أتزوج اثنتين لو كنت أعلم ما سيكون لي من الشقاء وما ينالني من التعب. والشاهد قوله: (عدمتي) حيث استعمله كأفعال القلوب فجمع معه بين ضمير الفاعل والمفعول وهما لواحد وهو المتكلم.

لبعضها معنى لا يقتضى التعلّق باعتباره إلا بواحد تعدى إليه بذلك.

فلظنت بمعنى اتهمت، وعلمت بمعنى عرفت، ورأيت بمعنى أبصرت، ووجدت بمعنى أصبت

قد (ظننت) يتعدى إلى واحد إذا كان بمعنى اتهمت كقوله تعالى: {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ} ^(١) أى: بمتهم، ومعنى الاتهام: جعل الشخص موضع الظن السيئ ^(٢)، وكذلك: علمت يتعدى إلى واحد إذا كان بمعنى عرفت كقوله تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْكُمْ فِي الْحَبْثِ} ^(٣) أى: عرفتكم، وذلك إذا قصدت به إلى معرفة الشيء نفسه، أى: تصوره مفرداً من غير أن تحكم عليه بشيء.

فإن قلت: قال ^(٤) الله تعالى: {لَنْ نَعْلَمَهُمْ} ^(٥) مع أنه لا يصح أن يقال: الله عارف؛ لأن المعرفة هي العلم بعد الجهل!

قلت: ذلك اصطلاح البعض ^(٦)، وقد يكون مع العلم مترادفين، إلا أن بين المعنى الذى يتعدى به إلى الواحد، والذى يتعدى به إلى الاثنين فرقاً باعتبار قصد المتكلم.

وكذلك: رأيت إذا كان بمعنى أبصرت من رؤية [البصر] ^(٧) فمعنى قولك: أبصرت زيداً؛ أنكنته بحاسة البصر، وقد يكون لا من رؤية البصر ولا من رؤية البصيرة بل بمعنى الأمر كما فى قوله تعالى: {قُلْ أَوَلَيْكُمْ إِنْ أَصْحَحَ فَأَرْسَلَكُمْ} ^(٨) أى: أخبرنى، وذلك عند المقارنة بالاستفهام، وقد يتصل به كافة الخطاب من غير أن يكون [له] ^(٩) محل من الإعراب كما فى قوله تعالى: {أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَى} ^(١٠) وقد يكون بمعنى (انتبه) كقولك: رأيت زيداً فإني أحبه، أى: انتبه له فإني أحبه.

(١) الآية (٢٤) سورة التكاوير وهي قراءة: ابن كثير، وأبى عمرو، والكماني، وبها قرأ: عبد الله، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وابن الزبير، وعائشة، وعمر بن عبد العزيز، وابن جبير، وضروة وشام بن جندب، ومجاهد، وغيرهم، وقرأ الباقون بالصاد، أنظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٤٤٦/٢، والمحرر الوجيز ٤٤٤/٥، والبحر ٤١٩/١٠، والذر المصون ٤٨٧/٦.

(٢) أنظر: الرضى ١٥١/٤.

(٣) سورة البقرة من الآية (٦٥).

(٤) كملة: (قال) كررت فى الأصل.

(٥) سورة التوبة من الآية (١٠١).

(٦) أنظر: ابن القواس ص ٧٦٠.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) سورة الملك من الآية (٣٠).

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) سورة الإسراء من الآية (٦٢).

وكذلك: وجدت إذا كان / بمعنى أصبت من وجدان الضالة بمعنى: الإصابة إليها، (١١٤/))
فمعنى (وجدت ناقتي): أصبتها^(١).

فإن قلت: ما وجه تخصيص ذلك البعض بالبيان، فإن لكل من هذه الأفعال معنى آخر غير ما يتعدى به إلى المفعولين، يتعدى به إلى الواحد ككون (زعمت) بمعنى: كفلت^(٢)، و(حسبت) بمعنى: أحسب^(٣)، و(خلت) بمعنى: صرت ذا خال^(٤)؟

قلت: أجيب عنه بأن المصنف أراد بيان أن هذه الأفعال مع بقائها أفعال القلوب قد يكون لها معنى آخر لا يتعدى به إلا إلى الواحد، وذلك الغرض لا يحصل في غير البعض المذكور؛ لأن الثلاثة الباقية ما بقيت بالمعنى الثاني أفعال القلوب، وفيه تأمل.

ومما يجرى مجرى هذه في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر مع نصبيهما إلا في خصائصها (اتخذ) كقوله تعالى: {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا}^(٥)، وصير وأصار ومارادقه^(٦) من: جعل، وهب غير متصرف، وقد يجيء (وهب) بمعنى: أحسب، ومنه (ترك) كما في مثل قولك: أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب، أي: صيرتك، وقد يجعل ضرب [مع]^(٧) المثل منه بمعنى (جعل) أو (اتخذ) تقول: ضربت كذا مثلاً أي: جعلته واتخذته مثلاً^(٨)، وبنو سليم^(٩) يجعلون باب (قلت) أجمع في الاستفهام وغيره مثل (ظننت)^(١٠).

* * * * *

- (١) أنظر: الكتاب ٤٠/١، وشرح المصنف ٩٠٥/٣، وابن القواس ص ٧٦١، والأصبهاني ص ٧٩٢.
- (٢) أنظر هذا المعنى في: شرح التسهيل ٧٨/٢، والمساعد ٣٥٦/١، والهمع ٤٧٨/١.
- (٣) قال البعلبي: "حسب الرجل حسباً فهو أحسب، إذا صار ذا شفرة وبياض كالبرص" ١. هـ الفاخر ص ٣٢٥.
- (٤) أنظر: الرضي ١٧٦/٤.
- (٥) سورة النساء من الآية (١٢٥).
- (٦) قال البعلبي: " (صير) وما وافقها أو قاربها كـ: رث، وجعل، وتخذ، وترك، وهب بمعنى: جعل كقول بعض العرب: وهبني الله فذاك، أي: جعلني " ١. هـ أنظر: الفاخر ص ٣٣٧.
- (٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
- (٨) قال الرضي ١٧٠/٤: " وقد جعل بعضهم (ضرب) مع المثل بمعنى (صير) كقوله تعالى: {ضرب الله} مثلاً عبداً مثلاً (أو نحو ذلك، وإليه ذهب الأندلسي، فيكون (مثلاً) مفعولاً ثانياً، و (عبداً) هو الأول، أي: جعله مثلاً، أو صاغه مثلاً... " ١. هـ، وأنظر: الارتشاف ٢١٠٤/٤، والهمع ٤٨٥/١.
- (٩) بنو سليم: قبيلة عظيمة من قيس بن عيلان، من العدنانية تنتمي إلى سليم بن منصور بن عكرمة، تنفرع إلى عدة عشائر وبطون، وكانوا يفتخرون بأثنياء منها: أن الرسول ﷺ قدم لواءهم على الألبية، وكان أحمر يوم فتح مكة. أنظر: معجم قبائل العرب ٥٤٣/٢، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٦١.
- (١٠) بنو سليم يجرون القول وفروعه مجرى (ظن) مطلقاً، فيصوبون به، يقولون: قلت زيداً قائماً، من غير اعتبار شرط، وفي لغة جمهور العرب بشروط: تقدم استفهام بالهمزة أو غيرها، واتصاله به، وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب، فإن فقد شرط تعينت الحكاية. أنظر: التسهيل ص ٧٣، وشرحه ٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢، وشرح الرضي ١٧٦/٤، وابن الناطم ص ٨٠، والهمع ٥٣/١ وما بعدها.

الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة.

والنوع الثالث منها: الأفعال الناقصة، وذكروا في التسمية بها وجهين^(١)، الأول: أنها لما كانت مسلوقة عن الدلالة على الحدث كانت ناقصة بذلك الاعتبار عن الفعل رتبةً فسميت ناقصة، والثاني: أنها لما لم تستقل^(٢) كلاماً بمرفوعها بل احتاجت إلى الخبر الذي تتم به كلاماً كانت ناقصة فسميت بها.

ولقائل أن يقول: الوجه الأول يستلزم خروجها عن حد الفعل، والثاني يشعر بقسالة ما ذكر في تعريفه^(٣)؛ لأن مرفوعها لما لم يكن بحيث يتم الكلام به، لم يصح تسميته فاعلاً، كما لا يصح تسمية منصوبها مفعولاً من حيث إنه يحتاج إليه، بخلاف المفعول!

قلت: أما الجواب عن الأول فما ذكرنا في بحث تعريف الفعل^(٤)، وأما عن الثاني: فلجواز أن يكون إطلاق الفاعل على مرفوعها من حيث اللغة، أي: يراد به من قام به الفعل، لا من حيث الاصطلاح، حتى يكون خلافاً في العبارة، مع أنه يمكن إرادة الاصطلاح بناءً على ما سبق في آخر المرفوعات^(٥)، وبهذا ينفع ما يقال: إن في هذا دوراً؛ لأن الفعل مأخوذ من تعريف الفاعل، مع أن إطلاقه عليه بعد ذكر خبرهما مما لا ينكر، فكأنه نظير إليه، ولهذا لم يذكر مرفوعها في المرفوعات على الاستقلال.

فقوله: ما وضع لتقرير الفاعل بمعنى تنبيهه وتحقيقه على صفة^(٦) مخصوصة مفهومة من الخبر، فإن (كان) مثلاً في: كان زيد قائماً، يقرر (زيداً) على صفة القيام.

فإن قلت: هذا ينتقض بجميع الأفعال، فإن (ضرب) - مثلاً - في: ضرب زيد، يقرر زيدا على صفة الضرب، وكذا غيره!

(١) أنظر: علة تسميتها في: ابن يعيش ٨٩/٧، وشرح التمهيد ٣٤١/١، والرضي ١٧٨/٤، وابن القواس ص ٧٦٣، والإقليد ص ١٥٥٧، وشرح الكافية لابن هشام ١٨٦ / ب، والأصيني ص ٧٩٤.

(٢) في الأصل (يستقل) وهو تصحيف.

(٣) أي في تعريف الفعل.

(٤) أنظر: قسم التحقيق.

(٥) أنظر: قسم التحقيق.

(٦) لورد الرضي اعتراضاً على هذا التعريف فقال ١٧٩/٤: "كان ينبغي أن يقيد الصفة فيقول: على صفة غير منضرة، فإن (زيد) في: ضرب زيد، متصف بصفة الضرب، وكذا جميع الأفعال التامة، وأما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة متصفة بمصادر الناقصة، بمعنى (كان زيد قائماً): أن زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود... ١٣. هـ، وأنظر: الجاني ٢٨٦/٢ وفيه رد على مثل هذا الاعتراض.."

قلت: أجيب عنه بوجهين، الأول: أن المراد بالصفة غير صفة مصدر ذلك الفعل، فـ (ضرب)

وهي: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح، وما زال، وما برح، وما فتى، وما انفك، وما دام، وليس، وقد جاء: ما جاءت حاجتك

وإن كان مقرواً إلا أنه يقرر على صفة مصدره، بخلاف (كان) فإنه يدل على صفة مصدر خبره^(١)، والثاني: أن المراد بالتقرير ما يكون بصب الوضع، وليس كذلك (ضرب) وغيره؛ لأنه ما وضع إلا لنفس الإخبار، وإن كان يلزمه التقرير ضمناً. وأما الاعتراض باسم الفاعل والمفعول فغير وارد لأن (ما) عبارة عن الفعل.

وهي أي: الأفعال الناقصة ما ذكر في الكتاب، سبعة عشر فعلاً، الأول: كان، والثاني: صار، والثالث: أصبح، والرابع: أمسى، والخامس: أضحى، والسادس: ظل، والسابع: بات، والثامن: آض، والتاسع: عاد، والعاشر: غدا، والحادي عشر: راح، والثاني عشر: ما زال، والثالث عشر: ما برح، والرابع عشر: ما فتى، والخامس عشر: ما انفك، والسادس عشر: ما دام، والسابع عشر: ليس^(٢).

وقد جاء (جاء) لتقرير الفاعل على صفة بمعنى (كان) في قولك: ما جاءت حاجتك^(٣) ينصب (حاجتك) خبر (جاءت) واسمه ضمير مستتر راجع إلى (شيء) يقدر ذكره مقدماً، وتأنيث الضمير لكون ما يرجع إليه عبارة عن الحاجة، كما في قولهم: من كانت أسك^(٤)؛ لأن هذا مثل يضرب لمن يحتاج إلى شيء ككسر الحنطة والصبرة مثلاً، وجاء الحاصل نقص منه أو شيء آخر فيقال له ذلك، فمعنى (ما جاءت حاجتك): ما كانت هذه الحاصلة على قدر المحتاج إليه، هذا على تقدير كون (ما) للنفي، ويحتمل أن تكون للاستفهام، وحينئذ يكون المعنى: أي شيء جاءت حاجتك، كأنه احتاج إلى شيء بمقدار مخصوص فتبين له مقداره فيسأل عن حقيقته باعتبار ذلك المقدار، فعلى هذا ضمير (جاءت) يعود إلى (ما)^(٥) ومن العرب من يرفع حاجتك^(٦) على أنه اسم (جاءت) ويجعل (ما) منصوب المحل أنه خبره، ولكن الأشهر والأولى النصب.

(١) أنظر: الرضى ١٧٩/٤.

(٢) قال الرضى ١٧٩/٤: "... وقد زيد على الأفعال التي ذكرها المصنف، ونقص منه... " أ. هـ.

(٣) أول من قل ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من على رضى الله عنه أنظر: الرضى ١٨٤/٤، وابن القواس ص ٧٦٦، والهمع ٣٥٨/١.

(٤) قال سيبويه ٥٠/١: "... قول العرب: ما جاءت حاجتك، كأنه قل: ما صارت حاجتك، ولكن أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة كما قل بعض العرب: من كنت أمك حيث أوقع (من) على مؤنث" أ. هـ، وأنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٨٤/٢، مطبوع، وشرح ألفية ابن معيط لابن القواس ص ٨٥٨.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٩٠٧/٣، والإيضاح ٧٣/٢، وابن القواس ص ٧٦٦، والهمع ٣٥٩/١.

(٦) قال سيبويه ٥١/١: "... وزعم يونس أنه سمع روبة يقول: ما جاءت حاجتك، فرفع " أ. هـ.

وقعدت كأنها حربة، تدخل على الجملة اسمية لإعطاء الخبر حكم معناها.

ومنه قولهم: جاء البر قفيزين، أو صاعين، فذهب بعضهم إلى أنه حال، وهو ضعيف؛ لأنه ليس الغرض الإخبار عن مجيء البر في نفسه، بل القصد إلى الإخبار بحصوله على هذه الصفة، هكذا قيل^(١)، أقول: هما متقاسمان.

وكذلك جاء (قعد) لتقرير / الفاعل على صفة في قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت (١١٤/ب) كأنها حربة، أي: كانت، فموضع (كان) مع اسمها وخبرها نصب خبر (قعدت)، واسمه ضمير يعود إلى الشفرة^(٢)، قال بعض الشراح^(٣): "هذان الفعلان لا يخرجان عن موردهما الذي تكلمت بهما العرب فيه، وليس لنا اطرادهما، خلافا للبعض"^(٤).

فهذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر دخول أفعال القلوب عليها لمشابتها إياها لاقتضاء معناها الجزئين، لأنها لتقرير الشيء على صفة، ولا بد من ذكر الشيء وصفته لإعطاء الخبر أي: إنما تدخل عليها لإعطاء هذه الأفعال إسناد الخبر إلى المبتدأ، على أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول على تقدير حذف المضاف والفاعل محذوف.

حكم معناها من استمرار وانتقال، أو صيرورة، أو حصول في زمان معين حسب معانيها، فيتعين بذلك زمان الخبر ويكسب مضمونه بمضمونها، إذا القيام في: كان زيد قائما، يتصف بالحصول في الزمان الماضي^(٥).

وقيل: يحتمل أن يريد بـ (الخبر): (الجملة الاسمية)؛ لأنها خبرية.

فإن قلت: المفهوم من هذا الكلام أن المعطى هو معنى هذه الأفعال، فما معنى قوله؟

قلت: أجيب عنه بأن إقحام الحكم لدفع توهم أن الخبر كان مثلاً على تقدير إعطاء كان معناه إياه، لا بد من الاسم والخبر أيضاً؛ لأن إقتضاء (كان) إياهما إنما كان باعتبار معناه وقد أعطى إلى الخبر، أقول: مجيء هذا الوهم أسرع عند إقحام الحكم من مجيئه عند اطراده، لأن معنى ذلك الفعل: الحصول في الزمان على وجه، وحكمه اقتضاء الجزئين، لكونه لتقرير الشيء على صفة، فالأولى أن يقال: أراد بالحكم نفس معناها والإضافة

(١) أنظر الإيضاح لابن الحاجب ٧٣/٢، والرضي ١٨٤/٤.

(٢) أنظر: ابن يعيش ٩١/٧، والأصبهاني ص ٧٩٦.

(٣) المراد به ابن القواس، أنظر شرح ابن القواس ص ٧٦٦.

(٤) أنظر: الهمع ٣٥٩/١، وأنظر: الفاخر ص ٢٣٣ وقد ذكر أن الفراء يرى مثل ذلك مطرداً.

(٥) أنظر: ابن القواس ص ٧٦٦، والأصبهاني ص ٧٩٦، والجبلي ٢٨٩/٢، وقال الثعلبي: * والغرض بهذه

الأفعال ليس إلا تعيين الزمان للخبر، حتى لو تعين لم يحتج إليها، ولذلك منعوا من قولك: كان زيد قائماً،

لأن تعيين الزمان قد عظم من لفظ (قام) * ١. هـ، أنظر: الصفوة الصفية ٣/٢.

فترع الأول وتنصب الثاني مثل: كان زيد قائما.

فترع هذه الأفعال الجزء الأول من الجملة الداخلة هي عليها تشبيها له بالفاعل من حيث أسند إليه الفعل وإن كان بعد ذكر الخبر، وتنصب الجزء الثاني تشبيها له بالمفعول حيث لا سبيل إلى رفعه لتأثيرها فيهما، وقيل: هذا الخبر عوض عما سلبت تلك الأفعال عنه من الدلالة على الحدث، فكان كأنه قائم مقام المصدر، فيُنصب كما يُنصب المصدر لا على الحالية، خلافا للكوفيين؛ لظهور فساد، لجواز تعريفه وإضارته^(١).

مثل: كان زيد قائما، ويسمى الأول اسم كان والثاني خبر كان طلبا للاختصار في العبارة، إذ هو أخصر من قولهم: الاسم المرفوع بكان أو الاسم المنصوب به^(٢).

ثم هذان الجزآن يعد دخول هذه الأفعال على شرائطهما في باب الابتداء، من كون الاسم معرفة والخبر نكرة في الأغلب، وجواز تعدده خلافا لابن درستويه^(٣)، واشتمال الخبر [على]^(٤) الضمير الراجع إلى الاسم إذا كان جملة بجميع أنواعها عند الجمهور، خلافا لمن ذهب إلى شيوع الخبر من أنه يجوز مجيئه من غير شرائط المبتدأ والخبر في الجزئين^(٥) بدليل قوله:

(١) مذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وربما سمي فاعلا تشبيها به، وتنصب الخبر ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا تشبيها به، ومذهب الكوفيين عدا القراء أنها لا تعمل شيئا في المرفوع بعدها، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، فهو باق على رفعه الأول، وذهب القراء في ذلك مذهب البصريين، وقال الكوفيون: إن خبرها تنصب على الحال، وقال القراء: تنصب لتشبيهه بالحال. انظر: تفصيل المسألة وحجة كل فريق في: الإنصاف ٨٢١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠١/١ والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٥١ والارتشاف ١١٤٦/٣، والمساعد ٨٤٢/١، واتلاف النصره ص ١٢١ والتصريح ١٨٤/١، والأسموني ومعه حاشية الصبان ٢٢٦/١.

(٢) انظر: الصفوة الصفية ٣/٢، وقال الصبان ٢٢٦/١: تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة؛ لأن (زيذا) في: كان زيد قائما، اسم للذات لا لـ (كان)، والأفعال لا يخبر عنها، إلا أن يقال: الإضافة لأدنى ملاحظة "أ. هـ. وانظر: حاشية الخضري ١١١/١.

(٣) هو: عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان النحوي، أبو محمد، جيد التصانيف، صاحب المبرد وكان شديد الانتصار للبصريين، ولد سنة ٣٤٧، من مصنفاته: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، والمقصود والممدود، انظر: البيهقي ٣٦/٢، هذا وقد ذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر في هذا الباب؛ لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد فكما لا يتعدى الفعل المتعدي إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا ينصب بالفعال هذا الباب إلا خبر واحد. انظر: تسهيل الفوائد ص ٥٢، وشرحه ٣٣٨/١، والهمع ٣٦٣/١.

(٤) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٥) ذهب ابن جنى تبعاً لمسيوبه إلى أنه يجوز أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة ولكن خصه بضرورة الشعر. انظر: اللع ص ٨٧، وتوجيه اللع ص ١٣٧، وانظر: الكتاب ٤٧/١ - ٤٩، وجوزة ابن مالك اختياراً انظر: التسهيل ص، وشرح التسهيل ٣٥٦/١، والمساعد ٢٦٣/١، وتعليق القرائد ٢٠٧/٣، والفاخر ص ٢٣٧.

شرح كافيّة ابن الحاجب

فـ كان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما أو منقطعاً، وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن.

قَفِيَ قَبْلَ التَّفْرِيقِ بِأَضْبَاعٍ :: وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعُ^(١)

وليس بمحمول على الضرورة إذ لا يتم المعنى المقصود إلا هكذا^(٢).

ولكل من الطرفين دلائل تركناها لطولها.

ثم إن معاني هذه الأفعال تختلف باعتبار استعمالها فـ كان باعتبار لفظه لا بالنظر إلى كونه ناقصاً، وإلا لم يصح التقسيم إلى الناقصة وغيره، ينقسم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول تكون ناقصة أي: مفترقة في الإفادة إلى الخبر، فيكون (كان) حينئذ لثبوت خبرها حال كونه ماضياً أي: في الزمان الماضي، إما دائماً كما في قوله تعالى: {وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيمًا}^(٣) أو منقطعاً نحو قول الفقير: كان لي مال^(٤)، ولا بد حينئذ من القرينة الحالية كما في المثال المذكور، أو المقالية كما في قوله تعالى: {إِذْ كُنْتُمْ أَغْدَاءً فَآلَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ}^(٥).

وتكون الناقصة بمعنى صار، ويكون فيها أي: في (كان) الناقصة ضمير الشأن، ولا بد حينئذ أن يكون بعدها جملة لتفسر ذلك الضمير كقوله^(٦):

(١) من الوافر للقطامي في: الديوان ص ٢٥٨، طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، من قصيدة يمدح بها زُفر ابن الحارث الكلابي وورد منسوباً له في: الكتاب ٢/٢٤٣، وشرح أبياته ١/٤٤٤، والمقتضب ٤/٩٤، واللمع ص ٨٧، وابن يعيش ٧/٩١، وتوجيه اللمع ص ١٣٧، والتخمين ٣/٢٨٠، والخزانة ٢/٣٦٧، وشرح أبيات المغني ٦/٣٤٥، وغير منسوب في: الجمل ص ٤٦، ولباب الإعراب ص ٤٢٠، والرضي ١/٣٦٧، والمغني ٢/٥٢٤، وغير ذلك، ويروى: موقفاً - بالنصب - وموقفاً. يخاطب: ضباغة يلت زُفر ابن الحارث الكلابي يطلب منها أن تقف حتى يسلم عليها ويودعها. والشاهد فيه مجيء اسم كان نكرة وهو (موقف) وخبرها معرفة وهو (الوداع). وقال ابن الخباز: "وقيل لا حجة لأبن جني في هذا البيت من وجود: أحدها: أن (موقفاً) نكرة موصوفة، وتعريف الوداع جنس، وذلك قريب من المعرفة، وهذا قريب من النكرة، الثاني: أن (كان) تامة، و(موقفاً) فاعل، والوداع منصوب بموقف لأنه مصدر، الثالث: أن الوداع يجوز أن يكون منصوباً به (قفي) أي: قفي الوداع". هـ، أنظر: توجيه اللمع ص ١٣٧، وأنظر: ابن يعيش ٧/٩٢.

(٢) قال الإسفراييني: "... لو عرفها لم يؤد أنه لم يرخّص أن يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعاً، ولو تكرّر ما لم يؤد أن الوداع قد كره إليه حتى صار نصب عينيه، ولو عرّف الأول ونكر الثاني لجمع الهجتين " أنظر: لباب الإعراب ص ٤٢٠، وقال البعلبي: "وليس ذلك ضرورة إذ يمكن أن يقول: ولا يك موقفاً، أو ولا يك منك موقفاً الوداعاً". هـ، أنظر: الفاخر ص ٢٣٨، وأنظر: المساعد ١/٢٦٣.

(٣) سورة النساء من الآية (١٧).

(٤) أنظر: شرح المصنف ٣/٩٠٨، ولباب الإعراب ص ٤٢٢.

(٥) سورة آل عمران من الآية (١٠٣).

(٦) أنظر: الصفوة الصفية ٢/١٦ وما بعدها، وشرح الأصبهاني ص ٧٩٧.

وتكون تامة بمعنى ثبت.

إذا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(١)

وقد لا يكون فيها ذلك الضمير كما في قوله:

بَيْتُهُمَا قَفَرٍ وَالْمَطْلَى كَالْهَيَا ... قَطَا حَزَنٌ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا يَبُوضُهَا^(٢)

فيل عند إضمار ضمير الشأن فيها: تكون تامة والضمير فاعلها والجملة مفسرة له لا خبر كان^(٣).

اعلم أن المصنف لما قسم (كان) باعتبار اللفظ إلى الأقسام الثلاثة وقدم منها ما له الباب شرع بطريق العطف في بيان أن استعمال هذا القسم على أحد هذه الوجوه الثلاثة، وبهذا ظهر بطلان ما ذكر في المتوسط^(٤) من أن الاعتراض عليه بوجهين مع جوابه، إذ لوروده على كلامه وجه في الجملة، نعم في انتظام تركيبه بالمعطوف والمعطوف عليه شائبة الضعف يظهر بالفكر.

والقسم الثاني منها ما تكون تامة أي: غير مفتقرة في الإفادة إلى الخبر، بل تحصل الفائدة بمرفوعها، إذ هي حينئذ فعل حقيقي بمعنى ثبت، أي: (وجد) أو (وقع) ومرفوعها فاعل حقيقة^(٥)، ولذلك صح توكيده بالمصدر بأن يقال: كان الأمير كونه، كقوله تعالى:

- (١) من الطويل للنجير السلولي في: الكتاب ٧١/١، والجلل ص ٦٤، والخزانة ٧٢/٩، والمقاصد النخوية ٨٥/٢، وغير منسوب في: اللع ص ٨٩، والجلل ص ٥٠، وأمالى الشجرى ١١٦/٣، وأسرار العربية ص ١٣٣، وابن يعيش ٧٧/١، وابن القواس ص ٧٦٨، والأشموني ٢٣٩/١، والشاهد قوله: (كان الناس صنفين) حيث وقع اسم (كان) ضمير الشأن، و(الناس) مبتدأ، و(صنفين) خبره، ويروى (نصفين) على أن يكون: (الناس) اسم (كان) ولا شاهد حينئذ انظر: العلي على الأشموني ٢٣٩/١.
- (٢) من الطويل لعمرو بن أحمر في: ديوانه ص ١١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥، وعون الوافية ص ١٦٥، والخزانة ٢٠١/٩، ولابن كثر في: ابن يعيش ١٠٢/٧، وغير منسوب في: أسرار العربية ص ١٣٤، وشرح ديوان الحماسة ص ٦٨، ولباب الإعراب ص ٤٢٣، والرضى ١٨٦/٤، والصفوة الصفية ١٧/٢، وابن القواس ص ٧٦٨، والتخمير ٢٨٩/٣، والفاخر ص ٢٢٧، والأشموني ٢٣٠/١.
- والتبهاء: القدر المضلة، يأتها فيها لعدم علم يهتدى به، والفقر: الخالي، والحزن: ما غلط من الأرض والشاهد قوله: (كانت فراخا يبوضها) حيث استعمل (كان) بمعنى (صار) وليس فيها ضمير الشأن.
- (٣) انظر: الرضى ١٨٧/٤.

- (٤) قال في المتوسط ص ٤٤١: "فإن قيل: إذا كان الأمر كذلك، كان الواجب عليه أن يقول: فكان تكون ناقصة وتامة، وزائدة، والناقصة ثلاث؛ لامتناع كون أقسام الشيء قسمة له، وأيضا: لم خصص الأول بالناقصة مع أن الأخيرين كذلك؟ قلنا: إنما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام، وإنما خصص الأول بالناقصة دون الأخيرين لوجود اسم غير الناقصة للأخيرين دون الأول " اهـ، وانظر: حاشية الطنبي ل ١٦٩ / حيث قال: "الصواب أن يقال: إنه ما جعل أقسام الناقصة قسما لها، وإنما يلزم ذلك أن لو كانت الأقسام معطوفة على ناقصة، وليس كذلك، بل قوله (وبمعنى صار) معطوف على قوله (لثبوت) وقوله: (ويكون فيها ضمير الشأن) أيضا كذلك، كما هو معترف به... " اهـ.
- (٥) قال ابن الحاجب ٩٩/٣: "... وهذه ليست من هذا الباب؛ لأن مدلولها معنى ينسب إلى فاعلها من غير تقييد كأنه قال: ثبت أو وجد " اهـ.

{وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ^(١)، أَيْ: إِنْ ثَبِتَ وَوُجِدَ ذُو عُسْرَةٍ /، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى (حَدَّثَ) كَمَا فِي (١١٥/١) قَوْلِ الشَّاعِرِ: إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي^(٢).

أَيْ: إِذَا حَدَّثَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {كُنْ فَيَكُونُ}^(٣).

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْهَا مَا تَكُونُ زَائِدَةً^(٤) أَيْ: غَيْرُ مَفِيدَةٍ لَشَيْءٍ إِلَّا لِمَجْرَدِ التَّأَكِيدِ الْحَاصِلِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْمَعْنَى الْأَصْلَى وَبِحَسَبِ الْكَلَامِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَثَرٌ فِي إِخْلَالِهِ بِاعْتِبَارِ وَجُودِهَا وَعَدَمِهَا، وَقَالُوا: الْكُلُّ يَتَوَجَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ}^(٥).

وَمَوَاضِعُ زِيَادَتِهَا مَعَ كَوْنِهَا عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي فِي أَرْبَعَةٍ^(٦)، الْأُولَى: بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ: زَيْدٌ كَانَ قَالِمٌ، وَمِنْهُ زِيَادَتُهَا فِي أَفْعَلِ التَّعَجُّبِ نَحْوُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، وَالثَّانِي: بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَمَا فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَكُنْتُ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ رَجِرَ إِنْ لَنَا كَأَنَّا كِرَامٌ^(٧)

(١) سورة البقرة من الآية (٢٨٠).

(٢) صدر بيت من الوافر وعجزه: فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشَّتَاءُ، وَيُرْوَى: يُهْدِمُهُ، لِلرَّبِيعِ بْنِ ضُبَيْعٍ الْفَزَارِيِّ مَنْ شَعَرَ بِمَدْحٍ فِيهِ بَنِيهِ وَكَتَبَتْهُ وَيَذْكُرُ بِهِمْ لَهُ، وَهُوَ لَهُ فِي: الْجَمَلِ ص ٤٩، وَتُشْرَحُ الْجَمَلُ لِابْنِ خُرُوفٍ ٤٤٣/١، وَالْبَسِيطُ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ٧٣٩/٢، وَغَيْرُ مَتَسَوِّبٍ فِي: اللُّغَةِ ص ٨٨، وَتُشْرَحُ التَّنْهِيلُ ٣٤٢/١. وَالتَّشَاهُدُ فِيهِ مَجِيءٌ (كَانَ) تَامَةً بِمَعْنَى (حَدَّثَ)، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا حَدَّثَ الشَّتَاءُ وَوَقَعَ.

(٣) سورة البقرة من الآية (١١٧)، قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ: "وَالْتَقْدِيرُ: أَحَدْتُ فَيَحْدُثُ" أَنْظَرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ ص ٨٦٥.

(٤) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ ص ٧٦٩: "وَلَزِيَادَتُهَا ثَمَرُطَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتُهُ بِالْحَرْفِ لِاتِّسَاقِهِمَا فِي الْبِنَاءِ، وَالزِّيَادَةُ بِأَبَايَا الْحُرُوفِ، وَثَانِيَهُمَا: عَدَمُ التَّقَدُّمِ لِأَنَّ التَّقَدُّمَ يَدُلُّ عَلَى الْعَادِيَةِ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى عَدَمِهَا، فَتَدَايَا" أ. هـ. وَأَنْظَرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لَهُ ص ٨٦٥.

(٥) سُورَةُ قِيَمَةِ الْآيَةِ (٣٧)، وَكَوْنُ (كَانَ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُتَوَجِّهَةٌ عَلَى أَقْسَامِهَا، هُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي: الْمَفْصَلِ ص ٣٤ حَيْثُ قَالَ: "وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: {لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ} يَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ"، قَالَ ابْنُ بَيْعِشٍ ١٠٢/٧: "فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّاكِصَةُ النَّاصِبَةُ لِلْخَبَرِ، وَيَكُونُ (قَلْبٌ) هُوَ الْأَسْمُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ هُوَ الْخَبَرُ... وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّامَّةُ الَّتِي تَكْتَفِي بِالْأَسْمِ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ وَيَكُونُ (قَلْبٌ) اسْمِهَا وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، كَأَنَّهُ كَانَ صِفَةً النُّكْرَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا، الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً دَخُولُهَا كَخُرُوجِهَا وَالْمُرَادُ: لَمَنْ لَهُ قَلْبٌ، وَيَكُونُ (لَهُ قَلْبٌ) جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ الصِّلَةِ، الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ أَيْ: لَمَنْ صَارَ لَهُ قَلْبٌ" أ. هـ. وَأَنْظَرُ: شَرْحُ الْمَصْنُفِ ٩٠٩/٣، وَالْإِيضَاحُ ٧٩/٢، وَالْإِقْلِيدُ ص ١٥٦٧.

(٦) أَنْظَرُ: بَيَانُ مَوَاضِعِ زِيَادَتِهَا فِي: الصَّفْوَةِ الصَّفِيَّةِ ص ١٤ وَمَا بَعْدَهَا، وَالْفَاخِرُ ص ٢٢٨ وَمَا بَعْدَهَا.

(٧) مِنَ الْوَافِرِ وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص، وَالتَّشَاهُدُ هُنَا مَجِيءٌ كَانَ زَائِدَةً بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ.

على أحد الوجوه^(١).

ومنه قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْلِمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا} ^(٢).

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون (كان) ناقصة و(صبيًا) خبرها؟

قلت: لاستلزامه فساد المعنى، إذ الاستحالة في تكلمهم من كان صبيًا في المهد^(٣).

والثالث: بين الفعل والفاعل كقولهم: لم يوجد كان مثلهم^(٤).

والرابع: بين الجار والمجرور كما في قول الشاعر:

عَلَى كَانَ الْمَسْمُومَةُ الْعَرَابِ ^(٥)

ثم إن النحويين^(٦) اختلفوا في أن لـ (كان) الزائدة فاعلا أم لا؟ فذهب السيرافي^(٧) إلى أن

فاعلها مصدرها، إذ هي غير ناقصة حينئذ (كان الكون) واستدل عليه بأن يقول: لنلا يلزم

حديث بلا محدث، ومنعوا قوله أن (كان) هذه شبيهة بالحرف الزائد فلا يلزم الفساد من

خلوها عن الإسداء، وذهب أبو علي^(٨) إلى أن الزائدة لا فاعل لها، ونقضوه بما في بيت^(٩)

(١) اختلف في (كان) في هذا البيت فقد قال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لأنه كالجزء منها، وقيل المبرد ليست زائدة، أنظر: الرضوي ١٩٠/٤، وأنظر: الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، والاتصاف ص ١٣٩.

(٢) سورة مريم من الآية (٢٩).

(٣) قال الأنباري: "قال تعالى: {كَيْفَ تَكْلِمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا} أي: وجد وحدث، و(صبيًا) منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون (كان) ههنا ناقصة؛ لأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأن كلاً قد كان في المهد صبيًا، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي، وإنما العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي، فلعل على أنها ههنا بمعنى وجد وحدث" أ. هـ، أنظر: أسرار العربية ص ١٣٢.

(٤) هذا قول متأثر قاله قيس بن غالب البدرى، وتماه: ولدت فاطمة بنت الخزيم الكملة من بني عيسى لم يوجد كان مثلهم، وهؤلاء الكلمة هم: بنو زياد العيسى، وهم: ربيع، وعارة، وأنس، وكل واحد منهم أبو قبيلة. أنظر: المقتضب ١١٦/٤، وابن يعيش ١٠٠/٧.

(٥) عجز بيت من الوافر وصدره: سراً بنى أبى بكر تسمى، ويروى: جناد بنى أبى بكر، لم يُعرف قائله، وأنظره في: اللع ص ٨٩، وتوجيه اللع ص ١٤٢، والتبصرة ١٩٢/١، ولياب الإعراب ص ٤٢٢، وابن يعيش ٩٨/٧، والرضوي ١٨٧/٤، وابن القواس ص ٧٧٠، والتخدير ٢٨٨/٣، والخزاعة ٢٠٧/٩، وسراة جمع سرى، وهم السادة، المسمومة المعلمة، العرب: الخيل العربية خلاف البخاتي، والمعنى: خيل بنى أبى بكر تسمى وتفضل خيل غيرهم، والشاهد: زيادة كان بين الجار والمجرور.

(٦) في الأصل (النحويون) وهو لحن.

(٧) أنظر قول السيرافي في: شرح الكتاب للسيرافي ٥١٤/٣ رسالة، والغرة المخفية ص ٤٢٥، وشرح التسهيل ٣٤٠/١، وابن يعيش ٩٩/٧، والرضوي ١٨٩/٤، وابن القواس ص ٧٦٩، والهمع ٣٨٢/١، وقد تبعه على القول بذلك الصيمري، أنظر: التبصرة ١٩٢/١، والهمع ٣٨٢/١.

(٨) أنظر قول أبى علي في: الغرة المخفية ص ٤٢٥، وتوجيه اللع ص ١٤٢، والرضوي ١٨٩/٤، وابن

الفرزدق، فإن (كانوا) مستنداً إلى الضمير وذلك لا يمنع من زيادتها عند سيويوه^(١)، كما لا يمنع الاستناد

القواس ص ٧٦٩، والأرتشاف ١١٨٥/٣، والهمع ٣٨٢/١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٨٨/ب وفيها قال: " إنه قول الفارسي والمحققين وهو المختار لأنها إذا جعلت زائدة كانت حرفاً فكيف ترفع حينئذ " أ. هـ.

(١) في الأصل (البيت) وهو تصحيف

(٢) أنظر: الكتاب ١٥٣/٢، وأنظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٦٧.

وصار للانتقال، وأصبح، وأمسى، وأضحى، لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى: صار وتكون: تامة.

من الإلغاء [في] ^(١) باب ظننت، وهذان الأخيران ^(٢) وإن لم يكونا من الباب إلا أنه ذكرهما استطراداً لوجود الموافقة بينهما وبين ما له الباب في اللفظ.

وصار للانتقال، ثم الانتقال قد يكون باعتبار الحقائق كما في قولك: صار الماء هواء، والطين خزفاً ^(٣)، وقد يكون باعتبار العوارض كقولك: صار زيد غنياً، وقد يكون باعتبار المكان نحو: صار زيد إلى مكة، وذكروا منه: صار زيد إلى عمرو ^(٤)، وصرح بعضهم بأنه انتقال من ذات إلى ذات، وقيل: (صار) على الوجه الأخير تكون تامة ولهذا يتعدى بـ (إلى) ^(٥) وكذلك إذا كان بمعنى (ضم) أو (قطع) ^(٦).

وأصبح، وأمسى، وأضحى، يجرى كل منها على ثلاثة معانٍ، أحدها: أن يجرى لاقتران مضمون الجملة، أراد به نسبة الخبر إلى الاسم بأوقاتها الخاصة التي تدل عليها بصيغتها وهي: الصباح في الأول، والمساء في الثاني، والضحى في الثالث، فإذا قلت: أصبح زيد عالماً، كان معناه أن عالمية (زيد) مقررة بالصباح والزمان، وقس عليه غيره من: أضحى أميراً، وأمسى عمرو ظريفاً.

وثالثها: أن يكون بمعنى صار من غير اعتبار الأوقات التي تدل عليها، إذ معنى قولك: أصبح زيد غنياً، على ذلك التقدير: أن (زيداً) وجد على هذه الصفة، أي: صفة الغنى، سواء كان في الضحى أو في غيره، فلا وجه للتخصيص بوقت الصباح حينئذ؛ لثبوتها له في جميع الأوقات بعد حصولها ^(٧).

وثالثها: أنها تكون تامة وذلك عند كونها مفيدة معنى الدخول في هذه الأوقات تقول: أصبح زيداً، مريداً به: أنه دخل وقت الصبح، ومنه قوله تعالى: {فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ} ^(٨)، وقد جاءت زائدة في التعجب على ما حكاه الأخفش نحو:

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) إشارة إلى (كان) التامة، والزائدة.

(٣) في الأصل: (حرفاً) وهو تصحيف، وما أثبتته من: شرح المصنف ٩٠٩/٣.

(٤) ذكره ابن الحاجب في شرحه أنظر: السابق نفسه، والإيضاح ١٨/٢.

(٥) قال الجاسي ٢٩١/٢: "وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان إلى مكان، أو من ذات إلى ذات، وتتعدى بـ (إلى) نحو: صار زيد من بلد إلى بلد كذا، أو من بكر إلى عمرو" اهـ، وأنظر: العلل للوراق ص ١٣٠ والصقوة الصقية ٢٠/٢، والإقليد ص ١٥٦٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٢٧.

(٦) قال ابن مالك: "وتتم (صار) بأن يراد بها معنى (رجع) فتتعدى بـ (إلى)، أو معنى (ضم) أو (قطع) فتتعدى بنفسها إلى مفعول واحد" اهـ، أنظر: شرح التمهيل ٣٤٢/١.

(٧) أنظر هذا المعنى في: شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/٢، والأصهبالي ٨٠٠.

(٨) سورة الروم الآية (١٧).

وظل، وبات، لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، ومعنى: صار.

ما أصبح أبردها وأسسى أدفاها، أى: ما أبردها وما أدفاها ^(١).

وظل وبات يجيئان على معنيين، أحدهما: أن يجيئا لاقتران مضمون الجملة التى دخلتا عليها على ما ذكر بوقتيهما، أى: النهار فى الأول، والليل فى الثانى، فمعنى قولك: ظل زيد عالما، اقتران عالمية (زيد) بالنهار، وكذلك معنى: بات زيد عروسا، اقتران عروسيته بالليل.

وثانيهما: أن يكونا بمعنى صار من غير النظر إلى اعتبار الأوقات، وذلك عند تعذر اختصاص اقتران مضمونيهما بوقتيهما كما فى قوله تعالى: {وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا} ^(٢) أى صار كذلك؛ لأن الإشارة بالأنثى لا تختص بالنهار دون الليل ^(٣)، وقوله عليه السلام: {إِذَا أَنْتَبَهَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّوْمِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ} ^(٤) أى صارت ^(٥)، والنوم كما يكون ليلا يكون أيضا فى النهار ^(٦).

فإن قلت: قد جاء (بات) بمعنى عرس ودخل فى المكان، يقال: بات القوم، أوبهم، فيتعدى بنفسه أو بالياء، وكذلك (ظل) بمعنى (مادام) وطال ودخل فى المكان ^(٧)، وهما حينئذ تاسان، فحينئذ لا وجه للفصل بينهما وبين الثلاثة الأول إذ هما سياتان فى جميع

(١) وجوز الكوفيون أيضا زيادتهما مستقلين بما حكاه الأخفش، وبالقياص على (كان)، ومنع البصريون زيادتهما وقالوا: لا يزداد غير (كان) من أفعال هذا الباب لأنها أم الأفعال لا ينفك فعل من معناها، وما حكاه الأخفش فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه، أنظر: الأصول ١٠٦/١، وابن عيش ١٥١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٦/١، والمقرب ومعه مثل المقرب ص ١١٣، وشرح التسهيل ٣٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٣/١، والرضى ١٩١/٤، والبسيط لأبى الربيع ٧٥٤/٢، والمساعد ٢٦٨/١، والجمع ٣٨١/١.

(٢) سورة النحل من الآية (٥٨).

(٣) أنظر: الصفة الصفية ١٨/٢، والأصبهاني ص ٨٠٠.

(٤) الحديث أخرجه البخارى فى: صحيحه ١٤١/١، كتاب: الوضوء، باب: الاستجمار وتراء، ومسلم فى: صحيحه ١٥٣/٣، كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضى وغيره يده المشكوك فى نجاستها فى الإتياء قبل غسلها ثلاثا، وأحمد فى: مسنده ٣١٦/٢، والترمذى فى: مسنده ٣٦١/١ أبواب الطهارة باب ١٩، وابن ماجه فى: مسنده ٧٧/١، أبواب: الطهارة.

(٥) قال الرضى ١٩٢/٤: "وأما مجيء (بات) بمعنى (صار) ففيه نظر، قال الأندلسى: جاء فى الحديث (بات) بمعنى (صار) وهو (أين باتت يده) قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، قال: ويحصل أن يقال: إنها أخرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لأن غالب النوم بالليل " اهـ وأنظر: شرح الكافية الشافية ٣٩٤/١.

(٦) أنظر: الصفة الصفية ١٩/٢.

(٧) قال ابن مالك: "وتتم (ظل) بأن يراد بها معنى دام أو طال"، وتتم (بات) فى قولهم: بات بالقوم، أو بات القوم إذا نزل بهم ليلا، فتستعمل متعدية بالياء بنفسها ٣، هـ. أنظر: شرح التسهيل ٣٤٢/١، وأنظر: شرح الكافية الشافية ٤٠٩/١، والمساعد ٢٥٣/١.

وما زال، وما برح، وما فتى، وما انفك، لاستمرار خبرها لفاعلها مُدَّ قَبْلَهُ ويلزمها النفي.

قلت: لعل المصنف لم يعتبره لقلته في الاستعمال وعدم النقل المَعْوَلُ عليه من العرب الموثوق من الخل.

وما زال، وما برح، [وما فتى]^(١) وما انفك كلها مفيدة لاستمرار ثبوت مضمون / (١١٥/ب) خبرها لفاعلها على ما ذكر مُدَّ قَبْلَهُ أى: في زمان يكون ذلك الفاعل قابلاً للتصاف بذلك المضمون في المعتاد فيه، فمعنى قولك: ما زال زيد أميراً، ليس أنه على هذه الصفة في أول وجوده، بل في زمان يمكن قيام الإمارة به، وهو وقت البلوغ^(٢).

ويلزمها أى: هذه الأفعال الأربعة دخول حروف^(٣) النفي لفظاً كما في الأمثلة المذكورة، أو تقديرها كما في قوله تعالى: {ثُمَّ تَفْتَنُوا}^(٤)، وتلك الحروف^(٥) (ما) و(لم) إن كان الفعل ماضياً لفظاً أو معنى نحو: ما زال، ولم يزل، و(لا)، (لن) إن كان مضارعاً نحو: لا يزال ولن يزال^(٦).

وبيان إفادة هذه الأفعال الاستمرار أن معناها نفي مقيد بالزمان، وتقيد الشيء بالزمان سواء كان مثبتاً أو منقياً يوجب تعميم وجوده في جميع أجزاء ذلك الزمان، بخلاف الإثبات الصريح، فإن تقيد إثبات الشيء بزمان لا يوجب العموم في جميع أجزاء ذلك الزمان، ألا يرى أن صدق (ضرب) يكفي فيه وقوع ضرب ما في جزء من الزمان الماضي، بخلاف (ما ضرب) فإنه يقيد استغراق النفي في جميع أجزاء ذلك الزمان^(٧).

وقيل: لأن معناها نفي فإذا دخلت عليها حروف^(٨) النفي لزم الثبوت مستمراً، لأن الحكم بعدم المفارقة على الدوام يكفي في ارتفاعه حصول مفارقة ما وقتاً ما، فلا يصدق ما زال زيد عالماً؛ لحصول مفارقة العلم في الجملة.

ولجريان هذه الأفعال مجرى الإثبات بدخول النفي عليها لم يجز: ما زال زيد إلا عالماً لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المثبت^(٩)، وخطئ ذو الرمة في قوله:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأنظر: المقدمة الكافية ص ٢٠٧.

(٢) أنظر: الرضى ١٩٢/٤، والأصيهاني ص ٨٠١.

(٣) في الأصل (حرف) وهو تصحيف.

(٤) سورة يوسف عليه السلام من الآية (٨٥)، والتقدير: لا تفتنوا، أنظر: الفاخر ص ٢٤٠.

(٥) في الأصل (حرف) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: الرضى ١٩٣/٤، والصفوة الصفية ٢٠/٢.

(٧) أنظر: الرضى ١٨١/٤ وما بعدها وما ذكره الشارح هو كلام الرضى.

(٨) في الأصل (حرف) وهو تصحيف.

(٩) أنظر: الرضى ١٩٤/٤ وما بعدها، والأصيهاني ص ٨٠١، وأنظر: العلل للوراق ص ١٢٩ وما بعدها.

ولياب الإعراب ص ٢٣٠.

وما دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعليها، ومن ثمة احتاج إلى كلام لأنه ظرف.

حَرَاجِيحٌ لَا تَنفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً :::: عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تُرْمَى بِهَا بَلَدًا قَفَرًا^(١)

والاعتذار بجعلها حالا و(على الخسف) خبراً ضعيفاً^(٢)؛ لأن الاستثناء المفرغ قلما يجيء في الإثبات وتقدير المستثنى منه بعده، وتقدير التماسية في (تنفك) أحسن منه؛ لأنه يجيء تامة إذا كانت بمعنى أو انفصل^(٣) وكذلك (يرح) إذا كان بمعنى (ذهب)^(٤).

وما دام لتوقيت أمر أراد به: مضمون الكلام الذي يصحبها بمدة ثبوت خبرها لفاعليها إذا كان فاعل الخير ضمير الاسم، وإلا فمعلقه، فإذا قلت: اجلس مادام زيد جالساً، كان المعنى: اجلس مدة دوام جلوس زيد، ومن ثمة، أي: ومن أجل أن (مادام) للتوقيت احتاج إلى كلام قبله؛ لأنه ظرف لا يد له من متعلق حتى لا يجوز أن يقال: مادام زيد جالساً، وبيانه: أن (ما) في (مادام) لكونها مصدريّة يراد بها الوقت فيقدر بالزمان كما في مثل: أتيك طلوع الشمس، أي: زمان طلوعها، فإذا كان ظرفاً والظرف فضلة فلا بد سعه من كلام من جملة اسمية أو فعلية لفظاً أو تقدير^(٥).

(١) من الطويل وهو له في: الديوان ١٤١٩/٣، والكتاب ٤٨/٣، وابن يعيش ١٠٦/٧، وللباب الإعراب ص ٤٢٤، وشرح المصنف ٩١٢/٣، والتخمين ٢٩٤/٣، والرضي ١٩٥/٤، والخزانة ٢٤٧/٩، وغير منسوب في: الصفوة الصفية ٢٢/٢، والمعنى ٨٦/١، والجنى ص ٥٢١، والأشموني ٢٤٦/١، ويروى ما تنفك، أو يرمى، أنظر: الصفوة الصفية ٢٢/٢، حراجيج: جمع حرجوج وهي الناقة السعيفة، أو الشديدة، أو الضامرة، ومناحة: جعلها تترك على الأرض، والخسف: الجوع وهو أن تبيت ظلي غير علف. والمعنى: أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل لأجل ذلك إلى المرعى. والشاهد قوله (ما تنفك) إلا مناحة حيث دخلت (إلا) على خبر (ما تنفك) وهذا غير جائز.

(٢) قال الرضي ١٦٩/٤: "إن كان العامل في الحال ما تنفك ففيه ضعف من وجهين، أحدهما: أن المفرغ قلما يأتي في المثبت وإن كان المستثنى فضلة كالحال في مثلاً، والثاني: أن العامل قبل (إلا) لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه، وإن كان العامل في الحال (على الخسف) ففيه ضعف من ثلاثة أوجه، أحدها: أن المفرغ قلما يأتي في المثبت، والثاني: أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يجزه سيويه، خلافاً للأخفش، والثالث: أن المستثنى إن كان مقدماً في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين" أ. هـ. وأنظر: ابن يعيش ١٠٧/٧، والمعنى ٨٦/١، وللباب الإعراب ص ٤٢٤، والصفوة الصفية ٢٢/٢ وما بعدها.

(٣) قال ابن هشام: "وقيل: (تنفك) تامة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه" المعنى ٨٧/١.
(٤) قال ابن مالك: "وتتم (يرح) بأن يراد بها معنى (ذهب) أو معنى (ظهر)... وتتم أنك بأن تكون مطاوع (فك) الخاتم) وغيره إذا فصله" أ. هـ. أنظر: شرح التسهيل ٣٤٣/١، وأنظر: شرح الكافية الشافية ٤١٠/١.

(٥) أنظر: ابن يعيش ١١١/٧، وشرح المصنف ٩١٥/٣، والرضي ١٩٧/٤، وقال ابن القواس ص ٧٧٧ معللاً لاشتراط الكلام قبله: "أما أولاً: فلاه مفعول فيه، فلا بد من أن يفعل فيه فعل، وأما ثانياً: فلاه لما كان لتوقيت أمر، فلا بد أن يكون ذلك الأمر منسوباً إلى المخاطب، وهو المراد بكونه كلاماً آخر" أ. هـ.

وليس لنفي مضمون الجملة حالا، وقيل: مطلقا.

ويكون ثامنا إذا كان بمعنى (بقى)^(١) كقوله تعالى: {مَا ذَاكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} ^(٢) وبمعنى: (سكن)^(٣) كقوله عليه السلام: «لَهِيَ أَنْ يَبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» ^(٤).

وليس لنفي مضمون الجملة التي تدخل عليها نفيا حالا على الأعراف من مذهب جمهور النحاة ^(٥) وقيل: هي لنفي ذلك المضمون نفيا مطلقا، أي: من غير اختصاص بالحال، وهو مذهب سيبويه ^(٦).

يعنى: اختلف العلماء في أن (ليس) لنفي الحال أم للنفي المطلق؟

فذهب الأكثرون إلى الأول، واستدلوا على مطلوبهم بوقوع استعمال العرب كذلك؛ لأنهم يقولون: ليس زيد مطلقا، ويريدون الإخبار عن نفي الانطلاق عن زيد في الحال.

وذهب بعضهم إلى أنه للنفي المطلق محتجا بقوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} ^(٧)، فهو في الآية لنفي صرف العذاب عن الكفار يوم القيامة، ولا شبهة في أنه استقبال.

وأجاب عنه الأولون بأن المتوقع في كل ما أخبر الله تعالى به كالأوقع، فكان بهذا الاعتبار كالحال ^(٨).

(١) أنظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٣، والارتشاف ٣/١١٥٨، والمساعد ١/٢٥٤.

(٢) سورة هود عليه السلام من الآية (١٠٧) و(١٠٨).

(٣) أنظر هذا المعنى في: المساعد ١/٢٥٤.

(٤) نص الحديث: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَبُولُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ» صدق رسول الله ﷺ، والحديث أخرجه أحمد في مسنده ٢/٢٥٩، ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة باب النهي عن البول في الماء الراكد ٣/١٦٠.

(٥) وعلى هذا السيرافي، أنظر: شرح الكتاب ٢/٣٥٧ مطبوع.

(٦) قال الرضوي ٤/١٩٧: "قال سيبويه: وتبعه ابن السراج (ليس) للنفي مطلقا تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} في المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال... إلخ، هـ، وأنظر: الجامي ٢/٢٩٥ وأنظر مذهب سيبويه في: الكتاب ٤/٢٣٣، وقول ابن السراج في: الأصول ١/٨٣، وكون (ليس) للنفي مطلقا هو مذهب السيوري، أنظر: المقتضب ٤/٨٧، وابن يعيش ٧/١١٢، والارتشاف ٣/١١٥٧.

(٧) سورة هود عليه السلام من الآية (٨).

(٨) قال الرضوي ٤/١٩٧: "قال الأندلسي - وأحسن -: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر (ليس) إن لم يقيد بزمان، يحمل على الحال كما يحمل للإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما يقيد به، هذا قوله" إلخ هـ.

ويجوز تقديم أخبارها كلها على اسمائها.

وكذلك الاختلاف في أنه فعلٌ أم لا ^(١) واقع، والحق أنه فعل غير متصرف، ودليله مذكور في الضوء ^(٢)، وأما الاحتجاج على حرفيته فيقول العرب: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع على الابتداء كما في قولهم: ما الطيب إلا المسك، والخبر، فمتعه سيبويه بجعله الخبر محذوفاً أي: ليس الطيب في الدنيا إلا المسك ^(٣).

ويجوز تقديم أخبارها، أي: أخبار هذه الأفعال كلها على اسمائها عند انتقاء المانع عنه بالاتفاق؛ لكونها أفعالاً، وجواز تقديم منصوب الأفعال على مرفوعها لقوتها، أو لأن مرفوعها ومنصوبها مثليه بالفاعل والمفعول كما مر، وكما يجوز تقديم المفعول على الفاعل كذلك [ما] ^(٤) يشابههما كما في قوله تعالى: {لَمْ تَكُن فِتْنَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} ^(٥) وقوله: {لَمَسَ الْبَرُّ أَنْ تُولُوا} ^(٦) - بقراءة النصب ^(٧) - ونحو: {كُنُوا أَحَدًا} ^(٨) مع ما فيه من إيقاع رعاية القواصل ^(٩).

واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقراً ^(١٠)، أراد به ما كان محتاجاً إليه، وتأخيره

(١) ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه فعل غير متصرف، وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف، ووافقه ابن شنيتر، وجماعة من أصحابه. أنظر: الرضى ١/١٩٧، وشرح التسهيل ١/٣٧٩، والارتشاف ٣/١١٤٦، والرصف ص ٣٠٠، والمغنى ١/٣٢٣، والجنى ص ٩٣؛ وما بعدها، والصفوة الصفية ٢/٣٢، وأنظر قول أبي علي في: المسائل المثورة ص ٢٠٨، والمسائل الطليات ص ٢١٠، والمسائل البصريات ص ٨٣٣.

(٢) قال في الضوء ص ٣٨٧: * وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح، وقيل: إن أصله (ليس) ك (صيد) بدليل لحوق الضام، وتاء التانيث الساكنة، ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه الإسكان ليكون الإسكان دليلاً على جموده، وكونه غير متصرف نحو (ليت) ولو كان متصرفاً ل قيل: (لا) ك (هات) وترك على الأصل ك (صيد) * أ. هـ. وأنظر أيضاً الدليل على فعليته في: الفاخر ص ٢٣٦.

(٣) أنظر: الكتاب ١/١٤٧.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٢٣)، وفي الأصل: (لم يكن) وهو خطأ.

(٦) سورة البقرة من الآية (٧٧).

(٧) قرأ بالنصب حمزة، وحقق، وباقي السبعة بالرفع. أنظر: البحر ٢/١٣١، والدر المصور ١/٤٤٦.

(٨) سورة الإخلاص من الآية (٤).

(٩) تقديم أخبار هذه الأفعال على اسمائها هو مذهب البصريين، ومنعه الكوفيون في الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه، ومنعه ابن معط في دام، ومنعه ابن درستوريه في (ليس) تشبيهاً بما الحجازية، ولأنها حرف على قول جماعة. أنظر: شرح ابن عصفور ١/٣٧٩، وشرح التسهيل ١/٣٤٨، والارتشاف ٣/١٦٨، وشرح الجمل لابن هشام ص ١٣٧، وشفاء العليل ١/٣١٤، والتصريح ١/١٨٧، والأشمونى ١/٢٣٢، والهمع ١/٣٧١، وحاشية يس على الفاكهي ٨/٢.

(١٠) أنظر: الكتاب ١/٥٥، ٥٦، وأنظر: المفصل ص ٣٤٥، وابن يعيش ٧/١١٤، وما بعدها، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٨٩، والرضى ٤/٢١٠، والإقليد ص ١٥٨٣.

وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز وهو: من (كان) إلى (راح)، وقسم لا يجوز وهو: ما في أوله (ما)،

أراد به ما لا يحتاج إليه، وسماه لغوا لما لم يخلل الكلام / يحذفه، ووجه (١١٦/١) الاستحسان في الأول أن في تقديم المحتاج إليه إشعاراً من أول الأمر بأنه ليس بفضلة، وأما وجه الاستحسان في الثاني أن في تأخيرها إيذاناً بأنه لغو لا يعتد عليه، مثال الأول: ما كان في الدار أحد خير منك، ومثال الثاني: ما كان أحد خيراً منك في الدار^(١)، وأما في قوله تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}^(٢) في القراءة المعتدّة بها، وتقديمه للاهتمام بشأنه^(٣)، حيث كانت الآية مسيقة لنفي المكافأة عن ذات الله تعالى، وهذا المعنى مستفاد من هذا الظرف، فتقديمه أهم.

وهي أي: هذه الأفعال في تقديمها، أي: في تقديم أخبارها عليها، أي: على هذه الأفعال نفسها منقسمة على ثلاثة أقسام، باعتبار الجواز والامتناع والاختلاف، قسم يجوز فيه ذلك وهو أي: القسم الجائز فيه ذلك التقديم ابتداءً من كان، وصار، وأصبح، وأمسى وأضحى، وظل، وبات، وعاد، وغدا، وانتهأء إلى راح، وإنما جاز ذلك فيه لأن منصوب هذا الباب مشبه بالمفعول كما عرفت، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل إذا لم يمنع عنه مانع، وهو منثف ههنا^(٤).

وقسم لا يجوز فيه ذلك التقديم وهو، أي: القسم الذي لا يجوز فيه التقديم ما أي: الذي حصل في أوله لفظ ما، وإنما لم يجر التقديم في هذا القسم لأن (ما) في أوله لا يخلو من أن تكون نافية أو مصدرية، وأياً ما كان يمنع عن تقديم ما في حيز ما بعده عليها، أما إذا كانت نافية فلئلا يلزم منه صدارة النفي، مع أنه لكونه جارياً مجرى الاستفهام يقتضيه، وأما إذا كانت مصدرية فلأن المصدر لضعفه في العمل لا يتقدم معوله عليه^(٥).

(١) أنظر: الإيضاح ٨٩/٣.

(٢) سورة الإخلاص من الآية (٤).

(٣) قال الرضوي ٢١٠/٤: "فإنما قدم اللغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذ ليس الغرض الكفاء مطلقاً، بل نفي الكفاء له تعالى، فقدم اهتماماً بما هو المقصود معنى، ورعاية للفواصل لفظاً". وأنظر: لباب الإعراب ص ٤٢٥، والإقليد ص ١٥٨٣.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٩١٦/٣، والإيضاح ٨٧/٢، والأصبهاني ص ٨٠٤، والجبلي ٢٩٦/٢.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٩١٦/٣، والأصبهاني ص ٨٠٤، والجبلي ٢٩٦/١، وأنظر: العلل للوراق ص ١٢٩، وتوجيه اللع ص ١٣٩.

خلافًا لابن كيسان، في غير ما دام، وقسم مختلف فيه وهو: ليس.

خلافًا في ذلك التقديم لابن كيسان^(١) فإنه رأى جواز التقديم في هذا القسم أيضًا وقال (ما) في هذه الأفعال لما كانت نافية، وقد وجدت داخلية على النفي أقامت الإثبات في (زال) فكان على منوال (كان) فكما جاز التقديم في (كان) كذلك يجوز فيما هو بمنزلة.

وقيل في منعه: إن صورة النفي محترمة أيضًا ولذلك لا يقال: الطعام ما أتى زيد، وإن كان (ما أتى) بمعنى (ترك) وليس ذلك إلا لاحترام صورة النفي^(٢).

فإن قلت: ما ذكرتم يقتضي جواز: ما قلتما زال زيد، مع أنه ممتنع بالاتفاق! قلت: ذلك الامتناع بوجه آخر وهو أن كلمة (ما) كيعض حروف ما دخلت عليه، فلا يجوز التخلل بينهما^(٣).

وإنما قال: في غير ما دام لأنه لا خلاف لابن كيسان في امتناع التقديم في (ما دام) بل وافق الأولين؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه^(٤).

فإن قلت: ألا يكون غير (ما دام) حينئذ من القسم المختلف فيه؟ قلت: نعم إلا أنه عد ذلك من القسم المجوز مطلقًا إشعارًا بعدم^(٥) اعتداد مخالفة ابن كيسان. وقسم مختلف فيه وهو، أي: القسم المختلف فيه: ليس، فقال بعضهم^(٦): إن خبرها يجوز أن يتقدم عليها، محتجًا بقوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} ^(٧) فإن (يوم) يجوز أن يتقدم عليها، محتجًا بقوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} ^(٨) فإن (يوم)

(١) في تقديم الخبر على (ما زال) وإخوته ثلاثة أقوال، أحدها: المنع مطلقًا سواء نفي بـ (ما) أو غيرها، وهو مذهب الفراء، الثاني: الجواز مطلقًا وعليه سائر الكوفيين ووافقهم ابن كيسان، والثالث: المنع إن نفي بـ (ما) لأن لها الصدر والجواز إن نفي بغيرها كـ لا، ولم، ولن، ولما، وإن وعليه البصريون. انظر: الإنصاف ١/١٥٥، وأسرار العربية ص ١٣٦، والتبيين ص ٣٠٢، وابن يعيش ١١٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٤/١، والرضي ١٩٩/٤، وأوضح المسالك ٢٤٦/١، والمساعد ٢٦١/١.

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٨٨/٢.

(٣) قال السيوطي: "أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: ما قلتما زال زيد، فالتأصيح جوازه، وعليه الأكثر، ومنعه بعضهم لأن الفعل مع (ما) كـ (حبذا) فلا يفصل بينهما" هـ. انظر: الهمع ٣٧٣/١.

(٤) انظر: شرح الكافية لابن هشام ل ١٩٠/١.

(٥) في الأصل (بعد) وهو تصحيف.

(٦) هذا مذهب قسما البصريين، ونسبه ابن جنى إلى الجمهور، واختاره ابن برهان، والزمخشري، والثعلبي، وابن عصفور، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبًا، وروى أيضًا عن السيرافي، وذهب إليه أبو علي في المشهور عنه.

(٧) سورة هود - عليه السلام - من الآية (٨).

سعمون (مصرفوا) فلما جاز تقديم معمول الشيء عليه فجوز تقديم معموله أولى، وأيضا: أن ليس فعل فيجوز التصرف في معموله بالتقديم والتأخير.

وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها^(١) لأنها وإن كانت فعلا، لكنها ليست بفعل متصرف، والتصرف في الفعل باعتبار العمل إنما هو بقدر التصرف في نفسه، وأيضا: أن ليس في قوة (ما كان) وكما لا [يجوز]^(٢) تقديم خبر (كان) عليها مقترنة بـ (ما) كذلك لا يتقدم خبر (ليس) عليها.

وأما الاستدلال بالآية فضعيف^(٣)؛ لجواز أن يكون (يوم) مرفوع المحل على الابتداء، والفتح فيه لإضافته إلى الفعل كما في قوله تعالى: {يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}^(٤) ولو سلم انتصابه فلا يمنع كونه بفعل مقدر دل عليه الخبر.

فإن قلت: هنا قسم يجب فيه التقديم والمصنف لم يذكره كما في قولك: من كان أخوك، وكيف كنت؟

قلت: هذا داخل في القسم الأول لأن الجواز أعم من الوجوب.

فإن قلت: لم خص بحث التقديم على هذه الأفعال بأخبارها؟

قلت: لأن استناع تقديم أسمائها عليها اتفاقا لكونها مشبهة بالفاعل.

(١) وهو مذهب جمهور الكوفيين، والمبردة، والزجاج، وابن السراج، والسيوطي، والقاري، وابن خلد، والجرجاني، وأكثر المتأخرين كابن مالك، والرضي، وأبي حيان، وابن عقيل، والزيدي، والشيخ خالد، والسيوطي، والأشموني. انظر تفصيل هذه الأقوال وحجة كل فريق في: الكتاب ٤٦/١، والأصول ٩٠/١، والطبقات ص ٢٨٠، والخصائص ١٨٨/١، وشرح اللمع لابن برهان ٥٨/١، وأسرار العربية ص ١٣٧، والإتصاف ١٦٠/١، والتبيين ص ٣١٥، وابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٣/١، وشرح التسهيل ٣٥١/١، وشرح غنة الحافظ ٢٠٦/١، والرضي ٢٠٠/٤، وابن النظم ص ٥٣، والبحر ١٢٧/٦، والارتشاف ١١٧١/٣، وقطرب اللدى ص ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١، والمساعد ٢٦٢/١، واتسلاف النصرة ص ١٢٣، وتعليق الفوائد ٢٠٤/٣، والتصريح ١٨٨/١، والهمع ٣٧٣/١، والأشموني ومعه حاشية الصباني ٣٤٠/١.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) تحتل هذه الآية وجوها أخرى من الإعراب، انظرها في: شرح التسهيل ٣٥٤/١.

(٤) سورة المائدة من الآية (١١٩).

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة: ما وضع لدنو الخبر رجاء، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، فالأول: (عسى) وهو غير متصرف،

والنوع الثالث منها: أفعال المقاربة، إنما سميت بها لدلائلها على المقاربة على ما يفهم من تعريفها، وهو ^(١) قوله: ما وضع لدنو الخبر، أي: ليدل على قرب خبر هذه الأفعال الذي هو خبر المبتدأ في الحقيقة، لأنها من دواخل المبتدأ والخبر.

رجاء لأن في رجاء الشيء دنواً منه، أو حصولاً، ووجود الدنو فيه ظاهر، أو أخذاً فيه، أي: في الخبر، لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه.

وهذه الأفعال في التحقيق من أخوات (كان) لأنها لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة ^(٢) على أحد الوجوه المذكورة، فتدخل ^(٣) على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة على الأغلب، وإنما يوجب لها باب برأسه لمخالفتها الأفعال الناقصة، بالتزامهم في خبرها أن يكون مضارعاً لغرض يجيء بعد، كذا في شرح المصنف ^(٤).

فالأول أي: ما وضع من أفعال المقاربة لدنو الخبر رجاء عسى ^(٥) بالفتح، وقد جاء

بالكسر عند الاتصال / بالضمير كقوله تعالى: {فَإِنِّي عَسِيْمٌ} ^(٦)، وهو أي: (عسى) فعل غير (١١٦/ب) متصرف من جهة الاشتقاق إذ لم يأت منه المضارع والأمر والنهي وغيرها من المشتقات ولم يسمع له مصدر - وأما قولهم: عسى يعسو عسواً، إذا اشتد وصلب، فليس من هذا الباب - وذلك لتضمنه معنى الإنشاء، فأشبه الحرف من حيث إن معطى الإنشاء أصله أن يكون بالحرف ^(٧).

(١) في الأصل (فهو).

(٢) في الأصل (المقارنة) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل (فدخل) وهو تصحيف.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٩١٨/٣.

(٥) قال الرضي ٢١١/٤: * الذي رأى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طمع في حق غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وشق من حصوله، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إن معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف * أ. هـ.

(٦) سورة محمد ٢٢ من الآية (٢٢)، وقرأ نافع وحده بكسر السين، والباقيون يفتحونها. أنظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٩٥/١، والبحر المحيط ٥٧٠/٢.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٩١٩/٣، وقال الأصبهاني ص ٨١١: * وإنما التزم فيها عدم التصرف حملاً على نظيرتها وهي (العل)؛ لأن كل واحدة منهما للطمع لأن يكون، والإشفاق على ألا يكون، ولأنها التزمت (أن) في خبرها، و(أن) يدل على الاستقبال، واستغنى عن أن يؤتى معها بمستقبل لذلك، ولما استغنى عن المستقبل استغنى عن اسم الفاعل؛ لما بينه وبين المستقبل من المضارعة، ولم يمكن بناء الأمر والنهي لأتبعها بينان من المستقبل * أ. هـ، وأنظر: الفاخر ص ٢٦١، والإقليد ص ١٥٨٥.

تقول: عسى زيد أن يخرج

لأن الحروف قد وضعت لإنشاء المعنى لا للإخبار عنه، فلذلك لم يتصرف لأن التصرف ينالفيه.

قال سيبويه: * عسى، ولعل، طمع وإشفاق^(١) * والطمع في الشيء ذو منه تقديرًا لحصوله، ثم قرن بالطمع الإشفاق خشية من فوات إدراك المطموع فيه، ولهذا لا يستعمل في المحالات، فلا يقال: عسى زيد أن يطير، ونقل عنه أيضًا أن الطمع يكون في المحبوب، والإشفاق في المكروه^(٢)، وقد اجتمع في قوله تعالى: {عسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شر لكم}^(٣).

ويستعمل في الكلام على وجهين: أحدهما: على نحو ما تقول: عسى زيد أن يخرج بأن تذكر لها مرقوعًا ومنصوبًا لكن بشرط أن يكون منصوبها فعلًا مضارعًا مع (أن)؛ تقريرًا لمعناها في الترجي، لأنه لا يكون إلا في المستقبل فقصدوا أن يعبروا عنه باللفظ الذي يطابقه^(٤)؛ لأن (أن) علم المستقبل، ومن ثمة جاز أن يقام السين مقامها لإفادته الاستقبال^(٥) كما في قوله:

عسى طيبي من طيبي بعد هـبه :: سطفى غلات الكلى والجوانح^(٦)

ثم اعلم أنهم اختلفوا في إعراب (أن يخرج)، فالمتأخرون^(٧) ذهبوا إلى أنه منصوب المحل على الخبر^(٨)، كما أشير إليه في أول البحث، ودفعوا ما يقال: إن الحدث لا يقع حديثًا عن الجئة بتقدير المضاف إما في الاسم أو في الخبر، أي: عسى حال زيد الخروج،

(١) أنظر: الكتاب ٢٣٣/٤.

(٢) أنظر: الرضي ٢١٣/٤، والجامي ٢٩٨/٢.

(٣) سورة البقرة من الآية (٢١٦).

(٤) أنظر: شرح المصنف ٩١٩/٣، وابن القوام ص ٧٨٣، والأصبهاني ص ٨١٢، والصفوة الصفية ٤٨/٢.

(٥) وهذا عند المتأخرين أنظر: الرضي ٢٢٠/٤، والأصبهاني ص ٨١٢، وحاشية يس على التصريح ٢٠٦/١.

(٦) من الطويل لقسام بن ربيعة المنيبي في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٠، والخراطة ٣٤١/٩، وغير منصوب في: لباب الإعراب ص ٤٢٦، وابن يعيش ١١٨/٧، والرضي ٢١٩/٤، والارتشاف ١٢٢٧/٣، والجلي ص ٤٦٠، والمغلي ١٧٤/١، والهمع ٤١٨/١، وحاشية يس على التصريح ٦٠٢/١. غلات: جمع غلة وهي شدة العطش، والمراد به هنا: حرارة الحزن، والجوانح: الضلوع. والمعنى: عسى المغلوب من طيبي يثار من الغلب في المستقبل فتسكن النفوس. والشاهد وقوع السين في خبر (عسى) قال الرضي ٢٢٠/٤: * السين فيه عند المتأخرين قاتمة مقام (أن) لكونها للاستقبال * ا. هـ.

(٧) في الأصل (فالمأخرون) وهو لحن.

(٨) وصححه ابن عصفور فقال: "هو الصحيح لأن العرب لما تطلقوا به على الأصل تطلقوا به اسم فاعل * ا. هـ أنظر: شرح الجمل ٢٢٨/٢، وصححه كذلك أبو حيان، أنظر: الارتشاف ١٢٢٤/٣.

وعسى أن يخرج زيد، وقد تحذف أن.

أو عسى زيد ذا الخروج^(١)، أو بعدم الاستبعاد في مثل ذلك، كما مر في بحث لام الجحود^(٢).

وبعضهم إلى أنه منصوب المحل على المفعولية؛ لأن الفعل أي: (عسى) في هذا الاستعمال متعد، لأنه بمنزلة (قارب) بخلاف الثاني^(٣).

والأكثر من الكوفيين^(٤) على أنه مرفوع على البدلية ف: عسى زيد أن يخرج، بمعنى: قرب زيد خروجه^(٥)، قيل: هو باطل للزوم ذكره، فإن البدل عار عنه^(٦).

وثانيهما: على نحو قولك: عسى أن يخرج زيد، فتجعل ما كان منصوباً في الأول في موضع رفع، واستغنى به عن الخبر، كما استغنى في قولهم: علمت أن زيداً قائم، عن الخبر من حيث اشتماله على المقصود من مسند ومسند إليه^(٧)، ومن قال في (علمت): إن الخبر محذوف^(٨) فلا بعد أن يقول مثله ههنا^(٩).

وقد تحذف أن من الفعل المضارع في الاستعمال الأول^(١٠)، تشبيهاً له بـ (كاد) للمشابهة بينهما في باب المقاربة، كما شبهت (كاد) به في جواز إدخال (أن)^(١١)، كقوله: عسى الهم الذي أميت فيه ... يكون وراءه فرج قريب^(١٢).

(١) أنظر: الرضى ٢١٥/٤، والمغنى ١٧٣/١، وقد دفع الرضى هذا الوجه فقال ٢١٥/٤: "وفي هذا العذر تكلف إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أيضاً لا في الاسم ولا في الخبر" أ. هـ. وهناك وجهان آخران لم يذكرهما الشارح وهما: أن (أن) زائدة لا مصدرية، أو أنه من باب: زيد عدل وصوم، فيكون على سبيل المبالغة. أنظر: الرضى ٢١٥/٤، والمغنى ١٧٣/١.

(٢) أنظر: قسم التحقيق.

(٣) نسب هذا القول إلى مسيبويه، والمبرد، أنظر: الجني ص ٤٦٤، والمغنى ١٧٣/١، والهمع ٤١٦/١، والحق: أنهما - أي: مسيبويه والمبرد - يريدان أن أفعل المقاربة تعمل عمل (كن)، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها، وتفسيرهما هذه الأفعال بـ (قارب) و(دنا) إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب. أنظر: هامش المقتضب ٦٩/٣.

(٤) في الأصل (الكوفيون) وهو لحن.

(٥) أنظر: الباب ١٩٢/١، والرضى ٢١٥/٤، وابن القواس ٧٨٤، والارتشاف ١٢٢٤/٣، والهمع ٤١٦/١.

(٦) أنظر: الجني ص ٤٦٥، والمغنى ١٧٣/١، والأصبهاني ص ٨١٢.

(٧) أنظر: لباب الإعراب ص ٤٢٧، والصفوة الصفية ٤٩/٢، والأصبهاني ص ٨١٤.

(٨) هو قول الأخفش، وتبعه الزمخشري في: مفصلة ٢٩٤، وأنظر: ابن يعيش ٦٠/٨، والرضى ١٦٩/٤.

(٩) أنظر: شرح المصنف ٩١٩/٣.

(١٠) أي في مثل: عسى زيد أن يخرج.

(١١) أنظر: لباب الإعراب ص ٤٢٧، وشرح المصنف ٩١٩/٣، والرضى ٢١٩/٤، وابن القواس ص ٧٨٥.

(١٢) من الوافر لهدية بن الخثرم في: الكتاب ١٥٩/٣، وشرح أبياته ١٤٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٩٧.

وإنما خصص الحذف بالأول لامتناعه في الثاني^(١١)، لأن المضارع فيه فاعل والفعل المضارع من غير (أن) لا يصلح للفاعلية.

اعلم أنهم قالوا باب (عسى) كما تكون ناقصة كالمثل الأول تكون أيضاً [تامة]^(١٢) كالمثل الثاني، لكن على أحد الوجوه الثلاثة؛ لأننا إذا قلنا: عسى أن يخرج زيد، يجوز أن يكون (زيد) فاعلاً لـ (يخرج) وهو مع فاعله في محل الرفع بلغة فاعل (عسى) فيكون تاماً، لأن المقتضى في بابه وجود المسند والمسند إليه، وهو حال هنا، لا بمعنى أن الخبر محذوف بهذا لذلك المذكور فيها حينئذٍ ناقصة أيضاً.

ويجوز أن يكون (زيد) فاعلاً لـ (عسى) و(يخرج) خبر مقدم عليه^(١٣)، إما أن لهذه الأفعال لما كانت أدون قوة من الأفعال المتصرفة لم يتقدم أخبارها عليها، تفضيلاً للأفعال المتصرفة عليها، وأقوى من الحروف أجيز توسيطها، تفضلاً لها على الحروف، فهي على هذا الوجه ناقصة أيضاً، فلا بد حينئذٍ من احتمالها ضميراً على وجه مطابق المذكور بعده، تقول: عسى أن يخرج زيد، وعسى أن يخرج الزيدان، وعسى أن يخرجوا الزيدون، وكذلك في المونث.

وفي الوجهين الأولين يلزم^(١٤) الأفراد تقول: [زيد]^(١٥) عسى أن يخرج، ففيه وجهان، الأول: أن يكون في (عسى) ضمير ما تقدم، فيجب المطابقة مع كونها ناقصة حينئذٍ، والثاني: الاكتفاء بوجوده في (يخرج) فالأفراد لازم مع كونها تامة حينئذٍ، فـ (زيد) مبتدأ على كلا الوجهين وما بعده خبره^(١٦).

والثاني أي: ما وضع من أفعال المقاربة لذنو الخبر على سبيل الحصول لا على سبيل الرجاء كاد وهو فعل متصرف تصرف الأفعال لكونه خبراً محضاً، أو لذنو حصول نفس الخبر، بخلاف (عسى) فإنه لذنو رجاء حصوله كذا في بعض الشروح^(١٧)، ولذلك جرى التصديق والتكذيب في (كاد)^(١٨) دون (عسى).

وضرائر الشعر ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/٢، والتخدير ٣٠٣/٣، والتصريح ٢٠٦/١ وغير منسوب في: المقتضب ٢٧٠/٣، وليباب الإعراب ص ٤٢٧، والمقرب ص ١٥٢، وابن يعيش ١١٧/٧ = الزمخشري ٢١٨/٤، والهمع ٤١٧/١، والأشمنوني ٢٦٠/١، ويروى: الكرب، بدلاً من: الهم، والشاهد قوله: (عسى الهم... يكون) فجاء خبر (عسى) فعلاً مضارعاً من غير (أن) تشبيهاً بـ (كاد).

- (١) أي في مثل: عسى أن يخرج زيد.
- (٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
- (٣) أنظر: هذان الوجهان في: ابن القواس ص ٧٨٤.
- (٤) كلمة (يلزمه) كررت في الأصل.
- (٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
- (٦) أنظر: الصفوة الصفية ٥٠/٢، والأصبهاني: ٨١٤، وشرح الألفية لابن الساطم ص ٦١، والتصريح ٢٠٩/١.
- (٧) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٨١٤.
- (٨) في الأصل (كان) وهو خطأ.

تقول: كاد زيد يخرج، وقد تدخل (أن)، وإذا دخل النفي على كاد فهو كالأفعال على الأصح، وقيل: يكون للإثبات...

تقول: كاد زيد يخرج على معنى: أن نتو خروج زيد قد حصل، قد (زيد) مرفوع على أنه فاعل (كاد) ويخرج فعل مضارع مع فاعله منصوب المحل على أنه خبر (كاد).

وإنما التزموا أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً من غير (أن) ^(١) تقريراً لما يقتضيه [معناها] ^(٢) من مقاربه الحصول، إذ المضارع يدل على الحال، ولو ثبت (أن) معه لكان منافياً له؛ لأن (أن) علم الاستقبال، ومعناه الحصول في الحال، ولذلك لا يجوز أن يقال: كاد زيد يجيء غداً، بخلاف: عسى زيد يجيء غداً؛ لأن (١١٧/١) معناه رجاء / الحصول، وهو إنما يكون في الاستقبال، ولكنه قد يدخل (أن) عليها وإن كان أصلها ألا تدخل تشبيهاً لها بـ (عسى) للمناسبة بينهما بوجود معنى المقاربة فيهما ^(٣)، كما في قوله:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَنْصَحَا ^(٤)

وإذا دخل حرف النفي على باب كاد فهو أي: كاد كالأفعال في أن يكون إثباتاً لما وضعت له في الأصل إذا تجرنت عن النفي، وأن يكون نفيًا لذلك الموضوع، ودخول النفي عليها على المذهب الأصح إدراجاً لـ (كاد) في الأمر العام المعلوم من اللغة وهو أن كل فعل لم يدخل [عليه] ^(٥) حرف النفي فمعناه على حسب ما وضع له، فإذا دخل عليه النفي كان نفيًا لذلك المعنى عن نسب إليه ^(٦)، وقيل: يكون كاد عند دخول حرف النفي عليها للإثبات أي:

(١) انظر علة ذلك في: ابن يعيش ١١٩/٧، وشرح المصنف ٩٢٠/٣، والرضي ٢٢٢/٤، وابن القوام ٧٨٦.

(٢) زيادة من: شرح المصنف ٩٢٠/٣.

(٣) قال الرضي ٢٢٢/٤: "وَجَوَّزَ اقترانها بـ (أن) لكونها من شدة القرب الذي فيها كأنها للانتقال والشروع أيضاً، فهي ليست متضمنة لمعنى (كان) مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاء في بعضها اقتران الخبر بـ (أن) * أ. هـ، وانظر: الأصيليات ص ٨١٥.

(٤) من الرجز لروية في: ملحقات الديوان ص ١٧٢، والكتاب ١٦٠/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩، وضرائر الشعر ص ٤٧، وابن يعيش ١٢١/٧، والخزانة ٣٤٨/٩، وغير منسوب في: المقضب ٧٥/٣، ولباب الإعراب ص ٤٢٧، والمقرب ص ١٥٣، والرضي ٢٢٢/٤، وابن القوام ص ٧٨٦، والتخدير ٣٠٣/٣، والهمع ١٧/١، يوضح: يذهب ويدرس، يصف ربعا قديما بالبللى وأنه لذلك كاد أن يذهب والشاهد فيه دخول (أن) بعد (كاد) تشبيهاً لها بـ (عسى) لاشتراكهما في معنى المقاربة.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٦) انظر: شرح المصنف ٩٢٠/٣، وابن القوام ص ٧٨٦، والهمع ٤٢٣/١، وقال ابن هشام: "هو مذهب الجمهور" أ. هـ، انظر: شرح الكافية ل ١٩١/ب.

مطلقا، وقيل: يكون في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال متمسكا بقوله تعالى: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} ويقول ذي الرمة:

إِذَا غَيْرُ الْفَجْرِ الْمَجِينِ لَمْ يَكْدُ :: رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيْتَةٍ يَسْرُحُ
الذي دخلت عليه مطلقا أي: سواء كان المنحول عليه ماضيا أو مستقبلا^(١)، وتمسك قلل هذا القول: أن معنى قولك: كاد زيد يخرج، أن مقاربة الخروج ثلثة لزيد والخروج لم يحصل، وغير الحاصل منفي، وهذا وجه يتمسك به في أن (كاد) للنفي في الإثبات، فإذا دخل عليها النفي أفلت الإثبات.

وضعت الكلام مما لا يخفى على أحد؛ لأن وضع (كاد) لإثبات المقاربة، وأما عدم الحصول في الفعل المدخل عليه فأسر عقل ليس مما وضع له (كاد) ومثل هذا لا اعتبار له، وإلا لزم الحكم في مثل قولك: قرب قيام زيد، بأنه مفيد لنفي القيام فيكون منفيًا، ولم يقل به أحد. وأما الجواب عن التمسك بقوله تعالى: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ}^(٢) والمراد به أنهم قد فعلوا، وبتخطئة الشعراء قول ذي الرمة^(٣) فسيجي بعد.

وقيل: يكون أي: (كاد) بعد دخول حرف النفي عليها في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال على ما ذكرناه، بأن يكون للإثبات عند التجرد، وللنفي عند المقارنة، متمسكا، أي: لأجل التمسك، أو حال كون هذا القائل متمسكا على أن يكون (كاد) للإثبات في الماضي عند المقارنة بقوله تعالى: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ}^(٤) ولولا أن (كاد) في الماضي للإثبات لما كان معنى الآية أنهم قد فعلوا التثنيح وهو المراد، وتمسكا في أن يكون للنفي في المستقبل عندها بقول ذي الرمة من فصحاء العرب:

إِذَا غَيْرُ الْفَجْرِ الْمَجِينِ لَمْ يَكْدُ :: رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيْتَةٍ يَسْرُحُ^(٥)

(١) انظر: لباب الأعراب ص ٤٢٨، وشرح المصنف ٩٢٠/٣، وابن القواس ص ٧٨٦، والأصبهاني ص ٨١٦، والجامي ٣٠٢/٢.

(٢) سورة البقرة من الآية (٧١).

(٣) هو: غيلان بن عتبة بن لهيعة بن مسعود العدوي من مضر أبو الحارث من فحول الطبقة الثانية في عصره كان شديد القصر يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعرة تشيب ويكاد أطلال، وأما بجانة التشبيه، توفي بأصبهان، وقيل بالبادية، انظر: طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، والأعلام ١٢٤/٥.

(٤) سورة البقرة من الآية (٧١).

(٥) من الطويل وهو لذي الرمة في: النيران ١١٩٢/٢، برواية: النأي لم أجد، وانظره في: لباب الأعراب ص ٤٢٩، وابن يعيش ١٢٥/٧، والمقدمة الكافية ص ٢٠٩، وشرح المصنف ٩٢١/٣، والرضي ٢٢٤/٤، والتخميم ٣٠٧/٣ والخزانة ٣٠٩/٩، والأشموني ٢٦٨/١، ورميس الهوى: أثر الحب.

فإن المعنى: ما برح حبها من قلبي^(١).

فإن قلت: (لَمْ) لنفي المضارع^(٢)، فهلا كان مثبتاً كما في الآية؟

قلت: هذا ليس بالقوى؛ لأنه في سياق الشرط لأنه جوابه، وما في سياقه معناه الاستقبال، فهذا القائل تمسك بقول ذي الرمة، والقائل الأول بتخطئته، والأصح ما ذهب إليه الأخير.

وقصته^(٣): أن ذا الرمة لما أشد^(٤) هذا البيت ناداه ابن شبرمة أنك^(٥) يا ذا الرمة قد اعترفت بزوال الحب، فلما سمع ذو الرمة تفكر فغير الإنشاد إلى قوله: إذا غير النأي المحبين لم أجد، فلولا أنه فهم أن (كاد) للإثبات مع النفي لما غير اللفظ، وبهذا تمسك القائل الأول.

وتقرير الرد^(٦): أما في قوله تعالى فيآءاء دلالة على نفي قرب الذبح في زمان التعتت؛ لأن بنى إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا فعل الذبح في ذلك الزمان، للإطراب في السؤالات، ولما سبق من تعنتهم في قولهم: {أَتُخَذُنَا هُزُؤًا}^(٧): {اذْغُ لَنَا رَبُّكَ يُسَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ}^(٨): {اذْغُ لَنَا رَبُّكَ يُسَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنْ الْبَقَرُ تَشَابَهَ عَلَيْنَا}^(٩) وهذا التعتت دليل على أنهم ما كادوا يقاربوا الذبح فضلاً عن نفس الذبح؛ لأنه دأب من لا يفعل، وحصول الذبح بعد لا ينافي ذلك؛ لأن إثبات الذبح مأخوذ من خارج، [وهو]^(١٠) قوله تعالى: {فَذَبْحُوهَا}^(١١) فالأول في زمان التعتت، والذبح بعد ذلك الزمان، وإنما التناهي بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد.

والمعنى: إذا غير البعد العشاق فحب مية وأثره في قلبي لن يبرحه. والشاهد قوله: (لَمْ يَكْ) حيث تمسك به البعض على أن (كاد) للنفي في المستقبل إذا دخل عليها النفي.

(١) قال ابن هشام: "وهذا المذهب يروى عن ابن جنى". هـ انظر: شرح الكافية لـ ١٩١/ب.

(٢) في الأصل (الماضي) وهو تصحيف.

(٣) انظر قصة هذا الشاهد في: دلائل الإعجاز ص ١٨٤، ط / دار المعرفة، والإقيد ص ١٥٩٢.

(٤) في الأصل (أشده) وهو تصحيف.

(٥) هو عبيد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان بن ضرار بن عمرو بن مالك بن زيد بن كلاب. انظر:

أخبار القضاة لوكيع ٣٩/١ من هامش التحرير ٣٠٧/٣.

(٦) انظر: هذا الرد في شرح المصنف ٩٢٢/٣، وابن القواس ص ٧٨٨، والأصبهاني ص ٨١٧، والصفوة الصفية ٥٣/٢.

(٧) سورة البقرة من الآية (٦٧).

(٨) سورة البقرة من الآية (٦٨).

(٩) سورة البقرة من الآية (٦٩).

(١٠) سورة البقرة من الآية (٧٠).

(١١) ما بين المعوقين يقتقر إليه السياق.

(١٢) سورة البقرة من الآية (٧١).

وأما قول الشاعر فكذلك لأن معناه أن حبها لا يقارب أن يزول فضلاً عن أن يزول، وهو مبالغه في نفى الزمان، لأنه إذا انقضى مقاربتة كان الزوال نفسه^(١) أبعد، فالبيت مستقيم ولا اعتبار للخطئة، لجواز أن يكون مذهب من خطاه أن يجعلها للإثبات^(٢)،

(١) أنظر: شرح الكافية الشافية ٤٦٨/١.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٩٢٣/٣، وأنظر: ابن القواس ص ٧٨٨، والأصيهاني ص ٨١٧.

والثالث: جعل، وطفق، وأخذ، وكرب، وهي مثل: كاد

مع أنه روى عن عتبة^(١) أنه قال بعد تخطئة ابن شبرمة ذا الرمة: انصرف^(٢) إلى أبي وحديثه بذلك فقال: أخطأ ابن شبرمة في إنكاره على ذي الرمة، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره، إنما هو كقوله تعالى: {أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا} ^(٣)، فإنه لو حمل هذا على أنه يراها لفسد المعنى ويكون مثل قولك: ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها إذا أخرج الإنسان يده يراها، وهذا ظاهر الفساد، فوجب حمله على [نفي]^(٤) المقاربة إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها، وهذا أبلغ من نفي نفس الرؤية^(٥) لما مر.

والثالث: أي: ما وضع من أفعال المقاربة لدنو الخبر على سبيل الأخذ والشروع فيه، لا على سبيل الحصول والرجاء جعل، وطفق، بكسر العين، وفتحها، وأخذ، وكرب، إلا أن (جعل) يحىء لمعان غير هذا، منها: ما يكون بمعنى (خلق) كما في قوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} ^(٦) وما يكون بمعنى (سمى) كما في قوله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} ^(٧): {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ / عِبَادُ} ^(٨) / ب) الرُّحْمَنُ إِنَّا} ^(٩) وما يكون بمعنى (صير) كما في قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ} ^(١٠) على ما أشير إليه قبل.

وهي أي: هذه الأربعة المذكورة مثل كاد في الاستعمال بأن يدخل كل منها على المضارع من غير (أن) تقول: جعل زيد يفعل، وكما في قوله تعالى: {وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ} ^(١١) وأخذ يقول، وكرب يفعل، وذلك لأن معناها لما كان قريباً من معنى (كاد) لكونها لدنو الخبر على معنى الأخذ

(١) هو عتبة بن معاذ القيلي، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، ولم يكن فيمن أخذ النحو أبخ منه، روى الشعر وانتسب إلى مهرة بن حيدان، وروى لجريز. انظر: إنباء الرواة ص ١٣، ومعجم الأنباء ١٣٣/١٦ والبقية ٢٣٣/٢.

(٢) في الأصل: (انصرف) وهو تصحيف.

(٣) سورة النور من الآية (٤٠).

(٤) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ١٢٣/٣.

(٥) انظر: السابق نفسه، وشرح الأصبهاني ص ٨١٧ وما بعدها.

(٦) سورة الأنعام من الآية (١).

(٧) سورة الزخرف من الآية (٣).

(٨) سورة الزخرف من الآية (١٩).

(٩) سورة النبا من الآية (١٠).

(١٠) سورة الأعراف من الآية (٢٢)، وسورة طه من الآية (١٢١).

وأوشك مثل عسى، وكاد.

والشروع فيه كان ثبوت علم الاستقبال منافيا له^(١).

قيل: فيه تساهل لأن هذه الأربعة للأخذ لا لدنوه.

وأوشك مثل عسى في الاستعمال على الوجهين، تقول: أوشك زيد أن يخرج، وأوشك أن يخرج زيد^(٢)، ويكون مثل: كاد بأن يكون خبره فعلا مضارعا من غير (أن) نحو: أوشك زيد يخرج^(٣)، وذلك لمشاركته لها في أصل القرب؛ لأن معناه الأصلي وهو السرعة مراعى ههنا، فيكون بينه وبينهما من المناسبة أو السرعة في الشيء كأنها قرب بحصوله، ثم ليس الغرض أن معنى هذه الأبواب معنى (عسى) و(كاد) لأن فيها انتقاء معنى الإنشاء فتخالف (عسى)، وحصول الشروع فتخالف (كاد) بل المراد أن الأصل في هذا الباب (عسى) و(كاد) لأن فيها [المقاربة]^(٤) واليوافق ملحقاتها لمناسبة بينهما.

فإن قلت^(٥): ما الفرق بين (أوشك) وغيره حتى يستعمل [في]^(٦) ذلك استعمال البابين دون غيره؟

قلت: ذلك لزيادة المناسبة ثمة إلى البابين، لرعاية معناه الأصلي، وليس فيه معنى الإنشاء ليتخصص بباب واحد بخلاف غيره.

(١) قال ابن اللواتي ص ٧٨٩ معللا لتجرد خبرها من (أن): * لأن خبرها محقق في الحال أكثر من خبر

(كاد) و(أن) لا يستعمل في خبر (كاد) لما بينهما من المثاقفة، فالأولى ألا يستعمل في خبر هذه الأفعال *

أ. هـ وانظر: الأصبهاني ص ٨١٨، والصفوة الصغرى ٥٤/٢، والفاخر ص ٢٧٦.

(٢) قال ابن الحاجب ٩٢٤/٣: * تستعملها على المذهبين في (عسى) في إثبات المنصوب وحذفه... أ. هـ

(٣) انظر: شرح الأصبهاني ص ٨١٨.

(٤) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

(٥) انظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: شرح العجواني ص ٥٢٩.

(٦) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

أفعال التعجب

أفعال التعجب: ما وضع لإنشاء التعجب، وهي صيغتان: ما أفعله، وأفعل به، وهي غير متصرفة، مثل: ما أحسن زيداً، وأحسن يزيد، ولا يتيان إلا مما يني منه...

والنوع الرابع منها: أفعال التعجب، اعلم أن التعجب هي الحالة الحاصلة في النفس من إدراك الأمور الغريبة، وقيل^(١): "انفعال النفس عند رؤية شيء خفى سببه أو خرج عن أمثاله".

فأفعاله: ما وضع لإنشاء التعجب أي: لفظ وضع لإيجاده بنفس ذلك اللفظ المعبر عنه به، فمثل قولك: تعجبت وعجبت ليس من هذا الباب؛ لأنه ليس لإنشاء التعجب بل للإخبار عنه، وكذلك قولك: اعجبوا؛ لأنه لطلب إنشاء التعجب^(٢).

والعبارة في بعض النسخ هكذا (فعلا التعجب)^(٣) والأول أولى؛ إذ لا يجوز أن يكون ذلك التعريف تعريفاً لفعل التعجب باعتبار الصيغة، وإلا لكان قوله: وهي أي: أفعال التعجب صيغتان مستدركاً، بل هو تعريف له باعتبار نفسه، نعم الأوجه أن يقال: (فعل التعجب) لكن أورد الترجمة به (الأفعال) للتوسع^(٤) نظراً إلى تعدد أفرادها.

فأحدي هاتين الصيغتين: ما أفعله - بفتح الهمزة والعين واللام - وتأتيها: أفعل به على صيغة الأمر من باب الأفعال.

فإن قلت: لم جاز استعمال لفظ الأمر في التعجب؟

قلت: ذلك لضرب من المبالغة في المدح أو الذم.

وهي، أي: أفعال التعجب أفعال غير متصرفة، على معنى أنها لا يكون منها المضارع والأمر والنهي، والتثنية والجمع، والتأنيث، وذلك لكونها مشابهة للحرف باعتبار تضمنها معنى الإنشاء^(٥).

وقوله: مثل ما أحسن زيداً، مثال الأولى من الصيغتين، وقوله: أحسن يزيد، مثال للتالية منهما، وفي إيراد لفظ (مثل) إشارة إلى أن ليس المراد منه خصوصية لفظه.

(١) هذا قول ابن القواس في: شرحه ص ٧٩١، وأنظر تعريف التعجب في: ثمار الصناعة ص ٣٠١، وابن يعين ص ١٤٢/٧، والرضي ص ٢٢٨/٤، والصفوة الصفية ص ١٠٣/٢، والكناش ص ٤٩/٢.

(٢) أنظر: شرح المصنف ص ٩٢٥/٣، والرضي ص ٢٢٨/٤، وابن القواس ص ٧٩١.

(٣) وهي العبارة التي أثبتتها محقق الكافية ص ٢١١، وفي الرضي ص ٢٢٨/٤: "فعل التعجب".

(٤) في الأصل (بالتوسع) وهو تصحيف.

(٥) أنظر علّة عدم التصرف فيها في: شرح المصنف ص ٩٢٥/٣، والرضي ص ٢٢٩/٤، وابن القواس ص ٧٩١، والصفوة الصفية ص ١٠٧/٢، والأصيهائي ص ٨١٩، والكناش ص ٤٩/٢.

ولا ينبغي أن: هاتان الصيغتان إلا مما يُبنى منه، الضمير المجرور للموصول،
أفعل التفضيل، ويتوصل في الممتنع بمثل: ما أشد استخراجَه، وأشدد باستخراجَه، ولا
يتصرف فيهما بتقديم...

أفعل التفضيل، وقد تقدم شروط ذلك بعلها فلا معنى لإعانتها^(١)، وإنما كان بناءهما مما
صح بناء أفعل التفضيل منه لأنهم لما قصدوا المبالغة بالتعجب أجروه فيما جرى فيه أفعل
التفضيل لاتفاقهما في إفادة المبالغة^(٢).

ويتوصل في تعجب الشيء الممتنع منه بناء هاتين الصيغتين إذا أريد منه
التعجب وهو الرباعي المجرد، والمزيد فيه من الثلاثي والرباعي، والثلاثي المجرد
من الألوان والعيوب بمثل ما يتوصل به إلى التفضيل، وهو: بأن يصاغ من الثلاثي
[ما]^(٣) يمكن البناء منه، ثم يؤتى بمصادر ذلك الممتنع مضافة إلى الفاعل كما في
مثل قولك: ما أشد استخراجَه، وما أشد دحرجته وما أكثر حمرته، وما أقبح عوره،
وأشدد باستخراجَه وأكثر بدحرجته، وأبلغ بسواده.

وأما نحو قولهم: ما أعطاه، وما أولاه، من: أعطى يعطي، وأولى يولي، فما جاء على
الشذوذ^(٤)، وأما الاعتراض الوارد على ذلك التقدير على قوله (في الممتنع) فقد قدمنا^(٥)
عنه الجواب^(٦) في بحث اسم التفضيل^(٧).

ولا يتصرف فيهما أي: في صيغتي التعجب، وفي بعض النسخ (فيها) أي في
الجملة التعجبية، بتقديم، أي: بتقديم المعمول فلا يقال: زيد ما أحسن، ولا يزيد أحسن^(٨)،

(١) انظر: قسم التحقيق، وقد زاد الرضوي في فعل التعجب شرطاً آخر فقال ٢٢٩/٤: "ويزيد عليه فعل
التعجب بشرط وهو: أنه لا يُبنى إلا مما وقع في الماضي واستمر، بخلاف التفضيل، فإنه تقول: أنا
أضرب منك غداً، ولا يتعجب إلا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه، أما
الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمر، فلا
تستحق التعجب منها، فلماذا كان أشهر صيغتي التعجب على الماضي، أعني: ما أفعل * أ. هـ.

(٢) وهذا تحليل ابن الحاجب في: شرحه ٩٢٥/٣.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر: ابن القواس ص ٧٩١، وقال ابن يعيش ١٤٤/٧: "فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه
لا يجوز منه إلا ما تكلمت به العرب * أ. هـ.

(٥) في الأصل (قدمناه) وهو تصحيح.

(٦) كلمة (الجواب) كررت في الأصل.

(٧) انظر: قسم التحقيق.

(٨) قال سيبويه ٧٢/١: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنه وذلك قولك:
ما أحسن عبد الله... ولا يجوز أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه
ما يُحسن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا * أ. هـ.

ولا تأخير، ولا فصل، وأجاز المازني الفصل بالظرف.

قال الغجدواني^(١): "قد نسب قوله: ولا تأخير إلى التسامح؛ لأنه ليس لمعنى التأخير تصور بدون التقديم"، اللهم إلا أن يقال إنه لتعليم المبتدئ.

قلت: من الظاهر أن المقصود من كلامه أن معمول فعل التعجب إذا قدم عليه يلزم تأخير ذلك الفعل بالضرورة، فلا حاجة حينئذ إلى ذكر التأخير، فيكون التأخير على هذا الكلام بالنسبة إلى ذلك الفعل؛ لأن تأخير معمول جائز بلا شك، فلو قيل: بنسبة التقديم والتأخير للمعمول، ووجه الكلام بأن التصرف المنفي هو التصرف بالتقديم والتأخير جميعاً، وانتفاء هذا المجموع قد يكون بانتفاء أحدهما، لاندفع التسامح، نعم لو اقتصر على التقديم لكان أخصر^(٢).

ولا فصل سواء كان بالظرف أولاً، وسواء كان بين (ما) وبين الفعل [أو بين الفعل]^(٣) وبين معموله فلا يقال: ما زيدا أحسن، ولا: ما أحسن اليوم زيدا.

وأجاز المازني الفصل - بعد / الاتفاق بامتناع التقديم - إذا كان الفصل بالظرف^(٤) لأن (١١٨/١) الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، يدلل جواز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه، مع أنه لم يجز بغيره، ومنه قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق^(٥). وإنما لم يتصرف فيهما لكونها جارية مجرى المثل، والجامع بينهما العراية، والأصل في الأمثال أن لا يتغير حتى لا يختل المعنى^(٦).

(١) أنظر: شرح الغجدواني ص ٥٣١ ونصه: "... لأنه ليس لمعنى التأخير تصور على حدة بدون التقديم". هـ وقال الرضي ٢٣٢/٤: "كل واحد من التقديم والتأخير يمثلزم الآخر، لأنك إذا قدمت شيئاً على شيء قد أخرت المقدم عليه عن المقدم، يريد أنك لا تقول: زيدا ما أحسن، ولا ما زيدا أحسن، ولا يزيد أحسن".
(٢) قال الجاسي ٣٠٨/٢: "... ذكر التأخير إنما هو للتأكيد لا للتأسيس، على أن كل واحد منهما وإن لم يفصل عن الآخر بالوجود لكنه يفصل عنه بالقصد، فكأنه اعتبر القصد"، وأنظر: الدولت آبادي ل ١٢٣/ب.
(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) ومن أجاز الفصل بالظرف: الفراء، والجرمي، وأبو علي، ومنعه الأخفش، والميرد. أنظر: المفصل ص ٣٥٥، وابن يعيش ١٥٠/٧، والإيضاح لابن الحاجب ١١١/٢، والرضي ٢٣٢/٤، وشرح التسهيل ٤٢/٣، وابن القوام ص ٧٩٤، وأنظر: المقضب ١٧٨/٤.

(٥) ومن شواهد الفصل بالظرف: قول عمرو بن معدى كرب: "له نرى نبي سليم ما أحسن في الهجاء لقاءها، وأكرم في الزبائ عطاءها، وأثبت في المكرام بقاءها" وما روى أن علياً رضي الله عنه مرّ بمنار رضي الله عنه فمنح التراب عن وجهه وقال: "أعزّز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجذلاً" ومن النظم: قول بعض الصحابة رضي الله عنهم: وقال نبي المسلمين تقدموا... وأحبب إلينا أن يكون المقدم... أنظر: الفاخر ص ٣٠٦ وما بعدها، وأنظر: المساعد ١٥٧/٢ وما بعدها.

(٦) أنظر: علة عدم التصرف فيهما بالتقديم والتأخير والفصل في: ابن يعيش ١٥٠/٧، والعلل للوراق ص ١٩٣ وما بعدها، وتوجيه اللع ص ٣٨٥، وابن القوام ص ٧٩٤، والأصبهاني ص ٨٢١.

وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر.

وما يقال في تعليله: من أنه لم يتصرف لتضمنه معنى الإنشاء^(١)، لا يخلو عن وصمة التنبهة، حيث يوهم أن التصرف فيه جائز باعتبار الضمائر، فإن صيغ الإنشاءات قد تُغَيَّر بحسبها نحو: يعلّم، يعلّمها، يعلّم، وعسى، عسى، عسواء، وليس الأمر منها كذلك.

فإن قلت: قد جاء: ما كان أحسن زيداً، مع أن الفصل فيه ليس بظرف!

قلت: جور ذلك لكون (كان) على التحقيق بمعنى الظرف؛ لأنه لدلالته على الماضي كان بمنزلة قولك: ما في الزمان الماضي أحسن زيداً^(٢).

فإن قلت: فعلى هذا يلزم حسن: ما أصبح أبردها، وما امسى أدفاها!

قلت: عدم الحسن فيهما لأن فعل التعجب لم يكن في الأصل يدل على زمان بعينه كما يدل عليه الصباح والمساء، فلم يصر (أصبح) مقوياً للدلالة على الزمان المعين، فلم يطابق (كان) معنى الماضي الذي يدل عليه أصل فعل التعجب، كذا قال القالي^(٣)، ففيه تأمل.

ولما فرغ من^(٤) بيان الصفتين باعتبار الأصل [شرع في بيان]^(٥) الإعراب فقال: ما ابتداء أي: لفظة (ما) في: ما أحسن زيداً، ابتداء نكرة بمعنى: (شيء) عند سيبويه^(٦)، و(أحسن) فعل ماضٍ^(٧) فاعله ضمير مستتر راجع إلى (ما) و(زيداً) منصوب على [أله]^(٨) مفعول به^(٩)، والفعل مع فاعله ومفعوله مرفوع المحل على الخبرية من (ما)، وهذا معنى قوله: ما بعدها الخبر، فكان أصله: شيء حسن زيداً بمعنى: ما أحسنه (إلا شيء)، كما في:

(١) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٩٢٦/٣.

(٢) أنظر: المفصل ص ٣٥٥، وابن يعيش ١٥٠/٧، والإيضاح لابن الحاجب ١١٢/٢، وقال ابن الخياط: " وإذا قلت: ما كان أحسن زيداً، فقي (كان) ثلاثة أقوال: أحدها: أنها ناقصة، وهو قول الزجاجي، فعلى هذا يكون (أحسن) في موضع نصب، لأنه خبر (كان)، وهذا قول رديء؛ لأن (ما) التي للتعجب لم تدخل على (أحسن) وإنما دخلت على (كان)، القول الثاني: أنها تامة فعلى هذا يكون (أحسن) في موضع نصب على الحال، وهذا القول أرأى من الأول؛ لأنه قد صار فعل التعجب فضلاً، القول الثالث: أنها زائدة دخولها كخروجها وهذا هو الجيد " أ، هـ، أنظر: توجيه اللمع ص ٣٨٣.

(٣) أنظر: القالي ل ٢٨ / ١ - بتصرف - في النقل.

(٤) في الأصل: (شرع في) وهو خطأ.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال سيبويه ٧٢/١: " قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله. " أ، هـ وقد وافقه الأخفش في أحد أقواله، أنظر: الرضي ٢٢٣/٤، والإرتشاف ٢٠٦٥/٤.

(٧) وهذا قول البصريين، والكسائي من الكوفيين، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم، وقد فصل الأتباري القول في هذه المسألة، وذكر أدلة كل فريق وحججه في: الإتصاف ١٢٦/١، وأسرار العربية ص ١١٥ وما بعدها.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) في الأصل: (له) وهو تصحيف.

وموصولة عند الأخفش والخبر محذوف.

أمر أقعده عن الخروج، بمعنى: ما أقعده عن الخروج [لا أمر^(١)]، وبهذا ظهر وجه صلاحية الابتداء بتذكيره.

وقيل: كون القصد هنا إلى التعجب لا إلى الإخبار المحض يغني عن الاحتياج إلى الوجه في تذكيره^(٢)، وضعفه ظاهر، لأن هذا البيان باعتبار الأصل؛ لأن معناه الآن إنشاء التعجب، فلا نسلم [أنه]^(٣) ليس بإخبار محض بذلك الاعتبار، قال السيد^(٤): * وكأنه في الأصل يقصد الإخبار بأنه مشاهد الحسن الكامل، إلا أنه لا يعرف سببه، وإنما يعرف أن شيئاً قد أحسنه حسناً، ولا يعرف من العظم إلا هذا القدر اليسير [وهذا معناه قبل النقل لا بعد النقل؛ لأن معناه بعده إنشاء التعجب] ^(٥) يدل على ذلك قولهم: ما أقدر الله^(٦)، وما أعلمه، وما أعظم شأنه *.

وقيل: هذه الصيغة في حق الله تعالى على لفظ التعجب وسعناها الإخبار بعظمة الله^(٧) وقيل: أريد بالشيء ما يدل عبادة المعجبين على عظمته من عجائب السموات والأرض! وفيهما تعسف ظاهر.

فإن قلت: لم عدل عن الشيء؟

قلت: لما في (ما) من شدة الإبهام، بدليل وقوع (ما) تأكيداً له في قولك: خذ منه شيئاً ما^(٨) ولفظة (ما) موصولة و(أحسن) مع فاعله ومفعوله صلتها والمجموع مبتداً عند الأخفش على أحد قوليه، والخبر محذوف تقديره: الذي حسن زيداً شيء، فحذف الخبر^(٩).

(١) أنظر: شرح المصنف ٩٢٧/٣، وقال ابن هشام: * وإنما جاز الابتداء بها وهي تكررة لأن الكلام في معنى الحصر كأنك قلت: ما حسن زيد إلا شيء، كما جاز شراً أهو ذا لب، ومهم أقعده عن الخروج * أ. هـ. أنظر: شرح الكافية ل ١٩٣ / أ.

(٢) قال ابن هشام: * وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب * أ. هـ. أنظر: شرح قطر الندى ص ٥٥٥.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: شرح لب الألباب ص ٦٥٣.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح لب الألباب.

(٦) في الأصل: (ما قدروا) وهو تصحيف وما أثبتته من: شرح لب الألباب.

(٧) قال الأنباري: "... قيل: يحتمل أن يكون قولنا: شيء أعظم الله، بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى: شيء أعظمه، فإن اللفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفته * أ. هـ. أنظر: الإتصاف ١٤٧/١، وأنظر: الإصيهاني ص ٨٢٢.

(٨) أنظر: مثل هذا الجواب في: شرح الإصيهاني ص ٨٢٢، وأنظر: العلل للوراق ص ١٨٦.

(٩) هذا هو المشهور من مذهبه، ووافقه عليه جماعة من الكوفيين، وحكى عنه ابن درستورية أنه كان يقول مرة: (ما) في التعجب بمعنى (الذي) إلا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول: هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة، أنظر: ابن يعيش ١٤٩/٧، والارتشاف ٢٠٥٦/٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٣ / أ.

و(به) فاعل عند سيبويه فلا ضمير في (أفعل).

ومذهبه ضعيف لوجوه^(١):

الأول: أنه يستلزم حذف الخبر على سبيل الوجوب من غير أن يسد مسده شيء.

والثاني: أنا نقطع باستقلال الجملة التعجيبة كلاماً من غير نظر إلى محذوف، والحذف بذاته.

والثالث: أن الصلة موضحة للموصول والإيضاح ينافي معنى التعجب لما فيه من الإبهام.

وذهب القراء والميرد إلى [أن]^(٢) (ما) استفهامية مبتدأ وما بعدها خبرها^(٣)، ويلزمهما النقل من الاستفهام إلى الإنشاء، وهو فاسد؛ لأن صيغ الاستفهام لم تثبت فيها نقل إلى الإنشاء مع أن فيه نقلاً من الإنشاء إلى الإنشاء^(٤).

ومذهب سيبويه عار عن ذلك فكان هو الوجه^(٥)، إلا أن لهما أن يقولوا: إن (ما) الموصولة والاستفهامية قد ثبتت مبتدأ في الاستعمال، واستعمال (ما) بمعنى (شيء) لم تثبت مبتدأ في كلامهم.

وأما إعراب لفظ: (به) في قوله: (أفعل به) فرفع على أنه فاعل (أفعل) عند سيبويه^(٦) لأن الأصل عنده: أحسن زيد، والباء زائدة للفرق بين (أفعل) هذه وبينها إذا استعملت أسراً، وزيادة الباء في الفاعل جائزة كما في: (كفى بالله)^(٧) إلا أن زيادتها ههنا لازمة لا يجوز إسقاطها بخلاف ما في: (كفى بالله)^(٨).

(١) أنظر هذه الوجوه في: ابن يعيش ١٩٤/٧، والرضي ٢٣٣/٤، وشرح التمهيد ٣١/٣، وابن القواس ٧٩٥.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) ونسب أيضاً إلى ابن درستويه، وأنظر: شرح التمهيد ٣٢/٣، والرضي ٢٣٤/٤، وابن القواس ٧٩٥، وشفاء العليل ٥٩٩/٢، والمساعد ١٤٨/٢، والتصريح ٨٧/٢، والأشموني ١٧/٣.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٩٢٨/٣، والرضي ٢٣٤/٤، وشرح الكافية لابن هشام ١٩٣ / ١.

(٥) أنظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ١٧٧، والأصبهاني ص ٨٢٣.

(٦) وهو قول الجمهور أنظر: ابن يعيش ١٤٨/٧، والأصبهاني ص ٨٢٣، وتوضيح المقاصد ٥٨/٣، والأشموني ١٨٨/٣، فأقبل صورته أمر ومعناه الماضي من أفعل، أي: صار ذا فعل، أنظر: الرضي ٢٣٤/٤.

(٧) سورة النساء من الآية (٧٦)، وسورة الفتح من الآية (٢٨). وإسقاط الباء من فاعل (كفى) هو أحد وجهين في الفرق بين المجزور بعد (كفى) والمجزور بعد (أفعل به) وهناك وجه آخر وهو: أن (كفى) قد تستند إلى غير المجزور بالباء فيكون في موضع نصب ولا يفعل ذلك بـ (أفعل) أصلاً، وذلك كقول الشاعر: فكفى بنا فضلاً على من غيرنا... حب النبي محمد أيتنا. أنظر: شرح التمهيد ٣٤/٣ وما بعدها، وأنظر: الفخر ص ٣٠٤.

(٨) سورة النساء من الآية (٧٦)، وسورة الفتح من الآية (٢٨). وإسقاط الباء من فاعل (كفى) هو أحد وجهين في الفرق بين المجزور بعد (كفى) والمجزور بعد (أفعل به) وهناك وجه آخر وهو: أن (كفى) قد تستند إلى غير المجزور بالباء فيكون في موضع نصب ولا يفعل ذلك بـ (أفعل) أصلاً، وذلك كقول الشاعر: فكفى بنا فضلاً على من غيرنا... حب النبي محمد أيتنا. أنظر: شرح التمهيد ٣٤/٣ وما بعدها، وأنظر: الفخر ص ٣٠٤.

ومفعول عند الأخفش، والباء للتعدي، أو زائدة، ففيه ضمير.

فلا ضمير على ذلك التقدير في أفعال؛ لأن المجرور فاعل له.

وفي هذا المذهب تمحلات^(١)، أحدها: إخراج الأمر عن وضعه إلى الخير، وهذا عكس ما كثر في كلامهم، وليس بأمر بدليل لزومه صيغة واحدة.

والثاني: زيادة الباء في الفاعل على اللزوم وهو من الشواذ والنوائر.

والثالث: خلو صيغة الأمر عن الاستتار.

والرابع: الحكم بأن الصيغة المنقول إليها غير مراد بعد تقرر النقل لأنهم قالوا: معنى (ما

أحسن يزيد) واحد، ففي اللفظ نقل الخبر إلى الإنشاء، وفي المعنى نقل الإنشاء إلى الخبر باعتبار الأصل، وهذا تطويل للمصافة.

والخامس: كون الهمزة للصيرورة في الأمر إذ معنى: أحسن يزيد: صار زيد ذا حسن، كن: أعّد البعير، إذا صار ذا عُدّة.

وإعراب (به) نصب على أنه مفعول به غير صريح عند الأخفش، وكذا عند الزجاج^(٢)، إذ هو المتعجب منه كما في المثال الأول والباء في (به) للتعدي إن كانت الهمزة في (أفعل) للصيرورة أي: صيره / ذا حسن^(٣)، أو تلك الباء زائدة إن كانت الهمزة (ب/١١٨) للتعدي أي: أجعله ذا حسن^(٤) مثليها في قوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}^(٥)، ففيه أي: فعلى هذا المذهب يكون في (أفعل) ضمير؛ لأن صيغة (أفعل) باقية حينئذ على حالها أمراً، فلزم استئذان الضمير فيها، وأما التزام كون ذلك الضمير مقرداً مذكراً في جميع

(١) انظر هذه التمحلات في: شرح الغجدواني ص ٥٣٢، وانظر: شرح المصنف ٩٢٨/٣، والرضي ٢٣٤/٤.

(٢) قال ابن القوام ص ٧٩٥: "... وحكى عن الكوفيين، واختاره في المفصل"، وقال الرضي ٢٣٥/٤: "فقل الفراء، وشبهه الزمخشري، وابن خروف إن (أحسن) أمر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسناً." أمر وانظر: رأي الأخفش في: الجامي ٣١٠/٢، وانظر: ثمار الصناعة ص ٣٠٥، والمفصل ص ٣٥٤، وابن يعيش ١٤٨/٧، وشرح الأصبهاني ص ٨٢٤، والأشمولي ١٩/٣، والتصريح ٨٨/٢.

(٣) نسبته الرضي إلى الزجاج فقل ٢٣٥/٤: "وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدي أي: أجعله ذا حسن" أ. هـ.

(٤) قال النيلي: "الباء زائدة لازمة لا تحذف إلا في ضرورة، وزيادتها للفرق بين التعجب والأمر، فإنه إذا قل: أكرم يزيد! علم أنه تعجب، وإذا قيل: أكرم زيدا، لم يعلم أنه تعجب أم أمر؟... وإنما قلنا: إن الباء زائدة لأن همزة (أحسن) للتعدي فوجب أن تكون الباء لغير التعدي" أ. هـ. انظر: الصفة الصفوة ١٠٦/٢.

(٥) سورة البقرة من الآية (١٦٥).

الأحوال^(١) فلجري (أفعل) به مجرى المثل وحقه أن لا يتغير بل يحكى على مورده الأصلي، لأن المثل تشبيه للواقع بحال من ضرب به المثل.

ثم ذلك الضمير للمصدر المذلول عليه بـ (أفعل) عند الزجاج، كأنه قال: يا حسن أخصب بزيد^(٢)، ولا احتياج له إلى العذر المذكور في التزامه صورة واحدة، إلا أن فيه فساداً من وجه لأن قولك: أحسن بزيد يا عمر، جائز باتفاق منهم، وليس فيه ضمير راجع إلى مذلول (أحسن) وإلا لزم أن يخاطب شيدان في حالة واحدة بخطابين متصلين وذا لا يجوز.

وضمير المخاطب عند الأخفش^(٣)، فيكون (أفعل) امراً لكل أحد بأن يجعل (زيداً) كريماً أو حسناً، بحسب خصوصية المقام وذلك إنما يكون بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن.

وقالوا: هذا القول أحسن من الأول^(٤) لخلوه عن التحللات المذكورة في الأول^(٥).

(١) قال ابن الخباز: "... وإنما لم يثن الضمير ولم يجمع ولم يؤنث لأن الغرض الأمر بجعل المخاطب أ. هـ. أنظر: توجيه اللع ص ٣٨٥.

(٢) أنظر قول الزجاج في: الرضى ٢٣٥/٤، والأصبهاني ص ٨٢٤، وقال الرضى: "... وفيه تكلف وساجة من حيث المعنى، وإيضاح لنقول: أحسن بزيد يا عمرو، ولا يخاطب شيدان في حال واحدة، إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحي " أ. هـ.

(٣) وكذلك عند القراء، وابن خروف، والمخشي. أنظر: التصريح ٨٨/٢، وأنظر: الأصبهاني ص ٨٢٤.

(٤) قال المخشي: " وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً، أي: بأن يصفه بالكرم " أ. هـ. أنظر: المتصل ص ٣٥٤، وأنظر: الرضى ٢٣٥/٤.

(٥) المراد بها: التحللات المذكورة على رأي سيبويه.

مباحث أفعال المدح والذم

أفعال المدح والذم: ما وضعت لإنشاء مدح أو ذم، فمنها: نعم، وبش، وشرطهما: أن يكون الفاعل معروفاً باللام، أو مضافاً إلى المعرف بما،

النوع الخامس منها: أفعال المدح والذم، المدح هو: الوصف الجميل على جهة التعظيم اختياريًا كان أو غيره، والذم هو الوصف بخلافه، ثم المراد من أفعالهما ههنا: ما وضعت لإنشاء مدح نحو: نعم الرجل زيد، فإن الغرض بهذا القول إنشاء مدح، أي: إحدائه بهذا اللفظ، وليس أن المدح موجود في الخارج مع مقارنته بأحد الأزمنة.

والقائل به يقصد المطابقة حتى يكون خبراً^(١)، فلا ينتقض بمثل: مدحته، أو شرف حصنه، وكرم أبوه.

أوما وضعت لإنشاء ذم نحو: ينس الرجل عمرو، فالغرض ههنا أيضاً إحداث ذم (عمرًا) بهذا اللفظ، [وليس]^(٢) الإخبار عن الذم الموجود، فلا ينتقض بمثل: ذمته^(٣)، وقبح أحواله^(٤).

ولغظة: (أو) للتنويع لا للترييد، ولئن سلم فالترييد في المعرف لا ينافي التحديد. فمنها أي: أفعال المدح والذم نعم للمدح، وبش للذم، على طريق اللف والنشر المرتب. وشرطهما أي: شرط (نعم) و(بش) باعتبار فاعليهما، وفي بعض النسخ (وشرطها)^(٥) أي: شرط هذه الأفعال، أن يكون الفاعل، أي: فاعل هذه الأفعال، لأنها لما كانت أفعالاً على المذهب الأصح^(٦) كان لابد لها من فاعل، وفاعلها مشروط بأن يكون اسماً^(٧) من أسماء الأجناس^(٨) معروفاً باللام كما في: نعم الرجل زيد، أو بأن يكون الفاعل مضافاً إلى المعرف

(١) انظر: الرضى ٢٣٧/٤ وفيه بيان هذا الغرض.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) في الأصل: (ذمته) وهو تصحيف.

(٤) قال ابن الحاجب ٩٣٠/٣: "... وليس مثل قولك: مدحته، وذمته، ولا شرفه، ولا كرمه، ولا حق، ولا لوم من هذا الباب؛ لأنها للإخبار لا للإنشاء"، وانظر: ابن القوام ص ٧٩٧، والأصبهاني ص ٨٢٥.

(٥) وهي كذلك في: الرضى ٢٣٧/٤، وفي شرح المصنف ٩٣٠/٣ (وشرطها).

(٦) وهو مذهب البصريين والكمائيين من الكوفيين، وقال الكوفيون: إنها أسماء. وانظر: الإنصاف ٩٧/١، وابن يعيش ١٢٧/٧، والصقوة الصقية ١١٤/٢، والفاخر ص ٢٨٠.

(٧) في الأصل: (أسماء) وهو تصحيف.

(٨) قال النيلي: "... لابد لهما من فاعل، فقد أشبهنا الأفعال من جهة: رفعهما للفاعل، وخالفهما من جهة: أن فاعليهما مخصوص، وهو كل اسم فيه الالف واللام للجنس لا للعهد...". انظر: الصقوة الصقية ١١٤/٢، وانظر: أسرار العربية ص ١٠٨، وقد ذكر وجهين لكون فاعليهما اسم جنس.

بها: أي: باللام - وإن لم يكن معرفاً باللام - كما في: نعم صاحب الغلام زيد.

أو مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة، أو بـ (ما) مثل: {فَعِمَّا هِي}.

أو بأن يكون الفاعل مضمراً، بشرط أن يكون ذلك المضممر مميزاً بنكرة منصوبة، كما في: نعم رجلاً زيد، أما الإضمار فلاختصار وإن كان بالتفسير، وجُوزَ مع كونه قبل الذكر؛ لكونه على شريطة التفسير^(١)، وأما عدم الإبراز عند التثنية والجمع فلاستغناء عنه بتثنية المميز وجمعه^(٢) قصداً للتخفيف^(٣).

أو بشرط أن يكون ذلك الفاعل مميزاً بـ (ما)، أي: بلفظ (ما) بمعنى (شيء) مثل قوله تعالى: {فَعِمَّا هِي}^(٤) أي: نعم شيئاً هي؛ لأن (ما) لما كان بمعنى (شيء) كان نكرة منصوبة من حيث المعنى، وذلك لنفلا يلتبس المخصوص بالفاعل، ثم هذا على رأى البعض^(٥)، وذهب سيبويه إلى أن (ما) فيه معرفة تامة بمعنى (الشيء)^(٦)، أي: فنعم الشيء هي، فعلى هذا يكون (ما) فاعلاً لـ (نعم) لا مميزاً لفاعلها، وجُوزَ ذلك وإن لم يكن معرفاً باللام لكونه بمعنى المعروف بها.

وإنما اشترط أن يكون فاعل هذه الأفعال أحد هذه الأمور الثلاثة لأنهم^(٧) لما قصدوا إيهام الممنوح أو المذموم أولاً، ثم تفسيره ثانياً ليكون أبلغ؛ لأن الشيء إذا إيهم أولاً ثم فسر ثانياً كان في النفس أوقع؛ لأن النفس في الحالة الأولى تتشوق إليه وترغب في طلبه، وكل ما كان كذلك أبلغ، فاختروا أحد هذه الثلاثة لأن في كل منها إيهام يحصل به ذلك المقصود مع [ما]^(٨) ذكر في الأخير.

وأما وجه الإيهام فيما فيه الألف واللام على [ما]^(٩) ذكره المصنف^(١٠) أنه قصد إلى معهود في الذهن غير متعين في الوجود كقولك: ادخل السوق، وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود، فهو باعتبار الوجود الذهني معرفة، وباعتبار الوجود

(١) انظر: أسرار العربية ص ١٠٩، والصفوة الصفية ١١٦/٢.

(٢) انظر: ابن القواس ص ٧٩٩ وما بعدها، وانظر: العال للوراق ص ١٦٢.

(٣) في الأصل: (لتخفيف) وهو تصحيف.

(٤) سورة البقرة من الآية (٢٧١).

(٥) هو قول أبي على الفارسي، والزمخشري، انظر: الإيضاح لأبي على ص ٩٢، والرضي ٢٥١/٤.

(٦) انظر: الكتاب ١٥٦/٣، وانظر: الرضي ٢٥٠/٤، والجامي ٣١٤/٢.

(٧) انظر: شرح المصنف ٩٣٠/٣، والأصبهاني ص ٨٣١، وانظر: توجيه اللمع ص ٣٩٠.

(٨) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٠) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٩٧/٢.

شرح كافيّة ابن الحاجب

الخارجي نكرة، كما في غَلَمَ الجنس، من غير تفاوت بينهما في أن يكون كل منهما معرفة من جهة ونكرة من أخرى، وإن كان جهة التعريف مختلفة فيهما، فظهر أنه مبهم باعتبار الوجود الخارجي وإن كان معينا^(١) باعتبار الوجود الذهني، وأما وجهه في المضاف إلى المعرف بها: فلسراية حكم المضاف إليه إليه، وأما في المضمر فظاهر حيث لم يرجع إلى واحد معين فيكون أشد إبهاما.

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في أن اللام في فاعل هذه الأفعال هل هي للعهد أم للجنس؟ فذهب المصنف إلى أنها للعهد^(٢) - كما عرفت - ثم أورد عليه بأنه لو كان اللام فيه للعهد لجاز ذكر المعهود باسمه مقامه نحو: نعم زيد أنت / .

(١/١١٩)

وأجيب: بأن عدم الجواز فيه لقوات الإبهام المقصود في هذا الباب ههنا. والأكثر على أنها للجنس^(٣)؛ لأن هذه الأفعال لما كانت للمدح المطلق أو الذم كذلك - وهذا أولى من اختيار العام؛ لأن المعنى به ألا يكون فيها دلالة على خصوصية الخصلة التي بها المدح والذم، لا العموم المطلق الدال على أحدهما من جميع الجهات مع إرادة استمرارهما في نفس الممدوح أو المذموم أبدا بحيث لا يوجد انتقالهما في زمان دون زمان - جعلوا فاعلها الاسم المعرف باللام التي^(٤) للجنس، لما أن فيه عموما مناسبا لهذا المراد، وليكون إيذانا بأنه في الممدوح أو المذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب، والتزموا أيضا أن يجعلوها على صيغة الماضي إذ هي أصلح لمعنى الاستمرار وأدل على معنى الثبوت^(٥).

واعترض عليهم المصنف حيث قال^(٦): "ومن ظن أن اللام فيه موضوع للجنس بكماله فقد أخطأ؛ لأنك إذا قلت: نعم الرجل، لم ترد به جميع الرجال، وهو سقطوع به في قصد المتكلم، وكذلك وجب أن يكون السفسر له مطابقا له، ووجب

(١) في الأصل: (معين) وهو لحن.

(٢) انظر: الإيضاح ٩٧/٢، وشرح المصنف ٩٣٠/٣.

(٣) نسب الرضى هذا القول إلى: أبي علي وأتباعه، انظر: شرح الرضى ١٣٩/٤، وهو مذهب الميزد في:

المقتضب ١٤٠/٢، وابن جني في: اللع من ٢٠٠، وبه قال ابن عيسى في: شرحه ١٣٠/٧.

وانظر: توجيه اللع من ٣٩٠، والارتشاف ٢٠٤/٢، والهمع ٢٠/٣.

(٤) في الأصل: (الذي) وهو تصحيف.

(٥) قال الأصبهاني من ٨٣٢: "والمشهور من قول النحويين أن اللام في فاعلها للجنس وليس

للعهد؛ لأنه لو كان للعهد لجاز وقوع سائر المعارف موقعه كقولك: نعم زيد، ونعم أنت، ونعم

هو، لكنه لم يجز" أ. هـ.

(٦) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٩٨/٢ مع تصرف يسير، وانظر: الأصبهاني من ٨٣٢، والإقليد من

١٦٠٢.

أيضاً أن يثنى عند القصد به إلى التثنية، وأن يجمع عند القصد إلى الجمع، ولو كان الأمر على ما زعموا لوجب أن يطابق لجميع الجنس، وأن لا يثنى ولا يجمع؛ لأن أسماء الأجناس كذلك إذا قصد بها الجنس.

وأجيب عن الثاني بأن العموم في الجنس ثابت لا يزول، بخلاف عموم النكرة فإنه يزول في موضع الإثبات، فلذلك لم يقد الإبهام والتفسير في: نعم رجل زيد. وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره،

فإذا قلت: نعم الرجلان زيد وعمرو، فقد قصدت كل رجلين، ولا تقول: نعم الرجل زيد وعمرو، وإن كان المراد باللام الجنس؛ لأنك [إذا]^(١) أردت أن يكون في اللفظ دليل على أنك تريد اثنين فكانك قلت: [رجلان]^(٢) ثم أدخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما، وكذا الجمع في قولك: نعم الرجال إخوانك، كذا في الضوء^(٣).

ولا بعد أن يمدح الجنس ثم يخص ذلك المدح من يعد بفرد من أفراد ذلك الجنس، ثم ذلك أبلغ في المدح لمخصوص المدح له من جهتين، من جهة اندراجة تحت الجنس الممدوح، ومن جهة تخصيصه بالمدح فيما بعد.

ويذكر بعد ذلك أي: بعد الفاعل المعروف باللام، أو المضاف إلى المعرف بها إن كان مظهراً، أو بعد الفاعل مع المميز إن كان مضمراً، المخصوص بالمدح أو الذم، لما ذكر من قصد الإبهام أولاً ثم التفصيل ثانياً، فلو لم يذكر بل قطع عنه لكان ذلك خروجاً بهما عن وضعهما.

فإن قلت: قد جاء في كلامهم: [نعم]^(٤) ما صنعت، فأين المخصوص بالمدح هنا؟ قلت: ذهب الفراء فيه إلى أن (ما) موصولة فاعلة له (نعم) مكتفياً بها ويصلتها عن المخصوص^(٥).

وهو أي: المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ، وما قبله من الفعل والفاعل مع المميز في بعض الصور خبره، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، يكون (زيد) مبتدأ، و(نعم الرجل) خبره، إلا أنه قدم عليه للغرض المذكور.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وما أثبتته من: الضوء للإسبرائيلي ص ٤٠٢ رسالة.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وما أثبتته من: الضوء للإسبرائيلي ص ٤٠٢ رسالة.

(٣) انظر: الضوء لتاج الدين الإسبرائيلي ص ٤٠٢ رسالة ونصه من أول قوله: (فإذا قلت).

(٤) ما بين المعقوفين يقتصر إليه السياق.

(٥) قال الفراء: "ولا يصلح أن تولى نعم ونس (الذي) ولا (من) ولا (ما) إلا أن تنوى بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع، من ذلك قولك: بشما صنعت، فهذه مكتفية..." انظر معاني الفراء ٥٧/١.

فإن قلت: ليس الخبر لا بد له من عائد إلى المبتدأ إذا كان جملة؟ قلت^(١): نعم إلا أنه استغنى بهذه^(٢) الجملة عنه، وذلك لأن الفاعل لما كان عبارة عن المخصوص في قصد المتكلم كان ذلك بمنزلة المضمر، والحاصل أن لام العهد نائب مثاب العائد في إقادة الربط، ومن جعل اللام للجنس قال: لما كان الاسم الداخل عليه اللام شاملاً لـ

(١) أنظر: ابن القواس ص ٨٠١ وما بعدها، وشرح الألفية له ص ٩٧٢ وقد فصل الكلام فيهما في مثل هذا، وأنظر: توجيه اللع ص ٣٩١، والأصبهاني ص ٨٣٣.
(٢) في الأصل (عن هذه الجملة عنه).

أو خبر مبتدأ محذوف مثل: نعم الرجل زيد؛ وشرطه: مطابقة الفاعل {وَبَشَّ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا} وشبهه...

ولغيره اغناء عن العائد إليه بحصول الارتباط بالشمول، وهذا يكون نظيراً لقول الشاعر:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(١)

أو المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف^(٢) فـ (زيد) في مثل قولك: نعم الرجل زيد، خبر مبتدأ محذوف، كأنك^(٣) إذا قلت: نعم الرجل، قيل: من هذا^(٤) الذي مدحته؟ فقلت: زيد، أي: هو زيد.

فالكلام^(٥) على الوجه الأول جملة واحدة مركبة من الصغرى والكبرى، وعلى الوجه الثاني جملتان^(٦).

وشرطه، أي: شرط المخصوص بالمدح أو الذم: مطابقة الفاعل في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث [تقول^(٧)]: نعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، ونعمت المرأة هند، وكذلك يجب المجانسة بينهما فلا يجوز أن يقال: نعم الرجال فرس زيد، لأن الغرض تفصيل الشيء على جنسه لا على غير ذلك الجنس، ولأن المخصوص تفسير للفاعل فيجب أن يكون من جنسه^(٨).

(١) صدر بيت من الطويل وعجزه: ولكن ميراً في عراض المواكب، للحارث بن خالد المخزومي يهجو بني أمية بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، وانظره في: المقضب ٦٩/٢، وكتاب الشعر ٦٤/١، ٨٤، وأسالي ابن التجرى ٣/٢، وشرح السواهد الإيضاح ص ١٠٧، وابن يعيش ١٣٤/٧، ولباب الإعراب ص ٢٥٠، والمغنى ٦٧/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، والخزانة ٤٥٢/١، والهمع ٤٧٩/٢. والشاهد قوله (لا قتال لديكم) على أنها جملة خبر عن (القتال) ولا ضمير فيها، لأن (لا) لنفى الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك بمنزلة العائد.

(٢) قال الرضى ٢٥٥/٤: "قال ابن خروف: لا يجوز أن يكون مبتدأ مقدم الخبر؛ لجواز دخول نواسخ المعتد عليه، وحكى الأندلس مثله عن سيبويه...". اهـ، وانظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢ وما بعدها.

(٣) في الأصل: (كأنه) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (هذه) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (في الكلام) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (جملتين) وهو لحن، قال ابن يعيش ١٣٥/٧: "على الوجه الأول يكون نعم الرجل له موضع من الإعراب وهو الرفع بأنه خبر عن (عبد الله) ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر، وعلى الوجه الآخر يكون جملتين، جملة أولى فعلية لا موضع لها من الإعراب، وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الأولى، وليست إحداها متعلقة بالأخرى تعلق الخبر كما كانت الأولى كذلك". اهـ.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٨٣٦.

شرح كافيّة ابن الحاجب

متأول، وقد يحذف المخصوص إذا علم مثل {نَعَمْ الْعَبْدُ} و{فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ} و(سَاء) مثل (بئس)، ومنها: حبذا، وفاعله (ذا).

وقوله تعالى: {بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا} ^(١) وشبهه من الآيات الواردة على اشتراط المطابقة والمجانسة بين المخصوص والفاعل، فإن {الَّذِينَ كَذَبُوا} هو المخصوص بالذم، مع أنه ليس من جنس الفاعل وهو {مَثَلُ الْقَوْمِ}، متأول، وتأويله على وجهين ^(٢)، أحدهما: بالحمل على حذف المخصوص و(الذين) في محل جر صفة لـ (القوم) كأنه قيل: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم.

والثاني: بالحمل على أن يكون (الذين) نفسه مخصوصا، لكن على تقدير حذف المضاف، أي: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقد يحذف المخصوص بالمدح أو الذم / إذا علم المراد من المخصوص، بقيام قرينة (ب/١١٩) يبين بها معنى المخصوص بالمدح أو الذم، فيحذف اللفظ الدال عليه اختصاراً كما في مثل قوله تعالى: {نَعَمْ الْعَبْدُ} ^(٣) أي: أيوب، أو (هو)؛ لأنه لما سبقت قصة (أيوب) علم منه أنه سفسر الفاعل، وكذلك الدال في قوله تعالى: {فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ} ^(٤) أي (نحن) بدلالة قوله تعالى: {وَالْأَرْضُ فَرْشَاهَا} ^(٥).

وساء مثل بئس في الاستعمال وإفادة إنشاء الذم نحو: ساء الرجل زيد، وساءت المرأة هند، ويكون معناها وإن كان يقع في الإخبار نحو: ساءني هذا الأمر، وهو تقيض (سرتني) وقد حمل قوله تعالى: {سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا} ^(٦) على كونه بمعنى (بئس) ويقدر مضاف محذوف يطابق المخصوص الفاعل ليجانسه، فقيل التقدير: ساء مثلاً مثل القوم، كأحد الوجهين في: {بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ} ^(٧) كذا في شرح المصنف ^(٨).

ومنها أي: من الأفعال التي وضعت لإنشاء المدح: حبذا، ولذلك جعلوا فاعله مبهما ثم

(١) سورة الجمعة من الآية (٥).

(٢) أنظر: ابن يعيش ١٣٨/٧، وشرح المصنف ٩٣٣/٣، والإيضاح لابن الحاجب ١٠٤/٢، والزمخشري ٢٥٥/٤، وشرح الألفية لابن القواس ص ٩٧٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٦/١، والأصبهاني ص ٨٣٦.

(٣) سورة ص من الآية (٤٤).

(٤) سورة الذاريات من الآية (٤٨).

(٥) سورة الذاريات من الآية (٤٨).

(٦) سورة الأعراف من الآية (١٧٧).

(٧) سورة الجمعة من الآية (٥)، وقد سبق تخريجها والكلام عليها.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٩٣٤/٣، وكذا في: الأصبهاني ص ٨٣٧.

فسروه بمخصوص بعده كما في (نعم) إلا أن (حيذا) يفارقه من حيث إن فاعله لا يكون إلا لفظ: (ذا) بخلاف (نعم) هذا للفرق بينهما^(١)، وإلا فلا بد من كون فاعله مثل فاعله، ولم يعكس لتدارك بشاعة المتجاسسين بخفة (ذا).

فإن قلت: لم خص (ذا) بذلك، ولو جعل غيره لحصل الفرق أيضاً؟

قلت: ذلك لكونه من الأسماء المبهمة والغرض الإيهام أولاً والتفسير ثانياً، ليكون تفخيماً للمقصود كما من^(٢).

وأما اختصاص [ذا]^(٣) من بين أخواته المبهمة فلكونه اللفظ السابق؛ لأنه للمقرد المفكر، وغيره فرع عليه^(٤)، أو لأنه أشد إيهاماً من غيره؛ لأنه لا يفهم منه إلا مع شيء بخلاف غيره، فيكون أنسب للمقصود.

وفارقه^(٥) أيضاً من حيث إن تمييزه غير لازم ذكره، وإن كان في الإيهام نظير الضمير [في]^(٦): نعم رجلاً، بل لك أن تقول حيذا زيد، بخلاف (نعم) فإنه خلف من القول، وهذا تفضيل الظاهر على المضمّر^(٧).

وأيضاً^(٨) أن (نعم) للمدح العام [وحيذا]^(٩) لمدح المذكور مع تقريبه من القلب، فهو يختص بتقريب الممدوح من القلب؛ لأن الحب من المحبة وهي من أفعال القلب، ولذا استعملوا معها (ذا) الذي يشار به إلى الحاضر القريب، وجردوها من حرف التنبيه ليكون

(١) قال الليلي: "لما كانت (حب) فعلاً وجب أن يكون له فاعل، لكن فاعله مخصص، كما أن فاعل (نعم) مخصص ببعض الألفاظ، لكن فاعل (حب) لا يكون إلا (ذا)، وهو كلمة مخصوصة من أسماء الإشارة" أ. هـ، أنظر: الصفوة الصفية ١٢١/٢، وأنظر: شرح الألفية لابن القواس ص ٩٧٥.
(٢) وهذا تعليل ابن القواس في: شرحه ص ٨٠٥، وشرح الألفية ص ٩٧٥، وأنظر: العلل للوراق ص ١٢٥.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٠٥/٢.

(٥) هذا أحد وجوه الفرق بين (حيذا) و(نعم) وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٠٥/٢، وابن القواس ص ٨٠٤، وشرح الألفية له ص ٩٧٧، والأصيهائي ص ٨٣٩.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) قال ابن الحاجب: "... يعني بالظاهر لفظ (ذا) في قولك: حيذا، بخلاف (نعم) إذا كان الفاعل مضمراً فإنه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل، فلما كان الفاعل هنا لفظاً يختص به استغنى عن المفسر، ولما لم يكن في (نعم) لفظ مختص احتيج إلى المفسر" أ. هـ، أنظر: الإيضاح ١٠٦/٢، وأنظر: لباب الإعراب ص ٢٣٤.

(٨) هذا أحد وجوه الفرق بين (حيذا) و(نعم) وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٠٥/٢، وابن القواس ص ٨٠٤، وشرح الألفية له ص ٩٧٧، والأصيهائي ص ٨٣٩.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

شرح كافية ابن الحاجب

أقرب، لأن المشار إليه بالمجرد أقرب من المشار إليه بالهاء، أي: مبالغة في التقريب،
ولذا يلزم تركيب ثلاثة

ولا يتغير، ويذكر بعده المخصوص وإعرابه كإعراب مخصص (نعم).

أشياء في اللفظ^(١).

ثم كلمة (حبذا) مركبة من الفعل وهو (حب) بمعنى صار حبيباً، ومن اسم الإشارة وهو (ذا) وجرياً بعد التركيب مجرى (نعم) في إفادته إنشاء المدح، فاختلّفوا فيها أي اسم أم فعل؟

فذهب الأكثرون إلى أن المقلب عليها الاسمية لقوة الاسم، إذ الغلبة عند التركيب للأقوى^(٢)،
وذهب الآخرون إلى أن المقلب عليها الفعلية لتقدم الفعل في التركيب^(٣) والغلبة لما هو المتقدم.

وعند بعض البصريين لا غلبة لأحدهما على الآخر^(٤).

فإذا قلت: حبذا الرجل زيد، فـ (حب) فعل وفاعله لفظ (ذا) و (الرجل) صفة لـ (ذا) و (زيد) مخصص بالمدح، ولا يتغير لفظ (ذا) عن المشاهد، بل يستوي فيه المذكر والمؤنث، والإفراد، والتثنية والجمع، نقول: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا زيدان، وحبذا هندان، وحبذا زيدون، وحبذا هندات، وذلك لأنه لما أجرى مجرى الضمير في (نعم) لم يختلف كما لا يختلف في ذلك الضمير، ولأنه في مسلك وسلوكها منهاج الأمثال التي لا تتغير^(٥) كما مر.

ويذكر بعده أي: بعد (ذا) المخصص بالمدح كما عرفت، والقول في تأخيره كالقول في تأخير مخصص (نعم)، وإعرابه أي: إعراب مخصص (حبذا) كإعراب مخصص باب نعم، في كون المخصص مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر [مبتدأ]^(٦) محذوف، كأنه قيل عند القول بـ (حبذا): من المحبوب المنتهى في الحب المقرب من القلب؟ وأجيب بأنه: زيد.

فعلى الأول لا يخلو من أن يكون (حبذا) فعلاً أو اسماً، أو (حب) فعلاً أو اسماً، فإن كان الأول - وإن كان مع اعتبار كونه جملة - فقد أغنى اسم الإشارة غناء الضمير الراجع إلى

(١) أنظر: ابن جني ١٣٩/٧، والصقوة الصفية ١٢١/٢.

(٢) وهذا مذهب المبرد في: المقتضب ١٤٣/٢، وابن السراج في: الأصول ١١٥/١، والسيوافي، وأنظر: أسرار العربية ص ١١٢، والرضي ٢٥٧/٤، والارتشاف ٢٠٥٩/٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٦ ب والأشموني ٤٠/٣، والهمع ٣١/٣.

(٣) ولسمه أبو حيان في: الارتشاف ٢٠٥٩/٤ إلى الأخفش، وخطاب الماردي، وأنظر: أسرار العربية ص ١١٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٦ ب، وشفاء العليل ٥٩٥/٢، والمساعد ١٤٢/٢.

(٤) قال ابن يعيش ١٤١/٧: * وهو المذهب المشهور * أ. هـ. وأنظر: توجيه اللع ص ٣٩٢.

(٥) قال سيوريه ١٨٠/٢: * وزعم الخليل - رحمه الله - أن (حبذا) بمنزلة حب الشيء، ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع... ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حبذه لأنه صار مع (حب) على ما ذكرنا لك، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل * أ. هـ. وأنظر: المقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١١٥/١، واللع ص ٢٠٢، وتوجيه اللع ص ٣٩٣.

(٦) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

ويجوز أن يأتي قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه.

(زيد)، وإلا فقتضمن ذلك الضمير، وإن كان التثني فلا إشكال، وإن كان الثالث فكما في الأول.

وقد ذكروا فيه وجوها غير ما ذكره، أحدها^(١): أن (زيدا) يجوز أن يرتفع بالخبرية عن (حبذا) وهو يكون مبتدأ حينئذ، وهذا إنما يمكن عند من يُغلب الاسمية.

وثانيها: أن يرتفع (زيد) على البدلية من (ذا) كأنه قيل: حب زيد^(٢).

وثالثها: أن يرتفع بفاعلية (حبذا) وهذا إنما يمكن عند من يُغلب الفعلية.

ويجوز أن يأتي قبل ذكر المخصوص أي: مخصوص (حبذا) بدلالة سوق الكلام، وبعده أي: يجوز أن يأتي بعد ذكر المخصوص تمييز - فاعل (يأتي) - أو حال، أما وقوع التمييز قبل المخصوص ففي نحو: حبذا رجلاً زيداً، وأما وقوعه بعده ففي نحو: حبذا زيد رجلاً^(٣)، ثم إن كان المذكور في موضع التمييز من المشتقات كان منتصباً على الحالية نحو: حبذا راكباً زيد، وحبذا زيد راكباً^(٤).

وإنما قال: (ويجوز) لأنه لم يجب فيه / ذكر التمييز - كما سر لمحة له^(٥) - بخلاف (١٢٠) باب (نعم) فإن ذكره فيه لازم، وذلك إما للزمية المذكورة، أو لأن لزومه في باب (نعم) خوفاً من الالتباس في أكثر المواضع، وهو مدفوع في هذا الباب^(٦).

(١) انظر هذه الوجوه في: أسرار العربية ص ١١٣، وتوجيه اللمع ص ٣٩٣، والرضى ٢٥٧/٤، وابن القواس ص ٨٠٥ وما بعدها، والهمع ٣١/٣. وذهب الربيعي إلى أن (ذا) زائدة كما في: ماذا صنعت؟ والمخصوص فاعل (حب)، انظر: الرضى ٢٥٧/٤، وانظر: الارتشاف ٢٠٦٠/٤، والهمع ٣١/٣.

(٢) قال النيلي: "... وهو ضعيف؛ لأن البذل عندهم في حكم تكرير العامل، و(حب) هذه لا تعمل إلا في (ذا) وحده" أ. هـ، انظر: الصقوة الصفية ١٢٣/٢، وانظر: حاشية يس على التصريح ٩٩/٢.

(٣) قال ابن الخيزر: "وإذا قلت: حبذا رجلاً زيداً، فانتصاب (رجل) على التمييز، والعامل فيه (حب) وهو مفسر لـ (ذا)، والدليل على أنه تمييز دخول (من) عليه، قال جرير: يا حبذا جبل الزَّيَّان من جبل... وحبذا ساكن الزَّيَّان من كنانا، انظر: توجيه اللمع ص ٣٩٣، وانظر: البيان في شرح اللمع ص ٤٨٠.

(٤) قال ابن هشام: "اختلف في إعرابه، ذهب الأخفش، والفارسي، والربيعي، إلى أنه تمييز لا غير جامداً كان أو مشتقاً، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه حال لا غير جامداً كان أو مشتقاً، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز فيه الوجهان جامداً كان أو مشتقاً، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان مشتقاً فحال وإن كان جامداً فتمييز، والذي يظهر أنه إن كان جامداً فتمييز، وإن كان مشتقاً فإن أريد الإطلاق في المدح فتمييز، وإن أريد التقيد فحال" أ. هـ، انظر: شرح الكافية لـ ١٩٧/١.

(٥) انظر: قسم التحقيق.

(٦) علل ابن الحاجب لعدم التزام التمييز في (حبذا) والتزامه في (نعم) بإمرين، أحدهما: أن الفاعل مهمل له لفظ يخصه، والفاعل في (نعم) مستتر لا لفظ له، فجعل تغير الملقوظ به على الملقوظ به مزية في البيان والثاني: أنهم لو لم يميزوا في (نعم) لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع وذلك في

شرح كافية ابن الحاجب

وفى تقييده إتيان التمييز بأن يكون قبل المخصوص وبعده تنبيه على امتناع تقديم التمييز أو الحال على المبهم، ثم ذلك التمييز أو الحال إنما يكون على وفق مخصوصه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، تقول: حبذا رجلاً أو راكباً زيد، وحبذا رجلين أو راكبتين زيدان، وحبذا رجلاً أو راكبتين زيدون، وحبذا امرأة أو راكبة هند، وحبذا امرأتين أو راكبتين هندان، وحبذا نساءً أو راكبات هندات.

والعامل في التمييز أو الحال ما من معنى الفعلية في (حبذا) وذو الحال هو (ذا) لا (زيد) لأنه مخصوص وهو لا يكون إلا بعد تمام الكلام المدحى لفظاً أو تقديرًا، و(الركوب) لكونه تنمة المدح لأن المدح به لا يكون حالاً من (زيد) بل يكون حالاً من الفاعل^(١).

* * * * *

مثل = قولهم: نعم رجلاً السلطان، فلو حذفت (رجلاً) لم يدر هل السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف أو مذكور، أو الفاعل مضمّر و(السلطان) المخصوص بالمدح، بخلاف (حبذا) فإن (ذا) يرشد إلى أنه الفاعل. أنظر: شرح المصنف ٩٣٥/٣ وما بعدها، وأنظر: الرضى ٢٥٨/٤، وابن القواس ص ٨٠٦.

(١) أنظر: الجاني ١٣١٧/٢، وقد نقل مثل هذا عن الشارح - رحمه الله - دون إشارة إليه.

[الحروف]

الحرف: ما دل على معنى في غيره، ومن ثمة احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل.

لما فرغ من بيان النوع الثاني من أنواع الكلمة شرع في بيان النوع الثالث منها فقال: الحرف، وهو في اللغة: الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل، أي: طرفه^(١)، وفي الاصطلاح: ما دل على معنى وهو شامل للكلم الثلاث، وبقوله: في غيره^(٢) خرج ما عدا المعرف، والمراد من الغير: المتعلق، ومعنى دلالة على معنى فيه أن يكون بحيث لا يكون له وحده معنى أصلاً، بل يكون كالعلامة المنصوبة لذلك المعنى عند الانفراد.

وسبب تسميتهم ذلك حرفاً لوقوعه في طرف الكلام أبداً، لأن الواضع إنما وضعه ليكون رابطة بين الفعل والاسم، هكذا قيل^(٣).

أقول: إذا قلت: زيد في الدار، فالحرف ليس إلا في وسط الكلام لا في طرفه وهو ظاهر، اللهم إلا أن يقال: المراد من الكلام: الكلمة، وهو لا يخلو عن نوع تعسف.

ومن ثمة أي: ومن أجل أن دلالة الحرف على معنى في غيره احتاج، أي: الحرف، في جزئيه، أي: في كونه جزءاً من الكلام المفيد، إلى ذكر ذلك الغير؛ لأن دلالة لما كانت متوقفة عليه كانت جزئيه متوقفة عليه بالطريق الأولى؛ لأن ما لا يكون دالاً على المعنى لا يصلح أن يكون جزءاً من الكلام، فلذلك لم يجز قولك: زيد في، حتى ينضم إليه (الدار)، ثم ذلك الغير إما اسم كما في: إن زيدا قائم، أو فعل كما في: قد قام، حال كونهما ملفوظين أو مقدرين، ولا يجوز أن يكون حرفاً^(٤) لتأديته إما إلى الدور أو التسلسل، وفيه ما عرفت.

وذكر بعض الأفاضل أن ذلك الغير الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسماً، أو فعلاً، أو جملة^(٥). قلت: لعل ذلك يستلزم انتقاض التعريف بالموصول.

(١) انظر: تهذيب اللغة ١٢/٥، واللسان (حرف) ٨٣٨/٢، والأصيهاني ص ٨٤٠.
(٢) اعترض ابن القواس على هذا التعريف فقال ص ٧٠٨: "وهو غير مطرد؛ لأنه يدخل فيه ما يدل على معنى في غيره من الأسماء كاسماء الشرط، والاستفهام، والموصولات، فإثبات التشابه للحرف لها دلالة على معنى في غيرها، ولكونها أسماء لها دلالة على معنى في نفسها، فلا بد أن يزداد في التعريف لفظة (قط)، أو يعجز بصيغة الحصر فيقال: (الحرف ما لا يدل على معنى إلا في غيره)؛ لتخرج هذه الأسماء". هـ.

(٣) ممن قال بهذا: ابن القواس في: شرحه ص ٧٠٨.

(٤) في الأصل (حرف) وهو لحن.

(٥) المراد به الرضى حيث قال ٢٦٣/٤: "... وأما الحرف فلا بد في كونه جزء كالم من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد... وقد يحتاج إلى الجملة، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط...". هـ.

[حروف الجر]

حروف الجر: ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه.

فالحرف له أنواع منها: حروف الجر، إنما سميت حروف الجر لأنها تعمل، أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء^(١)؛ لأنها في الاصطلاح: ما وضع للإفضاء أي: لإيصال المعنى الثابت بفعل لفظاً كما في: مررت بزيد، أو تقديرًا كما في قولك: زيد في الدار، أو معناه أي: معنى الفعل، أراد به: المشتقات، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وأسماء الأفعال؛ لأنها كلها شيء يستتبط منه معنى الفعل، إلى ما يليه من الأسماء، فيكون باعتبار الوضع جارا لمعاني الأفعال إلى الأسماء فسميت بها.

قيل: إنما عملت لملازمتها الأسماء ولها أثر قوي^(٢)، واختص عملها الجر ليكون الأثر كالمتأثر في الاختصاص، ولأن حرف الجر إنما يقع في وسط الكلام لفظاً أو تقديرًا، والجر أيضا متوسط بين الرفع والنصب فتناسبا^(٣)، فهذه التسمية تسمية باعتبار المعمول كما يقال: حروف النواصب وحروف الجوازم^(٤).

وسماها بعضهم حروف الإضافة؛ لإضافتها معاني الأفعال إلى الأسماء^(٥)، والكوفيون قالوا: إنها حروف الصفات لوقوعها صفات لما قبلها من النكرات^(٦)، ثم لكون الحد باعتبار المعنى لا ينتقض بالحرف الزائد حيث لا معنى، أو لأن التسمية بها مجاز باعتبار إفادتها

(١) أنظر: ثمار الصناعة ص ٣٥٩، والإيضاح لابن الحاجب ١٤٠/٢، وابن القواس ص ٨٠٩، وشرح الكافية لابن هشام ١/١٦٨، والكناش ٧٣/٢.

(٢) قال ابن القواس ص ٨٠٩: "وإنما عملت لاختصاصها بالاسم وليست كجزء منه" هـ.

(٣) أنظر: أضرار العربية ص ٢٢٩، وتوجيه اللمع ص ٢٢٧، والصقوة الصفية ٢٦٣/١.

(٤) قيل: سميت حروف الجر لأنها أضيفت إلى عملها، كما قالوا: حروف الجزم، وحروف النصب. أنظر: الصقوة الصفية ٢٦٣/١، والأصبيهاني ٨٤١، وحاشية يس على التصريح ٢/٢، وحاشية الصبيان ٢، ٣/٢.

(٥) بمن سماها بذلك الزمخشري في: المفصل ص ٣٦٥، ونسبه السيوطي في: الهمع ٣٣١/٢ إلى الكوفيين، وأنظر: التصريح ٢/٢، وحاشية الصبان ٢٠٣/٢، وحاشية الخضرى ٢٦١/١.

(٦) أنظر: ابن يعيش ٧/٨، والهمع ٣٣١/٢، والتصريح ٢/٢، وأنظر: مدرسة الكوفة ص ٣١٤، ونحو القراء الكوفيين ص ٣٤٧، وقال ابن أبي الربيع: "وسموا حروف الصفات لأنها تدل فيما بعدها على صفة ألا ترى أنك إذا قلت: جلست في الدار، قد (في) يدل على أن (الدار) وعاء الجلوس، وكذلك إذا قلت: جئت من الدار إلى المسجد، قد (من) تقتضى أن (الدار) مبدأ المجيء، و(إلى) دالة على أن (المسجد) منتهى المجيء، وكذلك تجددها كلها إذا تتبععتها" هـ. أنظر: البسيط ٨٣٨/٢، وقال ابن السكيت: "وإنما سموها صفات لأنها تنوب مناب الصفات وتحل محلها، فإذا قلت: مررت برجل من أهل الكوفة، أو: رأيت رجلا في الدار، فالمعنى: مررت برجل كائن من أهل الكوفة، ورأيت رجلا مستقرا في الدار" هـ. أنظر: الاقتضاب ص ٢٥٧.

تأكيداً لذلك المعنى المقتضى إليه.

وهي: من، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبّ، وواوها، وواو القسم، وتاءؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومذ، ومنذ، وحاشا، وعدا، وخلا.

وهي أي: حروف الجر على ما ذكره ثمانية عشر حرفاً أحدها: من، وثانيها: إلى، وثالثها: حتى، ورابعها: في، وخامسها: الباء، وسادسها: اللام، وسابعها: رب، وثامنها: واوها، وتساعها^(١). واو القسم، وعاشرها: تاء أي: تاء القسم، والحادية عشر: عن، والثانية عشر: على، والثالثة عشر: الكاف، والرابعة عشر: مذ، والخامسة عشر: منذ، والسادسة عشر: حاشا، والسابعة عشر: عدا، والثامنة عشر: خلا.

والحروف المعدودة على ثلاثة أقسام: قسم لا يكون إلا حرفاً وهو العشرة الأولى، وقسم يكون اسماً^(٢) كما يكون حرفاً وهي الخمسة التي تليها، وقسم يكون فعلاً كما يكون حرفاً وهي الثلاثة الباقية^(٣).

فإن قلت^(٤): قد عدّ القوم (على) اسماً، وفعلاً، وحرفاً، فينبغي أن يكون أقسامها أربعة لا ثلاثة.

قلت: القصد في هذا التقسيم إلى اعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي، وإلا عدت اللام حرفاً وفعلاً في قولك: ل زيدا أمراً، من: ولي يلي، إذ لفظها لفظ اللام في قولك: لزيده، وكذلك (من) لأنه أمر من: مان يمين^(٥)، وكانت (إلى)^(٦) تعد حرفاً واسماً في قولك: إلى زيد بمعنى: نعمة زيد^(٧)، ولكنهم اعتبروا اللفظ / والمعنى الأصلي معاً، فلم يعدوا اللام لخرجها عن معناها الأصلي، ولأن لفظها في الأصل مخالف للفظها في الحرف، فكذلك (إلى) لا تری أن (إلى) التي هي النعمة أصل ألفها ياء، و(إلى) التي هي حرف لا أصل^(٨) لألفها، وكذلك

(على) فإن ألف (على) التي لفعليتها أصلها عن واو، والتي فيما هي اسم وحرف لا أصل لألفها فافترقا^(٩).

(١) في الأصل: (التاسع).

(٢) في الأصل: (لا يكون إلا اسماً) وما أثبتته هو الصواب.

(٣) انظر: شرح المصنف ٩٣٨/٣، وتوجيه اللمع ص ٢٢٨.

(٤) انظر مثل هذا الاعتراض والجواب عليه في: شرح الأصبهاني ٨٤١، وشرح الألفية لابن معط ص ٣٧٦.

(٥) المين: هو الكذب، انظر: تهذيب اللغة ٥٢٩/١٥، والجمهرة ١٨٠/٣، واللسان ٤٣١١/٦.

(٦) في الأصل: (لا) وهو تصحيف.

(٧) في اللسان ١١٩/١: اللاء: النعم، واحدها: ألّ بالفتح، وإلى، وإلى.

(٨) في الأصل: (الأصل) وهو تصحيف.

(٩) انظر: شرح المصنف ٩٣٨/٣ وما بعدها، وابن القواس ص ٨١٠، والأصبهاني ص ٨٤١، وانظر: الصفوة الصفية ٢٦٥/١ وما بعدها، وشرح الألفية لابن معط ص ٣٧٦.

فإن قلت^(١): فيلزمكم ألا تعدوا (خلا) و(عدا) و(حاشا) لأن ألفها إذا كانت فعلا منقلبة وإذا كانت حرفا غير منقلبة، وقد جعلتم ذلك مانعا في (على) فليكن مانعا فيها!

قلت: إنما لم نعد (حاشا) في مثل (حاشيته) ولا (عدا) في مثل: عداك السوء، [ولا (خلا) في مثل]^(٢): خلوت أخلو، فإن انقلابها^(٣) مانع عن عدها لاختلاف حروفها، وإنما عدنا (حاشا) و(خلا) و(عدا) الواقعة في الاستثناء، و[لما]^(٤) لم نتصرف تصرف الأفعال أشبهت الحروف، فلم يجعل لألفها أصل، لأن الاسم إذا أشبه الحرف لم يكن لألفه أصل، فالفعل أجدر بذلك^(٥).

ولما كانت وجوه معانيها مختلفة بعد اشتراك كلها في معنى الإفضاء، قصد التنبيه على تفصيلها فقال: ف (من) للابتداء، يعني: لـ (من) معان: أحدها: ابتداء الغاية في المكان، ومعرفته إنما يكون بما يصلح له الانتهاء كما في قولك: منرت من البصرة؛ لأنه يصلح لأن تقول: إلى بغداد^(٦)، والمعنى أن ابتداء سيرى من البصرة، وذلك بأن يكون للفعل المتعدي بها امتداد ويكون ابتداء ذلك الفعل من مجرورها كما في المثل المذكور، أو يكون ذلك الفعل أصلا لشيء ممتد كما في قولك: خرجت من الدار، فإن الخروج وإن لم يكن له امتداد لكنه أصل لما له الامتداد^(٧).

وهذا عند البصرية، والكوفيون أجازوا كونها لابتداء الغاية في الزمان أيضا^(٨)، وقد

(١) أنظر هذا الاعتراض وجوابه في: شرح المصنف ٩٣٩/٣، وأنظر: ابن القواس ٨١٠، والأصبهاني ٨٤٢.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٩٣٩/٣.

(٣) في الأصل: (فانقلابها)، وما أثبتته من: شرح المصنف.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٩٣٩/٣.

(٥) أورد الرضي في شرحه هذا الكلام عن المصنف - رحمه الله - ثم أورد عليه اعتراضاً بقوله: "وفيما قال نظير: لأن (على) الاسمية تكتب ألفاً، وأصله (واو) اتفاقاً، لكنها إذا أضيققت إلى الضمير ينقلب الألف ياءً تشبيهاً بـ (على) الحرفية.. ثم اعترض على نفسه وقال: فـ (حاشا) و(عدا) الحرفية لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية، وأجاب: بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها، وهذا عذر يازد^(١)، هـ.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٩٤٠/٣، والرضي ٢٦٧/٤، وأنظر: الفخر ص ٦٠٤.

(٧) أنظر: الرضي ٢٦٧/٤.

(٨) اختلف في مجيء من لابتداء الغاية في الزمان فمنعه جمهور البصريين؛ لأنها في المكان نظير (مذ) في الزمان، فوضعت (من) لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما وضعت (مذ) لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، وجوزّه الكوفيون مستدلين بما ورد من قوله تعالى: (لله الأمر من قبل ومن بعد) وقوله تعالى: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة)، وبما ورد عن العرب من قول الشاعر:

في ذلك؛ لأنه هو الموافق لاستعمال العرب حيث لا مانع عن مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره.

وقد تجيء (من) الابتدائية في بعض المواضع مستبعداً فيها الانتهاء لعدم القصص إليه وتوفر الغرض للمبتدأ منه، كقولنا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأخاف من عقاب الله^(١). وقيل: ما يصلح له الانتهاء مقدر في مثل ذلك، ولا حاجة إليه.

وثانيها: التبيين كما في قوله تعالى: {فاجتنبوا الرجس من الأوثان}^(٢) وتعرفها بأن تجعل مكانها (الذى) [صفة]^(٣) مع استقامة المعنى، أى: اجتنبوا الرجس الذى هو الوثن، وذلك حيث يقع بين لفظين الأول منهما مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً له^(٤).

وثالثها: التبعيض، ويعرف صحتها بوضع البعض مكانها، وذلك بأن يكون هناك شيء ظاهراً كان أو مقدرًا، ويكون بعضاً لمجرور بـ (من) كقوله تعالى: {خذ من أموالهم صدقة}^(٥) ونحو: أخذت من الدراهم أى: بعضاً منها.

و(من) في نحو: عدى عشرون من الدراهم، تبعيضية إن كان المراد منها نواها معينة أكثر من عشرين، لأن عشرين حينئذ بعضها، وتبينية إن كان المراد منها جنس الدراهم لصحته بالعكس^(٦).

لنن السدبار بقية المحجر :: اقوئن من حجج ومن دق

ووافقهم الأخفش من البصريين، والزجاج، وابن خروف، وصححه ابن مالك، واستظهره الرضى، وصححه أبو حيان لكثرة في كلام العرب، ويمثله قال المراءى، ورجحه ابن هشام، واختاره ابن عقيل، وصححه كذلك السيوطى، وابن كمال يتلوا. انظر تفصيل المسألة وحجة كل فريق في: الكتاب ١/٢٦٤، ٤/٢٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٦١، والمقتضب ٤/١٣٦، وشرح المنع لابن برهان ١/١٩٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٥، والإنصاف ١/٣٧٠، وابن عيى ١٠/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٥، وشرح التسهيل ٣/١٣٠، وشواهد التوضيح ص ١٢٩، والرضى ٤/٢٦٧، والبحر ٥/٥٠٤، والمغنى ١/٣٤٩، وشرح اللصة ٢/٢٣٩، وتوضيح المقاصد ٢/١٩١، وابن عقيل ٢/١٨، وأمرار النحو ص ٢٧١، والهمع ٢/٣٧٦.

(١) انظر: شرح المصنف ٣/٩٤٠، والفاخر ص ٦٠٤، وشرح الأصبهاني ص ٨٤٢، والكنائس ٢/٧٤.

(٢) سورة الحج من الآية (٣٠).

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/٩٤٠.

(٤) وقد أنكر مجيء (من) للتبيين أكثر المغاربة وقالوا: هي للابتداء، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها، وقد استبعده الرضى؛ لأن الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له. انظر: شرح الرضى ٤/٢٦٩، والمغنى ١/٣٥٠، والهمع ٢/٣٧٧، وانظر: البسيط لابن أبي الربيع ٦/٨٤٦.

(٥) سورة التوبة من الآية (١٠٣)، وقد أنكر مجيئها للتبعيض جماعة قالوا: إنها لا تكون للتبعيض وإنما هي لابتداء الغاية، منهم: المبرد في: المقتضب ١/١٨٢، وابن السراج في: الأصول ١/٤٠٩، والأخفش الصغير، انظر: الجنى الدالى ص ٣١٥، والارتشاف ٤/١٧١٩، والهمع ٢/٣٧٧.

(٦) انظر: الرضى ٤/٢٦٩.

ورابعها: زائدة، والمراد من الزائد ما لو أسقطته^(١) لم يحصل الاختلال في أصل المعنى، فعلم منه أن فوات ما يفيد الزائد من التأكيد والاستغراق عند الإسقاط غير قادح في زيادتها.

ثم كونها زائدة إنما يكون عند البصريين في غير الموجب^(٢)، أراد به النفي وما جرى مجراه من النفي والاستفهام، وعد الشرط منه قليلا في نحو: مهما يأتك من رجل فأكرمه^(٣)؛ لأن (من) الزائدة تكون للاستغراق أو التأكيد له، وذلك إنما يتصور في غير الموجب لأن الموجب، للعلم الأولي بامتناع الاستغراق أو التأكيد في مثل قولك: جاءني من أحد؛ لأنه يؤدي أن مجيء جميع الناس إليك قد حصل، وهو ظاهر الامتناع؛ بخلاف قولك: ما جاء من أحد، فإن موداء عدم مجيء جميع الناس إليك، وهو أمر ممكن.

واعلم أن لبعض المحققين ههنا تحقيرا بالقول وهو^(٤): أن مجرور (من) الزائدة لا يخلو من أن يكون من الأسماء المقصورة على العموم كـ (أحد) - مثلا - أولا، بل مما لا يدل عليه إلا بـ (من)، فإن كان الأول يكون (من) فيه لمجرد التأكيد لا للاستغراق^(٥)؛ لأنه حاصل بمقارنة النكرة كذلك حرف النفي، ألا يرى أن معنى قولك: ما جاءني أحد، وما جاءني من أحد، واحد؛ لأن معنى الاستغراق مفاد فيهما جميعا، بدليل أنك لم تقدر على أن تقول: ما جاءني أحد بل اثنين، لأنك حينئذ تكون^(٦) خارجا عن كلام العرب، وأما تسميتهم (من) هذه استغراقية فلا بد أنها تأكيد الاستغراق فتكون (من) حينئذ زيادة محضة.

وإن كان الثاني يكون (من) فيه مفيدة للاستغراق كما في نحو: ما جاءني من رجل؛ لأن هذا القول من غير (من) لم يفد الاستغراق قطعا بل يحتمله بدليل صحة قولك: ما جاءني رجل بل رجلا^(٧)، فمن صرف هذا الكلام إلى الاستغراق أزال عنه الاحتمال، إذ معناه: ما جاءني هذا

(١) في الأصل (أسقطها) وهو تصحيف.

(٢) ذكر النحاة شرطا آخر لزيادتها وهو: أن يكون مجرورها نكرة، أنظر: ابن يعيش ١٣/٨، والرضي ٢٧١/٤، وشرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢، وشرح المحجة ٢٤١/٢، وشرح الكافية لـ ١٩٩/١.

(٣) أقام الفارسي الشرط مقام النفي والاستفهام، كقول الشاعر:

ومهما تكس عند امرئ من علقية ... وإن خالها غفسي على الناس لعلم

أنظر: المغني ٣٥٣/١، والهمع ٣٧٩/٢، ومصابيح المعاني ص ٣٥٩.

(٤) أنظر: شرح التمهيد ١٣٧/٣، وأنظر: الصفوة الصافية ٣٠١/١ وما بعدها، والتصريح ٨/٢.

(٥) أنظر: ابن يعيش ١٣/٨.

(٦) في الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٧) قال النيلي: "أما قولهم: ما جاءني من رجل، فهي زائدة لفظا لا معنى، أما زيادتها لفظا فظاهر، بمعنى: أنها لو سقطت لم يخل فهم الكلام، لكن يزول معنى الاستغراق فإنه مستفاد منها، فإني لو قلت: ما جاءني رجل، لم تنف إلا واحدا غير معين، بدليل أنه يصح أن تقول: ما جاءني رجل بل رجلا، فلو أفاد (رجل) الاستغراق بدون (من) لكانت قد ناقضت أول كلامك بأخره" أنظر: الصفوة الصافية ٣٠٢/١، وأنظر: شرح الأصبهاني ص ٨٤، والتصريح ٨/٢.

خلافا للكوفيين والأخفش.

الجنس من واحد إلى سالا يتناهي، إذ هو مبتدأ من جانب المتناهي، متروكاً منه الجانب الأعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود، فلا يكون (من) حينئذ زيادة محضة.

خلافا للكوفيين والأخفش^(١) من البصريين فإنهم أجازوا / زيادتها في الإثبات أيضاً، (١/١٢١) مستدلين بقوله تعالى: {يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} (٢) إذ المراد: يغفر لكم ذنوبكم، بدليل قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا} (٣) فلو لم يكن (من) في الآية الأولى زائدة للزم التناقض بينهما.

يقال لهم في جوابه: هذا الاستدلال ليس بواضح؛ لأن قوله تعالى: {مِنْ ذُنُوبِكُمْ} يجوز أن يكون (من) فيه للتبعية^(٤) وأما أنه يلزم التناقض حينئذ، فقلت^(٥): لا تسلم ذلك وإنما يلزم أن لو كان الإتيان خطياً لأمة واحدة، وليس كذلك، بل الأولى وردت في حق قوم (نوح) - عليه السلام - والثانية في حق أمة (محمد) ﷺ فلا يلزم من غفران جميع ذنوب هذه الأمة غفران جميع ذنوب قوم (نوح)، ولئن سلمنا ورودها في حق أمة واحدة لكن جاز أن يكون غفران البعض منصرفاً إلى من كان متلطحاً بمظالم العباد، فإنها لا تغفر إلا برضائهم، وغفران الجميع منصرفاً إلى من كنزّه عن المظالم.

(١) أجاز الكوفيون عدا القراء زيادة (من) في الواجب، واستدلوا بكثرة مجيئه في كلام الله تعالى، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي الفصيح، فمن القرآن قوله تعالى: {يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}، ومن الحديث: خرّج الكسائي قوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً الْمُصَوِّرُونَ»، ومن الشعر: قول عمر بن أبي ربيعة: وَيَمِي لَهَا حُجّاً عَيْدُهَا ... قَبَا قَالِ مَنْ كَاثِبٍ لَمْ يَهْجُرْهُ (ما) شرطية منصوبة المحل علانها مقعول مطلق، أي قول قل، ووافقه كثير من النحاة منهم: ابن مالك، فاختر مذهبهم لصحة السماع بذلك، واشترط البصريون لزيادتها أن تكون في كلام موجب النظر تفصيل المسألة في: الكتاب ٣١٥/٢، ٢٤٥/٤ ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١، ومعاني القرآن للقراء ٣١٧/١، وابن يعقوب ١٣/٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٤٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠١/١، وشرح التمهيد ١٣٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢، والرضي ٢٧١/٤، والهمع ٣٧٩/٢، ومصابيح المعاني ص ٣٦٠ وشرح أبيات المغلي ٣٢٩/٥، ٣٣٠.

(٢) سورة نوح - عليه السلام - من الآية (٤).

(٣) سورة الزمر من الآية (٥٣).

(٤) وهذا تخريج سيوييه أنظر: الكتاب ٢٢٥/٤، وأنظر: الرضي ٢٧١/٤، وقال ابن أبي الربيع: "وأنفصل جمهور النحويين عن هذا بأن (يغفر) في الآية ضمن معنى (يخلص)؛ لأنه إذا غفر الذنوب فقد خلص صاحبه منه، لأن ذنوبه محيطة به كاحاطة السياح العادية...". أنظر: البسيط ٨٤٢/٢.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٩٤٢/٣، والإيضاح ١٤٣/٢، والرضي ٢٧١/٤، وابن القوام ص ٨١٤، والصفوة الصفية ٣٠٠/١، والأصبهاني ص ٨٤٥.

وَقَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ وَشَبَّههُ مَتَأَوَّلٌ.

قِيلَ عَلَيْهِ: إِذَا لَمْ يَغْفَرْ الْبَعْضُ كَانَ الْعَيْدُ بِسَبَبِهِ مُعَاقِبًا، فَلَمْ يَحْصُلْ كِمَالُ التَّرْغِيبِ فِي الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ يَغْفِرُ لَهُ جَمِيعَ الذُّنُوبِ!

وَأَجِيبُ: بَأَنَ غَفْرَانِ بَعْضِ الذُّنُوبِ فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا غَفْرَانِ الذُّنُوبِ بِالْإِيمَانِ فِي الْآخِرَةِ فَأَمْرٌ مَعْلُومٌ، قُلْتُ: فِيهِ اخْتِلَاجُ قَلْبٍ.

وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ بِمَثَلِ قَوْلِ الْعَرَبِ: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، فَإِنْ (مِنْ) هَهُنَا زَائِدَةٌ لِبَقَاءِ أَصْلِ الْمَعْنَى بِدَوْنِهَا، وَشَبَّهَهُ، فَأَجَابَ عَنْهُ الْمَصْنَفُ بِقَوْلِهِ: مَتَأَوَّلٌ، وَتَأَوَّلَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَبُوتُ (مِنْ) هَهُنَا عَلَى الْحِكَايَةِ، كَانَ قَاتِلًا قَالَ: هَلْ كَانَ مِنْ سَطَرٍ؟ فَقَالَ مُجِيبًا عَنْهُ: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، فَكَأَنَّهُ وَقَعَ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ^(١).

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّبَعِيضِ، أَوِ التَّبْيِينِ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: قَدْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ، فَحُذِفَ (شَيْءٌ) وَأَقِيمَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَهُ، وَلَا يَثْبُتُ هَذَا الْأَصْلُ مَعَ مَثَلِ هَذِهِ الْمَحْتَمَلَاتِ^(٢).

ثُمَّ الزِّيَادَةُ كَمَا تَكُونُ^(٣) فِي الْمَرْفُوعِ تَكُونُ^(٤) أَيْضًا فِي الْمَنْصُوبِ، لَكِنِ الثَّانِي أَقْبَسُ^(٥). وَقَدْ يَكُونُ (مِنْ) لِلتَّجْرِيدِ كَمَا فِي: لَقِيتُ مِنْ زَيْدٍ أَسَدًا، عَلَى تَقْدِيرِ حُذْفِ الْمَضَافِ^(٦)، كَأَنَّهُ جَرَّدَ عَنْ جَمِيعِ الصِّفَاتِ إِلَّا عَنِ الصِّفَةِ الْأَسَدِيَّةِ.

وَلِلْبَدَلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ}^(١) أَيْ: بِدَلِ الْآخِرَةِ^(٢).

(١) انْظُرْ هَذَا الْوَجْهَ فِي: الْإِيضَاحِ ١٤٤/٢، وَالرُّضَى ٢٧١/٤، وَالْأَصْبِهَانِيَّ ص ٨٤٥، وَالْجَامِيَّ ٣٢١/٢.
(٢) انْظُرْ هَذَا الْوَجْهَ فِي: شَرْحِ الْمَصْنَفِ ٩٤٢/٣، وَالْإِيضَاحِ ١٤١/٢، وَالْمُلَخَّصُ لِابْنِ أَبِي الرَّيْعِ ص ٥١٢، وَالْمَعْنَى ٣٥٦/١، وَلَمْ يَرْتَضِ الرُّضَى هَذَا التَّخْرِيجَ، فَقَالَ ٢٧١/٤: "وَقَوْلُ الْمَصْنَفِ: (شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ، وَمِنْ التَّبَعِيضِ أَوِ التَّبْيِينِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ حُذْفَ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الْجُمْلَةِ أَوْ الظَّرْفِ مَقَامَهُ بِلَا شَرْطٍ... قَلِيلٌ، وَخَاصَّةً إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ فَاعِلًا، لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا يَكُونُ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْجَارُ زَائِدًا نَحْوُ: كَفَى بَزِيدٌ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ مَوْصِلٌ لِلْفِعْلِ الْقَاصِرِ إِلَى مَا كَانَ يَقْصُرُ عَنْهُ لِمَوْلَاهُ، وَالْفِعْلُ لَا يَقْصُرُ عَنْ فَاعِلِهِ" أ. هـ.

(٣) فِي الْأَصْلِ (يَكُونُ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٤) فِي الْأَصْلِ (يَكُونُ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) قَالَ الْأَصْبِهَانِيُّ ص ٨٤٦: "وَاعْلَمْ أَنَّ زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْمَنْصُوبِ أَقْبَسُ مِنْ زِيَادَتِهَا فِي الْمَرْفُوعِ، فَقَوْلُكَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ، أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ" أ. هـ.

(٦) وَالتَّقْدِيرُ: لَقِيتُ مِنْ لِقَاءِ زَيْدٍ أَسَدًا، أَيْ: حَصَلَ لِي مِنْ لِقَائِهِ لِقَاءٌ أَسَدٌ، وَالْمُرَادُ تَشْبِيهُهُ بِالْأَسَدِ. انْظُرْ: الرُّضَى ٢٧٠/٤.

(١) سُورَةُ التَّوْبَةِ مِنَ الْآيَةِ (٣٨).

(٢) انْظُرْ هَذَا الْمَعْنَى فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١٣٤/٣، وَالرُّضَى ٢٧٠/٤، وَالْمَعْنَى ٣٥٠/١، وَالْجَنَى ص ٣١٠، وَالْهَمْعَ ٣٧٨/٢، وَمَصْلِيحِ الْمَعْنَى ص ٣٥٦.

وهذه المعاني كلها لا تنفك عن معنى الابتداء، ولهذا قدمه على سائرهما وتفصيله مذكور في الفالي^(١).

وقد يستعمل بمعنى (على) كما قال الله تعالى: {وَنُصِّرَاهُ مِنَ الْقَوْمِ} ^(٢) أى: عليهم. وبمعنى (فى) كما قال الله تعالى: {أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ} ^(٣) أى: فى الأرض. وبمعنى الباء كما قال الله تعالى: {يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ} ^(٤) أى: بأمره، وقال: {يُلْقَى الرُّوحُ مِنْ أَمْرِهِ} ^(٥) أى: بأمره، وكذلك فى قوله: {مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ} ^(٦). وبمعنى (عند) كما وقع فى الدعاء {وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجِدَّةِ مِنْكَ الْجِدَّةُ} ^(٧). وإلى لها معنيان: أحدهما: أنها [للانتهاء أى] ^(٨): لانتهاء الغاية فى المكان والزمان بلا خلاف كقوله تعالى: {ثُمَّ آتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى إِلْسٍ} ^(٩) وكقولك: سرت إلى البصرة، فهى بهذا الاعتبار معارضة لـ (من) لأن الابتداء والانتهاء معارضان. ثم اعلم أنهم اختلفوا فى أن ما بعدها هل يدخل فى حكم ما قبلها أم لا ^(١٠)؟ فذهب بعضهم إلى أنها ظاهرة فى الانتهاء، فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازاً ^(١١)، وبعضهم إلى أنها ظاهرة فى الدخول فلا تستعمل فى غير هذا إلا مجازاً.

(١) أنظر: شرح الباب للفالي لـ ٢٧٢ / أ، ب.

(٢) سورة الأنبياء من الآية (٧٧)، وأنظر هذا المعنى فى: المغنى ٣٥٢/١، والجنى ٣١٣، والهمع ٣٧٨/٢.

(٣) سورة قاطر من الآية (٤٠)، وكونها بمعنى (فى) منقول عن الكوفيين، أنظر: الجنى الدانى ص ٣١٤، والهمع ٤٧٨/٢.

(٤) سورة الرعد من الآية (١١)، وأنظر: الدر المصون ٢٣٣/٤، والجنى ص ٣١٤، والمغنى ٣٥٢/١، والهمع ٣٧٨/٢.

(٥) سورة غافر من الآية (١٥).

(٦) سورة القدر من الأيتن (٤) و(٥).

(٧) أخرجه البخارى فى: صحيحه، كتاب: الدعوات، باب: الدعاء بعد الصلاة ٤٢٦/٨، وكتاب: القدر، باب: لا مانع لما أعطى الله ٥١٦/٨، وكتاب: الاعتصام، باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا عليه ٧٥٠/٩ عن المغيرة بن شعبة، وأخرجه مسلم فى: صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفة ٧٧/٥ عن المغيرة، وكتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ١٦٣/٤ عن أبى سعيد الخدرى، وأحمد فى: مسنده ٨٧/٣ عن أبى سعيد.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٩) سورة البقرة من الآية (١٨٧)، وفى الأصل (وَأَتَمُوا) وهو خطأ.

(١٠) أنظر: شرح المصنف ٩٤٣/٣، والرضى ٢٧٤/٤، وابن القواس ٨١٥ وما بعدها، والأصهبانى ٨٤٧.

(١١) واختار ابن الحاجب هذا الوجه أنظر: شرح المصنف ٩٤٣/٣، وصححه ابن القواس أنظر: شرح ابن القواس ص ٨١٦، وتنبه ابن هشام إلى الأكثرين، أنظر: شرح الكافية لـ ١٩٩/ب.

وبمعنى (مع) قليلا.

وقيل: هي مشتركة بينهما، وفصل بعضهم قال: إن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل، وإن كان من جنسه دخل^(١).

وثانيهما: كونها بمعنى مع أي: للمصاحبة^(٢) فحينئذ دخول ما بعدها في حكم ما قبلها واجب كما في قوله تعالى: {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ} ^(٣) أي: مع أموالكم، و: {قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَهِي} ^(٤) أي: مع الله، وإنما كان هذا قليلا لأن الأكثر والأشهر استعمالها في المعنى الأول.

ثم كونها بمعنى (مع) لا ينافي الانتهاء، بل معنى الانتهاء مرعى في جميع موارد استعمالها، كما أنه يقدر معنى الابتداء في جميع موارد استعمال (من) إلا أن في بعض الصور قد يكون مجرورها بحيث يدخل في حكم ما قبلها.

قيل: هذا لا يمكن في: صرت إلى زيد، وليس بواضح.

وقد يستعمل بمعنى (في) كما في قول النابغة الذبياني^(٥).

فَلَا تُتْرَكْنِي بِالْوَعْدِ كَأَنِّي ... إِلَى النَّاسِ مَقْلُوبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^(٦)

(١) انظر: الأصبهاني ص ٨٤٧، والصفوة الصفية ٢٨٦/١، والمعنى ٨٨/١، ومصابيح المعاني ص ٤٨.
(٢) جوز الكوفيون وطائفة من البصريين مجيء إلى بمعنى (مع) وذلك إذا ضمت شيئا إلى آخر في الحكم به، أو عليه، أو تعلق، ووافقهم ابن قتيبة، والهروري، والزجاجي، وابن مالك، وابن هشام، والمالقي، والأشموني، وقد منع عيوبه وجمهور البصريين استعمال إلى بمعنى مع؛ لأن حروف الجر لا يتوب بعضها عن بعض قياسا، كما لا تتوب أحرف الجزم وأحرف النصب، وما ورد من ذلك فهو إما مؤولا تأويلا يقلبه اللفظ، أو يكون على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو يحصل على التشوُّب. انظر تفصيل هذه المسألة في: معاني الفراء ٢١٨/١، وتأويل مشكل القرآن ٤٢٨، وحروف المعاني للزجاجي ص ٦٥، والخصائص ٣٠٦/٢، والأزهية ص ٤١٥، وأمالى الشجرى ٦٠٨/٢، وشرح التسهيل ١٤١/٣، والرضي ٢٧٤/٤، والبيضاوي لابن أبي الربيع ٨٤٧/٢، والجنى ص ٣٨٥، والمساعد ٢٥٤/٢، والتصريح ٤/٢، والأشموني ٢١٣/٢، ومصابيح المعاني ص ٤٩، ورصف المياني ص ٨٣، والغزاة ٤٦٢/٩.

(٣) سورة النساء من الآية (٢).

(٤) سورة آل عمران من الآية (٥٢).

(٥) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المصري أبو أمانة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان الشعراء يقصنون قبتة في سوق عكاظ يعرضون أشعارهم عليه، عاش عمرا طويلا. انظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والشعر والشعراء ص ٧٠.

(٦) من الطويل وهو له في: الديوان ص ٧٣، دار المعارف، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٨٥، والجنى ص ٣٨٧، والخزانة ٤٦٥/٩، وبلا نسية في: الرضي ٢٧٥/٤، والارتشاف ١٧٣٢/٤، والمعنى ٨٩/١، والأشموني ٢١٤/٢، والهمع ٣٣٢/٢، والشاهد فيه مجيء (إلى) بمعنى (في).

يريد في الناس.

(و) (حق) كذلك، ومعنى (مع) كثيراً، ويختص بالظاهر...

وقال طرفة بن العبد^(١):

وَإِنْ يَنْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ ثَلَاثِي :::: إِلَى ذُرْوَةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمَصْدِ^(٢)
أى: فى ذروة البيت الذى يصمد إليه^(٣).

وبمعنى الباء كما فى قوله:

وَلَقَدْ لَهَوْتُ إِلَى كَوَاعِبِ كَالِدِي :::: بِضَى الْوُجُوهِ حَدِيثَيْنِ رَحِيمِ^(٤)
كذا فى بيان المواضع.

ولا يزداد خلافاً للفراء^(٥).

وحتى كذلك، أى: يكون لانتهاه الغاية كما فى قولك: أكلت السمكة حتى رأسها.

ويكون (حتى) بمعنى مع كثيراً، بمعنى: أن ما بعدها يكون داخلًا فيما قبلها، لا أنها تكون بمعناها محضًا، فالتشبيه بين (إلى) و(حتى) يظهر أنه فى المعنى الأول فقط؛ لأن أفراد الثنائى بالذكر دال عليه، وقيل: لأنهما متخالفان فيه، وليس بشيء؛ لأن لقاتل أن يقول: يجوز أن يكون جريان التشبيه بينهما فى مجرد كونهما بمعنى (مع) من غير النظر إلى القلة

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكرى الوائلى أبو عمرو، شاعر جاهلى من الطبقة الأولى، ولد فى بادية البحرين، وتنقل فى بقاع نجد، كان هجاء غير فاضل القول تفيض الحكمة على لسانه فى أكثر شعوره أنظر: الشعر والشعراء ص ٨٨، وطبقات فحول الشعراء ١/١٣٧، والأعلام ٣/٢٢٥.

(٢) من الطويل النظرة فى: الديوان ص ٣٠، من معلقته: برواية: البيت الرفيع، وأنظر: شرح المعلقات السبع ص ٥٨، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات ص ١٨٧، وشرح القصائد العشر ص ٧٩، والخزانة ٩/٢٦٩، وروصف المباني ص ٨٣، والمعنى: إذا التقى الحى للافتخار وجنتى أنتمى إلى ذروة البيت الشريف، والشاهد فيه كما يه.

(٣) فى الأصل: (الذى يصمد الله).

(٤) من الطويل لكثير عزة فى: الأزهية ص ٢٧٤، وكذا فى: مصابيح المعاني ص ٥٢ برواية: إلى الكواعب، وليس فى ديوانه طبعة دار الجيل. والشاهد فيه مجىء إلى بمعنى الباء.

(٥) قال ابن مالك: * وزعم الفراء أنها زائدة فى قراءة بعضهم (فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم) ونظرها باللام فى قوله تعالى: (زف لكم بغض السدي تستعجلون) وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل: تهوى فجعل موضع الكسرة فتحة كما يقل فى رضى: رض، وفى ناصية: ناصية، وهى لغة طائفة... * ا. هـ. أنظر: ترويح التسهيل ٣/١٤٣، وأنظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٨، والمعنى ١/٨٩، والهمع ٢/٣٣٤، ومصابيح المغنى ص ٥٣، وقال الموزع: * وكذا أثبتته - أى زيادة (إلى) - أبو عبيدة، وخرج عليه قوله تعالى: (وإذا أوحيت إلى الخواصين) وجعلت (أوحيت) بمعنى (أمرت) أنظر: مصابيح المغنى ٤=.

شرح كافيّة ابن الحاجب

والكثرة نعم لو ذكر لتوجيه عدم التشبيه لكان له وجه، وبعد ذلك بينهما فرق من وجوه:
الأول: ما ذكره المصنف من أن (حتى) يختص دخولها بالظاهر ولا يجوز دخولها
على

خلافاً للمبرد.

المضمر استعمالاً^(١)، فلا يقال: حتاه، وحتاك، اكتفاء منه / ب (إلى). (١٢١/ب)
قيل^(٢): لأن دخولها على المضمر يؤدي إلى التباس مجرورها بمنصوبها ومرفوعها؛
لجواز كل منها بعدها، بخلاف (إلى) فإنها لكونها أشد تمكناً من (حتى) وبُعد الانقياس فيها
أيضاً تدخل على المضمر والمظهر يقال: إلى زيد، وإليه.
خلافاً للمبرد^(٣) فإنه أجاز دخول (حتى) على المضمر لأنها حرف ك (إلى) فتدخل
على المضمر مثلاً، مستدلاً بقول الشاعر:
فلا والله لا يلقاه ناسٌ في حتاك يا ابن أبي يزيد^(٤)
وجوابه: أنه مما لا اعتداد به لشذوذه وتدرته^(٥).
والثاني^(٦): أن مجرور [حتى]^(٧) لا بد وأن يكون آخر جزء من الشيء المذكور قبلها أو

(١) قال سيبويه ٣٨٣/٢: "استغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: رأيتم حتى ذلك، وبقولهم: ذعة حتى
يوم كذا وكذا، وبقولهم: دعهم حتى ذاك" أ. هـ.

(٢) أنظر: علة امتناع دخولها على المضمر في: جواهر الأدب ص ٤٠٨، والصفوة الصفية ٢٧٥/١،
والمغنى ١٤٢/١، والهمع ٣٤١/١.

(٣) ووافقه الكوفيون فجوزوا دخولها على المضمر، مستدلين بالقياس على (إلى)، فكما يجوز أن يكون
مجرورها ضميراً فتلك (حتى) قياساً عليها، وبالسماح كما في قول الشاعر الذي ذكره الشارح، وذهب
سيبويه وجمهور البصريين إلى أن مجرورها لا يكون ضميراً فلا يجوز أن تقول: حتاه، ولا حتاك.
أنظر: تفصيل المسألة وحجة كل فريق في: الكتاب ٣٨٣/٢، ٣٣١/٤، وابن يعيش ١٦/٨، والرضي
٢٧٩/٤، والارتشاف ١٧٥٥/٤، والجنى ص ٥٤٣، والمغنى ١٤٢/١، وتعليق الفرائد ٩٨/٢ رسالة
دكتوراه في المكتبة المركزية تحدّد/ محمد السعيد عامر، وجواهر الأدب ص ٤٠٧، وشفاء العليل
٦٦٨/٢، والمعاهد ٢٧٣/٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ص ١٣٧، والتصريح
٣/٢، وأسرار النحو ص ٢٧٤، والهمع ٣٤١/٢.

(٤) من الوافر لم أهد إلى قائله وانظره في: شرح المصنف ٩٤٥/٣، والرضي ٢٨٠/٤، وابن القوام ٨١٨،
والارتشاف ١٧٥٦/٤، وتذكرة النحاة ص ٢٦٣، والجنى ص ٥٤٤، والخزاعة ٤٧٤/٩، والهمع ٣٤١/٢،
والدرر ٩٣/٢، ويروى: لا يلقى ناس، وي: يا ابن أبي زيد، بدلاً من: لا يلقاه ناس، وي: يا ابن أبي يزيد.
والشاهد فيه قوله: (حتاك) حيث استدل به المبرد على جواز أن يكون مجرور (حتى) ضميراً.

(٥) أنظر: جواهر الأدب ص ٤٠٨، والجنى ص ٥٤٤، هذا وقد استشكل أبو حيان قوله (حتاك) وقال:
"وانتهاء الغاية في (حتاك) لا أفهمه، ولا أدري ما عني بـ (حتاك) ففعل هذا البيت مصنوع". أنظر:
الهمع ٣٤١/٢، وأنظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٤/٢.

ما يلاقي آخره نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا، وَتَمَّتْ الْبَارِحَةُ حَتَّى الصَّبَاحِ، وذلك لأن الغرض في الفعل المعدى بها أن ينقضى ما يتعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، ولا يجب أن يكون مجرور (إلى) كذلك، ولذلك جاز: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ إِلَى نَصْفِهَا، ولا يجوز: حَتَّى نَصْفِهَا؛ لأن نصف السمكة ليس آخر جزء منها ولا ما يلاقي آخره، وهذا دليل أيضاً على امتناع دخول (حتى) على المضمرة؛ لأن الضمير العائد إلى شيء يكون كناية عنه كله فلا يتصور الأمران المرادان فيه.

والثالث: أن ما بعد (حتى) يجب دخوله في حكم ما قبلها^(١)، ففي مسألة السمكة: قد أكل الرامن، والبارحة: قد نيم الصباح، وهذا ليس بلازم في (إلى).

هذا هو المذكور في المختصرات، وقد ذكر في المطولات أن صحة هذا إنما هي في مسألة (السمكة) دون مسألة (الصباح)، لأن ما وضع (حتى) لأجله إنما يقتضي دخول ما ينتهي به المذكور، لا دخول^(٢) ما ينتهي الشيء عنده، لأن ما بعد (حتى) بمنزلة التفصيل لما قبلها، فما لم يدخل في الإجمال لم يدخل في التفصيل.

والرابع^(٣): أن (حتى) ليس بلازم للجر بل يقع عاطفة، ومبتدأ ما بعدها المرفوع والمنصوب والمجرور، بخلاف (إلى) وأما الابتدائية ففي نحو قولك: خَرَجْتُ النِّسَاءَ حَتَّى هُنَا خَارِجَةً، أو خَرَجْتُ هُنَا، وقد أجازوا^(٤) في مسألة السمكة الوجه الثلاثة^(٥).

(١) أي الوجه الثاني من وجوه الفرق بين (حتى) و(إلى) وانظر هذا الوجه في: ابن القوام ص ٨١٧، وشرح الألفية له ص ٣٨٠، والإقليد ص ١٦٨٢، والأصبهاني ص ٨٤٩، ومصابيح المعاني ص ١٧٢.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) قال الرضي ٢٧٨/٤: "فيه أقوال: جزم جاز الله بالدخول مطلقاً، سواء كان جزءً مما قبلها أو ملاقي آخر جزء منه، حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف، وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءً كان أو ملاقي آخر جزء منه، وفصل عبد القاهر، والرساتى، والأندلسي، وغيرهم فقالوا: الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة، والملاقي غير داخل". هـ، وانظر: المفصل ص ٣٦٥، وابن يعيش ١٦/٨، وشرح التسهيل ١٦٨/٣.

(٤) في الأصل (لأن دخول) وهو تصحيف.

(٥) أي الوجه الرابع من وجوه الفرق بين (حتى) و(إلى) وانظر في: الأصبهاني ص ٨٤٩، والإقليد ١٦٨٣.

(٦) في الأصل (أجازوا) وهو تصحيف.

(٧) قال ابن يعيش ٢٠/٨: "إذا قلت: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا، جاز في (الرأس) ثلاثة الأوجه: الجر على الغاية، والنصب على العطف، والرفع على الابتداء، وفي الأوجه الثلاثة الرأس مأكول، أما في الجر فلأن ما بعد (حتى) في الغاية يكون داخلًا في حكم الأول، وأما النصب فلأنه معطوف على (السمكة) وهي مأكولة فكان مأكولاً مثلها، وأما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: رأسها مأكول، وسأخ حذفه لدلالة (أكلت) عليه". هـ، وانظر: الملخص لابن أبي الربيع ص ٢٢ وما بعدها.

شرح كافيّة ابن الحاجب

فإن قلت: (حتى) التي يتبدأ بعدها الكلام عاطفة أيضا فلا معنى لجعلها قسيما لها!
قلت: لا نسلم ذلك، كيف ولو كان كذلك لما دخل عليها الواو، مع أنه واقع كما في قوله:

وق للظرفية، ومعنى (على) قليلا.

سَرِيَتْهُمْ حَتَّى تَكُلَ مَطِيئُهُمْ :: وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّدُ^(١) بِأَرْسَانِ^(٢)
وفي لها معنيان، أحدهما: كونها للظرفية، الظرف ما يحل فيه غيره إما تحقيقا كما في قولك: المال في الكيس، أو تقديرًا كما تقول: النجاة في الصدق كما أن الهلاك في الكذب، فإن الصدق والكذب مشتمل للنجاة والهلاك استعمال الظرف على المظروف^(٣)، وثانيهما: كونها بمعنى على^(٤) أي: للاستعلاء، قليلا، على نحو ما ذكر في (الي)، كما في قوله تعالى:

{وَلَا أُصَلِّتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}^(٥) أي: على جذوعها.

وقالوا: إنها في هذه الآية بمعنى الظرف في الحقيقة أيضا^(٦)، وإنما قصد ههنا بالظاهر إلى المبالغة في الاستقرار^(٧)، أي: لأجعلكم ثابتين في الجذوع ثبوتكم في أسكنكم سن الأرض، وهذا معنى قولهم: وقد جاز الأصل على ضرب من الاستعارة لتسكن

(١) في الأصل (يقزن) وهو تصحيف.

(٢) من الطويل لأمرئ القيس في: الديوان ص ٩٣، برواية: مطوئ. مطوئ. من قصيدة قالها عندما تشفق لخمه من الحلة المسمومة التي أرسلها قيصر إليه، والكتاب ٣/ ٢٧، ٦٢٦، وشرح أبياته ٦٠/ ٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨، ٢٥٨، وابن يعيش ٧٩/ ٥، واليسيط لأبن أبي الربيع ٩٠٤/ ٢، والتخمين ١٤/ ٤، والمغنى ١٤٦/ ١، وشرح أبياته ١٠٨/ ٣، والدرر ٤٥٤/ ٢، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٣٣/ ١، والإيضاح ص ٢٥٧، وأسرار العربية ص ٢٤٢، ولباب الإعراب ص ٤٣٢، والهمع ١٨٢/ ٣. أرسان: جمع رسن وهو الحبل والزمّام يُجعل على الأنف، والمعنى: ركبت أنا وهم المطي ومنذت بهم في السير حتى كلت وأعبت، حتى الجياد لا تحتاج من الإعياء والتعب إلى أرسان تقاد بها. والشاهد فيه دخول الواو العاطفة على (حتى) الابتدائية ولو كانت عاطفة لما دخل عليها الواو.

(٣) أنظر: الرضى ٢٨٣/ ٤، وأنظر: الأصبهاني ص ٨٥١، والصفوة الصفية ٣٢١/ ١.

(٤) أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، وتبعهم القتيبي، وابن مالك، أنظر: معاني الحروف للرماني ص ٩٦، وأدب الكاتب ص ٣٣١، والتسهيل ص ١٤٥، وشرحه ١٥٦/ ٣، وشفاء العليل ٦٦٤/ ٢، والهمع ٣٦١/ ٢.

(٥) سورة طه من الآية (٧١)، وأنظر: معاني الفراء ١٨٦/ ٢، ومعاني الزجاج ٣٦٨/ ٣، والبحر ٣٥٨/ ٧.

(٦) قال أبو حيان: "... قيل: نقر فرعون الخشب وصلبهم في داخله فصار ظرفا لهم حقيقة حتى يموتوا فيه جوعا وعطشا ١". هـ، أنظر: البحر ٣٥٨/ ٧، وأنظر: الدر المصنوع ٤١/ ٥، وروح المعاني للكلوسي ٢٣٢/ ١٦، والكشاف ٤٤١/ ٢.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٩٤٦/ ٣.

المصلوب في الجدوع تمكن الكائن في الظرف^(١).

والتحقيق^(٢): أن كل موضع يوجد فيه الاحتواء فقط فهو متعين لـ (في) نحو: جلست في الدار، وكل موضع يوجد فيه معنى الاستعلاء فقط فهو متعين لـ (على) نحو: زيد على السطح،

(١) أنظر: المفصل ص ٣٦٦، ولباب الإعراب ص ٤٣٦، والرضي ٢٨٤/٤، والأصيهاني ص ٨٥٢.

(٢) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٤٧/٢.

وكل موضع له احتمال لهما فهو صالح لهما، ومنه قوله تعالى: {إِذَا كُنْتمُ فِي الْفُلْكِ} ^(١).
وقد يستعمل بمعنى (مع) كما في قوله تعالى: {فَاذْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي} ^(٢) أي:
أي: مع عبادي، وآخر: {وَأَدْخُلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} ^(٣) أي: معهم.
وبمعنى (بعد) كما في قوله تعالى: {وَفَصَّالَةٌ فِي عَمَّالِينَ} ^(٤) أي: بعد عامين.
وبمعنى (من) نحو قوله تعالى: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا} ^(٥) معناه: من كل أمة.
وبمعنى الباء المبيبة كما في قوله عليه السلام: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةً» ^(٦) أي: يسببها
يجب إخراج شاة للفقراء ^(٧).

والباء لها معان كثيرة، أحدها: كونها للإلصاق ^(٨)، أي: لإفادة تعلق أحد المعنيين
بالآخر كما في نحو (به ذاء) أي: التصق به وخامره ذاء، وأما نحو: سررت بزيده فوارد
على الاتساع؛ لأن المرور في الحقيقة إنما حصل بموضع يقرب منه زيد ^(٩).
وثانيها: الاستعانة، وذلك في كل موضع يكون الاتصال بين الفاعل والمفعول بآلة
متوسطة ^(١٠) نحو: كتبت بالقلم، أي: باستعانة القلم ^(١١).

وثالثها: المصاحبة، أي: كونها بمعنى (مع) نحو: اشتريت هذا الفرس بسرجه، أي: مع
سرجه ^(١٢)، إلا أن بينهما فرقا وهو أن (مع) لإثبات المصاحبة، والباء لاستدانتها، وسمى
باء الحال لأن المعنى في المثال المذكور: اشتريت الفرس مسرجا ^(١٣).

(١) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٢٢).

(٢) سورة الفجر الأيتين (٢٩) و(٣٠).

(٣) سورة النمل من الآية (١٩).

(٤) سورة لقمان من الآية (١٤).

(٥) سورة النحل من الآية (٨٩).

(٦) الحديث أخرجه أحمد في: مسنده ٣/٣٥، وابن ماجه في: سننه، كتاب: الزكاة، باب: صدقة الغنم
٣٣٢/١، والترمذي في: سننه، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الإبل والغنم ١٧/٣.

(٧) انظر غده المعاني في: حروف المعاني للزجاجي ص ٨٢ وما بعدها، ومصانيع المعاني ص ٢٣٦ وما
بعدها.

(٨) انظر: الكتاب ٤/٢١٧، والمقتضب ١/١٧٧، والأصول ١/١٢٦.

(٩) انظر: المفصل ص ٣٦٦، والأصبهاني ص ٨٥٢.

(١٠) انظر: ابن القواس ص ٨٢١، وشرح الألفية له ص ٣٩٤.

(١١) انظر: المقتضب ١/١٧٧، والأصول ١/٤١٣، ومعاني الحروف للرماضي ص ٣٦، والصفوة الصفية
٢٩٦/١، ومصانيع المعاني ص ١٣٩.

(١٢) انظر: المفصل ص ٣٦٦، وابن يعيش ٨/٢٢، والرضي ٤/٢٨٥، وابن القواس ص ٨٢١.

(١٣) انظر: لباب الإعراب ص ٤٣٣، وشرح الفية ابن معط لآين القواس ص ٣٩٤.

والمقابلة، والتعدية، والظرفية، وزائدة في الخير في النفي، وفي الاستفهام قياساً، وفي غيره سماعاً مثل: بحسبك زيد،...

ورابعها: المقابلة نحو: بعث هذا بذلك^(١)، لأن الثمن في مقابلة البيع.

خامسها: التعدية^(٢) المراد به أنها تغير معنى الفعل المتعدي بالباء، ويقيد فيه إحداث معنى الفعل الآخر من الجعل والتصيير، كالهزمة والتضعيف نحو: ذهبت بزيد، أى: أذهبته، وهذا المعنى لا يوجد في سائر حروف الجر، وفي سائر وجوه الباء، وبهذا ينفع ما يقال: إن الباء بجسيع وجوه معانيها يقيد التعدية، فما وجه التخصيص بهذا القسم؟ لأن المراد من التعدية ليس إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء حتى يرد ذلك لوجود معنى الإيصال بكل منها، بل جميع الحروف الجر مشترك في ذلك المعنى، أو نقول: التخصيص للتجريد له ههنا دون غيره.

وسادسها: الظرفية^(٣) كما في قوله تعالى: {وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}^(٤) أى: فيها.

وسابعها أن تكون: زائدة على ما عرفت، وذلك قد يكون في الخبر المنفي بـ (ما) أو (ليس) نحو: / ما زيد بقائم، وليس زيد بقائم، وهو المراد من قوله: في النفي، ويكون في (١/١٢٢) خبر المبتدأ في الاستفهام نحو: هل زيد بقائم؟ وذلك لأن الخبر لما فصل بينه وبين حرف النفي لوقوع الاسم بينهما - مع أن تعلق النفي إنما هو بمضمونه - زيدت الباء ليوصل الخبر المتراخي من حرف النفي به؛ لأن الباء للإلصاق^(٥)، وأما في صورة الاستفهام لأن (هل) قد شبه بـ (ما) [فى]^(٦) دخول (إلا) على الخير^(٧) بعدها نحو: هل زيد إلا قائم، كما تقول: ما زيد إلا قائم، وذلك لكونها للإنكار، ولهذا صرح بعض الشارحين^(٨): أن المراد من الاستفهام ههنا لفظ (هل) فقط، إرادة الخاص من العام.

قياساً على سبيل الاطراد، ويكون في غيره أى: في غير الخبر المنفي لما ذكر، وغير

(١) قال ابن مالك: "وباء المقابلة هي الداخلة على الأسمان والأعوان كقولك: اشتريت الفرس بألف، وكأنت الإحصان بضعف، وقد تسمى باء العوض " أنظر: شرح التسهيل ١٥١/٣، وأنظر مصابيح المغاني ١٤٢.

(٢) قال الرضى ٢٨٦/٤: "جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول إليه، لكن معنى التعدية المطلقة أن يثقل معنى الفعل كالهزمة والتضعيف، ويغيره، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو: ذهبت به... أى: أذهبته " أ. هـ، وأنظر: الجملى ٣٢٤/٢ وما بعدها.

(٣) أنظر: معاني الحروف ص ٣٦، والرضى ٢٨٦/٤، ولباب الإعراب ص ٤٣٤.

(٤) الآية (١٨) سورة الذاريات.

(٥) أنظر: معاني الحروف ص ٤٠، وقد ذكر هذا الوجه وذكر وجهين آخرين لزيادة الباء في الخبر المنفي.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) في الأصل (المبتدأ) وهو خطأ.

(٨) أنظر: المعجذوات ص ٥٤٣، وأنظر: الرضى ٢٨٧/٤.

شرح كافيّة ابن الحاجب

الاستفهام سماعاً أي: مقصوراً على السماع، ثم ذلك قد يكون في المبتدأ مثل: بحسبك زيد وألقى يده.

وقد يكون في الخبر [نحو] ^(١): حسبك زيد ^(٢)، وقد يكون في الفاعل إذا لم يكن في المتعجب، فإنه إذا كان فيه يكون من القياسيات عند سيبويه ^(٣) كما في (أفعل به)، نحو: كفى بالله، وقد يكون في المفعول نحو قوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} ^(٤) على أحد الوجهين ^(٥)، وفي مثل: ألقى يده ^(٦).

وثامنها: التقوية كما في قولك: أبي وأبي، وأما الباء القسمية فمن قبيل كونها للإصاق إذا لو قلت: أقسمت بالله كان المعنى: إصاق معنى القسم بالاسم المقسم به. وقد يستعمل بمعنى (عن) ^(٧) كما في قوله تعالى: {سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ} ^(٨) أي: عنه،

(١) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٢) أنظر: معالي الحروف للرماني ص ٣٨.

(٣) أنظر: الرضي ٢٨٨/٤ وفيه مذهب سيبويه، وأنظر: الجني الثاني ص ٤٨.

(٤) سورة البقرة من الآية (١٩٥).

(٥) في الدر المصون ٤٨٣/١: "في هذه الباء ثلاثة أوجه: أحدها: أنها زائدة في المفعول به؛ لأن (ألقى) يتعدى بنفسه قل تعالى: {فَأَلْقَى تُوسَى عَصَاهُ}... وهذا قول أبي عبيدة، وإليه ميل الزمخشري. الثاني: أنها متعلقة بالفعل غير زائدة، والمفعول محذوف، تقديره: ولا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بِأَيْدِيكُمْ، ويكون معناها السبب كقولك: لا تُلْقِ حالك برأيك، الثالث: أن يضمن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء، فيعدي تعديته، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء، تقديره: ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ... * هـ. وأنظر: الكشف ١١٩/١، وإملأ ما من به الرخص ٨٥/١، والبحر ٢٥٢/٢، والمغني ١٢٧/١، والجني الثاني ص ٥٢، وتفسير البيضاوي ٢٢٣/١.

(٦) أنظر مواضع زيادة الباء في: الصفوة الصفية ٢٩٨/١، والأصنعياني ص ٨٥٣، والملخص ص ٥١٥، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٥٥/٢ وما بعدها.

(٧) أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، قال الفراء في قوله تعالى: {وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالسَّاعِ} "معناه: تشق عن الغمام الأبيض ثم تنزل فيه الملائكة، و(على) و(عن) و(الباء) في هذا الموضع بمعنى واحد لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس يراد به معنى واحد "أنظر معاني الفراء ٢٦٧/٢. وقد أثبت لها هذا المعنى أيضاً كثير من النحويين موافقين بذلك للكوفيين منهم: الأخفش، والزجاج، وابن قاري، وابن قتبية، والهروري، وابن مالك، وابن هشام، والمالقي، ومن المفسرين: القرطبي، والكر جهموز البصريين لها هذا المعنى؛ لأن في هذا إفساداً لمعاني قول العرب. أنظر: معاني الفراء ٣٦٧/٢، ١٣٢٢/٣، وإيضاح الوقف والابتداء ص ٨٠٦، وأنب الكتاب ص ٣٣٣، وتأويل مشكل القرآن ص ٤٢٦، والخصائص ٣٠٧/٢، والأزهرية ص ٢٨٤، وأما ابن السجري ٦١٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١، وشرح التيسيل ١٥٢/٣، ورصف المباني ص ١٤٤، والجني الثاني ص ٤١، والمغني ١٢٢/١، والمساعد ٢٦٣/٢، والتصريح ١٣/٢، وحاشية الصبان ٢٢١/٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٣، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٦٣/١٣.

(٨) سورة المعارج الآية (١).

قال الشاعر:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَلِيَّ :::: بِصِرِّ يَأْذُوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٍ^(١)
أَيَّ فَإِنْ تَسْأَلُونِي عَنْهَا.

[وللاستعلاء]^(٢) أي: بمعنى (على) كما قال الشاعر:

بِوَدِّكَ مَا قَوْمِي عَلَى مَا تَرَكْتَهُمْ :::: سَلِّمْنِي إِذَا هَمَّتَ شِمَالاً وَرَحْمَةً^(٣)
أي: على وذك قومي ف (ما) زائدة^(٤).

واللام لها معانٍ أيضاً، أحدها: كونها للاختصاص^(٥) المجرد، أي: من دون الملكية نحو: الخلاوة للعسل؛ لأن الاختصاص لكونه أعم من الملك كما في قولك: المال لزيد، قد يكون بدونه، ومنه اللام في: الجُلُ^(٦) للفرس، على رأي، وعلى آخر مما يكون لمجرد الاستحقاق^(٧).

(١) من الطويل لعقمة الفحل في: الديوان ص ٣٥، من قصيدة يمدح فيها الحارث بن أبي شمر الغساني، وهو له في: الأزهية ص ٢٨٤، والاقتضاب ص ٤٣٣، والمساعد ٢٦٣/٢، وتفسير القرطبي ٦٣/١٣، والدرر اللوامع ٣٥/٢، وغير منسوب في: مقاييس اللغة ٤٧/٤، وشرح الجمل ٤٨٩/١، والرصف ص ١٤٤، والارتشاف ١٦٩٨/٤، والهمع ٣٣٨/٢، والشاهد فيه قد أوضحه الشراح - رحمه الله -.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وقد أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، وجزم به ابن مالك. انظر: التسهيل ص ١٤٥، وشرحه ١٥٢/٣، والارتشاف ١٦٩٩/٤، والمساعد ٢٦٤/٢، وشفاء العليل ٦٦٣/٢.

(٣) من الطويل لعمر بن قمينه في: الديوان ص ٣١ برواية: بوندك ما قومي على أن، وانظره في: اللسان (ورد) ٤٧٩٤/٦، وتهذيب اللغة ٢٣٦/١٤، وتاج العروس ٥٣٠/٢، والاقتضاب ص ٢٥٦، والمعنى: أي شيء وجدت من قومي يا سلمي على تركك إياهم، ولقد رضيت بقولك - وإن كنت تاركة لهم - فاصدق وقولي الحق، والشاهد فيه قوله: (بوندك) وقد أوضحه الشراح - رحمه الله - فلا حاجة لإعائته.

(٤) قال ابن السكيت: "وليس في هذا البيت حرف أبداً من حرف، ولا (ما) فيه زائدة... إنما الباء ههنا بمعنى القسم، و (ما) استقهام في موضع رفع على الابتداء، و (قومي) خبره، والمعنى: بحق المودة التي بيني وبينك أي شيء قومي في الكرم والجود عند هبوب الشمال..." إ. هـ. انظر: الاقتضاب ص ٢٥٧.

(٥) انظر: المقصل ص ٣٦٨، وقال المرادي: "... ولم يذكر الزمخشري في مقصده غيره، قيل: وهو أصل معانيها" إ. هـ. انظر: الجني ص ٩٦.

(٦) الجُل هو جُلُ الدابة وجلأها: الذي تلبسه لثسان به، انظر: اللسان (جلل) ٦٦٤/١. وقال الرضي ٢٩١/٤: "وفائدة اللام الاختصاص إما بالملكية نحو: المال لزيد، أو بغيرها نحو: الجُل للفرس، والجنة للمؤمن، والابن لزيد" إ. هـ. وانظر: الجامي ٣٢٥/٢.

(٧) انظر: السسيط لابن أبي الربيع ٨٥٧/٢، وتوجيه اللع ص ٢٣٣.

وثانيها: التعليل^(١) كما في قول الفرار عن الحرب: فررت للخوف، بمعنى أن الخوف علة للفرار باعث عليه، لا بمعنى أنه علة غائية تقصد كما في قولك: حضرته للانتفاع، فإن اللام فيه

(١) أنظر: الجني ص ٩٧، والمغلي ٢٣٤/١، والفاخر ص ٦٠٢، والهمع ٣٦٨/٢، وفيه أن هذا قول الكوفيين.

وزائدة، ومعنى (عن) مع القول.

للقصد إلى تحصيل شيء.

وثالثها: زائدة، وذلك قد يكون في المنصوب^(١) نحو: {ردف لكم}^(٢) أى: ردفكم؛ لأن (ردف) بمعنى (تبع) يستعمل بغير اللام^(٣)، وقد يكون في المجزوء نحو:

يَا بُيُوتُ لِلْحَرْبِ^(٤)

أى: يا بيوت الحرب، ومنه اللام فى: (لا أياكم)^(٥) - على ما عرفت -.

ورابعها: كونها بمعنى عن لكن ليس على الإطلاق بل إذا استعمل مع القول إذا كان ما بعد اللام غالباً كما فى قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ}^(٦) فإن المعنى: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا، وليس المراد أن الكفار خاطبوا الذين آمنوا، وإلا لم يصح إرجاع ضمير الغائب إليهم، بل لابد وأن يوتى بضمير الخطاب ويقال: ما سبقتُمونا^(٧)، وهذا الكلام منظور فيه^(٨)؛ لأنه يجوز أن يكون اللام على أصلها والخطاب للمؤمنين^(٩)، على ما ذكر فى الكشف^(١٠) من أن هذا كلام الكفار فإنهم قالوا للمؤمنين أى

(١) فى الأصل: (بالمنصوب) وهو تصحيف.

(٢) سورة النمل من الآية (٧٢). وأنظر: هذه الآية فى: معانى القراء ٢/٢٩٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٧٥، والكشاف ٣/١٥١، والبحر المحيط ٨/٢٢٦، والنذر المصون ٥/٣٢٦ وقد ذكر أن لهذه اللام عدة أوجه.

(٣) أنظر: الجنى الدانى ص ١٠٧، وأنظر: الرضى ٤/٢٩٢، والصفوة الصقية ١/٢٩٣.
(٤) مطلع بيت من مجزوء الكامل وتامه: يَا بُيُوتُ لِلْحَرْبِ التى... وضعت أراهم فاستراحوا، وهو لسعد بن مالك من قصيدة يعرض فيها بالحارث بن عباد لعوده عن حرب البسوس، وورد منسوباً له فى: أمالى ابن الشجرى ١/٤٢١، ٢/٣٠٧، والتبصرة ٢/٦٤٢، والطلل ص ٢٤٤، والخزاة ١/٤٦٨، وغير منسوب فى: الكتاب ٢/٢٠٧، واللامات ص ١١٠، والجمل ص ١٧٣، والخصائص ٣/١٠٦، والمقتضب ٤/٢٥٣ وابن يعيث ٢/١٠، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٢، والبيوط لابن الربيع ٢/٨٥٣، والجنى الدانى ص ١٠٧، والمغنى ١/٢٤١، واستشهد به على أن اللام زائدة فى قوله (للحرب).

(٥) أنظر: لباب الإعراب ص ٤٣٦.

(٦) سورة الأحقاف من الآية (١١٩)، قل ابن عطية: "قال قتادة: هى مقالة قريش يريدون عملاً وصهيلاً وبلااً وتحوم من أسلم وأمن بالنبي ﷺ، وقال الزجاج والكشي وغيره: هى مقالة كنانة وعامر وسائر قبائل العرب المجاورة، قالت ذلك حين أسلمت غفار، ومزينة، وجهينة، وقال الثعلبي: هى مقالة اليهود حين أسلم ابن سلام وغيره منهم". أنظر: المحرر الوجيز ٥/٩٥، وأنظر: معالى القرآن للقرءاء ١/٥١، والبحر المحيط ٩/٤٣٧.

(٧) فى الأصل: (سبقونا) وما أثبت من شرح المصنف، وأنظر: شرح المصنف ٣/٩٤٧، والرضى ٤/٢٩٢، وابن القواس ص ٨٢٣، والأصبهاني ص ٨٥٤.

(٨) أنظر: شرح العجوانى ص ٥٤٣.

(٩) فى الأصل: (والمؤمنين).

(١٠) أنظر: الكشف ٣/٤٤٤، وأنظر: تفسير البيضاوى ٥/٧٣، ومصابيح المغنى ص ٢٨٥.

ومعنى الواو في القسم للتعجب.

لأجلهم لو كان ما أتى به محمد خيرا لما سبقنا هؤلاء أعني المؤمنين.
وأما ما ذكر في الدليل من أنه لابد حينئذ من أن يقال (ما سبقونا) فغير لازم؛ لأنه لا يلزم وجوب الخطاب على تقدير خطابهم المؤمنين، لجواز أن يكون خطابهم لبعض المؤمنين كأكابرهم، وأرادوا بقولهم: (ما سبقونا إليه) البعض الآخر كصاغرهم، أو كان الخطاب من بعض الكفار إلى البعض.

وخامسها: بمعنى الواو التي في القسم للتعجب وذلك لا يكون إلا في الأمور العظام التي تستحق أن يتعجب منها كما في نحو: **لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ، أَيْ: وَاللَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ،** فقيه معنى التعجب^(١)، وكما في قول الهذلي:

لَلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ :: بِمُشْمَخٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسَى^(٢)

أى: والله لا يبقى، فكلمة (لا) في الشعر مضمرة لأمن الالتباس، فقيه تعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كيش ملخص.

وقد تجيء للعاقبة^(٣) كما في قوله تعالى: **{فَالْتَفِطْهُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ}**^(٤) وفي نحو: **لَزِمَ الشَّرَّ لِسُقُوتِهِ**، لما كان عاقبته الشقوة، فكان كآله الغرض.

وبمعنى (إلى) نحو: **عَمَرَكَ اللَّهُ لِلْقِيَامَةِ**، أى: إلى القيامة، ومنه لام قوله تعالى: **{لَا تُحْمَدُ إِلَّا لِلَّهِ هَذَا لِهَذَا}**^(٥) أى: إلى هذا.

(١) أنظر: إباب الإعراب ص ٤٣٦، والروضى ٢٩٣/٤، والأصبهاني ص ٨٥٤، والجامي ٣٢٦/٢، وقال ابن هشام: "وتختص باسم الله تعالى" أ. هـ، أنظر: المغني ٢٤٠/١.

(٢) من البسيط اختلف في نسبته فقيل: لأمية بن أبي عبد الهذلي، وقيل: لعبد مائة الهذلي، وقيل: لأبي زيد الغفالي، وقيل: لأبي نؤيب، وقيل: لمالك بن خالد الخناضي، وانظروا في: شرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١، والكافي.

(٣) ٤٩٧/٣، وشرح إيتانه ٤٩٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤، والمقتضب ٣٢٣/٢، والمفصل ص ٤٥٤، وأملى الشجرى ١٤٠/٢، وابن يعيش ٩٩/٤، وشرح المقدمة الجزولية ٨٦٨/٢، والامات ص ٧٣، والتخمين ٢٥٣/٤، والغزاة ١٧٧/٥، ٩٥/١٠، وغير ذلك. والحيد: جمع حيدة وهو تنوء في قرن الوعل، والمشمخ: الجبل العالي، والظيلان: الياضمين، والاس: تاجر دالم الخضرة، والمعنى: أن الأفلت التي تقع في الدهر لا يسلم منها هذا الوعل الذي في رأس الجبل على الرغم من وجود ما يرعاه، والشاهد فيه قوله: (الله) حيث استعملت اللام في القسم بمعنى التعجب، ويروى: (تالله) وعلى هذا لا شاهد فيه.

(٤) وتسمى لام الصيرورة ولام المال، وقد ذكرها الكوفون، والأخفش، والزماني، والزماني، وابن مالك، وأكرها جمهور البصريين وعدوها من أصناف لام كي، أنظر: معاني القرآن للأخفش ٥٧٣/٢، ومعاني الفراء ٤٧٧/١، ومعاني الحروف للزماني ص ٥٦، والامات ص ١٢٥، وشرح التسهيل ١٤٦/٣، والجنى الداني ص ١٢١، والهمع ٣٦٨/٢، ومصابيح المعاني ص ٢٨٦.

(٥) سورة القصص من الآية (٨).

(٥) سورة الأعراف من الآية (٤٣).

ورب للتقليل، ولها صدر الكلام، مختصة بنكرة...

وبمعنى (على) كما في قوله تعالى: {وَيَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ} ^(١)، وقوله: {فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ} ^(٢) أى: على الجبين.

وبمعنى (عن) فى مثل قولك: سمعت لزيد صباحاً، أى: عن زيد.

وبمعنى (فى) كما قال الله تعالى: {وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} ^(٣) أى فى يوم القيامة.

وبمعنى (بعد) كما فى قوله تعالى: {اقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ} ^(٤) أى: بعد زوالها ^(٥).

ورب للتقليل، أى: لتقليل ^(٦) نوع من جنس لإنشاء، ولهذا قالوا: إنها تقيضة (كم) الخبر؛ لأنها لإنشاء التكثير ^(٧) ثم هذا فى (رب) باعتبار الأصل، وبعد ذلك طلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل استعمال إياها فى موضع المدح ^(٨).

ولها، أى: لرب أحكام كثيرة، أحدها: أن يكون لها صدر الكلام؛ لأنها لما كانت للإنشاء استحققت التصدير؛ لأن كل ما وضع له فموضعه الصدر / كالاستفهام مثلاً، ولأن التقليل مع النفي من وإد واحد بدليل صحة قولهم: فلما رجل يقول ذاك إلا زيد، بمعنى: ما رجل، فيقتضى الوقوع فى الأول.

وثانيها: أنها باعتبار الدخول سخرت بنكرة لعدم الاحتياج فيها إلى المعرفة باعتبار معناها؛ لأنها للتقليل، والنكرة دالة على الشياخ والكثرة فوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها، وإيضاحه: أن (رب) علامة التقليل، وإنما يحتاج إليها فيما يحتمل القلة والكثرة وهو النكرة لا المعرفة، لأنها إما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى المعرفتين أو على الكثرة كالجمع ^(٩).

(١) سورة الإسراء من الآية (١٠٧).

(٢) سورة الصافات من الآية (١٠٣)، وانظر هذا المعنى فى: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٣٩٤.

(٣) سورة الأنبياء من الآية (٤٧)، ومنه قوله تعالى: {لَا يَحْثِلُهَا لَوْفِيهَا إِلَّا هُوَ} انظر: المعنى ٢٣٨/١.

(٤) سورة الإسراء من الآية (٧٨).

(٥) انظر: هذا المعنى فى: حروف المعاني للزجاجى ص ٥٨، وشرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٣٩٤.

(٦) فى الأصل (للتقليل) وهو تصحيف.

(٧) انظر: ابن عيش ٢٦/٨، وابن القواس ص ٨٢٥، وانظر: الإيضاح لأبى على ص ٢٥١.

(٨) قال الرضى ٢٩٥/٤: "وجه ذلك: أن المذح يستقل الشيء الكثير من المذائح؛ لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى المنذوح بها" اهـ. وانظر: الصفة الصفية ٣٠٣/١ وقد بين أنها استعملت للتكثير مجازاً، وأيضاً انظر: البسيط لابن أبى الربيع ٨٥٩/٢ وما بعدها.

(٩) انظر: الرضى ٢٩٩/٤، وابن القواس ص ٨٢٦، والصفة الصفية ٣٠٤/١.

موصوفة إما بمفرد نحو: رب رجل كريم، أو جملة اسمية كانت أو فعلية نحو: رب رجل أبوه منطلق، ورب رجل مررت به، وإنما لزم أن يكون المجرور بـ (رب) موصوفاً^(١) ليحصل الإفادة بالنوع؛ لأنها لتقليل نوع من الجنس، والصفة تخصصه ويصير بها نوعاً فإنك لو قلت: رب رجل لقيته، على أن يكون (لقيت) جواباً وعاملاً لـ (رب) لا صفة لـ (رجل) لم يقد كلامك من الإعلام إلا ما هو مفاد بدون ذلك، لأن من المعلوم أن في الدنيا رجلاً لقيته، وهذا قريب مما يقال^(٢)، إنما لزم الوصف لأنه أبلغ في باب التقليل، فإن: رجلاً كريماً أقل من (رجل) على الإطلاق.

وإنما قال: على الأصح للإشارة إلى أن في لزوم هذا الوصف خلافاً للبعض^(٣) فإنهم قالوا: إن هذه النكرة لا تحتاج إلى الصفة لنيابة عاملها عنها، مثلاً إذا قلت: رب رجل لقيته فـ (لقيته) يغني عن الصفة.

ويجوز أن يكون إشارة إلى الخلاف في حرفيّتها، فإن الكوفيّين^(٤) ذهبوا إلى أنها اسم

(١) انظر على كون مجرور (رب) موصوفاً في: الصفة الصفية ٣٠٧/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٦٤/٢، والمخلص ص ٥١٧.

(٢) هذا قول ابن يعيش ٢٨/٨ ونصه: "وإنما لزم المجرور هنا الوصف لأن المراد التقليل، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل، ألا ترى أن: رجلاً جواداً، أقل من: (رجل) وحده...".

(٣) لزم وصف مجرور (رب) هو مذهب المبردة، وأبي على الفارسي، وابن المبراج، ووافقهم من المتأخرين أبو علي الثلوثين، وقيل: هذا مذهب البصريين، وقال الأخفش، والقراء، والزجاج، وأبو الوليد اللؤلؤي، وابن طاهر، وابن خروف: لا يجب، وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف، واختاره ابن مالك، وتبعه أبو حيان وقال أبو حيان: هو ظاهر مذهب سيبويه. انظر: الارتشاف ١٧٤١/٤، والهمع ٣٥٠/٢، وانظر: الإيضاح لأبي على ٢٥١/١، والأصول ٤١٨/١، والتوطئة ص ٢٢٨، وشرح الجمل لابن خروف ٥٤٨/١، وشرح التسهيل ١٨١/٣، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٦٥/٢، والجنى ص ٤٥٠، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٠٢/١، والأشموئى ٢٠٧/٢.

(٤) ووافقهم الأخفش، وابن الطراوة، واستدلوا على اسميتها بعدة وجوه الأول: أنها تقيضة (كم) و(كم) اسم فذلك (رب) حملاً عليها، والثاني: أنه أخير عنها، والثالث: مخالفتها لساكن حروف الجر في عدة أمور: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، ولا تعمل إلا في نكرة موصوفة، ولا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، وقد اختار الرضى مذهب الكوفيّين، وذهب البصريون إلى أنها حرف جر؛ لأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا الأفعال، وأنها جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وأن ما بعدها مجرور دائماً وأنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها، انظر: الإنصاف ٨٣٢/٢، والليالي ٣٦٣/١، والمسائل الخلافية ص ١٢٦، والتبيان بشرح النديان ١٤٢/١، وابن يعيش ٢٧/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٠/١، وشرح التسهيل ١٧٥/٣، والرضى ٢٩٥/٤، والمساعات ٢٨٤/٢، وجواهر الأدب ص ٣٦٥، وشرح التسهيل للشيخ خالد ٦٥٧/١، رسالة دكتوراه تحقيق / خيرى عبد الراضى، وحاشية الأمير على المغنى ١١٨/١.

متمسكين بقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ :: غَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ^(١)

فإن (عار) إنما ارتفع لأنه خبر عن (رَبِّ) ولو كان حرفاً لما كان مخبراً عنه.

وأجاب البصريون عنه بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: رب قتل هو عارٌ، والجملة الاسمية صفة (قتل)^(٢)، ولهذا قدر بعضهم هذا التقدير جواباً عما يقال: من أن مجرور (رب) لا يلزم الوصف في هذا الكلام.

فإن قلت: مذهب الكوفية أولى لوجهين: أحدهما: أنها في مقابلة (كم) الخيرية وهي اسم، وكذا ما يقابلها، والثاني: أن لازم حرف الجر وهو إفشاء معنى الفعل إلى الاسم منتف ههنا، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، لأن الفعل الذي حكم بإيصال (رب) إياه إلى الاسم كـ:

(لَقِيتُ) - مثلاً - متعد بنفسه، فكيف جاز القول بأنه يتعدى بـ (رب)؟ فيلزم زيادتها؛ لأن حرف الجر المتصل بالفعل المتعدى لم يوجد إلا وقد حكم عليه بزيادته^(٣)، ولا يمكن ذلك الادعاء ههنا إذ لا قائل بذلك!

قلت: أجاب عن الأول صاحب المقاليد^(٤): بأن حرف الجر يدخل على (كم) نحو: بكم رجل مررت، نون (رب) وهذا آية لاسمية (كم) دون رب، وجهة التناقض بينهما لا تستلزم حمل أحدهما على الآخر في جميع الوجوه.

وقالوا في الجواب عن الثاني^(٥): بأنها حرف جر وقعت في الكلام على حد (من) الاستغراقية في نحو: ما رأيت من رجل، في أنها مفيدة للاستغراق، وإن لم تكن موصلة للفعل إلى الاسم، فكما أن الفعل الداخل على (من) متعد بنفسه، لكنها تقيّد معنى الاستغراق الذي هو غير معنى المتعدى، كذلك [رب]^(٦) تدخل في الكلام - وإن كان الفعل الذي قبلها

(١) من الكامل ثابِت قَطَنَة من قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب، وانظره في: المقتضب ٦٦/٣، وكتاب الشعر ٣١٨/١، والأثرية ص ٢٦٠، والمقرب ص ٢٩٥، وضرائر الشعر ص ١٣٦، وشرح التسهيل ١٧٥/٣، والمساعَد ٢٨٤/٢، والخزّالة ٥٦٥/٩، والشاهد قوله: (ورب قتل عار) استل به الكوفيون على أن رفع (عار) يدل على أن (رب) اسم.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٧٥/٣، والمعنى ١٥٤/١، وقد ذكر البصريون وجهاً آخر وهو: أن البيت ليس فيه حجة لأن الرواية الصحيحة هي: وبعض قتل عار، انظر: المقتضب ٦٦/٣، وشرح الجمل ٤٩٠/١.

(٣) في الأصل (بزيادتها) وهو تصحيف.

(٤) انظر: المقاليد ل ٥٦/ب.

(٥) انظر هذا الجواب أيضاً في: المقاليد ل ٥٦/ب.

(٦) ما بين المعرفين يقتصر إليه السياق.

متعديا - لتعصد معنى آخر غير التعدى وهو التقليل.

وفعلها ماض محذوف غالبا.

وفيه نظر، أما أولا: فلأن فيه تسليما لعدم إفادة (رب) إلا التقليل، وهو مناف لقولهم^(١): هي المنطقة للفعل على الاسم، وأما ثانيا: فلأن (من) هذه زائدة وإن كانت محضة فلا يجوز قياسها عليها.

وأما الجواب الذي ذكره بعض الأفاضل من أن الفعل المتأخر عن المفعول يضعف في العمل فيعمل بحرف الجر كما في قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ}^(٢)، فغير قوى؛ لأن الضعيف إنما يعمل عادة باللام التي تفيد اختصاص مضمونه بالمفعول.

وثالثها: أن فعلها أي: فعل (رب) الذي جوابها وعاملها فعل ماض لفظا أو معنى نحو: رب رجل كريم أدركته، أو: لم أفارقه^(٣)، وإنما يجب أن يكون فعلها ماضيا لأن (رب) للتصريح والتعيين بالقلة بعد أن كان الموضع محتملا لكثرة، ومثل ذلك لا يتحقق بالحال، ولا يتحقق إلا بالماضي؛ لأن المستقبل المتوقع معدوم، ولا حكم للإنسان على المعدوم؛ لأنه غير معلوم له كيفية وقوعه، وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضيا، أو ليكون الجواب مطابقا للسؤال، ولأن (رب) إنما يقع جوابا لماض منفي.

وذلك الفعل محذوف استغناء عنه بدلالة القرينة عليه؛ لأن (رب) جارة وهي تدل على حذف المتعلق، فيكون معلوما كما في (بسم الله)^(٤)، وإنما قيد حذف الفعل بكونه غالبا لأنه قد يظهر في بعض الصور نحو: رب رجل كريم اجتمعت به^(٥).

فإن قلت: ادعاء وجوب كون فعلها ماضيا منقوض بمثل قولهم: رب رجل يسافر غدا، وقوله تعالى: {رَبِّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا}^(٦).

(١) النظر: لباب الإعراب ص ٤٣٧.

(٢) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٤٣)، وانظر: شرح الألفية لابن القواس ص ٤٠٥.

(٣) وجوب كون فعلها ماضيا هو قول المبرد، والفارسي، وأكثر النحويين، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالا، ومنع أن يكون مستقبلا، وجوز ابن مالك أن يأتي مستقبلا. النظر: الأرتشاف ١٧٤٢/٤، والهمع ٣٥٤/٢، والنظر: الأصول ٤٢٠/١، والمقصد في شرح الإيضاح ٨٣٤/٢، وشرح التسهيل ١٨٤/٣، وحاشية الصبان ٢٣١/٢.

(٤) النظر: المفصل ص ٣٦٨، وابن يعيش ٢٩/٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٥١/٢، وشرح المصنف ٩٥٠/٣.

(٥) النظر: شرح المصنف ٩٥٠/٣، والأصيهاني ص ٨٥٥.

(٦) سورة الحجر من الآية (٢)، وانظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٥٢/٢، ولباب الإعراب ص ٤٣٧ وقد قال: "... ونحو: (ربما يوم) متكول" (هـ).

قلت: الفعل المضارع في الأول صفة لنكرة لا عامل في (رب)، وفي الثاني مما يرجع
معناه إلى الماضي / لا ما أخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصديق الوعد وتحقيقه بمنزلة (١٢٣/١)
الموجود

وقد تدخل على مضمير مبهم ميم بنكرة، والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في
مطابقة التمييز

الحاصل^(١)، وذلك لأن تعلق علم الله بالمستقبل من حيث التعيين مثل علمنا بالماضي المعلوم
لنا، فتقليل المستقبل في علمه تعالى بمنزلة تقليل الماضي في علمنا، فـ (يود) عنده تعالى
بمنزلة (ود) عندنا، مع أن في التعبير بلفظ المضارع نون الماضي كون واداءتهم في صورة
الاستحضار.

وقد تدخل أي: (رب) على مضمير لا يلزم مجرورها الوصف [مبهم]^(٢) مميز
كالمضمير في: نعم رجلا؛ لكونه غير راجع إلى شيء مذكور، بل إلى شيء غير معين في
الذهن، وهذا معنى ما يقال^(٣): إن هذا الضمير مجهول يرمى به من غير قصد إلى
المرجوع.

بنكرة لإبهامه لأن المبهم لإبهامه يحتاج إلى ما يبينه من الأسماء الظاهرة، والمميز
منصوب وإن كان الأصل فيه الإضافة لتعذر [ها]^(٤) ههنا وناصبه (رب).

وهذا الضمير مفرد مذكر عند البصريين^(٥) في جميع الأحوال تقول: ربه رجلا،
ورجلين، ورجالا، ورب امرأة، وامرأتين، ونساء، وذلك لأن هذا الضمير عندهم لا يرجع
إلى ظاهر حتى تجب المطابقة بينهما.

خلافا للكوفيين في مطابقة هذا الضمير التمييز في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث^(٦) لأن هذا الضمير عندهم راجع إلى شيء مقدم كان قائلا قال: هل من رجل كريم؟
كريم؟ فقل له: ربه رجلا، فتجب المطابقة بهذا الاعتبار، لكن ينبغي أن يعلم أن نظر
الكوفيين^(٧) يتعلق بالجنتين وليس بمنحصر في أحدهما كما هو رأى البصريين^(٨).

(١) أنظر: البسيط لابن أبي الربيع ٨٦٦/٢، والملخص ص ٥١٩، والفاخر ص ٦١٩، وأنظر: مصابيح
المعاني ص ١٩٥ وقد ذكر ثلاثة وجوه في تخريج الآية.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وقد أثبت من المتن ص ٢١٧.

(٣) هذا قول ابن الحاجب في: الإيضاح ١٥٠/٢.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٥) أنظر: الأزهري ص ٢٦١، وأملئ ابن الشجري ٤٧/٣، والرضي ٢٤٨/٤.

(٦) أنظر: الأصول ٤٢٢/١، وأملئ ابن الشجري ٤٧/٣، وشرح التسهيل ١٨٤/٣، والارتشاف ١٧٤٨/٤،
والجنى ص ٤٤٩، والمساعد ٢٩١/٢، وتوضيح المقاصد ١٨٦/٢، والتصريح ٤/٢، والأشموئى ومعه
حاشية الصبان ٢٠٨/٢، ولم يستبعد الرضى مذهب الكوفيين لأنه مثل قوله، ويلمها روحه، ويلها من
قصة، وبذلك من ليل. أنظر: الرضى ٢٤٨/٤.

(٧) في الأصل: (الكوفيين) وهو لحن.

(٨) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٥٠/٢، وقد استشكل مذهب الكوفيين والبصريين، وذكر الجواب عن
هذا الإشكال.

وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل، وواوها...

فإن قلت: مجرور (رب) لا بد وأن يكون الوصف لازماً له لما مر، فهنا ليس كذلك؛ قلت: نعم إلا أن المضمر لما لم يجر وصفه قام المفسر له من التكرات مقام الصفة في البيان.

وتلحقها أي: [رب] (١) ما الكافة فتدخل (رب) بسبب لحوقها على الجمل من الاسمية نحو: ربما زيد قائم، والفعلية نحو: ربما قام زيد، لكن ذلك عند القصد إلى تقليل النسبة المفهومة منها (٢)، ولا يكون لها حينئذ محل من الإعراب لأنها على ذلك التقدير غير معصلة (٣) تكفيها (ما) عن العمل، ولما مر لا بد وأن يراعى كون أفعالها في الفعلية ماضية (٤)، وأما ما جاءت عاملة به (ما) في:

رَبَّمَا ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ (٥)

فـ (ما) فيه زائدة لا كافة كما في قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ} (٦).

وقد تستعمل (رب) هذه المكشوفة به (ما) لتحقيق النسبة الواقعة بعدها (٧) كما في قوله تعالى: {رَبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} (٨) كما استعملت (قد) الواقعة قبل المضارع - وإن كانت للتقليل (٩) - لتحقيق كقوله تعالى: {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ} (١٠) و: {وَقَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ} (١١). وواوها أي: واو (رب) وهي الواو التي لا تقع (١) إلا في أول الكلام وتجر ما بعدها

(١) ما بين المعقوفين يفتر إليه السياق.

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٥٢/٢.

(٣) انظر: الرضى ٣٠١/٤.

(٤) هذا مذهب ابن السراج، وأبي علي، وقال الرضى ٣٠٢/٤: "والتزم ابن السراج، وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضياً، لأن وضع (رب) للتقليل في الماضي - كما ذكرنا - ٨١٠، وانظر: الأصول ١٩/١ والإيضاح ٢٥٣/١، والمقصد ٨٣٥/٢.

(٥) صدر بيت من الخفيف وعجزه: بين يصرى وطعنة نخله، لعدي بن الزعلاء الغساني في: أمالي ابن السجري ٥٦٦/٢، والخزاعة ٥٨٢/٩، والتصريح ٢١/٢، وغير منسوب في: لباب الإعراب ص ٤٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/١، والرضى ٣٠١/٤، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٦٦/٢، والمعنى ١٥٧/١، والارتشاف ١٧٤٨/٤، والأشموني ٢٣١/٢، والهمع ٣٨٩/٢، ويروى: دون يصرى، والصقيل: المجلو، والشاهد قوله: (ربما ضربه) واستشهد به على أن (ما) زائدة لا كافة.

(٦) سورة آل عمران من الآية (١٥٩)، وانظر: البسيط لابن أبي الربيع ٨٦٦/٢، والملخص ص ٥١٨، ولباب الإعراب ص ٤٣٨.

(٧) في الأصل: (بعدها)، وانظر: شرح المصنف ٩٥١/٣، والأصبهاني ص ٨٥٦.

(٨) سورة الحجر من الآية (٢).

(٩) في الأصل: (وإن كان في التقليل) وما أثبتته من شرح المصنف ٩٥١/٣.

(١٠) سورة الأحزاب من الآية (١٨).

(١١) سورة النور من الآية (٦٤).

(١) في الأصل (يقع) وهو تصحيف.

تدخل على النكرة الموصوفة.

بإضمار (رب)، ولهذا تدخل تلك الواو على النكرة الموصوفة وتحتاج إلى الجواب المذكور أو المحذوف الماضي كما في:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْبَسُ :: إِيَّا الْغَافِرُ وَإِلَّا الْعِيسُ^(١)

ثم العمل عند البصريين لـ (رب) دون الواو^(٢) خلافاً للكوفيين^(٣)، حجة البصريين أن الواو حرف عطف فلا تعمل قياساً وحجة الكوفيين: أن الواو حرف عطف في الأصل، والقياس أن لا تعمل، لكن لما صارت نائية عن (رب)، وزال عنها معنى العطف، عملت نفس عملها، لجريانها مجراها بعد النياية، كما عملت (واو) القسم الجرّ لنيايتها عن الباء، واعتراضوا على البصريين بأنها لو كانت باقية على عطفيّتها لأدى العطف إلى وجود معطوف عليه؛ لأنها لا تكون إلا في أول الكلام^(٤).

واجيب^(٥): بأن لا نسلم ذلك لأنها إن كان قبلها ما يصح العطف عليه فلا محذور، وإلا كما كانت في أول القصيدة بقدر معطوف عليه كقوله: وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ^(٦).

كانه قيل: ربّ أهوال أقدمت عليه وقاتم الأعماق.

قيل: فيه ضعف لأن إضمار حروف الجرّ معاملة على غير القياس^(٧).

وقد تضمنر (رب) بعد الفاء نحو قول امرئ القيس:

فَيْبْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرُضِعُ :: قَالَهُنَّهَا عَنْ ذِي ثَمَامٍ مَحُولِ^(٨)

أي: لرب امرأة مثلك.

(١) سبق تخريجه والكلام عليه، واستشهد به هنا على دخول واو (رب) على النكرة الموصوفة.

(٢) يقول سيبويه ١٠٦/١: "وإذا عملت العرب شيئاً مضمرًا، لم يخرج عن عمله مظهرًا في الجر والنصب والرفع تقول: وبلد، تريد: ورب بلد".

(٣) ووافقهم المبرز، وأنظر تفصيل المسألة في: كتاب الشعر ٤٩/١، وسر الصناعة ١٨١/٢، والإنصاف ٣٧٦/١، والمسائل الخلافية ص ١٢٨، وشرح التسهيل ١٨٩/٣، والرضى ٣٠٨/٤، واليسيط لابن أبي الربيع ٨٦٨/٢، والملخص ص ٥٢٠، واتلاف النصرة ص ١٤٥، وشرح قواعد الإعراب ص ١٥٣، والمنصف للشمي ١٠٩/٢، والأثمنوني ٢٣٢/٢، والهمع ٣٨٣/٢ وما بعدها.

(٤) أنظر: الإنصاف ٣٧٦/١، والمسائل الخلافية ص ١٢٨، والمغنى ٤١٦/٢، والمساعد ٢٩٧/٢.

(٥) أنظر: الإنصاف ٣٨١/١، واللباب للعكبري ٣٦٦/١، وشرح التسهيل ١٨٩/٣.

(٦) قطعة من الرجز وتماها: وقاتم الأعماق خاوى المخترق، وقد سبق تخريجه والكلام عليه في ص ٤٥، واستشهد به على أن الواو لو كانت في أول القصيدة ولم يكن قبلها معطوف عليه فإنه يقتدر معطوف عليه.

(٧) أنظر: شرح المصنف ٩٥٣/٣.

(٨) من الطويل النظره في: النيران ص ١٢، والكتاب ١٦٣/١، وشرح أبياته ٤٥٠/١، والخزانة ٣٣٤/١٠، والدرر اللوامع ٩٣/٢، والشاهد قوله: (فمئلك) حيث أضمر (رب) بعد الفاء والتقدير قرب.

شرح كافية ابن الحاجب

وواو القسم إنما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى.

وبعد (بل) نحو:

بَلْ بَلَدٌ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ^(١)

وواو القسم وهي الواو التي تبدل في القسم من الباء لتقاربهما في المخرج وفي المعنى، إذ معنى الجمع والإصاق متقاربان^(٢)، إنما تكون مستعملة عند حذف الفعل توخيًا للاختصار مع كثرة الاستعمال^(٣)، وقيل: لأن هذه الواو في الحقيقة حرف عطف فلو ثبت الفعل لتوهم عطف الاسم على الفعل فلا يجوز أن يقال: أقسمت والله^(٤).

ولا تستعمل بعد حذف الفعل إلا لغير السؤال، خطأ لها من درجة الباء، فلا يقال: والله هل قمت؟ وكذلك: والله أخبرني، لمن سمأه ذلك على سبيل الاستعطاف.

وتكون مختصة باعتبار دخولها عند الاستعمال بالظاهر فلا تستعمل داخلة على المضمر - لما ذكرنا في كونها لغير السؤال^(٥) - إذ الباء تدخل على المضمر فيقال: به.

وقيل: إن المضمر فرع المظهر والواو فرع الباء، فلو دخلت الواو عليه أيضا للزم الجمع بين الفرعين فلا يجوز: وك لأفعلن، كما يجوز: بك لأفعلن.

والحاصل: أن الباء القسمية لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، والواو لكونها فرعاً لا تدخل / إلا على المظهر؛ فلما يوجد التساوي بين الأصل والفرع^(٦).

(١٢٣/ب)

والتاء القسمية التي هي مبدلة من الواو مثلها، أي: مثل الواو في أنها لا تستعمل مع الفعل والسؤال، لكن تخلفها في كونها مختصة باسم الله^(٧) نحو: {لَا يَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُمْ} (٨).

(١) من الرجل لرؤية في: الديوان ص ٦، والخزانة ٣٢/١٠، وغير منسوب في: كتاب الشعر ٥٠/١، والرضي ٣٠٧/٤، والأشعري ٢٣٢/٢، والصغدي المرتفعات، وأصناف: جمع صبيب وهو المنحدر من الأرض، واستشهد به على أن (زيب) مضمر بعد (بل).

(٢) انظر: معاني الحروف ص ٤١، وابن يعيش ٣٤/٨، والأصبهاني ص ٨٦٠، والفاخر ص ٦٣٠.

(٣) انظر: شرح المصنف ٩٥٣/٣، والرضي ٣٠٩/٤، وابن القواس ص ٨٣٦، والصقوة الصفية ٣٢٣/١.

(٤) انظر: الإقليد ص ١٦٩٩.

(٥) أي خطأ لها من درجة الباء، لكونها فرعاً لها وبدلاً منها، انظر: الرضي ٣٠٩/٤، وابن القواس ص ٨٣٦، والأصبهاني ص ٨٦٠، والجامي ٣٣٠/٢.

(٦) انظر: السبيل لابن أبي الربيع ٩٢٥/٢، والمخلص ص ٥٣٤.

(٧) انظر: الكتاب ٥٩/١، والمقتضب ١٧٥/٤، والأصول ٤٢٣/١، ٤٣٠، ومعاني الحروف ص ٤١، والصقوة الصفية ٣٢٢/١، والبيز في شرح اللع ص ٥٧٨، والفاخر ص ٦٣١.

(٨) سورة الأنبياء من الآية (٥٧).

بخلاف الواو فإنها وإن كانت مختصة بالظاهر لكنها تدخل على أى ظاهر كان، فتكون الواو أعم منها استعمالاً، وذلك لنقصاتها عن الواو التي [هى] ^(١) انقص من الباء فى الرتبة، فلا يقال: تَأْلَوْحَمْنِ، وَتَأْلَوْحِيمٌ ^(٢)، وأما ما حكاه الأخفش من نحو: (تَرَبَّ الكَعْبَةِ) فمن النوادر ^(٣).

فإن قلت: لو اختصت باسم واحد غير اسم الله لحصل ذلك الغرض!

قلت: لعل ذلك لأنهم لما خبروا ضيق تصرفها خصوصاً بما يكثر فيه القسم ^(٤).

فإن قلت: الواو من الحروف الشفوية وأخواتها كثيرة كالباء، والميم، والفاء، والتاء وإن كانت تدانيها جواراً إلا أنها ليست منها بل من طرف اللسان، فالأخوات أحق بالابتنال ^(٥) من القريب بالمجاورة!

قلت: هذا الكلام حق، إلا أن فى ذلك موانع ^(٦) مذكوراً تفصيلها فى الشرح الآخر فليطلب فيه.

والباء أعم تصرفاً منهما أى: من الواو، والتاء، فإنها لكونها أصلاً تستعمل فى المظهر والمضمر، ومع الفعل وحذفه، ومع السؤال وغيره، تقول: بآله، وبك، وأقسمت بآله، وبالله أخبرنى لأفعلن كذا، بخلافهما ^(٧)، وقد عرفت أحكامهما، وأيضاً يجوز إضمار الباء تقول: الله لأفعلن، كما فى قول ربيعة: خير، لمن قال له: كيف أصبحت؟ ^(٨) أى: بخير، فحذف الجار وأبقى المجزور على إعرابه، وفيه إشارة إلى جواز إضمارهما مطلقاً.

(١) ما بين المعوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال الرمالي: " وإنما لم تعمل إلا على اسم الله عز وجل لأنها بدل من بدل، وذلك أن الأصل فى باب القسم الباء... ثم يبدلون منها الواو لقرب إحداها من الأخرى فى المخرج والمعنى... ثم أبدلوا التاء من الواو كما أبدلوا فى: تَخْصَةُ، وَتَكَاءَ، وَتَرَاتٍ، وَتَجَادَ، والأصل فى هذه الأشياء الواو، فقالوا: تالله... " أ. هـ انظر: معاني الحروف ص ٤١، وانظر: الفاخر ص ٦٣٠.

(٣) انظر: شرح المصنف ٩٥٤/٣، وابن عيشر ٣٤/٨، والرضى ٣٠٩/٤، وابن القواس ص ٨٣٣، والإرتداد إلى علم الإعراب ص ٣١٣، وقال ابن أبى الزبيع: " وقد حكى قليلاً تالزب، وليس هذا بمعروف، ولعل الذى قاله لم يكن فصيحاً " أ. هـ انظر: البسيط ٩٢٧/٢.

(٤) قال ابن الحاجب: "... لما كثر القسم بالله خاصة فصداً إلى تخفيف أكثر فعوضوا عن الواو التى هى حرف علة حرفاً صحيحاً وهو التاء " أ. هـ انظر: الإيضاح ١٥٤/٢.

(٥) فى الأصل: (بالابتدال) وهو تصحيف.

(٦) فى الأصل: (متاعاً) وهو تصحيف.

(٧) انظر: شرح المصنف ٩٥٤/٣، وابن القواس ص ٨٣٣، والبسيط لابن أبى الزبيع ٩٢٥/٢، والجامى ٣٣٠/٢ وما بعدها.

(٨) انظر: لباب الإعراب ص ٤٣٤، والبسيط لابن أبى الزبيع ٨٣٩/٢، والصفوة الصفية ٣١٤/١.

شرح كافيّة ابن الحاجب

وقد جاءت اللام مفتوحة، و(مِنْ) بكسر الميم وضمها^(١) - عند من لم يجعلها مفتوحة - يمين، أو أيمن، مقسماً بهما في قولهم: لله لا يؤخر الأجل، وقولهم: مَنْ ربّي إنك لأشرف^(٢).
اعلم أن [مِنْ]^(٣) من الحروف الجارة بمعنى (تاء) القسم، وضمها في القسم للدلالة عليه^(٤)، لما في لفظها مكسور الميم من الالتباس بـ (من) الجارة في غير القسم، ولذلك يقل الأول في الاستعمال، وقد حكى عن سيبويه أن الضمة لا تدخل في (من) إلا ههنا، ولا تدخل إلا (ربي)^(٥)، ولكن نصّ الأَكثَرُونَ على جواز (من الله)، وقد جاءت مع حذف النون قليلاً مع ثبوت الحركتين في الميم، فتختص حينئذ باسم الله تقول: مِ اللهُ - بالكسر والضم - ومن لم يجعلها منقوصة بل مفتوحة (يمين) قال: إنهما بذل من الواو، وكالباء لكونها شقوية أيضاً، فلا تكون عند مستقلة في معنى القسم^(٦).
وأما قولهم: اللهُ^(٧)، وها اللهُ، فهما همزة الاستفهام و(هاء) التي للتكبيّة عوضاً عن حرف القسم، وهي الواو الجارة، فيجب الجر كما وجب مع الواو^(٨).
وفي (لاها اللهُ ذا) لغتان: قطع الهمزة، ووصلها، فيجىء في ألف قولك (ها) وجهان: حَقَّقها، ومدها^(٩).
وفيه قولان: أحدهما: للخليل وهو أن (ذا) مقسم عليه كانه قيل: الأمر [ذا، فحذف]^(١٠) الأمر لكثرة الاستعمال^(١١).

-
- (١) قال الرضی ٣١٠/٤: "مذهب بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مقصورة من (أَيْمن)، والمكسورة مقصورة من (يمين)" أ. هـ.
(٢) انظر: المفصل ص ٣٧٠، وابن يعيش ٣٥/٨، وشرح المصنف ٩٥٤/٣، والرضی ٣٠٩/٤.
(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
(٤) قال ابن يعيش ٣٥/٨: "ومن العرب من يقول: مَنْ ربي - بضم الميم - ولا يستعملون (مَنْ) بضم الميم إلا في القسم وذلك أنهم جعلوا ضمها دلالة على القسم" أ. هـ.
(٥) انظر: الكتاب ٤٩٩/٣.
(٦) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٥٥/٢، وشرح الرضی ٣١١/٤، والهمع ٣٩٦/٢.
(٧) في الأصل (لا الله) وهو خطأ، وما أثبتته من شرح المصنف ٩٥٤/٣.
(٨) قال النيلي: "والدليل على أن هذه الحروف عوض من الواو: عدم الجمع بينها وبينه، وإنما عوضوا حرف التنبيه وهمزة الاستفهام عن الواو لمناسبة بينهما فإن التنبيه يقتضي مثبهاً ومتبهاً عليه فأتى به الواو المقتضى للجمع، وكذلك حرف الاستفهام يقتضي وضعه سائلاً ومسؤولاً عنه..." أ. هـ انظر: الصفوة الصغرى ٣٢٦/١، وانظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٤٢٤.
(٩) قال سيبويه ٤٩٩/٣: "...قولك: إى ها اللهُ ذا، تثبت ألف (ها) لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: إى قلّه ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء" أ. هـ، وانظر: الرضی ٣١١/٤، وابن يعيش ١٠٥/٩.
(١٠) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق من: شرح المصنف ٩٥٥/٣.
(١١) انظر: الكتاب ٤٩٩/٣، والصفوة الصغرى ٣٢٧/١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٤٢٤.

ويتلقى القسم باللام، وإن، وحرف النفي.

والثالثي: للأخفش وهو: أن (ذا) من جملة القسم تؤكداً له، فكأنه قال: ذا قسمي^(١)، وعليه دليلان مذكوران في شرح المصنف^(٢)، وغيره.

وأما ما في الحديث من قول أبي بكر - رضي الله عنه - (لا ها الله إذن لا نَعْمَدُ إلى أسد من أسد الله فيعطيك سَلَبَةً)^(٣) فقد حمله بعض النحويين على أنه غلط من الرواة؛ لأن العرب لا تقول: لا ها الله، إلا مع (ذا)، ولو سلم فليس هذا موضع (إذن)^(٤)، يعرفه المتأمل.

ويتلقى القسم في الجواب باللام، وإن، يعني: يجلب القسم الذي لغير السؤال ملفوظاً كان أو مقدراً بما فيه اللام، و(إن) ثقيلة كانت أو خفيفة، للتأكيد والارتباط^(٥)، فإن القسم والمقسم عليه جملتان في حكم جملة واحدة، والجملة من حيث هي مستقلة غير مقفورة إلى الغير فلا بد لتعلق أحدهما بالآخرى من رابطة بينهما^(٦)، والجواب^(٧) إما جملة اسمية أو فعلية، وكل منهما إما مثبتة أو منفية، فإن كانت اسمية مثبتة لا بد وأن يكون باللام أو (إن) نحو: والله إن زيدا قائم، والله لزيد قائم، ويجوز الجمع بينهما نحو: والله إن زيدا لقائم^(٨)، لما ذكر من حصول التأكيد والارتباط.

وإن كانت منفية لا بد وأن يكون مع حرف النفي، وإليه أشار بقوله: وحرف النفي، نحو: والله ما زيد بقائم، والله لا زيد في الدار ولا عمرو، وذلك لحصول عرض النفي مع الارتباط.

(١) أنظر: قول الأخفش في: المفصل ص ٤٥٨، وابن يعيش ١٠٦/٩، والإيضاح ٣٣٠/٢، والتخمين ٢٦٠/٤، والرضي ٣١٢/٤، وابن القواس ص ٨٣٥، والصفوة الصفية ٣٢٧/١.

(٢) أحدهما: أنهم يذكرون المقسم عليه بعده فيدل ذلك على أن ما تقدم عليه غيره، والثاني: أنهم يأتون بالمقسم عليه نفياً، ولو كان ذلك بمعنى القسم عليه لكان المقسم عليه مطابقاً. أنظر: شرح المصنف ٩٥٥/٣، وأنظر: المفصل ص ٤٥٨، والإيضاح ٣٣٠/٢، وابن القواس ص ٨٣٥.

(٣) أنظر: الروض الألف ١٢٦/٤، طبعة: دار الفكر.

(٤) قال ابن الحاجب ٩٥٥/٣: * لأن (إن) تفيد الجزاء وهي ها هنا على التقيض، فكان يقتضى أن يقول: إذن تعمد؛ لأنه وقع جواباً لقول من طلب السلب وليس يقتل، فقالوا: إن الظاهر أن الحديث (لا ها الله ذا لا نَعْمَدُ إلى أسد) فصحفها بعض الرواة ثم نقلت كذلك * أ. هـ.

(٥) أنظر: الرضي ٣١٦/٤، والصفوة الصفية ٣٣٣/١.

(٦) أنظر: ابن القواس ص ٨٣٧، والصفوة الصفية ٣٣٣/١.

(٧) أنظر: الحاجب ٣٢٥/٢، ٣٢١ وقد فصل القول في هذه المسألة، وأنظر: ابن يعيش ٩٦/٩، والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١ وما بعدها، والهمع ٣٩٧/٢ وما بعدها.

(٨) أنظر: ابن القواس ص ٨٣٨.

شرح كافيته ابن الحاجب

وإن كانت فعلية مثبتة فإن كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع (قد) لفظا أو تقديرًا^(١) نحو: والله لقد قام، والله لقام، وقد يجيء مع (قد) وحدها نحو: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا}^(٢).

وإن كان فعلها مضارعاً فلا يخلو إما أن يراد منه الحال أو الاستقبال، فإن كان الأول يكون باللام فقط نحو: والله ليقوم زيد، ولا يدخل عليه [النون]^(٣) لكونها علامة الاستقبال، وإن كان الثاني [يكون]^(٤) باللام والنون؛ ليكون أدل على الاستقبال نحو قوله تعالى: {لَا يَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُمْ}^(٥) فاللام لمجرد التأكيد^(٦).

وإن كانت فعلية منفية وكان فعلها ماضيا لزمها (ما) و(لا)^(٧) نحو: والله ما قام زيد، أو: لا قام عمرو.

وإن كان فعلها / مضارعاً لزمها مع نون التأكيد أو بدونها^(٨) نحو: والله لا أفعل، أو: لا أفعل. (١/٢٤٤) ويجوز حذف حرف النفي من اللفظ مع كونه مراداً في المعنى إذا كان المضارع منفياً^(٩)؛ لدلالة الحال عليه بك قوله تعالى: {ثُمَّ تَفُتُّوا تَذَكُّرُ يُونُسَ}^(١٠) أي: لا تفوتوا؛ لأن حذف اللام ونون التأكيد دليل على أنه منفى؛ لأن المثبت ملزوم لأحدهما.

وأما إن [كان]^(١١) القسم للسؤال والاستعطاف، أي: لطلب العطف والترحم^(١٢) على سبيل التضرع، فيجاء بما فيه معنى الطلب لفظاً أو تقديرًا، كقولك: بالله أخبرني هل زيد يقام؟ وقول الشاعر:

بِاللهِ يَا ظِيَّاتِ القَاعِ قَلْنَ لَنَا ... مِنْكَنْ لَيْلَى أَمْ لَيْلَى مِنَ الْيَسْرِ^(١٣)

(١) قال ابن القواس ص ٨٣٨: "أما اللام فللربط، وأما (قد) فللتقريب الماضي من زمن الحال". هـ.

(٢) سورة الشمس الآية (٩).

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح الرضوي ٣٢١/٤.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) سورة الأنبياء من الآية (٥٧).

(٦) أنظر: شرح التمهيد ٢٠٨/٣ وما بعدها.

(٧) قال ابن القواس ص ٨٣٨: "وقد ينفي به (لا) إلا أن الماضي يصير بها في معنى المستقبل". هـ. وأنظر: الرضوي ٣٢٢/٤.

(٨) قال ابن القواس ص ٨٣٩: "... أما (ما) فتخلص المضارع للحال نحو: والله ما يقوم زيد الآن، وأما (لا) فتخلصه للاستقبال نحو: والله لا يقوم زيد غدا". هـ. وأنظر: شرح الألفية له ص ٤٣٥.

(٩) أنظر: ابن يعيش ٩٧/٩، والرضوي ٣٢٥/٤، وابن القواس ص ٨٣٩، وشرح التمهيد ٢١٠/٣.

(١٠) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٨٥)، وأنظر: الصفوة الصغية ٣٣٧/١.

(١١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٢) في الأصل (الترحم).

(١٣) أنظر: شرح المصنف ٩٥٦/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٥/٢.

(١) من البسيط لعبد الله بن عمرو العرجي في: التصريح ٢٩٨/٢، وغير منسوب في: الإيضاح ٨٢/٢، وأوضح المسالك ٣٠٣/٤، ويروى: ليلَى منكُنْ، بدلاً من: منكُنْ ليلَى، واستشهد به على أن قسم=

ويحذف جوابه إذا اعترض أو تقدّمه ما يدل عليه، و(عن) للمجاوزة.

ويحذف جوابه أي: جواب القسم إذا اعترض القسم يعني: إذا توسط بين ما يدل على الجواب من مبتدأ أو خبر، نحو: زيد والله قائم، ومن الشرط والجزاء، نحو: إن تأتني والله أكرمك، وذلك لأن خبر المبتدأ وجزاء الشرط يستد مسد الجواب، إذ هو في المعنى المقسم عليه فاستغنى عن الإعادة.

أو تقدّمه أي: القسم ما يدل عليه، أي: على الجواب، نحو: زيد قائم والله، وإن تأتني أكرمك والله، لأن ما تقدم يدل على الجواب لكونه في المعنى هو المقسم عليه فاستغنى عن الإعادة أيضاً^(١).

وقد تحذف^(٢) الجملة القسمية إذا كان جوابها فعلاً منفياً عاملاً في (عوض) و(دهر) كقولك: لا أفعل كذا عوض العائضين ودهر الداهرين؛ لأن عوض العائضين ودهر الداهرين لا يستعملان إلا في القسم، لدلالتهما عليه؛ لأنهما لما كانا^(٣) لتأكيد النفي في الزمان المستقبل يدلان على القسم الذي هو أيضاً للتأكيد، والتقدير: والله لا أفعل كذا عوض العائضين ودهر الداهرين^(٤)، وكذا إذا قام (جبر) من حروف التصديق مقامها^(٥) نحو: جبر لا أفعلن كذا، أي: والله لا أفعلن عوض، وذلك لوجود ما يقوم مقامها ويدل عليها بكثرة استعماله في القسم.

و(عن) عند كونها حرفاً من الحروف الجارة للمجاوزة^(٦) كما في نحو: رميت السهم عن القوس، فإنه قد تجاوز السهم عن القوس.

وقيل: المعنى هنا أن رمي السهم منى قد حصل بالقوس، ولذلك ذهب البعض^(٧) إلى

=السؤال لا يتلقى إلا بما فيه الطلب لفظاً أو تقديراً.

(١) أنظر: شرح المصنف ٩٥٦/٣، والرضي ٣٢٦/٤، وابن القوائص ص ٨٤٠، والجامي ٣٣١/٢.

(٢) في الأصل (يحذف).

(٣) في الأصل (كان) وهو لحن.

(٤) أنظر: الرضي ٣٢٧/٤، والهمع ٤٠٩/٢ وفيه أن كون (عوض) مغنياً عن القسم هو مذهب الكوفيين.

(٥) قال الرضي ٣٢٨/٤: "ويقوم مقام الجملة القسمية أيضاً بعض حروف التصديق وهو (جبر) بمعنى (نعم) والجامع أن التصديق تأكيد وتوثيق كالقسم، تقول: جبر لأفعلن، كأنك قلت: والله لأفعلن" اهـ.

(٦) أنظر: الكتاب ٢٢٦/٤، واللمع ص ١٢٨، ومعاني الحروف ص ٩٥، والمفصل ص ٣٧١، وابن يعيش ٤٠/٨، والمعنى ١٦٨/١، وقد قال ابن هشام: "ولم ينكر البصريون مواء، نحو: سافرت عن البلد، ورغبت عن كذا، ورميت السهم عن القوس" اهـ، وأنظر: الجني ٢٤٥، ومصابيح المغني ص ٢٠٥.

(٧) المراد بالبعض هنا ابن مالك فقد قال في شرح التسهيل ١٦٠/٣: "واستعمال (عن) للاستعانة كقول العرب رميت عن القوس، كما يقولون: رميت بالقوس، فـ (عن) هنا كالباء في إفادة الاستعانة" اهـ. وأنظر: الجني ص ٢٤٦، والمعنى ١٧٠/١.

أنها في المثال المذكور بمعنى الباء.

وعلى للاستعلاء،

ثم اعلم أن المراد من المجاوزة الانتقال من المحل، ثم ذلك قد يكون بالزوال والوصول إلى آخر، كما في المثال المذكور، فإن السهم قد زال عن القوس ووصل إلى المرمى، أو بالوصول وحده نحو: أخذت عن زيد العلم، فإن العلم قد وصل إلى المحل الثاني مع ثبوته في المحل الأول أو بالزوال وحده نحو: أدبت الذئب عنه، فإن الذئب قد زال عن ثمة المتبون مع عدم وصوله إلى محل آخر^(١).

وأما عند كونها اسماً فيكون بمعنى الجانب وذلك عند دخول حرف الجر عليها^(٢) نحو: ولقد أرايتي للرماح ذريعة: **مِنْ عَنْ يَمِينِي فِرَّةً وَأَمَامِي**^(٣)

وعلى عند كونها حرفاً أيضاً للاستعلاء، وهو إما حمى نحو: زيد على الفرس، أي: استعلى، أو حمى نحو: عليه ثين، وفلان علينا أمير^(٤)، وقد يكون بمعنى (مع)^(٥) نحو: فلان على جلالته يفعل كذا، أي: مع جلالته، وبمعنى الباء^(٦) نحو: سررت عليه، أي: به، وذلك إذا جاوزته في المرور؛ لأنك لمجاوزتك إياه كأنك جزت فوقه في كثرة السير، أو إذا كان المرور من جانب العلو فمعنى الاستعلاء ظاهر حينئذ.

وقد يكون بمعنى (في)^(٧) كما قال الله تعالى: **{وَاتَّبِعُوا مَا تَأْمُرُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَثَلِ سُلَيْمَانَ}**^(٨) أي: في ملكه.

وبمعنى (من)^(٩) كما قال الله تعالى أيضاً: **{إِذَا كُنَّا عَلَى الْتَاسِ يَسْتَوْفُونَ}**^(١٠) أي: من الناس.

- (١) أنظر: ابن القواس ص ٨٤١، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣١٤، والجامي ٣٣٢/٢.
- (٢) أنظر: أدب الكاتب ص ٣٢٩، وشرح المصنف ٩٥٧/٣، والنكت الحسان ص ١٠٩، والتصريح ١٨/٢.
- (٣) من الكامل لقطري بن الفجاءة في: الديوان ص ١٧١، وشرح ديوان الحماسة ١٣٦/١، وضرائر الشعر ص ٢٣٨، والخزانة ١٥٨/١٠، والتصريح ١٩٦/٢، وبلاسمية في: ابن يعيش ٤٠٠/٨، والمغني ١٧١/١ والرضي ٣٣٥/٤، وشرح ابن عقيل ٣٠/٢، والأشمولي ٢٢٦/٢، والهمع ٥١٠/١، ٣٨١/٢، والذريعة: الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي، والشاهد قوله (من عن يميني) حيث جاء (عن) اسماً بمعنى (جانب) لدخول (من) الجارة عليه.
- (٤) أنظر: المفصل ص ٣٧٠، وابن يعيش ٣٧/٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٥٥/٢، والرضي ٣٣٢/٤، وابن القواس ص ٨٤١.
- (٥) أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، والفتي، وابن مالك أنظر: الارتشاف ١٧٣٤/٤، والهمع ٣٥٥/٢، وأنظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، والجنى ص ٤٧٦، والمغني ١٦٤/١، والتصريح ١٥/٢.
- (٦) أنظر: الارتشاف ١٧٣٥/٤، والمغني ١٦٥/١، والهمع ٣٥٥/٢، والأشمولي ٢٢٢/٢، والتصريح ١٥/٢.
- (٧) أنظر: الجنى الداني ص ٤٧٧، والمغني ١٦٤/١، والهمع ٣٥٥/٢.
- (٨) سورة البقرة من الآية (١٠٢)، وفي الأصل: (يتلوا) وهو خطأ.
- (٩) أنظر: الجنى الداني ص ٤٧٨، والمغني ١٦٥/١، ومصابيح المغاني ص ٢١٤.
- (١٠) سورة المطففين من الآية (٢)، وفي الأصل: (كثالوا) وهو خطأ.

وقد يكونان اسمين بدخول (من) عليهما، والكاف للتشبيه، وزائدة.

ويكون بمعنى (عن) ^(١) كما قال: ارمى عليها، أى: عنها، ويكون بمعنى (عند) كما فى قوله تعالى: {وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ} ^(٢) أى: عندى.

وأما ما عند كونها اسما فتكون بمعنى الفوق نحو قوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا ^(٣)

أى: من أعلاه، إذ لو كانت حرفا لما دخل الجار عليها، وأشار إلى ذلك بقوله: وقد يكونان أى: (عن) و(على) اسمين بدخول من عليهما يعنى: لو كانا ^(٤) حرفين لم يدخل عليهما حرف جر.

والكاف فى أكثر الأحوال عند كونها حرفا تستعمل للتشبيه ^(٥) نحو: الذى كزيد عمرو، فهى فى هذا المثال صريح للحرفية؛ لأن (الذى) لكونه موصولا يقتضى الصلة، والصلة لا بد وأن تكون جملة، وهذا الغرض لا يحصل إلا بحرفية الكاف وحذف فعله المتعلق ^(٦).

فإن قلت ^(٧): يجوز ألا يكون حرفا، ويكون جملة على تقدير حذف الصدر

قلت: ذلك تكلف، مع أنه ليس بكثير متسع فى كلامهم، فجعلها حرف جر أرجح منه.

وزائدة فى نحو قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ^(٨) والمعنى: ليس مثله شيء؛ لأنه لو لم تكن زائدة لاحتل المعنى، إذ الآية إنما سيقّت لبيان نفي المثل، وجعلها غير مزيدة يؤهم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك؛ لأنك إذا قلت: ليس مثله مثلك أحد، كان كأنك قلت: ليس

(١) أنظر: الرصف ص ٣٧٢، والجنى ص ٤٧٧، والمغنى ١/١٦٤.

(٢) سورة طه من الآية (١٤).

(٣) صدر بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي وعجزه: تَصَلُّ وعن قَبِيضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَل، وهو له فى الاقتضاب ص ٤٢٨، وابن يعيش ٣٧/٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وضرائر الشعر ص ٢٣٧، والتصريح ١٩/٢، والخزانة ١٤٧/١، وغير منسوب فى: الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب ٥٣/٣، وكتاب الشعر ١٨١/١، والشيرازيات ١٠٨/١، والمقرب ص ٢٦٨، يشبه ناقته يقطاة واردة من عند أفراخها. والشاهد قوله: (من عليه) فـ (على) فيه اسم لدخول (من) عليها وهى بمعنى (فوق).

(٤) فى الأصل (كالت) وهو تصحيف.

(٥) أنظر: الكتاب ٢١٧/٤، واللمع ص ١٢٩، والمفصل ص ٣٧١، والمغنى ١/١٩٩.

(٦) قال ابن الحاجب: * فـ قوله: الذى كزيد، تتعين فيه الحرفية؛ لأنه وقع صلة، ولا يقع الاسم المفرد صلة * أنظر: الإيضاح ١٥٧/٢، وأنظر: الرضى ٣٣٦/٤، وابن القواس ص ٨٤٣.

(٧) أنظر مثل هذا لاعتراض وجوابه فى: الرضى ٣٣٦/٤، وابن القواس ص ٨٤٣.

(٨) سورة الثورى من الآية (١١)، وأنظر هذه الآية فى: إعراب النحاس ٧٤/٤، ومعاني الزجاج ٣٩٥/٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢٢٤/٢، ومعاني الحروف ص ٤٨، والكشاف ٣٩٩/٣، والطبرى ١٢/١٠، والصفوة الصفية ٢٨٨/١.

مثل فلان الذي هو مثلك أحد، فثبت فلان ذلك مثلاً له.

وقيل^(١): لو لم تكن زائدة للزم نفي مثل مثله وهو مثل مثله لأن المماثلة من الجانبين.

وفيه نظر^(٢)؛ لأن اللازم حينئذ [من]^(٣) نفي الله تعالى صفة^(٤) المثلية، وليس بمحال؛ إذ لا يلزم منه نفي ذات الله، لجواز أن يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلية.

وقيل: يجوز / أن يكون المثل صلة دون الكاف^(٥)، لورود زيادة المثل في غير هذا الموضع (ب/١٢٤) كما في قوله تعالى: {فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنَمَ بِهِ^(٦)} على أحد التأويلين^(٧)، والمقصود أنها زائدة يوصل بها في الآية إلى إدخال الكاف على الضمير، إذ لا يمكن بدون ذلك، لكونها مختصة بالظاهر.

ويحتمل أن لا يكون كل واحد منهما زائداً لذلك، بل سوق الكلام كان لنفي المثل بطريق الكناية وهي الانتقال من اللازم إلى الملزوم^(٨)، وذلك بأن يذكر المثل في الكلام ويراد به ما أضيف إليه بذلك الطريق، ولا فرق باقتضاء تلك الطريقة بين: ليس كالله شيء، وبين: ليس كمثل شيء، إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها^(٩)، فإن أصل المعنى واحد فيهما، لكن الكناية فصل مبالغته ليس في التصريح، وذلك لأنهم سلكوا هذه الطريقة عند وجود صفات كما يشاهدونها في تلك الذات، فيقدرون لها من يشاركها في تلك الفضائل، ويجعلونها عاماء، ويثبتون لهذا المقدر ما يريدون إثباته لهذه^(١٠) الذات، يلزم إثباته لها بالطريق البرهاني نحو: مثلك وجود ومثلك لا يبخل، فظهر منه أنه ليس من شرط هذه الطريقة وجود ذلك المثل في الخارج، فاللازم في الآية نفي أن يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله، إذ لو كان لمثل الله تعالى مثل مثله.

وقيل: المثل هنا بمعنى الصفة فعناها: ليس كصفته صفة أحد^(١١).

(١) هذا قول ابن القوام في: شرحه ص ٨٤٤، وأنظر: العجواني ص ٥٥٠، والأصبهاني ص ٨٦٥.

(٢) أنظر مثل هذا النظر في: العجواني ص ٥٥٠.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح العجواني.

(٤) في الأصل (بصفة).

(٥) أنظر: تفسير الطبري ١٢/١٠، ومعاني الحروف ص ٤٩، والبحر ٣٢٧/٩، والدر المصون ٧٧/٦.

(٦) سورة البقرة من الآية (١٣٧).

(٧) الأول: أنها زائدة، والتقدير: بما آمنتم به، وهي قراءة ابن مسعود، وابن عباس، والثاني: أنها ليست بزيادة والمثلية متعلقة بالاعتقاد أي: فإن اعتقدوا بمثل اعتقادكم، أو متعلقة بالكتاب أي: فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتم به أنظر: البحر ٦٥٢/١، والدر المصون ٣٨٦/١.

(٨) أنظر: الرضي ٣٣٩/٤.

(٩) أنظر: الكشف ٣٩٩/٣.

(١٠) في الأصل (لهذا) وهو تصحيف.

(١١) أنظر: البحر ٣٢٧/٩، والدر المصون ٧٧/٦، والمغني ٢٠٣/١.

وقد يكون اسماً، ومنذ ومنذ للابتداء في الزمان الماضي، والظرفية في الحاضر مثل: ما رأيته منذ شهرنا، ومنذ يومنا.

وقد يكون أى: الكاف اسماً بمعنى (المثل)، وسيبويه لم يجوز اسميتها إلا عند الضرورة^(١) حيث يدخل عليها حرف الجر^(٢) كما في قول العجاج^(٣):

بِضْرٍ ثَلَاثٍ كَعَجَاجٍ جُمٍّ :: يَضْحَكُنَّ عَنْ كَأَثَرِ الْمَنَهَمِ^(٤)
والأخفّ جَوَزَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ^(٥).

ومنذ بضم الميم على الأكثر وكسرها على غيره، ومنذ وضعتا للزمان فهما يستعملان للابتداء أى: لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما أن (من) لابتداء الغاية في المكان^(٦)، إلا أن استعمالهما في الزمان متفق عليه واستعمال (من) للمكان خاصة مختلف فيه كما مر^(٧) تقول: ما رأيته منذ، أو: منذ سنة كذا، أى: ما رأيته من سنة كذا إلى الآن، وهذا يؤيد كونهما لابتداء الغاية، ولا يجوز: ما أرى منذ سنة.

والظرفية، أى: (منذ) و(منذ) يكونان للظرفية بمعنى (في) في الزمان الحاضر كما في مثل قولك: ما رأيته منذ شهرنا، وفي مثل: ما رأيته منذ يومنا، كما تقول: ما رأيته في شهرنا

(١) أنظر: الكتاب ٤٠٨/١، ونسبه ابن هشام إلى سيبويه، والمحققين أنظر: المغني ٢٠٣/١، وشرح الكافية لابن هشام ٢٠٥/ب، وأنظر: الهمع ٣٦٤/٢.

(٢) أنظر: الكتاب ٤٠٨/١، ونسبه ابن هشام إلى سيبويه، والمحققين أنظر: المغني ٢٠٣/١، وشرح الكافية لابن هشام ٢٠٥/ب، وأنظر: الهمع ٣٦٤/٢.

(٣) عبد الله بن روبة بن ليث بن صخر النعدي التميمي أبو الشعثاء، راجز مجيد، ولد في الجاهلية وقيل الشعر فيها ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك. أنظر: طبقات فحول الشعراء ٧٣٨/٢، والشعر والشعراء ص ٣٧٤، والأعلام ٨٦/٢.

(٤) من الرجز وهو للعجاج في: ملحق ديوانه ص ٤١٥، والخزانة ١٦٦/١، والتصريح ١٨/٢، وغير منسوب في: ابن يعقوب ٤٢/٨، ولباب الإعراب ص ٤٤١، وشرح المصنف ٩٥٨/٣، والتخدير ٢٢٢/٣، والجنى الثاني ص ٧٩، والمغني ٢٠٣/١، والجامي ٣٣٢/٢، والأشعرى ٢٢٥/٢، والهمع ٣٦٤/٢. وجم: جمع جئاء وهي التي لا قرن لها، واليزيد: شيء ينزل من السحاب يشبه الحصى ويسمى حب المزن، والمنهم: الذائب، يصف نسوة يصفاء الثغر وأن أسنانهن كاليزيد الذائب. والتساهد قوله (عن كائبرد) فادخل حرف الجر على الكاف قبل على أنها اسم بمعنى مثل وتقديره: عن مثل.

(٥) ذهب الأخفش، والفارسي، وتبعهما الجزولي، وابن مالك، إلى أنها تكون اسماً في الكلام اختصاراً، لظراً إلى كثرة السماع. أنظر: الارتشاف ١٧١٣/٤، والهمع ٣٦٥/٢، وأنظر: الإيضاح ص ٢٥٩، والمسائل البصريات ص ٥٣٧، والمسائل العضديات ص ٢١٩، والمقتصد ٨٥٣/٢، وشرح التمهيد ١٧٠/٣، والمقدمة الجزولية ص ١٣١، والرضي ٣٣٧/٤، والجنى الثاني ص ٧٩، والمغني ٢٠٤/١.

(٦) قال سيبويه ٢٢٦/٤: "وأما (منذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (من) فيما ذكرت لك..." أ. هـ، وأنظر: المقتصد ١٤٣/٤، والمقتصد ٨٥٤/٢.

(٧) أنظر: قسم التحقيق.

يومئذ، فيكون نفيا للرؤية في الشهر واليوم المذكور^(١)، وبهذا ظهر أن المثالين المذكورين لكونهما ظرفين، لا أن أحدهما لايتداء الغاية والآخر للظرفية، وذلك لأن العرب لا تريد بهما عند دخولهما على زمان أنت فيه الظرفية بالوضع والاستعمال.

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في أنهما هل يدخلان على المضمر أم يختصان بالمظهر؟ فذهب المحققون إلى الثاني، خلافا للمبرد^(٢) فهو قال: إنهما لكونهما لايتداء الغاية يدخلان على المضمر أيضا قياسا على (من)، والمذهب المشهور المنسوب إلى المحققين أنه لا يوجد إضافة إلى المضمر في كلام الفصحاء، ومجرد القياس لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء.

وظاهر الباب يدل على أن خلاف المبرد في (مذ) دون (مئذ)^(٣)، والغرض^(٤) أن (مذ) أوغل في الاسمية لتصرفهم فيه بحذف النون؛ لأن أصله (مئذ) بدليل تصغيره اسما (مئذ)^(٥) و(مئذ) ما لم يتصرف فيه بقي على جسوده فكان أشبه بالحرف الذي هو (من).

وحاشا، وخلا، وعداء، هذه الثلاثة عند استعمالها حرف جر للاستثناء، أي: فيها معنى الاستثناء، وقد تستعمل أي: هذه الثلاثة أفعالا أيضا - كما مر^(٦) - لكن استعمال (حاشا) حرف جر أفصح من استعماله فعلا^(٧).

واستعمال (خلا) و(عدا) فعلين أفصح من استعمالهما حرف جر، فالعكس في هذين

(١) انظر: شرح المصنف ٩٦٠/٣، والرضي ٣٠١/٣ وفيه: "إن كان الفعل خلا نحو: ما أراد مئذ شبرنا ومئذ اليوم، فهما بمعنى (في)، قال الأندلسي: وهذا تقريب، وإلا فـ (مئذ) يقتضى ابتداء الغاية، ولا تقتضيه (في) " أ. هـ.

(٢) انظر: قول المبرد في: الارتشاف ١٤٢١/٣، والهمع ١٦٨/٢.

(٣) قال في اللباب ص ٤٣٤: "و(مئذ) لايتداء الغاية في الزمان، ولا تدخل المضمر... و(مئذ) في معناها، إلا أن المبرد يدخلها على المضمر " أ. هـ.

(٤) انظر: شرح الفائق ل ٢٧٨/أ، والرضي ٢٩٣/٣.

(٥) قال سيبويه ٤٥٠/٣: "هذا باب ما ذهبت عنه، فمن ذلك (مئذ) يدل على أن العين ذهبت منه قولهم: مئذ فإن حقرته قلت: (مئذ) " أ. هـ.

(٦) انظر: قسم التحقيق.

(٧) قال ابن القواس ص ٨٤٦: "فيها أقوال: أحدها: لسببويه وهو أنها حرف جر لا غير، وثانيها: للمازني والكسائي، ونقل عن المبرد، أنها فعل لا غير، وثالثها: المشهور عن المبرد أنها تكون تارة حرفا لورود الجر بها وتارة فعلا لتصرفها، ورابعها: للفراء أنها فعل لا فاعل له " أ. هـ. وانظر: الفخر ص ٥٠١، والهمع ٢١١/٢ وما بعدها.

وقال بعض الشراح: إنَّ عدا، وخلا، لا يستعملان حرفين إلا في الاستثناء، وأما حاشا فقد يكون حرفا في غير الاستثناء نحو: حاشا زيد أن يناله سوء، على تقدير (أن يناله) مبتدا و(حاشا) خبره، كما تقول: على زيد أن يقوم^(٢) أى: عليه قيامه. فتقييد حاشا بالاستثناء ك: عدا، وخلا ليس بجيد.

وظهر بذلك بطلان ما يقال^(٣): * إنما قيد هذه الثلاثة بقوله (للاستثناء) [لأنها إذا لم تكن للاستثناء]^(٤) لم يكن^(٥) حروفا *.

والحق في التوجيه أن يقال: * إن هذا ليس بقيد ضروري بل بيان أن هذه الثلاثة تستعمل للاستثناء^(٦).

(١) الظن: شرح المصنف ٩٦٠/٣.

(٢) في الأصل (يقول) وهو تصحيف.

(٣) هذا قول صاحب المتوسط، الظن: الشرح المتوسط ص ٤٧٧.

(٤) ما بين المعوقين ساقط من الأصل، وما أثبتته من الشرح المتوسط.

(٥) في الأصل (لا يكون) وما أثبتته من الشرح المتوسط.

(٦) أنظر: شرح العجواني ص ٥٥٣.

[الحروف المشبهة بالفعل (إن وأخواتها)]

الحروف المشبهة بالفعل: **إن، وأن، وكان، ولكن، وليت، ولعل، ولها** صدر الكلام.

ومنها: الحروف المشبهة بالفعل، وإنما سميت بذلك لأنها مشبهة بالفعل التام المتصرف^(١) من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال.

أما الأول: فلكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ومفتوحة الآخر.

وأما الثاني: فلتضمنها معنى الفعل فإن في (إن) معنى أكنت وتحققت، و(كان) معنى شبيهت، وكذلك حال غيرهما، وأيضاً يقتضى الأمرين كالفعل المتعدي المقضى فاعلاً ومفعولاً، وذلك لأن هذه الحروف إنما وضعت لإحداث معانٍ في الجملة الداخلة هي عليها لم توجد فيها قبل ذلك الدخول، فقولك: زيد منطلق، إخبار عن انطلاق زيد ساذج عن الأعراض العارضة، فإذا أردت إمضاءه على التوكيد أو على التشبيه أو غير ذلك من معاني هذه الحروف أدخلت عليه حرفاً بصيهاً، فلذلك عملت عمله من الرفع والنصب / إلا (١٢٥/٢) أن منصوبها كان مقدماً على مرفوعها^(٢) لزوماً إذا لم يكن طرفاً للفرق بينهما، على أن عملها قد ثبت على سبيل الفرعية على الأفعال، لأن الأصل فيها تقديم المرفوع على المنصوب.

والثالث: فللزمومها الأسماء كالأفعال، ولحوق نون الوقاية، والتخفيف بحذف إحدى نوني (إن) و(أن) و(كان) و(لكن).

وتلك الحروف ستة، إحداها: **إن** بالكسر، وثاليتها: **أن** بالفتح، وهما لتحقيق مضمون الجملة الداخلة هما عليهما، وثالثها: **كان** للتشبيه بين اسمها وخبرها، ورابعها: **لكن** للاستدراك، وخامسها: **ليت** للتمنى، وسادسها: **لعل** للترجي، وسبغىء التفصيل لكل منها. فإن قلت: فعلى هذا ينبغي أن يقول (الأحرف) لأن المقام مقام جمع القلة، و(الحروف) جمع كثرة!

قلت: نعم إلا أن المصنف تسامح واستعمل ذلك على سبيل الاستعارة.

ولها أي: للحروف المشبهة بالفعل صدر الكلام^(٣) ليحصل المخاطب علم بمعنى الكلام من أول الأمر ولا يبقى متردداً بين المعاني المتعددة في أن المقصود منها أيها.

(١) انظر: وجه التشبيه بينهما في: أسرار العربية ص ١٤٣ وقد ذكر خمسة أوجه، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ وما بعدها، والمعنى لابن فلاح ١٢٣/٣، وتطبيق الفرائد ١٨/٤.

(٢) انظر: على تقديم منصوبها على مرفوعها في: أسرار العربية ص ١٤٥ وقد ذكر وجهين لذلك، وانظر: الرضى ٣٤٦/٤ وما بعدها، وابن القواس ص ٨٤٩.

(٣) قال الرضى ٣٥١/٤: "كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فمرتبة الصدر..." أ. هـ.

والحاصل أن كلا منها يدل على نوع من أنواع الكلام وذلك يقتضى التقديم ليتحقق سوى (أن) فهي بعكسها، وتلحقها (ما) فتلغى على الأفصح.

المخاطب المعنى من أول^(١) الأمر فيبنى عليه، ولولا ذلك لا يفرغ باله لأمر مخصوص يبنى عليه، ولأن بعضها كـ (ليت) و (لعل) و (كان) للإنشاء أو بعضها كـ (إن) و (لكن) للابتداء فى الكلام^(٢).

سوى أن يفتح الهمزة فهي، أى: (أن) المفتوحة بعكسها، أى: [بعكس]^(٣) هذه الحروف فى أنها لا تقتضى صدر الكلام، فاتها لكونها مع ما عملت فيه فى تلويل المفرد مفتقرة إلى جزء آخر ليتم به الكلام، ويجب تقديم ذلك الجزء عليها فى اللفظ وإن كان معه آخر فى المعنى حيث لا يؤمن من الالتباس بالمكسورة، وأما عند الأمن فلا، كما بعد (لولا)^(٤).

فإن قلت: إن أريد بالصدارة صدارة هذه الحروف على معمولها فإن الكل سواء، فمعنى الاستثناء [ضائع]^(٥) وإن أريد مطلق الصدارة فينبغى أن يستثنى (لكن) أيضاً، كذا ذكر فى بعض الشروح من غير جواب!

قلت: هذا كلام وهمى، منشؤه سوء الفهم؛ لأن المقصود صدارتها على ما وقعت فيه من الكلام، فـ (أن) لا تتم كلاماً إلا مع ما تقدمها بخلاف (لكن).

وتلحقها (ما) أى: تلحق هذه الحروف (ما) الكافة فتلغى^(٦) هذه الحروف عن العمل حينئذ؛ لأن (ما) إنما تسمى كافة لكفها ما تدخل عليه من العامل عن العمل تقول: إنما زيد قائم، قال الله تعالى: {إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ}^(٧) وإنما تلغى حينئذ على الوجه الأفصح بخروجها عن مشابهة الفعل^(٨) حيث تبطل بدخولها ملازماتها الأسماء.

وفيه إشارة إلى جواز إعمالها - وإن [كان]^(٩) على غير الأفصح - كما جاء فى قول

(١) فى الأصل (الأول) وهو تصحيف.

(٢) انظر: شرح المصنف ٦٦١/٣، والرضى ٣٥١/٤، وابن القوام ص ٨٤٩.

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) انظر: طة كون (أن) ليس لها صدر الكلام فى: ترح المصنف ٣٦٧/٢ وما بعدها، والرضى ٣٥٢/٤، والجاسى ٣٣٦/٢، والكناش ٩٠/٢.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) إذا لحقت (ما) هذه الحروف فللتحويين فيها ثلاثة مذاهب، الأول: جواز الإعمال والإلغاء فى جميعها وعليه الزجاجى، والثانى: جواز الإعمال والإلغاء فى ليت، ولعل، وكان، والإلغاء فيما عداها وهو مذهب ابن السراج، وأبى إسحاق، والثالث: جواز الإعمال والإلغاء فى (ليت) وحدها والإلغاء فيما عداها وهو مذهب الأخفش. انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٣١/١ وما بعدها، وانظر: التصريح ٢٢٥/١، والأشمونى ٢٨٤/١.

(٧) سورة الأنبياء من الآية (١٠٨).

(٨) فى الأصل (الاسم) وهو خطأ.

(٩) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

قَالَتْ أَلَا لَيْتَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَيْنَا أَوْ نَصَفْدُ فَقَدْ^(١)

على أحد الوجهين.

النظر في ذلك النصب في (الحمام) بجعل (ما) زائدة، والحروف الزوائد لا تمنع العامل عن العمل كما في قوله تعالى: {فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ}^(٢).

قال بعضهم^(٣): جعل (ما) كافة وهذه الحروف ملغاة أولى في (إِنْ) و (أَنْ) و (لَكِنْ) وجعل (ما) ملغاة وهذه الحروف معاملة أولى في (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ)؛ لأن في هذه الثلاثة قوة القرب من معنى الفعل؛ لأن معناها: تمنيت، وترجيت، وشبهت، بخلاف الثلاثة الأولى فإنها لتأكيد معنى الجملة.

وفيه نظر، لأن كلها مستوية الأقدام في ذلك على ما صرح به الغجدواني^(٤) من أن معنى (إِنْ) أكدت، ومعنى (لَكِنْ) استدركت، فالأولى أن يعطى بتغيير هذه الثلاثة معنى الابتداء، بخلاف تلك فإنها لا تغير^(٥).

وتدخل هذه الحروف حينئذ، أي: حين دخول (ما) الكافة عليها على الأفعال كدخولها على الأسماء، المراد: بيان تعميم دخولها حينئذ على الجملة الفعلية والاسمية، تقول: إنما زيد قائم، وإنما يقوم^(٦) زيد، وذلك لأنهم لما قصصوا تأكيد النسبة في الجملة الفعلية ورأوا امتناع دخول هذه الحروف على الفعل أيضاً، أتوا بـ (ما) الكافة إيذاناً بذلك كما في (زُبَّ) عند القصد إلى تقليل النسبة في الجملة، وقالوا: الغرض من إلحاقها إفادة قصر الحكم على الشيء وذلك عند دخولها على الفعل وما فيه معناه، أو إفادة قصر الشيء على الحكم وذلك عند دخولها على الاسم الجامد.

وما قيل^(٧): «إنخالها عليها لإفادتها ما يفيد النفي والإثبات، فإذا قلت: إنما زيد قائم، فمعناه:

(١) من البسيط من قصيدة يسترضى بها النعمان بن المنذر، وكان واحداً عليه، وانظره في: الديوان ص ٣٥، والكتاب ١٣٧/٢، وشرح أبياته ٣٣/١، وابن يعيش ٥٨/٨، والأزهية ص ١١٤، والتخمين ٤٠/٤، والمغنى ٧٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٣/١، والدرر ٣٠٦/١، وغير منسوب في: الرضوى ٣٥٣/٤، والشاهد قوله (لَيْتَا هَذَا الْحَمَامَ) يروى برفع (الحمام) على الإهمال، ونصحه على الإعمال.

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٥٩)، وانظر: ابن يعيش ٥٦/٨، والإقليد ص ١٧١٣.

(٣) هذا قول الزمخشري في مقفله ص ٣٧٦، وانظر: الإيضاح ١٦٤/٢.

(٤) انظر: شرح الغجدواني ص ٥٥٤.

(٥) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٦٤/٢.

(٦) في الأصل (يقوم) وهو تصحيف.

(٧) هذا قول ابن الحاجب في: شرحه ٩٦٣/٣.

فـ (إنَّ) لا تغير معنى الجملة، و(أَنَّ) مع جملتها في حكم المفرد، ومن ثمة وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد.

ما زيد إلا قائم، و: {إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ} ^(١) معناه: ما إلهكم إلى الله، راجع على ذلك.

لما شرع في الكلام باعتبار التفصيل لبيان كل منها قال: فـ (إنَّ) بالكسر لا تغير معنى الجملة الداخلة هي عليها، بمعنى: أنها لا تخرجها عن حكم الاستقلال ^(٢) - ولهذا يحسن السكوت عليها كما يحسن قبل دخولها - بل تؤكد وتحققه، وفي قولك: إنَّ زيدا قائم، معنى: زيد قائم، مع زيادة التأكيد والمبالغة.

و(أَنَّ) بالفتح مع جملتها في حكم المفرد فإنها تغيره بأن تخرجها عن الاستقلال وتجعلها في حكم المفرد المنتزِع عن معنى خبر المبتدأ في الجملة مضافا إلى المبتدأ، وذلك (١٢٥/ب) لا يحسن / السكوت معها إلا بالضمم شيء آخر، وهذا هو الفرق بينهما بعد استقرارهما في تحقيق مضمون الجملة وتأكيد ^(٣).

ومن ثمة أي: ومن أجل أن (إنَّ) المكسورة تبقى معها الجملة على فائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد وجب الكسر، أي: وجب الإتيان بـ (إنَّ) المكسورة لفظا أو حكما في موضع الجمل، أي: في كل موضع ليس فيه شيء ينافي بقاء الجملة بحالها وإن جاز وقوع المفرد فيه، ولذلك كسرت في خبر اسم (إنَّ) وخبر المبتدأ على الأصح، وفي المفعول الثاني في باب (ظننت) وإن كان كل منها موقع المفرد، ومن ثمة وجب الفتح أي: الإتيان بـ (أَنَّ) المفتوحة لفظا أو حكما في موضع المفرد حقيقة أو حكما، أي: في كل موضع فيه شيء ينافي بقاءها بحالها بل يقتضي تأويلها بالمفرد ^(٤).

قيل: إنما كن كذلك لأنهم أرادوا أن يفرقوا بينهما في اللفظ كما افرقا في المعنى، وخصوا الفتح بموضع المفرد لأنها لما كانت بمعناه احتاجت إلى شيء يصحبها من الاسم والفعل، فلما طأ الكلام بذلك خصوها بلخف الحركات، بخلاف المكسورة فإنها لم تحتج إلى ذلك الشيء.

وقيل: لما كانت مصدرية أشبهت الناصبة للفعل في كونها كذلك ففتحوها حملا عليها.

ثم لما بين الفرق [بين] ^(٥) مواضعهما على سبيل الإجمال أخذ أن يبيتها على سبيل

(١) سورة طه من الآية (٩٨)، وفي الأصل: {إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ}، سورة الأنبياء من الآية (١٠٨)، وما أثبتته من: شرح المصنف ٩٦٣/٣ وهو الذي يقتضيه السياق.

(٢) قال ابن القواس ص: ٨٥١: "... يعني: لا يصير نوعا آخر ولا مفردا، وإنما تفيد تأكيد الجملة".

(٣) انظر في الفرق بين (إنَّ) و(أَنَّ): منازل الحروف للأمامي ٤٦، وابن يعيش ٥٩/٨، والأصبهني ٨٧٢.

(٤) انظر: الكناش ٩١/٢.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

فكسرت ابتداء، وبعد القول، وبعد الموصول.

فقال: فكسرت ابتداء^(١) أي: تستعمل (إن) المكسورة إذا وقعت في الابتداء؛ لأنه لا يقع فيه إلا الجملة لعدم جواز الاختصار في الابتداء على المفرد، سواء كان ذلك الابتداء في أول الكلام كما في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} أو في وسطه لكن كان مبتدأ به على طريق الاستئناف كقوله تعالى: {وَلَا يَخْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا}.

وكسرت أيضا بعد القول مع جميع ما يتصرف منه فعلا كان أو غيره نحو: قلت: إنك عالم، أو أنا قائل: إنك عالم، وكذلك البواقي لأن مقول القول لا يكون إلا جملة.

ثم ينبغي أن يعلم أن المراد من القول هو المجرد عن معنى العلم^(٢) والظن، وإلا فالفتح لا غير، فإن (إن) يفتح بعد القول بمعنى [الظن]^(٣) كما يفتح بعد الظن نفسه لأنك حينئذ تحكي كلاما مبتدأ في أصله، والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليها^(٤).

وكسرت أيضا بعد الموصول لأن الصلة لا بد وأن تكون جملة.

وقد تكسر في مواضع غير هذه الثلاثة لكن كلها داخلة تحت ما أجمله، أحدها: جواب القسم؛ لأن جوابه جملة مستقلة^(٥) نحو: والله إن زيدا قائم.

الثاني: بعد واو الحال نحو: جاءني زيد وإنه ضاحك؛ لأن تلك الواو لا تدخل إلا على الجملة المستقلة^(٦).

الثالث: بعد (حتى) التي لا ابتداء نحو: قام القوم حتى إن زيدا قائم، وإن كانت عاطفة أو جارة فتحت^(٧) بعدها لأن العاطفة تكون لعطف المفرد على المفرد، وكذا الجارة إنما تجر المفرد نحو: عرفت أمورك حتى أنك صالح؛ لأنه في تقدير: حتى صلاحك^(٨).

(١) أنظر مواضع كسر همزة (إن) في: توجيه اللمع ص ١٥٣، والمرئجل ص ١٧٦ وما بعدها، وابن يعيش ٦٠/٨، وشرح التسهيل ١٩/٢، والمغني لابن قلاح ١٧٨/٣، والهمع ٤٣٨/١.

(٢) سورة الأحزاب من الآية (٥٦).

(٣) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٦٥).

(٤) في الأصل (القوة) وهو تصحيف، وأنظر: الرضي ٣٥٦/٤.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: الصفوة الصفية ٧٨/٢، والأصهباني ص ٨٧٢، والفخر ص ٤٢٥.

(٧) قال الرضي ٣٥٦/٤: "وقد تفتح (أن) في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أي: أقسمت بالله على قيامك، وفيه بُعد، إذ لا يقع المفرد التصريح جوابا للقسم".

(٨) أنظر: البسيط لابن أبي الربيع ٨١٥/٢، والمغني لابن قلاح ١٧٩/٣.

(٩) في الأصل (وافتحت).

(١) أنظر: المفصل ص ٣٧٧، وابن يعيش ٦٢/٨، والإيضاح ١٧٣/٢.

وفتحت فاعلة، ومضافا إليها، ومبتدأة، وقالوا: لولا أنك؛ لأنه...

والرابع: بعد حرف التثنية وهي (الا) و(اما) و(ها) نحو قوله تعالى: {أَلَا إِلَهُمَّ هُمُ السُّفَهَاءُ} ^(١).

والخامس: إذا وقعت في الخبر اللام نحو: علمت أنك لقائم ^(٢).

والسادس: بعد حرف التصديق نحو: نعم أنك عالم.

والسابع: إذا وقعت بعد (إلا) إذا لم يكن مفرداً تقول: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي، وأما قولهم: غضبت عليك إلا أنك فاسق - بالفتح لا غير - فلا أنه علة، أي: إلا لأنك فاسق.

وفتحت ^(٣) أي: (إن) إذا كانت مع ما صلت فيه فاعلة أي: واقع موقع الفاعل نحو: بلغني أن زيدا خارج، والفاعل لكونه جزء الكلمة لا يكون إلا مفرداً، فهو في تأويل: بلغني خروج زيد، وفتحت أيضاً إذا كانت مضافاً إليها نحو: عجبت من اشتهاه أنك فاضل، أي: من اشتهاه فضلك، وأما نحو: عجبت من أنك منطلق، فقد عده البعض من أمثلة المضاف ^(٤)، وبعضهم جعله قسماً برأسه.

وكذلك فتحت إذا وقعت مبتدأة اصطلاحية لا لغوية؛ لأنها لا يلزم أن تقع في أول الكلام كما مر نحو: حق أن زيدا منطلق، وذلك في الكل؛ لكون الأصل في هذه الأشياء الأفراد مع امتناع بقاء الجملة هنا بحالها.

فإن قلت: هذا الكلام منقوض بقولنا: عجبت من وقت أن زيدا خارج، واجلس حيث أن زيدا جالس، فإنها فتحت ههنا مع أن هذا ليس من مواقع المفرد!

قلت: الفتح هنا نظراً إلى أن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً وإن وقع الاستعمال الجملة إما جوازاً كما في الأول، وإما لزوماً ^(٥) كما في الثاني، مع أنه في تأويل المفرد ^(٦).

وقوله: وقالوا: لولا أنك، إشارة إلى وجوب الفتح بعد (لولا) الابتدائية، أي: التي

(١) سورة البقرة من الآية (١٣)، وأنظر: المغني لابن فلاح ١٨٠/٣.

(٢) قال الرطبي ٣٥٦/٤ معللاً لوجوب الكسر إذا وقع في خبرها اللام: "لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كـ (إن) المكسورة، فهما سواء في المعنى" ١. هـ. وقال ابن القواس ص ٨٥٢: "لأن اللام في نية التقديم متعلقة بما قبلها عن العمل" ١. هـ. وأنظر: شرح الألفية له ص ٩٢٨، والمرتلل ص ١٧٣، والمفوة الصفية ٧٩/٢، والمغني لابن فلاح ١٧٩/٣.

(٣) أنظر مواضع فتح همزة (إن) في: الجني ص ٤٠٧، والأرتشاف ١٢٥٧/٣، والهمع ٤٣٩/١ وما بعدها.

(٤) ومنهم: الرضوي في: شرحه ٣٥٧/٤، وابن القواس في: شرحه ص ٨٥٣.

(٥) في الأصل (لزوماً) وهو تصحيف.

(٦) أنظر: الأصبهاني ص ٨٧٤.

لامتناع الشيء لوجود غيره باتفاق متهم، وأشار إلى دليله بقوله: لأنه، أي: إنما وجب الفتح بعد

مبتدأ، ولو أنك؛ لأنه فاعل.

(لولا) لأن (أن) حينئذ مع ما عملت فيه مبتدأ مخوف خبره حذفاً لازماً لسد جوابها مسدده، ولما التزم حذف الخبر بقي ما بعدها / مظنة للمبتدأ وحده وهو لا يكون إلا مفرداً^(١)، فتوكل: (١/١٣٦) لولا أن زيداً منطلق، في تقدير قولك: لولا انطلاق زيد، ولو كسرت لكان بمنزلة قولك: لولا زيد منطلق، وهو غير جائز لاستلزامه كون الجملة مبتدأ، كيف فإن المبتدأ مخبر عنه والجملة لكونها ليست باسم لا يصلح الإخبار عنها.

وكذلك الكلام في قوله: ولو أنك، يعني: وجب الفتح فيما بعد (لو) أيضاً لأنه، أي: (أن) مع معمولها حينئذ فاعل للفعل المقدر بعدها وهو لا يكون إلا مفرداً، وذلك أن (لو) لما كانت لكونها للشرط مختصة بالفعل اقتضى ذلك فاعلاً، وهو لا يكون إلا مفرداً، فوجب الفتح^(٢)، فالتقدير في قولك: لو أنك انطلقت انطلقت: لو وقع انطلاقك.

لا يقال: لو كان الأمر على ما ذكر لكان ما بعد (لو) مظنة للجملة؛ لأن اقتضاء الفعل لا ينفك عن لزوم الفاعل له لأن الفعل لا ينفك عنه، والفعل مع الفاعل جملة بلا شك!

لأننا نقول: لما كان الفعل ههنا مما ترك استعماله على اللزوم لطول الكلام بـ (أن) وصلتها ودلالة القرينة عليه كان المحل مظنة المفرد فقط وهو الفاعل وحده.

وما يقال^(٣): من أنها لو كسرت لتحققت جملة اسمية بعد الشرط وهو مستنع لامتناع تقدير الفعل بعد^(٤) هذه الجملة مع أنه لابد لحرف الشرط من تقديره^(٥).

كلام قريب إلى الصواب.

ثم (لو) لكونها طالبة للفعل وجب في (أن) الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعلاً^(٦) فلا يجوز وقوع الاسم الجامد والمشتق المراد منه الدوام والثبوت، وعلى هذا اعتراض مشهور مذكور مع جوابه في الضوء قليط^(٧).

(١) أنظر: ابن يعيش ٦٠/٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٦٨/٢، وابن القواس ص ٨٥٣.

(٢) أنظر: الرضوي ٣٥٧/٤، وابن القواس ص ٨٥٣، والصفوة الصفية ١٧٥/٢، والأصبهاني ص ٨٧٤.

(٣) هذا قول العجوداني في: شرحه ص ٥٥٨.

(٤) في العجوداني: (قبل).

(٥) هذا قول الزمخشري في: مفصلة ص ٤٦٩.

(٦) قال في الضوء: * ولطلبها الفعل وجب في (أن) الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعلاً، فلا يجوز الاسم نحو: لو أن زيداً أخوك، - مثلاً - هكذا ذكره جاز الله العلامة - رحمه الله - وقد اعترض عليه بقوله

فإن جاز التقديران جاز الأمران مثل: من يكرمني فإني أكرمه، وإذا أتته عُبْدُ القفا واللهازم،

فإن وقع (إن) في موضع جاز في ذلك الموضع التقديران، أي: تقدير الجملة وتقدير الأفراد، جاز الأمران، أي: الكسر، والفتح، على تأويل: الجملة، والمفرد، كما في مثل قولك: من يكرمني فإني أكرمه، فإن كان على إرادة (فأنا أكرمه) وجب الكسر لأنها كانت حينئذ واقعة موضع الجملة، وإن كان على إرادة (فجزأوه أني أكرمه) وجب الفتح لأنها كانت حينئذ واقعة موقع المفرد لأنه خبر المبتدأ^(١).

فإن قلت: خبر المبتدأ لا يتعين للأفراد، بل يجوز وقوعه جملة، فالأولى أن يقول به: فعلى أني أكرمه، فيكون (أني أكرمه) مبتدأ و(على) خبره مقدما عليه ليتعين؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مفردا البته!

قلت: المبتدأ المقدر ههنا مصدر، والمبتدأ إذا كان مما يدل على الحدث يكون خبره حدثا أيضا، والحدث لا يكون جملة فيتعين مع أن المقصود حاصل بدونه.

ومثل ما وقع بعد (إذا) المفاجأة كما في قول الفرزدق^(٢):
وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إِذَا أَتَتْهُ عُبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ^(٣)

تعالى: (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ)، وقد أجاب عنه فخر المصنف بأنه إنما جاز من حيث إن قوله تعالى: (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ) لما التمس بالعطف بقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) صار خبر الجملة المعطوفة وهو (يمد) كونه خبر الجملة المعطوف عليها لا لتياسها بها وحصول = الشراكة بينهما بالعطف، قال: ونظيره قولهم: زيداً ضربت عمرا وأخاه، في أن (زيداً) إنما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولاً بـ (عمر) وهو أجنبى عنه من أجل أن (عمرا) و(أخا زيد) لما التمس عطفاً صار (عمرو) لاتصاله به من سبب (زيد) وكان الضمير المتصل بـ (أخي زيد) متصلاً بـ (عمرو) * أ. هـ انظر: الضوء ص ٣٣٣، ٣٣٤، وانظر: المتصل ص ٤٦٩، والإيضاح لابن الحاجب ١٦٩/٢ وما بعدها.

(١) انظر: شرح المصنف ٩٦٦/٣، وشرح التمهيد ٢٢/٢ وقد اختار التخريج الأول لأنه غير منحوج إلى تقدير محذوف، وانظر: الرضي ٣٥٧/٤، وابن القسوس ص ٨٥٥، وابن جماعة ص ٣٤٥، والأصبهاني ص ٨٧٧، والجاسي ٣٤٠/٢.

(٢) همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو قراس، شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، سمى فرزدق لأنه شبه وجهه بالخيزرة وهي الفرزدقة، وهو جريز والأخطل أشعر طبقات الإسلاميين، انظر: الشعر والشعراء ص ٢٨٩، وطبقات فحول الشعراء ٢٩٨/٢، والأغاني ٣٢٧/٩، والأعلام ٩٣/٨.

(٣) من الطويل ليس في ديوانه، ط / دار صادر، وهو غير منسوب في: الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥٠/٢ والأصول ٢٦٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٧/١، وابن يعيش ٩٧/٤، والشرح عمدة الحافظ ٢٢٨/١، والتخدير ٢٧٧/٢، والمساعد ٥١٠/١، والدرر ٢٢٨/١، وغير ذلك، واللهازم: جمع اللهزمة وهو العظم الناتئ في اللحي تحت الأذن وهذا كناية عن عبوديته ولؤمه، والمعنى: كنت أظنه

فإن (إذا) المفاجأة تختص بالجملة الاسمية وقد يكون، فحذف الخبر، فيجوز في (إن) في البيت الكسر والفتح، أما الكسر فعلى نية الجملة بأن يراد الإخبار عن زيد بأنه عيب، فالتقدير:

سيذا شريفا كما قيل فتبين أنه لنيم، والشاهد قوله: (إذا أنه) على جواز فتح همزة (أن) على تأويل المصدر، وكسر ها على نية وقوع الجملة.

وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً...

إذا هو عبد القفا، وأما الفتح فعلى تقدير أن يجعل (أن) مع ما عملت فيه مبتدأ خبره محذوف بأن يراد الإخبار عن المعنى المأخوذ من الجملة لا عن الذات، فالتقدير: إذا العبودية حاصلة^(١).

وإراد بقوله: وشبهه: شبه ما ذكر مما يجوز فيه الأمران، ومنه قولهم: أول ما أقول أنى أحمد الله^(٢)، فالأمران فيه جائزان، أما الفتح فعلى أن يكون خبر مبتدأ وهو (أول) سواء جعل (ما) مصدرية، أو موصولة، أو موصوفة، على معنى: أول مقول، أو أول الشيء الذى أقوله، أو أول شيء أقول حمد الله.

فإن قلت: الخبر لا يمتنع^(٣) عن أن يكون جملة

قلت: جوابه ما مر من مثل هذا السؤال^(٤) فإن (أول) أفعل تفصيل يكون فى معنى ما أصيف إليه فحينئذ يكون بمعنى القول وخبره لا يكون إلا مفرداً.

وأما الكسر فعلى تقدير حكاية الجملة بعد القول وجعل (ما) مصدرية، فالمعنى: أول أقوالى إنى أحمد الله، على أن (أول) مبتدأ وخبره تلك الجملة، أعنى: أحمد الله، لا على أن الخبر على تقدير الكسر محذوف؛ لفساد المعنى^(٥).

وأما ما بعد (علمت) وأخواته فمن قال: إن: علمت أنك ذاهب، فى تقدير: علمت ذهابك حاصلاً، والمفعول الثانى محذوف قد ترك استعماله مع (أن) لطول الكلام بها وصلتها، وظهوره مع المصدر لكونه مختصراً للفظ^(٦)، جعلها مفتوحة حقيقة، ومن قال: إنها مع معمولها بتأويل الجملة لكونها معها بتقدير اسمين لكونهما جميعاً سادى مسند المفعولين^(٧)، جعلها مكسورة فى الحكم لوقوعها موقع الجملة

(١) أنظر: شرح المصنف ٩٦٦/٣، وابن القواس ص ٨٥٥، والأصبهائى ص ٨٧٧، والفاخر ص ٤٢٩.

(٢) أنظر: المفصل ص ٣٧٧، وابن يعيش ٦١/٨، والإيضاح ١٧١/٢، وشرح التسهيل ٢٢/٢، وابن القواس ص ٨٥٦، والمقتصد ٥٧٩/١، والصفوة الصقية ٧٧/٢، وتعليق الفرائد ٣٩/٤.

(٣) فى الأصل: (ممتنع) وهو تصحيف.

(٤) أنظر الصفحة السابقة.

(٥) القول على تقدير الكسر بأن الخبر محذوف هو قول أبى على الفارسي فى: الإيضاح ص ١٣١، وكتاب الشعر ٣٣٢/١، وتبعه الزمخشري فى: مقصله ص ٣٧٧، وأنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٧٢/٢، وابن القواس ص ٨٥٦، والصفوة الصقية ٧٧/٢، والمعنى لابن فلاح ١٩١/٣.

(٦) أنظر: المقتصد ٤٧٨/١، وهذا قول الأخفش، أنظر: ابن يعيش ٦٠/٨، وابن القواس ص ٨٥٤.

(٧) هذا قول سيويه أنظر: الكتاب ١٢٥/١، وأنظر: ابن يعيش ٦٠/٨، وابن القواس ص ٨٥٤، والأصبهائى ص ٨٧٤.

ومفتوحة في اللفظ نظراً إلى تعلق عمل العامل.

بالرفع، دون المفتوحة، مثل: إن زيدا قائمٌ وعمرو، ويشترط مضي الخبر لفظاً، أو تقديرًا.

ولذلك، أي: ولأجل أن (إن) المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف على محل اسم (إن) المكسورة لفظاً كما يجيء مثاله، أو محل اسم (إن) المكسورة حكماً بالرفع كما في: علمت أن زيدا منطلقٌ وعمرو، فإن (أن) وإن كانت / مفتوحة لفظاً إلا (١٢٦/ب) أنها لما كانت مع معمولها قائمة مقام الجملة وذلك لقيامها مقام المفعولين جعلت مكسورة^(١)، وإنما جاز ذلك في المكسورة لأنها لما لم تغير المعنى صح أن يُقدَّر كالعدم، فكانت كأنها حرف زائد لا يفيد إلا التأكيد، فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير عدمها، وهذا تقدير لا يمكن في المفتوحة لتغييرها ذلك المعنى، فلا يجوز العطف على محل اسمها^(٢)، وإليه أشار بقوله: دون المفتوحة، وأما قوله: مثل: إن زيدا قائمٌ وعمرو، فمثال لـ(إن) المكسورة لفظاً، ومنه قوله تعالى: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} (٣) بالرفع على محل اسم (إن) وهو (الله)،

ويشترط في جواز ذلك العطف عند البصريين^(٤) مضي الخبر، إما لفظاً كما في مثال المتن فإن (عمراً) فيه مرفوع بالعطف على المبتدأ في الأصل الباقي عليه تقديرًا، أو خبره محذوف لدلالة خبر (أن) عليه، لأنه بلفظه، تقديره: إن زيدا قائمٌ وعمرو قائم، فعلم منه أن أحد الخبرين [محذوف]^(٥)، وإن كان مخالفاً للآخر، فلا بد من ذكره لعدم الدلالة عليه كما في مثل: إن زيدا قائمٌ وعمرو جالس، كذا في بعض الشروح.

أو تقديرًا كما فيما استشهد به سيبويه^(٦) من قوله:

(١) أنظر: شرح المصنف ٩٨٦/٣، والرضي ٣٦٦/٤ وقد أورد اعتراضاً على مثل ذلك التاويل، وأنظر: ابن القواس ص ٨٥٨، والأصيهاني ص ٨٧٧.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٩٦٧/٣، والرضي ٣٦٥/٤، وابن القواس ص ٨٥٨، والأصيهاني ص ٨٧٧.

(٣) سورة التوبة من الآية (٣)، وهي قراءة الجمهور، وقرأ عيسى بن عمر، وزيد بن علي، وعبد الله بن أبي إسحاق (ورسوله) بالنصب، وفيه وجهان: الأول: أنه عطف على لفظ الجلالة، والثاني: أنه مفعول معه قاله الزمخشري، وقرأ الحسن (ورسوله) بالجر، أنظر: المحرر الوجيز ٧/٣، والكشاف ١٣٩/٢، والبحر ٣٦٧/٥، والدر المصون ٤٤٢/٣.

(٤) أنظر رأي البصريين في: الإتصاف ١٨٦/١، والإيضاح لابن الحاجب ١٨١/٢، والرضي ٣٧٠/٤، وابن القواس ص ٨٥٩.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: الكتاب ١٥٦/٢.

وَالْأَفْعَالُ غَلَمُوا أَلَا وَالْمُتَمُّ ۖ يَغَاةٌ مَا بَقِيََا فِي شِقَاقٍ^(١)

خلافًا للكوفيين.

أي (أنا بغاة وأنتم كذلك) ومن هذا القبيل قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى) ^(٢) فإن (الصَّابِقُونَ) قد عطف في الآية على محل اسم (إِنَّ) وهو (الَّذِينَ) قبل مضي الخبر لفظاً وهو على ما قيل: (مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ [وَعَمِلَ صَالِحًا] ^(٣) فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ^(٤) إلا أنه قد مضى في التقديم، وقد وجهوه بقولهم: إن في الآية والبيت تقديمًا وتأخيرًا، فحينئذ يكون الخبر المذكور خبراً عن المعطوف عليه، وتقدر المعطوف بعد الخبر وخبره محذوف، كأنه قيل: إن المؤمنين والهاديين والنصارى حكمهم كذا والصَّابِقُونَ كذلك، ابتداء بعد مضي الخبر ^(٥)، وفائدة التقديم والتأخير مذكورة في الضوء ^(٦).

وقيل: يجوز أن يجعل الخبر المذكور خبراً للمعطوف، وخبر المعطوف عليه محذوفاً لدلالة ذلك الخبر عليه إذ هو مثله ^(٧) هذا غاية ما سعوا في توجيه هذا المقام، فأقول: فعلى هذا يكون في الكلام عطف جملة على جملة، لا عطف المفرد على المفرد باعتبار التشريك في العامل، وذلك العطف جائز في الجصع بلا خلاف، وإنما قيد العطف بالرفع حملاً على المحل، لأن جواز العطف ^(٨) بالنصب حملاً على اللفظ اتفاقاً، سواء كان بمضي الخبر أو لا.

(١) من الوافر لثور بن أبي خازم في: الديوان ص ١٦٥ من قصيدة يهجو بها أرم بن حارثة، وهو له في: الكتاب ١٥٦/٢، وشرح أبياته ١٤/٢، والإنصاف ١٩٠/١، والتخمين ٥٤/٤، والخزائفة ٢٩٣/١٠ = والتصريح ٢٢٨/١، وبلا نمية في: الأصول ٤٥٣/١، ومعاني الفراء ٣١١/١، وأسرار العربية ١٤٧، والرضي ٣٦٧/٤، والشاهد قوله (أنا وأنتم بغاة) واستشهد به على أنه قد يقع العطف على محل اسم (إِنَّ) وإن لم يمس الخبر لفظاً إلا أنه قد مضى تقديمًا، إذ تقديمه: أنا بغاة وأنتم كذلك.

(٢) سورة المائدة الآية (٦٩)، وفي الأصل: (فلهم أجرهم عند ربهم) وهو خطأ لأن الشارح - رحمه الله - استشهد بآية سورة المائدة، وقوله تعالى: (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ)، سورة البقرة من الآية (٦٢)، وهذه الآية لا شاهد فيها.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) سورة المائدة الآية (٦٩)، وفي الأصل: (فلهم أجرهم عند ربهم) وهو خطأ لأن الشارح - رحمه الله - استشهد بآية سورة المائدة، وقوله تعالى: (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ)، سورة البقرة من الآية (٦٢)، وهذه الآية لا شاهد فيها.

(٥) انظر: الكتاب ١٥٥/٢، وأسالي الشجرى ١٧٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١، والإنصاف ١٨٧/١.

(٦) قال في الضوء ص ٣٢٦: "وفائدة التقديم في الآية الإيذان بأن الصَّابِقِينَ الذين كانوا أبعد منزلاً في الشرك وأثبت قسماً في الكفر وما سموا صَّابِقِينَ إلا أنهم صلبوا عن الأديان كلها، لو امتوا لصح مع ذلك إيمانهم، فضلاً عن غيرهم، فقدم ذكرهم إيذاناً بهذه التفتة، وأما في الشعر فهي: الإشعار بأن المخاطبين أوغل في البغي فعاجل بتكرهم حيث كانوا أشد بغياً، ولو قيل: (والصَّابِقِينَ) بالنصب لحسب الصَّابِقِينَ وإيكم لما كانوا من شيء، لأن التقديم والتأخير في المزال دون القار، هكذا ذكره الزمخشري في الكشف ١، هـ وانظر: الكشف ٣٥٤/١، والدر المصون ٥٧٢/٢.

(٧) انظر هذا الوجه في: الإنصاف ١٨٩/١، وابن القوام ص ٨٦٠، والتصريح ٢٢٩/١، وانظر هذه الآية في الدر المصون ٥٧٢/٢: ٥٧٦، وقد ذكر فيها تسعة أوجه.

(٨) في الأصل (للعطف) وهو تصحيف.

ولا أثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد، والكسائي في مثل: إنك وزيد ذاهبان.

خلافا للكوفيين في اشتراط جواز العطف بمضى الخبر، فإنهم جوزوه مطلقا^(١).

ثم بيان سبب الاختلاف^(٢) مبني على بيان الأصل الثابت عند كل منهما، فهو: أن (إن) عند البصريين لاقتضائها الطرفين على السوية تعمل في المبتدأ والخبر في الأصل تحقق عامليتها، إذ بذلك لو عملت في أحدهما دون الآخر يلزم الترجيح من غير مرجح، فلو قلنا: إن زيدا وعسرو ذاهبان، في (ذاهبان) من حيث إنه^(٣) خبر (إن) معمولها، ومن حيث إنه خبر (عسرو) معمول للابتداء؛ لأن (عسرا) لكونه معطوفا على محل اسم (إن) على تقدير عدسها مبتدأ، فيلزم إعمال عاملين مختلفين - اللذين أحدهما لفظي والآخر معنوي - في معمول واحد، وهذا مما لا يخفى استحالة، وعند الكوفيين^(٤) ارتفاع الخبر بعد^(٥) دخول (إن) بما هو مرتفع به قبل دخولها، فلا عمل لـ (إن) فيه^(٦)، فلا يلزم المحذور المذكور.

لا يقال: ليس فيهما ذكر إلزام على الكوفيين ورد لمذهبيهم؛ لأنه لما لم يقولوا بإعمال الحرف في الخبر كانوا خالصين عن شبهة لزوم إعمال عاملين كذلك، وعلى تقدير تسليمهم ذلك لا يلزمهم المحذور أيضا؛ لأنهم لا يقولون بإعمال الابتداء في الخبر.

لأننا نقول: لما ثبت عندنا بالدليل أن عملها في الخبر واجب وكذلك إعمال الابتداء فيه، فمما لفتهم لما ثبت بالدليل مما يشعر ببطلان مذهبيهم، وأيضا على التقدير الثاني وإن لم يلزمهم إعمال عاملين مختلفين لكن يلزمهم إعمال عاملين وإن لم يكونا مختلفين؛ لأن المبتدأ عامل في الخبر عندهم؛ وذلك لا يجوز؛ لأن صدور الأثر الواحد من مؤثرين مستقلين يستلزم الاستغناء عن أحدهما عند الاحتياج إلى كل منهما^(٧).

ولا أثر لكونه، أي: لكون اسم (إن) مبنيا في جواز ذلك العطف من غير وجود

(١) أنظر مذهب الكوفيين في: الإنصاف ١٨٥/١ وهو قول الكسائي ومن وافقه، خلافا للفراء فإنه ذهب إلى أنه لا يجوز العطف قبل تمام الخبر إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) أنظر: السابق ١٨٦/١، والرضي ٣٧٠/٤ وما بعدها، وابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١، وابن الناطم ص ٦٧، وتعليق الفرائد ٨٤/٤، والأسمولي ٢٨٦/١، والتصريح ٢٢٨/١.

(٢) أنظر بيان سبب الاختلاف فيما بينهم في: الإنصاف ١٨٦/١ وما بعدها، والرضي ٣٧٠/٤.

(٣) في الأصل: (إن) وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٥) كلمة: (بعد) كررت في الأصل.

(٦) أنظر الخلاف في عامل الرفع في خبر (إن) في: الإنصاف ١٧٦/١، وإسرار العربية ١٤٥، والتهيين ٣٣٣.

(٧) أنظر: الرضي ٣٧٠/٤، وابن القواس ص ٨٦٠.

الشرط المذكور، خلافا للمبرد والكسائي في مثل: إنك وزيد ذاهبان، فإن المبرد والكسائي من

و(لكن) كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دوقاً،

الكوفيون ذهبوا إلى جواز العطف على محل اسم (إن) المكسورة قبل مضى الخبر إذا كان مبتدئاً^(١) في استدلالهما بالآية المذكورة^(٢)، وقد عرفت الجواب عنها، مع أن ما ذكرناه من (١٢٧/١) المانع قائم / فيه.

وأما نقل المثال المذكور عن بعض العرب فقد قال سيبويه فيه: * إن بعض العرب يغلطون ويقولون كذلك^(٣).

وذلك لكونه خارجاً عما عليه القياس واستعمال الفصحاء^(٤).

قيل: في هذا الخلاف الذي ذكر تخطيط، فإن مذهب الكسائي جواز العطف على الإطلاق، وتأثير كون الاسم مبتدئاً في الجواز عند المبرد فقط^(٥).

ولكن فيما تقدم من أحكام العطف على المحل كذلك أي: كـ (إن) المكسورة^(٦)؛ لما أن الاستدراك الذي يفيد (لكن) لكونه مما لا يرجع، أي: معنى الخبر لا ينافي الابتداء فصح أن يشاركه في ذلك^(٧).

ولذلك، أي: ولأجل أن (إن) المكسورة لا تغير المعنى دخلت اللام التي للابتداء مع

(١) نسب ابن الحاجب - رحمه الله - وتبعه الشارح جواز العطف قبل مضى الخبر بشرط كون الاسم مبتدئاً للمبرد والكسائي، وهذا خلاف المشهور في كتب النحو؛ لأن مذهب الكسائي الجواز مطلقاً، والقول بذلك هو مذهب الفراء لا المبرد. انظر: الرضى ٣٧٢/٤، وابن القواس ص ٨٥٩، والأصهبائي ص ٨٨١، والمعنى ٥٤٧/٢، وانظر: مجالس ثعلب ٢٦٢/١ حيث قل: * قال أبو العباس: والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما يتبين وفيما لا يتبين * أ. هـ.

(٢) وهي آية سورة المائدة.

(٣) انظر: الكتاب ١٥٥/٢ ونصه: * وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون. وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم... * أ. هـ.

(٤) انظر: شرح المصنف ٩٩٩/٣.

(٥) الأولى أن هذا مذهب الفراء وليس المبرد؛ لأنني لم أعر على نص للمبرد يفيد أنه قل بذلك، ولعل ابن الحاجب، والشارح - رحمهما الله - اطلعوا على رأي المبرد في كتاب له لم ألق عليه.

(٦) قال سيبويه ١٤٥/٢: * ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إن) * أ. هـ، وانظر: المفصل ص ٣٨٠.

(٧) أي في جواز العطف على المحل بالرفع بشرط مضى الخبر نحو: ما قام زيد لكن صراً منطلقاً وبشراً، وقد اختلف في جواز ذلك، فأجازه سيبويه، واختاره الزمخشري في: المفصل، والجزولي، والمصنف، ومنهم من منعه، انظر: ابن القواس ص ٨٦١، وانظر: المفصل ص ٣٨٠، والمقدمة الجزولية ص ١١٢، وابن يعيش ٦٧/٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٨٠/٢.

شرح كافيته ابن الحاجب

(إن) المكسورة دونها، أي: لم يدخل لام الابتداء على المذهب الأصح مع سائر الحروف المشبهة بالفعل، وذلك لأن هذه اللام لما كانت لتأكيد الحكم وتقريره، وكانت الجملة باقية عند دخولها على استقلالها بفائدتها، ومختصة بالابتداء الذي لا ينافيه معنى (إن) لم يكن في اجتماعهما في

على الخبر، أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما.

جملة واحدة متافاة، بل زيادة تأكيد وتثبيت للحكم المطلوب إثباته أو نفيه بخلاف سائر [ها] (١) فإن لكل منها شيئاً منافياً لها، أما في (إن) المفتوحة فإنها وإن كانت موافقة للام من التحقيق، إلا أنها تخالفها من جهة انتقال الجملة معها إلى حكم المفرد، وأما البواقى التى غير (لكن) فليطال معنى الابتداء بإحداثين في الجملة معنى لم يكن قبل دخولها من التمسى والترجى والتشبيه (٢)، وهذه المعانى لدلائلها على عدم الحصول منافية لها (٣)، محققة تدل على حصول مضمون الجملة وتقرير ثبوته، فلام لا يتحقق دخولها إلا حيث يتحقق معنى الابتداء، وهو مقتضى (إن)، لكن لما كانا متفتحين في معنى التأكيد لم يجمعوا بينهما - وإن كان القياس أن تدخل عليهما - لكرهتهم توالى حرفين بمعنى واحد، فادخلوها على الخبر، أي: على خبر (إن) (٤)، كما في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ} (٥)، أو على الاسم، أي: على اسم (إن) لكن لا سلقاً بل إذا فصل بينه، أي: بين الاسم وبينها أي: بين (إن) لنلا يلزم اجتماعهما المهروب عنه، سواء كان الفصل بالخبر كما في قوله عليه السلام: «إِنَّ مِنَ الْيَاسَنِ لِحَرًّا» (٦) أو بمتعلق آخر كما في قولك: إن في الدار لزيداً قائم.

أو على ما بينهما، أي: بين الاسم والخبر مما يتعلق بالخبر نحو: إن زيدا طعامك (٧) أكل؛ لأن المتعلق بالخبر كالمتمتع بالمبتدأ لكون الخبر عبارة عنه في المعنى، ولكن يشترط أن يكون ذلك المتعلق في الوسط فلا يقال: إن زيدا قائم في الدار؛ لنلا يبعد عما هو دخولها أصل عليه (٨) وقيل: لنلا يطل الصدرة من كل الوجه (٩).

(١) في الأصل: (بناكر) وهو سهو.

(٢) في الأصل: (والتشبيه) وهو تصحيح.

(٣) انظر: الصفوة الصفية ٥٨/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٨٣/٢ وما بعدها، والملخص ص ٢٣٢، وتعليق القرائد ٤٤/٤.

(٤) قال المبرد: "هذا باب (إن) إذا دخلت اللام في خبرها... فكان حدها في قولك: إن زيدا لمنطلق، أن تكون قبل (إن) كما تكون في قولك: لزيد خير منك، فلما كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إن) لم يجز الجمع بينهما فعملت اللام في الخبر * أ. هـ، انظر: المقتضب ٣٤٢/٢، وانظر: القرائد والتواعد ص ٢٣٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٨١/٢ والمغنى لابن فلاح ١٦٦/٣.

(٥) سورة النحل من الآية (١٨)، وتامها: (وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ).

(٦) سبق تخريجه في قسم التحقيق.

(٧) في الأصل: (العطامك) وهو تصحيح.

(٨) قال ابن الحاجب ٩٧٠/٣: "لنلا يخرؤها عن الاسم والخبر جميعاً، مع أن أصلها أن تدخل على الاسم * وقال الرضى ٣٧٢/٤: "لنلا يخرس حقها كل البس بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزأى الكلام اللذين هما المعدتان * أ. هـ، وانظر: ابن القواس ص ٨٦٣، والمغنى لابن فلاح ١٦٨/٣، والكشاف ٩٦/٢.

(٩) انظر: ابن يعيش ٦٦/٨.

وفي (لكن) ضعيف.

فظهر أن دخول اللام يمتنع في معمول الخير إذا تأخر، وعلى الخير إذا تقدم، وعلى الاسم إذا لم يفصل^(١).

ودخل هذه اللام على أحد المداخل المذكورة من الاسم مع الفصل، والخير مع التأخير، والمتعلق مع التوسط^(٢) في لكن ضعيف وإن كان جائزاً عند الكوفيين بالنظر إلى أن معناها لا يغير معنى الابتداء فشارك (إن) به، فلا يمتنع اجتماعها^(٣) مع اللام كما في (إن)، والبصريون لا يجوزونه^(٤) فإليه قالوا: إن عدم تغيير معنى الابتداء ليس بسبب تام وحده لدخول اللام، بل لا بد مع ذلك من زيادة مناسبة وعدم منافاة، وبينهما ههنا منافاة ظاهرة، فلا يمكن اجتماعهما؛ لأن (لكن) بحسب معناها لا تستعمل إلا متوسطة بين كلامين متغايرين، وبهذا الاعتبار تفيد اتصال ما بعدها لما قبلها، واللام تفيد القطع لدلالاتها على الابتداء فيلزم التناقض، وأما نحو قوله:

ولكنني من حبها لعبيد^(٥)

متأول بأن الأصل فيه: ولكن إنني، فكان اللام في الحقيقية غير داخل على (لكن) بل على (إن) فنقلت حركة الهمزة وحذفت على القياس المستعمل ثم حذفت النون الأولى لكراهة اجتماع النونات فادغمت، فبقي (ولكنني)، ومثله في إلقاء حركة الهمزة إلى النون لكن من غير حذفها لعدم لزوم اجتماع الأمثال قوله تعالى: [لكننا هو الله ربّي]^(٦) إذ أصله: لكن أنا هو الله ربّي^(٧).

(١) انظر شروط دخولها على الاسم والخير ومعموله في: البسيط لابن أبي الربيع ٧٧٨/٢ وما بعدها، والملخص ص ٢٣٠ وما بعدها، والصقوة الصفية ٦١/٢ وما بعدها.

(٢) في الأصل (المتوسط) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل (اجتماعها) وهو تصحيف.

(٤) انظر رأي البصريين والكوفيين في دخول اللام في خبر لكن وحجة كل فريق في: معاني الفراء ٤٦٥/١، والإنصاف ٢٠٨/١، والتبيين ص ٣٥٣، واللباب ٢١٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١، وابن يعيش ٦٤/٨، وشرح التسهيل ٢٩/٢، والرضي ٣٨١/٤، والمساعد ٣٢٢/١، وابن عقيل ٣٣٣/١، وانتلاف النصرة ص ١٧٢، وتعليق الفرائد للشمسني ٥٢/٤، والاقتراح ص ٧٢، والأشمونى ٢٨٠/١.

(٥) عجز بيت من الطويل ومصرع.

يؤمسوني في غيباً لئلي غواذلي

وهو مجهول القائل انظره في: معاني الفراء ٤٦٥/١، وشرح الصناعة ٣٣٠/١، والإنصاف ٢٠٩/١، وابن يعيش ٦٢/٨، وشرح التسهيل ٢٩/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٨٤/٢، وغير ذلك من المراجع المذكورة في الهامش السابق، ويرى (لكميد) بدلاً من: لعبيد، والشاهد قوله: ولكنني... لعبيد، حيث أدخل اللام في خبر لكن، وهذا جائز عند الكوفيين قياساً على دخولها على خبر (إن)، قل الفراء عن هذا الشاهد ٤٦٦/١: "... فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إن)...".

(٦) سورة الكهف من الآية (٣٨).

(٧) انظر هذا الوجه في: التبيين ص ٣٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١، وابن يعيش ٦٤/٨، وانظر الإنصاف ٢١٤/١، وشرح التسهيل ٢٩/٢، والمغنى ٣٢١/١، وتعليق الفرائد ٥٢/٤ وفيها وجوها أخرى لهذا الشاهد.

وتخفف المكسورة فيلزمها اللام، ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعل...

وتخفف (إن) المكسورة بحذف إحدى نونيهما، فيلزمها أي: (إن) المكسورة اللام^(١) للفرق بينها وبين (إن) النافية؛ لأنها بعد التخفيف صارت في اللفظ مشابهة لها، فلو قلنا: إن كان زيد قائماً وإن زيد قائم، بدخولها على الفعل وإلغائها لم يعلم أنها مخففة أو نافية^(٢). فإن قلت: هذا الكلام ليس على الإطلاق بل حيث تلغى (إن) مخففة، وإلا فقد حصل الفرق بالإعمال فلا احتياج إلى اللام له!

قلت: أجاب عنه المصنف في الشرح بأن قال^(٣): «وكان مقتضاها إذا عملت أن لا يلزمها اللام؛ لأن الفرق يحصل بالإعمال، ولكنهم جعلوا الباب كله واحداً، أو لأن كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي، إما لتعذره، وإما لكونه مبنيًا^(٤)، فلزم الاحتياج حينئذ.

ويجوز إلغاؤها أي: إلغاء (إن) المكسورة وهو إبطال عملها عند التخفيف / نفوات قوة (١٢٧/ب) الشبه بالفعل بأن يفوت الشبه اللفظي من كون آخرها مفتوحاً، وأن يكون على ثلاثة أحرف^(٥)، ويعلم من تقييد الإلغاء بالجواز إعمالها عند التخفيف بالنظر إلى وجود الشبه المعنوي وهو اقتضاؤها الاسميين.

وقيل^(٦): لأن الأفعال التي هي مشبهة بها تعمل مع التخفيف نحو: لم يك^(٧) زيد قائماً، وكذلك ما يشابهها^(٨).

ويجوز دخولها أي: دخول (إن) المكسورة المخففة على تقدير إلغائها^(٩) على فعل

(١) وذهب الكوفيون إلى أن (إن) المشددة لا تخفف أصلاً، وإنما (إن) المخففة هي النافية حرف تنائي الوضع بمعنى (ما) واللام بعدها بمعنى (إلا)، انظر: شرح التنزيل ٣٤/٢، والجنى ص ٢٠٩، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١١٤، وتعليق القرائ ٦٠/٤، وفصل الكسائي فقال: إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة، وإن دخلت على الأفعال كانت بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، وقال القراء: (إن) بمنزلة (قد) إلا أن (قد) تختص بالأفعال، و(إن) تنحل على الأسماء والأفعال، انظر: الرضى ٣٨٥/٤، والأرتشاف ١٢٧٤/٣، واليمع ٤٥٣/١.

(٢) انظر: ابن عيش ٧١/٨، وشرح المصنف ٩٧١/٣، والإيضاح ١٩١/٢، والأصيهاني ص ٨٨٤.

(٣) انظر: شرح المصنف ٩٧١/٣.

(٤) في الأصل: (إما لتعذره إما) وما أثبتته من شرح المصنف.

(٥) انظر: السابق نفسه، وابن القوام ص ٨٦٤.

(٦) هذا قول صاحب المتوسط، انظر: الشرح المتوسط ص ٢٨٥.

(٧) في الأصل (لم يكن) وهو خطأ، وما أثبتته من الشرح المتوسط.

(٨) قال الأصيهاني ص ٨٨٥: «ومنهم من يعملها مع الحذف، لأن الفعل قد يعمل مع الحذف نحو: (لم يك) فحملت هذه الحروف عليه حالة الحذف فأعملت * أ. هـ

(٩) في الأصل: (إما لتعذره إما) وما أثبتته من شرح المصنف.

من أفعال المبتدأ، خلافاً للكوفيين في التعميم، وتخفف المفتوحة فتعمل في...

كما يجوز دخولها على اسم، لكن البصريين اشترطوا أن يكون ذلك الفعل من أفعال المبتدأ، أي: من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، كالأفعال الناقصة، وأفعال القلوب، وقالوا: إن الأصل في دخولها أن يكون على المبتدأ والخبر، فإذا كانت كذلك اشترط أن لا يفتقر الدخول على ما يقتضي المبتدأ والخبر، رعاية للأصل بحسب الإمكان، وليحصل تأكيد الجملة الابتدائية الذي هو^(١) المقصود منها، كما قال الله تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} (٢) أي: إن أكثرهم لفاسقون في وجداننا، و: {إِنْ لَفُتْكَ لِمَنِ الْكَاذِبِينَ} (٣).

خلافاً للكوفيين في التعميم، فإنهم يجوزون دخولها على هذه الأفعال وعلى غيرها^(٤) متمسكين بقول الشاعر:

يَا اللَّهَ رَبُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا :: وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٥)

ورّد ذلك بكونه خارجاً عن القياس واستعمال الفصحاء^(٦).

فإن قلت: ليس في قوله دلالة على الاشتراط المذكور، فكيف خصصته به، بل قوله: (ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ) يوهم جواز دخولها على غيره؟

قلت: نعم إلا أن قوله: (خلافاً للكوفيين في التعميم) يدفع ذلك الوهم مع دلالاته على اشتراط المذكور.

وتخفف (أن) المفتوحة بحذف إحدى نونيهما، فتعمل، أي: (أن) المفتوحة المخففة

(١) في الأصل: (الذي على المقصود) وهو خطأ.

(٢) سورة الأعراف من الآية (١٠٢).

(٣) سورة الشعراء من الآية (١٨٦)، وفي الأصل: (من) وهو خطأ.

(٤) ووافقهم الأخفش، وقال: يجوز القياس عليه فيجوز: إن قُتِلَ لَنَا، وإن ضرب زيداً لعمره، كما جاز: إن كان صالحاً لزيد، وإن ظننت عمراً صالحاً، انظر: الارتشاف ١٢٧٤/٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢١٠/١، والتلاف النصره ص ١٦٣، والهمع ٤٥٣/١، وتبعهم ابن مالك فقال: "ويقاس على نحو: إن قتلتم لمسلم، وفاقاً للكوفيين والأخفش"، ولصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثراً، انظر: التسهيل ص ٦٥، وشرحه ٣٧/٢، وانظر: المساعداً ٣٢٧/١، وتطبيق القرائد ٦٥/٤.

(٥) من الكامل لعائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية ترثي به زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وهو لها في: التصريح ٣١١/١، والخزانة ٣٧٣/١٠، وبلا نسية في: الإتيان ٦٤١/٢، والمقرب ص ١٢٧ وشرح عمدة الحافظ ٢٣٦/١، والتخدير ٥٩/٤، وشرح المقدمة الجزولية ٧٩٣/٢، والجنى ص ٢٠٨، ويروى: هيلتك أمك، و: ثلثت يمينك، بدلا من: بالله ربك، و: حلت، بدلا من: وجبت، والشاهد قوله: (إن قتلتم لمسلم) استدل به الكوفيون على جواز دخول (إن) على غير الأفعال الناقصة.

(٦) انظر: شرح المصنف ٩٧٢/٣، وانظر: الصفوة الصفية ٦٨/٢، والأصيهاتي ص ٨٨٧.

ضمير شأن مقدّر على سبيل الوجوب، لنّلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى، وذلك لأن شبه المفتوحة بالفعل أقوى من شبه المكسورة من حيث إن لها معنى مخصوصاً^(١) كالأفعال، والمكسورة ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد^(٢) الذي هو معنى الزوائد كلها، فلما وجد عمل المكسورة مع ضعفها عند تخفيفها في الظاهر كما في قوله تعالى: {وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُوقِنْتَهُمْ^(٣)} من غير شدوذ، فإعمال المفتوحة أجدر لقوتها^(٤)، وبهذا علم وجه كون الإعمال في المكسورة على سبيل الجواز، وكونه في المفتوحة على سبيل الوجوب، إذ لولا ذلك لم يظهر للقوى جانب الترجيح^(٥).

فإن قلت: هذا الترجيح يحصل لو قدر عمل المفتوحة في الظاهر كذلك، بل لكان^(٦) أظهر، فما الحاجة إلى تقدير عملها في ذلك الضمير؟

قلت: نعم إلا أنه لو حكم على ذلك يلزم إثبات التفاوت بين المتساويين في الحكم بواسطة التخفيف في^(٧) المكسورة والمفتوحة؛ لأنّ حقهما أن يستويا بعد التخفيف إعمالاً وإلغاءً، وفي تقدير عملهما في الضمير رعاية الجانبين فالحاصل أن مجرد وجوب إعمال^(٨) المفتوحة جانب الترجيح، وأما كون المعمول ضميراً^(٩) فليكون أسير لإعمالها حتى لا

(١) في الأصل: (مخصوص) وهو لحن.

(٢) في الأصل: (تأكيد) وهو تصحيف.

(٣) سورة هود - عليه السلام - من الآية (١١١).

(٤) أنظر: شرح المصنف ٩٧٣/٣ وفيه مثل هذا التعليل، وأنظر: ابن القواس ص ٨٦٧.

(٥) قال الليلي: " ولم تلغ المفتوحة عن العمل كما ألغيت المكسورة لأمرين: أحدهما: أن المكسورة تتصل بما بعدها من جهة واحدة وهو اتصال العامل بمعموله، وأما المفتوحة فتتصل بما بعدها من جهتين: أحدهما: اتصال العامل بمعموله، والثاني: اتصال الموصول بصلته لأنها موصولة بما بعدها، فكان اتصال المفتوحة بما بعدها أقوى من اتصال المكسورة، والأمر الثاني: أن المفتوحة لم تكن إلا معمولة، فقد زال معنى الجملة إلى الأفراد، فلم يبق للابتداء بعدها موقع، فذلك ألغيت المكسورة ووقع بعدها المبتدأ، ولم تلغ المفتوحة " أ. هـ أنظر: الصقوة الصفية ٦٩/٢ وما بعدها.

(٦) في الأصل: (لكون) وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (لأن) وهو تصحيف.

(٨) في الأصل: (الإعمال) وهو تصحيف.

(٩) قال الأصمعي ص ٨٨٧: " وإنما حكم بأنها تعمل في ضمير الشأن المقدّر لأمرين: أحدهما: أنهم لما أعملوا المكسورة المخففة في الظاهر كقوله تعالى: {وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُوقِنْتَهُمْ} مع أن مشابهتها بالفعل أضعف من مشابهة (إن) المفتوحة، كان إعمال المفتوحة أجوز وأولى، لكنهم لم يجدوا (أن) عملت في الظاهر فوجب إعمالها في الضمير؛ لنّلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى، الثاني: أن المفتوحة لما أدخلوها على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر مع مراعاة ذلك في المكسورة... وجب أن يعملوها في الضمير لنّلا تخرج عن القياس المتقدم وهو عدم دخولها على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر " أ. هـ.

يظهر التفاوت، رعاية

فتدخل على الجمل مطلقا، وشذ إعمالها في غيره، ويلزمها مع الفعل السين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفي.

لجانب الاستواء بعد التخفيف مع صحة المعنى إنما يكون بتقدير ذلك الضمير كما في قولك: علمت أن زيد منطلق.

فتدخل (أن) المفتوحة المخففة على تقدير إعمالها في ضمير الشأن على الجمل مطلقا، أي: اسمية كانت أو فعلية، وسواء كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر أو لا، وإنما أدخلوها على الأفعال التي لا تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك [في] ^(١) المكسورة على المذهب الأصح ^(٢)؛ لأنها لما قدر إعمالها في ضمير الشأن أمكن حصول مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية بالدخول على أي جملة كانت بخلاف المكسورة ^(٣).

وشذ إعمالها، أي: إعمال (أن) المفتوحة في غيره، أي: في غير ضمير الشأن، كما في قول الشاعر:

ولو أنك في يوم الرخاء سألتي :: فراقك لم أبخل وأنت صديق ^(٤)

المقصود أن الشاعر يصف نفسه بالجود حتى [نو] ^(٥) سأل الفراق منه الحبيب مع شرط الحب لها لأجابه كراهة رد السؤال خصوصا في يوم الرخاء، والوجه في شذوذه ظاهر.

ويلزمها أي: ويلزم (أن) المفتوحة المخففة إذا كانت مع الفعل السين أو سوف ^(٦) إذا كان ذلك الفعل مضارعا متبنا نحو قوله تعالى: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ} ^(٧)، أو مع قد إذا كان فعلا

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) هو مذهب البصريين عا الأخفش أنظر: قسم التحقيق.

(٣) أنظر: شرح المصنف ٩٧٣/٣.

(٤) من الطويل لم أقف على قائله وانظره في: الإنصاف ٢٠٥/١، والمقرب ص ١٧١، وابن يعيش ٧١/٨، وشرح المصنف ٧٣/٣، والرضي ٣٨٦/٤، ورسف المياني ص ١١٥، والتخدير ٥٧/٤، والأرتشاف ٢٢٧٥/٣، والمساعد ٣٣٠/١، والأشموني ٢٩٠/١، والهمع ٤٥٥/١. والتأخذ قوله: (أنك) حيث أعمل (أن) المفتوحة المخففة في غير ضمير الشأن وهو ضمير المخاطب وهذا مسأ. ويروى: فلو أنك، وطلاقك، مكان: ولو أنك، وفراقك.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال سيبويه ١٦٧/٣: "وأعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذلك، وقد علمت أن فعل ذلك، حتى تقول: سيقعل، أو قد فعل، أو تنفي فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا ما حذفوا من (أنه) فكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضا...". ^(٨) هو وأنظر: الأصول ٢٣٩/١، والإقليد ص ١٧٣٥، والمغني لابن فلاح ٢٢٩/٣.

(٧) سورة المزمل من الآية (٢٠).

شرح كافيّة ابن الحاجب

ماضيا مثبتا نحو قولك: علمت أن قد خرج، أو حرف النفي إذا كان الفعل مضارعا، أو ماضيا منفيين كقوله تعالى: {أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ [لَا] ^(١) يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ} ^(٢) وكقوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ [لَنْ] ^(٣) لَجُمَعَ عِظَامُهُ} ^(٤) وكقوله: {أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} ^(٥)، وقولك: علمت أن ما قام، ولا يشكّل / يمثل (١٢٨/١) قوله تعالى: {وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} ^(٦) و: {وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ} ^(٧) لأن لزوم هذه الحروف معها إذا كان الفعل الداخلة هي عليه من الأفعال المتصرفّة؛ لأنه لدفع الالتباس بينها وبين (أن) المصدرية، ولا التباس إذا كان الفعل غير متصرف لعدم دخول الناصبة عليها، يكون مع الفعل بعدها في تأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف ^(٨)، وبهذا علم أنه إذا كان الفعل شرطاً أو دعاء لم يحتج إلى هذه الحروف ^(٩)؛ لأنها لا يقبلان التأويل بالمصدر، فتعين (أن) معها مخففة فعلى هذا كان القياس مقتضيا أن يشترط مع حرف [النفي] ^(١٠) ما يدل على أنها غير ناصبة، إذ حرف النفي قد يكون مع الناصبة نحو: أريد ألا يخرج زيد، لكنهم تركوا ذلك لتعذر مجامعة الفاصل المقدم معه ^(١١)، لأنه لم يمكنهم الإتيان به (قد) معها لأنه للإثبات، فلا يجمع مع حرف النفي، ولا بالسين وسوف إذ لا يجتمع [مع] ^(١٢) حرف الاستقبال، فاستغنوا بحرف النفي عنها نظرا إلى الأصل لأنه في الأصل موصوع لنفي المستقبل كـ (لن)، وهذا القدر إنما لم يتم لو لم يجتمع (لا) مع (أن) الناصبة، لكنها قد جاءت معها فأشكّل الاعتذار.

وبعضهم قال: الالتباس مرفوع لوجوب أن يكون فعل المخففة من أفعال التحقيق ^(١٣).

فإن قلت: لم لم يحصل الاكتفاء في الفرق بمجر ذلك؟

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢) سورة طه من الآية (٨٩).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) سورة القيامة الآية (٣).

(٥) سورة البلد من الآية (٧).

(٦) سورة النجم الآية (٣٩).

(٧) سورة الأعراف من الآية (١٨٥).

(٨) انظر: شرح المصنف ٩٧٤/٣، وانظر: ابن القوام ص ٨٦٩.

(٩) قال ابن القوام ص ٨٦٨: "وأما إذا كان الفعل دعاء نحو قولهم: أما أن غفر الله له... فلم يحتج إلى عوض لأن الدعاء معنى من المعاني، وأصله بالحرف، فقام ما في الفعل من الدعاء مقام العوض".

هـ، وانظر: المغني لابن فلاح ٢٣١/٣.

(١٠) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١١) انظر: شرح المصنف ٩٧٤/٣ وفيه مثل هذا التعليل، وانظر: المغني لابن فلاح ٢٣١/٣.

(١٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٣) قال الرضي ٢٨/٤: "... بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى (أن) المصدرية... فأريد الفرق بينهما فالزم

المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه أو ما يجري مجراه من الظن الغالب، ليكون مؤداه من أول

الأمر أنها المخففة، لأن التحقيق بـ (أن) المخففة التي فاندتها التحقيق أنسب وأولى "أ. هـ.

قلت: لأنه لا يفيد وجوب كون (أن) مخففة بل أولويته.

فإن قلت: لم لم تنعكس^(١) القضية في الفرق؟.

قلت: لأن (أن) المصدرية تؤثر فيما بعدها بجعلها في تأويل المصدر، فالأولى أن لا يقع الفصل بينهما لضعفها، لكن (لا) لكثرة دورانها في الكلام تفصل^(٢) بينهما كما تفصل^(٣) بين الجار والمجرور نحو: جئت بلا مال، لذلك، وقيل: إنما يلزمها أحد هذه الحروف ليكون كالعوض عما ذهب إليها بالتخفيف، كز: التضعيف، وملازمتهما الأسماء^(٤).

فإن قلت: لم خصت هذه الحروف للتعويض؟.

قلت: لأنها لما كانت مختصة بالأفعال ومع التخفيف قد زال ما شابهت به الأفعال عوضت بما هو مختص بالأفعال، وإنما عوضت بها عند التخفيف إذا كانت مع الفعل، ولم يعوض إذا كانت مع الاسم كما في بيت الكتاب:

في فتية كُتُوبٍ أَلْهَبُوا قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يُخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(٥)

لأن التعبير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم؛ لأن في الأول حقاً ووقوع الفعل بعدها، بخلاف الثاني فإنه ليس فيه إلا الحذف^(٦)، ولم يلزم من وجود التعويض في أحدهما وجوده في الآخر.

وكان للتشبيه أي: لإنشاء تشبيه اسمها بخبرها عند الأكثرين، سواء كان الخبر جاسداً، أو مشتقاً، خلافاً للزجاج^(٧) فإنه ذهب إلى أن الخبر إذا كان من المشتقات يكون (كان)

(١) في الأصل (ينعكس) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل (يفصل) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل (يفصل) وهو تصحيف.

(٤) أنظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ص ٩٢٢، والمغني لابن فلاح ٢٢٩/٣.

(٥) من البسيط للأعشى في: ديوانه ص ١٤٧ والشرطة الثانية برواية: أن ليس ينفذ عن ذي الحيلة الحيلة، وهو له في: الكتاب ١٣٧/٢، وشرح أبياته ٧٦/٢، والمحتسب ٣٠٨/١، والإنصاف ١٩٩/١، والخزاة ٤٦٦/٥، والنور ٣٠٠/١، وغير منسوب في: المحتسب ٩/٣، والتوطئة ص ٢١٨، ومعاني الحروف للمرثي ص ١٢٦ وابن يعيش ٧١/٨، والإيضاح ١٨٩/٢، والروضى ٣٠٨، ٢٨/٤، والهمع ٤٥٤/١، والمعنى: قد علم هؤلاء الفتيان أن الهلاك يعم الناس عليهم وتقيرهم، والشاهد قوله: (أن هالك) فأعمل أن المخففة في ضمير الشأن ودخلت على الاسم فلم يعوضها كما عوض إذا دخلت على الفعل.

(٦) أنظر: ابن يعيش ٧٧/٨.

(٧) قال ابن فلاح: "وقال الزجاج: تكون تشبيهها إذا كان خبرها اسماً جامداً كقولك: كلٌّ زيداً الأسد، وشكا إذا كان خبرها مشتقاً كقولك: كلٌّ زيداً قائم، لعدم التشبيه به لأن قائماً عبارة عن زيد، ولا يُشبهه بنفسه، بل معناها غلبة الظن" أنظر: المغني ١٣٦/٣، وأنظر: حروف المعاني للزجاجي ص ٢٩، وحاشية يس على التصريح ٢١٢/١، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم ابن الطراوة، وابن السيد، أنظر: الارتشاف

وتخفف فتلغى على الأفصح

للتشبيه، واستدل عليه بأن يقول: الخبر حينئذ يكون نفس الاسم فيلزم على ذلك التقدير تشبيه الشيء بنفسه.

قيل في رده^(١): إن لزوم كون الخبر نفس الاسم على تقدير كونه من المشتقات مسلم، إذ قولك: كأنك قائم، حينئذ على أن يكون تقدير الكلام: كأنك رجل قائم، إلا أن الموصوف لما حذف على اللزوم لدلالة المقام عليه، وأقيم الصفة مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر في الظاهر، صار الضمير عائداً إلى الاسم لا إلى الموصوف، لكن الحق أن هذا الحكم إنما يصح عندما لم يكن لثبوت الخبر للاسم ظن في المتكلم، أما إذا كان فيستعمل (كان) ههنا من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامداً أو مشتقا.

ثم اختلفوا في أنها كلمة برأسها أو مركبة، فذهب بعضهم^(٢) إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(إن) بالكسر، والأصل في: كان زيدا أسداً^(٣): إن زيدا كالأسد، فقدمت الكاف وفتحت الهزة لتكون الكاف داخلة على المفرد لفظاً اعتباراً، والمعنى على الكسر بدليل جواز السكون عليه، والفائدة في العدول عن سميته الأول الإشعار بأن يكون الكلام مبنياً من أول الأمر على التشبيه، بخلاف ما في الأصل إذ التشبيه إنما يفهم منه بعد مضي الخبر صدره على الإثبات.

وذهب البعض الآخر إلى أنها حرف برأسها^(٤)، وهو الصحيح لأن التركيب خلاف^(٥) الأصل.

وتخفف، أي: (كان) بحذف إحدى نونيهما، فتلغى على تقدير تخفيفها على الأفصح^(٦)، يعني: قال بعضهم: لا يجوز إلغاؤها بل لابد [من]^(٧) إعمالها! لما أن أصلها مأخوذ من (إن)

١٢٣٨/٣ والهمع ٤٢٧/١، وأنظر قول ابن الطراوة في: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/١، والجنى

ص ٥٧٢ = قول ابن السيد في: الخلل ص ٤٩، والجنى ص ٥٧٢، والمعنى ٢١٦/١.

(١) قال ابن عصفور: "... فالجواب عن ذلك: أن الشيء قد يتبع في حال ما بنفسه في حال أخرى، فتكون إذا قلت: كأن زيدا قائم، مثبها لزيد غير قائم به قائما، أو يكون (قائما) غير زيدا، ويكون في الكلام حذف كأنه قلت: كأن هيئة زيد قائم * ١. هـ، أنظر: شرح الجمل ٤٥٣/١، وأنظر: الجنى ص ٥٧٣.

(٢) هذا قول الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والقراء، أنظر: الكتاب ١٥١/٣، والرضى ٣٨٨/٥، والارتشاف ١٢٣٨/٣، والجنى ص ٥٦٨، والهمع ٤٢٨/١.

(٣) في الأصل: (والأصل في ذلك الأسد) وهو تصحيف، والصواب ما أثبت.

(٤) ونسبه صاحب الرصف ص ٢٠٨ إلى أكثر البصريين، وقواه بعدة وجوه انظرها ص ٢٠٩، واختاره أبو حيان في: الارتشاف ص ١٢٣٨، وصححه ابن العاجب، أنظر: شرح المصنف ٩٧٤/٣، والإيضاح ١٩٧/٢، وقال ابن فلاح: "والأجود أن تكون غير مركبة لأن التركيب على خلاف الأصل" المعنى ١٢٥/٣.

(٥) في الأصل: (خلفا) وهو لحن.

(٦) مذهب الكوفيين أنها إذا خففت فلا يجوز إعمالها، وأجازة البصريون فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدراً فيها وأجاز بعضهم عملها في المظهر. أنظر: الارتشاف ٢٧٨/٣، والمعتمد ٣٣٢/١، والهمع ٤٥٦/١.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

و(لكن) للاستدراك تنوسط بين كلامين متغايرين معنى،

المكبورة فيقاس عليها فيه، ومثلوه بقول الشاعر:

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(١)

وبعضهم ذهب إلى جواز إلغائها ومثلوه أيضا بقول الشاعر:

وَتَخْرِبُ مَشْرِقَ اللَّيْلِ ... كَأَنَّ نُجُومًا خُفَّتْ^(٢)

وإما كان هذا أفصح لأن (كان) أضعف من / (إن) لقوة شبهها، كما عرفت، فلما جاز (ب/١٢٨) فيها الإلغاء، فجواز (كان) بالطريق الأولى، مع أن في الأول إشعار التركيب، وقد عرفت أن الأصل خلافه^(٣)، ثم ينبغي أن يعلم أن إلغائها إنما هو في الظاهر وعملها ثابت في ضمير شأن مقدر قياسا على (أن) المفتوحة من حيث إنها مفتوحة في اللفظ.

ولكن للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق، مثلا إذا قلت: جاءني زيد، يحصل للمخاطب وهم أن (عمرو) جاء معه لما بينهما من شدة الاختلاط والألفة، فترفع ذلك الوهم بقولك: لكن عمرا لم يجر، ولذلك تنوسط بين كلامين دون مقررين متغايرين بالإيجاب والسلب معنى، سواء كان في اللفظ علامة الإيجاب والسلب أو لا، يعنى: الشرط وجود التعليل المعنوي^(٤)، سواء وجد التعليل اللفظي معه كما في قولك: ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني، أو لا كما في قولك: فارقني زيد لكن عمرا حاضر، ومنه قوله تعالى: {وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَتَيْتُهُمْ [وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ]^(٥) وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ^(٦) أَيْ: عصمكم وأنعم عليكم بالسلام من القتل،

(١) عجز بيت من الطويل وضدّه: ويوماً توافينا بوجه مقنن، واختلف في تسببه فنسب إلى: ابن صريم الشكري في: الكتاب ١٣٤/٢، والتبصرة ٢٠٨/١، وابن يعيش ٨٣/٨، ونسب لعلياء بن أرقم الشكري في: التخمير ٧٠/٤، والدرر ٣٠٤/١، ونسب في: شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١ لأرقم بن علياء، وفي الإتحاف ٢٠٢/١ لزيد بن أرقم، وورد بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، والأشعري ٢٩٣/١، والهمع ٤٥٦/١، والشاهد فيه قوله (كأن ظبيّة) فأصلها في الاسم الظاهر مع تحقيقها وهذا مذهب البعض ويروى البيت برفع (ظبيّة) وجرها، انظر: ابن يعيش ٨٣/٨، وابن القواس ص ٨٧٣، والملخص لابن أبي الربيع ص ٢٤٢، والمعنى لابن فلاح ٢٣٩/٣، والأصبهاني ص ٨٩٣.

(٢) من الهزج لم أقف على قاله، وانظر في: الكتاب ١٣٥/٢ برواية: ووجه مشرق البحر، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، وابن يعيش ٨٢/٨، والإتحاف ١٩٧/١، والجنى الدالي ص ٥٧٥، وأوضح المسالك ٣٧٨/١، والمعنى لابن فلاح ٢٣٧/٣، والتصريح ٢٣٤/١، والدرر ٣٠٣/١، ويروى: وصدر مشرق... والشاهد قوله: (كأن ندياء) حيث خفف (كان) وأصلها، ويروى: كأن ندييه، على الإعمال.

(٣) قال ابن الحاجب: "وإنما كانت (كان) إذا خففت الغيت على الأفصح لوجهين: أحدهما: يعتد بها عن شبه الفعل... الثاني: أنها لم تكثر كثرة (إن) إذا خففت "١، هـ، انظر: الأمالي ٢٣/٤.

(٤) انظر: شرح المصنف ٩٧٥/٣، والرضي ٣٩٢/٤، وابن القواس ص ٨٧٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٦) سورة الأنفال من الآية (٤٢).

وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو.

قد (سَلَّمَ) مثبت كالفعل قبله، ولكن التغيرات المعنوية حاصل، إذ المعنى: لكن الله ما أراكم^(١) كثيراً وسلمكم، إذ لو أراكم كثيراً لانتهزتم^(٢) وهلكتم^(٣)، فحذفت سبب التسليم واكتفى إراكم كثيراً، وأقيم المسبب مقامه وهو التسليم.

وتخفف (لكن) على ما ذكر فتلغى عند تخفيفها على سبيل الوجوب؛ لأنها بالتخفيف قد خرجت عن مشابهة الفعل لمباينة لفظها لفظه، واشبهت (لكن) العاطفة لفظاً ومعنى^(٤)، فأجريت مجراها في ترك العمل، بخلاف (إن) و(أن) فإنهما ليسا لهما عند التخفيف ما يجريان مجراه في منع العمل^(٥).

خلافاً للأخفش، ويونس، فإنهما أجازا إعمالها كالمشددة^(٦)، وهذا ضعيف لأنها لما لم يظهر لها عمل أصلاً في موارد الاستعمال فلا شاهد لهما على ذلك^(٧).

ويجوز معها، أي: مع (لكن) عند التخفيف ذكر الواو كما في قوله تعالى: {وَلَكِنْ الشَّيَاطِينُ كَفُورُوا}^(٨) بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين) على قراءة البعض^(٩) فرقا بينها^(١٠) وبين (لكن) التي للعطف.

فإن قلت: الضمير في (معها) يرجع إلى (لكن) مخففة، فهل يجوز ذلك مع المشددة؟ قلت^(١١): نعم إلا أنه لم يتعرض له لعدم الاشتباه فيه، وإنما هو في أن (لكن) مخففة على صورة (لكن) العاطفة، فهل يجوز دخول الواو في كونها مشددة أم لا؟ فيكون حرف

(١) في الأصل (ما أراكم) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل (لأنتمتم) وهو تصحيف.

(٣) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٨٩٣، والإقليد ص ١٧٤٥، والمعنى لابن فلاح ١٤١/٣.

(٤) أنظر: حلة الغائب إذا خفت في: ابن القواس ص ٨٧٤، والأصبهاني ص ٨٩٤، والهمع ٤٥٧/١.

(٥) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٩٧/٢.

(٦) أنظر: قول الأخفش ويونس في: ابن يعيش ٨١/٨، والتسهيل ص ٦٥، وشرحه ٣٨/٢، والرضي ٣٩٢/٤.

وإبن القواس ص ٨٧٥، والإرتشاف ١٢٧٤/٣، وشفاء العليل ٣٦٩/١، وأوضح المسالك ٣٨١/١،

والتصريح ٢٣٥/١، والهمع ٤٥٧/١.

(٧) قال الرضي ٣٩٢/٤: "ولا أعرف به شاهداً"، وفيه: أنظر: المعنى لابن فلاح ٢٤٠/٣.

(٨) سورة البقرة من الآية (١٠٢).

(٩) قرأ بالتخفيف: ابن عامر، وحزمة، والكماسي، وقرأ بالتشديد: نافع، وعاصم، وابن كثير، وأبو عمرو

أنظر: المحرر الوجيز ١٨٦/١، والنصر ٥٢٤/١، والدر المصون ٣١٩/١، وأنظر: النشر ٢١٩/٢،

والإتحاف ص ١٤٤، والحجة لابن خالويه ص ٣٥، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ١٠٨.

(١٠) في الأصل (بينهما) وهو تصحيف.

(١١) قال الرضي ٣٩٢/٤: "ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة"، وفيه.

وليت للتمنى، وأجاز الفراء: ليت زيدا قائما.

فأزال ذلك بالبيان.

وامتنع بعضهم عن ذلك قائلا: إنها كانت حينئذ حرف عطف على القطع فلا يجوز دخول عاطف آخر عليها، وبعضهم اختار التفصيل^(١).

وليت للتمنى أى: لإنشاء محبة حصول الشيء سواء كان ممكنا أو لا^(٢)، إذ الترقب فى حصوله ليس بلازم لذلك، كما فى قوله تعالى: {يَا لَيْتَنَا لِرُدِّ^(٣)}.
 وأجاز الفراء: ليت زيدا قائما، ينصب الجزئين معا، يتضمنين (ليت) معنى فعل من التمنى، فكانه قيل: أتمنى زيدا قائما، وأجازه الكسائى أيضا لكن على تقدير أن يكون (قائما) خيرا له (كان) المحذوفة، وخبر (ليت) محذوف به، أى: ليت زيدا كان قائما^(٤)، والذي أوقعهما فى ذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا^(٥)

وفيما ذهب إليه ضعف ظاهر، مع أنه لا دليل لهما فى هذا البيت لاحتمال أن يكون نصب (رواجعا) على الحال من الضمير المقدر فى الخبر، أى: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أى: حاصلة لنا فى حال كونها رواجعا، والعامل فيها خبرها، ويجوز أن يكون معنى التمنى، فحينئذ يكون حالا من الأيام نفسها^(٦).

ووجه ضعف قول الفراء مخالفته القياس واستعمال الفصحاء، مع أنه لو صح لزم

(١) اختار الكسائى، والفراء وأبو حاتم التشديد إذا كان قبلها الواو لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إن) وليست عاملة والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج إلى واو كـ (بل) أنظر: الجنى ٥٨٧.

(٢) قال ابن هشام: " (ليت) حرف تمنى يتعلق بالمستحيل غالبا، كقوله:

فيا ليت الثياب يهوى يوما ... فاحجرة بما فعل المشيب

وبالمنكر قليلا "، هـ، أنظر: المعنى ٣١٤/١، وأنظر: مصابيح المعاني ص ٢٩٨.

(٣) سورة الأنعام من الآية (٢٧).

(٤) أنظر قول الفراء، والكسائى فى: معاني الفراء ٤١٠/١، ٣٥٢/٢، والأصول ٢٥٨/١، ومعاني الحروف المنسوب للزمخشري ص ١١٣، وابن يعيش ٨٤/٨، وشرح الكافية الشافية ٥١٦/١، والرضى ٣٤٩/٤، وابن القوام ص ٨٧٥، والرصف ص ٢٩٨، والمعنى ٣١٤/١، والارتشاف ١٢٤٢/٣، والهمع ٤٣١/١.

(٥) من الرجز المشطور للعجاج فى: ملحق ديوانه ص ٤٠٥، وبلا نمية فى: الكتاب ١٤٢/٢، وابن يعيش ٨٤/٨، وشرح صعدة الحافظ ٤٣٤/١، والرضى ٣٤٩/٤، والتخميمير ٢٨٦/١، والمعنى ٣١٤/١، والرصف ص ٢٩٨، والجنى ص ٤٩٢، والدرر ٢٨٤/١، واستشهد به على أن الفراء والكسائى أجازا فى (ليت) أن تنصب الاسمين بعدها واستدلا بهذا البيت.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٩٧٦/٣، وابن يعيش ٨٤/٨، والتسهيل ص ٦١، والرضى ٣٤٩/٤.

مثله في (كان) و(لعل) ولا قائل به.

ووجه ضعف قول الكسائي - وإن كان خيرا من قول الفراء لثبوت إضمار (كان) في مواضع في كلامهم - أنه لا يجوز إضماره إلا فيما اشتهر استعماله لتكون الشهرة دليلا عليه^(١).

فإن قلت: قد جاء: ليت إن زيدا قائم، بمعنى: أتمنى، وهذا مما يعضد قول الفراء^(٢).

قلت: يجوز أن يقال إنها دخلت على ما هو في تأويل المصدر وهي باقية على أصلها والخبر محذوف، كأنه قيل: [ليت]^(٣) قيام زيد حاصل، واستغنى باسمها وخبرها كما في باب: علمت أن زيدا قائم.

ولعل للترجي، أي: لإنشاء إظهار إرادة الشيء الممكن أو كراهته، وبهذا ظهر الفرق بين الترجي والتمنى، فإن التمني عم استعماله في الممكن وغيره، والترجي لا يستعمل إلا في الممكن^(٤).

فإن قلت: (لعل) كما يستعمل لتوقع أمر مرجو يستعمل أيضا لتوقع أمر مخوف^(٥)، فقول المصنف لا يتناول الأخير لأن الرجاء إنما يتحقق فيما ينفذ لا فيما يضرب!

قلت: نعم إلا أن نظر المصنف هنا تعلق بما هو الغالب في استعماله، مع أنا لو منعنا عدم التناول على ما قدرنا من البيان لكان وجهها ظاهرا، وأما قوله تعالى: {لعل الساعة قريب}^(٦) ففيه ترجح للعباد لأن التوقع من الله تعالى لكونه فيما جهل عاقبته محال سبحانه تعالى عنه لأنه عالم بجميع الأشياء^(٧).

ثم اعلم أن الأخفش والمبرد قد أجازا دخولها على (أن) قياسا على (ليت) نحو: لعل

أن

(١) أنظر وجه ضعف قول الفراء والكسائي في: شرح المصنف ٩٧٦/٣، والإيضاح ١٩٩/٢، والرضي ٣٤٩/٤.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٩٧٧/٣، والرضي ٣٤٩/٤، والأصهباني ص ٨٩٥.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٩٧٧/٣، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٤) أنظر في الفرق بين الترجي والتمنى: الرضي ٣٤٨/٤، وابن القواس ص ٨٧٦، والصفوة الضعيفة ٥٧/٢، والمغني لابن فلاح ١٣٧/٣.

(٥) قال ابن فلاح: "وأما (لعل) فمعناها: الرجاء، والتوقع، فالرجاء للمحبوب، والتوقع يشمل: المحبوب والمحذور، فمن توقع المخوف: (لعل الساعة قريب)^(١)، هـ. أنظر: المغني ١٣٦/٣.

(٦) سورة الثوري من الآية (١٧)، وفي الأصل (ولعل الساعة) بزيادة الواو وهو خطأ.

(٧) قال الرضي ٣٤٨/٤: "وقد اضطرب كلامهم في (لعل) الواقعة في كلامه تعالى؛ لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى، فقل قطرب، وأبو علي: معناها التعليل، فمضى: {وافتحوا خير لعلكم تفلحون} أي: لتفلحوا، ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى: {وَمَا يَذْكُرْ لعل الساعة قريب} إذ لا معنى فيه للتعليل، وقال بعضهم: هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها، ولا يطرد ذلك في قوله تعالى: {لعل الساعة قريب} أي: لعل الساعة قريب، إذ لم يحصل من فرعون تذكر...، والحق ما قاله سيبويه وهو: أن الرجاء أو الإشفاق يتعلق بالمخاطبين... فـ (لعل) منه تعالى حمل لنا أن نرجو أو نشفق...^(٢)، هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٨٧٦، والمغني لابن فلاح ١٣٧/٣ وما بعدها.

زيداً قائم، على ما ذكر^(١)، وهو ضعيف، أما أولاً: فلأن / اللغة لا تثبت قياساً^(٢)، وأما ثانياً: (١/١٢٩) فلاستلزامه جواز: لكن أن زيدا قائم، وهو ممتنع.

وقد تشتم (لعل) معنى التمنى فينصب الفعل المضارع بعدها إذا وقعت فيه الفاء كقوله تعالى: {لَعَلِّي أَمْلِكُ الْأَسْيَابَ أَسْيَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ}^(٣) فيمن قرأ بالنصب^(٤).

وشد الجر بها، أي: بـ (لعل) في رواية أبي سعيد السيرافي عن أبي زيد:
وَدَاعَ دُعَايَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى التَّسَدَّى :: فَلَمْ يَسْتَجِبْ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ دَعْوَةً :: لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٥)
وأجيب عنه بأن الجر (أبي) يلام الجر المحذوفة لنلا يلزم اجتماع اللامات، وقيل:
اللام الجارة ثابتة والمحذوف للمذكور أحد لامي (لعل) ولذلك يروى بكسر اللام، فالتقدير:
لعل لأبي المغوار منك مكان قريب، فهو مبتدأ و (لأبي المغوار) خبره المقدم عليه، واسم
(لعل) ضمير الشأن، والمبتدأ مع الخبر في محل الرفع على أنه خبر (لعل)^(٦).

وأما القول بأن الجر بهذا وقع على سبيل الحكاية^(٧) إما لكونه في الكلام مجروراً، أو
تسميتهم رجلاً بذلك فالشاعر حكاه على ما كان، فمما لا يستحسنه البعض؛ لأن ذلك لغة
قبيلة^(٨) فلا يكون على سبيل الحكاية.

(١) أنظر: المفصل ص ٣٨٨، وابن يعيث ٨/٨٦، والإيضاح ٢/٢٠١، والأصبهاني ص ٨٩٦، والإرتشاف ٣/١٢٤٣، والهمع ١/٤٣٣، وأنظر: المقتضب ٣/٧٤، ولباب الإعراب ص ٤٥٨.

(٢) أنظر: ابن القواس ص ٨٧٧.

(٣) سورة غافر من الآيتين (٣٦، ٣٧).

(٤) قرأ بالنصب: عاصم، وحفص، والمسلم، وأبو حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني، والياقون؛ بالرفع،
أنظر: السبعة في القراءات لأبن مجاهد ص ٥٧٠، وحجة القراءات ص ٦٣١، والكشف لمكي ٢/٢٤٤،
والمحرر الوجيز ٤/٥٦٠، والبحر المحيوط ٩/٢٥٨.

(٥) من الطويل لكعب بن سعد الغنوي من مراثية له في أخ له يكنى: أبا المغوار، واسمه هرم، وقيل:
شبيب، وانظره في: اللامات ص ١٤٨، وأمالى ابن السجري ١/٣٦١، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٦٩،
وشرح المصنف ٤/٩٧٨، والتوطئة ص ٢٢٢، والمغنى ١/٣١٥، ٢/٥٠٨، والخزانة ١٠/٤٢٦،
وحاشية النسوق على المغنى ٤/١٨٢، والشاهد قوله: (لعل أبي المغوار) حيث جر بـ (لعل).

(٦) أنظر: الرضي ٤/٣٩٥، وابن القواس ص ٨٧٧.

(٧) هذا قول ابن الحاجب في: شرحه ٣/٩٧٨، وأنظر: العجواني ص ٥٧١، والشرح المتوسط ص ٤٩٢،
والجامي ٢/٣٥٤.

(٨) الجر بها لغة عقيل أنظر: الرضي ٤/٣٩٤، والنكت الحسان ص ١١٠، والجامي ٢/٣٥٤، والهمع ٢/٣٧٣.

الحروف العاطفة

الحروف العاطفة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وإما، وأم، وأو، وبل، ولا، ولكن.
فالأربعة الأول: للجمع، فالواو للجمع المطلق ولا ترتيب فيها.

ومنها: الحروف العاطفة ويسمى العطف بالحاصل بهذه الحروف عطف النسق، مأخوذاً من قولهم: ثغر نسق، إذا كان مستوى الأسنان، وكلام نسق: إذا كان على نظام واحد^(١)، فمثلك الحروف عشرة - على ما ذهب إليه المصنف - أحدها: الواو، وثانيها: الفاء، وثالثها: ثم، ورابعها: حتى، وخامسها: إمّا، وسادسها: أم، وسابعها: أو، وثامنها: بل، وتسعها: لا، وعاشرها: لكن - بالتخفيف -، ودليل الحصر فيها الاستقراء، وذهب أبو علي إلى أنها تسعة^(٢) و(إمّا) غده ليست منها؛ لوقوعها داخلية على المعطوف عليه كما إذا قلت: جاء إما زيد أو عمرو.

فالأربعة الأول أعنى الواو والفاء وثم وحتى بعد كونها للجمع^(٣) بأن تجمع الثاني بالأول في الحكم الحاصل له، ومشاركة في إفادة ذلك، يفرق كل منها عن الآخر بما يخصه من الأحكام قالوا للجمع المطلق أي ولا ترتيب فيها عند المحققين من النحويين والأصوليين^(٤)، مع أن الترتيب ليس بشرط فيها؛ لا بمعنى أن عدم الترتيب يوجد فيها، والذي يدل على ذلك قوله تعالى: {وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حُطَّةً}^(٥) وفي موضع آخر: {وَقُولُوا حُطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا}^(٦) المخاطبون في الآية الأولى هم المخاطبون في الآية الثانية، ولو كانت للترتيب لزم التناقض بين الظاهرين، وكذلك قولك: اختصم زيد

(١) قال النيلي: "النسق: التتابع، يقال: جاء القوم على نسق إذا جاءوا يتلو بعضهم بعضاً، ومنه: نسقت الثمر إذا نظمت، والنسق هنا بمعنى المنسوق كالخلق بمعنى المخلوق لأن الاسم الثاني منسوق على الأول أي تآلى له". هـ أنظر: الصقوة الصفية ١/٧٤٤.

(٢) أنظر: الإيضاح العنقدي ص ٢٨٩، وينكر الشارح مذهب أبي علي عن قريب، ومنهم من جعلها ثلث عشر بزيادة ليس وكيف، ومنهم من جعلها ثمانية فأخرج منها حتى وإمّا، أنظر: ابن القواس ص ٨٧٩.

(٣) قال الرضوي ٤/٤٠٥: "مراد التحاة بـ (الجمع) ههنا: ألا تكون لأحد الشيلين أو الأشياء، كما كانت أو، وإمّا، وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل، في زمان أو في مكان، فقولك: جاءني زيد وعمرو، أو: فعمرو، أو: ثم عمرو، أي: حصل الفعل من كليهما". هـ.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٣/٩٧٩، وقال الرضوي ٤/٤٠٦: هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين، ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وعلب والزبيعي وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء: أنها للترتيب". هـ. وأنظر: ابن القواس ص ٨٨٠، وتوجيه اللبس ص ٢٨٤، والغرة ص ٣٨٢، والمغني ٢/٤٠٩، والألموني ٣/٩١، والتصريح ٢/١٣٥، والهنع ٣/١٥٦.

(٥) سورة البقرة من الآية (٥٨).

(٦) سورة الأعراف من الآية (١٦١).

وعسرو، وإذا ثبت نفى اعتبار

والفاء للترتيب.

الترتيب فيها فارتقت أخواتها الثلاث للزومها للترتيب^(١).

والفاء للترتيب أى: الفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة^(٢) كما فى قولك: جاء زيد فعسرو، ومعناه: حصل المجيء لعسرو عقيب حصوله لزيد، ولذلك استعملوها للسببية ورابطة للجزاء بالشرط حيث لم يكن مرتبطاً بذاته^(٣)، وأما قوله تعالى: {وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ}^(٤) على تقدير: ومهما يكن من شيء فكبير ربك^(٥)، وأما قول الشاعر:

فَمَا ثَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزُولٍ :: بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ [فَحَوْمِلِ]^(٦)

فمحصول على: وسط الدخول ومنازله^(٧)؛ لجواز استعمال الفاء باعتبار الأجزاء.

(١) أنظر: شرح المصنف ٩٧٩/٣، والأصبهاني ص ٨٩٩، والبسيط لابن أبي الزبيع ٣٣٥/١، وشرح اللمع للتبريزي ص ٢٢٣.

(٢) قال سيبويه ٢١٧/٤: "والفاء وهى تضم التثنية إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متيقناً بعضه فى إثر بعض..." أ. هـ، وأنظر: المقتضب ١٤٨/١، والأصول ٥٥/٢، واللمع ١٤٩، وتوجيه اللمع ٢٨٥.

(٣) قال أبو علي: "... ومن ثم وقعت فى جواب الشرط نحو: إن دخلت الدار فقلت طالق" أ. هـ، أنظر: الإيضاح ص ٢٨٩، وأنظر: المقتصد ٩٤١/٢، وابن يعيش ٩٥/٨، والرضى ٤١١/٤، والفوائد والقواعد ص ٣٧٨، ولباب الإعراب ص ٣٩٧.

(٤) سورة المدثر الآية (٣).

(٥) أنظر: لباب الإعراب ص ٣٩٧، وقال الزمخشري: "ودخلت الفاء لمعنى الشرط كأنه قيل: وما كان فلا تدع تكبيره" أ. هـ، أنظر: الكشاف ١٩٦/٤، قال أبو حيان: "وهو قريب مما فتره النحاة فى قولك: زيداً فاضرب، قالوا تقديره: تكيه فاضرب زيداً، فالفاء هى جواب الأمر، وهذا الأمر إما مضمن معنى الشرط، وإما الشرط يعده محذوق..." أ. هـ، أنظر: البحر ٣٢٥/١٠، وأنظر: الدر المصون ٤١١/٤.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى: الديوان ص ٨ من معلقته، وأنظره فى: شرح المعلقات السبع ص ٧٠، وشرح القصائد السبع الطوال ص ١٥، وشرح القصائد العشر ص ٣، والكتاب ٢٠٥/٤، وأمالى ابن الجوزى ٢٤١/٢، وابن يعيش ٣٣/٩، والرضى ٤٠٨/٤، والجنى السداسى ص ٦٣، والتصريح ١٣٦/٢، والهمع ١٥٦/٣، وشرح أبيات المغنى ٢١/٤. بسقط ما تساقط من الرمل، اللوى يكسر اللام: رمل يعوج ويلتوى، الدخول - يفتح الدال - وحومل: موضعان. والشاهد قد أوضحه الشارح على أن الفاء قد تستعمل باعتبار الأجزاء.

(٧) أنظر: لباب الإعراب ص ٣٩٧، وأنظر: التصريح ١٣٦/٢، وفيه: أن الأصمعى قال: الصواب أن يقال: بين الدخول وحومل - بالواو - على الرواية المشهورة وهى القياس؛ لأن البيئية لا يحذف فيها بالفاء لأنها تدل على الترتيب.

ثُمَّ يَتَّبَعِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ لَمَّا بَعْدَ ^(١) فِي الْعَادَةِ مَرَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ مِهْلَةٍ ^(٢)، فَقَدْ يَطُولُ الزَّمَانُ وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي مِثْلَهُ بِإِنْتِفَاءِ الْمِهْلَةِ ^(٣) وَقَدْ يَقْصُرُ الزَّمَانُ وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي بِالْعَكْسِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عِلْفَةً فَخَلَقْنَا الْعِلْفَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا ^(٤) الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَا ^(٥) خَلْقًا آخَرَ فَنَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} ^(٦) وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {لَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} ^(٧) وَمِثْلُ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ، فَقَدْ يَسْتَقْرِبُ بِالنَّمْبَةِ إِلَى عَظَمِ الْأَمْرِ فَيَسْتَعْمَلُ بِالْفَاءِ، وَقَدْ يَسْتَبْعِدُ بِالنَّمْبَةِ إِلَى طَوْلِ الزَّمَانِ فَيَسْتَعْمَلُ (ثُمَّ) وَلَا يَكُونُ مَخَالِفًا لَوْضَعِ الْفَاءِ فِيمَا ذَكَرَ ^(٨).

وَقَدْ يَحْصُلُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِتَرْتِيبِ اللَّفْظِ عَنِ التَّرْتِيبِ فِي الْمَعْنَى كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَبْتًا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنَعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ} ^(٩) فَإِنْ ذَكَرَ مَدْحَ الشَّيْءِ يَصِحُّ بَعْدَ جَرَى ذِكْرِهِ، وَكَذَا ذَكَرَ دَمَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى لِمُتَكَبِّرِينَ} ^(١٠) وَكَذَا ذَكَرَ تَقْصِيلَهُ ^(١١) يَكُونُ بَعْدَ إِجْمَالِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَقِيَهَا بَأْسًا بَيَّاسًا} ^(١٢) فَإِنَّ تَبْيِيتَ الْبَاسِ تَقْصِيلٌ لِلْإِهْلَاكِ ^(١٣)، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْأَخْصَ بَعْدَ الْأَعْمِ نَحْوُ: وَادَى بِبَغْدَادٍ فَالْكَرْحَى ^(١٤).

وَتَمَّ مِثْلُهَا أَيْ: مِثْلُ الْفَاءِ فِي إِفَادَةِ الْجَمْعِ مَعَ التَّرْتِيبِ، لَكِنْ تَقَارَفَ بِأَنْ يَكُونَ التَّرْتِيبُ فِيهَا

(١) فِي الْأَصْلِ: (بَعْدَ) وَهُوَ تَضْعِيفٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مِهْلَةٌ) وَهُوَ تَضْعِيفٌ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (الْمِهْلَةُ) وَهُوَ تَضْعِيفٌ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (فَكَسَوْنَا) وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: (النَّشَاءُ) وَهُوَ خَطَأٌ.

(٦) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ آيَةُ (١٤).

(٧) سُورَةُ الْحَجِّ مِنَ الْآيَةِ (٦٣)، قَالَ الرَّضِيُّ ٤/١٦٣: «فَإِنْ اخْضَرَارُ الْأَرْضِ يَبْتَدِئُ بَعْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ، لَكِنْ يَتِمُّ فِي مَدَّةٍ وَمِهْلَةٍ، فَجَاءَ بِالْفَاءِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَ نَزُولِ الْمَطَرِ وَابْتِدَاءِ الْإِخْضَارِ» أ. هـ.

(٨) أَنْظَرُ: شَرَحَ الْمُصَنِّفُ ٣/٩٨٠، وَالْأَصْبِهَانِيُّ ص ٩٠١.

(٩) سُورَةُ الزُّمَرِ مِنَ الْآيَةِ (٧٤).

(١٠) سُورَةُ الزُّمَرِ مِنَ الْآيَةِ (٧٢).

(١١) فِي الْأَصْلِ: (تَقْصِيلٌ) وَهُوَ تَضْعِيفٌ.

(١٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ مِنَ الْآيَةِ (٤).

(١٣) أَنْظَرُ: الرَّضِيُّ ٤/٤٠٨.

(١٤) الْكَرْحَى: كَانَتْ أَوَّلًا فِي وَسْطِ بَغْدَادِ، وَالْمَحَالُّ حَوْلَهَا، أَمَّا الْآنَ فَهِيَ مَحَلَّةٌ وَحْدَهَا مَفْرُودَةٌ فِي وَسْطِ الْخَرَابِ وَحَوْلَهَا مَحَالٌّ إِلَّا أَنَّهَُا غَيْرُ مُخْتَطِطَةٍ بِهَا فَبَيْنَ شَرْقِهَا وَالْقُبْلَةِ مَحَلَّةٌ بِأَبِ الْبَصْرَةِ وَأَهْلِهَا كُلُّهُمْ سُنَّةٌ حَنَابِلَةٌ لَا يَوْجَدُ غَيْرُ ذَلِكَ أَنْظَرُ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤/٤٤٨.

بمهلة وتراخي^(١)، ولذلك لم يجر إدخالها على الجزاء؛ لأن الجزاء لا يتراخي^(٢) عن الشرط^(٣)، وحكم بوجود المرورين في قولك: مررت بزيد ثم عمرو^(٤).

فإن قلت: الاهتداء في قوله تعالى: {وَأَيُّ لَفْظًا لَمْ يَلَمْسْ نَابِ وَأَمْسَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى} ^(٥) إما قبل الإيمان أو معه فلا يقيد (ثم) ذلك المعنى!

قلت: (ثم) في الآية للدلالة على دوام الاهتداء، ولا شك أن ذلك بعد الإيمان بمهلة وإن كان حصوله قبله أو معه^(٦)، وقيل: ثم فيها للتراخي في الحكم لا في الوجود.

وقد تستعمل / لمجرد التعقيب في الذكر سواء كان بين متبوعها وقادعها تراخي (١٢٩/ب) ومهلة أولاً، وسواء كلن التابع بعد المتبوع في الزمان أولاً^(٧) كما في قول الشاعر:

إِنْ مَنْ سَادَ [ثُمَّ سَادَ] ^(٨) أَبَدَهُ :: ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ ^(٩)

وقد تستعمل (ثم) لاستبعاد مضمون الجملة التي قبلها عن مضمون ما بعدها نحو قوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} ^(١٠).

(١) انظر: المقضب ١/١٤٨، واللمع ص ١٥٠، والإيضاح لأبي على ص ٢٨٦، ومعالي الحروف للمصنف ١٠٥، وشرح اللمع للبريزي ص ٢٢٦، قال ابن القواس ص ٨٨٢: "وإنما اختصت بالمهلة دون الفاء لزيادة حروفها، لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى" أ. هـ.

(٢) لم الأصل: (تراخيه) وهو تصحيف.

(٣) انظر: الرضي ٤/٤١٣، وابن القواس ص ٨٨٢، وابن يعيش ٨/٩٦.

(٤) قال سيبويه ٤٣٨/١: "... ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مرورا... " أ. هـ. وانظر: المفصل ص ٣٩٠، والإيضاح ٢/٢٠٦، وقال: "وقول سيبويه في قولهم: مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مرورا؛ لأنه لما دلت (ثم) على المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة، فيكون المرور بالمرأة ثانياً" أ. هـ.

(٥) سورة طه الآية (٨٢).

(٦) انظر: الأصهباني ص ٩٠٢.

(٧) انظر: الرضي ٤/٤١٤.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٩) من الخفيف لأبي نواس في: ديوانه ص ٢٢٢، ط / دار صادر، بيروت.

قل لمن ساد ثم ساد أبوه :: قيل له ثم قبل ذلك جدّه

من قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر، وانظره في: الرضي ٤/٤١٤، والجنى ص ٤٢٨، ورسف الميالي ص ١٧٤، والمعنى ١/١٣٦، وشرح أبياته ٣/٣٩٦، والأشعري ٣/٩٤، والهمع ٣/١٦٤، واستشهد به على أن (ثم) قد أفادت مجرد الترتيب في الذكر، وانظر: الرضي ٤/٤١٤.

(١٠) سورة الأنعام من الآية (١). قال الرضي معقبا على الآية ٤/٤١٣: "فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب، وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه" أ. هـ.

وحى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة وضعفا

وحى مثلها أى: مثل (ثم) [فى] ^(١) أنها مفيدة للجمع مع الترتيب والمهلة، وإن كان زمان المهلة ههنا أقل من زمانها ثمت ^(٢)، ومعطوفها أى: معطوف حتى جزء من متبوعه أى متبوع المعطوف، وهذا هو الفرق بينها وبين (ثم)، يعنى: يشترط فى (حتى) أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها ^(٣)؛ لكونها موضوعة للغاية والدلالة على أحد طرفى الشيء، ولا يتصور أن يكون طرف الشيء فى غيره، فإذا قلت: مات الأنبياء حتى الناس، لم يجز؛ لكون الناس ليس بجزء من الأنبياء ^(٤).

ليفيد المعطوف قوة إن كان المعطوف بها أقوى وأفضل من باقى الأجزاء للمعطوف عليه كما فى قولك: مات الناس حتى الأنبياء ليفيد ضعفا إن كان المعطوف بها أدون من باقى تلك الأجزاء نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، وهذا معنى قولهم: إن (حتى) تذكر إما للتعظيم أو للتحقير ^(٥). ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى، يجوز أن يكون تعلق العامل فى المعطوف عليه بالمعطوف فى زمان واحد، بل المقصود شمول الحكم جميع أفراد المعطوف عليه مرتبا فى الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ^(٦).

ثم قوله هذا ليس تعليلا للشرط المذكور؛ لأن مجرد كون المعطوف جزءا من العطوف عليه لا يفيد ذلك، بل إنما هو من تنمة ذلك الشرط فكان الشرط هو المجموع أى: كون ما بعدها جزءا لما قبلها لإفادة القوة والضعف، ليصير بذلك كأنه جنس آخر حتى يصح العطف، ويندفع بذلك أيضا أن فى عطف الجزء على الكل من البشاعة مالا يخفى كما فى قولك: أخذت الدراهم ودرهما؛ لأن العطف حينئذ كان كعطف جنس على جنس آخر بسبب القوة والضعف، فهو بمنزلة العطف فى قوله تعالى: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَعَلَامِكِهِ [وَرُسُلِهِ] ^(٧) وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ} ^(٨)، فإيهما عطفًا على

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) قال الرضى ٤/٤١٩: "وقال الجزولي: المهلة فى حتى أقل منها فى (ثم) فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها، وبين (ثم) المفيدة لمهلة". هـ، وأنظر: الأصبهاني ص ٩٠٣.

(٣) أنظر: ابن يعيش ٨/٩٦ وقد زاد شرطين آخرين وهما: أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون فيه تحقير أو تعظيم.

(٤) قال الأصبهاني ص ٩٠٣: " (حتى) للغاية وشرطها فى العطف أن يكون ما بعده جزءا مما قبلها، ولا يحصل هذا المعنى إلا بذكر الكل قبل الجزء، فلو قلت: مات الأنبياء حتى الناس، لم يجز". هـ.

(٥) قال الجزولي: "وفائدتها أن ما بعدها حقير أو عظيم أو ضعيف أو قوى". أنظر: المقدمة الجزولية ص ٧٠، وأنظر: معاني الحروف للزماني ص ١١٩، وابن يعيش ٨/٩٦.

(٦) أنظر: الرضى ٤/٤١٩ وقد فصل أحكام (حتى)، وأنظر: الصفوة الصفية ١/٧٥٠.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٨) سورة البقرة من الآية (٩٨).

واو وإما وأم لأحد الأمرين مبهما.

الملائكة وإن كانوا داخلين فيهما، إشعاراً بأنهما يفضلتهما كانا بمنزلة جنس آخر من الملائكة^(١)، ولأجل هذا الغرض لا يقصد أن يكون المعطوف بها آخر جزء من الشيء حصاً كما يقصد ذلك في (حتى) الذي للجزء؛ لأن الشيء لمجرد كونه كذلك يصير بمنزلة جنس آخر^(٢).

لا يقال: استعمال (حتى) على وجهين؛ إما بالدخول على آخر الجزء من الشيء، أو على ما يلاقي ذلك الجزء، فكيف يصح هذا الغرض إذا استعمل على الوجه الثاني؟

لأننا نقول: هذا إذا كانت جارة، أما إذا كانت للعطف فمختصة بالأول، وذلك لأن أصلها أن تكون جارة وإنما استعملت عاطفة على خلافه لثبوت الاشتراك بينها وبين الواو في إفادة الحكم لما قبلها وبعدها من غير ترتيب زمني، فلما كانت مستعملة على هذا^(٣) الوجه استعمالها بأظهر مبيئتها.

واو وإما وأم قلت هذه الحروف الثلاثة لارتباط الحكم لأحد الأمرين حال كون ذلك الأحد سبهما كقولك: جاءني زيد أو عمرو، فالمعنى جاء أحدهما من غير تعيين، وكذلك الكلام في: جاء إما زيد وإما عمرو فإن غرضك كان أن تخبر بالمجيء من (زيد) فأعرضك لشك في أن المجيء لـ (عمرو) فأبيت عنه وأخبرت عن مجيء أحدهما لا على التعيين، وقد يجيء الأولان للشك في الخبر سواء كان لشك المتكلم كما إذا قال: جاء زيد أو عمرو أو جاء إما زيد وإما عمرو، ولم يعرف الجاني بعينه، أو لشك السامع كما إذا قال: كذلك مع عرفانه الجاني لكن قصد الإيهام على السامع^(٤).

وقد يستعملان للتفصيل وذلك عند قصد إلى بيان الأقسام كما تقول: الاسم معرب أو مبني، والجسم إما متحرك أو ساكن، ولطلب أحد الأمرين وذلك عند كونتهما في الأمر بأن يكونا فيما أصله المنع كقولك: خذ هذا أو ذاك، واضرب إما زيدا وإما عمرا [وهذا]^(٥) معنى قولهم: ويكونان للتخيير.

ويكونان للإباحة إن كانا في الأمر بأن يكونا فيما ثبت فضله وشرفه نحو: تعلم النحو

(١) قال أبو حيان: "وخص جبريل وميكائيل بالذكر تشريفاً لهما وتفضيلاً... ويسمى هذا النوع بالتحديد وهو أن يكون الشيء مندرجاً تحت عموم، ثم تفرد بالذكر وذلك لمعنى مخصص به نون أفراد ذلك العام، فجبريل وميكائيل جعلتا كأنهما من جنس آخر...". انظر: البحر ٥١٦/١، وأنظر: الدر المصون ٣١٥/١.

(٢) أنظر: الرضي ٢٧٨/٤.

(٣) في الأصل: (هذه) وهو تصحيف.

(٤) أنظر: الرضي ٤٢١/٤، وابن القواس ص ٨٨٤، والأصيبات ص ٩٠٤.

(٥) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

وأم المتصلة لازمة لهزمة الاستفهام يليها أحد المستويين والآخر الهزمة على الأصح.

الفقه^(١)، ونحو: اجلس إما للحسن وإما للحسنين.

والفرق بينها أن التخيير يجب فيه الإتيان بأحد الأمرين مع عدم جواز الجمع بينهما، والإباحة يجوز فيها الإتيان بأحدهما مع جواز الجمع بينهما^(٢).

وأما إذا وقعتا في الاستفهام فيكونان للسؤال عن أحد الأمرين لا بعينه.

ولما أراد الفرق بينهما وبين (أم) في الاستفهام قال: أم المتصلة^(٣) أي التي تعادل الهزمة في الاستعمال وتكون قرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى (أي) فلا تقع في الأمر والنهي، وهذا معنى قوله: لازمة لهزمة الاستفهام في الأصل سواء كانت باقية على أصلها أو انتقلت إلى معنى الاستواء^(٤)، واحتترز بالهزمة عن التي تقع بعد (هل) نحو: هل قام زيد أم عمرو؟ وتقييد الهزمة بالاستفهام احتراز / عن (أم) التي تقع بعد همزة (هل) (١/١٣٠) التوبيخ والتقرير فإن (أم) فيها منقطعة.

وإنما تسمى (أم) همزة متصلة^(٥) لأن ما بعدها وما قبلها كلام واحد على الأغلب في الظاهر، وعلى الإطلاق في المعنى إذ قولك: أزيّد عندك أم عمرو؟ في معنى: أيهما عندك؟ و: أَعْطَيْتَ زَيْدًا أم حَرَمْتَهُ؟ بمعنى: أيهما فعلت؟ فظهر بهذا بطلان قول من قال: إن استعمال (أم) المتصلة مختص بعطف الاسم على الاسم.

يليهما أي (أم) أحد المستويين برقع (أحد) على أنه فاعل (يليهما) ويلى المستوى الآخر الهزمة على معنى: أن يلي أحدهما اسما مفردا يلي الآخر اسما كذلك، وإن يلي فعلا، أو جملة اسمية كانت أو فعلية يلي الآخر شيئا من ذلك^(٦).

(١) قال الرضى ٤/٤٢٣: "ويشغى أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تعلم الفقه أو النحو، لم يقيم من (إما) و(أو) بل ليس إلا لأحد الثنتين في كل موضع، وإما استقيمت الإباحة مما قيل العاطفة وما بعدها معاً، لأن تعلم العلم خير وزيادة الخير خير... إلخ". هـ.

(٢) أنظر الفرق بينهما في: ابن يعيش ٨/١٠٠، والرضى ٤/٤٢٢، والأصبهاني ص ٩٠٤.

(٣) قال ابن الحاجب ٣/٩٨١: "... أو، وإما سؤال عن أحد الأمرين مبهماً، و(أم) سؤال عن أحد الأمرين معيّنًا فالمسأل في (أو) و(إما) جاهل بشيئ أحدهما فهو يسأل عنه، والمسأل في (أم) عالم بشيئ أحد الأمرين فهو يسأل عن التعيين... إلخ". هـ.

(٤) قال الرضى ٤/٤٣١: "... المتصلة تختص بثلاثة أشياء أحدها: تقدم الهزمة إما للاستفهام نحو: أزيّد عندك أم عمرو؟ أو للتسوية نحو: (سواء) عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَرْتُ لَهُمْ أم لَمْ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ" إلخ. هـ.

(٥) أنظر علة هذه التسمية في: المغنى ١/٥١.

(٦) أنظر: الأصبهاني ص ٩٠٦، والصفوة الصفية ١/٧٥٦.

على الأصح لأنه قد جاء: زيد عندك أم عمرو، على الشذوذ، هذا إذا كانت الهمزة سنوية

بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثمة لم يجر: أرايت زيدا أم عمرو؟ ومن ثمة كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا.

كما في قوله:

تَعْمَرِي مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيَا :: يَسْتَعْرِضُ زَمِينُ الْجَمْرِ أَمْ يَثْمَانُ^(١)
ثم ذلك: بعد ثبوت أحدهما في علم المتكلم بالحصول لأحدهما لا على التعيين، وهذا هو الفرق بين (أو) و(إما) و(أم)، فإن السائل بالأولين جاهل بثبوت أحدهما، بخلاف (أم) فإن السؤال بها على ما عرفت^(٢).

واللام في قوله: لطلب التعيين لتعليل الولاء، أي: إنما لزم إيلاء أحد المستويين (أم) والآخر الهمزة لأجل طلب التعيين، فكانهم قصدوا الإعلام بذلك من أول الأمر أن المقصود من الكلام تعيين أحدهما.

ومن ثمت أي: ومن أجل أن (أم) المتصلة يليها أحد المستويين ويلى المستوى الآخر الهمزة لم يجر أن يقال: أرايت زيدا أم عمرا؟ لأن الهمزة فيه لم يليها أحد المستويين بل دخلت على الفعل والوجه الجائز فيه أن يقال: أريدا أرايت أم عمرا^(٣)؟

ومن ثمت أي: ومن أجل أن الولاء المذكور لطلب التعيين مع أحد الأمرين اللذين علم ثبوت أحدهما من غيره كان جوابها أي: جواب (أم) المتصلة بالتعيين بأن يقول: (زيد)، أو (عمرو) إن كان الحاصل إياه؛ لأن المسائل بها عالم يثبوت أحدهما فهو يسأل عن التعيين فيكون الجواب المطابق لها ذلك، دون نعم أو لا لأن المسؤول عنه بهما لا يتعين، بخلاف (أو) و(إما) فإنهما يجابان بهما لأن السؤال بهما سؤال عن أحدهما لا على التعيين، فالجواب المطابق لهما بـ (نعم) أو (لا) حتى إن أجيب بالتعيين يكون ذلك زيادة على السؤال^(٤).

(١) من الطويل: لـ عمر بن أبي ربيعة في: الديوان ص ٥٥٦ برواية: فوالله ما أدرى، من قصيدة قالها في عاتكة بنت طلحة بن عبيد الله، والكتاب ١٧٥/٣، وشرح أبياته ١٥١/٢، والمقتضب ٢٩٤/٣، وأمالى ابن الشجري ٤٠٧/٢، وابن يعيش ١٥٤/٨، والمغنى ٢١١/١، وغير منسوب في: الرصف ص ٤٥، والرضى ٤٣١/٤، وضمائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٥، وليلب الإعراب ص ٤٦٨، ويروى: لعمر، والشاهد: حذف همزة الاستفهام وهي مرادة والتقدير: أيسع زمين أم يثمان.

(٢) انظر: شرح المصنف ٩٨١/٣.

(٣) انظر: شرح المصنف ٩٨٢/٣، والرضى ٤٣٥/٤، والجامي ٣٥٩/٢ وقال: "والمقول عن سيبويه أن هذا جائز حسن فصيح". هـ، قال سيبويه ١٧٠/٣: "... ولو قلنت: أقيت زيدا أم عمرا، كان جائزا حسنا، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو كان كذلك..." هـ.

(٤) انظر: شرح المصنف ٩٨١/٣، وابن القوائص ص ٨٨٨، والجامي ٣٦٠/٣، وانظر: ابن يعيش ٩٨/٨ وما بعدها، والإيضاح لابن الحاجب ٢٠٩/٢، والأصبهني ص ٩٠٧.

والمنقطعة كـ بل والهمزة مثل: إنما لإبل أم شاة

وأم المنقطعة كـ بل والهمزة أي: بمعناها^(١)، ومعنى انقطاعها: أن ما بعدها ليس مما يحتاج إلى ما قبلها كلاماً بل كل منهما كلام تام، وإنما حكم عليها بذلك^(٢) لاشتغالها على معنييهما؛ لأن ما بعدها كلام مستأنف كما بعد (بل) ومستأنف عنه بشك كما بعد الهمزة، فقد أفادت (أم) على انفرادها في انقطاعها ما تفيده (بل) منه، وما تفيده الهمزة من السؤال كما في قوله تعالى: {أَمْ أَتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ}^(٣) ولو كانت بمعنى (بل) وحدها دون الهمزة يصير ما بعدها متحققاً كما يكون ما بعد (بل) كذلك - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - نعم قد تجيء (أم) المنقطعة بمعنى (بل) وحدها إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام غير الهمزة كقوله تعالى: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ}^(٤).

ثم (أم) هذه ليست بمختصة بالاستفهام كالمتصلة بل تقع في الخبر والاستفهام، فمثال الأول على ما اختاره ابن جني^(٥) مثل قولك عند رؤيتك شبحاً من بعيد: إنها لإبل، بالقطع فهو جملة خبرية، فإذا حصل لك الشك عند التقريب في أنها إبل بل في أنها شاة، أعرضت عن هذا الإخبار مع العلم بأنها ليست بإبل ومع الشك في أنها أشاة أم شيء آخر، واستأنفت سؤالاً آخر بقولك: أم شاة؟، على تقدير: بل هي شاة، فيكون لعطف الجملة على الجملة خلافاً لابن مالك^(٦).

ومثال الثاني نحو قولك: أزيد عندك أم عندك عمرو؟ فكذلك لما استقيمت^(٧) عن وجود (زيد) عنده ظاناً أنه كذلك ثم بدا لك أن من عنده عمرو، ولكن لا على التعيين فأضربت عن الأول، واستأنفت سؤالاً آخر فقلت: أم عندك عمرو؟ والمعنى: بل أعندك عمرو^(٨).

(١) أنظر: اللع ص ١٥٢، ومعنى الحروف ص ٧٠، وابن يعين ٩٨/٨، وأنظر: المعنى ٥٥/١، والصقوة الصفية ٧٦١/١.

(٢) في الأصل: (على ذلك) وهو تصحيف.

(٣) سورة الزخرف الآية (١٦).

(٤) سورة الرعد من الآية (١٦)، وفي الأصل: (يستوي) وهو خطأ، وأنظر: الرضى ٤٣٤/٤، والمعنى ٥٥/١.

(٥) أنظر رأي ابن جني في: اللع ص ١٥٣، وشرح التسهيل ٣٦٢/٣، والجلى ص ٢٠٦.

(٦) ذهب ابن مالك إلى أنها لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما يكون بعد (بل). أنظر: شرح التسهيل ٣٦٢/٣، وأنظر: الارتشاف ٢٠١١/٤، والهمع ١٧٢/٣، والتصريح ١٤٤/٢. وقال ابن هشام: * وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ (بل) وقترها ههنا بـ (بل) دون الهمزة... أنظر: المعنى ٥٧/١، وشرح الكافية لـ ٢٦٥/١.

(٧) في الأصل: (استقيمت) وهو تصحيف.

(٨) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٩٠٧.

وإما قبل المعطوف عليه مع إما لازمة، جائزة مع أو.

ولا بد معها من^(١) إعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة، ويكون جوابها ب (لعم) أو (لا) فإن كان بالأول كان الثاني ثابتاً وحده لحصول الإضراب عن الأول وخصوص السؤال بالثاني، وإن كان الثاني فالأمر ظاهر.

وقد تستعمل المنقطعة لمجرد الإنكار كالهزمة^(٢) من دون معنى كما في قوله تعالى: {أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ} ^(٣) {أَمْ يَقُولُونَ تَقْوَلُوه} ^(٤)، ثم (بل) التي تتضمنها (أم) أعم من أن تكون دالة على أن الأول وقع غلطاً كما في مثال المتن، أو على الانتقال من كلام إلى آخر لتدراك الغلط^(٥) كما في قوله تعالى: {أَمْ يَقُولُونَ اقْرَأْ} ^(٦).

وإما قبل المعطوف عليه إذا كان العطف مع إما لازمة بالرفع على أنه خبر مبتدأ وهو (إما)، يعني: إذا عطف شيء وكان العطف بـ (إما) يلزم وقوع (إما) الأخرى قبل المعطوف عليه للإشعار من أول الوهلة بأن هذا الكلام مبني على الشك، فإن السامع لو لم يتقدم (إما) يذهب وهمه من أول الأمر إلى أن الحكم ثابت للأول ن فإذا [جاء] ^(٧) بـ (إما) يتبين خلاف ما ظنه، فيقع اللبس، بخلاف (أو) ^(٨) فإن سبق (إما) معها / ليس بطريق لازم بل يجوز (ب/١٣٠) الأمران بها، وإليه أشار بقوله: جائزة مع أو، أي: لا يلزم وقوع (إما) قبل المعطوف عليه بـ (أو) بل يجوز أن يقال: جاء زيد أو عمرو، مع عدم ذكر (إما) بأن يكون مبني الكلام على التعيين وعروض الشك بعده، ويجوز أن تذكر فيبنى الكلام على الشك كذلك.

فإن قلت: هما سيان في إفادة الشك والترديد، فما الحكمة في أن تقدم (إما) مع أحدهما لازم دون الآخر؟

(١) في الأصل: (عن) وهو تصحيف.

(٢) أنظر: شرح المصنف ٩٨٢/٣.

(٣) سورة الطور من الآية (٣٠).

(٤) سورة الطور من الآية (٣٣).

(٥) أنظر: الرضوي ٤٣٣/٤.

(٦) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٣٨)، و سورة هود - عليه السلام - من الآية (١٣)، و سورة النجدة من الآية (٣).

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٨) قال النيلي: "وأما (إما) فهو مثل (أو) ولكن الفرق بينهما أن الشك في (أو) يسرى من آخر الكلام إلى أوله، فإتاك إذا قلت: قام زيد، كان على لفظ اليقين، فإذا أتيت بـ (أو) سري الشك من آخر الكلام إلى أوله، وأما (إما) فإتاك تتبدى بها شكاً من أول كلامك...". أنظر: الصفوة الصفية ٧٥٤/١، وأنظر: لباب الإعراب ص ٤٠٢، وتوجيه اللمع ص ٢٩١، والقوائد والقواعد ص ٣٨١.

قلت: أجاب عنه صاحب الغجدواني^(١) ناسبا إياه إلى نفسه حيث قال: "زاولت في كشف شيء يقطع^(٢) في ذلك، وما ساعد في سوى ما أظنه من أن (أو) كأنها وضعت لتستعمل في شك عرض لك بعد ما بنيت كلامك على اليقين، فإني إذا قلت: جاء زيد، فكانك متيقن في ذلك أول وهلة، ثم عرض لك [الشك]^(٣) في أن الجاني زيد أم عمرو [فقلت: أو عمرو]^(٤) بعد ذلك، و(إما) كأنها وضعت لتستعمل في شك اعتراك في أول الأمر في أن الجاني زيد أو عمرو فذهبت بـ (إما)^(٥) في أول الأمر على ما كان في قلبك من الشك، ثم لما كان (أو) من أخوات (إما) أجازوا أن يتقدسها (إما) رعاية لجانب القريب، ولم يجوزوا تقدم (أو) لكونها قوية في باب العطف فلا يجوز وقوعها في أول الكلام، ولو تأملت لا يخفى عليك ما فيه من الإشكال، ثم ينبغي أن يعلم أن (إما) قد تجيء غير مكررة^(٦) إذا كان في الكلام عوض من تكرره^(٧) كما في نحو: إما أن تكلمني جميلا وإلا فاسكت، لأنه يعلم أن المعنى: إما أن تكلمني جميلا، ثم قيل: إن لم تكلمني جميلا فاسكت، خلافا للفراء فإنه أجاز مطلقا^(٨) وأنشد:

ثَلِمَ بَدَارٌ قَدْ تَقَادَمَ عَلَيْهَا وَإِذَا بِأَمْوَاتِ الْمَخَائِلِهَا^(٩)

- (١) أنظر: شرح الغجدواني ص ٥٧٧.
 (٢) في الغجدواني: (مقطع).
 (٣) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدواني.
 (٤) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدواني.
 (٥) في الغجدواني: (فبئت).
 (٦) نقل النحاس أن البصريين لا يجوزون فيها إلا التكرير. أنظر: الارتشاف ١٩٩٢/٤، والجنى ص ٥٣٢، والهمع ١٧٨/٣.
 (٧) قال الأشموني ١١٠/٣: "قد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت".
 (٨) قال الفراء: "ويقولون: عبد الله يقوم وإما يقعد، وفي قراءة أبي (وَالَا أَوْ إِنَّا كَمْ نَغْلِي فُذَى أَوْ فِي ضَلَالٍ) فوضع أو في موضع (إما)..." أ. هـ. أنظر: معاني الفراء ٣٩٠/١، وأنظر: الجنى ص ٥٣٢، والهمع ١٧٨/٣، والأشموني ١١٠/٣، والمغنى ٧٣/١، ولباب الإعراب ص ٤٠٢.
 (٩) من الطويل لدى الرمة في: ملحقات ديوانه ١٩٠٢/٣ برواية تهاض بدار، وشرح التسهيل ٣٦٦/٣، وشفاء العليل ٧٨٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٦٤٢/٢، وللفرزدق في: الديوان ٧١/٢ من قصيدة يمدح بها عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف، وكتاب الشعر ٨٦/١، وابن يعيش ١٠٢/٨، والخزانة ٧٦/١١، وغير منسوب في: معاني الفراء ٣٩٠/١، وأمالى ابن السكيت ١٢٧/٣، والمقرب ص ٣٠٩، وشرح الجمل ١٨٧/١، ولباب الإعراب ص ٤٠٣، والرضي ٤٢٦/٤، والجنى ص ٥٣٣، والمغنى ٧٣/١، والأشموني ١١٠/٣، والهمع ١٧٨/٣، ويزوي: تهاض، بدلا من: تلم، وتلم: أي: تنزل وتقيم، والمخائيل: ضاف. والشاهد قوله: (تلم بدار.... وإما بأموات) واستشهد به الفراء على أنه يجوز ألا تكرر إما مطلقا، والأكثرون على أن (إما) مقدرة والتقدير: إما بدار وإما بأموات.

والأكثرون على تقدير (إما) الأخرى قبلها حملاً على الكثير الشائع في كلامهم أي: إما يدار وإما بأموث.

ولا، وب، ولكن، لأحدهما معينا.

ثم اعلم أن أبا علي الفارسي ذهب إلى أن (إما) ليس من الحروف العاطفة^(١) لوجهين، أحدهما: مجيئها قبل المعطوف عليه متصلاً بالفعل نحو: جاء إما زيد أو عمرو، وحرف العطف لا يجوز مجيئه متصلاً بالفعل فلا يقال: جاء وزيد.

والثاني: أنه يدخل عليها العاطف فلو كانت عاطفة لما دخل عليها حرف العطف إذ لا يجوز: إن جاء زيد وأو عمرو^(٢).

وأجيب عن الأول بأن (إما) المقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف العاطفة باتفاق، فالكلام في الثانية، ويشهد لكونها من الحروف العاطفة أنه يصح أن يقوم مقامها وأو عاطفة على القطع.

وحينئذ لابد من الجواب عن دخول العاطف عليها، فالجواب عنه بوجهين، أحدهما: أن الواو الداخلة ليست عاطفة بل (إما) مع الواو كلاهما عاطفة.

والثاني: أن الواو لعطف (إما) الثانية على (إما) الأولى^(٣).

وفي وجهي الجواب نظر معلوم وجهه عند التعارف^(٤).

(١) قال أبو علي الفارسي في الإيضاح ص ٢٩٧: "ولست (إما) بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا تخلق من أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عارية من هتين القسمين وتقول: وإما عمراً، فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى "أ" هـ. وانظر: المسائل المنسوبة ص ٤٠، وما ذهب إليه أبو علي هو مذهب يونس، وابن كيسان، واختاره ابن مالك فقال في: التسهيل ص ١٧٤ فقال: "ولست منها (لكن) وفاقاً ليونس، ولا (إما) وفاقاً له ولابن كيسان وأبي علي" أ. هـ. وادعى ابن عصفور الإجماع على كونها غير عاطفة فقال: "وإما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه" انظر: المقرب ص ٣٠٦، وشرح الجمل ١/١٧٤، وانظر تفصيلاً في: أمالي ابن السجري ١٢٦/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢١٢/٢، والارتشاف ٤/١٩٧٦، والنكت الحسن ص ١٣١، والمغني ١/٧١، والبسيط لابن أبي الربيع ١/٣٣١، والهمع ٣/١٧٧، والتصريح ٢/١٤٦.

(٢) انظر: المقصد ٢/٩٤٤ وما بعدها، والبسيط لابن أبي الربيع ١/٣٣١.

(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢١٣، وابن القوام ص ٨٧٨، والرضي ٤/٣٠؛ وفيه أن هذا رأي الأندلسي.

(٤) قال الرضي ٤/٤٣٠ معقبا على كلام الأندلسي: "... وهذا عذر بارد من وجوده لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم، فالحق أن الواو هي العاطفة، وإما مقيدة لأحد الثنتين غير عاطفة" أ. هـ. وبهذا الجواب الذي ذكره الرضي يكون فيه بيان لوجه النظر الذي سكت عنه السراج.

شرح كافية ابن الحاجب

ولا، وبل، ولكن، لأحدهما معينا، اعلم أن هذه الثلاثة من الحروف العاطفة تشترك^(١) في إثبات الحكم لأحد الأمرين معينا، وفي أن المعطوف بها يغير^(٢) المعطوف عليه، ثم كل منها يميز عن الآخر بما يخصه^(٣)، فـ (لا) لنفي ما وجب للأول من الأحكام عن الثاني^(٤)، فلا تجيء إلا بعد الإثبات^(٥) نحو قولك: جاءني زيد لا عمرو، فالمعنى: أن المجيء صدر عن زيد لا عمرو، وتختص بالاسم فلا يذكر بعدها الفعل [فلا يقال]^(٦): قام زيد ولا قام عمرو؛ لئلا يلتبس بالدعاء^(٧) وقد يقال: أقوم لا أقعد، نظراً إلى مضارعة المضارع للاسم وإمكان تأويله به، فقولك هذا في قوة قولك: أنا قائم لا قاعد^(٨).

و(بل) للإضراب عن الأول^(٩) وهو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، منفياً كان الأول أو مثبتاً، فيجعل المعطوف عليه كالمسكوت عنه في الحكم بالنسبة إلى المعطوف، فإن حكمه يحتمل أن يكون صحيحاً ولا يكون^(١٠)، وذكرنا أن (بل) نقيضة (لا) لأنها تثبت للثاني ما وجب للأول أو تنفيه، بخلاف [لا]^(١١)، وتقع بعد المنفى كما تقع بعد الموجب، فهي بعد الإثبات لتعين اللفظ في المعطوف عليه ففي قولك: جاءني زيد بل عمرو، كأنك قصدت الإخبار بمجيء زيد لشيء، ثم ظهر لك أنك غلطت في ذلك فأضربت عن الإخبار عن مجيئه^(١٢).

وبعد النفي يحتمل الإثبات كما يحتمل الغلط في المعطوف عليه فقولك: ما جاءني زيد بل عمرو، يحتمل أن يكون بتقدير حرف للنفي بعد (بل) فيكون بتقدير: بل ما جاءني عمرو، فالفعل المنفي مسند إلى المعطوف، والمعطوف عليه قد وقع غلطاً^(١٣) ويحتمل ألا يقدر بعدها حرف النفي فيكون (بل) للإضراب عن الفعل وحده دونه وحرف النفي فيكون

(١) في الأصل: (يترك) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (تغير) وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (تخصه) وهو تصحيف.

(٤) قال المبرد: "ومنها (لا) وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول" أنظر: المقتضب ١/١٤٩، وأنظر: الأصول ٥٦/٢، واللمع ص ١٥٠، والنكت الحسان ص ١٢٩.

(٥) قال ابن القواس ص ٨٩١: "لأنها لنفي ما ثبت للأول" أ. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) أنظر: ابن القواس ص ٨٩١، والأصبهاني ص ٩٠٨.

(٨) أنظر: الرضى ٤٤٤/٤.

(٩) قال سيبويه ٢٢٣/٤: "وأما (بل) فترك شيء من الكلام وأخذ فيه" أ. هـ، وأنظر: المقتضب ١/١٥٠، والأصول ٥٧/٢، واللمع ص ١٥١، ومعاني الحروف للمعاني ص ٩٤.

(١٠) أنظر: الرضى ٤٤٥/٤ وما بعدها.

(١١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(١٢) أنظر: ابن القواس ص ٨٩٢، وأنظر: لئب الإعراب ص ٤٠٧.

(١٣) وهذا على رأي المبرد أنظر: ابن يعيش ١٠٥/٨، والرضى ٤٤٦/٤، وابن القواس ٨٩١، والهمع ١٨٠/٣.

معنى: ما جاءني زيد بل عمرو: بل جاءني عمرو، فلا يوجد فيه الغلط وهو الأشهر من مذهب الجمهور^(١) وعليه قوله تعالى: {وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ قَبِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالًا بَلْ أَحْيَاءُ}^(٢).

(١) أنظر: الرضى ٤/٤٤٦، وابن القواس ص ٨٩١، والتصريح ٢/١٤٨.
(٢) سورة آل عمران من الآية (١٦٩).

ولكن لازمة لنفي

وقد تجيء (بل) في عطف الجمل بعضها على البعض [بمعنى] ^(١) ترك ^(٢) الكلام الأول والأخذ فيما هو أهم منه مع ثبوت معنى الأول، مثل قوله تعالى: {أَمْ يَقُولُونَ اقْرَأْ يَلُوحُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ} ^(٣).

ولكن - بتسكين النون - لازمة للنفي قبلها إذا كانت لعطف المفرد ^(٤)، فحينئذ تكون نقيضة (لا) وذلك لأنها لكونها للاستدراك تعيد المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه بها بالإثبات والنفي من حيث المعنى، والمفرد الواقع بعدها - معطوفاً - لا يتصور أن يكون نفيًا؛ لأنه مخصوص بالجمل، بل يكون إيجابًا / فحينئذ يجب أن يكون ما قبلها نفيًا لغرض المغايرة بينهما ^(٥) (١/١٣١).

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون في الثاني معنى النفي بتقدير فعل منفي بعده فجاز وقوع ما قبلها مثبتًا ويقال: جاءني زيد لكن عمرو، على تقدير: عمرو لم يجر.

قلت: لعدم بقائها حينئذ، لعدم المفرد، فإنه يقتضي الاستدراك بينهما في الإسناد، وإذا سبقها النفي وبقي الفعل سالما سندا إلى المذكور بعدها مقررًا للإثبات المطلوب بها، وأما إذا سبقها إثبات وهي لا توجد نفيًا تبطله فتبطل نفس الفعل فلم يبق فعل لأن يسند إلى المذكور بعدها، فحينئذ بطل إسناد المفرد إلى المفرد فإذا قدرت ذلك [لم تكن] ^(٦) (لكن) من هذا الباب، بل من باب عطف الجملة على الجملة، وتكون (لكن) حينئذ نظيرة (بل) على التفصيل في: وقوعها بعد النفي والإثبات، وفي جواز الوجهين عند وقوعها بعد النفي، لأن العطف في الجمل للحصول، وفائدتها حصول الجملتين في الإثبات والنفي، وقد حصلت ^(٧).

و(لكن) هذه لا تقع في الاستفهام ^(٨) فلا يقال: أقام زيد لكن عمرو قاعدًا لأنها للاستدراك عن حكم موجب أو منفي ثبت لغير المعطوف بها، ولا حكم بثبوت الشيء أو بنفيه في الاستفهام.

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٩٨٤/٣.

(٢) في الأصل (كترك) وما أثبتته من شرح المصنف.

(٣) سورة المجنة من الآية (٣)، وأنظر: الأصبهاني ص ٩٠٩.

(٤) أنظر: الأصول ٥٧/٢، واللمع ١٥١، ومعاني الحروف ١٣٣، وتوجيه اللمع ص ٢٨٨، والرضى ٤٤٧/٤.

(٥) أنظر: شرح المصنف ٩٨٤/٣، والرضى ٤٤٧/٤، وابن القواس ص ١٨٩٣، والأصبهاني ص ٩١٠.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) قال ابن القواس ص ٨٩٣: "إن وقع بعدها جملة فلا يلزم أن يتقدمها نفي، بل يجوز أن يقع بعد النفي والإيجاب ك (بل) في المفردات...".

(٨) قال الرضى ٤٤٨/٤: "وتقع بعد جميع أنواع الكلام، إلا بعد الاستفهام، والترجي، والتمنى، والغرض، والتخصيص على ما قيل".

حروف التنبيه

حروف التنبيه ألا، وأما، وها

ومنها حروف التنبيه أي: الحروف التي يُنْبه بها المخاطب قبل الشروع في الكلام، وتحصل له التحريض من المتكلم على حبس الأسماع لأجل القطن منه لما يقال له، فلا يقوته شيء - على تقدير الغفلة - ولهذا سميت حروف التنبيه^(١)، واختصت بأوائل الكلام، وهذه الحروف ألا، وأما مخففتين وها، فالأولان منها بعد تحقق الفرق بينهما - بأن يكون الأول منهما للاستقبال، والثاني للحال على ما ذكر في بعض الشروح^(٢) - مختصان بالمركبات كما في قوله تعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ}^(٣) و: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}^(٤) وكقوله:

أَمَّا وَالَّذِي أَنْبَأَكَ وَاضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَخْبَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرَ^(٥)

و (ها) أعم منهما لأنها كما تدخل على المركبات كما في قوله:

هَإِنِّي تَا غُلْدَرَةٌ إِن لَّمْ تَكُنْ قِيلَتْ :: فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ^(٦)

تدخل أيضا في المفردات كاسم الإشارة للقريب في مثل هذا وهاتما^(٧)، والمضمر المرفوع المنفصل إذا كان مبتدأ لافاعلا فلا يقال: ما ضرب إلا ها أنا، وإنما يقال: ها أنتم

(١) انظر: شرح المصنف ٩٨٥/٣، والإيضاح ٢٢٠/٢، وابن القواس ٨٩٤، والكشاف ١٠٧/٢، والجامي ٣٦٤/٢.

(٢) المراد به الشرح المتوسط ص ٤٦٩.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٢).

(٤) سورة هود - عليه السلام - من الآية (٨).

(٥) من الطويل لأيى صخر الهنلى في: شرح اشعار الهنليين ٩٥٧/٢، وابن يعيش ١١٤/٨، ١١٥، وغير منسوب في: شرح المصنف ٩٨٥/٣، وابن القواس ص ٨٩٤، والشرح المتوسط ص ٤٩٦، والتخمين ٩٢/٤، والمعنى ٦٦/١، ٨١، وشرح ديوان الصلبة ص ٧٣٠، والهمع ٤٨٧/٢. واستشهد به على أن (لما) حرف تنبيه مختص بالمركبات.

(٦) من البسيط للتابغة في: الديوان ص ٢٨، ط / دار المعارف، برواية:

هَإِنِّي ذِي غُلْدَرَةٍ إِلَّا تَكُنْ لَقَعْتُ :: فَإِنَّ حَاجِبَهَا مُشَارِكُ التَّكْبَرِ

من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ومعتزدا مما وشى به عنده، وهو له في: ابن يعيش ١١٣/٨، والجنى ص ٣٤٩، والخزانة ٤٥/٥، ١١/١٩٤، والتخمين ٩٢/٤، وغير منسوب في: شرح المصنف ٩٨٦/٣، والرضى ٨٥/٣، ٤٥٠/٤، والشرح المتوسط ص ٤٩٧، والارتشاف ٢٣٦٧/٥، والهمع ٤٨٧/٢. والمعنى: هذه معذرة إليك وتبرؤ عما وثبت به عنك. واستشهد به على أن (ها) قد دخلت على المركبات.

(٧) قال الأصمهباني ص ٩٣١: * (ها) تدخل على أسماء الإشارة للا تفوت قرينة الإشارة على تقدير الغفلة بخلاف سائر الأسماء لكونها على حروف كثيرة * ا. هـ.

أولاء، إلا أن دخولها على أسماء الإشارة أكثر من دخولها على المضمرات لأنها مبهمّة تصلح لكل خاص مقترن بها حرف التثنية، لتحريك النفس على طلبها بعينه، بخلاف المضمرات فلأنها لا تصلح لكل خاص قبل تخصيصها بالدخول على المفردات للمناسبة بينهما في الأفراد بخلاف أخويها^(١)، والألف فيها من إشباع الفتحة فلا اعتداد بها. قال المصنف^(٢): - ولهذه الحروف صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها إلا (ها) - باعتبار الإشارة - فإنها قد تكون أول الكلام ووسطه على حسب ما يكون [اسم]^(٣) الإشارة لأن وضعها له لا للجملة:.

ثم ينبغي أن يعلم أن ألف^(٤) (أما) لكثرة الاستعمال ودلالة فتحة الميم عليها قد حذف في القسم نحو: أم والله، وأيضاً قد تبدل همزتها عينا، أو (هاء) بإثبات الألف وحذفها لاستكراه الابتداء بالهمزة لكونها من أقصى المخارج، فتبدل بعض أخويها في المخرج، ففيها ست لغات^(٥)

.....

(١) انظر: شرح ابن القواس ص ٨٩٥.

(٢) انظر: شرح المصنف ٩٨٦/٣.

(٣) زيادة من شرح المصنف.

(٤) في الأصل: (الألف) وهو تصحيف.

(٥) هذه اللغات هي: أما، وعما، وهما، وأم، وعم، وهم، انظر بيئاتها في: الرضى ٤٤٩/٤، وابن القواس ص

٨٩٥، وانظر: المفصل ص ٣٩٦، وابن يعيش ١١٦/٨، والمغني ٦٦/١، والهمع ٤٨٨/٢.

حروف النداء

حروف النداء: يا، وأيا، وهيا، وأى، والهمزة، وبأ، وعمها، وأيا وهيا للبعيد، وأى والهمزة للقريب.

ومنها حروف النداء وهي خمسة أحرف^(١) بأ، وأيا، وهيا، وأى، والهمزة فكلما يا أعمها استعمالاً لأنها تستعمل في القريب باعتبار قلة حروفها، وفي البعيد باعتبار أن أحد حروفها حرف مد فكان فيه طول صوت.

وأيا وهيا مختصان بأن يكونا مستعملين للبعيد حقيقة، أو ما هو بمنزلة من ساء أو نادم؛ لأن فيهما زيادة حرف فتدلان على الزيادة في المسافة والغرض إتمام إسماع المخاطب^(٢).

وأى والهمزة مختصان بأن يكونا مستعملين للقريب إلا أن الهمزة للأقرب وذلك باعتبار قلة الحروف^(٣).

واعلم أن الغرض من وضع هذه الحروف تنبيه المدعو ودعاؤه ليسمع ويجيب بما يراد منه^(٤).

وأما أفراد (يا) من حروف التنبيه لخصوصيتها بشيء زائد على ما في حرف التنبيه وهو طلب الإقبال من المدعو، وأيضاً أن المنادى إن كان في غاية القرب حساً أو حكماً فالقياس أن لا حاجة فيه إلى حرف النداء لكن الإتيان بها حينئذ لزيادة حرص الداعي على الإقبال من المدعو عليه.

وأما نداء الديار وغيرها من الجمادات والحيوانات التي لا تخاطب فعلى طريق التذكير والتذكير

(١) قال الرضى ٤/٤٥٣: "وقد جاء (أ) بهمزة بعدها الف، و(أى) بهمزة بعدها الف بعدها يا ساكنة ٣. هـ وقال ابن الحاجب ٣/٩٨٧: "وكثير من النحويين يذكر معها (وا) وليست في الحقيقة منها؛ لاختصاصها بالنسبة وليس المندوب منادى؛ لأن المنادى المطلوب إقباله، والمندوب المتفجع عليه، فالترقا ١. هـ وأنظر: الأصبهاني ص ٩٤١.

(٢) أنظر: ابن يعيش ٨/١١٨، والهمع ٢/٢٧.

(٣) أنظر: الأصبهاني ص ٩١٤.

(٤) أنظر: السابق نفسه.

حروف الإيجاب

حروف الإيجاب: نعم، وبلى، وإي، وأجل، وجيّر، وإن. فنعم مقررة لما سبقها، وبلى مختصة بإيجاب النفي.

ومنها: حروف الإيجاب ويقال لها حروف التصديق أيضاً، وهي ستة أحرف أحدها: نعم بفتح النون مع فتح العين وقد جاء مع كسرها وفتح الأول^(١)، وكسر الثاني^(٢)، وثانيها: بلى بفتح اللام على الأفصح، وثالثها: إي بكسر الهمزة، ورابعها: أجل بفتح الجيم وسكون اللام، وخامسها: جيّر بفتح الجيم وسكون الياء وكسر الراء، وسادسها: إن بكسر الهمزة وإنما سميت حروف الإيجاب لتحقيقها وإثباتها لما تقدمها من الكلام.

ثم بعد الاشتراك في ذلك / يتميز كل منها عن الآخر بما له في الاستعمال فـ نعم (١٣١/ب) مقررة أي محققة ومبينة لما سبقها من الكلام موجبا كان أو سنيا، خبراً كان أو استفهاماً، ولهذا قالوا: إن (نعم) أم تلك الحروف وأعشها، لدورانها في أكثر أنواع الكلام، تقول في جواب من قال: قام زيد، أو: أقام زيد؟ (نعم) تصديقاً لذلك القائل تحقيقاً لمضمون كلامه، ولذلك تقول في جواب من قال: ما قام زيد، أو: لم يقم زيد؟ نعم، كذلك والإيجاب في الاستفهام لما بعد أدائه^(٣).

فإن قلت: مقتضى ما ذكرتم أن يكون معنى قول المخاطب (نعم) جواباً لقولك: ليس لي عليك ألف؟ ليس لك على ألف، مع أن علماء الفقه قولوا: هو إقرار فيلزم الألف! قلت: هذا تحقيق بحسب وضع (نعم) باعتبار اللغة، لكن الفقهاء أجروها على العرف إذ المقهور منها فيه هو الإيجاب بعد النفي، فذلك لتعليبهم العرف، لا أن قياس اللغة والوضع كذلك^(٤).

وبلى مختصة بإيجاب النفي^(٥) المقدم يعني لا يُستعمل إلا لإيجاب ما بعد النفي خبراً كان أو

(١) وهي لغة لكنتة.

(٢) فيقول: (نعم) وهي لغة لبعضهم. وأنظر بيان لغاتها في: الرضى ٤/٤٥٧، وابن القواس ص ١٨٩٩ والمعنى ٣٩٨/٢، والهمع ٢/٥٠٥، وقد ذكروا فيها لغة رابعة وهي إبدال عيناها جاء فيقولون (نعم).

(٣) أنظر: شرح المصنف ٣/٩٨٨، والرضى ٤/٤٥٥، وابن القواس ص ١٨٩٨، وأنظر: معاني الحروف ص ١٠٤، والمعنى ٢/٣٩٨، والجنى ص ٥٠٦، والأصبهاني ص ٩١٥، والصفوة الصفية ٢/٢٩٢.

(٤) أنظر: المعنى ١/١٣١، والأصبهاني ص ٩١٦.

(٥) قال سيبويه ٤/٢٣٤: "وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي" أ. هـ. وقال الكسائي: "الفرق بين (بلى) و(نعم) أن (بلى) إقرار بعد جحد و(نعم) جواب استفهام بعد جحد" أ. هـ. أنظر: معاني القرآن للكسائي ص ٧٥، وأنظر: المختضب ٢/٣٣١، ومعاني الحروف ص ١٠٥.

استفهاماً، وسواء كان النفي لفظاً أو معنى تقول لمن قال: لم يقم زيد، أو ألم يقم زيد؟

وإى إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم، وأجل، وجيز، وإن، تصديق للمُخْبِر.

[بلى] ^(١) تكذيباً له في ذلك، إذ معناه: قام زيد، ولو أردت تصديقه لقلت: (نعم) وذلك لأن بلى حكمها أن ترفع حكم ما قبلها وتبطله، فإذا رفعته قد أوجبت نقيضه، ونقيض النفي إيجاب، فهي أبداً توجب نقيض - حينئذ - ذلك المنفى المتقدم ولا يصح ذلك إلا بعد رفع النفي وإبطاله، بخلاف (نعم)، ولذلك ذكروا في قوله تعالى: {الَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ} ^(٢) أي: بلى أنت ربنا، لو قالوا (نعم) لكفروا عن آخرهم ^(٣) كما روى عن ابن عباس ^(٤)، بناءً على ما تقدم في (نعم) إلا عند النظر إلى العرف ^(٥).

وإى إثبات بعد الاستفهام أى: مفيدة إثبات ما يذكر [بعد] ^(٦) أداة الاستفهام، ويلزمها القسم أى: لا تستعمل إلا مع القسم المحذوف فعله، يقال لمن قال: أقام زيد؟ إى والله، وإى الله، وإى ها الله، وإى لعمرى، فلا يقال: أقسمت بربى ^(٧).

وأجل ^(٨)، وجيز ^(٩)، وإن، تصديق للمُخْبِر أى: القائل بالقول المصدق مضمونه، موجبا

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) سورة الأعراف من الآية (١٧٢).

(٣) قال الليلي: "لأن (نعم) لتصديق النفي على تقدير طرح الاستفهام فيصير المعنى: نعم لست بربنا، وذلك كفر". هـ أنظر: الصفة الصفية ٢/٢٩٣، وأنظر الأصبهاني ص ٩١٦، والدر المصون ٣/٣٧٠. وقد قال: "هكذا ينقلونه عن ابن عباس - رضى الله عنه - وفيه نظر إن صح عنه، وذلك أن هذا النفي صار مقرواً، فكيف يكفرون بتصديق التقرير، وإنما المانع من جهة اللغة، وهو أن النفي مطلقاً إذا قصد إيجابه أجيب بـ (بلى) وإن كان مقرواً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليبا لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في شعر...". أ. هـ

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم الرسول ﷺ، كان يسمى البحر لسعة علمه، ويسمى حبر الأمة ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وقيل غير ذلك، ومات بالطائف سنة ٦٨ في أيام ابن الزبير. أنظر: حلية الأولياء ١/٣١٤، والاستيعاب ٣/٩٣٣، والإصابة ١/٤١٤، وأسد الغاية ٣/٦٩٠.

(٥) نازع السبيلي وغيره في المحكى عن ابن عباس في هذه الآية، فذهب السبيلي إلى جواز أن يجاب بـ (نعم) بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب الذى في نفس المتكلم. أنظر: أمالي السبيلي ص ٤٥، وأنظر: الرضى ٤/٤٥٦، والمغنى ١/١٣١، والجنى ص ٤٢٢.

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) أنظر: المنتصب ٢/٣٣٠، والمفصل ص ٣٩٩، وابن يعين ٨/١٢٤، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٢٣، وشرح المصنف ٣/٩٨٨، والرضى ٤/٤٥٩، والصفة الصفية ٢/٢٩٠.

(٨) قال ابن هشام: " (أجل) حرف جواب مثل (نعم) فيكون تصديقا للمخبر، وإعلاما للمستخبر، ووعدا للمطالب، فتع بعد نحو: قام زيد، وأقام زيد، واضرب زيداً... " أنظر: المغنى ١/٢٧، وأنظر: رصف المباني ص ٥٩، والجنى الدانى ص ٣٥٩، ومصابيح المعاني ص ٢٠.

(٩) قال ابن القواس: " وأما (جيز) فحرف في الأظهر، ومعناه التصديق كـ (نعم)... ولا يصدق بها إلا في

شرح كافيّة ابن الحاجب

كان أو منفياً، لا الذى فى صدد الإخبار، وإلا لم يقع تصديقاً للدعاء، كما تقول لمن قال لك: قد أتى زيد، أو: لم يأت: أجل، وجبر، تصديقاً له فيه^(١).

وكتقول ابن الزبير^(٢) - لمن قال له^(٣): لعن الله ناقهً حملتني إليك -: إن وراكبها، ويروى: وصاحبها.

ثم هذا على مذهب الجمهور فإنهم لم يجوزوا وقوعها جواباً للاستفهام وإن جاز ذلك عند البعض^(٤).

وقد يكون (جبر) اسماً بمعنى (حقاً) ويقال: جبر لأفعلن أى: حقاً لأفعلن^(٥).

* * * * *

الخبر، فهي بمنزلة (أجل) * أنظر: شرح الفية ابن معط ٢/ ١١٢٨، وأنظر: الجنى ص ٤٣٣.

(١) أنظر: شرح المصنف ٣/ ٩٨٩، والرضى ٤/ ٤٦٠، وابن القواس ص ٩٠١.

(٢) عبد الله بن الزبير بن العوام، أمه: أسماء بنت أبي بكر الصديق، وجنته لأبيه صفية بنت عبد المطلب عمّة الرسول ﷺ، وخالته عائشة رضى الله عنها، وأول مولود فى الإسلام بعد الهجرة فحلّكه رسول الله ﷺ بتمرة لأكها فى فيه، حفظ عن النبي ﷺ وهو صغير وحدث عنه بجملة من الحديث، قتل سنة ثلاث وبيع من الهجرة. أنظر: حلية الأولياء ١/ ٤٢٩، وأسد الغابة ٣/ ٢٤٢، والإصابة ٤/ ٨٩، والاستيعاب ٣/ ٩٠٥.

(٣) هو فضالة بن شريك، أنظر: الرضى ٤/ ٤٦١.

(٤) قال الرضى ٤/ ٤٦٠: * وحكى الجوهرى عن الأخفش أن (نعم) أحسن من (أجل) فى الاستفهام، و(أجل) أحسن من (نعم) فى الخبر، فجوز على ما ترى مجيئها فى الاستفهام * أ. هـ وأنظر: ابن القواس ٩٠١، والهمع ٢/ ٤٩٠.

(٥) أنظر: المفصل ص ٣٩٩، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٢٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢١٨ / ب، ونسبه إلى سيبويه فقال: * وذهب سيبويه إلى أنها بمعنى (حقاً) * أ. هـ. وأنظر: السیوط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٤٤، وقد فصل القول فى (جبر).

حروف الزيادة

حروف الزيادة: إن، وأن، وما، ولا، ومن، والباء، واللام، فـ (إن) مع (ما) النافية.

ومنها: حروف الزيادة يقال لها: حروف الصلة أيضا، وتلك الحروف على ما ذكره سبعة أحدها: إن - بكسر الهمزة وتخفيف النون -، وثانيتها: أن - بفتح الهمزة - وثالثتها: ما، ورابعها: لا، وخامسها: من - بكسر الميم - وسادسها: الباء، وسابعها: اللام المكسورة، وإنما سميت حروف الزيادة لأنها قد تقع زائدة، لا أنها تقع زائدة أبدأ، بل أكثر ما تقع غير زوائد^(١)، وقد عرفت معنى الزائد فيما قبل^(٢).

ثم العرض من زيادتها توكيد المعنى الحاصل بدونها^(٣)، قال بعضهم: الزيادة عند سيبويه لم تكن لتغير معنى البتة، والتوكيد معنى صحيح لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى. وقيل^(٤): إنما تزداد طلبا للفصاحة في الكلام، إذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة، وكذلك المسجع، فأفادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكر^(٥) [من]^(٦) التوكيد والتقوية في المعنى. ولما قرع عن عذرها سرع في بيان مواضع زيادتها فقال: فـ (إن) بالكسر تزداد مع (ما) النافية^(٧) على الأطراد، أي: تزداد بعدها لتأكيد النفي الحاصل منها تقول: ما إن رأيت زيدا، مريدا: ما رأيت زيدا البتة^(٨)، وكقوله:

وَمَا إِنْ طَلَبْنَا جِبْنَ..... إلخ^(٩)

- (١) أنظر: شرح المصنف ٩٩٠/٣، والرضي ٤٦٣/٤، والجمي ٣٧٠/٢.
- (٢) أنظر: ابن يعيش ١٢٨/٨، وقال: "ويعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى".
- (٣) قال الرضي ٤٦٢/٤: "قيل: فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى... وإما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام يسميها تهيئا لاستقامة وزن الشعر، أو لخصن المسجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية". هـ وأنظر: الجمي ٣٧٠/٢ والأصبهاني ص ٩١٨، وعرشيد العغل ص ٢١٨.
- (٤) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٩١٨.
- (٥) في الأصل: (فأفادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكر مع التوكيد...).
- (٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.
- (٧) قال سيبويه ٢٢٠/٤: "و(إن) وهي للجزاء، وتكون لغوا في قولك: ما إن يفعل أ. هـ وأنظر: المتقضب ١٨٩/١، والمغني ٣٢/١.
- (٨) أنظر: شرح المصنف ٩٩٠/٣، والرضي ٤٦٣/٤، والأصبهاني ص ٩١٩.
- (٩) جزء من بيت من الوافر وتماه: وما إن طلنا جبن ولكن... متيئا ودولة أخرينا. وهو لغزوة بن مسيك في: الكتاب ١٥٣/٣، والأصول ٢٣٦/١، والوحشيات ٢٨، والمساعد ٢٧٨/١، والخزانة ١١٢/٤، ونسب للكثير في: ابن يعيش ١٢٩/٨، وغير منسوب في: المتقضب ١٩٠/١، والمحشيت ٩٢/١، والتبصرة ٤٥٩/١، وشرح الجمل ٥٤/٢، وشرح التسهيل ٣٧١/١، والبسيط لابن أبي الزبيع ٥٨/٢، والطب: العلة أو السبب. والشاهد قوله: (وما إن) على زيادة (إن) بعد (ما).

وقلت مع ما المصدرية، ولما، وأن مع لما....

وزعم الفراء^(١) أنها (إن) النافية [دخلت على (ما) النافية]^(٢) تؤكد للنفي وليس بجيد، فإنهم لا يجوزون الجمع بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد، ومن ثمة لم يقولوا: إن لزيداً قائماً^(٣).

وقلت زيادتها مع (ما) المصدرية التي تكون بمعنى المدة، بالنسبة إلى زيادتها مع النافية، كما يقال: انتظرني ما إن جلس القاضي، والمعنى: مدة جلوسه. وكذلك قلت زيادتها مع لما نحو قولك: لما إن جلست جلست^(٤).

وقد تكون (إن) المكسورة نافية كما في قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا إِن مَكَنَّاكُمْ}^(٥) أي: في الذي لم نمكنكم فيه فلا تكون زائدة.

وإن بالفتح تزداد مع لم كثيراً^(٦)، ولهذا قال المصنف^(٧) في الشرح بعد إيراده مثال المكسورة بقوله: * لما إن جلست جلست، وفتحها هو المشهور الشائع، كقوله تعالى: {فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ}^(٨) و: {وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا}^(٩)، وإنما كان زيادة^(١٠) (إن) بالفتح أكثر وأصح مع (لما) من زيادة (إن) بالكسر لأن في (لما) معنى المجازاة، و(إن) كانت الأصل في بابها، فاستقبح أن تزداد عليها لئلا يلزم في الظاهر كون الأصل تابعاً للفرع، كذا قيل^(١١)، لكن استلزام ذلك في (إن) لا يجوز، فالأولى أن يقال: إن في لفظ المفتوحة دليلاً على زيادتها يعرفه المتأمل، بخلاف (إن) المكسورة فإنها موهمة لغير الزيادة.

(١) انظر قول الفراء في معاني الفراء ١٧٥/١، والمفصل ص ٤٠٢، وابن يعيش ١٢٩/٨، والإيضاح لابن الحاجب ٢٢٧/٢، وابن القواس ص ٩٠٥.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٩٩٠/٣.

(٣) انظر: السابق نفسه، والإيضاح ٢٢٧/٢، وابن القواس ص ٩٠٥، والأصبهاني ص ٩١٩.

(٤) انظر: حروف المعاني ص ٥٧، وقد ذكر ابن هشام في المغني ٣٣/١: أن زيادة (إن) بعد (لما) سهو من ابن الحاجب فقال: * وزعم ابن الحاجب أنها تزداد بعد (لما) الإيجابية وهو سهو، وإنما تلك (إن) المفتوحة * أ. هـ.

(٥) سورة الأحقاف من الآية (٢٦)، وانظر: المحرر الوجيز ١٠٣/٥، والدر المصون ٦/١٤٢.

(٦) انظر: الكتاب ١٥٢/٣ وقد قال: * ووجه آخر تكون فيه لغوا... فلحق قولك: لما أن جاؤوا ذهبت... * وانظر: ٢٢٢/٤، والمقتضب ١٨٨/١، ومعاني الحروف للزمخشري ص ٧٣، ومصابيح المعاني ص ١٢٢.

(٧) انظر: شرح المصنف ٩٩١/٣.

(٨) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٩٦).

(٩) سورة العنكبوت من الآية (٣٣).

(١٠) في الأصل: (زيادتها) وهو تصحيف.

(١١) هذا قول صدر الأفاضل في: التخمير ١١٤/٤.

وبين لو والقسم، وقَلَّتْ مع الكاف، وما مع: إذا، ومتى، وأى، وأين، وإن، - شرطاً -
وتزاد أن المفتوحة أيضاً بين لو الشرطية وبين القسم نحو: والله أن لو جلست
جلست^(١).

وقَلَّتْ / زِيادتها مع الكاف التي للتشبيه^(٢) كما في قوله:
كَأَن ظَبْيَةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٣)
بالجر، وقد يروى إلى نافر السلم.

وما تزداد مع إذا نحو: إذا ما أكرمتني أكرمك، ومع متى نحو: متى ما أكرمتني أكرمك،
ومع أى نحو: أيما تضرب أضرب، ومع أين نحو: أينما تكن أكن، ومع إن نحو قوله
تعالى: {فَأَمَّا لَدُھِینَ بَکَ} ^(٤)، وفعل (إن) هذه يكون مضارعاً مؤكداً بالنون غالباً؛ لأن التأكيد
لما كان مقصوداً من زيادتها مع (إن) كان التأكيد بالفعل الذي فيه الشرط أولى، فمثل: إما
تقم أقم، قليل ^(٥).

ولتأمل أن يقول: هذا تعليل مشترك بين جميع هذه الحروف فما وجه اختصاص فعل
(إن) بها؟

وأما الجواب الذي ذكره العجواني^(٦) بأن قال: "تأكيد أخوات (إن) بما يمكن أن يكون
تخصيصاً" ^(٧) لها بالشرط إذ هن لسن ^(٨) بمختصات بالشرط ^(٩)، بخلاف (إن) فتأكيدها [إنما
يكون] ^(١٠) لاهتمام فعل الشرط.

فكلام ليس بسديد.

وقوله: شرطاً تقييد للجميع، يعنى: زيادة (ما) مع جميع هذه الكلمات حال كونها مستعملة

(١) قال الرضی ٤/٤٦٤: "ومذهب سيبويه كونها موطنة للقسم قيل (لو) كما أن (اللام) موطنة قبل (إن)
وسائر كلمات الشرط" أ. هـ. وأنظر: المغنى ١/٤٢، والأصيهاني ص ٩٢٠.

(٢) قال ابن هشام: "وهو نادر" أنظر: المغنى ١/٤٢، وأنظر: الأصيهاني ص ٩٢٠.

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره: ويوما توافينا بوجه مقسم، وقد سبق تخريجه، واستشهد به هنا على أن
(أن) زائدة بين الكاف الجارة ومجرورها.

(٤) سورة الزخرف من الآية (٤١).

(٥) أنظر: شرح المصنف ص ٩٩٢، وقال الأصيهاني ص ٩٢٠: "أما زيادتها بعد (إن) شرطاً من غير نون
التأكيد نحو: إما تقم أقم، قليل" أ. هـ.

(٦) أنظر: شرح العجواني ص ٥٨٦.

(٧) في الأصل: (تليخيصاً) وما أثبتته من: العجواني.

(٨) في الأصل: (ليس) وما أثبتته من: العجواني.

(٩) في العجواني: (بمختصات للشرط).

(١٠) ما بين المعرفين من: العجواني.

وبعض حروف الجر، وقلت مع المضاف، و(لا) مع الواو بعد النفي،

للشروط، وبه احترز عن مجيئها في غير الشرط، ككون (إذا) للمقابلة، و(متى) و(أين) و(أى) للاستفهام، و(إن) للنفي، ولكن (أى) قد تزداد معها (ما) في غير الشرط [نحو] ^(١) أيما رجل عندك، فكان المصنف لم يعياً به لقلته.

وتزداد (ما) أيضاً مع بعض حروف الجر كالباء في مثل قوله تعالى: {فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ} ^(٢) و(من) [في نحو] ^(٣) قوله تعالى: {مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ} ^(٤) و(عن) في نحو: {عَمَّا قَلِيلٌ} ^(٥).

والما قيد حروف [الجر] ^(٦) بالبعض لأن منها ما لا تزداد معه كـ (مذ) و(مئذ) وباء القسم وواو (رب) وغير ذلك، وكل ذلك يتتبع ^(٧) كلام الفصحاء.

وقلت زيادة (ما) مع المضاف نحو: غضبت من غير ما جرم، أى: من غير جرم البتة؛ وذلك لشدة اتصال المضاف مع المضاف إليه، وأما قولهم: جئت لأمر ما، فقد قيل: إنها فيه زائدة، وقيل: صفة ^(٨).

وتزداد لا مع الواو الواقعة بعد النفي تأكيداً لذلك النفي كقولك: ما جاء زيد ولا عمرو ^(٩)، والحكم بزيادتها باستلزام كونها غير زائدة الاستدراك؛ لأن (عمراً) معطوف على (زيد) وهو منفي، والمعطوف على المنفي منفي فلا يثبت الاحتياج إلى (لا)،

فإن قلت: إن في إيراد [لا] ^(١٠) ههنا فائدة وهي رفع الإبهام، فإن الواو تجيء في كلامهم كثيراً لإفادة الاجتماع في وقت قالوا: وفي قولك: جاءني زيد وعمرو، تفيد الاجتماع في وقت واحد، وتكون (ما) في: ما جاءني زيد وعمرو، دالة على نفي ذلك الاجتماع، بناءً على ما فهم من الواو في الإثبات، فإذا أوردت كلمة (لا) تدل على نفي المجيء عن كل واحد منهما صريحاً، فكيف تكون زائدة؟

(١) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٥٩).

(٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) سورة نوح - عليه السلام - من الآية (٢٥).

(٥) سورة المؤمنون من الآية (٤٠).

(٦) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٧) في الأصل (بالتتبع) وهو تصحيف.

(٨) أنظر: شرح المصنف ٩٩٣/٣، وابن القوام ص ٩٠٦، والأصبهاني ص ٩٢١.

(٩) قال الرماني: "وتكون زائدة على وجوه منها: أن تزداد مع الواو لإزالة الاحتمال وذلك نحو قولك: ما قام زيد ولا عمرو؛ وذلك أنك إذا قلت: ما قام زيد وعمرو احتمل أنهما لم يقوما معاً، ولكن قاما منفردين، فإذا زادت (لا) زال هذا الاحتمال وصار إعلانياً بأنهما لم يقوما البتة". هـ، أنظر: معاني الحروف ص ٨٤، وأنظر: ابن يعيش ١٣٧/٨.

(١٠) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

وبعد أن المصدرية، وقلت قبل أقسم، وشذت مع المضاف.

قلت: ذلك لا يخرجها عن كونها زائدة؛ لأن الظاهر قد يتأكد بالزائدة ليصير نصا على المراد، مع أن ذلك خلاف الظاهر فالقول بزيادتها أولى^(١).

وتزاد (لا) أيضا بعد (أن) المصدرية كما في قوله تعالى: {مَا تَعْلَمُ أَنَّ [لا] (٢) تَسْجُدُ} (٣) أى: من السجدة، وكقوله تعالى: {لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ} (٤) أى: ليعلم، ف (لا) لتحقيق علم أهل الكتاب، كما [أنها] (٥) في الآية الأولى لتحقيق السجود.

وقلت زيادتها قبل أقسم وحملت (لا) على ذلك في قوله تعالى: {لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} (٦).

فإن قلت: زيادة (لا) في هذه الآية معترض عليها؛ لأنها إنما تزاد في وسط الكلام لا في أوله؛ لأن ذكر الشيء أولا يدل على الاهتمام بشأنه فلا يناسب الزيادة!

قلت: لا نسلم أن زيادتها إنما تكون في الوسط لا في الأول، بل تقع فيه في كلام الفصحاء، وأفصحهم امرؤ القيس (٧)، وأيضاً ما ذكر لا يدل على عدم الجواز، بل على عدم الأولوية، فكان في قول المصنف (٨) إشارة إليه، مع أنه يجوز ذكرها أولا لاهتمام تأكيد القسم.

وتزاد قبل المقسم به كثيرا للإيذان بأن جواب القسم منفي نحو: لا والله لا أفعل (٩). وذهب بعضهم إلى أن (لا) هذه غير زائدة (١٠)، بل لرد كلام قبل المقسم كأنهم أنكروا البعث فقيل لهم: (لا) أى ليس الأمر كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة (١١).

(١) أنظر: شرح المصنف ٩٩٣/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢٢٩/٣.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) كلمة (لا) ساقطة من الأصل.

(٤) سورة الأعراف من الآية (١٢).

(٥) سورة الحديد من الآية (٢٩).

(٦) سورة القيامة الآية (١)، وقد اختلف في (لا) في هذه الآية وخرجت على ثلاثة وجوه: الأول: أن (لا) زائدة والمعنى: أقسم بيوم القيامة، وضُغف من جهة أن زيادتها في أول الكلام، الوجه الثاني: أنها بمعنى (ألا)، وهو بعيد لعدم التظهير، الوجه الثالث: أنها رد لكلام مقدر من إنكار البعث، أنظر: معاني

الحروف ص ٨٤، وابن القواس ص ٩٠٨، والمعنى ٢٧٦/١، ومصابيح المعاني ص ٣٤.

(٧) قال السمين في الدرر المصنوع ٤٢٤/٦: "ألا ترى كيف زادها في مستهل قصيدته، يخفى في قوله:

لا وأبيك أئنة العامرى... ١. هـ

(٨) في الأصل: (فكان قلت في قول المصنف).

(٩) أنظر: الرضى ٤٦٦/٤.

(١٠) أى (لا) في قوله تعالى: {لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}، وهو قول الفراء أنظر: معاني القرآن ٢٠٧/٣.

(١١) أنظر: معاني الحروف للرماني ص ٨٤، وابن القواس ص ٩٠٩، ومصابيح المعاني ص ٣٤.

ومن، والباء، واللام، تقدم ذكرها.

وتمت زيادة (لا) مع المضاف كما في قول العجاج:
 في بئر لا حور سرى وما شعر^(١) :: يافكيه^(٢) حتى إذا الصبح جسر^(٣)
 وإنما كانت شاذة لأن القياس أن لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه.
 (الحور): إما مصدر بمعنى نقصان، أو جمع حائر بمعنى (هالك)، وقيل: اسم لبئر
 يسكنها الجن.
 وأما بيان زيادة [من]^(٤)، والباء، واللام، فقد تقدم ذكرها في بحث حروف الجر على
 التفصيل، فلا حاجة إلى الإعادة^(٥).
 وأما عدم الإشارة إلى الكاف مع أنها تزداد أيضا فقليلة وقوعها زائدة، بخلاف
 المذكورات^(٥).

.....

(١) في الأصل (ما مكة) وهو خطأ.
 (٢) من الرجز وهو له في: الديوان ص ٥١، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر الذي أرسله
 عبد الملك بن مروان لقتل أبي فذيك الحزوري الخارجي، وهو له في: ابن يعيش ١٣٦/٨، والتخدير
 ١١٧/٤، ١١٦، والخزانة ٥١/٤، وغير منسوب في: معاني الفراء ٨/١، وشرح المصنف ٩٩٣/٤،
 والروضي ١٩٤/٢، ٤٦٧/٤، والجامي ٣٧٣/٢، والخزانة ٢٢٤/١١، والإفك: الكذب، وحشر الصبح:
 انطلق وأضاء والمعنى: أن هذا الحزوري قد سار في طريق الضلال والهلاك، أو سار في الموضع
 الخالية التي يسكنها الجن حتى أضاء الصبح وما شعر. والشاهد قوله (في بئر لا حور) واستشهد به
 على أن لا زادة بين المتضامتين والتقدير: في بئر حور.

(٣) سبق الحديث.

(٤) انظر زيادة (من) ص ٨٨٩، وزيادة الباء ص ٨٨٩، وزيادة اللام ص ٩٠٢ من قسم التحقيق.
 (٥) انظر القول في زيادة الكاف، وقال الأصميهاني ص ٩٢٣: "وإنما لم يذكرها لأن زيادتها ليست بقياسية
 مطردة" أ. هـ.

مباحث حرفي التفسير

حرفا التفسير: أي، وأن، فـ (أن) مختصة بما في معنى القول.

ومنها: حرفا التفسير، أي: ما يقع التفسير به من أنواع الحروف حرفان، أحدهما: أي وهي مفسرة لكل ميبهم من المفرد نحو: جاءتني زيد أي: أبو عبد الله^(١)، وكما تقول في تفسير قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ} ^(٢) أي: من قومه^(٣)، وما بعدها في الأغلب عطف بيان، والثاني منهما: (أن) /، وإنما سميتا حرفا التفسير لوقوعهما تفسيراً لما يذكر قبلهما، أو لأن (١٣٢/ب) لفظهما قد تنزل منزلة لفظ التفسير.

فـ (أن) مختصة بما في معنى القول أي: لا تستعمل مفسرة إلا لفعل فيه معنى القول^(٤) كما في قوله تعالى: {وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ} ^(٥) وهي في الحقيقة تفسير المفعول المقدر له (ناديناه) أي: ناديناه لشيء وهو قولنا: (يا إبراهيم)^(٦).

وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى: {إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ أَقْبِلِيهِ} ^(٧). ثم اعلم أنهم اختلفوا في وقوعها تفسيراً لصريح القول، فذهب الأكثرون إلى منعه وقالوا: إنه لا يحتاج إلى تفسير لأن الجملة التي بعده تقع مفعولاً به لفظاً.

وأجاز بعضهم ذلك^(٨) مستدلين بقوله تعالى: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} ^(٩).

وليس بظاهر في ذلك لجواز أن تكون (أن) مفسرة للضمير في (به) أو مصدرية، أو

(١) أنظر: الرضى ٤٦٨/٤، وقال ابن يعيش ١٤٠/٨: "وشرطها أن يكون ما قبلها جملة تامة مستغنية بنفسها، يقع بعدها جملة أخرى تامة أيضاً تكون الثانية هي الأولى في المعنى مفسرة لها، أي بين جملتين وذلك قولك: ركب سيفه أي: وسيفه معه... فقولك: وسيفه معه هو في المعنى سيفه...". جـ. وأنظر: الفاخر ٦٨٦/٢، والصقفة الصفية ٣١٤/٢.

(٢) سورة الأعراف من الآية (١٥٥).

(٣) أنظر: المفصل ص ٤٠٥، والأصبهاني ص ٩٢٣، والصقفة الصفية ٣١٥/٢.

(٤) اشترط في (أن) التفسيرية ثلاثة شروط هذا أحدها وهو: أن يكون الفعل الذي يفسر بها فيه معنى المقول وليس بقول، والآخران سيذكرهما الشارح قريباً.

(٥) سورة الصافات الآية (١٠٤).

(٦) أنظر: الرضى ٤٦٩/٤.

(٧) سورة طه من الأيتين (٣٨) و(٣٩).

(٨) من أجاز كونها تفسيرية في الآية: ابن عطية في: المحرر الوجيز ٢٦٣/٢، والحوافي، ومكي، أنظر: البحر ١٧/٤. والدر المصون ٦٥٧/٢. وذكر الزمخشري أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن أعبدوا الله. أنظر: الكشاف ٣٧٤/١، وأنظر: البحر ٤١٨/٤، والدر المصون ٦٥٧/٢، والمعنى ٤٠/١.

(٩) سورة المائدة من الآية (١١٨).

زائدة^(١).

فإن قلت: (أن) في قوله تعالى: {وَالطَّلَقُ الْمَلَأُ مِثْلَهُمْ أَنْ امْشُوا}^(٢) مفسرة لما ليس فيه معنى القول وهو (انطلق)!

قلت: يعني (انطلق) ههنا بمعنى (تكلم) كما يقال: انطلق زيد في الحديث، فكان خروجه من السكوت إلى التكلم يجعل انطلافاً^(٣).

وزعم بعضهم أن (أن) في الآية مفسرة لصريح القول المقدر فيجوز الاستدلال بها على الجواز.

وليس بالقول السديد إذ ليس بشيء يرجح تقدير صريح القول على تقدير ما في معناه^(٤).

وليضاً (أن) لها شرطان آخران^(٥) أحدهما: ألا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسره؛ لأنها حينئذ صارت من جملته ولم تكن تفسيراً له نحو قولك: أوعزت إليه بأن قم، وكتبت إليه بأن قم؛ لأن الباء ههنا متعلقة بالفعل فصارت من جملته، والتفسير إنما يكون بجملة غير الأولى^(٦).

وثانيهما: أن يكون ما قبلها وما بعدها تاماً، ولذلك قالوا في قوله تعالى: {أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ} (أن) فيه مخففة من المثقلة، والمعنى: أنه الحمد لله، فلا تكون مفسرة؛ لأن ما قبلها وهو قوله تعالى: {وَأَخْرَجُوا عَوَاهِمَ} (٨) ليس بكلام^(٩).

وقد يضر بـ (إذا)^(١٠) تقول: أشرقت الشمس: إذا طلعت، وأشرقت: إذا أضاءت^(١١).

(١) أنظر: شرح المصنف ٩٩٥/٣، والرضي ١٥٦٩/٤، وابن القواس ص ٩١٢.

(٢) سورة ص من الآية (٦)، قال العكبري: قوله تعالى: {أَنْ امْشُوا} أي امشوا، لأن المعنى: انطلقوا في القول، وقيل: هو الإطلاق حقيقة والتقدير: وانطلقوا قائلين امشوا * أ. هـ أنظر: إملأ ما من به الرحمن ٢٠٩/٢، وأنظر: البحر ١٣٨/٩، والدر المصون ٥٢٥/٥.

(٣) أنظر: الرضي ٤٧٠/٤، وابن القواس ص ٩١٣، والتخمين ١٢٣/٤، والدر المصون ٥٢٥/٥، والأصبهاني ص ٩٢٤.

(٤) أنظر: شرح المصنف ٩٩٥/٣، وأنظر: الرضي ٤٧٠/٤.

(٥) أنظر هذين الشرطين في: ابن يعيش ١٤٢/٨، وابن القواس ص ٩١١، والتخمين ١٢٢/٤، والأصبهاني ص ٩٢٣، والصفوة الصفية ٣١٦/٢.

(٦) أنظر: الصفوة الصفية ٣١٦/٢، والإقليد ١٨٠٢/٤.

(٧) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (١٠).

(٨) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (١٠).

(٩) أنظر: الرضي ٤٧٠/٤، وابن القواس ص ٩١١، والتخمين ١٢٣/٤، وأنظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٦/٢ والمحور الوجيز ١٠٨/٣، والبحر المحيط ١٨/٦، والدر المصون ١٠/٤.

(١٠) قال السيوطي: "... وقد يفسر الكلام بـ (إذا) تقول: عسعس الليل إذا أظلم، فتجعل (أظلم) تفسيراً لـ (عسعس) * أنظر: الأنباء والنظائر ١٤٩/٢.

(١١) في الأصل: (أشرقت).

(١٢) في الأصل: (ضاعت).

حروف المصدرية

حروف المصدر: ما، وأن، وإن، والأولان: للفعلية.

ومنها: حروف المصدر فتلك الحروف ثلاثة، أحدها: ما، وثانيها: أن، وثالثها: أن بالتشديد، وإنما سميت حروف المصدرية لأنها تجعل ما بعدها في حكم المصدر ^(١).

والأولان من هذه الثلاثة وهما: (ما) و(أن) بالتخفيف للفعلية أي: يختص استعمالهما بالجملة الفعلية فلا يدخلان ^(٢) في غيرها، ويجعلان ^(٣) تلك الجملة في حكم المفرد الذي هو مصدر فعل تلك الجملة، تقول مثلاً: سررتي ما جئت، وأن تجيء [أي] ^(٤): سررتي مجيئك.

فإن قلت: قد جاء: سررتي ما أنت صانع، بأن توصل (ما) بالجملة الاسمية، قلت: كان الحكم باختصاصهما بالفعلية بناءً على عدم الاعتداد بذلك لقلة وقوعه في غير كلام الفصحاء ^(٥).

ثم ينبغي أن يعلم أن (أن) قد لا تعمل تشبيهاً لها بـ (ما) ^(٦) كما قرأ ابن كثير ^(٧) في قوله تعالى: {لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُمِ الرِّضَاعَةَ} ^(٨) بالرفع ^(٩)، وقد تعمل (ما) تشبيهاً لها بـ (أن) كما في قوله عليه السلام ^(١٠): «كما تكونوا يولى عليكم» ^(١١).

(١) أنظر: طة التسمية في: الكناش ١١٣/٢، والأصبهاني ص ٩٢٤ وقال: "وسميت أيضاً موصولات لاحتياجها إلى صلتها" أ. هـ.

(٢) في الأصل: (فلا يدخلان).

(٣) في الأصل: (ويجعلان).

(٤) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال الرضوي ٤٧٢/٤: "وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوز غيره أن تكون اسمية أيضاً، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً، كما في نهج البلاغة: بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية، وقال الشاعر:

أغارقة أم الوثيل بعد ما ... أقبال وأنتك كأنهم المغلبي

أ. هـ. وأنظر: الجاسي ٣٧٥/٢، والدولت آبادي ل ١١٣/٢.

(٦) القول بأن (أن) لا تعمل تشبيهاً لها بـ (ما) هو قول البصريين، وقال الكوفيون: هي المخففة من الثقيلة أنظر: التسهيل ص ٢٢٨، وشرحه ١١/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣، والارتشاف ١٦٤٢/٤، والمعنى ٣٨/١، وشفاء العليل ٩١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٦/٢، والجمع ٢٨٤/٢.

(٧) هو: أبو معبد عبد الله بن كثير الكناشي، قارئ مكة، أحد القراء المشيخة، توفي سنة عشرين ومائة. أنظر ترجمته في: معرفة القراء ٧١/١، ووفيات الأعيان ٢٤٥/٢، وثمرات الذهب ١٥٧/١.

(٨) سورة البقرة من الآية (٢٣٣).

(٩) نسبت إلى مجاهد في: مختصر ثبواذ القرآن ص ٢١، والرضي ٣٢/٤ والبحر المحيط ٤٩٩/٢، والدر المصون ٥٦٩/١، ونسبت إلى ابن محيصن في: المعنى ٣٨/١.

(١٠) في الأصل: (كما في قوله تعالى) وهو خطأ.

(١١) الحديث في: كشف الخفا للعجلوني ص ١٦٦، وفيض القدير ٢٦٥/١، ١٨٩/٣، ٤٧/٥.

و (أَنْ) - بالفتح والتشديد - للأسمية، أى: يختص استعمالها بالجملة الاسمية؛ لما عرفت من أنها من دواخل المبتدأ والخبر، فتجعلها بعد دخولها عليها فى تأويل المفرد مؤولا بمصدر لخبرها كقولك: أعجبني أنك قائم، أى: قيامك، أو [ما] ^(١) فى معناه كما فى قولك: أعجبني [أن] ^(٢) زيدا أخوك، أى: أخوة زيد، هذا عند الإسكان، وأما إذا تعذر [ذلك] ^(٣) قدرته بالكون كما فى قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ مَا فى الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ} ^(٤) فإنه يؤول به: لو ثبت كون ما فى الأرض من شجرة أقلاماً ^(٥).

ثم اعلم أن البعض منهم أجاز أن يكون (الذى) فى نحو: أنت فىنا الذى ترغيبين، مع الفعل بمنزلة المصدر أى: فىنا رغبتك؛ إذ لا يصلح أن يكون موصولا بما بعده، وإلا يلزم التانيث والعائد، ويمتنع تقديم ما فى حيز الصلة عليها لأن (فىنا) متعلق بـ (ترغيبين)، وعلى تقدير أن يكون مصدرية لا يلزم ذلك؛ لأن (فىنا) حينئذ مستأنف لا يتعلق بـ (ترغيبين) بل (الذى) معه مبتدأ والجار والسجور خبره المقدم أى: أنت رغبتك حاصلة فىنا، وحملوا عليه قوله تعالى: {كَأَلَيْذِى خَاصُوا} ^(٦) لأن المعنى: وخضتم خوصاً كخوضهم ^(٧).

والظاهر أنه فى الآية موصول والتقدير: خضتم خوصاً كالخوض الذى خاضوا ^(٨)، أو الضمير للمصدر، ثم إنهم يجيزون: الذى تضرب زيدا قائماً، على أنه مصدرية والتقدير: ضربك زيدا قائماً، ولعلمهم ما جعلوا (الذى) من حروف المصدر، بل اسماً مكتباً به المصدر مقدراً فى صلة ضميره، كما حكى من مذهب الأخفش فيها ^(٩).

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٩٩٦/٣.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٩٩٦/٣.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٩٩٦/٣.

(٤) سورة لقمان من الآية (٢٧).

(٥) انظر: الكشاف ٣/ ٢١٥، وشرح المصنف ٩٩٦/٣، وابن القواس من ٩١٥، والأصهباني من ٩٢٥، والمغلى ٥٠/١.

(٦) سورة التوبة من الآية (٦٩).

(٧) قال السيوطي: "وذهب يونس، والفراء، وابن مالك إلى: (الذى) قد يقع موصولاً حرفياً فيؤول بالمصدر، وخرجوا عليه قوله تعالى: {وَحُفَّتُمْ كَأَلَيْذِى خَاصُوا} أى كخوضهم، والجمهور منعوا ذلك، ولولوا الآية، أى: كجميع الذى خاضوا". هـ انظر: الهمع ٢٦٨/١، وانظر: معنى الفراء ٤٤٦/١ وشرح التسهيل ٢١٨/١.

(٨) انظر: شرح التسهيل لناصر الجيش ٧٥٦/٢ رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية إعداد: د/ على محمد فاخر، والبحر ٥/ ٤٥٧، والدر المصون ٣/ ٤٨٢.

(٩) انظر: لهب الإعراب من ٤٦٥ وما بعدها، والشارح - رحمه الله - نقل عنه دون أن يشير.

حروف التحضيض

حروف التحضيض: هلاً، وآلاً، ولولاً، ولوماً، ولها صدر الكلام ويلزمها الفعل لفظاً أو تقديرًا

ومنها: حروف التحضيض وهي أربعة أحرف، أحدها: هلاً، وثانيها: آلاً مشدنتين، قيل: إن هلاً مركبة من (هل) و(لا)^(١)، و(آلاً) من: (أن) و(لا)^(٢)، وقيل: أصل (الآ): (هلاً) ثم أبدل الهاء همزة^(٣)، وثالثها: لولاً، ورابعها: لوماً، وهما مركبان من (لو) وحروف (ل/ال) مع تغيير معناهما^(٤).

والأجود في الكل أنها حروف مفردة موضوعة لهذا المعنى؛ لأن التركيب على خلاف الأصل^(٥).

ولها أي: ولهذه الحروف صدر الكلام لدالاتها على نوع من أنواعه فالغرض كون تلك الدلالة مفهومة أول الأمر^(٦).

ويلزمها أي: هذه الحروف الفعل دخولاً إما لفظاً كما في نحو قولك: هلاً ضربت زيداً، أو تقديرًا كما في نحو قولك: هلاً زيداً ضربته على تقدير: ضربت زيداً، ومن ذلك قولهم: لولاً خيراً من ذلك، وهلاً خيراً من ذلك، أي: لولاً وهلاً تفعل خيراً من ذلك، وذلك لشدة اقتضائها الفعل، ومن حيث إنها إذا دخلت على الماضي تكون للوم على ترك الفعل والتوبيخ، وإذا دخلت على المضارع تكون للحث على الفعل والطلب له، فلا تستعمل إلا بالفعل^(٧).

ثم ينبغي أن يعلم أن التوبيخ على ترك الفعل غير لازم لها في جميع موارد استعمالها، قال الفراء^(٨): معنى هذه الحروف: لوم على ما كان وحث على ما يكون، وقد تخلو عنه على الإطلاق، كذا في التسهيل^(٩).

وأن الأخيرين قد يكونان لاستنناع الثاني لوجود الأول ويتبدأ بعدهما الكلام، كذا في اللباب^(١٠).

(١) أنظر: معاني الحروف ص ١٣٢، وابن يعيش ١٤٤/٨، وشرح التسهيل ١٣٩/٢، ومصابيح المغاني ٤٠٣.

(٢) أنظر: ابن يعيش ١٤٤/٨، والجنى الداني ص ٥١٠، وقال ابن مالك: "مركبة من الهمزة ولا"، أنظر: شرح التسهيل ١٣٩/٢.

(٣) أنظر: الجنى الداني ص ٥٠٩.

(٤) أنظر: معاني الحروف ص ١٢٢، ١٢٤، وابن يعيش ١٤٤/٨.

(٥) وهو اختيار ابن القواس في: شرحه ص ٩١٦.

(٦) أنظر: شرح المصنف ٩٩٧/٣، وابن القواس ص ٩١٧، والأصيهاني ص ٩٢٧.

(٧) أنظر: الرضي ٤٧٥/٤، وابن القواس ص ٩١٦، والأصيهاني ص ٩٢٧، والجبالي ٣٧٦/٢.

(٨) أنظر: قول الفراء في: التخصير ١٢٩/٤.

(٩) أنظر: التسهيل ص ٢٤٤ وليس فيه إشارة إلى قول الفراء.

(١٠) أنظر: لباب الإعراب ص ٤٦٧.

حرف التوقع

حرف التوقع: قد للتقريب في الماضي، وفي المضارع للتقليل.

ومنها: حرف التوقع، وهو لفظ: قد، وإنما يسمى به لأن الإخبار به إنما يكون إلى من يتوقع ذلك^(١)، و[للتقريب]^(٢) أي: يسمى أيضا حرف التقريب باعتبار أنه يقرب الماضي من الحال^(٣) كما في قول المقيم: قد قامت الصلاة، أي: قرب قيامها إلى الحال، ثم ذلك عند دخوله على الماضي، وأما إذا كان في المضارع فيكون للتقليل^(٤) بمنزلة (ربما)^(٥) نحو: إن الكذوب قد يصدق^(٦)، أي: يقع منه الصدق.

فإن قلت: التوقع لا يتصور إلا من المنتظر، والماضي قد وقع فلا ينتظر إليه قلت: المراد أنه كان متوقعا ثم صار ماضيا إذ قولك: قد قامت الصلاة، إنما يقال لقوم قد قاموا خلف الإمام منتظرين هذا القول.

وقد [يستعمل]^(٧) للتحقيق عند دخوله على المضارع مرادا به الحال لا الماضي كما في قوله تعالى: {قَدْ تَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ} ^(٨) و: {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ} ^(٩).

ويجوز الفصل بينه وبين فعله بالقسم كقولهم: قد والله أحسنت، وقد لعمرى أكرمتك، وذلك لأن القسم ليس بأجلى لأنه لتأكيد الفعل المصدّر بـ (قد)^(١٠)، ولأن القسم كثير الاستعمال فتوسعوا فيه^(١١)، ولذلك يتوسط أيضا بين المبتدأ والخبر نحو: زيد والله قائم، لا

(١) قال سيبويه ٢٢٣/٤: "وَرَعِمَ الْخَيْلُ أَنْ هَذَا الْكَلَامَ لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ الْخَبَرَ" ١. هـ، وأنظر: المفصل ص ٤١٠، وكتاب حروف المعاني للزجاجي ص ١٣، والمغلي ١٩٤/١، ومصابيح المعاني ص ٢٤١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبتته من شرح المصنف ٩٩٨/٣.

(٣) أنظر: علة تسميته في: شرح المصنف ٩٩٨/٣، وابن القواس ص ٩١٧، والأصبهاني ص ٩٢٨.

(٤) قال ابن هشام: "التقليل وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو: قد يصدق الكذوب، وقد وجود البخل، وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى: {قَدْ يَعْلَمُ مَا أَشْمُ عَلَيْهِ}، أي: ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأولين لم يستند من (قد) بل من قولك: البخل وجود، والكذوب يصدق... ١. هـ، أنظر: المغلي ١٩٦/١.

(٥) أنظر: ابن عيش ١٤٧/٨، ولباب الإعراب ص ٤٦٧.

(٦) من الأمثال، يضرب للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ثم تكون منه الهلة من الإحسان، أنظر: مجمع الأمثال ٢٥٠/١، والمفصل ص ٤١٠، وكتاب الأمثال ص ٥٠.

(٧) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق، وأنظر: الرضي ٤٧٨/٤، والأصبهاني ص ٩٢٨.

(٨) سورة البقرة من الآية (١٤٤).

(٩) سورة الأحزاب من الآية (١٨).

(١٠) هذا تعليل: ابن عيش في: شرحه ١٤٨/٨.

(١١) هذا تعليل: ابن الحاجب في: الإيضاح ٢٣٧/٢.

يجوز ذلك بغير القسم، وجاز السكوت عليه كما قال الشاعر:

أَفِذْ التَّوَحُّلُ غَيْرُ أَنْ رَكَابِنَا :: لَمَّا يَزُولُ بِرَحَائِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أى: وكان قد زالت، فحذف الفعل لدلالة (لم يزل) عليه، وذلك قياساً له على ما هو جواب له وهو (لما) فإنه يجوز حذف الفعل المنفى به (لما) فى الاختيار إن دل عليه دليل استغناء به عن الفعل نحو قولهم: قام زيد ولما، أى: لما يقم^(١).

(١) من الكامل للنايعة فى الديوان ص ٨٩، من قصيدة فى وصف المتجردة زوج النعمان بن المنذر، وهو له فى: ابن يعيش ١٤٨/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩/١، والارتشاف ١٢٨٠/٣، والجلى الدانى ص ٢٦٠، ١٤٦، والمغنى ١٩٤/١، والتصريح ٣٦/١، والخزانة ١٩٧/٧، وغير منسوب فى: شرح المقنمة الجزولية ٤٩٠/٢، والأشمولى ٣١/١، والهمع ٤٤٨/٢. ويروى: أرفه بدلاً من: أفده، والمعنى: قرب الرحيل ومفارقة التيار ولكن الإبل لم تزل فيها. والشاهد قوله (قد) فحذف الفعل بعده والتقدير: وكان قد زالت.

(٢) أنظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢٣٧/٢، وأنظر: لباب الإعراب ص ٤٦٧.

حرفا الاستفهام

حرفا الاستفهام: الهمزة، وهل، لهما صدر الكلام تقول: أريد قائم، وأقام زيد؟ وكذلك هل،

ومنها: حرفا الاستفهام، طلب القهم وأحد حرفيه الهمزة والآخر هل، وسميا حرفا الاستفهام لكونهما موضوعين للدلالة على ذلك الطلب.

ولهما أي: لحرفي الاستفهام صدر الكلام^(١) لتحصل الدلالة من أول الأمر على أن الكلام مبني على الاستخبار لا على الإخبار، وفي قوله: تقول: أريد قائم؟ بالجملة الاسمية، وأقام زيد؟ بالجملة الفعلية تنبيه على أن دخول الهمزة لا يختص بقبيل من الأسماء والأفعال بل يعسهما.

وأشار إلى أن (هل) مثلها في ذلك بقوله: وكذلك هل، أي: لا تختص بشيء منهما كالهزمة، بل يشغل الاسم والفعل تقول: هل زيد قام؟ وهل قام زيد؟ إلا أن دخولها على الجملة الاسمية التي خبرها فعل إنما يقع على الشذوذ والنذرة بخلاف الهمزة، وذلك لأن (هل) في الأصل بمعنى (قد) كما جاءت في قوله تعالى: {هل أتى على الإنسان} (٢) وهو من خصائص الأفعال، فحملت عند استعمالها للاستفهام على ما كان لها في أصلها، فلا يقال في السعة والقياس: هل زيد قام؟ كما لا يقال: قد زيد قام (٣)، فإن وقع في الكلام [مثل] (٤) ذلك [كان] (٥) مخالفا للقياس، فالأحسن تقدير الفعل بعدها مراعاة لذلك الأصل.

فإن قلت: ما ذكرتم بعينه يستلزم عدم جواز: هل زيد قائم؟ لاستنتاج: قد زيد قائم، مع أنه يجوز، قلت: جواز ذلك حملا لها على اختها - الهمزة (٦) - وإن كان على الخلاف، وإنما لم يجر: هل زيد قام؟ حملا لها على اختها؛ لأن في هذه الجملة ما يذكر الصحة القديمة، وذلك لوجود الفعل الذي هو محلها، فلذلك أبت من المتابعة لأختها، بخلاف جملة: هل زيد قائم؟ فإنها إذا لم تجد فيها فعلا تسلت (٧) عنه ذاهلة، فتبعت لأختها في الدخول عليه (٨).

(١) انظر: علة ذلك في: شرح المصنف ٩٩٩/٣، وابن القواس ص ٩١٥.

(٢) سورة الإنسان من الآية (١).

(٣) انظر: شرح المصنف ٩٩٩/٣، والرضي ٤٨٠/٤.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) قال ابن الحاجب ٩٩٩/٣: "وإنما جاز: هل زيد قائم؟ حملا على اختها في مجيء الاسمية الصريحة، فلما إذا عجزت إلى معنى ما هو بابها فاعتبارها في نفسها أولى"، وانظر: القناش ١١٦/٢، والأصبهاني ٩٢٩.

(٧) في الأصل: (نسبت) وما أثبتته من: الرضي ٤٨١/٤.

(٨) قال الرضي: "... فلما كان أصلها (قد) وهي من لوازم الأفعال، ثم تطلعت على الهمزة، فإن رأت فعلا في حيزها تنكرت عهودا بالحمى، وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة، ومع وجود الفعل، لا تقنع به مقتر أيضا، للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختيار: هل زيدا ضربته؟" (هـ انظر: السابق نفسه).

قسم التحقيق

والهمزة أعم في التصرف، وتقول: أزيداً ضربت؟ وأتضرب زيداً وهو أخوك؟ وأزيد عندك أم عمرو؟ و: {أَلَمْ إِذَا مَا وَقَعَ} و: {أَوْ مِنْ كَانَ مَيْتًا} و: {أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتِيمَةٍ} دون هل.

والهمزة لكونها متصلة في الاستفهام أعم وأكثر من (هل) في التصرف^(١)
والاستعمال بخلاف (هل) فإن الاستفهامية فيها بالنيابة عن الهمزة ولذلك جمعت الهمزة في
بعض الصور.

ولذلك تدخل على الجملة الفعلية سواء تقدم معمولها على فعلها كما تقول: أزيداً ضربت؟ أو لم يتقدم وإليه أشار بقوله: وأتضرب زيداً والحال هو أخوك؟ منكراً لضرب المخاطب زيداً حال كونه على هذه الصفة^(١)، وأيضاً الهمزة يختص بها (أم) المتصلة كما تقول: أزيد عندك أم عمرو؟^(٢) وتدخل على حرف العطف وتقول: {أثم إذا ما وقع ءانتم بد}^(٣) و{أو من كان ميتاً}^(٤) و{أفمن كان / على بينة}^(٥)، قال الفراء: ينبغي أن يكون حرف العطف قبل الهمزة، لكنها لما كانت عند دخولها على الماضي مشبهة بهمزة التعدية في بعض الصور، أوصلوا حروف العطف بعد الهمزة، خوف أن تلتبس بتلك الهمزة إذا حذف المفعول فيقع الالتباس بين الخير والاستخيار مثل قولك: قام زيد وأقام زيد عمراً^(٦).

وقوله: دون (هل) ظرف لقوله: (وتقول) وتقييد لجميع ما ذكر، يعني: الهزمة لكونها أصلاً تستعمل في المواضع المذكورة ولم يستعمل فيها (هل)، وهذا معنى كونها (أعم).

(١) قال ابن القواس ص ٩٢٠: " إنما كانت الهمزة أعم تقدما من هل إما لأنها أخصر في اللفظ فكثر التصرف فيها لخفة لفظها، وإما لأنها الأصل للزومها الاستفهام بخلاف (هل) فباتا تخرج إلى معنى (قد) " أ. هـ. وقل صدر الأفاضل: " والهمزة أعم تصرفا من (هل) لأنك توقعها قبل الواو والفاء وثم.... و(هل) غير موقعة في هذه المواقع " أ. هـ. أنظر: ترشيح العلل ص ٢١١.

(٢) قال ابن الحاجب ١٠٠/٣: "فاستعملوها لإثبات ما دخلت على وجه الإنكار ثوب (هل) " أ. هـ
(٣) قال ابن الحاجب ١٠٠/٣: " وإنما اختصت (أم) المتصلة بالهمزة لأن الهمزة هي الأصل، فلما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين - وأدخل ما ليس بحرف الاستفهام لتعذر المستفهم عنه - كانت الهمزة أقرب إليه

(٤) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٤١).

(٥) سورة الأنعام من الآية (١٢٢).

(٦) سورة هود - عليه السلام - من الآية (١٧).

(٧) قال المرادى: * الهمزة لأصالتها استثرت بأمر: منها: تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم، في نحو: (أفلا تغفلون) و (أو لم يسروا) و (ألم إذا ما وقع)، وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة، لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير فقسموها، بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور، وذهب الزمخشري إلى تقدير جملة بعد الهمزة لانتفاء المحل؛ ليكون كل واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه... انظر: الجنى الدالني ص ٣١.

وأما عدم دخول (هل) في المثال الأول فظاهر مما مر^(١).

وقيل: لو قيل (زيد) لما صح وقوع (هل) فيه أيضاً، وذلك لأن (هل) وضعت للسؤال عن وجود الفعل لا غير، ففي مثال المتن ما يشعر بكون الفعل حاصلًا، وهو تقديم المفعول، إذ لو كان فيه شك لقدم لكونه أهم، فيكون سؤالا عن وقع عليه الفعل على معنى: أزيداً ضربت أم عمراً؟ فلا تناسب (هل) هنا كالهزمة؛ لكونها موضوعة للسؤال عن وجود الفعل، وعن وجد فيه الفعل، وعن وقع عليه الفعل، وإذا قدرت المثال بالهاء صح وقوع (هل) أيضاً؛ لأن السؤال حينئذ إنما يكون عن الفعل إذ التقدير: هل ضربت زيدا ضربته؟

وأما في المثال الثاني^(٢) فلأن الهزمة هنا قد استعملت لإثبات ما دخلت عليه على وجه الإنكار^(٣)، فعند كون الغرض ذلك لا يصح دخول (هل)؛ لما ثبت من أن استعمالها إنما يكون لإثبات ما دخلت عليه لا على الوجه المذكور، نص عليه في شرح المفصل^(٤).

وقيل: إنما تقول كذلك إذا أردت الحال بالمضارع فلا يصح استعمال (هل) حينئذ لأنها لكونها للتردد في وقوع الفعل مخصصة للمضارع في الاستقبال^(٥)، ولا ترد في الفعل الحالي بسبب كونه مشاهداً، وأما الهزمة فيصح وقوعها لجواز استعمالها في الثابت، لأنها في: أزيد هذا أم عمرو؟ للسؤال عن الذات، وهو من حيث هو لا اختصاص له بزمان دون [زمان]^(٦)، ولم يلزم منه أن يكون ذلك طلباً لحصول الحاصل حتى يلزم المحال، لأن الإنكار بصير ذلك الفعل كأنه لم يشاهد فيستقيم السؤال.

وأما في المثال الثالث^(٧) فلأن السؤال بـ (أم) المتصلة إنما يكون عن وجد منه الفعل لا عن وجود الفعل فالإيق بذلك الهزمة^(٨).

وأما في البواقي فلأن السؤال فيها للإنكار بعد الإخبار، و(هل) في السؤال عن وجود الفعل للابتداء لا للإنكار بعد الإخبار.

ثم الهزمة تستعمل في مواضع غير ما ذكر لم يستعمل فيها (هل) فتكون للتقرير، أي:

(١) أي لما ثبت من أنها في الأصل أن تكون بمعنى (قد).

(٢) وهو قوله: تضرب زيدا وهو أخوك؟

(٣) في الأصل (الإنكار) وهو تصحيح.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٩/٢، وانظر: شرح المصنف ١٠٠/٣.

(٥) قال صدر الأفاضل: "... موضع (هل) لاستقبال الاستفهام فلا يجاوزه" أ. هـ، انظر: التخمير ١٤٠/٥، وانظر: المعنى ٤٠٤/٢.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٧) وهو قوله: أزيد عندك أم عمرو؟

(٨) قال ابن القواس ص ٩٢٠: "لأن - هل - لطلب التعيين" أ. هـ.

لحمل المخاطب علي الإقرار بأمر قطعه ولم يكن غرضك أن تعلم ما لم تعلم ^(١) كما في قوله تعالى: {أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآيَاتِنَا} ^(٢).

وتستعمل مراداً بها الأمر نحو: {أَسْلَمْتُمْ} ^(٣) حيث كان المراد الأمر بالإسلام ^(٤)، وتجيء بمعنى النهي نحو: {تَعْبُدُونَ مَا تَشْحَنُونَ} ^(٥) أي: لا تعبدوا وتكون للاستبطاء نحو: {الْمَ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ} ^(٦) استبطاء لدخول وقت الخشوع ^(٧)، وللتعجب نحو: {الْمَ تَرَى إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ} ^(٨) والتثنية نحو: {الْمَ يَجِدُكَ يَتِيمًا} ^(٩) والتوبيخ نحو: {أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي} ^(١٠) والوعيد نحو: {الْمَ تُهْلِكُ الْوَالَيْنَ} ^(١١) والتسوية نحو: {أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ} ^(١٢).

ويجوز حذفها عند وجود الدلالة عليها لفظاً مع كونها مرادة في المعنى كقوله:

لَعَمْرِي مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيًا.....
ويروى: - فوالله إني لحاسب -... لم يسمع زمين الجمر أم يكمان ^(١٣).

تقديره: لم يسمع، فحذفت الهمزة لدلالة (أم) المعادلة عليها.

وأما (هل) فهي تجيء استهلامية كما ترى، وبإضافة كقوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ} ^(١٤) أي: ما ينظرون ^(١٥)، وسنه قوله تعالى: {هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ} ^(١٦) وليس للإنكار، فيندفع الاعتراض، وقد يكون بمعنى (إن) ^(١٧) كما في قوله تعالى: {وَالنَّجْمِ وَالْجَالِ عَشِيرَ} ^(١٨) إلى قوله تعالى: {هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ} ^(١٩) قالوا معاذة إن في ذلك.

(١) انظر هذا المعنى في: المعنى ٢٥/١، والجنى ص ٣٣، ومصابيح المعاني ص ١٨.

(٢) سورة الأنبياء من الآية (٦٢).

(٣) سورة آل عمران من الآية (٢٠).

(٤) انظر: المعنى ٢٥/١، وترشيح الغل ص ٢١٣، ومصابيح المعاني ص ١٩.

(٥) سورة الصافات من الآية (٩٥).

(٦) سورة الحديد من الآية (١٦).

(٧) انظر هذا المعنى في: الجنى ص ٣٣، والمعنى ٢٥/١.

(٨) سورة الفرقان من الآية (٤٥)، وانظر هذا المعنى في: الجنى ص ٣٣، والمعنى ٢٥/١.

(٩) سورة الضحى من الآية (٦).

(١٠) سورة النمل من الآية (٨٤).

(١١) سورة المراتل من الآية (١٦).

(١٢) سورة البقرة من الآية (٦)، وانظر هذا المعنى في: مصابيح المعاني ص ١٦.

(١٣) سبق تحريجه والكلام عليه وبيان الشاهد فيه.

(١٤) سورة الزخرف من الآية (٦٦)، وفي الأصل: {هَلْ تَنْظُرُونَ السَّاعَةَ}.

(١٥) انظر هذا المعنى في: الأزهية ص ٢٠٩، والجنى ص ٣٤٢، ومصابيح المعاني ص ٣٩٨.

(١٦) سورة الرحمن الآية (٦٠).

(١٧) انظر: الأزهية ص ٢٠٨، وفي المرادى: "وهو قول ضعيف" انظر: الجنى ص ٣٤٥.

(١٨) سورة الفجر في الأيتان (١، ٢).

(١٩) سورة الفجر الآية (٥).

حروف الشرط

حروف الشرط: إن، ولو، وأما، لها صدر الكلام، فـ (إن) للاستقبال وإن دخل على الماضي

ومنها: حروف الشرط، الشرط: تعليق الأمر على آخر بحيث يلزم من وجود المعلق عليه وجود المعلق، فحروفه ثلاثة، أحدها: إن بكسر الهمزة وتخفيف النون، وثانيها: لو^(١)، وثالثها: أما - يفتح الهمزة وتشديد الميم - وإنما سميت حروف الشرط لإفادتها ذلك التعليق.

فإن قلت: إن كان الغرض بيان ما كان موضوعاً للشرط يلزم أن يقول: (حرفاً الشرط)؛ لأن (أما) ليست خالصة بل متضمنة لمعناه، وإن كان أعم منه يلزم أن يذكر كل ما يتضمن ذلك المعنى من نحو (متى) و(أين)!

قلت: أراد الثاني لكن ذكر (أما) دون غيرها من المتضمنات للشرط لكونها حرفاً دون غيرها؛ لأنها^(٢) أسماء^(٣)، ثم ذلك لكون البحث ههنا في الحروف.

ولها، أي: لحروف الشرط صدر الكلام؛ لأنها مغيرة لمعاني^(٤) الجمل ومحدثه^(٥) فيها معنى الشرط، وكل ما يغير معنى الكلام وكان حرفاً فمرتبه الصدر؛ ليعلم من أول [الأمر]^(٦) أن الكلام من أي نوع من أنواعه.

ولما فرغ عن بيان تعادها شرع في تفصيل^(٧) كل منها فقال: فـ (إن) للاستقبال يعني بجعل الفعل الذي يدخل عليه مستقبلاً، وإن دخل أي: (إن) [على]^(٨) الماضي لفظاً^(٩)؛ وذلك لكونها موضوعاً للشرط الذي هو إما للحمل نحو: إن تكرمتي أكرمك، أو للمنع نحو: إن تضربني أضربك، ولا يتحقق لهما إلا في المستقبل.

(١) قال ابن يعيش ١٥٣/٨: "سينويه - رحمه الله -... لم يذكر (لو)؛ لأن (لو) مغاها المعنى، والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما يذكرها من يذكرها في حروف الشرط لأنها كانت شرطاً فيما مضى إذ كان وجود الثاني موقوفاً على وجود الأول" أ. هـ.

(٢) في الأصل: (لأنه) وهو تصحيف.

(٣) قال ابن الحاجب ١٠٠١/٣: "وإنما لم يذكر معها غيرها من نحو: متى، وإذا، ولما؛ لأنها أسماء" أ. هـ.

(٤) في الأصل: (المعان) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (ومحدوثة) وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعرفين يقتدر إليه السباق.

(٧) في الأصل: (التفصيل) وهو تصحيف.

(٨) ساقطة من الأصل وما أثبتته من المقدمة الكافية ص ٢٣٦.

(٩) علل ابن القواس ص ٩٢٤ بقوله: "وذلك لأنها لتعليق حصول أمر ليس بحاصل" أ. هـ.

فإن قلت^(١): ما ذكرتم منقوض بمثل قولنا: إن أكرمتمني [اليوم]^(٢) فقد أكرمتمك أمس، فإن (أمس) يدل على أن الفعل قبله باق على المضى مع أنه جزء / للشرط ونحو قوله تعالى: (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت)^(٣)!

قلت: ذلك موول بأن يكون المعنى: إن أكرمتمني أي: إن ثبت إكرامك لي في المستقبل يكن ذلك سبباً للإخبار بأنني أكرمتمك أمس، فعلى هذا قوله تعالى أي: إن ثبت في المستقبل أن قميصه قد من [قبل]^(٤) يكن سبباً للإخبار بأنها صدقت، ولولا ذلك التأويل للزم المحال؛ فإن الشرط سبب للجزاء وحصول المسبب قبل حصول السبب^(٥) مستحيل، وهو لازم على تقدير عدمه.

فإن قلت: فعلى هذا يرد الإشكال بقولنا: أنت طالق إن دخلت الدار، فإن فيه إبطال صدارة حرف الشرط مع تقديم المسبب على السبب، مع أنه لا خلاف لأحد في جوازه!

قلت: لا ورود لهذا الإشكال بالحقيقة؛ لأنه إن أورد على البصريين^(٦) (فأنت طالق) ليس بجزء عندهم، بل الجزء محذوف والمذكور قرينة له ودليل عليه، وعدم وقوع الطلاق به على إطلاقه لذلك، وإن أورد على الكوفيين (فأنت طالق) وإن كان جزء عندهم، إلا أنه ليس لحرف الشرط صدارة فيه حتى يلزم الإبطال، ولم يبالوا بتقديم المسبب على السبب لكونه في اللفظ فقط^(٧)، نعم يلزم ترك الأولى.

ولو عكسه أي: عكس (إن) فإنها تجعل الفعل الذي تدخل عليه ماضياً وإن كان مضارعاً في اللفظ، خلافاً للفراء^(٨)، وذلك لكونها موضوعاً لإفادة انتفاء الشرط لانتفاء المشروط بعد إفادتها معنى نفس الشرط فلزم المضى لذلك في فعلها، ولم تعمل لأن الماضي لا يستحق الإعراب^(٩)، ولا يرد عليه (لم) لأنها وإن كانت للماضي أيضاً إلا أن

(١) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: شرح المصنف ١/٣٠١، وابن القواس ٩٢٤، وابن يعيش ١٥٦/٨.

(٢) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ١/٣٠١.

(٣) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٢٦).

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) قوله: (قبل حصول السبب) ساقط من الأصل واستدركه في الحاشية.

(٦) عند البصريين إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس بجواب لفظاً؛ لأن الشرط صدر الكلام، بل هو دال عليه وكالمعوض عنه، وقال الكوفيون والمبرد وأبو زيد: هو جواب في اللفظ ولا حذف. أنظر: الرضى ١٠٤/٤، وأنظر: الهمع ٤٦٢/٢، والتصريح ٢٥٣/٢.

(٧) في الأصل: (فقد) وهو تصحيف.

(٨) قال الزمخشري: "وزعم الفراء أن (لو) تستعمل في الاستقبال كـ (إن)"، أنظر: المفصل ص ٤١٦، وأنظر: ابن يعيش ١٥٦/٨، وشرح المصنف ١٠٢/٣، وقال الرضى: "... وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو: (اطلبوا العلم ولو يأمسين)" أ. هـ.

(٩) قال ابن القواس: "ولم تعمل لاختصاصها بما لا يقبل الإعراب وهو الماضي" أنظر: شرح الألفية ١١٤٣/٢.

إلا أن استعمالها فيه يوجب أن يكون أمرها في الشرطية مقدراً.

اعلم أن (لو) وضعت لتدل على أن جزاءها معدوم المضمون على القطع فيمتنع مضمون شرطها، لأن مضمون الجزاء لازم لمضمون الشرط، والتقاء اللازم يستلزم انتقاء الملزوم من غير عكس؛ لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم، ولا يلزم من انتقاء الأخص انتقاء الأعم.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون قول النحاة^(١): إن (لو) لامتناع الثاني لامتناع الأول، باطلاً قلت: إنما يلزم ذلك أن لو كان كلامهم بناءً على ما في حكم العقل وليس كذلك، بل كلامهم مبني على ما فهم من الشرط في عرف اللغة، هذا أصلها.

وقد تستعمل فيما كان الثاني مثبتاً على كل تقدير مراداً به المبالغة، وذلك عندما جعل الشرط شيئاً نقيضه بالشرطية أولى، فيلزم استمرار وجود المشروط كقوله عليه السلام^(٢): «نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه»^(٣) فالمتقصد أن عدم العصيان ثابت بكل حال؛ لأنه إذا لم يعص مع عدم الخوف على تقديره فكيف مع وجوده، وعلى هذا قوله تعالى: {وَلَوْ أَسْمِعْهُمْ لَنُؤْذِنُوا} ^(٤) وإلا لزم التناقض^(٥).

وقد يجيء للتمني نحو: لو كُنْتُ فتحدثتُ، بمعنى: لَيْتَكَ كُنْتُ فتحدثتُ، ولهذا يجوز النصب في (فتحدثتُ)^(٦).

فتلزمان الفعل أي: تدخل (إن) و(لو) على الفعل دائماً إما لفظاً نحو: إن تضرب تضرب، ولو ضربت ضربت، أو تقديرًا كما في قوله تعالى: {وَأَنْ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} ^(٧) و: {لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ} ^(٨) الفعل محذوف مفترى به (تملكون) و(أنتم) فاعل المحذوف؛ لأنه لما حذف الفعل وجب أن يكون الفاعل منفصلاً^(٩).

(١) انظر قول النحاة في: الإيضاح في شرح المفضل ٢/٢٤١، والرضي ٤/٤٨٧، وابن القواس ص ٩٢٥. وذهب المصنف إلى أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني. انظر: الرضي ٤/٤٨٧، وأمالى ابن الحاجب ١٥٥/٤.

(٢) نسيب إلى عمر - رضي الله عنه في: شرح المصنف ٣/١٠٠٢، والرضي ٤/٤٨٧، والتصريح ٢/٢٥٧.

(٣) قال الهروي في المصنوع ص ٢٠٢: "لا أصل له كما صرح به الحفاظ". هـ، وانظر: كشف الخفاء ٢٨/٤٢٨.

(٤) سورة الأنفال من الآية (٢٣).

(٥) انظر: الرضي ٤/٤٨٧.

(٦) يجوز في (فتحدثتُ) الرفع والنصب، أما الرفع فعلى الاستئناف، وأما النصب فعلى تخيل معنى التمني. انظر: ابن يعيش ١/١١٩، وانظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١١٤٦، والتخمين ٤/١٥٢.

(٧) سورة التوبة من الآية (٦).

(٨) سورة الإسراء من الآية (١٠٠).

(٩) انظر: شرح المصنف ٣/١٠٠٣، والأصهباني ص ٩٣٤.

ومن ثمت قيل: لو أنك بالفتح، - لأنه فاعل -، وانطلقت - بالفعل - موضع منطلق، ليكون كالعوض، وإن كان جامداً جاز لتعذره.

ووجه التزاميهما الفعل ظاهر؛ لأنهما للشرط وهو لا يعقل إلا بالفعل^(١).

ومن ثمت أي: ومن أجل التزاميهما الفعل لفظاً أو تقديرًا قيل: لو أنك انطلقت بالفتح في (أن)، لأنه أي: لأن (أن) مع اسمها وخبرها فاعل للفعل المحذوف بعد (لو) المفسر له ما في (أن) من معنى الثبوت، وبذلك استغنى عن فعل صريح يفسره لما كان يدل عليه معنى^(٢). وأما إضافة المصنف لفظ (فاعل) إلى قوله: انطلقت فالنظر فيها باعتبار حاصل المعنى، وإلا فهي في الحقيقة على ما ذكرنا.

قوله: بالفعل عطف على قوله: (بالفتح) يعنى: أن من لزوميهما الفعل لزم أمران، أحدهما: أن يكون (أن) بالفتح، وثانيهما: أن يستعمل فعل موضع منطلق أي: في خبر (أن) وذلك لأن من عادتهم إذا حذفوا الفعل أن يفسروه بفعل آخر، ولما حصل لهم الاستغناء عنه بما في (أن) من معنى الثبوت جاءوا بفعل في موضع الخبر ليكون ذلك الفعل كالعوض عن الفعل المفسر، فقالوا: لو أنك انطلقت، ولم يقولوا: لو أنك منطلق إلا على الشذوذ والنسبة^(٣).

وقيل: إن (انطلقت) خبر (أن) في: (قيل: لو أنك)، و(بالفعل) مجرد عن الواو^(٤)، وفي بعض النسخ الواو في (انطلقت) مع تجرد (بالفعل) عن الواو.

ثم هذا إذا أمكن الإتيان بالفعل موضع الخبر من المشتقات، وإلا فيجوز الإتيان بالاسم لأمر الضرورة، وأشار إليه بقوله: وإن كان الخبر جامداً كما في قولك: لو أن زيدا حجر، جاز إبقاء الخبر على ما كان عليه لتعذره أي: لتعذر إيقاع الفعل موقع الخبر حينئذ^(٥) فعلم منه أن المصنف أجاز وقوع الاسم إذا تعذر الفعل خلافاً للزمخشري، فإنه لم يجوز ذلك أيضاً^(٦)، فالسؤال المذكور في الضوء^(٧) بقوله تعالى: {وَلَوْ} ^(٨) ألما في الأرض من شجرة أقلام^(٩).

(١) انظر: ابن القواس ص ٩٢٧.

(٢) انظر: شرح المصنف ١٠٠٣/٣.

(٣) انظر: السابق نفسه، والرضي ٤٨٩/٤، وابن القواس ص ٩٢٧، والجامي ٣٨٤/٢.

(٤) وهو كذلك في شرح المصنف ١٠٠٣/٣، وبالواو في شرح الرضي ٤٨٧/٤.

(٥) قال الأصبهاني ص ٩٣٤: "إذا تعذر الإتيان به - أي: بالفعل - مثل ما إذا كان جامداً جاز ترك الفعل ضرورة، تقول: لو أنك حجر لكنت جامداً" أ. هـ.

(٦) قال في مقصده ص ٢٦٩: "... ولو قلت: لو أن زيدا حاضري لأكرمته، لم يجوز" أ. هـ.

(٧) انظر: الضوء ص ٣٣٤.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٩) سورة لقمان من الآية (٢٧).

شرح كافيته ابن الحاجب

وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزم المضى لفظاً أو معنى وكان الجواب للقسم لفظاً مثل: والله إن أتيتني، وإن لم تأتني لأكرمك، وإن توسط بتقدم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر،

وإن كان مجاباً يرد عليه لا على المصنف.

وإذا تقدم القسم بأن يقع في أول الكلام على الشرط الذي اجتمع معه فيه لزم المضى^(١) في فعل الشرط، أي: كونه فعلاً ماضياً، إما لفظاً أو معنى بأن يكون مضارعاً في اللفظ متقبلاً به (لم) وكان الجواب للقسم لفظاً ومعنى^(٢)، وللشرط معنى / فقط، وذلك باعتبار كونه معلقاً (١٣٤/ب) به، واقتصر بيان كونه له في اللفظ دون المعنى مع أنه مراد أيضاً لكون الثاني معلوماً والشك في الأول، كذا في بعض الشروح، وفيه تأمل.

مثل: والله إن أتيتني^(٣)، أو: والله إن لم تأتني^(٤) لأكرمك، وبيان ذلك: أن كل واحد من القسم والشرط يقتدر إلى الجواب، ولا سبيل إلى جعل المذكور جواباً لهما لاستلزامه التناقض من جهة اللفظ والمعنى، أما الأول: فلأنه يلزم حينئذ أن يكون سجزوماً وغير سجزوم، وأما الثاني: فلأنه يلزم أن يكون مقطوعاً بالوقوع وغير مقطوع، فلما تعذر أن يكون لهما بقى أن يكون لأحدهما إذ لم يجز إلغاؤهما، وكان القسم أولى به لأن تقديمه دليل على توفر العناية به، ثم لما بطل عمل حرف الشرط فيه قصدوا أن يوافق فعل الشرط له بالاً يظهر عملها فيه أيضاً لنفلا يتخالف فجعلوه ماضياً دائماً^(٥)

فإن قلت^(١): ما بال القسم إذا كان متقدماً يكون الجواب له قطعاً، والأصل عند البصريين إعمال الأقرب عند تنازع العاملين؟

(١) قال ابن الحاجب ١٠٠٤/٣: "أما لزومه المضى فلأنهم لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه، فقصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابق... وإنما كان الجواب للقسم لأنهم لما قدموه وتعذر أن يكون لجواب الشرط والقسم معاً لفظاً وجب أن يكون لأحدهما، والشرط معترض، والمعرض يلغى لفظاً، وأيضاً تقديم القسم يدل على العناية به فكان جعله له أولى... ١. هـ. وأنظر: الكتاب ١١٩/٢، والأصبهاني ص ٩٣٤.

(٢) قال ابن الحاجب ١٠٠٤/٣: "أما لزومه المضى فلأنهم لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه، فقصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابق... وإنما كان الجواب للقسم لأنهم لما قدموه وتعذر أن يكون لجواب الشرط والقسم معاً لفظاً وجب أن يكون لأحدهما، والشرط معترض، والمعرض يلغى لفظاً، وأيضاً تقديم القسم يدل على العناية به فكان جعله له أولى... ١. هـ. وأنظر: الكتاب ١١٩/٢، والأصبهاني ص ٩٣٤.

(٣) مثال الماضي لفظاً.

(٤) مثال الماضي معنى.

(٥) أنظر: شرح الأصبهاني ص ٩٣٥.

(١) أنظر مثل هذا الاعتراض وجوابه في: شرح الفجواني ص ٦٠٣ وقد نقله عن شيخه حسام الدين.

وأن يلغى نحو: أنا والله إن تأتني آتاك، وإن أتيتني لأتيتك، وأنا إن لم تأتني فوالله لأتيتك. وتقدير القسم كاللفظ مثل: {لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ} و: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}.

قلت: ذلك الحكم فيما إذا كان العاملان سيئين في القوة والضعف، وما نحن فيه ليس كذلك بل يحصل حينئذ في القسم ههنا ترجيح.

وإن توسط القسم بتقدم الشرط عليه، أو بتقدم غيره أي: غير الشرط^(١) جاز أن يعتبر. القسم بأن يجعل الجواب له لفظاً، وجاز أن يلغى بأن يجعل الجواب للشرط لفظاً، وذلك باعتبار انجزامه وعدم انجزامه، نحو: أنا والله إن تأتني آتاك - بالجزم - على أنه جواب الشرط والقسم ملغى، ويكون الشرط مع الجزاء خبراً للمبتدأ والمجموع ساد مسد جواب القسم^(٢)، أو والله إن أتيتني لأتيتك بالرفع على أنه جواب القسم والشرط ملغى أي: لم يذكر له جواب لفظاً لدلالة جواب القسم عليه، ويكون المجموع خبر المبتدأ، ويعود الشرط المذكور حينئذ جذعاً، هذا إذا كان المقدم عليه غير الشرط وأما إذا كان ذلك الشرط نحو: أنا إن لم تأتني فوالله لأتيتك فجاز اعتبارهما بأن يجعل الفعل الآخر جواباً للقسم، والقسم مع جوابه جزاء للشرط، ولكن يجب حينئذ دخول الفاء على القسم، وجاز إلغاء القسم بأن تجعل الجواب للشرط، وذلك لكثرة العناية بالشرط لتقدمه وهو مع جوابه يكون ساداً مسد جواب القسم.

وتقدير القسم قبل الشرط أول الكلام كاللفظ أي: كالتلفظ به قبل استلزامه الحكم المذكور مع ما ذكر من الشروط له: من كون الجواب له على النيات، ولزوم كون فعل الشرط ماضياً، سواء كان في الكلام لفظ يدل عليه كاللام الموطنة للقسم في مثل قوله تعالى: {لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ}^(٣) أو لا يكن مع وجود قرينة أخرى كما في قوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}^(٤) فلو لا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب حذف النون في (لا يخرجون) وإثبات الفاء في (إنكم لمشركون)؛ لأن حذف الفاء من الجملة الاسمية عند وقوعها جزاءً مستبعد جداً، فإذا أمكن تقدير القسم من غير استبعاد وجب أن يعدل عن ذلك المستبعد فلا يمكن تقدير حذفهما.

(١) قال الرضی ٤/٩٧: قوله (أو غيره) يعني طالب الخبر، كالمبتدأ بلا تاسخ، أو مع التاسخ^١ هـ.

(٢) انظر: الأصبهاني ص ٩٣٥، والدولت آبادي ل ١٣٥/٧.

(٣) سورة الحشر من الآية (١٢).

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٢١)، وقال الرضی ٤/٥٠: "وقال بعضهم: إن قوله (إنكم لمشركون) جواب الشرط والفاء مقدرة ولم يقرر قسماً، وهو ضعيف لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر..." هـ.

وأما للتفصيل^(١) لأنها وضعت لأن يفصل بها نسب مجله، واستعمالها حينئذ إنما يكون بطريق الاستئناف كما تقول: إني أحب وأبغض أما من أحبه فهو صديقي، وأما من أبغضه فهو عدوي، لكنهم لم يلزموا ذكر المتعدد^(٢) فقد تكرر ولا يذكر بعدها (أما) أخرى، ولكن يفهم أنه ترك الأمر كقوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ قَلَّوْبُهُمْ زَيَّغَ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ} ^(٣) وأما مجيء المكرر فكثير^(٤) كقوله تعالى: {فَأَمَّا^(٥) الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ} ^(٦) ولذلك قال بعضهم: إنه لازم وحمل عليه قوله تعالى: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} ^(٧) على معنى (وأما الراسخون في العلم) وقطعها عن العطف على قوله: {وَمَا يَعْلَمُ تَارِيخَهُ إِلَّا اللَّهُ} ^(٨) فكانه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون أمنا به، وهذا وإن كان محتملاً في هذا الموضع إلا أن الظاهر خلافه في غيره كقول القائل: أما أنا فقد فعلت، ويسكت^(٩).

ويدل ورودها في أوائل الكتب على ذلك المقصود كقولهم: أما بعد فإني أحمد الله، ولا إشكال في صحة مثل ذلك ثم الاستدلال على أنها متضمنة للشرط بلزوم الفاء في جوابها، وحصول القصد أن هذا مستلزم لحكم من الأحكام كاستلزام الشرط [للجزاء] ^(١٠).

(١) قال الرماني: * (أما) من الحروف الهوامل ولها موضوعان أحدهما: أن يكون لتفصيل الجمل وذلك نحو قولك: جاعني إخوتك فأما زيد فأكرمته، وأما عمرو فأهنته، وأما جعفر فأعرضت عنه... والثاني: أن تكون قطعاً وأخذاً في كلام مستأنف، وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتاب نحو قولك: أما بعد كذا... * أنظر: معاني الحروف ص ١٢٩، وأنظر: أمالي ابن السجري ١٣٠/٣، والرصف ص ١٩٧ والجنى ٥٢٢، والنكت الحصن ص ٢٩١، والمغني ٦٧/١، ومصابيح المغني ص ٨٠.

(٢) أنظر: شرح المصنف ١٠٠٥/٣ والأصبهاني ص ٩٣٥.

(٣) سورة آل عمران من الآية (٧).

(٤) قال الهروي: * وأعلم أن (أما) المفتوحة مستغنية بنفسها عن التكرير، فإن كررتها فلعلطفك كلاماً على كلام كما قال الله (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث) * الأزهية ص ١٤٦.

(٥) في الأصل: (وأما) وهو خطأ.

(٦) الآيات (٩) و(١٠) و(١١) سورة الضحى.

(٧) سورة آل عمران من الآية (٧).

(٨) سورة آل عمران من الآية (٧).

(٩) أنظر: شرح المصنف ١٠٠٥/٣ والأصبهاني ص ٩٣٥.

(١٠) ما بين المعرفين من: شرح المصنف ١٠٠٥/٣.

والتزموا حذف فعلها، وعوض بينها وبين قالها جزءٌ مما في حيزها

وتقديرهم إياها بـ (مهما) كقول سيبويه^(١): "إذا قلت: أما زيد فمنطلق، كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، تمثيل وتحقيق أنها في معنى الشرط، لا أن ذلك في التحقيق معناها. كذا في شرح المصنف^(٢)."

والتزموا حذف فعلها أي: فعل (أما) لأنها لما كان استعمالها للشرط كان لابد من فعل إلا أن ذلك الفعل حذف على اللزوم تنبيها على أن المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها^(٣)، إذ الغرض مثلا في المثال المذكور: أن الانطلاق لازم لزيد، وحذف ذلك الفعل على اللزوم لذلك التنبيه.

وعوض / عن ذلك الفعل حال كون المعوض بينها أي: بين (أما) وبين قالها (١/١٣٥) الداخلة على جوابها جزءٌ مما في حيزها أي: في حيز الجواب لا ما قبل المحذوف، والحاصل^(٤) أن أصل (أما زيد منطلق): أما يكن من شيء فزيد منطلق، بمعنى إن يقع شيء في الدنيا يقع انطلاق زيد، وفيه جزم بوقوعه لأنه ما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فحذف (يكن) في التنبيه المذكور مع وجود الدلالة عليه من (أما) فبقى: أما فزيد منطلق، ثم رُحِّقَت الفاء إلى الخبر، بأن عوض زيد من الفعل المحذوف بين (أما) وبين الفاء لكرهتهم أن يوالى بين حرف الشرط والجزاء فصار أما زيد فمنطلق^(٥).

وبعضهم قال: أصله: مهما يكن من شيء، فحذف هذا المجموع وأقيم (أما) مقامه كما في باب (يا) و(نعم).

(١) أنظر: الكتاب ٢٣٥/٤ ونصه: "وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عيذ الله مهما يكن من أمره فمنطلق" أ. هـ، وأنظر: المفضل ص ١٩.

(٢) أنظر: شرح المصنف ١٠٠٦/٣.

(٣) أنظر: الأصبهاني ص ٩٣٦، والدولت أبادي ل ١/١٣٤.

(٤) أنظر: بيان ذلك في الرضي ٥٠٥/٤.

(٥) قال ابن الناطم ص ٢٧٩: "... والأصل أن يقال: أما فزيد قائم، فتجعل الفاء في صدر الجواب كما مع غير (أما) من أدوات الشرط، ولكن خولف هذا الأصل مع (أما) قراراً من قيحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين (أما) والفاء بجزء من الجواب" أ. هـ، وأنظر: التصريح ٢٦٢/٢.

مطلقاً مثل: **أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَرِيذٌ مُنْطَلِقٌ**، وقيل: هو معمول اخذوف مطلقاً.

وقوله: مطلقاً إشارة إلى أن ذلك الاسم الواقع بعدها مما في حيز جوابها سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، وسواء كان ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم أولاً، مثل: **أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَرِيذٌ مُنْطَلِقٌ**، وأما هذا فإن عسراً ضاربه، فيكون ما يقع بعدها أبداً معمولاً لما في حيز ما بعد الفاء كما في مثال المتن - وإما مبتدأ كما في: **أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ**، وإما خبر كما في: **أَمَّا قَائِمٌ زَيْدٌ**^(١).

وقيل هو أي: الاسم الواقع بعد (أَمَّا) وقبل الفاء معمول الفعل المحذوف^(٢) وليس جزاءً مما في حيز الفاء؛ لامتناع عمل ما في حيز الفاء الجزائية فيما قبلها، وقوله: مطلقاً إشارة إلى أن هذا الحكم ثابت عند من يقول به، سواء بعد الفاء ما يمتنع التقديم أولاً، وسواء كان الواقع بعدها منصوباً أو مرفوعاً، فإذا قلت: **أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَرِيذٌ مُنْطَلِقٌ**، فكانك [قلت: **أَمَّا**]^(٣) ذكرت يوم الجمعة فريد منطلق، وقولك: **أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ**، في تقدير: **أَمَّا ذَكَرَ زَيْدٌ فَهُوَ مُنْطَلِقٌ**.

وهذا قول ليس بجيد^(٤)؛ لأنه يوجب جواز الرفع في الأول بتقدير: مهما حصل يوم الجمعة، وشبهه، وجواز النصب في الثاني بتقدير: مهما تذكر، ولم يجر شيء منهما بالاتفاق، ولأنه قد علم أنه إذا قيل: **أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَرِيذٌ مُنْطَلِقٌ**، كان الغرض منه الإخبار عن (زيد) بالانطلاق في يوم الجمعة على كل تقدير، وكذلك إذا قيل: **أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ**، كان الغرض الإخبار عن (زيد) بالانطلاق، وتحقيق هذا المعنى ينطّل هذا القول وهو ظاهر.

(١) انظر: شرح المصنف ١٠٠٦/٣.

(٢) تنسب هذا القول للمبرد في: أمالي الشجري ١٣٢/٣، وتشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٩، والفوائد الضيائية للجاسي ٣٨٨/٢، والهمع ٤٨١/٢، وما في المعقضب مخالف لما نسب إليه أنظر: المعقضب ٢٧/٣.

(٣) ما بين المعقوبين يقتدر إليه السياق.

(٤) هذا قول ابن الحاجب في شرحه ١٠٠٦/٣، وانظر: الإيضاح ٢٦١/٢ وما بعدها، والرضي ٥١٢/٤.

وقيل: إن كان جائز التقديم فمن الأول، وإلا فمن الثاني.

وقيل^(١) إن كان الاسم الواقع بعد (أما) وقيل الفاء جائز التقديم بأن لا يوجد شيء في الجواب يمنع عمل ما في الجزاء فيه مقدما كما في قولك: أما يوم الجمعة فزيد منطلق فمن الأول أي: مما يكون ذلك الجزاء الواقع بينهما مما في حيز الجواب، ولا يكون معمولاً للفعل المحذوف، بل يكون إما مبتدأ أو خيراً أو معمولاً في الجواب لعدم المانع، وأجابوا عما استند عليه القول الأول بأن الفاء لما زحلت عن موضعها ضعف أمرها في المنع، فلا تمنع عن تقديم ما بعدها.

وإلا أي: وإن لم يكن الاسم الواقع بعد (أما) وقيل الفاء جائز التقديم، بأن يوجد في الجواب شيء يمنع عمل الجزاء فيه كما في قولك: أما يوم الجمعة فإن زيدا ضارب، فمن الثاني أي: مما يكون ذلك الجزاء الواقع بينهما معمولاً للفعل المحذوف ولا يكون جزاء مما في حيز الجواب وهذا [القول على نحو]^(٢) القول الأول لأنهم لما رأوا وقوع أمر لا يعمل ما بعده فيما قبله وهو معمول لعامل لفظي وافقوا القول الثاني في كون ذلك الاسم معمولاً للفعل المحذوف، فإن (إن) لاقتضائها صير الكلام تمنع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لئلا تبطل الصدارة.

قال المصنف^(٣): "ولو نظر هؤلاء حق النظر لعلموا أن الباب كله من هذا القبيل؛ لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله، ولا بد منها في كل الباب، فلا فرق بين قولك: أما يوم الجمعة فزيد منطلق، وبين: أما يوم الجمعة فإن زيدا منطلق، فإن زعموا أنه خولف هذا الأصل في الفاء لغرض وهو: ذكر ما هو المقصود مقدما، فلا بُعد أن يخالف أيضا في غيرها مما ذكروا الغرض"، إلى هنا لفظه.

فإن قلت: الفرق بين السائلين بين وجهين، أحدهما: أن المانع في أحدهما واحد [و]^(٤) في الآخر اثنان، والثاني: أن الفاء بسبب كونه مزحلقا^(٥) ضعف، فلا يلزم من جواز التقديم في أحدهما جوازه في الآخر.

قلت: لما كان النظر: في جواز التقديم متعلقا بالغرض لا بالقوة والضعف، لا يرد على المجوز الاعتراض بإثبات القوة في أحدهما والضعف في الآخر، فإن الغرض إذا كان أهم جاز لتخصيله عدم اعتبار المانع له، سواء كان ضعيفا أو قويا أو أقوى، وواحدا أو اثنين أو أكثر.

(١) هذا قول المازني كما في: الرضي ٥١٣/٤، والجامي ٣٨٩/٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٢٧/ب.

(٢) زيادة من: شرح المصنف ١٠٠٧/٣.

(٣) انظر: السابق نفسه.

(٤) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٥) في الأصل: (مزحلق) وهو لن.

حرف الردع

حرف الردع: كلاً، وقد يكون بمعنى حقاً.

ومنها: حرف الردع وهو كلاً^(١)، وإنما سمي بذلك لأن استعماله لزجر المتكلم ورده والتنبية له على الخطأ فيما قاله، إذ لا تقول بذلك إلا عند سماعك المحال، أو التَقُول على آخر إذا قيل: فلان شتمك، وأنت سكر لهذا منه فتقول لرد ذلك المخبر: (كلاً) ردعاً له وتنبية على الخطأ، أي: ارتدع عن هذا وليس الأمر كذلك، فكان الفعل الذي من تمامه محذوف، وإلا فالحرف / لا يستقل^(٢)، ومنه (١٣٥/ب) قوله تعالى بعد قوله: {رَبِّیْ أَكْرَمُ} {٣} ^(٤) و: {رَبِّیْ أَهْلَانِ} {٥}: {كلاً} ^(٦) أي: ليس الأمر كذلك، بل ذلك زعم غير صحيح، فإن إعطاء المال ليس للإكرام؛ لأنه قد يوسع في الدنيا على من لا تكرمه من الكفار، وتضييقه ليس للإهانة؛ لأنه قد يضيّق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح^(٧).

وقد يكون كلاً بمعنى حقاً^(٨) كما في قوله تعالى: {كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا} ^(٩) بمعنى: حقاً إن الإنسان ليطغى، فعلى هذا الوجه يجوز أن يكون اسماً وبني لموافقة للحرف في لفظه وأصل معناه كـ (على) الإسمية^(١٠)، إلا أن النحويين

(١) قال سيبويه ٢٣٥/٤: "وأما (كلاً) فردع وزجر". اهـ وأنظر: معاني الحروف ص ١٢٢، والمفصل ص ٤٢٣، والمغني ٢١٢/١، ومصابيح المغني ص ٢٧٤، وقال الزجاج: "ردع وتنبية"، أنظر: معاني القرآن ٣٤٥/٣، والمفصل ص ٤٢٣، والغرة المخفية ٥٨٠/٢.

(٢) قال العصام: "حرف الردع (كلاً) كما إذا قيل لك: فلان يتفضل، فتقول: كلاً، ردعاً له، وكان الفعل الذي هو من تمامه محذوفاً، لأن الحروف لا تستقل كلاماً، أي: كلاً لا تقل ... أنظر: شرح الفريد ص ٤٩٤.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) سورة الفجر من الآية (١٥).

(٥) سورة الفجر من الآية (١٦).

(٦) سورة الفجر من الآية (١٧).

(٧) أنظر: المفصل ص ٤٢٣، وشرح الفية ابن معط لابن القواس ١١٣٤/٢، والأصهباني ص ٩٣٧.

(٨) وهذا قول الكسائي، وتلميذه: نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن وأصل، أنظر: الجني ص ٧٧٧، والنكت الحصان ص ٢٨٧، والمغني ٢١٣/١، ومصابيح المغني ص ٢٧٥.

(٩) سورة العلق الآية (٦).

(١٠) قال السيوطي: "... تكون بمعنى (حقاً) وزعمها مكي اسماً حينئذ كمرادفها ولأنها تنون في قراءة بعضهم: {كَلَّا يَكْفُرُونَ بِعَادَتِهِمْ}، وغيره قل: اشتراك اللفظ بين الإسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل ومجوز لتكلف دعوى علة لبنائها"، أنظر: الهمع ٥٠٠/٢.

حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من [أن]^(١) المقصود فيها تحقيق الجملة كالمقصود به (إن) فلم يخرجها ذلك عن الحرفية^(٢).

وقد تآتى بعد الطلب لنفى الإجابة كقولك لمن قال لك: افعل كذا -: كلا، أى: لا يجاب إلى ذلك كما قال الله تعالى بعد قوله: {رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ} [كلا]^(٣).

وقد تكون بمعنى (ألا) التى للتنبيه فيستفتح بها الكلام^(٤) كقوله تعالى: {كَلَّا لَا تُطَعِّدُ}^(٥).

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ١٠٠٨/٣.

(٢) انظر: السابق نفسه، والرضى ٥١٦/٤، والأصبهاني ص ٩٣٧، والجامي ٣٩١/٢.

(٣) من سورة المؤمنون من الآيتين (٩٩) و(١٠٠)، وانظر هذا المعنى فى: الأصبهاني ص ٩٣٧.

(٤) هذا قول أبى حاتم، ووافقه: الزجاج، انظر: الجنى ص ٧٧٧، والمغنى ٢١٣/٢، ومصابيح المغنى ص ٢٧٥، والهمع ٥٠٠/٢، وقال أبو حيان: "وقول أبى حاتم إنها تكون بمنزلة (ألا) الاستفتاحية لم يتقدمه إلى ذلك أحد". انظر: التكت الحسن ص ٢٨٨.

(٥) سورة العلق من الآية (١٩)، وفى الأصل (لا تطعه) وهو خطأ.

تاء التانيث

تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند إليه، فإن كان ظاهراً غير حقيقي فمخير، وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف.

ومنها: تاء التانيث الساكنة^(١) باعتبار الوضع، إنما قيدها بها لأن الغرض بيان ما تلحق بالفعل بدلالة قوله: تلحق الماضي، فالتاء التي تلحق الفعل لا تكون إلا ساكنة، وإنما كانت ساكنة لوجهين^(٢): إما للاحتراز [عن]^(٣) توالي الحركات الأربع، أو للدلالة على الحرفية لأنها مبنية كالحروف، والأصل في البناء السكون^(٤).

وأما اختصاصها بالماضي فلتناسب مكوّناتها ببناء الماضي.

فإن قلت: الوجه الأخير يستلزم سكون ما اتصل بالاسم أيضاً!

قلت: نعم إلا أنه حرك للفرق بينهما، ولم يعكس لما مر.

وإنما تحققت تلك التاء الماضي لتانيث المسند إليه أي: لتدل على أن الفعل مسند إلى المؤنث^(٥)، سواء كان الإسناد إليه بطريق القيام به كما في الفاعل، أو بطريق الوقوع عليه كما في مفعول ما لم يسم فاعله.

فإن كان ذلك المسند إليه اسماً ظاهراً غير حقيقي تانيثه، وقد عرفت معناه في بحث المؤنث^(٦)، فمخير، أي: في إلحاق علامة التانيث وتركيبها، تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، فعلم منه أن المسند إليه إذا كان حقيقياً أو ضميراً غير حقيقي يجب الإلحاق^(٧).

قيل: هذا تكرار لا فائدة في ذكره لكونه مذكوراً قبل^(٨).

وأما إلحاق علامة التثنية بالفعل عند تثنية الفاعل، وإلحاق علامة الجمعين المذكر

(١) قال الأصهباني: ص ٩٢٨: "إنما قال: (السكنة) احتراز عن تاء التانيث اللاحقة بالاسم نحو: ضاربة، وبالحرف نحو: ربت" أ. هـ.

(٢) أنظر: هذين الوجهين في: الإقليد ١٨٦٣/٤، وقال ابن الحاجب: "وإنما كانت ساكنة لأنها إنما تلحق الماضي وهو مبنى فوجب إسكانها" أنظر: الإيضاح ٢٧٥/٢.

(٣) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

(٤) قال صدر الأفاضل: "إنما حققها السكون لأنها حرف، والأصل في الحرف البناء، والأصل في البناء السكون" أنظر: التخصير ١٧٥/٤، وأنظر: الإقليد ١٨٦٣/٤.

(٥) قال ابن هشام: "وتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفاً وضع علامة للتانيث كذا قبلت" المعنى ١٣٥/١.

(٦) سبق الحديث عنه.

(٧) سبق الحديث عنه.

(٨) هذا قول الفجوداني أنظر: شرح الفجوداني ص ٦٠٨.

والمؤنث عند كون الفاعل جمعا للمذكر أو المؤنث مع كون الفاعل ظاهراً في الكل فضعيف؛ لعدم الاحتياج عند ذلك إلى تلك العلامة، فلا يقال: قاما^(١) الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا: قمن النساء^(٢).

فإن قلت: ينبغي أن يتعلق الحكم ببطلان مثل ذلك، لما يستلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة ولا ضرورة، وأن يكون للفعل الواحد فاعلان بلفظين مختلفين من غير عاطف ولا إبدال، ففي الحكم بأنه ضعيف ضعف!

قلت: إن هذه العلامة على ضعفها لا ينبغي أن تقدر ضمائر لن لا يلزم هذان المحذوران^(٣)، بل تحمل على أنها حروف أتى بها للدلالة على أحوال الفاعلين كما في نحو: أكلوني البراغيث، فالمقصود: إلحاق تلك العلامة مع كون القصد منها إلى ذلك ضعيف لظهور أمر التثنية والجمع بدونها^(٤).

فإن قلت: هذه العلامة تلحق للدلالة على تلك الأحوال كما تلحق تاء التانيث للدلالة على أحوال الفعل بأن فاعله مؤنث، فهما سيان - عند كون الفاعل ظاهراً - في ظهور الأمر، فمن أين حصل الضعف لأحدهما دون الآخر؟

قلت: لوجهين الأول: أن في إلحاق هذه العلامة من إيهام المحذور بخلاف تاء التانيث. والثاني: أن العثنى والمجموع لا ينفك عن علامتهما على الثبات فلا احتياج فيهما إلى علامة أخرى لبيان حالهما بخلاف علامة التانيث فإنها قد تنفك عنه فيحتاج إلى تلك العلامة لبيانه^(٥).

(١) في الأصل: (قام) وهو لحن.

(٢) قال الرضي ٥١٨/٤: "... فتكون الألف والواو والنون مثل التاء حروفاً مبنية من أول الأمر أن الفاعل مثنى أو مجموع، ولا تكون أسماء ضمائر؛ لن لا يلزم إذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة... هذا ما قاله النحاة " وأنظر على الضعف في: ابن القواس ص ٩٣٧، والجماني ٣٩٣/٢، والأصهبائي ص ٩٣٨.

(٣) أي إضمار قبل الذكر، وأن يكون للفعل الواحد فاعلان بلفظين مختلفين من غير عاطف ولا إبدال. (٤) أنظر: شرح المصنف ١٠٩/٣، وقال الرضي ٥١٩/٤: " ولا منع من جعل هذه الأحرف ضمائر وإبدال الظاهر منها... أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر، والغرض كون الخبر مهماً " أ. هـ.

(٥) قال في: الكشاف ١٢٣/٢: " وإنما قوى إلحاق علامة التانيث وضمف إلحاق علامة التثنية والجمع للزوم التانيث الحقيقي للاسم، وعدم لزوم التثنية والجمع لعروضهما " أ. هـ.

التنوين

التنوين: نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، وهو للتسكين، والتكثير،...

ومنها: التنوين وهو في الأصل مصدر نَوَّنْتُ الكلمة أي: أدخلت آخرها نونا^(١)، والغرض من تسميتها بهذا الاسم امتيازها عن النون الأصلية أو الملحقة الجارية مجراها. وفي العرف: نون ساكنة^(٢) تتبع حركة الآخر المتلفظة في الظاهر، فلا يرد الإشكال بسئل: عصاء وقاض، وبهذا القيد احتُرز عن نون (ضيئف) و(حسن)، لكن بقي فيه النون الخفيفة التي للتأكيد داخلية، فلما قال: لا لتأكيد الفعل خرج عنه تلك النون لأنها لتأكيد الفعل^(٣).

وهو أي: التنوين على [ما]^(٤) ذكره خمسة أنواع: لأنه للتسكين إن كان دالا على إمكانية ما دخل عليه من الأسماء بمعنى: عدم مشابهته الفعل بوجهين من الوجوه التسعة كما في زيد، ورجل، فإن تنوينها يدل على أن ليس لهما مشابهة من الفعل^(٥). والتكثير^(٦) إن كان دالا على عدم تعين ما دخل عليه كما في نحو: صه، فإن معناها اسكت سكوتا ما وقفا ما، فإن أسقط تنوينها صار معناها: اسكت الآن، فلهذا سُمي بالفارق بين المعرفة والفكرة^(٧). وبعضهم زعم أن التنوين في مثل (رجل) للتكثير^(٨)، وهو غلط فذلك لو سميت بـ

(١) أنظر: الرضى ٥٢٠/٤، وابن يعيش ٢٩/٩، والأصهباني ص ٩٣٨.

(٢) قال الرضى ٢٠/٤: "قوله (نون ساكنة) يدخل فيه نون (من)، ولم يكن قوله (تتبع حركة الآخر) يخرج أمثاله؛ لأن آخر هذه الكلمات نون ساكنة، لا أن نونها تتبع حركة أواخرها".

(٣) قال ابن هشام: "التنوين وهو زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون (حسن) لأنها أصل، ونون (ضيئف) للطفلي لأنها متحركة، ونون (مكسر، وانكسر) لأنها غير آخر، ونون (للسفعا) لأنها للتوكيد". أنظر: المغنى ٣٩٢/٢.

(٤) ما بين المعنويين يقتدر إليه السياق.

(٥) قال ابن هشام: "تنوين التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يثنى الحرف فينبى، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الأمكنة، وتنوين الصرف" المغنى ٣٩٢/٢.

(٦) قال ابن هشام: "وتنوين التكثير وهو اللاحق لبعض الأسماء المنبئية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسمع كـ: صه، ومه، وإيه، وفي العلم المختوم بويه نحو: مبيويه وسبيويه آخر".

(٧) وهذه تسمية الزمخشري في: مفصلة ص ٤٢٨، قال ابن يعيش ٢٩/٩: "ولا يكون في معرفة البتة، ولا يكون تابعا إلا لحركات البناء دون حركات الإعراب...".

(٨) هو صدر الأفاضل أنظر: التخخير ١٧٨/٤، وقال ابن هشام: "وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تكثير كما قد يتوهم بعض الطلبة، ولهذا لو سميت به (رجلا) بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التكثير".

ونحوه وجعلته علما لبقى التتوين على حاله، ولو / كان للتكثير لم يثبت في الموضع الذي (١٣٦/١) تعذر فيه مدلوله، فعلم بذلك أنه تتوين التمكن^(١).

والعوض^(٢) ما^(٣) كان لاحقا بالاسم^(٤) إما عوضا عن المضاف إليه كما في نحو: يومئذ؛ لأن أصله: يوم إذ كان كذا^(٥) ونحو قوله تعالى: {وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ} ^(٦) لأنه في تقدير: فوق بعضهم، وإما عن الإعلال كما في نحو: جوار، على الرأي الأصح^(٧).

والمقابلة ما^(٨) كان موازيا لنون جمع المذكر كما في: مسلمات، فإن تتوينها مواز لنون (مسلمين)^(٩) كما أن حركتها موازية لحرف العلة فيه، ولا يكون هذا التتوين إلا في جمع المؤنث، وقد يتوهم بعضهم أنه للتمكن^(١٠) ورة بما لو سميت بها امرأة تكون فيها العلمية والتأنيث، مع أن تتوينها ثبت عند ذلك، ولو كان للتمكن لما ثبت^(١١).

والترنم ما^(١٢) كان لاحقا بالقافية المطلقة^(١٣) نحو:

(١) انظر: شرح المصنف ١٠١٠/٣، والإيضاح ٢٧٧/٢، والأصبهاني ص ٩٣٩، والمعنى ٣٩٣/٢.
(٢) قال ابن هشام: "وتتوين العوض: وهو اللاحق عوضا من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه مفردا أو جملة، فالأول: كجوار وغواش... والثاني: كجندل فإن تتوينه عوض من لف جنادل قلبه ابن مالك... والثالث: تتوين كلمة، وبعض، إذا قطعنا عن الإضافة... الرابع: اللاحق لإذ...". المعنى ٣٩٤/٢.

(٣) في الأصل: (إن) وهو تصحيف.
(٤) قال ابن أبي الربيع: "تتوين العوض وهو يكون في الرفع والجر، ولا يكون في النصب لكمل البناء، ويكون في كل اسم فيه مانع الصرف نحو: جوار، ويغز، ويرم إذا كنا اسمين، وكذا قضى إذا كان اسم امرأة، وأما إذا كان اسم رجل أو قبل أن يسمى به فتتوين فيه تتوين تمكن...". ١. ه انظر: الملخص ص ٦٤٠.

(٥) قال ابن يعيش ٣٠/٩: "وسمى هذا الضرب من التتوين تتوين عوض لأنه عوض من جملة كان الظرف مضافا إليها الذي هو (إذ) لأن... (إذ) تضاف إلى الجملة، فلما حذفت تلك الجملة للعلم بموضعها عوض منها التتوين اختصارا". ١. ه، وانظر: الإيضاح ٢٧٧/٢، والمعنى ٣٩٤/٢، وابن القواس ص ٩٣٩، والأصبهاني ص ٩٣٩، والتصريح ٣٤/١.

(٦) سورة الزخرف من الآية (٣٦)، وفي الأصل: (وجعلنا) وهو خطأ.
(٧) وهو قول سيبويه، والمبرد، وذهب الزجاج إلى أن تتوينه للصرف. انظر: الرضي ١٣٤/١ وما بعدها.
(٨) في الأصل: (إن) وهو تصحيف.

(٩) انظر: الإيضاح ٢٧٧/٢، والملخص ص ٦٤١، والرضي ٤١/١، والكتاني ١٢٥/٢، والتصريح ٣٣/١.
(١٠) سمىه الرضي إلى الربيعي، والزمخشري، فقال ٤١/١: "وقال الربيعي وجار الله: إن التتوين في نحو: (مسلمات) للصرف". ١. ه، وهو قول الربيعي في: التصريح ٣٣/١، وانظر: الأشمولى ٣٦/١.

(١١) انظر: ابن يعيش ٣٤/٩، وشرح المصنف ١٠١٠/٣، والأصبهاني ص ٩٣٩، والمعنى ٣٩٣/٢.
(١٢) في الأصل: (إن) وهو تصحيف.

(١٣) قال ابن هشام: "وتتوين الترتم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاء بني تميم، وظاهر قولهم أنه تتوين مُحصل للترنم...". ١. ه انظر: المعنى ٣٩٤/٢.

ويحذف من العلم موصوفاً بـ ابن مضافاً إلى علم آخر

يَا أَيُّهَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

والقافية عند البعض^(٢) ما [كان] من آخر حرف من البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن نحو (تأب) من (العتاب)، وقد تطلق على آخر كلمة في البيت^(٣) مثل: العتيا. فإن لحق هذا التتوين بالقافية المقيدة يسمّى التتوين العالي لقوّته في كلامهم من: غلا الشيء إذا قلّ وجوده وعزّ^(٤)، ولهذا لم يذكره فحسا برأسه^(٥).

ويحذف أي: التتوين من العلم حال كون ذلك العلم موصوفاً بـ ابن حال كون لفظ الابن مضافاً إلى علم آخر كما في نحو: زيد بن عمرو^(٦)، وذلك لكثرة الاستعمال^(٧) وشدة الامتزاج عند كون (الابن) صفة واقعة بين العلمين وكان شدة الامتزاج تجعل المجموع كالكلمة الواحدة، فيحذف التتوين لما أن وسط الكلمة ليس من مظهره.

ثم ينبغي أن يعلم أن همزة (ابن) في الخط يلزم التتوين في الثبوت والسقوط في اللفظ فحيث سقط التتوين في اللفظ سقط الهمزة من الخط، وحيث ثبت التتوين في اللفظ ثبتت الهمزة في الخط^(٨)، وذلك للقصد منهم إلى تخفيفها في الخط كما قصدوا إليه في اللفظ، ولهذا لم يحذف ألفه في المثني، - وإن وقع صفة لعلم مضافاً إلى علم آخر - لعدم كثرتها كثرة المفرد^(٩).

(١) من الرجز المشطور لرؤية في: الديوان ص ١٨١، والكتّاب ٣٧٥/٢، وشرح أبيته ١٦٤/٢، وابن يع

١٢٠/٣، والخزانة ٣٢٦/٥، وغير مضمون في: المقطّيب ٧١/٣، وكتاب الشعر ١٤/١، والأصول ٣٨٧/٢، وشروح سقط الزند ٧١٤/٢، وألباب الإعراب ص ٣٠٧، والمخلص ص ٦٤١، والشاهد قوله: (عساكن) فإب التتوين ملاب حرف الإطلاق والأصل (عساكن).

(٢) وهذا قول الخليل، والجزمي، واختاره المصنف، أنظر: نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب للإسنوي ص ٣٤١، وأنظر: كتاب القوافي للإربلي ص ٧٨، والوافي بمعرفة القوافي للأندلسي ص ٤٢. (٣) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٤) وهو قول الأخفش أنظر: نهاية الراغب ص ٤٣٢، وكتاب القوافي ص ٧٩، والوافي ص ٤٤، وقد ذكر الإسوي خمسة أقوال أخرى انظرها في: نهاية الراغب ٣٤٣، وأنظر: الوافي ٤٦ وما بعدها.

(٥) قال ابن هشام: "... العالي وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة... ويسمى غالباً لتجاوزه حد الوزن، ويسمى الأخفش الحركة التي قبله علواً، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل... " أنظر: المعنى ٣٩٥/٢.

(٦) أثبتته الأخفش، وأنكره الزجاج، والسيرافي أنظر: الارتشاف ٦٧١/٢، والجلي ١٤٧، والمعنى ٣٩٥/٢.

(٧) أنظر: الكتاب ٥٠٤/٣، والمقطّيب ٣١١/٣، والرضي ٥٢١/٤، والجلي ٤٠١/٢، والارتشاف ٣١٨٩/٤.

(٨) أنظر: الكتاب ٥٠٤/٣، والمساعد ٤٩٨/٢.

(٩) أنظر: الارتشاف ٢١٨٩/٤، والهمع ٤٧١/٣.

(١) قال ابن يعيش ٦/٢: " وكذلك إن ثبتت فقلت: ضربت الزيد بن أبي جعفر، أثبت الألف والنون لوجهين: أحدهما: أنه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الأفراد، والثاني: أنه لم يبق بالتثنية علماً وصار تعريفة

وأما:

من قيس ابن ثعلبة^(١)

بإبباتها فساد.

وإذا انتفت القيود إما على سبيل الاجتماع، أو على سبيل الأفراد، لا يحذف التنوين، فقولته تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ}^(٢) بالتنوين وإثبات الألف لأنه لم يكن موصوفاً بـ (ابن) بل مخبراً عنه به^(٣)، والا فيحذفهما.

وكذلك لا يحذف إذا كان (الابن) مضافاً إلى غير العلم وإن كان صفة له، أو كان صفة لكن لغير العلم وإن كان مضافاً إلى العلم، وكل ذلك لعدم شدة الامتزاج على تلك التقادير^(٤).

بالألف واللام نحو: الرجل والعلامة^١ هـ.

(١) من الرجز وتعامه: جارية من قيس ابن ثعلبة، ويعد: كأنها حليّة سيف مذهبها، وهو للأطرب العجلي في: الكتاب ٥٠٦/٣، وشرح أبياته ٣١٢/٢، وابن يعيش ٦/٢، وشفاء العليل ٨٠٦/٢، وشرح أبيات المعنى ٣٦٦/٧، وغير منسوب في: سر الصناعة ٨٧/٢، والمقتضب ٣١٣/٢، والخصائص ٩١/٢، والبصريات ص ٥١٨، وأملى الشجرى ١٦١/٢، والمقرب ص ٤١٧، وشرح الكافية الشافعية ١٣٠٢/٣، والارتشاف ٢١٨٩/٤، والتصريح ١٧٠/٢، والهمع ٤٢/٢، ونسب للأخطب في: التنصرة ٢٢٨/٢، وقيس بن ثعلبة ابن عكابة: قبيلة عظيمة معروفة، وهي حى من بكر بن وائل، أنظر: معجم قبائل العرب ٩٧١/٣، والشاهد قوله: (قيس ابن) حيث أثبت التنوين في (قيس) والألف في (ابن) وهو شاذ، قل ابن الحاجب: "وَرَعَمَ قَوْمٌ أَنْ (ابن ثعلبة) بطل، وقصده أن يخرج عن الشذوذ، وهو بعيد؛ لأن المعنى على الوصف كغيره، وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال (ابن) بدلاً^١ هـ أنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٩/١.

(٢) سورة التوبة من الآية (٣٠)، وقد قرئت بالتنوين وهي قراءة عاصم والكسائي، وقرأ غير التنوين باقي السبعة: أنظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢٣٦/١، والبحر ٤٠٢/٥، والدر المنصور ٥٨/٣.

(٣) أنظر: المراجع السابقة في الهامش السابق، وقل ابن يعيش ٦/٢: "من سَوَّن جعله ميتداً و(ابن الله) الخبر، حكاية عن مقال اليهود^١ هـ.

(٤) قال الرضى ٥٢١/٤: "فإن لم يكن بين علمين نحو: جاعلى كريم ابن كريم، أو: زيد ابن أخينا، لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألف خطأ؛ لقلة الاستعمال، وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيد ابن عمرو، على أنه ميتداً وخبره لقلة استعماله أيضاً كذلك، مع أن التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في الميتدا والخبر^١ هـ، وأنظر: ابن يعيش ٦/٢.

نون التأكيد

نون التأكيد: خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة مع غير الألف، تختص بالفعل المستقبل، في الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنى، والعرض، والقسم...

ومنها: نون التأكيد وهو النون الذي يلحق آخر ما فيه الطلب لتوكيده لأن ما يُطلب يُقصد فيه ذلك ليحصل، ولذلك سمي نون التأكيد، وقد يعبّر عنه بنون المبالغة.

ثم هذا النون على نوعين: أحدهما: خفيفة ساكنة، وثانيهما: ثقيلة أي: مشددة مفتوحة، لكن كون الثقيلة مفتوحة حال كونها مع غير الألف أي: ألف التثنية وألف الفصل في جمع المؤنث، وأما إذا كانت معهما فمكسورة قطعاً كما في نحو: اضربان، واضرباناً^(١)، والمشددة في التأكيد أبلغ من المخففة^(٢) إلا أن مجيء المخففة ساكنة على الأصل لكونها مبنية، ومجيء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين، وتخصيصها بالفتح للخفة، إلا أنها تكون مكسورة بعد الألف تشبيهاً لها بنون الإعراب الواقعة بعد تلك الألف في وقوعهما فيه^(٣)، وإن كان بينهما فرق بحسب التشديد والتخفيف.

وتختص أي: نون التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة بالفعل المستقبل^(٤) دون الماضي والحال؛ لأنها كما عرفت لتوكيد ما فيه^(٥) معنى الطلب، وهو إنما يتعلق بما لم يحصل بعد ليحصل، وهو المستقبل، بخلاف الماضي والحال فإتيهما لحصولهما على القطع لا يفترقان إلى التأكيد^(٦)، فيعلم من ذلك أن المستقبل إذا عرى عن الطلب لم يؤكد أيضاً.

ثم شرع في ذكر مواقع الطلب فقال: في الأمر نحو: اضربن، وفي النهي نحو: لا تضربن، وفي الاستفهام نحو: هل تضربن؟ وفي التمني نحو: ليترك تضربن، وفي العرض نحو: ألا تضربن، وفي القسم نحو: والله لأضربن،

(١) قال الأصمائي ص ٩٤٢: "لأنها فيهما مثبته بنون التثنية، وكما أن نون التثنية مكسورة فكذا ههنا".

(٢) قال سيوريه ٥٠٩/٣: "... فإذا جلت بالخفيفة فانت مؤكدة، وإذا جلت بالثقيلة فانت أشد توكيداً". وأنظر: اللع ص ٢٥٩، وتوجيه اللع ص ٥٢٤ وقال: "وهي أشد توكيداً عن الخفيفة لأن لفظها أكثر من لفظها".

(٣) أنظر: الرضى ٥٢٣/٤.

(٤) قال ابن يعيش ٣٧/٩: "... ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية خاصة، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيراً في لفظها، وتأثيراً في معناها، فتأثير اللفظ: إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً، وتأثير المعنى: إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما".

(٥) قوله: (ما فيه) كرر في الأصل.

(٦) قال صدر الأفاضل: "إنما لم يؤكد بها الماضي ولا الحال لاستحالة الطلب فيها". أنظر: التخمير ١٨٦/٤، وأنظر: الكناش ١٢٧/٢، والأصمائي ص ٩٤٢.

وقد يكون في التحضيض نحو: هلاً تضربن، وبالتخفيف والتشديد في الكل^(١).

فإن قلت: ليس في القسم معنى الطلب فكيف يؤكد فعله؟

قلت: التأكيد فيه باعتبار أنه إنما يكون على ما يطلب وجوده وتحصيله وإن لم يكن للطلب ظاهراً، وأما ما لا يتصور فيه معنى الطلب منه أجرى مجرى ما فيه معنى الطلب ليكون الأخوات على نهج واحد^(٢).

وقلت أي: نون التأكيد زيادتها في النفي فلا يقال: ما يقومن، إلا قليلاً؛ وذلك لخلوه عن معنى الطلب، وأما جوازه على القلة فتشبيها للنفي بالنهي^(٣) الذي فيه معنى الطلب / في (١٣٦/ب) الصورة إذ لا اعتبار بحركة الآخر، وعلى هذا قول الشاعر:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ :: شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمًا^(٤)
ونحوه: فلما يقومن.

وقد تدخل على ما يجري مجرى النفي كما قال الشاعر:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ :: تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا^(٥)

(١) قال ابن القواس ص ٩٤٤: "وإنما أكد الفعل مع هذه المعاني لأن فيها معنى الطلب المتعلق بغير الواقع". هـ وأنظر: ابن يعيش ٤٠٩/٩ وفيه بيان العلة في تأكيد الفعل مع هذه المعاني.

(٢) أنظر العلة في تأكيد القسم في: الإيضاح لابن الحاجب ٢٧٩/٢.

(٣) قال ابن يعيش ٤٢٩/٩: "وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيهاً له بالنهي؛ لأن المنهى نفي، كما أن الأمر إيجاب". وأنظر: ترويح المصنف ١٠١٤/٣، والرضي ٥٢٨/٤، والتخميمير ١٨٧/٤، والأصبهاني ٩٤٢.

(٤) من الرجز اختلف في نسبته فنسب للعجاج وهو في ملحق ديوانه ص ٤١٦، ونسب لأبي حيان الفعصمي في: التصريح ٧٠٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤، ونسب للبيروني في: شرح أبيات سيبيويه ٢٦٦/٧، وورد غير منسوب في: الكتاب ٥١٦/٣، ومجالس ثعلب ٥٥٢/٢، وأمالى الشجري ١٦٥/٢، والتبصرة ٤٣١/١، وابن يعيش ٤٢٩/٩، وشرح المقدمة الجزولية ١١٠١/٣، والمقرب ص ٤٦٤، والرضي ٥٢٨/٤، والأشموني ٢١٨/٣، وأنظر هذا الخلاف في النسبة في: الخزانة ٤٠٩/١١. يصف وطب لبن علة الرغبة فابيض، بالشيخ الأبيض الشعر الجالس على كرسي. والشاهد قوله: (ما لم يعلم) فادخل نون التأكيد الحقيقية على الفعل المنفي تشبيهاً للنفي بالنهي.

(٥) من المنيد لجذيمة الأبرش ملك الحيرة في: الكتاب ٥١٨/٣، وشرح أبياته ٢٨١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩، وابن يعيش ٤١٩/٩، وضرائر الشعر ص ٢٠، والتخميمير ١٨٧/٤، وشرح أبيات المغني ١٦٣/٣، والخزانة ٤٠٤/١١، وغير منسوب في: المكتضب ٥١/٣، والامتات ص ١١٥، وكتاب الشعر ٣٩٢/٢، والمقصد ٨٣٤/٢، والمقرب ص ٤٦٥، والرضي ٥٢٧/٤، والمغني ١٥٥/١، والإرتشاف ٢٣٨٤/٥، والأشموني ٢٣١/٢، والهمع ٣٨٨/٢، أوقيت: أثروفت، والعلم: الجبل، والشمال: الريح، يقتخر بثه يرقب ظليعة للقوم بنفسه ولا يتكل على غيره، أنظر: حاشية الأمير ١١٩/١، والشاهد قوله: ربما.. ترفعن فادخل نون التوكيد، والذي حسن ذلك زيادة (ما) مع (رب) ورب للتقليل مناسب للنفي فأجريت مجرى النفي.

ولزم في مثبت القسم، وكثرت في مثل: إما تفعلن^(١).

من حيث إن (رب) للتقليل والقلّة تناسب النفي.

ولزم أي: نون التأكيد باعتبار الزيادة في جواب مثبت القسم دون منقته^(٢) يريد بذلك أن نون التأكيد ليست بلازمة في شيء مما ذكر إلا في مثبت القسم فإنها فيه واجبة، وإنما لزم في^(٣) لأنه في الإثبات يلزمه لام التوكيد، فيلزم دخول هذه النون ليرتفع الالتباس بينه وبين الخبر، وبما ذكرنا يعلم وجه عدم لزومها في منقّى القسم.

وكثرت أي: نون التأكيد بذلك الاعتبار في مثل: إما تفعلن^(٤) أراد به كل فعل الشرط المؤكد^(٥) أداة شرطه بـ (ما) المزيدة كالمثال المذكور^(٦)، وتحو: أيتما تفعلن^(٧)، وحيثما تجلسن^(٨)، فإن الأصل في (إما): إن ما، فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما للتقارب المخرجي بينهما.

وإنما كثرت زيادتها ههنا لأنهم لما أكدوا حرف الشرط بـ (ما) أكدوا الفعل أيضا لئلا ينحط المقصود عن غيره^(٩).

فإن قلت: هذا بالحقيقة يرد اعتراضا على الحكم المتقدم من أن نون التأكيد إنما تدخل على ما فيه معنى الطلب، و(إما تفعلن) ليس من مواقع الطلب

قلت: نعم إلا أنه يجاب بأن ذلك فيه تشبيه (ما) بـ (لام) القسم وجريانه مجراه في كون أولهما مؤكدا أما في الشرط بـ (ما) وأما في القسم في (اللام) فأكد آخره بالنون كما أن آخر القسم بها^(١٠).

وقيل^(١١): أو لجريه مجرى ما فيه معنى الطلب لاشتماله على ما يقتضى تأكيده وهو (ما) المزيدة كاشتمال فعل الطلب على الطلب المستقضى لتوكيده.

(١) قال الرضى ٥٣٠/٤: "ثم إن النون تلزم من المواضع المذكورة: المقسم عليه مثبتا نحو: والله لأقومن^(١) بشرط ألا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى: (وَلَيْنَ مَثَمٍ أَوْ قَيْنَمٍ لَّيْلَى اللَّهِ لَحْشُونَ) * ١. هـ. والنظر: شرح الكافية الشافية ١٤٠٣/٢، والمساعد ٦٦٤/٢.

(٢) انظر: علة لزومها في مثبت القسم في: ابن القواس ص ٩٤٥، والجاسي ٢٠٤/٢، والكاظمي ١٢٨/٢، وشرح اللمع للتبريزي ص ٤٠٣.

(٣) في الأصل (المؤكد) وهو خطأ.

(٤) قال ابن القواس ص ٩٤٥: "... فقال الزجاج وغيره: إن النون لازمة له لزومها في القسم * ١. هـ. والنظر: الرضى ٥٣٠/٤.

(٥) انظر: شرح المصنف ١٠١٤/٣، وابن القواس ص ٩٤٥، والأصهباني ص ٩٤٢، والجاسي ٢٠٤/٢.

(٦) قال سيبويه ٥١٥/٣: "وذلك لأنهم شبهوا (ما) بـ (اللام) التي في (لتفعلن) لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام * ١. هـ. والنظر: ابن القواس ص ٩٤٥.

(٧) هذا قول ابن الحاجب في: الإيضاح ٢٨٠/٢.

وما قبلها مع ضمير المذكورين مضموم، ومع المخاطبة مكسور، وفيما عداه مفتوح.

وما قبلها أى: وما قبل نون التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة حال كونها مع ضمير المذكورين وهو الواو فى جمع المذكر السالم مضموم ليدل الضمة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، فإن الأصل فى قولك: هل تضربون يا رجال؟ هل تضربون؟ فلما دخلت نون التأكيد حذفت النون التى هى علامة الإعراب لزواله مع هذا المتصل، ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين، وبقيت الضمة للدلالة عليها، هذا إذا لم يكن ما قبل تلك الواو مفتوحا، أما إذا كان مفتوحا فالضمة تجرى على نفس الواو كما فى: احشون، ولم تحذف هذه الواو لعدم ما يدل عليها فى الكلام وإنما ضم لالتقاء الساكنين، ولم يفتح ولم يكسر إجراء لما قبل النون فى جمع المذكر فى جميع الأنواع مجرى واحدا بالتزام الضم فى الكل^(١).

فإن قلت: ليس التقاء الساكنين فى مثل ذلك على حده؟

قلت: لا؛ لأن النون وإن كانت كالجزء من الكلمة لشدة اتصالها بما قبلها إلا أنها كلمة على كل حال، وكان التقاء الساكنين الحاصل بها لا على حده، ولا تصعب^(٢) ذلك قال بعضهم^(٣): "حذفت الواو لالتقاء الساكنين فى المخففة، وحملوا للمشددة عليها، ولا حاجة إليه.

وما قبلها حال كونها مع ضمير المخاطبة وهو الياء فى مثل: تضربين مكسور ليدل كسوته على الياء المحذوفة لذلك الالتقاء كما فى نحو: هل تضربين يا امرأة، ووجه إعلاله ظاهر، وهذا أيضا إذا كان ما قبلها أى: ما قبل الياء مكسورا^(٤)، أما إذا كان مفتوحا فالكسر يجرى على نفس الياء كما فى نحو: احشون، والوجه فى عدم حذف الياء هنا وكونه متحركا بالكسرة دون الضمة والفتحة ما قلنا فى: احشون^(٥).

وما قبلها حال كونها فيما عداه أى: فيما عدا المذكور من كونها مع واو الجمع للمذكر وياء المؤنث المخاطبة مفتوح طلبا للخفة، ولأن الفعل لما عاد إلى البناء بسبب تركيبه كان الأصل فيه أن ينبنى على الفتح كما ينبنى عليه آخر الأول من المركب، وهو المتكلم، والواحد المذكور غائبا كان أو مخاطبا، والمؤنث الغائبة^(٦).

(١) الظن: الرضى ٥٣١/٤، وابن القواس ص ٩٤٥، والجامى ٤٠٤/٢، والكاشى ١٢٩/٢، والهمع ١٥٦/٢.

(٢) فى الأصل (والاستصعاب) وهو تصحيف.

(٣) هو العجوانى أنظر: شرح العجوانى ص ٦١٢.

(٤) فى الأصل (مكسورة) وهو تصحيف.

(٥) والظن: الرضى ٥٣١/٤.

(٦) أنظر: الجامى ٤٠٥/٢.

شرح كافي ابن الحاجب

وتقول في التنثية وجمع المؤنث: اضرباناً واضربتان، ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً ليونس، وينبغي أن يعلم أن قوله (فيما عداه) ليس بالتنثية والجمع بداخلين في المراد منه وإن كان ظاهر اللفظ يتناولهما، بدليل إفرادهما بالذكر بقوله: وتقول في التنثية سواء كانت للمذكر أو للمؤنث، وجمع المؤنث سواء كان للغالبة أو للمخاطبة^(١)، قوله: اضرباناً مثال للتنثية.

فإن قلت: لم لم يحذف ألفها اكتفاءً بالفتحة كما يحذف الواو [والياء]^(٢) اكتفاءً بالضمة والكسرة، قلت: لكون حذفها مؤدياً إلى التباسها بالواحد، ولا يفرق بحركة النون - الكسرة - لعدم الاعتبار بها^(٣).

وقوله اضرباناً مثال لجمع المؤنث، وهما مقولاً قوله (وتقول).

وإنما ثبتت الألف فيه بعد تون الجمع وقبل النون المشددة لئلا يلزم توالي ثلاث نونات^(٤)، وأما وجه كون حركتها كسرة^(٥) فقد مر.

ولا تدخلهما أي: لا يدخل التنثية وجمع المؤنث النون الخفيفة للتأكيد^(٦) حذراً من لزوم أحد الأمرين المتعذرين إما: الارتكاب على النقاء الساكنين على غير حذره، لأن حذره أن يكون الأول حرف مد والثاني مدغماً، أو / الالتباس بالواحد في التنثية يحذف الألف، ولم يجر حذفها في الجمع أيضاً، وإن لم يلزم منه الالتباس واجتماع النونات حملاً لها على^(٧) (١٣٧/١) المشددة، ولم يجر تحريكها لأن ذلك منافي لوضعها^(٨).

خلافاً في ذلك ليونس^(٩) فإنه أجاز إلحاق النون الخفيفة بالتنثية وجمع المؤنث مجوراً لانقضاء الساكنين على غير حذره^(١٠)، مستنداً بقوله تعالى: {مَعْيَا} ^(١١) بسكون الياء وصلأ على قراءة

(١) في الأصل (لغالب أو للمخاطب) وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٣) أنظر: شرح المصنف ١٠١٥/٣، والرضي ٥٣٤/٤، والجامي ٤٠٥/٢.

(٤) أنظر: المراجع السابقة نفسها.

(٥) قال ابن الحاجب ١٠١٥/٣: "وكسروا النون بعد الألف تشبيهاً لها بتون التنثية لوقوعها بعد الألف" هـ.

(٦) ذكر صاحب الإنصاف ٦٥٠/٢ أن هذا مذهب البصريين، وقال ابن مالك: "هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين" أنظر: شرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣.

(٧) أنظر: شرح المصنف ١٠١٥/٣، والرضي ٥٣٤/٤، وابن القواس ص ٩٥٠، والمقتصد ١١٣٣/٢.

(٨) قال سيبويه ٥٢٧/٣: "وأما يونس وثاس من النحويين فيقولون: اضرباناً زيداً، واضرباناً زيداً فهذا لم نقله العرب وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا ادغم" هـ، وأنظر: المقتضب ٣٤٢. ويمثل هذا قال الكوفيون أنظر: الإنصاف ٦٥٠/٢، والليالي ٦٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٩/٣، والرضي ٥٣٤/٤، وأوضح المسالك ١١٠/٤، والمساعد ٦٣٣/٢، واتسلاف اللصرة ص ١٣١، والتصريح ٢٠٧/٢، والجمع ٥١٥/٢.

(٩) قال ابن يعقوب ٣٨/٩: "كأنه يكتفى بأحد الشرطين وهو المد الذي في الألف" وأنظر: الرضي ٥٣٤/٤.

(١٠) سورة الأنعام من الآية (٦٢).

وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل وإن لم يكن فكالم متصل، ومن ثمت قيل: هل ترين، وتروون...

نقع^(١)، وذلك لأن الألف فرط مدها والمذ يقوم مقام الحركة، وقد يقال: إن يونس يحرك هذه النون بالكسر، ومحمول قوله تعالى: {وَلَا تَبْغِ} ^(٢) - بتخفيف النون ^(٣) - على ذلك.

وهما أي: نونى التأكيد الخفيفة والمشددة فى غيرهما أى: فى غير التثنية وجمع المؤنث، لا يخلو كل منهما من أن يكون إما مع الضمير البارز أو مع الضمير المستتر، فإن كانتا مع الضمير البارز كواو جمع المذكر وياء المخاطبة يكون كل منهما كالمفصل^(٤) أى: كالكلمة المنفصلة عما قبلها فى الأحكام؛ لوجود الفصل بينهما بذلك الضمير، مثلاً الواو والياء يحذفان مع هذه النون إذا كانت مع ذلك الضمير كما يحذفان عند الاتصال بكلمة منفصلة تقول فى (اضربوا): اضربن، يحذف الواو، كما يحذف فى: اضربوا القوم، وكذلك حال الياء.

وإن ولم يكن كل منهما مع الضمير البارز بل مع المستكن أو لا مع الضمير فكالم متصل^(٥) أى: كالكلمة المتصلة بما قبلها فيها^(٦).

ومن ثمت أى: ومن أجل أن نونى التأكيد فى غير المثنى وجمع المؤنث إن كانت مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة، ومع غيره كالكلمة المتصلة قيل: هل ترين؟ بكسر الياء؛ لأن أصله (ترين) بسكون الياء، فلما حذفت نون الإعراب باتصال نون التأكيد للتفادى بينهما، تلاقى الساكن الذى هو ياء الضمير [مع]^(٧) الساكن الآخر، ويجب الكسر لاتقاء الساكنين؛ لأن الأولى ياء قبلها فتحة وحكم مثلها فى الكلمة

(١) سبقت ترجمته، وتخريج القراءة فى قسم التحقيق.

(٢) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٨٩).

(٣) فى قراءة ابن عامر أنظر: مختصر شواذ القرآن ص ٥٨، والبحر ١٠١/٦.

(٤) قال ابن الحاجب ١٠١٦/٣: "الغرض بيان الأفعال المعطاة عند إلحاق النون بها"، وأنظر: الرضى ٥٣٥/٤.

(٥) قال الرضى ٣٥٣٥/٤: "فإن لم يكن بارزاً وهو فى الواحد المذكر نحو (اغز) و(ارم) و(أحسن) فالتون كالم متصل، أى: كالكلمة المتصلة، ويعنى بها ألف التثنية نحو: اغزؤن، واربمؤن، وأحسنؤن، برد اللامات وفتحها كما قلت: اغزؤا، واربميا، وأحسنيا" أ. هـ.

(٦) قال الرضى ٣٥٣٥/٤: "فإن لم يكن بارزاً وهو فى الواحد المذكر نحو (اغز) و(ارم) و(أحسن) فالتون كالم متصل، أى: كالكلمة المتصلة، ويعنى بها ألف التثنية نحو: اغزؤن، واربمؤن، وأحسنؤن، برد اللامات وفتحها كما قلت: اغزؤا، واربميا، وأحسنيا" أ. هـ.

(٧) ما بين المعرفين يقتدر إليه السياق.

المنفصلة أن يكسر كقولك: اخشى القوم، ولم تَرى الناس.

وترين، واغزون، واغزن، واغزن، والمخففة تحذف للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف.

وقيل لأجل ذلك: هل تَرُونَ يضم الواو؛ لأن أصله (تَرُونَ) يفتح الراء ومسكون الواو بعد حذف الألف لالتقاء الساكنين، وحذف نون الإعراب عند اتصال نون التأكيد لما مر، فوجب تحريكها بالضم للساكنين كما في قوله تعالى: {وَلَا تَنْسَوُا} ^(١) و: لم تَرَوْا القوم.

وقيل أيضاً: ترين، واغزون بفتح الياء والواو؛ لأن أصلهما (ترى) و(اغز) يحذف الواو للوقف على الأصح، فلما اتصل نون التأكيد وجب رد ما حذف؛ لانهدام ما يوجب حذفه حينئذ ^(٢)، ثم حرك الواو والياء بأصل الحركة في آخر الكلمة الأولى من المركب؛ لأن النون في هذين المثالين كالجزء من الفعل لعدم الفصل بينهما بالضمير البارز.

وقيل كذلك: اغزن واغزن بضم الزاي في أحدهما وكسرها في الآخر، فأصلهما قبل اتصال النون (أغزى) و(اغزوا) فلما اتصل بهما النون حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين؛ لأنيهما ليستا كالمتصلة بما قبلهما، وبقي الكسر والضم فيما قبلهما للدلالة عليهما.

والنون المخففة من نوني التأكيد تحذف حذفاً مطرداً إذا لقيت للساكنين ^(٣) بعدها لأنه لو كان الساكن قبلها يحذف ذلك لا هي، لما أن بقاءها يؤدي إلى أحد المحذرين وهما: إما تحريكها، أو اجتماع الساكنين، فلذلك تقول في (اضربن) إذا لقي مثل (القوم): اضرب القوم، مع بقاء الحكم، ولذلك بقيت الياء مفتوحة لأنها في حكم المراد، ولولا ذلك لوجب أن يقال: اضرب القوم - بالكسر ^(٤).

[فإن قلت] ^(٥): لم لم يحركوها بالكسر؟

قلت: القصد منهم أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم على النون اللاحقة للفعل مزية، مع أن في ذلك خروجاً عن الوضع ^(٦).

(١) سورة البقرة من الآية (٢٣٧).

(٢) قال الأصمعي ص ٩٤٥: "لأن حذفه كل إما للإعراب، أو للتثنية بالإعراب، وليس أحدهما فيه إعراب."

(٣) قال الرضي ٥٣٧/٤: "وقال سيبيويه عن يونس: إنه إذا جاء بعد النون المخففة في (اضربن) و(اضربن) ساكن تبدلها همزة نحو: اضرباه الرجل، واضربناه الرجل" إ. هـ.

(٤) أنظر: شرح المصنف ١٠١٧/٣.

(٥) ما بين المعقوفين يقتدر إليه السياق.

(٦) أنظر: شرح المصنف ١٠١٧/٣، والأصمعي ص ٩٤٦.

وكذلك تحذف النون المخففة في الوقف إذا لم يكن ما قبلها مفتوحاً؛ لأن ما قبلها إذا كان والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً.

مفتوحاً لم يحذف بل يقلب ألفاً - كما سيجيء - وذلك تشبيهاً لها بالتنوين، فإنها تحذف في حال الرفع والجر وإن جاز تحريكها فهي لا تكون^(١) أسعد منها؛ لأن التنوين يدخل على الاسم فلها فضل على النون الداخلة على الأفعال، ولأنها لعدم مقارقتها الاسم عند عدم المانع قوية بخلاف النون.

فيُرد ما حذف من حروف العلة أو حرف الإعراب لأجل النون المخففة بعد حذفها في الوقف لعدم موجب حذفه، فتقول في: هل تَضْرِبُ؟ هل تَضْرِبُونَ؟ بواو الضمير ونون الإعراب المحذوفين لأجل النون، وفي نحو (اضْرِبْ) اضربوا، بإعادة واو الضمير، وتقول في: هل تَرَى يا امرأة؟ وهل تَخْشَوْنَ يا قوم؟ [هل تَرَى؟]^(٢) وهل تَخْشَوْنَ؟ بإعادة نون الإعراب، لما ذكر من عدم المانع^(٣) / وعلى (١٣٧/ب) هذا قول الشاعر:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَىكَ أَنْ تَرَكَّعَ يَوْمًا وَالْغَدُّ قَدْ رَفَعَهُ^(٤)
والأصل: لا تهينن حذف النون لالتقاء الساكنين وأبقى ما قبلها بالبقاء على الفتح؛ لكونها في حكم المراد، ويدل عليه عدم حذف الياء وعدم جزم النون.
فإن قلت: ما بال حذف هذه النون يرد به ما حذف لأجلها، ولم يرد بحذف التنوين ما حذف لأجلها؟

قلت: ذلك لتقديرهم هذه النون معدومة في أصلها بخلاف التنوين في مثل قولك: قاض، وغار، فإن الفصح فيهما بقاء حكم التنوين^(٥)، وإن حذف لفظاً، وذلك لفصيلة التنوين على النون لما عرفت.

(١) في الأصل: (يكون).

(٢) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ١٠١٧/٣.

(٣) انظر: الأصبهاني ص ٩٤٦ وما بعده.

(٤) من المشرح للأصمطي قريع في: التبصرة ٤٣٤/١، وشرح ديوان الحماسة ١١٥١/٣، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠، والتصريح ٢٠٨/٢، والمقاصد ٣٣٤/٤، والخزانة ٤٥٠/١١، وغير منسوب في المقصل ص ٤٣٢، وأمالى الشجرى ١٦٦/٢، وابن يعيش ٤٣/٩، والمقرب ص ٤١٦، والتخمين ١٨٩/٤، والمغنى ١٧٦/١، والأشموقي ٢٢٥/٣. كنى بالركوع عن انحطاط الحال، وفي الأصل (علك أن ترفع) وهو خطأ. والشاهد قوله: (لا تهين) وقد وضحه المشرح فلا حاجة لإعادته.

(٥) انظر: شرح المصنف ١٠١٨/٣.

شرح كافيّة ابن الحاجب

والنون المخففة المفتوح ما قبلها تَقَلِّبُ ألفا عند الوقف تشبيها لها أيضا بالتثوين^(١) تقول في اضربن يا رجل: (اضربا) يقلب النون ألفا قياسا على الوقف في الأسماء، فإن التثوين في الاسم يقلب ألفا أيضا في الوقف في حالة النصب^(٢)، مع أن فيه إبقاء في الجملة لعلامة التأكيد وتناسب الفتحة للألف.

وإنما لم تَقَلِّبْ واوا إذا كان ما قبلها مضموما، وباء إذا كان ما قبلها مكسورا، قياسا على الوقف في الأسماء، لإيهام ذلك عدم بقاء تلك العلامة إذ لا يُعلم في قولك: (اضربوا) من قولك: يا زيدون اضربن، أن الواو بدل من النون، أو المحذوف المردود، وكذلك في قولك:

(اضربي) من قولك: يا امرأة اضربن لم يعلم أن الياء بدل من النون أو المحذوف المردود^(٣).

ثم، صاحبُ الكتاب كاتبه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين، ثم بعون الله وحسن توفيقه قد وقع الفراغ عن تحرير هذه النسخة الشريفة في أول شهر جمادى الآخرة، في يوم الثلاثاء، في وقت الضحى، سنة ثمان وستين وتسعمائة. الحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على سيدنا محمد باطنا وظاهرا. كتبت هذا الكتاب في ثلاثة وثلاثين يوما.

عجب مشكل بوعا لمن كتّاب ... هما لن خط ما يقرأ ظرافت^(٤)
الحظ باقي والعمر فإن العبد عاصي والرب عاف.

(١) انظر: الأشموني ٢٢٦/٣، وشرح الألفية لابن النافس ص ٢٤٤، وتوجيه اللمع ص ٥٣٣، والقواعد ص ٧٣٨.

(٢) انظر: التصريح ٢٠٨/٢، وانظر: شرح اللمع للتبريزي ص ٤٠٦.

(٣) قال الشيخ خالد: "وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب أن يزد ما حذفت في الوصل من واو أو ياء لأجلها". ١. هـ انظر: السابق نفسه، وانظر: الرضى ٣٨/٤ وقد فصل ذلك.

(٤) بيت من الشعر باللغة القارسية.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله الذي ينعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين أوتوا الحكمة وفصل الخطاب.... وبعد، فمن خلال معايشتي لشرح الكافية ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض تحقيقاً ودراسة استطعت بحمد الله - تعالى - أن أتوصل إلى عدة نتائج وثمار، أهمها ما يلي:

- ١- أن ابن حاجي عوض قد غلبت عليه النزعة البصرية، وتمثل ذلك في عدة نفسه من البصريين، وترجيحه للمذهب البصري في كثير من المسائل التي عرض الخلاف فيها. ومع ذلك إذا استقام عنده المذهب الكوفي أخذ به ورجحه على غيره.
 - ٢- تأثره بشرح ابن الحاجب، وتمثل ذلك في: متابعتة له في كثير من آرائه وتعليقاته، ونقله لكثير من أقواله.
 - ٣- متابعتة لابن الحاجب في تقسيم أبواب الكتاب.
 - ٤- تأثره بمن سبقه من الشارحين للكافية، خاصة: ركن الدين الإستراباذي صاحب الشرح المتوسط، وجلال الدين العجدواني، ويدل على ذلك أنه أفسح لأقوالهما مجالاً كبيراً في الشرح.
 - ٥- على - رحمه الله - بذكر المصادر، والعلماء، الذين استقى منهم مادة كتابه.
 - ٦- حرص - رحمه الله - على ربط أبواب الكتاب بعضها ببعض، موضحاً علاقة كل باب بما قبله، مبيهاً الحكمة من كون هذا الباب تالياً لما قبله.
 - ٧- أكثر - رحمه الله - من ذكر الأصول والعلل النحوية التي تُعين على فهم القاعدة وتبيين المراد، وهذا يدل على قوة حجته ورجاحة تفكيره.
 - ٨- على - رحمه الله - بالحدود والتعريفات مع شرحها كلمة كلمة وإخراج محترزاتها.
 - ٩- كان رحمه الله مقلداً في الاستشهاد بالحديث الشريف، حيث بلغت جملة ما استشهد به خمسة عشر حديثاً، وهذا قليل بالنسبة لشواهد الأخرى من القرآن الكريم، وأقوال العرب.
 - ١٠- من خلال هذا الشرح وقفنا على عدد من العلماء لم نسمع بهم من قبل ومنهم: قطب الدين الفالي، والنكساري، وركن الدين الحديثي، وجلال الدين العجدواني.
- وبعد، فيعلم الله - تعالى - أني بذلت قصارى جهدي ووسعي في سبيل الوصول بهذا العمل إلى هذه الصورة، ولا أدعي أني قد بلغت فيه الكمال أو قاربته، فالكمال لله تعالى

شرح كافيّة ابن الحاجب

وحده، ولو طلب الكمال كل باحث ما خطّ سبيلنا ولا أخرج كتابا، وما أحسن ما قاله العماد الأصفهاني: "إنني رأيت ألا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم لكان أفضل، ولو ترك لكان أجمل، وهذا من أجل العبر، وهذا دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

وإنني لأرجو من الله - جل وعلا - أن تكون الأخطاء محدودة؛ والهفوات معدودة، وأسأله - تعالى - المغفرة عن الزلات، والبعد عن الهفوات، {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَلَمْ تَوْفَّ لَنَا فَالْقُرْآنَ عَلَى الْكَافِرِينَ} (١).

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأنعم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم. آمين.

الدكتور

سعد محمد عبد الوازقي

أبو نور

.....

(١) سورة البقرة من الآية (٢٨٦)،